

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
٠٠٢	خطبة الكتاب	٤٠٦	باب زكاة المال
٠٥٢	كتاب الطهارة	٤١١	باب العاشر
١٠١	باب المياه	٤١٥	باب الركاز
١٢٣	باب التيمم	٤١٧	باب العشر
١٣٧	باب المسح على الخفين	٤٢٣	باب المصرف
١٤٥	باب الحيض	٤٣٢	باب صدقة الفطر
١٥٦	باب الانحسار	٤٣٨	كتاب الصوم
١٦٤	فصل الاستنجاء	٤٤٩	باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده
١٦٩	كتاب الصلاة	٤٦٣	فصل في العوارض المبيحة لعدم الصوم
١٨٤	باب الاذان	٤٧٢	باب الاعتكاف
١٨٩	باب شروط الصلاة	٤٧٨	كتاب الحج
٢٠٠	باب صفة الصلاة	٤٨٩	فصل في الاحرام وصفة المفرد بالحج
٢١٥	فصل واذا اراد الشروع فيها كبر	٥١٣	باب القران
٢٢٣	فصل يجهه الامام وجوبا	٥١٦	باب التمتع
٢٣٨	باب الامامة	٥١٩	باب الجنائيات في الحج
٢٥٥	باب الاستخلاف	٥٤٣	باب الاحصار
٢٦١	باب ما يفسد الصلاة	٥٤٥	باب الحج من الغير
٢٧٩	باب الوتر والتوافل	٥٥٥	باب الهدى
٢٩٧	باب ادراك القرينة		
٣٠٢	باب قضاء الفوائت		
٣٠٩	باب سجود السهو		
٣١٧	باب صلاة المريض		
٣٢١	باب سجود التلاوة		
٣٢٩	باب صلاة المسافر		
٣٣٨	باب الجمعة		
٣٥١	باب العيدين		
٣٥٧	باب الكسوف		
٣٥٩	باب الاستسقاء		
٣٦١	باب صلاة الخوف		
٣٦٢	باب صلاة الجنازة		
٣٨٤	باب الشهيد		
٣٨٧	باب الصلاة في الكعبة		
٣٨٨	كتاب الزكاة		
٣٩٧	باب السائمة		
٣٩٨	باب نصاب الابل		
٣٩٩	باب زكاة البقر		
٤٠٠	باب زكاة الغنم		

إذا

الجزء الأول من حاشية العلامة
الطحاوي على الدر المختار شرح
تنوير الابصار في مذهب الامام
أبي حنيفة النعمان
عليه من ربه مصائب
الرحمة

والرضوان

آمين

٢٢

٢



(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله المتعم على البار والفاجر يؤتي الحكمة من يشاء ومن يعطاها فقد أعطى الخط الوافر والصلاة والسلام
على سيدنا محمد ذي المناقب والمفاخر وعلى آله وأصحابه الذين هم قدوة للأول والآخر (وبعد) فقد كنت في سابق
الزمان أخطأ الله بقاى أن أكتب بعض تقييدات على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فشرعت في ذلك مع
على بأنى استأهلا ما هنالك وليس لمثل أن يحوم حول تلك المسالك لقله البضاعة وطمس القتب بعدم
الطاعة وكنت الى قريب من باب المسح على الخفين وأهملتها فلما أراد الله تعالى بقراءتى هذا الكتاب ثانيا شرعت
معمدا على الله تعالى في اتمامها وتسهيل مرامها وأرجو من الله تعالى أن يلهمنى الصواب والداد وأن
يتهم على أعلى المراد بحوله وقوته انه على ذلك قدير وبالإجابة جدير وما كان فيها من صواب فسن المنقولات
ومن خطا فهو من كثير الزلات ومعقدى في ذلك على ما كتبه المحقق الفهامة والمدقق العلامة الشيخ ابراهيم
الحلي جزاه الله تعالى خيرا وطيب ثراه وجعل الجنة مقابله ومأواه وربما اطلعت على الاصل الذى نقل منه
فلا أتذكره أدباه بل أذكر عبارته معزية اليه والى أصلها وربما اختصرت بعض عباراته مطولة فيه والله
المسؤل أن يبلغنى المأمول وأن يجعله من التمام المقبول وهما أنا أذكر بعض سنداقى في الفقه فمن أخذت
عنه الفقه شيخي وبركتى شيخ الوقت الشيخ محمد الحارثى حفظه الله تعالى عن الشيخ حسن المقدسى عن الشيخ
سليمان المنصورى عن الشيخ عبد الحى عن الشيخ حسن الشربلانى عن الشيخ على المقدسى عن الشيخ أحمد
ابن يونس الشهير بالشلبى عن الشيخ عبد البر بن النخعي عن الشيخ كمال الدين بن الهمام عن قارى الهداية عن
السراى عن جلال الدين عن أبي الفضل عبد العزيز بن محمد بن نصر البخارى عن صاحب الكنز عن عبد الستار
الكردرى عن صاحب الهداية عن الشيخ على البردوى عن السرخسى عن الخوانسارى عن القاضي على النسقى
عن أبي بكر محمد بن الفضل البخارى عن الامام أبي عبد الله السبزوئى بضم السين وقصها بعد هاء واحدة
مفتوحة ثم ذال ميم مضمومة آخره نون نسبة الى قرية من قرى بخارا عن أبي حفص
البخارى عن أبيه عن محمد عن أبي حنيفة النعمان عن جاد بن سليمان عن ابراهيم بن يزيد النخعى عن علقمة عن
ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم لمن جبريل عليه السلام عن الله تبارك وتعالى (قوله
بسم الله الرحمن الرحيم) الباء تنجى ما كان كافى القاموس فن معانيها الاصلاق سواء كان حقيقيا أم مستكبرا

بسم الله الرحمن الرحيم

بزيدا ويجوز يا نحو صرت به والتعديّة نحو ذهب الله بنورهم والاستعانة نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم
 واليسية نحو فكلأ أخذنا بذنيه والمصاحبة نحو ابط بسلام ومنه باء البسملة والمراد المصاحبة التي هي
 والظرفية نحو ولقد نصركم الله بيدروا بالبدل نحو فليت لي بهم قوما اذاركبو والمقابلة نحو واشتريت بألف والجاوزة
 كمن وقيل يختص ذلك بالسؤال نحو فاسأل به خيرا وقيل لا يختص نحو ويوم تشق السماء بالغمام والاستعلاء
 فهو من أهل الكتاب من ان تأمنه بنظر لان مادة الا مائة تنهذى بعلى قال تعالى هل آمنكم عليه والتبعيض
 فهو عينا يشرب بها عباد الله والقسم نحو أقسم بالله والغاية نحو أحسن بي أي أحسنني إلى والتوكيد نحو
 الزائدة وتكون زيادة واجبة كما حسن بزيدا أي أحسن زيدا أو غالبية وهي في فاعل كني فهو كني بالله شهيذا
 قالها مشتركة بين هذه المعاني كما هو ظاهر تعدد صاحب القاموس هذه المعاني لها ولم يذكر سيبويه لها
 الا الاصاق فيبقى المعاني مجاز عنده وقيل جميع معانيها لا تفارق الا الاصاق انتهى خادى أقول ان صاحب
 القاموس لم يلتزم ذكر المعاني الحقيقية ثم وضع الباء الا الاصاق شخصي بوضع عام موضوع له خاص لان نفس الباء
 بخصوصها معناها هنا الا الاصاق بين مدخولها ومعلقها وقد استخضر الا الاصاق الجزئي الذي هو معنى الحرف
 الذي هو الباء بطلاق الصاق وهو كل عام مشترك بين جميع أفراد الا الاصاق فالوضع شخصي لا اعتبار اللفظ حين
 الوضع على الوجه المخصوص وكونه عامًا لكون الله التي هي مطلق الا الاصاق عامة وكون الموضوع له خاص لكون
 المعنى جزئيا ولهذا لم تكن الباء اسمًا لان معاني الأسماء كلية والمآصل أن الباء لفظ جزئي موضوع له معنى جزئي
 وآلة الوضع كلية ثم الاسم ما أبان عن معنى قال في القاموس مما يسهل وارتفع فهذا مناسب المذهب البصريين
 من أنه مشتق من السجود وهو الارتفاع لانه يدل على مسما فيرفعه ويظهره وفي لفظ اسم لغات متعددة ذكرها
 الاشجوني وغيره والهزمة فيه للوصل والاصل فيها أن تثبت خطأ كغيرها من همزات الوصل ولكن تحذف
 في إضافة اسم الجلالة خاصة لكثرة الاستعمال وقيل ليوافق الخط اللفظ وقيل لاحذف أصلا وذلك لان الاصل
 سم أو سم بكسر السين أو ضما فلما دخلت الباء سكنت السين تخفيفا لانه لو بقيت كسورة لازم وقوع كسرة
 بعد كسرة ولو بقيت مضمومة لوقعت ضمة بعد كسرة وكلاهما ثقل فكذا حكاه النحاس وهو حسن
 ولو أضيف الى غير الجلالة تثبت نحو بيا سم الرحمن قال أبو البقاء ولوقلت لا سم الله أو بيا سم ربى أثبت الالف ونحوه
 مما أضيف الى غير الجلالة من أسماء الباري نحو بيا سم الخالق وقيل يجوز حذفها اذا أضيف الى غير الجلالة
 من أسماء الباري وقيل هذا المحذف مخصوص بما في الابتداء وأما الوسط فلا نحو قوله تعالى اقرأ باسم ربك
 وسبح اسم ربك وفيه نظرا لما عرفت أن الكلام عند الإضافة الى الجلالة فقط واسم افطبرق موضوع لما انبأ عن
 المسمى ملحوظا كونه مسمى به مشتق من السجود عند أهل البصرة ومن الوجه عند أهل الكوفة وهو من قبيل
 الاشتقاق الأصغر وذلك لان الاشتقاق ان اعتبر فيه الموافقة في الحروف الاصول مع الترتيب كضرب وضارب
 يسمى اشتقاقا أصغرا وبدون الترتيب نحو جند وجذب فصغيرا والمناسبة فيها أي في الحروف والمعنى نحو ثلب
 وثلم فأ كبر ويعتبر في الأصغر موافقته في المعنى وفي الأخيرين مناسبة وأعم ولا بد في الاشتقاق من تغير ما
 بحركة أو حرف بزيادة أو نقصان ثم لفظ اسم عند البصريين فاقص واوى من الأسماء المحذوفة الانحياز كيدودم
 اذا أصله سمويضم السين وكسرها فلما كثرت أعماله أريد تخفيفه في الطرفين فعمدوا الى الابتداء فوجدوا الحركات
 الاعرابية متعاقبة عليه مع ثقلها فحذفوه ونقلوا حركته الى الميم ثم عمدوا الى الاول فحذفوا حركة السين دون
 السين اثلا يجمعوا بالكلمة ثم اجتلبوا همزة الوصل لاسكون فان الابتداء بالسا كن وان لم يتنع في نفسه بل هو
 موجود في غير العربية كلغة الهنم كانقله السيد الشريف عن لغتهم اسكنه ليس بجائز في لغة العرب لكونه ساعلي
 غاية الاحكام وفي الابتداء بالسا كن فوع بشاعة كالوقوف على الحركة مع امكان السكون ومن ادعى الامتناع
 مطلقا للتجربة فردد بما قدمناه والمحذف من آخر اسم اعتباط أي غير قياسي كما مرّح به في الشافية وحركت
 الهزمة بالكسرة لانها حركة السين في الاصل مطلقا لان من يضمنها يجهل أصلها كسرة كما قيل وعند الكوفيين
 لفظ اسم واوى المقاد اذا أصله وسم حذفت واوه اذا كثرت أعمالها فحذف الواوى أوائل الكلمة كزنة ودية وعدة اذا أصل
 زنة مثلا وزن حذفت الواوى وعوض عنها تاء التأنيث في آخره فو من الأسماء المحذوفة الاوائل ثم أتت بهمزة الوصل
 موضعا عنها وجمع مذهب البصريين بتصريف لفظ الاسم تعذيرا وجمع تكسير ويعبى الفعل منه يقال أسماء وأسماهي

وحسب ومن مبادئ الأشياء إلى أصولها ولو كان من الوسم كما قال الكوفي لقبيل أو سام وأواسم ووسيم
 ووسيت وأصل أسماء أسماء وبالواو قلبت الواو همزة لوقوعها بعد ألف الجمع وأصل أسامي أسامو قلبت الواو ياء
 لوقوعها بعد كسرة وأصل سمي سميو واجتمعت الواو والياء وسبقت أحدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت
 الياء في الياء واسم في هذه الجمل مجزوء بالياء سواء كانت أصلية أو زائدة وعلى الأقل المعلق أما فعل أو اسم جامد
 كما تداني وتأليني أو مشتق كما يبادي والفعل أما عام أو خاص والاسم كذلك والفعل أيضا أما ماض أو مضارع
 أو أمر وعلى الجميع محل اسم الله نصب على المفعولية وعلى الثاني أعني الزائد فالاسم مبتدأ به مرفوع بضم
 مقدرة والخبر محذوف أي اسم الله الرحمن الرحيم مبتدأ به مثلاً والذي اختاره صاحب الكشف ومعنى عليه
 صاحب التلخيص والتفتازاني قيل وهو الذي اختاره عامة المفسرين وجهه والشارحين تعلق لفظ الباء في باسم
 الله بأفراً مقدراً بعده وفيه خمسة أمور كون المطلق فعلاً وكونه خاصاً وكونه مضارعاً وكونه محذوفاً وكونه
 مؤخر أعني أن كونه فعلاً فإنه أصل في العمل والاولى العمل بالأصل مهما أمكن وهناك وجوه أخرى تقدير الفعل
 وأما كونه خاصاً فلأن الأولى أن يقدر الفعل مناسباً لما جعلت التسمية مبدأ له وأما كونه مضارعاً فلأن المقام
 مقام حكاية فعل القراءة مثلاً الملائكة البسملة الصادرة عنه أي من المتكلم في الحال مع تجذده الاستمراري
 على وجه أخصر ومفيد هذا المعنى هو الفعل المضارع وأما كونه محذوفاً فلأنه خفيف لكثرة دورائه في السنة
 الخاصة والعامة كما في حذف حرف النداء في مثل يوسف أعرض عن هذا وأما كون المعلق مؤخر افتخاخصيص
 القراءة بالتبرك باسمه تعالى مثلاً (والله) أصله الله من الله قال في القاموس أله الإلهة والوهة والوهية عبيد عبادة
 ومنه لفظ الجلالة ونظيره عربى كما هو عند عامة أهل العربية ونقل عن أبي زيد البلخي أنه سرياني إذا صله لها
 فعزب وقيل الله وقيل عبراني وعلى الأول هو علم من الأعلام الغالبة قال المحقق الشريف في حاشية الكشف
 الإله قبل حذف الهمزة وبعد ما علم تلك الذات المعينة إلا أنه قبل الحذف أطلق على غيره تعالى إطلاق النجم على
 غيره ثم يابو بعده لم يطلق على غيره أصلاً واستدل صاحب الكشف على كونه علماً أصلياً بأنه يوصف ولا يوصف به
 تقول الله واحد ولا تقول شيء الله وهو علم شخص على التحقيق موضوع للدلالة على ذات واجب الوجود
 بملاحظة صفاته الجزئية الشريفة وهو غير مشتق كما قيل لأن في الاشتقاق معنى الحدوث لا قضاة تقدم
 المشتق منه على المشتق وهذا ليس بجائز في أسمائه تعالى ولا ينبغي أن الاشتقاق لا يقتضى التقدم الزماني على
 الذات حتى يلزم الحدوث على أن تختلف الدلالة اللفظية عن مدلولها جائز وعلى كل حال فهو موهم وفي مثل هذا
 الموضع يلزم الاحتراز عن الموهوم وقيل أنه مشتق من الله الوهية بمعنى عبد كما مر أو من الله بمعنى تهيئ لان العقول
 تهيئ في معرفته ذاتاً أو من الهة بمعنى سكنت لان القلوب تطمئن لذكره أو من الله إذا فرغ لانه يفرغ
 إليه بالتضرع وهو يجبر ويؤمن أو من الله الفصل إذا أوقع بأتمه إذا العباد يراعون بالتضرع إليه في الشدائد
 أو من الله إذا تخير وتخطط عقله وحبه حباً شديداً أو من الهة بالمكان إذا أقت به إذا كل موجود قائم به تعالى
 أو من الإلهية القدرة على الاختراع وأصل الله الله ككتاب وإمام حذف الهمزة اعتباراً بطاوع وعوض عنها الألف
 واللام في الصحيح وقيل قياساً يعني أدخل الألف واللام للتغذية فصار الإله ثم حذف الهمزة بعد نقل حركتها
 إلى ما قبلها وهو اللام ثم حذف الكسرة اعتباراً بقصد التخفيف بالسكون أو ليكون الادغام قياساً
 أدغمت اللام الأولى في الثانية ثم نغم وعظم ان فتح ما قبله فهو قال الله أو ضم فتحوا قالوا اللهم ورفق ان كسر فهو
 بسم الله وفيه أقوال أخرى واختير لفظ الجلالة من بين سائر الأسماء لكونه أشهر في اللسان وادور في الاستعمال
 وهو العلم المنبئ عن ذاته تعالى وضعاً وباعتبار كونه مستجيباً لجميع الصفات يصلح علماً للحكم أي التسبيل
 بذكره تعالى ودلالة الجلالة على الذات بطريق الدلالة المطابقة وعلى سائر الصفات بطريق الالتزام (والرحمن)
 من الرقة وهي لغة الرقة والانعطاف وقيل إرادة الخير وقيل رقة تقتضى الاحسان إلى المرحوم وقد تستعمل
 في الرقة المجردة وفي الاحسان المجرد وهي بسكون الحاء وتحرّك وهو اسم فاعل بناء على أن الصفة المشبهة
 اسم فاعل عند أهل الصرف كما نقل عن التفتازاني وبعضهم جعلها أقساماً مقابل الاسم الفاعل كما هو عند
 النحاة وقد ذكر في الاشتقاق أنه من رحم يضم العين أما هذا النقل وأما ابتداء كما قيل وفي عبارة أهل الصرف
 أن فعلاً لم يجز من فعل يضم العين بل من فعل يضم العين وفي عبارة بعضهم أنه يجزى من جميع الباب

لكنه مختص بفعل معنى الجوع والعطش وهو هما والرحيم قيل هو بمعنى الرحمن وهو ذو الرحمة مثل ندما
 ونديم وقيل مختلفان فذهب من ذهب الى ابلغية الرحمن وهو مختار الزمخشري اذا الرحمن عام للمؤمن والكافر
 وجميع الحيوانات والرحيم مختص بالانس فليكون للمؤمن فقط فالرحمن خاص اللفظ أي بآله عام المعنى أي
 معناه متعلق بالمؤمن وغيره والرحيم عام اللفظ يطلق على الله وغيره خاص المعنى بالمؤمن في الآية فقط ومنهم من
 جعل الرحيم أبلغ لقوله صلى الله عليه وسلم رحيم الدنيا ورحمن الآخرة ورجح الأول باختصاصه به تعالى وإطلاقه
 على مسيلة تعنت وبأن زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى وقيل الاظهر أن جهة المبالغة فيها مختلفة فبالغة
 فعلا من حيث الاستيلاء والغلبة ومبالغة فعيل من حيث التكرار والمراد بالرحمن المحسن المنعم وهذا الإطلاق
 مجاز لغوي ولهذا يقال إن أسماء تعالى انما تؤخذ باعتبار الغايات فهو من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم إذ
 الرقة مقتضية للاحسان على ما في عبارة بعضهم ومن قبيل ذكر السبب وإرادة المسبب كما في عبارة بعض آخر
 وليس المراد بالملزوم ما لا يتصل بأبدل ما يصح به الانتقال في الجملة والافتقار بحد رقة قلب من غير احسان وتأتي
 الاحكام الشرعية في البسمة أما الوجوب فكما في ابتداء الذبح ورمي الصيد والارسال اليه لكن لا تشترط البسمة
 بل يكفي مجرد الذكر كما في البحر بشرط كونه خالصا عن شوب حاجة المذكر وغيره وفي بعض الكتب أنه لا يأتي
 بالرحمن الرحيم لأن الذبح ليس بعلام للرحمة وكما في ابتداء الفاتحة في كل ركعة كما في سهود السهول من القنية حتى
 يلزمه السهو بتركها وتبعه ابن وهبان فأنه قول الأصح كثر وحاصل حجته أن حديث كوث البسمة بجزأ من
 الفاتحة ليس بأقل أن يكون خبر واحد والوجوب يثبت بخبر الواحد فصارت من الفاتحة عملا لكن الأصح أنها
 سنة وأما الندب بالمعنى الأعم للسنة والمستحب فأما السنة فكما ذكرنا على الأصح كما في البحر سواء كانت البسمة
 في الجهرية أو السرية فإني المنية من أن الامام اذا جهر لا يأتي بها غلط فاحش يخالف لكل الروايات كقول
 من قال انه لا يسمى الا في الركعة الاولى وكقول القنية انها واجبة بين السورة والفاتحة حتى يلزمه بتركها
 السهو وكما في البحر لكن الشرط هنا البسمة لا مطلق الذكر وكما في ابتداء الوضوء قبل الاستنجاء وبعده الاحال
 الانكشاف وفي محل نجاسة فيسمى بقلبه ولو نسيها فسمى في خلاله لا تحصل السنة بل المندوب كما في السراج
 الوهاج ولفظه اذا نسي التسمية في أول الطهارة أي بها اذا ذكرها قبل الفراغ حتى لا يخلو الوضوء منها فإني أكثر
 الكتب من عبارة تدل على عدم الاتيان بها مما لا ينبغي وكما في ابتداء الأكل ~~لو~~ نسي في ابتداءه ثم ذكرها
 في خلاله تحصل السنة في باقيها فإني لا يقل بسم الله أوله وآخره كما في البحر عن ابن الهمام والفرق
 أن الوضوء عمل واحد بخلاف الأكل فان كل لقمة فعل مبتدأ كما في الزياحي فإني أكثر المواضع من الاشعار
 بحصول السنة في الجميع ليس على ما ينبغي وأما المستحب فكما بين السورة والفاتحة سواء كانت القراءة جهرًا أو
 سرًا صرح به في الذخيرة وفي المجتبى أنه حسن عند أبي حنيفة ورجحه ابن الهمام وتلذذه الحلبي وعند أبي يوسف
 وهو رواية عن الامام ليس بسنة ولا مستحب ولكن الاتفاق على عدم الكراهة كما في البحر وكما في بداية كل كتاب
 وفي سائر كل أمر ذي بال كما في بعض الرسائل ولعل الظاهر أنه من قبيل السنة لقوة دليله واتفاق العلماء لا سيما
 صاحب الحل والعقد عليه مع شهادة أسلوب النظم القديم فان قيل استنباط الحكم الشرعي من الأدلة انما هو
 منصب المجتهد قلت هذا مشترك بين من ذهب الى استحبابه والى سنيته على أن الذي يختص بالمجتهد انما هو
 القيام وقد فقد من بعد أربعة مائة من الهجرة كما نقلها الحوي في القول البليغ واستخراج الاحكام من عموم
 النطق والجملة والمشكل والمشتك وأما فهم الاحكام من فهو الظاهر والنص والمفسر فليس يختص به بل يقدر عليه
 العلماء الأعم منه وكما في ابتداء قراءة القرآن بعد التعمد عند بعض وأما المكروه فكما في كل الشبهات قيل ومنه
 الاتيان بها في شرب الدخان عند الجهور ومنه ابتداء سورة براءة دون اثنتا عشرة بقية بعض مشايخنا بما اذا وصل
 قراءتها لا تنال أما اذا ابتدأها فتنال التسمية وأما المباح فكما في ابتداء المشي والعود والقيام لأن البسمة انما
 تطلب لما فيه شرف صونا عن اقتران اسم الله تعالى بالحقائق والتيسير على العباد فان جئنا في محقرات الامور
 على وجه التعظيم والتبرك لا بأس به فلا ينبغي اتيانها لانك قد عرفت أنه انما هو فيما له شرف شأن فان قيل قد وقع
 في بعض الكتب أن لا تسن في نحو الصلاة والحج والاذكار والدعوات مع أنها ما فيه شرف عظيم شرعا وعرفا
 قلت قيل في جوابه عن جواهر العمودي أنها مشقة على الذكر أو هي نفس الذكر فلا تحتاج الى ذكر آخر لكن

أورد عليه القرآن فانه مشتمل على الذكـر مع أن السنة اتيانها فيه أقول لعلها فيه ثابته بنص على خلاف قياس
فلا يقاس عليه غيره وقد يمنع وجود الذكـر في جميع القرآن بل الأكثر عدمه والحكم في الجنس بحسب أكثر أفراد
وأما الحرام فكافي ابتداء المحرم بل قد يكفر قال في الخلاصة أن قال بسم الله عند شرب الخمر أو عند أكل الحرام
أو عند الزنا يكفر ولعل المراد بالحرام ما هو حرام قطعي سواء في ضمنه الحرام لعينه أو لغيره وكان الوجه فيه
استلزام حله واستحلال ما ثبتت حرمة قطعا كقرا إذا أراد التسمية انما يتصور فيما فيه اذنه تعالى ورضاه لان التبرك
باسمه تعالى والاستعانة به لا يتصوران فيما ليس فيه رضا الله تعالى ويؤيده ما في آخر الصيد من هذا الكتاب ونصه
ورأيت بخط ثقة سرق شاة قد يجهل بتسميته فوجدها صاحبا هل تؤكل الاصح لا ~~كفره~~ بتسميته على الحرام
القطعي بلا غل ولا اذن فيه وفيه أيضا وجد شاة مذبوحة هل تحل أم لا ومقتضى ما ذكرنا لا تحل لوقوع الشك
في أن الذابح من تحل ذكاته أم لا وهل سمي الله تعالى عليها أم لا انتهى فان قيل ما الوجه في عدم كفره بالتسمية
عند أكل المفصوب والظاهر أن ثبوت حرمة قطعي أيضا قلت بعد نسائهم أنه قطعي لان سلم كونه في مرتبة المسروق
إذا الجزاء في الغصب بعد الضمان غاية التعزير عند بعض وأما جزاء المسروق فالحد بقطع اليد على أنهم قالوا في
الغصب أن الغاصب يملكه من وقت الغصب ولا يحل له تناول والاتضاع على المفتي به قبل أداء الضمان أو رضا
مالك بادائه أو إقراره أو تضييع القاضي فشرط الحل وجود أحد هذه الاربعة لان الحل قضية أخرى غير الملك
كافي الدرر عن الهداية والكافي وسائر الكتب المعتمدة وظاهر أن السرقة ليست كذلك فافي الوصايا التركية
اتقـ الدين محمد البركوي من تخصيص الكفر بالحرام لعينه بسواء على روم تحقير اسمه تعالى استدلالا بعدم الكفر
في الغصب عما لا ينبغي أن يتأمل فيه على أن هذه العلة تجري في الحرام القطعي مطلقا ويحرم قراءة البسملة أي
تمامها على الجنب والحائض الا اذا قصد التيمن والذكر كما في البصر عن المحيط فان قيل على هذا يلزم جواز الصلاة
بهم فقط لانها آية على هذا التقدير قلت انها وان كانت آية متواترة لكن فيها خلاف ففيها شبهة وفرض القراءة
فرض ييقن فلا يسقط بما فيه شبهة (تنبيه) قال في الفصول من سمع اسم من اسمائه تعالى يجب عليه أن يعظمه
وان كان غير ظاهر أي بأن ذكر بالضمير نحو عز وجل وان لم يعظمه حين سمع لا يمسك قضاء وفي بعض الكتب
إذا كتب اسم الله تعالى اتبع بالتعظيم بنحو عز وجل وكذا يحافظ على كتب الصلاة والسلام على رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولا يسأم من تكراره وان لم يكن في الاصل ويصلي بلسانه أيضا وكذلك الترضي والترحم
على الصحابة والعلماء ويكره الاقتصار على الصلاة دون السلام وبالعكس ونقل الاسقاط في حاشية مسكين
عدم كراهة الأفراد أقول لعل المنفية التعريمية والمثبتة التزيهية فيحصل التوفيق ويكره الرمز بالصلاة والترضي
بالكتابة بل يكتب ذلك كله بحاله وفي بعض المواضع عن التارخانية من كتب عليه السلام بالهمزة والميم يكفر
لأنه تخفيف وتخفيف الانبياء كقربلا شك ولعله ان صح النقل فهو مقيد بقصد والافاظا ظاهرا أنه ليس بكفر وكون
لازم الكفر كقرا به تسليم كونه مذهباً مختاراً محله اذا كان اللزوم بينائهم الاحتياط في الاحتراز عن الإيهام
والشبهة والبسملة آية من القرآن أنزلت للفصل بين السور ليست من الفاتحة ولا من كل سورة وهو الصحيح
من المذهب وذكر الدليل صاحب الجرائد انتهى الكل من الخادمي على البسملة ببعض زيادة واختصار وفي أبي
السعود تحثي مسكين (تنبيه) روى عن علي أنه نظر إلى رجل يكتب بسم الله الرحمن الرحيم فقال جودها
وفان رجلا جودها فغفر له والحكم فيها خارج الصلاة أنها مندوبة في كل أمر مندوب واتفقوا على جواز كتبها
أول كتب العلم والرسائل كذا في رياض الطالبين للسيوطي واعلم أن التعبير بالجواز بالنظر إلى الكتابة اذ هو قدر
زائد على التلفظ الذي هو سنة فلا يرد أن كتب المعلوم أمر ذو بال واختلف في كتابتها في أول ديوان الشعر فنه
جماعة واختار الكافي الجواز ان كان في الديوان مواظاً أو ~~كم~~ أما قصيدة يرفعها الشاعر إلى جوده
فلا يهيل إلى كتابتها فيها (ذيل) أقل التسمية بسم الله وأكلها بسم الله الرحمن الرحيم (قوله جدا) مفعول مطلق
لاجد مقدرا واختار الجلة الفعلية لانها على التجدد والاستمرار فكلاماً حدثت نعمة حدثت في مقابلتها ثناء
على الله تعالى وأتى بالجد بعد الاتيان بالبسملة عملاً بحديث الجدة أيضا فان قيل حديث البسملة معارض
حديث الجدة لان الابتداء بأحد هما يفوت الابتداء بالآخر اذا لا ابتداء ليس له استمرار حتى يمكن اتيانهما
معاً فيه قلت هذا التعارض انما يأتي في الدليلين اذا تسارفا في القوة مع اتحاد الحكم في كل والحل والزمان فاذا

أمكن التوفيق من جهة الحكم بأن حمل كل حديث على حكم فلا تعارض أو كان الحمل غير مقصداً والزمان كذلك
فكذلك وهناك يمكن أن يقال إن الزمان غير متحد هنا بأن يقال المراد بالابتداء هنا العرفي وهو ما تقدم أمام
المقصود بالذات فيسبح البسمة والحمد لله أو المراد بالابتداء في البسمة الحقيقي كما في أسلوب الكتاب المجيد لاسيما
في السور التي جاء في أوائلها الحمد لله وفي الحمد لله الإضافي فيمنع اتحاد الدليلين في الحمل فإن قلت إن حديث
البسمة متعدد ورواه كذلك وحديث الحمد لله ليس كذلك فلم يترجح البسمة قلنا لا ترجح لكثرة الدليل عندنا
كما لا ترجح لكثرة الشهود إجماعاً وكذا لا يرجح بكثرة الرواة ما لم يبلغ حد الشهرة وبالجملة الاعتبار عندنا إلى
القوة لا إلى العدد انتهى من الخادى بتصرف والحمد هو التمام على الجميل الاختيارى على قصد التعظيم سواء
كان في مقابلة نعمة أم لا هذا معناه لغة وفي العرف فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً فالنسبة بين
الحمدين عموم وخصوص من وجه والشكر لغة هو الحمد عرفاً وعرفاً صرف العبد لجميع ما أنعم الله تعالى به عليه
لما خلق لأجله فالنسبة بين الشكرين عموم وخصوص مطلق وبين الشكر والحمد اللغويين ما بين الحمدين وبين الحمد
والشكر العرفيين هو ما بين الشكرين وبين الحمد اللغوي والشكر العرفي عموم وخصوص مطلق وبين الحمد العرفي
والشكر اللغوي تساوق ثبت أن النسب بين الحمدين والشكرين ست منها ثلاث عموم وخصوص مطلق واثنان
عموم وخصوص من وجه وواحدة تساوق وهو المعبر عنه في نظم سيدى على الأجهورى بالترادف حيث قال

إذا نسب الحمد والشكر رمتها • بوجهه عقل اللبيب يوافق
فشكر لى عرف أخص جميعها • وفي لغة الحمد عرفاً يرادف
عموم لوجه في سواها نسبة • وذى نسب ست لمن هو عارف

اتمنى أفاده بعض مشايخي • ثم إن هذا مصدر يدل عن اللفظ بفعله وعامله حينئذ لا يذكر قال في الخلاصة
(والحذف حتم مع آت بدلا) ولم يكن مؤكداً عامل المؤكد لا يحذف على ما فيه قال في الخلاصة
(وحذف عامل المؤكد امتنع) والفرق بين البديل والمؤكد بالقصد وقولنا في تعريف الحمد العرفي فعل ينبئ
إلى آخره بحث فيه بأن الأنباء عن الشيء لا يستلزم تحققه فضلاً عن قصده ولا شك أن قصد التعظيم معتبر في الحمد
العرفي قال الحسن أن يبدل ينبئ بقصد جوى عن حواشي القنرى على المطول اه أبو السعود (قوله لك) عدل
عن الغيبة إلى الخطاب تلذذاً بخطابه واستحضاراً له تعالى وهذا المقام عظيم وهو مقام الاحسان المشار إليه
بقوله صلى الله عليه وسلم أن تعبد الله كأنك تراه (قوله يامن) أيهم المنادى تعظيماً له (قوله شرحت) أي وسعت
فالمراد بالشرح التوسيع وهو كتابة عن قبولها لما يرد عليها من الخبرات ويطلق الشرح على الكشف ومن ذلك معنى
شراح المتن لأن عادة الشروح كشف ما في المتن (قوله صدورنا) أي قلوبنا فأطلق الحمل وأراد الحال فيه
والضمير فيه وفيما بعده يحتمل رجوعه لمعاشر المسلمين على أن المراد مدلول هذه الألفاظ الآتية اللغوي ويحتمل
معاشر الخفية بناء على أن المراد الكتب المعلومة الموافقة في المذهب (قوله بأنواع) أي بجزئيات الهداية وليس
المراد النوع المنطقي (قوله الهداية) هي الدلالة مطلقاً سواء وصلت أم لا وهذا عند الإطلاق والخلو عن القرائن
وان قيدت بقرينة تدل على الإيصال أو عده عمل بها والهداية يحتمل أن المراد بها هنا المعنى اللغوي فالهداية
إلى الصلاة نوع وإلى الحج نوع وإلى الزكاة نوع ويحتمل أن المراد الكتاب المسمى بهذا الاسم فالمراد بالأنواع جزئيات
الاحكام الفرعية (قوله سابقاً) حال من مصدر شرحت أي جعلت صدورنا قابلاً للخبرات حال كون الشرح
سابقاً أو صفة لذلك المصدر ثم إن أريد بالهداية الدلالة فالمراد بالسبق التقدير الأزلي أي قدرت شرح صدورنا
بأنواع الهداية أزلاً وإن أريد الكتاب المعلوم فالمراد بالسبق السابق الزماني لأن الهداية سابق تأليفه على الكتب
بعده (قوله وتورت بصائرنا) أي جعلت في بصائرنا نوراً معنوياً يدعو إلى الفلاح والخير والبصائر جمع بصيرة قال
بعضهم هي نور في القلب يدرك بها المعاني كما أن البصر يدرك به الأمور الحسية (قوله بتنوير الابصار) من إضافة
المصدر إلى مفعوله أي بتنويرنا لأبصارنا لا اسقوا والباء بمعنى مع أي تورت بصائرنا مع تنوير الابصار ويحتمل أن
الباء للסיببية أي تورت بصائرنا بسبب تنوير الابصار ثم يحتمل أن المراد به الكتاب المعلوم الذي هو متن هذا الشرح
وهو لاحق بالنسبة لما قبله من المؤلفات يعني أن الله تعالى تورت بصائرنا بسبب تعطينا هذا الكتاب وتوصلنا به إلى
أحكام الله ولا شك أن الهداية إلى العمل بما في هذا المؤلف سبب لتنوير البصائر ويحتمل أن المراد المدلول اللغوي

لك يامن شرحت
سابقاً وتورت بصائرنا

فيكون تنوير الابصار مبدء التنوير البصائر وقد يقال انه لا يتسبب تنوير البصائر عن تنوير الابصار وقد يجاب بأنه لما قروا انه الابصار تنويرا مخصوصا فصارت لا تستقر الا ما يرضيه تورث البصائر التي في القلوب وكل الحوادث فمبدأها من النظر (قوله وأفضت علينا) أي وسعت وأعطيت (قوله من أشعة) جمع شعاع والاضافة من اضافة المشبهة الى المشبه أي أفضت علينا من شريعته التي هي كالاشعة في النور أو شبه الشريعة بالشمس يجمع الاهتداء والنفع والاشعة تخييل والشريعة فمفعلة بمعنى مفعولة أي مشروعة فقد شرعها الله تعالى حقيقة والتي تجاوزت الشريعة والملة والدين شيء واحد فهي شريعة تكون الله شرعها والشريعة في الاصل الطريق نور ولا يستقام فأطلقت على الاحكام المشروعة لبيانها ووضوحها وللتوصل بها الى ما به الحياة الابدية ومثلها تكونها أمليت علينا من النبي وأصحابه ودين للتدين بأحكامها أي للتعبدها وقال الحلبي الا ليق بالافاضة والبحر أن يعبر بشأيب وهي دفعات المطر لكنه على هذا الا ليق تفوت نكتة التنبيه على أنه انور بهدي بها كنور الشمس (قوله المظهرة) أي من الشبه والزيج (قوله بحرا) الجراسم للجعل الذي يجري فيه الماء من بحر الماء الارض اذا شقها فأطلق اسم المحل وأريد الحال وهذا اللفظ يحتمل أن يراد به الكتاب المعلوم الذي ألفه العلامة محذور المذهب الشيخ زين بن نجيم ومعنى التركيب حينئذ أن الله تعالى أفاض على معاشر الخفعية وأنعم عليهم بهذا المؤلف المسمى بهذا الاسم الذي فيه من أحكام الشريعة ما لا يحصى وهو حقيق بهذا الاسم اذ هو مع ذلك واسع العبارة واجمعها حال عن قلاقة الافاظ ومعبوبة المعاني ويحتمل أن يراد بالبحر الرائق الاحكام الشرعية التي وصلت اليها ويكون المقام مقام تجريد لان البحر الرائق على هذا هو الشريعة كما أنه يتردد من الشريعة أحكاما مشبهة بالبحر الرائق الخالص من المكدرات هذا اذا أريد بالبحر أحكام الشريعة لا بالنظر للمذهب وان أريد به الاحكام القاصرة على أهل المذهب فالشريعة هاتمة للاحكام المذكورة عند الجميع اذ ما أفاضه الله على أهل المذهب من الاحكام أحكام حسنة واضحة خالصة من الاعتراض والتردد والاهام مشبهة بالبحر الرائق ولا غرابة في ذلك فان أهل كل مذهب يدعون مذهبهم لا تساعدهم له رزقنا الله تعالى حب الجميع بنصفه وكرمه ويحتمل أن يراد بالشريعة كل ما شرعه الله تعالى ولو غير هذه الامة وبالبحر الاحكام المشروعة على لسانه عليه الصلاة والسلام (قوله راتقا) أي صافيا (قوله وأغدقت) في القاموس غدقت العين كفرحت غزرت انتهى فمعنى أغدقت أغزرت وأكثرت اهل الحلبي (قوله لدينا) أي عندنا أي أكثر لنا (قوله من بحار منكم) البحار والبحر ورو متعلق بأغدقت والاضافة من اضافة المشبهة الى المشبه أي أكثر لنا من منكم التي هي كالبحار في العظم والكثرة وعمومها للخاص والعامة والمنح العطايا وفي القاموس منحه كمنحه وضربه أعطاه انتهى (قوله الموفرة) أي الوافرة الكثيرة (قوله نهرافانقا) النهر اسم للجعل الذي يجري فيه الماء ثم أطلق على الماء الجاري من اطلاق اسم المحل على الحال فيه ثم يحتمل أن يراد بالنهر الكتاب المسمى بهذا الاسم تأليف الشيخ عمر بن نجيم أخى الشيخ زين والمعنى عليه أن الله أعطى لنا من عطايام الكثيرة هذا المؤلف حيث وفق هذا الخبر تأليفه فانه كتاب جليل ويحتمل أن يراد بالنهر الفائق الاحكام الشرعية المشبهة به أكثره انتفاع الناس بكل ولأن الماء به حياة الناميات كذلك الاحكام بها حياة الارواح ونجاتها من العذاب ولك حينئذ في المنح احتمالا ان ابقاؤها على المعنى اللغوي وهو العطايا والاشارة الى الكتاب المعلوم الذي ألفه المصنف على هذا المتن والنهر الفائق الاحكام التي ذكرت فيه ولا يصح أن يراد بالمنح الكتاب المعلوم والنهر كذلك لان النهر ليس مأخوذا من المنح لانه اما سابق عليهم في التأليف أو مقارن لها والاضافة في منح ان جعلت اسم الكتاب على معنى أنه هو الذي وفق مؤلفها لجمعها حتى صارت ملجأ للمنتقى ونافعة للمبتدى والمنتهى (قوله وأتممت) أي اكملت (قوله نعمتكم) أي انعامكم أو ما أنعمت به (قوله علينا) الضمير للمؤلف وحده نظر الى عود ثواب الانتفاع به اليه فقط وأنى بضمير العظمة للتحديث بالنعمة وهو جائز عند الفقهاء والحدثين أو الضمير لمعاشر الخفعية باعتبار الانتفاع به وهذا حسن نظر من الشيخ ويبدل على أن الخطبة ألقت بعد ابتدائه هذا الكتاب بل على أنها متأخرة عنه بنحوه لانه بعد أن بيض ابتداءه في الروضة ثم يشرع في الخطبة ثم يتم (قوله حيث) الحثية للتعليل أي لانه يسررت أو للتعديد أي أتممت وقت تيسير ابتداءه الى آخره والاول أولى (قوله يسررت) أي سهلت (قوله ابتداء تبيض الخ) يفهم منه أن المؤلف سوده أولا ثم ابتداء تبيضه في الروضة المأنوسة في مسجده عليه الصلاة والسلام والتبيض في عرف المؤلفين رقم

وأفضت علينا من أشعة شريعته المطهرة
بحر راتقا وأغدقت لدينا من بحار منكم
الموفرة نهرافانقا وأتممت نعمتكم علينا
حيث يسررت ابتداء تبيض

المؤلف محرراً بعد كتيبه أو لا غير محرراً غالباً والاضافة من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله هذا الشرح) الاشارة الى ما في الذهن من الالفاظ المتخيلة الدالة على المعاني وهذا هو الاول من الالوجه السبعة المشهورة والشرح بمعنى الشارح أي المبين والكاشف أو جعل الالفاظ شرعاً بالغة (قوله المختصر) الاختصار لتقليل اللفظ مع تكميل المعنى وقيل مطلقاً والاول هو المراد واختصاره تاماً من خزائن الاسرار الذي سوده المؤلف ويضم الجزء الاول منه كما يأتي أو من كتب المذهب (قوله تجاه) أي مقابلة وقوله وجه أي ذات النبي عليه الصلاة والسلام فأطلق الجزء وأراد الكل وخص الوجه لكونه أشرف أعضاء الانسان وكل ذاته وجزء من أجزائه صلى الله عليه وسلم شريف (قوله منبع الشريعة) أي محل ينبع الشريعة أي محل ظهور الاحكام فشبه صلى الله عليه وسلم بالمحل الذي ينبع منه الماء النافع بجامع الانتفاع بكل الاحتياج أو شبهت الشريعة بالماء تشبيهاً مضمراً في النفس وذكر المنبع تخييل وتقدم ما في الشريعة قريباً (قوله والدرر) أي الاحكام والقوائد المشبهة بالدرر في النفاسة والانتفاع وفيه اشارة الى الكتاب المسمى بالدرر (قوله وجميعه) معطوف على منبع أي وتناقله وجهه وجميعه أي المضاجعين له تشبيه جميعه بمعنى مضاجع كخليط بمعنى مخالط والمضاجع هو الذي يضطجع به هذا آخر بلافاصل وأطلق عليهما تشبيهاً بغير مقرب ما منه صلى الله عليه وسلم (قوله الجليلين) أي العظيمين بمعنى المعظمين أي اللذين عظمهم الله تعالى ويجب علينا تعظيمهما أو المعظمين لله ورسوله فليل فعل بمعنى مفعول أو بمعنى فاعل (قوله أبي بكر وعمر) بدلان من جميعه وقد ابتدأ الشارح بتبيين هذا المختصر في الروضة ثم تجاه الكعبة أي فالبدء الحقيقي كان في الروضة والاضافي كان في الكعبة كما يأتي الاشارة اليه آخر الخطبة ان شاء الله تعالى (قوله بعد الاذن) متعلق بقوله يسر أي أن التيسير للابتداء بعد الاذن منه صلى الله عليه وسلم وناهيك بكتاب ألف باذنه عليه الصلاة والسلام وبما يحصل فيه من النفع لمن يعاينيه وهذا الشرح حقيق بالممدح كيف لا ولم ينسج على منواله من أهل المذهب ناسج بل البعض مولع بتقل الخلاف والاقوال ولا يميز ضعيفها من قويها والبعض مولع بالاستدلال لاقوال أهل المذهب ومخالفتهم والبعض بسطى العبارة كل البسط حتى أفرط وهذا المؤلف قد ارتكب الشخ في اختصاره غير محفل مع ذكر الاقوال المعتمدة فاما أن يقتصر على قول واحد واما أن يذكر قولين كلاهما صحيح ولم يتعرض لكثرة الاستدلال لما أن المقلد لا يطالب بدليل اذا قام الدليل من وظيفة المجتهد فينبغي الاعتناء بما أذن النبي صلى الله عليه وسلم بتأليفه فهذه منزلة عظيمة ومنقبة كريمة وقد وقع لمؤلف الاصل منزلة عظيمة وهو أنه ألف هذا المتن اثر ما وقع له من رؤيا دخول صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم منزله بغزة المحروسة فقام له مستقبل واعتقه بحلا وألقمه عليه الصلاة والسلام لسانه الشريف وهو عيشى بوسط منزله حتى صعد السرير الذي ينحام عليه الشيخ وألقم ولد المؤلف الشيخ صالح محشى الاشياء ثديه الشريف قتل ينفه أيضاً مصطبحاً بآثار النبوة فانظر لتأليف هذا المتن والشرح وذلك من كامل اخلاص مؤلفيهما وزجور من الكريم اتمام هذه الكتابة بركة الرسول صلى الله عليه وسلم (قوله منه) أي من منبع الشريعة بالتبيين لهذا المؤلف (قوله صلى الله عليه وسلم) أفاد الخادى فيما تقدم كراهة افراد أحدهما عن الآخر عندنا ونقل الاسقاطى عن منية المفتي أن الاختصار على الصلاة لا يصح كرهه ويقال ان الكراهة في الاختصار مذهب الحديثين فلعل في المسئلة قولين ثم رأيت الحلبي في شرح التحرير أفاد أن القول بالكراهة ضعيف حيث قال ثم ان المصنف ختم هذه الصفات بالمادة للنبي صلى الله عليه وسلم بالصلاة عليه ثانياً عوداً على بدء ما عنده من الشغف بذلك ويحق له وليقرنها بالصلاة عليه كما اقترنا في الامر بهما في الكتاب العزيز فيخرج عن عهدة ما قيل من كراهة افرادها عنه وان لم يكن ذلك صحيحاً كما ينه في كتابنا حلية المجلى وصلى مصدره تصلياً وقد سمع في قول الشاعر

تركت القيان وعزف القيان * وأدمنت تصلياً وابتها

وانما تركها كثر أهل اللغة لانه مصدر قياسى وعنايتهم بالسماعى اه اسقاطى والصلاة اسم مصدر واشتهر أنها من المصلاة لانها صلة بين العبد وربيه وهذا يقتضى أن أصلها وصل فدخلها القلب المكافى بتأخير الفاء عن اللام ثم الاعمال بقلب الواو ألفاً ودخل في صلة بجذفها وتعويض التاء عنها أو أنه اشتقاق كبير ولا يضر فيه اختلاف ترتيب الحروف والصلاة لغة الدعاء أي ولومن الملائكة وليست صلاتهم مقصورة على الاستغفار على التحقيق

هذا الشرح المختصر تجاه وجهه من الشريعة والدرر وجميعه الجا

واعترض هذا ابن هشام بأنه لو جعل مكان صلى دعاء لانعكس المعنى لأن المعنى حينئذ دعاء عليه وهو مبني على أن المترادفين لا بد من جريان أحدهما مجرى الآخر وفيه خلاف عند الأصوليين وفي الاصطلاح الرحمة وتختلف باختلاف ما تسند إليه فهي من قبيل المشترك اللفظي واعترضه ابن هشام بأنه ليس لنا فعل يختلف معناه باختلاف المسند إليه إذا كان الاسناد حقيقة واختار أنهما مشترك لمعنوي موضوع لمطلق العطف ثم هو في كل شيء بحسبه وردّه الدماميني بإيراد أفعال كثيرة تختلف معانيها باختلاف الاسناد ومع ذلك هو حقيق مثل أعربت معدة البعير تغيرت وأعربت الثيب أفصحت عن مرادها وأعربت الشيء إذا نطق به معربا وغير ذلك وهذه الجملة خبرية لفظا انشائية معني وهو الحق لأن الوارد صيغة طلب من الشارع حيث حال تعالى صلوا عليه وسلموا وقول ليس أنها خبرية معني أيضا لا يتم مع ما ورد وقيل معنى الصلاة المغفرة أفاده بعض مشايخي (قوله وسلم) السلام التحية أي بكلامه القديم بأن يسمعه ذلك أو بارسال ملك كما كان يقع له أن جبريل عليه السلام كان يأتي ويقول له ربك يقرئك السلام أو التحية بالاحتجاب بالنم فيرجع إلى الصلاة (قوله عليه) تنازعه صلى وسلم وأعمل الثاني وحذف من الأول دلالة الثاني عليه (قوله وعلى آله) أي بعلي ردا على من منع الفصل بينه صلى الله عليه وسلم وبين آله بعلي واستدلوا بحديث موضوع لا تنصلوا بيني وبين آلي بعلي والآل في مقام الدعاء كل مؤمن تقي كما أفاده المولى وقيل مطلقة لأن المطلوب في الدعاء التعميم وأما في مقام الزكاة ففي تفسيره خلاف بين المذاهب وهم خمسة عندنا كما بين في الزكاة إن شاء الله تعالى (قوله وصحبه) هو اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي أي لا بالمعنى التغوي وهو من ينك ويصاحبه مواسلة ومداراة ولا بمعنى صاحب الذي هو بمعنى التابع المقلد لغيره كاصحاب الأئمة والصحابي كل مسلم رأى النبي صلى الله عليه وسلم أو رآه النبي صلى الله عليه وسلم ومات على ذلك وعن بعض الأصوليين خلاف ذلك والاول هو الصحيح اهـ مني وفي الانحياز أن أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام يقاربون عدة الانبياء وفي الالفية أنه صلى الله عليه وسلم مات عن مائة ألف وأربعة وعشرين ألفا من الصحابة (قوله الذين حازوا) أي جمعوا (قوله من مني) أي عطيا (قوله فتح) مصدر فتح ضد أغلق ويطلق الفتح على الماء الجاري وعلى النصر أي من مني نصره أو منحه المشبه بالماء الجاري لكثرة (قوله كشف) الكشف الاظهار كافي القاموس والمعنى حازوا من عطيا نصره الكشف بمعنى الكشف أي المظهر فهو مصدر أريد به اسم الفاعل (قوله قبض) يقال قابض الماء إذا كثر (قوله فضلك) الفضل ضد النقص جمعه فضول كافي القاموس والمراد الانعام (قوله الوافي) أي التام (قوله حقائقا) من حق والحق ضد الباطل وهو أحد اطلاقاته ذكرها في القاموس أي حازوا من عطيا نصره تعالى الكشف الذي سببه كثرة احسانه تعالى الوافي أمورا محقة وفي ذلك إشارة إلى أسماء كتب معلومة في المذهب نقل عنها المؤلف وغيره وهي المنع والفتح والكشف والقبض والوافي والحقائق (قوله وبعد) هو ظرف مقطوع عن الاضافة مبني على الضم ان نوى معنى المضاف إليه ومنصوب ان نوى لفظه والعامل فيه أما المقدرة أو الواو لنيتها عنها (قاعدة) قال السيوطي في شرح عقود الجنان قال ابن الاثير الذي أجمع عليه المحققون وعلماء البيان أن فصل الخطاب هو أما بعد لأن المتكلم يفتح كلامه في كل أمر ذي شأن بذكر الله وتحميده فإذا أراد أن يخرج منه إلى الغرض المسوق له فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بأما بعد وصح أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب فقال أما بعد أخرجه الشيخان واختلف في أول من نطق به فروى الديلمي في مسند الفردوس عن أبي موسى الأشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أول من قال أما بعد داود وهو فصل الخطاب اهـ بحروفه أفاده بعض المشايخ (قوله فيقول) أدخل الفاء في جواب أما المقدرة أو الواو لنيتها عنها والقول يأتي لما من محتاجة باعتبار ما يعتدي به فإذا اعتدى بالباء كان بمعنى الحكم وإذا اعتدى بعن كان بمعنى الرواية وإذا اعتدى بنى كان بمعنى الاجتهاد وإذا اعتدى باللام كان بمعنى الخطاب وإذا هدى بعلي كان بمعنى الاقتراء والعرب تستعمل القول في غير الكلام فتقول قال يسده أي أخذ وقال برأسه أي أشار وقال برجله أي مشى وتستعمل بمعنى ذكر اهـ غنيمي عن الكشاف قال الجوزي وبني استعمالان آخران وهما استعماله بمعنى الاطلاق ومنه قولهم مقدمة العلم يقال على كذا أي تطلق بمعنى الحمل ومنه قولهم الجنس يقال على كذا أي يحمل ويعتدي في كل منهما معنى انتهى أبو السعود ويقول إذا بنى للمفعول صيغته يقال وهذا اللفظ مشترك بين معان ثلاثة القول والقبول والاقالة وجهها الشاعري قوله

وسلم عليه وعلى آله وصحبه الذين حازوا من
منه فتح كشف قبض فضلك الوافي حقائقا
وبعد فيقول

أقول لظني مرتبي وهو رافع • أنت أخو ابلي فقال يقال
فقات أفى ظل الأراكه والقا • يقال ويستظل فقال يقال
فقلت يقال المستجير بأرضكم • اذا ما جنى ذنباً فقال يقال

(قوله فقير) صيغة مبالغة أو صفة مشبهة أي كثير الفقر أو دأبه والفقر من كسرت فقار ظهره وهي العقد
اللاقي في سلسلة ظهره والمراد المحتاج (قوله راحة) أي لا نعام وهو الظاهر وأولاً رادتها لأنها اذا أريدت كانت
والإضافة بمعنى اللام (قوله ذي) أي صاحب ولا يستعمل الا في ذي شرف بخلاف صاحب (قوله اللطف)
في القاموس لطف بالضم رفق ودنا والله لطيف أو صل لك مرادك بلطف واللطيف البر بعباده المحسن الى خلقه
بإيصال المنافع اليهم برفق ولطف أو العالم بخصيات الامور ودقائقها فيحتمل أن المراد الرفق والدنو أي القرب
المعنوي أو ذي ايصال المرادات أو ذي البر والاحسان (قوله الحنفى) أي الظاهر فانه من أسماء الاضداد فان لطفه
تعالى لا يخفى على كل شخص وفي كل شخص أو المراد الحنفى عن العبد بأن يدبره الامر من غير تعان منه ومشفقة
ويهيئ له أمور دينه وآخرته من حيث لا يحتسب والله على كل شيء قدير (قوله محمد) بدل من فقير ولا يقال يلزم أن
يكون اثبات المقر له غير مقصود أصلاً لان المبدل منه في نية الطرح لا نأقول المراد بكون المبدل منه في نية
الطرح أنه غير مقصود بالذات هنا وانما ذكرنا كقوتها وتعميدها اذا المقصود بالذات ذكر الاسم لا اظهار الفقر أو يقال
هو مطروح من حيث عمل العامل أو هو عطف بيان فيكون اثبات المقر لنفسه مقصود بالذات أفاده بعض
المشايع (قوله علا الدين) لقبه رضي الله تعالى عنه أي على الدين ورافعه من حيث الحث على أوامره ونواهيه
فعلا وتركاً ومعلًى أهل الدين أي دين الاسلام بمعنى أنه ناصرهم ومظهر لهم الحق وانما كان مغالياً لهم لانهم حيث
عملوا بأوامره ونهيه علواً ديناً وأخرى هذا بالنظر للمعنى اللغوي والعلم لا يلزم فيه ملاحظة ذلك وليس هذا
باسم أبيه لانه سيصرح به بعد (قوله الحسكى) وجد في بعض النسخ بالصاد وعليه فهو نسبة الى حصى مدينة
بديار بكر كما في باب اللباب (قوله ابن) بارفع صفة لمحمد أو خبر مبتدأ محذوف ويكتب بالالف لانه لم يقع بين علمين
(قوله الشيخ) يطلق على من طعن في السن لغة وفي الاصطلاح على صاحب الرتبة والعلم وان كان صغيراً في
السن وهو المراد هنا هذا الوصف من قبيل تعظيم الوالدين وهو حسن (قوله على) هو من الاسماء المشتركة قال
الشارح في الحظرو والاباحة وجاز التسمية بعلى ورشيد وغيره من الاسماء المشتركة ويراد في حقه غير ما يراد في حقها
لكن التسمية بغير ذلك في زماننا أولى لان العوام تصغره عند الداء كداني السراجية اه وعلى ابن الشيخ محمد ابن
الشيخ على ابن الشيخ عبد الرحمن ابن الشيخ محمد ابن الشيخ جمال الدين ابن الشيخ حسن ابن الشيخ زين العابدين
الحصنى الدمشقي والخطيب الحنفى انتهى درمشتى (قوله الامام) يحتمل أنه صفة للمؤلف وهو الكثير في
مثل هذه التراكيب ويحتمل أنه وصف لابييه والمراد به الذي يقتدى به في الصلوات الخمس (قوله بجامع) متعلق
بالامام والباء بمعنى في وهذا المسجد صرف على عمارته الاموية ألف كيس وزيادة وكان فيه ألف مخرج وألف
نجار ذكره السيرطى في شتى العقول (قوله بنى أمية) أمية جذهم الاعلى من ذريته أبو سفيان الصهاني وابنه
معاوية ومنتهى جذهم ستمائة ألف (قوله ثم المقتضى الى آخره) أفاد بتم أن الافتاء لم يجتمع له مع الامامة وانما تأخر
عنها وتنفيد ثم وقفه الملهة والتراخي وانظر هل في الواقع كذلك أم الاقتناء تولا بعد الامامة بغير مهلة (قوله
بدمشق) هي مدينة الشام وفيها كبر الميم وقبحها والصرف وعدمه باعتبار البقعة والمكان (قوله المحبة) أصلها
المحورية اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في المحبة أي المصونة
بصيانة الله وناهيك بالاحاديث الواردة في مدح الشام (قوله الحنفى) الغالب أن الوصف في مثل ذلك يرجع
الى المتقدم ويحتمل أنه وصف لابييه والحنفى من تعبد على مذهب النعمان بن ثابت رضي الله تعالى عنه
وعن سائر الأئمة (قوله لما يئضت) الجملة الى آخر الكتاب في محل نصب مقول القول أو كل جملة من الكتاب محلها
نصب بناء على أن جزء المقول له محل وليس له محل وهما قولان (قوله من خزائن الاسرار) اسم للشرح الذي
كتب مسودته أولاً أي أسرار الفقه وأحكامه وتفاريقه فشيء به النسخ بالاسرار بجامع المحافظة على كل (قوله
وبدائع الافكار) أي أفكار المجتهد الاعظم التي قولها بالسنة والكتاب أو من بدائع أفكاره من حيث حسن
التركيب وبدائع الوضع وهذا المعنى قبل جملة علماء أو تأم بعد جملة علماء فهو جزء اللفظ لا يدل على شيء من الموضوع

فقير راحة ذي اللطف الحنفى • محمد
الحسكى • ابن النسخ على الاما
بنى أمية ثم المقتضى بدمشق المحبة اما
يئضت الجزء الاول من خزائن الاسرار
وبدائع الافكار

له كالزاي من زيد لا تدل على شيء من زيد والافكار جمع فذكر وهو حركة النفس وجولانها في المعقولات
 أي تعقلها بالهيئة المخصوصة التي يريد الله تعالى (قوله في شرح) ان كانت من جزء العلم فلا يثبت
 عن الطرفية لأن العلم وأجزائه لا يعلل وأما قبل العلمية فيقال الأولى حذف في لان خزائن الاسرار هي نفس
 الشرح وظاهر الطرفية يقتضي المغابرة (قوله تنوير الابصار) اسم لهذا المتن وتنوير الابصار أي انوارها يقال
 انار الشيء واستنار أي أضاء والتنوير الاضاءة كما في المختار منح (قوله وجامع البصار) جمع الشيء المنفرد فاجتمع
 وبابه قطع والبصار جمع بصير وأراد بالبصار المتن الذي جمع هذا المتن غالب مسائلها اذ منح وظاهره أن في العبارة
 مضافا محذوف (قوله قدرته) أي هذا الشرح المسمى بخزائن الاسرار فالشيخ رضي الله تعالى عنه يفيض
 من هذا الشرح الجزء الاول نظرا الى باقيه بالنسبة الى ما يفيض وجد الذي يفيض بمقدار العشر من المسودة فيلزم
 أن يكون الكتاب عند تمامه عشرة أجزاء عادة وظاهر العبارة أنه لم يفيض من هذا الشرح الذي هو خزائن
 الاسرار الا جزءا واحدا ثم يحتمل أنه لم يفيض باقيه ويحتمل أنه يفيض بعد ذلك بنفسه أو أن غيره يفيض (قوله مجلدات)
 جمع مجلد واسم المفعول من غير العاقل اذا جمع يجمع جمع تأنيت كتحفوضات ومرفوعات ومنصوبات والمراد
 أجزاء وانما قال مجلدات لان العادة أن الجزء يوضع في جلد على حدة (قوله بكار) جمع كبير أي عظام أي أنها عشر
 مجلدات ومع ذلك لم تكن تلك المجلدات صغيرة ولا وسطا وانما هي بكار (قوله فصرفت) عطف على قدرته أي أنه
 لما آه بتقديره اذا جلد يكون كما ذكر كان ذلك داعيا وحاملا للصرف عنان العناية نحو الاختصار (قوله عنان) هو
 مقود الدابة وهو بكسر العين وأما بقية فاقوا حي السماء (قوله العناية) أي الاجتهاد من عني بالشيء اذا حصلت
 فيه محاطة ورغبة فشبها الاجتهاد بدابة كفر من لها عنان تشبها مضمرا وذكرا العنان تخيل والصرف ترشيح
 (قوله نحو الاختصار) أي جهة الاختصار فالنحو يعني الجهة كما هو أحد اطلاقاته والاختصار تقليل اللفظ
 وتبكير المعنى ولا شك أن هذا الشرح مختصر بالنسبة الى خزائن الاسرار (قوله وسببته) أي هذا المختصر
 المأخوذ من الاختصار أو الشرح المتقدم في قوله تبيين هذا الشرح وسمى يتعدى الى مفعولين الاول بنفسه
 والثاني بحرف الجر كما هنا أو بنفسه كما في سميت ابني محمدا (قوله بالدر المختار) قال ابن حجر ان أسماء الكتب من
 حيز علم الجنس والعلوم من حيز علم الشخص واشتهر هذا الكلام بين الافاضل ونوقش بأنه ان تارة تعدد الشيء
 بتعدد محله فكلاهما علم جنس وان تارة للاتحاد العرفي فعلم شخص وأما التفرقة فهي تحكيم وترجيح من غير
 مرجح أقاده بعض المشايخ والدر الجواهر وهو اسم جنس يصدق على القليل والكثير (قوله المختار) أي الذي
 من اطلع عليه اختاره وآثره على غيره (قوله في شرح الخ) قد تقدم ما يتعلق به (قوله الذي الخ) نعت لتنوير
 الابصار لانه نسبة للمصنف بعد الاوصاف الاتية وفيه أن تنوير الابصار في هذا التركيب جزء علم وجزء العلم
 لا يوصف فالاولى حيث أن يكون خبرا مبتدأ محذوف هو ضمير يعود عليه أو النعت له بالنظر لذاته قبل دخوله
 في العلم وفيه نظر (قوله فاق) أي علا وحسن (قوله هذا الفن) أي الفقه والاشارة الى المستحضر هذا المنزل منزلة
 المحسوس (قوله في الضبط) أي التحرير والمحافظة على جمع الفروع المحتاج اليها (قوله والتعصيف) أي ذكر الاقوال
 المعصية أو تصحيح التراكيب (قوله والاختصار) فهو مع كونه جامعاً للفروع معصيف اللفاظ مختصر (قوله
 ولعمري) أي لحياي هذا اليس بيمين وأقسم الله به في قوله تعالى لعمرك انهم لنبي سكرتهم يعمهون وقال بعضهم
 انه على تقدير مضاف أي ولرب حياي (قوله لقد) اللام داخله على جواب القسم وقد للتعصيف (قوله أضحت)
 أي صارت وان كان أصله الدخول في الضمى (قوله روضة هذا العلم) شبه العلم ببستان فيه روضة تشبها مضمرا
 في النفس وذكرا الروضة تخيل والروضة المحل الذي فيه الاشجار والمياه (قوله هذا العلم) أي علم الفقه قال فيه
 للهد (قوله به) أي تنوير الابصار (قوله مقصدة الازهار) أي أنها خرجت من أكامها وأزيل غشاؤها
 بسبب هذا المؤلف أي أزيل ما فيها من الخفاء وانما عبر عادة الفعل ليدل على المبالغة والاضافة عن اضافة
 ما كان صفة أي أزهارها مفتحة والذي فتح هو المصنف مجازا والله تعالى حقيق (قوله الازهار) جمع زهور نور
 الاشجار والمراد بالازهار المسائل الفقهية شبهها بالازهار بجامع النفاسة في كل ومعنى هتك ونها تفتت به
 أن مسائله به حصلت وقربت لسهولة مأخذها ولطافة تراكيبه (قوله سلسلة الانهار) الاضافة من اضافة
 ما كان صفة أي أنها رها سلسلة أي الانهار الكائنة فيها مجرأة قال الحلي في جامع اللغة تسلسل الماء

في شرح تنوير الابصار وجامع البصار
 قدرته في عشر مجلدات بكاره فصرفت عنان
 العناية نحو الاختصار وسببته بالدر المختار
 في شرح تنوير الابصار الذي فاق كتب
 هذا الفن في الضبط والتعصيف والاختصار
 ولعمري لقد أضحت روضة هذا العلم به
 مقصدة الازهار سلسلة الانهار

في المطلق جرى والمراد بالانهار المسائل فيكون المشبه واحد في هذا وما قبله والمراد بالانهار التراكيب فشيئها
بالانهار بجوامع العذوبة في كل والانتفاع (قوله من عجائبه) أي هذا المتن أي مما يتعجب منه أن التحقيق المذكور
فيه الذي هو كالتحريات يختار عن غيره فقوله ثمرات التحقيق من إضافة المشبه به إلى المشبه وهذا كناية عن ضخامة
هذا المؤلف وبراعته حتى أن تحقيقه فاق تحقيقات من قبله ويحتمل أن يشبه التحقيق بشجرة لها أثمار تشبهها
مضمرا في النفس وذكر الثمرات تخييل والمراد بالثمرات المسائل والتحقيق يطلق على ذكر الشيء على الوجه الحق
وإثبات الشيء بدليل والثاني لا يظهر هنا لأن الأدلة ليس ذكرها من وظيفة أبواب المتون وفي الأول بحث
وهو أن هذا المختصر من الكتب قبله ولا شك أن أربابها قد ذكرت المسائل فيها على الوجه الحق فامعنى اختيارها
من هذا المختصر دون غيره مع اتساوي في ذلك والجواب أنا نقول أن هذا المختصر لما كانت ألفاظه واضحة
خالصة عن التكرار والتنعق فيه أكثر من غيره صار يرغب فيه وتختار تحقيقاته فإذا أراد الإنسان المراجعة يختار
ويعتمد على ما ذكرناه دون غيره ويحتمل أن من في قوله من عجائبه تعليلية أي أن تحقيقاته تختار لأجل كونه
هذا المؤلف عجيبا في سبك وترتيبه وتركيبه وعجائب جمع عجيبه فعليه بمعنى فاعلة أي توقع الغير في العجب
أو مفعولة أي معجبة أي واقع عليها الإعجاب (قوله ومن غرائب) أي من مسائله الغريبة فقرائب جمع غريبة
والإضافة للبيان أو من إضافة الخاص إلى العام لأن في مسائله ما لم يكن غريبا والاول أمدح (قوله ذخائر) جمع
ذخيرة بمعنى مذخورة ومحفوطة والذخيرة الشيء النفيس الذي يحافظ عليه ويوقى (قوله تدقيق) الإضافة من
إضافة المشبه به إلى المشبه أي تدقيق كالتدقيق في المحافظة عليه والتدقيق ذكر الشيء على وجه الدقة واشتهر
أن التدقيق ذكر الدليل بعد الدليل وهذا ليس بمراد ويحتمل أن تدقيق مصدر يراد به اسم المفعول أي مدقق
كالتدقيق أي كلام مدقق كالتدقيق في هذا الوجه يجري في ثمرات التحقيق (قوله الأفكار) جمع فكر وتقدم الكلام
عليه والمراد بالأفكار أحكامها أي أن النفوس تختار فيها أي في صنعه فيها وكيفيته أخذ وجعله لها وليس
المراد أنها مشكلة تختار النفوس في ادراكها فذلك ليس بمدح (قوله شيخنا) قال المحنسي متعلق بمحذوف
ذمت لتنوير الابصار أو حال منه أي الكائن أو كائنا هـ وبين الشارح والمصنف واسطة وهو الشيخ عبد النبي
الخليلي (قوله شيخ الاسلام) أي شيخ أهل الاسلام أي أفضلهم في عصره أو شيخ الاسلام - حقيقة والمعنى أنه مظهر
أحكام الاسلام ومبينها وإضافة لتشريف المضاف فالسبب في مشيخته الاسلام (قوله ابن عبد الله) بن أحمد
الخطيب بن محمد الخطيب بن محمد الخطيب بن إبراهيم الخطيب أمدح (قوله القمراشي) نسبة إلى قمرناش نقل
صاحب مراد الاطلاع في أسماء الأماكن والبقاع أن قمرناش بضمين وسكون الراء وتاء وألف وشين معجمة قرية
من قرى خوارزم اهـ (قوله الغزي) نسبة إلى غزة البلد المعالم (قوله عمدة المتأخرين) أي ما يعتمد عليه المتأخرون
الموجودون زمنه بحيث أنهم يرجعون إليه عند التوقف (قوله الاخبار) جمع أخبر بمعنى الكرام الاتقياء (قوله
فاني أرويه) علة لما استفيد من شرحه هذا المتن فان شرحه له يقتضي تلقيه له عن أشياخه غالباً والمراد بالرواية
هنا ما يعم الدراية والرواية نقل اللفظ والدراية تفاهم المعنى والضمير يرجع للتنوير أي أروى تنوير الابصار
وهذه الرواية ظاهرة بالنسبة إلى شيخه وإلى المصنف وأما عن ابن نجيم وعن في سنده فلا يظهر لأن هذا المتن لم يكن
موجودا في زمنهم ويحاجب بأن المروي ما فيه من الأحكام التي تتغير بصور العبارات لا بخصوص هذا
اللفظ المؤلف للمصنف أفاده الخلبي ويحتمل أن الضمير يرجع للعلم المعهود الذي هو علم الفقه المعبر عنه فيما تقدم
بقوله لقد أضحت روضة هذا العلم أولفن المتقدم في قوله كتب هذا الفن (قوله عن شيخنا) النون للمعظم نفسه
تحتنا والمراد هو وأقرانه (قوله الخلبي) نسبة إلى الخليل سميت البقعة باسم الحال فيها (قوله عن المصنف)
متعلق بمحذوف حال أي حال كون الشيخ عبد النبي راوي له عن المصنف وجرت العادة غالباً بطلاق المصنف على
مؤلف المتن والمؤلف أعم من ذلك والمصنف هو محمد بن عبد الله وقد تقدم الكلام عليه (قوله عن ابن نجيم) هو
صاحب البحر والاشباه وشارح المنار وله الفتاوى وله الرسائل العديدة واسمه زين ومحب النهر أخوه واسمه عمر
(قوله المصري) نسبة إلى مصر القاهرة (قوله بسنده) أي راوي بهذا العلم بسنده أي متباعد بسنده عن شيخه
وشيخه عن شيخه وهكذا (قوله إلى صاحب المذهب) أي إلى أن يتصل السند بصاحب المذهب وانما جعل الأما
صاحب المذهب ليكون الذي أنشأه بل هو الذي أول من فتح باب الاجتهاد (قوله بسنده) أي الامام الموصوف

من عجائبه ثمرات التحق في تحقنا
غرائب ذخائر تدقيق تحقير الأفكار
شيخنا شيخ الاسلام محمد بن عبد الله
الغزي عمدة المتأخرين الاخبار فا
عن شيخنا الشيخ عبد النبي الخليلي
الغزي عن ابن نجيم المصري تب
صاحب المذهب أي حفيقه بسنده
قوله وإضافة لتشريف المخ لا
تأمل ولعله لذلك سقط من بعض النسخ

الى النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذكر الشعراني في الميزان سند الاثمة الاربعة وقدم الامام فقال الامام ابو حنيفة
عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل ثم اعقبه بالامام مالك فقال
الامام مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل ثم اعقبه بالامام
الشافعي فقال الشافعي عن مالك الى آخر السند ثم اعقبه بالامام احمد بن حنبل فقال الامام احمد بن حنبل عن
الشافعي عن مالك الى آخر السند رضي الله تعالى عنهم (قوله المصطفى) اصله مصنف وقلت التاء طاء لوقوعها اثر
حرف الاطباق وقلت الواو الف التحريكها مع انفتاح ما قبلها من الصفوة وهو الخلو والاصطفا الاختيار
لان الانسان لا يصطفى الا اذا كان خالصا طيبا (قوله المختار) هو بمعنى ما قبله وهذا ان اسما من اسمائه
صلى الله عليه وسلم (قوله عن جبريل) أي النبي صلى الله عليه وسلم راو بذلك عن جبريل ومعناه مطيع الله
وعلم صلى الله عليه وسلم أنه ملك لا شيطان يوحى الهامى من الله تعالى أو بعلامات كما نلت خديجة حين رآته
وكشفت رأسها فأتى الوحي فلما استمرت جاء هذا بما يتميز به الوحي من الشيطان وفيه كلام غير ذلك ذكره
صاحب المواهب (قوله كما هو) متعلق بأرويه أي أرويه بسندي هذا كما هو أي السند مطلقا مبسوط أي
موسع في اجازتنا أي فهذا المذكور هنا من جملة سندات معتدة للشيخ وقد علمت أن الضمير راجع للسند مطلقا
(قوله في اجازتنا) بالافراد وفي نسخة بالجمع يحتمل أن الشيخ جمع اجازاته من مشايخه بالفقه وبسط العبارة
فيها بذكر السند والاجازات جمع اجازة أصله اجواز فقلت حركة الواو الى الجيم فحزكت الواو بحسب الاصل
وانفتح ما قبلها باعتبار الان قلبت الفاء حذفت الالف وعوض عنها تاء التأنيث (قوله بطرق عديدة) متعلق
بمبسوط أي مبسوط بسطامه صور ابد كطرق عديدة قال بالالتصوير وشبه السند بطريق يجامع التوصل
في كل (قوله عن المشايخ) متعلق بطرق والمشايع جمع شيخ وهو أحد جموع المشهورة (قوله المتجربين)
جمع متجبر والمتجبر كثير العلم وانما عبر به اشارة الى أنه لم يأخذ الا عن عافى العلم واجتهد فيه (قوله الكبار)
أي العظام في العلم فيرجع الى ما قبله والخطب محمل أطناب (قوله وما كان في الدرر) جملة استثنائية قصد بها
بيان أن هذا الكتاب منقول من كتب المذهب المعتمدة غير أن بعض الكتب نقل منها كثيرا كالدرر والفرر
ملا خسرو ولم ينسب اليها الكثرة نقله منها وبعض الكتب ليس النقل منها كالنقل عن الدرر والفرر في الكثرة فينسب
اليها (قوله لم أعزه) أي لم أنسبه أي لم أبين أنه منقول منها فالعزوي يأتي بمعنى الابانة كما ندل عليه عبارة صاحب
القاموس (قوله الاماندر) أي ما قل لكونه في مقام تصحيح قول درج عليه المؤلفون فيمنه من جعلهم لتقوية
التصحيح أو لغير ذلك (قوله عن نقله) أي عن نقل الدرر أي نقلي منها فهو مصدر مضاف الى المفعول (قوله عزونه
لقائه) هذا من مزيد الديانة وعدم ادعاء الرياسة والعلم (قوله وما) أي قصد الاختصار علة لتوله لم أعزه
الاماندر أي أن النقل حيث تكرر عن الدرر تركت العزولها لاجل قصد الاختصار (قوله فيه) أي في هذا
الشرح الذي قدم اسمه بقوله وسميته بالدر المختار (قوله بعين الرضا) أي بالعين الدالة على الرضا ولا يتطرن بعين
المقت فان من تطرهما تبين له الحق باطلا كما قال الشاعر

وعين الرضا عن كل عيب كليله * كما أن عين السخط تبتدى المساويا

أو أنه شبه الرضا بانسان له عين تشبهها منصرفا في النفس وذكر العين تخييل (قوله والاستبصار) السين والتاء
زائدتان أي والابصار والمراد بالابصار التبصر والتأمل (قوله وأن يتلاني) أي يتدارك ذكر السعد في المطول
أن التلافي التدارك وفي القاموس تلافاه تداركها انتهى (قوله تلافه) أي تأنه وعيبه أي وأن يتدارك تلافه
ونقصه باصلاحه بقدر الامكان والتلاف وقع التعبير به لغير المصنف وقد ذكره الامام ابن الفارض
في الكافية بقوله وتلافى ان كان فيه اتلاف * بك جعل به جعلت فداكا ويحتمل أن الالف اشباع وهو لغة
قوم كما قاله في القنية وان استبعده الزيلعي وخصه بالشعر (قوله بقدر الامكان) متعلق بتلافي أي يتدارك
عيبه بقدر امكانه وتداركه باصلاحه اما بتغيير لفظ أو تقديمه أو تأخيره فيكون هذا اعتذارا من المصنف
واقرار بصفات العبودية وأنه لا يسلم من الزلل والخطا وهو اذن من الشارح بالاصلاح ويحمل هذا على
من فيه أهلية ومملكة كما يدل عليه قوله فيما بعد لكن بعد الوقوف (قوله أو يصح) أي يسامح ويبقيه على حاله
ان لم يكن فيه أهلية فالقسم فيه توزيع وفي بعض النسخ بالواو فالمراد أنه يتدارك نقصه ويصح أي يسمع

المصطفى المختار عن جبريل عن الله الواحد
الفهار * كما هو مبسوط في اجازتنا بطرق
عديدة عن المشايخ المتجربين الكبار وما
كان في الدرر والفرر لم أعزه الاماندر وما
قاده عن نقله عزونه لقائه رومالا اختصارا
وما مولى من الناظر فيه أن يتطرن بعين الرضا
والاستبصار وأن يتلاني تلافه يتدارك
الإيمان أو يصح

قوله ويحتمل فتح الهمزة من غير حمل
الظاهر في قول من أسير كما لا يخفى

ولا يشيع هذا العيب (قوله الاسرار) بكسر الهمزة مصدر أمر وهو ضد الاعلان فهو حجة في معنى الازمارة
الاخفاء ويحتمل العطف عطف مرادف والمراد أنه عالم بما يستره الانسان وما يستره فهماء مصدران مراد
بهما اسم المفعول قال الحلبي ويحتمل فتح الهمزة من أمر ويكون جمع سرائر أي بمعنى سرائر أي مخفي والاولى
أن يقول بدل الازمارة لظهوره ليكون في كلامه من الحسنات البديعة مصنعة الطبايع وهو الجمع بين لفظين
متقابلين المعنى (قوله ولعمري) تقدم ما فيها وهذه العبارة بلفظها وقعت لصاحب النهر في الخطبة (قوله
الخطر) أي الذي هو التلاف والنقص الذي سمي به غالباً النسيان والغفلة ومن غير الغالب قد يكون لسوء الفهم
والخطأ الأمر العظيم (قوله لأمري) خبر أن (قوله يعز) على وزن يقل أو يقل كما في القاموس والمادة تأتي بمعنى
الامر أي بعمر ويعني الغلة أي يقل ويتردو ويعني الضيق أي يضيق على البشر ويعني العظمة أي يعظم عليهم
فلا يصح لونه أفاده هذه المعاني صاحب القاموس وكل صحيح (قوله البشر) اسم جنس والبشر ظاهر البشرية
وهو ما ظهر من الجسد والحق ما اختفى من الاجتنان وهو الاستتار (قوله ولا غرو) بفتح الغين المجمة وشكون
الراء المهملة مصدر وغرام باب عدا بمعنى عجب والفعل من عجب بوزن علم والمصدر بفتح الجيم أي لا عجب أفاده
الحلبي أي لا عجب من كون السلامة منه قليلة وعسرة (قوله فان النسيان) القاء تعليلية أي لان النسيان الذي
هو سبب التلاف المتقدم (قوله من خصائص الانسانية) أي خاص بالانسان لا يتجاوزها الى غيره كما أن الخطأ من
خصائصها وما سمي الانسان الانسية فهو من النسيان فأصله على ذلك انسيان فحركات الباء وانفتح ما قبلها
فقلت ألفا فاجتمعت ساكنة مع الالف فحذفت وقبل معناه متحرك من فاص اذا تحرك وقبل من الانس فلي
الاول والاخير فاصر على بني آدم وعلى الثاني عام والمراد أن التلاف والنقص الذي هو ناشئ عن النسيان
لا يستغفر فان النسيان خاص بالانسان وانظر الى قول الله تعالى ولقد عهدنا الى آدم من قبل قسبي ولم نجد
له عزما (قوله والخطأ) هو من تمة العلة السابقة والخطأ وقوع الشيء لاعن قصد والزل مصدر زل عطف نصيب
على الخطأ أو يراد بالزل ما كان عن قصد فيه يكون العطف للمغايرة (قوله من شعائر) أي علامات حطبي عن
القاموس وانما عبر هنا بثبوتها في ما تقدم بخصائص لان النسيان من خصائص الانسان والخطأ والزل
يكون منه ومن غيره حتى من الملائكة كما وقع لابليس بناء على أنه منهم ولهاروت وماروت على ما قيل وقولهم
أجعل فيهم من يفسد فيها وكنظر بعض الملائكة الى مقامه في العبادة وأما الحق بذلك أكثر حالهم (قوله وأستغفر
الله) أي أطلب من الله غفران ذنبي وغفران ما وقع مني من الخطأ في هذا التأليف فالسبب والتاء للطلب
والغفران محو الذنب من الصحيفة أو ستره مع بقاءه فيها قولان من الغفر وهو الستر وقبل الجمع الكثير من
الناس جم غفير لسترهم وجه الارض (قوله مستعيذا) أي متعوذا وخصنا فالسين والتاء زائدة تان أي
متحصنا بقلبي أو هما للطلب والاستغفار محو اللسان والتحصن محله القلب أو محل كل اللسان والحال منتظرة
أو مقارنة والمقارنة في كل شيء بحسبه (قوله به) أي بالله والباء للتعدية (قوله من حسد) هو عن زوال نعمة
الغير وإيصالها لنفسه أو لغيره أو الزوال مطلقا وهو داء عظيم يأكل الحسنات كائناً كل الخطب النار وبعاً أدى
صاحبه الى الكفر لانه يؤل به الى الاعتراض على الله تعالى (قوله يست) من سدد كذبة أي يحول بينه وبين
الانصاف يقال جراد سدد أي كثر سد الاق (قوله باب الانصاف) أي بمعنى صاحبه عن الانصاف المشبه بالباب
بجامع الوصول في كل فان الانصاف يتوصل به الى الخير أو شبه الانصاف بيت واثبات الباب له تخييل والمراد
عدم الانصاف بالكاتب والانصاف العدل (قوله ويرد عن جبل) عن زائدة ويرد بمعنى يصرف أي يصرف جبل
الانصاف الى قبحها بحيث اذا رأى وصفا حسنا جعله قبيحا ولم يوجد في القاموس تعدية ورد عن بل ذكر أنه
متعد بنفسه ويقال رده عليه أي لم يقبله ويحتمل جعل عن بمعنى على بحيث يكون المعنى أنه يرد على الحسد
جبل أو صافه وأن يكون المعنى أن الحسد يرد الحاسد عن جبل الانصاف التي يحق أن تفعل الى قبحها أو المراد
جبل أو صاف الحسد والاضافة في جبل الانصاف بمعنى من وهذه العبارة وقع مثلها لصاحب المنع
في خطبته ووقعت لآدم الشخصية في خطبة شرحه لظومة ابن وهبان (قوله ألا) أداة استفهام يستفتح الكلام
بها ليتفطن المخاطب لما يلي اليه (قوله حيك) أي حيك الحسد والشوك الشوك السعدان والسعدان من
أفضل مراعي الأبل قاموس أه حلبي وهذا من التشبيه البليغ فهو على حذف الاداة أو تجري فيه استعانة

ليصح عنه عالم الاسرار والاصح منه ولعمري
ان السلامة من هذا الخطر لا ترجع على
البشر ولا غرو فان النسيان من خصائص
الانسانية * والخطأ والزل من شعائر
الادمية * وأستغفر الله مستعيذا به من
حسد بيت باب الانصاف * ويرد عن جبل
الانصاف * الأوار الحسد حيد *

على طريقة السعد (قوله من تعلق به الخ) يشير الى وجه الشبه فان الحسد اذا تعلق بانسان اهلكه لانه يا كل حصة نه كياناً كل الحطب النار لا سيما اذا كان الشخص ملازمه وبين حسد وحسد الحسن الحسن الا حق وهو اختلاف اللفظين بحرفين بعيدى المخرج (قوله وكفى للحاسد) الجار والمجرور متعلق بقوله ذمنا فيزمين لايام النسبة محمول عن فاعل كفى أى كفى ذم آخر السورة للحاسد والمفعول حينئذ محذوف أى كفى المعتبر أو الحاسد هو المفعول واللام زائدة وهو معمول كفى لانه يتعدى بنفسه أى وكفى الحاسد ذم آخر سورة الفلق أى ذم الله في آخرها وفي نسخة ما في آخر وقوله آخر بل رفع فاعل كفى وهو قوله تعالى ومن شر حاسد اذا حسد وذمته من حيث ان الله تعالى أسند اليه التروا أمر نبيه عليه الصلاة والسلام أن يستعيذ بالله منه وأى ذم أعظم من ذلك (قوله في اضطرامه) متعلق بكفى أوفى بمعنى مع أى كفاء الذم مع الاضطرام ونظيره قال ادخلوا في أم أى مع أم والاضطرام اشتعال النار فيما يسرع اشتعالها فيه كفى جامع للغة حطب وهو بالميم لا بالباء فعنى اضطرامه اشتعاله أى الاشتعال الواقع به شبه شدة تحسره لفوات غرضه بالاشتعال بالقلق والمراد التعب والنصب وشبه القلق بالنار بجامع الايذاء في كل (قوله لله) جار ومجرور خبر مقدم (قوله در) مبتدأ مؤخر أى در الحسد محمول لله تعالى والدر اللبن وهم اذا أعجبهم شخص نسبوا دره لله تعالى تعظيماً له في الكلام استعارة شبه الحسد بفارس عظيم بجامع تأتى القتل من كل تشبيه مضمرة في النفس وذكر الدر تخييل فان قلت ان الحسد مذموم فلا معنى النسبة دره لله تعالى لانه لا يضاف له الا ما كان عظيماً قلت ان مدحه ليس من كل جهة بل من جهة قتل صاحبه قال شيخنا محمد عباد العدي تعلقا عن المولى الدر في الاصل اسم لصوت حطب اللبن ثم أطلق على اللبن فالله تعالى ذلك ثم نمن معنى التعجب اه وفي التصريح الدر مصدر در يدر بكسر الدال كتابة عن الفعل الممدوح اصادره منه وانما أضيف الى الله تعالى قصد الاظهار للتعجب منه لان الله تعالى منتهى المعجائب انتهى المراد منه (قوله ما أعدله) ما تعجبية أى أعجب من العدل الذي وقع منه بقتل صاحبه (قوله بدأ) اظهار قرأه بالهمز أى أنه ابتدأ بقتل صاحبه والمراد أنه شره فضرر الحسد عائده الى الحاسد والحسود لكنه يأتي على الحاسد أولاً (قوله بصاحبه) أى المتصف به ونسبة القتل اليه مجاز من الاسناد الى السبب وجملة بدأ الخ استئنافية قصد بها التعليل لقوله ما أعدله (قوله وما أنا الخ) ما يحتمل أنها مجازية وأما اسمها وبأمن خبرها ويحتمل أنها تسمية وأما مبتدأ وهذا بيت من قصيدة ابن وهبان قال ابن السكيت في شرحه الكيد للخلد بعة والمكر والحسود فقول من الحسد ثم قال وسبب هذا أنه ابتلى بما تليت به من حسد الحاسدين وكيد المعاندين فبعضهم استنسخه عليه والبعض قال انه مسبوق اليه اه مختصر او قد وقع للشارح مثل ذلك (قوله من كيد) مصدر مضاف لفاعله أى قهر الحسود اى الجار والمجرور متعلق بأمن (قوله ولا جاهل) عطف على الحسود أى وما أنا من كيد جاهل موصوف بما ذكر بأمن أيضاً (قوله يزرى) من باب ضرب فهو ثلاثى وتعدى بعلى ومعناه عاب أى يعيب على تألبنى وتحريرى أو من أزرى فيه يكون رباعياً بمعنى تهاون أى يتهاون بى أى يستخف ويستحقري انظر الحلبى (قوله ولا يتدبر) أى لا ينظر في عاقبة الامور (قوله وثقه در القائل) تقدم ما في هذا التركيب (قوله هم) أى الحساد المعلومون عند الشاعر ذهنا (قوله هم يحسدونى) بضم السين أصله بنون نون الرفع ونون الوقاية حذف احداها متحقة فاو هل المذخوفة نون الرفع أو الوقاية قولان والاسخ الاول (قوله ونشر الناس) اسم تفضيل وسائر العرب تسقط الالف منه وكذا خير الابن عاص فانهم يقولون هذه أخير منه وكذا نشر الناس كما في المصباح وهو لا ينق ولا يجمع لانه في معنى أفعلى وأما قول الشاعر

الابكر الناصى بخيرى بنى أسد * بعمر بن مسعود وبالسيد الصمد

فانما ثناء لانه أراد بخيرى تحفة مثل ميت وبيت وهين وهين قاله في الصحاح وأفعلى التفضيل على غير بابيه لان الكافر أشتر من غير الحسود أو المعنى أن ذلنا من أشتر الناس (قوله كاهم) تأ كيد الناس (قوله من عاش) خبر بشر (قوله في الناس) أى مع الناس (قوله يوما) أى في يوم يحتمل أن يراد به القطعة من الزمن وان قلت ويحتمل أن المراد اليوم المعلوم وهو المتبادر (قوله غير محسود) صفة لليوم والاصل محسود فيه حذف الجمار فاقصص الغمير أو أنه منصوب على الحال من فاعل عاش أى ونشر الناس من عاش حال كونه غير محسود في يوم من الايام وعليه فلا حذف ولا ايصال وهذا الكلام من الشاعر خرج مخرج المبالغة والمراد أن من لم يحسد

من تعلق به هلك * وكفى للحاسد ذمنا
آخر سورة الفلق في اضطرامه بالقلق *
قد ذم الحسد ما أعدله * بدأ بصاحبه فقتله
وما أنا من كيد الحسود يا منى
ولا جاهل يزرى ولا يتدبر *
وثقه در القائل
هم يحسدونى ونشر الناس كاهم
من عاش في الناس يوماً غير محسود

من شرار الناس لانه لا يحسد الا صاحب الفخار والخصال الحميدة ومن لم يحسد لجميع صفاته ذميمة نعوذ
 بالله تعالى (قوله اذ لا يسود) علة لفهوم وشر الناس لانه اذا كان شر الناس من لم يحسد نفع أن خبر الناس
 من يحسد وانما كان ذلك سببا في سادته لان المدح يترتب عليه الرياسة والسودد والقدح فيه يترتب عليه الخذلان
 والعمل والصفيح وذلك سبب في السيادة أيضا ويسود أي يصير ذا سودد ونفار وأصله يسود كينصر نقلت حركة
 الواو الى الساكن قبلها فسكنت الواو (قوله سيد) في كلامه استعمال السيد في غير الله تعالى وهو جائز لا كراهة
 مطلقا سواء كان مقرونا بالأم لا وسيد القوم رئيسهم وأكرمهم ويطلق على الخليم الذي لا يستغفره الغضب
 وعلى المقولي للسواد أي الجماعة الكثيرة وينسب لذلك فيقال سيد القوم ولا يقال سيد النوب وسيد القوم
 ولما كان من شرط المتولي للسواد أن يكون مهذب النفس قبل لكل من كان فاضلا في نفسه سيد وأصله
 سويد بوزن فعيل وكريم فاستقلت الكسرة على الواو فحذفت فاجتمعت الواو وهي ساكنة والياء فقلبت الواو ياء
 وأدغمت في الياء وقيل أصله يسود بوزن فعيل بسكون الياء وكسر العين وهو مذهب البصريين وقيل بفتح
 العين وهو مذهب الكوفيين لانه لا يوجد فعل بكسر العين في الصحيح الاصيل اسم امرأة والعليل محمول
 على الصحيح فتعين الفتح قياسا على عيطل ونحوه كما أفاده في المصباح وذكره بعض المشايخ (قوله بدون)
 أي بغيره وهو أحد اطلاقات لها وتأتي بمعنى المكان الأدنى وهو الأصل فيها (قوله ودود) أي شخص ودود
 فهو صفة لموصوف محذوف والودود المحب أو المحبوب (قوله يمدح) أي يثني بالصفات الحسنة (قوله وحسود)
 عطف على ودود وهو روح العلة لان المقام فيه والاول لازم لهذا لان الحسود اذا وجد يلزم وجود الودود
 لان الحسود يمدح الشخص على الصفات الحسنة وفي الناس من يمدحها لاجلها ويمدحها عابها (قوله بقدر)
 أي يذم (قوله لان من زرع) تعليل لما استفيد من الكلام السابق وذلك لان قدح الحسود اذا كان سببا في سادة
 الحسود الموجبة لكدمه كان زرع الحسد منتجها حصا والمحن والبلايا والاحن جمع اخنة بالكسر فيهما
 هي الحقد اه حلي عن القاموس ويحتمل أنه تعليل لقوله سابقا ألا وان الحسد حسد من تعلق به هلك
 فالهسود الهلاك الموجود عند التعلق (قوله زرع) أي تعاطى الاحن أي الاحقاد والحسد فشببه الحقد
 بشئ يزرع تشبيها مضمرا في النفس وذكر الزرع تخييل (قوله المحن) أي البلايا فعل ما قاله المحشي المحن زيادة
 السيادة الموجبة لكدم الحسد وعلى الثاني هي الهلاك وعلى كل فني المقام استعارة بالكناية شبه المحن التي
 هي جمع محنة بمعنى بلية بالزرع الذي يحصد تشبيها مضمرا في النفس وذكر الحسد تخييل (قوله فاللثيم)
 اللثيم وهو من يبط بقوله ومأسولى من الدار فيه أن ينظر بعين الرضى والاستبصار وأن يتلافى الخ أو يصفح
 الخ والمعنى أن بعد ما ذكره لك الناس قسما اثيم وكريم فأما اللثيم يعيب ويفضح أي ولا اعتداده قال الشاعر
 اذا رضيت عنى كرام عشيرتى فلا زال غضبا ناعلى لثامها

والكريم يصلح واصلاحه أن يتدارك التلاف أو يصفح كما تقدم ويحتمل أنه متعلق بقوله اذ لا يسود سيد الخ
 فالودود الكرم والحسود اللثيم فافضاح اللثيم قدحه واصلاح الكرم مدحه وحينئذ في العبارة لف ونشر
 مشوش الاول وهو قوله فاللثيم للثاني وهو قوله وحسود والثاني وهو قوله والكريم راجع للاول وهو قوله ودود
 الخ (قوله يفضح) بفتح الياء والضاد من باب منع (قوله والكريم) أي جنس الكريم (قوله يصلح) أي يصلح الفساد
 فهو مستعدا والمعنى يوقع الاصلاح ويحتمل أنه بفتح اللام وكذا يقال في يفضح (قوله لكن الخ) استدرار على
 قوله والكريم يصلح لما كان الاذن بالاصلاح مطلقا استدرك عليه بقوله لكن يا أخى بعد الوقوف فقوله بعد الوقوف
 ظرف ليصلح أفاده الحلبي أي يصلح بعد وقوفه واطلاعه على هذه الكتب ولا يصلح بمجرد الخاطو وبالبال ويصح
 على ذلك أن يكون متعلقا بقوله وأن يتلافى تلافيه ويحتمل أن يكون متعلقا بقوله سابقا فصرف عنان العناية
 نحو الاختصار أي انما اختصرته بعد الوقوف على حقيقة الحال أي حال المسائل ومعرفة ضعيفها من قويمها
 ويدل لذلك قوله مع تحقیقات نسخ الى آخره ويدل للاول قوله ويأبى الله العصمة لكتاب غير كتابه الخ (قوله الوقوف)
 أي العثور والاطلاع (قوله على حقيقة الحال) أي على معرفة كون الحال صادرة منك أيها المصلح حقا (قوله
 المتأخرون) أي من أرباب المذهب وايسوا في زمن واحد وجعلهم متأخرين بالنسبة لمن قبلهم (قوله كصاحب
 البحر) أدخلت الكاف التثنية لاني والوافي وابن المصنف الشيخ صالح وغيرهم وصاحب البحر الشيخ زين (قوله

اذ لا يسود سيد بدون ودود يمدح وحسود
 بقدر لان من زرع الاحن حصا المحن
 فاللثيم يفضح والكريم يصلح لكن يا أخى
 بعد الوقوف على حقيقة الحال والاطلاع
 ما حذر المتأخرون كصاحب البحر

(قوله فافضاح هكذا في الاصل ولعل الحامل
 له على ذلك من اوجه اصلاح والافعله
 ثلاث كما صرح به بعد في قوله من باب منع
 ولم يذكر في الصحاح ولا في القاموس أن يفضح
 رابعا الا لازما جع في بدا لاجع في أبدى
 فليراجع اه معجده

والنهر) عطف على البحر أي وكصاحب النهر الذي هو الشيخ عمر أخو الشيخ زين وهما ولدان نجم مصر يان ألف النهر
بعد موت أخيه وتلقبه في كثير من المسائل واعتذر عن أخيه بما اعتذر به النارج سابقا من نفسه حيث قال
ولعمري إن السلامة من هذا الخطر أمر يعز على البشر (قوله والمصنف) أي الغزى أي وبعد الاطلاع على
ما حتره المصنف في هذا المتن وغيره فإن المصنف له مؤلفات عديدة منها هذا المتن وشرحه ومنظومة في الفقه مماها
تحفة الاقران وشرحها أيضا وسماه مواهب الرحمن وحاشية على الدرر والغرر وتوفي قبل اكملها وشرح الكنز وصل
فيه الى كتاب الايمان وتوفي أيضا قبل اكمله وشرح زاد الفقير في الفقه وشرح الوقاية وجمع مجلدين من فتاواه
ورب فتاوى قارئ الهداية وفتاوى شيخه العلامة زين بن نجيم وفتاوى شيخه العلامة ابن عبد العال وشرح
يقول النعبد العقيدة وشرح مختصر المنار في الاصول وشرح المنار أيضا وشرح منظومة ابن وهبان وله رسائل
كثيرة معتبرة منها رسالة اصحاب رسول الله العشرة المبشرين بالجنة ورسالة في عصمة الانبياء ورسالة في دخول
الجحيم ورسالة في لفظ جوزنك بتقديم الجيم على الزاي هل ينعتقه النكاح كما يقع من كثير من العوام ورسالة
في القضاء ورسالة في الكنائس ورسالة في المزارعة ورسالة في الوقوف بعرفة ورسالة في الكراهية وهل اذا طلقت
تنصرف الى كراهة التحريم أو كراهة التنزيه ورسالة في حرمة القراءة وراء الامام ورسالة في عدم جواز نكاح ما زاد
على اربع نسوة ورسالة في مشكلات مسائل وشرحها وله منظومة في التصوف ورسالة أيضا فيه وشرحها
ورسالة في الجواهر واليوافق وله أيضا معين المفتي على جواب المستفتي كتاب عظيم وله شرح على منظومته
في التوحيد ورسالة في الايمان باللغة الانجليزية ورسالة في جواز الاستنابة في الخطبة ورسالة في علم الصرف
وشرح القطر ورسالة في أحكام الدرر والارفاض وغير ذلك وفي كتاب المناهج للعلامة الشيخ الطالوي ما
نصه وسمى لقيت في خاتمة مطا في وجوب البلاد وتطواني وقد ألفت بغزة هاشم مطايا اللهم الرواسم من العلماء
الاعاظم والافاضل الفاخمة علامة زمانه الشيخ محمد بن شيخ الاسلام عبد الله بن شيخ الاسلام الشيخ احمد بن محمد
الخطيب الترناشي تفتحه رحمه الله تعالى على الشيخ زين بن نجيم وعلى الشيخ امين الدين بن عبد العال وقد تفتحه
عليه جماعة منهم ولده الشيخ صالح صاحب التصانيف المعتمدة منها حاشيته على الاشياء والنظائر وشرح الوقاية
ومنظومة في الفقه وشرح البردة وغير ذلك وتفتحه عليه ولده الاثر العلامة الشيخ محفوظ شقيق الشيخ صالح
المدكور وكان من العلماء الصالحين وفي غاية من عدم مخالطة الناس بحسب الامكان ومن أخذ عن الشيخ
علاء الدين الغزى والشيخ احمد الغزى وغيرهم من غزوة هاشم ومن القدس الى غير ذلك رحم الله الجميع اه من
خط بعض المشايخ ودفن بغزة هاشم وتوفي اوائل رجب سنة ست بعد الف كذا بخط ولده الشيخ محفوظ بظاهر
المنظومة المسماة تحفة الاقران للمؤلف وقد بلغ من السن خمساً وستين سنة اه من خط بعض الفضلاء (قوله
وجدنا المرحوم) هكذا في النسخ بالاضافة الى نون العظمة ولعله أحد أجداده المحتررين وتقدم ذكر بعضهم نقلنا
عن شرحه للملتقى (قوله وعزى زاده) هو محشى الدرر وزاده معناه بلغتهم ابن الآن من قاعدة لغة غير العرب
تقدم المضاف اليه على المضاف (قوله وأخى زاده) أي وابن أخى وهو تركيب اشتهر به هذا الامام (قوله
والاكل) هو صاحب العناية شارح الهداية (قوله والكمال) هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد الاسكندري
مولد السيواسي منتسبا الشهير بابن الهمام وهو لقب والده العلامة عبد الواحد المذكور كان قاضى سيواس
وبئر اثمن لا نعلم فضل ونبش العلم والقضاء قدم القاهرة وولى خلافة الحكم بها عن القاضي الحنفى بها
الملك الشهاب بن بربر وهو من لا يجمع لانه في معنى الكي يمتدحه لدن له المصنف ومدحه الشيخ
ثم ولى قضاء الحنفية بالاسكندرية وتزوج بها بنت القاضى الامام
بدر الدين الدمامنى بقصيدة بليغة شهده فيها بعلو المرتبة في العلم وحسن السيرة في الحكم ثم رغب عنها ورجع
الى القاهرة وأقام بها كما على الاشتغال في العلم الى أن مات كذا ذكرى المصنف رحمه الله وأما المصنف فمناقبه
في تحقيق العلوم المتداولة معروفة مشهورة وما تراه في بذل المعروف والفضائل على ضروب محفوظة
ما توره فاكتمنا بقرب العهد بعرقه عن بسط القول هنا في ترجمته انتهى ذكره تليده ابن أمير حاج في شرحه
لتهذيبه (قوله مع تحقیقات) قال الطلبي حال محارره أي مصاحبا محارره هؤلاء الأئمة للتحقیقات الخ وعلى جعل
الاستدلال راجعا للصرف يكون المعنى صرفت عنان العناية بعد الوقوف والاطلاع على المحتررات مصاحبا
للتحقیقات والتحقیق مصدر بمعنى اسم المفعول أي محققات وهو أعم من اثباته بالدليل ومن ذكرها على الوجه

والنهر والفيض والمصنف وجدنا المرحوم
وعزى زاده وأخى زاده وسعدى افسدى
والزليعى والاكل والكمال وابن الكمال مع
تحقیقات

قوله ومن أخذ عن الشيخ الخ هكذا في الاصل
ولعله ومن أخذ عنه الشيخ الخ وقوله عقب
ذلك وغيرهم الاولى وغيرهما كما لا يخفى اه
مصححه

الحق ويصح أن يكون قوله مع تحقیقات متعلقات بقوله سابقا وما كان في الدرر والغرر لم أعزه وما زاد عن نقله عزوته فلما كان يومه أنه لم يأت من عنده بشيء أصلا قال مع تحقیقات الخ (قوله نسخ بها) في القاموس نسخ بكذا عرض به ولم يصرح انتهى فكان هذه التحقیقات لعزتها ودقتها عند البال والقلب بضن أي يضل أن يصرح بها أفاده اطلبي قلت والمراد في نحو ذلك الابتكار أي مع تحقیقات ابتكارها البال واختراعها لان الغالب أنه لا بضن الا بالبتكر وأما انصوص فيطاع على محله عند الضن به فاطلق اللازم وهو التعريض وأراد ملزومه وهو الابتكار ونسبة السنوح للبالي مجاز والتعريض انما هو للنفس لا للبالي فان قلت ان التحقیقات لا تدخل لها في الفقه من نحو الشارح نعمنا الله به فان أمثاله ليسوا مجتهدى مذهب ولا فتوى ولا من أهل القياس أيضا لان القياس مفقود من بعد الاربعائة وقد نص هو قريسا على أن الفتها في نحو هذا الزمان يتبعون المسطور من غير ترجيح حيث قال في آخر الخطبة وأما نحن فعايننا تساع ماربحوه وما صححوه كما لو أفتوا به في حياتهم وقد قبلت هذه المقالة قبله فبالإلزام يمكن الجواب بأن يقال ان تحقیقاته من حيث جمعه للنظائر وذكر المعتمد ودفع الاشكالات بالطف عبارة أما بالعدول عن العبارات المعارضة أو بتقدير مضاف كما يقع له كثيرا أو بتثني على القول بأن العبرة بقوة المدرك ويكون الله تعالى أهله لذلك والله أعلم (قوله وتلقبها) أي تلك التحقیقات بمعنى المحقیقات (قوله عن غول الرجال) جمع غل وهو القوى وفي القاموس قال الفعل الذك من كل حيوان وقال غول الشعراء الغالبون بالهجوم من هاجهم قال الحلبي وأورد أن بين الجملتين تنافيا فان البالي اذا ابتكر هذه التحقیقات جميعها فكيف يكون متلقيا لها جميعها عن غول الرجال وقد يجاب بأنه على تقدير مضاف أي نسخ ببعضها البالي وتلقب بعضها عن غول الرجال انتهى (قوله ويأبى الله) يأبى بمعنى يمتنع فهو لازم لا يتعدى الا بـن كقوله تعالى الا ابليس أي أن يكون أي من كونه وقد لا يتعدى أصلا كقوله تعالى الا ابليس أي فقلنا يا آـم الخ ولا يخل المعنى في تركيب الشارح صحيحا لأن معناه حينئذ استمع الله العصمة الا أن يقال ان العصمة منصوب على نزع الخافض أي من العصمة أي من إيجادها وهو مقصور على السماع هـ كذا قرر والذي في القاموس أبي الثمالي بأباه ويأبى به أبا وأباه بكسر هـ ما كرهه هـ فهو متعد دائما وقوله الا ابليس أي أن يكون الآية أي كره كونه من الساجدين وحذف من الآية الاخرى للعلم به (قوله العصمة) أي الحفظ عن الخطأ والخلل وهذا من الشارح اعذار عما طغى به قلبه أو سبق اليه فهمه كانه يقول ان هذا الكتاب اختصرته واعتنت به بعد وقوفى على الحقيقة وبعد اطلاعى على الكتب المذكورة ووضعت فيه تحقیقات ومع ذلك لا بـلم من بعض الخلل فان ذلك من خصوصيات الكتاب العزيز فلا يعترض عليه حينئذ فان كان هناك شيء فيصلحه الكريم أو يعفو (قوله قليل خطأ) أي خطأ المرء القليل فهو من اضافة الصفة للموصوف وعبر بالخطأ إشارة الى أن ذلك واقع لا عن اختيار فالانتم مرفوع والثواب ثابت (قوله في كثير صوابه) أي في صواب المرء الكثير أي ستر القليل من الخطأ المظروف في الصواب الكثير أي التخلل في أثباته فقوله في كثير متعلق بخطأ ويحتمل أن في بمعنى مع أي الخطأ القليل المصاحب لكثير من الصواب أو أن في سببية ويكون حينئذ الجواز والجبرور متعلقا بغتفر أي غفر الخطأ القليل بسبب الصواب الكثير والمعاني الثلاثة متقاربة والمراد بالصواب الصدق المطابق للواقع باعتبار ما عند هذا المجتهد وأما في الواقع ونفس الامر فقول الى الله تعالى وكذا يقال في الخطأ ولا شك أن من أغضى عن قليل الخطأ ملاحظا لكثير الصواب منصف حيث رجع الكثير على القليل لا سيما وهذا القليل خطأ قد رفع الله تعالى في الآخرة الاثم عنه وهو في مثل هذه الحالات يشاب عليه لانه قد رام الصواب كما قال الشاطبي

وسلم لاحدى الحسينين اصابة * والاخرى اجتهد ارام صوابا محلا

(قوله ومع هذا) أي مع ما حواه من التبريرات والتحقیقات اهلبي قلت والاولى جعله مرتبطا بقوله ويأبى الله أي مع كونه غير محفوظ من الخلل فن اتقنه كما تقول فلان بخيل ومع ذلك هو أحسن حالا من فلان (قوله فهو الفقيه) الجملة خبر من قرئت بالفاء لعموم المبتدأ فاشبه الشرط والفقيه مراده به من يحفظ الفروع الفقهية وبصره ادرالك في الاحكام المتعلقة بنفسه وتغيره وسماى الكلام على معنى الفقه لغة واصطلاحا (قوله الماهر) أي الفائق غيره (قوله ومن ظفر) أي فازعافيه وظفر بكسر الفاء يتعدى بنفسه وبالباء كما هنا ويعدى

نسخ بها البالي * وتلقبها عن غول الرجال
ويأبى الله العصمة ان يكتب غير كتابه
والمنصف من اغتفر قليل خطأ المرء في كثير
صوابه * ومع هذا فمن أنقذ كتاب هذا فهو
الفقيه الماهر * ومن ظفر

كلمات عليه عبارة القاموس (قوله بما فيه) أي من الفروع والاحكام بالاستغفال به مطالعة أو تدريساً
(قوله فيقول) إنما أتى بالسبب لأنه إنما يظهره ذلك عند السؤال أو المناظرة مع الإخوان غالباً لأن العادة
جارية بأن الاستحضار يأتي في نحو هذه المواطن أو أن التفسير زائد أي فيقول لأنه في حال الاطلاع يرى فيه
ما لم يرى غيره (قوله بل) الممل بفتح الميم المصدر وبكسر هاء ما علة به الشيء والمقصود من ذلك أنه يقول ذلك القول
ناشئاً منه عن يقين وصدق لا عن كذب فكان المتكلم بالصدق امتلاً فيه به بحيث لا يكون للقول الكذب فيه
مدخل وعلى قراءته بالكسر يصير المعنى فيقول بكلام علة (قوله كم) خبرية للتكثير وهو مفعول لترك (قوله
الاول) المراد به من سبق الشارح من المصنفين (قوله للآخر) يعني أن المتقدمين أغفلوا أشياء كثيرة نبيه عليها
المتأخرون ليجتهدوا في الأحداث بتجدد الأزمان (قوله ومن حصله) هو بمعنى ما قبله أي حصل ما فيه (قوله الحظ)
النصيب (قوله الوافر) أي الكثير أي من الفقه ومن الثواب أي ان حسنت النية (قوله لأنه) تعليل للجعل
الثلاثة قبله والضمير يرجع إلى الكتاب (قوله البحر) أي المتسع وفي الكلام استعارة على مذهب السعداء وعلى
حذف الاداة (قوله لكن لا ساحل) تأكيده للمدح بما يشبه الذم فكانه قال هو مطر كثير ولا عيب فيه غير
صفاته فوجدت كلها جميلة الا كونه كذا والحال أن المستثنى ليس بعيب فقت صفاته جميلة كاملة كقوله

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * بين قول من قراء الكتاب

بما فيه فيقول بل فيه كم ترك الاول
لا آخر ومن حصله فقد حصل له الحظ
الوافر * لأنه البحر لكن لا ساحل *
ووابل القطر غير أنه متواصل * بحسن
عبارات * ورمز اشارات * وتنقيح معاني *
وتحرير مباني * وليس الخبير كالعيان *
وستقر به بعد التأمل العيان * فنجد
ما نظرت من حسن روضه الاممي * ودع
ما همت عن الحسن وسلي

والساحل ما ينتهي إليه البحر وفي القاموس الساحل ريف البحر وشاطئه مقابل لأن الماء ساحله أي قشره ونحته
وكان القياس مسجولاً المراد منه (قوله ووابل القطر) الوابل الكثير فهو من إضافة الصفة للموصوف أي
المطر الوابل (قوله غير أنه متواصل) فيه أيضاً تأكيد المدح بما يشبه الذم فكانه قال هو مطر كثير ولا عيب فيه غير
قواصله وتتابعه وهذا مما لا يعتد عيباً وهذا من الشيخ تحدث بنعمة الله عليه (قوله بحسن عبارات) متعلق بحذف
حال من كتابي أي حال كون كتابي ملتبساً بحسن عبارات ويصح أن يكون راجعاً للتحقيقات أي هذه التحقيقات
لا نجوض فيها بل ملتبسة بعبارات حسنة والعبارات جمع عبارة مصدر بمعنى اسم المفعول أي معبر به ما خوذ من
عبر الروايات إذا فسرها ويسمى اللفظ عبارة لأن به تفسير المعنى (قوله ورمز اشارات) أي واشارات كالرمز والنشيه
بجامع الخفاء في كل أي اشارات خفية كالرمز والرمز أعم من الغمز ومن الهمز لأن الهمز بالشفة والشارب
والغمز به ما وبالعين والرمز أعم من ذلك كذا قال بعضهم (قوله وتنقيح معاني) الإضافة من إضافة الصفة
للموصوف أي معاني منقحة أي محذرة (قوله وتحرير مباني) تحرير مصدر بمعنى اسم المفعول أي مباني محذرة
والمباني جمع مبني ما تبنى عليه الكلمة من الحروف فرجع المباني للإلفاظ وحيث حذفوه عين قوله بحسن عبارات
والخطب محل اطناب (قوله وليس الخبير) أي ان هذا في خطبة هذا الكتاب خبر والخبر يحتمل الصدق
والكذب وبعد اطلاعك على التأليف المذكور عماين ما ذكرته لك ويتحقق عندك بالمشاهدة لأن الخبير ليس
كالمعيان فهو تعديل لمحدوف (قوله العيان) بكسر العين المهملة المعاني والمشاهدة (قوله وستقر) أي تفرح بقرار
العين كناية عن ذلك وهو متذريغها (قوله بعد التأمل) أي التفكير فيه والتدبر في معانيه وانما عبر بالسبب دون
سوف للاشعار بأن ذلك يحصل بعد التأمل بقرب والطرف متعلق بتقرر (قوله العيان) فاعل تقر ثنية عين المراد
مولد الاسم هذا وأطلق العين ويراد بالهتاف وهو لقب في اللغة بالهتاف في الخرج أي الظهور فيها كترضي والسخط
بها بـ * * * * *
فهو من اطلاق اسم الجزء على الكل والعين في اللغة وردت احياناً نحو خمسة وعشرين معنى ينت في كتب
اللغة (قوله فنجد) أي الواقف على هذا الكتاب والفاء للسببية أي أنه يتسبب عن هذا الشرح حيث كان
بهذه الصفة أخذه كما سيأتي (قوله ما نظرت) أي الذي نظرت في اسم موصول (قوله من حسن) بيان لما
واضاقة لما بعده من إضافة الصفة إلى الموصوف أي من روضه الحسن والضمير في روضه للكتاب (قوله الاممي)
صفة للروض وهو أفعول تفضيل بمعنى الأعلى أي الأعلى من غيره من المؤلفات وفي الكلام استعارة شبه عبارة
الحسنة بالروض بجامع النفاسة وتعلق النفوس بكل والقرينة إضافة الروض إلى الضمير (قوله من الحسن) قال
المحشي الظاهر أنه يضم الحاء فالمعنى دع الحسن الصوري المحسوس وانظر إلى حسن روض هذا الشرح الأعلى
قدراً اه ويصح فتح الحاء أي الحسن أي الم محبوب حسن الوجه أي لا يجعل همتك ذلك فكيفك ما نظرت إليه من
روض هذا الشرح (قوله وسلي) اسم محبوبة تأتي وليس المراد التخصيص بل إنما أتى بسلي المؤنث لاقباله الحسن

المذكور ولا جمل القافية وعلى كل حال فمما سجدتان وليس بشعر ويصح أن يقال الحسن المحب وسلي المحبوبة
أي دح ذلك بمعنى أنك لا تفعل كفعلهما أو لا تشغل بحدسهما عن ذلك وليس المراد سلى المشهورة التي قال فيها
عائشة

وليت سلمي في المنام ضيعتي • لدى الجنة المضراة أوفى جهنم

فإن مجيها عمرو بن أبي ربيعة ومراد الشارح بذلك الاهتمام بهذا النرح والاعتناء به (قوله خذ الخ) هذا بيت
شعر من البسيط الذي اجزأوه مستعملين فاعلن أربعة (قوله ما تظنن) أراد به الكتاب (قوله به) أي بعده
كالسنة وسلي مثلا (قوله في طلعة) خبر مقدم وما يفيدك مبتدأ مؤخر والمعنى أن طلعة الشمس أي طلوعها
يكفيك عن نور الكواكب المسمى بزحل فكانه نزل كتاب منزلة الشمس يجامع الاهتداء بكل ونزل غيره منزلة زحل
ولا شك أن نور الشمس والاهتداء به لا يكون لغيرها من الكواكب وزحل أحد الكواكب السيارة التي هي
السبع جمعها الشاعر على ترتيب السموات كل كوكب في سماه بقوله

زحل ثرى مريخه من شمسه • قترهت لعطارد الاقار

(قوله زحل) بكسر اللام مشبعة لضرورة النظم (قوله هذا الخ) هو اقتضاب قريب من التلخيص لانه في سياق
التأليف وهذا مفعول محذوف أي اعلم هذا (قوله أعراض) جمع عرض بكسر العين محل المدح والذم (قوله
أعراض) خبر أخصى أي كالأعراض فهو تشبيه بليغ والأعراض جمع عرض وهو الهدف الذي يرى بالسهم
فيكما أن العرض يرى بالسهم كذلك أعراض المصنفين ترى بالقول الكاذب وشاع استعمال الرمي في نسبة
القبائح كما قال تعالى والذين يرمون أزواجهنم والذين يرمون المحسنات الخ وبين الاعراض والأعراض
الجناس المضارع (قوله سهام السنة) من إضافة المشبهة إلى المشبه أي أغراض السنة التي هي كالسهام
أو شبه قول اللسان العنيف بالسهم يجامع الأيداء (قوله ونفائس) إضافته إلى ما بعده من إضافة المنة إلى
الموصوف أي تصانيفهم النفيسة (قوله مخرضة) بالنصب خبر لا أنهي بتسليطه على نفائس أو بالرفع ويكون
من عطف الجمل أو الواو والعمال (قوله تنهب فوائدها) خبر ثان عن نفائس وفاعل تنهب الحساد (قوله ثم
ترهبها بالكساد) والمعنى أنهم بعد اتهامها بجر ونهاكها باللعنة الكاسدة التي لا تروج وعلى هذا
ففيه استعارة مكنية حيث شبه التأليف باللع الكاسدة يجامع عدم الاعتناء بكل (قوله أخال العلم) أي
يا أخى في العلم وخصه لانه المقصود هنا ويحتمل أن المراد أخال العلم نفسه وأضافه إلى العلم إشارة إلى لازمته له
وحذاقته وفضله كأنه هو والعلم من صلب واحد (قوله بعيب) مصدر مضاف إلى مفعوله وإن جعل
العيب اسما للشي الذي يوجب الذم فهو على تقدير مضاف أي بذكر عيب (قوله ولم يتيقن) جملة حالية (قوله
منه) متعلق بقرينة أي زلة واقعة منه وقوله تعرف حال وجاء الحال من النكرة لانه قد خصص بالجرور ويحتمل أن
منه متعلق بتعرف أي لم يتيقن بقرينة معروفة منه فلا يبنى الذم على اتوهم (قوله فكلم) خبرية لا تكثير مفعول مقدم
لأفسد أي أفسد الراوى كلاما كثيرا (قوله بعقله) الباء لآلة أي أن عقله هو الآلة في الفساد (قوله وكلم
تصرف التخيير كما في القاموس والتخيير تبدل لفظا بلفظ أو حرف بحرف ويأتى بمعنى صرف الشيء عن وجهه
والعنى أنهم يتأولونها بمعنى غير المراد منها (قوله وحفظوا) عطف على حرقوا من التصحيف وهو الخطأ في العصفه
كما في القاموس فالهاتف للمغيرة أن أريد بالتخيير التغيير بالقول وإن أريد ما هو أعم من القول ومن الخطأ
في العصفه فهو عطف خاص (قوله وجاء الخ) جملة مؤكدة لقوله غير لانه إذا غير المعنى المراد لزمه الاتيان بشي
لم يردده المصنف فان قلت ان النسخ ينقل الالفاظ ولا تعلق له بالمعنى فلا يظهر قوله أنه معنى مغير أوجب بأن
تغير المعنى تابع لتغير اللفظ (قوله وما كان قصدي) محال على أن الناطبة متأخرة عن التأليف (قوله من هذا)
الإشارة إلى تأليف الكتاب (قوله ذكرى) مصدر مضاف إلى مفعوله (قوله والمؤلفين) حذف الريدف وإن خص
المصنفون بأصحاب المتن والمؤلفون بأصحاب الشروح مثلا كان اللفظ للمغيرة (قوله رياضية) أي تهذيب
النفوس وتشهيد بالذهن (قوله القريحة) أي الذهن وهو القوة المعتدة لاكتساب الآراء والقريحة في الأصل أول
ما يستنبط من ماء البئر ثم أطلق على كل مستنبط من العلم ثم أطلق على آلة الاستنباط (قوله وحفظ القروع) مصدر
مضاف لمفعوله أي حفظ لها أي أن المقصود بهذا المؤلف حفظ القروع على وجه سهل (قوله مع رجاء الغفران)

خذ ما تظنن ودع شأ بعث به
في طلعة الشمس ما يفيدك عن زحل
هذا وقد أذهت أعراض المصنفين الغراض
سهام السنة الحساد ونفائس تصانيفهم
مخرضة بأيدهم تنهب فوائدها ثم ترهبها
بالكساد
أخال العلم لا تنجل بعيب مصنف
ولم يتيقن زلة مشغرف
فكلم أفسد الراوى كلاما بعقله
وكلم حرق الأقوال قوم وحفظوا
وكلم ما خرج أنهي لمعنى مغيرا
وجاء بشي لم يردده المصنف
وما كان قصدي من هذا أن يدرج ذكرى
بين المحترمين من المصنفين والمؤلفين
بل القصد رياضية القريحة وحفظ القروع
العبارة مع رجاء الغفران

مصدر مضاف لمفعوله (قوله ودعاء الاخوان) مصدر مضاف لفاعله والرجاء مسلط عليه والاخوان جمع أخ
في غير النسب وأخو النسب يجمع على أخوة كذا ذكره بعضهم والحق أن اخوان يأتي جمعا لا خ مطلقا كما نقله
شيخنا السجاعي في حاشيته على ابن عقيل (قوله من اعراض الحاسدين) المفعول لقصد وهو رجاء الغي فان
ودعاء الاخوان (قوله بعد وفاتي) الطرف تهمل في نقله واخبار المؤلف بهذا الماعلم من حسن هذا التأليف
مع الاخلاص وشأن من كان كذلك القبول من المحب والحاسد (قوله نرى) رأى عليه لان الانكار لا يحس
بحاسة البصر والفق مفعول أول وجهه ينكره مفعول ثان (قوله الفقى) يطلق على من بلغ الثلاثين والمراد
الشخص (قوله لوما وخبنا) مصدران حالان من فاعل ينكر أى حال كونه لثما خبيثا أو مفعول لاجله (قوله ليح)
في الحلبي بالجيم من اللجاج وهو الخصومة كما في القاموس وضمنه معنى اشتد فعذاه بالباء (قوله نكتة) أى مسئلة
دقيقة وانما سميت الدقيقة نكتة لانه عند استعراضها من الذهن ينكت بالعود في الارض كما هو دأب المتفكر
فهو من باب النكتة (قوله مذهبنا) بصيغة اسم المفعول أى مخلصا من الحشو والتطويل والاقوال الضعيفة
وقوله للمهمات متعلق بمولانا والمهمات جمع مهمة ما يتم بخصيصه ويصح أن يقرأ بصيغة اسم الفاعل (قوله
استعملت) أى عملت فالسين والتاء زائدتان وعبره إشارة الى الاعتناء والاجتهاد (قوله فيها) أى في تحريرها
(قوله جن) أى ستر الاشياء بظلمته والمادة تدل على الاستتار كالجن والجنان والجنين والجنسة وانما خص السبل
لكونه محل الافكار غالبا وفيه مذ كوالفهم لقلة الحركة فيه وعادة العلماء يتلذذون باسمهم في التحرير للمنازل
كما قال الساجي السبكي

سهرى لتتج المعلوم الذى • من وصل غانية وطيب عناق
وتمايل طربا لحل عويصة • فى الذهن أبلى من مدامة ساق
وصرير أقلامى على صفحاتها • أنهى من الدوكاء والعناق
والذمن نقر الفتاة لدفا • نقرى لالى الرمل عن أوراق

(قوله مختريا) حال من التاء في استعملت والتحرى بذل الجهد ودليل المقصود (قوله أريج الاقوال) الاضافة
على معنى من وهذا باعتبار غالب ما وقع له والافق ديد كقولين صحيحين أو يذكروا الصحيح دون الأصح (قوله وأبرز
العبارة) أى أخصر العبارة والاضافة على معنى من أو من اضافة الصفة للموصوف (قوله معتقدا) حال أيضا
مترادفة أو متداخلة أى معولا (قوله اللطف إشارة) أى اللطف من الإشارة كتغيير لفظ معترض بآخر (قوله
أودليل) أى بأن يعزل المسئلة بغير ما علل به غيره (قوله غيب) بصيغة الفعل أى ظن (قوله من لا اطلاع له)
أى على ما اطلاع عليه المؤلف (قوله ولا فهم) أى ولا ادراك لما قصده من دفع الابراد (قوله عدولا) أى ميلا
مفعول ثان لحسب والاقول محذوف أى تحسب المخالفة وفي نسخة تحسب بالضمير فيكون المفعول الاوّل الضمير
(قوله أو حرقا) الحرف يطلق على اطلاقات طرف الشيء وشقيه وحده وأعلى الجبل وأحد حروف التهجى والناقطة
الضامة أو المهزولة أو العظيمة ومسبل الماء وعند النحاة ما جاء بمعنى ليس باسم ولا فعل والوجه ومنه قوله تعالى
ومن الناس من يعبد الله على حرف أى وجه واحد وهو أن يعبد على السراء لا الضراء أو على شكل أو على غير
طمانينة على أمره أى لا يدخل في الدين متكاثرا ونزل القرآن على سبعة أحرف أى سبع لغات من لغات العرب
وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أحرف بل سبعة لغات أو سبع حروف أو سبع حروف أو سبع حروف أو سبع حروف
هذه اللغات السبع متفرقة في القرآن أفاده في القاموس (قوله وما درى) مترتب على محذوف أى فاعترض
(قوله أن ذلك) أى المذكور من المخالفة في الحكم أو الدليل أو تغيير الكلمة أو الحرف (قوله لنكتة) هى دفع
الابراد أو بيان الحكم (قوله وتختي) عطف تفسير (قوله أنشدنى) الانشاد نقل كلام الغير والانشاء احداث كلام
من عنده (قوله الحين) بفتح الحاء وكسر هاء من التصغير وهو التزيين لانه يزين الالفاظ والدروس بتقريره وتحريره
(قوله السامى) أى العالى على أقرانه (قوله الطامى) أى كثر الماء (قوله واحد) أى الواحد فى زمانه أى المنفرد
بالصفات الجميلة (قوله وحسنة أو انه) أى الحسنة فى أو انه أى الذى أحسن الله به على الخلق فى أو انه والاولان
والزمان شئ واحد (قوله الرلى) نسبة الى الرملة بلدة بفسطين وبها توفى وله التأليف الغديدة النفيسة (قوله
أطال الله بقاءه) أى حياته فان قلت هذا الدعاء بما لا فائدة فيه لان الاجل لا يتقدم ولا يتأخر أجيب بأن المراد بذلك

قوله وشأن من اصل الاول ما لا يخفى في
اه معصية

ودعاء الاخوان وما على من اعراض
الحاسدين عنه حال حياى في نقله
بالقبول ان شاء الله تعالى بعد وفاتي كما قيل
ترى الفقى ينكر فضل الفقى
لوما وخبنا فاذا ما ذهب

لج به الحوص على نكتة
بكتها عنه عمله الذهب
فهو المولى مذهبنا المهمات هذا الفن مظهرا
لذا فائق استعملت الفكر فيها اذا ما الليل جن
مختريا أريج الاقوال وأبرز العبارة معتقدا
فى دفع الابراد اللطف إشارة فربما
خالفت فى حكم أودليل تحسب من
لا اطلاع له ولا فهم عدولا عن السبل وربما
غيرت بغير ما شرح عليه المستف كلمة أو حرقا
وما درى أن ذلك انه ممكنة تدق من نظره
وتختي وقد أنشدنى شيخى الخبر السامى
والبحر الطامى واحد زمانه وحسنة
أوانه شيخ الاسلام الشيخ خير الدين الرمل
أطال الله تعالى بقاءه

البركة فيه أو يكون الزيادة في البقاء معلقة على الدعاء وقد ورد أن صلة الرحم تزيد في العمر وكذا الطاعة فيعمل
على نحو ذلك وفي الشريعة ونشرها ما يفيد كراهة الدعاء بذلك (قوله شياً) أي شيئاً يعتد به (قوله ويرى) أي يعتقد
على جله النقي (قوله التقديماً) أي رتبة التقدم أي يرى لهم الفضل بسبب تقدمهم (قوله إن ذلك) الجملة مقول
القول (قوله وسبق الخ) أي سيقدم عهد وتخصي عليه الأزمنة والمعنى أن هذا القديم قد وصف بالحدوث
وقد اعتد غوه ونسبتم أصاحبه الفضل فلا يثنى تهجرون تأليف المعاصر وترمونه بالحدوث مع استوائه ومن
قبله في هذا الوصف ومرور الزمان على شئ لا يوجب له الفضل (قوله على الخ) بمنزلة الاستدراك على ما يتوهم
من قوله فهالك الخ من أن المراد مدح نفسه وتأليفه وأن المقصود الشهرة بالتأليف (قوله وبركتي) البركة اتساع
الخبر (قوله وولي) فعليل بمعنى فاعل أي متولى نعمتي والمراد بالنعمة نعمة العلم التي هي من أعظم النعم (قوله
أقندي) يستعمل هذا اللفظ بمعنى العظيم (قوله المحاسني) بالنون نسبة إلى المحاسن وهي الصفات الجيدة
(قوله لكل بني الدنيا) الجار والمجرور خبر مقدم وحذفت نون الجمع للإضافة واضيفوا إلى الدنيا لجهنم ونعظيمهم
لها كما يعظم الإنسان أمته (قوله مراد ومقصد) التنوين للتكثير فبعض أولاد الدنيا يقصد جمعها وبعضهم الرياء
وبعضهم السمعة وغير ذلك (قوله صحة) أي من الأمراض (قوله وفراغ) أي من الشواغل فالعطف للمغايرة
(قوله لا بلوغ) علة لتكون الصحة والفراغ مراد به (قوله مبلغاً) أي بلاغاً (قوله يكون به) أي بذلك المبلغ (قوله
في الجنان) وهي سبع بعضها فوق بعض أو هي كالدوائر أعظمها أعلاها وأوسطها (قوله بلاغ) أي إكمال
لمراتب عالية والبلاغ اسم مصدر والمصدر التبليغ (قوله في مثل هذا) التسمية على التعليل وهو علة للعلية
(قوله هذا) الإشارة إلى البلاغ في الجنة (قوله فلينافس) أي يغالب والمراد الاجتهاد (قوله أولوا النهي) أي أولو
القول وخصهم بذلك لأن الاتساع انما يكون لهم وأل في النسي للإكمال (قوله وحسبي) مبتدأ أي كافي (قوله
من الدنيا) أي من أمراضها سميت بهذا الاسم لأنها أولاد نوحا وهي السماء والأرض وما بينهما أو العالم بأسره
(قوله القور) فعول يستوي فيه المذكور والمؤنث أي القارة (قوله بلاغ) خبر حسي بمعنى كفاية والمراد أنه
يكفيه قليل من حطام الدنيا ويجهتد فيما يترتب عليه النعيم المؤبد والسرور الدائم وبينه وبين بلاغ الذي
في البيت قبله الجناس التام الخطي واللفظي (قوله فما الفوز) علة لقوله في مثل هذا فلينافس والقور الظفر
بالمطلوب والظفر بفتح الفاء (قوله لا في نعيم) المستحق منه محذوف والتقدير فما الظفر مطلوب ومستحسن
في شئ (قوله به) أي بالنعيم أي بسببه (قوله العيش) يطلق بمعنى المعيشة (قوله رغد) بكون الغين المعجمة أي
راسع طيب كما في القاموس انتهى حلي (قوله والشراب يساغ) أي يسهل دخوله في الخلق وفي العبارة تجريد وذلك
لأن رغد العيش وسهولة الشراب نعيم (قوله مقدمة) بكسر الهمزة أي نفس هذه الألفاظ المذكورة مقدمة
لغيرها لما فيها من تعريف الفقه لغة واصطلاحاً وفضله وغير ذلك هذا إذا أخذت من المتعدي وإن أخذت من
اللازم معناها مقدمة على غيرها لحسنها الذاتي ويصح فيها فتح الدال أي قدمها المؤلف على الشروع في المتصود
أو أن الطالب إذا علم ما احتوت عليه مما له دخل في المتصود يقدمها على غيرها وعلى كل فهي خبر مبتدأ محذوف
أو مبتدأ محذوف الخبر (قوله حق) بفتح الحاء بمعنى ثبت وأن يتصور فاعله وأما بضمها فعناء أخذ وشرع ولا يلائم
المقام هذا المعنى إلا أن يؤول بمعنى طلب كما أفاده حواشي الرحيبة ويصح قراءته مصدراً أي أن تصور العلم
المشروع فيه مجتهد أو رسمه الخ حتى أي واجب صناعة لاجل أن يكون على بصيرة بما هو قادم عليه (قوله حاول)
أي أراد محاولته أي الشروع فيه (قوله علمائنا) أي أي علم كان فزادة مالتاً كيد العموم المستفاد من التنكير
(قوله أن يتصوره) أي يدرك هذا العلم (قوله مجتهد) الحد ما كان بلفظيات كتحريث الإنسان بأنه حيوان
ناطق والرسم ما كان بالعرض كضاحك واعترضه المحشي بأن تصور العلم مجتهد هو غاية العلم لا مقدماته لأن
حقيقة العلم المحدودة بالحد ذاته الجزئيات أو أدراكها والقوة التي تدركها ليس واحد من هذه الثلاثة مقدمة
شروع بل انما يعلم الجزئيات بعد ادراكها بالمكان وذلك بعد الفراغ من تعانيه ومقدمة الشروع هو تصور
الرسم أي بأعراضه فالأولى أن لو اقتصر على الرسم (قوله ويعرف موضوعه) بقي مما يطلب معرفته في مقدمة
الشروع ستة الواضع والاسم وحكم الشارع وتصور المسائل والفضيلة والنسبة فالاربعة التي في الشرح تكفل
بيانها وأما بيان الستة فواضعه الامام أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه واسمه الفقه وحكم الشارع فيه وجوب

قل لمن لم ير المعاصر شيئاً
وبرى للأوائل التقديماً
إن ذلك القديم كان حديثاً
وسبق هذا الحديث قديماً
على أن المقصود والمراد ما انشده شيخنا
وبركتي . وولي نعمتي رأس المحققين
والقائد محمد أقندي المحاسني وقد أجاد
الكل بني الدنيا مراد ومقصد
وإن مرادى صحة وفراغ
لا بلوغ في علم الشريعة مبلغاً
يكون به في الجنان بلاغ
في مثل هذا فلينافس أولوا النهي
وخسبي من الدنيا القور بلاغ
في الفوز لا في نعيم نوب
به العيش رغد والشراب يساغ
(مقدمة)
حق على من حاول علمائنا أن يتصوره مجتهد
أبدعه ويعرف موضوعه

وفايه واستقداده الفقه لغة العلم بالشيء ثم
منه يعلم الشريعة وقته بالكسر فتعلم
وقته بالضم فتعلم صارت بها واصطلاحا
عند الآراء وليس العلم بالاحكام الشرعية
الفرعية المكنة نسب من أدلتها التفصيلية
وعند الفقهاء حفظ الفروع

فاطلاق الفقيه على المقلد الحافظ للمسائل حقيقة عندهم بدليل انصراف الوقت والوصية للفقهاء اليه وسواء كان يحفظ الفروع بدلائلها أولا قال في التحرير ان السامع اطلاقه على من يحفظ الفروع مطلقا سواء كانت بدلائلها أولا اهـ والمراد بالمقلد هنا هو الذي لم يبلغ درجة الاجتهاد لا العاتى كذا ذكره شيخنا اهـ أبو السعود ولكن أنت خير بأن العاتى اذا كان يحفظ ثلاثة فروع قيل له فقيه بدليل ما ذكره الشارح بعد (قوله وأقله) أى الحفظ بمعنى المحفوظ (قوله ثلاث) أى ثلاثة فروع قال في المتقى وأقله ثلاثة أحكام اهـ بجزء منه يستفاد أنه اذا كان يحفظ فروع الوضوء وان كان جاهلا بما عداها يقال له فقيه وان فسق بترك ما يجب تعلمه غير الوضوء قال المصنف مع الشارح في باب الوصية للأقارب وغيرهم أوصى بثلاث ماله الى الفقهاء دخل فيها من يدقق النظر في المسائل الشرعية وان علم ثلاث مسائل مع أدلتها كذا في القضية حتى قيل من حفظ الوفا من المسلمين لم يدخل تحت الوصية (قوله وعند أهل الحقيقة) الحقيقة لب الشريعة وليست الحقيقة خارجية عن الشريعة ولا الشريعة خارجية عن الحقيقة ومن ادعى ذلك يخشى عليه الكفر (قوله البصرى) من كبار التابعين رضى الله عنه ومناقبه شهيرة وفوائده كثيرة (قوله انما الفقيه) صدر كلامه هل رأيت فقيها قط كما في البحر (قوله المعرض عن الدنيا) أى عن لذاتها وكثير حلالها (قوله الزاهد في الآخرة) لم تكن عبادته لقصد النعيم فيها بل هو زاهد في نعيمها وانما عبد الله لذاته لا خوفا من ناره ولا طمعا في جنته وهو لا اذا طلبوا الجنة يكون طلبهم لا للندب بل لرؤية الحق تبارك وتعالى كما قال بعضهم

ليس قصدى من الجنان نعيما * غير أنى أريد هالاراك

١ قوله البصير يعيوب نفسه الخفية والظاهرة من سمعة ورياء وحسد سياسة وجب وإذا كان بصيرا بها دفعها
عنه لأن البصير لا يستقر على المعاييب والزلات ونقص النفس لكونها محل الشرور (قوله ثبوتا) كصفة
واقتراض أو سلبا كليس بصحيح وليس يفرض ونحو ذلك من حل وحرمة ووجوب وندب ففعل غير المكاف ليس
من موضوعه ونعمان المتلفات ونفقة الزوجات عليه إنما يخاطب بأدائها الولي لا الصبي والمجنون كما يخاطب
صاحب البهيمة بضمان ما أتلفته حيث قرط في حفظها فينزل فعلها في هذه الحالة منزلة فعله وأما محبة عبادة
الصبي كصلاته وصومه المثاب عليه ما فهمي عقلية من باب ربط الأحكام بالاسباب ولهذا لم يكن مخاطبا بها بل
لعمادها فلا يتركها بعد بلوغه إن شاء الله تعالى وقيدنا بحجية التكليف لأن فعل المكاف لا من حيث
التكليف ليس من موضوعه كفعله من حيث أنه مخلوق لله تعالى ولا يرد عليه الفعل المباح والمندوب لعدم
التكليف فيها لأن اعتبار حجية التكليف أعم من أن تكون بحسب الثبوت كما في الوجوب والتحريم
أو بحسب السلب كما في بقية الأحكام فإن تجوز الفعل أو التعليل يرفع الكلفة عن العبداء بجم (قوله واستداده)
السين والتاء زائدان أي وما أخذه بجم (قوله من الكتاب) وشريعة من قبلنا تابعة للكتاب (قوله والسنة)
أقواله وأفعاله صلى الله عليه وسلم وتقريره وأما أقوال الصحابة فتابعة للسنة بجم (قوله والاجماع) أي إجماع
من يعتد بإجماعه فهو الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين وأما تعامل الناس فتابع للإجماع كأن يقول
لصانع الخفاف اصنع من مالك خفا من هذا الجنس بهذه الصفة بكذا بأجل شهر مثلا فهو سلم وبدون الأجل
يصح استحسانا للإجماع الثابت بالتعامل اه أبو السعود (قوله والقياس) ويتبعه التحري واستصحاب الحال
والمراد بالقياس القياس المستنبط من الثلاثة مثال القياس المستنبط من الكتاب قياس حرمة اللواط على
حرمة الوط في حالة الحيض الثابتة بقوله تعالى قل هو أذى فاعتزلوا النساء في الحيض والعلة هي الإيذاء وأما
القياس المستنبط من السنة فكقياس حرمة قفيز من الحص بقفيز من منه على حرمة قفيز من الحنطة بقفيز من
منها الثابتة بقوله عليه الصلاة والسلام الحنطة بالحنطة مثلا بمنل يدا بيد والفضل ربنا على أن العلة هي الجنس
والقدر وأما المستنبط من الإجماع فأوردوا نظيره قياس الوط الحرام على الحلال في حرمة المصاهرة كقياس
حرمة وطء أمة المزية على حرمة وطء أمة التي وطئها والحرمة في القياس عليه ثابتة بالإجماع ولا نص فيه بل
النص ورد في أتمات النساء من غير اشتراط الوط كما في شرح التنقيح أبو السعود (قوله وغايته) أي غرضه والعلة
الغائية المترتبة عليه (قوله القوز) أي الظفر (قوله بسعادة الدارين) أي الدنيا بنفع الخلق وعلو المرتبة وحياته
وموت غيره كما قال الناس موتى وأهل العلم أحياء وفي الآخرة بالشفاعة فمن أحب وبالنظر إلى وجهه الكريم

وأقله ثلاث وعشرون أهل الحقيقة المجمع بين
العلم والعمل لقول الحسن البصري إنما
الغنية لأعرض عن الدنيا الزاهد في الآخرة
البصير يعيوب نفسه وموضوعه فعل
المكلف ثبوتاً وأسلوباً واستمداده من الكتاب
والسنة والاجماع والقياس وغايته التوكل
بمساعدة الله أمين

والخلود في النعيم المقيم العظيم (قوله وأما فضله) أي الفقه ورد في الحديث الشريف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم إن الله وملائكته وأهل الأرض حتى النملة في جحرها وحتى السموت في السموات يصلون على معلم الناس الخير (قوله فكثير شهير) لأنه وسيلة إلى البر والتقوى الذي يستحق به الكرامة عند الله تعالى والسعادة الأبدية أه تعليم المتعلم (قوله ومنه) أي من الفضل (قوله النظر) أي بالبصر (قوله في كتب أصحابنا) أي أصحاب المذهب والمراد كتب الفقه (قوله من غير سماع) أي من المعلم فالسماع أولي بهذا القدر حلي (قوله أفضل من قيام الليل) وذلك لأنه ربما كان على خطأ فلا غمرة فيه بخلاف النظر فيه قبه معرفة الأحكام وهل يشترط الفهم مع النظر محذور (قوله وتعلم الفقه) المراد ما زاد على قدر حاجته لنفع غيره والذي يكون بقدر الحاجة فرض عين (قوله أفضل من تعلم الخ) لأن تعلم الفقه حينئذ فرض كفاية وتعلم القرآن سنة والفرض أفضل من السنة وفيه نظر فإن حفظ القرآن بتمامه فرض كفاية أولان الفقه يحتاج لجميعه الحدود الواقعة في كل باب منه بخلاف القرآن فالفرض فيه آية والواجب الفاتحة وثلاث آيات (قوله وبجميع الفقه لا بد منه) أي ولو على سبيل الكفاية أي بخلاف القرآن فإنه لا يفترض تعليم جميعه كالفقه ولا كفاية وفيه ما قدمناه (قوله لا بد) أي لا غنى وبد لا نستعمل إلا المنفعة بلا والمعنى أن الفقه بأبوابه لا بد منه للناس في فرض معرفة الطهارة والصلاة والصوم وهو ما ومعرفة الزكاة والحج والنكاح والطلاق والهتاق والإيمان لمن ابتلى بها وهكذا جميعه بخلاف القرآن (قوله أن يعرف بالشعر) أي يشتهره (قوله إلى المسئلة) أي السؤال من الناس بأن يمدح من لا يستحق المدح للدنيا القانية وقد يذم من لا يستحق الذم لعدمها قال تعالى والشعراء يتبعهم الغاؤون ألم تر أنهم في كل واد يهيمون أي في كل واد من أودية الكلام يهيمون (قوله وتعليم الصبيان) أي هذا العلم بالاجرة (قوله ولا بالحساب) أي ولا بعلم الحساب الذي هو العلم المشهور الهوائي والغباري (قوله أمره) أي أمر المشتهر بذلك (قوله مساحة) أي أن يكون مساحا للأرضين وذلك لأن المساحة أكثر ما تحتاج إلى الضرب والحساب فيقدم فيها الاعرف (قوله التذكير) أي الوعظ (قوله والقصاص) قال الحلي الأنسب أن يكون بفتح القاف ليكون عاطفه على التذكير عطف مصدر على مصدر وان جاز أن يكون بكسرهما جمع قصة (قوله بل يكون علمه) أي معظم علمه فلا ينافي أن معرفة طرف من العلوم للتوصل لفهم السنة والكتاب مطلوب ويناب عليه أن حسن نيته (قوله في الحلال) أي في تعلم الحلال والحرام واقتصر على التصريح بهم ماع أن الأحكام خمسة لأنهم ما ركها ومعهها أولان الباقي يرجع إليهم ما وأدخل باقي الأحكام بقوله وما لا بد منه من الأحكام وقوله من الأحكام بيان لما ذكر السبوطي في تبيين الصيغة في مناقب الإمام أبي حنيفة مافيه روى الخطيب في تاريخه عن أبي يوسف قال قال أبو حنيفة لما أردت طلب العلم جعلت أختبر العلوم وأسأل عواقبها فقلت لي تعلم القرآن فقلت له إذا تعلمت القرآن وحفظته فما يكون آخره قالوا انجلس في المجلس ويقرأ عليك الصبيان والاحداث ثم لا تلبث أن يخرج منهم من هو أحفظ منك أو من يساويك فتذهب رياءك قلت فإن سمعت الحديث وكتبته متى لم يكن في الدنيا أحفظ مني قالوا إذا كبرت حدثت واجتمع عليك الاحداث والصبيان ثم لم تأمن أن تغلط فيرمولك بالكذب فيصير عار عليك في عقبك قلت لا حاجة لي في هذا ثم قلت أتعلم الخوف قلت إذا تعلمت النحو والعريسة ما يكون آخر أمرى قالوا اتقعد معلما فأكثرتك دينارا ثم إلى ثلاثة قلت وهذا لا عاقبة قلت فإن نظرت في الشعر فلم يكن أشعر مني ما يكون آخرى قالوا أتمدح هذا فيم لك أو يصحلا على دابة أو يخلع عليك خلعة وان حرمك هجونه فصرت تقذف الحصان فقلت لا حاجة لي في هذا فقلت فإن نظرت في الكلام ما يكون آخره قالوا لا يسلم من نظرت في الكلام من مشنعات الكلام فيرمي بالزندقة قلت فإن تعلمت الفقه قالوا تسأل وتفتي الناس وتطلب القضاء وان كنت ساعما قلت ليس لي في العلوم أنفع من هذا فزمت الفقه وتعلمته اه (قوله كما قيل) الكاف للتأليل لقوله بل يكون علمه الخ كما في قوله واذكروه كما هذاكم (قوله ما اعتر) ما زائدة واعتز بهني اقتصر (قوله بعلم) أي بسبب علمه الذي حصله وهذا عام (قوله فم) الجمله جواب إذا (قوله أولي) أي أحق وأجدر (قوله باعتزاز) أي باعتزاز صاحبه به (قوله نكم) كم لتكثير وشبه العلوم بالطيب وهو تشبيه حسن (قوله يفوح) أي يعبق (قوله ولا كسك) لا داخله على محذوف والكاف في محجل نصب نعت لمصدره قدر والتقدير ولا يفوح ذلك الطيب فوحانا كفو حان المسك بل المسك أشد فوحانا وقد شبه الفقه بالمسك

وأما فضله فكثير شهير ومنه ما في الخلاصة وغيرها النظر في كتب أصحابنا من غير سماع أفضل من قيام الليل وتعلم الزكاة أفضل من تعلم باقي القرآن وبجميع الفقه لا بد منه وفي الملتقط وغيره عن محمد لا ينبغي للرجل أن يعرف بالشعر والنحو لأن آخر أمره إلى المسئلة وتعليم الصبيان ولا بالحساب لأن آخر أمره إلى مساحة الأرضين ولا بالتفسير لأن آخر أمره إلى التذكير والقصاص بل يكون علمه في الحلال والحرام وما لا بد منه من الأحكام كما قيل إذا ما اعتزذ وعلم بعلم فمعلم الفقه أولى باعتزاز فكم طيب يفوح ولا كسك وكم طيب يطير ولا كزاز

(قوله ولا يكاز) أي ولا يطير طيرا نا كطيران البازي بل هو أشد زكرا منهم أن لعقاب أشد طيرا نالانه قد يطع مسافة الذئب في يوم واحد وهو حديد البصر لا يطيق الرائحة الطيبة ينظر الجيفة من مسافة أربع مائة ميل وأنشد بعضهم في مدح الفقه قوله

الفقه أفضل شيء أنت ذاخره • من يدرس الفقه لم تدرس مفاخره
فاجهد نفسك ما أصبحت تجهله • فأقول العلم اقبال وآخرة

وكفى بلذة العلم والفقه والفهم داعيا وباعثا لما قل ٨١ من التعليم (قوله بقوله) بدل من قوله بتسميته أو متعلق بقوله بتسميته والاولى بوصفه بأنه خير كثيرا (قوله ومن هنا) أي من مدح الله إياه حيث سماه خيرا (قوله وخير علوم) خبر مقدم وعلم فقه مبتدأ مؤخر (قوله إلى كل المعالي) متعلق بنوعلا والمعالي المراتب العالية جمع فعلة محل العاقر وفي نسخة العلوم ولا يظهر لانه ليس وسيلة لها (قوله توسلا) أي وسيلة ووصلة وذلك لأن به سعادة الدارين (قوله فان فقيها) علم لقوله لانه يكون فهو علم للعلة (قوله متورعا) أي متجنبيا لبعض الحلال خوف الوقوع في الشبهات والتمسك من اتقى الشبهات خوف الوقوع في الحرام والتمسك لا يتقاع الامع الورع روى بعضهم حديثا في هذا الباب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من لم يتورع في تعلمه ابتلاه الله تعالى بأحد ثلاثة أشياء إما أن يميت في شبابه أو يوقعه في الراسخ أو يبيته بخدمه السلطان فهما كان طالب العلم أو روع كان علمه أنفع والنسب له أسير والفوائد أكثر ومن الورع أن يتحرز عن الشبهات وكثرة النوم وكثرة الكلام فيما لا ينفع وأن يتحرز عن أكل طعام السوق أن أمكن لأن طعام السوق أقرب إلى النجاسة والنجاسة وأبعد عن ذكر الله تعالى وأقرب إلى الغفلة ولأن أبصار الفقهاء تقع عليه ولا يقدر على الشراء فيه إذ دون بدلات فتذهب بركته ومن الورع أن يتحرز عن الغيبة وعن مجالسة المكثاري فان من يكثر الكلام معك يسرق عرك وبضيع أوقانك ومن الورع أن يتجنب أهل المعاصي والفساد والتعطيل فان الجاهولة مؤثرة لا محالة وأن يجلس مستقبل القبلة وأن يكون مستنابا سنة النبي عليه الصلاة والسلام ٨٢ من تعليم المتعلم (قوله على ألف) متعلق بقوله اعلم ويقتدر تطهيره لتفضل (قوله ذي زهد) أي صاحب زهد والاضافة فيه للجنس أي على ألف من أصحاب الزهد والزهد في الشيء ضد الرغبة فيه كجافي القاموس (قوله تفضل) عبر بالتفضل إشارة إلى الكثرة وثله يقال في الاعتلاء والمراد ألف مجزؤون من الفقه وحيث لا معنى لتخصيص الألف بالذكر إلا أن يكون المقصود به المبالغة ويحتمل أن المراد بالفقيه المشتغل به أخذ وتدريس فيما هو من فروض التكليف أو المندوب منه إذا تصدى لنفع الخلق فانه أفضل من الفقيه الزاهد المتجانب للخلق لأن نفعه بزهد قاصر على نفسه ونفع الفقيه متعد (قوله وهما) أي هذان البيتان (قوله مأخوذان) أي معناه مأخوذ عما قبل الخ والآخر من البيت الاول والثالث ظاهر ووجهه من الثاني أن تخصيص الأمر بالاستفادة منه يدل على أنه خير العلوم وأفضلها (قوله للإمام) أي خوطب به لأن القول إذا تعدي بالإلام كان معناه الخطاب (قوله محمد) ابن الحسن تلميذ الإمام وعليه عدة المذهب (قوله تفقه) قبله كافي تعليم المتعلم

تعلم فان العلم زين لا هله • وفصل وعنوان لكل المحامد

وبعد هذا البيت الثاني في الشرح وهو وكن مستفيدا وبعده البيت الاول وهو تفقه الخ وبعده

هو العلم الهادي إلى سنن الهدى • هو الحصن ينجي من جميع الشدائد) وبعده البيت الاخير فانت ترى الشارح قد حذف من الايات وقدم وأخر والا مرسل (قوله فائد) أي موصل (قوله والتقوى) عطف تفسير والمراد بالتقوى ما يتق به النار أو عطف خاص ان أريد بالبر الاحسان فيصدق بالورع (قوله وأعدل قاصد) القاصد القريب كجافي القاموس أي أعدل طريق مقرب إلى الله تعالى وإلى المقصود والقصد استقامة الطريق والاعتماد وضده الافراط (قوله يوم) المراد به القطعة من الزمان والمراد به بياض النهار لانه لا ينبغي الانهمال في ذلك كل الانهمال حتى يؤدي إلى السأم (قوله زيادة) مصدر مراد به اسم المفعول لأن الفائدة المزيد لا الزيادة وان تلازما (قوله من الفقه) متعلق بزيادة أو مستفيدة (قوله واسج) السباحة قطع الماء عما شبهه الأخذ في أسباب الفوائد بالسباحة استعارة تضييحية واشتق من السباحة اسج بمعنى خذ في الأسباب (قوله في مجرور الفوائد) من اضافة المشبه به إلى المشبه أي الفوائد التي كالبحر (قوله فان فقيها) علم للعمل الثلاث قبله (قوله متورعا)

وقد مدحه الله تعالى بتسميته خيرا بقوله تعالى ومن يؤت الحكمة فقد آتاه خيرا كثيرا وقد فسر الحكمة زمرة أرباب الفقه - يرعلم الله الذي هو علم الفروع ومن هنا قيل وخير علوم علم فقه لانه يكون إلى كل المعالي ونوعلا فان فقيها في أحد متورعا على ألف ذي زهد تفضل واعتلى وهما مأخوذان مما قبل للإمام محمد تفقه فان التفقه أفضل فائد إلى البر والتقوى وأعدل قاصد وكن مستفيدا كل يوم زيادة من الفقه واسج في مجرور الفوائد فان فقيها واحد متورعا

وفسر في القاموس الورع بالتقوى ومما أنشد في الورع

يا طالب العلم يا شر الورع * وجانب النوم واحذر الشبع

وداوم الدرس لا تقارقه * العلم بالدرس قام وارتفع

١٥ من التعليم (قوله أشد) أي أقوى (قوله على الشيطان) آل للجنس أو لاهل الهدى والمراد إبليس لعنه الله تعالى والشيطان من شاطيء معنى احترق أو من شطن بمعنى بعد بعد غوره في الكفر والخبيث (قوله من أنف) متعلق بأشد والمراد أنف عابد من غير فقه لأن الشيطان يلعب بالعباد الجاهل حتى يفسد عبادته ويظن أنه قد أحسن الصنع بخلاف الفقه المتورع فإنه قد عرف مكاييد الشيطان وحيله وخطائعه فيتجنبها ويحجبها الناس بحذيره وهدايته (قوله ومن كلام علي) خبر مقدم وقوله ما الفضل الخ مبتدأ مؤخر وهو معطوف على قوله بما قبله للإمام محمد أي وهما مأخوذان من كلام علي أيضاً (قوله رضي الله عنه) وتعبير البعض عنه بكرم الله وجهه لأن ذلك الوجه الشريف لم يسجد لصنم قط بل أسلم وهو ابن سبع أو ثمان على ما قيل وهو أول من أسلم من الصبيان (قوله ما الفضل) أي الزيادة في مراتب الخير والبر (قوله الا لاهل العلم) أي العلم النخس وص وهو علم الحلال والحرام قال للعهد ويؤخذ ذلك من قرينة المقام ودليله قوله أنهم على الهدى وهذا الوصف في الفقهاء أكثر من غيرهم (قوله أنهم) بفتح الهمزة على حذف لام الهمزة أي لانهم أوجه استنافية والمقصود منها لتعليل (قوله على الهدى) متعلق بأدلاء وكذا قوله لمن استهدى والمراد بالهدى المهتدي به فالمراد به اسم المفعول أي أنهم أدلاء على الأحكام التي يهتدي بها والمراد بالهدى الايصال الى مزيل الخيرة والمراد أنهم يدلونه على أسباب (قوله استهدى) السين والتاء لا طلب أي طلب الهداية بمعنى الدلالة (قوله ووزن) أي قدر كل امرئ أي حسنه بما كان يحسنه أفاده البيضاوي فتقدر الصانع على مقدار حسن صنعه ومن أحسن علوم الآداب فقيدته على قدرها ومن أحسن علم الفقه فقدره عظيم لعظمه فالخامس أن من أحسن شيئاً ما فقامه على قدره (قوله والجاهلون) مبتدأ وأعداء خبر ولاهل العلم متعلق بأعداء قال في تعليم المتعلم أنشدنا الشيخ الامام طهير الدين مفتي الأئمة حسن بن علي المعروف بالمرغيناني رحمه الله تعالى شعراً

الجاهلون فوق قبل موتهم * والعالمون فان ماؤا فاحياء

وقال الشاعر رحمه الله تعالى

أخواله سلم حتى خالدهم مونه * وأوصاله تحت التراب رميم

وذو الجهل ميت وهو ماش على الترى * يظن من الأحياء وهو عديم

وقال آخر

أرى الجهل قبل الموت موتاً لاهله * وأجسامهم قبل القبور قبور

وان امرأ لم يحيى بالعلم ميت * فليس له حين التشور تشور

وسبب العداوة من الجاهل عدم معرفة الحق اذا أتى عليه أو رأى منه ما يخالف رأيه ورؤية اقبال الناس عليه (قوله بعلم) التنوين للتعظيم وهو العلم المعهود (قوله ولا تجهل به) من جله الجاهل به تعاطى أسباب الجاهل والتسبب كالكل ويتولد الكسل من كثرة البلم وكثرة البلم من كثرة شرب الماء وكثرة شرب الماء من كثرة الأكل والخبر الثابت يقطع البلم وكذلك كل الزبيب في الرقيق ولا يكثر منه حتى لا يحتاج الى شرب الماء فزيد البلم والسؤال يقلل البلم ويزيد في الحفظ والقصاحة فإنه سنة سنه يزيد في ثواب الصلاة وقراءة القرآن وكذا التي يقلل البلم والرطوبة وطريق تقليل الأكل التأمل في منافع قلة الأكل وهو الصحة والعفة والابتعاد عن فحار ثم عار ثم عار * سقام المرء من أجل الطعام

ويغض الله تعالى الأكل ويميل يورث النسيان المعاصي وكثرة الذنوب والهموم والاحزان في أمور الدنيا وكثرة الاشتغال والعلاقات وأكل الكزبرة الخضراء والتفاح الحامض والنظر الى المصلوب وقراءة ألواح القبور والمرويين قطار الجبال والقاء القمل الخ على الأرض والحجامة على نقرة العقاب ويميل يورث الحفظ الجذو والمواظبة وتقليل الغذاء وصلاة الليل وقراءة القرآن نظراً وهي أفضل من الغيب لقوله عليه الصلاة والسلام أفضل أعمال أتى قراءة القرآن نظراً لكونها جمعت بين عبادتين القراءة والتطهر في السطور ولعل محل ذلك ما اذا تساوت

أشد على الشيطان من أنف عابد
ومن كلام علي رضي الله عنه
ما الفضل الا لاهل العلم انهم
على الهدى لمن استهدى أدلاء
وزن كل امرئ ما كان يحسنه
والجاهلون لاهل العلم أعداء
فبزي علم ولا تجهل به أبداً
الناس موق وأهل العلم أحياء

رسول الله صلى الله عليه وسلم ايات والطمع فانه فقر حاضر وكان الناس في الزمان الاول يتعلمون الحرفة
ثم يتعلمون العلم حتى لا يطمعون في أموال الناس وفي الحكمة من استغنى بحال الناس افتقر والعالم اذا كان
طماعا لا يقي حرة العلم ولا يقول الحق ويغيب للمؤمن أن لا يرجوا الا الله تعالى ولا يخاف لامنه اه من التلميم
(نقمة) قال الله تعالى ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار اى لا تميلوا الى الركون أدنى ميل والظلم لغة
وضع الشيء في غير محله وهو فالتعدى الى مال الغير وعرضه ودمه بغير وجه شرعى وورد في الحديث وبيل لا تقي
من علماء السوء يتخذون هذا العلم تجارة يبيعونهم امن امراء زمانهم ربحا لانفسهم لا اربح الله لهم تجارة رواه
ابن عساکر في تاريخه عن أنس وقولهم ثلاثة لا يركن اليها الدنيا والسلطان والمرأة كلام صحيح معنى ليس بحديث
مبنى وورد شرار العلماء الذين يأتون الامراء وخيار الامراء الذين يأتون ابواب العلماء وورد صنقان من الناس
اذا صلح الصالح الناس واذا فسد فسد الناس العلماء والامراء وورد شرار الناس فاسق قرأ كتاب الله تعالى وتفقه
في دين الله ثم بذل نفسه لاجرا اذا نشط تفكه بقراءة ته ومحادثته فيطبع الله على قلب القارى والمستمع رواه
الدبلى عن ابن عمر قال سفيان في جهنم وادلا يسكنه الا القراء الزائرون للملوك وحكى الاوزاعى عن بلال
ابن سعد أنه كان يقول ينظر أحدكم الى الشرطى فيستعبد بالله تعالى منه وينظر الى علماء الدنيا المتصنعين
الى الخلق المتشوقين الى الرياسة فلا يحقهم وهذا احق بالقتل من الشرطى ولا ينبغي الذل في طلب الدنيا
فقد قال بعض المشايخ ما قدر لما ضيقك أن يصفاه فلا يصفاه غيرك فكل ويحك رزقك بالعز ولا تأكله
بالذل وأمله الخبر المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا ينسعد قلبك ما قدر يا ربك وما لم يقدر
لم يأتك وعن علي أن صبرت جرت عليك المقادير وأنت مأجور وان جرت جرت عليك المقادير وانت مأزور
وعن بعض الكبراء تركت الدنيا القلة غنائم او كثرة غنائم او سرعة فنائمها وخسة شركتهم او معنى قولهم تعلمنا
العلم لغير الله فأبى أن يكون الا الله تعالى ان العلم ببركته حصل تصحيحه وتصحيح العمل وانصرفت النية عن
هذا المطالب الى ما هو اعلى منه وأرفع وفي بعض الكتب السابقة يا بنى اسرائيل لاتقولوا العلم في السماء من
ينزل به ولا في تخوم الارض من يصعد به ولا من وراء البحار من يعبر يأتى به العلم محبة مجبول في قلوبكم تأذوا بين
يدي آداب الروحانيين وتخلقوا الى باخلاق الصديقين أظهر العلم في قلوبكم اه ذكره العلامة ملا على قارى
في الرسالة المتعلقة بالعلماء والامراء (قوله وانما العلم الخ) من جملة القليل اى وقيل وانما العلم وليس المراد حكاية
ضمه بل المراد النقل فقط والمراد بالعلم الشرعى (قوله لاربابه) اى اصحابه والمراد المتصفون به والجار والمجرور
متعلق بولاية (قوله ولاية) اى اماره اى سبب اماره على الخلق بسبب امرهم بالمأمورات ونهيهم عن المنهيات
(قوله ليس له عزل) اى من سلطان ونحوه والمراد العلم المصطب بالعلم وأما المجزؤه عنه فصاحبه معزول
عنه وهو عليه حجة في الباطن وان كان في ظاهر الدنيا له بعض رياسة (قوله ان الامير) في مقام العلة لما قبله
وامير فعيل بمعنى فاعل وهما بيتان من مجزؤ الكامل المرفل (قوله عند) في عينها الحركات الثلاث (قوله عزله)
اى عزل الامير والضمير راجع للامير لا بالمعنى الاول فقيه استخدم فالمراد بالامير الاول العالم والمراد بالضمير
الامير الذى قد يعزل من منصبه واقتصود بذلك اثبات دوام الامارة لا بمعنى أن اماره العالم انما هي عند
عزل أمير الولاية ويحتمل أن يكون الضمير راجعا للامير الاول والمعنى أنه اذا كان الشخص العالم ذا اماره فترت
منه اماره الحكم لاتنزع عنه اماره العلم لان سلطان العلم وفضله مقيم ثابت له لا ينزع عنه أصلا فهذه الامير
حق الا الامير من يزول عنه هذا الاسم (قوله ان زال سلطان الولاية) اى عن الامير غير العالم على الاول أو عنه
على الثانى والمراد ولاية السياسة والسلطان القوة اى ان زالت قوة ولايته (قوله فهو في سلطان فضله)
اى قوة فضله والضمير في فضله للشخص المتصف بالعلم (قوله واعلم) اى به الاهتمام بما بعده (قوله تعلم العلم)
أعم من أن يكون من الكتب الموثوق بها أو من أفواه المشايخ (قوله يكون فرض عين) قال في تعليم المتعلم
اعلم أنه لا يفترض على كل مسلم طلب كل علم بل يفترض عليه طلب علم الحال كما يقال أفضل العلم علم الحال وأفضل
العمل حفظ الحال ويفترض على كل مسلم طلب ما يقع فيه فى أى حال كان فانه لا بد من الصلاة فيفترض
عليه علم ما يقع له في صلاته بقدر ما يؤدى به فرض الصلاة والشارح نفعنا الله به لم يذكر الواجب وقال في التعليم
أيضا ويجب عليه بقدر ما يؤدى به الواجب لان ما يتوسل به الى اقامة الفرض يكون فرضا وما يتوسل به الى

وانما العلم لاربابه ولا يتايسر له عزل
ان الامير هو الذى يضحي امير اعند عزله
ان زال سلطان الولاية فهو في سلطان فضله
واعلم أن تعلم العلم يكون فرض عين

أما الواجب يكون واجبا (قوله وهو) أي فرض العين (قوله بقدر) أي التعلم بقدر ما يحتاج له به أي يحتاجه
 ومأمورة والدين بم الصوم والزكاة إن كان له مال والحج أن وجب عليه والبيع أن كان يتجر وكل من اشتغل
 بشئ يفترض عليه علم التحرز عن الحرام فيه أه من التعليم (قوله وفرض كذا به) اختلف في الأفضل من
 الفرضين والمعتمد أنه العيني لئلا كده بمصومه وفرض الكفاية إذا قام به البعض في بلدة سقط عن الباقي فإن
 لم يكن في البلدة من يقوم به اشتركوا جميعا في المأثم فيجب على الامام أن يأمر به بذلك ويجبر أهل البلدة
 على ذلك أه من التعليم (قوله وهو ما زاد) أي تعلم ما زاد قال في التعليم وأما حفظ ما يقع في بعض الاحياء
 ففرض على سبيل الكفاية قيل إن علم ما يقع لنفسه في جميع الاوقات بمنزلة الطعام ولا بد لكل واحد
 من ذلك وعلم ما يقع في بعض الاحياء بمنزلة الدواء ويحتاج اليه في بعض الاوقات أه (قوله لنفع غيره) أي
 من الجهال واتخاذهم من المهالك فلا بد من شخص يقوم بذلك اذ لو ترك لصاح الناس (قوله ومنذوبا)
 أي مستحبا (قوله وهو التجبر) أي التوسع (قوله في الفقه) أي سواء كان لنفع غيره أولا كطالعة
 المسائل التي لا تقع للعامة (قوله وعلم القلب) أي علم الاخلاق وهو علم يعرف به أنواع الفضائل وكيفية
 اكتسابها وأنواع الرذائل وكيفية اجتنابها قاله الحلبي وهو عطف على التجبر فيكون مندوبا وقال
 في التعليم وكذلك يفترض عليه علم أحوال القلوب من التوكل والاناة والخشية والرضا فانه واقع في جميع
 الاحوال وشرف هذا العلم لا يخفى على أحد ثم قال وكذلك يفترض في الاخلاق معرفة نحو الجود والنجل
 والجراة والجبن والكبر والتواضع والعفة والاسراف والتقتير وغيرها فان النجلى والجبن والكبر والتقتير حرام ولا
 يمكن التحرز عنها الا بعلمها وعلم ما يصادها أه والحاصل أن علم التحرز عن المحرم فرض كما استفيد من ذلك لا مندوب
 والله تعالى أعلم ويمكن عطفه على الفقه فيكون المندوب هو التجرفيه (قوله الفلسفة) هو افظ يوناني وتعريبه
 الحكم الموهبة أي خزينة الظاهر فاسدة الباطن كالقول بقدم العالم وغيره من المكفرات والمحرمات (قوله
 والشعبذة) هي أفعال عجيبة مرتبة على سرعة الحركة وخفة اليد كأن يرى الناس حرق الشاش وتقطيع
 الخيط ثم يخرج منه مستدا كأنه لم يقطع فهو من المحرمات والامور الباطلة ويظهر من ذلك حرمة التفرج عليهم
 لأن الفرحة على المحرم حرام ونقل الشارح في الخطر الحل عن الشافعي فقال مانعه وعند الشافعي تحل المسابقة
 بالاقدام والطير والبقر والسباحة والصولجان والبنديق والسنن ورمى الحجر واشالته باليد والشبال والوقوف
 على رجل ومعرفة ما في يده من زوج أو فرد واللعب بالخانم وكذا يحمل كل لعب خطر لحاذق فلاب سلامته كرمي
 لرام وصيد طيرة ويحل التفرج عليهم وحديث حذوا عن بني اسرائيل فيمدحون سماع الأعاجيب والغرائب
 من كل ما لا يتيقن كذبه بقصد الفرجة لا لاجبة بل ومما يتيقن كذبه لا يمكن بقصد ضرب الامثال والمواظ
 وتعليم نحو الشجاعة على السنة نحو آدميين أو حيوانات ذكره ابن جبراه (قوله والتنجيم) وهو علم يعرف به
 الاستدلال بالتشكلات الفلكية على الحوادث السفلية أه لمي كأن يقول المنجم اذا كسفت الشمس في شهر
 كذا يحصل في الارض غلاء أو رخاء أو سيف وما ينسبونونه من الجفر للامام على فهو كذب لا أصل له والتنجيم
 بالمعنى الذي ذكره الحاشي لا شك في حرمة وقد قال في التعليم وعلم النجوم بمنزلة المرض فتعلمه حرام لانه يضره
 ولا ينفعه والهروب عن قضاء الله وقدره غير ممكن فينبغي لكل مسلم أن يشتغل في جميع أوقاته بذكر الله والدعاء
 وقراءة القرآن والصدقات ويسأل الله العفو والعافية في الدنيا والآخرة لیسونه الله تعالى عن البلاء والافات
 فان من رزق الدعاء لم يحرم الاجابة فان كان البلاء مقدر اصابه لا محالة لكن ييسره الله تعالى ويرزقه الصبر ببركة
 دعائه اللهم لا اذا تعلم من النجوم قدر ما يعرف به القبله وأوقات الصلاة فيجوز ذلك أه (تنبيه) لم يذكر الشارح
 علم الطب وقد ذكره في التلميم فقال وأما الطب فله يجوز لانه سبب من الاسباب فيجوز تعلمه كسائر الاسباب
 وقد تداوى النبي صلى الله عليه وسلم وحكى عن الشافعي رضي الله تعالى عنه أنه قال العلم علان علم الابدان وعلم
 الاديان علم النفع للاديان وعلم الطب للابدان (قوله والرمي) هو علم بضروب أشكال من الخطوط والنقط
 بقوا حكمة تخرج حروفا تجمع ويستخرج جل دالة على عواقب الامور وقد علمت أنه حرام قطعاً وأصله
 لا دريس عليه السلام أه (قوله وعلوم الطباعة عيين) نسبة الى الطبيعة والقياس وعلوم الطبيعة قال الحلبي العلم
 الطبيعي علم يبحث فيه عن احوال الجسم المحسوس من حيث هو معرض للتغير في الاحوال والثبات فيها
 أه (قوله والسحر) هو علم يستفاد منه حصول ملكة نفسانية يتقدر بها على افعال غريبة لاسباب خفية أه حلبي

وهو بقدر ما يحتاج له به وفرض كفاية
 وهو ما زاد عليه لنفع غيره ومنذوبا
 البطر في النفع وعلم القلب وسر اما وهو علم
 الفلسفة والشعبذة والتنجيم والرمي وعلوم
 الطباعين والسحر

للنبي لا يسأل عنه أقول هذه العبارة لا تقلد المذاهب لأن كل خير مواء كان علما أو غيره تطلب الزيادة منه في لسان
 الشريعة ولم تكن هذه الآية عليه موع ذلك يسأل عنه وقال أبو السعود فيه نظرا لما ورد في السنة لا تقول
 فقد ما بعد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع عن عمره فيها أفناء وعن شبابه فيها أبلاء وعن ماله من أي شيء اكتسبه
 وعن عمله ماذا صنع فيه حوى وفي الحديث والقرآن جهة لك أو عليك أي من جهة العمل بما علم منه أو بعده
 وبالجملة فهذه العبارة غير مسلمة لا يقال إن قوله إلا العلم أي الاطلب العلم والاخذ في أسبابه فلا يسأل عنها فلا
 يقال لماذا طلبته ولماذا أخذت في أسبابه لا تقول طلب كل خير كذلك ثم يقال ما المانع أن يسأل عن طلبه هل
 قصدت طلبه دفع الجهل عن نفسك أو دفع الغير والرياء أو لتصرف به وجوه الناس اليك أو لتأري به السفهاء
 ويدل لذلك الحديث من طلب العلم ليأري به السفهاء الخ (قوله وفيها) أي في الاشياء عن آخر المصنف (قوله عن
 مذهبنا) أي من صفته فإلغى إذا استلنا أي المذاهب صواب (قوله مخالفنا) أي في الفروع اه اشياء أي الفروع
 الفقهية كالامام الشافعي والامام مالك والامام أحمد رضي الله عنهم وفي نسخة من الاشياء مخالفينا بصيغة
 الجمع (قوله قلنا) أي في الجواب للسائل وقوله مذهبنا الخ منقول القول وقوله وجوب راجع لقلنا أي يجب علينا
 أن نقول ذلك ولذا قال في الاشياء يجب علينا أن نجيب بأن مذهبنا الخ (قوله صواب يحتمل الخطأ) انما يقول
 ذلك لأنه قد قلده ولا يقلد شخص مع اعتقاده خطأ وانما لم نقطع بأنه صواب لانه لو قطعنا القول بذلك لما صح
 قولهم إن المجتهد يخطئ ويصيب (قوله ومذهب مخالفنا) أي في الفروع كما مر (قوله خطأ يحتمل الجواب) هذا
 بناء على أن الحق واحد وهو المشهور وانما لم نجزم بخطأ المخالف في الفروع لما تقدم من أن المجتهد يخطئ ويصيب
 اه والمراد أن مذهب اليه امامنا صواب عنده مع احتمال الخطأ لكل مجتهد يصب ويخطئ في نفس الامر
 وأما بالنظر اليها فكل واحد من الاربعة مصيب في اجتهاده فكل مقلد يقول هذه العبارة لو سئل عن مذهبه
 على لسان امامه الذي قلده وليس المراد أنه يكاف كل مقلد اعتقاد خطأ المجتهد الآخر الذي لم يقلده لان تقلده
 واحد منهم انما يسوغ بقدر ضرورة التقليد وهي كون المقلد ليس من أهل النظر في الأدلة لاستنباط الاحكام
 الظنية فيقلده في العمل فقط فان قلت انه مكاف به أيضا والازم أداء التكليف مع اعتقاده عدم صحتها
 قلت لا يلزم ذلك الا لو اعتقد عدم صحة ما قلده فيه ونحن لا نقول به بل هو على الصواب ظاهرا حيث فعل
 ما عليه بقوله تعالى فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لاتعلمون وهو الاخذ بقول المجتهد وأما تخطئة خلاف مذهبه فانه
 هو مكاف به كذا خصه شيخنا من القول السيد لابن الملا فزوج المكي الحنفى اه أبو السعود (قوله معتقدنا)
 أي في العقائد كقولنا بحدوث العالم وأن الانعزال كلها لله (قوله ومعتقد خصومنا) أي أهل الاعتزال القائلين
 بأن العبد يخلق أفعال نفسه وكقول الحكماء ان العالم قديم بعناصره الاربعة ولهذا قال في الاشياء وإذا استلنا
 عن معتقدنا ومعتقد خصومنا في العقائد (قوله قلنا) أي في جواب السؤال عما ذكر وجوبا (قوله الحق ما نحن
 عليه) أي من العقائد (قوله ما عليه خصومنا) من الشبهة المخالفة لقواعد الشريعة وقانونه وليس المراد بالخصم
 هنا مايم الاشاعة فانهم خالفونا في بعض المسائل كما قول بأن الايمان يزيد وينقص وبعدم صفة التكوين فان
 هذا الخلاف ليس بباطل وليس بشبهة بل لكل وجهة والله تعالى أعلم (قوله وفيها) أي في الاشياء فإلغى بعض
 المشايخ (قوله العلوم) أي جنس العلوم ثلاثة أي ثلاثة أنواع (قوله علم نضج) أي تقررت قواعده وقررت
 عليها الجزئيات ودفت اعتراضاته وفصلت آثاره ونضجت معضلاته أفاده الحاشي بإيضاح (قوله وما احترق)
 أي ما بلغ الغاية والنهاية بل ما زالت فيه فروع وأبحاث وأشياء لم يتقوا على حقيقة من كلام العرب (قوله علم
 التصو) الإضافة للبيان (قوله والاصول) أي علم العقائد وأما أصول الفقه فداخلة فيه ويحتمل أن يكون المراد
 ما هو أعم (قوله وعلم لا نضج) أي لم تقررت قواعده ولم يوقف لها على آخر وانما تكلم فيها بحسب ما ألهم وفوق
 ذلك لا يعلمه إلا الله تعالى ولم يتكلموا على كثير من جزئياته (قوله وهو علم البيان) المراد به مايم العلوم الثلاثة
 المعاني والبيان والبدع ولذلك قال الزمخشري ان منزلة علم البيان من العلوم مثل منزلة السماء من الارض اه
 ولم يتقوا على ما في القرآن جميعه من بلاغته وفصاحته ونكتته وبيدعائه بل على التزالي سير قال الله تعالى قل لئن
 اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا وانما ذلك لما فيه
 من البلاغة (قوله والتفسير) أي تفسير القرآن فقد ذكر السيوطي في الاتقان أن القرآن في اللوح المحفوظ كل

وفيما إذا استلنا عن مذهبنا ومذهب مخالفنا
 قلنا وجوب مذهبنا صواب يحتمل الخطأ
 ومذهب مخالفنا خطأ يحتمل الصواب وإذا
 استلنا عن معتقدنا ومعتقد خصومنا
 وجوب الحق ما نحن عليه والباطل ما عليه
 خصومنا وفيها العلوم ثلاثة علم نضج وما
 احترق وهو علم البيان والتفسير

حرف منه بمنزلة جيل قاف وكل آية تحتها من التفاسير ما لا يبلغه الا الله تعالى (قوله وعلم نضج) أي قررت قواعدهم
 وينت غالب برئانه حتى لم يبق منه الا القدر اليسير مما لا يحتاج له عامة المطلق (قوله واحترق) أي بلغ الغاية
 بحيث لا يحتاج الى مزيد بل لو أتى بزيادة الا ان لا تقبل لأن المحدثين رحمهم الله آمنوا بالنظر في الكتاب والسنة
 ونحوها الاحكام وايدوا قواعدها وهذا تفسير مرادوا لا فالاستراق مفسد للاشياء (قوله علم الحديث) وذلك
 لانه قد تم المراد منه وذلك لان المحدثين جراحهم الله خيرا ووضعهوا كتابا في أسماء الرجال ونسبهم والفرق بين اصحابهم
 وبينوا بي الحفظ منهم وفاسد الرواية من مصيحتها ومنهم من حفظ المائة ألف والثلاثمائة وحصرها من روى عن
 النبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة وبينوا الاحكام والمراد منها بحسب ما يراه كل مجتهد على قدرها اللهم
 الله تعالى فانكشفت حقيقة وظهور لمعاطيه بحيث لا يخطر بوجهه أمر في الحديث يؤلف الا وقد وجد مؤلفا
 على المراد وزيادة (قوله والفقه) المراد ما يتم كتب فروعه واصوله وهذا ما هو معلوم فترى حوادث الخلائق على
 اختلاف واقعها وتشتيتا امر قومه بعينها أو ما يدل عليها بل قد تكلم الفقهاء على امور قد لا تقع أصلا
 فصواعها خشية وقوعها أو تقع نادرا أو ما لم يكن منه موصاف نادرا يسير وقد يكون منصوصا غير أن
 الناظر يقصر عن البحث عن محله أو عن فهم ما يفيد عما هو منصوص عنه أو منطوق (قوله وقد قالوا) أي
 بعض فقهاء مذهبنا والمراد بالفقه المذكور والفقه الذي روى من طريق أبي حنيفة والافطريق الامام مالك
 مروية عن نافع عن ابن عمر وطريق الشافعي عن مالك الخ وطريق الامام أحمد عن الشافعي الخ خالاتق
 بمنزلة هذه العبارة أن تحمل على ذلك ولو سلمت على ظاهرها لا يقتضي أن الفقه لم يتكلم فيه الا هؤلاء والواقع بخلافه
 (قوله الفقه) المراد به الفروع الشرعية فالمراد بالفقه ما هو في اصطلاح الفقهاء (قوله زرعه الخ) أي اول من
 تسبب في كثرته وزيادته والاول الظاهري هو رسول الله صلى الله عليه وسلم والحقيقي هو رب العزة عز وجل
 فشيء نظير الاحكام الشرعية بالزرع واشتق منه زرعه يعني فرع الاحكام واستنبط استعارة تصريحية تبعية قال
 في شرح الطحاوي اعلم أن أبا يوسف ومحمد واوزفر والحسن بن زياد تلاميذ أبي حنيفة وأبو حنيفة مسكان تلميذ
 حماد وحماد تلميذ ابراهيم النخعي وابراهيم كان تلميذ علقمة وعلقمة كان تلميذ عبد الله بن مسعود رضي
 الله تعالى عنهم أجمعين وعبد الله بن مسعود تلميذ رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله وسقاء علقمة) المراد
 بالسقي تقويته بتأييده ببعض الادلة والتفاريح (قوله وحده) أي جعه أي جمع ما تشتت منه من قوائمه
 وفوائده لكن لم يكشفه كل الكشف فتسببه جعه للفروع بالحصاد يجامع الضم في كل (قوله النخعي) نسبة
 الى النخع وهي قبيلة وهو كوفي تابعي حافظ مات محتفيا من الجحاح زرقاني على المواهب (قوله وداسه)
 أي كشف بعض المسائل ووضعهوا وهياها لا تتفاد (قوله وطعنه أبو حنيفة) أي أظهر خباياه وأوضح المقصود
 منه (قوله ويحججه أبو يوسف) أي أن أبا يوسف عدل الى ما قرره أبو حنيفة فنقحه وجمع النظائر وحقق النظر (قوله
 وخبره محمد) أي جمع الروايات عن الامام ونقح الفروع وبين ما رجعه عنه الامام وأظهر الغش من السجين وكثرت
 الحوادث في زمنه فصار يدونها (قوله وسائر الناس) أي باقي الناس يا كلون من خبره أي من الفقه الذي دونه
 وحققه (قوله فقال) أي من البسيط وترتيب هذا النظام بخلاف الترتيب قبله لانه جعل فيه علقمة حمادا
 وابراهيم دواسولا يعترض بالمنافاة لانه لم يقل وقد نظم بل قال وقد نظم فهي طريقة أخرى وعلقمة بالتسوية
 لضرورة النظم (قوله والا كل الناس) أي ناس مذهبهم والامر فيهم ظاهرا وما بالنسبة للامام مالك فقد نقل
 فقهاء المالكية أن المدونة التي هي أصل مذهبهم نقلها أسد بن القرات من أسئلة محمد وكان يذكر أجوبة المسائل
 على مقتضى قواعد المذهب ثم انه انتقل الى مذهب الامام مالك فأبقى أصل الاسئلة وغيرها الاجوبة على مقتضى
 ما رآه الامام مالك رضي الله تعالى عنه وأما الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه فقد روى الخطيب عن الربيع
 قال سمعت الشافعي يقول الناس عيال على أبي حنيفة في الفقه وروى الخطيب عن حماد بن يحيى قال سمعت
 محمد بن ادريس الشافعي يقول الناس عيال على أبي حنيفة كان أبو حنيفة ممن وفقه الله ومن أراد أن يقتصر
 في الشعر فهو عيال على زهير بن أبي سلمى ومن أراد أن يقتصر في تفسير القرآن فهو عيال على مقاتل بن سليمان
 ومحمد هو محمد بن الحسن الشيباني ذكر ذلك السيوطي في تبيين العيص في مناقب أبي حنيفة رضي الله
 تعالى عنه وعيال من العول يعني التكفل كأن أبا حنيفة تكفل لهم ببيان ما يحتاجون اليه من امور دينهم

وعلم نضج واحترق وهو علم الحديث والفقه
 وقد قالوا الفقه زرعه عبد الله بن مسعود
 رضي الله عنه وسقاء علقمة وحده ابراهيم
 النخعي وداسه حماد وطعنه أبو حنيفة ويحججه
 ابو يوسف وخبره محمد وسائر الناس يا كلون
 من خبره وقد نظم بعضهم فقال
 الفقه زرعه ابن مسعود وعلقمة
 حماد ثم ابراهيم دواس
 نعمان طاحنه يعقوب عاجنه
 محمد خابر والا كل الناس

(قوله عليه) أي الإمام محمد بن الفضل لا قرب مذكور (قوله كالجامعين) الصغير والكبير وقد أنشئت في المذهب
 تأليف سميت بالجامع فوق ما ينبغي على أربعة من وكل تأليف لمحمد بن الفضل الصغير فهو من روايته عن أبي يوسف
 عن الإمام وما وصفه بالكبير فروايتهم عن الإمام بلا واسطة (قوله صار الشافعي فقيها) أي بما اطلع عليه
 من الكتب لا أنه لم يعمل له هذه الصفة إلا بسبب محمد لأن الإمام الشافعي مجتهد مطلق قبل اجتماعه على محمد
 وقول الخطيب نعم يصح أن يقال في سببه اطلع الشافعي على مسائل لم يكن مطلعاً عليها قبل فإن محمد رجه الله
 تعالى أبدع في كثرة استخراج المسائل والألف الشافعي رضي الله تعالى عنه فقيه مجتهد قبل وروده إلى بغداد وكيف
 يستفاد الاجتهاد المطلق من ليس كذلك هو المراد والمتعين في هذا المقام وما أجاب به هو عن قوله والله
 ما صرت فقيها إلا بكتب محمد بن الحسن من أن المعنى ما زددت بصيرة في الفقه إلا بذلك هو الجواب عن هذه
 العبارة (قوله حيث قال) الخيرية للتعديل (قوله من أراد الفقه) أي تعلمه فليزِم أصحاب أبي حنيفة انظر هل
 يخص الموجودين في زمنه أو يعم (قوله والله ما صرت فقيها) أي ما زددت علماً بفروع الفقه (قوله إلا بكتب)
 أي بسبب اطلاعي على كتب محمد بن الحسن (قوله هذا العلم) أي علم الفقه ثم يحتمل أن المراد بالعلم الملكة
 أو الادراك أو القواعد والضوابط (قوله فوقنا) أي أعلى منا (قوله بدرجتين) أي بمرتبتين ومنازل الجنان
 حسيات والدرج يستعمل في العاقل والدليل في السفل والدرجتان لعلهما درجة السبق ودرجة المشيخة
 عليه أو درجة قضاء حاجات المسلمين بالنضاء لأن أبا يوسف تولى القضاء وعدل وفي نسخة درجة وهو الذي
 في القضاء قال وفي رواية يني وبينه كابين السماء والأرض (قوله فأبو حنيفة) أي فابن أبي حنيفة (قوله هيئات)
 اسم فعل أي بعدم مكانه عن أبي يوسف (قوله في أعلى عليين) اسم لأعلى الجنة أي هو في أعلى مكان في الجنة
 وكونه في الأعلى بالنسبة إليهما لا مطلقاً لأن الأنبياء والأصحاب أرفع منه درجة قطعاً وأما الدعاء بخوالههم
 اجعلني مع النبيين فيحصل على أن المراد في الاجتماع والمؤانسة لا في الدرجة والنزلة ومنه قوله تعالى فأولئك مع
 الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين الخ (قوله كيف) أي تفهام إنكارى بمعنى الذي أي كيف لا يعطى
 هذا المكان الأعلى (قوله وقد) الأوّل لجمال (قوله بوضوء العشاء) أي الأخيرة كما في مقدمة الغزوي (قوله
 أربعين سنة) قال مسعر بن كدام أتيت أبا حنيفة في مسجده فرأيت به على الغداة ثم يجلس للناس في العلم حتى
 يصلي الظهر ثم يجلس إلى العصر فاذا صلى العصر جلس إلى المغرب فاذا صلى المغرب جلس إلى العشاء فاذا صلى
 العشاء دخل البيت فقلت في نفسي هذا الرجل في هذا الشغل متى ينتفرغ للمطالعة لا تعاوده فلما هدا الناس
 خرج إلى المسجد فاتصّب بالصلاة إلى أن طلع الفجر فلما أصبح دخل منزله وأبس ثيابه وخرج إلى المسجد
 وصلى الغداة فجلس للناس إلى الظهر ثم إلى العصر ثم إلى المغرب ثم إلى العشاء ثم دخل البيت فقلت في نفسي
 إن الرجل قد ينشط الليلة لا تعاوده إلا ليلة فتعاوده فلما هدا الناس خرج إلى المسجد فاتصّب ففعل كفعله
 في الليلة الأولى فلما أصبح دخل منزله وأبس ثيابه وخرج إلى الصلاة ففعل كفعله في يومه حتى إذا صلى العشاء
 فقلت إن الرجل قد ينشط الليلة والليالي لا تعاوده إلا ليلة فتعاوده ففعل كفعله في أيامه فلما أصبح جلس
 كذلك فقلت في نفسي لا زمني إلى أن يموت أو أموت قال ولازمته في مسجده قال ابن معاذ بلغني أن مسعراً
 مات في مسجد أبي حنيفة في مسجده رضي الله تعالى عنه رضي البرار وسأل حفص بن غياث رحمه الله أبا
 حنيفة ما الذي قواه على الطاعة فقال أتى دعوت الله تعالى بإسمائه على حروف باتاناً الخ وقد ذكر الدعاء
 في المقدمة الغزوية اه وقال السيموطي في تبيين العصفية روى الخطيب عن حفص بن عبد الرحمن قال
 سمعت مسعراً بن كدام يقول دخلت ذات ليلة المسجد فرأيت رجلاً يصلي فاستقبلت قراءته فقرأ سبعاً فقلت
 بركم ثم قرأ التثنية فقلت بركم ثم انصف فلم يزل يقرأ القرآن حتى ختمه كله في ركعة فظنرت فاذا هو
 أبو حنيفة وروى عن خارجة بن خارجة بن مصعب قال ختم القرآن في ركعة أربعة من الأئمة وعقد منهم
 أبا حنيفة وروى الخطيب عن يحيى بن نصر قال كان أبو حنيفة يقرأ القرآن في شهر رمضان ستين
 ختمه وروى الخطيب عن حماد بن يوسف قال سمعت أسد بن عمرو يقول صلى أبو حنيفة فبما حفظ عليه صلاة
 الفجر بوضوء العشاء أربعين سنة وكان طاعة الليل يقرأ جميع القرآن في ركعة واحدة حفظ أنه ختم القرآن
 في الموضع الذي توفي فيه سبعين ألف مرة وروى الخطيب عن حماد بن أبي حنيفة قال لما مات أبي سألتنا

وقد ظهر عليه تصانيفه كالجامعين والابواب
 والزيادات والنوادر حتى قيل أنه مستنفذ في
 العلوم الدينية تسعاً وتسعة وتسعين كتاباً
 ومن تلامذته الشافعي رضي الله عنه وتزوج
 بأم الشافعي وتوفى إلى كتيبه وماله فبسيه
 صار الشافعي فقيهاً ولقد أنصف الشافعي
 حيث قال من أراد الفقه فليزِم أصحاب أبي
 حنيفة فإن المعاني قد تبسرت له سم والله
 ما صرت فقيها إلا بكتب محمد بن الحسن وقال
 اسمعيل بن أبي رجا رأيت محمد بن الحسن قال لو أردت
 له ما فعل الله بك قال فغفرت لي ثم قال لو أردت
 أن أعذبك ما جعلت هذا العلم فيك فقلت له
 فأين أبو يوسف قال فوقنا بدرجتين فقلت فأبو
 حنيفة قال هيئات ذلك في أعلى عليين كيف
 وقد صلى الفجر بوضوء العشاء أربعين سنة

الحسن بن عمار أن يروي عنه فعل فلان عليه قال رجاك الله وتقرئك لم تعلم منذ ثلاثين سنة ولم تتوسد
 عندك بالليل منذ أربعين سنة فقد أتعت من بعد ذلك وفصحت القراء وروى الخطيب عن أبي يوسف قال أيضا
 أنا أمشي مع أبي حنيفة إذ سمعت رجلا يقول لرجل هذا أبو حنيفة لا يتم الليل فقال أبو حنيفة والله
 لا يتحدث علي بما لم أفعل وكان في الليل عادة صلاة ودعاء وتضرع اه (قوله ولها) أي لقرنته ربه في المنام (قوله
 قصة مشهورة) ذكرها العلامة الحافظ النجم القطبي وهي أن الامام رضي الله تعالى عنه قال رأيت رب
 العزة في المنام تسعاً وتسعين مرة فقلت في نفسي ان رأيته تمام المائة لاسأله به تصبر الخلائق من هذا
 يوم القيامة قال فرأيت سجدته وتعالى فقلت يا رب عز وجل "تناولوا وتحدثوا عما أولكم بصواباً ذلك
 يوم القيامة من عذابك فقال سبحانه وتعالى من قال بعد الغداة والعشي سبحان الا بدي الا بدي سبحان الواحد
 الاحد سبحان الفرد الصمد سبحان رافع السماء بغير عمد سبحان من بسط الارض على ما يجد سبحان من خلق
 الخلق فأحصاهم عدد سبحان من قسم الرزق ولم ينس أحد سبحان الذي لم يخذ صاحبة ولا ولد سبحان الذي
 لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد سبحان من عذابي اه (قوله حجة الكعبة) أي خدم الكعبة ولا يكونون الا من بنى
 شعبة لقوله صلى الله عليه وسلم بلحظهم خذها أي مفاتيح الكعبة خالدة تادة (قوله بالدخول) أي في الدخول
 والبعوض عن المضائق اليه أي في دخوله (قوله على ظهرها) قال الحلبي فيه أنه مخالف للسنة اه وذكر
 النسب لابي ونقله أبو السهوي في شرح منته ان الزاوي أفضل من نصب القدمين وتفسير التراويح أن يعقد على
 قدم مرة وعلى الاخرى مرة اخرى وهذا هو محل ما نقل عن الامام حين دخل الكعبة ومضى ركعتين بجميع
 القرآن واقفاً على إحدى قدميه في الركعة الاولى وفي الثانية على قدمه الاخرى اه بحروفه قلت ويعد هذا
 الاحتمال التعبير بالظهور وبهضم وهو صاحب درة الاسرار نقل عن الضياء المعنوي أنه لا يوقف على رجل
 واحدة في القرائن لانه مكروه بغير عذر أما في التوافل فيجوز اه ويحتمل أن يكون الضمير في ظهرها للبي
 في الاولى واليسرى في الثانية (قوله ونابج ربه) أي سأله مرة (قوله وقال الهي) عطف تفسير على نابج (قوله
 الضعيف) عن القيام بأداء تمام ما يبغي بجانبك (قوله حق عبادتك) من اضافة الصفة الى الموصوف أي
 عبادتك الحق أي التي تليق بجلالك بل هي بقدر ما في وسعه (قوله لكن عرفك) استدراك على ما يتوهم أن عدم
 عبادته حق العباد نشأ من عدم المعرفة والمراد أنه عرفه بصفااته الدالة على كبريائه ومجده واستحقاق دوام
 مشاهدته ومراقبته وليس المراد معرفة كنه الذات والصفات فانه من المستحيلات (قوله حق عرفك) أي
 معرفتك الحق أي التامة الثابتة (قوله ذهب) من الهبة أي اجعل نقصان الخدمة هبة لكالم معرفته والمعنى
 انه وان لم يستحق الاكرام لنقصان الخدمة فأكرمه تفصيلاً لكالم المعرفة أي اجعل هذا مكفراً بهذا أو مقابلاً به
 ويحتمل أن الضمير في هب محذوف أي ذهب نقصان خدمته أي لا تقوا خدمتها واللام في لكالم المعرفة
 (قوله هاتف) هو متكلم يسمع صوته ولا يرى شخصه (قوله من جانب) أي من ناحية من نواحي الكعبة المطهرة
 والظاهر أنه ملأ يتكلم عن الحق تبارك وتعالى (قوله قد عرفتنا) أي بصفتنا (قوله غفرنا لك) أي سترنا عليك
 ما صدر منك مما يعتد به بالنسبة لمقامك (قوله من كان على مذهبك) بيان لمن اتبعه وهذا تعبير حسن والمراد
 عن على مذهب الاختياراً بحكام مذهبه دلالها وحرامها وفرضها وواجبها ومستنوها ومنذوبها وقبولها في
 السنة والكتاب ولم يرغوا في المراد أن من قال اني حتى غفر له (قوله الى يوم القيامة) متعلق بقوله ونن انجلك
 أي غفرنا لاتباعك طاعة بعد طاعة الى يوم القيامة (قوله ويل لابي حنيفة) ذكر في التعليم هذه العبارة عن أبي
 يوسف في فضل السبق وعبارته ولهذا قال أبو يوسف حين قيل له لم أدركك العلم قال ما استنكفت من الاستفادة
 وما اجتلت بالافادة ولا مانع من تعدد هاتم قال قيل لابي حنيفة رضي الله عنه لم أدركك العلم قال انما أدركته
 العلم بالجهد والشكر وكلفه مت ووقف على فقه وحكمة قلت الحمد لله فازداد على اه (قوله بالافادة)
 أي بافادة الغير بما عدى وما استنكفت من الاستفادة أي طلبى الافادة من الغير قال صاحب التعليم وسعته
 الشيخ الامام الاجل الاستاذ فخر الدين الكسائي يقول كانت جارية أبي يوسف أمانة عند محمد بن جهم الله تعالى
 فقال لها هل تحفظين من أبي يوسف في الفقه شي أفقالت لا الا أنه كان يكثر زيوقة في سبهم الدود ساقط فحفظ ذلك
 منها وكانت تلك المسئلة مشككة على محمد فارتفع اشكالهم هذه الكلمة فعلم أن الاستفادة ممكنة من كل أحد (قوله

وجح حنيفة وخسب حنيفة ورأى ربه في المنام
 ما قد رآه وله قصة مشهورة وفي حنيفة
 الأخيرة استاذن حجة الكعبة بالدخول لولا
 قدام بين اليهودين على رجله اليمنى ووضع
 اليسرى على ظهرها حتى ختم نصف القرآن
 ثم ركع وسجد ثم قام على رجله اليسرى
 ووضع اليمنى على ظهرها حتى ختم القرآن
 فلما سلم بكى ونابج ربه وقال الهي ما عبدك
 هذا العبد الضعيف حق بادرك لكن عرفك
 حق معرفتك فذهبته ما نفعه من كمال
 معرفته فذهبته من جانب البيت
 معرفته فذهبته من قربنا حتى المعرفة وقد
 ناها حنيفة قد عرفنا حتى المعرفة وقد
 نخدمتنا فأحسنت الخدمة وقد غفرنا لك
 وان اتبعك من كان على مذهبك الى يوم
 القيامة وقيل لابي حنيفة لم بلغت ما بلغت
 قال ما اجتلت بالافادة وما استنكفت من
 الاستفادة

قوله بمسعر بن كدام (قوله من جعه) أي الامام أبا
والصالح اه

مسافر) وقع التعبير في مقدمة الغزوي وفي تبيين الصيغة بمسعر بن كدام (قوله من جعه) أي الامام أبا
حنيفة رضي الله تعالى عنه (قوله أن لا يخاف) أي من غوائل الدنيا والآخرة وعام كلامه وأن لا يكون قوط في
الاحتياط لنفسه كما ذكر في المقدمة (قوله وقال) أي مسافر نسب في المقدمة هذين البيتين لابي يوسف حيث
قال أنه قد استأذنا اديب أبو يوسف يعقوب بن أحمد رحمه الله تعالى وظاهر عبارة الشارح أنه ما انشاء
لمسافر إلا أن يجعل قوله قال أي نقلا عن الغير (قوله فيه) أي في الامام أي في مدحه (قوله حسبي) اسم بمعنى
كافي مبتدأ ومضاف اليه وما أعددت له خبره وقوله دين النبي الخ بدل من قوله ما أعددت له وهو على تقدير مضاف
أي تدين دين ويدل عليه ثم اعتقادي (قوله من الخبرات) أي من أفعال الخير والقربات (قوله ما أعددت له) أي
ما هيأته وحصلته (قوله يوم القيامة) متعلق بحسبي وكذلك في رضي الرحمن أي في الاسباب التي توجب
الرضوان يعني أن الامور المقتضية للرضى كثيرة يكفي منها هذان الشبان وهما دين النبي ومذهب النعمان
ويحتمل أن يوم متعلق بقوله بعد ذلك في رضي الرحمن (قوله وعنه) أي وروى عنه في مدح الامام الاعظم (قوله
ان آدم اقضري) حتى كناه الله تعالى بأبي محمد وأعلم الله تعالى بفضل محمد عليه الصلاة والسلام (قوله وأنا اقضري
برجل من أمتي) المقصود من هذا مدح أمته لأن كل نبي يفرح بالصالحين من أمته وأهل الزهد والورع منهم
وليس المقصود أنه تزداد به درجته بل النبي في أعلى مراتب الكمال (قوله اسمه نعمان) قال في تبيين الصيغة
في ذكر أصل الامام الاعظم قال الخطيب في تاريخه أبا ناس القاضي أبو عبد الله الحسين بن عبد الله الصيرفي أبا ناس
عمر بن ابراهيم المقرئ حدثنا مكرم بن أحمد القاضي حدثنا أحمد بن عبيد الله بن شاذان المروزي حدثني أبي عن
جدي سمعت اسمعيل بن حماد بن أبي حنيفة يقول أبا ناس اسمعيل بن حماد بن النعمان بن ثابت بن النعمان المزياني
من أبناء فارس الاسرار واقع عليه نارق قطول جدي سنة ثمانين وذهب ثابت بجدي الى علي بن أبي طالب
رضي الله عنه وهو صغير فدعاه بالبركة فيه وفي ذريته ونحن نرجو من الله أن يكون قد استجاب ذلك لعلي بن أبي
طالب فينا اه وقوله وذهب بجدي الخ فيه أن عليا مات قبل الثلاثين من الهجرة وولد الامام سنة ثمانين
من الهجرة ويأتي للشارح أن ثابت أدرك الامام عليا فدعاه وذريته بالبركة ولم يذكر أنه أخذ الامام معه (قوله
هو سراج أمتي) أي المنور على أمتي شبهه بالسراج بجامع الاهتداء في كل والمسببه أمر كل فلا جمع بين طرفي
التشبيه (قوله يقضرون بي) أي على الملائكة ويحتمل على أعينهم (قوله وأنا اقضري الخ) ان قلت ان الصحابة رضي
الله عنهم أجع من أفضل من أبي حنيفة قطعا فهم احق بالاختيار أجيب بأن الاختيار من حيث انه قد وجد في
زمن انقطع فيه الصحابة وضعفت السنة بعض ضعف فكان في وجوده في زمانه رحمة للخلق ونفع عظيم فن
حيث هذه الجهة استحق هذه الخصوصية وهذا كما قالوا في سعيد بن جبيل لما قتله الخجاج انه قتل به سبع عشرة مرة
وقتل غيره كل انسان مرة واحدة مع انه قد قتل عبد الله بن الزبير وغيره من الصحابة وهم افضل منه قطعا فاجيب
عن ذلك بما ذكرناه (قوله من احبه) أي حبا دينا بحيث انه يحبه لكونه ممثلا لأمر متجنب للتواهي وليس
المراد حبا بالاتباع لما رآه ولا حب هوى أو المراد حب اتباع في الأمور والمتهبات (قوله ومن أبغضه) يقال
بغض وأبغض والاول أفصح (قوله الضياء المعنوي) هو شرح مقدمة الغزوي (قوله موضوع) أي كذب على
النبي عليه الصلاة والسلام (قوله تعصب) أي حبة وانكار الحق ولم يذكر صاحب الضياء هذا في فعل المناقب
وانما ذكره حديثا آخر انظره من رواية أبي هريرة في أمتي رجل اسمه النعمان وكنيته أبو حنيفة هو سراج أمتي
وكرر هذا ثلاثا قال في الضياء قال ابن الجوزي في الموضوعات قال الخطيب هذا الحديث موضوع (قوله لانه)
أي هذا الحديث (قوله بطرق مختلفة) أي بأسانيد متعددة أي فلا أقل من أن يكون ضيفا لا موضوعا على أن
الضعف اذا كثرت طرقه ارتقى الى مرتبة الحسن فلم يجازي أن هذا الحديث حسن لكثرة طرقه (قوله في
مناقبه) أي الجرجاني التي ألفها فيه (قوله التستري) امام عظيم رضي الله عنه كان يقول اني لاعهد بالميثاق الذي
أخذ الله علي في عالم الذر واني لارعى أولادي من هذا الوقت الى أن أخرجهم الله الى عالم الشهود والظهور
(قوله لو كان) أي وجد فكان تامة (قوله أمة موسى) خبر الكونهم أكثر الامم ما عدا أمة سيدنا محمد صلى الله عليه
وسلم ثم يليه عيسى عليه الصلاة والسلام (قوله مثل أبي حنيفة) أي شخص مثله في الديانة وبذل النصيحة (قوله لما
تهودوا) أي لما صاروا يهودا حتى اليهود يوم دال كونهم يهودون عند قراءتهم اي يتأيلون وقيل لانهم من اولاد

قوله يقول أبا ناس اسمعيل الخ صوابه أنا اسمعيل
الخ بضمير المتكلم كما هو في بعض النسخ وفي
عبارة ابن خلد كان أيضا أو ما تحريفه الى أبا ناس
كما هنا في وقع في الر ككافة وسقطة العبارة
كما لا يخفى قتيبه اه

وقال مسافر بن كدام من جعله بينه وبين
الله رجوت أن لا يخاف وقال فيه
حسبي من الخبرات ما أعددت له
يوم القيامة في رضي الرحمن
دين النبي محمد خير الورى
ثم اعتقادي مذهب النعمان

وعنه عليه الصلاة والسلام ان آدم اقضري
وأنا اقضري رجل من أمتي اسمه نعمان وكنيته
أبو حنيفة هو سراج أمتي وعنه عليه الصلاة
والسلام ان سائر الانبياء يقضرون بي وأنا
اقضري أبي حنيفة من أحبه فقد أحبني ومن
أبغضه فقد أبغضني كذا في المقدمة شرح
مقدمة أبي الليث قال في الضياء المعنوي
وقول ابن الجوزي انه موضوع تعصب
لانه روى بطرق مختلفة وروى الجرجاني
في مناقبه بسنده لاسهل بن عبد الله التستري
أنه لو كان في أمة موسى وعيسى مثل
أبي حنيفة لما تمجدوا

يهود ابن اسرائيل وهو يعقوب عليه الصلاة والسلام وهذه العلة لا تظهر الا في اولاد يهودا خاصة مع أن التسمية عامة وفي حاشية شيخنا محمد عبادة العسدي على المولد اليهود مشتق من اليهود وهو التوبة والميل أو الرجوع من شيء الى ضده يقال هاد اذا تاب أو مال أو رجع من شيء الى شتر وعكسه هو ابتداء لانهم تابوا عن عبادة العجل أو مالوا من الحق الى الباطل ورجعوا من الخير الى الشر وخطروا في اعتقادهم أو هو معرب يهودا بالذال المجهة ابن يعقوب اهلقاني (قوله ولما تنصروا) أي ولما صاروا نصارى ممن انصارى لانهم سكنوا بلدا يقال لها ناصرة وقيل لدعواهم نصره عيسى عليه الصلاة والسلام وفي العبارة لقب وتشر مرتب فقوله لما تنصروا يرجع لآفته موسى وقوله لما تنصروا يرجع لآفته عيسى وهذه قضية شرطية والشرطية لا تقتضي الوقوع كقوله عليه السلام لو عاش ابراهيم لكان نبيا أو أن المراد لو كان فيهم في زمن الفترة وخلوهم عن الرسل مثل أبي حنيفة وروعا زهدا لا كحبارهم الذين اختاروا الرشوا وخفوا الاحكام وغيروا نعت النبي صلى الله عليه وسلم خوفا على ذهاب رايه منهم لما تنصروا أي لما داموا على ملة اليهود الملة الباطلة التي غيروا فيها وبقولوا بل كان يرشد هم الى دين موسى وعيسى ومن دينهما الايمان بمحمد صلى الله عليه وسلم عند ظهوره والله أعلم (قوله ومناقبه) أي مناقب الامام قال السبوطي في تبيض الصحيفة قد ذكر الامعة أن النبي صلى الله عليه وسلم بشر بالامام مالك في حديث يوشك أن يضرب الناس أكباد الابل يطلبون العلم فلا يجدون أحدا أعلم من عالم المدينة وبشر بالامام الشافعي في حديث لا تسبوا قر يشاقان عالمها عيلا طباق الارض علما أقول وقد بشر صلى الله عليه وسلم بالامام أبي حنيفة في الحديث الذي أخرجه أبو نعيم في الحلية عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان العلم بالثريا لتناوله رجال من أبناء فارس وأخرج الشيرازي في القصاب عن قيس بن سعد بن عباد رضي الله تعالى عنه قال قال صلى الله عليه وسلم لو كان العلم معلقا بالثريا لتناوله قوم من أبناء فارس حديث أبي هريرة في صحيح البخاري ومسلم بافظ لو كان الايمان عند الثريا لتناوله رجال من فارس وفي افظ مسلم لو كان الايمان عند الثريا لذهب به رجل من أبناء فارس حتى يتناوله وفي معجم الطبراني الكبير بافظ لو كان الايمان معلقا بالثريا لتناوله العرب لناله رجال من فارس وفي الطبراني أيضا عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان الدين معلقا بالثريا لتناوله ناس من أبناء فارس فهذا الاصل صحيح يعتمد عليه في البشارة والفضيلة ويستغنى عن الخبر الموضوع اهـ والمناقب جمع منقبة وهي الخصال الحميدة ومن جعلتها مارواها الخاطيب عن أبي يحيى الحماني قال سمعت أبا حنيفة يقول رأيت رؤيا فأتعتني رأيت أني أنبش قبر النبي صلى الله عليه وسلم فأتيت البصرة فأمرت رجلا يسأل محمد بن سيرين فسأله فقال هذا رجل ينشر أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى الخاطيب عن أبي وهب بن مزاحم قال سمعت عبد الله بن المبارك يقول لولا أن الله أغاثني بأبي حنيفة وسفيان لكنت كسائر الناس وروى الخاطيب عن جبر بن عبد الجبار قال قيل للقاسم بن معين بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه أتري أن تكون من علمان أبي حنيفة قال لا اجلس الناس الى أحد أنفع من مجالس أبي حنيفة وروى روح بن عباد قال كنت عند ابن جريح سمعتة حسين ومائة وأتاه موت أبي حنيفة فاسترجع ورجع وقال أي علم ذهب وروى الخاطيب عن ابن الوزير المروزي قال قال عبد الله بن المبارك إذا اجتمع سفيان وأبو حنيفة فسن يقوم الله على قساو كن يقول إذا اجتمع هذان على شيء فذلك يعني الثوري وأبا حنيفة وكان يقول ان كان أحد ينبغي له أن يقول برأيه فأبو حنيفة يقول برأيه وقال عبد الله بن داود إذا أردت الانتار أو قال الحديث فسفيان وإذا أردت تلك الدقائق فأبو حنيفة وروى الخاطيب عن محمد بن سعيد الكاتب قال سمعت عبد الله بن داود قال يجب على أهل الاسلام أن يدعوا لأبي حنيفة في صلاتهم قال وذكر حفظه عليهم السنن والفقه وروى الخاطيب عن أحمد بن محمد البلخي قال سمعت شذاد بن حكيم يقول ما رأيت أعلم من أبي حنيفة وروى عن اسمعيل بن محمد الفارسي قال سمعت مكي بن ابراهيم ذكر أبا حنيفة فقال كان أعلم أهل زمانه وروى الخاطيب عن يحيى بن معين قال سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول لا تكذب الله ما سمعنا أحسن من رأي أبي حنيفة وقد أخفنا ما كنا نأقواله وروى الخاطيب عن سليمان بن الربيع قال سمعت مكي بن ابراهيم يقول جالست الكوفيين فمأرت فيهم أودع من أبي حنيفة وروى الخاطيب عن علي بن حفص البزار قال كان حفص بن عبد الرحمن شريك أبي حنيفة في بعض

ولما تنصروا ومناقبه أتم

اليه في رقعة جناح وأعلمه أن في ثوب مسكك أو كذا عيبا فاذا بعته فيمن يبيعه فباع خفيص المتاع ونسي أن يبين
ولم يعلم من ابتاعه فلما علم أبو حنيفة بذلك تصدق بمن المتاع كله اه ما نقله الجلال رضي الله عنه (قوله من
أن تحصر) أي من حصرها وجعلها في كتب فن جعلها في كتاب لم يستوفها (قوله سبط ابن الجوزي) السبط
والخفيف بطلان على ولد الولد أي كان ذكرا كان أو أنثى وتخصيص السبط بابن البنت والخفيف بابن الابن
اصطلاحية وبعضهم نقلها عن أهل اللغة (قوله الاتصاف) أي اتصاف الشيخ للإمام وعبر فيه بالمطابقة
للاشارة إلى أن ذلك اثر نصرته الله تعالى له (قوله لإمام) هو المتقدم على غيره ولا شك أنه قد سبق الكل وفتح لهم
باب الاجتهاد (قوله غيره) أي غير سبط ابن الجوزي (قوله من ذلك) أي من المجلدين والتأليف في مناقبه كثير
البعض مختصر والبعض بسوط (قوله والحاصل) أي حاصل أمر أبي حنيفة وشأنه في فضله (قوله من أعظم
مجهزات) لانه قد أخبر به قبل وجوده بالأحاديث الواردة التي ذكرناها آنفا فانها حلت عليه قطعا بخلاف
المحدثين الآخرين فان حديث لا تسبوا قرى شافان عالمها بعلام طباقي الارض علمها به بعضهم على ابن عباس
وكذلك جعل حديث عالم المدينة على أحد العلماء الذين كانوا بالمدينة بخلاف هذا الحديث فانه ليس له عمل
الا أبو حنيفة وأصحابه (قوله بعد القرآن) متعلق بأعظم وليس المراد بالمجهزات حقيقتها فان المجيزة ما اقترنت
بالتحديث بل المراد بالمجهزات الكرامات التي أكرم الله بها أئمة المتقدمين من أنه حفظ على الأمة السنن والفقهاء
وقصصهم وعلمهم وغيره أنه لا يشترط التحديث لكل مجيزة (قوله وحسبك) كافيك أو اسم فعل بمعنى يكفي والكاف
فيه اسم أو حرف خطاب (قوله اشتاره مذهبه) عبر بالافتعال اشارة إلى أن ذلك شهرة عظيمة لا تمائل وهذه
الشهرة باعتبار بعض الاماكن أو المراد بالاشتهار بين العلماء اذ اعيه سبق الاجتهاد ويدل لذلك قوله بعد ما قال
قولا الخ (قوله قولا) أي سواء ثبت عليه أو رجع عنه (قوله الأخذ به) أي قال به واعتقده (قوله امام من الأئمة
الاعلام) يحصل أن المراد أئمة أهل مذهبه فالأخذ بمعنى الاعتقاد والعمل به حقيقة فان صاحبهم وان خلفاه في
نحو الثلث من المذهب لكن المخالفة بروايتهم عنه ويحتمل أن المراد أئمة المذاهب فالمراد بالأخذ الموافقة في
الاجتهاد لان المجتهد لا يقلد مجتهدا (قوله وقد جعل الله الحكم لأصحابه) أي التصرف بالشريعة والسياسة من
زمنه الخ والمراد أن ذلك فيهم وان كان في بعض البلاد دون بعض وليس المراد أن ذلك لا يكون إلا منهم فليس
في العبارة حصر وقول الحلبي أن أراد بالحكم السلطنة ففي زمنه وبعده بكثير كان الحكم للعباسيين ومذهبهم
مذهب جدهم فيقال في ذلك يمكن أن به من أمرائهم كان يقول بقول النعمان والذي كان يقول بقول ابن
عباس الخليفة الأعلى على أنه يمكن أن يقال إن مخالفة الامام لابن عباس في زمر من المسائل كسئلة الاستثناء
والافتقار واقفه في كثير كعدم توريث الاخوة الاثنا عشر مع الاخوة لأم في المسئلة المشتركة وكسقوط الاخت
في الاكدرية وغير ذلك وصحة الاستثناء في اليمين بالله تعالى والطلاق وغير ذلك فيكون الخليفة على مذهبه
في أغلب الاحكام وقوله بعد ذلك وان أراد القضاء فهذا غير مختص قد عانت مما ذكرناه ان الشارح لم يدع
الاختصاص فهذا ساقط أيضا والله أعلم (قوله من زمنه) أي الامام (قوله الايام) أي أيام المؤلف وإلى أيامنا
أيضا فاكثر حوادث الانام في هذه الاحيان على مذهب الامام أبي حنيفة النعمان رضي الله تعالى عنه (قوله
إلى أن يحكم بذهب) أي ويستمر ذلك إلى أن يحكم قال الحلبي المراد أنه يجتهد ويوافق اجتهاده مذهبه على أن
الشافعية يقولون بموافقة اجتهاده للشافعية رضي الله عنه اه أقول والذي ينبغي لطائفة الحنفية أن لا يتكلموا
بهذه الالفاظ الموهمة فانهم موجهة لتكلم فيهم بل أن بعض الحق يسبون الامام ويتفنون عنه الاجتهاد
فالاولى تجنبه ولتذكر ما نقله صاحب الذخائر المهمات من صاحب الاشاعة وما نقله عن علي القاري فانه
عظيم جدا ومنع للكثير التي كذبها بعض المحدثين سابقا ولا حقا قال في الذخائر خاتمة قال صاحب الاشاعة
وقع لبعض جهلة الحنفية أنه ادعى أن كلام من عيسى والمهدي يقدان مذهب الامام أبي حنيفة رضي الله عنه
وذكره بعض مشايخ الطريق ببلاد الهند في تصنيفه شام في تلك الديار ثم وقعت للشيخ علي القاري الهروي
الحق نزيل مكة المخرقة رحمه الله تعالى على تأليف تمام الشرب الوودي في مذهب المهدي نقله عنه هذا
القول ورد عليه ردًا شنيعا وجهله ولنقل كلامه هذا مختصرا فانه أهون للقبول بعوام الحنفية فانهم يجمعون
على نقول أهل مذهبهم وان لم تتعلق بالحقه قال رحمه الله تعالى وقد عارضني في هذه القصة يعني مسئلة التقليد

قوله اصطلاحية الخ له اذ راعى في التخصيص
معنى التفرقة اه معية

من أن تحصر وصفت فيها سبط ابن الجوزي
بجلدين كبيرين وسماه الاتصاف لامام أئمة
الامصار وصنف غيره أصحابك من ذلك
والحاصل أن أبا حنيفة النعمان من أعظم
مجهزات المصطفى بعد القرآن وحسبك من
مناقبه اشتاره مذهبه ما قال قولا الأخذ به
امام من الأئمة الاعلام وقد جعل الله الحكم
لأصحابه وأتباعه من زمنه إلى هذه الايام إلى
أن يحكم بذهب عيسى عليه الصلاة والسلام

المذكورة من هو عار عن الفضيلة بالكلية وأبرزت لهما كتب في فضائله فأتى بقطع بطلانه حتى العقل القاصر
 ومع هذا فهو منقول من كتاب مجهول ثم أتت ركاكة الفاظه ومبانيه تدل على بطلان معانيه وهذا أنا ذكره بلفظه
 لتصطيه علما حدث قال ولم يحضر ما عليه من الوبال وغضب الملك المتعال اعلم أن الله تعالى قد خص أبا حنيفة
 بالشرعية والكرامة ومن كراماته أن الخضر عليه السلام كان يحيى إليه كل يوم وقت الصبح ويتعلم منه أحكام
 الشريعة إلى خمس سنين فلما توفي أبو حنيفة نأبى الخضر ربه قال الهى أن ~~كان~~ لي عند منزلة فائذن لابي
 حنيفة حتى يعلى من القبر على حسب عادته حتى اعلم شرع محمد صلى الله عليه وسلم على الكمال لتصل إلى
 المارقة والحقيقة فتودى أن اذهب إلى قبره وتعلم منه ما ثبت بخفاء الخضر عليه السلام وتعلم منه ما شاء كذلك
 إلى خمس وعشرين سنة أخرى حتى أتته الدلائل والآقاويل ثم نأبى الخضر ربه وقال الهى ماذا أصنع فتودى
 أن اذهب إلى صفاتك واشتغل بالعبادة إلى أن يأتبك أمرى إلى أن قال ثم بعد المدة ظهر في مدينة ماوراء النهر
 شاب وكان اسمه أبا القاسم القشيري وكان يخدم أمته ويعتمرها ثم انه قال وقتا من الاوقات لأمته يا أمه
 قد حصل لي الحرص على طلب العلم وقد قال علي ~~كترم~~ الله وجهه من كان في طلب العلم كانت الجنة في طلبه
 فائذن لي حتى اذهب إلى بخارى وأتعلم العلم فتفكرت والدته وقالت ان لم أعطه الاذن ~~أمكن~~ مانعة للخير
 وان أذنت له لم أصبر على فراقه فلم يكن لها بد حتى أذنت له فودع القشيري أمه وعزم على السفر مع صاحب
 له شاب يطلبان العلم فتعدت أمه على الباب باكية حزينة وقالت الهى اشهد أنى حرمت على نفسى الطعام
 ودخول المنزل ولا أقوم من مقامى حتى أرى ولدى فغضى القشيري وصاحبه حتى نزلا منزلا بيا كلابيه
 طعاما فقام القشيري ليقضى الحاجة فتلوث ثيابه ببوله فقال لصاحبه اذهب أنت فاني أريد أن أرجع
 المنزل فاني أخاف أن تصيب النجاسة جسمي في المنزل الثانية فعودى عند والدتي أولى ورجع إلى أمته وكانت
 تطعده على الباب مكانها الذي ودعت ابنه فاقبه فقامت وتصالحت مع ولدها وقالت الحمد لله فامر الله الخضر
 عليه السلام أن اذهب إلى القشيري وعلمه ما تعلمت من أبي حنيفة لانه أرضى الله بخفاء الخضر عليه السلام
 إلى أبي القاسم وقال أنت أردت السفر لاجل طلب العلم وقد تركته لرضى أمك وقد أمرني الله تعالى أن أجيتك
 كل يوم على الدوام وأعلمك فكل يوم يحيى إليه الخضر عليه السلام حتى مضى ثلاث سنين وعلمه العلوم التي
 تعلمها من أبي حنيفة في ثلاثين سنة حتى علمه الحقائق والدقائق ودلائل العلوم وصار مشهورا ودره وفريد
 عصره حتى صنف ألف كتاب وصار صاحب كرامات وكثر مريدوه وتلاميذه وكان له مرید كبير متدين
 لا يفارق الشيخ فعده الشيخ ألف كتاب من مصنفاته ووضعها في الصندوق وأعطى ذلك المرید وقال قد بد إلى أمر
 فاذهب وارم هذا الصندوق في جيحون فحمل المرید الصندوق وخرج من عند الشيخ وقال في نفسه كيف أرى
 مصنفات الشيخ في الماء لكن اذهب وأحفظ الكتب وأقول للشيخ ربيتها وحفظ الكتب وجاء للشيخ فقال ربيت
 الصندوق في الماء قال الشيخ وما رأيت في تلك الساعة من العلامات قال ما رأيت شيئا قال الشيخ اذهب وارم
 الصندوق فذهب المرید إلى الصندوق وأراد أن يرميه فلم يمن عليه فرجع إلى الشيخ مثل الاول فقال له الشيخ
 أرميته قال نعم قال وما رأيت قال لم أر شيئا قال الشيخ ما ربيتها فذهب وارمها فان لم يرمها مع الله تعالى ولا تزد
 امرى فذهب المرید إلى الصندوق فخرج من الماء وأخذ الصندوق فقال له المرید من أنت فتأدى في الماء إلى
 قعره ثم نادى بالشيخ فخرج إلى الشيخ فسلم عليه فقال له المرید ربيت الصندوق قال نعم قال وما رأيت قال المرید
 وكنت من الخضر ~~فخرج~~ فخرج المرید إلى الشيخ فسلم عليه فقال له المرید ربيت الصندوق قال نعم قال وما رأيت قال المرید
 رأيت الماء قد انشق وخرج منه يد وأخذ الصندوق وقد صرت مخبرا في ذلك وما السر في ذلك قال الشيخ السر
 في ذلك أنه إذا اقتربت القيامة وخرج الدجال ونزل عيسى عليه السلام بيت المقدس فيضع الانجيل بجانبه
 ويقول أين الكتب المحمدية وقد أمرني الله تعالى أن أحكم بينكم بكتبه ولا أحكم بالانجيل فيطلبون الدنيا
 ويطوفون البلاد فلم يوجد كتاب من كتب الشرع المحمدى فتبصر عيسى عليه السلام ويقول الهى بماذا أحكم
 بين عبادك ولم يوجد غير الانجيل فينزل جبريل عليه السلام ويقول له قد أمرك الله تعالى أن تذهب إلى بحر
 جيحون وتصلى ركعتين بجانبه وتتأدى يا أمين صندوق أبي القاسم القشيري سلم إلى الصندوق وأما عيسى ابن مريم
 وقد قتلت الدجال فيذهب عيسى عليه السلام إلى جيحون ويصلى ركعتين ويقول مثل ما أمره جبريل عليه
 السلام فينشق الماء ويخرج الصندوق ويأخذه ويقصه فيجده فيه ختمه وألف كتاب فيصلي الشرع بتلك الكتب

ثم يسأل عيسى جبريل عليه السلام بم قال أبو القاسم هذه المرتبة قال برضا والدته نقل من كتاب أبيس الجاساء
قال الشيخ على القاري ولا يخفى أن هذا مع ركاكته ولحنه كلام بهن المحدثين الساعين في فساد الدين إذا حضر
الذي قال الله تعالى في حقه عبدا من عباده أتينا روحه من عندنا وعلمنا من لدنا علما وقد تعلم منه موسى
عليه السلام كيف يكون من جله تلامذة أبي حنيفة ثم عيسى وهو من أولى العزم يأخذ أحكام الإسلام من
تلميذ تلميذ أبي حنيفة وما أسرع فهم التليذ حيث أخذ عن الخضر في ثلاث سنين ما تعلمه الخضر في ثلاثين سنة
وأعجب منه أن أبا القاسم القشيري ليس معدودا في طبقات الحنفية ثم العجب من الخضر عليه السلام أنه أدرك
النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتعلم منه ولا من علماء الصحابة الكرام كعلي رضي الله تعالى عنه باب مدينة العلم
وأقضى العصابة وزيد رضي الله عنه أفرضهم وأبي بن كعب رضي الله عنه أقرتهم ومعاذ بن جبل رضي الله
عنه أعلمهم بالحلال والحرام ولا من عظماء التابعين كالقضاة السبعة وسعيد بن المسيب بالمدينة وعطاء بن
الحسن بالبصرة ومالك بن أنس وقدر رضي بجهله بالشريعة حتى تعدل مسألتها في أوامر عمر أبي حنيفة
قال فهذا مما لا يخفى بطلانه على العقول الخسيفة حتى أن علماء المذاهب أخذوا هذه المقالة على وجه السخرية
وجه الإهانة على قلة عقل الطائفة الحنفية حيث لم يعلموا أن أحدا منهم لم يرض بهذه القضية بالكلية
ثم لو تعرضت لما في منقوله من الخطأ في مبادئه الدالة على نقصان معقوله لصار كتابا مستقلا لا أني عرضت
عنه سخفا لقوله تعالى خذ العزير وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهل في بطل قول القائل بل وكفر فيما أظهر
لا سيما فيما أبرز بالنسبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام الجمع على نبوته سابقا ولا متأخرين قال بلب
نبوته كفر حقا كما صرح به الإمام السبكي "كان النبي لا يذهب عنه وصف النبوة ولا بعد مؤته وأما حديث
لا وحى بعدى فباطل لا أصل له ثم ورد لا نبي بعدى ومعناه عند العلماء أنه لا يحدث نبي بشرع ينسخ شرعه
وقد صرح الإمام السبكي في تهذيبه أن عيسى عليه السلام يحكم بشريعة نبيينا بالقرآن والسنة وحينئذ
يترجح أن أخذ السنة من النبي صلى الله عليه وسلم بطريق المشافهة من غير واسطة أو بطريق الوحي والآلهام
وقد روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه لما أكثر الحديث وأنه رحم عليه الناس قال لئن نزل عيسى ابن مريم
عليه السلام قبل أن أموت لأحدثته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصدق في قوله فيصدق في دليل
على أن عيسى عليه السلام عالم بجميع سنة النبي صلى الله عليه وسلم من غير احتياج إلى أن يأخذها من
أحد من الأمة حتى أن أبا هريرة رضي الله عنه الذي سمع من النبي صلى الله عليه وسلم احتياج إلى أن يلجأ
إليه ليصدق فيه بما رواه وزيره كفيه فإن قلت هل ثبت أن عيسى عليه السلام بعد نزوله يأتيه الوحي فالجواب
نعم ثبت في حديث النوايس بن معان رضي الله عنه عندهم مسلم وغيره فإن فيه فيقتل عيسى الدجال عند
باب لد الشرف فيقيمهم كذلك إذا وحى الله تعالى إلى عيسى ابن مريم أني قد أخرجت لك عبادا لا بد لك بقتالهم
فخرز عبادي إلى الطود الحديث ثم الظاهر أن الجائي إليه بالوحي هو جبريل عليه السلام بل هو الذي قطع
به ولا ترد فيه لأن ذلك وظيفته وهو السفير بين الله وبين أنبيائه لا يعرف ذلك لغيره من الملائكة وقد أخرج
أبو حاتم في تفسيره أنه وكل جبريل عليه السلام بالكتب وبالوحي إلى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وأما
ما اشتهر على السنة العامة أن جبريل عليه السلام لا ينزل إلى الأرض بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم
فلا أصل له وقد ورد في غير ما حديث نزوله إلى الأرض كضوء موت من يموت على طهارة ونزوله ليلة القدر
ومنعه الدجال من دخول مكة والمدينة إلى غير ذلك ثم وقفت على سؤال رفع إلى شيخ الإسلام ابن حجر
العسقلاني هل ينزل عيسى عليه السلام في آخر الزمان حافظا للقرآن والسنة أي لسنة نبيينا الكريم أو يتلقى
الكتاب والسنة عن علماء ذلك الزمان فأجاب لم يتقبل في ذلك شيء صريح والذي يليق بمقام عيسى عليه
السلام أنه يتلقى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصكم في أمته كما تلقاه منه لأنه في الحقيقة خليفة عنه
إله ما أردنا نقله من كتاب الأشاعة عن الشيخ على القاري الحنفى "عامله الله بالطف الخفى" وهو في غاية التفاسر ثم
رد أيضا قول القائل أن المهدي يتخذ أبا حنيفة بالدلالة الشافعية لكنه قرأ أنه مجتهد مطلق وهو مخالف
ما عن الشيخ عبي الدين في الفتوحات أن المهدي لا يعلم القياس ليصكم به وأنما يعلم ليجنبه فاحكم المهدي
الاجليقي إليه الملك من عند الله تعالى الذي بعثه الله تعالى ليدفعه وذلك هو الشرع الحنيفي المهدي الذي

لو كان محمد صلى الله عليه وسلم حيا ورفعت اليه تلك النازلة لم يهتككم فيها الا بهكم المهدي فيعلم ان ذلك
هو الشرع المهدى فيحرم عليه القياس مع وجود النص من اللاتي منعه الله تعالى اياها ولذا قال صلى الله
عليه وسلم في صفته ينفوا اثرى لا يخطئ فعرفنا انه متبع لامر شرع اهل كلام الفتوحات فعلى هذا المهدي ليس
بمجتهد اذا اجتهد بحكم بالقياس وهو يحرم عليه الحكم بالقياس ولا ان المجتهد يخطئ وهو لا يخطئ قط فانه
معصوم في احكامه بشهادة النبي صلى الله عليه وسلم وهو مبني على عدم جواز الاجتهاد في حق الانبياء عليهم
الصلاة والسلام وهو التحقيق وباقي التوفيق ثم نقول ان كلام القائل المذكور باطل وزور واقتراف من وجوه
كثيرة منها ما اشار اليه الشيخ على القاري ومنها ان ابا القاسم القشيري من الفقهاء الشافعية ومشايخه
في الفقه والكلام والتصوف معلومة كما نطقت به رسالته المتداولة في ايدي المسلمين شرقا وغربا ومنها انه
لا يعرف له من التأليف غير كتاب الرسالة لا كتب معدودة ألف ورقة فضلا عن ألف كتاب ومنها ان في زمن المهدي
النازل عيسى عليه السلام في زمانه الفقهاء في سائر المذاهب باقية وانهم اكبر اعداء المهدي لذهاب جاههم
وعلمهم والقرآن باق اذ ذلك لم يرفع الا بعد ومنها انه كيف يجوز ان يصير عيسى عليه السلام ويعطى احكام
لمسلمين الى ان يذهب الى نهر جحيمون ويخرج الكتب وكم من حدود وخصومات ووقائع في تلك المدة ومنها ان
جبريل عليه السلام اذ انزل عليه وامره بان يذهب الى جحيمون قتروله عليه بالوحى ما المانع منه فيعلمه شرع
النبي صلى الله عليه وسلم ولا يحوجه الى كتب ابي القاسم ومنها ان الخضر عليه السلام المعلم لابي القاسم حتى عند
نزول عيسى عليه السلام فانه هو الذي يقتله الدجال ثم يحياه فلم لا يعلم عيسى عليه السلام كما علم ابا القاسم حتى
لا يكون بين عيسى عليه السلام وبين ابي حنيفة الا واسطة واحدة ومنها ان المسلمين في الصلاة حين نزول عيسى
عليه السلام وان المؤذن يؤذن وانه يقول للمهدي تقدم فانما لك اقيمت فان لم يكن القرآن باقيا والمذاهب
باقية كيف يصلون وكيف تصح صلاتهم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم ملحقون بالثلاثة التي
هي خير القرون ومنها ان الخضر عليه السلام الذي يخاطب ربه ويناجيه ويحييه ربه ويناديه لم لا يدال ربه ان
يعلمه الاسلام من غير واسطة احد حتى يتعلم من قبر ابي حنيفة ومنها ان الخضر عليه السلام انما ان يكون مأمورا
بتعلم شرع النبي صلى الله عليه وسلم اولا فان كان مأمورا فتركه العلم الى زمن ابي حنيفة بل الى بعد موته وهو انما
مات سنة مائة وخمسين لا يصح وان لم يكن مأمورا بذلك وانما هو زيادة تحصيل الكمال فلم لا يأخذ من النبي صلى
الله عليه وسلم غضا طريا وان لم يعلم انه كمال الا بعد موت ابي حنيفة رحمه الله تعالى فقد جوز الجهل بالكمال على
الانبياء عليهم الصلاة والسلام ومنها ان عيسى عليه السلام معصوم مطلقا والمهدي معصوم في الاحكام واهو
حنيفة مجتهد والمجتهد قد يخطئ ويصيب ولذا خالفنا صاحبنا في اكثر من ثلث قوله فكيف يقاد من لا يخطئ قط من
يخطئ ويصيب ومنها ان جميع فقه ابي حنيفة يمكن ان يجمع اصوله وفروعه في كتاب واحد او في كتابين فما الذي
في ألف كتاب وان كان معرفة الله تعالى او الحقائق او السالكات او غير ذلك يلزم ان يكون عيسى عليه السلام ما كان
عرف الله قبل ذلك واعتقاد ذلك كفروا ان كان غير ذلك فليبين ما فيها ومنها ان مذهب ابي حنيفة ان تقبل الجزية
من الكفار وتخرج الزكاة ويبقى الصليب والتحذير في يدهم وان لا يجمع بين الصلاتين وعيسى عليه السلام لا يقبل
الجزية ولا يخرج الزكاة ويكسر الصليب ويقتل التحذير ويجمع الصلاة الى غير ذلك فان كانت هذه الاحكام في كتب
ابي القاسم القشيري فقد خالف ابا حنيفة فيلزم ان يكون مجتهدا مطلقا وحينئذ فيكون الفضل له لا لابي حنيفة
وان لم يكن في كتبه يلزم ان يكون عيسى عليه السلام لم يعمل بما في مذهب ابي حنيفة ومنها مفسدات كثيرة
لا تنحصر ولا تسعها الاوراق تظهر من تتبع الاحاديث المارة في هذا الكتاب ثم ان مثل هؤلاء الجهلة لفرط
تعصبهم وعنادهم ليس مطمح نظرهم الا تفصيل ابي حنيفة ولو بما لا أصل له ولو بما يؤدى الى الكفر وليس جندهم
علم بفضائل الجيلة التي ألقت فيم الكتب فيرضون بالاكاذيب والاقتراآت التي لا يرضاها الله ولا رسوله
ولا ابو حنيفة نفسه ولو سمعها ابو حنيفة لافق بكفر قائلها وفي فضائل ابي حنيفة المقررة المحترمة ككفاية
لحببه ولا يحتاج لاثبات فضله الى الاقوال الكاذبة المقررة المؤدية الى تنقيص الانبياء عليهم الصلاة والسلام
فانا لله وانما اليه راجعون فعليك باتباع السنة الفراء فانها حرز وحسن من الاهواء والآراء وجنة من سهام
الشيطان المرید له الله تعالى ودع الاعتزاز بمثل هذه الترغبات الباطلة ودع التعصب فانه باب عظيم من ابواب

الشیطان الرجیم اللهم انا نعوذ بك من شر الشیطان ونفسه ونفثه ونسألك التوفیق لما يحب وترضى والمجد لله
 رب العالمین وهو كلام فی غاية الحسن وانه تعالى اعلم (قوله وهذا يدل) أى ما تقدم من الاحادیث ومن كثرة
 المناقب ومن كون الحكم لا محاباة وأتباعه (قوله من بین سائر) أى باقی (قوله العلماء العظام) الوصف للتقید
 والمراد بهم الأئمة الثلاثة ونحوهم (قوله كيف لا) أى كيف لا يختص بأمر عظیم من بینهم والاستفهام للتثقیل
 أى لا یصح القول بعدم الاختصاص (قوله وهو كالصديق) وهو أبو بكر وأما عبد الله وهو أول من أسلم
 من الرجال وأفضل من علی وجه الأرض بعد الانبیاء علیهم الصلاة والسلام ومناقبه شهيرة وحبه ایمان وبفضله
 وانكار صهيته ككفر وقد اجتمع فيه كونه صحابيا ابن صحابي أبا صحابي جد صحابي فكونه صحابيا ظاهرا وأبو
 حنيفة أبوه وأسلم وصار له محبة وعبد الرحمن ابنه ومعاوية وأسماء بنته من الصحابة وعبد الله بن الزبير بن أسماء
 بنته صحابي وهذه المنقبية لم تحصل لغيره (قوله) أى للإمام (قوله أجره) أى أجر عمل نفسه وهو تدوين الفقه
 واستخراج فروعه قال الخوارزمي فيما جعته من مسانيد الامام هو أول من دون علم الشريعة ورثه أبو ابان ثم
 تابه مالك بن أنس في ترتيب الموطأ لم يسبق أبا حنيفة أحد لأن الصحابة رضی الله تعالى عنهم والتابعين لم يمتنعوا
 فی علم الشريعة أبو ابان موقوفة ولا كتب امرت به وإنما كانوا يعقدون على قوة حفظهم فلما رأى الامام العلم منتشرا
 خاف عليه الخلف السوء أن يضيعوه لقوله عليه السلام ان الله تعالى لا یقبض العلم انتزاعا لم یفد أبدا بالطهارة
 ثم بالصلاة ثم بالصوم ثم سائر العبادات ثم المعاملات ثم ختم الكلام بالمواريث وانما بدأ بالطهارة والصلاة
 لأنها أهم العبادات وأعمها وختم بالمواريث لأنها آخر أحوال الناس وهو أول من وضع كتاب الفرائض وكتاب
 الشروط وسمع له كامل المصنف ابن شریح رحمه الله تعالى وهو أذكر أصحاب الشافعي رجلا جاهلا يقع
 فی الامام فقال له يا هذا أنت في أبي حنيفة وثلاثة أرباع العلم مسئلة وهو لا یسلم الربع الرابع فقال الرجل وكيف
 ذلك فقال لأن العلم سؤال وجواب وهو أول من وضع الاستئالة فله نصف العلم وأجاب عنهم فقال محافه
 فی البعض أصاب وفي البعض أخطأ فإذا تابنا صوابه بحفظه فله نصف النصف أيضا فسلم له ثلاثة أرباع العلم وبقي
 الربع فهو يدعيه ويخالفه يدعونه وهو لا یسلمه لهم (قوله وأجر من دون الخ) أى وتظير أجر من دون الخ
 قال كلام على حذف مضاف وانما ثبت له ذلك لقوله عليه الصلاة والسلام من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من
 عمل بها إلى يوم القيامة الخ والكلام فی الحديث على تقدير مضاف كما علمت ومعنى دون جمع وسميت الجريدة التي
 یجمع فيها أسماء الجند أو قضية القاضی وحوادثه ديوانا للجمع الذي فيها (قوله وألفه) عطف على دون من
 عطف الناس لأن التدوين الجمع مطلقا والتأليف الضم مع إيقاع الالف (قوله وقرع أحكامه) أى استخرجها
 من أصوله وقواعده (قوله على أصوله) المراد بها الكتاب والسنة والاجماع والقياس ويدل لذلك الوصف
 بالعظام (قوله إلى يوم الحشر) متعلق بقرع والحشر الجمع أى إلى قربه ويحتمل أنه متعلق بقوله وأجر من دون
 الفقه الخ (قوله والقيام) أى قيام الخلق لفعل القضاء والصديق رضي الله تعالى عنه له أجر تصديقه وتظير أجر
 من صدق برسالته عليه الصلاة والسلام مطلقا ذكرنا وأتى حزا وعبد ابانغا وغير بالغ لان الملاحظ سنية الصدق
 (قوله وقد اتبعه) عطف على قوله وهو كالصديق أى كيف لا يختص وقد اتبعه الخ والاتباع تقليده فيما قال به
 (قوله على مذهبه) المذهب فی الأصل مفعول يحتمل الزمان والمكان والحديث والمراد به الاحكام التي ذهب اليها
 الامام فهو من اطلاق المتعلق على المتعلق أو هو مصدر مراد به اسم المفعول (قوله من الاولياء) متعلق بكثير
 والاولياء جمع ولی فعیل بمعنى فاعل لانه قد تولى طاعة الله تعالى یعنی لازمها أو بمعنى مفعول لأن الله قد تولى
 حمايته (قوله الكرام) جمع كرم أى العظام (قوله من اتصف) بدل من الاولياء (قوله بنبات المجاهدة) من إضافة
 الصفقة إلى موصوفها أى المجاهدة الثابتة أى الدائمة والمجاهدة جهد النفس واتعابها فی مرضاة الله تعالى
 والمقاومة على غير باهم أو أن الشیطان أو النفس لما كان یجهد الإنسان ويطبته إلى فعل الشر والانسان یجهدهما
 باتباع الحق اطلق على ذلك مجاهدة (قوله وركض) أى سار سریعا (قوله فی میدان) میدان محل المسابقة بالخيل
 (قوله المشاهدة) أى مشاهدة الحق بآثاره تعالى والمعنى أسرع فی المشاهدة التي هي كلبدان بجوامع التسابق
 والتفاوت فی كل على حسب الرتب والمراد بالاسراع التخصیل لأن من أسرع إلى شئ حصله غالبا ويحتمل أنه شبه
 المشاهدة ببلاده میدان تشبیهامضرا فی النفس (قوله كبراهیم بن أدهم) وهو من كبار الاولياء وكراماته
 وزهده لا یحصى وقد ذكر السیوطي فی تبیيض الصحيفة نبذة نحو أربعة وتسعين من الرواة عن الامام وذكر غيره

وهذا يدل على أمر عظیم اختص به من يتق
 سائر العلماء العظام كمن لا وهو كالصديق
 رضي الله عنه له أجره وأجر من دون الفقه
 وألفه وقرع أحكامه على أصوله العظام إلى
 يوم الحشر والقيام وقد اتبعه على مذهبه كثير
 من الاولياء الكرام من اتصف بنبات المجاهدة
 وركض في میدان المشاهدة كبراهیم بن أدهم
 وسويع بن الجني ومعروف الكرخي

عدد كثير اوردتهم على حروف المعجم وعن كان على مذهبه سيدي محمد الحنفي كاتبة تليده على التبروني
في مناقبه عن حسين الخباز بسنده الى ابي الحسن الشاذلي حيث قال يظهر في مصر شاب يعرف بالشاب
التائب حتى المذهب اسمه محمد بن حسن الى آخر ما قال (قوله وابي يزيد) مجرور بالباء مطلقا على ابراهيم
واسمه طيفور بن عيسى ذكر الشمراني أن من عرف اسمه دخل الجنة (قوله وداود) هو بن نصر الطائي له رواية
عن الامام (قوله وعبد الله بن المبارك ووكيع) هما من روى عن الامام كما ذكر السيوطي
في تبيين الصيغ (قوله يصح له عدة) أي بضبطه عدد (قوله أن يستقصي) هو يدل من عدة بدل
اشتمال أو منه وب على التميز محلا أي لا يصح له عدة من جهة التبع للمتبع وأما احصاؤه في الواقع فواقع
وهذا كناية عن الكثرة (قوله ولا اقتدوا به) عطف تفسير على ما قبله وكذا قوله ولا واقفوه (قوله
الاستاذ) كلمة فارسية ومعناه العظيم (قوله أبو القاسم) تلك كنيته واسمه عبد الله كرم بن
هوازن الحافظ المفسر الفقيه الصوري المأثور الاديب الكاتب القشيري الشجاع البطل لم ير مثل نفسه
ولا رأى الاثون مثله وانه الجامع لانواع الحسن ولد سنة سبع وسبعين وثلاثمائة وجمع الحديث من الحاكم
 وغيره وروى عنه الخطيب وغيره وصنف التصانيف الشهيرة ووفى سنة خمس وستين وأربعمائة اه سيدي محمد
الزرقاني في شرحه على المواهب وكان شافعي (قوله في رسالته) هي الموضوعة في علم التعريف (قوله
مع صلابته) أي قوته وقمكه (قوله في مذهبه) يحتمل أن المراد به مذهب الامام الشافعي رضي الله
عنه أو أن المراد طريقة أهل الحقيقة (قوله أخذتها) أي الطريقة (قوله وهو) أي الشبلي (قوله داود)
هو ابن نصر المتقدم (قوله العلم) أي علم الظاهر من الفقه وغيره (قوله والطريقة) أي طريقة الصوفية
(قوله وكل منهم) أي كل من الرواة الذين ذكرهم القشيري أو المراد هم ومن قبلهم عن اتباع الامام على
مذهبه (قوله اثني عشر) أي ذكره بخبر ووصفه بصفات جليلة (قوله وأقرب فضله) الفضل لفة الزيادة
مطلقا وعرفا الزيادة في العلم والهدى والورع فهو لفظ يعم المحامد كلها (قوله فنجبا) هو مفعول مطلق أي فأعجب
منك عجا وهذا الخطاب لمن أجكر فضله أو خالف قوله (قوله يا أخي) مناداة تطف وعطف لأن ذلك أقرب
للاشتمال (قوله ألم يكن) استفهام تقريرى بما بعد النفي (قوله في هؤلاء) الاولى التعبير بالباء أو هي على
حقيقتها ويكون بيان المقصود فيه والعبارة على حذف مضاف أي في تعظيم هؤلاء السادة الكرام لهذا الامام
رضي الله تعالى عنهم أجمعين (قوله أكانوا) استفهام بمعنى النفي أي لم يكونوا متهمين بأن يفتروا بالفضل
لاغراض فاسدة ملتهم عليه (قوله الاقرار) أي بالفضل وأخذ الطريقة عنه (قوله والاقتضار) أي اقتضارهم
بالرواية عنه واتصال سندهم اليه (قوله وهم) الواو للجمال (قوله ومن) اسم موصول (قوله بعدهم) أي
سواهم (قوله في هذا الامر) صادق بالشريعة والحقيقة (قوله فلم يتبع) قدم المجرور على المتعلق لتصح
القافية (قوله وكل ما) أي قول أو فعل (قوله ما اعتقدوه) أي من التناء والترضي وليس المراد الاعتقاد على
على قوله في الفروع لأن القشيري شافعي المذهب فهو يعتمد قول الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه
ولوجود الخالفته من بقية المجتهدين (قوله ومبتدع) بفتح الدال اسم مفعول لأن ما واقعة على الاقوال
والافعال لا الاشخاص وعطفه على ما قبله من عطف الملة على المعلوم (قوله وبالجملة) متعلق بمحذوف أي
وأقول قولا مجملا وانما جملة لضيق المقام عن تفصيل كرامات الامام رضي الله تعالى عنه (قوله في زهده) الجار
والمجرور متعلقان بشارك (قوله وورعه) الورع ترك بعض الحلال خوف الوقوع في الشبهات (قوله وعبادته)
العبادة عبارة عن الخضوع والتذلل وحدها كما قال اللامشي فصل لا يراد به الاتعظيم الله تعالى بأمره
واختلف هل العبادة أفضل أو العبودية ربح الثاني لبقائهما في الجنة دون الاولى فانها لا تكون
في الجنة (قوله وعلمه) أي باقه تعالى وكأبه وآثار رسوله وبما كانت عليه العناية رضوان
الله تعالى عليهم أجمعين وما وقع بينهم من الخلاف لاسيما مع قرب العهد (قوله بشارك) الباء زائدة
في خبر ليس أي ليس له تفسير فيما ذكر (قوله وما قال) أي من بعض ما قال فيه ابن المبارك مدحا والعبارة
تدل على كثرة المدح منه وهو عبد الله (قوله البلاد) جمع بلدة وهي الارض كما في الصحاح وفي القاموس كل
قطعة من الارض مخيزة عامرة أو عامرة والبلدة ضد البلد ككرم وفرح فهو بليد وأبلد والتصفين والتعير
وذكر معاني عديدة وفي الصحاح بلاد ما كان أقام به والبلادة ضد الذكا وتعد بليد باضم فهو بليد والبلدة

وأي يزيد البسطامي وفضيل بن عياض
ودلود الطائي وأبي حامد اللقاف وخلف بن
أيوب وعبد الله بن المبارك ووكيع بن الجراح
وأبي بكر الوراق وغيرهم من لا يصح له عدة
أن يستقصي فلا وجدوا فيه شبهة ما تبعوه
ولا اقتدوا به ولا واقفوه وقد قال الاستاذ
أبو القاسم القشيري في رسالته مع صلابته
في مذهبه ونقده في هذه الطريقة سمعت
الاستاذ أبا علي الدقاق يقول أنا أخذت هذه
الطريقة من أبي القاسم النضر الباذي وقال
أبو القاسم أنا أخذتها من الشبلي وهو
أخذها من السري السقطي وهو من معروف
الكرخي وهو من داود الطائي وهو أخذ
العلم والطريقة من أبي حنيفة وكل منهم أتى
عليه وأقرب فضله فنجبا يا أخي ألم يكن لك
أسوة حسنة في هؤلاء السادة الكبار فخونا
منهم في هذا الاقرار والافتقار ومنهم أئمة
هذه الطريقة وأرباب الشريعة والحقيقة
ومن بعدهم في هذا الامر فلم يتبع وكل ما
خالف ما اعتدوه سرود ومبتدع وبالجملة
فليس أبو حنيفة في زهده وورعه وعبادته
وعلمه وفهمه بشارك وما قال فيه ابن المبارك
بقدر ان البلاء

الذي هو احدى مثلون القبر والحد يقال فلان جامع البلية أي الصدور والبلاء والبلاء ما بين الناجين
يقتل ويحل البلاء أي المخرج وهو الذي ليس بمعتق ولا بدار الرجل العظيم المطلق اه وهو على جذبه مضاف
أي أهل البلاد فيكون عطف ما بعده على عطف نصير أو أنه من نفس البلاد لأنه أرشد انطلق لما فيه
من الإحسان وتقرأهم وعما سبب في نزول الغيث المتسبب عنه كثرة النيات وبذلك تزداد الخيرات في البلاد
والعمارات وهذا بخلاف المعاصي فتفسد بالبلاد وتستقيم قال الله تعالى ولا تقصدوا في الأرض بعد
اصلاحها أي لا تقصدوا فيها بالمعاصي فتفسد بمنع الغيث وعدم الانتفاع كما قاله بعض المفسرين (قوله ومن
عليها) هم أهلها والمراد الصالحون لانهم محل ظهور الزينة وترينه لهم بنصهم وارشادهم الى أوامر الدين
ونواهيه لان الانسان خلق لان يعلى بالعبادة فهو غير ما كالعدم (قوله بأحكام) متعلق بزان والمراد أحكام
الفقه من الحل والحرم والعصا والفساد وغير ذلك (قوله وآثار) أي أحاديث وأخبار فان قلت ان الامام لم
يشتهر بالرواية قلت سبب قوله الرواية أنه يشترط لجواز الرواية التذكر من حين التلق الى حين الالتقاء ولا يمكن
بجهد الاعتقاد على خطه وأن يتقنه قاله أبو السعود وقد أفردت روايته بتأليفه كيف منها تأليف الامام الخوارزمي
في جميع أبواب الفقه (قوله موثقه) المراد به ما يعم التوحيد فان الفقه كما عرفه الامام معرفة النفس ماله وما عليها
(قوله كآيات الزبور) التشبيه في الايضاح والبيان لا في الاسكام لان الزبور مواعظ ويحتمل أنه تشبيه في الزينة
والمعنى أنه زان ما ذكر كآيات النور والظهور (قوله على صحيفه) حال من آيات أي المكتوبة على الصحيفة
وأي به تكلمة والافلا كبيرة فائدة في ذلك (قوله خافي المشرقين) تنبيه مشرق محل الشروق أي الطلوع ان قلت
ان المشرق واحد وكذا المغرب فوجه التنبيه هنا وفي قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين وما وجه الجمع
في قوله تعالى رب المشرق والمغرب قلت أجاب القاضي البيضاوي عن الآية الاولى بان المراد مشرق الشتاء
والصيف ومغربهما اه وقبل مشرق الشمس والقمر ومغرب الشمس والشفق كما أفاده بعض المشايخ أو مشرق
الشمس والقمر ومغربهما وأجيب عن الآية الثانية أن الجمع باعتبار الاقطار أو باعتبار كل يوم أو باعتبار
المنازل (قوله ولا يكوفه) انما خصه بجمع دخولها فيها قبلها لانها بلده واليه يذهب (قوله بيت) جملته
استثنائية سبقت للتعليل (قوله مشمرا) التسمية كافي القاموس الجذ والتميز للامر فالمراد الاجتهاد (قوله
سهر البالي) يحتمل أنه فعل ماض على حذف العاطف وهو عطف على اسم الفاعل ويحتمل أنه صيغة مبالغة
حال ثانية والبالي على الاول مفعول وعلى الثاني مضاف اليه والمراد أنه سهر الليل أجمعه في تلك الليالي منذ
أربعين سنة وسهر قبل ذلك النصف من الليل (قوله وصام نهاره) أي صام في نهاره ثلاثين سنة متتابعة وأضيف
النهار اليه لوجوده فيه (قوله لله) متعلق بقوله خيفه واللام بمعنى من أي خيفة من بطش الله تعالى وخيفة
مفعوله (قوله نحن) استفهام بمعنى النفي أي لا أحد مثل أي خيفة فالكاف اسم بمعنى مثل (قوله في علاه) أي
علو مرتبة وشرفه (قوله امام) خبر مبتدأ محذوف (قوله الخليفة) بالقاف فعليه بمعنى مفعولة (قوله والخليفة)
أي الامام الاعظم ويرد على النظم ما أورده الحلبي سابقا من أن العباسية الذين كانوا في زمن الامام كانوا على
مذهب جدهم ويجب بيان المراد الاقتران ولو اجبالا أي في بعض المسائل (قوله رأيت) من رأى العلية (قوله
العائين) أي المتصين وهو بالهمزة لا بالياء (قوله سفاها) جمع للمذكر والمؤنث أي سفيح وسفينة والسفينة تقبض
الظم وهو الحق والجهالة والاسراف في الامر أقاده في القاموس (قوله خلاف الحق) أي ذوى خلاف أو هم
نفس الخلاف مبالغة أو مخالفين للحق وهو حال محال له مؤكدة أو نعت وهو الاولى (قوله مع حجج ضعيفه) لازم
لما قبله لانهم اذا خافوا الحق كانت حججهم ضعيفة والاولى التعبدية شبه (قوله وكيف) انكار على من عابه أي
لا يهمل أن يؤذى (قوله في الارض) خبر مقدم وآثار مبتدأ مؤخر والجملة صفة فقيه والاكثار العلامات الدالة
على ملكوته مقامه (قوله فقد قال) قد لتصديق أي ثبت ذلك تحقيقا (الطيفة) قال أصله قول هو تركت الواو وانفتح
ما قبلها قلبت ألفاؤه ومعتل أجوف لان حرف العلة وقع في وسطه واذا أضيف الى ضمير المتكلم ضمت القاف
للدلالة على الواو المحذوفة بخلاف بيت فانه بكسر الباء للدلالة على الياء المحذوفة واعتراض بحذف قائه مكسور
لنحو وقائه الضم لانه واوى كقلت وأجيب بأنهم قطروا الكسر الواو فكسروا الخاء للدلالة على هيئة الواو
المحذوفة لان اجتناء علماء التصريف بالهيئة أكثر من اعتنائهم بالملازمة واعتراض بأن قياس ذلك أن يقال قلت بفتح

ومن ما يها
إمام المسلمين أبو خنيفة
بأحكام وآثار وقته
كآيات الزبور على صحيفه
في المشرقين له تطهير
ولا في المغربين ولا يكوفه
بيت مشمرا سهر البالي
وصام نهاره لله خيفه
نحن كآبي خنيفة في علاه
إمام الخليفة والخليفة
رأيت العائين له سفاها
خلاف الحق مع حجج ضعيفه
وكيف يهمل أن يؤذى فقه
له في الارض آثار مشرفة
فقد قال

القاف واجب بأن القف فيها أصلي - فلو قصت لا يعلم أن ذلك لكونه أصل قصة القاف أو لا نظر لمهية الواو (قوله ابن ادريس) هو الامام العظيم الزهير قطب الوجود محمد بن ادريس الشافعي رضي الله عنه وهو بالتبوين لضرورة النظم (قوله مقالا) أمهية ولا نقلت حركة الواو الى القاف فصرحت الواو أصالة وانفتح ما قبلها الا ان قابت النوا هو احدى مصادره قال مكي - قاسي - لاسماحي (قوله صحيح النقل) أي نقله صحيح من الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه فهو من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله في حكم) متعلق بقال وفي معنى مع كقوله تعالى قال ادخلوا في أم أي قال ذلك مع جملة حكم ذكرها منهم أن من أراد أن يقتصر في الشعر فهو عيال على زهير بن أبي سلمى ومن أراد أن يقتصر في تفسير القرآن فهو عيال على مقاتل بن سليمان ويحتمل أن في السببية أي حال ذلك بسبب حكم لطيفة أرادها الامام وهو أن من علم أن الامام قال ذلك وهو رئيس أهل الفضل وقدوتهم لا يصح لاقول العائين (قوله لطيفة) أي حسنة أو قبيحة (قوله بأن الناس) الباء زائدة أي قال ان الناس والمراد بالناس من كان في زمنه ومن أتى بعده (قوله عيال) من عاله اذا تكفل له بالنفقة ونحو ما كان فقه الامام الاعظم تكفل للناس بما يحتاجون اليه من أمور دينهم وآخرتهم (قوله على فقه الامام) أي المذهب الذي استنبطه الامام وقد يقال انما زاد فقه بعد كون صحة النظم عليها لاجل أن يشمل ما ألفه أصحابه كالامام محمد فانه أيدع في استخراج مسائله (قوله فلعنة ربنا) اللعنة الطرد والابعاد عن الرحمة أو نازل الابرار (قوله أعداد رمل) أي كثيرة كأعداد الرمل (قوله على من رد قول أبي حنيفة) قال الحلبي المراد من رد قوله عنقراله منكرا أن يكون فيه قوة الاجتهاد والافهم تزل الائمة ترد أقوال بعضهم مع أنهم منابون على ذلك فطرا النصر الحق بحسب ظنهم وكان الاسلام أن يقول على من حط قدر أبي حنيفة اه وفيه أن غاية من ردهم هذه الصفة المتقدمة أن يكون قد ارتكب عيبا محرم ما هو لا يلحق بل لا يجوز لعن كافر بخصوصه لاحتمال الختم له بالسعادة أما على جملة الكفار فيجوز وفي هذا البيت مع الذي قبله عيب الايطاء (قوله وقد ثبت الخ) قال في تبيين الصيغة قال الخطيب في تاريخه انبأنا القاضي أبو محمد الله الحسين بن علي الصيرفي انبأنا عمر بن ابراهيم المقرئ حدثنا مكرم بن أحمد القاضي حدثنا أحمد بن عبيد الله بن شاذان المروزي حدثني أبي عن جدي سمعت اسمعيل بن حاد بن أبي حنيفة يقول أنا اسمعيل بن حاد بن النعمان بن ثابت بن النعمان المرزبان من أبناء فارس الاسرار والله ما وقع علينا ريق قط ولد جدي سنة ثمانين وذهب ثابت بجدي الى علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه وهو صغير فدعاه بالبركة فيه وفي ذريته ونحن نرجو من الله تعالى أن يكون قد استجاب ذلك لعل بن أبي طالب فينا اه وتقدم ما فيه (قوله وصح أن أبا حنيفة الخ) قال في تبيين الصيغة قد ألف الامام أبو محمد عبد الكريم بن عبد الله الطبري المقرئ الشافعي جزأ فمارواه الامام أبو حنيفة عن الصحابة قال أبو حنيفة رويت الخ وذكر هؤلاء المذكورين اه قال ابن بحر لانه ولد بالكوفة سنة ثمانين من الهجرة وبها يومئذ من الصحابة عبيد الله بن أبي أوفى فانه مات بعد ذلك بالاتفاق وبالبصرة يومئذ أنس بن مالك ومات سنة تسعين أو بعد ها وقد أورد ابن سعد بسندا بأس به أن أبا حنيفة رأى أنسا وكان غير هذين من الصحابة بالبلاد أحياء فهو بهذا الاعتبار من طبقة التابعين ولم يثبت ذلك لاحد من أئمة المصادر المعاصرين له كالأوزاعي - الشافعي - والحاوي - بالبصرة - والثوري - بالكوفة - ومالك - بالمدينة - ومسلم بن خالد الزنجي - بمكة - والليث بن سعد - بمصر - والله أعلم اه ملخصا (قوله سبعة) قال الطوارزقي في مسند الامام اتفق العلماء على أن يروى عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لكنهم اختلفوا في عددهم فمنهم من قال ستة وامرأة ومنهم من قال سبعة وامرأة أو ثمانية ومنهم من قال سبعة وامرأة أما على القول الاول فهم أنس بن مالك وعبيد الله بن أنس وعبيد الله بن الحرث بن جبر - الزبيدي - وجابر بن عبد الله وعبيد الله بن أبي أوفى وواتله بن الاسقع وبنيت بجرد وأما على القول الثالث فيزداد معقل بن يسار وأما على الثاني فيخرج جابر ومعقل بن يسار وبين وجهه الانحراج فيه وعلى كل لم يذكر منهم أبو الطافيل (قوله لسبعة بالس) أي لا بالاخذ عنهم والمراد أن هؤلاء كانوا في زمن ولادته وان لم يروهم (قوله شاه) كلمة تركية معناه السلطان فانه في سلطان العرب ومن قاعدة لغة غير العرب تقديم المضاف اليه على المضاف (قوله ثمانية) بزيادة ابن أبي أوفى (قوله مذهب) بسكون الباء لضرورة النظم اه حلبي (قوله عظيم) مضاف اليه (قوله القوي) من القوة وهي السجاء والقوة (قوله الائمة) أي الذين بعده والمراد الائمة الثلاثة قال للعهد (قوله بالعلم) أي علم الفقه لانه أول من فتح باب الاجتهاد كما مر (قوله والدين) مصدر مراد به اسم

ابن ادريس مقالا
صحيح النقل في حكم لطيفه
بأن الناس في فقه عيال
على فقه الامام أبي حنيفة
قلعة ريبأ أعداد رمل
على من رد قول أبي حنيفة
وقد ثبت أن تابش والامام أدرك الامام
علي بن أبي طالب فدعاه ولذريته بالبركة
وصح أن أبا حنيفة مع الحديث من سبعة
من الصحابة كما بسط في أوامر منية المفسر
وأدرك لسبعة بالسنة نحو عشرين صحابيا
كما بسط في أوائل الفصا وقد ذكر الامام
العلامه شمس الدين محمد أبو النصر بن عرب
شاه الانصاري الحنفى في منظومته الائمة
المسماة بجواهر العقائد ودرر القلائد ثمانية
من الصحابة ممن روى عنهم الامام الاعظم
أبو حنيفة رحمه الله عليه وعليهم آجوهين
حيث قال
معتقداه ذهب عظيم الشأن
أبي حنيفة القتي النعمان
بالتابع سابق الائمة
بالعلم والدين سراج الائمة

المنعول أي الأحكام المتدين بها وهو من عطف المرادف (قوله سراج الامة) أي المنور عليهم ظلمات الجهالات
 والشكوك (قوله جمعا) مفعول محذوف يفسره العامل بعده (قوله من اصحاب) بدورج الهمزة للضرورة (قوله
 أدركا) ألفه للاطلاق وتحسب من ميزان الشعر بخلاف تنوين القالي فلا يقدّم منه (قوله اثرهم) بكسر الهمزة
 وسكون الناء مع اشباع الميم مفعول لما بعده واقفى اتبع والاثر الخبر أو نقل الخبر أو نقل الحديث وروايته كما
 في القاموس والمراد الطريقة (قوله وسلكا) ألفه للاطلاق (قوله طريقة) مفعول لسلك (قوله واضحة المنهاج)
 في القاموس النهج الطريق الواضح كالنهج والمنهاج وحيتذ في التنظيم مشكل لان معناه على هذا واضحة
 الطريق الواضح اللهم الا أن يدعى أنه من قبيل التجريد فيراد بالمنهاج مجرد الطريق أو هو من قبيل المبالغة
 حيث أثبت للواضح وضوحا (قوله سالمة) بالنصب وصف لطريق أو حال منها وجازا ثبانه مع تنكيرها لتخصيصها
 بواضحة المنهاج (قوله الداجي) في القاموس هو شديد الظلم والمراد به الهير أي الضلال الهير لصاحبه كالأظلمة
 الهيرة لطالب نبي فيها (قوله وقد روى عن أنس) بن مالك روى عنه ثلاثة أحاديث الأول طلب العلم فريضة على
 كل مسلم والثاني أن الله يحب إعانة الالهة والناس الثالث لو وثق العبد بالله تعالى ثقة الطير لرزقه ~~ك~~ ما رزق الطير
 فقد وخصاصا وروح بطانا (قوله وجابر) هو ابن عبد الله روى عنه حديثا واحدا قال جاء رجل الى النبي صلى
 الله عليه وسلم من الانصار فقال يا رسول الله ما رزقت ولدا قاط ولا ولدا قال فأين أنت من كثرة الاستغفار
 وكثرة الصدقة تزق بها الولد قال فكان الرجل يكثر الصدقة ويكثر الاستغفار قال جابر فوله تسعة أولاد
 قال ابن شاهين هذا وهم صريح فان جابر بن عبد الله باتفاق الروايات مات في بضع وسبعين ولم يبعث
 الى سنة ثمانين وهي التي ولد فيها الامام أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه فكيف يصور رويته عنه ولكن
 الحديث الذي خرجه معنعن والاحاديث المعنعنة يدخلها التدليس وهذا مشهور عند أهل الحديث
 اه ويمكن أن يقال انه يتمشى على قول من قال بولادة الامام سنة سبعين فقد يمكن الأخذ عنه في سبع
 أو تسع مثلاً (قوله وابن أبي أوفى) هو عبد الله روى عنه الامام حديثا واحدا قال الامام سمعت عبد الله
 ابن أبي أوفى يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من بنى لله مسجدا ولو كفضف قطاة بنى الله
 له بيتا في الجنة (قوله كذا عن عامر) هو أبو الطفيل عامر بن واثله وفي تبيين العقيقة بدله معقل بن يسار
 قال الخوارزمي وفيه كلام فانه مات في امارة معاوية بن أبي سفيان سنة ستين فكيف يصور
 رويته وروايته عنه (قوله وابن أنيس) بالتحقيق هو عبد الله روى عنه الامام حديثا واحدا قال الامام ولدت
 سنة ثمانين وقدم عبد الله بن أنيس الكوفة سنة أربع وثمانين ورأيت له سمعت منه وأنا ابن أربع عشرة
 سنة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حبك للشيء يعني ويصم (قوله الفقي) أي السخي الكريم (قوله
 وواثله) هو ابن الاسقع روى عنه حديثين الأول روى أبو حنيفة عن واثله بن الاسقع أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال لدع ما يريك الى ما لا يريك الثاني روى أبو حنيفة عن واثله عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لا تظهر الثمالة لانيك فيعافيه الله ويتليك (قوله عن ابن جزة) بفتح الجيم وسكون الازاي المحجمة وبالهز كافي
 مناقب الكردي وهو عبد الله بن الحرث بن جزة الزبيدي روى عن أبي حنيفة قال حج أبي سنة ست وتسعين
 وكنت معه فرايت دون الكعبة حلقة قتلت لابي ما هذا فقال فيها واحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 يحدث فسمعت يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعانة المسلم فريضة على كل مسلم وذكر في مسند ابن رزقي
 بالسند الى ابن جزة حديثا غير هذا ولقظه من تفقه في دين الله كفاء الله همه ورزقه من ~~له~~ يحتسب
 (قوله و بنت جرد) اسمها عائشة روى الامام عنها حديثا واحدا قال سمعت عائشة بنت جرد رضي الله تعالى
 عنها تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر جند الله في الارض الجراد لا آكله ولا أكرمه (قوله هي
 القمام) مصدر جراد به اسم القاعل أي هي المتمة للعدد أو على تقدير مضاف أي ذات القمام (قوله ببغداد) قال
 في القاموس ببغداد وبغداد به مطلقين ومعجمتين وتقديم كل منهما ببغداد وبغداد مدينة السلام اه
 ورواها في رجب وقيل في شعبان وكانت ولادته بالكوفة سنة ثمانين للهجرة وقيل سنة سبعين وقيل إحدى وسبعين
 والاسم الاول ذكره ابن خلكان (قوله السجين) أي السجن المنصور (قوله ليلى القضاء) الذي في الملل والنحل
 للشهرستاني أن المنصور انما حبسه لمبايسته محمد بن عبد الله بن الحسن من آل البيت اه حلي قلت ويمكن الجمع بأن

قوله في القاموس هو شديد الظلمة لم يعترض
 فيه لوصف الشدة ومثله في الصحاح فليراجع

جهم من اصحاب النبي أدركا
 اثرهم قد اقنى وسلكا
 طريقة واضحة المنهاج
 سالمة من الضلال الداجي
 وقد روى عن أنس وجابر
 وابن أبي أوفى كذا عن عامر
 أعني أبا الطفيل ذا ابن واثله
 وابن أنيس القتي واثله
 عن ابن جزة قد روى الامام
 وبنت جرد هي القمام
 وتوفي ببغداد قيل في السجين لي القضاء

(قوله من بعد) أي من بعد من العبد (قوله سبعون سنة) وقيل ثمانون سنة (قوله لا يوجد) أي لا يوجد
 متواتر فيهم وفجاءهم من غير له أي من غير ما يتوقعون من غير ما يتوقعون من غير ما يتوقعون من غير ما يتوقعون
 (قوله ولد الإمام الشافعي) وعاش أبو عبد الله سبعين سنة (قوله فقد) أي مات كرم من ولادة الشافعي ورضي الله عنه
 (قوله من منابه) أي من منابر الإمام الأعظم حينئذ يحل الله تعالى هذا العالم من مثل هذه الإمام (قوله
 تلاميذه) أي التلاميذ من عنه كأي من جيب يعقوب وعبد بن الحسن وزفر بن الهذيل والجميع من تلاميذه (قوله
 يضيف الطين) أي في أرض ذات طين يبنى فيها الزئبق أو أذن الطين في حفرة والصبي على جانبيها يذهب
 فيه (قوله بيان احذر أنت) أن تفسيره للباب به وأنت تأ كيد للضمير المستتر واعلم أنه كلام الصبي يحتمل
 أن يكون تحذير للإمام من السقوط في الطين ومضاه ان في سقوط العالم في هذا الطين المرتب عليه فلا يكون
 سقوط العالم أي ضياعهم من غير علم فأخذ الإمام من ذلك وعظة وهكذا شأن المعارف يأخذون بالإشارات
 المأخوذة من العبارات البعيدة كأدق لعمر بن القارص أنه كان بمقياس مصر فسمع انسايا يضل مقطع كان
 على شاطئ النيل ويقول قطع قلبي هذا المقطع يا طاملا لا يتقطع فهام واضطرب فززع ثيابه وغشي عليه
 حتى رجه من كان حاضرا وقتئذ وما زال في آثار ذلك حتى توفي ويحتمل أن المعنى ألوهة الله تعالى أو كنفه
 أنه يجتهد في سقوطه في الأحكام أي في خطئه في سقوط العالم وضياعهم لما يترب عليهم من اتباعهم على
 الخطأ (قوله في سقوط العالم) بالكسر والمراد بالعالم الذي يرجع إليه في الحوادث مثل الإمام وسقوط العالم
 بكونه كاهن غير ملحق (قوله سقوط العالم) بنسخ الامم وذلك لانهم يأخذون بفعله أو بقوله وهو غير حق وذلك لان
 عليهم (قوله فيخلف) أي حينئذ قال له المعنى ما قال (قوله لا صحابه) قال في مسند الخوارزمي عن سيف
 الأئمة السابلي أشهر واستفاض أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى تذاولا بمئة ألف من شيوخ أئمة التابعين وفتحه
 عند أربعة آلاف فلم يفت بلسانه ولا بقلبه حتى أمر به فجلس في مجلس في جامع الكوفة فاجتمع معه ألف من
 أصحابه أجملهم وأفضلهم أربعون قد بلغوا حد الاجتهاد فقرهم وأدناهم وقال لهم أنتم أجملهم وأفضلهم
 قلبي وجلاد أحراني وإني ألبت هذا الفقه وأسرجته لكم فأعينوني فأن الناس قد جعلوني جسر اهل النار فان
 المنتهى لغيري والعيب على ظهري فكان رحمه الله تعالى اذا وقعت واقعة شاورهم وناظرهم وساورهم وسألهم
 فيسمع ما عندهم من الاخبار والامور يقول ما عنده وينظر وانه شهر أو أكثر حتى يستقر آخر الاقوال فينبته
 أبو يوسف حتى أثبت الاصول على هذا المتهاج شوري لانه تفرد بذلك كثير من الأئمة (قوله ان توجه لكم دليل)
 أي ظهر لكم في مسئلة وجه الدليل على غير ما أقول (قوله فقر لوابه) وكان كذلك فحصل المخالفة من صاحبين
 في فتوى المذهب ولكن الأكثر في الاعتماد على قول الإمام (قوله برواية عنه) أي من الإمام وهذا في الغالب
 ومن غير اهل الب قد لا يكون برواية عنه (قوله ويرجها) أي يتوهم بالادلة والفتوى على الاطلاق بقول الإمام
 رضي الله تعالى عنه ثم يقول أبي يوسف ثم يقول محمد بن الحسن ثم يقول زفر بن الهذيل والحسن بن زياد وهذا
 ما ذكره المصنف في أول كتاب القضاء ويتقضى هذا بقوله اسم يعمل بقول أبي يوسف في القضاء يعبر به ويطلقون
 ذلك وما ذكره المصنف رحمه صاحب السراجية وصاحب منية المفتي في كتاب أدب المقال وذكر في منية المفتي
 أيضا قول آخر هو أنه اذا كان أبو حنيفة في جانب وصاحباه في جانب فالتفتي بالخيار وفي الصريح عن التواريخ
 نحوه وتقال ان كان أحدهما مع الإمام أخذ بقوله لهما الا اذا اختلفا على القول لا تحكما اختار الفقه
 أبو اليت قول زفر في مسائل وان اختلف المتأخرون أخذ بقول واحد قلوبهم بيد قول من التأخرين فيهم بها
 اذا كان يعرف وجوه الفقه ويشاور أهل العلم (قوله وهذا) أي قول الإمام لا صاحبان فوجه لكم الخ (قوله من
 تلاميذه) أي في أمم الدين أي من عمل بالاحوط والآخرى فربما كان الحق ما ذهب إليه أحدهم (قوله وعلم)
 شيئا آخر من قوله وهذا أي وهذا القول علم منه أي دليل عليه بأن الاختلاف الخ (قوله بأن الاختلاف) أي بين
 المجتهدين لا مطلق الاختلاف (قوله من آثار الرحمة) أي انعام الله تعالى على هذه الأئمة ودليل ذلك قوله صلى الله
 عليه وسلم اختلاف أمتي رحمة أو كما قال وفيه في الصريح عن التواريخ أن اختلاف أئمة الهدى فوجه للناس (قوله
 كانت الرحمة أوفر) أي الامام أزيد (قوله لما قالوا) باللام أي لما رواه العلماء في شأن ذلك وهو الحديث السابق
 وغيره ويحتمل أنها كلف معلقة من قول النساخ أي كما قال العلماء ذلك ويحتمل أن جملة قوله بهم المفتي الخ مقول

قوله سبعون سنة بتأخير من رواية قبل
 ويوم توفي ولد الإمام الشافعي رضي الله عنه
 فخذ من منابه وقد قيل الحكمة في مخالفة
 بتلاد منه أنه رأى صبا يلعب في الطين فخذ
 من السنة وطأ فأجاب بأن احذر أنت من
 السقوط فان في سقوط العالم سقوط العالم
 السقوط فان في سقوط العالم سقوط العالم دليل
 فخذ قال لا صحابه ان توجه لكم دليل
 يقولوا في مكان كل يأخذ برواية عنه ويرجها
 وهذا من غاية احتياطه وورعه وعلمه بأن
 الاختلاف من آثار الرحمة فلهما كان أكثر
 كانت الرحمة أوفر لما قالوا

القول ومطابقة دليل على التصير في الاقتناء لقول المصنفين فان في ذلك رجة ونسعة وقد اشار الى ذلك الحلبي
 (قوله رسم المقتضى) أي العلامات التي تدل المقتضى على ما يقتضى به وهو مبتدأ وقوله أن الخ خبره والمقتضى عند
 الأصوليين المجتهد قال في البحر عن التتارخانية اعلم أن أبا يوسف قال لا تصل الفتوى إلا المجتهد ومحمد بن وهاب
 إن كان صواب الرجل أكثر من خطئه وعن الاسكافي أن الأمل بالبلد لا يسعه تركها وقال في فتح القدير وقد
 استقر رأي الأصوليين على أن المقتضى هو المجتهد فأنما غير المجتهد من يحفظ أقوال المجتهدين فليس بمقتضى والواجب
 عليه إذا سئل أن يذكر قول المجتهد كالأمام على وجه الحكاية فعرف أن ما يكون في زمانين من فتوى المجتهدين
 ليس بفتوى بل هو نقل كلام المقتضى ليأخذ به المستفتي وطريق نقله أحد أمرين إما أن يكون له سند فيه أو يأخذه
 من كتاب معروف تداولته الأيدي من كتب الإمام محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف المشهورة لانه بمنزلة
 الخبر المتواتر أو المشهور اهـ تنبيهه ينبغي أن يكتب عقب جوابه واقعه أعلم وقيل يكتب في العقائد واقعه الموفق
 ونحوه (قوله أن ما اتفق عليه أصحابنا) المراد بهم الإمام وأصحابه (قوله في الرواية الظاهرة عنهم) قيد به لأن
 وجود روايات أخر مرجوع عنها أو غير مشهورة لا يعتبر ويكتب ظاهر الرواية الزيادات والسير والمبسوط
 والجامعان ومعنى ظاهر الرواية رواية الظاهرة عن الإمام التي نزلها الثقات أما المتواتر أو بالمشهرة (قوله
 والأصح) مقابلة قوله بعد وصح في الحاوي الخ (قوله على الإطلاق) أي من غير تارة لقوة المدرك (قوله والحسن
 ابن زياد) ظاهر منيعه أن زفر والحسن في درجة واحدة بقى الكلام فيما إذا اجتمع صاحبان وانفرد الإمام وقد
 خبر به منهم المقتضى في الاقتناء بأي قول منهما (قوله قوة المدرك) أي الدليل فأى قول كان دليله أقوى قدم
 والذي يظهر في التوفيق بين القولين أن من كان له قوة ادراك قوة المدرك يقتضى بالقول أقوى المدرك والا
 فالترتيب اهـ (قوله وفي وقت البحر الخ) على ما ذهب إليه الحلبي على ما إذا عير بالصحيح أو الأصح في كل وهذا ليس بظاهر بل
 ظاهر العبارة أنه متى صحسا سواء كان بلنظ الأصح أو الصحيح في كل أو عير في أحدهما بالأصح والأخر بالصحيح
 (قوله ونحوها) كقولهم وعليه العمل اليوم وبه جرى العرف وهو انعارف وبه أخذ علماءنا (قوله وبعض
 الانفاذ) أي ألفاظ علامة الافتاء أكد أي أقوى فتقدم على غيرها وحل التقديم واجب أو أولى فقط يصح
 والظاهر من عبارته الشاعرية لانه أثبت لكل تأكيداً وقوة (قوله فلفظ الفتوى) أي اللفظ الذي فيه حروف
 الفتوى الأصلية بأي صيغة عبر بها (قوله أكد من لفظ الصحيح) وذلك لانه انما جرت به الفتوى لا مراقتضاها
 من رفق أو أكدي (قوله وغيرها) كالأحوط والظاهر (قوله وللفظ يقتضى) ومثله وعليه الفتوى (قوله أكد من
 الفتوى عليه) ووجهه اقادة المصير بتقديم المعمول (قوله والأصح الخ) الظاهر أن يقال ذلك في كل ما عبر فيه
 بأفضل التفضيل (قوله انتهى) أي عبارة الرمي واعلم أنها لا تنافي في التصير الذي استفيد من عبارة البحر السابقة
 لأن الكدية لا تعين الاقتناء إلا أن يوجد صريح في نقل ذلك ولا تنافي في عبارة شرح المنية الثانية بعد لأن
 أولوية الأخذ بالصحيح لا تنافي أكدي الأصح واقعه أعلم (قوله لكن في شرح المنية الخ) هو النسخ الكبير ولا وجه
 للاستدراك على ما قررناه وجعل الحلبي هذا قولاً آخر مقابلاً لما ذكره الرمي بناء على أن المراد بالأكدي أنه يقدم
 على غيره (قوله عند قوله) أي قول صاحب المنية (قوله امامان معتبران) أي من أئمة الترجيح (قوله عبراً أحدهما
 بالصحيح) قلت العلم لا يخص هذين اللفظين بل كذلك الوجه والوجه والاحتياط والاحوط (قوله اتفاقاً على أنه
 صحيح) وأحدهما انفرد به الآخر أصح (قوله ثم رأيت الخ) هذه العبارة لا تنافي في التصير المستفاد من عبارة البحر
 ولا الأكدي المستفاد من عبارة الرمي ولا الأولوية المستفادة من مرة المنية فآل عبارات متفق (قوله
 ونحوها) كالأوجه والاحوط (قوله وبمخالفتها) لانه حينئذ فيه منه ووفق (قوله أيا شاء) سواء ذيلت بالأوجه
 أو الأصح أو الاحوط أو غير ذلك أو لم تذيل أصلاً لأن أفعل التفضيل يدل على أن مقابله مرجح (قوله لم يفت
 بمخالفة) لأن مقابل هو لا مضعيف وغيره أخوذه وغيره (قوله إذا كان في الهداية الخ) استثناء
 منقطع لانه مفروض فيما وجد فيه التصحيح لكلا الطرفين والمستثنى منه مفروض فيما إذا لم يذيل بمخالفة بشيء كما
 هو ظاهر فالاستثناء في الحقيقة استدراك لما سبق عن وقف البحر اهـ ح (قوله إذا كان الخ) استثناء من
 قوله لم يفت بمخالفة أقول قوله إذا كان الخ ليس استثناء منقطعاً كما قاله الحلبي لأن العبارة الأولى لم تحصر
 فيما إذا لم يذيل بمخالفة بعلامة بل هو عام ثم انه غير مكرر مع عبارة البحر السابقة لأن مفادها التصير فقط وهذا قال

رسم المقتضى من اتفق عليه أصحابنا في الروايات
 الظاهرة عنهم يقتضى به قطعاً واختلاف فيه
 اختلافه وأما الأصح كافي السراجية وغيره
 أنه يقتضى بقول الإمام على الإطلاق ثم يقول
 الثاني ثم يقول الثالث ثم يقول زفر والحسن
 ابن زياد وصح في الحاوي القديم قوة
 المدرك وفي وقت البحر وغيره في كان في المش
 قولان معصيان جاز القضاء والافتاء أحده
 وفي أول المضمومات أما العلامات الاقتناء
 فقوله وعليه الفتوى وبه يقتضى به تأخذ
 وعليه الاعتقاد وعليه العمل اليوم وعليه ما
 الأئمة وهو الصحيح أو الأصح أو الاظهر أو
 الأشبه أو الأوجه أو المختار ونحوها مما ذكر
 في حاشية البزدي اهـ قال شيخنا الرمي
 في فتاويه وبه من الانفاذ أكد من يفتى
 فلفظ الفتوى أكد من لفظ الصحيح والأصح
 والأشبه وغيرها وادخله يقتضى أكد من الفتوى
 عليه والأصح أكد من الصحيح والاحوط
 أكد من الاحتياط انتهى قلت لكن في شرح
 المنية للحلبي عند قوله ولا يجوز من معص
 الانفاذ إذا تمارض امامان معتبران غير
 أحدهما بالصحيح والآخر بالأصح فالأخذ
 بالصحيح أولى لانهم اتفقا على أنه صحيح
 والأخذ بالمتفق أو وفق فاصفنا ثم رأيت في رسالة
 آداب المقتضى إذا ذيلت رواية في كتاب معتقد
 بالأصح أو الأولى أو الأولى أو الأولى أو الأولى
 يقتضى بها وبمخالفتها أيضاً أيا شاء وإذا ذيلت
 بالصحيح أو الأولى أو الأولى أو الأولى أو الأولى
 الفتوى لم يفت بمخالفة إذا كان في الهداية
 مثلاً هو الصحيح بخير

انه يختار الاصح والاقوى والالبق على أن ما هنا عام وما في عبارة البحر بلفظ التصحيح (قوله ويختار الاقوى)
 مبنى على ما في الحماوى من اعتبار قوة المدرك (قوله أنه لا فرق بين الملقى والقاضى) أى فى العمل بعلامات
 الافتاء وهذا لا ينافى أن الملقى له أن يفتى بالديانة والقاضى يفتى بالظاهر (قوله إلا أن الملقى) استثناء منقطع
 حيث خصناه بالعمل بعلامات الافتاء (قوله مخبر) أى بالحكم المسمى (قوله ملزم به) أى بالحكم بالحكم
 والتعزير عند عدم الامتنال وله اقامة الحدود والقصاص (قوله وأن الحكم) أى من القاضى (قوله والفتيا) أى
 من الملقى (قوله المرجوح) أى كقول محمد مع أبي يوسف إذا لم يصح أو يفتى وجهه وأولى بالاطلاق الافتاء بخلاف
 ظاهر الرواية إذا لم يصح والافتاء بالقول المرجوع عنه اهلبي (قوله جهل) أى من القاضى والملقى بما نصوا
 عليه من أن ذلك لا يعمل به (قوله وخرق للإجماع) فهو باطل وحرام (قوله وأن الحكم الملقى) كأن يوافق أو يمتنع
 شعرة من رأسه وصلى مقتدياً نار كالفاتحة عملاً بذهب الامام الشافعى والامام أبى حنيفة رضى الله تعالى عنهما
 وما مثل به الحلبي من التصوير حيث قال مثاله متوصى سأل من يذبح دم وليس امرأة ثم صلى فإن حصة هذه الصلاة
 ملققة من مذهب الشافعى والحنفى لا يظهر فإن هذه الصلاة متفق على بطلانها من الحنفى بسبلان الدم
 والشافعى بلس المرأة (قوله باطل بالإجماع) لأنه لم يعتبر القول بجواز (قوله وأن الرجوع عن التقليد الخ) كأن
 قلد الحنفى ما لكفى نكاح بغير شهر دم أراد الرجوع عن التقليد أى ويحكم بذهب بآن المهر لا يلزم فليس له
 ذلك ما ح زيادة واعلم أنه ليس المراد منى جواز التقليد مطلقاً بل فى نحو ما ذكرنا لأن الرجوع عنه هنا يلزم منه
 ضرر الغير واعلم أن تقليد الحنفى الشافعى مثلاً فى مسألة عبارة عن الأخذ بقوله مع بقاءه على مذهب فى المسئلة
 حتى لو استفتى عن خصوص هذه المسئلة التى قلدها لا يجب السائل الإطباق مذهب الامام ومعنى بقاءه على
 مذهب فيها أن يكون وقت العمل بمذهب الشافعى فى المسئلة التى قلدها فيها باقياً على اعتقاده متابعاً للامام
 فى حكم المسئلة التى قلدها الشافعى فيما أى بالنسبة للأعضاء أن يقع له فى المسئلة قبل فأن قلت أن بقاءه على مذهب
 ولا يجب الإبتول امامه يتضمن الرجوع عما قلده نفسه قلت الممتنع الرجوع عن عين تلك الواقعة المنقضية
 لا ما يحدث بعدها من جنسها وفى جواز التقليد قولان اختار منهما القول بجوازه ووجهه الاكتفاء بكونه
 موافقاً للمجتهد المأخوذ بقوله راجعاً على احتمال خطئه وهذا بعينه يصلح جواباً لما يقال أنه فى التقليد يلزم
 العمل بالخطأ عنده هذا لمصر ما أجاب به يحيى بن سيف الدين السيراى الحنفى قال ووافقى عليه رؤساء
 المفتين بمصر وأخذ من قوله أن التقليد عبارة عن الأخذ بقول امام مع بقاءه على مذهب فى المسئلة أن الواجب
 تقليد واحد لا بعينه وأنه لا يجوز تقليد ما زاد على الواحد بحيث أنه يكون حنفياً وحنبلية فى آن واحد كما هو
 الواقع الآن من بعض الناس ونقل فى الاشياء أن التقليد يجوز ولو بعد الوقوع أخذاً مما نقل عن أبى يوسف أنه
 اعتدل من خبرائه وقع فيها فارة ميتة فقال تأخذ بقول من قال إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً وهو مشكل
 إذا اجتهد لا يقار مجتهداً آخر والجواب أن الممتنع التقليد فى الاجتهاد لا فى العمل بل الظاهر فى العمل الجواز
 وظاهر كلامهم جواز التقليد وإن لم يكن عن ضرورة كما وقع للقاضى أبى عاصم العامرى الحنفى حين دخل مسجد
 القتال وكان شافعي الصلاة المغرب فلما رأه القتال أمر المؤذن أن يثنى الإقامة وقدم القاضى فتقدم وجهه
 بالبسلة مع القراءة وأتى بشعار الشافعية فى صلاته ومعلوم أن القاضى أبى عاصم اتماه به لى قبل بشعار مذهب
 فلم ينعى سبق علمه بذهب فى ذلك من تقليد المخالف واعلم أن الحنفى إذا قلده الشافعى مثلاً فى مسألة عليه أن يراعى
 مذهباً فى جميع ما يتعلق بها لا يلزم التلقين وهو باطل خلافاً لابن الوسم أقاده أبو السعود (قوله وأن
 الخلاف) أى بين الامام وصاحبيه فيما إذا قضى القاضى بغير مذهب هل يتفاد ولا نقلاً لا يتفاد وقال
 الامام إذا وقع منه القضاء بغير مذهب مخالفاً رأيه فاسماً بذهب فذهب عنده وفى العمدة روايتان واختلف
 الترجيح فى قوله وقوله ما وقيل ان الصاحبين وافقوا الامام فى نقاد القضاء ونقله صاحب البحر عن البرازية معزياً
 لشرح الطحاوى ونصه إذا لم يكن القاضى مجتهداً وقضى بالنسوى ثم بين أنه على خلاف مذهب فذهب وليس لغيره
 نقضه وله أن يتقضى كذا عن محمد وقال الشافعى ليس له أن يتقضى أيضاً وهكذا كره العمادى فى الفصول
 وفى عدة الفتاوى القاضى إذا قضى بقول مرجوع عنه جاز وكذا الوضئ فى فصل مجتهد فيه وكذا فى السراجية
 وفى مال الفتاوى قضى بخلاف مذهب وهو متوفى فيه قال أبو حنيفة يتفاد وقال أبو يوسف لا يتفاد فتحصل

ويختار الاقوى عنده والالبق والاصح اه
 فليحفظ وحاصل ما ذكره الشيخ فاهم في
 في نفسه أنه لا فرق بين الملقى والقاضى الا
 أن الملقى مخبر عن الحكم والقاضى ملزم به
 وأن الحكم والفتيا بالقول المرجوح جهل
 وخرق للإجماع وأن الحكم الملقى باطل
 بالاجماع وأن الرجوع عن التقليد بعد العمل
 باطل اتفاقاً وهو المختار فى المذهب وأن خلاف

من هذه القول أنه إذا قضى بذهب غيره أو بقول مرجوع عنه نقض عند الامام وليس لغيره نقضه قولاً واحداً
 باتفاق المشايخ وإنما الخلاف بالنسبة لقول صاحبين قهس من نقل موافقته ما له كالبرازي ومنهم من نقل
 مخالفتهم له كقاضى خان وقيل لا خلاف في النفاذ إنما الخلاف في حل الأقدام جوزه الامام ومنعاه ومبيل
 صاحب البحر هنا اختلف قال أولاً الى قول صاحبين ونقل عن الفخ أن الوجه الاقناع بقوله ما لان التارك
 لمذهبه عند الايقاع الا لهوى باطل لا قصد جيل ومال آخر الى ما يخالفه حيث قال والحق أن القاضى
 إذا حكم على خلاف مذهب فان متروكاً ما أنه على وقضه فانه باطل يجب نقضه وإن وافق مجتهد فيه وان كان
 متعمداً لمذهب غيره فانه لا ينقض اهـ أبو السعود (قوله خاص بالقاضى المجتهد) هذا لا يظهر لأن القاضى
 المجتهد لا يقلد أحد فكيف يقال قضى بذهب أو بخلاف مذهب الله المأمور أن يقال المراد مذهب من الذى
 اجتهد فيه أو اجتهد القضى (قوله وأما المقلد فلا يتخذ) بهار صريح عبارة شرح الطحاوى السابقة
 وما بعدها فان وضعها في المقلد (قوله ولا سيما) أى لا مثلى هذا النفاذ يوجد في زماننا (قوله في منشوره) المراد
 به البراءة التى يعطيه الله حيث منشور النشر القاضى لها حين قدومه مثلاً لسمع الناس ما فيها والضمير للسلطان
 أو القاضى (قوله بالاقتوال الضعيفة) أى التى في مذهب أى والقضاء يقبل التخصيص (قوله فكيف
 بخلاف مذهب) أى فكيف يسوغ له أن يقضى بخلاف مذهب لانه معلوم نفيه بالاولى أو المعنى فكيف لا ينهى
 عن القضاء بخلاف مذهب أى وان لم ينص عليه في المنشور صريحاً لفهمه بالاولى (قوله فيكون) تفريع على
 نفيه بالاقتوال الضعيفة الى آخره (قوله لغير المعتمد من مذهب) يشمل الضعيف من مذهب وغير مذهب (قوله
 فلا يتخذ قضاؤه) متفرع على كونه معزولاً (قوله وينقض) لاجابة اليه لانه اذا كان معزولاً بالنسبة لما ذكر
 لا يصح له قضاء حتى ينقض لان التقض انما يكون للنايب الا أن يقال انه قضاء بحسب الظاهر (قوله قال
 في البرهان) شرح مواهب الرحمن كلامه بالاعلامه الطرابلسى (قوله صريح الحق) أى الخلق الصريح هو
 الظاهر (قوله الذى بعض عليه بالنواجد) المراد أنه يتمسك به ويتوكل على الذى يسلك بالاسنان والطينة
 النواجد أربعة لكل انسان وأقل الاسنان ثمانية وعشرون وتكون للكوسج وأكثرها ستة وثلاثون وأوسطها
 اثنان وثلاثون وعشرون ضرساً وأربعة ضواحد وأربعة أنياب وأربعة ثنايا وأربعة نواجد (قوله أمر الأمير)
 سواء كان سلطاناً أم لا (قوله نفذ أمره) لانه لا تقييد عليه في منشوره بالعمل بالمعتمد (قوله سير) جمع سيرة وهى
 قصصه صلى الله عليه وسلم في غزواته (قوله السير الكبير) للامام محمد وهو رويته عن الامام من غير واسطة
 (قوله فقد) وهو جازل الوجود لأن فضل الله تعالى لا يقيد بزمن دون زمن (قوله وأما المقيّد) أى المجتهد المقيّد
 (قوله في سبع مراتب) ذكرها ابن كمال باشا في رسالة وقف البنات والاولى طبقة المجتهدين في الشرع كالاربعة
 وأمثالهم من أسس القواعد واستنبط أحكام الفروع من الأدلة الاربعة وهم غير مقلدين الثانية طبقة
 المجتهدين في المذهب كابي يوسف ومحمد والخرجين الاحكام عن الأدلة على قواعد أسسها الاعظم النعمان وان
 خالفوه في بعض وجه يتأرون عن الخلاف كاشافى الثالثة طبقة المجتهدين في المسائل التى لا روية فيها عن
 صاحب المذهب كالتحاوى والخصاف والكرخى والملاونى والسرخسى والبرزوى وقاضى خان وأمثالهم
 وهؤلاء لا يخالفون لافى الاصول ولا في الفروع لكنهم يستنبطون الاحكام في المسائل التى لا نص فيها على
 حسب القواعد الرابعة طبقة أصحاب التخرج من المقلدين كرازى وأضرابه فانهم لا يقدرون على الاجتهاد
 أصلاً لكن لا حاطتهم بالاصول وضبطهم للاخذ يقدرون على تفصيل قول مجمل ذى وجهين وحكم مبهم محتمل
 لاهرين منقول عن الامام أو أصحابه الخامسة طبقة أصحاب الترجيح من المقلدين كابي الحسن القدورى
 وصاحب الهداية وشأنهم تفضيل بعض الراي عن بعض آخر بقولهم هذا أصح دراية أو أولى السادسة طبقة
 المقلدين القادرين على التمييز بين القوى والاقوى والضعيف وظاهر الرواية وظاهر المذهب كأصحاب المتنون
 المتأخرة مثل صاحب الكنز والمختار والوقاية والجمع وشأنهم أن لا يتقلدوا في كتبهم الاقوال المردودة السابعة
 طبقة المقلدين الذين لا يقدرون على ما ذكر ولا يفرقون بين الغش والسين احاديث وفيه أن المجتهد المطلق من جملة
 السبع وصريح كلام الشارح أن السبع غيره وفي جعل الكل مجتهدين قبيح ما لا يخفى فان السابعة مقلدون
 لا يقدرون على شئ والسادسة كذلك من المقلدين (قوله وأما نحن) هذا هو عين المرتبة السابعة (قوله ما رجوه

خاص بالقاضى المجتهد وأما المقلد فلا يتخذ
 قضاؤه بخلاف مذهب أم لا
 في القضاة قلت ولا سيما في زماننا فان السلطان
 ينص في منشوره على نفيه عن القضاء
 بالاقتوال الضعيفة فكيف بخلاف مذهب
 فيكون معزولاً بالنسبة لغير المعتمد من مذهب
 فلا يتخذ قضاؤه فيه وينقض كما بسط في قضاء
 الفتح والبحر والتمرو وغيرهما قال في البرهان
 وهذا صريح الحق الذى بعض عليه بالنواجد
 نعم أمر الأمير صريحاً صادف فصل المجتهد نفسه
 نفذ أمره كما في سير التواريخ وشرح السير
 الكبير فاحفظ وقد ذكرنا أن المجتهد المطلق قد
 فقد وأما المقيّد فلي سبع مراتب مشهورة
 وأما نحن فعلياً اتباع ما رجوه وما رجوه

وما يحسوه) المراد الترجيح بأي لفظ كان من علامات الاقتناء لا خصوص لفظ الترجيح وهو المراد من قوله وما يحسوه فالعطف مرادف (قوله كما لو اقتوا) أي كاتبا عنانهم لو اقتوا في حياتهم وفيهم موجودون وهذا إشارة إلى التسليم وعدم المعارضة باستظهار أو دليل آخر (قوله فان قلت الخ) وارد على قوله فخلينا اتباع طابعه هو الخ وحاصله أنه لا يظهر اتباع المرجح الا اذا وجد ترجيح لقول واحد وأما اذا لم يوجد ترجيح أصلاً أو اختلف ترجيحهم فلا (قوله من اعتبار تغير العرف) ظاهره أنه يعتبر في الاقتناء العرف ولو خاصاً وهو قول البعض (قوله وأحوال الناس) عطف تفسير (قوله وما هو الا رفق) أي لعلامة بعدم التضييق فيه عليهم كقول صاحبين في مسئلة البراءة وقت فيها فارة ولم يدروا وقت وقوعها (قوله وما ظهر عليه التعامل) هذا يرجع إلى اعتبار العرف فهو تنكير (قوله وما قوى وجهه) أي دليله هذا مبني على ما في الحاشية من اعتبار قولهم في المنهور الترتيب السابق (قوله الوجود) أي الموجودون عن عقل من بنى آدم فأطلق الوجود على الموجود لانه عنه أي ليس وصفاً زائداً عليه (قوله يميز هذا) أي الارفق وما ظهر عليه التعامل وما قوى وجهه من غيره (قوله حقيقة يحتمل رجوعه لميزاً وبله الثاني) (قوله وعلى من لم يميز الخ) فيه أن الرجوع إلى المميز قد يصير لكونه في بلد آخر أو إقليم آخر فالاضطراب اعتبار الترتيب السابق (قوله لبراهمة ذمته) أي من الاقتناء بغير القوى مثلاً وهو على لقوله يرجع (قوله فسأل الله تعالى) الأولى التعبير بالواو (قوله التوفيق) هو خلق قدرة الطاعة في العبد فان أريد بالقدرة المقارنة للفعل لا يحتاج في التعريف إلى زيادة ونسبيل سبيل الخير إليه وان أريد به الاستطاعة يحتاج إليها (قوله والقبول) أي لهذا التأليف (قوله بجاء الرسول) أي توسلاً في ذلك بهذا الجاء العظيم (قوله كيف لا) أي كيف لا يقبل وقد وصف بما ذكره ذلك علامة القبول (قوله ابتداء تبينه) أي هذا الشرح (قوله صاحب الرسالة) أي الموصوف بها وأل في الرسالة للكمال لانها أكرم رسالة (قوله وحاشا للكمال) أي جامع الشرف (قوله والبسالة) تطلق على الشدة والشجاعة أي على الكفار كما قال تعالى محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار والباسل والمبتسل من أسماء الاسد كما أذنه في القاموس (قوله وضحيه) متنى ضحيه فعيل بمعنى فاعل أي المضاجعة (قوله الجليلين) أي العظيمين (قوله الضريحين) تنبيه ضرغام بوزن جعفر بطلق على الاسد والعمل القوى والرجل الشديد كما في القاموس ويصح ارادة كل لكنه في الاخيرين حقيقة وفيها قبل على الاستعارة (قوله الكاملين) أي في الفضائل والقواضل فكيف وقد اختصا بحقيقة المضاجعة له صلى الله عليه وسلم (قوله رضى الله تعالى عنهما) الرضا صفة قديمة فاعية بذاته تعالى بناء على المنهور في المذهب من أن صفات الافعال قديمة فاعية بذاته تعالى (قوله وعن سائر العصاة) أي باقيهم (قوله ووالدينا) يحتمل قراءته جمعاً وهو الأولى ومتنى وخصهما لأن حقهما ما أعظم من حق غيره ما له لاهية • الأولى الرضى على العصاة والترحم على من بعدهم ويجوز العكس ذكره الشارح في الخطر والاباحة (قوله ومقاديهم) الضمير يرجع إلى العصاة أي المقتدين بهم في أقوالهم وأفعالهم ومن اتبعهم أو اتبعوا واحداً منهم فقد اهتدى كما قال عليه الصلاة والسلام أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم (قوله ثم قجاء) عطف على قجاء الأول فالابتداء الحقيقي • صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم والاضافى قجاء الكعبة (قوله تحت الميزاب) أي الذي على ظهر الكعبة (قوله وفي الحطيم) أي المحطوم معنى به لانه حطم من البيت وأخرج أو الحاطم لانه يحطم الذنوب وفيه بعض من البيت فلا يشترط أن يكون الطواف خارجاً كما سيأتي (قوله والمقام) أي مقام الخليل وهو حجر كان يقوم عليه الخليل عليه الصلاة والسلام حال بناء البيت الشريف وقيل غير ذلك (قوله المبسر للتمام) أي المسهل له والأولى التعبير بالانتماء الذي هو فعل العبد وأما انتماء فطواع الانتماء

• (كتاب الطهارة) •

الكتاب اسم للاختصاص الدالة على المعاني وهو المختار من وجوه سبعة مذكورة في التراجم اه نهر (قوله قدمت العبادات) اعلم أن مدار أمور الدين على الاعتقادات والعبادات والمعاملات والمزاج والاداب والأقوال والاخير ليسا محققين بمصدره والعبادات خمسة الصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد والمعاملات خمسة المعاوضات المالية والمناكحات والمخاصمات والامانات والشركات والمزاج خمسة من جرة قتل النفس وأخذ المال وهناك السر وهناك العرض وقطع البيضة وقد موافى سائر كتب الفقه العبادات أي غالبها على المعاملات والمزاج لم يذكره

كما لو اقتوا في حياتهم فان قلت قد يحسوه أقوالاً بلا ترجيح وقد يختلفون في التصحيح قلت يعمل بمنزل ما عملوا من اعتبار تغير العرف وأحوال الناس وما هو الا رفق وما ظهر عليه التعامل وما قوى وجهه ولا يخلو الوجود عن التماثل وما قوى وجهه على من لم يميز أن يرجع عبر هذا حقيقة لا ظناً وعلى من لم يميز أن التوفيق لمن يميز لبراهمة ذمته قد قال الله تعالى التوفيق والقبول • بجاء الرسول • كيف لا وقد بسر الله تعالى ابتداء تبينه في الروضة المحروسة • والبقعة المأفوسة • قجاء وجهه صاحب الرسالة • وحاشا للكمال والبسالة • وضحيه الجليلين • المضريحين الكاملين • رضى الله تعالى عنهما • وعن سائر العصاة • أجمعين • ووالدينا • ومقاديهم • باحسان إلى يوم الدين • ثم قجاء الكعبة الشريفة تحت الميزاب وفي الحطيم والمقام • والله تعالى المبسر للتمام • (كتاب الطهارة) •

قدمت العبادات

قول المحدثي يطلق على الاسد الخ مسلم في الاسد وأما ما بعده فتقتضى عبارة القاموس أن الذي يطلق عليه هو ضرغام بوزن جبرالة لا ضرغام بوزن جعفر فليراجع اه معصيه

فإن قيل في غير ذلك من المصالح لا يثبت في التمسك بها من بعض المحققين لم نجد لهم
جواباً في الكتب الشرعية على ما جرى الاجل فيها بل يأتى الاحتكام من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية
بأن كان من قولهم أنه هنا كثرة الاحتجاج على قولنا بطلان كبر (قوله والصلاة) شروع في بيان وجه تقديم
الصلاة على غيرها من العبادات (قوله نالنا الإيمان) أي مذكور بقوله قال في اليهودية من الصلاة على غيرها
لا يثبت نالنا الإيمان في التمسك بها كقولنا تعالى الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ويكذبون في الإسلام على
نفس (قوله والصلاة) من وجهين أحدهما تقديم الطهارة على الصلاة (قوله متناجها) أي فتناج الصلاة أي أن
الصلاة فتتبع الطهارة (قوله بالنس) هو ما روي عنه مسلم أنه عليه وسلم أنه قال مفتاح الصلاة الطهارة
وتنجيها التكبير وتخليها التليم اه قرأنا (قوله وشروط الخ) أي والشروط مقدم على الشروط طبعاً بتقديم
بعضها على بعض (قوله بالنس) الطهارة الجبروتية متعلقة بتفحص والباء داخل على التمسك به وفيه أنها تكون
على المنصف والطواف المهم إلا أن يقال أن الطهارة لها فرض ولها ما واجبة فلا اختصاص من جهة الافتراض
أو على التصور فلا اختصاص الصلاة بالطهارة إلى غيرهما من الأحداث والأخبار فان قلت يشتركون في حيث
الاستقضاء استقبال القبلة قلت الطهارة مقدمة عليها بخلافه على أنه يسقط في الصلاة على الدابة (قوله لازم
لها في كل الأركان) خرجت النية فانه لا يشترط استصحابها لكل ركن وليست من خصائصها بل هي من
خصائص العبادات كلها اه يخرج الشرائع أيضاً فانه لا يختص بها (قوله قدمت) أي الطهارة (قوله لا تسقط
أصلها) أي ولو بعد من الاعتذار كما في التهور وهذه دعوى أولى (قوله ولذا) أي لكونها لا تسقط أصلاً (قوله فاقد
الطهورين) أي عادم المأمورات بآبائهم من غير خلاف في أصلها وأرضه وجعلناه نجسة (قوله يؤخر الصلاة)
أي يؤخر أحد الطهورين وهذه دعوى ثانية (قوله وما أورد) أي أورد الزيلعي مصرحاً في آخر كتابه الرقيق
اه هو هو عطف على ما قبل اه حلي (قوله النية كذلك) أي شرط لا يسقط أصلاً وهذه دعوى ثالثة (قوله
مردود كل ذلك) أي هذه الدعاوى الثلاث وأنى الشارح بالرد على طريق النقص والنشر الخطبوط الردي الطهارة
والنية لصاحب التهور (قوله أما النية ففي القنية) أي أما الردي في النية فأقول في القنية الخ (قوله وغيرها) هو المجزئي
كما قاله أبو السعود (قوله تكفيه النية بلسانه) أي فأقول بأن النية كالطهارة لا تسقط أصلاً ساقط وهذه
الدعوى الأخيرة قال الحلي إطلاق النية على القفظ مجاز اه أي من إطلاق المدلول على المادال قال أبو السعود
ما في القنية فيه كلام لانه نصب بدل بالأي وهو ممنوع إلا أن يظهر دليله اه فغ وأقول ما سبق من القنية لا يفهم
منه البدلية ولهذا قال الحلي حيث كان لا يقدر على نية القلب صار الذكر باللسان أصلاً لا بد لا اه (قوله وأما
الطهارة) ردالدعوى الأولى (قوله وبوجهه براحة) سكت عن الرأس لأن أكثر الأعضاء جريح والوظيفة
سبب التيم ولكنه سقط فقد آتاه وهما البدان اه حلي ولو كان الوجه سبباً لمسه على الجدار بقصد التيم
(قوله يصلي بلا وضوء الخ) أي فقط قولهم أن الطهارة لا تسقط أصلاً وقد يقال إن الطهارة لم تسقط هنا وإنما تعذر
وجود حقيقتها سقوطاً عنها فأداه شيئاً الجبروتية رجه الله تعالى وفيه أن الوجه باق وكذا الرأس (قوله
ولا تيم) بصيغة المصدر عطف على وضوء كذا وقع في التهور وأبى السعود قال في التهور فإذا اتصف بهذا الوصف
بعد ما دخل الوقت سقطت الطهارة بهذا العذر اه وفي نسخة بصيغة المضارع (قوله وأما فاقد الطهورين)
هذا رد من الشارح للدعوى الوسطى (قوله يشبه بالمسلمين) أي قياماً وقعوداً وركوعاً وسجوداً حرمة الوقت
والتأخر أمياً بالقرائة في أي السجود على فور الإيضاح أنه لا يأتي بها ثم إذا وجد أحد الطهورين لا بد من
الاعادة كما سيأتي وفيه أن هذا لا يصلح رد إلا أن هذه صورة صلاة ولا يست الصلاة حقيقة لما أنه يقال جلد ذلك
بعضها وذلك قال الحلي الأولى المعارضة بالمعذور أي إذا توضأ على الهيكلان وصل في الوقت فانه يصدق عليه
أنه صلى بغير طهارة وفيه نظر لأن هذه الطهارة من المعذور معتبرة شرعاً (قوله وبه) أي بما في الظهيرة لانه
الذي يقع ما ذكره (قوله أن تعمد الصلاة بلا طهر) أي ولو من غير ضرورة كما هو ظاهر إطلاقه وفيه أنه مستل
الظهور في ضرورة فلا يقاس عليها حالة الاختيار (قوله كصلاته لغیر قبله) أي عدا غير متصل
في هذا وما قبله (قوله أوجوب نجس) أي عدم الانساق لأنهم فيه فضلاً عن الكفر وأغلب الالاداء ثانياً
وهو عطف على قوله لغیر قبله (قوله وهو ظاهر المذهب) أي عدم نجس كغيره من الصلاة من غير طهر (قوله)

على غيرها اعتماداً بشأنها والصلاة
نالبة للإيمان والطهارة متناجها بالنس
وشروطها مختص لازم لرباني سكت
الأركان وما قبل قد متناجها سكت
لا تسقط أصلاً ولذا فاقد الطهورين يؤخر
الصلاة وما أورد من أن النية لا تسقط
كل ذلك أما النية ففي القنية وغيرها من
قوات عليه المزمون تكفيه النية بلسانه
وأما الطهارة ففي الطهارة وغيرها من
قطعت يداه فوجدناه بوجهه براحة يصلي
بلا وضوء ولا تيم ولا يصلي في الأصح وأما
فاقد الطهورين ففي البيض وغيرها أنه يشبه
بالمسلمين عنده ما واليه مع رجوع الإمام
وعليه الفتوى قلت وبه يظهر أن تعمد الصلاة
بلا طهر غير مكفر كصلاته لغیر قبله أوج
بعضه وهو ظاهر المذهب كما في الدالية

وفي سير الوهبانية) أي كتاب الجهاد من منظومة ابن وهبان (قوله مع العدد) أي حال كونه مع صاحب العدد (قوله
 خلق) أي اختلاف بين أهل المذهب والمعتد عدم التكفير كما هو ظاهر المذهب بل قالوا لو وجد سبعون رواية
 متفقة على تكفير المؤمن ورواية ولو ضعيفة بعده يأخذ الحق والقاضي بهادون غيرها والاختلاف مخصوص
 بغير فرع الطهيرية أما هو فصلافة واجبة عليه بغير طهارة لأمر الشارع بذلك (قوله بسطر) أي ينقل في الكتب
 (قوله ثم هو) أي كتاب الطهارة ثم الترتيب المذكور وقد تأني للاستئناف (قوله مركب اضافي) أي مركب
 من كلمتين أحدهما مضاف والاخرى مضاف اليه قالوا نسبة إلى الاضافة (قوله مبتدأ) أي وخبره محذوف
 تقديره بطلب بيانه أو يعلم ما فيه ويرجع بعضهم حذف الخبر بأن المبتدأ هو الجزء الأعظم من دكتي الاسناد ولذا
 يفقد الخبر بصفته قالوا ولي إيقاظه (قوله أو خبر) أي لمبتدأ محذوف وعليه اقتصر صاحب النهر وأبو السعود ويرجع
 بأن الخبر الجزء المنتم للقائدة (قوله أو مفعول لفعل محذوف) تقديره اقرأ ونحوه (قوله فان أريد التعداد) أي
 قصد تعداد الكتب المذكورة في المتن كما بعد الشخص العدد والأشياء ويعداد أدته هنا ولا عبرة بأن (قوله بنى
 على السكون) لشبه الحروف في الإهمال (قوله تخلصا من الساكنين) أي لأجل التخلص من التثاقصا وما هما
 الباء والطاء الأولى من الطهارة قال في شرح الماتني ويجوز الفتح على النقل أي نقل قصة الطاء اه وفيه أن قصة
 الطاء باقية قالوا ولي أن يكون تخلصا بالفتح (قوله وإضافته لامية) أي الإضافة في كتاب الطهارة على معنى اللام
 أي هذا كتاب وقع إتيان مسائلهما (قوله لامية) بتخفيف التون وتشديد الباء نسبة إلى من التي هي حرف جر
 والاضافة التي على معنى من مجازية لاحتمالية قاله المؤلف في شرح الماتني وفي المنع وجعلها بمعنى من بعد لان
 منطوقها معنى تفسيرها مع صحة الأخبار عن الأول والثاني كخاتم قصة وهو موقوف هنا لا يصح أن يقال الكتاب
 طهارة والأوجه أن تكون بمعنى في كما قررهناه وان كانت قابلة وضابطها أن يكون الثاني طرفا للأول نحو مكر الليل
 وهو فيه أن الظرفية هنا غير متأنية اللهم إلا أن يقال الظرفية الادعائية المجازية (قوله يتوقف حقه) أي تعريف
 كتاب الطهارة لقباً أي من جهة كونه اسماعلياً لهذه المسائل أقاده أبو السعود (قوله على معرفة مفردية) أي
 المضاف والمضاف إليه (قوله الرابع) نعم) ووجهه أن العلم بالمركب بعد العلم بمفردية ومقابل الرابع أنه لا يتوقف
 لأن التسمية سلبت كلاماً من جزأيه عن معناه الأفرادي اه نهر (قوله فالكتاب) تفريع على الرابع وهو شروع
 في بيان المقردين وبدأ بالمضاف مراعاة للفظ قال في النهر ثم اختلف فقيل الأولى البداءة بالمضاف لسبقه
 في الذكر وقيل بالمضاف إليه لسبقه في المعنى إذ لا يعلم المضاف من حيث هو مضاف حتى يعلم ما أضيف إليه
 وهو أحسن لأن المعاني أقدم من الالفاظ كذا قرره الامام الابي من المالكية وهو حسن طالما تفصت عنه اه
 (قوله مصدر) أي لكتب وله مصدران آخران كتابه وكتب كذا ذكره في البحر والنهر (قوله بمعنى الجمع) وهو ضم
 الشيء إلى الشيء ومنه كتبت البغلة إذا جعلت بين شفرها بشرة اه نهر وقول صاحب البحر وهو جمع
 الحروف لاحظ فيه الزام لا المعنى القوي (قوله جعل شرعاً) أي عند أهل الشرع والتقييد بالشرع نظر للمقام
 لأن التعبير به لا يخص أهل الشرع وإن كان هو الغالب عندهم فالأولى التعبير بالاصطلاح بدل قوله شرعاً (قوله
 عنوا) أي عبارة يذكر مصدر الكلام (قوله مسائل مستقلة) أي لالفاظ مستقلة على مسائل مجموعة
 وتوزيع المحققين كونه عبارة عن النقوش الدالة عليها بتوسط تلك الالفاظ وهي احتمالات سبع أشهر اه
 الأول ومعنى الاستقلال عدم توقفه ومسايقه على شيء قبله وبعده وكتاب الطهارة كذلك لا الإصالة بمعنى
 عدم التبعية أصلاً لعدم صحته فان الطهارة تابعة للصلاة وخرج بالمسائل جمع الحروف والكلمات التي ليست
 بمسائل وخرج الباب والفصل لعدم استقلالها ما دخله ما تحت كتاب وشمل ما كان نوعاً واحداً من المسائل
 فكذلك اللفظة أو أنواعاً ككتاب البيوع أقاده في البحر (قوله بمعنى المكتوب) راجع لقوله فالكتاب مصدر
 فهو مصدر مراديه اسم المفعول كما في النهر أو أن مـ بـ فـ فعال فـ بـ مـ مضاف بمعنى المفعول (قوله والطهارة) أي
 أي بفتح الطاء مصدر وبكسر ها الألف ويضمها فـ بـ مـ فـ فعال فـ بـ مـ مضاف بمعنى المفعول (قوله بفتح الهاء) أي بفتح الهاء
 وظاهر الشرح أنه لا كسر (قوله ويضم) زاد في شرح الماتني ويكسر (قوله النظافة) قال في النهر من الأدغام
 حسية كالانجاس أو معنوية كالعبوب والذنوب فقيل الثاني مجاز وقيل حقيقة وقد استعملت فيه ما تكرر
 إذا حدث دنس حكى والتجاسة الحقيقية دنس حقيقي وزواها طهارة اه (قوله ولذا أفردنا) أي لكونها

وفي سير الوهبانية
 قفي كثر من صلى غير طهارة
 مع العدد خلف في الروايات بسطر
 ثم هو مركب اضافي مبتدأ وخبر
 أو مفعول لفعل محذوف فان أريد التعداد
 بقي على السكون وكسر تخلصا من الساكنين
 وإضافته لامية لا منية وهل يتوقف حقه
 لقباً على معرفة مفردية الرابع نعم فالكتاب
 مصدر بمعنى الجمع لفته جعل شرعاً عنوا
 مسائل مستقلة بمعنى المكتوب والطهارة
 مصدر طهارة بالفتح ويضم بمعنى النظافة لنفسه
 ولذا أفردنا

حسبها أفرادها لأن الأصل فيه الأفراد كما في النهر (قوله وشرا) منصوب هو وأمثاله على التفسير كما ذكره
ابن هشام في رسالة خاصة (قوله النظافة من حدث أو خبث) هو معنى قول صاحب النهر واصطلاح
لنظافة المحل من النجاسة حقيقة كانت أو حكمية قال في النهر وهذا أولى من تعريفها بزوال حدث أو خبث
كما في البحر لوجهين ظاهرين انتهى أحدهما اشتغال تعريف صاحب البحر على أو المصدرة للمنظافة الثالثة
ثانيهما أن هذا العلم باحث من أفعال المكلفين فالأولى التعريف بالأزالة دون الزوال اه أبو السعود يأنى لما أجله
صاحب النهر قلت وفي هذا البيان نظر من وجهين أما الوجه الأول فلأن أو المذ كورة في التعريف للتوسيع
لأنه لا وهي غير مفسدة على أنها وقعت في تعريف صاحب النهر وأما الوجه الثاني فقد اعترض صاحب
البحر على من عبر بالأزالة حيث قال وقول بعضهم إنها إزالة الحدث أو الخبث غير جامع لخروج الزوال بدون
الأزالة كما إذا وقع المطر على أعضاء الوضوء من غير قصد فاته طهارة وليس بأزالة لعدم الصنع مع أنه هذا يرد على
صاحب النهر أيضا حيث عبر بنظافة ولم يعبر بتنظيف الذي هو فعل الفاعل وتأمل (تبيينه) لافرق في المظهر
في ذلك التعريف بين أن يكون له تعلق بالصلاة كالنوب والبدن والمكان أولا كالأواني والاطعمة وأورد
على الأمر في الوضوء على الوضوء فانه ليس بنظافة حدث أو خبث أو يجب بأن تسميته طهارة مجاز باعتبار
إزالة الأتربة والنجاسة والتعريف للحقيقة البحر (قوله لأنواعها) أي باعتبار متعلقها من الحدث والخبث
والتلويح بالماء والتراب اه نهر (قوله وحكمها) يكسر الحاء جمع حكمة أي ما شرعت لأجله (قوله نهية)
منها تكفير الذنوب ومنع الشيطان عنه (قوله وحكمها) أي الحكم الذي يترتب عليها (قوله استباحة) السبيل
والتمسك زائد لأن أو المصيرة قال في البحر ولم يذكر من حكمها الثواب لأنه ليس يلزم فيها التوقف على النية
دهي ليست شرط فيها اه (قوله ما لا يحل) أي فعله (قوله أي سبب وجوبها) قدر الشارح المضاف
أظهر أن الصلاة ليست سببا لوجود الطهارة اه حلي (قوله ما لا يحل) أي أراد ما لا يحل وهذا القول
اختاره صاحب البحر آخره جعل بكسر الحاء ضد حرم (قوله فرضا كذا أو غيره) تعميم في قوله فعله (قوله
كالصلاة) فيها القسمان الفرض وغيره (قوله ومن المصنف) قاصر على غير الفرض اه حلي لأن الطهارة
لها وجبة لأن الآية وهي لا يمسه الا المطهرون محمولة كما سيأتي (قوله بعد سرد الأقوال) أي ذكرها وهي
أربعة أصنافها كسارح ألحدها أن السبب الحدث أو الخبث ثانيها أنه إقامة الصلاة ثالثها إرادة الصلاة
رابعها وجوب الصلاة لا وجودها (قوله ونقل كلام السكاك) في الرد على من أثرد على القول الأول بأن
الحدث والخبث يتقضيانها فكيف وجبانهما في رد القول الثالث بأن السبب إرادة الصلاة رحمة لرد
الاشكال على الأول أنهاما ينتضان ما كان ويوجبان ما سيكون فلا مناقلة وحاصل رد الثالث أن مقتضاه أنه إذا
أراد الصلاة ولم يتوضأ بأن لم يزل والواقع خلافه لأنه لم يقل به أجده (قوله الظاهر) أي من الأقوال
في السبب (قوله هو الإرادة) أي إرادة الصلاة في الفرض والنفل وفيه قصور لأنه لم يشمل إرادته المصنف
فلو عم في الإرادة ذلك كان أولى (قوله لكن يترك إرادة النفل الخ) هو جواب عن السؤال الذي أورد السكاك على
القول الثالث وقد يشاهد في ما وصل الجواب أن الوجوب في النفل يسقط بترك إرادته أي الوجوب
في الفرض موسع إلى آخر الوقت وقد ذكر صاحب البحر جوابا غير هذا وهو الإجابة بأن السبب الإرادة المستلقة
للتشروع فلا يرد ما ذكر عليها (قوله ذكره الزبلي) أي هذا الاستدلال حيث قال انه ان أراد الصلاة وجبت عليه
الطهارة فإذا رجع وترك النفل سقطت الطهارة لأن وجوبها لأجلها اه (قوله في الظاهر) أي في شرح قوله
وعوده عزمه على وطئها اه حلي (قوله المصنف) أي من الأقوال وهو أظهر مما في البحر لأنه يقتضي أنه لا يأن
على ترك الوضوء إذا خرج الوقت ولم يرد الصلاة بل على تقويتها لئلا يأن إذا أراد صلاة الظهر مثلا قبل دخول
وقتها يجب عليه الوضوء قبل دخول الوقت وكلاهما باطل اه حلي وربما يقال المراد الإرادة المعتبرة شرعا
على أن ما أوردته على صاحب البحر يرد على العلامة قاسم في قوله أو أراد ما لا يحل (قوله وجوب الصلاة) أي
لا وجود لها لأن وجودها مشروط بما أفكنا متأنرا لئلا يكون سببا في المتقدم وظاهرهما أنه بدخول الوقت
يجب الطهارة كما يمكنه موبع كوجوب الصلاة فإذا انقضى الوقت صار الوجوب فيها مضيقا ثم إن هذا القول
لا يشمل سبب الطهارة للصلاة النافذة إذ لا وجوب خلفه ككون سبب الطهارة اللهم الآن ينال أنه داخل

وشرا النظافة من حدث أو خبث ومن جمع
نظر لا نواحيها وهي ككثرة وحكمها
شبهة وحكمها استباحة ما لا يحل به ونها
(وسببها) أي سبب وجوبها (ما لا يحل) فعله
فرضا كذا أو غيره كالصلاة ومن
(الابطل) أي ما لا يهارة صاحب البحر قال
بعد سرد الأقوال ونقل كلام السكاك
بأن الصلاة هي الإرادة في الفرض
والنفل لكن يترك إرادة النفل بسبب
الوجوب في ذكره الزبلي في الظاهر
وقال العلامة قاسم في نكتته المصنف أن
سبب وجوب الطهارة وجوب الصلاة
أو إرادة ما لا يحل إلا بها

في قوله أو لرادة ما لا يعمل مع ملائحة الاستدراك (قوله شرعي) أي حكمه الشرعي (قوله يعمل) بالكسر والفتح
 ومع ما قرئ في الجمع ومعه الخلل والخلل كافي القاموس (قوله في الأعضاء) أي من أعضاء الوضوء
 والمفضل كما أن الحدث أهم من الأصغر والأكبور تعريفه بأنه وصف يدل على أنه للظاهرة ضرورة (قوله وما قيل)
 قائله صاحب البحر (قوله مانعية) أي كونه مانعاً من المصلاحة ومن المحض والظاهر أن يقال مانعية
 (قوله شرعية) أي اعتبارها الشرعي مانعاً (قوله إلى غاية استعمال الخ) الإضافة للبيان والسبب والظاهر أن
 (قوله المنزل) وهو طبعي كقوله شرعي كالتراب (قوله تعريف الحكم) وأما تعريفه من عرفه بذلك لانه
 أنظار الفقهاء (قوله في الحقيقة) مرتبة كانت أولاً (قوله مستندة) أي قيصرة معاقة (قوله شرعي) خرج بذلك
 ما استقدر طبعاً وكان طاهراً كالحق طوبى (قوله وقيل بينهما) هو القول الرابع في الشرح (قوله ونسباً) أي
 القول بأن السبب الحدث وانطبقت أو القيام إلى الصلاة (قوله إلى أهل الظاهر) هم الذين يأخذون
 بظاهر الآيات والأحاديث وفيه أن المنسوب إليهم هو القول الثاني يكفي البحر وغيره وأما القول الأول فمستند
 إلى أهل الطرد فقالوا أنهم لا يدور أن جعلوا وجوداً وعدمه وتسببه في المنع إلى الشرعي أخا دعيه الحلي (قوله
 وفسادها ظاهر) بيان الفساد في الأول أنه قد يوجد الحدث ولا يجب الوضوء كما قاله الاتفاق وقد دفع بأنه
 يجب به الوضوء مثلاً وجوباً موصفاً إلى القيام إلى الصلاة ولا يتم بالتأخير إلا لاجتماع على عدمه لكن هذا لا يظهر
 فيما إذا أحدث قبل الوقت وقد أيضاً بأن ما يتقضى من فكيف وجباً فليكون الشيء مفضياً إلى زوال نفسه وبيانه
 أن الحدث مفضى إلى الوجوب والوجود والمفضى إلى المفضى إلى الشيء مفضى إلى ذلك الشيء
 فالحدث مفضى إلى وجود الطهارة بوجودها مفضى إلى زوال الحدث فالحدث مفضى إلى زواله وفيه أن هذا
 لا يضر إلا إذا كان هذا اللزوم عقلياً وهذا ليس كذلك إذ لا يلزم من وجوب الطهارة وجودها وبين الفساد
 في الثاني أنه يصح الاكتفاء بوضوء واحد لصلوات ما دام متطهر ولو اعتبرنا القيام سبباً لهما لا وجبنا لكل صلاة
 وضوءاً وقد يدفع بأن القيام سبب بشرط الحدث فلا يلزم ما ذكر خصوصاً وهو ظاهر الآية ورجحه صاحب
 الخلاصة كإرجح الأول الشرعي وموافقة أهل الظاهر وغيرهم في هذه الأقوال غير فادحة كما أوضحه صاحب
 النهر لكن يلزم عليه أنه إذا كان محدثاً لا يجب الطهارة إلا بالقيام إلى الصلاة فإن لوحظت الإرادة رجع إلى
 ما استظهره صاحب البحر (قوله أن أثر الخلاف) أي ثمة الاختلاف في السبب (قوله في نحو التعاليق) أي
 التعاليق وهو ما كالاخبار بوجوب الطهارة (قوله فهو أن وجب عليك طهارة الخ) تطلق بإرادة الصلاة على
 ما استظهره صاحب البحر وبالحدث وانطبقت على ما رجحه الشرعي وبالقيام إلى الصلاة كما رجحه صاحب
 الخلاصة وبالوجوب على ما رجحه فاسم (قوله بالتأخير عن الحدث) أي أو انطبقت أو عن إرادة الصلاة أو القيام
 إليها (قوله ذكر) أي ذكر الإجماع على عدم الائتم (قوله وبه) أي بما في التوشيح (قوله من اثبات الثمرة) أي على
 الخلاف المتقدم وماتله السراج نقل في البحر خلافاً عنه فقد نقل عنه قول الكلام على سبب الطهارة
 الإجماع على عدم الائتم بالتأخير عن الحدث (قوله بل وجوبها) أي للطهارة (قوله موسع) خبر أول ويدخل خبر
 ثان (قوله فيها) أي في الطهارة والصلاة (قوله وشراطينها) جمع شريطة بمعنى الشرط وهو ما يلزم من عدمه المدم
 ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدمه ذاته (قوله شراطينها وجوبها) أي الطهارة أهم من الصغرى والكبرى وشراطينها
 الوجوب هي ما إذا اجتمعت وجبت الطهارة على الشخص (قوله وشراطينها) وهي ما لا تصح الطهارة إلا بها
 ولا يلزم من فقد شرط الوجوب فقد شرط الصحة ألا ترى أن للمبني إذا تطهر صحت طهارته مع أنها غير واجبة
 عليه وأعلم أن شرطين من هذه الشراطين من شرائط الوجوب والصحة وهما عدم الحيض والنفساء
 والحائض مختلفة فالوجوب من حيث الطلب والصحة من حيث أداء الواجب (قوله بشرط الوجوب) مخرجه
 مضاف فيم وهو مبتدأ خبره قوله العقل الخ (قوله العقل) فلا يجب على مجنون (قوله والاسلام) فلا يجب على
 الكافر بناء على المنهوي ومن أن الكفار غير مخاطبين بشروع الشريعة (قوله وثمة) أي القدرة على استعمال
 الظاهر فلا يجب على من قطع يده من المرقين ورجلاه من الكعبين وهو بالتبني (قوله ساء) هو الشرط الرابع
 وهو بالرفع حذف منه ما لم يطبق وفيه قصور إذ لم يتكلم على الترابية (قوله والاحتمال) أي لا يوجب إطلاقه عليه
 لانه ملزوم ونسج به لا سبي فلا وجوب عليه ولو عجز أو غلب أو جهل أو كان (قوله وحدث) أي وجود حدث

(قوله) أي بها (الحدث) في الحقيقة وهو
 وصف شرعي يعمل في الأعضاء من قبل
 الطهارة وما قيل أنه مانعية شرعية فاقعة
 بالأعضاء إلى غاية استعمال المنزل
 فمخرجها بالحكم (وانطبقت) في الحقيقة
 بوجوب من مستندة شرعاً وقيل بأنها القيام
 إلى الصلاة ونسباً إلى أهل الظاهر وفسادها
 ظاهر وأعلم أن أثر الخلاف أنما يظهر
 في نحو التعاليق فهو أن وجب عليك طهارة
 فأنت طالق دون الائتم لا إجماع على صحة
 ثباتاً خبير من الحدث ذكره في التوشيح وبه
 اندفع ما في السراج من إثبات الثمرة من
 جهة الائتم بل وجوبها موسع يدخل
 الوقت كصلاة فإذا ضاق الوقت صار
 الوجوب فيها مفضياً وشراطينها
 عشرة على ما في الأتباع من شرائط وجوبها
 تسع وثلاث منها أربع ونظامها شيخ
 الاسلام شيخنا العلامة على المتقدم
 شارح نظم الكثر فقال
 بشرط الوجوب العقل والاسلام
 وقدرهما والاحتمال

10

الأول (قوله فرض) أي قاضي (قوله الصلاة) أي فرضها ونفلها (قوله في زمن المصنف) أي قبل المصنف
أي المصنف وجزم بالوجوب في شرح الملتقى وسكني الملتقى الأثر على مقتصر عليه (قوله القول) أي قوله وجوب
من المصنف (قوله بأن المطهرين الملائكة) أي في قوله تعالى لا يحسه إلا المطهرون والمراد المطهرون من الأثام والملائكة
كلهم مطهرون والمصنف أنه معصوم عن غير المقربين من الملائكة فلا يظنون عليه والمراد بالكتاب الكتاب الوحي
المحفوظ ووجه لا يحسه صفة وقيل وعليه أكثر المفسرين أن المراد بالكتاب القرآن الربيعي من الاتصال
والمراد النقوش الدالة عليه وظهر عما ذكرنا أن الآية غير قطعية الدلالة فمن قال باقراض الطهارة للمصنف
أراد القرض العملي والمراد من المطهرين من هو على طهارة من الناس (قوله وسنة) أي مؤكدة كما يترشح
من مقابلة التدوين (قوله في نيف) قال في المختار النيف وزن الهيف الزيادة يحذف ويشد ويقال عشر
ونيف ومائة ونيف وكل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني اهـ ولعل الحكمة في استحباب هذه
الاشياء تكفي ما كان صغيرة وتختيف ما كان كبيرة (قوله بعد كذب) هو حرام والظاهر أنه من المغائر الا اذا
ترتب عليه مفاسد وهو جاز في القزو واصلاح ذات البين وعلى الزوجة ولا حيا مسخه وبعضهم قال ان الجائز
في هذه الاشياء التعريض لا الكذب الحقيقي وقد أوضح ذلك أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله وخيبة) ذكر
الشارح في الحظر أنها اذا لم تبلغ من قيلت فيه يكفرها التوبة وان بلغته فلا يكفرها الا الاستحلال (قوله وقهقهة)
أي خارج الصلاة وذلك لانهم كروهه لان ضحكك عليه الصلاة والسلام التيسر ولانهم اشبهت المنهى عنه
وهو الواقع منها في الصلاة ونقصها أفسد الوضوء والصلاة (قوله وأكل جزور) أي لحم جزور يقول بعضهم
وجوب الوضوء منه نظر لما ورد أنه عليه الصلاة والسلام أمر من أكل لحم جزور بالوضوء وقد نهي راحة كريمة
وقام للصلاة فقاموا وقد علم أنهم أكلوا لحم جزور وانما أمر الجمل بالوضوء ولم يمين من أخرج الریح ستر عليه وهذا
يقتضي في عموم قوله بعد والخروج من خلاف العلماء (قوله وشعر) ظاهره وان لم يكن فيه صنف وذلك لكرهه لما
ورد من قوله عليه الصلاة والسلام لان يمتلي جوف أحدكم فيما خير من أن يمتلي شعر أو يحمل ما ذكره من مدحا
فيه عليه الصلاة والسلام أو جامع الحكم مثلا (قوله وبعد كل خطبة) عطف عام على خاص والخطبة أهم من
الصغيرة والكبيرة (قوله وللخروج من خلاف العلماء) كما اذا من ذكره أو من امرأة فان وضوءه لا يقتضض ضدا
وينتقض عند الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه فيندب الوضوء بعد ذلك مراعاة لقوله (تمة) يندب الوضوء
بعد غسل الميت وحده ولو وقت كل صلاة وقبل غسل الجنابة ولجنب عند أكل وشرب ونوم ووطء ونفس وقرائة
قرآن وحديث وروايته ودراسة علم وأذان وقامة وخطبة وزيارة النبي صلى الله عليه وسلم ووقوف وسج وقطر
الى محاسن امرأة ولا جل غسل ميت اها بالسعود عن الشرب ليلية (قوله وركعتا غسل الخ) قال في البحر وأركانها
في الحدث الا صغر غسل الاعضاء الثلاثة ومسح ربيع الرأس وفي الاكبر غسل جميع البدن وفي التيمم الحقيقية
المرتبة ازالة عينها وفي غير المربة غسل محلها ثلاثا والعصر في كل مرة ان كان مما ينصرف والتيمم فيما لا ينصرف
اهـ وقد دخل كل ذلك تحت قول الشارح غسل ومسح وزوال نجس وانما لم يذكر العصر والتيمم لانهم ما شرطان
(قوله ونحوهما) من مانع من زيل ويسر أرض ومسح خف وسباقي للشارح عند الطهارة (قوله ودليلها) أي
الطهارة أهم من الصغرى والكبرى والمائية والترائية فان الآية استوت على ذلك جميعه (لطيفة) الطهارة من
الاحكام التعبدية الواقعة على خلاف مقتضى العقول البشرية حيث لا يغسل عنج النجس وتغسل الاعضاء
الطاهرة وقد أبدى لها حكم باهرة اهـ در شتى بعض تغيير (قوله وهي مدينة) وذلك لانها من المائدة وهي من آخر
القرآن نزولا (قائدة) المدة ما نزل بعد الهجرة وان كان في غير المدينة والمكي ما نزل قبلها وان كان في غير مكة
وهو الاصح من أقوال ثلاثة حكاه السيوطي في الاتقان (قوله أهل الديار) هم الذين تكلموا في مقامه ولجواله
وصفاته صلى الله عليه وسلم وهي بكسر السين وفتح الياء جمع مبرة (قوله فرضا بركة) وزعم ابن جهم المالكي أنه
كان مندوبا قبل الهجرة وابن حزم أنه لم يشرع الا في المدينة ورواهما القسطلاني والسبيلي بما صح أن جبريل
عليه السلام علم النبي صلى الله عليه وسلم الوضوء في أول ما أوحى اليه ونقل ابن عبد البر أن أبا عبد الله السمرقاني غسل
الحناية فرض عليه صلى الله عليه وسلم وهو مكة كما افترضت الصلاة اهـ من الذي استقى (قوله بركة) أي في مكة (قوله)
أنه عليه الصلاة والسلام الخ) يخاف على أن الوضوء وهو جواب عن سؤال حاشته من الجائز ان يكون قد غسل

وصفتها فرض الصلاة وواجب للطواف وقبل
ومن المصنف القول بأن المطهرين الملائكة
في نسخة التوم وسند وبي في نيف وثلاثين موضعا
ذكرتها في الخزان منها بعد كذب وخيبة
وقهقهة وبهروا كل جزور وبعد كل خطبة
والخروج من خلاف العلماء وركعتا غسل
ومسح وزوال نجس والتهامة وركاب
ونحو ما ودليلها آية اذا قمتم الى الصلاة
وهي مدينة اجماعا وأجمع أهل السير أن
الوضوء والغسل فرضا بركة مع فرض الصلاة
يتطلب جبريل عليه السلام وأنه عليه الصلاة
والسلام لم يعمل قط الا بوضوء

فيكون كقولهم نحن منكم (قوله بل هو الخ) انتقاله (قوله من قبلنا) ظاهره أن الام السابقة كانوا
 يتوضئون في الصلاة فيصير على الأيدياء قلت هذا يعنيه يضل في جانبه على الله عليه وسلم فانه قال وضوءي
 بل فنه يصوم لكونهم المشرعين وقيل غير ذلك كما بسط في الجواب وشرحها وسيأتي طرف عما ينطق بذلك (قوله
 في الأصول) أي أصول الفقه (قوله شرع لنا) فعملنا العمل به (قوله اذ قصه الله تعالى) أي في كتابه العزيز كقوله
 تعالى وكتبنا عليهم فيها الآية (قوله ورسوله) عليه السلام في أحاديثه كصوم عاشوراء (قوله من غير انكاد)
 الا على الاقمار على التلوي لأن الشرع يسهل لا يترك عليها ويحتل أن المراد الانكار على من فعله من هذه الآية
 (قوله فائدة نزول الآية) جواب عن سؤال قد راجعه اذا كان الوضوء فرض بمكة مع فرض الصلاة وهو شرع
 من قبلنا غير منكر ولا ينسخ فما الفائدة في نزول آية المائدة بالمدينة فأجاب بما ذكر (قوله تقرير الحكم الثابت) أي
 جنيته فانه لم يكن عبادة مستقلة بل تابعة للصلاة احتل أن لا تهتم الامة بشأنه ويتساهلون في مراعاة شرائطه
 وأركانه لطول العهد وانقراض الشاغلين بخلاف ما ثابت بالنص المتواتر الباقي في كل زمان على كل لسان
 اه متخ والحكم هو الفرضية وثبوتها من جهة من جهة كون شرعنا من جهة قرعته قبلها بمكة (قوله
 وبأني) منصوب بأن مضمر عطف على تقرير أي وفائدة نزول الآية اتيان ولا يصح عطفه على تقرير من غير هذا
 التاويل لأن المصدر كما ذكر والإيشبه الفعل فليس من مصدر وقوله واحط على اسم شبيه فعل فعلا *
 ولأن الاخبار لا يصح حثذوفي نسخة وتأتي وهو مصدر تأتي والعطف عليها ظاهر (قوله اختلاف العلماء) أي في
 عدد فرائضهم من قال انها أربع ومنهم من قال انها أكثر ومنهم من حل المس فيها على الجماع ومنهم من حله
 على المس ووقع الاختلاف في المسوح هل هو الكل أو اربع أو ما قل (قوله الذي هو رجة) لقوله على الله عليه
 وسلم اختلاف أمتي رجة (قوله كيف وقد اشتمت) أي كيف لا يكون في نزولها فائدة والحال أنها اشتمت (قوله
 حكما) أنها أحكام الوضوء وأحكام التيمم والغسل وغير ذلك (قوله كلها) أي الثمانية أي كل واحد منها فيه شيء
 فالجمله ستة عشر (قوله طهارتين) تنبيه طهارة بالمعنى المصدري (قوله والغسل) بضم القين اسم لغسل تمام
 الجسد (قوله وحكمين) تنبيه حكمين بمعنى محكوم به أي أمور به وهو الغسل في ثلاثة أعصاء الوضوء وغسل
 جميع البدن في نحو الجنابة (قوله والمسح) أي في الرأس والتيمم (قوله وموجبين) بكسر الجيم فانه ما موجب
 للطهارة (قوله المرض والسفر) أي في قوله تعالى وإن كنتم مرضى أو على سفر (قوله ودليلين) تنبيه دليلين بمعنى
 دال أي دليلين على الوضوء والغسل (قوله التفصيلي في الوضوء) وهو قوله تعالى فاعسلوا وجوهكم وأيديكم إلى
 المرافق واصحوا برؤسكم وأرجلكم إلى الكعبين (قوله والاجالي) أي بقوله وإن كنتم جنبا فاطهروا (قوله
 وكثاتين) تنبيه كتابة بمعنى مكث به (قوله الغائط) هو في الأصل الهل المتخفف فاطلق على الخارج من الانسان
 لأن الله رب من عادتهم اذا أرادوا قضاء الحاجة يذهبون الى الهل المتخفف فالعلاقة المجاورة أو الحالية والحلية
 (قوله والملاصقة) فأنها كتابة عن الجماع ويصانها أن من أراد الجماع توصل اليه بمقدماته التي منها المس فاطلق
 الوسيلة وأريد قصد (قوله وكثاتين) أي من الله تعالى لعباده المؤمنين (قوله تطهير الذنوب) أي في قوله تعالى
 ليظهركم (قوله وانعام النعمة) أي في قوله وليتم نعمته عليكم (قوله من داوم على الوضوء الخ) الدائمة هي أن
 يظهر كلما حدث ويوجب ذلك سنة انطلق وسعة الرزق ومحبة الحفظة ودوام البغض للمعاصي والمهلكات
 فتدبى الوضوء صلاح المؤمن وهو محترق ذكره العارف أحد زعماء في نصيحه (قوله ليعلم كل من آمن) فعناء
 حيث ذاب أيا الذين اتصفوا بالايان وهذا بخلاف آمنه لانه خطاب للموجود حال نزولها (قوله وكثاته) أي ما في
 الضياء (قوله التفاتا) أي من الخطاب الى الغيبة (قوله والتحقيق خلافة) فان الذين من الاسماء الظاهرة وهي
 من قبيل الغيبة بل لو قال آمنتم لعم لا أن الخطاب يتعلق بالمعدوم عند وجوده كقوله وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة
 وكقوله يا أيها النبي اذا طلقتم النساء أولا أن الحق تعالى يخاطب الموجود والمعدوم فان قلت ان فيه التفاتا على
 مذهب السكاكي فانه لا يشترط تخالف التعبير بل مخالفة مقتضى الظاهر أو باعتبار آياتها فان المتأدى مخاطب
 قلت جوابه ما تقدم وهو أن الخطاب ليس قاصرا على الموجود والمنادى بحسب اللفظ ظاهر والظاهر من قبيل
 الغيبة (قوله العطفية) أي الدالة على تحقيق ما خلف عليه غالباً ومن غير الغالب قد تقع وقع ان كعكسه
 (قوله التشكيكية) أي الدالة على أن ما دخل عليه من كونه في غير محقق الوقوع (قوله لا إشارة الى أن الصلاة)

بل هو شرع من قبلنا بدليل هذا وضوء
 وضوء الأبياء من قبلنا وقد تقرر في الأصول
 أن شرع من قبلنا شرع لنا اذا قصه الله تعالى
 ورسله من غير انكاد لم يظهر نفسه ففائدة
 نزول الآية تقرير الحكم الثابت وبأني
 اختلاف العلماء الذي هو رجة كيف وقد
 اشتمت على نيف وسبعين حكما بسوطه في
 تجميع الضياء عن فوائد الهداية وعلى ثمانية
 أمور كلها مشي طهارتين الوضوء والغسل
 ومطهرين الماء والصعيد وحكمين الغسل
 والمسح وموجبين الحدث والجنابة ومبشرين
 المرض والسفر ودليلين التفصيلي في
 المرض والاجالي في الغسل وكثاتين الغائط
 الوضوء والاجالي في الغسل وكثاتين الغائط
 والملاصقة وكثاتين تطهير الذنوب وانعام
 النعمة أي بعبادة شهادته في الجوهرة وانما
 الوضوءات شهادته في الجوهرة وانما
 قال آمنوا بالغيبة دون آمنتم ليعلم كل من
 آمن الى يوم القيامة قال في الضياء وكثاته
 معنى على أن في الآية التفاتا والتحقيق
 خلافة وأني في الوضوء ما اذا التحققت وفي
 الحياية بان التشكيكية لا إشارة الى أن الصلاة
 من الأمور

أي التي دخلت عليها إذا (قوله اللازمة) أي التي لا بد منها مع تكررها في الوجود والحق خمس مرات (قوله والحيات
 من الأمور المأخوذة) أي التي يمكن أن لا تقع أصلا (قوله وصرح بذكر الحدث في الفصل) حيث قال وإن كنتم
 جنباً فاطهروا (قوله والتيمم) حيث قال تعالى أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء الآية (قوله ليعلم
 أن الوضوء سنة الخ) وهو الذي لا يكون من حدث وهذا يدل على أن قوله تعالى لا غسل الخ يستعمل في الوجوب
 والتدبير الوجوب في الحدث والتدبير في غيره وهو مخالف لما ذكره من أن الحدث في الآية مراد به يؤخذ منه
 أن التيمم والفصل لا يكونان إلا فرضا التصريح بالحدث فيهما وفيه أن الفصل يتدبّر في مواضع ويسن في أخرى
 وكذا يقوم التيمم مقام الوضوء ليعوّن في دخول مسجد فلا يشترط فيهما أن يكونا فرضا (قوله فورا على نور)
 أي ذا فور يعني أنه سبب للتور على الصراط أو في القبر أو نفس التور مبالغة أو بمعنى اسم الفاعل والمقصود ما مر
 (قوله أركان الخ) جمع ركن وهو في اللغة الجانب القوي من الشيء اه منع قال تعالى أو أتوا إلى ركن عديد
 والاضافة بيانية أو بمعنى اللام (قوله الوضوء) أل فيه للاستغراق فيعم الوضوء والقرض والتدبير كالواقع قبل
 التور اه درستق وقدمه على الفصل لأن الحاجة إليه أكثر ولا أن محله جزء من محل الفصل أو لقدمه عليه
 في القرآن وفي تعليم جبريل اه بحر وهو مأخوذ من الوضوء وهي النظافة والحسن وهو بالضم المصدر وبالفتح
 الماء الذي ينوذا به في الاصطلاح غسل الأعضاء الثلاثة ومسح الرأس واعلم أن الفعل كالوضوء والصلاة يطلق
 على المعنى الذي هو وصف لفاعل موجود كالهئية المسماة بالصلاة من القيام وبأى الارض مكان ويسمى الفعل
 الحاصل بالمصدر والتكليف يتعلق به هذا أو يطلق على نفس ايقاع الفاعل هذا المعنى ويسمى المعنى المصدرية
 ولا يتعلق به تكليف لأنه اعتباري لا وجوده في الخارج اذ لو كان موجودا لكان له موقع فيكون له أيقاع وهكذا
 فيلزم التسلسل المحال وذلك لاجلال في المصانص أن الوضوء من خصوصيات هذه الأمة وهو الأصح وجوده
 من الأنبياء كادل عليه قوله عليه السلام ووضوء الأنبياء من قبلي لا يدل على وجوده من أهمهم لاحتمال
 الخصوصية وفيه أن الأصل عدمها ويمكن أن يقال إن خصوصيته بهذه الأمة من حيث بهتهم غير محتمل من
 آثاره فلا ينافي وجوده في غيرهم وهم بغير هذه الخصوصية قال فوح أفندي وهو الصحيح (قوله لأنه) أي التعبير
 المأخوذ من عبر (قوله أفيد) وذلك لأن الركن أخص ولينبه على أن مراد من عبر بالقروض الأركان اه منع
 وانما كان الأركان أخص لأنها القروض الداخلة في الماهية بخلاف القروض وأفيد بالسبب قال في المختار فادت
 له فائدة من باب باع وكذا فادله مال أي ثبت وأدت المال أعليته أو استفدته وأما فادله فهو موزع فهو غير هذا يقال
 فادريدا أي أصاب فواده ومنه الفواد كما في القاموس (قوله مع سلامته) أي مع سلامة التعبير بالأركان (قوله
 بما يقال) أي على التعبير بفرض الوضوء (قوله القطعي) هو ما قطع بزمه حتى يكفر بإحاده (قوله المسوح) أي
 العضو المسوح وهو الرأس (قوله بالريح) أي فان التقدير به غير قطعي واذ وقع الاختلاف فيه بين الأمة (قوله وان
 اريد العملي) وهو ما تفوت العصة بكونه كاقادار الاجتهاد في القروض أي وان اريد أن المعايير عموم المشتركة
 أو ارادة الحقيقة والجواز فمن لا يقول بذلك كما ذكره في شرح الملتقى (قوله يرد المفسول) أي العضو المفسول
 والمراد جنس المفسول فيشمل الأعضاء الثلاثة فأنها قطعية (قوله عنه) أي بما يقال من الاشكال الوارد على
 التعبير بالقروض (قوله بما تضمنناه في شرح الملتقى) من أنه من عموم الجواز والفرق بينه وبين الجمع بين الحقيقة
 والجواز أن الحقيقة في الأول تجعل فردا من الأفراد بأن يراد معنى يحقق في كل الأفراد بخلاف الثاني فان
 الحقيقة يراد بها الوضع الأصلي والجواز يراد به الوضع الثانوي فهما انتعما لان متباينان أو من أن المراد القطعي
 وبما عن اراد المسوح بأن المراد أصل المسح فيه وذلك قطعي لثبوت الكتاب أو العمل وبما عن اراد
 المفسول بأن المراد القدر في الكل ولا شك أنه من هذه الحقيقة على خلاف زفر في المرفقين والكعبين وأبي يوسف
 في ما بين العذار والأذن (قوله ثم الركن) ترتيب اخباري (قوله ما يكون فرضا الخ) هذا معناه الاصطلاحي وقد
 مر بيان معناه اللغوي (قوله الماهية) أي الحقيقة وانما سميت ماهية لأنه يسأل عنها بما هو وما هي (قوله
 فما يكون خارجها) الأولى أن يقول فما يصحكون فرضا خارجا لا يعلم أن يظهر التفرع في قوله فافرض وبين
 القرض والركن المضموم المطلق (قوله فافرض الخ) القرض يأتي في اللغة تكليف وتلازم معنى كافي في نهاية
 التمايز والمشهور أنه مشترك وقال الأصوليون انه حقيقة في التقدير بخلاف غيره اذ هو أولى من الاشتراك

اللازمة والحياتية في الأمور العارضة
 وصرح بذكر الحدث في الفصل والتيمم دون
 الوضوء ليعلم أن الوضوء سنة وفرض
 والحدث شرط للتأني لا للأول فيكون الفصل
 على الفصل والتيمم على التيمم مبالغة والوضوء
 على الوضوء نورا على نور (أركان الوضوء
 أربعة) عبر بالأركان لأنه أفيد مع سلامته بما
 يقال ان اريد بالقروض القطعي يرد المفسول
 المسوح بالريح وان اريد العملي يرد الملتقى ثم
 وان أجيب عنه بما تضمنناه في شرح الملتقى وأما
 الركن ما يكون فرضا داخل الماهية وأما
 الشرط فما يكون خارجا فالقروض أهم منهما

بل لا بد من التمسك بما يحتاج الى التمسك بخلاف الحال فعدده في الخبرين ان القرينة في المشترك واحدة وانما تعدد
 تعدد الجاهل على البدل (قوله ما قطع بلزومه) هو من فرض بمعنى قطع قال في البصر والظاهر من كلامهم
 في الاصول والفروع ان المرض على نوعين قطعي وظني هو في قوة القطعي في العمل بحيث يفوت الجواز بفواته
 المقيد في مسح الرأس من قبيل الثاني وعند الاطلاق ينصرف الى الاول كجمله ثم قال والفارق بين الظني
 لقوى المتيقن للفرض وبين الظني المتيقن الواجب اصطلاحا خصوص المقام وفي التمر ما يفيد ان دليل الفرض
 العمل اقوى وفيه وقد قسموا الادلة السبعة اربعة انواع قطعي الثبوت والدلالة كالتصريح المتوازنة وقطعي
 الثبوت ظاهري الدلالة كالآيات المؤولة وظني الثبوت قطعي الدلالة كاختبار الاحاد التي مفهومها قطعي
 بوظائفها واثبتوا الفرض بالاول واثبتوا بالثاني والثالث الواجب وبالرابع السنة والاستصحاب واراوا بالواجب
 بما يشمل الفرض العملي ومن هنا قال بعض المتأخرين ان الفرض العملي اقوى نوعي الواجب واضعف نوعي
 الفرض اه (قوله حتى يكفر) يصح بناؤه للفاعل أي يكون كافرا وله فاعول أي يفسد الى الكفر (قوله كاصل مسح
 الرأس) المدلول عليه بقوله تعالى واسمحو برؤسكم فذكره منكرا لقطعي من الكتاب وهو كافر (قوله وقد يطلق الخ)
 اشار به الى ان اطلاقه على الاول حقيقة وعلى الثاني مجاز لان الاول هو المتبادر عند الاطلاق كما قاله صاحب
 البصر والتبادر من علامة الحقيقة (قوله على العملي) أي المفترض عملا لا اعتقادا فانه لا يفترض على الانسان
 اعتقاد افتراض مسح الربع (قوله مانعوت الصحة بفواته) تعبير بالصحة اولى من تعبير بعضهم بالجواز لان عدم
 الجواز يصدق بعدم الصحة وعدم الحل مع الصحة ولا يحتاج في التعريف الى زيادة ولا يخبر بجواز لان العاصد
 لا يخبر به ثم (قوله كالمقدار الاجتهادي) أي الذي هو مسح ربع الرأس ودخول المرفقين والكفين والعدا
 وما في الغاية من ان المفروض في مسح الرأس قطعي لان خبر الواحد اذا التصق بياض الوجه كان الحكم بعده
 مضافا للمجمل دون البيان والمجمل من الكتاب والكتاب دليل قطعي ضعيف اه بجر (قوله فلا يكفر باحدة) أي
 لا يلزم منه كفر باحدة ومنع ذلك الاكل بأن الجاحد لا يكون وثقنا المانع من تكفيره فاما ما وجب
 الاقل كالشافعي او الامتصاص كمالك فتقول يعتمد شبهة قوية وقوة الشبهة تمنع التكفير من الجانبين لا ترى
 ان اهل البدع لم يكفروا بما منعه عماد عليه الدليل القطعي في نظر اهل السنة لتأويلهم بجر (تمة) الفرض
 قسمان فرض عين وهو ما يجب على كل مكلف ولا يسقط عن البعض باقامة البعض كالإيمان والصلاة وفرض
 كفاية وهو ما يلزم جميع المكلفين فاذا قام به البعض سقط عن الباقي كصلاة الجازة وقد يستعمل الفرض
 بمعنى الواجب وبالعكس اه أبو السعود (قوله غسل الوجه) مصدر مضاف الى مفعوله والفاعل محذوف
 والتقدير غسل المتوضي وجهه أبو السعود والغسل يفتح الغين لغة ازالة الوسخ عن الشيء بأجراء الماء عليه
 ويضمها اسم الغسل تمام الجسد والماء الذي يغسل به وبه كسر هاء ما يغسل به الرأس من خطمي ونحوه اه بجر
 (قوله مع التقاطر) قال في التمر حذ لا سالة ان يتقاطر الماء به عرف أن ذكر التقاطر مع الاسالة في التعريف
 كما جرى عليه كثير مما لا حاجة اليه لانه حيث أخذ في مفهومه لم يصدق بدونه اه ظول يسل الماء بان استعماله
 استعمال الدهن لم يجز في ظاهر الرواية ولو قوضا بالتجلم لم يقتر لم يجز وما ذكر من اشتراط التقاطر قوله ما وعن
 أبي يوسف هو مجزئ بل الحل بالماء سال أول يسأل ثم على القولين ذلك ليس من مفهومه وانما هو من ادوب
 وفي الخلاصة انه سنة وحده امرار اليد على الاعضاء المضمومة (فائدة) ينبغي في الشتاء ان يبل اعضاءه بالماء
 شبه الدهن ثم يسيل الماء عليه لان الماء يتجافى عن الاعضاء في الشتاء اه بجر والظاهر ان الانبعاث للندب
 (قوله ولو قطرة) على هذا يكون التقاطر بمعنى أصل الفعل اه حلي (قوله وفي الغرض) هو الشيخ برهان الدين
 الكركي اه من (قوله اقله) أي التقاطر (قوله قطرتان) ويدل عليه صيغة التفاعل اه حلي ثم الطاهر انه اذا
 سأل الماء وقطر القطرتين لا يكون تقطيرا في الوضوء ويحتمل أن هذا بيان لما به الصحة وان كان الاقتصار عليه
 مكروها ويحذر (قوله لان الامر) أي في قوله تعالى فاعسلوا اه من والغسلتان الاخيرتان سنة واحدة أو كل
 واحدة سنة (قوله مشتق الخ) لو قدم هذه العبارة عند ذكر الوجه لكان أسلك ومشتق خبرا قول وقول المصنف
 من مبدأ خبرتان وفي الحلي المراد بالاشتقاق الاخذ مجازا وذلك لان الاشتقاق هو أخذ أحد هذه الاشياء
 المشتقة من المصدر وهي الماضي والمضارع والامر واسم المفعول والصفة المشبهة وانعل التفضيل

وهو ما قطع بلزومه حتى يكفر باحدة كاصل
 مسح الرأس وقد يطلق على العملي وهو
 مانعوت الصحة بفواته كالمقدار الاجتهادي
 في المفروض فلا يكفر باحدة (غسل الوجه)
 أي اسالة الماء مع التقاطر ولو قطرة وفي الغرض
 اقله قطرتان في الاصح (مرة) لأن الامر
 لا يقتضي التكرار (وهو) مشتق من
 الموجهة

واسم المكان والوجه ليس واحدا من هذه الفسحة حلبي ولا علم أن الاشتقاق لا جدي في اشتقاق
 جميعها من المناسبة وهو أصغر إذا تساوى في المدة مع الترتيب وكبير إذا وافق في كل الحروف ولو مع غير ترتيب
 كعذب وجب وأكبر إذا وافق في أغلب الحروف كقصم ونصم وكل واحد أعظم مما قبله وقد يقال أصغر من عذب
 وكبير (قوله اشتقاق) مبتدأ وشأنه خبره (قوله إذا سكن أن شهر في المعنى) أي إذا كان المزيد أشهر في المعنى
 المذكور للتحليل (قوله من الارتداد) وهو الاضطراب أخذ منه الرعد لا اضطرابه في السماء (قوله من التجم) وهو
 القصد خذ منه اليم وهو البصر لكونه مقصودا أفاده الحلبي (قوله سطح جبهة) أي أعلاها (قوله بقربة المقام)
 وهي مكان المتوضي أو المكاف فاعل المصدر الذي هو غسل لأنه مفاد من الرضوء اه أبو السعود عن
 العمري ولم يظهر وجه منع الثاني (قوله ذقته) بفتح الذال والقاف وهي مجمع لحية اه حلبي (قوله أي منبت)
 قال في القاموس المنبت كجلس موضع النبات وهو شاذ والقياس كقعد اه أبو السعود (قوله السفلى)
 وهو الذي دون العنقة (قوله طولا) منصوب على التمييز (قوله كان عليه) أي على سطح الجبهة (قوله شعر)
 باسكان العين وتحرى بكها ما بينته الجسم محاليس بصوف ولا وبر للأنسان وغيره اه أبو السعود (قوله عدل
 عن قولهم) أي المصنف عن قول بعض الفقهاء في تعريف الوجه طولا كالكتف والمثلثي (قوله قصاص)
 بتثنية القاف والضم أعلاها حيث ينتهي بانه في الرأس وهذا الحد لم يذكر في ظاهر الرواية (قوله الجارية)
 صفة أقولهم (قوله على الغالب) أي في الأشخاص إذا الغالب فيهم طالع الشعر من مبدأ سطح الجبهة ومن غير
 الغالب الاغم وأخراه (قوله إلى المطرد) أي العائم لجميع الأفراد (قوله ليعم الاغم) هو الذي سأل شعر رأسه
 حتى ضيق جبهته (قوله والاصح) هو الذي انحسر شعر مقدم رأسه (قوله والانزع) هو الذي انحسر شعره من
 جانبي جبهته ذهبت هذه التعاريف في جامع اللغة اه حلبي قال في النهر النهران بفتح النون والزاي ولك
 اسكانها وهما الموضعان المحتاطان بالناسية في جانب العين اللذان ينحسر الشعر عنهما في بعض الناس
 لا ينحسر الرأس ولا يقال للمرأة نزع بل زعوى والعرب به تمدح لانه آية الذكاء والسخاء وتندم بالغم لانه
 بالضم اه قال الشاعر

واشتقاق الثلاث من المزيد إذا كان أشهر في
 المعنى شائع كاشتقاق الرعد من الارتداد واليم
 من التجم (وقد مبدا سطح جبهته) أي
 المتوضي بقربة المقام (إلى أسفل ذقته) أي
 منبت أفتانه إلى سفلى (طولا) كان عليه شعر
 أو لا عدل عن قولهم من قصاص شعره الجارية
 على الغالب إلى المطرد ليعم الاغم والاصح
 والانزع (وما بين تجمع في الاذن عرسا)
 وحيتن (فيجب غسل الاذن) وما يظهر من
 الشفة عند انضمامها (وما بين العذار والاذن)
 لا دخوله في الحسد وبه يغني (لا غسل باطن
 العينين)

ولا تنكح ان فرق الدهر بيننا * اغتم القفا والوجه ليس بانزعا

(قوله شمتى الاذن) الاذن بضم الذا لولك اسكانها تخفيفا وكذا كل ما جاء على فعل من الاذن بضمضين وهو
 الاستماع وشمتها ما لان منها اه نهر (قوله وحيتن) أي حين اذ علت حد الوجه طولا وعرضا (قوله فيجب
 غسل الملاقي) أي يفترض والملاقي ما لا في الوجه من اللحية قال عصام ان غسل ظاهرها الملاقي للوجه فرض
 اه حلبي قال ويحتمل أن يراد بالملاقي ما لا من حدود الوجه الذي هو جزء من الرأس وأسفل الذقن وشمتى
 الاذن لان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب اه وهو مخالف لما في الدر المنثور من أن الحد لا يدخل في الحدود
 على الاصح وفي أبي السعود عن شيخه قد استفيد من قوله في التفسير والدر وما بين شمتى الاذن عرسا عدم
 فرضية غسل شيء من الشمتين فمن قال لا بد من غسل شيء من الشمتين لأن ما لا يتم الفرض الا به فهو فرض
 منسله مجازي ومحترج بلا شبهة وما استدلل به غير صالح هنا وفيه التمام بدون غسل شيء منها مكابرة وانتكار
 لمحموس حصوله بدون ما ذكر بأن جعل على الشمتين ما يمنع وصول الماء الى شيء منهما كشع وفجوة ولا استدله
 في قول الشيخ حسن في نور الابصار ويدخل في الغايين جزء منهما للاتصال بالفرض لانه لا يبدل قطعا
 على اقتراض غسل جزء من الاذن اه (قوله وما يظهر من الشفة) أي يفترض غسله على المعتمد وقيل انه
 كالقلم أفاده في التهر (قوله عند انضمامها) أشار بصيغة الافعال الى أن المراد ما يظهر عند انضمامها الطبيعي
 لا عند ضمها بشدة وتكاف اه حلبي (قوله وما بين العذار) وهو البياض الذي بين العذار والاذن وتنجمه عارضا
 للعبارة والعارض صفة الحد اه أبو السعود (قوله وبه يغني) أي بالدخول ومقابله قول أبي يوسف بعدم
 وجوب دخوله في الملتحي كافي الملتحي ومسكين وجعل في البحر والنهر ذلك عنه رواية أما الكوسج والامرود والمرأة
 فيجب عليهم غسله اتفاقا كما قاله المؤلف في شرح الملتقي (قوله لا غسل باطن الخ) هو جواب عن سؤال وارد على
 التعريف حاصله أنه يلزم على هذا الحد غسل هذه الاشياء وحاصل الجواب أنه انما سقط غسلها العرج ولا بأس
 بغسل الوجه مغمضا عينيه ويجوز الغسل ولو غمضهما شيئا في ظاهر الرواية كافي الشر بلا لية ولو لم يغمض

بيننا فربما ينبغي ان ينظر الى ما تحت الرمح ان ينظر خارجا فبعض العين والافلااح بصر وظاهره انه لا يجب غسل
باطن العينين ولو اكمل بكل نجس (قوله وأصول شعر الحاجبين) يحمل هذا على ما اذا كانا كئيفين أما
انما بدت البثرة فيجب كما يأتي له فربما عن البرهان وكذلك يقال في البسة والشارب ونقله الحلبي عن عصام
الدين شارح الهداية (قوله ووثيق خباب) أي خرته (قوله للمرج) راجع للكل وظاهره أن اوثيم لا يمنع
ولو تحقق عدم وصول الماء لعله المذكورة (قوله أسقط لفظ فرادى) تعرض بصاحب الدرر حيث ذكره
وهنا غسل كل يد منفردة عن الأخرى (قوله لعدم تقييد الفرض) أي فرض غسلهما (قوله بالانفراد)
فلو أدخلهما معاً فصاح الوضوء (قوله الباديتين) أي الظاهرتين اللتين لا تخف عليهما (قوله فان المبروحتين الخ)
عله للتقييد بالقيدين السابقين على سبيل القف والتشر المشوش (قوله وظيفتن) الأولى وظيفتنها (قوله
المسح) ولكنه محتلف الكيفية كما يأتي وهو في أحدهما خلف وفي الآخر بدل (قوله لما مر) أي من أن الأمر
لا يقتضي التكرار (قوله مع المرفقين) عبر مع المفيدة للمصاحبة في الفعل ليفيد الدخول فصاح ما فيه
من الأيماء إلى أن إلى في الآية بمعنى مع كقوله تعالى ويزدكم قوة إلى قوتكم فان قلت انه يقتضي أن جميع اليد
مغسولة مع المرفق والحكم ليس كذلك قلت قد يدفع بأن ما زاد على المرفقين خارج بالاجماع والمرفقين تقبيل
مرفق بكسر الميم وفتح الفاء في الأصح وجاء عكسه أيضاً من اللسان والاداءة أعلى الذراع وأسفل العضد سمي
بذلك لأنه يرتفع به الإنسان في الاتساع عليه ونحوه اهـ ثم روي في لغة ثالثة وهي فتح الميم والفاء معا كما في كشف
الرمز وفي المتن لنشر مرتب فقوله مع المرفقين يرجع إلى اليدين وقوله والكعبين يرجع إلى الرجلين اهـ منع
(قوله على المذهب) مقابلة قول زفر من قال بقوله من أهل الظاهر ان المرفقين والكعبين لا يدخلان قال
في البصر وهو عجوز بالاجماع والمراد بالكعبين العظامان الساتتان أي المرتفعان في جانبي القدمين وهذا هو
المنقول عن أهل اللغة وأنكر الأصمعي قول الناس ان الكعب في ظهر القدم ومن ثم قال القدوري لا خلاف
بين أصحابنا في تفسيره بما ذكرناه وأما ما رواه هشام عن محمد أنه الفصل الذي في وسط القدم عند عقد الشراة
فاتفق الشارحون تبعاً لما في البسوط أنه سهو منه وما قاله محمد انما هو في المحرم اذا لم يجد نعلين فانه يقطع خفيه
أسفل من كعبيه بالمعنى الذي رواه هشام وقامه في النهر (قوله بعبارة النص) أي بصريحه المسوق له (قوله غسل
يد الخ) وذلك لأن مقابلة الجمع بالجمع تقتضي القسمة على الاتحاد (قوله بدلالته) والثابت بها هو الذي يفهم من
النص بطريق المساواة (قوله ومن البص في إلى) أي في ككونها تدخل الغاية أو لا تدخلها أو الأمر محتمل
والمرج القرائن وغير ذلك مما أطال به في البصر (قوله القراءتين) بالجزء والنصب في أرجلكم وحاصل البحث أن قراءة
الجزء متوازنة كقراءة النصب فيقتضي الجمع بين القراءتين أما التخصيص بين الفسل والمسح كما قالت الشيعة أو جعل
النصب على حالة التحني والجزء على حالة التخفف كما قال به بعض أهل السنة والتحقيق فيها أن يقال ان قراءة الجزء
ظاهراً متروكاً بالاجماع لأن من قال بالمسح لم يجعله مغنياً بالكعبين والجزء فيها الجوار كما في بحر ضرب خرب وتطيره
كثير في القرآن والشعر أفاده أبو السعود (قوله قال في الجراح) خبر ما في قوله وما ذكرناه (قوله لا طائل تحته)
أي لا فائدة فيه (قوله بعد انعقاد الاجماع الخ) اعترض بأن هذه الأحكام ثابتة في عهد الرسول صلى الله عليه
وسلم والاجماع ثمة لا يعتبر لأن العبرة لفعله صلى الله عليه وسلم ويمكن أن يقال ان الفعل يوجب القطع بالنظر إلى
شافه وأما نحن فلا يثبت في حقنا الاتواتر ولم يوجد فيعتبر الاجماع في حقنا أو دلالة النص أفاده المصنف
(قوله ومسح راس) أي من أي جهة كان والمسح أصابة اليد المبتلة بالعضو والتقدير بالربع أصح رواية
وداية أما الاقل فلا تغاير المتون عليها ولنقل المتقدمين لها كما في الحسن الكرخي وأبي جعفر الطحاوي وأما
لغاني فلما اختاروا المحققون من أن البساء للاصاق وهي اذا دخلت على المحل تعدى الفعل إلى الآلة فالتقدير
بواسمها أي يدكم برؤسكم فيقتضي استيعاب اليد دون الرأس واستيعابها ملصقة بالرأس لا يستغرق غالباً سوى
ربعه فتعين مراد من الآية وهو المطلوب وأما رواية ثلاث أصابع فقد ذكر في البدائع أنها رواية الأصول وفي غاية
البيان أنها ظاهر الرواية وفي معراج الدراية أنها ظاهر المذهب واختارها جماعة المحققين من أصحابنا وصحبها
في شرح القدوري وقال في الظهيرية وعليه الفتوى اهـ بصر في الأمر قال بعض المتأخرين أنها رواية ابن رستم
في نوادره وغاية ما يلزم من ذكرها في الأصول أن تكون ظاهر الرواية عن محمد لا عن الإمام كما جمل في الفتح

والاغتسال والقدم وأصول شعر الحاجبين واللبسة
والشارب ووثيق ذباب للمرج (وغسل اليدين)
أسقط لفظ فرادى لعدم تقييد الفرض بالانفراد
(والرجلين) الباديتين بالسلميتين فان
المبروحتين والمستورتين باللفظ وظيفتن
المسح (متروكاً لما مر) مع المرفقين والكعبين
على المذهب وما ذكرناه من أن الثابت بعبارة
النص غسل يدي ورجلي والآخر بدلالته ومن
البحث في إلى وفي القراءتين في أرجلكم قال في
الجرح لا طائل تحته بعد انعقاد الاجماع على
ذلك (ومسح راس متروكاً)

توقفاً له وقبلة تأمل (قوله فوق الأذنين) أي فلا يحسبان وما حولهما من الجلاء المنصر عنه النهر من
الربع لانهم ليسوا من الرأس وقوله صلى الله عليه وسلم الاذان من الرأس المراد منه أن ذلك في حكم مخصوص
وهو مسحهما كما في الحلبي (قوله ولو باصا به مطر) وذلك لأن الأكمة لم تقصد الا لإبصال إلى المحل فإذا
أصابه من المطر قدر الفرض اجزأه اه بجر (قوله أو يبل باق الخ) أما لو مسح يبل في يده أخذه من محض
لم يجز مطلقاً كما في الهندية (قوله على المشهور) مقابلة قول الحاكم بالمنع وفي النهر ما يؤيد صحة فراجع (قوله
لا بعد مسح إلا أن يتقاطر) فهو في شرح المتن للمؤلف ولم أر هذا الاستثناء لغيره مع ذكر المسئلة في المطولات
مسألة الجهر والنهر والهندية ولعل هذا سري اليه من مسئلة ذكرها في الجهر ونصه ولو مسح بأطراف أصابعه
والماء متقاطر جازون لم يكن متقاطراً لا يجوز لأن الماء إذا كان يتقاطر قائماً ينزل من أصابعه إلى
أطرافها فإذا مدت يداها أخذ ما جدد بها اه ثم رأيت صاحب الفرزدك في المتن (قوله لم يجز) لأن
المسح حصل بوضع الاصبع وبمدها انفصلت البسطة عن المحل المسوح كما فصار مستعملاً فالمسح
بعده يكون بقاء غير مطهورة كذا في مجمع الأنهر (قوله إلا أن يحسب كون مع الكف) لعله مقترع على رواية الثلاث
والأفهام هذا المقدار لا يبلغ مقدار الربع اللهم إلا أن يقال انه بالمديبلغ ذلك لانه يفرق بين المذو والوضع (قوله
أو بالأفهام والسبابة مع ما بينهما) هذا أيضاً فربح على رواية الثلاث قال في الهندية ولو مسح بالسبابة
والأفهام مفتوحتين فيضعهما مع ما بينهما من الكف على الرأس فينتدب يجوز لانهما أصبعان وما بينهما
من الكف قدر أصبع قصير ثلاث أصابع اه (قوله أو بجاء) أي بأن يكثر الوضع بجاء وهذا يصلح أن يتعلق
بالمثلين ولا يتقبل التفريع على رواية الثلاث كما هو ظاهر (قوله اجزأه) أي ان أصاب الماء الداخل قدر الفرض
ن جاز لا يدخل لا يعتبر (قوله ولم يصبر الماء مستعملاً) أي الماء الباقي في الاناء لأن المسح هو الاصابة لا الاسالة
والذي يوصف بالاستعمال هو المسال وذلك في الفصل لا المصاب الذي هو في المسح وأوضح الكلام ابن شعبان
في شرح الجمع فقال ان فرض المسح يتأذى بأصل البسطة إذا مسح الاصابة دون الاسالة فلم يزل شيء من الحدث
إلى الماء الباقي في الاناء وانما زال إلى البسطة أفاده الحلبي (قوله اتفاقاً) أي بين الثاني والثالث اه حلبي عن الجهر
(قوله على الصحيح) اعلم أنه لا خلاف بين ما في عدم الاستعمال عند عدم النية أي نية المسح وأما إذا نواه فغير
مستعمل أيضاً على قول الثاني واختلف المشايخ على قول الثالث والصحيح من مذهبه أنه يجوز ولا يصبر الماء
مستعملاً أفاده في الجهر فقوله اتفاقاً على الصحيح يرجع إلى قوله وان نوى ولو غسل رأسه مع الوجه اجزأه عن
المسح مع كراهة التزوية لترك القريب ولو مسحت المرأة على الخمار لا يجوز الا إذا كان الماء متقاطراً بحيث
يصل إلى الشعر فيجوز الا إذا تلون الماء بلون الخمار اه هندية (قوله جميع اللحية) بكسر اللام وقصها اه
نهر (قوله يعني عملياً) أي بالمعنى دفعاً لما يتوهم من اطلاق الفرض أنه القطعي (قوله أيضاً) أي كأن مسح ربع
الرأس كذلك (قوله وما عدا هذه الرواية) وهي روايات ست مسح السك أو الربع أو الثالث أو غسل الربع أو غسل
الثالث أو عدم الفصل والمسح ولكن الروايات جميعها اتفقت على عدم وصول الماء إلى ما تحت اللحية قال في الدرر
والفرور والعدا لا يسقط حكم ما وراءه بل ينقل حكم ما تحته إليه أي المذاق حتى يجب غسله ككاشار
والحاجب حيث يتقلان حكم ما تحته اليه ما حتى يجب غسلها ما لا يجب ايصال الماء إلى ما تحتهما واللحية
تتله أي حكم ما تحته إلى ما يلاقي البشرة منها أي من اللحية وهو أظهر الروايات اه قال في الترمذي لابلية واطلق
اللحية فشميل الكشيفة وغيرها وهو صريح ما نقله المصنف بعد من المحيط ومثله في البدائع ونسبه إلى عاتقة المشايخ
والمتأثر أن الشعران كان كثيفاً يسقط غسل ما تحته اه ملخصاً (تق) في شرح الارشاد اللحية الشعر النابت
بجميع التعيين والعارض ما بينها وبين العذار والعذار القدر المحاذي للأذن يتمل من الاعلى بالصدغ ومن
الاسفل بالعارض اه بجر (قوله ثم لا خلاف) أي بين أهل المذهب على جميع الروايات (قوله المسترسل) أي من
دائرة الوجه كذا في المتن (قوله بل يسكن) أي المسح لكونه الاقرب لرجع الضمير وحيارة النية صريحة في ذلك
كذا في الحلبي (قوله وان الكشيفة) أي ولا خلاف في أن الكشيفة الخ فحل الخلاف السابق في الكشيفة ويقال
كثفة في نافية ما تقدم قريباً عن الترمذي لابلية (قوله ترى بشرتها) أي يصبرها الرائي القريب (قوله يجب) أي
يفترض (قوله لم يسترها الشعر) أما المستورقة فبإقطعه غسلها العرج (قوله ولا يعاد الوضوء الخ) وذلك لأن

فوق الأذنين ولو باصا به مطر أو بال باق به
غسل على المشهور ولا بعد مسح إلا أن يتقاطر
ولو تدأصبعاً أو أصبعين لم يجز إلا أن يكون
مع الكف أو بالأفهام والسبابة مع ما بينهما
أو بجاء ولو أدخل رأسه الاناء أو خفيه
أو جبينه وهو يحدث اجزأه ولم يصبر الماء
مستعملاً وان نوى اتفاقاً على الصحيح
الجهر عن البدائع (وغسل جميع اللحية فرض
يعني عملياً ايضاً) على المذهب الصحيح المقتضى
الرجوع اليه وما عدا هذه الرواية مرجوع
عنه كما في البدائع ثم لا خلاف أن المسترسل
لا يجب غسله ولا مسحه بل يسكن كذا في
التي ترى بشرتها يلزم غسل بشرة لم يسترها
النهر وفي البرهان يجب غسل بشرة لم يسترها
الشعر كجب وشارب ومثقة في المختار (ولا
يعاد الوضوء) بل ولا بل المحل (يجلئ رأسه
ولحيته)

المسح على شعر الرأس ليس بدلائل المسح على البشرة لانه يجوز مع القدرة على مسح البشرة ولو كان بدلائل يميز
 كذا في البصر (قوله ولا الوضوء) لاجابة الى التصريح لعلم حكمه بالطريق الاولى والاولى في حل المصنف ان
 يعود الضمير الى الوضوء لانه هو المذكور ولا (قوله ظفرك) مثل الظاء (قوله وكشط جلده) أي بعضه والكشط
 بالكاف والقاف الازالة كما في شرح الفية العراقية ولا حاجة الى ذكر هذا الفرع لانه يعلم من المسئلة التي ذكرها
 المصنف بعد (قوله على أعضاء وضوئه) الأعضاء جمع العضو بضم العين وكسر هاء كل لحم وافربعضه كذا
 في القاموس (قوله قرحة) أي جراحة (قوله كالدمل) ما خوذ من دمل بالفخ بمعنى اصلح يقال دملت بين
 القوم بمعنى اصلحت كما في الصحاح وصلاحتها بغيرها فتسمية القرحة دملًا تفادًا ولا يبرئها كالتفاد والمفاضة
 (قوله ان تألم بالنزع) أي بنزع الجلدة اذا لم يخرج منه دم ومفهومه لزوم الاعداد عند عدم التألم قال الحلي
 لانه بمنزلة الشعة الملتصقة ببذنه وفيه خلاف وتوضيح المسئلة كما في الهندية انه اذا كان على بعض أعضاء
 وضوئه قرحة نحو الدمل وشبهه وعليه جلدة رقيقة فتوضأ وأمر الماء على الجلدة ثم نزع الجلدة هل يلزمه
 غسل ما تحت الجلدة قال ان نزع الجلدة بعد ما يرى بحيث لم يتألم بذلك فعليه أن يغسل ذلك الموضع وان
 نزع قبل البرء بحيث يتألم بذلك ان خرج منها شيء وسال نقض الوضوء وان لم يخرج لا يلزمه غسل ذلك
 الموضع والاشبه انه لا يلزمه الغسل في الموضعين جميعا اهـ فالاولى للشارح أن يقول وان لم يتألم بالنزع على
 الاشبه لانه عند التألم لا خلاف في عدم لزوم الغسل ثانيا (قوله لعدم البدلية) علة لعدم الاعداد في المسائل
 كلها (قوله بخلاف نزع الخلف) أي فانه بنزعه يغسل ما تحته لانه بدل عن الغسل ظاهر فلما لم ينزعه سري
 الحدت الى القدم (قوله كما لو مسح) تشبيه في المسائل الاولى (قوله ثم حته) أي الخلف أي ما لم يمسحه منه (قوله
 شقاق) هو بالضم تشقق يصيب أرساغ الدواب كما في القاموس فأطلقه على الشقوق التي في أعضاء الانسان
 مجازا والشقاق بالكسر اختلاف والاولى للشارح أن يبرئ شقوق وهو جمع شق والفعل منه شق بمعنى جدد
 وله معان أخر مذكورة في القاموس (قوله والامسحه) أي ان قدر كما صرح به في سابقه (قوله والتركه)
 أي ترك مسح ذلك الموضع وبغسل ما حوله اهـ هندية (قوله ولويده) مفرد مضاف فبعم البدن اذ لو كانت له
 يد صحيحة لم يبن الغسل بها (قوله ولو قطع من المرفق الخ) قال في البحر ولو قطعت يده أو رجله فلم يبق من المرفق
 والكعب شيء سقط الغسل ولو بقي وجب اهـ (قوله ولو خلق له يدان الخ) أي من أعلى المرفق والكعب (قوله
 فلو يبطش) بالضم والكسر كما في القاموس والبطش فاصر على البدين فلو قال ويضربهما نظر الى الرجلين
 لكان حسنا (قوله ولو باحداهما الخ) أي ولو يبطش باحداهما فهي الاصلية والاخرى زائدة لا يجب غسلها
 وظاهره ولو كانت تامة وفي النهر ولم أر حركتها ما لو كانتا متينتين متصلتين أو منفصلتين والظاهر وجوب
 غسلها في الاول وواحدة في الثاني اهـ فلم يعتبر البطش والظاهر أنه يعتبر البطش أولا فان بطش بهما وجب
 غسلهما والا فان كانتا متينتين متصلتين وجب غسلهما وان كانتا منفصلتين لا يجب غسل الا الاصلية
 التي يبطش بها وهو حسن جمع بين العبارتين (قوله وكذا الزائدة) أي اليد الزائدة قال في الهندية ويجب
 غسل ما كان مربكا على أعضاء الوضوء والكف الزائدة اهـ (قوله والا فاحاذي الخ) أي ان لا تنبت في محل الفرض
 غسل ما حاذي محل الفرض منها وفي البحر ولو خلق له يدان على المنكعب فالتامة هي الاصلية يجب غسلها
 والاخرى زائدة فاحاذي منها محل الفرض وجب غسله وما لا فلا يل بندب اهـ (قوله أفاد) أي بذكر السنن
 عقب الاركان هنا وفي الغسل (قوله ولا للفعل) هو يعلم عما يأتي (قوله لتقدمه) أي الواجب لانه أقوى من السنة
 فتقتضي الصناعة تقدمه أما الوضوء نفسه فيكون فرضا للصلاة ولو تظلا وجبنازة وواجبا للطواف وسنة للنوم
 ومنه دوا في مواضع كثيرة متر بعضها (قوله لان كل سنة مستقلة الخ) أما الاركان فدليلها واحد وهو الآية فان
 قلت مقتضى هذا التعليل أن يقول وركن الوضوء لا تحاد الدليل قلت النكت لا تطرد ولا تنكس (قوله
 وحكم) فيه أن الحكم الذي ذكره بعد متعدي كلها وقد يجاب بأن المراد بالحكم الحكم الاخرى وهو الثواب
 فلو أتى بسنة وترك الاخرى ائيب على الذي أتى به بخلاف ما لو ترك ركنا فانه لا يثاب على ما أتى به منها (قوله ما يؤجر
 الخ) الحكم الثابت لها الاجر واليوم على الفعل والترك وليس الحكم ما يؤجر لان ما واقعة على السنة فتأمل
 (قوله ويلام) أي يعاتب لا يعاقب كذا في البصر وأيده بعض المتأخرين بأنه المعنى المناسب للمقام اهـ نهر

كما لا يعاد لغسل للمحل ولا الوضوء (يجازي
 شاربه وحاجبه وقلم ظفرك) وكشط جلده
 وكذا لو كان على أعضاء وضوئه قرحة
 كالدمية (وعليها جلدة رقيقة فتوضأ وأمر
 الماء عليها ثم نزعها لا يلزمه اعادة الغسل على
 ما تحتها) ان تألم بالنزع على الاشبه لعدم
 البدلية بخلاف نزع الخلف فصار كما لو مسح
 خفه ثم حته أو قشره فروع في أعضاء
 شقاق غسله ان قدر والامسحه والتركه
 ولو يديه ولا بقدر على الماء نيم ولو قطع من
 المرفق غسل محل القطع ولو خلق له يدان
 ورجلان فلو يبطش بهما فغسلها وكذا الزائدة
 باحداهما فهي الاصلية فيغسلها وكذا الزائدة
 ان نبتت في محل الفرض كاصبع وكف
 زائدة في والا فاحاذي منها محل الفرض غسله
 وما لا فلا تكن بندب مجنبي (وسنة) أفاد أنه
 لا واجب للوضوء ولا للفعل والاقتداه
 وجهها لان كل سنة مستقلة بدليل وحكم
 وحكمها ما يؤجر على فعله ويلام على تركه

(قوله وكثيرا ما يعرفون به) أي بالحكم وزيدت مائتا كيد الكثرة (قوله لانه محط مواقع الخ) أي الحكم هو المقصود لافقها فلذا يعرفون به ~~كثيرا~~ والاضافة للبيان فالخط موقع النظر أو مواقع جمع موقع معنى ايضاح أي المجل الذي يقع نظرهم عليه والانتظار جمع نظر بمعنى التأمل والتفكير (قوله وعرفها الثماني) أي عرف السنة اصطلاحا ما هي لغة فالطريقة مطلقا ولوقية (قوله أو بفعله) ينبغي زيادة أو تقريره أو التقرير داخل في الفعل لانه عدم النهي عما يقع بين يديه عليه الصلاة والسلام يعني أنه كف والكف فعل من افعال النفس (قوله وليس بواجب) مراده به ما يعجز الفرض (قوله لمطلقها) أي لمطلق السنة الشامل للمؤكد والمستحب وتبع في الاستدراك صاحب النهر وأنت خير بأنه أخرج المستحب بقوله ولا مستحب (قوله ولو حكما) كعدم الامكان على من لم يفعل لانه ينزل منزلة الترك حقيقة فدخل الاعتكاف في العشر الاخير من رمضان لانه عليه السلام وان واطب عليه من غير ترك ومقتضاها وجوب الاعتكاف لكن لما لم ينكر عليه الصلاة والسلام على من لم يفعل ~~كف~~ كان ذلك منزلة الترك حقيقة والمراد أيضا المواظبة ولو حكما لدخل التراخي فانه صلى الله عليه وسلم بين العذر في الخلف عنها وهو خوف أن تفرض علينا اه أبو السعود (قوله لكن شأن الشروط الخ) وذلك لانها البيان المأهية والشروط خارجة عنها (قوله وأورد عليه) أي على تعريف الثماني (قوله بناء على ما هو المنصور) أي حال كون صاحب البحر يائسا لشكاله على القول المنصور أي المؤيد من أقوال ثلاثة الحظر والاباحة والتوقف (قوله التوقف) أي فلا يعرف اباحة المباح الا بقوله أو بفعله صلى الله عليه وسلم فقد ساوى التعريف المذكور للسنة وكذا يرد المباح على القول بأن الاصل الحظر (قوله الا أن الفقهاء) جواب عن الابراد (قوله كثيرا ما يلهمجون) أي يولعون قال في الصحاح اللهمج بالنسي الولوع به وقد اهج به بالكسر يلهمج اهج اذا غرى به اه والمعنى أنهم ينطقون به كثيرا (قوله فالتعريف بناء عليه) هو محط الجواب يعني أن تعريف الثماني مبني على هذا القول فتعلم اباحة المباح من الاصل لا من جهة الشارع واختار في البحر تعريف السنة الاول وبه صدر وعليه اقتصر المصنف في المنع أنما الطريقة المساوكة في الدين من غير لزوم على سبيل المواظبة ليخرج غير الحدود والثاني وعليه اقتصر في النهر فقال والذي ظهر للعبد الضعيف ان السنة ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم لكن ان كانت لا مع الترك فهي دليل السنة المؤكدة وان كانت مع الترك احيانا فهي دليل غير المؤكدة وان اقترنت بالانكار على من لم يفعله فهي دليل الوجوب وهذا في غير الواجب المختص به صلى الله عليه وسلم أما ما هو فقد لا ينكر على تركه مع وجوبه في حق غيره كصلاة الضحى فافهم هذا فان التوفيق يحصل به وفي التساويح أن مطلق المواظبة لا يدل على الوجوب وهذا مذهب أصولي والافهم مصترحون في غير موضع من الفروع أنها تفيد اه (قوله البداية) مصدر يد أقال المطرزي كالتقراءة فهو بكسر الباء ومو ب ابن بكري الضم وهما على غير قياس والبداة فعل الشيء أولا وتقدم اه منح (قوله بالنية) هي لغة عزم القلب على الشيء واصطلاحا قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى في ايجاد الفعل ودخل في ذلك المنهيات فان المكلف به الفعل الذي هو كف النفس والفرق بين العزم والقصد والنية أن العزم اسم للمقصد على الفعل والقصد اسم للمقترن بالفعل والنية اسم للمقترن بالفعل مع دخوله تحت العلم بالثبوت اه بحر (قوله أي نية عبادة الخ) هو على تقدير مضاف وهو اقامة أو استباحة وفي البحر قالوا المعبر قصد رفع الحدث أو اقامة الصلاة أو استباحة أو امتثال الامر ولا يتأق الاخير الا بعد دخول الوقت اذ ليس مأمورا به الا بعده اه وفيه نظر فانه مأمور به على طريق الندب قبل الوقت وهو احدى الثلاث التي المندوب فيها أفضل من الفرض وتكفي نية الطهارة كافي الهندي وكذا نية الوضوء كما جزم به في الفتح قال بل هي أولى من نية رفع الحدث تنوعه اه وما في البحر من أن نية الطهارة لا تكفي في تحصيل السنة كانه لانها متنوعة الى ازالة الحدث والخبث فلم ينو خصوص الطهارة الصغرى فيه نظر فان الحدث متوقع الى أكبر وأصغر وقد كفي نية رفعه في تحصيل السنة (قوله لا تصح) الاولى لا تحل كافي الفتح ليشمل مس المصنف والطواف (قوله كوضوء) أي كنية وضوء وهو تنظير (قوله بأنه بدونها) أي الوضوء بدون النية (قوله ليس بعبادة) فلا يناب عليه لا طاعة الثواب بالنية وفي بسوط شيخ الاسلام لا كلام في أن الوضوء المأمور به لا يحصل بدون النية لكن صحة الصلاة لا تتوقف عليه لان الوضوء المأمور به غير مقصود وانما المقصود الطهارة وهي تحصل بالمأمور به

وكثيرا ما يعرفون به لانه محط مواقع أنظارهم وعرفها الثماني بما ثبت بقوله عليه السلام أو بفعله وليس بواجب ولا مستحب لكنه تعريف لطيفة بها والشروط في المؤكدة تعريفه مع ترك ولو حكما لكن شأن الشروط مواظبته مع ترك التعارض وأورد عليه أن لا تذكر في التعارض وأورد عليه في البحر المباح بناء على ما هو المنصور من أن الاصل في الاشياء التوقف الا أن الفقهاء كثيرا ما يلهمجون بأن الاصل اباحة فالتعريف بناء عليه (البداة بالنية) أي نية عبادة لأنصح الأبالطهارة كوضوء أو رفع حدث أو امتثال أمر وصريحه بأنه بدونها ليس بعبادة

وغيره لأن الماء مطهر بالطبع (قوله وبأنه يتركها) الحاصل أن تارك السنة المؤكدة هل يأثم أولا خلافاً ووفق
 في التهرج على الأثر على اعتبار الترك وعدمه على عدمه (قوله وبأنه يفرض الخ) أفاد في التهرج أنه لا بد أن تذكر
 النية من جهة الفرائض في الأمور إذا لم تراع لها ما في أن الوضوء المأمور به لا يصح بدون النية أنه انزعاهم
 في وقت الصلاة على الوضوء المأمور به إلى ذلك أشار الكرخي وبجاء فيه الحلبي بأن الفرض ما يشاب على فعله
 ويعاقب على تركه والنية في المأمور به ليست كذلك فلا تكون فرضاً والصواب أن يقال إنها شرط في كون الوضوء
 عبادة (قول في الوضوء المأمور به) أي الذي أمر به الشارع ورتب عليه الثواب (قوله بسور حمار) كأنه لأن
 ظهورية الماء ضعفت بالشك فتتقوى بالنية (قوله وينبذ تمر) هذا مبني على ضعف والمعتقد عدم جواز الوضوء
 به (قوله كالتييم) أي كما أنها فرض في التيم وانما لم تكن النية في الوضوء الذي هو مفتاح الصلاة شرطاً لعدم
 تعليلها للأعرابي مع جهله فلو كانت فرضاً لعلمها على الله عليه وسلم (قوله وبأن وقتها) عطف على قوله
 بأنه بدونها الخ (قوله ينبغي) أي يستحب (قوله أن تكون عند غسل اليدين) قال في الأشياء ليسأل ثواب
 السنن ويؤيد ما في الأشياء ما ذكره نوح أقصدى حيث قال وانما قال البدء بالنية ولم يقل النية كما قال غيره
 إشارة إلى أن محلها ابتداء الوضوء فيقرنها بأول سنة ويستدعيها إلى غسل الوجه الذي هو أول أركانها هذا هو
 الظاهر لأن ما تقدم بدونها لا ثواب له فينبغي تقديمها اه أبو الورد وهذا حاصل الاستدراك (قوله قبل سائر
 السنن) أي باقي لا بمعنى جميع والالزم تقديم النية على نفسها لكونها من السنن أفاده الحلبي (قوله كما يفرض الخ)
 تشبيه في المنى (قوله انتهى) أي ما في القهستاني (قوله لذي الفهم) الجار متعلق بأن والفهم الإدراك
 (قوله فحكى) أي تذكر (قوله في النية) متعلق بحكي أو بعالم وفي معنى البناء أي لكل عالم بما يتعلق بالنية
 (قوله حقيقة) هي قصد الطاعة والتقرب إلى الله تعالى في إحياء الفعل مع المقارنة وإطلاقها على التي
 قبل الفعل فيه مجاز الأول اه حلبي (قوله حكيم) هو النية في الوضوء الغير المأمور به والغسل والفرضية
 في الوضوء بسور الحمار وفي المقاصد من العبادات وفي المأمور به اه ح (قوله محمل) هو القلب وأما التلطف
 به فابدية في جميع العبادات وانما يحسن لمن لم تجتمع عزيمته كما صرح به في ج البحر اه حلبي (قوله
 وزمن) هو قبل سائر السنن في نحو الوضوء والغسل وفي الصلاة أن تكون عند التكبير أو قبله من غير فاصل
 يمنع البناء (قوله وشرطها) هو الإسلام والعقل (قوله والقصد) مصدر بمعنى اسم المفعول والمقصود منها
 تمييز العبادات عن العادات أو تمييز بعض العبادات عن بعض اه حلبي (قوله والكيفية) هي أن يقصد
 العبادة عالمياً أي عبادة هي اه حلبي أي فلا يكتفي مطلق قصد الطاعة والتقرب من غير تخصيص (قوله
 والبداهة الخ) قدرها إشارة إلى مطلوبية البداهة هنا أيضاً كما في غسل اليدين ولا تخفى بينهما وذلك لأن النية
 محلها القلب والتسمية محلها اللسان وغسل اليدين بالفعل اه والى دفع الثاني أشار المؤلف بقوله قولاً (قوله
 بكل ذكر) فلو هلل أو كبر كان مقبلاً السنة كذا في التهرج (قوله لكن الوارد الخ) أفاد أنه مرفوع إلى النبي صلى الله
 عليه وسلم وقيل أنه منقول عن السلف كما في البحر (قوله بسم الله العظيم) كذا ذكره الطحاوي عن السلف وقيل
 أن الأفضل بسم الله الرحمن الرحيم بعد التذود كذا زاهدى أنه يجمع بينهما كذا في التهرج (قوله دين الإسلام)
 الإضافة للبيان (قوله قبل الاستنجاء) لأن الاستنجاء ملحق بالوضوء من حيث أنه طهارة كما في غاية البيان
 وصح أنه عليه الصلاة والسلام كان يقول عند دخوله الخلاه اللهم اني أعوذ بك من الخبث والخبائث يعني
 ذكرور الشياطين وانائم نهر والخبث جمع خبيث المؤذي من الجن والشياطين ويرى خبيث بسكون الباء
 مصدر بمعنى الشر اه أبو الورد (قوله وبعد) لأنه ابتداء طهارة كما في غاية البيان (قوله الاحال انكشاف)
 أي فلا يعنى سواء كان قبل الاستنجاء أو بعده قبل الستر كذا يفاد من المنع (قوله لا تحصل السنة) وذلك لفوات
 محلها وهو الابتداء (قوله بل المندوب) لتلا محله وضوءه عنها كذا في السراج (قوله واما الاكل) أي فصل
 إذا نسبها إلى ابتداءه وأتى بها في خلافه والفرق أن الوضوء عمل واحد بخلاف الأكل فان كل لقمة فعل مبتدأ كذا
 في البحر (قوله لا فيافات) تقييد للكمال بجنا (قوله وليقل الخ) قال صاحب التهرج رأيت في السمايل الترمذية من
 حديث عائشة رضي الله تعالى عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أكل أحدكم فليذكر الله
 تعالى على طعامه فليقل بسم الله أولاً وآخره اه وظاهر الحديث الشريف أن السنة تحصل في الأول لا في

وبأنه يتركها وبأنه يفرض الخ
 المأمور به وفي التوضي بسور حمار وينبذ تمر
 كالتييم وبأن وقتها عند غسل الوجه وفي
 الأشياء ينبغي أن تكون عند غسل اليدين
 للرسول ليسأل ثواب السنن قلت لا يمكن
 في القهستاني ومحلها قبل سائر السنن كما في
 الأصح فلا تسن عند ما قبل غسل الوجه كما
 يفرض عند الشافعي اه وفيها سبع سوالات
 مشهورة تطهرها العراقي فقال
 جميع سوالات ذي الفهم أت
 يحكي لكل عالم في النية

حقيقة حكيم محمل وزمن
 وشرطها والقصد والكيفية
 (و) البداهة (بالتسمية) قولاً وتحصيل بكل
 ذكر لكن الوارد عنه عليه الصلاة والسلام
 بسم الله العظيم والمندوب بعده الاحال انكشاف
 (قوله الاستنجاء) بعبارة (قوله ولو نسبها فسمى
 وفي محل نجاسة فيسمى بقلبه ولو نسبها فسمى
 في خلاص لا تحصل السنة بل المندوب وأما
 الأكل فصل السنة في باقيه لا فيافات
 وليقل بسم الله أولاً وآخره

الأول فيه وهو خلاف ما يحسنه ابن الهمام قد بر قال بهضهم وفائدة أن الشيطان يتقاي ما آكله قبل التسمية
(قوله الطاهرين) أما غسل العجنتين ففرض (قوله ثلاثا) فلا يكون آتيا بسنة الغسل فيه ما حتى ينلته وفيه أن
المصنف ذكر أن التثنية سنة مستقلة فلا حاجة إلى ذكره هنا (قوله قبل الاستنجاء بعده) قال في البحر واختلف
في أن غسله ما قبل سنة قبل الاستنجاء فقط وقبل بعده فقط وقبل قبله وبعده واليه ذهب الاصحح كما في
المجتبى وصحبه فاضى خان في فتاواه اه وقد أوضع الدليل على ثبوته في الحالتين فإن قلت إن البداءة ظاهرة في
الذي قبل الاستنجاء وأما الذي بعده فلا بداءة فيه قلت أجاب في النهر بأن الابتداء كما يطلق على الحقيقي يطلق على
الاضافي (فرع) كل من القسطين الأخيرين سنة لا هما سنة واحدة كذا في النهر (قوله وقيد الاستيقاظ) أي الواقع
في عبارة صاحب الهداية وغيره كما في البحر (قوله اتفاقي) أي وقع اتفاقا لا بقصد الاحتراز لأن من حكي
وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم كعمران مولى عثمان بن عفان وغيره قدم فيه البداءة بفعل البدين
من غير تقييد بكونه من نوم كذا في البحر (قوله ولذا) أي لكون هذا القيد اتفاقا وأما أن الغسل إنما يطلب خوف أن تكون
مطلقا (قوله لا يتوهم الخ) أي لأن التقييد به هذا الطرف ربما يوهم أن الغسل إنما يطلب خوف أن تكون
على يده نجاسة فينبذ أنه لو تحققت الطهارة لا يطلب الغسل وإيس كذلك فلذا لم يذكره وفي الحلبي الأصح
الذي عليه الأكثر أنه سنة مطلقة لكنه عند قوم النجاسة كما إذا نام لا عن استنجاء أو كان على يده نجاسة
تكون مؤكدة وعند عدم نوحها كما إذا نام لا عن شيء من ذلك أو لم يكن نائما تكون غير مؤكدة وعند
تحققها يكون فرضا لقول المصنف وغسل البدين مختص بغير الأخير ومراعاة بالسنة ما يعين المؤكدة
وغيرها اه (قوله لأن مضاهي الكتب) على العلية في قوله ولا لم يقل والمضاهي جمع مفهوم ما يفهم من
اللفظ لا في محل النطق والظاهر أن المراد كتب ظاهر الرواية (قوله حجة) أطلق فحمل مضاهي الموافقة
والمخالفة كذا في الحلبي (قوله بخلاف أكثر مضاهي النصوص) أي فلا يعتبر لأن المقصود من النصوص
الآخذ بالاحكام الدالة عليها صريحها والمراد مضاهي المخالفة أما مضاهي الموافقة فمستبعدة كذا في الحلبي
وقيد بالآخذ لأن الأقل كفهوم العقوبة معتبر كما يأتي للقهستاني (قوله وفيه من الحج) أي في النهر من كتاب
الحج (قوله في الروايات) أي عن الإمام وأصحابه سواء كان مفهوم مخالفة أو موافقة (قوله ومنه) أي من
الذي يعتبر مفهومه اتفاقا (قوله تقيده) أي ما ذكر من اعتبار المفهوم في أقوال الصحابة (قوله بما يدرك
بالرأي) أي ما للعقل فيه مجال ونصرف (قوله لا مال يدرك به) أي لأنه في حكم المرفوع والمرفوع نص
والنص لا يعتبر مفهومه (قوله عن حدود النهاية) أي كتاب الحدود منها (قوله في نص العقوبة) لا يناقض
ما في النهر لأنه من الأقل (قوله كلاهم) أي القبار المذكور صفتهم في الآيات قبلها ومفهوم التقييد بهم
أن المؤمنين لا يحبسون عن رؤيته تبارك وتعالى (قوله ما كثرى لا كلي) يناقض ما قدمه عن الهرود دفع
المنافضة بتقدير أكثر في قوله المفهوم معتبر في الروايات (قوله إلى الرسعين) بالسعين والماد كما في شرح النقاية
للسلامة قاسم في النهر الرسع يضم الراء مفصل الكف في الذراع والقدمين في الساق (قوله مفصل) بفتح
الميم وكسر الصاد العضو بكسر الميم على وزن مقود اللسان وكسرت الميم تشبيها بهاء الألة (قوله قال)
أي الشاعر ونسأله في حذف فاعله لأنه معلوم لأنه لا يقول النظم الأشاعر (قوله الإيهام) أي من البدين
(قوله لنصرة) أي الشخص المعلوم من المقام (قوله ما وسط) أي توسط بين الكوع والكروع (قوله ملقب)
أي مسمى (قوله بالعلم) الباء زائدة أي خذ العلم عن أهله أو هو مـ درجته في اسم المفعول أي خذ هذه
المعلومات واحفظها (قوله واحذر من الغلط) أي من أن تغلط في تلك الأشياء المذكورة لتقارب ألفاظها
أو أحذر مطلقا (قوله ثم إن لم يمكن) مقابل لحدوف يفاد من البحر وعبارته وكيفية غسله ما أنه إن كان الاناء
صغيرا بحيث يمكن رفعه لا يدخل يده فيه بل يرفعه بشماله ويصبه على كفه اليمنى ويغسلها ثلاثا ثم يأخذ الاناء
بيمينه ويصبه على كفه اليسرى ويغسلها ثلاثا ثم إن لم يمكن الخ (قوله أدخل أصابع الخ) هذا إن لم يكن معه
أنا صغیر فان كان معه فعل مثل ما ذكرناه سابقا فان قلت إن إدخال الأصابع في الاناء مخالف للحدوث الوارد إذا
استيقظ أحدكم من منامه فلا يغسل يده في الاناء حتى يغسلها فإنه لا يدري أين باتت يده قلت انتهى محمول على
الاناء الصغير أو الكبير إذا وجد الصغير معه أما الكبير عند عدم وجود الصغير فلا ينهي عن إدخال الكف فيه

(قوله البداءة) (بفعل البدين) الطاهرين
ولا ما قبل الاستنجاء وبعده وقيد الاستيقاظ
اتصافى ولذا لم يقل قبل قبل ادخالهما الاناء
لأن يتوهم اختيار من السنة بوقت الحاجة
لأن مضاهي الكتب بخلاف أكثر مضاهي
النصوص كذا في النهر وفيه من الحج
المفهوم ومنه في الروايات اتفاقا ومنه
أقوال الصحابة قال وينبغي تقييده بما يدرك
بالرأي لا مال يدرك به اه وفي القهستاني
عن حدود النهاية المفهوم مضاهي نصوص
العقوبة كما في قوله تعالى كلاهم عن ربهم
يومئذ لا ينفعون شيئا (قوله إلى الرسعين) بالضم
فأكثرى لا كلي (قوله الكوع والكروع) وأما
مفصل الكف بين الكوع والكروع وأما
التبوع في الرجل قال
وعظم إلى الإيهام كوع وما يلي
وتعظم إلى الكروع والكروع
لنصرة الكوع والكروع
وعظم إلى الإيهام كوع وما يلي
يعرف نفعه بالعلم واحذر من الغلط
ثم إن لم يمكن رفع الاناء أدخل أصابع يديه

كذا في البحر (قوله مضمومة) فائدة الضم رفع الماء بها اهبطي (قوله وصب على اليمنى) أي ثم يدخل اليمنى في الاناء ويغسل اليسرى كذا في البحر (قوله لاجل التيامن) أي لالان الجمع بين اليدين في كل مرة غير مستنون كما علل به صاحب المحيط بل هو سنة كما تفيد الاحاديث بل العلة ما ذكر كذا في البحر (قوله ان أراد الغسل) أي غسل الكعب (قوله ما را الماء مستعملا) أي الماء الملاقى للكعب اذا انقلع لاجب الماء كما في البحر (قوله وان اراد الاعتراف) أي ولو كان جنباً ومثله اذا وقع الكوز في الحب فأدخل يده الى المرفق لا يصير مستعملا افاده في البحر (قوله لا) أي لا يصير الملاقى مستعملا وان وجدت عليه الاستعمال وهي القرية أو رفع الحدث للضرورة ووضعهما مستثناة أفاده الحلي والحاصل أن الماء الذي في الاناء غير الملاقى غير مستعمل مطلقا والملاقى للكعب ان قوى الغسل استعماله واختلاطه بما في الاناء لا يضر بقلته وان قوى الاعتراف لا يستعمل (قوله ولو لم يمكنه الاعتراف بشئ الخ) توضيح ذلك كما في المضمرات انه اذا لم يكن معه ما يعترف به ويداه نجستان فانه يأمر غيره أن يعترف بيديه ويصب عليهما ليغسلهما وان لم يجد يرسل في الماء منديلا ويأخذ طرفه بيده ثم يخرج من الاناء فيغسل اليدين في بطنه ثم يغسل اليدين اليسرى أو يأخذ الثوب بأسنانه فيغسل يديه بالماء الذي يتقاطر ثلثا فان لم يجد رفع الماء بضمه فيغسل يديه وان لم يقدر فانه يقيم ويصلي ولا إعادة عليه اه وفي استعمال المرفوع بالضم خلاف الصحيح الاستعمال فيزيل ما على اليدين من الخبث ثم يغسلهما للوضوء (قوله وهو) أي غسل اليدين - واه كان عند نوحهم النجاسة أم لا اه حلي (قوله سنة) أراد بها مطلقا الشامل له مؤكدة وغيرها اه حلي (قوله كما أن الفاتحة) أي قراءتها في الصلاة تنوب عن الفرض قال في البحر اعلم أن في غسل اليدين ثلاثة أقوال قيل انه فرض وتقديعه سنة واختاره في فتح القدير والمعراج والنجارية واليه يشير قول محمد في الاصل ثم يغسل ذراعيه ولم يقبل يديه فلا يجب غسلهما ثانيا وقيل انه سنة تنوب عن الفرض كالفاتحة فانه واجبة تنوب عن الفرض واختاره في الكافي وقال السيرخي انه سنة لا ينوب عن الفرض فيعيد غسلهما ظاهرا وباطنا ما قال وهو الاصح عندي واستشكله في الذخيرة بأن المقصود التطهير فبأي طريق حصل حصل المقصود وظاهر كلام المشايخ أن المذهب الاول (قوله عن الفرض) هو بالنسبة لليدين غسلهما والفاتحة القراءة (قوله أيضا) أي ثانيا بعد غسلهما الاول وفيه أن من قال انه سنة تنوب عن الفرض لا يقول باستثنائ الغسل ثانيا بل الغسل ثانيا هو قول السيرخي فحق كلامه خلط قولين وما في الشرح هو الموافق لما في التمهيد عن الذخيرة الاخرية من أن السنة مندغسل الذراعين أن يغسل يديه ثلاثا أيضا اه (قوله والسوال) يجوز رفعه وجزءه وهو الاظهر ليفيد أن الابتداء به سنة أيضا أي بدءا اضافيا والسوال بمعنى الاستقبال ويأتي اسما للفتنة كذا ذكره ابن فارس اه بحر (قوله سنة مؤكدة) هذا يعين قراءته بالرفع وكونه سنة أحد قولين معصين والثاني الاستحباب وادعى الكمال أنه الحق (قوله عند المضمضة) هو قول الاكثر وهو الاول لانه أكمل في الانقاء (قوله وهو للوضوء عندنا) وعند الشافعي له صلاة وتظهر الفرة فمن صلى بوضوء واحد صلوات وقد استأنف فيه تكون كل صلاة بسبعين صلاة من غير سوا عندنا وعند الشافعي لا يحصل الا اذا استأنف لكل صلاة أفاده في البحر (قوله الا اذا نسبه فيندب) في البحر عن فتح القدير مانعه وليس هو من خصائص الوضوء بل يستحب في وضوء اصفرار السن وتغير الرائحة والقيام من النوم والقيام الى الصلاة وأول ما يدخل البيت وعند اجتماع الناس وعند قراءة القرآن ثم قال لكن قولهم يستحب عند القيام الى الصلاة بنا في ما نقلوه من أنه عندنا للوضوء لا للصلاة خلافا للشافعي وعلمه السراج الهندي في شرح الهداية أنه اذا استأنف للصلاة رجماء يخرج دم وهو نجس بالاجماع وان لم يكن ناقضا عند الشافعي قال في التمهيد نقل هذا كله أقول يمكن أن يجاب عنه بما نقله في السراج بعد ذلك حيث قال وأما اذا نسى السوال للظهر ثم ذكره بعد ذلك فانه يستحب له أن ينال حتى يدرك فضيلته وتكون صلاته بسوال اجماعا اه اذا علمت ذلك فالشارح في كلامه على ما استظهره صاحب التمهيد فالاولى التنبيه على ذلك فان ظاهر عبارته يفيد أن هذا هو المذهب (قوله وتغير رائحة) أي رائحة الفم (قوله وقراءة قرآن) انما كان مندوبا في هذه المحلات لان ظاهر السنة يفيد المواظبة عليه وفي أبي داود كان عليه الصلاة والسلام لا يستيقظ من ليل أو نهار الا يقول قبل أن يتوضأ وفي الطبراني

مضمومة وصوب على اليمنى لاجل التيامن
ولو أدخل الكعب ان أراد الغسل صار الماء
مستعملا وان أراد الاعتراف لا ولو لم يمكنه
الاعتراف بشئ ويداه نجستان يقيم وصلي
ولم يعد (وهو) سنة كما أن الفاتحة واجبة
(تنوب عن الفرض) ويحسن غسلهما أيضا
مع الذراعين (والسوال) سنة مؤكدة
كما في الجوهر وعند المضمضة وقيل قبلها
وهو للوضوء عندنا الا اذا نسبه فيندب
للصلاة كما يندب لاصفرار السن وتغير رائحة
وقراءة قرآن

الصلاة والسلام تخفض ثلاثا واستنشاق ثلاثا أخذ لكل مرة ماء جديدا (قوله وهما سنتان مؤكدتان) فان
ترك المضمضة أو الاستنشاق اثم على الصحيح لان السنة المؤكدة في قوة الواجب وجميع من حكى وضوء عليه
الصلاة والسلام اثنان وعشرون محاسبا كلهم ذكرهم ما فيه كذا في البحر عن الفتح (قوله على سنتين حسن)
فباستقارهما تكون السن سبعة (قوله الترتيب) فاذا قدم وأخر فيهما فانه سنة الترتيب فقط (قوله التثليث) أي
ولو ماء واحد لاجل أن يكون ذكر التجديد بعد فائدة (قوله وتجديد الماء) أي اخذه ماء جديدا في التثليث سنة
عندنا لا عند الشافعي كذا في البحر (قوله وفعله ما باليمن) ويميط الخياط باليسرى كذا في المبسوط وغيره
وفي المنية انه يستنشق باليسرى كذا في البحر (قوله والمبالغة) هي السنة الخامسة ولم يذكر المخرج وفي البحر
ولو تخفض وأبلى الماء ولم يجبه اجزاء لان المخرج ليس من حقيقة الماء والافضل أن يلقه لانه ماء مستعمل اه (قوله
بالفرغرة) راجع للمضمضة (قوله ومجاورة المارن) راجع الى غسل الاتف (قوله لاحتمال الفساد) أي بسبق
الماء من أحدهما وروى أصحاب السنن الاربع بالغ في المضمضة والاستنشاق الا أن تكون صائغا (قوله وسر
تقديمهما) أي حكمة تقديمهما بالنسبة لما بعدهما والافضل لهما النية وغسل اليدين والسواك (قوله اعتبار
أوصاف الماء) أي اعتبار المكاف أو صافه أي الوقوف على كيفية (قوله لانه الخ) هذا لا يصلح دليلا على
المدعى لان الكلام في غسل القدم والاتف مع انه لا يظهر في فاقد البصر (قوله ويرجعه) أي اذا حدث فيه رائحة تلم
بالاتف وليس المعنى أن الماء لا يرجع فقد هاني فيه (قوله ولو عند ماء) في البحر عن المعراج ترك التكرار لا يكره
مع الامكان ثم قال قال استاذنا يمين به أن من عنده ماء يكفي للغسل مرة مع المضمضة والاستنشاق وثلاثا
بدونهما يغسل مرة معهما اه (قوله غسل مرة) لان ترك التكرار لا يكره مع الامكان وجميع من حكى وضوءه
عليه الصلاة والسلام ذكرهم ما فيه وأما الوضوء مرة واحدة فقد ثبت فعله وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة
بدونه افاده الحلبي (قوله وعكسه) وهو ما اذا قدم الاستنشاق لا يجزئه لصيرورة الماء مستعملا كذا في البحر
لان الاتف لا ينطبق على الماء بخلاف القدم فانه ينطبق على بعض الماء فلا يصير الباقي مستعملا اه أبو السعود
(قوله لا) أي لا يجزئه وتعبير الشارح أولى من تعبیر غيره بلا يجوز لانه يحتاج الى تأويل عدم الجواز بعدم
الاجزاء أو يحتمل على المضمضة والاستنشاق في الغسل الواجب كذا في البحر (قوله الاولى نم) ظاهره ولو من ذلك
لاحتمال أن يتخلل من اجزاء السواك شيء أو يبقى اثر طعام لا يخرج السواك ويحترق (قوله وتخليل) هو بالخاء
المجبة جعل الشيء في الخلل الذي هو الفرجة بين الشيتين والجمع خلال كجبل وجبال اه صحاح وتخليل اللعبة
تفرق شعرها من أسفل الى فوق كذا في البحر (قوله لغیر المحرم) وله مكروه كما في النهرو سنة التخليل قولهما
وعند الامام مندوب كاحكامه في خير مطلوب (قوله بعد التثليث) أي تثليث غسل الوجه كذا في الحلبي (قوله
ويجعل ظهر كفه) في المنح وكيفية على وجه السنة أن يدخل أصابع اليد في فروجها التي بين شعراتها من أسفل
الى فوق بحيث يكون ككف اليد الخارج وظهورها الى التوضي اه وقيد في السراج بأن يكون بعمامة متقاطر
كما في البحر (قوله وتخليل الاصابع) قال في النهرو اذ دخل بعضها في بعض بعمامة متقاطر ويقع عنه اذ خالها
في الماء ولو غير جار وهو سنة مؤكدة اتفاقا اه ونوزع دعوى الاتفاق بما في الشرع بلالية انه سنة عند أبي يوسف
وهما يفضلانه ويرج في المبسوط قول الثاني اه أبو السعود (قوله اليدين) أي أصابع اليدين (قوله بالتشبيك)
أي تشبيك الاصابع بعضها في بعض والتخليل انما هو بعد التثليث لانه سنة التثليث بحر (قوله بخنصر يده
اليسرى) افاد الحلبي انه جاء من رواية ابن ماجه التخليل بالخنصر أما كونه خنصر اليسرى أو من أسفل فانه
اعلم به كذا في النهرو قال في البحر ويشكل كونه بخنصر اليسرى أن هذا من الطهارة المستحب في فعلها أن
تكون اليمنى قلت قد ورد في حديث يفيده أنه لا يغسل الرجلين باليمنى ولفظ الحديث في الجامع الصغير من طريق
ابن عدي عن أبي هريرة اذا توضأ أحدكم فلا يغسل أسفل رجله يده اليمنى وسيأتي للشارح عند غسل الرجلين
باليسار من المستحبات واعلم الحكمة في كونه بالخنصر كونها ادق الاصابع فهي بالتخليل أنسب كذا في شرح
المنية (قوله يادنا بخنصر) واما بخنصر يده اليسرى والتخليل من الاسفل ان يدها من أسفل الاصابع
الى فوق من ظهر القدم وقيل المراد من أسفل الاصابع من باطن القدم كما جزم به في السراج الوهاج والاول
أقرب كذا في البحر (قوله وهذا) أي كون التخليل سنة (قوله فرض) ظاهره أن ضميره يرجع الى التخليل فيفقد

وهما سنتان مؤكدتان مشتملتان على سنتين
خمس الترتيب والتثليث وتجديد الماء
وفعله ما باليمنى (والمبالغة فيهما) بالفرغرة
ومجاورة المارن (لغير الصائم) لاحتمال
الفساد وسرقة تقديمهما اعتبارا وأوصاف الماء
لان لونه يدرك بالبصر وطعمه باللسان وريحه
بالانف ولو عنده ماء يكفي لافضل من ذلك وهما
وثلاثا بدونهما غسل مرة ولو أخذ ما تخفض
بعضه واستنشق ياقبه اجزاء وعكسه
لا وهل يدخل اصبعه في فمه وألفه الاولى نم
قهستانى (وتخليل اللعبة) لغیر المحرم بعد
التثليث ويجعل ظهر كفه الى عنقه (و) تخليل
(الاصابع) اليدين بالتشبيك والرجلين
بخنصر يده اليسرى يادنا بخنصر يده اليمنى
وهذا بعد دخول الماء خلاها ولو منضمة
فرض

فرضية التخليل مع أن الفرض حيثما انما هو الغسل قال في البحر عن الفتح لانه اذا لم يصل يكون الغسل فرضاً
وليس التخليل فلا يلحق به ويحتمل أن ضميره يرجع الى الدخول (قوله وتثليث الغسل) أي تكراره
ثلاثاً سنة الاولى فرض والاخيرتان سنتان مؤكداً على الصحيح كذا في البحر عن السراج وهو المناسب
لاستدلّ لهم على السنة بأنه عليه الصلاة والسلام لما قوض مرتين مرتين قال هذا وضوء من يضاعف له
الاجر مرتين وذلك أنه جعل للثانية جزءاً مستقلاً وهذا يؤذن باستقلالها لانها جزء سنة حتى لا يشاب عليها
وحدها كذا في التهر وخرج بقيد الغسل المسح فان تثليثه لا يكون سنة ولا مندوباً ولا دليل على كراهته
كما في البحر (قوله المستوعب) يعني أن السنة تكرار الغسلات المستوعبات لا الغرفات كذا في البحر فلو غسل
في المرة الاولى وبقي موضع يابس ثم في المرة الثانية يصيب الماء بعضه ثم في المرة الثالثة ييب موضع الوضوء
فهذا لا يكون غسل الأعضاء ثلاثاً مرات كذا في الهندية (قوله اذا اعتاده اثم) هذا أحد أقوال ثلاثة
قال في التهر ولو اقتصر على الاولى ففي اثمه قولان قيل بآثم ترك السنة المشهورة وقيل لانه قد أتى بما أمر به كذا
في السراج واختار في الخلاصة أنه ان اعتاده اثم والاو ينبغي أن يكون هذا القول محل القولين قال في البحر
وينبغي ترجيح عدم الاثم لقولهم والوعيد لعدم رؤيته الثلاث سنة فلو اثم بنفسه ترك لما احتج الى هذا الجمل اه
(قوله لطماً بينة القلب) أي عند الشك وكذا اذا نقص لعزة الماء أو للبرد أو للحاجة لا يكره كذا في الهندية
(قوله أو قصد الوضوء) ظاهره أن نية وضوء آخر متحقق في الغرفة الرابعة أو الخامسة ولا كراهة والحديث
يدل على غير هذا (قوله لا بأس به) الاولى أن يقول فحسن لما علل به في البحر بأنه نور على نور واستفاد من هذا
أن الوضوء على الوضوء في مجلس مطلوب كما في الخلاصة وفيه اثم صريحاً جواباً عن تكرار الوضوء في مجلس واحد
لا يستحب بل يكره لما فيه من الاسراف في الماء كذا في البحر عن السراج واجاب في التهر بأنه لا تدفع في كلامهم
بلاختلاف الموضوع وذلك أن ما في الخلاصة فيما اذا اعاده مرة واحدة وما في السراج فيما اذا كثره مراراً وهو
صريح ما في السراج وعبارته لو كثر الوضوء في مجلس واحد مراراً لم يستحب بل يكره لما فيه من الاسراف
فتدبر اه وظاهره أن الكراهة تحريرية لما كان الاسراف (قوله وحديث فقد نعتي) وارد على قوله ولوزاد
لطماً بينة القلب والحديث مذکور في البحر وهو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوضاً مرة مرة وقال هذا وضوء
لا يقبل الله الصلاة الا به وقوضاً مرتين مرتين وقال هذا وضوء من يضاعف له الاجر مرتين وقوضاً ثلاثاً ثلاثاً
وقال هذا وضوء في وضوء الانبياء من قبل في ن زاد على هذا أو نقص فقد نعتي وظلم (قوله محمول على الاعتقاد)
هو ما جزم به في الهداية وقال في البدائع انه الاصح فلا يثم الا اذا اعتقد أن الوضوء لا يجوز الا بالزيادة أقول انه
يأثم بالاسراف ولو اعتقد سنة الثلاث فقط فلذا قالوا في المفهوم حتى لو رأى سنة العدد وزاد لقصد الوضوء على
الوضوء أو اماماً بينة القلب أو نقص الحاجة فلا بأس به ولو كان كما ذكر لا تكره الزيادة مطلقاً وقيل ان الحديث
محمول على الزيادة على حدود الوضوء ورد بأن اطالة الغزاة مطلوبة وهي بالزيادة المذكورة وقوله في الحديث فقد
نعتي راجع الى الزيادة وقوله وظلم راجع الى النقص ففيه اثم ونشر مرتب كذا في البحر عن غاية البيان (قوله
واعل كراهتهم) أي الفقهاء أتى به جواباً عما أورد على قوله أو قصد الوضوء على الوضوء وهذا بناء من الشارح على
أن الوضوء اذا تكرر مرتين يكره كما هو ظاهر جملته جواباً عن قوله أو قصد الوضوء وقد علمت ما ذكره صاحب التهر
من أن الكراهة في تكراره ثلاثاً كما هو صريح عبارة السراج وان جلت عبارة الشارح على التكرار مراراً كما قاله
الحلي ففيه انه اسراف ومن المعلوم أن الاسراف مكروه تحريماً لا تنزيهاً (قوله بل في القهستاني) جواباً بالترقي
عن الايرادين الواردين على قوله ولوزاد على قوله أو قصد الوضوء (قوله معزياً) بصيغة اسم الفاعل حال
من القهستاني أو بفتح الميم وسكون العين وكسر الزاي وتشديد الباء وهو اسم فاعل أصله معزياً بالجمع الواد
والباء وسبقت احدهما بالسكون قلبت ياءً وادغمت (قوله الاسراف في الماء) أي فان زاد ولم يقصد طمأنينة
ولا وضوءاً على وضوء يكون جائزاً ولكن هذا قاصر على الجاري وما تقدم اعم (قوله جائز) ضعيف بل هو مكروه
سواء كان في وسط الماء أو في صفته حيث كان لغير حاجة اه حلي (قوله لانه) أي المتوضي المأخوذ من المقام (قوله
غيره ضيع) أي لانه يعود اليه ثانياً فلو أخرج الماء خارجاً بكرة اتفاقاً (قوله فتأمل) اشار به الى قوله كذا
في الحلي (قوله ومسح كل رأسه) وذلك لما روى الترمذي في جامعه أن علياً رضي الله تعالى عنه قوضاً وغسل

(وتثليث الغسل) المستوعب ولا عبرة
للفرقات ولو اكتفى بجملة اذا اعتاده اثم والا
ولو زاد لطماً بينة القلب أو قصد الوضوء
على الوضوء لا بأس به وحديث فقد نعتي
محمول على الاعتقاد واهل كراهتهم تكراره
في مجلس تنزيهاً بل في القهستاني معزياً
للجواهر الاسراف في الماء الجاري جائز لانه
غير مضيع فتأمل (ومسح كل رأسه مرة)

أعضاءه ثلاثا مسح رأسه مرة وقال هذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله مرة) لأن التكرار في الغسل لا يجعل المبالغة في التنظيف ولا يحصل ذلك بالمسح وما روى من تنليه محمول على ما إذا كان بجاء واحد وهو مشروع على ما روى الحسن عن الإمام وفي العناية كيف يكثر المسح وقد صار البلل مستعملا بالمرّة الأولى وأجيب بأنه وصف بالاستعمال إذا أقيم به فرض آخر لا إذا أقيم به السنة لانها تتبع للفرض لا سيما وهي بعينها لم يتغير محلها وفيه نظر ولا يظهر في كيفية المسح أن يضع كفيه وأصابعه على مقدم رأسه ويمدحها إلى القف إلى وجهه يستوعب جميع الرأس ثم مسح أذنيه بأصبعيه ولا يكون الماء مستعملا بهذا كذا في البحر عن الزبلي وما قاله بعضهم من أنه يجافي ~~في~~ فيه حال المسح ردة في البحر (قوله وداوم عليه) ثم هذا هو ثالث الأقوال كما قدمناه (قوله معا) أشار به إلى أنه لا يباين فيما (قوله ولو بماء) أشار به إلى خلاف الشافعي القائل أن السنة لا تحصل إلا بماء جديد ودلنا قوله عليه السلام الأذان من الرأس فإن المراد بيان الحكم لا بيان الحقيقة ولا الخلقة لأن الشارع بعث لبيان الأحكام لا لبيان الحقائق والخلق ~~كذا~~ في النهر وكيفية أن يمسح بالسبابتين داخلهما وبالأصابع خارجهما وهو المختار معراج وعن الحلواني وشيخ الإسلام يدخل الخنصرين في أذنيه ويحتركهما (قوله لكن الخ) استدرك على المبالغة (قوله والترتيب) هو سنة مؤكدة على الصحيح فيكون مستتابرا (قوله المذكور في النص) أي الذي ذكره الله تعالى في نص القرآن وعدمه عن قول الكثر المخصوص لما ردد عليه أن الترتيب لم يكن منصوصا عليه وإن أجيب عنه بأنه منصوص عليه من العلماء كذا يفاد من المنع وغيرها (قوله وعند الشافعي) زاد في شرح الملتقى وأحمد (قوله وهو مطالب بالدليل) قال في البحر بعد ذكر الأدلة والبحث فيها والحاصل أنه لا حاجة إلى إقامة الدليل على عدم الاقتراض لأنه الأصل ودعيه مطالب به قال وما استدلل به النووي بأن الله تعالى ذكر مسحوا بين مغسولات والأصل جمع المتجانسة على نسق واحد ثم عطف غيرها ولا يخرج عن ذلك القائدة وهي هنا وجوب الترتيب فقد أجيب عنه بأن القائدة اتبته على وجوب الاقتصاد في صب الماء على الأوجلي لما أنها مظنة الاسراف كما في الكشف وغيره اهـ (قوله والولاء) اسم مصدر والصادر الموالاة قال الحوي لا تصح الموالاة إلا بعد غسل الوجه اهـ وفيه تأمل إذا ما ذكره انما يتجه أن لو كانت الموالاة معتبرة في جانب فرائض الوضوء فقط وهو خلاف الظاهر كذا في أبي السعود (قوله بكسر الواو) وأما فتحها فهو وصفة فوجب لمن قامت به التعصيب لم اعتمقه مثلا (قوله غسل المتأخر) عرّف الزبلي الولاء بأنه غسل العضو الثاني قبل جفاف الأول زاد الحدادي مع اعتدال الهواء والبدن وعدم العذو حتى لو في ماؤه فذهب لطلبه لأبأس به على الانسح وعرفه الأكل بالتتابع في الأفعال من غير أن يتخللها جفاف عضو مع اعتدال الهواء وثمرة الخلاف أنه لو جف الأول قبل غسل الآخر وإن كان ما قبل الأخير لم يجب يكون ولا على الأول دون الثاني والظاهر أنه لا يكون ولا ويحمل الثاني في عبارة الزبلي على ما بعد الأول لا على ما قبل الأول كذا في النهر فالشارح ارضى ما يحسنه صاحب النهر يمكن في الهندية ما يدل على أن المراد بالثاني ما يلي الأول ونصها ومنها الموالاة وهي التتابع وحده أن لا يجب الماء على العضو قبل أن يفصل ما بعده في زمن معتدل ولا اعتبار بشدة الحر والرياح ولا شدة البرد ويعتبر أيضا استواء حال المتوضي اهـ (قوله أو مسحه) أي مسح المتأخر كما إذا كان متخففا أو ذاعصابا على رجله (قوله لأبأس به) يعني لا شيء عليه (قوله ومثله الفصل الخ) أي مثل الوضوء في حكم الولاء وتعرفه الغسل والتيمم وفيه أن التيمم لا يتأق فيه جفاف ويخفيف الأعضاء قبل غسل القدمين فيه ترك الولاء وفي النهر مقتضى تعريفه لولاء أنه لو وضأ وضوءا منكوسا غسل فيه العضو الثاني قبل جفاف الأول يكون آتيا بسنة الولاء (قوله ذلك) هو امرار اليد على العضو المغسول (قوله وترك الاسراف) سيأتي أن الاسراف مكروه فحرم اقتضاه أن يكون تركه واجبا (قوله وترك لطم الوجه) لأنه ليس من الأدب (قوله وغسل فرجها الخارج) قال الحلبي لأنه كالقلم فكما أن القلم يستغسل في الوضوء ويجب في الغسل فكذا الفرج اهـ وظاهره أن ذلك يطلب في حال الوضوء ولو بعد الاستنجاء وهو يمدد بل الظاهر أن ذلك حال الاستنجاء فقط (قوله ومسحه) السيف والتاء زائدتان أي المحبوب فيه والمحبوب في اللغة ضد المكروه واهـ ملاحا ما يثاب على فعله ولا يلام على تركه كما في شرح الملتقى (قوله ويسمى مندوبا) أي لأن الشارع عين قوايه من ندب الميت وهو تعدد يد محاسنه وحسنه ونال مندوب هو المستحب ما قاله

مستوعبة فلو تركه وداوم عليه اثم (وأذنيه) معا ولو (بجاءه) لكن لو مسح عاضته فلا بد من ماء جديد (والترتيب) المذكور في النص وعند الشافعي رضى الله عنه فرض وهو مطالب بالدليل (والولاء) بكسر الواو وغسل المتأخر أو مسحه قبل جفاف الأول بلا عذر حتى لو في ماؤه فغسل لطلبه لأبأس به ومنه الغسل والتيمم وعند مالك فرض ومن السنن ذلك وترك الاسراف وترك لطم الوجه بالمالا وغسل فرجها الخارج (ومستحب) ويسمى مندوبا

الاصوليون وعند الفقهاء المستحب ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مرة وتر كالأخرى والمندوب ما فعله مرة
أو مرتين تعليم الجواز كذا في شرح النقاية ويرد عليه ما رغب فيه ولم يفعله وما جعله تعريفاً للمستحب جعله
في المحبطات تعريفاً للمندوب كذا في البحر (قوله وأدبا) لأن فعله أدب مع الشارع (قوله وفضيلة) أي لأن فعله فضل
تركه فهو بمعنى فاضل أولاته بصير فاعله ذافضيلة بالثواب ويسمى تفلاته زائد على الفرض والواجب وتطوعاً
لأن فاعله منقطع به اه أبو السعود (قوله وما أحبه السلف) قال أبو السعود إذا كان ما أحبه السلف مندوباً
فلا يمكن ما رغب فيه عليه الصلاة والسلام ولم يفعله بالاولى اه (قوله التيامن) هو لغة الذهاب ذات العين
كافي القاموس والمراد البدء بالتيامن لما في الكتب الستة كان عليه السلام يحب التيامن في كل شيء حتى
في طهوره وتهيئه وترجله اه والطهور يرضم الطاهر والتعليل ليس التعليل والتبرج تسريح الشعر من ذكره
الفارسي في شرح النقاية (قوله ولومسها) كما إذا كان مختفياً أو مجروحاً (قوله لا الاذنين) أي فيمسحهما
معاً إن أمكنه حتى إذا لم يكن له الايدى واحدة أو باحدى يديه علمه ولا يمسحهما معا بيداً بالاذن اليمنى ثم
باليسرى كما في الهدية (قوله بظهير يديه) لعدم استعمال يدهما ودليله ما روى أنه عليه السلام مسح ظاهر
رقبته مع مسح الرأس (قوله لأنه بدعة) هي إذا أطلقت تنصرف الى السيئة (قوله ومن آدابه) عذمتها المصنف
خمس عشرة ولو قال أو لا ومن مستحباته لاستغنى عن هذا (قوله عبرين) أي المفيدة للتبعض (قوله أوصلها
في الفتح الخ) منها زيادة على ما في المصنف والشارح نزاع خاتم عليه اسمه تهـ الى أو اسم نبيه حال الاستجمام وكون
آتيته من خرف وأن يغسل عروة الأبريق ثلاثاً ووضع على يساره وإن كانا يغترف منه فغن عينه ووضع
يده على النعل على عروته لأرأسه واستصحاب النية في جميع أفعاله والتأني وهو عدم الاستعجال في الوضوء
كما في الهدية ومل آتيته استعداداً قال في البحر ينبغي تقييده بما إذا لم يكن الوضوء من النهر أو الخوض لأن
الوضوء منهما أيسر من الأناة والاحتياط بالشمال عند الاستنشاق ويكره باليمن والزيادة على ثلاث أي
مسكروحة قال في البحر الاماقلناه من قصد الطمأنينة أو قصد الوضوء على الوضوء وبالماء المتبرك ومنها
غسل ما تحت الحاجبين والشارب لعدم الخرج وأن يبدأ في غسل الوجه من أعلاه وفي مسح الرأس بمقدمته
وفي البدء بالرجل بأطراف الأصابع كما في المعراج (قوله استقبال القبلة) لأنه إما عبادة أو مقدمة عبادة
فيختار له خير الجالس وهو ما استقبل به القبلة كذا في شرح المنية والغسل لما كان الغالب فيه كشف
العورة لم يستحب فيه الاستقبال (قوله وذلك أعضائه) ذكره في المنذوبات وفي الخلاصة أنه ضمة عندنا وهو
ما تقدمه الشارح خصوصاً في الشتاء كما قاله الكمال لأن الجلد متكتف (قوله وادخال خنصره) خصه لأنه أدق
(قوله وتقديمه الخ) في شرح المنية عندي أنه من آداب الصلاة لا الوضوء لأنه مقدم ودفع المصلاة (قوله وهذه)
أي تقديم الوضوء على الوقت (قوله وبعده فرض) لكنه موسع أول الوقت مضيق في آخره (قوله انظاره) أي
الى المسيرة (قوله الواجب) أي بقوله تهـ الى وإن كان ذو عسيرة فنظرة الى مسيرة وظاهر صنيع الشارح أن المراد
بأن واجب هنا الفرض (قوله وهو فرض) أي كفاية (قوله ونظمه) أي نظم ما ذكر من المسائل (قوله من قال) أي
من الكامل واجزؤه متفاعل دخل بعض اجزائه الانحمار (قوله من تطوع عابد) قالوا إن الفرض أفضل من
التطوع به من ضمة (قوله ولو) الواو زائدة أو عاطفة على محذوف تقديره حتى إن جاء بمثله والاولى أولى (قوله
لمنه باكثر) الجبرور متعلق باكثر الضمير للفرض أو منه تقييداً والضمير للتطوع وأمسكنا بالتصريح كعصر
في البيت الثاني (قوله التطهر) الاولى التماهي لأن الكلام في فعل الفاعل وسهله ضرورة الشعر وفيه أنه
مصدر تطهر كما أن التطهير مصدر طهر (قوله قبل وقت) أي غير المندوب (قوله وابتداء) يوقف عليه بدون همز
في المصراع الاول ويؤتى بالهمز مع التنوين في أول المصراع الثاني للضرورة (قوله ابرا) بقطع الهمزة لأنه
مصدر الرباعي وهو مقصور (قوله ومثله القرط) لا ينبغي أن تحريك القرط لا محل لذكره هنا وإنما محله الفصل اه
أبو السعود (قوله ان علم) قيد في الاستصحاب (قوله فرض) أي إيصال الماء بالتصريك أو بالتزح (قوله الا انظر)
كتنقل الأناة أو مرض به (قوله فلتعليم الجواز) وذلك منه صلى الله عليه وسلم أفضل من المستحب وقد يكون
واجباً كما أشار اليه صاحب النهر سابقاً (قوله الحاجة) فان دعت البساجة بخاف فوثق بغيره كالم يفتك
في الكلام ترك الأدب كما في البحر عن شرح المنية (قوله فخرزاع الماء المستعمل) أي لو قرع الخلاف في نجاسته

وأدبا وفضيلة وهو ما فعله عليه الصلاة والسلام مرة وتر كالأخرى وما أحبه السلف
(التيامن) في اليدين والرجلين ولمسها
لا الاذنين والتخمين فيلقز أي مضومين
لا يستحب التيامن فيهما (ومسح الرغبة)
بظهير يديه (لا الملقوم) لأنه بدعة (ومن آدابه)
عبرين لأن له آداباً أخرى وصلها في الفتح الى
نيف وعشرين وأوصلتها في الخزانة الى نيف
وستين (استقبال القبلة وذلك أعضائه) في
المرة الاولى (وادخال خنصره) المبالغة
(سماخ أذنيه) عند مسحهما (وتقدمه على
الوقت غير المندوب) وهذه إحدى المسائل
الثلاث المستتاة من قاعدة الفرض أفضل
من النفل لأن الوضوء قبل الوقت مندوب
وبعد فرض الثانية ابراه المصنف مندوب
أفضل من انظاره الواجب الثالثة الايداء
بالسلام سنة أفضل من رده وهو فرض وتطه
من قال
الفرض أفضل من تطوع عابد
حتى ولو قد جاءته باكثر

الا انظر قبل وقت وابتداء
ولا سلام كذا ابراهيم
(وتحريك خاتمه الواح) ومثله القرط وكذا
الضيق ان علم وصول الماء والافرض (وعدم
الاستهانة بغيره) الا مذكروا ما استعانت به عليه
اله صلاة والسلام بالغيرة فلتعليم الجواز
(وعدم التكليم بكلام الناس) الحاجة
تغونه (والجلوس في مكان مرتفع) فخرزا
عن الماء المستعمل

وان كان الاصح طهارته (قوله وعبارة الكمال الى آخره) هي المراد بعبارة المصنف لا خصوص الجلوس في مكان
مرتفع فله أبو السعود (قوله اشمل) أي أعم وأيضاً لا ته قد يكون مستهلباً ولا ينفذ (قوله هذه) أي الجمع وانت
الضمير نظر الغيب (قوله وسطي الخ) يتأمل في كون الجمع رتبة وسطي اللهم الآن يقال ان الاستصحاب رتبة بين
الاعتقان والكرامة فيكون المعنى هذه أي الجمع أي القول باستصحابه (قوله من سن) أي من قال بسنية التلظظ
كالأمام الشافعي (قوله كما تر) أي بالصيغة الواردة وهي بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام (قوله
والدعاء بالوارد) قال صاحب البحر الادعية المذكورة في كتب الفقه والوضوء لا أصل لها كما قاله النووي والثابت
الشهادة بعد الفراغ من الوضوء وأقره عليه السراج الهندي في التوشيح والادعية أن يقول عند المضمضة
اللهم أعني على تلاوة القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند الاستنشاق اللهم أرحمني رائحة الجنة
وعند غسل الوجه اللهم تبيخ وجهي يوم تبيض وجوه وأبياك وعند غسل العين اللهم أعطني كتابي
بيمينى وحسيني يسيراً وعند غسل يدي اليسرى اللهم لا تعطيني كتابي بشمالى ولا مروءة ظهري وعند
مسح رأسي اللهم أظلي تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك وعند مسح اذنيه اللهم اجعلني من الذين
يستمعون القول فيتعلمون احسنه وعند مسح عنقه اللهم أعق رقبتي من النار وعند غسل رجليه اللهم
ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الأقدام اه منع عن من لا خير ووفى الهندي به عند غسل رجله اليمنى يقول
ما ذكره المصنف وعند غسل رجله اليسرى اللهم اجعل ذنبي مغفوراً وسعي مشكوراً وتجارتي لن تبور
(قوله من طرق) أي بقوى بعضها بعضاً فارتقى الى مرتبة الحسن (قوله قال محقق الشافعية) وصفه بذلك
لأنه لو قال الرمي مقتصر الا وهم أنه خير الدين الرمي الخفي (قوله به في فضائل الاعمال) أي بهذا الحديث
لأجل تحصيل الفضيلة المترتبة على الاعمال قال ابن حجر في شرح الاربعين لأنه ان كان صحيحاً في نفس الامر
فقد أعلى حقه من العمل والالم يترتب على العمل به مفسدة تحليل ولا تحريم ولا ضياع حق لا غير وفي حديث
ضعيف من بلغه عن ثواب عمل فعمله حصل له أجره وان لم يكن قلته أو كما قال اه (قوله عدم شدة ضعفه) شديد
الضعف هو الذي لا يخلو طريق من طريقه عن كذاب أو متهم بالكذب قاله ابن حجر (قوله وأن يدخل تحت أصل
عام) وذلك الأصل ما هو مطلوبه الدعاء فانه عام في كل وقت (قوله وأن لا يعتد) أي يتيقن الفاعل (قوله سنية
ذلك) أي وروده عن النبي صلى الله عليه وسلم فعلاً أو قولاً أو ما على مبدل الاحتمال فلا مانع (قوله الموضوع) أي
المكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم اجتماعاً بل حال بعضهم انه كفر قال عليه الصلاة والسلام
من قال علي ما لم يقل الله فهو ميتة من النار (قوله بحال) أي حيث كان مخالف القواعد الشريعة وأما لو كان
داخلياً في أصل عام فلا مانع منه لا لعله حديثاً بل لدخوله تحت الأصل العلم والله اعلم (قوله الا اذا قرن)
الاولى قرئت أي الرواية وانما ذكره لتأويل الرواية بالنقل (قوله أي بعد الوضوء) الاظهر من عبارة المصنف أن
يرجع لكل عضو وهو محصل ما استدركه من كلام الزيلعي ولكنه تبسع في هذا الحل الدرر والمصنف أقاده
الحلي (قوله وان يقول بعده) في الهندية وفي خلافة (قوله التوايين) هم الذين كمالاً أذنبوا والمتطهرون
الذين لا ذنب لهم وقد تم التوايين فيه وفي الآية جبر الله فلو أخرجوا لاداد ذنبهم وتكبر المتطهرون والمقصود
أن يجعله من اجدي الطائفتين فالواو بعد في أو بمعنى السائل تحصيل صفة التوايين في المستقبل أو اعطا
ثواب فاعلمها أو اعطا بمنزلة المتطهرون وثوابه (قوله وأن يشرب الخ) في الهندية ويشرب قطرة من فضل وضوئه
مسقة بل القبلة قائماً (قوله وضوئه) بالغ مع الماء الذي يتوضأ منه أي من الذي زاد في الاناء ما روى من على رضى
الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعلها والظاهر أن محل هذا في غير الماء الموقوف الآن به انه
من نوايع الوضوء فيغفره الواقف (قوله كما تر من) الاولى تأخيره عن قوله مستقبل القبلة قائماً لأن التشبيه فيهما
(قوله أو قاعداً) أو لتخريفه كما أقاده الحلي وفي البحر ما يندفع هذا التصريح قال في نقل كلام الفتح قيل وان
شأن قاعداً (قوله بكرة قائماً) لتولية عليه الصلاة والسلام لا يشرب أحدكم قائماً حتى ينسى فليست كذا لا في السجود
وقوله تنزيهاً قال أبو السعود أجمع العلماء على ان هذه الكرامة تنزيهية لانها امر طبعي لا لا مرد بين اه (قوله
ومن ابن عمر) قصد بذلك بيان حكم الاكل قائماً ودعا الى ذكره ذكر الشرب (قوله كالأخ) هذا التعبير يدل
على الاعتياد على قول وفعله ونحن غنى جلة حاله وكذا يقال فيما بعده وقد صح أنه صلى الله عليه وسلم شرب

وعبارة الكمال وحفظ ثيابه عن النقا طروهي
اشمل (والجمع بزيادة القلب وفيل اللسان)
هذه رتبة وسطي بين من سن التلظظ بالسنية
ومن كرهه لادم نقله عن السلف (والسنية)
كما تر (عند غسل كل عضو) وكذا المصوح
(والدعاء بالوارد عنده) أي عند كل عضو
وقد رواه ابن حبان وغيره عنه عليه الصلاة
والسلام من طريق قال محقق الشافعية انه الى
فيعمل به في فضائل الاعمال وان أشكره
النووي فائدة بشرط العمل بالحديث
الضعيف عدم شدة ضعفه وأن يدخل تحت
أصل عام وأن لا يعتد بسنية ذلك الحديث
وأما الموضوع فلا يجوز العمل به بحال ولا
روايته الا اذا قرن ببيان وضعه (والصلاة
والسلام على النبي بعده) أي بعد الوضوء
لكن في الزيلعي أي بعد كل عضو (وان
يقول بعده) أي الوضوء (اللهم اجعلني من
التوايين واجهاني من المتطهرين وان يشرب
بعده من فضل وضوئه) كما تر من (مستقبل
القبلة قائماً) أو قاعداً أو قاعداً بكرة قائماً
تنزيهاً عن ابن عمر كما نقل على عهد النبي
صلى الله عليه وسلم ونحن غنى جلة حاله وكذا يقال فيما بعده وقد صح أنه صلى الله عليه وسلم شرب

فأما في غير ما تقدم فمن أم ثابت قالت دخل على عليه السلام فشرب من قربة معلقة فقامت إلى فيها فقطعت
 لتبرك به وعن علي رضي الله تعالى عنه أنه أتى باب الرحمة فشرب قائما وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فعل كما رأيتموني فعلت أه أبو الهود (قوله شربه ماشيا) لأن حاله ضرب مني على السرعة والجلد (قوله تعاود
 موقبه) الموق آخر العيز من جهة الانف وتعاودهما بوضع الماء عليهما (قوله وعرقويه) أي عقبه وما علاهما
 لقوله صلى الله عليه وسلم ويل للآعقاب من النار أي التي لم يتعاود غسلها (قوله واخصيه) ما نفل من
 باطن القدم لأنه ربما بقي فيه لمة فلا يتم الوضوء (قوله وإطالة غترته) لقوله عليه السلام من استطاع منكم
 أن يطيل غترته فليطيل والحديث في المسايح وإطالة الفترة تكون بالزيادة على الحد المحدود كذا في البحر
 (قوله وتجيبله) بالرفع مفعلا على إطالة والتجيبل في الساقين ولم ينسلكم على زيادة الغسل في الذراعين
 هل هو مطلوب أولا ولا يجوز ثم رأيت في شرح الشريعة لعل زاد أنه يشدب غسل الذراعين لئلا ينفك العضدين
 الرجلين نصف الساقين ويحفل أن يقرأ أو تجيبله بالجزء مفعلا على الفترة (قوله يساره) للنص الثابت
 ما لم يمكن بها عذر (قوله وباليهما) أي الرجلين والذئ في الهندية تعميم البيل للأعضاء كلها ونصها عن خلف
 ابن أيوب أنه قال ينبغي للموضي في الشتاء أن يبل أعضاءه بالماء مسجدا له من ثم يبل الماء عليها لأن الماء
 يجافي عن الأعضاء في الشتاء كذا في البدائع (قوله والتسميح) أي مسح موضع الاستنجاء بخرقة كذا في فتح
 القدير وفي الهندية ولا يمسح سائر أعضاءه بالخربة التي يمسح بها موضع الاستنجاء فلا ينافي أنه يمسح بغيرها
 وفي المراج ينبغي أن لا يستقصي ويبالغ في المسح (قوله وعدم نفض يده) لأنه يشعر بكراهة أمر الطهارة
 والتبري منها (قوله سورة القدر) أي مرة أو مرتين أو ثلاثا لما روي أن من قرأها في أثر الوضوء غفرت ذنوبه سبعين
 سنة قاله شارح المنية (قوله وصلاة ركعتين) لقوله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم توضأ فصلى وضوءه
 ثم يقوم فيصلي ركعتين مقبلا عليهما سابقه ووجهه الأوجبت له الجنة كذا في شرح المنية (قوله في غير وقت
 كراهة) هي الاوقات الخمسة الطلوع وما قبله والاستواء والقروب وما قبله بعد صلاة العصر وذلك لأن ترك
 المكروه أولى من فعل المندوب كافي شرح المنية (قوله ومكروهه) بيم كراهة التحريم والتزبه (قوله والتقتير)
 بأن يقرب إلى حد الدهن بل ينبغي أن يكون ضلالتين في كل مرة من الثلاث والناس جعله من قسم
 المكروه فحرموا ما سارح المنية جعله من الآداب (قوله والاسراف) هو الزد على قدر الحاجة (قوله الزيادة
 على الثلاث) أي الاطمأنينة أو قصد الوضوء على الوضوء كما قيد إطلاقهم بذلك صاحب البحر (قوله فيه) أي
 في الوضوء ولا حاجة إلى التقييد به إلا من جهة أن الكلام فيه لا لا احتراز عن القيل (قوله تحريما) هي عين
 الحرام عند محمد وعند غيره إلى الحرام أقرب فسيبته إلى الحرام كنسبة الواجب إلى الفرض كما ذكره المصنف
 أقول الخطر (قوله لوجاء النهر) فالاسراف غير مطلوب ولو على شط نهر رأى جابه لقوله تعالى ولا تبذر تبريرا
 ولما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مر على سعد وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف يا سعد قال أوفي
 الوضوء سرف قال نعم ولو كنت على خفة نهر جار والصفة بالصاد المجمة مفتوحة ومكسورة وبالضام مائة
 اه من شرح المنية للعلامة (قوله فحرام) أي من غير خلاف لأنه انما يوفى لمن يتوضأ الوضوء الشرعي كذا
 في البحر (قوله فندوب أو مسنون) قال المصنف كذا في كافي التبيين وليس في عبارة الدرر ما يفيد أحدهما
 اه (قوله ومن منتهاته) ظاهرة أن ذلك المذكور مكروه تحريما حيث منتهى وفيه نظر (قوله بخل ماء المرأة)
 لأنه ربما تلبذ ولعدم محافظتهن فالباب من النجاسة لقص دينهن وهه ذابيل على أن الكراهة تنزيهية
 (قوله لأن ماء الوضوء الخ) والخوف من النجاسة برش الماء عليه (قوله أوفي المسجد) فعله فيه مكروه تحريما
 لوجوب صيائه مما يقدره وإن كان طاهرا (قوله أوفي موضع اعتدائك) كخفية ومبذلة (قوله والقاء الضامة)
 مكروه تنزيها لعدده عدمه في المستحبات وكذا الامتضا (قوله وينقضه) لما فرغ من الفرائض ومكملاتها
 شرع فيما يرفع حكمها بعد وجودها ولا يخاف أن يقع الشيء بعقبه والنقض في الأجسام إبطال تركيبها
 وفي الغلاني أخرجهما عما هو المطلوب كما تنبأ حية الصلاة للوضوء قبل الأولى حقيقة والثاني مجازي جامع
 لا يبطال وقبل مشترك كافي كشف الرمز (قوله خروج) لم يقل نجس خارجا إلى أن الناقض انما هو الخروج
 لا النجس إذ لو نقض لما حصلت طهارة لشخصه إذ الإنسان ملو بالدماء كذا قالوا لا يمكن الظاهر أن الناقض

ورحم من المسافر شربه ماشيا ومن الآداب
 تعاود موقبه وكعبه وعرقويه وأخصيه
 وإطالة غترته وتجيبله وغسل رجله يساره
 وباليهما عند ابتداء الوضوء في الشتاء والتسميح
 بجذيل وعدم نفض يده وقراءة سورة القدر
 وصلاة ركعتين في غير وقت كراهة ومكروهه
 لطم الوجه أو غيره بالماء تنزيها والتقتير
 والاسراف ومنه الزيادة على الثلاث (فيه)
 تحريما لوجاء النهر والماء له أما الموقف
 على من يظهر به ومنه ما المداير فحرام
 وتلبث المسح بما جدد (أما بما واحد
 فنه وبأومسنون ومن منتهاته التوضؤ
 بفضل ماء المرأة وفي موضع نجس لا يمان
 الوضوء مرة أوفي المسجد الأفي أوفي
 موضع اعتدائك والقاء الضامة والامتضا
 في الماء (وينقضه خروج)

البصر هو البصر الخارج لا يخرج من كونه البصر مؤثرا للنقض مع أن النسخ هو المؤثر في دفع ضيقه
 والخروج شرط فقط ولا وجود له شرطه كذا في البصر عن الكمال (قوله كل خارج) زاد ما دفع نوحه
 أن الإضافة في المستف من إضافة الصفة إلى الموصوف أي نجس ذي خروج مع أن ذلك هو المطلوب لكنه تبع
 المصنف في ذلك (قوله نجس) بفتح الجيم اسم لعين النجاسة وبكسر هاء المالا يكون طاهر فهو أعم خبيث كذا ذكره
 الشارح ضبطه في المصنف ما غير أن الفتح البق بعده عن التكلف ولا فرق بينهما لأنه كما في النهر (قوله أي
 من المتوضي) حقيقة أو المتوضي الذي وضى فالتوضي الذي هو مرجع الضمير مأخوذ من التوضي وهو ما فصل
 الوضوء أو طواع وضائه وانما قلنا ذلك لأنه لو حمل على المتوضي حقيقة لما كان لتقييد الشارح بالحى فائدة
 لخروج الميت به ولكن يلزم على هذا استعمال اللفظ وهو متوضي في حقيقة ومجازه وإن قيل أنه مشترك
 لفظي فالمتن ترك اللفظي لا عموم له كذا ذكره في البصر (قوله الحى) استرا عن الميت فانه لو خرج منه نجاسة
 لم يعد وضوءه بل يفصل موضع التمسك منه قطع ونجاسة في النهر (قوله عند أول) وذلك لأن الله تعالى قال
 أوجاء أحد منكم من الغائط فأطلق الغائط وهو المثل أسفل وأراد ملزومه وهو الحدث كتابة فالجمل على
 الأعم وهو الخارج منهما مطلقا أولى فنبهه الاحتجاج على ما قاله رضي الله تعالى عنه في تقييده بالاعتقاد
 فاده في البصر (قوله من السيلين أول) والدليل للخارج من غيرهما عموم ما رواه الدارقطني الوضوء مما خرج
 وأيسر مما دخل (قوله حكم التطهير) حكمه أما الوجوب كما إذا سال على ظاهر الجسد وأما التندب كما إذا نزل
 الدم إلى ما اشتد من الاتف فانه ينقض الوضوء لتدب غسله بالمبالغة في الاستنشاق وكذا إذا نزل الدم إلى
 صماخ الأذن ينقض وليس ذلك إلا لكونه تدب تطهيره في الغسل ومن اقتصر في بيان حكم التطهير
 على الوجوب أراد الثبوت ليعلم التدب ومن قال إن الدم إذا نزل إلى قسبة الاتف لا ينقض محمول على أنه لم
 يصل إلى ما يستأصل الماء إليه في الاستنشاق فهو في حكم الباطن كذا في البصر ووجه في النهر وجزم بنبه
 المراد بالحكم الوجوب فقط وأنه في مسألة الاتف والصماخ يلحقهما التطهير وجوباً في الغسل والمراد من
 القسبة ما لا نهما والمراد بالصماخ الخرق الذي يجب إصصال الماء إليه في الجنابة وحمل الوجوب على
 الثبوت مما لا داعي له أقول ما في البصر أحوط قتال (قوله مجرد الظهور) من إضافة الصفة إلى الموصوف أي
 الظهور المجرد عن السيلان فلينزل البول إلى قسبة الدم لا ينقض لعدم ظهوره بخلاف القلفة فانه ينزله
 إليها ينقض الوضوء وعدم وجوب غسله الخارج لأنها في حكم الباطن كما قاله الكمال (قوله عين السيلان)
 اختلف في حد السيلان فمن أي يوقف هذه أن يعاين فيخدر وهو الصحيح وعن محمد إذا انتفخ على رأس الجرح
 فظهر به قرح ونحوه ينقض أي وإن لم يخرروفي الدرابة تقول محمد أصح واختار السرخسي وقال الكمال أنه الأولى
 (قوله لما قالوا) علة للمبالغة (قوله لومسح الدم الخ) وكذا الوألى عليه رماد أو زبابة ثم ظهر فائبا وتزبه ثم وثه
 يتنقض كذا في الهندية قال في البصر وانما يجمع إذا كان في مجلس واحد مرة بعد أخرى أما إذا كان في مجلس
 مختلفة لا يجمع اه (قوله كالوسال) تشبيه في التقي وهو عدم النقض وهو محتمل قوله يلحقه حكم التطهير
 ولذا قال في النهر وفائدة ذكر الحكم دفع ورود داخل العينين وباطن الجرح إذ حقيقة التطهير فيها يمكنه وأنه
 الساقط حكمه (قوله أوجرح) في القماموس جرحه كعبه كعبه والاسم الجرح بالضم (قوله وكدمع) أي فانه
 لا ينقض ومراعاة الخارج لا عن اذى لما يأتي (قوله على ما سبذ كره المصنف) أي في مسائل شتى آخر الكتاب
 (قوله ولنا فيه كلام) حاصله أنه قول ضعيف وتخريج غريب فلا يعول عليه (قوله وخروج غير نجس) عطف
 على قوله خروج كل خارج نجس (قوله مثل ريح) فانه ناقض مع مسكونها طاهرة على الصحيح حتى لو ليس
 سراويله مبتلة أو ابتل من البنية الموضع الذي يمر به الريح فخرج الريح لا يتنجس وهو قول العاقمة وما نقل
 عن الحلواني أنه كان لا يصلح بسراويله فخرج منه كذا في البصر (قوله أودودة) ولو من فرج بالاجماع على
 ما في السراج والناقض ما عليها واختاره الزيلعي وكذا يقال في الحصة وهذا يقتضي أن ذكرهم
 بعد قوله وينقضه خروج نجس مستدرك فان الناقض إذا كان ما عليها من النجاسة صدق أنه خارج نجس
 فيدخل تحته ولا يصحكون خار جابونه إلى ما يظهر لأن ما عليها من النجاسة وإن قل خرج إلى ما يظهر
 كافي قبيل البول والغائط فلي هذا يكون المصنف عليه من قبيل عطف الخاص على العام كما لا يخفى

على خارج (نجس) بالفتح وبكسر (منه) أي
 من المتوضي الحى عند أول من السيلين
 أولاً (إلى ما يظهر) بالبناء للفعول أي يلحقه
 حكم التطهير ثم المراد بالخروج من السيلين
 مجرد الظهور وفي غيرهما عين السيلان
 ولو بالفتوة لما قالوا الوضوء كالوسال في باطن من
 اسال نقض والا لا كالوسال في باطن من
 أوجرح أود كرو لم يخرج وكدمع وعرق
 الأخرى ملحق بالنهر قاض على ما سبذ كره
 المصنف ولنا فيه كلام (و) خروج غير نجس
 مثل ريح أودودة أو حصة من دبر

أه منع (قوله خروج ذلك) أي المذكورين الثلاثة قاله الحلبي وهو يقتضي أن الرجح يخرج من الجرح وهو كذلك
كافي القهستاني وحكم الدودة مكر مع قول المستحب بدود ودم من جرح (قوله لا يخرج من قبل) فأنها
لا تنقض على الصحيح كذا في البصر (قوله فينبذ بها الوضوء) ولا يجب لأن اليقين لا يزول بالشك (قوله وقيل
يجب) قاله محمد وهو واحد روايتين عنه به أخذ أبو حفص الكبير للاحتياط ووجه الكمال بأن الفتاب
في الرجح كونها من الدبر بل لانتسبه لكونها من القبل فينبذ غلبة الظن التي تقرب من اليقين وهو في موضع
الاحتياط لحكم اليقين قريح الوجوب قال صاحب البصر ينبغي ترجيح الوجوب فيما إذا اختلط البيهتان
وحينئذ لها مكان آخران أيضا لو طلقت ثلاثا وتزوجت بأخر لا تحصل الأول مالم تحصل لاحتمال أن الوطء
في الدبر الثاني يحرم على زوجها جامعها إلا أن يمكنه إثباتها في قبلها من غيرته فتوأم إذا اختلط مجرى
البول بمسك الجماع فلا يجب عليها الوضوء بالرجح الخارجة لأن الصحيح عدم النقض بالرجح الخارجة من
الفرج والحكم لا يأتين فيها على هذا المعنى اه وفيه أن الحكم الأول جارها لاحتمال الوطء في مسك البول
دون مسك الجماع والوطء ما يجملها إذا وقع في القصرج اللهم إلا أن يقال إن مسك البول لضيقه لا يتأتى
فيه وطء (قوله وقيل لو متنته) حاصل هذا القول التفصيل في وصف الرجح فان كانت متنته وجب الوضوء
لأنه دليل أنه من الدبر وان كانت غير متنته فلا يجب الوضوء لأن ذلك دليل أنها من القبل (قوله لأنه اختلاج)
أي لأن هذا الرجح بسبب اضطراب الأعضاء وليست برجح خارجة ولو سلم أنها رجح كما تقول الأطباء
فليست بتنجسة عن محل النجاسة والرجح لا ينقض إلا ذلك لأن من نجاسة لأن الصحيح طهارة عينها
كذا في البصرو ذكره بعد القبل لأجابه إلى أن القبل يشمله كإشهاد استعجالهم (قوله وهو يعلم)
الوادعي والبرادع بالعلم غلبة الظن لأنها تعطي حكم اليقين في أحكام الفقه قاله الحلبي ومفهومه
أنه يعلم أنها من الأسفل أو لم يعلم شيئا لا تنقض فيها وعبارة المنع وقيل في الخلاصة النقض بالرجح إذا
خرج من الأصل أي إذا لم يعلم ذلك فهو اختلاج لا وضوء فيه اه وبه يلغز أي رجح خرجت من الدبر وليست
بتاقضة (قوله منها) أي من القبل والذكر (قوله ناقض) أي لما عليها (قوله لا خروج دودة الخ) لأنها متولدة
من لحم طاهر وهو لو سلم ينقض كذا ما يتولد منه بخلاف الخارجة من الدبر لأنها متولدة من النجاسة
كذا في المنع (قوله منه) أي من الجرح (قوله طهارتهما) أي الدودة والعم وطهارة اللحم بالنسبة له فقد قالوا
ما بين من الحي ككيفية التي حق نفسه حتى لا تفسد صلاته إذا حمله فسقط اشكال الحلبي بأن اللحم
نجس لا طاهر (قوله وعدم السيلان) عطف على مدخول اللام وكأني جواب سؤال حاصله إذا كان طاهر من
ولا يتقضان فليكن النقض بما عليها فاجاب عن ذلك بأن شرط النقض وهو السيلان معدوم وهل يعتبر
السيلان بالقوة بحيث لو خرج ما عليها ما منقرا يسيل يزرر (قوله فيما عليها) أي من البسه بكسر الباء كما
قاله أبو السعود (قوله وهو مناط للنقض) أي السيلان يعني في غير السيلان على النقض (قوله حكم النقض)
الإضافة للسيلان (قوله قال) أي صاحب البرازية (قوله لأن في الانخراج خروجا) المعنى أن الخروج لازم
للاخراج حتى تحقق الانخراج تحقق الخروج أقول إن هذا مما لا يشك كل على أحد إنما المقصود التفرقة في الحكم
بين الخارج بنفسه والخارج بالعين فلا يصح هذا التعليل ومقابل المصنف أن الخارج لا ينقض وان الخارج
ينقضه ينقض وهو مختار صاحب الهداية ويترتب عليه أن الخارج لا يكون نجسا (قوله كالفصد) فانه ناقض
اتصافا مع أن الدم فيه يخرج وانما قلنا اتصافا لأنه لا يلزم النقص الاجتنق عليه (قوله أنه الأصح) وجهه بأنه
لا يظهر كون الانخراج علة في هذا الحكم بل كونه خارجا نجسا وذلك يتحقق مع الانخراج كما يتحقق مع عدمه
وبجميع الأدلة الموردة من السنن والقياس فينبذ تطبيق النقض بالخارج النجس وهو ثابت في الخارج كذا
في البصر (قوله واعتقده) أي التساوي بين الخارج جرح والخارج (قوله بالتصريح برواية) أي بالذي نص عليه عن
وجه الرواية وهو التصريح بأن الرواية فيه النقض وفيه انخراج (قوله والراجح دراية) بالكسر عطف على المنصوص
والرواية النفل والدراية الادراك بالعقل وانما أشبهت الرأى لما قاله من أن في الانخراج خروجا يقتضي ادراك العقل
فلا يوجبها (قوله فيكون) ثم رجع من الشارح على القول المتقدم (قوله في) أفرد بالذكر وان كان قد استدل
فيما قبله بالعلم في هذا الخروج وانما كان ناقضا لقوله عليه الصلاة والسلام إذا قاتل أحدكم في ضلته أو قلنس

لا يخرج ذلك من جرح ولا خروج (رجح من
قبل) غير مفصلا ما هي فينبذ بها الوضوء
وقيل يجب وقيل لو متنته (وذكر) لأنه
اختلاج حتى لو خرج رجح من الدبر وهو
يعلم أنه لم يكن من الأعلى فهو اختلاج
فلا ينقض وانما قلنا بالرجح لأن خروج الدودة
والخارجة منها ناقض أجماعا كافي للجوهرة
(ولا) خروج (دودة من جرح أو أذن أو أنف)
أو قم (وكذا لحم سقط منه) الطهارتهم ما وعدم
السيلان فيما عليها ما وهو مناط النقض
(والخارج) بعصر (والخارج) بنفسه (سيلان
في حكم النقض على المختار كافي البرازية قال
لأن في الانخراج خروجا فصار كالنقص
وفي الفتح عن الكافي أنه الأصح واعتقده
القهستاني وفي القنية وجامع الفتاوى
أنه الأشبه ومعناه أنه الأشبه بالنصوص
رواية والراجح دراية فيكون الفتوى عليه
(و) ينقض (في)

فليصرف في موضعين من العشرة المبشرين بالجنة ومن تابعهم وفي حديث آخر من
 جاء أو دفن في مكانه فليصرف وليتوطأ رأسه في صلاة ما لم يتكلم وورع من يابى قتل وورع
 بالضم لغة قلبه والاسم العاف وهو خروج الدم من اللثة والقي مصدر قاه والاصل قباخر سكنت العين
 وانفتح ما قبلها واصل ضارعه يضاربون بمنع نقل حركة العين الى الساكن الصحيح قبلها وقلت كسر
 لثامه الياء التي سكنت بعد نقل حركتها كذا في أبي السعود (قوله فاه) وفي نسخة فاه وانما اشتراط في التي
 مل القم لأن مل القم من قهر المعدة وهو نجس ودونه من أعلاه فلا يستحب النجاسة ولأن القم شبيهين شيها
 بالباطن - في لو اتبع لصاتم ريقه لا يفسد صومه كالأوقات النجاسة من محل إلى آخر في الجوف لا تبطل
 طهارته وشبهها بالظاهر - في لا يفسد الصوم بإدخال الماء فيه فراعينا الشبهين فلا ينقض القليل ملاحظة
 للباطن وملاحظة الكثير ملاحظة لاخر كذا في البصر (قوله بأن يضبط) أي يمسك ويصح في النسيب أنه
 ما لا يفسد على أمساكه (قوله بالكسر) أي كسر الميم كذا في شرح الملتقى (قوله أي صفراء) وهي ماء صفراء أحد
 الاخلط الأربعة الدم والمرارة الصفراء والمرارة السوداء والبنم وقدير ادب المرارة ما يقابل الصفراء أفاده أبو السعد
 (قوله أو علق) في القاء وس العلق محركة الدم مائة أو الشديدة الحرارة أو الغليظة أو الجلامد والمراد الأخير (قوله
 أي سوداء) الأول دأب الصفراوى وهذا دأب السوداء و (قوله بأن يضبط) أي يمسك ويصح في النسيب أنه
 نقض وان قل واعتبره محمد باقر ووجه في الوجيز كذا في أبي السعود (قوله فغير ناقض) تبع الشارح
 في هذا صاحب النهر والصواب حذف غير كمال عليه كلام الزيلعي وعبارة ولو فاعدا ما نزل من الرأس
 نقض قل أو كذا باجاء أصحابنا اه أبو السعد وكذا في الشر بلاية والذي في المتية وشرها للعلوي عدم
 الانقض بالجلامد اتفاقا قل على ما في الزيلعي والشر بلاية محمول على المانع (قوله إذا وصل الخ) فهو موه
 ما صرح به الشارح بعد في قوله ولو هو في المرى (قوله وان لم يستقر) وقال الحسن إذا تناول طعاما أو ماء شربا
 من ساجته لا ينقض لانه طاهر حيث لم يستحل وانما اتصل به قليل القليل الذي فلا يكون حذافا لا يكون نجسا كذا
 في قوله وهو المختار كذا في المجتبى ذكر في النهر ومحمده في المراج فها قولان معصمان (قوله وهو نجس
 مغلط) أي التي وقبل انه لا يتنجس التوب الا إذا غس (قوله لمخالطة النجاسة) عمله نجاسته مطلقا (قوله
 ولو هو في المرى) المرى يجري الطعام والشراب كذا في الحلبي وقيل يجري النفس كما ذكره في الذبائح (قوله
 لطهارة) قال في البحر وقد يقال ينبغي على قول من حكم بنجاسة الدود أن ينقض إذا ملا القم وظاهر
 التشبيه أن عدم النقص متفق عليه وأفراد الضمير لأن العطف بأو (قوله في نفسه) أي وما عليه ما قيل
 لا يلا القم فلا يستبرأ نقضا (قوله مطلقا) أي سواء نزل من الرأس أو علام من الجوف وسواء كان أصفر
 متنا أم لا ومقابل الاطلا ما اختاره أبو نصر أنه إذا مل من الجوف بأن كان أصفرا أو متنايبا يكون بمنزلة
 التي ولو نزل من الرأس فطاهر (قوله به يفتي) أي بطهارته مطلقا يفتي ولذا قال في التبيين انه طاهر كيف
 ما كان وعليه الفتوى (قوله فانه نجس) أي ولو قليلا بدليل التشبيه (قوله لقلته) عمله لقوله لم ينقض (قوله
 نجاسته) عمله لقوله كفى المشبه بما فيها الميت النجس (قوله لا بالمجاورة) بخلاف التي من ساعته فانه انما
 تنجس بالمجاورة فلذا اشترط فيه مل القم (قوله في من بلم) شاء لي النازل من الرأس والمساعد من الجوف
 وقوله على المعتمد راجع الى الثاني لأن الأول بالاتفاق على الصحيح وفي اطلاق التي على النازل من الرأس التي
 ليست محالة للنجاسة نظر جوي عن البرجسدي (قوله أصلا) أي ما نزل من الرأس أو مل من الجوف
 جلا القم أولا اختلط بطعام أولا إذا كان الطعام مل القم كذا في البحر والمنع (قوله فيه سبر الغالب)
 الأولى فيعتبر مل القم من الطعام كما صدق به صاحب البحر ليشمل ما إذا كان الطعام مغلوبا ومع ذلك يلا القم
 ولذلك بين صاحب البحر غلبة الطعام بقوله بحيث لو انفرد ملا القم فاحتله (قوله فكل على حدة) فان كان
 الطعام يلا القم نقض والا فلا (قوله مانع) أما لو كان طعاما معدا يعتبر فيه مل القم بالاتفاق لانه سودا
 بمخرقة كذا في البصر (قوله من جوف أو فم الخ) اشنا به الى عدم الفرق بين الدين المذكورين عند قلبة العراق
 وهو شرط اطلاق المشاوي وقيل ابن الملك الاتفاق على أن الدم الخارج من الجوف المغلوب لا ينقض
 بل إذا يخرج منه غير مغلوب يفتي قاعته به بالقي ووجه في المحيط والسرارج وعندنا ان مال بقوة نفسه

لا فاه) بأن يضبط بنكف (من مرة) بالكسر
 أي صفراء (أو علق) أي سوداء وأما العلق
 النازل من الرأس فغير ناقض (أو طعام
 أو ماء) إذا وصل الى المعدة وان لم يستقر
 وهو نجس - فلو ولو من ساجته ساعه ارتضاعه
 هو الصحيح لمخالطة النجاسة ذكر الحلبي
 ولوه وفي المرى فلا ينقض اتفاقا كفى حبة
 أو دود كغير لطهارته في نفسه كما فهم
 النائم فانه طاهر مطلقا به يفتي بخلاف ما
 فم الميت فانه نجس كفى من خراويل
 وان لم ينقض لقائه نجاسته بالاصالة
 لا بالمجاورة (لا) ينقض في (من بلم) على
 المعتمد (أصلا) الا المختلط بطعام فيقتبر
 الغالب ولو استويا فكل على حدة
 (و) ينقضه (دم) مانع من جوف أو فم

من الموضوع وان كان قسلا لان العدة ليست بحمل الدم فيكون من قرحة قطع او حرق في اليد قطع كال رية او احد
شامة المشايخ اقام في البصر (قوله على براق) هو الراي والسن والصد كما في شرح المشية (قوله على المشايخ)
لم تنقض (قوله او ساواه) علامة ستكون الدم غالبا او مساويا ان يكون البراق اخر وعلامة تكونه غالبا
ان يكون اصغر كذا في البصر (قوله احتياطا) علة لتنفذ حال المساواة وذلك لانه يحتمل ان يكون حيا لانه
يتنفس او اساله غيره فوجد الحدث من وجهه فربما جانب الى جود احتياطا بخلاف ما اذا نكح في الحصة
فانه لم يوجد الا مجرد الشك ولا عبرة له مع اليقين كذا في المحيط (قوله لا ينقض المظن الخ) لان الذائب البراق
والحكم له فكان كانه براق (قوله والقبح كالم) أي غالبا ومغلوبا ومساويا والقبح المدة التي ليس فيها دم (قوله
والاختلاط بالخ) وما نقل عن الثاني من نجاسة الخطا فضعفتم حكمي في البرازية فكيف كانت
الصلاة على خرقة عند همالا ان المصلي معظم والمصلاة عليها لا تعظم فيها كذا في النهر والمصلي يقع اللام
لشدته (قوله علة) اضافة النقص اليه لانه واقع بظهوره في القاموس العلة دوية في المباحين
الدم (قوله امتلا) لا حاجة لهذا القيد لان المدار على غلبة الظن بان هذا الدم الذي فيها يكون
منه وحاوذا لم يقيد به في البصر (قوله القراد) ككفر اب دوية كالقرد بالضم والجمع قردان (قوله ان كان)
أي القراد والعلق كما يؤخذ من قول الشارح بعد والا الخ (قوله كذلك) أي كبريزين (قوله ككبر من) أي
من عضو البعوض جمع بعوضة وهو البق كما في القاموس (قوله وفي القهستان الخ) قل في البصر تطهيره
عن بسوط شيخ الاسلام حيث قال نورم رأس جرح فظهر به قبح ونحوه لا ينقض ما لم يتجاوز الورم لانه
لا يجب غسل موضع الورم فلم يتجاوز الى موضع يلحقه حكم التطهير اهـ ويظهر ان ذلك فيما اذا كان الفصل
بضرة والاوجب عليه ومحل ذكر هذه المسئلة والتي بعد ما عند قوله وينقضه خروج نجس الى ما يظهر
في (قوله ما يخرج من الحصة ناقض على ما هو الصحيح من عدم الفرق بين الخارج والمخرج وارضى الشرياني
في آخر رسالته الموضوع في الحصة فمبلا رجوع الى ان هناك فرقا بين الخارج والمخرج ونقل سيدي عبد
القنى السابلي عن النبايع شرح القدوي ان الماء الصافي الخارج من النقطة لا ينقض ثم ذكر ان الحسن
روي ذلك عن الامام وعز الخزانة الفتاوى انه لو سال من النقطة ما لا ينقض قال الخوافي وفيه سعة لانه
جدوي اوجب فقال منه فعدم النقص رواية وفيه ان يحكم بها في كى الحصة وان ما يخرج منها لا ينقض
وان تجاوز الى موضع يلحقه حكم التطهير اذا كان ما مضافا ما غير الصافي بان كان مخلوطا بدم او قيح او صديد
فانه ناقض اذا وجد السيلان بان تجاوز العصابة والالم ينقض مادامت الحصة في موضع الكى عصابة بالعصابة
وان امتلا كما اوقع ما لم يسل عن حول العصابة او بقدمها دم او قيح او ما ظهوره في نفرة الحصة من
غير ان يتجاوز فكتظهور ذلك من الجرح نفسه وهو غير ناقض اهـ ابوالعود مختصرا (قوله تنقض) قال في فتح
القدير يجب ان يكون معناه اذا كان بحيث لو لا الرباط لسال لان القدم من لوز قد بقي الجرح غائبا لا ينقص
ما لم يكن كذلك لانه ليس بحدث كذا في البصر (قوله متفرق القى) من اضافة العضة لوصفها أي التي
المتفرق (قوله وهو الغشيان) أي مثلا فانه قد يكون بنحو ضرب وتكيس بعد امتلاء العدة غشيان وضبط
الغشوي الغشيان فتح الغشيان المحضة والثاء المتلكة والياء المشاة العضة وبعض الغشيان وهو مستكون الثامن فثبت
نفسه هاجت واضطربت مخرج به في الصحاح والمراد هنا امر حادث في مزاج الانسان منشؤ مقبض طبعه من
احساس التنز المكروه كذا في أبي العود (قوله اضافة الاحكام) كالتنقض وجوب نبوءه القسلا وتزقوة
لا سبابنا) كالغشيان والتلاوة (قوله الامانع) أي كضرورة وذلك كافي مجردة لان اذا تكروا سبب الى مجلس
واخذوا اعتبر السبب لاسي التداخل لان كل تلاوة سبب ومقابل الاصح ما قاله أبو يوسف من اعتبار
المجلس فيعتبر ان محاده لان المجلس اترافى جميع المتفرقات ولهذا تجد الاقوال المتفرقة في البيع والمساكن
وسائر العقود بان محاد المجلس قال في النهر طوطا في المجلس واشتغل بما يفوت المجلس ثم تاه نائبا وهو كذا
لا يجمع عنده لان ما احتوى عليه المجلس لم يمتد وهذه المسئلة من لزومها وجه الملائم لهذا السبب والمجلس
لأنه لا يمتد الا بعد الاول دون الثاني فلو على التلب في الاول يجمع التماسا في الثاني لا يجمع التماسا في الثاني
يجمع وجهه دون الثاني وفي الرابع يجمع عند أبي يوسف دون محمد وقد استدل الخلاف بغير ما على ما ذهبنا

(قلب على رء) حكم الغائب (أو أوأه)
 احتمل (لا) يقضه (المفاد بما لزمه)
 والقبح كالم والاختلاف بالظن كالزاف
 (ومسكدا) يقضه (علقة معصت ضوا
 وامثلة من الدم ومثلهما الأفراد ان) كان
 (مكبر) لانه حينئذ يخرج من دم
 مسفوح) سائل (والا) يمكن العلة والأفراد
 كذلك (لا) يقض (كموض وذاب)
 كما في الثانية لعدم الدم المسفوح
 وفي القوساني لا يقض ما لم يقاود ولو
 ولو شد بارباط ان نفذ البلل لخارج تنض
 (ويجمع من ترقى ان) ويجعل كفى واحد
 (لاتحاد السبب) وهو الغنيان عند محمد
 وهو الاصح لان الاصل اضافة الاحكام
 لا سببا الا لما منع كتاب في السكافي

في مسئلة الغيب وهي ما لو نزع رجل خاتماً وخفا أو قلنسوة من آخر وهو نائم ثم أعلنه منزع إن أعاده في تلك
النومة يبرأ من الضمان إجماعاً وإن تكررت نومه وبقية نومه في مجلس آخر لم يبرأ من الضمان إجماعاً لا اختلاف
السبب والمجلس وإن استيقظ قبل أن يبعده ثم نام في موضعه فأعاده في النومة الثانية لا يبرأ من الضمان عند
أبي يوسف لا اختلاف السبب ويبرأ عند محمد لا اتحاد المجلس وإن انتقل من موضعه من غير استيقاظ يبرأ عند
أبي يوسف ولا يبرأ عند محمد ولم يذكروا قولاً صحيحاً من مذهبه أنه لا يضمن إلا بالقول أبو السعود عن
الشرنبلالية بقليل زيادة (قوله أصلاً) أي من كل وجه احتريبه على خراج من صاحب العذر قبل خروج
الوقت فإنه وإن كان غير حدث في حقه فهو نجس لكونه حدثاً في حق غيره فهو بالتقيد بقوله أصلاً
غير داخل تحت هذه الكلية (قوله بقية زيادة قالمه) لأن زيادتها تدل على عموم النفي في الخبر (قوله كفى
قليل) لأنه من أعلى المدة وهي ليست محل التعلية فحكمه حكم الرين كذا في المنع ومعه في غيره غير
خروج قول قالمه ما وإن قلنا نجس بالاصالة (قوله ودم لوزك لم يسل) لقوله تعالى أو دما مسقوفاً فقير
المـ فوح لا يكون محزوماً فلا يكون نجساً وهو غير السائل سواء كان من آدمي وغيره لا إطلاق النص
أهـ منع (قوله ليس نجس) فيلزم من انتفاء كونه حدثاً انتفاء كونه نجساً ولا يتعكس فذا يقال ما لا يكون
نجساً لا يكون حدثاً فإن النوم والاعمال والرجح ليست بنجسة وهي أحداث (قوله وفقاً بأصحاب القروح)
فلا يكون قليل الدم منهم نجساً (قوله خلافاً لـ محمد) فإنه يقول إن اللقي والدم القليلين نجسان وذلك لأنه
لا أثر للسيلان في النجاسة فإذا كان السائل نجساً فقير السائل يكون كذلك كذا في الفتح وهذه غير رواية
الأصول وظاهر الرواية عنه غير هذه كما في النهر (قوله ما نفعاً) كالماء ونحوه أي ويختفي بقول أبي يوسف فيما إذا
أصاب الجوامد كالثياب والأبدان كذا في المنع (قوله حكماً) أشار به إلى أن المصنف شرع يتكلم على النواقض
الحكمية بعد الحقيقة (قوله نوم) هو قرة طبيعية تحدث في الإنسان بلا اختيار منه وتتمتع الحواس الظاهرة
والباطنة عن العمل مع سلامتها واستعمال العقل مع قبليه فيجز العبد عن أداء الحقوق وللعلماء في النوم
طريقتان أحدهما أن النوم ليس بناقض إنما الناقض ما لا يختلوع عنه النائم فإن المسكة إذا زالت لا يعرى عن
خروج شيء عادة والثابت عادة كالتيقن حكاه الثانية أن عينه ناقض ومصح في السراج الأولى واختارها الزيلعي
مقتصر عليها لأنه لو كان ناقضاً لاستوى وجوده في الصلاة وخارجها فأقاده في البحر والمنع وفي النهر أقول ينبغي
أن لا يكون عينه ناقضاً اتفاقاً فمن به انفلات ربح إذا ما لا يختلوع عنه النائم لو تحقق وجوده لم ينقض فالمرهوم
أولى وفي حاشية السليبي سئل عن شخص به انفلات ربح هل ينقض وضوءه بالنوم فأجبت بعدم النقص بناء
على ما هو الصحيح أن النوم نفسه ليس بناقض وإنما الناقض ما يخرج ومن ذهب إلى أن النوم نفسه ناقض لزم
نقض وضوءه من به انفلات الربح بالنوم والله أعلم (قوله مسكه) المسكة بالنظم ما يتسكب به والعقل الوافر وشمل
لمريض إذا نام في صلاته مضطجعا وفيه خلاف والصحيح النقص كذا في البحر (قوله المسكة) أي عن خروج
الربح منه (قوله بحيث) الباء تصوير النوم الذي تروى معه القوة (قوله أو ركه) أي أو النوم على أحد ركه
وهو تنبيه ولا يفتح الواو وكسر الراء فوق الفتح كما في الحلبي وكذا إذا كان معتداً على أحد رقبته كما في
البحر وأما إذا بسط قدميه من جانب وألقى ألبته بالأرض فهذا غير ناقض كما في الخلاصة (قوله على المختار)
راجع إلى الصلاة وعن أبي يوسف إذا نعد النوم في الصلاة فنقض (قوله كالنوم) مثال للنوم الذي لا يزال
المسكة (قوله أو ساجداً) أو قائماً أو راكعاً (قوله على الهيئة المسنونة) أي الهيئة المسنونة بأن يكون رافعاً
بطنه عن تخذه مجافياً لعضديه عن جنبيه وذلك لأن الاستسكان بالوقوف والاستطلاق منه عدم كذا في البحر
وظاهره أن المراد الهيئة المسنونة في حق الرجل لا المرأة (قوله على المعتد) أعلم أن في النوم ساجداً خلافاً
قال بعضهم أنه لا ينقض في الصلاة مطلقاً وفي غيرها إن كان على الهيئة المسنونة والقياس في الصلاة
كذلك إلا أن تركناه بالنص فيها كذا في البدائع وصرح الزيلعي بأنه الأصح ومجدة التلاوة في هذا كالمسكية
وكذا سجدة السهو وقال في النهر ما في البحر من تصحيح الزيلعي لهذا فهو سهو في فقد القرائن لا يفسد
الوضوء بنوم الساجد في الصلاة إذا كان على الهيئة المسنونة قيده في المحيط هو الصحيح أهـ وقال في المتن
وشرحه للموقف لا ينقض نوم قائماً أو ساجداً أو راكعاً أو ساجداً على هيئة السجود المعتد شرها في الصلاة

(و) كل (ما ليس بجذ) أصلاً بقية زيادة
الباء كفى قليل ودم لوزك لم يسل (ليس
ينجس) عند الثاني وهو الصحيح وفقاً بأصحاب
القروح خلافاً لـ محمد (و) ينقض حكماً (نوم)
محمد لو المسك ما إذا (و) ينقض حكماً (نوم)
يزيل مسكه (أي قوته المسكة بحيث تروى
مقتضيه من الأرض وهو النوم على أحد
جنبه أو ركه أو قنائه أو وجهه) (والا) أي
وإن لم يزل مسكه (لا) ينقض وإن نعد
في الصلاة أو غيرها على المختار كالنوم قاعداً
ولو مستنداً إلى ما لا يزال لسقط على المذهب
أو ساجداً على الهيئة المسنونة ولو في غير
الصلاة على ما ذكره الحلبي

اوخرجه على المعقد حله المستفاد منه انه (قوله او متوركا) التوركا ان يستطاع به من جاس
ويصلح اليه الارض (قوله او محتيا) أي واضعا حبوته والحبوة أن يجمع بين ظهره وساقه بصمته أو يد
كذلك القاموس (قوله ورأسه على ركبته) الوال بالمال وبالاولى اذ المتكسر رأسه كذلك (قوله أو شبه المتكسر)
وهو من تام واضعا اليه على عقبه ويظهر على تخفيه ومما يشبه المتكسر على وجهه أقامه صاحب البحر وغيره
نظر (قوله أو في محمل) أي اذا نام طلقا أو قاعدا كما في الخلاصة (قوله أو كلف) جوهرا برذعها خارجا وهو
ككتاب وغراب والمصدر الا بكلف حالة صاحب القاموس (قوله مرانا) الظاهر أن يقال مثل ذلك في الموكفة
لظهور اللفظ فيه في البحر التعبير بمرانة وقيل في المقرب فرس عري لا سرج عليه ولا بد وجمعا مراد ولا يقال
فرس عريان اه خملت أن هذا الاستعمال غير عربي بل يقال معروف في كافي حديث ركب الحمار معروف
(قوله فان حال الهبوط) أي النزول من علو إلى سفلى (قوله والام) بأن كان حال السعد أو الاستواء (قوله)
حين سقلا) أي قبل أن يصيب جنبه الارض أو عند اصابة جنبه الارض بلا فصل (قوله كناس يفهم)
ظاهرا أنه لا يمكن السماع بدون فهم وفي الهندية ما يفيد خلافة حيث قال فيها أما النعاس في حالة
الاضطباع لا يجوز لما أن يكون ثقبلا أو خفيفا فان كان ثقبلا فهو حديث وان كان خفيفا لا يكون حديثا
والفصل بين الخفيف والثقيل أنه ان كان يسمع ما قبل عنده فهو خفيف وان كان يفتي عليه فاقه ما قبل
عنده فهو ثقيل اه قضاة تعبير يسمع اشتراط السماع فقط (قوله والعه) هو لغة توجب الاختلال في العقل
بجيت يصير الشخص محتل الكلام فاسد التدبير لأنه لا يضرب ولا يشتم بحر وانما كان وضوءه محضا حكمهم
على عبادته بالعه وان لم يكن مكلفا بها للاحاقه بالصبي لان عقله قد زال أو السعد وفي البحر ووضع منه
الطلاب وقيل الا في العبادات احتياطا وفي أصول البستي أن المعتوه ليس بعاك بأداء العبادات كالصبي
العاقل الا أنه اذا زال العته توجه عليه الطلاب بالأداء حالا وبقتضا ما مضى اذا لم يكن فيه حرج كالقليل فقد
صرح بأنه يقتضى القابل دون الكثير وان لم يكن مخاطبا في ما قبل كالنائم وهو أقرب إلى التحقيق كذا في شرح
المفني للهندي (قوله كنوم الانبياء عليهم الصلاة والسلام) صرح في القنية بأنه من خصوصياتهم ولهذا وروى
في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم نام حتى نفخ ثم قام إلى الصلاة ولم يتوضأ لما ورد في حديث آخر أن عبي
تلمان ولا ينام قبا ولا بشكل على ما ورد في الصحيح من أنه نام ليلة التعريس حتى طلعت الشمس لان القلب
يقظان بحس بالحدث ويثرب به وليس طلوع الشمس والفجر من ذلك فلا يدرك بالقلب وانما يدرك بالعين وهي
ناغة وهذا هو المشهور في كتب المحدثين والفقهاء بحر عن شرح المذهب على أنه لا خصوصية للنوم بل غيره من
النواقض كذلك ولهذا استدرك عليه شيئا بعبارة التفتتاني حيث قال ولا تقضى من الانبياء عليهم السلام
فلا حاجة إلى تخصيص النوم به عدم النقص بوجبه فيكون وضوءهم تشرعيا لا لام وبسبب من ذلك
اغماؤهم وغشيهم اه أبو السعد وظاهره أن الاغما والغشي نفسهما ناقضان لاما لا يظن ان منه والاكما
غير ناقضين في حقهم أيضا (قوله اغماؤهم) أي الانبياء عليهم السلام والاغما ضرب من المرض
يضعف القوة ولا يزل الجأ أي العقل بل يستره بخلاف الجنون فانه يزيله (قوله وغشيهم) هو تعطيل القوى
المركة والحساسة لضعف القلب من الجوع أو غيره فتهستأ وهو حكما في شرح ابن وهبان بفتح الفين
وسكون السين وبكسر هاء مع تشديد الباء ثم نقل عن حدود المتكلمين ضم الفين وعليه اقتصر في التهر
أبو السعد وهو كل نوم في فوت الاختيار وفوت استعمال القدرة حتى بطلت عباراته بل أشد منه لان النوم
قوة أصلية والاغما الذي منه الغشي عارض لا يتبناه صاحبه اذا نبتة كان حدثا بكل حال (قوله ومنه الغشي)
أي من الاغما فهو نوع منه كافي القاموس وهو الموافق لما في حدود المتكلمين الآن الفقهاء يفرقون بينهما
كالا طيانهر أو واد أن مقتضى ما تقدم أن لا يكون الغشي وضوء ناقضا بالاولى لان الناقض الحقيقي من غيرهم
لا يقضى منهم فأولى المتكلمين ثم ان هذا ينافي ما ذكره الملا على القاري في شرح الشفا من الاجماع على أنه
صلى الله عليه وسلم في نواقض الوضوء كالاتة الاما صح من استثناء النوم لانه كان صلى الله عليه وسلم تمام عيشته
ولا ينام قلبه وغد حكي في الشفا عولن بالطهارة والنجاسة في الحديث من صلى الله عليه وسلم (قوله ويخونون)
هو زوال العقل وتقصه ظاهرا باعتبار عدم مبالاة وتعمير الحدث من غيره لانه يصير مساهبا فمن هذا صح

أو متوركا أو محتيا أو رأسه على ركبته
أو شبه المتكسر أو في محمل أو سرج أو سقلا
أو الدابة مرانا فان حال الهبوط تقضى
والا لو نام فاسد التدبير لا يقضى كعاس يفهم
حين سقلا تقضى به يقضى كنوم
كثير ما قبل عنده والعنه لا يقضى
ولا ينام عليهم الصلاة والسلام وهل يقضى
فيما وقع وغشيهم ظاهرا كلام الميسر طه
(و) يقضه (اغما) ومنه الغشي (ويخونون)

الانحياز على الانبياء عليهم الصلاة والسلام دون الجنون انتهى عيني (قوله وسكر) أي ويتنقصه سكر وهو سرور
 يغلب على العقل بسبب كثرة بعض الاسباب الموجبة له فيمتنع الانسان عن العمل بموجب عقله من غير أن يزله وإذا
 بقي العقل المطلوب وهو التصديق وقيل انه يزله وتكليفه مع زوال عقله بطريق الزجر عليه وسعى السكر سكر الجهر
 للقلب من الانحياز بنور العقل لأن العقل في الرأس وشعاعه في الصدر والقلب فإذا شرب الخمر خلص أثرها
 إلى الصدر يقال بينه وبين نور العقل فيبقى الصدر مظلماً فينتقم القلب بنور العقل كذا في البحر (قوله يدخل)
 العبارة فيها حذف الجمل والجرور أي به ويدخل معنى للفاعل من دخل قال في التبر والاختلاف في حذوه هنا
 وفي الايمان والحديد فقال الامام انه سرور يزيل العقل فلا يعرف به السماء من الارض ولا المطول من المعرض
 وخو طيب زجره وقال لا يل يغلب عليه نهدي في أكثر كلامه ولا شئاً أنه إذا وصل إلى هذه الحالة فقد دخل
 في مشيئة الاختلال والتقييد لا أكثر فيزيد أن التصف من كلامه لو استقام لا يكون سكران وقد رجحوا قولهما
 في الابواب الثلاثة حال في حذوه الفتح وأكثر المشايخ على قولهما واختاره القنوي وفي نواقض الجنبى الصحيح
 قولهما اه (قوله ولو بأكل الحشيشة) هو بحث لصاحب التهر لم يكن منصوباً واستدل به بما في عقد الفرائد
 أنهم حكموا بوجوه عطلها لئلا يكثر من زجره اه (قوله وقهمة) هي في اللغة أن يقول قهقهة واصطلاحاً
 ما ذكره الشارح وفيها خلاف قيل انها من الاحداث وقيل لا ولما يجب الوضوء منها عقوبة وزجر او هو القياس
 لانها ليست بخارج نجس بل هي صوت كالبكاء وينبغي ترجيح الثاني لموافقته القياس وسلامته عما يقال
 انها ليست نجاسة ولا سيما وموافقة الاحاديث فانها على ما رووا ليس فيها الا امر باعادة الوضوء والصلاة
 ولا يلزم منه كونها من الاحداث كذا في البحر وأثر الخلاف يظهر في من المصنف فعل انها حدث لا يجوز وعلى
 أنها المزج يجوز لقول وينبغي أن يظهر أيضاً في كتابة القرآن وأما حل الطواف بهذا الوضوء فقبه تردد
 والحال به الصلاة يؤذن بأنه لا يجوز فتدبره كذا في التهر أقول والذي ينبغي ترجحه الاول لانه على الثاني يلزم أنه
 لو أدى به صلاة لم يكن فيه الا الحرمة فقط ويجب عليه الاعادة لظاهر الاحاديث فقط وهذا باطل لاصل المذهب
 وموافقة القياس لا تقتضي الترجيح بل العمل في غالب المسائل على خلافه (قوله هي ما يسمع جبرانه)
 احتراز ذلك عن الضحك وهو ما كان مسجوعاً له فقط وحكمه أنه لا ينقض الوضوء بل يبطل الصلاة وأما التبسم
 وهو ما لا صوت فيه أصلاً بل تدبر وأسنانه فقط فحكمه أنه لا يبطلهما لانه صلى الله عليه وسلم تبسم في الصلاة
 حين أتاه جبريل عليه السلام وأخبره أن من صلى عليك مرة صلى الله عليه عشر كما في البدائع وقال جابر
 ابن عبد الله ما رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم الا تبسم ولو في الصلاة كما في النهاية وظاهر كلامهم أن التبسم
 في الصلاة غير مكروه ولذا قال في الاختيار ولا حكم للتبسم كذا في البحر (قوله بالغ) أما الصبي فقهقهة
 لا تنقض وضوءه لكن تبطل صلاته وهو المقدم من أقوال ثلاثة وهذا للقيده بما يؤيد أن النقض زجر ويمكن أن
 يقال ان لما مؤيداً بالملفون فاعتبرها الشارع حدثاً في حقهم دون من عداهم وان كان الاصل العموم
 وبالجملة فغسله للقهقهة من المشكلات (قوله ولو امرأة) وذلك لان النساء شقائق الرجال في التكليف (قوله
 سهواً) من مدخول المبالغة والنقض في حال السهو أحد قولين وبه جزم الزيلعي (قوله كالباقي) أي إذا قهقهه
 في ذهابه للوضوء (قوله فلا يبطل وضوءه في ضمن الغسل) أي المندرج فيه أما إذا نوحاً أو لا ثم اعتسل فالوضوء
 مستقل كما هو المظاهر (قوله لكن رجع في الخاتمة والفتح والنهر الخ) الذي في النهر وهو الذي رجحه المتأخرون
 وهذا ليس ترجيحاً منه اللهم الا أن يقال انه حيث لم يتعقبه فقد مال إلى ترجيحه (قوله النقض عقوبة له) انما ذكر
 النقض لان بطلان الصلاة بما لا خلاف فيه كتابه عليه في المضمورات (قوله كاملة) أي ذات ركوع وسجود
 أو ما يقوم مقامهما من الاعشاء لعذر أو راكياً يرمي بالنفل أو بالعرض حيث يجوز لا تنقض القهقهة في صلاة
 الجنائز وسجدة التلاوة ولكن يبطلان وقصدنا بقولنا حيث يجوز لانه لو كان راكياً يرمي بالتطوع في المصرا وفي
 القرية فقهقهة لا تنقض وضوءه لعدم جواز صلاته عند الامام خلافاً للثاني بغير وقوله وسجدة تلاوة أي خارج
 الصلاة كما في الشلبي (قوله ولو عند السلام) أي وفي سجود السهو كما في المحيط (قوله عدا) من مدخول المبالغة أي
 ولو عدا وقبده ليكون الخروج يصنع فلا تبطل به الصلاة ويبطل الوضوء لوقوعها في جزم منها (قوله لا الصلاة)
 لانه يخرج يصنع (قوله فلا تنقض) أي الوضوء لان قهقهته وقت بعدية لان الصلاة بقهقهة الامام (قوله

وسكر) يدخل في مشيئة تعالى ولو بأكل
 الحشيشة (وقهقهة) هي ما يسمع جبرانه
 بالغ) ولو امرأة سهواً (يقظان) فلا يبطل
 وضوءه (وإنما يبطل صلاتهما بغيره) (يصل)
 ولو سكر كالباقي (بطهارة مجزئة) ولو تبسم
 صلاة (مستقلة) فلا يبطل وضوءه في ضمن
 الغسل لكن رجع في الخاتمة والفتح والنهر
 النقض عقوبة له وعليه الجمهور كما في الذخائر
 الانشافية (صلاة كاملة) ولو عند السلام
 عدا فأنها تبطل الوضوء لا الصلاة خلافاً لغيره
 كما حرره في الشرنبلالية ولو قهقهه لئلا يفسد
 أو أحدث عداً ثم قهقهه الموقت ولو صليها
 فلا تنقض

بجلاؤها) أي بخلاف فقهه المأموم بعد كلامه أي الامام عدا (قوله في الأصح) صحة الكمال قال في البحر والفرق بينهما أن الكلام قاطع لا إله لا مفسد لها إذ لم يفوت شرط الصلاة وهو الطهارة فلم يفسد به شيء من صلاة المأمومين بخلاف حديثه عند التفرقة الطهارة فأفسد جزأ بلاقيه فيفسد من صلاة المأمومين كذلك فقههم بعد ذلك تكون بعد اندروج من الصلاة فلا تنقض (قوله ومن مسائل الامتحان) أي الاختيار من السائل للمسؤول هل عنده علم بحكمها (قوله ولونسي الباني) أي على صلاته أي مرید البناء والاولى حذف الواو لانه مبتدأ مؤخر خبره قوله من مسائل الامتحان (قوله المسح) أي مسح الرأس والخف وكذا لونسي غسل بعض أعضائه إذا مسح ليس قبله غسل ما يظهر (قوله قبل قيامه للصلاة) أي شروعه فيها (قوله انتقض) وذلك لأن الفقهية وجدت في أثناء الصلاة وهي مفسدة للصلاة ناقضة للوضوء (قوله لا بعده) أي لا ينتقض إذا فقهه بعد القيام إلى الصلاة ووجه الامتحان فيها أن بلغزأي فقهه إذا صدرت في الصلاة لا تكون ناقضة وإذا صدرت خارجها انتقضت أو لا وهو دأى مع أن الأمر بالعكس وإطلاق النقص وعدمه على هذه الطهارة إنما هو على قولهما بناء على أن الفقهية تبطل ما غسل من أعضاء الوضوء لا عند أبي يوسف لأن الفقهية لا تبطل ذلك عنده (قوله فاحشة) المراد بالفحش الظهور ولا الفحش الذي ينهي عنه الشارع لأن ذلك قد يكون بين الرجل والمرأة أو المعنى فاحشة أن لو كانت مع الأجنبية أو باعتبار أظاظ صورها لأنها تكون بين المرأة والرجل والرجل والرجل والغلام ثم هي من الناقض الحكيم (قوله بنما القرجين) الباء للتصوير والتماس التلاني واشترط التماس هو الظاهر دراية وصحة الاستيعاب وفي ظاهر الرواية لا يشترط ذلك أفاده في البحر (قوله والرجلين) صادق بتمام ذكرهما وبمس ذكر أحدهما ببر الآخر (قوله مع الانتشار) في الهندية عن القصة لا يبرأ انتشار آلة رجل في انتقاض طهارة المرأة (قوله ولو لا بلل) وذلك لأنه يندرج عدم مذي مع هذه الحالة والغالب كالتحقق في مقام وجوب الاحتياط والاصل أن السبب الظاهر يقوم مقام الأمر الباطن وذلك بطريق قيام هذه المباشرة مقام خروج الفحش بحر عن المصنف (قوله على المعتمد) هو قولهما وقال محمد وهو رواية عن أصحابنا أنه لا ينتقض ما لم يظهر شيء وقد صححه صاحب الحقائق ولا يعتمد على هذا التصحيح فقد صرح في التلخيص كما نقله شارح التلخيص أن الصحيح قولهما وهو المذكور في المتن بحر (قوله لا ينتقضه من ذكر) وذلك لما رواه أصحاب السنن إلا ابن ماجه عن ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر عن قيس بن طلق بن علي عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل يمس ذكره في الصلاة فقال هل هو إلا بضعة منك والبضعة بفتح الموحدة القطعة من اللحم قال الترمذي هذا الحديث أحسن شيء يروى في هذا الباب وأصح ورواه الطحاوي أيضا وقال هذا حديث غير مضطرب في استناده ومنه في معارض حديث بسرة بنت صفوان الدال على النقص ويرجح حديث طلق على حديث بسرة بأن حديث الرجال أقوى لأنهم أحفظ للعلم وأضبط ولهذا جعلت شهادة امرأتين بشهادة رجل وقد أسند الطحاوي إلى ابن المديني أنه قال حديث ملازم بن عمرو أحسن من حديث بسرة وعن عمرو بن علي الفلاس أنه قال حديث طلق عندنا أثبت من حديث بسرة بنت صفوان وقد ضعف حديث بسرة جماعة حتى قال يحيى بن معين ثلاثة أحاديث لم تصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم منها حديث مس الذي ذكر في شرح الآثار للطحاوي لا نعلم أحدا من الأصحاب أفتى بالوضوء من مس الذكر إلا ابن عمرو وقد خالفه في ذلك أكثرهم وأسند عن ابن عيينة أنه عذب جماعة لم يكونوا يعرفون حديث بسرة وقد ثبت عن علي وعمر بن ياسر وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وحذيفة ابن اليمان وعمران بن الحصين وأبي الدرداء وسعد بن أبي وقاص أنهم لا يرون النقص أفاده ذلك في البحر ومثل الذي ذكره القرج والدبر (قوله لكن يغسل يده) أي من المس وهو أحد ما حل عليه حديث بسرة كما في قوله الوضوء قبل الطعام ينقي الفقر ويغسل يدي اللحم ومحل الذنب إذا استنجى بالأجار خشية التلويث دون الماء نهر ومجبرة المبسوطة يندبه مطلقا (قوله وامرأة) ولو بشهوة وهو مذهب علي وابن عباس وجماعة من التابعين ودليلنا أن اللحم إذا قرن بالنساء يراد به الجماع وحديث عائشة الصحيح الذي رواه مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة قالت فحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم من الفراش فالتسته فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في سجوده وهو من منصرفين وهو يقول اللهم أني أعوذ برضاك من مخطئك إلى آخر الدعاء وحديث عائشة أيضا الذي في الصحيحين

بجلاؤها بعد كلامه عدا في الأصح ومن مسائل الامتحان ولونسي الباني المسح فقهية قبل قيامه للصلاة انتقض لا بعده لبطانها لا القيام إليها (ومباشرة فاحشة) بنما القرجين ولو بين المرأتين والرجلين مع الانتشار (البائنين) المباشر والمباشر ولو لا بلل على المعتمد (لا) ينتقضه (مس ذكر) لكن يغسل يده نداء (وامرأة) وأمسد

الحق في حق الله عليه وسلم كان يصلي وهي معترضة بينه وبين القبلة فإذا أراد أن يسجد فحزن بملهاقة جنبها
 غير (قوله لكن يجب الخ) قال في البحر وهذه المسئلة قد وقع الاختلاف فيها في الصدر الأول وهو اختلاف
 معتبر حتى قال بعض مشايخنا ينبغي أن يؤتمن أن يعتنا فيه بعبارة الشارح أولى لأنها أفادت التدب لغير الامام
 أيضا (قوله لا سيما الامام) لأنه يقتدى به أهل مذهبه وغيرهم (قوله لكن بشرط) استدرال على ما فهم من
 الكلام من أن الامام يراه مذهب من يقتدى به سواء كان في هذه المسئلة أو في غيرها والا فالمرعاة في المذكور
 هنا ليس فيها ارتكاب مكروه في مذهبه أصلي (قوله عدم لزوم ارتكاب مكروه في مذهبه) قال في النهر الآن
 من أنبه مختلف بحسب قوة دليل الخفاف وضعفه اه وهل المراد ما يمت الكراهتين أو التصريعية فقط لأن المكروه
 إذا أطلق ينصرف إلى ما سكر اهته تحريمية يحترز والظاهر أن محل ذلك عند عدم إرادة التقليد كما تقدم (قوله
 وتديه) هو لا دعي بمنزلة الضرر للسبوان غيره (قوله وغيره) أي غير ما ذكر من الماء كقبح وصديده نزل من السرة
 (قوله لأنه دليل الجرح) أي لأن الخرج يوجب علامة على أن الخارج إذا خرج عن جرح والجرح يضم الجسيم
 أما بقصها فمصدر جرحه جرحا أفاده أبو السعود ثم ما ذكره المصنف هو ما ذكره الزيلعي في التبيين قال في البحر
 وفيه نظير بل الظاهر أنه إذا كان الخارج قبيحا أو صديدا ينقض سواء كان مع وجع أو بدونه لأنه لا يخرج من الجرح إلا
 عن حلة ثم هذا التفصيل حسن فيما إذا كان الخارج ما ليس غيراه وأقول لم لا يجوز أن يكون القبح الخارج من
 الأذن عن جرح برئ وعلامته عدم التلم فالحصر ممنوع وقد جزم الحدادي بما في الشرح اه نهر وقوله في الهندية
 عن المحيط والذخيرة وذكر أن عليه قنوى شمس الأشعة الخلواني (قوله قدم) أي إذا علمت أن النقص بما تقدم
 ليس إلا لكونه خارجا عن وجع قدمه الخ ينقض لكونه خارجا عن وجع (قوله رمد) الرمد بالتصريك هيمن العين
 كالارمداد كذا في القاموس (قوله أو عمن) العمن هو ضعف الرؤية مع سيلان الدمع في أكثر الأوقات اه
 قاموس (قوله ناقض) في النهر ولو في عينه رمد أو عمن والدمع منه يسيل قالوا يؤمر بالوضوء كل وقت خلافا
 لاحتمال أن يكون قبيحا أو صديدا قال في البحر وقضى التعليق أنه أمر ندب وأقول على وجع إذا الأمر لا وجوب
 حقيقة وهذا الاحتمال راجع للمريض ثم رأيت كذلك في فتح القدير وعمله في المجتبى بقوله لاحتمال أن يكون
 من جرح من الجفون اه مختصرا (قوله احليل) بكسر الهمزة مجرى البول من الذكرك كما في البحر (قول وابتل)
 الطرف (الظاهر) اشتراط البلة عند تغيب البعض فقط وأما عند تغيب الكل إذا خرج نقض مطلقا في البحر
 عن الولو الجلية كل شيء إذا غيبه ثم أخرجه أو خرج فعليه الوضوء وقضاء الصوم لأنه كان داخلا مطلقا فترتب
 عليه الخروج وكل شيء إذا أدخل بعضه وطرفه خارج لا ينقض الوضوء وليس عليه قضاء الصوم لأنه غير داخل
 مطلقا فلا يترتب عليه الخروج والكلية الثابتة مقيدة بعدم البلة كافي المحيط وأمكن الذي في المنية وشرحها
 أنها إذا غابت ثم خرجت بإبسة لا نقض فيها (قوله هذا الوضوء عالية) أي هذا الحكم بالنقض لو كانت
 القامة عالية أو محاذية لوجود الخروج (قوله لا ينقض) لعدم الخروج كذا في البحر (قوله والفرج الداخل)
 أما الخارج فقال في منية المصلي وإن كان في الفرج قابل داخل الحشوات نقض نفذ أولم ينفذ كذا في البحر
 (قوله والا لا) وإن كانت منسفة على ما في المنية وشرحها (قوله وكذا لو أدخل أصبعه) قال في البحر لو أدخل
 أصبعه في دبره ولم يغيبها فاته تغيبه البلة والرائحة وهو الصحيح لأنه ليس بداخل من كل وجه وكذا الذباب
 إذا طار ودخل في الدبر وخرج من غير بلة لا ينقض وكذا الحفنة إذا أدخلها ثم أخرجهما لم يكن عليه بلة
 لا ينقض والا حوط أن يتوضأ كذا في منية المصلي (قوله فان غيبها) قال في البحر واستفيد من كلام قاضي خان
 أنه إذا غيبها نقض مطلقا (قوله بطل وضوءه) لأنه باخراجهما يخرج معها شيء من الدبر اه حلي (قوله وضوءه)
 لأن داخلها حال الاستبراء يستلزم دخول الماء إلى جوفه بخلاف اليابسة كما يأتي في كتاب الصوم متنا اه حلي
 وفي كلام الشارح تف وتشر مرتب فبطلان الوضوء يرجع إلى قوله ولو غيبها وقوله وضوءه يرجع إلى قوله أو
 أدخلها عند الاستبراء (قوله فروع) جمع فروع وهو الأعلى من كل شيء ومن القوم يترفعهم فالمراد أعلى المسائل
 وأشرف المسائل على طريق الاستعارة وهم في الغالب يعقدون التنبية على مسائل فاتهم أو مستغربات
 تناسب المقام (قوله إن رآه الشيطان) أي شككه بوسوسة بانزال شيء منه (قوله ويجب) أي يفترض وقوله إن
 كان لا ينقطع أي العذر المعلوم من المقام وقوله الآية أي بالاحتشاء القهوم من أن يحتشي (قوله قدر ما يصل)

لكن بندب الخروج من الخلاف لا سيما
 للامام لكن بشرط عدم لزوم ارتكاب مكروه
 في مذهبه (كما) لا ينقض (لخرج من أذنه)
 ونحوها كمنه وتديه (لا يوجب) (فخرج) ونحوه كمنه
 وما سرة وغيره (لا يوجب) (لأنه دليل الجرح) قدمه من
 أي بوجع (نقض) (لأنه دليل الجرح) قدمه من
 بعينه رمد أو عمن (نقض) (لأنه دليل الجرح) قدمه من
 ذاعذر مجتبى والناس عنه غافلون (كما)
 ينقض (لوحنا الخلية بقطنه وابتل الطرف
 الظاهر) هذا الوضوء عالية أو محاذية لفراس
 الاحليل وإن منسفة عنه لا ينقض وكذا
 الحكم في الدبر والفرج الداخل (وان ابتل)
 الطرف (الداخل لا) ينقض ولو سقطت فان
 وطبة انتقض والا لا وكذا لو أدخل أصبعه
 في دبره ولم يغيبها فان غيبها أو أدخلها عند
 الاستبراء بطل وضوءه وضوءه (فروع)
 يستحب للرب أن يحتشي إن رآه الشيطان
 ويجب أن كان لا ينقطع الآية قدر ما يصل *

ليؤتي الصلاة بالطهارة المقدورة عليها (قوله يديه) أو بخرقة كافي البصر (قوله استغفر وضوءه) لأنه لا يتقرب به
 شيء من العباد بغير (قوله وان دخل بنفسه) كأن طهر فدخل بغير (قوله لا) أي إلا إذا ظهر منه شيء أي
 لا يقتض (قوله الخواني) أن يتقن خروج اليد بخرقة طهارة بخرق العباد من الباطن إلى الظاهر كذا
 في البصر (قوله فدخلت) الأولى حذفه ليكون التنبيه في طرفي الادخال والدخول (قوله وأمان) أحدهما
 يخرج منه ما يسيل في مجرى البول والثاني يخرج منه ما لا يسيل في مجرى البول عنده (قوله بخرقة الجرح)
 أي فلا تقتض بالخارج منه ما يسيل وإنما الذي يخرج منه البول المعتاد فهو بخرقة الاحليل إذا ظهر البول على
 رأسه يقتض الوضوء عنده (قوله قرحه) لا تحرك الجرح (قوله يقتض الخارج) منه ما يسيل وبه جزم في الفتح وغيره
 وأكثروا على إيجاب الوضوء عليه فاصلة أن التفتي يقتض وضوءه بخروج البول من فريجه جها سائلا أولا
 تين حاله أو لا قال في التفرقة عن الزبلي إلا أن الذي ينبغي التعويل عليه هو الأقل (قوله والمشكك) هو الذي
 لم تضع ذكره ولا أثوته بعلامة من العلامات للذكر كونه قبل البلوغ وبمعدتها وانما حال مشكك ولم يقل
 مشككة فليسا للبابب الاشراف ولأن الاصل للذكر كونه لا ن حواء خلقت من آدم اسقاطي من كتاب الخلفي
 (قوله بكل) أي بالخارج من كل بخرق الطهارة عابا لا حوطا كافي التوضيح (قوله ان انكر الوضوء للصلاة ثم)
 لأنه مكذب للقرآن قال تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم إلى المرافق
 لوقوع الخلاف في آيته كما مر (قوله شك) الشك استواء الطرفين وتقييده بخروج الوضوء فانه لا يقرب إذا العبرة
 في مسائل الفقه على التفتي فلا يعتبر ما قبله وقوله في بعض وضوءه أي فعله سواء كان غسلا أو مسحاً (قوله أعاد)
 ما شك فيه) أي غسل ما شك فيه أو مسحه (قوله لو في خلاه) أي لو كان الشك في أثناء الوضوء (قوله ولم يكن
 الشك عادة) بأن لم يكن حسنة أصلا (قوله والا لا) أي ولا يمكن الشك في خلاه بأن كان بعده سواء كان عادة
 ثم لا لو كان عادة سواء كان في خلاه أو بعده لا يبعد ويحتمل على أنه فعل كما روى عن محمد أن الحدث إذا أخذ
 الكوز ودخل في المتوضأ ليتوضأ ثم شك أنه هل فوضأ أو لا فإنه يجعل متوضأ كافي المتوضأ وهذه ترد فتضا على
 قولهم اليقين لا يزول بالشك وفي الهندية من شك في بعض وضوءه وهو أول ما شك غسل الموضع الذي شك فيه
 فان وقع ذلك كثيرا لم يفت إليه هذا إذا كان الشك في خلال الوضوء فان كان بعد الفراغ من الوضوء لم يلتفت
 إليه (قوله لانه آخر العمل) وهو أقرب إلى النسيان وهذه ترد فتضا على قولهم اليقين لا يزول بالشك أبو السعود
 بنى الكلام فيما إذا اتقن غسل الأخرى ولستة بها الظاهر أنه يعتبر الآخر الذي قبله وهكذا (قوله وشك
 بالحدث) أي شك في حصوله (قوله أخذ باليقين) وهو الطهارة في الأول والحدث في الثاني لأن اليقين لا يزول
 بالشك (قوله فهو متطهر) لأن الغالب أن الطهارة قبل الحدث (قوله ومثله المنيم) أي مثل التطهر بالماء في
 أحكام انقض وأحكام الشك المنيم إذا فرق بينهما لان كلا طهارة بآية الكتاب (قوله وقامه في الاشياء)
 قال فيها ومنها لو شك هل طلق أم لا لم يقع شك أنه طلق واحدة أو أكثر بنى على الأقل كما ذكره الاستيعابي إلا أن
 يتيقن بالأكثر أو يكون أكبر ظنه على خلافه وان قال الزوج عزمت على أنه ثلاث يتركها وان أخبره عدول
 حضروا ذلك المجلس بأنها واحدة وصفتهم أخذ بقولهم وعن الامام الثاني حلف بطلاقها ولا يدري أثلاث أم
 أقل فيعتري وان استويا عمل بأشد ذلك عليه كذا في البرازية (قوله وقرض النسل) الواو للاستثنا فأيما عطف
 على قوله أركان الوضوء والقرض مصدر بمعنى القرض لان المصدر كروبر ادية الزمان والمكان والفاضل
 والمفعول كافي العكس فغيره منح قال خضنا لا حاجة إليه لانه ما من المنقولات الشرعية فله العلامة
 سري الدين والمعنى التبرع له ما يفتون الجواز وضوءه اه أبو السعود وآخر النسل عن الوضوء لا يقتض في الوضوء
 والنسل بالضم اسم مصدر من الاعتسال وهو غام غسل الجسد واسم للماء الذي يغتسل به أيضا قال النووي
 انه يفتح الغين وضوءها والفتح أفصح وأشهر عند أهل اللغة والضم هو الذي يستعمله الفقهاء والمعنى الاصطلاح
 للنسل هو المعنى الأول اللغوي أقدمه في البصر (قوله أراد به مايم العمل) أي أراد بالقرض المعنى الذي يعم
 العمل وهو ما يفتون الجواز وضوءه قال في المنع المراد به هنا ما يتناول القرض الاعتقادي والعمل وهو ما يفتون
 الجواز وضوءه اه وانما كان المراد ذلك لان المضغ والاستنساقي ليسا قطعين لقول الشافعي بسنجهما اه حلي
 (قوله كما مر) أي في الوضوء أي من أن لا تفترض بشي الاعتقادي والعمل (قوله وبالنسل للقرض)

باسورى مخرج دبره ان أدخله يده اقتض
 وضوءه وان دخل بنفسه لا وكذا الخروج
 من الودعة فدخلت من ذكر مداسان
 فاذى لا يخرج منه البول المعتاد بخرقة
 الجرح الخلفي غير المشكك فخرجه الاخر
 كالجرح والمشكك يقتض وضوءه بكل منكر
 الوضوء هل يكفر ان انكر الوضوء للصلاة ثم
 ونفي ما لا شك في بعض وضوءه أعاد ما شك
 فيه لو في خلاه ولم يكن الشك عادة والا لا
 ولو علم أنه لم يغسل وضوءه وشك في تعينه
 غسل وجهه اليسرى لانه آخر العمل ولو أيقن
 بالطهارة وشك بالحدث أو بالعكس أخذ
 باليقين ولو يتقنهما وشك في السابق فهو
 متطهر ومثله المنيم ولو شك في تقباسة ماء
 أو قوب أو طلاق أو متق لم يغتسل وقامه في
 الاشياء (وقرض النسل) أراد به مايم العمل
 كما مر وبالنسل المقتضى كافي الجوهرة

أي طاهر غسله في الخلاء والخضرة والسراج (قوله وظاهره) أي ظاهره في الجوهرية
 بل إن المراد بالفصل المفروض (قوله يعني الخ) هذا التقيد استبعاد من المنع حيث قل بعد نقل كلام الصوفية
 نظرا لأنه إن أراد أن كلاهما ليس بفرض في الانحلال المأخوذة قسم وإن أراد أنهما ليسا بشرط في تحصيل السنة
 فمنع ولعل مراده من السراج الأول ولا كلام فيه اه والمراد بعدم القرينة أن صحة الفصل لا تتوقف
 عليها وأنه لا يحرم عليه تركها وظاهر كلامه أنها إذا تركها لا يكون آتيا بالفصل المسنون وفيه نظر لأنه من
 الجائز أن يقال أنه أي سنة وثلاثة سنة كما إذا تمحض وترد الاستشاق (قوله غسل كل فقه) أشار بتقدير كل إلى
 أن الإضافة للعموم والمراد المضمضة والاستنشاق فهذا الإطلاق مجاز علاقته الإطلاق والتقيد جوي (قوله
 ويصحب في الشرب بها) أي يقوم مقام المضمضة في تحصيل الفرض والشرب بالماء أو الجرع أو تشابهه
 كما في القاموس والمراد الأخير وأخرج الشرب مصداقه لا يميز به كما في الصبر وهل يكون بمواصلة الماء آتيا بسنة
 التلخيص بجزء (قوله لأن الحج ليس بشرط) ولكنه أحوط كما في الخلاصة ووجهه أن الحاج خارج عن العهدة
 يقين بخلاف غيره وهذا هو معنى الاحتياط نهر (قوله حتى ماتحت الدون) قال في البحر والدون البابير
 في الاتق كالخبر المضموع واليمين يمنع تمام الاعتسال (قوله وباقي بدنه) أي ظاهره وباطنه والباطن كداخل
 العين لكن سقط ذلك لما فيه من المخرج البين اه من (قوله لكن في المغرب) استدراك على ظاهر المصنف حيث
 أطلق البدن على الجسد لأن المراد ما في الأطراف والذي في القاموس البدن محرك من الجسد ما سوى الرأس
 (قوله من المنكب) فتح الميم وهو كما في القاموس مجتمع رأس الكتف والعضد (قوله إلى الالية) هي الهيئة
 أو ماركب العجز من شحم أو لحم قاموس (قوله داخله تبعاشرا) هو جواب عن المصنف (قوله لأنه متم) أي
 للفصل الذي هو مسألة الماء (قوله فيكون مستحبا) تفريع على العلة (قوله خلافا لما لك) أي وأبي يوسف في رواية
 الامالي عنه والرفعي من الشافعية كذا كره النووي والدال هو امرار البدن على الأعضاء المقسولة فلو فاض الماء
 فوصل إلى جميع بدنه ولم يمس يده أو رأسه أو غده وكذا وضوءه من (قوله أي يفرض) دفع بهذا التفسير إرادة
 الوجوب بالمعنى المشهور (قوله غسل كل ما يمكن) لقوله تعالى فاطهروا والدال على المبالغة في الفعل الذي
 هو الاطهر (قوله بلا حرج) خرج ما يمكن بخرج كعين وقومها عما يأتي (قوله مرة) لأن الأمر بالطهيرة لا يقتضي
 التكرار (قوله كأن الخ) وكذا يغسل البراجم ومفاصلها وما يجتمع من الوسخ في معاطف الاذن وقعر الصماخ
 فيزله بالمسح وكذا يجع الاوساخ بمجر والبراجم جمع برجة بضم الجيم عقد الاصابع أبو السعود (قوله وسرة)
 ويغني للجنب أن يدخل أصبعه في سترته عند الاعتسال وإن علم وصول الماء من غير ادخال أجزاء أو السعود عن
 عزيم زاده (قوله وشارب وحاجب) أي الاصول وما استعمل عليها (قوله واثناء طهيرة) قال في الهندية ويجب
 على الرجل اتصال الماء إلى أثناء اللبسة كما يجب إلى أصولها (قوله ولو متلبدا) انما غتايه لأنه ربما يتوهم سقوطه
 بوصول المشتقة في تفكيكه (قوله لما في فاطهروا) علة لقوله ويجب (قوله من المبالغة) لأنه من باب التفعيل لأن
 اطهروا بفتح الطاء والهاء المشددين امر من باب التفعيل أصله فاطهروا واقلت الساء طاء بعد هاء من الطاء
 في السفة وقربها عنها في المخرج ثم أدغمت الطاء في الطاء لا تحادها في الذات فاجتلبت همزة الوصل ليتوصل
 بها إلى النطق بالسالك لأن المدغم ساكن والابتداء عابسا كن متعذرا أو متعسرا ويقال في المصدر اطهر بكسر
 الهمزة وفتح الطاء المشددة وقض الهاء المشددة أصله فطهر فعل به ما فعل بضمه ومن قال والاطهار غسل جميع
 البدن فقد سها قاله نوح أفتدى ذلك أبو السعود مع بيان وجه السهو (قوله لأنه باطن) أي والباطن ساقط
 للمذنب (قوله ولا تدخل أصبعها في قلبها) أي الداخل نهى عن ذلك لأنه ربما حصلت الشهوة وأترلت قد تأتف
 الفصل وهذا ما يفيد ظاهر عبارة الشارح وهي عبارة البحر بعينها وفي الهندية ولا تدخل المرأة أصبعها في
 فرجها عند الغسل وهو المختار كذا في التتارخانية إذا علمت ذلك فاعلمه لطبي من الشر بل لا من أن المراد نهي
 وجوب الاعتسال لا يعلم إلا إذا كان من أهل المذهب ولم يذكر هذا المعنى فيما أطلعت عليه حيث قد من البحر والهر
 والهندية والزيلى والسلي وغيرها (قوله كعين) فانه لا يورث المعنى ومن هنا ذكر الحانوف أن الاعي يلزمه غسل
 عقه قال العلامة سري الدين والعلامة العيصية أن يقال أنه يضره وإن لم يورث المعنى فيسقط حتى عن الاعي
 أبو السعود وقد عني من تكلف ذلك كابن عباس وابن عمر (قوله وإن اكمل الخ) لأن العين نعم فلا تقبل

وظاهره عدم شرطية غسل نفسه وأتفه
 في المسنون كذا في البحر يعني عدم فرضيتها
 فيه والافهما شرط في تحصيل السنة
 (غسل) كل (فقه) ويكنى الشرب عبلا
 الحج ليس بشرط في الاصح (وانقه) حتى
 ماتحت الدون (و) باقي بدنه (لكن في المغرب
 وغزة البدن من المنكب إلى الالية) وحيث
 فالرأس والعنق واليد والرجل خارجة لقصة
 داخله تبعاشرا (لادلكه) لأنه متم
 فيكون مستحبا لا شرطا خلافا لما لك
 (ويجب) أي يفرض (غسل) كل ما يمكن
 من البدن بلا حرج مرة (كأذن) (وسرة)
 وشارب (حاجب) أثناء (طهيرة) وشعر
 رأس ولو متلبدا لما في فاطهروا من المبالغة
 (وفرغ خارج) لأنه كالمتم لا داخل لأنه باطن
 ولا تدخل أصبعها في قلبها به يقتضي (لا) يجب
 (غسل ما فيه حرج كعين) وإن اكتمل بكل
 فحس
 قوله التصيل هكذا في الاصل ولعل مواج
 الفعل كما لا يخفى وقوله بعد ذلك ويقال في
 المصدر اطهر الخ لعله مصدر مجاهي والافقياس
 اطهار بكسر الطاء وفتح الهاء المشددة في
 يستفاد من عبارة القاموس ونصها واطهر
 اطهارا أصله فطهر فطهر أو أدغمت التاء في
 الطاء واجتلبت الف الوصل اه ويرشد إليه
 قوله بعد ومن قال والاطهار الخ قد ير اه
 معصية

الماء نضح (قوله وثقب) لان في اقبال الماء اليه حرجا (قوله كلفة) بالقائه والحق الجلبة التي يقطعها الختان
 أبو السعود وهي بالضم وقصر كافي القاموس (قوله بل يندب) أي غسل داخلها (قوله فغسله) أي عدم وجوب
 غسلها (قوله بالخرج) أي المشقة حتى لو أمكنه بدونها افتراض لان داخل القلفة حكم الخارج ولهذا انتقضت
 الطهارة بوصول البول اليها أبو السعود (قوله فسقط الاشكال) أي اذا كانت العلة هي المخرج سقط اشكال
 الزيلعي وحاصله ان القول بعدم وجوب ادخال الماء داخل القلفة مشكل لانه اذا وصل البول الى القلفة انتقض
 وضوءه فجعله كخارج في هذا الحكم وفي حق الغسل كادخل حتى لا يجب اقبال الماء اليه وحاصل ما أشار
 اليه الشارح من الدفع أن العلة في السقوط المخرج لالكونه خلقا أصليا كقصة الذكر وانما نشأ الاشكال
 من تعليله عدم الوجوب بانه خلقه كقصة الذكر (قوله وفي المسعودي) هو الذي ارتضاه الشربلاني واليه يشير
 كلام الكمال لانه قيد السقوط بالمخرج فمع عدمه لا سقوط أبو السعود (قوله وكفى) أي المرأة عن غسل رأسها
 (قوله بل أصل ضغيرتها) المراد الجنس الصادق بجميع الضغائر (قوله أي شعر المرأة المضمفود) أشار به الى أن
 ضغيرة فعليه بمعنى مفعولة من الضرب بالضاد المجبة وهو قتل الشعر وادخال بعضه في بعض ولا يقال بالظلمة
 والأصل فيه ما رواه مسلم وغيره عن أم سلمة قالت قلت يا رسول الله اني امرأة أشد ضغرا أي أفأقتضه للغسل
 الجنازة فقال انما يكفئك أن تخطي على رأسك ثلاث حنثات ثم تفيضين عليك الماء تطهرين قال في فتح
 القدير وهو يقتضي عدم وجوب الاقبال الى الاصول وانما شرط تبليغ الماء أصول الشعر بحديث حذيفة
 كان يجلس الى جنب امرأته اذا اعتسلت ويقول يا هذه أبلي الماء أصول شعرك وهي مجمع عظام الرأس وليس
 عليها بل ذواتها ولا اقبال الماء الى الاثناء من غير وحكي في البحر ثلاثة أقوال في هذه المسئلة * الأول
 الاكتفاء بالوصول الى الاصول منقوضا كان أو معقوصا وهو ظاهر المذهب كما هو ظاهر الذخيرة ويدل عليه
 الاحاديث الواردة في هذا الباب * الثاني الاكتفاء بالوصول الى الاصول اذا كان مضمفودا ووجوب الاقبال
 الى أثنائه اذا كان مكافيا منقوضا ومشي عليه بجماعة منهم صاحب المحيط والبدائع والكافي * والثالث وجوب
 بل الذوائب مع العصر ومعص (قوله للخرج) علة لقول المصنف وكفى (قوله أما المنقوض) محترز قوله ضغيرتها
 (قوله كله) أي اصوله وأثنائه على القول الاوسط وهو المشهور (قوله اتفاقا) عورض بأن ظاهر الرواية
 الاكتفاء ببل الاصول فقط منقوضا كان أو معقوصا وهو القول الأول من الاقوال الثلاثة فلا وجه لحكاية
 الاتفاق (قوله ولولم يتل أصلها) بأن كان متلبدا أو مضمفودا ضغرا شديدا لا ينفذ فيه الماء (قوله مطلقا)
 سواء كان فيه حرج أم لا (قوله هو الصحيح) مقابله أنه لا بد من عصر الشعر ثلاثا بعد غسله مطلقا منقوضا
 أو معقوصا (قوله ولو ضربها عن زوجها) أي في اغتسالها (قوله تركته) المناسب زيادة ولا تمنع ليقابل ما بعده
 (قوله ولا تمنع نفسها عن زوجها) أي اذا أراد جماعها لانه حقها ولهامندوحة عن غسل الرأس اما تركه
 واما بمنعه (قوله وجوبا) أي افتراضا (قوله لا مكان حلقه) أي ولا بلقة تقصر به ولا بد من هذه الزيادة والا
 فامكان الحلق متأت في النساء غير أنه يشقوهن (قوله لم يصل الماء تحته) وذلك لعدم امكان الاحتراز عنه
 (قوله ولو جرعه) أي الخناء لكن لا بد أن يصل الماء تحته وأما اذا لم يصل لاصح الطهارة ولذا قال في البحر ولو
 أزلت المرأة رأسها بالطيب بحيث لا يصل الماء الى أصول الشعر وجب عليها ازالته (قوله ودرن) في القاموس
 الدرن الوسخ أو التلطيخ به وفعله درن كفرح وأدرن (قوله ولو في ظفر) غيابه اتوهم أن هذا المحل ضيق لا يشذ فيه
 الماء ولخالفه الشافعي في ذلك (قوله في الاصح) وجهه أن الماء يتغذ فيه (قوله بخلاف نحو مجين) من خبر مضموع
 ودرن يابس في الاتص وجلدهم ككافي البحر (قوله ولا يمنع ما على ظفر صباغ) للضرورة قال في المضمفات وعليه
 الفتوى والقول الثاني أنه يمنع به صدر في البحر والظاهر أن هذا الخلاف يجري في الخناء (قوله ولا طعام بين
 أسنانه) لان الماء لطيف يصل الى كل موضع غالباً كذا في التجنيس والاحتياط أن يفرجه ويجري الماء عليه بغير
 عن القنية وقناوى الفضلى (قوله وقبل ان صلبا) يعني ان كان الطعام صلبا أي يابس شديدا يمنع بتخلل الماء
 والصلب بضم الصاد الشديد حلي عن القاموس (قوله هو الاصح) تقدم في رسم المقتضى أن ما به الفتوى مقدم
 على الاصح وغيره (قوله وجوبا) أي افتراضا لا يصير لعمه (قوله كقرط) بضم القاف ما يطلق بشبهة أذن المرأة
 أي فاته ان كان ضيقا يجب تحريكه كذا في البحر (قوله ولا يتكف) أي بعد دخول الماء ومعاينة البحر ولا يتكف

(وثقب انضم ودخل قلفة) بل يندب هو
 الاصح فانه السكال وعلة بالمخرج فسقط
 الاشكال وفي المسعودي ان أمكن فسح
 القلفة بلا مشقة يجب والا لا (وكفى بل أصل
 ضغيرتها) أي شعر المرأة المضمفود للخرج
 أما المنقوض فيمنع من غسل كله اتفاقا ولولم
 يتل أصلها يجب تغذها مطلقا هو الصحيح
 ولو ضربها عن زوجها وسجى في التيمم
 ولا تمنع نفسها عن زوجها وسجى في التيمم
 (لا) بكفى بل (ضغيرتها) فينقضها وجوبا
 (ولو ضربها أو تركها) لا مكان حلقه (ولا يمنع)
 الطهارة (ونيم) أي نزع ذباب وبرفوت
 غسل الماء تحته (وخاء) ولو جرعه وبه يقتضى
 (قودرن ووضغ) حلف نفسه وكذا دهن
 قودسومة (وتراب) وطين ولو (في ظفر مطلقا)
 أي قروبا أو مدنيا في الاصح بخلاف نحو مجين
 (لا يمنع) ما على ظفر صباغ (لا) طعام بين
 أسنانه (أو في سنة الجوف به يفتى وقبل ان
 صلبا منع وهو الاصح (ولو) كان خائما ضيقا
 بزرعه أو حركه (وجوبا) كقرط ولولم يكن
 يثقب أذنه قرط فدخل الماء فيه (أجزاء كسرة)
 (عند صوره) على أذنه (والا) يدخل (أدخله)
 وأذن دخلها الماء (والا) يندب ونحوه والمعتبر
 ولو يابس به ولا يتكف بجنب ونحوه والمعتبر
 غلبة طه بالوصول

في اختلاف شئ سوى الماء من خشب ونحوه (قوله نسي المضمضة) أي في الغسل المفروض (قوله فلو تفلأ لم يعد) أي
 وأما الفرض فيطالب بأدائه لعدم انعقاده (قوله لا يده) لعدم العذر في تركه (قوله وان راوه) والحرمة على
 المتعمد للنظر (قوله تؤخره) لأن هذا من جملة الاعتذار لها (قوله لا بين نساء فقط) وذلك لأن نظر الجنس
 إلى الجنس أخف (قوله واختف الخ) ظاهره يقتضي أن المسئلة نصت في المذهب وقد وقع فيها خلاف وليس
 كذلك كما استتف عليه (قوله كما بسطه ابن النجاشي) أي في شرحه للوهبانية حيث نقل عن شرح ناظمها أنه
 لم يقف فيها على نقل وأن القياس أن يؤخر الرجل بين النساء وبين الرجال والنساء لأنه يقتضي الجنس مع جنسه
 ما لا يقتضي مع غيره وأما الخشني فلا ينبغي له أن يكشف عورته عند أحد أصلا لأنه ان كشف عند ذكر احتمال أنه أتى
 وان كشف عند أنثى احتمال أنه ذكر فصار الحاصل أن مریدا الاغتسال مع وجود أحد غيره على الماء أما ذكر أو أنثى
 أو خشني ولا يفتل الا الرجل بين رجال والمرأة بين نساء لا في غير هاتين الصورتين وذكره الحلبي مبسوطا (قوله
 ويغني لها) أي للمرأة ومثل المرأة فيما يظهر الرجل بين نساء أو بينين وبين الرجال (قوله أن تتيم) هذا استظهار
 وهو خلاف ما يظهر من قوله تؤخره فانه يقتضي عدم التيم (قوله مطلقا) سواء كان بين رجال أو نساء أو بينهما
 (قوله والفرق لا يفتي) الفرق صحة الصلاة مع الحقيقة فيما إذا لم تكن أكثر من قدر الدرهم وعدم صحتها مع
 الحكمة رأسا اه حلي وما ذكره أبو السعود من الفرق في غير محله ثم ظاهر تعبير الحلبي أنها إذا كانت أكثر من
 قدر الدرهم يكشف عورته ولكن الذي في النية وشرحها ولا يكشف عورته عند أحد فان كشفها حرام
 والاستبراء بالماء أفضل ان أمكنه أي الاستبراء به من غير كشف عند أحد فان لم يمكنه ذلك يكفي الاستبراء
 بالاجار أي يجب عليه أن يكتفي بالاجار ولا يرتكب المحرم والتقيد بقوله إذا لم تكن النجاسة أكثر من قدر الدرهم
 لا ينبغي أن يعمل بمفهومه وهو أنها كانت أكثر من قدر الدرهم يجوز الكشف بل لا يجوز الكشف عند أحد أصلا
 لأنه حرام يعذره في ترك طهارة النجاسة إذا لم يمكن إزالة النجاسة من غير كشفها (قوله وسننه) أفاد أنه لا واجب له
 واتفق العلماء على عدم وجوب الوضوء في الغسل إذا دأب الظاهري ومن سننه البداءة بالنية أي نية عبادة أو نية
 غسل أو رفع حدث أو امتثال أمر وهو بدو النية بعبادة وقتها قبل السنن ليسال ثواب السنن والدليل على
 سننية الوضوء فيه ما روى الجماعة عن ميمونة قالت وضعت للنبي صلى الله عليه وسلم ماء يغتسل به فأفرغ على يديه
 فغسلهما مرتين أو ثلاثا ثم أفرغ بين يديه على شماله فغسل مذكرا كبره ثم ذلك يده بالارض ثم غضم واستنشق
 ثم غسل وجهه ويديه ثم غسل رأسه ثلاثا ثم أفرغ على جسده ثم نفى عن مقامه فغسل قدميه فهذا الحديث
 مشتمل على بيان السنن والفريضة وفي الحديث ثم أتيت به بجنديل فردته والمنقول في معراج الدراية وغيرها أنه لا بأس
 بالنسج بالمندبل للمتوضي والمقتل إلا أنه ينبغي أن لا يبالغ ويستقصي فيسبق أثر الوضوء على أعضائه ولم أر من
 صرح باستحبابه الا صاحب منية المصل فقال ويستحب أن يمسح بجنديل بعد الغسل بجر وللزوي كلام غير هذا
 ذكره فيه فارجع إليه ان شئت (قوله سوى الترتيب) أي الترتيب المفهوم في الوضوء والا فالغسل له ترتيب آخر
 بينه المصنف بقوله بادئا الخ أبو السعود (قوله وآداب كآداب) من ذلك الأعضاء وادخال خصره صماخ اذنيه
 أي بعد تعميمه بالماء فان غسله فيه فرض ولا يظهر أن يقال تقديمه على الوقت لغير المعذور بل يجعل به مطلقا
 وتصريك خاتمه الواسع والتلفظ بالنية والجلوس في مكان مرتفع للحفظ من الرشاش وعدم الاستعانة فيه وعدم
 التكلم بكلام الناس وأما الدعاء فهو مكروه كراهة من لطم الوجه أو غيره بالماء والتقيير والاسراف (قوله لأنه يكون
 الخ) هذا التعليل يفيد ندب استقبال القبلة حيث لم يكن مكشوف العورة أبو السعود (قوله ما جاز) اشترطه
 ليكون بدلا عن الصب المشروط عند أبي يوسف (قوله أو حوض كبير) هو وما بعده فاسه صاحب البحر على
 الماء الجاري (قوله فقد اكل السنة) أي التي تليق به كالتبليط والدلك وأما نحو التلفظ بالنية فلا يكون آتيا به
 (قوله البداءة بغسل يديه) وهو غير الغسل الذي في الوضوء المسنون كافي في الإيضاح (قوله وفرجه) مثله الدبر
 كافي في النهر (قوله اتباع الحديث) أي حديث ميمونة المتقدم لان تقديم غسل الفرج لم ينص كونه للنجاسة بل
 لها أولانه لو غسله في أثناء غسله تنقض طهارته عند من يرى ذلك كما أشار إليه القاضي عياض واخر وج

فروع نسي المضمضة أو جزأ من يديه فصل
 ثم ذكر فلو تفلأ لم يعد لعدم صحة شروعه عليه
 غسل وغرة رجال لا يده وان راوه والمرأة بين
 رجال أو رجال ونساء تؤخره لا بين نساء فقط
 واختلف في الرجل بين رجال ونساء أو نساء
 فقط كما بسطه ابن النجاشي ويغني لها أن تتيم
 ونصلي له جزأ شرعا عن الماء وأما الاستبراء
 فبتركه مطلقا والفرق لا يفتي (وسننه) كسنت
 الوضوء سوى الترتيب وآداب كآداب سوى
 استعمال القبلة لأنه لا يكون غالبا مع كشف
 العورة وقالوا لو بكت في ماء جار أو حوض
 كبير أو قطر قدر الوضوء والغسل فقد أكل
 السنة (البداءة بغسل يديه وفرجه) وان لم
 يكن به خيب اتباع الحديث

من الخلاف مستحب عندنا (قوله ان كان عليه خبث) فان لم يكن خبث لا يطلب منه سوى ما تقدم (قوله اطلقه)
 أي الوضوء المأخوذ من قولهم ثم توضأ وأتى بهم إشارة إلى أن الوضوء لا يصلح إلا بعد ما تقدم وفيه إشارة إلى أنه
 يجمع رأسه في هذا الوضوء وهو الصحيح لأنه روي أنه صلى الله عليه وسلم توضأ وضوءه للصلاة وهو اسم للفعل
 والمسح وفيه إشارة أيضاً إلى أن جميع السنن والمندوبات ثابتة في هذا الوضوء كما قاله صاحب البحر يعني
 سوى ما تقدم (قوله فلا يترى) هو قول بعض مشايخنا وهو الأسخ من مذهب الشافعي وقيل يؤخر مطلقاً
 وقيل يفصل بين كونه في مستنقع الماء أو لا وهو ما في المبسوط والهداية (قوله على أنه الخ) الحاصل
 أن في تجزئ الحديث روايتين أما على رواية هدم التجزئ فالأمر ظاهر لأن الماء حينئذ لم يبق مستعملاً
 أصلاً لعدم الزوال بعد وأما على رواية التجزئ فلا يوصف هذا الماء بالاستعمال إلا بعد انفصاله عن جميع
 البدن فالأمر الذي أصاب القدمين غير مستعمل لأن البدن كله في الغسل ككفه وضوء واحد حتى يجوز نقل
 اليد منه من عضو إلى عضو فثبتت الحاجة إلى غسلهما ثانياً إلا على سبيل التنزه والافضلية فقوله
 على أنه الخ مبنى على رواية التجزئ وفائدة اختلاف الروايتين أنه لو تخلص الجنب أو غسل يديه هل يجعل له
 قراءة القرآن ومس المصحف فعلى رواية التجزئ يحل زوال الجنابة عنه وعلى رواية عدم التجزئ لا يحل لعدم
 الزوال إلا أن وقد صححت هذه الرواية واتفقوا على أن الفرض سقط بالفعل المتقدم ولكن هل زالت الجنابة
 عنهما أو هو موقوف على غسل الباقي الروايتان أفاده في البحر (قوله فثبتت) أي حين أذعلت أن الماء
 لم يوصف بالاستعمال (قوله لا حاجة إلى غسلهما) أي الأعلى سبيل التنزه والافضلية (قوله إذا كان الخ)
 أي فيعيد غسلهما لازالة الجنابة لا الحدث لزواله (قوله ولا غسل الخ) البحث لصاحب البحر (قوله لا يأتي به
 ثانياً) أي بعد الغسل (قوله للغسل) هذا التقييد لصاحب البحر قيد به كلام النووي وذكر الاتفاق واقع
 في كلام النووي (قوله أما لو توضأ ثانياً) هو بحث لصاحب البحر وقد تقدم أن الوضوء على الوضوء ولو في مجلس
 واحد نور على نور وأن الذي يعتد به في الوضوء الثالث كما تقدم تحقيقه لصاحب النهر (قوله ثم يفيض) أي يتم
 للإشارة إلى الترتيب وأن في الماء للعهد كما أشار إليه الشارح وأعمال يقل ثم تمضمض ويستنشق ثم يفيض للإشارة
 إلى أن فعلهما في الوضوء كاف عن فعلهما في الغسل فالسنة هنا ثابت من باب الفرض (قوله على كل بدنه) زاد
 كل لدفع توهم عدم إعادة غسل أعضاء الوضوء رفع الحدث عنها (قوله ثلاثاً) الأولى فرض والثنتان
 ستان على الصحيح كذا في السراج الوهاج هندية (قوله مستوعباً) يشترط الاستيعاب كل مرة تصل سنة
 التثليث (قوله وهو غانية أرطال) أي بالرطل البغدادي وهو مائة وثلاثون درهماً وهي صاع وذلك لأنهم
 قدروه بمائتين ألفاً وأربعين درهماً من مائتين ألفاً وأربعين درهماً من مائتين ألفاً وأربعين درهماً من مائتين ألفاً
 في حق الغسل وأما في الوضوء فدرهم والصاع أربعة أمده كذا كان يفعل عليه الصلاة والسلام
 في غسله ووضوئه (قوله وقبل المقصود) ظاهره ضعفه وقد اعتمد الشرنبلالي في منته وقال في البحر وليس
 بتقدير لازم حتى أن من أسبغ بدون ذلك أجزاءه وان لم يكفه زاد عليه لأن طباع الناس وأحوالهم مختلفة كذا في
 البدائع ونقل النووي الإجماع على عدم لزوم التقدير (قوله وفي الجواهر الخ) ضعيف (قوله مع ذلك)
 فائدة في منية المصلي وغيرها بالمرّة الأولى قال صاحب البحر ولعله ليكونها سابقة في الوجود على ما بعد هاهنا
 بالمرّة الأولى لأن السبق من أسباب الترجيح اه أقول هذا ابتداءً من كمة والافاديل فعل الشارع صلى الله
 عليه وسلم (قوله والاحاديث) بالمرّة الأولى وظاهر الاحاديث سؤال الجنب قال في البحر وظاهر حديث ميمونة المتقدم
 فليس هناك الحديث ميمونة (قوله وبه) أي بكونه ظاهراً في الرواية وظاهر لفظ حديث ميمونة المتقدم هذا هو
 مرجع الضمير في عبارة صاحب البحر (قوله تصحيح الدور) أي من أنه يؤخر الرأس (قوله نقل به) من غير
 انفصال يائناً ولا كانت مستعملة وأما لفصلها بيده فهل يعتد بانفصال اليد فتشأن أن البدن فيه كعضو واحد واليد
 منه أن لا يكون الماء مستعملاً (قوله به) بكسر الباء أبو السعود (قوله بشرط التقاطر) والظاهر أنه بشرط
 ذلك في النقل في عضو واحد في الوضوء وهذا المصنف هذا التقييد للقوائد التاجية (قوله لما مر) عليه لقوله مع
 وكان الأولى تقديمه على قوله لا في الوضوء (قوله كعضو واحد) يعني بخلاف الوضوء فإنه أربعة أعضاء فلا يجوز
 النقل فيه وقد تقدم الشارح أنه يجوز مسح الرأس بيل باق بعد غسل الأصابع وهو ليس بنقل (قوله عند خروج)
 لم يقل بخروج لأن السبب هو ما لا يحل مع الجنابة كما اختاره في فتح القدير وإنما قدر خروج دون انزال

(ونخب بدنه ان كان) عليه خبث ولا يشيخ
 (ثم توضأ) أطلقه فانصرف إلى الكامل
 فلا يترى قد مره ولو في جميع الماء لما أن المعتد
 طهارة الماء المستعمل على أنه لا يوصف
 بالاستعمال إلا بعد انفصاله عن كل البدن
 لأنه في الغسل كعضو واحد فثبتت الحاجة
 إلى غسلهما ثانياً إلا إذا كان يديه خبث
 ولعل القائلين بتأخير غسلهما لما استحبوه
 له كونه البدن والتمس بأعضاء الوضوء وقالوا
 لتوضأ أولاً لا يأتي به ثانياً لأنه لا يستحب
 وضوءه إن الغسل اتفاقاً أو لم يتوضأ بعد
 الغسل واختلاف الجاس على مذهبا أو فصل
 بينهما بسلامة كقول الشافعية فيستحب
 (ثم يفيض الماء) على كل بدنه ثلاثاً مستوعباً
 من الماء المعهود في الشريعة للوضوء والغسل
 وهو غانية أرطال وقيل المقصود عدم
 الأسراف وفي الجواهر لا أسراف في الماء
 الجاري لأنه غير مضيع وقد قد مناه عن
 القهستان (بأن تأمّن كيبه الأيمن ثم الأيسر ثم
 برأسه ثم) على (جبة بدنه مع ذلك) ندباً وقبل
 يني بالأسر وقيل يبدأ بالأس وهو الأصح
 وظاهر الرواية والاحاديث قال في البحر وبه
 يصف تصحيح الدور (وصح نقل به عضواً)
 عضو (آخريه) بشرط التقاطر (لا في
 الوضوء) لما مر أن البدن كله كعضو واحد
 (وفرض) الغسل (بعد) خروج

أو المنى الكثير فاذا وجد أحد هذه الثلاثة فلا غسل بالخارج الا اذا وجدت الشهوة (قوله وعند ايلاج حشفة) هذا التعبير اولى من التعبير بالتقاء الختانين لشهوة الدبر دونه (قوله احترازاً عن الجني) فاذا قالت معي جني يأتيني في النوم مراراً فاجداً اذا جامع في زوجي فانه لا غسل عليها بجر (قوله يعني اذا لم تنزل) اما اذا انزلت ورآته صريحاً وجب كانه احتلام كذا في الفقه وقد يقال ينبغي وجوب الغسل من غير انزال لوجود الايلاج لانها تعرف انه يجاء بها كالايجني بجر (قوله واذا لم يظهر لها الخ) اما اذا ظهر لها في صورة فلا يشترط في وجوب الغسل الانزال وذلك لان الاحكام تدار على الظاهر (قوله ولو لم يبق منه) أي من الذكر المقطوع (قوله لم يتعلق به حكم) من وجوب غسل وحل مطلقاً ثلاثاً وحصول بتر في حلقه ليجامع أو حدث في لا يجامع (قوله ولم اراه) هو من تسمية كلام الاشياء والذي يؤخذ من مفهوم التقييد بقدرها انه لا يتعلق بذلك حكم ويفق به عند السؤال كما تراه السيد علي المقدسي (قوله آدمي) اخرج به البهية كما يأتي والجنبة فلا يجب عليه الا بالانزال أو بتصورها بصورة آدمية كما يؤخذ من الكلام السابق (قوله سبي محترزه) أي محترزاً من القيود الثلاثة والدليل على وجوب الغسل بمجرد تقييد الحشفة وان لم ينزل حديث أبي هريرة أنه عليه الصلاة والسلام قال اذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل وصح عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت اذا جاوزا الختان الختان وجب الغسل وقالت فعلته أما ورسول الله صلى الله عليه وسلم واغتسلنا أبو السعود عن الزبلي (قوله لو كانا مكلفين) أي عاقلين بالغين مسلمين (قوله دون المراهق) هو من قارب الاحتلام (قوله ويؤمر به) أي بالغسل للاعتياد والخلق كما يؤمر بالصلاة كذلك هندية ومقتضاء أنه يؤمر به وهو ابن سبع و يضرب عليه ابن عشر (قوله لو في دبر غيره) أي أو قبل المرأة (قوله فرج في التهر عدم الوجوب) حيث قال والذي ينبغي أن يقول عليه عدم الوجوب الا بالانزال اذ هو اولى من الصغيرة والميتة في قصور الداعي وعرف به عدم الوجوب بايلاج الاصبع اه (قوله ولا يزد) أي على المصنف في قوله وايلاج حشفة (قوله الخنثى المشكل) أما المتضخم فأمره ظاهر لا تعاقبه بأحد الفريقين (قوله فانه لا غسل عليه الخ) أي لجواز أن تكون امرأة وهذا الذي كرمه زائد فيصير كمن اوج اصبعه وكذا الواو اوج في فرج حتى لجواز أن يكونا رجلين والفرجان زائدان منهما بجر (قوله ولا على من جامع) لجواز أن يكون الخنثى رجلاً والفرج منه بمنزلة الجرح بجر والتقييد بالفرج يفيد أنه اذا جتمع في دبره من ذكر محقق يجب عليهما الغسل (قوله الا بالانزال) فاذا أنزل وجب الغسل بالانزال بجر (قوله لان الكلام) أي كلام المصنف الخ أي فلم يكن الخنثى داخل في الكلام اصلاً وقوله محققين جعل الموجع قسماً والموجب فيه قسماً آخر فتق نظر لذلك وبهذا تعلم ما في كلام الحلبي والمراد بالسبيلين الذكور والفرج والافسديل الفاظ من الخنثى محقق وحشدة فالاولى في التعبير أن يقول لان الكلام في حشفة وفرج محققين (قوله وعند رؤية مستيقظ) أي في نغذه أو نوبه كذا في البحر (قوله خرج رؤية السكران والمغنى عليه الذي) أي بعد افاقتهم كذا في البحر أي فانه لا غسل عليهما اتفاقاً والفرق أن النوم مظنة الاحتلام فيحال عليه ثم يحتمل أنه متى رقى بالهواء اول الغداء فاعتبرناه منياً احتياطاً ولا كذلك السكران والمغنى عليه لانه لم يظهر فيه ما هذا السبب وقيد بالذي اشارة الى أنهم الوراء اياه افاقتهم ما منياً فانه يجب باتفاق وأشار به أيضاً الى أن في مفهوم المستيقظ تفصيلاً وما أحسن ما صنع ولا تكلف فيه (قوله وان لم يتذكر الاحتلام) عطف على محذوف تقديره هذا ان تذكر ويضرب صورته التذكرو عدمه في صورتي المنى والذي فتكون الصور أربعة ويرد على المصنف أنه في صورة الذي مع عدم التذكرو لا يلزمه الغسل وقد أفاده الشارح بقوله الا اذا علم الجواب عنه وهو مرتبط بقوله لم يتذكر لا بالمعطوف عليه المحذوف في كلام الشارح واعلم أن المسئلة على اثني عشر وجهاً لانه اما أن يتيقن أنه منى أو منى أو ودي أو شك في الاول والثاني أو في الاول والثالث أو في الثاني والثالث وكل من هذه الستة إما أن يكون مع تذكر الاحتلام أو لا فيجب الغسل اتفاقاً اذا تيقن أنه منى تذكر أو لا أو تيقن أنه منى مع التذكر أو شك أنه منى أو منى أو ودي أو منى أو ودي وتذكر الاحتلام في الكل ولا يجب الغسل فيما اذا تيقن الودي تذكر أو لا اتفاقاً أو شك أنه منى أو ودي ولم يتذكر الاحتلام أو تيقن أنه منى ولم يتذكر الاحتلام ويجب الغسل عندهما لا عند أبي يوسف فيما اذا شك أنه منى أو منى ولم يتذكر

(و) عند ايلاج حشفة (هي ما فوق الختان آدمي) احترازاً عن الجني يعني اذا لم تنزل واذا لم يظهر لها في صورة آدمي (قوله ولو لم ايلاج) قدرها من مقتضاه لم يتعلق به يبق منه قدرها قال في الاشياء لم يتعلق به حكم ولم اراه (في أحد سبيلي آدمي) أي يجامع مثله سبي محترزه (عليهما) ولو القاعل والمفعول (لو) كانا مكلفين ولو أجد هما مكلفاً عليه فتطردون المراهق لكن يمنع من الصلاة حتى يقتل ويؤمر به ابن عشر نادياً (وان) وصلية (لم ينزل) منياً بالاجماع يعني لو في دبر غيره أما في دبر نفسه فرج في التهر عدم الوجوب الا بالانزال ولا يرد الخنثى المشكل فانه لا غسل عليه بايلاجه في قبل أو دبر ولا على من جامع الا بالانزال لان الكلام في حشفة وسبيلين محققين (و) عند (رؤية مستيقظ) خرج رؤية السكران والمغنى عليه الذي (منياً) أو مذابوا وان لم يتذكر الاحتلام

مستثنى من هذا ما يأتي أو من أو روي ولم يتدكر الاحتلام فيه ما وهذا التقسيم وإن لم أجده فيما رأيت لكنه يقتضي
 مجازاتهم أمّا هذه صاحب البحر ويحق بذلك ما إذا شك في الثلاثة مع التذكر أو لا ففي التذكر يجب اتفاقا وفي عدمه
 يجب عندهما لا عند الثاني كم هو صريح النهر وقد اقتصر المصنف من هذه الصور على أربع بحسب
 ما اتفق إذا لا يلزمه بيان جميع الجزئيات لاسيما إذا كانت نادرة الوجود (قوله الاحتلام) افتعال من الحلم
 بضم الحاء واسكان اللام وهو ما يراه الناس في المنامات يقال سلم في نومه بفتح الحاء واللام واحتلم وحلت
بضم كذا هذا أصله ثم جعل اسم الما يراه الناس من الجماع فيحدث عنه انزال المني غالبا فقلب لفظ الاحتلام
 في هذا دون غيره من أنواع المنام لكثرة الاستعمال من (قوله الا اذا علم) انما عبر بالعلم لأن التيقن متعذر
 مع النوم كما في فتح القدير ولذا قال في النهر وغيره خافه أن التعبير بالعلم أولى من التيقن كم كثرة اطلاقه
 على غلبة النائم عند الفقهاء المرادة هنا التعذر المعنى الحقيقي مع النوم اه (قوله أنه مذى) أى مع عدم
 التذكر فهو راجع للمعطوف المذكور كما تقدمناه أى فلا يجب الغسل اتفاقا (قوله أو شك أنه الخ) كم
 هو أيضا متعلق بكلام المصنف الأخير وهو لم يتدكر الاحتلام والفقهاء يقتضون عطف المستثنى
 المنقطع على المتصل وعكسه اذ ليس المقام الا لقاعدة الاحتلام كم على أنه قيل ان الاحتلام حقيقة فيه كم (قوله
 أو كان ذكره مستثرا) عطفها على ما قبلها لاتحاد حكم الجميع وهذه المسئلة معقولة فيما إذا شك في الذي
 وجده على احليله أنه منى أو مذى كما في البحر عن الثانية وأما إذا كان ذكره مرتجيا فيجب الغسل كما في مسكن
 (قوله كالودي) فإنه لا غسل فيه اتفاقا تذكر أولا (قوله الا اذا نام مضطجعا) فيجب الغسل فجعل عدم الوجوب
 اذا نام قائما أو قاعدا كما في مسكن وانما وجب الغسل اذا نام مضطجعا لانه نوم استراحة فيغلب كون النازل
 منيا (قوله أو تذكر حلا) أى مع شك أنه منى أو مذى لاحتمال أنه منى رقيقه الهواء (قوله والناس عنه) أى عن
 حكم هذا الموضع غافلون لعدم السؤال عن حكمه لندرة وقوعه (قوله ولو مع اللذة والانزال) أى مع
 تذكرهما وليس المسمى أنه أنزل لأن الموضوع أنه لم يربلا (قوله ولم يرب) تعبيرة بالهوية أولى من التعبير
 بالوجود ووجه الاولوية شعوره لما لو احتلت وعلت بخروجه الى الفرج الخارج فيلزمها لغسل وان كان
 لا وجوده في الخارج اه وهو ظاهر في أن رأى عليه لاصرية أبو السعود (قوله أجماعا) من الشنخين ومحمد
 والخلاف انما هو في المرأة (قوله مثل الرجل) أى في هذا الحكم وهو على حذف أى التفسيرية بيان معنى الكاف
 (قوله على المذهب) أى المعتقد عند الجميع وأما الرواية التي رويت عن محمد بوجوب الغسل لا يقول عليها
 حتى نقل عن شمس الأئمة الحلواني أنه قال لا يؤخذ بهذه الرواية (قوله بين الزوجين) هذا من الاتفاقيات
 فالاجنبى والاجنبية كذلك وانظر حكم ما إذا كانا رجلين أو امرأتين والظاهر اتحاد الحكم (قوله ولا يميز)
 بأن لم يظهر غلظه ورقته ولا يبيضه ولا صفرة ولم يظهر كونه وقع طولا أو عرضا كما ذكره في البحر (قوله
 ولا تذكر) أى منهما أما لو تذكر أحدهما فقط كان الوجوب عليه وحده فقرر أبو السعود (قوله ولا نام قبلهما
 غيرهما) أما اذا نام غيرهما وكان المني المرقى يابسا فالظاهر أنه لا يجب الغسل على واحد منهما بغيرضا وهو
 تقييد حسن (قوله اغتسلا) محتمل في الظهيرة والقياس أنه لا يجب الغسل على واحد منهما لو وقع الشك
 (قوله ان وجد الخ) وقيل يجب مطلقا لانه يسمى موبحا وقال بعضهم لا يجب مطلقا فأداه في البحر والاصح
 التفصيل كما في المنع (قوله والا) أى وان لم يجد اللذة والحرارة من (قوله والاحوط الوجوب) أى وجوب الغسل
 في الوجهين بحر (قوله وعند انقطاع حيض الخ) ظاهره أن الوجوب يتحقق عند تحقق الانقطاع بلا مهلة وليس
 كذلك فلو قال وبعد انقطاع لكان أولى والدليل على وجوب الغسل من الحيض الاجماع كما نقله صاحب البدائع
 والنووي في شرح المذهب واستدل بعضهم عليه بالآية الشريفة وهي قوله تعالى حتى يظهرن وبين وجهه
 الدلالة في البحر (قوله ونفاس) في البدائع لأنص في النفاس وانما عرف بالاجماع ثم اجماعهم يجوز أن يكون
 على خبر في الباب لكنهم تركوا نقلها كقضاء بالاجماع ويجوز أن يكون بالقياس على دم الحيض لكون كل منهما
 دما خارجا من الرحم اه والمذكور في الاصول أن الاجماع في كل حادثة لا يتوقف على نص في الاصح بحر (قوله
 هذا) الاشارة راجعة الى انقطاع الحيض والنفاس حلي (قوله وما قبله) أراد به الاشياء الثلاثة خروج المني
 والايلاج ووقية مستبقة حلي (قوله من اضافة الحكم) وهو وجوب الغسل الى الشرط وهو الانقطاع

الا اذا علم أنه مذى أو شك أنه مذى أو روي
 أو كان ذكره مستثرا قبل النوم فلا غسل عليه
 اتفاقا كالودي سكن في الجوهر الا اذا نام
 مضطجعا أو نيقن أنه منى أو تذكر حلا فله
 الغسل والناس عنه غافلون (لا) يفرض
 ان تذكر ولو مع اللذة والانزال (ولم يرب) على
 رأس الذكر (بللا) اجماعا (وكذا المرأة) مثل
 الرجل على المذهب ولو وجد بين الزوجين ماء
 ولا يميز ولا تذكر ولا نام قبلهما غيرهما اغتسلا
 (أو لم يرب) أو قد رها (مضوفة بغيره ان
 وجد لذة) بالجماع (وجب) الغسل (والالا)
 على الاصح والاحوط الوجوب (و) عند
 انقطاع حيض ونفاس (هذا وما قبله من
 اضافة الحكم الى الشرط أى يجب عليه لا به

وما قبله والجار والمجرور خبرا مبتدأ بتقديم قبل المبتدأ أي إضافة وجوب الغسل إلى هذا القول ما قبله
من إضافة الخ وليس المراد بالاضافة نحوية بل المراد التقوية وهي الاستناد كما أظهروه الحلي وأعلم أنهم
اختلفوا هل الغسل يجب بخروج الدم بشرط الانقطاع أو يجب بنفس الانقطاع رجع بعضهم الثالث
بأن الحيض اسم لدم مخصوص والجوهر لا يكون ميبا للمعنى واستبعد الزيلعي مسكون الانقطاع سيدها لأن
ليس فيه إلا الطهارة ومن الحال أن وجوب الطهارة والطهارة وانما يوجبها الطهارة ويدفع هذا الاستبعاد بأن
الانقطاع نفسه ليس بطهر إذا الطهر الحالة المستقرة عقبه ولو سلم فليس بعيد أيضا لأنه لما كان الانقطاع
لا بد منه في وجوب الغسل إذا فائدة في الغسل بدونه نبت السيدة إليه وإن كان السبب في الحقيقة
خروج الدم قال في البصر والحس غير القولين بل انما يجب وجوب الصلاة ولا تطهر الثمرة في الأثر والمطهر
في التعاليق وفيما إذا استشهدت الحائض التي رأت الدم ثلاثا ثم ماتت قبل انقطاعه فن قال السبب في
الحيض قال انما تغسل لأن الشهادة لا تدفع ما وجب قبل الموت ككناية ومعه في الهداية ومن قال
أن السبب انقطاعه قال لا تغسل لعدم وجوب الغسل قبل الموت (قوله كاتم) أي في الوضوء (قوله لا عند
مذي) أي لا يفرض عند مذي إجماعا إلا في رواية عن الإمام أحمد أن الودي والذي يجب منهما الغسل
أبو السعد عن العناية والذي يوزن ظني على الأقبح وفيه الكسر مع التخييف والتشديد وقيل هما لحن
ما رقيق أيضا يخرج عند الشهوة لا بها وهو في النساء أغلب ومنه يسمى قذى بخروج نهر (قوله وودي)
بوجهه ساكنة وبما تحفة عند الجمه وروى حكي الجوهرى كسر الدال مع تشديد الياء قال ابن مكي ليس بصواب
وقال أبو سعيد أنه الصواب وإجماع الدال شاذ ما تخين أيضا يخرج عقب البول (قوله بل الوضوء منه) أي
من الودي (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية ولهذا انطأ كرا عاف بعد البول ومكسه فلو حلف لا يتوطأ
من رعا عاف فرغ ثم بال أو عكسه فالوضوء منه ما فيصحت وصح كذا لو حلفت لا تغسل من جنابة أو حيض
فجماعها زوجها ما حلفت فاعتسلت فهو منهما ونحو ذلك في البصر قال الجرجاني الطهارة من الأول دون
الثاني ما لنا اتحد بينهما أو اختلفا وفصل الهندواني فقال إن اتحد كان بال مرتين في الأول وإن اختلفا
فهما وقد رجح المحقق الكمال قول الجرجاني من زيادة ثم ما ذكره الشارح أحد أجوبة خمسة ذكرها في البصر
حيث قال فإن قيل ما فائدة إيجاب الوضوء بالودي وقد وجب بالبول السابق عليه قلنا عن ذلك أجوبة أحدها
فائدة في سلس البول فإن الودي ينقض وضوءه دون البول ثانيا من فوضأ عقب البول قبل خروج الودي
ثم خرج الودي فيجب به الوضوء ثالثا يجب الوضوء لو تمورا لا تقاض به كما قرع أبو حنيفة مسائل المزارعة لو
كان يقول يجوزها قال في العناية وفيه ضعف ورابعها الودي ما يخرج بعد الاعتسال من إجماع وبعد البول
وهو شئ زج كذا فسره في الخزانة والتبيين فلا شكال عليه انما يراد على من اقتصر في تفسيره على ما يخرج بعد
البول والخامس المذكور هنا (قوله ولا عند ادخال اصبع الخ) محترز الحشفة فيما تقدم (قوله وذكر خنى) لاحتمال
أنه أتى رأن هذا الذكر زائد كالاصبع (قوله وميت) بالتخفيف من مات بالفعل وبالتشديد القابل للموت (قوله
وصي لا يشئ) وأما المراهق فيجب على من فعل به ويؤمره به نذبالخلق (قوله من نحو خنب) كتطيفة
حرير على هيئة الذكر (قوله على المختار) يخالفه من جهة الترجيح في الغلب ما ذكره فوح أقدرى ونصه قال
في التبيين رجل أدخل أصبعه في دبره وهو صائم اختلفوا في وجوب الغسل والقضاء والمختار أنه لا يجب الغسل
ولا القضاء لأن الاصبع ليس آلة إجماع فصار منزلة الخشب وقيد بالبر لأن المختار وجوب الغسل في الغلب إذا
قدمت الاستتاع لأن الشهوة في غالبها في مقام السبب مقام المذهب دون الدبر لهما اه فقد اختلف الترجيح
في الغلب أبو السعد (قوله ولا عند وطء بهيمة) محترز قوله ما جاء آدمي في قوله أحد سبيل آدمي (قوله أو ميتة)
محترز قوله حي (قوله أو ميتة الخ) محترز قوله يجامع مثلها (قوله بأن تهره فضاة) هذا التفصيل الاصح وهو
إجماع لقول الإطلاق بالوجوب وعدمه (قوله وإن قابت الحشفة) وذلك لتصور الداهي كذا في النهر (قوله
الفرج) أي الداخل أما الخارج فرطوته طهارة بتناق بدليل جعلهم غسله سنة في الوضوء ولو كانت نجاسة
عندهما لفرغ غسله - أي (قوله عنده) أي الإمام (قوله فتنه) أشار به إلى دقة هذا المثل وقبوله للمناجزة
بما أحله أن قوله طهارة وطوء بهيمة الفرج ينافي زوم غسل الذكر إذا لم يلج في الصغيرة الغير المستهانة إذ مقتضاها

بل بوجوب الصلاة أو ارادة ما لا يجعل كاتم
(لا) عند (مذي وودي) بل الوضوء منه
ومن البول جمعا على الظاهر (و) لا عند
ادخال اصبع وقوله كذا كرا عافى وذكر
خنثى وميت وصي لا يشئ وما يمنع من
مختار (في الدبر أو القبل) على المختار
(و) لا عند (وطء بهيمة أو ميتة أو مفسدة غير
مستناة) بأن تهره فضاة بالوطء وإن قابت
الحشفة ولا ينقض الوضوء فلا يلزم الاغسل
الذكر ميتة أي عن التظلم وسبب أن رطوية
الفرج طاهرة عنده فتنه

أن لا يفعله إذا لم يكن أن يجاب بان لا يزيل ويمنع أن لا يفعله على قولهما فلا منافاة أقاده للملح (قوله
 بقصور الشهوة) على عدم وجوب الغسل فيما تقدم ما عدا وضع الأصبع في الدبر فإنه لا شهوة فيه أصلاً (قوله
 أتمه في حال عليه) يعني أتمه فعل هذه الأشياء المصاحبة للأنزال في حال وجوب الغسل على الأنزال والمقصود أنه
 حديثه هو المنظر إليه والمقصود في الوجوب كالحال عليه فإنه المقصود بالمطالبة (قوله عذراء) يسكون المجهة
 الذكر (قوله فاتها تمنع الخ) أي وإذا منعت التقاءهما لم يجب الغسل واختلافان للرجل والمرأة وفيه تغليب لآله
 في المرأة يقال له خفاض والمراد بالتقاءهما مجاورتهما لأن ختان الرجل هو موضع القطع وهو ما دون
 حزة الحشفة وختان المرأة موضع قطعة جلدة منها كعرف الديك فوق الفرج وذلك لأن مدخل الذكر
 هو مخرج المني والولادة والحيض وفوق مدخل الذكر مخرج البول كحليل الرجل وبينهما جلدة
 رقيقة يقطع منها في الختان فحصل أن ختان المرأة منسفل تحت مخرج البول وتحت مخرج البول مدخل
 الذكر فإذا غابت الحشفة في الفرج فقد حاذى ختانه ختانها بغير (قوله إذا حبلت) أي فيجب عليها الغسل
 لوجود الأنزال منها (قوله وتعيده ما صلت) لأنه ظهر أنها صلت بغير طهارة بغير (قوله وفيه نظر) أي في قولهم
 بوجوب الغسل (قوله ولم يوجد) أي فإذا اغسل عليها ولو حبلت فحصله أن العذراء لا يجب عليها الغسل
 مطلقاً وإن حبلت بناء على ما هو الأسح من أن وجوب الغسل عليها بانزالها مقيد بوصوله إلى الفرج الخارج
 وأما هو فيلزمه الغسل لأن ظهور حملها آية أنزاله وان خفي عليه اه قاله أبو السعود قلت والنظر لا يتم
 إلا إذا كانت البكارة تمنع من خروج المني والامر بخلاف ذلك لخروج الحيض من ذلك المحل فلا كان الغالب
 في تلك الحالة النزول خصوصاً وقد ظهر الحبل وهو أكبر دليل عليه اعتبروه وأقاموا اللازم مقام المألوم ومن
 يعرف مواقع الفقه لا يستبعد ذلك والله أعلم (قوله أي يفرض) أشار به إلى أنه ليس المراد بالوجوب هنا
 المصطلح عليه عندنا فكان الأولى فيه وفيما بعده التعبير بفرض اه حلي واقتراضه بالاجماع وهل يشترط
 لهذا الغسل التباين الظاهر أنه يشترط لا سقاط وجوبه عن المكاف لتحصيل طهارته ووجهه الهـ لا عليه بغير
 عن فتح القدير (قوله المسألتين) خصهم بربا على القول بأنهم المخاطبون بفروع الشريعة (قوله أن يغسلوا)
 أي على الوجه المطلوب (قوله الميت) هو بالتخفيف من حل به الموت وبالتشديد من سيموت قال الخليل أنشد
 أبو عمرو

أيا سائل تفسير ميت وميت • فدونك قد فسرمت أن كنت تعقل

فن كان ذا روح فذلك ميت • وما الميت إلا من إلى القبر يحمل

(قوله المسلم) أما الكافر إذا لم يوجد له الولية المسلم فيسبل عليه الماء كل طريقة النجسة من غير ملاحظة السنة (قوله
 الاغتسل) استثناء من الميت (قوله فيم) وقيل يغسل في ثيابه والأول أولى بغير (قوله كما يجب) أي يفترض
 (قوله على من أسلم) تعبيره به على أولى من تعبير الكفر باللام (قوله جنباً) لفظة بمعنى الواحد والمتعدد والمذكور والمؤنث
 (قوله أو حائضاً) بدون تأله من خصوصيات وصف المؤنث (قوله ولو بعد الانقطاع) أي انقطاع الحيض
 والنفاس (قوله على الأصح) وقال شمس الأئمة لا يغسل عليها بخلاف الجنب والفرق أن صفة الجنابة باقية بعد
 الإسلام فكانه أجنب بعده والانقطاع في الحيض هو السبب ولم يقتض بعداه بغير (قوله وعلاه) أي على وجوب
 الغسل على الحائض والنفاس ولو بعد الانقطاع (قوله يمتأه الحدث الحكمي) أي ولا يمكن أداء المشروط بزيواله
 إلا بالغسل منه فيفترض (قوله أو بلغ) عطف على أسلم أي وكما يجب على من بلغ لابس وسن البلوغ في الغلام
 والجارية خمس عشرة سنة على المفتي به (قوله بل بانزال) عام في الغلام والجارية والحيض فاصر عليها كالولادة
 (قوله أو بعضه ونحو) كأنها أي فيجب غسله كله وأورد عليه أن الثوب إذا خفي موضع النجاسة في تهيئ بعضه
 فغسل بعضه ولو من غير تحيز يظهر فلم يعمل البدن مثله (قوله راجع للجميع) ظاهره جريان الخلاف في صورة
 البدن ولم يحك في البحر خلافاً في ذلك ونقل الشرنبلالي في إمداد الفتاح أن الغسل في نجاسة البعض منذهب
 فيكون في المسألة قولان بالوجوب والندب والأسح الأول (قوله وهو يخالف ما يأتي) حيث قال المصنف
 ونحوه لجنون أفاق فقه من المندوبات (قوله إلا أن يحمل) أي القول بالوجوب (قوله أنه رأى منياً) أي على
 أنه رأى على ثوبه أو أحط به منياً بعد الإفالة ويحمل القول بالنديب على عدم رؤية ذلك (قوله صحت ذلك) أي

(ولا أنزال) لقصور الشهوة أتمه في حال عليه
 (كما) لا يغسل (لو أتى عذراء ولم يزل عذرتها)
 ضم فسكون البكارة فاتها تمنع التقاء الختانين
 إلا إذا حبلت لأنزالها وتعيده ما صلت قبل
 الغسل كذا قالوا وفيه نظر لأن خروج منبها
 من فرجها الداخل شرط لوجوب الغسل
 على المفتي به ولم يوجد قاله الحلبي (وجيب)
 أي يفترض (على الأحياء) المسلب (كفاية)
 إجماعاً (أن يغسلوا) بالتخفيف (الميت) المسلم
 الاغتسل المنسفل فيم (كما يجب على من أسلم)
 جنباً أو حائضاً أو نفاساً ولو بعد الانقطاع
 على الأصح كما في الترتيب لآلية من الرهان
 وعلاه ابن الكمال يمتأه الحدث الحكمي (أو بلغ)
 لا بسن بل بانزال أو حيض أو ولدت ولم تر
 دماً أو أصابت نخل بدمه نجاسة أو بعضه ونحو
 مكانها (في الأصح) راجع للجميع وفي
 التنازعانية معزاة للعبادة والختم وجوب
 على مجنون أفاق قلت وهو يخالف ما يأتي
 من أن لا يحمل أنه رأى منياً أو رأى منياً وهل السكران
 والمغنى عليه كذلك

يجب عليهما الغسل (قوله راجع) ذكر في البحر أن السكران إذا أفاق وروى سدي لا يغسل عليه اتفاقاً قلن
باب أولى إذا لم يروا أما المغمى عليه فذكره المؤلف بعد في المندوبات وعزاه إلى غير الأذكار (قوله بأن أسلم طاهراً)
أي من الجنابة والحيض والنفس (قوله ومن) فيه رد على أهل الظاهر القائلين بوجوبه بدليل من جاء
منكم الجمعة فليغتسل والامر للوجوب والجواب أنه منسوخ أو من انتهاء المحكمات بها عليه لأنه لا ذلك
كان لا يحصل لهم من التعب وذفر الرائحة الكريمة مع ضيق المسجد فلما زال ذلك زال الوجوب أو أن المراد
من الامر التذنب ذكره في البحر (قوله وصلاته عید) سواء كان صيد الفطر أو الاضحية (قوله هو الصحيح) أي
القول بأن الغسل للصلاة فيها هو الصحيح ومقابله قول محمد والحسن علي ما في بعض الروايات أن الغسل
اليوم وفي البحر عن شرح المجمع فان قلت هل يتأني الاختلاف في غسل الصبي أيضاً قلت يحتمل ذلك
ولكنني ما نظرت به اه قلت والظاهر أنه للصلاة أيضاً اه أقول الذي في التهستان أن الخلاف للسنة
واقع فيه أيضاً تظهر فائدة الخلاف فيما لو اغتسل قبل خروج الفجر وصل الجمعة فالغسل الغسل على
القول الأول وهو قول أبي يوسف وعند الحسن لا كذا في البحر وتظهر أيضاً من لاجعة عليه كالعبد والمرأة
والمسافر لو اغتسل هل أتى بالسنة أو لا نهى بزيادة من أبي السعد ثم قال في البحر في النثرة الأولى ينبغي أن
لا تحصل السنة عند أبي يوسف لا شرطه أن لا يتخلل بين الغسل والصلاة حدث والقالب في مثل هذا القدو
من الزمان حصول حدث بينهما اه قلت اللهم إلا أن يحمل على ما إذا بقيت الطهارة حتى صلى بها (قوله لا يعتبر
اجماعاً) أي من أبي يوسف والحسن وفي حكاية الاجماع نظر فقد نقل في البحر عن الشارحين أنه يكون آتياً
بالسنة على قول الحسن وبذلك صرح المصنف إلا أن يحمل ذلك على اختلاف الرواية كما في أبي السعد وقال في
البحر وما في النجاسة أولى فيما يظهر لأن سبب مشروعية هذا الغسل لاجل إزالة الاوساخ في بدن الانسان اللازم
بها حصول الاذى عند الاجتماع وهذا المعنى لا يحصل بالغسل بعد الصلاة والحسن رحمه الله تعالى وان
كان يقول هو اليوم لا للصلاة لا يمكن بشرط أن يتقدم على الصلاة ولا يضر بتخلل الحدث بين الغسل والصلاة
عنده ويضر عند أبي يوسف اه وفيه أن حصول الحدث لا ينقض الغسل وانما هو باق لا ينقضه الا الاشياء
الناقضة فتخلل الحدث بين الغسل والصلاة انما تنقض الوضوء لا الغسل وبذلك قال بعض الأئمة ولكن الذي
يحترز أنه لا يكون آتياً بسنة الغسل الا اذا صلى بلباسه الصغرى الجمعة والعبد (قوله كما يفرض جنابة
وحيض) أي كما يفرض غسل واحد بجنابة وحيض والاضافة على معنى اللام أي اغسلين مفروضين بجنابة وحيض
(قوله ولاجل احرام) قال صاحب النهر ولا تطلق أحداً قال انه اليوم فقط (قوله وفي جبل عرفة) أشار بذلك
إلى أنه لا بد في تحصيل السنة من كونه داخله قال في البدائع يجوز أن يكون غسل عرفة على الخلاف السابق
قال ابن أمير حاج ولا تطلق أحداً قال انه اليوم فقط بل الظاهر أنه للوقوف (قوله بعد الزوال) انما خصه لأنه أول
وقت الوقوف (قوله ونذب لمجنون) بهذا تمت أقسام الغسل الثلاثة المندوب وهو المذكور هنا والفرض وهو
سنة أقسام لا تزال المني بشهوة ونواى حشفة ولو من كافر أسلم وانقطاع حيض أو نفاس ولو من كافرة أسلمت
والخامس غسل الميت والسادس الغسل عند اصابتها بجمع بدنه نجاسة أو بعضه ونحو مكانها والمسنون الاربعة
المذكورة وقيل انها مستحبة قال في الفتح وهو النظر لعدم المواظبة اه لكنها نقلت في الجمعة ومن ثم قال الحلي
الذي يظهر استثنائه والله أعلم (قوله وهل السكران كذلك) تكرر مع ما سبق قريباً وقد تقدم ما فيه (قوله وعند
جماعة) أي بعد حجامته لما روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من
أربع منها الجمجمة رواء أبوداود واهل البيت ذلك تعلم زوال توقف أبي السعد حيث قال وانظر هل قوله للجمجمة
بمعنى أنه يندب بعدها أو لا جلها وهل هو بالنسبة للفاعل أو المفعول لم أره (قوله وفي ليلة براءة) هي ليلة النصف
من شعبان تقرباً وتعظيماً شأنها واحسانها اذ فيها تقسم الارزاق والآجال امداد الفتاح وانما سميت ليلة براءة لأن
الله تعالى يكتب لكل مؤمن براءة من النار لتوفيقه ما عليه من الحقوق ولما فيها من البراءة من الذنوب بغفرانها
اه عمروسي (قوله وعرفة) أي ليلة عرفة وهل هو للحاج فقط أو أعم ويجوز (قوله اذا رآها) أي هلها والمراد
إذا غلب على ظنه أنها هي وفي امداد المتاح اذا رآها يقيناً أو عملاً باتباع ما ورد في وقتها (قوله غداة يوم النحر)
أي صبيته (قوله وعند دخول مني) أقاد أن في هذا اليوم غسلين غسل للوقوف من ذلقة وغسل لدخول

براجع (والا) بأن أسلم طاهراً أو لم يغسل بالسنن
(فندوب ومن) لصلاة الجمعة (والصلاة) (عبد) هو
الصحيح كما في غير الأذكار وغيره وفي النجاسة لو
اغتسل بعد صلاة الجمعة لا يعتبر اجاعاً ويكتفي
بغسل واحد بعد وجبة اجتماع مع غسل جنابة
كما يفرض جنابة وحيض (و) لاجل احرام
وفي جبل عرفة (عرفة) بعد الزوال (فندوب لمجنون
أطلق) وكذا المغمى عليه كما في غير الأذكار
وهل السكران كذلك لم أره (وعند حجامته
وفي ليلة براءة) وعرفة (وقدر) اذا رآها
(وعند الوقوف) بجزء من غداة يوم النحر
لاوقوف (وعند دخول مني يوم النحر)

حق وقيل أن الغسل الواحد يكفي لشئتين اجتماعاً كالجمعة والعيد والجنابة والحيض فلم ينب غسل واحد
 عن هذين الغسلين (قوله رمى الجمره) وهي واحدة في ذلك اليوم فقط (قوله وكذا البقية الرمي) أي في الأيام
 الثلاثة بعد يوم النحر ويرمي كل يوم ثلاث جمرات فيندب له الاغتسال كل يوم منها (قوله وعند دخوله مكة
 تطواف الزيارة) فيؤدي القرص بكل الطهارتين ويقوم بتعظيم حرمة المكان وكذا عند دخوله مكة
 كذا في امداد الفتاح (قوله ولصلاة كسوف وخسوف) الكسوف للشمس والخسوف للقمر وقد يطلق كل
 على الآخر وفي القاموس والشمس والقمر كسفا احتجياً كأنكسفا والله تعالى أحجبهما والاحسن في القمر خسف
 وفي الشمس كسف وقال في فصل الخاء من باب القاء خسف القمر كسف أو كسف للشمس وخسف للقمر
 أو الخسوف إذا ذهب بعضهما والكسوف كليهما اه وهما آيتان تخريف العباد بهما وأقرب أحوال الابتهاال
 الطهارة الكاملة في الصلاة لهما امداد الفتاح (قوله واستسقاء) لطلب استئصال الغيث رحمة للخلق بالاستغفار
 والتضرع والصلاة بالطهارة الكاملة امداد الفتاح (قوله وفزع) من أي شئ كان التجاء الى عفوا لله تعالى وكرمه
 بالوقوف بين يديه بالذلة والافتقار لكشف الكرب مع الطهارة الكاملة امداد بزيادة (قوله وظللة) حصلت نهاراً
 امداد (قوله ورمى شديداً) في أي وقت لأن الله تعالى أهلك بالرجح من طغي كقوم عاد فليتحلى الناس الى الله تعالى
 وأقرب أحوالهم الوقوف في الصلاة بكل الطهارتين امداد الفتاح (قوله وكذا الدخول المدينة) أي مدينة
 الرسول صلى الله عليه وسلم تعظيماً لحرمتها وقدومه على حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم (قوله ولحضور
 جميع الناس) تمامها من ظهور راحة كريمة وظاهره أن ذلك مخصوص في المذهب وقال في البحر قال النووي
 ولم أجده لا تحتنا (قوله ولن لبس فواجباً) سواء كان ملاصقاً للجسد أم لا كما يفيد الاطلاق (قوله أو غسل
 ميتاً) لأنه يورث قتل أو فديح بالغسل (قوله أو يرا دقله) أي بجذأ وقصاص أو ظملاً لجل أن يموت طاهر فيكون
 شهيداً (قوله ولتأب من ذنب) أي لتوافق الطهارة الظاهرية الطهارة الباطنية اذ هي لا تنفع الا بها فان
 التبر بآل شملت الطهارة الشرعية لصبر العبد أهلاً للعبودية والقيام بخدمة الربوبية ولا يقع ذلك حقيقة
 الا باخلاص الطوية وتطهيرها عن الادناس المعنوية اذ هي أضرم من النجاسة الحقيقية كالقل والحقد والبغض
 والحسد (قوله ولتقدم من سفر) لازالة الشعث (قوله ولتستحاضة انقطع دمها) لاحقال تحلل حيض فيها
 (قوله ثمن ماء اغتسالها) أي من نحو الحيض والنفاس لما يأتي (قوله ولو غنية) وما في الاطلاق من التفصيل
 بين الغنية وغيرها ضيف (قوله فصار كالشرب) أي فصار كل من الوضوء والغسل كالشرب في الاحتياج
 اليه فيلزمه (قوله فأجرة الحمام عليه) في المنع قال مولا صاحب البحر بدقله لكلام الخلاصة به علم أن أجرة
 الحمام عليه لأن ثمن ماء الاغتسال عليه اه فاذ كره الشارع بحيث لصاحب البحر وفيه نظر لانه قد يكون ثمن ماء
 الاغتسال في المنزل أقل كلفة من أجرة الحمام فلا يظهر هذا التفريع (قوله بل لازالة الشعث) محرز كاعتبار
 الرأس كافي القاموس والتفت هو الوسخ كما ذكره الجلال في سورة الحج فهو أعم مما قبله (قوله قال شيخنا) هو خير
 الذين الرمي قاله الحلبي (قوله الظاهر أنه لا يلزمه) لانه ليس من الوازم وانما هو من قبيل نظافة الجسد ويؤخذ
 منه عدم وجوب ثمن دهن الرأس وأجرة المباشطة (قوله ويجرم) خالف المصنف صاحب الكفر حيث ذكر هذه
 الاحكام هنا وذكر صاحب الكفر في الحيض ووجه فعل المصنف أن هذا من تعلقات الفسل فلما ذكر ما يوجب
 الفسل والوضوء ذكر ما يترتب عليهما من الاحكام عند فقد هما ووجه ما فعله صاحب الكفر الا بتان بالاحكام
 بعد جميع موجبات الفسل من الحيض والنفاس وغيرهما (قوله لا معلى عيب وجنابة) لانه ليس لهما حكم
 المسجد على الاصح نهر عن الخلاصة (قوله ودرباط) هو خاتكاه الصوفية اه حلبي وهو متعبد لهم وفي كلام ابن وفي
 نعمنا الله به ما يفيد أنها بالقاف فانه قال الخنق في اللغة التضييق والخنق الطريق الضيق ومنه سميت الزاوية
 التي يسكنها صوفية الروم الخانقا لتضييقهم على أنفسهم بالشروط التي يلتزمون بها في ملازمتها ويقولون فيها أيضاً
 من غاب عن الحضور غاب نصيبه الا أهل الخواتق وهي مضائق (قوله فهي مسجد) فتعطي أحكام المسجد
 وقتاء المسجد حكم المسجد في حق جواز الاقتداء وان لم تصل المصروف لاني حرمة دخوله نهر (قوله ولو
 للعبور) لا طلاق قوله عليه السلام لا أحل المسجد لخاص ولا جنب والعبور المرور (قوله بحيث لا يمكنه غيره)
 نصير بالضرورة وضعه يمكنه يعود للصديق حديثاً كبر المصنف من المقام وذلك بان يمكنه طريقه المسجد

قوله أحجبهما هكذا في الاصل وصوابه
 أحجبهما دون الت ونص القاموس هكذا
 وكسفه بكسفه قطعاً وهو قوله عرقبه
 والشمس والقمر كسوا احتجياً كأنكسفا
 والله أحجبهما أحجبهما والاحسن في القمر
 خسف وفي الشمس كسف اه قلابرجع

اه معصية

رمى الجمره وكذا البقية الرمي (وعند دخوله
 مكة تطواف الزيارة ولصلاة كسوف)
 وخسوف (واستسقاء وفزع وظللة ودرج
 المستند) وكذا الدخول المدينة ولحضور
 جميع الناس ولن لبس فواجباً أو غسل
 ميتاً أو يرا دقله ولتأب من ذنب ولتقدم
 من سفر ولتستحاضة انقطع دمها (ثمن ماء
 اغتسالها ووضوئها عليه) أي الزوج
 ولو غنية كافي القمع لانه لا بد لها من خمار
 كالشرب فأجرة الحمام عليه ولو سكن
 الاغتسال لاهن جنابة وحض بل لازالة
 الشعث والتفت قال شيخنا الظاهر أنه
 لا يلزمه (ويجزم) بالحدث (الا كبدخول
 مسجد) لا معلى عيب وجنابة ودرباط
 ومدرسة ذكره المصنف وغيره في الحيض
 وقيل الوتر لكن في وقف الغنية المدونة
 اذ لم يمنع أهلها الناس من الصلاة فيها فهي
 مسجد (ولو العبور) خلافاً للشافعي
 (الان ضرورة) بحيث لا يمكنه غيره

لا خير مما في الدار المتقى والتقيد بغير الضرورة لصاحب المدرس قال في البحر وهو حسن من خاتمة إطلاق
 للشايخ أقول وينبغي أن يقيد بأن لا يتمكن من تحويل بابه وأن لا يقصد على السكنى في غيره من (قوله
 ولو احتلم فيه) أي في المسجد ومثله المدرسة كما مر (قوله يتيم نديا) وعليه يحمل ما في منية المصلي من قوله ولو احتلم
 في المسجد تيمم وخرج ان لم يحق (قوله تلخوف) أي خوف ضرر في بدنه أو ماله منية (قوله فوجوبا) أي فتيما
 وجوبا وعليه يحمل ما في المحيط فان ظاهره وجوب التيمم أخذه في النهر (قوله ولا يصلي) لأن شرط التيمم الميع
 للصلاة أن يكون لعبادة مقصودة لا تصح بدون طهارة والجلوس في المسجد ليس كذلك (قوله ولودون آية)
 عما يسمى به قارئا ولذا قالوا لا يكره التيمم بالقرآن ولا خفاء أنه بالتعليم كلة لا يصح قارئا فاقبيل هذا
 التقيد المقيد نهر (قوله على المختار) هو قول الكرخي ووجهه غير واحد ونسبه في البدائع إلى العبادة
 لما رواه الترمذي وحسنه لا يقرأ الجنب والحائض شيئا من القرآن والتكررة في سياق النفي ثم وأما الجمل ماوى
 في رواية ما دون الآية ووجهه في الخلاصة ونسبه الزاهد إلى الأكره فلهما قولان معجمان نهر زيادة
 (قوله فلو قصد الدعاء) قال في العيون قراءة الفاتحة على وجه الدعاء أو شيء من الآيات التي فيها معنى الدعاء
 ولم يرد القراءة لا بأس به وفي الغاية أنه المختار واختاره الحلواني لكن قال الهندواني أن لا أفتى به وإن روى
 عن الإمام واستظهره صاحب البحر في نحو الفاتحة ووجهه بأنه لم يزل قرأ الفاتحة ومعنى مجزأ مقصدي به
 بخلاف نحو الحمد لله قال في النهر كونه قرأ في الأصل لا يمنع من إخراجها عن القرآنية بالقصد ثم ظاهر
 تقيد صاحب العيون بالآيات التي فيها معنى الدعاء به هم أن ما ليس كذلك كسورة أبي لهب لا يؤثر فيها
 قصد غير القرآنية لكن لم أر التصريح به في كلامهم (قوله أو التناء) كابتداء الفاتحة إلى أياها تعبد ولا خلاف
 في جواز التسمية كما قاله صاحب النهر (قوله أو اقتراح أمر) بأن يقول الحمد لله الخ عند اقتراح الدعاء وانظر
 هل يقيد بالآيات التي تصلح للاقتراح (قوله أو التعليم) أي وكان المعلم حائضا أو جنبيا (قوله ولحقن كلة) قد
 في الخلاصة بما إذا لم يكن من قصد قراءة آية تامة والاولى أن يقول ولم يكن من قصد قراءة القرآن ببر
 ثم بحث فيه بأنه إذا كان بقصد التعليم لا يتعد بالكلمة الواحدة (قوله حل في الأصح) لكنه خلاف الأولى
 كما يؤخذ من عبارة الخلاصة حيث عبر بلا بأس (قوله حتى لو قصد بالفاتحة الخ) فربيع على قوله أو التناء
 ولو أجز التناء وقرع عليه لكان أولى (قوله الا اذا الخ) هذا الاستثناء مرتبط بمحذوف وتقدير الكلام لخروجها
 بقصد التناء عن القرآن الا الخ وهو جواب عن سؤال حاصله أنه لو صرح إخراجها عن القرآنية بالقصد
 لما أجزأت الفاتحة في صلاة بقصد التناء لكن ما تجزئ وأجيب بأنها في محلها فلم يؤثر قصد غير ما فيها نهر وقوله
 يصلي أي الصلاة الكاملة (قوله فانها تجزئ) الضمائر ترجع إلى القراءة المعلومة من المقام أو إلى الفاتحة (قوله
 فلا يتغير حكمها) الذي هو صحة الصلاة وأجزؤها بقصد أي التناء (قوله ومن معصف) أي قرآن غير
 منسوخ لفظه أما المنسوخ فذكره الرملي بقوله مثل هل يجوز في المنسوخ أن يسميه المحدث أو ينالوه الجنب أوجب
 فيه تردد والاشبه جوازه فيما نسخ تلاوته وأقر حكمه لأنه ليس بقرآن إجماعا كذا في شرح مختصر أصول ابن
 الحاجب للفتن وإذا كان هذا فمما أقر حكمه من باب أولى فيما نسخها معا (قوله مستدرك) أي مدركا
 بالاعتراض والمعنى أنه معترض فانه يغني عنه وفيه أنه لا يعترض بالتأخر على المتقدم لوقوعه في مركزه (قوله
 بما بعده) أي من قول المصنف وبه وبالأصغر من معصف (قوله وما قبله) وهو تلاوة قرآن بقصد (قوله ساخط
 من نسخ الشرح) أي من نسخ المتن الذي شرح عليه المصنف (قوله وكأنه) أي المصنف اغشا سقطه لأنه ذكره
 أي المبسوط وما قبله في الحيز وهذا لا يظهر في المبسوط فانه مذكور بعد (قوله لوجوب الطهارة فيه) حتى لو لم يكن
 ثمة مسجد لا يحمل فله بدونها والدليل على ذلك ما في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام قال لعائشة رضي الله
 تعالى عنها لما حاضت بسرف اقضي ما يقضي الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تغتسلي فكان طوافها حراما ولو
 فعلته كانت عاصية معاقبة وتصل بطواف الزيارة وعليها دم كطواف الجنب كاسيا من مع وارتكبت محرمين
 بدخول المسجد والطواف والمراد بالدم البدنة (قوله من معصف) ولو كان مكتوبا بالقارسية إجماعا هو المعصية
 أما عند الإمام فظاهر وأما عندهما فلتعلق جواز الصلاة في حق من لا يحسن العربية صككا في النهر عن
 التيمم (قوله ما فيه آية) فأراد المصنف بالمعصية مطلقا كتب فيه قرآن بقيد كونه آية فهو مجاز حلاله

ولو احتلم فيه أن يخرج مسرعا يتيمم نديا وان
 مكن تلخوف فوجوبا ولا يصلي ولا يقرأ
 (و) يهرم به (تلاوة قرآن) ولودون آية على
 المختار (قصده) فلو قصد الدعاء أو التناء
 أو اقتراح أمر أو التعليم ولحقن كلة حل
 في الأصح حتى لو قصد بالفاتحة التناء
 في الجنائز لم يكره الا اذا قرأ المصلي قاصدا
 التناء فانها تجزئ لانها في محلها فلا يتغير
 حكمها بقصد (ومن معصف) مستدرك
 بما بعده وهو ما قبله ساخط من نسخ
 الشرح (طواف) لوجوب الطهارة فيه
 (و) يهرم به (أي بالأكبر) وبالأصغر
 (و) يهرم به (أي أو ما فيه آية) كدرهم
 من معصف

ويجوز

الانطلاق والافرق بين موضع الكتابة وغيرها وتسل يجوز من غيره قال في التلبية وهذا أقرب الى القياس
 الا ان المتع انحرى الى التعظيم وحل الخلاف في المصنف اما غيره فلا يحرم منه الا المكتوب كذا في باب الحيض
 من النهر (قوله ظاهر كلامهم لا) قال في النهر ولم ارفى كلامهم حكم من باقى الكتب كالتوراة ونحوها وظاهر
 يستعملها لهم بالآية أمضى قوله تعالى لا يجسه الا المطهرون بناء على أن الجملة صفة للقرآن يقتضى اختصاص المتع
 به اه والذى في التفسيرات عن الذخيرة الكراهة في من ما لم يتدل منها ونعامة في الحلبي (قوله غير مشرر)
 تفسير للمصنف وهو المتفصل كالخرطة ونحوها وهو الاصح في السراج وعليه الفتوى وقيل المتعاني بم
 المشرر قال في الكافي وهو الاصح وعلمه بأن المس المترم اسم للبشارة بلا حائل وجعله في المحيط قول الجمهور
 أقاده في النهر فهما قولان معجمان واختلف في من بالكم فعلى ما في الكافي يجوز على ما في السراج يكراه قال
 في الهداية وهو الصحيح وفي الخلاصة وعليه عامة المشايخ والمراد كراهة التحريم نهر عن الفتح ومثل الحكم
 الثمن من الثوب الذى على الماس در منقى (قوله وحل قلبه يعود) لعدم صدق المس عليه (قوله بغير
 أعضاء الطهارة) هذا لا يظهر الا في الاصغر وأما في الاكبر فلا أعضاء طهارة (قوله وفي القراءة
 بعد المضمضة) أى في الحدث الاكبر (قوله والمنع أصح) بناء على رواية عدم تجزى الحدث ومعها المشايخ
 ومقابل هذا رواية تجزى فصل زوال الجنابة عنه كذا في البحر وظاهر التمييز أن المقابل صحيح يجوز الاقتناء
 به ويجزى (قوله ولا يكراه النظر الخ) لأن الدليل انما منع المس (قوله لأن الجنابة لا تحل العين) بكسر الحاء
 وضمها وإذا كان كذلك فلا يحرم النظر لكن تقدم ما يفيد أن الجنابة تحلها وسقط غسلها المخرج (قوله
 كما لا تكراه أدعية) أى ذكر أدعية قال في النهر ولا خلاف في حل الاذكار واختلف في دعاء القنوت والفتوى
 على عدم كراهته أى تحريرا والا فالوضوء لا كراهة مطلقا مندوب وتركه خلاف الاول وهو مرجع كراهة
 التزنية في البحر من أن تركه مندوب لا يوجب الكراهة مطلقا ممنوع اه وقد يقال إن كراهة التزنية انما
 هي في مقابلة الموكدة أما خلاف الاول فلا كراهة فيه أصلا (قوله ولوح) أى فيه قرآن (قوله ولا بأس بدفعه)
 أى دفع البالغ المتطهر المصنف أو اللوح الى الصبي الغير المتطهر اه حلي وهذا صريح في أن دفعه للمحدث
 البالغ لا يجوز نهر وظاهره ولو كان متعلما (قوله وطلبه) أى المذكور من المصنف واللوح (قوله للضرورة)
 لأن في تكليف الصبيان بالوضوء مرجعهم منع (قوله اذا لحظ) على المحذوف تقديره وفي تأخيرها الى البلوغ
 تقليل حفظ القرآن كما أشار الى ذلك المصنف وكلامهم يقتضى منع الدفع والطلب من الصبي اذا لم يكن معلما
 (قوله في الصغير) أى مادون البلوغ وقت التمييز (قوله كالنقش في الحجر) في شدة التأثير والبقاء حتى لا يزول
 ويحذفها تنجز الاشياء فان الحفظ في الحجر كالنقش في الماء (قوله أو اللوح) فيه أنه لا يحتاج لوضعه على الارض
 اذ لوجه ووضعه على غير المكتوب منه لا يحرم (قوله عند الثاني) قال في الفتح وهو أقسى لما أنه في هذه الحالة
 ماس بالقلم وهو واسطة منفصلة فكان كتب منفصل الا أن يجسه يده (قوله على العصفية) قيد بها لأن نهر
 اللوح لا يعطى حكم العصفية لانه لا يحرم الامس المكتوب منه (قوله قاله الحلبي) أقول والذى يظهر توفيق
 آخر بأن يحصل قول الثاني على نقي الكراهة التحريمية وقول الثالث على التزنية بدليل عبارة الامام محمد أحب
 الى أن لا يكتب (قوله ويكرهه قراءة تورا الخ) قال في فتح القدير معزيا الى الفتاوى الظهيرية لا ينبغي للصائغ
 ولجناب أن يقرأ التوراة ولا يجمل كذا روى عن محمد والطحاوى لا يسلم هذه الرواية قال رضى الله تعالى عنه
 وجه يفتى منع (قوله ونحوها في النهر عالم يتدل) بنافه قوله وما يتدل غير معين ولا يظهر التخصيص الا اذا كان
 معينا (قوله لا قراءة قنوت) أى تحريرا أما كراهة التزنية فتأبته وقال في المنع أى لا تكراه قراءته وعليه الفتوى
 وقيل تكراه لأن ما يجعله من القرآن سورتين الاولى من آوله الى قوله اللهم آياته ومنها الى آخره أخرى وظاهر
 المذهب ما قلناه كما أقاده الكمال في قصه انتهى وظاهر القول الثاني اثبات كراهة التحريم نظرا الى قرآنيته
 (قوله ولا كله) أى الجنب والاولى التصريح به (قوله بعد غسل يده) واقتصر في الفتح على المضمضة ولعله ترك
 غسل اليد لأنه مطلوب لا كل مطلقا وبه منهم أنها لا يحل أن قبلها ما وفيه بالنظر الى الاكل نظرا وأما الشرب
 فتقدم عدم الحل فيه في البرازية بالعلة حيث قال وإن شرب لاهل وجه السنة بأن شرب بما لا يحل لانه شارب
 الماء المستعمل وهو يخرج على نجاسة الماء المستعمل واستعماله أيضا بناء على رواية تجزى الحدث وأما على

وهل من نحو التوراة كذا لا يظهر كلامهم لا
 (الا بخلاف متعاف) غير مشرر أو بصرفه
 يبقى وحل قلبه يعود واختلفوا في من بغير
 أعضاء الطهارة وبما غسل منها وفي التوراة
 بعد المضمضة والمنع أصح (ولا يكراه النظر
 اليه) أى القرآن (الجنب والحائض) ونساء
 لأن الجنابة لا تحل العين كما لا تكراه أدعية
 أى تحريرا والا فالوضوء لطلق الذكر مندوب
 وتركه خلاف الاول وهو مرجع كراهة
 التزنية (ولا يكراه) مس صبي
 ولا بأس بدفعه اليه وطلبه منه بحر للضرورة
 اذا لحظ في الصغير كالنقش في الحجر
 (ولا تكراه) كتابة قرآن والعصفية أو اللوح
 على الارض عند الثاني) خلافا لمحمد وبنحي
 أن يقال ان وضع على العصفية ما يجعل ينجا
 وبين يده بنوخة يقول الثاني والا فيقول
 الثالث قاله الحلبي (ويكرهه قراءة تورا
 والجمل وزبور) لأن الكل كلام الله
 وما يتدل غير معين وحرم العصفية في شرح
 الجميع بالمرسة ونحوها في النهر عالم يتدل
 (لا قراءة قنوت) ولا كله ونحوه بعد
 غسل يده

رواية الطهارة فيهل وهي المشهورة ولذلك نقل في النهر عن الخاتمة أن ذلك مستحب متى اذا تركه من الأبا من
 به ثم قال واختلوا في الحائض هل هي فصحا جنب قبل نم وقيل لا يستحب لها ذلك اذا غسل لا تزول نجاسة
 الحائض بخلاف الجنابة (قوله ولا معاودة أهله) أي ولا يكره للجنب بمعاودة من يصل بها معا قبل أن يغتسل
 (قوله لم يأت أهله) الأولى التعبير بلا وعادة الفتح عن المنتقى وله أن يعاود أهله قبل الغسل اذا احتلم فلا يأتى
 أهله ما لم يغتسل اه (قوله اغتسل في الدب) أي نذر الاغتسال بعد الاحتلام وسلم العلامة فوح عدم المنع
 لكنه أنكر على الحلبي قوله ظاهر الأحاديث الخ بأنه لم يقف في الاحتلام على حديث واحد ففضلنا عن أحاديث
 ثم قال وأما الاحتلام فلم يرد فيه شيء من القول والفعل على أن الورد من جهة الفعل محال لأن الأنبياء صلوات
 الله عليهم معصومون منه (قوله المقادير كلامه) أي الكمال في قصه عن المنتقى وهي العبارة السابقة وهو
 بالنصب صفة للثني وهذا الصنيع من الشارح غير مناسب لأنه لم يقدم للضمير مرجعا (قوله والتفسير كحصف)
 فيصير منه مطلقا سواء كان قليلا أو كثيرا أو مساويا (قوله لا الكتب الشرعية) من نحو الأحاديث
 والفقه وفي النهر عن الخلاصة كراهته ما عند الإمام لا عندهما (قوله فانه رخص مسها) الضمير الشأن
 وترخص مسها للمحدث لا ينافي إزالة الحديث لمسها على وجه الاستصحاب كما أفادته عبارة السراج الآتية
 (قوله المستحب أن لا يأخذ الخ) بل يجتهد في الوضوء كلما أحدث وهذا أقرب للتعظيم منع (قوله تعظيما) أي
 لما فيه من العلم قال الحلواني ما أخذت السكاغدا لا بطهارة ولا امام السرخسي كان مبطونا في ليله وكان يكرر
 درس كتابه فتوضأت تلك الليلة سبع عشرة مرة منع (قوله لكن في الاشياء) استدراك على المصنف (قوله ربح
 الحرام) أي غلب وهي الواقعة من صاحب الاشياء (قوله وقد جوز أصحابنا الخ) الجملة مبتدأ خبره قوله
 في الاشياء (قوله للمحدث) أي مطلقا ولو أكبر (قوله اعتبارا للغالب) وسكت عن المساوي (قوله قلت لكنه
 يخالف الخ) لا حاجة اليه لفهم المخالفة من الاستدراك الاول ويعني بما مر في المصنف (قوله فتدبر) أي
 لتعلم الصواب والحاصل أن لاهل المذهب عبارتين مطلقتين بالمنع والجواز وظاهر ما في الاشياء أن الجواز قول
 الاشياخ والاصحاب جميعا فيضد أن ما في الدرر لا يقول عليه لشذوذ فاقله عن إجماعهم والله أعلم ونقل العلامة
 فوح عن الجوهرية والسراج أن كتب التفسير لا يجوز من موضع القرآن منها أنه أن يمس غيرها بخلاف المصنف
 لأن جميع ذلك تبع له اه وقال في حل عبارة الدرر التي نقلها الشارح ناقلا عن فتح القدير قالوا يكره من كتب
 التفسير والفقه والسنن لأنها لا تخلو عن آيات القرآن وهذا التعليق يمنع من شروح النصوص أيضا اه وفي منية
 المصلي ويكره أي للمحدث وغيره من كتب تفسير القرآن وكتب الفقه أيضا اه فأنبت ترى كلامهم في التفسير
 انما هو من جهة الكراهة لا المنع فيصير قول صاحب الدرر لا التفسير أي لا يرخس منه بل يكره وليس
 المعنى على الحرمة كما فهمه المصنف فانه لا نص عليه وقول الكمال هذا التعليق يقتضي المنع الأولى أن
 يقول يقتضي كراهة من شروح النصوص لأن الكراهة لا أنه أفاد أن الكراهة للتعريم قلت وأولى العبارات
 ما في الجوهرية والسراج فانه أوفق بالقواعد (قوله لا يقرأ فيه) لضعف خطه أو تزيقه (قوله يذفن) أي في محل
 غير ممن لا يوطأ بالأرجل وفي الحظر والاباحة من هذا الكتاب الكتب التي لا يتفح بها يمسى عنها اسم الله تعالى
 وملائكته ووسله ويحرق الباقي ولا بأس بأن تلقى في ما جاركاه أو تدفن وهو أحسن كما في الاشياء اه (قوله
 ويمنع النصرائي من مسه) لو قال ويمنع الكافر لكان أولى إذا النصرائي ليس بقيد فيما يظهر والضمير في مسه
 يرجع للمصنف مطلقا كما هو في نسخة (قوله وجوزه محمد اذا اغتسل) الظاهر اعتقاد الاول لانفراد محمد بهذا (قوله
 ولا بأس بتعليمه) التعبير بلا بأس يفيد أنه غير الأولى وقوله عسى يهتدى يفيد أولوية التعليم وهو في مقام الصلة
 لما قبله (قوله ويكره وضع المصنف) وهل التفسير والكتب الشرعية كذلك يحرر (قوله اللفظ) أي لا يقصد
 حفظه من السارق عند النوم (قوله والمقولة) محل الأقلام أي يكره وضعها على الكتاب أي كتاب كان كما يفيد
 إطلاقه (قوله الالكاتب) أي الذي حال كآبه وأطلق في الكتابة ثم ما اذا كان يكتب منه أولا (قوله ويوضع
 الخ) لم يبين حكم هذا الوضع هل هو اندب أو الوجوب والظاهر الاول (قوله النصوص) أي كتب علم النصوص يقال
 في المعاطيف مثل ذلك (قوله ثم التعبير) أي تعبير الرؤيا كابن سيرين وابن شاهين لا فضيلة لكونه تفسيراتنا
 هو جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة وهو الرؤيا (قوله ثم الكلام) أي التوحيد (قوله ثم الفقه) فيقال انه علم

ولا معاودة أهله قبل اغتساله الا اذا احتلم
 لم يأت أهله قال الحلبي ظاهر الأحاديث انما
 تفيد النذر لا في الجواز المقادير من كلامه
 (والقصد كحصف لا الكتب الشرعية)
 فانه رخص مسها بالبدل لا التفسير كما في الدرر
 من جميع الفتاوى وفي السراج المستحب أن
 لا يأخذ الكتب الشرعية بما لكم أيضا تعظيما
 لكن في الاشياء من قاعدة اذا اجتمع
 الحلال والحرام ربح الحرام وقد جوز
 أصحابنا من كتب التفسير للمحدث
 انما بنا من كون الاكثر تفسيرا أو قرآنا
 ولم يفسلوا بين كون الغالب كان جندا قلت
 ولو قيل به اعتبارا للغالب كان جندا قلت
 لكنه يخالف ما تقدم به فروع المصنف
 اذا صار بحال لا يقرأ فيه يذفن كالمسلم ويمنع
 انصرائي من مسه وجوزه محمد اذا اغتسل
 ولا بأس بتعليمه القرآن والفقهاء عسى
 يهتدى ويكره وضع المصنف تحت رأسه
 الالفاظ والمقولة على الكتاب الالكاتب
 ويوضع النصوص فوقه التعبير ثم الكلام
 ثم الفقه

الكلام أفضل لان العلم يشرف بشرف موضوعه وموضوع الكلام ذات الله وذات الرسل من حيث أقسام الحكم العقلي ثم موضوع الفقه أفعال المكلفين ولذا سمي علم الكلام أصول الدين وعلم الفقه علم الفروع وسعى الامام الاعظم مؤلفه في الكلام الفقه الاكبر (قوله ثم الاخبار) أي أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله والمواظ) أي مافيه وعظ وتذكير للنفس وعطفه بالواو يقتضي عدم الترتيب بينهما (قوله ثم التفسير) لم يذكر المصنف وهو أعلى الكل (قوله عليه آية) ينتظر حكمه مادونها (قوله الا اذا كسره) لم يثبت ذلك بذكره لعدم الالهة حيث تترقت الحروف واذا جعلت الآية قيداً أفاد أن مادون الآية لا يكره ولو لم يكره كانه لان الآية حرمة عظيمة حتى جازم مادونها (قوله رقية في غلاف) الرقية التسمية كالاجبة التي تلبس وفي الحديث ارق ما لم يكن كفراً او كلام المنية وشرحها فيما هو أعم من الرقية كالادوية وغيرها والتجافي هو غير المشرع على ما مر وظاهره أن غير التجافي يكره لاتصاله به حتى يدخل في بيعه نكاحاً من غير ذكر وقال فوح أقنذى ولو كان مافيه شيء من القرآن أو من أسماءه تعالى في غلاف منفصل عنه أو في جيبه فلا بأس به والاحتراز عن مثله أفضل ان أمكن اه وفي شرح العلامة العزري على الجامع الصغير وقد أجمع العلماء على جوازها عند اجتماع ثلاثة شروط أن تكون بكلام الله تعالى وصفاته وباللسان العربي أو بما يعرف معناه من غيره وأن يعتد أن الرقية لا تؤثر بذاته ما بل بتقدير الله تعالى وقال القرطبي الرقية ثلاثة أقسام أحدها ما كان يرقى به في الجاهلية بما لا يعقل معناه فيجب اجتنابه لئلا يكون فيه شرك أو يؤدى الى شرك الثاني ما كان بكلام الله أو باسمائه فيجوز فان كان مأثوراً فيستحب ومن المأثور بسم الله أرقبك من كل شيء يؤذيك من شرك كل نفس أو غير حامد الله يشفيك ومنه أيضاً بسم الله أرقبك والله يشفيك من كل ما يأتيك من شر النفاثات في العقد ومن شر حاسد اذا حسد الثالث ما كان بغير اسماء الله تعالى من ملك أو صالح أو معظم من المخلوقات كالعرش فهذا ليس من الواجب اجتنابه ولا من المشرع الذي يتضمن الالتجاء الى الله تعالى والتبرك باسمائه فيكون تركه أولى الآن يتضمن تعظيم المرقى به فينبغي أن يجتنب كالحلف بغير الله تعالى (قوله لم يكره) أي تحرر بما يدل قوله والاحتراز أفضل (قوله يجوز في راية القلم الجديد) لانه لم يوجد منه ما يقتضي احترامه (قوله ولا ترمى راية القلم المستعمل) أي في محل يحل بالتعظيم وأطلق في المستعمل فعلم المستعمل في علم وغيره لانه قد يكتب اسم الله تعالى والرسل عليهم الصلاة والسلام على أن الحروف في ذاتها لها احترام (قائدة) ينبغى عدم وطء راية القلم لما روى عن الامام علي حسين أصابه ألم في بعض الواقعات أنه قال ما لبست السراويل على القدم وما قطعت قطيع الغنم وما وطئت راية القلم فمن أين جاء هذا الالم ذكره على زاده شارح الشريعة (قوله كشيش المسجد) أي النابت فيه (قوله وكأسته) بالضم القمامة قاموس (قوله لا تلقى) أي كل من الحشيش والكأسة والاولى تنبيه الضمير ويصح جعل كأسة مبتدأ (قوله في موضع يحل بالتعظيم) كالكنيف والمزابل (قوله في كاغد) الكاغد القرطاس معرب قاموس (قوله وفي كتب الطب يجوز) الظاهر أن التصوغير المتعلق بالآيات والمنطق كذلك ويجوز (قوله ولو فيه اسم الله والرسول) الواو بمعنى أو والضمير يرجع الى الكاغد أو الطب على تقدير مضاف أي كتبه وهل اذا طمس الحروف بنحو جبر يعتد به ويجوز (قوله ومجرب بعض الكتابة) ظاهره ولو قرأنا وقيد بالمعنى لاخراج اسم الله فقد نهى عن محوه بالبراق والكتابة مصدر أريد به المفعول (قوله وقد ورد النهي الخ) فهو مكره ونحو عاوا وأما لعنه بلسانه وابتلاعه فالتاخر جوازه (قوله ومن فيمن) ظاهره يعلم النبي عليه الصلاة والسلام والمسئلة ذات خلاف والاحوط الوقف وعبر عن الموضوعات للعاقل لان غيره تبع له ولعل ذكره هذا الحديث للإشارة الى أن القرآن يلحق باسم الله في النهي عن محوه بالبراق فيخص قوله ومجرب بعض الكتابة الخ بغير القرآن أيضاً فليست أمثل (قوله في بيت) المراد محل البيتونة (قوله فيه معصوم مستور) ظاهره تقييده به عدم جوازه اذا لم يستتر (قوله أو غيره) كوسادة (قوله واستعماله) من عطف العام (قوله لا تعليقه للزينة) أفرد الضمير لان العطف بأو (قوله مطلقاً) ولو استعمل (قوله وقبل يكره مجرد الحروف) ظاهره ولو مفرقة (قوله وظاهره) أي ظاهره في البحر (قوله مجرد تعظيمه) أي بتعظيمه المجرد عن الاستعمال (قوله وهل ما يكتب) ما مبني أو قوله كذا خبر أي هل هو في حكم البساط (قوله يجوز) مبني في الفروع قبيل الوز والنوافل مانعه ولا ينبغى الكتابة على جدران

• (باب المياه) •

ثم الاخبار والمواظ ثم التفسير • تكرر اذابة
درهم عليه آية الا اذا كسره • وقية
في غلاف • تجاف لم يكره دخول المسألة
والاحتراز أفضل • يجوز في راية القلم
الجديد ولا ترمى راية القلم المستعمل
لا احترامه كشيش المسجد • وكأسته لا تلقى
في موضع يحل بالتعظيم ولا يجوز في
في كاغد فيه فقه وفي كتب الطب يجوز ولو
فيه اسم الله والرسول فيجوز محوه ليلقى فيه
شئ ومجرب بعض الكتابة بالبراق يجوز وقد ورد
النهي في مجواس الله بالبراق وعنه عليه
الصلاة والسلام القرآن أحب الى الله تعالى
من السموات والارض ومن فيمن • يجوز
من السموات والارض ومن فيمن • مستور
قربان المرأة في بيت فيه معصوم مستور
بساط أو غيره • كتب عليه الله فقه يكره
بسطه واستعماله لا تعليقه للزينة • وينبغي أن
لا يكره كلام الناس مطلقاً وقبل يكره مجرد
الحروف والاولى أو سمع وتقامه في البحر فاق
وظاهره انتفاء الكرامة بمجرد تعظيمه وحفظه
علق أولاً زينة به أو لا وهل ما يكتب على المراوح
وجدران الجوامع كذا يجوز والله أعلم
(باب المياه)

شروع في بيان ما تحصل به الطهارة السابق بيانها أبو السعود عن النهر والبلاب اصطلاحاً عبارة عن مسائل
فقوية تغيرت أحكامها بالنسبة إلى ما قبلها وإلى ما بعدها غير مترجمة بكتاب ولا فصل من المياه جمع كثرة
ويجمع على أمواه بجر (قوله ويقتصر) أشار بتغيير التعبير إلى قلته ولذا قال في النهر وعن بعضهم قصره (قوله
أصله موه) وهو أصل مرفوض فيما أبدل من الهاء أبدأ إلا لما كان الهمزة فيه مبدلة من الهاء في موضع اللام
من (قوله لطيف) أي لا يحب البصر غالباً (قوله به حياة كل نام) أي بالعذب منه كما عبر به الشر بنلالي تخرج
الملح وفي أبي السعود عن والده لا يقال إن التعريف غير صادق على الملح لأن قول الأصل فيه العذوبة وحياة
كل نام والملاحة وعدم حياة كل نام عارضان أهو الثاني يم الحيوان والنبات (قوله يرفع الحدث) هذا
التعبير أولى من قول الكفر وتوضاً والحدث مائة شرعية قائمة بالأعضاء إلى غاية استعمال المزيل من (قوله
مطلقاً) أي سواء كان أكبر أو أصغر (قوله وهو ما يتبادر) أي ما يدرك بالذهن فوجهه بجزء سماعة مطلقاً وهو
بمعنى قول المنع هو الباقي على أوصاف خلقته ولم يخالطه نجاسة ولم يغلب عليه شيء اهـ (قوله كما سماه) الإضافة
للتشريف بخلاف الماء المقيد بأن القيد لازم له لا يطلق الماء عليه بدونه كما الوردي بجر (قوله وأودية) جمع واد
يطلق على الماء الذي في العساري والبطاح (قوله وعيون) جمع عين وهو مشترك بين الشمس والنبوع وهو المراد
والذهب والدينار والمال والنقد والجاسوس والمطر وولد بقر الوحش وخيار الشيء وقص الشيء والناس
القليل وحرف من حروف المعجم وما عن عين قبله العراق وعين في الجلد وغير ذلك بجر (قوله ويحار) جمع بحر
سعى بذلك الموحى لقوله سم ماء بجرى أي ملح فيقتصر بالملح أولسنة وانبساطه ومنه أن فلا نا بجرى أي واسع
المعروف بنهر وأبو السعود فلا يختص به ويجمع على بحور وأبحر ويحار من (قوله إشارة إلى رد قول من قال
أن ماء البحر ليس بماء حتى حكى عن ابن عمر أنه قال في ماء البحر التيمم أحب إلى منه بحر من السراج) (قوله بحيث
يتقاطر) هو المعتمد وعن أبي يوسف يجوز أن لم يتقاطر أفاده في البحر (قوله ويرد) بفتح الراء حب القسم (قوله
وجد) بفتح الجيم والميم الماء الجامد حلي عن القاموس وحكمه كالنج فلا يجوز به الطهارة إلا إذا تقاطر (قوله
هذا) أي ما ذكره المصنف من تقسيم المياه (قوله والافالكل من السماء) أي بأن نظر إلى الواقع لا يصح لأن الكل
من السماء فعطف ما بعده عليه من عطف الخاص على العام وهو كثير ومن عطف المغاير بحسب ما يشاهد والدليل
لجواز الطهارة بماء السماء هو الدليل لما بعده كذا في المنع (قوله لقوله تعالى) تعليل لكون الكل من السماء وروح
العله قوله والنكرة الخ (قوله الآية) أي اقرأ الآية وهي فلسفة يتابع في الأرض (قوله والنكرة الخ) جواب
عن سؤال حاصله ليس في الآية ما يفيد أن جميع المياه تنزل من السماء لأن ما نكرة في الاثبات ومعلوم أنها لا تنم
أفاده صاحب البحر (قوله في مقام الامتنان تم) فلم تدل على العموم لفات المطلوب بجر وفيه أن التعظيم
يظهر من قوله بعد فلسفة يتابع وأما النازل فإما واحد لا تعميم فيه والامتنان ذكر انتم من المنعم فيل كل
ماء في الأرض فهو من السماء ينزل منها إلى الصخرة ثم يقسمه الله تعالى نهر (قوله وماء زمزم) بالصرف وعدمه
وخصه مع دخوله في ماء الآبار لشرفه ووقوع الخلاف في كراهة استعماله (قوله بلا كراهة) أطلقها فم التصريحية
والتنزيهية لثبوت الإزالة به في الأثر (قوله وبما) بالمد والتسوين (قوله قصد تسميته) قيد به لأنه لو لم يقصد
لم يكره اتفاقاً أبو السعود (قوله طيبة) أي لكونه يورث البرص والنصوص عن مشايخ مذهبه أنه مما اجتمع فيه
الكراهتان الشرعية والطبية بشرط أن يكون في أثناء فحاص في قطر حار وأن لا يبرد بذلك وفيه أن الكراهة
عنده لا تختص بقصد التشميس الذي هو موضوع المسئلة (قوله ويرفع) أي الحدث مطلقاً وقوله بماء السماء
والتسوين أيضاً (قوله ينعقد به ملح) أي مهياً لأن ينعقد لماء (قوله لا بماء ملح) وهو الذي يجمد في الصنف ويذوب
في الشتاء عكس الماء بجر (قوله على طبيعته الأصلية) أي حقيقة الخلق عليها (قوله إلى طبيعة الجدية) وهي
غير ملائمة للماء فيكون ماؤه بعد الذوبان كما الذهب والفضة أبو السعود عن الوافي (قوله ولا بصير) فعيل
بمعنى مفعول واليه أشار بقوله أي معتصر (قوله من شجر) كالرياس بالكسر وقال العلامة الوافي ال ريباس
ثبت له ساق ضخم حاد من جذأ ينبت في الجبال يقشر ويؤكل اهـ وهو يقع من الحصى والجدرى والطاعون
وعصارته تحت البصر كالأقاموس (قوله أو ثمر) كالغلب (قوله لأنه مقيد) أي الماء المعتصر عما ذكره من مقيد
وايس بطلق فلا يجوز الوضوء به لأن الحصى سم منقول إلى التيمم عند فقد الماء المطلق بلا واسطة بينهما بجر

جمع ما بالمد ويقتصر أصله موه قلبت الواو
ألفاً والهاء همزة وهو جسم لطيف سبال به
حياة كل نام (يرفع الحدث) مطلقاً (بما مطلق
وهو ما يتبادر عند الإطلاق) كما سماه وأودية
وعيون وآبار وبحار وثلج مذاب بحيث
يتقاطر ويرد وجد فندى هذا تقسيم باعتبار
ما يشاهد والافالكل من السماء لقوله تعالى
الم تر أن الله أنزل من السماء ماء الآية والنكرة
ولو مثبتة في مقام الامتنان تم (وماه زمزم)
بلا كراهة وعن أحمد بكراهة (وماه زمزم) بفتح
وكره أحد المسخن بالعباسية (و) بفتح (بما
ينعقد به ملح لا بماء) حاصل بذوبان (ملح)
لبقاء الأول على طبيعته الأصلية وانقلاب
الثاني إلى طبيعة الجدية (و) لا (بصير نبات)
أي معتصر من شجر أو ثمر لأنه مقيد

(قوله من الكرم) أي شجر العنب وورد في الأحاديث النهي عن تسميتها بذلك فإن الكرم الرجل المؤمن لأن من مادة تدل على التعظيم وانما نهى عن ذلك لأن الخمر يخرج منها فربما يدعوه هذا الاسم إلى شربها أفاده على زاده شارح الشريعة (قوله أو الفواكه) من حطب المبين ويراد به ما عدا العنب (قوله وهو الاظهر) وهو المصرح به في كثير من الكتب واقتصر عليه قاضي خان في الفتاوى وصاحب المحيط وصدر به في الكافي وذكر الجواز بصيغة قيل وفي شرح المنية الاشبه عدم الجواز فكان هو الاولى لما أنه كل امتزاجه كذا في البحر (قوله والاقتصار الخ) فالمراد به الخروج (قوله كما الكرم) أي القاطر بنفسه وهو تمثيل للكمي (قوله وكذا ما ابووغه) أي مثل ماء الكرم في أن الاظهر عدم جواز رفع الحدث به قال الحلبي ولم أجد تفسيره الا ابووغه فيما عندي من كتب اللغة اه وأخبر به من من يسكن بلاد الخليل عليه الصلاة والسلام أنهم يخرجون عروق حطب من الارض يضعونها في الماء فيصير فيه بقرن به الجلد ويسمونه هذا الاسم ونحوه ماء الدبغة الاحمر الذي يضعونه في القناديل بمصر للزينة (قوله والبطيخ) يفتح الباء وكسر هاء ويقال البطيخ (قوله وكذا نبيذ القمر) فهو على الخلاف والمعتقد عدم الجواز (قوله ولا بما مغلوب الخ) اطلاق عبارته عن تقييد الغلبة بكونها بالاجزاء أو بالوزن لكثرة الخلاف في عباراتهم وقيده بالمغلوب لانه اذا لم يكن مغلوبا يجوز رفعه به كما سيأتي من اختيار المتأخرين كصاحب البحر والنهر والمنع ما اختاره الزيلعي من الضابط الذي ذكره الشارح بقوله والغلبة الخ (قوله بتشرب نبات) متعلق بكامل وسواء خرج بعلاج أم لا كما في البحر وهو القسم الاول مما كان فيه الغلبة بكامل الامتزاج (قوله أو بطيخ) هو القسم الثاني منه (قوله بما لا يقصده التنظيف) كاشنان وصابون فإنه اذا كان كذلك لا يمنع الطهارة الا اذا أخرجه عن رقبته وسيلانه (قوله فبخانة) أي فالغلبة بخانة الماء بأن تتقي رقبته ويعدم جريانه على الاعضاء بجر (قوله ما لم يزل الاسم) أي اسم الماء عنه وهذا تقييد ذكره صاحب البحر وقال أبو السعود ما ذكره في البحر ما أخذ من صريح كلام الزيلعي قنطرة صاحب النهر فيه بما يقيد أن الشارح لم يذكر ذلك وأن هذا التقييد لا يجدي نفعاً ساقط (قوله كنبيذ القمر) فإنه زال منه اسم الماء ومثل ذلك الزعفران اذا خالط الماء بحيث يصبغ به فليس بماء مطلق من غير نظر إلى الخانة فان اسم الماء قد زال منه أفاده صاحب البحر (قوله ولو ما تعا) عطف على قوله فلو جامد أي ولو كان الخالط مانعاً والمانع أعم من أن يكون مبانياً لجميع الاوصاف أو لبعضها أو ليس بمبانٍ أصلاً لقصد ما بعد (قوله فلو ما تعا) أي لا وصف (قوله كنخل) (قوله أو موافقاً) أي لبعض اوصاف الماء دون بعض والاولى أن لو قال أو مبانياً لبعض الاوصاف (قوله كالب) فإنه موافق في عدم الرائحة ومبانٍ في الطعم واللون فغلبة مثله بظهور أحد الوصفين والضمير في قوله فباحد هما لا مرجع له ولم يذكر ما اذا كان الخلاف في وصف واحد وذكر في البحر حيث قال وان خالف في وصف واحد أو وصفين فالعبرة لغلبة ما به الخلاف فاللبن يخالفه في اللون والطعم فان كان لون اللبن أو طعمه هو الغالب فيه لم يجز الوضوء به والا جاز وكذا ماء البطيخ يخالفه في الطعم فتعبر الغلبة فيه بالطعم اه وكون المخالفة بين الماء والبطيخ في الطعم فقط ليس على اطلاقه بل بالنظر لبعض أنواعه أبو السعود (قوله كاستعمل) على القول المعتمد بطهارته وكالماء الذي يؤخذ من لسان الثور وماء الورد الذي انقطعت رائحته بجر (قوله فبالاجزاء) فان كان المطلق أكثر جاز الوضوء بالكل وان كان مغلوباً لا يجوز وان استويا لم يذكروا في ظاهر الرواية وفي البدائع قالوا حكمه حكم الماء المغلوب احتياطاً اه بجزا أعلنت ذلك فقول الشارح والاحتية صورتان ما اذا كان المستعمل أكثر أو مساوياً وقدرا الشرب لا في ذلك بثلاثة أرطال فان كان رطلاً من ماء مطلقاً ورطلاً مستعمل جاز الوضوء بالكل (قوله وهذا) أي الحكم المذكور في الماء المستعمل (قوله الملقى) أي الماء المستعمل الذي يلقي في الطهور ويختلط به وهو بصيغة اسم المفعول (قوله والملقى) أي الماء الملقى بصيغة اسم المفعول أيضاً وهو الماء الطهور الذي انغمس فيه شخص أفاده في البحر (قوله فني الفساق) أي الحياض كالحيضات وهذا تفرع على ما تقدم من جواز الوضوء اذا كان المطلق أكثر وعدمه في غير ذلك (قوله على ما حقه في البحر والنهر) أي من جواز الوضوء بالماء الذي اختلط به ماء مستعمل قليل قال في البحر ويدل عليه ما ذكره الشيخ سراج الدين قاري الهداية في فتاويه الذي جمعها تليذه ختم المحققين الكمال بن الهمام بما نقله سئل عن فسقية صغيرة يتوضأ فيها الناس وينزل فيها الماء المستعمل وفي كل يوم ينزل فيها ماء جديد هل يجوز الوضوء فيها أجاب

(بخلاف ما ينظر من الكرم) أو الفواكه (بنفسه) فإنه يرفع الحدث وقيل لا وهو الاظهر كما في الشرب لا لبنة عن السبرهان واعتقد القهستاني قال ولا اعتصاره والحقي والمكشي كما الكرم وكذا نبيذ ابووغه والبطيخ ولا استخراج وكذا نبيذ القمر (و) لا بما (مغلوب) شئ (طاهر) الغلبة ما بكامل الامتزاج بتشرب نبات أو بطيخ بما لا يقصده التنظيف واما بغلبة الخالط فلو جامد فبخانة ما لم يزل الاسم كنبيذ القمر ولو ما تعا فلو مبانياً لا وصادفه فبتقريباً أكثرها أو موافقاً كالب فباحد هما أو مما تلا كاستعمل فبالاجزاء فان المطلق أكثر من الصف جاز التطهير بالكل والا وهذا يعم الملقى والملقى في الفساق يجوز الوضوء بالماء تساوياً المستعمل على ما حقه في البحر والنهر والمنع

أذا لم يقع فيها غير الماء المذكور لا يضرا به يعني وأما اذا وقعت فيها نجاسة تنصبت لصغرها اه (قوله فرق بين ماء)
أي بين المني والماء في وعبارته وما ذكره من أن الاستعمال بالجزء الذي يلاقى جسده دون باقي الماء فيصير ذلك
الجزء مستهلكا في كثير فهو مردود لسريان الاستعمال في الجميع حكوا وليس كالفالب بسبب القليل من الماء
المستعمل فيه ح ولكن هذا التوهم قد ذكره في البحر وأعرض عنه حيث قال واذا عرفت هذا ظهر لك
ضعف قول من يقول في عصر فإن الماء المستعمل اذا صب على الماء المطلق وكان المطلق غالبا يجرى الوضوء
بالكل واذا فوضا في فسقة صار الكل مستعملا اذا لمعنى للفرق بين المستثنين وما قد يتوهم في الفرق
من أنه في الوضوء يشيع الاستعمال في الجميع بخلافه في الصب مدفوع بأن الشيع والاختلاط
في الصورتين سواء بل لقائل أن يقول القاء الغسالة من خارج أقوى تأثيرا من غيره لتعين المستعمل
فيه بالمعينة والتشخص وتخص الانفصال وبالجملة فلا يفضل فرق بين الصورتين من جهة الحكم
فالخاصل أنه يجوز الوضوء من القساق الصغار ما لم يغلب على ظنه أن الماء المستعمل أكثر أو مساو ولم يغلب
على ظنه وقوع نجاسة اه ولعدم ظهور الفرق اشار الشارح بقوله متأملا (قوله ويجوز) الجواز يطلق تارة بمعنى
الحل وتارة بمعنى العفة وهي لازمة للأول من غير عكس والغالب ارادة الاول في الافعال والثاني في العقود
والمراد هنا الاول ومن قال بعموم المشترك استعمل الجواز هنا بالمعنيين بجر (قوله بما ذكر) أي من
اقسام الماء المطلق (قوله غير دموي) هو الذي لا دم فيه سائل والدليل على الجواز ما رواه البخاري أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال اذا وقع الذباب في اناء أحدكم فليغمسه ثم لينزعه فان في أحد جناحيه داء وفي الآخر
شفاء ووجه الاستدلال أن الطعام قد يكون حارا فيغوث بالغمس فيه فلو كان يفسده بغمسه لما أمر النبي صلى
الله عليه وسلم به ليكون شفاء لنا اذا أكلناه واذا ثبت الحكم في الذباب ثبت في غيره اه وبعناه كالبق والناير
والقرب والبعوض والحراد والخنفساء والنمل والصرصر والجعلان وبنات وردان والبرغوث والقمل واحتراز
بغير الدموي عن الدموي وفيه تفصيل أما الدموي المائي ففيه خلاف وظاهر الرواية أنه لا ينجسه وهو الذي
يعيش في الماء ويكون تولده ومثواه فيه وأما الدموي غير المائي فيفسد القليل من الماء فان قيل لو كان المنجس
هو الدم يلزم أن يكون الدموي من الحيوان نجسا سواء كان قبل الحياة أو بعد حاله يشقل على الدم في كلتا
الحالتين قلنا الدم حال الحياة في معدنه والدم في معدنه لا يكون نجسا بخلاف الدم الذي بعد الموت فلا يقي
في معدنه لانصابه من مجاريه أفاده في البحر (قوله كزبور) بضم الزاي فعاول وكل ما كان على هذا الوزن فهو
بضم القاء الاصغوق فانه جاء بالفتح وأما صندوق فقير عربي حموي وفي النهر الزبور أنواع منها النحل (قوله أي
بعوض) في البحر وغيره هو كزار البعوض والبعوض الناموس وواحدة بقعة وقد يسمى به القفس في بعض
الجهات وهو حيوان كاتقرا شديد التن كذا في شرح منية المصلي (قوله بق الخشب) وهو السوس (قوله أنه
يفسد) أي ينجس الماء (قوله ومنه) أي من حكم العلق اذا مص يعلم حكم بق الخ وهو الفساد وهو من كلام
الجنبي لامن الشارح كما يدل عليه عبارة النهر وفيه والترجيح في العلق ترجيح في البق اذا دم فيه ما مستعار (قوله
وحلم) في النهر الحلة ثلاثة أنواع قراد وحناة ولم فالقراد أصغرها والحناة أوسطها والحلة أكبرها ولها دم سائل
اه وفي الجنبي الحلة دودة تقع في جلد الشاة فاذا دبغ يكون ذلك الموضع رقيقا جامع للغة (قوله دود القز) الذي
يتولد منه الحرير (قوله وماؤه) المراد به الذي يغلي به عند استخراج الحرير كما في الحلبي من شرح الوهبانية (قوله
ويرز) هو الذي ينشأ منه الدود (قوله كدودة) أي فاتها طاهرة ولو خرجت من الدبر والنقص انما هو لما عليها
لأنها (قوله وماتى مولد) تبع في هذا صاحب الهداية حيث جعل هنا مستثنين الاولى موت ما لا تقبل له سائلة
والثانية ماتى مولد ولم يقل كالكزوموت ما لا دم الخ مقتصر عليه لانه وان كان أخضر محامنا الا أنه يرد عليه
ما كان ماتى المولد والمعاش وله دم سائل فانه لا ينجس في ظاهر الرواية فلذا جمع بينهما (قوله ولو كلب الماء) قال في
البحر وفي الكلب المائي اختلاف المشايخ كذا في معراج الدراية من غير ترجيح لكن قال في الخلاصة الكلب المائي
والخنزير المائي اذا ماتا في الماء أجهوا على أنه لا يفسد الماء فكأنه لم يعتبر القول الضعيف بجر (قوله أو خنزيره)
في النهر أما الخنزير فأجهوا على عدم التجسس به كذا في الخلاصة اه وفي ذلك نوع اشارة الى أن الاجماع في عبارة
الخلاصة السابقة راجع الى الخنزير فقط (قوله كسمك) بسائر أنواعه وان كان طافيا وكونه لا يؤكل شيء آخر فاقوم

لكن التبريلاني في شرح الوهبانية فرق
بينهما فراجع متأملا (ويجوز) رفع الحدث
(بما ذكر وان مات فيه) أي الماء ولو قلب
(غير دموي كزبور وعقرب وبق) أي
(بعوض وقيل بق الخشب وفي الجنبي الاصح
في علق مسمى الدم أنه يفسد ومنه يعلم حكم بق
وقراد وحلم وفي الوهبانية دود القز وماؤه
ويرز ونحوه طاهر كدودة متولة من نجاسة
(وماتى مولد) ولو كلب الماء أو خنزيره
(كسمك)

البحار من استثنائه فلفظ (قوله وسرطان) هو من خلق الماء ويعيش في البر أيضا وهو جيد المني سريع
 الصدور وفيه كين ومخالب وأظفار حادة وكثير الاسنان صلب الظهر من رآه رأى حيوانا بلا رأس ولا ذنب
 عينا في كتفيه وفي صدره فكاه مستويان من جانبيه وله ثمانية أرجل وهو عشي على جانب واحد ويستشق
 الماء والهواء معاد ميري ويسمى عقرب البحر وسكنيته أبو بجر أبو السعد (قوله وضفدع) بكسر الصاد
 والذال وقد تفتح الذال والكسر أفصح نوح أفندي وفي النهر بكسر الصاد في الأصح والفتح ضعيف والاني
 ضفدعة بالفتح (قوله الأبرياء) قال ابن أمير حاج محل عدم الفساد في البري الذي جزم في الهداية بعدم الفرق
 بين مابين الماء إذا لم يكن له نفس سائلة فإن كان أقصد على الأصح نهر (قوله وهو) أي البري (قوله ما لاسترة له)
 بخلاف البري فله سرة كما في أرجل الأوز (قوله ان له ادم) أي سائل كما في المنع (قوله والا) أي ان لم يكن له ادم
 سائل بأن لا يكون له ادم أصلا وله ادم غير سائل لا ينجم (قوله ما ذكر) من مائي المولد وغير المومي (قوله
 الحرمة له) قال في النهر روى عن محمد كراهة شرب الماء الذي تفتت فيه ضفدع لانجاسته بل حرمة
 له وقد صارت أجزاؤه في الماء وهذا يؤذن بأنها محرمة ولذا عبر في التبيين بالحرمة واقفه الموق (قوله
 القليل) أما الكثير فلا ينجم الا بظهور أحد الاوصاف (قوله واوز) قال في القاموس اوز بكسر الهمزة
 وفتح الواو وتشديد الاز أي القصر الغليظ والبط اه وحيتثذ فلا فائدة في ذكره بعد الباطن أن يقال ان الأوز
 لا يعيش من الماء وانما يسبح في البحر فقط وليس هذا بعاش أو يعيش في الماء وغيره وحيتثذ فليس بمائي
 بعاش فقط (قوله في عصير) أي في حوض فيه عصير (قوله مع العصير) أي الجاري (قوله لا ينجم) ما لم يظهر
 أحد الاوصاف الثلاثة (قوله وبغير) عطف على يموت مائي فيكون متعلقا بيجب المذكور (قوله ينجم
 الكثير) أفاد بذلك أن ينجم فعل مضارع والكثير فاعل وحيتثذ فقوله بغير متعلق بيجب وهذا غير صواب
 لما علمت من تعلقه بيجب الأول وفيه أيضا حذف الفاعل من غير ما يدل عليه وأيضاً لم يعلم المغير أظاهرو
 أو نجس فالأولى أن يقرأ قول المصنف بنجس بالباء الموحدة ويكون الجار والمجرور متعلقا بغير ويدل عليه
 حل المصنف حيث قال في حل منته أي وان كان كثيرا أو جارا بيجس بغير أحد أوصافه من طم أو لون أو ريح
 بنجس فقد أفاد تعليق بنجس بقوله بغير فلو صرح الشارح بالمتعلق الأول وقال وينجم الكثير بغير أحد
 أوصافه بنجس لسلم من هذا كله لكن يكون حكم الماء القليل مسكوتا عنه انظر حلي (قوله اجماعا) اعلم أن
 العلماء أجمعوا على أن الماء اذا تغير أحد أوصافه بالنجاسة لا تجوز الطهارة به قليلا كان الماء أو كثيرا جارا
 كان أو غير جار هكذا نقل الاجماع في كتبنا ونقله النووي أيضا وان لم يتغير بها فانفق عامة العلماء على أن
 القليل بنجس به دون الكثير لكنهم اختلفوا في الحد الفاصل بين القليل والكثير بجم (قوله خلافا لما لك) راجع
 الى المعطوف المذكور لا المعطوف عليه المحذوف وهو ان تغير لكن يرد عليه أن الذي لا يتغير كثير عنده لا قليل
 كما أفاده في البحر (قوله لا لو تغير) عطف على قوله يموت أي ينجم بالموت لا لو تغير ويصح عطفه على قول المصنف
 بنجس أي ينجم بغير أحد أوصافه بنجس لا لو تغير بطول مكث وهذا ما يدل على أن المصنف بنجس بالباء
 الموحدة والمراد بالتغير الاثنان وعبر في الكثر بآتين (قوله بطول مكث) أي بمكث طويل والمكث الإقامة والدوام
 وهو تثليث الميم مصدر مكث بضم الكاف وقصها أقام وفي المصدر رابعة وهي فتح الكاف والميم قبل وقد قرئ
 بهم في قوله تعالى لتقرأ على الناس على مكث (قوله فلو علم) هذا مفهوم المصنف في النهر قيده لأنه لو علم تغيره
 بنجاسة لم يجزه (قوله ولو شك) في المغير أهو المكث أو النجاسة (قوله فالأصل الطهارة) أي فيصم على أصله ولا
 يلزمه السؤال كما في المنع (قوله أفضل من النهر) أي أكثر ثوابا (قوله رغما للمعتزلة) أي ارغاما واذلالا لهم وهذا بناء
 على مسألة الجزء الذي لا يتجزأ وصورته ما لو وقعت نجاسة في الحوض الكبير فانها تنجسه عندهم وان قلت لانها
 لا تنهاى تجزئتها فكان في كل قطرات الماء نجاسة وعندها لا يتنجس البتة لثبوت الجزء الذي لا يتجزأ فقتناه
 اجزاء النجاسة الى جزء لا يمكن تجزئته فيكون باقي الحوض طاهرا حلي وأفاد في البحر أن التوضي من الحوض
 نجما يكون أفضل اذا تحقق الارغام في مكان لا يتحقق ذلك فيه النهر أفضل وعزاء الى الفتح وقيل في هذا التقرير
 ظاهر وجهه أن المعتزلة جنفيون في القروع وفاتلون بالجزء الذي لا يتجزأ وانما وجه البناء والرفع واجب بأنه
 حتى على أمر مختلف فيه ينتأ وينهم وهو أن الجزء يتنجس بالمجاورة عندهم ولا يتنجس بالمجاورة عندنا بل

وسرطان) وضفدع الأبرياء وم سائل وهو
 ما لاسترة له بين أصابعه ففسد في الأصح كنه
 برية ان له ادم والا (وكذا) الحكم
 (لومات) ما ذكر (خارجة والبقية فيه)
 في الأصح فلو تفتت فيه ضفدع وضفدع جاز
 الوضوء لا شربه لحرمة له (وينجم)
 الماء القليل (يموت مائي معاش بري
 مولد) في الأصح (كبد واوز) وحكم سائر
 الماثرات كالماء في الأصح حتى لو وقع بوله
 في عصير عسفي عن شرب لم يفسد ولو سالد
 رجله مع العصير لا ينجم خلافا لمحمد ذكره
 الشافعي وغيره (وبغير أحد أوصافه) من
 لون أو طعم أو ريح (بنجس) الكثير ولو جارا
 اجماعا أما القليل فنيجس وان لم يتغير خلافا
 لما لك (لا لو تغير بطول مكث) فلو علم تنجسه
 بنجاسة لم يجز ولو شك فالأصل الطهارة
 والتوضي من الحوض أفضل من النهر وعزاء
 للمعتزلة

بالسريان فاذا ظهر أثره فيه علم أنها سرت الى جميع اجزاء الماء فحكم نجاسة الكل واذا لم يظهر أثره فيه علم أنها لم تسر الى جميع اجزاء الماء بل الى بعضها فليزم أن يكون بعض الاجزاء منه طاهراً لا يمكن لم تعرف الاجزاء الطاهرة من الاجزاء النجسة فحكم بطهارة الكل لأنها الاصل (قوله وكذا يجوز نجاء) بالمد والتزوي (قوله مطلقاً) سواء كان المختلط من جنس الارض كالتراب أو يقصد بخلطه التتلف كالاشنان والماء أو يكون شيئاً آخر كالزعفران عند الامام كذا في المنع (قوله كاشنان) بالضم والكسر معروف فافع للبريد والحكة جلاء منق مدر للطمث مسقط للاجنة قاموس (قوله به) أي بالماء المخلوط بما تقدم (قوله لم يجز) لما تقدم أن اسم الماء زال عنه والنبيذ في حكمه كما في اول التتبيات من البصر (قوله وان غير كل أو صاف) لأن المنقول عن الامامة أنهم كانوا يتوضون من الحياض التي يقع فيها الاوراق مع تفسير كل الاوصاف من غير تكثير من النهاية (قوله في الاصح) مقابلة ما في البصر من محمد بن ابراهيم المبداني أن الماء المتغير بكترة الاوراق ان ظهر لونها في الكف لا يتوضأ به ~~لأنه~~ يقال لا يصح كنيذ غير (قوله لما سرت) أي في حل قوله ولا مغلوب الزعفران اذا كان يصيب به فلا يتوضأ به لأنه يقال لا يصح كنيذ غير (قوله لما سرت) أي في حل قوله ولا مغلوب بطاهر حيث قال الشارح فلو جامد افخضاً ما لم يزل الاسم كنيذ القرح حتى (قوله يجازي وقت فيه نجاسة) ولا يتجسس موضع الوقوع كراكد ~~شريف~~ فيوضاً من موضع الوقوع منه ولا فرق بين المربعة وغيرها وهو المروي عن أبي يوسف وبه أخذ مشايخ بخاري وهو المختار عندهم وهو الذي ينبغي نصيبه ~~كما في الفتح~~ وفي النصاب وعليه الفتوى كذا في شرح منية الموفق بجر (قوله عرفاً) مرتبط بقوله بعد وهو منصوب على التمييز (قوله ما يذهب بتبينة) مانكرة وصفت بجملة يذهب ومعنى يذهب يجري ويصح أن تكون موصولة وما أورد عليه من أن الدابة تذهب به انمنوع لما أنها واقعة على الماء الجاري لتقدم ذكره ويذهب ملته كذا في النهر والتام من قوله بتبينة للوحدة (قوله والاول اظهر) وأصح كما في البصر والنهر تعويله على العرف والجريانه على قاعدة الامام من النظر الى المبتليز (قوله بمدد) أي بما يزيد (قوله في الاصح) صححه صاحب السراج وصاحب التبيين في الهداية ومقابلة ما في الفتح أن جريانه لا بد وأن يكون بمدد كما في العين والبر هو المختار بجر فهما قولان صححان (قوله جاز) وان كان فيه نجاسة ما لم يظهر أحد اوصافها (قوله وكذا لو حفر من رامن حوض صغير) فأجرى الماء في النهر وتوضأ بذلك الماء في حال جريانه فاجتمع ذلك الماء في مكان واستقر فيه فحضر رجل آخر من ذلك المكان وأجرى فيه الماء وتوضأ به في حال جريانه فاجتمع ذلك الماء في مكان آخر أيضاً ففعل رجل آخر كذلك جاز الوضوء للكل لأن كل واحد منهم انما توضأ بالماء حال جريانه والماء الجاري لا يحقل النجاسة ما لم يتغير بمجرى الماء المتجمع طاهر وطهور لأن استعماله حال جريانه والماء الجاري لا يصير مستعملاً باستعماله هكذا حكى عن الشيخ الزاهد أبي الحسن الرستغفي قال العلامة فوح وهذا الفرع مبني على نجاسة الماء المستعمل والفتوى على طهارته (قوله ونم) الواو داخله على محذوف معطوف عليه بنم فلم يدخل حرف العطف على مثله أي وجاز توضؤه ثالثاً رابعاً خامساً سادساً والقصد التكثير (قوله أي يعلم أثره) بالطريق الموضوع لعله كالذوق والشم والابصار وقال في العناية أي يبصر وأراد به الابصار بالبصرة نهر (قوله فلو فيه جيفة أو بال) أشار به الى أنه لا فرق بين المربعة وغيرها (قوله من أسفله) أي أسفل المكان الذي وقعت فيه الجيفة أو البول والجيفة بكسر الجيم كما في القاموس (قوله ظاهره) أي المصنف حيث جعل نجاسة الماء الجاري منوطة بظهور الاثر فقط وهو عام في الجيفة وغيرها (قوله بيم الجيفة) سواء جرى على كلها أو بعضها وقوله وغيرها أي من النجاسة غير المربعة ذكره العلامة قاسم في رسالته (قوله وقواه في النهر) حيث قال أقول قد تقر بأن الجاري فما في حكمه لا يتأثر بوقوع النجاسة فيه ما لم تغلب عليه بأن يظهر أثره فيه فيجوز اليقين بوجود النجاسة لا أثره (قوله وقيل الخ) وهو المذكور في عامة الفتاوى (قوله حوض الحمام) أي في كونه لا يتجسس بوقوع النجاسة فيه الا بظهور أثره حتى لو أدخلت القمعة النجسة فيه واليد النجسة لا يتجسس بجر (قوله والغرف متداركاً) أي متتابعاً وتفسيره أن لا يسكن وجه الماء فيما بين الفرقين بجر (قوله مطلقاً) أي سواء كان أرباعاً في أربع أو أقل أو أكثر من ذلك وقيل ان كان أكثر من ذلك تجسس على البصر (قوله وكعين هو خمس في خمس) أي فانه يجوز منها الوضوء من كل الجوانب وغيره بالنسبة لانها محل الفراغ آثاراً ما دونها فلا يتجسس اتصالاً كما أنه لا يقلب تحقق في جميع

(وكذا يجوز نجاء خالطه طاهر جامد) مطلقاً
(كاشنان وزعفران) لكن في البصر من
الفتنة ان أمكر الصنيع لم يجز كنيذ غير
(وقا كونه وهو في شجر) وان غير كل أو صافه
(في الاصح ان بقيت رفته) أي واسمه لما سرت
(و) يجوز (جواز وقت فيه نجاسة و) الجاري
(هو ما يذهب به) مرافاً وقيل ما يذهب بتبينة
والاول اظهر والثاني أن نهر (وان) وصلية
(لم يكن جريانه بمدد) في الاصح فلو سدت النهر
من فوق فتوضأ رجل بجاء يجري بلامد
بأن لا يجرى كذا لو حفر من رامن حوض
صغير أو صب رفته الماء في طرف ميزاب
وتوضأ به وعند طرفه الآخر انما يجتمع الماء
بأن يوضأ به بانباؤهم ونم وقامه في البصر ان
لم يزل أي يعلم (أثره) فلو فيه جيفة أو بال فيه
وجعل فتوضأ آخر من أسفله جاز ما لم يرف
أسفله أثره (وهو) اما حمام أو لون أو ريح
ظاهره بيم الجيفة وغيرها وهو ما رجه
الكامل وقال تلبسة قاسم انه المختار وقواه
في النهر وأقره المصنف وفي القمعة سنان عن
المضمرات من التماساب وعليه الفتوى وقيل
ان جرى عليها نفعه فأكثر لم يجز وهو أحوط
والحق وأما الجاري حوض الحمام لو الماء
نازلاً والغرف متداركاً كحوض صغير يذهب
الماء من جانب ويخرج من آخر فيبقى
التوضي من كل الجوانب مطلقاً به ينبغي
وكعين هو خمس في خمس ينسب الماء منه به
بقي فتسأل عن غير النجاسة

المتبع بخلاف ما إذا كان ستافيت فانه كل حوض صغير فيجب ان يزوا بعض النجاسة فيه وفي منية المصل
 مع شربها للمبلي عين الماء اذا كان وسعها خساف في خمس وكان الماء يخرج منها أي من ينبوعها ان طهر كان
 يتحرك الماء حركة ظاهرة من جانب العين وهو أي الماء يستعين بالحركة على الخروج من منفذ العين يجوز
 الوضوء فيها لان الظاهر ان الماء المستعمل لا يستقر لشدة اندفاع الماء في خروجه من ينبوع وان لم يكن الماء
 بهذه الصفة لا يجوز الوضوء فيها اهـ وهذا بناء على نجاسة المستعمل (قوله لم يأت به) أي لم يعلم (قوله به
 يفتي) واختار بعضهم أنه يفتي فان وقع فتريه على أن النجاسة لم تخلص وضوا والا قال ابن أمير حاج وهو
 الأصح ورجع المصنف في غيره التمس وفي البدائع أنه ظاهر الرواية ومعناه أنه يترك من موضع النجاسة
 مقدار أربعة أذرع في مثلها ومشايخ بخاري وماوراء النهر قالوا في غير المرتبة يتوضأ من موضع الوقوع
 وهو الأصح وقد علمت أن الأقوال جميعها مع غير أن المفتي به هو المذکور في الشرح وقال في فتح القدير هو
 الذي ينبغي تعينه أقاده في النهر (قوله والمعتبر في مقدار الراكد) أي الذي لا ينحس الا ظهور أثر النجاسة فيه
 (قوله أكبر أي المبلي) يعني به غلبة الطين لانها في حكم اليقين والاولى حذف أكبر ليظهر التفصيل بعدم (قوله
 جاز) أي التطهير به (قوله وحقق في الجرائد المذهب) بعشرة قول ذكرها فيه ثم قال وأما ما اختاره كثير من
 مشايخنا المتأخرين بل عامتهم كما نقله في معراج الدراية من اعتبار العشر في العشر فقد علمت أنه ليس بمذهب
 أصحابنا وان محمد وان كان قد ربه رجوع عنه كما نقله الاثمة الثقات الذين هم أعلم بمذهب أصحابنا وعلى تقدير عدم
 رجوع محمد عن هذا التقدير فإقذار به لا يستلزم تقديره الا في ظاهره وهو لا يلزم غيره وهذا لا يلزم كونه
 ما استكره المبلي فاستكثر واحد لا يلزم غيره بل يختلف باختلاف ما يقع في قلب كل واحد من الأمور
 التي يجب فيها على العاصي تقليد المتهتم ذكره الكمال (قوله ورد الخ) أي وود صاحب الجرم ما يجب به
 صدر الشريعة في شرح الوفاية وحاصله أنه انما قدر بالشر بناء على قوله صلى الله عليه وسلم من حفر بئر فافله
 حوله أربعون ذراعاً فيكون له حريمها من كل جانب عشرة قصم من هذا أنه اذا أراد أن يحرر في حريمها
 بئر يمنع منه لانه يجذب الماء اليها وينقص عن البئر الأولى واذا أراد أن يحفر بئر بالوعة يمنع أيضا السراية
 النجاسة الى البئر الأولى وتجنب ماؤها ولا يمنع فيها داء الحريم وهو عشر في عشر فقل أن الشرع اعتبر العشر
 في العشر في عدم سراية النجاسة حتى لو كانت النجاسة تسري حكم بالمع وحاصل الركن ثلاثة أوجه الاول
 أن كون حريم البئر عشرة أذرع من كل جانب قول البعض والعصم أنه أربعون من كل جانب الثاني أن قوام
 الأرض أضاف قوام الماء فقياسه عليها في مقدار عدم السراية غير مستقيم الثالث أن المختار المعتقد في البعد
 بين البالوعة والبئر وذلك ان تقيرونه أو يريحه أو طعمه تنجس والا فلا وفي التارخانية أن الجواب يختلف
 باختلاف صلاحية الأرض ورخاوتها اهـ (قوله لكن في الترواخ) الوجه مع صاحب الجرم واذا اطلعت عليها
 حرمت بذلك ولتدع عرض صاحب الجرم لما ذكره أخوه وأعرض عنه (قوله أي في المربع الخ) هذا المصنف
 من الشارح ليس على ما ينبغي لان الضمير الاول يتعين رجوعه الى العشرة فلا يناسب التفصيل فيه بعد ولو صنف
 كمصنف النهر بان يقول وهذا في المربع أما في الدور الخ لكان أنسب وفي الخلاصة وصورة الحوض الكبير المقدر
 بعشرة في عشرة أن يكون كل جانب من جوانب الحوض عشرة وحول الماء أربعون ذراعاً ووجه المائنة
 ذراع هذا مقدار الطول والعرض اهـ وبهذا تعلم ما في عبارة بعضهم حيث يقول وهو برهن عليه عند الحساب
 وأهل الهندسة فانه يقتضي أن المراد غير ذلك وليس كذلك بل المراد ظاهرة قال عليه الصلاة والسلام ثمانية أمتة
 لا تكتب ولا تحسب أي لا يتعلق أمر ديننا بحساب النجوم وغوامض قته بل أمر الشريعة ظاهر يعرفه من اطلع
 عليه الخاص منهم والعام (قوله وفي الدور) كظهرة الامام الحسين وشقيقته السيدة فريب والمارستان ونحوها
 (قوله بستة وثلاثين) هو الذي رجحه في الظهيرية وذكر في غيرها أنه بستة وأربعين والاحوط اعتبار ثمانية
 وأربعين (قوله وفي الثلث) الذي على ثلاث زوايا معتدلة (قوله وربعاً وخسا) لاجابة الى زيادة الخمس
 وفي نسخة بأول لاجبة لان علوم الحساب والهندسة يقينية لا يشك فيها أقاده شيخنا الجليل في رسالته
 المتعلقة بالحياض حال الكلال والسكى تحكما في لازمة انما الصحيح ما قد مناه من عدم التحكيم بتقدير جمعين ولغا

(وكذا) يجوز (راكد) كثير (كذلك) أي
 وقع فيه نجس لم يأت به ولو وقع وقوع
 المرتبة به يفتي بجر (والماض) في مقدار
 الراكد (أكبر أي المبلي) به فانه غلب
 على غلبه عدم خلوص أي وصول
 النجاسة الى الجانب الآخر جاز (والالا)
 هذا ظاهر الرواية من الامام واليه يرجع
 محمد وهو الأصح كافي الغاية وغيره وحق
 في الجرائد المذهب به يعمل وأن التقدير
 بعشر في عشر لا يرجع الى أصل يعقد عليه
 ورد ما أجاب به صدر الشريعة لكن في الترواخ
 وأنت خير بان اعتبار العشر ضبط ولا سيما
 في حق من لا رأى له من العوام فلذا أفتى به
 المتأخرون الاعلام أي في المربع بأربعين
 وفي الدور بستة وثلاثين وفي الثلث من كل
 جانب خمسة عشر وربعاً وخسا

احتجج الى هذا القدر تبلغ مساحته مائة ذراع يانه أن يضرب أحد جوانبه في نفسه فاصح يؤخذ ثلثه وعشرون
فهو مساحته وتجدد في هذه الصورة مائة ذراع وثلاثة أرباع ذراع وشياً قليلاً لا يبلغ ربع ذراع وهذا أقرب له
من مائة ذراع ووجه ذلك أن تضرب خمسة عشر وردياً في مثله يكون الحاصل مائتين واثنين وثلاثين وتسعة
أجزاء من مائة عشر جزءاً من ذراع وذلك نصف ذراع وسدس من ذراع وعشرة ثلاثة وعشرون ذراعاً واحداً
وأربعون جزءاً من مائة وستين جزءاً من ذراع وذلك ربع ذراع ونصف من ذراع فإذا جمعت الثلث والعشر
وجدته مائة ذراع وثلاثة أرباع ذراع وشياً قليلاً لا يبلغ ربع ذراع اه فوح اقندى (قوله بذراع الكرباس)
هو المختار من أقوال ثلاثة كافي التخصيص وفي النهر وهل المختار ذراع الكرباس أو المساحة أو في كل مكان وزمان
بما به يذرعون أقوال كلها مرهجة والآخر الانسب (قوله لكنه يبلغ عشر في عشر) أي لو كسر صار عشر
في عشر نهر (قوله ولو أعلاه) أي الحوض مثلاً (قوله جاز) التوضي فيه ومثله الاغتسال بجر (قوله حتى يبلغ
الاقل) أي فلا يتوضأ منه ولكن يغترف منه ويتوضأ كذا في البحر وهذا الفرع ونحوه بناء على نجاسة الماء
المستعمل وأما على طهارته فلا كلام فيه وإذا وقعت فيه نجاسة في تلك الحالة فالأعلى طاهر إلى أن يبلغ الاقل
فينجس وإذا وقعت النجاسة فيه وهو ناقص تنجس قطعاً فإذا امتلأ لا يظهر أصلاً قال في منية المصلي وشرحها
ولو أن ماء الحوض إذا كان مشراً في عشر قسفل فصار سبعة في سبع فوقت النجاسة فيه تنجس وإن
امتلاً صار نجساً لأن العبرة بوقت وقوع النجاسة وقيل لا يصير نجساً ووجهه غير ظاهر اه (قوله ولو بعكسه)
بأن كان أعلاه ضيقاً وأسفله مشراً (قوله حتى يبلغ العشر) فإذا بلغها جاز قال السراج الهندي وهو الاشبه
وإذا وقعت فيه نجاسة حيث جاز التطهير به فإذا امتلأ حتى بلغ المكان الضيق قال الحلبي لم أجد حكمه
والظاهر التنجس لأن النجاسة تحقق وقوعها وانما جواز التطهير به لسعته وقد ذهب وهذا بناء على اعتبار
للعشر في العشر وأما على أصل المذهب فيعتبر كبر أي المبتلى (قوله منفصل عن الجسد) أي متفلاً
عنه والجسد الماء الجامد كافي القاموس (قوله لانه كالمسقف) أي كما تحت سقف والبركة الماء لا سقفه
(قوله وان متصلاً) يعني أن كان الماء متصلاً بالجسد صار هذا كما في قصعة فينجس بقليل النجاسة
(قوله لا لو وقع فيه الخ) أي لا ينجس الماء في هذه الصورة لو وقع فيه كلب حتى ثم مات لانه لثقه يتسفل في أصل
الماء وهو كثير فلا ينجس الا بظهور أحد الاوصاف الثلاثة (قوله بجزء جريانه) وقيل حتى يخرج كله وقيل
حتى يخرج ثلاثة أمثاله وبما ربه صادقة بما إذا دخل الماء من خارج وبما إذا ثقب وأجرى منه شيء والثمانية
ليست مرادة قال في البحر واعلم أن عبارة كثير منهم في هذه المسئلة تنفيداً أن الحكم بطهارة الحوض إذا كان
اندروج حال الدخول وهو كذلك فيما يظهر لانه حيث يذ يكون في المعنى جارياً وكذلك إذا كان ناقضاً ودخل
الماء عليه واستقر جارياً عليه حتى خرج بعضه ثم كلاً هم يشار إلى أن الخارج منه نجس قبل الحكم على الحوض
بالطهارة وهو كذلك كما هو ظاهر كذا في شرح منية المصلي (قوله وكذا البئر) أي إذا وقعت فيه نجاسة فجرى
طهره والا لا بجرع عن الهندي (قوله وحوض الحمام) أي إذا وقعت فيه نجاسة ثم جرى وقت قدم للشارح مانعه
والحقوا بالبخاري حوض الحمام إذا كان الماء نازلاً والقرع متداركاً (قوله ذراع الكرباس) الكرباس بالكسر
ثوب من القطن الأبيض معرب فارسيته بالفتح قاموس (قوله فقط) وأما ذراع المساحة فسبع قبضات فوق كل
قبضة اصبع فائمة (قوله فيكون ثمانية الخ) وذلك لأن العشرة في سبعة بسبعين والثمانية في ثلثها بأربعة وستين
قبضة والثمانية في ثلاثة أصابع بأربع وعشرين اصبعاً وهي ست قبضات فقط سبعين قبضة وقوله بذراع زماناً
ليس ذلك بمتعارف عندنا بصر (قوله على القول المقتضى به) أي الذي أفتى به المتأخرون وقد علت أصل المذهب
(قوله ولو حكماً) تكرر مع قوله سابقاً ولوله طول لا عرض لكنه يبلغ عشر في عشر جاز تيسيراً وقوله في الاصح
ربحه قوام الدين الكاكي في عيون المذاهب وصححه صاحب المحيط والاختيار وغيرهما لأن اعتبار الطول لا
ينجسه واعتبار العرض ينجسه فوقع الشك في نجسه وأصل فيه هو الطهارة فيبقى طاهر على أصله إذا بقيت
لا يزال بالثبوت مقابل الاصح أنه يتنجس ونسب قاضي خان هذا القول إلى عامة المشايخ واختاره السكالك وقال
تليذه العلامة قاسم الاصح أنه ينجس فهما قولان معصمان (قوله عمقه عشر) العمق بفتح العين المهملة وضمتها
وبضمين غير الحوض ونحوه أبو السعود وهو في القاموس (قوله وحيث يذ فلوماؤها) أي حين إذا اعتبر العمق

بذراع الكرباس ولوله طول لا عرض لكنه
يبلغ عشر في عشر جاز تيسيراً ولو أعلاه مشراً
وأسفله أقل جاز حتى يبلغ الاقل ولو بعكسه
فوقع فيه نجس لم يخرج حتى يبلغ العشر ولو
جد ماؤه فتقرب ان الماء منفصل عن الجسد
جاز لانه كالمسقف وان متصلاً لانه كالقصعة
حتى لو وقع فيه كلب تنجس لا لو وقع فيه
فانت تسفله ثم اختار طهارة المتنجس بجزء
جريانه وكذا البئر وحوض الحمام هذا
وفي القهستاني واختار ذراع الكرباس وهو
سبع قبضات فقط فيكون ثمانية الخ
بذراع زماناً ثمانية بالمعنى أي ولو حكماً ليم
على القول المقتضى في الاصح وكذا البئر
ماله طول لا عرض في الاصح وحيث يذ فلوماؤها
عمقه عشر في الاصح وكافي الآية
بقدر العشر لم ينجس كافي الآية

(قوله وحيد) أي حق إذا كان البئر العميق مثل الكثير والاولى وعمق خمس أصابع وحذف قوله وحيد (قوله
 فعمق خمس أصابع) الحاصل أن مقدار العمق في العشر فيه خلاف في الهداية والمعتبر في العمق أن يكون
 بحال لا ينحصر بالاعتراف هو الصحيح أي لا ينكشف حتى لو انكشف ثم اتصل به ذلك لا يتوضأ منه
 وعليه المستوى كذا في معراج الدراية وفي البدائع إذا أخذ الماء وجه الأرض يكفي ولا تقدير فيه في ظاهر
 الرواية وهو الصحيح اهـ وهو الوجه لما عرف من أصول الامام بحر وقوله لا يتوضأ بناء على أن الماء المستعمل
 نجس أو يحمل على ما إذا وقعت فيه نجاسة والشارح قد ربه نجس أصابع فلم يوافق أحد القولين اللهم
 إلا أن يقال أنه يان لما أخذه صاحب الهداية (قوله تقريرا) أي لا يتحققا وهو راجع لما بعده من التقدير
 (قوله منا) المن ويقال منا كعصا كما في تنبيه المقصور والمدود من الاثمن في رطلان فيكون بالارطال
 ستة آلاف وسقاة وأربعة وعشر بن رطلا (قوله ويسعه غدير) أي مربع (قوله كل ضلع) أي جانب (قوله
 وعرضا) المراد به مساحة وجه الماء من الضلع إلى الضلع (قوله اهـ) أي ما في القهستاني (قوله وفيه كلام)
 أي فيما قاله القهستاني من اعتبار العمق نظر والمراد عدم تسليبه (قوله إذا لم يمتدح) قال في البحر نقلا
 عن الفتح والوجه خلاف جعله كثيرا لأن مدار الكثرة عند الامام على تحكم الرأي في عدم خلوص النجاسة
 إلى الجانب الآخر وعند تقارب الجوانب لاشك في غلبة الوصول إليه والاستعمال انما هو من السطح
 لا من العمق فأقرب الأمور الحكم بوصول النجاسة في الجانب الآخر من عرضه وبه خالف حكم الكثير
 إذ ليس حكم الكثير نجس الجانب الآخر بسقوطها في مقابلة دون تغير اهـ (قوله زال طبعه) أي وصفه
 الذي خلقه الله تعالى عليه (قوله والانباء) اقتصر الوافي عليه لاستلزامه الارواء دون العكس فان الاثرية
 زوى ولا تنبت والماء الملح طبعه الانبأ لأنه عدم منه لعارض كالماء الحار وقد قد مناه (قوله بسبب طبع)
 لا يقال يدخل في ذلك الماء المسخن لأننا نقول ان الطبع يشعر بالخلط ويجرد تسخين الماء بدون خلط لا يسمى
 طبعاً أو العود (قوله وما باقلا) هو القول إذا شددت قصرت وإذا خففت مدت كما في الصحاح وإذا وجد
 مكتوباً بالالف تعين المد والتخفيف أو العود عن حمز زاده (قوله كاشنان) أدخلت الكاف السدر وقد
 ذكره في البحر (قوله رفته) أي وسيلته كما في البحر (قوله أو بقاء استعمال) بالمد أعلم أن الكلام في الماء المستعمل
 يقع في أربعة مواضع الاول في سببه وقد أشار إليه بقوله لقربة أو رفع حدث الثاني في وقت ثبوته وقد أشار إليه
 بقوله إذا انفصل الثالث في صفته وقد بينها بقوله طاهر الرابع في حكمه وقد بينه بقوله لا مطهر (قوله لاجل قربة)
 هذا باتفاق الجميع سواء كانت وحدها أو مع رفع حدث وقوله أي ثواب غير ظاهر لأن القربة ما يستحق به
 الثواب (قوله أو من حمز) أي عاقل ولو لم يبلغ على المختار كما في البحر عن الخلاصة (قوله لعادة عبادة) العبادة
 نعم الفرض والنفل أما الاستعمال لعادة الفرائض فظاهر لأنهم صرحوا باستحباب الوضوء للعائض لكل
 فرضية وأن تجلس في مصلاها قد رهاكم كمال تنسي عادتكم أو أمانا النفل فقال في التهرم مقتضى كلامهم
 اختصاص ذلك بالفريضة وينبغي أنها لو توضحأت تهجد عادي لها أو صلاة نهي وجلس في مصلاها أن يصير
 مستعملاً ولم أره لهم اهـ والشارح أطلق في العبارة وساقها مساق النصوص وما كان ينبغي (قوله أو غسل
 ميت) أي فهو طاهر إذا لم يكن على بدنه نجاسة وهو الأصح وقبل نجاسته نجاسة خبت فتكون غسلاته نجسة
 وضح أيضاً وانما أطلق محمد القول بنجاسة ما غسله لأن غسلاته لا تخلو عن النجاسة غالباً بحر (قوله أو يد لا كل)
 قد ربه لأنه لو غسل يده من الوسخ لا يصير مستعملاً لعدم إزالة الحدث وإقامة القربة كذا في المحيط وهذا التعليل
 بقيد أنه كان متوضئاً ولا بد منه كما لا يخفى (قوله بنية السنة) أي الواردة في قوله صلى الله عليه وسلم بركة الطعام
 الوضوء قبله وبعده ولا يكون مستعملاً بدون تلك النية كما أفاده في البحر قال في النهر وعليه فينبغي اشتراطه
 في كل سنة كغسل الاتم والقوم وغيرهما وفي ذلك تردد اهـ (تنبيه) انما استعمل الماء بالقربة كالوضوء على الوضوء
 لأنه لما نوى القربة فقد ازداد طهارة على طهارة فلا تكون طهارة جديدة إلا بإزالة النجاسة المحكمة حكماً
 فصارت الطهارة على الطهارة وعلى الحدث سواء أفاده صاحب البحر (قوله كوضوء محدث) فانه بنية القربة
 يجتمع فيه الأمران (قوله ولوليتبرد) مبالغة على المنصف وحيد فينفرد برفع الحدث وهذا باتفاق بين الثلاثة
 كما ذكره الجرجاني وقبل هذا عند هادون محمد كما ذكره الرازي قال في المحيط وهذا الخلاف صحيح وعلى كل

وحيد فعمق خمس أصابع تقريرا ثلاثة
 آلاف وثلاثمائة وأثنى عشر من الماء
 الصافي ويسعه غدير كل ضلع منه طولاً
 وعرضاً وعقداً ذراعاً وثلاثة أرباع ذراع
 ونصف أصبع تقريرا لدرع أربع
 وعشرون أصبعاً انتهى قلت وفيه كلام
 إذا لم يمتدح اعتبار العمق وحده فبما
 (ولا يجوز بقاء) بالمد (زال طبعه) وهو
 السيلان والارواء والانباء (بسبب طبع)
 كرفق) وما باقلا لا بما يقيد به التنظيف
 كاشنان وصابون فيجوز أن يرقه (أو بقاء
 استعمال) أجل (قربة) أي ثواب ولو مع
 رفع حدث أو من حمز أو بقاء استعمال
 أو غسل ميت أو يد لا كل أو منه بنية السنة
 (أو) لاجل (رفع حدث) ولو مع قربة
 كوضوء محدث ولوليتبرد

حال فالتمس الاستعمال (قوله فلو وضأ متوضئ) تفرع على تقييد الاستعمال بأحد الشئين وانما لم يصير
مستعملا لعدم تحقق القرية وهي ما يستحق به الثواب لعدم النية اذ لا ثواب الا بها لو اعدم رفع الحدث (قوله
أو تعليم) فان قلت ان التعليم قرية فاذا اقامه القرية ينبغي أن يصير الماء مستعملا لان القرية ما يتعلق
به حكم نهرى وهو استحقاق الثواب ولا شك أن في التعليم المقصود ثوابا أوجب عنه بأن هذا الماء لم يستعمل
لقرية لان القرية فيه ليست بسبب استعماله انما هي بسبب تعليمه ولذا الوجه بالقول استغنى عن هذا القول
(قوله أو لطيف) مثله التجهين والحدون وغسل شعر غيرها المتصل بشعرها كما في الهندية (قوله بلائيه قرية) أى
وضوء وان أراد الزيادة على الوضوء الاول اختلف فيه فقال بعضهم لا يصير مستعملا لان الزيادة من باب التعدي
بالنصر وقال بعضهم يصير مستعملا لان الزيادة في معنى الوضوء على الوضوء اه مخ وقال في البحر ان الوضوء
على الوضوء لا يكون قرية الا اذا اختلف المجلس فيئتذ يكون الماء مستعملا اما اذا اتحد المجلس فلا يكون
قرية بل مكروها فيكون الماء غير مستعمل اه أقول قد مر أن المكروه الثلاث في مجلس واحد لا الوضوء ان
(قوله وكفى) نحو غنذ) أى من غير أعضاء الوضوء وهو محدث حدثنا أصغر لا كبر وهو الاصح كما في البحر
وعلى مقابله يصير مستعملا فان قلت كيف صار مستعملا ولم يوجد واحد من الثلاثة رفع الحدث والقرية
واسقاط فرض قلت الظاهر أن هذه الصفات الى خلاف آخر هو أن الحدث الاصغر اذا وجد هل يحصل بكل
البدن وجعل غسل أعضاء الوضوء رافعا عن الكل تخفيفا وبأعضاء الوضوء فقط قولان وكن الرابع هو
الثاني ولذا لم يصير الماء مستعملا بخلافه على الاول نهر (قوله أو ثوب) مثله الاثاء الطاهر كما في المنع (قوله أو دابة
توكل) هذا باتفاق وانظر اذا غسل نحو الكلب هل يكون الحكم كذلك بناء على المتقدم من طهارة عينه واذا
كان كذلك فلا وجه لتقييد توكل (قوله أو لاجل اسقاط فرض) قال في البحر ما حاصله ان الماء يصير مستعملا
بواحد من ثلاثة أشياء اما بآثار الحدث كان معه تقرب أو لا أو اقامة القرية كان معها رفع حدث أو لا واسقاط
فرض لقولهم من أدخل يديه الى المرفقين في اجانته أو احدى رجليه يصير مستعملا وفي هذا لم يزل الحدث
ولم توجد نية القرية وانما سقط الفرض عن العضو المفسول قال صاحب النهر وانما تم زيادته بتقدير أن
اسقاط الفرض لا ثواب فيه والا كانت قرية اه وفيه أن الفرض يسقط بفعل المكلف ولو من غير نية وعند
عدم النية لا ثواب فيه فكيف يكون قرية (قوله هو الاصل في الاستعمال) وهو موجود في رفع الحدث
حقيقة وفي القرية حكما لكونها بمنزلة الاسقاط ثانيا وقد مر (قوله بأن يغسل بعض أعضائه) سواء كان في الحدث
الاصغر أو الاكبر ويشترط حضور تام لصيرورة الماء مستعملا في الرواية المعروفة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى
كذا في المحيط وبإدخال اصبع أو أصبعين لا يصير مستعملا أى ولو سقط الفرض عاذا كروا داخل الكف يستعمل
هندية أى يستعمل ما لا في الكف لا كل الماء كما سأل في التنبيه عليه (قوله في حب) الحب الجزة أو الغنمة
منها أو الخشب ان الاربع موضع علم الجزة ذات العروتين والكرامة غطاء الجزة ومنه حبا وكرامة اه قاموس
(قوله لغير اعتراف) بل قصد غسل يده من طين أو عجين وأدهم تقييده أنه اذا كان بقصد الاعتراف لا يستعمل
شيء للضرورة وقوله ونحوه كقيد لاخراج كوز أو زبول في بئر لاخراج دلوقاته لا يستعمل (قوله اتفاقا) بين من
قال تجزى الحدث ومن قال بعدمه (قوله وان لم يزل حدث عضوه) أى في الاصغر وقوله أو جنبائه أى في الاكبر
ولا تلازم بين سقوط الفرض وارتفاع الحدث فسقوط الفرض مثلا عن اليد يقتضى أن لا يجب إعادة غسلها مع
بقية الاعضاء ويكون ارتفاع الحدث موقوفا على غسل الباقي كذا في البحر فان قلت يمكن أن يقال ان الحدث زال
عن هذا العضو والاموقوف بالاستعمال لرفع الحدث قلنا المعلق به في كتاب الحسن عن الامام اسقاط الفرض
لازالة الحدث (قوله زوالا وثبوتا) تميزان محمولان عن المضاف اليه أى لعدم تجزى زوالهما وثبوتهما فاذا زال
زالا جميعا واذا ثبتا ثبتا جميعا (قوله على المعقد) مقابله القول بالتجزى قال الشيخ قاسم في حواشي الجمع الحدث
يقال بمعنىين معنى المانعة الشرعية لما لا يعمل بدون الطهارة وهذا لا تجزى بلا خلاف بين الامام وصاحبيه
ومعنى النجاسة الحكمية وهذا لا تجزى ثبوتا وارتفاعا بلا خلاف كذلك وصيرورة الماء مستعملا بالآلة الثانية ثم
قال هذا هو التحقيق خذه فانه بالاخذ تحقيق (قوله ويذهب أن يزداد أو سنة) فيصير المعنى أو اسقاط سنة ولكن
هذا يفتى عنه القرية لانه لا يكون آتيا بالسنة الا بالنية وهي بها قرية اه حطى ولا معنى للوجه الاول المذكور

فلو وضأ متوضئ لا يرد أو تعليم أو لطيف يده
لم يصير مستعملا اتفاقا كما زيادة على الثلاث
بلائية قرية وكفى غسل نحو غنذ أو ثوب طاهر
أو دابة توكل (أو لاجل اسقاط فرض)
هو الاصل في الاستعمال كما به عليه الكمال
بأن يغسل بعض أعضائه أو يدخل يديه
أو رجله في حب غير اعتراف ونحوه كرفع
الكوز فانه يصير مستعملا لا سقوط الفرض
اتفاقا وان لم يزل حدث عضوه أو جنبائه
عالم يتم لعدم تجزى بهما زوالا وثبوتا على
المعقد قلت ويذهب أن يزداد أو سنة ليعتم
المفضضة والاستشاق فتأمل (انها تفصل
عن عضور ان لم يستقر) في شيء على المذهب

فيه بعد قول الشارح أوسنة (قوله وقيل إذا استقر) فأنه بعض من مشايخ بل واختاره نقر الاسلام وصاحب
 الخلاصة وغيرهما كما في النهروفي البحر من المحيط أن القائل بشرط الاستقرار سفيان فقط دون أهل المذهب
 وقوله إذا استقر أي في مكان من أرض أو كث أو ثوب ويمكن عن الترتل وحذف ذلك لأنه أراد بالاستقرار
 التام نهروفي فائدة الخلاف تظهر فيما إذا انفصل ولم يستقر بل هو في الهواء فسقط على عضو إنسان وجرى فيه
 من غير أن يأخذه بكفه فعلى قول العامة لا يصح وضوءه وعلى قول البعض يصح كذا في البحر (قوله للخرج)
 لأنه يصيب الماء ثوبه فيتجسس منه بناء على القول بعباسية المستعمل (قوله عضوا اتفاقا) أي منها ومن محمد
 أما عند محمد فالماء المستعمل طاهر عنده وهو المختار والتعبير بالعضو بالنظر إلى قوله غير مناسب وعند هماران
 كن نجسا على بعض الروايات فسقوط اعتبار نجاسته ههنا للكل ضرورة بغير زيادة (قوله وهو طاهر)
 عند الكل كما عليه مشايخ العراق وقيل هذا قول محمد وروى عن الإمام وقيل نجس مغلظ ورواه الحسن
 عنه وأخذه وقيل مخفف ورواه عنه أبو يوسف وأخذه (قوله على الظاهر) استظهره في الذخيرة وصح
 المشايخ هذه الرواية حتى قال في المجتبى وقد صحت الروايات عن الكل أنه طاهر غير طهور إلا الحسن وقال
 نقر الاسلام هو المختار عنده وهو المذکور في عامة الكتب لمحمد عن أصحابنا واختارها المحققون من مشايخ
 ماوراء النهر وفي المحيط هو المشهور وعن الإمام وفي كثير من الكتب وعليه الفتوى من غير تفصيل بل بين المحدث
 والجنب (قوله لكن يكره شربه) لما كان يتوهم من طهارته عدم كراهة شربه والامر بخلاف ذلك أثبت الكراهة
 بالاستدراك (قوله تنزيها) مرتبط بذكره وهذا ما ذكره في البحر ياتى بالقول الخلاصة ويكره شرب الماء
 المستعمل (قوله الاستعداد) وكذا هو العلة في كراهة التوضي في المسجد في غير ما أعده فإنه مستقدر طبعاً
 فيجب تنزيه المسجد عنه كما يجب تنزيهه عن الخاط والمبلغ (تقنة) الماء إذا وقعت فيه نجاسة فإن تغير وصف الماء
 لا يجوز الانتفاع به بحال وإن لم يتغير الماء جاز الانتفاع به لبل طين وسق دواب بغير (قوله وعلى رواية نجاسته)
 هذا موقوف على معلوم من المقام كأنه قال هذا على رواية طهارته (قوله تحريماً) أي يكره شربه والمجيب به
 كراهة تحريم وفي البحر أما على رواية النجاسة فحرام لقوله تعالى ويحرم عليهم الخبائث والتجسس منها
 والشارح جرى على مانعه محمد من أن كراهة التحريم هي عين الحرام فأطلقها عليه (قوله لحدث) وهذا اتفاق
 بينهم (قوله على الراجح المعتقد) راجع إلى قوله بل ثبت وهذا رواية محمد عن الإمام ومحمد يقول لا تظهر الحقيقة
 إلا بالطلق كالحكمة نفاية الأمر أن محمد أو أن أخذ برواية الطهارة لأنه خاف في كونه مني لا لا خبائث نهر
 وبهذا يدفع ما توهمه بعض الطلبة في عصرنا أن الماء المستعمل يزيل النجاس عند محمد لما أنه يقول بطهارته
 فإنه حفظ شيئا وغابت عنه أشياء واندفع أيضاً ما توهمه بعض المستغلين أن الماء المستعمل لا يزيل النجاس
 اتفاقاً لما أنه عند الإمام وأبي يوسف نجس فلا يزيل ومحمد وإن كان يقول بطهارته فعنده لا يزيل إلا الماء المطلق
 كما قد منالاه حفظ رواية النجاسة عن الإمام ونسب رواية الطهارة عنه التي اختارها المحققون وأفتوا بها بغير
 (قوله لحدث) بعم لحدث الأكبر من جنابة وحيض ونفاس إذا نزلت فيه الحائض والنفساء بعد الانقطاع
 أما قبل الانقطاع وليس على أعضاء ما نجاسة فإنها كطاهر إذا انغمس للبرد لأنها لا تخرج من الحيض
 والنفاس بهذا الوقوع فلا يصير الماء مستعملاً كذا في الخاتمة والخلاصة (قوله في بئر) أي دون عشر في عشرة
 ساجي (قوله لدلو) أي لا تراجعه (قوله أو تبرد) انما قيد بهما لأنه لو انغمس لتعد الاعتسال للصلاة فالواصار
 الماء مستعملاً اتفاقاً لوجود إزالة الحدث ونية القربة لكن ينبغي أن لا يزول حدثه عند أبي يوسف لما انفلا عنه
 أن السب شرط عنده في غير الماء الجاري وما هو في حكمه لاسقاط الفرض ولم أر من صرح به كذا في البحر (قوله
 مستحباً بالماء) مفهومه أنه لو كان مستحباً بالاجبار تجس الماء اتفاقاً لكن هذا ينبغي على أن الجرف الاستحباب
 مخفف لا مطهر وهو المختار كما ذكره صاحب الهداية في التبيين ويشكل تجسس الماء على القول بأن الجرم مطهر
 (قوله ولا نجس على يده) هذا من عطف العام على الخاص فلا يعترض ذكره وأيضاً هو متفق على اشتراطه أي
 اشتراط زوال النجاسة في غير محل الاستحباب أما محل الاستحباب فليس به خلاف أفاد بعضه الحلبي (قوله ولم ينو)
 لا طهارة لذكره بعد قوله لدلو أو تبرد اللهم إلا أن يعمل على أنه لم ينو بعد حال استقراره في الماء (قوله ولم يتدلك)
 في البحر قيد المستعمل في المحيط والخلاصة بعدم التدلك ولم يبين أنه هو ماء الطاهر منه أنه إذا نزل للدلو وتلك

وقيل إذا استقر ورجح العروج ورد بان
 ما يصيب من تدليل التوضي وبما به عضو
 اتفاقاً وان كثر (وهو طاهر) ولو من جنب
 على الظاهر لكن يكره شربه والمجيب به تنزيها
 للاستعداد وعلى رواية نجاسته تحريماً
 (و) حكمه أنه (ليس بطاهر) لحدث بل
 ثبت على الراجح المعتقد فرفع الاختلاف
 في حديث انغمس في بئر لدلو أو تبرد مستحباً
 بالماء ولا نجس على يده ولم ينو ولم يتدلك

في الماء صار الماء مستعملاً اتفاقاً لان ذلك فعل منه قائم مقام نية الاغتسال فصار كما لو نزل للاغتسال (قوله)
والاصح أنه ظاهر الخ) مقابلة قولان الاول أن الماء والرجل نجسان وهو رواية عن الامام ووجهها أن القرض
قد سقط عن بعض الاعضاء بأول الملاقاة واذ سقط القرض صار الماء مستعملاً فينجس الماء بناء على رواية نجاسة
الماء المستعمل والرجل باق على حاله لبقاء الحدث في بقية الاعضاء وقيل نجاسة الرجل بنجاسة الماء المستعمل
وقائدة الخلاف تظهر في تلاوة القرآن ودخول المسجد اذا غضم واستنشق وفي تساوي قاضي خان الاظهر
أنه يخرج من الجنابة ثم يتنجس بالماء النجس حتى لو غضم واستنشق حل له قراءة القرآن ودخول المسجد
اه وقوله ودخول المسجد لا يظهر لانه محرم ادخال النجاسة فيه وبدنه نجس القول الثاني أن الماء طاهر مطهر
والرجل محدث على حاله وهو رواية أبي يوسف ووجهها أن الصب شرط لاسقاط القرض عنده في غير الماء بالمحاري
وما في حكمه ولم يوجد فكان الرجل محدثاً بجهالة فاذا لم يسقط القرض ولم يوجد رفع الحدث ولا نية القربة
فلا يصير الماء مستعملاً بل يبقى على حاله والضعيف في قول الشارح أنه طاهر للمحدث وهو رواية محمد ووجهها
على ما هو الصحيح عنه أن الصب ليس بشرط عنده فكان الرجل طاهر اولاً يصير الماء مستعملاً وان ازيل به
حدث للضرورة كذا في التمر وغيره (قوله والماء مستعمل) هذا على ما قاله بعض وأما على ما قدمناه فلا استعمال
أصلاً للضرورة وصار كالمحدث اذا اعترف الماء بكفه فإنه لا يصير الماء مستعملاً بخلاف كذا في البصر (قوله)
لاشترط الاتصال ظاهره أنه يوصف بالاستعمال بعد اتزاع الرجل منه وهو شافى ما قدمناه من أنه
لا استعمال أصلاً للضرورة وهذا التعليل أني للشارح من عبارة في البحر حيث قال فيه وعن أبي حنيفة أن
الرجل طاهر لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال من العضو اه وهذا بناء على رواية نجاسة
المستعمل فليراجع (قوله ما اتصل بالاعضاء) أي ما لا قها (قوله لا كل الماء) أي وليس المستعمل جميع ماء البئر
لان المستعمل هو ما يسقط عن الاعضاء وهو مغلوب بالنسبة الى الماء الذي لم يستعمله فاحفظ هذا وكرر
على ذكره نه يتحقق ان شاء الله تعالى بحر (قوله على ما مر) أي من أن العبرة لا أكثر منها وما و في قوله في
الفساق يجوز التوضي ما لم يعلم تساوي المستعمل (قوله وكل اهاب الخ) لما كان يتعلق بدباغ الالهاب ثلاثة
مطالب طهارته وهي تتعلق بكتاب الصيد والصلاة فيه وهي تتعلق بكتاب الصلاة والوضوء منه بأن يجعل
قربة وهو يتعلق بالماء ذكره في بحث المياه لفائدة جواز الوضوء منه والالهاب الجلد غير المذبوغ والجمع اهاب
يضمين وتشمل كلامه جلد الماء كقول وغيره وهو بكسر الهمزة وأما بقصها فاسم موضع بقرب المدينة
وبعضها صحابي كذا في القاموس (قوله ومثله المثانة) أي في كونها تطهر بالدباغة والمثانة كما في القاموس
موضع الولد أو البول (قوله والكرش) بالكسر وكثف كل مجتر بمنزلة المعدة للانسان قاموس وقال أبو يوسف
في الاملاء ان الكرش لا يطهر لانه كاللحم كذا في البحر (قوله فالاولى وما) أي حيث كان الحكم غير قاصر على
الالهاب فالاولى الاثبات بما الدالة على العموم (قوله ديبغ) الدير ما يمنع عود الفساد الى الجلاء عند حصول
الماء فيه بحر (قوله ولو شمس) اعلم أن الدباغ على ضربين حقيقي وحكمي فالحقيقي أن يدبغ بشيء له قيمة
كالشب والقرظ والشب بالثين المجهة وضبطه بعضهم بالثاء المثانة وهو نبات طيب الرائحة من الطعم يدبغ به
ذكره الجوهري والقرظ بالظاء لا باضاد ورق شجر السلم يشق السين واللام بنت بنواحي تهامة كذا في شرح
المهذب للنووي والحكمي أن يدبغ بالشمس والتريب والاقاق في الریح لا يجرد التحفيف والنوعان مستويان
في سائر الاحكام الا في حكم واحد وهو أنه لو أصابه الماء بعد الدباغ الحقيقي لا يعود نجس باتفاق الروايات
وبعد الحكمي فيه روايتان قاله في البحر (قوله وهو يحتملها) أي الدباغة المأخوذة من ديبغ والمراد الدباغة
الحقيقية ولا حاجة اليه لان الالهاب يتناول كل جلد يحتمل الدباغة لا ما لا يحتملها أفاده في البصر المهم الآن
يقال انما أتى به ليرتب عليه ما بعده (قوله طهر) بضم الهاء والفتح أفصح حوى وذلك لحديث ابن عباس أنه
عليه الصلاة والسلام قال أيما اهاب ديبغ فقد طهر وأي نكرة وصفت بصفة عامة فعم ما يؤكل وما لا يؤكل
أبو السعد وطهارته ظاهر او باطنا عندنا خلافاً لما لك (قوله فيصلي) الاولى الاقتصار على الوضوء لان المقام له
وجواز الصلاة فيه لازمة لجواز الوضوء منه (قوله وعليه) أي على ما ذكر من أن ما لا يحتمل الدباغة لا يطهر
(قوله جلد حية صغيرة) أي لها دم أما ما لا دم لها فهي طاهرة لعدم حلول الحياة فيها ويعلم مما مر أفاده الحلي

والاصح أنه ظاهر والماء مستعمل لا لشترط
الاتصال فلا استعمال والمراد أن ما اتصل
بماضائه وانفصل عنه استعمال لا كل الماء
على ما مر (وكل اهاب) ومثله المثانة
والكرش قال الفهستاني فالاولى وما
(ديبغ) ولو شمس (وهو يحتملها طهر)
قوله به ويتوضأ منه (وما لا) يحتملها
(فلا) وعليه (فلا يطهر جلد حية) صغيرة
ذكره الزبيعي

(قوله اجابها) أي الجبة ولو كبيرة (قوله وفارة) بالهمزة والابدال (قوله كانه لا يطهر) أي ما ذكر من جلد
 بطرية المغيرة والفارة والذ كانه اذال المية الذبح (قوله لتقيد الطهارة بالذكاة والطهارة
 بالذبح وقوله بليغته أي البغ وذلك لأن الذكاة غائبة مقام الذبح فيما يحتمل كذا في التنجيس ونقل
 أبو السعود من شيخه من خط الشربلالي يظهر الفرق بين الذكاة والذباغة تلويح الدم المسفوح بالذكاة
 وإن كان الجلد لا يحتمل الذباغة ثم لا فرق في الذبح بين أن يكون من مسلم أو كافر أو صبي أو مجنون أو امرأة
 إذا حصل المقصود من الذباغة فإن دفعه الكافر وغلب على الظن أنهم يدفون بالسنن التنجيس فإنه يغسل كذا
 في السراج الوهاج ولا يجوز أن كل جلد الميتة المأكول بعد الذبح على الصحيح وغيره المأكول يطهر بالذبح ولا يجوز
 كذا إجماعا كذا في البحر (قوله خلا جلد الخ) الاستثناء من ضمير طهر العائد على الأهل وأعلم أن بعضهم قال
 أن جلد الأدي كجلد الخنزير في النجاسة لعدم قابلية الذبح بسبب ترادف جلد هما وحيث قد لا يستثناء ظاهر
 وبعضهم قال أن الأدي جلد طهر بالذبح لكن لا يجوز استعماله وهو المنقول في المذهب وحيث قد يشك
 الاستثناء واجب بأن معنى طهر جاز استعماله من إطلاق المذموم وإرادة الإلزام ومعنى الاستثناء حيث أن جلد
 الخنزير والأدي لا يجوز استعمالهما وعلة ذلك في الخنزير النجاسة وفي الأدي التكره وجري عليه الشرح
 وإنما قد رجلي لأن الكلام فيه لا في كل المسألة (قوله فلا يطهر) لأن عينه نجسة وروى عن الإمام طهارة عينه
 كذا في كتاب الصيد من هذا الكتاب نقل عن القهستاني أفاده أبو السعود (قوله وقدم) أي الخنزير على الأدي
 مع شرف الأدي لأن المقام في بيان النجاسة وتأخير الأدي في ذلك أكمل كافي قوله تعالى له من صوامع
 وبيع وصاوات ومساجد (قوله وإن حرم استعماله) وكذا سائر أجزائه يخرج عن الغاية (قوله حتى الخ) لا وجه
 لتفريق الأدي أن يجعل الضمير في استعماله للأدي فيكون في الكلام استخدام (قوله احتراماً) تعليل لعدم
 الأكل أي وليست العلة النجاسة لأن عظمه طاهر (قوله وأما كلامه) حيث أطلق في الأهل (قوله طهارة
 جلد كلب) بناء على أنه طاهر العين بمعنى طهارة عظمه وشعره وعصبه وما لا يؤكل منه لا بمعنى طهارة
 لحمه وهو الأول أن يقول وما لا يشمله الحياة منه (قوله وقبل وهو المعتقد) وذلك قوله ما فهو كسائر الباع
 وقال محمد بن جاسع عنه ومقابل المعتقد في الكلب القول بنجاسة عينه (قوله بديع) على حذف أي التفسيرية
 (قوله على المذهب) وعند بعضهم إنما يطهر جلد الذكاة إذا لم يكن سورته نجسا (قوله على قول الأكثر) وهو
 قول المحققين كافي المراج (قوله هذا أصح) التعبير بأن أهل التفضيل يؤذن بتصحیح كل غير أن القول بنجاسة اللحم
 أصح (قوله لطهارة جلد) أي ولحمه على القول بطهارته بها (قوله من الأهل) وهو من نحل ذبيحته (قوله
 في المثل) وهو ما بين البية واليسين بحيث لو كان مأكولا لم يجل أكله تلك الذكاة كذا في البحر (قوله بالتسمية)
 وهو شرط في الأهل (قوله لأن ذبح الجوسي) مفهوم الأهل وقوله وتارك التسمية مفهوم التسمية وترك
 محترقا المثل وهو أن يكون الذبح في غير محل الذبح ولو ذكره لاستتم المحترقات (قوله الزاهدي) هو الإمام المشهور
 عليه وقته كذا في البحر وكل من القنية والجهتي تأليفه والأولى فتاوى والثاني شرح القندوري (قوله وأقره
 في البحر) حيث قال وقد قد منع من معراج الدراية معزى إلى الجهتي أن ذبيحة الجوسي وتارك التسمية عدا
 فوجب الطهارة على الأصح ويدل على أن هذا هو الأصح أن صاحب النهاية ذكر هذا الشرط الذي قد مناه
 بصيغة قبل معزى إلى فتاوى قاضي خان (قوله كسحاب) اسم لداية والمراد جلدها (قوله فطاهر) فيجوز
 الصلاة فيه وإن لم يغسل (قوله أو ينحس) كودك الميتة (قوله فنجس) فلا يجوز الصلاة فيه ما لم يغسل فإن غسل
 طهر ولا يضرب إلا أن من معراج (قوله فغسله أفضل) لترجح جانب النجاسة تلويح وجه من دار قوم لا يرون
 الطهارة ولا يستبرئونها (قوله وشعر الميتة) إنما ذكره في بحث المياه لأفاده أنه إذا وقع في الماء لا ينحس لطهارته
 يؤمن الميتة لأنه يفهم منها حكم شعر الحي بالاولى (قوله غير الخنزير) أما هو فشعره وعظمه وجميع أجزائه
 نجسة وإن وقع في الماء قبل نجسه عند أبي يوسف وعند محمد لا ينحس وإن صلى معه جاز عنده كذا في البحر
 (قوله وعظمها) إلا إذا كانت عابه دسومة كذا في المحيط ولا بأس ببيع عظام الموتى لأن الموت لا ينجسها وليس
 فيها دم فليست بنجسة إلا بيع عظام الأدي والخنزير كافي التنجيس (قوله على المشهور) وبه جزم في الوقاية
 بالذبح وغيرهما وفي البحر والنهر ونقله المستف من السراج أن الأصح نجاسة العصب فها قولان معصمان

أما جها فطاهر (وفارة) كانه لا يطهر
 في ذكاة لتقيدهما بما يحتمل (خلا) جلد
 (خنزير) فلا يطهر وقدم لأن المقام لا طهارة
 (وذكر محمد) فلا يطهر لكرامته ولو ذبح طهر
 وإن حرم استعماله حتى لو طعن عظمه فيه
 وإن حرم استعماله حتى لو طعن عظمه فيه
 دقيقت لم يبق كل في الأصح احتراماً وهو المعتقد
 كلامه طهارة جلد كلب وقبل وهو المعتقد
 (وما) أي أهاب (طهارة) لا يطهر (لحمه على)
 (بذكاة) على المذهب (لا) يطهر (غيره كقول)
 قول (الأكثر) كان (غيره كقول)
 هذا أصح ما بقي به وإن طهر في القيس
 الفتوى على طهارته (وهو بشرط) الطهارة
 جلد (كون الذكاة شرعية) بأن تكون
 من الأهل في المثل بالتسمية (قبل نعم وقبل)
 لا والأول أظهر (لأن ذبح الجوسي) وتارك
 التسمية عدا كذا ذبح (وإن صح الثاني)
 صحة الزاهدي في القنية والجهتي وأقره
 في البحر (قوله ما يخرج من دار الحرب)
 كسحاب إن علم ديفه بطاهر فطاهر أو نجس
 فتجس وإن شك فغسله أفضل (وشعر الميتة)
 غير الخنزير على المذهب (وعظمها وعصبها)
 على المشهور

(قوله وحفرها) وكذا اطلقها نهر (قوله الخلية عن السومة) الظاهر وجوعه لجميع ما قبله فخرج بذلك
 الشعر المتوف وما بعده اذا كان في حدسومة فيكون نجسا عليه لانه (قوله وكذا كل ما لا تحل الحياة) اعم
 من اجزاء الميتة فانه محكوم بظهوره بدموت ما هي جزؤه بجر (قوله حق النجاسة) بكسر الهمزة وفتح
 الفاء وقد تكسروا هي ما يكون في معدة الرضيع من اجزاء اللبن طاهرة عند الامام اذا خرجت من شاة ميتة
 سواء كانت جعدة او ملتومة وعندهما الماتعة نجسة والجامدة متنجسة تطهر بالفسل اما لو خرجت
 من مذكاة فلا خلاف في طهارتها اهـ شرح المتبقي في المحشي الا نجاسة بكسر الهمزة وقد تشدد الحاء
 وقد تكسر الفاء والنجاسة والنجاسة شي واحد يخرج من بطن الجدي الرضيع احفر في حفرة في صوفة فيخلط
 به اللبن فاذا اكل الجدي فهو كرش قاموس اقول ليس في القاموس ما يفيد هذا الضبط ثم قال ويطهروا
 طاهرة وما يفعله الناس الان من تخثير اللبن بوضع القث فيه يغسله مدها خلا للحمود وقال ابو السعود
 وما يضلونه من التخثير بالكروش الذي فيه القث بعد غسله بخلونه ويحفظونه ثم يجبنون به فانه طيب
 لما علت من الطهارة اذا خلا عن قشره حتى ان من له خبرة اخبرني انهم يطهرونه بمزج الماء الحار وانه
 لا دخل لما في الكرش الذي كان آفة حال شرب اللبن قبل اكل المربي في التجبن وانهم يشاءون بقاء
 القث فاذا ماتت بهيمة من يقيه اضافوا النجاسة بموتها الى قصيره قال ومن القسام من تأخذ قطعة جلدة
 قد عكها في اللبن وتخرجها ولا يبق فيها فيه بل تحفظها لتجبن بها مرة بعد اخرى والقث بوزن فلس السرجين
 مدا في الكرش ودعاك من باب قطع قلت واذا نجس وضع ذلك في الخالص تقليد مذهب الامام مالك فانه يجعله
 طاهر الا ما اكل كل له قبوله ووروه طاهر عنده او الاخذ بقول محمد فانه يواقعه ومن الاجزاء الطاهرة الريش
 والمقار والبيض النعيف المقشر والجلين بضم الجيم واللباء وقد تشدد الثور وقد تسمى الباء (فاضة) قال
 في القاموس اذا علفت الاناخ لاسيما الاربع على ايام المحوم شق (قوله واللبن على الراجح) وهو قول الامام
 وعندهما نجس لجأ ربه الغشاء النجس (قوله وشعر الانسان) ولو ميتا لانه لا تحل الحياة وعدم جواز بيعه
 لكرامته والدليل على طهارته انه عليه السلام ناول شعره طلبة فقرقه بين الناس فلو كان نجسا لما فعل زبلي
 (قوله غير المتوف) اما المتوف فينجس لجلاسة ما اتصل به من قليل البشارة ابو السعود (قوله وسنه مطلقا) أي
 سواء قلنا انه عظم او طرف عصب يابس لان العظم لا يحدث في الانسان بعد الولادة وهذا يحدث بعد هاهنا ولا فرق
 بين سنه وسن غيره بجر (قوله على المذهب) مقابل رواية نجاسة شعره وسنه (قوله في البدائع نجاسة) لانه ذكر
 فيها ان ما بين من الحى ان كان فيه دم كاليد والاذن والاذن والاذن فهو نجس اجماعا نهر (قوله وفي الخاتمة لا) عليه
 في التجنيس بأن ما ليس بالحلم لا يجعل الموت واستشكله في البصر امر عن البدائع نهر وحمل ابو السعود مل في البدائع
 من النجاسة على ما اذا جعلها غير المقطوع منه مستشهدا بعبارة المؤلفين في قوله وفي الاشياء الخ وان تم هذا
 التوفيق فهو حسن (قوله المنفصل من الحى) أي مما تحل الحياة (قوله غطاه) الظاهر ان الحكم بطهارة
 المنفصل في حق صاحبه انما هو بالنظر الى خصوص جله في الصلاة لا بالنظر الى قول الماء والافيشكل فان الماء
 يفسد بوقوع قدر الظفر من جلده لا بالظفر ابو السعود (قوله بوقوع قدر الظفر من جلده) أي أو قشره ويعتد
 كثير الان بالجلد والقشر من جله لعم الا دعى كذا في البحر ويفهم منه ان الذي خرج من الجلد مع الشعر المتوف
 منه ان لم يبلغ قدر الظفر لا يفسد الماء (قوله لا بالظفر) أي لا يفسد الماء بوقوع الظفر نفسه لانه عصب بجر
 (قوله ودم السمك طاهر) لانه ليس بدم حقيقة بدليل انه يبيض اذا لجم حتى (قوله ليس الكلب نجس العجين) بل
 عظمه وشعره وعصبه وما لا يؤكل منه طاهر لانه اقلده في البحر (قوله وعليه الفتوى) واختاره الصدر والشهد
 وفي البدائع انه الصحيح وهو اقرب القولين الى الصواب وفي التجنيس والمزيد انه الاصح حتى (قوله وان رجع بعضهم
 النجاسة) كل راى في القسمة والنجاسة أي اللبث حال المنف واذا حقت التأمل في الفروع القسمة متعارضة
 والجمع بينهما بالتفريق على قولهما وقوله (قوله وبوثر) بخلاف السخور لان السخور لا يلزم بجر من عدة الحى
 (قوله وبضمن) لو اطلقه انسان (قوله ويخذه جلده مصل) يعني عليه طهارته بالباضة او الذكاة (قوله في المذكاة)
 برفع الاقل ونهيه الثاني (قوله ما لم يرد ريقه) خالفه لاريق سواء كان ملاءبا أو غصيانا وهو الفقه وخلافه
 الابتلال ان لو اخذ يد ميتة لا ينجس ولا ينجس حتى ان الحكم بالنجاسة حيثما جرد على القولين اما على القول بالنجاسة

قوله اقول ليس في القاموس الخ ليس كما
 ينبغي فان ذلك لا يكون فيه في فعل النون
 من باب اللام الملهة في مادة ن ف ح
 الا ان تشدك واحد من قوله شي واحد
 يستخرج زيد على ما في نسخة القاموس
 التي يبدى وكذلك قوله في غلط به اللبن في
 النسخة المذكورة في غلط كما بين فليراجع
 اهـ
 (وما قررها وتقرنها) الخالصة من الدعوة
 وكذا كل ما لا تحل الحياة حتى الا نجاسة
 واللبن على الراجح (وتشعر الانسان) غير
 المتوف (وعظمه) وسنه مطلقا على المذهب
 واتخلف في اذنه في البدائع نجاسة وفي
 التجنيس لا وفي الاشياء المنفصل من الحى
 كقوله الا في حق صاحبه فطاهروا كثر
 وفسد الماء بوقوع قدر الظفر من جلده
 لا بالظفر (ودم السمك طاهر) اعلم انه
 ليس الكلب نجس (الكمين) عند الامام وعليه
 الفتوى وان رجع بعضهم النجاسة كما بسطه
 ابن التيجنة في باع وبوثر وخرج حيا ولم يصب
 بجلده مصل ودلوا ولو اخرج حيا ولم يصب
 به الا لا يفسد ماء البئر ولا النوب بافاده
 ولا ينجس ما لم يرد ريقه ولا صلاة سامة

فظاهر وأما على القول بطهارة عينه فإن لعابه نجس لقوله من لحم نجس أفاده صاحب البحر (قوله ولو كبروا)
 فيه إشارة إلى الرد على صاحب البحر حيث فهم من تقييد الاستيعاب بالصغير فيما إذا صلى وهو حامل جرواً أن
 لا تصح الصلاة في الكبير مطلقاً لأنه وإن لم يكن نجس العين فهو متنجس لأن مأواه التجاسات والشارح تبس
 في ذلك صاحب النهر حيث قال ولتأمل منعه بل قيدوا بالغير ليتأتى التصوير بكونه في كفه (قوله
 وشروط الطلواني شذفه) بحيث لا يصل لعابه إلى ثوبه لأن ظاهر كل حيوان طاهر لا يتنجس إلا بالموت
 ونجاسة باطنه في معدته فلا يظهر حكمها كنجاسة باطن المصلي كذا في البحر (قوله ولا خلاف في نجاسة
 لحمه) فقد قالوا إن سوره نجس لما أنه مختلط بعابه ولعابه يتولد من لحمه وهو نجس لا يختلط الدم المسفوح
 بأجزائه حال الحياة مع حرمة أكله فاندفع ما يترجمه اشكالاً وهو أنه كيف يكون سوره نجساً على القول بطهارة
 عينه فإن هذا غفلة عظيمة عن فهم كلامهم فإن قولهم بطهارة عينه لا يستلزم طهارة كل جزء منه ثم هذا
 لا يظهر ولما تقدم من الخلاف في طهارة لحم المذكي فإن كان ميتاً فهو وغيره سواء الجواب عن ذلك أن لحمه
 وإن كان نجساً بالاتفاق لكنه يطهر بالذكاة على الخلاف فاندفع الإشكال (قوله وطهارة شعره) فلا خلاف
 فيه بين من قال بطهارة من قال بنجاسته (قوله حلال يؤكل) على حذف أي التفسيرية وانما زاد لفظ
 حلال لأنه لا يلزم من الطهارة الحلي أي كل ما لا يتركب من التراب طاهر غير حلال إلا كل لا يذاهم وقوله بكل حال
 أي يجعل في الأطعمة والأدوية وسواء كان ضرورة أم لا قال في القاموس ومن فوائد أكله أنه مقو
 للقلب مشجع للسوداوى نافع للنفقان والرياح الغليظة في الأمعاء والسموم (قوله وكذا نالجته) هي الجلدة
 تكون عند السرة من بعض الغزلان في بعض الأماكن يجتمع فيها الدم ثم يستحيل طيباً وهي يفتح الفم
 كما في المنع (قوله مطلقاً) مقابلة التفصيل الذي ذكره الزيلعي حيث قال ونالفة المسكن كانت بحال
 لو أصابها الماء لم تنفسدها طهارة والخلاف في الماخوذ من الميتة أتمام من الميتة فهي طاهرة بالاتفاق
 أبو السعود ويرد عليه أن المنفصل من الحي كمنته مقتضاه جريان الخلاف في الماخوذ من الميتة (قوله وكذا
 الزباد) فانه طاهر حلال وهو بوزن صاحب الطيب وهو من مجتمع تحت ذنبها أي ذنب السنور على المخرج
 فتبين الأدلة وتغنى الاضطراب ويطلب ذلك الوسخ المجتمع هناك بلبطة أو خرقة وغلط من فسر الزباد بالادابة
 قاله في القاموس (قوله لاستحالاته) أي كل من المسك والزباد إلى الطيبة فلا يضر كون أصل المسك الدم والزباد
 عرق ما لا يؤكل (قوله وطهره محمد) وعلى قوله فلا يترشح الماء بوقوعه إلا إذا غلب على الماء فيخرج من أن يكون
 طهوراً (قوله أصلاً) صدره مؤكداً لا تنفاه الشرب أو حال من الضمير في شرب أي اتنى الشرب استفاً كلباً أو اتنى
 ما يشرب ملتصقاً بالكتابة فلا يشرب في حال من الأحوال ولا تدواى أبو السعود عن الجوى فقوله لا لتدواى
 ولا لغيره بيان للتعميم في قوله أصلاً (قوله عند أبي حنيفة) وعند محمد يجوز طهارة طهارة وقال أبو يوسف
 يجوز لتدواى (قوله اختلف في التدواى) حال في النهاية من الذخيرة والاستشفاء بالحرارة يجوز إذا علم أن
 فيه شفاء ولم يعلم دواء آخر وفي فتاوى حانبي خان معزياً إلى نصيرين سلام معنى قوله عليه السلام إن الله لم يجعل
 شفاءً لم فيما حرم عليكم محمول على الأشياء التي لا يكون فيها شفاء فأما إذا كان فيه شفاء فلا بأس به ألا ترى أن
 العطشان حل له شرب الخمر للضرورة اهـ وكذا اختاره صاحب الهداية في التنجيس فقال إذا سال الدم من
 أنف إنسان يكتب فائمة الكتاب بالدم على جبهته وأنفه ويجوز ذلك للاستشفاء والمعالجة ولو كتب بالبول إن علم
 أن فيه شفاء لا بأس بذلك لكن لم ينقل وهذا لأن الحرمة ساقطة عند الاستشفاء ألا ترى أن العطشان يجوز له
 شرب الخمر والجائع يحمل له أكل الميتة اهـ قاله في البحر ونقل الجوى أن لحم الخنزير لا يجوز التدواى به وإن تعين
 ولو اختلط بغيره ولو كان الغير غالباً عليه ونقل ذلك عن الصاحبين والمرغيناني وأن ذلك في التارخانية عن الثقة
 (قوله وهذا عن الحاوى) أي القدسي الذي في الحاوى وهو الموافق للنقل المتقدم معاملة ما في النهاية عدم
 التقييد بعدم دواء آخر وعبارته كما نقلها المصنف إذا سال الدم من أنف إنسان ولا يتقطع حتى يموت عليه الموت
 وقد علم أنه لو كتب فائمة الكتاب أو الاخلاص بذلك الدم على جبهته يتقطع فلا يرخص له فيه وقيل يرخص
 كل من شرب الخمر للعطشان وأكل الميتة في الخمصة وهو الفتوى اهـ الآن يكون الشارح أخذ هذا
 التقييد من الترميزين القيس عليهما فإن محلها ما عند عدم وجود غيرها ومن عبارة النهاية السابقة (قوله فصل)

ولو كبروا وشروط الطلواني شذفه ولا خلاف
 في نجاسته وطهارة شعره (والمسك طاهر
 حلال) يؤكل بكل حال (وكذا نالجته)
 طاهرة (ولذا على الأصح) فتح وكذا الزباد
 أشياء لاستحالاته إلى الطيبة (وبول
 ما كحول) اللحم (نجس) نجاسة مختصة
 وطهره محمد (ولا يشرب) بوله (أصلاً) لا
 لتدواى ولا لغيره عند أبي حنيفة وفرع
 اختلف في التدواى بالحرارة وظاهر المذهب
 المنع كافي وضاع البحر لكن نقل المصنف
 أنه ومنه من الحاوى وقيل يرخص إذا علم
 فيه الشفاء ولم يعلم دواء آخر كما رخص البحر
 للعطشان وعليه الفتوى (فصل)

أي في بيان أحكام الآبار لما ذكر حكم القليل أنه ينصب كله عند وقوع الجلبسة فيه حتى يراق كله وورد عليه ما في الخبر
 قضائه لا ينزح كله في بعض الصور فذكر أحكامه والمراد بنزح البئر نزح ما فيه من المثلج على الجبال
 كقولهم جرى الميزاب وسال الوادي والمراد ما حل فيه من المثلج في أخراج جميع ما فيها (قوله ليست بحيون)
 وأما أحكام الحيوان الواقع فيها فتأتي بفصله (قوله ولو محققة) وذلك لأنه لا فرق في الملبس بين الخففة والمخففة
 وهل إذا تحبس الماء بمخففة فأصاب نحو ثوب هل تعتبر هذه الجلبسة بالمخففة وهو الظاهر وأما المخففة
 يحرر (قوله أو قطرة بول) من حيوان ولو ما كولا على المعقد وسيأتي تناوشر حاله لا ينزح في بول فأرة في الأصح
 ولا ينزح حمام الخ فتأمل (قوله أو ذنب فأرة لم يشع) وذلك لسريان الجلبسة من محل القطع (قوله فقيه
 ما في القارة) فينزح منها عشرون دلو أو لم يتفخ أو يتفخ أو يتقط (قوله في بئر) بوزن فعل فالهمزة في العين
 ثم انهم لما جمعوا على آبار قد مو الهمزة التي بعد الباء عليها وقلت ألفا لما تقرروا أنه إذا سكن كان
 الهمزة من أبدل ألفا فوزنه على هذا أفعال بتقديم العين على الفاء كما أفاده في المصباح قال فيه ما نصه البئر
 اتى أي مؤنثة ويجوز تخفيف الهمزة وجع القلة اثنان أبا رساكن الباء على أفعال ومن العرب من يقاب
 الهمزة التي هي عين الكلمة ويقدمها على الباء فيقول أبا ربيع فيجتمع همزتان فتقلب الثانية ألفا والثاني
 أبو ربيع مثل أفلس قال القراء ويجوز القلب فيقال أبو ربيع الكثرة بئرا مثل كآب وقم غيره بورة بالهاء وتضاف
 بئرا ما يخصصه فقه بئر مونة وبئر حاصلي لفظ حرف الحاء موضع بالمدينة مستقبلي المسجد وهي التي
 وقفها أبو طهارة الانصاري ومنه بئر مائة بالمدينة اه شجنا أجد السجاعي رحمه الله تعالى (قوله على ما مر)
 من أن المتعبر فيه أكبر رأى المبني به أو ما كان عشر في عشر الخ (قوله ولا عبرة بالعق على المعقد) وقبل هذا
 إذا لم يكن عمقه عشر في عشر فإن كان لا ينصب إلا بالتغير كذا في المتنق وعزاء القرائن في شرحه
 لا يوضح وجزم به الزاهدي وقواء ابن وهبان محال فالأما أطلقه جهورا لأصحاب وخزجه في عقد الفرائد على قول
 من اعتبر الماء من غير إتيان الطول والعرض نهر قال صاحب البحر ولا يخفى أن هذا التصحيح لو ثبت لانهدمت
 مسائل أصحابنا المذكورة في كتبهم (قوله ولو فأرة يابسة على المعقد) مقابله ما في خزائن الفتاوى من أن القارة
 اليابسة لا تنجسها لأن ليس دباغة (قوله التطيق) أي من دمه لأنه وإن كان طاهرا إلا أنه في حقه خاصة (قوله
 والمسلم المغسول) أما قبل غسله فيفسد بجر وأعله محمول على أن نجاسته نجاسة خبث وأنه إذا حكم بذلك بناء
 على أن الغالب في بدنه وقتئذ التنجس والافتقار تقدم قريبا أن غسله الميت مستعمله (قوله مطلقا) غسل أولانا
 يظهر هذا الاطلاق على نجاسة الخبث لا الحدث ولا يقال إن ذلك لكفره لأنه نجاسة اعتقادية إلا أن يجاب بأن
 التكرار يطهره بالغسل خاص بالمؤمن فغسل الكافر لا يفي بطهارة (قوله كسقط) ظاهره ولو استبان بعض
 خلقه وهو ينافي ما تقر من أن حكم الولد فالذي ينبغي التفصيل بين غسله وعدمه اللهم إلا أن يقال إن نجاسة
 لسا عليه من البله المصاحبة له الناقضة لوضوئها وفيه أن هذا الجواب لا يظهر إذا غسل فالأولى في الجواب أن
 يقال أنه لا يعطى حكم الولد من كل الجزئيات (قوله حيوان دموى) فقيده لأن غير الدموى لا ينجسها وإن اتفخ
 أو تنفسخ في الماء أو العصير منخ (قوله غير مائي) أما المائي ولو دموى لا ينجسها (قوله لما مر) أي في قول المصنف
 ويجوز بما ذكره أن مات فيه غير دموى كزنبور مائي مولى (قوله وانتفخ) سواء صغر الحيوان أو كبر لا تشار
 البله في أجزاء الماء لأنه عند اتفاخه تنفصل ببلته وهي نجاسة مائة (قوله أو تمط) بأن زال شعره (قوله أو تنفسخ)
 التفسخ أن يفرق عضو أو عضو (قوله ينزح كل ما فيها) ولا يجب نزح الطين في شيء من الصور لأن الآثار إنما وردت
 بنزح الماء ولا يطعن المسجد بطينها احتياطا بجر (قوله الذي كان فيها وقت الوقوع) فلوزاد شيء قبل النزح على ما كان
 فيها حين الوقوع لا ينزح كما يفيد ظاهر هذا التقييد وسيأتي ما يفيد (قوله بعد إخراج) أما قبل الإخراج
 فلا يفيد النزح شيئا لأن الواقع فيها سبب نجاستها ومع بقائه لا يمكن الحكم بالطهارة أفاده صاحب البحر (قوله إلا
 إذا العذر كخشبة الخ) قال في السراج لو وقعت في البئر خشبة نجسة أو قطعة من ثوب نجس وتعد إخراجها
 وتغيب فيها طهرت الخشبة والقطعة من الثوب بغير الطهارة البئر (قوله فنزح) بالباء الموحدة وهو متعلق بظهور
 بعده (قوله لا يعلل) فالدلو وفي الجنب وهو راجع الدراية ونزحها أن يقل ماؤها حتى لا يبقى له لونه أو أكثر
 (قوله يظهر الكل) من الدلو والرشاء والبكرة ونواحي البئر والمستقى تبعا لأن نجاسة هذه الأشياء بنجاسة البئر

في البئر إذا وقعت نجاسة ليست بحيون
 ولو محققة أو قطرة بول أو دم أو ذنب فأرة
 لم يشع فلو شمع فقيه ما في القارة (في بئر
 دون القدر الكثير) على ما مر ولا عبرة بالعق
 على المعقد (أومات فيها) أو خارجها والتي
 فيها ولو فأرة يابسة على المعقد إلا الشهيد
 التطيق والمسلم المغسول أما الكافر
 فينجسها مطلقا كسقط (حيوان دموى)
 غير مائي لما مر (وانتفخ) أو تمط (أو تنفسخ)
 ولو تنفسخ خارجها ثم وقع فيها ذكره الوان
 (ينزح كل ما فيها) الذي كان فيها وقت الوقوع
 ذكره ابن الكمال (بعد إخراجها) إلا إذا
 ذكره خشبة أو خرقة متنجسة فنزح الماء
 إلى حد لا يعلل نصف الدلو يظهر الكل تبعا

فتطهر بطهارتها المرج كذا في الخبر يطهر بها اذا صار خلا وكيد المستنقي تطهر بطهارة الحمل وصحة العروة
 الابريق اذا كان في يده لمجدمة رطبة فجعل يده عليها كلما صب على اليد فاذا غسل اليد ثلاثا ظهرت العروة
 بطهارة اليد ولو سال التمس على الاثر ثم وصل الى الماء فمزحها بطهارة للكل كذا في الخبر (قوله نزح قدر
 الباقي في الصحيح) هذا بناء على عدم اشتراط التوالى وهو المختار وقيل يشترط فلا بد من نزح كل الماء (قوله
 وليس نجس العين) اما لو كان نجس العين كالخنزير والكلب على القول بأنه نجس العين فينجس البثرات
 او لم يمت أصاب فيه الماء او لم يصب وعلى القول بأن الكلب ليس نجس العين لا ينجسه اذا لم يصل فيه الماء
 وهو الاصح وقيل دبره منقلب الى الخارج فلهذا يفسد الماء بخلاف غيره من الحيوانات واما سائر الحيوانات
 فان علم يده نجاسة فينجس الماء وان لم يصل فيه الماء وقيدنا بالعلم لانهم قالوا في البقر ونحوه يخرج جبا
 لا يجب نزح شيء وان كان الظاهر اشتغال بولها على أخذها لئلا ينجس بمقتضى طهارتها بان سقطت عقب دخولها
 ماء كثيرا هذا مع أن الأصل الطهارة وان لم يعلم ولم يصل فيه الى الماء فان كان مما يؤكل لحمه فلا يوجب التنجيس
 أصلا وان كان مما لا يؤكل لحمه من السباع والطيور ففيه اختلاف المشايخ والاصح عدم التنجيس كذا في الخبر
 (قوله ولا به - دث) لعل ذكره هنا مبني على رواية نجاسة المستعمل (قوله نزح الكل) أي او ما تناذلو
 (قوله والا) بأن كان طاهرا او مكروها او مشكوكا (قوله يندب عشرة في المشكوك) أو أكثر كما في النجاسة
 وقبل يجب نزح الجميع وكل ذلك احتياط (قوله وعشرين في الفارة) أي التي أخرجت حبة وعملته في النهر
 بأن سورها مكروه والغالب أصابة المانم الواقع (قوله وأربعين في سنور ودجاجة) لانه مكروه وفي القهستاني
 وخمسة في المكروه ولعل فيه روايتين ونخرج غير الخلا فلا يندب وبه صرح في النهر والدجاجة بثلاث الدال
 وتأوها للوحدة لا للتأنيث (قوله كادى محمد) لعل ذلك مراعاة لرواية نجاسة المستعمل (قوله ثم هذا) أي
 الحكم المذكور فيما اذا أخرج الواقع من البثر جبا وليس نجس العين وهو عدم نزح ما في البثر (قوله مطلقا)
 أي أصاب فيه الماء أولا (قوله على خلافه) وهو عدم نزح شيء (قوله لان في بولها مشكوكا) فيه نظر لاقتضائه
 النجاسة ان تحقق ذلك وليس كذلك في الفارة اذا المتبادر من عبارة المجتبى عدم النجاسة ببولها مطلقا فاللائق
 بكلام المجتبى التعليل فيها بأن البثر لا ينجس ببول الفارة على الراجح صرح بذلك في القبض وفي الشرب لا لئلا
 من القبض وفي بول الفارة لو وقع في البئر ولان أحدهما عدم التنجس في المسئلة قولان في الشارح فلهذا
 على أحدهما (قوله فان تعذر نزح كلها) بحيث لا يمكن الا بخرج عظيم كذا في شرح النية (قوله لكونه معينا)
 أخذ من ذلك أن البثر يطلق على المعين وغيره كذا في النهر (قوله وقت ابتداء النزح) والرائد لا يلزم نزحه كما مر
 والذي قدمه عن ابن الكمال اعتبار وقت الوقوع (قوله يؤخذ في ذلك بقول رجلين) فاذا قدرناه بشي وجب نزح
 ذلك القدر لكونه ما ذاب الشهادة الملزمة بجر وظاهر ما في النجاسة الاكتفاء واحدا لانه أمر ديني فيمكنني بواحد
 رأ أكثر الكتب على الاول (قوله لهما بصارة) اشتراط ذلك باعتبار أن الأحكام انما تنفذ من له علم أصله قوله تعالى
 فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون (قوله وقيل يفتى بماتين الخ) هو مروى عن محمد وأفتى به حين شاهد آثار
 بغداد فان غالب آثاره لا يزيد على ثلثمائة بصر (قوله وهذا أبسر) أي أسهل على الناس لكن لا يفتى بضعفه
 اذ الحكم الشرعي نزح جميع الماء للحكم بنجاسته فالقول بطهارة البثر بالاقتصار على نزح عدد مخصوص من الدلاء
 يتوقف على معنى يقتضيه ذلك بل المأثور عن ابن عباس وابن الزبير خلافه بجر (قوله وذلك) أي ما في المصنف
 أحوط لكونه موافقا للمأثور (قوله فان كان كادى) أي مثله في النجاسة ان قيل ان مسائل الآثار مبنية على اتباع
 الآثار والنص ورد في الفارة والدجاجة والا كادى فكيف قسم ما عايناهم اقلنا بعد ما استحكم هذا الامر
 صار كل ذي ثبوت على وفق القياس في حق التفرع عليه كما في الاجارة وسائر العقود التي يأبى القيام بجوارها
 ولا يفتى ما فيه فانه ظاهر في أن للرأي مدخلا في بعض مسائل الآثار وليس كذلك فالاولى أن يقال ان هذا
 المطابق يطرقة الدلالة لا بالقياس كما اختاره في معراج الدراية (قوله وكذا سقط) الاولى حذف كذا وان يقول
 من خصوص سقط ويكون بيان الكفاف التي بمعنى مثل (قوله ومضلة) ولذا الشاة ما كان وجهه مشغلا ومضلا ومضلا
 فأموس (قوله نزح كله) أي ان أمكن والافعل مامر (قوله الى ستين ندبا) اعلم أن القدر المستحب لم يصرح
 في ظاهر الرواية وانما فهمه بعض المشايخ من عبارة محمد رحمه الله تعالى حيث قال ينزح في الفارة عشرون

ولو نزح بعضه ثم زاد في الغد نزح قدر الباقي
 في الصحيح خلافة قوله فلهذا يفسد الماء بخلاف غيره من الحيوانات
 جبا وليس نجس العين ولا به حدث أو ثبت
 لم ينزح شيء الا أن يدخل فيه الماء فبعضه بر بئوره
 فان نجس النزح الكل والا هو الصحيح نعم
 يندب عشرة في المشكوك لا لاجل الطهورية
 كما في النية زاد في التام خاتمة وعشرين
 في الفارة وأربعين في سنور ودجاجة فخلة
 كادى محمد ثم هذا اذا لم تكن الفارة
 هاربة من هز ولا الهز هاربا من كادى ولا
 الهز من سبع فان كان نزح كادى مطلقا كادى
 الجوهرة أمكن في النهر عن المجتبى الفتوى
 على خلافه لان في بولها مشكوكا (فان تعذر)
 نزح كله لكونه معينا (فبغير ما فيها) وقت
 ابتداء النزح فلهذا المجتبى (يؤخذ في ذلك
 بقول رجلين) عدلين (لهما بصارة بالماء)
 به يفتى وقيل يفتى بماتين الى ثلثمائة وهذا
 أبسر وذلك أحوط (فاذا أخرج الحيوان
 غير مستغسل ولا متفصص) ولا متفصص (فان)
 كان كادى) وكذا سقط ومضلة ومضلا
 واوز كبير (نزح كله وان) كان (كمامة)
 وهزة (نزح أربعون من الدلاء) وجوباً الى
 ستين ندبا

أو ثلاثون وفي الهزة أربعون أو خمسون فلم يرد به التضييق بل أراد به من الواجب والمستحب وليس هذا منهم
بلازم بل محتمل أنه إنما قال ذلك لاختلاف الحيوانات في الصغير والكبير في الصغير ينزح الأقل وفي الكبير
ينزح الاكثر وقد اختلفوا في هذا بعضهم كما نقل في البدائع قاله في البحر وتطرق فيه أن يرد في النهر وأيد ما فهمه المشايخ
والألبطل أمر الأبار المبق على الأبارقات مثل (قوله وفارة) بجمع فأردف في الصحاح وقيل اسم جمع وقيل اسم
جنس جعي وهو المختار وهذا الخلاف يجري في كل ما يفرق بينه وبين واحد بلقاءه أبو السعود (قوله كما تر)
أي من أن العشرين وجوب والتلائين ندب واعلم أن ظاهر كلام المصنف أنه لو مات في البحر الحيوان الذي
هو أصغر من الصفور والصعرة محله دم سيائل هو الحية وولد الفأرة يكون عفو الكلى المذكور في الخلاصة
عن الإطام ينزح فيه عشرة وعشرون أو السحود عن الحيوان الذي قلته والذي قدمه الشارح نزح العشرين
في ذنب الفأرة المشمع قترحه في هذا كراوى (قوله وهذا) أي الحكم المذكور في الحيوانات الواقعة في البحر
(قوله المعين) يجوز أن تكون الميم زائدة من عنت أي بلغت العين ويجوز أن تكون أصلية من أمعت الأرض
أي روت وماه معين أي جار أبو السعود (قوله وغيرها) أدخل في الغبر بعض أهل العصر الصهرج فأفتى في فارة
وقعت فيه ينزح مشرين منه كذا في النهر وهذا بناء على أن اسم البئر يعمه (قوله بخلاف فهو صهرج) أي فانه
لا يدخل في غير المعينة وهذا التمام إذا كان الصهرج ليس من معنى البئر في شيء كذا في النهر والصهرج
بوزن قنديل وعلا بط حوض يجتمع فيه الماء كذا في القاموس (قوله وحسب) في الصحاح الحب الحياصة
الكبيرة كذا في النهر (قوله يراق) أي يراق (قوله لتضبط الأبار بالآثار) أي على خلاف القياس فلا يلحق
بها غيرها نهر (قوله ونحوه) أي نحو ما في البحر والنهر (قوله ونقل) أي المصنف (قوله أن حكم الركية كالبر)
الركية بوزن عطية وجمعه ركيا كما طابا وهي من أسماء البئر وعليه فلا يظهر التشبيه اللهم إلا أن يراد بها الحفرة
بمقال ركي بمعنى حفر كافي القاموس ومن أسماء البئر عادية وهي التي حفرت على عهد عاد وطوى وهي التي
طويت أي بنيت بالحجارة والآخر وأما المطوية بالنشب فلا تعد طويا وزورا وهي التي فيها عوج أفاده سيدي
أحمد الصباغى تقدمه الله برحمته (قوله وعن الفوائد) أي ونقل المصنف عن الفوائد (قوله المظمورا كثره)
أي المدفون أكره (قوله كالبر) أي في الاكتفاء بنزح القدر الواجب ومفهومه أنه إذا طمر نصفه أو أقله
لا يعتبر بها (قوله وعليه) أي على ما في الفوائد (قوله ينزح منه كالبر) أما الصهرج فيفهم حكمه بالاولى والآخر
بطريق المساواة أن غيرنا بينهما وأما أن كانت للزبر من أفراد الحب فالأمر ظاهر وحيث لا يحتاج إلى التنبه
عليه (قوله انتهى) أي ما نقله المصنف (قوله فان لم يكن) عطف على محذوف تقديره هذا إذا كان لهادلو (قوله
فما يصح صاعا) هو ثمانية أطلال وقيل عشرة أطلال كل رطل مائة وثلاثون درهما وهو البغدادي والاول
أصح لتقديرهم الصاع بمائتين ألفا وأربعمائة درهم من عدس أو ماش وذلك ثمانية أطلال (قوله وغيره)
أي غير الدلو المذكور بأن كان أصغر أو أكبر (قوله يحتسب به) فالوزن القدر الواجب بدلو واحد كبير أجرا
وحكم بطهارته وهو ظاهر المذهب لانه قد حصل المقصود وهو إخراج القدر الواجب كذا في البحر ولوزن بدلو
صغيرا احتسب بالكبير ويكنى ملأ كذا الدلولان لا كثر حكم الكل (قوله وان قل) ثم إن عاد لا يجب شيء كذا
في النهر (قوله وجران بعضه) بأن كان لها عينان يخرج الماء من هذوي يجري في هذه أو حفر لها منفذ فصار الماء
يخرج منه حتى خرج بعضه طهرت لوجوده في الطهارة وهو جريان الماء وصار كالخوض إذا تنجس فأجرى
فيه الماء حتى خرج بعضه بحر (قوله وغوران قدر الواجب) ولا يعود نجسا إذا جف أسفله أما إذا غار ولم يصف
أسفله فالاصح العود بحر من السراج الواجب (قوله بطريق الدلالة) فانه يفهم من النص نزح العشرين مثلا فبما
زاد عن جثة الفأرة ولم يبلغ جثة السمور بالاولى وفيه إشارة لما قدمنا من السؤال والجواب (قوله كفارة مع هزة)
قال في السراج الواجب لو أن هزة أخذت فأردف فمرة متاجعا في البئر أن خرجتاحتين لم ينزح شيء أو مبتتين نزح
أربعون أو الفأرة مبيتة فقط فعشرون وان جرحه أو بالآثار نزح جميع الماء ثم روي قوله أو بالآثار ما قدمنا
(قوله والست كشاة على الظاهر) أنه صاحب البحر من جبل الثلاثة كالهزة فان الهزتين كشاة وقوله على الظاهر
أي ظاهر الرواية كافي الميسر وطوبه أخذ محمد ومقابله قول أبي يوسف وبينه في البحر (قوله منقطة) هو حكمه
- وإن كان الواقع فارة أو غيرها (قوله من وقت النوع) أي وقوع الفأرة أو الدجاجة (قوله ان علم) المراد به ما يصح

(قوله منقطة) وهو (قوله وفارة) (ففعشرون)
إلى ثلاثين كما مر وهذا بناء على ما في المعين وغيرها
بجواز لا في نصوصهم بل في وجهه حيث يراق
الماء كله لتضبط الأبار بالآثار الكثر ونحوه
قال المصنف في - وإن شئت على الكثر والركبة
في انتف وقيل عن القضية أن حكم الركية
كالبر وعن الفوائد أن الحب المظمور كثره
في الأرض كالبر وعليه فله صهرج والآخر
الكبير ينزح منه كالبر فاعتنم هذا التعديل
اتهم (بدلو وسطا) وهو دلو تلك لبر فان لم
يكن فابسط صاعا وغيره يحتسب به ويكنى
ملأ كذا الدلولون نزح ما وجد وان قل وجران
بعضه وغوران قدر الواجب (قوله كالبر) كما أنه
وفارة في الجنة (كفارة) في الحكم (قوله
ما يزداد جاجة وشاة كذا جاجة) فالحق
بطريق الدلالة بالأصغر كما أدخل الأقل في
الأكثر كفارة مع هزة ونحو الهزتين كشاة
اتفاقا ونحو الفأرة كشاة وفارة والثلاث إلى
الخمس كشاة والست كشاة (منقطة) (من وقت
(ويحكم بصاعا) (قوله ان علم)

غلبة الظن (قوله والا) بأن لم يعلم ولم يطلب على الظن كذا في النهر (قوله ان لم يتفح) أي ولم يتفح ولم يمتنع (قوله
وهذا) أي الحكم بنجاسة البري وما وليه (قوله والغسل) أشار بذلك إلى أن الاقتصار على الوضوء اتفاق
(قوله قيطعم للكلاب) واختاره في البدائع وحزم به بسبغة قال مشايختنا بطعم للكلاب وقال بعضهم يعلف
للمواشي (قوله من شافني) أي أوداودي المذهب كما في البصر والذي يظهر أن ذلك لكونه ما يقولون يتجسسها
في الحال وحسنه في معتقد مذهب الصالحين في حكمهما (قوله أما في حق غيره) أي غير ما ذكر من الفروع
الثلاثة (قوله كغسل ثوب) أي عن نجاسة كأيأتي (قوله فيحكم بنجاسته في الحال) من غير امتداد لانه وجد
النجاسة في الثوب ومن وجد في ثوبه نجاسة أكثر من قدر الدرهم ولم يدر متى أصابته لا يعيد شيئاً بالاتفاق وهو
الصحيح كذا في المحيط والتبصير بحر قال الحلبي إذا كان يلزمهم غسل الثياب لكونها مقسولة بجماء البر مع تقدم
حال العلم باستعمال البر على الفأرة وما وليه أو ثلاثة أيام كيف يكون الحكم بنجاسة الثياب مقتصر الاستدلال
فهذا لا يتجه على قول الامام لانه يجب مع الغسل الاعادة ولا على قولهما لانهما لا يوجبان غسل الثوب
أصلاً كذا في النهر على أن نجاسة الثوب منقعة والتطهير منه كوك فيه مقتضاء اجزاء على النجاسة
الاصلية واعادة الصلاة التي صليت به بعد غسله وقوله مع تقدم حال العلم الخ فيه نظر (قوله وهذا) أي ما تقدم
من الحكم بالتبصير في الوضوء والغسل مستنداً وفي الثوب مقتصر (قوله لو ظهر من حدث) بعم لوضوء
والغسل (قوله أو غسل) أي الثوب عن خبث ولا يظهر هذا التفصيل في الهيئ فلا تتركه (قوله والالم يلزم نفي)
أي ان وضوءاً أو غسل من غير حدث وغسل الثوب لانه نجاسة لا يلزمه اعادة صلاة ولا غسل ثوب لان مقتضى
احصاء الصلاة وجدوه الطهارة الاولى وفي المنع شك لان الماء صار مشكوكاً في طهارته ونجاسته والصلاة
لا تبطل بالشك بخلاف الاول فان المانع ثبت فيه يقيض وهو الحدث الاصغر أو الأكبر ونجاسة الثوب وفي المزبل
شك أفاده أبو السعود (قوله بلياليها) أي ذلك من ذكر الايام بلفظ الجمع لان كلاهما إذا ذكر بصيغة الجمع
شمل الآخر (قوله أو تفصح) أي لم يفتهر على أنهما لانه لو اقتصر على التفصح لا وهم عادة أقل من هذه
المدة عند الاتفاخ ولو اقتصر على الاتفاخ لا وهم اعادة الاكثر في التفصح لان افساد الماء معه أكثر منه
(قوله استحصانا) هو طلب الاحسن من الامور وقيل ترك القياس والاخذ بما هو الارفق للناس وقيل هو
طلب السهولة في الاحكام فيما يتلى به الخاص والعام وحاصل هذه العبارات أنه ترك العسر ليسر قال الله
تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقال عليه الصلاة والسلام خير دينكم اليسر وقال صلى الله
عليه وسلم لمعاذي على يسر ولا تعسرا اه ما قاله بعض المشايخ ودليل قول الامام أن في ذلك احالة على السبب
الظاهر وهو الوقوع في الماء عند خفاء السبب وذلك واجب فيجب اعتباره دون الموهوم وهو الموت بسبب آخر
والاتفاخ دليل التقدّم فيقدر بثلاث وعدم الاتفاخ دليل قرب العهد فقد رآه يوم وليه (قوله وقال من
وقت العلم) وهو التماس لان اليقين وهو يقين الطهارة فيماء ضي لا يزول بالشك وهو النجاسة لا حتمل أنها
ماتت في غير البستر ثم ألقها الريح العاصفة أو بعض السفهاء أو الصبيان أو الطير وقاس على النجاسة اذا رآها
في ثوبه وعلى المرأة اذا رأت الدم في كرسفها ولا تدري متى نزل فانه يقتصر على وقت الرؤية (قوله قبله) أي قبل
العلم (قوله قبله يفتي) قاله العتابي حيث قال ان قولهم ما هو المختار وانما عبر بقيل لرد العلامة قاسم له
لما قلته لعامة الكتب قد رجع دليله في كثير منها وهو الا - وطهر والاولى للشارح أن يقول قبل وهو المختار
لانه لا يلزم من الاختيار الاقتناء به وحيث وجبت الاعادة على قول الامام فالمعاد الصلوات الخمس والوتر
وسنة الفجر أتم على القول بوجوبها فالامر ظاهر وعلى القول بسنيتها في نظر الى القول بالوجوب (تتمه)
في الذخيرة لا بأس برش الماء التبصير في الطريق ولا يسقى للبهائم وفي خزائن الفتاوى لا بأس بأن يسقى الماء للتبصير
للبر والابل والغنم (قوله أعاد من آخر احتلام) أي أوجاع كذا في البدائع ومراد بالاحتلام النوم لانه سببه
بدليل ما قلته في المحيط عن ابن رستم أنه يعيد من آخر فومة نامها فيه اه بحر وفي الترح لفت وتشر مرتب (قوله
ورعاف) هذا ظاهر اذا وقع لعرف ولم يبينوا حكم ما اذا لم يقع له ولاجل هذا والله أعلم روى ابن رستم أن الدم
لا يجيد فيه لان دم غيره قد يصبه والظاهر أن الاصابة لم تتقدم زمان وجوده بخلاف المني فان من غيره لا يصب
ثوبه فالظاهر أنه منه فيتعين وجوده من وقت وجود سبب خروجه حتى لو كان الثوب مما يابس به هو وغيره

والاخذ يوم وليه ان لم يتفح وهذا في حق
الوضوء والغسل وما عمن به فطعم
للكلاب وقيل يباع من شافني أما في حق
غيره كغسل ثوب فيحكم بنجاسته في الحال
وهذا لو ظهر من حدث أو غسل من خبث
والالم يلزم شي أجابا وهو (قوله ثلاثة
أيام) بلياليها (ان اتفح أو تفصح) استحصانا
وقال من وقت العلم فلا يلزم من قبله قبل
وبه يفتي فروع وجد في ثوبه نجاسة أو بول
أو دماً أعاد من آخر احتلام وبول ورعاف

يستوى فيه حكم المني والدم واختار في المحيط ما رواه ابن وسيم ذكره في البحر وقوله والظاهر أن الإصابة
 الخ لا يظهر في الجفاف (قوله ولو وجد في جيبه) أي مضرته (قوله فان لا ثقب فيها) أي منفذ تدخل منه
 المرأة لا مطلقا كما لا يخفى (قوله أعاد) أي الصلاة وسجود التلاوة (قوله مذ وضع القطن) أي ان استدام لبسها
 (قوله ثلاثة أيام لو متفخمة) هذا التقيد لمصاحب النهر حيث قال ويغني تقييده بكونها متفخمة أو ناشفة
 وان لم يكن أعاد يوما وليلة والذي في التخصيص والمحيط إعادة الثلاثة مطلقا (قوله في الأصح فيض) ومقابل
 الأصح القول بالتخصيص عند تحقق بولها (قوله بغيره) الخرب بالفتح واحد الخرب بالضم مثل قره وقره وعن
 الجوهري أنه بالضم كجند وجنود والواو بعد الراء غلط وبعبارة المصنف صادقة بأن يكون عدم الترح
 أظهرته أو لغوه للضرورة لتعذر الترح مع كونه نجسا وهو ما قولان ولم يذكر واغادة هذا الاختلاف
 لأنهم اتفقوا على سقوط حكم النجاسة وأقول يمكن أن تظهر فيها للوجود نجاسة في نوب أو مكان ونحو ما هو
 حال عنه لا يجوز إلا لثلاثة فيه على الثاني لا تنفاه الضرورة وتجوز على الأول نهر وفيه نظر اذ مقتضاه
 عدم جواز التطهر بهذا الماء حيث وجد غيره والاقوى الطهارة والدليل عليها الإجماع العملي قائم في المسجد
 الحرام مقيمة بما يكون منها من غير تكبير من أحد من العلماء مع ورود الأمر بتطهير المساجد وروى أبو أمامة
 الساهلي أن النبي صلى الله عليه وسلم شكر الجملة فقال إنها أكرت على باب الفار فزاه الله تعالى بأن جعل
 المساجد مأواها (قوله وكذا سباع طير في الأصح) صححه في البسوط وقيل نجس وصححه قاضي خان كما في النهر
 (قوله تعذر صوتها) هذا التعليل يدل على أنه معفو لا طاهر وقد علت المعتمد (قوله كروا بر) ومثل الرأس
 الجهة الأخرى (قوله وغبار نجس) بالاضافة وعدمها وفي الجيم الفتح والكسر (قوله وبغيره) استحصانا
 والقياس أن يتنجس الماء مطلقا لوقوع النجاسة في الماء التليل وجه الاستحسان أن آبار الفسوان ليس لها
 حاجز فتأخذ الرياح ما بعثرته المواشي حولها وتلقيه فيها فجعل القليل عفو للضرورة والصحيح عدم الفرق بين
 الأمصار والفوانين لشمول الضرورة في الجملة ولا فرق في هذا بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر والروث
 والبر والثلث فالتقيد بالابل والغنم والبعير ليس احترازا بل بالكلية واحدا لاختلافه وهو ما يكون
 لذي طائف كالبحر من خثي البحر من باب ضرب وبعير يعمر من حدة منع والروث للقرس والبخل والحار من راث
 يروث من حدة نصر (قوله في محلب) بكسر الميم ما يحلب فيه صحاح (قوله وقت الحلب) وذلك للضرورة لأنها
 تبحر عند الحلب عادة لا فيما رواه ذلك كذا في النهر (قوله فرميتا) أي البعرتان في يديه تبعاً للمعنى وفهم
 منه أن حكم الثلاث ليس كذلك منغ والذي في الهداية والنهاية وغاية البيان والمعراج التعبير بالبعير مطلقا
 كما يؤخذ من البحر في الشر بلا لية عن الفيض ولو وقع البعر في المحلب عند الحلب فرمى من ساعته لا يفسد
 اه أبو السعود والذي يظهر عدم الاحتراز بالتقيد لأن هذه النصوص مطلقة وما حكاه المصنف أخذ
 بالتهوم والصريح أولى ثم التقيد بالبعير في المحلب لا بد منه فأما الخثي اذا وقع فنجس لكونه مانعا (قوله
 فورا) فعدم التخصيص مقيد بعدم المكث اه أبو السعود (قوله قبل تمت) أما اذا تمت فينجس لسريان أجزاء
 النجاسة فيه ومن هنا أخذ النجاسة بالثلثي (قوله وتلون) ينبغي ذكر الأمر مطلقا غير مقيد باللون اه أبو السعود
 (قوله والتعبير بالبعيرين اتفاق) أما بالنظر إلى البرقظا هو ذلك لأنه اختلف في الحد الفاصل بين القليل
 والكثير على أقوال صحح منها أن الكثير ما لا يخلو ولو من بعرة وما في المصنف قال في البحر قطره جهذا أن ما
 ذكره في المتن من البعيرين للإشارة إلى أن الثلاث نجس مبني على قول ضعيف بناء على أن مفهوم العدد
 الواقع في عبارة محمد في الجامع المغير معتبر ولا يتم هذا أن لو اقتصر محمد على التعبير بالبعيرين ولم يقتصر
 فانه قال اذا وقعت بعرة أو بعرتان في البئر لا يفسد ما لم يكن كثيرا فاحتشوا الثلاث ليس بكثير فاحتشاه
 بالنظر للمعلب فقد علت ما تقدم عن الهداية وغيرها ونقله الشربلاني عن الفيض (قوله لان ما فوق ذلك
 كذلك) أي ما فوق البعيرين لا ينجس (قوله ولذا) أي لكون التعبير بالبعيرين اتفاقا والمراد القليل وأنت خير
 بأن المصنف حكى قولين واعتقد الأخير فاعله الشارح من جعل سابق المصنف ولا حقه قول واحد مما لا ينبغي
 (قوله قبل القليل الخ) كتابته بقبيل ليس تضعيفه وقابله ما لا يخلو لكل دلو عن بعرة وصحح وقيل غير ذلك
 وعلى كل حال الأولى للمصنف حذف قبل لأنه يقتضي أن التقيد بالبعيرين قول محمد وقد علت ضعفه (قوله

ولو وجد في جيبه فارة مبيته فان لا ثقب فيها
 أعاد مذ وضع القطن والافسلة أيام
 لو متفخمة أو ناشفة والافسوم وبسلة
 (ولا ترح) في بول فارة في الأصح فيض ولا
 (بغيره) مائة وعشرون وكذا سباع طير
 في الأصح تعذر صوتها عن (و) لا (بغيره) ما
 بول كروا بر وغبار نجس (لوقوعها
 (وبغيره) ابل وغنم كما) يعني (لوقوعها
 في محلب وقت الحلب فرميتا) فورا قبل
 تمت وتلون والتعبير بالبعيرين اتفاقا
 لان ما فوق ذلك كذلك ذكره في الفيض
 وغيره (و) لذا قال (قبل القليل المعتد عنه

قوله أن لو اتهم به كذا في الأصل ولعل
 مواهبة الا لو اقتصر تأمل اه معجمه

ليس من شأنه التناظر في السنين والتناظر في أية ما ينسب إليه التناظر إلى القلة (قوله وعليه الاعتقاد) وفي معراج
 النبي هو الاعتقاد (قوله بقدر ما لا يظهر للنفس أثر) هو قول الخواري وتعبيره بالآثر أولى من اقتضاه صاحب
 النسخ على الطعم والريح فان لم يكن في ماء البئر أثر فهو طاهر وإن سكن بينهما ذراع والآخر نجس وإن كان
 بينهما عشرة أذرع وقيل بقدر خمسة أذرع وقيل بسبعة (قوله ويصير سور الخ) لما فرغ من بيان فساد
 الماء وحده ما يعتبر وقوع نفس الحيوان فيه فذكرهما باعتبار ما يتولد منها والسور هم موز العيين
 التي يبيضه الشارب في الآف أو في الخوض ثم استعمل بنية الطعام وغيره (قوله اسم فاعل) قياسي والسماعي
 ما ترشح (قوله لا تخلطه بلعابه) أنه لا يعتبر أي ولعابه متولد من لحمه فاعتبره طهارة ونجاسة وكرهه
 وشكها منه (قوله فسور آدمي) إنما كان طاهر إلا أن لعابه متولد من لحم طاهر وإنما لا يؤكل لكرهه بغير
 قوله ولو جنى) فان قيل ينبغي أن ينص سور الجنب على القول بنجاسة المستعمل لسقوط الفرض بهذا
 الشرب على الراجح قلنا المستعمل هو المشروب لا ما بقي (قوله أو كافر) لأن نجاستهم اعتقادية لاحدية
 تكليف النبي صلى الله عليه وسلم إياهم من البيت في المسجد أفاده صاحب البحر (قوله أو امرأة) ولو كانت
 أو نساء لما روي مسلم وغيره عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كنت أشرب وأنا حائض فأناوله النبي
 صلى الله عليه وسلم فبضع فاه على موضع في (قوله نعم بكره) بخلاف إطلاقه الكراهة أنها تحريرية (قوله
 الاستلذاذ) هذا إذا كان أحدهما أجنبيا من الآخر ولو كانت زوجته أو أمته لم يكرهه قال شيخنا ويستفاد
 منه كراهة الحلاق الأمر إذا وجد المخلوق رأسه من اللذة ما يزيد على ما لو كان ملتحيا اه فكرهه التكميس
 في الحمام إذا كان المكبس أمرد بالاولى اه أبو الهود ومثله كراهة القمزر للرجلين واليدين من الأمرد (قوله
 واستعمال ريق القيبر) غير خاف أن التعليل به يشمل ما إذا استعمل رجل سور رجل آخر والمرأة سور امرأة
 أخرى مع أنه لا استلذاذ فلا تقصير على التعليل الأول هو الظاهر وهذا والله أعلم اقتصر عليه في التمهيد
 أبو الهود (قوله وهو لا يجوز) يؤيد كراهة التحريم (قوله وما كول لم) يستثنى منه الأبل والبقر الجلالة
 والدجاجة الخلة كافي البحر فان سورهما مكروه (قوله ومنه الفرس في الأصح) وهو ظاهر الرواية عن الإمام
 وهو قولهما وكراهة له عنده لاحترامه لأنه آلة الجهاد لا نجاسته فلا يؤثر في كراهة سورهم بغير والفرس اسم
 جنس كالحمار يعم الذكرو الأنثى (قوله ومثله ما لادم) أي سائل سواء كان يعبد في الماء أو في غيره بغير
 (قوله طاهر القم) محترمة ما يأتي من قوله وشارب خمر الخ (قوله قيد للكل) للآدمي وما كول اللحم وما لادم له
 (قوله طاهر) أي في ذاته طهور أي مطهر أقدم من الأحداث والاختباث (قوله بلا كراهة) أي مطلقا ولو تنزهية
 لأن النصيحة في سياق النبي نعم (قوله وسور خنزير) إنما كان نجاسة نجاسة عينه أقوله تعالى أولحم خنزير فانه
 رجس والرجس النفس والضمير عائدا إليه لقربه بغير وقد رشح الشارح فقط سور إشارة إلى أن فقط خنزير مجرور فيجوز
 أن يكون بلعطف على ما قبله وهو لا يجوز لزوم العطف على معمولي عاملين الأول من المعمولين آدمي والثاني
 طاهر الأول معمول لإضافة على ما قبل والثاني معمول للبعد الذي هو سور فيكون خنزير معطوفا على
 آدمي ونفس مطلقا على طاهر فيجوز أن يكون جرما يضاف المحذوف ببقاء عمله بعد الحذف وهو وإن جاز قليل
 فالأولى الزحف على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فهو من عطف الجمل (قوله وكلب) سور نجس
 عند أصحابنا جميعا أما على القول بنجاسة عينه فظاهر وأما على القول بالمصح بطهارة عينه فلان لحمه نجس ولعابه
 متولد من لحمه ولا يلزم من طهارة عينه طهارة سور له نجاسة له ولا يلزم من نجاسة سور نجاسة عينه كذا
 في البحر (قوله وسباع بها ثم) انتهى صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي ناب من السباع والظاهر كونه للنجاسة
 وإنما جاب السباع فهو الأسد والفهد والقر (قوله فور شربها) أما لو مكث قدر ما يغسل فيه بلعابه ثم شرب لا يتنجس
 وبغيره منهم بقوله ان ترد في فيه من البزاق بحيث لو كان ذلك النحر على ثوب طهرها ذلك البزاق طهره عند
 الإمام وثوب يوصف بمسقط اعتبار المسب عنه للضرورة وكذا الوأصاب عضوا نجاسة فلحمها حتى لم يبق أثرها أو قام
 الصغير على ثدي أمه ثم صبه حتى زال الأثر طهرها خلا فالحمد في جبهها (قوله لا يستوعبه اللسان) أي لا يعمه
 (قوله قوراً كل قلادة) أما إذا اعتقت فيها حتى ظن طهارته طهر سورها (قوله مغلظ) وقيل محقق كقول ما يؤكل
 وفيه ينظر ترجيح الأول بغير (قوله مغلظة) أي غير محبوسة وقد يضبط بالميم وهي التي تأكل الجملدة والنباتات فله

ما يستقله الناظر والكثير يعكسه وعليه
 الاعتقاد) كافي الهداية وغيرها لأن آبا
 حنيفة لا يقدرون شيئا بالآي ه فرغ البعدين
 البئر والبالوعة بقدر ما لا يظهر للنفس أثر
 (ويصير سور عثم) اسم فاعل من أنشأ رأي
 أن لا تخلطه بلعابه (فسور آدمي مطلقا)
 ولو جنى أو كافر أو امرأة ثم يكره سورها
 لا رجل كعكسه الاستلذاذ واستعمال ريق
 القيبر وهو لا يجوز مجتبي (وما كول لحم)
 ومنه الفرس في الأصح ومثله ما لادم له
 (طاهر القم) قيد للكل (طاهر) طهور بلا
 كراهة (و سور) خنزير و كلب وسباع بها ثم
 ومنه اللذة البنية (وشارب خمر فور شربها)
 ولو شاربه طهر بلا لا يستوعبه اللسان فنجس
 ولو بعد زمان (وهو فوراً قبل فارة نجس)
 مغلظ (و سور مغلظة) (دجاجة مغلظة)

أهو السعور وفيه بعد (قوله جلالة) هي التي تا كل الجلالة بالفتح وهي في الأصل البحر وقد يكتفى بها عن العذرة
وهي هنا من هذا القيل كما أشار إليه في المغرب بمررتني الكراهة بحبسها فإذا حبست في بيت وعلفت فيه
فلا كراهة لعدم النجاسة ونحو الدجاجة تحبس ثلاثة أيام والشاة أربعة أيام والابل والبقر عشرة وهو المختار على
الظاهر (قوله وسباع طير) هي كالصقروالبازي والقياس نجاسته لنجاسة لحم الحرة أكله ووجه الاستحسان
أنها تشرب بمنقارها وهو عظم جاف طاهر لكنهما تأكل الميتات والحيض غالباً فاشبهت الدجاجة المخللة فأورث
الكراهة بمر (قوله لم يره باهارة منقارها) أشار بذلك إلى رواية أبي يوسف المتقدمة أن الكراهة لتوهم
النجاسة في منقارها لا لوصول لعابها إلى المباح حتى لو سككت بحبوسة يعلم صاحبها أنه لا قدر في منقارها
لا يكره التوضي بسورها واستحسن المتأخرون هذه الرواية وأقروا بها (قوله وسواكن البيوت) كالحية والقارة
(قوله للضرورة) بيان ذلك أن القياس النجاسة لحمة لحم الكهنا سقطت بعلة الطواف المذكورة في الهرة
وثبتت الكراهة لتوهم النجاسة والعلة في الهرة ما روى أنها من الطوافين عليكم والطوافات ومعناه أن
الطوافين من الخدم والصغار الذين سقط في حقهم الحجاب والاستئذان في غير الأوقات الثلاثة التي هي
قبل الفجر وبعد العشاء وحين الظهيرة التي ذكرها الله تعالى انما سقط في حقهم دون غيرهم للضرورة
وكرر مدخلهم بخلاف الأحرار البالغين فكذا يعني من الهرة للعاجلة اه بمر (قوله مكروه) إذا أطلق
المكروه في كلامهم فالمراد منه التحريم لأن ينص على كراهة لتزيه قال أبو يوسف قلت لأبي حنيفة رحمه
الله تعالى إذا قلت في شيء أكرهه فأمر أن فيه قال التحريم اه منح (قوله تنزه في الأصح) وهو ظاهر
ما في الأصل حيث قال فان توضحاً بغيره فهو أحب إلى وبذلك قال الكرخي ومال الطحاوي إلى كراهة
التحريم نظر إلى حرمة لحمها (قوله كاهة لفقر) أي كأكل سورها والمراد منه ما أبقت من طعام وخبز
خله لا يكره فالكراهة انما هي في حق الفتي لأنه يقدر على غيره (فرع) تكره الصلاة مع حمل ما سورته مكروه
(قائدة) ستة أشياء فوارث النسيان أي كل سور الفأرة والقارة والقمل حبة والبول في الماء الراكد وقطع القطر
ومضغ العلق وأكل التفاح ومنهم من ذكره حديثاً لكن قال أبو الفرج بن الجوزي أنه موضوع (قوله وسور
حمار) الحمار اسم جنس يعم الذكر والأنثى (قوله في الأصح) تخالف القول بنجاسته لأنه يشتم بول الأتان ووجه
الأصح أن شتم البول أمر موهوم لا يغلب وجوده فلا يؤثر في إزالة الثابت (قوله أمة حارة) الأولى أتان لأن
حمار يستعمل للمذكور والمؤنث بلأناه ووجه ما ذكر أن الأتم هي المتبردة في الحكم (قوله فطاهر) الأولى أن يقول
غيره مشكوك فيه قال في البحر ولا يكره لحم البغل المتولد منه كما روى عن محمد وفيه عن الرازي البغال أربعة
بغل يؤكل بالاجماع وهو المتولد من حمار وحشي وبقرة وبغل لا يؤكل بالاجماع وهو المتولد من أتان أهلي
وبغل وبغل يؤكل عندهما وهو المتولد من غل وحمار أتان وحشي وبغل يذبح أن يؤكل عندهما وهو المتولد
من ركة وحمار أهلي (قوله ولا عبدة لأغلبة الشبه) أي في تحريم الأكل وتحليله ونجاسة السور وطهارته وفيه
رد على مسكين حيث اعتبره (قوله بجعل) أكل ذئب ولده شاة ولم أر حكم ما لو ولدت آدمياً والقاعدة وهي
اعتبار الأم تعمه (قوله يستلزم طهارة السور) أي تكون طهارة السور لازمة لحل الاصك (قوله وما نقله
المصنف عن الأشباه) الصواب عن القوائد المناجبة وبشارة المصنف وفي القوائد المناجبة لا يحمل أكل من
أحد أبويه مأكول ولا آخر غيرهما كقول علي الأصح فإذا نزل كلب على شاة لا يؤكل الولد وإذا نزل الحمار على فرس
فولدت بغلاً لا يؤكل والأهلي إذا نزل على الوحشي فتجوز الأضحية به اه (قوله قال شيخنا) يريد به
الرملي عند الإطلاق (قوله انه غريب) لتعويته اعتباراً بالام المشهور بين المحققين (قوله مشكوك في طهوريته)
الأصح أن دليل الشك والتردد في الضرورة فإن الحمار يربط في الدور والافنية فيشرب من الاواني والضرورة
أثر في إسقاط النجاسة كما في الهرة والفأرة لأن الضرورة في الحمار دون الضرورة فيهما لدخولهما
مضائق البيت بخلاف الحمار ولو لم تكن الضرورة ثابتة أصلاً كما في الكلب والسباع لوجب الحكم بالنجاسة
بلاشكال ولو كانت الضرورة فيه مثل الضرورة فيهما لوجب الحكم بإسقاط النجاسة فلما ثبتت الضرورة
من وجه دون وجه واستوى ما يوجب الطهارة والنجاسة تساقطت لما مضى فوجب المصير إلى الأصل
والأصل هنا شاة أن الطهارة في جانب الماء والنجاسة في جانب العلب لأن لعابه نجس كما ينال وليس بأجدهما

وابل وبقرة جلالة فالأحسن ترك الدجاجة ليعلم
الابل والبقر قهستاني (وسباع طير) لم يعلم
وبها طهارة منقارها (وسواكن البيوت)
ظاهر للضرورة (مكروه) تنزه في الأصح أن
وجد غيره والألم بكره أم لا كما في الأصح
(و) سور (حمار) أهلي ولو ذكر في الأصح
(وبغل) أمة حارة فلو فرساً أو بقرة فطاهر
تقول من حمار وحشي وبقرة ولا عبدة لأغلبة
الشبه لتعريضهم بجعل أكل ذئب ولده
شاة اعتباراً للام وجواز الأكل يستلزم
طهارة السور كما لا يخفى وما نقله المصنف عن
الأشياء من تعويجه عدم الحل قال شيخنا انه
غريب (مشكوك في طهوريته)

فأبطل من الآثار بقى الأمر مشكلاً فبما من وجهه طاهر من وجهه فكان الاشكال عند علماءنا بهذا الطريق لا لثلاثة كان في وجهه ولا لاختلاف العصابة في سورة كذا في البحر (قوله لا في طهارته) وقيل الشك في طهارته وقيل فيها مع اتفاقهم أنه سلب ظاهر الرواية لا نجس الثوب والبدن والماء ولا يرفع الحدث فلذا قال في كشف الاسرار ان الاختلاف الظني لان من قال الشك في طهوريته لا في طهارته أراد ان الطاهر لا نجس به ووجب الجمع بينه وبين التراب لأنه ليس في طهارته شك أصلاً لان الشك في طهوريته انما نشأ من الشك في طهارته اهـ ومن يتأمل ما قد مناه عن البحر يجزم بأن الشك في طهارته قطعاً (قوله اعتبر بالاجزاء) كالماء المستعمل فيجوز الوضوء بالماء ما لم يغلب عليه كذا في النهر (قوله قولان) قد عرفت أن المعتقد أن الشك في الطهوية فيكون مطهر للنجاسة كالمستعمل ولهذا اعتبرت الاجزاء عند المخالطة وجاز الوضوء ما لم يغلب على الماء وذلك دليل الطهارة (قوله فيتوضأ به) لو قال المصنف فيظهر به لكان أعم وان كان الجواز في أحد ههنا يستلزم الجواز في الآخر أعني الوضوء والغسل (قوله أي يجمع بينهما) احتياطاً في صلاة واحدة الخ) حتى لو توضأ بسور الجمار وصل ثم أحدث وتيمم وصل تلك الصلاة أيضاً في الجمع بين الوضوء والتيمم في حق صلاة واحدة وهو الصحيح ولو أصاب ماء مطلقاً بعد غسله توضأ به حتى ذهب فعليه إعادة التيمم فان قيل هذا الطريق يستلزم أداء الصلاة بغير طهارة في إحدى المرتبتين لا بحالة وهو مستلزم للكفر لافضائه الى الاستحقاق بالدين فينبغي أن يجب الجمع في أداء واحد قلنا ذلك فيما إذا أدى بغير طهارة يتيقن وأما إذا كان أدائه بغير طهارة من وجه دون وجه فلا يكون الأداء بغير طهارة من كل وجه فلا يلزم منه الكفر كما لو صلى حتى بعد الفصد أو الجملة لا تجوز صلاته ولا يكفر لكان الاختلاف في هذا أولى بخلاف ما لو صلى بعد البول كذا في البحر عن معراج الدراية واختلفوا في اشتراط النية في الوضوء بسور الجمار والاحوط أن ينوي نهر عن فتح القدير (قوله ان قدما) أما إذا وجد المطلق تعين المصير اليه (قوله في الاصح) اعلم أنه إذا توضأ ثم تيمم جاز بالاتفاق وان عكس جاز عندنا خلافاً لغيره فان الخلاف انما هو في الثانية ووجه الاصح أن الماء ان كان طهوراً فلا معنى للتيمم تقدم أو تأخر وان لم يكن طهوراً فالطهر هو التيمم تقدم أو تأخر ووجود الماء وعدمه بمنزلة واحدة وانما يجمع بينهما لعدم العلم بالطهر ثم ما عينا فكان الاحتياط في الجمع دون ترتيب كذا في البحر (قوله لا احتمال طهوريته) أي وتيممه مع وجود الطهر لا يعتبر في هذا الوجه قلنا بأعادة الصلاة بتيمم آخر بعد تقدم (قوله على نبيذ التمر) أي على التطهيرة الأعم من الوضوء والغسل (قوله على المذهب) وهو أحد روايات ثلاث عن الامام وقد رجح الامام عمادها وحقيقة التيمم أن يلتقي في الماء تغيرات فيميرقها بسبل على الاعضاء غير مسكرو ولا مطبوخ وانما قلنا حلوا لأنه لو توضأ به قبل خروج الحلاوة يجوز بلا خلاف وانما قلنا غير مسكرو لأنه لو كان مسكراً لا يجوز الوضوء به بلا خلاف لأنه حرام وانما قلنا غير مطبوخ لأنه لو طبخ فالصحيح أنه لا يتوضأ به بلا خلاف بين الثلاثة كذا في البحر (قوله لان المجتهد الخ) علم لما استفيد من المقام أنه لا يجوز العمل بغير ما ذكر في المصنف (قوله كافي المستصني) قال في البحر قال في المستصني ظاهر المذهب أن العرق واللحاب مشكوك فيهما اهـ والحكم عند اختلاف ما فيه العرق بطاهر اعتبار الاجزاء (قوله عفو في الثوب والبدن) ظاهر التقييد بما أنه لا يفتى عنه في الماء (قوله أنه طاهر) أي لا نجس معفو عنه وظاهرها طهارة الماء الواقع فيه

• (باب التيمم) •

(قوله ثلث به) جواب عن سؤال حاصله لم تقدم التيمم مع كونه طهارة تراية على المسح مع أنه طهارة مائية (قوله تأسيا بالكتاب) أي اقتداء بالقرآن حيث ذكره بعد بيان فرائض الوضوء وذكر الغسل وإذا ذكر بعد هم الزم تأخير المسح واعلم أن التيمم ذكر في القرآن في موضعين في سورة النساء والمائدة وبسبب مشروعيته ما وقع لعائشة رضي الله تعالى عنها في غزوة بني المصطلق وهي غزوة البريسيع وهو ماء بناحية قديد بين مكة والمدينة لما أظنت فقد هافت عليه الصلاة والسلام في طلبه فحانت الصلاة وليس معهم ماء فأغاط أبو بكر على عائشة رضي الله تعالى عنها وقال حسبت رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمين على غير ما فنزلت آية التيمم فجاءت سيد بن الحنظلي فجعل يقول ما أكثر بركتكم يا آل أبي بكر رواه الشيخان وبسبب وجوبه بسبب وجوب أصله

لا في طهارته) حتى لو وقع في ماء قليل اعتبر بالاجزاء وهل يظهر النجس قولان (فتوضأ به) أو يغتسل (وتيمم) أي يجمع بينهما احتياطاً في صلاة واحدة لا في حالة واحدة (ان فقد ماء) مطلقاً (وصح تقدم أيهما شاء) في الاصح ولو تيمم وصل ثم أراقه لزمه إعادة التيمم والصلاة لا احتمال طهوريته (وبقدم التيمم على نبيذ التمر على المذهب) الاصح انتهى به لان المجتهد إذا رجع عن قول لا يجوز الاخذ به (و) حكم (العرق كسود) فعرق الجمار إذا وقع في الماء صار مشكوكاً على المذهب كافي المستصني وفي المحيط عرق الجلالة عفو في الثوب والبدن وفي الثانية أنه طاهر على الظاهر (باب التيمم)

ثلث به تأسيا بالكتاب

المتقدم كذا في البصر (قوله وهو من خصائص هذه الامة) فلم يكن مشروعا والغيرها وانما مشروعا من قبل الله
والرخصة فيه من حيث الالاف حيث اكتفى بالصعيد الذي هو ملوث وفي محله الالاف صليته على خطر الامضاء
(قوله القصد) أي مطلقا ومنه قوله تعالى ولا تيمموا الخبيث أي لا تقصدوا وقول الشعر

فلا أذرى اذا جئت أرضا * أريد الخبير أي ما يلين

بخلاف الخج فانه القصد الى معظم انتهى أبو السعود (قوله قصد صعيد) زيف بأن القصد شرط لاركن والحق
أنه اسم لمسح الوجه واليدين على الصعيد الطاهر والقصد شرط لانه النية كذا في البحر والصعيد ميسر يعين
فاعل وهو ما صعد على وجه الارض عما يجوز به التيمم (قوله شرط القصد) هذا خلاف ما يفيد المستفاد وان كان
هو الواقع (قوله اذا جئت) أي وذهب أثر النجاسة منها (قوله كلما المستعمل) أي في أنها طاهرة غير مطهرة
فجوز الصلاة عليها لطهارتها دون التيمم لعدم الطهورية (قوله واستعمال الخ) هو المسح على الوجه واليدين
(قوله أو حكما) جواب عن سؤال حاصله أنه يجوز التيمم على الحجر الامس ولا استعمال فيه وحاصل الجواب
أنه وجد الاستعمال الحكيم بوضع اليدين عليه وظاهره في التيمم أن الاستعمال فيه حقيق بذلك الوضع
لا حكمي وعليه فلا حاجة الى زيادة أو حكما (قوله بصفة مخصوصة) المراد بها كيفية التيمم وهي
أن يضرب يديه على الارض ثم يقضمها فيمسح بهما وجهه بحيث لا يبقى من خلفه شيء ثم يضرب يديه
ثانيا على الارض ثم يقضمها فيمسح بهما وجهه وذراعيه كليهما الى المرفقين كذا في المنح ولا وجه لقوله
الحكي في المراد من ذلك مع بيان المعنى من صاحب الدار وهو أدري بالذي فيها ويكون بيان الحقيقة الكاملة
(قوله فانه لا يصلح به) لان الشرط في حق جواز الصلاة به نية عبادة مقصودة لا تصح بدون طهارة والتعليم يصح
بدونها (قوله والاستيعاب) أي التيمم بالمسح لا غيره وانما أعاد الكلام على ركنية الضربين لاجل أن يعطف
الاستيعاب عليهما (قوله النية) كيفية أن ينوي الطهارة أو استحالة الصلاة أو عبادة مقصودة لا تصح بدون
طهارة ولا يصح بنية التيمم اذا كان للصلاة كما في نور الابضاح (قوله والمسح) هو حقيقة التيمم لا شرطه حلي (قوله
بثلاث أصابع فأكثر) ولومن غيره فلا أمر غيره فيمنه ونوى هو جازم في البحر فلو مسح بأصبع واحدة أو أصبعين
لا يجوز ولو كثر المسح حتى استوعبه (قوله والصعيد) هو جزء الحقيقة لانها مسح الوجه واليدين على الصعيد
والمسح بشرط (قوله وفقد الماء) أي مثلا وانما اقتصر عليه لان غالب التيمم يكون بسببه أو المراد لفقد الحقيق
والحكيم (قوله واقبالهما وادبارهما) أي بعد وضعهما على التراب نهر وكذا يقال في التفريق (قوله وتسمية)
الظاهر أنها على صبغة ما ذكر في الوضوء والعطف بالواو لا يفيد ترتيبا فلا يرد أن التسمية تكون عند الضرب
(قوله وترتيب) كما ذكر في القرآن (قوله وولا) بكسر الواو مسح المتأخر عقب المتقدم بحيث لو كان الاستعمال
بالماء لا يجب المتقدم وهو المراد هنا قلنا اقتصرنا في البيان عليه (قوله وزاد ابن وهبان في الشروط الاسلام)
لكنه أسقط كونه بثلاث أصابع وعدة هاسته أيضا (قوله فزدته) ظاهر منعه أنه عدة هاسته وهو قد ذكرها
غاية بزيادة الضرب والتعميم مع أنه لا ينبغي ذكرهما لكونهما ركنين على ما قدمه وقد أسقط كونه بثلاث أصابع
مع عدة أول (قوله في بيت آخر) ليس من كلام ابن وهبان (قوله وغيرت شرطه الا قول) يفهم منه أنه أتى آخر
الشرطين على قطعه الاصل وليس كذلك بل التغيير وقع في كل البيت فثبت الوهبانية

وعذر ذلك شرط ضربتان ونية * والاسلام والمسح الصعيد الطاهر

(قوله فقلت) من الطويل كماله (قوله والاسلام) بالنقل محافظة على الوزن وهو مبتدأ وشرط خبر (قوله عذر)
بالتنوين للوزن والعذر عدم وجدان الماء حقيقة أو حكما كما في ابن الشحنة (قوله ضرب) تبع ابن وهبان في عدم
من الشروط كعدم المسح وقد علمت أنها ركنان (قوله ونية) وقتها عند الضرب كما في نور الابضاح (قوله وتعميم)
هو الذي عبر عنه سابقا بالاستيعاب وهو من تمام الحقيقة وقد أغفلوا من الشروط انقطاع ما يشاقه من خيض
ونفاس وزوال ما يمنع المسح على البشرة كشع وشعر (قوله ووطن) أي اضرب الصعيد بطن اليدين فلو ضرب
بظواهرهما صح وفانه العمل بالسنة (قوله وفترجن) ولو على حجر امس وتعليمهم للتفريق بدخول التراب أثناء
الأصابع يفيد عدمه على الحجر الامس الآن يقال ان العلة تعتبر في الجنس انتهى (قوله ونقص) أي نقص
الكفين مرة أو مرة ثم يزداد ما يتناثر التراب بغير (قوله أقبل وتدبر) به مزة قطع من وجهيهما السابغ والثامر

(قوله)

وهو من خصائص هذه الامة بلا ارباب
(هو) امة القصد وشرعا (قصد صعيد) شرط
قصد لانه النية (مطهر) خرج الارض
لكنه اذا جئت فانها كالماء المستعمل
واستعماله (حقيقة أو حكما) التيمم بالحجر
لا ملس (بصفة مخصوصة) هذا يفيد أن
اضربتين ركن وهو الاصح الا حوط (لاجل
قائمة القرية) خرج التيمم للتعليم فانه لا يصلح
به وركبه شيان الضربتان والاستيعاب
بشرط سنة النية والمسح وكونه بثلاث
أصابع فأكثر والصعيد وكونه بياض كفيه
لما هو سنة غالبة الضربين ما يفرج
واقبالهما وادبارهما وترتيبهما وزاد ابن
وهبان في الشروط الاسلام فزدته وضمنت
منه العناية في بيت آخر وغيرت شرطه
الأول فقلت
والاسلام بشرط عذر ضرب ونية
ومسح ونعميم صعيد مطهر
وبسته سمي ووطن وفترجن
ونقص وترتب وال أقبل وتدبر

(قوله من جاز) الجز على نوعين مجز من حيث الصورة والمعنى ومجز من حيث المعنى لأن حيث الصورة فالأول
 أما واليه بقوله من جاز بعده والثالث أشار إليه بقوله أو لم يرض الخ (قوله مبتدأ) المبتدأ لفظ من فقط لكن
 لما كان الصلة والموصول كالشيء الواحد تسمع في إطلاق المبتدأ عليهما (قوله المطلق الكافي) أما المقيد
 وغير الكافي فبغزة العدم ولو وجد ما يكفي لازالة الحدث أو ازالة النجاسة المانعة من توبه من لا غسل به التوب
 وتيمم الحدث عند فاته الماء وان وضأ به وصل في النجس أجزأه وكان مسياً كذا في البصر من النجاسة (قوله
 الصلاة نفوت الى خلف) الام. تحققة باستعمال كافي الحلي وذلك كالصلوات الخمس فان خلفها قضاءؤها
 واجبة فان خلفها الظهر وما لا نفوت الى خلف كصلاة الجنائز والميدين يتيم له ولو من غير مجز (قوله
 بعده) الضمير يرجع الى من (قوله ولو مقبلاً) لان الشرط هو العدم فأيضا تحقق جاز التيمم نص عليه في الاسرار
 وفي الثانية قليل السفر وكثيره سواء في التيمم والصلاة على الدابة خارج المصر إنما الفرق بين القليل
 والكثير في ثلاثة في قصر الصلاة والاضطرار والمسح على الخفين اه وفي المحيط المسافر بطأ جازيته وان علم
 أنه لا يجد الماء لان التراب شرع طهورا حال عدم الماء ولا تنكره الجنبابة حال وجود الماء فكذا حال عدمه
 (قوله لا) تحقيقاً أو بمقابل التل والميل القبايع والباع أربعة أذرع والفرسخ ثلاثة أميال والبريد
 أربعة فراسخ (قوله أربعة آلاف ذراع) في العيني ومسكين وغيرهما تقديره بستة آلاف ذراع وبينهما
 منافاة ثم رأيت في الشرب ليلية التوفيق بأن يراد بالذراع ما فيه اصبع فاقعة عند كل قبضة منه فيبلغ ذراعا
 ونصف اذراع العامة فلا خلاف حيث نداء أبو السعود ولا يظهر هذا التوفيق مع قول الشارح وهو
 أربع وعشرون اصبعاً (قوله وهي شعيرات) أي الاصبع مقدر عرضها بست شعيرات مقطوعة الطرفين
 وقوله ظهر البطن أي حال كونه شعيرات موضوعة ظهر احداهما البطن الأخرى (قوله وهي ست
 شعيرات بغل) أي مقدار الشعيرة أن يلف الشعيرة من شعيرات نحو البغل عليها ست حركات (قوله يشتد) تقييد
 لا إطلاق المصنف المرض فيعلم أن اليسير لا يبيع التيمم ولا فرق في الاشتداد بين أن يشتد بالتحرك كالبطون
 كما أناده بقوله ولو تحرك أو بالاستعمال كالجدرى وجازله التيمم إنما فان كان لا يجد من وضئه ولا يقدر بغيره
 وان وجد خادما كعبده وولده وأجره لا يجزيه التيمم اتفاقا كما نقله في المحيط كذا في البصر ولو كان محصيا يضاف
 المرض جازله التيمم فالأولى للشارح أن يقول يحصل أو يشتد أو يمتد (قوله أو يمتد) أي بطول والظاهر أن النظر
 في الامتداد لما بعد امتداد اعرفا (قوله بغلبة ظن) يرجع الى كل من يشتد ويمتد (قوله أو قول حاذق مسلم)
 يرجع اليهما أيضا وخرج غير الحاذق وغير المسلم فانه لا يعمل بقوله ما في الديانات (قوله ولو تحرك) متعلق
 يشتد فانه الحلي ولا مانع من تعلقه بامتد أيضا لان التحرك قد يكون سببا في الامتداد كما يكون سببا في الاشتداد
 اه (قوله ولو بأجر مثل) وقيل يجزيه التيمم قل الأجر أو أكثر كافي التجنيس وفي المتن مرض لم يكن أحد يوضئه
 الا بأجر جازله التيمم عند الامام قل الأجر أو أكثر وقال لا يتيم اذا كان الأجر ربع درهم اه والظاهر عدم الجواز
 اذا كان الأجر قليلا اذا كان كثيرا كذا في البصر وكلامه يعطى أن القليل أجزأ المثل والكم كثير ما زاد عليه ثم
 (قوله لا يجب على أحد الزوجين الخ) قال في البصروان وجد غير خادمه ممن لو استعان به أعانه ولو زوجة فظاهر
 المذهب أنه لا يتيم من غير خلاف بين الامام ومناحيه كما يفيد كلام المصنف والبدائع وغيرهما
 وفي التجنيس ذكر الخلاف في ذلك وفيما اذا كان مريضاً لا يقدر على الاستقبال أو كان في فرشه نجاسة ولا يقدر
 على التحول عنه ووجد من يحوله وأما مسألة الأعمى اذا وجد قائدا هبل يلزمه الجدة والحج فالخلاف في ذلك
 معروف فغضده لا يفترض ذلك وعندهما يفترض بناء على أن القادر بقدرة الغير متقادراً أو لا وكان حاسماً
 الدين يختار قولهما اه (قوله وفي عماله يجب) لان السيد لما كان عليه تعاقد العبد في مرضه كان على العبد
 أن يماهده كذلك بخلاف الزوجة فانها اذا مرضت لا يجب عليه أن يوضئها ولا أن يتعاهدا في مرضها فيما
 يتعلق بالصلاة فلا يجب عليها ذلك اذا مرضت فلا يمتد قادرا بضعها فأداه في البصر (قوله بملك الجنب) أي يقتله
 سواء كان في المصر أو خارجه وجواز الحديث قول بعض المشايخ والصحيح أنه لا يجوز له التيمم وذكر المصنف
 في المصنف أنه بالاجماع بناء على انه مجرد وهم اذا لا يتحقق ذلك في الوضوء عادة اه مجرد وذكر كرايلا في شرح
 نور الايضاح الجواز الحديث فانه لا فرق عند تحقق الضرر واليه يشير تعليل المانع بعدم تحقق الاهلاك

(من مجز) مبتدأ خبره تيمم (عن استعمال
 الماء) المطلق الكافي لطهارة الصلاة نفوت
 الى خلف (بعده) ولو مقبلاً في المصر (مبلا)
 أربعة آلاف ذراع وهو أربع وعشرون
 اصبعاً وهي ست شعيرات ظهر البطن وهي
 ست شعيرات بغل (أو لم يرض) يشتد أو يمتد
 بظلمة ظن أو قول حاذق مسلم ولو تحرك
 أو لم يجد من يوضئه فان وجد ولو بأجر مثل
 وله ذلك لا يتيم في ظاهر المذهب كافي البصر
 وفيه لا يجب على أحد الزوجين وضوء
 صاحبه ونعته وفي عماله يجب (أو برد)
 بملك الجنب أو بمرضه ولو في المصر

في الخوض (قوله اذا لم تكن له اجرة الحمام) ولا يقدر على تسخين الماء وليس له مكان يؤويه وهو ان اراد بشق
 الشرح ولا ما فيه فحق قدر على الاحتساب في وجه من الوجوه لا يباح التيم اجاما حتى يذلل في البحر
 (قوله انه) أي الخنب الذي يخاف البرد (قوله يتصل بالعدة) بأن يدخل الحمام ويقتل ثم يقطر بعد الخروج
 بالعدة ويعد بالاعطاء (قوله مما لا يأذن به الشرع) لانهم لا يرضون بدخوله اذا علموا منه هذه الحالة فله
 في البحر ومن ادعى اباحتها فصلاحه فيه فعليه البيان (قوله ياتيه الشراء نسبة) أي ان أمكن والا فله العذر
 (قوله أو خوف عدو) العدو يستعمل للمفرد والجمع سواء كان آدميا أو غيره كما ذكره بقوله كنية (قوله على
 نفسه) متعلق بخوف (قوله ولو من قاسق) بأن كان عند الماء وخافته المرأة على نفسها كذا في البحر والامرء
 في حكمها فيما يظهر وحكم ما اذا كان القاسق في طريق الماء كذلك (قوله أو جرس غريم) يطلق الغريم
 على الدائن والمدين والمراد الاول أي ان خاف المدينون القاس من الخس جاز له التيم وعدة ما اذا
 كان غير معسر فلا يجوز لانه يكون ظالمًا بطله (قوله أو ماله) عطف على نفسه اهـ حلي (قوله ولو أمانة)
 هذه الأمانة ماله باعتبار وضع اليد عليها (قوله ثم ان تشاء الخوف الخ) في الخلاصة وقساوى فاضى خان
 وغيرهما الاسير في يد العدو اذا منعه الكافر من الوضوء والصلاة تيم وصل بالاجابة ثم يعيد اذا خرج وكذا
 اذا حال لبعده اذا فوضت جيتك أو قتلتك فانه يصلي بالتيم ثم يعيد كالحبس لان طهارة التيم لم تظهر في منع
 وجوب الاعادة وفي التيمس رجل اراد أن يتوضأ فنه انسان عن أن يتوضأ بوضوءه قبل ينقي أن يتيم ويصلي
 ثم يعيد الصلاة بعد ما زال عنه لان هذا عذر جاء من قبل العباد فلا يقطع فرض الوضوء عنه فعلم منه أن العذر
 ان كان من قبل الله تعالى لا يجب الاعادة وان كان من قبل العبد وجبت الاعادة وأما الخوف من العدو وقبضه
 خلاف قبل هو من الله تعالى فلا يجب الاعادة أو هو سبب العدو وقبض الاعادة ذهب صاحب معراج الدراية
 الى الاول وذهب صاحب النهاية الى الثاني قال صاحب البحر ولا مخالفة بينهما فان ما في النهاية محمول
 على ما اذا حصل وجب من العبد نشأته الخوف فكان هذا من فعل العباد وما في معراج الدراية محمول
 على ما اذا لم يحصل وجب من العبد أصلا بل حصل خوف منه فكان هذا من قبل الله تعالى اذ لم يتقدم وجب
 وصرح ابن أمير حاج بما استظهره صاحب البحر وهو الذي جرى عليه الشرح فهو ان رضاه منه لما يجبه صاحب
 البحر وأقره أخوه (قوله أو عطش) أي أو خوف عطش وذلك لان المحتاج اليه للعطش مشغول بما جبه
 والمشغول بالحاجة كالعدوم (قوله ولو لكبه) قبضه في البحر والنهر يكب الماشية والصيد وهو يفيد أن الكلب
 اذا لم يكن كذلك لا يعطى هذا الحكم والظاهر أن كلب الحراسة للمنزل في حكم كلب الماشية والصيد (قوله
 أو رفيق القافلة) أضاف الرفيق الى القافلة إشارة الى أنه ليس المراد به الرفيق الخاطى له بل كل من في القافلة
 له هذا الحكم (قوله أو ماله) راجع الى العطش ولا معنى لرجوعه الى الرفيق الا أن يراد به حدوث رفقة
 آخرين يسيرون معه فاذا علم احتياجهم الى الماء ابتاع اليهم (قوله وكذا الهجين) أما الى حاجة الطبع لا يتيم
 لان حاجة الطبع دون حاجة العطش بحرف في أبي السعود سهلت مما اذا احتاجه القهوه فظلت ينسب
 أن يفصل ان كان يلحقه بركها متعة تيم والافلا اهـ قلت ينبغي أن يقال هذا التفصيل في الطبع ايضا
 (قوله أو ازاله نجس) كاه أو بعضه للتقليل (قوله عطش دوابه) مراده به ما يرب الكلب (قوله لعدم الاناء) متعلق
 بتعذر (قوله المضطر) أي العطش (قوله أخذه قهرا) أي ان امتنع صاحبه من دفعه وهو غير محتاج اليه للعطش
 وان كان صاحب الماء محتاجا اليه للعطش لا للوضوء فهو أولى به من غيره كذا في البحر (قوله فهدر) فلا خصاص
 فيه ولادية ولا كفارة بجر (قوله ضمن) أي ضمنه وب الماء (قوله بقود) أي بخصاص ان كان القتل عدا كائن
 قتله عمد (قوله اودية) أي ان كان شبه عمدا وخطا ويرى بجرى الخطا والدية على القاتل وعلى القاتل الكفارة
 أفاده في البحر (قوله أو عدم آلة) وذلك لتحقيق الهجر لانه اذا لم يجدد لوائه بقي به فوجود البتة وعدمها سواء
 (قوله طاهرة) فالجيسة بمنزلة العدم (قوله ولو شاشا) أي أو نحوه كند بل ونوب فاذا أمكنه ادلاء ثوبه فيخرج
 الماء يله لا يجوز التيم (قوله وان نقص الخ) هذا وما بعده لم يوجد منصوصا في المذهب وانما ذكره الشافعية قال
 في التوسيع وهذا كله موافق لقواعدنا (قوله قدر قيمة الماء) أي وآلة الاستقاء كما ذكره صاحب البحر في صور
 الشق فان زاد النقص في الاولى على ثمن الماء أو زاد في الثانية على ثمن الماء وآلة الاستقاء جاز التيم بلا اعادة

اذا لم تكن له اجرة الحمام ولا ما فيه فحق قدر
 قبل انه في زماننا يتصل بالعدة فماله ياذن
 به الشرع ثم ان كان له مال غائب ياتيه الشراء
 نسبة والا لا (أو خوف عدو) كنية أو ماله
 على نفسه ولو من قاسق أو جرس غريم أو ماله
 ولو أمانة ثم ان تشاء الخوف بسبب (أو ماله)
 أعاد الصلاة والا لا لانه مما رى (أو ماله)
 ولو لكبه أو رفيق القافلة حال أو ماله
 وكذا الهجين أو ازاله نجس كما سيجي وقيد ابن
 السكال عطش دوابه بتعذر المضطر أخذه قهرا
 لعدم الاناء وفي السراج المضطر أخذه قهرا
 وقاله فان قتل وب الماء فهدر وان المضطر
 فمن بقود اودية (أو عدم آلة) طاهرة
 يستخرج بها الماء ولو شاشا وان نقص ياد لانه
 أو شق منه في قدر قيمة الماء

(قوله بأجر) أي أجر المثل في إزمه ولم يجر التيمم ولا جازر بلاعادة بجر (قوله لهذه الاخذاركاها) أي لاحدها (قوله حتى لو تيمم) لا يظهر التفرغ (قوله ثم مرض الخ) أي والحال ان التيمم لم ينتقض بناقض وضوءه بأن حضر الماء بعد أن تحقق المرض المبيح للتيمم وأما إذا لم يحضر الماء فحقق المرض المبيح قطاهره أن التيمم الاول بطل ولا يقال ان السبب الاول لم يزل انما اجتمع معه سبب آخر (قوله لم يصل بذلك) أي التيمم الذي كان (قوله لان اختلاف اسباب الرخصة الخ) الرخصة هنا التيمم وأسبابها ما تقدم من البعد والمرض وخوف الماء والمطر وفقد الماء (قوله يمنع الاحتساب) أي الاكتفاء (قوله مستوعبا) أي تيمم تيمما مستوعبا فهو صفة لمصدر محذوف وهو أولى من جعله حالا لأنه يدل على أنه ركن وهو كذلك بخلاف الحائض فتدل على الشرط لان الاحوال شروط على ما عرف بجر (قوله وجهه) فيسمع تحت الحاجين وفوق العيين ولا يجب عليه مسح اللحية ولا الجبهة كما في البحر عن السراج ومسح العذار شرط على ما حكى عن اصحابنا والناس عنه غافلون (قوله او ورة) في القاموس الورة محركة حرف المنخر وأما الورة فهي الحجاب بين المنخرين ويلزم مسهما ايضا (قوله لم يجر) للزوم الاستيعاب في الاصل فزيم في الخلف بجر (قوله ويديه) عطف بالواو دون ثم اشارة الى أن الترتيب ليس بشرط فيه كأمه والحكم في البدل الزائدة كالوضوء (قوله والسوار) تعبيرة به صواب بخلاف تعبيرة صاحب انهر بالمقرط فسبق قلم (قوله أو يحررك) محركة التصريك لا يكتفى بدلتين من مسحه لانه انما اكتفى بالتصريك في الوضوء اسريان الماء بخلاف التراب (قوله فيمسحه) أي المرفق المفهوم من المرفقين (قوله الا قطع) أي من المرفق فلو كان المقطع فوق المرفقين لا يجب انما جاز بجر (قوله بضربتين) متعلق بتيمم او مستوعبا (قوله ولو من غيره) فلو امر غيره فمعه ونوى هو جاز كذا في التهر وظاهر ما هنا انه يكتفى من الغير ضربتان وهو خلاف ما يأتي عن القهستاني (قوله او ما يقوم مقامهما) اعلم أنه وقع في كثير من الكتب ذكر الضرب والمذكور في الاصل الوضع دون المضرب فذهب ابن شجاع الى أن المضرب ركن فلو حدث بعد الضرب أو نوى بعده لا يجره وقال الاستيعابي ليس المضرب بركن فلو حدث بعد الضرب أو نوى بعده يجره كمن اخذ الماء فأحدث أو نوى بعده قال في الفتح والذي يقتضيه النظر عدم اعتبار ضربه الارض من معنى التيمم شرعا فان المأمور به المسح في الكتاب ليس غير قال الله تعالى قيموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم ويحمل قوله عليه الصلاة والسلام التيمم ضربتان اما على ارادة الاعم من المسحين كما قلنا أو أنه خرج مخرج الغالب كذا في البحر فأشار الشارح بقوله أو ما يقوم مقامهما الى اختيار ما قاله الكمال (قوله لو حرل رأسه) أي مع وجهه وكذا يقال في قوله أو أدخله لان العبدة في التيمم للوجه لا للرأس (قوله في موضع الغبار) تنازعه حرل رأسه أدخل (قوله والشرط وجود الفعل منه) أعم من ان يكون مسحا أو ضربا أو غيره كما في البحر أي فهذا لا يدل على ركنية الضرب بل انما هو او ما يقوم مقامه من تحريك الرأس او ادخاله في موضع الغبار وفيه أنهم اكتفوا بتيمم الغيرة ولا فعل منه (قوله ولوجنبا) لحديث عمار بن ياسر أنه عليه الصلاة والسلام امره بالتيمم وهو جنب أخرجه الستة كذا في النهر (قوله طهرت لعادتها) أما إذا طهرت دون العادة فلا يحل قربانها وان اغتسلت فضلا عن التيمم نهر والعادة صادقة بان تكون أكثر مدة الحيض او ملدونها حلبي وفي كلام النهر قصور لان المراد التيمم لما هو أعم من القربان كالصلاة وغيرها ولم يبين حكمه فيها أو سيأتي أنها تنصلي ونصوم ولا يقر بها زوجها احتسابا في الكل فالتيمم بالعادة انما يقيد بالنظر الى القربان فقط ومثل ما قبل هنا يقال في النساء (قوله او نقساء) قال في النهر الحائض والنفساء ملحقان بالجنب أي في جواز التيمم لهما ولا يشترط التعيين بين الحدث والجنابة في الصحيح حتى لو تيمم الجنب يريد الوضوء أجزأه نوح أفتدى عن التيمم ٨١ أبو السعود (قوله بظهر) متعلق بتيمم ويجوز أن يتعلق بمستوعبا نهر وجر بظهر دون طاهر ليخرج الارض النجسة اذا جفت وذهب أثر النجاسة منها لان الجفاف مقلل لمستأصل وقيلها مانع في التيمم دون الصلاة ويجوز أن يعتبر القليل مانعا في شيء دون شيء (قوله من جنس الارض) دخل فيه الحجر والجص والنورة والحمل والزنجير والمغرة والكبريت وفي الملح الجبل روايتان والفتوى على الجواز كما في القينيس والباقوت والبرجد والزمرد والقبور وج والعقيق والبخس والسجدة والابرا المشوى كذا في النهر وخرج الاشارة والزجاج المتخذ من الرمل والحاصل أن كل ما لا ينطبع ولا يترمد وهو من جنس الارض جاز عليه التيمم والاختلاف (قوله وان لم يكن عليه نفع أي غبار) هو وصل بما قبله (قوله لم يجز الى ضربة ثالثة للخلل)

سما لو وجد من ينزل اليه بأجر (تيمم) لهفة
الاخذاركاها حتى لو تيمم لعدم الماء ثم مرض
من ضابط التيمم لم يصل بذلك التيمم لان
اختلاف اسباب الرخصة يمنع الاحتساب
بالرخصة الاولى ونسب الاولى (مستوعبا وجهه)
جامع الفصولين فليحفظ (مستوعبا ويديه)
حتى لو زل شعرة أو ورة منضوء لم يجر (ويديه)
فتخرج الخاتمة والسوار ويحرل به يفتي (مع)
مرفقيه فيمسحه الا قطع (ضربتين) ولو
من غيرهما وما يقوم مقامهما لما في الخلاصة
وعبرها لو حرل رأسه أو أدخله في موضع
الغبار فبقي التيمم جائزا والشرط وجود الفعل
منه (ولو جنباً أو نقساء) طهرت لعادتها
(أو نقساء) بظهر من جنس الارض وان لم
يكن عليه نفع (أي غبار) فلو لم يدخل بين
أصابه لم يجز الى ضربة ثالثة للخلل

أى بل يخلل من غير ضرورة وليس المراد أنه لا يخلل أصلاً لا من الاستيعاب من تمام الحقيقة اه قال في المنية
 وشرحها واستيعاب العضو بالمسح واجب أى فرض عند الكرخ وهو ظاهر الرواية عن أصحابنا حتى لو ترك شيئاً
 قليلاً لم يسه يده من مواضع التيم لا يجهزته التيم اه وفي الهندية ويجب تحليل الاصابع ان لم يدخل بينها غبار
 كذا في التبيين اه ويجب معنى يفرض وفيها أيضاً هل يمسح الكف الصحيح أنه لا يمسح وضرب الكف بكفى كذا
 في المضمرات (قوله وعن محمد يحتاج إليها) قال في البحر وما روى عن محمد من الاحتياج الى ثلاث ضربات فليس
 اقترافاً للثالثة لاحتياجها بل لتحليل الاصابع اذا لم يدخل الغبار بينها وهو خلاف النص والمقصود التحليل وهو
 لا يتوقف عليه (قوله نعم لو يم غيره) بحر الفرق بين التيم لنفسه وميم غيره (قوله الوجه الخ) فكل واحدة
 (قوله وبه مطلقاً) أى ويتم بانقع مطلقاً (قوله عجز عن التراب) أى القليل (قوله ولا يجران الخ) أشار بذلك
 الى الرد على صاحب البحر حيث نقل عن القمى عدم الجواز به وحكم بسهولة لاف غاية البيان والتوضيح والعناية
 والمخطوءه مراجع الرواية والتبيين من الجواز به قال في المنع أقول الطاهر أنه ليس بسهولة لانه انما منع جواز التيم به
 لما قام عنده من أنه ينفذ من الماء كاللؤلؤ فان كان الامر كذلك فلا خلاف في منع الجواز والقائل بالجواز
 انما قال به لما قام عنده من أنه من جهة أجزاء الارض فان كان كذلك فلا كلام في الجواز (قوله لشبهه بالنبات)
 فأخذ حكمه وهو عدم الجواز (قوله على ما حذر المصنف) حيث قال في شرحه والذي دل عليه كلام أهل
 الخبرة بالجواهر أن له شبهة بالنبات وشبهه بالمعادن قال ابن الجوزي ان المرجان متوسط بين عالمي الجماد
 والنبات فتشبهه بالجماد بصره وشبهه بالنبات بكونه اشجاراً رابطة في قعر البحر ذات عروق وأغصان خضر
 متشعبة قائمة اه (قوله ولا ينقطع) هو ما يقطع ويلين كالحديد منح (قوله وزجاج) ولو اتخذ من رمل (قوله
 ولا يترمد) هو كل ما يترق بالتأثير فيصير رماداً كالشجر (قوله الارض داخراً) كالخمس (قوله أو يجمع) وضع
 عليه الجهر بفتح الجيم وكسر هاء وهو الجبس بفتح صر (قوله غير مدهونة) أو مدهونة بصيغ هو من جنس
 الارض كما يستفاد من البحر كالمدهونة بالطفل أو المفرة (قوله غير مغلوب بماء) أما المغلوب بالماء فلا يجوز به
 التيم كذا في البحر والظاهر من كلامه أن المساوى في حكم غير المغلوب بالماء والذي يأتي في قوله والحكم للغالب
 لو اختلط تراب غيره أنه لا يجوز بالمساوى (قوله لكن لا ينبغي) بل هو خلاف الاولى قال في النهر ولو فعل جاز لانه
 تيم بما هو من أجزاء الارض ولا جاز أن يكون من اجزائها في حال دون حال ومقتضى كونه مثله كراهته
 تحريماً (قوله ومعادن) انما لم يجهز التيم به لانها ليست تتبع للماء وحده حتى تقوم مقامه ولا للتراب كذلك
 وانما هي مركبة من العناصر الاربعه فليس لها اختصاص بشئ منها حتى تقوم مقامه بحر (قوله في محالها)
 وبالاولى اذا نقلت (قوله فيجوز تراب عليها) لوجه التفرع (قوله وقيد الاسيحابي) أى قيد جواز التيم
 بالتراب الذى على ما لا يجوز عليه التيم من المعادن (قوله بأن يستبين اثر التراب بعديده) قال في الهندية وصورة
 التيم بالغبار أن يضرب يديه ثوباً أو ليداً أو وسادة أو ما أشبهها من الاعيان الطاهرة التي عليها غبار فاذا وقع
 الغبار على يديه يتيم او ينقض ثوبه حتى يرتفع غباره فيرفع يده في الغبار في الهواء فاذا وقع الغبار على يديه يتيم
 كذا في المحيط (قوله لو اختلط تراب) أى مثلاً والمراد كل ما يجوز عليه التيم (قوله ولومسبو كين) تبع في هذا
 التعميم المصنف في شرحه ناقلاً عن البحر عن المحيط ولكن الذى رأيت في البحر عن المحيط التفصيل وعبارته
 وفي المحيط ولو تيم بالذهب والفضة ان كان مسبوكة لا يجوز وان لم يكن مسبوكة وكان مختلطاً بالتراب والغلبة
 للتراب جاز اه ولم يتكلم على ما اذا سبك أحد هاتين التراب وهو غير متأت وفي التبيين ويجوز بالذهب والفضة
 والحديد والنحاس وما أشبهها مادامت على الارض ولا يصنع منها شئ وبعد السبك لا يجوز اه وهذا قيد جواز
 التيم عليها في محالها ولو من غير غبار عليها ثم ذكر الفاصل بين ما هو من جنس الارض وغيره وذكر أن ما ينطبق
 ويذوب ليس من جنسها وهو قيد عدم الجواز ويوافق ما ذكرنا (قوله وأرض محترقة) أى احترق ما عليها من
 النبات واختلط بترابها فينتشذ بغير الغالب أما اذا حرق ترابها من غير مخالطة حتى صارت سوداء جاز لان
 المعبر لون التراب لادانته (قوله فلو الغلبة) بيان ان قوله والحكم للغالب (قوله ومنه) أى من التصيد بغلبة التراب
 في كلام الخاتمة (قوله علم حكم المساوى) وهو عدم جواز التيم به لنقد غلبة التراب (قوله ولا كثر من فرض)
 تعبيره بذلك أولى من تعبير الكثر بقوله ولقرضين (قوله وجاز لغيره) أى غير الفرض (قوله لانه بدل مطلق)

وعن محمد يحتاج إليها ثم لو يم غيره يضرب
 ثلاثاً للوجه والمعنى والبسرى فاستأنى
 (قوله مطلقاً) يجوز من التراب أو لانه تراب
 رقيق (قوله لا يجوز) بل لو ولو مسبوكة فالتوله
 من حيوان البحر ولا يجران أيضاً لشبهه
 بالنبات لكونه اشجاراً رابطة في قعر البحر على
 ما حذر المصنف ولا (ينقطع) كفضة
 وزجاج (و) لا (ترمد) بالاحترق الارض
 الجرفية وز جرم فوق أو مفسول وحائط
 مطين أو يجمع وأوان من طين غير مدهونة
 وطين غير مغلوب بماء لكن لا ينبغي التيم به قبل
 خوف فون وقت لئلا يصير مثله بلا ضرورة
 (ومعادن) في محالها فيجوز تراب عليها
 الاسيحابي بأن يستبين أثر التراب بعديده
 عليه وان لم يستبين لم يجز وكذا كل ما لا يجوز
 التيم عليه كمنطقة وجوخة فليصنف (والحكم
 للغالب لو اختلط تراب بغيره) كذهب وفضة
 ولو مسبوكة وأرض محترقة فالو الغلبة
 لتراب جاز والاختلافية ومنه علم حكم
 المساوى (و) جاز قبل الوقت ولا كثر من
 عندنا

أما عند عدم الماء فيرتفع به الحدث إلى وقت وجود الماء لأنه مبيح للصلاة مع قيام الحدث كذا في البحر (قوله لا ضروري) فيبيح مع قيام الحدث كما قال الشافعي رضي الله تعالى عنه ثم عندهما البدلية بين الماء والتراب وعند محمد بن الفضل وهما التيمم والوضوء ويتفرع على هذا جواز اقتداء المتوضي بالتيمم فأجازاه ومنعه بحر (قوله وجاز لخوف فوت صلاة جنازة) أي بعد حضورها وبغير الخوف بغلبة الظن والدليل على الجواز ما روى ابن عدي في الكامل عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا جاءتك الجنازة وأنت على غير وضوء فتيمم ولا فرق بين الولى وغيره على المعتمد كما يفاد من البحر ولو لم يخف كان لم يوجد الا واحد اذا ذهب للوضوء ينتظر لايحاح التيمم (قوله أي كل تكبيراتها) فان كان يرجو أن يدرك البعض لا يتيمم لانه لا يخاف الفوت اذ يمكنه أداء الباقي وحده بحر عن البدائع (قوله أو حائضا) وكذا النساء اذا انقطع دمهما على العادة (قوله أعاد التيمم) أي اتفاقا كما في البحر عن المصنف وقوله والا لا أي ان لم يتمكن لا يعيد عندهما ويعيد عند محمد فقوله به يقتضي راجع إلى الثانية (قوله أو فوت عيبد) أي كلها فان كان المقتدى بحيث يدرك بعضها مع الامام لو توضع لا يتيمم كذا في البحر (قوله بفراغ امام) في حق المقتدى وقوله أو زوال شمس في حق الامام ثم روى الحلبي الثاني في الامام والمأموم (قوله ولو كان يتي بناء) أشار بهذا التقدير إلى أن بناء فعول مطلق ونص على البناء لانه يتوهم عدم الجواز فيه وقال صاحبان لا يجوز البناء بالتيمم كافي البحر وهو راجع إلى الجنازة أيضا (قوله في الاصح) يرجع إلى قوله بعد شروعه متوضئا وإلى قوله بلا فرق ومقابل الاصح في الاول قوله هما ومقابل في الثاني ما روى الحسن عن الامام أن الامام لا يتيمم (قوله لان المناسط) يعني العمدة والمدار (قوله خوف الفوت) أي فوت الاداء لا إلى بدل (قوله فجاز لكسوف) تفريع على التعليل ومراده به ما يعم الخسوف وهذا ما بعده بحث للحلي شارح المنية (قوله وسفروا تب) كالسنن التي بعد الظهر والمغرب اذا أخرها ولو توضع فأت وقتها فله التيمم والظاهر أن المستحب كذلك لفوته بفوت وقته كما اذا ضاق وقت الضحى عنه وعن الوضوء فتيمم له (قوله خاف فوتها وحدها) قيد به لانه لو خاف فوتها مع الفرض لا يتيمم لانها تقتضي معه وصورة المسئلة أن يعلم أنه لو توضع فوته السنة لضيق الوقت ولو تيمم صلاها مع الفرض لم يكن يلزم من هذا صلاة الفرض بذلك التيمم مع أن التيمم عند وجود الماء لخوف فوت العبادة لا يكفي في عبادة أخرى الا اذا كانت الثانية يخاف فوتها بلا بدل وليس بين العبادتين فاصل يسع الطهارة وفرض الصبح هنا يفوت إلى بدل فلا يجوز أدائه بذلك التيمم وان أزمانه بالطهارة بالماء بعد ذلك يفوت أداء فرض الصبح فيلزم تفويت الفرض لأجل السنة وهو باطل اه حلي ويمكن تصويرها على قول محمد بقتلها بعد الارتفاع بأن أخرها إلى قبيل الزوال بحيث لو توضع زالت ولو تيمم أمكن فعلها فتيمم ويفعلها وصورها بعض بأن تيمم للفرض لفقد الماء وشرع يصلي سنة الفجر فحضر الماء قبل القعود قدر التشهد ولم يبق من الوقت الا ما يسع الوضوء ورخص الفرض فانه يتم السنة بتيممه ويتوضأ ويصلي الفرض ولا يقطعها بوجود الماء اذ لو فعل ذلك فاته سنة الفجر وحدها وقته أن سبب الرخصة اختلاف فان السبب الاول عدم الماء والثاني ضيق الوقت (قوله وان لم تجز الصلاة به) فان التيمم لها لا بد أن يكون مع فقد الماء حقيقة أو حكما وان ينوي عبادة مقصودة لا تحل بدون طهارة أو غيرها كقراءة القرآن للجنب فالتيمم له جهتان جهة صحته للصلاة وقد ذكرناها وجهة صحته في ذاته فيتوقف على مطلق النية سواء نوى عبادة مقصودة أو غيرها ولا يجوز الان لا بالطهارة أو عبادة غير مقصودة كذلك كدخول المسجد للجنب أو تحل كدخوله للمحدث أو مقصودة تحل بدون الطهارة كقراءة القرآن للمحدث اه حلي (قوله وكذا الكل ما لا تشترط له الطهارة) أي فانه يجوز له التيمم مع وجود الماء (قوله ويجاز دخوله مسجد) أي جاز التيمم لمحدث حدثا أصغرا أو دخوله مسجد (قوله لكن في التهر الخ) عبارة أنت خير بأن ما في المبتنى ان كان معناه للجنب كما هو الظاهر امتنع هذا التفريع اه فان تراهم قد تردد في المعنى وقوله كما هو الظاهر لا يسلم ولذا انظر فيه الحلبي بأنه لا يجوز أن يكون الماء الموجود خارج المسجد وهو باطل لعدم جواز دخوله جنباً مع وجود الماء خارجه باتفاق عندنا وأما أن يكون الماء داخله وهو صحيح الا أنه يعيد من العبارة بدليل قوله والنوم فيه ممراده بالدليل كلام المبتنى الدال على جواز التيمم مع وجود الماء

لا ضروري (و) جاز (لخوف فوت صلاة جنازة) أي كل تكبيراتها ولو جنباً أو حائضاً ولو حي بأن يرى ان أمكنه التوضي بينهما ثم زال تمكنه أعاد التيمم والا لا به يقتضي (أو) فوت (عيبد) بفراغ امام أو زوال شمس (ولو) كان (بيني) (بناء) بعد شروعه متوضئا وسبق حدثه (بلا فرق بين كونه اماما أولا) في الاصح لان المناسط خوف الفوت لا إلى بدل فجاز لكسوف وسفروا تب ولو سنة فخر خاف فوتها وحدها ولنوم وسلام ورده وان لم تجز الصلاة به قال في البحر وكذا الكل ما لا تشترط له الطهارة في المبتنى ويجاز دخوله مسجد مع وجود الماء والنوم فيه وأقره المصنف لكن في التهر الظاهر أن مراد المبتنى للجنب فقط الدليل

(قوله قلت) تأييد لصاحب النهر (قوله ليس بشئ) يحمل في دخول المسجد على أنه جنب فلا ينافي ما في المبني (قوله لانه) أي دخول المسجد ومس المصنف وأفرد الضمير باعتبار المذكور (قوله ليس بعبادة يخاف فوتها) أي والتيمع مع وجود الماء لا يجوز إلا للعبادة التي يخاف فوتها وهو مردود بما يأتي (قوله لكن في القهستاني) استدلال على ما يفهم من كلام المنية من أن كل عبادة لا يخاف فوتها لا يتيمع لها (قوله المختار جواز له سجدة التلاوة) أي وهي مما يشترط له الطهارة ولا يخاف فوتها قال الحلبي وهو نقل ضعيف مصادم للقاعدة لأن سجدة التلاوة لا تحمل إلا بالطهارة وتنفوت إلى خلف (قوله لكن سيجي) أي في الفروع الآتية اه حلبي (قوله تقييده) أي تقييد جواز التيمع لسجدة التلاوة مع وجود الماء بالسفر فلا يصح في الحضر قال الحلبي وهذا التفصيل ذكره القهستاني مفروضاً عند عدم الماء والفرض هنا أن الماء موجود اه وأنت خير بأن الماء إذا كان معدوماً لا وجه للتقييد بالسفر (قوله ثم رأيت في الشريعة) أي شرعة الاسلام للعلامة أبي بكر النجاري (قوله وشروحا) قلت قد رأيت ذلك منقولاً في شرح الفاضل على زاده (قوله وان لم تجز الصلاة به) وذلك لأن شرط صحتها بالتيمع أن ينوي عبادة مقصودة لا تحمل إلا بالطهارة وهذه الاشياء فقد فيها الامران أو أحدهما (قوله أنه يجوز) بدل من الضابط (قوله فلا يجوز) أي التيمع سواء كان عن حدث أصغر أو أكبر (قوله فكالاول) أي ما لا يشترط له الطهارة فيتيمع به مع وجود الماء (قوله فكالثاني) وهو ما يشترط له الطهارة (قوله لا دخول مسجد) انما لم تجز الصلاة به لانه ان كان عن حدث أصغر فقد الامران كونه عبادة مقصودة وكون تلك العبادة لا تحمل بدون طهارة وان كان عن حدث أكبر فقد الاول حلبي (قوله أو لقراءة) أي ان كان عن حدث لفقد الثاني ولا يراد بالجنب لانه اذا تيمع لها جازبه الصلاة كما يأتي (قوله أو مسه) لم تجز الصلاة به لفقد كونه عبادة مقصودة سواء كان عن حدث أصغر أو أكبر (قوله أو كتابته) انما لم تجز الصلاة به لفقد كونه عبادة كافي المس هذا اذا كتب والصيغة في يده أما اذا كتب والصيغة على الارض فقد عدم الامران حلبي (قوله أو تعليمه) لانه ان كان التيمع له عن حدث فعدم صحتها به لفقد الثاني وان كان عن جنابة فان كان يعلم كلمة فلفقد الثاني أيضاً أما اذا كان التعليم أكثر من الكلمة كان من باب القراءة واذا تيمع عن جنابة لها صحت به الصلاة (قوله أو زيارة قبور) العلة في عدم صحة الصلاة بالتيمع لها لفقد الثاني وكذا يقال في الثلاثة بعده (قوله أو أذان) العلة في عدم الصحة به ان كان عن جنابة فقد الاول وان كان عن حدث أصغر فقد الامرين (قوله أو إقامة) العلة فقد الاول سواء كان التيمع عن حدث أصغر أو أكبر اه حلبي (قوله أو اسلام) جرى فيه على مذهب أبي يوسف رحمه الله تعالى القائل بصحته في ذاته وصحة الصلاة به وأما أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فلا يعتبرانه أصلاً لعدم صحة النية من الكافر قال في امداد الفتاح قال أبو يوسف تصح صلاته بيمينه لا دخوله في الاسلام لانه نوى قربة مقصودة تصح منه في الحال فيصح تيممه اذ الاسلام رأس القرب واعتبار سائر هابه بخلاف تيمع الكافر للصلاة لعدم صحتها منه في الحال ولم يعتبره الامام ومحمد لاسلامه وهو الاصح اه حلبي وفيه أنه حينئذ لا يصح قول السارح بعدم تجز الصلاة به بالنظر للاسلام بخصوصه لان أبا يوسف يجيز الصلاة به والذي في البحر أن عدم صحة الصلاة به متفق عليه وأبو يوسف انما قال بصحته للاسلام فقط (قوله بخلاف صلاة جنازة) أي فان الصلاة تصح بيمينها اذا كان عند فقد الماء أما اذا تيمع لها عند وجود الماء فلا تصح الصلاة به ولا صلاة جنازة أخرى اذا كان بينهما فاصل يسع الطهارة أفاده الحلبي (قوله أو سجدة تلاوة) فتصح الصلاة بالتيمع لها عند عدم الماء أما عند وجوده فلا يصح التيمع لها لما علمت من أنها تنفوت إلى بدل (قوله وظاهره) أي ظاهراً في الفتاوى (قوله أنه يجوز له فعل ذلك) أي التيمع لسجدة التلاوة (قوله قتأمل) تأملناه فوجدناه صحيحاً اه حلبي أقول ان كان مراد السارح جواز التيمع لها مع وجود الماء فعدم الجواز متفق عليه وان كان المراد عدم الماء فالجواز كذلك فلا وجه لقوله قلت الخ (قوله ولو وقت وتر) لانه فرض على نفوت الصحة بغوته (قوله لفواتها) أي هذه المذكورات إلى بدل قبل الاوقات والوتر القضاء وبديل الجمعة الظهر فان قلت ان هذا لا يتأتى الا على مذهب زغرأما على المذهب فالظاهر أصل قلت الظاهر خلاف ما روي من أن الأولى أن يقال لانها تنفوت إلى ما يقوم مقامها من وجوب (قوله وقبل تيمع نفوت الوقت) هو كافي القنية رواية عن مشايخنا وفتح عليها أنه لو كان في سطح ليلا وفي يمينه لكنه يخاف في الظلمة اذا دخل البيت يتيمع ان خاف نفوت الوقت وكذا الخوف البني أو البرد أو المطر

قلت وفي المتن وشروحا تيمع لا دخول مسجد
ومس مصنف مع وجود الماء ليس بشئ بل
هو عدم لانه ليس بعبادة يخاف فوتها لكن
في القهستاني عن المختار المختار جواز مع
الماء لسجدة التلاوة لكن سيجي تقييده بالفر
لا الحضر ثم رأيت في الشريعة وشروحا
ما يؤيد كلام البحر قال وظاهر البرازية جواز
تسرع مع وجود الماء وان لم تجز الصلاة به
قلت بل لعشر بل أكثر لما مر من الضابط أنه
يجوز لكل ما لا يشترط له الطهارة ولو مع
وجود الماء وأما ما تشترط له فيشترط فقد الماء
كعدم المس مصنف فلا يجوز لواجد الماء وأما
لقراءة فان محمدنا في الاول أو جناباً في الثاني
وقالوا بالتيمع لا دخول مسجد أو تعليمه أو زيارة
مصنف أو مسه أو كتابته أو تعليمه أو أذان
قبور أو عبادة مريض أو دفن ميت أو أذان
أو إقامة أو اسلام أو اسلام أو رده لم تجز الصلاة
به عند العامة بخلاف صلاة جنازة أو سجدة
تلاوة فتاوى شيخنا خير الدين الرمي قلت
وظاهره أنه يجوز له فعل ذلك قتأمل (لا) يتيمع
(لنفوت الجمعة ووقت) ولو وقت وتر لنفوتها
إلى بدل وقبل تيمع نفوت الوقت

أو الحار الشديد حيث خاف فوت الوقت بجر (قوله قال الحلبي) شارح النية (قوله ثم بعيد) أي بوضوء بعد الوقت
 (قوله ويجب) أي على المسافر أما المقيم فالوجوب لا تفصيل فيه لأن العمرات مظنة وجود الماء لأن قيام
 أهلها به كذا في البحر (قوله طلبه) أي الماء (قوله ولو برسولة) أي أن طلب رسولة يكفيه عن الطلب بنفسه
 كافي النهر (قوله ثلثمائة ذراع) أي أربع مائة قال في المنع عن الذخيرة والمقرب وظاهر ما في الحقائق أنه
 لا يلزمه المشي بل يكفيه النظر في هذه الجهات وهو في مكانه وهذا إذا كان ما حواله لا يستتر عنه فان
 سكن كان بقربه جبل صغير وضوء معدود ونظر حواله ان لم يحق ضرر على نفسه أو ماله الذي معه أو الخلف
 في رحله فان خاف لم يلزمه المهود والمشي بجر عن التوشيح (قوله من كل جانب) الذي في الشرب ليلية عن
 البرهان اعتبار الغلوة من جانب ظنه فقط لا من كل الجوانب ويؤيده ما في القهستاني عن القمري ناشي حيث
 قال ويجب أي يفترض طلبه في الغلوة بمنة أو بسرة أو قدما كافي القمري ناشي قدر غلوة فيحصل قول الشارح
 من كل جانب على أن المراد جانب ظن قربه فيه ويخصر بغير الخلق لأنه قد مر عليه وعرف فقد الماء فيه
 (قوله ورفقته) الأولى التعدير بأول أن ضررا أحدهما يبيح ذلك اه حلبي (قوله ظنا قويا) الفرق بين الظن وغالب
 الظن أن أحد الطرفين إذا قوي وترجح على الآخر ولم يأخذ القلب ما ترجح ولم يطرح الآخر فهو الظن وإذا
 عقد القلب على أحدهما وترك الآخر فهو كبر الظن وغالب الرأي (قوله دون ميل) قديده لأن الميل وما فوقه
 بعيد لا يوجب الطلب (قوله بأمانة) متعلق بظن وهو مثل حومان طير وخضرة (قوله أو أخبار عدل) يفهم
 منه أن أخبار القاص ومستور الحال لا يوجب الطلب (قوله ولا يغلب على ظنه) بأن شك أو ظن ظنا
 غير قوي كافي النهر (قوله والا لا) أي ان لا يرجح الماء لا يستحب له الطلب لأنه لا فائدة فيه إذا لم يكن على رجا
 منه كذا في البحر (قوله أعادوا لا) مقتضى ما في البحر عن السراج من أنه لو تيمم من غير طاب وكان الطلب
 واجبا وصلى ثم طلبه فلم يجده وجبت عليه الاعادة عندهما مطلقا سواء أخبر بذلك بالماء أم لا خلافا لابي
 يوسف أبو السعود وذكر الزيلعي ما وافق المذكور هنا من وجوب الاعادة (قوله في حق جواز الصلاة) وأما
 في حق غيره كالسلام ورده فكفي نية التيمم كذا في البحر (قوله نية عبادة) مثلها نية الطهارة أو استباحة الصلاة
 أو رفع الحدث أو الجنابة والنية المقصود والارادة الحادثة فهذا لا يقال لله تعالى ناء كذا في البحر (قوله أو سجدة
 تلاوة) لأن كلامهم ما قرينة مقصودة والمراد بالقرينة المقصودة أن لا تجب في ضمن شيء آخر بطريق التبعية ولا شك
 أن سجود التلاوة انما شرع ابتداء تقربا إلى الله تعالى من غير أن يكون تبعا لغيره بخلاف دخول المسجد
 وضوءه (قوله في الأصح) هو قول الامام رضي الله تعالى عنه أما على قولهما أنها مستحبة وبه يفتي كما يأتي
 في باب مهود التلاوة فينبغي صحته وصحة الصلاة به اه حلبي (قوله خرج دخول مسجد) لأنه ليس عبادة
 مقصودة لا يقال ان دخول المسجد عبادة وان لم يكن للصلاة فلا اعتكاف لانا نقول العبادة هي الاعتكاف
 ودخول المسجد تبع له فكانت عبادة غير مقصودة بل لا يلزم أن يكون عبادة وسواء كان داخل المسجد
 جنباً أو محدثاً (قوله ومس مصحف) أي ولو جنب فانه وان كان لا يحمل الا بالطهارة الا أنه وسيلة للقراءة
 وأما القراءة فالحق فيها التفصيل فان تيمم لها وهو جنب جاز له ان يصلي به سائر الصلوات كذا في البدائع
 (قوله خرج السلام ورده) فانما وان كانا عبادة لكنهما يحلان بدون الطهارة (قوله فلغا) تفرع على
 اشتراط النية في التيمم ولغا معناه بطل (قوله لا يصح منه) وهذا لأن النية تصير الفعل متممها سببا للثواب
 ولا فعل يقع من الكافر كذلك حال كفره كذا في البحر (قوله بنية الوضوء) أي يريد به طهارة الوضوء كافي البحر
 (قوله به يفتي) مقابلة أنه لا بد من التمييز لأن التيمم لها يقع على صفة واحدة فميز بالنية كصلوات الفرض وليس
 بصحيح (قوله ونوبل راجيه) نائب الفاعل يعود على التيمم أو على الصلاة به كافي الحلبي (قوله رجا قويا) خرج
 بذلك الخطور بالبال قال في البحر وإذا لم يكن رجا وطمع فلا فائدة في الانتظار وهذا إذا كان بينه وبين الماء
 ميل أو أكثر فان كان أقل منه لا يجره التيمم وان خاف فوت الوقت (قوله آخر الوقت المستحب) وان كان
 لا يرجو لا يؤخر الصلاة عن وقتها المهود أي وقت الاستحباب وهو أول النصف الأخير من الوقت في الصلاة
 التي يستحب تأخيرها بجر وهذا لا يظهر في العشاء فان تأخيرها إلى النصف الثاني مكروه بخلاف ما بين الثلث
 الأول والنصف الأخير مباح قال العلامة فوح المراد من آخر الوقت هو بعد الوقت المستحب إلى قبيل الوقت

قال الحلبي قال لا حوط أن تيمم ويصلي ثم بعيد
 (ويجب) أي يفترض (طلبه) ولو برسولة قدر
 (خلوة) ثلثمائة ذراع من كل جانب ذكره الحلبي
 وفي البدائع الأصح طلبه قدر ما لا يضرب نفسه
 ورفقته بالانتظار (ان ظن) ظنا قويا (قوله)
 دون ميل بأمانة أو أخبار عدل (والا) يغلب
 على ظنه قربه (لا) يجب بل يتدب ان رجاء
 لا ولو صلى تيمم وعة من يسأله ثم أخبره بالماء
 اعادوا لا (ونشر طهارة) أي التيمم في حق جواز
 الصلاة (نية عبادة) ولو صلاة جنازة أو سجدة
 تلاوة لا يشكر في الأصح (مقصودة) خرج
 دخول مسجد ومس مصحف (لا يصح) أي
 لا تحمل ليعم قراءة القرآن للجنب بدون
 طهارة (خرج السلام ورده) (فلغا تيمم كافر)
 لا وضوء (لأنه ليس بأهل لنية فافتقر إليها
 لا يصح منه وضوء تيمم جنب بنية الوضوء به
 يفتي (ونوبل راجيه) رجا قويا (آخر الوقت
 المستحب) ولو لم يؤخر وتيمم وصلى جاز لو كان
 بينه وبين الماء ميل والا

المكروه وأما الوصول إليه فانظر أنه مكروه فأنى له الاستصحاب والمراد بالرجاء هنا هو اليقين أو الظن يعني إذا غلب على ظنه أو يتيقن أنه يجسد الماء في آخر الوقت يستحب له تأخير الصلاة إليه لكن هذا الاستصحاب إذا كان بينه وبين موضع رجوه ميل أو أكثر وإن كان أقل منه لا يجوز التيمم وإن خاف فوت وقت الصلاة وإن لم يكن له رجاء بالمعنى المذكور لا يؤخر عن أول الوقت المستحب وهذه المسئلة أول واقعة خالف الإمام فيها استناذه حماد فقد روى أنهم أخرجوا التشيع الأعمش ففقدا الماء فصلى حماد بالتيمم أول الوقت وآخر الإمام الصلاة لا آخر الوقت المستحب فوجد الماء فأدى الصلاة بأكمل الطهارة تبين وكان ذلك من اجتهاد منه فقبلها الله وصوبه فيها وكانت صلاة المغرب ~~لكنهم~~ لم يذكرها للمغرب وقت استحباب ولو علم أنه إن أخر الصلاة إلى آخر الوقت يقرب من الماء بمسافة أقل من ميل لكن لا يتم ~~لكن~~ من الصلاة بالوضوء في الوقت الأولى أن يصلى في أول الوقت مراعاة لحق الوقت وتجنباً عن الخلاف كذا في البحر (قوله صلى) أي أتم الصلاة ولم يذكر الماء أما لو ذكره وهو في الصلاة قطع وأعاد اجاعاً كذا في المنع (قوله من ليس في العمران) سواء كان مسافراً أم مقيماً مخ أمانى العمران فتجب عليه الإعادة (قوله ونسى الماء في رحله) أقاد بذلك أنه سابق علم به بأن وضعه بنفسه أو غيره بعله أو ما لو وضعه غيره بغير علمه لا يعيد اجاعاً سواء كان عبداً أو أجنبياً لأن المرء لا يجتنب بفعل الغير أبو السعود وقيد بالتسيان وبالماء لأنه لو ظن فناء الماء أو كان ذلك التسيان في الثوب فله حكم يذكّر بعدد الرحل للبعير بمنزلة السرج للفرس ويقال لمنزل الإنسان ومأواه والمراد هنا مأواه الأعم نهر (قوله وهو مما ينسى عادة) مفهومه ما ذكره الشارح بقوله كالأونسيه في عنقه (قوله لا إعادة عليه) أي لا في الوقت ولا بعده (قوله ولو ظن فناء الماء) مثل الظن الشك (تنبيه) أعلم أن ثبوت النسبة ونفيها إن لم يكن في الذهن أصلاً فهو جهل بسيط وإن حصل فيه أحدهما فإن لم يجوز العقل أن يكون الواقع هو الطرف الآخر فهو جزم سواء كان مطابقاً للواقع أم لا فإن لم يكن مطابقاً يسمى جهلاً مركباً وإن جاوز العقل أن يكون الواقع الطرف الآخر فإن كان كلا الطرفين عنده على السواء فهو شك وإن كان أحد الطرفين راجحاً والآخر مرجوحاً فالراجح ظن والمرجوح وهم جوى (قوله أعاد اتفاقاً) أي إذا تبين خلاف ظنه (قوله في عنقه أو ظهره) الضميران يرجعان للناسي (قوله أو في مقدمه) ضميره وضمير مؤخر يرجعان إلى البعير وما ذكره متفق عليه بينهم وأما لو كان سائقاً والماء في المقدم أو راجحاً وهو في المؤخر فعلى الاختلاف فلا يعيد عندهما ويعيد عند أبي يوسف وكذا إذا كان قائداً مطلقاً (قوله نوب نجس) أي بنجاسة مانعة (قوله أو مع نجس) كشعر الخنزير (قوله ومعه ما يزيله) أي مائع قانع طاهر يزيله سواء كان ماء مطلقاً أم لا فإما وصول أو تنكرة موصوفة ولا يقرأ بالمد (قوله أو نوضاً بعماء نجس) مثل ذلك ما إذا نسي بعض أعضاء الوضوء أو بعض البدن في الغسل (قوله أعاد اجاعاً) يرجع إلى كل ما تقدم وفي حكاية الاجماع في بعض الصور نظريه يعلم بمراجعة البحر والمنع (قوله ويطلبه الخ) أطلقه وفصل في الواو في فقال مع رفيقه ما فظن أنه إن سأله أعطاه لم يجز التيمم وإن كان عنده أنه لا يعطيه يتيمم وإن شك في الإعطاء وتيمم وصلى فسأله فأعطاه يعيد (قوله وجوباً) أراد به الافتراض بدليل قوله وقبل طلبه لا يتيمم فليتبأمل (قوله على الظاهر) الأولى حذفه لأن قول المصنف فيما يأتي على الظاهر راجع إلى هذا كما أفاده في المنع (قوله من رفيقه) الأولى حذفه وإبقاء المصنف على عمومته ولذا قال أبو السعود قلاعن الجوى عن البرجندى قوله من رفيقه جرى مجرى العادة والافكل من يحضر وقت الصلاة في حكمه كذلك رفيقاً كان أم لا اه (قوله بان استهلكه) أو استهلك البعض والباقي غير كاف (قوله وأن لم يعطه) أي الماء السكافي للتطهير كذا في النهر (قوله بمن مثله) في أقرب موضع يعز فيه المائمه (قوله أو يعين يسير) وهو ما كان دون ضعف القيمة أخذاً من تعريف الفاحش (قوله وله) أي لطالب الماء من (قوله فاضلا عن حاجته) أي الأصلية وإن لم يكن في يده بل في ملكه نهر لانه إذا كان له مال غائب وأمكنه الشراء بمن مؤجل وجب عليه الشراء كذا في البحر (قوله لا يتيمم) لتحقيق القدرة فإن القدرة على البدل قدرة على الماء من (قوله وهو ضعف قيمته) هذا ما في النوادر وعليه اقتصر في البدائع والنهاية فكان هو الأولى بغير لكنه خاص بهذا الباب لما يأتي في شراء الوصى أن الغبن الفاحش ما لا يدخل تحت تقويم المقومين اه حلي (قوله عن ذلك) الأولى حذف عن لأن اسم الإشارة راجع إليه لا إلى الماء (قوله تيمم) أما في الأولى فلو جرد الضرر بالغبن الفاحش

(صلى) من ليس في العمر ان بالتيمم (ونسي الماء في رحله) وهو مما ينسى عادة (لا اعادة عليه) ولوطن فناء الماء اعادة اتقا كما لو نسيه في عنقه او ظهره او في مقدمه راكباً او مؤخره سائقاً او نسي نوبه وصلى عسراً او في نوب نجس او مع نجس ومعه ما يزيله او توضأ بما نجس او صلى بمحله فاشهد ذكر اعادة اجاباً (ويطلبه) وجوباً على الظاهر (من) لا يفقه (من هو معه) فان منعه (ولو دلالة بان استهلكه) (تيمم) لتحقق عجزه (وان لم يعطه الا ثمن مثله) (لا تيمم) بسببه (وله ذلك) فاضلا عن حاجته (لا تيمم) ولو اعطاه (بأكثر) يعني يغني فاحش وهو ضئف قيمته في ذلك المكان (أو ايسر له) ثمن (ذلك تيمم)

فإن حربة مال المسلم كحربة نفسه والضرر في النفس مسقط فكذا في المال بغيره وأما في الثانية فالوجه ظاهر
 (قوله وأما العطش) مقابل لمخدوف معلوم من المقام تقديره هذا الحكم للتييم وأما الخ (قوله أخيا لنفسه) أي
 وهو مقدم على حفظ المال (قوله وقبل طلبه) المصنف في حديثه بحتم أن يكون من إضافة المصدر إلى فاعله
 أولى مفعوله وتقدير الشارح الماء يعني الأول (قوله أي ظاهر الرواية) دفع به فهم أنه بحث (قوله عن أصحابنا)
 أي الثلاثة وقال الحسن لا يجب السؤال لأن فيه مذلة وفيه بعض حرج والتيم شرع لدفع الحرج كذا
 في البحر (قوله لا تميزه عادة) فلا يقع فيه ضنة وليس في سؤال ما يحتاج إليه مذلة فقد سأل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بعض حواججه من غيره اه بحر (قوله وعليه) أي على وجوب طلب الماء لبذله (قوله فيجب
 طلب الدلو والرشاء) يجامع أنه لا يجري فيه ما يجزى والرشاء بوزن كتاب الجبل كافي القاسوس (قوله وكذا
 الانتظار) أي يجب وقيل يستحب (قوله ولو كان في الصلاة الخ) قال في النهر فإن كان في الصلاة وغلب على
 ظنه الاعطاء قطع وطلب فإن لم يعطه بقي تيممه فلو أنها لم تسأل فإن أعطاء استأنف والاعتنا اه (قوله لكن
 في القهستان) مقابل ظاهر الرواية الذي في المصنف وحاصله التفصيل كما مر عن الوافي (قوله والمحمور)
 لو حذفه وقال وفا قد لم يرض أوبعدهم في المحصور ويراد به المنوع ليشمله ولا يجعله مقيسا لكان أولى
 (قوله ولا يمكنه إخراج مطهر) أما إذا أمكنه بنقر الأرض أو الحائط بشئ يستخرج المطهر ويصلي بالاجماع
 كذا في الخلاصة وفيه أنه يلزم التصرف في مال الغير وهو أرض الغير أو حائطه بغير إذنه (قوله يؤخرها عنده)
 ويحرم عليه الصلاة كما نقله النووي مذهب الإمام كذا في المنح (قوله فركع ويسجد) ولا يقرأ كافي أبي السعود
 وسواء كان حدثه أكبر أو أصغر (قوله ان وجد مكانا يابس) أي من التراب التي فيه أي ولو بإخراج الطاهر
 بالخرول ولو وجد طاهرا يديه للصلاة تعين الصلاة عليه (قوله كالصوم) التشبيه في التشبه وفي مطلق وجوب
 الاعادة وذلك فيما إذا دخل المسافر موضع أقامته بعد ما أكل في يوم رمضان أو بعد ساعات وقت المنية
 فإنه يجب عليه الامساك تشبها بالصائم ثم يجب عليه الاعادة (قوله إذا كان بوجهه براحته) أما إذا كان
 وجهه سليما صحه على التراب ويمسح الأشل وجهه وذراعيه بالأرض ولا يترك الصلاة ويمسح الاقطع ما بقي من
 الفروض كغسله ويسقطان بعبارة قطع محل الفرض (قوله ولا يتيم) من عطف الخاص وانما ذكره دفعا
 لتوهم قصر الطهارة على المائية (قوله وبهذا) أي بقول المصنف يصلي بغير طهارة (قوله غير مكفر) موضوع
 المسئلة يفيد التقييد بالضرورة (قوله وقدمت) أي في أول كتاب الطهارة (قوله أعاد) لأن الجزاء إنما تحقق
 بمنع العباد ومنع العباد لا يؤثر في إسقاط حق الله تعالى هندية (قوله والالا) صادق بحسبه في القرية مع أن
 حكمها حكم المهر فالأولى أن يقول ان مقبلا أعاد والالا ووجهه كافي الهندي أنه انضم عذر السفر إلى الجز
 الحقيقي وأما في السفر عدم الماء فحقق عدمه من كل وجه كذا في محيط السرخسي (قوله ان في السفر
 نعم والالا) ان كان هذا الفرع مفروضا عند وجود الماء فالحق النقي مطلقا وان كان عند عدمه فالحق الثبوت
 مطلقا فاله الحلبي (قوله المسبل) أي الموقوف الذي يوضع على السبل أي الطرق للشرب لا يمنع التيم لأنه عادم
 الماء الطهر شرعا (قوله ما لم يكن كثيرا الخ) محل ذلك عند عدم التيقن بأنه للشرب أما إذا تيقن أنه للشرب فيحرم
 الوضوء لأن شرط الواقف كنص الشارع (قوله وشرب ما للوضوء) ظاهره وان لم يكن للضرورة وفيه أنه يلزم
 مخالفة شرط الواقف (قوله الجنب أولى بإباح من حائض) وذلك لا مكان تيمها بالتراب واقتدائها به واقتداء
 التيم بالطاهر أفضل من عكسه مع عدم تأنيدها وهو مفروض فيما إذا كان الماء يكفي للفعل أما إذا كان
 لا يكفي الا للوضوء فالحدث أولى من الباقي فليتأمل (قوله ومحدث) أي حدثا أو مفرقا أو لونه عليه لأن الجنابة
 أشد فالتأنيهاهم ولذا اجتمع على الجنب أشياء لا تمتنع على المحدث (قوله وميت) لعل أوليته عليه بسبب أنه
 يؤدي ما كلف به من صلاة وقراءة فاحتياجه إليه أكثر من الميت وتعبيره بأولى يفيد جواز التيم للجنب (قوله
 فهو أولى به) أي أحق به فيقدم على غيره لكونه المالك (قوله فينبغي صرفه للميت) لعل وجهه الاسراع بتهيئة
 المطلوب ولأنه لا يمكنه التحصيل بخلاف الحي ولأن المسامحة من الميت في نفسه لا تنافي بخلاف الباقي وكيفية
 صرفه أنه أن يتبرع بالباقيون به وفيه أنه حيث كان المستر في غنى صرفه للميت فالمباح أولى وقد قلنا ان الجنب
 أولى به (قوله جازيتم جماعة من محل واحد) وذلك لأن التراب لا يوصف بالاستعمال ولو الذي علق يديه حتى

وأما الماء من فيجب على القادر شراؤه
 بأضعاف قيمته أشياء لنفسه وانما يتبرأ الميل
 في تسعة عشر موضعا مذكورة في الأشباه
 (وقبل طلبه) الماء لا يتيم على الظاهر أي
 ظاهر الرواية عن أصحابنا لا لأنه مبذول عادة
 كافي البحر عن المبسوط وعليه فيجب طلب
 الدلو والرشاء وكذا الانتظار لو قال له حضي
 استقي وان خرج الوقت ولو كان في الصلاة
 ان ظن الاعطاء قطع والالا لكن في القهستان
 من المحيط ان ظن الاعطاء الماء أو الاله
 وجب الطلب والالا (الطهورين) بأن جبر في مكان
 والتراب (لا يمكنه إخراج مطهر وكذا العابر
 عنهما الأرض) يؤخرها عنده وقال ينسبه
 بالمصلي وجوبه بغير ركع ويسجدان وجده كذا
 باب الألو يوتى فاعلم أنهم بعيد كالصوم (به يفتي
 واليه مرجوعه) أي الإمام كافي القاض
 وفيه أيضا (مقطع اليد والرجلين إذا
 كان بوجهه براحته يصلي بغير طهارة) ولا
 يتيم (ولا يعيد على الأصح) وهذا أظهر أن
 زعم الصلاة بلا طهر غير مكفر بل يفتقر وقد
 مروى في صلاة المريض • فروع • صلى
 المحبوس بالتيم ان في السفر ان في السفر ان في السفر
 يتيم لاجل الصلاة لا يمنع التيم ما لم يكن كثيرا
 الماء المسبل في الصلاة لا يمنع التيم ما لم يكن كثيرا
 فيعلم أنه للوضوء أيضا وشرب ما للوضوء •
 الجنب أولى بإباح من حائض ومحدث وميت
 ولو لا عدمه فهو أولى به ولو شتر كاذبي
 صرفه للميت • جازيتم جماعة من محل واحد •

لجميع ما خلق بأيدي الله - من يجوز عليه التيمم (قوله ولا يضاف العطش) أما عند خوفه فيجوز التيمم وإن لم يخلطه لاستئصال الماء بمصاحبه الأصلية (قوله بما يغلبه) أي بشئ يغلبه أو يساويه كما ورد ونحوه (قوله أو يجره) بفتح الهاء كافي القاموس (قوله على وجه يمنع الرجوع) أصل العبارة لصاحب التيمم وهو صاحب الهداية والمزيد لكن لم يقيد الهبة بهذا القيد فاعترض بأنه يلزمه شراؤه بشئ المثل إذا كان له مكانا لغيره فإذا تمكن من الرجوع في مال نفسه كيف يجوز له التيمم وأجاب الكمال بأن الرجوع في الهبة ~~مكروه~~ غير مماوهرين مطلوب لعدم شرعائه غير الماء معدوما في حقه وإن قدر عليه بالرجوع اه قلت وعدم التقيد أولى لأنه إذا كان يجره على هذا الوجه لا تعود عليه فائدة فالأولى أن يتفقد بنفسه (قوله ولو غلبا) تميم للأصل أي أصل التيمم اعلم أن كل ما نقض الغسل نقض الوضوء كالمشي وليس كل ما نقض الوضوء نقض الغسل فكان نقض الغسل أخص من نقض الوضوء حيث لا يشمل الأمثل المشي ونقض الوضوء أعم حيث يشمل المشي ويترد عليه بمثل الخارج التيمم فالتعبير بنقض الوضوء مبادر للتعبير بنقض الأصل فترده صاحب البحر والحاصل أن التيمم مطلقا سواء كان عن حدث أصغر أو أكبر يتنقض بنقض الوضوء مطلقا سواء كان ناقض الوضوء وحده أو ناقض الوضوء والغسل ثم إذا انتقض التيمم بنقض الغسل يتنقض باعتبار الجنابة فيصير جنبا لا محذورا سواء كان ذلك التيمم عن حدث أو جنابة وإذا انتقض بنقض الوضوء كالبول يتنقض باعتبار الحدث فيصير محذورا لا جنبا اه حلي مختصرا وعند التأمل يظهر نصيب ما في المصنف لأن من عبر بنقض الوضوء يفيد أن تيمم الغسل يتنقض بنقض الوضوء وليس كذلك بخلاف تعبير المصنف وفي قوله فيصير جنبا لا محذورا لا نظرا لأنه متى صار جنبا صار محذورا لأن ناقض الأكبر يتنقض الأصغر وقوله سواء كان ذلك التيمم عن حدث أو جنابة أفاده أن تيمم الوضوء يكفي الغسل وعكسه وقد مر (قوله فلو تيمم الخ) اعلم أن المصنف أفاد أن التيمم إن كان عن حدث أصغر نقض بنقض الوضوء ومن المعلوم أن ناقض الغسل ناقض للوضوء فبطل فيه وأن التيمم إن كان عن جنابة نقض بنقض أصله وهو الغسل وسكت عما إذا أتى في هذه الصورة بنقض الوضوء وهو محتمل لوجهين الأول أنه لا يتنقض أصلا والثاني أنه لا يتنقض من جهة الجنابة ويتنقض من جهة الحدث وهذا هو المراد إذا علمت احتمال المصنف للوجهين فلا وجه لتفريع الشارح هذه المسئلة على ما قبلها والأولى الاتيان بالواو أفاده الحلي وفيه أن المصنف شامل لما إذا تيمم عن الأصليين معان أحد حدثا أصغرا فانه يتنقض باعتبار أحد الأصليين وهو الأصغر وهو عين التفريع فليتأمل (قوله فيوضا) أي حيث وجد ماء كافيا للوضوء فقط ولو مرة مرة (قوله وينزع خفيه) يعني وقد لبسه معا على طهارة كاملة قبل أن يجنب كافي تصوير الزيلعي عند قول الكزبي باب المسح لأجنبيا وانما ينزع خفيه لأن الجنابة لا يمنعها الخلف كما سيأتي في باب المسح على الخفين اه حلي (قوله ثم بعده) أي بعد الوضوء المفهوم من يوضا (قوله يمسح عليه) الأولى بالسياق عليها وإن كانت ارادة الجنس ظاهرة (قوله ما لم يجر بالماء) غاية لقوله يمسح وأراد الماء الكافي للغسل فانه إذا مر به انتقض تيممه للجنابة ثم إذا جاوز تيممه للجنابة لنقض الأول برؤية الماء الكافي فإذا أحدث حدثا أصغرا وجد ماء يكفيه للوضوء فانه لا يمسح بل ينزع ويغسل قدميه لأن الجنابة قد سطعها ثم يلبس الخفين ويمسح إذا أحدث (قوله فع في عبارة صدر الشريعة الخ) أي في أول باب التيمم منه حيث قال أما إذا كان مع الجنابة حدث وجب الوضوء يجب عليه الوضوء أي إذا وجد الحدث بعد التيمم للجنابة كان ناقصا عليه القهستاني وظاهر هذا أنه إذا وجد حين التيمم المذكور ماء يمكن للوضوء لا يتوضأ به للاستغناء بهذا التيمم عنه وانما يستعمله إذا وجد الحدث بعد ذلك وهو صريح بعبارة القهستاني حيث قال الجنب إن كان له ما يمكنه لبعض أعضائه أو للوضوء تيمم ولم يجب عليه صرفه إليه إلا إذا تيمم للجنابة ثم وقع منه حدث موجب للوضوء فانه يجب عليه الوضوء حيث لا تدر على ماء كاف (قوله إن مع العسر يسرا) أي بعد العسر اليسر والبعدية ظاهرة وانما أتى مع إشارة إلى قريب ما ولازمهما حتى ~~كان~~ ما متقار بان وفيه التيسير للصبرين (قوله وقدرة ماء) كذا في بعض نسخ المصنف وفي نسخة وقدرة على ماء كاف وكتب عليها المصنف في شرحه والتعبير بالقدرة أولى من التعبير بالرؤية لأن الرؤية لا تعتبر إلا مع القدرة وليس التيمم لبرد أو مرض فانه تيمم مع رؤية الماء وإذا زال الماء بطل تيممه لقدرته وإن لم ير الماء واحتجز بالقدرة عمالو متر النائم

الحيلة جواز تيمم من معه ماء زهر
ولا يضاف العطش أن يخطئه بما يغلبه أو يجره
على وجه يمنع الرجوع (وناقضه ناقض
الأصل) ولو غلبا فلو تيمم للجنابة ثم أحدث
صار محذورا لا جنبا فيوضا وينزع خفيه ثم
بعد يمسح عليه ما لم يجر بالماء فع في عبارة
صدر الشريعة يعني بعد كافي أن مع العسر
يسرا (وقدرة) على (ماء) بفتح

على ما تكلف حيث لا يتنقص تيممه هو المختار كما إذا سبكان على جنبه برأوى على شاطئ نهر لا يعلم به والمراد بالنائم
 من نام على صفة لا توجب النقص أو كان تيممه عن جنابة فانه لا ينتقص بالنوم بغيره (قوله ولو اباحه)
 أشار به إلى أن الوجود الواقع في آية التيمم يعني القدرة بخلاف الوجود المذكور في الكفارات فانه يعني الملك
 حتى لو أبج له الماء لا يجوز له التيمم للقدرة ولو عرضت على المعسر الحائث رقة يجوز له التيمم بغير الاحتاق
 أبو السعود والاولى ابدال الحائث بالمظاهر (قوله في صلاة) من مدخول المبالغة فيفيد أنها إذا حصلت الإباحة
 في غير الصلاة بطل التيمم وهو كذلك غير أنه ان كان قبل الصلاة أخذه وتوضأ به وأدى ما عليه وان كان بعدها
 فانه لا يحتل كافي الملتقى (قوله لظهوره) أعم من الغسل والوضوء (قوله ولو مرة مرة) فلو توضأ بما زاد عن حاجته
 فنقص من إحدى رجله ان غسل كل عضو مرتين أو ثلاثاً بطل تيممه هو المختار ~~كذا في~~ في النهر عن الخلاصة
 (قوله فضل من حاجته) الجملة في محل جر نعت لما (قوله كعطش) نكرة لأن المراد العطش له أوله واباه حالاً
 أو ما لا (قوله ويحسن) وان لم يحتج اليه حالاً كما يؤخذ من حكم العطش (قوله وغسل نجس مانع) يفيد مفهومه
 أن غير المانع يقدم الوضوء عليه وحيث تنقضي الكراهة في الصلاة بالنجس الغير المانع لعدم المزيل (قوله
 ولعة جنابة) يعني أن الماء يصرف إليها وينقل الحكم إلى التيمم (قوله لأن المشغول إلى آخره) ارتكب
 الشارح في التحليل النشر المشغول (قوله لاردة) لأن الاسلام انما شرط للنية ابتداء لا بقاء لأن أثر الردة
 انما يظهر في العبادات والتيمم ليس منها ولم يجعل طهارة مع ~~الكفر~~ لا لانه للعاجلة وهي هنا متقدمة ثم سر
 (قوله بعده) أي بعد التيمم (قوله لان ما جاز لم يذر) كالصلاة عارياً وبالنجاسة (قوله بطل برؤاه) بأن يجد العاري
 قوباً ومن به نجاسة من بلا فاذا كان ذلك في الصلاة بطلت (قوله بطل بغيره) أي وان لم يكن الماء موجوداً مع وكذا
 يقال فيه بعده (قوله والحاصل الخ) هو عين ما في المصنف فلا فائدة فيه وايضا حقه أنه لا يجوز التيمم ابتداء مع
 حضور الماء أو بعده أقل من ميل فاذا كان متيمماً ثم حضر الماء أو سار حتى انتقص الميل انتقص تيممه ولو تيمم
 المريض بوضوء مع عدم الماء ثم حضر الماء لا ينتقص (قوله لكان أظهر) أي من عبارة المصنف فان عبارته
 فيها بعض خفاء وذلك في قوله اذا وجد بعده فان مرجع الضمير لا يظهر عوده إلى التيمم الا بتأمل وأما كونها
 أنصر قظاهر (قوله وعليه) أي على ما ذكر من الضابط (قوله فانتقص) أي الميل بسبب سريته وهو بالصاد
 المهمة وقوله انتقص بالصاد المجمة وضميره يرجع إلى التيمم (قوله ومرورنا عن) مبتدأ خبره كاستيقظ أفاده
 المصنف والناس هو الذي يعني أكثر ما يقال عنده ولم تزل قوته الماسكة ومثل النعاس النوم على صفة
 لا توجب النقص (قوله المحصة عنه) وحيث ذاق المسئلة اتفاقية (قوله ويخر به ماء) لكن ان كان الماء في برص
 تيممه اتفاقاً وان كان في نهر صرح على قول الامام وهو الاصح أفاده في البصر (قوله عدداً) فلو كان برأيه ووجهه
 ويديه جراحة والرجل لاجراحتيه تيمم سواء كان الاكثر من أعضاء الجراحة جرحاً أو مصحاً وهذا القول
 هو المختار كذا في البصر (قوله وفي الغسل مساحة) استظهار لصاحب البحر وتبعه صاحب النهر (قوله أو به
 جدرى) بضم الجيم وقصها كذا في القاموس (قوله اعتباراً لاكثر) عليه لقوله تيمم (قوله وعسع الجريح)
 فيسمع على محل الجراحة ان أمكنه والا فعلى الخرقه بغير وهل يلزمه شدة الخرقه ان لم ~~تد~~ كن موضوعة أولاً
 فيزهر رأي في شرح المنية الحلبي ما يفيد الوجوب (قوله وكذا ان استويا) أشار بذلك إلى أن الحكم واحد
 فلو قال المصنف وبعبكسه أو استويا غسل الصحيح لكان أخصر (قوله ولا رواية في الغسل) أي في صورة
 المساواة واختلاف المشايخ فيها كما صرح به مسكين والاحوط الغسل والمسح كافي المتن الحلبي (قوله كما يتيمم
 الخ) وكذا يتيمم لو كان جملة اذا غسل الصحيح يصيب الماء الجريح كافي شرح ابن أمير حاج للمنية (قوله وان وجد
 من موضعه) وتذهب الاعانة بذلك الغير عند الامام وتفترض عندهما وهذا بناء على أن القادر بقدرته الغير هل
 يعتدراً أولاً حلبي (قوله ولا يجمع بينهما) وذلك لما فيه من الجمع بين البدل والمبدل ولا نظيره في الشرع
 (قوله وغسل) بفتح الفين ايتم الطهارة بين حلبي (قوله كما لا يجمع بين حبض وحبل) الاحتمالات في هذه الاربعة
 ستة ثلاثة فيها الحيز مع غيره واثنان تقاس مع غيره والسادس حبل مع استحاضة وقد تركه الشارح لأن
 الجمع فيه يمكن أفاده الحلبي وفيه أن التقاس قد يجمع مع الحبل في التوأم الثاني لما ذكره أن التقاس من الاول
 (قوله ولا زكاة وعشر) بأن أدى عشر الخارج وأبقاه عنده حتى جال عليه الحول فأوباه التجارة فانه لا يجب

ولو اباحه في صلاة (كاف لظهوره) ولو
 مرة (فضل من حاجته) كعطش ويحسن وغ
 نجس مانع ولعة جنابة لأن المشغول
 بالحاجة وغير الكافي كالمعدوم (لا
 وكذا) ينتقص (كل مانع وجود التيمم
 وجد بعده) لأن ما جاز لم يذر بطل برؤاه
 تيمم لم يضر بطل بغيره أو لم يضر بطل برؤاه
 والحاصل أن كل مانع وجود التيمم
 وجود التيمم (وما لا) يمنع وجود التيمم
 الا ابتداء (فلا) ينتقص وجوده بعد ذلك
 ولو قال وكذا زال ما أباحه أي التيمم لكان
 أظهر وأخصر وعليه فلو تيمم بعد ذلك
 فلا ينقص انتقص فليحفظ (ومرورنا عن
 متيمم عن حدث أو فأنتم غير متمكن متيمم
 جنابة (على ماء) كاف (كسنة قط) فانتقص
 وأبقا تيممه وهو الرواية الأصح عنه المختار
 للتيمم كما وتيمم وقوله ماء لا يعلم به كافي البصر
 وغيره وأقر المصنف (تيمم) كان أكثر
 أي أكثر أعضاء الوضوء عدد أو في الغسل
 مساحة (مجرداً) أو به جدرى اعتباراً
 لاكثر (وبعبكسه يغسل) الصحيح ويصح
 الجريح (وكذا) ان استويا غسل الصحيح
 من أعضاء الوضوء ولا رواية في الغسل
 (ومسح الباني) منها (وهو) الاصح لأنه
 (أحوط) فكان أولى وصح في الفيض وغيره
 التيمم كما تيمم لو الجرح يسديه وان وجد من
 موضعه خلافاً لما (ولا يجمع بينهما) أي تيمم
 وغسل كما لا يجب مع بين حبض وحبل أو
 استحاضة أو نفاس ولا بين نفاس واستحاضة
 أو حبل ولا زكاة وعشر

عليه فيه زكاة (قوله أو خراج) بأن أدى خراج الأرض من الخراج ونوى في التجارة وحال عليه الحول
فلا زكاة فيه وكذا لو لم يؤد العشر أو الخراج فإن زكاة التجارة لا تصح فيه **أ** وفي كتاب الزكاة ومقرر الحلي
ما ذكره الشارح بالأرض التي أدى خراجها ثم نوى فيها التجارة وحال عليها **أول** فإنه لا زكاة فيها (قوله
أو فطرة) بأن كان له عبيد للتجارة حال عليها الحول ففهم الزكاة وليس على **أ** إلى فطرة في رؤسهم والاحتمالات
في هذه الأربعة ستة ثلاثة في اجتماع الزكاة مع غيرها وواحد في العشر مع الخراج وترك اثنين الخراج مع
الفطرة والعشر مع الفطرة لعدم تصورهما لأن الفطرة على الرؤس والعشر والخراج على الأرض حلي (قوله
ولا عشر مع خراج) وذلك لأن الأرض إما عشرية أو خراجية (قوله ولا فدية وصوم) عدم الاجتماع من أحد
الجانبين وهو أنه إذا صام لا يفدي وأما **أ** فدى عن الصوم ثم قدر عليه يجب عليه الصوم حلي وفيه أنه حيث
قدر على الصوم خرج ما أذاه عن كونه فدية لأن شرطها الجزاء الدائم إلى الموت **ق** كون نافله فلا يصدق عليه
أنه جمع بين الفدية والصوم الأصورة (قوله أو قصاص) سقط من قلم الناسخ ذكر الكفارة وذكرها في البصر
وعبارته ولا بين القصاص والكفارة وذلك لأن القصاص إنما يتحقق في العمد ولا كفارة فيه والكفارة إنما هي
في شبه العمد والخطأ وما جرى مجراه ولا قصاص فيها (قوله ولا ضمان وقطع) عدم الاجتماع من أحد الجانبين
فإنه إذا قطع لا يضمن العين مطلقاً هـ السكة أو مستهلكة وأما إذا ضمنها قبل القطع فلا مانع منه هـ حلي (قوله
أو أجر) أي ولا ضمان وأجر فإن المستأجر إذا سلم الدابة وجب عليه الأجر ولا ضمان وإذا لم يسلمها ثم استهلكها
وجب الضمان ولا أجر أما لو أدى الأجر ثم استهلكها وجب الضمان حينئذ هـ حلي (قوله ولا جلد مع رجم) لأن
سداً بكر الجلد وحده المحصن الرجم حلي (قوله أو نقي) أي لا يجمع بين جلد ونقي أي تغريب إلا أن يراه الإمام
وأما الجلد والحبس فيجمع بينهما (قوله ولا مهر وموتعة) أي واجبة وذلك لأن المطلقة قبل الدخول أن سمي لها
مهر يجب نصفه وإن لم يسم لها مهر تجب المنة لا تزاد على نصف مهر المثل ولا تنقص عن خمسة دراهم التي هي
نصف أقل المهر (قوله أو حد) أي ولا مهر وحدان الوطء أن كان صحيحاً أو عن شبهة فالمرء ولا حد وأن كان زناً
فالحد ولا مهر حلي (قوله أو ضمان عليه) أي ولا يجب مع بين مهر وضمانه فإن الزوج إذا أفضى زوجته
أو أماتها من جماعه لا ضمان عليه وإنما عليه المهر فقط حلي ولم يذكر ما إذا أفضاها أو أماتها من جماعه وهو غير
زوج ومقتضاه لزوم الضمان ثم انما يظهر الضمان في الإفشاء بأن تقوم بفرض جعلها رقيقة سليمة من
هذا العيب وتتقوم وهوبها فيقدر التفاوت يضمن من الدية وأما في موتها من جماعه فالظاهر أن من قبيل شبه
العمد وليتزر (قوله ولا مهر منسل وتسمية) وذلك لأنه إذا سمي الجانب من المهر وجب وإن لم يسم أصلاً أو سمي
ما لا يجوز كخنزير وخر وجب مهر المثل (قوله ولا وصية وميراث) أي عند عدم إجازة الورثة الوصية لما ورد
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا وصية لوارث ولا إقرار له بدين (قوله وغيرها مما سيجي) ذكر المحوى
في شرحه منها جملة القصاص مع الدية وأجر القصة مع نصيبه إذا قسم أحد الشركاء والظهور مع الجماعة إلا على
قول الثاني في مصر تعددت فيه الجماعة والشهادة مع اليقين الأعلى قول ووجهه أن المزكى مجهول الجهل
الحال في الناس فالخلص فخلص الشهود والتكساح مع ملك اليقين إذا كان للاحتياط لاحتمال الجزية
والأجر مع الشركة فيما إذا استأجر أحد الشركاء أو أحدهم لحل المشترك فله لأجر له والحد مع قيمة أمة
مملوك زنى بها فأفضاها أو قتلها والقيمة مع الثمن والحد مع اللعان وأجر نظر الناظر إذا عمل مع العملة فإن له أجر
العمل لا النظارة هـ حلي بقليل زيادة (قوله عن غريب الرواية) له كتاب جعت فيه روايات الإمام التي
لم تكن في كتب ظاهر الرواية أو هو من إضافة الصفة أي الرواية الغريبة (فرع) ليس للمرأة في هذه الحالة
أن تمنع زوجها إذا أراد وطأها بل عليها الإجابة وتصح أقادها المصنف (قوله فرض مسحه) أي الرأس والرأس
من الأعضاء التي تذكر جها ابن مالك في قوله

أو خراج أو فطرة ولا عشر مع خراج ولا فدية
وصوم أو قصاص ولا ضمان وقطع أو أجر ولا
جلد مع رجم أو نقي ولا مهر وموتعة أو حد
أو ضمان أو فاضاً أو موتها من جماعه ولا مهر
مثل وتسمية ولا وصية وميراث وغيرها مما
سيجي في عمله إن شاء الله تعالى (من مجموع
رأس لا يستطيع معه مسحه) محمد بن أبي الخطاب
جنباً في النبط عن غريب الرواية يسم
وأقوى قارى الهداية أنه (يسقط) عنه
(فرض مسحه)

بأساتل عايد كرفى الفتى • لا غيرة عن حاذق لك يخبر
رأس الفتى وجبينه وسواده • والشفر ثم الشعر ثم القفر
والبطن والقمر ثم ظفر بعده • ناب وشد بالحيا يعضفر
والثدى والشبر المزبدوناجذ • والباع والذفن الذى لا ينكر

لكن رأيت في كتب الشافعية وقواعدنا لا تأباه (قوله على من ليس معه ماء يكفيه) أي اغسل رجله ويكفيه مسح الخفين (قوله أو خوف فوت وقت) أي لو غسل رجله والاولى أو خاف ويكون معطوفاً على ليس (قوله أو وقوف عرفه) قال في النهر وظاهر أن المعنى فيه ولو مسح رجله أدرك الوقوف والصلاة معا إذ لو كان لا يدركه لا يجب عليه الغسل فضلاً عن المسح لما قالوه في الحج لو كان بحيث لو صلى فاته الوقوف قدم الوقوف للمشقة اهـ (قوله أنه رخصة مسقطه للعزيمة) أي مسقطه لمشروعية بمعنى أن العزيمة لا تبقى مشروعة معها واحترز بقوله مسقطه عن رخصة الترفه فإن العزيمة تبقى معها مشروعة أي مع بقاء سبب الرخصة كالصوم في السفر والرخصة ما ينفي على أضرار العباد ويقابلها العزيمة وهي ما كان حكماً أصلياً غير مبني على أضرار العباد وهو الأصح في تعريضها لحلي عن البصر (قوله ينبغي أن يصبراً عما) أي ولا يصح غسله وذلك لما في تيمم الفتاوى الصغرى عن ابن الفضل لو ابتل قدمه لا يقتض مضيه لان استتار القدم بالخف يمنع سراية الحدث إلى الرجل فلا يقع هذا غسله مع تبرأ فلا يوجب بطلان المسح ونقل الزاهد عن العياشي أنه لا يطل وإن بلغ الماء الركبة قال في النهر ثم رأيت في السراج وضاً وغسل رجله وليس خفيه ثم أحدث ومسح فدخل الماء في أحد خفيه قال بعضهم إن غسل الماء جميعها مع الكعبين وجب غسل الأخرى وقال بعضهم لا ينتقض المسح أصلاً وهو لا يظهر اهـ ويجب عليه غسل رجله ثانياً بعد المدة لعمل الحدث السابق عمله من السراية إلى الرجلين فيحتاج إلى مزيل أبو السعود وما في الحلبي عن الشربلاني ضعيف (قوله مشهورة) المشهور أن يكون رواية أكثر من اثنين في كل طبقة من طبقات الرواة ولم يصل إلى حد التواتر كما في الخبة حلي وقال الامام ما قلت بالمسح حتى جاءني فيه مثل ضوء التمييز وعنه أخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين لأن الآثار التي جاءت فيه في حيز التواتر (قوله فذكره مبتدع) لما روى عن الامام -ين مثل عن مذهب أهل السنة والجماعة فقال هو أن تفضل الشخين وتجب الخفين وترى المسح على الخفين (قوله وعلى رأي الثاني كافر) لأن المشهور عنده في حكم التواتر قهستاني (قوله وقيل بالكتاب) أي ثبوت المسح بالكتاب -لا بقراءة الجوز فأنها لما عارضت قراءة النصب جلت على ما إذا كان متخففاً وحلت قراءة النصب على ما إذا لم يكن كذلك وهذا القول مقابل ما في المصنف (قوله ورد) أي هذا القول بأنه أي المسح غيره غيراً بالكعبين أي وقد ذكر الكعبان في الآية غاية لافعل وردته الشلبي تبعه الرازي بأنه ما المانع أن يكون غاية للمعمل الذي يجوز عليه المسح فلا يلزم المسح إلى الكعبين (قوله فالجوز الجوار) جواب عن قراءة الجوز وحاصله أنه معطوف على المغسول ومقتضاه النصب لكنه لما جاور الجوز وجرت كقولهم -م حجر ضرب -خرب (قوله لمحدث) متعلق بقوله جائز وأطلقه فشمّل المذكور والآخر قاله المصنف (قوله ظاهره) البحث والجواب لقهستاني (قوله القرية بذلك) أي التقرب إلى الله تعالى بذلك التجديد (قوله لا لجنب) الجنب اسم جنس يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع مذكراً ومؤثراً والدليل على ذلك عدم جواز له ما روى عن صفوان قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا سفر أن لا نزع خفافنا ثلاثة أيام وليسا اليها إلا عن جنابة ولكن من بول وغائط ونوم (قوله وحائض) ذكر الحائض جاز على قول الثاني لأن أقل الحيض عنده يومان وأكثر الثالث فإذا كانت المرأة توضع ابتداء مدة السفر وليست الخف ثم حاضت هذا المقدار فقد بقي من المدة نحو خمس ساعات فلا يجوز لها المسح فيها لعدم نيابته في هذا الحدث عن غسل الرجلين لعدم منع الخف سراية الحدث المذكور إلى الرجل شرعاً وإنما جعلت مسئلة الحائض على قول الثاني لظهور أنه لا يتأتى على أصلهما لأن أقل الحيض ثلاثة أيام فإذا توضعت وليست ثم حاضت وذلك في السفر فإن مدة المسح تنقضي مع مدة أقل الحيض ولم يذكّر النساء وصورتهم بأنها ليست على طهارة ثم نفست وانقطع قبل ثلاثة وهي مسافرة أو قبل يوم وليلة وهي مقبلة حلي عن البصر (قوله والمثنى) أي الحكم المثنى أي المنوع لا يلزم تصويره لعدم الاحتياج إليه وعدم لزوم تصويره لا ينافي إمكانه (قوله وفيه أن الثاني الشرعي) البحث لقهستاني وقيد بالشرعي احترازاً عن العقلي كتنفي الشرع بك الله تعالى فلا يقتصر إلى إثبات عقلي والمراد بالإثبات التصور بوجه وفيه أنهم صرحوا فيه أيضاً بالتصور الذهني لمتأتى فيه وحينئذ فالأولى عدم التقييد (قوله يقتصر إلى إثبات عقلي) أي تصور عقلي لأن ثني الشيء فرع عن تصوره قال الحلبي وهو الخلق

على من ليس معه ماء يكفيه أو خوف فوت وقت أو وقوف عرفه يجوز في القهستاني أنه رخصة مسقطه للعزيمة ولهذا الوصف الماء في خفه بنية الغسل ينبغي أن يصبراً عما (بينة مشهورة) فذكره مبتدع وعلى رأي الثاني كافر وفي الخصة ثبوته بالإجماع بل بالتواتر رواه أكثر من ثمانية منهم العشرة قهستاني وقيل بالكتاب ورد بأنه غير مقيد بالكعبين إجماعاً فالجوز الجوار (لمحدث) ظاهره عدم جوازه لمحدث الوضوء إلا أن يقال لما جعل في القرية بذلك صار كأنه محدث (لا لجنب) وحائض والمثنى لا يلزم تصويره وفيه أن الثاني الشرعي يقتصر إلى إثبات عقلي

عليه كافي الخباينة (قوله لم يجز) لانه مسح في غير محل الحدث بحر (قوله يسكون النون) ابيع فيه صاحب النهر
التابع للمعراج وفي البحر وتبعه المصنف في شربه جواز التشديد واستشهادهما لا شاهد فيه وقد اوضحه في النهر
(قوله ما جعل على أسفله جلدة) الى القدم دون الكعبين (قوله والمجلدين) هو ما جعل على أعلاه وأسفله جلدة
كذا في النهر (قوله مرة) وتكراره خلاف المسنون أفاده المصنف (قوله ولو امرأة) وذلك لاطلاق النص
والخطاب الوارد في أحدهما يكون واردا في الآخر مخ (قوله ملبوسين) حال من قوله خفيه وما عطف عليه
والتعبير به أولى من تعبير بعضهم بأن لبسهما يشمل ما اذا غسل رجله أولا وليس خفيه ثم تم الوضوء وأحدث
أو توجأ وغسل إحدى الرجلين وليس خفها ثم غسل الأخرى وليس خفها فيصير فيها أن يقال هما ملبوسان
على طهارة كاملة وقت الحدث ولا يقال لبسهما على طهارة كاملة وقت الحدث لان الفصل دال على الحدث
والاسم على الدوام والاستمرار كما حققه شارح الوقاية قاله المصنف (قوله على طهر) شمل ذلك الوضوء المنفرد
والمندرج تحت الغسل والمنوي وغيره (قوله لا يمسح عليه) لانه لم يلبس على طهارة بل يتعين المسح على الخف
لكونه لبس عليها (قوله كلمة) أي كنقص لمعة من الأعضاء لم يصبها الماء (قوله كتيم) رأى الماء ومعدور
بعد الوقت تبع الشارح في ذلك الهمام الزيلعي وعورض بأنه لا تقصر فيها ما بقي شرطهما وانما لم يمسح
الكتيم بعد رطوبة الماء والمعدور بعد الوقت لظهور الحدث السابق حيث قد غسل القدم والمسح انما يزيل ما حل
بالمسح لا بالقدم ولذا جوزنا الذي العذر المسح في الوقت كلما توجأ لحدث غير الذي ابتلى به اذا كان السيلان
مقادير الوضوء واللبس أبو السعود عن النهر ومروية التيم أن يتيم لفقد الماء وليس الخف فلا يجوز له المسح عند
وجوده وأما اذا توجأ وليس الخف ثم أحدث ولم يجد ما تقيم ثم وجد الماء في المدة أن يمسح الى تمامها (قوله
فكالصحيح) اعلم أن صاحب العذر اذا توجأ وليس خفيه فهذا على أربعة أوجه اما أن يكون العذر منقطعاً وقت
الوضوء واللبس أو موجوداً في الحالين أو منقطعاً وقت الوضوء موجوداً وقت اللبس أو موجوداً وقت الوضوء
منقطعاً وقت اللبس فان انقطع في الحالين حكمه كالأصحاء لان السيلان وجد عقب اللبس فكان اللبس على
طهارة كاملة فتجوز الخف سراية الحدث للقدمين مادامت المدة باقية وفي الفصول الثلاثة يمسح مادام الوقت باقياً
فاذا خرج الوقت نزع خفيه وغسل رجله كذا في البحر (قوله عند الحدث) لفظه عند يفيد الجواردة وهو أولى من
عبر وقت الحدث وشمل كلامه صوراً منها أن يسد بفصل رجله ثم يلبسها ثم يكمل الوضوء ومنها أن يتوجأ
الرجل ثم يغسل واحدة ويلبس خفها ثم يغسل الأخرى ويلبس ومنها أن يبدأ بلبس الخفين ثم يتوجأ الرجلين
ثم يخوض الماء قبل رجلاه مع الكعبين أو ابتلت رجلاه ثم توجأ في جميع هذه الصور يجوز له المسح اذا أحدث
لتقام الطهارة وقت الحدث وان لم يوجد وقت اللبس (قوله يوماً وليله) العامل فيها أحد الضميرين اللذين
في قول المصنف وهو جائز وانما جاز عمل الضمير باعتبار مرجعه فانه يعود على المسح فعلم عمله ويجوز أن يكون
معناه ولا مصدر الصريح الذي في قول المصنف شرط مسحه (قوله المقيم) مراده ما بين الاتي (قوله ولياليها)
لوحذفه ما ضر لان يذكر أحدهما بلفظ الجمع يتنظم الا تركه انما ذكره ليناسب ذكر الليلة في جانب المقيم (قوله
وابتداء المدة) قدره ليفيد أن من الواقعة في كلام المصنف ابتداءه وأن الجار والجرور خبر لابتداء المحذوف وهو
ذلك المقدر (قوله قد يمسح المقيم ستاً) كما اذا أخر الظهر الى آخر الوقت ثم أحدث وصلى بالمسح فيه ثم صلى الظهر
من القدي أوله فاستأنى (قوله فلما شهد أحدث) فانه لا يمكنه صلاة الفجر من الغد لا اعتراض الحدث آخر
مسئلته فاستأنى قلت وينبغي أن يكون عدم الامكان في هذه المسئلة على قول الامام فانها من الاثني عشرية
كما يأتي (قوله لا يجوز على عمامة) هي ما تلف على الرأس وقال الامام أحمد اذا لبس العمامة على طهر جاز مسحها
أبو السعود عن العمدة العيني (قوله وقلنسوة) بفتح القاف وضم السين ما تلف عليه العمامة قاله أبو السعود
(قوله وبرقع) بضم الباء وسكون الراء وضم القاف وقصها وبعضهم أنكر الفتح ما تتر به المرأة وجهها كذا
في أبي السعود وهو أولى بما في المنع أنه الخمار لان المشهور أن الخمار ما تخمر به الرأس خاصة (قوله وقفازين)
بفتح القاف وتشديد القاف وضبطه الحلبي بضم القاف ما يعمل على البيدين وقد يحشى بطن ويزر بأزرار
على الساعدين تلبسه المرأة على يديها من البرد وقد يقضه الصيادون من جلدة أولبديتي به فهو مخالف المقرر
أبو السعود وصورة المسح أن يأمر غيره بمسحه (قوله لعدم المخرج) انه لعدم صحة المسح على ما ذكره ولان المسح

ولو نزع موقبه أو عاد مسح خفيه ولو نزع أحدهما
مسح الخف والموقب الباقي ولو أدخل يده
فجتم به أو مسح خفيه لم يجز (والتعليل)
يسكون النون ما جعل على أسفله جلدة
(والمجلدين مرة ولو امرأة) أو خشي (ملبوسين)
على طهر) فلا أحدث ومسح بخفيه أو لم يمسح
فلبس موقبه لا يمسح عليه (ناتج)
فلبس موقبه كلمة أو معنى كتيم ومعه
التأقص حقيقة فقط الا اذا توجأ وليس
فانه يمسح في الوقت فقط (عند الحدث) فلا
على الانقطاع فكالصحيح (عند الحدث) فالتبيل قدماه
تحتف الحدث ثم خاض الماء فابتل قدماه
ثم قسم وضوءه ثم أحدث جاز أن يمسح (يوماً
وليلاً مقيم وثلاثة أيام ولياليها مافر) وابتداء
المدة (من وقت الحدث) فقد يمسح المقيم ستاً
وقد لا يتمكن الا من أربع كن توجأ أو تحتف
قبل الفجر فلما طلع صلى فلما شهد أحدث (لا)
يجوز (على عمامة وقلنسوة وبرقع وقفازين)
أعدم المخرج

على الخلف ثبت بالنص على خلاف انقياس فلا يلحق به غيره زيلحي (قوله قدر ثلاث أصابع اليد) هو المعتمد وذلك
لأن العبرة لا في المسح وهي اليد والاثلاث أكثرها (قوله أصغرها) يدل من الأصابع والمراد بالأصغر الجف من
الصادق بالمعتمد (قوله طولاً وعرضاً) أي الفرض قدر طول الأصابع الثلاث وعرضها ومواءم ابتداء المسح من
طول الخلف من الأصابع أو الساق أو في عرضه عينا وشمالا (قوله من كل رجل) أي أنه لو قطعت إحدى رجله
وبقي منها أقل من هذا القدر أبقى هذا القدر لكن من العقب لأن موضع المسح فليس على العقب والمقطعة
لا يسح لجوب غسل ذلك الباقي كما لو قطعت من الكعب حيث يجب غسل الجميع ولا يسح بجبر (قوله لا من
الخلف) إذ لو كان المراد ثلاث أصابع من كل خلف لجاز المسح على الزائد من الخلف إذا كان كبيراً وهو لا يجوز
حلي (قوله تقصوا) تقرب على المصنف وقوله مده الأصبع يعني به مده أصبع واحدة على الخلف حتى يتدل
بالمقدرة ثلاث أصابع قال في البحر واستفيد منه أنه لو مسح بأصبع واحدة ومدها حتى بلغ مقدار الثلاث من غير
أن يأخذ ما جديد لا يجوز ولو مسح بأصبع واحدة ثلاث مرّات وأخذ لكل مرّة ما جاز أن مسح بكل مرّة
موضعا غير الذي مسح (قوله فلو مسح برؤس أصابعه) أي ومدها حتى بلغ مقدار الثلاث (قوله لم يجز) لأنه
كذا الأصبع المتقدم وبذلك لا يحصل فرض المسح (قوله الآن يتل الخ) أي فيجوز لحصول الفرض بغيره
مستعملة (قوله ان المام متقاطر أجاز) لأن المداوى على حصول الفرض بغيره مستعملة (قوله ان بقي من
ظهره) قيد به لأنه محل المسح فلا اعتبار بما بقي من العقب (قوله خلف مضموم) المراد به المستعمل على وجه
محترم سواء كان غصبا أو سرقة أو اختلاسا ومنه فيما يظهر إذا كان من حرير واجتمعت فيه الشروط (قوله
كما جاز غسل رجل مضمومة) إطلاق الغصب على ذلك مساهلة وصورته استحق قطع رجله لسرقة أو قصاص
فهرب وصار يتوضأ عليها (قوله والخرق) بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء قاله الحلبي وفيه أنه بهذا الضبط المصدر
الذي هو فعل الفاعل وليس مراداً قال الحسن ضبط به ضم الخاء لأنه عبارة عن المحل الخروق (قوله
بمؤدبة أو مثله) الذي في شرح منية المصل عن خواهر زاده الصحيح أن الرواية بالباء المؤدبة لأنه في الكتم
المتصل تستعمل الكثرة والقلة وفي الكتم المتصل يستعمل الكبر والصغر والخلف كتم متص فلا يذكّر إلا الكبير
لا الكثرة ولعل وجه المثلية أن العرب قد تستعمل الكثرة في الاتعاف فيمكن إرادته هنا والمعنى الخروق المتسع
ويمكن أن يجعل في حكم التفصيل لمكان الخروق (قوله قدر ثلاث أصابع) هو المعتمد وقيل المعتبر الأناهل
والقييد بالقدم احتراز عن القول باعتبار أصابع اليد مضمومة أو مفترجة على خلاف في هذا القول قاله الحلبي
(قوله يعتبر بأصابع مماثلة) أي في الخلقة وهذا التعبير أولى من تعبير غيره بالغير لأنه قد يكون أصابع الغير
أكبر من أصابعه (قوله الآن يكون فوقه خف آخر) لأن العبرة بالأعلى حيث لم تتقرر الوظيفية على الأسفل
(قوله وهذا) أي اعتبار الأصابع بوصف الصغر (قوله ويرى ما تحت) قيد ثالث في المنع وأنى الشارح بالمقاهيم
على سبيل التشر المربب والضمير في تحت يرجع إلى الخروق (قوله ولو كباراً) أي ولا يعتبر الأصغر لأن كل أصبع
أصل بنفسه فلا يعتبر بغيرها حتى لو انكشف الإبهام مع جارتها وهما قدر ثلاث أصابع من أصغرها يجوز المسح
وان كان مع جارتها لا يجوز على الأصح تنه التناوي (قوله ولو عليه) أي على العقب اعتبار بدو أي ظهوراً أكثر
هذا ما اقتصر عليه قاضي خان في شرح الجامع الصغير وظاهر المتن وهو الذي اختاره الكمال والسرخسي
اعتبار الثلاث فيه وفي غيره (قوله ولو لم ير القدر المانع عند المشي) أي عند رفع القدم عن الأرض وبه صرح
الحلي وهذا صادق بعدم الرؤية في الحالتين وبالرؤية عند وضع القدم لا عند رفعها فاعلم عكس هذه أدوية
في الحالتين فائت (قوله كما لو انفتقت الظهارة دون البطانة) بأن كان في داخلها بطانة من جلد أو خرقه
مخروزة بالخلف فإن المسح لا يمنع (قوله في خف) وإذا امتنع المسح على أحدهما لم يجز الخروق المتفرقة فيه امتنع
المسح على الآخر حتى يابس مكان الخرق ما يجوز المسح عليه كذا في البحر (قوله لا فيهما) حتى لو كان الخرق
في خف واحد قدر أصبعين في موضع أو في موضعين وفي الآخر قدر أصبع جاز المسح عليهما (قوله بشرط) متعلق
بعمدة المسح التي استلزمها قوله لا فيهما اه حلي أي فيصح المسح عليهما بشرط الخ وهذا الاشتراط استظهار
لصاحب المنية وتبعه في البحر (قوله يجمع) أي مع خروق آخر (قوله المسح الحالى) أي الذي يراد وقوعه
حالا والاستقبال الذي يراد بقاءه فيما بعد الزمن الحاضر (قوله كما ينقض الماضي) صورته إذا مسح

(وفرضه) عملاً (قوله ثلاث أصابع اليد)
أصغرها طولاً وعرضاً من كل رجل لا من
الخلف فنه وافية هذا الأصبع فلو مسح برؤس
أصابعه وجازي أصولها لم يجز إلا أن يتدل من
الخلف عند الوضع قدر الفرض قاله المصنف
ثم قال وفي الذخيرة ان المام متقاطر أجاز
والألا ولو قطع قدمه ان بقي من ظهره قدر
الفرض مسح والأغسل بمن قطع من كعبه
ولو له رجل واحدة مسحها وجاز مسح خفيه
مغسوبة خلافاً للعدالة كما جاز غسل رجل
مغسوبة أجماعاً (والخرق الكبير) بمؤدبة
أو مثله (وهو قدر ثلاث أصابع القدم
بالأصغر) بكائها ومقطوعها يعتبر بأصابع
مماثلة (بفتح) الآن يكون فوقه خف آخر
أو برقوق فيمسح عليه وهذا الخرق على
غير أصابعه وعقبه ويرى ما تحتها اعتبر بدو
اعتد بر الثلاث ولو كباراً ولو عليه اعتبر بدو
أكثره ولو لم ير القدر المانع عند المشي لا بد
لم يمسح وان كان كما لو انفتقت الظهارة دون
البطانة (ونجس الخروق في خف) واحدة
(لا فيهما) بشرط أن يقع فرضه على الخلف
نفسه لا على ما ظهر من خرق يسير (وأقل
خرق يجمع لينع) المسح الحالى والاستقبال
كما ينقض الماضي فهو ساقط

على خفسليم من الخرق فانه يصح مسحه فاذا عرض الخرق المانع نقض المسح ويرفعه (قوله ومتر) أى فى التيمم
 (قوله أن ما ينقض التيمم) كوجود الماء والقدرة على استعماله (قوله يمنع) أى ابتداء ويرفع انتهاء اذا عرض أى
 فالمسح على الخلف كذلك قال الحلي وفى التركيب حرازة لأن الرفع هو النقض فيصير المعنى أن ما ينقض التيمم
 ينقض التيمم وينعنه وعبارته المتن فى التيمم سالمة من هذا (قوله كنجاسة) تنظير لا تميل والمعنى أن النجاسة للنجاسة
 تمنع الصلاة ابتداء وترفعها عرضا ومثلها الانكشاف (قوله حتى انعقادها) أى الصلاة وهو منصوب لكونه
 معطوفاً بحتى على المفعول به المقدر فى الكلام تقديره كنجاسة وانكشاف فانها بمنعان الصلاة ويرفعانها حتى
 انعقادها والمراد بانعقادها التعرّية وانما غلبا بالتحريم لما أنها شرط وينبى على شرطيتها عدم اشتراط الشرط
 لها لكن الصحيح اشتراط الشروط لها لا لكونها ركناً بل لشدة اتصالها بالركان اهـ حلي وانما أطلق الانعقاد على
 التعرّية لأنها شرط فيه (قوله كما يجب) أى فى باب شروط الصلاة من أنه يشترط للتعرّية ما يشترط للصلاة
 (قوله المسلة) فى القاموس المسلة بكسر الميم مخيط ضخم (قوله الحاقاله) أى الملبدون المسلة بموضع الخرز التى
 هى معقوفة اتساقاً (قوله متفرقة) فى خفيه أو ثوبه أو بدنه أو مكانه أو فى المجموع كذا فى البحر (قوله وانكشاف)
 أى متفرق فى أعضاء العورة كانكشاف شئ من فرج المرأة وشئ من ظهورها وشئ من فخذهما فيصير كالنجاسة
 فيمنع جواز الصلاة لأن المانع فى العورة انكشاف القدر المانع وفى النجاسة كونه حاملاً أو مجاوراً للقدر المانع
 وقد وجد ذلك حال التفرق (قوله وطيب محرم) فانه يجمع اذا تفرق فى أكثر من عضو حتى يبلغ عضواً كما سيأتى
 حلي (قوله وأعلام ثوب من حرير فانها تجمّع) حتى تزيد على أربع أصابع تحرم اهـ حلي وهذا على المعتمد وقيل
 أن العلم لا يجمع ولو كان كثيراً فلا يحرم لبسه وصحح وألحق به الاسقاطى السجاف كما ذكره فى الخطر أول فصل
 اللبس ويجوز للانسان العمل بالقول الضعيف فى خاصة نفسه اذا كان له رأى بل بالحديث الصحيح المخالف
 لمذهب ذكره البيرى شارح الاشباه وأقره عليه أبو السعود (قوله فانها تجمّع) أى هذه الاربعة مطلقاً أى سواء
 كان التفرق فى موضع واحد أو فى مواضع حلي (قوله واختلف فى جمع خروق أذن أنصبة) فقبل تجمّع
 فى أذنين حتى يبلغ أكثر من واحد فقبل لا يجمع الا فى أذن واحدة كما فى الخلف حلي (قوله احتياطاً)
 فى باب العبادة منع (قوله فاقض وضوء) ولو حكمه كما كلفته مهة (قوله لانه بعضه) أى وما نقض الكل نقض
 البعض وعمله بعضه هم بأنه بدل عن غسل الرجلين قال فى البحر وهو لا يظهر لأن البديل هو الذى لا يجوز مع
 القدرة والمسح يجوز مع القدرة على الأصل وانما هو خلاف (قوله ونزع خف) لأن الحدث السابق سرى الى
 القدمين ولما كان الخلف اسم جنس يطلق على الواحد والمتعدد صح قول الشارح ولو واحد (قوله ومضى المدة)
 للأحداث الدالة على التوقيت والتأقضى فى هذا وما قبله الحدث السابق لكن لما كان الحدث يظهر عند وجودهما
 أضيف النقض اليهما أبو السعود (قوله وان لم يمسخ) لأن العبرة من وقت الحدث (قوله ان لم يخش بغلبة الظن)
 أشار به الى أنه ليس المراد بالخوف مطلقه بل خوف يرتقى الى غلبة الظن وظاهره أن المسح لا يقتض عند ذلك
 وهو تعقب بأن خوف البرد لا أثر له فى منع السراية فغاية الامر أنه لا ينزع لكن لا يصح بل يتيم عند خوف البرد
 كذا فى أبى السعود وفيه ما متر (قوله كالجبيرة) أى فهو ملحق بها لأنه من ماصدقاتها (قوله فيستوعبه) أى الخلف
 الافتاء به انتفاض المسح بالمضى واستثناف مسح آخر يعتم الخلف كالجبائر فنقول الشارح فيستوعبه بالمسح أى
 لا تتقاض المسح الا فى بعضى المدة هو الذى عليه الاعتماد (قوله للضرورة) على مفهوم قوله ان لم يخش وهو أنه
 اذا خشى لا ينقض وفيه ما متر (قوله كالجبيرة) أى فهو ملحق بها لأنه من ماصدقاتها (قوله فيستوعبه) أى الخلف
 بالمسح وهو الاول وان مسح الاكثر صح وما قاله صاحب النهر من أن صاحب المراج صرح بوجوب الاستيعاب
 وهو أبو السعود بأن عبارة المراج تختمل الاولوية (قوله ولا يتوقت) من جملة المترع على كونه كالجبيرة (قوله
 ولذا) أى للضرورة (قوله مضى فى الامح) اذ لا فائدة فى النزاع لأنه للغسل ولا ماء بجر (قوله وهو الاشبه) أى
 بالتمه وص رواية وبالمعقول دراية وعمل بدراية الحدث الى الرجل لأن عدم الماء لا يمنع السراية فيتميمه ويصلى
 كما لو بقى من أعضائه لمة ولم يجد ماء يغسلها به فانه يتيمم (قوله لا غير) وليس عليه إعادة بقية الوضوء لأن الحدث
 السابق هو الذى حل بقديمه وقد غل بعد مائه سائر الأعضاء وبقيت القدمان فقط فلا يجب عليه الاغسلها
 ولا معنى لغسل الأعضاء المفصلة ثانياً لأن الفاتت الموالاة وهى ليست بشرط فى الوضوء عندنا كذا فى البحر

قلت ومتر أن ما ينقض التيمم يمنع ويرفع كنجاسة
 وانكشاف حتى انعقادها كما يجب فيلحظ
 (ما تدخل فيه المسلة لا مادونه) الحاقاله
 بمواضع الخرز (بخلاف نجاسة) متفرقة
 (وانكشاف) عورة وطيب محرم (وأعلام
 ثوب من حرير) فانها تجمّع مطلقاً واختلاف
 فى جمع (خروق أذن أنصبة) يؤيد بى ترجيح
 الجمع احتياطاً (وناقضه فاقض وضوء) لانه
 بعضه (ونزع خف) ولو واحد (ومضى
 المدة) وان لم يمسخ (ان لم يخش) بغلبة الظن
 كالجبيرة فيستوعبه بالمسح ولا يتوقت ولذا
 قالوا الوقت المدة وهو فى صلاته ولا ماء مضى
 فى الامح وقيل تفسد ويتميم وهو الاشبه
 (وبعد ما) أى النزاع والمضى (غسل
 الاوضى رجليه لا غير)

(قوله لخلول الحدث السابق) استشكل بأنه لا حدث موجود حتى يسري لأن الحدث السابق حل بالخلف وبالمسح قد زال فلا يعود إلا بخارج مجس ونحوه وأجيب بجواز أن يعتبر الشارع ارتفاعه بمسح الخلف مقيداً بعبدة منعه (قوله إلا لما منع) لا حاجة إلى هذا الاستثناء لأنه أغنى عنه قوله إن لم يخش الخ حلي (قوله فيتيمم) غير صحيح لأن الوطنية عند خوف الضرر بالمسح على الخلف كالجيرة وأن التيمم إنما يكون عند كون الرجلين كاللعة وهو إنما يكون عند عدم خوف الضرر وعند عدم الماء حلي (قوله وخروج أكثر قدمه) التقدم من الرسغين إلى رؤس الأصابع كذا في البحر (قوله من الخلف الشرعي) وهو من الكعب إلى رؤس الأصابع وما من الكعب إلى الركبة مثلاً فهو داخل في مفهوم الخلف لغة فقط حلي (قوله وكذا أخرجه) لا حاجة إليه لأن في الإخراج خروجاً فهو داخل في كلام المصنف وأيضاً إذا علم الحكم في الخروج ففي الإخراج بطريق الأولى (قوله في الأصح) مقابلة أقوال أخرته لم يرجع إليه من أقواله لأن معصمان الأول اعتبار قدر الفرض إذا بقي في الخلف في عدم التقصير والثاني أن كان لباقي بحيث يكتفى به لا يتقص ولا يتقصر قال في البحر ولا بأس بالاعتماد عليه (قوله ولا عبرة بخروج عقبه ودخوله) أي من غير قصد بل لسهته (قوله أنه) أي القهستاني خرق الإجماع أي بسبب اختصاره وعبارته وهذا كله أن يترك الخلف فتركه يثبت ما إذا زال لسعة أو غير ما فلا يتقصر بالإجماع كافي النهاية وهي واضحة تفيد ما ذكره الشارع وفي الحلبي أنه أي القول بالتقصير بخروج عقب من غيرنية خرق للإجماع اه وفيه أنه لا وجه للتعبير بالزعم (قوله أيضاً) أي كما يتقصر بالثلاثة المتقدمة (قوله لو أدخل) ومثله لو دخل بنفسه أفاده الحلبي (قوله وهو الاظهر) قال القهستاني وفي الاكتفاء الأشعار بأنه إذا وصل الماء إلى رجلي واحد لم يتقصر وإن بلغ الركبة واليه ذهب أبو بكر العباسي وعلى الالتقاط أكثر المشايخ واليه مال أبو الفضل وهو الأصح كافي الظهيرية وعلى الأصح تصحبه المدة من أول حدث بعده الوضوء وعلى مقابلة محسب من بعده حدث وقع بعد الوضوء الأول ونقل صاحب السراج أن الاظهر الأول فهو ما قولان معصمان (قوله كما مر) الذي مر أنه بعد مضى المدة والتزعم بغسل وموضوعه عند عدم وجود غسل في أثناء المدة وهنا قد وجد فاشتبه الأمر على الشارع فقال ما قال حلي أقول قد مر عن تمة الفتاوى وعن أبي السعود أن هذا الغسل لا يعتبر فلا بد من الغسل بعد المدة (قوله وبقي من نواقضه الخرق) مكرر مع قوله سابقاً في الخرق كما يتقصر الماضي حلي (قوله وخروج الوقت للمعذور) مكرر مع قوله سابقاً في حل قول المصنف تام ومعهذور فانه يمسح في الوقت فقط (قوله بعد حدثه) قيد به لأنه لا عبرة بالمسح للقربة (قوله قاصر) بأن جاوز العمران مريده نهر (قوله فلا بعد نزاع) أي بعد التمام نزاع ونوضاً أن كان محدثاً ولو اغسل رجله فقط (قوله مسح ثلاثاً) أي أتم مدة المسح بحيث يكون المجموع ثلاثاً درر لأنه يستأنف المسح ثلاثاً أبو السعود (قوله نزاع) أي خفيه لأن رخصة السفر لا تبقى بدونه زيلعي لأن العبرة بالآخر كالمسح من حيث الاتمام والقصر أبو السعود (قوله وحكم مسح جبهة) سواء كانت على البدن أو الرأس غير أنه إن بقي من الرأس ما يجوز المسح عليه مسح عليه والأفضل العصاية كذا في البدائع والجبراصلاح العظم (قوله يجبر بها الكسر) أي العظم المكسور (قوله قرحة) هي الجراحة كافي المغرب وقدر ادبها ما يخرج في البدن من بثور وفي القاف الضم والفتح كذا في النهر (قوله وموضع) بالجر عطف على قرحة (قوله كعصاية جراحة) العصاية بالكسر ما يصب به كالعصا وفيه أنها هي قرحة القرحة اللهم إلا أن يفرق بأن قرحة القرحة نحو القرحة الصغيرة والعصاية ما عمت العضو مثلاً أو المراد بها أو لا المعنى الثاني (قوله فيكون فرضاً) تفريع على التشبيه ولما كان يوهوم من الفرض أنه قطعي قال بعض علمائنا لا يقال يقتضي التشبيه أن يكون فرضاً اعتقادياً لأن التشبيه لا يعطى حكم التشبيه به من كل وجه (قوله لثبوتة بظني) وهو ما ورد أن علياً كسر أحد زنديه يوم أحد أو خبير فأمره عليه الصلاة والسلام بالمسح على الجبائر وهو ضعيف لكنه تقوى بتعدد طرقه (قوله وهذا) أي الاقتراض (قوله واليه رجع الامام) عن قوله أولاً بالوجوب المصطلح عليه وأنه إذا صلى بغير مسح عليها وجب عليه أعادتها لقاعدة كل صلاة أذيت مع ترك واجب وجب أعادتها (قوله وقد مننا) أي في رسم المفق (قوله ذكر منها) أفاد أنها أكثر من هذا العدد (قوله فلا يتوق) أي المسح على الجبيرة بوقت معين كالغسل وإنما قيدنا بالوقت المعين لأنه موقت بالبركة كذا في البحر (قوله حتى يؤتم له صلاه) لأنه ليس بذي عذر (فرع) في إمامة المتقدمين لغيره أقوال ثمانية أنه لا يؤتم على

لخلول الحدث السابق قد صبه إلا لما منع كبره
فيتيمم حينئذ (وخروج أكثر قدمه) من الخلف
الشرعي وكذا أخرجه (نزاع) في الأصح
اعتبار الأكثر ولا عبرة بخروج عقبه ودخوله
وما روى من التقصير بزوال عقبه فقيدهما إذا
كان بنسبة نزاع الخلف أما إذا لم يكن أي زوال
عقبه بنسبة بل لسعة أو غير ما فلا يتقصر
بالإجماع كما يعلم من البرجندی معز بالنهاية
وكذا القهستاني لكن باختصار حتى زعم
بعضهم أنه خرق الإجماع فتنبه (ويقتصر)
أيضا (بغسل أكبر الرجل فيه) لو أدخل الماء
خفيه ومسحه غير واحد (وقيل لا) يتقصر
وإن بلغ الماء الركبة (وهو الاظهر) كافي
الحصر من السراج لأن استتار القدم بالخلف
يمنع مزية الحدث إلى الرجل فلا يقع هذا
غسله معتبراً فلا يوجب بطلان المسح فهو
في نفسه تاماً ما بعد المدة أو التزعم كما ترى وبقي
من نواقضه الخرق وخرجه الوقت للمعذور
(مسح مقيم) بعد حدثه (قاصر) بل تمام يوم
واليلة (قوله بعد نزاع) مسح ثلاثاً ولو أقام
مسافر بعد مضى مدة مقيم نزاع (مسح جبهة) هي
لأنه صار مقبلاً (و) حكم (مسح جبهة) وخرقة قرحة
عبدان يجبر بها الكسر (ونحو ذلك) كعصاية
وموضع فسد (وكن) (ونحو ذلك) كعصاية
جراحة ولو برأسه (كفيل لما تحتها) فيكون
فرضاً يفي علمائنا بظني وهذا قوله ما
واليه رجح الامام خلاصة وعليه الفتوى
شرح مجمع وقتنا أن لفظ الفتوى أكد في
التعصم من المختار والأصح والعصم ثم أنه
يخالف مسح الخلف من وجوه ذكر منها ثلاثة
عشر فقال (فلا يتوق) لأنه كالغسل حتى
يؤتم الاصح

القود ويؤتم بعد زمان وظاهر ما في قضاوى خان الجواز مطلقا كذا في البحر (قوله لم يجب) أى
 لم يفترض (قوله لا مسح خفيها) أى مع مسح جبهة الأخرى للزوم الجمع بين الأصل والبدل (قوله بل خفيها)
 بمعنى ان كانت على احدى رجليه جسيمة فمسحها وغسل الأخرى ثم ابرس خفيها فأحدث بآزله المسح عليه سما
 لا تتقاء الجمع المتقدم (قوله أى يصح) والجواز بهذا المعنى لا ينافى الاقتراض خلافا لما فهمه صاحب البحر
 (قوله ولو شئت بلا وضوء) لو قال بلا طهارة لكان أشمل اذ لا فرق في الجسيمة بين الحديثة في قعره الشيخ شاهين
 وبه يستغنى عن زيادة الشارح (قوله وغسل) بضم الغين لمقابله بالوضوء ويصح قراءته بالفتح ويكون من
 عطف العام وأورد الحلبي على المصنف تكرار هذا مع قوله الاتي والمحدث والجنب الخ وأجاب بأنه لا تكرار فان
 هذه مفروضة فيما اذا شئت على الحدث أو الجنب وتلك مفروضة فيما اذا أحدث أو اجنب بعد شدة ما قال
 وهذا هو الثالث من أوجه المخالفة (قوله دفعه للعرج) أى في الأمر بالوضوء عند شدة ما ولا يغسل ما تحتها
 سقط وانتقل الى الجسيمة بخلاف الخلف كذا في البحر (قوله كالغسل) أى كما يترك الغسل لما تحتها حلبي وهو الرابع
 (قوله ان ضرر) المراد الضرر المعتبر لا مطلقه لان العمل لا يخلو عن أدنى ضرر وذلك لا يمنع الترتك أبو السعود عن
 شرح المجمع (قوله والا لا يترك) قال في البحر عن المحيط اذا زادت الجسيمة على رأس الجرح ان كان حال الخرقعة
 وغسل ما تحتها يضر بالجراحة يمسح على الكل تعاون كان الحل والمسح لا يضر ان بالجرح لا يجره مسح
 الخرقعة بل يغسل ما حول الجراحة ويمسح عليها لا على الخرقعة وان كان يضره المسح ولا يضره الحل يمسح على
 الخرقعة التي على رأس الجرح ويغسل حوا اليها وتحت الخرقعة الزائدة اذا التابت بالضرورة يتقدر بقدرها ولو ضره
 الحل لا المسح يمسح كما شرح به في الدرر (قوله وهو مشروط بالخ) هو الخامس (قوله عن مسح نفس الموضع)
 والعجز عن المسح يستلزم العجز عن الغسل حلبي (قوله فان قدر عليه) أى على مسح نفس الموضع وعجز عن
 غسله (قوله فلا مسح عليها) أى صحح (قوله ولو بما حار) في الشربة لآلية عن قاضى خان ان كان لا يضره غسل
 ما تحتها يلزمه الغسل وان كان يضره الغسل بالماء البارد لا بالماء الساخن يلزمه الغسل بالماء الحار أى ان قدر
 عليه فانه الكمال (قوله فان ضرر) أى غسله ولو بما حار مسحه اقتراضا فان ضرر مسحه مسح الجسيمة اقتراضا
 (قوله على كل عصابة) الصواب أن يقال على كل العصابة لأن كلا اذا دخلت على منكر أفادت استغراق
 الافراد واذا دخلت على معرف أفادت استغراق الاجزاء والمقصود الثاني ثم ان المصنف تبع الكتفى في ذلك
 والاصح الذي عليه الفتوى الاكتفاء بمسح الكتفى قال في البحر وكان ينبغي للمصنف أن يقول ويمسح على
 أكثر العصابة ونحوها وان لم يكن تحتها جراحة ان ضرر الحل اه وهل الدواء كالجسيمة في هذا الحكم يحتر
 أفاده الحلبي (قوله مع قرحتا في الاصح) قال في التهربى اوصول الماء الى الموضع الذي لم تستره العصابة
 فجزم في الخلاصة بانه فرض وفي غيرها أنه يكتفى بالمسح قال في الذخيرة وهو الاصح لأنه لو كلف ذلك ربما ابتلت
 العصابة ونفذت البله الى موضع الجرح وهذا من الحسن فكان اه ومنه يعلم أن قوله في الاصح يرجع الى قوله
 مع قرحتا (قوله ان ضرر الماء) أى الغسل به أو المسح على المحل (قوله أو حلها) ولو كان بعد البرء بأن التمسكت
 بالمحل بحيث يعسر نزاعها (قوله ومنه) أى من الضرر (قوله فجعل عليه دواء) أو علكا أو مرهما أو أدخله
 بجملة مرارة كذا في البحر (قوله عن برء) أى لاجل برء كذا في العيني وهو صريح في أن عن بمعنى لأم التعليل
 على حد قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لآله الا عن موعدة كفاي مغنى اللبيب ويجوز أن تكون بمعنى
 بعد على حد قوله تعالى لتر كان طبعا عن طبق أى حالة بعد حالة وفي كلام القهستاني ما يفيد أن عن بمعنى باء
 السببية والبرء بالفتح عند أهل التجاز وبالضم عند غيرهم أبو السعود عن الجوى واعلم أن الجسيمة ان سقطت
 عن برء فان كان خارج الصلاة وهو متطهر غسل موضع الجسيمة ولا يجب عليه غسل باقي الاعضاء وان كان
 في الصلاة فان كان بعد ما قد قدر التشهد هي احدى المسائل الاثنى عشرية الا نسبة وان كان قبل القعود
 غسل موضعها واستقبل الصلاة لأنه ظهر حكم الحدث السابق على الشروع فصار كأنه شرع من غير غسل ذلك
 الموضع وان سقطت عن غير برء لم يطل المسح سواء كان في الصلاة أو خارجها حتى انه اذا كان في الصلاة مضى
 عليها ولا يستقبل كذا في البحر (قوله فان سقطت في الصلاة) هو الثامن (قوله والا لا) هو السابع من أوجه
 المخالفة وذلك لأن نزع الخلف مبطل مطلقا (قوله وكذا الحكم لو سقط الدواء) بمعنى يفصل فيه بين السقوط

ولو بداهها بأخرى أو سقطت العلبة لم يجب
 إعادة المسح بل يندب (ويجمع) مسح جسيمة
 وجل (معها) أى مع غسل الأخرى لا مسح
 خفيها بل خفيها (ويجوز) أى يصح مسحها
 (ولو شئت بلا وضوء) وغسل دفعا للعرج
 (ولو شئت بلا وضوء) (ان ضرر والا لا) يترك
 (ويترك) المسح كالغسل (ان ضرر) (مسح)
 (وهو) أى مسحها (مشروط بالعجز عن مسح)
 نفس (الموضع) فان قدر عليه فلا مسح عليها
 والحاصل لزوم غسل المحل ولو بما حار فان
 ضرر مسحه فان ضرر مسحه فان ضرر سقط
 أصلا (ويصح) فهو مقتصد وجري على
 كل عصابة مع قرحتا في الاصح (ان ضرر)
 الماء أو (حلها) ومنه أن لا يمكن ربطها
 بنفسه ولا يجبر من ربطها (انكسر ظفره فجعل
 عليه دواء أو وضعه على شقوق رجليه أجرى
 الماء عليه) ان قدر والاصح (انكسر ظفره فجعل
 (و) المسح) يبطل سقوطها عن برء والا لا
 (فان) سقطت (في الصلاة) استأنفها وكذا
 الحكم (لو) سقط الدواء

عن بره وعده (قوله أو يرى موضعها ولم تستطع) هو التاسع فإن العبرة في الخلف للترج بالفضل (قوله فان ضرة) أي إذا التها لثمة تصوقها بالمحل (فرع) في جامع الجوامع رجل به رمد فداواه وأمر أن لا يغسل فيه وكالجبيرة أبو السعود (قوله والمحدث والجنب الخ) هو العاشر (قوله عليها) أي الجبيرة وعلى توابعها كخرقة القرحة وموضع الفصد والكي (قوله ولا يشترط استيعاب) منافع لقوله سابقا ويمسح المقصد على ككل عصابة ولو اقتصر على هذا المكان أولى لأنه هو المفق به (قوله وتكرار في الأصح) والخلف لا يشترط فيه التكرار اتفاقا وهو الحادي عشر من أوجه المخالفة من حيث الاتفاق والاختلاف (قوله فيكني مسح أكثرها) والفرض في مسح الخلف قدر ثلاث أصابع اليد وهذا هو الثاني عشر (قوله وكذا لا يشترط فيها نسبة الخ) هو الثالث عشر من حيث الاتفاق والاختلاف وقد ذكر الشارح وجهين زائدين ما إذا بدل الجبيرة بأخرى وما إذا سقطت العليا وزاد في البصر أو جهاسا إذا سقطت عن بره لا يجب الاغسل ذلك الموضع إذا كان على وضوء بخلاف الخلف فإنه يجب غسل الرجلين الثاني إذا مسح عليها ثم شد عليها أخرى أو عصابة جاز المسح على الفوقاني بخلاف الخلف إذا مسح عليه لا يجوز المسح على الفوقاني الثالث إذا دخل الماء تحتها لا يطل المسح اتفاقا بخلاف الخلف الرابع إذا كان الباقي من العضو المعصوب أقل من ثلاث أصابع كاليد المقطوعة جاز المسح عليها بخلاف الخلف الخامس أن مسح الجبيرة ليس ثابتا بالكتاب اتفاقا بخلاف الخلف السادس أن مسح الجبيرة يجوز تركه في بعض الروايات بخلاف الخلف وزاد في النهر وجهها وهو أن مسح الجبيرة ليس خلفا عن غسل ما تحتها ولا بد لا بخلاف الخلف فإنه خلف والبدل ما لا يجوز عند القدرة على الأصل كالتيمن والخلف ما يجوز كسح الخلف وزدت وجهها وهو أن مسح الجبيرة يجوز ولو كانت على غير الرجلين بخلاف الخلف اهـ حلي (قوله وما في نسخ المتن) أي من قوله ويمسح نحو مقصد وجرح على كل عصابة (قوله رجع عنه المصنف) فالأولى عدم ذكره دفعا للاعتراض بالتناقض عنه

(باب الحيض)

(قوله عنون به) أي جعل الحيض عنوانا على ما يذكر في هذا الباب من النفاس والاستحاضة وما يتبعهما (قوله وأصاليه) عطف مرادف على ما قبله فإن الأصل يطلق على الكثير الغالب (قوله والافهي ثلاثة) أي الاقل انما عنون بالحيض لاجل ما ذكر بل لكون المصنف اقتصر عليه فلا يصح لأن المذكور فيه ثلاثة دماء الحيض والنفاس والاستحاضة (قوله السيلان) يقال حاض الوادي إذا سال وسمى حياضا سيلانه في أوقاته وله خمسة عشر اسما جمعها النواجي في بيتين فقال من البسيط للحيض عشرة أسماء وخمسها * حيض محيض محاض طمث اكبار طمس عزالفر الدمع أذى ضحك * درس دراس نفاس قرء اعصار وذكر في النهر أن الحيض لا يكون في غير المرأة إلا في الارنب والضبع والخفاش وذكر بعضهم أن ما يجيئ من الحيوانات عشرة جمعت في قوله

الحيض يأتي للنساء ونسمة * وهي الثياق وضبعها والارنب والوزغ والخفاش حجرة كلبة * والعرس والحيات منها تحب والبعض زاد سمكة رعاشة * فاحفظ في حفظ النظائر برغب

(قوله مانعة) أي يمنع عما شرط له الطهارة كاستحاضة ومسح المصنف وعن الصوم ودخول المسجد والقربان ولا يخفى أن هذا تعريف بالحكم (قوله شرعية) أي اعتبرها الشارع مانعا وإن لم تكن حسنة (قوله دم من رحم) يقال على هذا التعريف أنه يلزم أن لا يسمى حائضا في غير وقت درور الدم والواقع خلافه (قوله من رحم) هو وعاء الولد ويقال له أم الأولاد وفيه فيض الغفار أن الله تعالى خلق الرحم على صورة حيوان فاضغ فاه أشد شئ اشتياقا للقم المني (قوله خرج) أي بالرحم الاستحاضة أي والرعاف ودم الجراحات وما يكون منه لا من آدمية لأن المراد رحم امرأة وما يخرج من الدبر من الدم فإنه ليس بحيض لا يمكن يستحب لها أن تغسل عند انقطاع الدم منه فإن أمسك زوجها عنها فهو واجب إلى البحر عن الخلاصة (قوله ومنه) أي من الاستحاضة وذكر الضمير نظر الكون هادما (قوله ومشكل) أي خشي مشكل فإنه إذا نزل من ذكره معنى

أو (يرى موضعها ولم تستطع) مجنبي وينبغي تقييده بما إذا لم يضترأز التها فان ضرة لا يجز (والرجل والمرأة والمحدث والجنب في المسح عليها وعلى توابعها سواء) اتفاقا (ولا يشترط) في مسحها (استيعاب وتكرار في الأصح فيكني مسح أكثرها) مترتبة ينبغي (وكذا لا يشترط) فيها (نية) اتفاقا بخلاف الخلف في قول وما في نسخ المتن رجع عنه المصنف في شرحه

(باب الحيض)

عنون به لكثرة وأصاليه والافهي ثلاثة حيض ونفاس واستحاضة (وهو) لغة السيلان ونشر على القول بأنه من الأحداث ما زمة شرعية بسبب الدم المذكور وعلى القول بأنه من الانقباس (دم من رحم) خرج الاستحاضة ومنه ما زاده صغيرة وآيسة ومشكل

ومن فرجه دم اعتبارنا المني وكان الدم استخاضة بجره وكانه لاني لا يشتبه بغيره بخلاف الحيض فيشتبه بالاستخاضة اه حلي لكن في تسميته مشكلا نظر اللهم الا ان يقال باعتبار ما كان وفي تسمية هذا الدم النازل منه استخاضة نظرا ايضا لان الاستخاضة سيلان الدم من الاتي في غير اوقات الحيض (قوله خروج النفاس) فانه وان كان خارجا من الرحم الا انه بسبب داء الولادة والمراد بالرحم الرحم السليم عن داء به وانما قيدنا بقولنا به لان مرض السليمة الرحم لا يمنع ككون مائرا في عاداتها مثلا حيضا بجر (قوله وسببه ابتداء) اي السبب في حصوله أولا (قوله ابتداء الله لحواء) فيه رد على من قال انه اول ما ارسل على بني اسرائيل فان الحديث دال على عمومه لجميع بنات آدم والحديث أقوى وهو ما روى عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحيض هذا شيء كتبه الله تعالى على بنات آدم (قوله لا كل الشجرة) عليه لا ابتداء واختلف في الشجرة فقبل هي الخطة وقيل التين وقيل الكرم لكن يرد على الاول أن الخطة من النجم الذي لا ساق له لان الشجر اللهم الا ان يقال بتغير صفته بعد اخراجه من الجنة (قوله وركنه بروز الدم) أي الى الخارج هو المعتمد وقال محمد بالاحساس وثمره الخلاف تظهر فيما لو توضأت ووضعت الكرسي ثم أحست بنزول الدم قبل الغروب ثم رفعته بعده فنقض الصوم عنده خلافا لما يعني اذا لم يحاذر فالفرج فان حاذاه كان حيضا أو نقاسا اتفاقا كذا في النهر (قوله نصاب الطهر) وهو خمسة عشر يوما (قوله ولو حكما) كالمستخاضة فانها طاهرة حكما (قوله وعدم نقصه) أي الدم عن أقله وهو ثلاثة أيام كأيان (قوله ووقت ثبوته بربووز) لا فائدة له بعد قوله وركنه بروز الدم (قوله فيه ترك الصلاة) ولا تنتظر مضى أقله (قوله ولو مبتدأة) أي رأت في سن يحكم فيه يلوغها فانها تترك الصلاة والصوم عند أكثر ما يخبر بخاري (قوله لان الأصل الصحة) أي صحة الاجسام والمرض المقتضي للاستخاضة عارض وهذا تعليل لقوله فيه ترك الصلاة (قوله أقله) أي مدة أقله وأقل مدته على طريق الاستخاضة قهستاني أي حيث يرجع الظهر الى الحيض يعني المدة (قوله ثلاثة أيام) بالنصب على الظرفية على الاول والرفع على الخبرية على الثاني قهستاني قلت ويجوز الرفع أيضا على الاول (قوله فالأضافة) لوجه التفرع فالاولى الايمان بالواو (قوله لبيان العدد) أي عدد الايام وهي كونها ثلاثا مطلقا لا يقيد ككونها اياما التي فيها الحيض (قوله بالساعات) وهي اثنتان وسبعون ساعة على ما قاله أهل التجميع فان الساعة عند المشرعة جزء من الزمان وان قل فلورأت المبتدأة الدم حين طلع نصف قرص الشمس وانقطع في اليوم الرابع حين طلع ربه كما استخاضة حتى يطلع نصفه ويكون حيضا قهستاني (قوله الفلكية) هي التي كل ساعة منها خمس عشرة درجة وتسمى المعتدلة أيضا واحترز به عن الساعات الفلكية ومعناها الزمان القليل وعن الساعات الزمانية وتسمى المعوجة وهي التي كل ساعة منها جزء من اثني عشر جزءا من اليوم الذي هو من طلوع الشمس الى غروبها والليل الذي هو من غروب الشمس الى طلوعها حلي (قوله للاختصاص) بكونها اياما هذه الايام ولم يرد استيعاب ساعات الايام والليل الى به لان انقطاعه ساعة أو ساعتين لا يضر اه أبو السعود (قوله وأكثر عشرة) يقال فيه ما قبل في قوله وأقله ثلاثة (قوله كذا رواه الدارقطني وغيره) فروى من طرق متعددة بها ارتقى الى مرتبة الحسن نهر (قوله والنقص) ولو بشي قليل (قوله والزائد على أكثره) ولو بشي يسير فالمعتادة بخمسة مثلا اذا رأت الدم حين طلع نصف قرص الشمس وانقطع في الحادي عشر حين طلع ثلثه فزائد على الخمسة استخاضة لانه زاد على العشرة بقدر السدس قهستاني (قوله وما تراه صغيرة الخ) نقل في البحر عن بعض المشايخ أن ما تراه الصغيرة قبل استكمال تسع سنين دم فساد ولا يقال له استخاضة (قوله وآية) بجميع ألوانه (قوله على ظاهر المذهب) احترز به عن قول من يقول ان رأت دما قويا كالا سود والاحمر القاني كان حيضا حلي عن البحر (قوله ولو قبل خروج أكثر الولد) فتوضأت في هذه الحالة أو تيمم وقوى بالصلاة ولا تؤثر فاعذر الصحيح القادر من عن المجتبى (قوله أو النفاس والحيض) أي اذا استكمل النفاس أكثره (قوله اجماعا) أي من الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين (قوله وان استغرق العمر) صادق بثلاث صور الاولى أن تبلغ بالسن وتبقى بلا دم طول عمرها فتصوم رمضان وبأيتها زوجها وتنقض عتقها بالاشهر الثانية أن ترى الدم عند البلوغ أو بعده أقل من ثلاثة أيام ثم يستمر انقطاعه وحكمها كالاولى الثالثة أن ترى ما يصلح حيضا

(لا ولادة) خرج النفاس وسببه ابتداء ابتلاء الله لحواء لا كل الشجرة وركنه بروز الدم من الرحم وشروطه تقدم نصاب الطهر ولو حكما وعدم نقصه عن أقله وأوانه بعد التسع ووقت ثبوته بالبروز فيه ترك الصلاة ولو مبتدأة في الأصل لان الأصل الصحة والحيض دم صحة ثمق (أقله ثلاثة أيام بلياليها) الثلاث فالأضافة لبيان العدد المقدر بالساعات الفلكية لا للاختصاص فلا يلزم كونها ايام تلك الايام وكذا قوله (وأكثره عشرة) والنقص لبيان كذا رواه الدارقطني وغيره (وأكثره النفاس عن أقله) (والمزيد) على أكثره أو أكثره (وما تراه) أو على العادة وجاوز أكثره ما (وما تراه) صغيرة دون تسع على المعتمد وآية على ظاهر المذهب (وحامل) ولو قبل خروج أكثر الولد (استخاضة وأقل الطهر) بين الحيضتين (أو النفاس والحيض) خمسة عشر يوما (وليا لجماعا) ولا حد لأكثره (وان استغرق العمر) (الا عند) الاحتياج الى (نصب عادة لها اذا استقر الدم)

ثم يستقر انقطاعه وحكمها كالاولى الا أنها لا تنقضي لها عدة الا بالحيض ان طرأ الحيض عليها قبل سن
 الاياس وان لم يطرأ قبل الشهر من ابتداء سن الاياس كما يأتي في العدة اه حلي (قوله فيجد لاجل العدة بشهرين)
 هذا في المعتادة والمهيرة لا في المبتدأة اذ حيضها من كل شهر عشرة من أول ما رأت سواء كانت في العشرة
 الاولى أو الثانية أو الثالثة وباقيها طهر فلا بدت مع البلوغ في رابع عشر المحرم مثلاً يكون ابتداء حيضها
 الثاني في رابع عشر صفر وهلم جرا واذا عرفت هذا فاعلم أنه ان طهرها زوجها في آخر الطهر انقضت
 بتسعة وستين يوماً ثلاث حيض بثلاثين وطهر ان أحد عشر وواحد عشر وثلاثة عشر وان طهرها في أول
 الطهر انقضت عدتها بمائة أو تسعة وثمانين ثلاث حيض بثلاثين وثلاثة أطهاراً أحد عشر وواثنان
 كل واحد منهما تسعة عشر أو أحد عشر وواثنان كل واحد منهما عشرون وان طهرها في أول
 الحيض انقضت عدتها بمائة وتسعين أو تسعة وتسعين أربع حيض بأربعين وثلاثة أطهاراً على نحو ما قدمنا
 (قوله وعم كلامه الخ) هو صحيح في ذاته لان قوله الا عند نصب عادة لها اذا استقر به الدم صادق بالعشرين
 في المبتدأة (قوله والمعتادة) أي التي لم تنس عاداتها بقربة المقابلة وصورتها اذا بلغت برؤية عشرة مثلاً
 دما وستة طهر ثم استقر به الدم فقال أبو عصمة والقاضي أبو حازم حيضها ما رأت وطهرها ما رأت فتتقضي
 عدتها بثلاث سنين وثلاثين يوماً وفي القهستاني عن الشهيد أن أكثر الطهر في حقها شهران وعليه الفتوى
 لانه أيسر كما في النهاية قوله وتسمى المهيرة) بفتح الياء المنة تحت أو كسر ها أي حبرها الله تعالى أو هي
 حبرت الفقيه ومثله في الوجهين المضلة والضلال ضد الهدى كذا في القاموس حلي (قوله واضلالها)
 المناسب وتضليلها ليناسب مادة المضلة والخطب فيه سهل حلي (قوله اما بعدد) صورته نسبت عدد أيام
 حيضها مع علمها أنها تحيض في كل شهر أي في أول كل شهر مرة لانها لم تنس الوقت وحكمها أنها تدع الصلاة
 ثلاثة أيام من أول الاستمرار لتيقنها فيها بالحيض ثم تغتسل سبعة أيام لكل صلاة لتردد حائضها بين الحيض
 والطهر والخروج من الحيض ثم تتوضأ عشرين يوماً وقت كل صلاة لتيقنها فيها بالطهر وبأنتها زوجها حلي
 (قوله أو يمكن) صورته علمت عدد أيام حيضها ونسبت مكانها وحكمها أنها ان نسبت أيامها في ضعفها أو أكثر
 فلا تيقن بالحيض في شيء منه كما لو نسبت ثلاثة في ستة أو أكثر ونسبت في دون الضعف فانها تيقن بالحيض
 في شيء منه كما لو نسبت ثلاثة في خمسة فانها تيقن بالحيض في اليوم الثالث فلو نسبت ثلاثة في عشرة
 معلومة فوضأت في ثلاثة من أول العشرة لتردد بين الطهر والحيض والدخول في الحيض ثم اغتسلت لكل
 صلاة الى آخر العشرة لتردد بين الطهر والحيض والخروج من الحيض ومثله اذا نسبت أربعة أو خمسة في العشرة
 حيث تتوضأ في الاربعه وتغتسل في الستة وتتوضأ في الخمسة وتغتسل في النخبة الاخرى ولو نسبت ستة
 فوضأت أربعة وتدع الصلاة يومين لتيقنها بالحيض فيهما ثم تغتسل أربعة لكل صلاة وان نسبت سبعة فوضأت
 ثلاثة وتدع الصلاة أربعة واغتسلت ثلاثة وقس على هذا حلي (قوله أو بهما) أي بالعدد والمكان وحكمها
 أنها تنقضي وان لم يكن لها رأي اغتسلت لكل صلاة وتغسل المكتوبات الى آخر ما ذكره الشارح اه حلي (قوله
 وحاصله أنها تنقضي الخ) اعلم أن حاصل كلامهم في المهيرة أنها متى تيقنت بالحيض في وقت تركت العبادة
 والاعتزلت فان لم يستقر رأيها على شيء بل ترددت بين الحيض والطهر فوضأت لكل صلاة وهو الاصح وصلت
 الواجبات والسنن المؤكدة وقرأت القدر المفروض والواجب على الرابع وفي الاخيرتين على الصحيح ولا تدخل
 مسجد ولا تنس معصفا ولا توطأ بالتحري على الاربع وتصوم رمضان ثم تقضي عشرين يوماً ان علمت أن ابتداء
 ليس الجواز أن حيضها في كل شهر عشرة أيام فان قضت عشرة يجوز حصرها في الحيض فتقضي عشرة أخرى
 وان علمت أنها راقضت اثنين وعشرين يوماً لان أكثر ما فسد من صومها في الشهر أحد عشر يوماً فتقضي ضعفه
 احتياطاً وان لم تعلم شيئاً مع التردد المذكور فعمامة المشايخ على العشرين لان الحيض لا يز يد على عشرة وقبل
 اثنين وعشرين احتياطاً لجواز أن يكون النهار ولو حجت أنت بطواف الزبارة ثم أعادته بعد عشرة وبالصدر
 ولا تعيده ولو صحت آية التلاوة فسجدت لا تجب عليها الاعادة لانها ان كانت طاهرة فقد صح أدؤها والا يلزمها
 وان سجدت بعد ذلك أعادت بعد العشرة لاحتمال طهرها وقت السماع وحيضها وقت السجود واما قضاء
 الفرائض فان قضتها فعليها أعادتها بعد عشرة أيام لاحتمال حيضها وقت القضاء وقد طهرها في حق انقضاء

فيجد لاجل العدة بشهرين به يفتي وعم كلامه
 المبتدأة والمعتادة ومن نسبت عاداتها ونسب
 المهيرة والمضلة واضلالها اما بعدد أو يمكن
 أو بهما كما بسط في الجرو والحاوي وحاصله أها
 تنقضي

العدة بشهرين وعليه الفتوى أبو السعود عن البحر وقوله تحرز فان وقع قحريم على طهر تعطى حكم
 الطاهرات وان على حبس تعطى حكمه كذا في الحلبي (قوله ودخول فيه) أي في الحيض (قوله تنوضا لكل
 صلاة) قبيل معذورة بدم الاستحاضة (قوله وان بينهما) أي بين الحيض والطهر (قوله والدخول فيه) أي
 في الطهر حلبي (قوله تغسل لكل صلاة) لاحتمال خروجها من الحيض ودخولها في الطهر (قوله وتترك الخ)
 متعلق بالصورة الثانية حلبي (قوله وجاعا) أي تركه ولا تمكن زوجها منه (قوله ان علمت بداءته ليلا) لانه ان بدأ
 ليلا ختم ليلا وبين اليلتين عشرة أيام فلم يفسد من صومها سوى عشرة أيام في رمضان وعشرة أيام في القضاء
 اه حلبي (قوله والاثنين وعشرين) يوما أي وان علمت بداءته نهارا قصوم اثنين وعشرين يوما وذلك لانه ان بدأ
 نهارا ختم نهارا احادي عشر الاول فيفسد احد عشر يوما من صومها من رمضان ومثلها في القضاء اه حلبي
 (قوله وتغتسل) أي المصلحة ومثلها المعتادة مستمرة الدم على ما قاله الحاكم الشهيد (قوله وما تراه من لون) كحمر
 وسواد اجاعا وصفرة مشبعة في الاصح وصفرة ضعيفة وخضرة وذلك لما روي أن النساء كن يبعثن الى عائشة
 رضي الله تعالى عنها بالدرجة فيها الكرسف فيه الصفرة من دم الحيض يسألنها عن الصلاة فتقول لهن لا تجهلن
 حتى ترين القصة البيضاء ترى بذلك الطهر من الحيض والدرجة بضم الدال وسكون الراء وبالجم نحو خرقة
 أو قطنة تدخل المرأة في فرجها تعرف هل بقي شيء من أثر الحيض أم لا والقصة بفتح القاف وتشديد الصاد
 الموحدة وهي الجصة فشبهت الرطوبة الصافية بعد الحيض بالحبس زيلبي وفسر القصة في المغرب بأن تخرج
 القطنة أو الخرقة التي تحتش بها المرأة كأنها قصة لا يخالطها صفرة ولا تر به وقيل شيء كالخيط الأبيض
 يخرج بعد انقطاع الدم كله ويجوز أن يراد انتفاء اللون وأن لا يبقى منه أثر ابنة فضربت رؤية القصة مثلا
 لذلك لان رائي القصة غير راء شيئا من سائر ألوان الحيض اه فقد علمت أن القصة مجاز عن الانقطاع وتفسيرها
 بأنها كك الخيط ضعيف والاعتبار في البياض وغيره حالة البرزخ لو اصفرت بعد ذلك أو ابيض كان طهرا
 في الاول لا الثاني ويستحب وضع الكرسف للثيب مطلقا حائضا كانت أولا وللكرسف موضع البكارة في الحيض
 (قوله في مدته) خرج ما تراه صغيرة وحامل (قوله سوى بياض خالص) فانه علامة الانقطاع والكلام
 على حذف مضاف أي ذي بياض (قوله ولو المرئي طهرا) من رأى بغيره لم ولا يصح أن يكون من رأى
 البصرية لان الطهر لا يرى بحاسة البصر (قوله فيها حبس) أي في المدة ومثل الحيض النفاس (قوله وعليه
 المتون) أي على كون العبرة لا قوله وآخره قياسا على النصاب في الزكاة وأشابه هذا الى الرد على صاحب البحر
 حيث قال ان هذه الرواية وان اختارها أصحاب المتون لكن لم تصح في الشروح لما أن قياسها على النصاب
 غير صحيح لان الدم منقطع في أثناء المدة بالكلية وفي المقيس عليه يشترط بقاء جزء من النصاب في أثناء الحول
 وانما الذي اشترط وجوده في الابتداء والانهاء تمامه اه ووجه الرد ما قاله في النهر لان سلم أن هذا قياس بل تطير
 وان سلم فالدم موجود حكما وان انعدم حسابا دليل ثبوت أحكام الحيض في هذه الحالة واعتماد أصحاب المتون
 على شيء ترجح له اه حلبي وفيه أن الموجود في المقيس عليه الوجود الحسي لا الحكمي (قوله ثم ذكر أحكامه
 بقوله الخ) ظاهرا أن المصنف استوفى ما ليس كذلك فنهاه عنه بمنع صحة الطهارة الا ما قصد به التنظيف كدمل
 الا حرام ولا يحترمها فقد قالوا انه يستحب لها أن تنوضا لوقت كل صلاة وتقع على مصلحتها تسج وتقال وتكبر
 وفي رواية يكتب لها أحسن صلاة كانت تصلي ومنها أن الصبية تبلغ به ويتعلق به انقضاء العدة والاستبراء
 ويوجب الغسل بشرط الانقطاع ولا يقطع التتابع في صوم كفارة القتل والقطر والطهارة بخلاف كفارة اليمين
 (قوله يمنع صلاة) أي يمنع وجوبها لعدم فائده لانها الاداء أو القضاء ولا شيء منهما يثبت ويمنع صحته بأياضا
 ويحترمها (قوله مطلقا) أي كلاً أو بعضا لان منع الشيء يمنع لا بداهة كذا في النهر (قوله ولو سجدة شكر) أو تلاوة
 فيمنع صحتهما ويحترمهما (قوله وصوما) أي يحترمه ويمنع صحته ولا يمنع وجوبها لئلا تعلق الخطاب به لعدم
 الحرج اذ غاية ما تنقضي في السنة خمسة عشر يوما اذا كان حبسها عشرة وطهرها خمسة عشر فأفاده في البحر
 (قوله وجاعا) أي يحترمه وكذا يحترم ما في حكمه وهو قربان ما تحت الازار (قوله للعرج) علة لقول المصنف
 دونها قال في البحر لان في قضاء الصلاة حرجا يشكر رها في كل يوم وتكثر الحيض في كل شهر بخلاف الصوم فانه
 يجب في السنة شهرا واحدا ولا تحيض عادة في الشهر الا مرة فلا حرج وحكمته أن حواء لما رأت الدم أول مرة

ومنى ترددت بين حبس ودخول فيه وطهر
 تنوضا لكل صلاة وان بينهما والدخول فيه
 تغسل لكل صلاة وتترك غير مؤكدة ومسجدا
 وجاعا وتصوم رمضان ثم نقضى شهرين
 يوما ان علمت بداءته ليلا والاثنين وعشرين
 وتناول لركن ثم تعبد به بعد عشرة ولصدد
 ولا تعبد به وتغتسل لطلاق بسبعة أشهر على
 المقتضى به (وما تراه) من لون ككثرة وترتية
 في مدته المعتادة (سوى بياض خالص) قبل
 وشي يشبه الخيط الأبيض (ولو) المرئي (طهرا)
 (فخللا) بين الدمين (فيها حبس) لان العبرة
 لا قوله وآخره وعليه المتون فليصنف ثم ذكر
 أحكامه بقوله (يمنع صلاة) مطلقا ولو سجدة
 شكر (وصوما) وجاعا (وتقضى) لزوما
 (دونها) للعرج

سألت آدم عليه الصلاة والسلام هل تلي أو لا فقال لا أعلم فأوحى الله عز وجل إليه أن تترك الصلاة فلما طهرت
سأله عن القضاء فقال لا أعلم فأوحى إليه أن لا قضاء عليها ثم رآته في وقت الصوم فسأله فأمرها بترك الصوم
وعدم قضاءه قياسا على الصلاة فأمرها الله تعالى بتأجيل القضاء الصوم من قبل أن آدم أمرها بذلك بغير أمر
الله سبحانه وتعالى وقبل القياس انما هو من حواء عليها السلام (قوله ولو شرعت تطوعا فيهما) أي الصلاة
والصوم ونحو التطوع لأن فرض الصلاة لا يقضي وفرض الصوم يقضي (قوله خلافا لما زعمه صدر الشريعة)
من أنه يجب قضاء نفل الصلاة لأن نفل الصوم أهل حلي (قوله حكم بجهتها مذقمت) وذلك احتياطية قضى
الصلاة التي نلت في وقتها حتى خرج لأن الحوادث تضاف إلى أقرب أوقاتها (قوله وبكسره مذقمت) أي
إذا ماتت حائضة وقامت طاهرة حكم بطهرها مذقمت قال أبو السعود ولو قال وبطهرها مذقمت في عكسه
لكان أولى إذ المراد هو هذا بأن ماتت في آخر حيضها وقامت طاهرة فانه يحكم بطهرها مذقمت احتياطية طاقته
فان سياق كلامه يعطى أن المراد من قوله وبكسره مذقمت أنه يحكم بجهتها مذقمت وليس كذلك والحاصل
أنه استعمل العكس فيما هو الأعم من عكس المسئلة وعكس حكمها الرعاية الاختصار (قوله احتياطا) علة
للعكس فقط اه ح أقول بل هو علة لهما معا كما علمنا به فيما سبق وما يدل عليه عبارة البحر ونصها ولو وضعت
الكسر في لا فلا أصبحت رأيت الطهر تنقض العشاء فلو كانت طاهرة فرأت البسلة حين أصبحت تنقضها أيضا
ان لم تكن صلتها قبل الوضع انزالها طاهرة في الصورة الاولى من حين وضعته وحائضا في الثانية حين رفعته
أخذ بالاحتياط فيهما اه (قوله ويمنع حل دخول مسجد) انما ذكره دون الصحة لانه لا معنى لنفي الصحة فيه
والمراد بالمسجد موضع العبادة المعهود فشم الكعبة ودون مسجد البيت وفيه اشارة الى أنه لا يدخل المسجد
من على بده نجاسة وفي الخزانة اذا فاس في المسجد لم ير بعضهم به بأسا وقال بعضهم اذا احتاج اليه يخرج
منه وهو الاصح جوى قيد بالمسجد للاحتراز عن الجبانة ومصلي العبد لانه ليس له ما حكم المسجد في حرمه
الدخول وان كان له ما حكمه عند أداء الصلاة حتى صرح الاقراء وان لم تكن الصفوف متصلة وتخرج أيضا
الرباط والمدرسة وفي البحر عن التنية المدرسة كالمسجد اذا لم يمنع أهلها الناس من الصلاة في مسجد ها وفساء
المسجد له حكم المسجد في حق جواز الاقتداء بالامام وان لم تكن الصفوف متصلة والمسجد ملائ والعمارة
والجنب دخوله وظله بابه كذلك واطلاقه يفيد منع المرور أيضا وقيد في الدرر بأن لا يكون ثم ضرورة فان كانت
كان يكون باب يته الى المسجد فلا قال في البحر وينبغي أن يقيد بأن لا يتمكن من تحويل بابه وأن لا يقدر على
السكنى في غير مولوا حتم في المسجد تيم ونخرج ان لم يحق وجلس مع التيم ان خاف الا أنه لا يصلي ولا يقرأ أو ظاهر
ما في المحيط وجوب هذا التيم وفصل في السراج بين أن يخرج سر يعا فيجوز تركه أو يكث فيه للخوف فلا يجوز
تركه وعليه يعمل ما في المحيط اه (تتمه) خص صلى الله عليه وسلم بدخول المسجد ومكثه فيه جنباً وبه خص على
ابن أبي طالب لأن يتيه كان في المسجد كما خص صلى الله عليه وسلم الزبير باباحة لبس الحرير لما سكن من أذية
القمل وخص غيره بغير ذلك وما يطلق عن الهوى اه أبو السعود (قوله وحل الطواف) انما قيد بالحل فيه
للاشارة الى صحة منهاف لو فعلته كانت عاصية معاقبة وتحتل به من احرامه الطواف الزيارة وعليها بدنة
والطهارة في الطواف واجبة فتر كها مكر ومهر بما لا يمكن لما كان المواق لا يكون الا في المسجد كلن
حراما من جهته زيارته عليها ولو حاضرت بعد ما دخلت وجب عليها أن لا تطوف وحرم مكرها بحر بتليل
زيادة فان قلت اذا كان دخول المسجد حراما فالطواف أولى فما الحاجة الى ذكره قلت لن لا يتوهم أنه لما جاز
الوقوف مع أنه أقوى أركان الحج فلان يجوز الطواف أولى كذا في المنع عن العيني (قوله ولو بعد دخولها المسجد)
المراد أن الطواف لا يحل ولو عرض الحيف بعد دخول المسجد فعدم الحل ذاتي لله لا لعله دخول المسجد (قوله
وشرعها فيه) من مدخول المطلقة وانما ذكره لدفع توهم أنه مما يلزم بالشروع فاذا شرعت فيه تيم (قوله
وقربان ما تحت ازار) من اضافة المصدر الى منعه والتقدير ويمنع الحيف قربان زوجها ما تحت ازارها قاله
في البحر (قوله يعني ما بين سرورة وركبة) فيجوز الاستمتاع بالسرة وما فوقها والركبة وما تحتها والحرم الاستمتاع
بما بينهما ما ويجوز الاستمتاع بما عدا ما ذكر بوط وغيره ولو بلا حائل وكذا بما بينهما مما جاز بغير الوطء ولو تلتخ
دما ولا يكره طبعها ولا استعمال ما مسته من هين أو ماء أو غيره الا اذا نقضت بتحصن القرية كما هو المستحب

ولو شرعت تطوعا فيهما
خلافا لما زعمه صدر الشريعة
لو كانت طاهرة وقامت حائضة حكم بجهتها
مذقمت وبكسره مذقمت احتياطيا (و) يمنع
حل دخول مسجد (و) حل (الطواف) ولو
بعد دخولها المسجد وشرعها فيه (وقربان
ما تحت ازار) يعني ما بين سرورة وركبة

فانه يصير مستمرا لا وفي فتاوى الولوالجي ولا ينبغي أن يعزل عن فرائها لان ذلك يشبه فعل الهمود كذا
 في البصر (قوله ولو بلا شهوة) أفاد حرمة مسه بلا شهوة (قوله وحل ماعداء) أي ماعداء القربان المذكور
 وهو صادق بالنظر الى ما تحتها زار سواها ~~كان بشهوة أم لا~~ وصادق باستمتاع بقية البدن سواء كان ذلك
 الاستمتاع نظرا أم مباشرة بشهوة أم لا حلبي وهذا معنى الاطلاق (قوله وهل يحل النظر) أي بشهوة وهو
 بغيرها لا ترد في جوازها ووجه تردد الشارح في حل النظر ما ذكره الشيخان الاخوان صاحب النهر وصاحب
 البحر فانه قال في البحر ووقع في بعض العبارات لفظ الاستمتاع وهو يشمل النظر والمسه بشهوة ووقع في عبارة
 كثر لفظ المباشرة والقربان ومقتضاها تحريم المسه بلا شهوة بخلاف النظر ولو بشهوة فبينما عموم
 وخصوص من وجه والذي يظهر أن التحريم متوط بالمباشرة ولو بلا شهوة بخلاف النظر ولو بشهوة وليس
 هو أعظم من تقبيلها في وجهها بشهوة كما لا يخفى وقال في النهر ولتأمل أن يفرق بينهما بأن النظر الى هذا
 الخاص استمتاع بما لا يحل بخلاف التقبيل في الوجه ~~كما هو ظاهر~~ قال الحلبي ترد على صاحب النهر أنه
 ان أراد بقوله استمتاع بما لا يحل أنه استمتاع بموضع لا يحل مباشرة فمسلم لكن لا يلزم من حرمة المباشرة
 حرمة النظر وان أراد أنه استمتاع بموضع لا يحل النظر اليه فهو عين الذي في مكان مصادرة والدليل لشرق
 على مدعي صاحب البحر وذلك أن الشارع انما نهى عن المباشرة وهي أن يتلاقى الفرجان بلا حائل ~~لكن~~
 لما كان للفرج حريم وهو ما بين السرة والركبة منع منه أيضا خشية الوقوع فيما عساه يقع فيه باقتراب
 هذا الموضع فان من حرم حول الحبي يوشك أن يقع فيه أو يقال ان الشارع حكيم وهذه المواضع لا تخلو عن
 تلوث ونجاسة فنهي عن القرب خشية التلوث فبقى النظر الى هذه المواضع على أصل الاباحة بالزوجة
~~فحرمه~~ لا دليل عليه فتخلص من هذا أنه لا تردد في حل النظر وان داخل في قوله وحل ماعداء مطلقا اه (قوله
 ومباشرتها) سبب ترده في المباشرة تردد صاحب البحر فيها حيث قال ولم أر لهم حكيم مباشرتها ولتأمل
 أن يمنعها بأنه لما حرم تمكينها من استمتاعها بها حرم فعلها به بالاولى ولتأمل أن يجوز به أن حرمت عليه لكونها حائضا
 وهو منقود في حقها فلا الاستمتاع به ولان غاية مسه الذكركه أنه استمتاع بكفها وهو جائز قطعا قال في النهر
 ومقتضى النظر أن يقال بحرمة مباشرتها حيث كانت بما بين سرتها وركبتها لا ما بين سرتها وركبتها كما اذا
 وضعت يدها على فرجها وفيه نظر لان حرمة مباشرتها بما بين السرة والركبة على ما ادعاه إنما هو لكونه ربا
 يكون سببا وباعثا لوطئها لجمع على حرمة وهذا موجود فيما اذا كانت المباشرة بما بين سرتها وركبتها حوى
 وفيه أن التقبيل بشهوة جائز وهو مما يعت على الوطء (قوله وقراءة قرآن) أي يمنع الحيض ومشله الجنابة قراءة
 قرآن وشمل اطلاعه الآيات وما دونها وهو قول المكرخي وصححه صاحب الهداية في التجنيس وقاضي خان في شرح
 الجامع المغير والولوالجي في فتاواه ومنه على المصنف في المستصفي وقواه في الكافي ونسبه صاحب البدائع
 الى عامة المشايخ وصححه مع اللابان الاحاديث لم تفصل بين القليل والكثير يؤيده ما رواه الدارقطني عن علي
 رضي الله تعالى عنه قال اقرأوا القرآن ما لم يصيب أحدكم جنابة فان أصابه فلا ولا حرفا واحدا كذا في البحر (قوله
 بقصده) أما اذا قرأ على قصد التناهي أو افتتاح أمر لا يمنع في أصح الروايات والتسمية لا تمنع اتفاقا اذا كانت على
 قصد التناهي أو افتتاح أمر خلاصة وفي العمود لا يثبت ولو قرأ الفاتحة على سبيل الدعاء أو شيئا من الآيات التي
 فيها معنى الدعاء ولم يرد به القراءة فلا بأس به وفي غاية البيان أنه المختار وظاهره تقيد صاحب العمود بالآيات التي
 فيها معنى الدعاء فيهم أن ما ليس كذلك كسورة أبي لهب لا يورث قصد غير القرآنية في حله وهو كذلك لان مفاهيم
 المكتوب حجة وحيته فلا وجه لتوقف صاحب النهر فيه قال في البحر وأما الاذكار فالتنقلول اباحتها مطلقا
 ويدخل فيها اللهم اهدنا لهذا اللهم اناستعينك على ما عليه الفتوى وفي الهداية وغيرها استحباب الوضوء لذكر الله
 تعالى وتركه خلاف الاول وهو مرجع كراهة التزنية (قوله ومسه) أي القرآن سواء كان مكتوبا على لوح
 أو درهم أو حائط ~~لكن~~ لا يجوز من المصنف كالمكتوب وغيره على المعتمد بخلاف غيره فانه لا يمنع المس
 المكتوب وتكره القراءة في الفرج والمقتسل والحام وفي الخلاصة أغناكم القراءة في الحام اذا قرأ بها فان قرأ
 في نفسه لا بأس به هو المختار ولو كان على خاتمه اسم الله تعالى يحل النص الى باطن الكف وان غسلجنبه
 ليقرأ أو يده ليمس أو يغسل المحدث يده ليمس لم يطلق له المس ولا القراءة للجنب لان الجنابة والحديث لا ينجز آن

ولو بلا شهوة وحل ماعداء مطلقا وهل يحل
 النظر ومباشرتها فيه تردد (وقراءة قرآن)
 بقصده (ومسه)

وجوده ولا زواله وكذا لا يقرأ إذا كانت عورته مكشوفة أو امرأ تغتسل مكشوفة أو في الحمام أحد مكشوفاً
 كذا في البحر (قوله ولو مكتوباً بالفارسية في الأصح) ظاهره جريان الخلاف في المسئلة والصحيح أمه اجمع عليها
 قال في البحر ولو كان القرآن مكتوباً بالفارسية يحرم على الجنب والحائض مسه بالاجماع وهو الصحيح
 أما عند الإمام فظاهره ذلك عندهما لأنه قرآن عندهما حتى يتعلق به جواز الصلاة في حق من لا يحسن
 العربية (قوله المنفصل) كالتريطة ونحوها فلا يمس المشرع على ما صححه صاحب الهداية وفي السراج
 أن عليه الفتوى وفي افتح قال لي بعض الاخوان دل يجوز من المصحف بمعدّل هو لا يسه على عنقه قلت
 لا أعلم فيه منقولا والذي يظهر أنه ان كان بطرفه وهو يتحرك بحركته فينبغي أن لا يجوز وان كان لا يتحرك
 بحركته فينبغي أن يجوز لا اعتبارهم اياه في الاول تابع له كبذنه دون الثاني فيما اذا كان بطرف عماءته نجاسة
 والقاء في الصلاة على الارض وقالوا بغيره من كتب التفسير والفقه والسنة لانها لا تخلو عن آيات القرآن وهذا
 التاميل يفيد كراهة مس جميع شروح النحوي أيضاً ومثل القرآن ما لم يتدل من التوراة والانجيل والزبور ونهر
 (قوله وكذا يمنع حله) أفاد الجوى أن المس المباشرة باليد بلا حائل والحامل ليس بأس وذكر الحاشي أنه لا فائدة
 في ذكره بعد المس (قوله فيه آية) قيد بها لانه لو كتب ما دون الآية لا يكره مسه كما في القهستاني (قوله ولا بأس)
 يشير الى أن وضوء الجنب لهذه الاشياء مستحب كوضوء المحدث حلي (قوله وأكل وشرب الخ) أي فلا كراهة
 فيه مما أصلا به المضمضة والغسل فليس المراد بلا بأس المسلط عليه أنه خلاف الاولى الذي هو مرجع كراهة
 التنزيه بدليل قول الشارح وأما قبله ما فكره (قوله فيكره الجنب الخ) لانه بالشرب يسقط الفرض عن الفم
 فيصير الماء مستعملاً وشرب المستعمل مكره ولكن هذا التعليل لا يجري في الاكل حلي (قوله لا حائض) مثلها
 النساء لانه لا يرتفع حد منهما قبل الانقطاع (قوله ما لم يتخاطب بغسل) وإذا غابا يكون بعد الطهارة من
 الحيض فيكره لهما الاكل والشرب قبل مضمضة وغسل يد (قوله بكم) مثله كل ما اتصل بالباس (قوله وصح
 في الهداية الكراهة) أي التحريمية (قوله وهو أحوط) لانه أقرب للتعظيم (قوله اذا انقطع حضاها) مثله
 النذاس ولم يقل دمها لان انقطاع الدم بعد العشرة ليس شرطاً في حل ومثما كما صرح به ابن ملان في شرح
 الوقاية ويؤخذ منه جواز الوطء حال نزول دم الاستحاضة (قوله بل ندبا) فتركه مكره تنزيهاً ويدل له
 حاشي القهستاني حيث قال وهو وان لم لا أنه مكره لانها كالجنب ما لم تغتسل كما في المحيط فقوله وان غسل
 ظاهر في كراهة التنزيه أفاده أبو السعود (قوله في آخر الوقت) هل المراد آخر الوقت حقيقة أو المستحب بجزر
 حلي والظاهر الثاني لانه ليس حياء وأهمل الشارح حكم الجماع ويظهر عدم حله بدليل مسئلة انقطاعه
 على اقل وهو دون العادة (قوله وان لا قله) اللام بمعنى بعد (قوله لم يحل) وان اغتسلت حلي عن البحر (قوله
 وتغتسل) في النهر عن النهاية تأخيراً يغسل الى آخر الوقت مستحب فيه اذا انقطع اتمام عاداتها ولا قائلها
 واجب (قوله حل في الحال) لانه لا اغتسال عليها لعدم الخطاب بجزر فلا ينتظر في حقها بعد الانقطاع اماراة
 زائدة ولا يتغير باسلاها بعد لانا حكمنا بجزر وجهها من الحيض وهذا بناء على عدم خطاب المكناف
 بالفروع وهو أحد أقوال ثلاثة (قوله لا يحل حتى تغتسل) أي في آخر الوقت المستحب قال في البحر زيا
 الى البسوط اذا انقطع لاقبل من عشرة تنتظر الى آخر الوقت المستحب دون المكناف وهو نص عليه محمد
 في الاصل قال فاذا انقطع في وقت العشاء تؤخر الى وقت يمكنها أن تغتسل فيه وتصل قبل اتصاف
 الليل وما بعد نصف الليل مكره هـ (قوله أو تيمم) وليس له أن يترجم قبل الصلاة بالاجماع على الأصح
 وحلهما الزوج وانقطاع الرجعة موقوفان على الصلاة به على المذهب نهر (قوله بشرطه) وهو المنجز
 استعمال الماء المطلق الكافي حلي (قوله ولبس الثياب) أقول في أن يكون خلع الثياب للغسل مثله
 حلي (قوله يعني من آخر وقت الصلاة) فالراد أن تطهر في وقت بقي منه الى خروجه قدر الاغتسال ولبس
 الثياب والتحريم لا أهم من هذا ومن أن تطهر في أوله ويعني منه هذا المقدار كما غلط فيه بعضهم ألا ترى الى
 تعليلهم بأن الصلاة صارت ديناً في ذمتها وهو انما يتحقق بخروج الوقت وبعبارة المصنف عامة ولكن مراده
 ما ذكره في تخصيص الوطء بالذكراشارة الى أن الحكم بطهارة الحائض والنفساء بمعنى الوقت المذكور انما
 هو في حق الوطء وأما في حق قراءة القرآن فلا كما في الجوى عن البرجندی (قوله وهل تعتبر التحريم في الصوم)

ولو مكتوباً بالفارسية في الأصح (الابغلافه)
 المنفصل كما مر (وكذا) يمنع (حله) كالج
 وورق فيه آية (ولا بأس) لحائض وجنب
 (بقراءة أدعية وسهال وجعلها وذكر لله تعالى
 ونسبح) وزايرة قبور ودخول مصلى عليه
 (وأكل وشرب بعد مضمضة وغسل يد) وأما
 قبله ما يكره الجنب لا حائض ما لم يتخاطب
 بغسل ذكره الحاشي (ولا يكره) تحريم (مس)
 قرآن بكم عند الجاهل ونسبوا وحلي
 الهداية الكراهة وهو أحوط (ويحل وطقها
 اذا انقطع حضاها لا كره) بلا غسل وجوبا
 بل ندبا (وان) انقطع لدون أقله تنوضأ وتصل
 في آخر الوقت وان (لا قله) فان لدون عاداتها
 لم يحل وتغتسل وتصل ونصوم احتياطاً وان
 لعادتها ن كناية حل في الحال والا (لا) يحل
 (حتى تغتسل) أو تيمم بشرطه (أو يعفي عليها
 زمن يسع الغسل) ولبس الثياب (والتحريمية
 يعني من آخر وقت الصلاة لتعليلهم وجوبها
 في ذمتها حتى لو طهرت في وقت العبادا بدأ
 ببعض وقت انظر كما في السراج وهل تغتسل
 التحريمية في الصوم الأصح لا

قال أبو السعود قوله في الجبر وهكذا جراب صومها إذا ظهرت قبل القبر أي يشترط لوجوب صوم ذلك اليوم أن يبقى من الليل بعد الانقطاع ما يتمكن فيه من الاعتسال وليس الثياب وكذلك يشترط هذا لوجوب قضاء العشاء فلا فرق بين الصلاة والصوم إلا في زمن التحريم حيث اختصت الصلاة باعتبارها بناء على ما سبق من أن عدم اعتبارها في حق الصوم هو الأصح (قوله مطلقا) سواء كان الانقطاع لاكثر الحيض أو دون ذلك حلي (قوله وكذا الفصل لولا كثره) الحاصل كافي النهر أن زمن الفصل من الحيض فيما إذا نصرت لاقله ومن الطهر فيما إذا نصرت لاكثره ثلاثين يوما على العشرة وذلك في حق القربان وانقطاع الرجعة وجواز التزوج بها آخر لا في جميع الأحكام ألا ترى أنها لو طهرت عقب غيبوبة الشفق ثم اغتسلت عند الفجر الكاذب ثم رأت الدم في الليلة السادسة عشرة بعد زوال الشفق فهو طهر تام وإن لم يتم خمسة عشر من وقت الاعتسال اه أبو السعود (قوله فتضي) أي الصلاة (قوله قدر الفصل والتحريم) أي وليس الثياب حلي (قوله فقدر التحريم) لأنه لم يحدد الوقت ويكون أداء (قوله كما جزم به غير واحد) أي جماعة منهم صاحب الميسوط وصاحب الاختيار وصاحب فتح القدير (قوله وكذا مستحيل وطه الدبر) أي دبر الحلي لا أماد برحمي الغلام فالظاهر عدم جريان الخلاف في التمسك بغيره وإن كان العمل لا في يظهر فيه أيضا قال الشرنبلالي ولم أر حكم واطى النفساء مستحلا من حيث التمسك بغيره (قوله خلاصة) لم يمتنع من ذلك الدبر فيها وقد ذكر عبارتها العلامة زين في بحره (قوله لأنه حرام بغيره) وهو لا يذبح ولا يكفر مستحل الحرام وعكسه إذا كان حراما لعينه وثبتت حرمة بدليل مقطوع به أما إذا كان حراما لغيره بدليل مقطوع به أو حراما لعينه بأخبار الآحاد لا يكفر إذا اعتقد حله كذا في البحر (قوله ولورواية ضعيفة) وعلى المفتي أن يعيل إلى تلك الرواية قاله في البحر واقفا على المفتي لا يغير ما عند الله من كسر أو إيمان (قوله ثم هو كبيرة) أي الوطء حال الحيض كبيرة يجب على فاعله التوبة والاستغفار (قوله لا جاهل الخ) هو على سبيل ألف والنثر المشوش والظاهر أن الجهل إنما يتق كونه كبيرة لا الحرمة الصغيرة فإن الجاهل يعد مفترط لعدم البحث عما يماطاه (قوله ويندب تصدقه بدينار أو نصفه) قبل بدينار إن كان أول الحيض ونصفه إن وطئ في آخره كأنه فاعله رأى أن لا معنى للتخير بين القليل والكثير في النوع الواحد وقيل إن كان الدم أسود يتصدق بدينار وإن كان أصفر فبنصف دينار ويدل له ما روى عنه عليه الصلاة والسلام إذا وقع الرجل أهله وهي حائض إن كان دما أحمر فليتصدق بدينار وإن كان أصفر فليتصدق بنصف دينار والظاهر الأخير لتأييده بالحديث (قوله الظاهر لا) قد يقال أنه يحرم عليه التمسك كما يحرم عليه المباشرة فيندب لها التصديق كما يندب له وقوله وهل على المرأة أي ندبا (قوله كراف) بضم الراء دم الانف أبو السعود (تمة) دم الاستحاضة أنواعه ستة دم الناقص عن أقل الحيض والناسي ما زاد على أكثر الحيض والناسي ما زاد على حيض المبتدأة وحيضها عشرة من كل شهر والرابع ما زاد على نفاس المبتدأة وهو أربعون والخامس ما زاد على العادة فيها ما جاوز أكثرها والسادس ما تراه الحامل حموى ودم الآيسة والصغيرة ومريضة الرحم منه أبو السعود وعلامة دمها أنه لا رائحة له ودم الحيض ستن الرائحة بجر (قوله رقتا كاملا) ظرف لقوله دائم والأولى عدم هذا القيد لأنه في حكمه في الدوام وعدمه (قوله لا يمنع صوما) وقراءة ومسح ودخول مسجد وكذلك لا تغتسل عن الطواف إذا أمنت من اللوث فمستأنى عن الخزانة (قوله وجماعا) ظاهره جواز في حال سبيلانه وإن لم يمتنع تلويث وكذا هو ظاهر غيره من المتون والشروح وكتب الحلي ليس المراد أنه يجوز له وطؤها في حالة السبيل لأن كما توجهه عبارته فإنه يلزم منه التلوث بالنجاسة وهو حرام لغير ضرورة بخلاف نحو الاستنجاء ويدل عليه تعاليهم منع قربان ماتحت الأزار بأنه مظنة التلوث بالنجاسة وكذا يدل عليه قول الحلي في شرح المنية الكبير في الأقوال التلوث بالنجاسة مكروه بل مراده أنه إذا كان الدم سائلا به العشرة يطؤها في وقت لا يطر فيه الدم بخلاف الحيض فإنه لا يحل الوطء في أثناءه ولولا ذلك كان سبيلانه وفيه أنها وقت انقطاعه خرجت عن كونها مستحاضة وفي كلامه تمة فإنه إذا لم يطر كيف يكون سائلا وكلام ابن مالك السابق يفيد جوازه مع السبيلان وكذلك أقولهم يجوز مباشرة الحائض فوق الأزار وإن لم يمتنع الطلوع بالدم وقال القهستاني عند قول النوقاية ولا وطء أنه لا يمنع التقييد بغيره من الدوام وظاهره حرمة الوطء في الغرج (قوله الحديث توضح الخ)

وهي من الطهر مطلقا وكذا الفصل لولا كثره والافن الحيض فتضي مطلقا إن بقي قدر الفصل والتحريم ولو لمعشرة فقد رأت التحريم فقط لثلاثين يوما عليه على عشرة فليحفظ (و) وطؤها (يكفر مستحله) كما جزم به غير واحد وكذا مستحل وطء الدبر عند الجهور مجتبي (وقيل لا) يكفر في المستلذين وهو الصحيح خلاصة (وعليه المأقول) لأنه حرام لغيره ولا يجزئ في المرتد أنه لا يفتي بتكذيب مسلم كان في كونه خلاف ولورواية ضعيفة ثم هو كبيرة لو عامدا مختارا عالما بالحرمة لا جاهلا أو مكرها أو ناسيا قلزمه التوبة ويندب تصدقه بدينار أو نصفه وهو مرفوع كذا وهل على المرأة تصديق قال في الضياء الظاهر لا (ودم استحاضة) حكمه كراف دائم رقتا كاملا (لا يمنع صوما وصلاة) ولولا ذلك (وجماعا) الحديث توضح وصلي

ان كانت الدليل أخص من الذي فان الرسول عليه الصلاة والسلام انما تكلم على الصلاة قلت ثبت بالحديث
حكم الصلاة عبارة وسكن الصوم والجماع دلالة أفاده المصنف (قوله وشرا عدم) سمي الدم المذكور به
خروج النفس التي هي اسم لجله الحيوان المولود أو خروج النفس بعد في الدم فانه يسمى نفساً أيضاً لأن
قوامها بالدم وهو تسمية بالمصدر كالحيض (قوله المعتمد) وهو قول الامام وصححه في الظهيرة والسراج وبه
كان يفتي الصدوق الشهيد به أخذاً كثر المشايخ فكان هو المذهب فيجب عليها الغسل احتساباً لان الولادة
لا تخلو عن قليل دم أفاده الشيخ زين (قوله فلو ولدته من سرتها) بأن كان بها جرح فانشقت وخرج الولد
منها (قوله فنفسا) لانه وجد خروج الدم من الرحم عقب الولادة (قوله والافذات جرح) يعني لا تعلى حكم
النفساء (قوله وان ثبت له أحكام الولد) من انقضاء العدة وصيرورة الامه به أم ولد ولو علق طلاقها
بولادتها وقع لوجود الشرط كذا في الفتاوى الظهيرية (قوله لا أقل) أي ان خرج أقل الولد لا يكون حكمها
حكم النفساء (قوله فتتوضأ) تفرغ على قوله لا أقله (قوله ونوى بصلاة) ولو لم تصل تكون عاصية لربها ثم كيف
تصل قالوا بنوى بقدر فيجعل نعمها يكون ما نزل من الولد فيه أو يحضر لها حفيرة وتجلس هناك وتصل كعبلاً
يؤذى ولدها (قوله فاعذر الصبح القادر) أي في تأخير الصلاة أو تركها أي لا عذر له (قوله الا في سبعة) هي
البلوغ والاستبراء والعدة وأنه لا خلاف له وأن أكثره أربعون وأنه يقطع التتابع في صوم الكفارة وأنه لا يحصل
به الفصل بين طلاق السنة والبدعة حلي (قوله فقالت مضت عتقي) أي ولدت فوقع الطلاق وانقضت
عتقي بثلاث حيض بعد النفاس (قوله فقدره الامام) وعلى قوله الفتوى نهر (قوله بخمسة وعشرين) وأقله
في حق الصوم والصلاة ما يوجد كافي النهاية وانما لم تنقض العدة الا بهذا القدر لانه لو نصب لها دون ذلك
كعشرين أدى الى نقض العادة عند عود الدم بعد خمسة عشر يوماً لان من أصله أن الدم اذا كان في الاربعين
قال طهر اختل فيه لا يفصل طال الظهر أو قصر بخلافه على التقدير بخمسة وعشرين يوماً فانه اذا عاد
الدم بعد خمسة عشر يوماً يحسب حيضة لوقوعه بعد الاربعين التي هي تمام النفاس (قوله مع ثلاث حيض)
فأدنى مدة تصدق فيها عده خمسة وعشرون نفاس وخمسة عشر يوماً طهر بينه وبين
الحيض وثلاث حيض بخمسة عشر يوماً ينهط طهران بثلاثين يوماً حلي بقليل زيادة (قوله والثاني بأحد
عشر) أي وقدر أبو يوسف أقل النفاس بأحد عشر يوماً ليكون أكثر من أكثر الحيض فأدنى مدة تصدق فيها
عده خمسة وستون يوماً أحد عشر نفاس وخمسة عشر طهر وثلاث حيض بتسعة أيام ينهط طهران بثلاثين
يوماً حلي (قوله والثالث بساعة) فأدنى مدة تصدق عنده اربعة وخمسون ساعة فساعة للنفاس وخمسة
عشر طهر وثلاث حيض بتسعة أيام ينهط طهران بثلاثين يوماً (قوله وأكثره أربعون يوماً) لان الروح
لا تدخل في الولد قبل اربعة أشهر فتجتمع الدماء اربعة أشهر واذا دخل الروح صار الدم غذاء للولد فاذا خرج
الولد خرج ما كان محتبسا من الدماء اربعة أشهر في كل شهر عشرة أيام عناية (قوله ولأن أكثره الخ) يعني
بالاجماع كافي الجرح حتى ان من جعل أكثر الحيض خمسة عشر يجعل أكثر النفاس ستين حلي (قوله لومبتدأة)
يعني انما يعتبر الزائد على الأكثر استخاضة في حق المبتدأة التي لم تثبت لها عادة (قوله فترد لعادتها) فلو كانت
عادتها ثلاثين يوماً زاد الى الخمسين مثلاً فالثلاثون هي النفاس وما بقي استخاضة (قوله وكذا الحيض)
يعني ان زاد على عشرة في المبتدأة قال الزائد استخاضة وترد المعتادة لعادتها (قوله فان انقطع على أكثرهما)
محترز قوله والزائد الخ (قوله أو قبله) أي قبل الأكثر (قوله ان وليه طهر تام) يرجع الى كل من الحيض والنفاس
وصورته في الحيض كانت عاداتها من كل شهر خمسة مثلاً فترات ستة كان السادس حيضاً فان طهرت بعد
ذلك اربعة عشر يوماً ثم رأت الدم ردت الى عادتها وكان الزائد استخاضة وان رأت خمسة عشر طهراً كانت
الستة عادة لها وصورته في النفاس كانت عاداتها في كل نفاس ثلاثين ثم رأت مرة أحد وثلاثين ثم طهراً
اربعة عشر ثم رأت الدم فانه تزدل الى عادتها وهي الثلاثون ويحسب اليوم الزائد من الخمسة عشر التي هي
طهر حلي (قوله به يفتي) هو قول أبي يوسف وعندهما لا تثبت الاجتزائ لانها من العود اه أبو السعدي (قوله)
وتعامة فيما علقناه على الملتقى ثبوت العادة واتصالها بجزء مذكور في مقل الملتقى لا فيما علقه عليه كما توهمه
عبارة ولم يأت في الترحيب بشي يوجب اضافته اليه حلي (قوله من الاول) لانه بالولد الاول ظهر اقتراح الرحم

وان قطر الدم على الحصيد (والنفاس) لغة
ولادة المرأة وشرا عدم (دم) فلو لم تزد هل تكون
نفساء المعتمد (يخرج) من رحم فلو ولدته
من سرتها ان سال الدم من الرحم فنفساء
والافذات جرح وان ثبت له أحكام الولد
(عقب ولد) أو أكثره ولو منقطعاً عن اعضاها
لا أقله فتتوضأ ان قدرت أو تميم ونوى بصلاة
ولا تفرغ فاعذر الصبح القادر (و) حكمه
كالحيض في كل شيء الا في سبعة ذكركم
في الخزان ونهر حلي الملتقى منها أنه (لا حد
لأقله) الا اذا احتج اليه لعدة كقوله اذا
ولدت فانت طالق فقالت مضت عتقي وقدره
الامام بخمسة وعشرين يوماً مع ثلاث
حيض والثاني بأحد عشر والثالث بساعة
(وأكثره أربعون يوماً) كذا رواه الترمذي
وغیره ولا أكثره اربعة أمثال أكثر الحيض
(والزائد) على أكثره (استخاضة) لومبتدأة
أما المعتادة فترد لعادتها وكذا الحيض فان
انقطع على أكثرهما أو قبله فالكل نفاس
وكذا حيض ان وليه طهر تام (ونماه فيها
وهي تثبت وتنتقل بجزءه يفتي ونماه فيها
علناه على الملتقى (والنفاس) لا من أمين من
الاول) هذا ولدان بينهما نصف حول
وكذا الثلاثة ولو بين الاول والثالث أكثر منه
في الاصح

فكان المرنى عقبه نقاسا وهو المعقد وأما المصنف أن ما زاده عقب الثاني أن كان قبل الاربعين فهو نقاس
 للقول تمامها واستحاضة بعد تمامها فتغتسل وتصلى كما وضعت الثاني وهو الصحيح كذا في البحر (قوله
 لتعلقه بالفراغ) أي لتعلق انقضاء العدة بفراغ الرحم وهو لا يفرض الا بخروج كل ما فيه (قوله مثلث السين)
 والاكثر الكسر كما صرح به القهستاني وتفيد عبارة البحر (قوله أي مسقوط) الذي في البحر التعبير بالساقط
 وهو الحق لفظا ومعنى أما النظم فلا تسقط لازم لا يبيّن منه اسم المفعول وأما معنى فلان المقصود سقوط
 الولد سواء سقط بنفسه أو أسقطه غيره اه حلي (قوله ولا يستين خلقه الخ) في النهر عن البحر عن الز يلقى
 في ثبوت النسب أنه لا يستين خلقه الا في مائة وعشرين يوما والمراد نفخ الروح والا فالشاهد ظهور خلقه
 قبلها وأقول اتما ذكر الز يلقى هذا في نكاح الرقيق وكون المراد به ما ذكره من نوع وقد وجهه في البدائع
 وغيرها بأنه يكون أربعين يوما نظفة وأربعين علة وأربعين مضغة وعبارته في عقد الفرائد قالوا يباح لها
 أن تعالج في استئصال الدم مادام الحمل مضغة أو علة ولم يتحقق له عضو وقد رواتك المدة بمائة وعشرين يوما
 وانما ما حوا ذلك لانه ليس بأدنى اه ولا مانع أنه بعد هذه المدة تتخلق أعضاؤه وينفخ فيه الروح اه حلي
 ويدل عليه ما في القهستاني أنه بعد مضي أربعة أشهر ينفخ فيه الروح وبعده يتم خلقه في شهرين (قوله
 والامة أم ولد) أي ان ادعاء المولى كافى شرح الطحاوى والامة خلاف الحرة أصلها أموقلت الواو ألفا
 وحذفت لتقاء الساكنين ثم عوضت التاء قهستاني (قوله في تعليقه) أي كل ما علق من الطلاق والعتاق
 وغيرهما بالولادة قهستاني (قوله والاستحاضة) أي عدة الحامل حرة كانت أو أمة مطلقة أو متوفى
 عنها زوجها قهستاني (قوله والاستحاضة) أي وان لم يدم ثلاثا وتقدمه طهر تام أو دامت ثلاثا لم يتقدمه
 طهر تام اه حلي (قوله ولولم يدر حاله الخ) اختصر عبارة البحر هنا اختصارا محلا بالمعنى واقتضى الحال
 إيرادها وهي وان كان لا يدري أمستين هو أم لا بأن أسقطت في المخرج واستمر به الدم ان أسقطت أول أيامها
 تركت الصلاة قدر عادتها يمين لانها إما حائض أو نفساء ثم تغتسل وتصلى عادت بها في الطهر بالشك لاحتمال
 كونها نفساء أو طاهرة ثم تركت الصلاة قدر عادتها يمين لانها إما نفساء أو حائض ثم تغتسل وتصلى عادت بها
 في الطهر يمين ان كانت استوفت أربعين من وقت الاسقاط والاف بالشك في القدر الداخل فيها ويقيم
 في الباقي ثم تستتر على ذلك وان أسقطت بعد أيامها فانها تصلى من ذلك الوقت قدر عادتها في الطهر بالشك ثم
 تركت الصلاة قدر عادتها في الحيض يمين وحاصل هذا كانه لا حكم للشك ويجب الاحتياط اه ولتخل مثل الية قاس
 عليه غيره أسقطت أول يوم من المحرم وجهل حال الساقط وكان لها عادة في الحيض ثلاثة أيام وفي الطهر خمسة
 عشر ووافق أول زمان حبسها أول المحرم فنقول ترك الصلاة الى ثلث المحرم يمين لانها إما حائض أو نفساء
 ثم تغتسل وتصلى الى ثامن عشره بالشك لاحتمال كونها نفساء أو طاهرة ثم تركت الصلاة الى حادى عشره
 يمين لانها إما حائض أو نفساء ثم تغتسل وتصلى الى سادس صفره بالشك لاحتمال كونها نفساء أو طاهرة ثم
 تركت الصلاة الى تاسع صفر يمين لانها إما حائض أو نفساء ثم تغتسل وتصلى يوما بالشك لاحتمال كونها
 نفساء أو طاهرة ثم تغتسل وتصلى أربعة عشر يمين لانها طاهرة فيها قطعاً وتفعل بعد ذلك على عادتها
 اه حلي (قوله ولا يجتدأ باس الخ) هذه رواية عن الامام رضى الله تعالى عنه كما في الفتح من العدة اه حلي (قوله
 ما لا يحبس مثلها) أي في تركيب البدن والسن والهزال كما يحبس الكمال (قوله حكم بياسها) وفائدة هذا الحكم
 الاعتماد بالاشهر اذا لم ترفي أثناءها ما (قوله وحده) أي المصنف في باب العدة قال في البحر وهو قول مشايخ
 بخارى وخوارزم حلي (قوله بعد المدة المذكورة) وهي الخمسون على ما عول عليه المصنف هنا والخمسة
 والخمسون على ما اعتمد في العدة (قوله فليس بحيض) ولا يبطل به الاعتماد بالاشهر (قوله لكن قبل تمامها)
 أي تمام العدة بالاشهر (قوله لا بعده) أي بعد تمام الاعتماد بالاشهر (قوله وسحقه في العدة) عبارة هناك
 آيسة اعتمدت بالاشهر ثم عادت عليها على جاري عادتها أو حبلت من زوج آخر بطلت عتبتها وفسدت نكاحها
 واستأنفت بالحيض لان شرط الخلفية تحقق الا باس عن الاصل وذلك بالهزال الى الموت وهو ظاهر الرواية
 كما في النهاية واختاره في الهداية فتعين المصير اليه فانه في البحر بعد حكاية ستة أقوال معصية وأقره المصنف
 لكن اختار البهسي ما اختاره الشهيد أن ما اذا رآته قبل تمام الاشهر استأنفت لا بعدها قلت وهو ما اختاره

(و) انقضاء العدة من الاخير وفاقا لتعلقه
 بالفراغ (وسقط) مثلث السين أي مسقوط
 (ظاهر بعض خلقه كذا أو رجل) أو أصبح
 أو نظف أو شعر ولا يستين خلقه الا بعد مائة
 وعشرين يوما (ولد) حكما (قتصر) المرأة به
 نفسها والامة أم ولد (فان لم يظهر له شيء فليس
 بمتوفى في العدة) فان لم يظهر له شيء فليس
 بنسب والمرنى حبس ان دام ثلاثا وتقدمه
 طهر تام والاستحاضة ولولم يدر حاله ولا عدد
 أيام حبسها ودام الدم تدع الصلاة أيام حبسها
 يمين ثم تغتسل ثم تصلى كما عذر (ولا يجتدأ
 باس عتده بل هو ان تبلغ من السن ما لا يحبس
 مثلها فيه) فاذا بلغت وانقطع دمها حكم
 بياسها (فأرأته بعد الانقطاع حبس) فيبطل
 الاعتماد بالاشهر وتفسد الانكحة (وقيل يجتدأ
 بخمسين سنة وعليه المعول) والقوى
 في زمانها مجتدي وغيره (تفسير) وحده
 في العدة بخمسين وخمسين قال في الفاء وعليه
 الاعتماد (ومأرأته بعدها) أي بعد المدة
 المذكورة (فليس بحيض حتى يبطل به
 الا اذا كان دما خالصا فحيض حتى يبطل به
 الاعتماد بالاشهر لكن قبل تمامها لا بعده
 حتى لا تفسد الانكحة وهو المختار للقوى
 بجوهرة وغيرها وسحقه في العدة

صدور النمرية ومن لا خسرو والباقي وأقره المصنف في باب الحيض وعليه فالتكاح جائز وقت في المستقبل
 بالحيض كما صححه في الخلاصة وغيرها وفي الجوهر والنجي أنه الصحيح المختار وعليه الفتوى وفي تصحيح القدوري
 وهذا التصحيح أولى من تصحيح الهداية وفي التمهيد أنه أعدل الروايات وعلمه فيما علقته على المتن اه حلي
 (قوله وصاحب عذر) مبني على قوله من به سلس بول الخ غيره وهو الذي لا ينقطع تقاطع بوله لضعف
 في مثالبه أو لقلية البرودة عيسى وفي التمهيد السلس بفتح اللام نفس الخارج وبكسر هاء من به هذا المرض وغير
 من ليم الذكر والانتى والحنث واختلاف فيمن كان موضع القصد منه مفتوحا هل هو في حكم المستحاضة
 أولا كما في الجوى عن القنية (قوله لا يمكنه امساكه) أما إذا أمكنه امساكه خرج عن كونه صاحب عذر كما يأتي
 (قوله أو استطلاق بطن) ليس والتسا زائدان وإطلاقه بخروج غائط قهرا (قوله أو انقلابات ريج) هو من
 لا يمكن جمع مقعده لا سترخا فيها (قوله أو بعينه ومد) قال في القاموس هو هيجان العين وأنت خير بأنه لا يلزم
 من الرمل هذا المعنى نزول دم فكان عليه أن يقول أو دم مع رمد اه حلي (قوله أو عيش) ضعف الرؤية
 مع سيلان الدم في أكثر الأوقات حلي عن القاموس (قوله أو غرب) بفتح الغين وسكون الراء في آخر ما
 موحدة برة في العين قاموس ويرد عليه ما أورد على الرمد فكان عليه أن يقول ودم مع غرب (قوله وكذا
 كل ما يخرج بوجع) ظاهره بيم الاتف إذا زك قال في البصر لو كان في عينه رمد يسيل دمه
 يؤمر بالوضوء لكل وقت لاحتمال كونه صديدا وفي فتح القدير وأقول هذا التعليل يقتضي أنه أمر استحباب
 فإن الشك والاحتمال في كونه ناقضا لا يوجب الحكم بالنقض إذا بقي لا يزول بالشك نعم إذا علم كونه
 صديدا من طريق غلبة الظن بأخبار الأطباء أو علامات تغلب على ظن المبتلي يجب اه وهو حسن لكن
 صرح في السراج الموهج بأنه صاحب عذر فكان الأمر بالإيجاب (قوله وقت صلاة مفروضة) خرج به الوقت
 المأمور وهو ليس له صلاة مكتوبة فلا يعتبر ولو حدث العذر في أثناء الوقت بأن رغب أو سال من جرحه
 دم ينظر آخر الوقت فإن لم ينقطع الدم توجها وصلى قبل خروج الوقت فإن توجها وصلى ثم خرج الوقت ودخل
 وقت صلاة أخرى وانقطع الدم ودام الانقطاع إلى وقت صلاة أخرى توجها وأعاد الصلاة وإن لم ينقطع في وقت
 الصلاة الثانية حتى خرج الوقت جازت الصلاة كذا في الطهريه (قوله ولو حكما) أي ولو كان الاستيعاب حكما
 بأن ينقطع شيئا يسيرا لا يمكنه أداء الصلاة خالي عنه (قوله وهذا) أي استيعاب العذر تمام وقت صلاة (قوله
 في حق الابتداء) أي في حق ثبوت العذر أولا (قوله تمام الوقت حقيقة) بأن لا يرى له أثر فيه أصلا ثم إذا انقطع
 وعاد في وقت آخر استمر العذر وقتا كاملا كل صاحب عذر والافلا (قوله وحكمه) أي صاحب العذر
 (قوله الوضوء) المراد به التطهير ليشمل التيمم وإنما اقتصر عليه لأنه أشرف قسمه جوى وقيد بالوضوء لأن
 الاستيعاب غير واجب عليه نهر عن الطهريه (قوله لا غسل نوبه) وذلك أن المختار للفتوى أنه إذا كان جهال
 لوغسله تنجز قبل الفراغ من الصلاة لا يلزمه غسله ونحو الثوب البدن والمكان (قوله لكل فرض) لما كان
 طاهره يفيد التوضؤ لكل فرض ولو تعدد في وقت واحد أجاب عنه بقوله اللام للوقت وقد صرح بذكره
 في حديث المستحاضة وهو المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة (قوله كما في دلوك) أي كاللام التي في قوله تعالى
 أقم الصلاة لدلوك الشمس أي زوالها في أنها للوقت (قوله قد دخل الواجب بالاولى) لأنه أخف من القرض وفي
 الحلي وجه الاوليه أنه إذا جاز له النفل وهو غير مطالب به فلا يجوز له الواجب وهو مطالب به أولى وأدخل
 صاحب البصر الواجب في النفل حيث قال والمراد بالنفل ما زاد على القرض فيشمل الواجب (قوله فاذا خرج
 الوقت بطل) هو المعتمد ومقابله قولان معلومان (قوله أي ظهر حدثه السابق) أشار به إلى أن البطلان بسبب
 ظهور الحدث السابق لأن ذلك الحدث محكوم بارتفاعه إلى غاية معلومة فيظهر عندها مقتصر أو من
 حتى أنه اعتبار شرعي لم يشك عليه مثله بجر (قوله حتى لو توجها) تفرع على متصدا من المقام تقديره هذا
 إذا توجها على السيلان أو وجد السيلان بعد الوضوء حتى لو توجها الخ (قوله كسلة مسح خفه) أي خفف المعذور
 هذا التشبيه يوهم أنه إذا توجها المعذور على انقطاع وإيس كذلك لا يقتض مسح خفه بخروج الوقت ولكن لو سال
 عذره بعد الوقت أو أحدث حدثا آخر يقتض المسح وليس كذلك فإنه لا يقتض مسحه والحالة هذه لا بمعنى
 يوم وليلة أو ثلاثة أيام ولياليها كما صرح به في البحر في باب المسح على الخفين عند قول المتن إن إيسها على طهر تام

(وصاحب عذر من به سلس بول) لا يمكنه
 امساكه (أو استطلاق بطن) أو انقلابات ريج
 أو استحاضة) أو بعينه رمد أو عيش أو غرب
 وكذا كل ما يخرج بوجع ولو من آذن وزدى
 وسرة (ان استوجع عذره تمام وقت صلاة)
 مفروضة بأن لا يجد في جميع وقتها زينا يوضأ
 ويصلي فيه خالي عن الحدث (وإذا حكما) لأن
 الانقطاع ليس ملحق بالعدم (وهذا شرط
 العذر في حق) (حق) (الابتداء وفي حق) (البقاء
 كفي وجوده في جزم من الوقت) ولو مرة
 (وفي حق) (الزوال بشرط استيعاب
 (وفي حق) (تمام الوقت حقيقة) لأنه
 (الانقطاع) (وحكمه الوضوء) لا غسل
 (الانقطاع الكامل) (لكل فرض) (اللام للوقت كما في
 نوبه ونحوه) (ثم يصلي به فيه فرضا ونفلا)
 لدلوك الشمس (فإذا خرج الوقت
 قد دخل الواجب بالاولى) (فإذا خرج الوقت
 بطل) أي ظهر حدثه السابق حتى لو توجها على
 الانقطاع ودام إلى خروجه لم يطل بالخروج
 مالم يطرأ حدث آخر أو يسيل كسلة مسح
 خفه

والجواب أن التشبيه في مطلق الناقض لا في خصوصه فكأنه قال حق لو وضأ المذوور على الانقطاع ودام إلى
خروج الوقت لم يطل وضوءه بالخروج ما لم يطرأ عليه ناقض الوضوء كما أن المذوور لو وضأ على الانقطاع وليس
خفه كذلك ودام إلى خروج الوقت لم يطل مسح خفه بالخروج ما لم يطرأ عليه ناقض مسح الخف فالجامع
في التشبيه عدم البطلان إلى طرق الناقض غاية الأمر أن الناقض لو وضوء المذوور سيلا عن عذره أو حدث آخر
ولمسح خفه انتهاء المدة الحايي قلت الذي أفاده صاحب البحر في العبارة المذكورة أن صاحب المذوور إذا كان
عذره غير موجود وقت الوضوء واللبس فانه يمسح كالصالح وأما إذا كان العذرة قارنا للوضوء أو اللبس أو كليهما
أو فيما بينهما واستمر على ذلك حتى لبس فانه يمسح في الوقت كلما وضأ حدث غير ما لبس به ولا يمسح خارج
الوقت بناء على ذلك اللبس فان الحدث بالنسبة إلى خارج الوقت صادف لبس على غير طهارته بل
أن الشارع لم يجوز له أداء الصلاة فيه وإن لم يوجد منه حدث آخر فإن أن اللبس في حقه حصل لا على طهارة
فلا جرم أن جاز المسح في الوقت لا خارج فاصله أنه لا يمسح بعد خروج الوقت في ثلاثة أحوال ويمسح في حال
واحدة وأما في الوقت فيمسح مطلقا اهـ مطلقا فأذا أن المسح بعد الوقت في ثلاث لا يصح بل لا بد من نزع
الخف بخلاف الرابعة فحكمها كالصحيح ومن المعلوم أن الصحيح ينتقض مسحه بناقض الوضوء فكذا هذا فقول
المحشي وليس كذلك فانه لا ينتقض مسحه والحالة هذه لا ينقض يوم وليلة الخ محل نظرو قول الشارح كسئلة
مسح خفه تشبيه في قول المصنف فاذا خرج الوقت بطل مسحه بخروج الوقت أي فلا بد من نزع الخف ولا يجوز
المسح عليه اعتمادا على اللبس السابق (قوله وأفاد) أي تبيير المصنف بالوقت فان المراد به أحد الاوقات
الخمس (قوله بعد الطلوع) أما لو وضأ قبل الطلوع انتقض بالطلوع اتفاقا خلافا لفر (قوله فوق درهم) أما
الدرهم أو دونه لا يفيد في غير المذوور فيه أولى وإن كانت الصلاة مكروهة تخرى في الدرهم وتنزيم ما يفيدونه
(قوله هو المختار) وقيل لا يغسل أصلا وقيل يغسل إن كان مفيدا (قوله وكذا مريض الخ) أي فانه يجوز له
ترك بسط الثوب والصلاة على الأرض ومورنه كما في الحايي لم يجز في الأرض محل طهارة ولو بسط ثوبه الطاهر
عليها تنجز بسيلا براحته نجاسة مانعة قبل اتمام الصلاة والظاهر أن هذا مراده بقوله فورا اهـ (قوله
ولم يطرأ) في بعض النسخ رسم ألف بعد الراء وهو لغة قليلة (قوله ثم سال) أي عذره وجه النقض بالعذر أن الوضوء
لم يقع له بل وقع غيره كذا في المنية ونحوها (قوله بأن سال أحد مخبره) أما إذا سال منهما جميعا فنقضاً ثم انقطع
أحدهما فهو على وضوءه ما بقي الوقت كذا في البحر (قوله ولو من جذري) أي ولو القرحتان من جذري
وهو بضم الجيم وفتح الدال يترى يخرج في بدن الانسان (قوله يجب رد عذره) إن كان يرتد أو تغلبه إن كان لا يرتد
ويجب به في يفترض (قوله ولو بصلاته موميا) قال في البحر ومتى قدر المذوور على رد السيلا برباط أو حشو
أو كان لو جلس لا يسيل ولو قام سال وجب ردّه وخرج برده عن أن يكون صاحب عذره ويجب أن يصلي جالسا
بأجاء إن سال بالميلان لأن ترك السجود أحسن من الصلاة مع الحدث اهـ واستفد من هذا أن صاحب الحصاة
غيره مذوور لا مكان رد الخارج رفعها (قوله بخلاف الحائض) إذا منعت الدرور فانها تبقى حائضا واختلوا
في المتخاصة إذا احتشيت قبل كصاحب العذرة وقيل كالحائض يمسح عن السراج لـ كن قدّم المصنف
أن الاستحاضة من الأعداء فحكم المذوور يجري فيها ويكون القول الثاني ضعيفا (قوله ولا يصلي من به الخ)
لأن الإمام معه حدث ولنجاسة فكان صاحب عذرين والمأموم صاحب عذروا أحدهما كذا في البحر وكذا ذكر
الشارح في باب الإمامة حيث قال ويجوز اقتداء ذي عذرين بذى عذرا لا عكسه كذا في انقلاص بدى سلس لأن
مع الإمام حدثا ونجاسة اهـ والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الانجاس)

لما فرغ من الحكمة شرع في الحقيقة وأزالها وقدم المسكينة لأنها أقوى لتكون قلياها يمنع جواز الصلاة
اتقاها ولا يسقط وجوب أزالها بعذر بخلاف الحقيقة وتأمين به نجاسة وهو محدث إذا وجد ماء يكتفى أحدهما
فقط انما وجب صرفه إلى النجاسة لا الحدث ليتيم بعده فيكون محصلا للطهارتين لأنها أغلظ من الحدث
والانجاس جمع النجس وهو اسم لعين مستقدرة شرعا وأصله مصدر ثم استعمل اسماء قال الله تعالى
إنما المشركون نجس والنجس بالفتح اسم ولا تلحقه التاء وبالـ كسر مصفة وتلحقه التاء والاول استعماله

كما أفاد أنه لو وضأ بعد الطلوع ولو لم يبدأ وضئ
لم يطل إلا بخروج وقت الظهور (وإن سال على
ثوبه) فوق درهم (جازه) (أن لا يغسله إن كان
لوغسله تنجز قبل الفراغ منها) أي الصلاة
(والا) يتنجس قبل فراغه (فلا) يجوز ترك
غسله هو المختار للفتوى وكذا مريض لا يسط
ثوبا لا تنجز فوراً تركه (و) المذوور (إنما
تبقى طهارته في الوقت) بشرطين (إذا وضأ)
لعذره (ولم يطرأ عليه حدث آخر) أما إذا
وضأ لحدث آخر وضئ من طاهر ثم زال
لو وضأ لعذره ثم (داراً) عليه حدث آخر بان
لو وضأ مخبره أو جرحه أو قرحتيه ولو
سال أحد مخبري ثم سال الآخر (فلا) تبقى طهارته
من جذري ثم سال الآخر أو تغلبه بقدر قدرته
به فروع • يجب رد عذره أو تغلبه بقدر قدرته
ولو بصلاته • موميا • لا يبقى ذاء عذر
بخلاف الحائض ولا يصلي من به انقلاص
بجمع خلف من به سلس • بول لانه • جمع نجس
ونجس • (باب الانجاس) • جمع نجس
بفتحين

مخصوص بالنجاسة الذاتية لا يستعمل فيما تعرض له النجاسة المبالغة والثاني يستعمل في الذاتية والعرضية
فهو أعم مطلقا فيقال في نحو العذرة نجس بالفتح والكسر ولا يقال في الثوب الذي أصابه نجاسة
نجس بالفتح وإنما يقال بالكسر شربا لئلا يختص (قوله بعم الحقيق) والخبث يختص به (قوله والحكمي)
والحدث يختص به (قوله يختص بالاول) وهو الحقيق وأزالته من البدن والثوب والمكان فرض ان كان
القدر المانع وأمكن ازالته من غير ارتكاب ما هو أشد حتى لو لم يتمكن من ازالته الا بابتداءه مودة للناس يمسى
معه لان كشف العورة أشد فلو أبدأها لزاله فسق اذ من ابتلى بين أمرين مخطورين عليه أن يرتكب
أهونهما كذا في الفتح (قوله أو ما كولا) كنجس وخيار (قوله أولا) ذكر في الخلاصة اذا نجس طرف من أطراف
الثوب فنجسه فقل طرفا من أطراف الثوب من غير تحريمكم بطهارة الثوب هو المختار (قوله به يفتي)
وقال محمد لا يجوز ازالة الاخبثات الا بما تزال به الاحداث (قوله وبكل مائع) خروج الجامد كاللج قبل ذوبه
(قوله طاهر) هو المعتمد وقيل لا يشترط حتى لو غسل المتنجس بالدم يبول ما يترك كل له ذات نجاسة الدم وبقيت
نجاسة البول فلا يمنع ما لم يفحش وتظهرثرة الخلاف فيمن حلف ما فيه دم وقد غسله بالبول لا يحنث على
الضعيف ويحنث على الصحيح كذا في البحر (قوله قالع) أي منيل (قوله بنعصر بالعصر) تفسير لقالع لا قيد
آخر أهـ حاي (قوله كحل) مثله ماء الباقلاء الذي لم يتخن وماء الزعفران والاشجار والاعمار والبطيخ
(قوله قطهرا صبع) من نجاسة بها بطس حتى يذهب الاثر وكذا اشار به الجراح اذا ردد ريقه في فيه ثلاثا
(قوله وثدي) فاء عليه الولد وكذا اذا رضعه حتى ازال اثر التي به بحر (قوله وما قبل ان اللبن) هذا القول مفرغ
على ما روى عن أبي يوسف أنه لو غسل الدم بالدهن حتى ذهب أثره جاز (قوله بخلاف المختار) وجهه في الثاني
أن سقوط النجاسة حال كون المستعمل في المحل ضرورة التطهير وليس البول مطهرا لانضاد بين الوصفين
فيتنجس بنجاسة الدم فما ازداد الثوب به هذا الاثرا اذ يبرج جميع المكان المصاب بالبول متنجسا بنجاسة
الدم وان لم يتبق من الدم ووجهه في الاول وجود الدسومة (قوله ويظهر خف) قيده لان الثوب والبدن
لا يطهران بذلك الا في المني لان الثوب لتخلطه يتداخله كثير من اجزاء النجاسة ولا يخرجها الا الغسل والبدن
لينه ورطوبة وما به من العرق لا ينف (قوله بذى جرم) وان كان رطبا على قول الثاني وعليه أكثر المشايخ
والفتوى بحر (قوله هو ما يرى بعد الجفاف) أي على ظاهر الخف مثلا كالعذرة والدم وما لا يرى بعد الجفاف
فليس بذى جرم (قوله أصابه تراب) أو رمل أو ماد فاستجسد نفسه بالارض حتى تتناثر طهر (قوله بذلك)
بأن يمسحه على الارض مثلا مسحا قويا (قوله يزول به أثرها) أي النجاسة والاثر يشعل الاوصاف الثلاثة
ولو لم يزل الاثر لا يطهر وفي الجامع الصغير أنه ان حك بظفر أو حته بنحو عود وجرب بعد ما ليس طهر (قوله
في غسل) أي ثلاثا مع التجفيف بحر لكن في الحلبي عن القهستاني المختار صب الماء وتركه الى عدم القطرات
ثلاثا (قوله صقيل) خرج الحديد اذا كان عليه صدأ أو نقش فانه لا يطهر الا بالغسل بحر (قوله لا مسام له)
أخرج به الثوب الصقيل لانه مسام حاي (قوله وظفر) مثله القصب النارسي والحصير المتخذة منه وصفائح
ذهب وأبنوس (قوله وآنية مدهونة) كالزبادى المدهونة والقناجين (قوله وخراطى) بفتح الخاء المهملة والراء
المشددة بعدها ألف وكسر الطاء المهملة آخره ياء مشددة نسبة الى الخراط وهو خشب يخرطه الخراط بصير
صقلا كالآلة حلبي (قوله بمسح) وهو مطهر حقيقة على المعتمد ولا فرق بين أن يمسحه بتراب أو خرقة أو صوف
شاة أو غير ذلك كافي البحر عن الفتاوى واعلم أنه اذا مسح الرجل بحمالة بثلاث خرقات تطاف فانه يجزى عن
الغسل وقياسه طهارة ما حول الفصد بالمسح اذا تلمح ويخاف من اسالة الماء سر يانه الى الثقب بحسره
الفتح (قوله مطلقا) هذا الاطلاق في التمسح أي سواء كان رطبا أو يابسا عذرة أو بولا كافي البحر (قوله بخلاف
فحوساط) كنوب وحصى وبدن فانها لا تطهر بالجفاف بحر بل يجري عليها الماء الى أن تزول نجاستها (قوله
بيسها) الدليل عليه أثر عائشة ومحمد بن الحنفية رضي الله تعالى عنهما زكاة الارض بيسها (قوله ولوربح)
مثلها الشمس والنار والظل (قمة) لو كانت الارض رطبة لا تطهر الا بالغسل فان كانت رخوة تشرب الماء كله
فانه يصب عليها الماء حتى يغلب على ظنه أنها طهرت ولا توقفت في ذلك وان كانت صلبة ان كانت منحدرة حفر
في أسفلها حفيرة وصب عليها الماء فاذا اجتمع في تلك الحفيرة كبسها أي الحفيرة التي فيها الغسالة وان كانت

وهو لغة بعم الحقيق والمحكمي
وعرفا يختص بالاول (يجوز رفع نجاسة
حقيقة عن محلها) ولو اناء أو ما كولا
علم محلها أولا (بماء ولو مستعملا) به يفتي
(وبكل مائع ظاهر قالع) للنجاسة بنعصر
(كحل وماء ورد) حتى لا يبق قطره
بالعصر (كحل وماء ورد) حتى لا يبق قطره
بجميع ويزدى تنجس بطس ثلاثا (بجـ لاف
فحوالين) كزيت لانه غير قالع وما قبل ان اللبن
وبول ما يبق كل منيل بخلاف المختار (ويطهر
خف) ونحوه كحل (تنجس بذى جرم) هو
كل ما يرى بعد الجفاف ولو من غير ما كدهر
وبول أصابه تراب به يفتي (بذلك) يزول به
أثرها (والا) جرم لها (فبغسل) ويظهر
(صقيل) لا مسام له (سكرة) وظفر وعظم
وزجاج آنية مدهونة وخراطى وصفائح فضة
غير مدهونة (بمسح يزول به أثرها) مطلقا به
يفتي (و) تطهر (ارض) بخلاف فحوساط
(بيسها) أي جفافها ولو بربح

صلبة مستوية فلا يمكن الفصل بل يحضر ليعمل أعلاها أسفلها أو عكسه وإن كانت مجعصة يصب عليها الماء ثم يدلكها وينشفها بخمرة أو صوفة ثلاثا ولو صب عليها الماء كثيرا حتى زالت النجاسة ولم يوجد لها أثر ثم تركها حتى نشفت طهرت كذا في السراج والخلاصة والمحيط (قوله كلون) أدخلت الكاف الطم وبه صيغ حتى البحر (قوله ويرج) فإن كان إذا وضع أفضه شمس الرائحة فإن الصلاة لا تجوز على مكانها كذا في المراج (قوله وله الطهورية) وهي لم توجد بالجفاف لأن الصبي قبل التجسس لم يهرطه ووربما تنجس زال الوصفان ثم ثبت بالجفاف شرعا أحدهما أعنى الطهارة فيبقى الآخر على ما كان عليه وإذا لم يكن طهورا لا يتيم عليه (قوله مفروش) أي على الأرض ومثله البلاط أما لو كانا موضوعين يتقلان ويحولان فانه ما لا يطهران بالجفاف لانهما ليسا بأرض بحر (قوله وخص) بضم الخاء المجهمة بالصاد المهملة البيت من القصب والمراد هنا السترة التي تكون على السطوح من القصب وكذلك الجص الجص حكمه حكم الأرض كذا في البحر (قوله وكلا) بوزن جبل قال في المخ هو كل ما رعته البهائم من رطب قابس (قوله وكذا كل ما كان ثابته فيها) كقبة باب والظاهر أن الباب الخشب لا يعطى هذا الحكم لتحركه في الحاي أن الموضوع وضعه غير مثبت بحيث يتقل ويحول لا بد من غسله (قوله فالمنفصل يغسل) كالخشب والقصب إذا قطعوا وأصابتهما نجاسة (قوله خشنا) أما لا لمس فلا بد من غسله بحر (قوله فكأرض) مثله في هذا الحكم الحصى كما في البحر (قوله وبطهر منى) سواء تقدمه مذي أم لا على الصحيح (قوله بفرك) هو الحك باليد حتى يتفتت (قوله ولا يضرب بقائه أثره) كبقائه بعد الغسل تنبيهه المني نجس مغلظ والعلاقة والمغعة والولد قبل استمالة كذلك كذا في البحر (قوله كأن كان مستحيابا) وقيل لو بال ولم ينشر البول على رأس الذكر بأن لم يتجاوز الثقب فأمنى فانه يطهر بالفرك وكذا إذا تجاوز لكن خرج المني دفقا من غير أن ينشر على رأس الذكر لانه لم يوجد منه سوى مروره على البول في مجراه ولا أثر لذلك وظاهر المتن طهارته به (قوله وان لم يستنج أفاده في البحر وهو أول مما في النهر وفي الشرب لئلا يعلم أن الاستنجاء بالفرك مقيد به إذا كان رأس الذكر طاهرا بأن بال ولم يتجاوز البول منه مخرجه أو تجاوز واستنجد صدر الشريعة وفيه إشارة إلى أن غسل خروج المني لا يضرمه ما به من أثر البول (قوله وهو وافق ما في البحر) قوله لتأثره بالنجس (قوله لا يزال دقا ولم يصب رأسه) لا يزال دقا ولم يصب رأسه (قوله برطوبة الفرج) أي الداخل بدليل قوله (قوله برطوبة الفرج الخارج فطاهرة اتفاقا حلي) (قوله كسائر رطوبات البدن) من بزاق ومخاط وعرق ودم (قوله أو لا رأسها طاهرا) أو مانعة الخلق مجوزة الجمع فيصدق بها إذا كان يابس أو رأسها غير طاهرا أو رطبا ورأسها طاهرا (قوله كسائر رطوبات) إذا أصابت الطوب أو البدن ونحوهما فانه لا تزول إلا بالغسل سواء كانت رطبة أو يابسة وسواء كانت سائلة أو لها جرم بحر (قوله عبيطا) بالعين المهملة الطرى حلي من القاموس (قوله على المشهور) احتزبه عما في المجتبى حيث قال أصاب الثوب دم عبيط فليس فخته طهر الثوب كالمني كما في الحلي عن البحر (قوله بلافرق) أي على المعتمد (قوله كما يحتمل الباقى) وكذا القهستاني وصرح به في الفيض الكركي قال الحلي فيه أن الرخصة وردت في معنى الآدمي على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره وإن ألحق دلالة يحتاج إلى بيان أن معنى غير الآدمي خصوص ما في الخنزير والكل والقطر والداخل في عموم كلامه في معنى الآدمي ودونه خرط القتاد فليراجع الباقى (قوله على الظاهر) وجهه عموم البلوى (قوله وكذا كل ما حكم بطهارته الخ) كالسبح واليس في الأرض والتغور قال في البحر والجاصل أن الصحيح والاختيار قد اختلف في كل مسألة منها والاولى اعتبار الطهارة في الكل كما تنفذه أصحاب المتون حيث صرحوا بالطهارة في كل (قوله إلى نيف وثلاثين) لعل الصواب عشرين بدل ثلاثين لأن ظاهر عبارته أنه جعلها في هذه الآيات وهو لم يذكر فيها الا احدا وعشرين والنيف بالتشديد والتخفيف ما زاد على العقد (قوله وغير نظم ابن وهبان) أي في فصل المعايير حيث قال فيها لمغزا

(وذهب أثرها) كلون ويرج (أجل صلاة) عليها (لا يتيم) من الآن الشر وطولها الماهارة وله الطهورية (و) حكم (آجر) ونحوه كائن (مفروش وخص) بالخاء تعجيزه سطح (ونجس) وكلا قائمين في أرض كذلك (أي كالأرض) فطهر بجفاف وكذا كل ما كان ثابته فيها لا خذه حكمها باتصاله بها فالمنفصل يغسل لا غير الا بحر خشنا (كسائر) أي كسائر (ولا يضرب) (وبطهر منى) أي محله (يا بس بفرك) ولا يضرب بقائه أثره (ان طهر رأس حشفة) كأن كان مستحيابا وفي المجتبى أو لم ينجس انتهى أي لم يطهر الا بغسله لتأثره بالنجس انتهى أي برطوبة الفرج فيكون مفرغا على قوله ما بنجاسته أو ما عنده فهي طاهرة كسائر رطوبات البدن جوهرة (والا) يمكن يابسا أو لا رأسها طاهرا (فيجسل) كسائر النجاسات ولود ما عبيطا على المشهور (بلافرق بين منيه) ولورقيقة المرض به (ومنها) ولا بين منى آدمي وغيره كما يحتمل الباقى (ولا) بين (نوب) ولو جدد الباقى (وبدن على الظاهر) من أو بطناني الأصح (وبدن على الظاهر) من المذهب ثم هل يعود نجسا يله بعد فركه المعتمد لا وكذا كل ما حكم بطهارته بغير ما تبع وقد أنهيت في المنزات المطهرات إلى نيف وثلاثين وغير نظم ابن وهبان فقلت

وأخرون الفرك والدلك والجفا • فوالصحت قلب العين والغسل يطهر
ولاديع تحليل ذكاته فخل • ولا المسح والتزج الدخول التغور

وزاد شارحها يتاقتال وأكل وقسم غسل بعض ونحوه . وندف وغلى يسع بعض تنوير

قال الشرنبلالي فزادت الى ثلاثة وعشرين بهذه الثمانية والمسؤول عنه بقول النساظم وآخر الخ الحفر قال
الشارح وفي عده مطهر انظر فان الارض المتنجسة باقية على نجاستها وهذه ارض طاهرة جعلت فوقها
كالوفرش فوق النجاسة شي طاهرا (قوله وغلى) أى في الثوب مثلا والمسح في الصقيل والجفاف في الارض
والصق في الخشب وقلب العين في انقلب الخنزير لمحا والمفر في الارض والديغ في الجلد والتخليل في الخمر
اذا خللت بوضع شي فيها والذكاة في الشاة والتخلل في الخمر اذا تخللت بنفسها والفر في المني والدلك في الخف
والدخول في الخوض النجس اذا دخل فيه ماء طاهر حتى سال من الخوض ولو شي ما قبله لا على الصحيح كما تقدم
والتغور في البئر والتصرف في البعض في نجس بعض الحنطة والتصرف فيم الاكل والبيع والهبة والصدقة
والندف في القطن ان نجس أقل من نصفه كما في التماوى الهندية والتبرج في البئر والنار في العذرة والفلى
في نحو الزيت بماء قدر نجسه كما في القهوة ساقى وغسل البعض في نجس بعض الثوب والتغور في السمسم
الجامد اه حلي بزيادة (قوله وبطهر زيت الخ) وذلك لاستحالة العين واستحالة العين تستتبع زوال الوصف
المرتب عليها بحرمه من الدهن النجس اذا جعل في الصابون (قوله به يفتي) هو قول محمد (قوله ان لم يظهر
فيه أثر النجس) من طم ولون وريح (قوله وعنا) المراد به صحة الصلاة بدون ازالته بمجرد الكراهة
لتبوتها (قوله فيجب غسله) ويجوز قطع الصلاة لغسله (قوله ومادونه تنزيها) هو المعتمد ثم ان كان دخل
في الصلاة نظرا ان كان في الوقت ساعة فالأفضل ازالته واستقبال الصلاة وان كانت تغوئه الجماعة فان كان
يجد الماء ويجد جماعة آخرين في موضع آخر فكذا لا أيضا يكون مؤديا الصلاة الجائزة يمين وان كان في آخر
الوقت أو لا يدرك الجماعة في موضع آخر يرضى على صلاته ولا يقطعها بمجرد ولا يعتبر نفوذ المقدار الى الوجه الآخر
اذا كان الثوب واحدا لاتحاد النجاسة بخلاف ما اذا كان ذاتا قاي لتعدد ما فينجع كما لو صلى مع درهم نجس
الوجهين لوجود الفاصل وهو جوهري (قوله) لو جلس العون المتنجس الثوب أو البدن في حجر المصلي وهو
يستمك بنفسه أو الجاه المتنجس على رأسه جازت صلاته لا يمسك حامل النجاسة بخلاف ما لو صلى من
لا يمسك حيث يصير مضافا اليه فلا تجوز صلاته ولو صلى ميتا كافر الا تصح صلاته مطلقا وان مسلما فان
لم يغسل فكذا وان غسل فان استهل وصحت والا فلا (قوله في كنيف) هذا توفيق الهندواني بين قول من اعتبر
الوزن مطلقا ومن اعتبر المساحة مطلقا واختار هذا التوفيق كثير من المشايخ وفي البدائع وهو المختار عند
مشايخ ما وراء النهر وصححه الزيلعي والزهدي وأقره في الفتح (قوله من مغلظة) متعلق بقوله غشاو اعلم أن
التغليظ عنده بعدم تعارض نصين وقالاه وبعدم الاختلاف من معاصرهم أو من قباهم في الطهارة
والتحفيف بالتعارض عنده وبالاختلاف عندهم (قوله في تفسير الغليظة على كل ولا بلوى في اجتنابه
قال ابن ملك في شرح الجمع اذا كان النص الوارد في شي يضعف حكمه بخلافه الاجتهاد عندهما
فيثبت به التحفيف فضمه بما اذا ورد نص آخر يخالفه يكون بطريق الاولى اه وأورد على التعريفين
سور الجار فان التعارض ورد فيه وقالوا بطل ما رتته والمضى فان الاختلاف وجد فيه وحكمه واجبعا
بتغليظه (قوله كعذرة آدمي) مثلها فنجوا الكلب وجميع السباع (قوله وكذا كل ما خرج منه موجبا
لوضوء) كبول ومني ومذي وودي وقيح وصدية وفي اذا ملاهم لكن يرد على هذه الكلية الريح فاه طاهر
(قوله مغلظ) لا حاجة اليه مع قوله كذا (قوله وبول غير مأكول) سواء كان آدميا أو لا (قوله لم يطعم) بفتح الياء
أى لم يأكل فلا بد من غسله واكتفى الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه بالنضح في بول المصبي (قوله الا بول
الخفاش) بوزن رمان سمى به لصفه عينية وضعف بصره ورأسه ان أحرقوا كصل به قلع البياض من العين
ودمه ان طلى به على عاتات المراهقين منع الشعر قاموس (قوله وكذا بول القارة) أى انه معفو عنه في غير الماء
كالثياب والطعام وأما في الماء فيفسده سواء كان في الاواني أو في البئر عند تحقق الوقوع أقاده الحلي وفيه نظر
اذ قد تقدم طهارته في البئر (قوله وعليه الفتوى) مقابلة ما في البرازية وجعله طاهرا الرواية من أنه يفسد الثوب
وما في تناوي قاضي خان حيث قال بول الهرة والقارة وخرثهما نجس في أظهر الروايات يفسد الماء والثوب
ومن المعلوم أن ما به الفتوى مقدم على غيره ولو ظاهر الرواية (قوله أن خراها لا يفسد) قال في البحر بنزوح

وغسل ومنتح والجفاف مطهر
ونحت وقلب العين والخمر ذكر
وديع وتخليل ذكاة تخلل
وفرك وذلك والدخول التغور
نصفه في البعض ندف ونزحها
ونار وغلى غسل بعض تغور
(و) يطهر (زيت) تنجس (بجعله صابونا) به يفتي
للبلوى كنز وروشن بماء نجس لا بأس بالنجس
فيه (كطين تنجس) فعمل منه كوز بهدجه له
في النار) يطهر ان لم يطهر وفيه أثر النجس بعد
الطبخ (الحلي) (وعفا) الشارح (عن قدر
دوهم) وان كرهه فخرى فيجب غسله ومادونه
تنزيها (المرتب) وفوقه يبطل فيغرض والهبة
وقت الصلاة لا الاصابة على الاكثر (وهو
لوقت عشرة وقبرا طاهرا) (في) نجس (كنيف
منه قال) (وعرضه مع الكف) وهو داخل
له جرم (وعرضه مع الكف) في رقبتي من مغلظة
مفاصل الاصابع (في رقبتي من مغلظة
كعذرة) آدمي وكذا كل ما خرج منه موجبا
لوضوء أو غسل مغلظ (ابول الخفاش وخرأه
ولومن صغير لم يطعم) الا بول القارة تهذر التحرز عنه
فطاهر وكذا بول القارة تهذر التحرز عنه
وعليه الفتوى كما في التارخانية وسجى آخر
الكتاب أن خراها لا يفسد ما لم يظهر أثره وفي
الاشباه بول السنور في غير اواني الماء معفو
وعليه الفتوى

في خلافة نره الفارة فان كان حلياً يرى الخمر ويؤكل الخبز لانه طاهر (قوله ودم مسفوح) أي في ذاته طاهر
 المسفوح ولو على اللحم بقي نجساً كذا في منية المصلي (قوله الا دم شهيد) ولو مسفوحاً (قوله مادام عليه) حتى
 لو حله لم يلزمه في الصلاة صحت وإذا أين منه مكان نجساً كذا في البحر (قوله وما بقي الخ) هذه خارجة
 بقيد المسفوح وما أفاده ظاهره من أنها طاهرة ولو كانت مسفوحة فليس مراداً حينئذ فلا استثناء
 أفاده الحلبي (قوله مهزول) خصه لتحقيق الدم فيه غالباً والافغير المهزول كذلك وقصره الجوى في حاشية
 الاشياء فجعل طهارته في حق المرق لا الثوب وغيره (قوله وكبد) أي دم كبد وهو ما يكون بمكانه
 لا ما كان من غيره بجر (قوله وقلب) حكى طهارته في القنية بقبيل (قوله وما لم يسل) أي من بدن الانسان
 (قوله وقل وبرغوث وبق) أي وان كثر كما في البحر (قوله لساعة) صبغة مبالغة للمؤث من اللسع
 وهو عض ذي سم بفسحه أو ضربه بآثره أو اللسع خاص بالآبرة واللذغ بالذال المهملة والقين المجمة بالقسم
 وما بالذال المجمة والعين المهملة تخص بالنار حلبي (قوله وفي باقي الاشربة) أي المسكرة ولونيذا
 على قول محمد الملقب به (قوله وفي النهر الاوسط) واستدل بما في منية صلى وفي ثوبه دون الكثير الفاحش
 من السكر والمنصف تجزيه في الاصح قال الحلبي وهو نص في التخصيف فكان هو الحق لان فيه الرجوع
 الى الفرع المنصوص في المذهب وأما ترجيح صاحب البحر فبحث منه (قوله لا يذوق) بالذال المجمة أو بالزاي
 حلبي عن القاموس (قوله كبط أهلي) أما إذا كان يطير ولا يعيش بين الناس فكأن الحمام بجر عن البراز به
 (قوله فان ما كولا) كمام وعصفور (قوله والا تخفف) أي لا يكن ما كولا كالصقر والباز والحدأة
 تخفف لئلا ينجس البئر لتعذره وسما عنه كما تقدم في الستر حلبي (قوله وروث) وان كان روث
 ما يؤكل كروث بغل أمه بقرة وذئب أمه شاة أبو السعود عن شيخه وفي البحر الروث للعمار والفرس والخثي للبقرة
 وآلبه للابل والغنات للآدمي (قوله أفادهم ما نجاسة خمر كل حيوان) ولو ما كولا كروث الفرس تبع في ذلك
 صاحب البحر والاولى أن يقول أفادهم ما تعلق نجاسة الخ ووجه الافادة أن ذلك الحكم ثبت في الماء كولا
 فيكون في غير الماء كولا كذلك بل أولى (قوله وقال لا تخففه) ولومن غير ما كولا حلبي وهو راجع الى الروث والخثي
 وذكر في البحر نقلاً عن الكافي الاتفاق على تغليب نجس الكلب وجميع السباع قال ولا يظهر اختلاف في غير
 الروث والخثي (قوله قولهم ما أظهر) لثبوت الاختلاف بين العلماء في النجاسة والطهارة فأورث الخفة
 ولعموم البلوى لا متلا الطارق به باختلاف قول الحار وغيره مما لا يؤكل لحمه لان الارض تشفه زيلبي (قوله
 وطهرهما محمد) حين دخل الى مع الخليفة ورأى بلوى الناس من امتلاء الطرق والخانات بجر (قوله آخر)
 دفع به اعتراضاً ورده عليه حاصلاً قد ذكرت أولاً عنهما التخصيف وينافيه نقل الطهارة عن محمد فاجاب بأن
 النقل الاول قال به محمد أولاً ثم رجح عنه وقال بالطهارة آخر (قوله وبه قال مالك) لا يظهر لانه يقول ما كل
 لحمه في قوله ورجيعه طاهر فقط فلا يقول بطهارة روث الحمار (قوله جعلت الخفيفة تبعاً للغلبة) فعمني
 الدرهم وظاهره ولو الخفيفة أكثر من الغلبة (قوله ثم في أطلتوا النجاسة الخ) كاطلاقهم النجاسة في الآسار
 النجسة وفي جلد الحية غير المذبوحة الذي لا يحتمل الدباغ (قوله فطاهره التغليب) هو صاحب البحر حيث
 قال والظاهر أنها مغلبة وأنها المرادة عند اطلاقهم (قوله ورجحه في النهر) حيث قال ما في الكتاب أولى
 ولا شك أن ربع المصاب ليس كثيراً فضلاً عن أن يكون فاحشاً ولضعف هذا القول لم يعرج عليه في فتح القدير
 (قوله على التقدير) متعلق بوجه حلبي (قوله وعليه) أي على التقدير بربع المصاب وفيه أن لفظ القوي مقدم
 على غيره حلبي (قوله ومنه) أي من الماء كولا الفرس أي فان نجاسة بوله مخففة عندهما وانما كره الامام لحم
 امانت زيهما أو تخريجاً مع اختلاف التصحيح لانه آله الجهاد لا لان لحمه نجس بجر (قوله وطهره محمد) الضمير يرجع
 الى بول الماء الذي من جلته الفرس حلبي (قوله ثم الخفة انما تظهر في غير الماء) مفهومه أن الخفيفة كلها
 نجس ويستثنى منه خمر طير لا يؤكل بالنسبة الى البئر فانه لا ينجسها كما ذكرناه آنفاً حلبي (قوله وعني دم سمك)
 لانه ليس بدم على التحقيق وانما هو دم صوري لانه اذا يس بيض والدم يسود وسواء كان صغيراً أو كبيراً بجر
 (قوله والمذهب طهارتها) لما قدمنا فرينا من أن لعابها طاهر قطعاً لان الشك على المعتمد انما هو في الطهورية
 حلبي (قوله وبول انتضخ) أي ترشش ولو لم لا التوب وسواء كان بوله أو بول غيره وانتضخ بالحاء المهملة والمجزة

(ودم) مسفوح من سائر الحيوانات الا دم
 شهيد مادام عليه وما بقي في اللحم مهزول
 وعروق وكبد وطحال وقلب وما لم يسل ودم
 سمك وقل وبرغوث وبق زاد في السراج وكان
 وهي كما في القاموس كتمان دوية جمر الساعة
 فالمستثنى اثناعشر (وغيره) وفي باقي الاشربة
 روايات التغليب والتخصيف والطهارة يرجع
 في البحر الاقل وفي النهر الاوسط (وغيره) كل
 طير لا يذوق في الهواء كبط أهلي (ودجاج)
 اما ما يذوق فيه فان ما كولا فطاهر والا
 تخفف (وروث وخثي) أفادهم ما نجاسة خمر
 نكحل حيوان غير الطيور وقال لا تخففه
 وفي الشبهة بلانية قولهم ما أظهر وطهرهما محمد
 آخر البلوى وبه قال مالك (ولو أصابه من)
 نجاسة (غلظة و) نجاسة (خفيفة جعلت
 الخفيفة تبعاً للغلبة) احتياطاً كما في الطهارة
 ثم في أطلتوا النجاسة فطاهره التغليب (وعني
 دون ربع) جميع بدن و (توب) ولو كبيراً هو
 المختار ذكره الحلبي ورجحه في النهر على التقدير
 بربع المصاب كذيل وكرم وان قال في المختار
 وعليه الفتوى (من) نجاسة (مخففة كبول
 ما كولا) ومنه الفرس وطهره محمد (وغيره)
 طير من السباع أو غيرها (غير ما كولا) وقيل
 طاهر وجمع ثم الخفة انما تظهر في غير الماء
 فاجتنب (و) عني (دم سمك) ولعاب بغل وحمار
 والمذهب طهارتها (وبول انتضخ

كافي الصالح (قوله كروا الابر) خرج ما اذا كان قدر رؤس المسائل والابر بالكسر وفتح الباء جمع ابرة وهذا اذا لم
يرعى الثوب والاوجب غسله اذا صار المجمع عليه أكثر من قدر الدرهم كافي الكرماني وفيه إشارة الى أنه
اذا كان بحيث يرى يجمع فهو ستاني (قوله لكن لو وقع في ماء قليل نجسه) هذا مقيد بما اذا استبان أثره
على الماء بأن يفرج الماء عند وقوعه أو يتحرك والا فلا عبرة به كافي القهستاني عن القرائشي ومع هذا
يستثنى منه ما اذا وقع في البئر فإنه لا ينجسه حكما تقدم في البئر حلي وفي شرح المنية لو وقع الشيء المتنجس
عليه ذلك في ماء قليل لا ينجسه وقليل نجسه وهو الاصح لأنه لا يخرج فيه (قوله لأن طهارة الماء أكد) ربما
يقال حيث كانت طهارة الماء أكد لا يعتبر قليل النجاسة معها (قوله وفي القنية الخ) هذا محمول على ما اذا
كان يرى على الثوب حالة وقوعه كافي القهستاني عن الكرماني حلي (قوله ينبغي أن يكون كالدهن
التجس اذا انبسط) أي وزاد على قدر الدرهم فيكون مانعا للصلاة (قوله وطين شارع الخ) مبتدأ وعفو
خبره والشارع الطريق (قوله وبخار نجس) القول بعفوه هو الصحيح (تنبيه) لو أصاب الثوب ما سال
من الكنيف فالأحب أن يغسله ولا يجب ما لم يكن أكبر رأيه أنه نجس والمراد بما سال من الكنيف الماء
الذي يسيل من حوض الماء أو الذي على أعلى الكرسي لا الذي يخرج من أسفله للتيقن بنجاسته وجملته
آدمي اذا وقعت في الماء أفسدت ان كانت قدر الطفر لا الطفر نفسه ولو استجيب بالماء ولم يمسحه حتى فساختلف
الشايع فيه وعامتهم على أنه لا ينجس والاصطبل اذا كان حار أو على كونه طابق أو بيت البالوعة اذا كان
عليه طابق وتقاطر منه لا يفسد ما لم يظهر فيه أثر النجاسة والطين المبرقن والردغة في الطريق فيها نجاسة
طاهرة الا اذا رأى عين النجاسة بحرقه دخان النجاسة اذا أصاب الثوب أو البدن فيه اختلاف والصحيح أنه
لا ينجسه (قوله واتضح غساله) أي غساله ثني من نجس فهي في حكم البول المتنجس واعلم أن غساله الميت
نجسة كذا أطلق محمد في الاصل والاصح أنه اذا لم يكن على بدنه نجاسة يصير الماء مستعملا ولا يكون نجسا
الا أن محمدا انما أطلق ذلك لأن بدن الميت لا يخلو عن نجاسة غالبا (قوله أي جرى) هذا خاص بما اذا جرى على
أرض أو سطح ولا يشمل ما اذا صب على نجاسة لأن الصب لا يقال له جريان مع أن الحكم عام فالأولى ابقاء المصنف
على عمومه أفاده الحلبي (قوله اذا ورد كله) بأن كانت الأرض كلها نجسة أو كانت النجاسة عند الميزاب
وفي البصر ماء المطر اذا مر على العذرات لا ينجس الا أن تكون العذرة أكثر من الأرض الطاهرة أو تكون العذرة
عند الميزاب (قوله ولو أقله لا) بأن كان عتراً أقل من نصفه عليها (قوله كينة في نهر) فاذا وجدت ميتة في نهر
أو نجاسة على سطح جرى أقل الماء عليها لا يكون الماء نجسا (قوله لكن قد منا) أي في المياه حلي (قوله
أن العبرة للآخر) أي فيما اذا جرى ماء قليل على نجاسة وأما اذا كانت دفعة الجاري عشرين أو عشرين في العبرة فيه
للآخر اتفاقا حلي (قوله اجاعا) منا ومن الشافعي رضي الله تعالى عنه (قوله لكن لا يحكم) استدراك
على قوله نجس فإنه يقتضي نجس الماء بمجرد وضع الثوب فيه كما ينجس بمجرد وقوع العذرة فيه (قوله ما لم
يتصل) قال في البحر اعلم أن القياس يقتضي نجس الماء بأول الملاقاة للنجاسة لكن سقط للضرورة سواء كان
الثوب في اجانة أو ورد الماء عليه أو كان الماء فيها أو ورد الثوب المتنجس فيه عندنا فهو طاهر في المحل نجس
اذا انفصل سواء تغير أو لا وهذا في الثاني اتفاقا أما الثالث فهو نجس عندنا لأن طهارته في المحل ضرورة
تطهيره وقد زالت طاهر عندهما اذا انفصل والأولى في غسل الثوب التجس وضعه في الاجانة من غير ماء
ثم صب الماء عليه لا وضع الماء أو لا ثم وضع الثوب فيه خروج من خلاف الشافعي فإنه يقول بنجاسة الماء حيث نذر
ولا فرق على المعقدين الثوب المتنجس والعضو (قوله لا رماد قدر) سواء كانت عذرة أو لا في الجبر
السرقين والعذرة تحترق فتصير ما اذا تطهر عند محمد وعليه الفتوى (قوله والالزم نجاسة الخبز) هذا انما يظهر
اذا أتى الرماد على الخبز فأما اذا كان الخبز في نحو نور البيوت فلا يلزم ذلك لأن الخبز في أعلاه والرماد في أسفله
(قوله فصار حاة) بفتح المهملة وسكون الميم وفتح الهمزة وهما التائيت الطين الاسود المتقن حلي واستفاد منه أن
نقن الحاة التي أصلها عذرة لا يقتضي نجاستها ومثل ما ذكرنا اذا دفنت العذرة في موضع حتى صارت ترابا كافي البحر
(قوله لا انقلاب العين) يرجع الى المسائل الثلاث (قوله مطهره) قال الشرنبلالي يتأمل في الحكم بالطهارة
مع عدم التعرض في المحل المغسول ولم يعلم للنجاسة محلا لا يثبتنا ولا ظنا (قوله هو المختار) رد لما اختاره

كروا الابر) وكذا جانبها الا تحوان كنة
باصابة الماء للضرورة لكن لو وقع في ماء
قليل نجسه في الاصح لأن طهارة الماء أكد
جوهره وفي القنية لو اتصل وانبسط وزاد
على قدر الدرهم ينبغي أن يكون كالدهن
التجس اذا انبسط وطين شارع وبخار نجس
وبخار سرقين ومحل كلاب واتضح غساله
لا يظهر مواقع قطرها في الاناء عفو (وماه)
بالمد (ورد) أي جرى (على نجس نجس) اذا
وردت كنه أو أكثره ولو أقله لا ينجسه في نهر
وردت كنه على سطح لكن قد منا أن العبرة
للميت (ككسه) أي اذا وردت النجاسة
على الماء نجس الماء اجاعا لكن لا يحكم
بنجاسته اذا لاقى المتنجس ما لم يتصل
فليحفظ (لا) يكون نجسا (وماه قدر) والالزم
نجاسة الخبز في سائر الامصار (و) لا (ملح) كان
جارا أو خبز في سائر الامصار (و) لا (ملح) كان
أه لا انقلاب العين به بقي (وغسل طرف
نوب) أو بدن (أصاب نجاسة محلا منه
ونسي) المحل (مطهره وان) وقع الفصل (بغير
نحر) هو المختار

في البدائع من وجوب غسل الجميع لأن موضع النجاسة غير معلوم وليس البعض بأولى من البعض ورد ذلك في
الاصحاح من اشتراط التعزى ومنه يعلم أن بحث الشربلالي لا يعول عليه لأن محله رجوع الى هذين
القولين (قوله وفي الطهيرة المختار الخ) هذا هو من الشارح تبع فيه صاحب النهر لأن مسئلة الطهيرة غير
مسئلة الخلاصة وعبارة البحر صريحة في ذلك وصورة ما في الطهيرة متصل رأي على نوبه نجاسة ولا يدري
مق أصابته والمختار عند الامام من اختلافات كثيرة أنه لا يبعد الا الصلاة التي هو فيها حلي (قوله خصها
لتقليد بولها) فحكم غيرها يفهم بالاولى (قوله كما مر) أي في الايات المتقدمة حيث عبر فيها بقوله نصرفه
في البعض وهو مطلق حلي (قوله حيث يظهر الباقي) رده في النهر بأن ذلك ليس من المظهرات فإن النجاسة
باقية وانما جازا لاتساع وقوع الشك في الموجود أبقيت النجاسة فيه أولا ألا ترى أن الذهاب لو عاد عادت
النجاسة وهذا انما يظهر في غير غسل البعض (قوله لاحتمال وقوع النجاسة في كل طرف) هذا التعليل
يقضي نجاسة الكل والمناسب أن يقول لاحتمال كون النجاسة في الذهاب فيكون الباقي طاهرا
كما أنه في مسئلة الثوب يحتمل أن المفسول هو الثوب وفيه اشكال فيه عليه في الاشياء في قاعدة اليقين
لا يزول بالشك وحاصله أن النجاسة فيه قد تيقنت والغسل وقع في طرف يحتمل أنه النجس فازالتها
مشكوكا فقتضاه الحكم بعدم الطهارة وهو في الحقيقة بحث الشربلالي السابق (قوله أما عينها)
مفهوم قوله محل نجاسة (قوله بعد جفاف) ظرف لقوله مرتبة لا لقوله يظهر قال في الغاية المراد بالمرتبة
ما يكون مرتبا بعد الجفاف كالدم والعذرة وما ليس يرتب هو ما لا يكون مرتبا بعد الجفاف (قوله
بقلمها) في التعبير به اجماع الى عدم اشتراط العصر وهو الصحيح واشتراط العصر قول محمد وعلى الصحيح فدايقي
في البدن من البلية بعد زوال عين النجاسة طاهر تعا^ص طهارة اليد في الاستنجاء بطهارة المحل وله نظائر
كعروة الابريق تظهر بطهارة اليد وعلى هذا اذا أصاب خفيه في الاستنجاء من الماء النجس فانهما
يطهران بطهارة المحل تعا^ص لم يكن بهما خرق أبو السعود (قوله ولو برة) سواء كانت الفسلة في ماء جار
او راكد كثيرا أو بالصب أو في أجنة اه حلي (قوله أو بما فوق الثلاث) أي ان لم تزل بالاقل (قوله في الاصح)
راجع الى قوله ولو برة والاولى ذكره بلسقه ومقابل القول بايجاب الغسل مرتين بعد زوال عينها أو بايجاب
ثلاث كذلك أو بايجاب مرة كذلك اه حلي (قوله ليعم نحو ذلك) كسح ويس في هذا كله لا يحتاج الى الغسل
بل يكفي في ذلك زوال العين من غير غسل بصر عن السراج (قوله لو ندرج) أما العلم فلا بد من زواله
كما في القهستاني فالاولى من لون وريح ومثل ذلك الكوز الذي وضع فيه خمر سواء كان متبقيا أو جديدا فلا يضر
بقائه الريح كما في البحر عن الفتح (قوله لازم) أي يشق زواله (قوله ونحوه) كاشنان (قوله بل يظهر الخ) اضرب
انتقال (قوله بنجس) بكسر الجيم اذ لو فرض ان الصبغ أو الخضاب نجس العيز^ص كالدم وجب زوال عينه
وطعمه وريحه ولا يضر بقاء لونه كما هو ظاهر أخذ من مسئلة وذلك المبتة فان قلت النجس بكسر الجيم أعم من
النجس بقصها فصدق بنجس العين قلنا يخص بأحد معنييه وهو المتنجس بقريشة مسئلة وذلك المبتة (قوله
بغسله ثلاثا) هو المذهب وأما اشتراط الغاية صفو الماء فهو بحث منه وتابعة عليه في الفتح كما في النهر كما في
البحر من أن عبارة الفتح تؤذن بأن اشتراط الصفو هو المذهب ممنوع اه حلي قلت لا يتجه المنع فإن عبارة قالوا
لو صبغ نوبه أو يده بصبغ أو حناء بنجس في غسل الى أن صفو الماء يظهر مع قيام اللون وقيل يغسل بعد ذلك ثلاثا
اه قال تعبيره^ص يعني أنه المذهب لاسيما وقد حكى مقابله بقيل قلت ولما في الفتح وجه وجيه وذلك أنه مادام يخرج
شيء في الماء تعصبه النجاسة وظهر من عبارة الفتح أن القول الاول في الشرح لم يقل به أحد لكن مسئلة دسومة
النجس الاتية تؤيده (قوله ولا يضر أن تردهن الخ) لأن التشر^ص ب معفو عنه ولأنه طاهر في نفسه وانما نجس
بجواررة النجاسة (قوله الاذهن وذلك مية) الاولى أن يقول الادسومة وذلك مية (قوله بل يستصحب به في غير
مسجد) لصون المسجد عن النجاسة (قوله بغلبة ظن غاسل الخ) أي بالغسل المصاحب له غلبة الظن بالطهارة فلا
تقدر له بعدد على المقتضى به فلو غلب على ظنه أنها قد زالت بمرارة أجزاء كما صرح به الكرخي واختاره الاصحاب
(قوله والافستعمل) أي ان لا يكن الغاسل مكافيا بأن يكون مغبرا أو مجنونا أو ذميا على أحد الأقوال فالمرارة
الظن المستعمل لانه هو المحتاج (قوله وقد رد ذلك لموسوس) لما كان الموسوس لا غلبة لظنه قال وقد راجع وهذا

ثم لو ظهر أنها في طرف آخر هل يبعد في
الخلاصة نعم وفي الطهيرة المختار أنه لا يبعد
الا الصلاة التي هو فيها (كالوبال حجر) خصها
لتقليد بولها انتفاضا (علي) نحو (خطبة
تدويناها فقس أو غسل بعضه) أو ذهب بجهة
أو كل أو بيع كما مر (حيث يظهر الباقي)
وكذا الذهاب لاحتمال وقوع النجس في كل
طرف كمسئلة الثوب (وكذا يظهر محل
نظر كسئلة الثوب فلا تقبل الطهارة
بنجاسة) أما عينها فلا تقبل الطهارة
(مرتبة) بعد جفاف كدم (بقلمها) أي
بزوال عينها وأثرها ولو برة أو بما فوق
الثلاث في الاصح ولم يقل بغسله اليم نحو
البلات (ولا يضر بقاء أثر) ككون وريح
ذلك وفرك (ولا يضر بقاء أثر) ككون وريح
(لازم) فلا يكتف في ازالته للماء
أو صابون ونحوه بل يظهر ما صبح أو خضب
بنجس بغسله ثلاثا والاولى غسله الى أن
يصفو الماء ولا يضر أن تردهن الاذهن وذلك
بصفو الماء ولا يضر أن تردهن الاذهن وذلك
مستلزم لانه عين النجاسة حتى لا يدين به جلده
بل يستصحب به في غير مسجد (و) يظهر محل
(غيرها) أي غير مرتبة (بقلمه ظن غاسل)
لو مكلفا والافستعمل (طهارة مجملها) بلا
عده به بقي (وقدر ذلك لموسوس)

فوفق من صاحب السراج بين قول العراقيين بغلبة الطن والبصريين بالثلاث فقال الظاهر الاول ان لم يكن
 موسوسا وان كان موسوسا فالثاني واستحسنه في النهر افاده حلي (قوله ثلاثا) يرجع الى كل من الغسل
 والعصر وعن أبي يوسف ان كانت النجاسة رطبة لا يشترط العصر وان كانت يابسة فلا بد منه وهذا هو المختار سراج
 (قوله اوسبعا) ضعيف وفي امداد الفتاح يندب الغسل سبعا مع التعريب في نجاسة الكلب نحو وجابن خلاف
 الشافعي رضي الله تعالى عنه حلي (قوله بحيث لا يقطر) نصير للمبالغة في العصر واشترط العصر ليس
 على مومسه لخروج بعض الاشياء عنه كبعوض الاواني قال في البحر عازيا الى حاوي القدسي والاواني ثلاثة
 انواع خزف وخشب وحديد ونحوها وتطهرها على اربعة اوجه حرق ونحت ومسح وغسل فانه كان الاناء
 من خزف او حجر وكان جديدا ودخلت النجاسة في اجزائه يحرق وان كان عتيقا يغسل وان كان من خشب
 جليدي نحت ومن قديم يغسل وان كان من حديد او صفر او رصاص او زجاج ونحوه كان مقيلا يمسح وان كان
 خشبا يغسل وفي الذخيرة حكى عن الفقيه انه اذا اصاب النجاسة البدن يطهر بالغسل ثلاث مرات متواليات
 لان العصر منه ذرف مقام التوالى في الغسل مقام العصر افاده ابو السعود وقوله يحرق الظاهر ان هذا بالنسبة
 الى الصلاة اذا جعلها واجبا واما بالنسبة الى وضع الماء فيه فلا يشترط الحرق فهو تطهير ما قالوا في الموء (قوله
 دون ذلك الغير) وجهه ان كل واحد يجاطب بما عنده والقادر بشدة الغير لا بعد قادرا اه ابو السعود
 (قوله الاظهر نعم) واختار قاضي خان في تساوي عدم الطهارة (قوله اى انقطاع التقاطر) ولا يشترط
 فيه اليس بحر ولا يغتفر هنا بقاء الاثر وان شق كما في النهر عن الحلبي بجنا (قوله بما يشرب الخ)
 اعلم ان صاحب المحيط فصل فيما لا ينصرف بين ما لا يشرب فيه النجس وما يشرب فالاول يطهر بالغسل ثلاثا
 من غير تجفيف والثاني يحتاج الى التجفيف فتقول الشارح والافضلها اى الا يشرب النجاسة فتقطع بالغسل
 ولا يشترط التجفيف (قوله وهذا كله) اى الغسل والعصر ثلاثا فيما ينصرف والغسل مع ثلثات الخفاف
 في غيره (قوله في غدير) اى حفرة فيها ماء كثير (قوله اوصب عليه ماء كثير) قال في البحر واما حكم الصب
 فانه اذا صب الماء على الثوب النجس ان كان الصب بحيث يخرج ما اصاب الثوب من الماء وخلفه غيره
 ثلاثا فقد طهر لان الجريان بمنزلة التكرار والعصر كازار الحمام النجس اذا صب عليه ماء كثير بهذا الوجه (قوله
 وجرى) بالواو وفي نسخة بأو وهي الاولى فانه في المحيط جعلها مسئلة مستقلة حيث قال قالوا البساط اذا
 تنجس فاجرى عليه الماء الى ان يتوهم زوالها طهر لان اجراء الماء يقوم مقام العصر (قوله بلا شرط عصر)
 اى فيما ينصرف ويخفف فيما لا ينصرف وهو وما بعده بيان للاطلاق (فرع) قال في البحر الاناء النجس اذا جعله
 في النهر وملاؤه واخرجه منه طهر اى ان لم يبق فيه اثر النجاسة (قوله ودبس) بالكسر والسكون وبكسرتين
 غسل التمر وغسل الخل قال في البحر تنجس العسل يلقى في قدر ويصب عليه ماء ويغلى حتى يعود الى مقداره
 الاول هكذا ثلاثا ما لا وصل هذا الدبس اه قال القهستاني الا انهم لم يذكروا مقدار الماء في طبخ العسل
 والدبس لكن وجدت بخط الثقات من أهل الاقتناء ان المنور كافيان لعشرة امساء اه وهذا مؤدى ما في الحلبي
 عن القهستاني انه يضاف اليه مقدار خسه (قوله ودهن) الذي في القهستاني ونحوه في البحر عدم اشتراط
 الغلي فيه فقد ذكر الاول ان ازالة النجاسة تكون بالخلط كما اذا جعل الدهن في الخياصة ثم صب فيه ماء مثله وحركه
 ثم تركه حتى يعولفأخذ الدهن او ثقب أسفلها حتى يخرج الماء هكذا يفعل ثلاث مرات فيطهر كما في أكثر
 المتداولات اه وبعبارة البحر خالية عن التقييد يكون الماء مثل الدهن وهو الاوفق (قوله بغلي وتبريد ثلاثا) المراد
 بالتبريد التجفيف ولفظ ثلاثا يرجع الى الغلي والتبريد وهو قول الثاني والمفتي به قول الامام بعدم الطهارة كما يدل
 عليه ما في البحر حيث قال عازيا الى التجنيس طخت الخطة بالجمر قال أبو يوسف تطبخ بالماء ثلاثا وتجفف
 كل مرة وهكذا العم وقال الامام اذا طبخت بالجمر لا تطهر أبدا ويغلى والتصحیح في الاولى تصحیح في الثانية
 لا تعقاد المشابهة بينهما الدال عليها لفظ كذا فليتأمل (قوله وكذا داجاجة الخ) قال في الفتح ولو ألقيت
 داجاجة جال الغليان في الماء قبل أن يشق بطنها لتتفأكركش قبل الغسل لا يطهر أبدا لكن على قول أبي يوسف
 يجب أن يطهر على قانون ما تقدم في العم والعله فيه تشرب النجاسة المخللة بواسطة الغليان لكن العلل المذكورة
 فيها وفي العم على قول الامام لا تثبت حتى يصل الماء الى جذ الغليان ويمكث فيه اليوم بعد ذلك زمانا يقع في مثله

(يغسل وعصر ثلاثا) اوسبعا (فيما ينصرف)
 بما لا يجبت لا يقطر ولو كان لو عصره غيره
 قطوطه بالنسبة اليه دون ذلك الغير ولو لم
 يسالغ لرقته هل يطهر الاظهر نعم للضرورة
 (و) قدر (بثلاث خفاف) اى غير منصرف عما يشرب
 التقاطر (في غيره) اى غير منصرف عما يشرب
 النجاسة والافضلها اسما من وهذا كله اذا
 غسل في اجانة اما لو غسل في غدير اوصب
 عليه ماء كثيرا وجرى عليه الماء طهر مطلقا
 بشرط عصر وتجنيف وتكرار خمس هو
 المختار ويظهر من طبع خبر بغلي وتبريد ثلاثا وكذا
 ثلاثا بلجم طبخ بجمر بغلي وتبريد ثلاثا وكذا
 داجاجة ملقاة حية على النفت

التشرب والدخول في باطن اللحم فالأولى في اللحم المسحوط أن يطهر بالفصل ثلاثاً لتنجس سطح الجلد بذلك إلى
وقد قال شرف الأئمة بهذا في الدجاجة والكروش فالسجيط مثلها اهـ (قوله قبل شقها) أي وأخرج ما فيها من
الأمعاء فالأولى قبل وضعها في الماء المسخن أن يخرج ما في جوفها ويغسل محل الذبح مما عليه من دم مسفوح
تجمد (قوله لا تطهر أبداً) هو قول الامام وطهرها أبو يوسف بطبخها بالماء ثلاثاً وتغيبها كل مرة (قوله
نقعت وجففت ثلاثاً) فيه أنه لا فرق بين المطبوخة بخمر والمنتفخة ببول فإن في كل منهما تشرباً تاماً فقتضاه
عدم الطهارة أصلاً عند الامام وطهارتها عند الثاني بما تقدم فإن قلت أن موضوع المستلثين مختلف لأن
احدهما ذكركم فيها الطبخ والآخرى الانتفاخ أي من غير طبخ ولا شق أن الطبخ فيه زيادة تشرب فإذا حكم
الامام فيها بعدم الطهارة أصلاً دون ما فيها الانتفاخ قلت يمكن أن يقال في كيفية تطهيرها أن يطبخ بالماء
ثلاثاً وبالخل أكاده الحلبي (قوله صب فيه خل) ولا يطهر بالغسل كما في البحر (قوله حتى يذهب أثرها) وذلك
بأن يفتته في الخل حتى يدخل الخل في أجزائه ومثله إذا صب عليه الخل وهو عجين (فروع) السكين الموقود بما
تجس قوته ثلاثاً بظاهر اللحم إذا وقع في مرقه تجس حال الغليان يغلى ثلاثاً فيطهر وفي غير حال الغليان يغسل
ثلاثاً * دجاجة شويت وخرج من بطنها شيء من الحبوب يتنجس موضع الحبوب وتطهره أن يطبخ ويبرد بالماء
الطاهر ثلاثاً وكذا البعرا إذا وجد في جل مشوي

(فصل الاستنجاء)

بالتنوين في فصل والاستنجاء مبتدأ خبره قوله إزالة وفي نسخة فصل في الاستنجاء فتقول الشارح إزالة الخ خبر
حذف مبتدؤه ويصح على الأول إضاقة وإزالة خبر لمحذوف وانما ذكره في الانقباض مع أنه من سنن
الوضوء لانه إزالة نجاسة معينة (قوله إزالة نجس) أي بمسح أو غسل والاستنجاء مسح موضع النجس وهو
ما يخرج من البطن أو غسله ويجوز أن تكون السين والتاء للطلب أي طلب النجس ليزيله بجر بقليل زيادة (قوله
فلا يسن من ربح) محترز قوله نجس وذلك لأن عينها طاهرة وانما اقتضت لانبعاثها عن موضع النجاسة حلبي
والاستنجاء منها بدعة كما في البحر (قوله وحصة) حاصل ما قيل فيها أنه لم يكن عليها بل أو كان ولم يثبث منه
الدرهمي خارجة بقوله عن سبيل وان تلوث منها فالاستنجاء للنجاسة لا لها حلبي (قوله ونوم) خرج بقوله نجس
أيضا (قوله وفصد) على تقدير مضاف أي دم فصدقانه وان كان نجساً لكنه ليس على سبيل فهو خارج بقوله عن
سبيل اهـ حلبي (قوله وهو سنة) فلو تركه صحت صلاته كما في البحر أي مع الكراهة التزمية (قوله مطلقاً)
سواء كان معتاداً أم لا وطباً أم لا (قوله وما قيل من اقتراضه) قائله صاحب السراج حلبي (قوله لتحو
حيض) كناية ونفاس حلبي (قوله قساح) وجهه أن غسل السيلين في الحيض وأخويه أن لم يكن عن خبث
فهو من باب إزالة الحدث وان كان عن خبث فهو من باب التوصل لإزالة الحدث بإزالة الخبث إذ لو لم يزل الخبث
لم تمكن إزالة الحدث وأما إذا جاوز النجس المخرج فغسله ليس بفرض إلا إذا زاد على المتقال ومقداره واجب
ودونه سنة كما هو حكم النجاسة المغلظة وعلى كل لا ينطبق عليه تعريف الاستنجاء لانه لم يكن على السبيل فقد
ظهر أن الاستنجاء ليس له الصورة واحدة وهي ما إذا كان النجس على السبيل ولا يكون السنة أو هو فيما
عدا هذه الصورة سنة يقوم مقام الفرض حلبي (قوله وأركانه أربعة) وذلك لانه الإزالة ولا تحقق الإبريل
وهو الشخص ومزال وهو الخارج ومزال عنه وهو المخرج وآلة الإزالة وهو الجرح ونحوه (قوله ونجس خارج)
كبول وغائط ومذي ومنى ودم خارج من أحد السيلين من (قوله وكذا لو أصابه) أي أحد السيلين
قال في النهر لو أصاب موضع الاستنجاء نجاسة من خارج طهرت أيضاً أي بالاستنجاء (قوله وان قام من موضعه)
نظيره أنه من تمة المسئلة التي قبله وليس كذلك بل يرجع إلى قوله وهو سنة (قوله لاقية لها) أي غير الماء كما في أبي
السعود (قوله كدر) هو التحريك جمع مدرة قطعة طين وأدخلت الكاف التراب والعود والخرقة والطين
والماء المتهن واتيان حائط ينسحب به ومع الأرض بآلته (فروع) أنه يستحب إذا استاجرها لا بدار غير
مستأجرة أو غير مملوكة بجر وأبو السعود (قوله منق) أي منقأ (تمة) الأولى أن يقعد مسترخياً كل الاسترخاء
الأذا كان صائماً وكان الاستنجاء بالماء ولا يتنفس فيه إذا كان صائماً ومحترز من دخول الأصبع المبتلة وانما يفسد
الصوم إذا بلغ الأصبع موضع الحقنة وينبغي أن ينشف المحل قبل أن يقوم ويحفظ الثياب من الماء المستعمل

قبل شقها وقع في القنيس خنطة طاحت
في خمر لا تطهر أبداً به يقي ولو انتفخت من
بول نقعت وجففت ثلاثاً ولو عجن خبز بخر
صب فيه خل حتى يذهب أثرها فطهر والله

(فصل الاستنجاء)

إزالة نجس عن سبيل فلا يسن من ربح
وحصة ونوم وفصد وهو (سنة) مؤسدة
مطلقاً وما قيل من اقتراضه لتحوحيض
ومجازة يخرج قساح (وأركانه) أربعة
نفس (مستجدة) شيء (مستجبه) كما
وجبر (و) نجس (خارج) من أحد السيلين
وكذا لو أصابه من خارج وان قام من
موضعه على المعتقد (ومخرج) دبر أو قن
(نحو حجر) مما هو من طاهرة فاقية لا قيمة
لها كدر (منق) لانه المتصور فيقتار
الابلغ والاسلم عن التلوين
قوله السين والتاء للطلب في بعض النسخ
زيادة والهمزة للسلب اهـ

ويُفصل يديه قبل الاستنجاء وبعد أفاده الشيخ زين في البحر (قوله ولا يتقيد) من جملة المخرج على قوله لانه المقصود وما ذكره عام في الرجل والمرأة وقيل كيفيته في المتعدي في الصنف للرجل اذ باره بالبحر الاول والثالث واقباله بالثاني وفي الشتاء بالعكس والمرأة تفعل في جميع الاوقات كما يفعل الرجل في الصيف قاله قاضي خان وتابعه الزيلعي واختاره الثمني (قوله وليس العدد بمنون) لان المقصود الانقاء وذكر الثلاث في بعض الاحاديث خرج مخرج الغالب لان الغالب حصول الانقائها (قوله الى أن يقع في قلبه) أفاد بذلك أنه مفقوض للرأيه (قوله فيقدر بثلاث) أي لتحصيل السنة (قوله كما مر) أي في غير المرتبة (قوله بعده) الجمع بينهما هي المرتبة العليا ويليه الماء ثم الحجر (قوله أي الحجر) أي الاستنجاء به فهو على تقدير مضاف (قوله عند أحد) أي عن يحرم عليه جماعه حلي (قوله أتماعه) أي مع أحد موصوف بما ذكر (قوله كما مر) أي قيل سنن الفسل حيث قال وأما الاستنجاء فيتركه مطلقا اه أي سواء كان ذكرا أو أنثى أو خنثى بين رجال أو نساء أو خنثى أو الثلاثة أو اثنين منها فهذه إحدى وعشرون صورة حلي (قوله فلو كشفه صار فاسقا) قال في البحر وان احتاج الى كشف العورة يستنجي بالحجر ولا يستنجي بالماء لما قالوا من كشف العورة للاستنجاء يصير فاسقا وكثيرا ما يفعله عوام المسلمين في الميضات فضلا عن شاطئ النيل (قوله لولو كشف لاغتسال) في البحر عن شرح النقاية لو وجب غسل على رجل ولم يجد ما يستتره من رجال يرونه يغتسل ولا يؤخر ولو وجب غسل على امرأة لا تجتهد سترة من الرجال تؤخر وان كانت لا تجتهد سترة من النساء فكذلك الرجال (قوله أو تغوط) لانه أثر طبيعي لا انفكاك عنه حلي (قوله مطلقا) أي سواء كان في زمان أو في زمان الصباية رضوان الله تعالى عليهم أجمعين وقيل سنة في زمانها مستحب في زمانهم لانهم كانوا يعرفون زمانا في زماننا لا يسمى استنجاء لان غسل باب منع (قوله أي يفرض غسله) أشار الى أن الوجوب بمعنى الاقتراض والى أنه لا يسمى استنجاء لان غسل ما عدا المخرج لا يسمى استنجاء والمراد غسله بأي مانع من قبل طاهر أفاده الشيخ زين (قوله ان جاوز المخرج) أطلق في المخرج فم القبل والدبر وهو المعتد (قوله مانع) انما احتاج الى تقديره لانه أول يجب يفرض ولو أبقاه على اطلاقه لشمل صورة ما اذا كان المتجاوئ قد رادهم وأيضا قدره ليناسب قول المصنف بعد ويعتبر القدر المانع (قوله وراه موضع الاستنجاء) أي غيره وأما هو فلا يعتبر مع المتجاوئ حتى اذا كان المتجاوئ عن المخرج ما على المخرج أكثر من قدر الدرهم فانه لا يمنع وانما عبر بموضع ليشمل المخرج وما حوله من الشرج وهو يفتح من جميع حلقة الدبر الذي يتطبق كافي المسباح (قوله وان كثر) أي على قدر الدرهم بأن كانت مقعده كبيرة ثم لم يتجاوئها فلا يمنع اتفاقا عليه في البحر (قوله لا تنكرو الصلاة) أي تحريمها والاقتداء بالاستنجاء مكره تنزيها لانه سنة حلي (قوله وكراهية) أي في الكل كما تنفذه عبارة البحر (قوله بعظم) لانه طعام الجن كما في الحديث (قوله وطعام) لانه اسراف واهانة وقد ذكره موضع المعلقة على الخبر لا اهانة فهذا أولى وسواء كان مانعا أولا كاللحم بحر (قوله وورث) لانه طعام دواب الجن (قوله يابس) قيد به لان الرطب لا يجفف الجاسة أما اليابس فلما كان لا يتفصل منه شيء صح الاستنجاء به لانه يجفف ما على البدن من الجاسة الرطبة مع الكراهة (قوله استنجي به) بالبناء لانه قول ليم ما لو استنجي بحرقه غيره (قوله وأجر) العلة فيه وفيما بعده من الخرف والزجاج ضرر المتعدي بالاستنجاء بها (قوله ونهى محترم) لانه من قبيل تضييع المال في غير محله (قوله ويمين) للنهي في الحديث عن الاستنجاء ومس الذكر باليمين فالصواب أن يأخذ الذكر بشماله فيتر على جدار أو على موضع عال من الارض وان تعذر بقعد ويمسك الحجر بين عقبيه فيتر العضو عليه بشماله فان تعذر يأخذ الحجر بيمينه ولا يحتركه ويمسك العضو عليه بشماله قال نجم الدين وفي مسائل الحجر بعقبه عسرو سرج وتكاف بل يستنجي بجدار ان أمكن والا يأخذ الحجر بيمينه ويستنجي يساره ذكره في البحر (قوله فلو مشاولة) أي لو كانت يده اليسرى مشاولة (قوله ولم يجد ماء جاريا) فان وجدته دخل فيه وغسل باليمين أو أخذ منه باليمين وغسل ثم غسلها في الجاري وأخذ ماء آخر غسل به الى أن يطهر ومثل الجاري الراكد الكثير حلي (قوله ولا صابا) فان وجدته غسل بيمينه حلي (قوله سقط أصلا) أي بالماء والحجر قال الحلبي والظاهر أن سقوطه مقيد بما اذا لم يجد من يحمل جماعه اه أقول قدم الشارح أن أحدا لا وجب لا يجب عليه تعاهدا لا يخرج بخلاف المأول اللهم الا أن يحمل كلامه عليه أما أحد الزجين فلا يمنع السقوط الا ان تبرع ومثل ذلك يقال في المريض والمرضة (قوله وخم) لانه يضر بالمقعدة كذا في البحر (قوله

ولا يتقيد باقبال وادبار شتاء وصيفا وليس العدد ثلاثا (بمنون فيه) بل مستحب (والفسل) بالماء الى أن يقع في قلبه أنه طاهر ما لم يكن موسسا فيقدر بثلاث (كما مر) (بعده) أي الحجر (ولا كشف عورة) عند أحد أتماعه فيتركه كما مر فلو كشفه صار فاسقا لولو كشف لاغتسال أو تغوط كما يجنبه ابن الشحنة (سنة) مطلقا به بقي سراج (ويجب) أي يفرض غسله (ان جاوز المخرج نجس) مانع (ويعتبر القدر المانع) لان الصلاة (فيما وراء موضع الاستنجاء) لان ما على المخرج ساقط شرعا وان كرهه (قوله) تحريمها (بعظم) لا تنكرو الصلاة معه (كره) تحريمها (بعظم) وطعام وورث) يابس كرهه يابس (وآجر ونخرف) استنجي به الا بحرق آخر (كثيرة ديارج ويمين) وزجاج ونهى محترم كثره ديارج ويمين (ولا عذريسيه) فلو مشاولة ولم يجد ماء جاريا ولا صابا ترك الماء ولو شلتا سقط أصلا كريض ومرضة لم يجدا من يحمل جماعه (وخم)

وعلف حيوان) كشيش لان فيه عدم مراعاة النعمة (قوله وحق غير) بحدار غير مستأجر ككفا في منلا
 على قارى ذكره أبو الوالد (قوله وكل ما يتفجع به) كورق وقصب وقطن وخرقة والورق قبله انه ورق الكتابة
 وقيل انه ورق الشجر وأي ذلك كان فانه مكروه بجر (قوله مع الكراهة) أي التحريم في القهستاني عن النظم
 ينبغي أن يستفي بثلاثة أمدار فان لم يجد قبله لا يجار فان لم يجد فبكنف من تراب ولا يستفي بسوى الثلاثة فانه
 يورث النقر كما قال صلى الله عليه وسلم (تنبيه) يجوز أن يغسل بالاصابع جلة لكن في النظم وغيره أن الرجل
 يصعد الوسطى قليلا ويغسل موضعه ثم يصرفه ثم يغسله ويغسل حتى يعذب في الاصبع وقيل حتى
 يحسن والمرأة بنصرها ووطاها أولاً ثم تغسل كمن يغسل ويغسل حتى يعذب من في الاصبع وقيل حتى
 الزاهدي ويسالغ في الشتاء أكثر وهذا اذا كان الماء بارداً والاستفي به كافي الصنف لكن ثوابه دون
 ثواب من استفي بالماء البارد اهـ (قوله زيادة) (قوله الحصول الانتقاء) علة أقول المصنف أجزاء (قوله
 وفيه) أي في الأجزاء (قوله فينبغي أن لا يكون مقيماً الخ) فيه نظر للقطع بأن المسنون هو الإزالة ونحو
 الحجر لم يقصد لانه بل لانه مزيل غاية الأمر أن الإزالة بهذا الخاص منهي عنها وإذا لا يتق كونه مزبلاً ونظيره
 لو صلى السنة في أرض مغصوبة كان آتياً بها مع ارتكاب المنهي عنه كذا في النهر (قوله استقبال قبله) من أي
 جهة كانت وقوله صلى الله عليه وسلم ولكن شرعوا أو غزوا محمول على من لا تكون قبلته اليهما (قوله لم يكره)
 أي تحريم على ما اختاره القمى أما التزمية فتشابة لقول الحلبي تركه أدب حلبي بزيادة من البحر (قوله
 مستقبلاً لها) وحكم الاستدبار كذلك كما ذكره في نور الإيضاح (قوله قبالة) بضم القاف بمعنى تجاه فاموس
 (قوله حتى يغفر له) مثله يحمل على الصغار وظاهر ذلك أن المنهي عنه هو استقبال العين واستدبارها لأن
 انحرافه لا يخرج عن الجبهة عادة (قوله والأفلا باس به) قد تعلق ويراد بها ما كان مباحاً لما تركه أولى إذا
 يظن ذلك عند عدم التمكن (قوله أمساك صغير) هذه الكراهة تحريمية لانه قد وجد الفعل منها (قوله وكذا
 مذكره) هي كراهة تزمية (قوله واستقبال شمس وقر) لانهم من آيات الله الباهرة كذا في البحر وهذا الحكم
 في الكبير وفي مسك الصغير لهما (قوله وغائط في ماء) أي الاعداد كان لا يمكنه الخروج من السفينة لقضاء
 الحاجة وقد نص على كراهة استدبارهما في المقدمة وشرها للقرماني (قوله وعلى طرف نهر) الكراهة فيها
 وفيما بعدها تحريمية لما ورد في الأحاديث من النهي عن ذلك (قوله مثمرة) الظاهر أن الكراهة تحريمية لما يلزم
 عليه من ضياع المال اذا وقع عليها وأخرج غير المثمرة كما قاله أبو السعد وظهر أنه لا كراهة في الخلص فتحتها
 أصلاً وهو محل نظر (قوله ينتفع بالجلوس فيه) مفهومه أنه اذا كان لا يتفجع به كطل بعيد عن العمران لا يكره
 (قوله ويجنب مسجد) خشية تلوث جدار المسجد أو من يدخله (قوله وفي مقابر) لأن الميت يتأذى بما يتأذى
 به الحي والظاهر أنها تحريمية لانهم نصوا على أن المرور في سكة حادثة فيها حرام فهذا أولى (قوله وبين دواب)
 خشية حصول أذية منها ولو لم يتنجس بنحو مشيها حلبي (قوله وفي طريق الناس) هي تحريمية لانها إحدى الملاعن
 كما في الحديث (قوله وفي مهب ريح) لرجوع الرشاش عليه بسبب ذلك (قوله وبجر) بتقديم الجيم وذلك خشية
 أذية المستقر فيها وأذيته منه كما اتفق لبعض الصحابة أنه بال في حجر كان الجن ساكنه فرمى منهم بسهمين
 أمساك فؤاده (قوله يعبر عليه أحد) أي يمر عليه أحد فهو في حكم الطريق (قوله ويجنب طريق) خشية تلوث
 بعض المارين (قوله وفي أسفل الأرض إلى أعلاها) أعود النجاسة عليه (قوله والتكلم عليهما) فان الله تعالى
 يحق ذلك أي يغض فاعله ولا يذ كراهة تعالى ولا يحمد أذاعطس ولا يشمت عاطسا ولا يرد السلام ولا
 يجيب المؤذن ولا ينظر لعورته الا لحاجة ولا ينظر لما يخرج منه ولا يريق ولا يتعظ ولا يتنخخ ولا يكثر الالتفات
 ولا يعبت يده ولا يرفع رأسه إلى السماء ولا يميل القعود على البول والغائط لانه يورث الباسور ووجع الكبد
 ككماروى عن ائمة السلام ويستحب له أن يدخل بنوب غير يوبه الذي يصلي فيه ان كان له ذلك والا
 فيجهد في حفظ ثوبه عن أصابة النجاسة والماء المستعمل ويدخل مستورا الرأس ويقول عند دخوله بسم الله
 اللهم اني أعوذ بك من الخبث والنجاسة وأعوذ بك من الرجس الخبيث الخبيث الشيطان الرجيم والخبث
 يسكن الباء بمعنى الشر وبضمها جمع الخبيث وهو الذ كرم الشياطين والنجاسة جمع الخبيثة وهي الاتي
 من الشياطين ويكره أن يدخل ومعه خاتم مكتوب عليه اسم الله تعالى أو شيء من القرآن ويبدأ برجله اليسرى

وعلف حيوان) وحق غير وكل ما يتفجع به
 (قوله فصل أجزاء) مع الكراهة الحصول
 الانتقاء وفيه نظر لما مر أنه سنة لا غير فينبغي أن
 لا يكون مقبلاً لها بالنهي عنه (قوله كراهة)
 تحريمياً (قوله استقبال قبله واستدبارها) أجل
 (قوله أو غائط) فلو لا الاستحباب لم يكره (قوله
 نبيان) لا إطلاق للنهي (قوله جالس مستقبلاً
 لها) غافلاً (قوله ذكره انحراف) ندباً لحديث
 الطبري من جلس يبول قبالة القبلة
 فذكرها فانحرف عنها اجلاً لاله لم يقد من
 مجلسه حتى يغفر له (ان أمكنه والأفلا)
 بأس به (قوله وكذا) (قوله أمساك صغير) لول
 والتزمية (قوله كذا) (قوله كذا) (قوله كذا)
 أو غائط نحو الابل (قوله أي لا جل بول
 واستقبال شمس وقر) (قوله لا جل بول)
 أو غائط (قوله وغائط في ماء) ولو جازياً
 في الاصح وفي البحر أنها في الراس فخرجت
 وفي الجارية تزمية (قوله وعلى طرف نهر) وفي
 أو حوض أو عين أو تحت شجرة مثلاً وفي
 زرع أو (قوله) يتفجع بالجلوس فيه
 (قوله ويجنب مسجد) (قوله) (قوله) (قوله)
 دواب وفي طريق الناس (قوله) (قوله) (قوله)
 وجر فارة أو حية أو قملة وثقب (قوله) (قوله)
 في موضع يعبر عليه أحد أو يقعد عليه ويجنب
 طريق أو قافلة أو خبيثة وفي أسفل الأرض
 إلى أعلاها والتكلم عليهما

ولا يكشف عورته وهو قائم ويوسخ بين رجليه ويميل على اليسرى فإذا فرغ قام ويقول الحمد لله الذي دفع عني
 الأذى وعافاني أي بقاء شيء من الطعام لأنه لو خرج كله لهلك كذا في البحر (قوله بلا عذر) يرجع إلى جميع
 ما قبله فإن كان لعذر فلا بأس به لأنه عليه الصلاة والسلام قال قائمًا لوجع في صلبه اه بجره في استسني به من
 وجع الصلب على عادة العرب اه أبو السعود (قوله يتوضأ هو الخ) ظاهره وهو ظاهر الحديث أيضا تخصيصه
 ببول نفسه ولو قيل بالكراهة مطلقا خشية حصول نجاسة بنضح الماء ماضرو في الحلبي أن ذلك ثابت بطريق
 الدلالة (قوله فان عامة الوسواس منه) أفاد أن الوسواس أسبابا كثيرة وهذا أكثر ما يأتى منه (قوله
 يجب الاستبراء) أي يفترض إزالة الخارج حتى يقطع كافي إمداد الفتح وغيره وليس له قوله عليه السلام
 استزها من البول فان عامة عذاب القبر منه وفي الصحيحين عن ابن عباس مروي عليه السلام بقبرين فقال
 انهما لي عذبان وما عذبان في كبير أما أحدهما فكان لا يستبرئ من البول وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة
 فأخذ جريدة رطبة فشقه اثنان ففرز في كل قبر واحدة فقبل له في ذلك فقال لعله يخفف عنهما ما لم يبسا
 أبو السعود عن من لا على قارى (قوله وتضع الخ) الواو بمعنى أو (قوله ومع طهارة المفسول) أي سواء كان
 محل الاستبراء أو غيره (قوله وبشرط إزالة الرائحة عنها) أي عن البدن ويعلم ذلك بالشتم وعن المخرج ويعلم ذلك
 بظلمة الظن (قوله انتقض) لأن الغالب أن البدن يمتزج على المخرج فتأخذ بعض به منه فينتقض الوضوء بخروجها
 (قوله نام) أي فغرق (قوله ان ظهر عينها) أي في أحد جنبيه أو قدميه والذي في نور الإيضاح بدل العين الأثر
 وهو أولى لعموم الريح والطعم (قوله ولو وقعت في نهر) مثله الراكد لأن الغالب أن الرشاش المتصاعد من صدم
 شيء إنما هو من أجزاء الماء لا من أجزاء الشيء المصادم فيصمم بالغالب ما لم يظهر خلافه ويفهم من هذا
 التعليل أن الماء القليل لا يتنجس في آن الوقوع ويترتب عليه أنه لو وقعت نجاسة في طرف حوض صغير
 فأخذ ما من طرفه إلا خر عقب الوقوع بلا فاصل يكون طاهرا ووجهه انهم لما لم يحكموا بسريان النجاسة في
 الرشاش لعدم زمان تسري فيه مع قربه من النجاسة فعدم نجاسة الطرف المقابل لطرف وقوع النجاسة
 في آن الوقوع أولى حلبي (قوله ان طاهر الخ) اعلم أنه إذا لم ينجس طاهر في نجس مبتل بماء واكتسب منه شيئا
 فلا ينجس ما لم يكن كل منهما بحيث لو انصهر قطروا حيث ينجس الطاهر انصافا ولا يكون واحد منهما
 كذلك وحينئذ لا ينجس الطاهر اتفاقا أو يكون الذي بهذه الحالة الطاهر فقط وهو أمر عقلي لا واقعي أو النجس
 فقط والاصح عند الحنابلة فيهما أن العبرة للطاهر المكتسب فان كان بحيث لو انصهر قطرت نجس والا لا وبشرط
 أن لا يكون الاثر ظاهر في الطاهر وأن لا يكون متنجسا بعين نجاسة بل بمتنجس كما في شرح المنية وبحث
 الشرنبلالي موافقا للمنصوص عن بعضهم فقال ان العبرة للنجس المبتل فان كان بحيث لو انصهر قطرت نجس
 الطاهر سواء كان الطاهر لو انصهر قطرا ولا وان كان بحيث لو انصهر لم يقطر لا ينجس الطاهر وعلمه بأن النجس اذا
 كان يقطر بالانصهر يكون المنفصل الى الطاهر قدرا كثيرا من النجاسة وان كان لا يظهر منه شيء بعصره (قوله
 ان بحيث لو انصهر قطرت نجس) الضمائر ترجع الى الطاهر (قوله ولو لم يقطر في مبتل بنحو بول) مفهوم التقيد بالماء
 ونحو البول كل ما كان عينه نجسة (قوله أو أثره) أي من طعم أو لون أو ريح والضمير يرجع الى نحو البول (قوله
 ان متفصصة فنجس) لأنه يتفصل منها أجزاء بسبب الاتفاخ وانقلاب النهر خلا لا يوجب انقلاب الأجزاء
 النجسة طاهرة اه حلبي (قوله والا لا) يتأمل في وجه عدم النجاسة فانه اذا وقع في بئر فارة وأخرجت قبل
 الاتفاخ ينزح منها عشرون وجوبا فان قيل ان فيه اسهالة عين النهر الى الخلل ورد على ما اذا كانت متفصصة
 وفيه أن الله عند التفسخ وجود أجزاء نجسة لا تظهر بالخلل (قوله ان قطرة لم يجل) لأن القطرة لا طعم لها ولا
 ريح يستدل بها به على انقلاب عينها فيعتبر مضى الساعة أفاده الحلبي والطاهر أن المراد بالساعة هنا الزمانية
 (قوله حل في الحال) لأن ذهاب طعم النهر وريحها دليل انقلابها خلا حلبي (قوله يجعل على القمصة) أي القلة
 وذلك لأن الحادث يضاف الى أقرب أوقاته حلبي (قوله نضعها الخ) ينبغي أن يكون ذلك فيما لو اختلطت هذه
 الأشياء ولم يوقف على أي قرينة نزلت منها الفارة ولم يضل زمن ينزل ذلك أما اذا انحلت زمن يمكن أن الفارة نزلت
 في الأثناء الذي اختلطت فيه هذه الأشياء فيصير على أن الوقوع حصل فيها كالمسئلة السابقة لعلة المذكورة فيها
 (قوله والا لا) أي ان لم يخرج منها الدهن حلبي (قوله بحال الجدد) هو فتح الجيم والميم الماء الجدد كافي القاموس

(وان يبول قائما أو مضطجعا أو متجذرا من
 ثوبه بلا عذر أو) يبول (في موضع يتوضأ)
 هو (أو يقتل فيه) الحديث لا يبول أحدكم
 في مستحمه فان عامة الوسواس منه فروع *
 يجب الاستبراء بنحو وتضع ونوم على شقه
 اليسرى ويحتاف بطباع النجاس ومع طهارة
 المفسول تطهر البدن وبشرط إزالة الرائحة
 عنها وعن المخرج الا اذا هجز والناس عنه
 غافلون * استسني التوضي ان على وجه
 السنة بأن أرغى انتقض والا لا * نام
 أو مشى على نجاسة ان ظهر عينها تنجس
 والا لا * ولو وقعت في نهر فأصاب ثوبه
 ان ظهر أثره نجس والا لا * ان طاهر في
 نجس مبتل بماء ان بحيث لو انصهر قطرت نجس
 والا لا * ولو اصاب في مبتل بنحو بول ان ظهر
 ندائه أو أثره نجس والا لا * فارة وجدت
 في نهر فرميت فظلل ان متفصصة فنجس
 والا لا * وقع خمر في خل ان قطرة لم يجل الا
 بعد ساعة وان كوزا حل في الحال ان لم
 يظهر أثره فارة وجدت في قفصة ولم يدر هل
 ماتت فيها أم في جزء أم في بئر يجعل على
 القمصة * ثلاث قرب من ميم وعسل
 ودبس أخذ من كل حصة وخلط فوجد
 فيه فارة فضعها في الشمس فان خرج منها
 الدهن فمن والا فان بقي بحال الجدد
 فالهمل

والمراد أن ما عليه صار جامدا أو إضافة حال لما بعده للبيان وإنما كان جوده عليه دليل أنه عمل لأن العمل إذا أصابه الشمس تلاحمت أجزاؤه وتماسك بعضها ببعض حلي بزيادة (قوله أو متلظنا) وهو متقطع لانه يتقطع بعضه عن بعض بحرارة الشمس أفاده الحلبي (قوله بعمل بخبر الحرمة في الذبيحة) أي عند تعارض الخبرين لتهاتره ما يرجع إلى الأصل فيها وهو الحرمة لأن الذبيحة تعذيب حيوان (قوله وبخبر الحل في ماء وطعام) لأن الأصل في الماء والطعام الحل حلي (قوله يتحيز في ثياب) ثم إذا تحيز في واحد نعت عليه الصلاة فيه كل وقت ولا يجوز له تقض تحيزه بغيره لأن اختلاف التحيز إنما هو في القبلة إلا إذا ظهر فيما تحيزه النجاسة أفاده الشربلالي (قوله وأدان) أي وتحيز في أو أن اختلطت اختلاطا مجاورا لا ممازجة أكثرها ظاهر للطهارة ولو تحيز ثلاثة ثلاثة أو أن أحدها نجس صح لكمهم لا يقتدون بأحدهم لاحتمال أنه يظهر بالنجس أفاده الشربلالي (قوله الاضرورة شرب) أي فيتحيز ولو الاضرورة نجسا (قوله يحرم أكل لحم أثنين) لا يذاته لالتجاسه حلي عن الشربلالي (تنبيه) لم أر حكم الفسيخ الذي يؤكل بالقليم مصر ولا البطاوخ الذي فيه وإن اعتبرت تلك العلة يظهر الحكم بجرسته ولا يعتبر جريان عادة بعض الأشخاص بأكله لأن العادة لا تحصل حراما فهو مكن اعتماد عدم الحكم بالاشربة واقائل أن يقول أن أذية بعض الناس لا تقضي تحريم ما أصله الحل فهو كالصفاوى يتأذى بالعلس ويحتر (قوله لا نحو من ولبن) كجبن وزيت لانه لا يؤذى حلي بزيادة (قوله صلب) أما الموجود في المائع لا يؤكل دليل ما باقى في الخلق ومن هذا علم أن قوله صلب صفة للبر والروث لا الشعيرة لا يمتد بحسنه ما فيه من الرطوبة (قوله وفي خنثى لا) لانه لا صلابه فيه كذا في الجبر وهذا التعليل بعين ما قلنا أن لفظ صلب صفة للبر والروث ويغيب أنه لو كان الخنثى صلبا كالبر والروث يكون حكمه كالسابق فتأمل (قوله كبولة) حتى أن من قال بطهارة بول ما كوى اللحم قال بطهارة مرارته أفاده في الجبر (قوله وجرته كزبله) الجرة بكسر الجيم ما يخرج منه نحو البعير من جوفه إلى فيه فأي كلة ناساوا زبل هو المسمى بالسريقين بحمر (قوله حكم العصب بحكم الماء) أي في أنه تزال به النجاسة الحقيقية وأنه إذا كان عشرين في عشر لا نجس بوقوع النجاء (قوله الماء حلي) (قوله طاهرة) كسائر رطوبات البدن غير الناقضة كالإفرازات والبراق والعرق ووسخه من رطوبة (قوله طاهرة) هذا ضعيف قال في الجبر التواتر طاهر إذا جعل طينا بالماء النجس أو على العكس الصحيح أن الطين نجس أيهما كان وهو اختلاط خنثى خاين والنقيض وتوجيه الخلاصة الطهارة بأنه بالتر كيب صار شيئا آخر لا يظهر إذ يقتضي أن الأعمه إذا كان ماؤها نجسا أو دهنها أو نحو ذلك أن يكون الطعام طاهرا صيرورته شيئا آخر وعلى هذا سائر المركبات إذا كان بعض مفرداتها نجسا ولا يفتى فسادها أفاده الحلبي (قوله مني في حمام وضوء) أي كطين والمراد أنه مني حافيا ومنه ما إذا أصاب ثوبه أو بدنه قال في البحر مني في الطين أو أصابه لا يجب في الحكم غسله فلو صلى به جاز ما لم يبين أثر النجاسة والاحتياط في الصلاة التي هي وجه دينه ومفاتيح رزقه وأول ما يسأل عنه في الموقف الاعادة (قوله الاتبوبة) أي البرزوز (قوله لانه بصير الماء راكدا) أي ماء الحوض الذي نزل من الاتبوبة فيه لانه ربما تكون على يده نجاسة فتسقط في الحوض حالة الاخذ فيتنجس أو يسقط الماء المستعمل من يده فيتنجس بناء على أن الماء المستعمل نجس فينبغي أن يجعل ماء الاتبوبة نازلا في الحوض ويتابع الغرفات من الحوض حتى يكون بمنزلة الجاري والظاهر أن هذا الفرع على سبيل الاولوية أو بناء على القول بنجاسة المستعمل (قوله مقلوب الكناية) الاولى مقلوب كان وهو ناليعنى وهو ما ينبغي اسرارها ولذا كان من أسماء مسر (قوله وأهل الذمة) مثلهم أهل الحرب (قوله طاهرة) ظاهره جواز الصلاة فيها من غير كراهة وفي التحنيس أن الصلاة في سراويل أهل الذمة مكروهة قال الحلبي ولعله لأنهم لا يستبرئون ولا يستنجون قلت لا مانع من الكراهة في ثيابهم أيضا لعدم نجاستهم النجاسات من مسكرو وغيره فأهلها تلوث منها (قوله لعلهم الخ) ظاهره أن ذلك معلوم يقينا (قوله ليريقه) علة للجعل (قوله ان غلب حلي ظنه) وما في الجبر من قوله رأى على ثوب غيره نجاسة أكثر من قدر الدرهم بخبره ولا يسعه تركه محمول على هذا (قوله وجب) أي الاخبار المأخوذ من خبره وهو بمعنى اقترض (قوله فالامر بالمعروف) أي والنهي عن المنكر (قوله على هذا) أي المذكور من التفصيل فاذا غلب على ظنه الامتثال وجب والا لا يشترط للوجوب الا من

أو متلظنا فالابس • يعمل بخبر الحرمة في الذبيحة وبخبر الحل في ماء وطعام • يتحيز في ثياب أقلها طاهر وأوان أكثرها طاهر لا أقلها بل يحكم بالأغلب الاضرورة شرب • يحرم أكل لحم أثنين لا نحو من ولبن • شعيرة برأ وروث صلب يؤكل بعد غسله وفي خنثى لا مرارة كل حيوان كوله وجرته كزبله • حكم العصب بحكم الماء العبرة بالعدا • الفرج طاهرة خلافا له • مشى في من تراب أو ماء اختلط به بقي • منى في حمام ونحوه لا نجس ما لم يعلم أنه غساله نجس • لا ينبغي أخذ الماء من الاتبوبة لانه بصير الماء راكدا • التكبير إلى الحمام ليس من المروءة لأن فيه طهارة مقلوب الكناية • ثياب الفسقة وأهل الذمة طاهرة • ديباج أهل فارس نجس لعلهم فيه البول ليريقه • رأى في ثوب غيره نجسا مانعا أن غلب على ظنه أنه لو أخبره أزالها وجب والا فلا من بالمرور على هذا

على نفسه والاخير يشترط في النهي أيضاً أن لا يرتكب ما هو أعظم من الذي ينهى عنه وقتئذ والوجوب ثابت حتى على الفاسق وإن كان أمره أو نهي لا يفيد (قوله أولى) وذلك لعدم المحافظة عن الجباسة في المساجد كما هو مشاهد (قوله وفي الموقف الصلاة) أي فينبغي الاحتياط في أدائها ولا نها وجه دينه ومفتاح رزقه ولا يخفى حسن ذكر هذه الجملة قبيل كتاب الصلاة وورد أول ما يقضى بين الناس في الدماء لأنها أكبر الكبائر بعد الذمور ولا تناقض لأن هذا في حق المطلق والصلاة في حق الحق تعالى قال الحافظ العراقي وظاهر الأخبار أن الذي يقع أولاً المحاسبة على حق الله تعالى ذكره سيدي محمد الزرقاني في شرح المواهب

(كتاب الصلاة)

اختلف في حقيقةها والجمهور على أنها حقيقة في الدعا سميت بها الأفعال المخصوصة لاشتغالها عليه فتكون من الأسماء المغيرة أو نقلت عنه إلى الأرض كان المعلومة فتكون من الأسماء المنقولة والفرق بين التغيير والنقل أن المعنى الذي وضعه الواضع إن كان باقياً لأنه زيد عليه شيء آخر فالتغيير وإن لم يراع المعنى الوضحي فيه فالنقل اه فوح أفندي (قوله بعد بيان الوسيلة) وهي الطهارة (قوله ولم تخل عنها شريعة مرسل) يحترز الحال في الأنبياء غير المرسلين هل هم كذلك (قوله ولما صارت قرية) قال في الدر المنثور ولما صارت قرية بواسطة البيت العظيم كانت دون الأيمان الذي صار قرية بلا واسطة فلذا كانت من فروعها لأمه اه (قوله بواسطة الكلمة) أي بواسطة استقبالها وانظر لماذا خص هذا الشرط مع أنهم لم ينصروا قرية إلا باجتماع سائر شروطها حتى لو صلى محمداً أو عريانا أو نجس الثوب أو المكان أو قبل الوقت أو من غيرنية لا تكون قرية (قوله لأمه بل من فروعها) أي باعتبار الفعل وأما بالنظر لحكمها وهو الاقتراض فهي منه لأنهم من متعلق التصديق بما جاء به رسوله الله صلى الله عليه وسلم (قوله نقلت) أشار به إلى أن الصلاة من قبيل المنقول الشرعي وهو الذي لا يكون معناه الوضعي من حقيقة معناه الشرعي وقدمت وهل هي مجاز لغوي أو استعارة تصريحية وجهان وباعتبار عرف أهل التشرع حقيقة عرفية (قوله وهو الظاهر) أي القول بأنها منتقلة هو الظاهر (قوله في الاتي والاخرس) ظاهره أن الدعاء يوجد ولا بد في صلاة غيرهما وليس كذلك ولذا استحسن صاحب البحر التعليل بكون الدعاء ليس من حقيقة عن هذا التعليل (قوله هي فرض عين) أي الصلاة والمراد بالصلاة الخمس واختص باجتماعها صلى الله عليه وسلم ولم يجتمع لاحد وبالعشاء ولم يسلمها أحد وبالاذان والاقامة وافتتاح الصلاة بالتكبير والتأمين وبالركوع فيما ذكره جماعة من المصنفين ويقول اللهم ربنا والحدوت بغير الكلام في الصلاة أسبوطي في الانعوذ وقيل أول من صلى العشاء موسى حين خرج من مدين وصل الطريق أبو السعود (قوله على كل مكلف) أي بالغ مسلم عاقل سواء كان ذكراً أو أنثى حرّاً أو عبداً (قوله بالاجماع) سنده قوله تعالى أقيموا الصلوة وقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون الآية وغير ذلك من الأحاديث والآيات (قوله سابع عشر رمضان) ما أفاده من أن الأسراء والمعراج كانا في رمضان أحد قولين مشهورين وقيل هما في رجب وهو المشهور بين الناس وذكره النووي في سير الروضة (قوله وكانت قبله) أي الأسراء صلاتين ذكر ابن حجر في شرح الهمزية أنه عليه السلام كان يصلي بمكة قطعاً وكذا أصحها والله كان يختلف هل اقترض قبل الخمس صلاة أم لا فقيل إن القرض كان صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها وروى أن جبريل عليه السلام بداه صلى الله عليه وسلم في أحسن صورة وأطيب رائحة فقال يا محمد إن الله يقرئك السلام ويقول لك أنت رسول إلى الجن والإنس وادعهم إلى قول لا اله الا الله ثم ضرب برجله الأرض فنبعت عين ماء فتوضأ منها جبريل ثم أمره أن يتوضأ وتام جبريل يصلي وأمره أن يصلي معه ثم عرج به إلى السماء فرجع عليه السلام لا يتزجج ولا مد ولا هو يقول عليك السلام يا خير مني رسول الله حتى أتى خديجة وأخبرها فغشيت عليها من الفرح ثم أمرها فتوضأت وصلى بها كما صلى به جبريل فكان ذلك أول فرضها ركعتين اه أبو السعود (قوله وإن وجب) مبالغة على مفهوم قوله كل مكلف فكانه قال ولا يقترض على غير مكلف وإن وجب على الولي ضرب ابن عمر وذلك ليتعلق بطلها ويعتاده لا لاقتراضها حلي وانتظر هل الأمر لابن سبع واجب كالضرب لابن عشر وهل الوجوب بالمعنى المصطلح عليه أو بمعنى الاقتراض (قوله يند) قيده في امداد الفتاح بكونه ثلاث ضربات فقط وبنيهم منه أنه

حل السجادة في زمانها أولى احتياطاً لما ورد أول ما يسل عنه في القبر الطهارة وفي الموقف الصلاة واقفه تعالى أعلم (كتاب الصلاة)

شروع في المقصود بعد بيان الوسيلة ولم تخل عنهم شريعة مرسل ولما صارت قرية بواسطة الكلمة كانت دون الأيمان لأمه بل من فروعها وهي لغة الدعاء فنقلت شرعاً إلى الأدب المعروفة وهو الظاهر لوجودها بدون الدعاء في الاتي والاخرس (هي فرض عين على كل مكلف) بالاجماع فرضت في الأسراء ليلة السبت سابع عشر رمضان قبل الهجرة بسنة ونصف وكانت قبله صلاتين قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ثم في (وإن وجب ضرب ابن عشر عليها يند)

لا يضرب بالعصا في جميع ما أمر به ونهى عنه فليراجع حلي والمتنصوص أنه يجوز للمعلم أن يضربه باذن أبيه نحو ثلاث ضربات ضربا وسطا سليما ولم يقيد بغير العصا وإذا مات لزمته دينه العاقلة (قوله لا بجنبية) مقتضى قوله يدل أن براد بالجنبية ما هو الأعم منها ومن الروط (قوله لحديث الخ) استدلال على الضرب المطلق وأما كون الضرب لا بجنبية فلا أن الضرب به أو رد في جنبية صادرة من المكلف ولا جنبية من الصغير (قوله وهم أبناء سبع) هذا يدل على أن الأمر إنما هو بعد تمام البيع بأن يكون أول الثامنة والضرب أول الحادية عشرة إلا أن يقال إن العرف يطلق على من أدرك السابعة ولو يومها أنها ابن سبع وكذا يقال فيما بعده (قوله قلت والصوم الخ) مراده من هذين التقنين بيان أن الصبي ينبغي أن يؤمر بجميع الأمور وينهى عن جميع المنهيات اهـ حلي فلا خصوصية للصلاة والصوم والحركة كإرشاد إليه التعليل (قوله بدليل قطعي) أي لاحتمال فيه وحكم الجاحلها حكم المرتد أفاده المصنف (قوله بجنبية) الجواب أن لا يبالى الإنسان بما صنع وقد عجن من باب دخل فهو ماجن وفي القاموس عجن مجونا صلب وغلظ ومنه الماجن لمن لا يبالي قولاً وفعلًا كأنه صلب الوجه وقد عجن مجونا ومجانا بالضم اهـ منخ (قوله أي تكاسلا) تفسير مرادوا لا للجنبية حقيقة عدم المبالاة حلي بزيادة (قوله يجبس حتى يصلي) وكذا يفعل في الذي يفطر في رمضان حتى يحدث نوبة وتطم بعض الفضلاء وأجاد فقال

في حكم من ترك الصلاة وحكمه * ان لم يقربها كحكم الكافر
فاذا أقربها وجانب فعلها * فالحكم فيه للعصا الباز
وبه يقول الشافعي ومالك * والحنبلي تمسكا بالطاهر
وأبو حنيفة لا يقول بقتله * ويقول بالحبس الشديد الزاجر
والمسلمون دماؤهم معصومة * حتى تراق بمسكين باهر
مثل الزنا والقتل في شرطهما * وانظر إلى ذلك الحديث السافر
هذه مقالات الأئمة كلهم * وأصحها ما قلته في الآخر

اهـ منع واعلم أن الامامين مالكا والشافعي رضي الله تعالى عنهم لا يقولان بكفر المقترا الكسلان والامام أحمد رضي الله تعالى عنه يحكم بكفره قتله عنه صاحب المواهب (قوله وقيل يضرب) فأنه الامام المحبوبي حلي عن المنخ (قوله حذا) ظاهر حكاية المقابل بقيل أنه المعتمد عندهم ولذا واقع أعلم اقتصر في شرح الملتقى عليه (قوله ويحكم بالسلام فاعلمها) لأنها جنته بخصوصية هذه الامة منخ (قوله في الوقت) أي إذا حلي ولو بادر التكبير في الأسماء في الوقت وفيه أن صلاته قضاء مع جماعة مؤتممة تصد اسلامه إلا أن يقال إن صلاته في الوقت تدل على اعتقاده فرضية ما صلا غابا بخلاف القضاء فإنه يحتمل أنه نفل أو صلاة يعتقدها في وقت القضاء ويؤخذ هذا التقييد من قوله عليه الصلاة والسلام من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا فهو منا وذلك لأن صلاة المسلمين الكاملة المرادة عند الإطلاق هي الاداء (قوله مع جماعة) صادق بكونه اماما ومؤتمما فأخرج كونه اماما بكونه مؤتمما حلي وذلك لأن الائتمام يدل على اتباع سبيل المؤمنين بخلاف ما لو كان اماما فإنه يحتمل نية الانفراد فلا جماعة (قوله متمما) أي صلاته بأن لا يفسدها وظاهره ولو لم يأت بالواجبات (قوله في الوقت) قيده في المنخ تبعاً لنتيجته في البحر يكون الاذان في المسجد يخرج ما إذا أذن خارج الوقت أو المسجد (قوله أو بعد التلاوة) لأنه من خصوصيات هذه الامة (قوله أوزكى الساعة) لأنه من خصوصيات هذه الامة بخلاف زكاة الأموال فإنها في شرع من قبلنا أيضا لكن كان الواجب عليهم انراج أكثر من ربع العشر وكذا الوجع على الهيئة الكاملة أو قرأ القرآن فإنه يحكم بسلامه كما في المنخ (قوله لا لو صلى الخ) مفهوم ما سبق في الصلاة على سبيل ألف والنشر المرتب (قوله أو أفسدها) أي صلاة الفرض صادق بأن يسلم على رأس الركعة في غير الثمانية فإنه افساد للفرض وإن صحت فضلا وظاهره أن المراد بالانقضاء عند افساد لا الاتيان بالواجبات مثلا (قوله أو فعل بقية العبادات) كالصوم والحج الذي ليس بأكمل والصدقة منخ ويستثنى من ذلك قراءة القرآن فإنه بما يكون مسلما كالحج على الهيئة الكاملة كما مر نقله عن المصنف (قوله صلى باقتدا) دخل تحت الاقتداء شرطان الجماعة والاقتداء

لا بجنبية) حديث مراد أولادكم بالصلاة
وهم أبناء سبع واضربوهم وهم أبناء عشر
قلت والصوم كالمصلاة على الصحيح كما في صوم
القهستاني معزى بالزاهد في وفي خطر
الاختيار أنه يؤمر بالصوم والصلاة وينهى
عن ضرب النجس ليات الخبير ويترك الشر
(ويكفر جاحدا) لنبوته ابدليل قاضي
(وناركها) عدا (جنبية) أي تكاسلا فاسق
(يجبس حتى يصلي) لأنه يجبس لحق العبد
نفي الحق حتى وقيل يضرب حتى يسيل
منه الدم وعند الشافعي يقتل بصلاة واحدة
حذا وقيل كفرا (ويحكم بالسلام فاعلمها)
يشروط أربعة أن يصلي في الوقت (مع جماعة)
مؤتممة ما وكذا الوقت في الوقت أو بعد
التلاوة أو زكى الساعة صار مسلما لا وصلي
في غير الوقت أو منفردا أو اماما أو أفسدها
أو فعل بقية العبادات لأنها لا تختص
بشريعتنا وتطهرها صاحب النهر فقال
وكافري في الوقت صلى باقتدا
متنصا صلاته لا منفسدا

(قوله أيضا) بإسقاط همزتها الضرورية حلي - وسواء كان الاذان سفر أو حضرا كما في البحر (قوله معلنا) المراد به أن يسمعه من تصح شهادته عليه بالاسلام وليس المراد أن يؤذن فوق الصومعة أو على سطح بجمعه خلق كثير وهذا لأن الاذان فيه الشهادتان وفي آياته بهما لا يشترط الاعلان على المئذنة وهذا إذا لم يكن عيسويا أما إذا كان عيسويا وهو الذي يشهد لمحمد صلى الله عليه وسلم بالرسالة لكن يخصها بالعرب وهو منسوب الى عيسى اليهودي الاصغاني فقال في البحر في باب الاذان لا يكون مسلما الا اذا صار عادة وقيل انه مؤذن اه قال الحلبي فالمراد بالاعلان في حق العيسوي المداومة ثم ظاهر عبارة البحر أن الحكم بالاسلام غير العيسوية بالاذان بحيث حيث قال وأما غيرهم فينبغي أن يكون مسلما بنفس الاذان والله الموفق اه (قوله كأن سجد) بسكون الدال للضرورة اونية الوقت وأن مصدرية أي كسجود موالمراد سجوده للتلاوة وذلك لأن سجوده لها تظيم للقرآن وتصديق للنبي صلى الله عليه وسلم فيما جاء به فكان دليل الاسلام حلي - ومعرفة ذلك أن يسجد عند سماعها أو يقتربا أنه يسجد لها (قوله تركي) فكذلك للوزن وهو حال من ضمير يسجد أي كسجوده للتلاوة حال كونه متظهرا عن أرباس الكفر حلي - وهي حال مينة لا مقيدة وذلك لأن السجود نفسه جعل طهارة له من أرباس الكفر أو مقيدة المقصود به اخراج سجود السخرية (قوله فسلم) خبر كلفوز زيدت الفاء لضرورة الشعر وانما قال مسلم دون مؤمن وان تلازمه شرعا لأن ما ذكر من الاعمال الظاهرة راجع الى معنى الاسلام أما الايمان فأمر حلي - لا يطلع عليه الا الله تعالى (قوله منفرد) بسكون الدال وقف عليه على لغة ربيعة حلي - والماسب أن يقول ولا اماما ولا قاضيا ولا مقيدا ليقوم كل المحترقات لكن النظم ضاق عليه (قوله ولا الزكاة) أي زكاة غير السوائم كما يعلم مما سبق (قوله والصيام) أي سواء صيام فرض أو نفل (قوله الحج) أي الذي ليس على الهيئة الكاملة كما تقدم حلي - (قوله بدنية) أي متعلقة بالبدن دون غيره من (قوله محضة) أي غير مركبة من المال والبدن كالحج من (قوله كما صحت في الحج) الثقل مطلقا والفرض بشرط العجز الدائم الى الموت (قوله بالقصدية) يتعلق بالضمير المستتر في صحت لرجوعه الى النيابة التي هي مصدر لا بصحت أي كما صحت النيابة بالقصدية ويدل عليه تعلق قوله بالنفس بقوله نيابة المذكور في المتن حلي - (قوله للفقاني) أي الشيخ الايل الى الفناء أو الذي قويت قوته وبشروط في صحة فديته عن صومه بحجزه الدائم الى الموت حلي - بزيادة (قوله لانها) أي القصدية انما تجوز الخ ولأن المقصود من التكليف الاتلاوة والمشقة وهي في البدنية باقعا بالنفس والجوارح بالافعال المخصوصة وبفعل نائبه لا تتحقق المشقة على نفسه فلم تجز النيابة مطلقا لا عند العجز ولا عند القدرة من (قوله ولم يوجد) أي اذن الشارع بالفدية في الصلاة حلي - (قوله سبها الخ) السبب هو المنع الى الحكم من غير تأثير مجرد كراين فرشته أن ههنا وجوبا ووجوب أداء وجود أداء ولكل منها سبب حقيقي وظاهري فالوجوب سببه الحقيقي هو الايجاب القديم لله تعالى وكان ذلك غيبا عنا فجعل الظاهري الوقت تسيرا علينا وجوب الاداء سببه الحقيقي تعلق الطلب بالفعل وسببه الظاهري هو اللفظ الدال على ذلك ووجود الاداء سببه الحقيقي خلق الله تعالى وارادته وسببه الظاهري استطاعة العبد أي قدرته المستجمعة لشرائط التأثير في لا تكون الامع الفعل اه والوجوب الذي هو شغل الذمة لزوم ايقاع الفعل في زمان ما بأن كان في الوقت سعة ووجوب الاداء الذي هو طلب تفريغ الذمة لزومه في زمان خاص بأن ضاق الوقت اه أبو السعود (قوله ترادف النعم) أي الم الترادفة في الوقت بحر (قوله ثم الخطاب) أي كلام الله تعالى المتعلق بطلبها كقوله تعالى أقيموا الصلوة وقوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا (قوله ثم الوقت) وذلك لأن الوجوب يتجدد بتجدد الاوقات وهو علامة السببية أبو السعود بزيادة (قوله الجزء الاول) والوجوب فيه موسع حتى لا يأثم بالتأخير عن الجزء الاول والثاني والثالث مثلاً أبو السعود (قوله والاذا اتصل به) ما هنا عامة شاملة للجزء الاخير فقوله بعد ذلك والا فالجزء الاخير تكرار وكذا قوله سبها جزاء اول اتصل به الاداء والاخصر أن يقول سبها جزاء اتصال به الاداء في الوقت والاجملته حلي - (قوله ولونا قضا) كوقت الاصرار في العصر (قوله حتى تجب) بالرفع لأن حتى هنا للتفريع حلي - (قوله أفاقا) اعلم أن الجنون والمغنى عليه اذا أفاقا لا يجنوا أما أن يفيقا وفي الوقت ما يسع التحريم فقط وأما أن يفيقا وليس في الوقت ما يسعها وأما أن يفيقا وفي الوقت ما يسع التحريم والظاهرة في القسم الاول يجب عليها صلاة ذلك الوقت ولكنهما

أو اذن أيضا معلنا أو تركي
سواء كان سجد تركي

فسلم لا بالصلاة منفرد
ولا الزكاة والصيام الحج زد

(وهي عبادة بدنية محضة فلا نيابة فيها أصلا)
أي لا بالنفس كما صحت في الحج ولا بالمال كما

صحت في الصوم بالفدية للفقاني لأنها انما تجوز
بأنه التمسع ولم يوجد (سبها) ترادف النعم

ثم الخطاب ثم (الوقت) أي الجزء الاول منه
(ان اتصل به الاداء والاذا) أي جز من

الوقت (يتصل به) الاداء (والا) يتصل الاداء
بجزء (السبب هو) الجزء الاخير (ولونا قضا

حتى يجب على مجنون ومغنى عليه أفاقا

يتضمنها لأن الوقت يسع التبرية فقط وهما محتاجان إلى الوضوء لا تقاض وضوئهما بالجنون والانعفاء
فلا يمكنهما إلا ما في القسم الثاني لا يجب عليهما صلاة ذلك الوقت أخذ من الحائض فانه إذا انقطع
دمها على العشرة وبقي من الوقت ما يسع التبرية قضت والا لا كما ذكره الشارح عند قول المتن وحل
وطؤها ان انقطع لا كثره هذا إذا زاد الجنون والانعفاء على خمس صلوات ولما إذا كان خمس صلوات فأقل
فانه يجب عليهما صلاة ذلك الوقت ولو لم يبق منه ما يسع التبرية بل وما قبله من الصلوات أيضا كما سيأتي
وفي القسم الثالث يمكنهما الطهارة والصلاة كلها أو الطهارة والتبرية فانه إذا مضى الوقت
هذا فالمراد بالجزء الأخير في كلامهم - جزم يسع التبرية لا لأن الذي هو جزم لا يجزأ فانه لا يسع التبرية
لما أنهما مركبتان من حروف وكل حرف يحتاج إلى آن إذا كان دفعا كالطاء وإلى آيات ان كان تدريجيا
كالسين كما هو في المواقف وانما خبرنا بالجزء بذلك لما علمت من أن الجنون والمغنى عليه إذا استغفرا أكثر
من خمس صلوات ثم أفادوا بقي من الوقت ما لا يسع التبرية لا يجب عليهما القضاء وكذلك غير الجنون والمغنى
عليه إذا وقع منه حرف أو حرفان من التبرية في الوقت وباقيها بعد الوقت لا يكون فعله أداء فثبت بهذا
أن الجزء الأخير الذي يكون سبب اللاداء هو زمان يسع التبرية حلي (قوله طهرنا) أي في الوقت بشرط
أن يبقى من الوقت ما يسع التبرية فقط أو أكثر ان كان الانقطاع على رأس العشرة والاربعة أو ما يسع
الفصل وخلق التلبس وبسها والتبرية فقط أو أكثر ان كان الانقطاع على أقل من العشرة والاربعة أي
حلي بزيادة ما (قوله وصي بلغ) وكان بين بلوغه وآخر الوقت ما يسع التبرية أو أكثر كما يذهبهم من كلامهم
في الحائض التي طهرت على العشرة حلي (قوله ومرتد أسلم) أي إذا كان بين أسلامه وآخر الوقت ما يسع
التبرية كما في الحائض المذكورة وحكم الكافر الأصلي حكم المرتد وانما خصه بالذكر لبعده قوله وان
صلي في أول الوقت وصورتها في المرتد أن يكون مسلما أول الوقت فينبغي الفرض ثم يرتد ثم يسلم في آخر الوقت
وصورة الصبي أن يسلم في أول الوقت صبيًا ثم يبلغ آخر الوقت وبين بلوغه وآخر الوقت ما يسع التبرية حلي
بزيادة (قوله وان صلي في أول الوقت) يعني أن صلاتهم ما في أوله لا تسقط عنهما الطلب والحالة هذه أما
في الصبي فليكونها نافلا وأما في المرتد فلهبوطها بالارتداد حلي (قوله إلى جلته) أي جميعه نهر (قوله بصفة
الكمال) الاضافة للبيان أي ولو كان السبب الجزء الأخير لكان الواجب ناقصا فلا يمين قضائه في كامل
(قوله وانه الأصل) الواو للحال فهمزة إن مكسورة حلي والضم يبرجع إلى ثبوت الواجب بصفة الكمال
المرتب على كون السبب هو جهة الوقت (قوله حتى يلزمهم) أي يلزم من سبق من الجنون وما بعده (قوله القضاء
في كامل) فإذا طأه عصر اليوم وتذكره في آخر وقت عصر الغد مثلا قبل الغروب لا يقضيه لأن هذا وقت
ناقص (قوله وقت صلاة الفجر) قدر المصنف ليصح الحمل حاله أبو السعود وسمى فجرا لانفجار الظلام عنه
نهر واستعمال الفجر في الوقت مجاز مرسل فانه في الأصل ضوء الصبح ثم سمي به الوقت وهذا يقضي بأن الاضلة
في وقت الفجر للبيان (تق) أول اليوم الفجر ثم الصباح ثم الغداة ثم الضحى ثم الضحوة ثم المسجدة ثم الظهر ثم
الرواح ثم المساء ثم العصر ثم الاصيل ثم العشاء الأولى ثم العشاء الأخيرة عند مغيب الشفق حال القهستاني
وانما ابتدأ بالوقت لكونه سببا عند أكثر المشايخ (قوله لا خلاف في طريقه) نقل القهستاني الخلاف في وقت
الصبح هل أوله الصبح أو انتشاره وهل آخره إلى طلوع شئ من جرم الشمس أو إلى أن يرى الراعي موضع نبله ثم
قال في آخره خلاف كما في أوله فن قال بعدم الخلاف فن عدم التسبع حلي وفي أبي السعود عن شيخه وفيه تطور
إذا القائل بعدم الخلاف في أوله وآخره جمع كثير عن أهم الغاية القصوى في التسبع والاحاطة بالأقوال منهم
صاحب الهداية وصاحب العناية والزبلي والعيني وصاحب البحر وأخوه أول عبارتيهما ثم ذكره آخرهما فيقول
الآن يقلل في إثبات الخلاف بعدم دفعه مناقضة ظاهرة ويحاجب بأن المراد لا خلاف في طريقه بين الأئمة أهل
المذاهب الأربعة لقول الزبلي وقد أجمعت الامة على أن أوله الصبح الصادق وآخره حتى تطلع الشمس فلا يتأني
وقوع الخلاف بين أهل مذهبنا أو لا كان قول المجتهدين وقت الفجر من الصبح الصادق إلى طلوع الشمس محملا لأن
يكون المراد أول طلوعه أو انتشاره ساغ لما يجتهدنا الخلاف في بيان مدلول ما أجمعت عليه الامة اه وفيه أنه
مع ثبوت الخلاف لأهل مذهبنا لا يصدق قول الزبلي أجمعت الامة على أن هذا جواب عن الأول وسكت

وساكن ونفسا طهرنا وصبي بلغ ومرتد
أسلم وان صلي في أول الوقت (وبعد
خروجه بضاف) السبب (إلى جلته)
لثبت الواجب بصفة الكمال وانه الأصل
حتى يلزمهم القضاء في كامل هو الصحيح
(وقت) صلاة الفجر قدسه لأنه لا خلاف
في طريقه

عن الجواب عن الخلاف في الآخر والذي يظهر أن من حكي عدم الخلاف لم يعتبر القول الآخر لضعفه وقوهينه كما قال . وليس كل خلاف باهنا . * الخلاف له حظ من النظر

(قوله آدم) عليه السلام أي حين أهبط من الجنة بجر (قوله لأنه أولها ظهورا وبياناً) هذا بناء على أن إمامة جبريل إنما كانت في الظهر صبيحة الأسراء وأن إمامته في الصبح كانت في غير صبيحتها والمصلحة فيها روايتان أشهرهما البداءة بالظهر أبو السعود عن الشيخ شاهين والضمير في أولها يرجع إلى الصلوات المفروضة ليلة الأسراء فلا ينافي اقتراض ركعتين بالغداة وركعتين بالعشي قبل ذلك وعطف قوله بياناً على ظهورا من عطف السبب على المسبب لأن بيان جبريل سبب في ظهورها حلي (قوله ولا يخفى توقف الخ) جواب سؤال حاصله أن الصبح إذا كان أول الخمس وجوباً فكيف تركه النبي صلى الله عليه وسلم صبيحة الأسراء مع وجوبه عليه للاحاطة وهذا انما يراد على ما هو الأشهر من أن أول صلاة أم فيها جبريل النبي عليه الصلاة والسلام صلاة الظهر أم على مقابلة فلا أبو السعود فان قلت كيف ثبت الوجوب مع عدم وجوب الاداء قلنا لا استبعاد فان من أسلم في دار الحرب وعلم بالشرائع اجمالا يجب عليه ذلك ولا يجب الاداء (قوله فلذا) أي لتوقف وجوب الاداء على العلم (قوله صبيحة ليلة الأسراء) الصبح ياض بحاقه الله تعالى في الوقت المخصوص ابتداء وليس من تأثير الشمس ولا من جنس نورها كما في التفسير الكبير في قوله تعالى فالتق الاصباح فهستانی (قوله المختار عندنا) لأنه عليه الصلاة والسلام قبل الرسالة في مقام النبوة لم يكن من أمة نبي قط بل كان يعمل بما يظهره من الكشف الصادق من شريعة ابراهيم وغيره وأثبت آخرون تبعه بشرع قديم فقبل بشريعة نوح وقبل ابراهيم وقبل موسى وقبل عيسى عليهم الصلاة والسلام وقبل بما ثبت أنه شرع كذا في التقرير الاكلى اه نهر وقوله لأنه عليه الصلاة والسلام في مقام النبوة فيه أن الانبياء والرسل بعد موسى ما عدا عيسى كانوا على شريعة موسى فلا مانع من كونه صلى الله عليه وسلم عاملاً بشريعة من قبله (قوله في حولي) بالمد والقصر والصرف وعدمه وهي في قباه روى ابن اسحق وغيره أنه عليه الصلاة والسلام كان يخرج إلى حراء في كل عام شهرًا يتسك فيه وكان تنسك من تنسك من قريش في الجاهلية أن يطعم من جاءه من المساكين فاذا انصرف لم يدخل بيته حتى يطوف بالبيت وقبل كانت عبادته الذكر والله الموفق نهر وفي القسط لاني الفكر بالقضاء قال بعضهم وأول من أحدث التنسك عبد المطلب (قوله من أول طلوع الفجر) هو المعتمد والاحوط كذا في القهستاني (قوله المنتشر) في الأقضية وبسرة وهو المسمى بالصبح الصادق لأنه أصدق ظهورا من المستطيل ويسمى الصبح الأول لأنه أول نور يظهر ككذب السرحان لفته واستطالته ولأن الضوء في أعلامه دون أسفله وبالصبح الكاذب لأنه يعقبه ظلمة كما في نهاية الادراك اه فهستانی (قوله المستطيل) تفسيره المنتشر وفي القاموس استطارت تفرق وانتشر انبسط واطهار أن معنى تفرق وانبسط واحد حلي ويحتمل أن يقال التفرق يشعر بعدم اتصال الأجزاء المتفرقة بخلاف الانبساط (قوله إلى قبيل طلوع ذكاه) أي قبلها بشئ يسير جدًا (قوله بالضم) أي والمدحلي عن القاموس (قوله غير منصرف) لالف التانيث الممدودة (قوله من زواله) الأولى تأنيث الضمير ولا خلاف في أوله لقوله تعالى أقم الصلاة لذكرك الشمس أي زوالها وقبل لغروبها بجر (قوله عن كبد السماء) أي وسط السماء بحسب ما يظهر لنا (قوله إلى بلوغ الظل مثليه) وهو الصبح بدائع وظاهر الرواية وفي المحيط والصحيح قول الامام واختاره المحبوبي وعول عليه النسفي ووافقه سدر الشريعة ورجح دليله وفي الغيبة وهو المختار وفي شرح الجمع اختاره أصحاب المتون وارتضاه السارحون بجر (قوله وعنه) أي عن الامام حلي (قوله مثله) منصوب ببلوغ المقدر والتقدير وعن الامام إلى بلوغ الظل مثليه حلي (قوله قال الامام الطحاوي الخ) قال في البحر قول الطحاوي وبه نأخذ لا يدل على أنه المذهب بعد ذكر ما قدمناه أي من التصحيح وما ذكره الحكي في الفيض من أنه يفتي بقوله ما في العصر والعشاء مسلم في العشاء فقط على ما فيه أيضا (قوله وهو نص في الباب) أي بيان جبريل عليه السلام قال شيخ الاسلام ان الاحياء طمان لا يؤثر الظهور إلى المثل وأن لا يصلي العصر حتى يبلغ المسلمين ليكون مؤقلاً للصلاة في وقتها بالاجماع كذا في السراج (قوله سوى في) بوزن شئ وهو الظل بعد الزوال سمي به لأنه فاه من المغرب إلى المشرق وما قبل الزوال يسمى ظلاً وقد يسمى به ما بعده نهر واستثنى في الزوال

وأول من صلاه آدم وأول الخمس وجوباً وقدم محمد الظهر لأنه أولها ظهورا وبياناً ولا يخفى توقف وجوب الاداء على العلم بالكيفية فلذا لم يقض نيتاً صلى الله عليه وسلم الفجر صبيحة ليلة الأسراء ثم هل كان قبل البعثة متعبداً بشرع أحد المختار عندنا لا بل كان يعمل بما يظهره من الكشف الصادق من شريعة ابراهيم وغيره وصح قوله في حراء بجر (من) أول (طلوع الفجر) وهو البياض المنتشر المستطيل لا المستطيل (إلى) قبيل (طلوع ذكاه) بالضم غير منصرف اسم الشمس (ووقت الظهور من زواله) أي قبل ذكاه عن كبد السماء (إلى بلوغ الظل مثليه) وعنه مثله وهو قولهما وزفر والائمة الثلاثة قال الامام الطحاوي وبه نأخذ وفي غرر الاذكار وهو المأخوذ به وفي البرهان وهو الاظهر لبيان جبريل وهو نص في الباب وفي الفيض وعليه عمل الناس اليوم وبه يفتي (سوى في)

لأنه قد يكون مثلاً في بعض المواضع في الشتاء وقد يكون مثلياً فلو اعتبر المثل من عند ذى الظل لما وجد وقت الظهر عند ما ولا عند ما قال ابن الساعاتي هذا في المواضع التي لا تسامت الشمس رؤس أهلها أما فيها فيعتبر المثل من عند ذى الظل وفي الدرر التي لا تغيث الرجوع وعرفا ظل راجع من المغرب إلى المشرق حتى يقع على خط نصف النهار واضافة إلى الزوال لا دنى ملازمة له عند الزوال فلا يبعد تسامحاً أبو السعود (قوله يكون للأشياء قبيل الزوال) به هذا على أن إضافة التي إلى الزوال لا دنى ملازمة وذلك لأن هذا التي ليس للزوال بل للأشياء كالصومعة والشجرة ونحو ذلك فلاضافة من قبيل التوسع لا الجواز لأن الجواز الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له والتي لم يستعمل في غير ما وضع له أفاده الحلبي أقول لا مانع من كونه مجازاً عقلياً في الاستناد ولا تنس ما مر عن الدرر (قوله ويختلف باختلاف الزمان) فقد يكون في الشتاء في بعض المواضع مثلاً أو مثلياً (قوله والمكان) ففي بعض الأماكن ينعدم فيها أصلاً كالبلاد التي عرضها مثل الميل الكلي فإنه قد ينعدم فيها ظل الزوال في يوم واحد فقط وهو يوم حلول الشمس نقطة السرطان وهو أطول أيام السنة وأما البلاد التي عرضها أقل من الميل الكلي فينعدم فيها ظل الزوال في يومين من السنة لكون ميلها فيها مساوياً لعرض البلد ككة والمدينة حلبي (قوله ولولم يجد ما يفرز ما يفرز مرتب على محذوف يعلم بذلك كعبارة البحر ونصها وفي معرفة الزوال روايات أحدها أن يفرز خنسية مستوية في أرض مستوية في الفصحة فإن كان الظل ينقص عن العلامة فالشمس لم تزل وان كان الظل يطول ويجاوز الخط علم أنها زالت وان امتنع الظل من القصر والطول فهو وقت الزوال كذا في الظهيرة وفي المجتبى فإن لم يجد إلى آخر ما هنا (قوله من طرف أيامه) حال من السنة في قوله وهي ستة أقدام ونصف أي انما يكون القامة هذا القدر إذا اعتبر القياس من طرف أيام القدم لأن سمت الساق وفي هذا إشارة إلى ما في البحر وهو أن لم يجد ما يفرز لمعرفة التي والامثال فيعتبر بقامته وقامة كل إنسان ستة أقدام ونصف بقدمه وقال الطحاوي وعامة المشايخ سبعة أقدام ويمكن الجمع بينهما بأن يعتبر سبعة أقدام من طرف سمت الساق وستة أقدام ونصف من طرف الأقدام فينبذ يعرف بأن المثل قد انتهى وفيه نظر وفي أبي السعود روي عن محمد ما هو أبسر من هذا وهو أن يقوم الرجل فيستقبل القبلة فإذا صارت الشمس على حاجبه الأيمن فقد زالت (قوله انظره من) بحث لصاحب النهر قال فيه فرع لو غربت الشمس ثم عادت ذكر الشافعية أن الوقت به ودلانه عليه الصلاة والسلام نام في حجر على حتى غربت الشمس فلما استيقظ ذكره أنه فاتته العصر فقال اللهم أنه كان في طاعتك وطاعة رسولك فأرددها عليه فردت حتى صلى العصر وذلك بخير والحديث صحيحه الطحاوي وعياض وأخرجه جماعة منهم الطبراني بسند حسن وأخطأ من جعله وضوحاً كان الجوزي وقواعده لا تأباه ووجه البحث القياس على الميت إذا أحياء الله تعالى فإنه يأخذ ما بقي من ماله في أيدي ورثته فيعطى له حكم الأحياء وانظر هل هذا شامل لطلوع الشمس من مغربها الذي هو من العلامات الكبرى للساعة اهـ لي أقول إن في قوله فيقولون في أيديهم وقوله وانظر الخ الظاهر أنه لا يعطى هذا اللهم إلا أن يراد أنه يعطى من حيث في أيديهم وقوله وانظر الخ الظاهر أنه لا يعطى هذا لأنه انما ثبت إذا أحييت في أن غروبها كما هو واقعة الحديث وأما طلوع الشمس من مغربها فهو بعد مفقو اليل بقاءه بل نصوا على أن الليلة التي صيحتها تطلع الشمس من مغربها تطول بقدر ثلاث ليال ولا يعلم طوؤها إلا من له عادة بالتجسس وكلما أرادت الشمس الطلوع من معنادها تمنع إلى أن تؤمر بخروجها من مغربها وحكمة طول ليلتها تذكر الخلائق ليتوبوا فاته بعد هذا الطلوع يقفل باب التوبة وإذا عادت وقت المغرب بطل الصوم وأداء المغرب إذا أفطروا إذا ما اعتمدوا على الغروب الأول والظاهر أن زوجة الميت الذي أحيى تخرج من عصمته بعد انقضاء العدة وإن لم تتزوج بأحد فهي كالهالكة والذهب ويجوز (قوله وهي الوسطى) هذا قول بر ثلاثة وعشرين قولاً مذكورة في الوهبانية ونسجها حلبي (قوله إلى قبيل الغروب) بلخطة لطيفة وهو المعنى وقيل ينتهي بامفرار الشمس (قوله فكان هو المذهب) وقد حقق في فتح القدير بأنه لا يساعده رواية ولادير أما الأول فلأنه خلاف الرواية الظاهرة عنه وأما الثاني فلحديث ابن فضيل وأن آخر وقتها حتى يغيب الأثر وغيبته بسقوط البياض الذي به قبيل الحجر والا كان بادياً ويحيى ما تقدم به في إذا تعارضت الأخبار

يكون للأشياء قبيل (الزوال) ويختلف باختلاف الزمان والمكان ولولم يجد ما يفرز اعتبر بقامته وهي ستة أقدام ونصف بقدمه من طرف أيامه (وقت العصر منه إلى قبيل (الغروب) فلو غربت ثم عادت هل يعود الوقت الظاهر نعم وهي الوسطى على المذهب (و) وقت (المغرب منه إلى غروب الشمس وهو الحجر) عند هماويه فالتوجه مع رغبته فكان هو المذهب

لم ينقض الوقت بالشك ووجهه أيضا تلبيذه قاسم في تصحيح القدوري ثم قال ثبت أن قول الامام هو الاصح
 اه وبهذا ظهر أنه لا يفتى ولا يعمل الا بقول الامام الاعظم ولا يعدل عنه الى قولهما أو قول أحدهما
 أو غيرهما الا لضرورة من ضعف دليل أو تعامل بخلافه كما المزارة وان صرح المشايخ بأن الفتوى على
 قولهما كما في هذه المسئلة وفي السراج قولهما أو سماع الناس وقوله أحوط اه بهر وقد تعقب نوح أفندي
 ما ذكره في الدرر من أن الفتوى على قولهما بأنه لا يجوز الاعتماد عليه لأنه لا يرجح قولهما على قوله الا بموجب
 من ضعف دليل أو ضرورة أو تعامل أو اختلاف زمان ولم يوجد شيء من ذلك فالعمل على قوله سيما إذا كان
 الاحتياط فيما ذهب اليه كما في هذه المسئلة اه وفيه أن التعامل على خلافه فان قيل إذا كان الامام
 في جانب وصاحبه في جانب آخر فالفتى بالخيار ان شاء أخذ بقوله وان شاء أخذ بقوله ما قلت أجيب عن
 ذلك بجوابين الاول أنه قد يدعى إذا كان الحق مجتهدا أو أمّا إذا لم يكن مجتهدا فلا يصح أنه يفتى بقول
 الامام مطلقا كما صرح به في الفتاوى السراجية والثاني أنه قول بعض المشايخ وأما البعض الآخر فلا يرى
 الاخذ بقوله منهم صاحب الهداية فإنه قال في التجديد الواجب مندى أن يفتى بقول أبي
 حنيفة على كل حال اه قال الخليل بن أحمد راعيت البياض في كفة فما ذهب الابهة نصف الليل اه
 لكن جعل الزبلي ما روى عن الخليل على بياض الجوف وذلك يغيب آخر الليل وأما بياض الشفق وهو
 رقيق الحرة فلا يتأخر عنها الا قليلا قد رما بتأخر طلوع الحرة عن البياض في الفجر اه أبو السعود بن زيادة
 (قوله منه) أي من غروب الشفق على الخلاف فيه بهر (قوله لوجوب الترتيب) أي لزومه فإنه فرض على (قوله
 لانهم ما فرضان عند الامام) لكن العشاء قطعي والوتر على وهذا تعليل للحكمين المذكورين في المتن الاول
 كون ما بين غيبوبة الشفق والفجر وقتا له مامعا الثاني لو سلا قبلها فان ناسيا سقط الترتيب وان عامدا
 فهو باطل وموقوف على ما يأتي تفصيله في قضاء الفوات (قوله عند الامام) وعندهما هو سنة ويعاد لو أذى
 ناسيا قبلها على وجه السنة لا على وجه الوجوب والاشكل الامر كما أفاده في البحر (قوله كلفار) في القاموس
 بلغر كقرطق يعني يضم فسكون والعامّة تقول بلغار مدينة الصقالبة ضاربة في الشمال شديدة البرد اه
 وعندهم لا يقتضى أنه سقط وقت العشاء والوتر فقط وليس كذلك بل فقد وقت الصبح أيضا لان ابتداء وقت الصبح
 طلوع الفجر وطلوع الفجر يستدعي سبق الظلام ولا ظلام مع بقاء الشفق حلي وفيه أنه ان أراد مطلق الظلام
 فهو موجود ووجود الفجر بظهور البياض منتشرا من جهة المشرق ولا مانع منه حينئذ وان أراد ظلام الليل
 الذي هو جوفه بعد مضي وقت العشاء فسلم لكنه يحتاج الى صريح نقل (قوله في أربعينية الشتاء) هذا
 سهو وصوابه في أقصر ليالي السنة كما عبر به في البحر واما اذا افتتح وهو أول الصيف عند حلول الشمس رأس
 السرطان فإنه حينئذ تنكث الشمس على وجه الارض ثلاثا وعشرين ساعة مثلا وتغرب ساعة واحدة على
 حسب عرض البلد كما هو مفصل في الهيئة حلي (قوله فيقدر لهما) اعلم أن التقدير له معنيان أحدهما
 ماسيا في تقريره في مسألة الدجال والثاني فيه طريقان الاول أن يعبر بأقرب البلاد اليهم كما ذكره الشافعية
 فاذا كانوا في أطول أيام السنة وغربت الشمس ثم طلعت بعد ساعة من غروبها قبل أن يغيب الشفق تنظر الى
 أقرب بلد اليهم يغيب الشفق الا حرق فيها فاذا كان يغيب فيها الشفق بعد ساعتين من غروب الشمس يكون
 مغيب الشفق في هذه بعد ساعة من طلوع الشمس فيها فيصالحون العشاء والوتر بعد ساعة من طلوع الشمس
 وعلى هذا قياس الصبح اذا كان يطلع في القرية بعد ثلاث ساعات من غروب الشمس يصلي بعد ساعتين من
 طلوع الشمس فيها والثانية أن تنظر الى وقت العشاء في القرية منها ما اذا يكون من بلدهم فيقدر هذه النسبة
 يفعل في هؤلاء فان كان السدس جعلنا هؤلاء سدسه وقت المغرب وبقيته وقت العشاء وان قصر جدا وكذا
 يتدرون في الصوم ليلهم بأقرب بلد ليلهم ثم يسكنون الى الغروب بأقرب بلد اليهم على ما قاله الزركشي وابن
 العماد قال ابن حجر ومجمله ما لم يكن مدة ليلهم تسع كل ما يقسم الصائم والاعتين أكلهم فيه وان قصر ولو لم يسع
 لا قدر المغرب أو كل الصائم قدم الا وقضى المغرب فيما يظهر اه وانما ذكرت كلام الشافعية لان
 تصنف اختار التقدير ولم يبين معناه ولم أره لا تمتنا والله أعلم بحقائق الاحوال اه حلي مختصرا (قوله
 ولا ينيو القضاء) وذلك لان العمل لا يسمى قضاء الا اذا كان له وقت أداء وفات وهذه ليس لها وقت أداء

(و) وقت العشاء والوتر منه الى الصبح (و)
 لكن (لا) يصح أن (يقدم عليها الوتر)
 الاناسيا (لوجوب الترتيب) لانهم ما فرضان
 عند الامام (وما قد وقتهما) كلفار فان فيها
 بطالع الفجر قبل غروب الشفق في أربعينية
 الشتاء (مكتف بهم ما في قدر لهما) ولا ينيو
 القضاء انقد وقت الاداءه أفنى البرهان
 الكبير

ولا استبعاد في ذلك فان حصر الاصوليين الفعل فيهما اعتبار شرعي لا حقيقي حلي وهذا يشهد الى ان المراد
 بالتقدير التقدير بمقرب منها من البلاد على الطريقة الاولى (قوله واختاره الكمال) حيث قال ومن لم يوجد
 عندهم وقت العشاء أفق البقال بعدم الوجوب عليهم لعدم السبب حكما بسقط غسل اليدين من الوضوء
 عن مقطوعهما من المرفقين ولا يرتاب متأمل في ثبوت الفرق بين عدم محل الفرض وبين سببه الجعلي الذي
 جعل علامة على الوجوب الخفي الثابت في نفس الامر بلواز تعدد المعرفات للنسبة فاتفاء الوقت اتفاء
 المعرف واتفاء الدليل على النسبة لا يستلزم اتفاء بلواز دليل آخر وقد وجد وهو ما تواتر عليه اخبار الاسراء
 من فرض الله تعالى الصلوات خمس بعد امر الله تعالى اولاً بجمعة ثم استقر الامر على الخمس شرعاً عاماً
 لاهل الآفاق لا تفصيل فيه بين قطر وقطر وما روى أنه صلى الله عليه وسلم ذكر الدجال قلنا ما لبثه
 في الارض قال اربعون يوماً كسنة ويوم كسنة ويوم كسنة وسائر أيامه كما يأمركم قلنا يا رسول الله
 فذلك اليوم الذي كسنة يكفيها فيه صلاة يوم قال لا قدر والله رواء مسلم فقد أوجب أكثر من ثلثه عصر
 قبل صيرورة الظل مثلاً أو مثليين وقس عليه فاستفدنا ان الواجب في نفس الامر خمس على العموم غير
 أن توزعها على تلك الأوقات عند وجودها ولا بسقط بعدمها الوجوب ولذا قال صلى الله عليه وسلم خمس
 صلوات كتبهن الله على العباد اه حلي (قوله فزعم المصنف) فيه إشارة الى ضعفه ولذا قال في امداد
 الفتح بعد نقل عبارة الحلبي وانما ذكرناه بجملة دفعا لما توهمه بعضهم من لزومها لجعله متناهياً فقال
 وفاقدهم ما مكلف بهما وقيل لا اه ومراده بالبعض صاحب التنوير اه حلي (قوله لعدم سيهما)
 والمسبب يفقد بفساده و ليس من قبيل العلامة حتى يقال لا يلزم من فقد الدليل فقد المدلول بلواز
 تعدد الدلائل (قوله وبه أفق البقالي) فانه على من قطعت يده من المرفقين أو رجلاه من الكعبيين وذلك
 لقوات محل الفرض فيهما (قوله ووافقه الحلواني) بعد أن خالفه حين رفعه السؤال أولاً فافق بالوجوب
 فرفع بعده الى البقالي فافق بعده فلما بلغ الحلواني ذلك أرسل الى البقالي من يسأله في عامة درسه ما تقول
 فمن اسقط فرضاً من فرائض الله تعالى هل يكفر فأدرك الشيخ أن ذلك بسبب افتائه في هذه الحادثة بالسقوط
 فأجاب بقوله ما تقول فمن قطعت يده من المرفقين أو رجلاه من الكعبيين كم فرائض وضوئه فقال السائل
 ثلاث قال فكذلك فبلغ الحلواني ذلك فوافقه (قوله وأوسع المقال) ظاهره أن الشربلالي أوسع مقالاً وليس
 كذلك وانما أورد كلام الحلبي وقال بعده ما معناه انه بذلك يعلم ضعف من اعتمد التكليف بهما وجعله متناهياً (قوله
 ومنعاً ما ذكره الكمال) نسبة المنع للحلي حق وكذا الشربلالي حيث تابعه لانه نقل عبارته بحرف وفها وأقرها
 فعند ما نعلم ما ذكره الحلبي مجيباً عما ذكره الكمال أنه يقال كما استقر الامر على أن الصلوات خمس فكذا
 استقر على أن للوجوب أسباباً وشروطاً لا يوجد بدونها وقوله شرعاً عاماً الخ ان أردت أنه شرع عام على كل من
 وجد في حقه شروط الوجوب وأسبابه سلمناه ولا يفيد ذلك عدم بعض ذلك في حق من ذكر وان أردت أنه عام لكل
 فرد من أفراد المكلفين في كل فرد من أفراد الأيام مطلقاً فهو ظاهر البطلان فان الخاضع لو ظهرت بعد طلوع
 الشمس مثلاً لم يكن الواجب عليها في ذلك اليوم الأربع صلوات لا يقال تخلف الوجوب في حقها لفقد شرطه
 وهو الطهارة لا ما تقول كذلك تخلف الوجوب في حق هؤلاء لفقد شرطه وسببه وهو الوقت وقياسه على يوم
 الدجال لا يصح اذ لا مدخل للقياس في وضع الاسباب وايضاً لا يكون القياس على أمر يخالف القياس وحديث
 الدجال خالف القياس فلا يقاس غيره عليه حتى قال عباس لو كنا لا اجتهدنا لاكتفين بالصلوات الخمس اه
 على أن الأوقات موجودة في أجزاء ذلك الزمان تقديرًا بحكم الشارع ولا كذلك هنا فلا مساواة حتى يقاس
 أحدهما على الآخر لان الموجودات وقت المغرب في حقهم أو وقت الفجر بالاجماع فلا فرق بين مسئلتنا وبين من
 قطعت يده من المرفقين لفقد الشرط فيهما لان المحال في الطهارة شروط وكالم يتم دليل على جعل ما رواه المرفق
 قائماً على الساقط لم يرد دليل يجعل جزء من وقت الفجر خلفاً عن وقت العشاء وكل من الصلوات وأركان الوضوء
 فرض اجزاء فلا بد من وجود جميع أسباب الوجوب وشروطه في جميع ذلك اه حلي مختصراً وقوى كلام
 المحقق بما يطول ذكره فراجع ان شئت (قوله فلات يساعده) هو من جملة ما رده الحلبي على الكمال فالضهير
 في يساعده الكمال (قوله حديث الدجال) هو ما رواه مسلم عن النعمان بن سمعان قال ذكره رسول الله

واختاره الكمال وتبعه ابن النخعي في القائه
 فحجه فزعم المصنف أنه المذهب (وقيل لا)
 يكلف بهما لعدم سيهما وبه جزم في الكثر
 والدرر والملتقى وبه أفق البقالي ووافقه
 الحلواني والمرغباني ودرجه الشربلالي
 والحلي وأوسع المقال ومنعاً ما ذكره الكمال
 قلت ولا يساعده حديث الدجال

صلى الله عليه وسلم الدجال ولبنه في الارض أربعين يوما يوم كسنة ويوم كشهرا ويوم كجمعة وسائر أيامه كأيامكم
فلما فذل اليوم الذي كسنة يكفيها فيه صلاة يوم قال لا قدره الله قدره قال الاسنوي ويقاس عليه اليومان
التاليان قال الرملي ويجري ذلك فيما لو مكنت الشمس عند قوم مدة حلي مختصرا قلت وهكذا بقدر
جميع الآجال كالصوم والزكاة والحج والعتة وآجال البيع والسلم والاجارة وينظر ابتداء اليوم فيقدر كل
فصل من الفصول الأربعة بحسب ما يكون من الزيادة والنقص كذا في كتب الأئمة الشافعية ونحن نقول
بمثله إذا صل التقدير قول به اجماعا في الصلوات حلي شارح المنية (قوله أكثر من ثلثمائة ظهر الخ) هذا
لا يظهر الا اذا كانت الليلة التي لهذا اليوم أطول وأما ان كانا متساويين كان الواجب ما تين وسبعين ظهرا
لأنه حينئذ من الغروب الى الزوال ثلاثة أرباع اليوم ببلته وان كان النهار أطول كان الواجب أقل من ذلك
حلي والذي وقع في عبارة الكمال قبل العصر اه وفيه أن المذكور طول اليوم لا اله والزال نصف اليوم
ففيه صلاة نصف السنة ومن الزوال الى باقي اليوم النصف الثاني (قوله وأما فيهما) أي العشاء والوتر (قوله فقد
الامران) أي العلامة والزمان هذا ممنوع فان يوم الدجال مقدار سنة فكل أربع وعشرين ساعة
يصل خمس صلوات ويوم بلغار مع ليلته أربع وعشرون ساعة فيجب أن يصلي فيه خمس صلوات فقد وجد
الزمان فكان في معنى يوم الدجال فالحق به دلالة قلت والحاصل أنهم ما قولان معصمان غير أن دليل التقدير
مشرق وأخبرني من هو من تلك البلدة أنه في أربعين ليلة الصيف بطلع الفجر قبل مغيب الشفق الآخر وأنهم
في الصوم في مدة الليل يأكلون فيها أتماء واحدة أو مرتين بضاصل يسير قبل ظهور الفجر وأخبرني عن بعض
بلاد بعيدة عنهم أنه لا ظلام فيها أصلا ومن بعض بلاد آخر أنهم اذا غمظت لآل نور فيها الا بالمصباح وسبحان المطم
بحقائق الاحوال (قوله في الفجر) يعني صلاة القرض وفي صلاة السنة قولان كما يأتي في الشارح (قوله
باصفار) سمي به لانه يفر عن الاشياء أي يكشفها (قوله بحيث يرتل أربعين آية) وهي القراءة المستوتة فيه
أوما بين الحسين الى الستين كما في أبي السعود عن الشريفة لآلية وهو تصوير يقول المصنف والمستحب الخ
(قوله لو فسد) أي ظهر فسادها أصلا بأن صلى ساهيا عن الطهارة أو وقع الفساد فيها بأن قهقهه كما في أبي
السعود (قوله وقيل يؤخر جذا) لأن في الاسفار تكثير الجماعة وتوسيع الحال على النائم والضعيف في ادراك
فضل الجماعة أبو السعود قال في البحر وهو ظاهر اطلاق الكتاب لكن لا يؤخرها بحيث يقع الشك في طلوع
الشمس اه ونقل الحلي عن القهستاني عن الكرماني أن الصحيح الاول (قوله لأن الفساد موهوم) أي
فساد الصلاة بعد أدائها موهوم فلا يقال بتجديد الصلاة أول الاسفار لاجله (قوله مطلقا) ولوفي غير مزدلفة
لبناء حاله على السهو وهو في الظلام أتم (قوله وفي غير الفجر الخ) يخالفه ما نقله الجوى عن شرف الأئمة المكي
الافضل في الصلوات كلها انتظار فراغهم أبو السعود الا أن يراد بالكل الكل المجموع الصادق بأربع منها
(قوله وتأخير ظهر الصيف) في الكلام اشعار باستحباب تعجيل ظهر الربيع والخريف وهو كذلك وما في البحر
من أنه ينبغي الحاق الخريف بالصيف وجرى عليه الشرع لآل على الدرر مخالف للمصرح به في جمع الروايات على
ما ذكره الشريفة لآل في شرحه الكبير على نور الابصار ونص عبارة جمع الروايات وكذلك في الربيع والخريف
يجعل بها اه فاني البحر مخالف للمنقول فبره اه ذكره أبو السعود (قوله بحيث يمشي في الظل) هذا التأخير أن
يصل قبل المثل في الخزانة الوقت المكروه في الظاهر أن يدخل في حد الاختلاف واذا أخره حتى صار ظل كل
شيء مثله فقد دخل في حد الاختلاف جوى وهذا أولى عما في الشرح لما أن مثل حيطان مصر له أوها يحدث فيها
الظل مريعانه عليه الحلي (قوله من اشتراط ذلك) أي شدة الحر وأدائها بجماعة وأن يقصدها الناس من
بعيد أبو السعود ولم يشترط حرارة البلد (قوله منظور فيه) تبع في التنظير صاحب البحر وهو وجبه بالنسبة للحر
وحارة البلد وأما بالنسبة للجماعة فان كانت الجماعة في أوله وآخره أو آخره فقط فلا استحباب ظاهر وان فقدت
الجماعة فيهما فلي مافي البحر الاستحباب لا إطلاق الحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام أبردوا بالظفر
في الصيف فان شدة الحر من فيج جهنم والقمح فتح الفاء وبالهاء المهمة الغليان من فاحت القدر والمراد شدة
حرها على التشبيه أي شدة الحر مثل شدة حر النار وعلى مافي الجوهره لا لعدم أحد الشروط والحق الاول وان
وجدت الجماعة في أوله دون آخره فعلى مافي البحر الاستحباب وعلى مافي الجوهره لا وهو الحق على ما يظهر لانه

لانه وان وجب أكثر من ثلثمائة ظهر مثلا
قبل الزوال ليس كسنة الا ان المقود فيه
السلامة لا الزمان وأما فيهما فقد
الامران (المستحب) للرجل (الابتداء)
في الفجر (باصفار) والتميم به هو المختار بحيث
يرتل أربعين آية ثم يعيده بطلهارة لو فسد
وقيل يؤخر جذا لأن الفساد موهوم
(الالحاق بمزدلفة) فانه غلبت أفضل كرامة
مطلقا وفي غير الفجر الا فضل لها انتظار فراغ
الجماعة (وتأخير ظهر الصيف) بحيث يمشي
في الظل (مطلقا) كذا في الجمع وغيره أي
بلا اشتراط شدة حر وحرارة بلد وقصد جماعة
وما في الجوهره وغيره من اشتراط ذلك
منظور فيه

أن الإنسان مادام يقدر على النظر إلى قرص الشمس في الطلوع لا قبل الصلاة فإذا هجر عن النظر حلت وهو
 مناسب لتفسير التعبير المصحح كما قد مناه كذا في الجهر (قوله فلا يمنعون من فعلها) أي الصلاة حالة الشروق (قوله
 عند البعض) كالشافعي رضي الله تعالى عنه (قوله واستواء) أي استواء الشمس في كبد السماء قالوا الوقت
 المكروه عند اتصاف النهار وفي هذا القدر من الزمان لا يمكن أداء صلاة فعل المراد أنه لا يجوز الصلاة بحيث
 تقع تحريمها في هذا الزمان أو المراد هو النهار الشرعي وهو من أول طلوع الصبح إلى غروب الشمس وعلى هذا
 يكون نصف النهار قبل الزوال بزمان معتد به جوي وأعلم أن التعبير بالاستواء أولى من التعبير بوقت الزوال
 لعدم كراهة الصلاة رفته إجماعاً أبو السعود عن النهرو يمكن تصويرها بأن يكون شرع قبل الاستواء
 ثم طرأ الاستواء في أثناءها قبل العودة قدر التشهد فإنه بذلك يفسد الفرض ويكون التفل مكرهاً
 ولعله هو مراد الجوى بالجواب الثاني (قوله الانفل يوم الجمعة) لتخصيصه بالحديث (قوله وغروب)
 أراد بالغروب التعبير كما صرح به قاضي خان في فتاواه حيث قال وعند أحرار الشمس إلى أن تغيب بجر (قوله
 العصر يومه) أما عصر أمسه لا يجوز وقت التعبير بجر (قوله فلا يكروهه) لأنه لا يستقيم الكراهة للشيء مع أنه
 مأمور به فالتأخير هو المكروه وقبل الأداء مكروه أيضاً اهـ حلي ونص في شرح الطحاوي والتحفة والبدائع
 وغيرها على أنه المذهب من غير حكاية خلاف وهو الوجه للحديث الثابت في صحيح مسلم بجر (قوله لا دأته
 كما وجب) لأن السبب في العصر آخر الوقت وهو وقت التعبير وهو ناقص فإذا دأها فيه أذاها كما وجبت (قوله
 بخلاف الفجر) لأن وقت الفجر كله كامل فوجب كاملة قبل بطر الطلوع الذي هو وقت فساد لعدم الملامة
 بينهما (قوله والاحاديث تعارضت) قال في البحر فان قيل روى الجماعة عن أبي هريرة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها ومن أدرك ركعة من
 الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح أجيب بأن التعارض لما وقع بين هذا الحديث وبين النهي
 عن الصلاة في الاوقات الثلاثة في الفجر رجعتنا إلى القياس كما هو حكم التمارض فربحنا **كم هذا**
 الحديث في صلاة العصر وحكم النهي في صلاة الفجر كذا في شرح النقاية (قوله وينعقد قبل الخ) اعلم أن
 ما يسمى صلاة ولو توسعاً ما فرض أو واجب أو قبل والأول على وقطعي فالعملى الوتر والقطعي كفاية
 وعين قال كفاية صلاة الجنائز والعين المكتوبات والجمعة والسجدة الصليبية والواجب أما العينة وهو
 ما يكون بإيجاب الله تعالى أو لغيره وهو ما يكون بإيجاب العبد فالأول الوتر وصلاة العيدين وسجدة التلاوة
 والثاني سجود السهو وركعتا الطواف وقضاء نفل أفسده والمنذور والنفل سنة مؤكدة وغير مؤكدة واعلم
 أن الاوقات المكروهة نوعان الأول الشروق والاستواء والغروب والثاني ما بين الفجر والشمس وما بين صلاة
 العصر إلى الاصفرار فالنوع الأول لا ينعقد فيه شيء من الصلوات التي ذكرنا إذا انشئت فيه ويبطلها إن طرأ
 عليها الانفل والاذر المقيد بها وقضاء النفل الذي أفسده فيها وصلاة جنازة حضرت فيها وسجدة تلاوة
 تليت فيها وعصر يومه وانعقاد هذه الستة مع الكراهة فيجب القطع والقضاء في غير النوعين إلا عصر
 يومه فإنه لا يجوز قطعه لأنه لا كراهة في فعله وانعقاده انما الكراهة في تأخيرها على ما مر فلو قطعه قضاء في غير
 النوع الأول والنوع الثاني ينعقد فيه جميع الصلوات التي ذكرناها من غير كراهة إلا النفل والواجب لغيره
 فإنه ينعقد مع الكراهة فيجب القطع والقضاء في غير النوعين اهـ حلي وفي عمدة الوتر ثانياً من الواجب جرى
 على إحدى الروايات كما أن عمده أو لا من الفرائض جرى على رواية أخرى وقوله آخر الواجب لغيره فيجب
 القطع والقضاء في غير النوعين لا يظهر في سجود السهو ولما كان قول المصنف وكراهة صلاة شاملاً للمكروه حقيقة
 والمنوع أي بهذه الجملة بياناً لما أجمله ولا يقال إن الواجب إسقاطه لوقوعه في مركزه (قوله بكراهة
 التحريم) فيجب قطعه وقضائه في كامل والجنائز والمجروور متعلق ينعقد (قوله لهينه) تقييد مضر لأن الواجب
 لغيره كالمنذور المطلق الذي لم يقيد بوقت الكراهة والنفل إذا شرع فيه في وقت مستحب ثم أفسده **كمه**
 حكم الفرض كما في الجهر (قوله كوتر) الأولى أن يدخله في الفرض لأنه فرض على يفتوت الجواز يفتونه (قوله
 لوجوبه كاملاً) أفراد الضمير باعتبار المذكور من سجدة التلاوة وصلاة الجنائز (قوله وحضرت الجنائز قبل)
 نحوه للزبلي كما نقله أبو السعود عنه وسوى الاستيعاب بين حضورها في وقت الكراهة وقبله فقال بالصحة

فلا يمنعون من فعلها لأنهم يتركونها
 والأداء الجائز عند البعض أولى من الترك
 أم لا كما في القصة وغيرها (واستواء) الانفل
 يوم الجمعة على قول الثاني المصحح المعتقد كذا
 في الاشياء ونقل الحلي عن الطحاوي أن عليه
 الفتوى (وغروب العصر يومه) فلا يكروه
 فعله لادائه **كمه** ما وجب بخلاف الفجر
 والاحاديث تعارضت قد ساقطت كما بسطه
 صدر الشريعة (وينعقد نفل بشروع فيها)
 بكراهة التحريم (لا) ينعقد (الفرض) وما
 هو ملحق به كواجب لهينه كوتر (وسجدة
 تلاوة وصلاة جنازة تليت) الآية (في
 كامل وحضرت) الجنائز (قبل) لوجوبه
 كاملاً فلا ينادى ناقصاً

كذا في البصر وأقره صاحب التهر (قوله أي تحريما) أفهم هذا التقييد ثبوت الكراهة التزيمية (قوله وفي
 التهمة) هو كالأستدراك على مفهوم قوله أي تحريما فإنه إذا كان الفعل أفضل اتفت الكراهة بقسمها وأقر
 حافي التهمة صاحب البصر وأخوه (قوله أن لا تؤخر الجنازة) لم يتكلم على سجدة التلاوة فالحكم الاقل وهو كراهة
 المتزيمية ثابت لها (قوله وصح تطوع) هذا مكرر مع قوله قريبا وينعقد نفل بشروع فيها (قوله بدأ به فيها) فإن بدأ
 في غيرها لا يصح فيها (قوله ونذر إذا فيها) أي مع الائم فيجب أن يصلبه في غيرها بحر (قوله وقد نذر فيها) أي أن
 يؤذيه فيها أما إذا نذر مطلقا فدخل في حكم الفرض كافي البحر (قوله وقضا تطوع) أي فيها فإنه يخرج بذلك
 عن العهد ويكون آثما فأاده الشيخ زين (قوله لوجوبه ناقضا) أي لوجوب هذا النفل ووجوبه لصيانة المؤذي
 عن البطالة ليس غير والصون عن البطالة يحصل مع التقصير كذا في البحر (قوله وجوب القطع) أي في
 المسائل الثلاث كما تفيد عبارة البحر وقول الزياحي "الأفضل القطع ضعيف" (قوله في كامل) هو الوقت الذي
 لا كراهة فيه (قوله عن البغية) بضم لباء الموحدة وكسر هاء ما ينبغي فاموس معناها في الأصل الشيء المبني أي
 المطلوب وهو هنا علم كتاب هو مختصر القنية ذكره في البحر في باب شروط الصلاة حلي (قوله الصلاة فيها) أي في
 أوقات الكراهة ومثل الصلاة الدعاء والتسبيح كافي البحر (قوله وكأنه الخ) من كلام البحر (قوله فالأولى) ظاهره
 ثبوت كراهة التزيمية وبخالفه قوله سابقا أفضل فإن الفاضل لا كراهة فيه ورجعنا شعر الكافية بكراهة التحريم
 (قوله قصدا) احتزبه عمالوصلي آخر الليل فلما صلى ركعة طلع الفجر فإن الأفضل انما هالان وقوعه
 في التمازج بعد الفجر لا عن قصد ولا ينوبان عن سنة الفجر على الأصح حلي عن الهندية (قوله ولو تحية مسجد)
 أشار به إلى أنه لا فرق بين ماله سبب أو لا كافي البحر خلافا للشافعي فعنده يجوز أن يمسى في هذه الأوقات ماله
 سبب كالسنن الرواتب وتحية المسجد أبو السعود (قوله لالعينه) وهو ما وجب بإيجاب العبد (قوله على فعله)
 أي فعل العبد والأولى اظهاره مثلا المذوب يتوقف على التذوق ركعتا الطواف على الطواف وسجدة التماسيح
 على ترك الواجب الذي هو من جهته (قوله كندور) ظاهره يعي ما إذا قديمه بما ويحترق (قوله وسجد في سهو)
 الذي ذكره هو فيما سبق أن كراهة سجود السهو وانما هي في الأوقات الثلاثة فلو سها في صلاة الصبح أو العصر
 قبل الطلوع والغروب سجده قاتل (قوله والذي شرع فيه الخ) في هذا رد على صاحب البحر حيث قال أنه
 بقضائه فيها لا يسهط عن ذمته (قوله ولو سنة الفجر) أي على قول من قال أنه إذا أقيم للفجر وخاف فوت
 الفرض يشرع في السنة ثم يقطعها ويقضيها قبل الطلوع وهو مردود على كراهة قضاء النفل الذي أفسده
 في هذا الوقت على أن الأمر بالشروع للقطع قبيح شرعا كذا في البحر (قوله بعد صلاة فجر) الكراهة في هذا
 وما بعده لحق الفرض ليصير الوقت كالمشغول به لا معنى في الوقت بحر (قوله ولو الجماعة بعرفة) نص
 عليه في المراجع معزيا إلى الجنب وفي القنية معزيا إلى محمد الدين التبرجاني فقول صاحب البحر عن شرح المنية
 لم أقف عليه عجيب نهر (قوله لا يكره قضاء فاتة) أي إلى قبيل التغير كافي القهستاني (قوله ولو وتر) لأنه
 واجب على قوله وأما على قولهما فهو سنة فينبغي أن لا يقضى بعد الفجر ممكن في القنية الوتر يقضى بعد
 الفجر بالإجماع بخلاف سائر السنن ولا ينبغي ما فيه كذا في البحر ولا وجه للتظير فانه ما وان قالوا بسنيته لكن
 يقولان أنه لا يصح من يعود نظر القول إلا ما فلا مانع من قولهما بقضائه لذلك وفي إطلاق الوجوب على الوتر
 جرى على إحدى الروايات والمعتمد أنه فرض على وربما أوقع نحو هذه العبارات الواقف عليهم في بس
 (قوله ولا سجدة تلاوة) لأنها ليست بنفل لأن التنفل بالسجدة غير مشروع فيكون واجبا بإيجابه تعالى
 وان كانت التلاوة فصله تجمع المال فيه ووجوب الزكاة بالشرع بحر (قوله لشغل الوقت به) أي
 بالفجر أي بصلاته في العبادة استخدام ولاجل هذه العلة قال في الجنب يخفف القراءة في ركعة في الفجر
 فقد كان عليه الصلاة والسلام يقرأ في الأولى بالكافرون وفي الثانية بالانحلاص (قوله بلا تعين) بناء على
 الرابع أنه لا يشترط التعيين في السنن والمستحبات بل يكفي لهاية مطلق صلاة (قوله وقبل صلاة المغرب) أي
 بعد الغروب (قوله لكراهة تأخيرها) الأولى تأنيث الضمير لأنه يعود إلى الصلاة (قوله لا يسيرا) الركعتان
 لا تزيد على اليسير إذا تجوز فيها وفي صحيح البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال صلوا قبل المغرب ركعتين وهو
 أصح من منع صاحب التهر لا يظهر لوجود الدليل الأصح مما المروي في الصحيح فيحصل كلام ابن عمر بالمنع

فلو وجبتا فيها لم يكره فعلهما أي تحريما
 وفي التهمة الأفضل أن لا تؤخر الجنازة
 (وصح) مع الكراهة (تطوع بدأ به فيها ونذر
 إذا فيها) وقد نذر فيها (تطوع بدأ به فيها ونذر
 فيها فأفسده) لوجوبه ناقضا (قوله في كامل) كافي البحر
 وجوب القطع والقضاء في كامل كافي البحر
 وفيه عن البغية الصلاة فيها على النبي صلى
 الله عليه وسلم أفضل من قراءة القرآن وكأنه
 لا ينه من أركان الصلاة فالأولى تركها كان
 كذا (وكرر نفل) قصدا ولو تحية مسجد
 (وكل ما سجد واجبا) لالعينه بل (أنفسه)
 وهو ما يتوقف وجوبه على فعله (والذي يشرع
 ورك في طواف) وسجد في سهو (ثم أفسده)
 فيه في وقت مستحب أو مكروه (صلاة) (عمر)
 ولو سنة الفجر (بعد صلاة فجر) (قضاء فاتة)
 ولو الجماعة بعرفة (لا يكره) (قضاء فاتة)
 ولو وتر (ولا سجدة تلاوة) (صلاة) (عمر)
 وكذا الحكم من كراهة نفل وواجب لغيره
 لا فرض وواجب لعينه (بعد طلوع فجر سوى
 سنه) لشغل الوقت به تعديرا حتى لو نوى
 تمازجا كان سنة الفجر بلا تعين (وقبل)
 صلاة (مغرب) لكراهة تأخيرها لا يسيرا

على عدم الاطلاع (تنبه) يجوز قضاء الفاتحة وصلاة الجنازة وسجدة التلاوة في هذا الوقت من غير كراهة
ويبدأ صلاة المغرب ثم صلاة الجنازة ثم بالسنة وله لبيان الأفضلية وفي شرح التوبة الفتوى على تأخير صلاة
الجنازة عن سنة الجمعة فعلى هذا تؤخر عن سنة المغرب لأنها **أكبر** (قوله لخطبة) قبل الخطبة وبمدها
سواء أمسك الخطيب عنها أم لا بجر (قوله وسبحي) أنها عشر) أي في باب العبدن وهي خطبة الجمعة وطرأ ضحى
وثلاث خطب الحج وختم ونكاح واستسقاء وكسوف وفي كلامه نظر من وجوه الأول أن قوله خروج امام من
الحجرة لا يناسب خطبة النكاح وخطبة ختم القرآن الثاني أن قوله إلى تمام الصلاة لا يناسب الا خطبة الجمعة
وعرفه إذا صلاة بعد غيرها الثالث أن خطبة **الكسوف** مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه وخطبة
الاستسقاء مذهب الساجين وعند الامام هي ثمانية فقط الرابع أنه يقتضى كراهة التنفل في هاتين الخطبتين
عند الامام مع أنها غير مشروعتين عنده وهذا الوجه لازم لما قبله حلي بتقليل زيادة ويمكن أن الامام يقول
بال**كراهة** مراعاة الخلاف وقد تبع السارح في ذلك صاحب البحر وفيه خطبة النكاح مندوبة وفي المجتبى
الاستسقاء لسائرهما واجب قاله أبو السعود (قوله وقبدها) أي قيد الفاتحة التي لا تكرر حال الخطبة (قوله
بواجبة الترتيب) أي بلازمة الترتيب (قوله وبه) أي بتقييد المصنف المذكور (قوله بين كلامي النهاية) أي
صاحب النهاية والصدراي صدر الشريعة فان صدر الشريعة يقول تكرر الفاتحة وصاحب النهاية يقول لا تكرر
حلي عن المنع (قوله وكذا يكره تناويع عند إقامة الحج) أي ابتداءه أو ما إذا أقيمت في أثناءه فان كانت سنة أتمها
وان كانت نفلا اقتصر على شفع منها (قوله أي إقامة امام مذهب) مفهومه أنه إذا أقام مخالفا لايكره التطوع
مطلقا سواء علم أنه راعى مذهب أو علم العدم أو شك والذكر في البحر أنه إذا علم المراعاة لا يكره الاقتداء وهذا
يستلزم كراهة التنفل احرار الفضيلة الجماعة التي هي سنة أو واجب اللهم إلا أن يقال انه لما راعى صار حكمه
حكم امام مذهب حلي ويستناد بما هنا أن صلاة النافلة في حال جماعة المخالف غير المراسي أو عودته من غير
صلاة أو صلواته بجماعة أخرى لا يكره وفي بعض رسائل صاحب البحر ما يفيد كراهة الصورتين الاولين (قوله
فلا صلاة الا المكتوبة) أي التي أقيم لها ويستثنى من عمومها الفاتحة واجبة الترتيب فانها تصل مع الإقامة (قوله
الاستسقاء) أي فانها تنقام مع المكتوبة لقوتها بخلاف سنة الطهر فليس لها من الفضل ما لها (قوله بجماعتها)
أي المكتوبة (قوله ولو بادر التثنية) مشى في هذا على ما عهده المصنف والشرع بل لا يتبع البحر لكن
ضعفه في الهر واختار ظاهر المذهب من أنه لا يصل السنة الا إذا علم أنه يدرك ركعة وسبأ في أدراك الفريضة
حلي (قوله فان خاف تركها أصلا) أي ولا يقضيها قبل الطلوع ولا بعده على المعتمد لانها لا تقضى الا مع
الفرض اذا فات وقضى قبل زوال يومها حلي (قوله وما ذكر من الحيل) أي لقضائها من أنه يشرع فيها فية قطعها
ليقضها قبل الطلوع أو يشرع فيها ثم يشرع في الفرض من غير قطعها ثم يقضيها قبل الطلوع اه حلي (قوله
مردود) من وجهين الأول أن الامر بالشروع للقطع قبيح شرعا وفي كل من الحيلتين قطع الثاني أن فيه فعل
الواجب لغيره في وقت الفجر وأنه مكروه كما تقدم حلي (قوله وكذا يكره غير المكتوبة) أي الوقفية قال للعهد
فدخل في ذلك النافلة ولو سنة والواجب والفاتحة وبهذا اندفع ما يقال أن الفاتحة مكتوبة ومقتضى كلامه
عدم كراهتها عند ضيق الوقت مع أن **الكراهة** ثابتة لسقوط الترتيب بضيق الوقت أفاده الحلي (قوله عند
ضيق الوقت) أل فيه للعهد أي الوقت المستحب لأن الترتيب يسقط بضيق الوقت المستحب ولو قال وكذا يكره
غير الوقفية عند ضيق الوقت المستحب لكان أولى حلي (قوله مطلقا) سواء كان في المسجد أو في البيت بقريضة
التفصيل في مقابله (قوله في الاصح) رد على من يقول لا يكره في البيت مطلقا سواء كان قبلها أو بعدها وعلى
من يقول لا يكره بعدها مطلقا سواء كان في المسجد أو في البيت حلي (قوله صلاتي الجمع بعرفة) أي جمع
العصر مع الظهر في وقت الظهر (قوله ومزدلفة) أي وجع صلاتي المغرب والعشاء في وقت العشاء بالمزدلفة
(قوله وكذا بعدهما) ضمير التثنية راجع إلى صلاتي الجمع السكأن بعرفة فقط لا بمزدلفة أيضا وان أوهه كلامه
لعدم **كراهة** التنفل بعد صلاتي الجمع بمزدلفة ويدل على أن هذا مراده قوله كما مر فان الذي مر يراه وقوله
ولو المجموعة بعرفة ولو قدم قوله وكذا بعدهما كما مر على قوله ومزدلفة لسلم من الإيهام ولو أسقطه من البين
سلم من التكرار أيضا حلي (قوله ناقت نفسه اليه) أي اشتاقت حلي عن القاموس وأخذ بطريق المفهوم

(وعند خروج امام) من الحجرة أو قيامه
للسعود ان لم يكن له حجرة (خطبة) تاوسبي
أنها عشر (إلى تمام صلاة بخلاف فاتحة)
فانها لا تكرر وقبدها المصنف في الجمعة
بواجبة الترتيب والافيد بكونه واجب
التوفيق بين كلامي النهاية والصدراي
يكره تطوع عند إقامة صلاة مكتوبة أي
إقامة امام مذهب حديث إذا أقيمت الصلاة
فلا صلاة الا المكتوبة (الاستسقاء) لم يحتج
فوت بجماعتها ولو بادر التثنية فان خاف
تركها أصلا وما ذكر من الحيل مردود
وكذا يكره غير المكتوبة عند ضيق الوقت
(وقبل صلاة العبدن مطلقا) وبمدها بسجدة
لا يبيت في الاصح (وبين صلاتي الجمع بعرفة
ومزدلفة) وكذا بعدهما كما مر (وعند
مداومة الاختيار) أو أحدهما أو الجمع
(ورقت خور طعام ناقت نفسه اليه)

أبنا إذا لم نثبت اليقين الكراهة وهو ظاهر (قوله وكل ما يشغل باله) عن أفعالها بفتح الغين المجتمة والبال
القلب وذلك لأنه يكون سببا في نسيان البعض أو زيادته (قوله ويحفل) الواو بمعنى أو ومن الخشوع القلب وهو
غرض عند أهل الله تعالى وورد في الحديث أن الإنسان ليس له من صلاته إلا بقدر ما استحضرت فيه فتارة يكون
له عشرها أو أقل أو أكثر واعلم أن عطف ما يشغل البال على المدافعة وحضور الطعام من عطف العام
على الخاص كما أشار إليه الشارح حيث قدروا كذا كل والاحسن في التركيب أن يقول بعد قوله ومن دافعة وعند
ما يشغل باله قبول ونحوه ثم يذكر ما ذكره لأن ذكر الجمل وبعد الفصل أو وقع في النفس أفاد بعضه الحلبي (قوله
فهذه نيف وثلاثون) النيف بفتح النون وكسر التحتية مشددة وقد تحذف وفي آخره فاء ما زاد على العقد إلى
أن يبلغ المقدار الثاني كما في القاموس والمراد هنا ثلاثة وثلاثون على ما يظهر وهي السروق والاستواء
والغروب وبعد صلاة فجر وبعد صلاة عصر وقبل صلاة فجر وقبل صلاة مغرب على ما فيه وعند الخطيب العشر
على ما فيه وعند إقامة مكتوبة وعند ضيق وقتها وقبل صلاة عيد فطر وبعد ما في مسجد وقبل صلاة عيد
أضحي وبعد ما في مسجد وبين جمع التقديم وبين جمع التأخير وعند مدافعة قول وعند مدافعة غائط وعند
مدافعة كل منهم ما وعند مدافعة ربح ووقت حضور طهامة تأقت نفسه إليه وعند كل ما يشغل البال
وما بعد نصف الليل لاداء العشاء وتأخير المغرب إلى اشتباك النجوم ولو اعتبر ما بعد صلاة عرفة ومقابل
الآوقات المستحبة للصلاة كما قبل الأسفار في الصبح ومقابل الإبراد في ظهر الصيف تزيد على ذلك أفاده
الحلبي (تنبيه) الكراهة في الآوقات الثلاثة التي هي الطلوع والاستواء والغروب بمعنى في الوقت وهذا أثر
في الفرض والفضل وفي البواقي لمعنى في غير الوقت ولهذا أثر في النوافل دون القرائن أفاده أبو السعود (قوله
كفوق كعبه) وذلك لأن فيه تزايدا تعظيمها للمأثورة وما يكره الصلاة فيه السوق كما في أبي السعود وأطلق
الشارح الكراهة في كل المذكورات ومقتضاه التحريم ولكنه لا يظهر في بعضها (قوله وفي طريق) لأنه يوقع
نفسه أو المأثورة بين يديه في أم المرورين يدي المصلى المنهى عنه في الحديث (قوله ومنزلة) بفتح الميم وسكون الزاي
وفتح الباء وضعها ما يأتي فيه الزبل حلبي عن القاموس وذلك لأنه مستند شرعا وطبعيا (قوله ومجزرة)
مكان الجزر أي النحر حلبي عن القاموس (قوله ومقبرة) مثال الباء حلبي عن القاموس وذلك لأن تراب
المقابر قد يسبب ما يصيبه من مائعات الموتى ويكثر قلبه بجمل أسفله أعلاه ولأن فيه التوجه إلى القبر غالبا
والصلاة إليه مكروهة (قوله وحمام) أي داخله لعدم التحصن فيه عن النجاسة فلا أفاض ماء على الموضع
الذي يصلى فيه اتقت الكراهة أول كونه محل الشياطين فيكره مطلقا وقيد بأخذه لأنه لو كان يصلى خارجه
في موضع نزع الثياب فلا كراهة أفاده الشرنبلالي (قوله وبطن واد) أي ما انخفض من الأرض فإن الغالب
احتواؤه على نجاسة يجهلها إليه السبل أو تعلق فيه (قوله ومعاطن ابل) جمع معطن وهو وطن الأبل ومبركها
حول الخوض كما تفيد عبارة القاموس وظاهر ذلك ولو كان بشئ يصلى عليه لكان مستندرا فلا يليق
بالعبادة (قوله وغنم وبقر) أي تكره الصلاة في ما طنم ما وهو ما حول الماء الذي يردانه ويقال في الغنم مريض
(قوله ومرباط دواب) يربط الأبل والبقر والغنم وعطفه على ما قبله مغاير فإن المعاطن لا يربط فيها غالبا وإنما كره
ذلك خوف إصابته من بولها ورجيعها أو أذيتها بنفخ رجلها أو كدم بضمها (قوله واصطبل) موضع الخيل
وعطفه على ما قبله من عطف الخاص (قوله وطاحون) هي أولى بالكراهة من المعاطن لكثرة روث الدواب
وبولها فيها (قوله وسطوحها) أي هذه الأربعة لخروج الرائحة الكريهة على المصلى والذي يظهر في هذا كراهة
التزبه (قوله ومسبل واد) يغني عنه قوله وبطن واد لأن المسبل يكون في بطن الوادي غالبا (قوله أو للغير)
لا حاجة إليه بعد قوله أو مغموبة إذا الغصب يستلزمه اللهم إلا أن يكون المراد الصلاة بغير الأذن وإن كان
غير غاصب أفاده أبو السعود (قوله لو مزروعة أو مكروبة) أي محرقة ومفهومة أنه عند اتقاء ذلك لا يكره إذا
لم تكن مغموبة (قوله ومهراء) مثلها المسجد الكبير والصغير والمنزل عند ظن من وواحد (قوله بلاستره لمار)
أي تستر المار عن المصلى بالقدر المطلوب شرعا (قوله ويكره أو م قبل العشاء) محمول على ما إذا لم يبق بالاتباع
لها كما في البحر في فوات وقتها أو جاعتها فاه الطحاوي (قوله والكلام المباح بعدها) أي غير المحتاج إليه أما
الاحتياج إليه فلا يلزم منه كراهة كقراءة القرآن والذكر وحكايات الصالحين ومذاكرة العقه والحديث مع الضيف

(و) كذا كل (ما يشغل باله عن أفعالها
ويحفل بنحوها) كذا ما كان فيه نيف
وثلاثون وقتا وكذا تكره في أما كن كدوق
كعبه وفي طريق ومنزلة ومجزرة ومقبرة
ومغتسل وحمام وبطن واد ومعاطن ابل
ومسبل واد وأرض مغموبة أو للغير لو
مزروعة أو مكروبة ومهراء بلاستره لمار
ويكره النوم قبل العشاء والكلام المباح
بعدها

بحر (قوله وبعد طلوع الفجر الى أدائه) بعده جازله الكلام وهل تبطل السنة بالكلام المعتمد لا وانما يختص
 ثوابها كجاء في (قوله الى ارتفاعها) لعل المراد به أنه يكره الى وقت فصل فيه النافذة (قوله وما روى) مما يقتضي
 جواز الجمع بين صلاتين بذكر منفر ونحوه (قوله محمول على الجمع فعلا) بأن آخر الاولى وبجمل الثانية وما روى
 بصريح خروج الوقت بحمل على قرب الخروج على حد قوله تعالى فاذا بلغن اجلهن فأمسكنوهن أي قاربن
 بلوغ الاجل أبو السعود عن الزيلعي وبفهم من هذا الجمل أنه اذا أخر المغرب في السفر الى آخر وقتها لا كراهة
 فيه وقد أشرنا اليه فيما سبق (قوله فان جمع الخ) تفصيل لما أجعل في قول المصنف ولا جمع الصادق بالفساد
 أو الحرمه فقط (قوله الحاج) استثناء من قوله ولا جمع (قوله بعرفة) بشرط الاحرام والامام الاعظم أو نائبه
 والجماعة باصلائين ولا يشترط كل ذلك في جمع مزدلفة (قوله ولا بأس بالتقليد عند الضرورة) ظاهره أنه عند
 عدمها لا يجوز وهو أحد قوانين في المذهب والاختار جوازه ولو من غير ضرورة ولو بعد الوقوع والتزول كما
 قد مرنا في الخطة وقد أفردت مسألة التلبس برساك عديدة على كل من القولين (قوله لكن بشرط أن يلتزم
 الخ) الذي يوجب مجوز الجمع أن يقدم الاولى ونية الجمع قبل الفراغ من الاولى وعدم الفصل بينهما بما بعد فاصلا
 عرفا ولا يشترط عنده في جمع التأخير سوى نية الجمع قبل خروج وقت الاولى والافضل جمع التقديم للنازل
 والتأخير للسائر أبو السعود عن النهر

(باب الاذان)

هو بالقصر مصدر أذن أي أعلم وقيل اسم مصدر وأما أذن بالتشديد فصدره التأذين نهر (قوله اعلام مخصوص)
 أي بالسلامة وقد يطلق على نفس الالفاظ المخصوصة نهر (قوله ليم الفاتحة) أي ليم الاذان اذان الفاتحة
 حلي (قوله وبين يدي الخطيب) أي ولیم الاذان الاذان الذي بين يدي الخطيب فان العلم بالوقت سابق
 فيه وفيما قبله (قوله على وجه مخصوص) لعل المراد به كونه بصوت مسموع على مكان عال وأن يتبرسل فيه (قوله
 بالفاظ كذلك أي مخصوصة) أي معينة مرتبة (قوله اذان جبريل) أي بيت المقدس (قوله واقامته) أي جبريل
 وذلك سبب للاقامة لا للاذان (قوله حين امامته) باللائكة وأرواح المؤمنين بحر والتحقيق أنه أتم الانبياء وهم
 بأجسامهم وأرواحهم (قوله ثم روي عن عبد الله بن زيد) فان قلت لماذا توقف النبي عليه الصلاة والسلام
 في علامته للصلاة بعد سبق جبريل بالاذان قلت ظن عليه الصلاة والسلام أن أذانه تلك الليلة من خصوصيتها
 حلي ثم لم يثبت الاذان برواية عبد الله وانما ثبت بالوحي لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له امر
 سبقك بها الوحي نهر (قوله اذان الملك النازل) ومعه ناقوس فقال أتبعه فقال له الملك وماذا تصنع به فقال
 تضرب به عند صلاتنا وقد بات عبد الله مهمما بأمر علامته اهاب بعد تردد الصحابة فيها فن قال فجعل العلامة
 الناقوس ومنهم من يقول البوق أو الدف أو النارف لم يجب النبي صلى الله عليه وسلم شيء من ذلك فقال الملك
 أولا أدلك على ما هو خير منه قلت بلى فاستقبل القبلة قائما وأذن الاذان ثم مكث زمنا وأعاد الالفاظ بزيادة
 قد قامت الصلاة قال عبد الله فضيت بعد الاتيأ الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته بذلك فقال بوليا
 حق ألقها على بلال فانه أئدى منك صوتا فألقها عليه فقام على أعلى سطح في المدينة فجعل يؤذن اه ودليله
 قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذنوا اذنوا للصلاة من يوم الجمعة بحر (قوله وسببه بقاء) تميز محمول عن المضاف
 اليه أي سبب بقاءه واستمراره (قوله للرجال) فلا يطلب من النساء والصبان (قوله في مكان عال) كالمسرة
 وأول من أحد ثمانية بن محمد الصغاني كما في سيرة الحلي وكان أميرا على مصر من طرف معاوية اه
 أبو السعود (قوله هي كالواجب) بل أطلق عليها بعضهم الوجوب ولهذا قال محمد لواجمع أهل بلد على تركه
 فانناهم عليه وعند أبي يوسف يحسبون ويضربون لما يلزم على تركه من خفض اعلام الدين وهو سنة كفاية
 بمعنى أن الواحد يكفي عن أهل بلد لا عن البلاد كلها لعدم حصول الاظهار به بحر وهل يكفي الواحد في البلد
 ولولم يزل أذانه جميع نواحي البلد أولا بد من الايصال وهل يشترط في سقوطه أذان مكلف أم يكفي أذان الصبي
 لصحة أذانه بحر (قوله للفرائض) دخلت الجمعة حلي وأراد بها المؤذيات في المساجد فلا يستلها اذا أذنت
 في البيوت لانه لا يكره تركه المصل في بيته وكذا المصل في المسجد بعد صلاة الجماعة (قوله في وقتها) التقيده
 لا يظهر بالنظر لقوله ولو قضاها لاولى حذفه ليم أو في معنى بعد ويحتمل أن الوقت بمعنى الفعل ووقت الفاتحة

وبعد طلوع الفجر الى أدائه ثم لا بأس بعشيه
 لحاجته وقيل يكره الى طلوع ذكاه وقيل
 الى ارتفاعه انفس (ولا جمع بين فرضين
 في وقت بعد) نهر ومطر خلا للشافعي
 وما روى محمول على الجمع فعلا وقتا (فان
 جمع فسد لو قدم) العرض على وقته (وحرر
 لو عكس) أي أخره عنه وإن صح بطريق
 القضاء (الاجماع بعرفة ومزدلفة) كما سيجي
 ولا بأس بالتقليد عند الضرورة كما يمكن
 بشرط أن يلتزم جميع ما يوجب به ذلك
 الامام لما قد مرنا أن الحكم الملقق باطل
 بالاجماع والله أعلم
 (باب الاذان)
 (هو لغة الاعلام ونهر اعلام مخصوص)
 لم يقل بدخول الوقت ليم الفاتحة وبين يدي
 الخطيب (على وجه مخصوص) بأن اذنا
 كذلك (أي مخصوصة) سببه ابتداء اذان
 جبريل (ليته الاسراء واقامته حين امامته
 عليه الصلاة والسلام ثم روي عن عبد الله بن زيد
 اذان الملك النازل من السماء في السنة
 الاولى من الهجرة وهي اول اذنه وقيل
 (و) سببه بقاء دخول الوقت وهو سنة
 للرجال في مكان عال (مؤكدة) هي
 كالواجب في حقوق الاشهر (للفرائض) الخمس
 (في وقتها وقضاها)

وقت قضائها (قوله حتى يردبه) بالبنا للمجهول والاولى حتى يعطى حكمها تقديمها وتأخيرها ليعلم الاسفار
والعصر والعشاء (قوله كعبه) ادخلت الكاف الوتر والجنابة والكسوف والاستسقاء والتراويج والسنن
الرواتب بجر والاولى حذف الوتر لان الاذان له والعشاء كانصر عليه بعد (قوله فيعاد) تفريغ على قوله
في وقتها (قوله وقع بعضه) واولى كاه (قوله كالاقامة) أي اذا وقعت قبل الوقت فانما اتعاذنا كما في ابن
ملك ولو حضر الامام بعد الاقامة بساعة وصلى سنة الفجر لا يجب اعادة ما هو صريح في أنه اذا لم يصل
على الفور لا تبطل اقامته من (قوله خلا للثاني) هذا راجع الى الاذان فقط فان ابا يوسف يجوز الاذان قبل
الفجر بعد نصف الليل حلي (قوله بتريغ تكبير) أي بصوتين كل تكبيرتين صوت لا بأربع (قوله وبفتح راء
أكبر) بتحويل قصة الهزيمة اليها للتخلص من الساكن وفي المضمرات أنه بالخيار ان شاء ذكره بازفع أو بالجزم
وان كثر التكبير مرارا أي في نحو حريق فالاسم الكريم مرفوع في كل مرة أو أكبر فيما عدا المرة الاخيرة
ان شاء رفعه أو جزمه اه أبو السعود (قوله والعوام يضرمنها) قد علمت عن المضمرات جواز الضم فلا وجه
لما ذكره صاحب الروضة (قوله الطلبة) بكسر اللام ما طلبته والطلبة بالضم السفرة البعيدة فاموس والمراد
هنا علم الكتاب والمسموع فيه الضبط الاول (قوله أي مقطوع المدة) فالمراد بالجزم معناه المغوى (قوله فلا يقول
الله) بالمدى ولا أكبر كذلك ولا يعتد بالباء (قوله لانه استفهام) وان قصد حقيقة كفر (قوله وأنه لحن شرعي)
فيكون الاذان به مكروها (قوله أو مقطوع حركة الآخر) واذا كان كذلك فالحدث محتمل فلا دليل فيه
لصاحب الروضة وقوله حركة الآخر أي في كل جل التكبير وهي ست في الاذان غاية الامر أن راء أكبر الاولى
والثالثة والخامسة محركة بالفتح لا لتقاء الساكنين حيث لم يقف عليها وما يق ساكن للوقف حلي قلت أما
الساكن للوقف فلا كلام فيه وغيره يجوز فيه الوجهان كما تقدم عن المضمرات وقول الحلي أي في كل جل
التكبير غير المتبادر والمتبادر أنه الاخير الموقوف عليه في كل جملة (قوله ولا ترجيع) هو أن يخفف صوته
الشهادتين ثم يرجع برفع صوته وما ثبت من الترجيع كان باذنه عليه الصلاة والسلام لتعليم الجواز وذلك
لان المقصود منه الاعلام وهو لا يحصل بالاخذاء بجر (قوله فانه مكره) أي تنزيها على الظاهر رده على
صاحب البحر حيث قال والظاهر أنه مباح عندنا ليس بسنة فان نص صاحب الملتقى والقهستاني في الكراهة
مقدم على الاستظهار أقاده الحلي (قوله ولا لحن فيه) اللحن اخراج الحرف عما يجوز له في الاداء من
نقص من الحروف أو من كفيها أو من الحركات والسكان أو زيادة شيء فيه ويطلق على الخطأ في الاعراب
وصريح في بلغة بكراته بجر (قوله أي تغنى) يجوز نصبه ورفع له لكن المتعين هنا الثاني لعدم ربه بالالف
في (قوله اتباع لحن) لا مع اسمها ويرد عليه أن المنقوص المجرد من ال تحذف ياؤه في الرسم كالوقف اذا كان
محررا أو مجرورا حلي قلت قوله لكن المتعين هنا الثاني فيه نظر فانه ما المانع أن يكون تفسير اللفظ لحن
والمفسر على طبق المفسر في البناء على الفتح فلا مساطعة على لفظ تغنى تقديره (قوله كالتغنى بالقرآن) فانه
لا يعمل قراءة ولا سماعا بل أولى بجر (قوله ولا تغنى) أي والتغنى بالانفير حسن فان تحسين الصوت مطلوب
ولا ملازمة بين تحسين الصوت والتغنى بجر (قوله وقيل لا بأس به) فأنه الحلواني قال في البحر وقيد أي حرمة
اللفظ الحلواني بما هو ذكره فلا بأس بادخال المتد في الحيلتين وتعبيره بلا بأس يدل على أن الاولى تركه فيها (قوله
بسكنة) الباء لتصوير الترسل وهذا التفسير هو المشهور وفسرنا لترسل في الفوائد باطالة كلمات الاذان
والمدد منه أقاده الشيخ زين (قوله ويكره تركه) لا امر النبي صلى الله عليه وسلم به ولا أن المقصود منه الاعلام
والترسل به ألبق بجر (قوله وتندب اعادته) قال في الظهيرية ولو جعل الاذان اقامة بعيد الاذان (قوله وكذا
فيها) أي في الاقامة (قوله مطلقا) كان المحل متسعا ولا بدليل ما بعد (قوله يمينا ويسارا) وذلك لفعل بلال
ذلك فيه بجر (قوله فقط) فلا يتصور وراءه ما ولا يفعله ما أمامه لحصول الاعلام في الجملة بغيرهما من كلمات
الاذان بجر (قوله لا يستدبر القبلة) تعليل لقوله فقط أي اتته عن الالتفات خلفا لانه يلزم منه استدبار القبلة
لم يعمل لجهة الامام وقد ذكره صاحب البحر بقوله لحصول الاعلام في الجملة بغيرهما من كلمات الاذان كما ذكر
قوله بصلاة وفلاح) ان وتشر مرتب يعني أنه يلتفت يمينا بالصلاة وشمالا بالفلاح وهو الصحيح (قوله ولو وحده)
ولا يعمل المنفرد بشئ من سنده بجر وأشار به الى رد قول الحلواني انه لا يلتفت لعدم الحاجة اليه والجواب

لانه سنة للصلاة حتى يردبه لا للوقت (لا
يسن (انفرد بها) كعبه (فيعاد اذان وقع)
بعضه (قبله) كالاقامة خلا للثاني في الفجر
(بتريغ تكبير في ابتدائه) وعن الثاني فتبين
وبفتح راء أكبر والعوام يضرمنها اروضة لكن
في الطلبة معنى قوله ما به السلام الاذان
جزم أي مقطوع المدة فلا يقول الله لانه
استفهام وأنه لحن شرعي أو مقطوع حركة
الاخر للوقف فلا يقف بالرفع فانه لحن لغوي
قداوى الصيرفية من الباب السادس
والثلاثين (ولا ترجيع) فانه مكره ملتقى (ولا
لحن فيه) أي تغنى بغير كلامه فانه لا يعمل فتعله
وسماعه كالتغنى بالقرآن ولا تغنى حسن وقبل
لا بأس به في الحيلتين (ويترسل فيه) بسكنة
يسن كل كلمتين ويكره تركه وتنسب اعادته
(وبلتفت فيه) وكذا فيها مطلقا قبل ان
الحل متدبر (يمينا ويسارا) فقط لا لا يستدبر
القبلة (بصلاة وفلاح) ولو وحده أو ولو

بحرم المصنف بتقديم صفة اذان مجنون
 معتوه وصبي لا يعقل قلت وكان وفاسق
 دم قبول قوله في الديانات (وكره تركهما)
 (المسافر) ولو منفردا (وكذا تركها) لا تركه
 ضرور الرفقة (بجلاف مصل) ولو بجماعة
 بيته بمصر) أو قرية لها مسجد فلا يكره
 لها اذان الحلي يكرهه (أو) مصل (في)
 مسجد بعد صلاة جماعة فيه) بل يكره فلهما
 تكرار الجماعة الا في مسجد على طريق فلا
 بذلك جوهرية (أقام غير من اذن بغيره)
 المؤذن (لا يكره مطلقا) وان بحضوره
 لحقه وحشة كما روي مشيه في اقامته
 بحبيب) وجوبا وقال الحلواني دبا والواجب
 جاية بالقدم (من سمع الاذان) ولو جنبا لا
 ضا ونفسا وسامع خطبة وفي صلاة وجنابة
 ماع ومستراح وآكل وتعليم علم وتعلمه
 لاف قرآن (بأن يقول) بلسانه (كقالتة)
 سمع المسنون منه وهو ما كان يحرم بالحن
 رلو تكرار اذان الاول (الا في الحلي)
 وقل (و) في (الصلاة خير من النوم)
 ول صدقت وبررت ويندب القيام عند
 باع الاذان بزنية ولم يذكر هل يستمر الى
 غه أو يجلس ولو لم يجبه حتى فرغ لم أره
 ينبغي تداركه ان قصر الفصل ويدعو عند
 غه بالوسيلة رسول الله صلى الله عليه
 لم (ولو كان في المسجد حين سمعه ليس عليه
 جاية ولو كان خارجه أجاز) بالمشي اليه
 قندم ولو أجاز باللسان لانه لا يكون
 (يا) وهذا (بناء على أن الاجابة المطلوبة
 منه) لا بلسانه كما هو قول الحلواني وعليه
 طمع قراءة القرآن) لو كان يقرأ (بمنزلة
 يب) لو اذان مسجده كما أتى (ولو مسجد
 انه أجاز بالحضور وهذا متفرع على قول
 الحلواني والظاهر وجوبها بلسانه لظاهر
 في حديث اذا سمع المؤذن فقولوا مثل
 قول كما بسط في البحر وأقره المصنف وقوا
 لنهرنا قلا عن المحيط وغيره بأنه على الاول
 السلام ولا يكره لم ولا يقرأ بل يقطعها
 يب ولا يشغل بغير الاجابة قال وينبغي
 لا يجيب بلسانه اتفاقا في الاذان بين يدي
 طيب وأن يجيب بدمه اتفاقا في الاذان
 اول يوم الجمعة لوجوب السعي بالنهن

أصله مسنون لما يؤدى اليه من انتظار السامع من الاذان الحق لظنهم بطلان ما سمعوا أولا فيؤدى الى فوات
 الصلاة أو السجود وهذا انما يظهر اذا علموا بحال المؤذن (قوله وبحرم المصنف الخ) للعلم المذكور فالامادة
 فيهم واجبة وينبغي ترجيح الوجوب في الخمس السابقة أى في المصنف كافي الفتح والاصح في الجنب نذب الاعادة
 لعدم هذا التوهم فيه - حلي (قوله قلت) هو صاحب البحر (قوله وكافر) وغيره اليسوى ينبغي أن يكون
 مسامحا نفس الاذان والعيسوى من يعتقدا اختصاص رسالة تينا محمد عليه الصلاة والسلام بالعرب
 ولا يكون به مسلما الا اذا صار مادة مع اتبانه بالشهادتين أبو السعود عن البحر (قوله وفاسق) جزم
 في البحر قبل بحته هذا بأن اذان الفاسق صحيح ويصح تقريره في وظيفته قال وفي صحة تقرير المرأة في الوظيفة
 ترددها (قوله لمسافر) سفره لغويا أو شرعا كافي أبي السعود (قوله تركهما معا) الحاصل أن الصور أربع اثنان
 مكرهان تركهما معا ترك الاقامة فقط واثنان غير مكرهين لازمان لما فعلهما معا فاعضل الاقامة
 فقط (قوله ولو منفردا) لما فيه من الفضيلة وشهود عباد الله تعالى الذين لا يرى شخصهم بحر (قوله بحضور
 الرفقة) لا يظهر التعليل في المنفرد (قوله ولو بجماعة) على المعتمد (قوله في بيته) أى أداه ويكره تركهما
 في القضاء ومثل البيت الكرم والضيعة أبو السعود (قوله أو قرية لها مسجد) وان لم يكن لها مسجد فحكمه
 حكم المسافر بحر (قوله اذان الحلي يكرهه) أخذ منه أنه ان لم يؤذن للحلي يكره تركه ما لله صلى في بيته وهو
 كذلك كافي البحر والعلامة قاصرة على الاذان (قوله بل يكره فلهما) ظاهره كالجهر أنها تحريمية (قوله وتكرار
 الجماعة) أى بأذان واقامة (قوله فلا بأس بذلك) أى بتكرار الجماعة فيه بأذان واقامة وأقادة بلا بأس أن
 الاولى عدمه (قوله لا يكره مطلقا) لحقه وحشة أو لالتضييعه حقه بتفسيره (قوله كما روي مشيه) أى المقيم
 (قوله ويجيب وجوبا) على المعتمد لا مريه في قوله عليه الصلاة والسلام فقولوا مثل ما يقولون في الاقامة فكان
 اللسان مندوبة (قوله والواجب الخ) من تمة كلام الحلواني حلي (قوله ولو جنبا) نزل أو الامامة ام
 حقيقة بحر (قوله لاحضار ونفساء) لانها مأخوذة من الجنابة (قوله وسامع خطبة) أى خصة فقبل ان الامام
 رجائزة) انظر هل المراد صلاته أو تشييعها (قوله وتعليم علم) ظاهره ولو غير شرعي (قوله الاذان أفضل من
 فقطعه ويجيب وأولى الاذكار غير ويطلب الفرق بين قراءة القرآن وتعليم العلم فان ظاهرا كل ما جرى
 قرآن أى تعليمه ارتعلا لانه قيد التعليم والتعليم بالعلم يخرج القرآن (قوله وهو ما كان عربيا) مقتضاها بعد كمال
 أعطيت الحروف فيه حقا فاما فعل الآن من التعليل والحركة المختلطة حرام ولا يجاب (بأنه جارم
 الاول) سواء كان اذان مسجده أم لا حلي عن البحر (قوله فيقول) تبرأ من الحول والقوة وإشارة إلى أن
 لا يقدر على تحصيل ما دعى اليه الا بحول الله وقوته واختار في الفتح الجمع بين التلخيص بالحي على يد دعوقه به سمع
 والحوالة لما ورد في الحديث صريحان من طلبهما بالفظهما (قوله وبررت) بفتح الراء وكسرهما (قوله ولم يذكر
 أى البرازي والبحر لصاحب النهر (قوله وينبغي تداركه) هو صاحب البحر (قوله ويدعو) أى يد
 مسلم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا سمعتم المؤذن فقلوا
 ما يقول ثم صلوا على فانه من صلى على صلاة صلى الله عليه عشر اثم سلوا الله الى الوسيلة فانه امنها
 لا ينبغي الا عبد من عباد الله وأرجوان أكون أنا هو فن سأل الى الوسيلة حلت عليه الشفاعة اهـ
 له شفاعة تناسبه زيادة على شفاعته في جميع أتمه اهـ من المواهب وشرحها (قوله ولو كان في المسجد
 قوله بأن يقول كقالتة (قوله أجاز بالمشي) هو مشكل لانه يلزم عليه لزوم الاداء في أول الوقت
 نهر (قوله وعليه فيقطع قراءة القرآن) ان حل على النذب اتجه مراعاة لاول وجوب الاجابة باللسان
 على الوجوب لا يظهر (قوله كما أتى) أى عن التارخانية قريبا (قوله ولو مسجد لا) فمقتضى
 مندوبة عنده فما المانع من تحصيلها في المسجد (قوله وهذا متفرع على قول الحلواني) فمقتضى
 وعليه فيقطع الخ وعلى المعتمد يجيب باللسان ويقطع القراءة مطلقا (قوله فقولوا مثل ما) فمقتضى
 حتى يفاد وجوب السعي بالقدم (قوله بأنه) متعلق بقوله ولو قال وقرع عليه في التهنيت
 أولى فلية أتم (قوله على الاول) وهو الاجابة باللسان (قوله قال) أى صاحب النهر (قوله في التهنيت
 الخطيب) مراعاة لقول الامام بكر اهـ الكلام مطلقا اذا صعد الخطيب المنبر لكن سياتى في الجمعة أن الاصح

جواز الاذكاره منه قبل شروعه في الخطبة فلا مانع من الاجابة (قوله انما يجيب اذان مسجده) أي بالفعل وهو
 متفرع على قول الحلواني كما أشار اليه الشارح سابقا في حل كلامه بقوله كما يأتي واعلم أنه لا ينبغي الاستعجال
 في الاجابة بل يعتد كل جهة منه بجملته منه واذ اسبح وهو عني الاول أن يفت ساعة ويجيب كما في القضية (قوله
 ماذا يجيب عليه) هل الاجابة بالقرن أو بالفعل ولا وجه لما في البحر عن الفتح (قوله ويجيب الإقامة) أي بالقول
 السؤال الثاني وقوله بالفعل جواب الاول ولا وجه لما في البحر عن الفتح (قوله ويجيب الإقامة) أي بالقول
 (قوله كالأذان) فيقول عند السجدة لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله وقيل) لا ينافي حكاية الاجماع
 على نذب الاجابة لجل النبي على نفي الوجوب (قوله صلى السنة) أي صلى النقيص السنة بعد اقامته سواء كانت
 سنة صحيح أو غير ما (قوله وينبغي) أي يستحب (قوله ان طال الفصل) بنحو غسل (قوله كاكل) أي
 وشرب وظهاره وان قل وليرز (قوله فقد) لم يبين حكمه والظاهر أنه مندوب وفيه أن قيامه تهويل للعبادة
 فلا مانع منه (قوله ما لم يكن شريرا) الظاهر أن الله حيث وجدته ولو في غير الرئيس جاز لا يتظار (قوله
 أن يؤذن في مسجدين) الكراهة مقيدة بما اذا صلى في الاول كما في البحر ويكره أن يجهد نفسه ولا يؤذن
 في المسجد بل يكون على محل عال وينبغي أن يكون المؤذن مهيبا ويتفقد أحوال الناس ويرزخ المتخلفين عن
 الجماعة (قوله مطلقا) ولو طافوا القوم كارهون بجر (قوله الا فضل كون الامام هو المؤذن) وكان أبو حنيفة
 رضى الله تعالى عنه كذلك (قوله أذن في سفر) وكان راكبا كما في تساوي الرمي

• (باب شروط الصلاة) •

الذي في أي شروط صحتها أما شرائط الوجوب فثلاثة التكليف وعدم العجز عنها والوقت (شرط انعقاد) هو ما بشرط
 بالمدافوف ثلاثة شرائط ابتدأ الصلاة استتمت إلى آخر الصلاة ولا حلي (قوله كنية) يمكن أن يكون حقيقة وان لم تستمر
 انصهر إلى السبب في كونه حكمة (قوله وقت) في غير صلاة الصبح والجمعة والعديد وهو فيها شريها دوام حلي (قوله
 محمول على أن ليس غلظة) قوله وشروط دوام هو ما بشرط من أول الصلاة إلى آخرها (قوله كطهارة) أعم من طهارة
 (قوله بالاجتناب) المعنى (قوله وشروط بقاء) هو ما يوجد في اثباتها من قرأ ولو حكا (قوله وهو القراءة) مثله الترتيب في فعل
 لا بقدر الشوف الركعة كالقيام أو في الصلاة كالقعدة الأخيرة (قوله فانه ركن في نفسه شرط في غيره) فيه أنه حيث
 لا لا يخلو قديما وجه لعدده شرط لان حقيقة الركن والشرط متباينان اذا لا ما كان داخل المادية والثاني
 وقيل لغيره ان الخارجها ولا يدفع الايراد زيادة في نفسه لانه لا معنى لكون الشيء ركن في نفسه فتأمل اللهم الا أن يقال
 ولم يعم انما يسلط بالظن لانه ما ينظر الى غيرها كركوع والسجود فهي شرط في صحتها وبجست فيه بأن كل ركن
 فسلط السلك كذلك فانه لو لم يوجد لغيره فلا وجه لتخصيص القراءة وقال صاحب الدرر في صفة الصلاة ولم تذكر
 التخصيص قراءة مع أنها من الاجراء المادية أيضا اذا دخل لها في الجزء الصوري لان الشرع لم يعين لها محلا مخصوصا
 تخفيف الطريق الفرضية كما عين لباقي الاركان اه قال العلامة فوح بل هي جزء مادي لا صوري مخصوص وقال قبل
 وبين ان شرط الركن ينقسم الى أصلي وزائد وهو ما يسقط في بعض الصور من غير تحقق ضرورة وهو القراءة تسقط
 جهة حرمانه الاقتداء عن المدرك في الركوع مثلا بخلاف غيرها لا يسقط الا لضرورة فهذا صريح في أنها ركن مادي
 الاشارة اقصر بعضهم لشرط البقاء على الترتيب وذكر الضمير نظر الى الخبر (قوله لوجوده) أي القراءة وذكر باعتبار
 الملائمة فقط وهو لكونه شرطاً وبعيداً منه أنه شرط دوام (قوله لم يميز استخلاف الاتي) ولو في التشهد
 في عورته ما غلط (قوله لوجود الشرط فيه فان قلت ان هذا الشرط مفقود في المأوم قلت هو موجود حكما لان قراءة الامام
 من النظر بعدوا (قوله ثم الشرط) مفرد الشروط وهو بالسكون خلافا لما وقع في التهرأه بالفتح (قوله وشرا الخ)
 اضيا والسبب ان والا الصلة لشرط الوجوب ينبغي زيادة وليس فضا اليه ولا مؤثر فيه لاخراج السبب والعللة
 خمس عشرة (قوله أخرج الركن) (قوله أي جسده) اطلاق عرفي (قوله لانه أغلظ) لانه لا يعني عن القليل
 (قوله كذا) أي بنوعه الغليظ والظنيف (قوله ونوبه) أراد ما يلبس البدن فدخل
 (قوله وكذا ما يجره لجره) كبل في عنق كلب أو في سفينة نجسة وطرف
 (قوله كسبي) وسقف وظلة وخيمة نجسة (قوله ان لم يستملك)
 (قوله كسبي) وسقف وظلة وخيمة نجسة (قوله ان لم يستملك)

وفي تناوبه انما يجيب اذان مسجده
 وسئل ظهير الدين عن منعه في أن من جهات
 ماذا يجيب عليه قال اجابة اذان مسجده
 بالفعل (ويجيب الإقامة) ندبا لاجماع
 (كلا اذان) ويقول عند قد قامت الصلاة
 أقامها الله وأداءه (وقيل لا) يجيب اوبه
 جزم الشئ فروع صلى السنة بعد الإقامة
 أو خسر الامام بعدها لا يعيد لها رتبة وينبغي
 ان طال الفصل أو وجد ما بعد فاطما كل
 أن تعاد دخل المسجد والمؤذن يقيم فقد
 الى قيام الامام في صلاة رئيس الحلقة
 لا ينتظر ما لم يكن شريرا والوقت متسع
 لا يؤذن في مسجدين ولاية
 الا في الصلاة الثانية بانى المسجد مطلقا وكذا
 المؤذن في السفر بنفسه وأقام وصلى الظهر وقد
 أذن في السفر بنفسه وأقام وصلى الظهر وقد
 حققناه في الخواص واقفه أعلم
 • (باب شروط الصلاة) •
 هي ثلاثة أنواع شرط انعقاد كنية وتحرية
 وقت وخطبة بشرط دوام طهارة وسنن
 عورة واستقبال قبله وبشرط بقاء فلا يشترط
 فيه تقدم ولا مقارنة بابتداء الصلاة وهو
 القراءة فانه ركن في نفسه بشرط في غيره
 لوجوده في كل الاركانة قد بدرا ولا يميز
 استخلاف الاتي ثم الشرط لفظة العلامة
 اللازمة وشرا ما يتوقف عليه الشيء ولا
 يدخل فيه (هي) سنة (طهارة بنية) أي
 جسده لدخول الاطراف في الجسد دون
 البدن فليصط (من حدث) بنوعه وقد
 لانه أغلظ (ونوبه) مانع كذلك (ونوبه)
 وكذا ما يجره لجره أو بعد حاملا له كسبي
 عليه حجة ان لم يستملك نفسه منع والا لا

جسد
 في الصلاة
 وضرب
 لان اذان
 لانها تتم
 القبل
 في الاول
 من التمس
 تعين
 في نية
 الظهور
 عورة المار
 من شخص
 نفسه أو
 اذا صلى

بمساد الصلابة عليه لا يعد فله الكمال (قوله وذراعيها على المرحوح) وهو قول أبي يوسف ويرجع
 في الاختيار والمذهب أنها عورة (قوله وتنع المرأة) مراده ما بين البكر (قوله الشابة) وقع التقييد به في البحر
 وغيره مفهومه أن العجوز لا تمنع من ذلك (قوله بين رجال) الأول عند رجل (قوله كسه) تشبيه في مطلق المنع
 لأن المنوع هنا الماس (قوله لانه أغلظ) أي من النظر وهو صلة لمنع المس عند أمن الشهوة أي بخلاف النظر
 لأنها أخف من غيرها بد هذا يفيد أن قول المصنف غلظ الفتنة معناه عند أمن الشهوة (قوله ثبت به حرمة
 القبل) لانه يستعمل به المقارن للشهوة بخلاف النظر لغير الفرج الداخل فلا تثبت به حرمة المصاهرة مطلقا
 في الأول (قوله) لأن كلاهما عورة والمذكور في المصاهرة أنه فيمن يشر بالتشاور أو زيادته إن كان موجودا
 من التعال وهو يتصل بالقلب والذي يفيد عبارة مسكين في الخطر أنها ميل القلب مطلقا وله الانسب
 في نفسه حاج (قوله لا عورة للصغير جدا) وهو ابن أربع سنين كما في الحلبي عن شيخه (قوله ودبر)
 يظهر في حق المرأة (قوله ثم تظلم) قيل المراد أنه يعتبر الدبر وما حوله من الاليتين والقبل وما حوله يعني أنه يعتبر
 عورة المرأة والرجل من الكبير ويحتمل أنه ما قبل ذلك من الخلف فالنظر إليهما عند عدم الاشتباه أخف إليهما
 من غيرهما فقيم كما يتر (قوله ثم كان) أي عورته تكون بعد العشر عورة البالغين وفي النهر كان ينبغي
 نفسه أو رفقته أو غيرها ما بالصلاة إذا بلغها هذا السن أبو السعود (قوله إلى خمسة عشر سنة) صوابه
 إذا صلى على عاريا فإن العدة ومثله مذكور حلبي وهذا إذا لم يتحقق بلوغه بغير السن والامنع قبلها وكل ما هو
 الذي في المنع كما أنه متصلا بحرم النظر إليه منفصلا كذا كرو شعر عانة وعظامها بعده وتها والحرم أن ينظر
 إليه في كل مكان (قوله حسب) أي لا غير قال في الصحاح ولك أن تسكلم بحسب مفردة تقول
 انضم إلى السيف يفتى كأنك قلت حسبى أو حسبك فأنضمت هذا فلذلك لم تتون لأنك أردت الإضافة
 محمول على أن ليس غير زيد ليس غير معندي اه وانما قد رتب هذه المدة لأنها أقصى مدة يبلغ فيها
 (قوله بالإجماع) المعتقد (قوله حتى انعقادها) عطف على محذوف أي يمنع صفة الصلاة حتى انعقادها
 ولا يبقه انشوف العورة لا تنسج دوان لم يكن قد رآه ركن كما أفاده الحلبي وإذا طرأ في اثنتي
 جاية (الأوامر) قدر أدرك ركن وهو مقدر بثلاث نسيجات وأشار بقوله قدر إلى أنه لا يشترط أداء ركن
 وقيل بقول الثاني ولعل المراد ركن بسنته والافاركن مقدر بتسيجة واشترط محمدا أداء ركن بالفعل
 ولم يكن على أن يكون المنكشف أقل منه لا يضرب ولو بقي أكثر من قدر أداء ركن كما أنه إذا انكشف
 فسد في الصلاة لكن لا يضرب ولو كان المنكشف أكثر من ربع العضو (قوله بلاصنعه) أما إذا كان بصنعه
 لم يفتى سقطت عنهم قنينة أي وإن كان أقل من قدر أداء ركن حلبي قال في البحر وهو تقييد غريب (قوله على
 تخفيفه) أي الغليظة ورد به على الكرخي حيث اعتبر فيها ما زاد على قدر الدرهم وقصده الغليظة فإذا هو
 وبين أن الأصل لا يصل ذلك وعلى المعتقد يمنع انكشاف ربه (قوله والغليظة قبل ودبر) لا يظهر فرق بينها
 جهة حرمانها جهة الانكشاف المانع للصلاة بل من جهة ما قد مناس من الأمر الرقيق والعنيف والضرب ومن
 الإشارة ولو كان في الغليظة أنه لا أمنه لا تنسج بالربع (قوله ما عدا ذلك من الرجل والمرأة) أفرد اسم
 الحلقه فقط لأن ربه يتأويل المذكور (تمة) أعناء عورة الرجل ثمانية الأول الذكر وما حوله الثاني
 عورته ما غلظت الدبر وما حوله الرابع والخامس الاليتان السادس والسابع الفخذان مع
 النظر به دوا (عائرة إلى العانة مع ما يصادى ذلك من الجنبين والظهر والبطن وإن كانت أمة فأعضاء
 لها والسبع من الاليتان والقبل والدبر وما حوله والبطن والظهر وما يليهما من الجنبين ويزاد
 من عشرة من العينين والاليتان المنكسران والاليتان والعضدان مع المرفقين والذراعان مع الرسغين
 ورواقها (قوله في رواية الأصل والصدر والرأس والشعر والعنق وظهر الكفين هي ثمانية وعشرون
 من أجزاء) المراد به المكسور الحسابة كالثمن مثلا وفي عضو واحد كما إذا انكشف عن فخذه
 لا ينسج من موضع آخر يجمع الفخذ إلى الفخذين كما فيكون ربه ولو انكشف عن نصف عن
 (قوله والا) بأن كل في أعضائه (قوله فبالقدر) أي بلا مساحة كما إذا انكشف نصف

وذراعيها على المرحوح (وتجمع) المراد الشابة
 (من كشف الوجه بين رجال) لانه عورة بل
 (لخوف الفتنة) كسه وإن أمن الشهوة لانه
 أغلظ ولذا ثبت به حرمة المصاهرة كما يأتي في
 الخطر (ولا يجوز النظر إليه بشهوة كوجه
 أمه) فإنه يحرم النظر إلى وجهها ووجه
 الابن لا إذا كان في الشهوة أما بدونها فيباح
 ولو جازها اعتد الكمال قال غسل النظر
 منوط بعدم خشية الشهوة مع عدم العورة
 وفي السراج لا عورة للصغير جدا ثم ما دام لم
 ينسج قبل ودبر ثم تظلم إلى عشر سنين ثم
 كان في الاشياء يدخل على النساء إلى
 كان في الاشياء حسب (وتجمع) حتى
 خمسة عشر سنة حسب قدر أداء ركن
 انعقادها (كشف ربع عضو) قدر أداء ركن
 بلاصنعه (من) عورة (غليظة أو خفيفة)
 على المعتقد (والغليظة قبل ودبر وما حوله ما
 والخفيفة ما عدا ذلك) من الرجل والمرأة
 وتجمع بالاجزاء وفي عضو واحد والافان تندر
 فان بلغ ربع أدائها كان منسج

ثم الفخذ وشي من الاذن يمنع لان يحويهما اكثر من ربع الاذن التي هي أدنى المنكشفة وهو الحق خلافا
لما في البحر من اعتبار ربع مجموع الاضاء المنكشفة (قوله ولو حكما) أي ولو كان الستر حكما كستر المنكر دلالة
عن الله تعالى وهو لا يخفى عليه شيء واعلم أن الستر يشترط على حق الله تعالى وحق العباد وهو وان كان يراعى
في الجملة بسبب استتاره عنهم فحق الله تعالى ليس كذلك والسترون كان لا فائدة فيه بالنسبة تعالى الآن
فأعلمه يراه متأذبا وتاركه سياؤه هذا الادب واجب مراعاته عند القدرة عليه بجور كما مثبلا ان كان
الستر حكما كما اذا كان في مكان مظلم فانه وان كان مستورا حياءه حتى أنه لا يرى لكتبة (قوله في الاصح)
الشرع فيجب عليه الستر بنوب وقصوه (قوله فلور آها من زيقه) أو كان بحيث لو نظر رأى (أي ظاهر
ما لحاظ بالعنق اه طلي (قوله وار كره) أي يخرج بما قول صاحب السراج فعليه أن يستر سلاق المتون
أي للعورة (قوله لا يصف ما تحته) قيد به لان الذي يصف ما تحته بنزلة العدم (قوله) فيشترط
أي بالالية مثلا وقوله وتشككه من عطف المسبب على السبب وانظر هل يحرم النظر الى ذلك لا يتأني
أوجبت وجدت الشهوة (قوله ولو حريرا) مبالغة على المصنف ومثله الحشيش (قوله لا) أن المراد
رؤية عورته منه كما في السراج (قوله ان وجد غيره) والاوجب به تقديلا لا لا ان يكشف وقصر ما أزم
في الماء على صلاة الجنابة وتبعه أخوه وفيه نظر قال أبو السعود (قوله وهل تكفيه الظلة ان) فلا تصح
الكلام عمرة لانه حيث فقد السائر صلى كيف كان أي في ظلة أو في ضوء ولعل مراده ما ذكر في الامن
والافضل أن يصلي قاعدة البيت أو صحرأ في ابل أو نهار قال ومن المشايخ من خصه بالنهي
فصل في تأمل ان ظلة الليل تستر عورته ورد بأنه لا عبرة فيها ورد بالفرق بين حالة الاختيار والالا
مأعن على من هذا التفصيل اه (قوله كما في الصلاة) فالرجل يسترش والمرأة تتورن والاختلاف
زقونه وقيل ما دارجلية) ويضع يديه على عورته الغليظة والراجح الاول لكثرة الستر فيه مع
ما ليس بأولى بجر (قوله لان الستراهم) لانه فرض مطاوعة الاركان فرائض الصلاة لا غير وقد أتى
للافضلية (قوله ثبت قدرته) فلوصل عاريا لم يجز (قوله ما لم يحف فوت الوقت) هو قول الشيخ
المراد الوقت المختب كالمه في المشبه به (قوله ينفى ذلك) أي ان كان عنده الثمن أو يمكن
والبحث لصاحب البحر ثم قال وينبغي أن تلزمه الاعادة اذا كان المجزئ للعباد كما اذا غصب ثوبه
فانه لا يستتره فيها) لان نجاسته أغلظ لعدم زوالها بالماء فالحامل له حامل للنجاسة فتحقق ما انفك
الشرعي وعدم الطهارة (قوله بل خارجها) والظاهر وجوب الستر به (قوله أو أقل من ربه طاهر
ماضر لانه اذا كانت الصلاة مندوبة في نجس الكل فبالاولى أن تنديب فيما بعضه طاهر الا أن يقال
ليدفع نوبهم فتمت الصلاة فيه (قوله وجاز الائمة كما مر) أي عاريا بأن يفعل احدي الصور الاربع
ولو حال وجاز أن يفعل كما زعمها (قوله واستحسنه في الاسرار) لان خطاب التطهير سقط للجزء ولم
خطاب الستر لقدرته عليه بجر (قوله وهذا اذا لم يجد ما يزيل به النجاسة أو يظلمها) فان وجد في
وجب استماله كما في البصر (قوله فيصم ليس أقل نوبه نجاسة) يقتضي أنه متى نقصت نجاسة
عن الآخر شيئا قليلا تعين عليه الصلاة فيه وهو خلاف المذكور في البحر حيث قال ويستفاد منه أن
أحدهما لو كانت قدر الربع والآخر أقل وجب في الأقل - ولا يجوز في عكسه لان الربع حكم الكل و
حكم العدم ولو كان في كل قدر الربع أو في أحدهما أكثر لا يبلغ ثلاثة أرباعه وفي الآخر قدرا
لاستوائهما في الحكم وكذا لو كان في كل نجاسة أكثر من الدرهم يتغير ما يبلغ أحدهما الربع
يلينين) كالنوبين النجسين مثلا (قوله فان تساوى) أي من حيث المنع للصلاة وان لم يتساوى في قدر النجس
(قوله اختار الا خف) كجريح لو وجد سال جرحه والا فانه يصلي قاعدة موميا لان ترك السجود
الصلاة مع الحدث لجواز تركه اختيارا في النفل على الدابة اه بجر (قوله ولو وجدت) هذه داخلة
لانها انبليت بكشف جميع الرأس وبثلاثة أرباعه عند وجود ما يستر الربع وأخرج بالمرة الرقيق
عليها ذلك ولكنه يستره وقدره بالبالغة لان صلاة المراهقة بغير قناع تامة استحسننا بجر (قوله يجب به
يفترض (قوله فلوتركت ستر رأسها) أي ستر ربع رأسها (قوله لانه لما سقط الخ) الاولى التعليل بقوله

(والشرط سترها من غيره) ولو حكما كمكان
مظلم (لا) سترها (عن نفسه) وبه ينفي فلور آها
من زيقه لم تنفس ولا يستر التصاقه وتشككه
يصف ما تحته ولا يستر التصاقه وتشككه
ولو حريرا أو طينيا يقي الى تمام صلاته أو ما
كدر الاصناف ان وجد غيره وحمل تكفيه
انظروا في جميع الكثر بحيثانهم في الاضطراب
لا الاختيار (يصل قاعدة) كما في الصلاة
وقيل ما دارجلية (موميا بركوع وسجود
وهو افضل من صلاته) قاعدة بركوع وسجود
(قوله) أي أو (بركوع وسجود) لان
الستر أهم من أداء الاركان (ولو ابيع نوب)
ولو باعارة (ثبت قدرته) هو الاصح ولو وعده
بنتطير ما لم يحف فوت الوقت انكسب طهر
كراجي ما ونوب وطهارة مكان وهو لا يلزمه
الشرع بمن مثله ينفى ذلك (ولو وجد غيره)
أي ساترا (كله نجس) ليس بأصل كجلد ميتة
لم يدفع فانه لا يستتره فيها اتفاقا بل خارجها
ذكره الوافي (أو أقل من ربه طاهر) محذاه
صلاته فيه (وجاز الائمة كما مر) فالتلانة
واستحسنه في الاسرار وروى قالت التلانة
(ولو) كان (ربعة طاهرا) صلى فيه حقا
اذال ربع كالكل وهذا اذا لم يجد ما يزيل به
النجاسة أو يظلمها ففصم ليس أقل نوبه نجاسة
والضابط أن من ابتلى يلبس ثوبا خيرا
وان اختلفا اختارا لا خف (ولو وجدت)
المرة البالغة (ساترا بستر رأسها أعادت
يجب سترهما) فلوتركت ستر رأسها أعادت
بجفاف المراهقة لانه لما سقط بعد الرق فبجذر
المسأولى

والسلام لا تصلي حائض بغير قناع لان تعلبه يفيد أن كل ما سقط منه بعد الرق كالمسحور والكفن
 والمساكين يسقط بالحي واليس كذلك حالي (قوله لا يجب) لانه في حكم اعدم (قوله بل يندب) تقبلا
 لان كشاف بحر (قوله يقتضي وجوبه) أي السترة لان رأسها عورة وهي مكاة وقوله مطلقا أي سواء كان
 يستتر اربع أو أقل والمراد بالوجوب الاقتراض (قوله قائل) قال الحلي يمكن حمل كلام الكمال على غير الرأس
 لانهم أخف من غير ما يدل صحة صلاة المراهقة كشوفة الرأس فلا منافاة حيث ذاه (قوله وقيل
 القبل) لانه يستتقلى به القبلة ولانه لا يستتر بغيره والدبر مستور باليتين بحر (قوله اظاهر أن الخلاف
 في الاولوية) لان كلاهما مقروض السترة عند القدرة بضرب على كشفه فلا ترجيح الا من حيث ما ذكر
 من التعديل وهو يقتضي الاولوية (قوله والتعديل) أي بقوله لانه أخف وهذا من كلام صاحب التمر (قوله
 تعين ستر القبل) لانه الاخف حيث ذاه وهو ما في التمر وما في الحلي وهم (قوله ثم نخذه) هذا من كلام الحلي
 في الطريق حلي اذا زاد على ستر القبل يستر المصلي سواء كان ذكر أو أنثى الفخذ لانه أخف ثم اذا زاد فالظن
 ولا يشترط أنه فهم سواء (قوله ثم الركبة) في تقديمها على ستر الاليتين قطر (قوله ثم الباقي) أي من
 القبل ويكون قد قل كما في تحت السرة وما ظهر من الاليتين (قوله المسافر) لوجه لانه لا يبعد المبل
 زنته أو وجوبه في المسافر حتى في التيمم ولم يذكر المصنف في شرحه هذا التيمم (قوله أولعاش) أي عطش
 على عاريا فترطية الموائى (قوله صلى معها) أي على طريق النذب حيث كان الطاهر أقل من اربع وحيث
 في المنع كما (لنا) أي أنه الافضل (قوله وينبغي لزومها) لبحث صاحب البحر وأقره المصنف (قوله كما في التيمم)
 انه في كلا لطافه في وهو الاولى (قوله ثم هذا المسافر) الاولى أن يقول أما المقيم ويكون مقابلا لتقييد
 كذا في حلي (قوله لان المقيم) اسم أن خبر الشان محذوف (قوله وان لم يملكه) الذي في الحلي رجوع
 نحو إلى السجدة الترويه ويرجع ما في القهستاني يعني أنه يتعين عليه طهارة الساتر وان لم يملك الساتر وهذا
 يقول حلي أن السجدة الترويه ويرجع ما في القهستاني يعني أنه يتعين عليه طهارة الساتر وان لم يملك الساتر وهذا
 قوله لا يجب طهارة الساتر ولا تفسد الساتر وليست في هذه المقابلة وفي تخصيص المقيم بهذا الحكم فانه لا وجه
 (قوله لا يجب) أي لا بقوله تعالى وما أمروا الا بعبادة الله مخلصين فان المراد بالعبادة هنا التوحيد
 ولا بقوله (الاوادة) الصلاة والسلام انما الاعمال بالنيات لان المراد انما قواها ولا ترضى فيه للصحة (قوله وهي
 في الجزم لان الترجيح لازم الارادة مطلقا الا أن يقال انه تعريف بالاهم وهو جازم عند البعض (قوله
 بل يزم) كلفعل والترك مثلا (قوله أي ارادة الصلاة) أشار به كما أفاده المصنف الى أن ال في الارادة للهد
 (الخلوص) المراد به الاخلاص لله تعالى على معنى أنه لا يشرك معه غيره في العبادة (قوله لا مطلق
 في هذه الآية) ليست التنية العلم المطلق والاولى حذف مطلق لا يهاهه أنه علم مقيد وليس كذلك بل مفعول ما هما
 انما في قوله لا يزم من الاوادة العلم دون العكس (قوله في الاصح) مقابله ما قاله عبد الواحد من أنها هو (قوله
 وحال القلب) أي لا عمل اللسان حتى لو أخطأ اللسان لا يضرب وليس المقصود بهذه الجملة التعمين
 هو الملقطة فقط (قوله وان خالف القلب) أي في اللفظ ولا يضرب الخطأ في العدد وان كان
 في قوله ما غلط (قوله وان خالف القلب) أي في اللفظ ولا يضرب الخطأ في العدد وان كان
 من النظر بعد ذلك (قوله وان خالف القلب) أي في اللفظ ولا يضرب الخطأ في العدد وان كان
 انما في قوله لا يزم من الاوادة العلم دون العكس (قوله في الاصح) مقابله ما قاله عبد الواحد من أنها هو (قوله
 وحال القلب) أي لا عمل اللسان حتى لو أخطأ اللسان لا يضرب وليس المقصود بهذه الجملة التعمين
 هو الملقطة فقط (قوله وان خالف القلب) أي في اللفظ ولا يضرب الخطأ في العدد وان كان
 في قوله ما غلط (قوله وان خالف القلب) أي في اللفظ ولا يضرب الخطأ في العدد وان كان

(ولو) كان به تر (أقل من ربيع الرأس لا)
 يجب بل يندب أي كونه (ولو وجد) المكلف
 ما يندبه بعض العورة وجب استعماله
 ذكره الكمال زاد الحلي وان قل يقتضي
 وجوبه مطلقا قائل (وبستر القبل والهدر)
 أولا فان وجد ما يستر أحدهما قبل (بستر
 الدبر) لانه أخف في الركوع والسجود وقيل
 القبل حكاهما في البحر بلا ترجيح وفي التمر
 الطاهر أن الخلاف في الاولوية والتعديل يندب
 أنه لو صلى بالاجبة تعين ستر القبل ثم نخذه ثم
 بطن المرأة وطاهرهما ثم الركبة ثم الباقي على
 سواء (واذا لم يجد) المكلف المسافر
 ما يندب به نجاسة أو يقطعها لبعده ميلا
 أوله طهر (صلى معها) أو عاريا (ولا إعادة
 عليه) لزمه لو العجز عن منيل وسائر
 جعل (قوله في التيمم ثم هذا المسافر لان
 للمقيم يشترط طهارة الساتر وان لم يملكه
 قهستاني (و) الخامس (التنية) بالاجماع
 (وهي الارادة) المرجحة لاحد المتساويين
 أي ادا بق الصلاة لله تعالى على التخلوص (لا)
 مطلق (العلم) في الادع لا ترى أن من علم
 الكفر لا يكره ولو نواه يكره (والمعتبر فيها عمل
 القلب الا لزم للارادة) فلا عبرة للدر بالاسان
 وان خالف القلب لانه كلام لانية الا اذا عجز
 عن احرازه ولم أصابته بكفيه الاسان
 مجتبي (وهو) أي عمل القلب (أن يعلم) عند
 الارادة (بداهة) بل تأمل (أي صلاة يندب)
 فلو لم يعلم الا بتأمل لم يجز (والثلث) عند
 الارادة (بها مستحب) هو المختار ويكون بلنظ
 الماضي ولو فادسيا لانه الاغلب في الانشآت
 ونصح بالحال قهستاني (ونيل سنة) راتبة
 يعني أحبه أو سنة على ونازل لم ينقل عن
 المصنف ولا أصحابه ولا التابعين

في قوله لا يزم من الاوادة العلم دون العكس (قوله في الاصح) مقابله ما قاله عبد الواحد من أنها هو (قوله وحال القلب) أي لا عمل اللسان حتى لو أخطأ اللسان لا يضرب وليس المقصود بهذه الجملة التعمين هو الملقطة فقط (قوله وان خالف القلب) أي في اللفظ ولا يضرب الخطأ في العدد وان كان في قوله ما غلط (قوله وان خالف القلب) أي في اللفظ ولا يضرب الخطأ في العدد وان كان

عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه ولا الأئمة الأربعة التلقظ وانما هو بدعة ولكنها حسنة على المعقد
 لا سيما فيحتاج حينئذ إلى تأويل المستحب والسنة وصنيع المصنف هنا ليس على ما ينبغي قال في البصائر
 يستحسن الاجتماع العزيمة لا يستحسن لغيره (قوله بل قيل بدعة) قاله ابن الهمام ولكنها حسنة لما ذكرنا
 (قوله وفي المحيط الخ) مقابل قوله ويكون بلفظ الماضي قال في التمهيد كره واحد أن هذا خاص بالحج لا بتداده
 وكثرة مشاقه بخلافها (قوله وجاز تشديدها على التكبير) لكن الاحوط أن ينوي مقارنا للتكبير مراعاة للاختلاف
 الإمام الشافعي والطحاوي رضي الله تعالى عنهما وهذا الاحوط مستحب كافي بالجور وقوله على التكبير قاصر
 على الصلاة ونحوها على جواز تقديمها في جميع العبادات على الصحيح وسواء كانت النية المقدمة مطلقا أو نية
 التعيين (قوله ومفاده) أي كلام البدائع (قوله جواز تقديم الاقداء) أي تقديم نية الاقداء قبل وقوف الإمام
 والتبادر من عبارة البدائع أن ذلك بعد دخول الوقت وما أفاده الحلبي غير المتبادر منها ثم هذا المقادير عارضه
 ما ذكره القهستاني أنه لا يصح تقديم نية الاقداء على تحريم الإمام ويفرض أن يكون بغيره (في قوله) فيستثنى
 أئمة بخاري وقيل ينوي بعد قول الإمام الله قبل قوله أكبر وقال عامة العلماء ينوي حين واقع لانه لا يتأخر
 الإمامة وهذا أجود والاول هو الصحيح اه ولم يحك قولاً بجواز تقديمها قبل وقوف الإمام لا يظهر أن المراد
 وعليه فطلب الفرق بين نية أصل الصلاة ونية الاقداء (قوله من عمل غير لائق) كالمثل والآخر (لأنهم ما أزم)
 حطب كذا في البصر (قوله وهو كل ما يمنع البناء) أشار به إلى أن ما لا يمنع كالشيء والوضوء في حكا فلا تصح
 لا يقطعان داخلها فلا يقطعان خارجها بالاولى (قوله قرأها) أي من أول التكبير إلى آخره كما أن الواجب لا من
 بعده غير غافل كافي شرح المذهب (قوله فيندب) قرأها بالتكبير مراعاة للاختلافه وخلافه وهو النقص
 وفي القهستاني ولو استحضرها مع الاشتغال بمسألة أو غيرها في سائر الأركان لم ينقص أجره لأن المكان
 منه (قوله وجوز الكرخي إلى الركوع) هو أحد تخارج في كلامه وقيل غايته إلى الرفع منه أو الإمامة اه
 انتهاء التماس (قوله وان لم يقل لله) لأن المولى لا يصلح لغيره تعالى وهو بيان للإطلاق ويفسر بعد من الإمام
 أو سنة أو عدد ولو نوى عددا كثيرا من النفل لم يلزمه أكثر من ركعتين على المشهور ولو نوى سنة فاضل
 التبعين أجزأ عن السنة ونال ثواب التضييعات فاستأنى (قوله وسنة) ولو سنة فخر حتى لو صلح في ركعتين
 ثم تبين أنهما وقتا بعد طلوع الفجر أو وقع ركعتان بعده من أربع تهجدات أو تسليما على المفق في ركعتين
 التفل بعده بخلافهما بعد الظهر إذا ضمهما للفرس لعدم كراهة التفل بعده (قوله وترافح) عطفا على
 المراد بالراتبة السنة الراتبة في اليوم والليل (قوله على المعتمد) يرجع إلى السنة والتراتيف (قوله وترافح)
 بوقوعها فإذا وقع المصلي النافلة صدق عليه أنه فعل الفعل المسمى سنة والنبي عليه الصلاة والسلام شرو
 السنة وانما نوى الصلاة ووصف السنة تسمية من لفظة المخصوص لأنه وصف يتوقف الفعل على حده بغيره
 والتعيين أحوط لا خلاف الصحيح فيه بصر (قوله ولا يضمن التعيين) ولا تنفي عنه نية أصل الصلاة بل هو
 اللازمة (قوله عند التنية) ويجوز تقديم نية التعيين كاصل النية كما مر (قوله فلا وجه للفرسية) أي الحرك
 الخمس إلا أنه كان يصلحها في مواقيتها لم يجز وعليه قضاؤها لانه لم ينو الفرض معينا (قوله ولو علم) أي أنه لا يجز
 البعض وتولية البعض ويدل لهذا قوله ولم يجز الصورة في البصر (قوله جاز) عن الفرض بقدره والباقي به أو لا
 كان لا يعلم أن بعضها فرضية وبعضها سنة فصلى مع الإمام ونوى صلاة الإمام جازت فان كان يعلم أن
 من السنن لكن لا يعلم ما في الصلاة من الفرائض والسنن جازت صلته كذا في البصر (قوله وكذا لو أمضى
 أن نوى من لا يجز بينهما الفرض في الكل تكون صلاة المأمومين صحيحة إذا اقدوا به في صلاة لا سيما
 كالمغرب والعصر والعشاء ورد بأنه قبل العصر والعشاء سنة مندوبة فالاولى أن يقال تصح صلاة المأمومين
 لم يصل قبلها مثلها في ذلك الوقت حلبي وصحة صلاة نفسه معلومة من قوله أن نوى الفرض في
 (تنبيه) لا بشرط التعيين الا عند الشروع أو قبله فقط حتى لو نوى فرضا معينا وشرع فيه ثم نسي فيه فقطه
 فأنه على نية أو عكسه فهو على الاول (قوله أنه ظهر الخ) أي وان لم ينفه على الصحيح لأن الوقت متعين
 إذا كان أداءه أما إذا كان قضاؤه لم يعلم بالخروج لا يصح والظاهر الصحة عند العلم بالخروج لأن نية
 القضاء خلافاً في الحلبي (قوله قرنه باليوم) سواء خرج الوقت أم لا يعلم بالخروج أم لا (قوله أو الوقت) كذا

بل قيل بدعة وفي المحيط أنه يقول اللهم اني
 اريد أن اداء لي صلاة كذا فيفسر على وتقبلها
 وفي صحيح في الحج (وجاز تقديمها على
 التكبير) ولو قبل الوقت وفي البدائع خرج
 من مقوله يريد الجماعة فلا تنهي إلى الإمام
 كبر ولم فيه خبر النية جاز ومفاده جواز تقديم
 الاقداء أيضا فليحفظ (مالم يوجد) بينهما
 (طامعها من عمل غير لائق) قرأها فيذهب
 ما يمنع البناء بشرط الشافعي قرأها فيذهب
 عندنا (ولا عبرة بنية متأخرة عن ركوع) لا يعلق
 وجوز الكرخي إلى الركوع (قوله) لا يعلق
 نية الصلاة وان لم يقل لله (انقل سنة) لا يعلق
 (وترافح) على المعتمد اذ تعينها بوقوعها
 وقت الشروع والتعيين أحوط (ولا يضمن
 التعيين) عند التنية فلا وجه للفرسية لم يجز
 ولو علم ولم يجز الفرض من خبره بغيره
 الفرض في الكل جاز وكذا لو أمضى بغيره
 سنة قبلها (الفرض) أنه ظهر أو عصر قرنه
 مالم أو الوقت أو لا

الوقت في نفسه في الفجر بعدد مخرج الوقت فان خرج ونسبه لا يجزئه في العجم اه أي اذا لم يعلم بالخروج
كما في النهروان علم صح كما في امداد الفتح (قوله هو الاصح) راجع الى الثالثة فقط وهي قوله أدلى يعني لو نوى
الظهر وأطلق صح في الاصح لكن في الوقت فقط وهو رد لما في الظهريه من أنه لا يصح حلي (قوله لكنه بعين ظهر
يوم كذا) سواء سقط الترتيب بكثرة القوات أم لا (قوله على المعتقد) مقابلة سقوط نية التعيين بكثرة القوات
(قوله والاسهل نية أول ظهر) محله اذا كثرت القوات لان الأوليه والآخرية تقتضي التعدد (قوله وسيجي آخر
الكتاب) أي متنافي مسائل شتى ونقل الشارح هنا عن الزياتي أن الاصح الاشتراط (قوله أنه وتر) ولا يصفه
بوجوب ولا سنة للاختلاف فيه والظاهر أن هذا مستحب لمراعاة الخلاف فلو نوى الفرضية فيه اعتقاد المعتقد
في المذهب كان صوابا ثم رأيت لبعض الأفاضل ما يفيد أن المراد لا يلزمه نية لوجوب وليس المراد أنه ممنوع عن
نية الواجب (قوله أو نذر) فيعينه بسببه من تمييزه وتعليل به وشغفه باختلاف الأسباب ولا يعين إلا بهذا
الطريق حلي (قوله أو وجود تلاوة) أي أن هذا السجود للتلاوة لدفع المزاحم من سجدة الشكر والسهو
ولا يشترط أن هذه السجدة لهذه الآية كما في البصر (قوله وكذا شكر بخلاف سهو) الصواب عكس العساة
ولا يكون قد ارتضى ما يحسنه صاحب التفسير حيث قال ولم أر في كلامهم نية التعيين في السهو والشكر وينبغي
أن يفرق بين السهو في السجدة وفيه أن السهو لا يشترط له أصل النية لانه جابر لنقص واجب فهو بدله ولا
يرافقه نية أبعاد الصلاة فلا يشترط فيها هو بدله وسجدة الشكر نقل وهو لا يشترط فيه التعيين (قوله لحصولها
نحو كذا) أي في التعيين لأن المعتبر جملته كذا ركعة (قوله فلا يضرب الخطأ في عددها) لأن ما لا يشترط تعيينه لا يضرب
في كذا لأنه لو نوى أظهر ثلاثا أو الفجر أربعين أو غير ذلك من صلاة العبد من ركعتي الطواف
رأى إلى البصر (قوله لم يقل أيضا) أي كما قالها صاحب الشكركم (قوله ولم يعين الصلاة صح في الاصح) ونية التعيين
في كل صلاة لاقتداء مستحبة مراعاة للخلاف ويلزم من نية الاقتداء نية أصل الصلاة والافضل أن ينوي الاقتداء
بما لا يجزئ المقارن لتكبير الإمام على قوله أو بعده على قولهما وقوله وان لم يعلم بها الحاجة اليه لانه ان علمها كان
ولا يجوز له قوله بنفسه أي صلاة نفسه (قوله بخلاف ما لو نوى صلاة الإمام) أي ولم ينو الاقتداء كذا قيد به في البصر
والإرادة (قوله فقام من تعليله وقوله لعدم نية الاقتداء أي فيلزمه التعيين والقراءة) (قوله الا في جمعة الخ) يرجع الى
سور مختلف وينوي المقتدى التسابعة فلا يشترط في هذه الثلاثة نية الاقتداء لكن لا بد من التعيين كذا ذكره
في البصر والنهر ولا يكتفي نية أصل الصلاة كأنه المطلب (قوله وجبارة) بحث فيه بأنها لا تختص بالجماعة
بل بالمتفردين فلا يتبين نية الاقتداء (قوله وحيد) الحق صاحب النهر بالجمعة بجماع ما ذكره الشارح
في قوله لا يختص بالجماعة أي من نوى الجماعة أو العبد من فقد نوى الاقتداء ضمنا (قوله مع بقائه)
لانه لو نوى في الوقت خارج الوقت فان كان مع العلم بالخروج لا يصح وان كان مع الشك في الخروج
المعنى ما قد مناه عن (قوله حلي) وقبل فيما سبق له وهو مخالف لما قد مناه عن الزياتي من أنه ادانوى فرض الوقت
في الوقت قد خرج وهو لا يعلم به لا يصح إلا أن يفرق بين الشك وعدم العلم قتأمل واهل الفرق أن الشك المتردد
في الطرفين وعدم العلم أن لا يخطر بالبال شيء وان أضاف الفرض الى اليوم لا يصح سواء حصل في الوقت أو خارجه
العلم بالخروج أو مع الجهل به (قوله لا نهابدل) أي عن فرض الوقت وليست هي فرض الوقت وان كانت
متنافي نفسها فاذا نوى فرض الوقت انصرف الى الظهر فلا يكون ناويا لجمعة فلا يصح (قوله في اعتقاده) تفسير
ما قد مناه عن حذف أي (قوله كما هو رأي البعض) هو زفر (قوله ولو في الجمعة) كذا في الشريعة لانية
ما قد مناه عن حلي اللهم إلا أن يحمل على ما اذا قامت مع الإمام (قوله وهو لا يعلم) احتراز به عما اذا خرج
الوقت من قبل (قوله حلي) عن الشريعة لانية (قوله ومثله فرض الوقت) في أنه لا يصح بعد خروج الوقت اذا
كان عورة ولو قبل للمنافاة لما قد مناه عن الاشياء من أنه ادانوى فرض الوقت خارج الوقت وهو لا يعلم
بالخروج (قوله حلي) كان عالما لا يجوز فليجوز حلي قلت يحمل على أن في المسئلة قولين (قوله مطلقا) أي سواء
بما رجعه مع العلم بالخروج أو لا حلي (قوله لجمعة القضاء الخ) كأنه يقول ما في الوقت فظهر
لا يلزم أن يكون قضاء نية الاداء وذلك صحيح كالوحد في الاسير صيام شهر على أنه ومضن
في بيان هذا التعليل انما يظهر اذا نوى الاداء أما اذا تجردت نية فلا (قوله كعكسه) فيما اذا

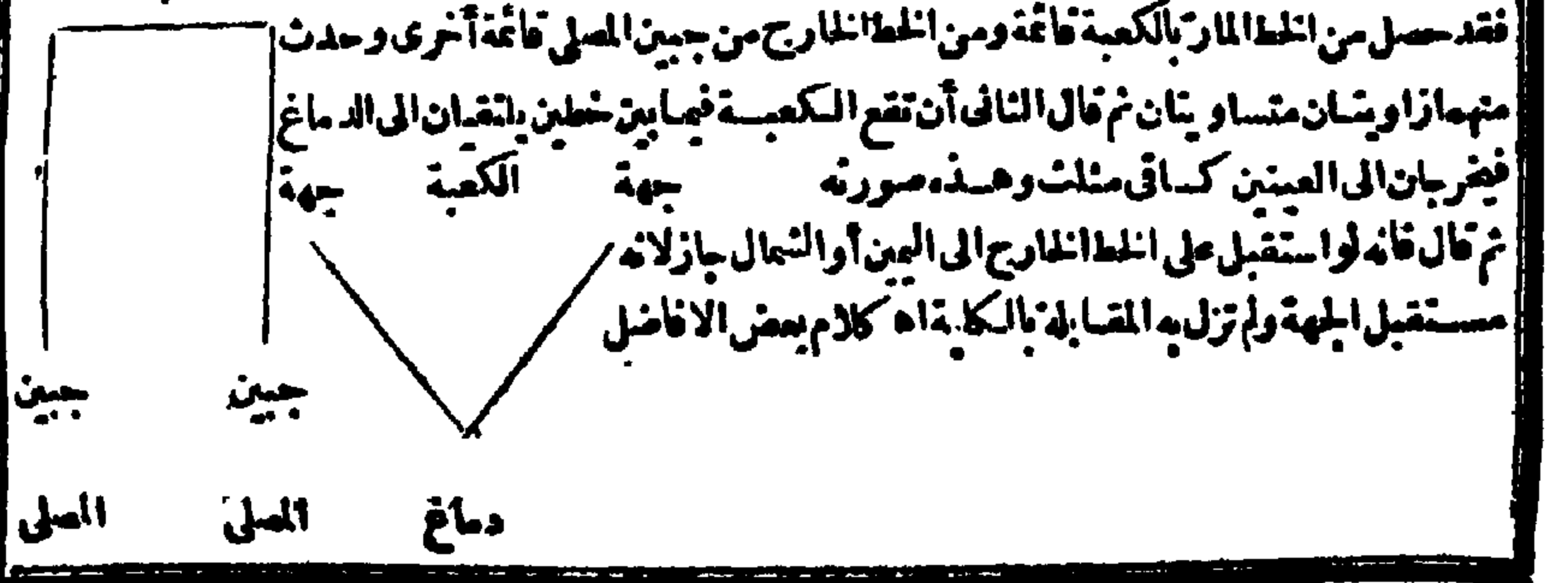
هو الاصح (ولو) الفرض (قضاء) اكتسبه
بعين ظهور يوم كذا على المعتد والاسها
نية أول ظهر عليه أو آخر ظهر وفي القهستاني
عن النية لا يشترط ذلك في الاصح وسيجي آخر
الكتاب (وواجب) أنه وتر أو نذر أو سجود
تلاوة وكذا شكر بخلاف سهو (دون) تعين
(عدد ركعاته) لحصولها بسجدة لا يضرب الخطأ
في عددها (وينوي) المقتدى المتابعة (لم يقل
أيضا لانه لو نوى الاقتداء بالإمام أو التسرع
في صلاة الإمام ولم يعين الصلاة صح في الاصح
وان لم يعلم بها لجمعة نفسه تعالى الصلاة بالإمام
بخلاف ما لو نوى صلاة الإمام وان انتظر
سجدة وجبارة وحيد على المختار لا يختص بها
بالجماعة (ولو نوى فرض الوقت) مع بقائه
(جازا في الجمعة) لانها بديل (الآن يكون
عنده) في اعتقاده (أنها فرض الوقت) كما هو
رأي البعض فتصح (ولو نوى ظهر الوقت)
ولو (مع بقائه) أي الوقت (جاز) ولو في الجمعة
ولو مع عدمه (بأن كان قد خرج) وهو
لا يعلم لا يصح في الاصح ومثله فرض الوقت
فلا أولى نية ظهر اليوم بوازع ما قد مناه
القضاء نية الاداء كعكسه هو المختار

صلى في الوقت قضا جليل الخروج ٨١ حلي (قوله ومضى الجنازة) شروع في بيان التعميم في صلاة الجنازة
 (قوله ينوي الصلاة لله تعالى) ولا بد أن ينوي الصلاة على أحد من حضرة ان قصده أو على كلهم ان أراد
 التعميم فان أطلق حينئذ لم يصح كذا بمنه الحلي (قوله وينوي ايضا الدعاء) أي على طريق الاحتياط لان الدعاء
 بعض الصلاة وهو سنة ونية الابعاض ولو واجبة لا تجب أفاده الحلي (قوله لانه الواجب عليه) أي لان
 ما ذكر من نية الصلاة والدعاء لكنه لا يظهر في الدعاء لانه سنة وقصر الحلي مرجع الضمير على نية الصلاة
 المفهومة من ينوي فلا يرجع الى نية الدعاء (قوله فيقول أصلي لله تعالى الخ) بيان للنية الكاملة حلي (قوله
 وان اشبه عليه الميت) قال في البحر ولو نوى الصلاة عليه بظنه فلا ما اذا هو غيره يصح ولو نوى الصلاة على فلان
 فاذا هو غيره لا يصح ولو نوى الصلاة على هذا الميت الذي هو فلان فاذا هو غيره جاز لانه عزته بالاشارة ظلت
 التسمية (قوله ذكر أم اتى) على حذف همزة الاستفهام (قوله لم يجز) لان الميت كالامام فان لم يأت في تعيينه كخطا
 في تعيين الامام حلي (قوله وانه لا يصح تعيين عدد الموتى) الصواب أن يقال وانه لا يصح الخطأ في تعيين الخ
 لان عبارة الاشياء ولم أر حكم ما اذا عين عدد الموتى عشرة فبان أنهم أكثر أو أقل وينبغي أن لا يصح الا اذا بان
 أنهم أكثر لان فهم من لم تنو الصلاة عليه وهو الزائد حلي قلت ما في الشرح والاشياء واحد اذا معناه أنه ان ظهر
 خلاف ما عين لا ضرر الا الخ (قوله اعدم نية الزائد) لا يقال مقتضاه أن تصح الصلاة على القدر الذي عينه عددا
 لانا نقول لما كان كل يوم يكون زائدا على الميت بثلث (قوله والامام ينوي صلاته فقط) أي على سبيل
 الافتراض فلا ينافي أن نية الامامة مستحبة (قوله بل لبيل الثواب) أي لنفسه وهو معطوف على قوله لصحة
 الاقتداء (قوله لا قبله) قيل عليه اذا صح تقديم نية الصلاة عليها بل على وقتها وكذا الاقتداء على ما فهمه صاحب
 النهج فأى مانع من نية الامامة قبل حضور أحد (قوله فلا يثبت) أي ديانة وفي القضاء يثبت اذا أشهد قبل
 المبروع فلا يثبت قضاء أيضا حلي عن الاشياء وهذا تخريج على عدم لزوم نية الامامة وفيه خفاء (قوله
 بالهاذاة) أي عند وجود شرائطها (قوله بلا التزام) من الامام بنية (قوله وقيل لا) ظاهره كالمقتضى ضمنه
 (قوله كجنازة اجماعا) أي في عدم اشتراط نية الامامة (قوله على الاصح) مقابلة القول بالاشتراط فيها وجعل
 في المنع قول الجمهور (قوله وعليه ان لم يتخذ) أي على الاصح وهو راجع الى الجمعة والعيد فقط لا الجنازة أيضا
 لان محاماتها لا تبطل صلاتها ولا صلاة غيرها لان الميت صلاة مطلقة حلي قلت وهو يفهم من قوله
 وعليه لان الخلاف انما هو في الجمعة والعيد لا في الجنازة (قوله والا لا) أي ان وجدت المحاذاة لانه صلاتها
 اذ لم يلتزم الامام صلاتها والافساد انما يقع بالالتزام وظاهر الشرح أن صلاتها حينئذ تقع فاسدة فالحاصل
 أن نية امامتها في الجمعة والعيد لا تشترط الا عند المحاذاة واذا لم تتخذ في اشتراط النية خلاف في الجميع فلذا
 لا فرق بين الجمعة والعيد وبين غيرهما (قوله مطلقا) سواء كان الفرض اصابة العين أو اصابة الجهة وسواء كان
 في الصحراء أو في المسجد (قوله فما قيل لو نوى الخ) لا يظهر تفريعه لان المضمر ضمير نية غير القبلة وهذا لا ينافي
 أنه اذا لم ينو شيئا أصلا لا يصح (قوله أو المقام) أي مقام ابراهيم وهو حجر كان يقوم عليه الخليل عليه الصلاة
 والسلام عند بناء البيت (قوله أو محراب مسجده) وذلك لانه علامة على القبلة لاحقيةتها (قوله مفترع على
 المرجوح) أي الشارط للنية (قوله كنية تعين الامام) من اضافة المصدر الى فعله وبغيتي للمقتضى
 أن لا يعين الامام عند كثرة القوم كالأعين الميت (قوله صح) لعدم التعيين وفيه أن الظن منزل منزلة اليقين
 عندهم فلذا لم يبط حكمه (قوله الا اذا عينه الخ) أي بلفظه تابع القلب فلا يصح لانه حينئذ يكون مقتديا
 بفاتب (قوله الا اذا عزه بكان) أي فيصح لان العبرة للتعين بالمكان أو بالاشارة لكونها أقوى من التعيين
 بالامام (قوله الا اذا كان المشرقة) أي الا اذا كان كرام الاشارة مما جبال صفة محتمة فبان بخلافه فانه لا يصح
 الاقتداء لان العبرة حينئذ للصفة المختصة وهي ما لا يوصف بها الموجود حينئذ حال لا مالا وهو مقتضى
 منقطع لان المجتمع فيه اشارة وصفة وما قبله تسمية واشارة أو تسمية وصفة (قوله فلا يصح) لان الشيخ لا يوجب
 بالشبوية حال لا مالا والاشارة انما تعتبر حيث كان المشار اليه بقيل التسمية بالاسم المقارن أو الاتصاف بالصفة
 المقارنة حال لا مالا فبان زيدا يمكن تسميته بكذا حال لا مالا وبغيتي شيئا استقبالا بخلاف ما اذا لم يقبل
 حال لا مالا كهدى المسئلة فلا يصح حينئذ فلا يعترض بأن العبرة بالاشارة عند اجتماعها مع الاسم فإفاده

(ومضى الى الجنازة ينوي الصلاة لله تعالى)
 (و) ينوي أيضا (الدعاء للميت) لانه الواجب
 عليه فيقول أصلي لله تعالى داعيا للميت (وان
 اشبه عليه الميت) ذكر ثم اتى (يقول نويت
 أصلي مع الامام على من يصلي عليه) الامام
 وأما في الاشياء بجنازة أنه لو نوى الميت المذكور
 فبان أنه اتى أو عكسه لم يجز وأنه لا يصح تعيين
 عدد الموتى الا اذا بان أنهم أكثر منهم عددا
 لعدم نية الزائد (والامام ينوي صلاته فقط)
 (ولا) يشترط الصحة الاقتداءية (أدلة
 المقتضى) بل لبيل الثواب عند اقتداء أحد به
 لا قبله كما يجتهد في الاشياء (ولو أتم رجالا) فلا
 يجزئ في لا يوم أحد امالم ينو الامامة (وان
 أم زاده فان اقتدت) به المرأة (عند ذبح رجل
 في غير صلاة جنازة فلا بد) لصحة صلاته (قوله
 نية امامتها) انما لا يلزم فيها بالخطأ (قوله
 التزام) وان لم تقصد محاذية اختلف فيه (فقبل
 يشترط وقيل لا كجنازة اجماعا وكيفية وعبد
 عن الاصح خلاصة واشياء وعليه ان لم يتخذ
 أحد امت صلاتها والا لا (ونية استقبال
 القبلة ليست بشرط) مطلقا على الرابع فقبل
 لو نوى بناء الكعبة أو المقام أو محراب مسجده
 لم يجز فترج على المرجوح (كنية تعين
 الامام في جهة الاقتداء) فانما الميت بشرط
 فلواتم به بظنه زيدا فاذا هو بكر صح الا اذا
 عينه باسمه فبان غيره الا اذا عزفه بكان
 كالتأثير في محراب أو اشارة كهذا الامام الذي
 هو زيد الا اذا أشار لصفة محتمة كهدى
 الشاب فاذا هو شيخ فلا يصح وبكسه يصح
 لان الشاب يدعى شيخا عليه

بل قبل
 اريد
 من في
 التذك
 من
 كبروا
 الاقت
 (طام
 ما يجر
 عندنا
 وجوز
 نية ال
 (وترا
 وقتا
 التعي
 ولوع
 القرع
 سنة
 مالا

الخطي (قوله لم يجز) أي لانه اقتداء بغيره وهذا التعديل يظهر فيما اذا نوى أن يصلي خلف من هو على مذهب فاطماهر أن ذكر الحصر اتفاق (قوله لما كان الاعتبار نسجاً عندنا) أي عند عدم الإشارة (قوله نواب الصلاة) أي المذكور في الحديث المتفق عليه وهو ما رواه أبو هريرة عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال صلاة في مسجدى هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام فتكون هذه المضاعفة فيما زيد أيضاً وفيه أن الحديث ذكر فيه الاسم والأشارة والعبرة للأشارة حيث قد غاب لا مضاعفة فيه وهو الذي صححه النووي ولم يأخذ بحديث لوم مسجدى هذا إلى صنعاء كان مسجدى لشدة ضعفه وانما يعمل بالضعف في فضائل الأعمال إذا لم يستدفعه (قوله واستقبال القبلة) السين والتاء ليستا لطلب فاستفعل بمعنى فعل حق لو صلى من اشتهت عليه القبلة بلا حصر فعله الإعادة فإن علم بعد الفراغ أنه أصاب جاز والقبلة في الأصل اسم للمحالة التي يقابل الإنسان عليها غيره وقد صارت كالم لا للجهة التي تستقبل في الصلاة بحر وهي العرصة مع ما إذا هاهنا هو الحق لورفعت زيارة أصحاب الكرامات بإزات الصلاة (قوله كما جاز) أي استقبل جهة قدرته (قوله والشرط حصوله لاطلبه) فإني است شرط (قوله وهو شرط زائد) أي ليس مقصود إلا أن المصود له هو الله تعالى (قوله لا يتلاءم) أي اختيار المالكين وذلك لأن فطارة المكلف المعتقد استحالة الجهة عليه تعالى تقتضي عدم التوجه في الصلاة إلى جهة محضة فأمروهم على خلاف ما تقتضيه فطرتهم اختياراً لهم هل يطيعون أو لا وهو عمل لهذوف أي شرطه الله تعالى - لمجي (قوله حتى لو وجد) تفريع على كون الاستقبال شرطاً زائداً لا يتلاءم وانما المصود له هو الله تعالى فينبذ كان السجود لنفس الكعبة كفر لانه سجود لغير الله تعالى حلي (قوله فلامكي) اللام هنا وفي قوله وأخبر به - على حلي (قوله أنه ضعيف) أي اقتراض أصابة العين للمكي مطلقاً (قوله حائل) ولو كان أصلياً كجبل (قوله مكي يعاين الكعبة) والمصلي في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبيلة ففوله ولغيره أصابة جهتها محسوس غير المدنى لأن قبلتها بالوحى فله في البحر وهو أولى بما في الحلي (قوله مسامحة الكعبة أولها واتها) هذه المسامحة تحقيقية وهي بحيث لو خرج خط من جهته لمز على الكعبة أو هواتها ولم يذكر المسامحة التقرينية وهو أن يكون منصرفاً عن القبلة المحرقة لا تزول به المقابلة بالكعبة والمقابلة إذا وقعت في مسافة بعيدة لا تزول بماتزول به من الانحراف لو كانت في مسافة قريبة والانحراف المفسد أن يجاوز المشرق إلى المغرب كما في الفتاوى بحر (قوله بأن يفرض الخ) تصوير للمسامحة الحقيقية (قوله فائقة إلى الأفق) أي معتدلة ويمز على جهة الكعبة (قوله وخط آخر يقطعه) أي الخط الآخر الذي يسامت الكعبة بهذه الصورة ١ (قوله عنه ويسرة) بأن يمز الخط الثاني على الخط الأول من جهة يمين المستقبل إلى جهة يساره والظرفان متعلقان يقطعه (قوله منخ) اختصر عبارتها وهي فلو فرض خط من تلقاء وجه المستقبل للكعبة على التحقيق في بعض البلاد وخط آخر يقطعه على زاويتين قائمتين من جانب يمين المستقبل وشماله لا تزول تلك المقابلة بالاتقال إلى اليمين والشمال على ذلك الخط بفراخ ككثرة ولهذا وضع العلماء قبلة بلد وبلدين وبلاد على سمت واحد اه (قوله فانت فها معنى الخ) ليس كالفهمه فان التيامن والتياسر في عبارته هو الخط وفي عبارة الدرر الشخص فانه قال اذا تيامن أو تياسر يجوز لأن وجهه الإنسان مقوس فعند التيامن أو التياسر يكون أحد جنبه إلى القبلة حلي وذكر في الدرر للاستقبال وجهين أحدهما أن يصل الخط الخارج من جبين المصلي إلى الخط المار بالكعبة على استقامة بحيث يصل قائمتان قلت وهذه صورة الكعبة



وفي المجتبى نوى أن لا يصلي الا خلف من هو على مذهب فاطماهر فاذا هو على غيره لم يجز (فائدة) لما كان الاعتبار نسجاً عندنا لم يجز نواب الصلاة في مسجدى هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام فتكون هذه المضاعفة فيما زيد أيضاً وفيه أن الحديث ذكر فيه الاسم والأشارة والعبرة للأشارة حيث قد غاب لا مضاعفة فيه وهو الذي صححه النووي ولم يأخذ بحديث لوم مسجدى هذا إلى صنعاء كان مسجدى لشدة ضعفه وانما يعمل بالضعف في فضائل الأعمال إذا لم يستدفعه (قوله واستقبال القبلة) السين والتاء ليستا لطلب فاستفعل بمعنى فعل حق لو صلى من اشتهت عليه القبلة بلا حصر فعله الإعادة فإن علم بعد الفراغ أنه أصاب جاز والقبلة في الأصل اسم للمحالة التي يقابل الإنسان عليها غيره وقد صارت كالم لا للجهة التي تستقبل في الصلاة بحر وهي العرصة مع ما إذا هاهنا هو الحق لورفعت زيارة أصحاب الكرامات بإزات الصلاة (قوله كما جاز) أي استقبل جهة قدرته (قوله والشرط حصوله لاطلبه) فإني است شرط (قوله وهو شرط زائد) أي ليس مقصود إلا أن المصود له هو الله تعالى (قوله لا يتلاءم) أي اختيار المالكين وذلك لأن فطارة المكلف المعتقد استحالة الجهة عليه تعالى تقتضي عدم التوجه في الصلاة إلى جهة محضة فأمروهم على خلاف ما تقتضيه فطرتهم اختياراً لهم هل يطيعون أو لا وهو عمل لهذوف أي شرطه الله تعالى - لمجي (قوله حتى لو وجد) تفريع على كون الاستقبال شرطاً زائداً لا يتلاءم وانما المصود له هو الله تعالى فينبذ كان السجود لنفس الكعبة كفر لانه سجود لغير الله تعالى حلي (قوله فلامكي) اللام هنا وفي قوله وأخبر به - على حلي (قوله أنه ضعيف) أي اقتراض أصابة العين للمكي مطلقاً (قوله حائل) ولو كان أصلياً كجبل (قوله مكي يعاين الكعبة) والمصلي في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبيلة ففوله ولغيره أصابة جهتها محسوس غير المدنى لأن قبلتها بالوحى فله في البحر وهو أولى بما في الحلي (قوله مسامحة الكعبة أولها واتها) هذه المسامحة تحقيقية وهي بحيث لو خرج خط من جهته لمز على الكعبة أو هواتها ولم يذكر المسامحة التقرينية وهو أن يكون منصرفاً عن القبلة المحرقة لا تزول به المقابلة بالكعبة والمقابلة إذا وقعت في مسافة بعيدة لا تزول بماتزول به من الانحراف لو كانت في مسافة قريبة والانحراف المفسد أن يجاوز المشرق إلى المغرب كما في الفتاوى بحر (قوله بأن يفرض الخ) تصوير للمسامحة الحقيقية (قوله فائقة إلى الأفق) أي معتدلة ويمز على جهة الكعبة (قوله وخط آخر يقطعه) أي الخط الآخر الذي يسامت الكعبة بهذه الصورة ١ (قوله عنه ويسرة) بأن يمز الخط الثاني على الخط الأول من جهة يمين المستقبل إلى جهة يساره والظرفان متعلقان يقطعه (قوله منخ) اختصر عبارتها وهي فلو فرض خط من تلقاء وجه المستقبل للكعبة على التحقيق في بعض البلاد وخط آخر يقطعه على زاويتين قائمتين من جانب يمين المستقبل وشماله لا تزول تلك المقابلة بالاتقال إلى اليمين والشمال على ذلك الخط بفراخ ككثرة ولهذا وضع العلماء قبلة بلد وبلدين وبلاد على سمت واحد اه (قوله فانت فها معنى الخ) ليس كالفهمه فان التيامن والتياسر في عبارته هو الخط وفي عبارة الدرر الشخص فانه قال اذا تيامن أو تياسر يجوز لأن وجهه الإنسان مقوس فعند التيامن أو التياسر يكون أحد جنبه إلى القبلة حلي وذكر في الدرر للاستقبال وجهين أحدهما أن يصل الخط الخارج من جبين المصلي إلى الخط المار بالكعبة على استقامة بحيث يصل قائمتان قلت وهذه صورة الكعبة

(قوله قبصر) أمر من التبصر بمعنى التأمل (قوله وتعرف) بالبناء للعجز ولونائب الفاعل ضمير يعود إلى القبلة
 (قوله بالدليل) أي بالعلامة الدالة عليها (قوله محارب العصابة والتابعين) أي فهي علامة عليها يجب اتباعها
 وذكر الزبلي أنه لا يجوز التحري مع المحارب وظاهره ولو محارب غير من ذكره ينافي للشر بل لا أن ذلك محمول
 على النهار أما بالدليل فيصح التحري ولو في مسجد والمحارب جمع محارب سمي به لمحاربة النفس والشيطان
 فيه (قوله كالقطب) هو نجم صغير في نبات نعش الصغرى بين الفرقدين والجدى إذا جعله الواقف خلف أذنه
 اليمنى كان مستقبلاً للقبلة إن كان بناحية الكوفة وبغداد وهران وقزوين وطبرستان وجرجان وما والاها
 إلى نهر الشاهر ويجعله من عصر على عاتقه الأيسر ومن بالعراق على كتفه الأيمن ومن باليمن قبالة عمالي جانب
 الأيسر ومن بالشام وراءه بحر (قوله والافن الأهل) أي إذا فقدت هذه العلامات فتعرف بالاستخبار
 من أهل المثل أما إذا لم يكن من أهله فلا يقدره لانه كماله بحر وينبغي أن يحمل على ما إذا لم يعرفها غير
 الأهل بالدليل أما إذا كان من غير الأهل لكنه يعلم بالدليل فيسأله ولا يتحري لانه إذا وجد من يعتبر أخباره
 وجب سؤاله والاخذ بقوله ولو خالف رأيه كافي السراج لأن التحري دليل ظاهر والعمل به انما يجب عند عدم
 دليل أقوى منه والأخبار فوق التحري كافي الهداية أفاده بعض الأفاضل ويجب الاستخبار ولو من عبد
 أو أمة ويتحري في خبر الناسق والمستور ثم يعمل بفالظنه كاذ كره الشارح في الحظر (قوله العالم بها)
 أي بشرط كونه مقبول الشهادة كما قيد به صاحب النهر فالذي والجاعل يجوز التحري مع وجودهما
 (قوله من لو صاح به سمعه) بدل من الأهل وأما إذا كان لا يسمعه يتحري (قوله العرصة) هي كل بقعة بين
 الدور واسعة ليس فيها بناء صحاح والمراد البقعة لا بهذا القيد (قوله فهي الخ) لا يظهر تقريره على ما قبله
 وعلم منه أن المصل في تقويم الأرض أوفى أعلى الجواهر انصح صلاته (قوله أرض) أو على خشبة في البحر يخاف
 أن تحرف إلى القبلة غرق أو كان في طين وردغة لا يجيد على الأرض مكاناً يابساً وكانت الدابة جوارحاً لوزل
 لا يمكنه الركوب إلا بعين مخ (قوله عند الامام) بناء على أن القادر بقدرته لا يعد قادراً وعنده ما يلزمه
 أن وجد موجهها وعليه اقتصر في المنع (قوله أو خوف مال) أي خوف ذهابه بسرقة أو غيرها أن استقبل
 وسواء كان المال ملكاً له أو أمانة قليلاً كان أو كثيراً (قوله وكذا كل من سقط عنه الأركان) أي مع
 عدم قدرته على التوجه كشيخ كبير لا يمكنه أن يركب إلا بعين ولا يجده فكما يجوز له الصلاة على الدابة ولو كانت
 فرضاً ونسقط عنه الأركان كذلك يسقط عنه التوجه إلى القبلة إذا لم يمكنه مخ وهذا ظاهر لا يحتاج
 إلى ذكره لانه إذا هجز عن التوجه فقط جاز الانحراف فأولى إذا هجز عنه مع العجز عن الأركان (قوله جهة قدرته)
 وذلك لأن الكعبة لم تعتبر لعينها بل للابتلاء وهو حاصل بذلك بحر (قوله بإيماء) أي للاركان فيسقط العذر
 الشرط والركن وفيه أن كلام المصنف في الاستقبال ولا يتأني الإيماء فيه (قوله لخوف رؤية عدو) أو سبع
 أو لص وسواه خاف على نفسه أو على دابته بحر (قوله بما مر) متعلق بعرفة وما مر هو الدليل وهو المحارب
 والجموع والسؤال فيسأل العالم بها فان لم يخبره حتى صلي فأخبره لا يعيد ولا يجوز له التحري مع علمه بالعلامات
 والسماء مصيبة وإذا كان لا يعرفها مع هو السماء اختلف في جواز التحري وظاهر ما في البحر ترجيح عدم الجواز
 حيث لا عدم العذر في ذلك وقال ظهير الدين المرغيناني يجوز قال في الجوهرة وظاهر كلام القدوري يشير إلى ما
 وفي المضمرات عن التفتة وكذا لو كان لا يعلم الامارات وليس معه من يخبره فعليه أن يصلي بالتحري في هذه الحالة
 قال في النهر وعليه إطلاق المتن (قوله لما مر) أي أن الطاعة بحسب الطاقة حلي (قوله وان علم به) أي
 بجانب القبلة (قوله أو تقول رأيه) لأن تبدل الاجتهاد بمنزلة تبدل التسليم (قوله ولو بمكة) أو المدينة بان كان
 جوساً ولم يكن يحضره من يسأله فلي التحري ثم يمين أنه أخطأ بحر وهو المعتمد (قوله ولا يلزمه قرع أبواب)
 لأنه ليس له ذلك كافي البحر (قوله ومس جدار) لأن الحائط لو كانت منقوشة لا يمكنه تمييز المحراب من غيره
 وعسى يكون ثم ما يؤذيه بخازنه التحري بحر ويحتمل عدم جواز التحري مع المحارب إذا دخل المسجد ثم سار كما قاله
 الشرنبلالي حلي (قوله ولم يقتدر الرجل به) أعاده معترفاً أن المراد به هو القول له وذلك لانه قد علم خطأه أولاً
 ولو اقتدى به غيره ممن لم يعلم حاله صح (قوله ولا يتحتمل قول) أي وقد علم مريد الاقتداء حاله الأولى كافي البحر
 (قوله لم يجز) لترك فرض التحري بخلاف ما إذا أصاب الامام لأن المطلوب حصول الاستقبال وقد حصل

قبصر وتعرف بالدليل وهو في التحري
 والامصار محارب العصابة والتابعين وفي
 المقاصد والبحار النجوم كالقطب والافن
 الامل العالم بها ممن لو صاح به سمعه (والمعتبر)
 في القبلة (العرصة لا البناء) فهي من الأرض
 السابعة إلى العرش (وقبلة العاصم عنها)
 لمرض وإن وجد موجهها عند الامام أو خوف
 حال وكذا كل من سقط عنه الأركان (جهة
 قدرته) ولو مضطجعا بإيماء لخوف رؤية عدو
 ولم يعد لأن الطاعة بحسب الطاقة (ويتحري)
 هو ذل المجهود لنيل المقصود (عابر عن
 معرفة القبلة) بما مر (فان ظهر خطوه لم يعد)
 لما مر (وان علم به في صلاته أو تحوّل إليه)
 ولو في جودسه (استداره) جوارحاً لوزل
 كل ركعة بلهجة جاز ولو بمكة أو مسجد مظلم
 ولا يلزمه قرع أبواب ومس جدار ولو أعمى
 فسواء رجل يميني ولم يقتدر الرجل به ولا يجز
 فتقول ولو انتم تحضرون لا تحتمل بجزان أخطأ
 الامام

حلي (قوله استدار المسبوق) لانه منفرد فيما يقضى فلم يكن مؤثما خالف امامه حلي (قوله واستأنف اللاحق) لانه خالف الامام حكاه في محالفا ولو كان لاحقا مسبوقا فان قضى ما لحق به أولا وتحول رأيه فيه استأنف وان فيما سبق به استدار وان قضى ما سبق به أولا وتحول رأيه واستمر قضاء ما لحق به استأنف كما اذا تحول فيه وأما اذا لم يستمر اليه بأن بدله رأى امامه فيما لحق به فقبه تردد والظاهر أنه يستدير حلي (قوله صلى لكل جهة) وقيل يؤخر وقيل يخبر قال في البحر ولو تحزى رجل واستوت الحالات عنده وصلى الى جهة ان ظهر أنه أصاب القبلة جاز وان ظهر أنه أخطأ فكذلك وان لم يظهر له شيء جازت صلاته أيضا (قوله استدار) هذا أحد قولين حكاهما في البحر من غير ترجيح الثاني أنه يستأنف وجزم القهستاني بما جزم به الشارح اه حلي قال في سكب الانهر وهو الوجه (قوله استأنف) لانه ان سجدها لهذه الجهة كانت لغير القبلة بالنظر الى ركعتيها وان تحول صلى لغير قبلته الآن (فرع) يتحزى لسجود التلاوة كما يتحزى للصلاة كذا في البحر ومثلها صلاة الجنائز كافي الجوهره (قوله وان شرع بلا تحزاح) أما لو شرع من غير تحزق من غير شك ان تبين انه أصاب أو كان أكبر رأيه أو لم يظهر من حاله شيء حتى ذهب عن الموضوع فصلاته جائزة وان تبين أنه أخطأ أو كان أكبر رأيه فعليه الاعادة بغير (قوله لم يجوز) سواء علم بالخطأ أو بالصواب في الصلاة أو بعدها أولم يعلم شيئا وفي الاخرة خلاف أبي يوسف واستثنى الشارح احدي الصور بقوله الا اذا علم أصابته الخ (قوله فانه يستأنف) لاعراضه عن القبلة وفي كفره قولان وقوله مطلقا أي سواء علم بالخطأ أو بالصواب في الصلاة أو بعدها أولم يعلم شيئا خلافا لابي يوسف في العلم بالأصالة في الصلاة وبعدها حلي (قوله كصل) تشبيه في عدم الجواز المستفاد من قوله فانه يستأنف (قوله لم يجوز) تصريح بوجه التنبه ووجه عدم الجواز أنه لما حكم بفساد صلاته بناء على دليل شرعي وهو تحزبه فلا يتقلب جائزا اذا ظهر خلافه بغير (قوله صلى جماعة) سواء كانوا في مصر أو في قرية أو مفارقة على المعتمد أبو السعود (قوله فلو لم تشبه ان أصاب جاز) هذه ليست خاصة بما اذا صلوا جماعة بالتحزى بل المنفرد كذلك وهو الذي يشير اليه التعبير بأصاب قال في الفتاوى الهندية ولو كان بمحضرة من يسأله عنها فلم يسأله وتحزى وصلى فان أصاب القبلة جاز والافلا كذا في منية المصل وشرح الطحاوي حلي بزيادة (قوله فمن يتيقن منهم) غلبة الظن تعطى حكم اليقين (قوله حالة الاداء) ظرف لقوله يتيقن (قوله أما بعده فلا يضرب) أي اذا علم المخالفة بعد الاداء فلا تبطل الصلاة وظاهره ولو الوقت باقيا (قوله لا اعتقاده خطأ امامه) لف وثبت مرتب فهذا يرجع الى قول المصنف فمن يتيقن بخاتمة امامه وقوله ولتركه فرض المقام يرجع الى قول الشارح أو تقدمه عليه (قوله كالم لم يتيقن) تشبيه في عدم الجواز المستفاد من قول المصنف لم تجز صلاته والاولى ذكره عنده أرشد الى هذا ما في التهرج حيث قال قال في المعراج وكذا لو لم يتيقن الامام بأن رأى رجلين يصليان فنوى الاقتداء بواحد لا بعينه وكذا اذا لم يتيقن فعل الامام اه قوله وكذا اذا لم يتيقن فعل الامام مما يدل على ما قلنا فانه اذا لم يتيقن فعل الامام لا يصح الاقتداء (قوله شرط مطلقا) أي في كل العبادات المقاصد من غير خلاف بخلاف تكبيرة الاحرام ففيها قولان بالشرطية والركنية (قوله ولو عبقها) أي عقب اللفظ الدال عليها (قوله فلو عاينها بغيرها) أي فلو كان المنوي مما يتوقف تحصيله على التلفظ به كطلاق تبطل المشيئة وفيه أن الطلاق يقع باللفظ وان لم ينو حيث كان صريحا الآن يقال اشترط النية بالنظر الى الديانة فان النية تعتبر فيها حتى لو نوى الطلاق عن وثاق لم يقع ديانة ووقع قضاء أفاده الحلي (قوله والا لا) أي وان لم يتوقف تحصيله على التلفظ به كالصوم والصلاة فلا تبطلها المشيئة حلي (قوله ليس لنا من ينوي خلاف ما يؤدى الخ) الحصر ممنوع لان من أدرك التحريم قبل الوقت ينوي أداء ما يؤدى بعد الوقت قضاء وكذا من نوى صلاة القصر ثم نوى الاقامة فيها أتم وكذلك من نوى واجبا أو نهلا في رمضان يكون عن رمضان اللهم الا أن يقال المراد المخالفة بالزيادة والنقص ولا يظهر في الاولى والثالثة زيادة ولا نقص وأما الوسطى فقد نوى فيها الاقامة فلا يقال أدى خلاف ما نوى أو نوى ظهر امتلا والمؤدى ظهر على الحالين (قوله الاعلى قول محمد في الجمعة) صورته أدرك الامام في تشهد الجمعة أو في سجود السهو على القول بفعله فيها يقتضى به نوايا الجمعة اتفاقا فاذ اسلم الامام وقام يقضى أتمها جماعة عندنا وعند محمد أتمها ظهر افتقار أدى خلاف ما نوى على مذهبه حلي بزيادة (قوله والمعتد أن العبادة الخ) مقابله ما عن ابن سبابة من استحضارها في جميعها والعبادة ذات الافعال الصلاة وأما ذات فعل واحد فكذلك الصوم فظاهره الاتفاق على انها

ولو سلم تحول رأى مسبوق ولا حق استدار والمسبوق واستأنف اللاحق ومن لم يقع تحزبه على نفي صلى لكل جهة مرة متباينا طامون تحول رأيه بالجهة الاولى استأنف (وان شرع بلا سجدة من الاولى استأنف) لتركه فرض التحزى تحزلم يجوز وان أصاب (لتركه فرض التحزى الا اذا علم أصابته بعد فراغه فلا يعتد اتفاقا خلاف مخالفت جهة تحزبه فانه يستأنف ولا ينظر كصل على أنه محدث أو فوه نجس أو الوقت لم يدخل فبان بخلافه لم يجوز (صلى جماعة عند اشتباه القبلة) فلو لم تشبه ان أصاب جاز (بالتحزى مع امام دينهم) منهم (لما لو الى جهات ثلاثة فمن يتيقن) منهم (مخالفة امامه في الجهة) أو تقدمه عليه (حالة الاداء) أما بعده فلا يضرب (لم تجز صلاته) لا اعتقاده خطأ امامه ولتركه فرض المقام (ومن لم يعلم ذلك فصلاؤه صحيحة) كالم لم يتيقن الامام بان رأى رجلين يصليان فاقتم بواحد لا بعينه وفروع النية عندنا شرط مطلقا ولو عبقها بمشيئة فلو عاينها بغيرها يتوقف كطلاق وعناق بطل والا لا (ليس لنا من ينوي خلاف ما يؤدى الاعلى قول محمد في الجمعة وهو ضعيف والمعتمد أن العبادة ذات الافعال

فيها (قوله تنسب ينتمى على كلها) فيمكننى بوجود النية في أول العبادة أو قبالتها من غير فاصل منافع (قوله افتتح خالصا) أى وعكسه وادعى أن الرياء محبط للعمل موجب للعقاب وقيل لا يثاب عليها ولا يعاقب عليها والرياء لا يدخل في الصوم وهو أحد ما حمل عليه حديث الصوم لى وأما أجرى به والرياء العمل ليراه الغير والسجدة العمل لسمع الغير وان لم يكن حاضرا (قوله فله ثواب أصل الصلاة) لا ثواب احسانها حلي عن الاشياء وظاهره يتم الفرض والنفل (قوله ولا يترك لخوف دخول الرياء) بل بشرع معتد على الله تعالى في دفعه وكذا لا يترك لخوف استهزاء أو تعريض بأذية غيره ضرة بمال ولا بدن (قوله لانه أمر موهوم) قد لا يتحقق فلا يترك الاحسان العاجل (قوله في حق سقوط الواجب) وأما من جهة ترتيب الثواب عليها أو على تحسينها فظاهره أنه يدخل (قوله قيل لشخص الخ) هذه المسئلة ذكرها النووي وقواعدنا لا تأبأها حلي عن الاشياء (قوله ينبغي أن يجزى به) لانه أتى بالواجب عليه (قوله ولا يستحق الدنار) لانه استيجار على واجب كما إذا استأجر الأب ابنه للخدمة لا يستحق الأجرة لانها واجبة عليه حلي (قوله لا رضاء الصوم) الظاهر أن المراد يصلى ويحب ثوابها لخصامه (قوله لا تفيد) وذلك لأن الخصم قد لا يعفو فيضيع عليه ثواب صلاته يجعله (قوله بل يصلى) من التوافق لما شاء أى من غير هبة ثواب فان عفا خصمه تكتما أو لارضاء الله تعالى له فنواب صلاته لنفسه والا أخذ من حسنة فان فرغت صب من سيئات المظالم عليه والصدقة مثل الصلاة فيما يظهر (قوله جاء أنه يؤخذ) أى ورد في الآثار (قوله لائق) هو سدس درهم حلي (قوله سبع مائة صلاة بالجماعة) أى من الفرائض لأن الجماعة لا تكون الا فيما لا يخص شرعيته به من النوافل كالتراويح وثواب الجماعة ان كان خلف الامام محاذيا له ثواب مائة صلاة وان كان عن يمينه فله ثواب خمسين وسبعين صلاة وان كان عن يساره فله ثواب خمسين صلاة وهذا في الصف الاول ولمن بعده خمس وعشرون أو سبع وعشرون صلاة والذي في المواهب عن القشيري في التحبير سبع مائة صلاة مقبولة ولم يقيد بالجماعة قال شارح المواهب ما حاصله أن هذا لا ينافى أن الله تعالى يعفو عن الظالم ويدخله الجنة برحمته (قوله ينوى الفرض) أى ينوى اقتداء فيه أو ينوى الشروع في صلاة الامام (قوله والاتقن فضلا) أى غير ثابتة في حقه عن ركعتين من التراويح لوقوعها قبل صلاة العشاء ووقت التراويح بعد صلاتها على المعقد (قوله فلم يكتبه) لانها أقوى لكونها فرض عين وذات ركوع وسجود بخلاف الجنائز والضابط أنه اذا جمع بين عبادتين في نية واحدة فان كانت احدهما أقوى كان شارعا فيها وان استويا لفت ولا يكتب كون شارعا في واحدة منهما حلي عن الاشياء (قوله ولو مكتوبتين) دخل وقت احدهما ووقت الاخرى لم يدخل (قوله فلو قسيت) لانها تعينة الارادة لعدم محبة نية العصر في وقت الظهر مثلا ولو كان في عرفة لان الظهر واجبة التقديم عليها للترتيب فكاتبنا نية فالتين لم يقط الترتيب بينهما حلي (قوله والافاء) لانه لا يمكن ادائه معا لان كلاهما مطلوب الفعل على حدة وجعله مؤذيا لاحدهما ترجيح من غير مرجع ولم يعتبروا أولوية الترتيب حتى يكون شارعا في الاولى منهما حلي (قوله فالفاتنة لو الوقت متسا) وكلن ذات ترتيب والافت يته كافي البصر واذا ضاق الوقت فلو قسيت سواء كان ذات ترتيب أولا حلي (قوله فالفرض) لانه أقوى (قوله فعنهما) فيثاب ثوابهما وقد يجمع نية أربع نوافل كنية تحية المسجد وسنة الوضوء والضمي والكسوف فيثاب عليها لما عايناه في كلام الشارح نظرا فان تحية المسجد لا تطالب في وقت كراهة وأجيب بأنهما هنا على وجه التبعية والمنوع استقلالهما أو بانه محمول على ما اذا قامت السنة مع الفرض فاذا هانا وبانها السنة والتحية (قوله فنافلة) لقوتها بكونها كاملة وتلك دعاء حلي (قوله ولا تبطل بنية القطع) وكذا بنية الانتقال الى غيرها (قوله ما لم يكبر نية مغيرة) بأن يكبر ناويا للنفل بعد شروع الفرض وعكسه أو الفاتنة بعد الوقية وعكسه أو الاقتداء بعد الافراد وعكسه وأما اذا كبر نية موافقة كان نوى الظهر بعد ركعة الظهر من غير تكلم بالنية فان النية الاولى لا تبطل ولا يثاب عليها ولو بنى على الثانية فسدت الصلاة (قوله الصوم) فهو الاحتكاف ولكن الاولى عدم الاشتغال بغير ما هو فيه

• (باب صفة الصلاة) •

(قوله شروع في المشروط) هذا يفيد أن المراد بالصفة الاوصاف النفسية لها وهي الاجراء العقلية التي هي أجزاء الهوية من القيام والركوع والسجود لان ذلك هو المشروط وسبب أن الاولى خلافه (قوله ممدد) وقوله

تنسب ينتمى على كلها افتتح خالصا
الرياء اغتر بالسابق والرياء أنه لو خلد
الناس لا يصلى فلو معهم يحسنوا وحده
لا فله ثواب أصل الصلاة ولا يترك لخوف
دخول الرياء لانه أمر موهوم ولا رياء في
الفرائض في حق سقوط الواجب قبل
لشخص صل الظهر ولا يستحق الدنار
النية ينبغي أن يجزى به ولا يستحق الدنار
الملة لا رضاء الصوم لا تفيد بل يصلى لله
فان لم ينف خصمه أخذ من حسنة جاء أنه
يؤخذ لائق ثواب سبع مائة صلاة بالجماعة
ولو أدرك القوم في الصلاة ولم يدركوا فمهم
أم تراويح بنوى الفرض فان هم فيه صبح والا
تقع نفلا ولو بنوى فرضين مكتوبة وجنائة
فله مكتوبة ولو مكتوبتين فلو قسيت ولو فاتت
فلاولى لو من أهل الترتيب والافاء فليحفظ
ولو فاتت وقية فالفاتنة لو الوقت متسا
فرضا ونفلا فالفرض ولو فاتت وجنائة فنافلة
وتحية مسجد فمهم ما ولو نافلة وجنائة فنافلة
ولا تبطل بنية القطع ما لم يكبر نية مغيرة ولو
نوى في صلاة الصوم صبح
• (باب صفة الصلاة) •
شروع في المشروط بعد بيان الشروط هي لغة
ممدد

وصف وأصله وصف كونه حذفت قائمه وعرض عنها هاء التانيث وفي البحر الوصف لثمة ذكر ما في الموصوف
من الصفة والصفة هي ما فيه ولا ينكر أنه يطلق الوصف ويراد به الصفة اه وان حل ما ذكره الشارح على أصل
الصفة وما في البحر على عرفها زال التنافي حلبي (قوله كيفية) قال في التهر هذا أولى من جعلها الاجزاء العقلية
التي هي اجزاء الهوية ووجه الاولوية أنه لا يشمل الواجبات والسنن والمتدوبات ثم ان هذا التعريف لصفة
الصلاة خاصة لا لطلق صفة وهو على حذف مضاف تقديره صفة اجزاء الصلاة فبعض الاجزاء صفة
القرضية كالقيام وبعضها الوجوب كالشهاد وبعضها السنية كاللثام وبعضها التندب كنظر الى موضع
سجود في القيام وانما قدرنا المضاف لان المقام مقام بيان صفة الاجزاء لصفة نفس الصلاة (قوله من
فرائضها الخ) أتى بمن التبعيضية اشارة الى أن هناك فرائض أخرى وهو كذلك وهي ما ذكره الشارح بقوله
وبقي الخ حلبي وتعبيره بالفرائض الصادق على الشروط من التبرئة والخروج بصنعه والقعدة الاخيرة
أولى من الاركان (قوله التبرئة) ناوها للوحدة (قوله قائما) أي أو الى القيام أقرب فلو وجد الامام راكعا
فسكران كان الى القيام أقرب صح والا لا ولو اراد بهما تكبير الركوع لفت بينه ويكتفى من الاخرس والاي
بالنية ولا يلزمه حركتك اللسان لان الواجب حركة بلفظ مخصوص فاذا عذر نفس الواجب لا يوجبكم
بوجوب غيره الا بدليل وفي غير تكبير الاحرام بالزعم التبريك لعدم بدلية شيء عنه كما في التهر حيث
قال وأما باقي التكبيرات فقال في طلاق الفتح انه يحرك لسانه كالقراءة اه وكان الفرق أن تكبير الاحرام لها
خلف وهو النية بخلاف غيرها اه وبعبارة الفتح وطلاق الاخرس واقع بالاشارة وكذا اعتناقه
وبعبارة وشراؤه سواء قدر على الكتابة أم لا للضرورة لانه لو لم يعتبر منه ذلك لادى الى موته جوعا وفقره ذلك
ثم رأينا الشرع اعتبرها منه في العبادات ألا ترى انه اذا حرك لسانه بالقراءة والتكبير كان محصيا ومعتبرا
فكذلك في المعاملات قلت وهذه العبارة لا تنفي لزوم التحريك في غير التبرئة على أن لفظ التكبير اذا استعمل
انما ينصرف الى الكامل وهو تكبير الاحرام ثم لا يخفى أن ما في الفتح يخرج على قول الفضلي وهو خلاف
الصحيح اه أقاده بعض الافاضل ثم القيام انما يرتبط فيما يفترض فيه القيام كالفرض والواجب وسنة
الغير عند القدرة على القيام وأما في النوافل غير سنة الغير وفي الفرائض عند عدم القدرة على القيام فلا يشترط
لها القيام حلبي (قوله في غير جنازة) أما فيها فهي شرط باعتبار الشرع بما لا يمكن باعتبار قيامها
مقام ركعة كما في تكبيراتها اه ثم نبلاي عن المحيط (قوله على القادر) خرج به الاي والآخر كما قد سنا
(قوله به يفتي) أي بشرطها المأخوذة من ذكر الشرط ومقابل القول بالركعة كنية وهو قول محمد والظاهر
حلبي عن التمرنبالية (قوله فيجوز الخ) تقرير على الشرطية وانما جاز بناء النقل على النقل لان الكل صلاة
واحدة بدليل أن القعود لا يترتب الا في آخرها على الصحيح كذا في البحر (قوله وعلى الفرض) لان الفرض
أقوى فيستتبع النقل لصفه (قوله وان كره) أي من جهة تأخير السلام عن محله وعدم ابتداء النقل بتبرئة
حلبي وهي تحريمية والجهة الثانية تظهر في بناء النقل على النقل فيكون قوله وان كره يرجع الى الصورتين
(قوله لا فرض على فرض) بحث فيه بأن مقتضى الشرطية صحة بناء أي صلاة على أي صلاة كما يجوز بناء أي
صلاة على طهارة أي صلاة وكذا بقية الشروط وبذلك قال الصدر الشهيد واجب بأن المنع لا يكون التحريم
ركابا لان المطلوب في الفرض تعيينه وتمييزه عن غيره بأخص أوصافه وأن يكون عبادة على حدة ولو بني على
غيره لكان مع ذلك الغير عبادة واحدة حلبي (قوله أو نقل) وجهه انه لا يجوز أن يستتبع الشيء ما هو فوقه
لان فيه جعل الاقوى تابعا للدني انتهى أبو السعود (قوله على الظاهر) أي من المذهب كالبية قائم اليست من
الاوكان ومع هذا لا يجوز أداء الصلاة بنية صلاة أخرى بحر ومقابل ما قاله الصدر الشهيد (قوله ولا اتصالها)
جواب سؤال حاصله لو كانت شرطا لما روي فيها 1 ما روي في الاركان من الشروط وحاصل الجواب انها لم تلتصق
بالاركان روي فيها ما روي فيها (قوله وقد منعه الزياي) أي منع ما ذكر من مراعاة الشروط اذا أدى من زعم
وكنتها تلك المراعاة وعلى المنع لو أحرمت حاملها للنجاسة فألقاها عند فراغه من التبرئة يعمل يسيرا ومضرا
عن القبلة فاستقبها عند فراغه منها أو كشف العورة فسترها عند فراغه منها يعمل يسيرا وشرع
في التبرئة قبل الزوال فدخل الوقت عند فراغه منها أو شرع المحدث أو الجنب وهو واقف في الماء فأنغمس

وعرفنا كيفية مشقة على فرض وواجب
وسنة ومتدوب (من فرائضها) التي لا يصح
بدونها (التبرئة) قائما (وهي شرط) في غير
جنازة على القادر به يفتي فيجوز بناء النقل على
النقل وعلى الفرض وان كره لا فرض على
فرض أو نقل على الظاهر ولا اتصالها بالاركان
في الشروط وقد منعه الزياي

عند فراغها ثم رفع رأسه وصلى مع في جميع الصور (قوله ثم رجع إليه) أي إلى القول بالمراعاة فيه بحيث
قالوا لنسلم فانما يشترط لما يتصل به من الاداء لان الترخيص من الصلاة وفي جعل هذا وجوباً لمن
الزبط إلى القول بالمراعاة نظر لانه من باب التناول لا الجزم (قوله ثم في التناول مع الخ) لما كان يتوهم من قوله
ثم رجع إليه أن المرجوع اليه هو المقول عليه استدركه عليه بقوله ثم الخ وقوله تقديم المنع أي منع مراعاة
الشروط لها المترتب عليه صحة الصور المتقدمة قال في البصر ومراعاة الشروط للنكسورة ليس لها بل
للقيام المتصل بها وهو ركن ان سلسا مراعاتها والا فهو ممنوع فتقديم المنع على التسليم أولى كذا
في التلويح قالوا أولى أن يقال لان سلم مراعاتها فانه لو أحرمت إلى آخر الصور ولئن سلمنا فهي ليست لها بل للقيام
المتصل بها وهو ركن اه وقد فعل الزياي ما هو الاوّل (قوله لكن نقول الخ) استدركه على ما في التلويح
المفيد أن القول بعدم المراعاة أولى من القول بها (قوله الاحتياط خلافه) وهو القول بالمراعاة والمراد
بالاحتياط المأمور بالاحوط اقتراض دليل ما استشهد به من عبارة البرهان وظاهر ما في البحر والتهر والمخ
اعتماد عدم المراعاة (قوله بل باعتبار اتصالها بالقيام) ان اريد القيام الاتي بعدها نقول يمكن تحقيق
الشروط فيه دونها كما في الصور السابقة وان اريد قيامها بالمصاحب لزمن تحصيلها كانت الشروط لها
لانه شرط فيها وشرط الشرط شرط (تنبيه) انما هي تكبير احرام لانها تحرم الاشياء المباحة التي تنافي
الصلاة لا كل مباح كالشيء لسبق الحدث (قوله الذي هو ركنها) أي الصلاة (قوله ومنها القيام) يشمل
التام منه وهو الاتصاف مع الاعتدال وغير التام وهو الارتفاع قبل أن تنال يداها ركنيه وقوله بحيث الخ
صادق بالصورتين (قوله بقدر القراءة فيه) فهو بقدر آية فرض بقدر الفاتحة وسورة أو ثلاث آيات واجب
وبقدر ما تقرأ فيه سورة الأعلى والكافرون والصدية في الوزن سنة وبقدر طول الفصل وأوسطه وقصاره
في محالها مندوب وعند سقوط القراءة بسقط التحديد كالقيام في الشفع الثاني من الفرض لانه لا قراءة فيه
فالركن فيه أصل القيام لا امتداده كما في القهستاني ذكره بعض الافاضل (قوله فلو كبر فاعلم الخ) يحصل على
من لا قراءة عليه ككالاتي أو أنه اقتصر على أدنى قراءة ما يحصل به الفرض مما لا يقتصر إلى الوقوف فهو من
تطرق لا مكان الايمان به هاوي إلى الركوع أو أنه ترك القراءة في الاولين وأتى بها في الآخرين لان التعيين
في الاولين واجب اه أبو السعود (قوله كنذر) أطلقه فتشمل النذر المطلق وهو الذي لم يعين فيه القيام
ولا القعود وهذا أحد قولين فيه والثاني التحيز والاولى في القيام أن يكون القدمان على الأرض فلو قام
على عقبيه أو أطراف أصابعه أو رافعا إحدى رجله عن الأرض يجوز له ويكره ان كان بغير عذر والا قرب
للشروع أن يكون بين قدميه قدر أربع أصابع البد اه أبو السعود عن الجوى أقول لا يظهر ذلك في السمين
ومصاحب الادرة فالاولى الاطلاق والاحالة على العادة الا ان يقال ان حالة الضرورة مستثناة وهذا في حال
القيام أما في الركوع والسجود فيلزمهما كما يأتي (قوله وسنة فجر) أما على القول بوجوبها فظاهر
وأما على القول بسنيتها فمراعاة القول بالوجوب ونقل الشرط إلى في مراعى الفلاح أن الأصح جوازها من
قعود وانظر حكم قضاء الناقلة الفاسدة هل يفترض القيام فيه أو لا كاملها (قوله نذر ايماءه قاعدة) تحقيقا
لكونه وسيلة فتركه عند فوات ما شرع لاجله وجاز ايماءه فاعلم (قوله وكذا من يسبل جرحه) يعني يتدب
ايماءه قاعدة أو يجوز فاعلم وليس المراد أنه يجوز له السجود لانه لو سجد لم فوات الطهارة بلا خلف ولو صلى
قاعدا أو قائما بالاياءات السجود والركوع إلى خلف وهو الايماء بها حلي (قوله كن يسبل جرحه
اذا قام) يفترض عليه القعود خلفه عن القيام ولا خلف عن الطهارة (قوله أو يسلس بوله) العلة فيه هي العلة
فيما قبله (قوله أو يدور رجب عورته) لانه لا خلف عن الستور والقعود خلف عن القيام وكذا اذا يدور رجب عورته
أعجماء عورته كما في أبي السعود والاولى الاقتصار عليه لانه لهذا المانع (قوله أو يصف عن القراءة أصلا) فينضم
القعود وعلم مما ذكر أن ركنية القراءة أقوى من ركنية القيام وقد يقال لتمام القيام للقراءة لوجود
خلفه دونها وما في ضعف ككرم ونصر كما في القاموس وأشار بقوله أصلا إلى أنه لو قدر على الاتيان
بقدر الفرض قائما تعين عليه القيام بقدره (قوله أو عن صوم رمضان) فيتعين عليه القعود وتحصيل الصوم
لكونه لا خلفه والغلبة عنه انما هي عند عدم تأتية بوجه (قوله الخروج للجماعة) أي في المسجد وهو محمول

ثم رجع إليه بقوله ولئن سلم ثم في التلويح
تقديم المنع على التسليم أولى كذا
الاحتياط خلافه وعبارة البرهان وانما
لا يشترط لها ما لا يشترط للصلاة لا باعتبار ركنيتها
بل باعتبار اتصالها بالقيام الذي هو ركنها
(أو منها) القيام بحيث لو متنبه لابل
وكذا كتيبه ومفروضة وواجبه وسنونه
ومندوبه بقدر القراءة فيه فلو كبر فاعلم الخ
ولم يفتض صحت ما أتى به من القيام إلى أن
يبلغ الركوع يكفيه قسوة (في فرض) فمطلق به
كنذر وسنة فجر في الأصح (لقادر عليها وعلى
السجود فلو قدر عليه دون السجود كذا
ايماءه قاعدة وكذا من يسبل جرحه لو سجد
وقد ينضم الله هو كمن يسبل جرحه اذا قام
أو يسلس بوله أو يدور رجب عورته أو يصف عن
من القراءة أصلا أو عن صوم رمضان ولو
أنقصه عن القيام الخروج للجماعة على
في دة عاقلا

على ما إذا لم يتميز به الجماعة في بيته أفاده أبو السعود (قوله به يفتي) وجهه أن القيام فرض بخلاف الجماعة وقيل يخرج إلى الجماعة ويصلي قاعدا وهو الأصح مجتبى وقيل يشرع قائما مع الإمام ثم يقعد فإذا جاء وقت الركوع يقوم ويركع واختاره في منية المصلي بجر (قوله ومنها القراءة) أي من القرآن المنقول من الرسول عليه الصلاة والسلام من أقرأه لا يقرأ بالشواذ وان قرأها لا تفسد ولا يعتد بها بخلاف التوراة والإنجيل فيعتد بهما أن وجد المصلي في القرآن ولا يجوز بالحديث القدسي "فهستاني ويؤخذ منه أن القراءة بالعشر كافية لأنه لا يقال لها شواذ وحديث القراءة أن يصح الحروف مع إسماع نفسه وذكر في النهروقة الشارح في الفصل الثاني أنه لو قرأ من التوراة والإنجيل والزبور أن كان قصة أو حكما فسدت وإن كان ذلك كرا لا تفسد ولا يجزئ إجماعا سواء كان قادرا على قراءة القرآن أم لا انتهى وهذا يدل على أن مراد القهستاني بالاستعداد به عدم الفساد به إن كان غير قصة وحكم لكنه خلاف المتبادر منه (قوله لقادر عليها) خرج الآخر والامى الذي اجتهد آفاء اللبس وانتهى فلم يقدر على التعلم وكذلك من لا يمكنه أداء الحروف بالاجتهاد التام كبعض أهل الهند والترك فهستاني (قوله وهي ركن زائد) اعلم أن الركن قسمان أصلي وهو ما لا ي سقط بالضرورة وزائد وهو ما يستقط في بعض المورس غير متحقق ضرورة وجعلوا القراءة من الثاني لسقوطها عن المقتدى وعن المدر في الركوع ولاتفاق بين الركنية والزيادة لأن تسميتها ركنا باعتبار قيام الصلاة فيها في حالة بحيث يستلزم اتقاؤها اتفاقا وتسميتها زائدا لقيامها بدونها في حالة أخرى والزائد ما لا يختلف بدل فلا يقال أن غسل الرجلين والقيام والركوع والسجود أركان زائدة لتبنيها مع الخف والإيماء عنها (قوله لسقوطه بالخلف) إن قلت أن قراءة الإمام خلف عن قراءة المؤتم لما ورد أن قراءة الإمام له قراءة قلت ليس المراد الخلفية بل المراد أن الشارع منه عن القراءة واستكتفى بقراءة الإمام عنه وفي الحلبي ما حمله أن مراد الشارح نفي الخلفية عن المقتدى فلا ينافي وجود الخلفية من الإمام (قوله بحيث لو تديبه الخ) أخذه منه أنه لا يكفي طأطأة الرأس وحده على ما استحسنه الحلبي شارح المدة وفي الخزانة إذا لم يركع وذهب إلى السجود بأن خركا لجل فهذا الانحياز يجره عن الركوع ثم هذا في الركوع قائما وإن ركع جالسا ينبغي أن يجاذى بجهته ركبتيه أبو السعود ووقته بعد تمام القراءة وقبل إذا تم حرفا أو كلمة منها حال الخرو ولا بأس به والاول أصح درشتي (قوله ومنها السجود) هو لغة الخضوع وشرعا وضع بعض الوجه على الأرض مما لا يضر به فيه فدخل الاتف وخرج الخذ والذق وما إذا رفع قدميه في السجود فإنه أشبه بالتلاعب من التعظيم بجر (قوله بجهته) هو قوله ما والمفتي به لرجم الإمام إليه وقال الإمام في رواية قدسية يكنى وضع الاتف (تنبه) وضع جزء من الجهة وإن قل فرض ووضع أكثرها واجب حلي (قوله وقدميه) يجب إسقاطه لأنه يكنى وضع وأصبح أحدهما كما ذكره بعد حلي (قوله شرط) بشرط وضع باطن الأصبع لأرأسها حلي ولا ينافيه ما في الهداية أن ترك توجيه الأصابع في السجود مكروه لأن المراد توجيه السك (قوله وتكراره تعبد) وأصله ثابت بالكتاب والسنة والاجماع وكونه تعبدًا هو قول الأكثر من مشايخنا وقيل ترغيبا للشيطان حيث أمر بواحدة نأى فتسجد هما غاظة وقيل الأولى لشكر الإيمان والثانية لبقائه وقيل هما للإشارة إلى أنه خلق من الأرض وبعدها إليها وقيل غير ذلك (قوله ثابت بالسنة) والاجماع بجر (قوله كعدد الركعات) أي في كل الصلوات (قوله والذي يظهر أنه شرط) إذا لو كان ركعتا الوقت المأهية عليه مع أنها لا تتوقف ولهذا لو حلف لا يصلي بحيث يرفع من السجود نهروا نظر هل يقال فيه ما قيل في التحريم من عدم مراعاة الشروط (قوله لأنه شرع للخروج) أي فلم يكن مقصود المأهية وفيه أن القيام والركوع شرعا للسجود وهما ركعتان وقوله للخروج نفي به فهم أن مشروعيته للتشهد لعدم صحته لأنه يلزم عليه أن ما شرع شيء يكون كذلك الشيء إذا تعبد فرض وقراءة التشهد واجبة (قوله ركن زائد) لسقوطه من غير ضرورة لعدم توقف المأهية عليه في صورة الخلف وقبل ركن أصلي واليه مال عصام بن يوسف وجعل الشرط لئلا يثبته على الخلاف في الركنية والشرطية أداءها تأمنا فتصح على الثاني لا الأول (قوله بالرفع من السجود) أي الأول من الركعة الأولى لأن السجود الثاني تكرار للأول وحلت في لا يصلي صلاة بالرفع من السجود الأول من الثانية حلي (قوله لا يكفر منكروه) أي منكروفة بيته للقول بوجوبه كما نقله القهستاني أحما منكر أمه فكافر لكونه مجمعا عليه علم من الدين

به يفتي خلافا للشياخ (و) منها (القراءة) قادر عليها كما ينبغي وهي ركن زائد عند الأكثر لسقوطه بالخلف بالاعتداء (و) منها (الركوع) بحيث لو تديبه فالركنية (و) منها (السجود) بجهته وقدميه ووضع أصبع واحدة منها بشرط وتكراره تعبد ثابت بالسنة والذي يظهر أنه شرط لأنه شرع بالخبر) كالتحريم للشرع وصح في البدائع للخروج أنه ركن زائد بحيث من حلف لا يصلي بالرفع من السجود وفي السراجية لا يكفر منكروه

ضرورة حلي بجنا (قوله قدر أدنى قراءة التشهد) أي أدنى زمن يقرأ فيه بأن يكون قدر أسرع ما يكون من التلقظ به مع تصحيح اللفظ وليس المراد أن في نفسه أدنى وأعلى (قوله وعدم فاصل) عطف تفسير على ما قبله (قوله صحت) وهل يلزمه سجود السهو ويحترز (قوله يصنع) أي قصد أو لو لم يحاذر امرأة لأنها مضافه من الجانبين أبو السهود وعده فرضاً يجري على قول الإمام على تخرج البردعي بالمهمة أحمد بن الحسين أخذاً من المسائل الاثني عشرية فإن الإمام لما قال فيها بالبطالان وأركانها تمت ولم يبق إلا الخروج دل على أنه فرض وهما لما قال بالصفة في ادل على أنه ليس بفرض حلي وإذا نظر إلى أنه لا يؤذي فرض آخر إلا بالخروج ترجح قول الإمام لأن ما وقف عليه أداء القرض فرض وفرضيته لا تنافي كراهته لا اختلاف الحنية فهو من حيث كونه مخرباً من الصلاة فرض ومن حيث كونه بغير لفظ السلام مكروه (قوله كفعلة المنافي لها) كاكل ونهرب وكلام ومنه وسلام حلي وأدخلت الكاف في قوله كفعلة القول المنافي ومثله المحتج بالكلام والسلام وقيد بقوله بعد تمامها لأنه لو كان المنافي قبله بأن كان قبل القعود أفسد اتفاقاً (قوله وإن كره تحريماً) لكونه مضموناً للواجب وهو السلام بجر (قوله اتفاقاً) أي من الإمام وصاحبيه وتخرج البردعي غلط وليس فيه نص عن الإمام لأنه لو كان فرضاً لا يخص بقربة وإنما حكم الإمام بالفساد في الاثني عشرية باعتبار أن فيها معاني مغيرة للقرض حلي وعليه لو سبقه الحدث صحت الصلاة اتفاقاً (قوله وعليه) أي على الصحيح الذي هو قول الكرخي المقابل لقول البردعي وفائدة الخلاف بينهما تظهر فيما إذا سبقه حدث بعد قعوده قدر التشهد إذا لم يتوضأ ويبنى ويخرج يصنعه بطلت على تخرج البردعي وصحت على تخرج الكرخي (قوله وبقي من القروض الخ) وقع بيانها بفعلة عليه السلام وقوله صالوا كما رأيتوني أصلي ولولم يبق الدليل على السنية أو الوجوب في غير هذه الفرائض لقلنا باقتراضها (قوله تميز المقروض) بأن يميز السجدة الثانية من الأولى بأن يرفع ولو قلب لا أو يكون إلى القعود أقرب قولان معصمان ونقل الشريفة إلى المحمية الثانية وفي الحلبي المراد بالتمييز تميز ما فرض عليه من المراتب ففرض عليه حتى لو لم يعلم فرضية الخمس إلا أنه كان يصليها في وقتها لا يجزئه ولو علم أن البعض فرض والبعض سنة فإن نوى القرض في الكل أو نوى صلاة الإمام عند أدائه في القرض ولو لم يعلم الفرضية أصلاً جاز وليس المراد بالمقروض المميز أن يميز ما في الصلاة بوصف الفرضية عن غيره فإنه لا يشترط اهـ (قوله وترتيب القيام الخ) الترتيب جعل كل شيء في مرتبته معناه تقديم القيام على الركوع والركوع على السجود حتى لو خالف فيها فسدت (قوله والقعود الأخير على ما قبله) بحيث يكون آخرها ترتيب فيه تأخيرها وفيما قبله تقديمها والأولى الجريان على وتيرة واحدة بأن يقول وترتيب القيام على الركوع والركوع على السجود والسجود على القعود الأخير أو يقول وترتيب الركوع على القيام والسجود على الركوع والقعود الأخير على السجود حلي (قوله على ما قبله) أي كل ما قبله حتى لو قدم قدر التشهد ثم تذكر أن عليه سجدة بطل القعود لأن الترتيب فيه فرض يبين (قوله واتمام الصلاة) أي الاتيان بها تامة بأن لا يترك شيئاً من فروضها وفيه أن هذا لا يزيد على اقتراض كل فرض فلا يذ في هذه فرضاً مستقلاً حلي قال أبو السهود ويغني عنه ترتيب القعود على ما قبله لأنه يستلزم الاتمام (قوله والاتقال من ركن إلى ركن) الأولى أن يقول والاتقال من فرض إلى فرض ليم الاتقال من السجود إلى المقدمة بناء على أنها شرط للخروج وفي هذه فرضاً نظرياً هو واجب فلور كعب وكوعين أو سجدة ثلاثاً أو قعد عن النهوض للثانية ونحو ذلك مما يتخلل بين الفرضين يكون تاركاً للواجب فيجب عليه سجود السهو (قوله ومتابعته لإمامه في الفروض) بأن يأتي بها ولو بعده وقبله بالفروض لأن متابعته في الواجبات والسنن ليست بفرض فلا تفسد الصلاة بتركها (قوله وصحة صلاة إمامه في رأيه) لأن العبرة لرأي المأموم صحة وفساد على المعتمد ولو اقتدى بشافعي مس ذكره أو امرأة صحت لا بعد خروج دم أوقي (قوله وعدم تقدمه عليه) أي في جهته وقيد به لأنه لو تقدم إلى جهة القبلة أكثر منه لكن في غير جهته كما في استقبال الكعبة لا يضرب (قوله وعدم مخالفته في الجهة) أي من الفرائض عدم مخالفته في الجهة ورد بأن المقتدى يخالف إمامه في الجهة إذا صلاها داخل الكعبة وأخرجها متعلقين والمضرب في مسئلة تحزير الإمام والقوم القبلة العلم بالمخالفة لا المخالفة حتى إذا خالفوه ولم يعلموا صح اقتداؤهم (قوله بشرطهما) بضمير التنبيه أمّا الأول فهو أن يكون صاحب ترتيب وفي الوقت سعة وأمّا الثاني فهو أن تكون المحاذاة في صلاة مطلقة متركبة تحريمية وأداء ونوى

قوله ومثله المحتج في نسخة المجتبى اهـ

(قوله أدنى قراءة التشهد) إلى عبده
ورسوله بلا شرط موالاة وعدم فاصل لما في
القول الجنبية صلى أربعاً وجلس لحقة فظنها
تسلاً ما مقام ثم تذكر فحس ثم تكلم فان كان
الجلد سبب قدر التشهد صحت والا (و) منها
الخروج يصنع كفعلة المنافي لها بعد تمامها
وان كره تحريماً والصحيح أنه ليس بفرض الجنبية
فأله الزبلي وغيره وأقره المسنف وفي المجتبى
وعليه المحققون وبقي من القروض تمييز
المقروض وترتيب القيام على الركوع
والركوع على السجود والقعود الأخير على
ما قبله واتمام الصلاة والاتقال من ركن إلى
ركن آخر ومتابعته لإمامه في القروض وصحة
صلاة إمامه في رأيه وعدم تقدمه عليه وعدم
مخالفته في الجهة وعدم تذكر فاتته وعدم
محاذاة امرأة بشرطهما

الامام امامته حلي والشروط وان وقع في كلامه مفرد الا انه مضاف فيم أبو العود (قوله وتعديل الاركان)
 التعديل التسوية وشراعتين الجوارح في الركوع والسجود والقومة والجلوس قدر تسوية كافي القهستاني
 وهو فرض على كنف القومة والجلوس فلو ترك أحدهما بطلت لانها ركان كذلك احدي الطمانينات الاربع
 حلي (قوله عند الثاني) بل نقله الطحاوي عن علمائنا الثلاثة وهو المختار كافي مجمع الانهر عن الرمز وبه اندفع
 ما في النهر من قولهم فارجعه العبي الغرابته لم أر من عرج عليه حتى أوله بعض العسريين بالمختار من قول أبي
 يوسف حلي (قوله أي هذه الفرائض) أفاد أن الاختيار ليس شرطاً في الواجبات ولا في السنن بل ولا
 في الفرائض كالتفدية الأخيرة بناء على القول بشرطيتها كما أفاده الشربلالي وحينئذ فيراد بالفرائض في
 كلامه الاركان (قوله وبه) أي بالاختيار المذكور بعد والاولى ذكره بعده حلي (قوله نيفا وعشرين) أراد
 أحد وعشرين ثمانية في المتن وثلاثة عشر في الشرح وان فصلت الانتقال الى جزئياته وهي الانتقال من القيام
 الى الركوع ومن الركوع الى السجود ومن السجود الى القعدة كانت ثلاثة وعشرين حلي وفيه أنه عند عدم
 التفصيل تسعة عشر ولا تكون نيفا وعشرين إلا بهذا التفصيل (قوله للحرمة عشرين شرطاً) بعضها فيما يتعلق
 بلفظها وبأقربها شروط الصلاة اشترطت لها الركنيتها أولاً اتصالها بالاركان على ما مر (قوله ولغيرها) وهو الصلاة
 (قوله شروط) مبتدأ سوغ الابتداء به قصد التعميم حلي وقوله حظيت بتساء الخ لطلب والبناء للمجهول خبر
 لمبتدأ أي ظفرت هذا ما ذكره الحلي ولا مانع من جعل ما ذكر في البيت الاول أو صافاً للشروط وقوله دخول
 وقت خبر المبتدأ وقول الحلي سوغ الابتداء به قصد التعميم لا يظهر الا اذا كان بلفظ شرط مفرد ولا حاجة اليه
 على جعل المذكور بعده أو صافاً (قوله مهذبة) بالرفع خبر بعد خبر أو بالنصب حال من الهاء في يجمعها أي
 عزرة (قوله حسناً) بالقصر للضرورة تأنيث أحد من صفة شروط أو خبر ثالث وجوز الحلي جعله مصدراً نصب
 على التميز (قوله مدى الدهر) ظرف لحسن أو لزهو (قوله زهر) ينفع التام من باب خضع والمراد أنها تنفع
 وترى بل الجهل (قوله دخول وقت) بدل من شروط أو خبر لمبتدأ محذوف يعني يشترط لصحة تحرمة صلاة
 اتوقف على الوقت كالمكتوبات وسنتها دخول الوقت (قوله واعتقاد دخوله) ولو بغلبة ظن ولو شك في الدخول
 لا تجزئه صلاته وان تبيد دخوله (قوله وسنن) ينبغي اشتراط اعتقاد السحر حتى لو صلى على ظن أنه مكشوف
 العودة ثم ظهر أنه مستور فلا يجوز له ما يأتي في الظهر حلي بحسنا (قوله وطهر) أي من الحدث والنجس المانع
 ويشترط اعتقاده حتى لو صلى في نوب وعنده أنه نجس ثم ظهر أنه طاهر أو صلى على أنه محدث فظهر أنه
 متوضي لا يجوز له لانه لما حكم بفساد صلاته بناء على تحريمه فلا تنقلب جائرة حلي (قوله والقيام المحتر) أي
 لقادر عليه في غير النفل وتحريمه فيها أن ينطبق حال القيام أو قربه منه فمن أدرك الإمام راكعاً فكبر
 منحياب حيث تنال يدها ركبته لا يصح حلي (قوله ونية اتباع الامام) شرط في صحة صلاة المقتدى فيشترط
 في التحريم لركبته أو لاتصالها بالاركان ولو لم ينو التسابعة كان منفرداً فان قرأت صلاته والا كانت فاسدة
 (قوله ونطقه) بالرفع عطف على دخول واعتراض بأن النطق ركناً فكيف يكون شرطاً وأجيب بأن المراد نطقه
 أي وجهه خاص وهو أن يسمع بها نفسه فمن همس بها أو أجهل على قلبه لا تجزئه وكذا جميع أقوال الصلاة من
 التوقد وبسبب وقراءة وتسييم وتشهد وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وعناق وطلاق وعين كما أفاده
 الناظم (قوله ونصين فرض) أي أنه ظهر أو عصر أداء أو قضاء والمراد تعيينه بالنية (قوله أو وجوب) يشمل ركعتي
 الطوائف والعبدن والوتر والمنذور وقضاء نفل أفاده حلي من الناظم وخرج النفل بأقسامه فإنه يصح
 مطلق النية حتى التراخي عند عامة مشايخنا وهو الصحيح وفي فاضل خان لا بد أن يمينها قال احتياط
 في التراخي تعيينها (قوله فيذكر) أي يتنطق وذكره وان فهم من قوله ونطقه ليمتثل به ما بعده (قوله بجملة)
 هذا ظاهر الرواية عن الامام وبه طالا وورد عنه صحة الشروع بلفظ الجلالة منفرداً وعليه الفتوى لانه مشتق
 من التالة وهو التصديق والتعظيم وهو مناط الحكم عناية والاشتقاق من تعلقات الالفاظ فلا يدل على حدوث
 الذات والاحتياط القول بالارتجال وعليه امامنا (قوله خالص) أي عن حاجته وعن الاستغفار والتعوذ
 (قوله وبسبب) بالجر عطف على مراده فلا يصح الاقتراح به على الصحيح عناية (قوله عرباً) نصت لجملة (قوله ان
 هو يقدر) فلا يجوز زيل وان لم يجزى كما يأتي للشارح أن الامام يرجع الى قرأها في القراءة ورجع الى قوله

وتعديل الاركان عند الثاني والائمة الثلاثة
 قال العيني وهو المختار وأقتره المصنف
 وبسبب في الخزانة (ونشر في أدائها) أي
 هذه الفرائض قلت وبه بلغت نيفا وعشرين
 وقد نظم الشربلالي في شرحه للوجه بانيسة
 للحرمة عشرين شرطاً ولغيرها ثلاثة عشر

نقل

شروط تحريم حظيت بجمعها
 مهذبة حسناً مدى الدهر زهر
 دخول وقت واعتقاد دخوله

وبه اتباع الامام ونطقه
 ونصين فرض أو وجوب فيذكر
 بجملة ذكر خالص عن مراده
 وبسبب عرباً ان هو يقدر

انه قرأ الواجب يجوز ان يقرأ في كل ركعة بآية في جميع الصلوات بجمعه (قوله بترك أكثرها) يفيد أن الواجب الأكثر ولا يعرى عن تأتى بجمعه وفي الله ستاني أنما اقامها واجبة عنده وأما عندها ما كثر وأولها لا يجب السهو بنسيان الباقي كما في الزايد فكلام الشارح جار على قولها (قوله وهو أولى) لعلمه للواجبة المفيدة للوجوب (قوله ككل تكبيرة صيد) وهي ست ثلاث في الأولى وثلاث في الثانية حلي (ويأتى الحاق تكبيرة ركوع الثانية بجماعتها حكمها) (قوله وتعديل ركن) ومثله تعديل القومة والجلاسة حلي (قوله وإتيان كل) أى والأتیان بكل واجب من الواجبات فانه واجب وفيه أن هذا لا يغير معنى كون الواجب واجبا ذمعا أنه فعله واجب لأن الوجوب صفة لفعل المكلف حلي (ويحتمل أن المعنى إتيان كل واجب في محله فيغير ما قاله) (قوله وترك تكرير كل) أى من الواجبات إلا الفاتحة إذا أعادها بعد السورة أو كررها في الأخيرتين اه وهما قولان وفيه أن الفاتحة في الأخيرتين سنة (قوله كما يأتي) في قوله وكذا ترك تكريرها (قوله وضم أقصر سورة) وعند الأئمة الثلاثة سنة (قوله في الأولين) متعلق بضم السورة ولا يتكرر معه قوله وقسمين القراءة في الأولين لأن المراد الزيادة ولو آية فتعين القراءة مطلقا فيها واجب وضم السورة مع الفاتحة فيها واجب آخر (قوله وهل يكره) أحكمهم السورة (قوله المختار لا) أى لا يكره تحريما وان كان الأولى الاكتفاء بالفاتحة حلي (قوله لأن كل شفع الخ) هذا بالنسبة إلى غير التعدة وأما بالنظر إليها فصلاة واحدة فلو ترك التعدة الأولى لا تسد حلي (قوله وكل الوتر احتياطا) لأنه أشبه السنة في عدم الاذان والاقامة فأعطى حكمها حلي (قوله على المذهب) أى على المشهور وفيه وقبل فرض عينان هما وانفعا على أن تأخيرها عنهما لا يفسد وثمرة خلاف في سبب سجود السهو فعلى القول بترك الواجب والقراءة أداء وعلى الثاني تأخير الفرض عن محله والقراءة في الأخيرتين قضاء وحصل الثاني وأيد بعد صحة اقتداء المسافر أى بعد الوقت بالمقيم في الأخيرتين وان لم يقرأ الإمام في الأولين ولو كانت له فيهما ما لم يصح لأنه لا يثبته يكون اقتداء المفترض بلامه تعرض في حق القراءة فلما لم يجز علم أنها قضاء فتعلق بجماعتها فقتلوا الأخيرتان عن القراءة وأيد بوجوب القراءة على مسبوق أدرك امامه في الأخيرتين ولم يكن قرأ في الأولين وقيل التمييز أفضل فقط حلي (قوله على كل الحثورة) فلو قرأ حرقا من السورة قبلها ساه بسجود السهو وكارجه في الجهتي وغيره ويرأ الفاتحة ثم السورة من (قوله وكذا ترك تكريرها) فلو قرأ الفاتحة مرتين قبل السورة وجب سجود السهو لتأخير السورة وكذا لو قرأ أكثرها قبلها وقوله قبل سورة الأولين قيده لأنه لو قرأها مرة قبلها ومرة بعدها لا يجب السهو لعدم لزوم تأخير السورة إذ ليس الركوع باثر السورة واجب وقيد بالأولين لأنه لو كررها قبل سورة الآخرين وقد قرأها فيها لا يجب السهو وكذا لو قرأ السورة قبلها فيها والترتيب وان وجب فلا سهو به لأنه انما يجب بترك واجبات الصلاة وهذا من واجبات القراءة حلي (قوله ورعاية الترتيب بين القراءة والركوع) أى الحاقطة عايسه وهو متحد في كل ركعة واعترض عنه في الواجبات مع نصهم على اشتراط الترتيب فيه حتى لو تذكر السورة بعد قيامه من الركوع فقرأها أعاد الركوع وماذا لا لا اشتراط الترتيب ولو تذكر ركوعا قضاء وقضى ما بعده من السجود أو قياما أو قراءة صلى ركعة تامة وأوجب أن كلاً محمول على ما إذا أخر القراءة من الشفع الأول إلى ما بعده في الفرض الثلاثي أو الرباعي فانه حينئذ لا يفسد الترتيب بين القراءة والركوع لكن يرد عليه أنه على هذا التقدير لا خصوصية للركوع فان السجود مثلاً لو قرأ وركع ولم يسجد ثم قام فقرأ وسجد ولم يركع فحسب له ركعة وقد فاق الترتيب ولم تنفسد حلي بزيادة (قوله) أما فيما لا يتكرر أى في الصلاة أو في ركعة ففرض كالقعدة مع جميع ما قبلها حتى لو تذكر بعد القعدة قبل الصلاة أو بعده قبل أن يأتي بفسد ركعة أو سجدة حلية أو تلاوية فعلها وأعاد التعدة وسجد السهو ومنسل ذلك ترتيب الركوع على القيام والسجود على الركوع وهو المشار إليه بقوله كما مر أى في قوله في من القرائن غير المقرض الخ وعمم ذلك ترتيب الركوع على القراءة فعموم كلامه هنا يناقض قوله ورعاية الترتيب بين القراءة والركوع (قوله كالسجدة) الكتاب استقصائية حلي فلو أخر السجدة الثانية في كل ركعة وجع ما تركه آخر الصلاة صحت مع كراهة التحريم (قوله أو في كل الصلاة كعدد ركعاتها) فان لترتيب فيها واجب وذلك لأن الذي يتضاهه مسبوق أو لم يصلاه ولو كان شرطاً لكان آخر أو رد بأن ما يقضيه أول صلاته حكماً لا حقيقة على أنه ليس أول صلاته مطلقاً بل في حق الأقوال دون الأفعال فلا يصح ترتيب بين الركعات فبسه كلاً يتصور في حق إمام وسفر فغايبه

أولاً فهو أول ما أتى به آخره وأخره وكذلك المذنب واللاحق فمبني الترتيب بينهما في المسبوق واللاحق كن
فاته أولى الفجر وأدرك الثانية ونام فيها حتى سلم الإمام يصلي الركعة التي نام فيها أولاً بقراءة ثم المسبوق
بها بقراءة وان عكس صح وأثم ترك الترتيب الواجب ويجب حيث شاء عليه إعادة الصلاة سواء كان عامداً لادائها
مع كراهة التحريم أو ساهياً لعدم إمكان الجبر بسجود السهول لأن ختام الصلاة وقع بما لحق فيه واللاحق محجور
عن سجود السهول اهـ حلي (قوله حتى لو نسي) تفريع على المصنف وقوله من الأولى ليس بقيد وخصها بالبعدا
من الآخر (قوله قبل الكلام) المراد قبل آتيانه بنفسه (قوله لكنه تشهد) أي يقرأ التشهد فقط ويتم بالصلاة
والدعوات في تشهد السهول على الأصح (قوله ثم تشهد) أي وجوباً (قوله لأنه يبطل بالعود الخ) أي وبطل
القعدة لا لاشتراط الترتيب فيها وبين ما قبلها (قوله والتلاوية) لأنها لما وقعت في الصلاة أعطيت حكم الصلابة
بخلاف ما إذا تركها أصلاً (قوله أما السهوية) أي السجدة السهوية والمراد بالجنس لأن السهولة سجدتان
(قوله قترع التشهد) أي تبطله (قوله بخلاف تلك السجدتين) صوابه ينكح حلي (قوله وكذا في الرفع منهما)
وكذا نفس الرفع من الركوع والجلوس بين السجدتين كما في الخاتمة ونصها المصل إذا ركع ولم يرفع رأسه من
الركوع حتى خر ساجداً ساهياً تجوز صلته في قول الإمام ومحمد وعليه السهول اهـ فيكون حكم الجلسة بين
السجدتين كذلك لأن الكلام فيها واحد بجر (قوله على ما اختاره الكمال) وتبعه تليذه ابن أمير حاج ودلت
عليه عبارة الخاتمة السابقة وقبل فرض واختاره في الجمع والعيني ورواه الطحاوي عن أئمتنا الثلاثة وقبل
سنة (قوله لكن المشهور الخ) فينبغي على هذه القاعدة أن تكون القومة والجلسة واجبتين لأنهما يكملان
ركوع والسجود وأن يكون التعديل فيهما سنة لأنهما يكملان الواجب وهذه القاعدة لا توافق مختار
الكمال لأنه لا جوب في الكل ولا ما رواه الطحاوي عنهم لأنه الفرض في الكل ولا ما قاله الإمام ومحمد لأنه
الكل على الكل على تخرج الجرجاني أو الوجوب في الكل على تخرج الكرخي أو الفرض على ما نقله
الطحاوي قال الحلي ولا يضر مخالفة القاعدة حيث اقتضاها الدليل (قوله وعند الثاني الأربعة فرض)
كل مذهب بأنه وافق الطرقتين على أن الزيادة على الكتاب بخبر الواحد لا تجوز فكيف استقام له القول
بالجواز هنا حتى أثبت به فرضية ما ذكرناه هذا قال المحقق يحمل قول أبي يوسف بالفرضية على الفرض العملي
وهو الواجب فيرفع الخلاف انتهى بجر والكتاب هو قوله تعالى أركعوا واسجدوا وفي قول الكمال وهو
الواجب نظر (قوله في الأصح) راجع إلى القعود الأول في النفل وغير النفل أما النفل فخالف فيه محمد رحمه الله
على وقال إن القعود على رأس كل شفع منه فرض وهو القياس لأن كل شفع صلاة على حدة ولذلك اقترحت
القراءة فيه في كل ركعة قلنا هي انما فرضت للخروج من الصلاة فإذا قام إلى الثالثة تبين أن ما قبلها لم يكن أو أن
انتهى من الصلاة فلم يبق القعدة فريضة بخلاف القراءة فانهما ركن مقصود بنفسه فإذا تركه تفسد صلته كذا في
البحر من باب الوتر والتوافل وأما غير النفل فخالف فيه الطحاوي والكرخي وقال إنه سنة حلي (قوله وكذا ترك
الزيادة فيه) أي القعود الأول في غير النفل أما النفل ما عدا سنة الظهر القبلية وسنة الجمعة مطلقاً فالزيادة فيه
مطلوبة (قوله وأراد بالاول غير الأخير) ليشمل ما إذا صلى ألف ركعة من النفل بتسليمة واحدة فان ما عدا
القعود الأخير واجب ومفهومه أن كل قعود أخير في أي صلاة كانت فرض وهو كذلك إلا القعود الذي بعد
سجود السهول فانه واجب لا فرض لأنه يرفع التشهد لا القعدة ومعلوم أن التشهد يستلزم القعدة فهي واجبة حلي
قوله لكن يرد عليه الخ) ويرد عليه أيضاً ما إذا اقتدى به في ثابته المغرب أو ثالثه فان الثاني جماعداً الأخير فرض
عليه بمتابعة الإمام ويجاب عن ذلك بما أجاب به الشرح حلي (قوله فرض عليه) لا قرضه على الإمام (قوله بأنه
عارض) أي بالاستغلاف (قوله والتشهدان) ولولا بقاء غير المروي عن ابن مسعود وبجس صاحب البحر وجوب
تشهده (قوله بترك بعضه) ظاهره وإن قل (قوله وكذا في كل قعدة) أشار به إلى التورك على المتن في تعبيره
التشبية فانه يفيد في الوجوب في غيرهما ولو أفرد لكان اسم جنس شاملاً لكل تشهد كما أشار إليه في البحر حلي
زيادة (قوله في الأصح) وقبل هو في جماعداً الأخير سنة (قوله في تشهدي المغرب) أي اقتدى به في التشهد الأول
في تشهدي المغرب وحيث قد أدرك في التشهدين وقوله وعابه أي على الإمام فهو فيه أي المأموم معه
أي مع الإمام لوجوب المتابعة عليه وتشهد أي المأموم مع الإمام لأن سجود السهول يرفع التشهد ثم تذكر

حتى لو نسي سجدة من الأولى قضاها ولو بعد
السلام قبل الكلام لكنه تشهد ثم يسجد
السهول ثم تشهد لأنه يبطل بالعود إلى الصلابة
والتلاوية أما السهوية فترفع التشهد لا القعدة
حتى لو سلم بغيره فترفعه منها لم تفسد بخلاف
تلك السجدتين (ونعدي بالاركان) أي
تسكين الجوارح قدر تسبيحة في الركوع
والسجود وكذا في الرفع منها على ما اختاره
الكامل لكن المشهور أن مكمل الفرض
واجب ومكمل الواجب سنة وعند الثاني
الأيض: فرض (والقعود الأول) ولو في نفل
في الأصح وكذا ترك الزيادة فيه على التشهد
وأراد بالاول غير الأخير لكن يرد عليه
لو استخلف مسافر سبقه المحدث فليجاء به
القعود الأول فرض عليه وقد يجاب بأنه
عارض (والتشهدان) ويسجد للسهول وترك
بعضه كله وكذا في كل قعدة في الأصح
اذ قد يتكرر عشر أركان أدرك الإمام في
تشهدهي المغرب وعليه سهو فسجد معه
وتشهد ثم تذكر سجود تلاوة فسجد معه
الركعتين تشهدين

السادس تقديم السجدين على الركعة الثانية أو القعود أو أدلوا في الركعة الثانية قبل السجدين بأن رفع من
ركوع الأولى وقرا أو ركع وسجد فأنما أتى بركعة واحدة زاد فيها ما دون الركعة وهو يقبل الرخص ويلزمه أن يأتي
بالركعة الثانية ويسجد للسهو ولو أتى بها قبل السجدة الثانية وقعت الأولى صحيحة ويلزمه أن يأتي بالسجدة
المتركة منها ويسجد للسهو ولو أتى بالقعود قبل سجدة الثانية أو بين سجديها فقعوده باطل إن أتى بما تركه من
السجود أو يأتي بقعود آخر أو اجابته ويسجد للسهو والافضل له باطله تركه السجود الملبى فقد تضمنت الوجوه
الستة ثمانية عشر واجبا لأن السجودات أربع فلها أربعة ايقاعات بعد الركوعين وأربعة أوضاع على الجهة
والاثنان وأربعة تعاديل وتعد بلان للرفع منه وتركه تنليشهما وتقديمه من سجديهما على ما بعده ومن
الواجبات قراءة التشهد فلو سلم بعد ما قد قدر التشهد ولم يشهد فانه يشهد ويسلم ويسجد سجدة في السهو ثم يشهد
ويسلم ومنها ايقاع التشهد في القعود فلو أتى به في السجدة الأخيرة لكان آتيانه به في غير محله وبذلك يلزم سجود
السهو ومنها قراءة التشهد في ابتداء قعوده فلو أتى بشئ قبله من قراءة أو دعاء كان مؤخرًا للواجب عن محله وبه
يلزم سجود السهو ومنها ترك القيام في التشهد فان قدمت قام فضيه تفصيل لانه ان كان قد قدر التشهد عادلة تشهد
والسلام ويسجد للسهو وان لم يكن قد قدر التشهد لزمه العود للقعود لفرضه وتشهد ويسلم ويسجد للسهو ومنها
ايقاع السلام مرتين الأولى باتفاق والثانية على الاصح فلو قرأ التشهد ونسى السلام ومكث ساكنًا ثم تذكره لزمه
أن يأتي به ويسجد للسهو لتأخيره عن محله وكذا الوسلم ساها في غير محله أو جرى على لسانه كلمة الشهادة أو التسبيح
سهو أو عاديا في جماعه ويسجد له هو ما لم يخرج من المسجد أو يتكلم الى هنا حصل النيف والار بموت معنى
وجوب كل آية من الفاتحة فذلك أربعة عشر واجبا ومنها الآيات الثلاث فكل آية منها واجب كما يفهم من
الهندية وفيه نظر اذ قد عدهما أولا واجبين جريا على ظاهر المذهب وعلى ما ذكره فيها سنة واجبات ومنها ترك
قراءة التشهد في القيام بعد الشروع في القراءة فهذان واجبان نظرا للركعتين وأما قبل القراءة فهي محل التثنية
ومنها القيام للثانية عقب سجدة الأولى فلو تركها حتى عنه بقدر أداء ركن لزمه سجود السهو ولكنه قد عودا في موضع
القيام ومنها ترك القيام بعد سجدة الثانية فلو قام فقد أتم القعود الفرض عن محله فيجب عليه سجود السهو
ان لم يقيد الثالثة بسجدة والا فقد بطل فرضه ومنها ترك قراءة بعض الآيات في الركوع لما يلزم عليه من تأخير
القراءة عن محلها ومنها ترك بعض التشهد ومحلها ما اذا قد قدر التشهد وقرأ بعضه ومنها ترك القيام قبل السلام
فلو قام يلزمه أن يعود ويسلم ويسجد للسهو ومنها سجدة التلاوة عند قراءة آيتها فالحال الى هنا ثمانية وسبعون
واذا ضربنا ذلك في قعدة المغرب مع واجباتها التي ذكرها وهي القعود وقراءة التشهد وعدم النقص منه وعدم
الزيادة عليه وعدم الزيادة فيه يحصل ثلثمائة وتسعون كما ذكرنا فاذ نظرنا الى مسائل الشغل في الصلاة بقدر أداء
ركن بسكوت سهوا أو تفكرا وجدنا ما اتصل الى أربعة وعشرين وذلك أنه إما أن يكون السكوت قبل الفاتحة
أو فيها أو بعدها أو في الآيات أو بعدها أو في الركوع أو بعده أو في السجدة الأولى أو بين السجدين أو في السجدة
الثانية أو بعد السجدين بكل ذلك في الركعتين أو في التشهد أو قبل السلام فهي أربعة وعشرون كما ترى وإذا
ضربنا ذلك في الثلثمائة وتسعين يحصل تسعة آلاف وثلثمائة وستون ثم اذا نظرنا للتابعة المقتدى لا ما سجد فها تبلغ
سبعة عشر واجبا وهي متابعته في قيام الركعتين وركوعهما والرفع منه وسجودهما الأول والرفع منه
وسجودهما الثاني والرفع منه والقعود والسلام وسجود السهو فذلك السبعة عشر وإذا ضربنا هاتفي تسعة آلاف
وثلثمائة وستين تبلغ مائة ألف وتسعة وخمسين ألفا ومائة وعشرين واجبا وذلك أكثر من مائة ألف كما ذكرتم قال
والتبعية تبقى المحصر وذلك لان ما نذكر بقية الواجبات المختصة ببعض الصلوات كالقفوف وتكبيره وتكبيرة ركوع
ثالثه على ما ذكره وتكبيرات العيدين وتكبير ركوع ثانيا بينهما وكذا في الرابعة والثالثة ونحو ذلك من سجدة
التلاوة الصلواتية انتهى كلام شيخنا الجليل في رسالته المتعاقبة ببيان الواجبات بقليل زيادة (قوله قلت فبلغت)
لا وجه للتفريع (قوله فيلغز أي واجب) المراد به ما يعم الفرض (قوله يستوجب) أي يقتضي ثلثمائة وتسعين
واجبا فعلا وتركها (قوله بل اساءة) هذا معنى على اناطة الاثم بالواجب فقط والمسئلة خلافة قال في البحر والذي
يظهر أنه قد يكون ترك السنة المؤكدة على الصحيح تصريحهم بأنه من ترك سنن الصلاة الخمس قبل لا ياتر
والصحيح أنه ياتر تصريحهم بالاثم لمن ترك الجماعة مع انها سنة مؤكدة على الصحيح ولا شك أن الاثم مقول

فيلغز أي واجب يستوجب (٢٩٠)
واجبا (ومنها) ترك السنة لا يوجب فسادا
ولا سهوا بل اساءة

قوله اناطة له من الخطا للسهو والافغته
فوط لانه من الثلاث كما يعلم براجعة كتب
اللغة اه معجبه

بالتكبير منه أشد من بعض فالأثم لتارك السنة المؤكدة أخف من الأثم لتارك الواجب (قوله لو عايدا) قوله
 غير عايدا لاساءة حلبي (قوله غير مستغف) أي غير منها ومنها أما إذا استغف بأن اعتقد أنها شيء لا يعيأ به في
 نظر الشارع أثم ولو أراد الاستغف بالشارع كفر حلبي وفي البرازية لو لم ير السنة حقا كفر لانه استغف أبو
 السعود (قوله أدون من الكراهة) أي التحريمية لأنها المرادة عند الإطلاق والافالاساءة خلاف الأولى وهي
 مرجع كراهة التنزيه كما ذكره الشرح وغيره (قوله على ما ذكره ثلاثة وعشرون) أنه لفظ العدد لحذف المعدود
 حلبي وفي كلامه إشارة إلى أنها في الواقع أكثر (قوله للتحريمية) الظاهر أن اللام بمعنى مع ليفيد كون الرفع مقارنا
 للتحريمية وقبل الرفع ثم يكبر وقبل يكبر ثم يرفع أبو السعود (قوله ان اعتاد تركه أثم) انما قيل بالآثم في ترك الرفع بناء
 على أنه من سنن الهدى فهو سنة مؤكدة والقائل بعدمه بناء على أنه من سنن الزوائد بمنزلة المستحب وروى عن
 الإمام ما يدل على عدم الآثم فإنه قال ان ترك رفع اليدين جازوان رفع فهو أفضل بحر (قوله أي تركها بحالها)
 أي لا مضمومة كل الضم ولا مفرجة كل التفريق قاله الزيلعي والظاهر أن المراد بالترك نسيها مع الكف بحيث
 تكون مستقبلية القبلة ولا يضمها إلى الكف بحر فيصدق هذا يضمها مستقبلية القبلة (قوله عند التكبير) الظاهر
 أن جميع القيام كذلك (قوله فإنه بدعة) أي قبيحة فهو مكروه تنزيها لترك السنة (قوله بالتكبير) أي تكبير الاحرام
 والاتقال (قوله بقدر حاجته) وان زاد كره (قوله للاعلام) اعلم أن الإمام اذا كبر للافتتاح لابد لصلاة
 من قصد بالتكبير الاحرام والافلاصلاة اذا قصد الاعلام فقط فان جمع بين الأمرين فحسن وكذا المبلغ اذا
 قصد به التبليغ فقط خالبا عن الاحرام فلاصلاة ولا لمن يصلي بتبليغه في هذه الحالة لانه اقتداء بمن لم يدخل
 في الصلاة فان قصد الاحرام والتبليغ فحسن كذا في فتاوى الفري ووجهه أن تكبيرة الافتتاح شرط أو ركن
 فلا بد في تحققها من قصد الاحرام أي الدخول في الصلاة وأما التسميع من الإمام والتحميد من المبلغ وتكبيرات
 الاتقال منها اذا قصد بماد كسر الاعلام فقط فلا فساد للصلاة ولا يقال انه في التسميع حينئذ بمنزلة قوله
 تحت رأسه ونحو ذلك لا نأقول هو ذكر بصيغته فلا يتغير بعزيمته أبو السعود عن القول بالتبليغ في حكم التبليغ
 بسبب الجوى (قوله فيسمع نفسه) لانه ذكر وأفضله ما خفي بحر واعلم أن التبليغ عند عدم الحاجة اليه مكروه
 وهو بدعة منكورة في هذه الحالة اتفق على ذلك الاثمة الاربعة وأما عند الاحتياج اليه فمستحب والاحسن أن
 يركب بالاذان والاقامة وان كان القوم مجتمعين عالين بشروع الإمام فإنه يقتدى به من يستد الاقوال من الملائكة
 الموعود (قوله والتعوذ والتسمية والتأمين) انظر لوزن الفاتحة وقرأ نوح بن النضر بالتواخيذا الخ هل يسن
 والتسمية والتأمين جوى عن الغني أقول مقتضى اطلاقهم سنة التعوذ وما بعده أن يكون الايمان بها
 كما سواها أي بخصوص الفاتحة أولا ونحن على هذا الاطلاق حتى نرى تخصيصا وينبغي التفصيل في
 التأمين ان كان المقروه يصلح أن يكون دعاء أي به وان كان من القصص والاخبار فلا أبو السعود (قوله وكونه
 مترا) جعل سر اخبر الكون المحذوف ليفيد أن الاسرار بها سنة أخرى فعل هذا سنة الايمان بها تحصل ولو مع ما
 الجهر بها أبو السعود (قوله وكونه تحت سرته) فالوضع مطلقا سنة وكونه تحت السرته سنة أخرى أبو السعود
 (قوله للرجل) أما المرأة فتضع الكف على الكف تحت يديها كذا يأتي للشرح والذي في النهر والقهستان في تضع
 فوق الصدر (قوله ونحو اجتماع الدم) قصد به ابداء حكمة لا إثبات الحكم ولا شك أن الدم خصوصاً عند طول
 الوقوف يجتمع في رؤس الاصابع فيضرب اه حلبي (قوله وكذا الرفع) أشار به إلى أن نفس الرفع سنة ولا يصح
 قراءته بالجزء لا فادته خلاف المراد (قوله بحيث يستوى قائما) وهو التعديل وفي البحر وقد سنا أن مقتضى الدليل
 الوجوب لا السنة وهو قول عن الإمام اه واختاره المحقق الكمال وتليذه الحلبي وادعى أن غيره خطأ حيث قال
 وهو الصواب ونقل الطحاوي عن الثلاثة اقتراضه وهو الرواية المشهورة عن الثاني (قوله والتسميع فيه) الأولى
 ذكره بعد قوله وتكبير الركوع كما لا يخفى وتطيره ما يأتي في السجود اه حلبي (قوله ثلاثا) ويكره أن ينقص عن
 الثلاثة تنزيها والتثنية أدنى السنة فن شاء فليزيد بعد أن يضم على وتر (قوله والصاق كعبيه) حالة الركوع هذا
 ابن تيسره والافكيك ييسره على الظاهر (قوله للرجل) أما المرأة فلا تفرج لبنا حالها على السرة (قوله وتكبير
 السجود) أي التكبير الواقع منه فالإضافة لادنى ملازمة جوى (قوله وكذا نفس الرفع منه) يقال فيه ما قيل
 في الرفع من الركوع (قوله والتسميع فيه ثلاثا) ويكره أن يأتي بغير التسميع في الفرض وله أن يدعو في سجود

لو عايدا غير مستغف وقالوا الاساءة أدون
 من الكراهة ثم هي على ما ذكره ثلاثة
 وعشرون (رفع اليدين للتحريمية) في الخلاصة
 ان اعتاد تركه أثم (وتنثر الاصابع) أي
 تركها بحالها (وان لا يطأ على رأسه عندهم
 التكبير) فإنه بدعة (وجهر الإمام بالتكبير)
 بقدر حاجته للاعلام بالدخول والاتقال
 وكذا بالتسميع والتحميد (والثناء والتعوذ
 والمنفرد فيسمع نفسه) وكونه من (سر أو وضع
 والمخفي والتأمين) وكونه (تحت السرته)
 عينية على يمينه (وكونه) (تحت السرته)
 للرجل لقول علي رضي الله عنه من السنة
 وضعها تحت السرته ونحو اجتماع الدم
 في رؤس الاصابع (وتكبير الركوع) قائما
 كذا (الرفع منه) بحيث يستوى قائما
 (والتسميع فيه ثلاثا) والصاق كعبيه (وأخذ
 ركبته يديه) في الركوع (وتفريق أصابعه)
 للرجل ولا يندب التفريق الا هنا ولا الضم
 الا في السجود (وتكبير السجود وكذا)
 نفس (الرفع منه) بحيث يستوى جالسا (و
 كذا) (تكبيره والتسميع فيه ثلاثا)

لأنه عليه السلام كان يدعوه في سجود (تنبه) لما كان الركون تلامسا سببا في جعل
مقابله العظمة لله تعالى ولما كان السجود غاية التسفل ناسب أن يجعل مقابله العلو لله تعالى وهو القهر والاعتدال
لا العلو في المكان تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا شربلاية (قوله ووضع يديه وركبتيه) جملة سنة لتعقبن
السجود بدون وضعهما أفاده الزيلعي والأصح اقتراض وضع إحدى اليدين والركبتين أبو السعود عن
نور الإيضاح وشرحه (قوله فلا يلزم طهارة مكانهما) لأن وضعهما ليس بلازم فإذا وضعهما على غيرهما كان
كعدم الوضع أصلا وهو لا يضرب (قوله الا اذا سجد على كفه) فيشترط طهارة ما تحته أكونه محل السجود فكانه
لم يقبل وضعها تحت الجهة نيابة عن الأرض لاتصالها بالمصلي (قوله كما مر) أي في أول باب شروط الصلاة حلي
(قوله واقتران رجله اليسرى) أي مع نصب اليمنى سواء كان في القعدة الأولى أو الأخرى لأنه عليه السلام فعله
كذلك وما ورد من توركه عليه السلام محمول على كبره وضعفه وكذا يفترش بين السجدةين كما في قساي الشيخ
قاسم وقوله الرجل أخرج المرأة فتوركت كما يأتي أبو السعود (قوله والجلوس بين السجدةين) بحيث يستقر
كل عضو في محله وفي المصنف تكرار مع قوله والرفع منه حيث قيده الشرح بقوله بحيث يستوي جالساً فأن ذلك
عين الجلوس ويقطع النظر عن تقييد الشرح لا تكرار الجلوس يكون من سفل إلى علو والعود عكسه كما يدل
عليه كلام أهل القصة (قوله ووضع يديه فيها الخ) بأن تكون رؤوس الأقدام عند الركبتين (قوله وبأني عزيا
للمنية) أي في الفصل الآتي حيث قال ويضع يديه على فخذه كالشهد منية المصلي وقوله فافهم أشار به إلى الرد
على الشربلاية في دعواه اغفال المتن والشرح هذا الحكم مع أنه مذکور في متن يقرؤه الأطفال حلي (قوله
والصلاة على النبي) صلى الله عليه وسلم وذكري الخزانة أنه واجبة حوى وسيأتي ما منه يستفاد أنه في القعود
الأخيرة واجبة من حيث ذكر اسم الرسول سنة من حيث الصلاة وتكره في الأول لما فيه من تأخير القيام عن محله
(قوله ونسبوه إلى الشذوذ) نسبة إليه الطحاوي والخطابي والبغوي وابن المنذر وابن جرير الطبري وقوله
ومخالفة الإجماع متعقب بأنه روي عن بعض الصحابة وبعض التابعين ما يوافقهم بمرقلة فلا وجه لنسبة الشذوذ
إليه حيثئذ (قوله والدعاء) أي آخر الصلاة قبل السلام وكان عليه الصلاة والسلام إذا انصرف من صلاته استغفر
ثلاثا وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام ومن السنن قراءة آية الكرسي لقوله
عليه السلام من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة لم ينعه من دخول الجنة إلا الموت ومن قرأها حين يأخذ
منجعه من النوم آمنه الله تعالى على داره ودار جاره وأهل دياره وحوله ومنها المعوذات دبر كل صلاة ومنها
اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك ومن السنة رفع الأيدي في الدعاء هذا الصدر وبطونها بما يلي
الوجه وختم الدعاء بسبحان ربك الخ وأن يسمع وجهه بيديه ويدعونه نفسه والمؤمنين والمؤمنات ولو ألدنه أن
كانا مؤمنين والدعاء بالخبرة للكافر لا يجوز بل ادعى القرافي أنه كفر أبو السعود (قوله على قول) هو ضعيف
(قوله والتعبد لغيره) أي لو تم ومنفرد بالمعتقد أن المنفرد يجمع بينهما ويستحب للإمام أن يستقبل الناس
بوجهه أو ينصرف عن عين القبلة أو يسارها وله أن ينصرف لحاجته كما في المنية (قوله لا يوجب إساءة) أي كراهة
تقبحه (قوله كثر سنة الزوائد) مثل صلاة الغصن ورفع اليدين على قول ويصلي بها سنن الهدى التي هي المؤكدة
القريبة من الواجب كالإذان والإقامة والراتب حلي بزيادة (قوله نظر ما إلى موضع سجوده) الظاهر أنه عند
وجود مشغل في هذه المحلات لا ينظر إليها لأنه يضيع الخشوع الذي هو أعلى من هذا المستحب (قوله وإلى حجره)
يكسر الحاموسكون الجليم ما بين يديك من ثوبك عزى زاده عن القاموس (قوله لتصل الخشوع) عليه بل يجمع
مقابله وأيضا فإنه لا تكلف فيه ولو تركه بصره وقع في هذه المواضع قصد أول بقصد أبو السعود (قوله وأمسك يده
عند التثاوب) لما فيه من ضعف الشيطان والتكاسل فيملي طلب فيه النشاط والخشوع والتثاوب بالهمز كما في
المصباح وسائر الأنياء محفوظون منه نهر (قوله يظهر يده اليمنى) هذا حكمه في الصلاة لقلة العمل أما خارجها
فتظهر كفه اليسرى كما وردت به الآثار (قوله وقيل باليمين لو قاعا الخ) كأنه لأن التغطية ينبغي أن تكون باليسرى
كما لا متقاطعا فإذا كان قاعا يسهل عليه ذلك ولم يلزم منه حركة اليدين بخلاف ما إذا كان قاعا متقاطعا يلزم
من التغطية باليسرى حركة اليمنى أيضا لأنها حلي (قوله لأن التغطية الخ) أنه لكونه لا يغطي يده اليمنى
الا عند عدم إمكان كظمه كما في البحر من مكرهات الصلاة حلي وقوله مكرهة الظاهر أنها تزيهية

وضع يديه وركبتيه في السجود - لا يلزم
طهارة مكانهما عندنا يجمع الا اذا سجد على
نصفه كما مر (واقتران رجله اليسرى)
في تشهد الرجل (والجلوس) بين السجدةين
وضع يديه قاعا على فخذه كالشهد منية المصلي
وهذا مما انفصله أهل المتن والشرح كما
قد اجاد القناح للشربلاية قلت وبأني
معزاة المنية فافهم (والصلاة على النبي)
في القعدة الأخيرة وفرض الشافعي قول
الله تعالى على محمد ونسبوه إلى الشذوذ
ومخالفة الإجماع (والدعاء) بما يستحب
سؤاله من العباد وبقي بقية تكبيرات
الاتقالات حتى تكبيرة التثنية على قول
والجميع للإمام والتعبد لغيره وهو محرم
الوجه منة وبسرة السلام (ولها آداب)
تركه لا يوجب إساءة ولا اعتبارا كثر سنة
الزوائد لكن فطما أفضل (نظره إلى موضع
سجوده حال قيامه وإلى ظهر قدميه حال
ركوعه وإلى أرنبيه حال سجوده وإلى حجره
حال قعوده وإلى منكبَيْه الأيمن والأيسر
عند التسليم الأولى والثانية) لتصل
الخشوع (وأمسك يده عند التثاوب) ولو
بأخف نفسه بسنة (فإن لم يقدر غطاء يظهر
يده اليمنى وقيل باليمين لو قاعا والافساره
مجيبي (أو كفه) لأن التغطية بلا ضرورة
مكرهة

(قوله وانخرج كفيه من كفيه عند التكبير) أي الاقل فلا يكره في غيره أفاده مسكين وذلك لأنه أقرب للتواضع وأبعد من التنبيه بالجارية وأمكن من نشر الأصابع زليله وقبده بالرجل لأن المرأة تجعل يديها في كفيها لأنه أمثلها أبو السعود (قوله ودفع المال) هو بالضم كما هو القياس في أسماء الادواء كالزكام أبو السعود (قوله لأنه بلا عذر مفسد) أي إذا حصلت منه حروف أبو السعود عن العيني (قوله والقيام لا مام ومؤتم الخ) مسارعة لا امتثال أمره والظاهر أنه احتراز عن التأخير لا التقديم حتى لو قام أول الإقامة لأبأس وحذر (قوله خلافا لفر الخ) الذي في مسكين والعيني وقال زفر بن قال قد قامت الصلاة (قوله والافقوم كل صف الخ) أي وإن لم يكن الإمام بقرب المحراب بأن كان في موضع آخر من المسجد أو كان خارج المسجد ودخل من خلفه اه حلي (قوله فلا يقفوا) أي اتفاقا ورعا يؤخذ منه كراهة تقديم الوقوف في البحث السابق (قوله وشروع الإمام) وينبغي أن يكون شروع القوم مع شروعه بحيث يقارن تكبيرهم تكبيره حوى (قوله أنه الأصح) أي فالأخذ به أولى لأنه لا يقع اشتباه على المصلين (قوله قننه) أمر من التنبه وفي بعض النسخ قننه وهو تحريف اه حلي أقول لا يحرف بل هو في القنية وعبارتها باختصار المصنف ستة الأول من علم الفروض والسنن وعلم معنى الفرض أنه ما يستحق الثواب بفعله والعقاب بتركه والسنة ما يستحق الثواب بفعلها ولا يعاقب على تركها فنوى الظاهر أو الفجر أجزاء وأغنت نية الظاهر عن نية الفرض والثاني علم ذلك ونوى الفرض فرضا ولكن لا يعلم ما فيه من الفرائض والسنن يجهزته والثالث نوى الفرض ولا يعلم معناه لا يجهزته والرابع علم أن قياما بصلية الناس فرائض ونوافل فيصلي كما يصلي الناس ولا يميز الفرائض من النوافل لا يجهزته وقبل يجهزته ماصلي في الجماعة إذا نوى صلاة الإمام الخامس اعتقد أن الكل فرض جازت صلاته والسادس لا يعلم أن الله تعالى على عباده صلوات مفروضة ولكنه كان يصليها لأوقاتها لم يجهز انتهى

(فصل)

هو لغة الحاجر مصدر بمعنى الفاعل كرجل عدل أي فاعله من ماذ كركبه وبعده أو بمعنى المفعول أي مفعول مما قبله خبراً ومبتداً وعرفاً طائفة من المسائل (قوله وإذا أراد) المصلي ادعى العيني أن هذه الواو تأتي من أفواء المشايخ وتسمى واو الاقتراح وأعلم أن هذا الفصل مشترك بين المصلين والمختص بالمقتدى أن ما ذكره تكبيره تكبيراً مامه فانه أفضل عنده وعندهما يوصله بتكبيره أي يوصل ألف الله براء أكبر وهو أحوط وفق فلا تدرك فضيلة التعريف إلا بالله تعنده وعندهما إلى وقت التناء على الأصح وقبل إلى نصف الحاشية أو إلى آخرها وهو اختار حذف وقيل بالركعة الأولى وصح وقيل بالتأني على فوات التكبير معه ويجب أن تكون البداءة بلفظه الله حق لو قال ~~منع~~ عنده أبو السعود عن البرازية (قوله لو قادرا) محذوف ما يأتي من قوله ولا يلزم العاجز الخ (قوله للاقتراح) أي اقتراح الصلاة ولا بد من نية ذلك حتى لو أراد الإعلام فقط ~~ين شارة~~ (فرع) متى فسد الاقتداء لا يكون إرعا في صلاة نفسه لأنه قصد المشاركة وهي غير صلاة الاضداد (قوله أي قال وجوباً لله أكبر) ظاهره أنه لو قال كبير أو الكبير أو الكار أو الأكبر لا يكون آتياً بالواجب ويجزى ولو مذهب فرغ المأموم قبله يجوز عندهما لا عند أبي يوسف وعامة في الثهر (قوله لا يصح شارة) الأولى التفرع (قوله هو المختار) وهو قول أبي يوسف ومحمد وهو ظاهر الرواية عنه لأن التظيم الذي هو معنى التكبير حكم على المعظم فلا بد من الخبر وقيل يكون شارة بالمبتدأ وقائدة الخلاف تظهر فيما أظهرت على عشر وفي الوقت ما بسع الاسم الشر يف فقط لا تجب الصلاة على ظاهر الرواية ويجب على محابيه (قوله فلا قال الله مع الإمام الخ) مما يظهر فيه ثمة الخلاف كما في البصر (قوله ولو ذكر الاسم الخ) كمن مع ماسبق فإن المراد بالصفة الخبر ومع ذلك هو ضعيف مبنى على غير ظاهر الرواية حلي (قوله بالحذف) أي اقتراضاً ولو حذف المصلي أو الحالت أو الناحية المذلة في اللام الثانية من الجلالة أو حذف الهاء اختلقت قد حصرته وانقاد عينه وحل ذبيحته فلا يترك ذلك احتياطاً أبو السعود عن الشرنبلالي (قوله أحد المميزين) هما هز الله وأكبر فانه مفسد وإن لم يعتمد (قوله وتعنده كفر) أي يعتمد المذموم قصد الاستفهام يقتضي سبق الشك أو ما مجرد قصد المذلة لا يوجب كسفاً على الظاهر حلي قلت ويؤيده قوله في المنع لأن المذلة لا يكون للتعريف (قوله وكذا الباء في الأصح) وقيل لا قصد كذا ذكره الحلي في شرح النية وجه الأصح أنه يصبر جمع

(وانخرج كفيه من كفيه عند التكبير) للرجل الضرورة كبر (ودفع السطاح) ما استطاع) لأنه بلا عذر مفسد فيجب (والقيام) لا مام ومؤتم (حين قبل على الصلاة) خلافاً لفرقة من عند حلي (ان كان الإمام بقرب المحراب والافقوم كل صف ينهي النية الإمام على الظاهر) وان دخل من قدام قاموا حين يقع بصرهم عليه إلا إذا قام الإمام بنفسه في مسجده فلا يقفوا حتى يتم أقامته ظهرية وان شأجه قام حلي (من قبله) أي قبله بجزء (وشروع الإمام) في الصلاة (من قبله) قد قامت الصلاة) ولو أخر حتى أتوها لأبأس به اجاباً وهو قول الثاني (والثلاثة) وهو تعديل المذهب كما في شرح الجمع للمصنف وفي القهستاني معزاً (للمصنف) أنه الأصح (فرع) لو لم يبق في الصلاة من فرائض وسنن أجزاء

(فصل)

(وإذا أراد الشروع فيها كبر) لو قادراً (للاقتراح) أي قال وجوباً لله أكبر ولا يصح شارة بالمبتدأ فقط والله ولا بأس به فقط هو المختار ولو قال الله مع الإمام وأكبر قبله أو أدرك الإمام راكعاً قال الله قائماً وأكبراً كمال يصح في الأصح كالفرغ من الله قبل الإمام ولو ذكر الاسم بلا صفة صح عند الإمام خلافاً للمصنف (بالحذف) أي حذف أحد الهمزتين فسد وتعنده كفر وكذا الباء في الأصح

ويشترط كونه (فائما) فلو وجد الامام
راكعا فكبر متعظا ان الى القيام اقرب صح
ولفت نية تكبيرة الركوع فروع كبر غير
قال بتكبير امامه ان اكبر رايه انه كبر قبله
لم يجز والاجاز محيط ولو اراد بتكبيره التجب
او متابعة المؤذن لم يصح شارعا ويجزم الراء
لقوله صلى الله عليه وسلم الاذان جزم
والاقامة جزم والتكبير جزم من غير
في الاذان (و) انما يصح شارعا بالنية عند
التكبير لا به (وهذه ولا بها واحد ما بل بهما
ولا يلزم العاجز عن النطق) كأن خرس
وأبى (تحريرك لسانه) وكذا في حق القراءة
هو الصحيح لعدم الواجب فلا يلزم غيره
الا بدليل قسكي النية لكن ينبغي ان
يشترط فيها القيام وعدم تقديمها لقيامها
مقام التحريم ولم أره ثم في الاشياء في قاعدة
التابع تابع فالمتقى به لزومه في تكبيرة
وتلبية لا قراءة (ورفع يديه) قبل الله أكبر
وقيل معه (ماسا بابا مية شصتي أذنيه)
وهو المراد بالمحاذاة لانها لا تتبع الا بذلك
ويستقبل بنفسه القبلة وقيل خشيته
(والمرأة) ولو أمة كما في البحر لكن في النهر
عن السراج انها سكال رجل وفي غيره
سكال الحرة (ترفع) بحيث يكون رأس
أصابعها (حذاء منكبها) وقيل كالرجل
(وضع شروعه) أيضا مع كراهة التحريم
(تسبيح وتلبيل) وتحميد (وسأركام
التعظيم) انما السنة لله تعالى ولو مشتركة
كرهيم وكرهيم في الاصح ونحوه الثاني بأكبر
وكبر منه (راوه قرا زاد في الخلاصة
والسكارة ثلثا ومختصا) (كما) صح (لوشرع
بغير حرية) أي لسان كان ونحوه
البردي بالفارسية لزيتهما بعد بث لسان
أهل الجنة العربية والفارسية الدرية
يشد الراء قهستاني

كبر بالتحريك وهو الطبل أو اسم الشيطان كما في الدر المنثور ولو مد الهاء لا يضرب لأنها شاع ولو مد الزا لم يختلف
فيه ولو أبدل همزة أكبر أو لا تقصد (قوله ويشترط كونه فائما) أي في الفرض وما ألحق به مع القدرة عليه
فلو كبر قاعدا ثم قام لم يجز اه در منثور (قوله صح) أي لأنه في حكم القيام التام (قوله ولفت نية تكبيرة
الركوع) وكانت للافتتاح وان لم ينو لأن المحل محل تكبيرة الافتتاح فنية تكبيرة الركوع نية تفسير للشروع
وليس في قدرته ذلك حلي وهذه الصورة مستتاة من قولهم لا بد أن ينوي بتكبيرة الاحرام الدخول في الصلاة
(قوله والاجاز) يعلم ما اذا كان أكبر رايه أنه بعده أو معه وما اذا استوت الحالات حلالا لعله على السداد
(قوله ولو اراد بتكبيره التجب) أي من شيء رأاه وأخبر به أي ولم يرد الدخول في الصلاة سواء كان اماما أو مؤمنا
أو منفردا وقوله أو متابعة المؤذن أي المبلغ أي من غير ارادة دخول في الصلاة ولا بد أن يكون المبلغ دخل
بذلك التكبير في الصلاة حتى لو تابعه وأراد الدخول في الصلاة والمبلغ لم يدخل بتكبيره في الصلاة لا يصح
اقتداؤه كما مر عن القول البليغ (قوله ويجزم الراء) أي في كل تكبير في الصلاة (قوله الاذان جزم) هذا أحد
ما حل عليه وقيل المعنى أنه قطع لاشك فيه فيرجع الى حذف الهزات ويؤيده أن التعبير برفع ونصب وجزم
حادث (قوله بالنية عند التكبير) فالشروع بها والتكبير أي مطلق ذكر شرط فيه كانية مع التلبية في الحج حلي
وفيه أن النية يجوز تقديمها على التكبير (قوله بل بهما) ظاهره أن كلا سبب وليس كذلك كما علمت (قوله
ولا يلزم العاجز عن النطق) أي بتكبير الافتتاح بخلاف باقي التكبير فيلزمه نهى لأن تكبيرة الافتتاح لها
خلف وفوقش بالقراءة فانه لا خلف لها ولا يلزم التحريك فيها أبو السعود وتقدم ما في كلام النهر من عدم
التحريك (قوله فلا يلزم غيره) أي غير الواجب (قوله لكن ينبغي الخ) هو صاحب النهر (قوله القيام) أي فيما يلزم
فيه عند القدرة (قوله وعدم تقديمها) على الشروع أي في أفعال الصلاة وان جاز ذلك اطلق تقديمها ولو قبل الوقت
(قوله في قاعدة السابع) باضافة قاعدة الى جملة التابع تابع حلي (قوله فالمتقى به لزومه) أي التحريك أفاد أنه
المعول عليه لكن يطلب الفرق بين القراءة وغيرها (قوله وقيل معه) قولان معصمان ومال صاحب البحر الى الثاني
ومعنى المعية أن يتبدى الرفع مع التكبير ويختمه معه كما فسره قاضي خان (قوله ما سا بابا مية شصتي أذنيه) هذا
ما لم يكن عليه فهو برنس والارفع الى المناكب كما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يفعلون ذلك وعلى ذلك
حمل ما روى الشافعي رضي الله تعالى عنه أفاده أبو السعود ولو كبر ولم يرفع يديه حتى فرغ من التكبير لم يأت به
لفوات محله وان ذكره في أثناء التكبير رفع لانه لم يفت محله وان لم يمكنه الى الموضع المسنون رفع بقدر الامكان
وان لم يمكنه الارتفاع احداهما رفعها وان لم يمكنه الا بزيادة على المسنون فعل بحر (قوله انها هنا) أي
في الرفع (قوله وفي غيره كالحرة) كالركوع والسجود والقعود قال أبو السعود وما في السراج من التفرقة
حكاه في القنية بقيل فالمتقى ما في البحر (قوله حذاء منكبها) لانه أستلها وهو رواية محمد بن مقاتل
وصحها في الهداية (قوله وقيل كالرجل) لان كفيها ليستابعة وهو رواية الحسن بحر وهو غير مكترع
قوله لكن في النهر عن السراج الخ لان ذلك في الامة وهذا في المرأة مطلقا (قوله وضع شروعه) مطلقا
في العبدن وغيرهما الا صلاة الجنازة وقوله أيضا أي كما صح بالتكبير (قوله مع كراهة التحريم) وقيل لا كراهة
كذا في البحر (قوله الخالصة لله تعالى) يأتي محترزه (قوله ولو مشتركة كرحيم وكرهيم في الاصح) وعليه فتوى
المرغباني وما في الذخيرة من عدم صحة الشروع بالرحيم ضعيف ولو ازال الابهام في المشتري كالمقادير
على كل شيء أو الرحيم بعباده أو عالم الغيب والشهادة صح اتفاقا (تمة) ذكر الغزالي أن أخص اسماء
الله تعالى القيوم وقيل القديم جوي عن السبكي في تفسير آل عمران (قوله ونحوه الثاني) الاصح قولهما
نهر (قوله والبار) بمعنى العكبر كما في القاموس والظاهر جواز تكبيره عنده كما جاز في اخويه حلي فالألفاظ
عنده ثمانية (قوله ونحوه البردي الخ) ضعيف والبردي بالمدال المهمل على الاكثر أجدين الحسين وفارس
اسم قلعة نسب اليها قوم والمراد بها لغتهم وهي أشرف اللغات وأشهرها بعد العربية وأقربها اليها أبو السعود
وقوله بحدوث متعلق بزيتهما والفارسية الدرية منسوبة الى الدر بفتح الدال وهو الباب وهي تشديد الراء بناء على
ان المنسوب الى الثاني أيضا عن وان لم يمكن ثمانية لينا والفارسية خمس لغات فهاوية كان يتكلم بها
المولوي في مجالسهم ودربة يتكلم بها من يباب الملك وفارسية يتكلم بها الموابدة ومن كان مناسبا لهم

وخوذية وهي لغة خراسان وبها كان يتكلم المولد والاشراف في الخلاه وموضع الاستقراغ وعند التعزى
 الحمد وسريانية منسوبة الى سريان وهو العراق حلي (قوله وشير طاهجه) المعتمد قوله (قوله وجميع اذكار
 الصلاة) من تعوذ وتسجدة وتسبيح وتسميع وسلام تحليل أبو السعود (قوله أو آمن) بعد الهجزة من اليمين بحر
 لا من الامان وهل حكمه كذلك يجوز (قوله أو سلم) أي قال السلام عليكم بها (قوله أو شهد عندكم) أي
 أو لا من أو حلف لا بدعوى فلا ندعاء بالفارسية (قوله ولم أر لوشمت عاطسا) لا يظهر فرق بينه وبين ردة السلام
 حلي (قوله عاجزا) اسم فاعل من الهجزة خلاف القدرة حوى وهو قيد للقراءة فقط وما قبلها يصح بغير
 العربية مع القدرة عليها اتفاقا (قوله وجعل العيني الشروع كالقراءة) في أنها لا تجوز بغير العربية إلا عند
 الهجزة (قوله ولا سند بقوله) بل الوجه الجواز لأن المقصود التعظيم وهو يحصل بأي لغة كانت (قوله فظاهاه)
 أي جعل التارخانية رجوعهما اليه في جواز الشروع بغير العربية مع القدرة عليها لا هو اليهما أي
 في الشروع بل في القراءة وقوله ككالمثنى أي حيث قال كالوشرع بغير عربية ولم يقيد بقول فيشير الى الاتفاق
(قوله حتى الشربلائي) عطف على كثير فخرج عن القاصر من أو حتى ابتدائية والخبر محذوف أي ائتمنه عليه
 (قوله قرأ بالفارسية) أي مع القدرة على العربية (قوله أو التوراة) عطف على المحذوف المنسوب أي قرأ
 القرآن بالفارسية أو التوراة حلي ومثل ما ذكرنا بور (قوله ان قصة تفسد وان ذكر الا) هذا التفصيل جمع به
 بين ما في الهداية من أن ذلك لا يفسد حتى لو قرأ من العربي ما تصح به الصلاة زيادة عليها صحت وبين ما ذكره
 التسي وقاضي خان من الفساد (قوله والحق به) أي بالمدكور من قرأته بالفارسية الخ الشاذ أي في فصل
 فيه هذا التفصيل وجمع به بين قولي الفساد وعدمه لكن لا يكتفى به (قوله الاوجه أنه لا يفسد ولا يجزى) أي
 بخلاف القراءة بالفارسية وما بعدها فان القراءة مع القدرة على العربية ليست قرأنا أصلا لانصرافه
 في عرف الشرع للعربي فاذا قرأ قصة بها كان متكلمها بكلام الناس بخلاف الشاذ فانه قرآن الآن في قرآن يتيه
 لا يفسد به ولو قصة وأول صاحب المحيط قول شمس الأئمة في أصوله بالفساد على ما إذا اقتصر عليه
 واسأل يمد من كلام صاحب النهر أن الشاذ ما زاد على العشر للشك في قرآنه أما ما زاد على السبعة الى العشرة
 فهو في حكمها (قوله كانهجي) أي كما إذا قرأ القرآن حرفا فاقائه لا يفسد ولا يجزى حلي (قوله لا أكثر)
 كالثلاث فافوق وذلك لأن الآية والآيتين قليل والقليل عفو وما زاد كثير فلا يعني حلي الا لضرورة والا فلا
 يج (قوله ويكره كتب تفسيره تحتها) وجهها أنه يقع الجهال في فهم كلام الله على خلاف ما هو عليه وهذا
 التحليل يقتضي أن لا فرق بين الفارسية وغيرها حلي لا سيما وقد ورد الامر بتجريد المصاحف من غير القرآن
 (قوله بمشوب) أي مخلوط (قوله وبسمله) لأنها التبرك كانه قال بارك لي وظاهر الزيلعي ترجيحه وفي شرح المنية
 في الاشبه وفي السراج هو الاصح وفي فتاوى المرتضى هو الصحيح وهذه النصوص ظهرا أنه لا عبرة بعث
 لحب البحر الجواز بدليل جوازه على الذبقة وقد اشترط لها الذكر الخالص (قوله واللهم) معناه يا الله وضمة
 الهاء فيه هي الضمة التي بنى عليها النداء والميم عوض عن حرف النداء فلا يجمع بينهما بحر وهو قول
 البصريين (قوله فانه يجوز فيها) أي في الشروع والذبح وقوله في الاصح مما لا بد من الضمة لان معناه يا الله
 أمنا بغير أي قصدنا به حذف حرف النداء والجملة اختصارا وأبقت الضمة والميم عوضا عن الجملة فيجمع
 بينهما وبين حرف النداء وهو مذهب الكوفيين ورد بقوله تعالى واذا قالوا اللهم ان كان هذا هو الحق واهذا
 صحيح المشايخ القول الاول وقبل ان الميم كناية عن أسماء الله تعالى ويشهد له قول النضر بن شميل من قال
 اللهم فقد دعا بجميع أسمائه ولهذا قيل انه الاسم الاعظم بحر (قوله كآله) لم يحك خلافا في المنية في صحة
 الشروع به وهو يقتضي الاتفاق على الضمة به نهر ويجوز اثبات الالف والهجرة وحذف الهمزة
 فتأه حلي فان قلت انه مشوب بحاجته لأن معناه أدعوا الله أجيب بأن الدعاء هنا معناه الذي لا يطلب
 حاجته معينة (قوله هو المختار) استحسنه كثير من المشايخ ليكون جاء ما بين الاخذ والوضع المروي في السنة
 نهر وفي شرح الشربلائي أنه يفعل هذا مرة ثم يورد أن النبي عليه السلام فعلها (قوله والخلفي)
 أي المشكك نهر (قوله تحت ثديها) الذي في القهستان في النهر ترفع فوق الصدر (قوله بلا ارسال يدي في الاصح)
 مقابله أنه يرسلها حال التناهي على أن الوضع سنة القراءة حلي (قوله ما هو الا هم) أي من القيام الحقيقي

وشير طاهجه وعلى هذا أتت آلاف الخطبة
 وجميع اذكار الصلاة وأما ما ذكره بقوله (أو
 آمن أو لمي أو سلم أو سلم أو سلم) أو شهد
 عندكم أو ورد سلاما ولم أر لوشمت عاطسا (أو
 قرأ بها عاجزا) فإثر اجابا قيد القراءة بالهجزة
 لأن الاصح رجوعه الى قولها أو سلم عليه الفتوى
 قلت وجعل العيني الشروع كالقراءة لاسف
 له فيه ولا سند بقوله بل جعل في التارخانية
 كالتسبية يجوز اتفاقا قطاهاه كلفن
 رجوعهما اليه لا هو اليهما فافضله فقد
 اشتبه على كثير من القاصرين حتى
 الشربلائي في كل كسبه قتيبه (لا) يجمع
 (ان أذن بها على الاصح) وان علم أنه أذن
 ذكره الحدادي واعتبر الزيلعي التعارض
 من نهر قرأ بالفارسية أو التوراة أو الاضحية
 الشاذ لكن في النهر الاوجه أنه لا يفسد
 ولا يجزى كانهجي ويجوز كتابة آية أو آيتين
 بالفارسية لا أكثر ويكره كتب تفسيره تحتها
 بها (ولو شرع) مشوب بحاجته تعوذ وبسمله
 وحوله (اللهم اغفر لي) أو ذكرها عند
 الذبح لم يجز بخلاف اللهم فقط فانه يجوز
 فيها في الاصح كآله (ووضع) الرجل (يمينه)
 على يساره تحت مرنه أخذ اذنها بيمينه
 واجماله هو المختار وتضع المراء والخلفي
 الكف على الكف تحت ثديها (كافرع
 من التكبير) بلا ارسال في الاصح (وهو سنة
 قيام) ظاهره أن القاعد لا يجمع ولم أره ثم
 رأيت في مجمع الانهر المراد من القيام ما هو
 الا هم لأن القاعد يفعل كذلك

قول الحنفى بلا ارسال يدل ذلك نسخته
 والافضل يدساقطة من نسخ الشارح التي
 يدي اه

والحكمي فان التعود في النافلة وفي الفريضة وما ألحق بها العذر كالقيام (قوله قرار) أي طول وقوله فيه ذكر مسنون يشمل القرآن قال تعالى انا نحن نزلنا الذكر وأراد بالمسنون المشروع فيشمل القراءة ودعاء القنوت حلي (قوله وتكبيرات الجنائز) أي وفيما بينها (قوله لعدم القرار) أي وان كان فيه ذكر مسنون وهو التسميع والتعميد درر (قوله ما لم يطل القيام فيضع) وظاهره يعلم أي قيام طال وعليه فيضع في قيام صلاة التسابيح الذي بين الركوع والسجود (قوله سجدتك الخ) منصوب بفعل من جنسه أي أسجدك سجدتان أي أنزهك تنزيها ويحسدك أي وأحمدك بحمدك وتبارك أي تكاثرت خير اسمك أي اسمائك وتعالى جسدك أي ارتفعت عظمتك على عظمة كل عظيم أو عن ادراكها منا ولا اله غيرك ينصبهما ويرفعهما ويرفع الاول ونصب الثاني وعكسه قهستاني عن الحيط (قوله تاركاً وجل ثناؤك) أي على سبيل الاولوية بحاقطة على المروي في هذا المحل وفي المنية ان زاده لا يمنع وان تركه لا يؤمر به بحر (قوله الا في الجنائز) نحوه في شرح المتن عن الحلبي ولم يبه عليه المصنف في شرحه ولا شيخه في بحره ولا أخوه في نهره ولا القهستاني (قوله مقتصر) اسم فاعل حال من فاعل قرأ أو اسم مفعول حال من مفعوله وهو سجدتك الخ حلي (قوله فلا يضم وجهت الخ) ظاهره أنه يأتي به أولاً أي قبل الشروع وليس كذلك بل لا يأتي به أولاً ولا بعد الشروع على المعقد الله الا أن يراد بقوله لا يضم لا يأتي به (قوله الا في النافلة) أي يأتي به أي مع الشاء لان منبها على التوسع وهو محل ما روى أنه عليه السلام كان يجمع بينهما (قوله في الأسح) وقيل تنسداً لأنه كذب قال في البحر ويؤيد أن لا يكون في الصحة خلاف لما ثبت في صحيح مسلم من الروايتين وتعليل الفساد بأنه كذب مردود بأنه لا يكون كذباً اذا كان مخبراً عن نفسه لا تالياً واذا كان مخبراً فالفاسد عن الكل اه حلي (قوله الا اذا شرع الامام الخ) أفاد بالاستثناء أنه يأتي به الامام والمنفرد والمقتدي قبل شروع الامام في القراءة (قوله وسواء كان امامه بحر الخ) لما كان قضية المتن جواز الشاء في المخافة وان بدأ الامام بالقراءة وكان ذلك ضعيفاً حول الشارح عبارة المصنف الى القول الصحيح حلي (قوله وقيل في المخافة يثنى) وجه ضعف هذا القول امتنع على المأموم قراءة القرآن التي هي فرض في الصلاة عند قراءة الامام القرآن سرّاً أو جهرراً فلا عليه الشاء وهو نفل أولى بجامع التخليط والتقليط في كل اه حلي (قوله راكعاً أو ساجداً) أذكر اه على ما يحسنه صاحب التهر والجر وقوله أن أكبر رأيه الخ يخالفه ما في الشريعة من انما يسهل أو يسهل في الركوع يحرم قائماً ويركع ويترك الشاء وان أدركه في السجود يأتي به بعد التحريمة ويسجد الله أو اذا في القعدة اه أبو السعود (قوله وكما استفتح تعوذ) أفاد بكما أنه لا يترأخى بينهما ولا يأتي بغيرهما بينهما وأما أنه لو قدم التعوذ على الاستفتاح أعاده كما في البحر (قوله بلفظ أعوذ على المذهب) وهو المعقد وقيل بلفظ أستعذ موافقة لفظ القرآن ورد بأن السين والتاء للطلب وموافقة اللفظ مهددة ولا يزد عليه انه هو السجود العلم لأن ما بعده محل القراءة لا الشاء بحر والرجيم صفة ذم لا تخصيص ولم يؤمن شيطان أبداً الا شيطان نبي محمد عليه الصلاة والسلام وشيطان نوح عليه السلام اه قاله سيدي علي الاجهوري وقوله سرّاً صفة لمصدر محذوف وهو أولى من جعله حالاً وان جرى عليه الشرح حيث قال في الاستفتاح لان وقوع المصدر حالاً وان فاشمعى نهر (قوله كالتنازع) لعلق الشاء والتعوذ به ولم يكن تنازعا حقيقة لانه لا يقع في المفعول له والقيام والحال خلافاً لابن معطي حلي (قوله لقراءة) فن يقرأ يأت به ومن لا فلا وهو قول الامام ومحمد (قوله تركه أي لفوات محله نهر) (قوله ويثني) راجع الى الصورة الثانية فقط وفيه أنه يلزم منه تأخير السورة عن محله وفي البحر من سجود السهو وقراءة أكثر الفاتحة ثم أعادتها كقراءتها مرتين اه أي فهو موجب للسهو الا ان يقال ما هنا ضرورة وقوع التعوذ قبل الفاتحة وفيه بعد لما يلزم عليه من ترك الواجب لاجل السنة حلي ويمكن أن يقال انه مغتفر لكونه اكماً لا كقطع صلاة الفرض لاجل سنة الجماعة (قوله أي لا يسن) هذا الحل لصاحب التهر دفع به اشكال صاحب البحر حيث قال بعد نقله كلام الذخيرة وظاهره أن الاستعاذة لم تشرع الا عند قراءة القرآن أو في الصلاة وفيه نظر اه ووجهه أنها الدفع الوسوسة فطلب في كل ما يضاف فيها الى وثق السنة لا ينافي أنه مشروع على وجه الاستصحاب (قوله فيأتي به) أي بالتعوذ المفهوم من تعوذ المسبوق هو الذي فات بعض الركعات اه أبو السعود (قوله لا مقتدي) سواء كان مقتدي أدرك الكل بالجماعة أو لا

(قوله قرار فيه ذكر مسنون فيضع حالة الشاء وفي القنوت وتكبيرات الجنائز لا) يسن (في قيام بين ركوع وسجود) لعدم القرار (و) لا يسن (تكبيرات العبدین) لعدم الذكر (ما لم يطل القيام فيضع سراج (وقرأ) كما كبر (سجدتك اللهم) تاركاً وجل ثناؤك الا في (سجدتك اللهم) فلا يضم وجهت الجنائز (مقتصر عليه) ولا يفسد بقوله وأنا وجهي الا في النافلة ولا تفسد بقوله وأنا وجهي المسلمين في الاصح (الا اذا) شرع الامام اول المسلمين في الاصح (كان مسبوفاً) أو مدركا في القراءة سواء (كان مسبوفاً) أو مدركا (و) سواء كان (امامه يجهز بالقسم) أو مدركا (قائه لا يأتي به) لما في التهر عن القمري أدرك الامام في القيام يثنى ما لم يبدأ بالقراءة وقيل في المخافة يثنى ولو أدركه راكعاً أو ساجداً ان أكبر رأيه أنه يتركه على المذهب (و) كما استفتح (تعوذ) بلفظ أعوذ على المذهب (سرّاً) قبل الاستفتاح أيضاً وهو كالتنازع (لقراءة) فلو تذكره بعد الفاتحة تركه ولو قبل اكتمالها تعوذ ويثني أن يسنائه اذكره الحلبي ولا يتعوذ التليد اذا قرأ على استاذه ذخيرة أي لا يسن فليحفظ (فيأتي به المسبوق عند قيامه لقائه) لقراءته (لا مقتدي)

أدرك الجماعة أول الصلاة ولم يقارنه في الاحرام أبو السعود (قوله لعدمها) أي القراءة (قوله وكانت تؤدسى غير المؤتم) هو الامام والمنفرد ولو قدمها على التعمد أعادها ولو تذكرها بعد قراءة الفاتحة لا يعيدها ومقتضى ما تقدم أنه اذا تذكر قبل اكمالها أنه يأتي بها ويستأنفها اه أبو السعود (قوله كافي ذبيحة ووضوء) تمثيل للمنى حلي (قوله في أول كل ركعة) لأنها ركعة صلاة مستقلة ولذا لو حلف أن لا يصلي حنث بركنة أبو السعود (قوله ولو جهرية) أشار به الى رد ما في المنية أنه يسمى في السرية لا الجهرية فإنه غلط كما ذكره صاحب الجبر وأخوه (قوله لا تسن بين الفاتحة والسورة) هو قولهما وقال محمد تسن في السرية وفي المستصني وعليه الفتوى وفي العتبية والمحيط قول محمد هو المختار نهر وأقارب ذكر السورة أنه اذا قرأ آيات من سورة لا تسن اتفاقا (قوله ولا تكراه اتفاقا) بل لا خلاف في أنه لو سمي لكان حسنا نهر (قوله ضعفه في الجبر) الحق أنهم ما قولان مرجحان الآن المتون على الاول ووجه الثاني كما في البدائع أنها من الفاتحة بخبر الواحد وهو يوجب العمل فصارت منها عملا فنزله قراءة الفاتحة لزمته التسمية احتياطا نهر (قوله وهي آية) هي لغة العلامة وشرا ما يتبين أوله وآخره فوقفنا من طائفة من كلامه تعالى جوى (قوله أنزلت للفصل بين السور) فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السور حتى ينزل عليه البسمة (قوله فمافي النحل بعض آية) وأول الآية أنه من سليمان وآخرها وأوتى مسكين وهو تفرع على قوله آية أنزلت للفصل (قوله ولا من كل سورة في الاصح) وقال بعض مشايخنا أنها آية من الفاتحة ومن كل سورة وقيل انها ليست من القرآن أصلا وهذا ضعيفان كما في الجبر (قوله فتحرم على الجنب) لانها قرآن نظرا الى تواتر كتابتها في المصحف المأمور بنحو يده مما ليس قرأنا وليس بقرآن نظر الشبهة الاختلاف في قرأتها في الصدر الاول اه حلي وهو تفرع على قوله وهي آية من القرآن (قوله ولم تجز الصلاة بها) لان فرض القراءة ثابت يبين فلا يسقط بمافي شبهة بجر (قوله احتياطا) علة للتحكمين قبله (قوله لشبهة اختلاف مالك) حيث قال بعدم قرأتها وهو قول لبعض مشايخنا (قوله وقراءتها وجوبا) الوجوب يرجع الى القراءة والبعدي قال في الجبر وتارك الفاتحة اثم أكثر من اثم تارك السورة للاختلاف في ركنيتها (قوله اتفقت كراهة التحريم) واذا انقص عن ثلاث قصارا وآية طويلة فتصير ارتكبا كراهة التحريم لتكره الواجب وسيأتي للشرح في التراويح عن الوري وأبي الفضل أن من اقتصر على آية في الفرض لا يكون آثما قال فاطنك بالنفل ومن لم يكن عالما بأهل زمانه فهو جاهل (قوله الا بالمسنون) وهو القراءة من طوال المفصل في الفجر والظهر وأواسطه في العصر والعشاء وقصاره في المغرب (قوله وأتمن) أي قال آمين معرب همتين وفي الرضى أنه سرياني كقاييل وهاميل ميسني على الفتح ومعناه اقبل ومن الغريب ما قيل أنه من أسماء الله تعالى حذفت منه باء النداء وليس من الفاتحة من غير خلاف وفي القنية عن مجاهد من الفاتحة أبو السعود وروى عن الفضال أن آمين أربعة أحرف مقطعة من أسماء الله تعالى وورد ان الله تعالى يخلق من كل حرف ملكا يقول اللهم اغفر لي يقول آمين ذكره بعض شراح الجامع الصغير (قوله بمسدة) وهي أشهرها وأقصها وقصر وهي مشهورة ومعناه استجب أبو السعود (قوله وامالة) أي في المذلة عدم تأنيها في القصر حلي (قوله ولا تفسد بجمع تشديد) لوجوده في قوله تعالى ولا آمين البيت الحرام ولا تحصل السنة بغير الثلاثة الاول (قوله أو حذف) أو مانعة جمع وخلقها قسما من الاول المذموم التشديد من غير حذف الباء وهو ما تقدم الثاني المذموم حذف الباء من غير تشديد وهو ما كان على صيغة الامر من امن لوجوده في قوله تعالى وبلك آمن حلي (قوله بل بقصر مع أحدهما) أي مع التشديد من غير حذف الباء وهو آمين لعدم وجوده في القرآن أو مع حذف الباء من غير تشديد وهو آمن وفيه نظر لوجوده في قوله تعالى فان آمن حلي (قوله وبعدم معهما) أي مع التشديد وحذف الباء لعدم وجوده في القرآن وحاصل ما ذكره ثمانية أوجه خمسة هي خمسة وثلاثة مفسدة وبقي تاسع وهو القصر مع التشديد وحذف الباء وهو مفسد لعدم وجوده في الفاظ القرآن ولو قال الشرح وبعدم معهما لاستوفى حلي (قوله ولو في السرية) وصل بالمأموم فالاول ذكره بلمعه وهو أحد قولين وقيل لا يؤمن المأموم في السرية ولو مع الامام لان ذلك الجهر لا عبرة به حلي (قوله ولو من مثله الخ) لانه لكثرة الازدحام ربما يكون بعيدا من الامام فلا يسمع منه ويسمع من جاره

لعدمها (ويؤخر) الامام التعمد (عن تكبيرات العبد) لقراءته بعدها (و) كما تؤد (سعى) غير المؤتم بلفظ البسمة لا مطلق الذكر كافي ذبيحة ووضوء (في) أول كل ركعة (ولو جهرية) (لا) تسن (بين الفاتحة والسورة مطلقا) ولو سريته ولا تكراه اتفاقا وما صححه الزاهد من وجوبها ضعفه في الجبر (وهي آية) واحدة (من القرآن) كله (أنزلت للفصل بين السور) فمافي النحل بعض آية اجابا (وليس من الفاتحة ولا من كل سورة) في الاصح فتحرم على الجنب (ولم تجز الصلاة بها) احتياطا (ولم يكفر بأحدها اقربهم خلافا مالك فيها) كما سمي (قرأ المصلي لو أمأما أو منفردا الفاتحة و) قرأ بعدها وجوبا (سورة أو ثلاث آيات) ولو كانت الآية أو الآيات ان تعدل ثلاث آيات قصارا اتفقت كراهة التحريم ذكره الحلبي ولا تسنى التسمية الا بالمسنون (وأتمن) بحد أو قصر وامالة ولا تفسد بجمع تشديد أو حذف باء بل بقصر مع أحدهما وبعدم معهما وهذا مما تفردت به ربه (الامام سري) كما موم ومنفرد (ولو في السرية) اذا سمعه ولو من مثله في نحو جعة وعبد

وأشار بزيادة نحو إلى أن الحكم لا يختص بالجمعة والعيد بل كل جماعة كثيرة كذلك وقد جهته المنبر بل إلى
 (قوله وأما حديث الخ) وأرد على قوله ولولم من مثله فأن ظاهر الحديث يقتضي أن لا يؤمن المأموم إلا بجماع
 الامام وقوله بمعلوم الوجود وذلك لأن الشارع طلبه من الامام والظاهر من حال المسلم اتيانه بما أمر به
 الشارع على أنه في الحديث لم يصرح بالجماع فيستعمل أن المراد إذا علمت وقوله بدليل إذا قال الخ بالتأويل
 المذكور اتقى التعارض بين الحديثين وعام الحديث لا قول فانه من وافق تأمينة تأمين الملائكة خفية والاصح
 أن المراد الموافقة في الوقت وقيل في الصفة والموضوع والاختصاص والملائكة هم الحفظة وقيل غيرهم بدليل
 رواية مسلم فانه من وافق قوله قول أهل السماء ويمكن الجمع بأن الحفظة يؤمنون أولا فنهت إلى أهل السماء
 فيؤمنون أو أن الحفظة من أهل السماء لانهم من الملائكة الذين يعاقبون في السجود اليها (قوله ثم كافر غيكر)
 بيان للسنة بلا مد في أول الله وأول أكبر والافسد وآخر كل والافسد بآخر الثاني وأخطا بالاول كافي المحوى
 كالوترك الام الثانية ومدها صواب الا ان خسر بزيادة ألف بعد هاء فبكره ولا يفسد على المختار منية (قوله مع
 الاخطا) هو الاصح لأنه المروي ولما تخلو حالة الخروء عن الذكر وبعضهم يجعل ابتداء مع ابتداءه وآخره
 مع الاستواء ويمكن رجوعه الى الاول وان خالف بينهما في البصر (قوله ولا يكره وصل القراءة بتكبيره) مثله أن
 يقول وأما بركة ربك فحدث الله أكبر بكسر الشاء المثلثة لالتقاء الساكنين حلي أي مع ايقاع كل من التكبير
 والقراءة في محله (قوله لا بأس به) ضعيف لما يلزم عليه من ايقاع القراءة في غير محلها وتأخير التكبير عن محله (قوله
 ويضع يديه) الوضع وأخذ الركبتين والتفريع سنة أبو السعود الا أن التفريع يختص بالرجال (قوله للتمكن)
 أي ليكون أمكن في أخذ الركبتين (قوله ويسن أن يلقى الخ) أي في الركوع والسجود أبو السعود (قوله
 وينصب ساقيه) وبجعله ماشية القوس كما يفعله كثير من العوام مكروه ومن السنة في الركوع استقبال الاصابع
 القبلة بجر (قوله ويسوى ظهره بهجزة) فلا يرفعه ولا يخفضه نهر (قوله وأقله ثلاثا) وذلك أدناه أي أدنى كمال
 السنة فيزيدي خمس أوسع أو تسع ويختم بالوتر الا أن يكون اماما فلا يطيل عليهم بجر وأقاد أن أصل السنة
 يحصل بالوتر والمزتين وثلاثا منه وبزج اندفاض أي حاصل ثلاث وهو جماعي ولو أتى المصنف على تركبه
 سلم من هذا (قوله كره تنزيها) هو المعقد وقال أبو مطيع البلخي تليد الامام باقتراضها ومال الحلبي إلى الوجوب
 وروى عن الامام أحمد وجوبه مرة فان تركه عمدا فسدت وسهوا سجدة فبئس كذا الا تيان به خروجا من
 الخلاف (قوله وكفره مقرر بما اطالة ركوع) أما الانتظار قبل الشروع في غير ما يكره تأخير كقرب وعند
 ضيق وقت فالظاهر عدم الكراهة ولولا من الا اذا شغل على القوم (قوله ان عرفه) عليه جل ما روى عن الامام
 أخشى عليه أمر اعظم وهو الرياء الذي هو شرك العمل ومن فسره بخشية الكفر أو الكفر بالفعل كما وقع
 في المجتبى فليس على ما ينبغي كافي البصر وقوله والافلا بأس به يفيد أنه خلاف الاول والضمير في يرجع إلى
 الطول المأخوذ من الاطالة (قوله ولو اراد به التقرب) أقاد أن الامور بمقاصدها ويظهر أن من التقرب ما
 لو أطال الامام الركوع لادرك المكبر لرفع الامام رأسه قبل ادراكه ككسر منفردا وظن ادراك الركعة
 كما يقع لكثير من العوام فيسلم بناء على ظنه ولا يتمكن الامام من أمره بالاعادة أو الاتمام (قوله على لزوم
 المتابعة) المراد بالزوم الوجوب ولو عبر به لكان أولى ليوافق ما يأتي له وقوله في الاركان لا يظهر في قوله
 أنه لو رفع الخ لان الرفع من الركوع سنة أو واجب وقد قدمنا أن وجوب المتابعة لا يخص الركن بل يكون
 في الواجب (قوله وجب متابعته) فترك السنة لتحصيل الواجب (قوله وكذا عكسه) وهو أن يرفع المأموم رأسه
 من الركوع أو السجود قبل أن يتم الامام التسبيحات حلي (قوله فيعود) أي المقتدى وجوبا ولو لم يعد ارتكب
 كراهة التحريم حلي (قوله ولا يصير ذلك ركوعين) لان عوده تقيم للركوع الاول لا ركوع مستقل حلي (قوله
 لوجوبه) علة غير متبعة فان المتابعة واجبة أيضا (قوله جاز) أي من غير كراهة لانه قد تعارض واجبان فيمنع
 من غير كراهة واستظهر الحلبي حل الجواز على العلة وأثبت كراهة التحريم لان التشهد يفوت لا إلى بدل وهو
 بعيد (قوله ثم يرفع رأسه من ركوعه) وليس في الرفع دعاء وما ورد محمول على النفل أبو السعود (قوله مسجعا)
 أي قارنا للرفع ولو أخره حتى استوى لا يأتي به وقيل يأتي به بصر والتسبيح دعاء من الامام للمؤمنين يقول
 بعدهم ان ترتب عليه الغفران لهم وضمن مع معنى أجاب فعهده باللام وقيل اللام بمعنى من ذكره التمهيد الثاني

وأما حديث إذا آمن الامام فأتوا من
 التبعين بمعلوم الوجود فلا يتوقف على
 بماعه منه بل يحصل تمام التماسه بابل
 اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين
 (ثم) كافر غيكر (مع الاخطا) (الركوع)
 ولا يكره وصل القراءة بتكبيره ولو بقي حرف
 وكلمة فأنه حالة الخروء لا بأس به عند البعض
 منية المصلي (ويضع يديه) للتمكن ويسن أن
 ركبتيه ويقرج أصابعه (ويبسط ظهره)
 يلقى كعبيه وينصب ساقيه (غير رافع ولا منكس
 ويسوى ظهره بهجزة) (قوله لا بأس به) فلو تركه أو
 رأسه ويسج فيه) وأقله (ثلاثا) فلو تركه أو
 قصه كره تنزيها كره تنزيها اطالة ركوع
 أو قراءة لادراك الجاني ان عرفه والافلا بأس
 به ولو اراد به التقرب الى الله تعالى بانه
 اتفقا فالكثرة نادر ونسعى مسئلة الرياء فينبغي
 التفريق عنها (و) اعلم أن مما ينبغي على لزوم
 المتابعة في الاركان أنه (لورفع الامام رأسه)
 من الركوع أو السجود (قبل أن يتم المأموم
 التسبيحات) الثلاث (وجب متابعته) وكذا
 حكمه فيعود ولا يصير ذلك ركوعين (بخلاف
 سلامه) أو قيامه لثلاثة (قبل اتمام المؤتم
 التشهد) فانه لا يتابعه بل يتم لوجوبه ولو لم
 يتم جاز ولو سلم والمؤتم في أدعية التشهد تابعه
 لانها سنة والناس عنه غافلون (ثم يرفع
 رأسه من ركوعه مسجعا)

(قوله لو أبدل النون لاماً تفسد) لأنه صار ذوا أول ولم يطاوعه لسانه تركه شرباً لبلابة ولو سكت الميم من حده
فسدت (قوله أو تحريك) فيه أنه لا يوقف على متحرك (قوله قولان) هما في الهاء هل هي للسكت أو هاء الضمير
ويكون عائداً على الله قال العلامة أبو السعود القول بالجزم يشير إلى أن الهاء للسكت والقول بالتحريك يشير
إلى أنه ضمير (قوله ويكتفى به الإمام) لما ورد إذا قال الإمام سمع الله من حده فتولوا رسالته الحمد قسم بينهما
والقسمتان في الحركة بجر (قوله اللهم ربنا ولك الحمد) اختلف في الواو قبل زائدة وقبل عاطفة أي حذفت
ولذلك الحمد بجر (قوله ثم حذف اللهم) أي مع اثبات الواو هي على الترتيب في الفضيلة كما أفاده لفظ ثم وبقي
حذفهما وهي أدنى الكل (قوله على المعقد) وقيل يسمع فقط وقيل يحذف فقط وصححنا (قوله فيسمع)
بشد الميم كافي بحذف أي يأتي به ما حكي ولا يتعين التشديد في الثاني بخلاف الأول إذ لو حذف لا فاد
خلاف المراد (قوله لما تزم من أنه سنة) أي على قولهما أو واجب أي على ما اختاره الكمال وتلذه أو فرض
أي على ما قاله أبو يوسف ونقله الطحاوي عن الثلاثة (قوله مع الحرور) أفاد بجمع أن السنة المقارنة فلوا غيره
لا يأتي به (قوله واضعاً ركبتيه) أي اليماني ثم اليسرى حوى عن الروضة (قوله الالعذر) كتحذف فانه يضع يديه
أولاً (قوله مقدماً الله) وقيل يقدم الجبهة وقيل يضعهما معاً حوى (قوله لما تزم) أي من تقديم الأقرب
قالا قرب حكي (قوله بن كفيه) بحيث تكون يدهما حذاء أذنيه والمرأة تضع حذاء منكبَيْها وفي الشرب لبلابة
معزياً للبرهان عن بعض المتأخرين أن السنة تحصل بالوضع مطلقاً سواء وضع وجهه بن كفيه أو حذاء
منكبَيْه لأنه عليه الصلاة والسلام فعل هذا وهذا الكن بين الكفين أفضل لما فيه من المحافظة المسنونة
أبو السعود (قوله اعتبار الآخر) كمة بأولها يظهر في الأول ويقاس عليها الباقي (قوله ضامناً أصابع يديه)
ولا يندب الضم إلا هنا وقوله لتوجه إلى القبلة ولأن الرحمة تنزل عليها على الأرض (قوله ويعكس)
نموضه) بصيغة الفعل المضارع كما هو في الأصل وذلك بأن يرفع أولاً وجهه ثم أنفه ثم يديه ثم ركبتيه وعن
الوبري ومثله في المحيط عن الطحاوي لا بأس بأن يعتمد على راحته عند النهوض من غير فصل بين العذر
وعدمه وسواء كان شيئاً أو شاباً وهو قول عامة العلماء قال في البحر والأوجه كونه أي عدم الاعتماد سنة (قوله
ومع بدائه) السجود شرعاً وضع بعض الوجه عملاً بحضرة فيه على الأرض فخرج بقيد الوجه وضع الخد
والذن والصدغ ومقدم الرأس وخرج بقوله عملاً بحضرة فيه ما إذا رفع قدميه فانه لا يجوز لانه يشبه التلاعب
وإذا وضع قدميه ورفعه أخرى جازع الكراهة لو غير عذر كأنص عليه قاضي خان وأما وضع اليدين والركبتين
ففيه أقوال ثلاثة الوجوب للمواظبة واختاره المحقق وهو أعدل الأقوال إن شاء الله تعالى لموافقته الأصول
والافتراض وحممه في العيون وحمم الشرب لبلابة في حاشيته وفي شرحه على نور الإيضاح افتراض وضع إحدى
اليدين والركبتين ولادليل عليه لأن القطعي أنما أفاد وضع بعض الوجه دون بعض اليدين والركبتين والسنة
وصرح به كثير من متأخرينا (قوله أي على ما صلب منه) وأما ما لا منه فلا يجوز لاقتصار عليه بإجماعهم بجر
(قوله من الصدغ) بضم الصاد ما بين العين والاذن والشر المتدلى على هذا الموضع وجعه أصداغ فانه
في القاموس (قوله وعرضاً من أسفل الحاجبين) يخالفه ما في البحر حيث قال والجبهة اسم لما يصيب الأرض
مما فوق الحاجبين إلى قصاص الشعر حالة السجود انتهى (قوله إلى القحف) بالكسر العظم فوق الدماغ
وما انطلق من الجمجمة فبان ولا يدعى قحفاً حتى يبين أو يتركس منه شيء جمعه ألقاف وخوف قاموس
عليه تامل (قوله ووضع أكثرها واجب) ظاهر كلام الزيلعي يفيد أن وضع الأكثر شرط إذ قد نقل عن نصير
أنه سئل عن وضع جبهته على حجر صعب فقال إن وضع أكثرها جاز ولا فلا فقبل إن وضع قدر الأنف منها
ينبغي أن يجوز على قوله فأجاب بأنه مضوكمال يعني وقدره من الجبهة ليس بمضوكمال فلا يجوز شلبي قال
في البحر وقبه بحث إذا السجود يصدق بوضع بعض الجبهة ولادليل على اشتراط الأكثر فهو واجب للمواظبة
واستدل بما في المجتبى سجود على طرف من أطراف جبهته جاز وفي المعراج وضع جميع أطراف الجبهة ليس بشرط
بالاجماع فإذا اقتصر على بعض الجبهة جاز وإن قل كذا ذكره أبو جعفر أبو السعود عن النهر (قوله وعليه الفتوى)
لم يوافق رواية ولا أقوى من الدراية وهو مشكل لانه يلزم منه الزيادة على الكتاب بضمير الواحد وهو أمرت أن
أصبر الخ وهما بمنعنا من في الأصول كالإمام ولو حمل على قولهما لا يجوز الاقتصار على الألف إلا بدلالة على

في الواو الجبهة لو أبدل النون لاماً تفسد وهل
يقف بجزم أو تحريك قولان (ويكتفى به
الإمام) وقال بعضهم التحميد من (و) يكتفى
(بالتحميد الموقر) وأفضله اللهم ربنا ولك الحمد
ثم حذف الواو ثم حذف اللهم فقط (ويجمع
بينهما الوصفان) على المعقد فيسمع رافعا
بينهما مستويا (ويقوم مستويا) لما تزم من
ويجمع مستويا (ويقوم مستويا) مع
أنه سنة أو واجب أو فرض (ثم يركب)
الوجه (ويجعد واضعاً ركبتيه) أولاً
ثم يركب الأرض (ثم يركب) الالعذر
أقربها الأرض (ثم يركب) الالعذر
وجهه (مقدماً الله) لما تزم من (بن كفيه)
اعتبار الآخر الركعة بأولها ضامناً أصابع
يديه لتوجه إلى القبلة (ويعكس نموضه) ويجد
بأنه (أي على ما صلب منه) وجهه (حذاء
طولاً من الصدغ إلى الصدغ) وعرضاً من أسفل
الحاجبين إلى القحف ووضع أكثرها واجب
في السجود (على أحدهما) ومنعاً لاكتفاء
بالألف بلا عذر واليه صرح رجوعه وعليه
الفتوى

وجوب الجمع كان أحسن أذير ترفع الخلاف بناء على حمل الكراهة منه على كراهة التحريم فقول الامام
بكراهة الاقتصار على الانف المراد بها كراهة التحريم وهي في مقابلة ترك الواجب وقوله ما بعد عدم الاجزاء
المراد به عدم الحل وهو كراهة التحريم فالسجود على الجبهة واجب اتفاقا لانه مقتضى الحديث والمواظبة بجر
عن السكال (قوله كما حذرناه في شرح الملتقى) حيث قال بعد قول المصنف وقيل لا يجوز الاقتصار على الانف
الامن عذر واليه صرح رجوع الامام كما في الشربلاية عن البرهان وعليه الفتوى كما في الجمع وشروحه والوقاية
وشروحه والموهبة وصدر الشريعة والعون والبحر والثر وغيرها اه وانما كثر من النقل للرد على
على ابن الهمام في البحث الذي نقله عنه صاحب البحر قريبا (قوله وفيه) اي شرح الملتقى (قوله ولو واحدة)
في التركيب حرازة فلو قال وتكنى واحدة لكان أولى وفي ابن أمير حاج انه لا بد من وضع باطن الاصابع ولا يكتفى
بظاهرها وهذا مما الناس عنه غافلون اه وقد قد مناه عن الشربلاية واليه يشير قول الشرح نحو القبلة
لانه انما يتأني الاستقبال بذلك (قوله تنزيها) لما كان في المصنف اشتباه فانه جعل الكراهة في الاقتصار
على أحدهما وفي السجود على الكور واحدة وهي في الاولى تحريمية وفي الثانية تنزيهية أشار الى توضيحه وقد
أفاده في البحر (قوله بكور) الباء بمعنى على كما في أبي السعود وهو يفتح الكاف كما ضبطه في انعاموس
والذي في الشبراملسي على المواهب عن عصام انه بالضم وبالفتح شاذ وهو دور العمامة والتعبير بالمفرد ليس
قيدا قال في البحر وأشار بالكور الى أن كل حائل بينه وبين الارض متصل به فان حكمه كذلك فالمدار
على وجدان حجم الارض (قوله الاعدل) كثر ورد فلا يكره لأن الجي عليه الصلاة والسلام وأصحابه
كانوا يفعلونه لندة الحزب و هذا دليل صحة السجود (قوله عندنا) وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه
لا يجوز (قوله كما تر) أي في قوله وقيل فرض كبعضها وان قل حلي (قوله أي ولم نصب) الاولى حذف الواو
لانه بيان لقوله مقتصر او يحتمل أن العطف للتفسير وقوله جبهة أي على القول بتعريفه وقوله ولا أنه
أي مع الكراهة بناء على عدم تعيين الجبهة (قوله على محله) أي السجود (قوله وأن يحجم الارض) تفسيره
أن الساجد لو بالغ لا يتصل رأسه بأبلغ من ذلك فصح على طهارة وحسنه وشعره وسريره وعجله أن
كانت على الارض لا على ظهر حيوان كبساط مشدود بين أثجار ولو سجد على الارز أو الذرة لا يجوز لعدم
الاستقرار ولو كانت في جوف القمح والتب والقمح والطين والنبت يصح عليه أن وجد الحجم بحر (قوله والناس عنه
غافلون) راجع الى أصل المسئلة وهو السجود على الكور مع اشتراط وضعه على الجبهة فانما شاهدنا كثيرا من
العوام يسجدون على الكور وهو على أعلى الجبهة (قوله فيصح اتفاقا) مقتضاه أن يمكنه على النجاسة مقدار
أداء ركعتين لا يطل ومقتضى قولهم اذا وقعت عليه نجاسة وبقيت عليه مقدار أداء ركعتين بطلت أن يكون
سجوده عليها كذلك الا أن يفرق بين المكان والثوب بمحملهما في الثاني لا الا قول حلي قلت ينافيه أيضا
ما يأتي في المفصلات أن سجوده على نجس مفسد لها وان أعاده على طاهر اللهم الا أن يفرق بالحائل هنا وعدمه
هنا وهو بعيد (قوله وكذا حكم كل متصل) أي بشرط طهارة ما تحته (قوله لو بعدد) وذلك كوجع بظهوره
ولو بغير عذر لا يجوز (قوله لا ركبته) أي عند العذر لكن يكفيه عن الإجماع (قوله لكن صحيح الحلي الخ) الخلاف
مبني على أن الشرط في السجود وضع أكثر الجبهة أو بعضها وان قل ومعلوم أن الركبة لا تنوعب أكثر الجبهة
وقد علمت أن الأصح هو الثاني فلذلك صحح الحلي الجواز حوى (قوله وكره) أي تحريما (قوله بسط ذلك) أي
الركم أو فاضل الثوب وأفراد اسم الإشارة لأن العطف بأو (قوله ان لم يكن ثمة) أي في موضع السجود (قوله لانه
ترفع) أي دليله والكراهة مقيدة بقصد ذلك كما في البحر (قوله ولا يمكن ترفعها) فيه أن المقابلة ليست كما ينبغي بل
التي يقتضيه التركيب أن يقول في الاول وقصد الترفع بدلا عن قوله لانه ترفع والا أي وان لم يقصد الترفع فان لم
الخ كما صنع في البحر حلي (قوله كان مباحا) جمع في التحريم هذا التفصيل بين من عجز بالكراهة ولا بأس والاباحة
(قوله ان دفع التراب عن وجهه كره) لانه مادام عليه تصيبه الرجة فلا يزال سبها أي الا لغرض صحيح (قوله
بسط الخرقه) أي تحت الوجه وقد فعله الامام (قوله لانه أقرب للتواضع) ولانه أرغم للشيطان بدفع وسوسته
بالنجاسة (قوله للزحام) بكسر الزاي ومعناه الضيق كما في القاموس وهو قيد فلو وجد فرجة لا يجوز ذلك
(قوله لم أره) أصله للشربلاية ويأتي للقهستاني جوازه على التخصيص (وله أصله) صلاته قيدان ولا يشترط

كما حذرناه في شرح الملتقى وفيه يقتضى وضع
أصابع القدم ولو واحدة نحو القبلة
والا لم يجز والناس عنه غافلون (كما يكره)
تنزيها (بكور عاتية) الاعدل (وان صح)
عندنا بشرط كونه على جبهة (كما هو) أو بعضها
كما تر (أما اذا كان) الكور (على رأسه فقط
وسجد عليه مقتصر) أي ولم نصب الارض
جبهته ولا أنه على القول به (لا) يصح لعدم
السجود على محله وبشرط طهارة المكان
وان يحجم الارض والناس عنه غافلون
(ولو سجد على كره أو فاضل ثوبه صح) كان
المسوط عليه ذلك (طاهرا) والاولى لم يهد
سجوده على طاهر فيصح اتفاقا وكذا حكم
كل متصل ولو بعضه ككفه في الأصح
ونفذه لو بعدد لا ركبته لكن صحيح الحلي
أنها كنفذه (كره) بسط ذلك (ان لم يكن ثمة
تراب أو حصة) أو ستر أو برد لانه ترفع (والا)
يكن ترفعها فان لم يجتأز (لا) بأس به فبكر
تنزيها وان خافه كان مباحا وفي الزيلعي
ان دفع التراب عن وجهه كره وعن عاتية لا
وصحح الحلي عدم كراهة بسط الخرقه ولو بسط
القباء جعل كفه تحت قدميه وسجد على ذيله
لانه أقرب للتواضع (وان سجد للزحام على
ظاهر) هل هو قيد احترازي لم أره (مصل)
صلاته التي هو فيها

الاتحاد في التسمية والاداء فيهم المنفردين (قوله جاز للضرورة) أي فلا يضرب ارتفاع موضع السجود أكثر من نصف ذراع (قوله وشرط في الكفاية الخ) هذا مستفترع على أن وضع الركبتين فرض (قوله لكن نقل القهستاني الخ) وفيه عن الحلبي أن المستحب التأخير حتى يزول الازدحام (قوله وعلى ظهر غير المصلي) الطاهر أن الظهر ليس قيداً حتى لو سجد على مرتفع أكثر من نصف ذراع فكذلك وعلى ما في القهستاني لا يشترط الا الزحام (قوله جاز سجوده) هل هو مع الكراهة يحرر (قوله كما مر) أي في السجود على الطهر فانه أرفع من نصف ذراع حلبي (قوله ويظهر عضديه) أي يجافيها عن جنبه لما ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد فخرج حتى يدوي يدايه (قوله في غير راحة) بأن يكون منفرداً أو في جماعة لا زحام فيها (قوله ليظهر شكل عضو نفسه) فلا تعلق الأعضاء على بعضها ولا نه أشبه بالتواضع وأبغ في تمكين الجبهة والاتق من الأرض وأبعد من هيات الكسالى فإن المنيب يشبه الكلب ويشعر حاله بالتمسك بالصلاة وقلة الاعتناء بها بحر (قوله فان المقصود اتحادهم) أي والاتصاف باليقين بالتحاد (قوله ويكره) أي تنزيهاً (قوله كما يكره الخ) الظاهر أنها تحريرية لانه من العبث (قوله كما مر) أي من أن أقله ثلاث وانه لو تركه أو قصه كره تنزيهاً حلبي (قوله تنقض) أي تنضم بعض اللحم إلى بعض أبو السعود (قوله وتعلق) بالسواد والراي قاموس (قوله في خمسة وعشرين) منها أن ترفع يديها إلى منكبيها وتضع يديها تحت ركبتيها ولا تجافي بطنها عن فخذيها وتضع يديها على فخذيها بحيث تبلغ الأصابع ركبتيها وهذا بناء على ما نقل عن الطحاوي أن الرجل يأخذ الركبة ويترنأ أصابعه كافي الركوع والمعتد خلافة ولا تفتح أطرافها في السجود وتجلس متوركاً في التشهد ولا تخرج أصابعها في الركوع ولا تؤم الرجال وتكره جماعة وتقف الإمام وسطاً ولا تنصب أصابع القدمين وظاهر أنه لا يفرض في حتهما وضع بعض الأصابع فافترضه خاص بالرجال وفيه ما فيه نبيه عليه أبو السعود ولا يستحب في حتهما الاسفار بالفجر ولا يستحب في حتهما الجهر بالقراءة في الجهرية ولا تخرج الجماعة ولا تؤذن وتؤخر الصلاة عن فراغ إمام الرجال ولا تخرج الجمعة وعيدين وتصفق لدفع المار ولا تسبح ولا تعكف في المسجد قال صاحب البحر والتبع يقتضي أكثر من هذا فالأحسن عدم الحصر (قوله مكبراً) أفاد به طلب المقارنة (قوله مع الكراهة) أي التسمية نظر المن قال بالوجوب كالمحقق والحلي وان كان أصل المذهب السنية ولا تصح على قول أبي يوسف للاقتراض عنه وليس بين السجدةين ذكر مسنون وهو المذهب عندنا كذا بهد الرفع من الركوع وما ورد فيها فحمل على التهجيد قال يعقوب سألت أبا حنيفة عن الرجل يرفع رأسه من الركوع في الفريضة يقول اللهم اغفر لي قال يقول ربنا لك الحمد وسكت ولم ينهه صريحاً عن الاستغفار انؤدة احترازه ويعقوب هو أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن جبير بن معاوية الجبلي وسعد بن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كان فيمن عرض على النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد مع رافع بن خديج وابن عمر رضي الله تعالى عنهما وتوفي سعد بالكوفة وصلى عليه زيد بن أرقم قال أبو يوسف أني يجزئ سعداً إلى النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق فاستغفر له ومسح برأسه فقلت المسحة فبنا إلى الساعة وانما ذكر محمد أبي يوسف بأمره دون كنيته في الجامع الصغير لدفع إيهام التسوية في التعظيم بين الشيخين لأن الكنية للتعظيم وكان محمد مأموراً من جهة أبي يوسف أن يذكر بأمره حيث يذكر أبا حنيفة فمن هذا قال بعض مشايخنا بجحاري من الأدب أن لا يدعوا بعض الطلبة بعضهم بل يظن مولا عند استاذهم احترازاً عن التسوية في التعظيم بين الاستاذ والتلميذ غاية البيان (قوله كما صححه في المحيط) واختاره في الكافي وهو جرحي في قول من قال انه اذا رفع رأسه مقدراً ما تراه يريح يمينه وبين الأرض جازو صحح في البدائع أنه لو كان بحيث لا يشكل على الناظر أنه رفع يجوز (قوله بل لو سجد الخ) هذا الفرع لا يخرج على رواية من الروايات لانه لا رفع فيه أصلاً (قوله وصحح في الهداية الخ) مفرغ على وجوب الرفع والتعديل كما نقله الطحاوي حلبي وأنت خير بأن التعديل هو استواء الجلسة مع تمكين الجوارح ولم يوجد على هذا القول (قوله ثم بالرفع عند محمد) وعند أبي يوسف بالوضع وغرة الخلاف فيما لو أحدث وهو ساجد فذهب وتوضاً بعيد السجدة عند محمد لا عند أبي يوسف وفيما إذا لم يبعد على الرابعة وأحدث في السجدة الأولى من الخامسة توضاً وقعد عند محمد وبطلت عند أبي يوسف حلبي (قوله كالتلاوية اتفاقاً) بطلب الفرق (قوله لما مر) من أن التلاوية سنة أو واجب أو فرض حلبي (قوله ويضع يديه

(جاز) للضرورة (وان لم يصلها) بل صلى غيرها ولم يصل أصلاً أو كان فرجة (لا) يصح وشرط في الكفاية كون ركبتي الساجد على الأرض وشرط في المجتبى سجود المسجود عليه على الأرض فالشرط خمسة لكن نقل القهستاني الجواز لو الثاني على ظهر الثالث وعلى ظهر غير المصلي بل على ظهر كل مأكول بل على غير الطهور كالغذاء للعدو (ولو كان موضع سجوده أرفع من موضع القدمين بقدر إلتفات من صوبتين جاز) سجوده (وان أكثر) إلا الزحمة كما مر والمراد لينة بخاري وهي ربع ذراع عرض ستة أصابع فقدر ارتفاعها نصف ذراعاً عشرة أصابع ذكره الحلبي (ويظهر عضديه) في غير راحة (ويباع بطنه عن فخذيها) ليظهر كل عضو بنفسه بخلاف الصفوف فان المقصود اتحادهم حتى كأنهم جسد واحد ويستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة ويكره أن لم يفعل ذلك كما يكره لو وضع قدمه ورفع أخرى بلا عذر (ويصح فيه ثلاثاً) كما مر (والرأفة تنقض) فلا تبدى عضديهما (وتعلق يداها بفخذيها) لانه أستر وحترمان في الخزان أنهم اتفقت الرجل في خمسة وعشرين ثم يرفع رأسه مكبراً ويكني فيه (مع الكراهة) (أدنى ما يطلق عليه اسم الرفع) كما صححه في المحيط تعلق الركبة بالأدنى كسائر الأركان بل لو سجد على لوح فزغ فسجد بلا رفع أصلاً صحح وصحح في الهداية أنه ان كان إلى القعود أقرب صحح والأول وجه في النهر والشرية لانية ثم السجدة الصلاة ثم بارفع عند محمد وعليه الفتوى كالتلاوية اتفاقاً مجمع (ويجلس بين السجدة بين طمأنينة) لما مر ويضع يديه على فخذيها

فيه المصلي (وليس بينهما ركعتان وكذا) ليس (بعد رفته من الركوع) دعاء وكذا لا يأتي في ركوعه ومجوده بغير التسليم (على المذهب) وما ورد محمول
على النفل (ويكبر ويسجد) ثانية (مطمئنا ويكبر للتهوض) على حد قوله قدميه (بلا اعتماد وقعود) استراحة ولو فعل لا بأس به ويكره تقديم إحدى رجليه
عند التهوض (والركعة الثانية كالاولى) فيما تر ٢٠٤٤ - (غير أنه لا يأتي بثنا وتعود فيها) اذ لم يشرع الا مرة (ولا يستوي مؤكدا) (رفع يديه الا في سبع

على تحذيره كالشهادتين) ولا يأخذها كالركعة على المعتد (قوله منية المصلي) هذا هو الذي وعد به ذكره فيما تقدم
بقوله قلت ويأتي معز بالمنية حلي (قوله وما ورد محمول على النفل) أي من أن النبي صلى الله عليه وسلم
كان يدعو بعد الركوع وبين السجدة في قوله اللهم اغفر لي وارحمني وعافني وعاف عني وفي السجود بعد وجهي
للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره فتبارك الله أحسن الخالقين محمول على النفل في تدب فيه ذلك عملا بالوارد
(قوله على حد قوله قدميه) وما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم إذا كان في وتر لم ينهض حتى يستوي قاعدا اقتصر
بيان الجواز أو عند كبره (قوله ولو فعل لا بأس به) أي لو فعل الاعتدال كما في البحر وظاهر الشرح وجوعه
إلى قعود الاستراحة أيضا وفيه أنه يلزم تأخير القيام عن محله وسواء كان شجنا أو شابا وهو قول عامة العلماء
قال في البحر والاولى أن يكون سنة غير ركعة تنزيها (قوله فيما مر) من الأركان والواجبات والسنن بحسب
(قوله غير أنه لا يأتي بثنا) لأنه للاستفتاح (قوله ولا يستوي مؤكدا) قيد به لأنه يستحب في غير ما ذكر كاللحج
كما يأتي (قوله ما مر) المراد ما مر البقرة كمر وتو عرفت والمفعول كالصلاة (قوله كما ورد) أي في حديث الطبري
من طريق ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ترفع الأيدي الا في سبع مواطن حين يفتح الصلاة
وحين يدخل المسجد الحرام ينتظر البيت وحين يقوم على الصفا وحين يقوم على المروة وحين يقف مع الناس
عشية عرفة ويجمع والمقامين حين يرى الجمرة كذلك في اعداد الفتح ولم يذكر في الحديث رفع القنوت
والعبود والاستلام فالدليل المذكور لم يتم وإلهامه أخرى (قوله نظر الاسمي) فانه ينهض ما وكل شوط
عنه اليها واحد (قوله وخسة في الحج) صوابه وأربعة لانها تامة السبع وهي بالتفصيل عشر العبدان والجمرتان
والصفا والمروة والاستلام وعرفات والافتاح والقنوت (قوله فتمس) قبيلة من العرب تنطق بالفتح
المعتل العين اذا بنى للمفعول بالواو والخالصة فتقول بوع الثوب ونحوه والصحيح باصا والمهمة العظيمة
من النساء التامة الخلق صحاح (قوله كالصلاة) انما ذكره لان صفاتها مشهورة وان كانت من الثلاث الاول
في قام عليها الاخيران (قوله الاول والوسطى) أما الأخيرة لا يدعوه عند حال الدعاء يرد كل روى بعده روى ولذا
لا يدعوه بدجوة العفة حلي (قوله والكعبة) أي في الرمي أبو السعود (قوله لانها قبله الدعاء) كالقبلة للصلاة
فلا يتوهم أن المدعو جل وعلا في جهة الطوق والرفع عند الركوع وبهذه مكره لا مفسد وما ورد من نسخ
الكلام في الصلاة (قوله ويكون بينهما فرجة) وان قلت باسقاط كفيه أبو السعود (قوله بحجته) من غير عقد
خنصر وبصر وتحديق (قوله دعاء رغبة) أي مرغوب فيه كسؤال الجنة (قوله ودعاء رغبة) أي خوف شعور بنا
اكتشف عنا العذاب انما مؤمنون (قوله كالمستغث من الشيء) كأنه يستغث من المذاب (قوله ودعاء تضرع)
أي تذل ينحوا العاصي المعترف بالهجز والتقصير فراده بالتضرع ذلك والحالتان قبله لا تغفلان عن تذلل
(قوله ما يفعله في نفسه) أي يجبره على قلبه من الدعاء والخضوع والتذلل القلبي ولم يذكر الدعاء بظهر الكفين
وكان أهل المذهب لم يقولوا به ويحذر حلي (قوله بن أيتيه) تنبيه ألية بفتح الهمزة حلي وأما بكسر ها فمصدر
أبلى اذا حلف كما في القاموس والمراد أنه يجعل كذا أيتيه عليها لأنه يوسطها بينهما (قوله في المنصوبة) وقيل بوجه
أصابع المفترشة أيضا بالقدرا يمكن حلي من القهستان (قوله هو السنة) فلو فرت له أو ترجع فقد خالف السنة
وقوله والنفل هو المعقد وقيل يقصد فيه كيف شاع كما في المجتبى عن الجلابي (قوله مفرجة قليلا) بأن يجعلها على
خلقتها (قوله ولا يأخذ الركبة) أي كما قال الطحاوي لأن الأصابع تكون موجهة الى الأرض والتي للافضلية
لعدم الجواز كما أفاده في البحر (قوله كالكمال) حتى حال فللقول بعدمها مخالف للرواية والدراية (قوله انه يشير)
بيان لما في قوله ما يحبه (قوله المفتي به عندنا أنه يشير) أي بحجته أي وحدها (قوله خلاف الدراية) وهي كون
النبي والاثبات للفعل بالاصح موافقا للنبي والاثبات القول والدراية مصدرى أي علم من باب روى وتأدله
أعلم مختار الصحاح والرواية ملرواه محمد في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يشير بأصبعه
ثم قال فتدفع لمفعول النبي صلى الله عليه وسلم ومنع ما منعه وهو قول أبي حنيفة وقولنا (قوله ويشير بأصبعه)
الح) فيه أن من يقول بالاعتدال يقول بالاشارة بالاصبع فلا يتم الاحتراز حلي (قوله وفي المحيط أنها سنة) يمكن
التوفيق بأنها غير مؤكدة (قوله ويقرأ) أي وجوبا (قوله تشهد ابن مسعود) سمى باسم بعضه الاشرف وهو
الخصيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله

مواطن كما ورد بناء على أن للصفا والمروة
واحد نظر الظهي ثلاثة في الصلاة (تكبيرة
افتتاح وقنوت وسجود) خمسة في الحج
(استلام) الجمر (والصفا والمروة وعرفات
والجمرات) ويجمعها على هذا الترتيب
بلا ترفع نفس صمغ وبالنظم لابن الفصح
فمع قنوت عيد استلم الصفا

مع حرمة عرفات الجمرات
(والرفع بهذا أذنيه) كالصريحة (في الثلاثة
الاولى) (ثما) (في الاستلام) الرمي (عند
الجمرتين) الاول والوسطى فانه (يرفع حذاء
منه) ويجعل باطنهما نحو الجمر
(الكعبة) (أما) عند الصفا والمروة وعرفات
خير فلهما كالدعاء) والرفع فيه وفي الاستسقاء
مستحب (في بيت يديه) هذا مصدره (لهو
السماء) لانها قبله الدعاء ويكون بينهما فرجة
والاشارة بحجته لذكر كبره يكتفى والمسح
بعده على وجهه مستقي الاصح شريطة (٢)
وفي بحر الدعاء أربعة دعاء يغنيها كلها
مر ودعاء رغبة يجعل كفيه لوجهه
كالمستغث من الشيء ودعاء تضرع بعدد
الخنصر والبصر ويطلق ويشير بحجته
ودعاء حنفية ما يفعله في نفسه (وبعد فراغه
من صلاتي الركعة الثانية يفتش الرجل
الرجل اليسرى) فيجعلها بين أيتيه (ويجلس
عليها ويصبر رجلا اليمنى ويوجه أصابعه
في المنصوبة (نحو القبلة) هو السنة في
الفر حر والنفل) ويضع عناءه على فخذه اليمنى
ويسره على اليسرى ويبدأ أصابعه
منفرجة قليلا (جاء علا أطرافها عند ركبته)
ولا يأخذ الركبة وهو الاصح لتوجه القبلة
(ولا يشير بسبائحه عند الشهادة وعليه
اللقوى) كلفى المولوية والتجنيس وهدية
المفتي وجماعة الفتاوى لكن المعقد ما يحبه
الفسر اسما للمؤخرين كالكمال والجليل
والهينسي والباغلي وشيخ الاسلام الجند
وغيرهم أنه يشير بقلبه عليه الصلاة والسلام
ونسبه لخدمته والامام بل في متن درر البصائر
وشرحه غير ذلك كذا المفتي به عندنا أنه يشير
بأصابعها كلها وفي الشرح بلالية عن

البرهان الصحيح أنه يشير بحجته وحدها رفته عند النبي ويضعها عند الاثبات واحترازنا بالصحيح عما قيل لا يشير لانه خلاف الدراية والرواية ويقولنا بالمسجبة
عما قيل وقد عند الاشارة انتهى وفي العتيق عن القصة الاصح أنهم مستحبة وفي المحيط أنها سنة (وبقرأ تشهد ابن مسعود) وجوبا كما يحبه في البحر
(٢) قوله والصحيح بلصا المهمة الخ لا رجولة بالصا المهمة في الصحاح ولا في القاموس بل ذكره في فصل المضاد المهمة من باب الجيم فليراجع وقوله بعد
قدان وأما بكسر هاءه مدر إلى الخ لم اعثره في القاموس ولا في الصحاح على أن تشنه ألة بالتاء ممنوعة بل يحذر منها في التثنية كما نص عليه في الصحاح اهـ

الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وما قيل في معناه التحيات العبادات القولية
 كمدحها وذكر وقوتها والصلوات العبادات البدنية كسجودها وركوعها وقعودها والطيبات العبادات المالية من
 صدقة فرض وناقة ونحوهما فهو على مثال من يدخل على المولوية قدم التثناء ثم الخدمة ثم بذل المال وقوله وعلى
 عباد الله الصالحين يشمل كل صالح نبي ومالك وغيرهما فينبغي للانسان أن يتصف بهذا الوصف حتى يدخل في هذا
 الدماء والعبودية الرضى بما يفعل الحق تبارك وتعالى والعبادة فعل ما يرضى الرب والعبودية أشرف لدوامها
 في العقبى وانقطاع الثانية وفيه نظر اللهم الآن يقال المنقطع التكليف به ما فلا ينافي وقوعها من غير كلفة
 والمصالح من قام بحق الله تبارك وتعالى وحق الخلق واعلم أن من ترك التثنية فقد أخل بمقام الألوهية وترك
 التثناء على الله تعالى وبمقام النبي وترك الدماء وبالمؤمنين كذلك واختير لفظ أشهد دون أعلم وأيقن لاستعمالها
 في الظاهر والباطن دونها فأنما في الباطن فقط (قوله لكن كلام غيره الى آخره) التعقب لصاحب النهر حيث
 قال أقول عبارة بعضهم الاخذ به أولى ونظيره دعاء القنوت فإنه واجب وتخصيصه بالشهور سنة وقال أبو حنيفة
 لو نقص من تثنيته أو زاد فيه كان مفسداً وهالاً أن ذكر الصلاة محصورة فلا يزداد عليها وجعل القهستاني ذلك
 في الفرض وجوزت في تشهد النفل من غير ذكر خلاف وهذا ما يؤيد به (قوله وجزم شيخ الاسلام الخ) أي فهذا
 يرتجى صاحب البحر (قوله لا الاخبار) يقرأ بالجزء نظراً لخل الشارح وبالنصب نظر المصنف (قوله وظاهره)
 أي المصنف حيث قال ويقصد الانشاء (قوله للمعاضرين) من الامام والمأموم والملائكة كأنقله في الغاية
 عن النووي واستحسنه (قوله لاحكامه سلام الله) الصواب لاحكامه سلام رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله
 أن رسول الله) ذكر ابن حجر أنه عليه الصلاة والسلام تارة كان يقول ذلك وتارة يقول وأن محمداً عبده ورسوله
 أبو السعود في المواهب وشرحها السيد محمد الزرقاني فقد لا عن النووي بعد ذكره ألفاظ التثنية ما منه
 وفي هذا فائدة حسنة وهي أن تشهد عليه السلام باقتضائه كان يقول أشهد أن محمداً عبده ورسوله اه
 قال الحافظ ابن حجر وكان النووي يشترط في الراجح أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في التثنية
 وأشهد أني رسول الله وتعقبوه بأنه لم يرو كذلك صريحاً وفي تخريج أحاديثه للحافظ ولا أصل لذلك كذلك بل
 ألفاظ التثنية متواترة عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول أشهد أن محمداً رسول الله وعبده ورسوله ثم قال
 سيدي محمد فالصالح أنه قالها في مواطن ليس منها التثنية (قوله ولا يزيد في الفرض) أي وما الحق به كالوتر
 وسنة أظهر القلبية والجمعة القلبية والبعدي وانظر صاحب البحر فيما يلاحظ حكم المذخور وقضاء النفل
 الذي أفسده والظاهر أنهم ما في حكم النفل لأن الوجوب فيه ما عارض (قوله أجماعاً) الأولى التعبير بالاتفاق
 فإن الامام الشافعي وغيره من التابعين قالوا بطلب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في التثنية الأولى اللهم الآن
 يراد أجماع مذهبي (قوله على المذهب) وقيل بها وبزيادة وعلى آل محمد وقيل بزيادة حرف أو حرفين وضعفه
 في البحر بأنه حرج (قوله فيترسل) وهو الذي في الفتاوى وينبغي الاقتصار به كما في البحر لأن القعدة التي تعدها مع
 الامام وسط صلواته فيمنع عن الزيادة والتكرير حلي وقيل يسكت قالوا لاربعة وكلمها صححت (قوله واكتفى
 المفترض الخ) عقده لأنه في النفل والواجب يجب القراءة بالقصاصة ونحو السورة وأشار به أيضاً إلى أنه لا يأتي
 بالتثنية والتعوذ في المنع الثاني من الفرائض والواجبات بحر والظاهر أن النفل المذخور في حكم النفل المطلق
 (قوله فلها سنة على الظاهر) لكن القراءة فيها شرعت على سبيل الذكر والتثناء حتى قالوا ينوي بها التذكير
 والتثناؤن القراءة ولذا خوفت بها في سائر الاحوال وهو يختص بالاذكار وإذا سجد بدلها لا يكون مسياً
 لأن المقصود التثناء وقد حصل ولكن الأفضل القاصصة فيضرب بين الفضل والفاضل كالخلق مع التقصير ولو قرأ
 غيرها ان شاء أو ذكر الاكراهة والاكراهة كسورة أبي لهب نهر بحنا وقوله على الظاهر أي ظاهر الرواية (قوله
 ولو زاد لا بأس به) قالوا في الاقتصار عليها وهذا بحث لصاحب البحر حيث قال والظاهر أن الزيادة عليها مباحة
 لما ثبت في صحيح مسلم من حديث أبي سعيد الخدري أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الظهر
 في الركعتين الأولىين قدر ثلاثين آية وفي الآخريتين قدر خمس عشرة آية أو قال نصف ذلك اه قال وانما كانت
 الزيادة خلاف الأولى لما ورد أنه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ في الآخريتين بقاصصة الكتاب اه ويحتمل أن المراد
 بحديث مسلم أنه كان يقرأ في كلتا الآخريتين بخمس عشرة في كل ركعة فهو سبع آيات وهي مقدار

لكن كلام غيره يفيد به وجزم شيخ الاسلام
 الجذبان الخلاف في الأفضلية ونحوه في جميع
 الانهر (ويقصد بالفاظ التثنية) معانيها
 مراد له على وجه (الانشاء) مكانه يصح
 الله تعالى ويسلم على نبيه وعلى نفسه وأوليائه
 (لا الاخبار) عن ذلك ذكره في الجنبى
 وظاهره أن ضمير علينا للمعاضرين لاحكامه
 سلام الله وكان عليه السلام يقول فيه انه
 رسول الله (ولا يزيد) في الفرض (على التثنية)
 في القعدة الأولى (أجماعاً) فان زاد حامداً أكره
 قسبه الاقتصار (أو ساجداً واجب عليه سجود
 الله هو إذا قال اللهم صل على محمد) فقط
 (على المذهب) المنقوبه لا يخص من الصلاة
 بل لتأخير القيام ولو فرغ الوقت قبل امامه
 سكت اتفاقاً وأما المسبوق فيترسل ليفرغ
 عند سلام امامه وقبل يتم وقبل يكتر كلمة
 التثنية (واكتفى) المقترض (فيما بعد
 الأولىين بالقاصصة) فلها سنة على الظاهر
 ولو زاد لا بأس به

المناقشة فلا جهة فيه (قوله وهو مخير) أي بين الاختل والاضطرار (قوله ومع المعنى) وجوبها على رواية
الحسن عن الامام وقد علمت ظاهر الرواية (قوله وفي النهاية قد رتبته) قال ابن أمير حاج عن الكليني وهو
اليق بالاصول حاشي أي لأن الفرض مقتدر بها ويمكن الجمع بحمل ما في النهاية على الافتراض وغيره على
الاستصحاب ثم رأيت القهستاني قال واهل المذكور بيان السنة أو الادب والا فافترض مطلق القيام أي من
غير ذكر أصلاً كما تقدم وفيه عن الننف أن التسليم بقدر المناقشة (قوله فلا يكون مسبباً بالسكوت) اعلم أن
التضير حكى وجهين التضير بين القراءة والتسليم ولو سكنت عداً أما ولا سهو عليه في الصحيح من الروايات وهو
الذي في الدراية قد رجمه في الذخيرة والمجتهبي واعقده في الخاتمة والتضير بين الثلاث وأنه لا يكون مسبباً بالسكوت
وهو ظاهر ما في البدائع فالمصنف في عبارته نظر إلى التضير الأول وحكم بسنية المناقشة والشرح قطر
إلى التضير بين الثلاث ونفي الاساءة بالسكوت والذي يظهر من كلامهم أن المناقشة سنة مؤكدة للمواظبة
وصرفها عن الوجوب التضير وهو ظاهر كلام الشرح أولاً وأنه يكون مسبباً بتركها والا فلا فائدة في إسناده
فإن قلت برد التسليم فإنه لا كراهة فيه على الوجهين قلت لما كان المقصود بها التناهي فام التسليم مقامها
فاتفت الكراهة واعلم أن ما نقله في التمهيد من الخاتمة من الاساءة بالسكوت يخالفه ما في البحر منها من
عدم الاساءة به وإن تعدد المذموم وفيها اتقى الثاني (قوله لثبوت التضير عن علي الخ) هو في حكم المرفوع
لأنه مما لا يدرك بالرأى بهر (قوله وهو الصارف الخ) بهذا يراد على البدل العيني (قوله الافتراض) الأولى
حذفه ليم الأحكام المتقدمة فيه (قوله وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم) قال في البحر الحكمة في أن العبد
يسأل الله تعالى الصلاة ولا يصلي بنفسه مع أنه مأثور بالصلاة قصوره عن القيام بهذا الحق كما ينبغي فالمراد
من الصلاة في الآية سؤالها فالصلي في الحقيقة هو الله تعالى ونسبها إلى العبد مجاز (قوله ومع زيادة
في العالمين) يعني بعد قوله كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبعد قوله كما باركت على إبراهيم وعلى
آل إبراهيم كما ذكره ابن أمير حاج وقوله وتكرار الخ يعني بعد العالمين في الموضعين ولو قال الشرح ومع تكرار
في العالمين أنك جيد مجيد لكان أخصروني في قوله في العالمين بمعنى مع وانما ختم الصلاة بهذين الاسمين لأن
الصلاة مشتملة على الحمد والمجد لاشتمالها على تكريم الله تعالى ورفع الذم فتناسب أن يختم بهما لأن
المطلوب في كل دعاء أن يختم بأسماء تناسب والمراد بالآل على ما اختاره النووي جميع الأمة (قوله وعدم تكرار
الترحم) عطف على فاعل صرح وهو المتوارث وعليه أكثر المشايخ وصحبه الشرح وهو ردت على من منع
نوع فاق بتقصير الأبناء والمعتقد جوازه (قوله ولو ابتداء) اعلم أن صاحب البحر قال عازياً بالعاقبة ابن جرير
أنه في الزهر محل الخلاف في جواز الترحم وعدمه في التبعية لا في الابتداء فلا يجوز اتفاقاً ثم قال وأقول
عبارة الشرح في آخر الكتاب تقتضي أن الخلاف في الكل قلت وهو الذي في المواهب وعبارة الشرح اختلفوا
في الترحم على النبي صلى الله عليه وسلم بأن يقول اللهم ارحمهم هذا قال بعضهم لا يجوز لأنه ليس فيه ما يدل على
التعظيم كالصلاة وقال بعضهم يجوز لأنه عليه الصلاة والسلام كان من أشوق العباد إلى مزيد رحمة الله تعالى
واختاره السرخسي لوروده في الآثار ولا يجب على من اتبع اه (قوله ونذب) يحتمل أن يقرأ به بصفة المصدر
عطف على فاعل صرح أو بصفة المجهول وظاهر الشرح طلبها في بينا وأيه التحليل عاينهما الصلاة والسلام
لاشترائهما فيها وبصفة الصلاة على هذا اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما صليت على
سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم في العالمين أنك جيد مجيد وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد
كما باركت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم في العالمين أنك جيد مجيد وترحم على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد كما ترحم على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم في العالمين أنك جيد مجيد ولا يخفى أن هذه
الزيادة مستحبة حاشي بزيادة (قوله لأن زيادة الاخبار الخ) الأولى حذف زيادة (قوله نقله الرمي) فيه أنه ليس
من أهل المذهب اللهم إلا أن يقال إن مثل هذا لا يختلف فيه (قوله لحن) لأن الفعل واوي العين قال الشاعر
نفس عصام سودت عصاماً وعلمته الكثر والاقدا ما

(وهو مخير بين قراءة) المناقشة ومع المعنى
وجوبها (وتسليم ثلاثاً) وسكوت قد رهاق في
النهاية قد رتبته فلا يكون مسبباً بالسكوت
(على المذهب) لثبوت التضير عن علي وابن
مسعود وهو الصارف للمواظبة عن الوجوب
(أو يفعل في القعود الثاني) الافتراض (كلا أول
وتشهد) أيضاً (وصلى على النبي صلى الله عليه
وسلم) ومع زيادة في العالمين وتكرار الخ
سعيد مجيد وعدم كراهة الترحم ولو ابتداء
ونذب السيادة لأن زيادة الاخبار بالواقع عني
سأول الأدب فهو أفضل من تركه نقله الرمي
الشافعي وغيره ما نقل لا تسود وفي الصلاة
فكفب وقوله لا تسيدوني بالياء لحن أيضاً
والقواب بالواو ونقص إبراهيم لسلامه
علينا أولاً لأنه مسبباً بالمسلمين

علي (قوله لسلامه علينا) أي ليله المعراج حيث قال أبانغ أمتك من السلام علي (قوله أولاً لأنه مسبباً بالمسلمين)
كما أخبر تعالى بقوله هو معكم المسلمين من قبل أي في قوله تعالى ومن ذرئتنا أمة مسلمة لك والذين من ذرية

ابراهيم واسماعيل هو سيدنا محمد عليهم الصلاة والسلام والعرب فصلا تساعده مجازاة لما وقع منه عليه الصلاة
 والحمد لله (قوله اولان المطلوب صلاة يتخذ بها خيلا) وقد اتخذ الله خيلا وزاد بالهبة (قوله وعلى الاخير
 خاتمة ظاهرة) لان قصد المشاركة لابراهيم عليه الصلاة والسلام في الخلعة التي اوتيناها صلى الله عليه
 وسلم عنه باء ولا فوجده لكن يبقى الاشكال في ان التشبيه يقتضي ان الخلعة التي اوتيناها صلى الله عليه وسلم
 دون الخلعة التي اوتيناها ابراهيم عليه الصلاة والسلام وسند كراجل جواب عن ذلك ان شاء الله تعالى حلي (قوله
 اوجع لاسل محمد) فيكون المطلوب صلاة على آل محمد مشبهة بدلالة ابراهيم ولا ضير فيه فان ابراهيم عليه الصلاة
 والسلام افضل من آل محمد عليه الصلاة والسلام ويكون الصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم ليس داخل تحت
 التشبيه حلي (قوله او المشبه به قد يكون أدنى) وسبب التشبيه على هذا كون المشبه به مشهورا عند السامع
 فيقع به تقرير حال المشبه في النفس وتقوية أتم موقع وذلك لان الصلاة على ابراهيم واضحة مشهورة عند جميع
 الطوائف فحسن ان يطلب الحمد وآله صلاة عليهم مثل ما حصل لابراهيم وآله من ذلك فالعنى أظهر البركة والصلاة
 على محمد وآله في أصناف العالمين كما أظهرتها على ابراهيم وآله فهو من الحاق ما لم يشتهر بما اشتهر لا من الحاق
 الناقص بالكمال حلي (قوله مثل فوه كشكاة) فان نور الله تعالى أتم وأقوى لكن لما كان المشبه أمرا حسيا
 من مالوف النفس كان التشبيه أتم من العقليات والمشكاة الطاقة غير النافذة والمراد بها آتوبة القنديل التي
 يوضع فيها المصباح أي كآتوبة فيها مصباح المصباح في زجاجة وهي القنديل أفاده الجلال وقيل المطلوب
 المشاركة في أصل الصلاة لا في قدرها وقيل المطلوب مقابلة الجلة بالجللة فان في آل ابراهيم خلافة من الانبياء
 وليس في آل محمد نبي طلب الحاق هذه الجملة التي فيها نبي واحد بتلك الجملة التي فيها خلافة من الانبياء فآله
 النووي في شرح مسلم (قوله عملا) مفعول لا جله أي انما كانت فرضا لا جلي العمل بالامر أفاده الحلي وهو
 يقتضي ان الفرضية قطعية لا علمية لانه لم يجعله من القرض العملي فيكفر منكروه وسيأتي له التصريح بأنها
 فرضية لها (قوله ثانی الهجرة) وقيل ليله الاسراء (قوله مرة واحدة اتفاقا) والخلاف فيما زاد انما هو
 في الوجوب (قوله فلو بلغ في صلاته) أي صلاة كانت وأوقع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيها بعد بلوغه
 والظاهر كما قال الحلي أنه لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى أو في أثناء أفعال الصلاة ولم
 يصل في القعدة الاخرة يكون مؤثما للفرض وان أتم كالمصلاة في الارض المغموبة (قوله لا يجب على النبي صلى
 الله عليه وسلم الخ) لانه غير مراد بخطاب صلوا كما هو المتبادر فم يكن مراد بالدين أسواقا في التهرب بناء على أن
 باليه الذين آمنوا لا يتناول الرسول بخلاف يأيم الامم بعبادتي كما عرف في الاصول اه والحكمة والله أعلم
 في عدم أمر الله تعالى اياه بالصلاة على نفسه صلى الله عليه وسلم أنه لا كلفة فيها عليه لانه كل شخص مجبول على
 الدعاء لنفسه وطلب الخير لها والايجاب من خطاب التكليف لا يكون الا فيما فيه كامة وشقة على النفس
 ومتأخرة لطلبها ليتحقق الابتلاء كما قرر في الاصول وأما تخبر قوله تعالى ادعوني أستجب لكم فليس ايجابا لما
 ورد من شغل ذكرى عن مسئلتى أعطيته فوق ما أعطى السائلين حلي ملخصا (قوله والذاكر) ظاهر جزمه هنا
 أنه المتقدم ونس في درر البصار الوجوب بغير الذاكر (قوله والمختار عند الطحاوي) ظاهر المصنف أنه مختار أهل
 المذهب فينا في قوله بعد والمذهب استحبابه فدفع الشرح الثاني بقوله عند الطحاوي (قوله ولو اتحد المجلس
 في الاسح) مقابله ما صححه صاحب الكافي من التداخل فتسكن في مرة واحدة وان اذنب وهما وجهان
 صحيحان على قول الطحاوي وانما ترك حكم السلام لانه مفسر بالانقياد ولذا لا يكره افراده عنها في المشهور
 وانما كفي الآية بالصدر لنا كيد الصلاة باسنادها اليه تعالى والى الملائكة قداما لا أوجبر التأخير وانما
 أضفت اليه تعالى دونه لما مر من أنه يشتر بالانقياد وهو لا يناسب جلال الحق تبارك وتعالى وفيه بسوط شيخ
 الاسلام من أبي يوسف والطحاوي أنه يستحب الانصات الى قوله صلوا عليه وسلموا تسليما أن يصلي ويسلم قطاره
 وجوب التسليم أيضا وقد علمت من هذا أن الكلام في أصل وجوب السلام ولا خلاف في عدم وجوب تكراره
 لان الاحاديث اعتمدت فيها طلب الصلاة فقط عند الذكر لا السلام (قوله وهو الذكر) أي الموجود في قوله عليه
 الصلاة والسلام من ذكرت عنده ونحوه ولم يكن التحسين اذ فرضا عند تكرار الذكر كما كان تكرار الصلاة فرضا
 عند تكرار الاوقات لان حبيبة الاوقات للصلاة ثبت بالناسطع وهو قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين

قوله لكن لما كان المشبه أمرا حسيا
 في الاصل وادنى صواب المشبه به كالاخي
 اه محله
 اولان المطلوب صلاة يتخذ بها خيلا وعلى
 الاخير التشبيه ظاهر اوجع لاسل محمد او
 المشبه به قد يكون أدنى مثل فوه
 كشكاة (وهي فرض) عملا بالامر في شعبان
 ثانی الهجرة (مرة واحدة) اتفاقا (في العمر)
 فلو بلغ في صلاته نابت عن الفرض نهر جتنا
 وفي المجتبى لا يجب على النبي صلى الله عليه وسلم
 وسن أن يصلي على نفسه (واختلف) الطحاوي
 والكرخي (في وجوبها) على السامع والذاكر
 (كلما ذكر) صلى الله عليه وسلم (والمختار) عند
 الطحاوي (تكراره) أي الوجوب (كلما ذكر)
 ولو اتحد المجلس في الاسح لان الامر
 يقتضي التكرار بل لانه تعالى وجوبه ايجاب
 متكرر وهو الذكر فيكثر بكثره

كتاباً وقوتاً وقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون والاية بخلاف ما نحن فيه فان سبحة الذكر للصلاة محتمل
 بالاحاد واعلم ان وجوب الصلاة كفاً لا عيني وبه صرح القرطبي في شرحه على مقدمة أبي الميثاق فقال ثم
 ان كونها من فروض الكفاية يخرج على قول الطحاوي في اذ ذكر النبي صلى الله عليه وسلم عنده قوم يقتضون
 عليهم ان يصلوا فاذا صلى عليه بعضهم يسقط عن الباقيين حصول المقصود وهو تعظيمه واظهار شرفه عند ذكر
 اسمه عليه الصلاة والسلام اهـ ومراده بالاقتراض الوجوب كما صرح به في البحر للعالم بأن الطحاوي لم يقل
 بالاقتراض اهـ حلي (تنبيه) تجل وجوب الصلاة عند ذكره صلى الله عليه وسلم ما اذا مر ذكره في آيات القرآن
 سواء كان في الصلاة وخارجها وسواء ذكر باسمه الطاهر أو بضمير ثم رأيت في الهندية وغيرها ان القارئ اذا مر به
 اسمه عليه الصلاة والسلام في القراءة لا يقطع القراءة بل يواليها وهو مخير بعد ان شاء صلى وان شاء لم يصل (قوله
 كالشعب) التشبيه في الاضا فقط لافي كل الاحكام لان الصلاة فرض في العسر مرة قطعاً والزائد على المرة
 واجب على الصحيح والتشعب فرض على كل مجلس مرة والزائد على المرة مندوب كما في البحر عن الكافي وقيل
 يجب ان يشتمل الى الثلاث كما في الفتح اهـ حلي (قوله بخلاف ذكره تعالى) أي فلا يقتضي لانه حق الرب وله أنه
 لا يلزم من كونه حق الرب تعالى عدم قضائه الا ترى الى الصلاة والصوم وتعليل الزاهدي عدم القضاء بأن كل
 وقت يجب فيه شاء الله تعالى التجدد التزم الموجهة فلا وقت للقضاء مردود بأنه ليس مطالباً كل وقت بالاداء
 بل رخص له في الترك وبأن تفريغ ذمته بما عليها باقتضاء أولى وبهذا صاوى الصلاة في وجوب القضاء واعلم أنه
 لا خلاف في وجوب التنزيه عند معارضة ركن من نفسه ولو كان كما ~~كأن~~ كما أفاده الحلي بمخاوأه بكتبه
 مع التكرار في مجلس واحد شاء واحد كما في البحر وملازاد على ذلك مندوب فيحمل قول الشرح بخلاف ذكره على
 هذا وهل المراد بوجوب التنزيه الوجوب المصطلح عليه أو الاختراض والظاهر الاول في غير مرة واحدة أما هي
 في فرض لقوله تعالى فاذا ذكرني اذكركم (قوله بأحاديث) أي بسبب ما ورد من الوعيد على ترك الصلاة عليه
 صلى الله عليه وسلم في أحاديث فان الوعيد بمنزلة هذه الامور على الترتيب من علامات الوجوب (قوله كرم) أي
 في قوله صلى الله عليه وسلم رغم انه رجل ذكرت عنده فلم يصل علي حلي (قوله وابعاد) أي في قوله صلى الله
 عليه وسلم من نسي الصلاة على فقد أخطأ طريق الجنة والمراد بالنسيان الترك ويكونه أخطأ طريق الجنة ابعاده
 عنها (قوله وثقاء) أي في قوله صلى الله عليه وسلم من ذكرت عنده فلم يصل علي فقد شق اهـ حلي (قوله ويجعل)
 أي في قوله صلى الله عليه وسلم الجليل من ذكرت عنده فلم يصل علي اهـ حلي (قوله وجفاء) أي في حديث
 من الجفاء أن اذكر عند الرجل فلا يصل علي (قوله وحراما عند فتح للتاجر متاعه) لانه لم يقصد الصلاة وانما أراد
 الترويح والظاهر عدم وجوب الصلاة بالسماع منه الحاقاً به بسلام السائل فانه لا يجب رده لقصد به السؤال
 وقوله ونحوه كافق الذي يبيع القناع وهو بهذا السمع ونحوه من كل مطرب وهو أولى بالحرمة مما قبله
 والظاهر أنه يلحق بالتاجر فهو باسم الله للدعاء الى الطعام فانه جعل السمع وسيلة الى دعاء من يأكل وقول الخبير
 بالليل لا اله الا الله لان مقصوده العلم بأنه مستيقظ وقول الداخل على جماعة للاعلام بنفسه يا الله ونحو ذلك
 (قوله في الصلاة) أي في القعدة الأخيرة من الفرض والواجب وكل قعدة في التفل الا الاولى من سنة التفل
 القبلية والاولى من سنة الجمعة البعدية والقبلية (قوله في كل اوقات الامكان) أي الخالية عن الكراهة
 فالمراد الامكان الشرعي لا العقلي فخرج بذلك وقت الصلاة والجماع والخلاء (قوله ومكروهة في صلاة) سواء
 كانت فرضاً أو اجاباً وسواء كانت في القعدة الاولى في الفرض وهو أو في القيام أو الركوع أو السجود لان
 كلامهما لا ذكر مسنون غيرها وتركه يلزم الكراهة أما في سجود النافلة فلا تنكره لانها دعاء يستحيل طلبه من
 الخلق (قوله غير تشهد آخر) أي وغير منوت وتركان مشروعة في آخره كما في البحر فالاولى ذكره اهـ حلي (قوله
 فلذا) تفريع على قوله غير تشهد آخر لم يقدر أنها مكروهة في التشهد الاول في الفرض ونحوه (قوله ما في تشهد
 قول) أي الذكر الذي في التشهد الاول (قوله وضمن صلاة عليه) بالنصب مع حصول الخوف دل عليه لما ذكره
 والتقدير واستثنى ما في ضمن صلاة عليه والجملة معطوفة على جملة فلذا استثنى حلي (قوله لا يسل) أي
 للتلفي فقط ووجه التسلسل أنه اذا حال الله لم يصل على عهده ذكر اسمه للتشريف في هذه الصلاة فلو وجبت
 صلاة أخرى لم يكررها في التشريف فيها ووجبه صلاة أخرى وهم جزاً فيلزم التسلسل وهو محال اذا

وتصريحه بديننا بالترك في لانه ما حق عليه
 كالشعب بخلاف ذكره تعالى (والذهب
 استنباه) أي التكرار وعليه القوي والمعتد
 من المذهب قول الطحاوي كذا ذكره الباقي
 فيه المذهب الحلي وغيره ووجه في البحر
 بأحاديث الوعد كرم واجاد وثقاء ويجعل
 وجهه في حال قد تكون فرضاً في العمر واجبا
 كلما ذكر على الصحيح وحراما عند فتح للتاجر
 متاعه ونحوه وسنة في الصلاة ومستحبة في كل
 اوقات الامكان ومكروهة في صلاة لم يشر
 ما في تشهد آخر وضمن صلاة عليه لا يتسلسل

والتي هي في الجاهل من منع عقابا واعلم انه يلزم على قول الطحاوي أن تكون الصلاة في التشهد الأخير واجبة
من حيث ذكره صلى الله عليه وسلم في التشهد لأن حيث أن من واجبات الصلاة فإن الواجب إلى عبده
وهو قوله وقطعه ترتيب السور فإنه واجب للتلاوة لا للصلاة فإذا ترك الصلاة في الأخير قضاها بعد ولا يلزم
سجود سهولانه ليس من واجبات الصلاة نظر حلي وقد يقال إن الواجب في ذمته وهذه لصلاة السنة (قوله
بل خصه) اضرب ابطالاً عن قوله على السامع والذاكر وهو نقل غريب مصادم لسائر عباراتهم وبحجاب
مما استدل به بأن المسكوت عنه مساو للمنطوق وهذا لا نه إذا كان المقصود التظيم لا يفرق الحلال بين الذكر
منه والذي ذكره فيكون الأول ملحقاً بالثاني دلالة اه حلي (قوله والدعاء يكون بين الجهر والخفاقة) واختلاف
في الذكر هل الجهر به أفضل أو الأسرار واعتمد البعض أفضلية الجهر إن سلم عن ريباً وإيذاء (قوله وحرر أنها
قد تزد) لأن ما عمل من جلة الأعمال وحقق بعضهم أن لها تعلقين تعلقاً بالمصلي وهو حصول الثواب له وحكمها فيه
حكم سائر الأعمال وتعلقاً بالمصلي عليه وهو زيادة الدرجات له صلى الله عليه وسلم ولا تزد من هذا الوجه
واعلم أنه صلى الله عليه وسلم ينتفع بالصلاة عليه لأن الكامل يقبل الكمال وفي عبارة بعضهم أن الله تعالى جعل له
صلى الله عليه وسلم درجات ورتبها على صلاة أتمته عليه والادب أن لا يصعد المصلي إلا أداء بعض ما وجب له صلى
الله عليه وسلم عليه من الحقوق وامتنال قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً (قوله ككلمة
التوحيد) فأنه تزد ولذا ورد في الحديث تقيدها بالاخلاص وهو قوله صلى الله عليه وسلم من قال لا إله إلا الله
خالصاً من قلبه دخل الجنة (قوله وأفضل) الظاهر أن الأفضلية والاعظمية لازمان حلي (قوله لحديث
الاصمعياني) بالقائه والبايع فتح الهمزة وكسرها وهو له لقوله قد تزد (قوله بحمد الله عنه ذنوب غائب سنة) أي من
الصغار رأى أن عائبها مكلفوا لا يكفر عنه من الكبائر بقدرها ولا يرفع بها درجات (قوله ودعاء) استقنا لما ورد
أن الدعاء ببر الصلوات مستجاب والمراد بالبر ما بعد السلام وقبل ما بعد التشهد قبل السلام ولا مانع
من أن الاجابة فيها أفاده في الجهر وانما قدمت الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على الدعاء لأن من أتى
باب الملك لا بد له من التسمية لحاشته وأخص خواصه تعالى هو النبي صلى الله عليه وسلم ونجته صلى الله عليه
وسلم مستجابة والدعاء بعد المستجاب يرجى اجابته لأن الكريم بعد اجابته أول المسؤل لا يرد بآقيه أبو السعود
عن الشرياني (قوله وحرم بغيرها) لاشتماله على ما ينافي التعظيم نهر عن القرافي وفي أبي السعود بعد قل كلام
الشرح وفيه شيء لأنه إذا جاز الشروع في الصلاة بغير العربية وكذا القراءة ولومع القدرة على العربية فكيف
لا يجوز الدعاء بغير العربية اه وفي قوله ولومع القدرة بالنسبة للقراءة مظهر (قوله لنفسه) قدمه لأنه المطلوب
(قوله وأستأذنه) اسم جنس بم كل من له عليه فضل بالتعليم ويثبت السنة أن لا يخص المصلي نفسه بالدعاء لقوله
تعالى واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وفي الحديث من صلى صلاة لم يدع فيها للمؤمنين والمؤمنات
فهو خداج جحر (قوله المؤمنين) بصيغة الجمع لرجوعه للابوين والاستاذ (قوله ويجرم سؤال العافية)
أي من جميع الامراض كما في النهر لأن كلمة الله تعالى اقتضت حدوث الامراض في الشخص لصحة تمود
عليه فهو بدعاها يريد أن يبطل حكمه بآيته الذي يعلم ما يتقنه اه حلي وقوله مدى الدهر أقاده أن طلبها
في بعض الازمان لا مانع منه وعليه يحمل حديث بل الله العافية ونحوه (قوله أو خير الدارين) ودفع شرهما
الآن يقضيه الخصوص إذا بد أن يدرك بعض الشر ولو سكرات الموت نهر والمراد بالخير والشر ملائحات
البدن ومنافراته وأما سؤال الخير والاستعاذة من الشر بحسب ما علمه الله تعالى فجائز لأن الخير كذلك قد يكون
بحر من فقر وفقد ولما يترتب عليه من الثواب والشر في ضد ما من ذلك اللهم اني أسألك من الخير كله ما علمت
منه وما لم أعلم وأعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم أعلم (قوله العادية) أي التي تقضي العادية بآية ناعها وان
أمكت شرعاً وعقلاً وهل يدخل فيه نحو طلب مال كثير لا يلبق بالطالب الظاهر نعم (قوله كقول المائدة) قال
في النهر إلا أن يكون نبياً أو ولياً وسميت مائدة لحررها (قوله قليل والشرعية) كطلب رؤية الباري في الدنيا
والمقبرة لا كافر والذي يظهر أن هذا أولى بالحرريم من المستحيل العادي فلينظر دليل المقابل (قوله والحق حرمة
الدعاء بالمقبرة للكافر) أي لا كفره كما قاله القرافي معللاً بأنه تكذيب له تعالى في قوله إن الله لا يغفر أن يشركه
(قوله لا لكل المؤمنين كل ذنوبهم جحر) وجهه ما قاله زين العرب في شرح المصابيح من بحث الايمان ليس بحجر

بل خصه في دور الجوار بغير الذكر الحديث
من ذكرت عنده فليحفظ وانما علاج الاضواء
يرفع الصوت جهول وانما حلي دعاءه والدعاء
يكون بين الجهر والخفاقة ككلمة التوحيد
الباحي في كثر العافية وحرر أنها أعظم منها وأفضل
كلمة التوحيد مع أنها أعظم منها وأفضل
لحلي الأصمعياني وغيره عن أنس قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى على
مرة واحدة فتقبلت منه عا الله عنه ذنوب
ثمانين سنة فقيده المأمول بأقول (ودعا)
بالعربية وحرم بغيرها نهر لنفسه وأبويه
وأستأذنه المؤمنين ويجرم سؤال العافية
مدى الدهر أو خير الدارين ودفع شرهما
أو المستحيلات العادية كقول المائدة قبل
والشرعية والحق حرمة الدعاء بالمقبرة
للكافر لا لكل المؤمنين كل ذنوبهم جحر

عندنا أي أهل السنة أن يدخل النار واحد من الأئمة بل العفو عن الجميع مرجو لو يجب قوله تعالى ويغفر
 ما دون ذلك لمن يشاء وقوله تعالى إن الله يغفر الذنوب جميعا اه فيجوز أن يطلب المؤمن من الغفر طشفته على
 أخواته الأحرار الجائز الوقوع وإن لم يكن واقعا اه (قوله المذكورة في القرآن) ويذبح أن لا يقصد القرآنية
 الكراهة القراء في غير القيام (قوله إن استحالة طلبه) منه طلب الرزق المطلق (قوله والاتباع) أي مع كراهة
 التحريم (قوله ما لم يذكر) أي سجدة تلاوية أو صلوية أي وسجدة ما غفرت لها من الصلاة لأن المفسد وقع
 قبل القعود لطلانه بهما بخلاف السهوية فأنما ترفع التشهد لا القعدة (قوله ولولم ي) بيان للإطلاق وفيه
 رد على من أفسد الصلاة به ولو قال اللهم اقض ديني فسدت ولو اقض دين والدي لا واستشكل في البحر الاقوي
 بأنه ورد في السنة الدعاء به قال عليه الصلاة والسلام اللهم اقض عنا الدين واغننا من الفقر (قوله وكذا الرزق)
 أي المطلق ولو دلل أن الرزق الحسب أو رزقك لا تفسد كما في البحر لكن إن قصد روية الآية أو المراقبة لحرمة
 والأحرار ولو قال اللهم العن الظالمين لا تفسد ولو قال العن فلانا في غلما يقطع الصلاة وفيه أنه يستحيل طلبه
 من العباد (قوله ونحوه) أي من كل ما لا يستحيل طلبه منهم كبغلة وزوجة (قوله لاستعماله في العباد مجازا)
 فيقال رزق الأمير الجند وأطلق الفساد بطلبه صاحب الهداية وأطلق نحر الإسلام العصة فجعله كالمغفرة وهذا
 التفصيل لصاحب الخلاصة قال في النهر وهو الذي يغني اعتماد (قوله ثم يسلم عن يمينه) والا كل فيه أن يقول
 السلام عليكم ورحمة الله وبركاته قال السلام عليكم أو السلام أو سلام عليكم أو عليكم السلام أجزأه وكان
 تاركا للسنة بحر والاتفاقيات بيننا وبيننا راسنة (قوله - تي يري) بالبناء للمجهول لا للفاعل لعدم ظهوره ولذا
 وصف ابن مسعود كيفية سلامه صلى الله عليه وسلم بقوله حتى كافي انظر إلى يمينه خديه (قوله ولو عكس الخ)
 بأن سلم عن يساره أو لا عامدا أو ناسيا بحر (قوله ما لم يستدبر القبلة) أي وما لم يتكلم فان استدبرها أو تكلم لا يأت
 بموان لم يخرج من المسجد كما في القصة والهندية خلافا لما في البحر من أنه يأتي به ما لم يخرج من المسجد (قوله
 وتقاطع التحريم بتسليمه واحدة) أي بقوله السلام وإن لم يقل عليكم فلا يصح الاقتداء به بعد الانقضاء حكم
 الصلاة وهذا في غير الساهی أما هو إذا سجد بعد السلام يعود إلى حرمتها (قوله وقدمت) أي في الواجبات
 حيث قال وتنقض قدوة بالاقول (قوله مني) بفتح الميم وسكون المثناة أي اثنين وإن لم يتكرر فانه يطلق على هذا
 كثيرا ومنه قوله تعالى فأتاكم وما طالب لكم من التسام مني أو براد التكرار باعتبار تعدد الصلوات والذي شرع
 فيها مني مع الموالاة السلام والسجود (قوله وتنقيد الر كمة بسجدة واحدة) حتى إذا زاد على الفرض قبل
 فعوده الأخير كوعا وسجدة فسدت زيادة الركعة (قوله مع الإمام) عبر جمع ليفيد المقارنة فيه وهو أصح
 الروايتين عن الإمام وانتفت الروايات عنه عليها في التحريم وقالوا بعدهم فيها والخلاف في الأولوية على الصحيح نهر
 (قوله إن أتم التشهد) أي المؤتم والاقا كمال التشهد أولى قال الكلام في الأولوية (قوله ولا يخرج المؤتم الخ) فغلبه
 أن يسلم وجوبا (قوله وحده عدا) أما الحديث المسبوق به فلا يخرج عن حرمتها فيجب على الإمام أن يني بعد
 إزالة حديثه ويتبعه مأموه وهذا بناء على اقتراض الخروج بالصنع (قوله ولو أتمه قبل امامه) أي أو قد قدره
 وإن لم يقرأه (قوله فتكلم) قبل امامه أي قبل سلامه سواء أتم الإمام التشهد أو ترسل فيه ولم يته والحديث الجمد
 كالتكلم (قوله جاز وكره) لعدم متابعة الإمام والأولى التعبير بصح (قوله فلو عرض مناف) أي بغير منعه
 كما في الاثنى عشرية أما الذي يصنع قتم الصلاة به لوجوده بعد القعود قدر التشهد وهو المقروض (قوله تفسد
 صلاة الإمام فقط) أي لا صلاة للمأموم لا تسلك الصلاة عنه صلاة الإمام (قوله وصرح الحدادي) تصرع مع ما علم
 التزاما من قوله هو السنة (قوله وانه لا يقول هنا) أي في سلام التحليل أما سلام التحية فبأن يها فيه وهو عطف
 على قوله بكرة اه فهو مما صرح به الحدادي (قوله وردة الحلبي) بورودها في سنن أبي داود من حديث واقل بن
 حجر (قوله خصه في التنية بالإمام) أي لتحصيل سماع من خلقه وهو يحصل بالأولى أما المقتدى والمتفرد فيسوي
 بينهما (قوله ويتوى الإمام الخ) لأهمية السنة فينبو بها كسائر السنن بل ذكر شيخ الإسلام أنه إذا سلم على أحد خارج
 الصلاة يتوى السنة (قوله في صلاته) وقبل جميع من في المسجد وقبل جميع المؤمنين والمؤمنات (قوله أو نساء)
 مثلهن الخائى أن اقتدين وفي النهر لا يثنون وإن حضرن لكراهة حضورهن (قوله فيم) أي جميع المؤمنين
 والمؤمنات جنا ونساء وملكا ولذا ورد أنها تم كل عبد لله تعالى صالح في الأرض والسماء (قوله والحفظة) بإظهار

(بالادعية المذكورة في القرآن والسنة
 لا بما يشبه كلام الناس) اضطرب فيه
 كلامهم ولا سيما المصنف والمختار كما طاله
 الحلبي أن ما هو في القرآن أو في الحديث
 لا تفسد وما ليس في أحدهما إن استحالة طلبه
 من المطلق لا يفسد ولا يفسد لو قبل قدر
 التشهد والاتباع ما لم يذكر سجدة فلا
 تفسد بسؤال المغفرة مطلقا ولولم ي
 أو لم يرد وكذا الرزق ما لم يقيد بحال ونحوه
 لاستعماله في العباد مجازا (ثم يسلم عن يمينه
 ويساره) حتى يري يمينه وجهه سلم عن يساره
 عن يمينه فقط ولو قلنا وجهه سلم عن يساره
 أخرى ولو نسي اليسار أي به ما لم يستدبر
 القبلة في الاصح وتنقطع التحريم بتسليمه
 واحدة برهان وقده تروى التارخية ما شرع
 في الصلاة مني فلو واحد منكم المني يتجهل
 التحليل بسلام واحدة كما يحصل بالثني وتنقيد
 الركعة بسجدة واحدة كما تنقيد بسجدة ثني
 (مع الإمام) إن أتم التشهد كما تروى ولا يخرج
 المؤتم بقوس السلام الإمام بل بقوله تهنه وحده
 عهد الانتفاء حرمتها فلا يسلم ولو أتمه قبل
 نامة فتكلم جاز وكره فلو عرض مناف تفسد
 صلاة الإمام فقط (كالتحريم) مع الإمام
 وقالوا لا يفضل فيها بعد (فان لا السلام
 عليكم ورحمة الله) هو السنة وصرح الحدادي
 بكرة عليكم السلام (و) أنه (لا يقول)
 هنا (وبركاته) وجعله النووي بدعة وردة
 الحلبي وفي الحاوي أنه حسن (وسن جعل
 الناس في أخذ من من الاقول) خصه في التنية
 بالإمام وأقره المصنف (وينوي) الإمام
 بخطابه (السلام على من في يمينه ويساره)
 عن معه في صلاته ولو بينا أو نساء أما سلام
 التشهد فمتم لعدم الخطاب (والحفظه فيهما)

حفظه على من وهو جمع حافظ هو بذلك إنما حفظهم أعماله فهم الكرام الكاتبون أو ذاته من الجن وأسباب
 الخطأ وينبغي أن يظهر أثر الخلاف في المعنى فعلى الأول لا يتولى الحفظه ونوبهم على الثاني ينهر (قوله
 بلاية عدد) وقيل نوى الملكين الكاتبين وقيل الحفظه الخمسة وفي الحديث أن مع كل مؤمن خمسة منهم واحد
 عن يمينه وواحد عن يساره يكتبان أعماله وواحد أمامه يلقنه الخيرات وواحد وراءه يدفع عنه المكاره وواحد
 على ناصيته يكتب صلواته على النبي صلى الله عليه وسلم وقيل ستين وقيل مائة وستين وفي الجاهل الكبير
 للبطوني وكل بالمؤمن ستون وثلاثمائة ملك يذبحون عنه ما لم يقدر عليه ويرى الشرح على ما ارتضاء صاحب
 الهداية لأن الأخبار في عددهم قد اختلفت فأشبهه الإيمان بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام (قوله كالأيمان
 بالأنبياء) ورد في حديث أنهم مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا لكنه خبر آحاد يقيد الظن فلم يعارض قوله تعالى
 عنهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك بجر (قوله وقدم القوم الخ) هذا ما قاله نفع الاسلام وقيل
 لم يقصد التقديم لأن الواو لطلق الجمع من غير ترتيب ولأن النية عمل المقلب وهي تنظم الكل بلا ترتيب واختاره
 الزيلعي تعالى في البدائع (قوله لأن المختار) حاصله أنه قسم البشر إلى قسمين خواص وعوام كالملائكة ويلزم
 من التفضيل على هذا الوجه أمران تفضيل جملة البشر على جملة الملائكة وتفضيل خواص الملائكة على عوام
 البشر وكل صحيح ومقابل المختار قول صاحبين أن عوام الملائكة أفضل من أتقى الشرك ولم يتق المعاصي حلي
 (قوله أفضل من عوام الملائكة) وهم ما عدا جبريل وإسرافيل وميكائيل وعزرائيل وجملة العرش والروحانيات
 يفتح الراء وضما ورضوان ومالك (قوله فقط) متعلق بالشرك فيقسم متقى المعاصي أيضا وهو أولى بالحكم
 (قوله عن الروضة) هي للإمام أبي الحسن البخاري ونهها أن الأمة اجتمعت على أن الأنبياء عليهم الصلاة
 والسلام أفضل الخليقة ونينا محمد صلى الله عليه وسلم أفضلهم واقتروا على أن أفضل الخلائق بعد نينا جبريل
 وإسرافيل وميكائيل وعزرائيل وجملة العرش ومالك ورضوان وأجمعوا على أن العصاة والتابعين والمنتهدين
 والصالحين أفضل من سائر الملائكة واختلفوا أن سائر الناس بعد هؤلاء أفضل أم سائر الملائكة فقال أبو خنيفة
 سائر الناس من المسلمين أفضل وقال سائر الملائكة أفضل وذكر الدليل لكل اه وفي ذكره الاجماع في بعض
 المسائل فطر (قوله خواص البشر وأوساطه الخ) الحاصل أنه قسم الملائكة والبشر إلى ثلاثة أقسام أعلى
 وهم الخواص وأوساط وأدنى فالتواص من البشر أفضل من الملائكة مطلقا وخواص الملائكة أفضل من
 أوساط البشر والأوساط أفضل من الأوساط وترك الأدنى من كل منهما لما فيه من الخلاف بين الإمام وصاحبيه
 والصحيح قوله وأوساط الملائكة أفضل من أدنى البشر وأدنى البشر أفضل من أدنى الملائكة وهذه العبارة لا تنافي
 ما تقدم إلا في الأوساط فإن عبارة الروضة المقولة قريبا تفيد أن عوام البشر أفضل من أوساط الملائكة
 حلي (قوله قولان) الأول تغيير اثنان بالدليل واثنان باتهاركما مشى عليه غير واحد من المفسرين كالنفسه أبي
 الليث والتهلي ونقله غير واحد منهم عن الحسن ومجاهد الحديث الصحيحين يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل
 وملائكة بالنهار ويجتمعون في صلاة الصبح وصلاة العصر فيخرج الذين بأنوا فيكم فيسألهم وهو أعلم بهم كيف
 تركتم عبادي فيقولون أتيانهم وهم يصلون وتركناهم وهم يصلون فقد نقل القاضي وغيره عن الجمهور أنهم
 الحفظه لكن قال القرطبي شارح مسلم الاظهر عندي أنهم غيرهم انتهى وهو كما قال المسند كره من قريب أن
 شاء الله تعالى الثاني لا يتغيران عليه مادام حيا الحديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الله
 تبارك وتعالى وكل عبده المؤمن ملكين يكتبان عمله فإذا مات فالأول يسألهما قالان فتأذن لنا فنصعد
 إلى السماء فيقول الله عز وجل سمائي علوة من ملائكتي يسبحون فيقولان فنقيم في الأرض فيقول أرضي
 علومتين خلق يسبحون فيقولان فأين تكون فيقول الله تعالى قوما إلى قبر عبدي فكبراني وعللاني واذكراني
 واكتبوا ذلك لعبدي إلى يوم القيامة كذا في ابن أمير حاج ومراد القاضي عياض بالحفظه الكرام الكاتبون
 كما صرح به في التهر وهو ابن أمير حاج بقوله المسند كره حديث أنس رضي الله تعالى عنه حلي (قوله وبخارقه
 مكاتب السيئات عند جاع وخلاه) تبين الجهر في هذه العبارة والذي في ابن أمير حاج حكايته بقيل وجهل
 المخارقة غير خاصة بكاتب السيئات وعن صريح بأن المخارقة في هذه الحالة الملكان معا اللقائي في شرحه
 الكبير على الجوهره وزاد أنهما يكتبان ما حصل منه بعد فراغه بعلامه يجعلها الله تعالى لهما ولكن لم يستند إلى

بلاية عدد كالأيمان بالأنبياء وقدم القوم
 لأن المختار أن خواص بني آدم وهم الأنبياء
 أفضل من كل الملائكة وعوام بني آدم وهم
 سائر الناس من المسلمين أفضل من سائر الملائكة
 بالأنبياء من جهة الشرك فقط كالنفسه حلي
 البصر عن الروضة وأقره المصنف قلت وفي
 مجمع الانمرتجاة هسائي خواص البشر
 وأوساطه أفضل من خواص الملائكة وأوساطه
 عند أكثر المشايخ وهل تتغير الحفظه
 قولان وبخارقه مكاتب السيئات عند
 جاع وخلاه

دليل فليراجع ما دليل الفارقة ومن أين أخذ البصر فخصه ما بكتب السينات حلي ملخصا قوله وصلاة) لانه
 ليس له ما يكتبه وفي هذا التعليق نظراته قد يقع من المصلي ما يكون سيئة على أنه يلزم أن يفارقه في صورة تلاوة
 لقراء هذه الصلاة وأن يفارقه المكان عند النوم وهو بعيد حلي ملخصا (قوله والمختار الخ) مقابلة ما يأتي
 وما ذكر في النهر أن اللسان القلم والريق المداد (قوله والمكتوب فيه) بالنصب عطف على كيفية (قوله نعم)
 استدراك على قوله مما استأثر الله تعالى بعلمه ولا يظهر الا بالنسبة للمكتوب فيه (قوله في رق) بلا حرف فيه كتبونها
 في العقل (يؤيده ما قاله الغزالي أن المكتوب في اللوح المحفوظ ليس حروفا وإنما هو ثبوت المعلومات فيه كتبونها
 في العقل ورد بأن صرف اللفظ عن ظاهر معناه يحتاج إلى صارف والمتبادر من آيات الكتاب العزيز وأحاديث
 الرسول صلى الله عليه وسلم أن المراد من الكتابة المعنى المعهود لا خلافه لكن كيفية ذلك وصورته وجنسه مما
 لا يعلمه الا الله تعالى أو من أطلعه الله تعالى على شيء من ذلك ثم هذه الكتابة حكمة من الله تعالى وأظهرها ما يشاء
 من غيبه إن يشاء من ملائكته وسائر خلقه والافهوعني عن الكتب والاستدراك حلي عن ابن أمير حاج
 ملخصا (قوله وهو أحد ما قيل الخ) راجع إلى قوله تكتب في رق فقط (قوله وكأب) مصدر بمعنى الكتابة بدليل
 قوله في رق (قوله أنهم ما يكتبان كل شيء) كالنفس الضرورية وحركة النبض وسائر العروق واختلاجات
 الاعضاء حلي (قوله حتى أئنه) هو الصوت الصادر عن طبيعة الشخص في حال المرض لغيره أو تأخفه على
 ما فرط في جذب الله تعالى (قوله قلت وفي تفسير المصطفى) المقصود منه تعيين الكاتب للمباح فلا يتكرر مع
 سابقة (قوله يكتب المباح) هو ما لم يكن فيه أجر ولا وزر فيشمل الضروريات كالأشياء المذكورة (قوله ويمسى
 يوم القيامة) هو المختار وقبل آخر النهار وقبل يوم الخميس حلي عن ابن أمير حاج (قوله وفي تفسير الكازدوني)
 هو معنى البيضاء والذي في نسخ النهر العجوة الحازوي وهو بالحاء المهملة والزاى المجمة مفسر ومن النهر
 نقل الشرح هذه العبارة (قوله الاسمح أن الكافر أيضا تكتب أعماله) أى السبئية بناء على أنه مكاتب بالفروع
 إذا ما اعتقاد اذ يعاقب عليهم ما هو المعتمد من مذهبه ما لقوله تعالى لم يك من المصلين الخ وقوله تعالى الذين
 لا يؤفون ان كافر وهو مذهب أهل العراق من أئمتنا وقال البخاريون مكاتب بالاعتقاد فيعاقب عليه لا بالأداء
 فلا يعاقب عليه وقال أهل سمرقند ليس مكلفا بواجب من ما قال اللقاني وأما أعماله التي يظن أنها حسنة
 فلا تكتب له حال كفره لانها ليست عبادة اذ شرط العبادة والقرية معرفة المتقرب إليه والكافر ليس كذلك
 نعم ان أسلم يكتب له ثواب ما عمله في الكفر من الحسنات اه حلي (قوله الآن كاتب اليمن كالشاهد على كاتب
 اليسار) فاذا عمل سيئة قال صاحب اليمن لكاتب السينات دعه سبع ساعات له سبع أو يستغفر اه
 والمراد الساعة الفلكية لان الزمانية لا تنضب شاهين وورد أنه يتظر نصف يوم فيكون ست ساعات (قوله
 وفي البرهان أن ملائكة الليل الخ) الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار والمراد بهم
 الحفظة لا الكتبة حلي (قوله وأن ابليس مع ابن آدم بالنهار) ينافيه أن لكل شخص قرينة من الشياطين
 وهو من ولده الا أن يقال المراد غير القرين (قوله وولده بالليل) مفرد مضاف فيم وأولاده اتماما من إنشاء أو من
 وطء نفسه لانه في إحدى نغذيه ذكر اوى الاخرى فرجا أو ييض أقوال (قوله قرينه من الجن) ويده على الشر
 عكس القرين الملقى (قوله بفتح الميم) فاسلم قرينه صلى الله عليه وسلم وكذا قرين نوح عليه السلام وقيل قرنا
 الانبياء جميعا كذلك ودلت الاحاديث على أن الفتح الرواية (قوله وضعها) أى بصيغة المضارع بقصد الاستقرار
 التجدد (قوله التسليمة الاولى) هي التي في جهة اليمن أو الشمال فانه اذا بدأ بها سلم من يمينه ثم لا بعد ها حلي
 (قوله والافنى الثانية) صادق بالمحاذاة وليست مرادة ذكرها بعد حلي (قوله ونوا فيه مالو محاذيا) لانه ذو حظ
 من الجانبين (قوله وينوي المنفرد الحفظة) اذا يس معه غيرهم بجر (قوله اذلا كنية) بين أن المراد بالحفظة
 حفظة ذاته من الاسواء لا حفظة الاعمال وهما قولان وقد مر في الاثاني أن الصبي تكتب حسنة فتنقله أن
 معه كاتب الحسنات والصحيح أن ثواب حسنة له ولو اذ به ثواب التعليم (قوله ولعمري) العلم بالحياة (قوله وفيهم
 نظر) المراد أن وقوع ذلك منهم محتمل لا متيقن (قوله لا بقدر اللهم أنت السلام الخ) أشار به إلى حديث مسلم
 والترمذي عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم لا يقعد الا مقعدا
 ما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام وهو الذي اختاره الكمال وهو قول البقال

وصلاة والمختار أن كيفية الكتابة والكتوب
 فيه مما استأثر الله بعلمه نعم في حاشية الاشياء
 تكتب في رق بلا حرف كتبونها في العقل
 وهو أحد ما قيل في قوله تعالى والطور وكاتب
 مسطور في رق منشور ووجه التفسير
 في تفسيره أنهم ما يكتبان كل شيء حتى أئنه
 قلت وفي تفسير المصطفى يكتب المباح كاتب
 السينات ويمسى يوم القيامة وفي تفسير
 الكازدوني المعروف بالآخرين الاصح أن
 الكافر أيضا تكتب أعماله الآن كاتب اليمن
 كالشاهد على كاتب اليسار وفي البرهان أن
 ملائكة الليل غير ملائكة النهار وأن ابليس
 مع ابن آدم بالنهار وولده بالليل وفي تفسير
 ما منكم من أحد الا وقد وثل به قرينة من
 الجن وقرينه من الملائكة قالوا وباللهم
 الله قال وايي ولكن الله أعاني عليه فأسلم
 روى بفتح الميم وضعها (ويزيد) الوتر السلام
 على امامه في التسليم الاولى ان كان الامام
 (فيها والافنى الثانية ونوا فيه مالو محاذيا
 وينوي المنفرد الحفظة فقط) لم يقل الكنية
 ايم المبراز لا كنية له ولعمري لقد صار هذا
 كالنبرية المدونة لا يكاد ينوي أحد
 شيئا الا اذ قالوا وفيهم تغار ويكره تأخير السنة
 الا بقدر اللهم أنت السلام الى آخره

فمن يكثر من الزيادة عليه خلاف السنة وقال الشهيد في شرحه أن القيام إلى السنة متصلا مسنون وهو مردود
 بالحديث المذكور (قوله وقال الحلواني لا بأس بالفصل بالأورد) قال الكمال هذا القول لا يعارض القولين قبله
 لأن المشهور في لا بأس كونه خلاف الأولى فالأولى أن لا يقرأ قبل السنة ولو فعل لا بأس به ولا تسقط السنة به
 يعني إذا صلى بعد الأورد تقع سنة لا على وجه السنة فتوابعها أقل لأنهم قالوا لو تكلم بعد الفرض لا تسقط السنة
 لكن يتقص الثواب في الفصل بالأورد أولى (قوله واختاره الكمال) قد علمت أن مختاره هو قول البقال (قوله
 قال الحلواني الخ) هو عين ما قاله الكمال في كلام الحلواني من عدم المعارضة (قوله أن أريد بالكراهة التزيمية) أي
 في قول من قال يكره الفصل بالأورد (قوله ارتفع الخلاف) فيرجع إلى كلام البقال من أن الزيادة على قدر اللهم
 أنت السلام تكره تنزيها (قوله على القليلة) أي على الأورد القليلة وكأنه يريد بهذا الكلام أن يبقى قوله يكره على
 معناه وهو الكراهة التحريمية ويجمع بينهما بطريق آخر وهو أن يحمل كراهة الزيادة على اللهم أنت السلام على
 الزيادة الكثيرة جدا ويحمل كراهة الزيادة التزيمية المفهومة من قول الحلواني لا بأس على الكثيرة بالنسبة
 إلى اللهم أنت السلام القليلة بالنسبة إلى الكثيرة جدا اهـ حلبي (قوله أن يستغفر ثلاثا) تدارك لما فرط
 في صلاته ولا يبلغ أحد مقدار عبادته تعالى وصيغة الاستغفار كما في امداد الفتح استغفر الله العظيم الذي لا اله
 الا هو الحي القيوم وأتوب إليه (قوله والمعوذتان) فيه تغليب فإن المراد الاخلاص والمعوذتان (قوله ثلاثا
 وثلاثين) يرجع إلى الجمل الثلاث (قوله ويهمل تمام المائة) فهي عقب الصلوات بخمس مائة والحسنة بعشر أمثالها
 فتكفر من الصغائر خمسة آلاف منها ان كان والا تكفر من الكبائر بقدر تلك الصغائر ان كان والا فزيادته في
 درجاته (قوله ويدعو) لأن الدعاء برب الصلوات مستجاب (قوله يكره للامام التنفل الخ) أي تنزيها بل يتقدم
 أو يتأخر أو ينصرف يمينا أو شمالا أو يذهب إلى بيته فينتطوع غنة وأفضل حلبي عن المنية (قوله لا للمؤتم)
 أي لا يكره تنزيها للمؤتم التنفل في مكانه بل هو واتقاه على حد سواء لانعدام الاشتباه على الداخل عند معاينة
 فراغ مكان الامام عنه وهو قول بعض المشايخ حلبي عن ابن أمير حاج (قوله وقيل يستحب كسر الصفوف) ليزول
 الاشتباه عن الداخل المعين لكل في الصلاة البعيد عن الامام وذلك أن يتطوع في منزله ان لم يستحب ما دعا
 محمد ومشي عليه رضى الدين في المحيط ناصا على أنه السنة وأحسن من ذلك أن يتطوع في منزله ان لم يستحب ما دعا
 كذا في ابن أمير حاج لكنه جعل الكلام شاملا للمنفرد أيضا تابعا للمنية والشرح أخل به (قوله وفي الثانية
 يستحب الخ) اقتصره على هذا مع جواز الاربعة دليل على أنه أفضل من غيره (قوله وخبره في المنية) هذا
 للامام بعد فراغه من صلاة بعدها سنة (قوله وذها به لبيته) أي فينتطوع غنة ولا يتطوع في مكانه فانه مكروه
 (قوله واستقبله الناس بوجهه) هذا للامام في صلاة ليس بعدها سنة فهو مخير ان شاء انصرف عن يمينه وان شاء
 انصرف عن يساره وان شاء ذهب إلى حواججه وان شاء استقبل الناس بوجهه اذا لم يكن بجذائه مصل
 سواء كان المصل في الصف الأول أو في الصف الأخير فان استقبال المصل مكروه (قوله ولودون عشرة) صادق
 بالواحد لأن حرمة المسلم الواحد أرجح من حرمة القبلة وردة في امداد الفتح واختاره أنه لا يجوز وجهه إلى
 الجماعة الا اذا كانت عشرة وتقل عن شرح القدروري وجميع الروايات أنه مروى عن أبي حنيفة وأنه ورد
 في ذلك خبر اهـ حلبي (قوله ولو بعيدا) ولو حالت بينهما الصفوف كما في ابن أمير حاج اهـ حلبي

(فصل)

(قوله يجهر الامام وجوبا) لا مواظبة من النبي صلى الله عليه وسلم وكان صلى الله عليه وسلم يجهر بالقرآن
 في الصلاة كلها ابتداء كما سيذكره الشرح وكان المشركون يؤذونه ويسبون من أرتله ومن أنزل عليه فأنزل الله
 تعالى ولا تجهر بصلواتك ولا تخافت بها أي لا تجهر بها كلها ولا تخافت بها كلها واشتغ بذلك سيدا بأن تجهر
 بصلاة الليل وتخافت بصلاة النهار فكان يضاف به ذلك في صلاة الظهر والعصر لاستعدادهم للآذان
 في هذين الوقتين ويجهر بالمغرب لأنهم كانوا مشغولين بالاكل وفي العشاء والعجركونهم رقادا وفي الجمعة
 والعيدين لأنه أقامهما بالمدينة وما كان للكفار قوة بصر (قوله بحسب الجماعة) راجع إلى الجهر فقط لا لقوله
 بجوبا فانه مستحب (قوله فان زاد عليه اسماء) هذا أحد أقوال الثاني ما حكاه الزاهد عن أبي جعفر أنه يزيد
 في الرفع على قدر الحاجة وفي التهستني أنه أفضل الا اذا أجهده نفسه أو أدى غيره رقبيل يجهر به وما يجمع

وقال الحلواني لا بأس بالفصل بالأورد
 واختاره الكمال قال الحلبي أن أريد بالكراهة
 التزيمية ارتفع الخلاف قلت وفي حقل
 حله على القليلة ويستحب أن يستغفر ثلاثا
 وفي آية الكرسي والمعوذات ويسبح ويحمد
 ويقرأ القرآن ثلاثين ويهمل تمام المائة ويدعو
 ويستم بيمينه في الجوهرة يكره للامام
 التنفل في مكانه لا للمؤتم وقيل يستحب كسر
 الصفوف وفي الثانية يستحب للامام التنفل
 لمعين القبلة يعني يسار المصل ويمينا أو شمالا
 وخبره في المنية بين تحويله يمينا أو شمالا
 وخلفا وذها به لبيته واستقباله الناس بوجهه
 ولودون عشرة ما لم يكن بجذائه مصل ولو
 بعد على المذهب
 (فصل يجهر الامام)
 وجوبا بحسب الجماعة فان زاد عليه اسماء

المصنف الاول قال القهستاني ولا يخفى عن شيء (قوله ولو انتم به بعد الفاتحة الخ) مثله ما اذا خافت الامام بها كذا
في القهستاني (قوله أعادها جهرا) أي وجوباً لانه حكم الامام في الصلاة الجهرية ووجهه أن الجهر فيما يقرأ
واجباً بالاعتقاد والجمع بين الجهر والخفاقة في ركعة واحدة شنيع بحرر العلة تقتضي أنه لو انتم به بعد قراءة بعض
السورة أنه بعد الفاتحة والسورة والازم الاسرار بعد وجوب الجهر أو الامر الشنيع اه حلي (قوله لكن الخ)
استدل على قوله أعادها جهرا الخ (قوله انتم به بعد الفاتحة) أما لو انتم به بعد قراءة بعضها فالظاهر موافقة
الاول في الاعداد (قوله يجهر بالسورة) ضعيف دراية ورواية أما الاول فلما قدمنا من لزوم الامر الشنيع وأما
الرواية فلان ما تقدم منقول في البحر عن الخلاصة عن الاصل بخلاف ما في شرح المنية حلي (قوله ان قصد
الامامة) ضعيف أيضاً لانهم لم يعتبروا بامانة في شيء من الاحكام الا للنساء اللهم الا أن يقال ان التقيد
بذلك يخرج من حلف لا يؤتم فلا يجب عليه الجهر حلي (قوله وأولي العشامين) بفتح الباء الاولى وكسر الثانية
قهستاني (قوله وتر بعدها) البعيدة ليست قيد او انما جرى على الغالب (قوله قلت الخ) قد علمت جوابه (قوله
وان لم يصل التراويح) مثله ما اذا صلاه قبلها حلي (قوله نعم في القهستاني الخ) استدل على المصنف في وجوب
الجهر في العيدين والتراويح والوتر ولا وجه للاستدلال في التراويح والوتر فان القهستاني قال بعد ما نقله الشرح
الا أن الاصح أن يجهر فيها كما في كثير من المتداولات (قوله ويسر في غيرها) وهو الثالثة من المغرب والاخران
من العشاء وجميع ركعات الظهر والعصر بحر (قوله ويخبر المنفرد) أي ولو في التراويح أو السجود (قوله وهو
أفضل) ليكون الاداء على هيئة الجماعة ولهذا كان أدائه باذان واقامة أفضل وروى في الخبر أن من صلى على
هيئة الجماعة صلت بصلاته صفوف من الملائكة منح (قوله وفي السرية يخاف حتماً) حتى اذا جهر بعد السهو
قاله الكمال ومقابل المذهب معاصم بن يوسف من التخير فيما يخاف أيضاً بحر (قوله فلو أم) أي في النفل
ولو غير تراويح الا أنه يذكره اذا كان على سبيل التداوي وقوله لتبعية الفل للفرض أي في الجهر لاني كل حكم
لعدم الاذان والاقامة له (قوله في وقت الخفاقة) وفي وقت الجهرية بخبر حلي (قوله لكن نعقبه غير واحد) الاولى
أن يقول لكن ربح غير واحد لان هذا لقول ربحه من هو سابق على صاحب الهداية كقاضي خان فكيف
يعقبه (قوله كن سبق ركعة من الجمعة) والمغرب والعشاء والتجر كذلك لان السابق منفرد في الاقوال
(تمة) ما عدا القراءة من الاذكار ان وجب للصلاة ككبيرة الافتتاح يجهر به وكذا ما وضع للاعلام ككبيرة
الانتنالات لامام أما المنفرد والمقتدى فلا يجهران وكذا ان كان يحتسب بعض الصلاة ككبيرة العيدين
وأما ما سوى ذلك كالنقوت والتشهد وآمين والتسبيحات فلا يجهر بها لانه لا يقصد بها الاعلام فأداه في البحر
(قوله وأدنى الجهر الخ) ولا حد لاعلاء والمراد بالغير الذي ليس يقربه لما يأتي في الخفاقة (قوله وأدنى الخفاقة الخ)
وأعلاها أي أشدها خفاء فخصص الحروف فقط كذا في القهستاني والخفاقة مفعلة على غير بابها والاولى
في المقابلة وأدنى السر (قوله والجهر أن يسمع الكل) مشكل لانه يلزم منه أنه لو كان القوم كثيراً بحيث لم يسمع
الكل يكون مخافة قهستاني (قوله ذلك المذكور) هو اسماع نفسه (قوله لم يسمع في الاصح) هو قول الهندواني
وعليه أكثر المشايخ وفيه سعة وقال الكرخي أدنى الخفاقة تصح الحروف وصح (قوله وقيل في نحو البيع الخ)
حال علماء الدين هو الاصح عند وفي الذخيرة عنه الاصح عندى أنه في بعض التصرفات يكتفي بسماعه
وفي بعض التصرفات يشترط سماع غيره مثلاً في البيع لو أدنى المشتري صماخه الى فم لبايع وسمع بكفي ولو أسمع
البائع نفسه ولم يسمعه المشتري لا يكفي وفيما اذا حلف لا يكلم فلا فساداً من بعيد بحيث لا يسمع لا يثبت نص
عني هذا في كتاب الايمان لان شرط الحنث وجود الكلام معه ولم يوجد بحر والمراد بنحو البيع اليقين والسلام
وبلده وجمع العقود وحز في الشرب لابلية عن الكافي والمحيط أن الاصح الاكتفاء بسماع نفسه ويترتب على ذلك
أنه لو قال الاخر قبلت في نحو بيع وأسمع نفسه فقط انعقد ولا يجوز للبائع التصرف اذا علم بعد ذلك والحاصل
أنهما قولان محتملان (قوله ولو تزل سورة أولى العشاء) وكذا اذا تركها في إحدى أولي المغرب فانه يأتي بها في
الثالثة ولو تركها في أوليها معاً أتى في الثالثة بالفاتحة والسورة وفات محل الثانية وسجد للسهوان كان ساهياً ولو
تركها في أولي الرابعة السرية أتى بها في الاخيرة أيضاً كذا في النهر (قوله مثلاً) زاده ليم مالوتر كهافي ركعة
واحدة فبأنى بها في الاخيرة وهل في الثالثة أو الرابعة بحر ولهم غير العشاء كالمغرب والظهر (قوله ولو

ولو انتم به بعد الفاتحة أو بعض أسرها أعادها
جهرا بحر لكن في آخر شرح المنية انتم به
بعد الفاتحة يجهر بالسورة ان قصد الامامة
والا فلا يلزمه الجهر (في التجر وأولي
العشامين أداء وقضاء وجعة وعيدين
وتراويح وتر بعدها) أي في رمضان فقط
للتراويح قلت في تفسيره بعد ما نظر لجهره فيه
وان لم يصل التراويح على الصحيح كافي يجمع
الانهم نعم في القهستاني تبعاً للقاضي لاسو
بالخفاقة في غير الفرائض كعيد وتر نعم الجهر
في فصل (وبسبب في غيرها) وكان عليه السلام
يجهر في الكل ثم تركه في الظهر والعصر لم يرفع
أدى الكفار كافي (كنفيل بالنهار) فانه يسر
(ويخبر المنفرد في الجهر) وهو أفضل ويكتفي
بأدناه (ان أدى) وفي السرية يخاف حتماً
على المذهب (كنفيل بالليل) منكر
جهر لتبعية النفل للفرض (ان قضى) الجهرية
المنفرد (حتماً) أي وجوباً (ان قضى) الجهرية
في وقت الخفاقة كان صلى العشاء بعد طلوع
الشمس كذا ذكره المصنف بعد عدة الواجبات
قلت وهكذا ذكره ابن الملك في شرح المنار من
بحث القضاء (على الاصح) كافي الهداية
لكن نعقبه غير واحد بحر وتخيره كن سبق
بركعة من الجمعة مقام يقضها بخبر (و) أدنى
(الجهر اسماع غيره) أدنى (الخفاقة اسماع
نفسه) ومن يقربه فلو سمع رجل أو رجلان
فليس يجهر والجهر أن يسمع الكل خلاصة
(ويجزي ذلك) المذكور (في كل ما يتعلق
ينطق كسمعة على ذبيحة ووجوب سجدة تلاوة
وعناق وطلاق واستثناء) وغيرها فلو طلق أو
استغنى ولم يسمع نفسه لم يصح في الاصح وقيل
في نحو البيع يشترط سماع المشتري (ولو ترك
سورة أولى العشاء) مثلاً ولو عدا

هذا) عطف على محذوف أي إذا كان سهوا ولو عد الكن في الأقل يصير بالسجود وفي الثاني يكره قصره بالانتيان
كل ما يجب في محله واجب قسب الامادة في الوقت لقاعدة كل صلاة أدت مع كراهة التصريم الخ (قوله قرأها
وجوبا) أي على قولها ما قال الثاني لا يقرأها ولم يصرح بالوجوب أحد وانما أخذوه من تعبير محمد في الجامع
الصغير بمادة الاخبار وهو في الوجوب أكد من الامر ورد بأن ذلك فيما اذا صدر من الشارع أقام من الفقهاء
فلا يدل هو ولا الأمر منهم على الوجوب كما وقع لمحمد حيث قال في صفة الصلاة اقش رجله اليسرى ووضع يده
وأما ذلك كثيرة (قوله وقبل ندبا) هو الذي صرح به محمد في الاصل قال الكمال فيجب التعويل عليه قال الشيخ
زين فكان المذهب الاستصحاب (قوله مع الفاتحة) أشار به الى شيئين الاول أنه يقدم الفاتحة لأن مع تدخل على
المتبوع وهو الذي ينبغي ترجيحه الثاني أنه اذا أراد قضاء السورة ليس له ترك الفاتحة وهل الانتيان بها واجب
لاجل السورة أو سنة قولان وينبغي ترجيح عدم الوجوب كما هو الاصل فيها بجر (قوله جهرا) أي فيها ما هو
ظاهر الرواية وصححه في الهداية لما علل به الشرح وصحح القرطبي أنه يجزئ بالسورة فقط وجهه شيخ الاسلام
انما هو من الجواب وجهه نفي السلام السواب ولا يلزم الجمع لأن السورة تلتحق بموضعها تقديرا بجر (قوله
قرأها) أي بعد عودته الى القيام (قوله وأعاد الركوع) لأن الترتيب بين الأركان غير المتكررة فرض (قوله لمزوم
تكرارها) ولأن قراءة الفاتحة شرعت على وجه يرتب عليها السورة فلو قضاها في الأخيرة تبت الفاتحة
على السورة وهو خلاف الموضوع بخلاف ما اذا ترك السورة لأنه أمكن قضاؤها على الوجه المشروع كذا
في التمهيد (قوله قرأها) وتكون فرضا لأن جميع ما يقع من القراءة في الصلاة يكون فرضا (قوله وأعاد السورة) أي
وجوبا بالوجوب الترتيب بينهما (قوله على المذهب) هو قول الامام الاعظم وقال ثلاث آيات أو قدرها (قوله هي
لفظة العلامة) وحيت الطائفة من القرآن آية لانها علامة على صدق من أتى بها أو على انقطاع ما قبلها وما بعدها
بمعناها (قوله وعرفا) أي عند الفقهاء ونقله في البحر عن بعض حواشي الكشف (قوله ولو تقديرا) قصد به
الرد على صاحب البحر حيث قال بعد هذا التعريف يرد عليه قوله تعالى لم يلدناها آية وجوز الامام الصلاة بها
وهي خمسة أحرف اه وبني اشكال البحر على أن المراد ستة أحرف صورة وقد صرح بعضهم بهذه الزيادة
فلا ينهض الرد (قوله كام يلد) أصلها يولد وقت الواو بين عدوتها الياء والكسرة فذفت اه حلي (قوله الا اذا
كانت كلمة) فحرموها متان وذكر الاسيحي صاحب البدائع أنه يجوز من غير ذكر خلاف بين المشايخ بجر
(قوله الا اذا حكم به حاكم) صورته على عتق عبده بصلاته صحيحة فصلى بعد هاتمتان غير مكررة أو مكررة فقرأها
الى الحاكم ففرض بعقده بناء على أنه يرى صحة الصلاة بعد هاتمتان مكررا أو لا على صورتين فيكون قضاء بصحة
الصلاة ضمنا فتصح اتفاقا لان حكم الحاكم في المذهب برفع الخلاف اه حلي ولو قرأ نصف آية مرتين أو كلمة
واحدة حتى بلغ قدر آية تامة فانه لا يجوز ومن لا يحسن الآية لا يلزمه التكرار عنده بجر (قوله اتفاقا) من
الامام وتليذ به (قوله لا يرد الخ) أي لأن المقروء الى آخره وهو تعليل للمذهبي لأن نصف الآية الطويلة
اذا كان يزيد على ثلاث آيات قصار يصح على قولها ما فعل قول أدلى ولو قرأ البسملة في ركعة وقصد بها ما في النفل سمح
لانها وان كانت بعض آية لكنها أطول من آية قصيرة أما إذا قصد بها ما هو آية من القرآن أنزلت للفصل فلا يصح
شبهة في قرآيتها حلي (قوله فرض عين) أي على كل ذات وقوله متعين تفسيره المضاف والمضاف اليه (قوله
سنة عين) فهو متعين على كل مسلم اذا قام بحفظه البعض وأما اذا لم يحفظه أحد فهو باق على أنه فرض على
جميع كفاية اه حلي تنبيه نسيان القرآن لا يحرم الا اذا نسي من المصنف أيضا كذا في شرح المنية (قوله
فضل من التفضل) لأن القرآن أحب الى الله تعالى من السموات والارض وما فيها والاحجية ترجع الى كثرة
ثواب لأن أدنى مضاعفة الحرف منه عشر حسنات (قوله وتعلم الفقه أفضل منهما) أي تعلم ما زاد على قدر
الحاجة والا فهو فرض عين وهل التعلیم في حكم التعلم والضمير في من ما يرجع الى التفضل وحفظ باقي القرآن بعد
قيام البعض به (قوله وسورة) المراد أقصر سورة أو ثلاث آيات (قوله ويكره نقص شيء من الواجب) أي تحريما
كأنه يكره نقص شيء من السنة تنزيها كما في شرح الماتني (قوله ورد ما في الهداية وغيرها من التفصيل) وهو أنه اذا
كان في محله يقرأ أي سورة شام في حالة الامن والقرار يقرأ في الغبر وهو الانتفاق والبروج لا مكان مراعاة
السنة مع التفتيش والاطهر كالغبر وفي العصر والعشاء بدون ذلك وفي المغرب بالقصار جدا وحاصل الرد أن ذلك

(قرأها وجوبا) وقبل ندبا (مع الفاتحة جهرا
في الاخرين) لأن الجمع بين جهرا وخافتة
في ركعة شنيع ولو تركها في ركوعه قرأها
وأعاد الركوع (ولو ترك الفاتحة) في الاولين
(لا) يفتيها في الاخرين للزوم تكرارها ولو
تذكرها قبل ركوعه قرأها وأعاد السورة
(و فرض القراءة آية على المذهب) هي لفظة
العلامة وعرفا طائفة من القرآن ترجحة
أقل طائفة أخرى ولو تقديرا كام يلد الا اذا
كانت كلمة لا يصح عدم العدة وان كررها
سارا الا اذا حكم به حاكم فيجوز ذكره
القهستاني ولو قرأ آية طويلة في الركعتين
فلا يصح العدة اتفاقا لانه يزيد على قدر ثلاثة
فصار قاله الحلي وحفظها فرض عين متعين
على كل مكاتب وحفظ جميع القرآن فرض
كفاية (وسنة عين أفضل من التفضل) فافقه الكتاب
أفضل منهما (وحفظ) جميع (قوله ويكره نقص
وسورة واجب على كل مسلم) ويكره نقص
شيء من الواجب (ويستثنى من الفقر مطلقا) أي
حالة قرار وفرار كذا أطلق في الجامع الصغير
ورجحه في البحر ورد ما في الهداية وغيرها
من التفصيل

ليس لمأخذ بعينه من جهة الرواية ولا من جهة الدراية أما الأقل فلا يطلق الجامع الصغير وعليه المتون
وأما الثاني فلا أن المسافر إذا كان على أمن وقرار صاد كالمقيم فكان ينبغي أن يراعى السنة والتصديق بقدر سورة
البروج والانشقاق في الفجر والتطهر لا بد له من دليل ولم يتقوله وكونه عليه الصلاة والسلام قرأ في السفر شيئاً
لا يدل على سنته إلا إذا اطلب عليه ولم يتقل فالظاهر الاطلاق اه (قوله ورد في النهر) بأن مراد صاحب
الهداية بذكر البروج والانشقاق أن تكون القراءة من طوال الفصل وأما كونها بقدر هاتين آخر ذلك
لأن القراءة من الفصل سنة والمقدار الخاص منه سنة أخرى وقد أمكن مراعاة الأول فأى مانع من الاتيان به
فاندفع قول صاحب البحران التصديق بسورة البروج لا دليل عليه ودعواه أن السنة لا تثبت إلا بالمواظبة مسلم
في المؤكدة والكلام في المستحبة وذلك يثبتها (قوله الفاتحة) أي سورة الفاتحة فالسورة جزء العلم وجوز
سبويه أن يكون المضاف اليه علماً قهستاني (قوله وجوباً) زاده اشارة الى أن السنة مصبها قوله وأي سورة شاء
وفيه أن قراءة أي سورة واجبة لاسنة اللهم إلا أن يقال المسنون هو المجموع مع التخيير في السورة في السفر
وإن كان كل واحد من أفراد واجبة قد اشتملت الفاتحة والسورة على فرض القراءة وواجبها وسنتها (قوله
وفي الضرورة بقدر الحال) كضيق وقت وقد ورد أن أبابوسف أم الامام في صلاة الصبح وكان الوقت ضيقاً فقرأ
بآية من الفاتحة في كل ركعة فلما تمت الصلاة قال الامام صار يعقوب بن النخعي وكخوف على ماله أو نفسه حلي عن
الهندية (قوله ويسن في الحضر الخ) هذه الاقسام يقال قبل الايقاع أما إذا قرأ بالفعل فتقع القراءة ولو بكل
القرآن فرضاً (قوله طوال) بالكسر والضم وعين ابن مالك الكسر جمع طويل وبالضم الرجل الطويل وبالفتح
المرأة الطويلة (قوله المنصل) هو السبع الاخير من القرآن معى به لكثرة الفصل بين سورة بالسبعة قهستاني
أو اقصر الآيات فيه أو قلته المذخور فيه حلي عن النهر (قوله من الجرات) هو ما عليه الأكثر (قوله الى آخر
البروج) ذكر الآخر هنا وفي الاوساط مستدرجاً بما في الكافي أن الغائبين فيهما خارجتان فالبروج من الاوساط
ولم يكن من القصار أما الغاية الاخرة فداخله كالغايات الاول (قوله قصاره) بكسر القاف ككرايم نهر (قوله
عدم التقدير) لكن يستحب كون القراءة من الاقسام الثلاثة كما في البحر (قوله باوقت) ضيقاً وانساعاً والقوم
رغبة وملا لا والامام تأنيلاً وعجلة في القراءة (قوله بين بين) أي قراءة متوسطة (قوله ليلاً) لا وجه للتقييد
بسرعه فيه بعد أن يمتدأ قل متدأ قال به القراء والاحرم لتلك الترتيل المأمورية شرعاً (قوله ويجوز بازوايات السبع)
لا وجه للتقييد بالسبع بل يجوز الى العشر كما نص عليه أهل الاصول (قوله صيانة دينهم) لأن بعض السفهاء
ربما يقع في الاثم فلا يقرأ عند العواتم بقراءة أبي جعفر وابن عامر وحزرة والكسافي صيانة دينهم فربما
يستخفون أو ينسكون وإن كانت كلها مصيبة فصيحة ومشايخنا اختاروا قراءة أبي عمرو وحفص عن ابن
عامر أبو السعود عن شارح المنية (قوله ونطال أولي الفجر) لامام ومنفرد نهر ولوقصد ادراك الناس إذا كان
نظريلاً لا ينقل على القوم كذا في المحيط معزى الى الفتاوى (قوله بقدر الثلث) أي ثلث المجموع بأن يكون الثلثان
في الاولى والثلث في الثانية كذا في البحر (قوله وقيل النصف) يرجع الى ما قبله لأن المراد نصف المقروء في الاولى
وهو ثلث المجموع فلا وجه لعمدة مقابلاً (قوله فلو غش) أي الطول في الاولى بأزيد مما ذكره لا بأس به فهو خلاف
الاولى وقد ورد الاثرية تعليم الجواز (قوله حتى التراويح) أخذته من قول النهر لافرق في ذلك بين الجمعة
والعبدن وغيرهما وما استدلل به في البحر يدل على تعيين ذلك في الفرض على أنه نقل بعد أن الخلاف في غير
الجمعة والعبدن أما فهم ما فيسوى اتفاقاً وعزاه الى نظم الزندوستي (قوله وعليه الفتوى) قال ابن أمير حاج بعد
أن حقق الدليل من الطرفين فيظهر على هذا أن قولهما أحب لا قوله والاولى كون الفتوى على قولهما لا قوله
(قوله ان تقاربت) أي الآيات حلي (قوله والاعتبار بالحروف والكلمات) أي بأن تباعدت كالمندثر وهل أتى
فان آيات الثانية أطول وذكر الحروف ليس مقسراً بل لأن الكلمات تركب منها فان كانت الكلمات في الثانية
تبلغ زائدة عما في الاولى ثلاث آيات يكره هذا ما ظهر لي (قوله واعتبر بالحلي غش الطول) نقل ذلك عن القسمة
ولم يعتبره هو حلي (قوله ما وردت به السنة) وهو قراءة سبع والفاشية في الجمعة والعبدن (قوله عدم الكراهة)
أي عدم كراهة المطالة الاولى على الثانية والاولى أن يذكرها في شرح قوله ونطال اولي المبرر لما سبقتها واستظهر
في النهر التسوية في ركعتي النفل ونقل الجزم بكراهة المطالة عن المحيط وغيره ولا خفاء أن التسوية أولى حلي

وردت في النهر وحتر أن ما في الهداية هو المحتر
(الفاتحة) وجوباً (وأي سورة شاء) وفي
الضرورة بقدر الحال (و) بين (في الحضر)
لامام ومنفرد ذكره الحلي والناس عنه غافلون
(طوال الفصل) من الجرات الى آخر البروج (في
الفجر والتطهر) منها الى آخر لم يكن (أو ساطه
في العصر والعشاء) بآية (قصاره في المغرب)
أي في كل ركعة بسورة بما ذكره الحلي
واختار في البدائع عدم التقدير وأنه يختلف
بالوقت والقوم والامام وفي الحلي يقرأ في
الفرض بالتدليل من قاصراً وفي التراويح يقرأ
بين وفي النفل ليلاً أن يسرع بعد ذلك
كما فيهم ويجوز بازوايات السبع لكن لا يرون
أن لا يقرأ بالفاتحة عند العواتم صيانة دينهم
(وطال أولي الفجر على ما بينهما) بقدر الثلث
وقيل النصف فلو غش لا بأس به (فقط)
وقال محمد أولي السكت حتى التراويح يكره
وعليه الفتوى (وطال الثانية على آيات) ان تقاربت
تزيماً (اجماعاً ان يلا ثلاث آيات) والكلمات
طولا وقصراً ولا اعتبار بالحروف والكلمات
واعبر بالحلي غش الطول لا عدد الآيات
واستثنى في البحر ما وردت به السنة واستظهر
في النفل عدم الكراهة مطلقاً (وان بأقل لا)
يكره

وقوله مطاوعا لوجهه اللهم إلا أن يحمل على القولين السابقين على ما فيه (قوله لأنه عليه الصلاة والسلام صلى بالمعوذتين) والثانية أطول من الأولى بآية ولأن في الاحتراز عن هذا التفاوت حرجا وهو مدفوع شرعا فيجعل زيادة مادون الثلاث آيات كالعدم فلا يكره صلى عن ابن أمير الحاج (قوله ويكره التعيين) لما فيه من هجر الباقي وإيهام التفضيل والكل من حيث أنه كلام الله واحد والظاهر أن الكراهة تحريمية لا طلاقها ومحلها إذا كان حافظا غير ما عينه أما إذا كان لا يحفظ إلا ما عين أو كان أسهل عليه من غيره أو قرأ التبرك بقراءته عليه الصلاة والسلام فلا كراهة (قوله كالسجدة وهل أتى) وكقراءة السور الثلاث في الوتر والكافرون والاختلاص في سنة الصبر فينبغي الترك أحيانا وكراهة التمسك للإمام والنفر في الفرض وغيره كما في البحر (قوله بل يندب قراءتهما أحيانا) ولا ينبغي المداومة على الترك كما يفعله حنفية العصر أفاده في الفتح (قوله والمؤتم لا يقرأ) ودعوى أن الاحتياط في القراءة خلفه ممنوعة بل الاحتياط تركها لانه العمل بأقوى الدليلين وقد روى عن عدة من الصحابة فساد الصلاة بالقراءة خلفه فأقواهما المنع بحر (قوله ولا الفاتحة في السرية) تفسير للاطلاق وروى عن محمد استحسانه في السرية وهو ضعيف كما أفاده الشرح بقوله وما نسب الخ فالخ أن قول محمد كقولهما كما في الفتح (قوله كره تحريما) انما لم يطلقوا اسم الحرمة عليها لما عرف من أصلهم أنهم لا يطلقونها إلا إذا كان الدليل قطعيا (قوله ونصح في الأصح) وروى عن عدة من الصحابة فسادها كما في الزايد والظاهرية وعن ابن مسعود أنه يلاقيه ترايا وعن الشعبي أدركت سبعة من بدريا كلهم قالوا لا يقرأ خلف الإمام كما في الكرمان (قوله وفي درر البحار) مقابل الأصح (قوله ويكون فاسقا) اظاهر أن ذلك عند الاعتقاد لانه صغيرة ولا يفسق بمز (قوله وهو) أي الفساد لما خوذ من تقصد (قوله وينصت إذا أسر) تع في هذا صاحب النهر وفي البحر الانصات لا يخص الجهرية فقط اهـ أنه يعم السرية والجهرية (قوله فنزل وإذا قرئ الخ) أفاده أن الآية نزلت في الصلاة وهو قول أهل التفسير ومنهم من قال نزلت في الخطبة ولا تنافي بينهما لانهم انما أمروا بها فيها لما فيها من قراءات القرآن كأي والعبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب ولذا وجب الاستماع لقراءته خارج الصلاة أيضا (فروع) رجل يكتب الفقه ويحجبه رجل يقرأ القرآن ويحجبه استماع القرآن فالأثم على القارئ ولو قرأ على السطح في الليل جهر والناس نيام يأثم الصبي إذا كان يقرأ القرآن وأهله يشتغلون بالأعمال ولا يستمعون ان كانوا شرعوا في العمل قبل قراءته لا يأتون والآثموا بحر ولو كان القارئ في المكتب وأحد يجب على المارين الاستماع وان كانوا أكثر ويقع الخلل في الاستماع لا يجب عليهم ويكره للقوم أن يقرأوا القرآن جله لتضمنها ترك الاستماع والانصات وقيل لأبأس به كذا في القنية وهذا لا يظهر الا إذا لم يكن هناك مستمع غيرهم والا لا يكره لما قالوا ان الاستماع فرض كفاية لانه لا قامة حقه من الالتفات اليه وعدم اضاغته وذلك يحصل بانصات البعض كما في رد السلام حيث كان رعاية حق المسلم كفي فيه البعض عن الكل ويجب على القارئ احترامه بأن لا يقرأ في الاسواق ومواقع الاشتغال فان قراها كان هو المضيع لحرمة فيكون الأثم عليه دون أهل الاشتغال دفعه للعرج في الزامهم ترك اشتغالهم المحتاج اليها وكذا لو قرأ عند من يشتغل بالتدريس أو بتكرار الفقه لانه إذا أبيع ترك الاستماع لضرورة المعاش الدنيوي فلا نسيح لضرورة الامر الديني أولى فمكون الأثم على القارئ هذا إذا سبق الدرس على القراءة أما إذا كان ابتداء القراءة قبل الدرس فالأثم على المتأخر والفرق بين هذا وبين مواضع الاشتغال حيث يكون الأثم على القارئ وان ابتدأ قبل أخذهم في أعمالهم بأن تلك المواضع معدة لهم يعسر عليهم الاشتغال عنها بخلاف الدرس اهـ شرح التنية (قوله آية ترغيب) هي ما كان فيها ذكر الجنة أو الرحمة وآية الترهيب هي ما كان فيها ذكر النار والترهيب التوقيف وفي عبارته رعاية الادب حيث قال يستمع وينصت ولم يقل لا يسأل الجنة ولا يتهوّن من النار بحر (قوله وكذا الإمام) أما المنفرد ففي الفرض كذلك وفي النفل يسأل الجنة ويتعوّد من النار عند ذكرهما نهر (قوله وما ورد) من أنه عليه الصلاة والسلام صلى ومعه حذيفة فقامز بآية فيها ذكر الجنة الاسأل فيها وما مر بآية فيها ذكر النار لا تعوذ (قوله كذا الخطبة) ولو خطبة نكاح وموسم وغيرها والخطبة ذكر الله ورسوله والخلفاء والاتباع والمواعظ وما عداها من ذكر الظلمة خارج عن الخطبة اليه أشير في الكشف والدنو من الخطيب أفضل على المعتمد وقيل ان التباعد أفضل كيلا يسمع مدح الظلمة فهستأني (قوله ولو كناية) رد لما روى عن أبي يوسف أنه كان يكتب وقت الخطبة وقوله أوردت سلام مثله تشبعت انما طس

لانه عليه الصلاة والسلام صلى بالمعوذتين (ولا يعمد في شيء من القرآن لصلاة على طريق الفرض) بل تعين الفاتحة على وجه الوجوب (ويكره التعيين) كالسجدة وهل أتى تعجز كل جمعة بل يندب قراءتها أحيانا (والمؤتم لا يقرأ مطلقا) ولا الفاتحة في السرية اتفاقا وما نسب لجمهور ضعيف كما بسطه الكمال (فان قرأ كره تحريما) ونصح في الأصح وفي رد البحار عن مبسوط خيرا هو زاده أنما تقصد الجاهل عن مبسوط وهو مروي عن عدة من الصحابة فاسقا وأحوط (بل يستمع) إذا جهر (وينصت) إذا أسر لقول أبي هريرة رضي الله عنه كان يقرأ خلف الإمام فنزل وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا (وان) وصلته (قرأ الإمام آية ترغيب أو ترهيب) وكذا الامام لا يشتغل بقراءة القرآن وما ورد جل على النقل منفردا كما مر (كذا الخطبة) فلا يأتي بما يفوت الاستماع ولو كناية أوردت سلام

وقوله في انساني المعلوم من الظالم وسد الثغور وحماية البيضة وحفظ حدود الاسلام وجتر العاصم كروانما
 بالمعنى كونه قرشا لقوله صلى الله عليه وسلم الاثمة من قر يش وقد سلت الاله ان الخلافة اقرب من هذا الحديث
 وقوله لاهاشما أى لا يشترط كونه من أولادها ثم كانت الشيعة توصلا لابطال امامة أبى بكر وعمر وعثمان
 ولا شبهة لهم فضلا عن الحق وقوله علويا أى لا يشترط كونه من أولاد على بن أبى طالب كما قالت الشيعة قضا
 لخلافة بنى العباس وقوله معصوما أى لا يشترط أن يكون معصوما كما قالت به الاسماعيلية والامامية وكان
 الاول أن يقول لاهاشما ولا علويا ولا معصوما ليظهر أن مقابل كل واحد قول على حدة اه حلي (قوله ويعزل
 به) عنون به اشارة الى أنه لا يعزل وهو المختار وقول الاكثر يعزل بلربان ما يقوت المقصود من الردة والجنون
 المطبق وصيرورته أسيرا لا يرجى خلاصه والعنى والحرص والعصم والمرض الذى يقى المعلوم وخلعه نفسه عن
 الامامة ليعزله وأما خلعه بلا سبب فقبه خلاف اه أبو الهود (قوله الاثمة) لأن شررها فوق ضرر خلعه
 فتركب أخف الضررين (قوله ويجب أن يدعى له بالصلاح) لأن في اصلاحه اصلاح الرعية وظاهره ولو متقلبا
 (قوله ويصح سلطنة متطلب) ويترب على الصحة صحة ما يصدر عنه من الاحكام وهل يعد متقلبا بفقد أحد
 الشروط (قوله للضرورة) هي دفع الفتنه واقوله صلى الله عليه وسلم اسمعوا وأطيعوا ولو أتمر عليكم عبد حبشي
 أجدع اه حلي (قوله ويغنى) الظاهر منه الوجوب (قوله أن يفوض) يفوض الواو وفاعل التفويض أهل الحل
 القصة لا الصبي لما يأتى من عدم صحة اذنه بقضاء وجبة اه حلي (قوله أمور التقليد) أى تقليد القضاء
 والامارة والعائرو الساعى وغير ذلك (قوله في الرسم) مراد بالصورة الظاهرة (قوله لعدم صحة اذنه الخ) علة
 لقوله وفي الحقيقة هو الوالى أى لا الصبي (قوله وفيها) أى البرازية (قوله ربط الخ) هكذا نقله صاحب النهر عن
 أخيه ولا يظهر الاتعريف بالاقداء وذلك لأن الامامة مصدر المبنى للمجهول لأن الامام هو المتبع ويدل على
 ذلك تعريف ابن عروة لها بأنها اتباع الامام في جرم من صلاته أى أن يتبع وأما الربط المذكور ان كان مصدر ربط
 المبنى للمعلوم فهو صفة المؤتم فيكون معنى الاتمام أى الاقداء وان كان مصدر المبنى للمجهول فهو صفة صلاة
 المؤتم لانها هى المربوطة وعلى كل حال لا يصلح تعريف الامامة بل للاقداء اه حلي (قوله بشروط عشرة)
 اعلم أن هذه الشروط للاقداء الذى ذكره مره وجعله للامامة وقد عذنى نورا لايضاح شروط الامامة على
 حدة فقال وشروط الامامة للرجال الاصحاسة اشياء الاسلام والبلوغ والعقل والذكورة والقراءة والسلامة
 من الاعذار كالرعاف والفاقة والقتامة والشغ وفقد شرط كطهارة واسترورة اه احتراز بالرجال الاصحاء عن
 النساء الاصحاء فلا يشترط في امامته الذكورة وعن السبيان فلا يشترط في امامتهم البلوغ وعن غير الاصحاء
 فلا يشترط في امامتهم الصحة لكن يشترط أن يكون حال الامام أقوى من حال المؤتم أو مساويا انتهى حلي
 (قوله نية المؤتم الاقداء) بالامام أو الشروع في صلاته أو الدخول فيها بخلاف نية صلاة الامام وان انتظر
 تكبيره من غير نية اقداء وشروط نية الاقداء أن تكون متارة بقرينة أو متقدمة عليها بشرط أن لا يفصل بينها
 بين التصريحة فاصل أجنبى كما تقدم وقد مر ما قلناه عن القهستاني فراجع ان شئت (قوله واتحاد
 كانهما) سياتى أن المعتقد اعتبار الاشياء بالاتحاد المكان (قوله وصلاتهم) عطف على مكانهما وفيه
 أنه يصح اقداء المتنفل بالمترض والصواب عبارة نورا لايضاح وأن لا يكون مصليا فرضا غير فرضه اه حلي
 قوله وصحة صلاة امامه) أى فى رأى المؤتم أما اذا علم فسد فى رايه كخروج دم فلا يصح الاقداء وان كان
 ليرفسد فى اعتقاد الامام وأما اذا علم من الامام ما يفسد الصلاة على زعم الامام كس المرأة والامام لا يدري
 ذلك فانه يجوز اقدائه على قول الاكثر وقال طائفة منهم الهندوانى لا يجوز لأن الامام يرى بطلان هذه
 الصلاة قبطل صلاة المقتدى به اه الاول وهو الاصح أن المقتدى يرى جواز صلاة امامه والمعتبر فى حقه
 أى نفسه فوجب القول بجوازها كما فى التبيين والفتح وانما قيد بقوله والامام لا يدري ذلك ليعلم أن جازما
 نية لانه ان علم به وهو على ائمة اذ مذهبه صار كالتلاعب ولا نية له كذا فى امداد الفتاح واعلم أن بعضهم
 هم من عبارة الهندوانى أن مذهبه اعتبار رأى الامام فقط والاصح أن مذهبه اعتبار رأى امامه كما صرح به
 فى فلى فى رسالته المسماة بنهاية التحقيق حلي (قوله وعدم محاذاة امرأة) فان المحاذاة بشروطها مفسدة
 له وعدم تقدمه عليه بعقبه فلا يصح تقدمه أصابع القدم وموضع السجود كما فى نورا لايضاح لكن فى البصر

ويكره تقليد القاسق ويعزل به الاثمة
 ويجب أن يدعى له بالصلاح ويصح سلطنة
 متقلب للضرورة وكذا صبي ويغنى أن
 يفوض أمور التقليد الى وال تابع له
 والسلطان فى الرسم هو الولد وفى الحقيقة
 هو الوالى لعدم صحة اذنه بقضاء وجبة كفى
 الاشياء عن البرازية وفيها لو بلغ السلطان
 أو الوالى يحتاج الى تقليد جديد والصغرى
 ربط صلاة المؤتم بالامام بشروط عشرة
 نية المؤتم الاقداء واتحاد مكانهما وصلاتهم
 وصحة صلاة امامه وعدم محاذاة امرأة
 وعدم تقدمه عليه بعقبه

والاصح ما لم يتقدم أكثر قدم المقتضى لانفسد صلاته وسيأتي قريبا تصحيحه من الشرح اه حلي (قوله وحله
باتتقالاته) بأن يراه أو يسمعه أو يرى من خلفه أو يسمعه وان لم يتعد المسكان (قوله وبجمله) صورته مقيمون
أو مسافرون أو محتاطون اقتدوا بإمام في المصرو سلم على ركعتين وهم لا يدرون حله فالتظاهر أنه مقيم على
ركعتين سهوا فبطلت صلاته وصلاة من خلفه فلا بد من العلم بجمله بأن يقول لهم اني مسافر قبل الصلاة
أو بعدا بخلاف ما اذا صلى أربعا مطلقا أو صلى ركعتين وهو خارج المصرا اه حلي (قوله ومشاركته
في الأركان) يعني بأن يأتي بها حتى لو لم يأت بركن بطلت صلاته فلم يبق اقتداؤه وصورة ركع ورفع قبل أن يركع
إمامه وسلم ولم يقض ذلك الركوع فصلاته باطلة وانما قيد بقوله ولم يقض ذلك الركوع لانه لو قضاه لا تبطل صلاته
اه حلي (قوله وكونه مثله أو دونه فيها) أي في الأركان مثال الأول اقتداء الرأى والساجد بمثله والمؤتى بها
بمثله ومثال الثاني اقتداء المؤتى بالرأى والساجد واحترز به عن كونه أقوى حالامنه فيها كإقتداء الرأى
والساجد بالمؤتى بما طانه لا يصح (قوله وفي الشرائط) عطف على فيها أي وكون المؤتم مثل الإمام أو دونه
في الشرائط مثال الأول اقتداء مستجمع الشرائط بمثله والعارض بمثله ومثال الثاني اقتداء العارض بالمكتسب
واحترز به عن كونه أقوى حالامنه كإقتداء المكتسب بالعارض اه حلي (قوله باركعوا مع الرأى كعين) وقيل
معناه اخضعوا مع الخاضعين فله البيضاء (قوله ومن حكمته) أي حكمته مشروعية وأشارت إلى أن له
حكما أخرى منها دفع حصر النفس أن تشتغل بهذه العبادة وحدها بجر (قوله نظام اللفة) بتحصيل التعاقد
باللقاء في أوقات الصلوات بين الجيران بجر واللفة بضم الهمزة اسم من الالتفاف حلي عن القاموس فإذا
أبى السعد عن شيخه أنه يكسر هاء خطأ (قوله وتعلم الجاهل من العالم) أي أفعال الصلاة بجر (قوله هي أفق
من الأذان) على المعتمد وقيل بالعكس وقيل بالمساواة حلي (قوله خلافا للشافعي) يعني فانه يقول بأذ
الأذان (قوله وقول عراخ) أي لا يقتضي أفضلية الأذان عليها لانه كان اماما فإرادته الجمع بين الخبرين
وانما كانت الخلافة مانعة لأن مبناها على التعظيم والاحلال والأذان وان كان قربة لأنه لا يليق بخلف
أن يرفع صوته به فيسمعه العامة وفيهم من يجب ومن لا يجب (قوله أخاف) أي ان كنت مقتديا
(قوله والجماعة سنة مؤكدة) بالهمز ودونه نهر ولا ينبغي الإسراع إليها ولو لجمعة (قوله أرادوا بالتأكيده
الوجوب) لاستدلوا لهم بالأخبار الواردة بالوعيد الشديد بترك الجماعة وصرح في المحيط بأنه لا يرخص لاحد
في تركها بغير عذر ولو تركها أهل مصر أمر واجب انقروا والآنحل مقاتلتهم ويجب التعزير على تاركها من
غير عذر وبأنهم الجيران بالسكوت بجر (قوله فشرط) أي احصتها وما في البحر من أن الجماعة واجبة على القول
بوجوبها سنة على القول بسنيتها لا وجه له مع توقف الصحة عليها (قوله سنة كفاية) انظر هل ذلك في كل
مسجد عام أو كل بلد والتظاهر الأول لما يأتي (قوله مستحبة على قول) وغير مستحبة على آخر فالحلي
والأفضل صلاته في البيت كما يأتي قبيل ادراك الفريضة (قوله على سبيل الداعي) راجع اليهما والداعي
أن يجتمع أربعة فأكثر على امام ودون ذلك لا يكره ادخالوا في ناحية من المسجد كذا في القهستاني وقوله
في البحر عن الصدر الشهيد وظاهر اطلاقه الكراهة أنها التحريمية (قوله وسنحققه) قبيل ادراك الفريضة حلي
(قوله في مسجد محله) أي حارة والذي في المجتبى الاطلاق وهو الوجه لما يلزم من الأذان التخليط والتلبس فرعا
يظن الخطأ في الأذان الأول أما اذا كثرت بغير أذان فلا كراهة مطلقا وعليه المسلمون (قوله لا في مسجد
طريق) أي مسجد على قارة طريق بجر (قوله أو مسجد لا امام له ولا مؤذن) أي ويصلي الناس فيه فوجا فوجا
فالأفضل أن يصلي كل فريق بأذان واقامة على حدة بجر (قوله وأقلها اثنان) وإطلاق الجماعة عليهما مجزا
أو حقيقة عرفية قهستاني وفي أبي السعود مأخوذة من الاجتماع والاثنان أقله وظاهره أنها في الحقيقة
المعقوبة (قوله واحد مع الامام) أي في غير جمعة كافي البحر أما العيد فيمكن فيه واحد معه كما يأتي ان شاء الله تعالى
في باب (قوله ولو عمرا) ولا عبرة بغير العاقل بجر وبوخذه منه أنه يحصل ثواب الجماعة بإقتداء المتفضل باختره
لان العبيد تسفل وكذلك الملك وفي البحر لو حلف لا يصلي جماعة وأتم صياحنت في عيونه ولم أر حاكم اقتداء
المتفضل بمثله هل يزيد ثوابه على المنفرد فليحذر (قوله أو غيره) فلو صلى في بيته بزوجته أو جاريته أو ولد مفقداً
بفضيلة الجماعة بجر (قوله وتصح امامة الجني) لانه مكلف بخلاف امامة الملك فانه متفضل وامامة جبير

وعليه باتتقالاته وبجمله من امامة وسفر
ومشاركته في الأركان وكونه مثله أو دونه فيها
وفي الشرائط كما يثبت من حكمته نظام
باركعوا مع الرأى كعين من العالم (هي أفضل من
الامامة وتعلم الجاهل من العالم) قاله العيني
الأذان عند خلافا للشافعي قاله العيني
وقول عراخ لا تفتي أي مع الامامة
اذا لم يجمع أفضل وقال بعضهم أخاف ان تركت
النافعة أن يعاتبني الشافعي أو غيرهما بعبادة
أو بخليفة فاخترت الامامة (والجاءت
أبو حنيفة فاخترت الامامة) قال الرازي
سنة مؤكدة للرجال قال الرازي
نالتا كيد الوجوب الا في جمعة وعيد فشرط
وفي التراويح سنة كفاية وفي وتر رمضان
مستحبة على قول وفي وتر غيره وتطوع على
سبيل الداعي مستحبة على رواية وسنحققه ويكره
تكرار الجماعة بأذان واقامة في مسجد
محله لا في مسجد طريق أو مسجد لا امام له
ولا مؤذن (وأقلها اثنان) واحد مع الامام
ولو عمرا أو ملكا أو جانيا في مسجد أو غيره
وتصح امامة الجني أئبا

تليق من التعليم مع احتمال الاعادة منه صلى الله عليه وسلم (قوله وقيل واجبة) وقيل فرض اما كفاية
أو عيناً وقيل مستحبة نهر (قوله قال في البصر الخ) وقال في النهر هو عدل الاقوال وأقواها وإذا قال في الاجناس
لا تقبل شهادته اذا تزكها استحقاقاً ومجانةً أما سواها وتأييداً ككون الامام من أهل الاهواء أو لا يراعى
مذهب المعتدي فتقبل اهـ (قوله ثمرة الخ) وثمره من قال بفرض الكفاية سقوطها بفعل البعض ومن
قال بفرضية العين عدم صحة صلاته منفرداً كما في المعراج والغاية ذكره أبو السعود وقوله بتركها مرة فمن
قال بالسنة لا يقول باثم الترك الا اذا اعتاد كما مر والاثم المترتب على ترك السنة أدنى من الاثم المترتب على ترك
الواجب (ثمرة) يجوز اقتداء النبي صلى الله عليه وسلم ببعض أئمة بل ما خرج نبي من الدنيا لا بعد أن صلى
بثلاث رجل من أئمة وقد ورد أنه عليه الصلاة والسلام صلى الركعة الثانية من الصبح خلف عبد الرحمن بن
عوف وقد قدموه لتأخر النبي صلى الله عليه وسلم اهـ مواهب (قوله على الرجال) أخرج النساء والصبيان
وذكر البالغين بعده مستدركه وقيد الاراد أخرج العبيد أي ولو أذن لهم فيما يظهر (قوله ولو فاتته نذر
طلبها الخ) اعترضه في الشرعية لانه بناء في الوجوب ويجاب بأن الوجوب عند عدم الحرج وفي تتبعها
في الاماكن القاصية حرج لا يخفى مع ما في مجاوزة مسجد حبه من مخالفة قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة
لجار المسجد الا في المسجد اهـ حلي وفيه أن ظاهر إطلاقه النذر ولو الى مكان قريب وقوله مع ما في مجاوزة الخ
قد يقال محله فيما اذا كان فيه جماعة ألا ترى أن مسجد الحلي اذا لم تقم فيه الجماعة وتقام في غيره لا يرتاب أحد أن
مسجد الجماعة أفضل على أنهم اختلفوا في الأفضل هل جماعة مسجد حبه أو جماعة المسجد الجامع كما في البحر
وما يأتي من الحديث يؤيد الثاني (قوله الا المسجد الحرام ونحوه) هو مسجد المدينة ومسجد بيت المقدس فان
فضل الصلاة فيها فوق على فضيلة الجماعة في غيرها الحديث ابن ماجه عن أنس رضي الله تعالى عنه قال قال
عليه الصلاة والسلام صلاة الرجل في بيته بصلاة وصلاته في مسجد القبائل بخمس وعشرين وصلاته في المسجد
الحلي يجمع فيه بخمس مائة صلاة وصلاته في المسجد الأقصى بخمسة آلاف وصلاته في مسجد ذي الحرام يجمع
ألف صلاة وصلاته في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة حلي عن الجامع الصغير (قوله ومقعد) قال في القاموس به
قعد واقعداء يقعده فهو مقعد اهـ حلي (قوله وزمن) من الزمان وهي العادة التي هي الآفة قاموس وكأنها
فحوال وذات الجنب حلي وفي أبي السعود هي التي يعبر عنها بالقصة (قوله من خلاف) نص على المتوهم
فاذا كان من جهة واحدة فعدم الوجوب أولى (قوله أو رجل) لوجود الحرج (قوله ومفاد) هو من به فالج
وهو استرخاء لا حدشقي الانسان لانه باب خلط بلغمي تنسده منه مسالك الروح حلي عن القاموس (قوله
وشيوخ كبير عاين) أي لا قوة له (قوله وأعي) وان وجد قائد انفسا في الجماعة أما الجمعة ففيها الخلاف بين الامام
وصاحبيه وهل العبد مثلهما يحرر حلي (قوله ولا على من حال الخ) أي منعه عنها أحد ما ذكر وقوله مطر الظاهر
تقييده بالشد كالبرد (قوله كذلك) أي شديدة في الاصح قاله أبو السعود (قوله ويرج ليلاً) أي في ليل مظلم نهر
عن السراج (قوله أو خوف على ماله) المراد به ما تحت يده ولو أمانة (قوله أو من غريم) أي وكان مقلداً
لاغنيا كما يؤخذ من تطايره (قوله أو ظالم) يخافه على نفسه أو ماله (قوله أو دافعة أحد الاخشين) فلا يساح
له الاقدام على صلاة الجماعة بذلك وان كان تركها مكرهاً وتحريراً لان الاقدام معها أشد كراهة لذهاب الخشوع
بشغل البال ومثلها ما ريج (قوله وقيامه بمرض) ربما أفاد لفظ القيام أن المريض يضرر بذهابه فان لم يضرر
وجب (قوله تنوقه نفسه) أي تنسبه شهوة نفسه الى الاكل منه لشغل باله وظاهره وان لم يجد جماعة بعد
(قوله وكذا اشتغاله بالفقهاء) عم التعليم والتعلم والتأليف (قوله الا اذا واطب تكسلا) اعلم أنه وقع خلاف
بمكرر الفقهاء المشتغل عن الجماعة فمن قائل يعزرو ولا تقبل شهادته ومن قائل يعذرو وحل بعضهم القول الاول
على السالك ثم اونا والشاقي على غيره وعلى هذا التوفيق اقصر الشرح لأن الاشتغال به قد يعظم ثوابه على
الجماعة ان حثت النية (قوله ولو بأخذ المال) هذا حكم التعزير مطلقاً لا بقيد كونه في نفوت
الجماعة (قوله يعني بجبسه) أي لا يأخذه على وجه التخلي كما قد يتوهم بصر عن البرازية وسيأتي في التعزير
تضعيفه لما فيه من قبح باب القلة (قوله ولا تقبل شهادته) أي تارك الجماعة (قوله أو عدم مراعاته) أي الامام
مذهب المأموم في الفرائض أو الواجبات (قوله والاحق بالامامة) أي الاولى بها (قوله تقدما) أي على من

(وقيل واجبة وعليه العمارة) أي عاتمة
مشايخنا وبه جزم في النسخة وغيرها قال في
البحر والراجح عند أهل المذهب (قد سن
أو تجب) ثمرة تظهر في الاثر بتركها مرة (على
الرجال العقلاء البالغين الاحرار القادرين على
الصلاة بالجماعة من غير حرج) ولو فاتته نذر
طلبها في مسجد آخر الا المسجد الحرام ونحوه
فلا تجب على مريض ومقعد وزمن ومقطوع
يدور على من خلاف) أو رجل فقط ذكره
المجلة (ومفاد) وشيخ كبير عاين (من حال ينسبه
وان وجد قائد) (ولا) على (من حال ينسبه)
ويتم مطروطين وبرشدية وظلة كذلك
وريج ليلاً لانه أروخوف على ماله أو من
غريم أو ظالم أو دافعة أحد الاخشين
وارادة سفر وقيامه بمرض وخشوع طعام
تنوقه نفسه ذكره الحدادي وكذا اشتغاله
بالفقهاء لا بغيره كذا جزم به الباقي سيما
لأنه يسي أي الا اذا واطب تكسلا فإنه
ويعزرو ولو بأخذ المال به في جبسه منه مدة
ولا تقبل شهادته الا بتأويل بدعة الامام
أو عدم مراعاته (والاحق بالامامة)
تقدماً

حضر معه (قوله بل نصبا) للراتب وبجس الخلفي اعتبارا لافضلية في الكبرى (قوله الا علم بالحكم الصلاة) انما تقدم على الاقرالاته يقتصر اليها ركن واحد والعلم يقتصر اليه سائر الأركان والعلم أفضل من الإتيان جوى ونخص أحكام الصلاة لأن الزائد عليها غير محتاج اليه هنا (قوله صحلا لا قسادا) أي مثلا (قوله بشرط اجتنابه للفواحش) وعدم الطعن في دينه وعدم راتب وصاحب منه في غير (قوله وحفظه الخ) جازا في النهر من لو انهم كونه أعلم (قوله وقيل واجب) استظهره صاحب البصر لأن مقتضى الواجب الاثم بالستر وبورث النقصان في الصلاة (قوله وقيل سنة) جرى عليه الزيلعي وجماعة وهو الاظهر لأن هذا التقديم على سبيل الاولوية فالانساب له مراعاة السنة (قوله ثم الاحسن تلاوة وتجويدا) أفاد بذلك أن معنى قولهم اقرأ أي أجودلا أكثرهم حفظا وان جعله في الجهر متبادرا ومعنى الحسن في التلاوة أن يكون عالما بكيفية الحروف والوقف وما يتعلق بها قهستانى (تبيينه) حفظ القرآن من العصابة أبي بن كعب وزيد بن ثابت ومعه ابن جبل وأبو زيد الانصارى وعثمان بن عفان واختلف في أبي الدرداء وعبادة ونعيم الدارى أبو السعود (قوله أي الا كثرة اتقا للشبهات) الشبهة ما شبهه له وحرمة ويلزم من الورع التقوى من غير عكس والزهد شيء من الحلال خوف الوقوع في الشبهة فهو أخص من الورع وليس في السنة ذكر الورع بل الهجرته من الورع فلما انضمت أريد بها هجرة المعاصي بالورع فلا تجب هجرة الا بالاعلى من أسلم في دار الحرب قطا في المعرج (قوله أي الاقدم اسلاما) لأن من استد عمره في الاسلام كان أكثر طاعة لله والذى في المحيط أن الاكبرية لم على الاورع (قوله فيقدم شاب) أي نشأ في الاسلام أو أسلم قبل الشيخ (قوله وعليه) أي الورع (قوله بالضم) أي ضم الخفاء وفي اللام الضم والسكون (قوله أكثرهم نجدا) تفسير بالملزوم وقال في البدائع لا حاجة الى هذا التكاف بل يبقى على ظاهره لأن صياحة الوجه سبب لكثرة الجماعة حلبي عن الجبر (قوله ثم أصبحهم أي أصبحهم وجها) السماحة عبارة عن بشاشته في وجهه من يلقاه وابتسامه له وهذا يغاير الحسن الذي هو تناسب الاعضاء حلبي (قوله ثم أكثرهم حسنا) انما يحسن ذكره على تفسير الاحسن وجها بما ذكره الشرح والافهوه كترمه الله الأهم لأن يراد هنا حسن جميع الاعضاء (قوله ثم الاشرف نسبا) انظر ما اذا اجتمع ذوو أنساب كعباسي وحسني وحسيني وزبيرى من يقدم (قوله ثم الاحسن صوتا) أي عند التساوى في الصفات السابقة يقدم هذا (قوله ثم الاحسن زوجة) جرى فيه على الغالب فان من كانت زوجته حسنا أحبها فالمراد المحبة فاندفع ما في الحلبي وانما تقدم لعفة نفسه عن التطلع لغيرها من النساء (قوله ثم الاكثر مالا) أي لعفة نفسه هذا ان كان حلالا والا كان به فاسقا (قوله ثم الاكثر جاهلا) أي اذا صرفه فيما يرضى والا كان به فاسقا (قوله ثم الا تظف نوبا) لأن النظافة سبب لكثرة الجماعة وفسره بعضهم بالاغلى نوبا (قوله ثم الاكبر رأسا والا صغر عضوا) لأنه يدل على كبر العقل يعنى مع مناسبة الاعضاء له والا فلو غش الرأس كبرا والاعضاء صغرا كان دالا على اختلال ترتيب من اجبه المستلزم لعدم اعتدال عقله حلبي وحل بعضهم العضو على الذكر وربما يؤيده قول صاحب البحر في الاستجماء ويمسك الجبر بعقبه فيمزع العضو عليه بشماله وتوقف العلامة أبو السعود في تفسيره قال وقد نقل بعضهم هنا كلاما لا ينبغي أن يذ كر فضلا عن أن يكتب ولعله ما مر وعليه فيعلم أصغرته باخباره وفي كتب القراءة أن الذكر الطويل الرقيق دليل على الشبق وحسن الخلق والغليظ الطويل يدل على رداءة الطبع وسوء الفهم (قوله ثم المقيم على المسافر) لعله فيما اذا كانوا مقيمين أو محتطين أما اذا كانوا مسافرين جميعا ما عدا انضمامهم فلا يظهر أولوية المقيم وقد يقال بأولوية المقيم ليتحققوا به في تمام الصلاة الرابعة قائل (قوله ثم الحزب الاصل على المعتق) لشرفه عليه (قوله ثم التميم عن حدث الخ) لعله لكونه عن أخف الحديث بخلاف الآخر (قوله في التراحم) أي في أمر شرعى أو عادى (قوله ومنه) أي من المرجح (قوله والدعوى) أي بين يدي القاضي (قوله وفي طلبه العلم) أي الذين يتعاقبون في الاخذ ومثل العلم القرآن (قوله فان اختلفوا) أي في دعوى السبق (قوله كافي الحرق) التشبيه في أن الترتيب اذا لم يعلم كان كالمية لا في القرعة فانها لا تتأني في محالبي (قوله ويجعل كأنهم ما قوامعا) فلا يربأ أحدهم من الآخر بل يربأ كلا ورثة الاحياء (قوله وقيل ان لم يكن للشيخ معلوم) أي من جهة الوقف أو من الطلبة حلبي (قوله جازان يقدم من شاء) لأن له حيثن أن لا يقرهم أصلا حلبي (قوله فان استروا) المراد بل جمع ما فوق الواحد (قوله

بل نصبا جميع الانهر (الا علم بالحكم الصلاة) فقط حصة وفساد بشرط اجتنابه للفواحش الظاهرة وحفظه قدر فرض وقيل واجب وقيل سنة (ثم الاحسن تلاوة) وتجويدا (للقراءة ثم الاورع) أي الاكثر اتقا للشبهات والتقوى اتقا المحرمات (ثم الاسن) أي الاقدم املا ما فيقدم شاب على شيخ أسلم وقالوا يقدم الاقدم ورعا وفي النهر عن الزاد وطيبه بقاس سائر النسل فقال يقدم أقدمهم علما ونحوه وحيثن ذكرا يحتاج للقرعة (ثم الاحسن وجها) أكثرهم تهاديا بالناس (ثم الاحسن أي أصبحهم وجها) ثم زاد في الزاد ثم أصبحهم أي أصبحهم (ثم الاشرف نسبا) زاد أكثرهم حسنا (ثم الا حسن صوتا وفي الاشياء في البرهان ثم الاحسن ثم الاحسن زوجة) لا أكثر قيل عن النسل ثم الاحسن نوبا (ثم الا تظف نوبا) ثم ما لا ثم الاكثر جاهلا (ثم الا تظف نوبا) ثم المسافر ثم رأسا والا صغر عضوا (ثم المقيم على المسافر) ثم الحزب الاصل على المعتق ثم التميم عن حدث على تميم من جنابة فائدة لا يقدم أحدي التراحم الاجماع فان استروا في الجبي اقروا والاقام والدعوى فان استروا في الجبي اقروا بينهم انتهى كلام الاشياء وفي الفصل ٢٢ من خطر التارخانية وفي طلبه العلم يقدم السابق فان اختلفوا وعة بينة فيها والا أقروا كجبتهم معا كما في الحرق والفرق اذا لم يعرف الاول ويجعل كأنهم ما قوامعا انتهى وفي محاسن القراء لابن وهبان وقيل ان لم يكن للشيخ معلوم جازان يقدم من شاء وأول من سئله من جازان يقدم من شاء (قوله فان استروا يقرع) بين المستوين (أو ان خيارا الى القوم)

اعتبر أكثرهم) لا يظهر هذا الا في النصب والافضل يصلى خلف من يختاره (قوله مطلقا) أي وان اتصف غيره
 بالصفات السابقة وهل الاولوية هنا على سبيل الوجوب (قوله الا أن يكون معه) أي مع من ذكر من صاحب
 البيت والراتب (قوله لعموم ولايتهما) حتى على رب المنزل والراتب (قوله والمستعير والمستأجر أحق) في تقديم
 المستعير نظرا لأن المعبر أن يرجع أي وقت شاء بخلاف المؤجر يجبر وأجيب بأنه لما لم يرجع في العارية وقت ارادة
 الصلاة فقد رضى بتلك المنافع للمستعير وقتئذ كان أولى قاله عبد الحلي (قوله لما لم يرجع) أي من قوله لعموم
 ولايتهما ولكن غير مناسب لأن المراد بعموم ولايتهما عمومها للناس وهذا ليس كذلك فكان عليه أن يقول
 لأن الولاية لهما في هذه الحالة دون المالك حلي (قوله تحريما) استظهارا لصاحب الجهر واستند فيه الحديث
 (قوله الحديث أبي داود) تبع في ذلك صاحب النهر وهو رواية لبعض الحديث بالمعنى والذي في الجهر من رواية
 أبي داود عن ابن عمر فوعا ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة من تقدم قوما وهم له كارهون ورجل أتى الصلاة
 ديارا ورجل اعتبد محضره الدار أن يأتيها بعد أن تفوته ومعنى الأخير أنه طلب من عبده العبودية بعد
 ما حرره لما فيها من الازلال أفاده نوح وقال في المختار الدار بالـ كسر أن يأتي بالصلاة بعد ما ذهب الوقت
 (قوله والكراهة عليهم) وظاهر ما في الجهر حيث خص التحريم بالامام الحديث السابق أن الكراهة في حقهم
 تنزيهية (قوله ويكره امامة عبد الخ) وذلك لقلة رغبة الناس في الاقتداء بهم ولا فيؤدي الى تقليد الجماعة
 المطلوب تكثيرها تكثير اللابر بحر (قوله تنزيها) أي في الكل لقول محمد في الاصل امامة غيرهم أحب الى الله
 وينال فضيلة الجماعة كما في الجهر (قوله امامة عبد) لعدم تفرغه للتعليم بحر (قوله ولومعتقا) يلزمه استعمال اللفظ
 في حقيقته ومجازه فان المعتق عبد باعتبار ما كان الا أن يكون من قبيل عموم المجاز بأن يراد من العبد
 من انصف بالرق وقتا مسوا كان في الحال أو فيما مضى اه حلي (قوله والعلة) أي في كراهة امامة
 العبد ولومعتقا (قوله من تقدم الخ) أي من أولوية تقدمه تقديم العبد عليه خلاف الأولى وهو يرجع
 الى كراهة التنزيه المذكورة هنا الى ذلك أشار الشرح بقوله فتنبه وقوله اذ الكراهة لا حاجة اليه لانه الموضوع
 فان قلت هل افضل الصلاة خلف هؤلاء والانفراد قلت قال في البحر قيل أما في حق الفاسق فالصلاة
 خلفه أولى لما ذكر في الفتاوى وأما الآخرون فيمكن أن يكون الانفراد أولى بلهلمهم بشروط الصلاة ويمكن
 أن يكون على قياس الصلاة خلف الفاسق اه (قوله وأعرابي) لأن الغالب عليه الجهل والاعرابي من يسكن
 البادية عربيا كان أو عجميا وأما من يسكن المدن فهو عربي بحر واختلف في نسبتهم قيل انهم نسبوا الى عربية
 بقصتين وهي تهامة لأن أباهم اسمعيل عليه السلام نشأ بها وفيه إشارة الى أنه لا يكره امامة العربي البلدي
 قهستاني (قوله وفاسق) لانه لا يهتم لامر دينه بحر والمراد الفاسق بمجارحة بدليل عطف المتبدع عليه
 وتكره امامته ولو في جمعة لوجود المندوحة بالاتقال الى امام آخر فيها لان المقتضى به جواز تعدد اه قاله
 أبو السعود (قوله وتركان) جبل لا يستوطنون محلا (قوله وعامي) من عطف العام (قوله وعامي) لانه لا يتوقى
 النجاسة (قوله ونحوه الاعشى) هو سبي البصر لانه لا يراها قاموس وهو بحث لصاحب النهر (قوله الا أن يكون
 أي غير الفاسق) وهو العبد والاعشى والاعرابي أما الفاسق الاعلم فلا يقدم لان في تقديمه تعظيمه وقد وجب
 عليهم أهائته شرعا ومقاد هذا كراهة التحريم في تقديمه اه أبو السعود (قوله وهي اعتقاد خلاف المعروف)
 ظاهرا اقتصارها على الاعتقاد وليس كذلك وعرفها الشئ بقوله هي ما أحدث على خلاف الحق المطلق عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من علم أو عمل وجعل ديننا قويمًا وصراطا مستقيما (قوله لا بجماعة) فان عاند
 كفر قطعا حلي (قوله وكل من كان من قبلتنا الخ) قال في جمع الجوامع وشرحه ولا يكفر أحد من أهل
 القبلة ببدعة ككفرى صفات الله تعالى وخلقه افعال العباد وجواز رؤيته تعالى يوم القيامة ومنهم من
 كفرهم أمان خرج يده عنه من أهل القبلة ككفرى حدوث العالم والبعث والحشر للأجسام والعلم بالجزئيات
 فلا نزاع في كفرهم لانكارهم بعض ما علم بحجى الرسول به ضرورة اه بحر فقول الشرح ومنهم من كفرهم راجع
 لكل البدعة والمراد أن بعض أهل السنة حكم بكفرهم لابعض الخفية فقط (قوله لا يكفر بها) نعمت بمتدع
 وجعله الشرح خبر الكل ولا ضير فيه حلي (قوله وسب أصحاب الرسول) أي ما عهدا الشجين فان سبهما
 أو أحدهما كفر حلي بجنا (قوله وينكرون الخ) هو وما بعده مذهب المعتزلة لا الخوارج الا أن يراد بالخوارج

فلما اختلفوا اعتبر أكثرهم ولو قدموا غير
 الأولى أساسا بلائهم (و) اعلم أن (صاحب
 البيت) ومثله امام المسجد الراتب (أولى
 بالامامة من غيره) مطلقا (الا أن يكون معه
 سلطان وقاض فيقدم عليه) لعموم ولايتهما
 وصرح الحدادى بتقديم الوالى على الراتب
 (والمستعير والمستأجر أحق من المالك) لما مر
 (ولو أم قوما وهم له كارهون ان) الكراهة
 (لصادق فيه أولانهم أحق بالامامة منه كره) له
 ذلك فصرح بالحديث أبي داود لا يقبل الله
 صلاة من تقدم قوما وهم له كارهون (وان
 هو سب) لا (ولو معتقا قهستاني عن الخلاصة
 امامة عبد) ولومعتقا قهستاني عن الخلاصة
 والعلة ما قدمناه من تقدم الخ (أعرابي) ومثله
 الكراهة تنزيهية فتنبه (وفاسق واعشى) ونحوه
 تركان واكراد وعاتى (الا أن يكون) أي غير الفاسق
 الاعشى بحر (فهو أولى) (ومبتدع) أي
 (أعلم القوم) فهو أولى (اعتقاد خلاف المعروف
 صاحب بدعة وهي اعتقاد خلاف المعروف
 عن الرسول لا بجماعة بل بنوع شبهة وكل من
 كان من قبلتنا (لا يكفر بها) حتى الخوارج
 الذين يستحلون دماءنا وأموالنا وسب
 أصحاب الرسول وينكرون صفاته تعالى
 وجواز رؤيته

من خرج عن طريق أهل السنة (قوله لكونه عن تأويل وشبهة) أنه لعدم التكفير وأقاده فهو أنه إذا لم يكن كذلك يكفر كلهم وفيه تأمل (قوله الانططابية) استثناء من قبول الشهادة فلا تقبل لهم شهادة لأنهم يجوزون شهادة الزور ولموافقهم وليسوا كفاراً والحاصل أن المذهب عدم تكفير أحد من المخالفين فيما ليس من الأصول المعلومة من الدين ضرورة وأما الفروع المنقولة من الخلاصة وغير ما يصريح به الكفر فلم تنقل عن الإمام رحمه الله تعالى وإنما هي من تفريعات المشايخ والله تعالى هو الموفق اهـ حلي (قوله كقوله ان أقمت الصلاة جسم) أي أوله يداً ورجل كالعباد أو أنكر الاسراء بحر وقوله وانكاره بحجة الصديق وكذا خلاصته وقوله كالأجسام ليس قيداً إذا أطلق كفر أمّا إذا قال لا كالأجسام يدع بحر (قوله أصلاً) والمراد به التأكيّد (قوله وولد الزنا) لفرة الناس عنه وما قيل لأنه ليس له أب يؤدبه فيؤدب ربه البرورة تعليل بارد عيني وعليه قثبت الكراهة فيه وإن لم يكن جاهلاً فإله أبو السعود وفي الخبر وولد الزنا (قوله) القوم لا كراهة إذا لم يكن محتقراً بين الناس لفقد علة الكراهة فجعل الكراهة تنق بالاختيار أو رطب (قوله) (قوله نال فضل الجماعة) بحث فيه بأن الكراهة فيه محرمية على ما سبق فكيف تنال ضمن حرره (قوله) باختلاف الحثية (قوله وكذا تكرر الخ) ظاهر التشبيه أن الكراهة تنزيهية (قوله خلف أقوله) وطاهر كذا صريح (قوله وسفيه) هو الذي لا يحسن التصرف على مقتضى الشرع والعقل كذا ذكره في الإيهامية (قوله) الكراهة فيه لنقص صلاته بترك ما موبه وارتنكاب منهي عنه (قوله وشارب خمر) هو والابن يحرّم في الفاسق (قوله ونعام) من ينقل الكلام بين الناس على جهة الإفساد وهي من الكآبة (قوله) الإنسان قبولها كما أفاده العدوي في حاشية الشيخ عبد السلام (قوله ومراء) هو الذي يقصد أن يراه الناس سواء تكلف تحسين الطاعات أو كان ذلك عادته حلي وهو محبط للعمل (قوله ومنصنع) هو الذي يكلف بين الطاعة فهو أخص مما قبله (قوله ومن أم بآجرة) هذا مبني على بطلان الاستحجار على الطاعات وهي حقيقة المتقدمين والمفتي به جواز خوف تعطيل الشعائر حلي وأبو السعود (قوله لكن في وتر الجراح) هو المعتمد لأن المحققين جنسوا إليه وقواعد المذهب شاهدته حلي (قوله ان يتقن المراعاة) أي في الفرائض والواجبات والسنة (قوله أو عدمها لم يصح) هذا إذا لم يراع في الفرائض أو عدم المراعاة في الواجبات (قوله) الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في القعدة الأولى فيوجب الكراهة لا الفساد والظاهر على التحريم وإن راعى فيه ما دون السن لا يترك الاقضاء لأنه واجب على أرجح الأقوال ومراعاة الواجب على ترك كراهة التنزيه فإله الحلي تفقها (تقمة) اقتداء الحنفى بمثله أولى إذا لم تنسب جماعة الشافعي جنتهم خوفاً هو فيه أمّا إذا سبقت مع حضوره فالأفضل أن يقتدى بالشافعي بل يكره التأخير لأن تكرار الجاهل به سنة واحدة مكرهه عندنا على المعتمد إذا كانت الجماعة الأولى غير أهل ذلك المسجد وأذيت الجوزة بالاراء الكراهة ولأنه لا يجزئ الحنفى حالة صلاة الشافعي أمّا أن يشتغل بالرواتب أو النفل أو الجوزة أصلاً وذلك منهي عنه لقوله صلى الله عليه وسلم إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة ويكره التطوع في المسجد والناس في المكتوبة وأما أن يجلس وينتظر الحنفى وهو أيضاً مكرهه لأن فيه الاعراض عن الجماعة ومخالفته المسلمين من غير كراهة في جماعتهم على المختار وحيث كرهت الصلاة فلا في تلك الحالة فالجواب بغير صلاة أولى بالكراهة أفاده الشيخ زين في رسالة له في هذا المقام (قوله وان شئت كره) فالصلاة صحيحة مكرهه أمّا الصحة فمحمل حاله على الصلاح وأنه باقباله على الصلاة راعى مذهب غيره حيث كان ذلك مطلوباً في مذهبه وأما الكراهة فما اعتبار أن بعض ما يجب تركه عندنا يسن فعله عند كراهة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الأولى فالظاهر أنه لا يتركه حلي وهل الكراهة تحريمية ظاهر إطلاقه نعم ويحذر (قوله ويكره قصر على تطويل الصلاة) يجوز بكراهة التحريم مع أنه بحث صاحب البحر أخذ من الأمر بالتخفيف المقتضى للوجوب وعم كلامه الركوع فلا يطيله لأدراك الجاني خلافاً للابن الليث (قوله على القوم) وإن كانوا يجمعون (قوله) زائد على قدر السنة) حال مؤكدة (قوله واذكار) ولو أذعية آخر تشهد (قوله ظاهر حديث معاذ) وهو أيها الناس إن منكم منفرين من أم بالناس فليخفف فإن منهم المريض والضعيف وهذا الحاجة (قوله لا يتركه على صلاة أضعفهم مطلقاً) أي ولو كان أقل من السنة ان علم أن فيه ذلك أو غلب على ظنه والمراد بالأضعف

لكونه عن تأويل وشبهة بدليل قبول شهادتهم
الانططابية ومنهم من كفرهم (وان) أنكر
بعض ما علم من الدين ضرورة (كفر بها)
قوله ان الله تعالى جسم فلا يصح الاقضاء به أصلاً
صحة الصديق (قوله وولد الزنا) هذا ان وجد غيرهم والا
فلاصة (قوله وولد الزنا) هذا ان وجد غيرهم والا
فلا كراهة بحر مجتأ وفي التهر عن المحيط على
خلف فاسق أو مبتدع نال فضل الجماعة
وكذا تكرر خلف أمره وسفيه ومفاج
وأبرص شاعر برصه وشارب خمر أو سكر ربا
ونعام ومراء ومنصنع ومن سكر ربا
فهو سنان زاد ابن ملك ومخالف شافعي
لكن في وتر الجراح يتقن المراعاة لم يكره
أو عدمها لم يصح وإن شئت كره (و) يكره تحريماً
(تطويل الصلاة) على القوم زائد على قدر
السنة في قراءة وأذكار رضى القوم أولاً
لا طلاق الأمر بالتخفيف ثم روى الترمذي في الصلاة
ظاهر حديث معاذ أنه لا يتركه على صلاة
أضعفهم مطلقاً

طبيعاً الحاجة للتصريح به في الحديث (قوله ولذا قال الكمال) من كلام الشريفة لآل وقوله الاضرورة أي
 أنهم يقرأون بالضرورة (قوله وصح أنه عليه الصلاة والسلام) أي به دليله على أنه يصلي بصلاة الاضرب
 الذي يتم إذا الحاجة ولو كان أقل من السنة فإن السنة في صلاة الفجر القراءة من طوال الفصل وقد تركه
 عليه الصلاة والسلام الحاجة المرأة (قوله ويكره تخرجها جماعة النساء) لأن الامام ان تقدمت لزوم زيادة الكشف
 وان وقفت وسط الصف لم ترك الامام مقامه وكل منهما مكروه كافي العناية وهذا يقتضي عدم الكراهة
 لو اقتدت واحدة فقط بخاذلة لفقد الامرين اه حلي (قوله في غير صلاة جنازة) لانها فريضة وترك التقدم
 مكروه فدار الامر بين فعل المكروه لفعل الفرض أو ترك الفرض لتركه فوجب الاول بجر وفيه أن فرضها بقط
 بصلاة واحدة قوله لانها لم تشرع مكررة) بمعنى أنها لو تكررت تقع الثانية فلا مكروها كافي البحر أي لا غير صحيح
 كما هو في العبارة (قوله فتعني بفراغ احداهن) فيكون فراغ تلك موجباً لفساد فرضية صلاة الباقيات
 بجر ولا يقال قد يفرغ من معالاته نادراً اه حلي (قوله لا تعاد) لانها لو أعيدت لوقعت فلا مكروها (قوله الا اذا
 استغفها) استثناء من قوله لا تعاد (قوله وخافه رجال ونساء) ظاهر العلة الآية يقتضي الفساد ولو كن نساء
 خلصاً أفاده أبو السعود (قوله ففسد صلاة الكل) أما الامام والرجال فليعدم صحة صلاة الرجل بالمرأة وأما النساء
 والمقدمة فلا يمتنع دخولن في تخرية كماله فاذا انتقلن الى تخرية ناقصة لم يجوز كانهن خرجن من فرض الى
 فرض آخر حلي عن البحر (قوله تقف الامام) هو من يؤتم به ذكر كانه أو أئمة وتزكها هو الصواب لانه اسم
 لا وصف نهر ولا بد من تقدم عقبها على عقب من خلفها أقول هذا على غير الاصح الا في الوسط هنا
 بسكون السين لا غير وفي الصحاح كل موضع صلح فيه بين قائلين بكلمة وسط القوم والافعال تحريك
 بكلمة وسط الدار وربما سكر وليس بالوجه انتهى وقيل كل منهما يقع موقع الآخر قاله ابن الاثير وكأنه
 الاشبه وذكر السبوطي في اشباهه مانصه

موضع صالح لبين فسكن • وفي حركته تراه مينا

بكلنا وسط الجماعة اذهم • وسط الدار كلهم جالسنا

أبو السعود واذا توسطت لا تزول الكراهة الا أنه أقل كراهية من التقدم قاله في البحر (قوله فيستقدمون)
 اذ لو صلى وسطهم فسدت صلاته بخاذلته على تقدير كونه ففسد صلاته (قوله فيستوسطهم الخ) أشار
 به الى أن التشبيه بين المرأة والنساء ليس من كل وجه بل في الانفراد وقيام الامام وسطهم رأياً لمرأة يصالون
 قعوداً والنساء قائمات بجر (قوله ولو لجمعة وعيد ووعظ) قال في مجموع النوازل يجوز للزوج أن يباذنها
 بالخروج الى زيارة الابوين وعبادتهما وتزيتها أو أحدهما او زيارة المحارم فان كانت قابلة أو غاسلة أو كان لها
 على آخر حق أو عليها حق فخرج بالاذن وبغير الاذن والحج على هذا وفيما عدا ذلك من زيارة الاجانب وعبادتهم
 والولية لا يباذن لها ولا يخرج ولو أذن لها خرجت كأنها عاصية وتنتع من الحمام وان أرادت أن تخرج الى مجلس
 العلم بغير رضى الزوج ليس لها ذلك فان وقعت لها نازلة ان سأل الزوج من العالم وأخبرها بذلك لا يسمعها
 الخروج وان امتنع من السؤال يسمعها لخروج من غير رضى الزوج وان لم يقع لها نازلة وأرادت أن تخرج لمجلس
 العلم لتعليم المسئلة من مسائل الموضوع والصلاة ان كان الزوج يحفظ المسائل ويذكرها معها له أن يمنعها
 وان كان لا يحفظها الاولى أن يباذنها احياً وان لم يباذنها فلا شيء عليه ولا يسمعها الخروج ما لم تقع نازلة اه
 (قوله ولو يجوز) اسم لمؤنث غير لازم التاء كافي الرضى وفي القاموس لا يقال بجوزة أو لغة رديئة من احدى
 وخسين الى آخر العشرة ستاني وقوله ليليان للاطلاق أيضاً (قوله على المذهب المفقى به) قد يقال هذه
 الفتوى التي اعقبها المتأخرون مخالفة لمذهب الامام وصاحبيه فانهم نقلوا أن الشابة تنع مطلقاً اتفاقاً
 وأما الجوز فلها حضور الجماعة عند الامام في الصلوات الا في الظهر والعصر والجمعة فالافتاء يمنع العجائز
 في الكل يخالف الكل وما في الدر المنقى يوافق ما هنا حيث قال وفي الكافي وغيره أما في زماننا فالمفقى به منع
 الكل في الكل حتى في الوعظ ونحوه (قوله لفساد الزمان) ولذا قالت عائشة للنساء حين شكون اليها من عسر
 لهن عن الخروج الى المساجد لو علم النبي صلى الله عليه وسلم ما علم عمر ما أذن لكن في الخروج قهراً ستاني
 (قوله واستثنى الكمال الخ) قد علمت أنه مذهب الامام (قوله أو زوجته) عطف على رجل (قوله أما اذا كان

ولذا قال الكمال الاضرورة وصح أنه عليه
 الصلاة والسلام قرأ بالمعززين في العجرجين
 جمع بكاء صبي (و) يكره تخرجها (جماعة
 النساء) ولو في التراويح (في غير صلاة
 جنازة) لانها لم تشرع مكررة فلو ان فردن
 فتوترن بفراغ احداهن ولو أقت فم ارجالا
 لا تعاد لسقوط الفرض بصلاتها الا اذا
 استغفها الامام وخلفه رجال ونساء ففسد
 صلاتها (فان فعلن تقف الامام وسطهن)
 فلو تقدمت أئمة الا انه لا شيء فيستقدمون
 (كالعراة) فيستوسطهم امامهم وتكره
 جماعة منهم تخرجها فتخرج (ويكره حضورهن
 الجماعة) ولو لجمعة وعيد ووعظ (مطلقاً)
 ولو يجوز البلاء (على المذهب المفقى به لفساد
 الزمان واستثنى الكمال جملة العجائز المتفانية
 كما تكرر امامة الرجل لهن في بيت ايس
 معهن رجل غيرهن ولا محرم منه) كأنه
 (او زوجته أو أمته) أما اذا كان معهن واحد
 ممن ذكر

معهم واحد) أي شخص واحد فيم الأتي (قوله أو أتمن في المسجد) أي جوابه مفتوح قاله الحلبي جتنا (قوله لا يكره) هذا إذا لم يكن في الخلقوا لا يكرهه وان محرم الكل فمستلحق وهو للمعوى وفيه نظر الآن يحمل على المحرم برضا أو بمصاهرة قاله أبو السعود (قوله أما الواحدة فتأخر) ولو كان معه رجل واحد أقام الرجل عن يمينه وللرأة خلفهما واركان رجلان واحد أقام الرجل خلفه والمرأة خلفهما بجر وتأخر الواحدة محله إذا اقتدت برجل لا يامرأة مثلها بربندي (قوله محاذيا) بلا فرجة جلالي (قوله فلو غيرا) أي فلو كان قدم الامام مقبلا في القهستاني والقهستاني قد مضى قبل ان ياجأ به ما بقي المحاذاة في شيء من اقدم والاصح أن العبرة لا كثرها كذا في المتن ولو اختلف قدمه ما في المصنف والكبر فالعبرة بالكعب في الاصح اه ظاهره أن التعصم الاول عند مساواة قدميه سما والتعصم الثاني عند اختلافهما وظاهره قتل الحوى كالجهر أنهم ما قولان في المسئلة كلام الشرح لم يوافق واحد منهما (قوله كراهة فاقها) أي تنزيها القول بمحمدان صلى خلفه جائز وكذا ان وقف عن يساره وهو مسمى ٥١ (قوله والزائد يقف خلفه) يوم الاثنين ولورجلان ومبدا كافي البصري في القهستاني عن الحلبي أن الواحد يتأخر عن اليمين الى الخلف اذا جاء آخره (قوله وتحريرا لو كثر) انه لو اوجب دل على ذلك قوله في الهداية وفي وجه كراهة امامة النساء لانها لا تخلو عن اربعة كتاب محرم وهو قيام الامام وسط الصف وفي كراهة ترك الصف الاول مع امكان الوقوف فيه باختلاف وفي القنية الاول افضل من الثاني والثاني افضل من الثالث وهكذا في البصري في الاخبار أن الله تعالى اذا أنزل الرحمة على الجماعة ينزلها أولا على الامام ثم يجاوز عنه الى من يجذاه في الصف الاول ثم الى الميامن ثم الى المياسر ثم الى الصف الثاني (قوله كراهة اجاعا) أي للمؤتم وليس على الامام منهائى ويتخلص من الكراهة بالقهقري الى خلف ان لم يكن المحل ضيقا على الظاهر وانظر هذا مع قولهم لو كان مع الامام واحد على الدكان والباقي دونه لا يكره وقد تزل الخافقة بأن تكون الثانية موضوعا اذا كان المؤتم خلفه (قوله وينبغي أن يأمرهم الخ) لقوله عليه الصلاة والسلام أقيموا الصفوف وحاذوا بين المناكب وتواخلوا ولينوا بأيديكم اخوانكم لا تذروا فرجات للشيطان من وصل صفا وصله الله ومن قطع صفا قطعه الله (قوله الخلل) هو انفراج ما بين الشيتين قاموس وهو على وزن جبل (قوله ويقف وسطا) والاسماء أبو السعود (قوله وخير صفوف الرجال أولها) لقوله صلى الله عليه وسلم يكتب للذي خلف الامام بحذائه مائة صلاة وللذي في الجانب الايمن خمس وسبعون صلاة وللذي في الجانب الايسر خمسون صلاة وللذي في سائر الصفوف خمس وعشرون صلاة بجر (قوله في غير جنازة) أما فيها فاسترحا وورد في الحديث أن من صلى عليه ثلاثة صفوف غفر له فاذا كثروا ستة يجهلون صفوف فالثلاثة ثلاثة واثنين وواحد (قوله ولو صلى على رفوف المسجد) الرفوف جمع رف قال في القاموس الرف يشبه الطاق يجعل عليه ظراف البيت كالرفف اه (قوله كره) أي تنزيها لانه لا يكره (قوله كقيامه في صف الخ) فانه مكروه وهل الكراهة تنزيهية أو تحريمية يجوز وللذي يرشد اليه قوله عليه الصلاة والسلام ومن قطعه قطعه الله الثاني (قوله وهذا الفعل نفوت الخ) ليس مذهبا لنا والذي تفيد عبارات المذهب الكراهة فقط قوله الذي هو التضعيف الى خمسة اوسبعة وعشرين ضعفا (قوله هي عود بركة السكالي) الظاهر أن المراد بها الرحمة التي تنزل بسبب اخلاصه على الحاضرين (قوله لتقصيرهم) أي خبه سقطت حرمتهم (قوله أليكنكم مناكب في الصلاة) المعنى اذا وضع من يريد الدخول في الصف يده على منكب المصل لان له أبو السعود عن السكالي (قوله لكن قل المصنف الخ) الاولى حذف هذا الاستدلال اذا لا وزن له مع الحديث (قوله ما يخالقه) من فساد الصلاة لانه امتثل أمر غير الله تعالى قلنا بل امتثل أمر الله تعالى على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا ينطق عن الهوى (قوله قلت فهل ثم فرق) أقول ان المصنف لم يميز كلام القنية بل قال عقبه أحول ما تقدم من تصحيح صلاة من تأخر بما يفيد تصحيح عدم الفساد في مسئلة القنية لا تمنع تأخره بمجذبه لانفسه مثلا ولم يسلوا بين كون ذلك يأمره أولا (قوله خليج) حذره الشر بلالي في شرح الوجاهة فانه بعد ما ذكر الحديث الذي ذكره الشرح حال به يدفع ما نقل عن كتاب يسمى التجانس من أنه اذا قيل لمصل تقدم مقدم أو دخل فرجة الصف احد فصاحب المصل توسعة فسدت صلاته لانه امتثل أمر غير الله في الصلاة وينبغي أن يكتف ساجدة ثم يتقدم برأيه اه لأن امثاله انما هو لا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يضرك ما للشر بلالي

أو أتمن في المسجد لا يكره بجر (ويقتض) الواحد) ولو لم يبا أما الواحدة فتأخر (محاذيا) أي مساويا (اليمين امامه) صلى المذهب ولا عبرة بالرأى بل بالتقدم فلو صح فيا فلا يصح ما لم يتقدم أكثر قدم للمؤتم لا نفسه (طو وقته عن يساره كره اتفاقا وكذا) بكره (خلفه على الاصح) بخلاف السنة (والزائد) يتقف خلفه (طو وقته) اثنين كره تنزيها وتحريرا (لو أكثر ولو قام واحد بجانب الامام وخلفه) صف كره اجاعا (ويصف) أي يصفهم الامام بان يأمرهم بذلك حال التصفى وينبغي أن يأمرهم بان يراوا ويصف وسطا وخير ويستووا مناكبهم ويصف ويغير جنازة ثم ثم صفوف الرجال أولها في غير جنازة ثم ثم صفوف الرجال أولها في غير جنازة ثم ثم ولوصلى على رفوف المسجد ان وجد خلفه ولو صلى على قيامه في صف خلف صف فيه مكانا كره كقيامه في صف خلف صف فيه فرجة قلت وبالكراهة أيضا صرح الشافعية وقال السبكي في بسط الكف في اتمام الصف وهذا الفعل منقوت بفضل الجماعة الذي هو التضعيف لا لاصل بركة الجماعة فتضعيفها غير بركتها وبركتها هي عود بركة الكامل منهم على الناقص انتهى ولو وجد في فرجة في الاول لا الثاني له فرق الثاني فرجة في الاول وفي الحديث من سدد فرجة غفر له لعمد بركته في الحديث مناكب في الصلاة ومع خياركم اليكنم مناكب عند دخول وفي هذا يسلو جهل من يستعمل عند دخول داخل يجنبه في الصف ويظن أنه رياء كما بسط في الجهر لكن قل المصنف وغيره عن القنية وغيرها ما يخالفه ثم قل تصحيح عدم الفساد في مسئلة من جذب من الصف فتأخر فهل ثم فرق فليحذر

وما نقل عن الفقيه هو عرق ما عني المتجاسس اه حلي أقول لو قيل بالتفصيل بين كونه امتثل أمر الشارع فلا
 يفسد وبين كونه امتثل أمر الداخل مراعاة لظاهره من غير نظر لأمر الشارع ففسد. كان حسنا (قوله ظاهره
 لم العبد) أشار به إلى أن البلوغ مقدم على الحرية لقوله صلى الله عليه وسلم ليليق منكم أولوا الاحلام والنهي
 أي البالغون خلا لما نقله ابن أمير حاج حيث قدم الصبيان الاحرار على العبيد البالغين اه حلي نعم يقدم البالغ
 الحر على البالغ العبد والعبيد الحر على البالغ العبد والامانة البالغة والامانة البالغة الحر على العبد
 الامانة بحر (قوله فلو واحد دخل في الصف) كذا يحسنه في البحر أقول ينبغي أن يكون كل متأخر كذلك الا اذا
 كنت محاذة لما قبله مفسدة اه حلي (قوله قالوا الصفوف الممكنة اثنا عشر) لأن المقتدى اما ذكر أو اتقى
 أو خشي وعلى كل فاما بالغ أو لا وعلى كل فاما - رآ ولا فيقدم الاحرار البالغون ثم الاحرار الصبيان ثم العبيد
 البالغون ثم العبيد الصبيان ثم الاحرار الخائفون ثم الاحرار الصغار ثم الارقاء الخائفون ثم البكار ثم
 الارقاء الخائفون الصغار ثم الحرار البكار ثم الاحرار الصغار ثم الاماء البكار ثم الاماء الصغار اه ابن أمير حاج (قوله
 لكن لا يلزم صحة كلها) لأنه لا يصح محاذة الخائف من غيره ولا تأخره عنه لاحتمال انوثة المتقدم أو واحد المتأخرين
 وذكورية الآخر (قوله اما مله الخائف بالاضرة) فيثبت يجعل الخائف صفا واحدا بين كل واحد والآخر فرجة
 أو حائل للاحتمال المتقدم فتكون الصفوف حينئذ تسعة كذا قاله الشرنبلالي وأنت خير بأن الشرح في المحاذة
 اشترط التكليف فلا تفسد المحاذة الا في البالغين والتقدم في حكم المحاذة فيجعل البالغون احرار واما صفا
 واحد مع المفرجة أو الحائل ثم الخائف الاحرار الصغار والخائف الصغار الارقاء متحاذيات ولا فساد في محاذاتهن
 ولا يقدم بعض على بعض لعدم التكليف حلي يحسن (قوله واذا حاذته امرأة الخ) اعلم أن المرأة الواحدة تفسد
 صلاة ثلاثة واحد عن يمينها وآخر عن يسارها وآخر خلفها ولا تفسد صلاة أكثر من ذلك لأن الذي فسدت
 صلاته من كل جهة يكون حائلا بينها وبين الرجال والمرأتان يفسدان صلاة أربعة واحد عن يمينهما وآخر عن
 يسارهما وصلاة اثنين خلفهما بمحاذتهما لأن المثني ليس يجمع تام فهما كالواحدة فلا يتعدى الفساد إلى آخر
 الصفوف وان كن ثلثا فسدن صلاة واحد عن يمينهن وآخر عن يسارهن وثلاثة ثلاثة إلى آخر الصفوف وهو
 جواب ظاهر الرواية ودليله قول عمر رضي الله تعالى عنه من كان بينه وبين امامه طريق أو نهر أو صف من نساء
 فليس هو مع الامام ولو كان صف تام من النساء خلف الامام ووراءهن صفوف من الرجال فسدت صلاة ذلك
 الصفوف كلها ولو كان وراءهن حائط خلفه صفوف لا تفسد صلاتهم على الاصح ولو كان وراءهن صف من
 الرجال ثم الحائط ثم الصفوف فسدت صلاة الكل اه أبو الهود (قوله ولو به وضو واحد) ظاهره ولو من الاعضاء
 الاعلى وهو الذي اختاره في البحر قال وهذا لو كان أحدهما على دكان دون القائمة والآخر على الارض
 فسدت صلاته لوجود المحاذة ببعض يدينها لتكونها عن جنبه وليس هناك محاذة بالساق والكعب
 ولا بالقدم ثم انما تفسد المحاذة اذا كانت في القيام حتى لو كانت قدما خلف قدم الامام الا أنها طويلا
 يقع رأها في السجود قبل رأس الامام جائز صلاتهما (قوله وخصه الزيلعي بالساق والكعب) أي خص
 الفساد بالمحاذة وقد علمت ما فيه قال في البحر وبعضهم اعتبر القدم وهو قاصر الافادة فانهم صرحوا
 أن المرأة الواحدة تفسد صلاة ثلاثة اذا رقت في الصف من عن يمينها وعن يسارها ومن خلفها ولا شك
 أن المحاذة بالساق والكعب لم تحقق فيمن خلفها قال في التفسير الصحيح للمحاذة ما في المجتبى والمحاذة المفسدة
 أن تقوم بجنب الرجل من غير حائل أو قدامة (قوله امرأة) المراد بها ما يعي البكر (قوله ولو أمة) أو خنتي
 وسواء كانت زوجة أو محرما أو أجنبية لأن الفساد في المحاذة من حيث ترك فرض المقام لأن مقامهن التأخير
 لما روى ابن مسعود أن رجلا من بني أمية قال لا وجه للمبالغة بالامة ولعلها ولو أمة بها الضمير فخرقت
 ويمكن أن يقال دفعه ما يتوهم من مخالفة الامانة للحرية في هذا الحكم كما في كثير من الاحكام (قوله كبرت تسع
 مطلقا) يفسره لاحقه قال في البحر واختلفوا في حد المشبهة وصح الشرح وغيره أنه لا اعتبار بالسنة من السبع
 على مقل أو التسع وانما المعتبر أن تصلح للجماع بأن تكون مبلغة وضمة والعلة المرأة التامة المطلق اه فكللام
 الشرح غير معتد لأنه قد يوجد خصوصاً في هذا الزمان بنت تسع ولا تطبق الوطء ولم يقيد بالعاقلة لأن الجنونة
 لا تصح صلاتها فلم يوجد الاشتراك (قوله أقلية ذراع) خص الذراع لأن أدنى احوال الصلاة القعود فقد رتب

(الرجال) ظاهره بهم العبيد (ثم الصبيان)
 ظاهره قد هم فلو واحد دخل في الصف
 (ثم الخائفون ثم النساء) قالوا الصفوف الممكنة
 اثنا عشر لكن لا يلزم صحة كلها المعاملة
 الخائف بالاضرة (واذا حاذته) ولو بعض
 واحد وخصه الزيلعي بالساق والكعب
 (ولو أمة) (مستثناة) حلا كبرت
 تسع مطلقا وعين سبع لوضمة أو ماضيا
 كجهوز (ولا حائل بينهما) أقلية ذراع
 في غلط اصبح

الحائل بحر وقبه تطر (قوله أو فرجة) عطف على قوله قدر ذراع فالمراد بالحائل ما يمنع الفساد (قوله في صلاة) ولو عبدا أو ويرا أو نافلة نهر وأخرج بهذا القيد أبو السعود المجنونة فإن صلاتها غير منعقدة (قوله كنيتم أظهرا الخ) ومثله ما إذا اقتدت مستغلة تصدأ خلف مفترض وانما لم يذكر ظهوره حلي (قوله على الصحيح) متعلقه محذوف تقديره فسدت صلاتهم ما حلي (قوله على المذهب) مقابلة قول محمد بن عدم صحة الاقتداء فإنه إذا بطل الوصف عنده بطل الأصل حلي (قوله وسيجي) أي في قوله وإذا فسدت الصلاة لا يصح شروعه بقوله مطلقة أي ذات ركوع وسجود ولو بايماء عند العذر بحر (قوله خرج الجنابة) فلا تفسد المحاذاة فيها لانها دعاء وانظر المحاذاة في سجود التلاوة والشكر والسهو والظاهر عدم الفساد لا شراطهم المحاذاة في القيام ولعدم اتحاد الاداء في بعضها (قوله مكروه) اظهر أنها التحريمية لانها مظنة الشهوة والكراهة على الطائري (قوله تحريمية) الاشتراك في التحريمية أن تبنى صلاتها على صلاة من حاذنه أو على صلاة امام من حاذنه وقوله وان سبقت ببعضها أي الصلاة فلا يشترط أن تدرك أول الصلاة في الصحيح بل لو سبقتها بركة أو ركعتين فمحاذاته فيما أدركت تفسد عليه بحر وسواء كبرت قبل المحاذي أو معه أو بعده حلي (قوله وأداء) بأن يكون أحدهما اماما لا آخر أو يكون أحدهما امام فيما يؤدياته حقيقة كالمدرك وهو الذي أدرك الصلاة بجميعها مع الامام بأن تكون تحريمية على تحريمية الامام وأداءؤه على أدائه أو تقديره كالأحق حلي عن مجمع الانهر والاولى أن يقول وتأدية لثلاثتهم مقابلته للقضاء مع أنها تفسد في كل صلاة نهر وفي البحر ولأنه كن مشاركة في الاداء بدون المشاركة في التحريمية فلا تقتصر على الاداء لم الاشتراكين فانه الكمال وفي النهر لا أجد فائدة في ذكر الشركة في التحريمية بل تكفي الشركة في الاداء لانها لا توجد بدون الشركة في التحريمية والشركة في التحريمية قد توجد بدون الشركة في الاداء ثم قال وكانهم انما ذكروا التحريمية لتوقف المشاركة في الاداء عليها وقرئ ما بين النصيص على الشيء وبين كونه لازما ويمكن أن يقال ان ذكرها وقع في مركزه فلا يعترض بالتأخر عليه (قوله كلاً حقين) أي رجل وامرأة لاحقين فغلب الرجل والاشتراك في الاداء موجود وفيهما حكم (قوله بخلاف المسبوقين) فإن المسبوق منفرد فيما يقضي ومثله المسبوق واللاحق كما في الحلي (قوله والمحاذاة في الطريق) بالجزع عطف على المسبوقين وسواء كانت ذهاباً أو اياباً كما في البحر وعمله ان يلحق بقوله لانهما مشتغلان باصلاح الصلاة لا بحقيقةها فانعدمت الشركة أداء وان وجدت تحريمية ولا بد من المجموع لبطان الصلاة حلي (قوله كما في جوف الكعبة) أو خارجها (قوله وليلة مظلة) هل يكفي عدم العلم باتحاد الجهة أو لا بد من العلم باختلافها بأن علم باختلاف الجهة بعد الفراغ قال أبو السعود لم أره (قوله فسدت صلاته) ولو اقتدت به مقاومة لتكبيره محاذية له وقد نوى امامته لم تنعقد تحريمية الامام وهو الصحيح لأن المفسد اذا قارن الشروع منع من الانعقاد بحر (قوله لو مكابها) أما الصبي لو حاذنه وقد نواها لا تفسد صلاته لعدم الاشتراك في التحريمية والاداء لأن اقتداءها به حينئذ فاسد (قوله ان نوى الامام الخ) لا حاجة الى هذا القيد لانه علم من قوله مشتركة لانه لا اشتراك الا بهذه النية اذ لو لم ينو امامته لم يصح اقتداؤها فلا تفسد صلاته من حاذنه مطلقا بحر (قوله وقت شروعه) جعل القهستاني السابق كالمعية حيث قال أما السابق بنية امامته على التحريمية ففسد وبهذا القيد تزيد الشروط على ما ذكره (قوله لا بعده) ظاهره أن صلاتها مع المحاذي صحيحة في هذه الصورة وصح كانه لانه يغتفر في البقاء ما لا يغتفر في الابتداء وحزره (قوله على الظاهر) استظهره صاحب البحر وليس المراد أنه ظاهر الرواية (قوله علمت نيته) فمحاذاة غيره من عينها لا تفسد في الاول ومحاذاة المستتاة لا تفسد في الثانية ولو أطلق في نية النساء تفسد المحاذاة لامرأة ولو أنت بعد دخولها في العموم والا كثر على عدم اشتراط نية الفساة في الجمعة والعيدين كما في النهر (قوله كما لو أشار إليها) أي الامام بان تأخيرها واطاها أن الامام ليس بقيد (قوله وشرطوا كونها عاقلة) مستغنى عنه بقوله في صلاة لان المجنونة لا تنعقد صلاتها نهر (قوله وكونهم في مكان واحد) خرج به ما إذا اختلف مكانهما كما إذا كان على دكان قدر قامة الرجل وهي على الارض لا تفسد لعدم تحقق المحاذاة وذكر هذا الشرط للايضاح لانه معلوم من لفظ المحاذاة حلي (قوله في ركن كامل) أي قدره على قول الثاني أو أدائه بالفعل على قول الثالث والذي في الخاتمة المحاذاة مفسدة قلت أو كبرت قال في البحر وظاهراً طلاق المصنف اختياره (قوله فالشروط عشرة) أقول بل هي أكثر وهي الاشتاء وعدم الحائل

أو فرجة تسع رجلا (في صلاة) وان لم تعد
كنيتها ظهراً على عمره على الصحيح سراج
فانه يصح نقله على المذهب بحر وسيجي
(ملاحظة) خرج الجنابة (مشتركة) فمحاذاة
المصلحة اصل ليس في صلاتها مكروه لا
مفسدة قطع (تحريمية) وان سبقت ببعضها
(وإداء) ولو حكماً كلاحقين بعد فراغ الامام
بخلاف المسبوقين والمحاذاة في الطريق
(واشتدت الجهة) فلا تختلف كما في جوف
الكعبة وليلة مظلة فلا فساد (في ركن
صلاة) لو مكابها والا (ان نوى) لا يفسد
وقت شروعه لا بعده (امامتها) وان لم تكن
مخاضرة على الظاهر ولو نوى امرأة معينة
أو النساء الا هذه علمت نيته (والا) ينوها
(فسدت صلاتها) كما لو أشار إليها بالناظر فلم
يقتصر تركها فمرض المقام فتح وشرطوا
كونهم عاقلة وكونهم في مكان واحد في
ركن كامل فالشروط عشرة

والصلاة المطلقة وكونها مشتركة قهرية ومشاركة أداء واجبات الجبهة والتكليف والنية وكونها عاقلة
 وكونها في مكان واحد وفي ركن كامل فهي أحد عشر وإذا نظر إلى كون النية وقت الشروع أو قبله كانت أكثر
 (قوله الأمر بالصنيع المنتهي) انما قيد بهما لانه مظنة الفساد والافقير بالطريق الاولى ولا تحرم الخلوة معه
 والنظر اليه بلا شهوة وقولهم انه من قرنه الى قدمه عورة سبني على القول الشاذ الذي يلحقه بالمرأة منح (قوله
 تضعف لما في جامع المحبوبي) ونصه وذكر الشيخ الزاهد أبو بكر بن محمد بن يوسف المرعوسي في نوادر
 الصلاة عن محمد بن محمد أن محاذاة الأمر تفسد الصلاة لانه يخطر بباله الشهوة بهذه المحاذاة فكان الصبي فيها كالمرأة
 فان لهم شهوة كشهوة النساء (قوله بل بترك فرض المقام) الذي هو التأخير كما مر (قوله ولا يصح اقتداء رجل الخ)
 أما صلاة الامام فصحيحة وقيد بالرجل لان اقتداء المرأة يمثلها بالخنثى المشكل صحيح واقتداء الخنثى
 بالمرأة لا يصح لاجتماع كونه ذكرا أبو السعود وفي التقييد بالرجل في كلام المصنف نظر لانه ان أريد به
 البالغ اقتضى بجهومه صحة اقتداء الصبي بالمرأة والخنثى وان أريد به الذكرا فادعاهم صحة اقتداء الصبي
 بالصبي وكلاهما غير الواقع وقوله بالمرأة المراد بها الاتي الشاملة للبالغ وغيرها كما أن المراد بالخنثى
 ما يشبهها فالصواب في العبارة أن يقال ولا يصح اقتداء ذكرا بخنثى ولا رجلا بصبي حلي عن شيخه
 السيد علي البصير (قوله وصبي) لانه ليس له صلاة وانما يؤمر بها لخلقها وهذا لو صلت المرأة بغير قناع
 فانه يجوز وقبل هي صلاة وانما لم يجز الاقتداء لانه اقتداء المفترض بالمتنفل نهر (قوله ونقل) مثل الرواتب
 القبلي والبعدي والكسوف والخسوف والاستسقاء عندهما (قوله على الاصح) راجع الى النفل فقط بالنسبة
 الى اقتداء الرجل بالصبي وانما لم يجز مع انه اقتداء متنفل بمتنفل لان نفل البالغ أقوى لانه مضمون بخلاف نفل
 الصبي ومقابل الاصح قول أهل بلج بالجواز قياسا على مسئلة الظان وصورتها اقتدى متنفل بمن ظن أن عليه
 فرضا ثم تبين خلافه فالأقضاء صحيح مع أن نفل المقتدى مضمون عليه بالافساد ونفل الامام ليس مضمون
 حتى لا يلزمه القضاء بالافساد والجواب أن نفل الظان مجتهد في وجوب قضائه عليه فان زعم يقول بوجوبه
 عليه فاعتبر الظن المعارض عدم ما في حق المقتدى في اقتداء ضامن بضامن وأن هذا المعارض غير معتد بخلاف
 الصبي فانه أصلي فلا يجعل معدوما كما كي ملخصا (قوله مطبق) بكسر الباء (قوله أو متقطع في غير حال افاقته)
 لعدم تكليفه حلي (قوله ولا طاهر بمعدور) الاولى أن يقول ولا يصح بمعدور لان المعدور طاهر شرعا وانما
 لم يجز لان الصحيح أقوى حالا من المعدور والشي لا يتضمن ما هو فوقه والامام ضامن بمعنى أنه تضمن صلاة من
 خلفه بغير (قوله أو طارأ عليه بعده) أي وقبل الصلاة (قوله كقراءة بمقتصد) أي فان الاقتداء به صحيح (قوله أمن
 خروج الدم) الاولى أن يقول لم يخرج منه دم حال الصلاة لانه لو لم يأمن واقتدى به ولم يخرج دم صحت الصلاة
 (قوله وكقراءة امرأة الخ) مفاهيم ما قبله (قوله وذی عذرین) كسلس فان معه حدنا وخبنا (قوله كذی اختلاف
 بذی سلس) تطهير للعكس لا تمثيل (قوله لان مع الامام حدنا ونجاسة) قال في النهر مقتضى هذا التعليل أن
 يجوز اقتداء من به السلس بمن به اختلاف ريح وليس بالواقع لاختلاف عذرهما فالاولى أن يعال بمحض
 اختلاف عذرهما لا يكون الامام صاحب عذرين والمقتدى صاحب عذر واحد فتدبر اه فعلى هذا لا يصح
 قول الشرح وذی عذرین بذی عذر حلي (قوله وما في الجنبی) اراد على قوله ومعدور بمتله وهو مبتدأ حذف
 خبره تقديره لا يرد علينا (قوله الخنثى المشكل) أي بمتله وكذا يقال فيما بعده (قوله أي لاحتمال الحيض) أي
 في المستحاضة أو الضالة الامام (قوله فلو اتى صخ) بأن يثق بالاستحاضة فيها لانه من قبيل التحدك كما في البحر
 وعمل بعضهم كلام الجنبى بعدم تحقق المماثلة في كل من الثلاثة لاحتمال أن يكون الدم من احدهما عدم استحاضة
 والاخرى دم فساد واحتمال كون الامام آتى والمؤتم ذكرا (قوله ولا حافظة آية) التقدير بآية مرور على قول
 الامام وهو المقتد (قوله وهو الاتى) منسوب الى أم لانه على الحالة التي ولدته أمه عليها من عدم معرفة
 الكتابة والقراءة وفي المغرب الى أمة العرب خلقتا من صناعة الكتابة والقراءة ثم استعير لكل من لا يعرف
 الكتابة ولا القراءة نهر والفساد اتما من الابتداء كما قاله الطحاوي أو من أو ان القراءة كما ذهب اليه الكرخي أبو
 السعود (قوله ولا آتى بأخرس) أما اقتداء آخرس بأخرس أو آتى بأخرس أبو السعود (قوله فقدره الاتى)
 مفهوما أنه اذا لم يقدر صبح الاقتداء (قوله ولا مستور عورة بمار) هو أصوب من قول الكرخي لا مكس بمار (قوله

(ومحاذاة الأمر الصبي) المنتهى
 (لا تفسد ما على المذهب) فضعف لما في الجامع
 المحبوبي ودرر البصار من الفساد لانه
 في المرأة غير معلول بالشهوة بل بترك فرض
 المقام كما حققه ابن الهمام (ولا يصح اقتداء
 رجلا بامرأة) وخنثى (وصبي مطلقا) ولو
 في جنازة ونقل على الاصح (وكذا لا يصح
 الاقتداء بمجنون مطبق أو متقطع في غير حالة
 افاقته وسكران) هذا (ان فان الوضوء
 ولا طاهر بمعدور) بعده (وصبح لو قضا
 المعدور أو طارأ عليه) كذلك (كقراءة
 على الاتقطاع وصلى كذلك) كقراءة
 بمقتصد من خروج الدم وكقراءة امرأة
 بمتله وصبي بمتله ومعدور بمتله وذی
 عذرین بذی عذر لا عكسه كذی اختلاف
 بذی سلس لان مع الامام حدنا ونجاسة وما
 في الجنبى الاقتداء بالمماثل صحيح الاثلاث
 الخنثى المشكل والضالة والمستحاضة أي
 لاحتمال الحيض فلو اتى صخ (و) لا (حافظ
 آية من القرآن بغير حافظ لها) وهو الاتى
 ولا آتى بأخرس فقدره الاتى (على
 التعريرة فصيح عكسه) (و) لا (مستور عورة
 بمار)

فصل الصلاة والامام ومما فيه الخلاف الاتي اذا اتم اتماءا فارقا فان صلاة السكك فاسدة عند الامام لان الاتي
 يمكن أن يجعل صلته بقرائة اذا اقتدى بقارئ لان قراءة الامام له قراءة وليست طهارة الامام وسنة للمأموم
 حكمها فاقترنا بجر (قوله وكذا ذوبرح بجنه وبصحيح) تبع في هذا التعبير صاحب البحر والاولى مثله وصحبا فان
 التقدير وكذا الوأتم ذوبرح مثله وصحبا وأتم يتعدى بنفسه حلي (قوله بعابر عنهما) العبرة بالسجود حتى لو جهل
 منه وقدر على الركوع أو ما (قوله ولا مفترض الخ) أي لا يصح على أنه مسقط عنه الفرض فلا يشافي صحته فلا
 (قوله لان اتحاد الصلاتين شرط) وذلك لان الاقتداء مشاركة وموافقة فلا بد من الاتحاد وهو معدوم والاتحاد
 أن يمكنه الدخول في صلته بنية صلاة الامام فتكون صلاة الامام متضمنة لصلاة المقتدى وهو المراد بقوله عليه
 الصلاة والسلام الامام ضامن بجر فدخل في الاتحاد صلاة المتقل بالمفترض (قوله رخص أن معاذ الخ) قال
 في البحر والذي صح عند أئمتنا وزجج أن معاذ بن جبل كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم فلا يقومه فرضه
 لقوله صلى الله عليه وسلم حين شكا تطويله اما أن تصلي معي واما أن تحذف علي قومك فشرع له أحد الأمرين
 الصلاة معه ولا يصلي بقومه أو الصلاة بقومه على وجه التخصيف ولا يصلي معه هذا حقيقة اللفظ أقاد منه من
 الامامة اذا صلى معه عليه الصلاة والسلام ولا تمنع امامته مطلقا بالاتفاق فعلم أنه منعه من الفرض (قوله
 ولا ناذر بمنقل) لان النذر واجب فيلزم بناء القوي على الضعيف اه حلي (قوله ولا يفترض) لعدم اتحاد
 الصلاتين فكان كالمفترض بفترض آخر حلي (قوله لان كلا الخ) علة للاخير فقط حلي (قوله الا اذا نذر أحدهما
 الخ) بأن يقول نذرت أن أصلي الركعتين اللتين نذرهما فلان أبو السعود عن الشلي (قوله لان المندورة أقوى)
 اذ وجوب المحلوف بها عارض لتحقيق البر بجر (قوله فصع عكسه) لان فيه بناء الضعيف على القوي وهو جائز
 (قوله وبجالت) عطف على الناذر الذي تضمنه قوله وعكسه والتقدير فصع اقتداء حلي بناذر وبجالت واقاصح
 اقتداء الحالف بالحالف لما قدمنا من أن الوجوب في المحلوف بها عارض فكان في الحقيقة اقتداء بمنقل بمنقل
 حلي عن البحر ومروءة الحالف أن يقول والله لا صلين كذا (قوله وبمنقل) عطف على قوله بجالت أي صح
 اقتداء الحالف بالمنقل لان المحلوف به ساقط حلي وقد يقال انه اوجبه لتحقيق البر فينبغي أن لا يجوز خلف
 المتطوع بجر (قوله ومصلباركعتي طواف كاذرين) فلا يصح اقتداء أحدهما بالآخر لان طواف هذا غير
 طواف هذا فاختلف السبب ويغني أن يصح الاقتداء على القول بسنية ركعتي الطواف بجر قال الشربلاني
 يعارض ما نقله ويوافق ما يجته قول قاضي خان ولو أن رجلين طاف كل واحد منهما أسبوعا فاقتدى أحدهما
 بالآخر صح بمنزلة اقتداء المتطوع بالمطوع اه قلت جرى قاضي خان على القول بالسنية (قوله صح الاقتداء)
 للاتحاد (قوله لان اقتداءهما منفردين) لاختلاف السبب كما لو اقتدى من أفسد بغير من يصلي مندورة بجر
 (قوله صحت) لان الامامة تصح من غير نية فلفظ النية وما ركل واحد شارعا في صلاة نفسه كذا في مجمع
 الانهر أي فان قرأت والافسد (قوله لان نوبيا الاقتداء) لان كل واحد قصد الاشتراك ولم يصح لاستصاله
 كون كل واحد ماسا وموقعا كذا في الحلبي عن مجمع الانهر (قوله والفرق لا ينبغي) هو ما ذكر (قوله أن الاقتداء
 في موضع الانفراد الخ) دخل فيه اقتداء المسبوق باللاحق وقوله ككسه دخل فيه اقتداء اللاحق
 باللاحق أو مسبوق فان اللاحق اذا قصد الاقتداء بغير امامه كانه انفرادا ولا عن امامه ثم اقتدى فصع أنه
 انفراد في موضع الاقتداء ودخل فيه المسبوق اذا قام الى قضاء ما سبق به ثم تذكرا الامام أن عليه سجود تلاوة
 قبل أن يقيد المسبوق ما قام اليه بسجدة ولم يعد المسبوق الى متابعة الامام قبل أن يقيد ما قام اليه بسجدة
 منح (قوله فيما يتغير) كالتغير والعصر والعشاء وقيد بما يتغير لان ما لا يتغير يصح الاقتداء فيه
 مطلقا (قوله فاقصدى المسافر) عطف على كل من أحرم وخرج اه حلي (قوله بل ان أحرم في الوقت) أي ان
 أحرم المسافر مقتديا بالمقيم وكان الاول أن يقول بل ان اقتدى في الوقت حلي (قوله فلا يتغير فرضه)
 لا مصلحته في حقه فلا أثر للتبعية فيه (قوله باقتدائه في شفع أول أو ثان) نشر مرتب وهذا ظاهر ان قرأ
 الامام في الاولين وان قرأ في الآخرين فقط فذلك لان عملها الاول ان فاذا قرأ في الآخرين التفت بالاولين
 فالت في الآخرين عن القراءة فان قلت القعدة في حق الامام واجبة والقراءة مستسنة فكيف يقول الشرح بمنقل
 أوجب بأن المراد بالنفل ما زاد على الفرض فيصدق بالواجب والسنة حلي (قوله ولا نازل برا كبا الخ) أي

فلو أتم العاري عرياً ما ولا يسف صلاة الامام
 ومما فيه جازة انفسا وكذا ذوبرح بمنقله
 وبصحيح (و) لا (قوله على ركوع وسجود
 بعابر عنهما) لبناء القوي على الضعيف
 (و) لا (مفترض بمنقل) يفترض فرض آخر
 لان اتحاد الصلاتين شرط عندنا وصح أن
 معاذ كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم فلا يقومه فرضه (و) لا (ناذر) بمنقل
 ولا يفترض ولا (بناذر) لان كلاهما
 كفترض فرض آخر (الا اذا نذر أحدهما عين
 مندور الآخر) للاتحاد (و) لا (ناذر بجالت)
 لان المندورة أقوى فصع عكسه وبجالت
 ومنقل ومصلباركعتي طواف كاذرين
 اشتد كافي فافسد اقتداءهما صح الاقتداء
 لان أفسداهما منفردين ولو لم يمس الطهور
 ونوى كل امامة الاخر صحت لان نوبيا
 الاقتداء والفرق لا ينبغي (و) لا (لاحق و)
 لا (مسبوق بجنهما) لما تقرر أن الاقتداء
 في وضع الانفراد مفسد كعكسه (و) لا
 (مسافر يقيد بعد الوقت فيما يتغير بالسفر)
 كالتغير سواء أحرم المقيم بعد الوقت أو فيه
 يخرج فاقصدى المسافر (بل) ان أحرم
 (في الوقت) فخرج صح (و) لا (بعلا امامه
 أما بعد الوقت فلا يتغير فرضه فيكون اقتداء
 بمنقل في حق قعدة أو قراءة باقتدائه في شفع
 أول أو ثان (و) لا (نازل برا كبا)
 ولا راكب برا كبا دابة أخرى

لاختلاف المكان أي في صورتين وفيه أنه لا يشرط اتحاد المكان بل العبرة للاشتباه وعدمه فليست الأولى
 تطيل الأولى بأن النازل يركع ويسجد والراكب يوقى فلا يصح بناء القوى على الضعيف (قوله فلو معه صح) أي
 إذا كان خارج العمران في نقل مطلقاً أو فرض بعذر (قوله دائماً) أي آناه الليل وأطراف النهار كما مر عن
 القهستاني (قوله حقاً) أي بذلاً حقاً فهو مفروض عليه وصلاته في حين اجتهاده منفرداً فاسدة على الظاهر
 فيعين عليه الاقتداء (قوله فلا يؤتم الامثلة) المتبادر المتبعية في خصوص ما يبلغ فيه فلا يصح اقتداء من يبدل
 الراعي بين يديها لا ما فهو نظير المعذور (قوله بمن يحسنه) أي القرآن المعلوم من المقام أي قرأه (قوله
 أو وجد قدر الفرض مما لا تبلغ فيه) أي وتركه وقرأ ما فيه اللغو ولا يظهر هذا وما قبله إلا إذا صلى منفرداً أو أماً
 مثله (قوله وكذا من لا يقدر على التلفظ بحرف من الحروف) أي لا يتكبر كالفاء وهي الفأفة والثاء وهي
 التهمة والثاء وهي التهمة فيختص عليه بذل جهده فإن لم يزل لا يؤتم الامثلة ولا يصح صلته إن أمكنه
 الاقتداء بمن يحسنه أو ترك جهده أو وجد قدر الفرض خالفاً عن ذلك (قوله أو لا يقدر على اخراج الفاء)
 من حلق الخصاص (قوله بأي وجه كان) من الأوجه المذكورة من ابتداء قوله ولا يصح اقتداء رجل بامرأة
 الخ (قوله لا يصح شروعه في صلاة نفسه) ولو على سبيل النقل (قوله وأدعى في البصرة المذهب) أي عدم صحة
 الشروع أصلاً وهو مرجع اسم الإشارة في قوله أن هذا قول محمد (قوله قلت) هو صاحب النهروان وهو الذي
 يعود إلى صاحب البصرة وقوله فيما مر يعني به عند قول المنصف والمخاذا في صلاة (قوله خلافه) أي خلاف ما ذكره
 صاحب البصرة من عدم صحة الشروع أصلاً وخلافه هو انقلابها فضلاً (قوله أن المذهب انقلابها فضلاً)
 مؤيداً به تصحيح السراج وهو مفعول أدعى والمعنى أن صاحب البصرة فيما نقل عن السراج أن المرأة إذا نوت
 ظهرها مقتدية بصلي عصر وحاذت تقصد صلته على الصحيح ومعلوم أن صلاتها غير صحيحة فمضاهة كانت غير
 صحيحة فلا لما أفسدت بالمخاذا ثم قوى كلام السراج بأن المذهب انقلابها فضلاً وهذا جعل المذهب عدم
 الانقلاب فلا فقد ناقض نفسه حلي (قوله فتأمل) أشار به إلى خفاء المقام فإن ضمير أدعى ظاهر كلامه
 عوده إلى المنصف وقد عرفت أنه راجع إلى صاحب البصرة (قوله وحديثه فلا شبه) أي حين اذ تعارض
 التعصبات في المسئلة فيرجع إلى التوفيق بينهما بقدر الامكان بأن يحمل كل على محمل (قوله أنه متى فسد) أي
 الاقتداء وقوله لقد شرط مراده الفرض فيم الركن كعدم حفظ آية وعدم القدرة على الركوع والسجود فإنه
 فسد فيهما فقد ركن لا يشرط (قوله كظاهر بعذر) أو رده عليه أن الطهارة في المذود وجودة وأجيب بأن
 المفقود طهارة خاصة مساوية لطهارة المؤتم (قوله وان لا اختلاف الصلاتين) كفتريين وناذرين (قوله وثمرته)
 أي هذا التفصيل وهي ثمرته الخلاف أيضاً (قوله الاتقاض بالقهقهة) أي ثبوتها ونقصانها فالبصحة الشروع
 فلا حكم ينقض الوضوء بالقهقهة الواقعة أثناء الصلاة ومن قال بعدم صحة الشروع أصلاً فانه (قوله صف
 من النساء) فإن كان تأتما كف الرجال أفسد صلاة جميع من خلفه وإن كن ثلاثاً أفسد صلاة ثلاث ثلاث إلى
 آخرها وإن كانتا اثنتين فثنتين فقط خلفهما (قوله قدر ذراع) قال في المجتبى لو كان الرجل على ستره أو ردف
 والمرأة قدماه فسد سواء كان قدر فامة الرجل أو ردفه وهذا إذا لم يكن على الرف ستره أما إذا كان عليه ستره
 قدر ذراع لا يفسد في جميع الأحوال (قوله أو طريق تمر فيه الجمل) أي نافذ أبو السعد من شيبه (قوله تجري
 فيه السفن) أي يكثر مثله يقال في قوله تمر فيه الجمل (قوله ولو زورقا) هو القلص الصغير (قوله أو خلا بالضم
 معناه الفراغ وبالمذا المتوضا والمكان لا شيء به قاموس) (قوله كسجد القديس) ضعيف والراجح عدم المنع والبيت
 كالمسجد على الأصح فيصح الاقتداء فيه بالاتصال صفوف واعتبار المصنف هو المعتمد واعتبر الحلي مقدراً صف
 وهو مرجوح (قوله فيصح مطلقاً) أي ولو كان هناك طريق أو نحو صورة اتصال الصفوف في الثمر أن يتفوا
 على جسره ووضوع فوه أو على سفن مربوطه فيه اهـ حلي (قوله وكذا الثاني عند الثاني) لانهم ما عنده كالثلاثة
 خلافاً للمحدث (قوله صار وجوده كعدمه) فيه تباين القدر المانع بين الإمام وبين من خلف ذلك الشخص (قوله
 والمائل لا يمنع) في مسجد بيت كن اقتدى وهو على سطح المسجد أو على المنصة بالإمام بجماع ولو من المبلغ
 بشرط أن ينوي المبلغ تكبيرة الاقتراح لاسرام فقط أو مع نية التبليغ فإن نوى التبليغ فقط لم يصح أبو السعد
 وقوله أو رؤية أي للإمام أو المقتدى (قوله عند اتصال صفوف) أي في غيرهما (قوله ولو اقتدى من سطح داره

فأولاه مع (و) لا (غير التبع) أي بآل
 (على الأصح) كما في البصر من المجتبى وحتر
 الحلي وابن النخعي أنه بعد بذل جهده
 دائماً حقاً كالآتي فلا يؤتم الامثلة ولا يصح
 صلته إن أمكنه الاقتداء بمن يحسنه أو ترك
 جهده أو وجد قدر الفرض مما لا تبلغ فيه
 هذا هو الصحيح المختار في حكم الاقتداء وكذا
 من لا يقدر على التلفظ بحرف من الحروف
 أو لا يقدر على اخراج الفاء (و) لا
 يعلم أنه (إذا فسد الاقتداء) بأي وجه كان
 (لا يصح شروعه في صلاة نفسه) لأنه قصد
 المشاركة وهي غير صلاة الأفراد (على
 الصحيح) محط وأدعى في البصرة (المذهب)
 في هذا المذهب لكن كلام الخلاصة في هذا
 هو خاصة قلت وقد أدعى فيما مر بعد
 تصحيح السراج خلافه أن المذهب انقلابها
 فلا فتأمل وحديثه فلا شبهة ما في الزيلعي
 أنه متى فسد لفظ شرط حكم ظاهر بعذر
 لم تنعقد أصلاً وإن لا اختلاف الصلاتين تنعقد
 فلا غير مضمون وثمرته الاتقاض بالقهقهة
 (ويمنع من الاقتداء) صف من النساء
 بلا حائل قدر ذراع أو ارتفاعه من قدر
 فامة الرجل مفتاح السعادة أو (طريق تمر
 فيه الجمل) أي يمر بها الثور أو نهر تجري فيه
 السفن) ولو زورقا ولو في المسجد (أو خلاصاً
 أي فضاء) (في العصر) أو في مسجد كبير جداً
 كسجد القديس (بسع صفين) فأكثر إلا إذا
 اتصلت الصفوف فيصح مطلقاً كان قام في
 الطريق ثلاثة وكذا الشأن عند الثاني
 لا واحد اتفاقاً لأنه لكرهه صلته صار
 وجوده كعدمه في حق من خلفه (والمائل
 لا يمنع) الاقتداء (إن لم يشقه حال إمامه)
 بجماع أو رؤية ولو من باب مشبك يمنع
 الوصول في الأصح (ولم يختلف المكان)
 حقيقة كسجد بيت في الأصح قنية ولا حكا
 عند اتصال صفوف ولو اقتدى من سطح
 داره المتصلة بالمسجد

وأما على الجدار الذي بينه وبين المسجد فإنه يجوز اتفاقاً هندية (قوله أن الصحيح اعتبار الاشتباه) فيجوز اقتداءه
بما جاز المسجد بما قام المسجد وهو في بيته إذا لم يكن بينه وبين المسجد طريق قائم أو كان وملي بالصوف هندية (قوله
قلت الخ) حاصله أنهم قالوا أن صحيحاً (قوله وصح اقتداء متوضي) أي عندهما بناء على أن الخلقة عندهما
بين الاثنين وهما الماء والتراب والطهارة سواء وقال محمد لا يصح بناء على أن الخلقة عنده بين الطهارة بين فيلزم
بناء القوى على الضعيف حلي وهذا الخلاف في غير صلاة الجنائز أما فيها فصحيح اتفاقاً وفي القهستاني صحيح
اقتداء متوضي بتميم أي يصح اقتداء من وقع وضوء صحيحاً بمن وقع تيممه صحيحاً عند المتوضي فلا يقتدى
من قوضاً على أن الماء طاهر بمن تيمم على ظن أنه نجس لأن امامه محدث في زعمه كافي النظم (قوله لا مامعه)
أي المقتدى أما إذا كان معه ماء فلا يصح الاقتداء سواء ظن علم امامه به أو لا لأن امامه قادر على الماء بخباره نهر
خلافاً لما في البحر عن الفتح من تقييد البطلان بما إذا ظن علم امامه بوجود الماء والمراد بالبطلان بطلان
أصل الصلاة بناء على ما تقدم من اختيار الزيلعي أنه إذا فسد الاقتداء لفقد شرط لا تتمتع أصلاً حلي من النهر
(قوله ولو مع قوض سور جار) الظاهر أنه لا يصح الاقتداء إلا إذا جاع الإمام بين ما وأدى الصلاة أما إذا
أذاها أو لا بالوضوء فلا يصح الاقتداء به في أداء التيمم لأن الفرض غير متحقق إذا واهب هذا التيمم المنفرد (قوله
ولو على جيرة) ظاهره كالحجر أن الماسح على الجيرة داخل تحت قوله بما مسح وفيه بعد لا يخفى بل الأولى
أن يكون مفهوماً بالأولى لأنه كالغسل لما تحته كذا في النهر والمخ (قوله وقائم بقاعد) مراده بالقائم ما يعم
الموتى (قوله يركع ويسجد) قيد بما ذكرناه لو أو ما يعمها أو بأحدهما لا يصح وجواز الاقتداء بقوله ما وعند
محمد لا يجوز لبناء القوى على الضعيف وما ورد محمول على الخصوصية لحديث في ذلك وإن لم يثبت
عندهما والأحوط مراعاة الخلاف من لا على قارى (قوله لأنه عليه الصلاة والسلام صلى الخ) وذلك أنه أمر
أبا بكر أن يصلي بالناس فلما دخل أبو بكر في الصلاة وجد صلى الله عليه وسلم في نفسه خفة فقام يهادي بين
العباس وعلى تجلس عن يسار أبي بكر فخصر أبو بكر عن القراءة فتأخر فتقدم النبي صلى الله عليه وسلم فكان
عليه الصلاة والسلام يصلي بالناس جالساً وأبو بكر يقتدى بصلاة النبي عليه الصلاة والسلام ويقتدى الناس
بصلاة أبي بكر والصلاة صلاة ظهر يوم السبت أو الأحد وما ذكر يقتضى جواز استخلاف من ليس في الصلاة
وهو لا يجوز اللهم إلا أن يكون تقدمه صلى الله عليه وسلم بعد اقتدائه بأبي بكر رضى الله تعالى عنه (قوله
وبه علم) أي تبليغ أبي بكر علم جواز رفع الخ وجواز إجماع إذا كانت الجماعة لا يصل إليهم صوت الإمام
أما لضعفه أو كثرة الجماعة وفي السيرة الحلبية اتفاق المذاهب الأربعة على كراهة التبليغ عند عدم الحاجة
واقطعه أنه بدعة منكورة أبو السعود (قوله فلا يبعد أنه مفسد) لأنه غالباً يشتمل على مذهبهمزة الله أو أكبر أو بانه
وذلك مفسد وكذا إن لم يشتمل لأنهم يبالغون في الصياح زيادة على حالة الإبلوغ والاشتغال بصريح النغم اظهاراً
للمناعة النغمية والصياح ملحوظ بالكلام كأنه يقول أعجبوا من حسن صوتي وتخبري فيه وهذا مفسد
ولا أرى ذلك يصدر عن فهم معنى الصلاة والعبادة كما لا أرى تحريراً انتم في الدعاء كما يفعله القراء يصدر عن
يفهم معنى الدعاء والسؤال وما ذاك إلا نوع لعب ومخزية إذ لو صدر ذلك في الشاهد عند سؤالك من ملك لعد
مخزية ومقام الحاجة والدعاء التضرع اه بمعناه وهو مردود على السراج من أن الإمام إذا جهر فوق
حاجة الناس فقد أساء اه والاساءة دون الكراهة لا توجب فساداً والقياس على من ارتفع بكأوه لمصلحة
غير ظاهر لأن ما هنا ذكر بصيغته فلا يتغير بمن يمتعه على أن القياس به لا الأربعة مائة منقطع فليس لاحد أن
يقس مسئله على مسئله كما ذكره ابن قديم فانضح أن الحكم بالفساد حيث لم يشتمل الرفع على مذهبهمزة الله أو أكبر
أو بانه ليس بالفساد واعلم أن ما ادعاه به من عدم اعتبار تبليغ المبلغ وأنه لا بد من رؤية الإمام
أو سماعه باطل مخالف لإجماع الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين كذا في القول البليغ للسيد الحوى (قوله
وقائم بأحدب) القائم صادق بالراكع والساجد بالموتى بهما وأحدب خروج الظهر ودخول الصدر والبطن
من باب فرح قاموس (قوله وغيره أولى) مبتدأ وخبر أي غير الأهرج بحر (قوله وموتى بمثل) سواء كان الإمام
يوتى قائماً أو قاعداً بحر (قوله إلا أن يوتى الخ) فإنه لا يجوز لقوة حال المأموم بحر (قوله ومتنفل بمقتضى) والقراءة
في النفل وإن كانت فرضاً في الآخر بين نفل في الفرض لا تقتضى فساداً لأنه لا اقتداء صار تعالى للإمام في القراءة

لم يجز لا خلاف المكان در رجوع وغيرهما
وأقره المصنف لكن تعقبه في الترتيب لانية
ونقل عن البرهان وغيره أن الصحيح اعتبار
الاشتباه فقط قلت وفي الاشتباه وزاهر
الجواهر ومفتاح السعادة ويجمع الفتاوى
والنصاب والحاشية أنه الأصح في النهر من
الزاد أنه اختيار جماعة من المتأخرين (ويصح
اقتداء متوضي) لا مامعه (بتميم) ولو مع
قوض سور جار مجتبي وجر (وناسل بما صح)
ولو على جيرة (وقائم بقاعد) يركع ويسجد
لأنه عليه الصلاة والسلام صلى الخ وزنه
قاعداً وهم قيام وأبو بكر يقرأهم تكبيراً
علم جواز رفع المؤذنين أصواتهم في جمعة
وغيرها يعني أصل الرفع أما ما تعارفوه
قد زمتنا فلا يبعد أنه مفسد إذا الصياح
ملحق بالكلام فتح (و) قائم (بأحدب) وإن
بلغ حذبه الركون على المعتد وكذا باعرج
وغيره أولى (وموتى بمثل) إلا أن يوتى
الإمام مضطجاً والمؤتم قاعداً أو قائماً على
المقتار (ومتنفل بمقتضى)

فكانت خلافاً لما في حقه كامامه بحر وقال القهستاني وفيه أي في قول النقاية والمنتفل بالمقترض إشارة إلى أنه لا يكره جماعة النقل إذا أدى الامام القرض والمقتدى النقل وانما المكروه ما إذا أدى الكل نقل حلي (قوله في غير التراويج) أما فيها فلا يصح الاقتداء بالمقترض على أنها تراويج والا فلا اقتداء صحيح على أنها نقل مطلق ونسبه الشرح تبعاً للصريح إلى الخاتمة وليس فيها بل في مختصر الظهيرية حلي (قوله وكأنه لا نهاسنت على هيئة مخصوصة) وهي عدم الاقتداء فيها بغير من يصلحها سواء اقتدى بمن يصلحها أو صلى منفرداً حلي (قوله في راي وصفها الخاص) وهو نية التراويج من الامام (قوله للترويج عن العهدة) أي عهدة قامة السنة والذي يظهر أن هذا القرض مبنى على اشتراط النية فيها (قوله ومن يرى الوزر واجباً الخ) محله على المعتقد إذا لم يسلم على ركعتين منه (قوله وهو مقيم) قبله لأنه لو كان مسافراً لا يصح اقتدائه بعد خروج الوقت بمقيم في الرابعة وقوله بعد الغروب ظرف لا يقتدى وقوله بمن متعلق باقتدى وقوله قبله أي الغروب سواء كان الامام مقيماً أو مسافراً وتظهر هذا من يقتدى في الظاهر معتقداً قول صاحبين بمن يصلح معتقداً قول الامام ولا بضرب الخلاف بالأداء والقضاء (قوله للاتحاد) على الجميع ما قبله من الصور الثلاث أما الأولى قطاها وأما الثانية فلأن ما أتى به كل واحد منهما هو الوزر في نفس الامر واعتقاداً أحدهما سنينته والآخر وجوبه أمر عارض لا يوجب اختلاف الصلاتين وأما الثالثة فلأن كلاهما عصر يوم واحد ثم صلاة الامام أدام حيث أحرم قبل الغروب وصلاة المقتدى قضاء حيث أحرم بعده وهذا القدر من الاختلاف لا يمنع الاقتداء ألا يرى أن الأداء يصح بنية القضاء وبالعكس حلي (قوله وإذا ظهر حدث امامه) بشهادة الشهود أنه أحدث وصلى قبل أن يتوضأ أو بأخبار العدل عن نفسه والاندب (قوله وكذا كل مفسد) أشار بذلك إلى أن تقييد المصنف بالحدث اتساقاً فلو قال ولو ظهر أن امامه ما يمنع صحة الصلاة أعادها لكان أولى ليشمل ما ذكره الشرح وما لو أخل بركن أو شرط كظهور أنه توضأ بماء مستعمل أو خرج منه بعد وضوئه دم أو قيح أو رقي فان الوضوء صحيح عند الامام مالك في جميعها باطل عندنا (قوله بطلت) التعبير به وبقوله فيلزم أعادتها مستدرك بأن البطلان يقتضي سبق الانعقاد كافي الترويض لا إعادة الوضوء أنه لا يجبر لعدم الاجزاء ولو قال لا يجزئ بما أدام لكان أولى وأول الحلي بطلت فيبين أنها لم تتعقد ان كان الحدث سابقاً على تكبيرة الاحرام أو وقاراً لتكبيرة المقتدى أو سابقاً عليها بعد تكبيرة الامام وأما إذا كان متأخراً عن تكبيرة المقتدى فأنها تتعقد أولاً ثم تبطل عند وجود الحدث ويلزم عليه استعمال اللفظ في حقيقته ومجازة اللهم إلا أن يقال أنه من عموم المجاز وفي البحر المراد بالعادة الاتيان بالقرض لا إعادة المصطلح عليها (قوله صحة وفساداً) أي ولو في رأي المقتدى (قوله وقيل لافسقه) محمول على ما إذا قال نعمت ذلك ويدل على هذا الحمل ما في النهر عن البرازية وإن احتمل أنه قال ذلك ورعاً أعاد (قوله لأن الصلاة دليل الاسلام) الذي تقدم أنه لا يكون مسلماً بالصلاة إلا إذا أدى مقتدياً بتمامها والقرض أنه امام فتأثر (قوله لومعنين) وإن عين بعضهم لزمه اخباره حلي (قوله والا يلزمه) تحت صورتان عدم التعيين أصلاً وهو المراد وتعيين البعض وقد ستر حكمه حلي (قوله مطلقاً) سواء عينوا أولاً (قوله لكونه عن خطاء معفو) فيه أن الخطأ انما يعفى عن الله الذي هو امر أخروي وأما الافساد فلا معنى للعفو عنه لأن المأمة انما تتقوم بأجزائها وتصل بشروطها ومع ذلك فكونه خطأ دائماً غير لازم إذ قد يكون عن عمد فلذا كان هذا القول مرجوحاً (قوله لكن الشروع) استدرك على ذكر تصحيح مجمع الفتاوى وفي المنع ولا يخفى أن الأخذ بما صححه في المجتبى أولى وأحرى لما فيه من العمل بالاحتياط لاسيما ونقول المتون والشروع تقدم على نقول الفتاوى (قوله وإذا اقتدى أي الخ) اعلم أن الآية يجب عليه الاجتهاد كل الاجتهاد في تعلم ما تصح به الصلاة ثم في القدر الواجب والافهوا ثم بحر (قوله تفسد صلاة الكل) أشار به إلى صحة الشروع فإذا جاء أو أن القراءة تفسد وهو مروى عن الكرخي والصحيح عدم صحة الشروع كافي التبيين عن الذخيرة وروى عن الطحاوي حلي وهذا مذهب الامام وأورد عليه أن القاعدة عنده أن القادر بقدره الغير لا يعتد قادراً ولهذا لم يوجب الحج والجمعة على الضرر وإن وجد قائداً فكيف اعتبره قادراً في مسائل الآية قلنا القاعدة محلها إذا تعلق العمل باختيار ذلك الغير والآية قادر على الاقتداء بالقاري من غير اختيار القاري فنزل قادر على القراءة وعندنا تفسد صلاة القاري وحده كالقاري إذا أمم امرأة ولا يبين وكسائر أصحاب الاعذار إذا أمموا تبطل صلاة غير المعذور والفرق

في غير التراويج) في الصحيح خاتمة وكانت لانها سدت على هيئة مخصوصة في راي وصفها الخاص للنزوح عن المهددة فروع مع اقتداء منتفل بمن اقتدى في العصر واجبا بمن يراه سنة ومن اقتدى في العصر وهو مقيم بعد الغروب بمن أحرم قبله للاتحاد (وإذا ظهر حدث امامه) وكذا كل مفسد في راي المصنف بطلت فيلزم أعادتها لتضمنها مفسد المصنف صحة وفساداً (كما يلزم الامام اخبار القوم إذا أتهم وهو محدث أو جنب) أو فاقد شرط أو ركن وهل علمهم إعادة ان عدل انهم والاندب وقيل لا لافسقه باعتدائه ولو زعم أنه كافر لم يقبل منه لأن الصلاة دليل الاسلام واجبر عليه (بالقدر الممكن) بلسانه أو بكتاب أو رسول على الأصح (لومعنين) والا لا يلزمه بحر عن المراجحة صحيح في مجمع الفتاوى عدمه مطلقاً لكونه عن خطاء معفو عنه لكن الشروع من جهة على الفتاوى (وإذا اقتدى أي وقاري أي) تفسد صلاة الكل

للإمام أن قراءة الإمام قراءة لمؤتم قركم مع القدرة عليه مفسد ولا يكون ستر الإمام ستر المؤمنين حتى لا تكون
 عورتهم مستورة بستر الإمام وحسب كذا سائر أصحاب الاعتذار لا يكون الشرط الموجود من الإمام موجودا
 في حقهم فاقترح الحلبي (قوله للقدرة على القراءة بالاعتداء) الأولى حذف بالاعتداء ليشعل القاري (قوله سواء
 علم به أولا) لأن القرائن لا يختلف فيها السال بين الجهل والعلم وسواء نواه أولا لأن الوجه المذكور وهو ترك
 الفرض مع القدرة عليه بعد ظهور الرغبة في صلاة الجماعة يوجب الفساد وان لم ينو بحر (قوله في الأخيرين)
 ذكرهما لبيان محل الخلاف أما الأوليان فالفساد باتفاق أبو السعود (قوله لخروجه بصنعه) وهو الاستخلاف
 الحلبي (قوله تفسد صلاتهم) أما صلاة الإمام فلا نه عمل كثير وصلاة القوم مبنية عليها بحر (قوله ولو تقديرا)
 عطف على محذوف أي تحقيرا ولو تقديرا أي ولا تنديري حق الإي لانعدام الأهلية فقد استخلف من لا يصلح
 للإمامة ففسدت صلاتهم الحلبي (قوله وصحت لو صلى الخ) لأنه لم يظهر منه رغبة في الجماعة كذا في الهداية
 وهو يقتضي أنه لو صلى أتيان مقديرا أحدهما بالآخر وصلى قارئ وحده أن لا يصح صلاة الأتيين لظهور
 رغبتهما في الجماعة (قوله بخلاف الخ) هذا الفرع يناق ما قبله فأداه الشر بنبالي اللهم الآن يحمل الأول على
 ما إذا شرع الإي أولا فإنه يلزم حينئذ من اقتدائه إبطال العمل وهو منهي عنه بخلاف ما إذا حضر بعد افتتاح
 القارئ الذي هو الفرع الثاني (قوله لما مر) أي من قوله للقدرة على القراءة بالاعتداء بالقارئ الحلبي (قوله من
 صلاها كالملة) بأن يشارك في جزء من ركوع الركعة الأولى ويسلم بعد القعدة الأخيرة ولا يشترط أن يكبر معه
 ويسلم معه الحلبي وظاهره أنه لا يكون لاحقا مع أنه يوصف به قال في النهر اعلم أن مقتضى إمامدرك ولو
 من أدرك أول صلاة الإمام أو مسبق وهو من لم يدركها وكل منهما ما قد يكون لاحقا والتفرقة في المدرك
 واللاحق اصطلاحية وفي اللغة يصدق كل منهما على الآخر (قوله لكن بعد اقتدائه) ظرف لفاتته وحسب
 يكون اقتداؤه في أول الصلاة بالنظر لقوله كلها وأما بالنظر لقوله أو بعضها فيصطلح اقتداؤه في أول الصلاة أيضا
 وفاته البعض وأدرك البعض ويحتمل الاقتداء في الاثناء بعد ما سبق ببعضها فيكون لاحقا مسبقا ومن فاتته
 كلها مدرك لاحق (قوله وزجعة) لا يمكن معها أداء الأركان اللاحقة فراغ الإمام من كلها أو بعضها (قوله وسبق
 حدث) لمؤتم وإمام أدى المستخلف بعضها حال الذهاب إلى الوضوء (قوله وصلاة خوف) أي في الطائفة الأولى
 وأما الطائفة الثانية فمسبوقة الحلبي (قوله ومقيم أتم بمسافر) فهو لاحق بالنظر للاخيرين وقد يكون
 مسبقا كما إذا فاته أول صلاة إمامه المسافر (قوله بأن سبق إمامه في ركوع ومجود) أي في كل الركعات فاته
 لاحق بركعة لأن الثانية ثابتة عن الأولى والثالثة عن الثانية والرابعة عن الثالثة فثبت عليه ركعة هو لاحق
 فيها وكذا الواسبقه بركوع وسجود في ركعة وفارنه في الباقي (قوله وحكمه) أي اللاحق الحلبي (قوله عكس
 المسبوق) بالنسب حال من فاعل يبدأ يعني أن المسبوق يتابع إمامه أولا ثم بعد فراغ إمامه يقوم إلى قضاء
 ما سبق به ولو عكس تفسد الحلبي ويخالفان في أمور غير ما ذكره في النهر منها لو قال الإمام بعد فراغه
 من الفجر كنت محدثا في العشاء فسدت صلاة المسبوق ومنها لو خرج وقت الجمعة فسدت صلاة المسبوق أو تذكر
 المسبوق فاتته فسدت صلاته أو طلعت الشمس في الفجر وفي اللاحق روايتان في جميعها (قوله ثم يتابع) عطف
 على يبدأ وقوله أن أمكنه قيد لقوله يبدأ والمراد بالادراك الادراك ولو في آخر الصلاة وقوله ثم صلى عطف على
 قوله تابع الحلبي (قوله ما نام فيه) أي مثلا وقوله به ما يتعلق بصلى وضعية للقراءة الحلبي (قوله صحيح) لأن الترتيب
 بين الركعات ليس يفرض لأنها فعل مكرر في جميع الصلاة وتقدم أنه لا يتصور ترتيب الركعات إلا في هذه الصورة
 (قوله وأتم) ويجب عليه إعادة الوعد أو كذا لو كان ساهيا لعدم جبرها بسجود السهولة للاحق آخر صلاته وهو
 مجبور عن سجود السهو (قوله من سبقه الإمام بها) وأدركه في التشهد أو سجود السهو أو تشهد (قوله فلو قبلها)
 بأن كبرنا وبها المتابعة بعد سبقه بركعة مثلا وقام يقضي هذه الركعة قبل متابعة الإمام وقوله فالظاهر الفساد دلالة
 انفراد في موضع الاقتداء (قوله في حق قراءة) فهي فرض عليه ولو قرأ الإمام في الأخيرتين (قوله في حق تشهد)
 الأولى أن يقول في حق قعود لان تشهد واجب فمما أما القعود فواجب في الأولى فرض في الأخيرة (قوله
 فدرك ركعة) تفرع على ما قبله (قوله لا يجوز الاقتداء) ولا اقتداؤه بأحد الحلبي (قوله كما زعم
 في الاشياء) أي تبعها صاحب الدرر حيث استثنى من قولهم لا يجوز الاقتداء بالسبوق مسئلة استخلافه

للقدرة على القراءة بالاعتداء بالقارئ سواء
 علم به أولا نواه أولا على المذهب أو استخلف
 الإمام أتياني الأخيرين ولو في التشهد
 أما بعده فتصح لخروجه بصنعه (تفسد
 صلاتهم) لأن كل ركعة صلاة فلا تخلو عن
 القراءة ولو تقديرا (وصحت لو صلى كل من
 الإي والقارئ وحده) في الصحيح بخلاف
 حضور الإي بعد افتتاح القارئ إذا لم
 يقديه وصلى منفردا فان تفسد في الأصح
 لما مر (و) اعلم أن المدرك من صلاها كالملة
 مع الإمام واللاحق من فاتته الركعات
 كلها (أو بعضها) لكن بعد اقتدائه بعذر
 كغفلة وزجعة وسبق حدث وصلاة خوف
 وقيامه بمسافر وكذا إذا عذر بأن سبق
 إمامه في ركوع وسجود فانه يقضى بركعة
 وحكمه كونه فلا يأتي بقراءة ولا يسجد
 ولا يقضي فرضه بنية إقامة ويبدأ بقضاء ما فاته
 عكس المسبوق ثم يتابع إمامه إن أمكنه
 إدراكه واللاحق ثم صلى ما نام فيه بلا قراءة
 ثم ما سبق به إن كان مسبقا أيضا
 ولو عكس صح وأتم ترك الترتيب والمسبوق
 من سبقه الإمام بها أو بعضها وهو منفرد
 حتى ينفق ويتوضأ ويقرأ وان قرأ مع الإمام
 لعدم الاعتداد بها لكرامتها مفتاح السعادة
 (فيما يضيء) أي بعد متابعتها لإمامه
 فلو قبلها فالظاهر الفساد ويقضى أول
 صلاته في حق قراءة وآخرها في حق تشهد
 قدر ركعة من غير غيرها في ركعتين بزيادة
 وسورة وتشهد بينهما ورابعة الرابع
 بزيادة فقط ولا يقعد قبلها (الافى أربع)
 فكذلك أحدها لا يجوز الاقتداء به
 وان صح استخلافه في حد ذاته للاحق القضاء
 فلا استثناء أما لا كما زعم في الاشياء

قال في البحر وهو سهو لأن كلامهم فيما إذا قام إلى قضاء ما سبق به وهو في هذه الحالة لا يصح الاقتداء به أصلا فلا استثناء حلي وما حكم عليه بالسهو في البحر ذكره في الأشباه مع أنها متأخرة في التأليف عنه (قوله نعم) لا وجه للاستدراك بهذا الفرع لأنه لا اقتداء فيه أصلا (قوله أجماعا) أي مع أن المنفرد لا يأتي به عند الإمام رحمه الله تعالى (قوله لو كبر بنوى استئناف صلته) أي بعد ما أتى البعض منفردا عن الإمام يصير مستأنفا لأن صلاة المنفرد غير صلاة اقتدى في بعضها وانفرد في بعضها بخلاف المنفرد فان تكبيره مع نية الاستئناف من غير تلفظ بها لا يصير بها مستأنفا (قوله فعليه أن يعود) ما لم يقيد بسجدة (قوله وينبغي أن يصبر) أي إلى السلام الثاني (قوله أن قبل قعود الإمام قدر التشهد) أشار به إلى أن قعود المؤتم قدر التشهد لا يعتد به إلا إذا وافق قعود الإمام قدر التشهد حتى أن المدرك لو رفع رأسه من السجدة الثانية من الركعة الأخيرة قبل أن يرفع الإمام رأسه ثم رفع الإمام رأسه ثم سلم المدرك أو قام بعد قعوده قدر التشهد وقبل قعود الإمام قدره لا يصح بل عليه العود ما لم يأت بخلاف وان أتى به بطلت وكذلك في مستلثنا لو رفع المسبوق رأسه من السجدة الثانية من آخر ركعات الإمام قبل أن يرفع الإمام رأسه من السجدة ثم رفع رأسه ثم قام المسبوق إلى القضاء ما سبق به لا يعتد بما يقضيه بل عليه العود والقعود قدر التشهد ثم القيام إلى القضاء ولو لم يعد حتى قبض ركعة بسجدة بطلت لانفراده في موضع الاقتداء والركعة لا تقبل الرض اه حلي (قوله كخوف حدث) اعتراء من حصر عرض له (قوله وخروج وقت فجر) عطف على حدث (قوله ثم تأبى فيه صح) هو ما عليه الفتوى وقيل تفسد لأنه اقتداء في موضع الانفراد والجواب أنه وإن كان مفسدا لكنه بعد الفراغ فهو كعمد الحدث في هذه الحالة اه حلي عن البحر (قوله كان عليه أن يسجد) ويكون قضاء السهو بالإمام (قوله فرضت المتابعة) لأن المتابعة في الفرض فرض أمافي الصلوة فظاهر وأمافي التلاوة فلا نهاترفع القعدة والقعدة فرض فالمتابعة فيها فرض اه حلي (قوله وهذا كله) اسم الإشارة راجع إلى صور المسبوق ومتابعته لإمامه في السهوية والصلوة والتلاوة حلي (قوله مطلقا) سواء تابع أو لا لأن في المتابعة رفض ما لا يقبل الرض وهي الركعة وفي تركها ترك فرض المتابعة اه حلي (قوله أن تابع) لما في المتابعة من رفض ما لا يقبل الرض (قوله والالا) أي وإن لم يتابع فيها لا تفسد أمافي السهوية فلا نهاترفع القعدة وانما ترفع التشهد وهو واجب أيضا وترك المتابعة في الواجب لا يوجب الفساد وأمافي التلاوة فلا نهاترفع أيضا وترك المتابعة في الواجب لا يفسد ورفعها القعدة كان بعد استحكام انفراد المسبوق فلا يلزمه اه حلي (قوله لزمه السهو) لأنه منفرد في هذه الحالة (قوله والالا) أي وإن سلم معه أو قبله لا يلزمه لأنه مقتد في هاتين الحالتين حلي (قوله أن بعد التعود تفسد) لأنه اقتداء في محل الانفراد (قوله حتى يقيد الخامسة بسجدة) والفساد عليها لا عليه وحده وينقلب فلا يضمن إلى الخامسة ركعة ليصير الست نفلا كاملا

• (باب الاستخلاف) •

لما كان المقصود من هذا الباب هو الاختلاف وما عداه من بناء المؤتم صلاته وبناء المنفرد تابع ذكره في الترجمة دون غيره والاختلاف مصدر المبنى للفاعل أي اختلاف الامام غيره أو المبنى للمفعول أي كون الغير مستخلفا والسبب والتاء زائدتان لأن المقصود بيان الخلفية لاطلها (قوله سماويا) هو مالا اختيار للعبد فيه ولا في سببه كما اذا خرج منه ريح من غير صنعه وخرج مالا للعبد فيه اختيار كشجرة وعضة ولومنه لنفسه وخرج به أيضا مالا للعبد في سببه اختيار كما اذا مشى رجل على سطح فسقط بسبب مشيه حجر على المصلي فأدماه فان سقط الحجر ليس باختيارى لكن سببه وهو المشى اختيارى اه حاشي ومنه اذا تعسر في شيء موضوع في المسجد فأدماه ولو سقط من المرأة كرسفها مبالوا بغير صنعها بنت وبخريتها لا تبقى عنده خلافا لها ماجر (قوله من بدنه) احتراز به عما اذا لم يكن من بدنه بأن أصابه من خارج نجاسة مانعة ويلزم عليه اطلاق الحدث على النجاسة الخارجية وليس بالواقع اه حاشي فلو غسل نجاسة مانعة أصابته فان كان من سبق الحدث بنى وان كان من خارج أو بينهما لا يبنى ولو أتى الثوب المتنجس وعليه غيره من الثياب أجزاء أبو السعود (قوله غير موجب الغسل) نخرج ما اذا نام فاستلم في الصلاة أو أنزل تفكرو ونحوه كما يأتي اه حاشي (قوله ولا نادى وجود) نخرج القهقهة والاعجاب كذا في البحر (قوله ولم يؤذركما) فلو سبقه الحدث في سجوده فرفع رأسه فاصدا الاداء استقبال

فلم يونسى أحد المسبوقين ففضى ملاحظا
للأخبار لاقتداء صرح • (و) ناتيها (ياق)
بتكثيرات التشريق اجما • (و) ناتيها
(لو كبر نوى استئناف صلاته وقطعها بصبر
مستأنفا وقاطعا) (و) رايها (لو قام الى قضاء ما سبق
سجتي • (و) رايها (لو قام الى قضاء ما سبق
به وعلى الامام سجد تاسوا) ولو قبل اقتدائه
(فعليه أن يعود) وينبغي أن يصبر حتى يفهم
أنه لا سهو على الامام ولو قام قبل السلام هل
يعتد بأدائه ان قبل قعود الامام قد والتشهد
لا وان بعده نعم وكره تحريما لا العذر كنعوف
حدث ونروج وقت فجر وجعت فوعيد
ومعذرة ونعام مدة مسح ومس ورمات بين
يدري ان نفع قبل سلام الامام ثم تابعه فيه
مصحح لو لم بعد كان عليه أن يسجد للسو
(في آخر صلاته) استحبنا قيد بالسو ولاق
الامام لو تذكر سجدة صليبة أو تلاوية فرضت
التابعة وهذا كله قبل قيد ما قام اليه
بسجدة أما بعده ففسد في صليبة مطلقا
وكذا في تلاوية وسهو وان تابع والا لا ولو سلم
سأهبا ان بعد امامه لزمه السهو والا لا ولو
قام امامه ففسد ما سبقه ان بعد التعود
تفسد والا لا حتى يقيد التماسه بسجدة
ولو ظن الامام السهو ففسده فتابعه فبان
أن لا سهو فالاشبه الفساد لا اقتدائه
في موضع الانفراد والله أعلم
(باب الاستخلاف) •
• (باب الاستخلاف) •

* (باب الاستغلاف) *

اعلم أن لجواز البناء ثلاثة عشر شرطاً كون
الحدث سماوياً من بدنه غير موجب لفصل
ولانا د وجود ولم يؤثر كأمع حدث

وكذا لو قرأها لا ان سجد على الاصح لانه ليس من الاجزاء (قوله أو منى) كما اذا قرأ بعد الوضوء آياتها
 يستقبل اه حلي (قوله ولم يفعل منافيا) خرج به ما اذا فعله كالواحد حدث بعد السجود (قوله أو فعله منه
 بد) كالواستق الماء من البئر على المختار وكان دلوه مخرقا فخرزه وكذا لو وجد ماء للوضوء فذهب الى ماء أبعد منه
 من غير عذر التسيان ونحوه الا اذا كان الماء القريب في يده والا اذا كان قله لا قدر صفة أو حمل آنية لغرض حاجة
 يديه فلو كان الحاجة لا تفسده طاقا أو يبدواحدة كذلك (قوله ولم يتراخ بلا عذر) فلو مكث قدرا أدرك ركن بغير
 عذر فسدت فلو كان لعذر كالواحد حدث بالنوم ومكث ساعة ثم اتبعه فانه يبنى أو مكث له ذر الزحمة أو لهدم انقطاع
 الراف بجر (قوله كفى مدة مسحه) ومتمم رأى ماء أو كانت مستحاضة فخرج الوقت بجر (قوله ولم يتذكر
 فاتته) أى عليه أو على امامه وهما ذوات ترتيب وأخرج به ما اذا تذكرها وهو ذو ترتيب فانه يستأنف لبطان
 صلته هذا ما تنفذه عبارته وليس بالواقع فانه لو توضأ وبني والحالة هذه صلته موقوفه ان صلى القناتة بعد
 خروج وقت السادسة تعين مهتها وان صلاها قبل خروج وقت السادسة فاعاد يبطل وصف الفرضية عندهما
 وتصير قنالا وعند محمد يبطل الاصل أيضا حلي بقليل زيادة (قوله ولم يتم المؤتم) شامل للامام المحدث فانه مؤتم
 في هذه الحالة حلي فاذا كان مقتدا عليه أن يعود الى محل الامام ان لم يفرغ الامام وكان بينهما حائل يمنع جواز
 الاقتداء فلو كان منفردا خيرا بين العود والاقام في مكان الوضوء واختلفوا في الافضل ولو كان مقتدا يفرغ امامه
 فلا يعود ولو عادوا اختلفوا في فساد صلته وان لم يكن بينهما مانع فله الاقتداء من مكانه من غير عود اه بجر (قوله
 غير صالح) كمرأة وصبي فاذا اختلفهما المستقبل (قوله سبق الامام حدث) المراد بالسبق أن يكون معاويا كما
 في البحر (قوله لا اختيار للبدنية) صفة كاشفة (قوله كسفر جله) مثال للمتنق فلا يبنى فيها كالحديث من
 العطاس وهو الذي صحه في البحر خلافا لما في الحلي ونحو العطاس التحنن (قوله غير مانع للبناء) هو ما استكمل
 شروطه السابقة (قوله ولو بعد التشهد) ولا رواية في اعادتها وقال أبو جعفر انها تعاد كذا في الجلابي وهذا عنده
 وقال انه لا يتوضأ لانه قد خرج بالحديث بعد التشهد فاستأنف (قوله لباقى بالسلام) فانه واجب ولو لم يتوضأ
 لباقى به فصلاته صحيحة لخروجه بصنعه بالقيام مثلا حلي (قوله أى جازله ذلك) والافضل في حق الامام
 والمقتدى البناء مسببة للجماعة والمنفرد الاستئناف على ما صحه في السراج الوهاج وظاهر كلام المتون أن
 الاستئناف أفضل في حق الكل بجزء ذكر في الفتاوى الهندية ما يحصل به التوفيق فانه قال الامام والمأموم اذا
 كانا يجذبان جماعة فالاستئناف أفضل والا للبناء (قوله بآشارة) متعلق باسم الاشارة لرجوعه الى الاستئناف
 المفهوم من استئناف حلي (قوله ولو لم يسبق الخ) والمدرك أولى من اللاحق والمسبوق فان تقدم المسبوق يتم
 صلته بعد اتمام صلاة الامام ثم يعيد السلام والخليفة لا يصير اماما بغير النية بالاتفاق ويقعد على كل ركعة
 توهمها محل قعود كما في شرح المتن وظاهر قوله يعيد السلام أن المسبوق يسلم ولا يتقدم مدر كالسليم والمصرح
 به غير هذا كما يأتي له حيث قال قدم مدر كالسلام (قوله وبشير) هذا اذا لم يعلم الخليفة أما اذا علم فلا حاجة الى
 ذلك بجر (قوله لسجود) أى ترك سجود وكذا فيما بعده اه حلي (قوله وصدرة) أى يضع يده على صدره فقط
 لسجود سهو كما في البحر والنهر وانما خص الصدر لان السهون من جهة القلب وهو في الصدر (تق) الاستئناف
 حق الامام فلو اختلف القوم بعد استخلافه فالخليفة خليفة من اقتدى منهم بخليفة ثم فسدت صلته وان قدم
 القوم واحدا أو تقدم بنفسه لعدم اختلاف الامام جازان قام مقام الاول قبل أن يخرج من المسجد ولو خرج
 منه قبله فسدت صلاة الكل دون الامام الاول خاتمة (قوله مالم يجاوز الصفوف) أى استخلف مدة عدم مجاوزة
 الصفوف ولما كان مكانا عاما شاملا للصورة التقدم واعتبار مقدار الصفوف فيه ضعيف بقوله مالم يتقدم
 والحاصل أن حد الصفوف انما يعتبر ان ذهب عنه أو بسرة أو خلفا وأما ان ذهب أو ما ختمه السرة أو موضع
 السجود اه حلي وفي البحر وشرط جواز صلاة الخليفة والقوم أن يصل الخليفة الى المحراب قبل أن يخرج الامام
 من المسجد اه ولو اختلف من آخر الصفوف ان نوى الخليفة الامامة من وقته فسدت صلته من قدمه وتعامه
 في النهر (قوله فغده السرة) أى ان كان له سرة والا فوضع السجود فالكلام على التوزيع (قوله كالتفرد) أى في أن
 حده السرة أو موضع السجود من كل جهة حتى اذا ظن الحدث تجاوز السرة أو موضع السجود ثم تبين خلافه
 لا يبنى (قوله ومالم يخرج من المسجد) فاذا خرج بطلت الصلاة فلم يصح الاستئناف ولو كانت الصفوف متممة

أو منى ولم يفعل منافيا أو فعله منه بد
 ولم يتراخ بلا عذر كزحمة ولم يظهر حدثه
 السابق كفى مدة مسحه ولم يتذكر فاتته
 وهو ذو ترتيب ولم يتم المؤتم في غير مكانه ولم
 يستأنف الامام غير صالح لها (سبق الامام
 حدث) سمارى لا اختيار للبدنية ولا في
 سببه كسفر جله من شجرة وكلمته من نحو
 عطاس على الصحيح (غير مانع للبناء) كما
 قدمناه (ولو بعد التشهد) لباقى بالسلام
 (استئناف) أى جازله ذلك ولو في السرة
 بآشارة أو بجر لم يرب ولو لم يسبق ويتبجح
 لبقاء ركعة وباصبعين ركعتين ويضع يده
 على ركبته وترك ركوع وعلى جهته لسجود
 وعلى فقه لقراءة وعلى جهته ولسانه لسجود
 تلاوة وصدرة سهو (مالم يجاوز الصفوف
 لوفى المصراع) مالم يتقدم فغده السرة
 أو موضع السجود على المعتد كالتفرد
 (ومالم يخرج من المسجد) أو الجبانة أو الدار

وهو في اثباتها لان المناط الخرج احلي (قوله لو كان يصلي فيه) أي في أحد المذكورات (قوله ولم يتقدم أحد
 لنفسه) الأولى التعبير بأو يسمى هذا استخلافا حكميا (قوله ناويا) قال في التمهيد روات على أن
 الخليفة لا يكون اماما ما لم ينو الامامة كذا في الدراية (قوله وان لم يجاوزه) أي الحد المتقدم لان الخليفة اذا قام
 مقام الاقل صار الاول مقتديا به خرج من المسجد أولا حتى لو تذكر فاقته أو تكلم لم تفسد صلاة القوم شهر (قوله لم
 يخرج للاستخلاف) بل يتوضأ ويرجع الى موضع الامامة وأفادت العبارة أنه لو استخلف صح واليه يشير قول
 صاحب الصرح الاستخلاف ليس بتعيين الخ واذ لم يكن في المسجد فلا فضل الاستخلاف فانه في البصر (قوله
 واستئنافه أفضل) أي بعد ابطالها بما يشاء من الاعمال قهستاني (قوله ان لم يكن تشهد) أما اذا حصلت هذه
 الاشياء بعد عودته قدر التشهد فقد تمت الصلاة حلي (قوله الجنون) محترز قوله ولا نادر وجود وقوله أو حدث
 حدث محترز السماوي (قوله أو خرج من مسجد بظن حدث) أما اذا لم يخرج فانه يعود ويبنى كما في البصر وقيد بظن
 الحدث لأنه لو انصرف منها على ظن أنه اقتح بغير وضوء أو أن مدة مسحه انقضت أو كان متبعا فرأى سرابطه
 ماء فأنصرف أو كان في الظهر فأنصرف بظن أن الفجر عليه أو رأى حرة في ثوبه فظنها نجاسة فأنصرف فسد
 صلاته وان لم يخرج من المسجد لأن الانصراف على سبيل الرخص لا الاستخلاف (قوله أو احتلام نوم) الأولى
 أن يقول أو انزال باحتلام الخ وفي القهستاني الأولى أن يقول أو وجب عليه غسل ليشمل ما اذا احتلمت وهو
 محترز غير موجب للغسل (قوله لندرتها) هذا التحليل قاصر فانه انما يظهر في الجنون والقهقهة والاعطاش في
 الاحتلام والحدث العمد والملة فيه أنه غير سماوي وأنه موجب للغسل في الاحتلام (قوله اذا حصر) من باب
 تعب فعلا ومصدر اسبنا للفاعل ومعناه التي وضيق الصدر ويجوز أن يكون بضم الحاء مبنيا للمفعول من مفتوح
 العين من باب نصر فعلا ومصدر اقال الاتقاف وبالوجهين حصل لي السماع قال في البصر والوجهان ثابتان
 في كتب اللغة (قوله قدر المروض) أفاد أنه لو قرأ لا يجوز الاستخلاف لعدم الحاجة اليه وذكره في المحيط بصيغة
 قبل ظاهره أن المذهب الاطلاق وهو الذي ينسبني اعتمادا وقيد بالحصر لأنه لو أصاب الامام وجع في البطن
 فاستخلف لم يجز فلو قعد وأتم صلاته جاز بجر (قوله وقال تنفس) لأن ذلك نادر كالجناية (قوله وبالعكس الخلاف)
 فيجوز الاستخلاف عندهما لا عند الامام شرح الملتقى (قوله لو حصر يبول أو غائط) ويسمى الاول حاقتان
 في آخره والثاني حاقتا بوحدة في آخره وبالأزاي من يدافعهما وفي كلام البعض والحازق من يدافع الرميح قال
 في التمهيد وأثبت الاستخلاف في البول فقيهما أولى (قوله ولو عجز عن ركوع وسجود) أما لو عجز عن
 القيام فالظاهر عدمه لأن القاعد يوم القائم (قوله كالقراءة) أشار به الى ترجيح الاستخلاف عنده قياسا على
 القراءة حلي فانه أبو السعود أنه لا يستخلف لأنه نادر الوجود (قوله لا يستخلف) أي ولا ينبغي لو كان
 منفردا لأنه صار أميا فبطلت صلاة القوم بجر (قوله فلو منسه فقط بنى) أما اذا كان منسه ومن خارج لا ينبغي بجر
 (قوله اذا لم يضطر) أفراد الضمير بالنظر للمصنف صحيح لأن كلامه في شخص كشف عورته وهو يوم الذكر والاتي
 وبالنظر للشرح صحيح أيضا لأن العطف بأو تقديره اذا لم يضطر أحد المذكورين بأن قدر الرجل على الاستنجاء
 من تحت سائر وقدرت المرأة على الوضوء من غير كشف احلي (قوله لادائه) شمر على ترتيب اللق حلي (قوله
 بخلاف تسبيح) مراده الذكر أفاده أبو السعود (قوله في الاصح) متعلق بقوله قرأ وقيل لو قرأ اذا هب تفسد وآيالا
 وقيل بالعكس احلي (قوله أو طلب الماء بالاشارة) استشكله في الشر بلاية بمسئلة دره الماء بالاشارة وبما
 في الزيلعي من الغاية طلب من المصلي شي فأشار بيده أو برأسه بنم أو بلا لا تفسد صلاته وما في الجمع من أن ردت
 السلام باليد مفسد فردود بأن الفساد ليس بثابت في المذهب وقياسه على المصافحة باليد ممنوع لأن المصافحة
 عمل كثير لا سيما على القول بأن العمل الكثير ما استكره الناظر ولا كذلك الرد باليد أفاده أبو السعود (قوله أو شرا
 بالمعاطاة) هذا مبني على أحد تفسيرى العمل الكثير شر بلاية ومراده به ما لو آه راحن بعيد لا يشك أنه
 ليس في الصلاة حلي (قوله أو نسيان) هو ما عطف عليه معطوف على المستثنى وهو قدر حلي (قوله لأن
 الاستغناء يمنع البناء) أي مع وجود ماء نان أمامه عدمه فلا يمنع قال في الهندية ولو استقي من الماء أو البز وهو
 محتاج اليه بآلة البناء حلي (قوله وان لم ينو الاداء) لأنه في حرماتها وجد منه صالحا لكونه جزءا منها انصرف
 الى ذلك فغير متعبد بالهدوء وأشار به الى ردها في المنتقى حيث قال ان لم ينو مقامه الصلاة لا تفسد لانه لم يرد جزءا من

(لو كان يصلي فيه) لانه على امامته ما لم يجاوز
 هذا الحد ولم يتقدم أحد ولو بنفسه مقامه ناويا
 الامامة وان لم يجاوزه حتى لو تذكر فاقته
 أو تكلم لم تفسد صلاة القوم لأنه صار مقتديا
 ولو كان الماء في المسجد لم يخرج الاستخلاف
 (واستئنافه أفضل) محترز عن الخلف
 (وتعيين) الاستئناف ان لم يكن تشهد (الجنون
 أو حدث عد) أو خروجه من مسجد بظن
 حدث (أو احتلام) نوم أو فحشاء أو رطوبة
 أو من شهوة (أو اغماؤه أو قهقهة) لندرتها
 (وكذا) يجوز له أن (يستخلف اذا حصر عن
 قراءة قدر المروض) حديث أبي بكر
 الصديق رضي الله تعالى عنه فانه لما أحس
 بالاحتلام صلى الله عليه وسلم حصر عن القراءة
 فقرأ سورة الفاتحة صلى الله عليه وسلم وأتم
 الصلاة فلم يكن جائزا للمفعله بدائع وقال
 تفسد ويعكس الخلاف لو حصر يبول أو غائط
 ولو عجز عن ركوع وسجود هل يستخلف
 كالقراءة لم أره (نخيل) أي لا جل نخيل أو
 خوف اعتداء (لا) يستخلف اجماعا (لونسى
 القراءة أصلا) لأنه صار أميا (أو أصابه)
 عطف على المتن (بول كثير) أي لم يسع مانع
 من غير سبق حدثه فلو منسه فقط بنى (أو كشف
 عورته في الاستنجاء) أو المرأة ذراعاها للوضوء
 (اذا لم يضطره) فلو اضطر لم تفسد (أو قرأ
 في حالة الذهاب أو الرجوع) لا داءه ركعا مع
 حدث أو مشى بخلاف تسبيح في الأصح (أو
 طلب الماء بالاشارة أو شرا بالمعاطاة) للمنافى
 أو جاوز ماء الى آخر الا قدر صفين أو نسيان
 أو راحة أو تونه بآلة الاستقاء يمنع البناء
 على المختار (أو نسيان قدر اداء ركن) وان لم
 ينو الاداء (بعد سبق الحدث) الا اعذر

للمصلاة مع الحدث (قوله ودعاف) لم يقطع فانه يحكى الى انقطاعه ثم يتوضأ ويصلي (قوله فوراً) لتلايمك من غير مذر وهو مفسد (قوله ويتم صلاته غة) أى في مكان الوضوء أى قربه (قوله أو يعود) جعله بعضهم أولاً ثم ذكره الشارح (قوله وهذا) أى تحييراً للمقتدى (قوله لو بينهما ما يمنع الاقتداء) والاجازة الاقتداء من مكان الوضوء (قوله كالمقتدى) أى أصالة وانما قلنا ذلك لأن الامام الذي سبقه الحدث صار مقتدياً (قوله علايتها) كالتقوية عند اتصاله تامة وان اتقض وضوءه (قوله ولو بعد سبق حدثه) اجماعاً أشار به الى رد ما في شرح التبيين من اثبات الخلاف بين الامام وصاحبيه في هذا الفرع بناء على اقتراض الخروج بصنعه وعدمه قال في البحر وفيه ظرير لا يكاد يصح لانه اذا أتى بخلاف بعد سبق الحدث فقد خرج منها بصنعه والشارح لم يحكى فيها خلافاً (قوله تمت) المراد بالقيام العصة اذ لا شك أنها ناقصة لترك واجباتها ولو قال المصنف بدلت تمت اركان أولى أبو السعود (قوله نعم تعاد) أى وجوباً جبراً للنقص القار فيها بترك السلام وهي حكم كل صلاة أدت مع كراهة التحريم (قوله ولو وجد المنانى) أى المانع من البناء (قوله بلا صنعه) مفهوم قوله وان تعدد علايتها (قوله في المسائل الاثنى عشرية) هي مشهورة عندهم بهذه النسبة الآن هذا الاستعمال غير جائز من حيث العربية لانه انما ينسب الى صدر المركب بعد ذكره على ايقال في النسبة الى خمسة عشر على رجل أو غيره خسي - وأما اذا لم يكن مسمى به وأريد به العدد فلا ينسب اليه أصلاً (قوله وقالاهت) لانه معنى مفسد لها فصار كالمحدث والكلام واختلف المشايخ على قول الامام فذهب البردعي الى أنه انما قال بالبطلان لأن الخروج يصنع المصلي فرض عنده لانه لا يتصل الا بترك فرض ولم يبق عليه سوى الخروج بصنعه وتبعه على ذلك العامة كفا في العناية وذهب الكرخي الى أنه لا خلاف بينهم أن الخروج بصنعه منها ليس بفرض لقوله صلى الله عليه وسلم لا بن مسعود اذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك فان شئت أن تقوم فقم وان شئت أن تقعد فاقعد وليس فيه نص عن الامام وانما استنبطه البردعي من هذه المسائل وهو غلط لانه لو كان فرضاً كما زعمه لا يخص بماء أو قربة وهو السلام وانما يحكم الامام بالبطلان باعتبار أن هذه المعاني غيرة للفرض فاستوى في حدونها أول الصلاة وآخرها أصله نسبة الإقامة بخلاف الكلام فانه قاطع لا مغير والحدث العمدة والتهقفة مبطلة لا مفسدة كذا في البحر ثم أي كلام الكرخي بكلام طويل وأيد الشرنبلالي البردعي في الرسالة البهية على الاثنى عشرية (قوله لو تفرع بالقاء الخ) لأن الكاف تقتضي وجود مسائل أخر مشبهة بهذه المسائل في هذا الحكم وليس لنا الا هذه وفيه أن الشرنبلالي أوصلها الى نحو مائة مثله (قوله بقدره التيمم على الماء) ولو باخبار عدل وقد بالقدر لا أنه لو رآه ولم يقدر على استعماله فانها لا تبطل أبو السعود أى اذا كان تيممه عن مرض (قوله وأما مسئلة رؤية المتوضي الخ) جواب عن إيراد أورده الزيلعي على صاحب الكفر بقوله والتقييد بالتيمم لا يفيد لأن المتوضي خلف التيمم لو رأى الماء في صلاته بطلت أيضاً لعله أن امامه قادر على الماء باخباره وصلاة الامام تامة لعدم قدرته فلما قال أو المقتدى به لعمه وأجاب في البحر بأن المقتدى لم تبطل صلاته أصلاً بل وصفاً وقده في النهر بأن المصنف استعمل البطلان بالمعنى العام وهو اعدام الفرض بقى الأصل أولاً ثم قال فالأولى ما قاله الهيثبي أن مسئلة المقتدى بتيمم ليس فيها الا خلاف زفر ولا خلاف فيها بين الامام وصاحبيه والخلاف في هذه المسائل مفروض بين الامام وصاحبيه حلبي وقد جمع الشرح بين الجوابين (قوله والا فيضى) فتمت صورته ان عدم وجود الماء أو وجوده مع الخوف والمقضي به في الأول بطلان الصلاة وانتقال الوظيفة الى التيمم وفي الثاني اتقاض المسح بالفضي وبطلان الصلاة وبتمام مسحا آخر على الخلف كسبح البيرة وهو الذي حققه في الفتح (قوله كما ترى بابه) هو باب المسح على الخفين (قوله وتعلم متى آية) سواء كان اماماً أو منفرداً أو مقتدياً (قوله أى تذكره) انما حمله على ذلك لان العلم لا بد له من التعليم وذلك فعل يتأ في الصلاة فتمت صلاته اتفاقاً وصورة التذكير بان كان يحفظها أولاً ثم نسيها وتسميته أمياً باعتبار حاله الآن وقوله أو حفظه بلا صنع أشار به الى تنوع الخلاف فانه قال في البحر والمراد بالتعلم تذكره باخباره قبل سماعه بلا اختيار وحفظه بلا صنع بان سمع سورة الا خلاص مثلاً من قارى حفظها من غير احتياج الى التلبس بما يفسد الصلاة من عمل كثير مسكداً أو طالوا اجمع وجهها الشارح إشارة الى أن ارادة كل محبة (قوله على ما عليه الأكثر) لأن الصلاة بالقراءة سابقة لخروج الصلاة بالقراءة صكاً فلا يمكنه البناء بغيره وقد يمنع بأنهم من المقتدى القارى ليست الاحكام (قوله نعم)

تقوم قد عاف (واذا ساغ له البناء فوضاً فوراً) بكل سنة (وهي على ما مضى) بلا كراهة (ويتم صلاته غة) وهو أولى تقليد لا الشئ (أو يعود اليه مكانه) ليتعلم مكانها (كمنفرد) فانه غير وهذا (ان فرغ خلفته والا عاد الى مكانه) وقالوا بينهما ما يمنع الاقتداء (كالمقتدى اذا سبقه الحدث) اعلم انه (ان تعدد علايتها فيها بعد جلوسه قدر التشهد) ولو بعد سبق حدثه (تمت) لتمام فرائضها ثم تعاد لتترك واجب السلام (ولو) وجد المنانى (بلا صنعه) قبل المصمود بطلت انصافاً ولو (بلا صنعه) بطلت في المسائل الاثنى عشرية عنده وقاكرت ورجحه الكمال وفي الشرنبلالية والاظهار قوله ما بالعصة في الاثنى عشرية وهي ما ذكره بقوله (كأن تبطل) لوقوع التيمم على الماء وأما لكان أول (بقدره التيمم على الماء) ففيها مسئلة رؤية المتوضي المتوضي التيمم الماء ففيها خلاف ففرقوا وتقلب نقلاً (ومضى) تمته مسحاً ووجدناه (ولو لم يجزى ثلث رجلاه من بردوا لا فيضى) على الأصح (كما ترى بابه) (وتعلم متى آية) أى تذكره أو حفظه بلا صنع (ولو كان الاثنى عشرية مقتدياً بقارى على ما عليه الأكثر) لكن في الظهيرة مع العصة قال الفقيه وبها أخذ (ووجود العارى سائراً) نعم به الصلاة

بأن يكون طاهر أو نجس وعنده ما يظهر به أو ليس عنده إلا أن رجه طاهر أو نهر فلو كان الطاهر
أقل أي كان نجسا لا تبطل لأن المأمور به الستر بالطاهر فكان وجوده كعدمه ولو قال يجب فيه الصلاة لكان
يكون من قوله تصح لأن عبارته تشمل ما لو كان كله نجسا إذا الصلاة تصح فيه مع أنه لو صلى عاريا لا تبطل لأنها
لا يجب فيه بل هو غير آها أبو السعود (قوله ومثله الخ) هي الخامسة من العشرين وما بعدها السادسة منها (قوله
ولم تنقح فوراً) يفيد أن البطلان لا يتوقف على المكث قدر أداء ركن من غير تنقح وهو وإن قبل به لكنه خلاف
المشهور على ما سبق عند قوله وكشف ربيع سابقها يمنع اه أبو السعود (قوله ونزع الماسخ خفه الواحد بعمل
يسير) بأن كان واسعاً لا يحتاج فيه إلى المعالجة بالنزع كافي البحر والتقييد بالخلف الواحد لأن الماسخ يتقن به
لكن رجاؤهم أنه إذا نزع الخفين بعمل يسير أنها تتم اتفاقاً وليس كذلك بل الحكم واحد (قوله وقدرة موشى على
الأركان) وفقدت عنده لأن آخر صلاته أقوى من أولها ولا يجوز بناء القوى على الضعيف (قوله وتذكر فائته)
ولو وزانهر (قوله أو على إمامه) هي العاشرة من العشرين وهذه الصلاة لا تبطل قطعاً عند الإمام بل هو
موقوفة إن صلى بعدها خمس صلوات وهو يذكر الفاتحة فانها تنقلب جائزة فذكر المصنف لها في سلك الباطل
اعتاد على ما يذكره في باب القوائت أفاده صاحب البحر (قوله وهو صاحب ترتيب) الضمير لمن عليه الفاتحة إماماً
أو مأموماً (قوله والوقت متسع) وعند ضيقه تحت اتفاقاً (قوله وتقديم القارئ أمياً) مراده به الاختلاف
وهو لا يخلو ما أن يكون في الأولين أو في الآخرين قبل القعود قدر التشهد أو بعده ففي الأولى مفسد اتفاقاً
وفي الثانية لا يخلو ما أن يكون قرأ في الأولين أو في أحدهما أولاً ولا وفي هاتين الأخيرتين مفسد اتفاقاً
وفي الأولى مفسد خلافاً لرواية عن أبي يوسف وإذا كان بعد التشهد ففيها الخلاف بين الإمام وصاحبه
إذا عرفت هذا فنقول المتن مطلقاً أراد به الشمول لهذه الصور كلها غير أنه يفيد أنه عند الصالحين تصح بصورها
ولا يصح هذا لما علت أن الصورة الأولى والصورة الثانية بصورتها متفق على الفساد فيها فالأولى حذفت
مطلقاً على أنه خروج عن الموضوع لأن الموضوع أن يطارأ مفسد بعد التشهد اه حلي (قوله لأنه عمل كثير) أي
وبه تتم الصلاة اتفاقاً فقد خرجت هذه المسئلة من الخلافات (قوله وزوالها في العبد) هي الثالثة عشرة (قوله
ودخول وقت) فيه ثلاث مسائل من العشرين وقوله من الثلاث يعني بها الطلوع والاستواء والغروب (قوله
بأن يبقى في قعدته) جواب سؤال أوردته في الكافي بقوله فإن قيل كيف يتحقق الخلاف في البطلان بدخول وقت
العصر في الجمعة فإن الدخول عنده إذا صار ظل كل شيء مثليه وعنده ما مثله وحاصل الجواب ما ذكره الشارح
أفاده الحلي (قوله بأن لم يعد في الوقت الثاني) فإذا انقطع عذره بعد القعود فالامر موقوف فإن دام وقتاً كاملاً
بعد الوقت الذي وقع الانقطاع فيه ظهر أنه انقطاع بره فيظهر الفساد عند الإمام فيه ضيقاً لا عندهما (قوله
وكذا خروج وقته) هي التاسعة عشرة (قوله في هذه المواضع العشرين) لا ينافي ما قدمه من أنها اثنا عشر لأن
ذلك على ما ذكره القوم وهذا على ما زاده على أن الزيادة ترجع إليها كما نص عليه في البحر فجعل مسألة التوب
النجس ومسئلة صلاة الأمة بغير قناع راجعتين إلى مسألة العارى ومسئلة دخول الأوقات المذكورة راجعة
إلى طلوع الشمس في الغبر ومسئلة خروج وقت المعذور راجعة إلى مضي المدة لأن في كل ظهور والحدث السابق
ويبقى مسألة زوال الشمس في العبد وهي راجعة إلى طلوع الشمس في الغبر أيضاً ومسئلة تذكر فائته على إمامه
وهي ترجع إلى تذكر فائته عليه وليس منها رؤية المتوضي المؤتم بتيمم الماء كما قدمنا حلي ولو سلم الإمام
وعليه سهو فعرض عليه واحد منها فإن سجد بطلت صلاته والأفلا ولو سلم القوم قبل الإمام بعد ما قعدوا قدر
التشهد ثم عرض عليه واحد منها بطلت صلاته دون القوم وكذا إذا سجد هو أو سجد القوم ثم عرض
بهر (قوله فيما إذا تذكر فائته) أي عليه أو على إمامه وقد علمت أن الأمر موقوف في تذكر الفاتحة ولا تنقلب
بخلاف الحال اه حلي (قوله ويزاد) أي على ما يتقلب فلا وإن كانت ليست من الخلافات حلي (قوله والظاهر)
ما استظهره ظاهر لأن الأوقات المذكورة لا تنافي انعقاد النقل ابتداء فكيف بالبقاء (قوله ولو استخلف الإمام
مجبوراً) يعني لهذا المسبوق أن لا يتقدم لهجز من السلام بهجر (قوله صح) لو جرد المشاركة في التصريحة بهجر
بالملاحق والمقيم خلف المسافر كالمسبوق في أن الأولى عدم اختلافهما فلو وقع أشار إليهم اللاحق أن لا يتابعوه
حتى يخرج عما فاته لسان الواجب عليه أن يبدأ بأفانته أولاً ثم يتابعونه فيسلم بهم ويقدم المقيم بعد الركعتين مسافراً

ومثله لو صلى نجاسة فوجب ما ينزلها أو نعت
الامة ولم تنقح فوراً (ونزع الماسخ خفه)
الواحد (بعمل يسير) فلو يكثر يتم اتفاقاً
(وقدرة موشى على الأركان وتذكر فائته عليه
أو على إمامه وهو صاحب ترتيب) والوقت
متسع (وتقديم القارئ أمياً مطلقاً وقبل
لافساد لو كان) استخلافه (بعد التشهد
بالاجماع وهو الأصح) كافي الكافي لأنه عمل
كثير (وطلوع الشمس في الغبر) وزوالها
في العبد ودخول وقت العصر) بأن
مضى القضاء (ودخول وقت العصر) بأن
بقي في قعدته إلى أن صار الظل مثليه
(في الجمعة) بخلاف الظهر فانها لا تبطل
(في الغد) بأن لم يعد في الوقت
(في الغد) (قوله وسقوط جبرية عن
الثاني وكذا ستره) (لا تنقلب الصلاة في هذه
بره) اعلم أنه (المشرى) خلا إذا بطلت (الام)
المواضع (المواضع) (فما إذا تذكر فائته أو طلعت الشمس
في ثلاث) (فما إذا تذكر فائته أو طلعت الشمس
أخرج وقت الظهر في الجمعة) كافي الجوفرة
زاد في الحاوي والموشى إذا قدر على الأركان
وزاد مسألة المؤتم بتيمم كما قدمنا والظاهر أن
زوالها في العبد ودخول الأوقات المذكورة
في القضاء كذلك ولم أره (ولو استخلف الإمام
مجبوراً) أو لاحقاً ومقبياً وهو مسافر (صح)
والدلالة أولى

يسلم بهم ثم يفتي القميين ركعتين منفردين بلا قراءة (قوله ولو جهل الكعبة الخ) اعلم أن المسبوق يتبعه
من حيث انتهى اليه الامام هذا ان علم كعبة صلاة الامام وكانوا كلهم عالمين بان كانوا مدركين وان لم يعلم المسبوق
ولا القوم الكعبة بأن كانوا مسبوقين مثله أتم ركعة وقعد ثم قام وأتم صلاة نفسه ولا يتابعه القوم بل يصبرون الى
فراغه فيصلون ما عليهم وحدها فلو يقعد هذا الخليفة على كل ركعة احتياطا وقبده في الظهيرة بما اذا سبق الامام
الحديث وهو قائم وتقامه في البحر (قوله احتياطا) أي للاحتياط في كل ركعة أنها آخر صلاة الامام اه حلي
(قوله فرضنا القعدتين) فعدة عليه بالنيابة عن الامام وقعدته الاخيرة ومثله يقال في القراءة (قوله تفسد
صلاته) لوجود المفسد في خلال صلاته بحر (قوله وكذا تفسد الخ) ظاهره أنها تفسد صلاة المسبوقين مع تقديم
مدر كالسلام وليس كذلك لانه حيث تقدم مدر كافتقد انفراد المسبوق فيقتصر الفساد عليه (قوله لما تم) أي
قبيل الاثنى عشرية أنه كوثم ان لم يفرغ امامه وكثفردان فرغ اه حلي (قوله عند الامام) وعندهما لا تفسد
قياسا على الكلام والخروج من المسجد وللإمام الفرق بين المنهي والمفسد اه حلي (قوله الا اذا قيد ركعته
بسجدة) بأن ترك متابعة الامام وقضى ركعة وسجد لها بحر (قوله لتأ كذا انفراد) حتى لو سجد الامام لسهو
لا يسجد معه ولا تفسد صلاته لو فسدت صلاة الامام بعد سجوده بحر وقبلة يتابعه وتفسد وان لم يتابعه
في سجود السهو لا تفسد صلاته (قوله لا مفسدان) أي بخلاف التهمة والحديث العمد فانهما مفسدان للجزء
الذي يلاقيانه من صلاة الامام فيفسد مثل من صلاة المقتدى غير أن الامام لا يحتاج الى البناء والمسبوق يحتاج
اليه والبناء على الفساد فاسد بحر (قوله ولذا يلزم المدرकिन السلام) لعدم خروجهم من الصلاة بالمنهي (قوله
وفي الظهيرة عدمه) مع الايمان التام مثلا كانه خلف الامام والامام قد تمت صلاته فكذلك صلاة التام تقديرا
بحر (قوله وظاهر البحر) حيث قال لأن الامام لم يبق عليه شيء بخلاف اللاحق وأقره في النهر (قوله
وإذا هما) أي إذا هما فالأعادة مجاز عن الاداء اعدم الاعتماد بالمفعول أولا وهذا اتفاق أما على قول محمد
فلأن تمام الركعة بالانتقال ولم يوجد وأما على قول الثاني فهو وان تم الآن القومة والجلوس فرض عنده
ولا تحقق له ما يغير الأعادة ولو استخلف غيره دام المتقدم على ركوعه أو سجوده لأنه يمكنه الاقام بالاستدامة
أبو السعود عن الزيلعي (قوله ما لم يرفع رأسه) مرتبط بقوله بني (قوله منهما) الاولى الافراد لأن العطف بأو
(قوله ولو لم يرد الاداء) أي برفع رأسه حلي (قوله وفي المنهي) أراد به تأييد رواية الفساد ووجه التأيد أنه جعل
الرفع مطلقا مفسدا (قوله ولا يرفع) أي في مكانه فلا يضر الرفع بعده أفاده أبو السعود (قوله ولو تذكر المصلي في
ركوعه أو سجوده) قيد به لأنه لو تذكره في القعدة فسجدها أعادها كذا في النهر أي على سبيل الافتراض سواء
كانت صليبة أو تلاوية لما رأناهم ما يرفعان القعدة لأنها ما شرعت الا حاجة لانفعال الصلاة اه وقيد بالسجدة لأنه
لو تذكر في الركوع أنه لم يقرأ السورة فعاد اليها أعاده على سبيل الافتراض حلي عن النهر (قوله فأنخط من
ركوعه) هذا انما يصح على قول محمد وأما على قول أبي يوسف فانه يعيد الركوع على سبيل الافتراض لان القومة
فرض عنده اه حلي (قوله أو رفع من سجوده) هذا يصح على المذهب جميعا ولو انخط من سجوده بلا رفع كأن
سجد على لوح فلما تذكرها ازيل اللوح فأنخط سجدها فانه يعيد الاولى نداء عند محمد وجوابا عند أبي يوسف
الركوع اه حلي (قوله أعادها نداء) انما يظهر على القول بأن الرفع سنة أما على القول بالوجوب فينبغي
أن يكون واجبا (قوله لسقوطه بالنسيان) جواب عن سؤال حاصله كان ينبغي أن تكون أعادتها واجبة لان
الترتيب واجب لما أن السجدة فعل مكرروا عترض بأن الترتيب الساقط بعد النسيان انما هو ترتيب الفوات
وأما الواجب في الصلاة اذ تركه نسبنا فحكمه سجود السهو واجب بأنهم لم يمنعوا سجود السهو وانما الكلام
في الأعادة لاجل ترك الترتيب فالمحل له عدم لزوم الأعادة لعدم سجود السهو بحر ولذلك قال الشارح وتجب
للسهو اه حلي وهذا انما يظهر في صورة السجود وقد علم أن الضمير في قوله لسقوطه يرجع الى غير مذ كونه (قوله
ولو أخرها الخ) مفهوم قوله فسجدها عقب التذكر (قوله قضاها) أي ولا حرمة عليه فله أن يقضيها عند التذكر
وله أن يؤخرها الى آخر الصلاة ولا يعيد ركوعا ولا سجودا افتراضا ولا نداء وهذا مع قول الشارح فقط بل إن
سجدها أثناء القعدة الاخيرة أو بعدها أعادها افتراضا لما اقتضاه حلي وعليه سجود السهو لترك الترتيب
فيما نبرع **مكرر** (قوله كما تر) أي قبيل قوله واستئنافه أفضل (قوله لعدم المزاحم) والمفهوم من حياته

ولو جهل الكعبة قعد في كل ركعة احتياطا
ولو مسبوقا بركعتين فرضنا القعدتين ولو
أشاره أنه لم يقرأ في الاولى فرضت القراءة
في الاربع (فلو أتم) المسبوق (صلاة الامام)
قد تم مدر كالسلام (ثم) لو (أي بما يتابعها)
كضحك (تفسد صلاته دون القوم المدركين)
لقام أركانها (وكذا تفسد صلاة من حاله
كحاله) للمعاني خلالها (وكذا) تفسد صلاة
الامام (الاول) الحديث ان لم يفرغ فان فرغ
بأن فوضا ولم يقفه شيء (لا) تفسد في الأصح
لما مر أنه كوثم (وتفسد صلاة مسبوق) عند
الامام (بتهمة امامه وحده العمد في) أي
بعد (تعوده قدر التشهد) الا اذا قيد ركعته
بسجدة لتأ كذا انفراده (ولو نكلم) امامه
(أو خرج من مسجده لا) تفسد اتفاقا لانها
منهية عن مفسدان ولا يفسد المسبوق للسلام
ويقومون في التهمة بل يفسدون بها
المدرकिन فانه كالامام اتفاقا (ولو لاحقاً في
فساد صلاته نهيان) صح في السراج
والنهر تأييد الاول (ولو أحدث الامام)
لا خصوصية في هذا المقام (في ركوعه
أو سجوده فوضا وبني وأعادهما) في البناء على
سبيل العرض (ما لم يرفع رأسه) منهما (مرئيا
للاداء) أما اذا رفع رأسه (مرئيا به اداء
وكن فلا) يفي بل تفسد ولو لم يرد الاداء
فسر روايتان كلتي الكافي وفي المنهي وتأخر
محمد ودعا ولا يرفع مسبوقا تفسد (ولو تذكر)
المصلي (في ركوعه أو سجوده) أنه ترك
(سجدة) صليبة أو تلاوية فأنخط من ركوعه
بلا رفع أو رفع من سجوده (فسجدها) عقب
التذكر (أعادهما) أي الركوع والسجود
(ندبا) لسقوطه بالنسيان وسجد السهو ولو
أخبر بالانتماء لانه قضاها فقط (ولو أتم
واحدا) فقط (فأحدث الامام) أي وخرج
من المسجد والافوه على امامته كما مر (تعين
المأوم للامامة لو صلح لها) أي لامامة
الامام (بلانية) لعدم المزاحم

الصلاة بغير (قوله فسدت صلاة المقتدي) أي الذي هو الصبي ونحوه (قوله لبقاء الامام اماما) لعدم اختلافه
(قوله فان استخلفه فصلاة الامام الخ) محل ذلك اذا كان قبل القعود قدر التشهد وامان كان بعده فلا تفسد
صلاة الامام لخروجه بسننه (قوله لما تم) من قوله لبقاء الامام اماما والمؤتم بلا امام حلي (قوله لما تم) من
ان التأخير لعذر لا يضرك والله تعالى اعلم

(باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها)

بم العارضة (قوله عقب العارض الاضطراري) وهو سبق الحدث وانما قدمه لانه اعرف في
العارضية أي هو الاصل في العروض اه حلي (قوله بالاختباري) أورد عليه كلام الناسي فانه لا اختيار له
فيه واجب بانه انما ذكر هنا المناسبة بين كلام العامد والناسي من حيث الحكم وهو افساد الصلاة (قوله
يفسدها التكلم) أي الصلاة ومثلها وجود السهو والتلاوة والشكر على القول به حوى قال ابن حجر الهيتمي
كان الكلام جائزا في الصلاة ثم حرم قبل بكة وقبل بالمدينة وصح ما يصرح بكل منهما وطريق الجمع انه حرم
مرتبة بكة لا الحاجة وحرم بالمدينة مطاوعا اه ملخصا (قوله هو النطق الخ) استظهره صاحب الجبر
والذي في الهندية عن المحيط ونحوه لازي يلى انه اذا تكلم في صلاته ناسيا أو عامدا خطأ أو قصدا قذرا أو كثيرا
استقبل الصلاة عندنا اه فلم يقيد القائل كل حرف بكونه مفهما (قوله لا تفسد) لكنه ذكره كذا في القهستاني
وقوله لانه صوت لا هجاء اه استشكل بما ذكرناه رزاهه أنها تفسد بالنم المسموع بلا حروف وبأنه عمل كثير
اصدق الحديث عليه لان من سمعه يجزم انه ليس في الصلاة (قوله عمده وسهوه) الفرق بينه وبين النسيان ان العبادة
الحاملة عند العقل ان كان يمكنه الملاحظة أي وقت شاء سمى سهوا ولا يبعد كسب جديد يسهل بعد ذلك
نهر قال أبو السعود وكلامه يفيد الترادف بين الذهول والسهو (قوله قبل قعوده قدر التشهد سيان) وكذا الجوز
فالعمدة تم انقطاعا وكذا السهو والذي يفاد منه خلاف ذلك فالاولى حذف سيان ويكون قوله عمده وسهوه
بدلا من التكلم اه حلي وكتب بعض المشايخ ان الكلام السهوه من المسائل الاثني عشرية وفيه نظر لانها
لم تكن منها الا ان يقال ان المراد ان حكمها يجزى فيها (قوله او ناسيا) جعلوا هنا كلام الناسي كالبقطان
وقد سوا بينهما في مسائل منها سرور التميم على الماء وفطر الصائم وجماع الصائمة وحلق المحرم رأسه وجماع
المحرمة ووقوع شخص على صيد فقتله ووقوف عرفة ووقوع الولد على والدته فان يحرم الميراث ونقل
شخص ووضعه تحت جدار واه فقط عليه فانه لا يجب على الناقل شيء وانقلاب على مال الغير فالتلفه فانه
يضمن ووجود شخص في الخلوة فانه يمنع من صحتها ودخول الزوج على زوجته أو هي عليه في الخلوة والرضاع
وتلاوة آية السجدة فوجب السجود عليه وعلى سامعه أيضا وحلقه على عدم الكلام فتكلم ومسه المرأة
وعكسه ثبت الرجعة فانه لا فرق في هذه الاشياء بين أن تصدر من نائم أو يقظان وجمعا بعضهم ظمنا
ونقله الشارح في شرح الملتقى (قوله أوجاهلا) بأن لم يعلم أن التكلم مفسد حلي (قوله أو مخطئا) بأن قصد القراءة
فجرى على لسانه كلام الناس نهر (تبيه) الفرق بين السهو والمخطأ أن السهو ما يتنبه له صاحبه والمخطأ
ما لا يتنبه له أو يتنبه بعد انعاب حوى (قوله رفع عن أمي الخ) رواية بالعنى والموجود من رواية البيهقي
عن ابن عمر يدل رفع وضع ومن رواية ابن ماجه وابن حبان والحاكم وقال صحيح على شرطهما ان الله وضع عن
أمي الخ وهذا وارد على قوله أو ناسيا أو مخطئا أو مكرها (قوله على رفع الائم) وهو الحكم الاخرى فلا يرد
الذي هو وهو الفساد لا يلزم تعميم المقتضي بغير (قوله وحديث ذي الدين) اسمه الخطر باق وكان في يديه
أواحداهما طول ولقظه انصرفت الصلاة أم نسبت قال لم أنس ولم تقصر قال بل نسبت يا رسول الله فأقبل على
القوم فقال اصدق ذو الدين فأومأ أي نعم زيلي ملخصا (قوله منسوخ حديث مسلم) منع التسخ بانه رواية أبي
هريرة وهو متأخر الاسلام فان أجيب بجواز أن يرويه عن غيره ولم يكن حاضر افعير صحيح لما في صحيح مسلم بينا أنا
اصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وساق الواقعة وهو صريح في حضوره ولم أرعه جوابا شافيا بغير (قوله
حديث مسلم الخ) هو ما روى معاوية بن الحكم رضى الله تعالى عنه قال صليت خلف رسول الله صلى الله
عليه وسلم فطس بعض القوم فقلت يرحمك الله فرماني القوم باباه ارحم فقلت وانكلى أماء ما لي أراكم تنظرون
في شئرا فغضبوا أيديهم على انخاذهم فقلت أتهم يسكتون في فلما فرغ النبي صلى الله عليه وسلم دعاني فوالله

(والا) يصلح كسبي (فسدت صلاة المقتدي)
انقطاعا (دون الامام على الاصح) لبقاء
الامام اماما والمؤتم بلا امام (هذا اذا لم
يستخلفه فان استخلفه فصلاة الامام
والمتخلف) كليهما (باطلة) انقطاعا (ولو أتم)
رجل (رجلا فأحدنا ونرجل من المسجد
يجزئ الصلاة الامام ونحوه على صلاته وفسدت
قوله المقتدي) لما تم (اخذه رعاك يمكنك
الى انقطاعه ثم نؤاويين) لما تروا الله
اعلم
(باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها)
عقب العارض الاضطراري بالاختباري
(يفسدها التكلم) هو النطق بغير قين او بحرف
مفهوم كع وقصر او لو استعطف كليا أو هرة
او ساق حارا لا تفسد لانه صوت لا هجاء له
(عمده وسهوه قبل قعوده قدر التشهد
سيان) وسواء كان ساهيا أو ناسيا أو جاهلا
أو مخطئا أو مكرها هو المختار وحديث يرفع
عن أمي الخ الخطأ محمول على رفع الائم وحديث
ذي الدين منسوخ حديث مسلم ان صلاتنا
هذه لا يصلح فيها شئ من كلام الناس

ما رأيت معلماً أحسن تعليماً منه ما نهرني ولا زجرني ولكن قال ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام
الناس انما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن بجر (قوله الا السلام للتعليل) اضيف اليه لانه
بمقتل الاشياء التي حرمت في الصلاة وفسره الشارح بالخروج منها الا ذلك يلزمه (قوله للتعليق) أي التعظيم
وأصل وضعها الدعاء بطول الحسبة وكانوا في الجاهلية يدعون بذلك فأبدلها الشارع بالسلام
وبقي لها الاسم (قوله او على ظن أنها ترويح) عطف على قوله على انسان (قوله أو سلم فأعما الخ) لانه انما
اغتر السهوية في القعود لانه مظنة بخلاف القيام ولذلك اغترسه ومما غنى في صلاة الجنائز لان القيام
فيه مظنة السلام حلي (قوله فانه يفسدها) أي في المورثات الثلاث أما السلام فأعما طلة قد منلوا أما السلام
على ظن أنها ترويح فانه قصد القطع على الر كعتين بخلاف ما اذا ظن اكملها وأما السلام على انسان فلا يمتنع
كلامه حلي (قوله مطلقاً) خاطب به أولاً عامداً أولاً (قوله بل يكره) أي تنزيهاً وفعله عليه الصلاة والسلام
ليسان الجواز وأشار الى الفرق بينه وبين المصاحفة بقوله لانه عمل مكبروذكر الضمير وان كان عائداً الى
المصاحفة نظر الخبر وقوله بنية السلام نقله في البحر عن الظهيرية والخلصة والظاهر أنه قيد اتفاق (قوله
سلامك مكروه) ظاهره التحريم (قوله ما أبدى) أي اظهر لك ذكره (قوله يستوي شرع) هذا في قوله آخر
والزيادة تنفع فانه من كلام المصدر كما في النهر (قوله خطيب) بم جميع الخطب (قوله ومن يصني اليهم) أي الى
من ذكره ولو الى المصلي اذا جهر وهو داخل في التالي (قوله جالس لقضائه) الظاهر تخصيص الكراهة به حال
التلبس بالقضاء (قوله ومن يجنوا في العلم) كالذين يطالعون مع بعضهم أو يسألون استئذاناً (قوله ايضاً) بوصل
الضرورة للضرورة (قوله او مقسم) اوبعني الواو (قوله مدرّس) الذي يعلم من عبارة البحر الاتية تخصيصه بالفضية
(قوله القيات) هو يفتح القاء وتشديد الاء أي الشواظ ومفهومه جوازه على المجاز من غير كراهة (قوله ولعاب
بهم اللام جمع لآعب (قوله سطر مخ) بالسين المهملة وبالمججمة المكسورة (قوله وشبه) بكسر الشين
أي مشابهة لخلقهم أي من يشابههم في تلك الصفات وهم يلبس بالرد والسجدة والطاب والفسامة (قوله
يتمتع) الظاهر منه ما يعم مقدمات الجماع (قوله ومكتشف عورة) ظاهره ولو للضرورة (قوله حال التغوط) مراده
ما يعم البول (قوله اشنع) أن يسلم عليه من غيره (قوله الا اذا كنت الخ) فلا يشرع عليه السلام الا بهذين القيدين
(قوله وقد زدت عليه) هو من كلام الصدوق كاتله عنه صاحب النهر (قوله والمغنى ومطير الحمام) هل الكراهة
قاصرة على وقت التلبس بالفساء والتعابير ومطلقة لقصد الاذلال يحزر (قوله كذلك استاذ) رده السبب بأن
الصماية كانوا يسألون على النبي صلى الله عليه وسلم حلي (قوله والزيادة تنفع) الذي في التهرأ نفع وزاد بعضهم
نظاماً من بجره أشياء مذكورة في الهندية فقال

وزد عبد زنديق وشيخ عمارج • ولاغ وكذاب بكذب بشيع
ومن ينظر السوات في السوق عامدا • ومن دأبه سب الانام ويردع
ومن جلسوا في مسجد اصلاحتهم • ونسيهم هذا من البعض يسمع
ولانكس من لبى هنالك صرحوا • فكأن عارفاً يصاح فتنطى وترفع

وفي بعضها مدخله فان الزنديق في حكم الكافر والتسبيح والتلبية من جملة الذك (قوله بوجوب الرد
في بعضها) وهو السلام على القاري فانه وان اثم المسلم ولكن يردس لانه للقدرة على تحصيل الفضيلتين رد
الجواب والقراءة والاسماع وكذا اذا ذكره العلم والاذان والاقامة لما ذكره يعلم من التعليل الحكم في بقية
المسائل المذكورة اه حلي وفي البحر التصريح بعدم وجوب الرد وعبارته واعلم أنه يكره السلام على المصلي
والقاري والجالس للقضاء أو البحث في الفقه او التخلي ولو سلم عليهم لا يجب عليهم الرد لانه في غير محله كذا ذكره
الشارح اه (قوله يحزم الميم) كانه لخفاضة السنة فعلى هذا الوردع الميم بلاتون ولا تعرف كان يحزم الميم لخفاضة
السنة أيضاً اه حلي ومثله فيما يظهر اذا جع بين آل والتسوين أو اقتصر على لفظ السلام أو خاطب بالافراد
(قوله والتصح) وهو أن يقول اح بالفتح والضم بجر (قوله بجر فبن) وبغير حروف مكروه ولا يفسدها اتفاقاً
بجر (قوله بلا عذر) العذر ومنه بطراً على المكاتب يباب التسهيل عليه (قوله بأن نشأ من طبعه) بأن لا يكون
بتكلفه (قوله فلا فساد) أي ولا كراهة شلي عن الغاية (قوله والدعاء بما يشبه كلامنا) هو ما يـمكن سؤاله

(الا السلام) ساءها (للتعليل) أي الخروج
من الصلاة (قوله انما هو على ظن اكملها)
فلا يمتنع (بجواز السلام على انسان)
للتصية او على ظن أنها ترويح فلا او سلم فأعما
في غير جنازة (قوله فانه يفسدها) مطلقاً وان لم
يقبل عليكم (ولو ساءها) فسلام التصية مفسد
مطلقاً ولام التعليل ان عذر (ورد السلام)
ولو ساءها (بليانها) لا يبيده بل يكره على المعتد
تم لو صافح بنية السلام فالوا فساد فانه لانه
عمل كثير في النهر من صند الدين الغزي أنه
قال سلامك مكروه على من يستمع
ومن بعد ما أبدى يستوي ويشرع

مصل وتال ذا كرو محقق
خطيب ومن يصني اليهم ويسمع
مكروهه جالس لقضائه
ومن يجنوا في العلم دهم
مؤذن أيضاً او مقسم مدرّس
كذلك الاجنبيات القيات أمتع
ولعاب سطر مخ وشبه بخلقهم
ومن هو مع اهل له يتمتع
ودع كافراً ايضاً ومكتشف عورة
ومن هو في حال التغوط اشنع
ودع اكلاً الا اذا كنت جاعاً
وقد زدت عليه المتفق على استاذة كما
في القية والمغنى ومطير الحمام والحقه
فقلت

كذلك استاذ مغنى مطير
فهذا ختام الزيادة تنفع
وصحح في الفساده بوجوب الرد في بعضها
وبعدمه بقوله سلام عليكم يحزم الميم
(والتنصح) بجر فبن (بلا عذر) أي بغير عذر
نشأ من طبعه فلا (او) بلا (غرض) بجر
فالوصف صوته اوله يندى امامه اوله اعلام
انه في الصلاة فلا فساد على الصحيح (والدعاء
بما يشبه كلامنا) خلافاً للشافعي

من العباد كالهم أطعمني أو اقض ديني أو ارزقني فلا تعلق على الصحيح وما استحصال طلبه من العباد ليس من كلام مثل العافية والمغفرة والرزق سواء كان لنفسه أو لغيره على الصحيح ولو قال أل ثم قال الحمد لله أو لم يقل لا تفسد صلاته وقال المرغيناني إن انصاف الكلمة مثل كل الكلمة تفسد صلاته بجر (قوله هو قول أه) هذا اللفظ أحد اللغات في التأوه فعطف التأوه عليه من عطف العام على الخاص وأه على وزن دع (قوله كقوله آم بالمد) قال في البصر التأوه هو أن يقول أوه يقال أوه الرجل تأوهم وتأوهم تأوها إذا قال أوه وفي المغرب هي كلمة توجع ورجل أوه كثير التأوه وذكر الحلبي شارح المنية فيه ثلاث عشرة لغة فراجعها ان شئت (قوله أف أو تف) اسم فعل لا تغبر وقيل لما ضربه وسواء أراد به تنقية موضع سجوده أو إرادته التأنيف فإن الصلاة تفسد عندهما مطلقا مخفيا ومشددا وبطلان التأنيف على كل ما يستقدروا وقيل إن أف اسم لوسخ الاطاف وتف لوسخ البراجيم وقيل إن أف اسم لوسخ الاذن وتف لوسخ الظفر وقال تعالى ولا تنقل لها أف فجعله من القول وقال الشاعر

أفأوتفا لمن مودته * ان غبت عنه سويعه زالت
ان مالت الريح هكذا وكذا * مال مع الريح انما مات

أبو السعود (قوله والبكاء) في الصحيح يمد ويقصر فإذا مدت أردت الصوت الذي مع البكاء وإذا قصرت أردت المسموع نهرفقوله والبكاء يمد ودقوله بصوت تصريح بالمعلوم ولا يقصر لأن إخراج الدمع ليس بلازم ولا مفسد (قوله يحصل به حروف) أما خروج الدمع بلا صوت أو صوت لا حروف فيه فقير مفسد نهرفقوله ما تقدم عن شيخ الإسلام خواهر زاده أنها تفسد بالنغم المسموع (قوله أو مصيبة) هي ما يصيب الإنسان من كل ما يؤذيه من موت ومرض وغف ذلك وعلى هذا فيشكل العطف بالإنعام على الخاص شرطه الواو خاصة أبو السعود (قوله لا يملك نفسه) بأن اشتد به الوجع وإذا ملك نفسه تفسد (قوله وان حصل حروف) راجع إلى الأربعة قبله (قوله لا لا ذكر الجنة أو النار) دلالة ذلك على الخشوع المطلوب في الصلاة وإنما فسد في الوجع والمصيبة لأن فيه إظهار التأسف والوجع فكان من كلام الناس نهرفقوله الهندي لو تأوهم من كثرة الذنوب لا يقطع الصلاة اه (قوله أو آرى) بفتح الهجمة الممدودة وكسر الراء وسكون الباء لفظة فارسية بمعنى نعم حلبي عن الهندية (قوله دلالة على الخشوع) أفاد التعديل أن ذلك إذا كان استلذاذاً بحسن النعمة يكون مفسداً لفقد الخشوع (قوله تشميت عاطس) بالسين والشين والثاني أفصح درر وقال تاج الشريعة تشميت العاطس الدعاء له بالخير أبو السعود والعاطس من عطس بالفتح يعطس بالكسر والضم شربلاية عن الصحيح (قوله اغيرة) الأولى من غيره ليقابل قوله ولومن العاطس لنفسه وقد تبع صاحب النهر في التعبير به على أنه لولا المقابلة لحسن حذفه لأنغناه قوله تشميت عاطس عنه لأنه من إضافة المصدر إلى مفعوله والتشميت واجب في الأولى فقط وقيل إلى الثالثة (قوله بريحك الله) أما لو قال السامع الحمد لله أو العاطس لا تفسد لأنه لم يتعارف جواباً وإن قصده على خلاف فيه أما إذا لم يرد به بل قاله رجاء الثواب لا تفسد بالاتفاق ولو أراد به التفهيم تفسد صلاة السامع القائل الحمد لله لأنه تعليم للغير من غير حاجة اه بجر وينبغي أن يحمد العاطس في نفسه ولا يجر لسانه خلاصة (قوله ولومن العاطس لنفسه) بأن قال بريحك الله لو بريحك الله لأنه لما لم يكن خطاً بالغير لم يعتبر من كلام الناس خلافاً لما في الخاتمة من الفساد بريحك الله أبو السعود (قوله وبهكسه التأمين) صورته رجلان يصلبان فعطس أحدهما فقال رجل غيرهما بريحك الله فقالا جميعاً آمين ففسدت صلاة العاطس لأنه أجابه دون الثاني لأنه لم يجبه له كن في الذخيرة ما يفيد فساد صلاة الثاني فإنه قال فيها إذا آمن المصلي دعا رجلاً ليس معه في الصلاة تفسد صلاته اه بحرقلت ويمكن الجمع بأن يحمل الفرع الأول على ما إذا تعدد التأمين كما هو الحادثة وتحمل عبارة الذخيرة على ما إذا لم يؤمن إلا واحد لتعممه حينئذ جواباً بخلاف الأول فإن تأمين الأخر مجرد دعاء بالقبول وقد انقطع الجواب بالأول أو يحمل على تعدد الرواية (قوله على المذهب) وقال بعض المشايخ أنه مفسد اتصافاً ونسبه في غاية البيان إلى عامة المشايخ وهو الظاهر خاتمة ولو قال الحمد لله لغير سائر أو سبحان الله لمحب فهو على الخلاف (قوله وكذا يفسد ها الخ) نعميم بعد تخصيص (قوله كل ما قصده الجواب) وما ألحق بالجواب كالجواب كأن هلال أو سحر زير عن شيء أو أمر به وقيد بالجواب لأنه لو أراد به إعلام أنه في الصلاة

(والأربع) هو قول أه بالتصريح (والأربعة) كقوله
آه بالمد (والأفني) لفاف أو تفاف (الوجع أو مصيبة)
بصوت يحصل به حروف (الوجع أو مصيبة)
قد للأربعة الأربع لا يملك نفسه عن أربع
وتأوه وان حصل حروف لا يملك نفسه عن أربع
الجنة أو النار) دلالة ذلك على الخشوع المطلوب في الصلاة وإنما فسد في الوجع والمصيبة لأن
فيه إظهار التأسف والوجع فكان من كلام الناس نهرفقوله الهندي لو تأوهم من كثرة الذنوب لا يقطع الصلاة
اه (قوله أو آرى) بفتح الهجمة الممدودة وكسر الراء وسكون الباء لفظة فارسية بمعنى نعم حلبي عن الهندية
(قوله دلالة على الخشوع) أفاد التعديل أن ذلك إذا كان استلذاذاً بحسن النعمة يكون مفسداً لفقد الخشوع
(قوله تشميت عاطس) بالسين والشين والثاني أفصح درر وقال تاج الشريعة تشميت العاطس الدعاء له بالخير
أبو السعود والعاطس من عطس بالفتح يعطس بالكسر والضم شربلاية عن الصحيح (قوله اغيرة) الأولى من
غيره ليقابل قوله ولومن العاطس لنفسه وقد تبع صاحب النهر في التعبير به على أنه لولا المقابلة لحسن حذفه
لأنغناه قوله تشميت عاطس عنه لأنه من إضافة المصدر إلى مفعوله والتشميت واجب في الأولى فقط وقيل
إلى الثالثة (قوله بريحك الله) أما لو قال السامع الحمد لله أو العاطس لا تفسد لأنه لم يتعارف جواباً وإن قصده
على خلاف فيه أما إذا لم يرد به بل قاله رجاء الثواب لا تفسد بالاتفاق ولو أراد به التفهيم تفسد صلاة السامع
القائل الحمد لله لأنه تعليم للغير من غير حاجة اه بجر وينبغي أن يحمد العاطس في نفسه ولا يجر لسانه خلاصة
(قوله ولومن العاطس لنفسه) بأن قال بريحك الله لو بريحك الله لأنه لما لم يكن خطاً بالغير لم يعتبر من كلام
الناس خلافاً لما في الخاتمة من الفساد بريحك الله أبو السعود (قوله وبهكسه التأمين) صورته رجلان يصلبان
فعطس أحدهما فقال رجل غيرهما بريحك الله فقالا جميعاً آمين ففسدت صلاة العاطس لأنه أجابه دون الثاني
لأنه لم يجبه له كن في الذخيرة ما يفيد فساد صلاة الثاني فإنه قال فيها إذا آمن المصلي دعا رجلاً ليس معه
في الصلاة تفسد صلاته اه بحرقلت ويمكن الجمع بأن يحمل الفرع الأول على ما إذا تعدد التأمين كما هو الحادثة
وتحمل عبارة الذخيرة على ما إذا لم يؤمن إلا واحد لتعممه حينئذ جواباً بخلاف الأول فإن تأمين الأخر مجرد
دعاء بالقبول وقد انقطع الجواب بالأول أو يحمل على تعدد الرواية (قوله على المذهب) وقال بعض المشايخ أنه
مفسد اتصافاً ونسبه في غاية البيان إلى عامة المشايخ وهو الظاهر خاتمة ولو قال الحمد لله لغير سائر أو سبحان الله
لمحب فهو على الخلاف (قوله وكذا يفسد ها الخ) نعميم بعد تخصيص (قوله كل ما قصده الجواب) وما ألحق
بالجواب كالجواب كأن هلال أو سحر زير عن شيء أو أمر به وقيد بالجواب لأنه لو أراد به إعلام أنه في الصلاة

فلا فساد كما يأتي وإذا قام لاخرين لا يسجد المأموم له لانه لا يجوز له الرجوع اذا سجد كان الى القيام اقرب فلم يكن التسبيح مفيدا كذا في البدائع وفي المجتبى عن الكرخي تفسد عندهما افاده في البحر (قوله أو الخطاب الخ) هو باتفاق وان اوهم العطف الخلاف ولو أنشد شعرا يوجد عينه في القرآن مثل قول الشاعر

ارأيت الذي يكذب بالذين فذلك الذي يدع اليتيم

وقوله ويخزهم وينصرم عليهم * ويشف صدور قوم مؤمنين

واراد به انشاد الشعر تفسد هندية عن محيط السرخسي (قوله لمن اسمه يحيي الخ) يغني عنه قول المصنف مخاطبا لمن اسمه ذلك والظاهر أنه اذا قال يا يحيي خذ الآية وقصد الخطاب بهذا الخ أنها تفسد وان لم يكن مسمى بهذا الاسم (قوله فصل عليه) أي واسمع نفسه ولو لم يسمع نفسه لا تفسد ولو سمع المؤذن فقال مثل ما يقول المؤذن ان اراد جوابه تفسد والا وان لم يكن له نية تفسد لان الظاهر أنه اراد به الاجابة ابحر (قوله وقبل لا) هو الذي اقتصر عليه في البحر ولو قال للمبلغ اجهر بالتي كبير فظهر قاصدا جوابه فسدت ولو كبر للتشريق فيها لا تفسد ولو عوذ نفسه بشئ من القرآن للحمى ونحوها تفسد عندهم ولو تعوذ لدفع الوسوسة لا تفسد مطلقا ولو لدغته عتربا وأصابه وجع فقال بسم الله لا تفسد وعليه الفتوى كما في النصاب وفي قوله ولو تعوذ لدفع الوسوسة لا تفسد مطلقا تفرقا لافرق بينها وبين الحقولة فليتامل (قوله ولا تفسد في الكل عند الثاني) عند الثاني لانه شئ لا يفسد فلا يتغير بعزيمته أي لانه شئ أصالة فلا يتغير بالارادة قياسا على ما اذا اراد به الاعلام أنه في الصلاة زيلي اهلي (قوله اودع لا دأ وعليه) مخالف لما قدمناه عن البحر معزى الظهيرية ومخالف أيضا لما قدمناه عن الشر بلا لية باله زوالى قاضى خان مما يقتضاه التمهيل بين أن يكون الدعاء فأتى تفسد وان كان غيره لا ابو السعود (قوله فليل له تقدم فتقدم) الفساد فيه ظاهر وأما الفرع الثاني فالمعتمد فيه عدم الفساد (قوله وقصه على غير امامه) لانه تعلم وتعلم من غير حاجة اه بحر وهو شامل لفتح المقتدى على مثله وعلى المنفرد وعلى غير المصلى وعلى امام آخر وفتح الامام والمنفرد على اى شخص كان ان اراد به التعليم لا التلاوة ونهر قالوا بكرة المقتدى أن يفتح على امامه من ساعته وكذا يكره الامام أن يلثمهم اليه بأن يف ساكنا بعد الحصر أو يكثر الآية بل يركع اذا جاء أو انه واوانه بعد قراءة القدر المستحب على الظاهر كما في الفتح او ينتقل الى آية أخرى لم يلزم من وصلها ما يفسد الصلاة او ينتقل الى سورة أخرى محيط (قوله قتلا قبل تمام الفتح) أما اذا كان بعده تفسد لان تذكرة يضاف الى الفتح بحر (قوله بكل حال) أي سواء قرأ قدر ما يجوز به الصلاة أم لا انتقل الى آية أخرى أم لا كثره أم لا حلي عن النهر (قوله من غير مصل) أي صلانه بأن سمعه من غير مصل أصلا أو من مصل غير صلانه ولو سمعه من مصل صلانه بأن سمعه من مقدمه لا تفسد كما يؤخذ من المفهوم (قوله وينوي الفتح لا القراءة) لان قراءة المقتدى منهي عنها والفتح على امامه غير منهي عنه بحر وفي الشلبى عن البردعي الممنوع التلاوة المستردة عن الفتح (قوله لانه قرآن) فيه نظر لانه من كلامه قطعنا وقال في المنع لان هذه في القرآن فجعل منه وجعل الكلام في لفظه ثم فقط وهو أولى ويمكن جريانه على رواية جواز القراءة بالفارسية فان المعبر عليها المعنى لا اللفظ ويصح ضبطه أرى من الرؤية في القرآن أسمع وأرى (قوله مطلقا) سواء كان عامدا او ناسيا لان الصلاة حالة مذكرة بخلاف الصوم بحر (قوله ولو سمعته) عال الفساد قاضى خان في الاكل والشرب بانه عمل اليد والقدم واللسان واستشكله الحلي بما لو أخذ سمعة بفيه او قطرة مطر فابتلعها فانها تفسد مطلقا ووجه الاستشكل عدم وجود كثرة العمل بحر (قوله ناسيا) بيان لاطلاق (قوله دون الحصاة) بكسر الحاء وتشديد الميم مفتوحة او مكسورة اه حلي أما قدر الحصاة تفسد للصوم والملاة وهو الصحيح وقيل قدر الحصاة لا يفسد الصلاة بخلاف الصوم والفرق أن فساد الصلاة معاق بعمل كثير ولم يوجد بخلاف فساد الصوم فانه معاق بوصول المغذى الى جوفه بحر (قوله قاله الباقي) هو تليذ البهني درمنتي (قوله أما المضع تفسد) يعني ان وصل الى حلقه كما في الصوم اهلي وينبغي تقيده بالكثير ليكون عملا كثيرا أما اذا مضع مضغة واحدة فلا تعد كثيرا فلا تفسد بها الصلاة والظاهر أن المضع الصغير فسد وان لم يتلغ له خوله في حد العمل الكثير بدليل ما في البحر ولو مضع ذلك كثيرا فسدت وكذا لو كان في فمه اهليجة فلا كما فان دخل حلقه منها شئ يسير من غير أن يلو كما لا تفسد وان كثرت فسدت اه (قوله يتلغ ذوبه) وان لم يصفه أمالوا كل شيئا

(أو الخطاب ك) قوله لمن اسمه يحيي او موسى (يا يحيي خذ الكتاب بقوة) او وما ذلك بينك يا موسى (مخاطبا لمن اسمه ذلك) او لمن بالباب ومن دخله كان آمنا فروع سمع اسم الله تعالى فقال جل جلاله أو النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليه او قراءة الامام فقال صدق الله ورسوله تفسد ان قصد جوابه ولو سمع ذكر الشيطان فلعنه تفسد وقيل لا ولو سمع دفع الوسوسة ان لا موراد نية تفسد او قل لدفع الوسوسة ولو سقط شئ من السطح لا لا موراد الاخرة ولو سقط شئ من السطح فبطل اودعي لاحدا وعليه فقال آتينا تفسد ولا تفسد في الكل عند الثاني والصحيح قولها ما عدا بقصد التكلم حتى لو امتثل امر غيره فقبل له تقدم فتقدم اودع في الصلاة الصفأ حد فوسع له فسدت بل يكتفى به ثم يتقدم برأيه فمستأنى معزى الزاهدى ومروايتى فتنبه وتريد بقصد الجواب لانه لو لم يرد جوابه بل اراد اعلامه بانه في الصلاة لا تفسد اتفاقا ابن مالك وملتقى (وقصه على غير امامه) الا اذا اراد التلاوة وكذا الاخذ الا اذا تذكرة قتلا قبل تمام الفتح بخلاف قصه على امامه) فانه لا يفسد مطلقا لفتح واخذ بكل حال الا اذا سمعه المؤتم من غير مصل ففتح به بتل صلاة الكل وينوي الفتح لا القراءة (ولو جرى على لسانه نعم) اودى (ان كان يعتادها في كلامه تفسد) لانه من كلامه (والالا) لانه قرآن (واكله وشربه مطلقا) ولو سمعته ناسيا (الا اذا كان بين اسنانه اكل) دون الحصاة كما في الصوم وهو الصحيح قاله الباقي (فانما به) أما المضع تفسد كبري فيه يتلغ ذوبه

من الخلاوة واجتماع بينهما فدخل في الصلاة فوجد سجدة في فيه وابتدأها لا تقصد سجدة بجر (قوله وانتقاله
من سجدة الى غيرها) قيد بالصلاة لانه لو صام قضاء رمضان وأمسك بعد الغبر ثم نوى سجدة لم يخرج عنه
نية التفل لان الفرض والتفل في الصلاة جنسان مختلفان لا وجهان لاحدهما على الاخر في الحرمة وهما
في الصوم والركعة جنس واحد بجر (قوله حتى لو كان منفردا الخ) مثله ما اذا شرع في سجدة فجدى بأخرى
فكبر نوى بهما أو الثانية بصير مستأففا على الثانية فقط بخلاف ما اذا لم ينو شيئا بجر (قوله أو عكسه) بالنصب
عطف على منفردا اهـ حلي (قوله بخلاف نية الظهر بعد ركعة الظهر) فلا يصير مستأففا وتفرع عليه ما ذكره
الولولي اذ اصاب الظهر أربعين لم تذكر أنه ترك سجدة منها ما هي ثم قام فاستقبل الصلاة وصلى أربعين ولم
يذهب فسد ظهره لانه في دخوله في الظهر ثانيا وقع لغوا فاذ اصاب ركعة فقد خلط المكتوبة بالنافلة قبل
القراخ من المكتوبة ويتفرع عليه أيضا أنه لا يفسد ما اذا فعله في تلك الركعة حتى لو لم يقصد فيها بقى
العمدة الأخيرة باعتبار ما فسدت الصلاة بجر (قوله مطلقا) انتقل الى المتحدة أو المخيرة اهـ حلي والاولى
حذفه لان المخيرة حكمها لا يختلف بالتلفظ وعدمه (قوله أي ما فيه قرآن) ولو المخراب فاذا قرأ ما فيه
فسدت على الصحيح بجر (قوله مطلقا) قليلا أو كثيرا حافظا لقرآن أو غير حافظا ما ما أو منفردا واستثنى
الشارح ما اذا كان حافظا ولم يحصل وعلة الفساد وجهان الاول حل المصحف والنظر فيه وتقلب الاوراق وهو
حلي بكثير الثاني وهو المصحح أنه تلقى من المصحف نصا كما اذا تلقى من غيره وعليه اقتصر الشارح (قوله
واستظهره الحلي) لعله لانها اعتبرت في جواز الصلاة وفي حرمة تلاوتها على الجنب (قوله وهما بها) أي وجوز
المساجين بالكرهية (قوله للتشبه بأهل الكتاب) فانهم يقرؤون من مصاحفهم حال صلاتهم (قوله أي ان
قصده) قال في البحر ثم اعلم أن التشبه بأهل الكتاب لا يكره في كل شيء فانما كل ونشرب كما يفعلون انما الحرام
التشبه فيما كان مذموما أو فيه يقصد به التشبه اهـ خاتمة فعلى هذا لو لم يقصد التشبه لا يكره عندهما اهـ أي
كرهية التصريم والافكرهية التزيم مراعاة لقول الامام موجودة (قوله وكل عمل كثير) من عطف العام على
الخاص والمراد به ما قابل القول وحكم القول قد سبق أول الباب وانفقوا على أن الكثير يفسد لا القليل لا مكان
الاحتراز عن الكثير لا القليل فان للشيء حركات من الطبع وليست من الصلاة فلو اعتبر العمل مطلقا فسد الزم
الحرج في اقامة صحتها وهو مدفوع بالنص ثم اختلفوا فيما بين الكثرة والقلة على الاقوال بجر (قوله ليس من
أعمالها) احترازه عن الكثير وهو من أعمالها كما وزاد ركوعا وسجدة فانه على كثير غير مفسد لكونه منها غير أنه
يرفض لان هذا قيل مادون الركعة (قوله ولا صلاحها) خرج بذلك الوضوء والمشى في سبيل الحديث فانما
لا يفسد انها (قوله أمها الخ) ناهيا أن ما يعمل عادة باليدين كثير وان عمل بواحدة وما عمل بواحدة قليل وان عمل
بهما فالثلاث الحركات المتوالية كثير والافقليل رابعها التفويض الى رأى المصلي خامسها ما كان مقصودا
للفاعل بأن أفرد له مجلدا على حدة حلي عن البحر والتفويض من المسايخ لم يقتصر على قول واحد وأكثرها
لم يتقل عن الامام الاعظم ولقد صدق صاحب الظهيرية حيث قال ان كل ما لم يرد عن الامام فيه قول بقى كذلك
مضطربا الى يوم القيامة كما حكى عن أبي يوسف أنه كان يضطرب في بعض المسائل ويقول كل مسئلة ليس
لشيخنا فيها قول قص فيها هكذا (قوله ما لا يشك الناظر) ذكر العلامة الحلي أن الظاهر أن مرادهم بالناظر من
ليس عنده علم بشروع المصلي في الصلاة بجر (قوله من بعيد) تبع فيه صاحب النهر ولم يذكره أخوه ولا المصنف
(قوله أم لا) الاولى التعبير بأول (قوله لكنه بشكل الخ) لا اشكال فان من رأى شخصا يقبل امرأة أو بهيمة ما يقن
أنه ليس في الصلاة وقد وجدت به امش نسخة أن هذا الاستدلال لم يوجد في نسخة الاصل حلي وما يدل على أنه
ليس في محله قوله في البحر وأما قوله لو قبل المصلي امرأته بشهوة أو بغير شهوة أو مسها بشهوة فسدت ينبغي
تفريجه على القول الأصح وكذا على قول من فسر العمل الكثير بما يستغنى المصلي اهـ (قوله فلا تفسد) تفريع
على الأصح (قوله في تكبيرات الزوائد) المراد بهما رفع اليدين عند الركوع وعند الرفع منه كما صرح به في المنع لكن
الاطلاق تكبيرات الزوائد عليها خلاف المصطلح فانما في الاصطلاح تكبيرات العيدين (قوله وما روى من الفساد)
وهو ما رواه مكحول والنسفي عن أبي حنيفة أن رفع اليدين عند الركوع وعند الرفع منه مفسد اهـ حلي (قوله
ففسدت) أي رواية ودراية لان المختار في العمل الكثير ما ذكرنا لا ما يقام باليدين حلي عن المنع (قوله وهو يهود

(و) يفسدها (انتقاله من صلاة الجمعة الى غيرها)
ولو من وجه حتى لو كان منفردا فكبيرة نوى
الاقتداء أو عكسه صار مستأففا بخلاف نية
الظهر بعد ركعة الظهر الا اذا تلفظ النية
فبصير مستأففا مطلقا (مطلقا) لانه تعلم الا اذا كان
أي ما فيه قرآن (مطلقا) وقراءة من مصحف
حافظا لما قرأه وقرأ بلا حل وقيل لا تفسد
الاخر واستظهره الحلي وجوزوا الشافعي
بلا ريب وهما في التشبه بأهل الكتاب بأي
ان قصده فان التشبه بهم لا يكره في كل شيء بل
في الذموم وفيما يقصد به التشبه كما في البحر
(و) يفسدها (كل عمل كثير) ليس من أعمالها
ولا صلاحها وفيها أقوال خمسة اصحها
ما لا يشك بسببه (الناظر) من بعيد (في
فاعله) انه ليس فيها (وان شك أنه فيها أم لا فقليل
لكنه بشكل باليمن والتقبل قبل (قوله لا تفسد
يرفع يديه في تكبيرات الزوائد) على المذهب
وما روى من الفساد فساد (و) يفسدها
(سجدة على فحس)

بأنه مطلقا ليس في الصلاة (قوله أو ملاءمة) الطاهر أنها تجري في الطاهر أيضا حلي أي والملاءمة على غير
 طاهر (قوله أو ملاءمة قلبه) بأذوق الكفر ولو بعد حين أو اعتقد ما يكون كفرا (قوله وموت) ثمرة تظهر في إسقاط
 للصلاة إذا أخر الأداء عن أول وقت الوجوب وتظهر ثمرة الجنون في وجوب أدائها بعد الأفاقة (قوله وكل
 موجب وضوء وغسل) تبع في هذا التعبير صاحب النهرونية نظر لأنه قد يكون غير مفسد كالسبوق بالحدث
 كجاءه فلا يلى ما في الجبر وكل حدث عدو وجب غسل كالأختلام والميض اه (قوله بلا قضاء) أي بلا فعله
 وإطلاق القضاء مجاز (قوله بلا عذر) أما به كعدم وجود سائر مظهر للصلاة وقدرة على الاستقبال فلا (قوله
 ومسايق الموت) مما يلحق بترك الركن لأن أداءه حينئذ كالأداء والملاءمة على غير بابها (قوله وسلم مع الإمام)
 لاجابة إليه (قوله بعد تأكد انفراده) وذلك بتقييد مقام إليه بسجدة (قوله تعجب متابعته) وإذا لم يتابع لا تفسد
 (قوله وعدم إعادة الجلوس) يرجع إلى ترك الركن وعدم إعادة ركن أداءه نائما يرجع إلى ترك الشرط وهو الاختيار
 (قوله وقهقهة أحام المسبوق) أي قهقهة صلاة المسبوق لوقوع المفسد في أثنائها (قوله ومنها مائة همزة) المراد
 الجلس الصادق بالاول والثانية (قوله بالالمان) أي النغمات وقوله ان غير المعنى فهو أن يزيد فيه همزان أما
 إذا لم يغير فلا بأس حيث لم يتكناه (قوله الا في حرف مدولين إذا خش) أي ففسد وحرف المدولين هو حرف من
 حروف الهلّة ما كن قبله حركة من جنسه اه حلي أما اللين فقط فما كان حرفا ساكنا فتخرج ما قبله وظاهر
 قوله إذا خش أنه إذا مذهب الهاء من الجلالة مذهباً ففسد وقد مر خلافه (قوله ومنهارة القارئ) أي وقوع
 الزلل من القارئ في الالة ووجود في بعض النسخ كتابتها بالاحرار ولا وجه له لعدم وجودها في المصنف (قوله
 خلوف امرأب) الاولى التعبير بالحركات ليشمل حركات البنية ككسر قواما كان قصها وفتحها نعيده كان ضمها
 فانها لا تفسد حيث لم يغير المعنى وأما إذا غيره كتعب همزة العلماء ومضم ها بالالة في قوله تعالى انما يخشى الله
 من عباده العلماء تفسد على قول المتقدمين واختلف المتأخرون فقال ابن الفضل وابن قتابل وأبو جعفر
 والخلواني وابن سلام ومعمل الزاهد لا تفسد قال في النهر عن الزاد قول هؤلاء أوسع (قوله أو بزيادة حرف)
 لمحو أو إزادونه (قوله نحو الصراط الذين) فيه زيادة أكثر من حرف مع تشديد الخفيف وقيد في النهر عدم الفساد
 في الزيادة بعدم تغيير المعنى أما إذا غيره كان قرأيس والقرآن الحكيم واللمان المرسلين ففسد لأنه جعل جواب
 القسم قسما ولا وجه لتوقف صاحب النهرية بهدنة عن أهل المذهب والصواب للشارح التنبيه عليه (قوله
 ضواليا نعيد) بالوقف على ألف باب ووصل الكاف بنعيد (قوله أو بوقف وابتداء) كأن وقف على الحاء من
 أحسن والفتاح من يقامز أو قرأ قوله ولو ترى الذين كفروا باللائكة ووقف على الذين وابتداء بما بعده
 (قوله أو نقص حرفا) كما إذا قال جاءهم بديل فجاءهم لم يفسد إلا أن يكون الحرف من أصل الكلمة كقوله في عرييا
 ريباً أو عرييا تفسد أي إذا غير المعنى إلا أن يفسد أو آخر أصبح حذفه ترخيما نحو يا مال في يا مالك اه (قوله
 نحو من ثمرة الخ) نشر مرتب (قوله تعالى) أي يحذف الالف (قوله أياب بدل أو اب) وكذا الوا بدل همزة ياء
 وا والاف تفسد كما في النهر (قوله ما لم يغير المعنى) كما إذا قال انه آب بدل أو اب (قوله الا ما يشق) في البرازية قال غير
 للمغلوب بالناء أو الذين بالال أو الظاهر قبل لا تفسد لعدم موم البلوى فان الموم لا يعرفون مخارج الحروف
 وكثير من المشايخ أفتوا به وأطلق البعض الفساد ان تغير المعنى وقال القاضي أبو الحسن والقاضي أبو القاسم
 ان تفسد مفسد وان جرى على لسانه أو كان لا يعرف التمييز لا تفسد وهو أعدل الأقوال اه فعلى هذا الفرق
 في عدم الفساد بين أن يكون بين الحرفين قرب المخرج أو لا خلافا لما ذكره بعضهم من قوله إذا كان بينهما ما قرب
 المخرج كالفتاف مع الكاف أو كلام من مخرج واحد كالعين مع الصاد لا تفسد ~~فكان~~ اعتبر هذا في المحيط وزاد
 فيمقيد أو هو أن يجوز إبدال أحدهما من الآخر ولا فهو منقوض بمائل كثيرة وذهب بعض العلماء إلى عدم
 الفساد بغير القارئ أصلا ذكره في القضية وحكي عن أبي القاسم الصفار أن الالة إذا جازت من وجه وفسدت
 من وجه يحكم بالفساد احتياطا لا في باب القراءة لأن الناس فيها عموم البلوى وفي المضم رات قرأ في الصلاة
 بخطا فاحش ثم أعاد وقرأ صحيحا فله لانه جائزة قال أبو السعور وهذا يقتضي عدم فسادها بالخطا في القراءة
 بطلان تغير المعنى أم لا كان للكلمة التي وقع بها الخطأ أصل ولا (قوله وكذا لو كثر كلمة) أما الوقف بعض الكلمة
 عن بعض لا قطع النفس أو نسيان الباقي بأن أراد أن يقول الحمد لله رب العالمين فقال ال فاقطع نفسه أو نسي

ولو أنسا ففسد كضرب ولو أنه لم يفسد
 أو نادى أو ملاءمة وهو عمل كثير ذكره
 الحلي بقى من القصدات ارتداد قلبه
 وموت وجنون وانما وكل موجب وضوء
 وغسل وترك ركن بلا قضاء ونحو بلا عذر
 ومسايق الموت بركن لم يشارك فيه إمامه
 كأن ركن ورفع رأسه قبل إمامه ولم يبعده معه
 أو بعده وسلم مع الإمام ومتابعة المسبوق
 إمامه في سجود السهو بعد تأكد انفراده
 أو قبله تعجب متابعته وعدم إعادة
 الجلوس الا غير بعد أداء سجدة صليبة
 أو التفتت كرها بعد الجلوس وعدم إعادة
 الجلوس الا غير ومنها مائة همزة في التكبير
 منها ترهتها القراءة بالالمان ان غير المعنى
 والا لا في حرف مدولين إذا خش والا
 برازية ومنهارة القارئ فلو في اه راب أو
 فتخفيف مشددا أو عكسه أو بزيادة حرف
 فاسترخى الصراط الذين أو بوصول حرف
 بكلمة نحو يا لك نعيد أو بوقف وابتداء لم تفسد
 وان غاب راء في به بقى برازية لا تشدد بركن
 العالمين ويا لك نعيد بركن تفسد ولو زاد كلمة
 أو نقص حرفا أو قدمه أو بدله بأخر محو من
 ثمرة إذا التزم وانقصه تعالى جديرا ان تفسد
 بدل ان تغيرت أياب بدل أو اب لم تفسد مالم
 يتغير المعنى الا ما يشق تميزه كالضاد والطاء
 ذاً انهم لم يفسد ها وكذا لو كثر كلمة
 قوله أنه إذا مذهب الهاء في نسخة الهاء
 واجتزأ اه

(قوله على رقبته من لم يسترها) هذا على سبيل المباعدة والافاذية المالم حرام أو يحتمل على ما إذا لم يمكنه المرور
 الا بوطء رقبته ويحترق (قوله لانه أسقط حرمة نفسه) أي فلا حرمة في المرور بين يديه أو قتل أذنيه بوطء رقبته
 وفي الثاني نظر (قوله ويغفر ذنبا) لقوله صلى الله عليه وسلم إذا صلى أحدكم فليصل إلى ستره ولا يدع أحدا
 يمر بين يديه والمصارف له عن الوجوب ما روى أنه عليه الصلاة والسلام صلى في صحراء ليس بين يديه ستره (قوله
 الامام) وسترته ستره لأموه (قوله ونحوها) أشار به إلى أن ذكر الصحراء جرى على الغالب والا فالظاهر كراهة
 ترك الستره فيما يخاف فيه المروء أي موضع كان حاي عن الشرب لالبية (قوله بقدر ذراع) بيان لاقلمها (قوله
 وظل اصبع) لا اعتبار بالفظ عن المذهب أقاده في البحر (قوله لتبدل للناظر) الاولى للمارة (قوله دون
 ثلاثة أذرع) الاولى أن يبدل دون بقدر لما في البحر عن الحلبي السنة أن لا يزيد ما بينه وبينها على ثلاثة أذرع
 (قوله على حذاء أحد حاجبيه) أشار إلى أن في المصنف حذف (قوله واليمين أفضل) لفعله عليه الصلاة والسلام
 (قوله ولا يكنى الوضع) لانه لا يفيد المقصود قاله قاضي خان واختاره في الهداية (قوله ولا الخط) علة ما مر
 وعليه كثير من المشايخ (قوله وقيل يكنى) روى عن محمد لما ورد فان لم يكن معه عصا فخط خطا وجرم به في الفتح
 وقال ان السنة أولى بالاتباع مع أنه يظهر في الجملة اذا المقصود جمع الخطط بربط الخيال به لئلا ينتشر بحر
 ويؤخذ منه أنه لو وضع ثوبان ثيابه بين يديه أو نحو كتاب يكون مستترا (قوله فيخط طولا) اختاره النووي
 لانه يشبه ظل السرة (قوله وقيل كالحراب) بأن يخطه كالحلال بحر (قوله فتركه أفضل) لانه ليس من أعمال
 الصلاة ورواه الماتريدي عن الامام كقتل الاسودين في الصلاة بحر (قوله خلافا لنا) فانه يجب ضممان الدية
 لانه رخص له في قتاله دون قتله فليس فيه قصاص أو بالهود وظاهره ولو كان القتل بمقدد (قوله على ما يفهم
 من كتبنا) متعلق بقوله خلافا لنا فخذ الحكم ليس من صريح النص وجعله الحلبي مرتبطا بقوله عند الشافعي
 والمعنى أن هذه العندية نسبتها إليه أهل مذهبه تامة أنه لا يقول بذلك وفيه أنه يقول به بشرط عدم التعرض
 من المصلي (قوله أو جهر بقراءة) ولو سريته ككافي الشرب لالبية خلافا لما في البحر من تقييده بالجهرية (قوله
 أو إشارة) أي يدا أو بعين بحر (قوله ولا يزداد عليها) أي على هذه الاشياء بنحو أخذ ثوب وضرب وجميع قهستاني
 (قوله فانه يكره) لان بأحدهما كفاية بحر (قوله تصفق) أي أو تشير كافي نور الايضاح ولا تسبح ولا تجهر
 بالقراءة لان صوتها عورة أو قسنة أو بالهود قلت والمقدم أنه قسنة وعليه فلا يظهر في حق مثلها من الاناث
 الامراعاة للقول بأنه عورة (قوله لا يطن على بطن) صادق بظهر على ظهره اليسرى على بطن اليمنى
 وليس المراد ابل المراد أن تصفق بظهر اليمنى على بطن اليسرى حلبي عن البحر أنه مع كونه تحكما على
 أكثر من غيره لان فيه تحويل اليد وما المانع من ابقاء اليدين على حالهما وتصفق بطن اليمنى على ظهر اليسرى
 (قوله لا لكل) هو الظاهر من كلامهم وقيل الستره وهو بنفسه ستره لمن خلفه (قوله والطريق) أي العامة
 وقيد به لان الصلاة فيه مكروهة لان فيه منع الناس عن المرور والطريق حق الناس أعتلله وورقه فلا يجوز
 شغلها بما ليس له حق الشغل كذا في المحيط وظاهر هذا أن الكراهة تحريمية بحر وإذا ابتلى بين الصلاة في الطريق
 وبين أرض غيره فان كانت مزروعة فالأفضل أن يصلي في الطريق لان له حق في الطريق ولا حقه في الارض
 وان لم تكن مزروعة فان كانت لم يصلي فيها لان الظاهر أنه يرضى به لانه اذا بلغه يستر ذلك لانه أحرز اجرا
 من غير اكتساب منه وفي الطريق لا اذن لان الطريق حق المسلم والكافر وان كانت لكافر يصلي على الطريق
 لانه لا يرضى به بحر (قوله وفعلا أولى) لان فيها كف بصره عما وراءها وجمع خاطره بربط الخيال وهو بحث
 للحلبي (قوله وكره الخ) كل من المفسد والمكروه عارض الا أنه قد تم المفسد اقوته (قوله هذه نعم) قال في البحر
 والمكروه في هذا الباب نوعان أحدهما ما يكره تحريما وهو المحل عند الاقهاء كذا ذكر في فتح القدير من كتاب
 الزكاة وذكر أنه في رتبة الواجب لا يثبت الا بما يثبت به الواجب يعني بالنهي التلطي الثبوت والدلالة فان الواجب
 يثبت بالامر التلطي الثبوت والدلالة ثانياهما المكروه تنزيها ومرجعه إلى ما تركه أولى وكثيرا ما يطلقونه كذا ذكره
 العلامة الحلبي فحينئذ اذا ذكرناه كرواهما فلا بد من النظر في دليله فان كان نهيًا ظنيًا يحكم بكراهة التحريم
 الا صارف للنهي عن التحريم إلى التنبه وان لم يكن الدليل نهيًا بل كان مفسدًا القتل الغير الجازم فهي تنزيهية
 اه وبهذا قلنا في اجمال الذي في عبارة الشارح وفي أبي السعود ثم الفعل اذا احسب كان واجبا أو ما في حكمه

ولو كان فرجة قلل داخل أن يمر على رقبته من لم
 يسترها لانه أسقط حرمة نفسه فتنبه (ويقرن)
 فباب أتم (الامام) وكذا المنفرد (في الصحراء)
 ونحوها (ستره بقدر ذراع) طولا (وخط)
 اصبع (لتبدل للناظر) بقربه (دون ثلاثة أذرع)
 (على) حذاء (أحد حاجبيه) لا بين عينيه
 واليمين أفضل (ولا يكنى الوضع ولا الخط)
 في خط طولا وقيل كالحراب
 (ويذكره) في خمسة فقرات أفضل بدائع قال
 الباقي فلو ضربه فمات لاني عليه منس
 الشافعي رضي الله تعالى عنه خلافا لنا على
 ما يفهم من كتبنا (تسبح أو) جهر بقراءة أو
 (إشارة) ولا يزداد عليها عندنا فقهستاني
 (لا يجرها) فانه يكره والمرأة تصفق لا يطن على
 بطن ولو صفق أرضه لم تفسد وقد تركا
 السنة تاريخية (وكفت ستره الامام) لكل
 (ولو عدم المرور والطريق جازر كراه)
 وفعلا أولى (وكره) هذه نعم التذبيهي التي
 موجهها خلاف الاولى فالقاري الدليل

من سنة الهدى ونحوها قال ترك يكره فحرم ما وان كانت سنة زائدة أو مافى حكمها من الادب ونحوه يكره تنزيها
 (قوله والاقتضية) راجع الى قوله ولا صارف فقط أى وان وجد الصارف فتتزيهية حلي (قوله سدل ثوبه)
 يقال سدل الثوب سدا من باب طلب وفصره الكرخى بأن يجعل ثوبه على رأسه أو على كتفيه ويرسل أطرافه
 من جانبه اذا لم يكن عليه سراويل اه فكرأته لاحتمال كشف العورة وان كان مع السراويل فكأته
 للتشبه بأهل الكتاب فهو مكروه مطلقا سواء كان للخيلاء أو غيره بحر وفي القهستانى السدل الارسال حتى
 يصيب الارض أو وضعه على رأسه أو كتفيه وارسال أطرافه من جوانبه فلا حذر من السدل بدخل اليد
 فى الكم وبشد الوسط بالمنطقة وفى العتاني لم يشدي كرهه لانه من يدع أهل الكتاب وقوله تحريرا للنهي الاولى
 تأخير بعد المضاف اليه (قوله وكذا القباء) الاولى ومنه لانه جعله فى البحر مما صدقته والقباء كل متفرج
 من أمام وأول من لبسه نبي الله تعالى سليمان على نبينا وعليه الصلاة والسلام (قوله بكم الى وراء) المراد أنه
 لم يدخل يديه فى كفيه وبه صرح فى البحر (قوله كشده) هو نحو الشال الذى يوضع على الكتفين قال فى البحر
 وظاهر كلامهم يقتضى أنه لا فرق بين أن يكون الثوب محفوفا من الوقوع أولا فعلى هذا كرهه الطيلسان
 الذى يجعل على الرأس وقد صرح به فى شرح الوقاية (قوله فلو من أحدهما لم يكره) مخالف لما فى البحر وصارنه
 قال فى الفتح ان السدل يصدق على أن يكون المنديل مرسل من كتفيه كما يعتاده كثير فيدق لمن على عنقه
 منديل أن يضعه عند الصلاة اه وظاهره أن الشدة الذى يعتاد وضعه على الكتفين اذا أرسل طرفا على صدره
 وطرفا على ظهره لا يخرج من الكراهة فانه عين الوضع انتهى فهذا تصريح بالكراهة اذا كان الوضع من كف
 واحد والشارح أخذ من عبارة الفتح حيث ذكر الكتفين أن الوضع من كف واحد لا يكره ويمكن أن يقال
 انه انما عبر بالكتفين لانه يعتاد وضعه عليهما من غير تعيين وليس المراد تقييد الكراهة بوضع عليهما
 معا (قوله كماله عذر) كبر وحر ولم يكن للتكبر وان كان للتكبر فهو مكروه مطلقا بحر (قوله فى الاصح) راجع
 الى قوله خارج صلاة كما أفاده فى البحر (قوله وفى الخلاصة) أى خلاصة الفتاوى كفى البحر وهو كالاتدرال
 على قوله وكذا القباء (قوله وهل يرسل الكم) لأن فى امساكه كف الثوب ونقل الارسال عن فعل فهم الاثمة
 (قوله والاحوط الثانى) لانه أبعد عن الخيلاء (قوله وكره كفه) سواء كان من بين يديه أو من خلفه عند
 الانضطاط بحر (قوله ولولتراب) رقيق لا يكره (قوله كشمر كم) سواء كان الى المرفق بين أولاه على الظاهر كفى البحر
 لصدق كف الثوب على الكل ولوشمرهما قبل الصلاة ثم دخل فيها الخلف فى الكراهة كذا فى النهر
 وفى الشربلالية ولا يكره مسح جبهته من التراب فى الصلاة والصحيح أنه يكره الا لا يذاع ولا بأس به بعد السلام
 قبل الفراغ والتراب أفضل ويخط صاحب الدرر ويكره مسح الجبهة من التراب يعنى بعد الفراغ من الصلاة
 لأن الملائكة تستغفرونه مادام عليها أبو السعد ودولا يكره مسح العرق الذى على جبهته ان دعت اليه حاجة
 والا كره تنزيها كذا فى البحر (قوله وعشه الخ) العبت فعل فيه غرض ليس بشرى والسفه ما لا غرض فيه أصلا
 فالحك باليد انما يكون عبثا اذا كان لغیر حاجة أما ان أكله نوى فى بدنه ضرره وأشغله فلا بأس بحكه ولا يكون
 من العبث بحر والعبث باب طرب هو اللعب وقيل العبث ما لا لذة فيه واللعب ما فيه لذة ودليل الكراهة قوله
 عليه الصلاة والسلام ان الله كره لكم ثلاثا العبث فى الصلاة والزفت فى الصيام والضحك فى المقابر وقوله عليه
 الصلاة والسلام ان فى الصلاة لشغلا ورأى عليه الصلاة والسلام رجلا يعبث فى الصلاة فقال لو خشع قلب
 هذا لمشعت جوارحه (قوله الحاجة) كسح العرق والحك باليد للضرورة (قوله ولا بأس به خارج الصلاة)
 قصده الرد على صاحب الهداية حيث قال لأن العبث خارج الصلاة حرام فحافظك بالصلاة ولذا قال السروجى
 وفيه نظرا ده وخارج الصلاة خلاف الاولى (قوله وصلاته فى ثياب بذلة) البذلة بالكسر ما لا يمان من الثياب
 قاموس أى عن الدنس وقيل ما لا يذهب بها الى الاكابر ومشي عليه الشارح والظاهر أن الكراهة للتنزيه
 كما فى البحر والمستحب أن يمشى على الرجل فى ثلاثة أبواب قيص وازار وعمامة أما لو صلى فى ثوب واحد متوشح به
 جميع بدنه كازار الميت يجوز صلاته من غير كراهة وتفسيره ما يفعله الصارف المتحصرة فان صلى فى ازار واحد
 يجوز ويكره وكذا فى السراويل وسر المنكبين فى الصلاة مستحب يكره تركه تنزيها عند أصحابنا ويكره مسترا القدمين
 فى السجود بحر (قوله وهنة) أعم مما قبله من وجه وظاهره مافى المنع أهم ما مراد فان وفى القهستانى أن الكراهة

فان فيها طمى الثوب ولا صارف قصرية
 والاقتضية (سدل) تحريرا للنهي (نوبه) أى
 ارساله بلا لبس معتاد وكذا القباء بكم الى
 وراء ذكره الحاجى كشده ومنديل يرسله من
 كتفيه فلو من أحدهما لم يكره كماله عذر
 كتفيه فلو من الأصح وفى الخلاصة اذا لم
 وخارج صلاة فى الاصح وفى الفتاوى لا يكره
 يدخل البدن فى كم أو يمسك خلاف والاحوط
 وهل يرسل الكم أو يمسك خلاف والاحوط
 الثانى قهستانى (و) كره (كفه) أى نفسه
 ولو تراب كشمر كم أو ذيل (وعشه الخ)
 بنوبه (ويجسده) للنهي (الحاجة) ولا بأس
 به خارج الصلاة (وصلاته فى ثياب بذلة)
 يلبسها فى بيته (وهنة) أى خدمة ان له غيره
 والا لا

للفعل في هذه الاشياء لا للصلاة وفي الجلابي أنها تكرر بسبب هذه الافعال وفي القاموس المهنة بالكسر
والفتح والتعريف وكلمة الخدق بالخدمة والعمل مهنة كتعبه ونصره مهنة وكرهه مهنة وكسر خدمه وضربه
وجهه اه (قوله واخذ درهم ونحوه) مما فيه شغل وقوله لم يمنعه أى من القراءة المسنونة كما في نور الايضاح
وقيد بالدرهم لانه لو كان فهو سكر تفسد وان لم يفسد والظاهر أن الكراهة في هذا التنزيه (قوله فلو يمنعه تفسد)
يظهر في الامام والمنفرد وهل المقتدى كذلك لانه قارئ حكاي ظاهر الشرح نعم (قوله لا تكاسل) أو لحرارة
أو تخفيف كما في المنع وفي الجنة كل شيء لا يلائم أعمال الصلاة وافعال المسلمين بكره (قوله ولا بأس به للتذلل)
ظاهرة أن الاولى عدمه لما ذكره السيد الامام في الملتقط أنه يكره على الاطلاق لان الخشوع خشوع القلب
وفي ذلك ترك هيئة الصلاة وتعظيمها وفي البحر ما يفيد في الكراهة أصلاً ولا لاهاتهما فكفر لا لاهاتهما والفرق
أن التهاون يرجع الى الكسل والاهانة ترجع الى الاستخفاف (قوله وصلاته مع مدافعة الاخبيين) لانه يشغل
عنه ويذهب بجنودهها (قوله للنهي) فهو مكروه تحريراً وكذا كل ما عبر به فيه (قوله وعقش شعره) أى ضفره
وقوله قاموس لقوله عليه الصلاة والسلام أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء وأن لا أكف شعراً ولا ثوباً والظاهر
أن الكراهة للتصريم ولا صارف ولا فرق بين أن يتعمده للصلاة أو لا يجر (قوله ولو يجمعه) أو يلق ذوائبه حول
رأسه كما تفعله النساء أو يجمعه من قبل القفا ومسكه بخيط أو خرقة غاية وأما ضفره مع إرساله فلا يكره
أبو السعود عن ابن العز (قوله للنهي) وهو ما روى عن معيقب أنه عليه الصلاة والسلام قال لا تمسح وأنت تصلي
فإن كنت لا بد فاعلا فواحدة (قوله لا لسجود التمام) أما التمسك بحقيقة فقرض أفاده في النهر وقوله
فبرخص أشار به الى أن الترك أفضل لانه أقرب الى الخشوع وقيل الفعل أفضل لانه يكون السجود على الوجه
المسنون والظاهر من الاحاديث الاول ويرجح أن الحكم اذا تردد بين سنة وبدعة كان ترك البدعة راجحاً على
فعل السنة مع أنه يمكن التسوية قبل الصلاة أفاده الشيخ زين (قوله مرة) قيد بها لان الزيادة عليها مكروهة
في ظاهر الرواية وقيل بفعل ترتيب كذا في منية المصلي (قوله وفرقة الاصابع) وهو غمزها أو مدتها حتى تصوت
بجر (قوله للنهي) راجع للجميع فورد لا تفرق أصابعك وقال ابن عمر في تشبيك الاصابع في الصلاة تلك صلاة
المغضوب عليهم ونهى صلى الله عليه وسلم أن يفرق الرجل أصابعه وهو جالس في المسجد ينظر الصلاة
وفي رواية وهو عني اليها (قوله الحاجة) كالحاجة الفاصلة وأخر حاجة يكره تنزيها لانها من الشيطان مجتبي
(قوله وضع اليد على الخاصرة) هي ما فوق أطراف الجنب المتصلة بالاضلاع وطرف الضلع المشرف على البطن
وقيل التخصر التوكؤ على العصا وهو مكروه في الفرض لغير ضرورة ولا في النفل على الاصح وقيل اختصار
الصلاة بحيث لا يتم حدودها وهو ان لم منه ترك واجب كره تحريراً وان أدخل سنة كره تنزيهاً هذا ما تقتضيه
القواعد بجر وقيل فيه غير ذلك (قوة) التوكؤ على العصا خارج الصلاة من سنن المسلمين ولكن بعد الاربعين
لقوله عليه الصلاة والسلام لا بن أنيس وقد أعطاه عصا تخصر بها فان المتخصرين في الجنة اه (قوله للنهي) لانه
ورد أنه راحة أهل النار وهم اليهود والنصارى أى يستريحون به في صلاتهم وأنه فعل المتكبرين ولا يليق بالصلاة
وأنه فعل الشيطان حتى قيل أن ابليس أبط من الجنة كذلك بجر (قوله تنزيها) بحث اصحاب البحر وتعبه
أخوه (قوله والاتفات بوجهه) ولا يفسد على المعتمد سواء عاد من ساعته أو تأخر وجعل الكراهة اذا كان لغير
عذر أو ما تحويه اهذ وفغير مكروه وانما كره لانه انحراف ببعض بدنه عن القبلة ولو انحراف بجميعه فسدت في بعضه
مكروه بجر (قوله للنهي) وهو ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم اياك والاتفات في الصلاة فان الاتفات
في الصلاة هلكت فان كان لا بد في التطوع لافي القريضة (قوله بكره تنزيها) فالاولى تركه لغير حاجة وفعله عليه
السلام اياه كان لحاجة تفقد أحوال المقتدين به مع ما فيه من بيان الجواز والافهوا كان يتطر من خلفه كما ينظر
من أمامه بجر والذي في الزيلى أنه مباح مستدل بفعله عليه الصلاة والسلام (قوله ويسدده تفسد) لا بد من
تعيينه بعدم العذر ولتمر بجهنم بأنه لو ظن أنه أحدث فاستدبر القبلة ثم علم أنه لم يحدث قبل الخروج من المسجد
لا تبطل ومقتضى التواعد أن الفساد بذلك مشروط بمقتد أو أركان كما قالوا في انكشاف العورة وفي أبي السعود
عن الزيلى الفساد مطلقاً وان قل حيث كان يقصد والا فان لم يلبث قدراً إذا ركن لم يفسد وانما تفسد يتصور
كله ذكره ببعضه عنده (قوله واقعاؤه كالكلب) فسره الكرخى بأن يشب قدميه ويقعد على عقبه واضعاً يديه

(واخذ درهم) ونحوه (في فيه لم يمنعه من
القراءة) فلو يمنعه تفسد (وصلاته طسراً) أى
كأنها (رأسه) لتكاسل (لا) بأس به (للتذلل)
وأما لاهاتهما فمافكره ولو سقطت فلتسونه
فأعادتها أفضل الا اذا احتاجت لتكوير أو
عمل كثير (وصلاته مع مدافعة الاخبيين) أو
والله (والرابع) للنهي (وعقش شعره)
لنهي عن كفه ولو يجمعه أو أدخل أمارفه
في أصوله قبل الصلاة أو ما فيها تفسد (وقلب
الاصابع) للنهي (الانسجود) التام فبرخص
(مرة) وتركها أولى (وفرقة الاصابع)
وتشبيكها ولو مستطير الصلاة وما شابهها
للنهي ولا يكره خارجها الحاجة (والتخصر)
وضع اليد على الخاصرة للنهي وبكره خارجها
تنزيهاً (والاتفات بوجهه) كره (أو بعضه)
للنهي ويكره بكره تنزيهاً وبعد روضه كره
(وقبل) فانه فاضى خان (تفسد يتصوره
والمعتد لا واقعاؤه) كالكلب للنهي

على الأرض وفسره الطحاوي بأن يقعد على التربة وينصب فخذه ويضم رصع كعبته إلى صدره ويضع يديه
على الأرض وهو الأصح لأنه أشبه بأفعال الكلب زيلبي أي كون هذا هو المراد بلطدبث لأن ما قاله الكرخي
غير مكروه فتح حال في البحر وينبغي أن تكون الكراهة تحريرية على ما قاله الطحاوي تنزيهية على ما ذكره الكرخي
لأن الكراهة لترك الجلسة المسنونة كما طلل به في البدائع وسواء كان الاعتناء في التشهد أو بين السجدة
أو في الأولى عدم التقييد ليشمل ما لو كان يصلي من قعود (قوله واقتراش الرجل) انما قيد به لأن المرأة تقترش
لأنه أسهلها بجر (قوله انتهى) انما نهي عنه الشارع لأنه صفة الكسلان والمتهاون مع ما فيه من التشبه بالسباع
والكلاب والظاهر أنم تحريرية انتهى المذكور ولا صارف بجر (قوله وصلاته إلى وجهه انسان) سواء كان
في الصف الأول أو في الصف الأخير وفي البحر عن الذخيرة بذكره لئلا يمام أن يستقبل المصل ولو كان بينهما صفوف
وهو ظاهر المذهب من (قوله كراهة استقباله) الضمير يعود إلى المصل وهو من إضافة المصدر لفعله فالكراهة
تتحقق من الجانبين ولما كان في كلامه اجمال بينه ما بعده وحاصله أن الكراهة على المتعدي والظاهر أن الكراهة
تحريرية لأنه يشبهه عبادة الصورة (قوله ولا حائل) أما إذا كان بينهما ما حائل كشخص ظهره إلى وجه المصل
لم يكرهه من (قوله ورد السلام) مكروه تنزيهية الفعل عليه الصلاة والسلام وقيل مفسد وهو ضعيف (قوله لا بأس
بتكلم المصل) غالباً من مقتضى المسكوك والمحجب والتعسير بلا بأس يقتضي أن الأولى عدمه (قوله
كلو طالب) أي المتكلم المفهوم من التكلم (قوله أم لو قيل له تقدم) هذا هو الذي وعده قبيل قوله وقصه على
غير امامه وقد مناضه عن الشرب إلى حلي (قوله خلافاً لما مر عن البحر) من عدم الفساد وهو المعقد (قوله
وكره التبرج) انما نهي به لأن صاحب هذه الجلسة قد ربح نفسه أي جعلها أربماً بالسائقين والفتن وتزييعها
ادخال بها تحت بعض (قوله بغير عذر) ككبر سن ووجع أقدام لأن الواجب يترك مع العذر فالسنة الأولى (قوله
ولا يكره خارجها) فيه رد على من كرهه خارجها وعلله بأنه جلوس الجارية (قوله والتأوب) هو تنفس ينفخ
منه الفم لدفع البخارات وهو ناشئ من امتلاء المعدة وثقل البدن فاذا تأهب فليكظم ما استطاع ويرده أولاً فان لم
يقدر فليضع يده أو كفه على فيه ووضع اليد ثابت في مسلم ووضع الكف بالنفاس عليه وان امكن أخذ شفته بإسنانه
فتركه وغطى الفم كره كافى للإصالة لأن التغطية انما يجب للضرورة ولا ضرورة إذا أمكنه الكظم بجره وغطى
بالجني وقيل هذا لأن مكان في حالة القيام وان كان في غيره فاليسرى نهر وعما جرت بدفعه أن يتذكر أنه عليه
الصلاة والسلام لم يتأهب قط (قوله انتهى) هو ما روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام أحدكم
في الصلاة فلا يغمض عينيه وظاهره أن الكراهة للتبرج وعلله في البدائع بأن السنة أن يرى يصره إلى موضع
سجوده وفي التغميض تركه هذه السنة ولأن كل عضو وطرف له حظ من هذه العبادة فكذلك العين وظاهره كراهة
التزيه قال في البحر وينبغي أن تكون الكراهة تنزيهية إذا كان لغير ضرورة ولا مصلحة (قوله الالكال خشوع)
أي فلا يكره بل ربما يكون أولى كافي البحر (قوله لأن العبرة للقدم) ولذا لو حلف لا يدخل دار فلان حث بوضع
القدمين وان كان باقي بدنه خارجها (تمة) سئل عما إذا صلى في غير المحراب الذي عينه الواقف للإمام قال الحوى
رأيت في فتاوى النعمان الغزي أنه لم ير نصاً في الكتب على ذلك والظاهر أنه مكروه لقوان غرض الواقف
وأن ذلك في الإمام الراتب لا في المنفرد ولا غير الراتب (قوله ان علل بالتشبه) هو الذي اقتصر عليه في الهداية
واختاره الإمام السرخسي وقال انه الأوجه حال في البحر والحاصل أن مقتضى ظاهر الرواية كراهة قيامه
في المحراب مطلقاً سواء اشتبه حال الإمام أو لا مكان المحراب من المسجد أولاً (قوله وان علل بالاشتباء)
أي على المصلين هو الذي رجحه في الفتح حيث قال ولا ينبغي أن امتياز الإمام مقرر لمطالوب في الشرع في حق
المكان حتى كان التقدم واجباً عليه وعمايه ما هنا كونه في خصوص مكان ولا أثر لذلك لأنه يجازى وسط
الصف وهو المطلوب اذ قيامه من غير محاذاته مكروه ونعائيه اتفاق المتين في بعض الأحكام ولا بدع فيه على
أن أهل الكتاب انما يخصونه بالمكان المرتفع على ما قيل فلا تشبه ورد في البحر عالياً يقاومه وقد علمت ظاهر
الرواية (قوله فلا اشتباء في نفي الكراهة) قد يقال بالتنزيهية مراعاة لظاهر الرواية (قوله على المكان) هو المذكرة
بفتح الدال لا غير المبنية للجلوس عليه والنون قيل أصلية وقيل زائدة (قوله انتهى) هو ما روى الحاكم من فتاوى
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقوم الإمام وتبقى الناس خلفه اه والعلل التشبه (قوله وهو الأوجه)

(واقتراش الرجل) (ذراعيه) (للهي)
(وصلاته إلى وجهه انسان) ككرهه استقباله
قالا استقبال المؤمنين المصل فالكراهة عليه والا
فعل على المستقبل ولو بعد أول حائل (ورد
السلام يديه) أو برأسه كما مره فرع لا بأس
بتكلم المصل واجابته برأسه كما لو طالب منه
شياً أو أرى درهما وقيل أجيداً وما نبيهم
أولاً أو قيل كم صليتم فأنشأ يديه أنهم صلو
وكعبتين أم لا وقيل له تقدم فتقدم أو دخل
أحد الصف فوسع له فورا فسدت ذكره
والجواب وخبره خلافاً لما مر عن البحر
(التبرج) تنزيهية خارجها لأنه عليه الصلاة
عذر ولا يكره خارجها لا مع أصحاب التبرج
والسلام كان جل جلوسه مع أصحاب التأوب
وكذا امر رضى الله تعالى عنه (والتأوب)
ولو خارجها ذكره مسكوب لأنه من الشيطان
والأنبياء محضو طون منه (وتغميض عينيه)
للهي الالكال خشوع (وقيام الإمام
في المحراب لا سجوده فيه) وقدماء خارج
لأن العبرة للقدم (مطلقاً) وان لم يشبهه حال
الإمام ان علل بالتشبه وان علل بالاشتباء
ولا اشتباء فلا اشتباء في نفي الكراهة (وانفراد
الإمام على المكان) لله في قدر الارتضاع
بذراع ولا بأس بدونه وقيل ما يقع به الامتياز
وهو الأوجه ذكره الكمال وغيره

وهو ظاهر الرواية والرواية قد اختلفت في المقدار ولاخذ بظاهر الرواية أولى (تقريبه) يكره للانسان أن يخص نفسه بمكان في المسجد يصلي فيه لانه به نصير الصلاة طبعها والعبادة متى صارت كذلك كان سبيلها الترك
 فلهذا كره صوم الابد أو السجود (قوله وكره عكسه) لما فيه من شبه الازدراء بالامام وهو أولى من التعليل باختلاف المكان ولعل الكراهة تنزيهية لأن النهي ورد في الأول فقط (قوله في الأصح) مقابله ما للطحطاوي
 من عدم كراهته لعدم التشبه فيه ومشي عليه قاضي خان في فتاواه وعزاه الى التوارد قال وعليه عامة المشايخ
 (قوله وهذا كله) أي الكراهة في صورتين (قوله بجمعة) مثال للمعذرة في الثانية ولكنه لا يظهر لأن بعض القوم مع الامام (قوله كالمكان مع بعض القوم) هذا مفهوم قوله وانفراد الامام على الدكان (قوله وبه جرت العادة)
 أي قيام الامام وبعض القوم دون الباقي كذا يخادم من البحر (قوله ومن العذر ارادة التعليم) هذا العذر في الأولى (قوله أو التبليغ) أي من الامام للقوم وقيل التبليغ من المبلغ فاذا انفراد المبلغ بمكان لاجل التبليغ
 لا تساع المكان وكثرة المصلين لا يكره لكن لا تظهر هنا كراهة وان لم يكن للتبليغ لوجود طائفة مع الامام اللهم
 الآن يقال المراد نفي كراهة انفراد المبلغ عن القوم لأن المطلوب الدخول في الصف (قوله في صف خلف صف)
 يشمل الصف الاخير اذا كانت القرعة في الأول (قوله وكذا القيام منفردا) أي قيام المؤتم الاتصاف بالتبليغ كما مر
 (قوله تركه أولى) لكثرة الجهل فربما أدى الى الفساد (قوله فلذا قال الخ) أي فلم يذكر الجذب لما مر (قوله وليس
 ثوب فيه تماثيل) أطلقه فشمع ما اذا صلى فيه أم لا لانه يشبه حامل الصنم وظاهر كلام النووي في شرح مسلم
 الاجماع على حرمة تصوير صورة حيوان وهو من الكبار لانه متوعد عليه بوعيد شديد وهو ما في الصحيحين عنه
 صلى الله عليه وسلم أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون يقال لهم احيوا ما خلقتم ثم قال وسواء صنعه
 لما عمن أول غيره فمنعته حرام بكل حال لان فيه مضاهاة لخلق الله تعالى وسواء كان في ثوب أو بساط أو درهم
 أو دينار أو فلس أو اناة أو حائط وغيرها اه فينبغي أن يكون حراما لا مكروها ان ثبت الاجماع أو قطعية الدليل
 بتواتره مجرد جواز في الخلاصة لمن رأى صورة في بيت غيره أن يزيلها وينبغي أن يجب عليه ولو استأجر مصورا
 فلا أجر عليه لان عمله معصية كذا عن محمد ولو هدم بيتا فيه تصاوير ضمن قيمته خاليا اه أبو السعود والتقيد
 بالبنس فيبعد أن يبيع ثوب فيه تصاوير لا يكره وقيل يكره أي فخر بما يدل ما قبل من رد شهادته اذا المكروه تنزيها
 لا يوجب رد الشهادة وحيث كان يبيعه موجبا رد شهادته فناجيه بالأولى فان نسجه تصوير وقوله تماثيل جمع
 تماثيل ما يصور مشبها بخلق الله تعالى من ذوات الروح والصورة أعم من ذلك حلي عن البحر وقيل بذى الروح
 لأن تصوير غير ذى الروح لا يكره واطاهر كراهة الصلاة الى الصليب للتشبه وان كان ليس تماثلا (قوله وأن يكون
 فوق رأسه) قالوا واشتد كراهة ما يكون على القبلة أمام المصلي والذي يليه ما يكون فوق رأسه والذي يليه
 ما يكون عن يمينه ويساره على الحائط والذي يليه ما يكون خلفه على الحائط أو الستر بجزء أو يكره جعل
 الصورة في البيت لما ورد ان الملائكة لا تدخل بيتا فيه كلب أو صورة نهر (قوله لا مقروشة) فلا يكره للاهانة
 واتقت الكراهة مع عموم الحديث السابق لوجود تخصص وهو ما في صحيح ابن حبان استأذن جبريل عليه
 السلام على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادخل فقال كيف ادخل وبينك فيه تصاوير فان كنت لا بد فاعلا
 فاطلع رؤسها واقطعها راسا أو اجعلها بسطا بجزء (قوله ولا تظهر الكراهة) وبها صرح محمد في الجامع الصغير
 وهو آخر كتب محمد تأليفا فاطاهر أنه لا يذكر فيه الا ما استقر عليه الحال (قوله ولا يكره) تقديره لا يصح مع قول
 المتن الاتي لا الابتكاف فالأولى اسقاطه لأن المتن في غيبة عنه حلي (قوله لانها مهانة أو في)
 أو في يده) أي المستورة (قوله أو على خاتمه بنقش) دليل عدم الكراهة ما ورد أنه كان على خاتم أبي هريرة رضي الله
 تعالى عنه ذبايتان ولما وجد خاتم نبي الله تعالى دانيال عليه الصلاة والسلام على عهد عمر رضي الله تعالى عنه
 كان على نفسه صورة أسد ولبوة بينهما صبي يلحسانه فلما نظر اليه عمر رضي الله تعالى عنه اغرورقت عيناه
 بالدموع ودفعه الى أبي موسى الأشعري وأصل ذلك أن بخت نصر حين استولى أخبر أن بعض من يولد
 في زمانك يقتلك فكان يتبع الصبيان فيقتلهم فلما ولد دانيال عليه السلام ألقته أمه في غيضة رجا أن ينحو
 بين القتل فقبض الله تعالى له أسدا يحفظه ولبوة ترضعه وهما يلحسانه فأراد بهذا النقش أن يحفظ منه الله
 تعالى عليه وكان لابن عباس رضي الله عنه كآتون محفور بصور صفار تارخانية (قوله أو كانت صغيرة) لأن

(وكره عكسه) في الأصح وهذا كله عند
 عدم العذر بجمعة وعبد فلو قاموا على
 الرغوف والامام على الأرض أو في المجرى
 لضيق المكان لم يكره كالمكان مع بعض
 القوم في الأصح وبه جرت العادة في جوامع
 المسلمين ومن العذر ارادة التعليم أو التبليغ
 كما به في البحر وقد منكر اهة القيام في صف
 خلفه بجمعة فرجة التمسح وكذا القيام
 منفردا بجمعة بجمعة فرجة بل يجذب أحدا من
 الصف ذكره ابن الكمال لكن قالوا في زماننا
 تركه أولى فلذا قال في البحر يكره وحده الا اذا
 لم يجده فرجة (وليس ثوب فيه تماثيل) ذي
 روح (وأن يكون فوق رأسه أو ينفذ به
 أو ينفذ به) عينة أو بسطة أو جعل مصورة
 أو ينفذ به (ولو في وسادة منصوبة لا مقروشة
 تماثيل) ولو في وسادة منصوبة لا مقروشة
 (واختلف فيما اذا كان) التمثال (خلفه)
 والافواه الكراهة ولا يكره (لو كانت تحت
 قدميه أو) محل جلوسه لانها مهانة أو (في)
 يده) عبارة الشئى بده لانها مستورة بشيء
 (أو على خاتمه) بنقش غير مستنقش قال في البحر
 ومفاده كراهة المستنقش لا المستنقش
 أو صورة أو ثوب آخر أو آفة المستنقش (أو كانت
 صغيرة) لا تبين تفاصيل أعضائها

الصغار جذا لا تعبد فليس لها حكم الوثن (قوله لناظر قائما) أي لا يقصر بليغ وتأمل كافي القهس حقا
أولناظر من بعد على مافي الكافي (قوله أو مقطوعة الرأس) ومثل القطع طلاؤه بشي وخياطته بضيطة وخ
وقسله وانتفت الكراهة لأنها لا تعبد بدون الرأس عادة وأما قطع الرأس عن الجسد بضيطة يلصقه عليه
بقاء الرأس فلا يثنى الكراهة لأن من الطير ما هو مطوق فلا يفتق القطع بذلك وقيد بالرأس وما بعده لا
لا اعتبار بإزالة الحاجبين أو العينين لأنها لا تعبد بدونها ولا يقطع البسدين والرجلين كافي البصر (قوله لا تعبد
بدونه) إنما لا تذكر الصلاة إليها لأنها صورة ميت وهو لا يعبد (قوله أو لغير ذي روح) كشجر ولو مثيرا خلا
لما هو وذلك لما روي أن رجلا جاء إلى ابن عباس فقال اني رجل أصورا صور فأقتنى فيها فقال له ادن مني قد
وكرر ما رآه أخرى حتى وضع يده على رأسه فقال أنبتك بما سمعت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
كل مصورا في النار يجعل له بكل صورة صورها نفسا فتعذبه في جهنم قال ابن عباس فان كنت لا بد فاعلم
فاصنع الشجر وما لا تقدر له (قوله لأنها لا تعبد) على الجميع ما تقدم (قوله وخبر جبريل) وهو ما أخرجه مسلم عن
عائشة رضي الله تعالى عنها وأعد رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل في ساعة يأتيه فيها غياث تلك الساعة
ولم يأت في يده عصا فألقاها وقال ما يخاف الله وعده ولا رسوله ثم التفت فاذا جبريل كلب تحت سريره فقال
ما هذا يا عائشة متى دخل هذا الكلب هنا فقالت والله ما دريت فأمر به فأخرج فجاء جبريل عليه الصلاة
والسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعدتني فجاءت لك فم تأت فقال منعني الكلب الذي كان
في بيتك أنا لا ندخل بيتا فيه كلب ولا صورة - لمبي - عن القنق وفيه أن حديث جبريل في الدخول وعدمه
لا في كراهة الصلاة إليها (قوله مخصوص بغير المماناة) لما تقدم أن جبريل استأذن في الدخول على النبي عليه
الصلاة والسلام فقال ادخل فقال كيف أدخل وفي بيتك ستتر فيه تصاور فان كنت لا بد فاعلا فاقطع رؤسها
أو اقطعها وسائده واجعلها بسط طاحلي - عن القنق (قوله كما بسطه ابن الكمال) في نسخة باسقاط لفظة ابن وهو
صحيح لما رأيت من نقله عن الكمال ويحتمل أن يكون ابن الكمال بسطه في شرح الهداية أو غيره من مؤلفاته
حلي (قوله في امتناع ملائكة الرحمة) قيد بهم إذا لم يقطع لا يفارقون الإنسان إلا عند الجماع أو الخلاء
في شرح البخاري وينبغي أن يراد باللفظة ما هو أعم من الكرام الكائنين والذين يحفظونه من الجن نهر (قوله
تفاه عياض) وجعل الأحاديث مخصصة وذكر القولين في البصر والنهر من غير ترجيح (تقنة) زاد في نور
الايضاح كراهة التطي والصلاة قريبا من التماسية وبحضرة طعام يميل إليه وأن يكون بين يديه قوم ينام وكان
يجب لو ظهر من التائم صوت يفتك المصلي أو ينجل التائم إذا اتقه وأن أمن ذلك فلا بأس (قوله عند الاسمي
والسور) أما عند الناس وغيرهم ذكره اتفاقا كافي غاية البيان (قوله باليد) سواء كان بأصابعه أو بضميمة يمسك
والعبد بالسان مفسدا اتفاقا بجر (قوله فلا يكره) لأنه أسكن للقلب وأجلب للتشاط وأقر النبي صلى الله عليه
وسلم المرأة التي رآها تعبد التسبيح بالحصا (قوله لا بأس باتخاذ المسبحة) لأنه عليه السلام دخل على امرأة وبين
يديها نوى أو حصا تسبح فيه فقال أخبرك بما هو أيسر عليك من هذا وأفضل الخ فلم ينهها عن ذلك وإنما أرشدها
إلى ما هو أفضل وأيسر ولو كان مكروها ليلزم لها ذلك والمسبحة لا تزيد على الحصا إلا بالضم وبعده في خيط ومثل
ذلك لا أثر له في المنع إلا أن يترتب عليه رياء أو سمعة أم أبو السعود عن البصر (قوله لا يكره قتل حية أو عقرب)
لحديث العيصين اقلوا الاسودين في الصلاة الحية والعقرب (قوله ان خاف الاذى) والافكره كافي النهاية
وقيد بالحية والعقرب لأن القمل والبرغوث يذفن ويكره قتله عند الامام وقال محمد القتل أحب إلى - وأي ذلك
فعل فلا بأس به وأهل الامام إنما اختاروا الدفن لما فيه من التره عن اصابة الدم يد القاتل أو ثوبه وان كان معفو
عنه هذا اذا تعرضت القسمة ونحوها بالاذى فان لم تتعرض كرهه الاخذ فضلا عن غيره وهذا كله خارج
المسجد أما في المسجد فلا بأس بالقتل بشرط تعرضها للبالاذى ولا يطرحها في المسجد بطريق الدفن أو غيره
الا إذا غلب على ظنه أنه يظهر بها بعد الفراغ من الصلاة وبهذا التفصيل يحصل الجمع بين ما سبق عن الامام
أنه يذفن في الصلاة أي في غير المسجد وبين ما روى عنه أنه لو دفن في المسجد أسأه نهر (قوله اذا امر بالاباحة)
جواب سؤال ورد حاصله لما ذالم يكن قتلها مستحب لا امر بالقتل (قوله فالاولى ترك الحية) أي حيث كان
الامر بالقتل لئلا نخش منها الاذى الاولى ترك كذا هو قتل الحية البيضاء السكونها من الجلق وتقول عليه

لناظر قائما وهي على الارض ذكره الحلي
(أو مقطوعة الرأس أو الوجه) أو مقطوعة عضو
لا تعبد بدونه (أو لغير ذي روح لا) بكره لأنها
لا تعبد وخبر جبريل مخصوص بغير المماناة
كما بسطه ابن الكمال واختلف المحققون في
امتناع ملائكة الرحمة بمألى التقدين فنفاه
عياض وأنبه النووي - (و) في غير غيرها
عند الآتي والسور التسبيح باليد في الصلاة
مطلقا ولو نقلها خارجا فلا يكره كعهده
بقلبه أو بغير آتاه له وعليه يصل ما جاء من
صلاة التسبيح - فرع لا بأس باتخاذ المسبحة
بغير رياء كما بسطه في البصر (لا) بكره (قل حية
أو عقرب) ان خاف الاذى اذا امر بالاباحة
لأنه منفعه لنا فالاولى ترك الحية البيضاء
نحوه الاذى (مطلقا)

الصلاة والسلام ياكم والحية البيضاء بل الاولى أن يحتاط في قتلهم كما في النهاية معزيا الى صدور الاسلام حيث
 تامل والصحيح من الجواب أن يحتاط في قتل الحيات حتى لا يقتل جنيا فانهم يؤذونه أذى كثيرا بل إذا رأى
 حية وشك أنه جني يقول خل طريق المسلمين ومرفان مرتزكه فان واحدا من اخوتي هو أكبر سنا مني قتل حية
 كبيرة بنسف في دار لنا فضر به الجن حتى جعلوه زمنا لا تضر لرجلاه قريبا من الشهر ثم عالجناه وداويناه
 بارضاء الجن حتى تركوه فزال ما به وهذا مما عاينته بعيني اه لكن في القهستاني عن شرح التأويلات أنهم
 أضعف من الانس حتى لا يقدر على اطلاق أحد من الانس ولا على سلب أموالهم وفساد طعامهم
 وشرابهم (قوله ولو يعمل كثير) ولو باختراف عن القبلة على الاظهر قاله السرخسي (قوله لكن صحيح الحلي
 الفساد) وهو ما عليه عامة شيوخ الجامع الصغير ورواية مبسوط شيخ الاسلام قال الكمال الحق الفساد
 فيما يظهر لكن لا أنهم يباشرون في الصلاة بغير ملص (قوله الى ظهر قاعد) أما الصلاة الى الوجه فمكرهة وقد
 مر حكمها (قوله يتحدث) أفاد كلامهم هنا أنه لا كراهة على المتحدث ولذا قل الشرح أن بعض الصحابة كان
 يصلي والبعض يتذاكروا ولم ينههم النبي صلى الله عليه وسلم بغير المراد بالحديث ما يعم الذكرا الجهر (تنبيه) جاء
 في الحديث ما اقتضى طلب الجهر نحو وان ذكرني في صلاة ذكرته في ملاخيبر منه والذكر في ملا لا يكون
 الا عن جهر وهذا أحاديث اقتضت طلب الاسرار والجمع بينهما أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص
 والاحوال كاجتماع بين الأحاديث الدالة على طلب الجهر بالقراءة والدالة على الاسرار به بحيث خيف الربا
 أو تآذى المسلمين أو التباس فلا خفاء أفضل وعليه يحمل خبر الذي ذكر الخفي والجهر أفضل حيث خلا عما ذكرناه
 أكثر علا وتعدى فائدة السامعين ويوقظ قلب الذاكر وأما قوله تعالى ولا تعبدوا الله لا يجب المعتدين فالراجح
 في تفسيره أن الامتناع هو التجاوز عن المأمورة والاختراع فيما لا أصل له في الشرع وتفسيره بالجهر بالدعاء
 مردود وما في الثانية من أن رفع الصوت بالذكر حرام محمول على الجهر المضروب في البرازية عن الفتاوى أن الجهر
 بالذكر في المسجد لا يمنع منه احتراز من الدخول تحت قوله تعالى ومن أعظم عن منع مساجد الله أن يذكر فيها
 اسمه أو قال - عود بتصرف (قوله ولا الى مصنف) لأن في تقديمه تعظيمه وتعظيمه عبادة كما أن الاستغفار به كفر
 فانضمت هذه العبادة الى عبادة أخرى فلا كراهة (قوله أوسيف) لأنه سلاح ولا يكره التوجه اليه فقد صرح عن
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يصلي الى العترة وهي سلاح بحر وهذا إذا لم يشغله بركته والا كره ان لم يكن
 في حال قتال والاجاز مطلقا أبو السعود (قوله مطلقا) سواء كانا موضوعين بين يديه أو مطلقين بغير (قوله أو شمع)
 فيه لغتان استعمال الناس أخفهما وهو السكون والوجه فتح الميم بغير وفي القاموس الشمع بالتحريك
 والسكون موله والذي يستصحب به أو الخارج من العسل اه قال في البصير فيجب أن يكون عدم الكراهة
 متفقا عليه فيما إذا كان الشمع على جانبيه كما هو المعتاد في مصر والحروسة ليالي رمضان (قوله لأن
 الجوس الخ) اه للثلاثة قبله (قوله لما مر) اه لعدم الكراهة وهو كونها هامة حلي (قوله يكره اشتغال
 الصماء) هي إدارة الثوب على الجسد من غير اخراج اليد هي بعدم منفذ يخرج يده منه كالصخرة الصماء
 والظاهر أن الكراهة تحريمية لقوله عليه الصلاة والسلام إذا كان أحدكم ثوبا فليصل فيه ما كان لم يكن
 الا ثوب فليتر به ولا يشغل اشتغال اليهود وقيد في البدائع بأن لا يكون عليه سراويل وانما كرهه لأنه لا يؤمن
 انكشاف العورة أي والنهي الوارد للتشبه باليهود (قوله والاعتبار) وهو لف العمامة حول الرأس وابداء
 الهامة وقد نهي عنه فكراهته تحريمية وعلة في الوالحية بأنه تشبه بأهل الكتاب وهو مكره خارج
 الصلاة قضيا أولى بغير قليل زيادة (قوله والتلثم) تغطية الانف والقم زيلي وفي القاموس التلثم ما كان
 على القم من النقاب واللقام بالقام ما كان على الارنية منه اه وهو مكره تحريما لأنه يشبه فعل الجوس حال
 عبادتهم النيران أبو السعود عن الزيلي (قوله والتختم) أي ان كان بلا حروف والأفسد الضرورة فهو
 كالتمخ (قوله وكل عمل قليل) الظاهر أن الكراهة فيه تنزيهية (قوله قبل الاذي) أما بعد فلا بأس به وقد مر
 مستوفى (قوله وترك كل سنة) كوضع اليدين على الأرض قبل الركبتين ورفع الركبتين قبلهما إذا قام
 الا من عذر وأن يرفع رأسه أو ينحسره في الركوع وأن يجهر بالتسمية والتأمين وأن لا يضع يديه موضعها
 الا من عذر وأن يترك التسبيحات في الركوع أو السجود وأن ينقص منها وأن يأتي بالأذكار المنسوبة

ولو يعمل كثير على الاظهر لكن صحيح الحلي
 الفساد (و) لا يكره (صلاة الى ظهر قاعد)
 (قوله يتحدث) الا اذا خيف القطر
 (قوله لا الى) مصنف أوسيف مطلقا أو
 بحدية (و) لا الى (قوله لا الى) (قوله لا الى)
 شمع أو سراج أو نار توقد لأن الجوس اعم
 تعبد الجهر لا النار الموقدة تنبيه (أو على بساط
 فيه غائب لن لم يسجد عليها) لما مر انتهى
 وفروع يكره اشتغال الصماء والاعتبار
 والتلثم والتختم وكل عمل قليل بلا عذر
 تعذر لقوله قبل الاذي وترك كل سنة
 أو مستحب وحل الطفل

في الاستقالات بعد تمام الانتقال وفيه خلافان تركها في موضعها والاتباع بها في غير موضعها والحاصل
 أن السنة ان كانت مؤكدة قوية لا يبعد أن يكون تركها مكروها وتحريما كترك الواجب وان كانت غير مؤكدة
 تركها مكروها تنزيها كما في الامثلة المذكورة وان كان ذلك الشيء مستحباً أو مندوباً وليس بسنة فنبغي أن
 لا يكون تركه مكروها أصلاً إلا أنه يشكك عليه ما قالوا أن المكروه تنزيهاً يرجعه إلى خلاف الأولى ولا شك
 أن ترك المستحب خلاف الأولى بحروفه أنه يضيق الفارقة بين السنة غير المؤكدة وبين المستحب والمشهور خلافه
 (قوله وما ورد) من صلى الله عليه وسلم أمامة بنت زينب في الصلاة إذا قام ووضعها إذا سجد (قوله وتبدأ به)
 ولو أمامة (قوله وفور قدر) أي يلزم منه خروج بعض ما فيه أن لم يدركه ومثل ذلك طلب كافر منه عرض الإسلام
 عليه كذا في شرح نور الإيضاح للعلامة أبي السعود (قوله ما قيمته درهم) وما دونه كذلك حتى من امداد
 الفلاح (قوله ويستحب لدافعة الاخبثين) في نور الإيضاح وشرحه للسيد أبي السعود وتكره مع مدافعة
 الاخبثين أو الریح أو مع نجاسة غير مانعة الا اذا خاف فوت الوقت أو الجماعة والاندب قطعها قال في السراج
 ان كانت النجاسة قد ردمت درهم فذكره الصلاة أجماعاً وان كانت أقل وقد دخل في الصلاة ينظر ان كان في الوقت
 ساعة فالأفضل ان التمسوا استقبال الصلاة وان كان تفوته الجماعة فان كان يجدها الماء وجماعة آخرين في موضع
 آخر فذلك أيضاً يكون. وذا بالصلاة يبين وان كان في آخر الوقت أو لا يدرك الجماعة في موضع آخر يضي على
 صلاته ولا يقطعها اهـ والظاهر أن الكراهة تحريمية تجوزهم رفض الصلاة لاجلها ولا ترفض للمكروه تنزيهاً
 وسوى الكمال بين الدرهم ودونه في رفض الصلاة والكراهة محتصرة (قوله وللخروج من الخلاف) أعم من
 كونه في المذهب أو لا (قوله ويجب) الظاهر منه الاقتراض (قوله لا غائبة ملهوف) بشرط القدرة على الدفع
 سواء استغاث به أم لا ذكره الشرنبلالي (قوله وغيره) مثله تردى أعمى في بئر (قوله لا لنداء أحد أو يد المراد
 بهما الاصول وان علوا وظاهراً سابقه في الوجوب فيجتمعت نذب الاجابة (قوله بلا استغاثة) أما ما فيجب
 كما في الاجنبى (قوله الا في النفل) أي فيجب وجوباً وان لم يستغث لانه لم يعبى اسرائيل على ترك الاجابة
 وقال صلى الله عليه وسلم ما عناءه لو كان فقها لا جاب أمه وهذا ان لم يعلم أنه يصلى فان علم لا يجب الاجابة لكنها
 أولى كما يستفاد من قوله لا بأس الخ فقوله فان علم الخ تفصيل للحكم المستثنى (قوله وكره تحريماً استقبال
 الخ) لما أخرجه السنة عنه صلى الله عليه وسلم إذا أتيت الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا
 أو غربوا جرح وكذا يكره استقبال الشمس والقمر والريح من غير عن البناء وهل الكراهة متعمدة حرره (قوله
 بالفرج) قال المطرزي اسم يعم قبل الرجل والمرأة باتفاق أهل اللغة جوى (قوله وكذا استدبارها) أي على أصح
 الروايتين فيه وقبل لا يكره الاستدبار ولو استقبل ناسياً فذكر يندب له الانحراف بقدر الامكان كذا في الشارح
 وغيره وينبغي أن يجب ويدل على ذلك ما في البرازية لو تذكر بعد استقبالها فأنحرف عنها فلاثم عليه وقبل لا يكره
 الاستقبال أيضاً وقيل ان كان ذنبه ساقطاً على الارض فليس استقباله الا لو كان رافعه قالوا ينبغي أن يكون مكروها
 بناءً وانما ذكرنا هذه الروايات ليقولوا احداها عند الضرورة ثم هذا في غير حال الاستجماء أما فيه فلا يكره شيء مما ذكر
 واعلم أن هذا مكرر مع ما سبق له في فصل الاستجماء (قوله كما كره البالغ الخ) الظاهر منه التحريم (قوله امساك صبي
 نحو القبلة) ومثله الباسه حريراً أو ذهباً أو فضة اذا كان ذكر أو قوله ليبول أي أو يتغوط وقوله نحو القبلة مثلها
 الشمس والقمر والريح (قوله متدرجاً به) أو رجل واحدة ومثل البالغ الصبي في الحكم المذكور (قوله أي عمداً)
 أي ومن غير عمد أو ما بالعدراً أو السهو فلا (قوله لانه اساءة أدب) أفاد أن الكراهة للتنزيه (قوله أو إلى معصف أو شئ
 من الكتب الشرعية) قال في النهر ولا ينبغي تفاوت مراتب الكراهة في هذه المواضع (قوله من تقع عن المحاذاة)
 ظاهره ولو كان الارتفاع قليلاً (قوله وكما كره غلق باب المسجد) الغلق بالسكون اسم من الاغلاق مصدر أغلق
 وبقتضين ما يغلق به الباب وانما كره لانه يشبه المنع عن العبادة وقال تعالى ومن أعظم من منع مناجاة الله
 أن يذكر فيها اسمه ومن كراهة الغلق يعلم جهل بعض مدرسي زماننا من منعهم من يدرس في مسجد تقرر
 في تدريسه أو كراهتهم لذلك زاعماً الاختصاص به دون غيرهم حتى سمعت من بعضهم يضيفها إلى نفسه
 ويقول هذه مدرستي أو لا تدرس في مدرستي وأجيب من ذلك أنه اذا غضب على شخص يمنعه من دخول
 المسجد تخوضوا بأمر ديني وهذا كاهل عظيم ولا يبعد أن يكون تكبيره فلا يتعين مكان مخصوص

وما ورد نسخ تجدث ان في الصلاة لشغل
 ويباح قطعها لئلا يقتل حية وتبدأ به وفور
 قدر وضاع ما قيمته درهم له أو غيره ويستحب
 لدافعة الاخبثين وللخروج من الخلاف ان
 لم يجتف فوت وقت أو جماعة ويجب تركه
 ملهوف وغيره وحرى لا لنداء أحد أو يد
 بلا استغاثة الا في النفل فان علم أنه يصلى
 لا بأس بأن لا يجيب وان لم يعلم أجابه (وكره)
 تحريماً (استقبال القبلة بالفرج) ولو في
 انطلاء (بالمذيت التغوط) وكذا استدبارها
 في الاصح (كما كره) البالغ (امساك صبي)
 ليبول (نحو القبلة) كما كره (متدرجاً به
 في نوم أو غيره اليها) أي عمد لانه اساءة أدب
 قاله منسلاً بكبيراً (أو إلى معصف أو شئ من
 الكتب الشرعية) الا أن يكون على موضع
 من تقع عن المحاذاة فلا يكره قاله الكمال
 (و) كما كره (غلق باب المسجد)

لا خذ حتى لو كان للمدرس وضع من المسجد يدرس فيه فسبقه غيره اليه ليس له ازعاجه واقامته منه بحر
(قوله الا تخوف على متاعه) فلا بأس به في غير أو ان الصلاة والمدار على خشية الضرر ولا فرق بين زمانها
وغيره وفي نفي البأس إشارة الى أنه لا يجب فعله وقال تاج الشريعة بل يجب ذلك صيانة للناديل والمصاحف
شربلالية والتدبير في الغلق لاهل المحلة فانهم اذا اجتمعوا على رجل وجعلوه متوليا بغير أمر القاضي يكون
متوليا (قوله ويكره تحريم الوطء فوقه) وبالأولى فيه قال في الفتح القول بالكرهية هو الحق لان قوله تعالى
ولا تبشروهن الآية يحتمل الحرمه للاعتكاف والمسجد فكانت ظنية وبطلها ثبت الكراهية لا الحرمه
ويكره مسح الرجل من الطين والردغة بأسا وانه المسجد أو حائطه وان مسح بجمه مسير مائة فيه لا بأس والأولى
أن لا يفعل والمسح بترابه المجتمع لا بأس به كالمسح بخشبة موضوعة في المسجد ويكره بالمتباعدة لان لها حكم
الأرض ويصان عن القاذورات ولو طاهرة فلا يجوز ذلك ويكره البصاق فيه ولا ياتي فوق الحصر ولا تحتها
لحديث ان المسجد لينزوي من الخامة كما ينزوي الجلد من النار اه والآنزوا له حقيقة أوله لا تكذب يأخذ الخامة
بكمه أو بشئ من ثيابه لما ورد أن رجلا يوم القيامة كالمسك فان اضطر كانت الخامة فوق الحصر أقل ضررا
من تحتها لانها ليست من المسجد وان لم يكن فيه حصر يدنها في التراب فانه كفارتها كما ورد في الحديث ولا يدعها
على وجه الأرض بحر يتصرف (قوله والبول والتغوط) ولو حصورا ولو رأى من يبول فيه لا يقبضه - حتى يفرغ
خوف الانتشار كما ورد به الحديث (قوله واغتذاءه طريقا) ظاهره أن الكراهية لا تثبت بجزء لان الاتحاد يدل
على الاعتقاد وفيه نظر نعم لا يقبضها ما في القنية ولو توسطه فندم قبل يخرج من المكان الذي دخل منه
وقبل يصلي ثم يخبر وقبل ان كان محدثا خرج من حيث دخل ثم (قوله بغير عذر) أما اذا اضطر الى جهة
بعضه طريقا فانه يجوز ويكره ما به من الخائف والكافر لا الدابة كما سيأتي في الوقف قاله الطائي وظاهره
أن الطرف متعلق بالآخر ولا مانع من تعلقه بسابقه أيضا (قوله بنفسه) يخرج عنه بذية الاعتكاف
وان لم يمكث شربلالي (قوله وادخال نجاسة فيه) وان لم نصب المسجد أبو السعود (قوله فيه) أفاد بالتقيد
أنه يجوز في غيره (قوله ولا تطينه بنجر) ولو كان الماء الذي خطب الطين طاهرا وعلى قول من اعتبر الطاهر
منهما لا بأس به أفاده في البحر (قوله ويحرم ادخال صبيان) لما أخرجه المنذري من فروع ابن وهب - ما ذكر
صبيانكم ومجانينكم ويعكم وشراكم ورفع أصواتكم ومل سبوفكم واقامة حدودكم وجروها في الجمع واجعلوا
على أبوابها الطاهر اه واختلاف المشايخ في كراهية اخراج ريح في المسجد بحر وتقدم أن الأصح منه (قوله
وصلاته فيهما) أي في النعل والناصف الطاهرين (قوله لا يكره ما ذكر) من الغلق الخ (قوله جعل فيه مسجد)
قال في البحر يستحب للرجل والمرأة أن يتخذ في الدار مكانا خاليا للصلاة فيه أمر النبي صلى الله عليه وسلم
(قوله لا في غيره) ظاهره أنه يجوز البول والتخلى والوطء في على العيد والمنازل ولا يخفى ما فيه فان الباني
لم بعده لذلك فينبغي أن لا تجوز هذه الثلاثة وان حكمنا بكونه غير مسجد وانما تظهر فائدة في بقية الأحكام
التي ذكرناها وفي - دل دخول الجنب والحائض بحر (قوله به يفتي) - مقابله ما ذكر تاج الشريعة أن - على العيد
كالمسجد لانه اعتد لا قامة الصلاة فيه بالجماعة لا عظم الجوع على وجه الاعلان الا انه يصح ادخال الدواب
فيه ضرورة الخشية على ضياعها وقد يجوز ادخال الدواب في بقعة المسجد كان العذر والضرورة اه (قوله
كفناه مسجد الخ) التشبيه فيه من حيث الحكمين السابقين (قوله ومساجد حياض) هي ما يطب ينونها
يجنب الحياض للصلاة عليها ومساجد الاسواق حوزة يصلي فيها أهل الاسواق والخوزات التي في الشوارع
تعطى حكم المساجد كما أفاده بقوله لا قوارع وهذه الاشياء فادرة في مصر (قوله ولا بأس بتشبه الخ) أفاد
المصنف أن الأولى عدمه لحديث ان من أشراط الساعة تزين المساجد اه والذي في البحر نفي الكراهية أصلا
حيث قال واصحابنا قالوا بالجواز من غير كراهية ولا استعجاب (قوله لانه يلهم المصلي) وبما يفتي أن الكراهية
تحريمية (قوله ويكره التكاف الخ) يحتمل أنه تقيد له صنف أي محل نفي البأس في النقش اذا لم يتكاف دقاته
(قوله ونحوها) كاختساب ثيئة ويأض بنحوه بيداخ (قوله دون السقف) يدل بفهمه على كراهية نقش
جداري المينة والميسرة ويؤيده تعليلهم بأنه يلهم المصلي فان حائط المينة والميسرة اذا كانا منقوشين بلهيات
وهو قريب منهما صلى (قوله وظاهره) أي ظاهر التعليل بأنه يلهم المصلي والبحث للشربلالي (قوله يجس) بالفتح

الا تخوف على متاعه بافتي (و) يكره
تحريميا (الوطء فوقه والبول والتغوط)
لانه مسجد الى عنان السماء (واغتذاءه
طريقا بغير عذر) وستر في القنية بنفسه
باغتذاءه (وادخال نجاسة فيه) وعليه
(فلا يجوز الاستصحاب بدنه نجس فيه)
ولا تطينه بنجر (ولا البول) والقصد (فيه
ولو في اناء) ويحرم ادخال صبيان ومجانين
في المسجد (قوله بغير عذر) جعل فيه
الاعتكاف (قوله بغير عذر) جعل فيه
(لا) يكره ما ذكر (قوله بغير عذر) جعل فيه
مسجد (بل ولا فيه لانه ليس بمسجد شرعا
(و) أما (التخذ للصلاة جنازة او عيد) فهو
مسجد في حق جواز الاقتداء وان اتصل
الصفوف رفقا بالناس (لا في غيره) به
يقبض ثيابه (خل دخول الجنب والحائض)
كفناه مسجد ودرباط ومدرسة ومساجد
حياض واسواق لا قوارع (ولا بأس بتشبه
خلاصها به) فانه يكره لانه يلهم المصلي
وبكره التكاف بدقائق النقوش ونحوها
ويكره في جدار القبلة قاله الحلبي وفي حظر
خصوصا في جدار القبلة في المصلي دون السقف
المجتبى وقبل يكره في المصلي دون السقف
والثمن اتمى وظاهره أن المراد بالخراب
جدار القبلة فليحفظ (يجس وما ذهب)

والكسر معرب كج وتسميه العرب قصة (قوله لو بآله الحلال) فلو المال خبيثاً وفيه شبهة انطبقت بكروه لا لآله
 تعالى لا يقبل الا للطيب فيكره لو يث يثمه لا يقبله تاج الشريعة (قوله ومن متوليه) لما فيه من تضييع
 المال ونقص غير المسجد موجب للضمان الا اذا كان معذور الاستغلال زيد الاجرة فلا بأس به بجر (قوله
 ولا بأس به) الظاهر أن المراد الجواز المستوي الطرفين لأنه خلاف الاول (قوله وغمامه في البحر) حيث قال
 وأراد ومن المسجد داخله لقول صاحب النهاية لأن في التزيين ترغيب الناس في الاعتكاف والجلوس
 في المسجد لا انتظار الصلاة وذلك حسن اه فيفيد أن تزيين خارجة مكروه ومن مال الوقف لا يجوز فعله مطلقاً
 لعدم الفائدة فيه خصوصاً اذا قصد به حرمان أرباب الوظائف كما شاهدناهم في زماننا من دهنهم الحيطان
 الخارجية اه (قوله مكة) على حذف مضاف أي مسجد مكة وكذا ما بعده الى الاقدم حلي والافضل ترجع
 الى كثرة الثواب (قوله ثم قباء) بالقصر والمتمصرف وغير منصرف والقفاف مضمومة (قوله ثم الاقرب) فيه أن
 الابعد فيه كثرة الخطوات وهي موجبة لكثرة الحسنات (قوله أفضل اتفاقاً) أي من الاقدم والاعظم والاقرب
 لا حرازه فضيلتي الصلاة والسماع (قوله أفضل من الجامع) هو أحد قولين في المذهب الثاني أن الجامع أفضل
 لكثرة الثواب فيه بكثرة المصلين (قوله والصحيح الخ) لقوله صلى الله عليه وسلم لو لم يمسجدى هذا الى صنعاء
 لكان مسجدي كافي المقاصد الحسنة وان تكلم فيه ومتران الاصح ما ذكره النووي من اختصاص الثواب
 بما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم اعتباراً بالاشارة (قوله وقيل ان تخطي) هو الذي اقتصر عليه الشارع
 في الخطر حيث قال فرع يكره اعطاء ما قبل المسجد الا اذا لم يخطرقاب الناس في المختار لأن علياً تصدق بخاتمه
 في الصلاة فحده الله تعالى بقوله ويؤتون الزكاة وهم راكعون (قوله وانشاد ضللة) لقوله عليه الصلاة والسلام
 اذا رأيتم من يشذ ضللة في المسجد فقولوا لاردها الله عليك (قوله الا ما فيه ذكر) نحوه للموعظة لأنه كان يشذ
 السعريين يديه صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد ويأمر حسناً بذلك ذكره من لا على قارى (قوله الامة فقهاء) بهم
 المدرس وغيره ويذنب أن يقيده بما اذا لم يترقب عليه ايذا وهل الحديث والتفسير كذلك حرره (قوله والوضوء)
 مثله الفصل اغير جنابة (قوله وغرس الاشجار) لأنه يشبه البيعة بجر (قوله وتكون للمسجد) أي ربيعها
 وخشبها ان قطع (قوله ونوم) اختلف المشايخ فيه والاشبه كما في التجنيس أنه يكره لأنه ما اعتدلتك وانما يني
 لاقامة الصلاة وكذا الجلوس فيه للمصيبة لأنه لم يزل ذلك وعن الذقية لا بأس به لأن النبي صلى الله عليه وسلم
 جلس في المسجد حين بلغه قتل جعفر وزيد بن حارثة والناس يعزونه ولا يلزم غريمه فيه ولا بأس به للقضاء
 والتدريس والفتوى بجر (قوله ودخول كل نحو نوم) كبصل وبخل وكرات لقوله صلى الله عليه وسلم من اكل
 من هذه الشجرة فلا يقرب من مسجدنا (قوله ويمنع منه) يدل على كراهة التحريم (قوله وكذا كل مؤذ) بهم من بفسه
 أن أو باطله ومن يؤذى بمرقه أو ربح ثوبه والظاهر أنه اذا كان على باب المسجد وبصل ربحه داخله يمنع منه
 (قوله ولو بلسان) ككتاب وغمام (قوله بشرطه) وهو أن يحتاجه لنفسه أو عياله حلي وأن لا يحضر السلطة
 في المسجد (قوله بأن يجلس لاجله) أمان جلس للعبادة ثم بعد هاتكلم فلا بجر وأقرب الكمال ومن المكروه عمل
 الصنعة فيه ومنه الكتابة بأجر لا بغيره الا اذا كتب العلم أو القرآن أما هؤلاء المكتوبون الذين يجتمع عندهم
 الصبيان واللفظ فلا نهم في صنعة لا عبادة اذ هم يقصدون الارتزاق وتلاميذ الصبيان القرآن كالكتاب
 ان كان لاجراً وحسبة لا بأس به بجر مخلصا (قوله الاطلاق أوجه) بحث مخالف للمنقول مع ما فيه من شدة
 الحرج (قوله وليس له ازعاج غيره) ولا أن يقيه من غير ازعاج (قوله ازعاج القاعد) المراد أنه يأمره بالقيام بلطف
 فاذا عاند أزعجه (قوله ولا لاهل المحلة الخ) ظاهره وان لم يضق ويمكن تعلقه بسدر المسئلة (قوله ولهم نصب
 منول) لامور المسجد وان لم يقيم القاضى ونصب منول الجامع للتقاضى بجر (قوله فاستماع العظة أولى)
 لأنه يقطع ما ويرى لا يفهم من القرآن شيئاً (قوله ولا يبنى الكتابة على جدران) قال في البحر وكذا يكره كتابة
 الرقاع والصاقها بالابواب ما فيه من الاهانة وفيه عن النهاية ليس بمحسن كتابة القرآن على الخارج والجدران
 لما يخاف من سقوط الكتابة وأن توطأ اه (قوله خنافس) بالضم الوطواط (قوله لتنقته) جواب سؤال طعله
 أنه صلى الله عليه وسلم قال أقرؤا الطير على مكائنها طاراة العشر مكروهة لخالفه الامر فأجاب بأنه لتنقته وهي
 مطاوعة فالحديث مخصوص بغير المساجد قال في القاموس وأقرؤا الطير على مكائنها بكسر الكاف ونحوها

لو بآله الحلال (لا من مال الوقف) فانه
 حرام (ومن متوليه لو فعل) القس أو
 الباس الا اذا خيف طمع الطلبة فلا بأس به
 كان والا اذا كان لأحكام البناء أو الواف
 قبل مثله ولهم أنه يرفع من الوقف كما كان
 وقامه في البحر (فروع) أفضل المساجد مكة
 ثم المدينة ثم القدس ثم قباء ثم الاقدم ثم الاعظم
 ثم الاقرب ومسجد استاذة لدرسه أو لسماع
 الاخبار أفضل اذا فاقا ومسجد حبه أفضل
 من الجامع والصحيح أن ما الحق بمسجد المدينة
 ملحق به في الفضيلة نعم تختزى الاول أولى وهو
 مائة في مائة ذراع ذكره من لا على في شرح
 لباب المتناسك ويحرم فيه السوال ويكره
 الاعطاء وقيل ان تخطي وانشاد ضللة
 الامانية ذكره ورفع صوت يذكي الاشجار
 والوضوء الا في أعذ ذلك وغرس الاشجار
 الا لمنع كنفه بل يزول وتكون المسجد وكل
 ونوم الا لمتكف وغريب ودخول كل نحو
 نوم ويمنع منه وكذا كل مؤذ ولو لم يكن
 عقد الامانة كلف بشرطه والكلام المباح
 وقيل في الظهيرة بأن يجلس لاجله لكن
 في التمر الاطلاق أوجه ونحوه ولو درس
 لنفسه وليس له ازعاج غيره منه ولو درس
 واذا ضاق فلام على ازعاج المحلة منع من ليس
 بجر ائماً ودرس بل ولا لاهل المحلة منول وجعل
 منهم من الصلاة فيه ولهم نصب منول لادرس
 المسجدين واحداً وعكسه له صلاة لادرس
 أو ذكر في المسجد عظة وقرآن فاستماع العظة
 أولى ولا يبنى الكتابة على جدران ولا بأس
 بربى عن خنافس وجام لتنقته

• (باب الوتر والنوافل) •

الوتر بفتح الواو وكسر هاء الضم والنوافل جمع نافلة والنفل في اللغة الزيادة وفي الشريعة زيادة عبادة شرعت
لنا لا علينا (قوله كل سنة نافلة) أي دخلت في النوافل فلا يقال لماذا لم يترجم له أو في الجوى النفل شرعا عبارة
عن قرينة زائدة على الفرض والواجبات والمستأنه فظاهره أنه لا يطلق على السنة ولعل له إطلاقين أعم وأخص
في دفع السناني (قوله ولا عكس) أي أقويا وهو السكلى أي ليس كل نفل سنة فان صلاة الليل مثلا نفل وأبست
بـ سنة حلي وفيه أن صلاة الليل سنة مستحبة فالأولى التمثيل بنفل لم يعين بوقت (قوله هو فرض علة الخ)
ظاهره اعتماده هذا التوفيق وهو ظاهر ما في البحر وحكامه في التهرب بقبيل (قوله وواجب اعتقادا) أي من جهة
الاعتقاد أي يجب على المكلف اعتقاد وجوبه وفيه أنهم صرحوا أنه ينوي الوتر لا الوتر الواجب لأنه لا يجب
على المكلف اعتقاد وجوبه وفي البحر اعتقاد الوجوب لا يجب على الحنفى ومشي في الكنز على القول بالوجوب
مقتصر عليه قال في البحر وهو آخر أقوال الامام وهو الصحيح كافي المحيط والاصح كافي الخاتمة والظاهر
من مذهبه كافي المبسوط اهـ لكن يشكل على هذا القول فساد صلاة الفجر بتدكره ويمكن دفع الاشكال بما ذكره
صاحب الكشف في التحقيق أن الواجب نوعان واجب في قوة الفرض كالوتر عند الامام حتى منع تدكره صحة
الفجر كتدكر العشاء وواجب دون الفرض في العمل فوق السنة كتميعين الفاتحة حتى وجب سجود السهو
بتدكره ولكن لا يفسد الصلاة اهـ وذكر الكمال أن الفرض العملي أعلى قسمي الواجب اهـ وبهذا يظهر جمع آخر هو
أن من عبر بالواجب اراد الفرض العملي واندفع الاشكال السابق وأما القول بالسنة فاما أن نعلمه على الحمل
المذكور في المصنف وهو قول مرجوح عنه أخذه صاحباه واعلم أن وجوبه لا يختص ببعض دون البعض
بل يعم الناس أجمع من الحر والعبد والذكر والأنثى ان كانوا أهلا للوجوب لعدم الدلائل وحديث الاعرابي
حيث قال هل علي غيرها أي الخس فقال صلى الله عليه وسلم لا إلا أن تقع لا يدل على عدم وجوب الوتر لأنه
كان في أول الاسلام ثم وجب الوتر بعده بدليل أنه سأل عن العبادة المالية فأخبره بالزكاة ثم سأل عن غيرها فقال لا
كما قال في الصلاة فليس فيه دليل للسناني رضي الله تعالى عنه على نفي وجوب الوتر لان صدقة الفطر فرض
عندهم فواجب عليها فهو وجوبها عنه ولا يلزم من القول بوجوبه الزيادة على الخمس القطعية لأنه ليس بقطاعي
والفرق بين الواجب والفرض كالفرق بين السماء والارض كما قاله الامام (قوله وسنة ثبوتنا) أي ثبوته علم من
جهة السنة وان كانت السنة تدل على وجوبه لما رواه أبو داود ومروان الوتر حتى فن لم يوتر فليس معنى قوله ثلاثا
وطا رواه مسلم أوتر وأقبل أن تصحوا والامر بالوجوب (قوله وعليه) أي على هذا الجمع وجعله في المنع تفريعا على
كونه فرضا علميا لا اعتقاديا (قوله بضم فسكون) لا يلزم هذا الضبط إلا أنه الأولى لان عدم الكفر حقيقة لا يعلمه
الإله تعالى والمأمور به عدم النسبة إلى الكفر (قوله جاحده) أي جاحدا أصل الوتر اتفاقا لان عدم الكفر لازم
للسنة والوجوب كما صرح به في فتح القدير أي والفرض العملي يرجع إلى أحدث شي الواجب كما سبق عن صاحب
الكشف لكن يشكل عليه ما يأتي من قول الشارح ترك السنن ان رآها حقا ثم والا كفر فانه يقتضي أن جاحدا
السنة كافر وقد يجاب بأن الإنكار يؤذن بالاستغفاف كما صرح به المصنف في شرحه فعلى هذا اذا لم يقترب
بالاستغفاف لا يوجب الكفر اهـ حلي (قوله وتدكره في الفجر) من جملة المقترع على الفرض العملي كما يفيد
المصنف في شرحه وقوله مفسده أي فسادا موقوفا (قوله بشرطه) وهو عدم ضيق الوقت والسيان وصيرورتها
مستاهلي (قوله خلافا لهما) فلا يمكن بالفساد لانه سنة عندهما واجعا أنه لا يجوز بدون نية الوتر وأن
القراءة تجب في كل ركعاته وتعمامه في البحر والنهر (قوله ولكنه الخ) استدراك على قوله خلافا لهما لان مقتضى
السنة عدم القضاء وجوازها من قعود وركوب من غير عذر (قوله يقضى) أما على قوله قطاهروا ما على قولهما
فلقوله عليه السلام من نام عن وتر أو نسبه فليصله اذا ذكره كذا في المحيط وفيه نظر اذا ايجاب القضاء دون الاداء
عالم بهد نهر وفي القهستاني وعنهما أن القضاء غير واجب كما هو قضية القياس فان القضاء انقطاع الواجب
وللسنة لم تقصر واجبة الا أنهم تركوه بالخبر (قوله ولا رابكا) لما صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يتنفل على
ركعتين من غير عذر في الليل واذا بلغ الوتر وتر على الارض بحر (قوله اتفاقا) راجع إلى المسائل الثلاث حلي

(باب الوتر والنوافل)

كل سنة نافلة ولا عكس (هو فرض
علا وواجب اعتقادا وسنة ثبوتنا) بهذا
وفقوا بين الروايات وعليه (فلا يكفر) بضم
فـ تكون أي لا يفسد به (فلا يكفر) بضم
فـ في الفجر مفسده كحكمه (بشرطه
ولا رابكا اتفاقا)

(قوله وهو ثلاث ركعات) يقتضين جمع ركعة بالسكون فهو تاني (قوله كالمغرب) أفاده أن القعدة الأولى فيه واجبة وأنه لا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فيها وأنه يقتصر في الثالثة على الفاتحة وما كان الأخير غير مسلم استدرك عليه بقوله ولكنه يقرأ الخ (قوله حتى لو نسي) تفريع على قوله كالمغرب ولو كان كالنفل لعاد قبل أن يقيد ما قام إليه بالسجود لأن كل ركعتين من النفل صلاة على حدة (قوله لا يعود) أي إذا استتم فاعما أو كان إليه أقرب على الخلاف وإنما لا يعود لاستقلاله بفرض القيام أفاده الحلبي (قوله كما ينبغي) أي في باب سجود السهو حيث قال فلو عاد إلى القعود تنفسد صلاته لفرض الفرض لما ليس بفرض وصححه الزيلعي وقيل لا تنفسد لكنه يكون ميسرا ويسجد لتأخير الواجب وهو الاشبه كما حققه السكال وهو الحق بجرانته بعبارة شرعا ومثاقلة الحلبي (قوله وسورة) المراد ثلاث آيات لأن المراد القراءة الواجبة (قوله احتياطا) على قوله كالمغرب وقوله ولكنه يقرأ الخ فتكون لا يعود إلى القعدة الأولى إذا قام ويعود قبل أن يتم فاعما نظرا إلى القول بالفرضية والوجوب المأخوذ من قوله كالمغرب وكونه يقرأ ما ذكر قطرا إلى القول بالنية فبالنظرين يتم الاحتياط (قوله والسنة السور الثلاث) الأعلى والكافرون والاحقاف ونقل في البحر عن النهاية كراهة المواظبة عليها (قوله وكبر) أي وجوبه على المعتمد (قوله كما تم) أي في فقه من صحح من أنه يرفعهما حذاء أذنية كافي تكبيرة الافتتاح فله الحلبي (قوله ثم يعقد) أي يضع يمينه على يساره كافي حال القراءة الحلبي وهو الأصح (قوله وقيل كالداعي) اختاره الطحاوي والكرخي ولو صحح بهما وجهه بعد فراغه قبل تنفسد ثم من جوامع الفقه (قوله وقت) أي دعا وجوبا وقواهم دعاء القنوت إضافة بيانية أبو السعود ودليل الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم بعد ما علم الدعاء اجعله في وترك وغامه في البحر (قوله ويسن الدعاء المشهور) وهو اللهم انا نستعينك ونستهديك ونستغفرك وتوب اليك ونؤمن بك وتتوكل عليك وتثق عليك الخير كله نشكرك ولا نكفر بك ونخضع ونترك من يفجرك اللهم اياك نعبد وياك نستعبد ونسجد واليك نسي ونخضع ونرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الجد بالكفار ملحق والسين والتاء في هذه الالفاظ للطلب ونؤمن بك نصدق رسولا فيما جاء به ونشكرك نعترف بنعمتك خاضعين ولا نكفر ولا نجحد نعمتك وتترك عطف تفسير على ما قبله ويفجرك يعصيك ونسبحي نسرع ونخضع ونخدم ونرجو ونطمع وملحق لاحق والاحسن أن يضم إليه اللهم اهدنا فمين هديت وعافنا فمين عافيت ولوانا فمين قوليت وبارك لنا فيما اعطيت وقنا شر ما قضيت انك تقضي ولا يقضي عليك وأنه لا يذل من واليت ولا يهزم من عاديت تباركت ربنا وتعاليت ثم المشهور عند الحنفية الختم عند قوله ملحق وليس في المشهور كلمة نستهديك ولا كلمة كله ويجوز أن يقتصر في دعاء القنوت على فهو قوله ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار أو يقول يارب ثلاثا أو اللهم اغفر لي ثلاثا لأنه غير موقت في ظاهر الرواية مطلقا سواء كان يحسن الدعاء أو لا أبو السعود (قوله ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم) هو الحق لما رواه النساء بأسناد حسن أن في حديث القنوت وصلي الله على النبي ولما رواه الطبراني عن علي كل دعاء محبوب حتى يصلي على محمد وفي الواقعات ويستحب في كل دعاء أن تكون فيه الصلاة اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وهو يقتضي أنه يصلي في القنوت بهذه الصيغة وهو الأولى بحروفي الحلبي عن نور الابيضاح وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلم (قوله وصرح الحق) أي ثبت في الاجاديب الصحيحة ذكره قال في البحر لثبوتها في مراسيل أبي داود (قوله وملحق بمعنى لاحق) فهو بكسر الخاء ويجوز الفتح والكسر أفصح وفي الصحاح الفتح صواب نهر (قوله ونخضع) بفتح النون وكسر القاء من الخفد بمعنى السرعة ويجوز ضم النون يقال سقطوا خفدا فبه بحر (قوله كأنه لأنه كلمة مهملة) تبع فيه صاحب البحر وفيه أنه ورد في صفة البراق له جناحان يخضع بهما أي يستعين على السير (قوله مخافتا على الأصح) ذكر في الخبر أن الامام يوسط في قراءة القنوت فلا يجهر جذا ولا يخافت جذا حتى يتمكن للتدبر أن يقرأ خلفه وهو المختار أبو السعود وفيه آحاد بل أخرى مذكورة في البحر (قوله حديث خير الدعاء الخ) أفاد الدليل أن الخاتمة ليست واجبة (قوله ففي غيره أولى) وجه الأولوية أن النية متصلة في الفرض والنفل بخلاف الوتر فهي فيه مختلفة (قوله ان لم يتحقق) أي أو يغلب على ظنه (قوله في الأصح) مقابلة عدم جواز الاقتداء بالخالف لأنه لا يخرج عن العهدة إلا بالاداء جزما وعند الاقتداء بالخالف لا يلزم لاحتمال المنفسد فلا يخرج عن العهدة بالشك (قوله مثلا) دخل فيه من يعتد بقول صاحبين (قوله على

(وهو ثلاث ركعات) تسبحة كالمغرب حتى لو نسي القعود لا يعود ولو عاد ينبغي القصد كما ينبغي (و) لكنه (يقرأ في كل ركعة منه فاتحة الكتاب وسورة) احتياطا والسنة السور الثلاث وزيادة المعوذتين لم يجزها الجمهور (وكبر قبل ركوع) فاعاد به (وقت فيه) كما تم يعتد وقيل كالداعي (وقت فيه) ويمن الدعاء المشهور ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم به يفتي وصرح الجذب بالكسر الله عليه وسلم به يفتي وصرح الجذب بالكسر الحق وملحق بمعنى لاحق ونخضع بدال مهملة يعني نسرع فان قرئ بمجبة فسدت خاتمة كأنه يعني نسرع فان قرئ بمجبة فسدت خاتمة كأنه لانه كلمة مهملة (مخافتا على الأصح مطلقا) ولو اما ما لحديث خير الدعاء الخ (و) وصرح الاقتداء فيه ففي غيره أولى ان لم يتحقق منه ما يفسد ما في اعتقاده في الأصح كتاب ساطي البحر (بنا فتي) مثلا (لم يفصله بسلام) لان فعله (على الأصح) فيها

الأصح فيهم (قال أبو بكر الرازي يصح وإن فصله ويصلي معه بقية الوزان أمامه لم يخرج بسلامه عنده
 وهو مجتهد فيه وقال في الإرشاد لا يجوز الاقتداء بالشافعي في الوزان باجماع أصحابنا لأنه اقتداء المفترض بالمتنفل
 به وقد أشار الشرح إلى رد قول الرازي بقوله سابقا في اعتقاده في الأصح فإن كلام الرازي مبني على أن المعتمد
 رأي الإمام وهو ضعيف وإلى رد قول الإرشاد بقوله لا لا تصاد وان اختلف الاعتقاد قال في البصر فإن اعتقاد
 الوجوب ليس واجب على الحنفي - أهو معنى قولهم لا يصح الاقتداء إن قطع أنه يفسد الاقتداء به مدعيه
 أفلا مانع منه في الابتداء أه حلي مع زيادة (قوله للاتحاد) لأن كلا يحتاج إلى نية الوزان فمختلفا فيها فأهدر
 اختلاف الاعتقاد في صفة الصلاة بهم (قوله ولذا ينوي) أي لاجل الاختلاف المفهوم من قوله وان اختلف
 الاعتقاد (قوله لا الوزان واجب) الذي ينبغي أن يفهم من قولهم أنه لا ينوي الوزان للواجب أنه لا يلزمه تعيين
 الوجوب لأن المراد منه من أن ينوي وجوبه لأنه لا يتلوها ما أن يكون حنفيا أو غيره فإن كان حنفيا ينبغي
 أن ينوي بطابق اعتقاده وان كان غيره فلا تضر تلك النية بهم (قوله للاختلاف) أي في أنهم ما واجب
 أو سقان وهو على العبد فقط وعلة الوزان قدما بقوله ولذا ولو حذف هذا ما ضرت لفهمه من الكاف (قوله
 ويأتي المأموم) هو المصح في المذهب لأنه دعاء حقيقة كسائر الأدعية والثناء والتشهد والتسبيحات بهم وظاهر
 أنه واجب في حقه كالإمام (قوله ولو بشافعي يقتب بعد الركوع) فيأتي به مع الإمام بعد الركوع والظاهر
 أن المتابعة في مطلق القنوت لا في خصوص ما قنت به أمامه فقط قوله في الشرب ليلية لا ينبغي أن الشافعي
 يفتي باللهم - أهنا والحنفي باللهم - أنا نستعينك فيما يفعله فينظر أه ثم رأيت الشيخ عبد الحلي - ذكره طبع
 طافه منه قاله أبو السعود قلت لا يتوجه أشكال أصلا لأن قراءة اللهم - أنا نستعينك لا ينحصر الواجب فيها فلو
 تابعه في قنوته سقط عنه الواجب (قوله لأنه مجتهد فيه) فهو كتكبيرات العبد (قوله لأنه منسوخ) قال أنس
 رضي الله تعالى عنه قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصبح بعد الركوع يدعو على أحياء من العرب وعلى
 وذ كروا وحصية حين قتلوا القزاة وهم سبعون أو ثمانون رجلا ثم زكها فظهر عليهم فدل على نسخها إمداد الفتاح
 قال الطحاوي - أهنا لا يفتت عندنا في صلاة الفجر في غير بلية أما لو وقعت بلية فلا بأس به وظاهره أنه لو قنت
 في الفجر بلية أنه يفتت قبل الركوع أبو السعود عن الحوي - قلت قد ورد فعله قبله وبه قال الإمام مالك وبعده
 وبه قال الإمام الشافعي - فمقتضى النظر التخيير وذكر الشرب ليلية أنه يفتت بعد الركوع (قوله على الاظهر)
 وجهه أن فعل الإمام يشتمل على مشروع وغير مشروع فما كان مشروعا يتبعه فيه وما كان غير مشروع لا يتبعه
 وقيل بقدر تحقيقنا للجملة لأن الساكت شريك الداعي بدليل مشاركة الإمام في القراءة فإذا قعد فقدت
 المشاركة أهطى - وقد يقال إن طول القيام بعد رفع الرأس من الركوع ليس مشروع فلا يتابعه فيه قاله صاحب
 البحر (قوله من سلايديه) لأن الوضع سنة قيام طويل فيه ذكر مسنون وهذا الذي كريس مسنون عندنا وقلت
 المسئلة على جواز الاقتداء بالشافعي لكنه مشروط بأن يحتاط في موضع الخلاف بأن لا يتوضأ من قنتين
 فيهما نجاسة وأن يغسل نوبه من المني الربط ويفرك اليابس أي إذا كان قد رما نجا وأن يراعي الترتيب بين
 الفوات وأني يصح ربع ناصيته وأن يتوضأ من القهقهة والفصد وأن لا يكون الإمام صلى الله عليه وسلم في الوقفة قبل الاقتداء
 به والجامع لهذه الأمور أن لا يتحقق منه ما يفسد صلاته في اعتقاده بناء على أن المعتبر هو رأي المقتدي
 وهو المصح الذي عليه الأكثر وقيل رأي الإمام وعليه الهندواني - وسجاعة قال في النهاية وهو أقبر وعلى هذا
 فيصح وإن لم يحتط ثم على الأقل لو غاب عنه وقد عرف من حاله عدم الاحتياط ثم رأيته على فالاصح صحة
 الاقتداء به لسكن قولهم لو علم منه عدمه لا يصح الاقتداء به قد به ككر على هذا سواء علم حاله في خصوص
 ما يقتدي به أم لا نهر وفي البحر والحاصل أن الاقتداء بالشافعي على ثلاثة أقسام الأول أن يعلم منه الاحتياط
 في مذهب الحنفي فلا كراهة بالاقتداء به الثاني أن يعلم منه عدمه فلا صحة لسكن اختلفوا هل يشترط أن يعلم منه
 عدمه في خصوص ما يقتدي به أو في الجملة صح في النهاية الأول وغيره اختار الثاني وفي فتاوى الزاهدي
 إذا رآه احتجيم ثم غاب فالاصح أنه يصح الاقتداء به لأنه يجوز أن يتوضأ احتياطاً وحسن الظن به أولى الثالث
 أن لا يعلم شيئا فالكراهة ولا خصوصية لمذهب الشافعي بل إذا صلب حنفي - خلف أي مخالف لمذهبه كذلك أه
 (قوله فتوات محله) لأنه لم يشرع إلا في محض القيام فلا يتعدى إلى ما هو قيام من وجه دون وجه وهو الركوع

للاتحاد وان اختلف الاعتقاد (ولذا) ينوي
 الوزان الوزان الواجب كما في العبد (للاختلاف
 ويأتي المأموم بقنوت الوزان) ولو بشافعي
 يفتت بعد الركوع لأنه مجتهد فيه (لا يظهر
 لأنه منسوخ) بل يفتت ساكناً على الاظهر
 من سلايديه (لونه) أي القنوت (ثم تذكر
 في - أهنا لا يفتت فيه) فتوات محله

وأما كبريات العبد فلم تقتض بعض القيام لأن كبرية الركوع في الثانية يؤتى بها أصل الالتماط وهو
محسوبة من كبريات العبد بإجماع الصحابة فإذا جاز واحدة منها في غير بعض القيام من غير عذر جازها في
الباقي مع قيام المذنب الأولى - لم يأت عن الجهر (قوله ولا يعود إلى القيام) أراد أنه لا يأتي بالقنوت بعد الرفع
مطلقاً للآزم وأراد المأزوم فيكون عدم العود إلى القيام كناية عن عدم القنوت بعد الركوع ولا يقال إنه العود
إلى القيام حاصل ولا بدلاً لما نقول هذا في اصطلاحهم قومة لقيامه حلي (قوله في الأصح) أي من الروايتين
عن الإمام الثانية أنه يعود ويقتض ويعد الركوع وإن ذكره بعد الرفع من الركوع لا يبعد ما تنافى به خلاف
ما إذا تكرار القراءة فيه ما فإنه يعود إليها أبو السعود عن الجهر (قوله لأن فيه رفض الفرض للواجب) يعني
وهو بطل الصلاة على قول وموجب للاسامة على قول آخر والحق الثاني كما يأتي في سجد السهو اه حلي
(قوله تكون ركوعه بعد قراءة ثالثة) أشار به إلى الفرق بين هذا وبين تركه الفاتحة أو السورة حيث يعود ويقتض
ركوعه لأن نقض الركوع في مسألة القراءة لا كماله لأنه يتكامل بقراءة الفاتحة والسورة لكونه لا يعتبر
بدون القراءة أصلاً وفي مسألة القنوت ليس نقضه لا كماله لأنه لا قنوت في سائر الصلوات والركوع معتبر بدونه
فلو نقض لكان نقض الفرض للواجب وإعادة الركوع لا تفسد أيضاً فلما أدرك رجل في الركوع الثاني كان
مدركاً لتلك الركعة كذا في الجهر وهذا يقتضي أن الركوع الأول معتبر لم يركع الثاني أما إذا ركع الثاني كان
هو المعتبر ووجهه واقع أعلم أن يقع الترتيب بين القنوت والركوع اه حلي وهذا فهم منه أن قول صاحب
الجهر فلما أدرك رجل في الركوع الخ راجع إلى القنوت وهو الظاهر وفهم أبو السعود أنه مرتبة مع مسألة القراءة
فقال ولو عاد لأجل القراءة فقرأ ولم يدمه بطلت فلور كع وأدرك رجل في الركوع الثاني كان مدركاً لتلك الركعة
(قوله فقت) صادق بذلك صور ما إذا قنت في الركوع وما إذا قنت بعد الرفع من الركوع ولم يركع وما إذا
قنت بعد الرفع من الركوع ثم ركع وقوله أولاً تحته مودة واحدة وقوله لزواله عن محله يصلح تعليلاً للمورد
الأربع أمافي الأولين فظاهر وأما في الثالثة فلا نحل محله عقب القراءة وقد فصل بينه وبينها بالركوع الأول
وأما في الرابعة فلا نحل عدم الاتيان به يستلزم عدم الاتيان به في محله اه حلي (قوله قطعه وتابعه) قال
المصنف في شرحه لأن القنوت ليس بوقت ولا مقتدر يعني حيث قرأ بعض دعاء القنوت أي بالواجب
(قوله ولو لم يقرأ أنه شيئاً) بأن سكت عما أوسعوا حتى ركع الإمام وقوله تركه يقتضي أن مشاركة المقتدي الملمه
في جزء من الركن واجب إذ لو لم يكن واجباً بل كان سنة لما ترك القنوت وهو واجب لأجله وإدراك المتابعة
والركن فرضاً للماصر حوا به من أنه إذا ركع بعد ما رفع الإمام رأسه من الركوع يمتد بركوعه وانما يتبعه
في الركوع لأنه لقصره بما لا يدركه فيه إذا قرأ القنوت اه حلي ومقتضى الوجوب في كل الضمير كما قيل
في التشهد بل قياس ما تقدم أن يقدم الاتيان بالقنوت لأنه يفوت لا إلى بدل (قوله بخلاف التشهد) فإنه يفت
ويتابع أمافي القيام في الأول أو السلام في الثاني والتعظيم أولى من قصره على الثاني كما فعله صاحب
الدرر والعلة في ذلك أنه لو ترك التشهدات لا إلى خلف بخلاف ما لو أتته فإن القيام لطوله مستدرك أي والسلام
أيضاً لا يفوته لاتيان به بعد حلي بزيادة (قوله لأن المخالفة الخ) تعليل لقوله ولو لم يقرأ منه شيئاً تركه أن خلف
فوت الركوع كما تفيده عبارة الدرر وهو يقتضي أن المشاركة فرض ويدل به عبارة الدرر حيث قال لأن ترك
المتابعة يفسد الصلاة دون ترك القنوت بخلاف التشهد يعلى إذا سلم الإمام قبل فراغ المقتدي من التشهد لا يقطع
التشهد ولا يتابعه في السلام إذ لا يلزم ههنا من تركها فساد الصلاة اه وهذا التعليق غير صحيح لما تقدم من
نصريحهم بجملة صلاة من ركع بعد ما رفع الإمام رأسه من الركوع بل الصواب في تعليل مسألة التشهد
أن كمال التشهد واجب ومشاركة الإمام في السلام سنة والواجب أولى من السنة (قوله لا في غيرها)
أي المخالفة في غير الشرائط أو الأركان لا تفسد وهو راجع إلى قوله بخلاف التشهد فإن المخالفة فيه
غير مفسدة لكونه من غيرهما وأفراد الضمير في قوله لا في غيرها لأن العطف بأو (قوله كثره مع القعود
في الأصح) وفي قول لا يفت في الكل أصلاً لأن القنوت في الركعة الثانية والأولى بدعة وترك السنة أسهل
من الاتيان بالبدعة والأول أصح لأن القنوت واجب وما تزددين الواجب والبدعة يأتي بها احتياطاً جهر
وأما هذا القول مفرغ على قول الصحابين (قوله بخلاف السالك) أي فإنه لم ينعين المحل عنده (قوله ويرجع الحلي)

(ولا يعود إلى القيام) في الأصح لأن فيه رفض
الفرض للواجب (فإن عاد إليه وقت لم يعد
الركوع لم يفسد صلاته) لكون ركوعه بعد
قراءة ثالثة (ويجوز للسهي) قنت أو لا زواله
من محله (ركع الإمام قبل فراغ المقتدي) من
القنوت (قطعه وتابعه) ولو لم يقرأ منه شيئاً
تركه أن خاف فوت الركوع مع بعضه بخلاف
التشهد لأن المخالفة فيه مفسدة لا في غير ما ذكر
أو الشرائط مفسدة لا في غير ما ذكر (فإنه)
أولى الوتر أو نائبة سهو والم يفت في ثالثه
أما لو تركه في نائبة أو في ثالثه كثره مع
القعود في الأصح والفرق أن السامى قنت
على أنه موضع القنوت فلا يتكرر بخلاف
السالك رجع الحلي بكثره لهما

تكرارها له في وجهه ما ذكر في البحر قوله لانه اذا كان مع الشك في كونه في محله بعدد يقع في محله فيقع اليقين
بكونه في غير محله اول ان يعيده كما لو تعد بعد الاول ساهبا لا يمنع ان يقعد في الثانية اه (قوله وأما المسبوق)
بأي في وتر رمضان بركعة أو ركعتين (قوله فيقنت مع امامه فقط) ولا يأتي به ثانيا لانه أمور بان يقنت
مع الامام فصار ذلك موضعا له فلا يأتي بالثاني كان ذلك تكرارا للقنوت اه بجزر (قوله وبصير مدر كالح) فلا يأتي به
فيما يقضي لانه يقضي أول صلاته في الاقوال فلا يأتي فيهما أي الركعتين لكان مؤذيا له في غير موضعه (قوله
فيقنت الامام في الجهرية) نقله في البحر عن شرح النقاية بالعز والى الغاية وكذا نقله الشرنبلالي عن الغاية بلفظ
الجهر كما في البحر والذي في أبي السعود عن الشرح المذهب وان نزل بالمسلمين نازلة قنت الامام في صلاة الفجر
وهو المتبادر من قول الطحاوي انما لا يقنت عند نافي صلاة الفجر في غير بلية أما اذا وقعت بلية فلا بأس ويدل
لذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت لليلة في صلاة الفجر فقط والذي يظهر لي أن قوله في البحر وان نزل بالمسلمين
نازلة قنت الامام في صلاة الجهر تحريف من النسخ وصوابه الفجر وظاهره تقييده بالامام كالجهر أن المؤتم
لا يتبعه ويحترز وقال العلامة نوح بعد كلام قدمه فعلى هذا لا يكون القنوت في صلاة الفجر عند وقوع التوازل
منسوخا بل يكون أمرا مستمرا ثابتا ويدل عليه قنوت من قنت من الصلابة بعده صلى الله عليه وسلم فيكون
المراد بالنسخ نسخ عموم الحكم لا نسخ نفس الحكم قال في المتقطعات الطحاوي انما لا يقنت عند نافي صلاة الفجر
في غير بلية فان وقعت قننة أو بلية فلا بأس به وقال بعض الفضلاء هو مذهبنا وعليه الجمهور اه وقال
الشافعي يقنت عند التوازل في الصلوات كلها ما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قنت في الظهر والعشاء
على ما في مسلم وأنه قنت في المغرب أيضا على ما في البخاري وكان أثمنا جلا ما روى من قنوته صلى الله
عليه وسلم في غير الفجر على النسخ لعدم ورود المواظبة والتكرار الواردين في الفجر عنه صلى الله عليه وسلم اه
فهذا صريح في تخصيص القنوت للتوازل بالفجر (قوله وقيل في الكل) ظاهرا أنه قيل به عندنا ونقله في البحر
عن جمهور أهل الحديث وفي أبي السعود عن حاشية العلامة نوح أنه ليس مذهبنا (قوله يتبع فيها الامام)
أي يفعلها المؤتم ان فعلها الامام والا حلي (قوله قنوت) يناقضه ما ذكره الشرنبلالي في نور الايضاح
من أنه لو ترك الامام القنوت يأتي به المؤتم ان أمكنه مشاركة الامام في الركوع والاتباعه (قوله وقعود أول) فيه
أنهم ذكروا أن المؤتم اذا لم يتم تشهد وقام الامام يتم التشهد وقعدا فلهما في القيام أطول فلم يقل هنا
انه يقعد لان القيام طويل فيمكنه ادراكه معه ولما ذكروا المؤتم بالعود ويسبح للامام حتى يعلم السهو
فيعود قبل أن يستتم قاعا (قوله وتكبير عید) أي اذا لم يزد على المجتهد فيه دليل ما بعده وسبح التكبير من الامام
كافي النهر (قوله وأربعة لا يتبع فيها) يراى عليها القراءة (قوله زيادة تكبير عید) أي على المجتهد فيه دليل ما قبله
وهو غانية في كل ركعة كما يأتي في العیدین (قوله وجنازة) ذكره بعض شراح البخاري أنه عليه السلام تكبيرا
ثم كبرا أربعاً آخر أمره فلا يتبع في الزيادة عليها الكونها منسوخة (قوله وركن) زيادة مسطرة عليه وقوله وقيام
أي زيادته كما اذا قام بعد القعدة الأخيرة (قوله مطلقا) فعلها الامام أولا حلي (قوله والثناء) معارض بما ذكرنا
أنه اذا دخل الامام في القراءة ولو سرية لا يأتي به على المعتمد لانه اذا كان محجورا عن القراءة وهي فرض فعنه
وهو سنة أولى اللهم الا أن يحمل على ما اذا وقف الامام ساكنا بعده أو قرأ التوجه (قوله وتكبير انتقال) مفرد
مضاف فيم كل تكبيره (قوله وتسبيح) لا يظهر في المؤتم اللهم الا أن يقال المراد التحميد أي يأتي بالتحميد
سواء أتى الامام بالتسبيح أم لا (قوله وتسبيح) أي في الركوع والسجود مادام الامام فيهما (قوله وقراءة تشهد)
أي وقد قعد أما اذا لم يقعد الاول فله أن يتابعه على ما قدمه (قوله وسلام) أي اذا تكلم الامام أو خرج من المسجد
أما اذا أحدث عدا أو قعدة فانه لا يسلم لنسداد الجزء الأخير من صلاتهما (قوله وسن مؤكدا) فلا يجوز تركها
بل وصل وحده بجزر من المحيط (قوله أربع قبل القاهر) أقوله صلى الله عليه وسلم من ترك أربعاً قبل الظهر لم تنله
شفاعتي بجزر (قوله وأربع قبل الجمعة) اختلف هل قبلتها أفضل أم بعديتها كما في القهستان (قوله وأربع
بعدها) ويتوى بها في مكان يشك في صحة الجمعة آخر ظهر أدركت وقته ولم أصله بعد وقيل المختار أن يصلي أربعاً
يتمه التي تواربها بعد هاسنة ويقرأ في الأولى فاتحة الكتاب وسورة كآظهر قاله البهسي وتليده الباقية
يقال العلامة المقدسي في نور الشريعة المختار أن يقرأ هسما في الأربع فان وقعت الجمعة هسجة انصرفت ثلاث

وأما المسبوق فيقنت مع امامه فقط وبصير
مدر كبادر الذكر كع الثالثة (ولا يقنت لغيره)
الا نازلة فيقنت الامام في الجهرية وقيل في
الكل فائدة خمسة يتبع فيها الامام قنوت
وقعود أول وتكبير عید ومجده تلاوة وسهو
وأربعة لا يتبع فيها زيادة تكبير عید وجنازة
وركن وقيام الخامسة وغانية تفعل مطلقا الرفع
والثناء وتكبير انتقال وتسبيح وتسبيح
والثناء وسلام وتكبير تسريفي (وسن)
مؤكد (أربع قبل الظهر) أربع (قبل الجمعة)
(و أربع بعد هاسلية)

الصلاة الى ما عليه من القضاء ان كان عليه الا كانت نافذة در منق و قال أبو يوسف يصلي بعد الجمعة بمائة سنة
 وهل يبدأ بالاربع أو الاثنين المعقول عليه الاول وقال بعضهم الافضل أن يصلي مرة أو بعد مرة متتابعين
 قولهما وقوله أقاده القهستاني (قوله لم تنب) لأن السنة وردت أربعة والمثقة التي تحصل في الاربع أكثر من
 المثقة الحاصلة في ركعتين ركعتين (قوله لو نذرها الخ) أي الاربع مطلقا لا يخصر من صكونها سنة ظهور
 أوجهة كما يشاهد من اطلاق عبارة الصريح قوله وطول القيام الخ حلي وظاهر هذا أنه لا تنوب مطلقا
 بواحدة بتسليمة واحدة أو أطلق في الثاني نظرا لما للقيام فان نص عليه لا بد منه والافضل خلاف ذكره
 في النهر قاله أبو السعود (قوله وبمكة يخرج) أي لو نذر أربع ركعتين فاذها بأحدتها وهو يعني أن النذر
 في الاولى بتسليمة واحدة (قوله وركعتان قبل الصبح) القول بنسبة ما هو المنقول في أكثر الكتب وقد ذكرنا
 أحكاما تدل على وجوبهما كما يأتي ذكره في الشرح والسنة فيها أن يقرأ بالكافرون والعهدية ولا يبطل فيهما
 القيام وفي القهستاني بأن نشرح والقيل لرفع كبد العدو ويجزى وكذا ذكره العارف السنوسي في مجزئاته ويأتي
 بهما أول الوقت وفي بيته والافضل باب المسجد أو في الشئ ان كان الامام في الصبي وبالعكس ان كان
 رجوا دار الامام وان كان المسجد واحدا يأتي بهما في ناحية المسجد ولا يصليهما معهما طالع الصفح مخالفة الجماعة
 فانه يكره أشد الكراهة ولو تذكر في الفرض أنه لم يصل ركعتي الفجر لم يقطع واذ لم يسع الوقت الا للوزن والفرض
 أتى به وترهما ولو صلى السنة مرتين فالسنة أخرهما لانها أقرب الى المكتوبة والسنة ما يؤدى متصلا
 بالمكتوبة وهو مبني على أن الافضل ابلاؤها للفرض وقيل بتقديمها أول الوقت به جزئ في الخلاصة وعليه
 فينبغي كون السنة أولاها (قوله لجبر النقصان) لأن العبد وان جلت رتبته لا يخلو عن تقصير حتى ان أحدا
 لو قدر أن يصلي الفرض من غير تقصير لا يلام على ترك السن افعال السروي وفيه نظر فان صلته عليه السلام
 في غاية الكمال ولا نقص فيها وقد واطب على هذه السن فمن تأتي بها تأسيابا عليه السلام من غير نظر الى معنى
 الجبر فان حصل بها الجبر أيضا فهو من فضله الصميم وقد أكد بعض السن وأمر به ولو كان ذلك لمعنى الجبر
 لاستوت السن كلها اذ ليس بعض الفرائض أولى بدخول النقص فيها وقيل النواقل كلها جوار لمساكات العبد
 من المكتوبات لما ورد أن العبد يحاسب على الصلوات فان كان تركها شيئا يقال انظر الى عبيد هل تجدون
 له نافلة فان وجدت كملت الفرائض منها شلبي تحتصر عن الغاية (قوله لقطع طمع الشيطان) فانه يقول
 انه لم يترك ما ليس بفرض فكيف يترك ما هو فرض (قوله ويستحب أربع) لم تكن هذه وما بعده من الرواتب
 لانها لم تذكر في حديث عائشة ولم يواظب الشارع صلى الله عليه وسلم عليها (قوله وقبل العشاء) لأن العشاء تطير
 الظاهر في أنه يجوز التطوع قبلها وبعدها كذا في البدائع ولم يقلوا الاستحبابا حديثا يخصه وفي القهستاني
 الاربع قبل العصر افضل من التي قبل العشاء (قوله بتسليمة) ظاهر ما في النهر عن الفتح أنه بالخيار بين أن يؤدّيها
 بعد العشاء بتسليمة أو تسليمتين فاذا اختار أدائها بتسليمتين فلا مانع من تعيين السنة في الشفع الاول والمندوبة
 في الثاني ذكره أبو السعود عن البعض (قوله وان شامركعتين) الظاهر أنه راجع الى الكل فان صاحب العصر
 صرح بالخير في الاولى والثالثة وقال في امداد الفتاح يستحب أن يصلي قبل العشاء أربعة أو قبل ركعتين
 وبعدها ركعتين وقيل أربعة ما حلي وفيه أنه اذا اقتصر على الركعتين بعد العشاء لم يأت بالمستحب وكذا يقال
 في قوله وكذا بعد الظهر على ما فهمه الا أن يكون هذا جريا على غير مختار الكمال من أن المستحبات غير المؤكدات
 فتأمل (قوله وكذا بعد الظهر) فانه يستحب الاتيان بأربع لما ذكر من الحديث (قوله حرمة الله على
 النار) فلا يدخلها أصلا وذنوبه تكفر عنه وتبعاته يرضى الله تعالى عنه خصما فيها ويحتمل أن عدم دخوله بسبب
 خوفه لما لا يترتب عليه عقاب أو المراد حرمة التأيد أو حرمة الاحساس مدة الاقامة فيها وهذا ان ليسا خاصين به
 (قوله من الاوابين) جمع أبواب الرجاء الى الله تعالى بالتوبة والاستغفار (قوله والاقل أدوم) أي على العمل
 لانه اذا نواها أذاها أي غالبا وانما قلنا ذلك لانه لا يلزم أداء الكل بالنية او لا بل بالشروع في الاشغاع (قوله
 وأشق) أي على النفس لطوله (قوله وهل تحسب المؤكدة) أي في الاربع بعد الظهر وبعدها العشاء والبست
 بعد المغرب بصر (قوله اختار الكمال نم) أي في الحكمين وهو الاحتساب وكونها بتسليمة واحدة (قوله وحرر
 بأحة ركعتين الخ) فانه قال وأنكرها كثير من السلف وأصحابنا وما لك ثم قال بعد الاستدلال لهم والثابت

فان بتسليمتين لم تنب عن السنة وإذا لو نذرهما
 لا يخرج عنه بتسليمتين وبه ~~يخرج~~
 (وركعتان قبل الصبح وبعد الظهر والمغرب
 والعشاء) شرعت البعدية لجبر النقصان
 والقبلية لقطع طمع الشيطان (ويستحب
 أربع قبل العصر وقبل العشاء وبعدها
 بتسليمة) وان شامركعتين وكذا بعد الظهر
 لحديث الترمذي من حافظ على أربع قبل
 الظهر وأربع بعد العشاء حرمه الله على النار
 (وبعد المغرب) يكتبه من لا يلى
 (بتسليمة) أو تفتين أو ثلاث أو لا تفتين
 واشق وهل تحسب المؤكدة من المستحب
 ويؤدى الكل بتسليمة اختار الكمال نم
 وحرر بأحة ركعتين خفيفتين قبل المغرب
 وأقره في البحر والمصنف

بطلان هذا الذي المدوية أما ثبوت الكراهة فلا إلا أن يدل دليل آخر وما ذكر من استلزام تأخير المغرب فقد قدما
عن التثنية استثناء القليل والركعتان لا تزيد على القليل إذا تجاوزتهما أحلي (قوله والسنن) ذكره البرجع
الضمير إلى أقرب مذكور (قوله أكدها) في نسخة بألف سوداء وألف حمراء ولاداعي له لأن الهمزة الثانية تسهل
ألفا وإنما كانت أكدها في مسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها وروى الأمام أحمد وأبو داود عن أبي هريرة
لا تدعوا ركعتي الفجر وإن طردتكم الخيل ولم يتركها صلى الله عليه وسلم في سفر ولا حضر ولا صحة ولا مقام
ولو وقع الخلاف فيها بالوجوب ولم يقع في غيرهما (قوله في الأصح) وقيل الكل سواء وقيل بعد هاتين الركعتين
ثم التي بعد الظهر ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر حلي عن الهندية (قوله لم تله شفاعتي) أصله للتفسير
عن التركة وشفاعته الخاصة بزيادة الدرجات وأما الشفاعة العامة فعامتها لكل الخلق (قوله اتفاقا) أما
القاتل بالوجوب فبناؤه هذه الأحكام ظاهر وأما القاتل بالسنة فقال بها مراعاة للقول بالوجوب ولا كديتها
(قوله على الأصح) فله المصنف عن الخاتبة ومقابله جوازها قاعدا ولومن غير عذر وذكركم الاتفاق معارض
بقوله على الأصح وليس التصحيح راجعا إلى الاتفاق لعدم ذكره في المنع اللهم إلا أن يقال أن الاتفاق راجع
إلى الركوب وقيل الشرب لا في شرح نور الإيضاح أن الأصح جوازها من قعود (قوله فله تركها للحاجة
الناس إلى قنائه) وهل القاضي وطالب العلم كذلك الظاهر نعم لا سيما إذا كان مدرسا للعلم المذكورة (قوله
ويخشى الكفر على منكرها) للقول بوجوبها وانكار الواجب وإن لم يقتض الكفر لكنه يخشى منه ذلك لقربه من
الفرس حلي وفي أبي السعد فتخصر أن في التكفير بجحد أصل كل من الوتر وسنة الفجر اختلافا فان قلت
كيف لا يكفر بجحد الوتر مع انعقاد الإجماع على مشروعيته قلت قال الزيلي إنما لا يكفر بأحده لأنه ثبت بخبر
الواحد فلا يعر عن شبهة اه وفيه أن انكار الإجماع عليه المعلوم من الدين ضرورة كقوله ولم يفصلوا بين ما ثبت
بغير الواحد وغيره قال اللقاني في الجوهر

ومن المعلوم ضرورة جحد من ديننا يقتل كفر ليس حله

ولعلمها طريقة الأشاعرة والماتريدية بفصلون بما قاله الزيلي قلت هو كذلك كما نص عليه في الدرر وغيرها
(قوله وتنقض) أي إلى قبيل الزوال وقوله معه تنازعه قوله تنقض وفاتت فلا تنقض الأمه حيث فاتت وقتها
أما إذا فاتت وحدها لا تنقض ولا تنقض قبل الطلوع ولا عند الزوال على الصحيح اه حلي (قوله تجنبس) مقتضى
كلامه أنه راجع إلى المستثنين وليس كذلك فان المسئلة الأولى مسئلة الخلاصة كما صرح به في المنع والبحر والنهر
وأما الذي في التجنبس فيها فالأجزاء اه حلي (قوله لأن السنة) تعليل للمسئلة الثانية وأما الأولى فعدم
الأجزاء فيها فمقتضى على القول بوجوبها والصحيح خلافه ولذا قال في النهر وترجيح التجنبس في المستثنين أوجه
وهو الأجزاء في الأولى وعدمه في الثانية فالأصل أن عدم الأجزاء في مسئلة المتن غير الأوجه لتفريعه على
القول بوجوبها وهو ضعيف وأن قول الشارح تجنبس غير صحيح بالنسبة إليها وارجاعه إلى الثانية فقط بعد
لأن قوله لأن السنة تمايل لمسئلة الشارح التي زادها اه حلي وفيها تعميمان والمفتي به الأجزاء أبو السعود
وقول حلي لتفريعه على القول بوجوبها أي وعلى القول باشتراط التعيين في السنن وصححه غير واحد (قوله
وتكره الزيادة على أربع) باتفاق الروايات لأنه لم يرو أنه صلى الله عليه وسلم زاد على ذلك ولولا الكراهة ل زاد
تعلما للجواز وهذا يفيد أنها تحريمية أبو السعود عن النهر (قوله وعلى ثمان ليلا) العلة فيه كسابقه كالكرهية
وقول الشرح لأنه لم يرد تعليل للفرع قال الزيلي هذا مذهب الإمام أحمد وأما عدهما فلا يزيد بالدليل على تسليمة
واحدة وأصل ثمان ثمانى سكنت الياء لاختصاف فالتثنية سا كان الياء والتنوين فحذفت الياء والحاصل أن ثمان
تسقط مع التنوين عند الرفع والجر وتثبت عند النصب لأنه ليس بجمع فيجري جوار وما جاء في الشعر
غير منصرف فهو على توهم أنه جمع حوى عن الصحاح وهي عربية أعراب فاض وقد يلزمها حذف الياء فتعرب
بجر كات ظاهرة على النون فهو هذه ثمان وممرت ثمان وأما أبو السعود وقال بعضهم لا تكره الزيادة
إلى ثمان وصحح (قوله قبل وبه يفتي) فإنه صاحب المعراج وردة العلامة قاسم بما استدلل به المشايخ للإمام
من أن الأربع ترجح لكونها أكثر مشقة على النفس وقد قال عليه الصلاة والسلام إنما أجرة على قدر صبل
والخلاف في غير التراويح والسنن المؤكدة (تنبيه) صلاة الليل أفضل من صلاة النهار لقوله تعالى تتجافى جنوبهم

(و) السنن (أكدها سنة الفجر) اتفاقا ثم
الأربع قبل الظهر في الأصح لحديث من تركها
لم تله شفاعتي ثم الكل سواء (وقيل بوجوبها
فلا تجوز صلاتها قاعدا) ولا راجعا اتفاقا
(بلا عذر على الأصح ولا يجوز تركها العالم
صار مرجعا في الفتاوى بخلاف باقي السنن)
فله تركها للحاجة الناس إلى قنائه (ويخشى الكفر
بتركها) فله تركها (إذا فاتت معه) بخلاف
التي لا يتركها (فإذا هو طالع) أو صلى أربعا
فوقع ركعتان بعد طلوعه (لا تجزيه من
فوق ركعتان على الأصح) تجنبس لأن السنة
ركعتان على الرسول تجنبس عنه مبتدأ (وتكره
ما واظب عليه أربع في نخل النهار وعلى ثمان ليلا
الزيادة على أربع) لأنه لم يرد (والأفضل فيه ما الرابع
تسليمة) ولا يفي في الليل المتى أفضل قبل وبه
يفتي (ولا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
في القعدة الأولى في الأربع قبل الظهر والجمعة
وبعدها) ولو صلى فاسأفعله السهو فليل لا
كذا قاله الشافعي (ولا يستفح إذا قام إلى
الثالثة منها)

من المضاجع ثم قال تعالى فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين وقال عليه الصلاة والسلام من أظلم قيام
 الليل خفف الله عنه يوم القيامة أبو السجود عن الشربة ليلية (قوله لأنها أتت حكمة لها) هذه الأحكام الثلاثة
 (قوله ولونذرا) لأنه نقل عرض عليه الافتراض أو الوجوب (قوله وصحبه في القبة) قال في المنع ولا يفتني ما فيه
 والظاهر الأقل ومن ثم عونا عليه وحكينا ما في القبة بقبل والله تعالى أعلم (قوله وكثرة الركوع والسجود الخ)
 لقوله عليه السلام عليك بكثر السجود وأهني على نفسك بكثرة السجود وقوله عليه السلام أقرب ما يكون
 العبد من ربه وهو ساجد ولأن السجود غاية التواضع والعبودية (قوله ويرجعه في البحر) حيث قال والذي
 ظهر للعبد الضعف أن كثرة الركعات أفضل من طول القيام لأن القيام أغاشر وسيله إلى الركوع والسجود
 كما صرحوا به في صلاة المريض من أنه لو قدر على القيام ولم يقدر على الركوع والسجود سقط عنه القيام
 مع قدرته عليه لجزءه عما هو المقصود ولأن القراءة تركز زائد كما صرحوا به مع الاختلاف في أصل ركبتها
 بخلاف الركوع والسجود فأجروا على ركنيتهما وأصلهما كما قد مناهم بخلاف القيام عن القراءة في الفرض
 فيما زاد على ركعتين فخرج هذا القول على كراهية ما عارضه الدلائل المتقدمة اهـ - حلي (قوله من ثلاثة أوجه)
 الأول أن القيام وإن كان وسيله إلا أن أفضلية طوله إنما كانت لكثرة القراءة فيه وهي وإن بلغت كل القرآن
 تقع فرضا بخلاف التسيجات فإنها وإن كثرت لا تزيد على السنية الثاني أن كون القراءة ركازا زائدا عما لا أثره
 في الفضيلة الثالث أن كون القيام تظف عن القراءة في الفرض ليس مما الكلام فيه اذ وضع المسئلة
 في النذر وفي كله يجب القراءة اهـ - حلي (قوله أن هذا قول محمد) أي المذكي كورد في المصنف وقال أبو يوسف
 إن كان له ورد بالليل فكثر السجود والافتول للقيام نهر (قوله وصحبه في البدائع) من كلام الشرح
 وليس في النهر (قوله فسحق) الباء بمعنى في ونسخة مفرد مضاف إلى ياء المتكلم والمجتهى بدل من فسحق
 اهـ - حلي (قوله معزي محمد) هو معنى هكذا (قوله فتنبه) أشار به إلى أن قول الامام يقدم على قول محمد
 (قوله وهل طول الخ) البحث لصاحب النهر والذي يظهر أن كثرة ركوعه وسجوده أفضل لأن أفضلية القيام
 إنما كانت باعتبار القراءة ولا قراءة اهـ - كذا رأيت في بعض الهوامش اهـ - حلي (قوله تحية رب المسجد)
 أفاد بذلك أن قولهم تحية المسجد على حذف مضاف لأن المقصود منها التقرب إلى الله تعالى لا إلى المسجد
 لأن الإنسان إذا دخل بيت الملك فأنما يجي الملك لا يته وهو سنة في غير وقت كراهة (قوله وأداء الفرض الخ)
 ولو نوى التحية مع الفرض قطا هرا في المحيط وغيره أنه يصح عندهما وعند محمد لا يكون داخل في الصلاة
 (قوله أو غيره) كالسنة دبر (قوله وكذا دخوله بنية فرض) ولو منفردا أو أاما أي وصلا أو أمانا دخله غيرناو
 فإنه لا يكون آتيا بها ولو صلى الفرض في مؤمر بها وعلى هذا اقتضت هذه العبارة مقيدة لقولهم وأداء الفرض
 ينوب عنها أي أن دخل المسجد بنية الأداء اهـ - حلي وهذا غير الظاهر من عبارة المصنف بل الظاهر أن الأداء
 ينوب عنها وإن لم يدخل بنية الأداء إلا أنه أعاد أقوله أو أقراءه فانه أعم لشموله من دخل لا اقتداء بالنفل
 كالترأخ اهـ - ولا تسقط بالطواف ويقدم عليها أبو السجود (قوله وتكفيه لكل يوم) تكرر فيه الدخول وظاهر
 إطلاقه أنه مخير بين أن يؤتيه أو أول المرات وآخرها (قوله ولا تسقط بالجلوس) لأنها تعظم المسجد وخرمته في
 أي وقت صلاح حاصل المقصود من ذلك والأفضل أن يصلي لما يدخل المسجد بجر (قوله أو غيره) كخوف
 وانزدحام (قوله كلمات التسبيح الأربع) هي سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر أبو السجود وأضيفت
 إلى التسبيح من إضافة الكل إلى جزئه (قوله ولو تكلم بين السنة والفرض) أعم من القبلية والبدئية (قوله
 وقيل تسقط) فماد بجر (قوله وكذا أكل عملينا في الحرمة) كالأكل وشرب وبيع (قوله أعادها) يحتمل أنه جمع
 بين الأقوال فحمل القول بالسقوط على العمل الكثير والقول بعدمه على القليل والفارق الحرف وجعله العلامة
 أبو السجود مينا على القول الضعيف الذي هو السقوط (قوله إن خاف ذهاب حلاوته) ظاهره وإن لم تنقعه نفسه
 (قوله ثم سنن) يظهر في البدئية وهل القبلية كذلك يجر (قوله إذا خاف فوت الوقت) أي فانه يأتي بالسنة
 ثم يتناول الطعام بجر (قوله ولو أخرها لآخر الوقت) اللام بمعنى إلى وكان الأولى التعبير بها وانظر لما أخره بلبية
 الظاهر بالأعذر وإذا أعادها (قوله وقيل لا) ظاهره سكاية بقبل أن الأول هو المعقود وهو الذي يقتضيه ما في المحيط
 ويؤيد القيل ما في البحر عن الخلاصة أن سنة الفجر تفتن بثلاثة أشياء منها أنه يأتي بها أول الوقت (قوله نذر

لأنه أتت كدها أهـ - بيت الفريضة (وفي البوابة
 من ذوات الأربع يعني) على النبي صلى الله
 عليه وسلم (ويستفتح) ويتهوذ ولونذرا لأن كل
 شيء صلاة (وقيل لا) يأتي في التكل وصحبه
 في القبة (وكثرة الركوع والسجود) يجب من
 طول القيام (كأن في المجتهى ورجحه في البحر
 لكن تطرفه في النهر من ثلاثة أوجه ونقل عن
 المعراج أن هذا قول محمد وإن ذهب أهلنا
 أفضلية القيام وصحبه في البدائع قلت وهكذا
 رأيت فسحق المجتهى معزي محمد فقط قننه
 وهل طول قيام الأنس أفضل كالأقار لم
 ابره (ويستفتح) ريبا (المسجد وهي ركعتان
 وأداء الفرض) أو غيره وكذا دخوله بنية
 فرض أو اقتداء (ينوب عنها) بلانية (وتكفيه
 لكل يوم مرة) ولا تسقط بالجلوس (قوله
 قلت وفي الضياء من القوت من لم يمكن تسبها
 نكثت أو غيره بقول نكثت بالكل التسيب الأربع
 أربعا) ولو تكلم بين السنة والفرض لا يسقطها
 ولكن ينقص نواحيها) وقيل تسقط) وكذا أكل
 عملينا في الحرمة على الأصح) قسنة وفي
 الخلاصة لو اشتغل ببيع أو شراء أو أكل
 أعادها وبلقمة أو شربة لا تبطل ولو جهر
 بطعام إن خاف ذهاب حلاوته أو بعضها تناول
 ثم سنن إذا خاف فوت الوقت ولو أخرها
 لا تنال الوقت لا تكون سنة وقيل تكون
 فروع الأضارب سنة الفجر أفضل وقيل
 لا تذو السن وأق بالندور وهو السنة وقيل لا

في الجمعة - حلي - ويكره الاجتماع على اية ليلة من هذه الليالي في المساجد قال في الحاوي القدسي ولا يصلي
 بطوع بجماعة وما روى من الصلوات في الاوقات الشريفة فلي فرادى ومن هنا يعلم كراهة الاجتماع على صلاة
 الزخابة التي تفعل في رجب اول ليلة جمعة منه وانما بدعة وما يحتملها أهل الروم من نذر ما تخرج من النفل
 والكراهة باطل اهـ بجر عن الحلبي (قوله ويكون بكل عبادة الخ) ظاهر ما في البحر كما قاله أبو السعود ان الفضيلة
 تحصل بمجرد الاتقاء وروى عن ابن عباس أن من صلى العشاء في جماعة ومن نيته أن يصلي الصبح في جماعة قال
 ثواب الاحياء (قوله ومنها ركعتا الاستخارة) أي طلب الخير من الله تعالى وهي ما قاله جابر رضي الله تعالى عنه
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول اذا هم
 أحدكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم اني استخيرك بعلمك واستقدرتك بقدرتك وأسألك
 من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم أن هذا الامر خير لي
 في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاقدره لي ويسر لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم
 أن هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاصرفه عني واصرفني عنه
 واقدر لي الخير حيث كان ثم رضني به قال ويسمى حاجته أي بدل قوله الامر ويبنى أن يجمع بين الرويتين فيقول
 وعاقبة أمري وعاجله وآجله والاستخارة في الحج والجهاد وجميع أبواب الخير تحمل على تعيين الوقت لا على نفس
 الفعل واذا استخار مضى لما يشرح له صدره اهـ - حلي - عن امداد الفتاح ويشترط أن يفوض الامر لله تعالى
 وأن لا يكون اليه ميل الى أحد الطرفين ونذب قراءة الكافرون في الاولى والاخلاص في الثانية أو وربك يخلق
 ما يشاء الى يعلمون في الاولى وفي الثانية وما كان لمؤمن ولا مؤمنة الى قوله ميمنا وفي البخاري فليستخربه سبعا
 وقوله فاقدره فليطلبه الاصيلي بالكسر وبه وباضم غيره ومعناه اقض لي به وهبته أبو السعود (قوله وأربع
 صلاة التسليم) ذكر صفته في الملتقط بقوله يكبر ويقرأ الشفاء ثم يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر
 خمس عشرة مرة ثم يعوذ بقرآن فاتحة الكتاب وسورة ثم يقول هذه الكلمات عشر او في الركوع عشرة
 وفي القيام عشرة او في كل سجدة عشرة او بين السجدين عشرة او بينهما أربع اقل لابن عباس رضي الله تعالى عنهما
 هل تعلم ان هذه الصلاة سورة قال نعم ألهاكم التكاثر والعصر وقول يا أيها الكافرون وقول هو الله أحد قال المصلي
 ويصليها قبل الظهر هندية عن المضمرة وفي البحر أنه يجعل الخمسة عشر في آخر الركعة والعشرة في جلوسه
 الاستراحة أو قبل القعود والظاهر جواز الامرين لو ورد الاحاديث بكل وفي رواية بزيادة ولا حول ولا قوة الا
 بالله العلي العظيم ذكرها الغزالي (قوله وفضلها عظيم) لقوله صلى الله عليه وسلم لعنه العباس يا عمه ألا أعطيك
 ألا أمحك اذا أنت فعلت ذلك غفر الله ذنبك أوله وآخره قديمه وحديثه خطأ وعدده صغيره وكبيره سره
 وعلايته ثم قال ان استطعت أن تصليها في كل يوم مرة فافعل فان لم تستطع ففي كل جمعة مرة فان لم تفعل
 ففي كل شهر مرة فان لم تفعل ففي كل سنة مرة فان لم تفعل ففي عمرك مرة رواه أبو داود وابن حبان والطبراني
 وقال في آخره فلو كانت ذنوبك مثل زبد البحر غفرها الله لك قال المنذري وقد روى هذا الحديث من طرق كثيرة
 عن جماعة من الصحابة وقد صححه جماعة أبو السعود (قوله وأربع صلاة الحاجة) ان قلت ان صلاة الاستخارة
 للحاجة قلت قال في النهر الفرق بينهما أن الاستخارة تفعل في المستقبل والحاجة لما نزل (قوله وقيل ركعتان)
 عليه اقتصر في امداد الفتاح حيث قال وهي ركعتان عن عبد الله بن أبي أوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من كانت له حاجة الى الله تعالى أو الى أحد من بني آدم فليستوضأ وليحسن الوضوء ثم يركع ركعتين ثم ليأت على
 الله تعالى وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليقل لا اله الا الله الحليم الكريم سبحان الله رب العرش العظيم
 الحمد لله رب العالمين أسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنيمة من كل بر والسلامة من كل اثم لا تدع
 لي ذنبا الا غفرت ولا هما الا فرجته ولا حاجة لك فيها رضا الا قضيتها يا أرحم الراحمين اهـ - حلي - (قوله وفي الحاوي
 الخ) لعل منشا الخلاف تعدد الروايات عنه صلى الله عليه وسلم (قوله عملا) فلا يكفر جاحداً أبو السعود واغلام
 تكن قطعة لوقوع الخلاف فيها فعند أبي بكر الاسم وسفيان الثوري ليست بفرض في الصلاة أصلاً وعند
 الحسن البصري فرض في ركعة وعندنا في ركعتين وعند مالك في ثلاث وعند الشافعي في أربع اهـ - حلي - (قوله
 في ركعتي الفرض) لقوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن وهو لا يقتضي التكرار فكان مؤذاهما قرأها

ويكون بكل عبادة نعم الليل أو أكثر ومنها
 ركعتا الاستخارة وأربع صلاة التسليم ثلثة
 تسبيحة وفضلها عظيم وأربع صلاة الحاجة
 وقيل ركعتان وفي الحاوي أنهما اثنا عشر
 بسلام واحد وبسبحة في الخزانة (ونفرض
 القراءة عملاً في ركعتي الفرض)

في ركعة إلا أن الثانية اعتبرت شرعا كالاولى فإيجاب القراءة فيها إيجاب فيما دلالة اه بحر (قوله مطابقا)
 أي الأولين أو الآخرين أو واحدة واحدة (قوله فواجب على المشهور) وقبل فرض وصحبه في البصحة وغيرها
 وأجمعوا أنه لو قرأ في الآخرين فقط صحت وأنه يجب عليه السهو وعلى هذا الخلاف إنما يظهر في سببه فعلي الأول
 ترك الواجب وعلى الثاني تأخير الفرض عن محله لكن يسأل في السهو أن تأخير الفرض فيه ترك واجب أيضا
 ويمكن أن يظهر في اختلاف مراتب الأثم فعل الأول يأثم ثم ترك الواجب وعلى الثاني أثم ترك الفرض العملي
 الذي هو أقوى فوجوب الواجب انتهى بحر (قوله وكل النفل) أراد به ما يعم المؤكدات (قوله للمنفرد) الأولي الغير
 المؤتم ليعلم الإمام حلي (قوله لأن كل شفع صلاة) ولذا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويثني ويتهود لأن القيام
 إلى الثالثة كحرمة مبتدأة بحر (قوله لكنه) أي هذا التعليل أي فهو قاصر (قوله لا يعم الرابعة المؤكدة) وذلك
 لأن القيام إلى ثالثها ليس كحرمة مثلاً بل هي صلاة واحدة ولهذا لا يستفتح في الشفع الثاني ولا يصلي في القعدة
 الأولى ولا يبطل خيارها بقيامها فيها إلى الشفع الثاني بحر (قوله فتأمل) أشار به إلى الجواب وهو أن
 المؤكدة الرابعة وإن كانت صلاة واحدة باعتبار كثرة من الأحكام كل شفع منها صلاة في حق بعض
 الأحكام وهو أنه إذا نواها وشرع فيها لا يلزمه بالشروع الأركان حتى لو قطعها قضى ركعتين فقط في ظاهر
 الرواية فصدق أن كل شفع من الرابعة المؤكدة صلاة وإن كان باعتبار بعض الأحكام انتهى حلي فان قلت
 مقتضى ما ذكره من هذا التعليل أن تكون القعدة فرضاً في جميع الرباعيات مع أنها تصح بتركها ويسجد
 للسهو ويجب العود إليها إذا تذكر بعد القيام ما لم يسجد أجيب بأن صحتها استحصان لا قياس لأن التطوع
 شرع أربعة كما شرع ركعتين فاذا ترك القعدة أمكن تحصيلها بجعلها واحدة وعلى هذا فلا يثني ولا يتعوذ
 إذا لم يقعد وهذا الحكم يخص الأربع أمالوني ستأولنا بنا بقعدة واحدة فالأصح أنها تفقد قياساً واستحصاناً
 بحر موضحاً (قوله احتياطاً) لأن فيه رواتج التفلية فليزيم فيه الاحتياط في القراءة لأنها ركن مقصود لنفسه
 لا كالقعدة بحر (قوله ولزم نقل إلى آخره) قرينة المقام تخص الصلاة وحكم الصوم والحج وغيرها كذلك
 وقوله شرع فيه أي ولو قطعه للعالم في النفل القصد لا كإفهامه الحموى أنه لا يلزمه حتى يعضي فيه بأن يقيد
 بسجدة وقد أوضح رد أبو السعود (قوله أو بقيام لثالثة) أي وقد أدى الأول صحيحاً فإذا أفسد الشفع الثاني
 لزمه قضاؤه فتقوا ولا يسرى إلى الأول لأن كل شفع صلاة على حدة بحر (قوله شرعاً صحيحاً) محترمه ما سألني
 من قول الشارح أو أمي أو امرأة أو محدث (قوله قصداً) خرج به صلاة الطائفة كاذكره الشارح وأخرج أيضاً ما إذا
 صلى الفجر وطلعت الشمس في أثناءه أو تذكر فاتتة في الفريضة أو قدر المومني على الأركان أو رأى المتوضي المؤتم
 بتيمم الماء أو دخل وقت العصر في الجمعة أو دخل أحد الأوقات الثلاثة المكروهة في قضاء الفرض فإنها حينئذ
 تنقلب فلا ولو قطعه لا يجب قضاؤه لكونه لا عن قصد (قوله إلا إذا شرع إلى آخره) استثناء من عموم الأحوال
 ووجهه كافي القصة أن ما شرع فيه يصير مؤدي بأداء الفرض فيكون قطعه لا كإله انتهى بحر وفيه تأمل (قوله
 أو تطوعاً آخر) له لا نالوا وجبنا عليه قضاءه مع كونه مستغلاً ثانياً بما يلزمه حرج والظاهر أن ذلك لا يخص
 بالمقتدى (قوله أو في صلاة طائفة) ظاهره أنه معطوف على قوله مستغلاً فيقتضي أنه مستثنى وليس كذلك بل هذا
 محترمه قوله قصداً على أنه مكرّم مع ما سألني في المصنف قريبا وصورته رجل شرع في الصلاة على أنها عليه ثم تبين
 أنها ليست عليه فأفسدها فإنه لا يجب قضاؤها وهذا هو المراد وإن كان المتبادر منه يقتضي أنه إذا اقتدى
 رجل بمن ظن أن عليه الطهر مثلاً ثم تذكر الإمام أنه صلاها فأفسد الصلاة ليس على المؤتم القضاء وليس كذلك
 بل عليه القضاء لأن فعله مضجون دون الإمام وقد صرح به صاحب البحر عند قول المصنف وفسد اقتداء رجل
 بأمرأة حلي (قوله أو أمي) الذي ينبغي في الإي وجوب القضاء بناء على ما سبق من أن الشروع يصح ثم قصد
 إذا جاز أو أن القراءة أو بالسعود (قوله يعني وأفسده في الحال) راجع إلى الطائفة فقط لأن الصلاة لم تنعقد فما
 بعده انتهى حلي والمراد بالحال عقب التذكر (قوله أمالوا اختار المضي) في أبي السعود عن الحموى أنه
 لا يكون مختاراً للمضي إلا إذا قصد الركعة بسجدة (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية حتى لو أفسده بعد ما شرع
 فيه في أحد هذه الأوقات لزمه قضاؤه وفي غير ظاهر الرواية لا يلزمه قضاؤه كالعوم إذا شرع فيه في وقت مكروه
 فإنه لا قضاء عليه بالافساد والفرق على ظاهر الرواية أنه ينفس الشروع في الصوم يسمى صائماً حتى يحث به الحالف

مطلقاً أمانتين الأولى يعني فواجب على
 المشهور (وكل النفل) للمنفرد لأن كل شفع
 صلاة لكنه لا يعم الرابعة المؤكدة فتأمل (و)
 كل الأثر احتياطاً (ولزم نقل شرع فيه)
 بتجديد الإحرام أو بقيام لثالثة شرعاً
 صحيحاً (قصداً) إلا إذا شرع مستغلاً خلف
 منقوض ثم قطعه واقتدى بما يذلك الفرض
 بعد تذكره أو تطوعاً آخر أو في صلاة طائفة
 أو أمي أو امرأة أو محدث يعني وأفسده في
 الحال أمالوا اختار المضي ثم أفسده لزمه
 القضاء (ولو عند غروب وطولوع واستواء)
 على الظاهر

على الصوم فيصير مرتكباً للثبوت فيجب إبطاله ولا يجب صيانته ووجوب القضاء يتبني عليه ولا يصير مرتكباً
للتبني بنفس الشروع في الصلاة حتى يتم ركعة ولهذا لا يحتث به الخالف على الصلاة فيجب صيانته الموقوف
فيكون منجونا بالقضاء انتهى حلي (قوله فان أفسده) راجع الى المصالح عليه لا الى الغاية (قوله لا بعدد)
كشروعه في وقت مكروه وكلستغاثه أحديه وفي البحر ويبنى أن يكون القطع في الاوقات المكروهة واجبا
خروجاً عن المكروه وتحريماً وليس بإبطال العمل لانه إبطال لمؤذبه على وجهه أكل فلا يعتد بإبطاله ولو قضاه
في وقت مكروه آخر أبرأ لأنها وجبت ناقصة وأذاها كما وجبت فيجوز كالوأعها في ذلك الوقت انتهى (قوله
ووجب قضاؤه) المراد بالوجوب المصطلح عليه لا القرض وسواء كان الفساد لعذر أو لا وقد اتفق أصحابنا على
زوم القضاء في افساد الصلاة والصوم سواء كان بعذر كالخمس في خلالها أو بغيره وذروته يحل الفساد لعذر
فيهما وأنه لا يحل الفساد في الصلاة بغير عذر واختلوا في إباحته في الصوم بغير عذر في ظاهر الرواية لا يباح
انتهى بحر (قوله وسيجي) أي في الإيمان اعلم أن النذر إذا كان منجزاً واجتث فيه الشرط بأن يكون نذراً
لا بعصية ومن جنسه واجب وأن لا يكون واجبا قبل إيجابه وأن لا يكون أكثر مما يملكه وأن يكون بعبادة
مقصودة يلزم ويحرم النذر بعصية ولا يلزم نذر مباح ككل وشرب وجماع وطلاق وكذا بوضوء وسجدة تلاوة
وعيادة مريض وتشيع جنازة وغتسال ودخول مسجد ومس معصفاً وأذان وبناء مباح ومسجد ولو نذر أن
يصل ركعة لزمه ركعتان وثلاث لزمه أربع وإن كان معلقاً يلزم الوفاء به عند وجود الشرط إذا كان شرطاً يريد
كونه كلب منفعة أو دفع ضرر كان شئ الله مريضاً أو مات عدوى فقه على صوم أو صلاة كذا وإن كان معلقاً
على شرط لا يريد كونه كان دخلت الدار وكلت فلانا كان مخيراً بين الوفاء وكفارة العين ولا يجوز تحميل المعلق قبل
وجود الشرط وقامه في البحر (قوله ويجمعها) أي يجمع النوازل التي تلزم بالشروع فيها والشعر من البسيط وهو
صدر الدين الغزي (قوله قاله الشارع) هو سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أخذ من الوحي وفيه الجنس التام
(قوله طواف) فيلزمه إقام السبع بالشروع فيه (قوله عكوفه) فيه نظر لانه يبنى على القول المرجوح أنه يشترط
له الصوم مطلقاً وإن لم يكن نذراً فاقوله على هذا يوم وأما على الرابع من عدم الاشتراط فأقله ساعة فلا ينافي
القضاء أبو السعود (قوله أحراره) أي من غير قرض ليج أو مرة وبهذا غير الحج والعمرة وإن استلزمه فاندفع
التكرار انتهى حلي (قوله وقضى ركعتين) باتفاق ورجع أبو يوسف عن القول بلزوم الأربع (قوله لو نوى
أربعاً) قيد بنية الأربع لانه لو لم ينو لا يلزمه الأربع كما هو هذا في النفل أما لو نذر صلاة أربع لزمه أربع
بلا خلاف لأن سبب الوجوب فيه هو النذر بصفته بحر (قوله غير مؤكدة) هذا غير ظاهر الرواية فيها
فالاول حذفه (قوله على اختيار الحلي وغيره) كالفضلي ومالك التصاب فانهم قالوا فيها بلزوم الأربع لأنها
صلاة واحدة بدليل أنه لا يستفح الشفع الثاني ولو أخبر الشفع بالبيع فانتقل الى الشفع الثاني لا تبطل شفيعته
وكذا الأخيرة وتنع صفة الخلوة وقد علمت أنه غير ظاهر الرواية (قوله وتقتض في خلال الشفع الاول) لعدم شروعه
في الثاني وقد أفسد ما شرع فيه فيلزمه قضاؤه وقيد بقوله في خلال لانه لو اقتض بين آخر القعدة الاولى وبين
القيام الى الثالثة لا يلزمه شئ لأن الشفع الاول قد تم بالقعدة والثاني لم يشرع فيه وقد ذكره المصنف بعد بقوله
ولا قضاء لو قد قدر الشاهد ثم نقص وكذا الاقضاء لو نقص بعد القعود الثاني حلي مع زيادة (قوله أي وتشهد
للاول) قيد بقوله أو الثاني (قوله والا) أي وإن لم تشهد (قوله يفسد الكل اتفاقاً) أي فعلية قضاء أربع لصحة
شروعه في كل من الشفعين اتفاقاً وانفسد الاول لانه لا يصير صلاة على حدة الا اذا وجدت التعدد الاولى أما
إذا لم توجد فالأربع صلاة واحدة فيلزمه قضاؤها بالافساد وقد ذكر الشارع ذلك بعد بقوله أو تركه قعوداً أول انتهى
حلي (قوله لا يعارض اقتداء) يعني أن المتطوع لو اقتدى بحلي الظاهر مثلاً قطعها فانه يقضى أربعاً سواء
اقتدى به في أولها أو في القعدة الأخيرة لانه بالاقداء التزم صلاة الامام وهي أربع حلي عن البحر (قوله أو نذر)
كما إذا نذر الأربع فانها تلزمه اتفاقاً لأن سبب الوجوب فيه هو النذر بصفته وضعاً بخلاف الشروع في النفل
فإن سبب الشروع فيه لم يثبت وضعاً بل لصيانة المؤذية عن البطال وهو حاصل بتمام الركعتين فلا يلزم الزيادة بلا
ضرورة حلي عن البحر (قوله أو تركه قعوداً أول) كما إذا نوى أربعاً وصلى ثلاث ركعات ولم يقعد وأفسد هاتقان
يلزمه أربع ركعات على الصحيح فان قلت كيف يلزمه قضاء الأربع عند ما يبنى أن لا يجب عليه عندهما

(فان أفسده) حرم لقوله تعالى ولا تبطلوا
أعمالكم إلا بعذر (وجب قضاؤه) ولو فساد
بغير عذر كغير رأي ماء ومصلحة أو مائة
حاشيت واعلم أن ما يجب على العبد بالتزامه
فومان ما يجب بالشغل وهو النذر وسيجي
وما يجب بالفعل وهو الشروع في التواقل
ويجمعها قوله
من التواقل سبع تليق بالشارع
أخذ ذلك من قوله
صوم صلاة طواف حجة الرابع
عكوفه مرة أحراره السابع
(وقضى ركعتين لو نوى أربعاً) غير مؤكدة
على اختيار الحلي وغيره (وتقتض في)
خلال (الشفع الاول أو الثاني) أي وتشهد
للاول ولا يفسد الكل اتفاقاً والاصل أن
كل شفع صلاة لا يعارض اقتداء أو نذر
أو تركه قعوداً أول

الافاضة من كعين فقط لعدم فساد الشفع الاول بترك التعود قلت الظاهر أن عدم فساد الشفع الاول بترك التعود محمول على ما اذا وجد منه التعود على رأس الرابعة أو السادسة مثلاً أما اذا ترك التعود أصلاً فإن الفساد يسري من الثاني الى الاول بدليل تعليل الفتاوى بأن الحكم بالعمدة كان لوقوعها أولى بانضمام الشفع الثاني فلما لم يوجد علم أنها الأخيرة فقدت بتركها انتهى قال الطرابلسي هذا التعليل صريح في أن الصلاة إنما تفسد بترك العمدة الأخيرة لا بترك العمدة الاولى أبو السعود مختصراً (قوله كما يقتضي) شروع في المسائل الملقبة عند أهل المذهب بالثمانية وهي في الحقيقة خمس عشرة صورة تسع منها يجب فيها قضاء ركعتين وهي ترجع الى ست لتداخل بعضها وست يجب فيها قضاء أربع وهي ترجع الى صورتين لما ذكره بصورة القراءة في الكل وهي حينئذ خمسة تصير الست عشرة صورة وهذا هو الذي تقتضيه الفسحة العقلية كما أوضحه في النهر وتأتي الإشارة الى ذلك في التشرح (قوله لوترك القراءة في شفعيه) اعلم أن الأصل في هذه المسائل كلها أن الشفع الاول متى فسد بترك القراءة بقي الحرمة عند أبي يوسف لأن القراءة ركن زائد لوجود الصلاة بدونها غير أنه لا صحة للإدعاء إلا بها وفساد الاداء لا يزيد على تركه فلا تبطل الحرمة وعند محمد تفسد بتركها فيما أو في أحدهما لأن القراءة فرض في كل من الركعتين فكما يفسد الشفع بترك القراءة فيما يفسد بتركها في أحدهما لم يبق الحرمة وعند الامام ان فساد الشفع الاول بترك القراءة فيها يبطل الحرمة فلا يصح شروع في الشفع الثاني وان فسدت بترك القراءة في أحدهما بقيت الحرمة فصح شروع في الشفع الثاني ووجهه في البحر وغيره وافق محمد وأجمع هذا الاقوال قول التسي رحمه الله تعالى

تحرمة النفل لا تبقى اذا تركت • فيها القراءة أصلاً عند نعمان
والترك في ركعة قد عده زفر • كالترك أصلاً وأيضاً شيخ شيبان
وقال يعقوب تبقى كيفما تركت • فيها القراءة فأحفظه باتان

انتهى حلبي (قوله في شفعيه) فعندهما يقتضي الركعتين الاولين لبطلان الحرمة وعنده يقتضي أربعاً لبقائها عنده بحر (قوله أوتركها في الاول فقط) فيلزمه قضاءهما فقط إجماعاً لفسادهما لكن الخلاف في الشفع الثاني فعندهما لم يصح اشروع فيه لبنائه على فاسد حتى لو وقع فيه لا تنتقض طهارته وعنده أبي يوسف قد صح ولم يفسد لوجود القراءة وهذا اذا تعدل الاولى والا فطبع قضاء الأربع كما ذكره في البحر (قوله أو الثاني) فيلزمه قضاء إجماعاً والاول صحيح إجماعاً (قوله أو إحدى ركعتي الثاني) تحته صورتان الثالثة والرابعة وعليه قضاء الآخرين إجماعاً للعمدة الاولين إجماعاً (قوله أو إحدى ركعتي الاول) تحته صورتان الاولى والثانية فيلزمه قضاء الاولين إجماعاً لكن الخلاف من جهة أخرى فعند محمد تحرمة الثانية لم تصح فكان بناء القاسد على الفساد فلا يلزمه لعدم صحة الشروع وإنما يلزمه الاول للعمدة الشروع فيه مع افساده وعندهما الثاني صحيح لبقاء الحرمة كما عرف من أصلهما وفسد الاول بترك القراءة في أحدهما (قوله أو الاول أو إحدى الثاني) فيلزمه قضاء الاولين عندهما والثاني لا يلزمه لعدم صحة شروعه فيه لبنائه على فاسد وعنده أبي يوسف يلزمه الأربع لأن ترك القراءة في الاول لا يبطل الحرمة فصح شروعه فيها فلزماء (قوله لأن الاول لما بطل الخ) عليه لقوله أو الاول أو إحدى الثاني لا يغير ولا يصلح علة لما قبله الا لقوله أو الاول فقط انتهى حلبي وانت خير بأنه يصلح علة لقوله في شفعيه (قوله فهذه تسع صور) الاولى ترك القراءة في شفعيه الثانية تركها في الاول فقط الثالثة ما أشير اليه بقوله أو الثاني الرابعة والخامسة قوله أو إحدى ركعتي الثاني السادسة والسابعة قوله أو إحدى ركعتي الاول الثامنة والتاسعة قوله أو الاول أو إحدى ركعتي الثاني لا غير (قوله في ست صور) أربع في قوله لوترك القراءة في إحدى كل شفع لأن إحدى الاولين صادق بصورتين وكذلك إحدى الآخرين واثنان في قوله أو في الثاني وإحدى الاول فإن إحدى الاولين صادق بالاولى والثانية (قوله لوترك القراءة في إحدى كل شفع) هذا على قولهما وعند محمد عليه قضاء الاولين لا غير وما ذكرنا من أن قول أبي يوسف كقول الامام هو ما رواه محمد عنه وأنكرها أبو يوسف وهذه إحدى المسائل التي أنكرها أبو يوسف على محمد وقال ما رويت لك هكذا عن الامام قيل ان أبا يوسف توقع من محمد أن يروي عنه كتاباً فوضع الجامع الصغير السكا فيه طريق الاستناد بقوله محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة فلما عرض عليه استحسنه وقال حفظ أبو عبد الله

(كما) يقتضي ركعتين (لوترك القراءة) أصلاً
(في شفعيه) أوتركها في الاول فقط (أو
الثاني أو إحدى) ركعتي (الثاني أو إحدى)
ركعتي (الاول أو الاول أو إحدى الثاني
لا غير) لأن الاول لما بطل لم يصح بناء الثاني
عليه ففسد شروع في ركعتي (و) قضى
(أربعاً) في ست صور (لوترك القراءة في
إحدى كل شفع

الاعتصامات فانه أنكر روايتها عنه فلما بلغ محمد قال بل حفظناها ونسى أولاها مسألة القراءة هنما قال انما
رويت لك أن يقضى ركعتين الثانية مستحاضة فوضأت بعد طلوع الشمس نصلي حتى يخرج الظهر قال انما
رويت لك حتى يدخل وقت الظهر الثالثة اذا أجازا مالك عتق المشتري من الغاصب نفذ قال انما رويت لك
أنه لا ينفذ الرابعة لا يجوز تكاح المهاجرة اذا كانت حاملا قال انما رويت لك أنه يجوز ولكن لا يقرب الزوج
حتى تضع الخامسة لو قتل عبدهما مولى لهما فعضا أحدهما بطل الدم عند الامام وقال لا يدفع ربه الى شريكه
أو يفد به بربع الدية قال انما رويت لك أن قول الامام كقولنا وما رويته من الخلاف انما هو في عبده قتل مولاه
عداؤه ولدان فعفا أحدهما وقد ذكر محمد الاختلاف فيهما السادسة مات وترك ابنا له وعبدا لا غير فادى العبد
العتق في العصة وادى رجل على الميت ألفا وقيمة العبد ألف فصدقهما الابن سعى العبد في قيمته وهو حر
فأخذها الغريم قال انما رويت لك أنه بعد ما دام يسئ نهر عن شرح المفق للهندي (قوله أو في الثاني) الخلاف
فيها كالسابقة (قوله لكن بقى ما اذا لم يقعد) صورتها قرأ في الاولين ولم يقعد القعدة الاولى وأفسد الآخرين
وحكمها أنه يقضى أربعاً اجماعاً كذا في النهر وقد ذكره الشارح مرتين الاولى بقوله أي ونشهد الاول
والا يفسد الكل الثانية بقوله أو تركه فعود أول انتهى حلي (قوله أو قعد ولم يقم لثالثة) أي وقد قرأ في الاولين
كما في النهر وحكمها أنه لا يقضى شيئا لتمام الاول وعدم شروعه في الثاني وهذه هي عين قول المصنف بعد
ولا قضاء لو قعد قدر التشهد ثم نقض (قوله أو قام ولم يقيد بها بسجدة أو قيدا) أي وقد قرأ في الاولين وحكمها
أنه يقضى الركعتين الأخيرتين وما نقله الحلي عن صاحب النهر في هذه المسئلة ليس له وجود فيها رأيت
منه والصواب ما ذكرنا عنه وأعلم أن هاتين المسئلتين هما عين قول المصنف سابقا وقضى ركعتين لو نوى أربعاً
ونقض في خلال الشفع الاول أو الثاني فإن النقض في الثاني يشمل هاتين الصورتين (قوله فكتبه) لعله للإشارة
لما قلناه من دخول الصورتين فيما سبق (قوله وميز المتداخل) المراد به ما اختلفت صورته واتحد حكمه وهي
عبارة العناية حيث جعل سبعاً من الصور داخل في الثمانية الباقية وذلك لأن المذكور في المتن غاي صور
ست يلزم فيها ركعتان واثنان يلزم فيهما أربع لكن الست الاولى تسع في التفصيل والاثنان ست فهي خمس
عشرة اه حلي وأنت خير بآنا ذا اعتبرنا الحكم جعلنا هاتين المسئلتين فقط ما يجب فيه قضاء ركعتين وما يجب
فيه قضاء أربع بل التداخل في قوله أو إحدى الثاني أو إحدى الاول أو الاولى وحدي الثاني فانها بالتفصيل
ست صور تضاف لما قبلها من الثلاث فهي تسع وبالأجمال ثلاث تضاف لما قبلها فهي ست وكذا قوله وأربعاً
لو ترك القراءة في إحدى كل شفع أو في الثاني وحدي الاول فانها بالتفصيل ست وبالأجمال اثنان ففي الحقيقة
لا تداخل انما هو اجمال وتفصيل (قوله وحكم مؤتم الخ) صورته رجل اقتدى منتفلاً بمنفعل في ربيع فقرأ الامام
في إحدى الاولين وحدي الآخرين فكما يلزم الامام قضاء الأربع كذلك يلزم المؤتم وقس على ذلك انتهى
حلي قال في البحر لانه لا اقتداء بالترجم (قوله أو شرع ظاناً الخ) نصريح بمفهوم قوله سابقا شرع فيه
قصد أقاده المصنف (قوله أو صلى أربعاً) بقراءة في الكل انتهى حلي (قوله استحساناً) والقياس أن يفسد الشفع
الاول بترك القعدة لان مقتضى كون كل شفع صلاة أن يكون كل قعدة فيه فرضاً انتهى حلي (قوله وانما تامة)
أي القعدة الأخيرة اما على الأربع أو الست هي الفريضة فالولم يقعد أصلاً أو قعد على رأس الثالثة فسدت
ويلزمه قضاء أربع كما قدمناه (قول وفي الترجيح) بالراء وفي نسخة بالواو (قوله صح) لأن التعود انما اقتضى
للزوج فاذا قام الى الثالثة ولم يقعد تبين أن ما قبلها لم يكن أو ان الخروج كذا على الزبلي هذه المسئلة (قوله
صح) على أنها ألف وأما التراخي فخارجة عن هذا الحكم لكونها حينئذ ليست على هيئتها المشروعة وقال الشارح
في سجود السهو قد قول المصنف ولو ترك القعود الاول في النفل سهواً وسجد له ولم يفسد لانه كما شرع ركعتين
شرع أربعاً (قوله خلافاً لمحمد) حكيم بالفساد جرياً على القياس أقاده الحلي (قوله ويسجد للسهو) سواء ترك
القعدة عمداً أو سهواً في العمدي يسمى سجود عذر حلي عن التهور سيأتي أن المعتمد عدم السجود في العمدي
(قوله ولا ينفى ولا ينعوذ) لانهما لا يكونان الا في ابتداء صلاة والشفع لا يكون صلاة على حدة الا اذا قعد الاول
فلما لم يقعد جعل الكل صلاة واحدة حلي (قوله ويتنفل مع قدرته الى آخره) هذا ما خالف فيه النقل القرائن
والواجبات وأطلق فيه فشم السنة المؤكدة والتراخي لكن ذكر قاضي خان في فتاواه من باب التراخي

أو في الثاني واحد (الاول) وبصورة القراءة
في الكل تبلغ ستة عشر لكن بقى ما اذا لم يقعد
أو قعد ولم يقم لثالثة أو قام ولم يقيد بها بسجدة
أو قيدا فكتبه وميز المتداخل وحكم مؤتم
ولو في تشهد كام (ولا قضاء) لو نوى أربعاً
أو قعد قدر التشهد ثم نقض (ظاناً أنه عليه)
في الثاني (أو شرع) في فرض (ظاناً أنه عليه)
قد ذكرناه انقلب فلا غير يضمنون لانه شرع
مستطالاً ملزماً (أو) صلى على ما ذكر
و (لم يقعد بينهما) استحساناً لا لا يجزئ
بجعلها صلاة واحدة فكتب واجبة وانما تامة
هي الفريضة وفي الترجيح صلى ألف ركعة
ولم يقعد الا في آخرها صح خلافاً لمحمد ويسجد
للسهو ولا ينفى ولا ينعوذ فليحفظ (ويتنفل
مع قدرته على القيام قاعداً) لا مضطجماً
الا بعد

الاصح ان ستة الفجر لا يجوز اداؤها قاعدا من غير عذر بخلاف الترمذي والفرق ان ستة الفجر مؤكدة لا خلاف فيها والترمذي في التأكيد دونها الا ان القعود فيها مخالف للمتوارث وعمل السلف كما قاله حاتم الدين انتهى بحر (قوله ابتداء وبناء) منصوبان على انها طرفة زمان لسياهم ما عن الوقت أي وقت ابتداء ووقت بناء قال ابن مالك وقد ينوب عن مكان مصدر • وذلك في ظرف الزمان يكثر

أبو الهوداد الا أنه في الابتداء جائز اتفاقا وفي البناء خلافه صاحبين (فرع) النذر اذا لم ينص فيه على القيام لا يلزمه على الصحيح وان نص لزمه اتفاقا (قوله بالكرهية) ظاهرة فيها مطلقا ولو قيل بثبوت التنبيه مراعاة لخلافهما المكان حسنا (قوله في الاصح) راجع الى معناه بناء وهو قول الامام كما مر (قوله كمكسه) وهو ما اذا ابتداء قاعدا ثم أتمه قاعدا فإنه يجوز اتعاقا لما روت عائشة رضي الله تعالى عنها أنه صلى الله عليه وسلم كان يفتتح التطوع قاعدا فيقرأ أو رده حتى اذا بقى عشر آيات ونحوها قام وهكذا كان يفعل في الركعة الثانية وذكر في التفسير أن الأفضل أن يقوم فيقرأ شيئا ثم يركع ليكون. وافق السنة ولو لم يقرأ أو سكنه استوى قائما ثم يركع جازوا لم يستو قاعدا وركع لا يجزئه لأنه لا يكون ركوعا قائما ولا ركوعا قاعدا انتهى بحر (قوله أجز غير النبي صلى الله عليه وسلم) أما هو فأجزه مستوفى الحالين بشرط ما ورد عنه أنه صلى الله عليه وسلم لما قبل له وقد صلى قاعدا ثم حدثت أن صلاة الرجل قاعدا على نصف الصلاة وأنت تلي قاعدا قال أجل ولكني لست كأحدكم انتهى بحر (قوله الابدال) أما به فبساوى أجز القائم على الظاهر وقيل بل أفضل من صلاة القائم الراكع الساجد لأنه جهد المقل (قوله ولا يصلي الخ) لفظ حديث أو أثر عن ابن عمر (قوله في القراءة) لما كان ظاهرا غيره مراد لكونه يمس صلاة الفجر عدسته واظهر بعد سنته والعصر بعد سنته الرابعة احتاجوا الى تخصيصه بما ذكره هذا الجمل لمحمد في الجامع المغير قائما ردمه أن لا يصلي بعد أداء الظاهر مشلا نافله ركعتان بقراءة ركعتان بغير قراءة بل يقرأ في جميع ركعات النفل بحر (قوله أو في الجماعة) هذا الاحتمال وما بعده امتطها رلقاضي خان كما في البحر وما يستدل به على هذا الوجه ما روى عن ابن عمر أنه قد عد عن الصلوة في يوم مرتين فتكرار الجماعة لشخص واحد مكروه واجازه الشافعي (قوله ولا تعاد عند نومهم الفساد) أما عند تحقق خلل بترك واجب أو ارتكاب مكروه فالعادة غير مكروهه بل واجبة فأفاده في البحر (قوله فان صح قول الخ) هذا يخرج عن احتمال كراهة التنفل بالوتر ثم ان كان الامام ينوي الفرض يدخل في عموم الحديث بالمعنى الثالث لان الصلاة الاولى يبعد أن يرتكب الامام فيها مكروها أو يترك واجبا وان كان ينوي النفل خرج عن الموضوع فلا يفيد هذا الجواب ثم الظاهر أن الامام كان يقرأ في الاخيرتين الفاتحة والسورة فكان الاولى للشرح ذكر ذلك (قوله ويقعد كما في التشهد) هذا بيان للافضلية والجواز لا يتقيد بحال نهر (قوله على المختار) وهو رواية زفر عن الامام قال أبو الميث وعليه الفتوى وقيل يقعد محتميا أو مترعما ولا خلاف أنه اذا جاء أو ان التشهد جاس كل تشهد سواء كان القعود بعد أو لا نهر (قوله ويتنفل المقيم) نص على المتروك فالمسافر من باب اولي (قوله راجعا) خرج الماشي فلا تجوز صلاته والساجد كالماشي وأفرده للإشارة الى أنهم لو صلوا جماعة فصلاة الامام نامة وصلاة القوم فاسدة ولو كان في محل واحد على دابة واحدة يجوز كما لو كانوا في شق واحد من محل سواء كان قادرا على النزول ام لا بحر (قوله محل القمر) بالنصب بدل من خارج المصر وفائدة شمول خارج القرية وخارج الاخيرة انتهى حلي (قوله موميا) بالهمز والياء أبو الهوداد يجعل ايماء السجود أخفض من ايماء الركوع عن غير أن يضع رأسه على شيء سواء كانت سائرة أو واقفة بحر (قوله اعتبار ايماء) فتقول المنية فلو سجد على السرج لا يجوز لانها انما شرعت بالايماء انتهى أي لا يجوز سجد حقيقة بحر (قوله الى أي جهة توجهت دابته) انما لم يقل وجه دابته اليها للإشارة الى أن محل جوازها طم اذا كانت واقفة أو سارت بنفسها أما اذا كانت بتسيير صاحبها فلا تجوز الصلاة عليها لا فرضا ولا نفلا انتهى أي اذا كان يعمل كثير كما يأتي وأشار به ايضا الى أنه اذا صلى الى غير ما توجهت دابته لا يجوز لعدم الضرورة الى ذلك بحر (قوله ولو ابتداء) يعني أنه لا يشترط استقبال القبلة في الابتداء لأنه لما جازت الصلاة الى غير جهة القبلة جاز الاقتراح الى غير جهة طالما حلي عن البحر (قوله عندنا) استراخ عن قول الشافعي رضي الله تعالى عنه قائم بقول بشرط في الابتداء أن يوجهوا الى القبلة حلي عن الشرب ليلية (قوله ولو على سرجه) مثله الركاب

(ابتداء) كذا (بناء) بعد الشروع بلا
كرهية في الاصح كمكسه بحر وفيه أجر فيه
النبي صلى الله عليه وسلم على التعف الا بعد
(ولا يصلي بعد صلاة) مفروضة (مثلا) في
القراءة أو في الجماعة ولا تعاد عند نومهم
الفصل الثاني وما قبل أن الامام قضى صلاة
عمره مع قول كان يصلي المغرب والوتر
اربعا بثلاث قعدات (ويقعد) في كل نافلة
(كما في التشهد على المختار) يتنفل (المقيم)
راكبا خارج المصر (محل القمر) موميا) فلا
يجوز اعتبار ايماء لانها انما شرعت بالايماء (الى
أي جهة توجهت دابته) ولو ابتداء عندنا
ولو على سرجه خمس كثير عند الاكثر

والدابة لأن فيها ضرورة فسقط اعتبارها وهو ظاهر المذهب وهو الأصح بخلاف ما إذا كانت طليقة فانه لا ضرورة الى بقائها فسقط ما في النهر من أن القياس يقتضي عدم المنع عما عليه (قوله بعمل قليل) هذا التقيد بحث صاحب النهر فيده قوله إذا سجدوا لا يجوز صلاته وعمله بقواهم إذا حرك رجله أو ضرب دابته فلا بأس به إذا لم يكن كثيرا انتهى وفي القهستاني عن النخبة إذا لم تسر إلا بتسييره يؤخر الصلاة الى الوقت الثاني انتهى ومحل في الفرض إذا كان يعمل كثيرا ويخاف الصوم مثلا أن أوقف دابة للصلاة (قوله ثم نزل) أي بلا عمل كثير بأن نزل رجله فأنه من الجانب الآخر أو عن الشربة لاية فان قلت يلزم في هذه المسئلة بناء لقوى على الضعيف وهو لا يصح كالريض إذا أو ما نصح قلت أجاب صاحب المحيط بالفرق وهو أن المريض ليس له أن يفتح الصلاة بالاياء مع القدرة على الركوع والسجود فذلك إذا قدر عليه ما في خلال صلاته لا ينبغي أما الراكب فله أن يفتح الصلاة بالاياء على الدابة مع القدرة فالنزول لا يمنع من البناء انتهى بحر (قوله لأن الأول أدى أكل مما وجب) وذلك لأن إحرامه انعقد بمجرد الركوع والسجود لقدرة على النزول فإذا أتى به ما صح وإحرام النازل انعقد بمجرد الركوع والسجود فلا يقدر على ترك ما زمه من غير عذرا انتهى حلي (قوله أتم على الدابة) أي ولو بلغ منزله كما يعلم بما بعد (قوله ويبنى قائما) راجع الى قوله وإذا افتتح ركبا ثم نزل بنى ح ويصح عطفه على قول الشرح بل ينزل والحكم فيهما واحد (قوله ولو ركب تفسد) يعني في صورة ما إذا افتتح ركبا ثم نزل ويبنى فانه إذا ركب بعد ذلك تفسد صلاته لأن الركوب عمل كثير فعلى هذا الوجه شخص ووضعه على الدابة لا تفسد لانه لم يوجد منه العمل فضلا عن كونه كثيرا وانما حملنا كلامه على هذه ولم نعمله على صورة ما إذا افتتح نازلا انفساده من وجهين الأول أنه يتكرر مع قوة وفي عكسه لا الثاني أن إفسادها ليس معطلا بالعمل بل لوجه شخص ووضعه على الدابة تفسد أيضا مع أنه لم يوجد منه الفعل أصلا فضلا عن كونه كثيرا كما صرح به في البصائر انتهى حلي (قوله بخلاف النزول) الأولى حذفه لايامه أنه راجع الى أصل المسئلة (قوله) الفرض لا يجوز على الدابة من غير عذرو الواجب بأنواعه من الوتر والمذكور وما زمه بالشروع والافساد وصلاة الجنازة والسجدة التي تلي آيتها على الأرض لعدم لزوم الحرج في النزول (قوله بنفسه) أما إذا كان لا يقدر على النزول إلا بمن يجوز بالاياء للعذر (قوله إذا كانت واقفة) وأولى إذا كانت سائرة وانما ذكره لقوله لأن تكون عيذان المحمل الخ كما نص عليه الشربة لاني (قوله بأن ركبا الخ) الأولى التعبير بالكاف فانه تنظير لا تصوير (قوله فقبوز في حالة العذر) فيه أن الجملة إذا كانت على الأرض والدابة واقفة كان في حكم المحمل إذا ركب تحته خشبة فيكون كالارض (قوله المذكور في التيمم) بأن يخاف على ماله أو نفسه أو يخاف المرأة من فاسق (قوله لاني غيرها) أي في غير حالة العذر حلي (قوله وطين يغيب فيه الوجه) قيد به لانه إذا لم يكن كذلك بأن كانت الأرض ندية فانه يصلي هناك كافي الخلاصة بحر (قوله ولو محرما) مثله الزوج فإذا حل امرأته من القرية الى المصر كان لها أن تصلي العرض على الدابة في الطريق إذا كانت لا تقدر على الركوب والنزول بنفسها بحر (قوله حق لو كان مع أمته) الأولى جعله مسئلة مستقلة لعدم ظهور تفريره على ما قبله (قوله جازله أيضا) هو بحث صاحب البحر وعبارته ولم أر حكمه فلماذا كان راكبا مع امرأته أو أمه كما وقع للفقير مع أمه في سفر الحج ولم تقدر المرأة على النزول والركوب أي يجوز للرجل المعادل لها أن يصلي الفرض على الدابة كما يجوز للمرأة إذا كانت لا تتكمن من النزول وحدها بليل المحمل بنزوله وحده ويبنى أن يكون له ذلك (قوله وان لم يكن طرف الجملة الخ) انظر هل المراد الخشية المتصلة بهم أو بما على الدواب أو ما يمس الجبل (قوله لو واقفة) لا سائرة ولو كان يسير بنفسها بأن كانت منحدرة أو بتسيير شخص لها (قوله هذا كله) أي اشتراط عدم القدرة على النزول ووضع خشبة تحت المحمل أو عدم كون طرف الجملة على الدابة انتهى حلي (قوله والواجب بأنواعه) أي سواء كان واجبا لعينه أو لغيره فالمراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله وسنة العجز) احتياط لقول بوجوبها (قوله والا) أي أن لم يمكنه لا يقف للقبلة بأن أمكه لغيرها أو لم يمكنه أصلا (قوله لثلاثا يختلف الخ) علة لقوله بشرط إيقافها انتهى حلي (قوله مطلقا) أي سواء كانت واقفة أو سائرة على القبلة أو لا تأدرا على النزول أو لا طرف الجملة على الدابة أولا - حلي (قوله لا يجماعة) على المعقد (قوله الأعلى دابة واحدة) ولو في شق محمل عليها (قوله رجع الفرض) وأجزأه عنها ولا يثاب على النفل بخلاف ما إذا نوى تحية مسجد وسنة وضوء وضحي وكسوف بصلاة واحدة فانه يثاب على الجميع (قوله عنده) فيه عود الضحية على غير مذكور وغير معلوم

ولو سجد بها بعمل قليل لا بأس به (وإذا افتتح) النفل (راكبا ثم نزل بنى وفي عكسه لا) لأن الأول أدى أكل مما وجب عليه والناسي بعكسه (ولو افتتحها خارج المصر ثم دخله) الله أمر أن يصلي الدابة بآيائه (وقيل لا) بل ينزل وعليه الأكثر فانه الحاي وقيل يتم ركبا ما لم يبلغ منزلة قهستاني ويبنى قائما الى القبلة أو ما عدا ولو ركب تفسد لانه عمل كثير بخلاف النزول (ولو صلى على دابة في شق محمل وهو يقدر على النزول) بنفسه (لا يجوز) صلاته عليها إذا كانت واقفة إلا أن تكون عيذان المحمل على الأرض) بأن ركب تحته خشبة (وأما الصلاة على الجملة) ان كان طرف الجملة على الدابة وهي تسير (نسيب) (فهي صلاة على الدابة فقبوز في حالة العذر المذكور في التيمم) (لاني غيرها) ومن العذر المطر وطين يغيب فيه الوجه وذهاب الرقعة ودابة لا تركب إلا بعناء وبعين ولو محرما لا قدرة العجز لا تعتبر حتى لو كان مع أمته مثلا يبنى في محمل وإذا نزلت لم تقدر تركب وحدها جازله أيضا كما أفاده في البحر فليحفظ (وان لم يكن طرف الجملة على الدابة جاز) لو واقفة لتعليقهم بأنها كالسرب (هذا) كله (في الفرض) والواجب بأنواعه وسنة العجز بشرط إيقافها للقبلة أن أمكنه ولا يفقد بشرط إمكان ثلاثا يختلف بسيرها المكان (وأما في النفل فيجوز على المحمل والجملة مطلقا) فرادى لا يجماعة الأعلى دابة واحدة (ولو تحية رجع الفرض) لقونه وإيقافها بمحمد والأئمة الثلاثة (ولو نذر ركعتين بغير طهر) زمناه عنده

لأن المتخلف في مثلها أن يرجع الضمير إلى الإمام وهذا بحث لصاحب البحر قال لأنه يقول بمشروعيها الفاسد
 الطهورين وفي شرح الجمع لمصنفه الاتفاق على لزومها ببطاهرة (قوله كالونذر بقراءة) ان قلت شرط النذر
 أن يكون بعبادة أجيب بأن الصلاة بغير قراءة عبادة كمسألة المأموم والامحى فأداه في البحر (قوله أو عربا)
 لأنها بغير نوب عبادة لعدمه بغيره أنه انما صارت عبادة للضرورة وظاهر قولهم شرط النذر أن يكون
 بعبادة كونها عبادة مطلقا اللهم إلا أن يحمل على العبادة ولو في الجملة (قوله أو ركعة) فيلزمه ركعتان ولو نذر
 ثلاثا لزمه أربع قال صاحب البحر لأن ذكر ما لا يتجزأ كذكر كراه (قوله وكذا نصف ركعة) فانه يلزمه ركعتان
 بحر (قوله فأداه في أقل من شرفه جاز) أي في مكان شرفه أقل من شرف المعين في النذر كما اذا نذر أن يصلي
 في البيت الحرام فأداه في بيت المقدس وقال زفر لا يجوز أداه إلا في نفسه أو في أشرف منه كما ونذر ركعتين
 في القدس فأداه في مسجد الحرام منع (قوله جاز) ظاهره ولو أداه في بيته وفي القنبة أو جيب على نفسه صلاة
 في وقت بعينه يتعين ولو فات بقضائها كالسوم ولو نذر أن يصلي أربعاء تسليمة يصلي في التشهد ويستفتح إذا قام
 إلى الثالثة ولو قال لله على أن أصلي صلاة أو على صلاة لزمه ركعتان كما في القنبة ولو نذر صلاة شهر فعليه صلاة
 شهر كالمفروضات مع الوتر دون السنن لكنه يصلي الوتر والمغرب أربعاء بحر (قوله والتراويح) جمع ترويجة هي
 في الأصل بمعنى الاستراحة سميت بها الأربع ركعات المخصوصة فعلى هذا تكون الاضافة بيانية وفي المغرب سميت
 ترويجة لاستراحة القوم بعد كل أربع ركعات فعلى هذا تكون الترويجة اسمًا لثلاث الساعات التي يستراح فيها
 فأضيفت إلى الصلاة للاختصاص وتسميتها بها على الأول مأخوذة من قوله عليه الصلاة والسلام أرحنا
 بالصلاة يا بلال جوى وفي الشرب ليلية معزى بالكمال مانعه وقد سميتم بها لاعتقائها راحة الجنة أبو السعود
 (قوله سنة مؤكدة) ذكر في فتح القدير ما حاصله أن الدليل يقتضي أن تكون السنة من العشرين ما نفعه صلى الله
 عليه وسلم منها ثم تركه خشية أن يكتب علينا والباقي مستحب وقد ثبت أن ذلك كان إحدى عشرة ركعة بالوتر
 كما ثبت في الصحيحين من حديث عائشة فإذا يكون المسنون على أصول مشايخنا غانئ منها والمستحب اثنتي عشرة
 انتهى بحر وروى ابن أبي شيبة من حديث ابن عباس كان صلى الله عليه وسلم يصلي في رمضان عشرين ركعة
 والوتر وأسناده ضعيف كما ذكره صاحب المواهب فعلى هذا تكون العشرون ثابتة من فعله صلى الله عليه وسلم
 واعترض قوله ثم تركه خشية أن يكتب علينا بأنه كيف يخشى ذلك وهو عليه السلام قد آمن الزيادة بقوله سبحانه
 بعد فرض الخمس لا يبدل القول لدي وأجيب بأن المنوع زيادة الاوقات وتقصانها لا زيادة عدد الركعات
 وتقصانها ألا ترى أن الصلاة فرضت ركعتين فأقرت في السفر وزيدت في الحضر أبو السعود عن الشلبي وبأن
 صلاة الليل كانت واجبة عليه صلى الله عليه وسلم ويجب على الأمة الاقتداء به في أفعاله الشرعية فتترك الخروج
 اليهم ثلاثا يخل ذلك في الواجب من طريق الأمر بالاقتداء به لا من طريق إنشاء فرض جديد زائد على الخمس
 وهذا كما يوجب المرء على نفسه صلاة نذر فوجب عليه ولا يلزم من ذلك زيادة فرض في أصل الشرع وبأن الله تعالى
 قد فرض الصلاة خمسين ثم حط معظمها بشفاعته عليه صلى الله عليه وسلم فأداه عادت الأمة فيما استوجب لها
 والتزمت ما استثنى في أهم نبيهم عليه الصلاة والسلام منه لم يستذكر أن يثبت ذلك فرضا عليهم وبأن الخوف
 اقتراض قسام الليل على الكفاية لا على الاعيان فلا يكون زائدا على الخمس المفروضة على الاعيان فتكون نظائر
 الوتر في أنه لم يكر زائدا على الفرائض وبأن الخوف اقتراض قيام رمضان خاصة فيرتفع الاشكال لأن قيام
 رمضان لا يتكرر كل يوم بل في السنة فلا يكون قد راز زائدا على الخمس وهذا لأجوبة أخرى تطلب من المواهب
 وشرحها (تنبيه) قام صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان ليلة ثلاث وعشرين بالصلاة إلى ثلث الليل الأول وليلة
 خمس وعشرين إلى نصف الليل وليلة سبع وعشرين حتى ظنوا أنهم لا يدركون السحور (قوله لمواظبة الخلفاء
 الراشدين) أي معظمهم والأفأوب بكر لم يفعلها وهي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لقوله عليه الصلاة والسلام
 ان الله تعالى فرض عليكم صيامه وسنت لكم قيامه كافي وإشارتي في كتاب الكراهية من البرازية إلى أنه لو قال
 بالتراويح سنة عمر كقولنا استخفاف وهو كلام الروافض وفيه نظير فقد صرح في كثير من المتداولات المعتمدة
 بأنها سنة عمر لأن النبي عليه الصلاة والسلام لم يصلها عشرين بل ثمانين ولم يوجب على ذلك وصلاها عشرين
 عشرين وراقته الصحابة على ذلك ودعوى الاستخفاف في حيز المنع جوى (قوله للرجال والنساء) لما روى سعيد

كما لو نذر بغير قراءة أو عربا أو ركعة وكذا
 نيف ركعة عند أبي يوسف وهو المختار
 (واحد الركعة) أي محمد (أو) نذر عبادة
 في مكان كذا فأداه في أقل من شرفه جاز
 لأن المقصود القرية خلافا لفرع الثلاثة (ولو
 نذر عبادة) كمسألة ومسألة (في غدا فحاض
 نذر عبادة) لا يمنع الأداء
 لا الوجوب (ولو) نذرتا (يوم حشاها)
 لأنه نذر بمعية (والتراويح سنة) مؤكدة
 لمواظبة الخلفاء الراشدين (للرجال
 والنساء) اجابا

ابن منصور من طريق عمرو بن عمار عن رجل عن أبي بن كعب فكان يصلي بالرجال وكان يقيم المداوي يصلي بالنساء مواهب وقوله إجماعهم يصير قول بعض الروافض أنهم ساء الرجال دون النساء (قوله بعض صلاة العشاء) أي بعد الخروج منها ومن سنها فلا يصح البناء عليهم مانهر (قوله في الأصح) وقبل بين العشاء والوتر ويرجع وقال جماعة وقتها الليل كله قبل العشاء والوتر ويدهما (قوله فلو غابته بهما) صلاة بعد الوتر أو نسي البعض وتذكره بعد الوتر فأنى به يكون آتيا بها (قوله ولا تكرر بعده) أم لا قال في التهر واختلف فيما بعده أي التصف والأصح عدم الكراهة لأنها صلاة الليل والأفضل فيها آخره به يعلم ما في الحلبي (قوله في الأصح) وقبل تكرر لأنها تاتبع للعشاء فصارت كسنة العشاء والجواب أنها وإن كانت تبع للعشاء لكنها صلاة الليل والأفضل فيها آخره فلا يكره تأخيرها من صلاة الليل ولكن الأحسن أن لا يؤخر اليه خشية النوات - لمجي عن الأمداد (قوله ولو وحده) بيان لقوله أم لا أي لا يجمعا مع ولا وحده (قوله في الأصح) وقبل يقضيها منفردا (قوله كسنة المغرب والعشاء) إذا قلنا (قوله سنة كفاية في الأصح) صححه صاحب المحيط والخاتمة واختاره في الهداية وهو قول أكثر المشايخ (قوله فلو تركها أهل مسجد أو نحو) ظاهره أنها سنة كفاية في كل مسجد والذي في البحر والنهر حتى لو تركها أهل المسجد أو نحو بالتعريف ولم أره أهل الجماعة تطلب كفاية في كل مسجد أو في مسجد واحد من البلدة والظاهر الثاني لما في البحر أقيمت التراويح بالجماعة في المسجد وتحلف عنها أفراد الناس وصلى في بيته لم يكن مسئالا أن أفراد العصاة كإنهم تحلف انتهى ومعلوم أن المدينة ليس فيها إلا مسجد واحد وأطلق المصنف في الجماعة ولم يقيد بالجماعة في الكافي والأصح أن الجماعة في بيته فضيلة والجماعة في المسجد فضيلة أخرى انتهى ولو اقتدى بالامام في التراويح وهو قد صلى مرة لا بأس به ويكون هذا اقتداء المتأخرين بمن يصلي السنة ولو صلوا التراويح ثم أرادوا أن يصلوا ثانيا يصلون فرادى بغير ولو اقتدى فيها بمن يصلي مكتوبة أو ورا أو نافلة لا يصح على الأصح انتهى وهذا في النافلة مبنى على أنها لا تصاب بمطلق السنة أبو السعود عن التهر (قوله المكمل) بكسر الميم وهو التراويح للمكمل يقتضها وهي الفرائض مع الوتر ولا مانع أن تكمل الوتر وأن صليت قبله وفي النهار ولا يخفى أن الرواتب وإن كملت أيضا الآن هذا الشهر لمزيد كماله زيد فيه هذا المكمل فتكمل انتهى (قوله بعشر تسليمات) هو المتوارث بغير (قوله صحت بكرة) وفي المحيط لو صلى التراويح كلها بتسليم واحدة وقد قعد على رأس كل ركعتين فالأصح أنه يجوز عن الكل لأنه أكل الصلاة ولم يخل بشئ من الأركان إلا أنه جمع المتفرق واستدام القصرة فكان أولى بالجواز لأنه أشق وأتعيب للبدن وظاهره أنه لا يكره وبه صرح في النية وقال صاحب البحر لا يخفى ما فيه من مخالفة المتوارث مع التصريح بكراهة الزيادة على ثمان في مطلق التطوع لئلا فلهذا نقل الحلبي عن النصاب والخزانة تصحيح أن ذلك يكره مع التعمد قلت وينبغي اتباعه انتهى أبو السعود (قوله والائبات عن شفع واحد) أي من التراويح وما بقي يحسب به نافلة مطلقة وذلك لموافق ما قدمه من أنه إذا صلى ألف ركعة من غير تشهد بينها تحسب به (قوله بين كل أربعة) تركيب فاسد والتركيب الصحيح أن يقول بين كل ركعتين كافي الدرر وبعد كل أربع كافي الكثر انتهى - لمجي (قوله وكذا بين الخامسة والوتر) لكن في الخلاصة أكثرهم على عدم الاستصحاب وهو الصحيح نهر (قوله ويجزئون بين تسبيح) في القهستاني يقول سبحانه ذي الملك والملكوت سبحانه ذي العزة والعظمة والقادرة والكبرياء والجليلوت سبحانه الملك الحي الذي لا يموت سبح قدوس رب الملائكة والروح لا اله الا الله نستغفر الله نساء الجنة ونعوذ بك من النار كما في مناهج العباد (قوله وصلاة) أفاد أنها غير مكروهة وهو ظاهر ما في السراج وأهل مكة يطوفون سبعا ويصلون ركعتين وأهل المدينة يصلون أربعة نهر وإذا شكوا أنهم صلوا تسعة تسليمات أو عشر تسليمات ففيه اختلاف والصحيح أنهم يصلون تسليمة أخرى فرادى ولو سلم الامام على رأس ركعة ساهبا في الشفع الأول ثم صلى ما بقي على وجهها قال مشايخ بخاري يقضي الشفع الأول لا غير بغير (قوله نعم تكرر) لأنه خلاف المتوارث (قوله والخطم مرة) بأن يقرأ في كل ركعة عشر آيات أو ركعات الشهر ستمائة وآي القرآن ستة آلاف وينفذ فإذا قرأ في كل ركعة عشر يحصل الخطم ويختم ليلة السابع والعشرين لكثرة الاخبار أنها ليلة القدر بغير وفيه تأمل لأن القرآن يزيد على عدد الركعات باعتبار هذا التقسيم وفي المحيط إذا ختم في التراويح مرة ثم لم يبق إلا التراويح ببقية الشهر يجوز من غير كراهة لأن التراويح ما شرعت لخلق نفسها بل للتم فيها وقد حصل ذكر من لا مسكين وفيه نظر اذ لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ القرآن في الليلة

(ووقتها بعد صلاة العشاء) إلى الفجر (قبل الوتر وبه) في الأصح فلو غاب به بعضها وقام الامام للوتر أو ترعه ثم لم يبق ما فاته (ويستحب تأخيرها إلى ذلك الليل) أو نصفه ولا تكرر بعده في الأصح (ولا تقضى إذا فاتت أصلا) ولو وحده في الأصح (فإن قضاها كان نقلا مستصا وليس تراويح) كسنة كفاية في العشاء (والجماعة فيها سنة كفاية في الأصح فلو تركها أهل مسجد أو نحو الاوتر) بعضهم وكل مانهر (ويشترط في التراويح) أفضل قاله الحلبي (ويشترط في التراويح) حكمته مساواة المكمل للمكمل (ويشترط في التراويح) تسليمات) فإن فعلها بتسليمية فإن قصد اكل شفع صحت بكرة والائبات عن شفع واحد به يفتى (يجلس) ندبا (بين كل أربعة بغيرها وكذا بين الخامسة والوتر) ويجزئون بين تسبيح وقراءة وسكوت وصلاة فرادى نعم تكرر صلاة ركعتين بعد كل ركعتين (والخطم مرة)

سنة ومترتين فضيلة وثلاثاً أفضل (ولا يترك)
 الختم (الكسل القوم) لكن في الاختيار
 الأفضل في زماننا قدر ما لا ينقل عليهم وأقره
 المصنف وغيره وفي المجتبى عن الامام لو قرأ ثلاثاً
 قصاراً أو آية طويلة في الفرض فقد أحسن
 ولم يسيئ فافظك بالتراويح وفي فضائل رمضان
 لما زاهدني أفتى أبو الفضل الكرماني والوبري
 أنه إذا قرأ في التراويح الفاتحة وآية أو آيتين
 لا يكره ومن لم يكن عالماً بأهل زمانه فهو جاهل
 (وبأنى الامام والقوم بالنسبة في كل شفيع
 ويريد) الامام (على التشهد الآن بجل القوم
 فبأنى بالصلوات) ويكتفى بالله تعالى على محمد
 لأنه الفرض عند الشافعي (ويترك الدعوات)
 ويحسب المنكرات هزيمة القراءات فتورث تعوز
 وتسمية وطمانينة وتسبيح واستراحة (ونكره
 قاعدة) زيادة تأكدها حتى قبل لا تصح (مع
 القدرة على القيام) كما يكره تأخير القيام إلى
 ركوع الامام للتشبه بالمناقضين (ولو تركوا
 الصلاة في الفرض لم يصلوا التراويح جماعة)
 لأنها تسبغ فضيلة وحده يصلها معه (ولو
 لم يصلها) أي التراويح (بالامام) أو صلاها مع
 غيره أن (يصل الوتر) معه حتى لو تركها الكل
 هل يصلون الوتر بجماعة فليراجع (ولا يصل
 الوتر) لا (التطوع بجماعة خارج رمضان)
 أي يكره ذلك لو على سبيل التداخي بأن
 يقتدى أربعة بواحد كما في الدرر ولا خلاف
 في صحة الاقتداء إذا لمانع غير وفي الاشياء
 عن البرازية يكره الاقتداء في صلاة رغائب
 وبراءة وقد رآنا إذا حال نذرت كذا ركعة بهذا
 الامام بالجماعة انتهى قلت وتنبه عبارة
 البرازية من الامامة ولا ينبغي أن يتكلف كل
 هذا التكلف لاصح مكره وفي التارخانية
 لو لم ينو الامامة لا كراهة على الامام فليحفظ
 (وفيه) أي رمضان (يصل الوتر وقيامه بها)
 وهل الأفضل في الوتر بالجماعة أم المنفرد
 تعدها لكن نقل شارح الوهبانية ما يقتضي
 أن المذهب الثاني وأقره المصنف وغيره

• (باب ادراك الفريضة) •

(شرع فيها اداء) خرج النافلة والمنذورة
 والنضا فانه لا يقطعها

ففي صلاها فيها (تقنة) جميع أي القرآن ستة آلاف وسقاة وست وستون آية ألف وعد وألف وعد وألف أمر
 وألف نبهي وألف قصص وألف خبر وخمسة مائة حلال وحرام ومائة دعاء وتسبيح وست وستون تسبيح ونسوخ شلبي
 عن الكشف (قوله الأفضل في زماننا قدر ما لا ينقل عليهم) لأن تكثير الجمع أفضل من تطويل القراءة بجمهر (قوله
 في الفرض) ولو فجر وأظهره وقوله فقد أحسن أي ولم يرتكب مكره وهو ترك سنة القراءة من طوال الفصل
 وأداه وقصاره (قوله فافظك بالتراويح) قال في المجتبى والمتأخرون كانوا يفتنون في زماننا بثلاث آيات قصار
 أو آية طويلة حتى لا يمل القوم ولا يلزم تعطيلها وهذا أحسن نقله في البحر (قوله وآية أو آيتين) قال في مجمع الأنهر
 فوجه يفي وظاهر إطلاق الشرح بم الآية القصيرة كآيات المذتر قال في البحر والأفضل التعديل في القراءة بين
 التسليمات كما روى عن الامام فان فضل البعض على البعض فلا بأس أما التسليم الواحدة ان فضل الركعة الثانية
 على الاولى لا شك أنه لا يستحب وان فضل الاولى على الثانية فهو على الخلاف بجمهر (قوله ويريد الامام) أي
 الصلوات والدعاء (قوله الآن بجل) بابه علم (قوله فبأنى بالصلوات) كذا ذكره في البحر والنهر ولم يذكر قوله ويكتفى
 إلى آخره فظاهرهما أنه يأتي بالصلاة المسنونة بتمامها ويحترز (قوله هزيمة) بفتح الهاء وسكون الهمزة الموحدة ففتح
 الراء سرعة الكلام والقراءة قاموس وهو منصوب على البدلية من المنكرات ويجوز القطع انتهى حلي والظاهر
 أن الكراهة فيما عدا الطمانينة والهزيمة تنزيهية (قوله واستراحة) أي تركها بعد كل أربعة (قوله حتى قبل
 لا تصح) استدلال القائل بما روى الحسن عن الامام لو صلى سنة الفجر فاعدا من غير عذر لا يجوز فكذلك التراويح
 اذ كل واحدة منها سنة مؤكدة (قوله كما يكره تأخير القيام) ظاهره أنها تحريمية لله لا المذكورة وفي البحر فلا عن
 الخلفية يكره لانه مقتضى أن يقع في التراويح فإذا أراد الامام أن يركع يقوم لأن فيه اظهار التكاسل في الصلاة
 والتشبه بالمناقضين قال تعالى وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى (قوله ولو تركوا الجماعة في الفرض) عبر بالجمع
 لأن المنفرد لو صلى العشاء وحده فله أن يصل التراويح مع الامام من غير أن يكون تعليل الشرح بجمهر المنفرد (قوله
 فليراجع) قضية التعليل في المسئلة السابقة بقوله لم لا يمتنع أن يصل الوتر بجماعة في هذه الصورة لأنه ليس يتبع
 التراويح ولا العشاء عند الامام رحمه الله تعالى انتهى حلي (قوله ولا يصل) أي لا يجوز أن يصل بجماعة وان صح
 وقد أفاده الشرح بقوله أي يكره (قوله لو على سبيل التداخي) راجع اليهما كما تنبذ عبارة البحر والتداخي سببه
 الاجتماع لأن اجتماعهم على ذلك يذعنون من يراهم إلى الدخول معهم وهل الاقتداء في النافلة يحصل به فضيلة
 الجماعة فيه أو لا يحترز (قوله في صلاة رغائب) جمع رغبة بمعنى مرغوب في نواحيها كصلاة التسابيح (قوله وبراءة)
 هي ليلة النصف من شعبان (قوله إذا قال) لأنه لا خروج عنها إلا بالجماعة وظاهر ما في الشرح أن النذر
 وحده من المقتدى فقط دون الامام وهو كذلك والا كان اقتداء الناذر بالناذر وهو لا يجوز فان قيل يلزم
 في اقتداء الناذر بالمتنزل بناء القوي على الضعيف قلت بناء القوي على الضعيف انما يمنع حيث كانت القوة
 دائمة أما إذا لم تكن كما هنا فلا لأنها عرضت بالنذر ومن هنا قال الحلي النذر كالنفل أبو السعود (قوله لاصح
 مكره) فيه منافاة للاستثناء فان مقتضاه عدم الكراهة ومراعاة بالتكليف النذر وقد يقال إن المكره هو
 الاجتماع والاستثناء من كراهة الاقتداء فلا منافاة (قوله لا كراهة على الامام) لأن الكراهة انما تحقق فيه بنية
 أما إذا نوى النفل منفرداً فاقتردى به فلا يلزمه الكراهة بفعله غيره وهل إذا اقتدى حتى نوى سنة الجماعة
 البعدية بشافعي يصل الظاهر بعد ما يكره نظر الاعتقاد الحنفي لأنها نقل عنده على المعتمد ولا يكره نظر الاعتقاد
 الامام حنابلة (قوله يصل الوتر) أي استحباباً كما في البحر وظاهر ما سبق أن لها فيه سنة كالتراويح (قوله
 تصحيحان) رجع الكمال الجماعة بأنه صلى الله عليه وسلم كان أو ترجم ثم بين العذر في تأخره مثل ما صنع
 في التراويح فالوتر كالتراويح فكأن الجماعة فيها سنة فكذلك الوتر بجمهر (قوله لكن نقل إلى آخره) وهو الذي
 في النهر والذخيرة وقال الحلي مقتضى ما تقدم للشرح قريباً من قوله كل ما شرع بجماعة فالمسجد فيه أفضل
 أن يكون الراجح الاول

• (باب ادراك الفريضة) •

أي فصلها بالجماعة فهذا الباب يذكر فيه كيفية تحصيل الجماعة إذا كان شارعاً في غير ما ترجم به لأن
 المقصود وغيره تبع وحق هذا الباب أن يترجم بمقتضى (قوله خرج النافلة والمنذورة) أي بالضمير وقوله والقضاء

أى يقول المصنف أداؤه فالتأفة بتمها ركعتين ويتم السنة ومحل في القضاء إذا لم يكن الإمام فيه أما إذا كان فيه فيقطع ويقتدى ~~بما~~ حرم به الشريعة لئلا يوجبه في البحر قال أبو السعود وهو مقتضى التعليل بأحرار فضيلة الجماعة (قوله منفردا) أما لو كان مقتديا ولو بنحو فاسق لا يقطع على ما يظهر ومحل القطع إذا كان الإمام على مذهبه أو خلافه ويراعى والظاهر القطع عند الشك في مراعاة التصريح بهم بوجوب الجماعة وكراهة التفتية عند الشك كما ذكره صاحب البحر في رسالة له خاصة (قوله أى شرع) بالبناء للمجهول حلي فالمراد بالأقامة الفعل كاقبوا الصلاة وقوله في الفريضة أى التي شرع المنفرد فيها (قوله في مصلاه) فلو أقيمت في المسجد وهو في البيت أو مكان في مسجد فأقيمت في آخر لا يقطع مطلقا كما ذكره الشرح وغيره وفيه أنهم سترحووا بطلب الجماعة في مسجدان فاتته فيهما وفيه وإن الجماعة واجبة ولم تقيد بسجده وأن القطع لا كمال فلا يظهر فرق حيثئذ (قوله لا إقامة المؤذن) فإنه لا يقطع مصلاته إذا أقام المؤذن وإن لم يقيد بالسجدة بل يتمها ركعتين كفاية غاية البيان بحر وهو مرفوع عطفًا على معنى قوله شرع في الفريضة في مصلاه فكانت له قال المراد بالأقامة الشروع في الفريضة لا إقامة المؤذن (قوله يقطعها) قال في المنع جازة قض الصلاة منفردا لأحرار الجماعة انتهى وظاهره الاستصحاب لما ذكره من العلة وليس المراد الجواز المستوي الطرفين وقد يقال إن أحرار الجماعة واجب على أعدل الأقوال فيقتضى أن يكون القطع واجبا وقد يقال أنه عارضة الشروع في العمل (قوله لعذر أحرار) الإضافة للبيان وذلك لأن النقض لا كمال الكمال معنى كقضاء المسجد للإصلاح ونقض الظهر للجمعة وكن أصاب جهته شولا في سجوده فرفع ثم وضع لم يجعل سجدين بحر (قوله كالونذت دابته) تشبيهه في الجواز أقاده في البحر وسواء كان مسافرا أو متيما وما في البحر من التقيد بالمسافر فالظاهر أنه اتفاق ثم إن هذا مكرر مع ما قدمه في المكرهات (قوله أو خاف ضياع) بفتح الصاد بوزن صحاب وقوله درهم ليس بقيد بل مادونه كذلك على الراجح كافي إمداد لمقتضاه قاله الحلي (قوله من مال) من غير ضمير كالمال بعض النسخ وهو الموافق لقوله في المكرهات وضياع ما قيمته درهم له أو غيره حلي (قوله وخاف فوتها) أى بتمامها (قوله لا مكان قضائه) هذا التعليل يفيد جواز قطع الفرض للضرورة حلي عن إمداد الفتاح قلت عارضة أن الفرض أقوى منها بخلاف النفل (قوله ويجب) الظاهر أن المراد الافتراض (قوله لنحو انجاء غريق) كتردى أعمى في بئر وأخرج إنسان من فم سبع (قوله لا يجيبه) ظاهره حرمة الإجابة علم أنه في الصلاة أولا (قوله إلا أن يستغيث به) أى يطلب منه الفوت والإعانة وظاهره ولو في أمر غير مهلك واستغاثة غير الأيوين كذلك كما مر (قوله لا يجيبه) عبارة البحر عن الولوية وهو الذي سبق للشرح لا بأس أن لا يجيبه وهي تقتضى أن الإجابة أفضل تأمل انتهى حلي (قوله والأجابه) الظاهر منه الوجوب لأنه حيث كان الأولى حال العلم الإجابة فعند عدمه تجب (قوله هو الأسخ غاية) هذا الخلاف انما ذكره فيما إذا أقام إلى الثالثة ولم يقيد بها بسجدة أما إذا كان القيام في الأولى فالظاهر أنه لا خلاف في أنه يقطع فاعلم الماعلا وأباه من أنه دون الركعة وهو محصل الرغز وعبارة البحر صريحة في أن هذا الخلاف في القيام إلى الثالثة حيث قال ويخبر إن شاء قعد وسلم وإن شاء ~~بما~~ فاعلم ينوي الدخول في صلاة الإمام هداية وفي المحيط أنه يقطع فاعلم بتسليمه واحدة لأن القعود مشروط للتحلل وهذا قطع وليس بتحلال فإن التحلل عن الظهر لا يكون على رأس الركعتين ويكفيه واحدة للقطع انتهى وهكذا صححه في غاية البيان معزيا إلى غير السلام واختلافهما إذا عاذهل بعيد التشهد قبل ثم لأن الأول لم يكن قعود ختم وقيل يكفيه ذلك التشهد لأنه لما قعد ارتفع ذلك القيام فكانه لم يقم (قوله وهذا إن لم يقيد الخ) حاصل هذه المسئلة شرع في فرض فأقيم قبل أن يسجد الأولى قلع واقتدى فان سجدها فان في رباعى أتم شفعها واقتدى ما لم يسجد للثالثة فان سجدها أتم واقتدى إلى العصور وان في غيره قطع واقتدى ما لم يسجد للثالثة فان سجدها أتم ولم يقيد انتهى حلي (قوله في غير رباعية) هو الفجر والمغرب لأنه لو أمر بتمام ركعتين لمت في الفجر وحصل شبه التمام بحصول الأخرى في المغرب (قوله ولكن ضم إليها ركعة أخرى) لما كان يتبادر من ظاهر العطف القطع استدراكا ولو حذفه ماضر (قوله وجوبا) صيانة للمؤدى عن البطالان وفي البحر والنهر ويؤخذ من هذا التعليل أن الركعة الواحدة باطلة خلافا لبعض حنيفة عصرنا وبحت فيه الشريعة لئلا يأنه من الجائز أن يكون البطالان ترك القعدة لا كونها واحدة وظاهره يحتمل أنه لو قعد عليها صحت (قوله أحرار النفل والجماعة) لفوتهم مرتب في التعليل

(منفردا ثم أقيمت) أى شرع في الفريضة في مصلاه لا إقامة المؤذن ولا الشروع في مكان وهو في غيره (يقطعها) لعذر أحرار الجماعة كما لو نذت دابته أو قار قدرها أو خاف ضياع درهم من مال أو كان في النفل فجى بمجانزة وزعم من مال أو كان في قضائه ويجب وخاف فوتها فقطعها لا مسكان قضاءه ويجب القطع لتعذر انجاء غريق أو حر يفر من القيد أحد أبويه في الفرض لا يجيبه إلا أن يسجد به وفي التفصيل أن علم أنه في الصلاة فداء لا يجيبه والأجابه (قائما) لأن القعود مشروط للتحلل وهذا قطع لا لتحلل ويكتفى بتسليمه واحدة) هو الأصح غاية (ويقتدى بالإمام) وهذا (إن لم يقيد الركعة الأولى بسجدة أو قيدا) بها (في غير رباعية أو غيرها) ولكن (ضم إليها) ركعة (أخرى) وجوبا رتبة أحرار النفل والجماعة

فان قلت القطع على ركعتين يستلزم بطلان الاصل عند محمد فهل لا ذكر واخلافه قلت قول محمد فيما اذا لم يمكن
 من اخراج نفسه عن العهدة بالمضي كما اذا قيد الخامسة الطهر بسجدة ولم يكن قعد الاخيرة اما اذا كان متمكنا
 من المضي لكن اذن له الشارع في عدمه فلا يبطل اصلها بل تبقى نفلا اذا ضم الثانية كما صرح به في البحر الحلي
 (قوله ثم اقتدى) على سبيل الافضية كما في مجمع الانهر (قوله متنفلا) هو المعنى الحديث لا يصلي بعد صلاة
 مثلها وقبل ينوي الفرض وقبل ينوي الكمال الفضيلة أو يفوض الامر اليه تعالى وأورد بأن جماعة النفل خارج
 رمضان مكروهة قلت نعم اذا كان الامام والقوم متنفلين وكان على سبيل التداخي انتهى حلي عن البحر (قوله
 ويدرك بذلك) أي بالاقدماء متنفلا فضيلة الجماعة أي في الفرض الذي اذاه منفرد أي نوابها وهو المضاعفة
 والامام أولى بذلك وفيه أن المقته لم ينو الفرض فكيف تحصل له المضاعفة فيه (قوله لكراهة النفل بعده) أي
 تحريرا كما ترده المفردة مقدم على جلب المصلحة (قوله لا يقطع مطلقا) سواء قيد بسجدة أم لا (قوله ويتمه
 ركعتين) شامل لما اذا شرع في الشفع الثاني من رباعيته لأن كل ركعتين شفع على حدة (قوله اذا أقيمت أو خطب
 الامام) لف ونشر مرتب كما أفاده في الدر المنقي (قوله لا نه صلاة واحدة) بدليل اثبات أحكام الصلاة الواحدة
 لها من عدم الاستفتاح والتعوذ في الشفع الثاني بحر (قوله وليس القطع للكمال) لانه لو قطعها لصلاها
 كما يصليها أول مرة بخلاف الفرض فانه اذا قطعها منفردا يصليها بالجماعة اه حلي (قوله خلافا لما رجحه الكمال)
 من أنه يقطع على رأس اركعتين لانه يمكن من القضاء بعد الفرض ولا يبطال في التسليم على رأس الركعتين
 ولا يفوت الاستماع والاداء على الوجه الاكل بلا سبب بحر (قوله لا نهى) الوارد في ابن ماجه من أدرك الاذان
 في المسجد ثم خرج لم يخرج لحاجة وهو لا يريد الرجوع فهو منافق بحر وان لم يكن متطهرا تطهروا عاد كما في مجمع
 الانهر (قوله والمراد دخول الوقت) بحث لصاحب البحر قال كما أن الظاهر من الخروج من غير صلاة عدم
 الصلاة مع الجماعة سواء خرج أو كان ماضيا في المسجد من غير صلاة كما نشاهد في زماننا من بعض القسقة
 حتى لو كان الجماعة يؤخرون الى الوقت المستحب كالصبح مثلا يخرج انسان من المسجد بعد دخول الوقت
 ثم يرجع وصلى مع الجماعة ينبغي أن لا يكون مكروها ولم أركه منقولا انتهى وهل اذا دخل الوقت وهو خارج
 المسجد ثم دخله هل يكره خروجه ذكر في النهر أنه يكره خروجه أيضا (قوله أخرج من ينظم به أمر جماعة) بأن كان
 مؤذنا أو اماما في مسجد متفرق الجماعة بغيبته فله الخروج بعد النداء لانه زلزلة صورة تكميل معنى (قوله أو كان
 الخروج لمسجده) أي وان لم يكن اماما ولا مؤذنا كما في النهاية واستشكله في البحر بقوله ولا ينبغي ما فيه
 اذ خروجه مكروه تحريرا والصلاة في مسجد حيه مندوبة ولا يرتكب المكروه لاجل المندوب ولا دليل يدل
 على تقييد الخارج بغير المؤذن والامام انتهى وهو مبني على أن الصلاة في مسجد حيه أفضل وهو أحد قولين
 (قوله ولم يصلوا فيه) قيد زاده صاحب النهر وهو معلوم من المقام وفي الجوى عن البرجندی اذا فاتته الجماعة
 في مسجد حيه يتخير ان شاء ذهب الى مسجد آخر ليصل فيه بالجماعة وان شاء صلى وحده في مسجد حيه وان شاء
 ذهب الى منزله فصلى بأهله (قوله أو لاستاذة لدرسه) ظاهره وان لم يكن في مسجد وما ذكره صاحب البحر من
 الاشكال في مسجد الحى يأتي هنا ذكره أبو السعود وفيه أن الدرس قد يكون فرضا اذا تعلق بما يفترض تعلمه نعم
 في الوعظ البحث ظاهر وظاهره أنه يجوز له ذلك ولو علم أنه لا يفوته شيء من الدرس أو الوعظ بصلاته في ذلك المسجد
 (قوله أو لحاجة) بحث لصاحب النهر أخذه من خبر لا يخرج من المسجد بعد النداء الامنافق أو رجل يخرج
 لحاجة يريد الرجوع (قوله ومن عزمه أن يعود) متعلق بالاخير فقط انتهى حلي (قوله فلا يكره له الخروج)
 لانه أجاب داعي الله مرة فلا يلزمه ثانيا (فائدة) ادخال ال على مرة لغة أعجمية سرت الى العرب عدوى في حاشية
 الاخضرى (قوله بل ترك الجماعة) بحث لصاحب البحر حيث قال والظاهر أن مرادهم عدم الكراهة
 في الخروج لاعدها مطلقا لأن من صلى وحده فقد ارتكب المكروه وهو ترك الجماعة لانها على الصحيح اما سنة
 مؤكدة أو واجبة ولم أر من نه عليه (قوله الا عند الشروع في الإقامة فيكره) ظاهره وان كان مقيم جماعة أخرى
 مثل أبو السعود وهو المذكور في كثير من الفتاوى وذكر صدر الشريعة أن المقيم لجماعة أخرى لا يكره له الخروج
 وان أقيمت وبشير اليه قول الشرح بلا عذر وفيه أنه قد أدى الفرض منفردا فلا يقال انه مقيم جماعة أخرى (قوله
 بما مر) أي من قوله احراز النفل والجماعة انتهى حلي (قوله وان أقيمت) بيان للاطلاق (قوله لكراهة النفل بعد

(وان صلى ثلاثا منها) أي الرابعة (اتم)
 منفردا (ثم اقتدى) بالامام (متنفلا ويذكر)
 بذلك (فضيلة الجماعة) حاوي (الافى العصر)
 فلا يقتدى لكراهة النفل بعده (والشارع
 في نفل لا يقطع مطلقا) ويتمه ركعتين (وكذا
 سنة الظهور) سنة (الجمعة اذا أقيمت أو
 خطب الامام) يتيمها أربع (على) القول
 (الراجح) لانها صلاة واحدة وليس القطع
 اشكال لا يبطال خلافا لما رجحه الكمال
 (ذكر) بحر لا نهى (خروج من لم يصل من
 مسجد أذن فيه) جرى على الغالب والمراد
 دخول الوقت أذن فيه أولا (الامن ينظم
 به أمر جماعة أخرى) أو كان الخروج لمسجد
 حيه ولم يصلوا فيه أو لاستاذة لدرسه أو
 لسماح الوعظ أو لحاجة ومن عزمه أن يعود
 نهر (و) الا لمن صلى الظهور والعشاء وحده
 (مرة) فلا يكره له الخروج بل ترك الجماعة
 (الا عند) الشروع في (الإقامة) فيكره
 لخالفه الجماعة بلا عذر بل يقتدى متنفلا
 لما مر (و) الا (لمن صلى الظهر والعصر
 والمغرب مرة) فيخرج مطلقا (وان أقيمت
 لكراهة النفل بعد الاولين)

(الاولين) هذا جرى على المعتمد اما على قول من قال انه ينوي الفرض فلا يكره وفيه انه وان نوى القرض يشع
نقلا (قوله وفي المغرب) أي وفي الاقتداء في المغرب (قوله البتراء) تصغير البتراء وهي الركعة الواحدة التي
لا تامة لها او الثلاث تستلزمها لكن ان كانت واحدة فقط فهي باطلة كما صرح به في البحر وان كانت ثلاثا مع الامام
فقبل فاسدة فيعيد ها اربعا والصحيح انم امكروهة تحريما انتهى حلي وفي كلام الشرح تقدير أي الصلاة البتراء
(قوله بالاتمام) متعلق بخالفه فلو فرض أنه شرع به بها اربعا لان مخالفة الامام شروعة في الجملة ومخالفة
السنة لم تنسرح أصلا انتهى حلي (قوله أشد) لان مخالفة الجماعة وزرع عظيم محيط ولانه يؤدى الى الطعن في
الامام (قوله قلت) وارد على قوله وفي المغرب أحد المخطوبين البتراء أو على قوله أشد فانه يقتضى بضمه انه
الصلاة مع الامام فيها كراهة شديدة وهي التحريمية قال الحلبي ما في القهستاني مردود وتصريح صاحب الهداية
بالكراهة وصاحب غاية البيان بأن ابدعة وقاضى خان في شرح الجامع الصغير بأنها حرام قال في البحر والظاهر
ما في الهداية لان المشايخ يستدلون بأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن البتراء وهو من قبيل ظني الثبوت قطعي
الدلالة ففسد كراهة التحريم على أصولنا (قوله وفي المضمرات الخ) من كلام القهستاني قصده تأييد ما ادعاه من
كون الكراهة تنزيهية الذي هو مفعول الاساءة انتهى حلي (قوله واذا خاف الى آخره) علم منه ما اذا غلب على ظنه
بالاولى نهى واذ اتركت لخوف فوت الجماعة فأولى أن تترك لخوف خروج الوقت أبو السعود (قوله تركها)
في تعبير المصنف بالترك دون القطع ايماء الى أن المراد من قوله ومن خاف الى آخره أي قبل الشروع أتابعه فلا
يقطع فقوله في النهي يقطع ولو قيد الثانية منها أي من سنة القبر بالسجدة مخالف لما قدمه من قوله وقيد بالظهور
لانه لو شرع في نافذة فقيمت الظاهر لا يقطعها أبو السعود (قوله لتكون الجماعة اكل) لورود الوعد والوعيد فيها
والسنة وان ورد فيها الوعد لم يرد الوعيد بتركها ولان ثواب الجماعة أعظم لانها مكمل ذاتية والسنة مكمل
خارجية والذاتية أقوى بجزء (تبيينه) انما اختصت هذه السنة بهذا الحكم لان لها فضيلة عظيمة قال عليه الصلاة
والسلام ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها (قوله وقيل في التشهد) قال في الشرح لابن تيمية الذي تحرر عندي أنه
بأي السنة اذا كان يدركه ولو في التشهد باتفاق بين محمد وشيخيه ولا يتقدم بادر الركعة وتفرع الخلاف هنا على
خلافهم في مدركت تشهد الجمعة غير ظاهرا لان المدار هنا على ادراك فضل الجماعة وهو محصل بادر التشهد
بالاتفاق كما نص عليه الكل فاطنه بعضهم من أنه لم يحرز فضلها عند محمد لقوله في مدركت أقل الركعة الثانية من
الجمعة لم يدرك الجمعة وبتمها ظاهرا غير ظاهرا لانه انما قال بذلك في الجمعة لان الجماعة شرطها فقال بذلك احتياطا
(قوله لكن ضعفه في النهي) بأنه تخريج على رأي ضعيف أي وهو رأي محمد أن الجمعة لا تدرك الا بركعة انتهى
وأنت خير بأن المخرج على هذا الرأي ظاهر الرواية لا هذا القيل فتأمل (قوله بل يصلها الى آخره) قال في البحر
ثم السنة في السن أن يأتي بها في بيته أو عند باب المسجد وان لم يمكنه ففي المسجد الخارج وان كان المسجد واحدا
تخلف الاسطوانة ونحو ذلك أو في آخر المسجد بعيدا عن الصفوف في ناحية منه وتكره في موضعين الاول أن
يصلها بمخالطة الصف مخالفا للجماعة الثاني أن يكون خلف الصف من غير حائل بينه وبين الصف والاول أشد كراهة
(قوله لان ترك المكروه) وهو فعلها بين الجماعة واللباس على الداخل (قوله وما قيل) فائله اسمعيل الزاهد
وقوله بشرع الخ لينكح من القضاء بعد الفجر (قوله مردود بأن دره المفسدة) وهي ابطال العمل مقدم على
جلب المصلحة وهي الاتيان بالسنة بعد ذلك انتهى حلي ورد أيضا بما ذكره الامام السرخسي بأن ما وجب
بالشروع لا يكون أقوى مما يجب بالنذر وقد نص محمد أن المنذورة لا تؤدى بعد الفجر قبل طلوع الشمس وما ذكره
قاضي خان في شرح الجامع الصغير بأن المشايخ أنكروا عليه ذلك لان هذا أمر بالصلاة على قصد أن يقطع الصلاة
ولا يتم وانه غير مستحسن (قوله الا بطريق التبعية) ويأتي بها قبله ويصدق عليها أنها تابعة لانه لو لم يأتها
ولإطلاق القضاء عليها مجاز وعنده الامام مالك يأتي بها بعده وأقار الكلام أنها لا تنقض قبل طلوع الشمس وحدها
أصلا ولا بعد الطلوع وهو المعتمد وقال محمد تنقض بعده (قوله لورود الخبر بوضاؤها) هو أنه عليه الصلاة والسلام
قضاها مع الفرض صبيحة ليلة التعريس انتهى والتعريس النزول آخر الليل للاستراحة أو النوم فوح أفندي (قوله
بخلاف المقياس) متعلق بوضاؤها وذلك لان القضاء قاصر على الواجبات وهذه سنة وهذا القضاء باتفاق بين من قال
بسنيتها ووجوبها (قوله فغيره عليه لا يقياس) الضمير يرجع الى الوقت المهيمل (قوله يتركها) ويقتدى

قول المصنف ومن خاف الخ الذي في عبارة
المصنف واذا خاف الخ والخطاب سهل اه
معه
وفي المغرب أحد المخطوبين البتراء أو مخالفة
الامام بالاتمام وفي النهي ينبغي أن يجب
خروجه لان كراهة مكنته بلا صلاة أشد قلت
أقار القهستاني أن كراهة التنفل بالثلاث
تنزيهية وفي المضمرات لو اقتدى فيه لاساء
(واذا خاف فوت) ركعتي (الفجر لا شغاله
تسبها تركها) لكون الجماعة اكل (والا
بأن رجا ادراك الركعة في ظاهر المذهب وقيل
في التشهد واعتقد المصنف والجمهور
تبع البحر لكن ضعفه في النهي لا يتركها قبل
يصلها عند باب المسجد ان وجد مكانا والا
تركها لان ترك المكروه مقدم على فعل السنة
وما قيل بشرع فيها ثم يكبر للفريضة أو ثم
يقطعها ويقضها مردود بأن دره المفسدة
مقدم على جلب المصلحة (ولا يقضي الا
بطريق التبعية) قضاء (فرضها قبل الزوال
لا بعده) في الاصح لو ورد الخبر بوضاؤها
في الوقت المهيمل بخلاف القياس فغيره عليه
لا يقياس (بخلاف سنة الظهور) وكذا الجمعة
(قانه) ان خاف فوت ركعة (بتركها) ويقتدى

يخرج فيها ما لا يشرع فيه فانه يجرى بها لا يقطعها واذا ايقظته يدركه في الاول لو اقيها
 فانه ياتي بها (قوله ثم يأتي بها) ولا ينوي القضاء ولهذا عدل عن قول الكنفوقى الى آخره (قوله على أنها سنة)
 أى اتفاقا على الصحيح وذكر في الخاتمة أنها سنة عندهما نقل عند الامام انتهى حلي (قوله عند محمد) وعند أبي
 يوسف بعده كذا في الجامع الصغير الحسامي وفي المنظومة ونسبها الخلاف على العكس وفي غاية البيان يحتمل
 أن يكون عن كل من الامامين روايتان حلي عن الجبر (قوله وبه يفتي) ويرجع في فتح القدير تقديم الركعة لان
 الاربع فانت عن الموضوع المستنون فلا يفتي عن موضوعها قصد ابلا ضرورة حلي عن الجبر (قوله
 لا يقتضي) أى لا تفعل على أنها هي المندوبة فان اذا كانت فلا محض ومكنت عن التي قبل العصر لانه لا يتوهم
 قضاؤها لان ما بعد العصر وقت كبره قاله الحلي (قوله ولا يكون مصليا بجماعة الى آخره) هذه المسئلة
 موضوعها الايمان الا أنه ذكرها كالتوطئة لقوله لكنه أدرك فضلها اذ رعايتوهم أن بين ادراك الضل والجماعة
 تلازمها فاحتاج الى دفعه ثم رفل وحلف لمصلي الظهر جماعة لا يبر الا بصلاة الكل مع الامام كالو حلف لا يبر لمن فاته
 لا يحسن الا بأكملها معه فهو نظير ما لو حلف ليا كان هذا الرغيف لا يحسن الا بأكمله كله وهذا مما يضعف كلام
 السرخسي انتهى بجر (قوله اتفاقا) أما مدرك الثلاث ففيه الخلاف الا في (قوله من ذوات الاربع) ليس قيدا
 اذ الثاني والثلاثي كذلك وانما خصه بالذكر لاجل قوله وكذا مدرك الثلاث انتهى حلي (قوله لكنه أدرك
 فضلها) أى نوابها وهو الضاعفة ويحسب بادر الدال ان لو قال ان أدركت الخ (قوله اتفاقا) بين محمد والشيخين لما
 كان يتوهم من قول محمد في الجمعة أنه لا يدركها بادر الدال التشهد أنه لا يدرك الشواب أيضا زاله بذكر الاتفاق (قوله
 دون المدرك) أى لا قول الصلاة لقوات التكبير الاولى وقد صرح الاموليون بأن فعل المسبوق أداء قاصر
 وفعل المدرك أداء كامل بجر (قوله واللاحق كالمدرك) فلو أدرك اولها وانما وقام آخرها وقد حلف لمصلي
 جماعة بر وقوله وكذا مدرك الثلاث) ومدرك الثنتين من الثلاثي ومدرك ركعة من الثنائي كذلك (قوله
 وضعه في الجبر) بمسألة الرغيف السابقة (قوله واذا أمن فون الوقت) الظاهر أن مراده أصل الوقت
 بدليل قول الشرح لتفويته الفرض وهو ظاهر في غير العصر أما فيه فتشكك فانه لو بقي للوقت المكرره ما يبع أربع
 ركعات فهذا الكلام يقتضي أنه يصلي سنة العصر ويقع الفرض حينئذ في الوقت المكرره مع نصهم على أنه
 اذا تعارض سنة ومكرره ترك السنة لاجل المكرره انتهى حلي (قوله تطوع ماشاء) المراد بذلك ما يبع السنن
 الرواتب فان كان يصلي بجماعة يأتى بها اتفاقا وان صلى منفردا فكذلك على الاصح خلافا لمن قال ان المنفرد
 لا يأتي بالسنة لان النبي عليه الصلاة والسلام اتعا كان يذللها عند صلاة الجماعة وهذا هو معنى ما في الجبر
 خلافا لما في التهرتبه أبو السعود فاعتراضا عليه (قوله ويأتي بالسنة مطلقا) أى سواء صلى بجماعة أم لا مسافرا
 كان أو مقبلا أبو السعود وهذه مسئلة مستقلة لا تعلق لها بما قبلها انتهى حلي ومقابل الاطلاق التفصيل السابق
 قريبا (قوله على الاصح) وقبل ان صلى منفردا تخير لان المواظبة لم تنقل في غير الاداء بجماعة قال الزيلعي
 والاحوط الا قول لانها نكرت قبل الفرض لقطع طمع الشيطان عن المصلي وبعده بل بر النقصان المتمكك
 في الفرد والمنفرد حينئذ أسوج الى ذلك والنصوص الواردة فيها لم تفرق فبصرى على اطلاقها الا اذا خاف
 الفوت اه (قوله لكونها مكملات) بمعنى والصلاة منفردا تحتاج الى التكميل فوق ما يحتاجه الصلاة بجماعة
 انتهى حلي وانما يظهر في البعدية لافي القبلية لانها انقطع طمع الشيطان الا أن يدعى أن قطع طمعه من
 المكملات (قوله فزيادة الدرجات) ولو القبلية اذا خلل ولا طمع للشيطان في صلاته شربلا في (قوله مشكل
 بما تر) أى من أنه اذا خاف فوت ركعة من الظهر لو صلى سنته تركها (قوله قدبر) تدبرناه فوجدناه باطلا
 والجهب من الشربلا في حيث لم يعترض له في الحاشية قاله الحلي أقول تدبرناه فوجدناه صحيحا لا غبار عليه
 وصاحب الدرر فرض المسئلة فيما اذا فاته الجماعة وأراد الصلاة منفردا فانه يأتي بالسنة كما قدمته وعبارته
 وقال بعض مشايخنا لا يأتي بها لانه انما يأتي بها اذا أدى الفرض بالجماعة لكن الاصح أن يأتي بها وان
 فاته الجماعة الا اذا خاف فوت الوقت حينئذ ترك انتهى والجهب من الشرح والمخشي وأبي السعود حينئذ
 غفلوا عن صدر هذه العبارة واستشكلوا ويرسم الله الجميع (قوله ولو اقتدى بامام راكم) وكذا الواضحة فرفع
 الامام رأسه قبل ركوعه انتهى ثم راعى أن مدرك الامام في الركوع لا يحتاج الى تكبيرتين خلافا لبعضهم

قوله ليا كان الخ هكذا في الاصل ولعمرو
 لا يما كان ويكون تنظيرا للاخيرة وفيه سقط
 والاصل لا يبر الا بأكمله كله كالو حلف لا يما كان
 هذا الرغيف فانه لا يحسن الخ ويصير راه
 ثم (بأن يأتي بها) على أنها سنة (في وقته) أى
 الظهر (قبل شفعه) عند محمد وبه يفتي جوهرة
 وأما ما قبل العشاء فتدبر لا يقتضي أصلا
 (ولا يكون مصليا بجماعة) اتفاقا (من أدرك
 ركعة من ذوات الاربع) لانه منفرد ببعضها
 (لكنه أدرك فضلها) ولو يادراك التشهد
 اتفاقا لكن نوابه دون المدرك لقوات
 اتفاقا (في الركعة الاولى واللاحق كالمدرك لكونه
 مؤتمرا حكمه) (على الاظهر) وقال
 مصليا بجماعة (لا تترككم الكل وضعه في الجبر
 السرخسي لا تترككم كل الوقت تطوع) ماشاء (قبل
 واذا أمن فون الوقت) بل يحرم التطوع لتفويته
 الفرض والا لا بل يحرم التطوع (مطلانا) ولو صلى
 الفرض (ويأتي بالسنة) لكونها مكملات وأما
 منفردا على الاصح (لكونها مكملات) وأما
 في حقه عليه الصلاة والسلام فزيادة الدرجات
 ثم قبل الدرر وان فاته الجماعة مشكلا
 مرقده بر (ولو اقتدى بامام راكم فوقف حتى
 رفع الامام رأسه لم يدركه) الموقوم
 (الركعة)

ولو قرأ تلك التكبيرة الواحدة ركوع لا الاقتراح بجزء من التبع (قوله لأن المشاركة في التبع)
فيه نظر فانه لو أدركه فقام ولم يركع معه حتى رفع الإمام رأسه خافى بالركوع مستمعاً فندما شاركه (قوله
فمكون مسبوقة) وعند زفر لاحق فيأتي بها قبله (قوله فيأتي بها قبله) الأول أن يقول قبل متابعة للإمام
لأن هذا حكم الملاحق وإن صلاها بعد فراغه بحيث لا ترتب الركعات ليس يفرض في حق المذكر إلا لاحق
فهو المقتبى لا يعتبر أقاده أبو السعود (قوله فلو لم يدركه) هي عين قوله ومضى لم يدرك الركوع إلى آخره والمجا
أعاده داعية الزوال إلى التنبيس (قوله ولوركع) أو سجداً أو قاماً أو قعداً (قوله فلقه امامه) انظر هل يشترط
في الجزء الذي وقعت فيه المشاركة أن يكون بقدر تسيعة (قوله وكذا نصرياً) لقوله صلى الله عليه وسلم لا تبادروني
بالركوع والسجود وقوله عليه السلام أما يخشى الذي يركع قبل الإمام ويرفع أن يقول الله رأسه رأس حمار
اتهي والقاهر أن الواو في الحديث بمعنى أو (قوله ان قرأ الإمام قدر الفرض) استظهاراً صاحب النهج عبارة
قال في الخيرة ولوركع بعد ما أتم الإمام ثلاث آيات ثم أدركه فيه صح ولونسي الإمام الورد فعاد ولم يعد
المقتدى أجزأه انتهى والتعبيد بثلاث آيات يفيد أن أوانه بعد الواجب وكان ينبغي اعتبار الآية وأنه لو ركع بعد
ما قرأها الإمام فأدركه فيه أنه يصح انتهى (قوله والالا) أي وإن لم يلحقه امامه فيه بأن رفع رأسه قبل أن يركع
الإمام أو لحقه ولكن كان ركوع المقتدى قبل أن يقرأ الإمام مقدار الفرض لا يجزئه انتهى - لم ي (قوله وقامه
في الخلاصة) قال في الخلاصة إذا رفع رأسه من السجدة قبل الإمام وأطال الإمام السجدة قطع المقتدى
أن الإمام في السجدة الثانية فسجد ثانياً والإمام في السجدة الأولى أن نوى متابعة الإمام أو نوى السجدة التي
فيها الإمام أو نوى السجدة الأولى جاز وإن نوى السجدة الثانية وكان الإمام في الأولى فرفع الإمام رأسه من
السجدة وانقطع للسجدة الثانية قبل أن يضع الإمام يديه على الأرض للسجدة ورفع المقتدى من الثانية لا يجوز سجدة
المقتدى وكان عليه إعادة تلك السجدة ولو لم يعد تصد صلاته كذا في البحر (فرع) المقتدى لو أتى بالركوع
والسجود قبل الإمام فالمسئلة على خمسة أوجه أما أن يأتي بها قبله في كل الركعات أو بعده أو بالركوع معه
والسجود قبله أو عكسه أو يأتي بها قبله ويدركه الإمام في كل الركعات ففي الوجه الأول يفتى ركعة وفي الثالث
ركعتين وفي الرابع أربعاً بلا قراءة في الكل ولا شيء عليه في الثاني والثالث انتهى أما قضاء ركعة فيما إذا أتى بها
قبله فلا أن الركوع والسجود في الركعة الأولى قبل الإمام لم يكونا معتبرين فلما فعل كذلك في الثانية انتقل
الركوع والسجود إلى الركعة الأولى فتصير ركعة تامة وكذلك الركوع والسجود في الثالثة ينتقلان إلى الثانية
فتصير ركعتين وينتقل ما في الرابعة إلى الثالثة فتصير ثلاث ركعات بحيث الرابعة بغير ركوع وسجود فتصلي
ركعة بغير قراءة وتتم صلاته وأما قضاء الركعتين إذا ركع مع الإمام وسجد قبله فوجهه أنه لما ركع في الأولى
معه اعتبر ركوعه فإذا سجد قبل الإمام لم يعتبر سجوده ثم لما ركع في الثانية مع الإمام وسجد قبله لم يعتبر ركوعه
لأنه عقب ركوع الركعة الأولى بلا سجود فيها فانتقل سجود الثانية إلى الأولى فكان عليه قضاء الثانية
ثم ركوعه في الثالثة معتبراً كونه مع الإمام وسجوده فيها قبله غير معتبر فانتقلت الثانية عن السجود فإذا فعل
في الرابعة كذلك انتقل سجودها إلى الثالثة وبطل الركوع في الرابعة فله قضاء الرابعة وأما قضاء الأربع فيما
إذا ركع قبل الإمام وسجد معه فوجهه أن الركوع قبل الإمام غير معتبر فلا يكون السجود معه معتبراً إذ لم
يتقدمه ركوع مع الإمام وقد يقال لماذا لم يجعل السجود في الثانية قضاء عن سجود الأولى كل ركوع ولا يضرب
مشاركة الإمام في السجود ولا شيء عليه في الخامسة إلا الكراهة أبو السعود عن الثانية والفتح

لأن المشاركة في جزء من الركعة
توجد فيكون مسبوقاً في أي باب بعد فراغ
الإمام بخلاف ما لو أدركه في القيام ولم يركع
معه فانه يصير مدركالها فيكون لاحقاً في أي
باب قبل الفراغ ومضى لم يدرك الركوع معه
فبقي المتابعة في السجدة وإن لم ينتسب له
ولا تصد بتركها فلو لم يدرك ركعة ولم
يتابعه لكنه لما سلم الإمام قام في ركعة
فصلاته تامة وقد ترك واجبات من السجدة
(ولوركع) قبل الإمام (فلقه امامه فيه صح)
ركوعه وسجوده نصرياً أن قرأ الإمام قدر
الفرض (والالا) يجزئه ولو سجد المومنين
والإمام في الأولى لم يجزئ سجدة عن الثانية
وقامه في الخلاصة
(باب قضاء الفوائت)
لم يقل المتركات فله بالمسلم خير إذا تأخير
بلا مذركه لا تزول بالقضاء بل بالتوبة

(باب قضاء الفوائت)

أو في أحكام قضاء الفوائت والأحكام ثم كيفية القضاء وغيرها (قوله لم يقل المتركات إلى آخره) وذلك
لأن المترك يشترط قصد بخلاف الفائتة فانها تشرع بعده والظن بالمسلم أن لا يترك قدساً أو فسخاً بغير ضرب
شديد حتى يسبيل منه الدم ويحبس حتى يسلبها وكذلك تارك الصوم رمضان ولا يقتل إلا إذا جهل أو استثنى
وقال الإمام أحمد وجماعة من أهل العلم أنه بالترك مسكلاً لا يكون كافراً أخذه عنه صاحب المواهب في مقتضى
حياد الله صلى الله عليه وسلم (قوله إذا تأخير) هل للعلية (قوله لا تزول بالقضاء) وانما يزول بما ثم التخلل عليه
على عدم الفعل وإن كان يعاقب على تأخيريه (قوله بل بالتوبة) أي بشرطها وإظهار أن لا يقتل بالقتل

لأنها (قوله أو الحج) أنه على أن المبرور منه يكفر بالكفر وسبق أن جاء في الحج أن شاء الله تعالى (قوله العذر)
بالحج من المبرور منه لا يمكنه الفعل مع وجوده ولو خاف أن لو قام أو قد يراه العذر يصل بحدوده لا يراه ومثله خوف
بالحج من المبرور منه وقطاع الطريق أبو السعود في شرح نور الإيضاح (قوله وخوف القبالة موت الولد)
لأنه إذا خفت ذلك يجب عليها التأخير أبو السعود في الشرح المسد كور (قوله لأنه عليه الصلاة والسلام)
دليل على أن التأخير عند وجود العذر وذلك أنه صلى الله عليه وسلم شغلته المشركون عن أربع صلوات يوم
سفر المنذوق حتى ذهب من الليل ما شاء الله تعالى فأمره بلا فاذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر
ثم أقام فصلى المغرب ثم أقام فصلى المشاء حلي عن الفتح وروى أنه أذن لكل صلاة فظهر ما يتبين قلنا بالتفسير
في الأذان فيما بعد الثالثة الأولى (قوله ثم الاداء فعل الواجب إلى آخره) داعية ذلك أن المصنف
شرع بين القضاء بعد يائه الاداء وقدم الاداء لأنه أكل والاداء أنواع أداء كمال صلاة بجماعة في المكتوبات
والوتر في رمضان والتراويح وقاصر كالصلاة منفرد الفوات الوصف المرغوب فيه وأداء شبيه بالقضاء وهو فعل
اللاحق بعد فراغ الامام أمأته اداء فليقوا الوقت وأما أنه شبيه بالقضاء فلا أنه قد التزمه مع الامام وقد فانه ذلك
اللتزم لأن الاداء مع الامام حيث لا امام محال أبو السعود عن ابن ملك والاداء أحد أقسام المأمورية ثانيا
القضاء ثانيا لا إعادة انتهى حلي (قوله في وقته) أي المقيد به سواء كان ذلك الوقت العسر أو غيره وقد يقال
لا حاجة إلى التقيد بقوله في وقته لأن قوله فعل الواجب يفني عنه لأن المراد فعل عينه وإن فعل في غير وقته
كان مثلاً لا عيناً ويحجب بأن التقيد بذلك يتجه على القول بأن القضاء واجب بالسبب الذي وجب به الاداء فكل
من الاداء والقضاء تسليم عين الواجب لأن الاداء تسليم عين الواجب في وقته والقضاء تسليم عين الواجب
بعد خروج وقته وهذا هو الراجح وقيل يجب القضاء بسبب جديد وليس لهذا الخلاف مرة ذكره أبو السعود (قوله
وبالتصريح فقط الخ) لما كان قوله فعل الواجب في وقته يقتضي أنه لا يكون أداء الا اذا وقع كل الواجب في الوقت
مع أن وقوع التصريح فيه كاف أتبعه بقوله وبالتصريح إلى آخره وهو متعلق بقوله يكون والباء للبيان والباء
في قوله بالوقت بمعنى في متعلق بقوله بالتصريح لما فيه من معنى الحدث فاللواقف في شرحه للمتن (مهمة)
لو أدرك ركعة من فرض غير العسر في الوقت ثم خرج الوقت هل تكون هذه الصلاة أداء أو قضاء أو ما في الوقت
أداء وما بعده قضاء أقوال أصحها أنها أو قلها المرة في نية المسافر الإقامة قبل تأخير العسر لأن فيه تبطل بطول
الشهر وقد نأبركة لأن ما دونها يكون قضاء قاله الهمسي وتليذه الباقي لكن نقلت في شرح المنار من حيث
الاداء عن ابن نجيم معز بالتصريح بأنه بالتصريح في الوقت يكون أداء عندنا وركعة عند الشافعي رضي الله تعالى
عنه (قوله والاعادة فعل مثله) وأما عين الواجب فقد سقط بالاداء الأول وقوله في وقته الأولى اسقاطه لأنه
لو فصل مثله لخلل غير الفساد خارج الوقت لكان إعادة أيضاً دليل قول الشرح وأما بعده فتدبأ أي قعود
بما قاله الحلي وفيه أنه قد صرح هو فيما بعد أن القضاء وأخويه من المأمورية والمأمورية حقيقة هو الواجب
كما لم في محله ولا تكون الاعادة واجبة إلا في الوقت (قوله غير الفساد) زاد في التصريح بروعه عدم صحة
الشروع به في غير عدم صحة الشروع لأنه إذا لم يصح الشروع ثم فعله فإن كان في الوقت كان أداء وإن كان بعده
كان قضاء وخرج في الحالتين من نسيته إعادة وترك الشرح هذا القيد لأنه أراد بالفساد المتيقن ما هو
اللاحق من أن تكون منعقدة ثم تفسد أول ثم تعد أصلاً ومن الثاني قول الكثر وفسد اقتداء رجل بأمره حلي
زيادة أقول لا حاجة إلى هذين القيدين إذا اختل الشئ يؤذن ببقائه ولا وجوده فيما ذكر واختلف هل هي قسم
من الاداء أو مستقل قولان نهر (قوله لقولهم كل صلاة الخ) على لقوله والاعادة الخ فإن قولهم أدبت يقتضي
فعل الفرض أولاً وقوله في التعريف فعل مثله يؤخذ من قولهم تمام وقوله لخلل غير الفساد يؤخذ من قولهم
مع كراهة التصريح (قوله مع كراهة التصريح) ومع كراهة التصريح تعادلاً باظهار اطلاق الشرع لئلا
بالاعادة في الوقت وبما انتهى حلي (قوله فتدبأ) أي قعوداً باظهار اطلاق الاعادة على المسدوب بما ذكره
بما يؤخذ الطبع في الوقت استقر الائم عليه كافي النهر وظاهره أن الاعادة بعد الوقت لا تزفده فلا فائدة لها جئنا
لهم لأن يقال بها جئت الائم (قوله فعل الواجب) هو المعتمد قاله في الاداء والقضاء واحد وليس تدل
على بطلان أن لا يجب به (قوله وإطلاقه إلى آخره) هذا الكلام يقتضي أن إطلاق القضاء على سنة العسر

أو الحج ومن العذر العذر وخوف القبالة
موت الولد لأنه عليه الصلاة والسلام أخرها
يوم الخندق ثم الاداء فعل الواجب في وقته
وبالتصريح فقط بالوقت يكون أداء عندنا
وركعة عند الشافعي والإعادة فعل مثله في
وقته لخلل غير الفساد لقوله أي وجوباً في الوقت
مع كراهة التصريح أي إذا أي وجوباً في الوقت
بما يؤخذ الطبع في الوقت وبما انتهى حلي (قوله فتدبأ) أي قعوداً باظهار اطلاق الاعادة على المسدوب بما ذكره
بما يؤخذ الطبع في الوقت وبما انتهى حلي (قوله فتدبأ) أي قعوداً باظهار اطلاق الاعادة على المسدوب بما ذكره

في وقتها قبل الزوال مع قرنها مجاز وهو كذلك لأن القضاء كما شرب قسم من المأمورية والمأمورية حقيقة هو
 الواجب كما علم في محله فلي هذا لا توصف السنة بأحد هذه الألقاب الثلاثة وإن أراد بالمأمورية ما يشتمل التخل
 مجازاً أبداً الواجب بالعبادة وقتها لا فعل العبادة في وقتها والاعادة فعل مثلها لخلل غير الفساد وغيره فلي
 صحة الشروع والقضاء فعلها بعد وقتها تكون السنة التي فعل في وقتها أداء وما أذن الشارع في فعله منها
 في غير وقتها قضاء كسنة الفجر وأما سنة الظهر فاطلاق القضاء عليها مجاز على كل حال لأنها مضمرة
 في وقتها قول المصنف ألا في قضاء الفرض إلى آخره جار على هذا الوجه أو مجاز انتهى حلي (قوله وقضاءه)
 الواجب في أو مائة الخلو في شمل ثلاثه وما إذا كان الكل قضاء أو البعض قضاء والبعض أداء أو الكل أداء
 كالعشاء مع الوتر (قوله لازم) لم يقل فرض كما قال صدر الشريعة لا تصرف المطلق منه إلى القطعي ولا شرط
 كما في المحيط لأن الشرط حقيقة لا يسقط بالتسبيح وهذا لا يسقط ولا واجب كما في المهرج لأنه لا يثبت
 الجواز بغيره وهذا لا يثبت فلو اختلفت عبارات المشايخ في المصنف بلفظ يمكن أن يتقضى على كل منها
 أقاده أبو السعود عند قول الكثر من حق (قوله يثبت الجواز بغيره) أي تنعدم صحة غير المرتب بغيره
 أي بسبب فوت الترتيب وليس المراد بالحوال لخلل فقط فتأمل (قوله من نام عن صلاة) تمام الحديث أنفسهم
 فلم يذكرها إلا وهو صلى مع الإمام فليصل التي هو فيها ثم يقض الذي تذكروا ثم بعد التي صلى مع الإمام اه حلي
 عن الدرر وأخذ من الحديث أن الإنسان إذا تذكّر القاءة وهو مع الإمام لا يقطع صلاة الإمام بل يتركها
 وهي نافذة (فروع) لو علم أنه ترك صلاة من يوم ولا يدري أي صلاة هي قضى خصالاً صلاة اليوم كانت واجبة
 بيقين فلا يخرج عن هذه الواجب بالمثل وفي الحاوي تذكر أنه ترك القراءة في ركعة واحدة من صلاة يوم وليلة
 قضى الفجر والوتر وجهه أن ترك القراءة في ركعة واحدة لا يطلها في سائر الصلوات إلا الفجر والوتر وينبغي
 تعميده بغير المسافر أما هو فيقضي خصال الزوم القراءة في كل الصلوات وبغير الجمعة ولو شك أصلي أم لا فإن
 في الوقت وجبت الاعادة لا بعده أبو السعود عن البحر والنهر قلت وينبغي في المسافر اعادة ماء عند المغرب وفي
 يوم الجمعة إذا كان أما اعادة ثلاث صلوات الفجر والوتر والظهر (قوله وبه يثبت الفرض العملي) لأنه ظني العملي
 قطعي الدلالة انتهى حلي (قوله والواجب) كالتذكرة والمخوف عليها وقضاء النفل الذي أفنده (قوله وقت
 للقضاء) أي لصحة القضاء فيها وإن كان قضاء الصلاة فوراً لا العذر (قوله إلا الثلاثة المنهية) وهي الطلوع
 والاستواء والغروب وهي محل أيضاً للنفل الذي شرع فيه عند هاتم أفنده (قوله كما ت) أي في أوقات الصلاة
 انتهى حلي (قوله فلم يجز فخر الخ) وفساده موقوف كما يأتي (قوله لوجوبه عنده) المراد به الافتراض العملي (قوله
 فلا يلزم الترتيب إذا ضاق الوقت) أي بين القاءة والوقبة لأن الفوات بعضها مع بعض ليس لها وقت مخصوص
 - في يقال إن الترتيب فيها يسقط بضيقة أبو السعود (قوله إذا ضاق الوقت المستحب) فلو قدم القاءة في هذه
 الحالة صح وبأنه انتهى وقبله المعتمد أصل الوقت والرجح وإن اختلف لكن اعتبار الوقت المستحب أدرج كما
 يستفاد من البحر وثمرة الخلاف ظهر فيما لو تذكروا وقت العصر أنه لم يصل الظهر وعلم أنه لو اشتغل بالظهر يقع قبل
 التغريب وقع العصر أو بعضها في التغريب في القول الأول يصل العصر ثم الظهر بعد الغروب وعلى الثاني يصل
 الظهر ثم العصر ثم ضيق الوقت يعتبر عند الشروع - في لو شرع في الوقبة مع تذكر القاءة وأطال القراءة فيها حتى
 ضاق الوقت لا يجوز صلته إلا أن يقامها ويشرع فيها ولو ناسيا والمثله بما لها ثم ذكرها عند ضيق الوقت
 جازت صلته ولا يلزمه القطع لأنه لو شرع فيها في هذه الحالة كانت جائزة فالبقاء أولى لأنه أسهل من الابتداء اه
 (قوله حقيقة) تميزت نسبة ضاق أي ضاق من جهة الحقيقة ونفس الامر فلا يمكن ضيقه بحسب الظن انتهى
 حلي فلو ظن من عليه العشاء أن وقت الفجر قد ضاق فعلى الفجر ثم يبين أنه كان في الوقت سعة بطل الفجر فينظر
 إن كان في الوقت سعة يصل العشاء ثم يعيد الفجر وإن لم يكن فيه سعة يعيد الفجر فقط فإن أعاد الفجر قسباً أيضاً
 أنه كان في الوقت سعة ينظر فإن كان الوقت يسعها صلاها والا أعاد الفجر وهكذا يفعل مرة بعد أخرى
 فيلي وفرضه ما يلي الدلوع وما قبله تنازع أبو السعود عن البحر (قوله إذ ليس الخ) تعليل لقوله فلا يلزم الترتيب
 إذا ضاق الوقت وهذا التعليل بظاهره انما يناسب اعتبار أصل الوقت لا الوقت المستحب ويمكن أن يقال
 بأن معناه تقوية الوقبة عن وقتها المستحب انتهى حلي (قوله ولو لم يسع الوقت كل الفوات) صوابه عليه

الترتيب بين الفروض الخمسة والوتر أداء
 وقضاء لازم) يثبت الجواز بغيره للفجر
 المشهور من نام عن صلاة وبه يثبت الفرض
 العملي (وقضاء الفرض والواجب والسنة
 فرض وواجب وسنة) لقب وشر مرتب
 وجميع أوقات العمود وقت للقضاء إلا الثلاثة
 المنهية كما مر (فلم يجز) تفريع على ما مر
 من ذكر أنه لم يوتر (لوجوبه عنده) (الأم)
 استثناء من الزوم فلا يلزم الترتيب (إذا ضاق
 الوقت المستحب) حقيقة إذا ليس من الحكمة
 نفويت الوقبة لتسارع القاءة ولو لم يسع
 الوقت كل الفوات فالأصح جواز الوقبة

الاعتناء بالوتر مثلاً لم يصل العبر حتى بقي من الوقت ما يسع الوتر مثلاً وفرض الصبح فقط ولا يسع الصلوات
 الثلاث قطاهم كلامهم ترجيح أنه لا يجوز صلاة الصبح ما لم يصل الوتر وصرح في المجتبى بأن الأصح جواز الوقتية
 حلي (قوله وفيه) أي في المجتبى وهي من فروع ضيق الوقت حقيقة انتهى حلي (قوله فصلها) أي
 صلاة العبر وقوله وفيه ساعة أي لصلاة العبر فقط باعتبار ظنه (قوله أو نسبت) التبيان هو عدم تذكر الثاني
 وقت حاجته انتهى حلي (قوله لأنه عذر) قال في البحر وهو عذر سماوي مسقط للتكليف لأنه ليس في وسعه
 ولا الوقت وقت الفاتنة بالتدكير وما لم يتذكر لا يكون وقتاً لها انتهى وبه قط التبيان الترتيب سواء وقع
 بين فائتين أو فائتة ووقية أو بين وقتيتين كأن صلى الوتر ناسياً للعشاء ثم تذكر بعد صلاة الوتر أنه لم يصل العشاء
 فصلها لم تلزمه إعادة الوتر ولو صلى العشاء من غير وضوء ناسياً وصلى الوتر والسنة بوضوء أعاد العشاء ومنه
 لا الوتر الأعلى قول صاحبين لأنه سنة عندهما انتهى حلي (قوله أو فائتة) يعني لا يلزم الترتيب بين الفاتنة
 والوقية وبين الفوائت إذا كانت الفوائت ستاً كذا في التمهيد أما بين الوقتين كالوتر والعشاء فلا يقطع الترتيب
 بهذا المسقط كما لا يخفى انتهى حلي (قوله اعتقادية) خرج العملي وهو الوتر فان الترتيب بينه وبين غيره وإن كان
 فرضاً لكنه لا يجب مع الفوائت انتهى حلي وكأنه لأنه لا وقت له باستقلاله (قوله في حد التكرار) أي في عدد
 يقتضي التكرار فاتها إذا كانت ستة لا بد وأن يتكرر فيها فرض من الخمسة وأما ما دون السنة فقد لا يتحقق
 التكرار كصلوات يوم وليلة (قوله المقضى للرجح) أي المؤدى للرجح فيها لوقتنا بلزوم الترتيب وفي نسخة المقضى
 (قوله على الأصح) احتراز عما روي عن محمد من اعتبار دخول وقت السادسة وعما في الشرح الوهاج من اعتبار
 دخول وقت السابعة حلي عن البحر (قوله ولو متفرقة) اعلم أن الفوائت إما حقيقية أو حكمية نص على ذلك
 في إمداد الفتاح أما الحكمية فثالثها ما إذا ترك فرضاً وصلى بعده خمس صلوات ذكرناه كما صرح به القهستاني
 وظهر من تمثيله بالحكمة أن إطلاق الحكمية عليه تغليب أولان كل حقيق حكيم وهذا لأن المتروكة فائت
 حقيقة وحكمياً والخمسة الموقوفة فائتة حكمية فقط وأما الحقيقية فأن تكون مجمعة أو متفرقة فان كانت مجمعة كما
 إذا ترك صبح يوم وصبح ثانياً وما بينهما فحكمها ظاهر وإن كانت متفرقة وصلى ما بينهما غير ذلك لم يكره كما
 صرح به الشرنبلالي في رسالته جداً أول الزلال فان كانت ستاً كما إذا ترك صلاة صبح مثلاً ستة أيام وصلى ما بينهما
 ناسياً لها سقط الترتيب اتفاقاً وإن كانت أقل من ستة حكمها لو تذكر فائتة بعد شهر اختلفوا فيه فمن اعتبر
 في سقوط الترتيب كون الاوقات المتخللة ستاً قال هنا يسقط الترتيب لأن الاوقات هنا أكثر من ذلك ومن اعتبر
 كون الفوائت ستاً بالفعل لم يقل بسقوطه لأن الفائت واحدة وهو الصحيح وظهر الفرق بين هذه المسئلة وبين
 مسئلة الستة الحكمية المتقدمة بالتدكير وعدمه فانه في الحكمية صلى الخمس ذكراً للمتروكة وفي مسئلتنا صلى
 صلاة الشهر غير ذلك فالفائتة كما تقدمنا عن الشرنبلالي ويدل عليه عبارة البحر حيث قال لو تذكر فائتة بعد شهر
 كما ذكرناه انتهى حلي (قوله أو قديمة) مثاله ترك صلاة شهر نسقاً ثم أقبل على الصلاة ثم ترك فائتة حادثة فان الوقتية
 جائزة مع تذكر الفائتة الحادثة لانضمامها إلى الفوائت القديمة وهي كثيرة فلم يجب الترتيب وقال بعضهم
 إن المسقط الفوائت الحديثة وأما القديمة فلا تسقط ويجعل الماضي كأن لم يكن حلي عن البحر (قوله على المعتقد)
 راجع إلى كل من المتفرقة والقديمة انتهى حلي (قوله لأنه) أي الحال والشأن متى اختلف الترجيح كما هنا
 في اعتبار القديمة والحديثة (قوله رجح اطلاق المتون) وقد أطلقوا في اعتبار الستة (قوله أو ظناً ظناً معتبراً)
 ذكر في المنع هذه الجملة بعد قوله أو نسبت وهو المناسب تصریح البحر بأن الظن المعتبر ملحق بالتسليم وأعلم أن
 موضوع المسئلة في جاهل صلى حكمها ذكر ولم يقلد مجتهداً ولم يستفت فيها فصلاته صحيحة لصلافة مجتهداً
 فيه أما لو كان مقلداً لأبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا عبرة لظنه المخالف لمذهب أممه وإذا كان مقلداً للشافعي
 رحمه الله تعالى فلا فساد في صلاته ولا توقف معها على شيء هكذا ينبغي حل هذا الجمل والافضل أنه تأسيساً
 من توقف صحة المؤداة بعد المتروكة على خروج وقت الخامسة منها حتى لو فصلها قبل ذلك بطل ما صلاه بعدها
 حلي عن الشرنبلالي وقال في البحر والحق أن المجتهد لا كلام فيه أصلاً وأن ظنه معتبر مطلقاً سواء كان
 يثبت الفائتة وجب أعادتها بالاجماع أو لا إذ لا يلزمه اجتهداً أي حنيفة ولا غيره فان كان مقلداً لأبي حنيفة فلا
 عبرة لآيه المخالف لمذهب أممه فيلزمه إعادة المغرب أيضاً وإذا كان مقلداً للشافعي فلا يلزمه إعادة العصر أيضاً

وفيه ظن من عليه العشاء ضيق وقت العبر
 فصلها وفيه ساعة يتكرر ما في الطلوع
 وفيه ملاحير (أو نسبت) الفائتة لأنه عذر
 (أو كسر عت) اعتقادية لدخولها في حقه
 التكرار المقتضى للصبح (بجروج وقت
 السادسة) على الأصح ولو متفرقة أو قديمة
 على المعتقد لأنه متى اختلف الترجيح رجح
 اطلاق المتون مجتهداً (أو ظناً ظناً معتبراً) أي
 بسقط لزوم الترتيب أيضاً بالظن المعتبر

وان كان ما ليس له مذهب معين فذهب قولى فقيه كما صرحوا به فان اقامة حتى اعادة العصر والمغرب وان
 اقامه شافعي فلا يبعد عما ولا عبرة برأيه وان لم يستفت احد او صادف العصمة على مذهب مجتهد اجراء ولا اقامة
 عليه انتهى واخرج المصنف بقيد المتبرع به كظن الحنفى عدم وجوبه (قوله كن صلى الظهر) ذكر في البحر عن
 شرح الهداية تفصيلا في هذه المسئلة يستفاد من عبارته ونصها ذكر شارح الهداية كصاحب النهاية ونفع
 التقدير ان فساد الصلاة ان كان قويا كعدم الطهارة استتبع الصلاة التي بعده وان كان ضعيفا كعدم الترتيب
 لا يستتبع وترعوا على ذلك فرعين احدهما لو صلى الظهر بغير طهارة ثم صلى العصر اذا كانا وجب عليه اعادة
 العصر لان فساد الظهر قوى لعدم الطهارة فأوجب فساد العصر وان ظن عدم وجوب الترتيب ما بينهما لو صلى
 الظهر بعد العصر ولم يعد العصر حتى صلى المغرب اذا صكرها فالمغرب صحيحة اذا ظن عدم وجوب الترتيب
 لان فساد العصر ضعيف لقول بعض الاثمة بعدم الترتيب فلا يستتبع فساد المغرب وذكر الامام الاسيحي
 له أصلا فقال اذا صلى وهوذا كلفاثة وهو يرى أنه يجزيه فانه يتطهر ان كان القاتنة وجب اعادةها بالاجماع اعادة
 التي صلى وهوذا كلفا وان كان عليه الاعادة عندنا في قول بعض العلماء ليس عليه وهو يرى أن ذلك يجزيه فلا
 اعادة عليه وذكر القرين السابقين انتهى وظاهره أن ذلك لا يقتصر على العائى بل يشمل مقلداي حنيفة فليأت
 (قوله اذا كلفا للظهر) بناء على أن الترتيب غير لازم عليه بدليل قوله اذا فاتته الخ (قوله لانه) أى اداء العصر مجتهد
 فيه فقال البعض بصحته أو هو على لا اعتبار بظنه (قوله وفى المجتبى من جهل الخ) الظاهر أنه سقط خامس غير
 الظن لان الظن فيه ادراكه بالجهل البسيط وهو خلق الذهن الذى ليس فيه ادراك لوجوب الترتيب ولا
 اعدامه اه حلى (قوله يلحق بالناسى) وهو رواية الحسن عن الامام وبه اخذ الاكثر وانتهى بجمع الانهر ومقابل
 وجوب الترتيب وان لم يكن عالما به (قوله وعليه) أى على ما فى المجتبى من الاطلاق (قوله يخرج ما فى القنية)
 فصاحب القنية انما حكم على الصبي بذلك لان الغالب عليه الجهل كفى النهر (قوله بلغ) أى ولم يصل العجز (قوله
 بهذا العذر) أى بسبب هذا العذر وهو الجهل وفى نسخة بهذا القدر أى من البلوغ لانه لا يسع التعليم (قوله
 بكثرة) متعلق بسقوطه وقوله يعود الفوات متعلق بقوله ولا يعود وقوله بالقضاء متعلق بقوله يعود الفوات
 الى القلة (قوله بسبب القضاء بعضها) كما اذا ترك رجل صلاة شهر مثلا ثم قضاها الاصلاة ثم صلى الوقتية ذكرها
 فانها صحيحة انتهى بجر (قوله على المعتمد) اختاره السرخسى والبرزوى وصححه فى الكافى والمحيط وفى المعراج
 وغيره وعليه القولى ومقابل أنه يعود وليس هو من قبيل عود الساقط بل من قبيل زوال المانع كفى الحضانة اذا
 ثبت للام ثم تزوجت ثم ارتفعت الزوجية فانه يعود لها انتهى بجر (قوله لان الساقط لا يعود) أى وليس هو من
 قبيل زوال المانع فى التحقيق لان مقتضى الترتيب مع كثرة الفوات ليس بوجود أصلا ولذا اتفقت كلمتهم متونا
 وشروا على أن الترتيب يسقط بثلاثة أشياء فصرح الكل بالسقوط والساقط لا يعود اتفاقا بخلاف حق
 الحضانة فان مقتضى لها موجود مع الزوج لانه القرابة المحرمة مع صغر الولد وقد منع الزوج من عمل مقتضى
 فاذا زال الزوج زال المانع فعلم مقتضى عمله فالفارق بين البابين وجود مقتضى وعدمه انتهى بجر (قوله حتى
 لو خرج) تفريع على عدم عود الترتيب قال فى المجتبى ولو سقط الترتيب لضيق الوقت ثم خرج الوقت لا يعود
 على الاصح حتى لو خرج فى خلال الوقتية لا تفسد على الاصح وهو مؤد على الاصح لا قاض وهكذا لو سقط
 مع النسيان ثم تذكر لا يعود ولو نسي الظهر واقتصر العصر ثم ذكره عند احمرار الشمس بضى اضيق الوقت وكذا
 لو غربت أو اقتمها عند الاصفر اذا كرا ثم غربت انتهى حلى (قوله هو الاصح) وقيل ما فى الوقت اداء
 وما فى خارجه قضاء وقيل لا يكون اداء البركة وقيل يقع كله قضاء (قوله لكن فى النهر والسراج الخ) فى ذكر
 الاتفاق فى هذا النقل على العود مع نقل عدم العود فى هذين المسقطين اشارة الى أن لكل محملا وأن الخلاف
 لفظى فى ضيق الوقت فان من حكم بالعود فيه حكم به عند ظهوره فى الوقت ومن حكم فيه بعدم العود حكم به
 عند خروج الوقت وكذلك فى التذكر بعد النسيان فان كلام المجتبى محمول على ما اذا تذكر بعد الفراغ من الصلاة
 وكلام الدراية محمول على ما اذا تذكر قبل الفراغ منها انتهى حلى (قوله عن الدراية) كذا فى النهر والذى فى البحر
 معراج الدراية انتهى حلى (قوله فليجوز) الذى يظهر أن التصريح هو رفع الخلاف بما ذكرناه من الجهل وفى التحقيق
 ضيق الوقت ليس بمسقط حقيقة وانما قدمت الوقتية عند المجز عن الجمع بينهما لقوتها منع بقية الترتيب

كن صلى الظهر اذا ذكر الترتيب فليجوز فساد الظهر
 فاذا قضى العجز ثم صلى العصر اذا ذكر الظهر
 جاز العصر اذا فاتته عليه فى ظنه حال اداء
 العصر وهو ظن معتبر لانه مجتهد فيه وفى
 المجتبى من جهل فرضية الترتيب يلحق
 بالناسى واختاره جماعة من ائمة بخارى
 وعليه يخرج ما فى القنية صبي بلغ وقت
 العجز وصلى الظهر مع تذكره جاز ولا يلزم
 الترتيب بهذا العذر (ولان) لزوم
 الترتيب (بعد سقوطه بذكره) بسبب القضاء
 (يعود الفوات الى القلة) بسبب القضاء
 بعضها على المعتمد لان الساقط لا يعود
 (وكذا لا يعود) الترتيب (بعد سقوطه ياقى
 المسقطات) السابقة من النسيان والضيق
 حتى لو خرج الوقت فى خلال الوقتية لا تفسد
 وهو مؤد هو الاصح مجتبى لكان فى النهر
 والسراج عن الدراية لو سقط للنسيان
 والضيق ثم تذكر وانسع الوقت يعود اتفاقا
 ونحوه فى الاشياء فى بيان الساقط لا يعود
 فليجوز

كما صرح به في البحر من التبيين وينبغي أن يقال مثل ذلك في النسيان فعلى هذا الوسط الترتيب بين فاتة ووقية
 لم يبق وقتاً ونسيان يبقى فيما بعد تلك الوقية انتهى حلي وقد يقال إن العجز عن الجمع أسقط الترتيب بالنظر
 إلى هذه الوقية الخاصة فلا ينافي ثبوته في وقية أخرى (قوله وفساد أصل الصلاة الخ) تبع فيه صاحب النهر
 والصولب وصف الصلاة وهو قولهما وبطلان الأصل قول محمد لأن التحريمة عقدت للفرض فإذا بطلت
 الفريضة بطلت ولهما أنها عقدت لأصل الصلاة بوصف الفريضة فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان
 الأصل يخرج عن الهداية والفترة تظهر فيما إذا فقهه قبل أن يخرج من الصلاة تنتقض طهارته عندهما خلافاً لمحمد
 لحاية حال العلامة الكاكي ما سبق من الحديث وهو من نسي صلاة فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام فليصل مع
 الإمام فإذا فرغ من صلاته فليصل التي نسي ثم بعد صلاته التي صلاها مع الإمام يصلح حجة على الإمام محمد
 بحيث أمر النبي عليه السلام المصل الذي تذكر فاتة خلف الإمام بالمضي فإن ذلك دليل إقلاهما فلا وفي شرح
 الآن شاذ لهما ما بلغه الحديث والألما خلفه أبو السعود (قوله عند أبي حنيفة) وعندهما القساديان لكن عند
 محمد فساد الأصل مع فساد الوصف وعند أبي يوسف فساد الوصف فقط فساداً باتناً (قوله سوا ظن وجوب الترتيب
 أولاً) انما يصح هذا في حق من قلده الإمام بأحنية رضي الله تعالى عنه أو استغنى حنفياً وأما في حق جاهل
 لم يتقدم ولم يستغنى أحداهم صحيح فيما إذا ظن وجوب الترتيب وأما إذا لم يكن كذلك فهو صادق بظن عدم
 وجوب الترتيب ويختار لذهن من وجوب الترتيب وعدمه فالأول داخل في قول المصنف أو ظن ظناً معتبراً
 والثاني في قول الشرح من جهل فرضية الترتيب يلحق بالناسي وفي كل منهما يسقط الترتيب انتهى حلي (قوله
 وصارت الفواصد) أي الموقوف فساداً وهي خمس (قوله بخروج وقت الخامسة) هذا هو التحقيق لا ما ذكره بعد
 من قوله صلاة تصح خمساً الخ فإنه يقتضي أن المصحح الصلاة (قوله هي سادسة الفوائت) الأولى التعبير بالصلاوات
 فإن الخمس لم تنف (قوله لأن دخول وقت السادسة) عمله لقوله بخروج وقت الخامسة والمراد بالسادسة
 غير المتروكة وهي بها تكون سابعة (قوله غير شرط) لأنها تدخل في حد التكرار بخروج وقت الخامسة (قوله
 لأنه لو ترك بخروج) وكذا لو كان المتروك وزراً لأنه لا دخل له في إسقاط الترتيب فلا يسقط الترتيب بكثرة الفوائت
 إلا أن تبلغ ستاً بخروج الوقتين أبو السعود (قوله وأدى باقي صلواته) أي الأيام الأولى زيادة وصح ثاني يوم
 كما لا يخفى (قوله انقلب صحبة بعد طلوع الشمس) أي وفي هذه خرج وقت الخامسة ولم يدخل وقت السادسة لأن
 وقت الضحى وقت مهمل وقد قيدوا أداء الخمسة بتذكر الفاتة فلم يذكرها سقط للنسيان ولو تذكر في البعض
 ونسي في البعض يعتبر المذكر فيه فان بلغ خمساً صحت ولا تقدر لما نسي فيه لما قلنا (قوله لا تظهر) أي لا تظهر
 صحة فرضيتها وصحت نقلاً (قوله صلاة تصح خمساً الخ) فإن المتروكة إذا صليت في وقت الصبح ثاني يوم بعد صلاة
 الصبح أو قبلها قبل طلوع الشمس افسدت الخمسة الموقوفة وإن طلعت الشمس قبل أن يصلي المتروكة صحت الخمس
 الموقوفة ومن هذا التقرير يظهر لك أن المصحح خروج وقت الخامسة ولو من غير الاتيان بالمتروكة كما صرح به في
 البحر قول الشرح صلاة تصح خمساً غير صحيح اه حلي (قوله وأخرى) سماها أخرى باعتبار أدائها قبل طلوع
 الشمس والافهي واحدة واللفظ مبناه الخفاء (قوله ولو مات وعليه صلوات) وكان قادراً على أدائها ولو بالأيام وإن
 لم يقدر على الصلاة بالأيام لا يلزمه الايصاء بها وإن قلت بأن كان أقل من يوم وليله لأنه لم يدرك زماناً يقضى فيه
 ولزوم الوصية فرع لزوم القضاء وكذا إذا أفطر المسافر والمريض وما تأقبل الإقامة والصحبة لأنهما عذرا في الأداء
 فلا ينعدرا في القضاء أولى زيلعي وإذا لم يلزمهما القضاء لا يلزمهما الايصاء به وعليه الوصية بما قدر عليه من
 أدائها عدة أيام آخر لو أفطره بذروني بذمته حتى أدركه الموت وإن أفطره غير عذر تلزمه الوصية وإن لم يدرك أياماً
 آخر لأن التقصير منه لكن يرجح له العفو بإخراج الفدية فيصح عنه وإليه انتهى أبو السعود في شرح نور الإيضاح
 (قوله وأوصى الخ) وهذه الوصية واجبة (قوله بالكفارة) هي التي اشتهر تسميتها بإسقاط الصلاة (قوله نصف
 صاع من بر) أو دقيقه أو سويقه أو صاع تمر أو شعير وفي الزيب خلاف أو قيمة ما ذكره وهي أفضل وفي الدر المنثور
 أنهم إذا أرادوا الإخراج عنه بحسب عمره بقلبة الظن ويخرج منه مدة الصبا وهو اثنا عشر في الغلام ونسعة
 في الاتي ويخرج منه بقدرها إن كان عندهم ما يكفي والاندفع مراراً انتهى (قوله وكذا حكم الوتر) لأنه فرض
 على من خلافاً لهما (قوله والصوم) وعن ابن مقاتل اعتبار كل صلاة يوم بصومه وفي النهار من رجوع منه

(وفساد أصل الصلاة بتلك الترتيب
 موقوف) عند أبي حنيفة سوا ظن وجوب
 الترتيب أولاً (فإن كثرت وصارت الفواصد
 مع الفاتة ستاً ظهر صحتها) بخروج وقت
 الخامسة التي هي سادسة الفوائت لأنه
 دخول وقت السادسة غير شرط لأنه لو ترك
 غير ما ذكره في باقي صلواته (والأولى أن لا يصح
 بخروج الخمس) (والأولى أن لا يصح
 بخروجها بل يصح نقلاً وفيها يقال
 لا) تظهر صحتها بل يصح نقلاً وفيها يقال
 صلاة تصح خمساً وأخرى نفساً خمساً
 ولو مات وعليه صلوات فاتة وأوصى
 بالكفارة يعطى لكل صلاة نصف صاع من
 بر (كأنه كفاية) (وكذا حكم الوتر) والصوم
 وانما يعطى (من ثلث ماله)

نور الايضاح وشرحه للشريف أبي السعود (قوله ولولم يترك مالا) أترك ولم يوص وتبرع عنه وليس فيه أو اجنبي جان
ولوى كفارة قتل أو عين الا العتق لما فيه من الزام الولاء على الفير وهو الميت زيلنى والمراد بالقتل قتل النفس
لا النفس لانه لا اطعام فيها نور الايضاح وشرحه لابي السعود (قوله يستقرض وارثه) أى على سبيل ثم والتبرع
لا الوجوب والاستقراض والوارث ليس بجيد حتى لو دفع من ماله أو دفع غير الواو صر (قوله مثلاً) دفع أى
أو أكثر لأقل لانه لا يكتفى (قوله للوارث) أى أو اجنبي كما فى شرح نور الايضاح لابي السعود فافعل الا ان يرضى من
تدور المكفارة بين الحاضرين وكل يقول لا تخرو هبت هذه الدواهم لاسقاط ما على ذمة فلان من السلام

ابتزك ما لا يستقرض وارثه نصف صاع
 ويدفعه الفقير ثم يدفعه الفقير للوارث ثم
 يقرضه (ولو قضاها ورثته بأمر لم يجز)
 عبادة بدنية (بخلاف الحج) لأنه يقبل
 به ولو أدى إلى الفقير أقل من نصف
 لم يجز ولو أعطاه الكل جاز ولو أدى
 ملأه في مرضه لا يصح بخلاف الصوم
 وزنا خبر القوائت (وان وجبت على
 العذر السعي على العيال وفي الحوايج
 لاصح) وسجدة التلاوة والنذر المطلق
 رمضان موسع وضيقه في غيره ثمة
 يجي (ويجوز بالجمل) لأن الخطاب إنما
 مدة فلاقضاء عليه (كما لا يقضى
 له أم وبذليله ولم يوجد) كما لا يقضى
 ما فاته زمنها (ولا ما قبلها إلا الحج لأنه
 سركا لكافر الأصلي (و) لذا (يلزم
 رض) آذاه ثم (ارتد عنه وقاب)
 (في الوقت) لأنه حبط بالردة قال
 من يكفر بالإيمان فقد حبط عمله
 التافعي بدليل فيمت وهو كافر قلنا
 بلين وجزأين

أوالصيام ويقبله الآخر صحيح ثم لو أخذها أحدهم عند قبضها ولم يدفعها واستقل بها بقوتها على الظاهر والاولى
بعد تدويرها أن يتساووا فيها لانهم انما حضروا البعطاء منها فنفسهم مستوفاة للاخذ لاسيما المسلم كغيره منهم (قوله
ثم وثم) الواو داخله على محذوف كالعاطف قبلها أي ثم الوارث للفقير والفقير ^{بالحال} الوارث للفقير (قوله حتى
يتيم) أي اخراج ما عليه (قوله ولو قضاها) أي الصلوات ومثلها الصيام وقوله ورثته ^{بالحال} رثته من الاجانب وقوله بأمره
مثله اذا كان بغير الامر (قوله لانما عبادته بدنية) أي بطالب كل مكلف أن يعملها يدينه فلا يفعلها بغيره (قوله
بخلاف الحج) فانه يسقط الفرض عن الميت وان لم يؤمن به لما ورد أن امرأة سألت الرسول الاكرم صلى الله عليه
وسلم فقالت ان فريضة الحج أدركت والذي وهوشنيخ كبير لا ينبت على الراحلة ومات ولم يصح فجوز لها عليه السلام
الحج عنه ولم يذكر الوصية فيه (قوله لانه يقبل النيابة) ليس المراد بالنيابة الامر والتوكيل بل المراد القيام مقامه
في فعلها وان كان بغير أمره (قوله ولو أعطاه الكل جاز) بخلاف كفارة اليمين حيث لا يجوز أن يدفع لواحد أكثر
من نصف صاع لأن العدد مخصوص عليه بقوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين وهل تصكفي الاباحة
في القدية قولان المشهورهم واعتمد الكمال أبو السعود وفي المنع أن كفارة الصلاة تفارق كفارة اليمين في أنها
لا يشترط فيها العدد وتوافقهما من حيث انه لو أدى أقل من نصف صاع الى فقير واحد لا يجوز (قوله لا يصح)
فيجب عليه الوصية (قوله بخلاف الصوم) فانه يجوز ان يجزئها في المرض وظاهره وان لم يكن فانها لكن انما تحقق
باعتبار موته وأصله الشيخ الثاني فانه يجوز له أن يخرج ذبيته كل عام واذا قدر على الصيام بطل ما أدام (قوله
معدرا السعي) الاضافة للبيان (قوله على العيال) أعظم من الزوجة والولد واذا ظفر بفرة يقتضى وينبغي أن لا يهمل
قوله وفي الخوايج) أعظم مما قبله أي ما يحتاجه لنفسه من جلب نفع ودفع ضرر وأما النفل فقال في المضمرات
لاشتغال بقضاء الفوائت أولى وأهم من النوافل الاستغفار والفروضة وصلاة الضحى وصلاة التسليم والصلوات التي
ورث فيها الاخبار انتهى (قوله وسجدة التلاوة) أي غير الصلاة (قوله والنذر المطلق) أما المعين فيجب ادائه
وقته ان كان معلقا وفي غيره وقته يكون قضاء (قوله وضيق الخلواني) والعامة في جعله لا الوجوب في ذلك
ضيقا والخلواني يفتح الحاء وسكون اللام نسبة الى الحلوى غير قياسية لان آباءه كان يبيعها وكان يعطى للطلبة
بقول ادعو الولد في دعوه ^{لنفسه} بسجل له الخط الوافر من العلم (قوله بالجهل) أي بأحكام الشريعة (قوله
سلمة) أما الأسماء فلا يعذر كما يؤخذ من علماء الآتي (قوله فلا قضاء عليه) كالأقضاء على مجنون حالة
نفسه لما فاته حال عقله وكأنه لا قضاء عليه حال عقله لما فاته حال جنونه ولا مقضى به أو مرضى عنه عن الإيعاء

فانه في تلك الحالة وزادت الفوائد على يوم وليلة بجز (قوله بالعلم) أي سواء كان في دار الحرب أو دار الاسلام
على حلي (قوله أو بدليله) أي مظنة العلم أي في دار الاسلام فان دار الاسلام مظنة العلم فلا يعذر بجهله بل ينزل
ما ويحاطب بقضاء الصلاة انتهى حلي (قوله ولم يوجد) الاولى الافراد لان العطف بأو (قوله زمنها) منصوب
لن لقائه انتهى حلي (قوله ولا ما قبلها) عطف على ما فاته أي ولا يضي مرتد ما فاته قبل الردة انتهى حلي
شرح المصنف وشرح في باب المرتد أنه يطالب بالقضاء وعلمه الشرح هناك بأن الترك معصية والمعصية
زول بالردة (قوله لانه بالردة) تعليل للاحكام المتقدمة لكنه لا يظهر الا في حكمين الاول عدم قضاء ما فاته حال
ال كفره والثاني قضاء الحج والمراد فعله لان الكافر لم يفعله أولا ولا يظهر في قوله ولا ما قبلها لان الاسلام لم يتحقق
فيه في وقت قبل هذا (قوله ولذا) أي لكونه كالكافر الاصل (قوله لانه حبط بالردة) عليه لازوم الاعادة والحبوط
اطلاق (قوله وخالف الشافعي) فقال لا يلزم الاعادة لقوله تعالى ومن يرتد منكم الاية علق احباط العمل
بوت على الردة قبل ما يوجد انتهى مخ (قوله قلنا) جواب بالتمنع (قوله أخذت حملين) الاول ومن يرتد والثاني فمت

وهو كافر (قوله احباط العمل والخلود في النار) بالتصديق لان من جاز من (قوله فالاحباط بالردة) في الآية
 ان يقر مرتب ومما يؤيد ذلك اعادة اسم الاشارة ثانيا حيث قال فاولئك حبستهم في الدنيا والآخرة
 واولئك اصحاب النار ولم يقل واصحاب النار الخ (قوله احتمل) أي بلغ (قوله بعد صلاة العشاء) أي بعد صلاة
 العشاء (قوله واستيقظ بعد الفجر) أما قبله فعليه قضاء العشاء بالاجماع بصر (قوله لزمه قضاؤها) لان صلاته
 اول الوقت وقعت نافلة وخطوب بعده والوقت باق والنوم لا يمنع الخطاب وهذا هو المختار وقيل ليس عليه
 قضاؤها كذا في الجبر (قوله صلى في مرضه الخ) انما صح لان ذلك عذروا ما اذا خلا عن الاعذار فيقضي كما فاته
 قال في الجبر ومن حكمه أي القضاء أن الفاتية تقضى على الصفة التي فاتت عنه الا لعذر وضرورة فيقضى
 المسافر في السفر ما فاته في الحضر من الرباعي اربعاً والمقيم في الإقامة ما فاته في السفر منها ركعتين (قوله نوى أول
 ظهر الخ) فاذا نوى الأول وصلى فإليه بصير أولاً وكذا لو نوى آخر ظهر عليه وصلى فإليه بصير آخراً وكذا
 الصوم فلو كان ما عليه من القضاء من رمضان ينوي أول صوم عليه من رمضان الأول أو الثاني أو آخر صوم
 عليه من رمضان الأول أو الثاني فان لم يكن من رمضانين لا يحتاج الى التعيين حتى لو كان عليه قضاء يومين من
 رمضان واحد فقضى يوماً لم يعين جاز لان السبب في الصوم واحد وهو الشهر وفي الصلاة يختلف وهو الوقت
 وباختلاف السبب يختلف الواجب فلا بد من التقيد در وهذا التفصيل الذي ذكره في الدرر هو الاصح أبو
 السعود (قوله لو من رمضانين) ولا يجوز ما لم يعين أنه صائم عن رمضان سنة كذا أبو السعود عن الشربلالية
 وقد عرفت حكم المفهوم من النقل السابق (قوله وينبغي) يجوز المراد به هل هو التنبؤ أو الوجوب وقوله أن
 لا يطلع غيره قال في المنع هذا أعم من قيدها بالمسجد لان المنوع هو قضاؤها مع الاطلاع عليه سواء كان
 بالمسجد أو غيره لكن ما لـ العبارتين واحد لان من منع قضاها في المسجد انما منعه لانه يطلع عليه غالباً
 لا لكونها في المسجد انتهى وقوله لان المنوع الخ يدل على أن الانبعاث للوجوب (قوله لان التأخير مصيبة) أي
 الشأن فيه ذلك والافتقار يكون لعذر (قوله فلا يظهرها) قال أبو السعود في الشرح ويؤخذ من ذلك
 عدم رفع اليدين في الوتر والله تعالى أعلم ويؤخذ منه أيضاً وجوب الاخفاء والظاهر أن ذلك اذا وجدت
 قرينة تدل على أنه قضاء كاخرب فانها تكون ثلثاً ما علم أنها قضاء أما لو كانت رباعية في وقت الضحى مثلاً
 فلا يظن ذلك غالباً الاحتمال النفلية

(باب سجود السهو)

(قوله من اضافة الحكم الى سببه) اعترض بأن السجود ليس حكماً وانما الحكم الوجوب وأجيب بأن هناك مضافاً
 مقدراً أي وجوب سجود السهو فالمضاف المقدر هو الحكم أفاده الحلبي وفيه أنه لا يدفع الايراد الا اذا كان
 التعبير باب وجوب السهو والواقع هنا أن الوجوب مضاف الى السجود ولو قال من اضافة الفعل الى سببه لكان
 أولى وقال في البحر هو من قبيل اضافة الحكم وتبع الشرح في تعبيره صاحب النهر (قوله وأولاه بالفوات) (باب سجود السهو)
 الاولى وأولى الفوات به (قوله لانه لا صلاح ما فات) فأشبهه قضاء الفوات في مطلق اصلاح والاولة أن يقال
 لما فرغ من ذكر الصلاة فقلها وافرغها أداء وقضاء شرع فيها يكون جابر النقصان يقع فيها أفاده صاحب البحر
 (قوله واحد عند الفقهاء) أي من حيث الحكم فيثبت السجود في الشك كما يأتي آخر الباب وفرق بينهما أهل
 اللغة بأن الشك هو التردد بين الطرفين من غير ترجيح والتسيان عدم استحضار الشيء في وقت الحاجة ثم ذكر
 في التحرير أنه لا فرق في اللغة بين التسيان والسهو وهو عدم الاستحضار في وقت الحاجة وفرق بينهما في السراج
 الوهاج بأن التسيان عزوب الشيء عن النفس بعد حضوره والسهو قد يكون عما كان الانسان عالماً وعما لا يكون
 عالماً (قوله والظن الطرف الرابع) ربما توهم هذه العبارة حيث تكلم فيها على حقيقة الظن والوهم أن قوله
 قيل ذلك والشك والتسيان واحد عند الفقهاء من حيث الحقيقة وليس كذلك (قوله يجب له الخ) (رواية ثوبان
 عن النبي صلى الله عليه وسلم من سها في الصلاة فليسجد سجدة واحدة ولانه شرع لجبر النقصان وهو واجب كالماء
 في الحج غير أنه لما كان للمال مدخل فيه كان الجبر فيه بالدماء بخلاف الصلاة لان شأن الجبر أن يكون من جنس
 المكسر وظاهر كلامهم أنه لو لم يسجد ثم تركه الواجب وتركه سجود السهو وقوله له أي للسهو المقيد بكونه عن
 نسيان واجب كما يأتي في بابي (قوله بعد سلام واحد) تعارض في سجوده روايتاً فاعلم عليه السلام قبله وبعده فربما

احباط العمل والخلود في النار فالاحباط
 بالردة والخلود بالموت عليهم اقل حفظ فروع
 صبي - احتمل بعد صلاة العشاء واستيقظ بعد
 الفجر لزمه قضاؤها صلى في مرضه بالتيمم
 والایاء ما فاته في صحته صح ولا يبريد لوم مع
 كثرة الفوات نوى أول ظهر عليه أو آخره
 وكذا الصوم لو من رمضانين هو الاصح
 ونسبته لا يطلع غيره على قضاها لان
 التأخير مصيبة فلا يظهرها واقعه أعلم
 (باب سجود السهو)
 من اضافة الحكم الى سببه وأولاه بالفوات
 لانه لا صلاح ما فات والشك والتسيان
 واحد عند الفقهاء والظن الطرف الرابع
 والوهم الطرف الرابع (يجب له به بعد سلام
 واحد)

الى قوله عليه السلام اكل سهو سجدة فان بعد السلام لا رجعة لقول علي الفعل والخلاف في الاولوية لانه لو جدد
 قبل السلام لا بعده لانه لو اعادة يتكرر وهو خلاف الاجماع ويتابع المؤتم الحنفى من يسجد قبله وانما كان الاول
 التأخير لان سجود السهو مما لا يتكرر فيؤخر عن السلام حتى لو سها عن السلام أيضا يصير به وصورة السهو
 عن السلام أنه يقوم الى الخامسة ساهيا فيلزمه السهو لتأخير السلام أو يبقى قاعدا على ظن أنه سلم ثم تبين أنه
 لم يسلم فانه يسلم ويسجد للسهو ولو سها في سجود السهو لا يسجد به وحكي أن محمد بن الحسن قال للكشاف وهو
 ابن خاتمه لم لا تستغل بالفقه فقال من أحكم علماء الشريعة الى سائر العلوم فقال محمد رحمه الله تعالى أنا
 التي عليك شيئا من مسائل الفقه فخرج جوابه من النحو فقال هات فقال ما تقول فبين سها في سجود السهو
 فنظر ساعة ثم قال لا سهو عليه فقال من أي باب من النحوي فقال هات فقال ما تقول فبين سها في سجود السهو
 فتعجب من فطنته (قوله واحد عن يمينه) صححه الزاهد في المجتبى قال صاحب البصر والذي ينبغي الاعتقاد عليه
 تصحيح المجتبى أنه يسلم عن يمينه فقط لان السلام عن اليمين معهود به يحصل التحليل فلا حاجة الى غيره انتهى وهذا
 أحد أقوال ثانياً أنه يكون بعد تسليمه الاول تلقاء وجهه ولا يصرف قال في المحيط انه الاصول لان الاول
 للتحليل والثاني للتعجبة وهذا السلام للتحليل لا للتعجبة فكان ضم الثاني الى الاول عبثا واختاره حافظ الدين
 في الكافي وقال ان عليه الجمهور واليه أشار في الاصل وهو الصواب ثالثاً أن يكون بعد التسليتين فقد ظهر
 أن الثاني هو الاكثر تصحيحاً بل جزم البعض بأنه الصواب والصواب لا يعدل عنه فكان على الشرح أن يجري
 المذهب عليه فان عبارته قابلة له وتصحيح الزاهد لا يوازي ما تقدم من التصحيح (قوله فقط) تأكيد لقوله
 واحد انتهى حلي (قوله لانه المهود) أي في الصلاة فيه إشارة الى البحث في القول الثاني أنه يسلم تلقاء وجهه
 بأنه غير معهود (قوله وعليه لو أتى) أي ويتفرع عنه وهذا التفرع استظهره صاحب النهر على القول الاول
 والثاني (قوله جاز) هو ظاهر الرواية فالخلاف في الاول وقيل لا يجوز (قوله قبله في نقصان) لانه لجبر النقصان
 أبو السعود (قوله وبعده في الزيادة) لانه لرغم الشيطان وأزمه أبو يوسف بما لو كان عنهما في مجلس هرون الرشيد
 فقهر والمذكور في كتب المالكية أنه اذا اجتمع سهوان عن زيادة ونقصان سجدة قبل السلام اه أبو السعود
 (قوله سجدة) فقولهم سجود السهو مفرد مضاف بهم (قوله ويجب أيضا الخ) لم يذكر تكبير السجود وتسيحه
 ثلاثاً لانه لم يرد وكل منهما مسنون بجر عن المحيط وغيره (قوله برفع التشهد) والسلام بجر (قوله لقوتها) بكونها
 فرضاً والواجب لا يرفع الفرض فلا يسجد بهما ولم يقدّم لم يفسد صلاته لان القعود ليس بركن بجر (قوله فانها
 زفعمها) لانها لم يقعها وقعهما اذ هو آخر الصلاة واذا سجد الصلوة تين وقوعهما أثناءها فبطل (قوله
 وكذا التلاوة) فانها زفعمها لانها اثر القراءة وهي ركن فاخذت حكمها بجر وفي رواية أنها كالسهوية
 وكان وجهه أنها واجبة كسجود السهو ولا فرض انتهى حلي (قوله في القعود الاخير) لانه محلها وقوله
 في المختار أي عند عاقبة أهل النظر وأهل المذهب وصححه في البدائع والهداية واختار الثاني الطحاوي وجزم به
 في منية المصلى وقيل يأتي بهما في الاول فقط وصححه الشرح مع زيادة المفيد وأكثر التصحيح الاول لكنه يجوز
 العمل بأي قول منهما لتصحيحه (قوله اذا كان الوقت صالحاً) أي للدعاء فيه (قوله أو اجترت في القضاء) احتترز
 به عما لو كان في أداء العصر فاته اذا اجترت الشمس فيه لا يسقط ما عليه من سجود السهو أبو السعود (قوله
 أو وجد ما يقطع البناء) كالحققة والكلام وتعمد الحدث أبو السعود (قوله لم يسجد) أي في الفرض وسجد في
 آخر النفل فلا ينافي ما يأتي من قوله وضم اليها سادسة لتصير الركعتان له فلا وجوب سجود السهو فانه في النفل على فرض
 سها فيه اه حلي أو يحصل ما هنا على البناء القصد وما يأتي له على غيره (قوله بترك واجب) قيد به لانه
 لا يجب ترك سنة كالنساء والتعود والتسمية وان كان المتروك فرضاً فسدت الصلاة اه والمراد وان لم يتحقق ترك
 الواجب لما ساقى من أنه يسجد في صور الشك للسهو ولم يتحقق فيها تركه (قوله مما تر في صلاة الصلاة) هي
 باطلاقة شامل للتقديم والتأخير والتغيير وشامل ترك التشهد أو نقصه ومنه تكبير القنوت وتكبير الركوع
 في الركعة الثانية من صلاة العيد زيلي ونقل صاحب البحر الخلاف في تكبير القنوت قال وينبغي ترجيح عدم
 الوجوب بخلاف تكبيرات العبد فانه يسجد بتركها أو بعضها من غير خلاف ومنه ترك الفاتحة أو أسكنها
 وقبل يجب ترك أقلها ولو آية منه تكرارها الا اذا قرأها مرتين أو فصل بينهما بالسورة ولو تركها في الاخير

١ عن يمينه فقط لانه المهود وبه يحصل
 التحليل وهو الاصح بجر عن المجتبى وعليه
 لو أتى بتسليتين سقط عنه السجود ولو سجد
 قبل السلام جاز ذكره تنزيهاً وعندنا كقبلة
 في النقصان وبعده في الزيادة فيعتبر القاص
 بالقاص والدال بالدال (سجدة) يجب
 أيضا (تشهد وسلام) لان سجود السهو يرفع
 التشهد دون القعدة لقوتها بخلاف الصلوة
 فانها يرفعها وكذا التلاوة في المختار
 ويأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 والظاهر في القعود الاخير في المختار وقيل
 فيها احتياطاً (اذا كان الوقت صالحاً) فلا
 طلعت الشمس في العجراً واجترت في القضاء
 أو وجد ما يقطع البناء بعد السلام سقط عنه
 ترك في القنوت لو بني النفل على فرض سها فيه
 يسجد (ترك) منه ليقب (واجب) مما
 يتر في صلاة (سهو)

على الصلاة لا يفتي في الصحيح كذا قاله الزبلي ومنه اذا قدم السورة او حرمانها على الفاتحة ولو ضم سورة
 الى الفاتحة في الاخيرين لا يفتي عليه في الاصح ولو ترك السلام سهوا بان اطلال القعدة ووقع عنده انه خرج من
 الصلاة ثم علم ذلك بسلم وسجد لانه اخر واجبا كذا في الجنبين ولو تشهد في قيامه قبل الفاتحة لانه عليه
 لانه محل التمام وبعد ما عليه السهو لتأخير السورة وهو الاصح اهـ أبو السعود قلت وينبغي تخصيصه بالاول
 اوبى الثالثة من رباعية النافلة للعلل المذكورة ولو كثر التشهد في القعدة الثانية لاشي عليه لانها محل الذكر
 والدعاء ومنه ترك الاعتدال لانه واجب على المذهب كما في الجرم ومنه ركوعان متواليان او ثلاث سجعات
 او تكبيران للتصريح بان شك فيها فاعادها ثم تذكر انه انما فاتها فوجب السهو على ما في المحيط واختلف هل
 المعتبر الركوع الثاني والاول وينبغي ان يكون الباقي على مثل هذا الخلاف فهستانى قال في البحر المختار
 الركوع الاول لكونه صادف محله فوقع الثاني كتررا (قوله فلا سجود في العمد) لانها معرقتا جابرتين بالشروع
 للسهو فها مثل لهذا الثالث لافوقه والعمد اعلى من السهو فلا يكون ما جبر الادنى جابرا للاعلى افاده في البحر
 (قوله قبل الا في اربع) زيد عليها ترك الفاتحة عمدا على ما نقله الشيخ شاهين عن الجواهر معز بالبيعة القبية اهـ
 أبو السعود وحكام بصيغة التقرير لضعفه وكذا ضعفه في نور الايضاح ويسمى سجود عذر عند القتال به اهـ
 حلي أي سجود ابزدي اعتذارا عما وقع وليس المعنى أن سببه العذر لانه لا عذر في ذلك لكونه عمدا (قوله وتأخير
 سجدة الركعة الاولى) الظاهر أن هذا القيد اتصاف عند القتال به والافا لفرق بين الركعة الاولى وغيرها
 فحكم وكذا لا يظهر لقوله الى آخر الصلاة وجه لانه لو اخر الى الركعة الثانية لكان كذلك عنده على ما يظهر (قوله
 لان تكراره غير مشروع) فيه أن المسبوق يسجد مع امامه لسهوه ثم اذا سها فيما يقضيه سجدا ايضا فقد تكرر
 في صلاة واحدة اللهم الا أن يقال نزل قضاؤه بغيره صلاة مستقلة لانه في حكم المنفرد فيما يقضى وقد رأيت
 في البحر عن البدائع الجواب بذلك بهد كتابه فقه الحد (قوله متعلق بترك واجب) أي على أنه تمثيل له وليس المراد
 التعلق بالصوى (قوله قبل قراءة الواجب) مثل ترك آية من الثلاث آيات بعد الفاتحة كما يؤخذ من الظهيرة
 ولو قدم الركوع على القراءة المفروضة لزمه السجود ولكن لا يعتد بالركوع فيفترض اعادته بعد القراءة بجم (قوله
 انما يتحقق الترك) أي ترك القراءة (قوله عاد) أي الى القراءة (قوله ثم أعاد الركوع) أي اقتراضا (قوله بعد
 السورة) أي لاجل الترتيب بينهما وفي البحر عن المحيط لو ترك السورة فذكرها قبل السجود عاد وقرأها وكذا
 لو ترك الفاتحة فذكرها قبل السجود وبعد السورة لانها تقع فرضا بالقراءة بخلاف ما لو تذكر القنوت في الركوع
 فانه لا يعود متى عاد في الكل فانه بعد ركوعه لا ارتفاعه وفي الخلاصة ويسجد للسهو فيما اذا عاد اوله بعد الى
 القراءة اهـ (قوله أيضا) أي كما بعد الركوع (قوله وتأخير قيام الى الثالثة) في الفرض غير الثاني وفي الرباعية
 المؤكدة على الاصح (قوله بغير ركن) ظاهره ولو بلا سنة والركن بقدر سبحان الله وبجمده كما قدره الحلي سابقا
 (قوله الاصح وجوبه الخ) وقيل لا يجب حتى يقول وعلى آل محمد وذكر في البدائع أنه يجب عليه السهو وعنده
 وعندهما لا يجب لانه لو وجب لوجب لجبر النقصان ولا يعقل نقصان في الصلاة على رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وجه قول الامام انه لا يجب السهو بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بل بتأخير الفرض وهو القيام
 الا أن التأخير صل بالصلاة وقد حكى في المناقب أن الامام رضي الله تعالى عنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم
 في المنام فقال له كيف أوجبت على من صلى على سجود السهو فأجاب بكونه صلى عليك ساهيا فاستحسنه منه
 بحر وفي القهستاني عن الروضة ويقول صاحبين أفتى بعض أهل زماننا في المحيط استتبع محمد السهو
 لاجل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ونعم ما قال روح الله روحه لكن في المضمرات أن الفتوى على قول
 الامام اهـ (قوله والجهر فيما يخافت للامام) في العبارة قلب ومواب العبارة فيما يخافت لكل مصل وعكسه
 للامام اهـ (قوله والاصح تقديره بقدر ما تجوز به الصلاة في الفصلين) وذلك لان السير من الجهر والاختفاء
 لا يمكن الا حرازة وعن الكثير يمكن وما تصح به الصلاة ككثير وهو آية عنده وثلاث آيات عندهما قال
 القهستاني والتبادر أن يكون هذا في صورة يندى أن عليه الحاققة فيجهر قصدا واما اذا علم أن عليه الحاققة
 فيجهر تبين الحكمة فليس عليه شيء وقيل بالجهر وسواء بخلاف الحاققة فان الموجب للسهو قراءة
 ما تجوز به الصلاة قاله الصدر الشهيد وهو الصحيح وقال أبو علي النسفي ان الحاققة كالجهر في الاصح فيجب السهو

فلا يسجد في العمد قبل الا في اربع تركه
 القعدة الاولى وصلاة فيه على النبي صلى
 الله عليه وسلم وتفكره عدا حتى يسفله عن
 ركن وتأخير سجدة الركعة الاولى الى آخر
 الصلاة غير (وان تكرر) لان تكراره غير
 مشروع (كر كدع) متعلق بترك واجب
 (قبل قراءة) الواجب لوجوب تقديمها ثم انما
 بقية الصلاة بالسجود فلا تذكر ولو بعد
 الرفع من السجود عاد ثم أعاد الركوع الآتية
 في تذكر الفاتحة بعد السورة أيضا وتأخير
 قيام الى الثالثة بزيادة على التشهد بقدر
 ركنين وقيل بصرفه في الزيادة الاصح
 وجوبه بالهم صل على محمد (وعكسه) لكل مصل
 يخافت للامام (والاصح تقديره) بقدر ما تجوز به
 في الاصح والفصلين وقيل) فانه فاضى خان
 الصلاة في الفصلين (جها) أي بالجهر والختافة
 (يجب) السهو (جها) أي بالجهر والختافة
 (مطلقا) أي قل أو كثر

بمناقشة كلمة لصكن فيمشتة ١٥ وفي البحر عن الهداية وهو ظاهر الرواية كما في القهستاني أن المنفرد قهيا
لا يلزمه شيء وخص هذا الحكم بالامام وفي الضاية أن الاختفاء ليس واجب على المنفرد قوله وهو ظاهر الرواية
قال في البحر وينبغي عدم العدول عن ظاهر الرواية الذي نقله الثقات من أصحاب الفتاوى وصح القهستاني
التفصيل ونقل صاحب البحر عن الولوالجية أهميته (تنبيه) صرحوا بأنه إذا جهر سهوا بشيء من الادعية
والثناء ولو تشهد الايجب عليه السجود بجر (قوله بسهولة امامه) سبب آخر لوجوب السجود ولو اقتدى به بعد ما
سجد سجدة واحدة منه يتابعه في الاخرى ولا يقضى الاولى كما أنه لا يقضيها لو اقتدى به بعد ما سجد هما (قوله
ان سجد امامه) أما لو سقط عن الامام بسبب من الاسباب بأن تكلم أو أحدث متعمدا أو خرج من المسجد
فانه يسقط عن المقتدى بجر (قوله لوجوب المتابعة) لانه عليه الصلاة والسلام سجدة وتبعه القوم بجر (قوله
لا سهو أصلا) أي لا قبل السلام ولا بعده قال في البحر وانما يلزم المأموم بسهولة نفسه لانه لو سجد وحده كان
مخالفًا لامامه ان سجد قبل السلام وان أخره بعد سلام الامام خرج من الصلاة بسلام الامام لانه سلام هذا
عن لاسهوع عليه ولو تابعه الامام يتقلب التبع أصلا ١٥ (قوله والمسبوق بسجد مع امامه) ولا يسلم معه
بل يقوم الى القضاء فان سلم عامدا فسدت والا لا ولا سجود عليه ان سلم قبل الامام أو معه وان سلم بعده لزمه
لانفراده بجر (قوله ثم يقضى ما فاتة) اقتراضا على الأصح حتى لو بدأ بجمع عليه بعد الدخول مع الامام فسدت
ولم يتابع المسبوق امامه وقام الى قضاء ما سبق به بسجد آخر صلاته استحسانا لان الحرية متعددة فجعل كأنها
صلاة واحدة بجر (قوله ولو سهوا فيه بسجد ثانيا) لانها سهو وان في صلاتين حكما فلم يكن تكرارا ولو سهوا
فيما يقضى ولم يسجد لسهو الامام كفاهم سجدتان بجر (قوله وكذا الا لاحق) فانه يجب عليه بسهولة امامه (قوله
لكنه بسجد في آخر صلاته) لان الا لاحق التزم متابعة الامام فيما اقتدى به على نحو ما يصلي الامام والامام أدى
الاقل فالاول وسجد لسهو في آخر صلاته فكذا الا لاحق (قوله ولو سجد مع امامه أعاده) لانه في غير أو انه
ولا تفسد به صلاته لانه ما زاد الا سجدتين بجر (قوله والمقيم خلف المسافر) أي اذا قام الى تمام صلاته وسها بجر
والظاهر جريان هذا الخلاف فيما اذا سها امامه وسجد له على الركعتين (قوله كالمسبوق) فيلزمه السجود وصححه
في البدائع لانه انما اقتدى بالامام بقدر صلاة الامام فاذا انقضت صلاة الامام صار منفردا فيما وراء ذلك
وانما لا يقرأ قيايم لان القراءة فرض في الاولين وقد قرأ الامام فمما بجر (قوله وقيل كالا لاحق) اذا سها فيما
يؤديه فاته الكرخي فلا سجود عليه بدليل أنه لا يقرأ بجر (قوله ولو علميا) كالوتر فلا يعود فيه اذا استتم قائما وعلى
قوله ما يعود لانه من النفل (قوله وأما النفل) ولو الرابعة المؤكدة نهر (قوله فيعود) لان كل شذع صلاة على
حدة في حق القراءة فأمر بالعود الى القعدة احتياطا ومتى عادت بين أن القعدة وقعت فرضا فيكون فرض
القرض لمكان القرض فيجوز وقيل لا يعود لانه صار كالقرض حلي عن البحر (قوله ما لم يقبده) أي ما قام
اليه بسجدة (قوله ولا سهو عليه في الاصح) كذا ذكره في الهداية وفتح القدير والعناية والتبيين والبرهان
وهو اختيار الفضلي أبو السعود عن الشريفة لاية وفي رواية اذا قام على ركبتيه لينهض يقعد وعليه السهو بجر
(قوله وهو الاصح) وقيل يعود ما لم يكن الى القيام أقرب ١٥ حلي عن البحر (قوله والا أي وان استتم قائما)
لانافية دخلت على قوله لم يستتم وهو النفي فكان اثباتا فصح ما قاله الشرح (قوله بعد ذلك) أي بعد أن استتم
قائما (قوله وصححه الزيلعي) قال الكمال في النفس من التصحيح شيء وذلك لان غاية الامر في الرجوع الى القعدة
الاولى أن تكون زيادة قيام في الصلاة وهو وان كان لا يحل فهو بالصلاة لا يحل لما عرف أن زيادة مادون ركعة
لا تفسد الا أن يفرق باقتراح هذه الزيادة بالفرض لكن قد يقال المستحق لزوم الاثم أيضا بالفرض أما الفساد
فلم يظهر وجه استلزامه آياه فترجى هذا البحث القول المقابل للمصحح وفي التهر عن ابن الشحنة عن خط السيرامي
حكايبة الخلاف فيما اذا لم يستتم قائما ما اذا استتم قائما فلا خلاف في الفساد كما ذكره ابن عوف والروزي
في شرحهما للقذورى (قوله يكون مسببا) ظاهر عبارة الكمال الحرمة حيث قال وهو وان كان لا يحل فهو
بالصلاة لا يحل ثم اذا عاد قيل يتشهد لنقصه بالقيام والصحيح أنه لا يتشهد ويقوم ولا ينتقض قيامه بعوده لم يؤمر
به بجر (قوله ويسجد لتأخير الواجب) الاولى أن يقول لتأخير القرض وهو التقسام أو يقول لتترك الواجب وهو
التمعّد (قوله وهذا في غير المؤتم) أي هذا التفصيل من أنه ان لم يستتم عاد وان استتم لا (قوله أما المؤتم فيعود الخ

(وهو ظاهر الرواية) واعتمده الخ لوانة
(على منفرد) متعلق بيجب (ومقتد بسهو
امامه ان سجد امامه) لوجوب المتابعة
(لا سهو) أصلا (والمسبوق بسجد مع
امامه مطلقا) سواء كان السهو قبل الاقتداء
أو بعده (ثم يقضى ما فاتة) ولو سهوا فيه سجد
ثانيا (وكذا الا لاحق) لكنه يسجد في آخر
صلاته ولو سجد مع امامه أعاده والمقيم
خلف المسافر كالمسبوق وقيل كالا لاحق
(سها عن القعود الاول من الفرض)
ولو علميا وأما النفل فيعود ما لم يقبده
بالسجدة (ثم تذكر عاد اليه) وتشهد ولا
سهو عليه في الاصح (ما لم ينتتم قائما) في
ظاهر المذهب وهو الاصح فتح
وان استتم قائما (لا) يعود لاشغاله بجر
القيام (وسجد له هو) لتترك الواجب (فلو
عاد الى القعود) بعد ذلك (تفسد صلاته)
لفرض القرض لما ليس بفرض وصححه
الزيلعي (وقيل لا) تفسد لكنه يكون مسببا
ويسجد لتأخير الواجب (وهو الاشبه) كما
حذقه الكمال وهو الحق بجر وهذا في غير
المؤتم اما المؤتم فيعود حتما

حضوره تشهد الامام وقام من القعدة الاولى الى الثالثة قسى بعض من خلفه تشهد حتى قام فعلى من لم
يتشهد ان يعود ويتشهد ثم يتبع امامه وان خاف ان تفوته الركعة الثالثة لانه تبع لامامه فيلزمه ان يشهد
بطريق المتابعة وهذا بخلاف المنفرد لان التشهد الاول في حقه سنة وبعد ما اشتغل بفرض القيام لا يعود الى
السنة وهما ان تشهد فرض عليه بحكم المتابعة بجرع السراج وفي كون التشهد الاول سنة نظر والمعتد انه
واجب (قوله وان خاف فوت الركعة) أي الثالثة مع الامام (قوله وظاهره) أي تعليل السراج بأن القعود
فرض (قوله وظاهره) أي واجبة الخ لم يبين حكمها في السنن والظاهر السنة لان السنن المطلوبة في الصلاة
يستوى فيها الامام والمنفرد والمقتدى غالباً وقوله فرض في الفرض معناه ان يأتي بذلك الفرض ولو بعد اتيان
الامام لا قبله وليس المراد المشاركة في جزمه (قوله حاقلة) أي جامعة (قوله عن القعود الاخير) أراد بالآخر
الفرض ليشمل ما فيه قعدة واحدة كالقبر (قوله أو بعضه) بأن قعدة قد نصف التشهد ثم قام (قوله ما لم يقبدها)
أي الركعة بسجدة أفادته أي بركوع وسجود وأما اذا سجد من غير ركوع فانه يعود واذا ثبت الحكم في السهو
ففي العمد أولى ومن ثم سوى في الخلاصة بينهما واذا فيه انه لا فرق أي في فساد الفرض بالتقييد بين ما اذا قرأ
في الخامسة أو لا واستشكله في البحر بأن المفسد هو الخلط ولم يوجد لفساد الركعة بخلافه عن القراءة ويؤيده
ما مر أن السجود الخالي عن الركوع لا يعتد به فكذا الخالي عن القراءة الا أن يفرق بأنه قد عدها تمام الركعة
بدون القراءة كما في المقتدى بخلاف الخالية عن الركوع نهر (قوله وسجد للسهو) لم يفصل هنا بين ما اذا كان
مستقماً للقيام أو لا وينبغي أن لا يسجد في الثانية كما مر في التشهد الاول (قوله لتأخير القعود) أشار به الى الرد
على من قال ان السبب ترك واجب السلام لانه لم يؤخره عن محله لانه بعد القعود ولم يقعد (قوله عند محمد)
ظاهره أنه واجب الى كل المتن فيكون محمد قائلاً بتحويلها فلا وليس كذلك لبطان الفرضية وكما بطل الفرض
عنده بطل الاصل فتعين أن يكون راجعاً الى قوله برفعه فيكون المتنازع قول الامام رضي الله تعالى عنه
وأبي يوسف في عدم بطلان الاصل وقول محمد ان السجدة لا تتم الا بالرفع اه حلي وفيه أنه قدّم أن محمد لا يطل
الاصل بطلان الوصف الا اذا لم يمكنه الخروج عن العهدة كأن طلعت الشمس في القبر أو ما هنا فقد أمكنه بضم
السادسة ليصير الكل نفلاً والفساد عنده في هذه الصورة من جهة أنه يفترض القعود على رأس كل شفع
في النافذة ولم يقعد على رأس الاربعة والى ذلك تشير عبارته في شرح الملتقى (قوله لان تمام الشيء بآخره) أي
والرفع آخر السجدة اذا انتهى برفعه ولذا لو سجد قبل امامه فأدركه امامه فيه جاز ولو تمت بالوضع لما جاز
لان كل ركن اذا قبل الامام لا يجوز بجرع (قوله فلو سبقه الحدث) أي في مسألة المصنف (قوله وبني) أي على
صلاة الفرض بأن يقعد ويسلم حلي (قوله خلافاً لابي يوسف) فانه قال لا يعود الى القعود وبطل فرضه بجرع (قوله
حتى قال) أي أبو يوسف لما أخبر بجواب محمد بجرع (قوله زه) بازاي المكسورة وهي كلمة تقولها الاجسام عند
استحسان شيء وقد نستعمل في التحكم كما يقال لمن أساء أحسن فتستأنى وهذا التعجب انما يمت بالتفريق من
مذهبهم ما خان قوله فسدت لا يسلمه محمد وقوله اصلها الحدث لا يقول به أبو يوسف رجحما الله تعالى حلي وقيل
الصواب في الراي الضم والراي ليست بخالصة بجرع من المغرب والهاء مكسورة كما هو في لغتهم وبعضهم ضبطه
بسكونها على وزن قف (قوله والعبرة للامام) في العود قبل التقييد وفي عدمه (قوله لم تفسد صلاتهم) لانه
لما عاد الامام الى القعدة ارتفع ركوعه فترفع ركوع القوم أيضاً لانه سبق عليه فبق لهم زيادة
سجدة وذلك لا يفسد الصلاة بجرع عن المحيط وهذا انما يظهر لو ركع الامام فلو عاد قبل الركوع وركع القوم
وسجدوا فسدت زياتهم ركعة على ما يظهر وفي القح ولا يتابعونه اذا قام واذا عاد لا يعيدون التشهد (قوله
ما لم يعمدوا) والافسدت لا تفردهم في محل الاقتداء (قوله وقيد الخامسة بسجدة) أي بحسب الصورة
والافلاخامة لا ارتفاع قيامهم وركوعهم بارتفاع قيام الامام وركوعه (قوله وضم سادسة) وقيل
لا يضم حلي عن البحر (قوله ولو في العصر) وجه المسألة أن التنفل بمكروه ورد بأنه لم يؤد العصر فالتنفل
واقع قبله وهو جائز من غير كراهة كذا أورده صاحب النهر قال ثم بعد مدة من حين اقراء هذا المحل بالجامع
الازهر أنه يمكن محله على ما اذا كان يقضى عصر أو ظهر بعد العصر فانه يضم كما هو ظاهر وعما به تسع المسألة
(قوله والقبر) فيه من المسألة ما لا ينبغي اذا المناسبات الاربعة اه حلي وانما زلة المغرب لانه لا يأتي على

وان خاف فوت الركعة لان القعود فرض
عليه بحكم المتابعة سراج وظاهره أنه لو لم يعد
بطلت بجرع قلت وفيه كلام والظاهر أنها
واجبة في الواجب فرض في الفرض نهر
ولذا فيها رسالة حاقلة فراجعها (ولو سجد من
القعود الاخير) كله أو بعضه (عاد) ويكتفي
كون كلا الجلسين قدر التشهد (ما لم يقبدها
وسجد للسهو) لتأخير القعود (وان قبدها
بسجدة) عامداً أو ناسياً (تقول فرضه نفلاً
برفعه) الجبهة عند محمد وبه يقتضى لان تمام
الشيء بآخره فلو سبقه الحدث حتى قال زه
نوضاً وبني خلافاً لابي يوسف حتى قال زه
صلاة فسدت أصلها الحدث والعبرة للامام
حتى لو عاد ولم يعلم به القوم حتى يسجدوا
لم تفسد صلاتهم ما لم يعمدوا والسجود وفيها
يلغز أي مصل ترك القعود الاخير وقيد
الخامسة بسجدة ولم يبطل فرضه (وضم
سادسة) ولو في العصر والقبر

الركعة الزائدة بشئ (قوله ان شاء) أشار به الى أن الضم مندوب وهو الاظهر وقيل واجب وسبق أن علمنا
على رأس الرابعة وقام الى الخامسة وقيد بها بسجدة فانه يضم سادسة ولولى الاوقات المكروهة فينبغي
أن لا يكره هنا أيضا على الصحيح اذ لا فرق بينهما ١٥ بمرور بشئ الى ذلك قول الشرح لاختصاص الكراهة
والانعام بالتصد (قوله لاختصاص الكراهة) راجع الى قوله ولولى العصر والتجبر وقوله والانعام أى وجوبه
الانعام راجع الى قوله ان شاء وقوله بالتصد أى بالشروع قصد فى النفل (تمة) اذا اقتدى به انسان فى الخامسة
ثم أفسد هاهنا قول محمد لا يتصور القضاء وعنده ما يقتضى سعة الشروع فى تحريم الست بخلاف ما اذا عاد
الامام قبل السجدة فانه يقتضى أربعها (قوله لان النقصان) أى الحاصل بترك القعدة لا يجبر بسجود السهو
فان قلت انه وان فسد فرضا فقد صح فلا ومن ترك القعدة فى النفل ساهيا وجب عليه سجود السهو فلماذا
لم يجب عليه السجود نظر هذا الوجه قلت انه فى حال ترك القعدة لم يكن تفلانا تحقققت النقلة بتقيد
الركعة بسجدة والضم فهو عارضة (قوله مثلا) أى أو قعد فى الثالثة الثلاثى أو فى ثمانية الثنائى ١٥ حلى (قوله)
عاد وسلم لان التسليم فى حالة القيام غير مشروع وأمكنه اقامته على وجهه بالتعود وما دون الركعة محل الرض
ثم اذا عاد لا يبعد التشهد بمرور واستفيد من التعليل أن العود واجب فسلامة قائما مكرره (قوله ثم الاصح
أن القوم الخ) مقابله ما قبل انهم يتبعونه فان عادوا معه وان مضى فى النافلة اتبعوه لان صلاتهم تمت
بالقعدة بمرور وجهه الاصح أنه لا اتباع فى البدعة (قوله تبعوه) أى فى السلام فقط (قوله اذ لم يبق عليه الا السلام)
أشار به الى أن معنى تمام فرضه عدم فساد والا فصلاته ناقصة كما سبأ فى قوله لنقصان فرضه بتأخير السلام
اليه أشار فى البحر حلى (قوله وضم الخ) أى ندب على الاظهر وقيل وجوب حلى عن البحر (قوله ولولى العصر)
أشار به الى أنه لا فرق فى الانعام تفلان بين الاوقات المكروهة وغيرها فى البحر اطلق فى الضم فشم ما اذا كان
في وقت مكروه كما بعد العصر والتجبر لان التطوع انما يكره فيما اذا كان عن اختيار وأما اذا لم يكن عن اختيار
فلا يؤخذ عليه الاعتماد كذا فى الثانية وهو الصحيح وعليه الفتوى وهى رواية هشام ١٥ بحر (قوله به يفتى) أشار به
الى الرد على الزبلى حيث حكم بكره الكراهة الضم فى التجبر دون العصر حلى عن البحر وفى التجنيس الفتوى على
رواية هشام من عدم الفرق بين الصبح والعصر فى عدم كراهة الضم (قوله والضم هنا أكد) لان فرضه قد تم
فلو قطع هاتين الركعتين بأن لا يسجد للسهو ولم ترك الواجب ولو جلس من القيام وسجد للسهو لم يؤذ سجود
السهو على الوجه المستحسن فلا بد من ضم سادسة ويجلس على الركعتين ويسجد للسهو وبخلاف المسئلة الاولى
فان الفرضية لم تنب لاحتاج الى تدارك نقصانها حلى عن الدرد (قوله ولا عهد لقطع) لانه غير مقصود انتهى
حلى (قوله ولا بأس باتمامه الخ) أشار به الى أن اتمامه حينئذ خلاف الاولى حلى عن البحر ومقتضى ما مر
جريان الخلاف فى الضم أنه مندوب أو واجب لأنه خلاف الاولى (قوله فى صورتين) الصورة الاولى عاد وسلم
والصورة الثانية وضم اليها سادسة ١٥ حلى (قوله وتركه فى الثانية) أى ترك سلام الفرض الخاص به وهو
ما لا يكون بينه وبين قعدة الفرض صلاة وهما وان كان سلامه على رأس الست مخرجا من جميع الصلاة لكنه
فاته السلام المخصوص ١٥ حلى (قوله فى الاصح) وهو قول الامام رضى الله تعالى عنه وقال لا ينبون ١٥ حلى
عن القهستاني (قوله ولواقتدى به الخ) أى لواقضى شخص بالذى قعد على الرابعة ثم قام وضم سادسة
صلاة ١٥ أى الركعتين أيضا أى مع الاربع والاولى أن يقول صلى الاربع أيضا لان صلاة الركعتين محل وفاق
وهذا قول محمد لانه لم يقطع احرام الفرض لانه صار شارعا فى النفل من غير تكبير جديدة ولما بقيت التحريم
صار شارعا فى الكل وعند أبي يوسف يلزمه ركعتان قال فى المنع والاصح قول محمد ولواقتدى به مفترض فى قيام
الخامسة بعد القعود قدر التشهد لا يصح اقتداؤه ولو عاد الى القعدة لانه لما قام الى الخامسة فقد شرع فى النفل
فكان اقتداؤه المفترض بالنفل ولو لم يقعد قدر التشهد صح الاقتداء لانه لم يخرج من الفرض قبل أن يقيد بها
بسجدة بحر (قوله وان أفسد) أى النفل الذى اقتدى فيه قضاها هو قول أبي يوسف وقال محمد لا يلزمه شئ
(قوله به يفتى) راجع الى المسكتين قال فى البحر والحاصل أن المصحح قول محمد فى صحة كونه صلى ستا وقول أبي
يوسف فى لزوم ركعتين وفى السراج وعليه الفتوى (قوله سهوا) يحتاج اليه بالنظر الى قوله بسجد لا بالنظر
الى قوله لم تفسد وعدم الفساد استحسان لانه بقيامه جعلها صلاة واحدة فبقى القعدة واجبة والخاتمة

(ان شاء) لاختصاص الكراهة والانعام
بالتصد (ولا يسجد للسهو على الاصح) لان
النقصان بالفساد لا يجبر (وان قعد
فى الرابعة) مثلاً قدر التشهد (ثم قام عاد
وسلم) ولو سلم قائما صح ثم الاصح أن القوم
ينتظرونه فان عاد تبعوه (وان سجد
للخامسة) سلوا لانه (ثم فرضه) اذ لم يبق
عليه الا السلام (وضم اليها سادسة) ولولى
العصر وخامسة فى المغرب ورابعة فى التجبر
به يفتى (ليصير الركعتان له نفلا) والضم هنا
أكد ولا عهد لقطع ولا بأس باتمامه
فى وقت كراهة على المعتقد (وسجد السهو)
فى اله وركعتين نقصان فرضه بتأخير السهو
فى الاولى وتركه فى الثانية (و) الركعتان
(لا ينبون عن السنة الثانية) بعد الفرض
فى الاصح لان المواظبة عليه انما كانت
بتحريمه مبتدأة ولواقتدى به فيها ما صلاحها
أيضا وان أفسد قضاها به يفتى ثمانية (ولو
ترك القعود الاول فى النفل سهوا بسجد ولم
تفسد استحسنها)

حتى الفرض له حلي وفي البحر اذا قام الى الثالثة من غير قعدة فانه يعود ولو استتم قائما لم يقبدها بسجدة
 يومئ عادتين ان القعدة وقعت فرضا فيكون رفض الفرض لمكان الفرض اه مخ (قوله ايضا) الاولى حذفها
 لفهمها من كماي وهو يقامه جعلها صلاة واحدة فتبقى القعدة واجبة والحائفة هي الفريضة (قوله وقد
 قد منا) أي عند قول المصنف سها عن القعود الاول اه (قوله وقبل لا) لانه صار كالقرض مخ (قوله فرضا
 أو نفلا) أشار به الى أن هذا التعبير لعمومه اولى من قول الكزولوسها عن شفع التطوع (قوله بعد السلام)
 وكذا قبله وانما ذكر البعدي لانها اولى (قوله عليه) أي على ماصلي (قوله أي يكره له تحريما) استظهار
 لصاحب البحر وسواء ركعتين أو لا وأربعا قال الحلبي عن شيخه هذا في البناء على النقل وأما البناء على
 الفرض ففيه كراهتان آخر بان الاولى تأخير سلام المكتوبة والثانية الدخول في النقل بلا تحريمة مبتدأة وهذا
 الاخير يظهر في بناء النقل على مثله اذا كان نوى أو لا ركعتين (قوله ثلاث يطل سجوده بلا ضرورة) أي وبإبطال
 الواجب لا يجوز الا اذا استلزم تحصيله نقض ما فوقه كما في مسألة المسافر الآتية (قوله اذا نوى الإقامة) بعد
 ما سجد السهو فيلزمه الرابع (قوله لانه لو لم يكن) أي وقد ذكره الا تمام بنية الإقامة بطلت صلاة الفرض وفي البناء
 نقض الواجب ونقض الواجب أدنى فيحصل دفعا لا على بحر (قوله والمسافر) ظاهره أن في إعادة سجود السهو
 للمسافر خلافا ليل قول المصنف على المختار المتسبب عليه مع أنه لا خلاف فيه كما يؤخذ من البحر والاولى
 تأخير بعد قوله على المختار ويجعله منسباً به كما فعل في البحر (قوله على المختار) وقيل لا يبيده لانه لما وقع
 جابر أبعثته انتهى حلي (قوله يخرج من الصلاة الخ) هذا عندهما وقال محمد وزفر لا يخرج من الصلاة
 أصلاً تحقق الجهر بالسجود في أحرار الصلاة حلي من الامداد (قوله وعلى هذا) أي على ما ذكر من أنه
 يعود اليها اذا سجد وعند محمد وزفر يصح الاقتداء بطلقاً كذا في النهر (قوله والصواب أنه لا يطل وضوءه)
 أي عندهما لأن القهقهة لم تصادف حرمة الصلاة فلا تنقض الطهارة وتعذر العود الى السجود بعد القهقهة
 وعند محمد تنقض مطلقاً اه حلي مختصراً (قوله لسقوط السجود بالقهقهة) لما فاتهم حلي (قوله وكذا
 بالنية) فإن الحكم اذا نوى الإقامة قبل السجود أن لا يتغير فرضه عندهما ويسقط السجود لانه لو سجد عاد الى
 حرمة الصلاة فيتغير فرضه أربعا فيقع سجوده في خلال الصلاة فلا يعتد به فلا فائدة في الاشتغال به بحر وقال
 في معراج الدراية أنه عندهما لا يتغير فرضه سواء سجد لله أو لا لانه لو تغير قبل السجود اصبحت النية قبل
 السجود ولو صحت لو وقعت السجدة في وسط الصلاة فصار كأنه لم يسجد أصلاً ولو صحت لصحت بلا سجود ولا وجه له
 عندهما لانه يحصل بعد الخروج فلا يتغير فرضه اه وقيل بكونه نوى الإقامة قبل السجود لانه لو نواها بعد
 ما سجد سجدة أو سجدتين تغير فرضه اتفاقاً ويسجد في آخرها لله ولأن النية صادفت حرمة الصلاة فصار مقبلاً
 كذا في المحيط اه وادعى الشرنبلالي أنه يتغير فرضه بنية الإقامة قبل السجود اذا سجد واستدل بما ينبت مدعا
 (قوله ثلاث يقع في خلال الصلاة) أورد عليه أن هذا لازم أيضاً في اذا نواها في السجود فالاولى في التعليل ما ذكره
 صاحب المعراج من أنه لو تغير الخ (قوله ويسجد لله ولو لمع سلامه للقطع) قيد بالسهو لانه لو لمع عليه صلابة
 وتلاوة وهو ذاك لا حداثتها فسدت أما في الصلابة فظاهر لانه سلم عام اذا اكرأ بقا ركن عليه وأما
 في التلاوة فهو ظاهر الرواية وقد علل محمد الفساذ في ما بأنه لا يستطيع أن يقضى ما هوذا اكرأ بعد تسليمه
 بخلاف ما اذا كان فاسحاً حيث لا تفسد لكنه اذا تذكرها أي بالصلابة أو لا ثم التلاوة ولو كان عليه تلاوة فقط
 فسلم ذاكراً لها كان سلامه فاطماً ومقطعت عنه التلاوة والسهو أما التلاوة فلأن الصلاة لا تقضى خارجها
 والسهو بالتبع لها أفاده في البحر (قوله لانية تغير المشروع) أي بالقطع والمشروع سجود السهو ولو كنية
 الابانة بصريح الإطلاق وكنية الظاهر متا بخلاف ما اذا نوى الكفر ولو بجزئية فانه يحكم بكفره لو ال الاعتقاد
 (قوله لبطالان التحريم) علة لمفهوم قوله ما لم يتحول أو يتكلم (قوله ولو نسي السهو الخ) منطوق هذا الكلام صحيح
 وهو غرضه أنه لو سلم ذاكراً السهو أو الصلابة أو التلاوة لا يلزمه وهو غير صحيح في السهو كما هو ظاهر وصحيح
 في الاخيرين لكن في تذكر الصلابة تفسد الصلاة لا في التلاوة صرح به في البحر اه حلي (قوله مادام في المسجد)
 ظاهره ولو يتحول عن القبلة ولم يذكر حكم المصراة وذكره في البحر فقال وان كان في المصراة فانصرف ان
 يجوز له الخروج خلفه أو يمنة أو يسرة فسدت في الصلابة وتقرر النقص وعدم الجهر في التلاوة وان شئنا أمامه

لانه كما شرع ركعتين شرع أربعا أيضا
 وقد قد مناه أنه يعود ما لم يقبض الثالثة
 بسجدة وقيل لا (واذا صلى ركعتين) فرضا
 أو نفلا (وسها في) ما سجد له بعد السلام ثم
 أراد بناء شفع عليه لم يكن له ذلك البناء أي
 يكره له تحريما ثلاث يطل سجوده بلا ضرورة
 (بخلاف المسافر) اذا نوى الإقامة لانه لو لم
 ين بطلت (ولو فعل ما ليس له) من البناء
 (صح) بناؤه (لبقاء التحريمه ويصيد) هو
 والمسافر (سجود السهو على المختار) لبطالانه
 بوقوعه في سجود الصلاة (سلام من عليه
 سجود) (سجود عاد اليها والاولى هذا
 (موقوفاً) ان سجد عاد اليها ويطل وضوءه بالقهقهة
 (فيصح) الاقتداء به ويطل وضوءه (سجد)
 ويصير فرضه أربعا بنية الإقامة ان سجد
 للسهو في المسائل الثلاث (والا) يسجد
 (لا) تثبت الأحكام المذكورة كذا في غاية
 البيان وهو غلط في الاخيرين والصواب أنه
 لا يطل وضوءه ولا يتغير فرضه سجد
 أو لا لسقوط السجود بالقهقهة وكذا بالنية
 لا لا يقع في خلال الصلاة وتقامه في البحر
 والنهر (ويسجد لله ولو لمع سلامه) فإويا
 (القطع) لانية تغير المشروع لغو (ما لم
 يتحول عن القبلة أو يتكلم) لبطالان
 التحريمه ولو نسي السهو أو سجدة صلابة
 أو تلاوة يلزمه ذلك مادام في المسجد

فان كان له ستره بنى ما لم يجاوزها وان لم يكن له ستره فان جاوز موضع السجود لا يصعد وهو الاصح (قوله فوهما) مفعول لاجله أو يقال فيه ما قيل في زيد عدل (قوله لانه دعاء من وجه) لانه يطلب به الامان على المؤمنين أي والدعاء غير قاطع للصلاة • تنبيه • وقع السهو منه صلى الله عليه وسلم فلم عن ركعتين ودليله حديث ذي الدين وكانت صلاة العشاء قال شارح المشارق عند قوله عليه السلام انما أنا بشر أنسى كما تنسون فإذا نسيت فذكروني في الحديث ما يدل على جواز السهو على الانبياء وقالت طائفة لا يجوز لانه غفلة وهم منزهون عنها والجواب أن السهو ممتنع عليهم في الاخبار عن الله تعالى بالاحكام وغيره لانه هو الذي قامت عليه المجزة وفيما ليس سبيله البلاغ يجوز وسهو نينا عليه الصلاة والسلام كان لمقام شغله بالله تعالى عن الصلاة وفي هذا المعنى قيل

ياسألي عن رسول الله كيف سها • والسهو عن كل قلب غافل لاهي
قد غاب عن كل شيء سره فسها • عما سوى الله في التخليع لله

أبو السعود (قوله في الاولين) الظاهر أن الجمع الكثير في سواهما كذلك وقد بحثه بعض (قوله وبه جزم في الدرر) لكنه قده محضها الوافي بما اذا حضر جمع كثيراً ما اذا لم يحضر فيها جمع فالظاهر السجود لادم الداعي الى الترك وهو التشويش اه أبو السعود (قوله واذا شك) الشك تساوى الامرين بحر (قوله في صلاته) قدها فأخرج الحج وفيه خلاف كما ياتي وقوله عادة هو قول شمس الاثمة السرخسي واعتبر نحر الاسلام السهو في هذه الصلاة فالاقوال بما في النسخ ثلاثة وغرة الخلاف فيها أنه اذا سها في صلاته أول مرة واستقبل ثم لم يسه سنيين ثم سها فعلى قول شمس الاثمة يستأنف لانه لم يكن من عادته وانما حصل له مرة واحدة والعادة ما تهاجى من المعاودة وكذا على ما ذكره نحر الاسلام لانه أول سهو وقع له في هذه الصلاة ويحترى على قول الاكثر قط وهذا هو الصواب خلافا لما في السراج وما نقله في التهر عن البحر سهو وأشار بقوله في صلاته أيضاً الى أن الشك قبل الفراغ منها فلو شك بعد الفراغ منها أنه صلى ثلاثاً وأربعاً بالشيء عليه ويجعل كأنه صلى أربعاً لاجل امره على الصلاح والمراد بالفراغ منها الفراغ من أربعاً سواء كان قبل السلام أو بعده ولو ترك ركعة أو شك في تعيينه فالواجب سجدة واحدة ثم يقوم فيصلي ركعة بسجدة ثم يقعد ثم يسجد للسهو اه بحر (قوله كم صلى) أشار بكم الى أن الشك في العدد مع اتحاد الصفة فالوكان الشك في الصفة كما اذا صلى ركعة من الظهر بنيت ثم شك في الثانية أنه في العصر ثم شك في الثالثة أنه في التطوع ثم شك في الرابعة أنه في الظهر قالوا يكون في الظهر والشك ليس بشيء ولو كان الشك في سجود بأن تذكر صلى العصر أنه ترك سجدة ولا يدري أنه تركها من صلاة الظهر أو من صلاة العصر التي هو فيها فإنه يتحرى فان لم يقع تحريه على شيء يتم العصر ويسجد سجدة واحدة لاحتمال أنه تركها من العصر ثم بعيد الظهر احتياطاً ثم بعيد العصر فان لم يبعد فلا شيء عليه بحر (قوله بمثل) واستئنافه بالنسبة لقوله لا يخرج بها من الصلاة فلو لم يأت بمثلها على أغلب ظنه لم تبطل الا أنها تكون فحلاً ولزمه أداء النذر لو كانت الصلاة التي شك فيها فرضا فلو كانت فحلاً لكانت فحلاً لغيره أن يلزمه قضاء وان اكملها لوجب الاستئناف بحر بخنا (قوله وان كر شك الخ) الكثرة على قول الاكثر تحصل بمرّة ثانية وعلى قول شمس الاثمة السرخسي بالاعتقاد وعلى قول نحر الاسلام بمرّة ثانية في هذه الصلاة واعلم انه روى أحاديث ثلاثة كل حديث دل على حكم من هذه الاحكام الثلاثة فاعلمنا الجميع بهذا التفصيل وهو اولى من اجمال البعض (قوله بغالب الظن) ويبر عنه بأكثر الرأى وقد يهتدون بالتحري وهو طلب الاخرى وقد يهتدون بالظن (قوله للخرج) ان ألزم بالاستقبال في كل شك عرض له فلو لم يأخذ بأكثر رأيه بأن غلب على ظنه أنه في الرابعة فأتى ما وقع وختم اليها أخرى وقعد احتياطاً فهو مسيء (قوله وقعد في كل موضع الخ) هذا في البناء على الأقل فقط قال في الجرو عند البناء على الأقل بقده في كل موضع توهم أنه محل قعوده فرضاً كان القعود أو واجباً كيلا يكون ناركاً فرض الضعدة أو واجباً فان وقع في رابعة انما الاولى أو الثانية يجعلها الاولى ثم يقعد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى ويقعد فيأني بأربع قعدات فعدتان مفروضتان وهي الثالثة والرابعة وقعدتان واجبتان انتهى (قوله لا يصير ناركاً فرض القعود) علة المعطوف مع المعطوف عليه المحذوف تقديره اذا كان فرضاً

(سلم على الظهر) مثلاً (على رأس الركعتين) فوهما (انما هما) أربعاً (ومسجد للسهو) لأن السلام ساهياً لا يبطل لانه دعاء من وجه (بجواز ما لو سلم على ظن) أن فرض الظهر ركعتان بأن ظن (أنه مسافر أو أنها الجمعة أو كان قريب عهد بالاسلام فظن أن فرض الظهر ركعتان أو كان في صلاة العشاء فظن أنها التراخي فسلم) أو سلم إذا كر أن عليه ركعة حيث يبطل لانه سلام عمد وقيل لا حتى يقصد به خطاب آدمي (والسهو في صلاة العبد والجمعة والمكتوبة والتطوع سواء) والختار عند المتأخرين عدمه في الاولين لدفع الفتنة كما في جمعة البحر وأقره المصنف وبه جزم في الدرر (واذا شك) في صلاته (من لم يكن ذلك) أي الشك (عادة له) وقبل من لم يشك في صلاة قط بعد بلوغه وعليه أكثر المتأخرين بحر عن الخلاصة (كم صلى) استأنف بعمل مناف وبالسلام فاعداً اولى لانه المحال (وان كثر) شكه (عمل بضال الظن ان كان) له ظن للخرج (والأخذ بالاقل) لتيقنه (وقعد في كل موضع فوهما موضع قعوده) ولو واجبا لا يصير ناركاً فرض القعود أو واجبه

(قوله فاعلم أنه إذا شغل ذلك الشك الخ) قال في الدر المنثور تفكر في صلته أن منعه عن أداء ركن كقراءة آية
أو ركوع أو سجود أو أداء واجب كالقعود يلزمه السهو وان منعه من سنة كالسجود في الركوع لا يلزمه هو
الاصح قاله المصنف (قوله قدر أداء ركن) ظاهره ولو بلا سنة وهو مقتدر بسبحان الله (قوله ولم يشتغل حالة الشك
بقراءة ولا تسبيح) أما إذا اشتغل بهما ولو في غير محلهما كما هو ظاهره فلا سهو عليه (قوله سواء عمل الخ) أشار به
إلى أن قوله جميع أراد به المجموع وهما الصورتان اللتان تبقى فيهما الصلاة أما الصورة التي يستأنف فيها
فلا يظهر فيها ما ذكر (قوله أنه يسجد للسهو في أخذ الأقل مطلقا) تفكر قدر أداء ركن أو لا كأنه في فصل
البناء على الأقل حصل النقص مطلقا باحتمال الزيادة فلا بد من جابر وفي الفصل الثاني نقصان بطول التفكير
لا يطلقه اه بحر وصرح في البحر عن القبح بوجوبه في جميع صور الشك سواء عمل بالتعزى أو بنى على الأقل
(قوله أخبره عدل الخ) هذه الصورة مستثناة من صور الشك فلا يفصل فيها التفصيل السابق وانما كانت من
صور الشك لأن الشك في صدقه شك في الصلاة بخلاف ما إذا كان عنده أنه صلى أو بعافاه لا يلتفت إلى قول
الخبر (قوله وشك في صدقه وكذبه) أما إذا صدقه فتفرض إعادة كما لا يخفى وقوله أعاد احتياطا لظاهر منه
الاقتراض أيضا لأنه لم يخرج عن هذه الفرض يبين وأما إذا كذبه فلا يعيد وقيد بالعدل الواحد لأنه لو أخبره
عدلان بعدم الامام لا يعتبر شكه وعليه الأخذ بقوله ما كان في مرأى القلاح (قوله ولو اختلف الامام والقوم
الخ) أي كل القوم أما لو اختلف القوم وقال بعضهم صلى ثلاثا وقال بعضهم صلى أربعا والامام مع أحد الفريقين
يؤخذ بقول الامام وإن كان معه واحد فإن أعاد الصلاة وأعاد القوم معه مقتدين به صح اقتداءهم
لأنه إن كان الامام صادقا يكون هذا اقتداء المتفعل بالمتفعل وإن كان كاذبا يكون اقتداء المتفرض بالمتفرض
(قوله لم يعيد) أما الجماعة فيعيدون لأنهم فساد الصلاة (قوله شك أنه ثمانية التور الخ) تقدم للشارح عن الحلبي
أنه لا فرق بين الشك والسهو في إعادة القنوت (قوله أو أحدث أولا) أي هل طرأ على طهارته حدث فالتطهارة
متقنة (قوله أو أصابه) أي في بدنه أو ثوبه أو مكانه نجاسة مانعة وإذا شك هل أصابه نجاسة قدر الدوام وكان
أول مرة هل يعيد وجوبا يجزئ (قوله أو مسح برأسه أولا) أي وكان قبل الفراغ أما إذا كان بعد الفراغ لا يعتبر كما
تقدم في فروع النواقض (قوله استقبل) مثله ما إذا شك في بعض أعضاء الوضوء وهو أول ما عرض له غسل ذلك
الموضع وإن كان يعرض له كثير لم يلتفت إليه بحر عن المراجع ثم الاستقبال لا يظهر في الوضوء بل المراد أنه يمسح
الرأس اللهم إلا أن يقال انما يستقبله ليأتي بسنة الولاء والتقيد بالرأس اتفاق لما في مرأى القلاح شك في بعض
وضوئه وهو أول ما عرض له غسل ذلك الموضع وإن كثر شكه لا يلتفت إليه (قوله وظاهر الرواية البناء على
الأقل) هذا في طواف الفرض والظاهر أن غيره من الواجبات كالسج والركن وطواف الوداع بل والقعود
كذلك ومقابل ظاهر الرواية أنه يتعزى وقيل يؤدى ثانيا لأن تكرار الركن والزيادة عليه لا تفسد الحج وزيادة
الركعة تفسد الصلاة فكان التعزى في باب الصلاة أحوط وهو قول عامة المشايخ بحر

(باب صلاة المريض)

المريض حقيقة ضرورية ولا شك أن فهم المراد من لفظ المريض أجلى من فهمه من قولنا معني يزول بجاوله
في بدن الحى اعتدال الطبائع الأربع بل ذلك يجري مجرى التعريف بالاخفى وعرفه في كشف الاسرار بأنه
حالة لبدن خارجة عن المجرى الطبيعى بحر (قوله من إضافة الفعل لفاعله أو محله) كل فاعل محل ولا عكس فإن
المريض محل للصلاة وفاعل لها والخسبة في قولهم تحريرك الخسبة محل للركعة وليست فاعله لها اه حلي
(قوله ومناسبته) أي مناسبة ذكره عقب سجود السهو (قوله كونه عارضا مما ويا) فاقصد مع السهو من هذه
الحينة ولم يبين وجه تأخيره عن سجود السهو ويظهر في البحر قوله والسهو اعم موقعا لشغله المريض والعصبي
فتكانت الحاجة الى بيان أمس فتقدمه (قوله فتأخر سجود) فعل وفاعل أي مراعاة هذه المناسبة بين سجود
السهو وصلاة المريض لم تأخر سجود التلاوة أي وكان حقه أن يذكر مع سجود السهو المناسبة بينهما في أن كلا منهما
مثل جزء الصلاة أو أن كلا سجود يترب على أمر يقع في الصلاة متأخرا عنه إلا أن سجود السهو يختص بالصلاة
وسجود التلاوة يقع خارج الصلاة أيضا (قوله من تعذر) أي تعسر وليس المراد عدم الامكان نه عن الذخيرة
(قوله أي كنه) فسر به لما ساقى في المتن من قوله وإن قدر على بعض القيام قام اه حلي (قوله لمريض حقيقى)

(و) اعلم أنه (إذا شغل) ذلك الشك فتفكر
(قدر أداء ركن) ذكره في الذخيرة (وجب
بقراءة ولا تسبيح) عليه سجود السهو (جميع (صور الشك)
سواء عمل بالتعزى أو بنى على الأقل فتح تأخير
الركن لكن في السراج أنه يسجد للسهو
في أخذ الأقل مطلقا ولو غلبه الظن
أن تفكر قدر ركن ففروغ أخبره عدل بأنه
ما صلى أربعاً وشك في صدقه وكذبه أعاد
احتياطا ولو اختلف الامام والقوم فلو
الامام يمسح برأسه لم يعيد ولا أعاد بقوله شك
أنه لا يمسح برأسه فالتفكر قد تقدم صلى
انرى وقت أيضا في الاصح شك هل كبر
للاقتتاح أولا أو أحدث أولا أو أصابه
نجاسة أولا أو مسح برأسه أولا أو استقبل أن
مكان أقل مرة والا لا واختلف لو شك
في أركان الحج وظاهر الرواية البناء على
الأقل وعليك بالأشياء في قاعدة اليقين
لا يزول بالشك

(باب صلاة المريض)

من إجماع الفاعل لفاعله أو محله ومناسبته
كونه عارضا مما ويا فتأخر سجود التلاوة
ضرورية (من تعذر عليه القيام) أي كنه
(لمريض حقيقى)

الحقيقي ما يتعسر معه القيام كافي التبر وأما الحكمي فلا يتعسر لكنه يشتد به المرض أو يعتد وهذا أولى
 في الحلبي من تفسير المرض الحقيقي بما يتعسر معه القيام (قوله وحده) أي المرض الحقيقي كافي البصر
 خلافا لما في الحلبي وفي المجتبى حد المرض المسقط للقيام والجمعة والمبجج للافطار والتميم زيادة العلة أو امتداد
 المرض أو اشتداده أو مجده وجماعه (قوله أي في الفريضة) أي وما ألحق بها كميدور وتزود ونص على القيام
 فيه (قوله أو حكمي) إنما كان حكما لأن القيام لا يتعسر عليه وقت الصلاة ويبحث فيه الجوى بأنه مريض
 حقيقة تعذر قيامه حكما لا مريض حكما (قوله بأن خاف زيادته) أما بغيره أو بأخبار طبيب حاذق مسلم (قوله
 بقيامه) متعلق بقوله بقاء برته وحذف من الأول نظيره (قوله أو دوران رأسه) أي وإن لم يكن مريضا بأن كان
 في سفينة وهو بالنصب عطف على قوله زيادته (قوله أو وجد لقيامه الماشديا) فيه أن هذا مريض للمرض
 الحقيقي السابق في قوله وحده الخ (قوله سلس) كفرح (قوله أو تعذر عليه الصوم) أي لو صلى قائما ولا يقدر عليه
 إلا بالقطر فإنه يصوم ويصلي قاعدا ولو قدر على القيام لا السجود صلى قاعدا ولو كان بحيث لو صلى قائما
 رآه العدو أو كان في خيمة لا يستطيع أن يقيم عليه فيها وإن خرج لم يستطع أن يصلي من الطين والمطر يصلي قاعدا
 وكذا لو كان يوجب الشبهة أو وجع الضرس أو المد ولا يستطيع القيام بسببها كافي القهستاني ومن به أدنى
 علة وهو في طريق تخاف أن نزل عن المحمل للصلاة بقى في الطريق فإنه يجوز أن يصلي الفرائض على محله وكذا
 المريض الركب إذا لم يقدر على النزول ولا على من يركبه يجر (قوله كما مر) أي في شروط الصلاة حيث قال وقد
 ينضم التعود كن يسيل برحه إذا قام أو يسلس بوله أو يدور ربع عورته أو يضعف عن انقراءة أصلا أو عن صوم
 رمضان ولو أضعفه عن القيام الخروج لجماعة صلى في بيته منفردا به يفتي خلافا للأشياء الحلبي (قوله أو إنسان)
 المراد به الخادم وبه عبر في العناية رفخ التدبير وفيه أن القادر بقدره الغير عاجز عند الامام اللهم إلا أن يراد
 بالغير غير الخادم اهـ الحلبي قلت هذه القاعدة ليست عامة بدليل أنه يلزم الوضوء إذا قدر عليه بانه أو رقيقه
 لا بزوجته والام لا يعتد قادرا على القراءة بالقارئ على ما تقدم من الجائز أن يخص من الخادم أيضا (قوله
 ذلك) أي الاستناد المفهوم من مستندا (قوله على المختار) ظاهره كالتبر أن المسئلة خلافية ولم يحد
 صاحب البحر والانهستاني خلافا (قوله كيف شاء) أي متربعا أو محتيا أو كالتشهد (قوله على المذهب)
 به جزم صاحب القرار لأن الإسراع عدم التقييد بكيفية منح (قوله فإليه آت أولي) فيه أنه إنما سقطت الأركان
 لتعسرها ولا كذا كذا الهيات (قوله قيل وبه يفتي) فأنه صاحب الخلاصة وصاحب التجديد قال في التبر
 والخلاف في غير حالة التشهد أي أما في جلستها المعتادة انصافا وفيه أن العلة التي ذكرها الشارح تظهر فيها
 (قوله بركوع) متعلق بقوله صلى (تمة) ادليل على صلاة المريض ما أخرجه الجماعة إلا التماسي من حديث
 عمران بن حصين قال كانت بي بواسير فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال صلى قائما فان لم تستطع
 فاعدا فان لم تستطع فعلى جنبك وثبت في رواية فان لم تستطع فاستلقا لا يكلف الله نفسا الا الاوسعها (قوله
 على المذهب) لا يروى عن أصحابنا خلافا بصر (قوله لأن البعض معتبرا بالكل) فمن قدر على كل القيام أتى به
 كذلك من قدر على بعضه (قوله بل تعذر السجود كاف) كما إذا كان في حلقه خراج ولا يقدر على السجود
 ويقدر على غيره من الأفعال (قوله لا القيام) أي لا يكون تعذر القيام كافيا في ترك الركوع بل لا بد جئت
 أن ياتي به من تعود والاولى في تفسيره أن يقال أي لم يعذر عليه القيام قال الحلبي بنى ما لو قدر على السجود
 وهجز عن الركوع قال في التبر وهذا لا يتصور فإن من هجز عن الركوع هجز عن السجود اهـ أقول على فرض
 نظره ينبغي أن لا يسقط لأن الركوع وسيلة إليه ولا بد من المقصد عند تعذر الوسيلة كما يسقط الركوع
 بالسجود عند تعذر القيام اهـ (قوله بالهز) قال في التمام وما إلى كوضع أشار كذا وما انتهى فأوما
 مهورا للام فمن كتبه بالياء على صورة أعطى فقد أخطأ كما لا يخفى فوح ولو كان بجهة واحدة عذر يصلي
 بالأيام ولو كان الجرح بجهة فقط لم يجز الإيحاء عليه أن يسجد على أنه كذا في البحر ويكتفي في الإيحاء أدنى
 الاثناعشر ركوع ثم دونه للسجود ولا يلزمه تقرب الجهة إلى الأرض بأقصى ما يمكنه (قوله لقربه من الأرض)
 أي فيكون أشبه بالسجود قاله المصنف (قوله لروما) مرتبط بقوله يجعل فلو ما هم إلى هجز (قوله ولا يرفع
 إلى وجهه شيئا) كمود ووسادة وفيه إشارة إلى أنه لو سجد على موضوع على الأرض من غير رفع لا يكره

وحده أن يلحقه بالقيام ضرره بفتي (قوله
 أو فيها) أي في الفريضة (أو) حكمي بأن
 (خاف زيادته أو بقاء برته بقيامه أو دوران
 رأسه أو وجد لقيامه الماشديا) أو كان
 لو صلى قائما سلس بوله أو تعذر عليه الصوم
 كما مر (صلى قاعدا) ولو مستند إلى وسادة
 أو إنسان فإنه يلزم ذلك على المختار (كيف
 شاء) على المذهب لأن المرض أمقط عنه
 الأركان فإليه آت أولي وقال في التبر
 قيل وبه يفتي (بركوع ومجود وان كان على
 بعض القيام) ولو تكتفى على عدا أو حائط
 (قام) روميا بقدر ما يقدر ولو قدر آية
 أو تكبيرة على المذهب لأن البعض معتبر
 بالكل (وان تعذرا) ليس تعذرهما شرط
 بل تعذر السجود كاف (لا القيام أو ما)
 بالهز (قاعدا) وهو أفضل من الإيحاء قائما
 لقربه من الأرض (ويجعل سجوده أخفض
 من ركوعه) (لروما) ولا يرفع إلى وجهه شيئا
 به

كافي للمهتاف (قوله فانه يكره تحريما) انتهى عليه الصلاة والسلام عن ذلك روى أن عبداً له بن مسعود
دخل على أخيه يعقوب فوجدته يصلي ويرفع اليه عوداً يسجد عليه فزع ذلك من يده من مكان في يده وقال هذا
شيء عرض لكم به الشيطان أوم لسجوداً وروى أن ابن عمر رأى ذلك من مريض فقال اتخذون مع الله آية
بهر (قوله بالبناء للمجهول) هذا ليس بلازم بل المتبادر من قول المصنف ولا يرفع إلى وجهه شيئاً أن يقرأ
بالبناء للفعل اللهم إلا أن يقال انما قيد به لانه لو رفعه بنفسه ربما كان عملاً كثيراً يفسد (قوله
وهو يخفض رأسه) الباء زائدة لأن خفض يعتدى بنفسه (قوله على أنه إيماء) فلا يصح اقتداء من يركع ويسجد به
بهر (قوله إلا أن يجدهم قوة الأرض) الأولى حذف جمع كما حذف في شرح الملتقى ثم إن هذا الاستثناء
لم يصادف محلاً لانه إذا رفع اليه شيء أو رفع هو لا يتأتى أن يجدهم قوة الأرض انما هو استثناء من مثله أخرى
وهو أنه إذا سجد المريض على شيء موضوع على الأرض صح على أنه سجدان وجد قوة الأرض وكان ارتفاعه
أقل من نصف ذراع والافهوا إيماء فاله الحلي وقوله وكان ارتفاعه أقل من نصف ذراع ظاهره أن الارتفاع
نصف ذراع مضر في السجود وليس كذلك بل المضمر ما كان أكثر عند عدم الضرورة قال أبو السعود ولو سجد على
ما يجدهم من وسادة لم يكن ارتفاعها المقدار المانع بأن كان قدر إبرة أو لبنتين جاز على أن يركع وسجود
اتمى وقال في شرح الملتقى إلا أن يجدهم قوة الأرض فتكون صلته بالركوع والسجود كما أفاده المصنف
واستفيد من هذين النصين أن الركوع في هذه المسئلة حقيق كالسجود (قوله لعدم الإيماء) أي للسجود وهو
غرض عليه وبتركه يركب محرم لانه يكون مبطلاً للعمل وإبطال العمل منهي عنه بالنص (قوله ولو حكاً) كالو
طرحاً لا ريب أن يستلحق أبا ما على ظهره لينزع الماء من عينه ونهاه عن القعود والسجود أجزاء أن يستلحق
ويصلي الأعضاء من ممة الأعضاء مكرمة النفس كذا في البدائع (قوله كراهة من الرجل إلى القبلة) هي كراهة
تقريبية عند الإمام (أسه يسيراً) حتى يكون شبه القاعدة ليتمكن من الإيماء بالركوع والسجود لأن حقيقة
الاستلقاء لا يجوز إذا جاز الإيماء فكيف بالمرضى (قوله أو على جنبه الأيمن) وهو أفضل من الأيسر أبو السعود
(قوله والأيمن هو الأيمن) لأن إشارة المستلقي تقع على هواء الكعبة وهو قبلة إلى عنان السماء وإشارة المضطجع
إلى جانب (قوله على المعتمد) قابله أنه لا يجوز الاضطجاع على أحد الجانبين إلا إذا تعذر الاستلقاء (قوله
وكرهت الاستلقاء) في البصر عن السراج أن هذه المسئلة على أربعة أوجه إن دام به المرض أكثر من يوم وليس
وهو لا يرضى إجماعاً وإن أقل من يوم وليس أو يوماً وليس وهو يعقل قضى إجماعاً وإن كان أكثر وهو يعقل
أو أكثر وهو لا يعقل فهو محل الاختلاف (قوله بأن زادت على يوم وليس) أي بالساعات أو بالوفات على وزان
ما سأل في مسئلة المجنون اه طبع (قوله في ظاهر الرواية) وقيل تؤخر ولا تسقط وصح (قوله وعليه الفتوى)
راجع إلى المقاييس لا للفتا عليه وهو إذا لم يفهم فانه لا يقضى فيه إجماعاً ومحل الخلاف فيما إذا برئ من مرضه
أما إذا مات منه فانه يلقى الله تعالى ولا شيء عليه باتفاق وينبغي أن يكون محله ما إذا لم يقدر في مرضه على الإيماء
بالأمان قدر عليه بعد مجزئه فانه يلزمه القضاء وان كان القضاء يجب موسعاً لم يشر فأنه في الإيماء
بالأطعام عنه بهر (قوله سقطت الشرائط عند العجز) فالوكان وجه المريض إلى غير القبلة ولم يقدر على
التحول إليها بنفسه ولا يفهمه صلى إلى جهة استطاعته لانه ليس في وسعه إلا ذلك فان وجد أحد يحمله فلم يأمره
وصلى إلى غير القبلة جاز عند الإمام وكذا الوصل على فراش نجس ووجد أحد يحمله إلى مكان طاهر ولو لم يمكنه
الوضوء ولا التيمم وجب صلى على ما لو فعل ذلك كتمكه بخلاف الزوجين ولو حضرته الصلاة ولا يجد مكاناً طاهراً
أو ما يبعد بهر (قوله بالأولى) لأن الشرائط أدنى من الأرض كان لكونها كالوسائل (قوله ولا بعيد)
لعدم الإعادة فيما هو أعلى وهو الأركان (فرع) لو اعتقل لسانه يوماً وليس فصل صلاة الأخرى ثم انطلق
لساخره لزمه لا عادة بهر (قوله ينبغي أن يجزئه) قد يقال اه تعليمه ولم وهو مفسد كما ذكرنا من المصحف
أو عمله إنسان القراة وهو في الصلاة (قوله ولم يوم الخ) طرقت عمران وابن عمر فان لم يستطع الإيماء برأسه فانه
أحق بقبول العذر منه بهر (قوله خلافاً لفر) فانه يجوز الإيماء بما يجبه فان لم يستطع فبعينه فان لم
يستطع فبقلبه بهر (قوله يتم بما قدر) يعني فاعداً يركع ويسجد أو مومتان فمؤذراً أو مستلقاً ان لم يقدر لانه
بناء الإيماء على الأعلى وقد ركب ضرباً ونصر قاموس وكفرح فهو أقدر (قوله على المعتمد) وجهه أنه إذا بقي كانه

فانه يكره تحريماً (فان فعل) بالبناء للمجهول
ذكره العيني (وهو يخفض رأسه) سجود
أكثر من ركوعه صح (على أنه إيماء لا سجود
إلا أن يجدهم قوة الأرض (والأ) أي
وان لم يخفض رأسه بل وضع المرفوع على
جنبته (لا) يصح لعدم الإيماء (ولو اعتد
القعود) ولو حكراً أو مستلقياً (على ظهره
(ويجلاه فهو القبلة) غير أنه ينسب ركبته
لكرامة من الرجل إلى القبلة ويرفع رأسه
يسجد على وجهه إليها (أو على جنبه)
الأيمن (لا يسجد) (وان تعذر الإيماء) برأسه
أفضل (على المعتمد) بأن زادت على يوم
(وكرهت القنات) (وعليه الفتوى) كافي
وليلى (سقط القضاء عنه) وان كان يفهم
في ظاهر الرواية (قوله على الفتوى) كافي
الطهري لانه مجرد العقل لا يكتفى لتوجه
الخطاب وأما بسقوط الأركان فسقوط
الشرائط عند العجز الأولى ولا يبعد في ظاهر
الرواية بدائع (ولو اشتبه على مريض أعداد
الركعات والسجودات لغاها بقلبه لا يلزمه
الاداء) ولو أداها بقلبه غيره ينبغي أن يجزئه
كذا في القضية (ولم يوم بعينه وقلبه وباطنه)
خلافاً لفر (ولو عرض له مريض في صلاة
يتم بما قدر) على المعتمد

بعض الصلاة كمالا وبعضها ناقصا وإذا استقبل كانت كلها ناقصة فلا يؤدى بعضها سكنا ولا أولى به
وروى عن أبي يوسف أنه يستقبل لأن قصرته انقضت وجبة الركوع والسجود فلا يجوز بينهما أه حلي
(قوله يني) وعند محمد لا يني بناء على أن اقتداء القائم بالقاعد يجوز عندنا لا عنده أه حلي (قوله ولو كان
يصل بالأيام) أي قائما أو قاعدا أو مستقبلا أو مضطجعا كما هو قضية الإطلاق أه حلي (قوله فصيح) أي قدر
على الركوع والسجود قائما أو قاعدا أه حلي (قوله لا يني) لأنه لا يجوز اقتداء الركع والساجد بالمؤني
فكذا البناء أه حلي (قوله إلا إذا صح قبل أن يوتئ الخ) لأنه لم يؤتدركا بالأيام وإنما هو مجرد ضرورة فلا يكون
بناء القوي على الضعيف وهذا ظاهر فيما إذا اقتح قائما أو قاعدا بقصد الأيما ثم قدر قبل الأيما على الركوع
والسجود قائما أو قاعدا أما إذا اقتح مستقبلا أو مضطجعا ثم قدر قبل الأيما على الركوع والسجود قائما أو قاعدا
فانه يستأنف كما يؤخذ من قول الشارح لأن حالة القعود أقوى أه حلي (قوله لأن حالة القعود أقوى) أي
لأن الأيما حالة القعود أقوى (قوله وللمنطوق) قيد به لأن المنطوق إذا لم يقدر على القيام إلا به لزمه (قوله
الاتكأ على شيء) يعني إذا شرع في النفل قائما ثم أراد القعود أو الاتكأ فلا يخلو ما أن يكون له عذر
أولا فإن كان له عذر كالإعياء جاز كل منهما من غير كراهة انصافا وإن لم يكن له عذر فالقعود مبطل والاتكأ
مكروه عندهما وعند كراهة الاتكأ لأنه إساءة أدب وعدم كراهة القعود هو الصحيح من الروايات عنه أه حلي
(قوله مع الأيما) يأتي مصدر اللازم والمتعدي يقال أعيى الرجل في المشي إذا تعب وأعيى الله تعالى قال
في الدراية والنهر والمراد اللازم ذكره أبو السعود (قوله وبدونه يكره) لأنه إساءة أدب بحر فالكراهة تنزيهية (قوله
بلا كراهة) ظاهره يعم التحريم والتنزيهية (قوله مطلقا) سواء أعيى أم لا حلي (قوله هو الأصح كما في آياتنا)
قوله ما بالبطالان عند عدم الأيما وعن قول بعض المشايخ انه يكره القعود عند الإمام لأنهم لا يسمون إلا أن يراد
(قوله في ذلك) الفلان السفينة للواحد والجمع ويضرب بينهما بالقرينة والضمة التي في المصدر إذا قدر عليه بأنه أوريقة
كضمة أسد وقد نظم بعضهم ما اتحد فيه لفظ المفرد والجمع فقال

فلك هجان دلاص ياقى وكذا شمال الجمع والافراد متحد ثمة خلافة لمحك

والدلاص الدرع البراقة والكسرة التي في المفرد ككسرة كتاب والتي في الجمع ككسرة كرام جو (قوله

ناقة كازونوق كازأي مكترة اللعم وكذا يراد امام أه أبو السعود (قوله قاعدا) أي ركع ويد

بخلاف الدابة (قوله لغلبة الهجز) بسبب دوران الرأس قال في البحر للإمام أن الغالب فيها دابة

كلتحقق الآن القيام أفضل لأنه أبعد عن شبهة الخلاف والخروج منها أفضل إن أمكنه لأنه أه حلي

(قوله وأساء) أفاد أن الكراهة تنزيهية (قوله وهو الاظهر) وأيد الشربلالي كلام الامام بكلام طونج

ان شئت (قوله كالشط) فلا تجوز الصلاة فيها قاعدا انصافا حلي عن النهر ثم ظاهر الهداية والنهاية والاول

جواز الصلاة في المربوطة في الشط مطلقا وفي الايضاح فان كانت موقوفة في الشط وهي على قرار الارض (قوله

قائما جاز لانها اذا استقرت على الارض حكمها كالارض وان كانت مربوطة أي وهي غير مستقرة ويحتمل

الخروج لم تجز الصلاة فيها لانها اذا لم تستقر فحكمها كاللابة بخلاف ما اذا استقرت فانها حينئذ كالارض

واختاره في المحيط والخلاصة أه بحر وقول الشيخ شاهين لم أر من صح ما في المحيط برده تصحيح صاحب

الخلاصة (قوله في الاصح) وقال بعضهم تصح الصلاة فيها قاعدا مع الكراهة عنده خلافا لما كالجواب

حلي عن النهر وقوله لعذر صوابه لغیر عذر لان حالة العذر لا كلام فيها (قوله والافسكوا واقفة) أي ان كان

لا يجزئها أصلا ويجزئها تحريكها غير شديد يعني فلا تصح الصلاة فيها قاعدا أه حلي والظاهر أنه لا يلزمه

الخروج إن أمكنه (قوله ويلزم استقبال القبلة) أي في القرض والنفل وإن لم يمكنه الاستقبال أخرت عنه الى

الامكان أفاده الشربلالي في شرح نور الايضاح (قوله ولو أم قوماني فلكين مربوطين صح) لانحداد المكان حكما

بخلاف ما اذا كانا على الدابتين أه قال في الشربلالية وعن محمد استصحب أنه يجوز اقتداؤهم اذا كانت

دوابهم بالقرب من دابة الامام على وجه لا تكون الفرجة بينهم وبين الامام الا بقدر الصف القياس على صلاة

الارض كما في المعراج أه ولو كان المقتدى على الشط والامام في السفينة أو على العكس ان كان بينهما طريق

أو طائفة من النهر أو ما يكون مانعا من الاقتداء لم يجز درر قال في الشربلالية اطلق في الطائفة كما في المعراج

(ولو صلى قاعدا بركوع وسجود فصيح يني ولو
كان) يني (بالأيما) فصيح (لا) يني (الا اذا
صح قبل أن يوتئ بالركوع والسجود) كما
لو كان يوتئ مضطجعا ثم قدر على القعود
ولم يقدر على الركوع والسجود) فانه
يستأنف (على المختار) لأن حالة القعود
أقوى فلم يجز بناؤه على الضعيف (ولله من
الاستكأ على شيء) كما وجد (مع
الأيما) أي التعب بلا كراهة
(قوله القعود) بلا كراهة مطلقا
(قوله في ذلك) الفلان السفينة للواحد والجمع ويضرب بينهما بالقرينة والضمة التي في المصدر إذا قدر عليه بأنه أوريقة
كضمة أسد وقد نظم بعضهم ما اتحد فيه لفظ المفرد والجمع فقال
فلك هجان دلاص ياقى وكذا شمال الجمع والافراد متحد ثمة خلافة لمحك
والدلاص الدرع البراقة والكسرة التي في المفرد ككسرة كتاب والتي في الجمع ككسرة كرام جو (قوله
ناقة كازونوق كازأي مكترة اللعم وكذا يراد امام أه أبو السعود (قوله قاعدا) أي ركع ويد
بخلاف الدابة (قوله لغلبة الهجز) بسبب دوران الرأس قال في البحر للإمام أن الغالب فيها دابة
كلتحقق الآن القيام أفضل لأنه أبعد عن شبهة الخلاف والخروج منها أفضل إن أمكنه لأنه أه حلي
(قوله وأساء) أفاد أن الكراهة تنزيهية (قوله وهو الاظهر) وأيد الشربلالي كلام الامام بكلام طونج
ان شئت (قوله كالشط) فلا تجوز الصلاة فيها قاعدا انصافا حلي عن النهر ثم ظاهر الهداية والنهاية والاول
جواز الصلاة في المربوطة في الشط مطلقا وفي الايضاح فان كانت موقوفة في الشط وهي على قرار الارض (قوله
قائما جاز لانها اذا استقرت على الارض حكمها كالارض وان كانت مربوطة أي وهي غير مستقرة ويحتمل
الخروج لم تجز الصلاة فيها لانها اذا لم تستقر فحكمها كاللابة بخلاف ما اذا استقرت فانها حينئذ كالارض
واختاره في المحيط والخلاصة أه بحر وقول الشيخ شاهين لم أر من صح ما في المحيط برده تصحيح صاحب
الخلاصة (قوله في الاصح) وقال بعضهم تصح الصلاة فيها قاعدا مع الكراهة عنده خلافا لما كالجواب
حلي عن النهر وقوله لعذر صوابه لغیر عذر لان حالة العذر لا كلام فيها (قوله والافسكوا واقفة) أي ان كان
لا يجزئها أصلا ويجزئها تحريكها غير شديد يعني فلا تصح الصلاة فيها قاعدا أه حلي والظاهر أنه لا يلزمه
الخروج إن أمكنه (قوله ويلزم استقبال القبلة) أي في القرض والنفل وإن لم يمكنه الاستقبال أخرت عنه الى
الامكان أفاده الشربلالي في شرح نور الايضاح (قوله ولو أم قوماني فلكين مربوطين صح) لانحداد المكان حكما
بخلاف ما اذا كانا على الدابتين أه قال في الشربلالية وعن محمد استصحب أنه يجوز اقتداؤهم اذا كانت
دوابهم بالقرب من دابة الامام على وجه لا تكون الفرجة بينهم وبين الامام الا بقدر الصف القياس على صلاة
الارض كما في المعراج أه ولو كان المقتدى على الشط والامام في السفينة أو على العكس ان كان بينهما طريق
أو طائفة من النهر أو ما يكون مانعا من الاقتداء لم يجز درر قال في الشربلالية اطلق في الطائفة كما في المعراج

وقد في البحر عقد انهم عظيم والمراد بالعظيم ما يجري فيه الزورق (فرع) لو فرق والماء يميزه فان وجد حشيشا
 يعلق به مقدار ما يصلح بالاجزاء لا يباح له التأخير وان لم يجد يباح حتى لو خرج الوقت بلا صلاة ذات صارت
 الصلاة ديناً عليه قهراً تاتى عن الروضة (قوله ومن جن أو أغنى عليه) الجنون آفة تدلب العقل والاعمال آفة
 تستر وتسووية بين الجنون والاعمال في الصلاة فقط أما في الصوم فبينهما فرق فانه اذا أغنى عليه قبل شهر رمضان
 حتى مضى رمضان كله ثم أفاق فانه يلزمه قضاء شهر رمضان ولو جن قبل رمضان وأفاق بعد ما مضى شهر رمضان
 لا يلزمه قضاء الصوم بجر (قوله من سبع) بضم الباء وقهها وسكونها سمى بذلك لما كنه في بطن آفة سبعة أشهر
 ولانه لا يدور الذكر على الاتى الا بعد سبعة أعوام ولا تلد الا نثى الا سبعة أبطن في كل بطن واحد (قوله وقت)
 مرفوع على أنه فاعل زاد أو منصوب على أنه ظرف لراد وقاعل زاد ضمير الجنون اه قهستانى وقوله صلاة
 سادسة هذا قول محمد ومند أبى يوسف ان زاد على اليوم واليلة ساعة لا يقضى وثمرة الخلاف تظهر فيما اذا جن
 عند الزوال وأفاق في الغد بعد الزوال بساعة فعند محمد يقضى وعند أبى يوسف لا يقضى اه لمى والظاهر
 أن المراد بالساعة الزمانية لا الفلكية ثم رأيت العلامة نوحاً صرح به ونقل عن المبسوط والذخيرة والكمال
 أن الأصح قول محمد (قوله فان لاقاه وقت مع اوم) مثل أن يحق عنه المرض عند الصبح مثلاً فيبقى قليلاً
 ثم يعاوده فيبقى عليه تعتبر هذه الاقامة قبيل ما قبلها من حكم الاعمال اذا كان أقل من يوم وليلة وان لم يكن
 لاقاه وقت معلوم لكنه يفيق بفترة فينكح بكلام الاعمال ثم يفيق عليه فلا عبرة بهذه الاقامة حاشي عن البحر
 (قوله بينج) بالكسر الاصل وبالفتح قرية بسمرة قد وثبتت مسببت محبب للعقل مجتمعت مسكن للوجاع والاورام
 والنور ووجع الاذن وأخبرته الاسود ثم الاسود واسله الايض اه قاموس ثم اعلم أنه اذا زال صلاه بالجر لا يسقط
 عنه القضاء وان طال اتفاقاً لانه حصل بما هو موصية فلا يوجب التخصيف ولو اذيق طلاقه وأما في غيره
 فلا يسقط عند الامام أيضاً لان النص ورد في اغشاء حصل باقية مما يوجب فلا يكون وارداً في اغشاء حصل بصنع
 العباد لان العذر اذا جاء من جهة غير من له الحق لا يسقط الحق وقال محمد يسقط القضاء اذا كثر لانه
 انما حصل بما هو مباح كذا في المحيط ورجا يؤخذ من قوله لان النص يلج أن العطاس بسبب انشوق
 المتعارف لا يشمت فاعله لان النص انما ورد في عطاس سماوى فلا يكون وارداً في عطاس حصل بصنع
 العباد وما يدل عليه أنه اذا زاد على ثلاث علم أنه من زكام فلا يشمت (قوله كانوم) فانه لا يسقط القضاء
 ولو طال بخلاف ما تقدم من الجنون والاعمال ولا فرق بين الجنون الاصلى والعارض عند محمد (قوله ولا تيمم)
 بصيغة المصدر وهو من عطف الخاص ويستقط عنه مسح رأسه لادم الامكان أو تبعه الاكثر (قوله وقيل يلزمه
 غسل موضع القطع) أى اذا وجد من يوضيه أى يغسل وجهه ويمسح رأسه وان لم يجد وضع وجهه ورأسه
 والماء وموضع القطع على جدار من عس التارخانية وفي قوله يغسل وجهه وقوله وضع وجهه ورأسه في الماء
 أما مع قول المصنف بوجهه جراحة وهذا ان القولان مقابلان للاصح (قوله بلا عمل كثير) أمابه فلا تلزمه
 بالفتح منه كالساجع والساقف أى الذى يضرب بالسيف في الجهاد كذا ذكره في البحر (قوله والا لا) أى
 لا يملكه الاداء أما القضاء فيلزمه والثرثرة اخرج القدية عنها وقد يقال ان الاداء سقط عنه فيسقط عنه القضاء
 ان صيغة عليه (قوله الطيب) أى الحاذق المسلم العدل أو المستور (قوله ليزغ الماء) بفتح الباء الموحدة وسكون
 أى المجهمة وبالغين المجهمة قال في القاموس يزغ الحجاجم شرماً فانه من شرط الماء الذى على عينه ويجوز
 ان يكون بالنون والعين المهملة أى لا يخرج الماء الذى على عينه حلياً بإيضاح (قوله مريض) بضم الجيم
 فيه عبر في البحر (قوله من ساعته) أى بحيث لا يمكنه الصلاة طهراً طاهرة بأن يحدث النجس قبل الشروع
 فيها وفى اثباتها أما اذا أمكنه أدائها تامة على طهارة لم يزمه على أحد أقوال (قوله مشقة بصر يكة) بأن كان
 يزاد مرضه كذا في البحر

(باب سجود التلاوة)

التلاوة مصدر تلا أى قرأ أو ما تلا بمعنى تبع فصدره التلاوة قال في القاموس تلاوته كدعوته ورميته تلاوا كسرو
 تبعته وتركته ضد وخذلته كتلوت عنه في الكل والقرآن أو كل كلام تلاوة ككتابة قرأته وفى ذكر التلاوة
 ايماء الى أنه لو كتبها أو تهاها لم يجب ولا تفسد الصلاة بالتهبى لوجوده في القرآن بجر (قوله من اضافة الحكم

(ومن جن أو أغنى عليه) ولو يفرغ من سبع
 أو آدمى (يوماً وإيلة تقضى النجس وان زاد
 وقت صلاة سادسة لا) للجر ولو أفاق
 في المدة فان لاقاه وقت معلوم قضى والا لا
 (قوله بينج) بالكسر الاصل وبالفتح قرية بسمرة قد وثبتت مسببت محبب للعقل مجتمعت مسكن للوجاع والاورام
 والنور ووجع الاذن وأخبرته الاسود ثم الاسود واسله الايض اه قاموس ثم اعلم أنه اذا زال صلاه بالجر لا يسقط
 عنه القضاء وان طال اتفاقاً لانه حصل بما هو موصية فلا يوجب التخصيف ولو اذيق طلاقه وأما في غيره
 فلا يسقط عند الامام أيضاً لان النص ورد في اغشاء حصل باقية مما يوجب فلا يكون وارداً في اغشاء حصل بصنع
 العباد لان العذر اذا جاء من جهة غير من له الحق لا يسقط الحق وقال محمد يسقط القضاء اذا كثر لانه
 انما حصل بما هو مباح كذا في المحيط ورجا يؤخذ من قوله لان النص يلج أن العطاس بسبب انشوق
 المتعارف لا يشمت فاعله لان النص انما ورد في عطاس سماوى فلا يكون وارداً في عطاس حصل بصنع
 العباد وما يدل عليه أنه اذا زاد على ثلاث علم أنه من زكام فلا يشمت (قوله كانوم) فانه لا يسقط القضاء
 ولو طال بخلاف ما تقدم من الجنون والاعمال ولا فرق بين الجنون الاصلى والعارض عند محمد (قوله ولا تيمم)
 بصيغة المصدر وهو من عطف الخاص ويستقط عنه مسح رأسه لادم الامكان أو تبعه الاكثر (قوله وقيل يلزمه
 غسل موضع القطع) أى اذا وجد من يوضيه أى يغسل وجهه ويمسح رأسه وان لم يجد وضع وجهه ورأسه
 والماء وموضع القطع على جدار من عس التارخانية وفي قوله يغسل وجهه وقوله وضع وجهه ورأسه في الماء
 أما مع قول المصنف بوجهه جراحة وهذا ان القولان مقابلان للاصح (قوله بلا عمل كثير) أمابه فلا تلزمه
 بالفتح منه كالساجع والساقف أى الذى يضرب بالسيف في الجهاد كذا ذكره في البحر (قوله والا لا) أى
 لا يملكه الاداء أما القضاء فيلزمه والثرثرة اخرج القدية عنها وقد يقال ان الاداء سقط عنه فيسقط عنه القضاء
 ان صيغة عليه (قوله الطيب) أى الحاذق المسلم العدل أو المستور (قوله ليزغ الماء) بفتح الباء الموحدة وسكون
 أى المجهمة وبالغين المجهمة قال في القاموس يزغ الحجاجم شرماً فانه من شرط الماء الذى على عينه ويجوز
 ان يكون بالنون والعين المهملة أى لا يخرج الماء الذى على عينه حلياً بإيضاح (قوله مريض) بضم الجيم
 فيه عبر في البحر (قوله من ساعته) أى بحيث لا يمكنه الصلاة طهراً طاهرة بأن يحدث النجس قبل الشروع
 فيها وفى اثباتها أما اذا أمكنه أدائها تامة على طهارة لم يزمه على أحد أقوال (قوله مشقة بصر يكة) بأن كان
 يزاد مرضه كذا في البحر

(باب سجود التلاوة)

من اضافة الحكم الى سببه

الى سببه) الحكم هو وجوب السجود لا السجود فلو قال من اضافة الفعل الى سببه لكان أولى أو أن الحكم
 بمعنى المحكوم به (قوله يجب) اتوجه عليه الصلاة والسلام السجدة على من سمعها وعلى للزام منع (قوله بسبب
 تلاوة) أفاد أن السبب هو التلاوة وهو ما شئ عليه صاحب الكنز كافي وقيل الاسباب ثلاثة التلاوة
 والسمع والاعتداء بين تلاها وان لم يسمع (قوله أى أكثرها) فلو قرأ الحرف الذى يسجد فيه وحده
 لا يسجد اه وفي مختصر الجبر لو قرأ واحد ولم يقل واقرب يلزمه السجدة أبو السعود عن الزيلعي ولعله ضعيف
 (قوله مع حرف السجدة) المراد بالحرف الكلمة التى فيها حروف السجدة فلو تلا أكثرها من غير كلمة السجدة
 لا تجب (قوله من أربع عشرة) بالكسر والسكون فى شين عشرة المركبة مع ما قبلها فى المؤنث وبعضهم
 يقتضها على الأصل الآن الافصح التسكين وهو لغة الجواز وأما فى التذكير فالشين مفتوحة لا غير وقد تسكن
 عين عشر نحو واحد عشر وأخوانه توالى الحركات وبها قرأ أبو جعفر حوى والسجود فى التل عند قوله
 تعالى رب العرش العظيم وفى ص عند قوله أناب وفى حم السجدة عند قوله تعالى ان كنتم اياه تعبدون
 وفى الانشقاق عند قوله تعالى لا يسجدون اه أبو السعود (قوله منها أولى الحج) ذكرها وما بعد هال يظهر
 الخلاف بيننا وبين الامام الشافعى رضى الله تعالى عن الجميع (قوله فصلانية) صوابه صوابية وسيأتى ما فيه
 أى فالمراد سجود الصلاة لا السجود المرتب على التلاوة ويؤيد ذلك ذكر الركون مع (قوله خلافا للشافعى) فانه
 نقي السجود فى ص وأثبتته فى ثمانية الحج فكلا المذهبين اتفاقا على الاربع عشرة سجدة وفى التخييس التالى
 والسمع يتطرق كل منهما الى اعتقاد نفسه فالسجدة الثانية فى سورة الحج ليست بموضع السجدة عندنا خلافا
 للشافعى لأن السامع ليس بشايع للتالى تحقيقا حتى يلزمه العمل برأيه لانه لا شركة بينهما بحرف وقوله لانه
 لا شركة بينهما ما ظاهره أن ذلك خارج الصلاة أما اذا كانا فى صلاة وسجد لثانية الحج تبعه لوجود المشاركة
 (قوله سجود الفصل) وهو فى ثلاثة مواضع فى النجم والانشقاق والقلم اه حلى (قوله فالسبب التلاوة الحج)
 أشار به الى أن التلاوة سبب فى التالى أيضا فى المصنف قصور حيث لم يعلم منه حكم التالى ولو أتى بالواو مكان
 الفاء لكان أولى لعدم ظهور التفرع فى التالى (قوله وان لم يوجد السماع) مراده السماع بالفعل كما يدل عليه
 قوله كتلاوة الاصم والافكونه بحيث يسمع نفسه لولا العوارض أو يسمعه من قرب أذنه الى فقه شرط كما هو
 مذهب الهندوانى وهو الصحيح خلافا للكرخى المكتنى بتصحج الحروف اه حلى (قوله فى حق غير التالى) فيه
 نظر له دقه بالمؤتم مع أن الشرط فى حقه الاعتداء وسجود الامام وان لم يسمعه بل وان لم يكن حاضرا عند
 تلاوة الامام كما سيأتى حلى عن شيخه (قوله ولو بالفارسية) مبالغة على قوله والسمع شرط وأما التالى بها
 فيجب عليه بالاتفاق فهم أول يفهم بجر (قوله اذا أخبر) أما اذا لم يخبر فهو معذور وقيد بعضهم الوجوب عليه
 بالفهم (قوله أو بشرط الاثتمام) أى وسجود الامام اه حلى وفى البدائع يكسره للامام أن يتلو آية السجدة
 فى صلاة يخاف فيها بالقراءة لانه لا يئتنك عن مكروه من ترك السجدة ان لم يسجد والتليس على القوم ان يسجد
 انتهى وكذا لا ينبغي أن يقرأها فى الجمعة والعيدين سراج وقيد الكراهة فى النهى عما اذا لم تكن آية السجدة آخر
 القراءة فى الجميع (قوله فانه سبب الحج) ظاهر العبارة أن الضمير راجع الى الاثتمام وهو خطأ لان الاثتمام
 ليس سببا للسجود وانما السبب تلاوة الامام والاثتمام شرط كما هو صريح المتن وصريح تقدير الشرح لفظة
 شرط اه حلى (قوله أيضا) أى كالتلاوة (قوله للمتابعة) ظاهره أنه يجب عليه متابعة الشافعى فى سجود
 الثانية من سورة الحج لوجود الشركة بخلاف خارج الصلاة وتقدم (قوله لم يسجد المصلى) المراد به التالى نفسه
 وامامه والمؤتم بامامه ولو قال المصلى معه صلاة لكان أظهر (قوله ولا بعدها) أى عندها لانه محجور عن
 القراءة وقال محمد يسجد ونه الا أن السبب قد تقرروا لمانع اه بجر (قوله بخلاف الخارج) صادق بامام غير
 امامه وبقتدى بامام غير امامه وبغيره صل أصلا اه حلى (فرع) عن الامام رضى الله تعالى عنه
 لو تلاها الامام فوق المنبر نزل وسجد وسجد الناس معه لما روى فى الموطأ أنه عليه الصلاة والسلام قرأ آية السجدة
 وهو على المنبر يوم الجمعة فنزل وسجد وسجد الناس معه فتح القدير (قوله ولا تجب الحج) هو المعقود وقال المرغينانى
 تجب وتؤدى فيها بجر (قوله بشروط الصلاة) منها الوقت وهو فى الصلاة مدة الصلاة أو بعدها قبل التالى
 وفى غيرها العهر وبشرط أن لا تكون فى وقت من الاوقات الثلاثة الا اذا تلبت فيها وأثبت فيها (قوله

يجب بسبب تلاوة آية) أى أكثرها سمع
 حرف السجدة (من أربع عشرة آية) أربع
 فى النصف الأول وعشر فى الثانى (منها أولى
 الحج) أما ما ثبتته فى الثانية لا قدرانها بالركوع
 (وص) خلافا للشافعى وأحمد وتبقى مالك
 سجود الفصل (بشرط سماعها) فالسبب
 سجود وان لم يوجد السماع كتلاوة الاصم
 التلاوة وان لم يوجد التالى ولو بالفارسية
 والسمع شرط فى حق غير التالى (الآية اه) أى
 اذا أخبر (أو) بشرط (الاثتمام) أى
 الاثتمام (بمن تلاها) فانه سجود
 أيضا وان لم يسمعه ولم يحضرها للمتابعة
 (ولو تلا المؤتم لم يسجد المصلى) أصلا لاني
 الصلاة ولا بعدها (بخلاف الخارج) لان
 الجبر ثبت اعني فلا يبعد وهم حتى لو دخل
 معهم سقطت ولا تجب على من تلا فى ركوعه
 أو سجوده أو تشهد الجهر فيها عن القراءة
 (بشرط الصلاة) المتقدمة

خلاصته (لأنها توحيد الأفعال المختلفة ولم يوجد جبر وفيه أن هذه حكمة النية على أنه قد وجد الاختلاف
 فقد تكون الشكر على القول بها قنائل (قوله ونية التعيين) أي تعيين أن السجدة عن آية كذا كما في القصة
 وأما تعينه لكونه للتلاوة فلا كلام فيه لأن فيه المزاج للشكر والسهو (قوله ما يفسدها) اتفاقا على ظاهر
 الجواب كما في الخاتمة قبل هذا قول محمد لأن العبرة عنده لتمام الركن وهو الرفع ولم يحصل بعد فأما عند أبي
 يوسف فقد حصل قبل هذه العوارض لأن العبرة عنده للوضع فينبغي أن لا يفسدها ومحاذاة المرأة لا تفسدها
 ولو نام فيها لا تنتقض طهارته كالصلية وكذا لا وضوء عليه بالفقهية بجم (قوله وركتها السجود) ظاهره
 أنه يشترط فيها ما يشترط في السجود من توجيه أحد الأصابع وفي الجبر ونحوه لصاحب النهر وأبي السعدي ركنها
 وضع الجبهة على الأرض أو ما يقوم مقامه اهـ (قوله ركوع مصل) أي الذي هو ركوع الصلاة أو ركوع
 على حدة غير ركوع الصلاة كما سيأتي اهـ حلي (قوله وراكب) أي على الدابة خارج المصر إذا تلاها أو سمعها
 والقياس أن لا يجزئه الأيمان على الرأية لأنها واجبة فلا يجوز إذا واه على الرأية من غير عذر إنهم
 استحسّنوه لأن التلاوة أمر دائم بغزلة التطوع فكان في اشتراط النزول حرج بخلاف الفرض والمنذور
 وما وجب من السجدة على الأرض لا يجوز على الدابة وما وجب على الدابة يجوز على الأرض لأن ما وجبت
 على الأرض وجبت تامة فلا تقطع بالإيمان ولو تلاها على الدابة قتل ثم ركب فأذاها بالإيمان جاز اهـ بجم
 (قوله بين تكبيرتين) تكبيرة الوضع وتكبيرة الرفع (قوله جهرا) يسمع نفسه به منفردا ومن خلفه إذا كان معه
 غيره (قوله وبين قائلين مستحيين) قال في البحر ما يستحب لأدائها أن يقوم فيسجد لأن الخور وسقوط من
 القيام والقرآن ورد في قوله تعالى خروا سجدا وقوله تعالى يحزنون للاذقان وهو مروي عن عائشة
 وفي المضمرات يستحب أن يقوم ويسجد ويقوم بعد الرفع من السجدة ولا يقعد وأفاد في القصة أنه يقوم لها
 وإن كانت كثيرة ومن المستحب أن يتقدم التالي ويصف القوم خلفه فيسجدون ويستحب أن لا يرفع
 القوم رؤسهم قبله وليس هو اقتداء حقيقة لأنه لو فسدت سجدة الإمام بسبب لا يتعدى اليهم والمرأة تصلح أماما
 للرجل فيها وإذا أراد السجود ينويها بقلبه ويقول بلسانه أسجد لله سجدة التسلاوة الله أكبر (قوله بالرفع
 يد) لأن هذا التكبير مفعول لأجل الانحطاط للتحريم بجم (قوله وتشهد وتسليم) انما لا يفعل السلام لأنه
 للتحليل وهو يستدعي سبق التحريم وهي معدومة وأيضا انما شرع التسليم بعد التشهد غالبا (قوله في الأصح)
 قال في البحر ينبغي أن لا يكون ما صحح على عومه فان كانت السجدة في الصلاة فان كانت فريضة قال سبحانه رب
 الاعلى أو فلا قال ما شاء مما ورد كسجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته فتبارك الله
 أحسن الخالقين وقوله اللهم اكتب لي عندك بها أجزا وضع عن بها وزرا واجعلها لي عندك ذخرا وتقبلها مني
 كما تقبلتها من عبدك داود وان كان خارج الصلاة قال كل ما أئتم ذلك كذا في فتح القدير (قوله على
 من كان الخ) ويجب عليه أن يوصي بالفدية على المعتمدان تركها (قوله لأنهم من أجزائها) فيشترط لوجوبها
 أهلية وجوب الصلاة من الإسلام والعقل والبلوغ والطهارة من الحيض والنفاس اهـ بجم والاولى في التعبير
 لأنها تجزئ من أجزائها (قوله كالصم) انما ذكره ليعلم حكم غيره بالطريق الاولى اهـ حلي (قوله والسكران)
 لأن عقله اعتبر حاضر اذ جبراله نهر (قوله والنائم) قال قاضي خان وان سمعها من نائم اختلفوا فيه والصحيح
 الوجوب وتبعه صاحب الخلاصة وقال الحدادي في شرح القدرى أصحهما لا يجب وهل يجب على النائم
 فيه روايتان وجه الرواية القائلة بالوجوب وجود الأهلية وعدم اشتراط قصد السماع أو التلاوة ووجه الرواية
 القائلة بعدم الوجوب صدور التلاوة عنه من غير معرفة وتعيين تلاوته كالتلاوة أفاده العلامة نوح ثم إن النائم
 لا يتعين أن يكون من أهل القضاء فقد يكون أهلا للداء بأن يستيقظ في الوقت وكذا يقال في الجنب والسكران
 (قوله فلا تجب على كافر) بناء على أنه غير مخاطب بفروع الشريعة وهو أحد أقوال (قوله لأنهم ليسوا أهلا لها)
 الاولى أن يقول لأنهم ليسوا أهلا أي لوجوب الصلاة لأنه هو الذي قدمه (قوله وتجب بتلاوتهم) على من
 سمعهم حلي (قوله لا المجنون المطبق) هو من جن ست صلوات أو أكثر حلي عن الشرب ليلية وهو قول
 محمد وقال أبو يوسف أن يزيد على يوم وليلة ولو ساعة ذكره العلامة نوح (قوله فلا تجب بتلاوته) أي فلا تجب على
 السامع منه بسبب تلاوته أي كما لا تجب على نفس هذا المجنون قرا أو سمع اهـ حلي (قوله لعدم أهليته) فيه أن

(خلاصته) ونسب التعيين وفسدها
 ما يفسدها وركتها السجود أو بدله ركوع
 مصل وإيماء مريض وراكب (وهي سجدة
 بين تكبيرتين) مستوئين جهرا وبين
 قيامين مستحيين (بالرفع يد وتشهد وتسليم
 وفريضة) (أهلا لوجوب الصلاة)
 كان (بسم الله) (أداء) كالصم إذا تلاها
 لأنها من أجزائها (السكران والنائم) فلا
 (أو قضاء) كالجنب والسكران والنائم
 تجب على كافر وصبي ومجنون وحائض
 ونفساء (قروا أو سمعوا لأنهم ليسوا أهلا لها
 وتجب بتلاوتهم) يعني المذكورين (خلاصته
 المجنون المطبق) فلا تجب بتلاوته لعدم
 أهليته

هذا التعديل يظهر في الصبي ومأمعه وقد وجبت على السامع منه (قوله تلزمه) لانها في حكم الصلاة وهي تلزمه
في هذه المدة (قوله أوسع) وتلزم من سمع منه حاجي (قوله وان أكثر) وكان غير مطبق كما يأتي في نقل الدرر (قوله
على ما حذر من خسرو) حاصل تحريره أنه قل عن تخيص الجامع الكبير عدم الوجوب بالسماع من المجنون وعن
الحائنة الوجوب به وأثبت التنافي بينهما وأجاب بحمل ما في تخيص الجامع على المطبق وما في الحائنة على
غيره وقسم الجنون أقساما ثلاثة قاصر أو كاملا غير مطبق وهو الذي يكون أكثر من القاصر وكمالاته
مطابقا وهو ما لا يزول فالأول يلزمه السجود ويلزم من سمع منه والثاني لا يلزمه بتلاوته ويلزم السامع منه
والثالث لا يلزمه بتلاوته ولا غيره بالسماع منه اهـ حلي (قوله لكن جزم الشربلالي) أي في حاشية الدرر
(قوله باختلاف الرواية) حيث قال وقد حكى تصحيح كل من زوم السجود وعدمه بالسماع من المجنون فيحصل
كلام قاضي خان على رواية وكلام التخيص على أخرى وهذا هو الوجه في التوفيق لما قاله المصنف من تقسيم
الجنون الى ثلاث مراتب بل هو على قسمين مطبق وغيره وان اختلف في تفسير المطبق وما جعله ثالثا لاقسام
الجنون وهو المطبق الذي لا يزول غير مسلم لانه ما من ساعة الا ويرجى زواله فهو القسم الثاني وتفسير المطبق
عند أبي يوسف أن يمكث أكثر السنة وفي رواية عنه أكثر من يوم وليلة وقال محمد أولاد شهر ثم رجع عنه وقال
سنة وقول الامام الاعظم رضي الله تعالى عن الجميع شهر وبه يفتي لا محالة لكن في الصلوات يعتبر بدت صلوات
وفي الصوم والركعة على هذا الخلاف اهـ المراد منه اذا عرفت هذا فالمراد بالجنون في قول المتن ولا يجب على
كافرو صبي ومجنون المطبق فان غيره يجب عليه اذا سمع أو تلا اهـ حلي (قوله من المجنون) أي غير المطبق
وعليه تحمل عبارتهم حاجي وجعل العلامة نوح أن اختلف الرواية في السماع من المجنون المطبق حيث
قال فالمجنون الغير المطبق اذا تلا آية السجدة يجب عليه وعلى من سمعها منه السجود والمجنون المطبق اذا تلا
آية السجدة لا يجب عليه السجود اجماعا وفي وجوبه على من سمعها منه رواية ثان وكلام قاضي خان محمول
على رواية عدم الوجوب اهـ المراد منه (قوله من الصدى) هو ما يعارض الصوت في الاماكن الخالية
انتهى بجرو يجب بالسماع من الحلق كما نقله أبو السعود عن والده بجمنا (قوله أو الطير) وقيل يجب وصحبه في الحجة
معللا بأنه سمع كلام الله تعالى فقد اختلف التصحيح (قوله ومن كل نال حرفا) تكرار مع ما يأتي متناوكة ذكره
هنا تنبيه على أن الاولى أن يذكره هنا اهـ حلي لانه محل تعدد ما لا يجب فيها (قوله ولا بالتهجي)
ولا تفسيده الصلاة لوجوده في القرآن ولا يجب بالكتابة بجر (قوله لو كان السامع في صلته) اما ما
أومأ وما اهـ حلي (قوله كما مر) في قوله ولو تلا المؤمن لم يسجد أصلا (قوله على التراخي) لان دلائل الوجوب
مطلقة عن تعيين الوقت فيجب في جزء من الوقت غير عين وتعيين ذلك بتعيينه فعلا وانما يتضيق عليه الوجوب
في آخر عمره كما في سائر الواجبات الموسعة بجر (قوله على المختار) وهو قول محمد ورواية عن الامام رضي الله
تعالى عنه حلي عن الامداد (قوله تنزيها) لان الواكيات تحريرية لكان وجوبها على الفور وليس كذلك بجر
(قوله ويكون مؤثرا) هذا على المختار المتقدم وعند أبي يوسف على الفور وتظهرثرة الخلاف في الاثم
وعدمه حتى لو اذاعها بعد مدة كان مؤثرا تنافا لا قاضيا كذا في التهر وفيه نظر بل الظاهر على قول أبي يوسف
أن يكون قاضيا لانه الظاهر من الفورية (قوله وتسقط بالحضر) أي العارض في الصلاة حلي وشعوه
في الهندية وما في أبي السعود عن الحائنة حيث قال وصرح حوا بأنهم لو أخرتها حتى حاضت تسقط فعدمه ول على
هذا (قوله والردة) فيه أن وقتها العمر وما بقي وقته لا يسقط عنه اذا سلم كالحج وكاسلامه في الوقت وان أدى
صلاته قبل الردة فليأتها وأجاب بعض الخذاق بأن السبب في الصلاة قد تحقق بهذا السلام ولا كذلك سجود
التلاوة وكذلك تعتبر القدرة على الزاد والراحلة في الحج بعد السلام (قوله فعلى الفور) جواب شرط مقتدر
تقديره فان كانت صلوة فعلى الفور اهـ حلي واذا أخرها حتى طالت القراءة صارت قضاء لانها لما وجبت بما هو
من أفعال الصلاة وهو القراءة التحقت بأفعال الصلاة وصارت جزءا من أجزائها واذا التحقت وجب ادائها
مضيها كسائر الصلاة نهر عن البدائع وبذلك لم يرد ما نقله أبو السعود عن الشربلالي من قوله ويجوز أن يقال
يجب الصلاة موسعا بالنسبة لمحلها كالوئلا في أول صلاته وسجدها في آخرها اهـ وفي قوله اذا أخرها حتى
طالت القراءة صارت قضاء الخ نظر لانه لو أخر القراءة عن محلها ولو على القول بفرضيتها في الاولين لا يمكن

ولو قصر جنونه فكان يؤا ويله أو أقل
تلزمه تلا أو سمع وان أكثر لا تلزمه بل تلزم
من سمعه على ما حذر من خسرو لكن جزم
الشربلالي باختلاف الرواية وتقول
الوجوب بالسماع من المجنون حلي
الصغرى والجمهورية قلت وبه جزم
(لا) يجب (بسماعه من الصدى أو الطير)
ومن كل نال حرفا ولا بالتهجي أشباه (ولا)
من (المؤتم) كان السامع (في صلته) أي
صلاة المؤتم بخلاف الخارج كما مر (وهي
على التراخي) على المختار وبكره تأخيرها
تنزيها وبكره أن يسجد عددا عليه بلا
تعيين ويكون مؤثرا وتسقط بالحضر والردة
(ان لم تكن صلوة) فعلى الفور أصبر ورثها
جزأ منها فإثم تنأخيرها

المشايخ وقال قبله وأكثر المشايخ لم يشذروا الطول القراءة شيئا فكان الظاهر أنهم قوضوا ذلك إلى رأي الجمهور
 فإذا طالت القراءة لم يجز الركوع وان نواه عنها وكذا السجدة الصليبية لأنها صارت ديناً لوجوبهم مضيقاً والدين
 يقضي بحاله لا بما عليه والركوع والسجود عليه فلا يتأذى بهما الدين (قوله على الرابع) وقيل لأحاجة إلى التبعة
 عند الفور وجهه القهستاني رواية عن محمد اهـ - حلي - والظاهر أنه لا بد من نيته ركوع الصلاة أيضاً ولا كان
 للتلاوة فقط لأنها تؤدي بركوع فيها فليجوز ويمكن أن يقال إن محل تبيينه للتلاوة فقط إذا لم تكن السجدة فورية
 (قوله ولو نواه في ركوعه) أي عقب التلاوة حلي عن الجبر (قوله لم يجزه) أي لم ينبـ سجود المؤتم عنها لأن
 الإمام لما نواه في الركوع تبييناً لها وقيل يجزيه كما في القهستاني (قوله ويسجد) أي المؤتم إذا سلم ويعلم ذلك
 بإخبار الإمام قبل أن يتكلم المؤتم أو يخرج من المسجد اهـ حلي (قوله ولو تركها) أي القعدة حلي (قوله
 فسدت صلاته) لأن التلاوة ترفع القعدة فلا يلزم بعدها لفات فرض من فرائض الصلاة (قوله وينبغي حله) أي
 ما في القعدة من قوله ويسجد إذا سلم إلى آخره على الجهرية وأما في السرية فلا يتأذى أن يسجد لأنه لا يعلم أن إمامه
 قرأ آية التلاوة ويرد عليه أنه يمكن أن يخبره الإمام بعد السلام قبل تكلم المقتدي وخروجه من المسجد أنه قرأها
 ونواه في الركوع فيجب على المقتدي أن يسجد ثم اعلم أن السجود لها استقلالاً ولو كانت بقرب الركوع أفضل
 حيث كانت القراءة جهرية لأنه لا بد من العلم بالماضي ولا الباطن في تلاوته فيعلمون أنها سجدة التلاوة وأما إذا
 كانت القراءة سرية فينبغي أن ينويها في السجود لأنه لو سجد لها لاقتن الجماعة فإن من رآه بما يظن أنه سجد
 للصلاة ناسياً للركوع ومن لا يره بما يظن أنه ركع فركع فإذا نواه في السجود سلم من المحذورين حلي بإيضاح
 (قوله نعم) استدراك على قوله لم يجزه يعني أن عدم الاجزاء للمؤتم فيما إذا نواه الإمام في الركوع أما إذا لم ينوها
 فيه بأن نواه في سجوده أو لم ينوها فلا شيء على المؤتم نواهاً اهـ لا اهـ حلي (قوله لها) الأولى حذفه لأنه أما
 أن يتعلق بركع أو يسجد أو بهما لا جاز أن يتعلق بركع لأنه غير عبارة القنية ولا يملكها لأنه إذا ركع لها تأدت بالركوع
 فنيتها في السجود لغو فترجع إلى عبارة القنية فتعين أن يكون متعلقاً بسجدة فقط لكن فيه قصور فانه على
 هذا التقدير يستفاد منه أن الاجزاء مخصوص بما إذا نواه الإمام في السجود وقد علمت أنه لا فرق بين أن ينويها
 في السجود أو لا اهـ حلي (قوله فوراً) أي بعد قراءة آية أو آيتين أو ثلاث قال الحلي - والأولى حذفه لأنه
 موضوع المسئلة (قوله ناب) أي ناب سجود المقتدي عن سجود التلاوة تبعاً لسجود إمامه (قوله بلانية) متعلق
 بناب أي سواء نوى المقتدي بسجوده التلاوة أم لا اهـ حلي (قوله ولو سجد لها) هذا هو الموافق لعبارة الجبر
 وفي بعض النسخ ولوركع لها وهو تحريف من النسخ اهـ حلي (قوله لأنه انفرد بركعة) فسجدة للتلاوة وسجدة
 قبلت بها الركعة (قوله المهلي) سواء كان إماماً أم مؤتماً أم منفرداً حلي (قوله من غيره) أراد بالغير من ليس معه
 في الصلاة سواء كان إماماً غير إمامه أو مؤتماً بذلك الإمام أو منفرداً أو غير متصل أصلاً اهـ حلي (قوله لم يسجد
 فيها) فإن قيل يجب أن يسجد لها قبل الفراغ لأن سبب الوجوب السماع وقد وجد في الصلاة قلنا نعم وجد فيها لكنه
 حصل بناء على التلاوة والتلاوة حصلت خارج الصلاة فتؤدي خارجها بخلافه والنتيجة أن سبب
 السماع لا التلاوة والجواب بعكسه (قوله لأنها غير صلاتية) فادخلها في الصلاة منهي عنه لأن المصلي عند
 اشتغاله بسجدة التلاوة كان مأموراً بإتمام ركن هو فيه أو بالانتقال إلى ركن آخر فيكون منهي عن هذه السجدة
 جهر (قوله لسماعها من غير محبور) أما إذا سمعها من محبور أو كثرتم فإن كان في صلاته لا يسجد ولا يسجد لها
 لأن الجبر ثبت لمعينين فلا يبعد وهم (قوله لأنها ناقصة للشيء) لأنكم التلاوة مؤخر إلى ما بعد الفراغ
 من الصلاة فلا تصير سبباً للاحقة فلا يجوز تقديمه على سببه بخلاف ما لو تلاها في الأوقات المكروهة حيث
 يجوز أدائها فيها وإن كانت ناقصة لتحقيق السبب للعالم اهـ جهر (قوله لما تم) من أنه ناقص فلا يتأذى به
 الكامل (قوله غير المؤتم) صادق بالإمام والمنفرد واحترزه عن المؤتم فإنه يسجد لها بعد الصلاة ولا تصير
 صلاتية لأن التي تلاها لا يعتبها فلا تتبع الخارجية اهـ حلي (قوله ولو بعد سماعها) اعلم أنه إذا قرأها
 فإن كانت تلاوتها سابقة على سماعها وسجد لها اجزأت عنهما في ظاهر الرواية لأن التلاوة الأولى من أعمال
 الصلاة والثانية لا تحصلت الثانية فكرر الأولى من حيث الأصل والأولى باقية فجعل وصف الأولى للثانية
 فصارت من الصلاة فيمكن بسجدة واحدة وان سمعها من أجنبي ثم تلاها المصلي وسجد لها ففيه روايتان وجزم

(ان نواه) أي كون الركوع لسجود التلاوة
 على الرابع (و) تؤدي (بسجودها كذلك)
 أي على الفور (وان لم ينو) بالاجماع
 ولو نواه في ركوعه ولم ينو المؤتم لم يجزه
 ويسجد إذا سلم الإمام وبعد القعدة وينبغي حله على
 فسدت صلاته كذا في القنية وينبغي حله على
 الجهرية ثم لو ركع وسجد لها فلهذا الباب بلانية
 ولو سجد لها فقامت القوم أنه سجد بركعة
 رفضه وسجد لها ومن ركع وسجد بسجدة
 ابرأته عنها ومن ركع وسجد بسجدة
 فسدت صلاته لأنه انفرد بركعة فاقصة
 (ولو سمع المهلي) السجدة (من غيره) لم يسجد
 فيها) لأنها غير صلاتية (بل) يسجد (بعدها)
 لسماعها من غير محبور (ولو سجد فيها
 لم يجزه) لأنها ناقصة للشيء فلا يتأذى بها
 الكامل (واعاده) أي السجود لما لا إذا
 تلاها المهلي غير المؤتم ولو بعد سماعها اجزأت

في السراج بأنه لا يبعد ما هـ بحر (قوله الا اذا تابع المصلي) صادق بالامام والمؤتم والمنفرد وقوله المتابعة غير امامه يختص بالمؤتم فالاولى أن يقول المتابعة غير امامه ان كان مقتديا ولا اقتداء في محل الانفراد ان كان منفردا او اماما لان الامام في حكم المنفرد هـ حلي وفيه أن هذه المتابعة ليست اقتداء اتماما هي موافقة بدليل أنه يجوز متابعة المرأة فيها والتقدم على التالي فلم يقل بالغائها ككونها دون الركعة فتأمل (قوله ولا تجزيه عما سمع) لان هذا الاداء منهي عنه فلا ينوب عن الكامل ولانه فسد بتعالا فرض (قوله ثم دخل في الصلاة) أفاد بهم الترتيب بين هاتين التلاوتين فلو كان بعكس هذا بأن قرأها في الصلاة أولا ثم سلم فأعادها في مكانه ذكر في كتاب الصلاة أنه يلزمه اخرى لان التلاوة في الصلاة لا وجود لها للاحقة ولا حكا والموجود هو الذي يستتبع دون المعدوم وذكر في النواذر أنه لا يلزمه ووفق المرحي بينهما يحمل الاول على ما اذا أعادها بعد الكلام وحل الثاني على ما اذا كان قبله وجمع التوفيق في المحيط قاله صاحب البحر (قوله فتلاها فيها) الاصرح فأعادها فيها ليفيد أن التلاوة ثانيا هي الاولى (قوله وجد اخرى) لان الصلوة اقوى فلا تكون تبعا للاضغاف بحر (قوله فتستتبع غيرها) وسبق الخارجية عن الصلوة غير مانع من جعلها تابعة لها لان مبنى سجود التلاوة على التداخل وهو تداخل في السبب فتنبؤ الواحدة عما قبلها وعما بعدها أبو السعود وانما أفرد هذه المسئلة بالذكرة مع دخولها تحت قوله كن كررها في مجلس لان في مجلسين لخالفتهما في أنه اذا سجد الخارجية لا يكتفي عن الصلوة بخلاف ما اذا لم تكن صلاتية وسجد الاولى ثم أعاد فان السجدة السابقة تكني انتهى حلي (قوله وان اختلف المجلس) تبع فيه صاحب النهر والبدائع وفي الدرر نفوه وفي البحر اشتراط اتحاد المجلس فان تبدل مجلس التلاوة مع مجلس الصلاة فلكل سجدة وسبق مذاق الزياي وفي الشرب لا لية قوله أي صاحب الدرر وان لم يتعد المجلس أي كمالا لا مجلس التلاوة غير مجلس الصلاة وأما على الظاهر فالمجلس متحد حقيقة وكما أمانة بقية قطاها لشرع وفي مكانه وهو على قلبه لا يمتد في المجلس وأما كمالا لا التلاوتين من جنس واحد من حيث ان كلاهما عبادة بخلاف في والكل ولولا يتحد حقيقة أو يتبدل كما يعمل غير الصلاة لا تجزيه سجدة الصلاة عما وجب قبلها هـ حلي وأبو السعود (قوله سقطتا) كذا في نسخ وفي نسخ سقطا ووجهه أن الخارجية أخذت حكم الصلوة فمقتات تعالها هـ حلي (قوله في الاصح) وعلى رواية النواذر لانسطة الخارجية لان الصلوة ما استتبعها على هذه الرواية شرب لا لية (قوله ولو كررها في مجلسين) اعلم أن المجلس قد يختلف حقيقة وقد يختلف حكما والاختلاف حقيقة قد يتحد حكما كما اذا انتقل في المسجد من غير كان او كبيرا وفي البيت والدار من زاوية الى اخرى فانه لا يتكرر الوجوب الا اذا كانت الدار كبيرة وفي كل موضع يصح الاقتداء بجعل المكان واحدا ذكره قاضي خان وأما في غير المسجد والدار فذكر في شرح تلخيص الجامع اذا مشى خطوة أو خطوتين لا يختلف المجلس واذا مشى ثلاث خطوات يختلف وقيل يختلف بمشي خطوتين والاول هو المشهور وأما المختلف حكما فكذا اذا اشتغل بفعل آخر كركب كما اذا شرع بعد التلاوة في عقد الشكاح أو البيع أو الشراء أو كل كثيرا والنوم مضطجعا ثم تلاها اخرى يتكرر الوجوب بخلاف ما اذا كان العمل قليلا كما اذا اكل لقمة أو قمتين أو قام أو قعد أو اشتغل بالتسبيح والتكبير فانه لا يتكرر الوجوب وانما جعل أمثال هذه في الخيرة من قبل اختلاف المجلس لانه دليل الاعراض جوى عن البرجذري (قوله بل كفته واحدة) الاصل فيه ما روى أن جبريل عليه السلام كان ينزل بالوحى فيقرأ آية السجدة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله يسمع ثم يقرأ على أصحابه وكان لا يسجد الا مرة واحدة وهو مروي عن عذرة من الصحابة ولان المجلس جامع للمنفردات ولان في ايجاب السجدة لكل تلاوة حرجا خصوصا على المعلمين والمتعلمين وهو منقح بالنص (قوله التأخير احوط) لان بعضهم قال ان التداخل فيها في الحكم لا في السبب حتى لو سجد للتلاوة ثم أعادها لزمته اخرى كذا الشرب والزنافة في المجتبى (قوله بشرط انحصار الآية) أما لو قرأ القرآن كله في مجلس واحد لزمه اربع عشرة سجدة لان المجلس لا يجعل الكلمات المختلفة الجنس بمنزلة كلام واحد كن يقرأ لسان بالقرء درهم ولا آخر بمائة دينار واعبده بالحق لا يجعل المجلس الواحد الكل اقرارا واحدا (قوله وهو تداخل الخ) أي عدم التكرار المفهوم من قوله وفي مجلس واحد لا تتكرر هذا بالنظر الى المصنف وأما بالنظر الى الشرح فيعود الى التداخل (قوله فتكون الواحدة سببا) لا يحسن تفريعه على ما قبله فتأمل

(دونها) أي الصلاة لان زيادة مادون الركعة لا يفسد الا اذا تابع المصلي التالي فتفسد المتابعة غير امامه ولا تجزيه عما سمع تجنبين وغيره (واذا تلاها في غير الصلاة فسجد بها ثم دخل في الصلاة فتلاها) فيها (سجد اخرى) ولو لم يسجد أولا كفته واحدة وان اختلف المجلس ولو لم يسجد في الصلاة سقطتا في الاصح وانهم كما مر (ولو كررها في مجلسين تكررت وفي مجلس واحد لا) تتكرر بل كفته واحدة وفعلها بعد الاولى اولى قبة وفي البحر التأخير احوط والاصل أن بينها على التداخل دفعا للخرج بشرط انحصار الآية والمجلس (وهو تداخل في السبب) بأن يجعل الكل تلاوة واحدة فتكون الواحدة سببا والباقي تعالها

وقوله لان تركها) على المحذوف تقديره وانما نقل انه تدخل في الحكم مع وجود السبب لان ترك العبادة
الى آخره (قوله قد اخلت السجدة) كلامه يفيد ان المراد بالحكم المحكوم عليه بالوجوب (قوله وهو ينزح
بواحدة) أي بمقربة واحدة (قوله فيحصل المقصود) وهو الانزجار بخلاف العبادة فان المقصود منها تعظيم
المعبود وهو مطالب به دائما (قوله والكريم يعفو) أشار به الى أن حكم الآخرة كالدنيا فلا يؤخذ بما زاد على
العقوبة الواحدة ان شاء الله تعالى (قوله وأفاد الفرق) وجه الفرق انه لما جعلنا الاولى سببا والباقي تبعها لها
مكانا ايضا جدد سبب بخلافه في الثاني فان الاسباب فيه على حالها فلا بد من السجود بعد تعلم
الاسباب حلبي (قوله حتى لو زنى الخ) بخلاف حد القذف اذا أقيم مرة ثم قذفه مرارا لم يحتل القذف ان دفع
بالاول اظهر كذبه بجر (قوله ذاهبا وآييا) أما اذا كان يدبر السدى على الدائرة وهو جالس في مكان
واحد فلا يتكرر الوجوب بجر (قوله وانتقاله من غصن الى آخر) الغصن ما تشعب على ساق الشجرة وقاعها
وغلاظها أو المصير منها فاموس وسواء كان قريبا أو بعيدا على الصحيح وفي الواقع الحاسية رجل تلا آية
السجدة على غصن شجرة ثم انتقل الى غصن آخر فأعادها ان كان يمكنه الانتقال بدون نزول من الاول كفته
سجدة واحدة لان المجلس متحد وان كان لا يمكنه الانتقال الا بالنزول من الاول سجدة سجدتين لان المجلس
غير متحد اه وهذا ما أفق به شمس الائمة الحلواني وغيره من الائمة شلبي في حاشية الزيلعي (قوله أو حوض)
أي كبير أما الحوض متداني الاطراف كالمسجد يكفي فيه واحدة فأفاده القهستاني وانظر لو كان السدى
أو الشجرة أو الحوض في المسجد هل يتبدل أولا نظرا الى اتحاد البقعة (قوله للمجلس) أي في حق التالي (قوله
أو الآية) أي في حق السامع اه شرح الملقى (قوله بخلاف زوايا مسجد) ولو كبر على المعقد (قوله بيت)
ولو كان دار السلطان عند أبي يوسف خلافا لمحمد وعليه يخرج قوله في الهر الا اذا كان كبريا كدار السلطان
(قوله وسفينة سائرة) لان سيره اغبره مضاف اليه قال تعالى وجرى بهم درر والواقفة بالطريق الاولى (قوله
كأكل لقمتين) ومشي خطوتين وتكلم بكلمتين (قوله وقيام) بخلاف ما اذا نام مضطجعا أو باع أو أرضعت صبيا
فان المجلس يتبدل (قوله وكذا دابة) أي سائرة حلبي (قوله لان الصلاة تجمع الاماكن) اذا الحكم بصحة الصلاة
دليل اتحاد المكان وهذا اذا كان في ركعة واحدة وأما اذا كررها في ركعتين فالقياس أن تكفيه واحدة
وهو قول أبي يوسف الا خبر وفي الاستحسان يلزمه لكل تلاوة سجدة وهو قول محمد وأبي يوسف الاول ولو سمعها
المصلي الرأكب من رجل ثم سارت الدابة ثم سمعها ثانيا عليه سجدة ثان هو الصحيح لانها ليست بصلوية ولو سارت
الدابة ثم نزل قلالا آخر يلزمه أخرى بجر عن المبط (قوله ولو لم يصل تتكرر) لأن سيره مضاف اليه حتى يجب
عليه ضمان ما اطلقت حلبي عن الدور (قوله كما تتكرر) أي على السامع دون التالي وفي عكسه عكسه (قوله
وغلامه) مراده ما يعم الخنز (قوله تتكرر على الغلام) امتد المجلس في حقه بخلاف الرأكب فان الصلاة تجمع
المفرق (قوله على الملقى به) راجع الى صورة العكس فقط واحتزبه عن قول صاحب الكافي بالتمسك بكرر على
السامع في صورة العكس اه حلبي (قوله وهذا يفيد الخ) أي هذا القول بالتكرار على السامع في الاولى مع
اتحاد المجلس التلاوة وبعدم التكرار عليه في الثانية مع تبدل المجلس التلاوة يفيد ترجيح سببية السماع اذ لو كانت
التلاوة سببا لانعكس الحكم في حق السامع فيصير كالتالي وهو أحد قوانين وثمة ثم أن حافظ الدين اختار أن
السماع شرط وهو المختار واجاب عن تكذرها على السامع دون التالي بأن الشرع أبطل تعدد التلاوة
المتكررة في حق التالي حكما لاتحاد مجلسه لا حقيقة ولم يظهر ذلك في حق السامع فاعتبر حقيقة التلاوة فكرر
الوجوب واختار في الثانية تكرره عليه ايضا اعتبارا بالمجلس التلاوة وعليه فلا اشكال وعلى الصحيح من عدم
التكرار عليه يمكن أن يجاب بأن السبب في حقه وان تعدد لكن الشرع أبطل تعدده حكما نظرا لاتحاد مجلسه
كالو تلبسه اه حلبي (قوله وأما الصلاة على الرسول) في القهستاني اعلم أن تكرار اسم نبي من الانبياء
في حكم الصلاة عليه مثل تكرار الآية في السجدة اه وفيه أن الدليل الوارد بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم
خاص في ابن جاء التعميم (قوله فكذلك عند المتقدمين) قياسا على آية السجدة (قوله اذا تدخل في حقوق
العباد) وهو جفاه كما ورد في الحديث وقد منازجته بجر (قوله فالاصح انه ان زاد الخ) وقيل مراد بقليل
الى العشر وقيل كلعطس اه حلبي (قوله لا يشمت) لما روى عن عمر رضي الله تعالى عنه انه قال لعاطس

وهو النبي بالعبادة لان تركها مع وجود سببها
شنيع (لا) تدخل (في الحكم) بأن يجعل
كل تلاوة سببا للسجدة قد اخلت السجدة
فأكتفى بواحدة لانه أبقى بالعقوبة لانها
للزجر وهو ينزح بواحدة فيحصل المقصود
والكريم يعفو مع قيام سبب العقوبة وأفاد
الفرق بقوله (قنوب الواحدة) في تدخل
السبب (عاقبها) لا عاقبها حتى لو زنى فخذ
في تدخل الحكم (واحدة النوب)
ثم زنى في المجلس حد ثانيا (واحدة النوب)
ذاهبا وآييا (وانتقاله من غصن) شجرة
(الى) غصن (آخر) بجر (فوجب) سجدة
ببديل (المجلس أو الآية) بخلاف زوايا مسجد
أو سجدات (أخرى) بخلاف زوايا مسجد
وبيت وسفينة سائرة وفعل قليل كالمجلس
للمتقين وقيام ورد سلام وكذا دابة يصلي عليها
لان الصلاة تجمع الاماكن ولو لم يصل تتكرر
(كما) تتكرر (لو تبدل مجلس سامع دون فال)
حتى لو تكرر هار ككبار على (لا) تتكرر
تكرر على السلام لا الرأكب (لا) تتكرر
(في عكسه) وهو تبدل مجلس التالي دون
السامع على الملقى به وهذا يفيد ترجيح
سببية السماع وأما الصلاة على الرسول
فكذلك عند المتقدمين وقال المتأخرون
تكرر اذا تدخل في حقوق العباد وأما
العطاس فالاصح انه ان زاد على الثلاث
لا يشمت خلاصه

في مجلسه بعد الثلاث ثم فاشترط من كرم انتهى وظاهره ولو حصل فاصل في المجلس (قوله لان فيه قطع الخ)
 ولا يشبه الاستسكان منها بجر ولا في جرح شيء من القرآن وذلك ليس من أعمال المسلمين ذكره محمد
 في الجامع الصغير ولانه قرار من السجدة وذلك ليس من أخلاق المؤمنين نهر (قوله وتغير تأليفه) عطف
 تفسيره حلي (قوله مأمورية) قال الله تعالى فاذا قرأناه فاتبع قرآنه أي تأليفه بجر (قوله ومفاده) هو
 لصاحب النهرو وهو منقول عن البدائع (قوله لا يكره عكسه) أي يكره بما يكره تنزيها بدليل قوله ونذب الخ
 حلي ثم عدم الكراهة في غير الصلاة أما في الفكر وهو متناهي (قوله قبلها أو بعدها) أو آية قبلها أو آية بعدها كما
 تدل عليه عبارة الخاتمة (قوله لا دفع وهم التفضيل) ولانه أبلغ في اظهار الامحازة متناهي (قوله باستتماله على
 صفات) فالفضيلة باعتبار المذكور لا باعتبار من حيث هو قرآن بجر (قوله غير متبهي للسجود) بأن كان
 محدثا أو علم أنه يشق عليهم أداء السجدة وينبغي أنه إذا لم يعلم به اللهم أن يحقها لانه لو جهل به صار موجبا عليهم
 شيئا رجايت كما لو نفي أدائه فيه موز في العصية بجر (قوله والراجح الوجوب) وفي المنع الاصح عدم الوجوب
 لعدم وجود الشرط وهو الجماع أو السبب بناء على أنه سبب في حق السامع اهـ (قوله من كل واحد حرفا)
 لما تقدم أن الموجب للسجدة تلاوة أو أكثر الآية مع حرف السجدة والظاهر أن المراد بالحرف الكلمة ويكون
 الحرف الحقيقي مفهوما بالاول اهـ حلي ولو قرأ الحرف الذي يسجد فيه وحده لا يسجد الا أن يقرأ أكثر آية
 السجدة بجر السجدة (قوله فقد أفاد) أي صاحب الخاتمة بتعليقه (قوله مهمة لكل مهمة) أي فائدة ينبغي
 أن يهتم بها الكل مهمة أي لكل أمر موقع في الهم أو لكل أمر يهتم به تحصيل أو إزالة (قوله أهمه) يأتي ثلاثا
 ورباعيا (قوله ويحتمل أن يسجد الخ) هو الاول لما تقدم أن تأخيرها مكره وتنزيها ولدفع اشكال الكمال
 بأن فيه تغيير نظم القرآن لان السجود فاصل (قوله وهو غير مكره) ما تقدم أنه يندب ضم آية أو آيتين معها
 يفيد أن أرادها خلاف الاول فيضم معها آية أو آيتين أفاده الحلي قلت كونه خلاف الاول ليس متفقاً
 عليه لم يثبت الجرح لو قرأ آية السجدة من بين السورة لم يضر ذلك لانها من القرآن وقراءة ما هو من القرآن طاعة
 كقراءة سور من بين النور (قوله وسجدة الشكر) الاولى تأخير الكلام عليها بعد الكلام على سجدة التلاوة
 (قوله مستحبة) أي عندهما حلي (قوله به يفتي) مقابله قول الامام بكراهتها اهـ حلي وفي فروق الاشياء
 قال سجدة الشكر جائزة عند الامام رحمه الله تعالى لا واجبة وهو معنى ما روى عنه أنها ليست مشروعة أي
 وجوباً وفي القاعدة الاولى من الاشياء والمعتقد أن الخلاف في سنيتها لا في الجواز شرعياً لاجل صورته أن من
 تجددت عليه نعمة ظاهرة أو رزقه الله تعالى ولداً أو مالا أو وجد ضالة أو اندفعت عنه نقمة أو شفي له مريض
 أو قدم له غائب يستحب أن يفعلها كسجدة التلاوة وأما إذا سجد بغيب سبب فليس بقربة ولا مكره هندية
 (قوله لكنها) أي سجدة الشكر الخ هذا لا يظهر الا في الاعتياد والمداومة وسجدة الشكر ليست كذلك والذي أفاده
 في شرح الملتقى أن هذه مسئلة أخرى وهو أولى وعبارته والفتوى على أن سجدة الشكر جائزة بل مستحبة
 لا واجبة ولا مكره وما يفعل عقب الصلاة فمكره (قوله يؤدى اليه) أي الى ما ذكر من اعتقاد السنية
 أو الوجوب (قوله فمكره) الظاهر أنها التحريمية لانه يدخل في الدين ما ليس منه (قوله أن يقرأها) أي آية
 السجدة حلي (قوله في مخالفة) للتبليس على من معه (قوله ونحو جعة) من كل ما يؤدى لجمع عظيم ولو مكتوبة
 غيرها حلي (قوله الا أن تكون بحيث تؤدى الخ) بأن لا يفصل أربع آيات بين آيتها والركوع وينبغي أن لا ينويها
 في الركوع لما فيه من المذور المتقدم عن القنية اهـ حلي وهو عدم نية المقتدى لها فيطالب بأدائها بعد
 سلام الامام وإعادة القعدة (قوله سجد) أي على الارض ان لم يتمكن من السجود على المنبر ذكره ابن حجر
 في شرح البخاري وقواعد فالاتاها اهـ شرح الملتقى وتقدم عن الفتح من رواية الامام أنه ينزل الى الارض
 من غير تفصيل وهو الذي ينبغي التعويل عليه

• (باب صلاة المسافر) •

نقل القسطلاني في شرح البخاري عن تفسير الثعلبي قال ابن عباس أول صلاة قصرت صلاة العصر قصرها
 النبي صلى الله عليه وسلم بمسكان في غزوة أعمار اهـ وقد اشرح صلاة لانها المقصودة من الباب والفسخ
 لغة قطع المسافة من غير تقدير والمراد سفر خاص وهو الذي تنغير به الاحكام من قصر الصلاة وإباحة القطع

(وكره ترك آية خفية وقراءة باقي السورة) لان
 فيه قطع نظم القرآن وتغيير تأليفه واتباع
 النظم والتأليف مأمورية بدائع ومفاده أن
 الكراهة تحريمية (لا يكره) عكسه (و) لكن
 يندب ضم آية أو آيتين اليها قبلها أو بعدها
 لدفع وهم التفضيل إذا لكل من حيث أنه
 كلام الله في رتبة وان كان لبعضها زيادة فضيلة
 باستتماله على صفات الله تعالى واستحسن
 اخفاؤها من سامع غير متبهي للسجود
 واختلف التصحيح في وجوبه على متبائل
 بعمل ولم يسمها والراجح الوجوب زجره
 عن تركها عن كلام الله فنزل سامعاً لانه
 بعرضه الخ (ولو مع آية سجدة) من قوم
 (من كل واحد) منهم (حرفاً لم يسجد) لانه
 لم يسمها من نال خاتمة فقد أفاد أن اتحاد
 التالي شرط مهمة لكل مهمة في الكفاي
 قبل من قرأ أي السجدة كلها في مجلس
 وسجد لكل منها كفاه الله ما أهمه وظاهره
 أنه يقرأها أولاً ثم يسجد ويحتمل أن يسجد
 لكل بعد قراءتها وهو غير مكره وسجدة
 الشكر مستحبة به يفتي لكنها تكرر بعد الصلاة
 لان الجهلة يعتقدونها سنة أو واجبة وكل
 مباح يؤدى اليه فمكره ويكره للامام أن
 يقرأها في مخالفة ونحو جعة وسجد الا أن
 تكون بحيث تؤدى بركوع الصلاة
 أو سجودها ولو تلا على التسبيل وسجد
 السامعون
 (باب صلاة المسافر)

واستد امددة المسح الى ثلاثة أيام وسقوط وجوب الجمعة والعيد والاضحية وحرمة الخروج على الحرم من غير
 محرم أبو السعود عن العناية (قوله من إضافة الشيء) وهو لفظ الصلاة (قوله الى شرطه) وهو المسافر فانه يشترط
 للصلاة المحصورة المعقولة الباب وهي المقصورة اه حلي وفيه أن الشرط السفر لا المسافر أبو السعود عن
 الجوى (قوله أو محله) فان المسافر محل لها وان شئت قلت من إضافة الفعل الى قاعله لأن محله فاعل محلي
 ولا عكس أفاده الحلي (قوله ولا يخفى) شروع في وجه تأخير عن التلاوة ويعلم منه المناسبة وهي العروص
 في كل (قوله هو عبادة) أي الإيعاز رياء أو جمعة كذا في البصر (قوله الإيعاز) كالجمعة والجهاد فانه حينئذ
 يكون عبادة وقد يكون معصية فالأصل في التلاوة العبادة والأصل في السفر الإباحة والعبادة أشرف وإلى ذلك
 أشار بقوله فلذا آخر (قوله لانه يسفر) بفتح اليا من الثلاثي وما في إيضاح المفصل أنه لم يحن منه فعل ثلاثي
 بمعنى فقد رده كلام الجوهري واليهي قهستاني (قوله من أخلاق الرجال) أولانه يسفر عن وجه الأرض أي
 يكشف وعليهما فالباقة بمعنى أصل القمل ويجوز أن تكون المبالغة على بابها باعتبار أن السفر لا يكون إلا من
 اثنين فأكثر غابا عن كل منهما يسفر عن أخلاق صاحبه أو أنه يكشف للأرض وهي تكشف له اه حلي
 (قوله من خرج) يشمل الكافر إذا أسلم على المختار وقوله من عمارة الخ الأولى أن يتدله بيوت ليشمل الاضية وبه
 عبر في نور الإيضاح فان المعبر في حق أهلها بما جاوزتها اه حلي (قوله موضع إقامته) يدخل فيه ربه وهو
 ما حول المدينة من بيوت ومساكن ويقال لحريم المسجد ربه أيضا وصح قاضي خان أنه لا بد من مجاوزة
 القرية المتصلة برض المصر بخلاف القرية المتصلة بفناء المصر فانه يتبرمج بمجاوزة الفناء لا القرية بجر (قوله من
 جانب خروجه) فان كان من جهته محلة منفصلة عن المصر وفي القديم كانت متصلة بالمصر لا يقصر الصلاة حتى
 يجاوز تلك المحلة بجر عن الخلاصة ولا يشترط مجاوزة البساتين ولو متصلة بالعمران ولو كان أهل البلد يخرجون
 إليها في أكثر السنة أبو السعود (قوله وفي الخاتمة الخ) حاصل ما تحرر من كلام الشربلالي في رسالته تحفة
 أعيان الفنا بجمعة الجمعة والعيد في الفنا ومن امداد الفنا وغيره أنه اذا كان في جانب خروجه جبل أو بحر
 أو مزارع متصل كل منها بالعمران قصر بجر بمجاوزة العمران وعليه يحمل قول المتن وغيره من خرج من
 بيوت مقامه واذا كان في جانب خروجه ربه وهو ما حول المدينة من بيوت ومساكن لا بد من مجاوزة أيضا
 ومن مجاوزة القرية المتصلة به واذا كان في جانب خروجه فناء وهو المكان المعلق لمصالح البلد كركض
 الدواب ودفن الموقى والقاء التراب فهو على ما قاله الشارح من الشرايين بخلاف الجمعة حيث تصح في الفناء قرب
 أو بعد فصل بمرار أو لا لأن الجمعة من مصالح البلد بخلاف السفر كما حققه الشربلالي في رسالته المذكورة
 حلي (قوله أقل من غلوة) ذكر في المجتبى أن قدر الغلوة ثلثمائة ذراع إلى أربع مائة وهو الأصح واذا عاد من
 سفره إلى مصره لا يتم حتى يدخل العمران بجر (قوله يشترط مجاوزته) فيشترط مجاوزة جميع القرافة بمصر لقصر
 لوجود الشرطين (قوله فاصدا) أشار به مع قوله خرج الى أنه لو خرج ولم يقصد أو قصد ولم يخرج لا يكون مسافرا
 اه حلي وأشار به الى أن النية لا بد وأن تكون قبل الصلاة ولذا قال في التجنيس اذا اقتضت الصلاة في السفينة حال
 إقامته في طرف البحر فنقلها الريح وهو في السفينة ونوى السفر يتم صلاة المقيم عند أبي يوسف خلافا لمحمد لانه
 اجتمع في هذه الصلاة ما يوجب الأربع وما يمنع فربما ما يوجب الأربع احتياطا اه (قوله ولو كافرا) صورته كافر
 خرج فاصدا مسيرة ثلاثة أيام في اثنتاهما أسلم قصر فيما بقي بخلاف العسبي اذا بلغ في اثنتاهما فانه لا يقصر حلي
 عن البحر وقيل يمتان وقيل يقصران أبو السعود (قوله بلا قصد) أي ثلاثة نامة بأن قصد بلدة بينه وبينها يومان
 للإقامة بها قلنا بلغة بده أن يذهب الى بلدة بينه وبينها يومان وهما جراحلي (قوله لم يقصر) كما مر خرج مع
 جيشه في طلب العدو ولم يعلم أين يدركهم فانهم يصلون صلاة الإقامة في الذهاب وان طالت المدة وكذا المكث
 في ذلك المكان أما في الرجوع فان مكثت مدة سفر قصر واجبر (قوله مسيرة ثلاثة أيام) المسيرة هي المسافة
 والمسافة البعد وتطلق على المكان البعيد من السوف بالفتح وهو النسم لأن الدليل في الخلافة يشم التراب ليعلم
 أنه على الطريق أو لا قهستاني عن القاموس (قوله وليساها) انما ذكرت لأنها تابعة للأيام ولا يشترط السير
 فيها بل قصد السفر فيها وان لم يسافر أفاده أبو السعود (قوله من أقصر أيام السنة) ظاهره ولو كان السفر واقعا
 في أطولها وفي القهستاني وقيل يعتبر بالأيام المعتدلة بين الطول والقصر كزمان ككون الشمس في الجبل

من إضافة الشيء الى شرطه أو محله ولا يخفى
 أن التلاوة عارض هو عبادة والسفر عارض
 مباح الإيعاز فلذا آخر (من خرج من عمارة
 من أخلاق الرجال) من جانب خروجه وان لم
 موضع إقامته) من جانب خروجه وان لم
 يجاوز من الجانب الآخر وفي الخاتمة ان كان
 بين الفناء والمصر أقل من غلوة وليس بينهما
 من رمة يشترط مجاوزته والأقلا (فاصدا)
 ولو كافر أو من طواف الدنيا بلا قصد لم يقصر
 (مسيرة ثلاثة أيام وليساها) من أقصر أيام

والميزان (قوله ولا يشترط سفر كل يوم) لا فرق بين البر والبحر أبو السعود لأن المسافر لا بد له من النزول لاستراحة نفسه ودابته فلا يشترط أن يسافر من الفجر إلى الفجر لأن الدابة لا تطيق ذلك قال آدمي أولى فالصفت مدة الاستراحة بمدة السفر ضرورة محيطة (قوله بل إلى الزوال) لأن الزوال أكثر النهار الشرعي الذي هو من الفجر إلى الغروب وهو نصف النهار القلبي الذي هو من الطلوع إلى الغروب ثم إن من الفجر إلى الزوال في أقصر أيام السنة في مصر وماساواها في العرض سبع ساعات الأربعاء مجموع الثلاثة أيام عشر وربع ساعة وربع ساعة ويختلف باختلاف البلدان في العرض ويلزم عليه أن مسافة السفر في بلغار ثلاث ساعات أو أقل لأن أقصر أيام السنة عندهم قد يكون ساعة أو أقل اه حلي قلت المشهور في بلغار أن نهارها أطول من ليالها فقد يكون نهارها ثلاثا وعشرين ساعة وهو الذي قدمه الحلبي معترضا به على الشارح فلعل هذا سبق قلم وبه يعلم أن المسافر بر أو بحر إلى زيارة العارف بالله تعالى سيدي أحمد البدوي رضي الله تعالى عنه يقصر لأن مسافته تبلغ هذا القدر وزيادة (قوله ولا يعتبر الفرائض) الفريخ اثنا عشر ألف خطوة وهو ربع البريد والميل ثلثه (قوله على المذهب) مقابله ما عن الإمام رضي الله تعالى عنه أنه يعتبر مسافة ثلاث مراحل كل مرحلة خمسة فرائض أو خمسة وثلاث أو ستة أو سبعة حلي عن القهستاني قال في البحر وأنا أنجب من قواهم في هذا وأما له بما يخالف مذهب الإمام خصوصا الخائف للنصر المبرج اه (قوله بالسبيل الوسط) وهو أن يكون بالابل ومشي الأقدام والمراد بالابل ابل القافلة ومشي الأقدام في هادون البريد وخرج بذلك سيرة البقر بجزء المجلة ونحوه لأنه أبطأ السير كما أن أسرع سير الفرس والبريد اه أبو السعود ويجزوه بطل ما للمؤلف في شرح الملتقي من اعتباره بسيرة البقر بجزء المجلة (قوله المعتادة) هي معلومة عند الناس فيرجع إليهم عند الاشتباه أفاده الشيخ زين (قوله في يومين) أو يوم كافي النهار وأطال فوصل في شهر من غير تخلل نية إقامة بموضع (قوله ولو لموضع الخ) أي فيعتبر الطريق المسلك له سهولة وصعوبة ويعتبر في البحر امتداد الرياح (قوله صلى الفرض الرباعي ركعتين) والقراءة فيها فرض فلواتم وقرأ في الآخرين ولم ينو الإقامة لم يصح بحرقه بالفرض لأنه لا قصر في الوتر والسنن وأخرج الرباعي الفجر والمغرب (قوله وجوبا) أي اقتراضا حتى لو أنه أربعاء ولم ينو إقامة ولم يقعد على رأس الركعتين فدفعه (قوله لقول ابن عباس الخ) وما روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن صلاة المسافر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم وعن ابن عباس لا تقولوا قصر فإن الذي فرضها في الحضر أربعاء فرضها في السفر ركعتين وعن ابن عمر صلاة المسافر ركعتان ومن خالف السنة كفر وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الصلاة في السفر كلمة قصر في الحضر اه قهستاني (قوله ولذا) أي لكون فرض المسافر ركعتين (قوله ليستاقصر حقيقة عندنا) ومن حكى خلافا بين الشارحين في أن القصر عندنا زينة أو رخصة فقد غلط لأن من قال رخصة عني رخصة الإسقاط وهي العزيمة وتسميتها رخصة مجاز وهذا بحيث لا يخفى على أحد قاله الكمال (قوله والا كمال ليس رخصة) فنوهم أن الكمال رخصة فقد أبعد فان الأقرب نوهم ككون القصر رخصة ترفيه كما قال الإمام الشافعي رضي الله تعالى عن الجميع والا فالأربع أصعب من الركعتين فكيف ينطبق عليها تعريف الرخصة وهو التخيير من صعوبة إلى سهولة أفاده صاحب البحر (قوله بل اسامة) سيأتي تفسيرها بالاثم ووجهها عند قوله فلواتم مسافرا اه حلي (قوله زيدت) أي ينزل الوحي عليه صلى الله عليه وسلم يوم الثلاثاء بتمام الصلاة فقال أيها الناس اقبلوا فريضة ربكم فانه قد أكلت الصلاة للمقيم فزيد في صلاة الحضر ركعتان وقيل إنها فرضت أربعاء خفف عن المسافر لخبر أن الله وضع عن المسافر الصوم ونظر الصلاة وقيل فرضت في الحضر أربعاء وفي السفر ركعتين اه أبو السعود عن شرح ألفية العراقي لما ورد (قوله لانها وتر النهار) هذا يقتضي أن المغرب من صلاة النهار وبشكل بما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام صلاة النهار عجماء أي لا يسمع فيها قراءة مصباح ولهذا قال العلامة عزمي فليست صل في التوفيق أبو السعود (قوله فلما استقر فرض الرباعية) أي سفر أو حضر بديل قوله خفف (قوله خفف الخ) هذا بظاهره يشهد للشافعي رحمه الله تعالى ويعارض حديث ابن عباس المتقدم تأمل اه أقول قد أفاد في المواهب وشرها أن الأدلة قائمة للطرفين ثم لا مانع أن يحمل التخفيف على رخصة الإسقاط على ما قدمه قال الحلبي والآية تشهد له أيضا فان لفظة لا جناح تذكر للإباحة دون الوجوب اه قلت هذا أغلبي كقوله تعالى

ولا يشترط سفر كل يوم إلى الليل بل إلى الزوال ولا يعتبر الفرائض على المذهب (بالسبيل الوسط مع الاستراحات المعتادة) حتى لو أسرع فوصل في يومين قصر ولو لموضع طريقان أحدهما مدة السفر والا ترا أقل قصر في الأول لا الثاني (صلى الفرض الرباعي ركعتين) وجوب القول ابن عباس أن الله فرض على لسان نبيكم صلاة المقيم أربعاء وفرض على الركعتين ولذا عدل المستنف من قولهم قصر لأن الركعتين ليستا قصر حقيقة عندنا بل هما تمام فرضه والا كمال ليس رخصة في حقه بل اسامة قلت وفي شروح البخاري أن الصلاة فرضت ليله الاسراء ركعتين ركعتين سفر أو حضر الا المغرب فلما هاجر عليه الصلاة والسلام وأطمان بالمدينة زيدت الا الفجر لطول القراءة فيها والمغرب لانها وتر النهار فلما استقر فرض الرباعية خفف منها في السفر عند نزول قوله تعالى فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة

فلا جناح عليه أن يعاؤف به - ما على أنه كما ذكره هو أجاب عنه في العناية بأن الله تعالى قال إن تقصر وأمن
 الصلاة أن خفتم علق القصر بالخوف وهو ليس بشرط قصر الصلاة باتفاق ولا بد من إعماله فكانت متعلقة
 بقصر الاوصاف من ترك القيام إلى القعود أو ترك الركوع والسجود إلى الإيماء بالخوف عدو وخوفه وعندنا قصر
 الاوصاف عند الخوف مباح لا واجب اهـ (قوله في السنة الرابعة) في صلاة العصر في غزوة أنمار (قوله وبهذا)
 أي بالنقل عن شروح البخاري بعد النقل عن ابن عباس اهـ حلي (قوله تجتمع الأدلة) أي الشاهدة لنا
 وللشافعي فقول ابن عباس ان صلاة المسافر كعتان الذي هو دليلنا نظر إلى ما لم يخط عليه الحال وقول
 الشافعي انه يجوز له الانعام وتكون الصلاة في حقه أربعة أقطار الزيادة بها بعد الهجرة هذا ما ظهر لي (قوله لأن القبح
 المجاور) اعلم أن قبح الشيء إما لعينه وضعا كالكفر فإن وضع اللغة وضعه لغيره في ذاته عقلا من غير توقف
 على ورود الشرع لأن قبح كفران المنعم مر كوز في العقول كما أن حسن شكره كذلك أو شرعا كبيع الحز
 لأن العقل يجوز له كما في قصة يوسف عليه الصلاة والسلام وما لغيره وضعا كصوم يوم الترقاة ليس قبيحا
 لعينه لأنه يوم كسائر الأيام وانما قبح لما فيه من الاعراض عن ضيافة الله تعالى وهو لا يقبل الانتكالك فإنه متى
 صام فيه كان معرضا وبالعكس أو مجاورا كالبيع وقت النداء فإنه ليس قبيحا لعينه وانما قبح لترك السعي
 وهو قابل للانتكالك إذ قد يوجد ترك السعي بدون البيع وبالعكس كذا في شروح المنار وما نحن فيه من
 قبيل القسم الرابع وهو المجاور لا مكان العصيان بلا سفر وبالعكس اهـ حلي (قوله حتى يدخل موضع مقامه)
 أي أو ما ألحق به كالريض أفاده القهستاني وسواء نوى الإقامة به أولا وشمل ما إذا كان في الصلاة كما إذا سبقه
 الحدث وليس عنده ماء فدخل للماء أما اللاحق إذا حدث ودخل مدره ليتوضأ لا يلزمه الانعام ولا يصبر مقبلا
 بدخول المصر بغير عن الظهيرية (قوله ان سار) قيد في قوله حتى يدخل أي انما يتم بالدخول بقيد سيرة ثلاثة
 أيام بالتقدير السابق وما في الحلبي من اعتبار المراحل فقير المذهب على ما تقدم (قوله فيتم) ولو في مفازة بغير
 (قوله لعدم استحكام السفر) بحث فيه بأن العلة في القصر مفارقة البيوت فاصدا مسيرة ثلاثة أيام وليست
 استحكال السفر ثلاثة أيام بدليل ثبوت حكم السفر بمجرد ذلك فيثبت حكمه ما لم يثبت علة حكم الإقامة وهي
 الدخول في المصر وهو بحث قوي ولما ضاق الامر على صاحب البحر قال الذي يظهر أنه لا بد من دخول المصر
 مطلقا قال صاحب النهر وأنت خبير بأن ابطال الدليل المعين لا يستلزم ابطال المدلول فليست أميل (قوله
 ولو في الصلاة) سواء كان في أولها أو وسطها أو آخرها وسواء كان منفردا أو مقتديا أو مدركا أو مسبوقا بغير
 وصادق على ما إذا كان قبل السلام واحتزبه عمالوس لم فإنه لا تصلح نية الإقامة حينئذ ولو كان عليه سهو ح
 أي إذا نواه قبله أي فيصير خارجا عن الصلاة عند الامام وأبي يوسف لأن التوقف في قولهم سلام من عليه السهو
 يخرجهم موقفا لم يمكنه أداء سجود السهو ولو عاد لا يمكنه الأداء لأنه يقع في وسط الصلاة جوي عن الوقعات
 (قوله إذا لم يخرج وقتها) فإن خرج وهو فيها فتوى الإقامة فلا يتحول فرضه إلى الرابع في حق تلك الصلاة بغير
 (قوله ولم يك لاحقا) حذف الواو من يك لاتقاء الساكنين والتون تخفيفا واحتزبه عن اللاحق فإنه إذا أدرك
 أول الصلاة والامام مسافرا حدث أو نام فاتبه بعد فراغ الامام ونوى الإقامة لم يتم لأن اللاحق في الحكم كانه
 خلف الامام فاذا فرغ الامام فقد استحكم النرض فلا يتغير في حق الامام فكذا في حق اللاحق بغير قيد حكم
 اللاحق بأن يكون بعد فراغ الامام اهـ حلي (قوله نصف شهر) يعني خمسة عشر يوما إذا الشهر ثلاثون يوما
 عند العرب والعجم كما في المقاييس فلا يشكل بأن الشهر قد يكون تسعة وعشرين يوما قهستاني (قوله حقيقة)
 راجع إلى قوله أو ينوي (قوله لما في البرازية) علة لقوله أو يك (قوله ولودخل الحاج) أي في شؤال أو قبله
 حلي (قوله لأنه كذاوى الإقامة) أقول عزمه على أن لا يخرج الاممهم وقد علم أنهم انما يخرجون بعد خمسة
 عشر يوما ليس الا عبارة عن نية الإقامة فجعله ناويا بالاحكام لا حقيقة فيه نظر أبو السعود (قوله صالح لها) محل
 هذا الشرط إذا سار ثلاثة أيام أما إذا لم يسرها قصح نيتها ولو في المفازة بغير (قوله أو صحراء دارنا) احتراز عن
 صحراء دار أهل الحرب في حكمهم حينئذ تحكم العسكر الداخل في أرضهم (قوله وهو من أهل الاخيصة) قيد
 في قوله أو صحراء دارنا فما إذا نوى الإقامة في الصحراء ولو في الاخيصة وهو ليس من أهلها فإنه يقصر بغير
 (قوله في أقل منه) ظاهره ولو بساعة واحدة وهذا شروع في محترضا متقدما (قوله أو نوى فيه) أي نوى الإقامة

وكان قصره في السنة الرابعة من الهجرة
 وبهذا تجتمع الأدلة انتهى كلامه - فاحفظ
 (ولو) كان (عاصيا بغيره) لأن القبح المجاور
 لا يعدم المشروعية (حتى يدخل موضع
 مقامه) ان سار مدة السفر (أو ينوي) ولو
 العود لعدم استحكام السفر وقتها ولم يك لاحقا
 في الصلاة إذا لم يخرج وقتها حقيقة مستلزمة كما
 (إقامة نصف شهر) حقيقة مستلزمة كما
 في البرازية وغيره ما ولودخل الموضع (بوضع)
 وسلم أنه لا يخرج الامم الإقامة (بوضع)
 شؤال أنه لا يكتفى بكونه كذاوى الإقامة أو صحراء
 واحد (صالح لها) من مصر أو قرية أو صحراء
 دارنا وهو من أهل الاخيصة (فيصل على ركعتين
 ان نوى الإقامة) في أقل منه (أي من نصف
 شهر) (أو نوى) فيه لكن في غير صالح

فلخص شهر حلي (قوله كبر) فالملاح مسافر الا عند الحسن وسيفته ليست بوطن له أبو السعود عن البحر
(قوله أو نوى فيه) أي في صالح (قوله بموضعين مستقابين) لافرق بين المصريين والقرتين والمصر والقريه بجر
(قوله ومضى) الغالب على في التدكير والمصرف حوى عن المفتاح وتكتب بالالف والياء مغرب واقتصر
في النهاية على الالف أبو السعود (قوله أيام العشر) أي عشر ذى الحجة وهو تقريبع على عدم صحة الإقامة بمكة
ومضى وأما إذا دخلها قبل العشر بحيث يتم له خمسة عشر يوما قبل الخروج صحت نية الإقامة (قوله وبعد عوده
من منى تصح) قيل ان هذه المسئلة كانت سببا لتفقه عيسى بن ابان وذلك انه ~~كان~~ كان من غولا يطلب الحديث
قال فدخل مكة في أول العشر من ذى الحجة مع صاحب لي وعزمت على الإقامة شهر فجعلت اتم الصلاة
فلقبني بعض اصحاب أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه فقال لي اخذات فالتخرج الى منى وعرفات فلما رجعت
من منى بدا لصاحبي أن يخرج وعزمت على أن اصاحبه وجهات اقصر الصلاة فقال لي صاحب أبي حنيفة
اخذات فالتخرج من مكة فالتخرج منها لانه مسافر اقلت اخطأت في مسئلة في موضعين فرحلت الى مجلس
محمد واشتغلت بالفتنة قال في البدائع وانما أوردنا هذه الحكاية ليعلم بان العلم يصير مبهمة للطلبة على طلبه
اهجر (قوله كالونوى ميته بأحدهما) ولا يتم حتى يدخل الذي نوى المبيت فيه ويجزوجه الى الموضع الآخر
لا يكون مسافرا حلي عن البحر والهندية وسواء دخله أو لم آخر (قوله أو كان أحدهما تبعالا لآخر) كالتقريه
التي قربت من المصر بحيث تسمع النداء على ما يأتي في الجمعة وفي البحر لو كان الموضعان من مصر واحد أو قرية
واحدة فلتنهما محبة لانهما متحدان حكما ألا ترى أنه لو خرج اليه مسافر لم يقصر (قوله بحيث يجب الخ)
حينية تفصيله لبعينه حلي (قوله أولم يكن مستقلا برأيه) عطف على قوله ان نوى اقل منه وصورته نوى التسابع
الإقامة ولم ينوها المتبوع أولم يدر حاله فانه لا يتم اه حلي (قوله كعبد) أي غير مكاتب حلي (تتمه) الا سير
لو انقلت من أيدي الكفار وتوطن في غار ونوى الإقامة خمسة عشر يوما لم يصير مقيما كالو علم أهل الحرب
باسلامه فهرب منهم يريد السفر ثلاثة أيام وليلاليهم لم تعتبر بته وحكم الاسير في دار الحرب حكم العبد لا تعتبر
بته والرجل الذي يبعث اليه الوالي والخليفة ليؤتيه فهو بمنزلة الاسير بجر (قوله وامرأة) أي وفيه مجمل
مهرها كما يأتي حلي (قوله ولم ينوها) ليس بقيد لما قال في البحر تاجر دخل مدينة الحاجة ونوى أن يقيم
خمس عشر يوما لقضاء تلك الحاجة لا يصير مقيما لانه متردد بين أن يقضى حاجته فيرجع وبين أن لا يرجع فيقيم
فلا تكون نيته مستقرة فاذنية الإقامة لقضاء الحاجة لا تقتر اه وقوله فاذنية الإقامة لقضاء الحاجة يفيد
انه اذا نواها لالذلك يتم (قوله على ذلك) أي الترقب (قوله كما مر) أي في مسئلة البرازية حلي (قوله أو حاصر
حمنافيا) أشار به الى أنه لا فرق في المحاصرة بين أن تكون للمدينة أو الحصن بعد ما دخلوا المدينة كما في البحر
ومثل ذلك لو كانت المحاصرة للمصر على سطح البحر فان لسطح البحر حكم دار الحرب حوى عن شرح
النظم الهاملي (قوله فانه يتم) لان أهل الحرب لا يتعرضون له لاجل الامان بجر عن النهاية (قوله أهل البقي)
هم قوم مسلمون خرجوا عن طاعة الامام نهر (قوله في دارنا في غير مصر) كل من الجارين متعلق بمحاصر
ويلزم عليه تعلق سرفي جرم تصدى الافظ والمعنى بعامل واحد وهو لا يجوز ويمكن أن يجاب بأن الجمار الثاني
متعلق بالعمال بعد تقييده بالجار الاول أبو السعود عن الحوى أي فاختلف حال العامل فيهما بالاطلاق
والتقييد فان الجمار الثاني تعلق به بعد تقييده بالاول قال في الشرنبلالية عزيا لالعناية بالتعطل يدل على أن
قوله في غير المصر ليس بقيد حتى لو نزلوا مدينة أهل البقي وحاصر وهم في الحصن لم تصح نيتهم أيضا لان مديةتهم
كالغزاة عند حصول المقصود لا يقيمون فيها بقي أن يقال ليس المراد بغير مصر ما يشتمل الغزاة لما قدمناه
من أن ملاحية الموضع شرطية الإقامة أبو السعود (قوله لا تردد) فقالهم فخالق عزيمتهم وهو علم لما ذكر
من قوله أولم يكن مستقلا برأيه الخ (قوله بخلاف أهل اخبية) جمع خباء البيت من صوف أو وبر فان كان من
شعر فليس ببناء كذا في ضياء الحلوم وفي المغرب هو الخيمة من الووف والمراد هنا ما هو أعم بجر (قوله وتركان)
مثلهم الاكراد والأتراك والراة الطوافة حلي عن القهستاني (قوله في الغزاة) هي الموضع المهلك ماخوذ
من قوز بالتشديد اذا مات لانها مظنة الموت وقيل من فاز اذا نجح وسلم بحيث يتفاد بالسلامة أبو السعود
من المصباح (قوله في الاصح) وقيل يقصرون لانه ليس موضع الإقامة اه حلي (قوله والكللا) بالقصر على

كجر او جزيرة أو نوى فيه لكن بموضعين
مستقلين ككدة ومضى فلو دخل الحاج مكة
أيام العشر لم تصح نيته لانه يخرج الى منى
وعرفة فصار كنية الإقامة في غير موضعهما
وبعد عوده من منى تصح كالونوى ميته
بأحدهما أو كان أحدهما تبعالا لآخر بحيث
يجب الجمعة على ساكنه لا لاختصاص حكم (أولم
يكن مستقلا برأيه) كعبد وامرأة (أو دخل
بلدة ولم ينوها) أي مدة الإقامة (بل ترقب
السنين) غدا أو بعده (ولو بقي) على ذلك
(سبحان الله) لا أن يعلم تأخر القافلة نه فتنهركا
تر (وكذا) يصلي ركعتين (عسكرا) دخل أرض
حرب أو حاصر حمنافيا بخلاف من
دخلها بأمان فانه يتم (أو) حاصر (أهل البقي
في دارنا في غير مصر مع نية الإقامة متديما
لا تردد بين القرار والقرار بخلاف أهل
أخبية كعرب وتر (نوها)
في الغزاة فانهم تصح (في الاصح) وبه يقتضى اذا
كان عازدا من المام والكد ما يهيم منهم

وزن جبل ما يرمى من الحشيش (قوله لان الإقامة أصل) أي فلا تبطل بالانتقال من مرمى إلى آخر بحر وهو
 على لقوله تصح (قوله ان نو اسفرا) فيه مسامحة مع قوله الا اذا قصدوا الخ حلي (قوله لم يصح في الاصح) وروى
 عن أبي يوسف انه يصير متيما حلي عن البحر (قوله ستة) لا ينافي ما في النهر من جعلها خمسة فانه جعلها شروطا
 لنية والقهستاني جعل الشروط الاتمام فكانت النية هي الشرط السادس ويزاد أن لا يكون دخول المحل
 الذي نوى الإقامة به الحاجة وأن لا يكون حاله منقطعاً بين القرار والقرار أخذ من مسئلة المحاصصة أبو السعود
 (قوله وترك السير) حتى لو نوى الإقامة وهو سير لا يصح وانما كتبت بالنية في الإقامة واشترط العمل معها
 في السفر لما أن في السفر الحاجة إلى الفعل وهو لا يكفي مجرد النية ما لم يقارنها عمل من ركوب أو مشي كالصائم
 اذا نوى الاطعام لا يكون مفطرا وفي الإقامة الحاجة إلى ترك الفعل وفي الترك يكفي مجرد النية ~~ككعبه~~
 التجارة اذا نوى الخدمة بحر (قوله وصلاحيته) أي الإقامة (قوله فلو أتم مسافرا الخ) لا يختلف الحكم المذكور
 بين أن ينوي في الاول أربعة أو ركعتين خلافا لما أفاده في الدرر من اشتراط نية الركعتين فانه مردود اذا لا يشترط
 نية عدد الركعات أبو السعود عن الشرنبلالي (قوله ان تعد القعدة الاولى) أي وقرأ في الاولين فلو تركها
 فيها ما وفي احدهما وقرأ في الاخرين لم يصح فرضه اه بحر (قوله ولكنه اساء) لما كان يتوهم من قوله تم فرضه
 انه لا كراهة فيه دفعه بالاستدراك فالمراد بالتمام العصة (قوله لتأخير السلام) أي سلام الفرض (قوله وترك
 واجب القصر) أي القصر الواجب والمراد بالواجب الفرض (قوله وواجب تكبيرة افتتاح النفل) المراد
 بالوجوب المصطلح عليه لا الاقتراض والا كان قاسدا ويؤخذ منه أن بناء النفل على النفل مكروه فحرم ما تقدم
 خلافا (قوله وهذا) أي ما ذكر من الاربعة (قوله بعد أن فسر أساء بأنهم) نحو صاحب البحر (قوله واستحق النار)
 أي العذاب بها ان لم ينب أو يعف الله تعالى عنه (قوله وما زاد نفل) ولا ينوبان عن سنة الظهر أو العصر أو العشاء
 عن البرجندي وعن قاضي خان أنهم ما ينوبان عنها في السفر خاصة أبو السعود (قوله وصار الكل قضا) أي
 عندهما خلافا لمحمد اه حلي (قوله ترك القعدة) على إطلاق الفرض لا يقال ان القعدة فرض في النفل أيضا
 لانا نقول لا تصير فرضا فيه الا بهما وان لم يفعله ما تكون واجبة للحاقه بالفريضة لانه كما شرع ركعتين شرع
 أربعين (قوله الا اذا نوى الإقامة) لم يبين الشرح التمام تفصيلا وقد ذكر ذلك في البحر وموضعا وعبارته وهذا كله
 اذا لم ينو الإقامة فان نواها قال الاستيعابي لو صلى المسافر ركعتين وقرأ فيهما فثبت به ثم نوى الإقامة قبل
 التسليم أو بعد ما قام الى الثالثة قبل أن يقيد بالسجدة فانه يتحول فرضه الى الاربعة الا انه بعيد القيام والركوع
 لانه فعله نية التطوع فلا ينوب عن الفرض وهو مخير في القراءة فلو قيد بها بسجدة ثم نواها لم يتحول فرضه
 ويضيف اليها أخرى ولو أقصد هالاتي عليه ولو لم يشهد وقام الى الثانية ثم نوى الإقامة يتحول فرضه اربعا
 اتفاقا وان لم يتم عليه عاد الى التشهد وان أقامه لا يبرأ ولا يخبر في القراءة ولو قام الى الثالثة ثم نوى قبل
 السجدة يتحول فرضه وبعد القيام والركوع ولو قيد بالسجدة فقد نكأ كذا الفساد فيضيف اليها الاخرى فيكون
 الاربعة تطوعا على قوله اه خلافا لمحمد فعنده لا يتقلب بعد الفساد تطوعا ولو ترك القراءة وأتى بالتشهد ثم نوى
 الإقامة قبل أن يسلم وقام الى الثالثة ثم نوى الإقامة قبل أن يقيد بالسجدة فانه يتحول الى الاربعة ويقرأ
 في الاخرين قضا ^{ان الاولين ولو قيد الثالثة بسجدة ثم نوى فسدت اتفاقا ويضيف رابعة لتكون تطوعا}
 عندهما قول الشيخين ^{ان الاولين ولو قيد الثالثة بسجدة ثم نوى فسدت اتفاقا ويضيف رابعة لتكون تطوعا}
 شرح الا اذا نوى راجع الى صورتين وهما صورنا القعود وعدمه (قوله ولو نوى في السجدة
 صار نفلًا به) هذا قاصر على ما اذا لم يقعد وما اذا قعد فانه لا يتحول فرضه وانما يضيف اليها أخرى
 ولو أقبر ^{ان الاولين ولو قيد الثالثة بسجدة ثم نوى فسدت اتفاقا ويضيف رابعة لتكون تطوعا}
 عليه لا يبرأ لانه لم يشرع ملتزما ثم ان هذا جرى على مذهب أبي يوسف من أن السجدة تتم بالوضيعة
 ثم يخرج مذهب محمد أنها لا تتم الا بالرفع ففي هذه الصورة يتقلب فرضه اربعا حلي فانه لم يتم التقيد بالسجدة
 فلا يقال على قوله انه زاد ركعة ففسد الصلاة (قوله وصح اقتداء المقيم بالمسافر) لان صلاة المسافر في الحائض
 واحدة والقعدة فرض في حقه غير فرض في حق المقتدى وبناء الضيف على القوي جائز ولو قام المقتدى المقيم
 في صلاة الامام فنوى الامام الإقامة ان كان بعد ما قعد ركعته بسجدة لا يتابعه فلو تابعه فسدت وان قبله
 من غير ما أتى به وتابعه فان لم يفعل وسجد فسدت ثانية وفي العدة مسافر يبقه الجهد فسدت ثم يقيم صلاة
 الامام ويتأخر ويقتد مسافرا ويسلم ثم يقيم المقيم صلاته وفي الخلاصة مسافر أتم مسافرا ثم أحدث فسدت مسافرا

لان الإقامة أصل الا اذا قصدوا موضعا
 يتم اتمدة السفر فيقصر ونو اسفرا
 والا لا ولو نوى غيرهم الإقامة وهو لم يصح
 في الاصح والحاصل أن شروط الإقامة ستة
 النية والمدة واستقلال الرأي وترك السير
 واتحاد الموضع وصلاحيته قهستاني (قوله
 أتم مسافرا نفل) القعدة (الاولى تم فرضه
 ولكنه أساء) لو طامد التأخير السلام
 وترك واجب القصر وواجب تكبيرة افتتاح
 النفل وخط النفل بالفرض وهذا لا يجل كما
 سطره القهستاني بعد أن فسر أساء بأنهم
 واستحق النار (وما زاد نفل) كصلى النحر
 اربعا (وان لم يقعد بطل فرضه) وصار الكل
 فلا تترك القعدة المفروضة الا اذا نوى
 الإقامة قبل أن يقيد الثالثة بسجدة لكنه
 بعد القيام والركوع لو قعد فلا ينوب
 عن الفرض ولو نوى في السجدة صار نفلًا
 (وصح اقتداء المقيم بالمسافر في الوقت وبعد
 فاذا قام المقيم الى الاقامة لا يقرأ ولا
 يسجد للسجدة)

آخر فتبين ان اقامة الثاني لا يجب على القوم ان يملأوا ربعها (قوله في الاصح) وقال المصنف ان يقرأه هاتين
 وقدم الشرح في مصد السهو قولاً بأنه يسجد احلي (قوله وقيل لا) أي قبل ان القعدة الاولى ليست فرضاً
 عليه احلي (قوله ونذب) انما كان قول الامام ذلك مستحباً ولم يمكن واجباته لم يمتنع معترضة
 صلته لهم فانه ينبغي ان يتواتر سألوه احلي عن البصر (قوله وغيرها) أي من الفتاوى اقامه في البصر (قوله ان
 العلم) بفتح الهمزة بدل من الخاتمة على حذف مضاف أي كلام الخاتمة ووجه المخالفة ان كلام المصنف يقتضي
 انه لا يشترط العلم بجاهل لان هذا القول انما هو مستحب بعد السلام وكلام الخاتمة وغيرها صريح في الاشتراط
 (قوله لكن في حاشية الهداية للهندي) جواب يدفع المخالفة وهو لا يتم في دفع المخالفة لان عبارة الهندي
 تفيد الاشتراط مطلقاً فلا محل ما في المصنف على ما اذا علم حاله وما في الخاتمة وغيرها على عدم العلم لكان اولي
 في التوفيق (قوله في الجملة) أي في الابداء والالتزام وعليه يحصل ما في الخاتمة وانما يشترط العلم بجاهل اذا صلى
 ركعتين لا اربعاً نظراً لوجه اشتراط العلم بجاهل فيما اذا صلى في مصر أو قرية ركعتين وهم لا يدرون حاله
 فصلاهم فاسدة وان سكا فوا مافر ين لان الظاهر من حال من كان بموضع الإقامة انه مقيم والبناء على
 لظاهره واجب حتى يتبين خلافه اما اذا صلى خارج المصر لا تقصد ويجوز الاخذ بالظاهر وهو السفر في مثله
 حلي عن البصر (قوله ينبغي ان يخبرهم قبل شروعه) أي يجب لاحتمال ان يكون خلفه من لا يعرف حاله
 ولا يتيسر له الاجتماع به قبل ذهابه فيتحتمل بحكم فساد صلاة نفسه بناءً منه على ظن اقامة الامام ثم فساد
 صلاته على رأس ركعتين (قوله في الاصح) وقيل بعد الاولى قال المقدسي في الرمز وغيره ترجحه في زماننا
 (قوله انما اصلانكم) بصيغة الجمع للتبرك بعبادته صلى الله عليه وسلم في عام حجة الوداع لاهل مكة اه فهاستاني
 وظاهره ان يقول ذلك ولو لواحد (قوله لم يصبر مقيماً) فلا يتقلب فرضه اربعاً بمر (قوله فيصح في الوقت) ولو خرج
 بعد اقدانه لا يضطر (قوله ويتم) لانه يتغير فرضه الى الرابع بالتبعية كما يتغير بنية الإقامة لانصال المغير بالسبب
 وهو الوقت ويستثنى من ذلك ما لو سبق الامام المسافر حدث فاستخف مقيماً فانه لا يتغير فرض المستخف
 لانه لما كان المؤتم خليفة عن المسافر كان المسافر كماه الامام فيأخذ بالخليفة صفة الاول حتى لو لم يقعد على رأس
 للركعتين فسدت صلاة الكل ولو لم يقعد الامام المقيم على رأس الركعتين لا تقصد صلاة المسافر خلفه على
 الاصح لم يصبر رتاً اربعاً ولو كان الامام مسافراً ففرض الإقامة لم يمتنع للمؤمن المسافر الاتمام ولو تكلم المؤمن
 المسافر على رأس الركعتين أو قام وذهب ان سكا كان قبل بنية الإقامة تمت صلاته لعروضه بعد انفراد
 وان كان بعد هافسدت ولزمه صلاة سفر بمر (قوله لا بعده) مقيد بكونه فائتة في حق الامام والمؤمن
 فلو كانت فائتة في حق الامام مؤداة في حق المؤمن صحت كما لو اقتدى جن في الظهر يشافى بعد المثل قبل
 الثلثين نهر عن السراج أو كان الامام يرى قولهما والمؤمن يرى قوله فانه يجوز دخوله معه في الظهور جوى عن
 شرح النظم الهاملي واقاده في البصر وغيره (قوله فيما يتغير) اما ما لا يتغير كالثاني والثالث فالحكم لا يختلف
 فيما اذا وقضاه (قوله بالمتنفل) المراد ما قبل المقرض فيم الواجب فان القعدة الاولى واجبة (قوله
 أو القراءة) فانها سنة في حق الامام فان كل الامام صلى الشفع الاول بغير قراءة واقضى به في الشفع الثاني
 فقه روايتان ومقتضى المتن عدم الصحة مطلقاً لان القراءة في الاخيرين قضاء عن الاولين والقضاء يلحق
 بعمله فلا يبقى للاخيرين قراءة اه ولو اقتدى به في القعدة الاخيرة امتنع لاجل التحريم لان تحريم المسافر
 أقوى لكونها متضمنة للفرض فقط وتحريم المقيم متضمنة للفرض والنفل والمراد بالنفل القعدة والقراءة
 وبالفرض والنفل في جانب المقيم القعدة تان والقراءة في جميع الركعات وقد تجتمع الثلاثة أي اقتداء المقرض
 بالمتنفل في حق القعدة والقراءة والتحريم فيما اذا أدركه في القعود الاول أو اليهود (قوله وقرار) الاولى التعبير
 بأو (قوله قبل الاسنة الفجر) وقيل وسنة المغرب أيضاً وقيل يأتي بها مطلقاً وقيل يأتي بها حاله بالتزول
 لاسالة الركوب حلي عن الامداد (قوله وهو) أي آخر الوقت (قوله لانه المعتبر في السببية) أي لا تجزئ فائدة
 اضافته الى الجزاء الاخير اعتبار حال المكلف فيه فلو بلغ صبي أو لم كافر أو فاق مجنون أو طهرت الحائض
 والنفساء في آخر الوقت بعد منى الا كترتيب عليهم الصلاة ولو كان المهي قد صلاها في أوله وبكس لوجز
 أو جازب أو قست فيه لم يجب عليه لنقد الاهلية عند وجود السبب من (قوله عند عدم الاداء قبله)

(في الاصح) لانه كاللاحق والقعدة تان فرض
 عليه وقيل لا قنينة (ونذب الامام) هذا
 بخلاف الخاتمة وغيرها ان العلم بحال الامام
 شرط لكن في حاشية الهداية للهندي الشرط
 العلم بجاهل في الجملة لا في حال الابداء وفي
 شرح الارشاد ينبغي ان يخبرهم قبل شروعه
 والافعه سلامه (ان يقول) بعد التسليتين
 (قوله انما اصلانكم) فاني مسافر) ففتح
 فوهم انه سها ولو نوى الإقامة لا تصحها بل
 استمر صلاة المقيم لم يصبر مقيماً أو ما اقتداء
 المسافر بالمقيم فيصح في الوقت ويتم لا بعده
 فيما يتغير لانه اقتداء المقرض بالمتنفل في حق
 القعدة لواقضى في الاولين أو القراءة في
 الاخيرين (ويأتي) المسافر بالسنة ان كل
 (في حال أمن وقرار والا) بأن كان في خوف
 وقرار (لا) يأتي بها هو المختار لانه ترك العذر
 فينبس قبل الاسنة الفجر (والمتنفل في تغيير
 المقرض آخر الوقت) وهو قد رما بسح
 التحريم (فان كان) المكلف (في آخره مسافراً
 وجب ركعتان والا فاربعة) لانه المعتبر
 في السببية عند عدم الاداء قبله

أما إذا أدى قبله فالحزب الذي وقع فيه الأداء هو السبب وإن لم يوفق في الوقت أصلاً يضاف السبب إلى كونه وفائده
أنه لا يجوز قضاء عصر اليوم في اليوم الآخر في حال الغروب ولو كان السبب الاختيار لحاز وفي البحر قد ناهى عدم
الأداء أولاً الوقت لأنه لو صلى صلاة السفر أولاً الوقت ثم أقام في الوقت لا يتغير فرضه والكلام في الصلاة ما
في الصوم فالمعتبر فيه أولاً جزء من اليوم حتى لو أسلم به طلوع الفجر لا يلزمه صوم ذلك اليوم لكونه معياراً
(قوله الوطن الأصلي) ويسمى الأهل ووطن الفطرة والقرار حلي عن القهستاني (قوله أوتاهله) أي تزوجه
وقيل لا بصير الوطن أصلياً به وتفقوا على أنه صير مقيمة بتزوجهما قهستاني ولو كان له أهل بالكوفة وأهل
بالبصرة فبات أهل بالبصرة ربي له دور وعقاري في وطنه لأنهما سكنا ووطنه بالأهل والمدارجيما
فبزوا أحدهما لا يرتفع الوطن كوطن الإقامة يبقى ببقاء الثقل وإن أقام بموضع آخر وهو أحد قولين ذكرهما
في البحر (قوله أوتاهله) بأن اتخذها. أرا وليس من قسده الارتحال عن أهل التعيش بها وإن لم يتأهل بها كما هو
قضية العطف (قوله يبطل بمثله) سواء كان بينهما مدة سفر أم لا أهلي وقيد بقوله مثله لأنه لو باع وطنه وخرج
من بلده لينتقل إلى بلد آخر لم يتوطن بلداً أخرى غير ما قصد لها أو لا يتريلده التي كان متوطناً بها فإنه يتم
لأنه لم يتوطن كذا في البحر (قوله بل يتم فيهما) بمجرد الدخول وإن لم يتوأمهما (قوله ويبطل وطن الإقامة)
ويسمى الوطن المستعار والحادث قهستاني (قوله بمثله) سواء كان بينهما مدة سفر أم لا كذا روى ابن سماعة عن
محمد وهو المختار عند أكثرين وروى عنه أن المسافة شرط حلي عن القهستاني (قوله وبالوطن الأصلي) ولو لم
يكن بينهما مدة سفر فلو عاد إليه لا يتم الإقامة (قوله وبانشاء لسفر) أي من موضع الإقامة فإذا انشأ السفر
منه ولم يذهب إلى الأصلي ولا إلى وطن الإقامة ثم تزيج غير ناو للإقامة فإنه بقصر لانه صدق عليه أنه أنشأ
سفر (قوله والأصل أن الشيء يبطل بمثله) كما يبطل الوطن الأصلي بالوطن الأصلي وكما يبطل وطن الإقامة
بوطن الإقامة وبانشاء السفر وكما يبطل وطن السكني بوطن السكني حلي (قوله وبما فوقه) كما يبطل وطن
الإقامة بالوطن الأصلي وكما يبطل وطن السكني بالوطن الأصلي وبوطن الإقامة وبانشاء السفر. لم ي (قوله
لإعادته) كما لم يبطل الوطن الأصلي بوطن الإقامة ولا بوطن السكني ولا بانشاء السفر وكما لم يبطل وطن الإقامة
بوطن السكني أه حلي (قوله وما صور الزبلي) حيث قال رجل خرج من مصر إلى قرية لحاجة ولم يقصد
السفر ونوى أن يتم فيها أقل من خمسة عشر يوماً فإنه يتم فيها لأنه مقيم ثم خرج من القرية إلى السفر ثم بداه أن
يسافر قبل أن يدخل مصر وقبل أن يقيم إليه في موضع آخر فسافر فإنه بقصر ولو مرت تلك القرية ودخلها
أتم لأنه لم يوجد منه ما يبطله عما هو فوقه أو مثله أه حلي (قوله رده في البحر) بأن السفر باق لم يوجد ما يبطله
وهو مبطل لوطن السكني على تقدير اعتباره لأن السفر يبطل وطن الإقامة فكيف لا يبطل وطن السكني فقوله
لأنه لم يوجد ما يبطله ممنوع أه وصح في السراج وشرح الجمع عدم اعتباره ونسب القهستاني ذلك إلى
الحققين واعتراض العلامة السيد على صاحب البحر بأن المبتل إهماء سفر مبتدأ منهما وأما إذا خرج منهما إلى
مادون مدة السفر ثم أنشأ سفرهما فلا يبطلان فإذا تم بهما أم قال تليده وهو وجبه فان من نوى
الإقامة بموضع نصف شهر ثم خرج منه لا يريد السفر ثم عاد إلى السفر أو مريضاً في الموضع أتم مع أنه أنشأ سفره
بعد اتخاذ هذا الموضع دار إقامة فثبت أن أنشأ السفر لا يبطل وطن الإقامة إلا إذا أنشأ السفر منه فليكن
وطن السكني كذلك فاصوره الزبلي صحيح ومن تصوره علمت أنه لا بد أن يكون بين الوطن الأصلي وبين
وطن السكني أقل من مدة سفر وكذا بين وطن الإقامة ووطن السكني أه وقد علمت ما عليه المحققون على أنه
لم يمتز في قوله في البحر لأن السفر باق لم يوجد ما يبطله وما أيد به الوجاهة لم أر من نص عليه (قوله لأنه الأصل)
وهو المتمكن من الإقامة والسفر ويدخل في ذلك الحامل مع محوله وأما الأهل مع قائده فإن كان القائد أجيراً
فالمعتبر الأهل وإن كانوا متزوجين فمقتضى قوله في التهرؤي نسي أن يقال في الحامل مثل ذلك (قوله وفاهما
مهرها المجل) أما إذا لم يوفها فلا تكون بماله قبل الدخول لأنه لا يتمكن من المسافرة به أو كذا بعده عند
الامام رضي الله تعالى عنه لأن له أن تمنع نفسها عنه أو السوء عن الزبلي (قوله غير مكاتب) دخل في الغير
اللقن والمدير وأم الولد كافي البحر وهذا التقييد لصاحب التهر قال وأما المكاتب فينبغي أن لا يكون تبعاً
لأنه السفر بفراذن المولى فلا يلزمه طاعته أه (قوله وجندي) بضم الجيم نسبة إلى الجنود وهم القتلة

(الوطن الأصلي) هو موضع ولادته أو تأهله
أو وطنه (يبطل بمثله) إذا لم يبق له بالاول أهل
فلو بقي لم يبطل بل يتم فيهما (لا غير) يبطل
(وطن الإقامة بمثله) بالوطن الأصلي
(وبانشاء السفر) والأصل أن الشيء يبطل
بمنه وبما فوقه لإعادته ولم يذكر وطن السكني
وهو ما نوى فيه أقل من نصف شهر (والقيد
قائده وما صور الزبلي رده في البحر) كساعة
نية المتزوج (لأنه الأصل (لا التابع كساعة)
وقام مهرها المجل (وجندي) غير مكاتب

(قوله يرتزق الخ) أما إذا كان رزقه في ماله فالعبد انيته لأن يذهب حيث شاء لطلب الرزق بغير (قوله وأسير)
قال في المحيط - سلم أسره العدو وان كان سيرا العدو ثلاثة أيام يتصرف وان كان دون ذلك يتم وان لم يعلم يسأل فان لم
يخبر ان كان مقيما قبل ذلك صلى صلاة الاقامة وان كان مسافرا قبل صلى صلاة المسافرين أفاده صاحب البحر
(قوله وغريم) أي موسى قال في البحر ولودخل مسافرا فافخذ هذه غريمه وجبسه فان كان معسرا قصر لانه
لم ينو الاقامة ولا يحمل للطالب حبسه وان كان موسى ان عزم أن يقضى دينه أو لم يعزم شيئا قصر وان عزم
واعتقد أن لا يقضيه أتم اه حلي (قوله وتليذ) انظر هل المراد به مطلق العلم مع معلمه أو مخصوص طالب العلم
مع شيخه والمراد التليذ الملازم الذي يضطره ضرر شيخه ويفرحه فرجه والافضل تليذ لا يعطى هذا الحكم
لما قد يشاهد منهم من شدة المفايلة والمخافة (قوله وم - تأجر) كما على الشارح أن يزيد في مقابلة ما زاده وآسر
ودائن وأستاذ اه - حلي (قوله قلت الخ) هذا بتمامه لا فائدة له لعلمه من المقام صريحا (قوله وبه بان جواب
حادثة جزيرة كريد) بكسر الكاف المجهة المتوسطة بين الكاف العربية والجمجمة حلي ولم أقف على حادثة هاتى شئ
مما طاعت عليه واعلمها جند مع أمير أو نحو ذلك (قوله ثمانين وألف) لعل هذه ملحقة من المواقف بعد التأليف
لانه فرع من تأليفه سنة احدى وسبعين وألف كما ذكره آخر الكتاب أو الحاق من بعض السلاسل وهي
مفتودة في بعض النسخ (قوله دفع للضرر عنه) يعني أنه لو صار فرضه أربعاباقامة الاصل وهو لا يشعر به
لحقه ضرر عظيم من جهة غيره بكل وجه وهو منقضى بغير (قوله عبد أتم ولا الخ) مثله في البناء على الضعيف
لو كان العبد مع مولاه في لسفر فباعه من مقيم والعبد في الصلاة ينتاب فرضه أربعاباقامة لو سلم على رأس
ركعتين كان عليه إعادة تلك الصلاة (قوله والالا) أي وان لم يتم دفع صحة صلاة واحد منهما باطلان صلاة العبد
حيث لم يتم فرضه وصلاة مولاه بناء عليه اه حلي (قوله مبني على غير الاصح) محل الخلاف عند عدم العلم
أما إذا علم العبد خلاف في الحكم المذكور ويؤيد في أن يكون هذا الشرط في الاقامة بعد السفر أو السفر
بعد الاقامة وفي البحر عن الخلاصة العبد اذا خرج مع مولاه ولا يعلم مسير المولى فانه يسأله ان أخبره أن سيره مدة
السفر صلى صلاة المسافرين وان كان دون ذلك صلى صلاة الاقامة وان لم يخبره بذلك ان كان مقيما قبل ذلك
صلى صلاة الاقامة وان كان مسافرا قبل صلى صلاة المسافرين (قوله غير أن المريض الخ) لتحقق العذر فيه
وتعفى فائنة المرض في الصحة كصلاة الاصحاح والاولى جعل هذا فرعا مستقلا لا وجه للاستثناء
(قوله سافر السلطان) أي سافر شرعا وانما ذكره لرفع فهم أن البلاد كلها تحت امارته فكانه في بلاد
واحد (قوله صار متيما على الوجة) لقوله عليه الصلاة والسلام من تزوج من بلدة فهو منها بحر ويصير مقيما
بنفس التزوج وان لم يتخذ وطنا ولم ينو مدة الاقامة ومحل الخلاف في الرجل أما المسافر غائبا تصير مقيمة بنفس
التزوج اتفاقا حلي عن التمسك في حكي الزباني هذا الوجة بقبيل قطا هره ترجيح المقابل فقد اختلف
الترجيح (قوله تتم في الصحيح) كأنه لسقوط الصلاة عنها فيما مضى لم يعتبر حكم السفر فيه فلما تأملت للاداء
اعتبر من رفته (قوله كصبي الخ) أي في انشاء الطريق وقد بقي انعسده أقل من ثلاثة أيام فانه يتم ولا يتبر ما مضى
لعدم تكليفه فيه (قوله بخلاف كافر أسلم) أي فانه يصير فيما بقي وقيل يتم وقدمت الخلاف فيه وفي الصبي والذي
يظهر أن مسئلة الكافر مبنية على أنه مخاطب بفروع الشريعة وهو الاصح (قوله والاي فرض عليه القعود
الاقول) نظر الله سافر ويتم نظر المقيم وقوله احتياط يرجع الى الحكمين واعل هذا توفيق بين قولين من قال
انه يصير مقيما ومن قال انه يصير مسافرا وقد حكاهما في البحر (قوله أملا) أي لاني الوقت ولا بعده لاني الشفع
الاول ولا الثاني اه حلي وأورد عليه أنه ان كان مقيما جاز في الوقت وبعده وان كان مسافرا جاز في الوقت لا بعده
وأجيب بأنه يلزم بناء القوي على الضعيف في القعدة الاولى وبشبهه أن يكون منزلة بين منزلي المقيم والمسافر
(قوله وهو ما يغفر) أي من جهات فقال أي شخص يصلي فرضه أربعاباقامة يفترض عليه القعود الاول كالثاني
وأي شخص لا يصح اتسداؤه بالمقيم في الوقت وأي شخص ليس بمقيم ولا مسافرا يقال في صورة التمايز أي
شخص يتم يوما ويصير يوما (قوله سبعة عشر) الاولى سبع عشرة لان المعدود مؤنث وهو لفظ ركعة وكذا يقال
فيما بعده الا أن يقال انه نظر الى كون المعدود مؤنثا وان كان مذكورا قبل (قوله لان الاولى نمت
الوتر) وهي صادقة لانه فرض على ويحمل الفرض في كلام الزوج على ما يلزم فله ليعمل العمل (قوله والثالثة

يرتزق من الامير أو بيت المال (وأجير) وأسير
وغريم وتليذ (مع زوج ومولى وأسير
ومتأجر) أفوز من مرتبة بقت فقيد المعينة
ملاحظ في تحقق التبعة مع ملاحظة شرط
آخر محقق لذلك وهو الاثر في مسألة
الجنسدي ووفاء المهر في المرأة وعدم كتابة
العبد وبه بان جواب حادثة جزيرة كريد
ثمانين وألف (ولا بد من علم التابع بنية المتبوع
فلو نوى المتبوع الاقامة ولم يعلم التابع فهو
مسافر حتى يعلم على الاصح) كافي المحيط
وغیره دفع للضرر عنه فاني الخلاصة عبد
أتم مولاه فنوى المولى الاقامة ان أتم
صلاة (ولا لا يغني عن غير الاصح
والقضاء بغيره) أي بشا به (الادامه فورا
وحضرا) لانه بعد مدة لا يتغير غير أن
المريض يقضى فائنة الصحة في مرضه بما قدر
«فروع» سافر السلطان قصر تزوج المسافر
يلا صا متيما على الوجة طهرت الحائض
وبقي لمقصدها يومان تتم في الصحيح كصبي
بلخ بخلاف كافر لم يعمد مشتركة بين مقيم
ومسافر ان تم ايا قصير في نوبة المسافر والا
يفرض عليه القعود الاول ويتم احتياط
ولا يتم بغيره أملا وهو مما يغفر قال انساه
من لم تدر من كان كم ركعة فرض يوم وليلة
فهي طالت فقالت احدها من عشرة عشر
والثانية سبعة عشر والثالثة خمسة عشر
والرابعة أحد عشر لم يطلق لان الاولى
نمت الوتر والثانية تزوجت والثالثة
ليوم الجمعة والرابعة للمسافر والله أعلم

ليوم الجمعة ولم تنصف الوتر وكذا الرابعة

(باب الجمعة)

هي من الاجتماع كالفرقة من الافتراق أضيف اليها اليوم والصلاة ثم كثر الاستعمال حتى حذف منها المضاف سميت بها لاجتماع الناس فيها ولما جاء من جمع خلق آدم فيه أوجعه مع حواء في الارض ويسمى يوم العروبة من الاعراب وهو لتحسين التزين للناس فيه ومنه قوله تعالى عراباً أي متحسناً لبعولتهن والاكثر على أنها فرضت بالمدينة لأن آيتها مدينة وقال أبو حامد بمكة وهو غريب ويومها أفضل من ليلتها لأن فضل تلك الليلة للصلاة الجمعة وهي في اليوم كذا في المضمرات ووجه مناسبة هذا الباب لما قبله تنصيف الصلاة اعارض الآن التنصيف هنا في خاص من الصلاة وهو الظهر وفيما قبله في ككل رباعية وتقديم العام هو الوجه ولما نعتي أن الجمعة تنصيف الظهر بعينه بل هي فرض ابتداء نسبتها النصف منها كذا في البحر (قوله بتثليث الميم) الضم وهو لغة الجازي القهستاني الضم ثقيل للسكون والفتح وهو لغة بني تميم بمعنى الفاعل أي اليوم الجامع للناس قاله البدر العيني في شرح البخاري والكسر وبه قرئ كالفتح شذوذاً (قوله والسكون) وهي حيث شذ عن المفعول أي اليوم المجموع فيه قاله البدر في الشرح المذكور (قوله هي فرض عين) بالكتاب والسنة والاجماع بحر (قوله بالدليل القطعي) هو قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا فان المراد بالصلاة صلاة الجمعة اجماعاً (قوله مستعمل) أي بنفسه خلافاً لما ينسب به الجهلة إلى الحنفية من عدم اقتراضها أخذاً من قول القدروري ومن صلى الظهر في منزله يوم الجمعة ولا عذر له ~~بكره~~ وجازت الصلاة وليس كما فهموا بل المراد بالكره الراحة الحرمية لترك العزم وسند كروجه صحة صلاة الظهر قاله صاحب البحر عن الكمال (قوله أكد من الظهر) نسبة الكمال إلى أصحاب المذهب والأكاذيب كذبة لا تظهر من حيث الاكفار فان انكار كل مكذوف وانما تظهر من حيث كثرة الثواب لها واشتراط شروط زائدة لها لا تشترط في الظهر كالجماعة والمصر والمطمان (قوله وليست بدلائمه) انظر هذا مع قولهم انه اذا نوى فرض الوقت لا يجوز عندهم جميعاً الا زفرلان لفرض الاصل هو الظهر فأى مانع أن يكون فرض الوقت الظهر بدليل قضائهما به اذا قامت الا أن الله تعالى أمرنا باسقاط هذا الفرض بفرض آخر وهو الجمعة (قوله لسري) السري الشريف والشحنة المحاطة على البلاد (قوله وقد أقيمت مراراً) هذا كلام مرتبط بكلام قبله للكامل فانه قال وانما أكثرنا فيه أي فرض الجمعة نوعاً من الاكثار لما نسمع من بعض الجهلة أنهم ينسبون إلى مذهب الامام عدم اقتراضها قال صاحب البحر وقد كثر ذلك من جهلة زماننا أيضاً ومنشأ جهلهم صلاة الاربع بعد الجمعة بنسبة الظهر وانما وضعها بعض المتأخرين عند الشك في صحة الجمعة بسبب رواية عدم تعددها في مصر واحد وابتدعت هذه الرواية بالختارة وليس هذا القول أعني اختيار الاربع بعد هامة وياعن الامام وصاحبه حتى وقع لي أني أقيمت مراراً بعدم صلاحها خوفاً على اعتقاد الجهلة أنها الفرض وأن الجمعة ليست بفرض اهـ (قوله بنسبة آخر ظهر) أدركت وقته ولم أصل به بعد وفائدة هذه الجملة أن الجمعة ان وقعت متأخرة كان عليه صلاحها ظهر اقتنوب هذه الصلاة عنها وان وقعت صحيحة بأن سبقت فصرحتها غير ما تنوب هذه الصلاة عن ظهر في ذمتها ان كان والا فهي نقل وهي غير السنة البعيدة (قوله خوف اعتقاد عدم) أي اعتقاد الجهلة فهو من اضافة المصدر إلى مفعوله (قوله وهو الاحتياط) أي عدم صلاة الاربع (قوله وأما من لا يخاف عليه مفسدة) وهو من لا يعتقد أنها ليست بفرض وأن الظهر هو الفرض (قوله فالاولى الخ) مراعاة القول الثاني (قوله ويشترط الخ) قال في النهر وأما شرائط وجوب وأداء منها ما هو في المصلي ومنها ما هو في غيره والفرق أن الاداء لا يصح باتفاء شروطه ويصح باتفاء شروط الوجوب وتظهر لبعضهم فقال

ويجوز صحيح بالسلوغ مذكر • مقيم وذو عقل لشرط وجوبها

ومصر وسيلطان ووقت وخطبة • واذن كذا جمع لشرط أدائها

أبو الهود (قوله للسري) أي البلاد المستور المحدود فان المصر الحد كافي المفردات قهستاني (قوله وهو ما لا يبع الخ) هذا بصديق على كثير من القرى (قوله المكافين بها) احترازية عن أصحاب الالهة اذ ارسل النساء والحيوان والمسافرين قهستاني (قوله وعليه فتوى أكثر الفقهاء) قال السيد ابن نجيب هذا أحسن ما قيل فيه

(باب الجمعة)
بتثليث الميم والسكون (هي فرض عين)
(بكره ما حدها) ليعتد بالدليل القطعي
كما حقه الكمال وهي فرض مستقل أكد
من الظهر وليست بدلائمه كما تراه بالافاق
منه زيا لسري الدين بن الشحنة وفي البحر
وقد أقيمت مراراً بعدم صلاة الاربع بعد هامة
بنسبة آخر ظهر خوف اعتقاد عدم صحة
الجمعة وهو الاحتياط في زماننا وأما من
لا يخاف عليه مفسدة منها فالاول أن تكون
في بيته خفية (ويشترط لاعتقاده) سبعة أشياء
(المصر وهو ما لا يبع) كبر ما حده أهله
المكافين بها وعليه فتوى أكثر الفقهاء

يجزي

وفي الولوالجية وهو صحيح وقال البختي هذا أحسن شئ سمعته واعتمده برهان الذي يعقنه (قوله ان ظهور التواني في الاحكام) أي تواني الحكماء في الاحكام ح أي المشتركة في تعريف المصر بأنه كل موضع له أمير وقاض يتفقد الاحكام ويقيم الحدود وفيه أن المراد أن الشأن ذلك وإن لم يفعل بالعدل وهو المفاد من قوله بعد يدور على اقامة الحدود فالاولى حذف هذا التعليل (قوله وظاهر المذهب الخ) قال القهستاني بعد ذكر التعريف السابق الا أنهم قالوا ان هذا المذهب صحيح عند المحققين والحد الصحيح المعول عليه أنه مدينة تنفذ فيها الاحكام وتقام فيها الحدود كما في الجواهر (قوله أمير وقاض) ولا يكونان الا في بلد له رسالتين واسواق وسكك ولم يذكر المفتي اكتفاء بذكر القاضي لأن القضاء في المصدر الاول كان وظيفة المجتهدين حتى لو لم يكن الوالي أو القاضي مفتيا اشترط المفتي كافي الخلاصة وفي تصحيح القدوري أنه يكتبني بالقاضي عن الأمير حلي عن شرح الملتقي وهو ما حتره فيه (قوله يقدر على اقامة الحدود) أي وإن لم يقمها بالفعل وعبر في شرح الملتقي بالقدرة أيضا وبهذا تعلم رد ما يقوله ويمتدحه بعض جهلة الخنفية من العرب والتركة أن الجمعة ساقطة الآن لعدم تنفيذ الاحكام بالفعل واقتصر على اقامة الحدود لأن من أقامها تنفذ الاحكام فاستغنى بها عن ذكرها وفي الملتقي ولا اعتبار بقاض يأتي أحيانا يسمى قاضي الناحية (قوله أذن الحاكم) أي الوالي أو القاضي كذا في القهستاني والرسالة هي القرى التابعة للمصر يدل على ذلك ما في العتابة من باب طلب الشفعة أبو السعود وهو يفيد أن مجرد الأذن بالبناء للجامع أذن بالجمعة وعبارة القهستاني تفيد أنه لا بد من الأذن بالبناء وأداء الجمعة ونهها والكلام يشير إلى أن فرض الوقت هو الظاهر في حق المعذور وغيره لكنه ما مور بإسقاطه بالجمعة حقا وإلى أنها تقع فرضا في القصبات والقرى الكبيرة التي فيها الاسواق قال أبو القاسم هذا بخلاف إذا أذن الوالي أو القاضي ببناء المسجد الجامع وأداء الجمعة لأن هذا مجتهد فيه فإذا اتصل به الحكم صار مجمعا عليه اه وإذا لم يأذن بذلك لا تصح اقامتها فيها وعليه يحمل ما في البحر لا تصح في قرية ولا مفازة لقول علي رضي الله تعالى عنه لا جمعة ولا تشريق ولا صلاة فطر ولا أضحية الا في مصر جامع أو مدينة عظيمة ثم قال فلا تجب على غير أهل مصر (قوله على ما قاله الشيخ) الذي في القهستاني أبو القاسم (قوله أو فناءه) الفناء سعة أمام البيت وقيل ما امتد من جوانبه اه مغرب والمراد هنا ما امتد من جوانب المصر والاتساع المحتاج اليه من جوانبه فأطلق عن التقييد بالبيت (قوله بكسر الفاء) أما بقصعها فالعدم (قوله كدفن الموتى) وجع العساكر وصلاة الجمعة أبو السعود ويرى السهام كما في الدار المتقى (قوله وركض الخيل) أي جريها (قوله واختار للفتوى الخ) حاصل ما ذكره الشرنبلالي في رسالته تحفة أعيان الفنا بجمعة الجمعة والعديد في القضاء أن الصحيح في القضاء التعريف الذي ذكره المصنف هنا أو ما التحديد بغلوة أو ميل أو ميلين أو ثلاثة أميال أو فرسخين أو ثلاثة فراسخ أو سماع الصوت إذا صاح في المصر أو سماع الأذان من المصر فمعه ول كل منها على بلديناسبه إذا القضاء يختلف بكبر المصر وصغره اه أما القرى القريبة من المصر ففي الجمعة على ساكنها خلاف في الوجوب في التجنيس وإن قربت وأثبتته في المضمرات واختار في البدائع ما قاله بعضهم أنه إن أمكنه أن يحضر الجمعة ويبيت بأهله من غير تكاف تجب عليه الجمعة والا فلا قال وهذا أحسن اه فاختلف التصحيح ولعل الاحوط ما في البدائع بخروذك الشرنبلالي أن الجمعة تصح بسبيل إعلان بقضاء مصر وهو بالنون أبو السعود (قوله والسلطان) إنما اشترط لأنها تقام بجمع عظيم وقد تقع المنازعة في التقديم والتقديم وقد يقع في غيره فلا بد منه تنجيم الامرها والسلطان لغة الحجة والبرهان والولاية والسلطنة والتذكير أغلب عند الخذاق وقد يؤتى فيقال قضت به السلطان أي السلطنة قاله ابن التباري والزجاج وجماعة قال في مجمع الفتاوى غلب على المسلمين ولاية الكفار يجوز للمسلمين اقامة الجمعة والاعباد ويصير القاضي قاضيا بتراضي المسلمين ويجب عليهم أن يلتزموا والياسمما اه من مفتاح السعادة وفي كفاية المبتدئين وهداية الامة سئل الامام علاء الدين ونجم الدين الزاهد في مسلم نصبه أمير الكفار والياس في الديار هل يصير والياس في اقامة الجمعة والاعباد فكثيرا يصير والياس في اقامة الجمعة والاعباد (قوله أو امرأة) اعلم أن المرأة لا تكون سلطانا لا تغلب الماتقدم في باب الامامة من اشتراط الذكورة في الامام فكان على الشارح أن يقول ولو امرأة أي ولو كان ذلك المتغلب امرأة حلي والمراد بالتغلب من فقد فيه شرط من شروط الامامة وإن رضى به القوم وفي الخلاصة والمتغلب الذي لا عهد له أي لا مشور له ان كان سيده فيما بين

ان ظهور التواني في الاحكام وظاهر المذهب أنه كل موضع له أمير وقاض يقدر على اقامة الجمعة وحتره ما في القهستاني على الملتقي وفي القهستاني أذن الحاكم بالجمعة انصافا على ما قاله في الرسالة أذن بالجمعة انصافا على ما قاله السرخسي وإذا اتصل به الحكم صار مجمعا عليه (أو فناءه) بكسر الفاء مجمعا عليه فليحفظ (أو فناءه) بكسر الفاء (وهو ما) حوله (انصافا) أو لا سيما حتره ابن الكمال وغيره (لاجل مصالحه) كدفن الموتى وركض الخيل واختار للفتوى تقديره (أو فناءه) بكسر الفاء ولو تغلبت أو امرأة فيجوز أميرها

أي الذي ولاه الخليفة ولم يول عليهم أحد بعد موته حتى مضت جمعة أجمع بغير قليل زيادة (قوله بجمع خليفته) أي خليفة الميت بأن استخلف شخصاً عليهم قبل أن يموت (قوله أو صاحب الشرط) ويجوز له إقامة الجمعة وإن لم يؤمر بها كذا في البحر (قوله بفقتين) جمع شرطي كتركي وجهي حلي عن القاموس (قوله حاكم السياسة) السياسة معرفة أحكام الخلق على وجه يتقادون له وهي شرع مغلف وبأني بيانه في الحدود وإن شاء الله تعالى (قوله المأذون له) ولودلالة وإذا لم يؤمر بها لا يصلحها لهم كذا في البحر (قوله إذن بذلك) أي بإقامتها لأنهم اغفلوا لا تنظام أمور المسلمين وهذه من أهم أمورهم (قوله بالشام) أي مثلاً (قوله وأن يولي الخطباء) كما أن له أن يستخلف للقضاء وإن لم يؤذن له صريحاً ودل كلامه أن النائب إذا عزل قبل الشروع في الصلاة ليس له إقامتها لأنه لم يبق نائباً لكن شرطوا أن يأتيه الكتاب بعزله أو يقدم عليه الأمير الثاني فإن وجد أحدهما فصلاته باطلة وإن صلى صاحب الشرط جازلاً ن عماله هم على حالهم حتى يعزلوا كذا في الخلاصة وبه علم أن الباشا بمصر إذا عزل فالخطباء على حالهم ولا يحتاجون إلى إذن جديد إلا إذا عزلهم أحد بجموع (قوله وقالوا بجمعها الخ) انظر ما حكم هذا الترتيب وفيه أن الإذن حيث تحقق لكل فلا ترتيب (قوله ثم من ولاه قاضي القضاة) أي ولاه إقامتها (قوله ونصب العامة الخطيب) من غير إذن من القاضي ولا خليفة الميت كذا في البحر (قوله في الموسم فقط) هذا على المعتد وقيل يجوز فيها في جميع الأيام وعلى المعتد فتصير مصر في أيام الموسم وقرية في غيرها قال في الفتح وهذا ينفذ أن الأولى في قرى مصر أن لا تصح فيها إلا حال حضور المتولى فإذا حضر صحت وإذا غاب امتنع اه (قوله لوجود الخليفة) أي الأعظم وفي النهاية في هذا اللفظ دلالة على أن السلطان إذا كان يطوف في ولايته كان عليه إقامة الجمعة لأن إقامة غيره بأمره تجوز فقامته أولى وإن كان مسافراً اه أبو السعود أي فيما إقامتها وإن كانت ساقطة عنه بغيره (قوله أو أمير الجاز) فسر صاحب الدرر بسطان مكة وحينئذ ذكركم مع قوله أو مكة والأولى أن يجعل أمير الجاز من كان متربطاً على جميع أرضه ومن عماله أمير مكة (قوله أو العراق) بكاشاف بغداد (قوله ووجود الاسواق) عطف على قوله لوجود الخليفة (قوله وعدم التعيين الخ) جواب عن سؤال حاصله لو كانت من مصر الصلي به صلاة العيد من وجبت عليه كامل مكة فأجاب بما حاصله أن عدم التعيين لا ينافي ما لا يشترط في الحاج بأداء مناسك الحج فقط التعيين للتحقيق أفاده أبو السعود (قوله لا تجوز لأمر الموسم) هو الذي أمر بتسوية أمور الحاج لا غير بجموع قال الحلبي يطلب الفرق بينه وبين أمير العراق ويمكن أن يقال لا يلزم من أمير العراق أن يكون أمير حاج لاحتمال تولية أمر الحاج لشخص آخر من طرفه أو من جهة الخليفة أو المراد بأمير العراق أميراً إقامتها وتسوية أمور الحاج (قوله حتى لو أذن له) أي من جهة أمير العراق أو أمير مكة بجموع (قوله ولا يعرفات) سميت بذلك لأنها وصفت لا دم عليه السلام فلما رآها عرفها وقيل التي فيها آدم وحواء عليهما السلام قهاراً وقيل غير ذلك أبو السعود عن العيني (قوله لأنها مفارقة) من فوز بالتشديد بمعنى مؤن أو من الفوز وهو النجاة أي بخلاف معنى قانها بنية (قوله بمواضع كثيرة) وقيل في موضعين لا أكثر (قوله مطلقاً) سواء كان هناك ضرورة أم لا لفصل بين جاني البلد ثم أم لا (قوله على المذهب) لا إطلاق الخبر وهو لا جمعة إلا في مصر فشرط المصر فقط (قوله دفعاً للعرج) وذلك لأن في الزام اتحاد الموضع حرباً بيننا لاستدعائه تطويل المسافة على أكثر الحاضرين ولم يوجد دليل عدم جواز التمدد بل قضية الضرورة عدم اشتراطه لا سيما إذا كان مصر أكبراً كصرنا كما قاله الكمال وقد قال تعالى لا يكلف الله نفساً إلا وسعها وما جعل عليكم في الدين من حرج (قوله وعلى المرجوح) وهو قول الثاني بهدم جواز التعدد في غير موضعين كما في النهر (قوله لمن سبق نحرية) هذا هو المتقدم من مذهبه وقيل لمن سبق فراغه وقيل لمن سبق بهما كذا في البحر (قوله ونفسد بالمعينة) أي بالمقارنة في النحرية (قوله فيصلى بعدها) أي وبعدها قال الحلبي والأولى أن يصلى بعد الجمعة سنتها ثم الأربع بهذه النية ثم ركعتين سنة الوقت فإن صحت الجمعة كان قد أدى سنتها على وجهها والافتقار صلى الظهر مع سنته أبو السعود (قوله كما حرره في البحر) حيث ذكر أن صلاة الأربعة مبنية على الضعف الخالف للمذهب فليس الاستيلاء في فعلها لأنه العمل بأقوى الدليلين وقد علمت أن مقتضى الدليل هو الإطلاق مع ما يلزم من فعلها في زمانها من المصلحة العظيمة وهو اعتقاد الجهلة أن الجمعة ليست بفرض لما يشاهدونه

فجمع خليفته أو صاحب الشرط) بقتنين حاكم السياسة (أو القاضي المأذون له في ذلك جاز) لأن تفويض أمر العامة إليهم إذن بذلك دلالة فللقاضي القضاء بالشام أن يعيها وأن يولي الخطباء بلا إذن صريح ولا تقرير الباشا وقالوا بجمعها أمير البلد ثم الشرطي ثم القاضي ثم من ولاه قاضي القضاة (ونصب العامة الخطيب غير معتبر مع وجود من ذكر) أجمع عليهم فيجوز لغيره (وجازت) الجمعة (بمعنى في الموسم) لوجود الخليفة أو أمير الجاز أو العراق أو مكة ووجود الاسواق والسكر وكذا كل أئمة نزل بها الخليفة وعدم التعيين بمعنى التخفيف (لا) تجوز (لأمير الموسم) لقصور ولايته على أمور الحج حتى لو أذن له جاز (ولا يعرفات) لأنها مفارقة (وتؤدى في مصر واحد بمواضع كثيرة) مطلقاً على المذهب وعليه الفتوى شرح الجمع للعيني وإمامة فتح القدير دفعاً للعرج وعلى المرجوح فالجمعة لمن سبق نحرية ونفسد بالمعينة والاشتباه فيصلى بعدها آخر ظهر وكل ذلك خلاف المذهب فلا يقول عليه كما حرره في البحر

من صلاة الظهر فيظنون أنها الفرض وأن الجمعة ليست بفرض فيستكاسلون عن أدائها الجمعة فكان الاحتياط
في تركها وعلى تقدير فعلها من لا يخاف عليه مفسدة منها فالأولى أن تكون في بيته خفية خوفاً من مفسدة
فعلها اه (قوله والاحوط نية آخر ظهر الخ) ويقتصر في القعدة الأولى على التمسك ولا تقصد تركها ولا يستقبح
في الشفع الثاني وهل يقتصر على ضم السورة في الأولين أو يضمها في الكل خلاف قال الحلبي ويغني ضمها
في الكل أن لم يكن عليه قضاء فإن وقعت فرضاً فالسورة لا تضر وإن وقعت غفلاً فالضم واجب ومفهوم قوله
أن لم يكن عليه قضاء أنه إن كان عليه قضاء لا يضم في الأخيرة لأن فرض البتة ومراعاة الترتيب بينهما وبين
العصر أحوط ويكره البيان لها بالأقامة وليس لها أصل في المذهب وإنما وضعها بعض المتأخرين عند الشك
في صحة الجمعة بـ ب رواية عدم جواز تعددها في مصر واحد وقد زعم بعض الموالى عدم صحة الجمعة الآن معللاً
بفقد بعض شرائط الأداء وهو المصرف عنه عبارة عن ككل بلدة فيها وال وقاض يتخذان الأحكام ويقضيان
الحدود وهما مفقودان فلا تصح الجمعة ويتعين صلاة الظهر وقد تيمم على ذلك كثير من الأروام وما قاله هذا
البعض ضلال في الدين فإن تنفيذ الأحكام وأقامة الحدود موجودان في الجمعة على أن العلامة نوحاً أقنطري
تعمده الله برحمته ذكر في رسالة له ما مقتضاه عدم اشتراط تنفيذ الأحكام وأقامة الحدود بالفعل فالشرط مجرد
القدرة فقط ونص عبارته دفع الظلم عن المظلومين ليس بشرط في تحقق المصير للشرط في تحققها القدرة على
الدفع وما يدل على عدم اشتراط الدفع بالفعل أن جماعة من الصحابة صلوا خلف الحجاج بن يوسف الثقفي مع أنه
كان من أنظم خلق الله تعالى اه أبو السعود وقد ما يضيف ذلك (قوله لأن وجوبه عليه الخ) تبع في هذا التعليل
صاحب البحر ولا وجه له لأن الوجوب إنما هو بأول الوقت ولذا والله أعلم لم يذكر في التهر (قوله قتيبه) أشار به إلى
بيان الثمرة في نية آخر ظهر أدركت وقته وذلك أنه إذا نوى ظهر هذا الوقت الحاضر بما يظهر صحة صلاة الجمعة
بكونها أسبق تحريرة فإن كان عليه ظهر قضاء لم تنب عنه هذه الصلاة بخلاف ما إذا أداها بهذه النية فإنها
تتوب عنه (قوله والثالث وقت الظهر) حتى لو خرج لا تقضى الجمعة بل ظهر غفلاً تصح بعده كما لا تصح قبله لأنه
لم يصلها عليه الصلاة والسلام خارج الوقت فثبت اشتراطه ولم يرد دليل يدل على نفي اشتراطه (قوله قتيبيل
بخروجه) ولو بعد القعود قدر التشهد لقوات شرطها ولا يبيّن عليها ظهر الاختلاف الصلاةين قدرا واحداً
واحد وهذا عند الإمام وتصح عندهما وتصوير الجمع بين القولين في صلاتها قدّمه الشارح في الاثني عشرية
وينقلب فلا عند الإمام وعندهما تبطل أصلاً وقد خالف أبو يوسف أصله فانه موافق للإمام في أنه إذا بطل
الوصف لا يبطل الأصل بغير (قوله على المذهب) وذلك في النوادر من أن المقتدى إذا رجع الناس فلم يستطع
الركوع والسجود حتى فرغ الإمام ودخل وقت العصر فانه يتم الجمعة بغير قراءة حلي عن البحر (قوله شرط الأداء)
أي أداء الجمعة بتمامها (قوله الخطبة) فعلة بمعنى المفعول من الخطب بالفتح وهو في الأصل كلام ما بين اثنين
كافي القهستاني عن الزاهد (قوله فيه) أي وقت الظهر (قوله كونها قبلها) وإنما كانت شرطاً لأن
النبي صلى الله عليه وسلم ما صلاها دون الخطبة قبلها (قوله تنعقد الجمعة بهم) بأن يكونوا ذكورا بالغين عاقلين
ولو كانوا معدودين بغير أومرض (قوله ولو كانوا أصماً أو بليماً) لأن المأمور به السعي إلى الذكر وقد حصل
وسمعه بعد ذلك شيء آخر (قوله على الأصح) مقابله ما في الفتح والقهستاني من جواز الخطبة وحده (قوله ليس
الاستماع) ربما ينافي المصنف فإن الأصم والنائم لا استماع عندهما (قوله وجزم في الخلاصة) هذا هو
الذي مشى عليه في نور الإيضاح وقال في إمداد الفتاح وإنما تبعت الخلاصة لأنه منطوق فيسقط على المفهوم
اه يعني مفهوم كلام الزيلعي الذي ذكره المصنف بقوله بحضرة جماعة تنعقد بهم فانه يقتضي أنه لا يكفي حضور
الواحد اه حلي (قوله وكفت تحميدة الخ) لا إطلاق المذكور في الآية الشريفة فقال الإمام يفرض ذلك نظراً
للقاطع وقال بالخطبتين استئنافاً لله عليه الصلاة والسلام (قوله مع الكراهة) ظاهر إطلاقه أنها الصريحة
وفي القهستاني ما يضيفه التزكية فانه قال الآن المكتني به مخفي ومسمى السنة كما في الاختيار والمستحب ما قاله
أنه ما يسمى بالخطبة عادة من التعميد والصلاة والدعاء اه (قوله الواجب) وصف كثف وهو إلى عبده ورسوله
(قوله بنيتها) أي الخطبة (قوله أو تنجيباً) الأول أن يقول أو سيج تنجيباً (قوله على المذهب) وروى عن الإمام أنه
يجز به اه حلي (قوله لكنه الخ) استدراك على قول المصنف فلو جحد لعطاسه (قوله ذكر في الذبايح أنه ينوب)

وفي مجمع الأنهر معزى بالله طالب والاحوط
نية آخر ظهر أدركت وقته لأن وجوبه عليه
نات آخر الوقت قتيبه (و) الثالث (وقت
الظهر قتيبيل) الجمعة (بخروجه) مطلقاً
ولو لاحقاً بعد نوم أو رجة على المذهب
لأن الوقت شرط الأداء لا شرط الاقتراح
(و) الرابع (الخطبة فيه) فلا يخطب قبله
وصلى فيه لم تصح (و) الخامس (كونها
قبلها) لأن شرط النبي صلى الله عليه وسلم
جماعة تنعقد (الجمعة بهم ولو) كانوا
أولياً ما فلا يخطب وحده لم يجز على الأصح
كما في البحر من الظهيرة لأن الأمر بالسعي
لذلك كرايس الاستماع والمأمور به وجزم
في الخلاصة بأنه يكفي حضور واحد (وكفت
تحميدة أو تميلة أو تسجيحة) للخطبة
المفروضة مع الكراهة وقال لا بد من ذكر
طويل وأقله قدر التشهد الواجب (بنيتها
فلو جحد لعطاسه) أو تنجيباً (لم يغيب عنها على
المذهب) كافي التسمية على الذبيحة لكنه ذكر
في الذبايح أنه ينوب

حيث قال ولو حضر عند الذبح فقال الحمد لله لا يحمل في الاصح بخلاف الخطبة فان قوله بخلاف الخطبة يفيد أن
 هذا الطعن يكفي لها (قوله قائل) اشار به الى أنه يمكن أن يقال ان المصنف جرى في الذباح على ما روى
 عن الامام أن هذا الطعن ينوب عنها (قوله وبين خطبتان) بيد أن في الاولى بحمد الله تعالى والثانية عليه
 بما هو أهلها والشهادتين والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والعظة والتذكير وبعد في الخطبة الثانية الحمد
 والثناء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وأما المسقع فقال في الجنبين الرسم في زماننا أن القوم يستقبلون
 القبلة قالوا لانهم لو استقبلوا الامام يخرجون عن تسوية الصفوف وجرم في الخلاصة بأنه يستحب استقباله
 ان مكان المسقع أمام الامام وان كان عن يمين الامام أو عن يساره فربما يمس الامام ينصرف الى الامام
 مستمدا للسمع اه بجر (قوله على المذهب) وعند الطحاوي مقدار ما يحسن موضع جلوسه من المنبر (قوله
 كتركه قراءة الخ) لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قرأ فيها سورة العصر ومرة أخرى لا يستوي أصحاب النار
 وأصحاب الجنة ومرة ونادوا يا مالك بجر (قوله ويجهر بالثانية) بقدر ما يسمع القوم الخطبة فان لم يسمع أجزأه بجر
 (قوله ويبدأ) أي قبل الخطبة الاولى (قوله ويندب ذكرا للخطباء) ويريد فيها الدعاء للمؤمنين والمؤمنات
 بدل الوعظ في الاولى ولا يظن فيها وبين فيها قراءة آية كذا في البصر (قوله والعين) هما الحزوة والعباس (قوله
 وجوز القهستاني) أي نقل جوازه وعبارته ثم يدعو لسلطان الزمان بالعدل والاحسان وتجنب في مدحه
 عما قالوا انه كفر وخسران كافي الترغيب وغيره اه وهو المناسب لما تقدم في الامامة من وجوب الدعاء
 بالصلاح فقول الشرح لا الدعاء للسلطان فيه ما فيه حلي بقليل زيادة والشرح تبع في ذلك صاحب البصر
 حيث قال وأما الدعاء للسلطان فلا يستحب لما روى عن عطاء حين سئل عن ذلك فقال انه محدث وانما كانت
 الخطبة تذكرا وفي الخلاصة وغيرها لا تقوم من الامام أفضل من التباعد على الصحيح ومنهم من اختار التباعد
 حتى لا يسمع مدح الظلمة في الخطبة ولهذا اختار بعضهم أن الخطيب مادام في الحد والمواظفة عليهم الاستماع
 فاذا أخذ في مدح الظلمة والثناء عليهم فلا بأس بالكلام حيث شاء اه قلت ما قدمه الشرح في الامامة لا ينافي
 ما هنا لان الكراهة انما هي في خصوص الخطبة فلا ينافي الوجوب خارجها (قوله ويكره تحريما) لانه كذب
 (قوله وصفه بما ليس فيه) كالمغازي ولم يغز (قوله ويكره تكلمه) أطلق الكراهة فظاهره التحريم (قوله لانه منها)
 أي لان الامر بالمعروف من جنس الخطبة قال الفقيه ينبغي أن يكون في مجلس الوعظ الخوف والرياء
 ولا يجعل له كله خوفا ولا كله رجا لانه قد ورد النهي عن ذلك ولان الاول يفضي الى القنوط والثاني الى الامن
 فيجمع بينهما وقال أبو بكر يجب أن يتكلم في الرحمة والرجاء لقوله صلى الله عليه وسلم يسروا ولا تعسروا وبشروا
 ولا تنفروا اه أي فينبغي للخطيب ذلك (قوله في محذره) فان لم يكن في جهته بجر (قوله وليس السواد) اقتداء
 بالخطباء للتوارث في الاعصار والامصار بجر عن الحاوي وهو مجوز في هذه الازمان (قوله وترك السلام الخ)
 ومن الغريب ما في السراج أنه يستحب للامام اذا صعد المنبر وأقبل على الناس أن يسلم عليهم لانه استدبرهم
 في صعوده (قوله وطهارة) وكرهت للحدث والجنب وقال أبو يوسف لا تجوز (قوله قاعا) فلو خطب قاعا
 كافي العيني أو مضطجعا كافي القهستاني جاز ويكره أبو السعود (قوله الاصح لا) لانه لا يشترط له شروط الصلاة
 من استقبال القبلة والطهارة وغير ذلك وقيل قاعة مقامهما لانها لا تجوز الا بعد دخول الوقت بجر (قوله
 بل كسطرها) أي صلاة الجمعة فينبغي للامام والسامعين نصف ثواب صلاة الجمعة كما ثبت لهم ثوابها بتمامها
 ومن لم يحضرها لم يثله ثوابها (قوله جاز) ولا بعد الفسل فاصلا لانه من أعمال الصلاة كافي البصر (قوله فان طال)
 الظاهر أنه يرجع في الطول الى قطر المبلى (قوله لكن سيجي الخ) فلو استناب شخص للصلاة صح ولا حاجة الى
 إعادة الخطبة وذكري ان هذا الفرع مسئلة مستقلة لا استدراكا وهو الذي يظهر اه حلي وفي البصر عن
 الخلاصة أنه لو خطب صبي باذن السلطان وصلى الجمعة رجل بالغ يجوز وبأن (قوله وأقلها ثلاثة رجال) أطلق
 فيهم فشمع العبيد والمسافرين والمرضى والاعميين والمرضى لاجلهم للامامة في الجمعة اما الكل أحد أولي
 هو مثل حالهم في الامي والاخر من فصلها أن يقتديا بمن فرقهما واحترز بالرجال عن النساء والصبيان فان
 الجمعة لا تصح بهم وحدهم لعدم صلاحيتهم للامامة فيها بحال بجر (قوله ولو غير الثلاثة الذين حضروا الخطبة)
 الاولى أن يقول ولو غير من حضر الخطبة لئلا يجرى به على قول من قال يكفي واحد أو اثنان وقد اعتمد الا أنه

قائل (وبين خطبتان) خفيثتان وتكون
 زيادتهما على قدر سورة من طوال الفصل
 (بجاسة بينهما) بقدر ثلاث آيات على
 المذهب وتاركها مسمى على الاصح كتركه
 قراءة قدر ثلاث آيات ويجهر بالثانية
 لا كالأولى ويبدأ بالثانية لا الدعاء للسلطان
 الخطباء الراشدين والعين لا الدعاء للسلطان
 ويكره تكلمه فيها الاصح
 بما ليس فيه ويكره تكلمه فيها الاصح
 بعرف لانه منها ومن السنة جلوسه في
 محذره عن يمين المنبر وليس السواد وترك
 السلام من خروجه الى دخوله في الصلاة
 وقال الشافعي اذا استوى على المنبر سلم
 مجتبي (وطهارة وستر) محورة (قاعا) وهل
 هي قاعة مقام ركعتين الاصح لا ذكره
 الزيلعي بل كسطرها في الثواب ولو خطب
 جنب لم يغتسل وصلى جاز ولو فصل باجنبي
 فان طال بأن رجس لئنه تغذي أو جامع
 واعتسل استقبال سراج الحسن سيجي آه
 ابطال الخطبة سراج الحسن سيجي آه
 لا يشترط اتحاد الامام والخطيب (و)
 السادس (الجماعة وأقلها ثلاثة رجال) ولو
 غير الثلاثة الذين حضروا الخطبة

فذلك جاري المصنف حيث اشترط فيما تقدم حضور جماعة لصحة الخطبة اهـ حلي (قوله سوى الامام) وقوله
 أبو يوسف ثلاثة به وصحح كافي مسكين (قوله لانه لا بد الخ) ولان الجماعة شرط على حدة وكذا الامام فلا يعتبر
 أحدهما بالآخر أبو السعود (قوله تبين فاسعوا) لابي يوسف أن الامام ساع الى ذكره تعالى وهو مع ذلك
 يحصل واشترط وجود ذلك غير الثلاثة لانص في الآية عليه (قوله قبل مجوده) أي وقد دخلوا معه في الصلوة
 أما إذا لم يدخلوا معه في الصلوة ونفروا فالفاسد متفق عليه أبو السعود (قوله وقال قبل الصلوة) فائدة
 الخلاف أنهم لو نفروا بعد الصلوة قبل تقيد الركعة بالسجدة فسدت الجمعة ويستقبل الظهر عنده وعندهما يتم
 الجمعة بجر (قوله بطلت) أي وبأن الظاهر لآن ما دون الركعة غير معتبر فاستأنى (قوله ولذا) أي لكون المراد
 الرجل أني بالتاء فأفاد أنه لو بقي ثلاثة من النساء أو الصبيان ولو كان معهم رجل أو رجلان لا يعتبر فلو قال فان
 نفروا أحد منهم لكان أولى أقاده صاحب البصر بقى أن يقال إن المعدود إذا حذف يجوز تذكير العدد وتأنيشه
 فلا دلالة على اشتراط الذكورية من لفظ ثلاثة ولو سلم ذلك فأنما يدل التاء على مطلق الذكورية لا بقيد الرجولية
 (قوله أو نفروا بعد مجوده) لأن الجماعة ليست بشرط البقاء ومن فروع المسئلة ما لو أحرمت الامام ولم يجرموا
 حتى قرأ ركع فأحرموا بعد ما ركع فان أدركوه في الركوع صحت الجمعة لوجود المشاركة في الركعة الاولى والا
 فلا بعد مهاجر (قوله أو نفروا) هذا يفتى عنه قوله سابقا ولو غير الثلاثة الذين حضروا الخطبة (قوله وأتمها الجمعة)
 منفردا لوجود المشاركة لانها شرط انعقاد الاداء وهو بتقيد الركعة بالسجدة بجر (قوله الاذن العام) لانها
 من شعائر الاسلام وخصائص الدين فيجب اقامتها على سبيل الاشهاد ذكره الشيخ زين واحترز بالعام عن الاذن
 الخاص بجماعة فيه لا تصح اقامتها (قوله من الامام) مثله نائبه الذي يملك اقامتها (قوله وهو يحمل الخ)
 أشار به الى أنه لا يشترط صريح الاذن (قوله للواردين) أي من المكلفين بها فلا يضر منع نحو النساء مخلوف الفتنة
 (قوله فلا يضر) تفريع على التقييد بالجامع (قوله مقترلا له) حتى لو أراد الصلاة داخلها ودخلوها جميعا
 قبل الغلق لم يمنعوا (قوله يمنع العدو) أي أو للعادة والبالا للسيدة وفي نسخة بالام (قوله لكان أحسن) هذا
 إذا كان القفل للعادة القديمة أما إذا كان لمنع عدو يخشى دخوله وهم في الصلاة فالظاهر وجوب الغلق اهـ حلي
 (قوله وهذا أولى مما في البحر) من أنه إذا غلق أبواب الحصن وصلى بعسكره وأهله لا يجوز وهو الذي نقله المصنف
 بعد ووجه الاولوية أنه اطلاق في محل التقييد فلا بد من حمله على ما إذا منع الناس من الصلاة حلي (قوله
 لم تنعقد) يحمل على ما إذا منع الناس لا ما إذا كان منع عدو أو لتقديم عادة وقدمت (قوله وكه) لانه لم يقض
 حق المسجد الجامع منع وفيها وان صلاها في الجامع الا أنه أغلق باب المقصورة ولم يأذن للناس اختلصوا فيه
 وكذا الوجع في قصره بحشمه ولم يغلظ الباب ولم يمنع أحدا الا أن الناس لم يعلموا بذلك فترأى (قوله الى العادة
 محتاج) كاحتياج العامة اليه بجر (قوله فسبحان من تنزه عن الاحتياج) بل كل أحد اليه محتاج نهر (قوله
 وشرط لاقتراضها الخ) أخر هذه الشروط عن شروط الاداء مع أن الواجب تقديمها كما فعل في النقاية إذا وجوب
 مقدم على الاداء اقتداء بالسلف قاله الجوى (قوله تختص) انما وصف التسعة بالاختصاص لان المذكور
 في المتن أحد عشر لكن العقل والبلوغ منها ليسا خاصين بكاتبه عليه الشرح حلي (قوله اقامة) خرج المسافر
 وقوله بصر أخرج الإقامة في غيره الاما استثنى بقوله فان كان يسمع النداء حلي (قوله عند محمد) جعله الكمال
 وغيره رواية عن أبي يوسف ويمكن حمله على اختلاف الروايتين عنهما حلي (قوله وصحة) خرج بها المريض
 الذي ساء مزاجه وأمكن علاجه وحيث أنه عطف سلامة العينين والرجلين مغاير وجهه أبو السعود ومن
 عطف الخاص (قوله وألحق بالمريض الممرض) أي ان بقي المريض ضائعا بوجهه نهر (قوله والشيخ الثاني)
 وقع اختلاف فيما إذا وجد ما يركبه كالأعشى إذا وجد القائد نهر (قوله والاصح وجوبها الخ) ذكر في البحر والنهر
 عدم الوجوب عليهما وقال لا بعد تصحيح السراج ولا يفتى ما فيه فالأولى ابقاء المصنف على اطلاقه (قوله وأجيب)
 وليس له منعه على ما قال الدقاق وظاهر المتون يشهد له بصر وقال أبو حفص له منعه ولا تجب على العبد الذي
 حضر مع مولاه باب المسجد لحفظ الدابة ولم يحصل بالحفظ وله صلاتها على الاصح ولا على العبد الذي يؤدي
 الضريبة لكن هل له صلاتها بغير إذن المولى قال في التبيين وإذا أراد العبد أن يخرج الى الجمعة أو الى العبدية
 بغير إذن مولاه ان كان يعلم أن مولاه يرضى بذلك جازا لا فلا يحل له الخروج بغير إذنه لان الحق له في ذلك ولو رآه

(سوى الامام) بالتحص لانه لا بد من الذكر
 وهو الخطيب وثلاثة سواء تبين فاسعوا الى
 ذكره (كان نفروا قبل مجوده) وقال قبل
 الصلوة (بطلت وان بقي ثلاثة) رجال ولذا
 أنى بالتاء (أو) نفروا (بعد مجوده) أو عادوا
 وأدركوه را كما أو نفروا بعد الخطبة وصلى
 فأخرين (لا) بطل (وأتمها) الجمعة (و)
 السابع (الاذن العام) من الامام وهو
 يحصل بفتح أبواب الجامع للواردين كافي فلا
 يضر غلق باب القطعة له أو لعادة قديمة
 لان الاذن العام مقترلا لا يغلظ لكان أحسن
 العدو ولا المولى نعم لو لم يغلظ لكان أحسن
 كافي بجمع الانهر من باب البحر والنهر
 المذهب قال وهذا أولى مما في البحر والنهر
 فليمنع (قوله دخل أمير حسنا) أو قصره
 (وأغلق باب وصلى بأصحابه لم تنعقد) ولو قصره
 وأذن للناس بالدخول جاز وكه فالامام في
 دينه ودنياه الى العادة محتاج فسبحان من
 تنزه عن الاحتياج (وشرط لاقتراضها)
 تسعة تختص بها (اقامة بجر) وأما المنفصل
 عنه فان كان يسمع النداء تجب عليه عند محمد
 وبه يفتى كذا في المتن وقد منع عن الوجوب
 تقديمه بغير ربح ورجح في البحر اعتبار مجوده
 له بلا كلفة (وصحة) وألحق بالمريض
 الممرض والشيخ الثاني (وضربة) والاصح
 وجوبها على مكاتبه وبه يفتى وأجبر وبقط
 من الاجر بحسب ما له لو بعد أو الا

فحكمت سبله الخروج اليه لان السكوت بمنزلة الرضى بصر (قوله ولو أذن له مولاه) أى بالصلاة وليس المراد
 المأذون بالتجارة فانه لا تجب عليه اتفاقا كما يعلم من عبارة البحر الحلي (قوله ويرجع في البحر الصغير) حيث قال
 وجرم في الظهيرة في العبد الذي أذن له مولاه بالتخير وهو أليق بالقواعد حلي (قوله محققة) فلا تجب على
 الخفى المشكل فهو في البرجندى ومقتضى معاملته بالاضطران تجب عليه لاحتمال ذكره لان المجنون يخرج
 ولا يحاذى مصليا لاحتمال أنوثته أبو السعود (قوله وعقل) هو وان كان عاملا لا حاجة الى ذكره لان المجنون يخرج
 بقيد الصحة لان المجنون نوع من المرض أبو السعود عن الجوى (قوله ووجود بصر) فلا تجب على الاعمى
 مطلقا سواء كان له قائد أم لا متبرعا كان أو بأجر وان كان له ما يستأجر به عند الامام لان القادر بقدرة الغير
 لا بعد قادر انهم وكذا لا تجب اذا كان له مملوك بقوده فانه أبو السعود عن شيخه وتوقف صاحب البصر في وجوبها
 عليه اذا كان حاضرا في المسجد وفي بعض الهوامش عن التحريرى الظاهر الوجوب كما يؤخذ من كلام الشارح
 اه (قوله بأن سلامة أحدهما) أى أحد الرجلين اه حلي (قوله لكن قال الشافى الخ) في هذا الاستدراك نظر
 اذا ما في البحر يحمل على ما اذا أصاب الاخرى مجزء عرج غير مانع من قدرة المشى عليها وما في الشافى على
 ما اذا كان لا يستطيع المشى عليها فاده أبو السعود (قوله وعدم حبس) دخل تحته الاختفاء من السلطان
 الظالم وجعله في البحر بين الحبس وكذا الخائف من الموص كفى المنع (قوله أى هذه الشروط) يعنى شروط
 الوجوب (قوله ان اختار العزيمة) أى على غيرها وسما دعوية باعتبار أصل المشروعية (قوله بالغ عاقل)
 تفسير للمكلف وخارج به الهوى فانها تقع منه نقلا والمجنون فانها لا تصح منه أصلا (قوله عن الوقت) وهو الظاهر
 وفيه إشارة الى أن فرض الوقت هو الظاهر الأنا. أمودون باسقاطه بالجمعة وقيل بالعكس كذا في القهستاني
 وهذا عند غير زفر أمانه عند فرض الوقت بالجمعة وثمرة اختلاف تظهر فيما لو نوى فرض الوقت مكان شارع
 في الظاهر عندنا خلافا له أما لو نواها كان شارعا فيها على الأصح وهذه الثمرة تظهر فيما اذا كان اماما أو منفردا
 زعم أن الجمعة تنعقد من المنفرد وزعم أنها تؤدى بنية فرض الوقت فاذا شرع فيها بناء على هذا الزعم بنية فرض
 الوقت يكون شارعا في الظاهر واذا سلم على رأس الركعتين زعم أنها بالجمعة يفسد ظهروه ونماه في أبي السعود
 (قوله لتلايعود على موضوعه بالنقض) يعنى لو لم تقل بوقوعها فربما بل الزمناء بصلاة الظهر لعماد على
 موضوعها بالنقض وذلك لان صلاة الظهر في حق خمسة تسهلا فاذا اتى بالعزيمة وتحمل المشقة صح
 فالزمناء بالظهور بعد الحملاء مشقة ونقضنا الموضوع في حقه وهو التسهيل اه حلي وفي جانب العبد
 لو لم يجوزوها وقد تعطلت مناهمه على المولى لوجب عليه الظهور فتهطل عليه منافعها ثانيا في قلب النظر
 فمرراوذا ليس بحكمة قتيبن في الآخرة أن النظر في الحكم بالجواز فصار مأذونا دلالة اه بحر (قوله الالمرأة)
 هو بحث اصحاب البحر والله بأن صلاتها في بيها أفضل (قوله جازت لساقر) أى الامامة لالمرأة وصبي
 لان الصبي محبوب الاهلية والمرأة لا تصلح اماما للرجال وقال الشافى رضى الله تعالى عنه تنعقد بهم
 ولا يصحون أئمة (قوله بالطريق الاولى) لانهم لما صلحوا أئمة صلحوا أمومين بالاولى (قوله وحرم لمن لا عدوله
 الخ) عدل عن قول القدورى ومن تبعه وكراهة قول ابن الهمام صلاة الظهر تستلزم تفويت الجمعة وتفويتها
 حرام وما أدى الى الحرام حرام وقال في البحر وقد ظهر للعبد الضعيف صحة كلام القدورى ومن تبعه
 في التعبير بالكره لان صلاة الظهر قبل أداء الجمعة من الامام ليست مفقودة للجمعة حتى تكون حراما انما
 المفقوت لها عدم سهويه فان سهويه بد صلاة الظهر اليها فرض فان لم يسع فقد قوتها حرم عليه ذلك وأما صلاة
 الظهر فانها مكروهة فقط باعتبار أنها قد تكون سببا لتفويت باعتبار اعتماده عليها قال في التهر وهو حسن
 (قوله لمن لا عدوله) قيده لان المذور وهو من لا تجب عليه الجمعة اذا صلى الظهر قبل الامام فلا كراهة اتفاقا
 بحر ولعل المنسية التحريمية في القهستاني بسحبها التاخير الى أن يفرغ الامام من الجمعة وقيل الى أن يعلم
 أنها لا تدرك قبل التجهيل والتأخير سواء والاول أشبه كما في الترتاشى (قوله صلاة الظهر) أى في الظاهر للعبد
 أى ظهر هذا اليوم فيكون احترازا عن اظهار القضاء فلا كراهة فيه (قوله فلا يكره) أى صلاة الظهر وأما تفويت
 الجمعة فحرام بحر (قوله في يومها) لا حاجة اليه فان صلاة الظهر قبل صلاة الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة اه
 حلي (قوله بصر) أما اقربى فهذا اليوم فيهم كسائر الايام قهستاني عن المحيط (قوله لكونه سببا الخ)

ولو أذن له مولاه وجبت ذكرا في بحر جوهرة
 ويرجع في البحر الصغير (وذكره الزيلعي وغيره وايضا
 (والموع وعقل) ذكره الزيلعي وغيره وايضا
 خاصين (ووجود بصر) فتجب على الاعور
 (وقدرة على المشى) جزم في البحر بان
 سلامة أحدهما كافية للوجوب لكن قال
 الشافى وغيره لا تجب على من لا يمشي
 (وعدم حبس) وعدم حبس (وعدم
 (خوف) عدم (مطر شديد) ووجه
 (خوف) عدم (مطر شديد) ووجه
 ونحوها (وفاقدتها) أى هذه الشروط أو
 بعضها (ان) اختيار العزيمة (وعدم فرضا) عن الوقت
 مكاف (بالغ عاقل) (وقعت فرضا) عن الوقت
 ولا يعود على موضوعه بالنقض وفي البحر
 هي أفضل الالمرأة (ويصلح للامامة فيها
 من صلح اماما غيرها جازت لساقر) أى
 ومريض (وتتقدم) الجمعة (بهم) أى
 بعضهم (بالمسكين الاول) (وحرم لمن
 لا عدوله صلاة الظهر قبلها) أما بعد هافلا
 بكرة غاية في يومها بحر (لكونه سببا
 لتفويت الجمعة وهو حرام)

خلاف وأن الصحيح اتفاقهم ونفسها الصحيح أنه يتم عيب اتفاقا وجماعا فندفع التشافي بين ما في الفتح والسراج
 قتأمل (قوله لم يصرمدر كاله) أي ويتم اتفاقا على كيفية صلاة العبد (قوله وينوي) أي من أدركها
 في التشهد أو سجود السهو (قوله اتفاقا) أي منهما ومن محمد وان كان يقول يتمها ظهرا (قوله لم يصح اقتداؤه)
 أي اتفاقا (قوله ثم الظاهر أنه لا فرق بين المسافر والخ) اعلم أن صاحب الظهيرية قال إن المسافر يصلي أربعا
 فجعل انمام الجمعة على ما قاله إذا كانت واجبة أما إذا كانت غير واجبة كما في حق المسافر فيصلي أربعا
 صاحب البحر ما في الظهيرية مخصوصا للمتون قال صاحب النهر أقول الظاهر أن هذا يخرج على قول محمد
 غاية الأمر أنه جزم به لا اختياره إياه اه قال الجوى ما في الظهيرية يحتمل التخصيص والجريان على قول محمد
 (قوله وإذا خرج الإمام الخ) أشار بالتعبير بالإمام دون الخطيب إلى أن الأولى اتحادهما قهستانى والجمعة مكان
 يتخذ الجلوس الإمام فيه يوم الجمعة (قوله إن كان) ذكر باعتبار المكان (قوله فلا صلاة) أي جائزة بل حرام
 أو مكروهة كراهة يحريم على الخلاف أبو السعود عن الجوى (قوله ولا كلام) أي من جنس كلام الناس
 أما التسبيح ونحوه فلا يكره وهو الأصح كما في النهاية والعناية ومحمل الخلاف قبل الشروع أما بعده فالكلام
 مكروه فخر بما بأقسامه كما في البدائع قاله في البحر والنهر (تنبيه) يطلب التذكير يوم الجمعة إلى المساجد فقد ورد
 أن المبكر للجمعة كهدي البدنة والذي بعده كهدي البقرة والذي بعده كهدي الشاة والذي بعده كهدي
 الدجاجة والذي بعده كهدي البيضة (قوله إلى تمامها) وجوزه أبو يوسف في الجملة وسيأتي (قوله في الأصح)
 وقبل يجوز الكلام حال ذكرهم وتقدم (قوله خلاصا فائقة) استغناء من قوله فلا صلاة (قوله فانها لا تكرر)
 بل يجب فعلها ويؤيد على ذلك قوله بعد لفرومة صحة الجمعة وانما قلنا يجب ولم نقل يفترض لانه اذا صلاها لم تذكرا
 إلى مضى خمس بعد الفاتحة انقلبت صحيحة عند الامام (قوله والا لا) أي وان سقط الترتيب يكره اه حلي
 (قوله يتم) أما في الأولى فلا ينعزل صلاة واحدة واجبة بحر وأما في الثانية فلا الشروع في العمل وإبطاله
 حرام بالنص (قوله في الأصح) رد على صاحب الدرر في اختياره القطع على رأس ركعتين في السنة اه حلي
 (قوله ويخفف القراءة) بأن يقتصر على الواجب (قوله حرم فيها) ولو بعد على الأصح الا حوط بحر (قوله
 أو امر اجعروف) الا اذا كان من الامام لما روى أن عمر رضي الله تعالى عنه كان يخطف يوم الجمعة فدخل عثمان
 فقال له أيتها ساعة هذه فقال ما زدت حين سمعت النداء يا أمير المؤمنين على أن توفيات فقال والوضوء أيضا
 وقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالاعتسال أفاده في البحر (قوله بل يجب عليه أن يستمع) ظاهره
 أنه يكره الاشتغال بما يشق السماع وان لم يكره كلاما وبه صرح القهستاني حيث قال اذا الاستماع فرض
 كما في المحيط أو واجب كما في صلاة المسعودية أو سنة وفيه اشعار بأن النوم عند الخطبة مكروه الا اذا غلب عليه
 كما في الزاهدي (قوله في الأصح) وقيل لا بأس بالكلام اذا بعد حلي عن القهستاني (قوله ولا يرد) أي على قوله
 وكل ما حرم الخ والأولى جعله مستأنفا لان ذلك ليس حراما في الصلاة غير أنه يبطلها (قوله خيف هلاكه) كان رأى
 رجلا عند بئر خاف وقوعه فيها ورأى عقر ياب إلى انسان فانه يجوز له أن يحذره وقت الخطبة بحر (قوله
 ومبناه) أي بناؤه على المسامحة لاستغناؤه تبارك وتعالى للتهاون به (قوله وكان أبو يوسف الخ) قال
 في البحر وأما دراسة الفقه والنظر في كتبه ففيه اختلاف وعن أبي يوسف أنه كان ينظر في كتابه ويصححه وقت
 الخطبة اه والمعتمد الحزمة للقاعدة كل ما حرم في الصلاة (قوله بأن يشير) والتكلم به من غير الامام حرام (قوله
 عند سماع اسمه) ظاهره ولو في غير الآية والذي مر أن ذلك عند سماع الآية وهي ان الله وملائكته الخ قال
 الكمال الاشبه عدمه مطلقا وعليه ظاهر عبارة الكثر في الامامة (قوله ولا يجب تسميت عاتس) وأما الحمد
 فقال في النهر محمد في نفسه (قوله وختم) أي ختم القرآن كقولهم الحمد لله رب العالمين حمد الصابرين الخ
 وأما الهداء الثواب من القارئ كقوله اللهم اجعل ثواب ما قرأناه فلا يجب على الظاهر لانه من الدعاء (قوله
 عند الثاني) راجع إلى قوله واذا جلس (قوله والخلاف) هذا أحد قولين والأصح كما في النهاية والعناية أنه لا يكره
 نحو التسبيح عنده أيضا (قوله وعلى هذا) أي على قوله والخلاف الخ وقد علمت الأصح (قوله فالترقية المتعارفة)
 مثل الامة محمد البره متوشى من حكم الترقية فقال انه باعدة حسنة استحسن المسلمون وقال صلى الله
 عليه وسلم ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن اه وفي صحيح البخاري في باب حجة الوداع عن أبي زرعة

لم يصرمدر كاله (وينوي جمعة لا ظهرا)
 اتفاقا فالنوي الظاهر لم يصح اقتداؤه ثم
 الظاهر أنه لا فرق بين المسافر وغيره من رجلا
 (واذا خرج الامام) من الحجرة ان كان والا
 فقيامه للصعود شرح الجمع (فلا صلاة ولا
 كلام إلى تمامها) وان كان فيها ذكر الطائفة
 في الأصح (خلاصا فائقة لم يسقط الترتيب
 بين اربعين الوقية) فانها لا تكرر سراج وغيره
 لفرومة صحة الجمعة والا لا ولو خرج وهو
 في السنة أو بعد قيامه لثلاثة التقل يتم في
 الأصح ويخفف القراءة (وكل ما حرم في
 البحر لا يرد) أي في الخطبة خلاصة
 وأمر اجعروف أو امر اجعروف بل يجب عليه
 أن يستمع ويسكت (بلا فرق بين قريب
 وبعد) في الأصح محيط ولا يرد تحذير من
 خيف هلاكه لانه يجب لحق الله تعالى ومبناه
 محتاج إليه والانصات لحق الله تعالى ومبناه
 على المسامحة وكان أبو يوسف ينظر في كتابه
 ويصححه والأصح أنه لا بأس بأن يشير برأسه
 أو يده عند رؤية منكره والصواب أنه يصلي
 على النبي صلى الله عليه وسلم عند سماع اسمه
 في نفسه ولا يجب تسميت عاتس ولا رد
 سلام به يفتي وكذا يجب الاستماع لساير
 الخطب كخطبة نكاح وختم وعبد على المعتمد
 وقال لا بأس بالكلام قبل الخطبة وبعدها
 واذا جلس عند الثاني والخلاف في كلام
 يتعلق بالآخرة أما غيره فبكره اجابا وعلى
 هذا فالترقية المتعارفة في زماتنا تكرر عنده
 لا عندهما وأما ما يفعله المؤذنون حال
 الخطبة من الترضي

ابن عمرو بن جبريل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حجة الوداع لحرير استنصت الناس كذا رأيت في هامش
 البصر وأما الاذان فأصل وضعه أن يكون إذا رقي الخطيب المنبر كما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم والشيطان
 رضى الله تعالى عنهما فلما كان عثمان وكثر الناس زاد النداء الثالث وتسميته ثالثا لأن الإقامة تسمى
 أذاناً كما في الحديث بين كل أذانين صلاة قاله الكمال حلي وأما تلقين الاذان من شخص لا تخرج على دكة المسجد
 فلا ورود له في السنة والظاهر أن ذلك استحدث في المساجد الكبار ليسمع كل مؤذن جماعة ثم سري
 الى المساجد جميعا (قوله ونحوه) كالدعاء حال جلوسه الامام بصوت مرتفع والصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم بأصوات مرتفعة مجتمعة والدعاء بصوت مرتفع للسلطان بالنصر (قوله اتفاقا) هذا أظهر مما في البحر
 حيث قصر الكراهة على قول الامام رضى الله تعالى عنه (قوله وقامه في البحر) لم يذكر في البحر بعده الاما أفاده
 بقوله والعجب (قوله ينهى عن الامر بالمعروف) أى بقوله فقد لغوت لأن اللغوم ينهى عنه قلت لا عجب وذلك
 لأن النهي حال الخطبة بدليل قوله والامام يخطب وهو في حال قوله أنه متوالم توجد الخطبة فلم يخالف لما نهى
 عنه (قوله قلت الآن يحمل على قوله ما) بناء على أن الخلاف بينهم في كلام الآخرة أما على أن محل الخلاف كلام
 الدنيا فهو قول الجميع فتأمل (قوله ووجب السعي الخ) قال في البحر ولم يجعل السعي فرضا مع أنه كذلك
 للاختلاف في وقته أهو الاذان الاول أو الثاني أو العبرة بدخول الوقت اه وفيه أن وقوع الخلاف في وقته
 لا يمنع القول بفرضيته وكفالك بوقت العصر شاهد اه وفيه أن الذي حكم عليه صاحب البحر بالوجوب
 السعي المقيد بالاذان الاول لا مطلقه بدليل قوله مع أنه كذلك وقياسه على وقت العصر قياس مع الفارق لأن
 الوقت سبب موصل الى الاداء ولا كذلك السعي على أن الخلاف في وقت العصر أصله عن النبي صلى الله عليه
 وسلم بسبب اختلاف صلاة جبريل في يومين والمتقول في السعي خلاف الواقع الآن فان السعي في زمنه صلى الله
 عليه وسلم كان بالاذان الذي بين يديه صلى الله عليه وسلم (قوله وترتفع) المراد من البيع ما يشغل عن السعي
 اليها حتى لو اشتغل بعمل فيه سوى البيع فهو مكروه أيضا بحر (قوله ولومع السعي) وصرح في السراج بعدمها
 إذا لم يشغله قال في التهرؤينغى التعويل على الاول (قوله وفي المسجد) أو على بابه (قوله في الاصح) وقبل العبرة
 للاذان الثاني الذي يكون بين يدي المنبر لأنه لم يكن في زمنه صلى الله عليه وسلم حلي عن البحر (قوله صحة
 اطلاق الحرمة الخ) كما أطلقوها على البيع يوم الجمعة مع أنه مكروه تحريما على المعتمد حلي (قوله أفاد بوحدة
 الفعل) هذه الافادة انما تظهر إذا قرئ الفعل بالبناء للفاعل أما إذا قرئ بالبناء للمفعول وهو الظاهر فلا تظهر
 (قوله ولا يجتمعون) يناهيه ما في الحلي عن العناية أن المتوارث في اذان الجمعة اجتماع المؤذنين لتبلغ أصواتهم
 أطراف المصر الجامع اه قلت هذه الالفاظ انما تظهر عند عدم تعدد المساجد أما إذا تعددت في مساجد
 كما هو الواقع الآن فلا على أن ذلك في اذان المنارة وكلام المصنف فيما بين يدي الخطيب (قوله المنبر)
 بكسر الميم ما ارتفع واشتغل على درجات من المنبر وهو الرفع ويسن أن يصنع بسا والقبلة ويقرأ سورة الجمعة
 والمنافقون ولو قرأ غيرهما لم يكرهه وذكر الزاهدى أنه يقرأ فيها سورة الاعلى والغاشية وفي البحر
 أنه لا يواظب على ذلك كيلا يؤذى الى هجر الباقي ويبدل أحسن ثيابه ويفتسل ويجلس في الصف الاول وهو
 الذي خلف الامام مما يليه ويستحب في الثياب أن تكون بيضا وأن يسكر لها ولا بأس بالاحتباء ويقرب
 من الخطيب لاجل الاستماع بحر وقوله في الثياب أن تكون بيضا يخالف قول الشرح سابقا وليس السواد
 الا أن يقال ان ذلك في حق الامام بخلاف ما حذافاه في المأموم وفي حديث سلمان أنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا يظهر رجل ولا يظهر ما استطاع من طهر ويدهن من دهنه ويمس من طيب بيته ثم يخرج
 فلا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت إذا تكلم الامام الاغفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى فهستانى
 (قوله فاذا أتم) أى الامام الخطبة اه حلي (قوله ويكره الفصل بأمر الدنيا) يفهم منه أنه لا يكره الفصل بأمر
 الآخرة كذا ذكره وهو كذلك لأن الخلاف على الاصح انما هو في كلام الدنيا كما قد مناه غير مرة ولكن
 ما لم يلزم منه تأخر (قوله لا ينبغي) الظاهر أن اختلافهما مكروه تنزيها (قوله لانهما) أى الخطبة والصلاة
 وقوله كثرى واحد ما شرطوا وشرطوا ولا تحقق المشروط بدون شرطه فالمناصب أن يكون فاعلها
 واحدا (قوله فان فعل) بالبناء للمفعول وقوله صبي ذكره لانه يتوهم عدم جواز خطبته وقوله بإذن السلطان عام

وفتحه فمكره اتفاقا وقامه في البحر والعجب
 من المرقى ينهى عن الامر بالمعروف يقتضى
 حدينه ثم يقول أنه متوالم اقتضى
 أن يجعل على قوله ما يقتضيه (ووجب السعي
 اليها وترك البيع) ولو مع السعي وفي الاصح
 أعظم وزرا (بالاذان الاول) في الاصح
 أن لم يكن في زمن الرسول بل في زمن
 عثمان وأفاد في البحر صحة اطلاق الحرمة
 على المكروه تحريما (وبؤذن)
 (بين يديه) أى الخطيب أفاد بوحدة
 الفعل أن المؤذن ان كان أكثر من واحد
 أذنوا واحدا بعد واحد وذكره القهستاني
 كما في الجلاية والتمناشي ذكره ويكره
 إذا جلس على المنبر فاذا أتم أقمت ويكره
 الفصل بأمر الدنيا ذكره العيني (لا ينبغي أن
 يصلي غير الخطيب) لانها كثرى واحد (فان
 فعل بأن خطب صبي بإذن السلطان وصلى
 بالغ جاز) هو المختار

في الصبي وغيره فالاول حذنه اللهم الا ان يقال أشار به كرههنا وعدم ذكره في الصلاة الى ان الاذن انما يشترط في الخطبة دون الصلاة وفي الحلبي الظاهر ان الصلاة بالاذن أيضا فتد الاذن مراعى فيها ثم رأيت في رسالة ابن الكمال ما يوافق الاول وعبارته بقى هناك في حقه أخرى وهي أن أقامة الجمعة عبارة عن أمرين الخطبة والصلاة والموقوف على الاذن هو الاول دون الثاني اذ لا حاجة فيه الى الاذن اه فقه الجدم ثم بعد ظهر لي من تعليلهم اشتراط السلطان أو نائبه بأنها تنقام بجميع عظيم وقد يقع التنازع في التقديم والتقدم فلا بد منه تقيما لأمرها أن الاذن منه لا بد منه في الصلاة أيضا وابن الكمال امتد في هذا كرهه الى حصة جواز استيفاء الخطيب اذا سبقه الحدث من يعلو بالجماعة ولم يوجد الاذن صريحا ولا دلالة اه وهذا لا يصلح وجهها فان الاذن موجود دلالة لضرورة سبق الحدث قنامل (قوله كذا في الثانية) استشكل ما فيها بأن اعتبار آخر الوقت انما يكون فيما يتقدم بآدائه وهو سائر الصلوات فأما الجمعة فلا يتقدم بآدائها وانما يتقدم بها مع الامام والناس فينبغي أن لا يعتبر وقت أدائها حتى اذا كان لا يخرج من المصر قبل أداء الناس ينبغي أن يلزمه شهود الجمعة قاله أبو السعود (قوله وقال في شرح المنية) تأييد لما في الطهريه وأقاده أن ما في الثانية ضعيف (قوله القروي) بفتح القاف نسبة الى القرية والمراد به المقيم أما المسافر فلا الجمعة عليه اه حلبي (قوله لكن في التبر) أخذ من عبارة شرح المنية المذكورة بعد (قوله ان نوى الخروج) الاول أن لم يخرج الا بعده لانه اذا نوى الخروج بعد وقد خرج قبل فلا نية عليه واذا نوى الخروج قبل لكنه تأخر الى أن دخل الوقت لزمه فالمدار في اللزوم وعدمه على الخروج وعدمه لا على النية وعدمها ومثل ذلك يقال في عبارة المصنف وعبارة شرح المنية (قوله على عزم أن لا يخرج يومها) ومن باب أولى اذا عزم على الخروج فيه (قوله ولم ينو الاقامة) فان نواها وجبت (قوله بسيف) أي حديد متقلدا به لاختب والحكمة في منوعيته أولا أن نزيهم أنهم اذا رجعوا عن الاسلام فحاربهم بالسيف فانه ما زال بأيدينا (قوله وهو متكى عليه) قال في التبر يمكن الجمع بأن يتقدم مع الاتكاء (قوله وفي الخلاصة الخ) وجهه مخالفة المأثور (قوله تركه) أي الاكل (قوله ان خاف فوت الجمعة) لانها فرض لا يمكن تداركه الا في وقته (قوله أو مكتوبة) صورته بأن أخر الاذان لا تحرق المكتوبة (قوله لا جماعة) لانها ظاهرة ولو على القول بوجوبها وسواء علم بوجود جماعة أخرى أم لا (قوله رستاقى) نسبة الى الرستاق وهو السواد أي الريف (قوله نال ثواب السي) أما الصلاة فينال ثوابها على كل حال (قوله من شترك في عبادته) كالسفر للتجارة والحج (قوله الافضل حلق الشعر بعد ما) لانها يشهدان له يوم القيامة بفعلها ونقل أبو السعود عن شيخه نظامي ثم الاظفار فقال

في قص الاظفار يوم السبت آكلة • تسد وفعيا يليه تذهب البركة
والعز والجاه يسد وعند تلوهما • وان يكن في الثلاثا فاحذر الهلكة
وسوء الاخلاق يسد وعند أربعها • وفي الخميس القى يأتى لمن سلكه
والعلم والحلم زاد في عروبتهما • عن النبي رويانا فاقسوا ناسك

اه ونسبة هذه الايات الى الحافظ العسقلاني لا أصل لها كما نبه عليه العلامة الزرقاني في شرح المواهب وبعضهم روى أثر ضعيفا فيه فضيلة القص في كل يوم من أيام الأسبوع وورد في بعض الآثار النهي عن قص الاظفار يوم الاربعاء وأنه يورث البرص وعن ابن الحاج صاحب المدخل أنه هم بقص اظفاره يوم الاربعاء فقد ذكر ذلك قتل ثم رأى أن قص الاظفار سنة حاضرة ولم يصح عنده النهي فقصرها فطقه البرص فرأى النبي صلى الله عليه وسلم في النوم فقال ألم تسمع نبي عن ذلك فقال يا رسول الله لم يصح عندي ذلك فقال يكفئك أن تسمع ثم مسح صلى الله عليه وسلم يده على بطنه فزال البرص جميعا قال ابن الحاج فحدثت مع الله قوبة أنى لا أخالف ما سمعت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبدا وفي ابن ماجه والحاكم من فروع لا يبدو جدام ولا برص الا يوم الاربعاء وفي منهاج الحلبي وشعب الإيمان أن الدعاء مستجاب يوم الاربعاء بعد الزوال قبل وقت العصر لانه صلى الله عليه وسلم استجاب له على الاجزاب في ذلك اليوم في ذلك الوقت وهكذا ان جابر يهوى ذلك الدعاء في مهماته وذكر أنه ما بدى بشئ يوم الاربعاء الا تم فينبغي البداء بنحو التدريس فيه ذكره بعضهم (قوله لا بأس بالتصلي) الى الصف الاول أو ما يليه لان البركة تنزل على المتقدم ثم على من بعده (قوله ما لم يأخذ الامام

(لا بأس بالسفر يومها اذا خرج من عران
المصر قبل خروج وقت الظهر) كذا
في الثانية امكن عبارة الطهريه وغيرها بلفظ
دخول بدل خروج وقال في شرح المنية
والصحيح أنه يكره السفر بعد الزوال (القروي اذا
يسلم ولا يكره قبل الزوال (القروي اذا
دخل المصر يومها ان نوى المكتبة فذلك
اليوم زمة) الجمعة (فاذا نوى الخروج من
ذلك اليوم قبل وقتها أو بعده لا يلزمه) لكن
في التبر ان نوى الخروج بعد ذلك
وفي شرح المنية ان نوى المكتبة الى وقتها
لزمته وقيل لا (كما) لا يلزم (لو قدم مسافر
يومها) على عزم أن لا يخرج يومها (ولم ينو
الاقامة) نصف شهر (بخطب) الامام
(بسيف في بلدة قصت به) كسكة (والالا)
كالدينية وفي الحاوي القدسي اذا فرغ
المؤذن فام الامام والسيف يساره وهو
متكى عليه وفي الخلاصة ويكره أن يتكى
على قوس أو عصا أو فروع • مع النداء وهو
يا كل تركه ان خاف فوت الجمعة أو مكتوبة
يا جماعة • رستاقى • هي يريد الجمعة وسواها
ان • عظم مقه وده الجمعة نال ثواب السي
اليها ويبدأ بسلم أن من شترك في عبادته
فالعبرة للاغلب • الافضل حلق الشعر ولم
الظفر بعدها • لا بأس بالتصلي ما لم يأخذ
الامام في الخطبة

في الخطبة) فان فيه غالباً اشتغالا من استماعها (قوله ولم يؤذ أحد) أي وما لم يؤذ أحد أبان لا بأساً بوجوب الخطبة
 كما في الصبر أما أن أدى أحد حرم ولو في غير وقت الخطبة (قوله إلا أن لا يجد الخ) امتناعاً من السابقين أي لم يجز
 يجوز أن يتخطى ولو في الخطبة ولو لم يزل منه أذية وقد عبر الشارح فيما تقدم بقوله أنه لا يجوز على رتبة من لم يستدعها
 (قوله ويكره التخطي الخ) اعلم أنهم اختلفوا في جواز السؤال في المسجد وفي جواز الدفع اليه واختار أن السائل
 إذا كان لا يترين يدي المصلي ولا يتخطى الرقاب ولا يسأل الحاقابل لا يمر لا بد منه فلا بأس بالسؤال والدفع
 اليه ثم وظهر عدم جواز التصديق عليه أن كان يسأل الحاقابل لا يمر لا بد منه فلا بأس بالسؤال والدفع
 والمستقى ونحوه المكدي الذي يسأل الناس الحاقابل كل أسراً فابو جبر على الصدقة عليه ما لم يتيقن أنه بصرة
 على المعصية ونحوه صلى الله عليه وسلم أنه لما قيل له إذا كثرت السائل فن نعطي قال من رفق قلبك عليه اه
 أبو السعد وقد يقال إن كلام صاحب النهر في الاعطاء في المسجد لا مطلقاً (قوله وهو الصحيح) وهو ما في
 مسلم وأبي داود عن أبي موسى مرفوعاً وحديثه فيدهو بطلبه كما أفاده الشرح لابي وقيل هي آخرة
 في يوم الجمعة رواه مالك وأبو داود والترمذي وصححه هو وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وقال
 على شرط الشيخين عن ابن سلام والحاكم بإسناد حسن عن جابر وابن جبر عن أبي هريرة وهذا القولان
 مرجحان من اثنين وأربعين قولاً فيها واختار صاحب الهدى أنها مضمرة في أحد الوقتين وإن أحدهما
 لا يعارض الآخر لاحتمال أنه صلى الله عليه وسلم دل على أحدهما في وقت وعلى الآخر في وقت آخر قال ابن
 عبد البر الذي ينبغي الدعاء في الوقتين المذكورين وسبقهما إلى نحو ذلك أحد وهو أولى في طريق الجمع فله سيدي
 محمد الزرقاني في شرح المواهب (قوله فقال يومها) لأن الليلة انما فضلت لأجل الصلاة وهي في اليوم والليل
 تابع في الفضيلة وأما في غيرها فالليل أفضل على الصحيح لأنه محل سلوك السالكين ووصول المحبين إلى رب العالمين
 (قوله وذكر في أحكام) بفتح الهمزة جمع أحكام فأتى زاجه في فن الجمع والفرق القول في أحكام السفر القول
 في أحكام المسجد ونحو ذلك ومن جعلها أحكام يوم الجمعة اه حلي (قوله قراءة الكهف فيه) فانه من قرأها فيه
 كان محفوظاً من الجمعة إلى الجمعة وزيادة ثلاثة أيام ويجعل له نور من محله إلى البيت العتيق (قوله ويكره أفراد
 بالصوم) هو المعتمد وقد أمر به أولاً ثم نهى عنه (قوله فقد وهم) ولذا كرر عبارته برمتها ليعلم موضع الوهم وما فيها
 من الفوائد وإن كان بعضها علم مما تقدم وهي أحكام يوم الجمعة اختصاص بأحكام لزوم صلاة الجمعة واشتراط
 الجماعة لها وكونها ثلاثة سوى الإمام وكونها قبلها شرط وقراءة السورة المخصوصة بها وتحريم السفر
 قبلها بشرطه واستئذان الغسل لها والتطيب ولبس الأحسن وتقليم الأظفار وخلق الشعر ولو كان بعد هذا
 أفضل والجور في المسجد والتبكير لها والاشتغال بالعبادة إلى خروج الخطيب ولا يسن الإبراد بها ويكره
 أفراد بالصوم وأفراد ليلته بالقيام وقراءة الكهف فيه ونفي كراهة النافلة وقت الاستواء على قول أبي
 يوسف الصحيح المعتمد وهو خير أيام الأسبوع ويوم عيده وفيه ساعة إجابة وتجتمع فيه الأرواح وتزار القبور ويأمن
 الميت فيه من عذاب القبر ومن مات فيه أو في ليلته آمن من قسنة القبر وعذابه ولا تسجر فيه جهنم وفيه خلق
 آدم عليه السلام وفيه أخرج من الجنة وفيه يزور أهل الجنة ربه سبحانه وتعالى وقوله ولا تسجر فيه جهنم
 قال في جامع اللغة سجر التنوير أحياه اه حلي وقوله السورة المخصوصة مراده الجمعة والمنافقون أو الألعى
 والفاشية كما مر وقوله ولا يسن لها الإبراد بنا فيه قول الشارح والمصنف فيما تقدم وجعة كظهر أصلاً واستصحاباً
 في الزمانين لأنها خلفه اه ويمكن أن في المسئلة روايتين (قوله وفيه تجتمع الأرواح) أي مع بعضها في البرزخ (قوله
 ريان الميت من عذاب القبر) ظاهره ولو كان كافراً (قوله آمن من عذاب القبر) ويكون من شهداء الآخرة
 ولا يسأل أصلاً أو سؤالا عن بقاؤه ذكر الشيخ عبد السلام في شرح الجوهرة ونحوه مثلاً على قارى في شرح الفقه
 إلا كبر أنه قيل إن المؤمن إذا مات فيه أو في ليلته يعذب ساعة ثم لا يعود إليه العذاب وأما الكافر فيعود إليه
 وأفاد القارى أن هذا غير محقق الثبوت (قوله وفيه يزور أهل الجنة ربه) المراد بالزيارة الرؤية تعالى وهذا
 باعتبار بعض الأشخاص والبعض يراه في أقل من ذلك والبعض في أكثر منه حتى قال بعضهم إن النساء لا يرينه
 إلا في مثل أيام الأعياد عند الجلي العام وقال في سفر السعادة كان من عوائده الكريمة صلى الله عليه وسلم أن
 يعظم يوم الجمعة غاية التعظيم ويخصه بأنواع التشريف والتكريم وجاء أن أهل الجنة يتباشرون في الجنة بيوم

ولم يؤذ أحد هذا إلا أن لا يجد الأفرجة أمامه
 فتخطى إليها للضرورة ويكره التخطي
 للسؤال بكل حال ويستحب عليه السلام عن
 ساعة الإجابة فقال ما بين جلوس الإمام إلى
 أن يتم الصلاة وهو الصحيح وقيل وقت
 العدم واليه ذهب المتأخرون كما في التارخانية
 وفيها مثل بعض المتأخرين كونه ليلة الجمعة
 أقبل أم يومها فقال يومها أو ذكروا
 أحكام الأشياء مما اختص به يومها وقوله ويكره
 الكهف فيه ومن فهم عطفه على قوله ويكره
 أفراد بالصوم وأفراد ليلته بالقيام فقد وهم
 وفيه تجتمع الأرواح وتزار القبور ويأمن
 الميت من عذاب القبر ومن مات فيه أو في
 ليلته آمن من عذاب القبر ولا تسجر فيه
 جهنم وفيه يزور أهل الجنة ويكرم سبحانه

الجمعة كما يتباشر أهل الدنيا في الدنيا وسمعه عند يوم المزيلا أن الله تعالى يقبل عليهم في ذلك اليوم ويعطيهم كل ما يتنونه فهم يحبون يوم الجمعة لما يعطيهم فيه ربهم من الخير فإن قيل إن الجمعة لا ليل فيها فكيف يعرف يوم الجمعة فيها أجيب بأنه يمكن نصب علامة لهم تميز بحجته في مقدار كل جمعة من جمعة الدنيا

• (باب العيدين) •

تنته عده وأصله عود قلبت الواو والساكونها بعد كسرة اه حلي والمراد العيدين وما يتعلق بهما أو بأحدهما كتكبير التشريق وذكره عقب الجمعة لجران غالب شروطها فيه ولادامه كل مجمع عظيم وقدمها لثبوتها بالكتاب ووجهه أعياد ولم يجمع على أعياد مع أنه وارى لأنه من العود للزوم الياء في المفرد والفرق بين هذا الجمع وجمع عود الله وفان جمعه أعياد وأما عود الخشب فجمعه عيدين أفاده في النهر وقد تبع في ذلك كآخيه صاحب البحر البدر الصبي والذي في الصحاح أن عود الخشب يجمع على أعياد وبشهادة قول الشاعر

لقد رخصت الأرضون أذقان من بني • نعيم خطيب فوق أعياد منبر

(قوله سمي به) بين المصنف في علم منه حكم المتن (قوله لأن فيه عوائد الاحسان) ان قلت ان احسانه تعالى متكرر علينا كل حين أجيب بأن علة التسمية لا تقتضي التسمية (قوله ولعود بالسرور غالب) يرجع الى ما قبله عند التأمل (قوله غالب) باعتبار الاختصاص والازمان (قوله أو تفاؤلا) أي بأنه يعود ويتكرر كما سميت القافلة قافلة تفاؤلا بقولها أي رجوعها بجر (قوله في كل يوم فيه مسرة) المراد القطعة من الزمان ولو لالا (قوله ولذا قيل) أي ان هذا الشعر الذي هو من البسيط من هذا الاستعمال والمعنى أن تعجبه وفهم معناه على هذا الاستعمال (قوله وجه الحبيب) فيه أن وجه الحبيب ليس من الزمان فلا يصح الاستدلال بالنظر اليه وأجيب بأن فيه حذف أي يوم ووجه الحبيب فيقول بمعنى مفعول (قوله والجمعة) لفظ اليوم مسلط عليها (قوله ولو اجتمعما) أي يوم العيد والجمعة المذكوران في النظم وفي بعض النسخ بالقاء والظهار الواو (قوله التمر تاشي) بضم التاء المثناة فوق والميم وسكون الراء كما تقدم (قوله عن القبر) أي غير مذاهبنا وبؤيده ما هن الجماع الصغير عيدين اجتمعما في يوم واحد فالاول سنة والثاني فريضة ولا يترك واحد منهما أبو السعود (قوله وبصفة التمر يض) الواو والهمزة فهو ضعيف عند غيرنا فقل القهستاني له يحذف صواب والى ذلك أشار بقوله قتيبه (قوله وشرع في الاولى) روى أبو داود عن أنس قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما فقال ما هذان اليومان قالوا كأنه بغيرهما في الجاهلية فقال عليه الصلاة والسلام ان الله ابتدلكم بهما خيرا منهما يوم الاضحى ويوم الفطر أبو السعود (قوله في الاصح) هو المختار وقول الاكثر وهو الذي يدل عليه ما في الاصل وفي رواية أخرى أنها سنة قال في غاية البيان وهو أظهر لانه المذكور في الجامع الصغير وهو آخر تأليف محمد فافيه هو المعول عليه قلت الظاهر أنه لا خلاف لأن المراد من السنة السنة المؤكدة وقد ذكرنا أنها بمنزلة الواجب ولهذا كان الاصح أنه يأثم بترك المؤكدة كالواجب وهذا أولى مما في النهر (قوله على من يجب عليه الجمعة) فلا تجب على العبد وان اذن له مولاه وله أن يملكها بلا اذن اذا حضر مع مولاه ولم يخل بمحفظ ماله فعلى الاصح لا فرق في عدم وجوب الصلاة على العبد ولوم الاذن بين الجمعة والعبد أبو السعود (قوله بشرائطها) اعلم أن لها شروطا وأداء وشروط وجوب فيبين الثاني بقوله على من يجب عليه الجمعة أي الحز المقيم الصحيح وبين الاول بقوله بشرائطها قال في الملتقى وشرحه وشرائط الوجوب والاداء والجواز ثبتت في العيدين له حتى الآن العام كما في النهر وفيه أن من شرائطها الجماعة التي هي جمع والواحد هنا مع الامام جماعة فكيف يصح أن يقال بشرائطها (قوله سوى الخطبة) في ذاتها وفي كونها قبل الصلاة حتى لو لم يخطب أصلا صح وأساء ترك السنة ولو قدمها على الصلاة صحت وأساء ولا تعداد الصلاة أفاده في البحر (قوله صلاة العيد) ومثلها الجمعة حلي (قوله بما لا يصح) أي على أنه عيب ولا فهو نقل مكرره لادائه بالجماعة حلي (قوله لانه واجب الخ) المراد بالواجب ما يلزم فعله أما على سبيل الوجوب المصطلح عليه وذلك في العبد وأما على طريق القرصية وذلك في الجنائز فهو من عموم الجواز (قوله والجنائز كقافية) فيه أن العيدين ترجع على الجنائز بالعينة فهي مترجمة بحلي بالقرصية فالاولى أن يعمل بأن العيد تؤدى بجمع عظيم يخشى تفرقه ان اشتغل الامام بالجنائز اه حلي

قوله والذي في الصحاح الخ وصرح أيضا بأنه يجمع على عيدين أيضا وقوله من بني تميم في نسخة من بني مدوس اه معجمه

• (باب العيدين) •

لأن الله فيه عوائد الاحسان وعوده في نسخة من بني مدوس اه معجمه
في مسرة ولا قبل
عيد وعيد وعيد من مجتمعه
وجه الحبيب ويوم العيد والجمعة
ولو اجتمعما يلزم الصلاة أحدهما وقيل
الاول صلاة الجمعة وقيل صلاة عيد كذا
في القهستاني عن التمر تاشي قنت قد
راجعت التمر تاشي فرائيه حكاة عن القبر
وبصفة التمر يض قتيبه وشرع في الاول من
الجمعة رجب صلاتهما في الاصح (على
من يجب عليه الجمعة بشرائطها) المتقدمة
(وي الخطبة) فانه سنة بعدهما وفي القنية
صلاة العبد في ان يرى تكبره فخره أي لانه
اشتغال بما لا يصح لان المص شرط العدة
(و قد قدم) صلاتهما (على صلاة الجنائز اذا
اجتمعنا) لانه واجب عينا والجنائز كناية
(و تقدم) صلاة الجنائز

(قوله على الخطبة) أي خطبة العيد وذلك لقريظتها وسنة الخطبة وكذا يقال في سنة المغرب (قوله وغيرها)
 سنة العشاء والظهر البعيدة (قوله والعيد على الكسوف) لوجوبه وسنة الكسوف واشتركا في أدائها ما يجمع
 عظيم اه حلي وذكر علماء الهيئة أن العيد والكسوف لا يجتمعان (قوله على تأخير الجنازة عن السنة)
 الظاهر أن المراد من السنة سنة المغرب ووجهه ظاهر وهو أن وقت المغرب المستحب ضيق وتأخير سنة المغرب
 إلى الوقت المكروه مكروه صكنا تأخير القرض كما تقدم في الاوقات فكما لا تقدم الجنازة على فرض المغرب
 لا تقدم على سنتها اه حلي (قوله لها) أي السنة (قوله لكن) استدراك على الاستدراك وعلى قول المصنف
 وتقدم على صلاة الجنازة (قوله حتى على القرض) ولو المغرب والجمعة وكذا العيد فينا في ما في البحر المذكور
 قريبا وما في المصنف من قوله وتقدم على صلاة الجنازة وفي الحلي مراد الاشياء بالقرض غير الجمعة وهو ظاهر
 وغير المغرب لما يشر إليه قوله ما لم يفتى وقته أي المستحب ويحتسب لا تنافي بين القول وإلى ذلك الإشارة بقوله
 فتنبه اه والذي يظهر لي أن الأول هو المعتمد لانه نص صريح وما في الاشياء بحث لا يعارض النص وبعبارة
 الاشياء اجتمعت جنازة وسنة قدمت الجنازة وأما إذا اجتمع كسوف وجمعة أو فرض وقت لم أره وينبغي تقديم
 القرض إن ضاق الوقت والا فالكسوف لانه يحشى فواته بالانجلاء ولو اجتمع عيد وكسوف وجنازة ينبغي تقديم
 الجنازة وكذا الواجبة مع فرض وجمعة ولم يخف خروج وقته وينبغي أيضا تقديم الكسوف على الوز والتمريض
 اه وإذا علمت كلام الاشياء متأتملا تعلم أنه لا يصح ما فوقه المحشى وإنما الوجه ما قلنا (قوله ونذير يوم الفطرح)
 التدب قول البعض وعد المصنف الفصل سابقا من السنن والصحيح أن الكل سنة لخصوص الرجال فهستاني
 عن الزاهد (قوله حلاوا) قال في النهري نذير أن يكون حلوا أو قرأ عدد وتر وفيه تأمل بل ينبغي أن لا يعدل
 عن التمر إلى غيره عند وجوده لانه المأثور عنه عليه الصلاة والسلام ففي الشريفة عن الكمال كان عليه
 الصلاة والسلام لا يعد يوم الفطر حتى يأكل تمرات وتر أبو السعد ود في البحر وما ينفى عن من خلط التمر بالبن
 يوم العيد فلا أصل له (قوله ولو قرأوا) فيه تأمل إذ المندوب تقديم الاكل على الخروج إلى المصلى كما سبق
 والقروى لا صلاة عليه أبو السعد اللهم إلا أن يقال إن ذلك سنة اليوم فتعم ويكون قول الشارح ولو قرأوا
 منقطعاً عن قول المصنف قبل صلاتها (قوله واستياكه) لانه مندوب اليه في سائر الصلوات اختيار وظاهره
 أن المراد الاستياك في الوضوء لانه هو المندوب لكل صلاة وظاهر عباراتهم يفيد أنه استياك غير استياك الوضوء
 والا كان غير مفيد (قوله واعتساه) الاصح أنه سنة ثم وقد سبق عن القهستاني (قوله بماله ربح لا لون) كسك
 ويخبر عن الدراية (قوله أحسن ثيابه) جديدة أو غسيلة وقيل الحلال قهستاني (قوله ولو غير أبيض) لانه
 صلى الله عليه وسلم كان يلبس بردة حمراء في كل عيود والمراد أن فيها خطوطا حمرا وخضرا لأنها خالصة الحمرة
 ولا شربة لاني رسالة في لبس الأحمر - كي فيها ثمانية أقوال منها أنه مستحب والبردة كساء صغير مريح والكساء
 ما يسترأ على البدن ضد الأزار أبو السعد (قوله وأداء فطرته) اعتناء للفقير عن السؤال وتفرغ القلب عنه هم
 العيال اه من الدر المنقي (قوله صح عطفه) جواب سؤال تقديره كيف عطف أداء الفطرة على المندوبات
 مع وجوبه فأجاب بأن الكلام هنا في الاداء قبل الخروج والواجب مطلق الاداء اه حلي (قوله ومن ثم) أي من
 أجل كون هذه الاحكام قبل الخروج (قوله أي بكلمة ثم) هذه الافادة تؤذيها القاء بل هي الاولى لأن السنة
 التكبير وهو المساعدة إلى المصلى كما في البحر (قوله ليفيد تراخيه الخ) قد علمت مانبه والاولى الاتيان بالواو فيقول
 وليفيد فان ثم تفيد شيئين تقدم ما قبلها عليهم وترأخى ما بعدها ما قبلها (قوله ماشيا) لأن النبي صلى الله
 عليه وسلم ماركب في عيد ولا جنازة وحله القهستاني على الشباب وأما المشايخ فالمندوب لهم الركوب (قوله
 المصلى العائم) هو الذي يكون في العراء أفاده في البحر (قوله والواجب مطلق التوجه) ذكره ليرتب عليه قوله
 والخروج إليها الخ وللإشارة إلى الجواب عما ورد على أن الخروج من المندوبات (قوله سنة) فلولم توجه إليها
 فقد ترك السنة بجر (قوله ولا بأس بانخراج نسج) قد تعلق هذه اللفظة ويراد منها الاباحية وهو الظاهر
 هنا (قوله لا بأس ببنائه) هو المروى عن الامام قال العلامة شواهر زاده وهو أحسن في زماننا (قوله
 ولا بأس بعوده راكبا) لانه غير قاصد قرية بجر (قوله من طريق آخر) يشهد به الطريقان أوليته تصديق على
 فقرائهما وينبغي أن يكون ذلك في الوفا مع غرض البصر كذا في القهستاني (قوله واكثر الصدقة) بحسب

على الخطبة وعلى سنة المغرب وغيرها
 والعيد على الكسوف لكن في البحر قيل
 الاذان من الحلي والقوى على تأخير
 الجنازة عن السنة وأقره المصنف كانه
 الحاقا لها بالصلاة لكن في آخر احكام دين
 الاشياء ينبغي تقديم الجنازة والكسوف
 حتى على القرض ما لم يفتى وقته تأمل
 ونذير يوم الفطر (قوله حلاوا وترأوا) واستياكه
 (قبل) خروجه إلى (صلاتها) واستياكه
 واعتساه وطيبه (قوله حلاوا وترأوا) واستياكه
 أحسن ثيابه (قوله ولو غير أبيض) كسك
 فطرته (قوله صح عطفه على كلمة ثم خروجه)
 قبل الخروج ومن ثم أي بكلمة (ثم خروجه)
 ليفيد تراخيه عن جميع ما متر (ماشيا إلى
 الجباية) وهي الملة إلى العائم والواجب مطاق
 التوجه (والخروج إليها) أي الجباية لصلاة
 العيد (سنة وان وسعهم المسجد الجامع) هو
 المصنف (ولا بأس بانخراج منبر إليها) لكن
 في الصلاة لا بأس ببنائه دون انراجه
 ولا بأس بعوده راكبا ونسج كونه من طريق
 آخر وأظهار البشارة واستياكه

للطاقة بجر (قوله والتختم) ظاهره ولو غير أمير وقاض ومفت وما في الخطر من قصره على نحو هؤلاء فمعمول
على الدوام ويدل له ما في النهر عن الدراية أن من كان لا يتختم من العبادة كان يتختم يوم العيد وهذا أولى مما في
القهستاني حيث خصه بذى السلطان ومن المندوبات صلاة الصبح في مسجد حبه (قوله والتهنئة الخ) وقع مثل
هذه العبارة في البحر في محل قول المصنف ونذب يوم الفطار أن يطعم وظاهره أنها مباحة وعطفها في النهر
على المندوبات وتستحب المصافحة بل هي سنة عقب الصلوات كلها وعند كل لقي أبو السعود عن الشربلالية
(قوله في طريقها) الأولى حذفه لإيهام أنه يكبر في البيت والمعلي وأيس كذلك فقد قال في البحر لافرق بين التكبير
والبيت أو في الطريق أو في المعلي قبل الصلاة ٨١ (قوله ولا يتنفل قبلها) ولو امرأة على المعتمد هـ ستاني
(قوله مطلقا) الإطلاق في الثاني يقابله التفصيل الآتي والإطلاق في الأول ليس فيه ما يدل عليه واتكل في بيانه
على شهرته وعنايه في جاتبه مواء كان سرا أو جهرا (قوله تيمم البحر) عازيا إلى الخلاصة قال صاحب الخلاصة
وهو الأصح ومجمله فيما إذا كان التكبير قصد العبد أمالو كبرلانه ذكر الله تعالى يجوز ويستحب ٨١ (قوله لكن
تعبه في النهر) لم يتعب صاحب النهر صاحب البحر في شيء وإنما نقل تعقب الكمال للخلاصة وتعقب صاحب
البحر الكمال (قوله ورجح تقييده بالجهر) اعلم أن الخلاف بين الإمام وصاحبه رضى الله تعالى عنهما في عدم كبح
بطريقين وهما عدم التكبير أصلا عنده والتكبير عنده ما أعدم الجهر عنده والجهر عندهما ورجح كل من
الحكايتين ولكن ظاهر البحر ترجيح الترك أصلا وهو الذي يظهر (قوله ورجح تقييده) أي التكبير المتيقن عند
الإمام بالجهر أما أصل التكبير فتثبت بالخلاف على ذلك انما هو في الجهر (قوله زاد في البرهان الخ) هو المذكور
في النهر لانه جعل الخلاف في الجهر فلا وجه لذكر هذه الزيادة (قوله ووجهها) أي هذه الرواية (قوله ظاهر
قوله تعالى واتكملوا العدة الخ) لأن المقصود اظهار النعم في ذلك اليوم كما دل عليه قوله تعالى على ما هذاكم
والجهر بالتكبير أدرخل في اظهار النعم ٨١ حاجي وانما قال ظاهرا لأن الآية دلت على طلب التكبير مطلقا
والعدة عدة ومضان وقوله على ما هذاكم أي لأجل هدايته لكم لهذه العبادة وأخبرها (قوله ووجه الأول)
أي القول الأول وهو عدم التكبير جهرا بناء على أن الخلاف في الجهر به لا في أصله (قوله أن رفع الصوت بالذكر
بدعة) استثنى صاحب الفنية ما يذله الأئمة في زماننا فقال إمام يعتاد كل غدا مع جماعة قراءة آية الكرسي
وأخر البقرة وشهد الله ونحو جهرا لأبأس به والاختفاء أفضل بجر (قوله فيقتصر على ما ورد الشرع) وهو
ما إذا كان بإزاء العدو أو الله وحس أو الخريق أو الخفاف زاد الله ستاني أو علا شرفا والاختفاء أفضل عند
الترع في السفينة أرملا عنهم بالسيف وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بجر (قوله وكذا لا يتنفل)
ولو بسنة النحى بجر (قوله فانه مكروه) أي غير عيان على الظاهر لتعليقهم بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعله
ولو كان مكروها تنزه القعدة بيا نال الجواز وقد مر نظير ذلك لأصحاب النهر (قوله بل ينسب تنفل بأربع) ذكره
في الخاتمة والخلاصة وفي البحر أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتين بعدها وفي القهستاني واعلم أن صلاة
العيد قائمة مقام النحى فإذا فاتت بعذر يستحب أن يصلي ركعتين أو أربعاً وهو أفضل ويقرأ فيها سورة الأعلى
والشمس والألبي والنحى وفي رواية سورة الاخلاص ثلاث مرات يعطى له ثواب بعدد كل ما ثبت في هذه السنة
كما في المـ هـ (قوله وهذا) أي ما تقدم من عدم التكبير على الخلاف فيه ومن عدم التنفل بصورة الثلاثة
(قوله للخواص) الظاهر أن المراد بهم الذين لا يؤثرون عندهم الزجر غلا ولا كسلا حتى يفضي بهم إلى الترك أصلا
(قوله فلا يمنعون) لا تحسن المقابلة الأولى فلا يكره في حقهم وقد يقال ما ذكره لازم عدم الكراهة وقوله أصلا
أي لا سرا ولا جهرا في التكبير ولا قبل الصلاة بمجد أو بيت أو بعدها بمجد في التنفل (قوله بخطط ثقة) أي
موثوق وظاهره أن الكاتب معلوم له حتى يتأتى الحكم عليه بالوثوق (قوله وكذا صلاة رغائب) أي فلا يمنعون من
الاجتماع عليها والرغائب جمع رغبة فعليه بمعنى منعه أو أي مرغبا فيها أو ودفيها من أحاديث ضعيفة (قوله
وبراءة) هي ليلة النصف من شعبان وعطفه على الرغائب من عطف الخاص (قوله لأن عليا الخ) لا يظهر لانه
مجهول مؤول وأيس في قدرة أمنا لتأويل بل علينا صريح الأمر والهي ألا ترى أنك لو رأيت رجلا من خواص
فعل ذلك لتهنئته ولو كانت العلة ما نظر إليه الإمام على كرم الله وجهه لما نهى فالأولى الإقباض على التعليل الأول
(قوله يصلي بعد العيد) الذي في مسند الخوارزمي رأى رجلا يتنفل بالصلاة قبل العيد (قوله تحت الوعيد

والتختم والتهنئة بتقبل الله منا ومنكم لا تنكر
(ولا يكبر في طريقها ولا يتنفل قبلها مطلقا)
تعلق بالتكبير والتنفل كذا - زره المصنف
تعلق بالبحر لكن تعقبه في النهر ورجح تقييده
بالجهر زاد في البرهان وقال لا الجهر به سنة
كالا ضحى وهو رواية عنه ووجهها ظاهر
قوله تعالى وتكملوا العدة الخ الآية الأولى أن رفع الصوت
بالذكر بدعة فيقتصر على ما ورد الشرع
انتهى (وكذا) لا يتنفل (بعدها في مصلاها)
فانه مكروه عند العاقبة (وأن) تنفل بعدها
(في البيت جاز) بل يستحب تنفل بأربع وهذا
للخواص أما العوام فلا ينعون من تكبير
ولا تنفل أصلا لقله رغبهم في الخبرات بجر
وفي هـ هـ بخطط ثقة وكذا أصلا رغائب
وبراءة وقد دللنا على ما رضى الله عنه رأى
رجلا يصلي بعد العيد قبل ما تمسه بالأمير
المؤمنين فقال أنخاف أن أدخل تحت
الوعيد قال الله تعالى أرايت الذي ينهى
عبدا إذا صلى

أى المذكور في قوله تعالى كلاً لم ينته لضعف الناصية الخ (قوله من الارتفاع) المراد به ياضها حتى يخرج
 عن حد الكراهة (قوله قدر ربح) هو ثلثا عشر شبر والمراد به وقت حل النافذة فلا مبادنة بينهما خلافاً لما في
 القهستاني (قوله بل تكون فلا محترماً) لوقوعه في وقت الطلوع والجماعة في النفل وفي الحلبي ما حاصله أن
 الاوقات المكروهة لا تنعقد فيها الفرائض والواجب لعينه والعيد واجب لعينه فكيف ينعقد فلا محترماً اهـ
 قلت يمكن أن يقال قولهم لا تنعقد أى واجباً فلا ينافي أنها تنعقد فلا محترماً وأنه مبنى على القول بأنهم أسنة
 وقد صحح (قوله باسقاط الغاية) فالزوال ليس وقتاً لها لأن الصلاة الواجبة لا تنعقد عند قيامه قهستاني وهذا
 يرشد الى أن المراد بالزوال الاستواء وأطلق عليه المجاورة (قوله فسدت) أى فسدت الوصف وانقلب فلا كان
 كان الزوال قبل القعود قدر التشهد فاقصد متفق عليه وان كان بعده يمكن على رأى الامام (قوله كافي الجمعة)
 اذا دخل وقت العصر فيها (قوله ويصلى الامام بهم الخ) ويكتفى في جماعتها واحد كافي النهر (قوله متفقاً قبل
 الزوائد) لأن مشروعية التشاء في افتتاح الصلاة وأما التعوذ فيأتى به بعدها لأنه تبع للقراءة (قوله وهي ثلاث)
 تعيين الثلاث على طريق الاولوية فيجوز العمل بالا قول الاخر فأداه صاحب البحر والثلاث أقلها باتفاق الجميع
 (قوله الى ستة عشر) أى في مجموع الركعتين (قوله لأنه مأثور) أى عن النبي صلى الله عليه وسلم وانما أخذنا بالقل
 لأن التكبير ورفع الايدي خلاف المجهود فكان الاخذ بالقل أحوط وفيه نظر اذ في مثله يعتبر غالب أحواله
 عليه الصلاة والسلام (قوله فيأتى بالكل) وان كثراً احتياطاً لاحتمال الغلط من المكبرين ولهذا قيل ينوى بكل
 تكبيرة الافتتاح لاحتمال التقدم على الامام في كل تكبيرة بجزء (قوله ويؤلى ندبا) فلولم يؤلى فانه المستحب ولولم
 بالقراءة سهواً ثم تذكر فان فرغ من قراءة الفاتحة والسورة يحضى في صلاته وان لم يقرأ الا الفاتحة كبروا عاد
 القراءة ولولا ان القراءة اذا لم تتم كان امتناعاً عن الاتمام لارضاء للفرض بجزء (قوله ويقرأ كالجمعة) أى
 الفاتحة وسورة الاعلى والغاشية استحباً باق قهستاني (قوله برأى نفسه) فان كان خفياً كبر ثلاثاً وان كبر امامه
 أكثر وقوله لأنه مسبوق أى وهو يقضى برأيه ولكنه هنا يقضى حال اقتدائه لا بعد فراغ الامام (قوله لأنه
 مسبوق) أما اللاحق فانه يكبر برأى امامه لأنه خلف الامام حكاه بحر (قوله ثلاثاً يتولى التكبير) ولم يقل به
 أحد من الصحابة ولولم يقرأ بالقراءة بصير فعله موافقاً للقول على ~~فكان~~ كان أولى كذا في المحيط وهو مختص لقولهم
 ان المسبوق يقضى أول صلاته في حق الاذكار بحر (قوله فلولم يكبر) أى وقد أدركه في القيام كافي المنع (قوله
 ويكبر في الركوع) جرى على المرجوح والذي في البحر لا يكبر في الركوع على الصحيح وفي النهر ولو أدركه في القيام
 فلم يكبر حتى ركع لا يأتى به في الركوع على الاصح اهـ كانه لان التقصير جاء من جهة (قوله فالاتبان بالواجب)
 وهو التكبير أولى من المسنون وهو التسبيح وقد علمت ما فيه ولو خشي المدرك في الركوع أن يرفع الامام
 رأسه لو كبر قائماً في يمارا كما بحر وبما مشه أى مادام الامام راكعاً قال الشيخ زين في شرح المنار وانما
 شرطنا بقاء الامام راكعاً لأنه ان رفع الامام رأسه سقط عنه ما بقى من التكبير تقديماً للمتابعة المفروضة
 على الواجبة اهـ وفي التعليل نظر (قوله كالركوع الامام) ظاهره ولوعامدا (قوله ولا يعود) يخالفه ما للشيخ
 زين في شرح المنار فقلنا عن الكنف أن الامام اذا سها عنها فركع ثم تذكر لا يأتى بها فيه بل يعود الى
 القيام اتفاقاً لأنه قادر على حقيقة الاداء فلا يعمل بشيئه حتى لو كان المسبوق رجواذ راكعاً فيه لو أقي بها
 قائماً فانه يأتى بها قائماً كذا في بعض التقارير (قوله فلو عاد يذهب في الفساد) تبع فيه صاحب النهر وقدم
 صاحب النهر في السهو ما يخالف كلامه هنا حيث قال هناك ولو تذكرها يعني تكبيرات العبد في ركوعه عاد
 الى القيام لأنه قادر على الاداء حقيقة اهـ الآن يحصل على غير ظاهر الرواية وقال الحلبي الصحيح عدم الفساد
 لأن غاية ما فيه رفض الفرض لاجل الواجب وهو وان كان لا يصلح فهو بالجمعة لا يصلح (قوله ويرفع يديه) ما ساء
 بابها فيه أذنيه (قوله ذلك) أى الرفع (قوله سنة في محله) أى والرفع سنة في غير محله وصاحب المحل أولى (قوله
 ولذا يرسل يديه) لأن الوضع سنة قيام طويل فيه ذكر مسنون (قوله هذا يختلف الخ) قال السرخسي لأن المقصود
 منه ازالة الاشتباه (قوله فلو خطب قبلها) مثله لو تركها (قوله وما يست في الجمعة) أى في خطبتها أى الا التكبير فانه
 يست في خطبة العبد ونها والجلوس قبل الشروع فانه لا يست هنا (قوله بل عشر) فيه أنه لا خطبة في الاستسقاء
 والكسوف لما ساقى اهـ جلبي (قوله يدأ بالصعيد) أى بعد التعوذ سراً كما تقدم (قوله كذلك) أى بدو بالتعبد

(وقته من الارتفاع) قدر ربح فلا يصح قبله
 بل تكون فلا محترماً (الى الزوال) باسقاط
 الغاية (فلو زالت الشمس وهو في آخرها
 فسدت) كافي الجمعة كذا في السراج
 وقد مناه في الاثنى عشرية (ويصلى الامام
 بهم ركعتين متتابعين الزوائد وهي ثلاث)
 تكبيرات (في كل ركعة) ولوزاد تابعه الى
 ستة عشر لأنه مأثور الا أن يسمع من المكبرين
 فتأتى بالكل (ويؤلى ندبا) بين القراءتين
 ويقرأ كالجمعة (ولو أدرك الموتر) الامام في
 القيام (بعد ما كبر) كبر في الحال برأى
 نفسه لأنه مسبوق ولو سبق بركعة برأى ثم
 يكبر ثلاثاً الى التكبير (فلولم يكبر حتى ركع
 الامام قبل أن يكبر) الموتر (الركوع)
 القيام (و) اكن (يركع ويكبر في الركوع)
 على الصحيح لأن الركوع حكم القيام فالاتبان
 فالواجب أولى من المسنون (كالركوع الامام
 قبل أن يكبر فان الامام يكبر في الركوع ولا
 يعود الى القيام ليكبر في ظاهر الرواية فلو
 عاد ينبغي الفساد ثم (ويرفع يديه في الزوائد)
 وان لم يرامه ذلك (الا اذا كبراً كما) كما
 من فلا يرفع يديه على التقدير لان أخذ الركعتين
 سنة في محله (وليس بين تكبيرة ذكر مسنون)
 ولذا يرسل يديه (ويستكن بين كل تكبيرتين
 مقدار ثلاث نسيجات) هذا يختلف بكثرة
 الزحام وقتله (ويخطب بعدها خطبتين)
 وهما سنة (فلو خطب قبلها صح وأساء) لترك
 السنة وما يست في الجمعة ويكره يست فيها
 ويكره (و) الخطب ثمان بل عشر (يدأ
 بالصعيد) في ثلاث (خطبة جمعة واستسقاء
 ونكاح) وينبغي أن تكون خطبة الكسوف
 وختم القرآن كذلك ولم أره

(قوله خطبة العيدين) ويكون التكبير في الاضحية اكثر من الفطر (قوله الا ان التي بمكة وعرفة الخ) واما التي
 يعني حادي عشر ذي الحجة فليس فيها تلبية لان التلبية قطع بأول رمي (قوله ويستحب أن يستفتح) هذا على غير
 ظاهر الرواية لما في الخاتمة وليس له عدد في ظاهر الرواية ثم حكى ما في المصنف بقيل (قوله واذا صعد لا يجلس)
 وهذا بخلاف الجمعة فانه يجلس ليؤذن بزيده (قوله ويعلم الناس فيها أحكام صدقة الفطر) وهي خمسة على من
 يجب ولن يجب ومتى يجب وكيف يجب والاول الحز المسلم المالك النصاب والثاني الفقراء والمساكين
 والثالث بلوغ غريوم الفطر والاربع نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير أو زبيب والخامس الاشياء
 الاربعة المذكورة وما سواها يثبت بالتيمم بغيره ولم يذكر لها اذان واقامة لعدم نقله في (قوله ليؤذنها الخ) جواب
 عما ورد أن النذوب أداء الفطرة قبل الخروج الى المصلى فلا فائدة في هذا التعليم (قوله ولم أره) هو صاحب
 البحر قال بعده والعلم امانة في عنق العلماء ويقوى هذا البحث ما يأتي في صدقة الفطر انه صلى الله عليه وسلم
 كان يخطب قبل العيد يومين خطبة يبين فيها أحكام صدقة الفطر (قوله وهكذا الخ) هو من تمة كلام البحر
 حيث قال ويستفاد من كلامهم أن الخطيب اذا رأى بهم حاجة الى معرفة بعض الاحكام فانه يعلمهم اياها
 في خطبة الجمعة خصوصاً في زماننا لكثرة الجهل وقلة العلم فينبغي أن يعلمهم فيها أحكام الصلاة كما لا يخفى (قوله
 ولا يصليها وحده الخ) وعليه الاثم لترك الواجب من غير عذر بحر (قوله في الاصح) مقابلة حكمية قول لابي
 يوسف بالقضاء وقد ذكره صاحب البحر هنا (قوله وفيها) أي صورة الفساد وقوله واجبة زيادة في الالغاز
 لالا تراعى النفل فانه يجب قضاء بالافساد (قوله اتفاقاً) والخلاف انما هو في الجمعة بحر (قوله صلى أربعا)
 أي استحباباً كما رعن القهستاني وليس هذا قضاء لانه لم يكن على كفيها (قوله كطرح) وكالوشهد وبرؤية
 الهلال بعد الزوال قهستاني (قوله فقط) راجع الى قوله بعذر فلا تؤخر من غير عذر والى قوله الى الزوال فلا تصح
 بعده والى قوله من الغد فلا تصح فيما بعد غد ولو بعذر كما في البحر (قوله قولين) بالقضاء والاداء قال ولعله مبني
 على اختلاف الروايتين اهـ (قوله وأحكامها) أي صلاة عيد الفطر صفة ووقا وشروطا وبها اهـ وفيه
 أن وقتها الثلاثة أيام بخلاف صلاة الفطر ولا يرد هنا لا متناهي المصنف (قوله لكن هنا يجوز) وكذا لا صدقة فطر
 فيها ويختار الامام الاقرب فيها ويكرن خروجه بعد ارتفاع الشمس بقدر ربح حتى لا يحتاج الى انتظار القوم
 ويستحب تعجيل صلاته وتأخير الاضحية أفاده القهستاني واما الفطر فينبغي التكبر لها والانتظار وصلاة الغداة
 في مسجد الخبي كافي البحر وقوله يجوز فيه أن الكراهة تنزيهية (قوله الى ثالث أيام النحر) وحكم التضحية بينه
 الزبلي فقال لو لم يصل الامام العيد في اليوم الاول أخر والتضحية الى الزوال ولا تجزئهم التضحية في اليوم
 الاول الا بعد الزوال وكذا في اليوم الثاني لا تجزئهم قبل الزوال الا اذا كانوا لا يرجون أن يصلوا فحينئذ تجزئهم
 وان ظهر الغلط في العيدين بأن صلاح ما بعد الزوال فمن الامام ثلاث روايات ثالثها أنهم يخرجون للاضحية
 لبقائه وقته ولا يخرجون للفطر لقواته أبو السعود ثم ان صلاتها لا تكون الا قبل الزوال في أي يوم كان
 (قوله فاعذر هنا) أي اشتراطه في الاضحية (قوله ويكبر جهرا) اظهره اشارة الاسلام بحر (قوله في الطريق)
 فاذا انتهى الى المصلى تركه بجرم في البدائع (قوله وفي المصلى) ما لم يفتح الامام الصلاة بحر (قوله وعليه عمل
 الناس اليوم) قد يقال انه الاول دفعا للفتنة ونحوها (قوله لاني البيت) فبكره كذا استظهره صاحب البحر
 والنهر اخذا من تعييد الكعبة بالطريق قلت الظاهر أنه مباح ولا داعي للكراهة (قوله ويندب تأخير اكله)
 أي يندب الامساك عما يضر الصائم من صبحه الى أن يصلى فان الاخبار عن العصاة تواترت في منع المبيات
 عن الاكل والاطفال عن الرضاع غداة الاضحية قهستاني عن الزاهدي (قوله وان لم يضع في الاصح) وقيل انه
 لا يستحب التأخير في حقه وشمل من كان في المصر والسواد وقيد في الغاية بالمصري واما القروي فانه يأكل من
 حين يصبح ولا يجب كافي عيد الفطر لان الاضحية تذبح في القرى من الصباح اهـ بحر (قوله لم يكره) لانه لا يلزم
 من ترك المسحوب ثبوت الكراهة اذ لا بد لها من دليل خاص بحر (قوله ويعلم الاضحية) بكسر الهمزة وضمتها
 ما يصح قهستاني (قوله وتكبير التشريق) وينبغي للخطيب أن يعلمهم أحكامه في الجمعة التي قبل عيد الاضحية
 لان تكبير التشريق استداف يوم عرفة وهو سابق على الخطبة بحر بمشأ (قوله يوم عرفة) الاضافة بيان
 فان عرفة اسم لليوم وعرفات اسم للمكان فانه التسمية بلاتى (قوله تشبها) فبديه لانه لو عرض ما يوجب الوقوف

(و) يدأ بالتكبير في خمس (خطبة العيدين)
 وثلاث خطب الحج الا ان التي بمكة وعرفة
 يدأ فيها بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالخطبة كذا
 في خزانة أبي الليث (ويستحب أن يستفتح
 الاولى بجمع تكبيرات تدرى) أي مستجابات
 (والثانية بسبع) هو السنة (و) أن يكبر
 قبل نزوله من المنبر أربع عشرة واذا صعد
 عليه (لا يجلس) عند ما معراج (ويعلم الناس
 فيها أحكام صدقة الفطر) ليؤذنها من لم
 يؤذها وينبغي تعليمهم في الجمعة التي قبلها
 ليخرجوها في محالها لم أره وهكذا كل حكم
 احسن الله لاق الخطبة شرعت للتعليم
 (ويستحب تأخيرها) ان فاتت مع الامام ولو
 بالافساد اتفاقاً في الاصح كافي فيهم البحر وفيها
 بلغز أي رجل أفسد صلاة واجبة عليه ولا قضاء
 عليه (و) لو أمكنه الذهاب الى امام آخر فعل
 لانها (تؤدى بحصر) واحد (بواضع) كثيرة
 (اتفاقا) فان عجز صلى أربعا كالأضحية
 (وتؤخر بعذر كطرح الى الزوال من الغد فقط)
 فوقتها من الثاني كالأول وتكون قضاء
 أربعا كما ينبغي في الاضحية وحكي القهستاني
 قولين (وأحكامها) أحكام الاضحية لكن
 هنا يجوز تأخيرها الى ثالث أيام النحر ولا
 عذر مع الكراهة وبه (أي بالمعذر بدونهما)
 فالعذر هنا التني الكراهة وفي الفطر لا عذر
 (ويكبر جهرا) اتفاقاً (في الطريق) قبل وفي
 المصلى وعليه عمل الناس اليوم لاني البيت
 (ويندب تأخير اكله عنها) وان لم يضع في
 الاصح ولو أكل لم يكره أي تحريرا (ويعلم
 الاضحية وتكبير التشريق) في الخطبة
 (ووقوف الناس يوم عرفة في غيرها تشبها
 بالواقفين)

في ذلك اليوم كالأستسقاء لم يكرهه (قوله ليس بشئ) من أنواع العبادة (قوله وقال الباقي الخ) قال في النهر
والحاصل أن عبارتهم ناطقة بترجيح الكراهة وشذوذ غيره اهـ وعبارته أولاً تفيد تقيد الكراهة بما إذا كان
يكشف رأس فأفاد أنه إذا كان بغير ذلك لا يكره فيوافق ما للباقي (فروع) لا يجوز الطواف حول سائر بيت
نسيم بالطواف حول الكعبة ولو طاف حول مسجد سوى الكعبة يحسب عليه الكفره التضحية بالدين أو بالذجاج
في أيام التضحية من لا أضحية عليه احسنه بما يقرب التشبه بالمضحين مكروهة لأن هذا من رسوم الجوس اهـ (قوله
تكبير التشريق) قال في البدائع التشريق في اللغة كما يطلق على إلقاء لحوم الاضاحي بالشرقة أي الشمس يطلق
على رفع الصوت بالتكبير والاضافة على الثاني بيان أي التكبير الذي هو التشريق فإن التكبير لا يسمى تشريقاً
الا إذا كان تلك الالفاظ في شئ من الأيام المخصوصة بصرفي القهستاني انما يسمى تشريقاً لأن التشريق تقديد
اللحم وفيه تقديد لحوم الاضاحي بالشمس اهـ (قوله في الاصح) وقيل سنة قال في البحر والحق كما قد مناه صرار أن
السنة المؤكدة والواجب متساويان في الرتبة فلذا تارة يصرحون في الشئ بأنه سنة ويصرحون فيه بعينه بأنه
واجب لعدم التفاوت في استحقاق الاثم بتركه اهـ (قوله لا امر به) في قوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات
وقوله تعالى ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على القول بأنهما كلاهما أيام التشريق وقيل المعدودات أيام
التشريق والمعلومات أيام عشر ذي الحجة وقيل غير ذلك ويأيد في البحر (قوله وان زاد الخ) ذكر التشرية لاني
في امداد الفتاح أنه يزيد على هذا ان شاء الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً الخ اكن يعكز عليه ما قد مناه عن
الكافي من أن الاختراع في الدين لا يجوز واليه يشير ما نقله السيد الجوى عن القراحصاري من أن الاتيان به
مرتبة خلاف السنة قاله السيد أبو السعود (قوله صفة الخ) فهو تهليل بين أربع تكبيرات ثم تحميدة
والجهرية واجب وقيل سنة قهستاني (قوله هو المأثور عن الخليل) وأصله أن جبريل عليه السلام لما جاء بالفداء
خاف الخجلة على ابراهيم فقال الله أكبر الله أكبر فلما رآه ابراهيم عليه الصلاة والسلام قال لا اله الا الله والله أكبر
فلما علم اسمعيل الفداء قال الله أكبر والله أكبر فلهذا ذكره الفقهاء ولم يثبت عند المحدثين كما في الفتح بجر (قوله
والختار أن الذبيح اسمعيل) ورجحه الامام أبو الليث السمرقندي في البستان بأنه أشبه بالكتاب والسنة
أما الكتاب فقوله تعالى وبشرنا باسمعيل قوله وفديناه بذبح عظيم فان المتبادر من الآية المغيرة
بين اسمعيل والمقدى بالذبح وأما الخبر فياروي عنه عليه الصلاة والسلام انه قال أنا ابن الذبيحين يعني أباه عبد الله
واسمعيل وافقت الاثمة انه كان من ولد اسمعيل كذا في البحر بزيادة وأحسن منه الاستدلال بقوله تعالى
ومن وراء اسمعيل يعقوب فانه مع اخبار الله تعالى اياه باتيان بعقوب من صلب اسمعيل لا يتم ابتلاؤه
بذبحه لعدم قائلته حينئذ كما صرح به الشهاب الخفاجي في شرح الشفاء اهـ حلي وفيه أنه ما المانع أن يكون
اسمعيل هو الذبيح بعد خروج يعقوب من صلبه والابتلاء حاصل وقال بعضهم انه اسمعيل وصحح لا ثار ووردت
فيه والحاصل أنهم اقولان صححان كما ذكره سيدي محمد الزرقاني في شرح المواهب (قوله وه عناه مطيع الله)
أي بالعربية (قوله عتب كل فرض) أي من الملوات الخمس ولا يكبر عقب الجنازة وان كانت مكتوبة بجر
وخرج الوزر كما في الحلي وأشار الشارح لاجراخ الاوّل بقوله عتبني (قوله بلا فصل يمنع البناء) كالأكل والشرب
والكلام والحدث والخروج من المسجد ومجاورة الصفوف في العراء ولو سبقه الحدث بعد السلام فالاصح
أنه يكبر ولا يخرج من المسجد للطهارة لانه لا يفتقر اليها فخروجه لها فاطع لا فور بجر (قوله أو قضى
فيما الخ) الفعل مبنى للجهول عطف على أدى والمسئلة رباعية فائتة غير العيد قضاها في أيام العيد فائتة أيام
العيد قضاها في غير أيام العيد فائتة أيام العيد قضاها في أيام العيد من عام آخر فائتة أيام العيد قضاها
أيام العيد من عامه ذلك ولا يكبر الا في الاخير فقط كذا في البحر فقوله أو قضى فيها أي في أيام العيد احتراز من
الثانية وقوله منها أي حال كون المقضية في أيام العيد من أيام العيد احترازه عن الاولى وقوله من عامه أي حال
كون أيام العيد التي تقضى فيها الصلاة التي فائت في أيام العيد من عام الفوات احترازه عن الثالثة اهـ حلي
(قوله لقيام وقته) عليه توجب تكبير التشريق في القضاء المذكور اهـ حلي (قوله لا العبد) لان الحرية
ليست بشرط على الاصح حتى لو أتم العبد قوماً واجب عليه وعليهم التكبير بجر (قوله أو له من فجر عرفة) أي
من صلاة الفجر ولا خلاف في أن أوله ذلك على الاصح (قوله فهي ثمان) باظهار الاعراب أو باعراب المتقوض

(ليس بشئ) هو تذكير في موضع التثنية
أنواع العبادة من فرض وواجب ومستحب
فتفيد الاباحة وقيل يستحب ذلك كذا في
مسكن وقال الباقي لو اجتمعوا الشرف
ذات اليوم ولسماع الوعاء بلا وقوف وكشف
رأس جازبلا كراهة انتفاها (ويجب تكبير
التشريق) في الاصح لا امر به (ترة) وان
زاد عليها يكون فضلاً لا فائداً العبد في صفته
(الله أكبر الله أكبر) هو أثور من تكبير
الله أكبر وقوله الحمد هو أثور من الحمد
والختار أن الذبيح اسمعيل وفي القاموس أنه
الاصح قال ومعناه مطيع الله (عقب كل
فرض) عتبني بلا فصل يمنع البناء (أدى
جميعاً) أو قضى فيها من عامه لتسليم
وقته كالاضحية (مستحبة) في الاصح جوهرة
النساء والعرافة (آخره) (الى عصر
العيد) بادخال الفاية فهي ثمان صلوات

(قوله على امام مقب) احترز عن المسافر فلا تكبير عليه وقول المسافر في المصر جماعة على الاصح بمرح
 البديع ولعل مراده الاصح من مذهب الامام والا فالمتعمد مختارهما كما يأتي (قوله بالتبعية) راجع الى الثلاثة
 (قوله لكن المرأة تنضاف) لتكون صوتها مقبنة على المعتمد (قوله فور كل فرض) بأن يأتي به بلا فصل يمنع البناء
 كما ترى (قوله لانه تبعية للمكتوبة) وهي عليهم جبره فيكون تكبير التشرية كذلك (قوله الى عصر اليوم الخامس)
 بل داخل الغاية (قوله وعليه الاعتماد الخ) هذا بناء على أنه اذا اختلف الامام رضى الله تعالى عنه وصاحبه
 فالعبارة لقوة الدليل وهو الاصح كما في آخر الحاوي القدسي أو مبني على أن قوله ما في كل مسئلة مروية
 عنه أيضا كما ذكر في الحاوي أيضا والا فكيف يفتى بقول غير صاحب المذهب وبه اندفع ما ذكره في فتح القدير
 من ترجيح قوله هنا وردتوى المشايخ بقوله ما بجر (قوله ولا بأس) قد تستعمل للإباحة وهو المراد هنا إلا أن
 قوله بعد فوجب بفيد السدب (قوله لان المسلمين توارثوه) أي ولم يكن في عصر الصحابة والا كانت سنة لانهم
 لا يتدعون من أدفعهم شيئا (قوله فوجب) الظاهر أن المراد بالوجوب الثبوت لا الوجوب المصطلح عليه
 وفي البحر عن المجتبى والبلخيون يكبرون عقب صلاة العبد لانها تؤدى بجماعة فأثبت الجماعة اه وهو
 يفيد الوجوب المصطلح عليه (قوله ولا يمنع العاقبة) في البحر عن الفقيه أبي جعفر قال سمعت أن مشايخنا
 كانوا يرون التكبير في الأسواق في الايام العشر والتبادر منه الاستصحاب (قوله بجر ومجتبى) الاولى بجر من
 المجتبى فانه عزها اليه (قوله لاداءه بعد الصلاة) فلا يعذب بخلافه لالامام بخلاف مجرود السهو فانه يتركه اذا تركه
 الامام لانه يؤدى في حرمة الصلاة (قوله قال أبو يوسف الخ) استنبط من هذه الواقعة أشياء منها هذا الحكم
 وهو ارشاد المؤتم الامام لدارك ما سها عنه ومنها أن تهظيم الاستاذ في طاعته لا في ما يظنه طاعة لان أبي يوسف
 قدّم بأمر الامام ومنها أنه ينبغي للاستاذ اذا فرس في بعض أصحابه الخير أن يقدمه ويعظمه عند الناس حتى
 يعظموه ومنها أن التلبذ لا ينبغي له أن ينسى حرمة استاذه وان عظمه الاستاذ ألا ترى أن أبي يوسف شغل ذلك
 عن التكبير (قوله ولو كبر) أي سواء كان مسبوفا أو لاحقا (قوله لا تفسد) وهل يعيده الظاهر نعم
 لوقوعه منه في غير محله (قوله ولو لم يفسد) لانها خطاب مع الخليل عليه الصلاة والسلام لان الله تعالى
 أذن للخليل أن يؤذن بالحج فصعد أبا قيس وقال يا أيها الناس حجوايت ربكم فأجاب كل من قدر له الحج بلبسك
 (قوله لوجوبه في تحرمتها) ولذا يصح الاقتداء فيه (قوله لوجوبه في حرمتها) فانه يؤدى في حرمتها ولو بغير
 طهارة (قوله سقط السجود والتكبير) لانه خطاب مع المخلوق وهو يقطع الحرمة والحرمة وفيه أنه ما المانع
 أن تكون التلبية خطابا مع الله تعالى وحينئذ فلا يقطع تحرمة ولا حرمة والله سبحانه وتعالى أعلم

• (باب الكسوف) •

أي صلاته والكسوف مصدر لازم والكسوف مصدر متعدي يقال كسفت الشمس كسفا وكسفها الله
 كسفا بجر (قوله أمان حيث الاتحاد) فان الكسوف والعيد يؤديان بجمع عظيم نهار من غير أذان ولا إقامة
 فالمراد الاتحاد في بعض الهيئات (قوله أو التضاد) أي من حيث ان الجماعة شرط في العيدين والجمهور فيها واجب
 بخلاف الكسوف اه طي والاولى أن يكون التضاد من حيث ان العيد وقته سرور وأمن غالبا والكسوف
 وقته حزن وخوف غالبا (قوله ثم الجمهور الخ) قال القسطلاني في شرح الصحيح الكسوف هو التغير
 الى السواد ومنه كسف وجهه اذا تغير وانحسف النقصان قال الاصمعي وانحسف أيضا الذل والجمهور
 على أنهم ما يكونان لذهاب ضوء الشمس والقمر بالكسوف وزعم بعض علماء الهيئة أن كسوف الشمس لاحقيقة
 له فانها لا تتغير في نفسها وانما القمر يحول بيننا وبينها ونورها باق وأما كسوف القمر فحقيق فان ضوءه من
 ضوء الشمس وكسوفه بحجب لولة ظل الارض بين الشمس وبينه وأبطله ابن العربي بأنهم زعموا أن الشمس
 أضعاف القمر فكيف يحجب الا صغرا لا كبرا اذا غاب في الكسوف فوائده ظهور التصرف في هذين الخلقين
 العظيمن واخراج القلوب الغافلة وإيقاظها وإلبري الناس غوذج القيامة وكونها بفعل بما ذك ثم يعادان
 فيكون تنبيهها على خوف المكرو رجا العفو والاعلام بانه قد يؤخذ من لا ذنب له فكيف بمن له ذنب اه وهي
 ثابتة بالصك كتاب وهو قوله تعالى وما ترسل بالآيات الا تحذرفا والله تعالى انما يخوف عباده لتره المعاصي
 وليرجعوا الى طاعته التي فيها فوزهم وأقرب أحوال العبد في الرجوع الى ربه حال الصلاة بالسنة وهي قوله

ووجوبه (على امام مقب) بمرح (و) على
 مقتد مسافرا وقروى أو امرأة بالتبعية
 لكن المرأة تنضاف ويجب على مقب اقتدى
 بمسافر (وقالا بوجوبه فور كل فرض
 مطلقا) ولو منفردا أو مسافرا أو امرأة
 لانه تبعية للمكتوبة (الى) عصر اليوم
 الخامس (آخر أيام التشرية) وعليهم
 الاعتماد والعمل والقنوى في عاقبة
 الامصار وكافة الامصار ولا بأس به عقب
 التشرية من غير أن يوارثوه فوجب اتباعهم
 وعليه البلخيون ولا يمنع العاقبة من التكبير
 في الأسواق في الايام العشر وبها أخذ بجر
 ومجتبى وغيره (ويأتي المؤتم به) وجوبا وان
 تركه امامه لاداءه بعد الصلاة قال أبو
 يوسف ملتبس بهم المقرب يوم عرفة فسبوت
 أن أكبر تكبيرهم أبو بنيفسة (عقب القضاء)
 بذكر وجوبا) كالا حق لكن (عقب القضاء)
 لما فاته ولو كبر مع الامام لا تفسد ولو لم
 فسد (ويبدأ الامام بسجود السهو)
 لوجوبه في تحرمتها (ثم بالتكبير) لوجوبه
 في حرمتها (ثم بالتلبية لوجوبها) لعدمها
 خلاصة وفي الولو الجلية لو بدأ بالتلبية سقط
 السجود والتكبير والله أعلم
 (باب الكسوف)
 مناسبته أمان حيث الاتحاد والتضاد
 ثم الجمهور بالكتاب والظاهر للشمس والقمر

لكل من مرض عام نهر و الطاعون المرض العام بسبب وخز الجمل اه حلي أي طعنهم (قوله واختار في الاسرار وجوبها) وتسميتها نافله على ما أخذ من كلام محمد لا يتقى الوجوب لانها الزيادة وكل واجب على القرائن زائد نهر والدليل على الوجوب أمره صلى الله عليه وسلم بقوله اذا رأيتم شيئا من هذه الآيات فافزعوا الى الصلاة واستظهر الكمال أن الأمر للندب ويؤيده ما في الشرح بلالية من أنه صلاها قوم مع النبي صلى الله عليه وسلم وتأخر آخرون ولم ينقل أنه أنكر على من تخلف (قوله حسنة) كذا في النهر عن العيني وقال الجوى يتنظر ما المراد بكونها حسنة والظاهر أن المراد أن لا يبدع فاعلمها الاستحسان المسلي ذلك وما رآه المسلمون حسنة فهو عند الله حسن أبو السعود (قوله وكذا البقية) أي صلاة الريح وما عطف عليها فانها حسنة اه حلي (قوله واختلف في استئذان صلاة الاستسقاء) أي بجماعة وأما أصلها فثبت ومناسبة ذكر الاستسقاء عقبه أن كلام من صلاة الكسوف والاستسقاء على صفة الاجتماع والحضور وان كانت صلته فرادى

(باب الاستسقاء)

هو لغة طلب سقي الماء من الغير وشرعا طلب المطر من الله عند حصول الجذب على وجه مخصوص قال العلامة الجوى ويعجبنى ما قيل

خرجوا اليه وافقت لهم قفوا • دعي شوب لكم عن الانواء
قالوا صدقت فني دموعك مفتح • ليكنها ممزوجة بدماء

وهو مشروع في موضع لا يكون لاهله أودية وأنهار يشربون منها وبسعة قون دواجم وزروعهم أو يكون ولا يتكفى لهم فان كان لهم فلا يخرجون للاستسقاء جوى عن البرجندی وهذا ظاهر في أن قول السارح كصاحب الهر وهو طلب السقي بيان للمعنى اللغوي وسقي وأسقي بمعنى واحد وقيل سقي ناو له يشرب وأسقاء جعل له شيئا يشرب منه اه أبو السعود واستفيد من هذا الاستسقاء لتوقف النيل (قوله هودعاء) أي يدعو الامام قائما مستقبلا القبلة رافعا يديه والناس قعود مسة قبلين القبلة ويؤمنون على دعائه يقول اللهم اسقنا غيثا مغيا هنيئا مريئا مريعا غدا فاعاجلا غير راث مجلا لها طبقا دائما وما أشبهه سر أوجها شرب بلالية عن البرهان وقوله غيثا أي مطرا وغيثا بضم الميم أي يغيث الخلق فيرويه ويشبعهم والهي الذي لا ضرر فيه والمرى بالهمز المحمود العاقبة والسمن للعنوان ومر بعا بضم الميم وسكون الراء وكسر الباء الموحدة من الريع وروي مرتعا بالهاء المحجمة من فوق وهو ما يرتفع فيه الابل وطبقا هو الذي طبق الارض والبلاد مطره وغدا فابفتح الدال الكثير الماء والخبر وقيل ما قطراته كارضه الطل وغير راث أي غير مبعث والجلل السحاب الذي يجلي الارض أي يعيها وقوله سقا أي ساقلا من فوق روي عن أنس قال دخل رجل المسجد يوم الجمعة من باب كان نحو دار القضاء ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب فاستقبله ثم قال يا رسول الله هلكت المواشي والابل وانقطعت السبل فادع الله تعالى أن يغيثنا قال فرفع صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال اللهم أغثنا اللهم أغثنا اللهم أغثنا قال أنس فلا والله ما ترى من سحاب ولا قرعة وما بيننا وبين سلع من بيت ولاد اراذ طلعت من ورائه حياية مثل الترس فلما توسطت السماء اتشرب فامطرت قال أنس فوالله ما رأينا الشمس سبتنا أي جمعة ثم دخل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يخطب فاستقبله قائما فقال يا رسول الله هلكت الاموال وانقطعت السبل فادع الله تعالى بمسكها عا فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه فقال اللهم هو الشا ولا علينا اللهم على الآكام والطراب وبطون الاودية ومنابت الشجر قال فاقلمت وخرجنا تمشي في الشمس قال شريك فسألت أنسا أهو الرجل الاول قال لا أدري وانما سميت تدار القضا لانها بيعت في قضاء دين عمر الذي كتبه على نفسه لبيت مال المسلمين وهو ثمانية وعشرون ألفا اشتراها معاوية والاكام جمع اكتموهي الرابية والتل المرتفع من الارض والطراب جمع للطرب وهي الروابي والجبال الصغار وقوله وما بيننا وبين سلع من دارنا كيد لقوله وما ترى في السماء من سحاب ولا قرعة اذ لو كان بينهم وبين سلع دار جاز أن تكون القرعة موجودة حال دونهما دار والقرعة القطعة من السحاب ووسع جبل بالدينة أبو السعود (قوله واستغفار) من عطف الخاص على العام اذا استغفار الدعاء بخصوص المقفرة أو يراد بالدعاء طلب المطر خاصة فهو من قبيل عطف القايير (نقطة) قال في الصايغ انه عليه الصلاة والسلام كان لا يرفع يديه

وفي العيني صلاة الكسوف سنة واختار في
الايجاز وجوبها وصلاة الكسوف سنة
ومنها نسخة وفي السمع واختلف في استئذان
صلاة الاستسقاء فاذا أخر والله تعالى أعلم
(باب الاستسقاء)
(هودعاء واستغفار)

في شيء من دعائه الا في الاستسقاء يرفع يديه حتى يرى بياض ابطيه أي كان لا يرفع يديه كل الرفع بحيث يرى
بياض ابطيه لولم يكن عليه ثوب الا في الاستسقاء لانه ثبت رفع اليدين في الادعية كلها وروى أنه صلى الله
عليه وسلم دعا في الاستسقاء قائما لمرفعه ايديه قبل وجهه لا يجاوز به رأسه أبو السعود (قوله فانه السبب الخ)
قال الله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا فترتب ارسال المطر على الاستغفار
(قوله بلاجماعة) الاولى أن يقول وصلاة بلاجماعة (قوله مسنونة الخ) هو ما عليه شيخ الاسلام وقيل الخلف
في أصل المشروعية ويؤيد الأول ما في البدائع حيث قال ظاهر الرواية أنه لا صلاة في الاستسقاء أي بجماعة
بدليل ما روى عن الثاني سألت الامام عن الاستسقاء أفیه صلاة أو دعاء موقت أو خطبة فقال أما بجماعة فلا
ولكن الدعاء والاستغفار وهو يفيد أن الجماعة فيه مكروهة أبو السعود (قوله وبلاخطبة) عند الامام وما تقدم
من رواية أنس لا يثبت الخطبة لأن السؤال وقع له صلى الله عليه وسلم وهو يخطب فهي سابقة (قوله كالمسند)
أفاد أنهم بعد الصلاة وبه صرح الشرنبلالي أبو السعود ويكون معظم الخطبة الاستغفار كما في الجوهرية (قوله
خلاف) نقل الجوى عن قراحصارى ما أنه قال محمد صلى الله عليه وسلم ركعتين بجماعة وركعتين بجماعة وكبريات الزوائد وجهر
بالقراءة وخطبتين لانه صلى الله عليه وسلم صلى بها أي بالجماعة ركعتين كصلاة العيد أبو السعود (قوله وبلاقلب
رداه) عند الامام لانه دعاء فمعتبر بسائر الادعية وما روى من فعله عليه الصلاة والسلام له كان تفاؤلا واعتراض
بأنه لم لا يتفاهل من ابتلى تأسيابه عليه الصلاة والسلام وأجيب بأنه علم بلوحى أن الحال تنقلب بقلب الرداء
وهذا مما لا يتأتى في غيره فلا فائدة في التأسي نهاية وفيه بحيث اذا اصل في أفعاله صلى الله عليه وسلم كونها
شرعا ما حتى يثبت دليل المخصوص نهر (قوله خلافا للمحمد) فانه قال بقلبه يجعل أعلاه أسفله ان كان
مربعا وان كان مدورا كالجبة جعل اليدين يسارا لانه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك نهر (قوله وبلا حضور ذي)
لانه لا يتقرب الى الله تعالى بأعدائه والاستسقاء لاستئصال الرحمة وانما تنزل عليهم اللعنة زيلعي وظاهره أنهم
لا ينعون من الخروج وحدهم وليس كذلك بل ينعون لاحتمال أن يسقوا فقتلن به ضعفاء العوام كذا قاله
الكامل فان قلت ان هذه رحمة عامة للمؤمن والكافر لانه غيث والكافر من أهلها فلا مانع من حضورهم
قلت هو وان كان رحمة عامة لكن قد تنزل به المقترة خصوصا اذا كان مع التوبة وتقديم العبادتهم
وان جاز أن يسقوا محل تنزل اللعنة في كل وقت ولا شك أنه يكره الكون في جمع يكون كذلك بل وأن يمر
في أمكنتهم الا أن يهرول ويسرع وقد وردت بذلك آثار وحديث في كرهه أن يجتمع جمعهم الى جمع المسلمين
أبو السعود عن الشرنبلالية (قوله قد يستجاب) لاسيما اذا كان مطلوما (قوله فني الآخرة) وذلك لأن الآية
في أحوال الآخرة ومصدرها وقال الذين في النار لخزنة جهنم ادعوا ربكم يخفض عنكم العذاب قالوا أولم
تكن تأتكم رسلكم بالبينات قالوا بلى قالوا فادعوا وما دعاء الكافرين الا في ضلال (قوله ويخرجون) أي في غير
الاما كن الثلاثة كما يأتي (قوله ثلاثة أيام) ولا يراذ عليهم لانهم مائة ضربت لابلالة الاعذار درر قبل الابلاء
بالباء الموحدة الاقواء والمعتمد في معناه ما قاله في الأساس أبليته عذرا اذا ابتته بيانا لا لوم عليك بعده
أبو السعود عن عزى زاده (قوله أن يأمرهم بصيام ثلاثة أيام) لأن الصوم من أعظم العبادات ورقة القلوب به
(قوله وبالتوبة) التي من شروطها رد الظالم الى أهلها (قوله ثم يخرجهم) بيان للمستحب فان خرجوا وحدهم جاز
(قوله غسيلة) أي خاقة (قوله متواضعين) التواضع الاستسلام للحق وتزلة الاعتراض الى الحكم من الحاكم
وقيل هو خفض الجناح للذائق وابن الجاناب لهم وقيل قبول الحق من كان صغيرا أو كبيرا شريفا أو وضيعا
سرا أو عبدا ذكرا أو أنثى قال أبو زيد مادام العبد يظن أن في الخلق من هو شر منه فهو متكبر وقال بعضهم رأيت
في المطاف انسانا بين يديه شاكبة ينعون الناس لاجله عن الطواف ثم رأيت به بعد ذلك على جسر يفقد اديسأل
الناس فتعجب منه فقال لي اني تكبر في موضع يتواضع الناس فيه فابتلاه في الله تعالى بالذل
في موضع يرتفع الناس فيه وقال بعضهم الشرف في التواضع والعز في التقوى والخير في القناعة اه عزري
(قوله خاشعين لله) الخشوع في الاعضاء والخضوع في القلب (قوله ناكسي رؤسهم) بأن يميلوها (قوله
ويجئدون التوبة) يفيد أنهم يجئدونهم اكل يوم من أيام الخروج (قوله ويستغفرون الخ) وهو دعاء بظهر النسيب
وهو أدنى الدعاء اجابة فلذا غفر لهم رؤسهم (قوله ويستغفرون بالضعفاء والنسيب) انظر الى معناه يتقدمون

قانه السبب لارسال الامطار بلاجماعة
مسنونة بل هي جائزة (و) بلا (خطبة) وقال
يتم عمل كالعيد وهل يكبر الزوائد خلاف (و) بلا
(قلب رداه) خلافا للمحمد (و) بلا (خروج
ذمي) وان كان الرابع أن دعاء الكافر قد
يستجاب استندراجا وأما قوله تعالى وما
دعاه الكافرين الا في ضلال في الآخرة
شرح مجمع (وان سلوا فإرادى جال) فانه
مشروعة لا منفردة وقول اللعنة وغيرها ظاهر
للرواية لا صلاة أي بجماعة (و) يخرجون
ثلاثة أيام) لانه لم يقبل أن يأمرهم
(متابعات) ويستحب للامام أن يأمرهم
بصيام ثلاثة أيام قبل الخروج وبالتوبة ثم
يخرجهم في الرابع (مادة في ذباب غسيلة
أو مسودة من الذين شواضعين خاشعين لله
ناكسي رؤسهم ويقدمون السجدة في كل
يوم قبل خروجهم ويستغفرون بالضعفاء
والنسيب) والهيأة الصبيان

منهم كلنا نضع أو يقولون بنا أسقنا كراما لهؤلاء وقد ورد ما معناه هل ترزقون وتنهرون الابضعفائكم والمراد
 بالشيخ الشيخ باري العمر لانهم أقل أعضاء وأبعد شهرة لقرب قدمهم على الاسرة (قوله ويدعون
 الاطفال عن أمهاتهم) أي فيكون فيختر لسلطان الرحمة وتنطفي نائرة الغضب (قوله ويستحب اخراج
 الخواب) لانه قد تكرر السقياب بينهم لما قيل ان سليمان عليه الصلاة والسلام كما هو مبين في رواية الامام أحمد
 خرج بالناس يستقي فاذا هم بمثلة رافعة بعض قوائمها الى السماء فقال ارجعوا فقد استحبب لكم من أجل هذه
 الخلة رواء الحاكم عن أبي هريرة زادي رواية ولولا البهاثم لم تغطروا أبو السعود واصل العود شرع سليمان عليه
 الصلاة والسلام والافقي شرعنا يخرجون وان سقوا شكرا كما يأتي (قوله كانه لضيقه) قال في امداد الفتاح هو
 غير ظاهر لان من هو مقيم بالمدينة المنورة لا يبلغ قدر الحاج وعند اجتماعهم بجماعتهم فيه يشاهد اتساع المسجد
 الشر يف في أطرافه وشدة الزحام في الروضة وما قاربها للرغبة في زيادة الفضل وطلب القرب من المصطفى
 صلى الله عليه وسلم لتبليغ الراسل والتوسل الى جنابه الكريم بصاحبه أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما
 من كل سائل فلا يمنع الاجتماع للاستسقاء ولا إيقاف الدواب بالباب كما يلزم إيقافها كذلك بالمسجد الحرام
 والمسجد الأقصى أه (قوله بحسبه) أي هنا لا مطلقا لانه من سوء الادب واليه الاشارة بقول الشارح وصرفه
 حيث يتقع (فائدة) يستحب الدعاء عند نزول الغيث لقوله صلى الله عليه وسلم اطلبوا استجابة الدعاء عند ثلاثة
 التقاء الجيوش واقامة الصلاة ونزول الغيث وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان اذا جاء المطر خرج
 حتى يصيب جسده منه واذا سال الوادي قال لاصحابه اخرجوا يشالوا هذا الذي سماه الله طهورا فيظهر
 منه ويحمد الله عليه وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه كان اذا نزل المطر يأمر أن يخرج فراشه الى المطر
 فقبيل له في ذلك فقال أما قرأت وأنزلنا من السماء ماء مباركا فاحب أن ينالني من بركته ويستحب لاهل
 الخصب أن يدعو الاهل الجلب ويستحب لمن سمع الرعد أن يقول سبحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة
 من خيفته قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ابن عباس رضي الله عنهما من سمع صوت
 الرعد فقال سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته وهو على كل شيء قدير فان أصابته
 صاعقة فعلى دينه وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان اذا سمع الرعد والصواعق قال اللهم لا تقتلنا
 بغضبك ولا تهلكنا بعذابك وعافنا من قبل ذلك اه سراج

• (باب صلاة الخوف) •

مناسبتة أن كلامهما يفعل حالة الفزع (قوله من إضافة الشيء إلى شرطه) أي باعتبار ما بعده صلواته صلى الله عليه وسلم ومن قال من إضافة الشيء إلى سببه نظر إلى أصل مشروعيته وابتدأ بنظره في ما في القرآن أصل الخوف ليس بشرط (قوله هي جائزة بعده) لأن العناية بوضوح أنه تعالى عليهم صلواته بعد النبي صلى الله عليه وسلم (قوله خلا للثاني) فقصر ما على زمنه صلى الله عليه وسلم أقوله سبحانه وتعالى وإذا كنت فيهم فأنت لهم الصلاة الآية (قوله بشرط حضور عدو) فلا خوف قبل حضوره ليس لهم صلاتها واعلم أن اشتداد الخوف بل الخوف نفسه ليس قيدا في الجهر عن العناية والتخفة ونحوه في الفرق والفرق كالسبع أبو السعود عن الجوهرة (قوله على ظنه) أي ظن حضور العدو (قوله فبان خلافه) أما إذا لم يتبين حاله هل كان عدوا أو غير مقتضى قوله يقينا أنهم بعيدون (قوله أو سبع) هو من عطف المبين لأن المراد بالعدو ونحو آدم فقط الاعتراض بأنه خاص بشرط عطف الخاص على العام أن يكون بالواو أو حتى (قوله ونحوها) كغرق وغرق (قوله وحان خروج الوقت) أي قرب خروجه (قوله فليحفظ) قلت لا يحفظ لضعفه (قوله حال التحام الحرب) فهي مقيدة بتقيد دين عند هذا البعض قرب خروج الوقت وحال التحام الحرب وهو ضعيف كما أفاده الحلبي وأبو السعود (قوله فيجعل الامام الخ) ذكر في شرح نور الإيضاح أنه ورد في صلاة الخوف روايات كثيرة وصلاها صلى الله عليه وسلم أربعاً وعشرين مرة الأولى والأقرب من ظاهر القرآن ما ذكرنا اهـ أبو السعود وذكر في المنتهى أن الكل جائز وإنما الخلاف في الأولى ولا فرق بين ما إذا كان العدو في جهة القبلة أو لا على المعتقد (قوله ومنه الجمعة) وصلاة المسافر وقوله والعبد أشار به إلى أمه لا تقصر على الفرائض (قوله ورخصتين في غيره) ولولا ثلثها كالمقرب حتى لو عكس فسدت كافي التبر واليه أشار بقوله لزوماً (قوله وذهبت) بعد رفع الامام

ويبعدون الاطفال عن أمهاتهم ويستحب
اخراج الدواب والاول نروج الامام
معهم وان خرجوا باذنه أو بفرضه اذنه جاز
(ويجتمعون في المسجد بمكة ويتنقشون (وان دام)
ولم يذكروا المدينة كأنه لتنقيته (وان دام)
المطر (حتى اضرب فلا بأس بالدهاء بحجبه)
وصرفه حيث يقع وان سقوا قبل خروجهم
نذب أن يخرجوا اشكر الله تعالى
• (باب صلاة الخوف) •
عليه السلام (في شرطه) هي جائزة بعده
وعند أبي حنيفة (أي عند أبي حنيفة)
وعند ربهما الله تعالى خلافا للثاني (بشرط
حضور عدل) بقينا فلو صلوا على ظنه فإن
خلافه أعادوا (أو سجد) وجبة عظيمة ونحوها
وحان خروج الوقت كما في جميع الانهر ولم أره
لغيره فليصغظ قلت ثم رأيت في شرح البخاري
العيني أنه ليس بشرط الا عند البعض حال
التصام الحرب (فيجعل الامام طائفة بازاء
الموت) ارها باه (ويصلي بأخرى ومكة
في الثاني) ومنه الجمعة والعيد (وركتين
في غيره) زوما (وذهب اليه وجاءت
الانحرى فليصلي بهم ما بقي وسلم وحده

وأما من المجددة الثانية في الشافعي وفي غيره إذا قام الإمام من التشهد الأول إلى الثالثة. قاله أبو السعود
وتذهب مائبة فلور كبروا بطلت صلاتهم نهر (قوله وذهب إليه نهار) فلو أقوا صلاتهم في مكانهم مع (قوله
وجاءت الطائفة الأولى) بحيثها ليس متعيناً حتى لو أتمت مكانها ووقفت الطائفة الثانية بأزاء العنود مع وهل
الإمام في مكان الصلاة أفضل أو في محل الوقوف قولان كما بين سبقة الحدث أفاده أبو السعود (قوله لأنهم
لاحقون) لهذا لو حاذت منهم امرأة كانت معهم فسدت صلاتهم بخلاف الطائفة المسبوقة ومن أدرك ركعة من
الشفع الأول فهو من الأولى والآخر من الثانية أفاده صاحب البحر (قوله وإن اشتد خوفهم) أراد بالاشتداد
أن لا يتهبالهم أنزل عن الدابة بجر من غاية البيان فقول الشارح ويجزوا عن النزول قصدي بيان المنصف
(قوله ركباناً) أي في غير المهر أمافيه أومع المشي مطلقاً لا يصح (قوله فرادى) جمع فردي على غير قياس
صحيح منه وب على الحال المتداخلة أو المترادفة وبسبب جل السلاح عند الخوف في الصلاة وأوجب الشافعي
أبو السعود (قوله للضرورة) علم لما استفيد من قوله إلى جهة قدرتهم من سقوط الاستقبال (قوله لغير اصطاف)
أي بأزاء العدو وكافي الشر لئلا يله ولا وجه لما في الحلبي (قوله وركوب) أي من إحدى الطائفتين وقدم وقوله
مطلقاً أي ذهاباً وإياباً حلبي (قوله كربة سهم) فانه عمل قليل وهو غير مفسد في كونها من العمل القليل نظر
فان من رآه يرى بالقوس يتحقق أنه خارج الصلاة (قوله والالتصاح) وبسبب الطلب لتحقق العذر (قوله وهو
يضرب) لا حاجة إليه لأن سائقاً مفاعل حقيقة في التماس بالفعل وفي القاموس رجل ساق ذو سيف
وسيف صاحبه والجمع سبابة وفيه شيء عشي مزوكرت ماشيته كاشي واقتدى ومنه فوراً غشون به وعلى
تسليم الاحتياج إليه فالسابق أن يقول أيضاً وهو عشي يرجع إلى الماشي فتأمل (قوله تصح صلاته) لأن
السيف فعل الدابة حقيقة وانما أضيف إليه معنى لتسييره فإذا جاء العذر انقطعت الإضافة إليه بجر (قوله
أعدم خوفه) فكان المشي فعلاً وهو منافي للصلاة اه بجر (قوله لم يجز انحرافهم) زال سبب الرخصة
أبو السعود (قوله جاز) أي أهم الانحراف في أوانه لوجود الضرورة أبو السعود (قوله لا تشرع صلاة الخوف
للعاصي) لأن العاصي في السفر عدو الله وهي مشروعة لغيره عند حضوره أفاده أبو السعود عن شيخه (قوله
ذات الرقاع) أي غزوة ذات الرقاع وكانت في الحرم على رأس سبعة وعشرين شهراً من الهجرة وهي قبل الخندق
اختباراً سميت ذات الرقاع لأنهم رفعوا رايانهم وقبل ذات الرقاع شجرة بذلك الموضع أبو السعود عن ابن هشام
وأصح الأقوال فيما ذكره السهيلي ما رواه البخاري عن أبي موسى الأشعري قال خرجنا مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم ونحن ستة نفر بيننا بغير رقبة فقتل أدهمنا وقتل قدامي وسقط أنظاري فكننا ثلث على
أرجلنا الخرق فسميت غزوة ذات الرقاع لما كنا نعصب على أرجلنا من الخرق اه من المواهب اللدنية (قوله ويطن
لخل) بالهاء المجهمة اسم موضع (قوله وعسفان) بوزن عثمان قاموس (قوله وذى قرد) وتعرف بغزوة الغابة
وقد دفع القاف والراء وبالذال المهملة وهو ماء على يري من المدينة وكانت في ربيع الأول سنة ست قبل
الحديبية. فقهى من الغزوات اه من المواهب ثم ظاهر كلامه هذا ينافي ما قدمناه عن شرح نور الإيضاح
أنه صلى الله عليه وسلم صلاها أربعاً وعشرين مرة اللهم إلا أن يقال إن العشرين السابقة صلاها في غير
الغزوات أو تكرر فعلها في كل غزوة

• (باب صلاة الجنائزة) •

مناسبة لما قبله أن الخوف والقتال يفضيان إلى الموت وهذه مناسبة خاصة ومناسبة ما من حيث الصلاة
كونها صلاة من وجه لا مطلقة وكل متعلق بعارض إلا أن الجنائزة تعلقت بعارض هو آخر ما يعرض للميت
في دار التكليف وهو الذي اقتضى تأخيرها (قوله إلى سببه) هو الجنائزة بالفتح يعني الميت (قوله وهي بالفتح
الميت) قال النووي في شرح مسلم الجنائزة مشتقة من جزا إذا ستر ذكره ابن فارس وغيره والمضارع يجزئ بكسر
الزواي والجنائزة بكسر الجيم وقصها أو الكسر أفصح ويقال للميت بالفتح وبالكسر النعش عليه ميت ويقال
عكسه حكاه صاحب المطالع والجمع جنازة بالفتح لا غير (قوله وقيل لقنان) أي فيهما (قوله خافت خذ الحياة
ويشهد له قوة تعالى الذي خلق الموت والحياة والمقابلة بينهم ما من مقابلة الضدين اللذين هما الامران الوجوديان
اللذان بينهما غاية الخلاف لا يجتمعان وقدير لقنان (قوله وقيل عذبة) لأنه قطع مراداً عن الحياة من الجاني

وتذهب إليه (ندبا) وجاءت الطائفة الأولى
وأتموا صلاتهم بلا قراءة (لأنهم لاحقون
(وسلو انهم جاءت) الطائفة (الأخرى وأتموا
صلاتهم بقراءة) لأنهم مسبقون وهذا ان
تنازع حولي الصلاة خلف واحد والا أفضل
أن يسلي بكل طائفة امام (سلوا ركباناً
خوفهم) ويجزوا عن النزول (لأنهم مسبقون
فرادى) (إذا كان ردنياً للإمام فيصح
الاعتداء) (بالإبقاء إلى جهة قدرتهم)
للضرورة (فسدت عشي) (لغير اصطاف
وسبق حدث (وركوب) (وقال كثير)
لا قبل كربة سهم (والسابق) (ان
أمكن أن يرسل أعضاء ساعة صلي بأجاء
والالا) (تصح كرسلة الماشي والسائق
وهو يضرب بالسيف فروع الركبان
كان مطاً لو تصح صلاته وإن كان طالبا
لا لعدم خوفه شرعوا ثم ذهب المدون لم يجز
انحرافهم وبكسر جاز لا تشرع صلاة
الخوف للعاصي في سفره كافي التمهيدية
وعليه فلا تصح من البقاء مع أنه عليه السلام
صلاها في أربع ذات الرقاع ويطن بظيل
وعسفان وذى قرد
• (باب صلاة الجنائزة) •

من إضافة الشيء إلى سببه وهي بالفتح الميت
وبالكسر السرير وقيل لقنان والموت صفة
وجودة خلقة ضد الحياة وقيل عذبة

بالتصايف عليه من مقابلة العدم والملكة (قوله بوجه المحتضر) على سبيل السنة كما في الوفاة والمحتضر على
 نتيجة المقبول الميت سمي بذلك الوفاة حضرته أو ملائكة الموت أفاده أبو السعود والمراد هنا من قرب موته
 (قوله وعلامته) أي علامة الاحتضار المفهوم من المحتضر (قوله منفره) بفتح الميم وكسر الهمزة وضمهما
 وضعهما وفي البحر زيادة على ما هنا أن غمزة الحصة لأن الحصة تتعلق بالموت وتندلي جلدتها ومن علامة
 السعادة فرشح الجبين ودمع العين ومن علامة الشقاوة والعباد بالله تعالى أن يزيد الشدقان وأن يحور كالجزور
 وأن يردد الوجه أي يتغير لونه إلى نحو الرماد (قوله وجزاء الاستلقاء) واختاره مشايخ ما وراء النهر لأنه أيسر
 لخروج الروح وتلقبه في فتح القدير وغيره بأنه لم يذكرك فيه وجه ولم يعرف الانقلاب والله أعلم باليسر منهما
 ولكنه أيسر لتغميضه وشد لحفيه وأمنع من تقوس أعضائه بجر (قوله ليتوجه إلى القبلة) أي ليصير وجهه
 إلى القبلة دون السماء بجر (قوله كاتيسر) أي كيف تيسر أي على الجانب الأيمن أو الأيسر أو مستلقياً بعد
 كونه مستقبلاً القبلة وبهذا التأويل خالف ما بعده (قوله صححه في المبتنى) بالعين المحجمة والباء الموحدة لا بالنون
 والقاف كما في البحر (قوله لا يوجه) زجره (قوله ويلقن ذباً وقيل وجوباً) ظاهره أن الخلاف ثابت في المذهب
 وليس كذلك لما في النهر وهذا التلقين مستحب بالإجماع كذا في الدراية فإني القنبة الواجب على أخوانه
 وأصدقائه أن يلقنوه تجوزاً وبنيته في أن يكون الملقن غير متهم بالمسرة بموته وأن يكون ممن يعتقد فيه الخير
 (قوله بذكر الشهادتين) ليكرهنا آخر كلامه فقد ورد في الحديث الصحيح من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل
 الجنة أي مع السابقين والافضل مؤمن يدخل الجنة وإن لم يلقها عند الموت حلي عن إمداد الصالح (قوله لأن
 الأولى لا تقبل الخ) فيه أن هذا في حق الكافر إذا أراد الإسلام أما إذا أسلم فتكفيه الأولى المذكورة في الحديث
 السابق اه حلي وقوله هذا في حق الكافر فيبدأ بشرائط التلقين بالشهادتين والمتنصوص لأهل المذهب
 أنه لا يشترط حتى لو قال الكافر آمنت بالله ورسوله كفي كما ذكره شرح الفقه الأكبر (قوله قبل الغرغرة) لأنها
 تكون قرب ككون الروح في الحلقوم ومجرت جوارحه عن الأفعال وقلبه عن الأذكار فقبل لا تقبل كإيمانه كمالاً بسلامة
 بعد الموت قال تعالى وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إني تبت الآن
 ولا الذين يموتون وهم كفار سوى بين من تاب حال الاحتضار ومن مات على الكفر في انتفاء التوبة عنهما فما قبل
 هذا الوقت أي قبل حضور الموت هو وقت القبول وهو المراد بالقريب في قوله تعالى ثم يتوبون من قريب وعليه
 الجمهور من الشافعية والمالكية والحنفية من المعتزلة وأهل السنة أبو السعود عن شرح الفقه الأكبر (قوله
 والختار) لم يذكر في النهر هذا الاختيار وإنما ذكر القولين عن البرازية ثم قال نقلاً عن البرازية والمسطور
 في الفتاوى وذكره الشارح وكونه في الفتاوى كذلك لا يقتضي اختياره بل الذي تدل عليه عبارة العلامة
 القاري عدم القبول فيها ما كما هو ظاهر العبارة السابقة وأيد ما ذكره الشارح بقوله تعالى وهو الذي يقبل
 التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات وبقوله تعالى قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة
 الله إن الله يغفر الذنوب جميعاً وأوجب عن آية النساء وغيرها بأنها غير قطعية في عدم القبول لا مكان جل التوبة
 فيها على التوبة عن الكفر بقرينة قوله تعالى يعملون السوء بجهالة فإن الجهل هو الكفر أبو السعود عن
 شرح الفقه الأكبر لا على قاري (قوله والفرق في البرازية وغيرها) وهو ما ذكره في النهر بقوله لأن الكافر
 أجنبي غير عارف بالله تعالى ويبتدئ إيماناً وعرفاً وحاله حال البقاء والبقاء أسهل (قوله
 من غير أمره) أي الميت فهو من الإضافة إلى المذلول (قوله لا يضجر) بسبب ضيق نفسه في هذه الحالة (قوله
 ولا يكره عليه ما لم يتكلم) لأنه لما أكثر على ابن المبارك عند الوفاة قال إذا قلت ذلك مرة فأنما على ذلك ما لم أتكلم
 لأن الغرض من التلقين أن يكون لا إله إلا الله آخر قوله اه بجر (قوله ليكون آخر كلامه الخ) عليه لحدوف معلوم
 من المقام أي فيكره عليه (قوله والرد) استحسنه بعض التابعين نهر (قوله ولا يلحق) أي لا يؤمر به وإن فعل
 لا ينهي عنه قال في النهر واختلفوا في تلقينه بعد الموت فتقبل يلحق لظاهر قوله عليه الصلاة والسلام لقنوا
 موتاكم شهادة أن لا إله إلا الله وقيل لا يلحق وهو ظاهر الرواية إذا المراد بموتكم في الحديث من قرب من الموت
 فيلحق (قوله وفي الجوهر أنه منبر وع) لأن الله تعالى يحيه في القبر في المزيد والتجنيس التلقين بعد الموت فلهذا

(بوجه المحتضر) وعلامته استرخاء قدسية
 واعوجاج منفره وانخفاض صدغه (القبلة)
 على عينه هو السنة (وجزاء الاستلقاء) على
 ظهره (وقد ماها إليها) وهو المعتاد في زمانها
 (و) لكن (يرفع رأسه قليلاً) ليتوجه إلى
 القبلة (وقيل يوضع كاتيسر على الأصح)
 (و) (وأن شق عليه تركه على
 حاله) والرجوع لا يوجه معراج (ويلقن)
 ذباً وقيل وجوباً (بذكر الشهادتين) لأن
 الأولى لا تقبل بدون الثانية (عنده) قبل
 الغرغرة واختلف في قبول توبة الميت في
 والختار قبول توبته لا إيمانه والفرق في
 البرازية وغيرها (من غير أمره) أي لا
 يفرض وإذا قالها مرة كفاء ولا يكره عليه ما لم
 يتكلم ليكون آخر كلامه لا إله إلا الله وتوجب
 قرينة الرد (ولا يلحق بعد تلقينه) وإن
 فعل لا ينهي عنه وفي الجوهر أنه منبر وع
 عند أهل السنة ويكفي قول لا إله إلا الله

بعض مشايختنا (قوله يا ابن فلان) صريح في نسبته الى آية باسمة العلم وهو ظاهر ان علم اما اذا جهل على
 فالظاهر ان يقال ابن عبد الله أو نسب الى حواء كما في مجهول الاسم وورد ان الدعاء يوم القيامة يا فلان
 ابن فلانة فقبل ستر على ولد الزنا وقبل اكراما لعيسى ابن مريم على نبينا وعليه وعلى جميع الانبياء والملائكة
 والمصالحين الصلاة والسلام (قوله اذكر ما كنت عليه) أي من الايمان بالله تعالى ورسوله أي وأجبه الملكين
 (قوله فان لم يعرف اسمه) سواء كان ذكرا أم أنثى ينسب الى حواء بلفظ ابن حواء أو بنت حواء (قوله ومن
 لا يسأل) كالانبياء والشهداء والمرابطين والمطهرون والميت يوم الجمعة أو ليلتها ومن يقرأ تبارك الملك كل ليلة
 (قوله ينبغي أن لا يلحق) أي يستحب والسؤال لا يختص بهذه الامة عند عامة المتقدمين وقبل لهذه الامة خاصة
 وفي البرازية السؤال فيما يستقر فيه الميت حتى لو أكله سبع فالسؤال في بطنه فان جعل في تابوت أياما لنقله
 الى مكان آخر لا يسأل ما لم يدفن أبو السعود عن الشربة لالاية (قوله لا يسألون) لانهم يسأل عنهم فكيف يسألون
 (قوله ولا أطفال المؤمنين) في الشربة لالاية ان كل ذي روح من بني آدم يسأل في القبر باجماع أهل السنة
 أي حتى الأطفال لكنه بلفظه الملك فيقول له من ربك ثم يقول قل الله ربى ثم يقول له ما دينك ثم يقول له قل ديني
 الاسلام ثم يقول له من نبيك ثم يقول له قل نبي محمد صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم لا يلحقه بل يلهمه الله تعالى
 حتى يجيب كما ألهم عيسى عليه الصلاة والسلام في المهداه وحكاية الاجماع من الشربة لالاية معارضة بقول
 الشارح والاصح الخ أفاده أبو السعود والحق أنه ما قولان كما هو مذكور في المواهب وشرها للعلامة الزرقاني
 ثم السؤال مرة واحدة وقبل يتكرر ثلاثة أيام وقبل سبعا وقبل الكافر يسأل أربعين صباحا تعذيبا له ويختلف
 شدة وتخفيفا بحسب الأشخاص (قوله وتوقف الامام في أطفال المشركين) ظاهره أنه توقف في سؤالهم وليس
 كذلك بل التوقف في دخولهم الجنة وهو الذي يفيد قوله وقبل هم خدام أهل الجنة وبه ورد الحديث وقبل هم
 فيما وليس واجتهد وقبل في الاعراف وقبل في النار وقبل ترفع لهم نار ويومرون بدخولها فان دخلوها كانت عليهم
 بردا والا أدخلوها كرها وقبل غير ذلك (قوله ويكره) أي تحريما أشار اليه في التهر وقوله تنفى الموت أي لضرب رزق به
 كما في التهر من ضيق عيش أو خوف ظالم أو عدو أو من مرض أو الخوف على الدين بخائز (قوله وتعلمه في النهر)
 حيث قال فان كان ولا بد فليقل اللهم أحيني مادامت الحياة خيرا لي وتوفي اذا كانت الوفاة خيرا لي ~~كذا~~
 في السراج وانما كره تنبيهه لانه يكون به فارقا من قضاء الله والمطوب الرضى به والحياة خير لاطاع لزيادة حسناته
 وللعاصي لاحتمال توبته ورجوعه اليه تعالى (قوله وسيجي) أي في الكراهية والاستحسان انتهى حلي
 (قوله يغتفر في حقه) فلا يحكم بكفره كما في البحر والنهر (قوله جلا على أنه الخ) هذا بحسب ظاهر الشرع وحكمه
 في الباطن موكل الى الله تعالى (قوله ولذا اختار الخ) أي لخوف وقوع كلمات الكفر منه كذا يفاد من عبارة
 البحر فلا يحكم بكفره واختار بعضهم قيامه حال الموت كذا في البحر أيضا (قوله شد الحياء) بفتح اللام تنبيه على
 بفتح اللام وهو نبت الجنة من الانسان أو العظم الذي عليه الاسنان بحر (قوله ويغمض) من التغميض
 أي يطبق أجفانه ما قهستاني (قوله تحييناه) اذ لولنا على حاله يبق قطيع المنظر ولا يؤمن من دخول الهوام
 في جوفه والماء عند غمره وبه جرى التوارث أيضا أبو السعود (قوله ويقول مغمضه بسم الله) عن أم سلمة أن النبي
 صلى الله عليه وسلم دخل على أبي سلمة بعد الوفاة وقد شق بصره أي شخص فأغمضه ثم قال ان الروح اذا قبض تبعه
 البصر أي ذهب أو شخص فانظر الى الروح أين تذهب ذكره الشربة لالاية ثم قال اللهم اغفر لابي سلمة وارفع
 درجته في المهديين واخلفه في عقبه في الغابرين واغفر لنا وله يا رب العالمين واخضع له في قبره ونوره فيه قال
 في المجتبى وينبغي أن يحفظه كل مسلم فبدهو به عند الحاجة بحر وقوله باسم الله أي حال كونك مصطحيا باسم الله
 أو حال كونك متبركا باسم الله تعالى وقوله وعلى مله رسول الله أي خرجت روحك خبيثا عن الانشاء (قوله اللهم يسر
 عليه أمره) من التجهيز والتكفين ومن يجعله (قوله وسهل عليه ما بعده) من السؤال والاهوال (قوله بقاءك)
 الباء التعدي أي اجعل لقا لمسه دله (قوله واجعل ما خرج اليه) وهو القبر (قوله خيرا ما خرج عنه) بأن توسعه
 عليه مع النور والخضرة والريحان (قوله ثم عدا أعضاء) خوف أن تيبس (قوله ويوضع على بطنه سيف) أو مرآة
 عليها اقصر الحوى فهذه الاشياء تمنع الانتفاخ بالخاصية (قوله ويخرج من عنده الحائض) كذا في التهر
 لان الملائكة لا تدخل بيتا فيه أحد هولاء حلي عن الامداد وهو أولى عما في البحر من أنه لا يتمتع حضورا بجانب

يا ابن فلان اذكر ما كنت عليه وقل رضيت
 بالله وبارا بالاسلام ديننا وبعثنا محمدا نبيا قبيل
 يا رسول الله فان لم يعرف اسمه قال ينسب الى
 حواء ومن لا يسأل ينبغي أن لا يلحق والاصح
 أن الانبياء لا يسألون ولا أطفال المؤمنين
 وتوقف الامام في أطفال المشركين وقبل هم
 خدام أهل الجنة ويكره تنفى الموت عنه
 في التهر وسيجي (وما ظهر منه من كلمات
 كفرية يغتفر في حقه ويصالحه الله تعالى ان في
 المسألة) جلا على أنه في حال زوال عقله وذكره
 اختار بعضهم زوال عقله قبل موته ذكره
 الكمال (واذا مات شد الحياء ويغمض عيناه)
 تحييناه ويقول مغمضه باسم الله وعلى مله
 رسول الله اللهم يسر عليه أمره وسهل عليه
 ما بعده وأسعد به بقاءك واجعل ما خرج اليه
 خيرا ما خرج عنه ثم عدا أعضاء ويوضع على
 بطنه سيف أو مرآة لا يتنفس ويحضر عنده
 الطبيب ويخرج من عنده الحائض والنفساء
 والجانب

في بعض النسخ (قوله ويعلم بجبرانه) في الشريعة لآلية عن الكمال لا بأس بأعلام الناس
 بوجوه لا تقيمه تكبير المصلين عليه والمستغفرين له وتحرير الناس على الطهارة والاعتبار به والاحتداد ويكره
 ما ن يتأدى عليه في الصلوات والآلة فهو في الجاهلية لانهم كانوا يعنون الى القبائل ينعون مع ضجيج وبكاء
 ويهويل وتعديد والحاصل أن الأعلام بوجوه لا يكره على الأصح بعد أن لم يكن مع تنويه بذكره وتخصيص بل يقال
 بالبعد الفقير الى الله تعالى فلان بن فلان انتهى واذا مات وضع يده اليمنى في الجانب الايمن واليسرى في اليسر
 بذلك أمر عليه الصلاة والسلام ولا يجوز وضع اليدين على الصدر كما يفعله الكفرة انتهى أبو السعود (قوله ويسرع
 في جهازه) لقوله عليه السلام هلا واجونا كم فان يك خيرا قد مقوه اليه وان يك شرا فبعد الازل النار بصر (قوله
 ولا يقرأ عند ما قرآن) الذي فيه ويقرأ بحذف لا وهو الواب وهو الذي في البحر من المتبقي وهو كذلك
 في بعض النسخ (قوله وفسره في البحر) أي فسر الرفع الواقع في عبارة المتبقي وهي موافقة عبارة التفت التي
 نطقها القهستاني ونصها وقرأ عنده القرآن إلى أن يرفع انتهى (قوله برفع روحه) فالمراد أنه يقرأ عنده حال
 النزاع وقد مر أنه يستحب عند ذلك قراءة يس والحمد وعليه فالقراءة بعده مكروهة وقول الزبلي فكره القراءة عنده
 أي بعد النزاع فلا تنافي فالجاء إلى أن القهستاني حمل الرفع على الرفع الى المقفول وحمله في البحر على رفع الروح
 والاقرب ما في البحر وحمل الكراهة اذا كان قريبا منه أما اذا بعد واعنه بالقراءة فلا كراهة (قوله تكرر القراءة)
 أي تكرر ما أخذ من التعليل الاتي (قوله عنده) أي بعد موته (قوله تنزيها) أي تنزيها والاولى في التعبير
 زيادة بقوله (قوله قيل نجاسة خبث) في النهاية اختلفوا في سبب الغسل فقيل الحدث الحال في البدن بالموت لأن
 الموت سبب لا لا سترخاء المفاصل وزوال العقل قبل الموت وأنه حدث وكان ينبغي أن يكون مقصودا على أعضاء
 الوضوء لا أنه لما كان نظير النجاسة في أنه لا يتكرر كل يوم فلا يؤدى غسل جميع البدن الى الخرج أخذنا بالقياس
 وقيل لسبب هو النجاسة لأن الآدمي دم سائل فيتنجس بالموت قياسا على سائر الحيوانات التي لها دم فعلة
 النجاسة احتباس الدم في العروق انتهى وفي البدائع هو قول العامة وفي الكافي هو الأصح (قوله وعليه فينبغي
 الخ) فالقراءة التي في الزبلي مفرقة على القول بنجاسة الخبث (قوله كراهة المحدث) أفاده أن الاولى عدوها
 لأن المحدث الاولى له أن لا يقرأ الا متوضئا (قوله كما مات) أي ثلاثا تغيره ندوة الارض وهذا موافق لما في النهر
 عن الزبلي وفي الغاية والقدرى يوضع عند ارادة الغسل قلت وهو الارفق (قوله في الأصح) مقابله ما عن
 بعضهم أنه يوضع طولا كما في المريض اذا أراد الصلاة باجاء وما عن بعض آخر أنه يوضع عرضا كما في القبر أفاده
 الشيخ زين الدين (قوله بجمرة) بالثقل والضعيف من التجمير والابصار وهو التجير والجمرة تكسر الميم هي الجمرة
 والجمرة بحذف الهاء ما يتجر به من عود وغيره وهي لغة أيضا في الجمرة قهستاني وغيره (قوله وترأ) لأن الوز
 أحب الى الله تعالى بجر (قوله الى سبع فقط) وفي التبيين الى خمس ولا يزداد عليها وظاهرة كراهة الزيادة ولعلها
 روايتان والمغيا عليه محذوف أي من ثلاثة الى سبعة وكيفية التجمير كما في البحر أن يدار حول السرير بالجمرة
 للعدو المتقدم (قوله ككفنه) أي فانه يجمروا وترأ (قوله وعند موته) أفاده بقوله سابقا ويحضر عنده الطبيب (قوله
 ولا في القبر) فان ادخل السارق فيه فيه تشاؤم (قوله وكره قراءة القرآن) أي تحريرا بما شاء على أن نجاسته خبث
 (قوله حتى يغسل) أي يفرغ من غسله فرجع الى ما قبله (قوله قبل غسله) أي لا بعده بخلاف الغسل داخله في حكمه
 القلبية فاتجهد المراد من تلك العبارات والاولى حذف ذلك لانه يؤهم المخالفة فيوقع الواقف عليها في تحريم
 (قوله وتستر عورته) لأن سترها واجب والنظر اليها حرام كعورة الحى ولا فرق بين الرجل والمرأة لأن عورة المرأة
 للمرأة كعورة الرجل للرجل انتهى أبو السعود (قوله فقط) المعنى أنه لا يكلف الوارث الى أزيد مما يستتره هذا القدر
 ولا يستتر جميع العورة أولى كما لا يخفى (قوله على الظاهر من الرواية) كذا قاله بعضهم وعليه في البزي طلائع النهم
 وفيه نظر (قوله يحمله الزبلي) بعبارة وبستر ما ينسره الى ركبته بهذا الازار عليه وهو الصحيح كمال الحياة
 ولقوله عليه السلام لم يمت الا نطقه الى نطقه ولا ميت انتهى وظاهره يقتضي حرمة النظر الى الخليفة من الميت
 وهو الامتناع (قوله مثلها) أي من حيثها فالمراد ما يمنع التمس (قوله حرمة الامس كالنظر) فيبذل هذا التعليل
 أن التفسير الذي لا هوارة لا يضمر عدم ستره (قوله ويجوز من ثيابه) ليجوزهم التنظيف بصر وظاهره أن التبريد
 من ثيابه لا ينافي مع حرمة النظر الى الميت بعد موته ودون ذلك الاكل أن التبريد واجب ظاهرا وجوبا

ويعلم بجبرانه واقرباؤه ويسرع في جهازه
 ولا يقرأ عنده القرآن إلى أن يرفع إلى الغسل
 كما في القهستاني معز بالانتفاء وليس
 في التفت الى الغسل بل الى أن يرفع فقط
 وفسره في البحر برفع روحه وعبارة الزبلي
 وغيره تكرر القراءة عنده حتى يغسل وعليه
 الشريعة لا في امداد الفتح تنزيها القرآن
 عن نجاسة الميت تنجسه بالموت قبل حياته
 خيم في وقت حديث وعليه فينبغي جوازها
 كغيرها (على موضع) كما مات (كأنيسر)
 في الأصح (على موضع بجمرة) الى سبع فقط
 وعند موته فهي ثلاث لا خلافه
 فتح (ككفنه) وكره قراءة القرآن عنده
 ولا في القبر (عبارة الزبلي) حتى يغسل
 الى تمام غسله (عبارة الزبلي) حتى يغسل
 وعبارة النهر قبل غسله (قوله من الرواية) وقيل مطلقا
 فقط على الظاهر (قوله) وقيل مطلقا
 الغلظة والخليفة (قوله) وقيل مطلقا
 وغيره (قوله مثلها) أي من حيثها
 انما نطقه (قوله) من ثيابه

بما يخص به الانبياء (قوله كائنات) لان الثياب تسمى عليه فيسرع اليه الفساد بمر (قوله ويوضا من يوم
بالصلاة) فالصبي الذي لا يعقل الصلاة لا يوضا زلمي قال في التره وهذا يقتضي أن من بلغ مجنونا لا يوضا أيضا
ولم أره لهم وانه لا يوضا الا من بلغ سببه الا انه يومر بالصلاة - فيقضى اقتره الحوى - انتهى أبو السعود وبهت فيه
بأنه ما المانع أن يكون الوضوء سنة الفسل في ذاته أقدم نوح أفتدى (قوله العرج) لان خراج الماء من فم الميت
وأفقه لا يمكن فيترك أبو السعود (قوله وقيل في طلاق) بأن يجعل الفاسل خرقه في اصبعه يسمح بها أستانه
ولهااته ولتته ويدخل في مخرجه أيضا انتهى وفي المجتبى وعليه العمل اليوم - واختلفوا في المجتبه فعند الامام رضى
الله تعالى عنه يجبه مثل ما كان يستجبي الحى لان موضع الاستبراء لا يخلو عن النجاسة فلا بد من ازالها اعتبارا
بجدة الحياة ولا يحس عورته لان من العورة حرام ولكن ياف خرقه على يده فيغسل حتى يظهر الموضع
وقال أبو يوسف لا ينبغي أبو السعود (قوله فعلا اتفاقا) فيه فطر ظاهر وقد راجت الشريكة ليلية والامداد
فرايت كلامه فيه ما خاليا عن ذكر الاتفاق مقتصر على قوله بعد قول المصنف بلامنحة واستشاق الا اذا كان
جنبيا كذا نقل عن المقدسى انتهى وفي الشلبي وما ذكره الخليل أى في شرح القدورى من أن الجنب يضمض
ويستشق غريب يخالف العامة الكتب أبو السعود (قوله ويبدأ بوجهه) أى لا يديه ولا يوتر غسل رجليه بمر
(قوله ويصبر رأسه) أى في الوضوء وهو ظاهر الرواية بمر (قوله ويصب عليه ماء) قال الحوى لم أره الاولى أن
يكون حلوا أو ملها انتهى قلت الذى ينبغي في ديارنا لعلنا لا نعلمهم الصابون في غسله (قوله وفى) بضم الميم اسم
مفعول من الاغلاء لا من القلى والغليان لانه لازم واسم المفعول اغمايق من التمدى انتهى حلى واغماط
تضمينه مبالغة في التنظيف فان قلت ان التسخين يوجب اخلال ما في الباطن فيكثر الخارج قلت ذلك داع
لا مانع اذ يحصل باستفراغ ما في الباطن غمام النطاف والامان من تلويث السكفن عند حركة الحمايين فعندنا
الماء الحار افضل على كل حال بمر أى سواء كان به وسم أم لا نهر (قوله ورق النبق) ويطلق على الشبرق
وعلى الفاسول نهر (قوله أو حرض) أو مانعة خلق تجوز الجح كاذكره الحوى (قوله فسكون) ويجوز الضم
شرب ليلية (قوله الاثنان) أى قبل الطعن جوهره وهو عروق صفر صغيرة يتلف بها أهل المدينة أنفسهم وكذا
نفس به الثياب الهندية بمر (قوله وفى) أى اغلاء وسطا لان الميت يأذى بما تأذى به الحى (قوله بالخطمى)
يكسر انما والفتح لغة ضعيفة واقتصر بها على الفتح نهر والياء مشددة مصباح والغسل به بعد الوضوء
قبل الغسل بالاجماع لانه ابلغ في استخراج الوسخ أبو السعود (قوله نبت بالعراق) طيب الرائحة يعمل على
الصابون في التنظيف نهر (قوله وشواء) كذا قال بمر (قوله هذا) أى غسلها بالخطمى الخ (قوله أو أجرد) أى
من الشعر (قوله ويصبر) هذا أول الفسل المرتب وأما قوله وصب عليه ماء وفى الخ وقوله والا فاقترح وقوله
وغسل رأسه بالخطمى يفعل قبل الترتيب الا فى وعبرة الشرب ليلية ويفعل هذا قبل الترتيب الا فى ليتل ما عليه
من الدرن اه أبو السعود (قوله ليبدأ بيمينه) لما فى الجزارى من حديث أم عطية قالت لما غسلنا ابنته صلى الله
عليه وسلم قال ابدان بيمينها نهر (قوله الى ما بلى الثفت) بالطاء المعجمة وهو السرير والذى يليه هو جنبه الاسفل
ولو صرح به لكان أولى بأن يقال فيغسل حتى يعم الماء جنبه الاسفل وقوله منه لا حاجة اليه على هذا المعنى
حتى يصل الماء الى الجنب الذى بلى الثفت (قوله ثم على يمينه كذلك) أى فيغسل حتى يعم الماء جنبه الاخر وهذه
هى الفسل الثانية كما فى أبي السعود ويفهم منه ومن قول الشارح بعد هذه غسله ثالثة أنه يعم جسده بالماء
كل مرة (قوله بالبناء للمفعول) راجع الى قوله مسندا والاصطلاح أن يقال اسم مفعول لان البناء للمفعول
لا يقال الا فى الانعال حلى ويحتمل أن قوله بالبناء للمفعول راجع الى يجلس ونائب الفاعل ضمير يعود الى الميت
(قوله وهذه غسلة ثالثة) الحاصل أن السنة اذا فرغ من وضوئه غسل رأسه وليمته بالخطمى من غير تسريح
ثم يصبه على شقه الايسر ويغسله وهذه مرة ثم على الايمن كذلك وهذه ثانية ثم يقعد ويصبر بطنه كما ذكرتم
يصبه على شقه الايسر فيصب الماء عليه وهذه ثالثة انتهى بمر (قوله لما تم) من قوله يعمل المسنون (قوله بلز)
أى صح لاجل والا فها المراف يتقيد بالحكم فيها كراهة التعريم (تمة) فيسنى أن يكون الفاسل طاهرا
ويذكره أن يكون جنبيا أو حائضا والاولى أن يكون الفاسل اقرب الناس الى الميت فان لم يحسن الفسل فاعل
الامانة والورع ولو كفروه وبقي عضول يغسل يغسل العضو بخلاف الاصبع فتح وغسالة الميت من الماء الاقل

(كائنات) وغسله عليه السلام في جنبه من
شواحه (ويوضا) من يومر بالصلاة (بلا
منحضة واستشاق) للعرج وقيل به علان
بخرقة وعليه العمل اليوم ولو كان جنبيا
أو حائضا أو نساء فعلا اتفاقا فبقيا الطهارة
كما فى مسند ادا الفتح مسندا من شرح
المقدسى ويبدأ بوجهه ويصبر رأسه
(ويصبر عليه ما وفى بيدر) ورق النبق
(أو حرض) بضم فسكون الاثنان (ان
نيسر والافناء ناس) وفى (قوله فى)
وليمته بالخطمى (نبت بالعراق) ان وجبت
والاقبال صابون وضوء) هذا لو كان جها نهر
حتى لو كان أجرد أو أجرد لا يفعل (ويصبر
على يساره) ليبدأ بيمينه (فيغسل حتى يصل
الماء الى ما بلى الثفت) ثم على يمينه كذلك
ثم يجلس مسندا (بالبناء للمفعول) اليه
ويصبر بطنه رفقا وما خرج منه يغسله
بعد اقعاده (يصبه على شقه الايسر ويغسله
وهذه) غسلة ثالثة (يعمل المسنون
(ويصبر عليه الماء عند كل اصباع ثلاث
مرات) لما تروان زاد عليها) أو نقص
(جاز) اذا الواجب

والثاني والثالث اذا استتفع في موضع فأصاب شيئا نجسه لانه نجس واد الأصاب ثوب الغسل لما ترش عليه
 مما لا يجذب قمامته ولا يمكنه الامتناع عنه لا ينصب له يوم البلوى وعدم امكان التضرع عنه جوى عن الواقعان
 ذكر ما بوالسعود وهذا بناء على أن نجاسة الميت نجاسة خبيث وتقدم أنها طاهرة حيث خلا بدنه عن الاقدار وهو
 مبقى على أن نجاسته نجاسة حدث (قوله ولا يعاد غسله ولا وضوءه بالخارج) لانه عرف رقة تصادف حصل نهر
 ومقتضى التعليل أن لا يعاد غسله اذا جوع ولم أره قاله أبو السعود والغسل بضم الفين قبل وبالفتح أيضا وقبل
 أن أضيف الى المفعول فتح والى غيره ضم (قوله لا يغسله الخ) هذا التعليل مبقى على أن نجاسة الميت نجاسة
 نجبت (قوله لبقائه بالموت) أى لبقائه بالحدث بالموت فلما لم يؤثر الموت في الوضوء وهو موجود لم يؤثر الخارج
 المعارض بمر بقليل زيادة (قوله الا أن المسلم يطهر بالغسل) فلو حله انسان وصلى به صحت صلاته وهذا في غير
 الشهيد اما هو فظاهر وان لم يغسل والكافر لا يظهره ان غسل لانه ليس أهلا للكرامة وقوله تعالى واقد كرمنا نبى
 آدم ليس فصافى طهارته بعد موته بل يحتمل التكرم بانهم والعقل أو الاكل بالأيدي لا بالقم كالبهايم وهو أحد ما قيل
 فى الآية (قوله وقد غسل) أى الغسل وبطرق النجاسة بعد ذلك لا يعاد بل يغسل موضعها (قوله ويغسل) نشف
 ان كان بمعنى شرب فبكسر الشين من حدث علم كفى الصحاح وان كان بمعنى أخذ فبقائه من حدث ضرب كفى النهاية
 واعلم أن نشف يتعدى ولا يتعدى كفى المصباح أبو السعود وظاهره أنه يقرأ ينشف بالتخفيف (قوله في ثوب)
 ثلاثا قبل اكفائه وفى البحر من الوتر الجية المندبل الذى يسمح به الميت بعد الغسل كالندبل الذى يسمح به الحي
 معنى أنه طاهر انتهى (قوله ويجعل الخنوط) استحبابا وكذا يوضع فى القبر لانه عليه الصلاة والسلام فعل ذلك بانه
 ابراهيم أبو السعود عن الجوى عن الروضة (قوله الطيبة) أى طيبة الرائحة أبو السعود (قوله الكراهتهما)
 أى ضمرهما كيدل عليه قول البحر ودور الدين عن المزعفر الرجال انتهى ولا يكره للنساء أبو السعود عن العيني
 (قوله وجعلها فى المكفن) عند رأس الميت كما يفعل فى زمنا جاهل بمر (قوله ندبا) يرجع الى قوله ويجعل
 والاولى ذكره بلفظه (قوله والكافور على ساجده) أى واضع سجوده جمع مسجد بالفتح لا غير وهو الجهة
 والاتق والبدان والركبتان والقدمان يروى ذلك عن ابن مسعود نهر وخص الكافور لان الديدان تهرب
 من رائحته أبو السعود (قوله كرامة لها) لانه لما كان يسجد بها خست بزيادة كرامة لها عن سرعة الفساد
 نهر (قوله ولا يستره) أى الميت الاغم من الذكروا لا تى والمشرع يريم اللحية وكما يجوز تشريح الشعر
 لا يجوز قطع شئ منه سواء كان شارباً أو غيره ولا يقرأ القرآن وقت الغسل جهرا وكذا الادعية ولا بأس بها
 سرا ويكره بقراءة القرآن أمام الجنائز وكذا الذكر والمصحب الصمت جوى عن المفتاح وقوله ولا يقرأ الخ مبقى
 على أن نجاسته نجاسة حدث (قوله أى يكره ذلك ضمريا) لقول القنية أما التزيين بعد موته او الاامتناع
 وقطع الشعر لا يجوز نهر لان هذه الاشياء لم تكن وقد استغنى عنها والحاصل أنه لا يغسل به ما هو للزينة
 أبو السعود (قوله الا المكسور) فلا بأس بأن يؤخذ ويرى يروى ذلك عن الشيخين بمر (قوله ولا يمتحن) على قول
 أبى يوسف وبه يفتى أبو السعود (قوله ولا بأس بجعل القطن على وجهه) قال فى الظهيرية واستقصه عامة العلماء
 شر بلا لينة عن الفتح (قوله ومسها) قال فى البحر ولا بأس بتقبيل الميت اه وقد روى أنه عليه الصلاة والسلام قبل
 عثمان بن مظعون بعد موته وكذا قبيل الصديق النبي عليه الصلاة والسلام وظاهر قوله مسها أنه يحرم تبديلها
 فيحصل المنع على ما اذا اختلف الجنس فلا ينافى الوارد (قوله لامن النظر اليها) قد يقال ان التعليل بانقضاء
 الزوجية يقتضى تحريمه أيضا فليحذر العرق بين المس والنظر (قوله قلنا هذا محمول الخ) أى فهو خاص بمن كان
 فهو على من ناسبه صلى الله عليه وسلم ودليل الخصوص الحديث وفيه أنه لو اعتبر ذلك لما جاز له تزوج بمر
 لمطاطمة وقد ثبت أنه تزوج بنتا اختا باذن منها بعد موته او أما الحديث فهو فى الآخرة كما استتف عليه
 وأيضا فان عثمان تزوج البنت الثانية له صلى الله عليه وسلم (قوله سبب ونسب الخ) أخرجه الطبرانى
 والحاكم والبيهقى ذكره السيوطى فى جامعه الصغير وفسر شارحه العزيرى السبب بالسلام والتقوى والنسب
 بالانساب ولو بالمساهرة والرضاع اه ولا يعارض هذا الحديث قوله عليه الصلاة والسلام لاهل بيته لا أغنى
 عنكم من اقمه شيئا لان معناه أنه لا يملك لهم نعمه لكن الله تعالى يملكه فتعهم بالشفاعة فهو لا يملك
 الا ان يملكه اه مناوى وذكر الحافظ المناوى فى كتابه استبلا بارتقاء الخرف بحب اقرباء الرسول

(ولا يعاد غسله ولا وضوءه بالخارج منه)
 لان غسله ما وجب لرفع الحدث لبقائه بالموت
 بل اتعبه بالموت كما فى الحيوانات الدموية
 الا أن المسلم يطهر بالغسل كرامة له وقد حصل
 بمر ونسب بجمع (ويشغف في ثوب ويجعل)
 الخنوط وهو شغف الماء (الطر المركب من
 الاشياء الدنية غير زعفران وورد)
 لكرهتها للرجال وجعلها فى المكفن جمل
 (على رأسه وبأبيه) ندبا (والكافور على
 رأسه) كرامة لها (ولا يستره شعره)
 أى بضم ذلك ضمريا (ولا يقص ظفوه)
 الا المكسور (ولا شعره) ولا يمتحن ولا بأس
 بجعل القطن على وجهه وفى مخارقه كدبر
 وقبل وأذن وفم ويوضع يدا فى جانيه لامل
 صدره لانه من عمل الكفار ابن مفلح (ويجرح
 زوجها من غسلها ومسها لامن النظر اليها
 على الاصح) منة وقامت الاثمة الثلاثة بعد
 لان عليا غسل فاطمة رضى الله عنهما قلنا
 منه محمول على بقائه الزوجية لقوله عليه
 الصلاة والسلام كل سبب ونسب يقطع
 بالموت الا سبب ونسب مع أن بعض الصحابة
 أنكروا عليه شرح الجمع للعيني

وذوي الشرف هذا الحديث بلفظ كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة الا بي ونسبي فانهم موصولة في الدنيا
والآخرة انتهى قال عمر فتزوجت أم كلثوم بنت علي لذلك انتهى فيظهر من هذا أن قوله تعالى فاذا قمح في الصور
فلا أنساب بينهم مخصوص بغير نسبه صلى الله عليه وسلم والمعنى أن النسب يوم القيامة لا يتقعر الانسبه صلى الله
عليه وسلم فهو نافع لمن اتسب اليه ولو بصاحرة أو رضاع (قوله وهي لا تمنع من ذلك) أي الغسل سواء دخل
بها أم لا كما في الجبر وله في حكم النكاح لانها في العدة بخلافها اذا ماتت فانه لا عدة عليه لجواز نكاح
أربع له بعد موته وانكاح أختها فان قلت ان أم الولد تعتد بعد موت السيد بالحض أوجب بانه لم يسبق
عقد النكاح بينهما حتى يتي أزله في الغسل بخلاف الزوجة (قوله ولو ذمية) فان كانت لا تعرف سنة الغسل تعلم
أفاده في البحر قلت يرد عليه أن غسل الميت فرض كفاية على المسلمين فلا يقطع عنهم بفعل الذمية الا أن يقال
ان الكلام في الجواز لا في إسقاط الفرض بشرط بقاء الزوجية حتى لو كانت مبانة بالطلاق وهي في العدة
أو عزمة بردة أو رضاع أو مصاهرة لم تغسله أو ارتدت بعد الموت أو قبلت ابنه أو وطئت بشبهة بحر (قوله
فلا يفسلونه) تبع في هذا التعبير صاحب النهر وصوابه يغسله حلبي بزيادة (قوله في الزوجية) صوابه في الزوجية
لان الصلاحية للزوجة لا للزوجية (قوله لو بان قبل موته) فيه أنها حينئذ لا تصلح حال الموت ولا حال الغسل
فالاولى الاقتصار على المصنف (قوله أو ارتدت بعده) لان زوجية انقطعت بها ولو اعتبر حالة الموت لجاز
غسلها الصلاحية حينئذ (قوله أو مت ابنه بشبهة) أي بعد الموت قبل الغسل لعدم صلاحيتها حلبي (قوله
لجواز النكاح) حلة للمسائل الثلاث (قوله لحل مسها حينئذ) أي حين اذا سلمت فاعتبرنا حالة الغسل ولو اعتبرنا
حالة الموت لم نعت لانها كانت مجوسية في حاله (قوله اعتبارا بحالة الحياة) فانها لو سلمت بعده وكان حيا يتي
النكاح (قوله ولو بلا رأس) أو النصف ومعه الرأس كما في النهر (قوله وينبغي أن يكون حكم الجمال الخ) قال
في مختصر الظهيرية وأجرة الجمالين والدفان من رأس المال ونحوه في البحر قال في الشرع بلالية وهو شامل
لكفن المرأة وتجهيزها وليس هو المختار لانه على الزوج قاله أبو السعود وهو مفروض فيما اذا جاز الاجرة وهو عند
عدم التعيين لا عند التعيين لانه قام بواجب عليه حينئذ وليس ان قام بواجب أخذ الاجرة عليه (قوله لا لا إسقاط
الفرض الخ) فالنية لا بد منه لذلك وقد نقل ذلك صاحب النهر عن التجنيس حيث قال قال في التجنيس ولا بد
من النية في غسله في الظاهر اه يعني لا إسقاط وجوبه ولا ينافيه ما في الخاتمة لو غسله أهله من غير نية الغسل
يجوز عندنا فانه محمول على جواز الطهارة لا على إسقاط الفرض اه قلت الذي في البحر بنص الخاتمة المذكور
ذلك وهو ظاهر في إسقاط الفرض عنهم واه يظهر الكمال ما في التجنيس وعارضه في البحر بنص الخاتمة المذكور
واختاره الاسيحياتي والا كل ما في الخاتمة لان غسل الحي لا يشترطه النية فكذلك غسل الميت اه ويمكن
التوفيق بأن في المسئلة روايتين (قوله ولدا) أي لا شرط النية في إسقاط الفرض عن ذمة المكلفين قد يقال
ان اشتراط الغسل هنا عدم وقوعه منهم أولا بخلاف المسئلة السابقة (قوله لا نأمرنا بالغسل الخ) بناء على
الفتح على ما قاله صاحب التجنيس (قوله وتعليقه) أي الكمال بقوله لا نأمرنا بالغسل وهو صاحب النهر اه
في التعليق لانه لم يظهر (قوله قد بره) أقول الذي ينبغي التحويل عليه أنهم اذا غسلوه سقط عنهم
وان لم تكن لهم نية كما في الخاتمة وارتضاء الاكل والاسيحياتي وان وجدوه في ماء فلا بد من غسله لا إسقاط
المأمور به ولا تقاس احدى المستثنين على الاخرى للفرق البين بينهما (قوله الاصل فيه) ففسل الملائكة
استفد منه أنه شريعة قدجة وأن الواجب نفس الغسل وان لم يكن الغسل مكافا وله المبدأ ولأدنا
آدم عليه الصلاة والسلام غسله أبو السعود (قوله ولا علامة الخ) نص على ما هو المعتبر من الخلاف أن العبرة
للمكان عند فقد العلامة وأما اذا كان به علامة فيعمل بها اتفاقا وانما اعتبر بالمكان
المكان فحصل بها غلبة الظن بكونه مسلما (قوله والا) أي بأن كان في دار الحرب أي ولا علامة كما هو الموضع
وان كان هناك علامة عمل بها كما في أبي السعود وقوله لا أي لا يغسل ولا يغسل عليه (قوله لا يغسلون) بكسر
ولا علامة في البدائع علامة المسلمين أربعة الخضب والختان ولبس السواد وخلق العانة نهر قال المتوفى
في كون لبس السواد من العلامة نظرا ذاب لا يخص المسلمين حتى يكون علامة قلت بل الغالب الا أن لبسه
لغير المسلمين (قوله اعتبارا لا كثر) فان كان الاكثر مسلمين يغسلون ويغسل عليهم وينوي المسلمون بالعمامة والكل

(وهي لا تمنع من ذلك) ولو ذمية بشرط بقاء
الزوجية (بخلاف أم الولد) والمدة والكتابة
ولا يفسلونه ولا يفسلونه على المشهور ويجوز
(والاعتبار في الزوجية) صلاحيتها في حالة
الغسل لا حالة الموت (تمنع من غسله لو)
مات قبل موته أو (ارتدت بعده) ثم است
(أو مت ابنه بشبهة) لزوال النكاح (وجاز
لها) غسله (لو أسلم) زوج المجوسية (فما
فما لم يمت بعد حل مسها حينئذ اعتبارا
فما لم يمت بعد حل مسها حينئذ اعتبارا
بجالة الحياة (وجذر رأس آدمي) أو أحد
شقيه (لا يغسل ولا يغسل عليه) بل يدفن الا
شقيه (لا يغسل ولا يغسل عليه) ولو بلا رأس
أن يوجد أكثر من نصفه ولو بلا رأس
(والأفضل أن يغسل) الميت (بجنازة فان ابغى
الغسل الاجر بجزان كان غسلة نجس الا لا
لغسله عليه وينبغي أن يكون غسل الميت
والغسل كغسله سراج (ولو غسل) الميت
(بغير نية اجزا) أي طهارته لا لا إسقاط
الفرض عن ذمة المكلفين (و) لذا قال
(لو وجد ميت في الماء فلا بد من غسله ثلاثا)
لأننا ما بالغسل فيجوز في الماء بنية الغسل
ثلاثا ما فتح وتعليقه يفيد أنهم لو صلوا عليه بلا
إعادة غسله صحيح وان لم يستطع وجوبه عنهم
قد بره وفي الاختيار السلام وقالوا لا يبره
الملائكة لا دم عليه السلام فروع لو لم يدبر أم سلم
هذه سنة موتكم فروع لو لم يدبر أم سلم
أم كافرو لا علامة فان في دارنا غسل وعلى
عليه والا لا اختط موتنا بكفار ولا
ولاية اعتبارا لا كثر فان استوا غسلوا

الكفار كثر ترك الكل أبو السعود وكيفية العلم بذلك أن يحصى عدد المسلمين ويعلم ما ذهب منهم وبعض الموق
 فيظهر الحال (قوله واختلاف في الصلاة عليهم) حكى قولير في البحر من غير ترجيح (قوله ومحل الدفن) أي
 اختلاف المشايخ فيه ولا رواية عن الإمام وصاحبيه فقبل يدقنون في مقابر المسلمين وقال الهندواني يتخذ لهم
 مقبرة على حدة وهذا أحوط أبو السعود عن الجوى (قوله كدفن ذمية) تشبيهه في وقوع الخلاف آفاده
 أبو السعود (قوله لأن وجه الولد يظهرها) والولد مسلم تبعه إلى القبلة بهذه الصفة (قوله يعمه)
 أي الميت الأعم من الذكر والأنثى وإنما كان كذلك لأن من شرط الفاسل أن يحل له النظر إلى المغسول فلا يغسل
 الرجل المرأة ولا المرأة الرجل الفعل والمحبوب والمحبى وقوله المحرم أي بغير حائل على يده في حق الرجل والمرأة
 وهذا إذا كانت حرة وإن كانت أمة يعمها الأجنبية بغير ثوب ومثل المحرم للرجل أمته وزوجته قاله في البحر لكن
 فيه نظير بالنسبة إلى الزوجة قائماته كماله وهو الذي في النهر (قوله فإن لم يكن) المحرم يكن تامة (قوله
 فالأجنبي) أي فالشخص الأجنبي الصادق بالانثى بالنسبة إلى الرجل وبالرجل بالنسبة إلى الأنثى وقوله بغير حرة
 المراد بها حائل يمنع المس (قوله ويعم الخنثى) أي على الظاهر من الرواية أشار إليه في البحر وقيل يغسل في ثوبه
 (قوله والا) أي لا يكن الخنثى من أهقaban لم يبلغ حد الشهوة كما في النهر وقدره في الأصل بما قبل التكلم وقوله
 فكفيرة أي من الصغار والصغار لأنه ليس لأعضائه ما حكم العورة وعن أبي يوسف أكره أن يغسلها الأجنبي
 أبو السعود عن الخانية (فروع) لومات في بيته فقالت الورثة لا ترضى بغسله فيه ليس لهم ذلك لأن غسله
 في بيته من حوائجه وهي مقدمة على الورثة ولومات عنها وهي حامل فوضعت لا تغسله وأيسر على من غسل
 متاعه ولا وضوء بغير أي وجوب بل ندبا (قوله ويسن في الكفن الخ) أما أصله ففرض كفاية بالنظر لعامة
 المسلمين شربلاية ويجوز تكفين الرجل في كل ما يجوز إلباسه لو كان حيا وكذا المرأة وأحبها البيضاء
 والجدي وغيره سواء بعد أن يكون نظيفا واعلم أن الكفن والحنوط وسائر تجهيزه مقدم على الدين إلى قدواله
 ما لم يتعلق بعينه حق القرماء كالأه والبيع قبل القبض فان تعلّق به ذلك فالبايع والمرثى أحق به من كل أحد
 نهر وانما سنّ التثليث لما ورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أثواب بحولية وهو يفتح السبع
 وضمها نسبة إلى محمول قرية يالين أو الذي يقصر الثياب فانه يسمى نحولا كما في المواهب (قوله أزار) هو من
 القرن إلى القدم كالنفاقة كذا قالوا وبجئت فيه الكمال بأنه يغسقى أن يكون أزار الميت كالأزار الخ من السرة
 إلى الركبة لانه صلى الله عليه وسلم أعطى اللاتي غسّلت ابنته حقه وهو في الأصل معقد الأزار وقال عليه
 الصلاة والسلام في المحرم الذي مات كفنه في ثوبه وهما ثوبا أحرامه أزاره ورداؤه ومعلوم أن أزاره من
 الحقر نهر وبحر وما قاله الجوى بأنه يحتمل أن يكون ذلك لعدم ملك المحرم غير أزار أحرامه وردانه فيكون من
 كفن الضرورة لا يدفع البحث لأن المخالفة في الأزار بين الخى والميت لا بد لها من دليل وحيث لم يرد دليل المخالفة
 كان ينبغي التسوية بين أزاريهما اذ هو الأصل عند عدم ورود دليل المخالفة أبو السعود وقد كان يحطلي
 ذلك كثيرا حتى رأيت هذا (قوله ويخص) هو من المنكب إلى القدم بلا ذخايرص لانها تفضل في قبص الخى
 ليتسع أسفل للمشي وبلا جيب ركين ولا يكف أطرافه ولو كفن في قبص الحياة قطع جيبه وكما كذا في التبيين
 والمراد بالجيب الشق النازل على الصدر بحر (قوله ولقافة) قال الجوى وهي التي تبتط على الأرض أولا
 وهي الرداء كما في البرجندى أبو السعود (قوله وتكره العمامة) أي على رأسه داخل اللقافة وهي محل الخلاف
 وأما ما يفعل على الخشبة من العمامة والزينة يعرض على فهو من المكروه بلا خلاف لما تقدم أنه يكره فيه
 كل ما كان للزينة (قوله واستحسنها المتأخرون للعلماء الخ) ويجعل الذنب على وجهه كما فعل ابن عمر وقيل تدار
 عينا ويلق ذنبه على كوره من جهة يمينه كما في القهستانى واحترز بالعلماء من الأوساط فلا يعمون كما في النهر
 عن السراج (قوله والاشراف) زاد في التمهيد العلوية أي أولاد علي (قوله ولا بأس بالزيادة) هذا هو المذكور
 في غاية البيان كما في النهر ثم قال فلاقتصار على الثلاث لأن كونه الأقل سنونا وصريح في الجنبى بكراهة
 الزيادة فان حلت الكراهة في عبارته على التزنية كان المال واحد انهم قوله فلاقتصار الخ لا يظهر لأن هذا هو
 المتقول في كفته صلى الله عليه وسلم فالسنة هي الثلاث ومخالفاتها تكرر تنزيها واستثنى من الكراهة في روضة
 الزندوسقى ما إذا أوصى بأن يكفن في أربعة أو خمسة فانه يجوز بخلاف ما إذا أوصى أن يكفن في ثوبين فانه يكفن

واختلف في الصلاة عليهم ومحل الدفن كدفن
 ذمية حلى من مسلم قالوا والا حوط دقها
 على حدة ويجعل ظهرها إلى القبلة لأن وجه
 الولد يظهرها ماتت بين رجال أو هو بين نساء
 يعمه المحرم فان لم يكن فالأجنبي بغير حرة ويعم
 الخنثى المشكل لو ساء لقاده فافكفيرة فغسله
 الرجل والنساء في وصلوا ثوبا وقيل لا (ويسن في
 الكفن في الأزار وقبص ولقافة وتكره العمامة)
 للميت (في الأصح) مجنبى واستحسنها
 المتأخرون للعلماء والاشراف ولا بأس بالزيادة
 على الثلاثة

ويحسن الكفن الحديث حسناً كلفان
الموتى فانهم يتزاورون فيما بينهم ويتناخرون
بحسن الكفانهم ظاهرة (واها درع) أى
قبص (وازار ونجار ولقافة ونخرة تربطها
ندياها) وبطنها (وكفايته ازار ولقافة)
في الاصح (ولها ثوبان ونجار) ويكره
أقل من ذلك (وكفن الضرورة لهما ما يوجد)
وأقله ما بهم البدن وعند الساقى ما يستر
العورة كالخبي (تبسط اللقافة) أو لا (ثم يسط
الازار عليها) بضم و يوضع على الازار
ويلف يساره ثم يمينه ثم اللقافة كذلك
ليكون الايمن على الايسر (وهي تلبس الدرع
ويجعل شعرها صغيرين على صدرها فوقه)
أى الدرع (والنخار فوقه) أى كذا
اللقافة) ثم يلف كما تر (ويستد الكفن ان
خيف انتشاره ونخى مشكل كما مر فيه)
أى الكفن والمحرم كالحلال والمراحم
كالبالغ ومن لم يراحم ان كفن في واحد
تجاوز السقطات ولا يكفن كالعضو من الميت
(وآدمى منبوش طرى) لم يتفسخ (يكفن
كأدى لم يذفن) مرة بعد أخرى (وان تفسخ
كفن في ثوب واحد) والى هنا صار المكفنون
أحد عشر والثاني عشر التهييد ذكرها
في المجتبى (ولا بأس في الكفن بيروء وكان
وفي النساء بغير روض غير ومعهن) لجواز
بما يجوز لبسه حال الحياة وأحب البياض
أوما كان يلى فيه (وكفن من لا مال له على
من نجب عليه فقته)

في ثلاثة ولو أوصى أن يكفن بألف درهم كفن كفنًا وسطاً اهـ بجزء الباقي بمسده ميراث أبو السعود وفي الظاهرية
ويحسن الكفن في كفن مثله وهو أن ينظر إلى ثيابه في حياته للجمعة والعبد في المرأة ما لبسه لزيارة أبيها سراج
فقول الحدادى وتكره المغالاة في الكفن: معنى زيادة على كفن المثل نهر (قوله ويحسن الكفن) مع عدم الزيادة
على كفن المثل وعدم الزينة (قوله فانهم يتزاورون فيما بينهم) ان قلت ان الزائر الروح ولا كفن عليها قلت المقصود
هو قوله ويتناخرون ان قلت ان التناخر مذهبهم وهو لا يكون في الآخرة والقبر أول مسخرة منها أجيب
بأن المراد السرور والفرح لا حقيقة التناخر واعلم أن محل ذلك في الكفن الحلال (قوله ولها) أى للاتى
ولورقيقة (قوله درع) مهملة وهو مذكر بخلاف درع الحديد فانه مؤنث نهر عن غاية البيان (قوله أى قبص)
انما فسر به دفع المال إليهم أنه هو الذى يلبس فوق القميص كما في المغرب قال في البحر والتعبير بالقميص
أولى لان ذكر ما لا يؤهم أولى من الموهوم (قوله ونجار) بكسر الناء ما تغطى به المرأة رأسها قال العلامة بكسر
الخاء ثلاثة أذرع بذراع الكرياس يجعل على وجهها اهـ أبو السعود عن الجوى (قوله ونخرة) الأولى
أن تكون من الثديين إلى الفخذين نهر عن الخاتبة (قوله وكفايته الخ) هو أولى اذا كان بالمال قلة وبالورثة كثرة
وكفن السنة أولى في عكسه ويكره أن يكفن في ثوب واحد حال الاختيار لانه في حال حياته تجوز صلته في ثوب
واحد مع الكراهة فيكره الاقتصار عليه في الموت ولو كان له ثلاثة أثواب وعليه دين لا يباع شئ منها له
لا في حال حياته ولا موته بجزء (قوله في الاصح) وقيل قبص ولقافة نهر ولا كراهة في كفن الكفاية كما في البحر (قوله
ولها ثوبان) هما اللقافة والازار (قوله ويكره أقل من ذلك) ظاهر اطلاقه أنها غير مبيعة ويبدل عليه ما في البحر
عن التبيين أن مادون الثلاث في حقها كفن الضرورة ولا يصار له الا بتعذر السنة والكفاية (قوله وأقله ما بهم
البدن) استدل به بحديث مصعب حيث مات ولم يكن عنده الا ثوب واحد فيه خطوط سود وبفض فكان
اذا غطى رأسه بدت رجلاه وبالعكس فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بتغطية رأسه بها ورجليه بالآخر فلو كان
يكفى ستر العورة لما أمر بتغطية رجله بالآخر (قوله ويلف يساره ثم يمينه) الضمير ان للازار وأشار به إلى أن كلا
من الازار واللقافة يلف استقلالاً لأنه أمكن في الستر (قوله ليكون الايمن على الايسر) عدله للترتيب المفاد
بشم (قوله صغيرتين) ظاهره أنه يضفر ويحتمل أن المراد به قسعين (قوله تحت اللقافة) انما اقتصر عليها لانها
مبسوطة هي والازار معافهما كالشئ الواحد ولو قال تحت الازار ويضمهم منه أنه تحت اللقافة لكان أولى
ولم يذكر الخرقه وفي البحر ثم الخرقه فوق الكفن وفي الجوهرة فوضع الخرقه تحت اللقافة وفوق الازار والقميص
وهو الظاهر اهـ (قوله كما مر) أى من أنه يلف يساراً ثم يميناً (قوله ويعد) من أعلاه وأسفله صيانة عن الكشف
(قوله كما مر فيه) الا أنه يجنب الحرير والمعصر والمزعر احتياطاً نهر (قوله والمحرّم كالحلال) فيغطي رأسه
ويطيب (قوله والمراحم كالبالغ) المذكور كذا كروا لا تلى كالأنثى حلي (قوله ومن لم يراحم) أى من المذكور
(قوله ان كفن في واحد) والأولى تكفينه في ازار ورداء كما تفيد عبارة البحر وأما غير المراهقة فعن محمد كفنها
ثلاثة وهذا أكثره بجزء (قوله والسقط) ظاهره ولو مستعين الخلق (قوله ولا يكفن) أى لا يراعى فيه سنة الكفن
(قوله كالعضو) أى كما اذا وجد عضو من ميت ولو كان ذلك الميت كفن أولاً وكان العضو قد يمينا (قوله منبوش)
أى ضاع كفته وأقارب قوله طرى أن الياض لا يعاد كفته أى على وجه السنة بل يلف ويحصر (قوله لم يتفسخ)
الأولى حذفه لتصريح المصنف به (قوله يكفن) فان كان قد قسم الميراث أجبر القاضي الورثة أن يكفوه من
الميراث وان كان عليه دين فان لم يكن قبضه الفرما يبدأ بالكفن لانه بقي على ملك الميت والكفن مقدم على الدين
وان قبضوه لا يستر ذمتهم بل على الورثة لانه زال عنه ملك الميت بخلاف الميراث بجزء (قوله أحد عشر) ذكرها
في البحر وهي الرجل والمرأة والمراحم المشتهى والمراهقة كذلك والصبي الذي لم يراحم والصبيبة التي
لم تراهق والسقط والخنثى المشكل والمحرّم والمنبوش الطرى والمنبوش المتفصح انتهى والمؤلف أبسط من لم يراحم
من الاناث وقد ثبت عليه وعلم منه أن قوله والمراحم كالبالغ تحته صورتان وقول المصنف وآدمى منبوش
الخ تحته صورتان أيضاً (قوله بيروء) هي ما تخذ من الصوف واستعمال لا بأس هناك معنى الاباحة لا لما خلافة
أولى منه (قوله وفي النساء) أى في أكنافهن (قوله لجواز) أى التكفين المفهوم من الكفن (قوله بما يجوز
لبسه حال الحياة) فلا يجوز للرجال كفن الحرير (قوله أو ما كان يلى فيه) مروي عن ابن المبارك (قوله على من

يجب عليه نفقته) أي وكونه. نها وكفن العبد على سيده والمرهون على الراهن والمبيع في يد البائع عليه كنفقته
 مخ (قوله فان تعددوا) كاخوة أشقاء وأخوات كذلك (قوله فلي قدر ميراثهم) فلي المذكور ضعف ما على الاتي
 (قوله واختلف في الزوج) أي هل يجب كفن زوجته عليه (قوله والفتوى على وجوب كنفها عليه) غنية
 كانت أو فقيرة غنيا كان أو فقيرا وصحبه الولو الجلى في فتاواه من النفقات وقيل يجب في بيت المال وقيل يجب
 عليه ان كان موسرا وانظر لو أراد الزوج التكفين بكفن الكفاية هل يطالب بكفن السنة وظاهر قولهم
 ان كفن الكفاية لا كراهة فيه أنه لا يطالب بأكثر منه (قوله فان لم يكن بيت المال معمورا) بأن لم يكن فيه شيء
 (قوله أو منتظما) أي مستتبيا بأن كان عامرا أو لا يصرف مصارفه (قوله فعلى المسلمين) أي العالمين به وهو فرض
 كفاية يأثم بتركه جميع من علم به (قوله فان لم يقدروا) أي من علم منهم بأن كانوا اقترأوا الناس أي الأغنياء
 وهذا بخلاف الحق اذ لم يجد ثوبا يصل فيه ليس على الناس أن يسألوا له ثوبا لأن الحق يقدر على السؤال بنفسه
 والميت عاجز أبو السعود عن البحر (قوله والا كفن به مثله) أي الا يعلم ومثله ما اذا علم ولم يقبل الفضل (قوله
 والانتدق) أي الا يوجد محتاج الى التكفن (قوله وظاهره) أي ظاهر قوله ثوبا (قوله ولو كان في مكان
 الخ) قال في البحر حتى عريان وميت ومعهما ثوب واحد فان كان للميت ثوب لا يكفن به الميت لانه محتاج
 اليه وان كان في مكان الميت والحق وارثه يكفن به الميت ولا يلبيسه لان الكفن مقدم على الميراث اه أبو السعود
 (قوله والصلاة عليه الخ) قبل هي من خصائص هذه الامة كلوصية بالثلاث وردت حديث ان آدم عليه السلام
 لما حضرته الوفاة نزلت الملائكة وغسلوه وكفنوه في وتر من الثياب وصلوا عليه ولحد أي بمكة كما ذكره ابن
 العماد وقالوا الولد هذه سنة من بعده فان صح ما يدل على الخصوصية تعين حاله على أنه بالنسبة لجزء التكبير
 والكيفية ولم تشرع يوم موت خديجة وماتت قبل الهجرة بثلاث سنين وفي النهر عن بعض الشافعية لم أرنا
 صريحا في أنها هل شرعت بمكة أو بالمدينة ودفت حواء عند آدم كافي النهاية وكان الامام في صلاتها
 شيت ومعناه أيض الرأس وفي المشكلات أول من صلى عليه صلاة الجنائز هائل حين قتله أخوه قاييل
 على تزويج اقليبا وكانت أخت هائل فأدخله في كتيب رمل من مخافة آدم ثم أخرجه جبريل آدم عليهما
 السلام فأخرجه وجع أولاده للصلاة عليه فدخل ابليس تحت التابوت ونعى أن يركع آدم أو يسجد أو يوقى
 برأسه فزل جبريل وأمر آدم بالصلاة قائما وسبب وجوب الميت فلذا اتكررت ذكره ويشترط فيه أن لا يكون
 قاتلا أحد أبويه ولا طالع طريق ولا مكبرا ولا خناقا فإفاده في شرح الملقى (قوله صفته فرض كفاية) لأن
 في إيجابها على الجميع استحالة أو حرجا وما أفسد الصلاة أفسد ما إلا المحاذاة وتكره في الاوقات المكروهة وضع
 الاستخلاف فيها بحروهي على الكبير أفضل من الصغير هستان (قوله لانه أنكر الاجماع) أي الامر الجمع عليه
 المعلوم من الدين بالضرورة (قوله اسلام الميت) اما بنفسه أو بإسلام أحد أبويه أو بتبعية الدار وإذا استوصف
 البالغ الاسلام فلم يصفه ومات لا يصل عليه أبو السعود عن الظهيرية (قوله وطهارته) أي طهارة بدنه ونوبه
 ومكانه (قوله ما لم يهل عليه التراب) ولو دفن ولم يهل عليه التراب يخرج ويغسل ويصلى عليه (قوله استحصانا)
 وجهه أن الأولى فاسدة لادائها على غير طهارة مع القدرة وقد سقطت الطهارة حينئذ لتهذرها وقيل تنقلب
 الأولى صحيحة عند تحقق الجزم فلا تعاد (قوله ومكان) فان كان الميت على السرير وهو طاهر جازت وان كان على
 الارض وفي نجاسة جازت أيضا على ما في الفرائد وجرم في القنية بعدمه نهر ووجه الجواز أن الكفن حائل بين
 الميت والارض ووجه العدم أن الكفن تابع فلا يعتد حائلا والحاصل أن المراد بالمكان الذي اشترطت طهارته
 اما السرير والارض ان لم يكن سريرا فاذا وضع على السرير لا تشترط طهارة الارض اتفاقا أبو السعود ويشترط
 طهارة الكفن الا اذا شق ذلك لما في الخزائنه أنه ان تجس الكفن بنجاسة الميت لا يضر دفعا للحرج بخلاف
 الكفن المتجسس ابتداء (قوله أعيدت) لانه لا صحة لها بدون الطهارة فان لم تصح صلاة الامام تصح صلاة القوم
 بحر (قوله كالواقت امرأة) أي رجالا (قوله لم يوطأ فوطأ با واحد) فلو أعادوا تكرر ولم تشرع مكررة قال
 في البحر وتبين بذلك أن الجماعة فيها ليست بشرط (قوله تأمل) أشار به الى وجه اشتراط البلوغ وذلك أن صلاة
 الجنائز لا يتقبل بها والصبي لا يقع فعله فمما لا تصح صلاة من اقتدى به لعدم صحة اقتداء المفترض بالتفصيل
 لاصلا له لعدم وثوقها فرضا اه حطبي وباعتبار هذا الشرط وستر العورة والطهارة بأقسامها في الامام

فان تعددوا فعلى قدر ميراثهم (واختصاص
 الزوج والفتوى على وجوب كنفها عليه)
 عند الثاني (وان تركت مالا) خانية ورجه في
 البحر بأنه الطاهر لانه ككسوتها (وان لم يكن
 ثمة من يجب عليه نفقته فبي بيت المال فان لم
 يكن بيت المال معمورا أو منتظما (فعلى
 الميت التكفينه) فان لم يقدروا سألوا الناس
 له ثوبا فان فضل شيء رد للمستدق ان علم والا
 كفن به مثله ولا تصدق به مجتبي وظاهره انهم
 لا يجب عليهم الاسوال كفن الضرورة
 لا الكفاية ولو كان في مكان ليس فيه الا
 (والا كفن الواحد ليس له الا ثوب لا يلزمه
 تكفينه) من يخرج الكفن عن ملك المتبرع
 (والصلاة عليه) صفتها (فرض كفاية)
 بالاجماع فيكفر منكرها لانه أنكر الاجماع
 بالاجماع فيكفر منكرها لانه أنكر الاجماع
 فتنبه (كنفته) وغسله ونجسها فانها فرض
 كفاية (وشرطها) سنة (اسلام الميت
 وطهارته) ما لم يهل عليه التراب فيصلى على
 قبره بلا غسل وان صلى عليه أولا استحصانا وفي
 القنية الطهارة من العجاسة في ثوب وبدن
 وبكار وستر العورة بشرط حق الميت والامام
 جميعا فلو أتم بلا طهارة والقوم بها أعيدت
 وبكسه لا كالواقت امرأة ولو أتمه لم يوطأ
 فرضها با واحد وثيق من الشرط وبلوغ الامام
 تأمل

والبيت تزيد الشروط على ستة (قوله حضوره) أي كاه أو أكثره كالنصف مع الرأس برهان (قوله ووضعه) أي على الأرض أو على الأيدي قريباً منها فهستانى عن المحيط ولا يصل عليه محمولاً على الاعتناق والطاهر أن اشتراط وضعه بالنظر إلى الماركة الذي لم يفقه شئ من التكبير خلف الإمام من غير خلاف أما المسبوق ففي كون الوضع شرطاً أيضاً خلاف الأثرى إلى ما سبأني من أنها إذا رفعت قبل أن يقضى ما عليه من التكبير فإنه يأتي بها ما لم يتبادر على قول اه أبو السعود (قوله فلا تصح على غائب) محترز الحضور ولو قال فلا تصح على كافر وغير متطهر وغير مستور ولا إمامة صبي لاستوفى محترزات الشروط (قوله ومحمول على نحو المحمول على الاعتناق والموضوع خلفه وكذا لو كان الموضوع أقله) (قوله لأنه كالإمام من وجه) فإذا اشترط طهارته وإسلامه وسنن وعورته وكونه جهة القبلة (قوله لصحتها على الصبي) أي ولو كان إماماً من كل وجه لما صحّت الصلاة عليه (قوله وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم) جواب عما أورد على قوله فلا تصح على غائب والتجاشى بكسر التون وقصها واسمه أصحمة وهو ملك الحبشة نعا النبي صلى الله عليه وسلم لا صحابه وصلى عليه معهم حين أعلمه الله تعالى بموته وقوله لغوية فهي مجزئة دعاء (قوله أو خصوصية) له صلى الله عليه وسلم أو رفع سريره ورآه النبي صلى الله عليه وسلم ورؤية الإمام تكفي وإن لم يره القوم قال في البصر وقد أقام الكمال في الفتح الدليل على كل منهما (قوله لو وضعوا الرأس موضع الرجلين) بأن وضعوا الرأس جهة يسار الإمام وقوله وأساؤا أفاد أنه مكروه تنزيهاً (قوله ولو أخطوا القبلة محترز قوله وكونه للقبلة) (قوله صحت أن تحترقوا) فرض ولو تركوه بعد الاتصاف (قوله أيضاً) أي بكافي التكبيرات (قوله فلذا) أي لكونها ركناً لا شرطاً لم يجز بناء أخرى عليها لأنه لو نواها للآخرى أيضاً بصير مكبراً ثلاثاً وأنه لا يجوز بحجر (قوله التعبد والثناء) اختلف فيما يقوله بعد التكبير الأولى فقبل يحمد في ظاهر الرواية وقال بعضهم يقول سبحانك اللهم وبحمدك الخ وجعل في الجوهر عطف الثناء على الحمد من عطف التفسير وظاهر ما ذكر أنه لا يقول وجل ثناؤك وهو خلاف المحفوظ وفي البرجندى عن الخزائن لأبأس بقراءة الفاتحة بنية الثناء وإن قرأها بنية القراءة كرهه غير ما وجدته في الشرح لا لى من أنه لا مانع من قراءتها بنية القراءة مراعاة لخلاف الشافعي فإنه يقول بفرضيتها مردوداً بأنه إنما تستحب المراعاة إذا لم يرتكب مكروه مذهب وبما في البحر من أن قراءتها لم تثبت عنه عليه الصلاة والسلام وفي الخصائص لما غسل وكفن ووضع على السرير صلى الله عليه وسلم دخل أبو بكر وعمر ومعهما نفر من المهاجرين والأنصار بقدر ما بيع البيت فقالوا السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته وسلم المهاجرون والأنصار مثلهم ثم صفوا صفوفاً لا يؤمهم أحد وأبو بكر وعمر في الصف الأول وقالوا حيال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اننا شهدنا أنه بلغ ما أنزل الله ونصح لأمته وجاهد في سبيل الله حتى أقر الله دينه ونعت كلمته وآمن به وحده لا شريك له فاجعلنا الهنا ممن يتبع القول الذي أنزل معه واجمع بيننا وبينه حتى نعرفه بناوته رقبته فإنه كان بالموثوقين رؤفاً رحيماً لا يفتنى بالإيمان بدلاً ولا يشتري به غنائماً أبداً ويؤمن الناس على دعائهم ويخرجون ويدخل آخرون حتى صلى الرجال ثم النساء ثم الصبيان وقد قبل منهم صلواتهم من بعد الزوال يوم الاثنين إلى مثله من يوم الثلاثاء وقد بل منهم مكثوا ثلاثة أيام يصلون عليه وهذا الصنيع وهو ملائمتهم عليه فرادى لم يؤمهم أحد أمر جميع عليه اه أبو السعود (قوله من أن الدعاء ركن) لقولهم إن حقيقة الدعاء والمقدم منه الدعاء (قوله والتكبير الأولى شرط) قال لأنها تكبيرة الإحرام (قوله رذة في البحر بصرهم بخلافه) فقد صرح صاحب المحيط بأن الدعاء سنة وقولهم في المسبوق بنية ضحى التكبير تسماً بغير دعاء يدل عليه وبعدم جواز بناء أخرى عليها ولو كانت شرطاً لما جاز وفي الغاية لسروحي فإن قلت التكبير الأولى للإحرام وهي شرط وقد تقدم أنه يجوز بناء الصلاة على التصرية الأولى لكونها غير ركن قبل في الجواب التكبيرات الأربع في صلاة الجنائز فقام أربع ركعات بخلاف المكتوبة وصلاة النافلة اه (قوله بغاية) روى أن علياً كرم الله سبحانه وتعالى وجهه لم يصل عليهم ولم يشكر عليه فكان أجماعاً منع (قوله وقطاع طريق) لأنهم بمنزلة البغاة منع (قوله فلا يفسلوا) زير الهم وانما صرح بعدم الفسل لأن ظاهر كلامه يفيد أن المنى الصلاة لا الفسل والأولى فلا يفسلون بآيات التون وفي ذلك تنفير عن مثل فعلهم فتعود منه ذل على عامة المسلمين (قوله ولو بعده) بأن أخذوا وقتلوا بعده وبهذا التفصيل قال الصدوق والشهيد قال الزبلي وهذا تفصيل حسن أخذه الكبار من المشايخ وروى عن محمد عدم الفرق بين

ونشرها أيضاً حضوره (وضعه) وكونه هو أو أكثره (إمام المحلى) وكونه للقبلة فلا تصح على غائب ومحمول على نحو دابة وهو موضوع خلفه لأنه كالإمام من وجه دون وجه لصحتها على الصبي وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم على الصبي لغوية أو خصوصية وصحت لو وضعوا الرأس موضع الرجلين وأساؤا أن تعمدوا ولو أخطوا القبلة صحت أن تحترقوا والالا مفتاح السعادة (الربيع فالأولى ركن) (التكبيرات) الأربع فالأولى ركنها (أيضاً لا شرط فلماذا لم يجز بناء أخرى عليها) (والقيام) فلم يجز قاعدة الدعاء فيها (ذكره ثلاث) (التعبد والثناء والدعاء فيها) (أن الزاهدى وغيره وما فهمه السكال من أن الدعاء ركن والتكبير الأولى شرط رذة في البحر بصرهم بخلافه (وهي) فرض (على طريق) فلا يفسلوا ولا يصل عليهم (إذا قبلوا في الحرب) ولو بعده صلى عليهم

بطلان ما في (قوله لانه حد) مثل هذا التعليل الموت من أي حد كان كالموت من حد الشرب والقذف والسرقة
 بأن قطع لها فئات أو جلد لها فئات أفاده أبو السعود (قوله وكذلك أهل عصبة) بضم العين وسكون الصاد
 المهملة في القاموس العصبة بالضم من الرجال والتخيل ما بين العشرة إلى الأربعين واعتصبوا صاروا عصبة
 اه وذلك كاهل كلابازي وديوازى وسعد وحرام وعصر وقيس وعين يعص البلاد (قوله سلاح) أما إذا كان
 بغير سلاح فلا يعطى حكم قاطع الطريق كما يفيد هذا التقييد (قوله خنق غير مرة) فصار عادة له أما إذا خنق
 مرة واحدة فلا يعطى هذا الحكم ولا يقتل بل الدية فيه على العاقلة وذكر الشريفة لئلا أن أهل العصبة والمكابر
 وانفذوا يقتلون (قوله ولو عمدا) أفاد بالبالغة أن قاتل نفسه خطأه هذا الحكم قال في البحر وهو شهيد
 فتمسك الثواب في الآخرة لانه قصد العدو ولا نفسه (قوله ورجع الكمال قول الثاني) يعني أبا يوسف فاختلف
 التصحيح (قوله وألحقه في النهر بالبغاة) فلا بد خامسا (قوله يرفع يده في الأولى) كما يرفع في التعريرة وهذا ظاهر
 الرواية كما في البحر (قوله وهو سبحانه اللهم الخ) أي الثناء المقصود من ينشئ (قوله كمال التشهد) بأن يذكر الصلاة
 والبركة والرحمة مع زيادة السيادة وتكرارها في القهستاني عن الجلابي يصلي بما يحضره اه
 واتباع المسنون أول (قوله بعد الثانية) قال أبو السعود بهما تدب السلاة بعد الدعاء لا في لقوله عليه
 الصلاة والسلام الأعمال موقوفة والدعوات محبوسة حتى يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم أولا وآخر (قوله
 لأن تقديمها سنة الدعاء) قلت وكذا أنا خيرها وهذا مما يؤيد البحث السابق (قوله ويدعو) أي لنفسه أولا ثم للميت
 والمؤمنين والمؤمنات لانه هو المقصود منها بجر (قوله والمأثور أولى) وهو كما في حديث إبراهيم الأشهل عن أبيه
 قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى على جنازة قال اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدا وغائبنا وصغيرنا
 وكبيرنا وذكرنا وإننا نأوروا الترمذي والنسائي ورواه أبو سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وزاد
 فيه اللهم من أحبيته منا فاحبه على الإسلام ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان وفي رواية أخرى ومن توفيته منا
 فتوفه على الإسلام اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده اه فتح القدير والمراد بالشاهد الحاضر يدل مقابله
 بالغائب وقوله وصغيرنا أي لغفر له ذنبا اقترفه بعد بلوغه والمراد الصغير في الأعمال أو الغرض الاستيعاب
 والمعنى اغفر للمسلمين كلهم أبو السعود عن القهستاني وفي الأول نظر فان الصغير بعد البلوغ داخل في الكبير
 ومن المأثور حديث عوف بن مالك أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة قال حفظت من دعائه
 اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والتلج والبرد ونقه من الخطايا
 كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجته وأدخله
 الجنة وأعد له من عذاب القبر وعذاب النار قال عوف - حتى تميت أن أكون ذلك الميت ومن لا يحسن الدعاء
 يقول اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات بجر عن المجتبي (قوله وقدم فيه الإسلام الخ) قال العلامة الوائلي
 لا يحق مناسبة الإسلام بالحياة ومناسبة الإيمان بالموت فان الإسلام يصحكون بالأعمال المكف بها
 وذلك لا يصحكون إلا في الحياة وصحة البدن والإيمان مداره الاعتقاد وذلك هو المقصود عند الموت أبو السعود
 (قوله مع أنه الإيمان) اعلم أن الإسلام على وجهين شرعي وهو معنى الإيمان والقوى وهو معنى الاستسلام
 والانتقياد كما في شرح العمدة للتسني فتقول الشرح مع أنه الإيمان فانظر إلى المعنى الشرعي للإسلام وقوله
 لانه مني فانظر إلى المعنى القوي له وقوله فسكانه دعاء في حال الحياة بالإيمان هو معنى الإسلام الشرعي وقوله
 والانتقياد أي الذي هو معنى الإسلام القوي اه حطبي (قوله وهو العمل) تفسير الانتقياد بالعمل لا يظهر
 قتامل (قوله بلاد دعاء) هو ظاهر المذهب وقيل يقول ربه لا تزغ قلوبنا الخ أو سبحانه ربك رب العزة الخ أو اللهم
 لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده واغفر لنا وله نهر (قوله ناويا الميت الخ) كذا في التبيين والفتح وفي الظهيرية ولا ينوي
 الميت بهما بل ينوي من في بيته بالأولى ومن في بيته بالثانية اه وهو ظاهر لان الميت لا يخاطب بالإسلام
 حتى ينوي به إذ ليس أهله بجهنم وأقره في النهر قلت الظاهر الأول لان المقصود منه طلب الأمان من الله تعالى
 وهو أهل الأمان بل هو أحوج من غير ملو حدة وغربة كيف وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل
 على المقابر يقول السلام عليكم دار قوم صالحين وإنا أن شاء الله بكم لاحقون (قوله وبسر الكل) أي الثناء
 والدلالة والدعاء والسلام وظاهره ولو لم يكن أناما (قوله لكن في البدائع العمل في زماننا) انما عول عليه

لانه حد أو قاصص (وكذا) أهل عصبة
 (ومكابر في مصر لا بسلاح وخنق
 غير مرة فحكمهم كالغاة (من قتل نفسه) ولو
 عمد يغسل ويصلى عليه) به بقى وان كان
 أهظم وزاد من قاتل غيره ورجع الكمال قول
 الثاني بما في مسلم أنه عليه السلام أتى برجل
 قتل نفسه فلم يصلى عليه (لا) يصلى على (قاتل
 نفسه) اهات له وألحقه في النهر بالبغاة
 (وهي التي) برات كل تكبيرة فائمة مقام
 ركعة (يرفع يده في الأولى فقط) وقال أئمة بلج
 فكرها (ويبقى بعدها) وهو سبحانه اللهم
 وبجملته (وبصلى على النبي صلى الله عليه
 وسلم) كما في التشهد (بعد الثانية) لأن تقديمها
 سنة الدعاء (ويده بعد الثالثة) بأمر
 الآخر (والمأثور أولى) وقدم فيه الإسلام مع
 أنه لا إيمان لانه مني عن الانتقياد فكانه دعاء
 في حال الحياة بالإيمان والانتقياد وأما في حال
 الوفاة فالانتقياد وهو العمل غير موجود
 (وبسلم) بلاد عام (بعد الرابعة) تسليتين ناويا
 الميت مع القوم وبسر الكل (قوله وبسر الكل)
 وغيره لكن في البدائع العمل في زماننا

لانه لم ينص على ذلك في ظاهر الرواية (تنبيهان) الاول في القوائد التساجية اذا سلم على ظن أنه أتم التكبير ثم علم أنه لم يتم فإنه يبنى لانه سلم في محله وهو اقسام فيكون معذورا الثاني في الظهيرية وغير هارجل كبر على جنساة تجي بمجازة اخرى فكبر نوحا ونوى أن لا يكبر على الاول فقد خرج من الاولى الى صلاته الثانية وان كبر الثانية بنوى بها عليهما لم يكن خارجا بغير (قوله على الجهر بالتسليم) ويسن خفض الثانية قهستانى (قوله في الاولى) أى بعد التكبير الاولى (قوله ويكره) أى تحريما كامرا (قوله وأفضل صفوةها) والاولى أن تكون ثلاثة صفوف لما ورد أنه من صلى عليه ذلك غفر له كما في القهستانى وجمع الانهر (قوله اظهرا للتواضع) أى فيكون ذلك أدعى لقبول شفاعته (قوله لانه نسخ) أى التكبير الزائد على الاربع منسوخ لان الآثار اختلفت في فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فروى الخمس والسبع والتسع واكثر من ذلك الا أن آخر فعله عليه الصلاة والسلام كان أربع تكبيرات فكان ما قبله كذا في الحلبي عن الامداد وفي الزيلعي أنه صلى الله عليه وسلم حين صلى على النجاشي كبر أربع تكبيرات وبث عليها إلى أن توفي فتسخت ما قبلها أبو السعود (قوله فيمكث الموتر الخ) لما كان قول المصنف لم يتبع ما دقا بالقطع وبالاتظار أردفه ببيان المراد منه (قوله به يفتي) رحمه في فتح القدير بأن البقاء في حرمة الصلاة بعد فراغها ليس بخطا مطلقا إنما الخطأ في المتابعة في الخامسة بغير وروى عن الامام أنه سلم للحال ولا يتظر تحقيقا للخالفة (قوله هذا) أى عدم المتابعة (قوله وينوى الافتتاح بكل تكبيرة) لجواز أن تكبيرة الامام للافتتاح الآن وأخطأ المبلغ بغير (قوله وكذا في العهد) فإنه اذا زاد على المشروع ولم يكن مع من الامام فإنه يتابع فيما زاد على ذلك وينوى بكل تكبيرة الافتتاح (قوله ولا يستغفر فيها لصبي الخ) أى لا يأتي باستغفار زيادة على دعاء البالغين والمراد بالجنون والمعتوه الامليان فان العارضين لا يستغفرون الذنوب السابقة انتهى الحلبي (قوله بعد دعاء البالغين) أفاد أنه يأتي به وهو ما في الجمع عن شارح المنية وما في الحلبي من أن دعاء البالغين فيه استغفار للصبي فينأى قول المصنف ولا يستغفر فيها للصبي الا أن يراد بالدعاء انتشاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مخافة المنقول وقوله فيه استغفار للصبي فينأى قول المصنف ولا يستغفر الخ مردود بأن الصغير يحتل أن المراد به الذنب الصغير والمراد بالتعميم كما مردود بأن لا يستغفر استغفارا زائدا على ما في دعاء البالغين (قوله أى سابقا الى الخوض) محله على معنى المغوى والذي في النهر وغيره تفسيره بالمتقدم ايبي مصالح والديه في دار القرار وقيل هو الاجر المتقدم قاله الديني وغيره (قوله وهو) أى قوله اللهم اجعله لنا فرطا الخ دعاءه أى للصبي أيضا أي كما هو دعاء الوالديه والمصلين لانه لا يبي الماء دفع الظما أو مصالح والديه في دار القرار الا من كان متقدما في الخير وهو جواب عن سؤال حاصله أن هذا دعاء للاحياء ولا تقع الميت فيه (قوله لا سيما وقد قالوا الخ) أى فهذا ما يقتضى تقدمه في الخير وقوله حسنات الصبي أى ثوابها وقوله لا لاجوبه وقيل هي لها وقوله بل لهما الظاهر أن معله الخير كوالديه (قوله واجعله ذكرا) الذي في الكنز وأقره شارحوه واجعله لنا أبرا واجعله لنا ذكرا وفي النهر قيل الفرق بين الابن والثواب أن الثواب هو الحاصل باصول الشرع والابن هو الحاصل بالمصكومات لان الثواب لغة بدل العين والاجر بدل المنفعة وهي تابعة للعين ولا ينكر اطلاق أحدهما على الآخر (قوله ذخيرة) بيان ما في ذخر من ثمرات الشيء أذخره بالفتح وهو معنى قول بعضهم خبرا بآقيا نهر (قوله وشافعا) أى لغیره نهر (قوله مشفعا) بفتح الفاء مقبول الشفاعة وفي بعض الكتب بقول اللهم اجعله لوالديه فرطا وسلفا وذخرا وعظما واعتبارا وشفيعا وأبر او ثقل به موافقتهما وأفرغ الصدر على قلوبهما ولا تفتنهما بعده واغفر لهما وله (قوله ذكرا) أى مذكوره بالقرب من الصدر مندوب والا فمما إذا جبر من الميت لا بد منه قهستانى عن الصفه قال شيخنا ويظهر أن هذا في الامام لا غير أبو السعود أى لا في الموتر لانهم قد يكونون صفوة فاخرجون عن حد المقابلة وهذا اذا لم يتعدد الموتى والا وقف عند صدر أحدهم فقط ولا يلزم ذلك في الكل ولا يبعد عن الميت كما في النهر (قوله للرجل والمرأة) يتناظر حكم القيام من الصغير والصغيرة جوى وهذا ظاهر في أن المراد بالرجل والمرأة خصوصا وليس كذلك لجل المراد الذكر والانثى الشامل للصغيرة والصغير من باب ذكر الخاص رارادة العام مجازا أبو السعود (قوله والشفاعة لاجله) أى في القيام عنده إشارة الى أنه العلة للثمة في الشفاعة نهر (قوله والمسبوق الخ) أى الذي لم يحسن ساضر التكبير الامام السابق (قوله ببعض التكبيرات) صادق بالاقول والاكثر (قوله لا يكبر في الحال) ولولم يقتصر

على الجهر بالتسليم وفي جواهر الفتاوى
يجوز واحدة (ولا قراءة ولا تشهد فيها)
وصين التام في الشافعية في الاولى ويجوز
عندنا بنية الدعاء ويكره بنية القراءة لعدم
ثبوتها فيها عنده عليه السلام وأفضل
صفوة آخرها اظهار التواضع (ولو
كبر امامه خصال أربع) لانه منسوخ
(فيمكث) الموتر (حق) لم يمه اذا سلم به
يق في هذا اذا سمع من الامام ولو من المبلغ
تابعه وينوى الافتتاح بكل تكبيرة وكذا في
العهد (ولا يستغفر فيها للصبي) ويجنون
وغيره عدم تكليفه (بل يفتي) في
البالغين اللهم اجعله لنا فرطا) يقتضى أن
سابقا الى الخوض ليهي الماء وهو دعاءه أيضا
يتقدمه في الخير لا سيما وقد قالوا حسنات
الصبي لا لاجوبه بل لهما ثواب التعليم واجعله
ذكرا) بضم الذال المجهمة ذخيرة (ويقوم الامام) ندبا
مشفعا) مقبول الشفاعة (ويقره المرأة لانه
(يجزاه الصدر مطلقا) للرجل والمرأة (والمسبوق)
محل الايمان وشفاعة لاجله (والمسبوق)
بعض التكبيرات لا يكبر في الحال بل (يتنظر)
تدبير الامام ليكرهه (للافتتاح لما مر من
كل تكبيرة مرة

وكبر لا تفسد أي تكبيره مندهما لا يمكن ما إذا غير معتبر خلاصة وتبع في القبح وليس المراد من عدم اعتبار
 ملأى أنه لا يكون شارعا بل المراد أنه لا يجزى به وعليه أن يعيد بعد فراغ الإمام بمقولة المسبوق إذا أدرك
 الإمام في السجود وتابعه فيه حيث لا يجزى به وعليه إعادة إذا قام إلى قضاء ما سبقه فكذلك أبو السعود
 ونحوه العموي (قوله والمسبوق) ومن ثمة التعليق فلو كبر ولم ينتظر لكان كالمسبوق الذي شرع في قضاء
 ما سبق به قبل الفراغ من الاقتداء (قوله وقال أبو يوسف يكبر حين يحضر) وجهه أن التكبيرة الأولى لاقتراح
 والمسبوق يأتي بها فصار كمن كان حاضرا وقت تكبير الإمام (قوله لا ينتظر الحاضر في حال التبرئة) أفاد
 بتقديره بالتبرئة أن من حضر بعد وفاته الإمام لا يكبر وحده بل ينتظر (قوله لأنه كالدرك) ألا ترى أنه لو كبر
 تكبيرة الاقتراح بعد الإمام يقع أداء لقضاء بحر (قوله ثم يكبران) أي المسبوق الذي انتظر تكبير الإمام
 والحاضر تكبيرة الاقتراح (قوله بلا دعاء) بيان لقوله تترى والأولى زيادة وثنا وصلاته (قوله إن خشيا رفع
 الميت) يفيد أنه إذا أمكن الاتيان بالدعاء فعل شربلاية والمسبوق يتابع الإمام فان كان في الثانية على وإن
 كان في الثالثة دعاء ثم يقضى ما فاته أفاده أبو السعود وقد بالرفع على الاعتناق لأنها لو رفعت على الأيدي كبر
 في ظاهر الرواية بحر من الظهيرة ولا يخالفه ما يأتي من أنها لا تصح إذا كان الميت على أيدي الناس لأنه يقتصر
 في البقاء ما لا يقتصر في الابتداء أبو السعود عن الشربلاية (قوله وما في الجنب من أن المدرك) أي الحاضر
 تكبيرا للإمام (قوله الشعر) كمال الحال ولو فاته الثانية والثالثة والرابعة فانه يكبر ويقضى ما فاته في الحال كما في البحر
 عنه (قوله فشاذ) لما كنهه لظاهر الرواية من أنه يؤخر وأما اللاحق فيها فهو كالأحق في سائر المرات فلو كبر مع
 الإمام الأولى دون الثانية والثالثة قال في الوقعات كبر أو لا أي يبدأ بما فاته ثم ما بقي مع الإمام نهر موضعا
 (قوله فلو جاء المسبوق) هذه غرة الخلاف بينهم ما بين أبي يوسف (قوله تعذر الدخول) بعدم تكبير الإمام
 والأصل عندهما أن المقتدى يدخل في تكبيرة الإمام فإذا فرغ الإمام من الرابعة تعذر عليه الدخول وعند أبي
 يوسف يندخل إذا بقيت التبرئة بدائع (قوله كما في الحاضر) أشار به إلى الرد على صاحب البحر حيث جعل
 قول أبي يوسف قاصرا على الحاضر ولا يعم مسألة المسبوق قال في النهر وأنت خير بأن مسألة الحاضر لا خلاف
 فيها فكيف تنسب إلى أبي يوسف وحده وإذا ذكر المسألة في غاية البيان غير معزوة إليه اه فإشار الشرح
 بقوله كالحاضر إلى أن هذا متفق عليه ولذا جعله مشبها به (قوله أولى من الجمع) لأن الجمع مختلف فيه من (قوله
 وتقديم الأفضل) تقديم الأكره أو علما أو صلاحا (قوله وقام عند أفضلهم) أي عند صدره (قوله وإن
 جعلها درجا) بأن يجعل رأس كل واحد أسفل من رأس صاحبه واستحسنه الإمام لأن النبي صلى الله عليه وسلم
 وصاحبه رضي الله تعالى عنهم أدفنا هكذا فلو وضع الصلاة في الدفن مما يلي القبلة فانه أعلم بحصة وروده عن الإمام
 ألا ترى أن الأفضل يكون مما يلي الإمام في الصلاة وفي الدفن مما يلي القبلة فانه أعلم بحصة وروده عن الإمام
 ثم هذا عند التفاوت في الفضل وإن لم يقع تفاوت ينبغي أن لا يعدل عن المأذاة من (قوله لم يحول المقصود)
 وهو الصلاة على الجميع وهو على التخيير بين الكيفيات الثلاث وهل يكفي بدعاء واحد أو يفرد كل واحد بدعاء
 ويقدم بالقول شربلاية وقد يقال إن الجمع في الصلاة يقتضي الاكتفاء بدعاء واحد أبو السعود عن شيخه
 (قوله وراعى الترتيب) اظاهر أن هذا مندوب (قوله والصبي الحز) أفاد أن الحز البالغ يقدم بالأولى وهو
 المشهور وروى الحسن عن الإمام رضي الله تعالى عنه أن العبد إذا كان أصغر قدم من (قوله ضرورة) انما قيد
 بها لأنه لا يدفن اثنين في قبر ما لم يصرا الأول ترابا فيصير حيث يشاء البناء عليه والزرع الا ضرورة فيوضع بينهما ترتيب
 أولي لصبر كقبرين ويجعل الرجل على القبلة ثم الملام ثم الخنثى متفق وشرحه له وقت وفي القبح يكبر الدفن
 في القساق قال في البحر لوجوه عدم الصدود فمن جملة ضرورة واختلاط الرجال بالنساء بلا حائل
 وتجنبها نهر (قوله ويقدم في الصلاة عليه السلطان) أي الخليفة الأعظم لأن في التقدم عليه اهنة
 وتفضيله واجب نهر (قوله أو نائبه) الأولى ثم نائبه وبها مبر في النهر (قوله وهو أمير المصير) كتاب مصر والشام
 من (قوله ثم صاحب الشرط) هو بالكون والحركة خيارا الجند والمراد أمير البلد كما مبر بخاري كذا في جمع
 الأنهر عن المصراع وصرح به في النهر وفيه أنه بهذا التفسير يتكرر مع نائب السلطان الآن يحمل على أن أمير
 البلد هو المولى من نائب السلطان لا من السلطان (قوله ثم خليفة القاضي) هذا الترتيب نقله الفقيه أبو جعفر

والمسبوق لا يبدأ بما فاته وقال أبو يوسف
 يكبر حين يحضر (لا) ينتظر (الحاضر) في
 حال التبرئة بل يكبر اتفاقا للتبرئة لانه
 كالدرك ثم يكبران ما فاته ما بعد الفراغ تترى
 بلا دعاء إن خشيا رفع الميت على الاعتناق وما
 في الجنب من أن المدرك يكبر (بعد تكبيرة
 فشاذ نهر) فلو جاء المسبوق (بعد تكبيرة
 الإمام الرابعة فاته الصلاة) تعذر الدخول
 في تكبيرة الإمام وعند أبي يوسف يدخل البقاء
 التبرئة فإذا سلم الإمام كبر ثلاثا كما في الحاضر
 وعليه الفتوى ذكره الحلبي وغيره (وإذا
 اجتمعت الجنات فافراد الصلاة) على كل
 واحدة (أولى من الجمع) وتقديم الأفضل
 (وذكر من أن جمع) جازم إن شاء جعل
 الجنات صفا أو حسدا أو قام عند أفضلهم وإن
 الجنات صفا مما يلي القبلة) واحد اختلف
 شام (جعلها صفا مما يلي القبلة) جنازة (بما
 واحد) بحيث يكون صدر كل واحد خلف
 إلى الإمام) يقوم بهذا مصدر الكل وإن
 جعلها درجا (بأن يجعل رأس كل واحد أسفل من رأس صاحبه واستحسنه الإمام لأن النبي صلى الله عليه وسلم
 وصاحبه رضي الله تعالى عنهم أدفنا هكذا فلو وضع الصلاة في الدفن مما يلي القبلة فانه أعلم بحصة وروده عن الإمام
 ألا ترى أن الأفضل يكون مما يلي الإمام في الصلاة وفي الدفن مما يلي القبلة فانه أعلم بحصة وروده عن الإمام
 ثم هذا عند التفاوت في الفضل وإن لم يقع تفاوت ينبغي أن لا يعدل عن المأذاة من (قوله لم يحول المقصود)
 وهو الصلاة على الجميع وهو على التخيير بين الكيفيات الثلاث وهل يكفي بدعاء واحد أو يفرد كل واحد بدعاء
 ويقدم بالقول شربلاية وقد يقال إن الجمع في الصلاة يقتضي الاكتفاء بدعاء واحد أبو السعود عن شيخه
 (قوله وراعى الترتيب) اظاهر أن هذا مندوب (قوله والصبي الحز) أفاد أن الحز البالغ يقدم بالأولى وهو
 المشهور وروى الحسن عن الإمام رضي الله تعالى عنه أن العبد إذا كان أصغر قدم من (قوله ضرورة) انما قيد
 بها لأنه لا يدفن اثنين في قبر ما لم يصرا الأول ترابا فيصير حيث يشاء البناء عليه والزرع الا ضرورة فيوضع بينهما ترتيب
 أولي لصبر كقبرين ويجعل الرجل على القبلة ثم الملام ثم الخنثى متفق وشرحه له وقت وفي القبح يكبر الدفن
 في القساق قال في البحر لوجوه عدم الصدود فمن جملة ضرورة واختلاط الرجال بالنساء بلا حائل
 وتجنبها نهر (قوله ويقدم في الصلاة عليه السلطان) أي الخليفة الأعظم لأن في التقدم عليه اهنة
 وتفضيله واجب نهر (قوله أو نائبه) الأولى ثم نائبه وبها مبر في النهر (قوله وهو أمير المصير) كتاب مصر والشام
 من (قوله ثم صاحب الشرط) هو بالكون والحركة خيارا الجند والمراد أمير البلد كما مبر بخاري كذا في جمع
 الأنهر عن المصراع وصرح به في النهر وفيه أنه بهذا التفسير يتكرر مع نائب السلطان الآن يحمل على أن أمير
 البلد هو المولى من نائب السلطان لا من السلطان (قوله ثم خليفة القاضي) هذا الترتيب نقله الفقيه أبو جعفر

وهو المذهب المذكور في التبيين وشرحه واقتصر عليه الكمال في شرح الهداية فكان هو المذهب منع (قوله
ثم امام الحلي) أي الطائفة وهو امام المسجد الخاص بالمحلة وانما كان أولى لأن الميت مرضى بالصلاة خلفه حال
حياته يجر (قوله فيه) أي كلام المصنف حيث صنف امام الحلي على ما قبله مع اختلاف الحكم ايها المقتضية
(قوله مندوب) انما كان مندوباً لانه في التقدم عليه لا يلزم افساد أمر العامة بجر (قوله بشرط أن يكون
أفضل من الولي) هذا الشرط نفي في البحر عن الفتاوى والمجتبي واستحسنه (قوله امام المسجد الجامع)
وأما امام مصلى الجنائز فقال في البحر وقد وقع الاشتباه في امام المصلى المبنية لصلاة الاموات في الامصار
فإن الباني بشرط لها اماماً خاصاً ويجعل له معلوماً من وقته فهل هو مقدم على الولي الخافه امام الحلي
أولاً والذي يظهر لي انه ان كان مقرراً من جهة القاضي فهو كتابه وان كان المقرر له هو الناظر فكلاً اجنبي اه
مختصراً (قوله ثم الولي) بترتيب مصوبة الانكاح) فلا ولاية للنساء ولا للزوج الا أنه أحق من الاجنبي وفي الكلام
رمز الى أن الابعد أحق من الاقرب الغائب وحد الغيبة هنا أن يكون بمكان تفوته الصلاة اذا حضر
فهستاني (قوله الا الاب فيقدم) لان لأب فضيلة على الابن وزيادة سن والفضيلة تعتبر ترجيحاً في استحقاق
الامامة منع من البحر والابن يقدم عليه في ولاية الانكاح عند الشيخين جميع الانهر ولو ماتت امرأة ولها أب
وابن بالغ عاقل وزوج فالأب أحق بهما ثم الابن ان كان من غير الزوج فان كان منه فالزوج أحق من الولد ولو مات
ابن وله أب وأب فالولاية لابيه وله مكانه يقدم أباه جده الميت تعظيماً (قوله الا أن يكون عالماً والاب جاهلاً)
فينبغي أن يقدم الابن وقد يقال ان صفة العلم لا توجب التقديم في صلاة الجنائز لعدم احتياجها اليه وأقول
بل صفة العلم توجب التقديم فيها أيضاً لا ترى الى ما مر من أن امام الحلي انما يقدم على الولي اذا كان أفضل
منه نعم علل القدوري صكراً اهـ تقديم الابن على أبيه بأن فيه استحقاقاً به وهذا يقتضي وجوب تقديمه مطلقاً
وفي الفتح لا يبعد أن يقال ان تقديمه واجب بالسنة اهـ نهر (قوله والاسن أولى) أي اذا حصلت المساواة
في الدرجة والقرب والقوة كائناً أو آخرين أو عين فالاسن أولى الا أن يكون غير الاسن أفضل اهـ حلي مجتبي
فان أراد الاسن أن يقدم أحداً كان فلا صغر أن يمنع فان قدم كل واحد منهم ما رجلاً آخر فالذي قدمه الاسن أولى
وان كان الاخ الاصغر شقيقاً والا كبراً ب فالاصغر أولى كما في الميراث بجر (قوله ثم الجيران) الذي في النهر والزوج
والجيران أولى من الاجنبي قضاؤه أنهم في رتبة واحدة وما فعله الشارح أولى لأن للزوج اتصالاً أكثر من الجار
وفي القهستاني ما وافقه حيث قال الزوج أحق من الاجنبي فان ظاهره تقديمه عليه ولو الاجنبي جارا (قوله
من ابنه) الذي في البحر من أبيه والحكم واحد فيما يظهر (قوله لبقائه ملك) في هذا التعليل نظروا ان أريد الملك
الحكمي باعتبار الارث ففيه ان ارثه انما يكون بعد من ذكر وان أريد العبد الرقيق فالمتعارف فيه التعبير بالسيد
لا بالمولى وعليه فالجثة الميتة ملك له وتظهر الثمرة في الصلاة والايان (قوله والفتوى على بطلان الوصية بنفسه
والصلاة عليه) أي بأن يغسله فلان أو يصلى عليه فلان وفي النهر ولو أوصى بأن يصلى غيرهم أي غير من له حق
التقدم فالفتوى على بطلانها فالبطالان مقيد بذلك أما اذا لم يكن من له حق التقدم وأوصى بأن يصلى عليه فلان
فلا تبطل كما يعطيه كلامه (قوله ومثله كل من يقدم عليه) من السلطان الى امام الحلي (قوله من باب أولى) وجه
الاولوية أنهم أقوى منه لتقديمهم عليه فيثبت لهم ما ثبت له بالاولى (قوله الاذن لغيره فيها) أي في الصلاة وكذلك
أن يأذن لغيره في الانصراف قبل الدفن وفي الكافي ان فرغوا فليعلم أن يمشوا خلف الجنائز الى أن ينهوا الى القبر
ولا يرجع أحد بلا اذن خالم يؤذن لهم فقد يخرجون فالاولى الاذن (قوله فيمات ابطاله) كذا في البحر والنهر
والامس بالمقام فيمات التصرف فيه (قوله من يساويه) أي يساوي من يعطى الاذن (قوله فليس له المتع) أي من
اذن القريب اذا كان القريب حاضراً اما اذا كان غائباً فله المتع ويدل له ما في البحر فان كان الاخ لأم وأب غائباً
وكتب الى انسان ليتقدم فلا يخ لا ب أن يمنعه ثم قال والمريض في المصيبة الصبي يقدم من شاموليس للابعد
منه اهـ (قوله فان صلى الخ) الاخ مر أن يقول فان صلى من ليس له حق التقدم ولم يتابعه احد من له حق التقدم
انتهى حلي وظاهره ولو امام الحلي (قوله حق التقدم) الاضافة للبيان (قوله لاجل حقه) علة لقوله أعاد (قوله
لا لاسقاط الفرض) فاذا لم يعد الولي لا يأنم أحد ما أن الفرض وهو حق الميت قد نادى بصلاة الاجنبي وأشار به
الى الرد على ما في غاية البيان من أن حكم الصلاة التي صليت بلا اذن الولي موقوف ان أعاد الولي تبين

(ثم امام الحلي) فيه ايها المذهب ذلك أن تقدم
الولاية واجب وتقديم امام الحلي مندوب فقط
بشرط أن يكون أفضل من الولي والا فالولي
أولى كما في المجتبى وشرح المجمع لمستفهم وفي
الدرية امام المسجد الجامع أولى من امام
الحلي اي مسجد محله نهر (ثم الولي) بترتيب
مصوبة الانكاح الا الاب فيقدم على الابن
انما قال الا أن يكون عالماً والاب جاهلاً والاسن
أول فان لم يكن كذلك فالزوج ثم الجيران
ومولى العبد أولى من ابنه المتزلف لبقائه ملكه
والفتوى على بطلان الوصية بنفسه والمصلاة
عليه (وله) أي للولي ومثله كذا في
عليه من باب أولى (الاذن لغيره فيها) لأنه
حقه فيمات ابطاله (الا) اهـ اذا كان هناك
من يساويه فله (أي ذلك المساوي ولو أصغر
سناً) المنع) لما ذكرته في الحق أما البعيد
فليس له المتع فان صلى غيره أي الولي من ليس
له حق التقدم على الولي ولم يتابعه الولي أعاد
الولي ولو صلى غيره ان شاء لا جيل حقه
لا لاسقاط الفرض

ان الغرض من ماصلي الولي وان لم يعد بقاء الغرض بالاولى بغير (قوله ولذا) أي لكون الاعادة ملحة للاسقاط
 الغرض (قوله قلنا ليس الخ) ولو كان لاسقاط الغرض لاعاد لان الاول لم تصادف (قوله لان تكرارها الخ)
 ظاهره ولو لم يكن غير المصلي أو لا وانظر هذا مع ما تقدمناه من تكرار العصابة الصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم ثم رأيت في أبي لهو أن يقول أيضا ولان متابعتها اذن بالصلاة لكونه له الحق ليس له حق التقدم
 وتابعه الولي (قوله كما في المجتبى وغيره) كأنها بية والعناية وفي النافع ليس له الاعادة وبه جزم في السراج وقاية
 البيان وحل في البحر ما في النهاية وغيره على ما اذا حضر السلطان وقتها رما في السراج وغيره على ما اذا لم يكن
 حاضر وقت الصلاة وحضره ما اذا حضر فيه صاحب التبريد بأن كلهم متفقة على أنه لا حق للسلطان عند عدم
 حضوره ووقع الخلاف عند حضوره (قوله كعدم الصلاة) أي بالنظر ان له الولاية حق ~~كان~~ له حق الاعادة
 للاسقاط الغرض فلا ينافي قوله سابقا أعاد الولي انشا افاده الحلبي (قوله وأهمل عليه التراب) فان لم يهل
 أن خرج وصلى عليه فتح (قوله أو به بلا غل) استعنا ما لان الصلاة الاولى لم يعتد بها الترتيب الشرط مع الامكان
 والآن زال الامكان فسقطت فرضية العمل قال في التهرود هذا أولى مما في غاية البيان من عدم الصلاة عليه لانها
 بدون الفصل غير شروعة (قوله أو عن لا ولاية له) هذه كتر مع قوله وحكم صلاة من لا ولاية له كعدم الصلاة
 (قوله صلى على قبره) أي اقتراضا في الالوية جواز في الثالثة لانها الحق الولي اهـ لم يوجب هذا الحل وان جهت
 فيه بأنه من استعمال المشترك في معنييه قط ما للمصوي أن قوله أو عن لا ولاية له لا يناسب قوله صلى على قبره
 اذا المراد منه وجوب الصلاة بدليل قول الزبلي إقامة للواجب بقدر الامكان (قوله ما لم يغلب على الظن
 تفصيحه) ويختلف باختلاف الاوقات في الحر والبرد وباختلاف حال الميت في السمن والهزال وباختلاف
 الامكنة بغير (قوله والصحيح) وقبل يصلى عليه الى ثلاثة أيام وقيل الى عشرة وقيل الى شهر حوى (قوله
 وظاهره) أي ظاهر قوله ما لم يغلب على الظن تفصيحه فانه في ذلك لم يغلب على الظن التفسخ (قوله كأنه تقديم)
 الخبر محذوف أي كأنه قال ذلك تقديم وهو عبارة النهر وايضا ما انه دار الامر بين التفسخ المقتضى عدم
 الصلاة وبين عدمه الموجب لها فاعتبرنا المانع وهو التفسخ (قوله ولم تجز الصلاة عليها راكبا) لانها صلاة
 من وجه لوجود الحرمة حلبي (قوله بغير عذر) راجع الى الصورتين أما اذا صلى راكبا لتعذر النزول بسبب
 طين أو طرجازت وكذا اذا تعذر القيام لمرض يعنى لو كان ولي الميت مريض فافاد وصلى الناس خلفه
 قياما بجزأهم عند الشجين والظاهر أن المراد بالولي من له حق الصلاة وهو لا تراعى غير من ليس له حق
 التقدم حتى لو صلى غيره اماما من قعود لم يسقط الغرض بصلاة ان كان قعود بغير عذر كما يستفاد من ما سبق
 كلام الجوهرة أبو السعود وكأنه لانه لا ضرورة في تقدم القاعد للإمامة وفيه أن صلاة المكتوبة تصح خلف
 القاعد بعذر من غير ضرورة فأولى هذه (قوله وقيل تنزيها) وجه الكمال والخلاف في غير حالة العذر كطر
 أقبال العذر لا يكون مكروها جاعا أبو السعود عن المفتاح (قوله في مسجد جماعة) هو أعم من المسجد الجامع
 ومسجد الحى وهو احتراز عن مسجد بني اها كما في المنع ويجوز في الكروم والودور قهستانى وقيد الوان اخلافة
 كراهة الصلاة على الميت فيه بما اذا لم يكن معتادا فان اعتاد أهل بلدة الصلاة عليه في المسجد لم يكره لان لبنان
 المسجد حيث يبنى على ذلك اهـ وهذا مما يظهرا اذا اطاع الباني على تلك العادة أو بنى بعد لبناء حيا حتى اطاع
 على عاداتهم ولم يمنع أبو السعود فاذا لم يحصل أحد المذكورين كافي الجامع الازهر فيكره فيه لاسيما اذا كان
 مع رفع الاصوات أمام الجنائز ودخول الحفنة فيه اللازم له تقدير المسجد غالبا والظاهر أن محل كلام الوالى
 اذا لم تقم قرية على انتماء اذا قامت القرية بينا مصلى لها بجوار المسجد فلا كلام فيه (قوله أو مع القوم)
 أي كلا أو بعضا بناء على ان أأل في القوم جنسية اهـ حلبي (قوله والختار الكراهة) أي على من كان داخله
 لامن كان خارجه باتفاق أقامه في النهر وقوله مطلقا أي في جميع الصور المتقدمة (قوله بناء على أن المسجد
 الخ) اهـ اذا لمناجى خوف تلويث المسجد فلا يكره اذا كان الميت خارج المسجد وده أو مع بعض القوم
 اهـ حلبي (قوله فلا صلاة) التي متوجه الى الكمال وفي رواية قلا أجرحه وفي رواية فلا شئ ثم ان لفظ في المسجد
 الواقع في الحديث يحتمل أن يكون ظرفا صلى أو لم يصلى أو لهما وعلى الاول لا يكره كون الميت فيه والصلاة خارجه

ولذا قلنا ليس ان صلى عليها أن يصلى مع الولي
 لان تكرارها غير مشروع (والا) أي وان لم
 من له حق التقدم كقاض أو نائبه أو امام حى
 أو من ليس له حق التقدم ونائبه الولي (لا)
 يعيد لانهم أدلى بالصلاة منه (وان صلى هو)
 أي الولي (بحق) بأن لم يجز من يقدم عليه
 (لا يهلى فيه بعده) وان حضر من له التقدم
 لصلته ونها بحق أمالوه الى الولي بمحضرة
 السلطان مثلا أعاد السلطان كما في المجتبى
 وغيره وفيه حكمه لانه من لا ولاية له كعدم
 الصلاة أصلا فيصلى على قبره أي انشا ما لم
 يتزق (وان دفن) وأهمل عليه التراب (بغير
 عذر) أي بغير عذر أو عن لا ولاية له (صلى
 على قبره) أي ما لم يغلب على الظن
 تفصيحه من غير تقدير هو الأصح وظاهره
 أنه لو شك في تفصيحه صلى عليه لكان في النهر
 عن محذوف لا كأنه تقديم للمانع (ولم تجز) الصلاة
 (عابرا راكبا) ولا قاعدا (بغير عذر) استعنا ما
 (وكرهت تنزيها) وقيل تنزيها (في مسجد
 جماعة هو) أي الميت (فيه وحده أو مع القوم
 واختلاف في الخارج) عن المسجد وده أو مع
 بعض القوم (والختار الكراهة) مطلقا
 خلاصة بناء على أن المسجد انما يبنى للمكثورية
 وقوله بغيرها كراهة وذكره تدريس علم وهو
 الموافق لا مطلق حديث أبي داود من صلى
 على ميت في مسجد فلا صلاة له

وعلى الثاني تكره الصلاة خارجه اذا كان فيه وعلى الثالث لا تحقق الكراهة الا بوجود الميت والصلاة فيه فلا يفيد الحديث اطلاق الكراهة (قوله ومن ولدغات) أفاد بالنساء أن الحياة تحققت وأعضاء الموت فلا وجه لذلك قوله بعد ان استهل لان المقصود منه تحقق الحياة وبعبارة الكثر سلت من هذا حيث قال ومن استهل صلى عليه (قوله ويسمى) لا كراهه لانه من بني آدم ويجوز أن يكون له مال يحتاج أبوه أن يذكر اسمه عند الدعوى بجر (قوله بالبناء للفاعل) كذا ضبطه الاكل وأما بالبناء للمفعول فعناء أبصر الهلال (أي وجد الخ) هذا بيان لعناء الشرعي وأما معناه لغة هو أن يرفع صوته بالبكاء عند ولادته اه بجر (قوله ما يدل على حياته) من رفع صوت أو حركة عضو ولو بطرف عينه وعند الاختلاف فيه لا يقبل فيه الشهادة رجلين أو رجل واحد أمين لان الصباح والحركة بطلع عليهم ما الرجال وقال لا يقبل فيه قول النساء لان هذا المشهد لا يشهد به الرجال وقول القابلة العدة كانه مقبول في حق الصلاة أما في الميراث فلا يقبل قول الام اجاعا لجرها المفسم الى نفسها بجر ويقبل قول القابلة العدة في الميراث عندهما ولا عبرة بسط اليد وقبضها لان هذه الاشياء حركة المذبح ولا عبرة بها حتى لو ذبح رجل فأت أبوه وهو يتحرك لم يرته المذبح لانه في هذه الحالة في حكم الميت أبو السعود عن الجوهرة (قوله بعد خروج أكثره) حيا هذا قيد أغفله المصنف ولا بد منه لما في المحيط قال الامام اذا خرج بعض الولد وتحرك ثم مات فان كان خرج أكثره صلى عليه وان كان أقله لم يصل عليه اه وحذا لا كثر من قبل الرأس صدره ومن قبل الرجل سترته نهر عن نية المقتي (قوله حتى لو خرج رأسه) هذا التفريع غير صحيح فان المقام مقام الاستدراك على ما قبله فكاه قال يشترط في الصلاة عليه خروج أكثره حيا هذا اذا انفصل بنفسه أما اذا فصل كهاتين المستثنين فلا اه حابي (قوله فعليه الغرة) هي خمسمائة رهم أو خمسون ديناراً وورث عنه ويرث لان الشارع عزله منزلة الحي (قوله فئات) أي بسبب تلك الجنابة (قوله فعليه الدية) أي في ماله لانه قد يغسل ويصلى عليه في هاتين الصورتين وهل المراد بدية الاذن لانه لم يتحقق كونه موته بقطعها أو بدية النفس بجر (قوله وان لم يستهل غسل الخ) هو باطلا لانه شامل لما لم يكن تام الملق نهر والحاصل أنه لا خلاف في غسله اذا كان تام الخلق فان لم يتم خلقه اختلف في غسله واختار أنه يغسل ويكفر في خرقه ولا يصلى عليه كما في المعراج والفتح وقاضي خان والبرازية والظاهرية ووفق الشرنبلالي بأن من تقي غسله أراد الغسل المراسي فيه وجه السنة ومن أثبت أنه أراد الغسل في الجملة كصب الماء عليه من غير وضوء وتزيت لعله أبو السعود (قوله عند الثاني) هذا الخلاف فيمن كان غير تام الخلق وغير مستهل (قوله اكراما الخ) علة للمصنف (قوله وحشر) وترجي شفاعته قال عليه الصلاة والسلام ان السقط طلقه فمحنطاً على باب الجنة فيقول لا دخل حتى يدخل ابواي أبو السعود عن الزبلي وفي مراقي الفلاح عن شرح المقدسي ان نفخ فيه الروح حشر والا لا (قوله هو المختار) خافي البحر عن شرح الجمع من نقل الاجماع على عدم غسله مردود (قوله ولم يصل عليه) سواء كان تام الخلق أم لا (قوله ان انفصل بنفسه) فأما اذا فصل فهو من جملة الورثة بيانه اذا ضرب انسان بطنها فالتقت جنتا ميتا فهذا الجنين من جملة الورثة لان الشارع أوجب على الضارب الغرة وجوب الضمان بالجنابة على الحي دون الميت فاذا حكمنا بحياته كان له الميراث ويورث نصيبه كما يورث عنه بدل نفسه وهو الغرة اه بجر (قوله كهي سبي مع أحد أبويه) وبالأولى اذا سبي معهما معا والجنون البالغ كالصبي كافي الشرنبلالية والسبي في اللغة الاسر وفي ضياء الخلوام السبي الاسرى المحمولون من بلاد الى بلاد بجر ولا فرق بين كون الصبي غير مميز أو مميز والابن موته في دار الاسلام أو دار الحرب ولا بين كون السابي مسلماً أو ذمياً لانه مع وجود الابوين لا عبرة للدار ولا للسابي ل هو تابع لاحد أبويه الى البلوغ ما لم يحدث اسلاما اه حابي (قوله لا يصل عليه) أي ويغسل كالكافر (قوله لا العقبي) والا كانوا في النار مثلهم وهو أحد ما قبل فيهم ونقله في شرح المقاصد عن الأكثرين وقوله لما مر انهم خدم أهل الجنة بذلك ورد أثر وقيل ان كانوا قالوا بل في عالم الذر عن اعتقاد في الجنة والافق النار وفي المسامرة ترد فيهم أبو حنيفة وغيره ووردت فيهم أخبار متعارضة فالصبي تفويض أمرهم الى الله تعالى وقال محمد اعلم أن الله تعالى لا يهذب أحد ابغى ذنب قال في التمر وهذه إحدى المسائل التي توقف فيها الامام رضي الله تعالى عنه وقد جمعها بعضهم في قوله

ورع الامام الاعظم النعمان • سبب التوقف في جواب عثمان

(ومن ولدغات يغسل ويصلى عليه) ويرث ويورث ويسمى (ان استهل) بالبناء للفاعل أي وجد منه ما يدل على حياته بعد خروج أكثره حتى لو خرج رأسه فقط وهو بصيح فذبحه رجل فعليه الغرة وان قطع اذنه فخرج خياطات فعليه الدية (والا) أي وان لم يستهل (غسل ويسمى) عند الثاني وهو الاصح فيبقى به على خلاف ظاهر الرواية اكراما لبني آدم كما في ملتقى البحار وفي النهر عن الظهيرية واذا استبان بعض خلقه غسل ويحشره والمختار (وادرج في خرقه ودفن ولم يصل عليه) وكذا لا يرث ان انفصل بنفسه (كهي سبي مع أحد أبويه) لا يصل عليه لانه تبع له أي في أحكام الدنيا الا انما سبي لما مر انهم خدم أهل الجنة

سور الحمار تفاضل جلاله * وثواب جنى على الايمان

والدهر والكلب المعلم ثم مع * ذرية الكفار وقت ختان

وفي التقييد بالكفار ايماء الى أنه لم يتوقف في أطفال المؤمنين وما في الخلاصة من أنه توقف فيهم فقريب اه وفي ذكر
الناظم الدهر معرف فأنظر لان الامام انما توقف في المنكر اه ابو السعود والمذكور في النظم سبع مسائل (قوله
ولوسي بدونه) أي بدون أحد أبويه بأن لم يكن معه واحد منهما اه حلي (قوله تعالى لا دار الا السابى) اعلم أنه اذا
لم يسب مع الصبي أحد أبويه فلا يخلو اما أن يموت في دار الحرب أو في دار الاسلام وعلى كل اما أن يكون السابى
مسلمًا أو ذميًا وعلى كل اما أن يموت ميمزًا أو غير ميمز فان كان السابى مسلمًا فالصبي مسلم تبعًا للسابى سواء كان في دار
الحرب أو في دار الاسلام وسواء كان ميمزًا أو غير ميمز كما هو ظاهر اطلاقهم الصبي وان كان السابى ذميًا فان مات
الولد في دار الاسلام يصلى عليه لانه مسلم تبعًا للدار كما صرح به في البحر وان مات في دار الحرب يذبحه في أن لا يصلى
عليه لكون الدار دار حرب والبديهي قلبي (قوله أوبه) أي بأحد أبويه والباقي بمعنى مع اه حلي
(قوله فأسلم هو) أي أحد أبويه اه حلي (قوله أي ابن سبع سنين) وقيل أن يعقل النافع والمضار وان الاسلام
هدى وتباعه خيره ذكره في العناية وفسره في فتح القدير بأن يعقل صفة الاسلام وهو ما في الحديث أن تؤمن
بالله أي بوجوده وربوبيته لكل شيء ولا تكتبه أي بوجودهم وكتبه أي انزالها ورسله أي ارسالها لهم عليهم الصلاة
والسلام واليوم الآخر أي البعث بعد الموت والقدر خيره وشتره من الله تعالى وهذا دليل على أن مجرد قول لا اله
الا الله لا يوجب الحكم بالاسلام ما لم يؤمن بما ذكره ولهذا قالوا انما اشترى أمة أو تزوج امرأة فاستوفى بها الاسلام
فلم تعرفه بأن جهلته أصلاً لا تكون مسلمة وليس المراد أنها توقفت في بيان الحقيقة والباطن عامر بالتوحيد
أي كما هو شأن كثير من العوام فهم انما يتبعون ظنهم أن جواب هذه الاشياء لا يكون الا بكلام خاص منظوم
وعبارة خاصة يتأبون عن الجواب افاده في البحر وهو يفيد عدم الاكتفاء بالقرار بالصفة دلالة وأنه لا بد
من الاقرار بها نصاً وبخالفه ما في انفع الوسائل حيث قال فان قلت يجب أن لا يحكم بالاسلام اليهودي والنصراني
وان أقرب رسالة محمد صلى الله عليه وسلم ودخل في دين الاسلام وتبرأ من دينه ما لم يؤمن بالله وملائكته وكتبه
ورسوله ويقر بالبعث وبالقدر خيره وشتره من الله تعالى قلنا الاقرار بهذه الاشياء ان لم يوجد نصاً فقد وجد دلالة لا ينفك
لما أقرب دخوله في دين الاسلام فقد التزم ما هو شرط صحة الاسلام وكما ثبت ذلك بالتصريح ثبت بالدلالة اه
وحديث أم حنت أن اقاتل الناس الخ يفيد أن قول لا اله الا الله اقرار بالصفة دلالة فالشرط الاقرار بها صريحاً
أو دلالة (تمة) اختلف في اللقيط فقيل يعتبر المكان وقيل الواحد حموى عن المفتاح قال ومعنى اعتبار المكان
أنه ان وجد في محله الكفار لا يصلى عليه وان وجد في محله المسلمين يصلى عليه فلو وجد بين دور المسلمين والكفار
لم أره والظاهر أن يغلب المانع كما في نظائره أو يعتبر الواحد في هذه الصورة اتفاقاً اه أبو السعود (قوله ولا يضرب
توقفه الخ) فان العوام قد يقولون لا نعرفه وهم من التوحيد والاقرار والخوف من النار وطلب الجنة بمكان
وكانهم يظنون أن جواب هذه الاشياء انما يكون بكلام خاص منظوم وعبارة عالية خاصة فيجمعون عن الجواب
بمجر (قوله ويفضل المسلم الخ) لانه سنة عامة في بني آدم ولانه حال رجوعه الى الله تعالى ويكون ذلك حجة عليه
لا تظهيراً حتى لو وقع في الماء أفسده شرباً ليلية عن المعراج وهذا التفسير جائز لا واجب لان شرط وجوبه كون
الميت مسلماً بل لا بأس أن يفعل معه كذلك نهر وقوله كغاله أشار الى أن المراد باقريب ما يشمل ذوى الارحام
وقوله الكافر الاصل قبيح القهستاني عن الجلابي في باب الشهيد بغير الحرق (قوله فيلق في حفرة) فلا يفضل
ولا يكف ولا يدفع الي من انتقل الى دينهم بجر (قوله عند الاحتياج) فيدلحوا والفصل لا لوجوبه لما علمت (قوله
من غير مراعاة السنة) أي في غسل وكفن ودفن (قوله فيغسله غسل الثوب النجس) أي من غير وضوء ولا بداءة
بالماء من ولا يكون الغسل طهارة له حتى لو حمله انسان وصلى لم تجز صلاته بجر (قوله ويلقيه في حفرة) أي من غير
لحد ولا توسعة نهر (قوله وليس للكافر الخ) فيجهزه المسلمون ويكره أن يدخل الكافر قبر قريبه المسلم ليدفنه بجر
روى أنه أسلم يهودى عند موته وله أب فقال صلى الله عليه وسلم لا صحابه تولوا أخاكم نهر (قوله واذا حمل الجنائز
الخ) في القهستاني يكره أن يكون الحامل أقل من أربعة وانما يكون من الرجال والجنائز سنة أما الحمل والدفن
فرض كفاية اه (قوله بكسر الهمزة) فهو من قدم اللازم بمعنى تقدم حلي (قوله وكذا المؤخر) أي بالفتح والكسر

(ولوسي بدونه) فهو مسلم تبعاً للدار أو السابى
(أوبه فأسلم هو أو) أسلم (الصبي وهو عاقل)
أي ابن سبع سنين (صلى عليه) لصبره
مسلمًا قالوا ولا ينبغي أن يسأل العاقل عن
عن الاسلام بل يذكر عنده حقيقة وما يجب
الايمان به ثم يقال له هل أتت معذرتك في جواب
فاذا قال نعم اكتمى به ولا يضرب توقفه في جواب
الايمان ما بالاسلام فتح (ويغسل المسلم
ويكف) كغاله (الكافر الاصل)
أما المرتد فيبقى في حفرة كالكلب (عند
الاحتياج) فله قريب فالأولى تركه لهم
من غير مراعاة السنة (فيغسله غسل الثوب
النجس ويلقيه في حفرة ويلقيه في حفرة وليس
للكافر غسل قريبه المسلم) واذا حمل الجنائز
وضع (نذبا) بفتحها (بكسر الهمزة) وتفتح
وكذا المؤخر على عينية عشر خطوات

(قوله لحديث من حل الخ) الاولى تاخير بعد قوله ثم مقدمها ثم مؤخرها (قوله كبرت منه أربعين خطوة كبرت
كبرت لما فعل وضجر الجنائز على تقدير مضاف أى جعلها والكبرية قد نطق على الصغيرة لأن كل ذنب صغير
بالنظر لما فوقه كبير بالنسبة الى ما تحته أو المراد بالكبرية حقيقة ثم أقوله ان الكبار لا تكفر الا بالتوبة أو بمحض
الفضل أو بالحج المبرور محمول على ما لم يرد النص فيه (قوله كذلك) أى بشر خطوات وهو معنى كذلك الثانية
وعين الحامل عين الميت ويسار الجنائز ويساره ويسار الجنائز ويستافى (قوله سعد بن معاذ) الذى اقر
أوتيه عرش الرحمن تبارك وتعالى (قوله ويكره عندنا الخ) لأن السنة التبرع بغير (قوله باليد) ثم يضعها على العنق
(قوله لا على العنق) أى ابتداء حلي عن شيخه والمراد بالعنق الكتفان (قوله وكذا كره) بالكاف وفى نسخة
باللام ويكون علامة الاستفهام من أن جعله ككالا متعة مكرره (قوله يحمله واحد على يديه) ويبدأ لوله الناس
على أيديهم بغير (قوله ويسرع بم بلا خبيب) بحيث لا يضطرب الميت على الجنائز لحديث أسره وأبى الجنائز
فان كانت صالحة قد مقوها الى الخبر وان كانت غير ذلك فشر تضعونه عن رقابكم بغير (قوله بلا خبيب)
لأنه ازدرأ بالميت واضرار بالتبعين بغير والخبيب أول عدو القوم قهستاني (قوله وكذا تأخير صلته الخ)
فلا فضل أن يجعل بجهيزه تمامه من حين يورث بغير وظاهره أن الكراهة تنزيهية (قوله ودفعه) ولو بعد الصلاة
عليه (قوله الا اذا خيف فوتها) أى تقدم على الدفن وتقدم صلاة العبد على صلاة الجنائز وصلاة الجنائز
على خطبته والقباس أن تقدم على صلاة العبد لكنه قدم صلاة العبد مخافة ان يشوشوا ولا يظن من في آخر
الصوف انها صلاة العبد بغير (قوله كما كره جلوس قبل وضعها) لأنه قد تقع الحاجة الى التعاون والقيام أمكن
منه ولأن الجنائز متبوعة وهم تابع والتبع لا يفقد قبل قعود الاصل اه بغير (قوله وقيام بعده) أى بعد وضعه
عن الرقاب لما روى عن عباد بن السام أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يجلس حتى يوضع الميت في اللحد
فكان قائما مع أصحابه على رأس قبر فقال يهودى هكذا صنع عونا نا جلس صلى الله عليه وسلم وقال لأصحابه
خالفوهم اه والظاهر أن الكراهة تحريرية (قوله ولا يقوم من في المصلى اذا رآها) بل يقول من رآها هذا ما
وعدا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا ناسا صالحا ويسكنكم من التسبيح والتليل خلف الجنائز ولا يحكم
بشيء من الدنيا ولا ينظر عينا شمالا اه من الشريعة وبما قول سبحان من قهر عباده بالموت وتفرّد بالبقاء سبحانه
الحى الذى لا يموت أبو السعود عن لشرى لاية (قوله وما ورد فيه) من قوله صلى الله عليه وسلم اذا رأيتم الجنائز
فقوموا لها حتى تخلفكم أو توضع اه حلي (قوله منسوخ) بما روى عن علي رضي الله تعالى عنه كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم أمرنا بالقيام فى الجنائز ثم جاز بعد ذلك وأمرنا بالجلوس واللفظ لاجد (قوله وندب المني
خلفها) أى هو أفضل من المني امامها وليس خلاف الاولى أقوله صلى الله عليه وسلم من اتبع جنازة مسلم إيمانا
واحتسابا وكان معها حتى يصلى ويغفر من دقاته فانه يرجع من الاجرة قيراطين اه والاتباع بالمنى خلفها (قوله
لأنه متبوعة) والتبوع يتقدم على التابع (قوله ويكره خروجهن) لأنه صلى الله عليه وسلم لما رآهن فى الجنائز
قال لهن انكم ملن مع من يحسب ان يدين مع من يدلى اهلين فبين يصلى قلن لا قال فانصرفن ما زوات غير
ما جورات أبو الهود عن الجوهرة (قوله وتزجر النائحة) والصائحة فذكره النوح والصباح فى الجنائز وكذا
فى المنزل للنبي عنه فأما البكاء فلا بأس به وفى الحديث قال البقال اذا سمع الى باكية ليكي فلا بأس اذا من الوقوع
فى لقنة لاستماعه صلى الله عليه وسلم لبواكى حزة ولا يذبح ينار فى حجره ولا يذبح بغير (قوله ولا يترك اتباعها
لأجلها) لأن السنة لا تترك بما اقرن بهام البدعة ولا ترد الوليمة حيث يترك حضورها لوجود بدعة فيها لوجود
الفارق بأنهم لو تركوا المني مع الجنائز لزم عدم انتظامها ولا كذلك الوليعة لوجود من يأكل الطعام أبو السعود
ملخصا (قوله ولا يمشى عن يمينه ويسارها) فهو خلاف الاولى لقول القهستاني لا بأس به (قوله ولو شئ امامها)
أى شئ البعض وتأخر البعض خلفه ابراهيم قوله بعد أو تقدم الكل كره (قوله وفي فضيلة أيضا) كأن التأخر فيه
فضيلة (قوله أوركب امامها) لما فى المصايح عن نوبان قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى جنازة قرأى
قوما بكاء فالتأله أنه يحون أن ملائكة الله على أقدامهم وأنتم على ظهورهم وأبى ولأن الركوب يتم وتلذذ
وذلك لا يلبق فى مثل هذه الحالة لانه حاله حسرة وندامة وعظمة واعتبار اه أبو الهود وفى البحر عن الاسيحيين
لا بأس بان يذهب الى صلاة الجنائز راكبا غير أنه يكره له التقدم أمام الجنائز بخلاف الماشى اه (قوله كما كره

لحديث من حل الجنائز أربعين خطوة كبرت
عنه أربعين خطوة (ثم) وضع (مؤخرها)
على يمينه كذلك (ثم مقدمها) على يساره ثم
مؤخرها) كذلك فتقع القواعد خلف الجنائز
ففى خلفها ومع أنه عليه الصلاة والسلام
سئل جنائز سعد بن معاذ ويكره عندنا اه
بين عودى السرى بل يرفع كل رجل فائمة
باليد لا على العنق (الرضع أو الفطيم
على ظهر وداية) (والصبي الرضيع أو الفطيم)
أو فوق ذلك فلا يجعله واحد على يديه
ولو ركبها (وان كان كبيراً) كل رجل فائمة
ويسرع بم بلا خبيب (أى يدوس ربع ولويه
كره) (وكرهنا) من صلته ودفعه لمصلى عليه
جمع فطيم بعد صلاة الجمعة (الآن اذا خيف
فوتها بسبب دفعه قبية) (ولا يقوم
جلوس قبل وضعها) (وقيام بعده) (ولا يقوم
من في المصلى) (لها) (اذا رآها) قبل وضعها
ولا من مرت عليه هو المختار وما ورد فيه
منه من زياحى (وندب المني خلفها) لأنها
متبوعة الا أن يكون خلفها نساء فالمنى
امامها احسن الناحية ولا يترك اتباعها
بغير عيار تزجر النائحة ولا يسارها (ولو
لأجلها) (ولا يمشى عن يمينها ويسارها) (و)
منى امامها جاز وفيه فضيلة أيضا (و)
لكن (ان) (تبعها) أو تقدم الكل
أوركب امامها (كره) كما كره فيه رفع صوت
بذكر أو قراءة فاتح

فيما رفع صوت) أي تهرجا كما في البحر والقهستاني وقوله بذكر أو قراءة أو غيرهما كما في البحر كالكلام المباح
 وفي الظهيرة أراد أن يذكر الله تعالى يذكره في نفسه أقوله تعالى أنه لا يجب المحتدين أي الجاهرين بالادعاء (قوله
 ويحفر قبره) القبر من المبت طوله على قدر طول الميت وعرضه على قدر نصف طوله قهستاني (قوله في غير داره)
 لا يختص امر سنة الدفن في الدور بالانبياء من (قوله فان زاد حسن) فلو كان على قدر قامته فهو أحسن قهستاني
 وفي التهرج يعني أن يحال حقه على ما هو المتعارف اهـ (قوله ويلحد) لحديث اللحد لنا والشق لغيرنا يقال لحدت
 الميت وألحدت لغتان واللحد بفتح اللام وضعها عناية وهو أن يحفر القبر بقامته ثم يحفر في جانب القبلة منه حفرة
 يوضع فيها الميت ويجعل ذلك كالبيت المسقف والشق أن يحفر حفرة في وسط القبر يوضع فيها الميت بحر (قوله الا
 في أرض رخوة) فيضرب بين الشق واتخاذ تابوت درهنتي (قوله مضرية) محشوة بخوص قطن بل السنة كما في الغاية
 أن يفرش فيه التراب (قوله وما روى عن علي) وفي البحر ونهر عن الظهيرة عائشة أي من وضع المضرية (قوله
 فغير مشهور) ان قلت ان الشهرة لا تقتضي تسليمه أجيب بأن المراد أنه غير مشهور بين الصحابة اذ لو كان مشهورا
 بينهم وأقره لكان اجاعا منهم على الجواز (قوله ولا بأس باتخاذ تابوت) ليس المراد به أنه خلاف الاولى بل دليل قوله
 عند الحاجة (قوله ويسن أن يفرش فيه التراب) ويجعل اللبن الخفيف عن عین الميت ويساره وتطين الطبقة
 العليا بما يلي الميت ليعبر كاللحم قهستاني (قوله ان لم يكن قريبا) هذا هو الذي في البحر عن الفتح وهو أولى من
 قول صاحب النهر ولم تكنوا من الوصول الى البر (قوله بأن يوضع من جهتها) لان جانب القبلة معظم فيستحب
 الادخال منه بحر (قوله فيلحد) وينزل برجليه ان أمكن لأبرأه لان ما يؤذى الحى يؤذى الميت (قوله وأن يقول
 واضعه) ندب درهنتي وفي افراد الواضع اشعار بأن الشفع غير لازم وذو الرحم المحرم أولى بالاراءة وعند فقد المحرم
 الشيوخ ثم ان باب الصلواة قهستاني ولا يحتاج الى التماس في الوضع بحر (قوله بسم الله) وضعناك وعلى مله
 رسول الله أسلمناك وليس هذا دعاء للميت لانه اذا مات على مله رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحن عليه بتدليل
 عنها الى غيرها وان مات على غير ذلك لم يتدل الى مله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن المؤمنون كآله في
 الارض يشهدون بوفاته على الله وعلى هذا جرت السنة بحر (قوله وجوبا) أخذه من قول المصنف وعنه بذلك
 أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لان الأصل في الامر الوجوب (قوله ولا ينش) اذا أهيل عليه التراب أما لوقب
 فيه متاع لان ان فلا بأس بنش لاخراج المتاع بحر (قوله للاستغناء عنها) بوقوع الامن من الانتشار بحر (قوله
 وأقصب) أي بالواو المنيذلة صاحبة اشارة الى اباحة الجمع كما في القهستاني وقد جعل على قبره صلى الله عليه
 وسلم اللبن وطحن من قصب واللبن واحد لبنة ككامة وكل ما يتخذ من الطين والطين يضم الطاء الحزمية بحر (قوله
 لا الا تبر والخشب) لانهم لا يحكم البناء والقبر موضع البلاء ولان أثر النار بالاجز ظاهر ملازم بخلاف الماء
 المسخن له وقوله المطبوخ وصف ككشف (قوله فلا يكره) لانه يكون عصمة من السبع بحر (قوله ويجاز ذلك) أي
 الا تبر والخشب كما في التهرج (قوله ويسجي قبرها) حتى يروى اللبن قهستاني عن الكافي لان مبقى حاله على الستر
 وحال الرجال على الكشف بحر (قوله ولو خشي) معاملة بالاحوط (قوله كطير) أدخلت الكاف البرد والحز والتلج
 وبها صرح القهستاني (قوله ويحال التراب عليه) أي على الميت الاغم من الذكر والانثى (قوله وتكره الزيادة الخ)
 الظاهر أن التزينة والتعليل ربما يفيد التحريم (قوله ويستحب حشيه) الاولى حشوه لانه واوى وبه عبر أبو السعود
 حيث قال ويندب حشوه من قبل رأسه ثلاثا اقتداء به صلى الله عليه وسلم ويقول في الاولى منها خلقناكم وفي الثانية
 وفيها نعبدكم وفي الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى وقيل يقول في الاولى اللهم جاف الارض عن جنبيه وفي الثانية
 اللهم افتح ابواب السماء لروحه وفي الثالثة ثم زوجه من الحور العين وان كانت امرأة قال في الثالثة اللهم أدخلها
 الجنة برحمتك جوهرة وفي كتاب النورين من أخذ من تراب القبر يده وقرأ عليه سورة القدر سبها وتر كفي القبر لم
 يعذب صاحب القبر اهـ (قوله وجلوس ساعة) لانه يستأنس عند السؤال بمن كان حاضرا (قوله لدعاء) اللام بمعنى
 مع أي مع دعاءه بالتثبيت لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال ادعوا لخيركم فانه الآن يسأل (قوله وقراءة) ويغني
 أن يهدي ثواب القراءة وأخذ منه جواز القراءة على القبور وهو المعتمد ويجوز ان يخاف شيء على ذلك كما علم من
 حوائش الاشياء (قوله ولا بأس برش الماء) يعني أنه مطلوب لا خلاف الاولى (قوله للامسي) لانه من منيع أهل
 المكاب والتشبه بهم فيها منه بذكره من (قوله ويسن) أي يرفع القبر غير مسطح قهستاني لرواية البخاري عن

(ويحفر قبره) في غير داره (مقدار نصف قامته)
 فان زاد حسن (ويلحد ولا يشق) الا في أرض
 رخوة (ولا يجوز أن يوضع فيه مضرية)
 وما روى عن علي فغير مشهور ولا يؤخذ به
 ظهيرة (ولا بأس باتخاذ تابوت) ولو من حجر
 أو حديد (له عند الحاجة) كرخاوة لارض
 (و) يسن أن يفرش فيه التراب مات في
 سفينة غسل وكفن وصلى عليه وألقى في البحر
 ان لم يكن قريبا من البر فتح (ولا) يغني أن
 (يدفن) الميت (في الدار ولو) كان (مغبرا)
 لا يختص هذه السنة بالانبياء واقعات
 (و) يستحب أن (يدخل من قبل القبلة) بأن
 يوضع من جهتها ثم يصعد على فيلحد (و) أن
 (يقول واضعه بسم الله) وبالله وعلى مله
 رسول الله ويوجه اليها وجوبا ويغني كونه
 رسول الله ولا ينش لوجه اليها (وتحل
 على شقه الايمن ولا ينش لوجه اليها) وتحل
 العدة (للاستغناء عنها) ويستوى اللبن عليه
 والقصب لا (الاجر) المطبوخ (والخشب)
 لو حول الميت أما فوقه فلا يكره ذكره ابن
 ملاك فائدة عدد لبنات الحد التي عليه
 السلام تسع بنسبي (وجاز) ذلك حوله
 بأرض رخوة) كاتابوت (ويسجي) أي
 يغطي (قبرها) ولو خشي (لا قبره) الا لعدو
 كمار (ونحال التراب عليه وتكره الزيادة على ما
 خرج منه) من التراب لانه بمنزلة البناء
 ويستحب حشيه من قبل رأسه ثلاثا وجلوس
 ساعة بعد دفنه دعاء وقراءة بقدر ما يضر
 الجوز ويزفرق له (ولا بأس برش الماء عليه)
 حفظ التراب عن الانداس (ولا يبيع) انتهى
 عنه (ويسن)

سفيان أنه رأى قبره عليه الصلاة والسلام مستخامر (قوله ندبا) هو أولى من القول بالوجوب منه (قوله قد رشح) هذا ظاهر الرواية وفي رواية تباح الزيادة على ذلك (قوله ستاني) (قوله ولا يخصص) التخصيص على البناء بالخص بالكسر والفتح بجر (قوله للنهي عنه) في حديث جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخصص القبر وأن يقعد عليه وأن يبنى عليه وأن يكتب عليه وأن يوطأ به بجر (قوله ولا يطين) أي الاضرورة كما إذا كان فيه منافذ تخرج الرائحة منها وفي القهستاني روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال صفق الرياح وقطر الامطار على قبر المؤمن كفارة لذنوبه اه (قوله ولا يرفع عليه بناء) في الشريعة لا يرفع البناء عليه للزينة ويكرهه للاحكام بعد الدفن لا الدفن في مكان بني فيه قبله ويعلم القبر بعلامة أبو السعود (قوله وقيل لا بأس به) ينبغي تقييد الجواز على هذا القول بما إذا كان من مال حلال ولم يقصد به الزينة والتفاخر والافلامرية في الحرمة كما يفعل الآن من بناء الاحجار الرخام المذهبة (قوله ولا بأس بالكتابة) هذا التفصيل لصاحب المحيط فعمل النهي في الحديث على غير حالة الاحتياج (قوله ولا يخرج منه) شامل لما لو دفن في غير بلد حتى لو حضرت أمه لنقله لا يسعها ذلك وتجاوز بعض شواذ المتأخرين ذلك لا يلتفت اليه قالة الكمال أما قبل الدفن فلا بأس به ما لم يكن الى فوق المبلين فيكره ظهريه وما في التجنيس لاثم في النقل من بلد الى بلد لأن يعقوب عليه السلام مات بمصر فنقل الى الشام وموسى عليه السلام نقل نابوت يوسف عليه السلام بعد ما أتى عليه زمان من مصر الى الشام ليكون مع آبائه وده الكمال بأنه شرع من قبلنا على أن غير الانبياء عليهم الصلاة والسلام لا يقاس عليهم لانهم أطيب ما يكون في الموت كالحياة لا يعتبرهم تغيير أبو السعود وفيه أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا لم يظهر نكضه ولم ينكر عليه من كتاب أو سنة ولذا والله تعالى أعلم أقصر صاحب البحر على ما في التجنيس (قوله ومساوانه بالارض) لينتفع بظاها كما في شرحه للمتنق (قوله كما جاز زرعه الخ) وجاز حينئذ دفن غيره في قبره وليس من الغصب ما إذا دفن في قبر غيره الغير ليدفن فيه ولا ينش وتضمن قيمة الحضر شرعية ليلية عن الفتح وتؤخذ من تركته والاثن بيت المال أبو السعود عن امداد الفتح وينش القبر لما فيه أو اذا كفن بثوب مغصوب أو دفن معه مال أحيانا لحق المحتاج فقد أباح النبي صلى الله عليه وسلم بنش قبر أبي رعال لقضيب من ذهب معه ويكره قطع الحطب والخشيش من المقبرة الا إذا كان يابس بجر (قوله شق بطنها) لأحياء النفس والظواهر أنه فرض (قوله قطع) أي الولد للضرورة (قوله لوميتها) لا وجه له بعد قوله ولو بالعكس (قوله والاولى نعم) لأن احترامه يسقط بتعديبه والاختلاف في شقه مقيد بما إذا لم يكن له مال ولم يترك ما لا ولا لا يشق بالاتفاق أبو السعود (قوله الاتباع أفضل من التوافل) لانه بر الحى والميت فالثواب المترتب عليه أكثر (قوله أوجوا) الظاهر أن حذمه الى الاربعين كما في حديث وائس المراد به جار الشفعة وهو بكسر الجيم وضها أما الجيران فيكسر الجيم لا غير وظاهره أنه إذا انتفت هذه الاشياء كان النقل أفضل من الاتباع (قوله يندب دقته في جهة مونه) قال في النهر ولا خلاف أن دقته في الموضع الذي مات فيه مندوب وليس المراد داره لما ترم من النهي عنه بل المراد أنه إذا تعددت جهات الدفن وفي جهة مونه محل دفن قريب يكون أولى من البعيد (قوله وستر موضع غسله) بفتح باب عليه مثلاً لا يظهر منه ما يشينه (قوله اذ كروا محاسن موتاكم) أي الموجودة في الحياة والموت وكذا يقال في المساوي (قوله ولا بأس بنقله) أي مطلقا كما جوزه بعضهم وبعضهم قدره بجل أو ميلين ويكره فيما زاد قال في عقد الفرائد وهو الظاهر منه (قوله وبالأعلام بعوته) ولو بالنساء في الاسواق درمنتي (قوله وبارئانه) تبع في هذا التعبير صاحب التمر قال الحلبي ومقتضاه أنه رباعي وليس كذلك في القاموس رثيث الميت رثيا ورثاء ورثاء بكسرهما ومرة ثمانية مخففة ورثونه بكسبه وعددت محاسنه كثرته ترثية وترثيته ونظمت فيه شعرا اه (قوله لكن يكره الافراط) كما كان عليه الجاهلية من ذكر ما يشبه المحال بجر (قوله من تعزى بهزا الجاهلية) أي من فعل كفعلهم في العزاء والعزاء الصبر أو حسنه كما في القاموس ونعامة فأعضوهم أي به ولا تكتوا والهن الذكر أي قولوا له اعضض على ذكر أهلك والمراد تقييده واللوم عليه (قوله وبتعزية أهله) قال في شرح المتنق هي سنة قبل الدفن لقوله صلى الله عليه وسلم من عزى مصابفة مثل أبره (قوله وباتخاذ طعام لهم) قال في شرح المتنق ويستحب لجيران أهل الميت والاقرباء ثمينة طعام لهم يشبههم يومهم وليعلمهم اه وفي البحر عن الخالية وإن اتخذوا للميت طعاما للفقراء كان حسنا إذا كانوا بالغين وإن كان في الورثة صغير لم يتخذ ذلك من التركة اه وروى من ذلك حكم السج والموا والجمع وما يصنع

ندبا وفي الظهريه وجوباً قد رشح (ولا يخصص) للنهي عنه (ولا يطين ولا يرفع عليه بناء وقيل لا بأس به وهو المختار) كما في كراهة السراجية وفي جنازتها ولا بأس بالكتابة ان اخرج اليها حتى لا يذهب الاثر ولا يمتن (ولا يخرج منه) (أن) حتى لا يذهب التراب (الا) لحق آدم (أن) بعد اهالة التراب (الا) أخذت بشفعة تكون الارض مغسوبة أو أخذت بشفعة ويجوز للمالك بين اخراجه ومساوانه بالارض كما جاز زرعه والبناء عليه اذا بنى وصار ترابا زيلعي (حامل ماتت وولدها حي) ينظر في (شق بطنها) من الابسر (ويخرج ولدها) بالعكس وخيف على الاتم قطع وأخرج لوميتها والا كما في كراهة الاختيار ولو بلغ مال غيره ومات هل يشق قولان والاولى نعم فتح فروع الاتباع أفضل من التوافل لو اقترابه أو جوار أو فيه صلاح معروف يندب دقته في جهة مونه ونعجيله وستر موضع غسله فلا يراه الاغسله ومن يعينه وان رأى به ما يكره لم يجز ذكره لحديث اذ كروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساوئهم ولا بأس بنقله قبل دفنهم وبالأعلام بعوته وبارئانه بغيره لکن يكره الافراط في مدحه ولا سيما عند جنازته لحديث من تعزى بهزا الجاهلية وتعزية أهله وترغيبهم في الصبر وباتخاذ طعام لهم

من نحو شتمك فإنه لا يفعل حيث كان في الورثة صغير من فله يصحكون ضامنا وعن أنس مرفوعا لا عقر
في الاسلام أى لا تعقر بقرة أو شاة عند القبر فإنه من أفعال الجاهلية (قوله وبالجلوس لها) من غير ارتكاب
مخلو من فرش البسط والاطعمة من أهل الميت لأنها اتخذت عند السرور وبهر (قوله في غير مسجد) اعلم
أن صاحب البصر تضارب كلامه فأفاد أن لا جواز في المسجد وأخر كراهته وعبارته قال البقال ولا بأس
بالجلوس للزهاء ثلاثة أيام في بيت أو مسجد وقد جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم أى في المسجد لما قتل جعفر
وزيد بن حارثة والتاس بأثونه ويعزونه والتعزية في اليوم الأول أفضل والجلوس في المسجد ثلاثة أيام للتعزية
مكروه وفي غيره جازت الرخصة ثلاثة أيام للرجال ونزك أحسن اه (قوله وتكره بعدها) لأنها تجتهد الحزن مخ
والظاهر أنها تنزيهية (قوله الغائب) أى الآن يكون المعزى أو المعزى غائبا فلا بأس بها من (قوله وعند باب
الدار) قال في النهروكونه على باب الدار مع فرش بسط على قوارع الطريق من أقبح القبائح وفي القهستاني اعلم
أنه إذا فرغ من دفنه ورجع الناس فليتفرقوا ويشتغلوا بأمرهم وهو بأمره ويكره اجتماعهم عنده للتعزية اه
(قوله ويقول عظم الله أجرك) أو يقول كما في شرح الملتقى اللهم لك الله عند المصائب صبرا وأجرنا لكم بالصبر
أجرا إن الله ما أخذ الله ما أعطى وكل شئ عنده بأجل مسمى (قوله وبزيارة القبور) أى لا بأس بها وبالادعاء
للاموات إن كانوا مؤمنين من غير وطء القبور في المجتبى ندب الزيارة وفي فتح القدير ويكره عند القبر كل ما لم يهد
من السنة والمعهود منها ليس إلا زيارتها والادعاء عندها فائما كان يفعل صلى الله عليه وسلم في الخروج إلى البقيع
بهر وفي القهستاني ويدعو وحذاء وجهه وفي شرح الملتقى من البدع وضع اليد على القبر (قوله ولوللنساء) وقيل
تحرّم عليهن: الأصح أن الرخصة ثابتة لهما بهجر (قوله ويقول السلام عليكم) نحوه في شرح الملتقى والذي في البهر
والنهر وكان صلى الله عليه وسلم يعلم السلام على الموقى السلام عليكم أيها الدارين المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات
إن شاء الله بكم لاحقون أنتم لنا فرط ونحن لكم تبع نسأل الله العافية (قوله دار قوم) لعل لفظة دار زائدة أو هو
من ذكر اللازم لأنه إذا سلم على الدار فأولى ما كتبها (قوله وإنا إن شاء الله بكم لاحقون) ذكر المشيئة للتعزية
لاق الحقوق محقق أو المراد الحقوق على أتم الحالات تصح المشيئة (قوله ويقرأ سورة يس) لما ورد من دخل
المقابر فقرأ سورة يس خفف الله عنهم يومئذ وكان له بعد من فيها حسنات بهجر (قوله من قرأ الاخلاص)
ظاهره وإن لم يتر بالاموات كأن كان في بيته وروى من حديث أنس خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قرأ المؤمن آية الكرسي وجعل ثوابها لاهل القبور أَدْخَلَ اللهُ تعالى في كل
قبر من المشرق والمغرب نوراً ووسع عليهم مضاجعهم وأعطى الله للقارئ ثواب ستين نبيا ووقع له بكل ميت درجة
وكتب له بكل ميت عشر حسنات ذكره القرطبي في تذكرته ونقله أمير غنى في شرح صلاة ابن مشيش قال
وظاهره ولو كان في بيته وفضل مولانا لا يحصر اه (قوله أحد عشر مرة) صوابه إحدى عشرة مرة جلبي
لان المعدود مؤنث فتؤنث له إحدى وعشرة (قوله ويحفر قبر نفسه) لأنه من الاستعداد للقاء الله تعالى (قوله
وقيل يكره) لقوله تعالى وما تدرى نفس بأى أرض تموت قلت حفره لا ينال الآيات لنفعه في الجمله ولولغيره (قوله
والذى يغنى الخ) كذا وقع له في شرح الملتقى ونقله عنه أبو السعود وأقره (قوله يكره المشي) وكذا الجلوس
والنوم والبول والتغوط والصلاة عليه وعنده انتهى ومن هذا يعلم حكم ذوار القبور ويحسبون أنهم على شئ اه
شرح الملتقى (قوله فلن أن يحدث) وإن لم يقع ذلك في ضميره فلا بأس بأن يغشى فيه بهجر (قوله حتى إذا لم يصل الخ)
هذا التفريع للكمال حيث قال حينئذ فأتتهنعه الناس ممن دفنت أقاربهم ثم دفنت حوالبهم خلق من وطء تلك
القبور إلى أن يصل إلى قبر قريه مكروه اه (قوله ولا يكره الدفن ليلا) والمصحب منها راجع الملتقى (قوله ولا
اجلاس القارئ عند القبر) قال في البهر ولا بأس بقراءة القرآن عند القبور ورعا تكون أفضل من غيرها ويجوز
أن يخفف الله عن أهل القبور شيئا من عذاب القبر أو يقطع عنه عند عمله القارئ وتلاوته اه (قوله عظم الذمى
محترم) قال في الدرر لا تكسر عظام اليهود إذا وجدت في قبورهم اه لان الذمى لما حرم أيداه في حياته لزمته
يجب حياته عن الكسر بهدموته بهجر عن الواقعات وهو يفيد أنه خاص بأهل الذمة دون الحربين شرب لالية
(قوله اغايهذب الميت بيكا أهله) المراد به الصباح والنوح أما مجرد إخراج الدمع وحزن القلب فليس محزما (قوله
إذا أوصى الخ) في البهر عن الظهيرة وهل يعذب الميت بيكا أهله عليه فقال بعضهم يعذب لقوله عليه

وبالجلوس لها في غير مسجد ثلاثة أيام وأولها
أفضل وتكره بعدها إلا لغائب وتكره التعزية
بأنها وعند القبر وعند باب الدار ويقول عظم
الله أجرك وأحسن عزاءك وغفر لبيك
عن زيارة القبور إلا فزورها ويقول السلام
عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم
لاحقون ويقرأ سورة يس في الحديث من قرأ
الاخلاص أحد عشر مرة ثم ذهب أجرها
للاموات أعطى من الأجر بعدد الاموات
ويحفر قبر نفسه وقيل يكره والذي يغنى أنه
لا يكره ثمينة فهو الكفن بخلاف القبر يكره
المشي في طريقه فلن أن يحدث حتى إذا لم
يصل إلى قبره إلا بوطء قبره ولا يكره الدفن
ليلا ولا اجلاس القارئ عند القبر وهو المختار
عظم الذمى محترم انما يعذب الميت بيكا أهله
إذا أوصى بذلك

السلام ان الميت يعذب بيكاؤه عليه وقال طائفة العلماء لا يعذب لقوله تعالى ولا تزدوا زينة وزدا أخرى وتاويل الحديث أنهم في ذلك الزمان كانوا يوصون بالنوح فقال عليه السلام ذلك اه وفي المسئلة خلاف كثير مبسوط في المواهب اللدنية (قوله كتب على جهة الخ) أخذ من ذلك جواز الكتابة ولو بالقرآن ولم يعتبروا كون ما له الى التنجس بما يسيل من الميت واقطر هذا مع كراهتهم الكتابة على المراح وجدرا المساجد (قوله عهد نامه) يقع الميم وسكون الهاء ومعناه بالفارسية الرسالة والمعنى رسالة العهد والمعنى أن يكتب شيئا مما يدل على أنه على العهد الا زلى الذي بينه وبين ربه يوم أخذ الميثاق من الايمان والتوحيد والتبرك بأسمائه ونحو ذلك اه حاشي - كان يكتب اللهم اني أشهدك بانك انت الله الواحد الذي لا اله الا انت وأن محمد عبدك ورسولك اللهم اني أتخذ بذلك عهدا اني تخلفني وفيه اذكار طويلة وقصيرة مجموعة (قوله ومصدره) الواو بمعنى أو بدليل قوله فلما رأوا مكتوبا على جبهتي ويحتمل أن الكتابة عليهم ما جميعا وانصرف الملائكة بروية ما على الجهة للبدن بها أولا

(باب الشهيد)

أخرجه عن صلاة الجنائز مبقو باله مع أن المقتول ميت باجله لا اختصاصه بالفضيلة التي ليست اغيره (قوله ففعل) حاصل ما قيل فيه انه اما بمعنى فاعل اشهوده أي حضوره حيا يرزق عند ربه على المعنى الذي يصح أولان عليه شاهد اشهد له وهو دمه وجرحه وشبهه أولان روحه شهدت دار السلام وروح غيره لا تشهد ها الا يوم القيامة أولقيامة بشهادة الحق حتى قتل أولانه يشهد عند خروج روحه ماله من الثواب أو بمعنى فاعول لما انه مشهود له بالجنة أولان الملائكة تشهد اكرامه نهر وفي القهستاني من الشهود أي الحضور أو من الشهادة أي الحضور مع المشاهدة بالبصر أو بالبصيرة ثم سمي به من قتل في سبيل الله اما الحضور الملائكة اياه تنزل عليهم الملائكة واما الحضور وروحه عنده والشهادة عند ربه - كما في المفردات فهو على الاول بمعنى المفعول وعلى الثاني بمعنى الفاعل ولم أطلق الشهيد بطريق الانساع على الفريقين والحريق والمبطون والمطعون والغريب والعاشق وذات الطلق وذات الجنب وغيرهم ممن كان لهم ثواب المقتولين كما أشير اليه في المبسوط وغيره وهم شهداء في أحكام الآخرة بين الشهيد الحقيقي شرعا وهو الشهيد في أحكام الدنيا اه (قوله لانه مشهود له) أفاد أنه من باب الحذف والابصال حذف اللام فاستتر الضمير المحرور اه حاشي - (قوله كل مكاف) أي بالغ عاقل ولو أدخل فيه المسلم لكان أولى وخارج بذلك الصبي فيغسل لان السيف كفي عن الغسل في حق شهداء أحد بوصف كونه مطهرة ولا ذنب للصبي فلم يكن في معناه ولان الشهادة صفة مدح يستحقها الانسان بعقل ولا عقل للصبي يعتد به وهو عند الامام غير شهيد في أحكام الآخرة وانما يغسل البالغ لانه يخاصم من قتله فيبقى عليه أثره ليكون شاهدا له بخلاف الصبي فانه لا يخاصم بنفسه بل أبوه يخاصم عنه فلا حاجة الى ابقائه الا وخرج بقيد العاقل المجنون فانه يغسل لما تقدم في الصبي اه قهستاني وغيره (قوله مسلم) احتزبه عن الكافر فيغسل وفيه أنه لا يجب غسل كافر أصلا وانما يساح غسل كافر غير حر بي له ولي مسلم قهستاني عن المضمرات فيجمل قوله فيغسل على الجواز لا الوجوب (قوله طاهر) أي ليس به جنابة ولا حيض ولا نفاس فاذا استشهد بالجنب يغسل عنده خلافا لما اذا انقطع الحيض والنفاس فاستشهدت فعلى هذا الخلاف واذا استشهدت قبل الانقطاع تغسل على أصح الروايتين عنه قهستاني عن المضمرات (قوله فالحائض) الانسب في التعبير فن رأيت الدم لانه اذا انقطع قبل الثلاث لا تكون حائضا كما هو مصرح به قوله بعد لعدم كونها حائضا والنفاس لا يقيد به لانه لا حد لاقته كما في البصر (قوله لم يعد عليه الصلاة والسلام الخ) جواب سؤال ورد على قول المصنف طاهر حاصله لو كانت الطهارة شرطا في الشهيد لكان حنظلة غير شهيد لانه قتل جنبا فيجب تغسيله ولم يغسله صلى الله عليه وسلم فدل على أنه شهيد فلم تكن الطهارة شرطا وحاصل الجواب ما ذكره الشارح وقد استشهد حنظلة يوم أحد فغسلته الملائكة وقال عليه الصلاة والسلام رأيت الملائكة تغسل حنظلة بن أبي عامر بين السماء والارض بما المزن في صحائف الفضة قال أبو أسيد فذهبنا ونظرنا اليه فاذا رأسه يقطر ماء فأرسل صلى الله عليه وسلم الى امرأته وسألها فاخبرته أنه خرج وهو جنب وأولاده يسعون أولاد غسيل الملائكة زبلي والزن السحاب جمع مزينة جلالت وفي الصحاح المزنة السحابة البيضاء أبو السعود (قوله بدليل قصة آدم) جواب عما أورد على قول الامام من أنه لو كان الغسل واجبا لوجب على المكافين فعله وقد اكتفى في غسل حنظلة بفعل الملائكة وحاصل الجواب

كتب على جهة الميت أو عمامته أو كفته عهد
نامه يبرح أن يغفر الله للميت أوصى بعضهم
أن يكتب في جبهته ومصدره بسم الله الرحمن
الرحيم ففعل ثم رقي في المنام فسل فقال لما
وضعت في القبر جاني ملائكة العذاب فلما
رأوا مكتوبا على جبهتي بسم الله الرحمن الرحيم
قالوا أنت من عذاب الله تعالى والله تعالى

أعلم (باب الشهيد)
فعل بمعنى مفعول لانه مشهود له بالجنة أو
فاعل لانه حي عند ربه فهو شاهد (هو كل
مكلف مسلم طاهر) فالحائض ان رأت ثلاثة
أيام غسلت والا لا لعدم كونها حائضا ولم يعد
عليه الصلاة والسلام غسل حنظلة لحصوله
بفعل الملائكة بدليل قصة آدم

ان الواجب نفس الغسل ولا نظر الى الغامل فان آدم عليه السلام لم مات غسلة الملائكة ولم يعد أولاده غسله
 لتأدية الواجب والمحدث حدثنا أصغر لا يغسل كما في البصر (قوله قتل ظلمًا) قيد بالقتل لانه لو مات حتف أنفه
 أو تردى من موضع أو احترق بالنار أو مات بهدم أو غرق لا يكون شهيد أي في حكم الدنيا والانه هو شهيد الآخرة
 بمرور محترق القيد بالظلم يأتي في قول المصنف أو قتل بحد أو قصاص (قوله بغير حق) تفسير لظلمًا (قوله بجوارحة)
 خرج المقتول بمقتل ودخل المقتول مدافع عن نفسه أو ماله أو المسلمين أو أهل الذمة در منتهى ومحل في غير قتل
 البغاة وأهل الحرب كما يعلم من العطف (قوله ولم يجب بنفس القتل مال) قيد به لأن من قتله مسلم خطأ أو عمدًا بالقتل
 أو غيره فليس بشهيد لوجوب الدية بقتله وكذا لو وجد مذبحًا ولم يعلم قاتله أو وجد في محلة مقتولا ولم يعلم قاتله
 لانه لا يرى قتل ظلمًا أو مظلومًا عمدًا أو خطأ بجر (قوله بل قصاص) انما لم يكن وجوب القصاص عوضًا مانعًا
 لأن القصاص للميت من وجهه وللوارث من وجهه وهو تنفي الصدر والمصلحة العامة وهو ما في شرعيته من حياة
 النفس فلم يكن عوضًا مطلقًا فلا تبطل الشهادة بالشك بجر (قوله حتى لو وجب الخ) مفهوم قوله بنفس القتل
 (قوله كالصلى) في القتل العمد (قوله ابنه) أو شخصًا آخر وادنه ابنه بجر (قوله لا تسقط الشهادة) لأن نفس القتل
 لم يوجب الدية بل يوجب القصاص وانما تسقط للصلى أو للشبهة (قوله فلا وارث) قال في القاموس وارث على
 الجهول حل من المعركة رئيسًا أي جريحًا وبه رمق أو حلي (قوله لو قتله باغ) مباشرة أو نسيبًا كقتل أهل الحرب
 لانه لما كان القتال مع البغاة وقطاع الطريق ما موراه الحق يقتل أهل الحرب فعمت الآية كما عمت هناك
 معراج وقال يعقوب باشا وأما قتل أهل البغي بعضهم بعضًا وكذا قطع الطريق فلا يعد أن يعد المقتول منهم
 شهيدًا نهر (قوله أو حربي) نسبة إلى الحرب وهو حقيقة عرفية في المشرق والاف البغاة وقطاع الطريق حريون
 أي أهل حرب (قوله ولو نسيبًا) عطف على محذوف تقديره هذا اذا كان القتل مباشرة ومثاله ما لو وطئت دابة من
 مسلمًا أو نصرًا دابة مسلم فرمته أو موه من السور أو أقرع عليه حائطًا أو ربه أو رافًا حرقة واسفينتهم ولو انفلتت
 دابة مشرك ليس عليها أحد فوطئت مسلمًا أو رعى مسلم إلى الكفار فأصاب مسلمًا أو نصرًا دابة مسلم من سواد
 الكفار أو نصر المسلمون منهم فألجزهم إلى خندق أو نار أو قهقهة أو جعلوا حولهم الشوك فقتل عليه مسلم فقتل
 بذلك لم يكن شهيدًا بجر (قوله فان مقتولهم) أي هؤلاء الثلاثة (قوله أو وجد جريحًا) الأولى ما قاله حافظ الدين
 في الكنز أو وجد في المعركة به أثر (قوله في معركتهم) قيد به لانه لو وجد في معسكر المسلمين قبل لقاء العدو وقيل
 لا يكون شهيدًا لانه ليس قبيل العدو ولهذا انجب فيه القسامة والدية بخلاف ما اذا كان بعد لقاءهم فانه قبيلهم
 ظاهرًا بجر (قوله كخروج الدم) وكذا لو كان به أثر كدم أو صدم حوى أو كسر عظم شبه ليلية أو أثر ضرب أو خنق
 أبو السعود عن البصر (قوله أو حلقه) لانه من قرحة في الباطن قال الكمال وفيه أنه لا يلزم من كونه سائلًا مرتقبًا
 من قرحة في الجوف أن يكون من جراحة حادثة وقوله صافيا قيد في قوله أو حلقه فقط كما بماذا كافي البصر حاجي
 (قوله لا من أنفه) لأن الدم يخرج من هذه المخارج من غير ضرب عادة فلا يدل على انه قبيل فان الانسان يتلى
 بالرعاف والجبان يبول دما أحيانا وصاحب الباسور يخرج الدم من دبره وقد يموت الجبان من غير ضرب
 فزعًا أبو السعود عن الزبلي (قوله أو حلقه بامدا) لانه سوداء أو صفراء احترقت (قوله ما لا يصلح للكفن) ان
 وجد غيره من جنس الكفن والادفن به أبو السعود عن الشربلية وينزع عنه الخلف والقلنسوة والسلاح بجر
 والاشبه أن لا ينزع عنه السر أو يلقه ستاني (قوله عن كفن السنة) هو الأصح وقيل معناه يزد ثوب جديد
 تكرر عاله فستاني (قوله ويصلى عليه) لصلاته صلى الله عليه وسلم على حزة وغيره يوم أحد وما قيل من أنهم أحياء
 والحق لا يصلى عليه في فروع بأنه حكم آخرى لا دينوى بدليل ثبوت أحكام الموقى لهم من قسمة تركاتهم وبينونة
 نسائهم إلى غير ذلك وما قيل انها اللاسنة ففاروهم مغفوراهم فتنقض بالتبني صلى الله عليه وسلم والصبي بجر عن
 الهداية (قوله بلا غسل) لما في السن أنه عليه الصلاة والسلام أمر بقتل أحد أن ينزع عنهم الحديد والجلود
 وأن يدفنوا بدمائهم وثيابهم (قوله وثيابه) ويكره نزع ثيابه وتجديد الكفن نهر (قوله لحديث زكواهم بكمومهم)
 غمامه فانه ما من جريح يصح في سبيل الله الا وهو يأتي يوم القيامة وأوداجه تشعب دما اللون لون الدم والريح
 ريح المسك هداية قال الكمال هو غريب لكن في الشربة لا يقرى أجابته صحبة في عدم غسل لشهيد والكلام
 جمع كالم الجروح وتشعب بابه قطع ونصر معناه فجرى والتزميل القف بالثوب (قوله ويغسل من وجد الخ) لأن

(قتل ظلمًا) بغير حق (بجوارحة) أي بما يوجب
 القصاص (ولم يجب بنفس القتل مال)
 بل قصاص حتى لو وجب المال بعرض
 أو قتل الاب ابنه لانه لا تسقط الشهادة
 (ولم يرت) فلا وارث غسل كما يجب (وكذا)
 (لو قتله باغ أو حربي) أو فاطم
 طريق ولو نسيبًا أو (بغير آلة جلدية) فان
 مقتولهم شهيد بأي آلة قتله لان الأصل فيه
 شهداء أحد ولم يكن كاهم قتل سلاح (أو
 وجد جريحًا ستاني معركتهم) المراد بالجرادة
 علامة القتل كخروج الدم من منه أو أدنه
 أو حلقه صافيا لا من أنفه أو أدنه أو أدنه
 أو حلقه بامدا (فينزع عنه ما لا يصلح للكفن
 ويزاد) ان ثمن ما عليه من كفن السنة
 (موتقة من) ان زاد (أجل أن) (بتم كفته)
 المسنون (ويصلى عليه بلا غسل ويدفن بدمه
 وثيابه) لحديث زكواهم بكمومهم (ويغسل
 من وجد قتيلا في مصر) أو قرية

عوض مالي والطهارة عن الحدث الاكبر وعدم الارتثا (قوله في الشهيد الكامل) وهو شهيد الدنيا والاخرة
 وشهادة الدنيا بدم الغسل الالتجاسة أصابته غير دمه كما في أبي السعود وشهادة الاخرة بنيل الثواب الموعود
 للشهداء أقاده في البحر (قوله والنفس) ظاهره سواء مات وقت الوضع أو بعده قبل انقضاء مدة النفاس (قوله
 ليلة الجمعة) وروى في بعض الاثر أنه يعذب ساعة ثم لا يعود أبدا ان كان مسلما ونظر فيه النارى في شرح الفقه
 الاكبر (قوله وصاحب ذات الجنب) من بهاء الاستسقاء وفي القهستانى عذبات الطلق والمراد بهما من مات
 قبل خروج أكثر الولد والاربعين الى النفاس (قوله وهو يطلب العلم) بأن كاله اشتغال به تأليه أو تدريس
 أو حضورا فيما يظهر ولو كل يوم درس أو ليس المراد الا انه مالك (قوله وقد عذبهم السبوطى) أى في التثبوت
 نحو الثلاثين فقال من مات بالبطن واختلف فيه هل المراد به الاستسقاء أو الاسهال قولان ولا مانع من الشمول
 أو الفرق أو الهمد أو بالجنب وهي قروح تحدث في داخل الجنب بوجع شديد لم تنفتح في الجنب أو بالجمع بالضم
 بمعنى المجموع كالأخرى بمعنى المذخور وكسر الكاء في الجلم والمعنى أنه مات من شئ يجمع فيها غيره منفصل عنها
 من حل أو بكارة وقد تنفتح الجلم أيضا على قوله قال صلى الله عليه وسلم أي ما أمر أم مات يجمع فهي شهيدة أو بالسل
 وهو ما يصيب الرئة وبأخذ البدن منه في النقصان والاصفرار أو في الغربة أو بالصرع أو بالحمى أو دون أهله
 أو ماله أو دمه أو مظلة أو بالعشق مع العناف والكنم وان كان سببه حراما أو بالشرق أو باقتراس السبع أو بحبس
 سلطان ظلما أو بالضرب أو متواريا أو لدغته هامة أو مات على طلب العلم الشرعى أو مؤذنا محتسبا أو تابرا صدوقا
 ومن سعى على أمر أنه وولده وما ملكت يمينه بقيم فيهم أمر الله تعالى وبطعمهم من حلال كان حقا على الله تعالى
 أن يجعله مع الشهداء في درجاتهم يوم القيامة والمات في البحر أى الذى حصل له غشيان والذي يمد به النى له
 أجر شهيد ومن مات صابرة على الفيرة لها أجر شهيد من قال كل يوم خسا وعشرين مرة اللهم باركلى في الموت
 وفيما بعد الموت ثم مات على فراشه أعطاه الله تعالى أجر شهيد من صلى الضحى وصام ثلاثة أيام من كل شهر ولم
 يترك الورسفر ولا حضرا كتب له أجر شهيد المتكسب بسقى عند فساد أتقى له أجر شهيد من قال في مرضه أربعين
 مرة لا اله الا انت سبحانك انى كنت من الطالبين مات أعطى أجر شهيد وان برئ برئ مغفورا له قال وحذفت
 أدلة ذلك طلبا للاختصار اه ملخصا

• (باب الصلاة في الكعبة) •

ختم بهذا الباب كتاب الصلاة ليكون الختم بصلاته متبركاً لها لا ومكانا وسجيت كعبة لا ارتفاعها أو لربيعها
 أولكونها منفردة وأمل ذلك من الاعلام الغالبة ولذا يعرف باللام قهستانى (قوله في الباب زيادة) وهي الصلاة
 عليها وحولها (قوله وهو حسن) والمعيب أن يترجم لشي ولا يذكركه (قوله يصح فرس) سواء كان أداء أم قضاء
 نهر (قوله ونشر) أى نقل كان نهر (قوله فيها) وذلك لأن الواجب استقبال شطرها لا استيعابها بزينتها والواجب
 استقبال جزء من الكعبة غير عين وانما يتعين الجزء قبله بالشرع في الصلاة والتوجه اليه ومتى صار قبله
 فاستدباره في الصلاة من غير ضرورة يكون مفسدا فلو صلى ركعة الى جهة وركعة الى جهة أخرى لا تصح صلاته
 لانه صار مستدبرا للجهة التي صارت قبله في حقه يققن من غير ضرورة بخلاف المتحرى فانه لا يتعين عنده
 بجهة ولم يطل ما أدى بالاجتهاد الاول لأن ماضى باجتهاد لا ينقض باجتهاد مثله أبو السعود عن الشافعى
 مختصرا (قوله وفوقها) أى على سطحها وهو منصوب بتقدير في جوى (قوله عندنا) وعند الشافعى اسم للبناء
 والبقعة جوى (قوله العرصة والهواء) فلو صلى على أبي قبيس جاز ولا بناء بين يديه بحر أو بين السماء والارض
 أو تحتها والعرصة بسكون الراء كل بقعة من الدور واسعة ليس فيها بناء حلى عن القاموس (قوله الى عنان
 السماء) بفتح العين المهملة نواحيها وبكسر هاء ما بدا لك منها اذا نظرتا قاموس (قوله للنهى) لانهم من السبع
 الذى نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهها الطرسوسى في قوله

نهى الرسول أحمد خير البشر • عن الصلاة في بناء تعتبر

معاطن الجبال ثم المقبرة • منبلة طريقة هم ومجزرة

وفوق بيت الله والحمام • والحدقة على القمام

اه من شرح الملتقى (قوله وترك التعظيم) من عطف العلة (قوله وان اختلفت وجوههم) صادق بجهل وجهه

في الشهيد الكامل والا فالمرت شهيد الاخرة
 وكذا الجنب ونحوه ومن قصد العدو فأصاب
 نفسه والغريق والحريق والغريب والمهدو
 عليه والمبطون والمطعون والجنب ومن مات
 في البحر ومن مات في العلم وقد عذبهم السبوطى فهو
 الثلاثين والله تعالى أعلم
 • (باب الصلاة في الكعبة) •
 في الباب زيادة على الترجمة وهو حسن (يصح
 فرض ونقل فيها وفوقها) ولو بلا سترة لأن
 القبلة عندنا هي العرصة والهواء الى عنان
 السماء (وان ذكره الثاني) للنهي وترك التعظيم
 (منفردا أو بجماعة وان) وصلى (اختلفت
 وجوههم)

بشرط أن يعقل القبض (بأن لا يرى به ولا يحد عنه وهو قيد في الدفع والكسوة كافي الحاي وحكم المجنون المطبق معلوم من حكم النبي الذي لا يعقل اه بحر (قوله الا اذا حكم الخ) أي لا يجوز لانه استثناء من الاثبات وهذه مسألة مغايرة لما تقدم لان هذا في الاقارب وما تقدم أمم وعما عدا رباط الكلام بعضه بعض ضمير الجمع في قوله بنفقتهم وقوله فيها في البصر وعبارته وأشار الى أن الدفع الى كل قريب ليس بأصيل ولا فرع جائز وهو قيد بما في الولا الجية رجل يعول أخوته أو أخاه أو عمه فأراد أن يعطيه الزكاة فإن لم يفرض القاضي عليه النفقة جاز لان القليل بصفة القرية يتحقق من كل وجه وان فرض عليه النفقة لم يمتنع ان لم يحتسب من نفقتهم جاز وان كان يحتسب لا يجوز لان هذا أداء الواجب عن واجب آخر وكان على الشارح أن يقول الا اذا لم يحتسب عليهم كما علم على البصر أقاده الحلبي (قوله جز مال) المال ما يقول أو يدخر لل حاجة وهو خاص بالاعيان اه ولذا أخرج الشارح به المنفعة (قوله ناويا) أنه عن الزكاة بحر (قوله لا يجوز) لان المنفعة ليست بعين متقومة بحر (قوله عنه) أي الجزء لا المال بدليل قول الشارح وهو ربع عشر اه حلبي (قوله وهو ربع عشر نصاب) أي أو ما يقوم مقامه من صدقات السرايم كما أشار اليه في البصر (قوله خرج النافلة) لعدم التعيين فيها اه حلبي (قوله والفقرة) فانه وان كانت معينة الا أنهم لم تكن ربع عشر فالمراد تعيين خاص (قوله من مسلم) متعلق بتلك اه حلبي (قوله غير هاشمي) احتراز لجميع ما ذكر عن الكافر والفقير والهاشمي ومولاه والمراد عند العلم بحالهم كما سيأتي في المصرف اه حلبي (قوله وهذا) أي قول المصنف تعليق جز مال عينه الشارع (قوله مع قطع) متعلق بتلك وقوله من كل وجه متعلق بقطع (قوله لاصلة) وان علا وفرعه وان سفل وأحد الزوجين للآخر وعبد ومكاتبه لانه يدفع الى هؤلاء لم تقطع المنفعة من كل وجه أبو السعود (قوله لله) متعلق بتلك (قوله لا شترط النية) وهي شرط بالاجماع في مقاصد العبادات كلها بحر (قوله وشرط اقتراضها) هو أولى من التعبير بالوجوب لانها فريضة محكمة قطعية أجمع العلماء على تكفير جاحدها مخ (قوله عقل) اعلم أنه لا خلاف أنه في الجنون الاصل يعتبر ابتداء الحول من وقت افاقته كوقت البلوغ أما المعارض فان استوعب كل الحول فكذلك في ظاهر الرواية وهو قول محمد ودواية عن الثاني وان لم يستوعب انما في الشرية لانه لا زكاة على الجنون اذا جرت السنة كلها فان أفاق بعض الحول اختلفوا والصحيح عند الامام اشتراط الافاقة أول السنة لانه قد افاق الحول وآخرها بخاطب بالاداء وعن أبي يوسف تعتبر الافاقة في أكثر الحول وعند محمد في جز من السنة اه وفي البصر عن المجتبى المسمى عليه كالصحيح (قوله وبلوغ) قال في البصر وخرج المجنون والصبي فلا زكاة في مالهما كما لا صلاة عليهما للمعديت المعروف رفع القلم عن ثلاث وأما ايجاب النفقات والغرامات في مالهما فلا تنها من حقوق العباد لعدم التوقف على النية وأما ايجاب العشر والخراج وصدقة الفطر فلا تنها ليست عبادة محضة اه (قوله واسلام) خرج الكافر لعدم خطابه بالفرع سواء كان أصليا أو مريتا فلو أسلم المرتد لا يخاطب بشئ من العبادات أيام ردة ثم الاسلام كما هو شرط للوجوب شرط لبقاء الزكاة عندنا حتى لو ارتد بعد وجوبها سقطت كافي الموت بحر (قوله وحريه) احتراز بها عن العبد والمذبر وأم الولد والمكاتب والمستسعى لعدم الملك أصلا فباعتد المكاتب والمستسعى ولعدم قيامه فيهما بحر (قوله والعلم به) أي بالاقتراض اه حلبي (قوله عالم يذكره المصنف لانه شرط اكل عبادة وقد يقال انه ذكر الشروط العامة هنا كالاسلام والتكليف فينبغي ذكره أيضا بحر (قوله ملك نصاب) مثل الميم فاستثنى من اضافة الصفة الى الموصوف أي نصاب مملوك أو من اضافة المصدر الى مفعوله أي وملكه نصابا وفي الحوى المال هو السبب وملك النصاب هو الشرط (قوله نصاب) سيأتي بيانه في زكاة المال وفي القهستاني النصاب لغة الاصل وفي الشريعة ما لا يجب فبما دونه زكاة (قوله حولي) هذا مخصوص بما عدا زكاة الزرع والثمار أبو السعود عن الحوى (قوله نسبة للحول) أي القمري وقيل الشمسي حلبي عن القهستاني (قوله لمولاه) عليه) ونحو حول لان الاحوال تقول فيه وانما اشتراط حولان الحول لان النماء شرط وهو باطن فأدير الحكم على زمن يتحقق فيه النمو وهو الحول لاشتماله على الفصول الاربعة التي لها تأثير في زيادة النقود بالبيع والشراء وزيادة الاثام بالدر والتسل وزيادة القيمة في عروض التجارة باعتبار تفاوت الرغبات في كل فصل أبو السعود عن الحوى بزيادة (قوله تام) بالتاء المثناة من فوق من التام قال القهستاني بأن يكون في يده أو يد أمينه

بشرط أن يعقل القبض الا اذا حكم عليه بنفقتهم (جز مال) خرج المنفعة فلو سكن فقير اذ ادره سنة ناويا لا يجوز (عنه الشارع) وهو ربع عشر نصاب حولي ولو معقروا (غيره) والفقرة (من مسلم فقير) ولو معقروا (غيره) هاشمي ولا مولاه (أي معقروا) وهذا من قول الكفر غلبت المال أي الموهود انما من كل وجه (قوله لا يجوز) لا صلة وفرعه (قوله تعالى) لان لا شترط النية (قوله والعلم به) ولو حكم ككونه في واسلام وحريه (أي سبب اقتراضها) (قوله دارنا) (وسببها) أي سبب اقتراضها (قوله نصاب حولي) نسبة للحول لمولاه عليه (تام) بالرفع صفة ملك

كالضارب أو يد غيرهما كالمستقرض المذموم كافي النظم (قوله خرج المكاتب) لأنه وإن ثبت له الملك إلا أنه ليس
 بتمام لوجود الثماني ولأن المال الذي يده دائر بينه وبين المولى أن أدى مال العبد تامة سلمه وإن عجز سلم للمولى
 فكما لا يجب على المولى فيه شيء فكذلك لا يجب على المكاتب أبو السعود عن الشر بلالية وتطير ذلك لو أقر رجل
 لرجل بدين ألف درهم ودفع ألف إليه ثم تصاد فابعد الحول أنه لم يكن عليه دين لأزكاة على واحد منهما وكذا
 لو وهب رجل لرجل ألفا ودفع ألفا إليه ثم رجع في الهبة بعد الحول بقضاء أو بغير قضاء واستردا لألف لازكاة
 على واحد منهما (قوله أقول أنه يخرج الخ) كما أخرجه به صاحب البحر والنهر فلا حاجة إلى ذكر التمام (قوله على أن
 المطلق) زيادة ترق في الاستغناء عن قيد التمام يعني أن المصنف أطلق في الملك فيصرف للكامل ولذا قال في البحر
 أطلق في الملك فانصرف للكامل ويستند فيخرج ملك المكاتب بقوله ملك أيضا لأنه ليس ملكه كاملا وخرج
 به المشتري قبل قبضه فلا يجب على مشتريه للتجارة زكاة وكذلك لا يجب على المولى في عبده المعد للتجارة
 إذا أتى لعدم اليد والمال المنصوب والمجود إذا عاد إلى صاحبه والرهن إذا كان في يد المرتهن لعدم ملك اليد
 أما كسب المأذون المديون بحسب فلا زكاة فيه على أحد بالاتفاق والافسكس به لمولاه عليه زكاة إذا تم الحول
 وأخذ من يد العبد اه وأفاذا حلبي أن قوله على أن المطلق الخ متعلق بخروج يعني أن خروج المكاتب بقيد الحرية
 بناء على أن المطلق وهو الحرية ينصرف للكامل وهو الحرية رقبة ويد المكاتب حر يد فقط (قوله ودخل)
 أي في النصاب واجب الزكاة (قوله بسبب خييت) هو هذا الخلط (قوله خلطه) قيد في تحقق الملكية ولا بد أن
 يكون بحيث يصير تميزه أما إذا لم يخلطه أصلا أو خلطه خلطا لا يصير تميزه فلا زكاة في المنصوب وفي القهستان
 والمتبادر أن يكون النصاب مالا لا فلو كان حراما فإن كان له خصم حاضر فواجب الرد والافواجب التصديق
 إلى الفقير ولا يحل منه شيء كافي التفت ومثله في المنية فلا زكاة في المنصوب والمملوك شرافا سدا اه قال في البحر
 وهذا عند الإمام أما عندهما فخلط ليس استملا كالأشياء بملك وقوله أرفق بالناس إذ قلما يجتمع مال عن
 غصب (قوله إذا كان له غيره) أو أبرأ عنه أصحاب الأموال كافي المبتنى (قوله منفصل عنه) نقل أبو السعود عن
 الشر بلالي أنه متى فضل عن المال المنصوب قدر نصاب سواء كان مخلوطا أم لا تجب الزكاة اه وحينئذ فلا انفصال
 ليس قيدا إلا أنه ذكره لفائدة أن جميع المنصوب حينئذ يزكي (قوله يوفي دينه) أي كله أو بعضه فيزكي ما زاد
 والمراد بالدين ما ترتب في ذمته من مثل المنصوب (قوله عن دين) ولو حادثا في الحول قال في المحيط وأما الدين
 المعارض في خلال الحول فإنه يمنع وجوب الزكاة بمنزلة هلاكه عند محمد فلو أبرأه صاحبه منه يستأنف حولا
 جديدا وأما الحادث بعد الحول فلا يسقط الزكاة اتفاقا وعلى هذا من ضمن ذلك كافي بيع فاستحق المبيع بعد الحول
 لم تسقط الزكاة لأن الدين إنما وجب عليه بعد الاستحقاق بمرور هذا لم يطلان ما في القهستان من جعل
 الدين الحادث بعد الحول يمنع وجوب الزكاة (قوله لمطالب) أي بالجبر والميل وقوله من جهة العباد
 أي طلبا واقما من جهة عبده وأما الإمام في الأموال الظاهرة أي السوائم أو الملائك في الأموال الباطنة أي
 العروض والمخبرين أو الدائن في دين العباد اه قهستان وفي أبي السعود أن الإمام كان يأخذ الزكوات إلى زمن
 عثمان فقوضها إلى أربابها في الأموال الباطنة قطع الطمع الظلمة فكان ذلك توكيلا منه لأربابها دور وذلك
 لا يسقط طلب الإمام لأن ظاهر قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة الخ يوجب أن خذ الزكاة مطلقا لا لإمام
 اه (قوله كن كاة) مثاله لو كان له نصاب حال عليه حولا ولم يزك فيهما لازكاة عليه في الحول الثاني ولو كان له
 خمس وعشرون من الأبل لم يزكها حواين كان عليه في الحول الأول بنت مخاض وللحول الثاني أربع شياه
 ولو كان له نصاب حال عليه الحول فلم يزك ثم استهلكه ثم استفاد غيره وحال على النصاب المستفاد الحول
 لازكاة فيه لا اشتغال خمسة منه بدين المستهلك بخلاف ما لو كان الأول هالكا فإنه يجب في المستفاد لسقوط زكاة
 الأول بالهلاك وبخلاف ما لو استهلكه قبل الحول حيث لا يجب شيء (قائدة) باع نصاب السائمة قبل الحول يوم
 بسائمة منها أو من جنس آخر أو بدواهم يريده القرار من الصدقة أو لا يريد لا تجب عليه الزكاة في البذل
 إلا بحول جديد أو أن يكون له ما يضمنه في صورة الدراهم (قوله وخارج) أي فدينه يمنع الزكاة لأنه بطالب به
 العباد لكونه حق المقابلة وكذا إذا صار العشر ديني في الذمة بأن ألتف الطعام العشري صاحبه وصار العشر
 ديني في ذمته منتصا للنصاب فأما وجوب العشر فلا يمنع لأنه متعلق بالطعام وهو ليس من مال التجارة بغير

خرج المكاتب أقول أنه يخرج باشتراط الحرية
 على أن المطلق ينصرف للكامل ودخل
 حامله بسبب خييت كمنصوب بخلطه إذا كان
 له غيره منفصل عنه يوفي دينه (فأخرج عن دين
 له مطالب من جهة العباد) سواء كان لله زكاة
 وخارج أول العبد

(قوله ولو كفالة) مبالغة في دين العبد قال في المحيط لو استقرض ألفا فكفل عنه عشرة وكل ألف في بيته وحال
الحول فلا زكاة على واحد منهم لشغلهم بدين الكفالة لأن له أن يأخذ من أي شيء بغيره قال الشرنبلالي وهذا الفرع
ظاهر على القول بأن الكفالة ضم ذمة إلى ذمة في الدين أما على الصحيح من أنها في المطالبة فقط ففيه تأمل اه
أبو السعود (قوله الموجل) وقيل المهر الموجل لا يمنع لأنه غير مطالب به عادة بخلاف الموجل وقيل إن كان الزوج
عزم على الاداء منع والا فلا لأنه لا يعتد بنا بغير عن غاية البيان وفي القهستاني والصحيح أن الموجل غير مانع
كافي الجواهر وقوله للفراق متعلق بالموجل وسواء كان الفراق بطلاق أو موت كافي البحر (قوله أو نفقة) بالنصب
عطف على كفالة بتقدير مضاف فيهما أي دين كفالة ودين نفقة وقيل نفقة لأنه إذا لم تلزمه لا تكون ديناً
لأنه لا مطالب لها من جهة العباد (قوله بقضاء أو رضا) سواء كانت هذه النفقة للزوجة فتجب مطلقاً بالقضاء
أو الرضا الواقع قبل مضي المدة ولو طالت المدة أم كانت للأقارب بشرط قصر المدة أما إذا طالت فقط نفقتهم
ولو مقضية أو متراضى عليها كافي باب النفقة وفي النهر والفراق بين القصيرة والطويلة الشهر ومادونه فادونه قصر
والرضا الواقع بعد مضي المدة لا يلزم الزوج شيئاً كما أفاده صاحب المنع في النفقات والرضا بقصر وبعده (قوله
بخلاف دين نذر) أطلقه فم المطلق والتقييد (قوله وكفارة) أي بأنواعها حلبي وكذا لا يمنع دين صدقة الفطر
وهدي المتعة والاضحية بغير (قوله لعدم المطالب) أي من العباد اه حلبي أي وإن كان مطالب به يوم القيامة
(قوله ولا يمنع الدين الخ) هذه المسئلة ليست من هذا الباب بل استطردها الشارح اه حلبي (قوله وجوب
عشر وخراج) لتعلقهما بالخارج (قوله وكفارة) لتعلقها بالذمة فلا يمنعها الدين فتجب عليه الكفارة
مع وجوب الدين عليه ولو كان فقيراً ونظر إلى المسيرة (قوله وعن حاجته) متعلق بخارج الأول الذي هو صفة
لنصاب أي يشترط في النصاب ذهباً أو فضة لوجوب الزكاة فيه أن لا يحتاج إلى إضاقة في الحاجة الأصلية وسأقي
بيانها وهو في يد أنه إن كان معه دراهم أمسكها للنفقة لازكاً فيها ولو حال عليها الحول قال في البحر ويخالفه
ما في معراج الدراية والبدائع أن الزكاة تجب في النقد كيف أمسكها للنفقة اه ثم لا يخفى أن الدين داخل
تحت الحاجة الأصلية لأنه لما كان فيه تفصيل خصه بالذمة كقهستاني (قوله لأن المشغول بها كالمعدوم) نظيره
المأستحق للمعاش كالمعدوم يباح معه التيمم بغير (قوله وفسره) أي ما ذكر من الحاجة الأصلية والأولى
وفسرها وبه عبر صاحب البحر (قوله كتابه) المحتاج إليها دفع الحر أو البرد أو كالفنقة ودور السكنى وآلات الحرب
والحرفة وأثاث المنزل ودواب الركوب وكسب العلم لأهلها ما لغير أهلها فليست من الخواتم الأصلية وإن كانت
الزكاة لا تجب على صاحبها بدوئية التجارة أفاده في البحر والنهر وقال الحلبي قد علمت أن مراده أن يكون
النصاب خارجاً عن الصرف في هذه الأشياء أما وجود هذه الأشياء من دور السكنى وغيرها فلا تجب فيها
الزكاة ولو زادت عن الحاجة الأصلية ما لم ينوبها التجارة اه (قوله أو تقدير كدبته) فإنه إن لم يدفعه لا يهلك
بجمله قال ولكنه يتفكر فيه لئلا يذلل به نهاراً ولا يعطى قرضاً وما ل هذا إلى الهلاك الحقيقي (قوله فام) الفناء
في اللغة بالذيادة والقصر مع الهمز خطأ يقال غنى الماء بنى غمماً أو يغمر غمماً أو غمماً الله كذا في المغرب بغير (قوله
ولو تقدير) هو بتمكن من الزيادة بكون المال في يده أو يد نائبه وهو قسمان خلق وفعل فخلق الذهب والفضة
لأنها تصلح للاقتناع بأعيانها أي في دفع الخواتم فلا حاجة إلى الأعداد من العبد للتجارة بالنسيئة لتعينها لها
بأصل الخلقة فتجب الزكاة فيها من نوى التجارة أو لم ينو أصلاً أو نوى النفقة والفعل فيما سوى الذهب والفضة
وإنما يكون الأعداد للتجارة فيه بالنسيئة إذا كانت عروضاً أو نسيئة الاسامة إن كانت سائمة بغير (قوله فلا زكاة على
مكاتب) ولا على سيده فلو قال فلا زكاة في كسب مكاتب لكان أولى (قوله لعدم الملك التام) في حق السيد
لعدم اليد وفي حق المكاتب لعدم ملك الرقبة فإذا تحقق المال للمولى بالتجبر والمكاتب بأداء بدل الكتابة
لا يركب من السنين الماضية بل يستأنف حولاً جديداً اه حلي (قوله ولا في كسب مأذون) أي لا عليه ولا على
سيده مادام في يد المأذون ولم يكن مستقر قابضه فإن أخذ السيد ولم يكن مستقر فزكاة له ما مضى من السنين
إن وجبت فيه وإن كان مستقر فأكله أو بعضه ولم يبق قدر نصاب فلا زكاة لعدم وجوبها وإن كان على الشارح أن يزد
قبل قبضه أي قبض السيد الكسب لما علم اه حلي بزيادة (قوله ولا في مرهون) أي لا على المرتهن لعدم طلبه
الرقبة ولا على الراهن لعدم اليد وإذا استرد الراهن لا يركب من السنين الماضية وهو معنى قول الشارح بعد قبضه

ولو كفالة أو موجلا ولو صدق زوجته
الموجل للفراق أو نفقة لزمته بقضاء أو رضا
بخلاف دين نذر وكفارة وجب لعدم المطالب
ولا يستلزم وجوب عشر وخراج وكفارة
(و) فارجح (عن حاجته الأصلية) لأن المشغول
بها كالمعدوم وفسره ابن النجاشي يدفع عنه
الهلاك تحقيقاً كتابه أو تقدير كدبته (فام
ولو تقدير) بالقدرة على الاستثناء ولو بنائبه
ثم قرع على سببه بقوله (فلا زكاة على مكاتب)
لعدم الملك التام ولا في كسب مأذون (ولا في
مرهون) بعد قبضه ولا في اشتراء لتجارة

وبدل عليه قول البصر ومن موانع الوجوب الزهني اه حلي وظاهره لو كان الزهني أزيد من الدين (قوله قبل قبضه) وأما بعد قبضه فيجب زكاة قيمته كالمدين القوي بهر ثم إن قوله فلا زكاة على مكاتب محترز قوله تام وقدر اشكال الشارح فيه بأنه خارج بالحزبية وقوله ومديون للعبد محترز قوله فارغ عن الدين الخ وقوله ولا في ثياب البدن الخ محترز قوله وعن حاجته الأصلية وقوله ومال مفقود محترز قوله تام تأمل (قوله للعبد) الأولى ومديون بدين يطالب العبد به فإن دين الزكاة والخراج يمنع وهو قه تعالى لأنه مطالب من جهة العباد كما مر وما ذكره الشارح فاصبر على ما إذا كان الدين والمطالبة جميعا للعبد (قوله وعروض الدين) أي المستغرق في أثناء الحول ومثله المنقص للنصاب ولم يتم آخر الحول وأما الحادث بعد الحول فلا يعتبر انقضا (قوله كالهلاك عند محمد) فيمنع وجوب الزكاة وقال أبو يوسف لا يمنع كتنقص النصاب (قوله ووجهه في البصر) قال في البصر وتقديم قول محمد بن جرير بترجيحه وهو كذلك كما لا يخفى وقاعدة الخلاف تظهر فيما إذا أبراء فعند محمد يستأنف حولاً جديداً لا عند أبي يوسف محيطاً اه حلي (قوله ولو له نسب) كان يكون عنده دراهم ودنانير وعروض التجارة وسواهم اه حلي (قوله صرف الدين لا يسرها قضاء) فيصرف إلى الدراهم والدنانير ثم إلى عروض التجارة ثم إلى السواهم حلي عن البصر (قوله ولو أجناساً) بأن كانت عنده سواهم أجناساً بأن كان عنده ابل وبقرة وغنم أو نوعان منها انتهى حلي (قوله صرف لأهلها زكاة) فيصرف إلى الأشياء (قوله خبر) إن كان كل منهما مائتي فان وفي أحدهما دون الآخر تعين صرفه إلى الذي بقي (قوله المحتاج إليها) ليس قيداً فإن زكاة فيها لا زكاة فيه إلا إذا نوى فيه التجارة عند الشراء أو أنجز بالفعل أما المال المحتاج إليه لتعويضة فلي مافي ابن مالك لا زكاة فيه وتجب على مافي الميراث قال الحلبي والحلي مافي ابن مالك لأنه مستحق الصرف إلى حوائجه (قوله وأما المثل) أي أمتعة البيت من نحو أبسطه وأكسبه كذا في الجلالين (قوله ونحوها) بكوائيت وخانات يستغلها (قوله وإن لم تكن لأهلها) هو الذي عنده بما فيها دراية أو يريد تحصيله على الظاهر والظاهر أنه لو كان أهلاً للبعض وغير أهل للبعض أنه لا يجوز له أخذ الزكاة إذا كان ما عنده مما هو غير أهل له يبلغ نصاباً (قوله إذا لم تنو التجارة) بالشرط الآتي في نية التجارة وظاهره أن نية التجارة تفصل وإن كان محتاجاً إليها (قوله إلا أن تكون غير ماله الخ) ككتب الطب والنحو والنجوم فإنها معتبرة في المنع مطلقاً أبو السعود عن الشريعة لامية وجعل الكمال المحصف وعلم الكلام القبر الخلو طابا لآراءه والتصور وأصول الفقه ملحقات بالفقه ووجهه ظاهر قاله الحلبي لأن المحصف أولى من التفسير وعلم الكلام تنوق عليه العقيدة فهو أولى من الفقه والنحو آلة ملازمة لفهم هذه لكن يخالفه في النصوص ما ذكره الشريعة لآلي فإن كان محتاجاً للشرعية لآلي فصحت الكمال فيه أقوى (قوله أو تزيد على نسختين منها) هو المختار بأن يكون عنده ثلاث وهذا ضعيف بل المختار في المنع ما زاد على نسخة واحدة على المختار كما قاله في التمر وعبارته وإنما يفترق الحال بين الأهل وغيره أن الأهل إذا كانوا محتاجين لها للتدريس ونحوه لا يخرجون بها عن الفقراء وسأوت نصاباً فلهم أن يأخذوا الزكاة إلا أن يفضل من حاجتهم نسخ مساوي نصاباً كأن يكون عنده من كل صنف نسختان وقيل بل ثلاث والمختار الأول بخلاف غير الأهل فإنهم يحرمون بها أخذ الزكاة إذا حرمان يتعلق بمالك قدر نصاب غير محتاج إليه وإن لم يكن ناصباً وإنما التمسك بوجوب عليه الزكاة اه (قوله وكذلك آلات المحترفين) أي لا تجب فيه الزكاة إلا إذا نوى بها التجارة والمراد ما لا يستهلك عنه كالقدوم وهو بالتصنيف على مافي المختار وبستهلك لكن لا تبقى عنه كصايون وحرض لغسال حال عليه الحول ويساوي نصاباً لأن المأخوذ فيه ليس بمقابل العين أبو السعود (قوله إلا ما بقي عنه) كالصفر والزعفران لصباغ والدهن والعص لا باغ فإنها تجب فيه إن تساوى نصاباً لأن المأخوذ فيه بمقابل العين فكان ذلك بمنزلة عروض التجارة وأما الجمل الخيل والحمير المستعارة للتجارة ومقاودها وجلالها إن كان من غرض المشتري بيعها فافهمها الزكاة وإن كانت لحفظ الدواب فلا زكاة فيها فتح والجواز إذا اشتراها لاجرة لا للتجارة لا زكاة فيها وإن بلغت قيمتها نصاباً وسال عليها الحول اه والجواز هي السكاك جمع سكية بمعنى مسكوب مافيهما وقول العامة زكاة مكاتب تحريف سهل قرب مخبري السين والزاي (تنبيه) زكاة المال في مكان المالك وزكاة الفطر في مكان المملوك كذا في المختار وبأني تمامه (قوله الفقه لا يكون غنياً الخ) فيصل له أخذ الصدقة وإن كان قيمتها مائتي درهم كافي للمعاش وكذا لو كان له من كل كتاب نختان في المصحح قال نصيرهم هذه الكتب لعلكم لا تنجدون استلذا غيرها

قبل قبضه (ومديون للعبد بقدر دينه) فيترك
أولاً أن يبلغ نصاباً وعروض الدين كالهلاك
عند محمد ووجهه في البصر ولو له نسب صرف
الدين لا يسرها قضاء ولو أجناساً صرف
لأهلها زكاة فإن استويا كاربعة شاة ونحو
أهل خبر (ولا في ثياب البدن) المحتاج إليها الدفع
الخروج والبردين ملك (وأما المثل) أي أمتعة البيت من نحو
السكنى ونحوها) وكذا الكتب وان كان
لأهلها إذا لم تنو التجارة غير أن الأهل له أخذ
الزكاة وإن سأوت نصاباً إلا أن تكون غير ماله
وحدث وتفسير أو تزيد على نسختين منها هو
المختار وكذلك آلات المحترفين إلا ما بقي عنه
كالعص لا ينع الجمل نفسه الزكاة بخلاف ما لا
يبقى كصايون يساوي نصاباً وإن حال الحول
وفي الأشياء الفقه لا يكون غنياً

محقق وهذا يصلح مقيداً لقول المختار (قوله يكتبه المحتاج إليها) فسر الحاجة في تخصيص التكبير بقوله ما يحتاج إليه لحفظ ودراسة وتصحيح من فقه وحديث وآداب لانها كتب ليس اه والمراد المحتاج اليها في دينه فلا يشافي ما تقدم من أنه يكون غنياً فهو كتب الطب والنجوم قصرم عليه الزكاة (قوله الا في دين العباد) قال في الوجانية وشرحها

ويجيب ذوالكتب الصحاح المحرر * على الدين اذ بالكتب ما هو

مسئلة البيت من القنية وعبارتها فيه لحقه دين وله كتب عاق بعضها على استاذة وأصلح بعضها بنفسه فهو موسر في حق قضاء الدين حتى لحقه الحسب وان كان فقيراً في حق الصدقة وجوب الزكاة اه (قوله ولا في مال مفقود) لانه ضمار (قوله استخرج) الاولى وجده لعمومه (قوله بعدها) أي بعد سنين (قوله فلوله يذبحه قصب المامضى) يذبح أن يجري هنا ما يأتي معصماً عن محمد من أنه لا زكاته لان البيعة قد لا تقبل فيه اه حلي والظاهر في القول لوجوب أن يكتمه ~~كم الدين القوي~~ (قوله فلا تجب) لعدم تحقق الاسامة منه (قوله ومدفون بيرية) لانها غير حرز لعدم امكان الوصول اليه اه فلو صار في يده بعد ذلك فلا بد من حول جديد لعدم الشرط وهو التو جبر (قوله وكذا الوديعة عند غير معارفه) اذ انسيانها ثم تذكرها بعد حول فأكثر لا تجب زكاتها وان كانت عنده عارفة وجبت الزكاة تقر بطلانها في غير محل جبر (قوله بخلاف المدفون في حرز) سواء كان داره أم دار غيره بجر لا يمكن التوصل اليه بالمفرد ومتنى (قوله واختلف في المدفون في كرم) وجه من قال بالوجوب أن يخرج جميع الارض يمكن فلا يتعد الوصول اليه ووجه من قال بدمه أن في فريجه عسرا وسراجا وهو موضوع حتى لو كان دار عظيمة فالمدفون فيها يكون ضمرا اه مجمع الانهر (قوله ولا يئنه عليه) بل ولو كان عليه يئنه على الصحيح كما يأتي (قوله ثم صارت له) أي البيعة (قوله بما اذا سلطه عليه عند القاضي) اعلم أنه اذا كان الصحيح عدم وجوب الزكاة مع وجود البيعة قبل الاولى أن لا تجب اذ لم يكن له يئنه سواء سلطه القاضي أم لا أبو السعود ملخصا (قوله وما أخذته مصادرة) المصادرة أن يأمره بأن يأتي بالمال والغصب أخذ المال مباشرة على وجه القهر فلا تتكرر هذه مع قوله ومقصوب لا يئنه عليه أقاده الحلي (قوله لعدم التو) على لقوله ولا في مال مفقود الخ (قوله لازكاة في مال الضمار) مأخوذ من قوله سم يعرض ضمرا اذا كان لا يتوقع به زاله أو من الاضمار وهو الاخفاء والتغيب اه منح ومنه أضر في قلبه شيأ بجر (قوله وهو لا يمكن الاتقاع به) أي مال غيره قدور الاتقاع به (قوله على مقر ملي) فعمل بمعنى الفاعل هو الفاعل وانما وجبت لا يمكن الوصول اليه ابتداء أو بواسطة التصميل أي في العسر بجر موصفا (قوله أو مفلس) بفتح اللام المشددة اه حلي وهو من نودي عليه بين الناس بأنه مفلس ووجوبها عند الامام لان التظليس عنده غير صحيح فكان وجوده كعدمه لان المال غادر رائج فلا يكون كله مالاً مجمع الانهر وقال في العسر والحكم به انما يصح عندهما لا عنده غير أن أبا يوسف وان قال بعهدة الحكم به قال بوجوب الزكاة هنا رعاية لجانب الفقراء (قوله وهو الصحيح) صححه في التفتة والخاتمة (قوله لان البيعة الخ) ولان القاضي قد لا يعمل وقد لا يظفر بالخصومة بين يديه لمسانع فيكون في حكم الهالك بجر (قوله سيجي) أي في كتاب القضاء (قوله عدم القضاء بعلم القاضي) أي عدم صحة قضاء القاضي اعتمادا على علمه فلو علم بالجمود وقضى به لا يجب أن يزكي المامضى (قوله وسنفل الدين) الى قوى ووسطا وضعيف (قوله ويب لزوم أدائها) هذا هو السبب الحقيقي وما تقدم من قوله وميبه ملك نصاب الخ هو السبب الظاهري كذا والظاهر (قوله توجه الخطاب) أي الخطاب التوجه الى المكاتبين بالامر بالاداء (قوله آتوا الزكاة) يصح ارادة الجزء من المال أي أعطوا هذا القدر لمحققه ويصح أن يراد بالزكاة الايتاء والمعنى أوجدوا الايتاء كاتبعوا الملة (قوله وشرطه الخ) ما تقدم في المصنف في قوله وشرط اقتراضها على الخ شروط في رب المال وما هنا شرط في نفس المال المزكي (قوله حولان الحول) ويشترط تمام النصاب في طرفي الحول ولا يشترط الحول في زكاة الزروع والثمار (قوله وهو في ملكه) أي التام فخرج الضمار (قوله كادراهم) أدخلت الكاف الحلي والتبر كما يأتي (قوله بأصل الخاتمة) أي أن الله تعالى خلقها ما اثمانا (قوله ولوللنفقة) هذا هو النقيض ما في معراج الدراية والبدائع ويخالف حلي ابن مفلح كما ترحلي (قوله بقيدها) أي الباعثة المفهومة من الصوم وهو الاكتفاء بالرى في أكثر العام

بكتبه المحتاج إليها الا في دين العباد قباخ له (ولا في مال مفقود) وجد بعد سنين (وساقط في جبر) استخرجه بعدها (ومقصوب لا يئنه عليه) فلوله يذبحه قصب المامضى الا في غصب السائمة فلا تجب وان كان القاصب مقرا كما في الخاتمة (ومدفون بيرية) مكانه ثم تذكره وكذا الوديعة عند غير معارفه بخلاف المدفون في حرز واختلف في المدفون في كرم وأرض مملوكة (ودين) كان (بجده الادبون سنب) ولا يئنه عليه (ثم) صارت له بأن (أقتر بعدها عند قوم) وقيد في مصرف الخاتمة بما اذا سلطه عليه عند القاضي أتا قبله قصب (قوله لا يئنه عليه) أي ظمرا (ثم) وصل (بجده سنين) لعدم التو والاصل فيه حديث لازكاة في مال غيره بار وهو لا يمكن الاتقاع به مع قيام الملك (ولو كان الدين على مقر ملي) أي مقر (معسر أو مفلس) أي محكوم بافلاسه (أو) على (باجد عليه يئنه) وعن محمد لازكاة وهو الصحيح ذكره ابن ملك وغيره لان البيعة قد لا تقبل (أو علم به فاض) سيجي أن الفتي به عدم القضاء بعلم القاضي (وسنفل (فوصل الى ملكه لزوم زكاة مامضى) وسنفل الدين في زكاة المال (وسبب لزوم أدائها توجه الخطاب) يعني قوله تعالى آتوا الزكاة (وشرطه) أي بشرط اقتراض أدائها (حولان الحول) وهو في ملكه (ونعمية المال كادراهم والادناير) تعين ما للتجارة بأصل الخاتمة قلزم الزكاة كقبضها أمسكها ما ولوللنفقة (أو الصوم) بقيدها الا في

لقصده المذلول والتسلح حلي فلا بد فيها من نية الاسامة لذلك لانها كانت تصلح للذوق والتسلح يصلح للعمل والرمح كواب
ولا تعتبر هذه النية ما لم تصل بفعل الاسامة (قوله ولا بد من مقارنتها العقد التجارية) بأن ينوي عند العقد
أن يكون المملوك له لتجارة سواء كان ذلك العقد شراء أو إجارة وسواء كان ذلك الثمن من النقود أو من العروض
فلو نوى أن يكون للبذلة لا يكون للتجارة وإن كان الثمن من النقود وخرج ما ملكه بغير عقد كالميراث فلا تصح فيه
نية التجارة إذا كان من غير النقود أو ملكه بمقتضى مبادلة مال بغير مال كالمهر وبذل الخلع والصلح عن دم
العمد وبذل العتق فإنه لا تصح فيه نية التجارة ولو اشترى عروضا للبذلة والمهنة ثم نوى أن تكون للتجارة بعد ذلك
لا تصير للتجارة ما لم يبيعها فيكون بدلها للتجارة لأن التجارة عمل فلا تتم بمجرد الدية بخلاف ما إذا حصل كان للتجارة
فتوى أن يكون للبذلة خرج عن التجارة بالنية وإن لم يستعمله لانهما نزل العمل قسم بها بجر (قوله كما ينبغي)
في آخر هذا الباب اه حلي (قوله بلانية صريحا) هو المذكور في الأصل وفي الجامع الصغير ما يدل على
الوقوف على النية ومصح ذلك مشايخ بلج لأن العين وإن كانت للتجارة فقد يصد يدل منها فحقها المنفعة فتؤجر
الدابة لتنفق عليها والدار للعمارة فلا تصير للتجارة مع التردد بالنية والجامع الصغير آخرها تأليهنا فالظاهر
أنه لا يذكر فيه إلا ما انحط عليه الأمر لا سيما وقد صح مشايخ بلج وما في الأصل لم يصح فالواجب على الشارح
ذكر القول الآخر وترك ما سواه فاستأتمل (قوله واستتم الخ) هي من النية دلالة فلا حاجة إلى استقنائها ثم
(قوله مطلقا) سواء نوى التجارة أم لا أو نوى الشراء لانفعة حتى لو اشترى عبيدا بمال المضاربة ثم اشترى لهم
كسوة وطعاما للنفقة كان الكل للتجارة ويجب الزكاة في الكل لأنه لا يملك إلا الشراء للتجارة بمالها وإن نص
على النفقة بجر (قوله غيرها) أي غير الشراء للتجارة (قوله فيما خرج من أرضه العشرية) لأن الملك يثبت فيها
بالأبواب ولا اختبار له فيه (قوله أو المستأجرة أو المستعارة) يعني وكانت الأرض عشرية فأن العشر على
المستأجر اتفاقا وعلى المستأجر على قواهما المأخوذة وأما إذا كانتا خارجيتين فإن الخارج على رب الأرض
فإن نوى المستأجر أو المستأجر في الخارج التجارة يصح لأنه لا يجمع حقان اه حلي (قوله لا يجمع الحقان) علمه
لكل ما قبله (قوله وشرط صحة أدائها) قد علم اشتراط النية من قوله أو لاقه تعالى لكن ذكرت هنا لبيان تفاصيلها
(قوله نية مقارنة له) هو الأصل كما في سائر العبادات وإنما اكتفى بالنية عند الغزل كما سيأتي لأن الدفع يتفرق
فيتمت بجمع ما يستحق النية عند كل دفع فكتفى بوجودها حالة الغزل دفعا للرجوع بجر والمراد أنهم ما يتوارن الدفع
إلى الفقير وأما المقارنة لدفع إلى الوكيل فهي من الحكمة كما يأتي (قوله كما يدفع) أي الزكاة إلى مستحقها
(قوله والمال قائم) ظاهره ولو بعد أيام ولو كان بعد هلاكه لا يجزيه كافي البصر (قوله أو دفعها للذي) خصه بالذكر
وإن دخل في عموم الوكيل لدفع نوههم أنه لا يجزيه كافي فيها (قوله لأن المتبرية الآخر) علمه للمستثنى ولو أدى
زكاة غيره بغير أمره فبلغه فأجاز لم يجز بل تنفذ على المتصدق ولو تصدق عنه بأمره جاز ويرجع بمادفع عند أبي
يوسف وإن لم يشترط الرجوع كالمر بقتضاء الدين وعند محمد لا يرجع إلا بالشرط بجر (قوله ولذا) أي لكون
المتبرية الآخر (قوله لو قال هذا تطوع) ونظيره عكسه (قوله قبل دفع الوكيل) يفيد أنه لو نوى بعد دفع الوكيل
لا تعتبر النية الثانية ولو كان المال قائما في يد الفقير (قوله موكل به) بصيغة التثنية كما فرض المثال في البصر
كذلك اه حلي (قوله ضمن وكان متبرعا) لأنه بالخط ملكها عند الإمام فيكون متصدقاً فأبال نفسه وكذلك
لو كان في يد رجل أو قاف بمختلفة فخطأ أموال الأوقاف وكذلك البياع والسمسار والعلمان إلا في موضع يكون
الطمان مأذونا بالخطأ عرفا (قوله إذا أكله الفقراء) أي في القبض من الآخرين مثلاً فلا ضمان عليه بالخطأ
وما أذاه لهم شوب عن زكاة الآخرين فإن فعل الوكيل كعمل الموكل فكان الفقير هو الذي خطأ الزكاة
ولا ضير فيه (قوله لولاه) سواء كان صغيراً أو كبيراً اه حلي وهو مقيد في الصغير بغير الأب أما إذا كان أبوه وهو
الوكيل الدافع غنيا لا يجوز لأن الولد الصغير بعد غنيا بغير أبيه أو بالسعود (قوله وزوجته) يعني المحتاجة بجر
(قوله إذا قال الخ) يعني وكان مصرفها لها إلا لولاه (قوله ولو تصدق بدراهم نفسه الخ) صورته على
ما يفهم منه دفع دراهم لأنسان يدها زكاة ماله فأمسكها ودفع من دراهم نفسه فإن كانت دراهم
الآخرها لكة أو مستهلكة كان دفعه تبرعاً ولا يرجع به وما استهلكه دين في ذمته وإن كانت فائضة فأن دفعه على نية
الرجوع والمراد أنه نوى أخذ دراهم الآخر بدافعها أصح الدفع ولم يكن متبرعاً وإن لم يكن على نية الرجوع بان نوى

(أونية التجارة) في العروض إنما صريحا
ولا بد من مقارنتها العقد التجارية كما ينبغي
أو دلالة بأن يشتري عينا بعرض التجارة أو
بغير داره التي للتجارة بعرض فيه للتجارة
بلانية صريحا واستنوا من اشتراط النية ما
يشترطه المضارب فإنه يكون للتجارة مطلقا
لأنه لا يملك بماله غيرها ولا تصح نية التجارة
فما يخرج من أرضه العشرية أو الخراجية
أو المستأجرة أو المستعارة فلا يجمع الحقان
(وشرط صحة أدائها مقارنة له) أي للاداء
(ولو) كانت المقارنة (حكما) كالودع بلانية ثم
نوى والمال قائم في يد الفقير أو نوى بكون
الدفع للوكيل ثم دفع الوكيل بلانية أو دفعها
للذي كلفها الفقير أو نوى بكون المقارنة
الآخر ولو قال هذا تطوع أو عن كفارة
ثم نواه عن الزكاة قبل دفع الوكيل صح ولو خطأ
زكاة موكله ضمن وكان متبرعا إلا إذا أكله
الفقراء ولو خطأ لا إذا قال رجاء ضرها
وزوجته لا لنفسه إلا إذا قال رجاء ضرها
مستثناة ولو تصدق بدراهم نفسه أجزأ
إن كان على نية الرجوع وكانت دراهم الموكل
فائضة

(أ) مقارنة (بعض ما وجب) كله أو بعضه
ولا يخرج من العهد بالفضل بل بالأداء المقصود
(أو تصدق بـ) إلا إذا نوى نذراً أو واجباً
آخر فيصع ويضمن الزكاة ولو تصدق ببعضه
لا تسقط حصته عند الثاني خلافاً للثالث
وأطلقه فيهم العين والدين حتى لو أقر الفقير
النصاب مع ونسقط منه وابعلم أن أداء
المستدين والدين عن العين وعن الدين
يجوز وأداء الدين عن الدين من الدين
لا يجوز وحيلة الجواز أن يهمل مستدينه
الفقير فكان ثم يأخذها منه عن دينه ولو امتنع
المدين من دفعه وأخذها لكونه ظفر بجذبه
حقه فان مانعه دفعه للقاضي وحيلة الكف في
بها التصديق على فقير ثم هو يكف فيكون
لثواب لهما وكذا في تعمير المسجد وقامه
في حيل الأشياء

أخذوا بقول محمد دفعا للضرر عن الفقراء اه (قوله واقترضاها عرى) هو المأخوذ من الضر والنسب لآلية
 فلا يضمن بهلاك النصاب بهذا التفريط والدليل القرآني لا يدل على الفور وانما يدل عليه المعنى الذي نقله الشارح
 عن الفتح وهو غلط فيفيد الوجوب اه حلي (قوله أي واجب على الفور) كذا في بعض النسخ وسقطت في أكثرها
 والانسب في المقابلة التعبير بالاقتراض لأن ذكر الواجب يوجب المصطلح عليه وعلى هذا فمطلها بعد
 وقتها قضاء واختار الكمال أن الزكاة فريضة وفورية واجبة ويصلح هذا توفيقا بين القولين (قوله وترد شهادته)
 وإن أخره عاما واحدا بخلاف الحج فلا ترد شهادته إلا بالاصرار ولذا قال في الخاتمة الفتوى على سقوط العدالة
 بتأخير الزكاة من غير عذر لحق الفقهاء دون الحج اه (قوله لأن الأمر الج) لم يجعل الأمر بذاته دالا على الفور
 لأن المختار في الأصول أن مطلق الأمر لا يقتضي الفور ولا التراخي بل يجزئ طلب المأمور به فيجوز المكف كل
 من التراخي والفور في الامتثال لأنه لم يطلب منه الفعل مقيدا بأحدهما فيبقى على الخيار اه مخ (قوله انه)
 أي الصرف وقوله يدفع حاجته أي الفقير (قوله وهي مهلة) الأولى وهو مهل أي دفع حاجة الفقير مهل أي
 أمر الشارع بدفع حاجته عاجلا (قوله فليحجب) أي الوجوب الاصطلاحي لأنه مختار الكمال وهذه العبارة له
 (قوله لم يحصل المقصود) وهو تعجيل دفع حاجة الفقير (فروع) لا سيما قد دفع الزكاة أن وكل بلا إذن أمر بالدفع
 إلى معين قد دفع إلى غيره لا يضمن على المعقود شك أو كذا أم لا يعيد إلى من كان له أصل أم لا بعد ذهاب الوقت
 لأن العمر كله وقت لاداء الزكاة فصار بمنزلة الشك في العاين أشبل خروج وقتها والافضل في باب الزكاة
 الاعلان بخلاف صدقة التطوع بجر عن الفتح لأن الزكاة من اجسها لا من اجسها ولا ريب فيها بخلاف صدقة النفل وهو
 مقيد بما اذا لم يكن ثمة ظلة يتبعون أو باب الاموال فيأخذونها ويضعونها في غير أهلها فان كان قايما أفضل
 أبو السعود ولو شك هل أتى جميع ما عليه من الزكاة أم لا بآثار كلامه وتبين هذا بقا ولا يضبطه ومقتضى ما ذكر لزوم
 الاعادة حيث لم يغلب على ظنه قدر معين لأنه ثابت في ذمته اذا كان يخرج عن العهدة بالشك بجر (قوله أي
 عبد) خصه ليناسب قوله بعد فتوى خدمته (قوله ثم ما نواه للخدمة) سواء كانت النية حال الشراء أو اشتراء
 للتجارة ثم نواه للخدمة (قوله بجنس ما فيه الزكاة) فلو دفعه لامرأته في مهرها أو دفعه بصلح عن قودا ودفعته
 لخلع زوجها لا زكاة لأن هذه الاثبات لم تكن جنس ما فيه الزكاة أما اذا باعه بجنس ما فيه الزكاة ثم حال الحول
 وجبت (قوله والفرق) أي بين التجارة حيث لا تحقق الا بالفضل وبين عدمها بأن نواه للخدمة حيث تحقق بجر
 النية (قوله فيتم بها) لأن التروك كلها يكتفي فيها بالنية (قوله تعجب الزكاة) اذا حال الحول على البدل (قوله الا
 الذهب والفضة) لتعين ما للتجارة بأصل الخلقة تعجب الزكاة فيهما نوى التجارة أو النفقة أو لم ينو أصلا مخ
 ويشترط الحول ان لم يكن عنده نصاب ولا فيضمان اليه لانهم مستفادان فتأمل (قوله بعد حول) أي من وقت
 الاستحقاق (قوله نواه أولا) أي نوى السوم أولا لانها كانت ساعة فتبقى على ما كانت وان لم ينو اه خاتمة (قوله
 أو تكاح) كالدفع لها مهر (قوله ودفع به) أي دفع السيد العبد الجاني ولم يحترق القداء وكذا اذا دفع عرضا بده
 وأقارب ذكر القود أنه لو صولح به عن الخطا ونواه للتجارة نصح اتفاقا وقد يقال ان أحد البدلين لم يكن مالا ومقتضاء
 عدم صحة النية كما هو صريح عبارة الاشياء الاتية (قوله كان المدفوع للتجارة) أي بلانية اه حلي (قوله كما مر)
 أي في شرح قوله أو نية التجارة اه حلي (قوله والاصح أنه لا يكون لها) لأن التجارة كسب المال بيدل هو مال
 والقبول هنا أي في هذه العقود اكتساب المال بغير بدل أصلا فلم يكن من باب التجارة فلم تكن النية مقارنة لعمل
 التجارة (قوله وفي أوائل الاشياء) أي به تأييد الاصح (قوله والجواهر) كاللؤلؤ والياقوت والزمرد وأمثالها
 مخ لأنها غير معدة للتمتع خلقة (قوله أن ماعدا الجرين) هما علم بالقلبة على الذهب والفضة وما عداها
 العروض والجواهر (قوله بشرط عدم المانع المؤدى إلى المنق) كالارض العشرية اذا اشتراها بنية التجارة فلا
 زكاة فيها والتي بكسر المثلثة وقع النون في آخره أف من صورة وهو أخذ الصدقة في عام مرتين فأموست (قوله
 وشرط مقارنتها) بالجزء عطف على شرط الاول أي أو كانت متأخرة وتصرف كجائز (قوله أو اجارة) كما اذا آجر
 داره المعقود للتجارة بعروض فان تلك العروض تكون للتجارة على ما مر (قوله أو استقراض) هو أحد قولين قال
 في المنع ولو استقرض عروض ونوى أن تكون للتجارة اختلف الشايخ فيه والظاهر أنها تكون للتجارة وأشأوا به
 في الجامع كافي البداة اتع فان قلت لا وجه له ما عروضه تجارة الزكاة وهو مديون بمقتضاها والمدينون

(واقترضاها عرى) أي على التراخي وجميعه
 الباقية وغيره (وقيل فوري) أي واجب
 على الفور (وعليه الفتوى) كافي شرح
 الوهابية (في تأخير تأخيرها) بلا عذر (وترد
 شهادته) لأن الأمر بالصرف إلى الفقير معه
 فريضة الفور وهي أنه يدفع حاجته وهي مهلة
 فلي لم يقب على الفور لم يحصل المقصود من
 الايجاب على وجه التام وقسمه في الفتح
 (لا يبق للتجارة ما) أي مبدئيا (اشترائها
 فتوى) بعد ذلك (خدمته ثم) ما نواه للخدمة
 (لا يبيع للتجارة وان نواه لها ما لم يبيع
 ما فيه الزكاة والفرق أن التجارة عمل فلا يتم
 بجر الزكاة بخلاف الاول فانه ترك العمل فيتم
 بجر (وما اشتراها) أي للتجارة (كان لها)
 بم (وما اشتراها) أي للتجارة (لا ما ورثه ونواه
 لمقارنة النية لعقد التجارة (لا ما ورثه ونواه
 لها) اهدم المقدم الا اذا تصرف فيه أي نواه
 تعجب الزكاة لا يقران النية بالعمل (قوله
 والفضة) والساعة لما في الخاتمة من قوله
 لزوم ذكر كتمانها بعد حول نواه أولا (وما ملكه
 بجنس كهيئة أو وصية أو تكاح أو صلح
 عن قود) قيد بالقود لأن العبد للتجارة اذا
 قتله عيب خطأ ودفع به كان المدفوع للتجارة
 خاتمة وكذا اكل ما به تعويض مال للتجارة فانه
 يكون لها بلانية كما مر (قوله نواه لها كان لها عند
 الذاتي والاصح) أنه (لا) يكون لها بجر
 عن البداة وفي أوائل الاشياء ولو فارت
 النية ما ليس بدل مال بحال لا تصح على الصحيح
 (لا زكاة في الاثبات والجواهر) وان ساوت
 الما اتفاقا (الا أن تكون للتجارة) والاصل
 أن ماعدا الجرين والسواثم انما يركب نية
 التجارة بشرط عدم المانع المؤدى إلى المنق
 وشرط مقارنتها لعقد التجارة وهو كسب
 المال بالمال بعد شراء أو اجارة أو استقراض
 فالنوى التجارة بعد العقد أو اشتري شيئا
 ليقبها أي أنه ان وجد ربحا باعاه

(قوله يوم) الضمير يرجع الى الجمل على حذف ضاعفها والجراد يوم العتق أي قبل ان يتم عتق الجمل
 بالثقة ولا حاجة اليه بعد ذكر الوسيط المعنى المتقدم كالايجز إلا أن تكون بمعنى بل ويكون قد مر من المصنف
 بالاعراب عن الجزاء لهم الى الجزاء المعين الذي هو آخر الجمل على بطلان زيادة (قوله يوم) كابل بال
 ظاهره ولو اتحد النصاب كخمس وعشرين بنتها (قوله ولا تعد عنه) أما إذا كان عنه فهو كان لها بالاول
 الجمل فان ذلك يضم اليه (قوله فانه يستقبل حول آخر) معلوم من قوله كما لو باع الساعة (قوله ليس في سرائر
 الوقت) كيهات السواقي الوقف المعتد لاخراج الماء (قوله المسبلة) أي الجمولة ليغازي عليها الى سبيل الله
 تعالى وهذا التفصيل عند الامام أما عند هاهنا فلا شيء في الخيل مطلقا (قوله ولا في المواشي العسبي) بجمع
 في الجوهرية ونقل في الظاهرية فيها روايتين وظاهر قوله في البصر وشمل كلام المصنف الا على المرض والاضراب
 في العدد ولا يؤخذ في الزكاة اه أن الوجوب هو الرجوع بزمه وبوجه الشمول أن التمكن من الرعي
 متصور ولو مع العسبي بأن تقاد أبو السعود (قوله لانها ليست بسائمة) بل ينقل اليها العلف ويحتسب لا يجب
 الزكاة اتفاقا

• (باب) •

بالتموين مبتدأ حذف خبره أو بالعكس ونصاب مبتدأ وخمس خبره والذي في المخ نصاب الابل بغير ياب (قوله
 مؤنثة) بدليل التصغير على أي له نهر وقال السيد الجوى لأن أسماء الجوع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت
 لغيرا لا دمين فالتأنيث لها لازم (قوله بفتح الباء) وإنما لم تكسر لانه لا يتوالى كسرات أبو السعود عن البصر (قوله
 سميت به) أي بهذا الاسم (قوله لانها يتول على أنفاذاها) فيه إشارة الى أن بين ما اشتقاقا كبيرا وهو اشتراك
 الكلمتين في أكثر الحروف مع التناسب في المعنى هاهنا حلي (قوله بجفت) بالجزء من قوله الى خمس
 وعشرين والاولى نصبه على التميز (قوله الى مجتصر) بضم الباء وسكون الخاء المجهدة وفتح التاء المتناهة فوق
 والنون والصاد المهملة المشددة في آخره واهل علم مركب تركيب مزج على ملك اه حلي ومناه ابن الصم
 لانه وجد عنده ولم يعرف له أب فنسب الى نصر والنجت الابن معرب بوخت جوى عن العصام (قوله أعراب)
 جمع عربي للأنعام وللأناسي عرب فقرقوا بينهم في الجمع وفرقوا بين النجث والعرب في الإيمان لبناهم على
 العرف لو حلف لا يركب أو لا يأكل من البضئ لا يجتث اذ اركب أو أكل من العرب وكذا العكس بخلاف
 ما لو عقد بينه على الابل فانه يجتث بكل من نوعه أبو السعود (قوله شاة) ذكرا كان أو أنثى وان لم يطعن
 في الثانية على ظاهر المصنف والشر بلالية خلافا لما في الجوى من اشتراط الطعن فيها ولا يؤخذ الجذع وهو
 الذي أتى عليه ستة أشهر وان كان يجزى في الاضحية فان قيل الاصل في الزكاة أنه يجب في كل نوع منه
 فكيف وجبت الشاة في الابل قلت ثبوته بالنص على خلاف القياس فهو أمر توقيفي ليس بمقول المعنى
 أبو السعود (قوله عفو) أي عفا الشارع عنه فلم يوجب فيه شيئا وعفو مصدر بمعنى اسم المفعول (قوله وفيها
 أي الخمس والعشرين) سواء كانت ذكورا أو إناثا لأن الشرع ورد بنصابها باسم الابل والبقر والغنم واسم الجنس
 يتناول جميع الأنواع بأي صفة كانت وسواء كان متولدا من الأهليين أو من أهلي ووحشي بعد أن تكون بالأم
 أهلية وشمل الصغار والبيكار لكن بشرط أن لا يكون الكل صفارا وشمل السمان والجفاف لكن قالوا إذا كان له
 خمس من الابل مهانز يل وجب فيها شاة بقدره وبيان معرفة ذلك في البصر (قوله بنت مخاض) أي وسطا
 قهستاني ثم أن ذلك خرج مخرج العادة لا يخرج الشرط فالمراد السن لأن تكون أمها مخاضا أو لبونا بغير قيد
 بالأنثى لما سمي أنه لا يجوز دفع الذكور فيها الا بطريق القيمة وذلك لأن الشرع جعل الواجب في نصاب الابل
 الصغار دون البكار فكان ذلك بتفسير الأرباب المواشي وجعل الواجب من الإناث لأن الأنوثة تفيد فضلا
 في الابل فصارت الواجب وسطا ولم تعين الأنوثة في البقر والغنم لأن الأنوثة فيها مالاته فضلا أبو السعود
 والمخاض وجع الولادة والنوق الحوامل وفي الأساس كلها مجاز وحقيقته اضطراب في ما تع في حواشي قهستاني
 (قوله في السنة الثانية) هي لغة ما أتى عليه حولان وشتر بضع حول واحد اه ثم يشترط الطعن في الحاجة
 (قوله سميت به لان أمها غاليا الخ) ومن غير الغالب قد عوت أو لا تعول (قوله في سنة وثلاثين) ذكر المحدث
 مجردا من التاء وهو أن الواجب في الابل أمها غاليا إذا كانت أمها مع أنه ليس كذلك فالتسمية بذلك كبر

اه قول المصنف بجفت بالجزء بل الخ لا يجزى ما قبله
 من التناهي ومقتضى النظر أن يقال ان
 قوله بجفت أو غير ليس بجزء من مجموع قوله خمس
 وخمس وعشرين من مقصود منه التعميم في
 الطريقين على المبدل والمتمنى أي وما بينهما
 وأما ما جعله أولى فليزم عليه خلط المبدل من
 هذه القائمة وهي قصد التعميم فيحتاج الى
 تكلف دعوى الحذف عن الاوائل دلالة
 للثواني تأمل اه

أوقيله يوم يجتثها أو يجرها
 ولا تعد عنه أو يفرض ونوى في التجارة
 فانه يستقبل حول آخر جوهرية وفيها ليس
 في سرائر الوقت والتدليل المسبلة زكاة لعدم
 الملائمة في المواشي العسبي ولا مقطوعة
 للقوائم لانها ليست بسائمة

• (باب) •

(نصاب الابل) بكسر الباء وتسكن مؤنثة
 لا واحد لها من لفظها والنسبة اليها ابل بفتح
 الباء سميت به لانها يتول على أنفاذاها (خمس
 فيؤخذ من كل خمس) منها (الى خمس وعشرين
 بجفت) جمع بجث وهو ما له سمان منسوب
 الى مجتث لانه أول من جمع بين العربي
 واليهي قوله منها ولا فسي بجثا (أعراب
 شاة) وما بين النصابين عضو (وفيها) أي
 الخمس والعشرين (بنت مخاض وهي التي
 طعنت في السنة الثانية) سميت به لان
 أمها غاليا تكون مخاضا أي حاملا باخرى
 (وفي سنة وثلاثين) الى خمس وأربعين

• (باب زكاة البقر) •

من البقر بالسكون وهو النبق سمى به لانه
يشق الارض كالثور لانه يشق الارض
بمفرده بقرة والتاء للوسنة (نصاب البقر
والجاموس) ولومثولامن وحسن وأطية
بخلاف عكسه ووحش بقروشم وغيرهما
فانه لا يعتق في النصاب (ثلاثون) ساعة غير
مشتركة (وفيها تباع) لانه تباع أمه (ذو سنة)
كاملة (أو تبعة) أتمام (وفي أربعين سنة) قو
ستين أو سنة وفيما زاد (على الأربعين
بمساها) في ظاهر الرواية عن الإمام ومثله
لا شيء فيما زاد (إلى ستين ففيها ضمت سابق
ثلاثين) وهو قولهما والثلاثة وحليها النوق
بصر عن النبايع وتجميع القدوري (ثم في كل
ثلاثين تباع وفي كل أربعين سنة)

(قوله لانه يشق الارض) ومنه قيل لمحمد بن علي "بن الحسين بن علي" بن أبي طالب الباقر لانه بقر العلم فدخل فيه
من دخل بايقا ووصل منه غاية معرفة الله نهر (قوله كالنور) أي كاشحي النور نور الاول والتعبير به (قوله لانه يشق
الارض) أي يشقها (قوله واتقاء الوحدة) لا التآنيث فيشمل الذكر والانثى أبو الهود (قوله والجاموس) هو
فرع من البقر حتى في حكم الاضحية والربا ويكمل نصاب البقر به وتؤخذ الزكاة من أغليهما وعند الاستواء
تؤخذ أعلى الأدنى وأدنى الأعلى والجاموس معزب كاموس أبو السعود (قوله ولومتلوا الخ) فان العبرة بالأم
(قوله ووحنى بقروغنم) عطف على عكسه فلا يمتد في النصاب وان صارت مألوفة بيننا كذا في البحر (قوله غير
مشتركة) فالمستقلة لا يزكي إلا أن يبلغ نصيب كل منهما انصافا فان بلغ نصيب أحدهما انصافا زاد دون الآخر
ولو سكن كان بينهما وبين ثمانية رجلا غنائون شاة لا شيء عليه لانه مما لا يتقسم خلافا لأبي يوسف ملتي وشرحه
المؤلف (قوله لانه تبع أمته) أولان قرنه تبع أذنيه وترقوته نهر (قوله مسن) يضم الميم وكسر السين مأخوذ
من الاسنان وهو طلوع السن في هذه السنة لا الكبر فهستانى عن ابن الأثير (قوله بحسابه) ففي الواحدة ربع
بحسب خمسة وفي الاثنين نصف عشر مستعمل الجمع الانهر (قوله في ظاهر الرماية) أخرجه الشارح كلام المصنف عن
ظاهر الحديث على المتقدم (قوله وهو قولهمنا) راجع الى عدم الوجوب في الزائد على الاربعين الى الستين (قوله
ثم في كل ثلاثين الخ) فتغير الواجب بكل عشرة حتى سبعين ثم يغرم ستة وثلاثين وستة وثلاثين وثلاثة
لستة وثلاثين وستة وثلاثين فما ذكره هذا من الحساب على الثلاثينات والأربعينات في ستينيات (قوله

لا بد من العلم أن النية والمنفعة هي التي تليق بالعدل فيجمع أن يعلل من هذه أو هذه (قوله وهكذا)
 يرسخ على المصنف ولا حاجة إليه لغيره من لفظ كل

• (باب زكاة الغنم) •

الغنم اسم جنس يطلق على القليل والكثير والذكر والأنثى كافي بجمع الأنهر (قوله مشتق) هذا مبني على أن اسم
 الذين يستق من المصدر والشهور وخلقه (قوله لأنه ليس الخ) هذه مقدمة على معلولها وقوله آله البقاع
 أي الدفع عن نفسها ولا ينافي وجود آلهما في دفعه كقرونها (قوله فكانت غنمة) فعليه بمعنى مفعولة
 أي باعتبار المال قال في النهر وقول العامة في مفردها غنمة وتخصيصهم إياه بالضأن خطأ (قوله ضأنا أو معز)
 يسكون الهمزة والعين وقصهما مع ضائق وما عز كذا في القاموس والكشاف وهو مذهب الاختصاص والعين
 ما ذهب إليه سيوريه أن كلامهما اسم جنس يقع على القليل والكثير والذكر والأنثى والضأن ما سكن من
 ذوات الصوف والمعز من ذوات الشعر ههنا في قوله لأنهما سواء الخ لأن النص ورد باسم الشاة والغنم وهو
 شامل لهما فكانا جنسا واحدا أه أبو السعود وقوله في تكميل النصاب أي إذا كان من أحدهما ثلاثون
 ومن الآخر عشرة فيضاقان إلى بعضهما وتجب الزكاة وقوله والاضحية أي أنها تجوز منها لكن يختلفان من
 حيث أن الجذع من الضأن يجزئ لأم المعز وقوله والربا أي لا يجوز بيع لحم الضأن بلحم المعز متفاضلا (قوله
 لا في أداء الواجب) أي إذا كان عنده نصاب من الضأن لا يزدي شاة من المعز وفي الحوى عن شرح التلخيص
 في إطلاق قولهم لا في أداء الواجب نظر إلا أن يحمل على ما إذا كانت الغلبة للضأن أما إذا استويا فيؤتى
 من أيهما شاء وهذا أولى عما في الحلبي وقوله والایمان فأن من حلف لا يأكل لحم الضأن لا يصح بأكل لحم المعز
 المعروف أه حلبي (قوله شاة) اسم تأو للأفراد يقع على الضأن والمعز إلا أن العرف يخصها بالضأن كافي التنوير
 وفي القاموس الشاة واحدة من الغنم للذكر والأنثى وتكون من الضأن والمعز والقطباء والبقر والنعام وحجر
 الوحش والمرأة فهستانى (قوله وفي مائتين وواحدة) إلى ثلثمائة وتسعة وتسعين فهستانى (قوله ثلاث شياه)
 بالكسر جمع شاة وأصله شوهة قلبت الواو ألفا وحذف الهاء مشدود فهستانى ولو كان رجل مائة وعشرون شاة
 حتى وجبت فيها شاة ليس للساعي أن يتركها ويحلبها أربعين أربعين فبدأ أخذ ثلاث شياه لأنه باقتصاد المال
 صار الكل نصابا ولو كان بين رجلين أربعون شاة لا يجب على واحد منهما الزكاة وليس للساعي أن يجمعها
 ويجعلها نصابا ويأخذ من كل منها لأن ملك كل واحد منهما مائة فاصرها عن النصاب وفي الجفاف أن كانت شاة وسط
 تعنت والافواحدة من أفضلها أه بحر (قوله الثاني) لقول علي كرم الله تعالى وجهه لا يجزئ في الزكاة
 إلا الثاني فصاعدا بحر (قوله إلا بالقيمة) ظاهره أنه يجزئ أن ساوت قيمة قيمة ثني ويدفع الساعي أو المالك أن زادت
 أو نقصت (قوله وهو ما أتى عليه أكثرها) وقيل ثمانية أشهر وقيل سبعة أشهر وذكر الأقطع ستة واستظهره في البحر
 أه حلبي (قوله على الظاهر) راجع إلى قوله لا الجذع فإن عدم أجزاء الجذع هو ظاهر الرواية كما سحر به في البحر
 أه حلبي (قوله جواز الجذع من الضأن) أما من المعز فلا يجزئ رواية واحدة حلبي عن البحر والمراد بالجذع من
 المعز هو ما تقدم الخلاف فيه لا ما روى عن الأزهري أن الجذع من المعز مائة سنة فإنه لا خلاف في أجزاء قوله
 والدليل برجه) وهو قول عمرو بن لحي الله تعالى عنه نأخذ الجذعة والثنية قال في الفتح وأما ما روى عن علي فقريب
 (قوله ولا شيء في خيل سائمة) اشتقاق الخيل من الخيلاء حوى تليقاتها في نفسها أو ركبها وهو اسم جمع للعراب
 والبرادين لا واحدة كالغنم والابل وقيل بالساعة لأنها محل الخلاف أما التي نوى فيها التجارة فتبذل كالتجارة
 فيها اتفاقا كافي النهر (قوله عندهما عليه الفتوى) وقال الإمام أن كانت ساعة للدر والفضة كور أو أمانا
 وحال عليها الحول وجب فيها الزكاة غير أنها إن كانت من أفراس العرب خبر بين أن يدفع عن كل واحدة دينار
 بين أن يقومها ويعطى عن كل مائتي درهم خمسة وإن كانت من أفراس غيرهم قومها لا غير وإن كانت كور
 قط أو أمانا فقط فروايتان أشهرهما عدم الوجوب كذا في المحيط وفي الفتح المراجع في ذلك كور ودرهم وفي الأمان
 الوجوب ودرج خمس الأتمة وصاحب التصفية قوله وأجروا أنها لو كانت للعمل والركوب أو علو ففلا شيء فيها
 وأن الإمام لا يأخذها جبرا أفاده صاحب النهر (قوله الأصح لا) وقيل ثلاث وقيل خمس فهستانى (قوله
 ولا في بقال وجير) لقوله على الله عليه وسلم لم ينزل على شيء من الأتمة إلا به الجامعة في عمل من قال فذكر خبره

الأبواب الثلاثة من الغنم
 آتية وثلاث مسائل وهكذا وأما علم
 مشتق من الغنم لأنه ليس لها
 فكانت غنمة لكل طالب (نصاب الغنم ضأنا
 أو معز) لأنهما سواء في تكميل النصاب
 والاضحية والربا في أدائه الواجب والایمان
 (أربعون وفيها شاة) نعم الذكر والأنثى (وفي
 ما هو أحلى وخبر من شاة في مائتين
 وواحدة ثلاث شياه وفي أربع مائة أربع
 وما بينهما مائة) (ثم بعد بلوغها أربع مائة
 على مائة شاة) إلى غير ذلك (ويؤخذ في زكاتها
 أي الغنم) (الثني) من الشاة والمعز (وهو
 مائة سنة لا الجذع) إلا بالقيمة (وهو ما أتى
 على أكثرها) على الظاهر وعنه جواز الجذع
 من الضأن وهو قولها والدليل برجه ذكر
 السكال والثني من البقر ابن سبعة ومن
 ابن خمس والجذع من البقر ابن سبعة ومن
 الابل ابن أربع (ولا شيء في خيل) سائمة
 عندهما وعليه الفتوى ثانية وغيره من غنم
 الإمام هل هو نصاب مائة والأصح لا لعدم
 النقل بالتقدير (ولا في بقال وجير)

فمن يعمل مثقال ذرة شرا يردها ستون ضعفاً في غاية البيان على نقي الوجوب بقوله صلى الله عليه وسلم لم يس في الجنة
 ولا في الكسوة ولا في الصدقة الا قول الخليل والثاني الجيد والثالث البقر العوامل له نهر (قوله ليست
 للعبارة) أي هذه الثلاثة (قوله فلا كلام) أي لا كلام يتعلق بنقي زكاة العبارة موجود اه حلي (قوله
 ولا في عوامل) ولو كانت ساعة كما في الضرورية التجارة في العوامل لا تصح لشغلها بالحاجة الاصلية اه حلي
 (قوله وعلاوة) بفتح العين ما علف من الغنم وغيرها الواحد والجمع سواء والعلاوة بالضم جمع علف يقال
 علفت الدابة ولا يقال علفتها والدابة معلوفة وعلافة غنم (قوله وحل وفصل وعجول) هي الصغار
 التي لم يتم عليها الحول بقرينة ما صورته بقوله وصورة الخ وفي النهر الفصل ولد الناقة قبل أن يصير ابن مخاض
 والعجول ولد البقرة الى شهر (قوله وصورة أن يموت الخ) أي اذا كانت له سوائم كما رفضت ستة أشهر مثلاً فولدت
 اولاداً ثم ماتت الامهات وبقيت الاولاد ثم الحول عليها صغار لا تجب الزكاة فيها على الاصح وقال أبو يوسف
 تجب واحدة منها (قوله لا تبع الكبير) صورته له تسعة وثلاثون مثلاً ومن تجب الزكاة فان كانت المسنة وسطاً
 أخذت بجر (قوله ما لم يكن جيداً) فان شحكان جيداً لم تؤخذ ويؤذي صاحب المال شاة وسطاً وان كانت
 دون الوسط لا تجب الا هذه بجر (قوله وهلاكه بسقطها) أي ان هلك الكبير بعد الحول بطل الواجب كله عندهما
 لان الصغار كانت تبعاً للكبار وعند أبي يوسف يجب في الباقي تسعة وثلاثون جراً من أر بعين جراً من حمل (قوله
 ولو تعدد الواجب الخ) بيانه اذا شحكان له مسنتان ومائة وتسعة عشر مثلاً فانه يجب مسنتان في قولهما أما
 اذا كان له مسنة ومائة وعشرون مثلاً فيجب مسنة واحدة عندهما وعند أبي يوسف تجب مسنة وحمل وكذلك
 تسعة وخمسون عجولاً وتبيع يؤخذ التبيع فحسب عندهما لانه ليس فيها ما يجرى عن الواجب غيره وقال
 أبو يوسف يؤخذ التبيع وحمل معه اه بجر (قوله وهو) أي شرعا وهو لغة مشترك بين أفضل المال وأفضل الموعى
 والمعروف والاعلاء من غير مسئلة والفاضل من النفقة والمكان الذي لم يوطأ والصنع والاعراض عن عقوبة
 المذنب بجر (قوله ما بين النصب) كالاربعة الزائدة على الخمسة الى العشر في الابل وكالعشرة الزائدة على خمس
 وعشرين فيها فعندهما الزكاة في النصاب لافي العفو وعند محمد وزفر فيها حتى لو هلك العفو بقي النصاب يبق
 كل الواجب عندهما ويسقط بقدره عند الآخرين ولو كان له تسع من الابل أو مائة وعشرون من الغنم فله
 بعد الحول من الابل أربعة ومن الغنم ثمانون لم يسقط شيء من الزكاة عندهما وعند محمد وزفر يسقط في الاول
 أربعة اذا عايشة وفي الثاني ثلثا شاة بجر (قوله وخصاه) أي الصاحبان كما في الجرف على هذا أبو يوسف مع الامام
 رضي الله تعالى عنه في أن وجوب الزكاة يتعلق بالنصاب فقط دون العفو ومع محمد في قصر العفو على السوائم
 اه أبو العود فيجب فيما زاد في غير السوائم بحسابه وعند الامام رضي الله تعالى عنه لا تجب ما لم يبلغ الزائد
 أربعين درهماً كما سيأتي تفصيله ان شاء الله تعالى اه حلي (قوله ولا في مالك) أي كلال قول الشارح بعد وان هلك
 بعضه الخ وانما سقط الواجب لان الاصل أن الواجب متى كان بصفة اليسر ودوام القدرة شرط لدوام الواجب
 لان الحق متى وجب بصفة لا يبق الا تلك الصفة وأما الواجب بالقدرة الممكنة كصدقة الفطر فلا يشترط دوام
 القدرة لدوام الواجب فلهذا لا تجب الزكاة اذا هلك النصاب وتجب صدقة الفطر حوى وسواء تمكن من الاداء
 بأن وجد الفقير في الباطنة والساعي في الظاهرة وآخرها حتى هلك أم لا نهر (قوله ومنع الساعي) بالجر عطفاً
 على وجوبها اه حلي مواضع قال في النهر واختلف فيها لمنع الامام أو الساعي حتى هلك والصحيح الذي عليه
 العامة أنها لا تجب اه (قوله تتعلقها بالعين) يدل عليه قوله تعالى وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم وقوله
 صلى الله عليه وسلم في أربعين شاة نهر (قوله لا بالذمة) وفي قول للشافعي أنها تتعلق بالذمة والعين مرتبة
 عليه بجر (قوله ويصرف الهالك الى العفو ولا الخ) هذا مذهب الامام الاعظم رضي الله تعالى عنه وعند
 أبي يوسف يصرف الهالك الى العفو ثم الى النصاب شاة وعند محمد وزفر الى النصاب والعفو معاً ولو هلك خمسة
 عشر من أربعين بغير انتاج بنت لبون ثم الى نصاب بنت لبون وما بقي يجب فيه ما ذكره عند أبي يوسف الواجب خمسة
 عشر من جراً من ستة وثلاثين جراً من بنت لبون لان الهالك يصرف الى النصاب شاة بعد العفو والنصاب
 بنت لبون قالوا واجب ما ذكره عند محمد وزفر نصف بنت لبون وفيها لان الهالك يصرف الى النصاب والعفو

ساعة اجاعاً (ليست للتجارة) طواها أهلاً كلام
 لانها من العروض (و) لافي (عوامل وعلاوة)
 ما لم تكن العلوفة للتجارة (و) لافي (حلي)
 يقتضين ولد الشاة (وفصل) ولد الناقة
 (وعجول) يؤخذ من ولد البقرة وصورة
 أن يموت كل الكبار ويتم الحول على اولادها
 (عجول) لا تبع الكبير ولو واحد أو حبل
 الواسط لا يبعن جيداً بجر (و) لافي
 بسقطها ولو تعدد الواجب وجب الكبار فقط
 ولا يكمل من الصغار خلافاً للثاني (و) لافي
 (عفو وهو ما بين النصب) لافي (مالك بعد
 وخصاه بالسوائم) لافي (مالك بعد
 وجوبها) ومنع الساعي في الاصح لم يعلقوا
 بالعين لا بالذمة وان هلك بعضه سقط خطبه
 ويصرف الهالك الى العفو أو لا يتم الى النصاب

(بجلاف المستهلك) بعد الحول فوجود
التعدي ومنه ما لو جبهها من العلف أو الماء
سحق ملكت غيبه من بدائع والتوى بعد القرض
والإعارة واستبداله مال التجارة بطلت التجارة
بيده لا كما يفهم بطل التجارة والملك
بالساعة استهلاكه (ويجوز دفع القيمة في زكاة
وعنبر) ونجاس وعطرية (ونذر كفر غيب
الإعاق) ونذر القيمة يوم الوجوب وقالوا
يوم الاداء

عن النهرية ليلية (قوله في السوانم يوم الاداء) فلو أدى ثلاث شياه سمان من أربع وسط أو بعض فنت لبون
عن بنت مخاض جازا أبو السعود عن البحر (قوله وهو الأصح) أي الإجماع منهم هو الأصح وروى عن الإمام
اعتبار يوم الوجوب وفي البحر اختلاف على قوله في السوانم فتقبل يوم الوجوب وقيل يوم الاداء (قوله ويقوم الخ)
هذا أولى مما في التبيين من أنه يقوم في البلد الذي يصير إليه أبو السعود (قوله في أقرب الأمصار إليه) الأولى
إليها لأن الضمير يعود إلى المغارة وقد يجاب بأنه ذكر باعتبار المكان (قوله والمصدق) قال في الغاية المصدق
بتخفيف الصاد وكسر الدال المشددة أخذ الصدقة وهو الساعي وأما المالك فالمشهور فيه تشديد هما
وكسر الدال وقيل بتخفيف الصاد وقال الخطابي يفتح الدال شربة ليلية (قوله الأوسط) ولا يأخذ كرائم
الأموال انتهى من ذلك فلا يأخذ الربى يضم أراء وتشديد الباء مقصورة وهي التي تربي ولدها ولا الأكرلة وهي
السمنة ولا الماخض وهي التي في بطنها ولد ولاخل الغنم لأنها من الكرائم ولا يأخذ الهرم ولا ذات عوار
الآن يشاء المصدق بحر (قوله ولو كله جيد الخ) قال في الفتاوى الظهيرية إذا كان لرجل فصيل تمر ربي ودقل
قال الإمام يؤخذ من كل نخلة حصتها من التمر وقال محمد يؤخذ من الوسط إذا كانت أصنافا ثلاثة جيد ووسط
وردي ماء وهذا يقتضي أن أخذ الوسط انما هو فيما إذا اشغل المال على جيد ووسط وردي أو على صنفين منها
أما لو كان المال كله جيداً كان ربعين شاة أو كولة فانه يجب شاة من الكرائم لاشاة وسط عند الإمام خلافاً لمحمد
كما لا يخفى بحر (قوله وكذا ان وجد) فالتحريم ثابت مع وجود الدال الواجب بحر (قوله اتفاقاً) أي لا مذهب وماله
(قوله من سن) ذكر المصنف السن وأراد ذات السن كما قدره الشارح وهو مجاز من اطلاق اسم البعض على الكل
وهذا الاطلاق انما يكون في الحيوان لا في الانسان لأن عمر الدواب انما يكون بالسن نهر (قوله مع الفضل) أي
مع دفع الفضل (قوله أو دفع) أي المالك الأعلى وقوله ورد أي الساعي الفضل ففيه تشديد الضمائر (قوله
بلا جبر) هو ما عليه صاحب الهداية معلا على الشرح وتبعه في التبيين والذي في المحيط أن الخيار فيها للمالك
دون الساعي وتبعه في غاية البيان متعقباً صاحب الهداية بأن الزكاة وجبت بطريق اليسر فإذا كان للساعي
ولاية الامتناع من قبول الأعلى يلزم العسر وفي ذلك العود على الموضوع بالنقض اهـ (قوله لأنه شراء الخ) رده
في البحر بأنه ليس شراءً حقيقياً ولا يلزم من الاجبار ضرر بالساعي لأنه عامل غيره فالظاهر اطلاق الخيار للمالك
فيهما اهـ ملخصاً (قوله هو الصحيح) وقيل الخيار للمصدق مطلقاً وقيل الخيار لرب المال مطلقاً ولا خيار للساعي
الا إذا أراد المالك دفع بعض العين (قوله جاز) لأن الجود معتبرة في غير الربويان فتقوم مقام الشاة الرابعة
بمخلاف مالو كان مثلياً بأن أدى أربعة أقفزة جيدة عن خمسة وسط وهي تساويها لا تجوز أو كسوة بأن أدى ثوباً
يعادل ثوبين لم يجز إلا عن ثوب واحد أو نذر أن يهدي شاتين أو يعق عبدين وسطين فأهدى شاة أو أعق عبداً
يساوي كل منهما وسطين لا يجوز ربيانه في البحر (قوله والمستفاد) السين والتاء زائدتان أي المال المقاد (قوله
ولو من هبة) مثل ما ذكر الشراء والوصية وما كان حاصله من الأصل كالاولاد والربح نهر (قوله وسط الحول)
بالسكون لبعثه حدوته أي وقت منه وهذا على ما قدمه المحشي وإذا نظر لكون الموضوع صالحاً في بحر (قوله
إلى نصاب) قيده لأنه لو كان النصاب ناقصاً وكل بالاستفاد فإن الحول يستفاد عليه عند الكمال بخلاف مالو كان له
نصاب في أول الحول فهلك بعضه في أثناء الحول فاستفاد تمام النصاب أو أكثره يضم أيضاً عندنا لأن نقصان
النصاب في أثناء الحول لا يقطع حكم الحول وأشار به إلى أنه لا بد من بقاء النصاب المضمون إليه فلو وهب له ألف
ثم استفاد ألفاً قبل الحول ثم رجع الوهاب في الهبة بتضله فاض فلا زكاة عليه في الألف الفائدة حتى يحضى حول
من حين ملكها لأنه بطل حول الأصل وهو الموهوب فيبطل في حق التبعية وكذا لو ضاع الأصل غير أنه ان وجد
د وهما من دراهم الأصل قبل الحول يوم ضمه إلى ما عنده فيزكي الكل لأنه بالبيع لا ينعدم أصل الملك وانما
ينعدم يده وتصرّفه فإذا ارتفع ذلك قبل كمال الحول صار كأنه البيع لم يكن بحر (قوله من جنسه) قيده
لأن المستفاد من خلاف الجنس كابل مع شياه لا يضم (قوله ثم اشترى به ساعة) أي بذلك النقود وعنده ساعة
لم يتم حولها بعد لا تضم هذه الساعة المشتراة إلى تلك الساعة عند تمام حول السوانم الأصلية لوجود المانع
وهو الثمن وهو منهي عنه بقوله عليه الصلاة والسلام لا تبي في الصدقة حلبي وهو في البحر (قوله لا يضم) عنده
وعندهما يضم ولو جعل الساعة علوفة بعد ما زكاهما ثم يبيعهما يضم ثمنهما إلى ما عنده من ماله الزكاة

وفي السوانم يوم الاداء اجماعاً وهو الأصح
ويقوم في بلد المال الذي فيه ولو في مغارة ففي
أقرب الأمصار إليه فتح (والمصدق)
لا (الوسط) وهو أعلى الأدنى
عنه (الوسط) ولو كله جيد الخ (وان لم
يؤخذ إلا على ولو كله جيد الخ اتفاقاً
يوجد المصدق وكذا ان وجد فالقيده اتفاقاً
(ما وجب من ذات) (سن دفع) المالك
(الأدنى مع الفضل) جبراً على الساعي لأنه
دفع القيمة (أو دفع الأعلى ورد الفضل) بلا
جبر لأنه شراء فيشترط فيه الرضا هو الصحيح
سراج (أو دفع القيمة) ولو دفع ثلاث شياه
ثمان عن أربع وسط جاز (والمستفاد) ولو من
هبة أو ارث (وسط الحول يضم إلى نصاب من
جنسه) فيزكيه بحول الأصل ولو أدى زكاة
نقيه ثم اشترى به ساعة لا يضم

فصار كالآخر فلم يؤد إلى الثاني وكذا لو جعل العبد المؤدى زكاة للخدمة ثم باعه بضم ثمنه إلى ما عنده ولو أدى
مسدقة الفطر عن عبد الخدمة أو أدى عشر طعامه ثم باعه بضم ثمنه إلى ما عنده (قوله نصابان) أي من جنس
واحد (قوله مما لم يضم أحدهما) لا سيما في الثاني (قوله كمن سائمة) ولو ذبحها لأنها جنس واحد باعتبار
قيمتها كذا يفاد من البحر (قوله ضمت إلى أقربهما حولا) لأنها استوياني علم الضم وترجع أحدهما باعتبار
القرب لكونه أنفع للفقراء بغير (قوله ويرجع كل الخ) هذا في مقام الاستثناء على قوله أقربهما فإن الرجوع وكذا الولد
بضمهم إلى أصلهما وإن كان أبعد حولا لأنه يرجح باعتبار التفرع والتولد لأنه تبع وهو لا يقطع عن الأصل
(تنبيه) قال في المحيط لو كان له ما تادروهم ديناً فاستفاد في خلال الحول مائة درهم فإنه يضم المستفاد إلى الدين
في حوله بالإجماع وإذا تم الحول على الدين فعند الامام رضى الله تعالى عنه لا يلزمه الاداء من المستفاد عالم
يقبض أربعين درهماً وعندهما يلزمه وإن لم يقبض من الدين شيئاً وفائدة الخلاف تطهيرهما إذا مات من عليه
الدين مطلقاً مطلقاً عنه زكاة المستفاد عنده وعندهما يجب بغير (قوله أخذ البغاة الخ) الأخذ ليس قيداً احترازياً
حتى لو لم يأخذوا منه الخراج وغيره سنين وهو عندهم لم يؤخذ منه شيء أيضاً شريطة لا يلبس بالبغاة قوم
مسلمون خرجوا عن طاعة الامام الحق بأن ظهر وأخذوا ذلك أمر بخلاف ما إذا ترتبهم فعشره حيث
يؤخذ منه ثانياً إذا مر على أهل العدل لأن التقصير من جهة حيث ترتب عليهم لا من الامام أبو السعود (قوله
لا إعادة على أربابها) سواء نوى بالدفع التصديق عليهم أم لم ينو أبو السعود لأن الامام لم يصحهم والجباية بالجباية
بغير (قوله إلا في ذكره) في المصنف (قوله إعادة غير الخراج) لأن غير الخراج مصرفه الفقراء وهم لا يصرفونه
إليهم بغير (قوله لأنهم مصارفه) عليه لم يحدف تقديره أما الخراج فلا يقتون بأعماله لأنهم مصارفه إذا أهل الخ
يقاتلون أهل الحرب والخراج حق المقالة شرح الملتقى (قوله الملقى به عدم الاجراء) أي عند التوبة ومن باب أولى
عند عدمها وهذا هو ما في التجديد إلا في (قوله الصدقة عليه) صوابه عليهم وهو كذلك في نسخ ذلك
ما يؤخذ من جبايات الظلم والمصادرات إذا نوى بالدفع الصدقة عليهم جاز عما نوى قاله العيني واليهنسي وفي
الخاتمة أوصى بثلاث ماله للفقراء فدفع للسلطان الجائر وهدا ظاهر في أنه يجوز للخوارج والباطنيين الجائرين
أن يأخذوا الزكوات ويصرفوها إلى حوائجهم من الدر المنفق عن ابن الكمال (قوله لأنهم ما عليهم) عليه
مقدمة على المعلوم (قوله من التبعات) جمع تبعه كفرحة الشيء الذي لا فيه بقية شبهة فالامة حلبي عن
القاموس وفي الشلبي عن المصباح التبعة وزان كلمة ما تطلبه من ظلامته ونحوها (قوله فقراء) لأن الذي عليهم
فوق الذي أهم بل هم أسوأ حالاً منهم بخلاف ممة الفقير غيرهم من التبعات (قوله حتى أفتى) بالبناء للمجهول والملقى
بذلك محمد بن سلمة وأما مير بلج هو موسى بن عيسى بن همامان والى خراسان وكان أميراً بلج سأل عن كفارة يمينه فأفتى
بذلك فجعل يمينه ويقول لشهجه أنهم يقولون لي ما عليك من التبعات فوق مالك من المال فكفارتك كفارة يمين
من لا يملك شيئاً قال في الفتح فأنكارهم على يحيى بن يحيى تليد مالك حيث أفتى بعض ملوك المغاربة في كفارة عليه
بالصوم غرلاً لم يلزم أن يكون للاعتبار الذي ذكرناه من فقرهم لا لكونه أشق عليه من الاعتناق وكونهم أهم
مال وما أخذوه خلطوه به وذلك استهلاك إذا كان لا يميزه عنه عند الامام رضى الله تعالى عنه فيملكه
ويجب عليه الضمان غيره ضرراً لا اشتغالاً ذمتهم مثله والمديون بقدر ما في يده فقراءه أفاده صاحب البحر ومجمله مالم
يكن فاضلاً عما عليهم قد ارتد صواباً فيعلق به وجوب الزكاة ونحوه كما يأتي في قوله ولو خلط الخ (قوله ولو أخذها)
أي زكاة السوائم بقرينة قوله الساعي (قوله لأن الكراه لا ينافي الاختيار) أي لا يسلبه وبه عبر في البحر بل
الطواعية فيتحقق الاداء عن اختيار (قوله لكن) استدراك على قوله وفي المبسوط الأصح أفاده المؤلف
في شرح الملتقى (قوله لا الباطنة وإن نوى كافي النهر) حيث قال أمالو صادرة ونوى بالمندفع اليه الزكاة قال
المؤرخون أنه يجوز الأصح أنه لا يجوز وبه يفتي وهو كذا روجه في الولو الجباية والاختصاص بقرينة قيدا
بل إذا نوى الصدقة عليهم لا يكفيه لما في المنع عن الواقعات السلطان إذا أخذ الصدقات قبل أن تولى بأدائها إلى
السلطان الصدقة عليه لا يؤمر بالاداء ثانياً لأنه فقير حقيقة ومنهم من قال لا حوط أن يفتى بالاداء ثانياً
كما لو لم يتول الاداء الفقر وهو الاختيار الصحيح (قوله بما له) أما إذا لم يكن له مال وغصب أموال الناس وخلطها
بعضها فلا زكاة عليه ويجب عليه فقر ينقض برده إلى أربابه ان علواً والى الفقراء أبو السعود (قوله لا في

ولو نصابان مما لم يضم أحدهما كمن سائمة
من زكاة وألف درهم وورث القاضيت إلى
أقربهما حولا ويرجع كل يضم إلى أصله
(أخذ البغاة) والسلطان الجائر (زكاة)
الأموال الظاهرة (السوائم والعشر)
والخراج لا إعادة على أربابها (بصرف)
أخذ (في محله) إلا في ذكره (والا) بصرف
فيه (عليهم) ديانة فيما بينهم وبين الله (إعادة)
غير الخراج لأنهم مصارفه واختلاف في
الأموال الباطنة في الولو الجباية ونحو
الوهابية الملقى به عدم الاجراء في ذلك
الاصح العصة إذا نوى بالدفع لطاعة زماناً
الصدقة عليه لأنهم ما عليهم من التبعات
فقراء حتى أفتى أمير بلج بالصيام لكفارة عن
يمينه ولو أخذها الساعي جبراً لم تقع زكاة
لكونها بلا اختيار لكن بغيره بالجبر لا يردى
تفسيه لأن الكراه لا ينافي الاختيار كافي في
التجديد الملقى به سقوطها في الأموال
الظاهرة لا الباطنة وإن نوى كافي النهر (ولو)
خلط السلطان المال المقصوب بما له ملكه
فتجب الزكاة فيه وورث عنه (لأن الخلط)
استهلاك

انطلق استهلاكه) أي بمنزلة من حيث أن حق الغير يتعلق بالذمة لا بالأعيان (قوله إذا لم يمكن تمييزه) أما إذا أمكن
 زك من عين ماله (قوله وقوله أرفق) أي بالفقر أو حكم الارث أنه إذا لم يكن للميت فيه شيء وجب على الورثة
 دفعه لا وبابه أن علومهم والافسيلة الصدقة والحرام ينتقل من ذمة إلى ذمة كما يأتي في الحظر (قوله منفصل عنه)
 التقيد بالاتصال ليس احترازاً بل المدار على بقاء نصاب بعد ما عليه قال في الشر بتلاية وجوب الزكاة بقيد
 بما إذا كان الفاضل بعد أداء ما عليه لا ربايه نصاباً فلم يقيد بالاتصال وعلى التقيد به إذا لم يوجد لازكاً في
 المخلوط كله كما إذا كان الكل خبيثاً وهو الذي يعطيه ظاهر عبارته (قوله وفي شرح الوهبانية عن البرازية أنما يكفر
 الخ) هذا تقيد لما في الظهيرة حيث قال رجل دفع إلى فقير من المال الحرام شيئاً يرجوه الثواب ولم يعلم الفقير
 بذلك فدعاه وأتمن المعطى كقرا جميعاً اهـ وقوله ولم يعلم الفقير بعد جده لأنه حيث لم يعلم بحرمته كيف يكفر
 إذا دعاه وهو مأثور شرعاً بالدعاء قال عليه الصلاة والسلام من أسدى إليكم معروفًا فكافئوه فإن لم تكافئوه
 فادعوا له بل المطلوب منه تحسين الظن وأن المعطى أنما أعطى من حلال ماله أقول هذا التعلل عن الظهيرة خطأ
 ونسها كما في ابن التيمية رجل دفع إلى فقير من المال الحرام شيئاً يرجوه الثواب يكفر ولو علم الفقير بذلك فدعاه
 وأتمن المعطى به فدعاه وأتمن من أعطى فالأشئ كقروا قال المؤلف ويصح أن يكون كذلك لو كان المؤمن
 أجنبياً غير المعطى والقابض وكثير من الناس عنه غافلون ومن الجهال فيه واقعون اهـ (قوله بالحرام القطعي)
 لا بطلاق الحرام كما في الظهيرة ولا بدمع ذلك من رجا الثواب عليه كما هو صريح الظهيرة والمخ لأنه يستند
 اعتد حل المحرم لأن الثواب انما رتبته الله تعالى على الحلال أما إذا قصد مطلق التوسعة على خلق الله تعالى أو لم
 يحضره شيء أصلاً فلا يكفر وفيه أن القول بالكفر اعتبر فيه لازم قصده وقد قالوا إن لازم المذهب ليس بذهب
 (قوله لأنه ليس بجرام لعينه) قال في المخ لأنه قبل الضمان وإن كان حرام التصرف لكنه ليس بجرام لعينه
 بالقطع (قوله لاستهلاكه بالخلط) أي فتعلق حق الغير بذمته وسلبت الأعيان له غير أنه لا يجوز له التصرف فيها على
 المقدس الباب إلا بالبراءة أو بالضمان أو بقضاء القاضي عليه بالضمان أو بدفع البذل كما يأتي في النصاب إن
 شاء الله تعالى وهذا على قول الإمام ولا يكفر على قول صاحبين أيضاً لكون ما أداء مشتركاً ويمكن الشريك
 أن يجعله من استحقاقه (قوله ذونصاب) أي واحد من أي النصب نهر (قوله زكاة لسنتين) صورته له ثلثمائة
 درهم دفع منها مائة عن المائتين عشرين سنة جاز بشرط أن يكون عنده النصاب الذي جعل عنه كافي هذه
 الصورة فلو كان في ملكه أقل منه فجعل خمسة عن مائتين ثم تم الحول على مائتين لا يجوز وأن لا ينقطع النصاب
 في أثناء الحول فلو جعل خمسة عن مائتين ثم هلك كل ما في يده فإنه لا يجوز بخلاف ما إذا بقي منه درهم واستفاد
 ما لا يتم الحول على مائتين فإنه يجوز ما جعل وأن يكون النصاب كاملاً في آخر الحول فلو جعل شاة من أربعين
 وجمال الحول وعنده تسعة وثلاثون لم يجز إلا إذا كانت الشاة قائمة في يد الساعي ولو حكما كان استهلاكها أو أنفقها
 على نفسه قرضاً لأنها كقيام العين حكماً لا فرق في ذلك بين السوائم والنقود أما لو دفعها إلى الفقير فإنها
 تقع فلاحوى (قوله أو لنصب) أي جعل ذونصاب لنصب بشرط أن يكون عنده نصاب لأن النصاب الأول هو
 الأصل في السبيبة والرائد تبع وأن يملك ما جعل عنه في سنة التجبيل فلو كان عنده مائتا درهم فجعل زكاة ألف فإن
 استفاد ما لا يدرج حتى صار ألفاً ثم الحول وعنده ألف فإنه يجوز التجبيل وسقط عنه زكاة ألف وإن تم
 الحول ولم يستفد شيئاً ثم استفاد فالمجمل لا يجزى عن زكاتها فإذا تم الحول من حين الاستفادة كان عليه أن يزك
 ويستثنى من ذلك ما إذا جعل غلطاً عن شيء يظن أنه في ملكه كالأول كان عنده أربع مائة درهم فظن أن عنده خمسمائة
 درهم فأدى عنه فله أن يحسب الزيادة للسنة الثانية ولو جعل عن الدنانير وله دراهم فهلك الدنانير كان ما جعل
 من الدراهم باعتبار القيمة وكذا عكسه والعين والدين جنس واحد فلو كان له عين ودين فجعل عن العين فهلك
 قبل الحول جاز من الدين وإن هلك بعد لا يقع عنه والدراهم والدنانير وعروض التجارة جنس واحد بدليل
 الضم أما لو اختلف الجنس بأن كان له جنس من الأبل وأربعون من الغنم فجعل شاة من أحد الصنفين ثم هلك
 لا يكون عن الآخر بحر (قوله وكذا الوجمل عشر زرع) قال في البحر وأما المصنف فيجوز التجبيل بعد ملك
 النصاب إلى جواز تجبيل عشر زرع بعد النيات قبل الادراك وعشر التمر بعد التبرؤج قبل البلوغ لأنه تجبيل

إذا لم يمكن تمييزه عند أبي حنيفة وقوله أرفق
 أقل ما يتناول مال عن غصب وهذا إذا كان له
 مال غير ما استهلكه بالخلط منفصل عنه
 يوفى دينه والا فلا زكاة كما لو كان الكل خبيثاً
 على التبرع عن الحوائث السعدية وفي شرح
 الفقيه عن البرازية أنما يكفر إذا تصدق
 بالحرام القطعي أما إذا أخذ من إنسان مائة
 ومن آخر مائة وخطبهما ثم تصدق لا يكفر لأنه
 ليس بجرام لعينه بالقطع لاستهلاكه بالخلط
 (ولو جعل ذونصاب) زكاته (لسنتين أو لنصب
 صح) لوجود السبب وكذا الوجمل عشر زرع
 أو ثمره بعد الخروج قبل الادراك واختلاف فيه

بعد وجود السبب وعدم جواز قبله لك النصاب الى عدم جواز تجهيل العشر قبل الزرع أو قبل الغرس واختلاف في تجهيله قبل النبات بعد الزرع أو بعد غرس الشجر قبل خروج الثمرة فعند عدم جواز لان التجهيل للحادث لا للاحتمال يحدث شي وجوزه أبو يوسف لان السبب الارض النامية وبعد الزراعة هي نامية وردة محمد بأن السبب النامية بحقيقة النماء فيكون التجهيل قبلها واقعا قبل السبب فلا يجوز ولو الجبسة ولا يفتي أن الأفضل لصاحب المال عدم التجهيل للاختلاف في التجهيل عند العلماء ولم أره منقولاً اهـ (قوله قبل النبات) بالتكبير وفي نسخ قبيل وعليه ما كتب الحلبي قال وفيه دليل على أنه ان أدى العشر عن سنين مستقبلة لا يجزيه اتفاقاً (قوله وكذلك لو عمل خراج رأسه) أي فانه يصح لوجود السبب وهو رأس والتقييده بما لا يفتي في اذ لو عمل خراج أرضه عن سنين جاز كما ذكره القهستاني في باب العشر والخراج وعمله بوجود السبب وهو الارض النامية لكن يجب حل كلامه على الموظف لعلته بالقدر على النماء فيكون سببه الارض النامية بامكان النماء لا بحقيقته كالعشر وخراج المقامعة تأمل اهـ الحلبي (قوله وقامه في التهر) حيث قال ولو زرع صوم يوم حين فجعله جازعاً الثاني خلافاً لمحمد وعلى هذا الخلاف الصلاة والاعتكاف ولو نذر رجسنة كذا فأتى به قبلها جاز عندهما خلافاً لمحمد كذا في السراج اهـ الحلبي (قوله وقت الصرف اليه) فتي صح الاداء اليه لا ينقض بالعارض (قوله ولو غرس الخ) هذه مسئلة استطرد ها ومحلها العشر والخراج (قوله فإلم يقرأ الكرم الخ) يعني اذا غرس كرماً متصلاً في أرض يدفع خراج الزرع الى أن يقرأ الكرم فاذا أنعم أدى خراج الكرم وخراج الزرع في كل جريب صاع ودرهم وفي جريب الكرم المتصل عشرة دراهم اهـ (قوله بفتح اللام) استباحا شالتوا الى الكسرين مع بقاء النسبة منخ (قوله وتكسر) وهو قابل أفاده المصنف (قوله لبني تغلب) الاولى حذف بنى فان النسبة تغلب وهو أبو القبيلة كما في المنخ (قوله قوم من نصارى العرب) طالبهم عمر رضى الله تعالى عنه بالجزية فأبوا فقالوا انعطى الصدقة مضاعفة فصولوا على ذلك فقال عمر رضى الله تعالى عنه هذا جزيتكم فسموها مائتة منخ (قوله وعلى المرأة ما على الرجل منهم) وهو نصف العشر اهـ الحلبي (قوله ويؤخذ الوسط) تكرار مع قوله فيما تقدم والمصدق يأخذ الوسط اهـ الحلبي (قوله بغير وصيته) وعليه أن يوصى بالاداء عنه منخ (قوله الا أن تجيز الورثة) فيخرج من كل التركة (قوله وسيجي الفرق في العنين) عبارته مع المتن وأجل سنة قرية بالاهلة على المذهب وهي ثلثمائة وأربع وخمسون وبعض يوم وقيل شمسية بالايام وهي أزيد بأحد عشر يوماً ثم ان هذا انما يظهر اذا كان المالك في ابتداء الاهلة فلو ملكه في أثناء الشهر قيل يعتبر بالايام وقيل يكمل الاقل من الاخير ويعتبر ما بينهما بالاهلة نظير ما قالوه في العدة (قوله لان وقتها العمر) نظيره لو شك في أداء الصلاة والوقت باق بخلاف ما اذا خرج فانه لا بعيد

• (باب زكاة المال) •

المال كل ما يملكه الناس من نقد وعروض وحياوان وغيره منخ (قوله أل فيه للعهد) وفي نسخ للمعهود وكل صحيح والمعهود هو النقدان والعروض وقدمها على خيس الركا والعترا لانهما كالاستفاد ثم قدم النقدين على العروض لانهما أصلان لساير الاموال في معرفة القيمة أبو السعود (قوله فان المراد به الخ) عله لقوله للعهد (قوله غير مقدرة به) أي بربع العشر (قوله نصاب الذهب) الذهب هو الحجر الاصفر الرزين مضروباً كان أو غيره وانما سمي به لكونه ذاهباً بلا بقاء فهستانی والمناسب تقديم الكلام على القصة اقتداء بكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولانها أكثر تداولاً ولا يرى أن المهر ونصاب السرقة وقيم المستهلكات تقدريها واعلم أن الدرهم الشرعي أربعة عشر قيراطاً والدرهم المتعارف ستة عشر قيراطاً وأن زنة الريال بالدرهم المتعارف ثمانية دراهم وقيراط واحد فتكون زنة الريال بالدرهم المتعارف مائة وخمسة وأربعين قيراطاً ويكون مقدار النصاب من الريال ثمانية عشر ريالاً وثلاثة دراهم متعارفة الاثلاثة قرار بط وزنة كل واحد من البندقي والفضة قل والنجفري ثمانية عشر قيراطاً مقدار النصاب منها اثنان وعشرون ديناراً وثمانون مثقالاً وزنة المحبوب أربعة عشر قيراطاً فيكون النصاب منه ثمانية وعشرين ديناراً ونصف دينار ونصف سبع دينار وهذا هو المشهور وقيل يعتبر في أهل كل بلدة دراهمهم وأفتى بذلك جماعة من المتأخرين قال في الفتح وهو الحق فعلى هذا يكون النصاب من الدراهم المتعارفة مائتي درهم وعلى القول الاقل مائة وخمسة وسبعين منها كذا جزره بعض مشايخي

قبل النبات وطلوع الثمرة والاظهر عدم الجواز وكذلك لو عمل خراج رأسه وقامه في التهر (وان) وصليته (أي بربع العشر قبل تمام الحول) ذلك لان (المعبر كونه أومات أو ارتدوا) لا بعده ولو غرس مصر فاوقت الصرف اليه لا بعده ولو غرس في أرض الخراج كما قاله في جمع الفتاوى (ولان في عليه خراج الزرع يجمع الفتاوى) بفتح اللام وتكسر نسبة في مال صبي تغلب من نصارى العرب ابن تغلب بكسر هاء قوم من نصارى العرب (وعلى المرأة ما على الرجل منهم) لان الصلح وقع منهم كذلك (ويؤخذ) في زكاة السائمة (الوسط) لا الهرم ولا الكرام (ولا تؤخذ من تركته بغير وصيته) لفقدها شرطها وهو النسبة (وان أوصى بها اعتبر من الثلث) الا أن تجيز الورثة (وحولها) أي الزكاة (قرئ) بجرع عن القصة (لانهم) وسيجي الفرق في العنين (شأن أنه أدى الزكاة أو لا يؤديها) لان وقتها العمر أشباه

(باب زكاة المال)

أل فيه للعهد في حديثها واربع عشر لله والكم فان المراد به غير السائمة لان زكاتها غير مقدرة به (نصاب الذهب)

(قوله عشرون مثقالا) وما دون ذلك لازكاته ولو كان نقصا ناسيا يدخل بين الوزنين لانه وقع الشك في كمال النصاب فلا يحكم بكامله مع الشك يخرج عن البدائع والمثقال لغة ما يوزن به قليلا كان أو كثيرا وعرفا ما ياتي (قوله والفضة مائة درهم) الفضة هو الحجر الأبيض الرزين ولو غير مضروب وانما يسمى بالزالة الكبيرة عن مالكمها من الفضة وهو التقريق والدرهم يفتح الهاء وكسرها ويرى قالوا درهم لغة اسم مضروب مدقور من الفضة والمشهور أن تدويره في زمن الفاروق وكان قبله على شبه النواة بالانقش ثم نقش في زمان ابن الزبير على أحد وجهيه بكلمة من الله وعلى الآخر بالبركة ثم غيره الجليح فنقش فيه سورة الاخلاص وقيل اسمه وقيل غير ذلك قهستاني موضعنا في شرح المتن أول من ضرب الدراهم عبد الملك بن مروان سنة أربع وسبعين في العراق ثم في النواحي سنة ست وسبعين وقيل أول من ضربها صعب بن الزبير سنة سبعين على ضرب الاكسرة ثم غيرها الجليح (قوله كل عشرة دراهم وزن سبعة) اعلم أن الدراهم كانت في عهد عمر رضي الله تعالى عنه مختلفة ذها عشرة دراهم على وزن عشرة مثاقيل وعشرة على ستة مثاقيل وعشرة على خمسة مثاقيل فأخذ عمر رضي الله تعالى عنه من كل نوع ثلثا كيلا تظهر الخصومة في الاخذ والعطاء فثلاث عشرة ثلاثة وثلاث وستة اثنان وثلث الخمسة درهم وثلثان فالجمع سبعة وان شئت فاجمع المجموع فيكون أحد عشر في ثلث المجموع سبعة ولذا كانت الدراهم العشرة وزن سبعة وهذا يجري في كل شيء حتى في الزكاة ونصاب السرقة والمهر وتقدير الديات اه مخ (قوله خمس شعيرات) متوسطة غير مقشورة مقطوعة ما امتد من طرفها قهستاني (قوله فهو درهم وثلاثة أسباع درهم) وبصر الان درهم ونصف قاله المؤلف في الدر المنثور ناقلا عن شرح الترتيب (قوله وقيل يفتى في كل بابوزنهم) وجرم به في الولوالجية والخالصة واختاره في المجتبى وجمع النوازل والعيون قال في الفتح وهو الحق ولكن أقول ينبغي أن يقيد بما إذا كان له دراهم لا تنقص عن أقل وزن كان في زمنه صلى الله عليه وسلم قال في السراج الا أن كون الدرهم أربعة عشر قيراطا عليه الجرم الغفير والجمهور الكثير واطباق كتب المتقدمين والمتأخرين اه حلي عن النهر (قوله وسخفقه الخ) الذي حقه هنالك لا يتعلق بازكاة بل بالعقود فاذا أطلق اسم الدرهم في العقد انصرف الى المتعارف وكذلك اذا أطلقه الواقف اه حلي (قوله والمعتبر وزنهم ما) أي النصاب والواجب أداءه وجوبا أي من حيث الاداء والوجوب يعني يعتبر بالوزن في النصاب للوجوب باجماع فلا يعتبر بالعدد والقيمة حتى لو كان له ابريق فضة وزنه مائة وخمسون وقيته مائتان فلا زكاة فيها وكذا الذهب ويعتبر بالوزن في الواجب المؤدى عند الامام وأبي يوسف وقال زفر تعتبر القيمة وقال محمد يعتبر الانفع للفقراء حتى لو أدى عن خمسة دراهم جياذ خمسة زيو فاقمها أربعة جياذ جازع عند الامامين خلافا لعمد زفر ولو أدى أربعة جياذ اقيمها خمسة رديئة عن خمسة رديئة لا يجوز الا عند زفر ولو كان له ابريق فضة وزنه مائتان وقيته بصياغته ثلثمائة ان أدى من العين يؤدي ربع عمره وهو خمسة قيمتها سبعة ونصف وان أدى خمسة قيمتها خمسة جازع عندهما وقال محمد وزفر لا يجوز الا أن يؤدي الفضل ولو أدى من خلاف جنسه تعتبر القيمة بالاجماع مخرج قال الحلي قول الشارح لا قيمتها في قول زفر باعتبار القيمة في الاداء وكان على الشارح أن يزيد ولا الانفع للفقراء نصيا لقول محمد رحمه الله تعالى وفي البدائع لو كانت الفضة مشتركة بين اثنين فان كان يباغ نصيب كل واحد مقدارا للنصاب يجب الزكاة والا فلا ويعتبر في حال الشركة ما يعتبر حال الافراد اه (قوله مضروب كل) أي ما جعل دراهم يتعامل بها أو دنائير (قوله ومعه موله) أراد الحلي ونحوه من القمام والجواهر وأغطية القل وظروف الفناجين وحلية المصاحف والسلاح وخاتم الاصبع (قوله ولو تبرأ) قال في ضياء الخلوام التبرأ الذهب والفضة قبل أن يماغا وفي القهستاني وقد يطلق على غيره مما من المعدنيات كالنحاس والحديد الا أنه بالذهب أكثر اختصاصا وقيل فيه حقيقة وفي غيره مجازاه اذا علمت ذلك فلا يصح ذكره هنا لانه لا يصدق عليه المضروب ولا المعمول بل كان عليه أن يقول بعد قوله مطلقا وتبرأ بعبارة الكنز حيث قال يجب في مائتي درهم وعشرين مثقالا ربع العشر ولو تبرأ فانه داخل فيما قبله اه أفاد بعضه الحلي (قوله أو حليا) يضم الحياء وكسرها وتشد يد الباء جمع حلي بفتح الحاء واسكان اللام جوهي وقوله تعالى من حلهم بقرأ بالواحد بالجمع أبو السعود عن البصر (قوله مطلقا) شامل لحلي الخليل وحلية السيف والمصنف والمنطقة والجوام والسرج والاولاني ان تخلصت نوى البصارة أو التجميل أو لم ينوشأ اه أبو السعود (قوله مباح الاستعمال) كالحلي للنساء

(عشرون مثقالا والفضة مائة درهم) كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل والدينار عشرون قيراطا والدرهم أربعة عشر قيراطا والخمس عشرة شعيرات فيكون الدرهم الشرعي سبعة عشر مثاقيل والمثقال مائة شعيرة فهو درهم وثلاثة أسباع درهم وسخفقه في متفرقاته في كل بابوزنهم (في مضروب كل) منها ما البيوع (واللازم) مبتدأ (في مضروب كل) منها ما (ومعه موله) ولو تبرأ أو حليا مطلقا مباح الاستعمال أولا

ولو ذهب وهو السيف وقوله أولا كلى الرجال الا ما استثنى (قوله ولو لتجمل) أى الذين يهملون البيوت من غير استعمال (قوله والتفقة) أحد وجهين والثاني وهو ما عليه ابن مالك أنه لا زكاة فيها لشغلها بالحاجة الأصلية وتقدم أنه الصواب (قوله وفي عرض تجارة) هو يسكون الرأى المتاع وكل شئ فهو عرض سوى الدراهم والدنانير عن الصحاح فيدخل فيه الحيوانات التى نوى بها التجارة والعرض بفتحين حطام الدنيا والعرض بضم العين يطلق على جانب الشئ وعلى ما قابل الطول والعرض بكسر العين ما يحمله الرجل ويذم أبو السعود (قوله وهو هنا ما ليس بنقد) وقال أبو عبيدة هو كل أمتعة لا يدخلها كيل ولا وزن ولا يكون حيوانا ولا عقارا نهر (فرع) الفلوس ان كانت أثمانا راتجة أو سلعا للتجارة تجب الزكاة في قيمتها ولا فلا شربا ليلية (قوله وأما عدم صحة النية الخ) تعرض بالزبلى حيث أورد عليهم الأرض الخراجية فإنه لا يجب فيها الزكاة وان نوى عند شرائها بالتجارة مع أنهم ممن العروض وبصاحب الدرر حيث أجاب بأنهم ليست من العروض بناء على تفسير أبي عبيدة السابق وحاصل التعريض بهما والرد عليهم أن الصواب تفسير العرض بما ليس بنقد وعدم وجوب الزكاة في الخراجية لقيام المانع اهـ حلى عن البحر وكذا لا يرد ما لو اشترى بذرا للتجارة وزرعه فإنه لا زكاة فيه وانما فيه العسر لان بذره في الأرض أبطل كونه للتجارة فكان ذلك كنية الخدمة في عبادة التجارة بل أولى ولو لم يزرعه تجب أفاده صاحب البحر (قوله من ذهب أو ورق) أى بأشارة الى أنه مخير ان شاء قومه بالفضة وان شاء بالذهب لان الثمين في تقدير قيم الأشياء مساويا كذا في البحر وفي الحوى عن القاموس الورق مثلثة وككتف وجبل الدراهم المضروبة (قوله فأفاد) تفريع على تفسير الورق بالفضة المضروبة (قوله انما يكون بالمسكوك بالمسكوك) بالدين المملو أى المضروب على السكة وهى حديدة منقوشة بضرب عليها الدراهم قاموس ووجه الأفادة ظاهر من الورق أما الذهب فلا كما لا يخفى الآن يقال لما اقترن بالمضروب من الفضة كان المراد به المضروب اهـ حلى (قوله مقوما بأحدهما) تكرار مع قوله من ذهب أو ورق لان أوجهها التخير ومحل التخير انما استويا فقط أما اذا اختلفا قوم بالانفع اهـ حلى (قوله ان استويا) أى رواجيا ولو غلب نصاب بدليل ما بعده مما قبل (قوله تعين التقوم به) فى المصر الذى هو فيه حتى لو بعث عبد التجارة فى بلد آخر يقوم فى ذلك البلد الذى فيه العبد بحر (قوله ولو بلغ بأحدهما نصابا وخسا) بيانه كفاى شرح الهاملية أنه اذا قومها بالدراهم بلغت مائتين وأربعين درهما واذا قومها بالدنانير تبلغ ثلاثين وعشرين مثقالا فإنه يقومها بالدراهم لانه يجب عليه ستة دراهم ولو قومها بالدنانير يجب عليه نصف مثقال وهو لا يساوى ستة دراهم لان قيمة المثقال عندهم عشرة دراهم فان كان لوقومها بالدنانير تبلغ أربعة وعشرين مثقالا ولو قومها بالدراهم تبلغ مائتين وستة وثلاثين درهما فإنه يقومها بالدنانير لانه الانفع للمساكين (قوله وفى كل خمس بحسابه) ولا تنضم احدى الزادتين الى الاخرى أى الزيادة على نصاب الفضة لا تنضم الى الزيادة على نصاب الذهب ليمت أربعين أو أربعة مثاقيل عند الامام رضى الله تعالى عنه لانها لا تجب فى الكسور وعندها تنضم لانها تجب فيها عندهما أبو السعود عن البحر (قوله وما بين الخمس الى الخمس عفو) فاذا ملك نصابا وتسعة وسبعين درهما فعليه ستة دراهم والباقي عفو بحر (قوله وقال ما زاد بحسابه) يبنى على هذا الخلاف لو كان له مائتان وخمسة دراهم مضى عليها عا مان فعنده عليه عشرة وعندها خمسة لانه وجب عليه فى العام الاقل خمسة وعشرون فى السلم من الدين فى العام الثانى مائتان الاثنى درهم ولا تجب فيه الزكاة وعندها لا تنضم الى الكسور فبقى السلم مائتين ففيها خمسة أخرى قاله الكمال ويبنى على الخلاف أيضا أنه اذا ملك عشرون من مائتى درهم بعد الحول حتى يبق من النصاب أربعة أخماس ونصف خمس فعنده الواجب أربعة دراهم وعندهما أربعة ونصف بحر موضحا (قوله وغالب الفضة الخ) لان الدراهم لا تخلو من قليل غش لانما لا تطبع الا به فجعلنا الغلبة فاصلة نهر ومثلها الذهب (قوله فضة وذهب) فجب زكاتها لانه كذا العروض وان أعدهما للتجارة أفاده صاحب النهر (قوله وتشرط فيه النية) أى نية التجارة عند الشراء الخ (قوله وعنده ما يتم به) من عروض تجارة أو أحد النقيدين وهو مرتبط بقوله أو أقل (قوله وبلغت) أى بالقيمة كما فى البحر (قوله من أدنى نقد) ان تعددت النقود فى البلد (قوله فجب) أى وان لم ينو فيها تجارة والحاصل أن ما غلب غشه ان كان ثمارا نجبة اعتبر قيمته فان بلغت نصابا رجب زكاته والا لا وان لم يكن ثمنا كان فى حكم العروض ان نوى التجارة فيه وان لم ينوها اعتبر ما بخلص منه فلن يطلع بخلص

ولو لتجمل والتفقة لانها خلتا انما نافي كسبه
كيف كانا (و) (و) (و) عرض تجارة قيمته نصاب
الجملة صفة عرض وهو هنا ما ليس بنقد وأما
عدم صحة النية كما قد منى لان الأرض الخراجية
فقيام المانع كما قد منى لان الأرض ليست
من العروض فتنبه (من ذهب أو ورق) أى فضة
مضروبة فأفاد أن التقوم انما يكون بالمسكوك
علا بالعرف (مقوما بأحدهما) ان استويا
فلو أحدهما أو روج تعين التقوم به
بأحدهما نصابا دون الآخر غير أقل
ولو بلغ بأحدهما نصابا وخسا (ربع عشر) خبر
قوله بالانفع للفقير سراج (ربع عشر) انما
قوله اللازم (فى كل أربعين درهما درهم وفى
بجسابه) فى كل أربعين درهما درهم وفى
كل أربعة مثاقيل قيراطان وما بين الخمس
الى الخمس عفو وقال ما زاد بحسابه وهى
مسئلة الكسور (وغالب الفضة والذهب فضة
وذهب وما غلب غشه) منهم (يقوم)
كالعروض وتشرط فيه النية الا اذا كان
مخلص منه ما يبلغ نصابا أو أقل وعنده ما يتم به
أو كانت أثمانا راتجة وبلغت نصابا من أدنى
نقد فجب زكاته فجب والا فلا

لما وجبت والا لا هكذا يتفاد من الزهلي والعيني والهر وقول الشارح الا اذا كان بخلص الخ فيد أن تية
 التجارة لا تعتبر الا عند عدم الخلوص أما اذا كانت تخلص وبلغت نصابا بالوزن تلزم الزكاة نوى التجارة
 أولا وهو صريح كلام مسكين والهداية فاعل في المسئلة قولين (قوله والمختار لزومها) أي الزكاة ولو من غيرية
 تجارة وقيل لا يجب نهر قال في الشرب لا يسه والظاهر عدم الوجوب لعدم الغلبة المشهورة له فهو ما قولان
 مرجحان وقيل يجب درهمان ونصف نظرا الى وجهي الوجوب وعدمه كذا ذكره أبو السعود (قوله ولذا) أي
 الاحتياط وفي نسخة وكذلك الكاف وبها عبر صاحب البحر والمستغنى وقوله لا تباع الا وزنا ليعترض عن الربا
 (قوله وأما الذهب الخ) محترز قوله وغالب الفضة الى آخره فان ذلك مفروض فيما اذا كان المختار لا غشا (قوله
 فان غلب الذهب فذهب الخ) احتوى هذا التركيب على أربع صور لانه اما أن يبلغ كل منهما نصابه أولا
 يلقه واحد منهما أو يلقه الذهب الغالب فقط دون الفضة المغلوبة أو يلقه الفضة المغلوبة فقط دون الذهب
 الغالب وكلها صحيحة الا الرابعة متمنة لان الفضة وهي مغلوبة متى بلغت النصاب يلقه الذهب الغالب
 الذي نصابه دون نصابها وزنا بالاولى والصورة الاولى والثالثة يزكى فيهما زكاة الذهب عن الذهب والفضة
 جميعا بقول الشافعي ولو سبك الذهب مع الفضة فان بلغ الذهب نصابا زكى الجميع زكاة الذهب سواء كان غلبا
 أو غلبا لانه أعز وان لم يبلغ للذهب نصابه فان بلغت الفضة نصابا زكى الجميع زكاة الفضة اه والصورة
 الثانية اذا كان النصاب لا يكمل الا من أحدهما منضم الى الآخر من أيهما بلغ وجبت فيه ويضمن قيمة
 كل سببه عليه المصنف وان لم يكمل منهما معا فلا شيء فيهما اذا لم يكن عنده غيرهما (قوله والا فان بلغ الذهب)
 أي الا يغلب الذهب واحتوى هذا على صورتين الصورة الاولى أن تغلب الفضة الذهب وتحتته مثل الصور
 الاربع السابقة فان بلغ الذهب نصابه زكى الجميع زكاة الذهب لما مر عن الشافعي سواء بلغت الفضة أيضا
 أم لا وان بلغت الفضة دون الذهب زكى الجميع زكاة الفضة لما مر عن الشافعي أيضا وان لم يبلغه واحد منهما فالحكم
 ما مر من الضم وعدمه بقول الشارح فان بلغ الذهب نصابه وجبت تحته صورتان ما اذا بلغ كل منهما نصابه
 أو الذهب فقط وحينئذ يزكى ما زكاة الذهب لما مر وقوله أو الفضة فيما اذا بلغت الفضة نصابا دون الذهب
 فكلام الشارح فيه توزيع الصورة الثانية أن يتساوى فيها الصور السابقة بعينها فاذا بلغ كل نصابه أو الذهب
 دون الفضة زكى الجميع زكاة الذهب وقد دخلت قول الشارح فان بلغ الذهب نصابه وجبت وبلوغ الفضة
 نصابها مع عدم بلوغ الذهب نصابه وهما متساويان متمنع واذا لم يبلغ واحد منهما النصاب فالحكم ما مر من
 الضم وعدمه في الصورة الثانية وهي المساواة لا يتأتى قول الشارح أو الفضة لان مراده أو الفضة فقط دون
 الذهب وقد علت امتناعه فيها تأمل (قوله وشرط كمال النصاب الخ) ولو حكما كالأول كان عنده غنم للتجارة تساوى
 نصابا فان قبل الحول قد بلغ جلودها وتم الحول عليها كن عليه الزكاة ان بلغت نصابا أما لو تخمر عصر التجارة
 أثناء الحول ثم عاد خلا آخره لازكاة عليه والفرق أن النصاب في الاول باق لبقاء الجلود لتقومه بخلافه في الثاني
 ولومات الرجل في وسط الحول انقطع حكم الحول ولم يبق الوارث على ذلك الحول بل يستأنف حولا جديدا
 (قوله لا انعقاد) أي انعقاد السبب أي تحققه بملك النصاب (قوله لا وجوب) أي تحقق الوجوب عليه (قوله
 فلا يضرب نقصانه بينهما) أما نقصان قيمة العروض بعد الحول عن النصاب يسقط عند الامام وقالا عليه زكاة
 ما بقي نهر (قوله فلو هلك كله) أي أصلا أو وصفا كالجعل السائمة علوفة في أثناء الحول لان زوال الوصف
 كزوال العين نهر (قوله وأما الدين فلا يقطع) أي ان لحقه في وسط الحول سواء استغرق جميع ما في يده
 أم لا ولم يدفعه ثم أيسر قبل تمام الحول فمضى دينه وقد بقي بعده نصاب فيجب عليه زكاته ولا نظر لاستغراق
 الدين ما في يده لعدم دفعه أو ما لو دفعه وقد تجرد عن المال أصلا ثم حدث اليسار فيعتبر ابتداء الحول من وقت
 يساره وفي البحر عن المجتبى الدين في خلال الحول لا يقطع حكم الحول وان كان مستغرقا وظال زفر يقطع
 اه وهو ينافي ما سبق له أول كتاب الزكاة عن المحيط من قوله وأما الدين المعترض في خلال الحول فانه يمنع
 وجوب الزكاة بمنزلة هلاكه عند محمد وعند أبي يوسف لا يمنع بمنزلة نقصانه اه وتقديرهم قول محمد بشرطه
 وهو كذلك كالأصحى اه فقد جعل الخلاف بين محمد وأبي يوسف وجعل الخلاف هنا زفر اللهم الا أن يقال
 ما في المحيط في غير المستغرق لقول أبي يوسف انه بمنزلة النقصان وما في المجتبى من خلاف زفر في المستغرق (قوله

(وانتلف في) الفضة (المساوى والمختار
 لزومها احتياطاً) ثانية ولذا لا تباع الا وزنا
 وأما الذهب المختار فغلبة فان غلب الذهب
 فذهب والا فان بلغ الذهب أو الفضة نصابه
 وجبت (ونهر لكمال النصاب) ولو ساقط (في
 مخرج الحول) في الاستدراك لا انعقاد وفي
 الانتهاء للوجوب (فلا يضرب نقصانه بينهما)
 فلو هلك كله بطل الحول وأما الدين فلا يقطع
 الحول ولو مستغرقا

وقية العرض تضم الى الثمنين) وله أن يقوم أحد التقدين ويضعه الى قيمة العروض خلافا لهما وقائدها خلافا
 فحين لم تحط بالتجارة قيمته مائة درهم وعنده خمسة دنانير قيمته مائة درهم فحب الزكاة عنده خلافا لهما
 زاهدي ولا ينافي هذا ما تقدم من قول المصنف والمعتبر وزنه ما أداه وجوبه بالانحطاط ما إذا تم نصاب كل
 بقية قواهم هنا والذهب الى الفضة قيمة (قوله وخمسا) يرجع الى الثمنين وجعلنا الى العروض أي بوضع الله
 تعالى ويجعل العبد (قوله بجامع الثمنية) فيه ما يجري على أحدهما يجري على الآخر وقوله قيمة أي من جهة
 القيمة فمن كان له مائة درهم وخمسة مثاقيل تبلغ قيمته مائة درهم فعليه الزكاة عنده خلافا لهما ولو كان له ابريق
 فضة وزنه مائة وقيمة بصاغته مائتان لا تجب الزكاة باعتبار القيمة لأن الجوده والصنعة في أموال الربا القيمة لهما
 عند انفرادها ولا عند المقابلة بجنسها ثم لا فرق بين ضم الأقل الى الأكثر كما مر وعكسه كالأول كان له مائة وخمسون
 درهما وخمسة دنانير وقيمة الدنانير لا تساوي خمسين درهما تجب على الصحيح عنده ويضم الاكثر الى الأقل لأن
 المائة والخمسين بخمسة عشر دينارا وهذا دليل على أنه لا اعتبار بتكامل الأجزاء عنده وانما يضم أحد التقدين
 الى الآخر قيمة بجر (قوله وقال بالاجزاء) فان كان من هذا ثلاثة أرباع نصاب ومن الآخر ربع ضم أو النصف من
 كل أو الثلث من أحدهما والثلثان من الآخر فيخرج من كل جزء بحسبه حتى انه في صورة الشارح يخرج من
 كل نصف ربع عشرة كما ذكره صاحب البحر (قوله فافهم) أشار به الى رد ما لله صاحب الكافي أنه عند تكامل
 الأجزاء كالأول كان له مائة درهم وعشرة دنانير قيمته أقل من مائة درهم لا تعتبر القيمة عنده فلما أن ايجاب الزكاة
 فيها تكامل الأجزاء لا باعتبار القيمة وليس كما ظن بل الايجاب باعتبار القيمة من جهة كل من التقدين لأن
 جهة أحدهما عيناً فانه ان لم يتم باعتبار قيمة الذهب بالفضة يتم باعتبار قيمة الفضة بالذهب والمائة درهم
 في المسئلة مقومة بعشرة دنانير فحب فيها الزكاة لهذا التقويم (قوله ولا تجب في نصاب مشترك) لأن أحد
 الشر يكتفي بالمال بعض النصاب وقال عليه الصلاة والسلام لا صدقة الا عن ظهر غنى ومالك بعض النصاب
 ليس بغنى مخ (قوله وان صحت) انما غايته لانه محل الخلاف بيننا وبين الشافعي فإذا لم تصح الخلطة لا تجب
 اتفاقا كما في المنع (قوله باتحاد) متعلق بصحة فأذا أن هذه الأسباب لا بد منها لصحة الخلط عندنا وليس كذلك بل
 هذه المذكورات شروط لوجوب الزكاة عند الشافعي رضي الله تعالى عنه في نصاب السائمة المشتركة فالنصاب
 أن يقول بهد قوله صحت الخلطة وقال الشافعي تجب الزكاة إذا صحت الخلطة باتحاد أسباب الاسامة السائمة (قوله
 أو ص من يشفع) الا ان إشارة الى الشرط الاول وهو أهلية كل من الشر يكتفي لوجوب الزكاة والواو الى اشتراط
 وجود الاختلاط في أول السنة والصاد الى اشتراط قصد الاختلاط فيهما فلو اختلفا بغير فعلهما لا تجب والميم
 الى اشتراط المسرح بأن يكون ذهبا أو ربحا من مكان واحد والنون الى اتحاد النسي الذي يوجب فيه ويسمى
 المحلب والياء المنة تحت الى اتحاد الراعي والثمن الى اتحاد المشرب بأن يكون شربهما من ماء واحد عين أو بئر
 أو غدير أو نخوها والفاء إشارة الى اتحاد الفعل الذي ينزوع عليها والعين الى اتحاد المرعى حلي مفرع عن شرح نظم
 الجمع للعيني (قوله ويأنه في الحواوي) بينه قاضي خان أن بيان من الحواوي حيث قال صورته أن يكون لهما
 مائة وثلاث وعشرون شاة لا أحدهما الثلثان وللاخر الثلث فالواجب في ذلك شاتان فيأخذ من كل شاة فيرجع
 صاحب الثلثين بالثلثين من الشاة التي دفعها صاحب الثلث ويرجع صاحب الثلث بالثلث من شاة دفعها
 صاحب الثلثين فيقام ثلثه في مقام ثلث من الثلثين المطالب بهما ويبقى ثلث شاة فيطالب به صاحب ثلثي المال
 وكما لو كان بين رجلين إحدى وستون من الابل لا أحدهما ست وثلاثون وللآخر خمس وعشرون فإذا أخذ المصدق
 منهم مائتة تخاض وبنيت لبون فأن كلا منهما يرجع على شريكه بحصة ما أخذ السامي من ملكه زكاة شريكه له
 (قوله فان بلغ نصيب أحدهما نصابا) صورته ستون شاة بين رجلين لا أحدهما ثلثا والآخر ثلثا هارن كي صاحب
 الثلثين فان دفع واحدة من غيرها فبها وان دفع منها رجوع صاحب الثلث بقيمة ثلثه (قوله ولوينه وبين ثمانين
 وجلا الخ) بأن كان له من كل شاة نصفها فبضم الانصاف الى بعضها تبلغ أربعين وكل نصف شاة لشخص من
 الثمانين وكذا لو كان بينه وبين ستين رجلا ستون بقرة اه حلي (قوله لانه مما لا يقسم) اذ في القسمة اثنان فيهما
 (قوله عند الامام) وعندهما الدينون كلها سواء فحب زكاتها ويؤدى من قبض شيئا قليلا أو كثيرا الا دين البكيلة
 والسعاية والدية في رواية بجر (قوله وحال الحول) ولو في ذمة المديون في القوي والوسط وبعد قبضه في الضعيف

(وقية العرض) للتجارة (تضم الى الثمنين)
 لأن الكل للتجارة وضعا وجلا (و) يضم
 (الذهب الى الفضة) وعكسه بجامع الثمنية
 (قيمة) وقال بالاجزاء فلوله مائة درهم وعشرة
 دنانير قيمته مائة وأربعون تجب ستة عنده
 وخمسة عندهما فافهم (ولا تجب) الزكاة
 عندنا (في نصاب) مشترك (من سائمة) ومالك
 تجارة وان (صحت الخلطة فيه) باتحاد أسباب
 الاسامة السائمة التي يجتمع بها أو يعتقد
 يشفع ويأنه في شروح الجمع وان تعتد
 النصاب تجب اجماعا ويتراجعان بالجمع
 ويأنه في الحواوي فان بلغ نصيب أحدهما
 نصابا زكاة دون الآخر ولو بينه وبين ثمانين
 رجلا ثمانون شاة لا شيء عليه لانه مما لا يقسم
 ولا قاله في سراج (و) اعلم أن الديون عند
 الامام ثلاثة قوتى ومتوسط وضعيف
 (فوجب) زكاتها إذا تم نصابا وحال الحول تكن
 لا فوراً بل (عند قبض) أربعين درهما من
 الدين القوي كقبض

فلا يصح في قوله أذيت بنفسى الى الفسقاء في مصر لان حق الاخذ للسلطان فلا يملك ابطاله بغير (قوله
 بعد اخراجها) متعلق بالاموال الباطنة حلي (قوله فكان الاخذ فيها) أى في الاموال الباطنة اذا أخرجت
 الامام فلا يصح وان حلف وليس المراد من عدم تصديقه تكذيبه بل عدم الاجراء لما أذاه على فرض صدقه
 ثم يؤخذ منه ثانياً كن عليه الجزية او اخراج اذ صرفه الى المقاتلة بنفسه وكن أوصى بثلاث ماله للفقراء وعين
 تخصصه للصرف ذلك اليهم فصرفه اوارث بنفسه لا يجوز أبو السعود عن الدرر (قوله والاول يتقلب نقلاً)
 وقيل الزكاة هو الاول والثاني سيامة ولولم يأخذ ثانياً لعله بأدائه في براءة ذمته اختلاف في جامع أبي اليسر
 لو أجاز الامام اعطاء لم يكن به بأس لانه اذا أذن له في الابتداء جاز فكذا اذا أجاز بعد الاعطاء أبو السعود (قوله
 يؤاخذها) أى يأخذ العاشر الزكاة (قوله بقوله) أى المزكى (قوله لا تنبشوا على الناس مناعهم) النباش ابراز
 المستور وكشف الشيء عن الشيء كذا في القاموس وبابه نصر كذا في جامع اللغة اه حلي وفي الصريح نقل عن عمر
 أنه قال لعماله لا تقتشوا على الناس مناعهم بالقاء والمعنى واحد (قوله لكنه) أى العاشر يحلفه أى رب المال
 (قوله مما من) بيان لما في كل ما قال الحلي والذي مر هو انكار تمام الحول وما بعده (قوله لان لهم مالنا) وليست
 الهة أن المأخوذ منه ضعف المأخوذ من المسلم فيراعى فيه شرائطه كما قاله في الهداية لان المأخوذ من المسلم
 زكاة بخلاف المأخوذ من الذي (قوله لعدم ولاية ذلك) قال في التبيين ما يؤخذ من الذي جزية وفي الجزية
 لا يصح اذا قال أذيتها أماناً لان فقراء أهل الذمة ليسوا بمصارف لهذا الحق وليس له ولاية الصرف الى مستحقه
 وهو مصالح المسلمين اه قال في الصراى حكم المأخوذ منه حكم الجزية من كونه بصرف مصارفها لانه جزية
 حتى لا يسقط جزية رأسه في تلك السنة نص عليه الاسيهاى الا في بنى تغلب فاذا أخذ العاشر ما عليهم سقطت
 عنهم الجزية لان عمر صالحهم من الجزية على الصدقة المضاعفة اه (قوله لا يصح حربي الخ) أى لا يلتفت الى
 قوله ولو ثبت صدقه بينة عادة أفاده الكمال (قوله في شئ) بيان للمستثنى منه المحذوف جوى (قوله الا في أم
 ولده) ولو تمتدت كما في الصريح وظاهره وان مات ولدها وقيد بأم الولد لانه لو أقر بتدبير عبده لا يصح لان التدبير
 لا يصح في دار الحرب بغير (قوله لفلام) ليس بثابت النسب من غيره ولم يكذب على قياس ما ذكره واهي ثبوت
 النسب (قوله لفقد المالة) علة للمستثنين أى والاخذ لا يجب الا من المال نه (قوله لانه أقرب العتق) أى فيجبري
 عليه حكمه وهذا تعديل لقوله عتق عليه وقوله فلا يصح في حق غيره وهو العاشر والمسلمون تعديل لقوله وعشر
 (قوله لئلا الخ) علة لمحذوف وهو قوله فيصدق (قوله بغير مالا خسرو) لم يوجد هذا الجزم في الدرر (قوله
 والغاية) أى غاية البيان للاتقان (قوله ويرجعه في النهر) بأنه كلام أهل المذهب فهو أحق ما ليس يذهب وفيه
 أن الذين جزموا بالتصديق من أهل المذهب أيضاً وقواعد المذهب تقتضى ما قالوا طاله الجوى أقول ان مراد
 صاحب النهر أن ما ذكره السروي وتبعه من بعده بلفظ ينبغي هو بحث مصادم للنقول أشد اليه أبو السعود
 (قوله وأخذ من الخ) بالبناء للجهول كما يدل عليه آخر العبارة قال في الصريح والمأخوذ من المسلم زكاة ومن الذي
 صدقة مضاعفة تصرف مصارف الجزية وليست بجزية حقيقة ومن الحرب بطريق الحماية وبصرف مصارف
 الجزية بغير عن غاية البيان (قوله ومن الذي الخ) أى مع مراعاة الثمروطن الحول والنصاب والفراغ عن الدين
 وكونه للتجارة فتح القدير (قوله بذلك) أى بهذه الاقسام الثلاثة أمره ساعاته (قوله لان مادونه عفو) أى ما في المسلم
 والذي قظاهر وأما في الحرب فله عدم احتياجه الى الحماية لقلته حلي عن النهر (قوله وبشرط جهلنا) هذا
 قيد في الحرب فقط اه حلي (قوله بقدر ما أخذوا منا) لو قال ما أخذ أهل الحرب منا لفيضان فاصر على أهل
 الحرب لكان أولى لان عطفه بدون ذلك على ما قبله يفيد أنه متعلق بالثلاثة كالمعطوف عليه وليس كذلك (قوله
 مجازاة) ليس المراد أن أخذنا بعبادته أخذهم لان أخذهم أموال الناطم وأخذنا أموالهم حق ولكن المقصود
 أن اذا عاملناهم بمثل ما معاملونا كان أقرب الى المقصود من الامان وإيصال التبصيرات أبو السعود أو صورته
 صورة المجازاة لان أخذنا يتبع أخذهم قلة وكثرة الأفيادون النصاب (قوله ابقا الامان) لان ابقا ما يبلغه
 ما منه فيه ابقا الامان الذي أخذ منا (قوله ليسقروا عليه) أى على عدم الأخذ منا حلي (قوله من مال صبي
 حربي) وكذا لصبي الذي والمسلم (قوله الا اذا عاد) لان ما يؤخذ بطريق الامان وقد استفاد في كل مرة بغير
 (قوله بلا تجديد حول) ولا يمكن أن يقيم حولاً في دارنا فاذا أقام ثم خرج الى داره ما راعى العاشر عشره ثانياً

بعد اخراجها من البلد) لانها بالخراج الصحت
 بالاموال الظاهرة فمكان الاخذ فيها الامام
 فيكون هو الزكاة والاول يتقلب نقلاً وبأخذها
 منه بقوله لقول عمر لا تنبشوا على الناس
 مناعهم لكنه يحلفه اذا اتهم وكل ما صدق
 فيه مسلم) مما من (صدق فيه ذمى) لان لهم
 مالنا (الا في قوله أذيت) أما (الى تقبى) لعدم
 ولاية ذلك (لا) يصح (حربي) في شئ (الا في
 أم ولده) وقوله لفلام يؤخذ من الذي
 لفقد المالة فان لم يؤخذ عتق عليه وعشر لانه
 أقرب العتق فلا يصح في حق غيره (و) الا في
 أقوله أذيت الى ما شر آخر وثمة عاشر آخر لئلا
 يذكره الزبني بغير السروي بلفظ ينبغي كذا
 نقله المصنف عن الصريح لكن جزم في الغاية
 والغاية به تصديقه ويرجعه في النهر (وأخذ
 من أربع عشر ومن الذي) سواء كان نقلاً
 أو لم يكن كما في البرجندى عن الطهري (بشرط كون
 ومن الحرب عشر) بذلك أمر عمر (بشرط كون
 المال) لكل واحد (نصاباً) لان مادونه عفو
 (و) بشرط (جهلنا) بقدر ما أخذوا منا فان
 علم أخذنا (بمجازاة الا اذا أخذوا الكل
 فلان أخذنا) بل تترك له ما يبلغه ما منه ابقا
 للامان (ولان أخذنا منهم شيئاً اذا بلغ مالهم
 نصاباً) وان أخذوا منا (أول ما أخذوا منا) ليسقروا
 ولا متابعة عليه (أول ما أخذوا منا) ليسقروا
 عليه ولا ما أحق بالمكاتب (ولا يؤخذ) العشر
 (من مال صبي حربي) الا أن يكونوا يأخذون
 من أموال صبياتنا شيئاً بغير أخذ من الحرب
 مرة لا يؤخذ منه ثانياً في تلك السنة الا اذا عاد
 الى دار الحرب) لعدم جواز الاخذ بلا تجديد
 حول

ورده الى دار الاسلام نهر (قوله أو عهد) أي أمان بدخوله دارهم ثم خروجه البتة (الطيفة) روى أن حرياً نصرانياً
 مر على حائز عررضي الله تعالى عنه بفرض لبيعه قيمته عشرة آلاف درهم فأخذ منه ألفين ثم لم يتفق له بيه
 فرجع ومز عليه عائداً الى دار الحرب فطلب منه العشر فقال ان أدبت عشرة كلام مررت عليك لم يبق لي منه شيء
 فترك القرض عنده وجاء الى عررضي فوجد في المسجد مع أصحابه يتظرف في كتاب فوق في باب المسجد وقال أنا الشيخ
 النصراني فقال عررضي أنا الشيخ الحنفي ما وراءك فقص عليه قصته فعاد عررضي الى ما كان فيه فظن النصراني
 أنه لم يلتفت الى ظلامته فعزم على أداء العشر نائياً فلما انتهى الى العاشر وجد كتاب عررضي قد سبقه وفيه ان
 اذا أخذت منه مرة فلا تأخذ منه مرة أخرى قال النصراني ان ديناً يكون فيه العدل هكذا الحق ان يكون
 حقاً فأسلم اه (قوله حتى دخل دار الحرب) أي بعد أن دخل دار الاسلام ونج منها (قوله بخلاف المسلم
 والذي) فان العاشر يأخذ من المامضى من مزارات المرور عليه بالشروط المتقدمة (قوله لعدم المسقط) أي
 لان الوجوب قد ثبت والمسقط لم يوجد بهر (قوله من قيمة خير) تعرف قيمته بقول فاسقين نائياً أو ذمتين أسلماً
 وفي الكافي ويعرف ذلك بالرجوع الى أهل الذمة اه بهر أو بتوليتهم بيعها ويؤخذ من أثمانها فان أمير المؤمنين
 عررضي الله تعالى عنه قال ولو هم بيعها وأخذوا العشر من أثمانها (قوله وجلود ميتة) فيه أن جلود الميتة من
 قبيل القبيح وسيأتي أن أخذ قيمته كأخذ عينه وكونه مالا في الابتداء وبصير مالا في الانتهاء كالتجر بمالا تأثيرة
 في الحكم لانهم لم يجعلوا ذلك له عشر النحر وانما جعلوا العلة كونه مثلياً اه حلي قلت ما علة به صاحب البحر
 نائياً في عشر النحر يظهر فيها حيث قال ولان حق الاخذ منها للعمارة والمسلم يحبس خرقته للتخليل فكذا
 يحبسها على غيره اه فيقال مثله في جلود الميتة (قوله كذا أقر المصنف منه) أي في اطلاق الكافر فيعتم الحرب
 وليس الحكم فيه مذكر بل يؤخذ منه العشر وان لم يتوالتجارة فلا كان هذا الاطلاق خطأ حله الشارح على الذي
 وبين حكم الحرب بقوله ويؤخذ عشر القيمة من حربي بلائيه تجارة أفاده الحلي (قوله وبلغ نصاباً) وذلك لانه
 يشترط فيها شروط ان كان مخرجها مصرف الجزية كما مر (قوله ولا يؤخذ من المسلم نئياً) لانه منهي
 عن تملكها وأخذ العشر منه يقوى وضع يده عليها (قوله مطلقاً) أي سواء كان مضموماً الى التبرام لا وقال
 أبو يوسف بعشره مضموماً الى التبرية مالها وقال زفر بعشره مطلقاً لانه مال عندهم كالتجر وقال الامام الشافعي
 رضي الله تعالى عنه لا بعشرهما لان مال الساجد حتى لو ألقى ذئب خنزيريه أو خنزيره لا يضمن عنده كذا
 في الهداية اه حلي (قوله فأخذ قيمته كعينه) لان الاداء لا يمكن الا من حيث التعيين بها كذا في أبي السعود
 (قوله بخلاف الشفعة) صورته اشترى ذئب من ذئب داره بخنزير أو خنزير وشفعه اه مسلم أخذها بقيمة النحر
 أو الخنزير اه حلي ولا يقال فيها ان أخذ قيمة الخنزير كأخذ عينه لما ذكره الشارح وفيه أن الشفع يرفع قيمة
 الخنزير وليس بأخذ وظهر الشفعة لو أخذ الكافر قيمة خنزيره الذي استهلكه كافر وقضى به ادين مسلم فانه يطيب
 للمسلم لان الاختلاف في السبب كاختلاف العين شرعاً ومالك المسلم سبب آخر وهو قبضه عن الدين أفاده في النهر
 (قوله لانه لو لم يأخذ الشفع) أي المسلم الدار المشفوعة (قوله ولا يؤخذ أيضاً) أي كما لا يؤخذ من قيمة الخنزير
 (قوله في يته) الضعير يرجع الى من مر على العاشر مسلماً أو ذمياً أو حرياً كما صرح به الشارح في قوله مطلقاً اه
 حلي (قوله ولا من مال بضاعة) البضاعة لغة القطعة من المال وعرفاً ما يدفعه المالك لمن يتجر فيه ليكون الربح
 كله للمالك لانه ليس بمالك ولا نائب عنه ولو عهر بالامانة كصدر الشريعة لا غناء عما بعده نهر (قوله الا أن تكون
 لحربي) قال الزبلي وان ادعى أي الحربي أنه بضاعة أو نحوها فلا حرمة لمصاحبها ولا أمان وانما الامان
 الذي في يده اه فالحكم ليس قاصراً على البضاعة (قوله ولا من مال مضاربة) أراد به رأس مالها لانه فيه ليس
 بمالك ولا نائب أبو السعود عن الزبلي (قوله بدين محيط بماله ورقبته) انما قيد به لانه محل الخلاف بين الامام
 رضي الله تعالى عنه وصاحبه فعنده لا يملك ماله ما في يده من كسبه وعند صاحبك حتى لا ينقذه عنقه في
 عبده المأذون عنده وعندهما ينقذ كما في باب المأذون من الزبلي فاذا مر على العاشر والحالة هذه لا يؤخذ منه
 سواء كان مولاه أم لا ما اذا كان معه ماله فلا تعد املاك المولى عنده وللشغل عندهما كذا في البحر
 وأما اذا لم يكن معه ماله فظاهر اه حلي (قوله أو مأذون غير مدبون) أو مدبون بغير محبط بل هو أولى (قوله
 ليس معه موله) أما اذا كان معه موله ولم يكن دين أصلاً فأخذ العاشر حقه أو كان عليه دين غير مستغرق

أو عهد (ولو من الحرب) بغيره ولم يعلم به
 العاشر (حتى دخل) دار الحرب (ثم خرج)
 نائياً (لم بعشره لما في) المسقط (لعدم المسقط)
 الولاية (بخلاف المسلم والذي) لعدم المسقط
 ذكره الزبلي (ويؤخذ نصف عشر من قيمة
 نحر) وجلود ميتة (كافر) كذا أقر المصنف منه
 في نحره لو (للتجارة) وبلغ نصاباً (و) يؤخذ
 (عشر القيمة من حربي) بلائيه تجارة ولا يؤخذ
 من المسلم نئياً (نفاهاً) (لا) يؤخذ (من خنزيره)
 مطلقاً لانه قبيح (فأخذ قيمته كعينه) كذا في
 الشفعة لانه لو لم يأخذ الشفع بغيره بغيره
 يطال حقه أصلاً فيضطر ويوضع الضرورة
 مستثناة ذكره سعدى (و) لا يؤخذ أيضاً من
 (مال في يته) مطلقاً (و) لا من مال (بضاعة)
 (الأن تكون لحربي) (و) لا من مال (مضاربة)
 (الأن يرجع المضارب في عشر نصيبه ان بلغ
 نصاباً) (و) لا من (كسب مأذون مدبون بدين
 محبط) بماله ورقبته (أو) مأذون غير مدبون
 لكن (ليس معه موله)

ان يبق بعد الدين قد نصاب والحاصل ان المأذون اما ان يكون مديونا بمخيط او بغير مخيط او غير مديون أصلا
وفي كل اتمان يكون مولاه معه أولا فان احاط الدين بماله ورقبته لا يعشر مطلقا واذا استمكن ان غير مديون أصلا
او مديونا بغير مخيط فان لم يكن معه مولا فلا شيء عليه وان كان معه مولا عشر حيث بقي بعد وفاة الدين نصاب
(قوله على الصحيح في الثلاثة) أي في مجموعها وهو المضاربة وكسب المأذون أما البضاعة فلا خلاف فيها وكان
الامام رضي الله تعالى عنه يقول أولا بعشر المضاربة وكسب المأذون لان المضارب كلما كسب حتى جازي يبعه
من رب المال وليس لرب المال عزله بعد ما صار المال عروضا والمأذون يتصرف لنفسه حتى لا يرجع بالعهد
على المولى ولا يتقيد بنوع من التجارة اذا قيد به المولى بخلاف المضارب فكان أولى بالحكم من المضارب ثم يرجع
فيهما على الصحيح اهـ حلي (قوله ومكتب) لانه لا ملك له تام اذ يجوز ان يجهز نفسه فيكون ما يده للمولى (قوله
أخذ منه ثانيا) ظاهره وان لم يكن له طريق الا هذه والله له تبعه الا ان يقال انه اعتبر في الجنس (قوله بخلاف
مالو غلبوا على بلد) فأخذوا الزكاة سواء كانت زكاة سواهم أم غيرها أبو السعود لان التفسير من الامام نهر (قوله
مترين نصاب رطاب للتجارة) صورته ان يشتري نصاب قرب مضى الجول عليه شيئا من الخضروات للتجارة فيتم
الجول عليه حلي عن الشربلالية (قوله ونحوه) كقضاء وخيار (قوله لا يعشره عند الامام) رضي الله تعالى عنه
لكنه يأمر المالك بأدائه بنفسه وعنده ما يعشره دخوله تحت حياية الامام حلي عن الشربلالية (قوله نهر
بجنا) وأصله الكمال وان لم يعزه صاحب النهر اليه قال في الشربلالية قال الكمال في تعليل قول الامام رضي الله
تعالى عنه لا يؤخذ منها لانها تفسد بالاستبقاء وليس عنده فقراء في البر ليدفع لهم فاذا بقيت ايدهم فسدت
فيقوت المقصود فلو كانوا عنده أو أخذوا يصرف الى عماله كان له ذلك اهـ

(باب الركان)

(قوله الحق قوله الخ) جواب سؤال حاصله حق هذا الباب ان يذكر في السير لان المأخوذ منه يصرف مصرف الغنية
وحاصل الجواب انهم انما الحقوه بالزكاة لكونه من الوظائف المالية فأشبهها وقدمه على العشر لان العشر مؤنة
فيها معنى القرية والركاز قرية محضة (قوله من الركن) أي مأخوذ منه لا مشتق لان أسماء الاعيان جامدة (قوله
أي الاثبات) يقال شيء ركن أي ثابت مغرب (قوله بمعنى الركوز) هو بمعنى اسم المفعول وهو خبر ثان لقوله هو
وليس نعم الاثبات كما لا يخفى حلي بتعليل زيادة ولو قال وبمعنى الركوز ايضا انه معنى ثان لكان أولى (قوله
وشرعا الخ) ظاهره انه ليس معنى اقوياء في المنع عن المغرب هو المعدن أو الكترولان كلامه ما ركوز في الارض
وان اختلف الركن اهـ وظاهره انه حقيقة فهم ما مشتق لا اشتراكا معنويا وليس خاصا بالدين اهـ قال في النهر
وعلى هذا فيكون من وظائف هذا هو الملائم لترجمة المصنف ولا يجوز ان يكون حقيقة في المعدن مجازا في الكترول
لاه تنوع الجمع بينهما بلفظ واحد والباب معقوداهما اهـ (قوله فلذا) أي لاجل عمومته (قوله معدن) هو منخ الميم
وكسر الدال وقصهما من عدن بالمكان أقام به فأصل المعدن المكان بقيد الاستقرار فيه فتح (قوله خلق) بكسر
الخاء نسبة الى الخلقة وبفتحها نسبة الى الخلق حلي موضعا (قوله ومن كثر) مأخوذ من كثر المال اذا جمعه
أبو السعود (قوله لانه الذي يخمس) تعليل تخصيصه المدفون المطلق في المتن مدفون الكفار اهـ حلي وأما
مدفون المسلمين فهو في حكم اللقطة (قوله وجد مسلم أو ذمي) قيد بهما لان الحرب والمستأمن اذا عمل بغير إذن
الامام لم يكن له ما في اذلاحق لهما في الغنمة منخ وسيصرح به المصنف (قوله معدن نقد) أي ذهب أو فضة بصر
(قوله ونحو حديد) أي حديد ونحوه وهو من عطف العام على الخاص اهـ حلي (قوله وهو كل جامد الى آخره)
كالصا ص والتماس والصفر بجر قال المصنف في شرحه واعلم ان المستخرج من المعدن ثلاثة أنواع جامد
ينزوب وينطبع كالنقدين والحديد وجامد لا ينطبع كالنحاس والتورة والكحل والزيت وسائر الاجار كالباقيات
والنخل والمليس بجامد كالصا والقبر والنقطة ولا يجب الخمس الا في النوع الاول اهـ (قوله ينطبع) أي يلين (قوله
ومنه الزيت) لانه ينطبع مع غيره فكان كالفضة وهو بالياء وقديمه والباء على الاول مفتوحة وعلى الثاني
مكسورة اهـ حلي عن النهر قال في البعراته حجر ينطبع فيسبيل منه الزيت وقيل هو حيوان ذو حشر يتحرك
بالارادة ولهذا يقتل كذا في المهرج (قوله كنفط) بكسر النون وقد فتح قاموس وهو دهن يعال الماء كما سب ذكره
المسارح في باب العشر اهـ حلي (قوله وقار) القار والقبر والزفت شيء يطل به السفن اهـ حلي (قوله كطلدن

على الصحيح في الثلاثة اعدم ملكهم ولذا
لا يؤخذ الا من الوصي اذا قال هذا مال
الدين ولا من عبده ومكاتب (متر على عاشر
أخذ منه ثانيا) لتقريبه متر على عاشر أهل أهل
مالو غلبوا على بلده فرع مترين نصاب رطاب
للتجارة كبطيخ ونحوه لا يعشره عند الامام
الا اذا كان عند العاشر فقراء قد أخذوا يدفع

(باب الركان)
ألفه بالزكاة لكونه من الوظائف المالية
(هو) لقته من الركن أي الاثبات بمعنى الركوز
وشرعا (مال) مركوز (نحت أرض) أعم
(من) كون ركنه الخالق أو الخلق فلذا قال
(معدن خلق) خلقه الله تعالى (و) من (كفر)
أي مال (مدفون) دفعه الكفار لانه الذي
يخمس (وجد مسلم أو ذمي) ولو قام ذميا
أو أنشأ (معدن نقد ونحو حديد) وهو كل
جامد ينطبع بالنار ومنه الزيت يخرج المائع
كنفط وقار وغيره المنطبع كعادن الاجار

الاجل كلبص والتورة والجواهر كالباقوت والخير ونحوه والزمر ذلالتى فيها بحر (قوله فى ليد من خراجية) أى
 لغيره لما يأتى من أنه لاشئ فى المعدن الذى فى أرضه على الرواية المختارة (قوله نخرج الدار) المراد بها ما اصطلح عليه
 فى عرفنا قدم بهذا الاعتبار البيت والمثل والدار الحانوت كما أفاده فى النهر وأشار بقوله نخرج الدار الى فائدة
 التقيد بالخراجية والعشرية وجوز البرجندى كون التقيد للاحتراز من الموجود فى دار الحرب فان أرضها
 ليست أرض خراج ولا عشر أبو السعود عن الحموى (قوله لا المفازة) أى لا تخرج المفازة من هذا الحكم
 لدخولها بالاولى أى من حيث الحكم والافالمفازة لا يتناولها العشرية والخراجية ووجه الاولوية كما فى النهر
 أنه اذا وجب فى الأرض مع الوفاة فيها فلا يجب فى الخالية منها أولى ويدخل فى المفازة الجبل (قوله خمس)
 مبنى للمجهول من خمس القوم اذا أخذ خمس أموالهم وبأيه طلب حلبي عن البحر (قوله مخففا) ومعنى المشتد
 كلهم خمسة بنفسه ولا معنى له هنا (قوله وفى الركاز الخمس) الحديث الشريف كالى النهر الهجوم جبار والبرجندى
 والمعدن جبار وفى الركاز الخمس (قوله وهو يعنى المعدن) تبع فى ذلك صاحب النهر وفيه أن الحديث صريح فى أن
 المعدن جبار فله ليل فى المعدن غير هذا الحديث (قوله كما ترى) أى من قوله أعم من كون واكره الخالق جلى جلالة
 أو الخلق (قوله والأكبل ومفازة) هذا التقسيم فاسد لانه يقتضى أن الجبل والمفازة من ماصدقات العشرية
 أو الخراجية وليس كذلك بل هما أرض مباحة ليستا بهنرية ولا خراجية واعلم أن الأرض على أربعة أقسام
 الاول مباحة والخمس فيها لبيت المال والباقي للواجد. الثانى أرض مملوكة لمعينين فقها الخمس لبيت المال والباقي
 للمالك. الثالث الأرض الموقوفة سواء كانت خراجية أو عشرية والخمس فيها لبيت المال كما نقله الحموى عن
 البرجندى ولم يبين حكم الباقي واظهر أنه للواجد اعدم المالك. والرابع أرض مملوكة لغير معينين كراضى مصر
 الغير الموقوفة قائم وان كانت خراجية الاصل الا انها آلت الى بيت المال لموت المالكين من غير وارث كما صرح به
 صاحب البحر فى التصفية المرضية فى الاراضى المصرية فهى مملوكة لبيع المسلمين تصرف فى مصارفهم المعلومة
 ولم أر حكم هذا الذى يظهر أن الكل لبيت المال أما الخمس فظاهر وأما الباقي فوجود المالك وهو جميع المسلمين
 فبأخذهم وكيلهم وهو السلطان اه حلبي (قوله والمعدن لاشئ فيه الخ) لانه من توابع الارض بدليل دخوله
 فى البيع بغير نسبة فيكون من أجزائها واحتراز بالمعدن عن الكثرة فيجب فيه الخمس لانه غير مكره فيها وأشار
 اليه فى البحر وسواء كان المالك مسلما أو ذميا (قوله وأرضه) هو قول الامام رضى الله تعالى عنه وقال لا يجب
 الخمس فى داره وأرضه لا لطلاق الحديث (قوله فى رواية الاصل) وفى رواية الجامع الصغير يجب حلبي عن البحر
 (قوله زمرد) بالضمات وتشديد الراء وبإزالة المعجمة الزبرجد حلبي عن القاموس وقيل غيره زرقاني فى شرح
 المواهب (قوله وفيرودج) حجر مضى يوجد فى الجبال بحر (قوله ونحوها) كراج قهستاني (قوله فى جبل) ليس
 بقيد كما هو صريح قوله سابقا وغير المنطبع كعادن الاحبار وله احوال الشارح العبارة الى قوله أى فى معادنها
 واعلم يجب فيها ما ورد فى الحديث لا خمس فى الحجر (قوله أى فى معادنها) الموجودة فيها بأصل الخلقة وقوله
 ولو وجدت دفين الجاهلية محترز قوله أى فى معادنها أفاده صاحب البحر ودفين أهل الاسلام لقطعة (قوله لكونه
 غنية) لانه كان فى أيدي الكفار وكونه أيدى يابجر (قوله أن الكثر) أى من غير المسلم (قوله كيف كان) أى سواء
 كان ينطبع أم لا لانه لا يشترط فى الكثرة المالية ويستثنى من ذلك الكثرة الموجودة فى قعر البحر كما يأتى (قوله هو
 مطر الريع) يقع فى الصدف فيصير لؤلؤا والصدف حيوان يخلق فيه اللؤلؤ اه بحر (قوله حشيش فى البحر)
 بمنزلة الحشيش فى البر وقيل صنف شجرة وقيل زبد البحر وقيل خثى البحر البحرى وقيل روث غيره كمانى وقيل
 فى دابة وقال ابن سينا ان الكل بعيد والحق أنه ما يخرج من عين البحر ويظهر ويرى بالساحل قهستاني عن
 المؤرخ (قوله وكذا جميع ما يستخرج من البحر) فانه لا يخمس عند الامام ومحمد رضى الله تعالى عنهما لان قعر
 البحر لا يرد عليه قهراً احد فاعدمت اليد وهى شرط لوجوبه وقال أبو يوسف يجب فى جميع ما يستخرج من البحر
 لانه مما تنحو به يد المالك بحر (قوله كان كثر) أى يصنع العباد شربلا لية (قوله لانه) أى الشأن لا يرد عليه الضمير
 يعود الى البحر (قوله وما عليه سمة الاسلام) أى علامته كالمكتوب عليه كلمة الشهادة أو نقش آخر معروف
 للمسلمين (قوله أو غيره) كآوانى نحاس عمت أنها للمسلمين (قوله فلقطة) لان مال المسلمين لا يغم بحر (قوله سيجى)
 حكمها) وهو أنه ينادى عليها أبواب المساجد والأسواق الى أن يظن عدم الطلب ثم يصرفها الى نفسه

(فى أرض خراجية أو عشرية) نخرج الدار
 لا المفازة لدخولها بالاولى (خمس) مخففا أى
 أخذ خمسة لحديث وفى الركاز الخمس وهو يعنى
 المعدن كما ترى (وباقية لما ألكها ان ملكك والا)
 كجبل ومفازة (فلو واجد والمعدن لاشئ فيه
 ان وجده فى داره) وحاقونه (وأرضه فى رواية)
 الاصل واختارها فى الكثر (ولاشئ فى باقوت
 وزمرد وفيرودج) ونحوها (وجدت فى جبل)
 أى فى معادنها (ولو) وجدت (دفين) لاشئ
 أى كثر (خمس) لكونه غنية (والمعدن ان كان
 ان الكثرة خمس كيف كان والمعدن ان كان
 ينطبع (ولا) فى (لؤلؤ) هو مطر الريع (وعنه)
 حشيش فى البحر أو خثى دابة (وكذا جميع
 ما يستخرج من البحر من حلبي) ولو ذهابا كان
 كثر فى قعر البحر لانه لا يرد عليه الاسلام من
 قلم يكن غنية (وما عليه سمة الاسلام من
 الكثر) فقد أو غيره (فلقطة) سيجى حكمها

في كل من يبيعها من الاغالي طعيرا آخر بشرط الضمان اه حلي (قوله حجة الكفر) بان كان نقشه مسخا واسم ملا
 من ملكهم اه منح (قوله اول الفتح) ظرف لقوله المالك (قوله ولو ارثه) ولو دار حرم ثبت نسبة بالتسامع
 (قوله على الاوجه) ربحه في فتح القدير لان الكثر مودع في الارض فاما ملكها الاول ملك ما فيها ولا يخرج ما فيها
 من ملكه يبيعها من كذا السكة في جوفها ديرة حلي عن البحر ومقابل الاوجه ما في البدائع انه لا قصي مالك
 الارض أي بعد ما لك انتقلت منه الارض أو ورثته ووفق بينهما في التصفية فقال هوليت المال لمن لم يعرف
 الاقصى ورثته ثم الظاهر ان يقال ان الواجد يصرفه الى نفسه عند عدم انتظام بيت المال ان كان فقيرا
 ولا يدفعه الى مستحقه كما قالوا في بنت المعشق انها تقدم عليه ولو رضاء ما يدل عليه ما في البحر من المبسوط
 فمن أصاب وصكا نازعه ان يتصدق بخمسة على المساكين واذا أطلع الامام على ذلك أخصى له ما صنع
 لان الخمس حق الفقراء وقد اوصاه الى مستحقه وهو في اصابة الركا غير محتاج الى الحماية فهو كزكاة الاموال
 الباطنة اه (قوله والاقل الواجد) أي الا تلك الارض بان كانت جبلا أو مزارعة بحر (قوله لانهم من أهل
 الغنية) اذا لم يرضع له اذا دل على الكفار (قوله فانه يسترد منه ما أخذ) لانه لاحق له في الغنية بحر (قوله
 في المفاوز) والعبرة في الملوكة لاذن المالك (قوله ولو عمل رجلان) أي وأصابه أحدهما (قوله فهو الواجد)
 لانه صلى الله عليه وسلم جعل أربعة أخماسه للواجد بحر (قوله فهو المستاجر) لانهم ما يعملان له بحر (قوله لانه
 الغالب) هو معنى قول البحر لانه الاصل لانهم هم الذين يحرسون على جمعها واذا خارها (قوله وقيل كالقطة)
 أي في زما تلتصق بالهده اه حلي (قوله ولا يخمس) لانه ليس بغنية لا تحده بحر (قوله لانه كالتلصص)
 الاولى ما في البحر من قوله لان حكم الامان يظهر في الملوكة لافي المباح (قوله ولذا) أي لكون التلصص
 مسقطا للخمس وقوله لودخله جماعة الخ أي لانهم غير متلصصين بل هذا أخذ على طريق الغلبة والقهر فيكون
 غنية (قوله أي الركا) بعم الكثر والمعدن ويخالفه تفسير الجوى عن البرجندي بالكثرة حيث قال ان الموجود
 في دار الحرب ان كان كذا يجب عليه الركا لان داخل دارهم بما ان التزم ان لا يغدر بهم فظاهر قوله ان كل
 كذا يقتضي تخفيض الرتبة أفاده أبو السعود (قوله فترزاعن الغدر) لان أموالهم محرمة عليه غير الرضى
 بحر (قوله لا يمكن لا يطيب المشتري) أي لا يحل له الاتفاع به ان علم وهذا بخلاف بيع المشتري شراء فاسدا
 لان الفساد يرتفع ببيعه لا يمنع فسخه حيث اه بحر (قوله أي غير مستامن) سواء كان واحدا أو جماعة
 ذات منعة وقوله لما مر أي من عدم الرضا حيث لم يكن مستامنا غير ان الجماعة ذات المنعة بخمس ما غنوه
 كما مر (قوله بلافق بين متاع وغيره) نقل الفاضل عزى زاده عن تاج الشريعة أنهم اختلفوا في تفسير المتاع
 والعصم انه كل ما يتفقد به ثيابا كان أو ثامنا أو طعاما أو آية ذهب أو فضة أو حديدا أو رصاصا لا ترى أن أوعية
 الطعام أريدت به في قوله تعالى ولما قصوا متاعهم أبو السعود (قوله من أن ركا متاع) الاضافة للبيان (قوله
 سهو) انما جاء المحكم عليهم بالسهم من ضبط وجد في عبارة النقاية بصيغة المبق للفاعل فان ضميره حيث
 يرجع الى المستامن المذكور في العبارة السابقة فيها وليس كذلك بل قوله وان وجد مبيع للجهول وحذف
 فاعله للعلم به من قوله خمس اذا لا يخمس الا ما وجد من منعة فالفاعل المحذوف ذو منعة أفاده في الشربسلاية
 (قوله الا أن يعمل على متاعهم) بذلك صرح صاحب المتقى قال الحلي وهذا الجمل واجب صرح به الثمني
 وصاحب الدرر وغيرهما اه وهو انما يتأق على قسرا فوجد بصيغة الجهول ولا يصح على بناءه للمعلوم
 وضمير المستامن لان من في أرضنا لا يكون مستامنا لهم وقد علمت أنه على بناءه للجهول يحتمل أن الفاعل
 المحذوف ذو منعة كما قاله الشربسلاي فلا يتعين الجمل المذكور كما ادعاه المحشي ثم حق هذه العبارة أن تذكر
 في شرح قول المصنف السابق ولا يخمس ركا ووجد في دار الحرب فان المناقاة منعقدة بين هذه العبارة
 وبين عبارة النقاية وأما قول المصنف ولو وجد غيره فيها فوضعه الارض المملوكة كما قاله الشرح (قوله
 لنفسه) اذا كان محتاجا ولا تغنيه الاربعة الاخماس بان يبقى منها دون النصاب أما اذا بلغ النصاب فلا يجوز له
 تناول الخمس وهو دليل على وجوب الخمس مع فقر الواجد وجواز صرفه لنفسه ولا يقال ينبغي أن لا يجب
 الخمس مع الفقر كالقطة لانا قول النص عام في تناوله بحر

وما عليه حجة الكفر خمس وباقيه للمالك أول
 الفتح) ولو ارثه لوجبا والاقلية المال على
 الاوجه وهذا (ان ملكك أرضه والا
 فلا ووجد) ولو ذتبنا صغرا اتى لانهم من
 أهل الغنية (خلاص في مستامن) فانه يسترد
 منه ما أخذ (الاذا عمل) في المفاوز (بأذن
 الامام على شرطه فله الشروط) ولو عمل
 رجلان في طلب الركا فهو للواجد وان كانا
 أجبرين فهو للمستاجر (وان خلاصها) أي
 العلامة (أو اشتبه الضرب فهو لادى على)
 ظاهر (المذهب) ذكره الزيلعي لانه الغالب
 (في القطة) ولا يخمس ركا (معدنا) كان
 أو لا (في) صرا (دار الحرب) بل
 كله للواجد ولو مستامنا لانه كالتلصص
 (و) لذا (لودخله جماعة) ومنه وظفروا
 بشئ من كنوزهم) ومعدنهم (خمس) لكونه
 غنية (وان وجد) أي الركا (مستامن
 في أرض مملوكة) اجزئهم (رقه الى مالكه)
 فترزاعن الغدر فان لم يرده (أخرجه
 منها ملكه ملكا خينا) فسيبه التمتع به
 فلو باعته مع لقيام ملكه لكن لا يطيب
 للمشتري (ولو وجد) أي الركا (غيره)
 أي غير مستامن (فيها) أي في أرض مملوكة
 لهم حل (ولا يرزاعن) لا يخمس (لما مر فلا فرق
 بين متاع وغيره وما في النقاية من أن ركا
 متاع أرض لم تملك بخمس وهو الا أن يحتمل
 على متاعهم الموجود في أرضنا * فرع *
 للواجد صرف الخمس لنفسه وأصله ذو ركا
 وأجنبي بشرط فقرهم
 (باب العشر)

العشر واحدا لاجراء العشرة بمرور ارباع العشر ما ينسب اليه لتشمل التربة نصف العشر ونصفه خوي وانما ذكره في الزكاة لانه يصرف بمصارفها واخره لانه ليس بعبادة محضة بل مؤتممة بمعنى العبادة ولهذا وجب في أرض الصبي والمجنون وورثته القليل وسيد الارض النامية بالخروج تحقيقا وشرطه ابتداء الاسلام والعلم بالوجوب كغيره من العبادات وشرط الاداء فيه كلز كادوب قطبهم لالة الخراج وهلاك بعضه بتسوية بخلاف الاستهلاك فان استهلكه غير المالك أخذ الضمان منه وأدى العشر وان استهلكه المالك ضمن عشره وصاردينا في ذمته نهر وبهر (قوله يجب العشر) أي يفترض لقوله تعالى وأتوا حقه يوم حصاده لانه على قول عامة أهل التأويل هو العشر ولقوله عليه السلام ما سقته السماء ففيه العشر وما سقى يغرب أو دالية ففيه نصف العشر وللإجماع (قوله في عمل) بغير تنوين وقوله وان قل معترض بين المضاف والمضاف اليه ولا حاجة اليه فان قوله بلا شرط نصاب مفعول عنه كما نبه عليه بقوله راجع الى الكل اه طي والعسل اهاب النخل وفي حكمه المن الواقع على الشوك الا خضر في قول اه قهستاني ودليله قوله صلى الله عليه وسلم في العسل العشر ولان النخل يتناول من الاوراق والاعمار وفيهما العشر فكذا فيما يتولد منهما بخلاف دود القز لانه يتناول الاوراق ولا عشر فيها او صاحب الارض يملك العسل الذي فيها وان لم يتخذها له حتى كان له أن يأخذها من أخذه منها بخلاف الطير اذا فرخ في أرض رجل فجاء رجل وأخذها لان الطير لا يفرخ في أرض لست كفيه بل لطيرة لم يصير صاحب الارض محرزا للفرخ بملك اه بجر (قوله لا يجتمع الخ) علة لهدوف وهو لا عشر فيها (قوله في ثمر جبل) يدخل فيه القطن لان الثمر اسم لشيء مستخرج من أصل يصلح للأكل واللباس كرماني وفي انعام موسى أنه اسم لجل الشجر والمشهور ما في المفردات أنه اسم لكل ما يستطعم من أعمال الشجر ويجب العشر ولو كان الشجر غير مملوك ولم يعالجه أحد وخرج به ثمره شجر في دار رجل ولو بستانا في داره لانه تبع للدار كذا في الثانية اه قهستاني (قوله ان جاء الامام) الضمير عائد الى المذكور وهو العسل والثمر والظاهر أن المراد الحماية من أهل الحرب والبغاة وقطاع الطريق لا عن ككل أحد فان ثمر الجبال مباح لا يجوز منع المسلمين عنه وقال أبو يوسف لاشي فيها يوجد في الجبال لان الارض ليست مملوكة ولهما أن المقصود من ملكها التمام وقد حصل اه طي (قوله لانه مال مقصود) أي مقصود للامام بالحفظ (قوله مسقى بماء أي مطر) مما يدل على مجاز من تسمية الشيء باسم عمله (قوله كثر) وذلك كالنخل وحواشيه في الروم ومن قوهم أنه نيل مصر فقد غلط غلطا فاحشا ومصر خراجية عندهما عشرة عند محمد فتح (قوله بلا شرط نصاب) بشرط أن يبلغ صاعا وقيل نصفه نهر (قوله وبلا شرط بقاء) فيجب في الخضر اوان اه (قوله وحولان حول) حتى لو أخرجت الارض مرارا وجب في كل مرة (قوله لان فيه) أي في العشر معنى المؤنة أي مؤنة الارض أي أجزتها فليس بعبادة محضة (قوله ولهذا) أي لكونه فيه معنى المؤنة (قوله أخذ جبرا) ويسقط عن صاحب الارض الا أنه لا ثواب له الا اذا أدى اختيارا اه بجر (قوله وفي أرض صغير ومجنون) من مدخول العلة فلا بد من طي وجوبه العقل والبلوغ بجر (قوله ومكانب) أقاد بذلك أنه لا يشترط في الارض العشرة المالك بجر (قوله مجاز) لان الواكالت زكاة حقيقة لما أخذت عن ذكر والوجه الجامع بينهما أنه يصرف بمصارفها (قوله الا فيما لا يقصد الخ) مفهومه قول المشرح آخر العبارة حتى لو شغل الخ (قوله وقصب) هو كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوبا والكعوب العقد والايوب ما بين الكعبين والقاربي هو ما يتخذ منه بعض الاقلام والقصب ثلاثة أنواع هذا ولا عشر فيه وقصب السكر وفيه العشر وفي المعراج يجب في عمله دون خشبه وقصب الذريرة وهو قصب السنبل وهو من أفضل الادوية لحرق النار مع دهن ورد وخل ويقتع من أورام المعدة والكبد مع العسل ومن الاستسقاء ضحادا اتقاني والضميد الشنبال الضحاد وهي العصاة كذا في الصحاح (قوله وسعف) بفتح السين والعين المهملتين جريد النخل أو ورقه حلي عن القاموس (قوله وقطران) بفتح القاف أو كسر هاء مع سكون الطاء المهمة وفتح القاف وكسر الطاء حصاره الارض ونحوه والارز شجر الصنوبر حلي عن القاموس (قوله وخطمي) بفتح طيب الرمح يخرج بالعراق (قوله واشنان) بفتح الهمزة وكسر هاء حلي عن القاموس (قوله وشجر قطن) والقطن نفسه فيه العشر كما مر (قوله وباذنجان) عطف على قطن فلا يجب في ثمره ويجب في الخراج منه (قوله وبزريطنج) لانه لا يسكنون خدلا على الزواجر الا لاجل غيره أبي السعود أما البطيخ نفسه ففيه العشر لانه من الخضر اوان وقدمه رجوبه فيها (قوله وقطن) اه

(يجب) العشر (في عمل) ان قل (أرض غير الخراج) ولو غير عشرة كجبل ومغارة بخلاف الخراجية لا يجتمع العشر والخراج (و) كذا يجب العشر (في ثمر جبل أو مغارة) لانه مال مقصود لان لم ان جاء الامام (و) يجب في (مسقى بماء) محله لانه كالصيد (و) يجب في (نصاب) أي مطر (أو سح) كثر (بلا شرط بقاء) راجع للكل (و) بلا شرط (بقائه) لان المال حول لان فيه معنى المؤنة ولهذا كان الامام أخذ منه جبرا ويؤخذ من التركة ويجب مع الدين وفي أرض صغير ومجنون ومسكاتب وما دون وقف وتسميته زكاة مجاز (الافى) ما لا يقصده استغلال الارض (نحو حطب وقصب) فارسي (وحشيش) وبن وسعف وصنع وقطران وخطمي واشنان وشجر قطن وباذنجان وبزريطنج وقطن

الخ ويزن ثمانية مئة على بطيخ ويقال فيه ما قبل في سابقه (قوله كلبه) بضم الحاء حلي عن القاموس (قوله
 وشونين) بضم الشين الحبة السوداء حلي عن القاموس بخلاف العصفور الكنان ويزنه نهر (قوله حق لو شغل
 الخ) قال في شرح الملتقى الا ان قصد الزرع أو شغل أرضه بشئ مما ذكر فيجب العشر اه فظاهره ان الموجب
 للعشر أحد الشينين فبالشغل بهذه الاشياء يجب (قوله أي دلو كبير) بقي بها على البعير قبل هو الجلد المتنام
 من جلود الابل أو البقر ومن أعماء الدور كوة وهي من آدم أي جلد يشرب فيها ويحلب فيها البخت والخيل
 وجل وذئب بوزن رسول ولا يسمى ذئباً حتى تكون مملوءة مما ذكره تونث (قوله دولا ب) بضم الدال وقصها
 ناعورة يستقي بها الماء حلي عن القاموس (قوله لكثرة المؤنة) علم لا يجاب النصف لا أكثر منه (قوله فنصفه)
 لو وقع الشك في ثبوت النصف الآخر وعدم ثبوته فلا يثبت اه حلي (قوله وقيل ثلاثة أرباعه) وهو ظاهر الغاية
 كافي البصر وجهه أن النصف الآخر وقع الشك في ثبوته وعلمه في نصف والذي رجحه الزيلعي الأول قياما
 على الساعة إذ أعت نصف الحول وعلفت نصفه ولذلك اختاره الشرح اه حلي (قوله بالاربع مؤن) أي
 لا تحسب أجرة العمال ونفقة البقر وكرى الانهار وأجرة الحافظ وغير ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم
 حكم بتفاوت الواجب لتفاوت المؤنة فلامعنى رفعها أطلقه فشم ما فيه العشر وما فيه نصفه بجر (قوله
 اتصروهم بالعشر) أي وضعفه ونصفه (قوله وضعفه) وهو الخمس ولم يفصلوا بين كونها مسقية بغرب
 أو سبيح وقضى الصلح الواقع أن يؤخذ منهم ضعف المأخوذ منها مطلقا (قوله تغلي) منسوب الى تغلب
 وهو فتح المشاة من فوق وسكون الغن المحبوسة وكسر اللام وقد تفتح بل قبل الفتح أفصح استقباحتوا الى كسرتين
 مع ياء النسب كما نسبوا الى غريفتح الميم المكسورة وهم قوم من نصارى العرب بقرب الروم قالوا لا مير المؤمنين
 عيرين الخطاب رضى الله تعالى عنه نحن قوم لنا شوكة تأنف أن تؤخذ منا الجزية فخذ منها ضعف ما يؤخذ
 من المسلمين فصالحهم على ذلك أبو العود (قوله وان كان طنلا) لانه حيث وجب في أراضي أطفال المسلمين فهم
 أولى نهر وسواء كانت الأرض للتغلي أصالة أو ورثة أو تداءلتها الأيدي من تغلي الى تغلي اه حلي (قوله
 أو أسلم) أي التغلي وفي ملكه أرض تضعيفية فأنما تبقى على وظيفة ما عندهما وعند أبي يوسف تعود الى عشر
 واحد لوال الداعي الى التضعيف وهو الكفر اه حلي ومثله يقال فيما إذا ابتاعها منه مسلم (قوله أو ابتاعها
 من مسلم) أي إذا اشترى التغلي أرضا عشرية من مسلم تصير تضعيفية عندهما وعند محمد تبقى عشرية لان
 الوظيفة لا تتغير بتغير المالك اه حلي (قوله أو ذمتي) أي إذا اشترى الذمتي أرضا تضعيفية من التغلي تبقى
 تضعيفية اتفاقا اه حلي (قوله فلا يتبدل) هذا في الخراج مطلقا اتفاقا وفي التضعيف كذلك الا عند
 أبي يوسف فيما إذا اشترى المسلم أو أسلم فأنما تعود عشرية لتقدم الداعي كما قدمناه اه حلي (قوله وأخذ
 الخراج الخ) حاصل هذه المسائل كافي البصر أن الأرض إما عشرية أو خراجية أو تضعيفية والمشترون مسلم وذمتي
 وتغلي فالمسلم إذا اشترى العشرية أو الخراجية بقيت على حالها أو التضعيفية فكذلك عند الامام ومحمد وقال
 أبو يوسف ترجع الى عشر واحد وإذا اشترى التغلي الخراجية بقيت خراجية أو التضعيفية فهي تضعيفية
 أو العشرية من مسلم ضوعف عليه العشر عندهما خلافا لمحمد وإذا اشترى ذمتي غير تغلي خراجية أو تضعيفية
 بقيت على حالها أو عشرية بصارت خراجية ان استقرت في ملكه عنده اه (قوله من ذمتي) أي عندهما أما عند
 محمد فتبقى عشرية لان الوظيفة لا تتغير عنده بتغير المالك كما قدمناه اه حلي (قوله غير تغلي) قيد به لان العشرية
 اتضعف عليه عندهما خلافا لمحمد (قوله وقبضها منه) قيد به لان الخراج لا يجب الا بالتمكن من الزراعة وذلك
 بالقبض حلي عن البصر (قوله للتناهي) علم لقوله وأخذ الخراج يعني انما وجب الخراج لا العشر لان في العشر
 معنى العباداة والكفر بتأخيرها حلي (قوله لتحويل الصفقة اليه) فكانه اشترى من المسلم ابتداء (قوله
 أو بخيار شرط) لانه بالرد والفسخ جعل البيع كأن لم يصح لان حق المسلم وهو البائع لم ينقطع بهذا البيع
 لانه مستحق للرد اه بصر ومثله يقال في خيار الرؤية (قوله أو عيب) استفيد من هذا أن للذمتي أن يردّها
 بعيب ولا يكون وجوب الخراج عليها عيبا حادثا لانه يرتفع بالفسخ بالقضاء فلا يمنع الرد بصر (قوله لانه
 ما طلق) أي لان الرد بغير قضاء اقالة أي وهي فسخ في حق المتعاقدين بيع جديد في حق ثالث وهو مستحق الخراج
 حكاه في البائع حيث قد اشترى ما اقتتل اليه بغيرها (قوله جعلت بسناها) هو أرض يحوط عليها جائط وفيها

وأدوية كلبه ونيزجى لو شغل أرضه بها
 يجب العشر ويجب (نصفه في مسقي غروب)
 أي دلو كبير (ودالية) أي دولا ب لكثرة المؤنة
 وفي كتب الشافعية أو مقامه بقاء اشتراء
 وقواعد لا تأباه ولو سقي سجا وبالة اعصب
 بال ولو اشترى ياقته وقيل ثلاثة أرباعه
 (خبره) أي كلف (الزرع) وبلا الخراج
 البذر وتصريجهم بالعشر في كل الخارج
 (و) يجب (ضعفه في أرض عشرية تغلي
 مطلقا وان) كان طفلا أو اتى أو (أسلم أو
 ابتاعها من مسلم أو ابتاعها منه مسلم أو ذمتي)
 لان التضعيف كالخراج فلا يتبدل (وأخذ
 الخراج من ذمتي) غير تغلي (اشترى) أرضا
 (عشرية من مسلم) وقبضها منه لتناهي
 (و) أخذ (العشر من مسلم أخذها منه) من
 الذمتي (بشفعة) لتحويل الصفقة اليه (أو
 ردت عليه بفساد البيع) أو بخيار شرط أو
 روية مطلقا أو عيب بقضاء ولو بغيره بقيت
 خراجية لانه اقالة لا فسخ (وأخذ الخراج
 من دار جعلت بسناها)

أشجار متفرقة قد يجعلها بسببنا لانه لم يجعلها بسببنا فافيهما نخل نفل أ كوا لاثنى فيها بجر (قوله مطلقاً)
سقاها بجمع العشر أو الخراج لأن الذي أهل له كافي البصر (قوله بجماعه) أي الخراج (قوله لرضاء به) جواب عن
اشكال العتاي وجوب الخراج على المسلم ابتداء حتى نفل في غاية البيان مانعه أن الامام السرخسي ذكر
في كتاب الجامع أن عليه العشر بكل حال لانه أحق بالشر من الخراج وهو الاظهر اه وحاصل الجواب
أن المنوع وضع الخراج عليه ابتداء بجر أ ما باختباره فيجوز وقد اختاره هنا حيث سقاها بجمع الخراج فهو
كما إذا سقاها بجمع العشر بآذن الامام وسقاها بجمع الخراج فانه يجب عليه الخراج أفاده صاحب البحر (قوله
أو بجماعه) ظاهره ولو كان ماء الخراج أكثر (قوله لانه) أي العشر (قوله أليق به) أي أنسب لحاله لافيه من معنى
العبادة (قوله ولا شيء في دار) لأن عمر رضى الله تعالى عنه جعل المساكين مفرا وعليه إجماع الصحابة اه
بجر (قوله ولو لذي) مثله الجوسى كافي البصر هل ذلك في الدور والمقابر القديمة أو هم ما يستحدث (قوله
ولا في عين قبر) لانه ليس من انزال الارض وانما هو عين قوارة كعين الماء فلا عشر فيها ولا خراج اه بجر
(قوله ونقط) بالفتح والكسر وهو أفصح بجر (قوله الصالح للزراعة) وان لم يزرعه بالفعل لما يأتي (قوله لافيه) أي
لا في نفس العين فلا يسمع موضعها لعدم الصلاحية للزراعة وقال بعض المشايخ يسمع لأن موضع القير تبع
للارض فيسمع معها كارض في بعض جوانبها سبعة فان السبعة تسمع مع الارض ويوضع عليها الخراج
لكنها تابعة لما يصلح للزراعة (تمة) أرض العرب كلها عشرية وهي أرض الحجاز وتهامة واليمن ومكة
والطائف والبرية وكذا ما أسلم أهلها طوعاً أو قهرت قهرت بين الفاتمين وأما ما فتح قهرت في أيدي
أربابها وأرض نسلوي بن تغلب والموات التي أحياها ذمتي مطلقاً ومسلم وسقاها بجمع الخراج
أوماء الخراج هو ماء الانهار الصغار التي حفرها الاعاجم مما يدخل تحت الايدي وماء العيون والقنوات
المستبعدة من مال بيت المال وماء العشر هو ماء السماء والآبار والعيون والانهار العظام التي لا تدخل
تحت الايدي كسيحون وجيحون ودجلة والفرات والنيل نهر بالروم كافي النهر لعدم اثبات يد عليها وعن أبي
يوسف أنها خراجية لا مكان اثبات اليد عليها بسند السنف بعضها إلى بعض حتى تصير شبه القنطرة وفي الملتقى
وشرحه وماء السماء وماء البئر التي حفرت في أرض العشر والعين التي ظهرت فيها وماء البحر الذي لا يدخل
تحت ولاية أحد عشرى وأما ما حفر أو ظهر في أرض الخراج وماء أنهار حفرها من ماء الخراج بعض ملوك
العجم كشداد فخر خراجي وكذا سيحون نهر الترك أو الهند وجيحون نهر بلخ أو ترمذ ودجلة نهر بغداد والفرات
نهر الكوفة والعراق عند أبي حنيفة وأبي يوسف كما نقله ابن الكمال عن الكافي لانه يتخذ عليه القناطر والاصل
أن كل نهر يحتاج إلى العمارة فعشرى والخراجي خلافاً لمحمد في رواية والاولى الانهار الخمسة فان النيل على
هذا الخلاف كثير يثق من هذه الانهر كافي الخراج وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم سيحان وجيحان والفرات والنيل كل من أنهار الجنة ذكره الاتفاق وغيره اه (قوله لتعلق الخراج
بالتكث) علة لقوله الصالح لها وهذا النما يظهر في الخراج الموقوف وأما خراج المقامة في حكمه كالعشر (قوله لتعلقه
بالخراج) فلا يكفي لوجوبه التكث من الزراعة (قوله ويؤخذ الشرع عند الامام الخ) وعند أبي يوسف وقت
الادراك وعند محمد وقت تصفيته وحصوله في الخطيرة وثمرة الخلاف تظهر في وجوب الضمان بالاتلاف زبلي
والخطيرة بالطعام والصاد هو جرين التمر والمحيط بالشئ خشباً كان أو قصباً وظاهره أن الامام له أخذ الواجب
حينئذ ولا يكون الا بالقيمة وجعل صاحب النهر هذا الخلاف في وقت الوجوب لاني وقت الاخذ وجعل الثمرة
في وجوب الضمان بالاتلاف فهو وجوب موسع الى وقت جمع في الجرين (قوله ولا يجعل لصاحب أرض
خراجية) الظاهر أن المراد بها ما خراجها مقامة لتعلق الخراج بعين الخراج حينئذ كافي العشر وبديل عليه
ما ذكره الشارح في السير من شرح الملتقى حيث قال **كم** خراج المقامة حكم العشر لكنه يصرف مصرف
الخراج كافي الجوهر اه أي وفي العشر لا يأكل مال يؤذ كما ذكره الشرح **فكم** في خراج المقامة فعل هذا
يعنوناً كل الغلة قبل أداء الخراج الوظيفه لانه بالذمة اه مطبوع في الوقعات من البرازية لا يجعل الاكل من الغلة
قبل أداء الخراج وكذا قبل أداء العشر الا اذا كان المالك عازماً على أداء العشر اه وهو تقييد حسن ومنه يعلم
أخذ الفريق من الزرع قبل أداء ما عليه فلا يجوز الا اذا فوى الاداء أو كان من الخراج الموقوف (قوله وان أكل

أو منيرة (ان) كانت (لذو) مطلقاً (أو
لمسلم) وقد (سقاها بجماعه) لرضاء به (و) أخذ
(عشر) ان سقاها بالمسلم (بجماعه) أو بجماعه لانه
أليق به (ولا شيء في) دار (مقبرة) ولو لذي
(و) لا في (عين قبر) أي زفت (ونقط) دهن
بجمع الماء (مطلقاً) أي في أرض عشر أو
خراج (و) لكن (في حرمها) الصالح للزراعة
من أرض الخراج خراج (لا في) العين
من أرض الخراج خراج (لا في) العين
الخراج بالتكث من من الزراعة والا
فصعب في حرمها العشرى ان زرعه والا
تعلقه بالخارج (ويؤخذ) العشر عند
الامام (عند ظهور الثمرة) ويدخلها
برهان وشروط في النهر (أكل غلتها)
يجل لصاحب أرض (خراجية) (أكل غلتها)
قبل أداء خراجها (ولا يأكل من طعام
العشر حتى يؤدى العشر وان أكل ضمن
عشره يجمع الفتاوى

(قوله عشر) لو قال أو عشرية بعد قوله خراجية لاستغنى عن هذه الجملة فإنه في كل من العشر وخراج المقاسمة
 لا يصلح إلا كل ولو أكل ضمنه حلبي وفي شرح المتن عن المضمرة إذا أكل قليلا بالعروف لا شيء عليه قال
 الفقيه وبه تأخذ (قوله للخراج) أي الموظف لثبوتها في الذمة فيستعين على دفعه باسمه بالخارج أما خراج
 المقاسمة والعشر فيصير على القسمة ويأخذ المستحق (قوله ومن منع الخراج سنين) ظاهره ولو في أرض مصر
 لأنها خراجية حقيقة وإن قالوا إن المأخوذ الآن أجرة لان الخلاف في التسمية ولا يزداد على الخراج فيعطى
 حكمه كما قاله الشارح في شرح المتن من كتاب السير (قوله أو خراج) أي بنسبه (قوله وفي رواية) أي عن الإمام
 (قوله وجب الخراج) أي الخراج الموظف أما خراج المقاسمة فيستحق بالخارج كالهش قال الشارح في سير
 المتن والخراج نوعان خراج مقاسمة فيتعلق بالخارج كالعشر فلا يتعلق بالتمكن من الزراعة بل بالخارج حتى
 لو عطلها قصد المبيع شيء والحاصل أن حكمه حكم العشر لكنه يصرف بمصرف الخراج اهـ شرحا ومثالا (قوله
 في سقطان) أي العشر وخراج المقاسمة بهلاك الخارج لتعلقهما بعين الخارج أما الموظف في الواقعات عن
 البرازية هلاك الخارج بعد الحصاد لا يسقط وقبل الحصاد انما يسقط اذا كان باقية لا تدفع كل طرق والفرق
 هو كل الجراد والحرق والبرد وما اذا أكلته الدابة فلا لأنه يمكن الحفظ عن الدابة غالبا لا عن غيرها هذا اذا هلك
 بالكل أما اذا بقي البعض ان مقدار قفيزين ودرهمين فقفيز ودرهم ولا يسقط شيء وان أقل يجب نصفه وانما يسقط
 اذا لم يبق من السنة ما يترك فيمضى زراعتها (قوله والخراج على الغاصب الخ) قال في الهندية أرض
 خراجها وظيفة اغتصبها غاصب جاحد ولا يئنه للمالك ان لم يزرعها الغاصب فلا خراج على أحد وان زرعتها
 الغاصب ولم تنقصها الزراعة فالخراج على الغاصب وان كان الغاصب مقرا بالغصب أو كان للمالك يئنه
 ولم تنقصها الزراعة فالخراج على رب الأرض وان قصصها الزراعة فالخراج عند الإمام رضي الله
 تعالى عنه على رب الأرض قل النقصان أو كثر كانه آجرها من الغاصب بضمان النقصان وان غصب عشرية
 فزرعها ان لم تنقصها الزراعة فلا عشر على رب الأرض وان قصصها الزراعة كان العشر على رب الأرض
 كانه آجرها بالنقصان كذا في فتاوى قاضي خان اهـ وظاهر أن حكم بذات خراج المقاسمة كالعشرية اهـ حلبي
 (قوله والخراج في بيع الوفاء) هو المشروط فيه رجوع المبيع الى البائع حين يأتي بالثمن وسيأتي مع الأقوال
 في حقيقته في البيوع ان شاء الله تعالى اهـ حلبي (قوله ان بقي في يده) أما اذا قبضها المشتري فالمشتري بمنزلة
 الغاصب حلبي عن الهندية (قوله فالعشر على المشتري) الظاهر أن حكم خراج المقاسمة كذلك كما يعلم من
 القاعدة التي قد منها وأما خراج الوظيفة اذا باع الأرض فيؤديه المشتري ان قبضها وبقي من السنة ثلاثة أشهر
 على المفق به والافعل البائع ذكره الشارح في سير شرح المتن اهـ حلبي (قوله كخراج موظف) فانه على المؤجر
 والمعير اتفاقا قال في الفتاوى الهندية وان آجر أرضه الخراجية أو أعارها كان الخراج على رب الأرض اهـ فان
 مراده بالخراجية التي خراجها موظف أما ما خراجها مقاسمة فخكمها حكم العشرية كما ذكرناه غير مرة
 اهـ حلبي (قوله كاستعير مسلم) أما لو أعارها من كافر فالعشر على المعير عند الإمام رضي الله تعالى عنه وعندهما
 على الكافر ولكن عند محمد عشر واحد وعند أبي يوسف عشران اهـ حلبي عن الهندية (قوله وفي الحاوي) أي
 القدسي اهـ حلبي (قوله وفي المزارعة الخ) اعلم أن حقيقة المزارعة أن يكون الأرض والبذر والبقرو العمل
 لبعضهما من شخص والبعض الآخر من آخر وهي باطلة بجميع أنواعها عند الإمام رضي الله تعالى عنه وعندهما
 صحيحة في ثلاث صور الأولى أن يكون الأرض والبذر من رجل والعمل والبقرة من آخر الثانية الأرض لرجل
 والباقي من آخر الثالثة العمل من رجل والباقي من آخر وما عدا هذه الثلاثة باطلة عندهما أيضا ثم ان
 عبارة البصر وكذا القهستاني وفي المزارعة على قولهما العشر عليهما بالحصصة وعلى قوله على رب الأرض تسكن
 يجب في حصته في عينه وفي حصته المزارع يكون ديناني ذمته اهـ وهي عبارة وانصحة أماعلى قولهما فظاهر
 بما على قوله فلانه ان كان البذر لرب الأرض فلا شبهة في وجوب العشر عليه وأما اذا كان البذر لآخر فلا
 يجب الأرض مؤجر ومذهبه أن العشر على المؤجر ويتفرع على كون حصته الشريك في الذمة عدم سقوطها
 بهلاك الخراج وما ذكره الشرح من التفصيل لا يتشبه على قوله ولا على قولهما لان العشر على رب الأرض
 في قوله مطلقا وعلى قولهما عليهما بالحصصة اهـ حلبي (قوله ومن له حظ) أي نصيب في بيت المال أي بيت من

ولا امام حليس الخارج للخراج ومن منع
 الخراج سنين لا يؤخذ لما مضى عند أبي
 حنيفة خاتبة وفيها (من عليه عشر أو خراج
 اذا مات أخذ من تركته وفي رواية لا) بل
 يسقط بالموت والاول ظاهر الرواية فروع
 تمكن ولم يزرع وجب الخراج والخراج على
 ويسقطان بهلاك الخارج كان جاحدا ولا يئنه
 الغاصب ان زرعه او كان جاحدا ولا يئنه
 البائع في بيع الوفاء على البائع ان
 بقي في يده المبيع الزرع ان قبل ادراكه
 فالعشر على المشتري ولو بعده فعلى البائع
 والعشر على المؤجر كاستعير مسلم وفي الحاوي
 على المستأجر كاستعير مسلم وفي الحاوي
 وبه وأما ما أخذ في المزارعة ان كان البذر
 من رب الأرض فعليه ولو من العامل
 فعليه بالحصصة ومن له حظ في بيت المال

البيوت الأربعة الآية مع بيان مستقيم في النظم (قوله بما هو موجه) أي بما أعطاه كأن ينظر
 بيت الخراج وهو من المقاتلة اهـ حلبي (قوله والمودع) بفتح الدال (قوله لنفسه) أي إن كان فقيرا (قوله من
 المصارف) ومصرف التركة التي لا وارث لها جهات المسلمين (قوله دفع النأبة والظلم الخ) قال صاحب النهر
 في الكفالة ومن أصحابنا من قال الأفضل أن يتساوى مع أهل محله في إعطاء النأبة قال القاضي هذا كان
 في زمانهم لانه اعانة على الحاجة والجهد وأما في زماننا فكثر النوائب تؤخذ ظلمنا ومن تمكن من دفع الظلم
 عن نفسه فهو خير اهـ وإن حل كلام القاضي على ما إذا لم يحصل حصته باقهم حصل التوفيق (قوله حصته)
 مفعول محمول وباقيهم فاء لا يعني إلا أن لازم من عدم محمول الظلم تحمل القوم له فينتدبني أن يحصل معهم
 ويعينهم اهـ حلبي (قوله وتصح الكفالة بها) أي بالنأبة سواء كانت بحق كسكراء النهر المشتركة للعامة
 وأجرة الخمار من المحلة المسمى بديار مصر الخفيف وما وظف للأمام ليجوز به الجيوش وفداء الأسارى بان احتاج
 إلى ذلك ولم يكن في بيت المال شيء فوظف على الناس ذلك والكفالة به جائزة اتفاقا أو كانت بغير حق كجبايات
 زماننا فانها في المطالبة كاد يورث بل فوقها حتى لو أخذت من الأكارفة الرجوع على مالك الأرض وعليه
 الفتوى وقيد به شمس الأئمة بما إذا أمر به طاعة أو مكرها في الأمر لم يعتبر أمره بالرجوع ذكره الشرح
 وصاحب النهر في الكفالة (قوله ويؤجر) فلا يفسق حيث عدل وهو نادى ذكره الشرح في الكفالة (قوله وهذا
 يعرف) أي يعلم ولا يعلم أي لا يفتى به بل لا ينبغي اظهاره وفيه أنه بالنظر إلى الكفيل والمكفول عنه يعرف
 ويعترف وأما بالنسبة إلى الظالم والكفيل فيفتى بجرمة الاختصاص والتباعد عنه وهذا يعرف ويعترف أيضا
 فلا وجه حينئذ لقوله وهذا يعرف الخ (قوله كما) أي لاجل الكف والامتناع (قوله المادة الظلم) أي لما يجده
 الظلم وية أقوى والمراد قطع الماهية الظلم (قوله يجوز ترك الخراج للمالك) عند الثاني خلافا لمذكوره الشارح
 في سير المتسقي ولو كان المالك غنيا فخص السلطان منسبه لبيت المال كذا في النهر ويحصل لب الأرض لو مصرفا
 والانصديق به يبقى وما في الخاوي من ترجيح حله لغير المصرف خلاف المشهور ذكره الشرح في العشر من
 هذا الكتاب (قوله لا العشر) أي لو تركه الإمام العشر لا يجوز اجماعا ويخرجه بنفسه للفقر اهـ ذكره الشرح
 فيما يأتي (قوله ابن النخعي) هو والشارح منظومة ابن وهبان حلبي عن الشربة لاني ولا ينبغي مناسبة
 ذكر الشرح هذه الايات هنا فانها مناسبة بالعشر وانما مناسبة بالمصرف المذكور بعدها وهي
 من بحر الوافر (قوله لكل مصارف) أي أشياء تصرف فيها أولها فهي أعم من كونها أشخاصا (قوله الغنائم)
 على تقدير مضامين أي بيت مال الغنائم وكذا يقال فيما بعده (قوله والكنوز) أي كنوز الجاهلية (قوله ركاز)
 من عطف العام بخذف حرف العطف للضرورة حلبي (قوله بعدها المتصدقون) مبتدأ وخبر وأل فيه للعهد
 وهم الذين يمتدقون بالزكاة المفروضة وهو القسم الثاني وفيه أنه عطفه على قوله الغنائم وهو غير حسن لأن
 قوله فصرف الأولين به ذلك لا يناسبه لأن الذي يصرف الصدقة لا المنصديق فهو على تقدير مضاف صدقة
 المنصديقين والموقع في ذلك ضرورة النظم والضمير في بعدها يرجع إلى الثلاثة المذكورة قبله (قوله خراج مع
 عشر) الذي في الزبلي وغيره أن العشر المأخوذ من الذي يضاف إلى الخراج في المصرف ويربع العشر يضاف
 إلى الزكاة في المصرف وإطلاقه ينافي ذلك اهـ حلبي عن الشربة لاني (قوله وجالية) هي الجزية وتطلق على أهل
 الذمة كما في القاموس لأن عمر رضي الله تعالى عنه أجلاهم من جزيرة العرب اهـ (قوله يليها العام لونا) أي يتولى
 قبضها العامل عليها (قوله الضوائع) جمع ضائعة كقطعة لم يبين صاحبها (قوله مثل ما لا يكون) ما واقعة
 على تركه (قوله فصرف الأولين) بالنقل للوزن أي الكنوز والركاز الثاني الزكاة المفروضة والنص في الأول
 هو الوارد في الغنية لانهم ما يصرفان مصارفها والنص في الثاني قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية ونص
 الغنية قوله تعالى واعلموا أن ما غنمتم من شيء الآية (قوله وثالثها حواء مقاتلون) فيه قصور وإيحاء اختصاص
 المقاتلين بالخراج والعشر والجالية ونحوها وليس مراد افان يصرف لمصالح المسلمين كسنة الثغور وبناء
 التناطروا الجسور وكفاية العلماء والقضاة والعمال وريزق المقاتلة وذراعي الجميع اهـ حلبي عن الشربة لاني
 (قوله فصرف جهات) فيصرف إلى المرضى والزمنى والاقباط وعامة القناطر والرباطات والثغور والمساكن
 وما أشبه ذلك وقد تبع النظم في ذلك ابن الضياء في شرح الغزوية معز بالبرذوي وهو مخالف لما في الهداية

وظاهر بما هو موجه له أنه ذبيانة والمودع
 صرف وديعة مات ربهما ولا وارث لنفسه
 أو غيره من المصارف دفع النأبة والظلم عن
 نفسه أول الأذا فحمل حصته باقهم وتصح
 الكفالة بها ويؤجر من قام بتوزيعها بالعدل
 وإن كان لا أخذ بالاول وهذا يعرف ولا يعرف
 كمال المادة الظلم يجوز ترك الخراج للمالك
 لا العشر وسيجيئ تمامه في بيان بيوت المال
 ومصارفها في الجهاد وتطهها ابن النخعي

فقال
 بيوت مال أربعة لكل
 مصارف يتبها العالمونا
 فأولها الغنائم مع كنوز
 ركاز بعدها المتصدقون

وثانيها الخراج مع عشر
 وجالية يليها
 ورابعها الضوائع مثل مالا
 يكون له آمان وارثونا

فصرف الأولين أي بنص
 وثالثها حواء مقاتلون
 ورابعها فصرف جهات
 تساوي النفع فيها المسلمونا

قوله وفيه أنه عطف على قوله الغنائم
 لا ينبغي ما فيه بعد قوله مبتدأ وخبر فليأت
 اهـ معجمه

الزيتون اه حلي وقوله تساوى فعل ماض والتفع منصوب على التمييز كطبت النفس أى تساوى الملون فيها
من جهة التفع اه حلي

• (باب المصرف) •

عقوق اللغة المعدل قال الله تعالى ولم يجدوا عنها مصرفاً أى معدلاً كذا في البحر عن ضياء الحلووم وعرفيه
القهستاني اصطلاحاً بقوله مسلم يصح في الشريعة مصرف الصدقة اليه فالمصرف اسم مكان اه (قوله أى
مصرف الزكاة والعشر) بشيرة الى أن أُل في المصرف عوض عن المضاف اليه جوى والمراد بالعشر العشر
بوصفة اللذان يؤخذان من أرض المسلم وربيع العشر الذي يؤخذ منه إذا مر على العاشر اه حلي وزاد
القهستاني على ما في الشرح صدقة الفطر والكفارة والندى وغير ذلك من الصدقات الواجبة (قوله وأما خمس
المعدن) تبع في هذا التعبير صاحب البحر والنهر والاولى كما قاله الحلي خمس الركاز ليشمل الكنز لانه كال معدن
في الصرف كما ز (قوله مصرفه كالغنائم) أى وتذكر في الجهاد (قوله هو فقير) الفقير وما عطف عليه خبر عن هو
يجعل العطف سابقاً على الاخبار جوى وقدمه اقتداء بقوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية تنهر ولأن الفقير
شرط في جميع الاصناف الا العامل والمكاتب وابن السبيل (قوله أو قدر نصاب الخ) جمع الشرح تفسير النقاية
الى تفسير الهداية وهو ما في المصنف من تحقق فيه هذا أو هذا فهو فقير قصته قسمان وفي شرح المتقي ويجوز
الدفع اليه ولو كان صحيحاً مكتسباً كما في العناية لكان في المراج أنه لا يعطى له الاخذ لانه لا يلزم من جواز
الدفع جواز الاخذ كطعن الفقي فقيرا اه وهو غير صحيح لتصريحهم بجواز اخذها لمن لم يملك نصيباً نعم الاولى
عدم الاخذ لمن له سد من عيش كذا في البدائع ومن له دين مؤجل على انسان اذا احتاج الى النفقة يجوز له
أن يأخذ من الزكاة قدر كفايته الى حلول الاجل وان كان الدين غير مؤجل فان كان من عليه الدين
مفسراً يجوز له اخذ الزكاة في أصح الاقاويل لانه بمنزلة ابن السبيل وان كان المدين مؤسراً معترفاً لا يحمل له
أخذ الزكاة وكذا اذا كان جاحداً وله عليه دينه عادة لا يحمل له اخذ الزكاة ما لم يرفع الامر الى القاضي فيقطع
فاذا حلقه بعد ذلك يحمل له اخذ الزكاة اه والمراد من الدين ما يبلغ نصاباً بحر وسيأتي في الشرح الاشارة اليه
(قوله غير نام الخ) كنز له الذي يساوى نصاباً ومليه كذلك (قوله مستغرق في الحاجة) أما اذا لم يكن محتاجاً
اليه فحرم عليه الزكاة ولا تجب عليه بل تجب عليه صدقة الفطر (قوله ومسكين) من السكون فمكانه ساكن
من الجهد غير مضرك وهو مفعل يستوى فيه المذكور والمؤنث وقد يقال مسكينه قهستاني واعلم أنه في الزكاة
يجوز الدفع الى صنف واحد كما يأتي لأن المقصود به دفع الحاجة وهي تحصل بالدفع اليه ولو أوصى بثلاث ماله
لاصناف السبعة لا يجوز مصرف الى صنف واحد على الصحيح وأقارب العطف أنهم ما صنفان كما هو ظاهر الآية
ولا خلاف في الزكاة أنهما كذلك على الصحيح وانهما يختلفان في الوصية والندى والوقف فقال الامام رضى الله
تعالى عنه انما صنفان وهو الصحيح وقال أبو يوسف انما صنف واحد وفائدة الخلاف تظهر فيما لو أوصى بثلاث
ماله لفلان وللفقراء والمساكين فعلى الصحيح لفلان ثلث الثلث وعلى قول أبي يوسف نصف الثلث (قوله على
المذهب) وقيل على العكس كما في البحر (قوله لقوله تعالى الخ) وتخصيصه في قوله تعالى فاطعام ستين مسكيناً
وقال الشاعر أما الفقير الذي كانت حلوبه سماه فقيراً مع أن له حلوبة أبو العود (قوله ذات مرة) أى ألقى
بطنه بالتراب من الجوع أبو السعرد (قوله وآية السفينة) جواب عما استدلل به الشافعي رضى الله تعالى عنه
على مدعاه من أن الفقير أسوأ حالاً من المسكين (قوله للرحم) فكانوا أغنياء وقيل لهم ذلك كما يقال لمن ابتلى
بيلية مسكيناً أولاتهم كانوا مقهورين بمهر الملك أو كانوا فيها أجراً أقاده الزيلعي (قوله وعامل) مشتق من العمل
وهو فعل الانسان بقصد فهو أخص من الفعل ولذا لم يستعمل في الحيوان قهستاني (قوله يعتم الساعي) هو
من يسعى في القبائل لجمع صدقة السوائم والعاشر من نبيه الامام على الطرق ليأخذ العشر ويخوه من المارة
(قوله فبطل) أى ما يكفيه وأهوانه بالوسط مدة ذهابهم وإياهم مادام المال باقياً ولا يجوز له أن يتبع شهوته
في المأكل والمشرب والملبس فهو حرام لكونه اسرافاً محضاً وعلى الامام أن يهشمن يرضى بالوسط ولو أخذ
الصدقة فضاقت في يده بطلت عماله ولا يعطى من بيت المال شيئاً اذا استغرت كفايته الزكاة فلا يراد على
التصنف لأن التصنف عين الانصاف بحر وفي القهستاني عن الهبط وغيره أنه يعطى ما يكفيه وعياله

• (باب المصرف) •
أى مصرف الزكاة والعشر وأما خمس المعدن
فصرفه كالغنائم (هو فقير وهو من له أدنى
شئ) أى دون نصاب أو قدر نصاب غير نام
على المذهب لقوله تعالى أو مسكيناً ذات مرة
وآية السفينة للرحم (وعامل) يعتم الساعي
والعاشر (فبطل)

وأهوانه في ذهابهم ومجيبهم ولو ثلاثة أرباع العشرة (قوله ولو غنيا) لأن ما يأخذ به يشبه بالاجرة وشبهه
بالصدقة فلا قول يحمل للفقير ولا يعطى لو ملك المال أو إذا صاحبه المال إلى الامام وللشافعي لا يحمل لها شيء
ويسقط الواجب عن أرباب الاموال لو ملك المال في يده لأن يده كيد الامام بصر (قوله لا هاشميا) في النهاية
ما يفيد صحة قوائمه وعبارتها استعمال الهاشمي على الصدقة فأجرى له من رزق لا ينبغي له أخذه ولو عمل
ورزق من غير هاشميا بأس به قال في النهر لکن ما مر أن من شرائط السامعي يعني ومنه العامل أن لا يكون
هاشميا هو الذي ينبغي أن يقول عليه اه موضعا وعلى رواية أبي عصمة من جواز دفعها للهاشمي يجوز قوائمه
عليها أو أخذه الاجر (قوله لانه فترغ نفسه الخ) على لقوله ولو غنيا كما أفاده صاحب البحر وهذا التعليل يفيد
استحقاق الجزاء بالغما يبلغ سواء ملك في يده أم لا وهو غير التحقيق والتحقيق ما قدمنا من أن له شبيه الخ
ذكره صاحب البحر (قوله وبهذا التعليل) قد علمت أنه غير التحقيق ولا ينتج دعواه فلا تتقوى به دعوى أخرى
(قوله ما نسب للواقعات) لم يرها المصنف وانما رآه بخط ثقة منسوب اليها (قوله من أن طالب العلم) أي
ولو هاشميا على رواية أبي عصمة (قوله ولو غنيا) ولا يعد غنيا بكتبه التي تساوي نصابا وهو من أهلها
للحاجة لأن زادت على الحاجة أو كان جاهلا مخ (قوله اذا فترغ نفسه) المراد أنه لا تعلق له بغير ذلك فهو
البطلان المعلومة وما يجب له النشاط من مذمبات الاموم لا ينافي التفرغ بل هو سعى في أسباب التحصيل
(قوله واستعادته) امل الواو بمعنى أو المانعة الخلق (قوله للجزء الخ) على لجوازا لاخذ (قوله والحاجة داعية الخ)
الواو للعال والمعنى أن الانسان يحتاج الى أشياء لا غنى له عنها فيحتاج اذا لم يجز له قبول الزكاة مع عدم اكتسابه
أنفق ما عنده ومكت محتاجا فيقطع عن الافادة والاستفادة فيضعف الدين لعدم من يتصل به وهذا الفرع
يخالف لا طلاقهم الحرمة في الغنى ولم يعنده أحد (قوله ما يكفيه) مفعول لقول المصنف فيعطى (قوله ومكتاب)
هو معنى قوله تعالى وفي الرقاب عند أكثر أهل العلم ولا فرق بين الصغير والكبير خلافا لالتقييد الحدادي
بالكبير أبو السعود (قوله لغير هاشمي) لأن الملك يقع للمولى من وجه والشبهة ملحقه بالحقيقة في حقهم محيط
(قوله ولو عجز) ولو بتعجز سيده (قوله حل لولاه) وهل يجوز للمكانب دفع ما أخذه من الزكاة لغير المولى توقف
فيه صاحب النهر والبحر ثم نقل صاحب البحر ما يفيد المنع حيث قال لأن الملك يقع للمولى من وجه فان مراده
به هذه العلة كما قاله العلامة نوح أفندي الاستدلال على أن المكانب ليس له صرف المال الى غير هذه الجهة
(قوله وسكت عن المولدة قلوبهم) كانوا أصنافا ثلاثة صنف كان يتألفهم عليه الصلاة والسلام ليسلوا وصنف
يعطيهم لدفع شرهم وصنف أسلوا في اسلامهم ضعف فيزيدهم بذلك تقرير اعلی الاسلام كل ذلك كان جهلدا
منه صلى الله عليه وسلم لا علاء كلمة الله تعالى لأن الجهاد يكون تارة باللسان وتارة بالبنان وتارة بالاحسان
وكان يعطيهم كثيرا حتى أعطى أبا سفيان وصفوان والقرع وعيينة وعباس بن مرداس كل واحد ما تمكن
الابل وقال صفوان بن أمية لقد أعطاني ما أعطاني وهو أبغض الناس الى قازال يعطيني حتى صار أحب الناس
الي ثم في أيام الحديق جاء عيينة والقرع بن حابس يطلبان أرضا فكتب لهما ما سألوا فجاءا عمر ففرق الكتاب
فقال ان الله تعالى أعز الاسلام وأغنى عنكم فان ثبت عليه والافيننا وينسبكم السيف فانصر فالأبي بكر وقال
أنت الخليفة أم هو فقال هو ان شاء ولم ينكر عليه ما فعل فأنعقد الأجماع زيلبي لا يقال كيف يجوز صرف
الصدقة للكفار لأن الشرع اذا نص على الصرف اليهم كانه والمشرع فتح (قوله اما بزوال العلة) فهو من قبيل
اتهاء الحكم لاتهاء علته وهو باعزاز دين الله تعالى فلما أعز الله الاسلام وأغنى عنهم سقطوا بصر (قوله
أو نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم الخ) وهو مستند الاجماع وجعل في البحر مستند الاجماع قوله تعالى وقل
الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وانما جعل النسخ بالموت لا بالاجماع لأن الصحيح أن النسخ به
لا يكون لأن النسخ لا يكون الا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم والاجماع ليس بحجة في حياته لانه لا يجماع
بدون رأيه والرجوع اليه فرض وان وجد منه البيان فالموجب العلم هو البيان المسموع منه واذا صار الاجماع
واجب العمل لم يبق النسخ مشروعا له مخ (قوله لمعاد) وقد بعثه عاملا على الصدقة فيصطلح أن هذا كان
آخر الامر منه عليه الصلاة والسلام واليه أشار في النهر (قوله وردت في فقراتهم) أي اصرافها عليهم والمروءة
ما يعتم الا صنف السبعة وانما خص الفقراء لانهم أكثر الاصناف أو تحقق الفقر في الجميع الا في العامل وهو

ولو غنيا لا هاشميا لانه فترغ نفسه لهذا العمل
فيحتاج الى الكفاية والغنى لا يمنع من تناولها
عند الحاجة كابن السبيل بصر عن البدائع
وبهذا التعليل يقوى ما نسب للواقعات من
أن طالب العلم يجوز له أخذ الزكاة ولو غنيا اذا
فترغ نفسه لا فادة العلم واستفادة لغيره عن
الكسب والحاجة داعية الى ما لا بد منه كذا
ذكره المصنف (قوله راعاه) ما يكفيه وأهوانه
بالوسط لا يمكن لا يزاد على نفسه من
(وهو كتاب) لغير هاشمي ولو عجز حل لولاه
ولو غنيا كفقير استغنى وابن سبيل وصل لاله
وسكت عن أولئك قلوبهم لسقوطهم اما بزياد
العلة أو نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم لمعاد
في آخر الامر خذها من أغنياهم وردتها
في فقراتهم

(قوله ودين) هو المراد بالظاوم في الآية ويطبق على الدائن أي الذي له دين على الثامن لا يقدر على أخذه وليس عنده نصاب والقريم فعيل بمعنى فاعل بمعنى فاعل فيقول فيجوز ما ذكره الجوهري قال في النهر لا أن الظاهر هو المديون وإنما جاز الدائن المذكور لأنه فقير لأنه غارم اه (قوله لا يملك نصابا) ويشترط أن لا يكون حاشيا جوى (قوله الدفع للمديون الخ) لاحتياجه إلى دفع دينه وإلى نفقة نفسه وعياله (قوله وهو منقطع الغزاة) يخرج الطاء فهستاق وفي الصباح منقطع الشيء بصيغة البناء للمفعول حيث ينتهي إليه طرفه فهو منقطع الوادي والرميل والطريق والمنقطع بالكسر الشيء نفسه فهو واسم عين والمفتوح اسم معنى اه نقله الشهاب في شرح الشفاويه يستفاد أنه هنا بالكسر لأن المراد الأشخاص المنقطعون والغزاة جمع الغزاة أي الذين همزوا عن العوق بجيش الاسلام لغيرهم بلالة النفقة أو الدابة أو غيرها ما قبل لهم المدة وان كانوا كاسين إذا الكسب بقدرهم عن الجهاد فهستاق وهم بالاستحقاق أوسع وأولى زيادة الحاجة بالفقر والانقطاع زبطي وهذا التفسير اختيار أبي يوسف قال في غايته البيان وهو أن الظاهر وقال الاستيعابي أنه الصحيح نهر واستشكل صاحب النهاية أنه قسم استعلاءه أن لم يكن له في وطنه مال فهو فقير والافهوا بن سبيل فكيف تكون الأقسام سبعة قلت هو فقير لأنه زاد عليه بالانقطاع في عبادة الله تعالى فكان مغايرا للفقير المطلق الخالي عن هذا القيد اه بحر (قوله وقيل الحاج) أي منقطع الحاج وهو قول محمد (قوله وقيل طلبة العلم) عليه اقتصر في الظهيرية وقيل حله القرآن الفقراء مفعلات (قوله بجميع القرب) فدخل فيه كل من سعى في طاعة الله تعالى وسبيل الخيرات إذا كان محتاجا بحر (قوله وغرة الخلاف الخ) أي ولا تظهر في الزكاة لأن الفقر شرط الجميع كافي البصر فيجوز المصروف لكل أما فهو الوقف والوصية لأن في سبيل الله فتظهر فيه الثمرة وقد علمت أن المختار قول أبي يوسف (قوله وابن السبيل) هو المسافر وأضاعته لا تدنى ملابسة وكل من كان مسافرا يسمى ابن سبيل كافي ولازمته لها نزل ابنها (قوله وهو كل من له مال لامعه) سواء كان ذلك الشخص في غربة أو في وطنه وله دين لا يقدر على أخذها إلا أن الشارح جعل من في الوطن لمحقابه أفاده صاحب النهر ولوله ما يكفيه لوطنه لا يجزى الدفع إليه وكذا لو كان كسوبا على ما روي عن أصحابنا كانه الله يستأنى عن الكرماني والاولى أن يستقرض إن قدر وإذا قدر على ماله لا يلزمه التصدق بما فضل كالفقر إذا استغنى والمكاتب إذا عجز اه من شرح الملتقى (قوله ومنه ماله كان ماله مؤجلا) أي واحتاج إلى النفقة فيجوز له أخذ الزكاة قدر كفايته إلى حلول أجل نهر عن الثانية (قوله أو على غائب) ولو كان حالا لعدم تمكنه منه (قوله أو بصير) أي ولو كان حالا فيجوز له الأخذ في أصح الأقاويل لأنه بمنزلة ابن السبيل نهر (قوله أو باحد ولوله بينة) أي عادة إذا ليس كل فاض بعدل ولا كل بينة تعدل وفي المتن بين يدي القاضي ذل وكل أحد لا يختار ذلك قال السرخسي وهو الصحيح وفي النهر وينبغي أن يقول على هذا كافي فقد انفرداه وهذا يخالف ما قدمناه من الثانية من التفصيل (قوله أو إلى بعضهم) لما ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم أتاه مال من الصدقة فأعطاه للمؤلفة فأما مال آخر فأعطاه للفقراء من اه بحر وروى عن كثير من الصحابة عدم التعيين نهر (قوله لأن الجنبية) أي الدالة على الجنس أي الحقيقة قال الحلبي وهذا تعليل لجواز الاقتصارع على فرد من كل صنف من الأصناف السبعة وأما لجواز الاقتصارع على بعض الأصناف فلعلة أن المراد بالآية بيان الأصناف التي يجوز دفع اليهم لا تعيين الدفع لهم بحر (قوله تعليقا) فلا يكتفى فيها بالإطعام إلا بطريق التعليق ولو أطعمه عنده فإلا الزكاة لا تكتفى (قوله كما تر) أي في أول كلب الزكاة (قوله لا يصرف إلى بناء فهو مسجد) مسكنة مقطرة وأصلاح الطرق وكرى الأنهار والحج والجهاد وكل ما لا تعليق فيه أبو السعود عن الدرر وذلك لعدم التعليق الذي هو الزك كن بحر (قوله ولا إلى كفن) لعدم جهة التعليق منه ولذا كان الكفن على ذلك المتبرع حتى لو أقر من الميت سبع كان الكفن للمتبرع لا لورثة الميت بحر (قوله وقضاء دينه) أي الميت لعدم التعليق بدليل أنه لو قضى دين غيره ثم صادق الدائن والمديون على عدمه رجع المتبرع على الدائن لا على المديون أهلا كن بغير أمره أما إذا كان بأمره فهو تعليق لئلا يرجع على الدائن وإنما يرجع على المديون ومعه مالم يتوب منه الزكاة أي إلى الدائن فينبغي أن لا يرجع فيها كما جرت المحقق في فتح القدير بحر (قوله فيجوز لو باصره) لا يمكن كون الدائن للمقايض كالموكل في قبض الصدقة ثم يبرأها لنفسه اه حلبي من النهر (قوله ولا أدن)

(ومديون لا يملك نصابا فاضلا عن دينه) وفي الظهيرية الدفع للمديون أولى منه للفقير (وفي سبيل الله وهو منقطع الغزاة) وقيل الحاج وقيل طلبة العلم وفسره في البدائع بجميع القرب وغرة الخلاف تظهر في نحو الأوقاف (وابن السبيل وهو) كل (من له مال لامعه) ومنه ماله كان ماله مؤجلا أو على غائب (وهو مسافر أو باحد) (إلى كاهم أو) إلى (بعضهم) (ولا أحد من أي صنف كان لأن الجنبية تطلق الجنبية ونسب السافعي ثلاثة من كل صنف ويشترط أن يكون الصنف (تعلقا) لا بأجرة كما تر (لا) يصرف (إلى بناء) فهو (مسجد) (لا إلى كفن ميت وقضاء دينه) أما دين الحي الفقير فيجوز لو أيسره ولو أذن فوات

أي للمدين بقتضائه (قوله فاطلاق المصكتاب) أي التصوري لأنه لما أراد عند الإطلاق جعله كالمكتاب
 فلو أطلقه بغير ذلك أيضا وكذا انطلاصه (قوله وهو الوجه منير) قال فيه لأنه لا بد من كونه قلبا كما هو
 لا يقع عند أمره بل عند أداء المأمور وقبض النائب وجبته لم يكن المدين أهلا لقبض بوجه وظاهر
 ما في المحيط والمفيد والخاتمة الجواز (قوله لعدم القليل) والاتفاق اسقاط لا غلبت بصر (قوله وقد منا أن الحيلة)
 أي في اجراء الدفع الى هذه الاشياء من الزكاة (قوله نريأمره) أقادبتم كما وقع التعبير به في البحر والنهر تأخر
 الامر عن نية التصديق أما إذا أمره أتولاه يصكون وكما علمه في الدفع فلا يجوز فيها قال في البحر ويكوي
 اصحاب المال ثواب الزكاة للفقير ثواب هذه القرب (قوله لم أره) البحث والاستظهار لصاحب النهر (قوله
 والظاهر نعم) لأنه مقتضى صحة القليل (قوله ولا الى من بينهما ولاد) بالكسر مصدر يلد أي لا يجوز للمصرف ان
 الوالدان علام من جهة الآباء والامهات والولدان مغل بفتح الغاء من باب طلب والضم خطأ لأنه من السقاة
 وهي الخساسة كافي المغرب وذلك لان الواجب عليه الاخراج عن الكسوة ومنفعة ولم يوجد في الاصول
 والقروع الاخراج عن ملكه منفعة وان وجد رتبة وهذا الحكم لا يخص الزكاة بل كل صدقة واجبة كالنكاحات
 وصدقة الفطر والتذوق لا يجوز دفعها اليهم ومن سوى ما ذكر يجوز الدفع اليهم كالاخوة والاشوات والاهل
 والعمات والاخوال والخالات القربا بل هم أولى لما فيه من العلة مع الصدقة ثم بعد الاقرار بالحوالي ثم الجيران
 وأما ضمن المعادن وصدقة التطوع فيجوز دفعها الى الاصول والقروع بل هم أولى من غيرهم بصر (قوله لنفقر)
 من مدخول المبالغة وبالأولى إذا كان مملوكا كلفى (قوله أو بينهما زوجية) أي لا يدفع هولاء وجهه اتفاقا ولا
 تدفع زوجها عند الامام والعلامة عدم قطع المنفعة عن المزكى من كل وجه (تقنة) فبعد الزوجية في شهادة
 أحد هما لا يخرج وقت الاداء وفي عدم الرجوع في الهبة وقت الهبة وفي الوصية وقت الموت وفي الاقرار لها
 في المرض وقت الاقرار وفي السرقة كلا الطرفين نهر (قوله ولو بمسألة) أي في العدة ولو بثلاث معراج (قوله
 وقال تدفع هي الى زوجها) لقوله صلى الله عليه وسلم لا مردأ ابن مسعود حين أرادت التصديق بولي لها زويك
 وذلك لاحق من تصديق عليهم ولا امام أن المنفعة لم تنقطع عن المزكى حينئذ لوجود الاتصال والاشتراك
 في المساقع ولهذا يستحق ككل واحد منهم ما يمال الا بخرعة قال الله تعالى ووجدك عاتلا فاغنى أي بمال
 خديجة وزوجه صلى الله عليه وسلم وحل الحديث على صدقة التطوع ولهذا تصدقت بكل الحلى أبو العود
 ويدل له ذكر الولد مع الزوج فانه باجماع لا يجوز دفع الزكاة اليه (قوله ولا الى مملوك المزكى) أما في العبد والمدير
 فعدم القليل وأما في المكاتب فلا في كسبه حقا فلا يتم القليل زبلى ولا الوتر زوج بأمة مكاتبه لم يجوز بخرقة
 تزوجه بأمة نفسه بصر (قوله ولو مكاتب) جعل المملوك شاملا للمكاتب بخلاف ما قاله في باب الخلاف بالعتق
 ان المملوك لا يتناول المكاتب لأنه ليس بمملوك. طلقا لأنه ماله يد ولما كان مغايرا له قال في السكوت وعبد
 ومكاتبه أبو العود عن الشر بلا لينة (قوله سواء كان كاهله) وأعتق جراً منه لأن عتق البعض عتق الكل
 (قوله وبين ابنه) وان سفل (قوله معسرا) حال من الأب (قوله لا يدفع له) ذكره ليعلم له والافيق عنه قول
 المصنف ولا الى عبد الخ (قوله لأنه مكاتبه) أي على تقدير أن يكون كاهله (قوله أو مكاتب ابنه) ولا يجوز الدفع
 اليه كما لا يجوز الدفع الى نفس الابن كذا في البحر وهذا راجع الى ما إذا كان مشتركا بينه وبين ابنه وكان معسرا
 واختار الابن استسعاة أما إذا كان موسرا وضمنه الابن كان المبدى مكاتب الأب (قوله فحكمه علم عامر) قال
 في البحر ولو كان بين اثنين فأعتق أحدهما حصته وهو معسر واختار السالك الاستسعاة فلم يعتق الدفع
 لأنه مكاتب لغيره وليس للسالك الدفع لأنه مكاتبه وان كان المعتق موسرا واختار السالك تضمينه
 فليس كالتدفع الى العبد لأنه أجنبي عنه وليس للمعتق الدفع إذا اختار بعد تضمينه استسعاة لأنه بخير بعد
 الضمان بين اعتاق الباقي والاستسعاة وقوله علم عامر تبع فيه صاحب النهر حيث قال علم عامر أول الباب
 ولم يتقدم له ذكر هنا (قوله أما مكاتب نفسه) أي فيما إذا كان موسرا وضمنه لغيره اهـ. حلقى (قوله أو غيره)
 أي فيما إذا كان المعتق معسرا وامتنع من الغير العبد قال في النهر فان قلت كيف يتصور دفع الزكاة من المعسر
 قلت يتصور بأن يكون ذكاه مال مستهلك قبل الاتفاق ويكون عند الاتفاق فقيرا (قوله وقال لا يجوز) هذا
 الخلاف مبنى على أن الاتفاق ذوال الملك فيتميز بمجده وعند هذا القول الرق فلا يميز اهـ حلقى (قوله طلقا)

قال لاق الكتاب بغيره عدم الجواز وهو
 الوجه نهر (و) لا الى (نعم ما) أي قن (يعتق)
 لعدم القليل وهو الركن وقد منا أن الحيلة
 أن يتصدق على الفقير نريأمره بل هذه
 الاشياء وهل له أن يتصدق أم لا ولو لم يكن
 نعم (ولا الى من بينهما ولاد) ولو لم يكن
 (أو) بينهما (زوجية) ولو لم يكن (المزكى) ولو
 هي الى زوجها (و) لا الى (عبد أو مملوك المزكى)
 مكاتب أو مديرا (و) لا الى (عبد أو مملوك المزكى)
 بغيره (سواء كان كاهله أو غيره) لا يملك
 الأب خطه معسر الا يدفع له لأنه مكاتب
 أو مكاتب ابنه وأما المستر له بينه وبين أجنبي
 فحكمه علم عامر لأنه مكاتب بنفسه أو غيره
 وقال لا يجوز مطلقا

المعتق كان المعتق موسرا أو معسرا له حلق (قوله لا حر كله) أي غير مدبون وهو فيما إذا كان المعتق
 من سائر أوصافه الساكنة حلق (قوله أو حر مدبون) يعني فيما إذا كان المعتق معسرا فإن العبد يسعى لساكن
 وهو حر وإعلم أن الساكن مخير بين أن يعتق نفسه أو يذره أو يكتبه أو يستعصمه إن كان المعتق معسرا وله التضمن
 وإرضاء إن كان موسرا هذا عند ما عند ما فليس له إلا الاستعصاف في الامسار أو التضمن في اليسار كما يأتي في كتابه
 العتاق له حلق (قوله ولا إلى غنى) إلا المكاتب وابن السبيل والعامل فهما تاني وتعمل الغنى السلطان على
 الإجماع كما تقدم وسواء كان الغنى غنيا حقيقة أم وفي حكمه كما لو دفع قوم زكاتهم إلى من يجمعه بالفقر فاجتمع عند
 الأخذ أكثر من ما تبين فإن كان جمة باذن الفقير لحكمه أن من دفع له قبل بلوغ ما يجمعه ما تبين جازوا إلا لانه
 وكيل الفقير فاجتمع عنده بملكه الفقير والنصاب يكون غنيا إلا أن يكون الفقير مدبونا فيعتبر هذا التفصيل في
 ما تبين بفضل بعدد منه وإن كان الجمع بغير أمر الفقير جازا لدفع مطلقا بغير وليس الغنى أن يقبل جائزة السلطان من
 يت المال وإن أعطاه من موروته جازوا أما الفقير فله ذلك إن كان السلطان يأخذ من الناس ما يجوز له أخذه من
 عن السراج والغنى أن يشتري الصدقة الواجبة من الفقير ويأكلها وكذا لو وهبها له لأن تبدل الملك كبديل العين
 ولو ألبسها له ولم يملكها منه لا تحل له على الرابع وقيد بالزكاة لأن النقل يجوز للغنى كالأهشي كافي البصر (قوله
 ملك قدر نصاب) اعلم أن النصب ثلاثة نصاب فأم سالم من الدين فاضل عن الحوائج الأصلية وهو موجب لكل
 ملكي كالأزكاة والكفارات بأنواعها ونصاب ليس بنام فارغ عما ذكر ويتعلق به وجوب الاضحية ومداقة الفطر
 ونفقة الأقارب وحرملن أخذ الزكاة ونصاب يتعلق به حرمة السؤال وهو من ملك قوت يومه والمراد الاتزان
 وإطلاق النصاب على الثالث مجاز شرعي (قوله فارغ من حاجته الأصلية) أما لو كان مستغنيا فليس له حاجته
 فقبل لن ملك كتيان ساوي نصابا وهو من أهلها الحاجة لأن زادت على قدرها أو كان جاهلا وانقصه غنى
 بكتبه لقضاء دينه ولو كان محتاجا إليها قباغ له وقيل لن له دار وحوادث تساو نصابا وهو محتاج لظنهما
 لتفقه ونفقة عياله ولن عنده طعام سنة يساو نصابا لعياله على ما هو الظاهر بخلاف قضاء الدين فإنه
 يجب عليه بيع قوته الأقوت يومه وحلت لن له نصاب وعليه دين مستغرق أو منقص والمزارع إذا كان له
 نور لن لأن زاد وبلغ نصابا (قوله من أي مال كان) نقدا أو عروض تجارة أو ساعة (قوله كن له نصاب ساعة الخ)
 اعلم أنه روي عن محمد وروايتان في النصاب الحرزم للزكاة هل يعتبر فيه الوزن أو القيمة في المحيط عن محمد اعتبار
 القيمة وفي الظهيرة منه اعتبار الوزن وغرة الخلاف تظهر في ملك تسعة عشر دينار قيمتها ثلثمائة درهم
 مثلا فيصرم عليه أخذه على ما في المحيط ويحل على ما في الظهيرة ويطاهر أن اعتبار الوزن انما هو
 في الموزون لتأنيبه فيه أما المعداد كالساعة فيعتبر فيها العدد على تلك الرواية إذا عرفت هذا فاعلم أن من عنده
 نصاب ساعة لا يبلغ ما تقي درهم تحل له الزكاة على ما في المحيط وتحرم على ما في الظهيرة فمافي البصر والنهر والمخ
 من درهم على ما في الظهيرة فيصرم عليه الزكاة ويجب عليه زكاة الساعة ومافي الوهبانية وتبعها الشرب لاني مرور
 على اعتبار القيمة وهو ما في المحيط فحل له الزكاة ويجب عليه زكاة الساعة نظر العدد ما وبها يدفع الثاني بين
 كلام القوم على ما ظهر لي والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله كما جزم به في البصر) حيث قال فيه وتبعه أخوه وتليذه
 المصنف ودخل تحت النصاب النامي المذكور الخمس من الأبل الساعة فإنه من ملكها أو نصابا من السوائم من
 أي مال كان لا يجوز دفع الزكاة سواء كان يساوي ما تقي درهم أم لا وقد صرح به شراح الهداية عند قوله من
 أي مال كان اه (قوله وبه) أي بما جزم به في البصر والنهر من نصيرم أخذ الزكاة على من ملك نصابا من
 الساعة لا يبلغ القيمة ما تقي درهم (قوله لكن اعتماد الخ) واستشهد بكلام المرغيناني حيث قال إذا كان له خمس
 من الأبل قيمتها أقل من ما تقي درهم فحل له الزكاة ويجب عليه اه حلق وكلام المرغيناني مفرغ على
 ما في المحيط على ما ذكرنا من الجمع السابق (قوله وهم) يفتح الهاء أي غلط وسببه ما قال في العناية ولا يجوز دفع
 الزكاة في من ملك نصابا سواء كان من النقود أو العروض أو السوائم فأوهم صاحب البصر قال في الشرب لاني
 وهو مدفوع لأن قول العناية سواء ما فتح يقيد تقدير النصاب بالقيمة سواء كان من العروض أو السوائم لما أن
 العروض ليس نصابا إلا ما يبلغ قيمته ما تقي درهم اه وفيه أن عبارة العناية لا تدل على اعتبار القيمة في السوائم
 وإنما اعتبارها في العروض لانه لا طريق لوجوب الزكاة فيها إلا اعتبار القيمة بخلاف السوائم فبالقدر

لانه حر كله أو حر مدبون فافهم (و لا إلى
 (قوله) ملك قدر نصاب فارغ من حاجته
 الأصلية من أي مال كان كن له نصاب ساعة
 لا يساوي ما تقي درهم كما جزم به في البصر
 أي من ملك كتيان ساوي نصابا وهو من أهلها
 ما في الوهبانية ونسرها من أي مال كان كن له
 وتلزمه الزكاة أي من ملك كتيان ساوي نصابا وهو محتاج لظنهما
 الشرب لاني ما في الوهبانية وحرزم باني
 ما في البصر وهم (و لا إلى) ملوكه

وعلى تقدير اعتبار القيمة يخرج على إحدى الروايتين فليتنازل (قوله أي الفتي) احترازه عن مملوك الفقير فيجوز دفعها إليه كافي منية المقتى وقيد بالمملوك لأن أب الفتي وزوجته يجوز الدفع اليهما كإسباقي سواء فرضت لهما نفقة أم لا بحر ومثل الزكاة غيرها من الواجبات (قوله ولو مدبرا) مثله أم الولد (قوله أو زمنا إلخ) ولو لم يجد ما ينفعه على نفسه كافي البحر والنهر (قوله لي المذهب) راجع إلى الأخير وروى عن أبي يوسف جواز الدفع إليه واختاره في الذخيرة لأنه عند غيبة مولا الفتي وعدم قدرته على الكسب لا ينزل عن حال ابن السبيل وجبه الظاهر أن الملك هنا يقع لدولى وهو ليس بمصرف أما ابن السبيل فمصرف حلبي عن البحر (قوله غير المكاتب) أما مكاتبه فيجوز دفعها له ليعان في دن رقبته لأن أكسبه مملوكه ولم يعتبروا عند وقوع الملك للبيه من وجه كما مر لأن الشبهة لا تعتبر مع النص (قوله والمأذون المديون عيط) أي لما في يده ورقبت أي أعدم ملك المولى أكسبه وهذا عند الإمام أما عندهما فلا يجوز لأن المولى يملك أكسبه حلبي عن البحر (قوله ولا إلى طفله) ذكر أن كان أو أتى في عياله أولا على الأصح لأنه بعد غيبته أي على الأصح نهر والمراد بالـ غل الذي لم يبلغ قال في النقاية وشرحها للقهستاني وطفله أي الفتي فيصرف إلى البالغ ولو ذكر أصحها مقابل الطفل بالبالغ (قوله بخلاف ولده الكبير) ولو زعمنا قبل فرض نفقته أجماعا ورواه محمد خلافا لثاني وفي بنت الفتي ذات الزوج خلاف والأصح الجواز وهو قولهما ورواية عن الثاني نهر (قوله وأبيه) مثله بل أولى سائر أقاربه الذين تلزمه نفقتهم كافي النهر (قوله وطفل الغنية) ولو أؤتممتا لأنه لا بعد غيبتهما ولو انحاز إليها (قوله لاتقاء المانع) علة للجمع والمانع أن الطفل بعد غيبته أي به بخلاف الكبير فإنه لا بعد غيبته أي به ولا الأب يغني عنه ولا الزوجة يغني زوجها ولا الطفل يغني أمه ولو لم يكن له أب فأتى المانع فيها اه حلبي عن البحر (قوله ولا إلى بنتي هاشم) من الهشم وهو كسر الشئ الخ وسمى به عمرو بن عبد مناف بدع عليه الصلاة والسلام لأنه أول من هشم الثريد لاهل الحرم قهستاني ونسبه صلى الله عليه وسلم الجمع عليه ينتهي إلى عدنان وهو محمد بن عبد الله ابن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك ابن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان أبو السعود وأعلم أن عبد مناف وهو الأب الرابع للنبى صلى الله عليه وسلم أعقب أربعة هاشم والمطلب ونوفل وعبد شمس وهاشم أعقب أربعة انقطع نسل الكل إلا عبد المطلب فإنه أعقب اثني عشر تصرف الزكاة إلى أولاد كل أن كانوا مسلمين فقراء الأولاد عباس وحارث وأولاد أبي طالب علي وجعفر وعقيل إذا عرفت هذا فاطلاق بنى هاشم مما لا ينبغي لاقطاع نسل الكل ما عدا عبد المطلب ذكره القهستاني والأولى البحث بأن أولاد هاشم ليسوا جميعا ممن يحرم عليهم الزكاة والأفالموجود منهم من بنى هاشم وإلى دفع هذا السؤال أشار الشارح بقوله الامن أبطل النص قرأته وانما حرمت عليهم لقوله صلى الله عليه وسلم يا بنى هاشم إن الله تعالى حرم عليكم غسالة الناس وأوساخهم وعقوض عنها خمس الخمس هداية وقوله عليه الصلاة والسلام فمن آل البيت لا تحمل لنا الصدقة وروى أبو داود ومولى القوم من أنفسهم وأنا لا تحمل لنا الصدقة وذلك كرامة لهم حيث نصروه في جاهليتهم وأعلامهم منح وعقيل مكبر على وزن كريم أبو السعود وكان لأبي طالب أربعة من الأولاد ولده طالب ومات ولم يعقب وكان بينه وبين عقيل عشر سنين وبين عقيل وجعفر عشر سنين وبين جعفر وعلي عشر سنين وأتهمهم فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف غاية البيان (قوله الامن أبطل النص قرأته) وهو قوله عليه الصلاة والسلام لا قرابة بيني وبين أبي لهب (قوله لبنى المطلب) أي لمن أسلم منهم والمطلب أخو هاشم (قوله اطلاق المنع) أي في كل الأزمان وسواء في ذلك دفع بعضهم لبعض ودفع غيرهم لهم وجوز أبو يوسف دفع بعضهم لبعض وهو رواية عن الإمام نهر وروى أبو عصمة عن الإمام أنه يجوز الدفع إلى بنى هاشم في زمانه لأن عوضها وهو خمس الخمس لم يصل إليهم لاهمال الناس أمر القنائم وإيصالها إلى غير مستحقها فإذا لم يصل إليهم العوض عادوا إلى العوض واختاره الطحاوي وأقره القهستاني كذا في شرح الملتقى (قوله والهاشمي) يجوز دفع زكاته مثله تمام العبارة عند أبي حنيفة خلافا لأبي يوسف كذا في النهر ومنتزعا لا يصح حملها على قول أبي يوسف (قوله أي عتقائهم) وليس المراد مولى الموالاة فانهم يحمل له (قوله فأرقاؤهم أولى) أي يمنع الزكاة لأنه تابع له حالا وما لا بخلاف المعتوق فإنه يصل به الأثر إذا لم يكن لمعتوق وارث اه (قوله مولى القوم منهم) أي في حل الصدقة وحرمها للأحرار القوم ليس منهم

أي الفتي ولو مدبرا أو زمنا ليس في عيال
مولا أو كان مولا غائبا على المذهب لأن
المانع وقوع الملاك لمولا (غير المكاتب)
المأذون المدبور مجبى فيجوز (و) لا إلى
طفله بخلاف ولده الكبير وأبيه وأمه أنه
لفقره وطفل الغنية فيجوز لاتقاء المانع
روى (بني هاشم) الامن أبطل النص
لترابته وهم بنو أبي لهب قهستاني
بما فعل لبنى المطلب ثم ظاهر المسئلة
منع وقول العتيق والهاشمي يجوز دفع
زكاته لئلا يصابه لا يجوز نهر (و) لا إلى
رمواهم أي عتقائهم فأرقاؤهم أولى
لمدين مولى القوم منهم

من جميع الوجوه الا ترى انه ليس مكفوا لهم وان مولى المسلم اذا كان كافرا تؤخذ منه الجزية وان كان مولى
 التبليغي ذمبا تؤخذ منه الجزية لا المضاعفة بحر (قوله وهل كانت تحمل الخ) قال أبو السعود في حاشية الاشياء
 وتكلم الناس في حق سائر الانبياء عليهم الصلاة والسلام فمنهم من قال لا تحمل الصدقة لسائر الانبياء أيضا
 ولكن تحمل لقربائهم وان الله تعالى أكرم نبينا بأن حرم الصدقة على أقربائه اطهارا وفضيلته وقيل بل كانت
 الصدقة تحمل لسائر الانبياء وهذه خصوصية لنبينا عليه الصلاة والسلام وأما الصدقة على أزواجه عليه الصلاة
 والسلام ففي شرح البضاري لابن بطال أن الفقهاء اتفقوا على أن أزواجه عليه الصلاة والسلام لا يدخلن
 في الذين حرمت عليهم الصدقات وقال ابن قدامة روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت أنا آل محمد
 لا تحمل لنا الصدقة ثم قال فهذا يدل على تحريمها عليهم حوى مختصرا (قوله لاهم) لقوله في الحديث وحرم
 عليكم أوساخ الناس ولا شك أن الانبياء منزّهون عن ذلك نهر (قوله وبيات التطوعات) أي صدقة النافلة
 وفي النهاية عن العتابي الاجماع على جواز ذلك لهم وتبعه صاحب المعراج واختاره في المحيط مقتصر عليه
 وعزاه الى النوادر ومضى عليه الاقطع في شرح القدروري واختاره في غاية البيان ولم ينقل غيره شارح الجمع
 فكان هو المذهب بحر وخرج بذلك الواجبات ككفارة اليمين والظهار والقتل وجراء الميعة وشراء الاراضي
 فلا يجوز دفعها اليهم حلى عن الفتح الاخس الر كاز فيجوز دفعه اليهم كأي النهر عن السراج (قوله كما حقه في
 الفتح) الذي حقه في الفتح يقتضي حرمة النافلة والوقف فانه قال والحق الذي يقتضيه النظر ابراء صدقة
 للوقف بحري النافلة فان ثبت في النافلة جواز الدفع ثبت جواز دفع الوقف والافلاذ لا شك في أن الوقف
 متبرع بتصدقه بالوقف اذ لا يقا ف واجب وكان منشأ الغلط وجوب دفعها على الناظر وبذلك لم تصر صدقة
 واجبة على المالك بل غاية الامر أنه وجوب اتباع شرط الوقف على الناظر فوجوب الاداء نفس هذا الوجوب
 فلتكلم على النافلة ثم يعطى مثلها الوقف في شرح الكتل لا فرق بين صدقة الواجب والتطوع ثم قال وقال بعض
 محل لهم التطوع اه فقد أثبت الخلاف على وجه يشعر بترجيح حرمة النافلة وهو الموافق للعمومات فوجب
 في هذه فلا تدفع اليهم النافلة الا على وجه الهبة مع الادب وخض الجناح بكمرة لاهل بيت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وأقرب الاشياء اليك حديث بريرة في الذي تصدق به عليها لم يأكله حتى اعتبره هدية منها
 فقال هو عليه هدية ولباسها هدية وانظروا أنها كانت صدقة نافله لانه لا يخصيص للعمومات الابدال اه
 فهذا من الكمال تصریح ببحرمة النافلة والوقف فكيف يسوغ للشرح أن يجعل جوازها من تحقيقه
 كما هو موجود في بعض النسخ وفي بعض النسخ لم يوجد في هذا ذلك وهو الاول وصدقة الوقف ان اعتبر واجبة
 حرمت الا بالشرط وهو ما عليه البزازی والتمراشي ونص عليه في شرح الطحاوي وان اعتبرها هدية نافله
 جازت لهم على المذهب (قوله ان سماهم جاز) أي بأن شرطه لهم الوقف خاصة أو دخلهم في جلة المستحقين
 (قوله وجعله محشي الاشياء) الشيخ صالح الغزي ابن المصنف وكذا البيهقي شارح الاشياء ونصير جعله يرجع
 الى القول المفصل الذي في السراج وغيره (قوله محل القولين) فالقول بعدم جواز الدفع لهم محمول على ما اذا
 لم يسهم والقول بالجواز على ما اذا سماهم ويصح حله ما على الاعتبارين السابقين من أنها واجبة أو نافله
 (قوله وهل تحمل الخ) كذا يوجد في بعض النسخ وهو مكرر مع قوله قريبا وهل كانت تحمل لسائر الانبياء
 والصواب النسخ التي لم تذكر فيها قاله الحلبي (قوله حديث معاذ) وهو خذها من أغنيائهم وردّها في فقرائهم
 فالصرف الى غيرهم ترك الامر اه مخ (قوله وغير العشر) لان مصرفه مصرف الزكاة مخ (قوله والخراج)
 قد تقدم بيان مصرفه (قوله خلا للناسي) فقال بعدم جواز دفع الصدقة الواجبة اليه (قوله ويقول يفتي)
 وظاهر ان يلى ترجيح الاول أبو السعود (قوله لا تجوز له) لقوله تعالى انما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين
 بحر (قوله وغيرها) لم يذكر في البصر الا الذوا الى الغاية (قوله لكن جزم الزيلعي الخ) تبع في هذا صاحب المهر قال
 أبو السعود والظاهر أنه سهوا لا وجوده فيه اه وفي البصر عن معراج الدراية ان تصح بحج عدم جواز التطوع
 اليه (قوله دفع) أي الزكاة ومثلها العشر حوى وقوله نصرت الحرى لغة الطلب والابتغاء ويراد فيه التوخي الا
 لأن الاول يستعمل في المعاملات والثاني في العبادات وعرفا طلب الشيء بطلبه عند عدم الوقوف
 على حقيقته كما في النهر والحرى غير الشك والظن فالتشاك استواء طرفي العلم والجهل والظن ترجح أحدهما من غير

وهل كانت تحمل لسائر الانبياء خلاف واعتقد
 في النهر حملها لا قربائهم لاهم (وحيات
 التطوعات من الصدقات و) غلة (الاوقاف
 لهم) أي لبي هاشم سواء سماهم الاوقاف أو لا
 على ما هو الحق كما حقه في الفتح لكن في
 السراج وغيره ان سماهم جاز ولا قلت
 وجعله محشي الاشياء محل القولين ثم قل من
 البحر من المبسوط وهل تحمل الصدقة لسائر
 انفسهم من غيرهم وهذه خصوصية لنبينا صلى
 الله عليه وسلم لا بل تحمل لقربائهم فهي
 خصوصية لقربائهم نبينا ككراما واطهارا
 لفضيلته صلى الله عليه وسلم فليحفظ (و) لا
 تدفع (الى ذمتي) حديث معاذ (و) جاز دفع
 (غيرها وغير العشر) والخراج (اليه) أي
 الذمتي ولو واجبا كذا وكذا وكذا وكذا
 للناسي وبقوله يفتي حوى القدسي وأما
 الحرب ولو سئما منا فجميع الصدقات لا تجوز
 له انفاقا بحر عن الغاية وغيرها لكن جزم
 الزيلعي بجواز التطوع له (دفع يفتي) ان يظنه
 مصرفا

دليل والتحري نرجح أحدهما بقاب الرأي وهو دليل يتوصل به الى طرف العلم وان كان لا يتوصل به
الى ما يوجب حقيقة العلم أبو السهمود عن البحر ولو لم يتحرر ولم يشك فظهر أنه ليس بمصرفاً عادياً وان لم يظهر
فهو على الجواز ولو شك فلم يتحرر أو تحري فغاب على ظنه أنه غير مصرف ودفع لم يجز حتى يظهر أنه مصرف
فيجزيه هو الصحيح نهر (قوله فبان أنه عبده) انما لم يجز لأنه بالدفع الى عبده لم يخرج عن ملكه والتقليد ركن من
(قوله أو كتابه) لأن له في كسبه كتابه - فقام بين التقليد من (قوله أو حربي) لأنه ليس بمحلال لدفع الصدقة أصلاً
من (قوله لما مر) من العال التي ذكرت (قوله لأنه أتى بما في وسعه) أي وإن كان حق الله تعالى والمعتبر فيها الواسع
بخلاف ما لو أوصى بثلاث ماله للفقراء فأعطى الوصي جماعة ثم تبين أنهم أغنياء لم يجز وهو ضامن بالاتفاق
لأن الوصية حق العباد فاعتبر فيها الحقيقة ألا ترى أن النائم إذا أنلف شيئاً بضم ولا يأنم معراج وقبائسه أن
الوصي بشره ادبر وقتها إذا اشترى ونقد الثمن ثم ظهر أنها رقت الغير وضاع الثمن أن يضمن الوصي وهي واقعة
في زماننا اهـ واعتراض التعديل بأنه متحقق في الصور السابقة والحكم عدم الجواز فيها إلا أن يقال بوجود المانع
فيها كما تقدم (تقنة) التحري يجري في أبواب منها الزكاة والقبلة والمساليح المختلطة بالبيعة في حال الاضطراب
للاكل يجوز التحري وفي حالة الاختيار لا يجوز التحري إلا إذا كان الحلال غالباً ومنه الزيت إذا اختلط بذلك
البيعة فإن كان المحرم غالباً أو مساوياً لا يجوز الانتفاع. طلاقاً وان كان الحلال غالباً في حالة الاضطراب يجوز
الاكل والانتفاع وفي حالة الاختيار يحرم الاكل وتساوله ويجوز الانتفاع به من حيث الاستصباح ودفع الجلود
ومنها الموق إذا اختلط موق المسلمين بموق الكفار والوافي المختلطة والنصاب المختلطة وأما التحري في الفروج
فلا يجوز بحال حتى لو اعتق واحدة من جواربه بعينها ثم ذهبها لم يسه التحري للوطء ولا البيع اهـ بحر (قوله
ان أخطأ) أي تبين له الخطأ أما إذا لم تبين شي فالجواز عند عدم الشك أيضاً كما مر فلو شك لم يجزه اتفاقاً كما في شرح
المنتقى (قوله وكراهة إعطاء فقير نصيباً) أي يكراه أن يدفع الى واحد مائتي درهم ويكراه إعطاء النصاب بكراهة إعطاء
ما به يكمل حتى لو كان له مائة رنة ونحوه من درهمين فأعطاه درهمين بكراهة أيضاً والظاهر أنه لا فرق في ذلك
النصاب بين كونه تاماً أو لاحقاً لو أعطاه عروضا تبلغ نصاباً كذلك ولا بين كونه من التقود أو من الحيوانات
حتى لو أعطى له خمساً من الابل تبلغ قيمته نصاباً كراهة أبو السهمود عن النهر وفي قوله تبلغ قيمته نصاباً نظر لأنه حينئذ
لم يعتبر نصاب الساعة بل رجع الى النقد باعتبار القيمة (تنبيه) نقل في البحر عن نفي الاسلام من أراد أن يتصدق
بدرهم فاشترى به فلو سافر فقراً فقد قصر في أمر الصدقة لأن الجمع أولى من التفريق ولأن دفع الصدقة شيئاً شبه
بعدم الكرام فكان أولى قال صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى يحب ممالي الأمور ويبغض سفاسفها وقد قدم
الله تعالى على إعطاء القليل في قوله تعالى أفرأيت الذي تولى وأعطى قليلاً وكفى شربلاً لاية (قوله ولا يفضل)
عطف على لا يخلص وحينئذ ضمير عليهم يرجع الى العيال والقرماء المفهومين من قوله مديونا وقوله لا يخلص
كلا نصاب راجع الى العيال وقوله لا يفضل بعدد دينه نصاب راجع لقوله مديونا فهو شربل مشوش اهـ حلي
(قوله وكراهة نقلها) تحريمها ولو الى مادون مسافة القصر (قوله الا الى قرابة) لأن الدفع الى الفقير منهم فيه صلة
وصدقة والاولى صرفها الى اخوته الفقراء ثم اولادهم ثم أعمامهم الفقراء ثم أخوالهم ثم ذوى الارحام ثم جيرانه
ثم أهل سكنه ثم أهل ربه كذا في النهر ولا ينبغي دفعها لمن علم أنه ينفقها في سرف أو معصية وقال أبو حفص
الكبير انه لا يصرفها لمن لا يصلح الا أحباباً وان أجزأه كذا في الدر المنثور (قوله لا تقبل صدقة الرجل)
أي لا يناب عليها وان سقط الفرض ومثل الرجل المرأة (قوله أو أحوج) لأن المنة صود منها استدخله المحتاج فمن
كان أحوج كان أولى بحر (قوله أو أنفع للمسلمين) كالمرابطين (قوله أو من دار الحرب) فلو مكث في دار الحرب
سنتين فعليه زكاة ماله الذي خلفه ههنا وما استفاده في دار الحرب لا يمكن بصرف زكاة الكل الى فقراء المسلمين
الذين في دار الاسلام لأن فقراءهم أفضل من فقراء دار الحرب اهـ بحر وقوله أفضل فيجوز الجواز الصرف للفقراء
أسرى المسلمين الذين هم بدار الحرب (قوله أو الى طالب علم) لأن اعانة مطلوبة ولو بالمداد والقلم (قوله أفضل)
أي من الجاهل الفقير فهستافى (قوله أو كانت مجة) ولولفه فقير غير أحوج ومديون فتنفى الكراهة فإداه في البحر
(قوله ولا يجوز دفعها لاهل البدع) ظاهره ولو غير مكفرة وفيه أنهم مؤمنون عصاة فقتضاء الكراهة (قوله
كالكرامية) نسبة الى ابن كرام القائل بأن الله تعالى إحدى الذات إحدى الجوهر اهـ حلي (قوله لانهم مشبهة

(فبان أنه عبده أو كتابه أو حربي ولو
مستأناً أعادها) لما مر (وان بان غناه أو كونه
تقياً أو أنه أبو أو ابنه أو امرأته أو هاشمي
لا يبعد لأنه أتى بما في وسعه حتى لو دفع لانه
لم يجز ان أخطأ) وكراهة إعطاء فقير نصيباً (أو أكثر
الا إذا كان المدفوع اليه مديوناً أو كان
صاحب عيال) بحيث لو فرقه عليهم
لا يخلص كلا) ولا يفضل بعد دينه (نصاب
فلا يكراهة فتح (و) كراهة نقلها الا الى رجل أو زوجة
الطهرية لا تقبل صدقة الرجل أو زوجة
مهاجرة حتى يبدأهم فدية حاجتهم (أو أحوج)
أو أصل أو زوج أو أنفع للمسلمين (أو من دار
الحرب الى دار الاسلام أو الى طالب علم) وفي
المعراج التصديق على العالم الفقير أفضل
(أو الى الزهاد أو كانت مجة) ولا يجوز دفعها
لأهل البدع) كالكرامية لانهم مشبهة في ذات
الله

في ذات الله) حيث جعلوا الله تعالى جوهر لا يجوز الدفع اليهم اتفقا كذا في حاشية الاشياء للعلامة أبي
السعود (قوله وكذا المشبهة في الصفات) أي لا يجوز دفع الزكاة اليهم على المختار وهم الذين يجوزون قيام
الحوادث به حلي رأوا بالسعود فيجعلون بعض صفاته حاشية كصفات الحوادث (قوله لأن منقوت المعرفة من
جهة الذات) أي لأن الشخص المنقوت الخ وفي العبارة قلب لأن المشبهة في الصفات أقل من المشبهة في الذات
وهم الكراسية أفاده أبو السعود في الحاشية المذكورة (قوله كما لا يجوز دفع زكاة الزاني لولده منه) مثل الزكاة
كل صدقة واجبة الاخرس الركاك في حاشية الاشياء المذكورة (قوله وكذا الذي نساء) كولد ام الولد اذا انفاه
كذا في البحر ومثله المتني باللعان كما يأتي في باب وهل مثله ولدقته اذا سكنت عنه أو رتقاء فليراجع اهـ حلي (قوله
الا اذا كان الولد من ذات زوج معروف) لأن الولد ينبت من الزوج فتقطع النسبة عنه وفي المنع عن القوائد
الزنية الولد من الزنا لا يثبت نسبه في شيء الا في الشهادة لا تقبل للزاني الا اذا كان من امرأة لها زوج معروف
كذا في جامع الفصولين قال أبو السعود في حاشية الاشياء لعل الوجه فيه أنه اذا كان لها زوج معروف يثبت
الولد منه لا من الزاني كما صرحوا به فتقطع النسبة عنه ثم قال مقتضا أن يحمل له تزوج بنته من الزنا والمصرح به
في كتاب النكاح أنها تحرم عليه مع فلا بد أن ينبت له في قوله تعالى وبناكم باعتبار اللغة بل صرحوا
أيضا بحرمة بنت ابنه من الزنا كذا بخط بعض الافاضل أقول هذا مقتضى لا يسل لأن الزني به يحرم فسروها
على الزاني (قوله ولا يحمل أن يسأل الخ) لقوله صلى الله عليه وسلم من سأل وعنده ما يغنيه فانتابسته كثر من بحر
جهنم قالوا يا رسول الله ما يغنيه قال ما يغنيه وما يشبهه وفي الغاية القدر على الغداء والعشاء تحرم سؤال
الغداء والعشاء أبو السعود (قوله من له قوت يومه) بالضم ما يقوم به بدن الانسان حوى (قوله كالصحيح
المكتسب) حرمة السؤال منه غير متفق عليها كما في الشريعة (قوله ويأثم معطيه) وليس له الرجوع فيها الا بقوله
انها شبهة فتثبت أحكام الهبة فيصح الرجوع لأن قواهم الصدقة على الغنى هبة فله الرجوع بحله الغنى الذي يملك
نصابا كما أرخصه في البحر (قوله ولو سأل للكسوة جاز) وفي أبي السعود عن الزيلي ويجوز معها سؤال الجبة
والكساء ويجوز لصاحب الأوقية من الذهب والخمسين درهما سؤال ما يحتاج اليه من الزيادة وجاء في الخبر حرمة
السؤال على من يملك خمسين درهما وروى على من يملك أوقية وعلى من يكون صحيحا مكتسبا اهـ وقوله وجاء في
الخبر حرمة الخ محمول على سؤال ما لا يحتاج اليه بقدرته ما قبله في البحر وقيد بالسؤال لأن الاخذ ان ملك أقل
من نصاب جائز بلا سؤال وقيد بمن له القوت لأن السؤال لمن لا قوت يوم له جائز (قوله أولا اشتغاله عن الكسب
بالجهاد) وان قويا مكتسبا منح (قوله ما يغنيه يومه) أي يوم الاداء حوى (قوله واعتبار حاله من حاجة وعيال)
هذه العبارة تنافي ما قبلها لأن من اعتبر اليوم لا يعتبر الحال وعكسه ويميل عليه ما نقله أبو السعود
عن النهر وعبارة في مثل هذا اليوم أي يوم الاداء حوى والمراد الاغناء بقاء قوت يومه والاطلاق أولى
من التقيد باليوم لما أنه ينبغي أنه يتطرق الي ما يقتضيه الحال في كل فقير من عيال أو حاجة كدين وثوب واقتضى
كلامه أن الكثير لواحد أولى من توزيعه على جماعة نهر فالأقصر على العبارة الأخيرة أولى (قوله فقرامكان
المال) لا مكان المال (قوله مكان المؤدى) لا مكان المخرج عنه بحر (قوله عند محمد) وقال الشيخان يعتبر مكان
المؤدى عنه مراعاة لا يجب الحكم في محل وجود سببه اهـ حلي قال في البحر واختلف التصحيح فوجب
الفحص عن ظاهر الرواية والرجوع اليها فالمنقول في النهاية معزيا الى المبسوط أن العبارة مكان من يجب عليه
لا يمكن المخرج عنه موافق لتصحيح المحيط فكان هو المذهب ولذا اختاره قاضي خان في فتاواه مقتصر عليه
اهـ (قوله لأن رؤسهم الخ) هـ له المحذوف أي ولا يعتبر رأس المخرج عنهم لأن الخ (قوله الى مبيان أقرائه)
أي الذين يعقلون القبض وهم الذين لا يخذعون بأخذها كما مر عن البحر (قوله برسم عبد) أي عادة عبد اهـ حلي
(قوله أو الى مبشر) بصحوة ولادة قوله أو مهدى الباكورة هي الثمرة التي تدرك أولا حلي عن القاموس وفيه
أن مهدى الباكورة انما دفعها لباخذ منة اضاع عنهم فهو من قبيل البيع بالتعاطي فكيف ينوب عن الزكاة
او يقال الثمن المعتاد لئلا لا ينوب عن الزكاة وما زاد عنه ينوب عنها اللهم الا ان ينزل المهدى منزلة الواهب
(قوله الا اذا نسر على التعويض) أي نص على ان ما دفعه في مقابلة الهدية والسروور الذي حصل له بالبشارة
والتهنئة التي حصلت له من المبيان اهـ حلي (قوله ولو دفعها لاخته الخ) قال في الوالوجية رجل دفع زكاة ماله

وكذا المشبهة في الصفات في المختار لأن منقوت
المعرفة من جهة الصفات يلحق بمنقوت المعرفة
من جهة الذات مجمع الفتاوى (كما لا يجوز دفع
زكاة الزاني لولده منه) أي من الزنا وكذا
الذي نفاه احتياط (الا اذا كان الولد من
ذات زوج معروف) فلولين والكل في
الاشياء (ولا يحمل ان يسأل) أي من
أنفق حرم له قوت يومه (بالفعل أو بالقوة
كالصحيح المكتسب ويأثم معطيه ان علم بحاله
لا عاتقه على المحرم (ولو سأل للكسوة)
اولا اشتغاله عن الكسب بالجهاد اطلب العلم
(جاز) لو محتاجا فروع يتدب دفع ما يغنيه
يومه عن السؤال واعتبار حاله من حاجة
وعيال واعتبر في الزكاة فقرامكان المال وفي
المؤدى مكان الوصى وفي الفطرة مكان
راسه دفع زكاة الى مبيان أقرائه برسم عبد
أو الى مبشر أو مهدى الباكورة جاز الا اذا
نص على التعويض ولو دفعها لاخته

الى اخته وهي تحت زوج ان كان مهر عاديون مائتي درهم أو أكثر لكن المجهل أقل أو أكثر الزوج مع سرحل الدق
اليها وهو أعظم للأجر لانها فقيرة قرية أما لو كان المجهل مائتي درهم فصاعدا أو الزوج موسر فعند الامام في قوله
الاخر كذلك الجواب وعنده الاجل بناء على أن المهور قبل القبض هل تكون نصابا وجوب الاضحية وصدقة
الفطر عليها على هذا التفصيل اهـ وبذلك ما ينقح للاحتياط كما في البرازية ومنه يعلم ما في عبارة المؤلف
من عدم بيان الخلاف فأوهم الاتفاق (قوله ولها على زوجها مهر) أي مجهل فان المجهل لا يمنع كاتفيدة عبارة
الولوية (قوله والا) أي وان لم يكن لها على زوجها مهر او كان ولم يكن مجهلا أو كان ولم يبلغ نصابا أو بلغ ولم يكن
الزوج مليا أو كان ولم يكن مقرا أو كان وامتنع عن الاداء وأطلق في الامتناع عن الاداء فأفاد أنه لا فرق بين
أن يكون لها يئنة أو لا كما تبين على نظيره عند قوله وابن السيل اهـ حلي (قوله ولو دفعها المعلم لخليفته) أي من هو
قائب عنه ونظيره اذا دفعها المؤخر لمن استأجره أو الشيخ لمن يحضره (قوله صح) لانه تمحض تبرعا فاذا نوى به
الزكاة صح (قوله والا) لان المدفوع حينئذ يكون بغير العوض (قوله فاته بها الفقراء جاز) ويكون عليك لهم
والتيه سابعة عند العزل وكذا اذا لم ينو ثم نوى بعد ادائها وهو قائم في يد الفقراء كما تقدم نظيره (قوله ان كان
يعرفه) أي بالفقراء لا يترتب على معرفة النسب ثمرة واقعه سبحانه وتعالى أعلم

• (باب صدقة الفطر) •

لما كان لها مناسبة بالزكاة وكونها عبادة مالية وبالصوم لان شرط وجوبها الفطر بعد الصوم ذكرا بينهما
والصدقة العظيمة التي يراد بها المثوبة عنده تعالى بحيث يتم الانتماء لظهور صدق رغبة الرجل في تلك المثوبة
كما الصداق يظهر به صدق رغبة الزوج في الزوجة ولم يقل صدقة الرأس تحريرا على الاداء في يوم الفطر
اذ المراد به يومه كيوم النحر لا الفطر اللغوي لمصولة في كل ليلة اليه أشار في الدراية نهر (قوله من اضافة الحكم
لشرطه) المراد بالحكم وجوب الصدقة لانه هو الحكم الشرعي فيكون على حذف مضاف والمراد بالوجوب
وجوب الاداء لانه هو الذي شرطه الفطر لانفس الوجوب الذي مناطه وجود السبب وهو الرأس اهـ حلي
والاولى كما في البحر من اضافة الشيء الى شرطه وهي مجازية لان الحقيقة اضافة الحكم الى سببه وهو الرأس اهـ
موضحا (قوله والفطر لفظ اسلامي) أي كلمة مولدة لا عربية ولا معربة بل هي اصطلاح للفقهاء فتكون حقيقة
شرعية أبو السعود وفي البحر والنهر والفطر لفظ اسلامي اصطلاح عليه انفقها كانه من الفطرة بمعنى الخلقة اهـ
أقول الظاهر أن معنى كونه اسلاميا أنه تكلم به المصدر الاول من أهل الاسلام النبي صلى الله عليه وسلم
وأصحابه وهم أنصح أهل اللغة واذا علمت ذلك فلا ينافي كونه اسلاميا بهذا المعنى ما نقله المحقق عن القاموس
من قوله فطر الصائم اكل وشرب كما فطروا في حرف الميم الصوم الامساك عن الاكل والشرب والكلام اهـ
ثم قال الحلي فليستظر ما معنى كونه اسلاميا بعد ثبوته في كتب اللغة وقول فوح أفندي متعقب صاحب
القاموس ان ذلك المخرج يوم العيد لم يعرف الا من الشارع فكيف يذهب الى أهل اللغة الجاهلين به فهذا منه
خطا لا حقيقة الشرعية بالحقيقة اللغوية وهو كثير كلامه مردود بأن الكلام في مجرد اللفظ لا في مدلوله
على أن المخرج يوم العيد مدلول الصدقة لا الفطر الذي الكلام فيه (قوله والفطرة مولد) أي لا عربي ولا عرب
تبع الشرح في هذه العبارة صاحب النهر وابطله الحلي بقول النقاية فصل الفطرة من عين بر قال القهستاني
بجذف المضاف مثل الخلقة وزنا ومعنى فالمراد صدقة انسان مخلوق فيساوي قوله هم صدقة الرأس اهـ فبطل
كونه مولدا أو وطنيا اهـ أقول ذكر الفطرة في النقاية وتفسير القهستاني لها لا يدل على أنه عربي والانساب الرد
بقوله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها فان ذلك صريح في أن الفطرة من فصيح كلام العرب (قوله وأمريها)
أي في شهر شعبان كما رواه الطبراني عن قتادة وذكر العلامة فوح أنه أمر بها قبل العيد يومين وكان ذلك
على رأس ثمانية عشر شهرا من الهجرة أبو السعود (قوله قبل الزكاة) اعلم ان الصوم والزكاة فرضان في السنة
الثانية من الهجرة الا ان اقتراض الصوم والا مبر بصدقة الفطر قبل اقتراض الزكاة على الصحيح أبو السعود
وتقدم للشرح أن الزكاة فرضت قبل الصوم (قوله قبل الفطر) أي قبل يوم الفطر بأمر بانراجهما يوم هذا الحديث
يتقوى ما بحثه صاحب البحر سابقا في باب صلاة العيدين من انه ينبغي ان يقدم احكام صدقة الفطر في خطبة
قبل يوم العيد لاجل ان يتمكنوا من انراجهما قبل الذهاب الى المصلى (قوله وحديث فرض الخ) باضافة

ولها على زوجها مهر يبلغ نصابا وهو مولى
مقر ولو طلبت لم يمنع عن الاداء لا يجوز والا
يجاز ولو دفعها المعلم لخليفته ان كان بحيث
يعمل له ولو لم يعلمه صح والا لا ولو وضعها على
كتفه فاته بها الفقراء جاز ولو سقط مال فرفعه
فقير فرضي به جاز ان كان يعرفه والمال قائم
خلاصة

• (باب صدقة الفطر) •
من اضافة الحكم لشرطه والفطر لفظ اسلامي
والفطرة مولد بل قبل لمن وأمر بها يومين
التي فرض فيها رمضان قبل الزكاة وكان عليه
الصلاة والسلام بخطب قبل الفطرية يومين
بأمر بانراجهما ذلك ذكره النجفي (يجب)
وحدث فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحديث الى الجملة اضافة بيانية وهو جواب سؤال تقديره لم عبر المصنف بالوجوب مع ان الحديث عبر بالفرض
 اه حلي (قوله زكاة الفطر) تمامه كافي النهر طهيرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين من اذاهما
 قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن اذاهما بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات رواه أبو داود وغيره اه
 والطعمة بالضم الطعام وطعم بالكسر طعما بضم الطاء اذا اكل وذاق فهو طاعم ويقال فلان قل طعمه أي
 أكله أبو السعود عن المختار وأخذ من الحديث الشريف أن العلة فيها أحديتین تطهير الصائم واطعام المساكين
 وهما يظهران في المكلف ويظهر في الطفل ومن لم يصم الثانية فلا يقال كيف يجب الاخراج عنه مع عدم
 الصوم (قوله معناه قدر) يدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام آخر الحديث ومن اذاهما بعد الصلاة فهي
 صدقة من الصدقات ثم ان معناه والله تعالى أعلم أنهم لم تقع موقعها التام والانهي كافية عنها كما يأتي (قوله
 للاجماع الى آخره) هذا انما يتنى كونها فرضا قطعيلا لانه الذي يكفر بإحاده لا علميا وما ذكره صاحب البحر أولى
 فانه قال وأراد به الوجوب المصطلح عليه عندنا وان كان ورد في السنة لفظ فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم
 زكاة الفطر لان معناه امر امر ايجاب والامر الدائم بظني انما يفيد الوجوب والاجماع المنعقد على وجوبها
 ليس قطعيا ليكون الثابت الفرض لانه لم يقل فواتر اوله اذ قالوا من أنكر وجوبها لا يكفر اه فأول فرض بأمر
 امر ايجاب وجعل ماذكره الشرح على لكون الاجماع ليس قطعيا (قوله معللا) أي صاحب البدائع كما تقدمه
 عبارة البحر (قوله مطلق) أي عن الوقت فلا تضيق الا في آخر العمر بحر وفيه أنه صلى الله عليه وسلم قال ومن اذاهما
 بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات فانه يفيد بظاهره أنهم لم تقع عنها الا أن يجاب بما تقدم (قوله على قول)
 أي على القول الذي صححه القائل في رقدمز أول كتاب الزكاة وقد نص ابن هشام على أن الفتوى على التضييق
 اه حلي أقول الذي تحرره هناك أن اقتراضها عمري وفوريتهما واجبة فلا راجع (قوله فاذا اوارثته) أي متبرعا
 والوارث ليس بقيد فيما يظهر (قوله جاز) أي ويسقط عنه الطلب في العاقبة ولو أوصى بها وجب اخراجها
 من الثلث (قوله عينا) أي حال كون يوم الفطر معينا للاداء وهو تأكيده لقوله مضيقا (قوله فبعده يكون قضاء)
 وعلى الاول يكون أداءه هي غرة الخلاف (قوله واختاره الكمال) ورد القول الاول في تحريره بأنه من قبيل
 المقيد بالوقت لا المطلق لقوله عليه الصلاة والسلام أغنوهم في هذا اليوم عن المسئلة فبعده قضاء اه وحل
 الاصر في البدائع على التدب وصرح في الظهيرية بعدم كراهة التأخير أي تحريرا خبر قال المقدسي لوتعبر يوم
 الفطر لها الماصح فقد بها عليه حيثئذ وأجيب عنه بأنه تعجيل بعد تحقق السبب وهو الرأس وهو جائز كافي الزكاة
 اذا عملها بعبء ذلك النصاب ولذا نقل في البحر عن البرازية أنه لو جعل صدقة الفطر قبل ملك النصاب ثم ملكه صح
 لان السبب هو الرأس (قوله على كل حر) خرج به العبد لانه لا يملك وان ملك فكيف يملك (قوله مسلم) خرج
 الكافر لانه ليس من أهل العبادة فلا تجب عليه ولوله عبد مسلم أو ولد مسلم بحر والمسافر والمريض اذا أفطرا في
 رمضان لا تبطل عنهما صدقة الفطر لان سبب الوجوب موجود في حقهما وهو طلوع الفجر يوم الفطر وفي
 الخلاصة تجب صدقة الفطر على من يسقط عنه الصوم كرجل أو كبرية ولنا السبب طلوع فجر يوم الفطر يظهر
 الجواب عن ايجابها في مال الصبي (قوله ولو صغيرا أو مجنوننا) فيجب على الولي أو الوصي اخراجها من مالهما
 وكما يخرج الولي من ماله عنه يخرج من عبده للخدمة بحر عن الظهيرية (قوله وجب) أي على الصبي اذا بلغ
 والمجنون اذا أفاق (قوله بعد البلوغ) تبع في هذا التعبير صاحب البحر والمناسب كما قال الحلي زيادة وبعد الافاقة
 لترجع الى المجنون (قوله ذي نصاب) انما اشترط النصاب لانها انما وجبت لاغناء الفقير حديث أغنوهم في هذا
 اليوم عن المسئلة والاعناء من غير الغنى لا يكون والغنى الشرعي مقدرا بالنصاب بحر (قوله فاعلم عن حاجته
 الاصلية) لان المستحق بالحاجة كالعديم كالماء المستحق للعطش وخرج به النصاب المشغول بالدين (قوله
 وحوائج عياله) فان حوائج عياله الاصلية كحوائج عياله (قوله وان لم ينم) يقال غني غني وينم كذا في الاسقاطي فهو
 مجزوم بمحذف الياء أو الواو (قوله كما تر) أي في قوله وغنى يملك قدر نصاب اه حلي (قوله كما تر) أي
 في قوله وغنى أيضا (قوله ونفقة المحارم) اعلم أن نفقة القريب انما تجب بالهجز عن الكسب لا بمجرد الفقر بخلاف
 الاب حيث يكفي فيه مجرد الفقر وان قدر على الكسب وهذا في الأقارب بالنسبة للرجال فقط لان صفة الانوثة
 يهجن أبو السعود والراجح أنه ينفق عليهم من فاضل كسبه واختاره الكمال والزيلعي وصاحب الخلاصة حلي

زكاة الفطر معناه قدر للاجماع على أن شكرها
 لا يكفر (موسع في العمر) عند أصحابنا وهو
 الصحيح بحر عن البدائع معللا بأن الامر
 بادائها مطلق كزكاة على قول كما تر ولو مات
 فاذا اوارثته جاز (وقيل مضيقا في يوم الفطر
 عينا) فبعده يكون قضاء واختاره الكمال
 في قوله بحر في تنوير البصائر (على كل
 حر مسلم) ولو صغيرا أو مجنوننا حتى لو
 يخرجها وليها وجب الاداء بعبء البلوغ
 (ذو نصاب فاضل عن حاجته الاصلية
 كدينه وحوائج عياله) وان لم ينم كما
 (وبه) أي بهذا النصاب (تحرر الصدقة
 كما تر ونجب الاضحية ونفقة المحارم) (و) انه
 لم يشترط التولان (وبه) وبها

فالتقييد بالنصاب على أحد قولين مرجحين أرجحهما ما في الشارح في باب النفقة (قوله بقدرته ممكنة) اعلم
 أن القدرة التي يحصل بها التمكن للعبد من أداء المأمور به نوعان لأن التمكن الذي يعتبر فيها إما أن يعتبر معه
 اليسر أو لا فإن لم يعتبر فهو المطلق ويسمى القدرة الممكنة لكونه وسيلة إلى مجرد التمكن أي تمكن المأمور من أداء
 ما زامه بدنياً كان أو مالياً أو مركباً منهما والاعتداد على الفعل من غير اعتبار اليسر وذلك كالزاد والراحلة في الحج
 والنصاب في صدقة الفطر وإن اعتبر معه اليسر فهو الكافي ويسمى القدرة الميسرة كالفاء (قوله هي ما يجب
 بمجرد التمكن) هذا التعريف غير صحيح فإن ضمير هي راجع إلى القدرة الممكنة وتعريف القدرة الممكنة هو أدنى
 ما يتمكن به المأمور من أداء ما زامه كافي التوضيح والتعريف الذي ذكره الشارح إنما يصلح تعريفه للمأمور به
 المشروط بالقدرة الممكنة كما لا يخفى والممكنة بكسر الكاف المشددة اه حلي وهو من اضفة الصفة إلى
 الموصوف أي التمكن المجزئ عن اعتبار صفة اليسر معه ولا شك أن المال غير النائي يمكن من اخراج صدقة الفطر
 (قوله من النحل) هو هنا اخراج صدقة الفطر (قوله فلا يشترط بقاؤها) أي القدرة أي ما يقتدر به على الانخراج
 وهو المال (قوله لبقاء الوجوب) فلو هلك النصاب بعد فخر الفطر لانتقض صدقة الفطر ولو بعد ضي يوم الفطر
 على الأصح الرابع وقال الحسن بن زياد انتقض بعض يوم الفطر (قوله لأنها شرط محض) قال أبو السعود في حاشية
 الأشباه نقلاً عن المرأة شرح المرقاة لما لا يخسر فرق ما بين القدرتين أن الممكنة شرط محض ليس فيها معنى العلة
 والميسرة شرط في معنى العلة أما الأول فلا يشترط القدرة الممكنة ليس إلا التمكن من الفعل ولا يمكن اثبات
 الواجب بدونه فهو لا يغير صفة الواجب إذا البقاء غير الوجود وشرط الوجود لا يلزم أن يكون شرط البقاء
 كالشهود في النكاح شرط الانعقاد دون البقاء وأما الثاني فلا يلزم ما اعتبرت لتيسر أمكن اثبات الواجب
 بدون تلك الصفة مع صفة العسر فإذا اشترطت غير صفة الواجب من العسر إلى اليسر فكانت في معنى
 العلة لتأثيرها فيها فاشترط دوامها لدوام الواجب لا معنى للشرطية بل معنى العلة لأن هذه مما لا يمكن البقاء
 الحكم بدونهما إذ لا يتصور اليسر بدون القدرة الميسرة ولا الواجب بدون صفة اليسر لأنه لم يشترع إلا تلك
 الصفة فلهذا شرط بقاء القدرة الميسرة دون الممكنة لبقاء الواجب مع أن الفاهر يقتضي العكس إذا الفعل
 لا يتصور بدون الامكان ويتصور بدون اليسر اه (قوله هي ما يجب بعد التمكن بكسر التاء بصفة اليسر) فيه ما تقدم
 في قسمه من الاعتراض فإن هذا التعريف يصلح تعريفه للمأمور به المشروط بالقدرة الميسرة وأما تعريف القدرة
 الميسرة فهي ما يوجب اليسر على الأداء كالفاء في الزكاة كافي التوضيح والميسرة بكسر السين المشددة اه حلي
 (قوله فغيرته من العسر إلى اليسر) قال ابن ملك في شرح المنار ليس معناه أن المأمور به كان واجباً بالعسر
 بقدرته ممكنة ثم تغير بشرط هذه القدرة إلى اليسر بل معناه أنه لو أرجبه الله تعالى بقدرته ممكنة لكان جائزاً
 كما تراعى إبداء الواجبة بما أفلا توقف الوجوب في بعض الواجبات على هذه القدرة ما ركانه تغير من العسر
 إلى اليسر بواسطة اه حلي (قوله لأنها شرط في معنى العلة) أي والحكم بدور مع علته وجوداً وعدمه (قوله
 فلا تنقض الفطرة) لعدم اشتراط اليسر ولا يشترط حولان الحول أبو السعود (قوله وكذا الحج) لأن الاستطاعة
 التي هي شرطه لا تحصل للنائي عن الكعبة أي البعيد إلا بالزاد والراحلة على ما هو المعتاد إذ بدونه ما يتحقق
 الإهلاك غالباً فاشترطها أي الاستطاعة للتمكن من السفر لا لتيسر الأداء لا يحصل إلا بكراً وأعان
 وخدم وليست شرطاً بالاجتماع أبو السعود في حاشية الأشباه (قوله كما لا يخلل النكاح بحوث الشهود)
 لأن الشهود شرط الانعقاد دون البقاء (قوله بخلاف الزكاة) فأنها تنقض لئلا المال بعد الحول يعني سواء
 تمكن من الأداء أم لا لأن الشرع علق الوجوب بقدرته ميسرة والمعلق بقدرته ميسرة لا يبق بدونها حوى وقال
 العلامة البيري أشار بقوله تسقط لئلا المال بعد الحول إلى أن الزكاة واجبة في الذمة لكن المحل هو المال
 والنسي لا يبق بعد فوات المحل كالعبد الجاني إذا مات والشقص الذي فيه الشفعة إذا صار مجزأ كذا في شرح
 الخلاطي أبو السعود في حاشية الأشباه (قوله والعسر) فلن حكمه حكم الزكاة كالمز (قوله والخراج)
 أي خراج المقاسمة فهو كالعشر إلا في المصروف وأما الخراج الموظف إذا زرع ثم هلك فعلى التفصيل الذي قدمنا
 عن الوقعات (قوله لا يشترط بقاء الميسرة) فلهذا مسائل الثلاث (قوله عن نفسه) شروع في بيان السبب
 وهو رأسه وما كان في معناه عن عونه وبلى عليه ولاية كاملة مطلقة للحدث أدوا عن غفون وما بعد من يكون

بقدرته ممكنة (قوله هي ما يجب بمجرد التمكن من
 الفعل فلا يشترط بقاؤه) لبقاء الوجوب
 لأنها شرط محض (لا) بقدرته (ميسرة) هي
 ما يجب بعد التمكن بصفة اليسر فغيرته من
 العسر إلى اليسر فيشترط بقاؤها لأنها شرط
 في معنى العلة وقد مرناه فيما علقناه على
 المنار ثم فتح عليه (قوله لا تنقض) الفطرة وكذا
 الحج (ب) لئلا المال بعد الوجوب (قوله لا يخلل
 النكاح بحوث الشهود) بخلافه (قوله
 والعسر والخراج لا يشترط بقاء الميسرة) عن
 نفسه (متعلق يجب

سببها قبلها بجر (قوله وان لم يصم لعذر) أي كسفر ومرض وكبر كافي القهسة في ومفهومة أنه اذا ترك الصوم
 لا لعذر لا تجب وهو مخالف لاطلاقهم اهـ حلي (قوله وطفله) المراد به غير البالغ سواء كان طفلاً أم لا ويدل
 عليه مقابلة بالكبير اهـ حلي وأطلق العاقل فشمّل الذكور والانس لوجوب نفقته عليه وثبوت الولاية الكاملة
 عليه وخرج الولد الكبير لعدم الولاية بجر (قوله الفقير) احتريزه عما اذا كان غنياً فإن الأب أو وصيه أو جده
 أو وصيه يخرج صدقة فطره وصدقة فطر رقيقه من ماله عند أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله تعالى عنهما هندية
 وقال محمد لا يجب على الصغير الغني ومثل ما قبل في الصغير الغني يقال في المجنون الكبير الغني والظاهر أن الكبير
 المعتوه الغني في حكم المجنون اهـ حلي وما استظهره ذكره في الهندية بقوله والمعتوه والمجنون بغير نفقة الصغير ونفقة
 الطفل الغني في ماله كافي البصر (قوله والكبير المجنون) أي الفقير فصدقة فطره على أبيه سواء بلغ مجنوناً أو جن
 بعد بلوغه خلافاً لما من محمد في الثاني وفي عكس المسئلة بأن كان الأب فقيراً مجنوناً صدقة فطره واجبة على ابنه
 كافي الاختيار أما الاقارب ولو في عياله أو صغير يمونه لوجه الله تعالى فلا يجب عليه صدقة فطرهم بجر (قوله
 فعلى كل فطرة) أي كماله عند أبي يوسف لأن البتة ثابتة في حق كل منهما كلالاً لأن ثبوت النسب لا يتجزأ ولهذا
 لو مات أحدهما كان للباقي منهما وقال محمد عليه ما صدقة واحدة لأن الولاية لهم أو المونة عليهم ما وكذا الصدقة
 لأنهما قابله لا تجزى كل مونة زيلعي ولو كان أحد الآباء وميراد من الباقي فعليه صدقة تامة عندهما شرعية لولاية
 عن الفقه قال ولا تجب فطرة أمه على أحد لعدم الملك التام أبو السعود (قوله ولو تزوج طفله) أي الفقيرة أما
 الغنية فهي في ماله تزوجت أولاً حلي (قوله الصالحة لخدمة الزوج) كذا في النهر عن الفقيه وظاهر ما في
 البحر عن الخلاصة يفيد عدم الوجوب وان لم تصلح لخدمة الزوج أبو السعود قلعل في المسئلة روايتين أو يحمل
 المطلق على المقيد إذا التقييد يتبع (قوله فلا فطرة) أي على أحد أمّا عليهم فلا نفقة لها وأما على زوجها فلما ساقى
 في قوله لا عن زوجته وأما على أبيها فلا لأنه لا يمونها وان ولي عليها اهـ حلي (قوله والجد كالأب) اعلم أنهم
 جعلوا السبب في وجوب صدقة الفطر رأساً يمونه ويلى عليه ولاية مطلقة كما يأتي التنبية عليه فأورد عليه الجد
 إذا كانت نوافله صغاراً في عياله أو الأب أو فقره حيث لا يجب عليه الانخراج في ظاهر الرواية فقد تحقق
 السبب ولم تجب وما قبل في دفع الأيراد من انتفاء السبب لأن الولاية غير تامة لا تنقلها له من الأب فكانت
 كولاية الوصي فقير سيد إذا الوصي لا يمونه من ماله إذا لم يكن له مال بخلاف الجد إذا لم يكن له مال فكان لأب
 قال الكمال ولا يخلص عن الأيراد لا ترجيح رواية الحسن من أنها على الجد فصح السببية كذا كروه واختارها في
 الاختيار وجرى عليها الشرح (تتمة) خالف الجد لأب في مسائل منها هذه على ظاهر الرواية لا على رواية الحسن
 ومنها التبعية في الاسلام وجزا لولاء أفاده في البحر والنهر (قوله وعبد للخدمة) احتريزه عن عبادة التجارة فلا
 تجب عليه فيه لم لأن إيجابها يؤدى إلى الثناء أبو السعود (قوله ولو مديونا) بان كان ماذوناً مديوناً (قوله أو
 مستأجراً) أي عبداً مستأجراً أمّا النفقة فعلى المستأجر نهر (قوله إذا كان عنده) أي الراهن (قوله وفاء بالدين)
 أي وفضل بعد الدين نصاب كافي الهندية وإذا لم يكن كذلك لا يلزم أحد فطرته لأن المرتهن أحق به حتى إذا هلك
 هلك دينه والفرق بين المديون والمرهون حيث لا يشترط في المديون أن يكون عند المولى وفاء بالدين أن الدين
 على العبد وفي المرهون على السيد حلي عن الزيلعي ومثل من ماذكر العبد المنذور بالتصدق به قبل أخراجه
 للنداء والمعلق عنقه بمجيء يوم الفطر أبو السعود (قوله كالعبد العارية والوديعة) فإن صدقة فطره على المعبّر
 والمودع (قوله والجاني) أي العبد الجاني سواء كان جنائيه عمداً أو خطأ فإن صدقة فطره على مالك رقيقته بجر
 (قوله وقول الزيلعي) راجع إلى قوله وأما الموصى بخدمته فقط وعبرة الزيلعي والعبد الموصى برقيقته لأنسان
 لا تجب فطرته اهـ (قوله سبق قلم) يمكن حمل كلامه على نفي الوجوب عن الموصى وحله الشلبي يحشى الزيلعي على ما
 إذا مات السيد الموصى ولم يقبل الموصى له ولم يرد (قوله ومديونه) المراد ما يشمل المديونة (قوله وأتم ولده) ولو
 حرية غير كفاية لخدمة استيلاد الكافرة وأتم الولد الحرية وان كان لا يحل استيلادها فعدم الحل لا يستلزم عدم خدمة
 الاستيلاد وانما قيدت الحرية بغير الكفاية لأن الكفاية يباح استيلادها مطلقاً (قوله ولو كان) أي العبد كافراً والمراد
 بالعبد المملوك ولو أنى (قوله وهو رأس يمونه) أي مونة واجبة كاملة مطلقة تخرج بالاول مؤنة الاجنبي لله تعالى
 وخرج بالثاني العبد المشترك ونحو الثالث الزوجة بانها ضرورية لاجل انتظام مصالح الكاح ولهذا لا يجب عليه

وان لم يصم لعذر (وطفله الفقير) والكبير
 المجنون ولو تعدد الآباء فعلى كل فطرة
 ولو تزوج طفله الصالحة لخدمة الزوج فلا
 فطرة والجد كالأب عند فقده أو فقره كما
 اختاره في الاختيار (وعبد للخدمة)
 ولو مديوناً أو مستأجراً أو موهوباً كان
 عنده وفاء بالدين وأما الموصى بخدمته
 لا يجزى بربقته لا خرفة فطرته على مالك
 رقيقه مذهب العارية والوديعة والجاني
 وقول الزيلعي لا تجب سبق قلم فتح (ومديونه
 وأتم ولده ولو) كان (كافراً) تصدق السبب
 وهو رأس يمونه

غير الراتب فهو الادوية حلقى بقليل زيادة (قوله وبلى عليه) أى ولاية مال سواء كان معها ولاية انكاح أم لا
 فاذا ولي عليها ولاية انكاح فقط فلا تجب عليه كإن العلم لبنت عمه القاصرة قال في البحر وخرج الاطاريب
 ولو في عياله أى فلا تجب عليه صدقة فطرهم (قوله لا عن زوجته) لقصور المونة والولاية اذ لا يلى عليها في غير
 حقوق الزوجية ولا يجب عليه أن يمونها في غير الراتب نهر (قوله وولده الكبير) أى الفقير لعدم السبب في حقه
 نهر (قوله العاقل) والجنون قدم تركه (قوله أجزأ استحصانا) قال في البحر وتبعه أخوه ظاهر ما في الظهيرية
 أنه لو أدى عن في عياله بغير أمره جاز مطلقا من غير تقييد بالزوجة والولادة (قوله للاذن عادة) أى لوجود الاذن
 من الزوجة والولد لالة تفويض الامر غالبا الى الزوج والوالد (قوله أى لو في عياله) احتز به عن الزوجة
 الناشئة والصغيرة التي لم تزف وعن الابن الكبير الذي لم يكن في عياله فإنه لا يجوز عنهم الا بالامر كما يفيد
 القهستاني وهل حكم الاجنبى اذا كان في عياله حكم الولد الكبير ومقتضى ما في البحر عن الظهيرية الجواز (قوله
 وعنده الا بى) لعدم الولاية القائمة (قوله والمأسور) لانه خارج عن يده وتصرفه فأشبه المكاتب نهر (قوله ان لم
 تكن عليه ينة) مقتضى التصحيح الذي مرفى الزكاة أن لا تجب ولو كانت عليه ينة لانه ليس كل فاض يعدل ولا كل
 ينة تقبل (قوله الا بعد عوده) راجع الى الا بى كما في النهر والمنع والى المفصوب أيضا كما في البحر قال الحلبي
 والظاهر أن المأسور كذلك ولذلك قدره الشرح معطياه حكم قريبه اه (قوله فيجب لما مضى) أى من السنين
 قهستاني (قوله ولا عن مكاتبه) ومثله المستسقى لعدم الولاية نهر (قوله ولا تجب عليه) أى على المكاتب أن
 يخرجها مما في يده (قوله لان ما في يده ملولاه) أى اذا عجز نفسه عما قبل التحيز فهو أحق باكتساب نفسه وأنه
 ملولاه أى من وجه بدليل أنه لا يجوز له أن يتزوج أمة مكاتبه كامة نفسه كأمير (قوله وعبيد مشتركة) اقصور
 الولاية والمونة في حق كل واحد منهما وهذا عند الامام وقال لا تجب في العبيد المشتركة على كل من الشريكين
 فطرة ما يخصه من الرؤس ودون الاشخاص نهر فلو كانت العبيد تسعة تجب عندهما في الثمانية فقط شرح الملتقى
 (قوله ووجد الوقت) وهو طلوع فجر الفطر (قوله فجب في قول) المتبادر ضعفه وهو الظاهر لعدم اطلاق
 في العبيد المشتركة وحينئذ فالاولى حذف هذا الفرع (قوله وتوقف الخ) لان الملك والولاية موقوفان فكذا
 ما يفتى عليهما بجر ومثلها زكاة التجارة فاذا تم الحول في مدة الخيار فيضم الى من يصير له ان كان عنده نصاب
 والنفقة على من له الملك حالا ولا تتوقف لانها الحاجة الملولة فلو توقفت لما توجعوا ولو الخيار الى المشتري فالنفقة
 عليه لانهم اوان لم يدخل في ملكه مع خروجه عن ملك البائع الا أنه في تصرفه والبائع لا يملك التصرف فيه
 حينئذ بجر ملصقا (قوله او مبيعا بخيار) للبائع أو للمشتري أو لهما وان لم يكن في البيع خيار الا أنه لم يقبضه المشتري
 حتى مزيوم الفطر فالامر موقوف فان قبضه المشتري فالفطرة عليه ولورده بعده بقضاء أو غيره فعلى البائع لانه
 عاد اليه مقدم ملكه منتفعا به وان مات قبل قبضه فلا صدقة على أحد لقصور ملك المشتري وعوده على البائع
 فكان كالا بى بل أشد وفي الموقوف في بيع الفضولى ان أجاز للمالك البيع بعد يوم الفطر فعلى المبيز وتماه في البحر
 (قوله نصف صاع) أى مقدار نصف ما يكال بالصاع قهستاني (قوله فاعل يجب) مبنى على قراءة الفعل بالياء
 التنية أما اذا قرئ بالتاء الفوقية فالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أو على جهة الابدال من الضمير المستتر في
 تجب أبو السعود (قوله أو دقيقة أو سويقه) الاولى أن يراعى فيهما القدر والقيمة بأن يعطى نصف صاع دقيق
 خنطة أو صاع دقيق شعير يساويان الواجب أى نصف صاع بر وصاع شعير لا أقل ودقيق الشعير وسويقه في
 حكمه وقد ربح بعض مشايخي نصف الصاع بقدر سدس بالمصري وعن ادفرى تقديره بقدر ثلث وعليه
 فاربع المصري يكنى عن ثلاث (قوله أو زبيب) لما ورد في الخبر أن نصف صاع من زبيب ولانه والبر يتقاربان لان
 كل واحد منهما يؤكل بجميع أجزائه ولا يرى من البر التخالفة ومن الزبيب الحب الا المترفعون بخلاف التمر والشعير
 فإنه يرى منهما النوى والتخالفة أبو السعود (قوله وجعلاه كالتمر) لانه يقاربه من حيث المقصود وهو التفكه
 والاولى أن يعتبر فيه القدر والقيمة نهر (قوله ولو رديتا) أما لو أدى عفا أو به عيب أدى نقصان وان أدى قيمة
 الردي أدى الفضل بجر عن الظهيرية ولو أدى وزنا لا يجوز الا ان يتقن أنه يبلغ نصف صاع ولا يجوز نصف صاع من
 التمر ومن الخنطة وان أدى نصف صاع من شعير ونصف صاع من تمر أو نصف صاع تمر ومنا واحد من الخنطة
 أو نصف صاع شعير وربع صاع خنطة جاز عندنا بجر (قوله كذرة) أدخلت الكاف غير هان من الحبوب ومثلها

وبلى عليه (لا عن زوجته) وولده الكبير
 العاقل ولو أدى عنهما بلاذن أجزأ استحصانا
 للاذن عادة أى لو في عياله والا فلا قهستاني
 عن المحيط فليحفظ (وعنده الا بى) والمأسور
 (والمقصوب المبعود) ان لم تكن عليه ينة
 خلاصة (الا بعد عوده فيجب لما مضى) لا
 من مكاتبه ولا تجب عليه (لان ما في يده
 ملولاه) وعبيد مشتركة (الا اذا كان عبيدين
 اثنين وتم اياه ووجد الوقت في نهر
 قهستاني في قول (وتوقف) الوجوب (لو)
 المسلول (مبيعا بخيار) فاذا مزيوم الفطر
 والخيار باق تلتزم من يصير له (نصف صاع)
 فاعل يجب (من بر أو دقيقة أو سويقه
 أو زبيب) وجعلاه كالتمر وهو رواية عن
 الامام وصحها البهني وغيره في الحقائق
 والشرية لالة عن البرمان وجماعى (أو صاع
 تمر أو شعير) ولو رديتا ولم ينص عليه كذرة

الاقط بصر (قوله وخبر) جواز دفعه على الصحيح بجر (قوله ما يسع ألفا وأربعين) وذلك أن أبا يوسف قال الصاع ما يسع خمسة أرطال وثلاثة وقال محمد ما يسع ثمانية أرطال وبه عبر الكمال وحافظ الدين والشر بن بلال ولا خلاف بينهم ما كافي الفتح لأن محمد أدري بمذهبه ولم ينقل عنه خلافاً فراد أبي يوسف رطل المدينة وهو ثلاثون استاراً بكسر الهمزة وضم الراء محمد رطل العراق وهو عشرون استاراً فيكون المجموع على القولين مائة وستين استاراً كافي البحر والاستار ستة دراهم ونصف كافي المنخ والشر بن بلال في مائة وستين دراهم في مائة وستين كان الحاصل ألفاً وأربعين اهـ حلبي والراطل العراقي مائة وثلاثون درهماً (قوله من مائتين) قال في القاموس المائتين مائتين معروف معتدل وخطه محمود نافذ للعجم موم والمزكوم ملين فاذا طبخ بالخل نفع للجرب المقترح وضماؤه بقوة الأعضاء الواهية حلبي (قوله أو عدس) أشار بأولى أن التقدير بأحد هما كاف لانهما متى تساويا بالكيل تساويا يعني أن أفراد المائتين مع بعض وكذا العدس متساوية فاذا ملأت اناء من مائتين ثم وزنته وحفظت مقدار وزنه ثم ملأته من مائتين أخرى وزنته كان مثل وزن الأول وماذا لا إلا لعدم التفاوت بين مائتين ومائتين وكذا العدس ويدل على أن مراد الشارح هذا المعنى ما في الدرر وعبارته انما قدرهم بالقلة التفاوت بين حياتهما عظمتا وصغرتا وتخلط لولا كثرة اختلاف غيرهما من الحبوب فان التفاوت فيها في غاية الكثرة اهـ فقوله بين حياتهما أي بين حيات كل بعضهما مع بعض وبين حيات كل وحبات الاخر فأفاده الحلبي (قوله أي الدراهم) مثلها الفلوس ولعروض كافي المنخ قوله أفضل أي لتتنوع حاجة الفقير إلى ما كوله وغيره قال في الهندية ثم الدقيق أولى من البر والدرهم أولى من الدقيق لدفع الحاجة اهـ (قوله على المذهب المائتين به) مقابله ما قال في المضمرات دفع المنطة في صدقة الفطر أفضل في الاحوال كلها سواء كانت أيام السنة أم لم تكن لأن في هذا موافقة السنة وعليه الفتوى من غير فقد اختلف الاقنانه (قوله وهذا) أي دفع القيمة (قوله بطول فجر الفطر) الثاني هندية (قوله من مات قبله) أو اقتره هندية (قوله أو ولد بعده) أو أبسر هندية (قوله عملاً بامر الله وفعله عليه الصلاة والسلام) وهو ما روى من حديث الحاكم كان يأمر ناسه صلى الله عليه وسلم أن يخرج صدقة الفطر قبل الصلاة وكان يقسمها قبل أن يصرف إلى المصلي ويقول أغنوهم عن الطواف في هذا اليوم ولومات ولده الصغير أو عموه يوم الفطر لا نقط منه بجر (قوله اذا قدمه) ولولعشر سنين أو أكثر كافي الفقه سنان أي على المعتد (قوله اعتباراً بالزكاة) بمعنى أنه لا فارق فهو من باب الحساق لأنه قياس فادفع به ما في الفتح من أن حكم الأصل على خلاف القياس فلا يقاس عليه بجر (قوله اذهب الرأس) أي الذي يمونه ويلى عليه أبو السعود (قوله وبه ينفي جوهره وبجر) قال في البحر واختلف الصحيح لكن تأيد التقييد بدخول رمضان بأن الفتوى عليه فليكن العمل عليه (قوله وصححه غير واحد) منهم حافظ الدين في الكافي وصاحب الهداية والتبيين وشروح الهداية وقاضي خا في فتاواه (قوله ورجحه في النهر) حيث قال واتباع الهداية أولى (قوله قلت فكان هو المذهب) فيه أنهم نصوا على أن ما به الفتوى مقدم على غيره ولو ظاهر الرواية (نزع) لودفعها الفقير على اعتقاد الوجوب لم تدفع عنه بل تدفع فلا تظلم الاسقاط في حاشية مسكين (قوله إلى مسكينين) يعني عنه ما بعده لفتحه بالاولى والاولى الاغناء في هذا اليوم عن المسئلة (قوله على ما عليه الاكثر) قال في البحر وظاهره ما في التبيين وفتح القدير أن المذهب المنع وأن لقائل بالحوار انما هو الكرخي (قوله من غير ذكر خلاف) لعله لم يعتبر المخالف (قوله كتفريق الزكاة) فإنه يجوز على متعددين ولو لكل انسان قلنا (قوله والا مرفى حديث أغنوهم) جواب عما ورد على قول المصنف وجاز دفع كل شخص فطرته إلى مساكين وحاصله أنه لا اغناء فيه وحاصل الجواب أنه للندب ومخالفة المندوب لا تنفي الصحة (قوله لا يكره التأخير) أي ولو كان قوله صلى الله عليه وسلم أغنوهم في هذا اليوم عن الطواف للوجوب لكره أي نحرى ما وكرهه التزكية ثابتة وهذا بناء على أن وقتها العمر وبضوات يوم الفطر لا تكون قضاء والتحقيق أنه بعد اليوم الاول يكون فاضياً لا مؤدياً لأنه من قبيل المقيد بالوقت فإنه قال عليه الصلاة والسلام أغنوهم في هذا اليوم عن المسئلة ومقتضاه أنه يأثم بالتأخير عن اليوم الاول قاله صاحب البحر (قوله إلى مسكين واحد) أي اذا لم يصل ما دفع اليه التصاب اما اذا بلغه لا يصح دفع من ادى اليه بعده لصيرورته غنياً (قوله بلا خلاف بعنقه) اعلم أن صاحب البحر في الخلاف وبعنه المصنف وفي مواهب الرحمن

وخبره بغيره القيمة (وهو) أي الصاع المقيد
(ما يسع ألفاً وأربعين درهماً من مائتين
أو عدس) انما قدرهم بالتساوي ما كيلة وزناً
(ودفع القيمة) أي الدراهم (أفضل من دفع
العين على المذهب) المقيد به جوهره وبجر من
الطهيرية وهذا في السعة ما في السنة قد دفع
العين أفضل كما لا يخفى (بلوع فجر الفطر)
متعلق بيجب (فن مات قبله) أي الفجر
(أو ولد بعده أو أسلم لا تجب عليه ويستحب
اخراجها قبل المروج إلى المصلي بهذا طلوع
فجر الفطر) عملاً بامر الله وفعله عليه الصلاة
والسلام (وصححه غير واحد) اعتباراً بالزكاة والسبب
الفطر أو الرأس (بشرط دخول رمضان
موجوداً ذهواً أو رأساً) مسألة التقديم هو الصحيح (وبه
في الاول) أي مسألة التقديم الطهيرية لكن عامة
ينفي (جوهراً وبجر من الطهيرية) مطلقاً
اللون والشرع على جهة التقديم مطلقاً
وصححه غير واحد ورجحه في النهر ونقل عن
الولولجية أنه ظاهر الرواية قلت فكان هو
المذهب (وجاز دفع كل شخص فطرته إلى
مسكينين أو مساكين على ما عليه الاكثر
وبه جزم في الولولجية والتبيين في التلها من غير
والجهد وبعنه الزيلعي في التلها من غير
ذكر خلاف وصححه في الزكاة والا مرفى حديث
(المذهب) كتفريق الزكاة والا مرفى حديث
أغنوهم للندب فيعيد الاولية ولذا قال في
الطهيرية لا يكره أن أخبر أي تخبر بما لا يجاز
دفع صدقة جماعة إلى مسكينين واحد ولا

ان ذلك على الاصح فاقضى ثبوت الخلاف فتوجه الاعتراض على صاحب البحر ومن تبعه وأجاب الشارح بأن معنى كلامهم بلا خلاف يعتد به فلا ينافي وجود مخالف واه وقيل أن مقابل الاصح صريح يجوز اتباعه بل قدمه بعضهم على الاصح لا تنافي على صحته اللهم الا ان يقال انه لا يلزم أن يكون الصريح مقابل الاصح دائماً بل قد يقابل الاصح الضعيف وكثيراً ما يقع ذلك في عباراتهم (قوله أمرها زوجها الخ) أفاد أنهم أذت عنه بدون اذنه لا يجوز به أبو السعود (قوله بغير إذن الزوج) أما إذا كان باذنه لا تملكه بالخلط فيجزي عنه (قوله ودفعته الى فقير) أو الى فقراء (قوله لما مر أن الخلط عند الامام استهلاك) الاولى أن يعبر بالخلط وهو كذلك في نسخ لان الخلط يقع من غير صنع كبيرين متجاورين اغلظ فلا يصحكون ذلك استهلاكاً بل يكونان شريكين أما الخلط فيقع بالصنع فيكون استهلاكاً كافتلكه ونصرت في خالص ملكها وضمت للزوج حفظه (قوله ولو بالعكس) بأن أمرته بأداء فطرتها بالخلط حنطتها بحنطته (قوله قال في النهر لم أره) ذكر في الهندية ما يفاد منه حكم الفروع فقال رجل له أولاد وأمرأة فكال الحنطة لاجل كل واحد منهم حتى يعطى صدقة الفطر ثم جمع ودفع الى الفقير بنيتهم يجوز عندهم اه ووجه الافادة أنه اذا جاز الاداء حالة الخلط بغير أمرهم فلا يجوز بأمرهم أولى (قوله ومقتضى ما مر) أي من قوله ولو أدى عنها بلا إذن جاز استحساناً للاذن عادة حلبي (قوله جوازها) أي من زوجته وفي بعض النسخ عنها ما بغير التثنية وهو وان كان صحيحاً لكن الافراد أولى لان جوازها عنه معلوم اه حلبي (قوله بلا اجازتها) أي في الخلط والاولى حذفه لانه موضوع المسئلة (قوله لم يفعل) أي البعث (قوله في المصارف) ذكر في البحر أن الفضل في صرفهما الاخوة الفقراء وأخواته ثم الى أولاد اخوته وأخواته المسلمين ثم الى أعمامه الفقراء ثم الى أخواله وخالاته وسائر ذوى أرحامه الفقراء ثم الى جيرانه ثم الى أهل سكتة ثم الى أهل مصر اه (قوله في كل حال) دفعوا ومنعوا (قوله الا في جواز الدفع الى ذمتي) وفي الزكاة يعتبر محل المال وفي صدقة التطوع محل المخرج لا المخرج عنه (قوله وقدمت) أي كل منهما أما جواز الدفع الى الذمتي ففي باب المصروف وأما عدم سقوطها بهلاك المال ففي هذا الباب اه حلبي (قوله وان كانت نفقة عليه) فيه أن نفقة زوجة العبد على العبد وبيعاً فيها مرة بعد أخرى (قوله واجبات الاسلام) ان أراد المشتر منها فغير مسلم لانه فاته صلاة لعبدن والجماعة وغيرهما وان أراد مطلقاً واجب في الصلاة والحج وغيرهما واجبات لا تخصي ومراده بالواجب ما يعم الواجب ديانة لانه ذكر منها خدمة المرأة زوجها وهي واجبة ديانة لما نصوا عليه من أن وضوءه لا يجب عليها وقالوا لا يجب على كل من الزوجين تعاهد الآخر (قوله الفطرة) أي صدقة الفطرة وفيها فوائد قبول الصوم والفلاح والتجراح والنجاة من سكرات الموت وعذاب القبر أبو السعود عن منية المفتي (قوله ونفقة ذي رحم) أي المحرم عند الفقر والعجز في غير الوالدين والاناث وفيمن ذكر عند الاول فقط (قوله ووتر) هو فرض على يفتون الجواز بقوته على المشهور فيكون في عتده من الواجبات جرى على قول أو مراده بالواجب ما يعم الفرض وكذا النفقة فرض (قوله وأنصبة) أي على المعتد (قوله وعمره) عتدها من الواجبات جرى على ما صححه الحدادي في الجوهره وسأني أن المذهب سنتها اه حلبي (فرع) اذا مات من عليه زكاة أو فطرة أو كفارة أو نذر لم يؤخذ من تركته عندنا الا أن يتبرع ورثته بذلك وهم من أهل التبرع فان امتنعوا لم يجبروا عليه وان أوصى بذلك يجوز وتغذ من ثلث ماله هندية وللوصي أن يطعم صدقة فطر اليتيم من مال اليتيم ولا يرضى عن الصبي في ظاهر الرواية وكذا الاب لا يرضى عن الصغير من مال الصغير فان رضى من مال نفسه يكون متبرعاً أبو السعود

• (كتاب الصوم) •

اتخاذ كرم بعد الزكاة لما تقر في أصول القوم أن أفضل الاعمال بعد الزكاة الصوم قهستاني وقدمه على الحج لأفراد وترتيب الحج من المال والبدن جميعاً نهر (قوله قيل) فائله صاحب البحر حلبي (قوله لو قال) أي من غير الصوم وهو صاحب الكثر (قوله لكان أولى) لانه أنواع ثلاثة الفرض والواجب والنفل والذي يدل على هذا العدد لتفصيل الصوم (قوله لانه ثلاث أيام) أي فتدلل لفظ صيام على العدد بخلاف صوم (قوله وتعقب) أي تعقبه صاحب النهر (قوله بأن الصوم له أنواع) أي يعم الأنواع لعدم تخصيصه بنوع منها التحقق حقيقته في كل نوع ومراده أن الأنواع ملحوظة سواء صبر بصيام أو بصوم فاعتد التعسير بما فلا وجه لجعل الأنواع مشمولة لاشدها دون الآخر (قوله على أن ال تبطل معنى الجمع) يعني على تسليم أن الأنواع تستفاد

(خلطت) امرأة أمرها زوجها بأداء فطرتها (حنطته) حنطتها بغير إذن الزوج ودفعته الى فقير جاز عنها الا عنه (لما مر أن الخلط عند الامام استهلاكاً) لا يقطع حتى صاحبه وعنده ما لا يقطع فيجوز أن اجاز الزوج ظهورية ولو بالملك كس قال في النهر لم أره ومقتضى ما مر جوازها بلا اجازتها (ولا يبعث الامام على صدقة الفطر ساعياً) لانه عليه السلام لم يفعل به اذع (وسدقة الفطر كالأزكاة في المصارف) في كل حال (الافى) جواز (الدفع الى ذمتي) وعدم سقوطها بهلاك المال وقدمت (ولو دفع صدقة فطره الى زوجة عبده جاز) وان كانت نفقة عليه تعدد الفتاوى للشهيد خاتمة واجبات واضحة وعمره وخدمة أبو به والمرأة زوجها حدادي واقفه تعالى اعلم (كتاب الصوم)

قبل لو قال الصيام لكان أولى لما في الظاهرية لو قال الله على صوم لزمه يوم ولو قال صيام لزمه ثلاثة أيام كافي قوله تعالى فعدة من صيام وتعقب بأن الصوم له أنواع على أن ال تبطل معنى الجمع

من لفظ صيام لان صوم محله عند عدم دخول آل على صيام أما عند دخولها عليه فلا دلالة له على الانواع بل
تكون آل الحقيقة بقطع النظر عن الانواع هذا ما تعطيه عبارة الشرح من غير نظر الى ما في النهر وقال الحلبي
في تركيب الشارح خلل أدى اليه عدم التأمل في عبارة النهر ونسها وقوم في البحر أن الصيغة لها دلالة
على التعدد ولا شك أن الصوم له أنواع ثلاثة أي الفرض والواجب والنفل فادعى أن الأولى صيام وهو ممنوع
فقد قال القاضي في تفسير الآية وهي قوله تعالى من صيام أو صدقة بيان الجنس القديمة وأما قدرها من العدد
فبينه عليه الصلاة والسلام في حديث كعب فان قلت مترجوا بأن صياما جاء بها الصائم قلت لا يصح هذا مرادا
في الآية ولا في الترجمة كما يدركه الذوق السليم والطبع المستقيم على أن آل الدلالة على الجمع بطل معنى الجمع
فتدبر ووجه الخلل أن قول صاحب النهر ولا شك أن الصوم له ثلاثة أنواع ليس اعتراضا على صاحب البحر
بل بيان للسبب الحامل لصاحب البحر على كونه استعمال اللفظ الدال على التعدد أولى والشارح قومه
أن هذا من صاحب النهر رد على أخيه فقال ما قال اه وقد يقال أن صيام على ما قاله صاحب البحر انما يدل
على ثلاثة أيام لا ثلاثة أنواع فلا تظهر أولوية ذكره بدل الصوم (قوله على أن آل تطل معنى الجمع) هذا تنزل بمعنى
لأن لم أن لفظ صيام جمع ولو سلم قال الجنسية أبطلت جميعه اه حاشي لانها تدل على الحقيقة بقطع النظر عن
الأفراد (قوله والاصح أنه لا يكره قول رمضان) لم يثبت في الأحاديث الصحيحة كقوله من صيام رمضان
إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وقال بعضهم الصحيح ما رواه محمد بن مجاهد ولم يحك خلافا أنه كره
أن يقال جام رمضان وذهب رمضان لانه اسم من أسماءه تعالى وأجيب بأنه لم يثبت في المشاهير كونه من
أسمائه تعالى ولئن ثبت فهو من الأسماء المشتركة كالحكيم حلي عن النهر وقد أطبقوا على أن العلم في ثلاثة أشهر
مجموع المضاف والمضاف اليه شهر رمضان وبيع الأول وبيع الآخر حذف شهر هنام قيل حذف بعض
الكلمة لانهم جوزوه لانهم أجروا مثل هذا العلم بجرى المضاف والمضاف اليه حيث أعربوا الجزءين ذكره
السعد في شرح الكشاف (قوله وفرض بعد صرف الخ) وشرعه الله تعالى لقوائمه منها الحل على التقوى وإذا
ختم آيته بقوله تعالى لعلمكم تتقون وشكر النعمة والى ذلك أشير بقوله تعالى اعلمكم تشكرون والاعتماد بصفة
الملائكة والعلم بحال الفقير لدرجة وأعظم فوائده سكون النفس الامارة بالسوء وكسر شهواتها في الفضول المتعلقة
بجميع الجوارح من العين واللسان والاذن والفرج فانه يصف حركاتها في محسوساتها ولهذا قيل اذا باغت
النفس شبت الاعضاء واذا شبت النفس باغت الاعضاء (قوله امسال مطلقا) أي عن طعام أو كلام أو سير
وظاهره أنه حقيقة لغوية في الجميع وهو ما تفيد عبارة الصحاح وفي المغرب هو امسال الانسان عن الاكل
والشرب ومن مجازة صام الفرس اذا لم يعتلف وقول النابغة خيل صيام وخيل غير صائمة نهر وانما عبر به
دون ترك لان الأمور به فعل المكلف وهو الامسال بجر (قوله عن المفطرات) الأولى أن يقول عن الاكل الخ
للزوم الدور في تعريفه اذا المفطرات مفادات الصوم فتوقف معرفتها على معرفة الصوم فكيف تعرفته
عليها فهستاني (قوله الآية) وهي الاكل والشرب والجماع بجر (قوله كى اكل ناسيا) ادخلت الكاف من
شرب ومن جامع ناسيا (قوله في وقت مخصوص) خرج الليل ولذا ذكره الوصال مخ (قوله وهو اليوم) أي من أول
زمان الصبح الصادق الى المغرب أي زمان غيبوبة تمام جرم الشمس بحيث تظهر الظلمة في جهة المشرق وفي
المضاري عنه عليه السلام اذا قبل الليل من هنا فقد أفطر الصائم أي اذا وجد الظلمة حاصي في جهة المشرق فقد
دخل في وقت الفطر أو صار مفطرا في الحكم لان الليل ليس ظر فالصوم فهستاني (قوله من شخص مخصوص)
وهو من اجتمع فيه شروط الصحة الثلاثة وهي الاسلام والطهارة عن الحيض والنقاس والنية مخ وذكرها الشارح
والاسلام والطهارة شرطان وجوب ومهمة وقوله كائن في دارنا الخ من شرط الوجوب وقد زاده الكمال ولا يشترط
فيه العلم بالوجوب لتقصيره بعدم السؤال (قوله أو عالم بالوجوب) فالخبري اذا سلم في دار الحرب ولم يعلم بفريضة
رمضان ثم علم ليس عليه قضاء ماضى مخ (قوله طاهر عن حيض ونقاس) وان لم تقتل منهما بجر (قوله
المعهود) وهي التي تصكون من الاهل في المحل فلما مسكت الحائض أو النفساء مع النية أو نوى بعد الخضرة
الكبرى أو لم تكن معينة معينة في القضاء والكفارات لا تعتبر (قوله وأما البلوغ الخ) ظاهره أن الشروط المتقدمة
للصحة فقط مع أن الاسلام والطهارة شرط لها والوجوب كالتقديم (قوله والافاقة) أي من جنون وانغما (قوله

والاصح أنه لا يكره قول رمضان وفرض بعد
صرف القبلة الى الكعبة لغرض في تعبان بعد
الهجرة بسنة ونصف (هو) لغة امسال مطلقا
وشرا (امسال عن المفطرات) الآية
(حقيقة أو حكم) كى اكل ناسيا فانه محسوس
حكم (في وقت مخصوص) وهو اليوم (من
شخص مخصوص) مسلم كائن في دارنا أو عالم
بالوجوب طاهر عن حيض ونقاس (مع
النية) المعهود وأما البلوغ والافاقة

فليس من شرط الصحة (بل هما من شروط وجوب الاداء على ما عليه المشايخ مستدلين بوجوب القضاء على
 المقضى عليه والثاني بعد الاقامة والالتقاء بعد مضي بعض الشهر أو كله وكذا المجنون اذا أقام في بعض الشهر
 بحر (قوله لصوم الصبي) ويناب عليه بحر (قوله بعد النية) أي بعد ما نواه في محل النية أي ولو كان العقل
 والافاق من شروط الصحة لما صح صوم من ذكر (قوله وحكمه نيل الثواب) أي الاخرى وأما حكمه الدنيوي
 فهو سقوط الواجب ان كان صوما لازما بحر (قوله ولو منهيا عنه) كصوم الايام الخمسة اذا نهى له في مجاور
 وهو الاعراض عن ضيافة الله تعالى وهو يفيد أن في صومها ثوابا كالصلاة في الارض المقصورة ذكره في النهار
 راداعلى صاحب البحر في قوله انه لا ثواب في صوم الايام المنهية فكلام الشارح بحث لصاحب النهر (قوله
 ولذا لو عين الخ) أي لكون السبب في المنذور النذر لا شهود جز من المنذور (قوله ويبلغوا التعيين) من هذا يؤخذ
 أنه لو نذر يوم الخميس والاثني من كل أسبوع يصح صوم غيره ما عنيهما ظاهر كلامه أن التعيين يرفع ولو علق
 بشرط يراد كونه كان شق الله تعالى مريض لا صوم من شهر كذا وقد نصوا على تعيين الزمان في مثله فلم
 ما ذكره الشارح محمول على غير هذه الصورة (قوله والكفارات) أي بسبب صوم الكفارات (قوله الحنث) أي
 في كفارة اليمين وقوله والقتل أي في قتل الخطاء والصيد بحر ما بقي ثلاثة أخرى ككفارة الظهار السبب
 في صومها لعزم على العود وكفارة الافطار والسبب في صومها الافطار وكفارة الحلق بحر ما عذر اذا اختار
 الصوم والسبب في صومها الحلق حلي (قوله رمضان) هو في الاصل من رمض اذا احترق عني به لأن الذنوب
 تحترق فيه وهو غير منصرف للعلية والاف والتون وكذا اجادى لابل التائيت المصورة وبصرف ما عداها
 قال الجوهرى يجمع على أرمضاء ورمضانات ورماضين كسلاطين منح مع زيادة (قوله شهود جز الخ) هذا سبب
 الصوم كونه شهود كل يوم بسبب لوجود أدائه لأن الصوم عبادة متفرقة كتفرق الصلوات في الاوقات
 بل أشد لتخلل زمن لا يصلح للصوم وهو الليل أبو السعود فان قلت ان الصبي الذي بلغ اثناء الشهر شهود جزأ
 منه فقتضاه وجوب قضاء ما مضى منه قبل البلوغ قلت لم يوجد شرط الوجوب فيما مضى وهو البلوغ بحر (قوله
 انه الجزء) أي الذي لا يتجزأ فهو من صوم يوم سبب الصوم ذلك اليوم بحر (قوله الذي يمكن انشاء الصوم فيه)
 وهو ما كان من طلوع الفجر الصادق الى قبيل لخصوة الكبرى أما الليل والضرورة وما بعده لا يمكن انشاء الصوم
 فيها والموجود في الليل مجرد النية لا انشاء الصوم (قوله من كل يوم) قال في مجمع الانهر ان السبب الجزء الاول
 من كل يوم لا كله والايام أن يجب كل يوم بعد تمام ذلك اليوم ولا الجزء المطلق والالوجب صوم يوم بلغ فيه
 الصبي اه حلي (قوله حتى لو أفاق) بأن زال جميع ما به من الجنون فأما اذا أصاب في بعض كلامه فلا هندية
 وغرة الخلاف المذكورة في الشارح ذكرها صاحب البحر والمهر والمخ والهندية فلا وجه لما ذكره البهمن أن
 المحفوظ لزوم القضاء فيمن أفاق ايلان من ولا خلاف فيه (قوله أوفى آخر أيامه بعد الزوال) عبارة امداد الصباح
 أو فيما بعد الزوال من يوم منه اه وهي الحق بدليل قوله انه الجزء الذي يمكن انشاء الصوم فيه فانه لا يخص آخر يوم
 بل كل يوم لا يمكن انشاء الصوم في بهضه وهو نصف النهار الشرعي وما بعده الى الغروب كما ياتي ومنه تعلم
 أنه كان ينبغي له أن يقول أوفى نصف النهار الشرعي وما بعده الى الغروب والا فالعبارة تقتضي أنه يمكن انشاء
 الصوم قبل الزوال ولو بعد نصف النهار الشرعي وهو باطل اه حلي (قوله وهو أقسام ثمانية) فرض وواجب
 وسنة ومكروه وكل واحد قسمان (قوله كصوم رمضان أداء) اقتراضه ثبت بالادلة القطعية المؤيد بالاجماع
 من (قوله كصومه قضاء) سبب القضاء هو سبب الاداء وهو شهود جز من الشهر (قوله لكنه فرض عملا) انما كان
 فرضا لثبوتها بالقاطع من الا أن الاجماع لم يعقد على فرضيتها كما في شرح المتقي وعنده صاحب المتقي من
 الواجب كالتنذور (قوله كالتنذر المعين) كقوله لله على أن أوموم يوم الخميس والمعلق كقوله لله على أن أوموم يوما
 من (قوله وأما قوله تعالى الخ) جواب عن سؤال حاصله أن النذر ثبت طلبه بالقاطع وهو قوله تعالى وليوفوا
 نذورهم فينبغي أن يكون فرضا وحاصل الجواب كما في المنع أن النص الوارد بخصوص اذ خص منه المنذور
 الذي ليس من جنسه واجب شرعا كمباداة المربض وما ليس بقصود في العبادة كالتنذر بالوضوء على صلاة
 والتنذر بالمعصية فلما خصت هذه المواضع بقيت الآية مجوزة قطعاً كآية الموالة وخبر الواحد (قمة) من
 الواجب صوم التطوع بعد الشروع فيه وصوم قضائه عند الافساد وصوم الاعتكاف بحر عن البدائع

فليس من شرط الصحة لصوم الصبي ومن
 جن أو أغمى عليه بعد النية وانما لم يصح
 صومها في اليوم الثاني لعدم النية وحكمه
 نيل الثواب ولو منهيا عنه كما في الصلاة في
 أرض مقصورة (ويجب صوم) المنذور النذر
 ولذا لو عين شهر أو صام شهر اقبله عنه أجره
 لوجود السبب ويلتزم التمسك والكفارات
 الحنث والقتل ولو (رمضان شهود جز من
 الشهر) من ابل أو تم ارم على المختار كما في الجبازية
 واختار شراح الاسلام وغيره أنه الجزء الذي
 يمكن انشاء الصوم فيه من كل يوم حتى لو أفاق
 المجنون في ليلة أو في آخر أيامه بعد الزوال
 لا قضاء عليه وعليه الفتوى كما في المجتبى والنهر
 من الدراية وصححه غير واحد وهو (فرض) وهو
 الغاية (وهو) أقسام ثمانية (فرض) وغير
 فوعان معين (كصوم رمضان أداء) وغير
 معين كصومه (قضاء) (صوم الكفارات)
 لكنه فرض عملا لا اعتقادا ولذا لا يكفر
 بجاهده قاله البهمن تبعه لابن السكال
 (وواجب) وهو نوعان معين (كالتنذر المعين
 وغيره) كالتنذر (المطلق) وأما قوله تعالى
 وليوفوا نذورهم فدخله الخصوص كالتنذر
 بجمعة فلم يبق قطعاً

(قوله فاته الاكل) الذي في البصر والنهر والشرية ليلية وغيرها أن فاته السكال فلهل الشارح سبق قوله لتشابه
 القطن ويدل عليه أن الاكل قزرفى العناية الواجب اللهم إلا أن يكون وقع في غير هذا الموضع من العناية
 أو في مكانه المسمى بالتقريب في الاصول فليراجع اه حلي (قوله لكنه تعقبه) أى القول بالفرضية والاولى
 تأخير بعد قول المصنف هو فرض على الاظهر (قوله بالفرق بأن الخ) حاصله أن الفرض يقضى بعد العصر
 ولو قرأ من غير كراهة وتكره المندورة بعد صلاته وما ذاك الا لانها في حكم النافذة وانما عرض عليه الواجب
 بإيجاب العبد (قوله لان مطلق الاجماع) على لهذوف أى لا قطعاً (قوله كما بسطه خسرو) حاصل كلامه
 في الدرر أنهم أجمعوا على لزومه والاجماع على لزوم لا يستلزم الاجماع على الفرضية أى الاعتقادية بل لا تثبت
 الفرضية الا بالاجماع عليها حلي بقبول زيادة وتخصيل أن في المندورة قولين محتملين بالوجوب والافتراض
 (قوله ونقل) مراده ما زاد على الفرض والواجب فيشمل المسنون بقضيه والمكروه بقضيه وفي المنع ونقل
 كغيرهما أى غير ما ذكر من الفرض والواجب أعظم من أن يكون سنة أو مندوباً أو مكروهاً اه وفي اطلاق
 النقل اصطلاحاً على المكروه نظر ثم يشبهه بعناء الغوى (قوله لا يعم السنة) أى المؤكدة بدليل مقابلتها بالمندوب
 (قوله كصوم عاشوراء) ورد أنه يكفر ذنوب السنة الماضية وأما صوم يوم عرفة فيكفر ذنوب سنتين الماضية
 والآتية لانه شرع محمدى بخلاف الاول فانه شرع موسى فالمستحب هنا أفضل من المؤكد روى الشيخان
 وغيرهما عن ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام لما قدم المدينة رأى اليهود يصومونه فقال ما هذا اليوم
 الذي تصومونه وهو سؤال عن السبب فلا ينافى ما يأتي فقالوا هذا يوم عظيم أنجى الله تعالى فيه موسى وبني
 اسرائيل من عدوهم وأغرق فرعون وقومه فصامه موسى شكراً فخصن تصومه فقال صلى الله عليه
 وسلم فمن أولى وأحق بموسى منكم فصامه وأمر عليه الصلاة والسلام بصيامه وكان عليه الصلاة والسلام
 بمكة يصومه ولا يأمر به وصك كانت قريش تصومه في الجاهلية ثم لما فرض رمضان تركه وقال انه من أيام الله
 تعالى فمن شاء صامه ومن شاء تركه ثم عزم آخر عمره أن يضم اليه التاسع أبو السعود مختصراً عن شرح الشعائل
 لابن حجر (قوله والمندوب) هو المستحب واحد والبعض فرق بينهما (قوله كأيام البيض) أى أيام الليالي البيض
 وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر اه حلي (قوله ويوم الجمعة) فلا يصح كرهه عند العاقبة
 لما في التهر صوم يوم الجمعة مفرد ثبت بالسنة طلبه والوعد عليه فاعتراض الشيخ حسن على الدرر بما في البرهان
 من أن صوم يوم الجمعة مفرد وكذا السبت مكروه ساقط أبو السعود قلت ثبت بالسنة طلبه والنهي عنه
 والاخر منهما انتهى كما أوضح في شرح الجامع الصغير لان فيه وظائف فلهذا اذا صامه ضعف عن فعلها ومن
 المندوب صوم الاثنين والخميس اللذان كان يضعف به عليه أبو السعود (قوله والمكروه) بالنصب عطفاً
 على السنة (قوله كالعبدین) وأيام التشريق بجر (قوله كما شورا وحده) أى مفرداً عن التاسع والحادى عشر
 حلي عن امداد الفتاح (فرع) الست من شوال صومها مكروه عند الامام متفرقة أو متتابعة لكن عامة
 المتأخرين لم يروا به بأساً بجر (قوله وسبت وحده) للتشبه باليهود بجر وهذه العلة تفيد كراهة التصريح الا أن يقال
 انما ثبت بقصد التشبه كما مر نظيره (قوله ونيزوز) بفتح النون وسكون الياض وضم الراء معرب نوروز ومعناه
 اليوم الجديد فتوجهنى الجديد وروز بمعنى اليوم والمراد منه يوم يحل فيه الشمس برج الحمل اه حلي (قوله
 ومهرجان) معرب مهر كان والمراد منه أول حلول الشمس في الميزان وهذا ان يومان عيدان للفرس حلي
 (قوله ان تعده) أى الصوم في الايام الثلاثة أتماان وافق صوماً يعتاده فلا كراهة واستثنى في عدة الفتاوى من
 كراهة صوم النيزوز والمهرجان ما اذا صام يوماً قبلهما فلا يكره كما في يوم الشك بجر (قوله وصوم صمت) وهو أن
 يصوم ولا يتكلم بشئ فعليه أن يتكلم بخير والحاجة دعته اليه كما في امداد الفتاح اه حلي (قوله ووصال)
 وهو أن يصوم ولا يفطر بعد الغروب أصلاً حتى يتصل صوم الغد بالامس كما في نور الابضاح وهذا في غيره صلى
 الله عليه وسلم أما هو فلا يكره وظاهر الشارح أن هذه الاشياء مكروهة تنزيهاً في بعضها تنظر (قوله ودهر) لانه
 يضعفه أو يهبط طبعه حلي عن امداد الفتاح (قوله وان أفطر الايام الخمسة) يوم العبدین وأيام التشريق
 (قوله وهذا) أى كراهة صوم الدهر عند أبي يوسف ومعه أنه أن الامام رضى الله تعالى عنه ومحمد لا يقولان
 بها (قوله خمسة عشر) ثلاثة في المصنف الفرض والواجب والنفل واثناعشر في الشرح اولها قوله كصوم

(وقيل) فاته الاكل وغيره واعتقده
 الشريعة لا يثبته لكنه تعقبه سعدى بالفرق بأن
 المندورة لا تؤدي بعد صلاة العصر بخلاف
 القاتنة (هو فرض على الاظهر) كالنكاح
 يعني عملاً لان مطلق الاجماع لا يفيد الفرض
 القطعي كما بسطه خسرو (ونقل كغيرهما)
 جميع السنة كصوم عاشوراء مع التاسع
 والمندوب كأيام البيض من كل شهر ويوم
 الجمعة ولو مفرداً وعرفة ولو الحاج لم يضعفه
 والمكروه تحريماً كالعبدین وتنزيهاً
 كما شورا وحده وسبت وحده ووصال
 ومهرجان ان تعده وصوم صمت ووصال
 ودهر وان أفطر الايام الخمسة وهذا عند أبي
 يوسف كما في المحيط فهو خمسة عشر وأنواعه
 ثلاثة عشر

عاشوراء وآخرها ودهروهي داخله في القسم الثالث من المصنف على ما تقدم وفيه أن الشارح قد عد في أكثر
الاقسام الأفراد ولم يستوف فإن الكفارات أنواع وكذا المنذور والقرض والواجب ينقسم قسمين وقد تكرر
من المنذور صوم داود والست من شوال على ما عليه العامة فالأولى للشارح حذف هذه الجملة (قوله سبعة
متتابعة) أعلم أنه إذا أفطر يوماً فبما يجب فيه التتابع لأجل الفعل وهو صوم كفارة القتل والظهار والعين
والإفطار ويطبق بها النذر المطلق إذا ذكر التتابع فيه أو نواه استقبال الصوم وكل صوم يؤمر فيه بالتتابع لأجل
الوقت لا يستقبل ويجب عليه قضاء ما أفطره كرمضان والنذر المعين والعين بصوم معين أفاده صاحب البحر
وصورة العين أن يقول واقعه لا صوم من رجب فقد زاد صاحب البحر على أقسام الشارح فيما يجب فيه التتابع
النذر المطلق إذا ذكر فيه التتابع أو نواه والعين المعين أفاده الحلبي (قوله وصوم متعة) أي وقرآن إذا لم يجد
ما يذبح لهما فإنه يصوم ثلاثاً قبل الحج وسبعاً إذا رجع (قوله وقدي حلق وجزأ صيد) إذا اختار الصيام فيهما
(قوله ونذر مطلق) عن ذكر التتابع ونحوه (قوله إذا تفرق هذا) أي ما ذكر من التقسيم (قوله فصم أداء صوم
رمضان الخ) هو مسلط على النذر المعين والنفل أيضاً فإن قضاء النذر المعين المعلق على شرط يراد كونه وقضاء
النفل الذي أفاده يشترط فيهما التعيين والتبديد وانما صح تأخير النية في رمضان لقوله صلى الله عليه وسلم
لرجل بعد أن شهد أعرابي برؤية الهلال أذن في الناس من أكل فليصم بقية يومه ومن لم يصم فليصم
وأما قوله عليه الصلاة والسلام لا يصام لمن لم يبيت الصيام من الليل فمعمول على نفي الفضيلة كقوله عليه
الصلاة والسلام لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد أو هو نهي عن تقديم النية على الليل فإنه لو نوى قبل غروب
الشمس أن يصوم غدا لا يصح أو هو محمول على ما إذا لم ينو أنه صائم من الليل بل نوى أنه صائم وقت أن نوى من
النهار أو بالسجود عن الزبلي والنذر المعين في حكم رمضان لتعين الوقت فيهما (قوله والنفل) المراد به ما عدا
القرض والواجب أعم من أن يكون سنة أو مندوباً أو مكروهاً مباحراً (قوله بنية) عملها القلب والتلفظ بهاسة
حدادي والتسهر في رمضان نية ولو نوى من الليل ثم رجع عن نية قبل طلوع الفجر صرح رجوعه في الصيامات
كأها وان نوى أن يفطر غدا إن دعى إلى دعوة وإن لم يدع يصم لا يصبر صائماً هذه النية فإن أصبح في رمضان
لا ينوي صوماً ولا يفطر أو هو يعلم أنه رمضان لا يظهر أنه لا يصبر صائماً ومن تسهراً كبير الرأي لا بأس به إذا كان
الرجل لا يحتج عليه مثل ذلك وإن كان عن يحنى عليه فسيبيله أن يدع الأكل ولا يجوز الإفطار بالتحري في ظاهر
الرواية وإن أراد أن يعتد في التسهر على صياح الديك أنكر ذلك بعض مشايخنا وقال بعضهم لا بأس به إذا كان
قد جربه مراراً وظهر أنه يصيب الوقت هندية وقد يستأنس بفرع الديك على قول البعض بالعمل ببيت الأبرة
في الاستقبال إذا كان مجزياً (قوله فلا تصح قبل الغروب) فالنوى قبل أن تغيب الشمس أن يكون صائماً غداً
ثم نام أو أغشى عليه أو غفل حتى زالت الشمس من الغد لم يجز وإن نوى بعد غروب الشمس جاز هندية (قوله في
النسوة الكبرى) الغاية ليست داخله في المقياد والمراد به نصف النهار الشرعي من استطرارة الضوء
في أفق المشرق إلى غروب الشمس ومثله اليوم وفي غاية البيان جعل أول النهار من طلوع الفجر لفسه وقتها
وانما اعتبروا وجود النية قبلها ليكون أكثر اليوم منوهاً ولا فرق بين الصحيح والمريض والمقيم والمسافر وقال
زفر لا يجوز الصوم للمسافر والمريض إلا بنية من الليل بحر وانما يجوز قبل النسوة إذا لم يوجد قبلها ما ينافي
الصوم كالأكل وشرب وجماع ولو ناسياً فإن وجد ذلك بعد طلوع الفجر لا يجوز هندية عن شرح الطحاوي
(قوله اعتباراً لا أكثر اليوم) علمه للمسائل الثلاث (قوله أي نية الصوم) أي ولم يتعرض لصفته (قوله قال بدل
الخ) فلا يقال إن مطلق النية بمصدق بنية أي عبادة كانت كما توهمه البعض فاعترض (قوله وبنية نفل)
لم يقل وبنية مباينة لأن النفل والنذر المعين لا يصحان بنية واجب آخر فيقع عما نوى ولا يلزم من نية النفل
في رمضان الكفر كما قاله الأكل في تقريره لأنه لا ملازمة بين نية النفل واعتقاد عدم القرصية أو ظنه فقد
يكون معتقداً للقرصية ومع ذلك ينوي النفل أما إذا انضم إلى نية النفل اعتقاد أن رمضان نفل أو ظنه فيكفر
أفاده صاحب البحر (قوله ومخطأ) عبرة ظناً بالمسلم خبراً أو لا فالعده مثله (قوله فقط) أي دون النفل والنذر
المعين فلا يصحان بنية واجب آخر بل يقع عما نوى وسبق ويأتي (قوله بتعيين الشارع) أي في قوله عليه الصلاة
والسلام إذا انسحبت عيان فلا صوم إلا رمضان بخلاف النذر فانما جعل بولاية التذكرة إبطال صلاحية ماله

سبعة متتابعة رمضان وكفارة ظهار وقتل
وعين وإفطار رمضان ونذر معين واعتكاف
واجب وسنة خير فيها نفل وقضاء رمضان
وصوم متعة وقدي حلق وجزأ صيد ونذر
مطلق إذا تفرق هذا (فصم) أداء (صوم)
رمضان والنذر المعين والنفل بنية من الليل
فلا تصح قبل الغروب ولا عند (اعتباراً لا أكثر
الكبرى) لا بعد ما ولا (صداها) اعتباراً لا أكثر
اليوم (ويطلق النية) أي نية الصوم قال بدل
عن المضاف إليه (وبنية نفل) لعدم الزام
(ومخطأ في وصف) كنية واجب آخر (في
أداء رمضان) فقط لتعينه بتعيين الشارع

منح (قوله الا اذا وقعت النية) أي نية النفل والواجب كما صرح به الشارح بعد فان صومهما ينصرف الى ما نويهما من نفل أو واجب (قوله حيث يحتاج) أي كل منهما وانما أفرد لان العطف بأو والحينية للتعليل أي انما وقع صومهما في رمضان عما نوي به لان رمضان لم يتعين في حقهما على وجه اللزوم الا بتعيينهما فاذا لم يعيناه بل عينا غيره انصرف الى ذلك الغير واعتراض الاكل في التقرير بمسئلة المريض بأن المريض الذي لا يضربه الصوم غير من خص له الفطر عند أئمة الفقه كما هددت كتبهم بذلك فن لا يضربه الصوم صحيح وليس الكلام فيه ذكره في الجبر وأجيب بأنه يظهر فيما لو نوى نفلا على ظن قدرته فلما أمسك بجهز عن الاتمام فافطرقاته يلزمه قضاءه قتائل (قوله بل يقع) أي صوم كل (قوله من نفل أو واجب) أما لو أطلقا النية كان عن رمضان على جميع الروايات حلي عن امداد الفتاح (قوله وهو الاصح) مقابله ما نقله في البحر الاصح في مسافر نوى النفل وقوعه عن رمضان وقال في المريض ينبغي أن يقع عن رمضان في النفل على الصحيح كما قدمناه اه فالتعصم يختلف في نيتهم نفلا (قوله لكن في أوائل الاشياء) في بحث تعيين المتوى ونص عبارتها وان كان وقتها معيار الها بمعنى أنه لا يصح غيرها كالصوم في رمضان فان التعيين ينبغي بشرط ان كان الصائم صحيحا مقبلا فيصبح بطلان النية وبنية النفل وواجب آخر لان التعيين في المتعين لغو وان كان مريضه رويان والصحيح وقوعه عن رمضان سواء نوى واجبا آخر أو نفلا وأما المسافر فان نوى عن واجب آخر وقع عما نواه لان رمضان وفي النفل رويان والصحيح وقوعه عن رمضان اه (قوله سوى مسافر نوى واجبا آخر) هذا قول الامام رضي الله تعالى عنه وقال ابو قزعة عن رمضان أفاده صاحب الهندية (قوله والنذر المعين الخ) لما كان كلام المصنف فيه حرازة أصله الشارح (قوله مطلقا) سواء كان مسافرا أو مقبلا صريح (قوله فرعا بين تعيين الشارع والعبد) اعتراض بأن كلاً ثابت بدليل من القرآن وهو من شهد منكم الشهر فليصمه وقوله تعالى وليوفوا نذره منكم ولا عبرة بالاسباب فان المطالب به الفرق بين النصيبين وأيضاً فان التزمه الوقت وهو من الشارع مع أنه واجب والكفارات أسبابها فعل العبد وهي فرض أفاده صاحب النهر وفي جعله الوتر واجبا نظر فان الحق أنه فرض على كماله أن النذر فرض على كالكفارات (قوله ولو لم يلهه) الاولى حذف الواو لان العالم تقدم قرين في قوله وبخطا في وصف (تمة) واشتبه على المأمور شهر رمضان فصام مخرجا ان كان بعده ونوى ليل سوى يوم العيد ويا من التشريق جاز ولا يجوز قبله ولا يشترط نية القضاء وهو الصحيح لانه نوى ما عليه من صوم رمضان فاذا وافق صومه شرا لا فان كانا كامليين أو ناقصين فعليه قضاء يوم وان كان رمضان كاملا وشوال ناقصا فعليه قضاء يومين وان كان رمضان ناقصا وشوال كاملا لا يلزمه شيء ولو وافق صومه ذال الحجة فان كانا كامليين أو ناقصين فعليه قضاء أربعة أيام وان كان ناقصا وذو الحجة كاملا فثلاثة أيام وان كان كاملا وذو الحجة ناقصا فخمسة أيام وان وافق صومه ذال القعدة أو شهر آخر فان كانا كامليين أو ناقصين أو الشهر الآخر كاملا لم يلزمه شيء وان كان كاملا والآخر ناقصا فيوم عندي قال في البحر وعلم من هذا أن من فاته رمضان وكان ناقصا يلزمه قضاءه بعدد الايام لاشهر كامل ولو كان كاملا وما صامه بالهلال ناقصا يلزمه يوم لان القضاء على قدر القاتات اه (قوله فلا صوم الا عن رمضان) أي لا يتحقق فيه صوم غيره ومحلها فيمن تعين عليه فلا يرد المسافر اذا نوى واجبا آخر (قوله عن العادة) أي عادة الامساكية أو لعذر (قوله وقال زفر) لم يوافق أحد من أهل المذهب من نسب اليهم قوله فقد غلط مخ (قوله قلنا فساد البعض الخ) لان صوم كل يوم عبادة بنفسه لا تنهاه بالليل بخلاف الصلاة فانها عبادة واحدة من والمراد أنه قياس مع الفارق (قوله والشرط للباقي من الصيام) أي صوم قضاء رمضان والنذر الغير المعين والنفل بعد افساده والكفارات وما ألحق بها من جزاء العيد والخلق والمثمة (قوله قران النية للغير) هو الاصل فيها وانما جاز بالمقدمه مقلد فخرج (قوله للغير) أي لا قول جزئ منه (قوله وهو الخ) الضمير راجع الى القران الحكمي حلي (قوله تبين النية) فلو نوى تلك الصيامات نهارا كان تطوعا وانما هو مستحب ولا قضاء بافطاره والتبني في الاصل كل فعل دبر ليلته استأنى (قوله للضرورة) على لاكتفاء بالقران الحكمي اذ قصر في وقت الفجر ما يشق والخرج مدفوع اه حلي (قوله وتعيينها) عطف على قول الشارح قران النية للغير ولا يصح عطفه على تبين لاقضائه أن التعيين من التبني الحكمي فليتأمل ومما ينبغي على اشتراط التعيين أنه لو نوى الكفارة والقضاء جميعا لم يكن شارعا في واحد منهما

(الا) اذا وقعت النية (من مريض أو مسافر) حيث يحتاج الى التعيين لعدم تعيينه في حقهما فلا يقع عن رمضان (بل يقع عما نوى) من نفل أو واجب (على ما عليه الاكثر) بغير وهو الاصح سراج وقيل بأنه ظاهر الرواية ولذا اختاره المصنف تبعا للدور لكونه في أوائل الاشياء الصحيح وقوع الكل عن رمضان سوى مسافر نوى واجبا آخر واختاره ابن الكمال وفي الترتيب لانية عن البرهان انه الاصح (والنذر المعين) لا يصح نية واجب آخر بل (يقع عن واجب نواه) مطلقا فرعا بين تعيين الشارع والعبد (ولو صام مقيم عن غير رمضان) لا عما نوى لحد يثاذا جاء برضا (فهو عنه) لا عما نوى لحد يثاذا جاء رمضان فلا صوم الا عن رمضان (ويحتاج صوم كل يوم من رمضان الى نية) ولو جهبا مقبلا تميز العبادة عن العادة وقال زفر ومالك تنكفي نية واحدة كالصلاة قلنا فساد البعض لا يوجب فساد الكل بخلاف الصلاة (والشرط للباقي) من الصيام قران النية للغير ولو حكماء هو (تبين النية) للضرورة (وتعيينها)

فيكون متخلاً وقال أبو يوسف انه قاض كذا في شرح الملتقى (قوله لعدم تعيين الوقت) وذلك لأن الواجب ثابت
 في الحقة وكل زمان صالح لا دأته والنفل فلم يقع عملي في ذمته الا بالتعيين (قوله والشرط الخ) هذا لازم للنسبة التي
 هي نوع من الارادة اذ لا يمكن ارادة شيء الا بعد العلم به حلي (قوله والسنة) أي سنة المشايخ لا النبي صلى الله
 عليه وسلم لعدم ورود النطق به اعنه اه حلي (قوله ولا تبطل بالمشيئة) لأن المشيئة انما تبطل اللفظ والنسبة
 فعل القلب بحر ولا يبطل النية لئلا آكله أو شربه أو جاعه بعدها أبو الوالد (قوله بأن يعزم لبلاء على الفطر)
 ثم اذا أفطر لا شيء عليه ان لم يكن رمضان ولو مضى عليه لا يجوز له لأن تلك النية انقطعت بالرجوع منع (قوله لغو)
 كنية التكلم في الصلاة بحر (قوله ونية الصوم في الصلاة) لئلا أو قبل الفضة الكبرى نهارا (قوله لأن
 الجهل في دارنا) أشار به الى الرد على الكمال حيث قيد لزوم القضاء بما اذا علم أن صومه عن القضاء لا يصح بالنسبة
 نهارا أما اذا لم يعلم فلا يلزم بالشروع كما في المظنون وأيد الأول صاحب النيران أن الجهل بالأحكام في دار الاسلام
 ليس بمعتبر لاسيما وهي متفق عليها فيما يظهر فليس كالمظنون وقد مناع عن القهستان أن الاتمام مستحب
 فيقوى به ما قاله الكمال (قوله فلم يكن كالمظنون) صورته أن يصوم يوما على ظن أنه عليه ثم تبين خلافه فانه يصير
 غير مضمون حتى لو أفسده لا يجب قضاؤه حلي (قوله ولا يصام يوم الشك) قال في الهندية هو اذا لم ير علامة
 ليلة الثلاثين والسما متغيرة أو شهدوا حد فردت شهادته أو شاهدان فاسقان فردت شهادتهما ما اه وفي شرح
 المختار ان يصدق الناس بالرؤية ولا تثبت أبو السعود والشك استواء طرفي الادراك من التيقن والاثبات (قوله
 هو يوم الثلاثين من شعبان) ظاهر هذا التقييد أنه لا يصح كرهه صوم التاسع من ذي الحجة عند الشك في أنه يوم
 النحر والظاهر الكراهة (قوله وان لم يكن علة) بالسما من نحو غبار وغيره (قوله لجواز تحقق الرؤية في بلدة
 أخرى) أي فيلزم البلدة التي لم يرها لاله (قوله بعدم اختلاف المطالع) على حذف مضاف والتقدير بعدم
 اعتبار اختلاف المطالع والافلاخلاف في اختلاف المطالع وبطل على ما قلنا قواهم ولا عبرة باختلاف المطالع اه
 حلي (قوله وأما على مقابله) وهو من اعتبره فلا يلزم أهل بدر رؤية أهل بلد آخر (قوله فليس بشك) وقول
 الهندية فاما اذا كانت السماء مصيبة ولم ير الهلال أحد فليس بيوم الشك كما في الزاهد محمول على هذا القول
 (قوله ولا يصام أصلا) أي عن رمضان أو عن واجب آخر أو باجتماع النية أو إطلاقها أو خلا واستثنى الأخيرة من
 هذا التعميم والضمير في يصام ليوم الشك (قوله ويكره غيره) أما تحريما أو تنزيها على ما يأتي (قوله تنزيها)
 هي التي مرجعها خلاف الأولى لأن النهي عن التقدم خاص بما اذا نوى أنه عن صوم رمضان لكنه كره لانه
 على صورة المنهي عنه وسأني ما فيه (قوله ويكره تحريما) للتشبه بأهل الكتاب لانهم زادوا في صومهم وعليه
 حل حديث النهي عن التقدم بصوم يوم أو يومين بحر (قوله ويقع عنه) أي عن الواجب (قوله لومقيا) أما
 المسافر فيقع عما نواه ولو في رمضان المحقق كما مر (قوله أو صام من آخر شعبان ثلاثة) وبالأولى اذا صام شعبان
 كله هندية (قوله لا تقدموا) بحذف إحدى التامين أي لا تقدموا لفظ الحديث كما في البحر لا تقدموا رمضان
 بصوم يوم أو يومين إلا أن يوافق صوما كان بصومه أحدكم اه وانما كرهه خوف أن يظن أنه من رمضان
 والحاصل أن من له عادة فلا كراهة في حقه مطلقا ومن ليس له عادة فلا كراهة في التقدم بثلاثة فأكثروا يكره
 في اليوم واليومين وهذا تعلم رد ما نقله أبو السعود عن الشربلالي من قوله والمراد بقوله عليه السلام لا تقدموا
 الخ التقدم على قصد أن يكون من رمضان لأن التقدم بالشئ على الشئ أن ينوبه قبل حينه وأوانه وشعبان
 وقت التطوع فاذا صامه عن شعبان لم يأت بصوم رمضان قبل زمانه وأوانه فلا يكون هذا تقدماعليه اه لأن
 فيه مخالفة لصريح الحديث وتعليقه قابل للتدبر لكن ما ذكره الشربلالي منقول عن الفوائد والعناية والدراية
 والابضاح والكره مطلقا ذكره صاحب النسخة واستوجه الكمال ما ذكره في ما وعلمه بما ذكرنا فالجواب
 أن الكراهة لصوم يوم أو يومين ثابتة مطلقا على ما في النسخة ومقدمة بما اذا نوى أن ذلك من رمضان على ما ذكره
 الأكثر (قوله وأما حديث من صام الخ) وكذا حديث لا يصام اليوم الذي شك فيه الا تطوعا وقد ذكرهما
 صاحب الهداية (قوله فلا أصل له) ذكر ذلك الزيلعي وقال انه يروى موقوفا وقال الحافظ ابن حجر لم أجده
 مصرحاً برفعه وانما أخرجه أصحاب السنن الأربعة وابن حبان والحاكم والدارقطني من طريق صلة بن زفر كذا عند
 غماري اليوم الذي شك فيه فأنى بشاة مصلية فتني بعض القوم فقال من صام هذا اليوم فقد عصى أبا القاسم

لعدم تعيين الوقت والشرط فيها أن يعلم بقلبه
 أي صوم بصومه قال الحدادي والسنة أن
 تلفظ بها ولا تبطل بالمشيئة بل بالرجوع عنها
 بأن يعزم لبلاء على الفطر ونسبة الصائم الفطر
 لغو ونية الصوم في الصلاة مصيبة ولا تفسدها
 بل لا تافط ولو نوى القضاء نهارا صار فضلا
 فيقضيه لو أفسده لأن الجهل في دارنا غير
 معتبر فلم يكن كالمظنون بحر (ولا يصام يوم
 الشك) هو يوم الثلاثين من شعبان وان لم يكن
 علة أي على القول بعدم اختلاف المطالع
 لجواز تحقق الرؤية في بلدة أخرى وأما على
 مقابله فليس بشك ولا يصام أصلا شرح
 الجمع لا يفي عن الزاهد أي كرهه
 ويكره غيره (ولو صامه لواجب آخر كرهه
 تنزيها ولو جزم بكونه عن رمضان كرهه
 ويقع عنه في الأصح ان لم تظهر رمضان فيه
 والا) بأن ظهرت (فمنه) لومقيا (والتنفل
 فيه أحب) أي أفضل اتفاقا (ان وافق صوما
 يعتاده) أو صام من آخر شعبان ثلاثة فأكثروا
 لا أقل لحديث لا تقدموا رمضان بصوم يوم
 أو يومين وأما حديث من صام يوم الشك
 فقد عصى أبا القاسم فلا أصل له

رحمه الله ارحم الراحمين وقال ابن عبد البر لا يختلفون في أنه مسند وعلقه البخاري فقال وقال صله بن عماراه وقال
 الشيخ قاسم بن قطلوبغا ذكره البخاري تعليقا ورواه الخمسة وصحبه ابن خزيمة وابن حبان اه وقال الشيخ
 قاسم أيضا في تخرجه أحاديث الاختيار أن الحديث لا أثر له أصل بدون الاستئذان ورواه أبو حنيفة عن أبي سعيد
 الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام اليوم الذي يشك فيه أنه من رمضان أخرجه الحارثي
 في المسند وقال الحافظ ابن حجر لم أجده بهذا اللفظ ومعناه يخرج من حديثين فعلم من هذا أنه أصل من جهة
 الحق وإن لم يكن له أصل من جهة اللفظ وعلم أيضا أن الحديث الأول له أصل أصيل فلا عبرة بما قاله الزيلعي ومن
 تبعه ومعناه من صام يوم الشك من رمضان فقد عصى أبا القاسم لأنه ارتكب ما نهى ويحمل كلام الزيلعي
 في الحديث الآخر على أنه لا أصل له من جهة اللفظ أفاده العلامة نوح ثقفه الله تعالى برحمته (قوله والا
 يصومه) أي إن لا يوافق صوما يعتاده ولم يصم ثلاثة قبل رمضان اختلف في أفضلية صومه وفطره واختار
 ما في المصنف من التفصيل كما في الهندية والبحر ونقل صاحب النهر عن السراج أن المأثري به التلوم ثم الاضطرار
 وإن كان من الخواص فراجعه متأملا قال في البحر ولا ينوي الصوم ما لم يقرب انتصاف النهار (قوله بعد
 الزوال) ليس هذا التقييد في عبارة شيخه والذي في الهندية وينبغي العوام بالتلوم إلى ما قبل الزوال لا محال
 ثبوت الشهر وبعد ذلك لا صوم اه والاولى أن يقول بعد الفصوة ~~بشيء~~ يرى فانه قد مضى وقت النية (قوله
 نفي الهمزة النية) أي لثمته ارتكاب المنهي عنه وهو علة لقوله ويفطر غيرهم وهذا يظهر في الخواص أيضا (قوله
 وكل من علم كيفية الخ) والكيفية هي قوله والنية الخ ودفع بذلك توهم أن المراد بالخواص من لم يزد قرب
 وتقوى ((قوله على سبيل الجزم) هو أن لا يحطريه باله الخ أفاده في البحر (قوله من لا يعتاد صوم ذلك اليوم)
 نفلا وليس المراد أنه يعتاد صوم يوم الشك كل عام على أي صفة كانت (قوله فحكمه من) وهو عدم الكراهة
 ومجمله إذا لم يحطرب بوجوده أنه إن كان من رمضان فهو عنه والالتصاف الكراهة فيما يظهر (قوله ولا يحطرب الخ) يعني
 عن قول السراج على سبيل الجزم ومن القريب ما في البحر عن الظهيرية عن محمد بن يحيى أن يعزم ليلة يوم الشك
 على أنه إن كان غدا من رمضان فهو صائم عن رمضان وإن لم يكن من رمضان فليس بصائم وهذا مذهب
 أصحابنا اه (قوله لعدم الجزم) فقد ركن النية (قوله مع الكراهة) أي التزنية لأن كراهة التحريم لا تثبت
 إلا إذا جزم أنه من رمضان كما أفاده السراج سابقا (قوله للتردد بين مكروهين) كراهة أحدهما تحريمية والآخر
 تزنيية وهو تعطيل للمسئلة الأولى وقوله أو مكروه وغير مكروه تعطيل للثانية (قوله أي في الواجب) أي في نية
 الواجب ونية النفل وإنما لم يكن من الواجب لعدم الجزم به وإنما لم يضمن بالافساد في صورة النفل له دخول
 الاسقاط في عزيمته من وجه وهو نية عن رمضان لأنه من هذا الوجه شرع مسقطا لامتزاجا (قوله أكل المتلوم)
 أي المتظر ثبوت الهلال يوم الشك (قوله كأكله بعدها) فلا ظهرت رمضانته بعد أكله صغاسا كه
 ولا يجب عليه القضاء (قوله وهو الصحيح) مقابله ما في الهندية عن الظهيرية أنه لا يجوز (قوله رأي مكلف)
 سواء كان ممن تقبل شهادته أم لا يجوز وخارج بالمكلف المبي والجنون فلا يؤمران بالصوم (قوله بدليل شرعي)
 وهو اتفاقه أو غلظه في الرواية أبو السعود (قوله صام) وكذا يصوم صديقه إذا أخبره برؤيته أن صدقه
 ولا يفطروا أن أفطر لا كراهة عليه بجر (قوله مطلقا) سواء كان في هلال رمضان أو الفطر لأنه في الأول شهد الشهر
 ولا احتياط في الثاني زيلعي ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال فطركم يوم تفطرون والناس لم يفطروا في هذا
 اليوم فوجب عليه موافقتهم وسواء كان الرائي الحاكم أو غيره ولهذا قالوا لا ينبغي للإمام إذا رآه وحده أن يأمر
 الناس بالصوم وكذا في الفطر بل حكمه حكم غيره فليس له أن يخرج إلى العيد لرؤيته وحده وله أن يصوم وحده
 إذا رآه بجم ولكن في التبريلالية عن الجوهرة والهندية عن السراج ما يخالفه من أنه لو رأى هلال رمضان الإمام
 أو القاضي وحده فهو بالخيار بين أن ينصب من يشهد عنده وبين أن يأمر الناس بالصوم بخلاف هلال شوال
 إذا رآه الإمام وحده أو القاضي فإنه لا يخرج إلى المصلي ولا يأمر الناس بالخروج ولا يفطر لاسر ولا جهر
 وقال بعضهم إن نيقن أفطر لاسر أو هو الذي جرى عليه المواقف فيما يأتي (قوله وجوبا) به جزم الزيلعي من غير
 ذكر خلاف وهو الصحيح أبو السعود والمراد بالوجوب الاستراض فيما يظهر اه حلي (قوله لشبهة الرد) هذا
 إنما يصلح تعطيل لعدم الكفارة في مسئلة هلال رمضان أما في روية شوال فاعلم لا يجب الكفارة لأنه يوم عيد عنده

(والا يصومه الخواص ويفطر غيرهم بعد
 الزوال) به يقتضي نفي الهمزة النية (وكل من علم
 كيفية صوم الشك فهو من الخواص والا فمن
 العوام والنية) المعتبرة هنا (أن ينوي
 التطوع) على سبيل الجزم (من لا يعتاد صوم
 ذلك اليوم) أما المعتاد فحكمه من (ولا يحطرب
 بيانه أنه إن كان من رمضان فعنه) ذكره أخى
 زاده (وليس بصائم لو) تردد في أصل النية بأن
 (نوى أن يصوم غدا إن كان من رمضان والا
 فلا) الصوم لعدم الجزم في العزم (كما) أنه ليس
 بصائم (لو نوى أنه إن لم يجد فداء فهو صائم
 والا فمطر ويصير صائما مع الكراهة لو) ردها
 في وصفها بأن (نوى أن كان من رمضان فعنه
 والا فمن واجب آخر وكذا) يكره (لو قال أنا
 صائم إن كان من رمضان والا فمن نفل)
 صائم إن كان من رمضان أو مكروه وغير مكروه (فإن
 للتردد بين مكروهين أو مكروه والا فنفل فيما) أي في
 ظاهر رمضانته فعنه والا فنفل (أي في
 الواجب والنفل) غير مضمون بالقضاء (أدوم
 التنفل قصدا) كل التلوم ما سبق قبل النية
 كأكله بعدها وهو الصحيح شرح وهبانية
 (رأي) مكلف (هلال رمضان أو الفطر ورؤيته
 قوله) بدليل شرعي (صام) مطلقا وجوبا
 وقبل ندبا (فإن أفطر قضاء فقط) فيها المشبهة
 الرد

فيكون شبهة كذا في امداد الفتاح أي وهذه الكفارة تدرى بالشبهات لأنها ألحقت بالعقوبات باعتبارها
أن معنى العقوبة فيها أغلب بدليل عدم وجوبها على المذنب والمخطئ بخلاف بقية كفارات (قوله لشهادته)
متعلق بقوله الرد (قوله لأن ما آراه الخ) ولأنه يوم مختلف في وجوب صومه فإن الحسن وابن سيرين وعطاء
قلوباً بأنه لا يصوم الامع الامام قال الحلبي وهذا انما يصلح تعليلاً لعدم الكفارة في هلال رمضان أما في هلال
شوال فأنما لا يجب لأنه يوم عيد عنده على نسق ما تقدم اهـ (قوله وأما بعد قبوله) أي في هلال رمضان (قوله
فتجب الكفارة) أي على المفطر سواء كان الرائي أو غيره من الناس لأنه يوم صيام الناس (قوله في الأصح)
خلافاً للنسبة أي جعفر بن محمد على أنه لا يجوز القضاء بشهادة الفاسق عند الحلبي قلوا كان عدلاً ينبغي أن لا يكون
في وجوب الكفارة خلاف جعفر (تنبيه) في الملتقى يجب على الناس القاسم الهلال في وقت الغروب في التاسع
والعشرين من شعبان وكذا من رمضان اهـ وإعلم أن رمضان ينقص ويكمل ونوابه ما واحد في الصوم المترتب
على رمضان من غير نظر لايامه أما ما يترتب على صوم الثلاثين من صومه ومندوبه عند حرره وقطره فهو زيادة
يفوق الكامل بها الناقص وصام عليه الصلاة والسلام تسع سنين أربعة منها ناقصة وما بقي كامل وقيل لم يصم
كاملاً الا شهر واحد أو قيل شهرين كما حكاه الاجهوري والحكمة في ذلك زيادة طمأنينة نفوسهم على مساواة
الناقص للكامل فيما قدمناه أبو السعد ومختصراً (قوله بلا دعوى) قال في الفتاوى الظهيرية إن هذا على
قوله ما أما على قول الامام رضي الله تعالى عنه فينبغي أن يشترط الدعوى بغير واثبت رمضان بقول الواحد
يتبعه في الثبوت ما يتعلق به كالطلاق المعلق والعق والايان وحلول الأجال وغيرها ضمنوا وان كان شيء منها
لا يثبت بخبر الواحد قصد أبو السعد (قوله وبلا لفظ أشهد) خلاف الشيخ الاسلام بغير (قوله وبلا حكم) حتى
أنه لو شهد عند الحاكم وسمع رجل شهادته عند الحاكم وهو ظاهر العدالة وجب على السامع أن يصوم ولا يحتاج
إلى حكم الحاكم هندية (قوله لأنه خبر) قال في البحر لأن صوم رمضان أمر ديني فأشبهه رواية الاخبار (قوله كقيم
وغيره) فهو ما الدخان كما في النهر (قوله خبر عدل) حقيقة العدالة ملزمة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة
والشرط أدناها وهو ترك البكارة والاصرار على الصغار وما يخل بالمروءة ويلزم أن يكون مسلماً عاقلاً بالغاً بغير
وفي الهندية لا تقبل شهادة المراهق (قوله أو مستور) هو مجهول الحال وهو الذي لم يعرف بالعدالة ولا بالعدالة
أبو السعد (قوله على خلاف ظاهر) أفاده أن ظاهر الرواية أنه لا يقبل خبر المستور وهو الموقوف عليه (قوله
انقضاء) بين أهل المذهب وما نسبته الاكل الى الطحاوي من أن شهادة الفاسق في هلال رمضان تقبل فهي نسبة
غير صحيحة كما أوردته صاحب النهر (قوله ربما قبله) فيصح قبول القاضي له وان كان غير جائز حلبي وفي البحر قول
القاسق في البيانات التي يمكن تلقيها من العدول غير مقبول كالهلال ورواية الاخبار ولو تدد كفاً سقين فاكتم
(قوله أو محدود في قذف) لقبول رواية أبي بكر بعد ما تاب وكان قد حدث في قذف بغير (قوله على المذهب) وقال
الامام الفضلي انما يقبل خبر الواحد العدل اذا فسر وقال رأيت خارج البلد في المصر أو يقول رأيت في البادية
من بين خلل السحاب أما بدون هذا التفسير فلا يقبل حلبي عن البحر (قوله وتقبل شهادة واحد على آخر)
بخلاف الشهادة على الشهادة في سائر الأحكام حيث لا تقبل ما لم يشهد على شهادة كل رجل رجلان أو رجل
وامرأتان حلبي (قوله ولو على مثلها) أفاد أن شهادتهما على من ياتلهما كركرة بولة وتوقف فيه صاحب
النهر وبحث القبول (قوله ويجب على الجارية) والحكم في غيرها بالادلة والظاهر أن محل ذلك عند توقف اثبات
الرؤية عليها والافلا (قوله في البتة) أي الرؤية (قوله وشرط للفطر الخ) لأنه تعلق به نفع العباد وهو الفطر فأشبهه
سائر حقوقهم فيشترط فيه ما يشترط فيها من العدالة والحرية والعدد وعدم الخذف ولفظ الشهادة والدعوى
على خلاف فيه بغير (قوله مع العلة المتقدمة) وهي القيم أو الغبار والدخان (قوله نصاب الشهادة) وهو رجلان
أو رجل وامرأتان (قوله تعلق الخ) قد علم أنه عليه لقوله شرط (قوله لا يمكن لا تشترط الدعوى) بجرم
في الوقاية والغرر وبه صرح في الخاتمة من (قوله كافي عتق الأمة) فإن الشهادة تقبل فيه حسبة من غير دعوى
وكذا عتق العبد عندهما لا عنده حلبي بزيادة (قوله وطلاق الحرة) لأنه مما يقبل فيه الشهادة حسبة ومفهوم
الحرة أن الزوجة الرقيقة بشرط فيها الدعوى والذي في جامع الفصولين الاطلاق لكنه يشترطها في حضور الزوج
والسيد في العتق (قوله لا حاكم فيها) أي لا قاضي ولا رالي هندية (قوله صاموا الخ) أي اقترضا كما يدل عليه كلام

(واختلف المشايخ) لعدم الرواية عن
المتقدمين (فما إذا أفطر قبل الرد) لشهادته
(والراجح عدم وجوب الكفارة) وصحبه غير
واحد لأن ما آراه يجهل أن يكون خيالا لا
هلالاً وأما بعد قبوله فتجب الكفارة ولو فاسقا
في الأصح (وقيل بلا دعوى) بلا (أقنط
أنشهد) وبلا حكم ومجلس قضاء لأنه خبر
لا شهادة (لصوم مع علة كقيم) وغبار (خبر
عدل) أو مستور على ما صحبه البرزقي على
اختلاف ظاهر الرواية لا فاسق انقضاء فاعلم له
أن يشهد مع علة بنفسه قال البرزقي زعم لأن
القاضي ربما قبله (ولو) كان العدل (قضاء أو
أشقى أو محدود في قذف تاب) بين كيفية الرؤية
أولاً على المذهب وتقبل شهادة واحد على آخر
يكعدوا حتى ولو على مثلها وما وجب على
الجارية الخضوع أن يخرج في البتة بلا إذن
مولاها وتشهد كما في الحاقطية (ونشرط
لفطر) مع العلة المتقدمة والعدالة (نصاب
الشهادة ولفظ أشهد) وعدم الخذف في قذف
لتعلق نفع العبد لكن (لا) تشترط (الدعوى
كما) لا تشترط (في عتق الأمة) وطلاق الحرة
(ولو كانوا يدينه) لا حاكم فيها صاموا يقول ثقة

المستحق في شره حيث قال وعليهم أن يصوموا بقوله إذا كان عدلاً اه (قوله وأفطروا) ظاهر ما في المنع
والهتدية الجواز لا الوجوب فانهما عبرا بلا بأس لا بأس أن يفطروا (قوله مع العلة) أتماع عدمها فلا يفطرون
لأن عدم رؤيته غيرهم مع التثبوت البهادر لعلهم كإعطيه مفهوم كلامه (قوله للضرورة) أي انما فعلوا ذلك
استقلالاً للضرورة وهي عدم الحاصصكم والظاهر أنه كذلك فيما إذا كان الحاكم بعيداً عنها (قوله بين نصب
شاهد) الظاهر أن معناه أن يحمله الحاكم الشهادة ثم يشهد فيقول قد أخبرني رجل أنه رأى وحلي الشهادة
بذلك اه حلي (قوله بخلاف العبد) أي هلال العبد إذا رآه الإمام وحده أو القاضي فانه لا يخرج إلى المصل
ولا يأمر الناس بالخروج ولا يفطر لأسر ولا جهر أو السعود (قوله ولا عبرة بقول الموقنين) ولولا أنفسهم قال
في الهندية ولا يجوز للمنجم أن يعمل بحساب نفسه كافي معراج الدراية (قوله على المذهب) قال ابن الشحنة
بعد نقل الخلاف فاذن اتفق أصحابنا إلا النادر أنه لا اعتماد على قول المنجمين وذو كمر شمس الأئمة السرخسي
في كتاب الصوم أن قول من قال يرجع إلى قول أهل الحساب عند الاشتباه بعيد فإن النبي صلى الله عليه وسلم
قال من أتى كاهناً أو عزراً فافضدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد وفي الاستدلال نظر لأن المراد بالكاهن
والعزاف في الحديث من يخبر بالغيب أو يدعي معرفته فإما كان هذا سبيله لا يجوز ويكون قصديقه كقراً أما أمر
الاهل فليس من هذا القبيل إذ معتمد في الحساب القطعي فليس من الاخبار عن الغيب أو دعوى معرفته
في شيء إلا ترى إلى قوله تعالى والقمر نوراً وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب اه حلي ملخصاً وقد علمت
ما قاله عامة أهل المذهب وهذا بحث في الدليل لا ينقض الحكم (قوله وقول أولى التوقيت) يعني علماء
التوقيت ليس بموجب شرعاً صوماً ولا فطراً وقيل يعمل به مطلقاً قلوا أو كثروا وأوجب البعض العمل به إن كان
يكثرون منهم بأن يتظاهروا عليه (تقته) ما كان من البيانات يكتفي فيه بخبر الواحد العدل كهلal رمضان
وما كان من حقوق العباد وفيه الزام بحق كالبيع والاملا لا فسرطه العدد والعدالة وافظ الشهادة مع باقي
شروطها ومنه الفطر إلا أن يكون المأذون غير مسلم فلا يشترط في الشاهد الاسلام وما لا يطع عليه الرجال كالبركة
والولادة والعيوب في العورة لا حدود ولا ذكورة وما لا الزام فيه كالاخبار بالوكالات والمضاربات والأذن
في التجارات والرسالات والهدايا والشركات لا يشترط فيه سوى التمييز مع تصديق القلب وما كان فيه الزام من
وجه كعزل الوكيل وحجر المأذون وفسخ الشركة والمضاربة والرسول والوكيل الحكم فيه كالذي قبله عندهما
وشرط الامام العدد أو العدالة بغير عن التحرير (قوله وقبل بلاعة الخ) ذكر في التلويح أنه لا بد من لفظ الشهادة
هنا وفي شرح الشيخ حسن علي نور الابيضاح معزى الكمال لا يشترط الاسلام في اخبار هذا الجمع لأن المتواتر
لا يبالى فيه بكفر الناقلين فضلاً عن فسقهم أبو السعود ولا يشترط الحرية ولا الدعوى قهستاني وهذا الحكم
عام في رمضان والفطر اه حلي وغيرهما من الاهل لا يقبل فيه الشهادة رجلين أو رجل واحد أو اثنين عدول
أحرار غير محمد ودين هندية عن البحر الرائق (قوله جمع عظيم) فلا يقبل خبر الواحد لأن التقدر من بين الجم
الغفير بالرؤية مع توجههم طالين لما توجه هو إليه مع فرض عدم المانع وسلامة الابصار وان تفاوتت الابصار
في الحدة ظاهرياً في غلظه بغير (قوله يقع العلم الشرعي) مراده الشرعي المصطلح عليه في الأصول فيشمل غالب
الظن والأقاليم في فن التوحيد أيضاً شرعي ولا عبرة بالظن هنا لحلي (قوله إلى رأى الامام) أو نائبه (قوله
على المذهب) وقيل الجمع العظيم أهل المحلة وعن أبي يوسف خسون كالفقهاء وعن خلف خسمائة يبلغ قليل
وقال بعضهم من كل جماعة واحد أو اثنان وقال الباقي الألف يضاري قليل وقال الكمال الحق ماروي عن
محمد وأبي يوسف أيضاً أن العبرة لتواتر الخبر ومجيئه من كل جانب حلي عن امداد الفتاح (قوله واختاره
في البحر) حيث قال وروى الحسن عن الامام رضي الله تعالى عنه أنه يقبل فيه شهادة رجلين أو رجل واحد أو اثنين
سواء كان بالسما علة أم لا كما روى في هلال رمضان كذا في البدائع ولم أر من رجحها من المشايخ وينبغي
للعمل عليها في زما تالان الناس تكاسلت عن ترائي الاهل فالتقي قولهم مع توجههم طالين ما توجه هو إليه
فكلان التفرق في ظاهر في الغلط ولهذا وقع في زما تالان في سنة خمس وخمسين وتسعمائة أن أهل مصر اقتصروا
فرقتين منهم من صام ومنهم من لم يصم وهكذا وقع لهم في الفطر بسبب أن جماعة قليلة لا تشهدوا عند قاضي القضاة
اعلني ولم يكن بالسما علة فلم يقبلهم فصاموا وتبعهم جمع كثير على الصوم وأمر هو الناس بالنظر وهذا كذا

وأفطروا بأخبار عدلين (مع العلة
للضرورة) ولوراء الحاكم وحده خبر في الصوم
بين نصب شاهد وبين أمرهم بالصوم بخلاف
المد كافي الجوهرة ولا عبرة بقول الموقنين
ولو عد ولا على المذهب قال في الوهبانية
وقول أولى التوقيت ليس بموجب
وقيل نعم والبعض أن كان يكفر
(و) قبل (بلاعة جمع عظيم يقع العلم الشرعي
وهو غلبة الظن) بخبرهم وهو مقتضى إلى
رأى الامام من غير تقدير بعدد على
المذهب وعن الامام أنه يكتفي باتين واختاره
في البحر

في هلال الفطر حتى ان بعض مشايخ الشافعية صلى العبد بجماعة دون طالب أهل البلد وانكر عليه ذلك
 لخالفه الامام الحلبي (قوله واختاره ظهير الدين) لكن في البحر والهندية أنه لا يقبل خبر الواحد مطلقا في ظاهر
 الرواية كافي غاية البيان وفتح القدير (قوله وطريق اثبات) انما يحتاج لهذه الكيفية على مذهب الامام رضي الله
 تعالى عنه الذي يشترط الدعوى وأما على مذهب ما فلا حاجة الى هذا التكلف لقبول الشهادة عندهما
 وان لم يتقدمها الدعوى أبو السعود وحكي في جامع الفصولين اختلاف الرواية عن الامام في اشتراطها
 وما في الكافي من قوله ويصام برؤية الهلال أو كمال شعبان لأن الصوم لا يتوقف على الثبوت معناه أنه لا يشترط
 فيه الدعوى (قوله أن يدعى ركلة) بان يدعى شخص على مديون شخص آخر أن الدائن قال لي اذا جاءه رمضان
 أو شوال فقدمت لك قبض الدين الذي لي على فلان فيقر المديون بثبوت الدين بذمته وبالركلة ويشكر دخوله
 رمضان أو شوال ثم ان كانت هذه حقا فلا امر بظاهره والا كانت كذبا فيكون المسوغ لها اثبات حق الشارع
 في رمضان أو الخلق في الفطر (قوله قبض دين) متعلق بركلة والمراد بالخاضر الخصم الذي حضر معه مجلس
 الدعوى (قوله فيقضيه عليه) أي على المديون الحاضر به أي بالدين أي بدفعه (قوله ضمنا) أي غير مقصود
 بالحكم (قوله لعدم دخوله) أي ما ذكر من دخول الشهر تحت الحكم لانه من البيانات (قوله شهدا) ضمير
 التثنية على ما هو في غالب النسخ ويشهد له قوله قضى القاضي بشهادتهما اه حلبي (قوله في ليلة كذا) لا بد
 من هذا التثني الا لزام بصوم يومها (قوله ووجد شرائط الدعوى) هذا على مذهب الامام القائل باشتراط
 الدعوى في هلال رمضان والفطر كما قدمنا وذلك بان يكون الخصمان في مجلس الحكم ويثبت الحق بينة أو اقرار
 كما سبق (قوله أي جاز) يفيد أن القضاء على الثاني ليس واجبا وتعليل الشارع يفيد الوجوب (قوله وقد
 شهدوا به) المراد بالجمع ما فوق الواحد ولو عبر بالثنى لكان أولى ليوافق قول المصنف شهدا وكذا يقال في قوله
 بعد لا يشهدوا حلبي بزيادة (قوله لانه حكاية) أي ان هؤلاء الجماعة لم يشهدوا بالرؤية ولا على شهادة غيرهم
 وانما حكموا برؤية غيرهم منح (قوله نعم واستفاض) أي كثر الخبر واشتهر ولم يدعوا حذوا والظاهر أنه يستبرئ به
 تحت غالب أهل البلد أو نصفهم (قوله على الصحيح) من أنه لا عبرة باختلاف المطالع (قوله حل الفطر) اذا
 كانت السماء متفجة في أول رمضان وهذا اتفاق ان كان بها غيم في هلال شوال وان كانت معصية يفترون على
 الصحيح هندية أما اذا كانت معصية في هلال رمضان فلا يقبل شهادة العدلين الاعلى رواية الحسن التي اختارها
 صاحب البحر ومشي عليها في مجموع النوازل ومصحفها الامام الاجل ناصر الدين كافي الحلبي (قوله لوجود الخ)
 على قول المصنف حل الفطر (قوله حيث يجوز) حينة تقييد بمعنى ان كانت السماء متفجة ليلة هلال رمضان
 وأفاد أنها اذا كانت معصية ليلة هلال رمضان لا يحل الفطر بها كمال العدة سواء كانت ليلة الحادي والثلاثين
 معصية أو متفجة اتفاقا كما هو ظاهر من كلامهم ووجهه أنه في الصوم لا بد من الجمع العظيم فلا عبرة بشهادة
 الفرد حلبي (قوله وغم هلال الفطر) الواو للعال وقيد به لاجل قوله خلافا للمحد لان خلافه انما هو فيه أما اذا لم يغم
 فلا يحل الفطر اتفاقا حلبي (قوله لكان الخ) استدراك على حكاية الخلاف (قوله ان غم هلال الفطر
 حل اتفاقا) هو الذي ارتضاه في نور الابصار وحتره في امداد الفتاح ونقل عن الحلواني أن خلاف محمد فيما اذا
 لم يروا هلال شوال والسماء معصية فعندهما لا يفطرون وعند محمد يفترون حلبي (قوله وفي الزبلي الخ)
 لا يخرج ما في الزبلي من كلام الذخيرة حلبي وفيه أن الزبلي لم يتعرض لذكر الاتفاق ولا عدمه (قوله وبضية)
 بالرفع عطفا على هلال (قوله كالفطر) فلا بد من رجلين أو رجل واحد في التيم ومن جمع عظيم في الصوم اه
 حلبي وبأن ما صححه صاحب البحر من قبول العدلين في الصوم وانما كان كالفطر لانه تعلق نفع العبد وهو
 التوسع بطوم الاضاحي كاذ كره المستقر (قوله على المذهب) وروى عن الامام رضي الله تعالى عنه أنه كهللال
 رمضان ومصحفها في التخصة حلبي من امداد الفتاح (قوله مطلقا) يعني سواء كان في الصوم أو في الفطر وسواء كان
 قد ام الشمس أو خلفها وسواء رأوه قبل الزوال أو بعده اه حلبي (قوله على المذهب) وقال أبو يوسف ان رؤى
 قبل الزوال طلبا ضية حتى لو كان هلال فطر فطر وأوان كان هلال رمضان صاموا لان الشيء يأخذ حكم ما قرب منه
 فالهلال اذا رأوه قبل الزوال يكون قريبا لليلة الماضية وان رأوه بعده يكون قريبا لليلة المستقبلية ومن الامام
 رضي الله تعالى عنه ان رأوه أمام الشمس فهو ليلة الماضية وان رأوه خلفها فهو ليلة المستقبلية وتفسير الامام

ومصح في الاقضية الاتكاء بواحد ان جاء من
 خارج البلد أو مكان على مكان من نفع
 واختاره ظهير الدين قالوا وطريق اثبات
 رمضان والعبد أن يدعى ركلة مطلقة
 بدخوله قبض دين على الحاضر فيقر بالدين
 والركلة ويشكر الدخول فيشهد الشهود
 برؤية الهلال فيقضيه عليه ويثبت دخول
 الشهر ضمنا لعدم دخوله تحت الحكم (شهدا
 أنه شهد عند القاضي مصر كذا شاهدان
 برؤية الهلال) في ليلة كذا (وقضى) القاضي
 (به ووجد) استجماع (شرايط الدعوى
 قضى) أي جاز لهذا (القاضي) أن يحكم
 (بشهادتهما) لان قضاء القاضي جهة وقلة
 شهدوا به لا يشهدوا برؤية غيرهم لانه حكاية
 نعم لو استفاض الخبير في البلدة الاخرى
 زعمهم على الصحيح من المذهب مجتبي وغيره
 (وبعد صوم ثلاثين يوما وبعد متعلقة
 الفطر) الباء متعلقة بصوم وبعد متعلقة
 بحل لوجود نصاب التيمامة (و) لو صاموا
 بحل لوجب عدل حيث يجوز غم هلال الفطر
 (لا) يحل على المذهب خلافا لمحمد كذا
 ذكره المصنف لكن نقل ابن السكيت عن
 الذخيرة أنه ان غم هلال الفطر حل اتفاقا وفي
 الزبلي الاشبه ان غم حل والا لا (وهلال
 الانهوى) وبضية الانهر التسعة (كالفطر)
 على المذهب ورويته بالنهار لليلة الآتية
 مطلقا على المذهب ذكره الحلواني

أن يكون إلى المشرق والخلق إلى المغرب لأن سير السيارة إلى المشرق فالقمر إذا جاوز النهر يرى الهلال في جهة المشرق حلي عن القهستاني (قوله واختلاف المطالع) جمع مطلع بكسر اللام موضع الطلوع بحر من ضياء الخلود (قوله ورؤيته نهرا) بالرفع عطفا على اختلاف ومعنى عدم اعتبار رؤيته نهرا قبل الزوال بعده عدم اعتبار من الليلة الماضية بل يكون الليلة الآتية والقصد به الرد على أبي يوسف في قوله السابق وهذه الجملة سقطت من بعض النسخ وهو الظاهر لتقدم هذا الحكم في قوله ورؤيته بالنهار ليلة الآتية مطلقا على المذهب حلي بزيادة (قوله على ظاهر المذهب) وقيل يعتبر لأن انفصال الهلال من شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار كما في دخول الوقت وخروجه حتى إذا زالت الشمس في المشرق لا يلزم منه أن تزول في المغرب وكذلك الطلوع الغبر وغروب الشمس بل كلما تروى الشمس درجة قتل طلوع بحر لقوم وطلوع خمس لا تحين وغروب بعض ونصف ليل لا تحين وهذا مثبت في علم الافلاك والهيئة عيني وأطلق المصنف فتأمل ما إذا كان بينهما ما تفاوت بحيث يختلف المطالع أولا بحر وفصل بعض بالتفاوت وعدمه وحدت التفاوت شهر فصاعدا اعتبار بقصة سلمان عليه الصلاة والسلام فانه قد اتفق كل غنود وواح من اقليم إلى اقليم وبين كل منهما مسيرة شهر قهستاني والغد والسير من أول النهار إلى الزوال والروح السير من الزوال إلى الغروب أبو السعود (تنبيه) الذي مشى عليه المصنف هنا موافق لما مشى عليه في الصلاة من تصحيح وجوب الوتر والعشاء على من لم يجد وقتها وأما على قياس من اعترض اختلاف المطالع عدم وجوبهما (قوله فيلزم) ضميره يعود إلى ثبوت الهلال سواء كان هلال الصوم أو الفطر وأهل المشرق مفعوله (قوله إذا ثبت عندهم) أي عند أهل المشرق والمراد عندهم تأخر صومه (قوله بطريق موجب) كان يحمل اثنان الشهادة أو يشهد على حكم القاضي أو يستفيض الخبر بخلاف ما إذا أخبر أن أهل بلدة كذا رأوه لأنه حكاية اه حلي فلا يباح لهم به فطر الغد ولا تزل تراويح هذه الليلة بحر (قوله كما من) أي عند قوله شهد أنه شهد حلي (قوله قال الزيلعي الخ) مقابل ظاهر الرواية وعلمه ما سبق من أن انفصال الهلال من شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار (قوله أحوط) أي لعموم الخطاب في قوله صلى الله عليه وسلم صومه والرؤية معلقا بمطلق الرؤية وهي حاصلة برؤية قوم فيثبت عموم الحكم احتياطا اه حلي (قوله بكرة) ظاهر العلة أنها تنزيهية وظاهره ولو بقاء دلالته من لم يره

• (باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده) •

لما فرغ من بيان الصوم شرعا في العوارض الطارئة عليه نهر (قوله الفساد الخ) فهما أخرجهما عما هو المطلوب منها وقيد بالعبادات لاختلافهما في المعاملات فان لم يترتب أثر المعاملة عليهما كعدم الملك بالقبض فهو البطلان وان ترتب فان كان مطلوب التفاسخ شرعا فافسد الفساد ولا فهو الهمة حلي بقيل زيادة (قوله إذا أكل الخ) الدليل على عدم فطره بهذه الأشياء ما أخرجه الحاكم من حديث أبي هريرة أنه عليه الصلاة والسلام قال من أفطر في رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة اه وهو عام في الأكل والشرب والجماع نهر (قوله في الفرض) ولو قضاء أو كفارة نهر (قوله قبل النية أو بعدها) نقله في النهر عن القنية أيضا قال أبو السعود وفيه نظر لأن كلام المصنف ليس بمطلق لتقييده بقوله فان أكل الصائم واسم الفاسد حقيقة في المتلبس بالفعل ومن هنا جرم في الشرية لالية عن القدوري بأنه إذا أكل ناسيا قبل النية ثم نوى الصوم لا يجوز صومه اه وقد تقدم عن الهندية أن شرط صحة النية قبل الفضة أن لا يأكل ولا يشرب قبلها ولا أكل ناسيا قبل النية في الثفل غير ظاهر والذي يقتضيه النظر التعويل على ما في الهندية والشر نبلاية وانفراد القنية بمحكم مخالف لا يعتبر (قوله على الصحيح) وقال أبو يوسف انه يفسد الصوم بمطلقا فيقضي وقال مالك مفسد للفرض لا للثفل حلي عن القهستاني (قوله فلم يترك) بل استقر ثم تذكر فقد أفطر عند الامام والثاني وهو الصحيح لما أنه أخبر بأن الأكل حرام وخبر الواحد جهة في البيانات نهر ومجمله إذا سمع ولم يقع في قلبه صدق اخباره أما إذا لم يسمع فهو في حكم الناسي فيما يظهر ولم يتكلموا على حكم الكفارة والظاهر عدم وجوبها لعدم تفاخس الجنابة بعدم التذكر ويحترز (قوله ويذكره) أي زوما كما قاله اللؤلؤ الحلي ويكرهه قريعا ان لم يذكره قال الحلي ومثله النائم عن الوقت لكن الناسي أو اللائم غير قادر على ضبط الائم عنهم ما وجب على من لم يعلم حاله ما تذكر الناسي وإيقاظه التائم الا في حق الضعيف منهجة اه آتامن علم حالهما بضعف المريض أو باده الناسم الصلاة فلا وجوب عليه (قوله والا لا) أي لا يمكن

(واختلاف المطالع) ورؤيته نهرا قبل الزوال
وبعد (غير معتبر على) ظاهر (المذهب)
وعليه أكثر المشايخ وعليه الفتوى بحر عن
الخلاصة (فيلزم أهل المشرق برؤية أهل
المغرب) إذا ثبت عندهم رؤية أولئك بطريق
موجب كما مر طال الزيلعي الاشبه أنه يغتصب
لكن قال الكيال لاخذ بظاهر الرواية لم يبرأ
• فرع • إذا رأوا الهلال يكره أن يشيروا
إليه لأنه من عمل الجاهلية كما في السراجية
وكرامة البرازية

• (باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده) •
الفساد والبطلان في العبادات سببان (إذا)
أكل الصائم أو شرب أو جامع) حال كونه
(ناسيا) في الفرض والثفل قبل النية أو
بعدها على الصحيح بحر عن القنية الآن
ذكره لم يتركه لو قويا والا لا

وانما ينصبه في فتح القدر لان المانع من الحكم بالاظهار بعد تحقق الوصول كونه لا يسهل الاحتراز عنه وذلك
 فيما يجري بنفسه مع الرين الى البلوف لا فيما يتعمد في ادخاله لانه غير مضطر فيه ثم ولو ابتلع حبة غيب بعد
 مضغها قضى وكفروا بابتلاعها من غير مضغها ان لم يكن معها ما يستقيم بها من بقية الحقود فعليه القضاء
 والكفارة بالاتفاق والافلا كفارة في الصحيح بحر (قوله أظفر) أي ولا كفارة فيه كما يأتي للمصنف (قوله كما
 سيجي) قبيل قوله وكرهه ذوق شيء حلبي (قوله يعني ولم يصل الى جوفه) كذا ذكره المصنف في شرحه ولم أظفر به
 في عبارة صاحب البحر ولا التهر ولا الهندية وبيت الوهبانية مع شرح الشرنبلالي دم السن فالملغوب غير مضطرب
 وغالب رين والمساوي مضطرب موره اذا خرج دم من أسنان المصنف ودخل حلقه فان كانت القلبة
 للبصاق لا يضرب اذا لم يجد طم الدم وان ساوى أو غلب الدم بطل صومه بابتلاعه وعليه القضاء دون الكفارة
 اه فان كان المراد أنه دخل حلقه ثم خرج فالامر ظاهر ولا يخص الدم وان كان المراد أنه وصل الى جوفه
 فهي عين ما بعده افا لا الى الاقتصار عليها (قوله فسد) هو الذي عليه المشايخ وفي السراج عن الوجيز
 لو سكن الدم غالب لا يضر وهو الصحيح الحاقه بما بين الأسنان بجماع عدم الاحتراز عنه ثم فقد اختلف
 الترجيح وبعلم حكم المساوي عما ذكر بالاولى (قوله وسيجي) أي قبيل قوله وكرهه ذوق شيء اه حلبي (قوله
 أو طعن برمح فوصل الى جوفه) في المنع تقديم هذه الجملة على قوله أو ابتلع ما يبر أسنانه حلبي (قوله وان بقي
 في جوفه) أي بقي الزج كما صرح به القهستاني حيث قال وانما شرط كونه عافيه صلاح البدن احتراز عما اذا
 طعن برمح فانه غير مفسد وان بقي الزج في جوفه اه حلبي (قوله كما لو ألقى) مبيى للمجهول يدل عليه تعليل
 البحر مسئلة الرمح بقوله لانه لم يوجد منه الفعل ولم يصل اليه ما فيه ملاحه اه حلبي وعلى هذا قالوا برفع حجر
 على أنه نائب فاعل وهو كذلك في بعض النسخ (قوله ولو بقي النصل في جوفه فسد) فيه نظر فانه لا فرق بين نصل
 السهم وزج الرمح وقد تقدم أن بقاء زج الرمح غير مفسد فيجب أن يكون نصل السهم كذلك وصرح في التبيين
 بأن كلاهما مفسد وصرح القهستاني بأن دخول الحجر في الجائفة مفسد فيكون في كل من زج الرمح
 وحجر الجائفة قولان الصحيح منهما عدم الفساد ولم يذكروا في نصل السهم خلافا فيما رأيت بل أطلقوا القول
 بالفساد وعبارة التهر تفيده عدم الخلاف أيضا حيث قال وان بقي النصل في جوفه فسد واختلفوا فيما لو بقي
 الرمح والصحيح أنه لا يفسد اه فليراجع حلبي (قوله وان غيبه) بحيث لا يبقى منه شيء خارج (قوله وكذا لو ابتلع
 خشبة) أي فانه على هذا التفصيل (قوله ومفاده) أي هذا الفرع ووجه الافادة أنهم حكموا فيه بعدم الفساد
 عند عدم اتصال شيء وما ذاك الا لعدم الاستقرار وحكموا بالفساد عند اتصال شيء لوجود الاستقرار (قوله
 أي دبره) فالضمر راجع الى المقعدة السابقة في كلام المصنف بتأويل الدبر فصح تذكيره (قوله أو فرجها)
 الاقعد في التعبير وكذا لو أدخلت اصبعها اليابسة فرجها فان ظاهر كلامه يقتضي أن الذي أدخل في فرجها
 الرجل والحكم واحد (قوله ولو مبتله) بدهن أو ماء بحر (قوله فسد) لوصول الماء أو الدهن بهر ومحل اذا كان
 ذا كراهة وهو والافلا فساد كما في الهندية عن الزاهدي (قوله حتى بلغ موضع الحقنة) وهو الموضع الذي منه
 ينصب دواؤها الى الامعاء وهو مرتفع عن حلقة الدبر (قوله وهذا) أي بلغ موضع الحقنة (قوله فيورث داء
 عظيما) أشار به الى أنه لا ينبغي فعله (قوله ناسيا) مرتبط بالجماع وقوله في الحال مرتبط بيزرع (قوله عند ذكره)
 أي عند تذكرانه صائم (قوله وكذا عند طلوع الفجر) أي نزع عنده (قوله ولو مكث) محترق وقوله في الحال عند
 ذكره (قوله حتى أمضى) ليس شرط في افساد الصوم بل في عن امداد الفتح (قوله وان حرلت نفسه) ظاهره
 وان لم ينزل وهو ظاهر ما في الهندية ونصها وان بقي أي لم ينزع فعليه القضاء والكفارة في ظاهر الرواية كذا
 في البدائع فانه محمول على ما اذا حرلت نفسه وما في الفتح يدل على الانزال فانه قال ولو بد بالجماع ناسيا فتذكر
 ان نزع من ساعته لم يضر وان دام على ذلك حتى أنزل فعليه القضاء ثم قبل لا كفارة عليه وقبل هذا اذا لم يحرل
 نفسه بعد التذكر حتى أنزل فان حرلت نفسه بعد هذا فطهره الكفارة اه فان قوله فان حرلت نفسه أي مع
 الانزال ليوافق ما قبله (قوله كما لو نزع ثم أوج) لانه ابتداء فعل وظاهره وان لم ينزل (قوله أو رمى المقعدة
 من فيه) أي بعد سبق أكل ناسيا والافلا دخال في القم لا يضر (قوله وبعده لا) أي لفتادته او قد علمت ما قاله
 السكال من التصديق (قوله ولم ينزل) أما اذا أنزل كان عليه القضاء دون الكفارة هندية (قوله يعني في غير

أظفر كما سيجي (أو خرج الدم من بين أسنانه
 ودخل حلقه) يعني ولم يصل الى جوفه أما لو
 وصل فان غلب الدم أو ناسيا أو فسد أو لا الا
 اذا وجد طعمه برازية واستحسنه المصنف
 وهو ما عليه الاكثر وسيجي (أو طعن برمح
 فوصل الى جوفه) وان بقي في جوفه كما لو
 ألقى حجر في الجائفة أو فسد السهم من الجانب
 الآخر ولو بقي النصل في جوفه فسد (أو
 أدخل عودا) أو نحوه (في مقعدة وطرفه
 خارج) وان غيبه فسد وكذا لو ابتلع خشبة
 أو خيطا ولو فيه لقمة مربوطة الا أن يتصل
 منه شيء ومفاده أن استقرار الداخل الى
 الجوف شرط للفساد بدائع (أو أدخل اصبعه
 اليابسة فيه) أي دبره أو فرجها ولو مبتله
 فسد ولو أدخلت قطعة ان غابت فسد وان
 بقي طرفها في فرجها الخارج لا ولو بالغ في
 الاستنجاء حتى بلغ موضع الحقنة فسد وهذا
 قلما يكون ولو كان فيورث داء عظيما (أو نزع
 الجماع) حال كونه ناسيا في الحال عند
 ذكره (وكذا عند طلوع الفجر وان أمضى بعد
 التفرغ لانه كالاتلام ولو مكث حتى أمضى
 ولم يحرل نفسه قط وان حرلت نفسه قضى
 وكفر كما لو نزع ثم أوج (أو رمى المقعدة
 من فيه) عند ذكره أو طلوع الفجر ولو
 ابتلعها ان قبل ان يراجع الفرج ولم ينزل (يعني في
 لا أو جامع فمادون الفرج ولم ينزل) يعني في
 غير السبيلين كسيرة ونفخ

السيطين) فقول المصنف فيما دون الفرج غير مستقيم لانه يوم الدبر ويقتضى أنه لا يفسد الصوم بالجماع فيه مع أن حكمه حكم الفرج (قوله وكذا الاستئناس بالكف) التشبيه في عدم الفساد ومثل ذلك إذا لم ينزل أما إذا أنزل فعليه القضاء على قول العامة وهو المختار هندية كما إذا عالجته زوجته يدها حتى أنزل (قوله ناكح الكف ملعون) أي مطرود عن منازل الأبرار وأما الحديث لعنه على العموم ولعن المحين لا يجوز ورود أن الكف نجى يوم القيامة حبل وأنه يخلق خلق من ذلك الماء لارأس له يطالب فاعل ذلك باتمام خلقه تعذيبه (قوله ولو خاف الزنا) مثله الواطول لم يجد من يحمل له وطؤه (قوله يرجى أن لا وبال عليه) فالكرهه إذا كان لقضاء الشهوة لا لتسكينها قهستاني (قوله من غير أنزال) أما إذا أنزل فعليه القضاء دون الكفارة هندية (قوله فأنزل) فلا يفسد صومه إجماعا (قوله في احليله) هو مجرى البول من الذ كرمخ ويطلق على مخرج اللبن من الثدي كافي البحر (قوله وان وصل إلى المثانة) عندهما لانه ليس بين المثانة والجوف منفذ ووصول البول من المعدة إلى المثانة بالترشح وقال أبو يوسف يفطر لوجود المنفذ بينهما (قوله وأما في قبلها) أي وأما الاقطار في قبلها ففسد إجماعا على الصحيح بصر من غابة البيان (قوله من الغيبة) هي ذكر كذا خالك بما يكره قال صلى الله عليه وسلم أندرون ما الغيبة قالوا الله ورسوله أعلم قال ذكر كذا خالك بما يكره قبل أن كان في أخى ما أقول قال ان كان فيه ما تقول فقد اغتبه وان لم يكن فيه ما تقول فقد بهته والحاصل أن من تكلم خلف إنسان مستورا بما يفسد لوسعه ان كان صدقا يسمى غيبة وان كان كذبا يسمى بهتاناً وأما المتجاهر فلا غيبة له أبو السعود عن العلامة نوح وقوله خلف إنسان ليس قبله ابل الامر كذلك ان كان حاضرا وقوله وأما المتجاهر فلا غيبة له مقيد بأن يذكر ما تجاهر به لا ما ستره وأن لا يقصده التشفي وانما يقصده نصيح المسلمين (قوله فدخل حلقه) ولو على تعمد منه لانه بمنزلة الريق الآن يجعله على كفه ثم يبتلعه فيكون عليه القضاء ولو به على يخرج الماء من فيه ثم يدخل ويذهب في الحلق لا يفسد صومه كذا في الهندية (قوله وان نزل لرأس انه) لانه كابتلال الشفتين بالبراق (قوله كمالوتر طبت شفتاه) وكما لو جمع الريق قصدا ثم ابتلعه لا يفسد صومه في أصح الوجهين من (قوله ونحوه) كعادة وذكر (قوله فاستشفه) الأولى فغذبه لان الاستشاق يكون بالانف وفي نسخ فاستشفه بناء مشاة فوق وفاء أي جذبه بشفتيه وهو ظاهر (قوله ولو عمدا) يرجع إلى الثلاث مسائل (قوله خلا فالشافعي) فانه يقول بفساد الصوم بابتلاع النخامة (قوله فينبغي الاحتياط) بعدم ابتلاع النخامة حتى لا يفسد صومه على قول مجتهد من (قوله وان كره) أي الالعذر كما يأتي (قوله لم يفطر) يروي بالتشديد والتخفيف فعلى الأول يكون مسندا إلى الكل وما يضا فيه وعلى الثاني يكون مسندا إلى الصائم أبو السعود (قوله وان بق فيه) أي في الخيط (قوله عقد البراق) أي البراق الذي كالعقد (قوله الآن يكون مصبوغا الخ) قال في الهندية صائم على الأبريسم في فيه وخرجت منه خضرة الصبغ أو صفرة أو حرته واختلط بالريق فصار الريق أصفرا أو أخضرا أو أحمر فابتلعه وهوذا كرسومه ففسد صومه خلاصة (قوله وتظلمه ابن الشحنة) مغير انظم الوهبانية وهو

وقائل خيط بالذي بل ريقه * اذا عاد لم يفطر وقيل يفطر

(قوله مكررا) مبتدأ وقوله بالريق متعلق بيل وقوله بادخاله متعلق بخبر المبتدأ الذي هو قوله لا يتضرر روجه أنه بمنزلة الريق على أنه إذا لم يتقطع كافي شرح الشرنبلالي (قوله وعن بعضهم) هو الزندوبسي (قوله بعدذا) أي بعد تكراره (قوله يضر) أي الصوم ويفسده لان أخرجه بمنزلة انقطاع البراق المتدلي كذا في شرح الشرنبلالي (قوله كصبغ) أي كما يضر ابتلاع الصبغ وهذا ما لا خلاف فيه (قوله لونه) أي الصبغ فيه أي الريق وهو متعلق بيطهر (قوله كان تمضض) أو استنشق كافي الهندية (قوله فسبغه الماء) أي وهوذا كرسومه فيفسد صومه وعليه القضاء وان لم يكن هذا كذا في الخلاصة وعليه الاعتماد هندية والخطي هو إذا كرسومه غير قاصد الفطر نهر (قوله أو شرب ناعما) ليس هو كذا ناعما لان النائم أو ذاهب العقل إذا ذبح لا تؤكل ذبحة وتؤكل ذبحة ناعما التسمية بهر (قوله أو تسهر) مكرر مع ما يأتي في المصنف مفصلا (قوله أو جامع على طن الخ) مثله الجماع خطابا بان يشرها مباشرة فاحشة فتوارت حشفتها ومن صور الخطا إذا أكل يوم الشك يظهر أنه من رمضان كذا في النهر وقوله على طن يرجع إلى المستثنى (قوله أو أوجر) أي صب في حلقه شيء وانما أتى به لاجل قوله أو ناعما والافلاوة كره على أن يشرب بنفسه فشرب كان الحكم كذا في كابدل غلبه إطلاقهم

وكذا الاستئناس بالكف وان كرهه فمعهما الحديث ناكح الكف ملعون ولو خاف الزنا يرجى أن لا وبال عليه (أو أدخل فيه جمعة) أو مئة (من غير أنزال) أو من فرج جمعة أو قبلها فأنزل (أو أقطر في احليله) ماء أو دواوان وصل إلى المثانة على المذهب وأما في قبلها ففسد إجماعا لانه كالحقنة (أو أصبح جنباً) وان بقى كل اليوم (أو اغتتاب) من الغيبة (أو دخل أنفه) مخاطفا فاستشفه فدخل حلقه (وان نزل لرأس أنفه) كمالوتر طبت شفتاه بالبراق عند الكلام ونحوه فابتلعه أو سال ريقه إلى ذقنه كالحيط ولم يتقطع فاستشفه (ولو عمدا) خلا فالشافعي في القادر على شئ بضمه (وان كره فينبغي الاحتياط) أو ذاق شئ بضمه (وان كره لم يفطر) جواب الشرط وكذا لو قتل الخيط يبراقه من أراوان بقى فيه عقد البراق الآن يكون مصبوغا وظهور لونه في ريقه وابتلعه

يكون مصبوغا وظهور لونه في ريقه وابتلعه

ذا كرا وتظلمه ابن الشحنة فقال

مكررا بل الخيط بالريق فأنلا

بادخاله في فيه لا يتضرر

وعن بعضهم ان يبلغ الريق بعدذا

يفطر كصبغ لونه فيه يظهر

بوضوح فسبقه الماء

(وان أنظر خطأ) كان تمضض فسبغه الماء

أو شرب ناعما أو تسهر أو جامع على طن عدم

الغبار (أو أوجر) مكرها أو ناعما

فقال أو أوجرنا ثم كان أولى (قوله فالمراد رفع الاثم) وهو الحكم الاخرى لا الدينوى أيضا وهو الفساد
 لانه من باب المقضي ولا عموم له (قوله جائزة) أي عقلا وان لم تقع لورود النص بعدم المواخذة به (قوله أو أكل
 ناسيا) انما سقطت الكفارة لانه ظن في موضع الاشتباه بالخطأ وهو الاكل عمد لان الاكل مضاد للصوم ساهيا
 أو عامدا فأورث شبهة من غير الشرب مثل الاكل (قوله أو احتلم) وجه الشبهة فيه أنه شبه الجماع في قضاء الشهوة
 من غير كذا يقال فيما بعده (قوله أو ذرعه النوى) أي خرج غير صناعه ووجه الشبهة أن النوى والاستقاء متشابهان
 لأن مخرجهما من الفم من غير (قوله فظن أنه أفطر) أي وفد صومه وإذا أمسك لا يحسب له (قوله فأكل عدا)
 أي تناول فطرا (قوله لا شبهة) علة اكل ما قبله وقد بيناها (قوله ولو علم عدم فطره) أي بهذه الاشياء (قوله
 رمت الكفارة) لانه لم توجد شبهة الاشتباه ولا شبهة الاختلاف من (قوله الا في مسئلة المتن) وهي الاكل
 ومثلهما الجماع والشرب لأن علة عدم الكفارة خلاف مالك وخلافه في الاكل والشرب والجماع كافي الزيلعي
 والهداية وغيرهما حلي (قوله مطلنا) أي سواء لم أنه لم يفطر بأن بلغه حديث عدم الفطر فيها أم لا من غير (قوله
 لشبهة خلاف مالك) فانه يقول بفساد الصوم اذا اكل أو شرب أو جامع ناسيا فتدبر الكفارة لما قبله من معنى
 العقوبة بهذه الشبهة (قوله خلافا لهما) فجعل المسئلة المصنف كغيرها (قوله فقيدا ظن) أي في قول المصنف
 ظن وهو جواب عن سؤال حاصله اذا تعدد الفطر بعد الاكل ونحوه ناسيا لا يكفر مطلقا ظن الفطر أو لا فلا وجه
 لتقييد المصنف بقوله فظن أنه أفطر وحاصل الجواب أنه انما ذكره لانه متفق عليه بين الامام وصاحبيه (قوله
 أو احتلم أو استعط) لرواية فيه ما بالبناء لافعال من حق المريض دواء بالحقنة أو عالجها بهار صب السعوط
 أي الدواء في الانف وبنائها للمفعول غير جائز نهر ولو استعط ليل لا يخرج نهارا لا يفطر (قوله أو أقامر) في المغرب
 فطر الماء صبه تقطير أو قطر مثله قطر أو أقطره لغة انتهى وهو مبني للفاعل ليو في الافعال قلبه وانصب دهننا (قوله
 دهننا) انما ذكر الدهن لانه لا خلاف في الاقطار وأما الماء فاختار في الهداية وشروحه والوالياحي عدم
 الاقطار مطلقا دخل بنفسه أو أدخله وفصل قاضي خان بين الادخال قصد افاغديه الصوم والدخول فلم يفسد
 قال في البحر وبهذا يعلم حكم الغسل وهو صائم اذا أدخل الماء في أذنه وقدمت (قوله أو داوى الخ) أطلق في الدواء
 فشمل الرطب واليابس لأن العبرة للوصول لا بالكونه رطبا أو يابسا وانما شرط القدوري الرطب لأن الرطب
 هو الذي يصل الى الجوف عادة حتى لو علم أن الرطب لم يصل لم يفسد ولو علم أن اليابس وصل فسد بجرع عن العناية
 (قوله جائزة) أي جراحة في بطنه نهر (قوله أو آتة) بالذوق الجراحة في الرأس من آتته بالعصا ضربت
 أتم رأسه وهي الجلدة التي هي مجمع الرأس وقيل للشجة آتة على معنى ذات أم كعيشة راضية نهر (قوله فوصل
 الدواء حقيقة) أما اذا شك في الوصول وعدمه فان كان الدواء رطبا فعند الامام يفطر للوصول عادة وقال
 لا لعدم العلم به فلا يفطر بالشك بخلاف ما اذا كان الدواء يابسا فلا يفطر اتفاقا فتح (قوله الى جوفه ودماعه) لف
 من شمر مرتب قال في البحر والتحقيق أن بين جوف الرأس وجوف المعدة منفذا أصلا اذا وصل الى جوف الرأس
 يصل الى جوف البطن اه (قوله ونحوها) كالحديد فيجب القضاء لوجود صورة الفطر ولا كفارة لعدم معناه
 وهو يصل ما فيه نفع البدن الى الجوف فقهرت الجناية وهي لا تجب الا بكالها وكذا ما لا يتغذى به ولا
 يتداوى كالجروح والتراب والدقيق على الاصح والارزوالهجين والمخ اذا اعتسدا كله وحده والنوات والقطن
 والكاغد والسفرجل اذا لم يدرك ولم يطبخ ولا تجب في ابتلاع الحوزة الرطبة وتجب لو مضغها أو مضغ اليابسة
 والرمان والبيضة كالحوزة ويابس اللوز والبندق والفستق ان ابتلعه لا تجب وان مضغه وجبت كما تجب في ابتلاع
 الحوزة الرطبة وفي ابتلاع البطيخة الصغيرة والخوخة الصغيرة والهيلجة روى عن محمد وجوب الكفارة وتجب باكل
 اللحم النوى وان كان ميتة متنا لا تجب ان دود وتجب باكل الشحم والحنطة وقضها لان مضغه فجعة للتلاشي
 وتجب باكل الشعير اذا كان مقليا وبالطين الارمني وبغيره على من يعتاد كاله كالمسحى بالطفل لا على من لم يعتده
 ولا باكل الدم وان أكل ورق الشجر فان كان مما يؤكل كورق الكرم فعليه الكفارة وان كان مما لا يؤكل كورق
 الكرم اذا عظم فعليه القضاء دون الكفارة ولو أكل قشر البطيخ ان كان يابسا وكان به حال يتقذر منه فلا كفارة وان
 كان طريا لا يتقذر منه فعليه الكفارة وان أكل كافورا أو مسكاً أو زعفراناً فعليه الكفارة بجرع (قوله أو يتقذره)
 الاستقذار بسبب الاعاقة فانهما واحد ولذا اقتصر في النظم على المستقذر (قوله ومستقذر) أي ما يعتده الطبع

وأما حد يشترط عن أمي الخلفاء فالمراد رفع
 الاثم وفي التحرير المؤاخذه بالخطأ جائزة عندنا
 خلافا للمعتزلة (أو أكل) أو جامع (ناسيا)
 أو احتلم أو أنزل فطرا أو ذرعه النوى (ظن)
 أنه أفطر فأكل عدا للشبهة ولو علم عدم فطره
 رمت الكفارة الا في مسئلة المتن فلا كفارة
 مطلقا على المذهب لشبهة خلاف مالك خلافا
 لهما كما في الجمع ونحوه فقيدا ظن انما
 هو بيان الاتفاق (أو احتلم أو استعط) في
 أنه شارب أو قطر في أذنه دهننا أو داوى جوفه
 أو آتة) فوصل الدواء حقيقة الى جوفه
 ودماعه (أو ابتلع حصة) ونحوها مما لا
 ياكله الانسان أو يعاقه أو يستقذره وتعلمه
 ابن الشحنة فقال

مستقذرا (قوله مع غيره أكل مثلنا) كالتين وبعض الصور التي قد ناهها (قوله في) الفاء زائدة والجار والمجرور
 منه لقان بقوله ويجبر والتكدير مبتدأ خبره الجملة بعده والجملة خبر المبتدأ الذي هو مستقذرو جازا لا ابتداء
 مع أنه نكرة لتصد التعميم ويجبر مرادف ليلقي أي لا تجب فيه كفارة (قوله أول يوم في رمضان) أي في أيامه
 وقد نوى أول ليلة منه صومه وأما إذا لم ينو أوله أيضا فعدم الكفارة لعدم تحقق الصوم (قوله أشبهه خلاف
 زفر) فإن النية عند زفر لا تسترط في رمضان على الصحيح المقيم وقال بذلك مجاهد وعطاء كقوله القسطلاني عنهم
 فيكون ما أضافه أنه لا تأثير لكونه صائما عنده في إسقاط الكفارة عند نابل الهلة أن الكفارة لا تجب
 الأعلى شخص أفطر بعد أن كان صائما وهذا لم يوجد الصيام من أصله ويدل على ذلك تلميل إمداد الفتح بقوله
 لفقد شرط الصحة اه وهو حسن (قوله قبل الزوال) متعلق بالنية وهو يفيد أنه لو نوى بعد الضحوة أو فحما قبل
 الزوال صح وليس كذلك فالأولى كما قاله الحلبي أن يقول قبل نصف النهار الشرعي (قوله أشبهه خلاف
 الشافعي) فإن الصوم لا يصح عنده بنية النهار كما لا يصح بطلق النية اه حلي فلم يكن صائما عنده فتعاطيه المظفر
 لا يوجب كفارة لأنها لا تتحقق إلا بعد تحققه (قوله ومضاده) نقله في البحر عن الظهيرية بلفظ ينبغي أن لا تلزمه
 الكفارة لمكان الشبهة ومثل ما ذكرنا أن نوى نية مخالفة فيما يظهر (قوله بنفسه) بأن رفع وجهه فدخل وإن كان
 بأدخاله ثبت الذنأ والكفارة وكذا الوتناب فرفع رأسه فوقع في حلقه قطرة ماء انصبت من ميزاب يفسد صومه
 هو الصحيح هندية (قوله عنه) أفرد لان العطف بأو (قوله بخلاف نحو الغبار) قال في الهندية ولو دخل حلقه
 غبار الطاحونة أو طام الأدوية أو غبار العدمس وأشباهه أو الدخان أو ما سطع من غبار التراب بالريح أو بجوافر
 الدواب وأشباه ذلك لم يفطر اه (قوله والقطرتين) لدخول نحو من لمط عليه ونحوهما الثلاث كما يأتي (قوله في جميعه)
 بهذا خرج القمارة والقطرتان فانه وإن وجد الملوحة لكن لا يجدها في جميع القم أفاده في النهر (قوله واجتمع شيء
 كثير) كاربعة قطرات فاكثروا الظاهر أن الثلاث لا تعطي هذا الحكم كما تدل عليه عبارة الخلاصة وهذه الجملة
 لازمة لما قبلها لانه لا يجزئ الملوحة في جميع القم إلا إذا اجتمع فيه شيء كثير (قوله خلاصة) عبارتها كما في الهندية
 الملوحة إذا دخلت فم الصائم إن كان قليلا كالقطرة أو القطرتين أو نحوهما لا يفسد صومه وإن كان كثيرا حتى وجد
 ملوحتة في جميعه واجتمع شيء كثير فابتلعه يفسد صومه وكذلك لو عرق الوجه إذا دخل فم الصائم اه (قوله
 أو وطئ امرأة الخ) انما تجب الكفارة فيه وفيما بعده لانها ليست مما يشتهى عادة كما في النهر (قوله لا تشتهي)
 ظاهرا للاقته وإن لم تصر مفضاة بالوطء (قوله أرغذ الخ) انما تجب لانعدام الجماع صورة وفسد صومه
 لوجوده معني بجر (قوله ولو قبله فاحشة) أي بتلك المبالغة إشارة إلى أن مجرد هادون انزال لا يوجب القضاء
 وقوله ولو بجائز الأولى المبالغة بعدم الحائل لانه الذي يتوهم فيه القضاء بدون انزال (قوله أو عيص) بفتح الميم
 (قوله أو استنى الخ) الأولى أن يقول أو عبت بذكره أو مباشر فاحشة لان الانزال ذكر بعد إلا أن يجعل
 السين والتاء للطلب (قوله قيد للكل) من قوله أو وطئ امرأة مية (قوله كما ت) أي في أول هذا الباب اه حلي
 (قوله غير صوم رمضان) بنصب غير صفة لهذوف أي صوما غير صوم رمضان ولو كان قضاء وليس المراد غير
 الصوم ولو من صلاة وحج فانه لا يتوهم فيه كفارة والقرينة على هذا التقدير أن الكلام في الصوم أفاده الحلبي
 (قوله لا اختصاصها) أي الكفارة بهنك رمضان لانه لا يجوز اخلاؤه من الصوم بخلاف غيره منح (قوله بأن
 أصبحت صائما فحنت) جواب عن سؤال حاصله أن الجنون ينافي الصوم فلا يصح تصوير هذا الفرع وحاصل
 الجواب أن الجنون لا ينافي الصوم انما ينافي شرطه أعني النية وهي قد وجدت وصورته ما ذكره الشارح
 قال الحلبي وهذا التصوير غير لازم بل الحكم كذلك فيما إذا نوت فحنت بالليل فجامعها نهارا كما في النهر وفيما إذا
 نوت نهارا قبل الضحوة الكبرى فحنت فجامعها اه (قوله أي الوقت) أشار به إلى أن مراد المصنف باليوم القطعة
 من الزمن الصادقة ببعض الليل وبعض النهار (قوله لف ونشر) أي مرتب (قوله ويكنى الشك في الأول) أي
 في إسقاط الكفارة في التضرع لان الأصل بقاء الليل فلا يخرج بالشك كذا في إمداد الفتح فكان على المتن أن يعبر
 هنا بالشك كما عبر به في نور الإيضاح حيث قال أو تضرع أو جامع شاك في طلوع الفجر وهو طالع ثم يقول أرظن
 الغروب قال في النهر ولا يصح أن يراد بالظن هنا الشك كما زعم في البحر لعدم صحته في الشك الثاني فانه لا يكتفى فيه
 الشك والصواب إبقاء الظن على بابه غاية الأمر أن يكون المتزسا كآمن الشك ولا يصير فيه حلي (قوله دون

ومستقذرا مع غيره ما كول مثلنا
 في أكله التكفير يلقي ويجبر
 (أول يوم في رمضان كله صوما ولا فطرا) مع
 الامساك الشبهة خلاف زفر (أو أصبح غيرناو
 للصوم فاكل عمدا) ولو بعد النية قبل الزوال
 لشبهة خلاف الشافعي ومضاده أن الصوم
 بطلق النية كذلك (أردخل حلقه مطرا أو
 بلج) بنفسه لا يمكن التحرز عنه بضمه
 بخلاف نحو الغبار والقطرتين من دمعه
 أو عرقه وأما في الأكثر فإن وجد الملوحة في
 جميعه واجتمع شيء كثير وأبطله أفطر
 والالاخلاصة (أو وطئ امرأة مية) أو صغيرة
 لا تشتهي نهر (أو عبت أرغذ أو بطن أو قبله)
 ولو قبله فاحشة بأن يدغ أو يعض شفتيها
 (أو اس) ولو بجائز لا يمنع الحرارة أو استنى
 بكفه أو مباشرة فاحشة ولو بين المراتين
 (وأنزل) قيد للكل حتى لو لم ينزل لم يفطر كما
 مر (أو أفسد غير صوم رمضان) أو وطئت فاحشة
 لا اختصاصها بهنك رمضان (أو وطئت فاحشة) أو
 أو مجنونة) بأن أصبحت صائما فحنت رأو
 تضرع أو أفطر بطن اليوم) أي الوقت الذي
 أكل فيه (أبلاو) الحال أن الفجر طالع
 والشمس لم تغرب لف ونشر ويكنى الشك
 في الأول دون الثاني عملا بالأصل فيهما

فيها البدن قال في الترمذي ككلام الجوهرة وهو بعيد عن التحقيق اذ بتقديره يكون قوله سم أو دواء حشوا
والذي ذكره المحققون أن معنى الفطر وصول ما فيه صلاح البدن الى الجوف أعم من كونه غذاء أو دواء
ويقال به القول الاول وهذا هو المناسب في تحقيق محل الخلاف اه فحصل كلامه أن الخلاف في معنى الفطر
لا التغذي (قوله عمدا) خرج به الناسي والمخطئ (قوله راجع للكل) من قوله أو جامع الى آخره (قوله أي فعل)
أشار به الى أن الحكم ليس قاصرا على الجملة (قوله بلا انزال) أمالوا أنزل ثم أكل عمدا كما هو الموضوع فلا كفارة
عليه لأنه أكل وهو منظره قال في الهندية ولو جامع بهيمة أو ميتة فظن أن ذلك فطره فأكل متعمدا فعليه
الكفارة إن كان عالما وإن كان جاهلا فعليه القضاء دون الكفارة اه ووجوب الكفارة محمول على ما إذا لم ينزل
(قوله أو ادخال أصبع في دبر) أي يابس كما تقدم اه حلي - أما دخال اليد إذا أكل بعده فلا كفارة لأنه يفطر
بذلك الفعل فيكون قد أكل بعد تحقق الإفطار (قوله ونحو ذلك) كما إذا أصبح جنباً أو اغتسل أو ذاق شيئاً بضمه
أو جعل عوداً في أسنانه وطرفه خارج (قوله قضى الخ) ترك بيان وقت وجوب القضاء والكفارة ليدل أنه على
الترخي كما قال محمد وهو الصحيح وقيل على الفور ويندب تقديم القضاء على الكفارة ويستحب فيه التسابع اه
من الدر المنقي (قوله حتى لو أفتاه مفت) خاص بقوله احتجيم وما بعده مما ذكره الشارح كما في إمداد الفتاح ومثله
قوله أو مع حديثنا فإذا أفتاه مفت بفساد الصوم في هذه الصور ثم **أكل** فيثبت ذلك كدلالة عليه لأن الواجب
على العاتق الأخذ بفتوى المفتي فتصير الفتوى شبهة في حقه وإن كانت خطأ في نفسها كما في المخ وهو تفرغ
على مفهوم قوله لأنه ظن في غير محله أي فلو كان الظن في محله فلا كفارة حتى الخ (قوله يعتمد) بالنسبة للمعامل فلا بد
أن يكون معتمداً عليه عند المستفتي سواء كان معتمداً عليه في نفس الأمر أم لا وهو الظاهر قاله الحلي وسريح
البري يقتضي بناءه للمجهول فإنه قال ويشتره أن يكون المفتي ممن يؤخذ عنه الفقه ويعتمد على فتواه في البلدة
وحيث تكثر فتواه شبهة ولا معتبر غيره اه (قوله أو مع حديثنا) كأن سمع قوله صلى الله عليه وسلم أفطر الحاجم
والمحجم واعتقد على ظاهره قال محمد لا تجب الكفارة لأن قول الرسول صلى الله عليه وسلم لا يكون أدنى درجة
من قول المفتي وهو إذا صلح عذرا فقول الرسول أولى وأولوه بنقص الثواب لأنه عليه السلام سوى بين الحاجم
والمحجم ولا خلاف في أنه لا يفسد صوم الحاجم وفي العيني أنه منسوخ مخ مع زيادة (قوله ولم يعلم تأويله) أما إذا
علم **كفر** كما لا يخفى (قوله ولم يثبت الاثر) عطف على أخطأ المفتي أي وإن لم يثبت الاثر اه حلي (قوله
الافى الاذهان) امتتناس من قوله لم يكفر فيجب عليه الكفارة إذا أكل بعد الاذهان وإن أفتى بالفطر أو سمع
حديثاً وقد تبع في ذلك الكمال ويخالفه ما في قاضي خان حيث قال فيها وكذا الذي اكمل أو دهن نفسه أو شارب
ثم أكل متعمداً عليه الكفارة لا إذا كان جاهلاً فاستفتى فأفتى له بالفطر فيثبت ذلك لا تلزمه الكفارة اه فعلى
هذا يكون قولنا إذا أفتاه فقهياً شاملاً لدهن الشارب اه إمداد الفتاح وهو كما ترى مرجح لعدم
الاستثناء فالأولى للشارح تركه حلي مختصراً (قوله وكذا الغيبة) لأن الفطر بها يحالف القياس والحديث
وهو قوله صلى الله عليه وسلم الغيبة تفطر الصائم مؤول بالاجماع بذهاب الثواب بخلاف حديث الجملة
فإن بعض العلماء أخذ بظاهره كالأوزاعي والامام أحمد حلي عن الامداد (قوله ورجحه في البحر) في المسئلة
تصحيحه ان (قوله كفارة الظهار) أي في الترتيب لحديث أبي هريرة جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو
سلة بن صخر البياضي الانصاري كما في الكافي فقال هلكت يا رسول الله قال وما أهلكك قال وقعت على امرأتي
في رمضان قال هل تجد ما تعتق قال لا قال هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد
ما تطعم ستين مسكينا قال لا ثم جلس فألقى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق وهو بالعين **مكتل** بسبع خمسة عشر
صاعاً فيه تمر فقال تصدق به ذاق قال أعلى أفقر من الغائبين لا يتبها أهل بيت أو حوج من أهل بيتي فضحك صلى الله
عليه وسلم حتى بدت أنيابها فقال اذهب فأطعمه أهلك فخص الأعرابي بجواز الاطعام مع القدرة على الصيام
وصرفه الى نفسه والا كفارة بخمسة عشر صاعاً عيني وقوله لا يستطيع صوم شهرين متتابعين أي لا يواقع فيهما
نهاراً أو بالسهود وقوله بالعين الذي في القاموس الفرق الطريق في شعر الرأس وطار والكتان ومكالم
بالديانة بسبع ثلاثة أصع ويحترق أو هو أفصح أو بسبع ستة عشر طلاً أو أربعة أرباع والجمع فرقان كبطنان اه
وأما العرق فهو شق الأرض يقال عرق الأرض خاصة بعرقها شقها وقد أفاده فيه أيضاً فاعتين أنه بالقاء والراء

(عمدا) راجع للكل (أو احتجيم) أي فعل مالا
بظن المطربة كفصد وكل وليس وجامع
بهيمة بلا انزال أو ادخال أصبع في دبر ونحو
ذلك (فطن فطره) فأكل عمداً قضى في
الصورة كلها (وكفر) لأنه ظن في غير محله حتى
لو أفتاه مفت يعتمد عليه أو مع حديثنا ولم
تأويله لم يكفر للشبهة وإن أخطأ المفتي ولم
يثبت الاثر الا في الاذهان وكذا الغيبة عذر
العامة زيلعي لكن جعلها في المفتي كالكفارة الظاهر
ودرجه في الصول الشبهة (ككفارة الظهار)
السايرة بالكتاب وأما هذه فبلسنة

قول المحشي وأما العرق الخ أصل المسئلة
التي نقل منها في العرق بالزاي تحريفاً من
النسخة في باب ما يشاء من أن العرق
لا يناسب المنام وأن التعيين الفرق بالقاء
والراء وهو زيادة على غير أساس فإنه ورد عرق
بالعين والراء المهملتين أيضاً وفسره في
القاموس بأنه السفينة المنسوجة من الخوص
وبالزنبيل ونحوه في الصحاح وأصرح من هاهنا
المقصود عبارة المصباح ونسها والعرق
بفتحين ضمنية تنسج من خوص وهو المكمل
والزنبيل ويقال أنه يسج خمسة عشر صاعاً اه
وهذا تعلم أنه لا يتعين أن يكون بالقاء والراء
فتنبه اه معجمه

المهمة (قوله ومن ثم) أي من أجل ثبوت كفارة الظهار بالعتك كتاب وثبوت كفارة الإفطار بالسنة شهوا
كفارة الإفطار لكونها أدنى حالا بكفارة الظهار لقوتها بثبوتها بالكتاب (قوله ان نوى ليلا) فان نوى نهارا
ثم أفطر فلا كفارة الشبهة خلاف الشافعي رضي الله تعالى عنه فانه لا يجوز الصوم بنية من النهار ويشترط أيضا
التعيين فان الشافعي يشترطه كما تقدم في هذا الباب حلي (قوله ولم يكن مكرها) فان أكرهه فسد صومه ولا كفارة
عليه (قوله كرض وحيض) أي وجدا بعد الإفطار (قوله أو سوفريه مكرها) اتفقت الروايات على عدم
سقوطها فيما لو سافر طائعا يعني بعدما أفطر أو لم أفطر بعد ما سافر لم يجب أبو السعود (قوله والمعتذر ومها)
لانه بفعل العبد فلا يؤثر في إسقاط حق الشرع وقيل اذا مرض يجرح نفسه تسقط كما اذا مرض ابتداء وقال
زفران سوفريه مكرها تسقط حلي (قوله وفي المعتاد الخ) عطف على قوله فيما لو مرض أي واختلاف في المعتاد
وقوله حتى يغير تنوين منصوب بقصة على ألف التانيث المقصورة على أنه معمول المعتاد وقوله وحضام عطوف
عليه اه حلي والمراد أنه نوى لبلا مينا أما اذا لم ينو الصوم من أول النهار فهو داخل في عموم قوله انما يكفر
ان نوى ليلا ولو نوى نهارا أو ليلا من غير تعيين فلا يكفره الا القضاء كما سبق (قوله والمتيقن) بالجر على صيغة اسم
الفاعل وقاتل عدو بالنصب مفعوله حلي (قوله بكفيه واحدة) لان الغالب في هذه الكفارة العقوبة وشأنها
التداخل بشرط اتحاد السبب عند غير محمد وعدم التكفير قبله أبو السعود (قوله وعليه الاعتماد) وفي ظاهر
الرواية كفارتان وهو الصحيح حلي عن البحر قال أبو السعود والترجيح اختلاف (قوله ان الفطر) ان شرطية
حلي وهذا في رمضان لان الخلاف فيها (قوله بغير الجماع تداخل والا) لان جنابة الجماع أخش ولا أوجب
الشافعي الكفارة به دون غيره والظاهر أن محل التداخل قبل التكفير أما اذا كفر ثم جامع فالتداخل (قوله
وتعاقبه في شرح الوهبانية) قال في الوهبانية ولو أكل الانسان عدا وشهرة ولا عذر فيها قبل بالقتل يؤمر
قال الشرنبلالي صورتها لعدم الاعتذار الا كل جهار يقتل لانه مستهزئ بالدين أو منكر لما ثبت منه
بالضرورة ولا خلاف في حل قتله والامر به تغيير المؤلف قبل ليس يلزم الضعف اه حلي (قوله ولو ذرعه
القي) أي خرج بلا صفة الحاصل أن المسئلة تنفخ الى أربع وعشرين صورة لانه أمان يقي أو يستقي وفي كل
أمان يلا الفم أو دونه وكل من الأربعة أمان يخرج ويبيده أو يهود وكل اماذا كرا الصوم أولا ولا فطر في
الكل في الاصح الا في الاعادة والاستقاء بشرط المل مع التذكر اهن شرح الملقى (قوله لا يفطر مطلقا) حديث
السنن من ذرعه القي وهو صائم فليس عليه قضاء وان استقام فليقض بجر (قوله ولو هو مل الفم) لا حاجة الى
زيادة لفظة لو من الشارح لان حكم الأقل يفهم من المصنف بطريق الاولى (قوله مع تذكره) ومع عدمه
لا فساد بالاول (قوله خلافا للثاني) والصحيح ما في المصنف وهو قول محمد لعدم صورة الفطر وهو الابتلاع
وكذا معناه لانه لا يتغذى به بل النفس تعافه بجر (قوله أو قدر حصته منه) اتيانه بهذا المعطوف خطأ من
وجوه الاول أن الإفطار باعادة الأقل قول محمد والخيار قول أبي يوسف أنه لا يفطر الثاني أنه لا يصح حينئذ
قول المتن اجاعا الثالث أنه يناقض قول المتن والا فالصواب إسقاطه اه حلي (قوله ولا كفارة فيه)
لانه مما تعافه النفس (قوله هو المختار) وهو مذهب أبي يوسف وقال محمد يفطر اه حلي (قوله أي منذ كرا)
أشاره الى الرد على صاحب غاية البيان حيث قال ان ذكر العمد مع الاستقاء تأكيد لانه لا يكون الامع العمد
وحاصل الرد أن المراد بالعمد تذكر الصوم لاتعمد القى فهو يخرج لما اذا فعل ذلك ناسيا فانه لا يفطر أخاه
صاحب البحر (قوله مطلقا) أي سواء عاد أو أعاده أو لا ولا اه حلي (قوله وان أقل لا) أي ان لم يعد ولم يعد
بدليل قوله فان عاد بنفسه الخ حلي (قوله لم يفطر) أي على غير ظاهر الرواية المتقدم (قوله ففيه روايتان)
أي عن أبي يوسف (قوله وهذا كله) أي التفصيل المتقدم (قوله فان كان باغما) أي وقد استقامه كافي فتح
القدر قال في البحر وتعبيره بالاستقاء في اللفظ أولى مما في الشرح وغيره من التعبير بالقى كما لا يخفى اه
(قوله مطلقا) أي ملا الفم أو لا فاه أو استقاء عاد بنفسه أو أعاده أو لا ولا وفيما نزل منه من الرأس الصور
كلها فالصور في اللفظ أربع وعشرون وكلها لا يفطر (قوله خلافا للثاني) بناء على الاختلاف في انتقاض
الظهار به فعنده لا ينتقض وعنده ينتقض (قوله واستحسنه الكمال) أي قول الثاني حيث قال وقول
أبي يوسف هنا أحسن وقوله ما في عدم انتقاضه أحسن لان الفطر انما أتي بما يدخل أو بالقى عدا من غير

ومن ثم شبهوها بما في انما يكفر ان نوى ليلا
ولم يكن مكرها ولم يفطر أم سقط كرض
وحيض واختلف فيما لو مرض يجرح نفسه
أو سوفريه مكرها والمعتذر لزوجها وفي
المعتاد حتى وحضام العطوف سقطها ولو
أفطر ولم يصح حمل العذر والمعتذر سقطها ولو
تكرر فطره ولم يكفر الاول يكفيه واحدة ولو
في رمضان عند محمد وعليه الاعتماد برؤية
وحتى وغيرهما واختار به فيهم للفتوى ان
الفطر بغير الجماع تداخل والا ولو أكل
عدا وشهرة بلا عذر يقتل وقامه في شرح
الوهابانية ولو ذرعه القي وخرج ولم يفطر
لا يفطر مطلقا بلا أولا (فان عاد) بلا
صنعه (م) لو (م) مل الفم مع تذكره الصوم
لا يفطر خلافا للثاني (وان أعاده) أو قدر
حصته منه فأكثر حدادي (أفطار اجاعا) ولا
كفارة فيه (ان ملا الفم والا) هو المختار
(وان استقاء) أي طلب القي (عامدا) أي
متذكرا الصوم (ان كان مل الفم فسد
بالاجاع) مطلقا (وان أقل لا) عند الثاني
وهو الصحيح لكن ظاهر الرواية كقول محمد أنه
يفسد كافي الفتح من الكافي (فان عاد بنفسه
لم يفطر وان أعاده ففيه روايتان) أحدهما
لا يفسد محض (وهذا كله) في في طعام أو
ماء أو مرة أو دم (فان كان باغما فغير
مفسد) مطلقا خلافا للثاني واستحسنه الكمال

نظر إلى طهارة وجباسة ولا فرق بين البلم وغيره بخلاف نقض الطهارة بجر ومحل الخلاف بينهم في الصاعد من الجوف أما النازل من الرأس فلا خلاف في عدم افساد الصوم به كما لا خلاف في عدم نقضه الطهارة كذا في الشرب لآلية (قوله وغيره) مراده به صاحب البحر والنهر والذرية لآلية فانهم لما أفتروه فقد استحسنوه حلي (قوله حصة) بكسر الحاء وتشديد الميم مع الفتح عند الكوفيين والكسر عند البصريين وكون الحصة وما فوقها كثيرا هو ما جرى عليه بعضهم وقال الدبوسي هذا التقريب والتحقيق أن البحر ما يحتاج في ابتلاعه إلى الاستعانة بالريق واستحسنه في الفتح لأن المانع من الحكم بالافطار بعد تحقق الوصول كونه لا يسهل الاحتراز عنه وذلك فيما يجري بنفسه مع الريق إلى الجوف لا فيما يعتمد في دخاله لانه غير مضطر إليه أبو السعود وقدمناه (قوله لأن النفس تعافه) لوقيل هنا كما قال الكمال في المصحة إذا أخرجهما ثم ابتلاه من أن المفتي ينظر إلى حال المستفتي فان كان مثله يعاف ذلك أخبره بعدم الكفارة والا أخبره بالكفارة لكان حسنا (قوله كما من) أي في شرح قوله أخرج الدم من بين أسنانه أحلي (قوله واستحسنه الكمال) أي عن القول بأنه لم يفسد لآلية ثلاثي إذا كان قدر الحصة كافي البحر (قوله وهو) أي وجود الطعم في الحلق (قوله الأصل) أي القاعدة في الافطار فان وجد وجد وان عدم عدم (قوله في كل شيء) أي قليل كافي البحر (قوله وكرهه ذوق نبي) ومن المكروه فيه المباشرة في الاستنجاء وأن يفسد أو يضر ما في الماء وأن تصوم المرأة تطوعا بغير إذن زوجها إلا أن يكون مريضا أو صائما أو محرما بجماع أو عمة كما سيجي التصريح ببعض ذلك وليس للعبد والامة أن يصوما تطوعا إلا بإذن المولى كيف ما كان وكذا المدبر والمديرة وآم الولد فان صام أحد من هؤلاء فلزوج أن يفطر المرأة وللمولى أن يفطر العبد والامة ونقض المرأة إذا أذن لها زوجها أو بانت ويقضى العبد إذا أذن له المولى أو أعتق وأما إذا كان الزوج مريضا أو صائما أو محرما لم يكن له منع الزوجة من ذلك ولها أن تصوم ولا كذلك العبد والامة فان للمولى منعهما على كل حال كذا في الجوهرة النيرة وكل صوم وجب على المولى بسبب ما شره كاتطوع الصوم الظاهر خلاصة ولا يصوم إلا بغير تطوع إلا بإذن المستأجر إن كان صومه يضر به في الخدمة وإن كان لا يضره فله أن يصوم بغير إذنه وأما بنت الرجل وأمه وأخته فيستطوعن بغير إذنه هندية وانما كرهه لذوق لما فيه من تعريضه لمرض الهم على الفساد ولا يفسد صومه لعدم الفطر ضرورة ومعنى بحر (قوله قاله العيني) مخالفا للزيلعي حيث أفاد أنه راجع إلى الثاني (قوله ككون زوجها الخ) تمثيل للعذر في الأول ومن العذر في الثاني أن لا يجد من يرضع الطعام لصبيها من حاض ونفساء أو غيرها ممن لا يصوم ولم يجد طبيخا ولا لبنا حليبا هندية (قوله وفي كراهة الذوق) أي ذوق العسل مثلا عند الشراء ليعرف الجيد من الرديء نهر (قوله ووفق في النهر) بين قول كراهة وعدمها وعبارته وينبغي حمل الأول على ما إذا وجد بدا والثاني على ما إذا لم يجد وقد خشي الغبن (قوله بأنه ان وجد بدا) أي غنى من شرائه كما تنقده عبارة الجنبى سواء خشي غنبا أم لا كما تنقده عبارة النهر ولا تنقضي الكراهة إلا بقيد الأول أن لا يجد بدا الثاني أن يخشى الغبن وقد خالف الشارح ما في النهر فان ظاهر قوله والإلا أنه إذا لم يجد بدا أو وجد وخشى الغبن أن تنقضي الكراهة فليأتا (قوله وهذا) أي الحكم بكراهة الذوق والمضغ بغير عذر (قوله وفيه كلام) البحث لصاحب البحر (قوله لحمة الفطرية بلا عذر) أي فما كان تعريض الفطر يكرهه لان الكلام عند عدم العذر بحر (قوله على المذهب) أما على رواية الحس فسلم أفغاية ما يرضى إليه الفساد ونعمه جائزا فأنهى إليه أولى نهر وهي رواية شاذة بحر (قوله وكره مضغ علك) لما فيه من تعريض الصوم على الفساد ولأنه يتم بالافطار والملك المصطكي وقيل اللبان الذي يقال له الكندر ومضغه يورث هزال الجنين أبو السعود (قوله مضوغ) أي مضغه غيره كافي البحر أو هو قبل الوقت وقد خرج وهو في فيه (قوله والافيطر) أي بأن كان أسودا مطلقا مضغ أولا لأن الأسود يذوب بالمضغ أو كان أبيض غير مضوغ أو كان مضوغا وهو غير ملتئم وهذا التفصيل للمتأخرين واطلاق محمد يدل على أن الكل سواء في عدم الافطار واختار الكمال كلام المتأخرين لان اطلاق محمد محمول عليه للقطع بأنه معطل بعدم الوصول فلذا عرف في بعض الملك الوصول منه عادة وجب الحكم فيه بالفساد لانه كالتيقن بحر (قوله ويكره للمفطرين) وظاهر ما في الفتح أنها كراهة تحريم وعبارته والاولى الكراهة للرجال إلا للباحة لأن الدليل أعنى التشبه بالنساء يقتضيهم في حقهم خاليا عن المعارضة (قوله إلا في الخلوة بمذنب) كسهيل أخرجهما وتقبل بخرجهما

وغیره (ولو أسهل لما بين أسنانه) ان (مثل حصة) فما كثر (قضى فقط وفي أقل منها لا) يفطر (الأذا أخرجه) من فيه (فأكله) ولا كفارة لأن النفس تعافه (واكل مثل حصة) من خارج (يفطر) ويكفر في الأصح (الأذا مضغت بحيث تلاشت في فيه) إلا ان يجد الطعم في مقله كما مر واستحسنه الكمال فأن لا وهو الأصل في كل شيء مضغه (وكرهه ذوق نبي) كذا (مضغه بلا عذر) قيد فيهما قاله العيني ككون زوجها أو سيدا سي الخلق فذاقت في كراهة الذوق عند الشراء قولان ووفق في النهر بأنه ان وجد بدا لم يخف غنبا كرهه والا لا وهذا في الفرض لا النفل كذا قالوا ووجه كلام الحرمة الفطرية بلا عذر على المذهب قبح الكراهة (و) كره (مضغ علك) أبيض مضوغ ملتئم والافيطر ويكره للمفطرين إلا في الخلوة بمذنب

وأفاد أن الكراهة لا تنفي الإقيد من الخلو والعدو (قوله وقيل يباح) قاله نفع الاسلام قال ولكن يستحب
للرجال تركه (قوله لانه سوا كهن) اضعف لثابتين عن استعمال الخشب وظاهره أنه يقوم مقام السؤال ولو في
غير حالة الوضوء والظاهر أنهم لا يحصل الثواب الموعود على السؤال الا بالنية (قوله وكراهة قبله الخ) التفصيل
في غير القبلة الفاحشة أما هي وهي أن يصح شفتها فذكره على الاطلاق والجماع فيما دون الفرج كالمقبلة
في ظاهر الرواية هندية (قوله ومعانقة) فيجرب فيها التفصيل على المشهور ونهر (قوله ومباشرة فاحشة) هي
أن يتعانقا وهما متجردان وليس فرجها فرجها وظاهره أنهما على هذا التفصيل وفي الهندية الصحيح أن
المباشرة الفاحشة تكره وإن آمن بل نقل عن الحجة عدم الخلاف في كراهتها (قوله إن لم يأمن المفسد) أي الجماع
والانزال فلا بد من الأمن منها حتى تنقضي الكراهة فإن خشي أحدهما أثبت الكراهة قاله أبو السعود
(قوله وإن آمن لا بأس) فالأولى عدمها (قوله لا يكره دهن شارب الخ) لانه نوع ارتفاق وليس من محظور
الصوم وقد ندب صلى الله عليه وسلم إلى الاكتمال يوم عاشوراء بجر والدهن والكحل بالفتح فيه مما مصدران
أو انضم اسمان والمعنى عليه لا يكره استعمالهما (قوله إذا لم يقصد الزينة) فان قصد ما كرهه نهر وأعلم أنه لا يلزم
بين قصد الجمال وقصد الزينة فالقصد الأول يدفع الشين واقامة ما به الوفا وظاهر النعمة شكر الانقرا وهو
أثر أدب النفس وشهامتها والثاني أن تضعفها وقالوا بالخطاب وردت السنة ولم يكن قصد الزينة ثم بعد
ذلك ان حصلت زينة فقد حصلت في ضمن قصد مطلوب فلا يضره إذا لم يكن ملتبسا ليه بجر عن الكمال
(فرع) لبس الثياب الجميلة يباح إذا لم يتكبر والاحرم وعدم الكبر أن يكون كما كان قبلها (قوله أو تطويل اللحية)
أما إذا قصد كره (قوله إذا كانت بقدر المنون) أما إذا لم تكن بقدر المنون فلا يكره دهنها اتصاله (قوله وهو
القبضة) روى أن ابن عمر كان يقبض على لحيتيه فيقطع ما زاد على الكف روى أبو داود في سننه (قوله وصرح
في النهاية بوجوب الخ) وفيها ولا يفعل تطويل اللحية إذا كانت بقدر المنون وهو يقتضي أن الدهن لهذا
القصد يكره تحريمه لأنه ينفي إلى المكروه تحريمه لو كان مـ روى تزييم الماعبر بقوله ولا يفعل الخ قال
في البحر وما في الصحيحين عنه عليه الصلاة والسلام أحقوا الشوارب وأعفوا اللحي فحمل على اعظامه
أن يأخذ كلها أو قالها (قوله بالضم) أي والفتح واقتصر عن الضم لانه لا كراهة في الحلي عن القاموس وهي
بالفتح مصدر بمعنى اسم المفعول كقوله تعالى فقبضت قبضة (قوله ومقتضاه) البحث صاحب البحر (قوله إلا أن
يحمل أوجب على الثبوت) قال في النهر وسعت من بعض أعز الموالى أن قول النهاية يجب بإساءة المهمة ولا
بأس به قلت وهو الذي في الشرب لالية يمكن عبارة النهاية قريبة إلى فهم الوجوب منها التعبير بكان المفيدة
للمواظبة المفيدة للوجوب ونصها كما في النهر يجب قطعه هكذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يأخذ من
اللحية من طولها وعرضها (قوله ومحنة الرجال) قال في القاموس خنثه تخنثنا عطفه ومنه الخنث حلي أي
لوجود اللين في أعزانه (قوله فعل يهود الهند) والتشبه بهم حرام كما يقع من كثير من الناس (قوله وحديث
التوسعة الخ) وهو من وسع على عماله يوم عاشوراء وسع الله عليه السنة كلها قال جابر بن عبد الله أربعين عاما
فلم يتخلف (قوله صحيح) قال أبو الوالد ودوله طرق أسانيدها كلها ضعيفة ولكن إذا انضم بعضها إلى بعض أفادت
قوة وصح بعضها الحافظ ابن ناصر وأقره الزين العراقي قال وهو حسن عند ابن حبان وله طرق على شرط
مسلم وهي أصح طرقه فقول ابن الجوزي أنه موضوع ليس في محله اه ابن حجر على الشمايل (قوله وأحاديث
الاكتمال) منها كما في شرح الملتقى من اكتمل يوم عاشوراء لم ترمد عيناه أبدا حلي وخصه القاضل الزرقاني
بالاعتماد أبو الوالد وهو الكحل المشهور وقيل الاصفهاني وما في القضية من أن الكحل يجب تركه يوم عاشوراء
لا يقول عليه لان القضية ليست من كتب المذهب المعتمدة فلا يعارض ما في الفتح والنهاية والعناية (تنه)
لا يجوز للمحدث أن يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا إذا صح الحديث في الضعيف بقول روى عنه
عليه السلام ونحوه أبو السعود (قوله كما زعم ابن عبد العزيز) الذي في النهر ابن العزق قال انه لم يضع عنه صلى الله
عليه وسلم في يوم عاشوراء غير صومه وانما الرافض لما ابتدعوا أقامته الماتم واطفأوا الحزن يوم عاشوراء
لكون الحسين قتل فيه ابتدع جهلة أهل السنة اظهروا السرور واتخذوا الحبوب والاطعمة والاكتمال ورووا
أحاديث موضوعة في الاكتمال وردة في النهر بان أحاديث الاكتمال ضعيفة لاموضوعة كيف وقد خربها

وقيل يباح ويستحب للنساء لانه سوا كهن
قتح (و) كره (قبلة) ومن ومعانقة ومباشرة
فاحشة (ان لم يأمن) المفسد وان آمن لا بأس
(لا) يكره (دهن شارب) لا (كحل) إذا لم
يقصد الزينة أو تطويل اللحية إذا كانت بقدر
المنون وهو القبضة وصرح في النهاية
بوجوب قطع ما زاد على الكحل لوجوب
ومقتضاه الا شرب كره الا أن يجعل لوجوب
على الثبوت وأما الاخذ منها وهي دون ذلك
كما يفعل بعض المغاربة ومحنة الرجال فلم يصح
أحد وأخذ كلها فعل يوم الهند ومجوس
الاعاجم فتح وحديث التوسعة على الرجال
يوم عاشوراء صحيح وأحاديث الاكتمال فيه
ضعيفة لاموضوعة كما زعم ابن عبد العزيز

في المنع ثم قال فهذه عدة طرق ان لم يمتنع واحد منها فالجميع يمتنع به وأما حديث التوسعة فرواه الثقات والمأثور
عند العرب النساء يمتنعن في الخمر والنمر وعند العامة المصيبة أبو السعد (قوله ولا سوالك) في الدوالع عشر
خمس ليشد الله ريق الخضره ويقطع البلم ويذهب المرة ويطيب النكهة وتقام الوضوء ومرضاة الرب ويزيد
في الحسنات ويصحح الجسم ويوافق السنة أبو السعد عن الزبلي (قوله ولو عشيا) وهو ما بعد الزوال منح (قوله
أوردطبا بالماء) وقيل يكره به بالماء ولا وجه له لانه يتمضمض بالماء فكيف يكره له استعمال العود الرطب
وليس فيه من الماء قدر ما يقي فيفه من البلل من أثر المضمضة اه قال الجوزي قد يفرق بين ادخال الماء
للمضمضة وادخاله للاستنشاق لا تتأذى بدون ادخال الماء وأما الاستنشاق فيأتي بدونه أبو السعد
وفي الهندي عن الخاتبة ان السوال بالربط الاخضر لا بأس به عند الكل حلي (قوله على المذهب) خلافا
لأبي يوسف وهو ما قدمناه عنه (قوله وكرهه الشافعي) لقوله صلى الله عليه وسلم خلفوف ثم الصائم عند الله
أطيب من ربح المسك الاذفر ولا نفيه ازالة الاثر المحمود ولنا ما روي أنه صلى الله عليه وسلم كان يستاك
وهو صائم ما لا يعتد ولا يحصى والنصوص الواردة فيه كلها مطلقة فلا يجوز تقييدها بالرأى وليس فيما روي
دلالة على أنه لا يستاك ومده صلى الله عليه وسلم للخلاف لانهم كانوا يتخرجون عن الكلام معه لتغيره
فهم عن ذلك بذكر شأه زبلي والخلاف بضم الخاء المحجمة وهو الصواب وقيل المشهور وغير المشهور
الفتح وهو ما خلف بعد الطعام من رائحة كريهة بخلاف المعدة من الطعام أبو السعد عن العلامة فوح ومعنى
كون الخلاف عند الله أطيب أنه يثاب السائم عليه أكثر مما يثاب على التطيب بالمسك في المواضع التي
يطلب فيها التطيب بالرائحة الطيبة كيوم الجمعة والعيد وقيل معناه أطيب عند الله من ربح المسك عندكم
والراد القرب منه أي أنه يقرب من الله تعالى أي مرضته ونوابه كما أن المصطفى يقرب عندكم أو على تقدير
مضاف أي عند ملائكة الله فانهم يدركونه شأه أطيب من ربح المسك (قوله وكذا لا يكره حجة) أي اذا لم
تضعه ضعفا يؤدى الى الافطار حلي عن امداد الفتح وفي الهندي ينبغي له أن يؤخرها الى وقت الغروب
والفصد نظير الحجة كذا في المحيط (قوله ومضمضة واستنشاق) أي اغيروه وضوء ومثله الاستنقاغ في الماء
أما ابتلاع ريقه بعد جمعه في فيه يكره هندية (قوله وبه يفتي) لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم صب على رأسه
ماء من شد قاطر وهو صائم ولا نفيه اظها رضعه بينه وعجز بشرته فان الانسان خلق ضعيفا وليس
المقصود اظهار التضجر بحر (قوله ويستحب السحور) بضم السين وهو الاكل صراوا المأكول يسمى
سحورا بفتح السين اه حلي وفي شرح الملتقى السحور بالفتح ما يؤكل في السدس الاخير من الليل وبالضم جمع
سحور ذكر ان احدى أن من سنن الصوم التسحر وتأخير وتجهيل الافطار ويستحب الافطار قبل الصلاة
وفي البحر التجهيل المستحب التجهيل قبل اشتغال التجوم ولم أرفى كلامهم أن الماء موحده يكون محصلا السنة
للسحور وظاهر الحديث يفيد وهو رواء أحمد عن أبي سعيد مسند السحور كله بركة فلا تدعوه ولو أن يجرع
أحدكم جرعة من ماء فان الله عز وجل وملائكته يصلون على المتسحرين اه ومعنى كونه بركة أنه زيادة قوة
على الصوم واباحة في الاكل والشرب ولو وقع في الوقت الذي يستجاب فيه الدعاء وما يقع من التسحر من
الذكر والاستغفار فيه ومن السنة أن يقول عند الافطار اللهم لك صحت وبك آمنت وعليك توكلت ولى رزقك
أفطرت وصوم الغد من شهر رمضان نويت فاغفر لي ما قدمت وأخرت اه (قوله وتجهيل الفطر) عبره مع أن
الحديث الافطار اشارة الى استعماله ثلاثا ورباعيا حلي عن القاموس (قوله لحديث الخ) ولحديث لا تزال
أمتي بخير ما أخروا السحور وعجلوا الفطور من شرحه الملتقى ويكره تأخير السحور الى وقت يقع فيه الشك
هندية (قوله من اخلاق المرسلين) أي من صفاتهم اللازمة لهم (قوله والسوالك) كان يكره منه صلى الله عليه
وسلم حتى كان يضعه قريبا منه اذا نام فاذا اتبه امتن به (قوله كذب بأقصر أيام الشتاء) فيه ظهران الاسطر
قد تختلف في الزمانين غلاء وخصافا فربما يحتاج في الصيف الى عمل أكثر من عمل الشتاء ليقوم بما عليه من
النفقات وربما حدث عليه في الصيف من تلزمه نفقته وفي الحلي عن شيخه قد يكون ما يأتيه في أقصر أيام
الشتاء يأتيه في جميع يوم الصيف متفرقا بعضه أول النهار وبعضه آخره فالأولى أن يدار الحكم على نفس الامر
اه (قوله وأن أجهد الحر) بضم الحاء قال في الوهبانية

(ولا سوالك ولو عشيا) أوردطبا بالماء على
المذهب وكرهه الشافعي بعد الزوال وكذا لا
لا يكره حجة وتلقف شوب مبتل ومضمضة
واستنشاق أو اعتسال للتبرد عند الثاني وبه
روى شريلاية عن البرهان ويستحب السحور
وتأخير وتجهيل الفطر لحديث ثلاث
من أخلاق المرسلين تجهيل الافطار وتأخير
السحور والسوالك فروع لا يجوز أن يعمل
عمل لا يصل به الى الضعف فيخير نصف النهار
ويستريح الباقي فان قال لا يكفي كذب
بأقصر أيام الشتاء وان أجهد الحر نفسه
بالعمل حتى مرض فافطر في كفايته
قولان قسبة وفي البرازية لو صام مجز عن اقيام
صام وصلى فاعدا جمابين العبادتين

وان اجهد الانسان بالشغل نفسه * فأفطر في التكفير بقولين مطروحا
قال الشر ببلال - صورته صائم أتعب نفسه في عمل حتى أجهد العاش فأفطر لزمته الكفاية وقيل لا تلتزم به
أفق البقال وهذا بخلاف الأمة إذا اجهدت نفسها لانها معذورة تحت قهر المولى ولها أن تمتنع من ذلك وكذا
العبداء - حلي وظاهره وهو الذي في الشر ببلالية عن المنتقى ترجيح وجوب الكفاية

• (فصل في العوارض) •

هي جديرة بالتأخير جمع عارض وهو كل ما استقبل منه عارض مطرنا وهو السحاب والعارض الباب
والخذ وعرض له عارض أي آفة من كبر أو مرض كذا في ضياء الخلووم ولما كان افساد الصوم بغير عذر
يوجب انما وبغير عذر لا يوجب احتيج الى بيان الا عذار المسقطه له نهر (قوله وقد ذكر المصنف منها خمسة) أي من
العوارض وهي ثمانية نظمها العلامة المقدسي في بيت واحد فقال

سقم واكراه وحمل وسفر * رضع وجوع ثم عطش وكبر

أبو السعود وما ذكره المصنف السفر والحمل والارضاع والمرض والهجر (قوله وخوف هلاك) أي على نفسه
أو عضو من أعضائه وليس المراد من الخوف مجرد الوهم بل هو غلبة الظن عن أمانة أو تجربة أو باخبار طبيب
مسلم غير ظاهر الفسق بجر (قوله أو نقصان عقل) عطف على هلاك حلي (قوله ولو عطش) كذا في ذهب به
متوكل السلطان الى العمارة في الايام الحارة والعمل الحديث اذا خشي الهلاك أو نقصان العقل بسبب عطش
أو جوع والغاي اذ اعلم يقينا أنه يقاتل العدو في شهر رمضان ويخاف الضعف ان لم يفطر يفطر قبل الحرب
مسافرا كان أو مقبلا بجر بقليل زيادة (قوله أو لسعة حية) عطف على عطش المتعلق بقوله وخوف هلاك
حلي - يعني أن الرجل اذا دقته حية فأفطر يشرب الدواء قالوا ان كان ذلك يتقعه فلا بأس به وفي الظهيرة
رضيع مبطلون يخافونه من هذا الداء وزعم الاطباء أن الظئر اذا شربت دواء كذا برئ الصغير وتحتاج
الظئر أن تشرب ذلك ثم ارا في رمضان قيل لها ذلك اذا قال ذلك الاطباء الخذاق بجر (قوله لمسافر الخ) أشار
باللام الى أنه مخير بين الصوم والفطر لكن الفطر رخصة والصوم عزيمة فكان أفضل الا اذا خاف الهلاك فالافطار
واجب بجر (قوله سفر اشريا) هو الذي يحمل فيه قصر الصلاة وهو سفر ثلاثة أيام ولياليها (قوله ولو عصية)
لان القبح المجاوز لا يعدم المشروعية كما قدمه الشارح في صلاة المسافر (قوله أو حامل) دليله قوله عليه الصلاة
والسلام ان الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وعن الحامل والمرضع الصوم اه والحامل التي
في بطنها حمل بفتح الحاء أي ولد والحاملة التي على رأسها أو ظهرها حمل بكسر الحاء أبو السعود عن النهر (قوله
أو مرضع) هذا الحكم ثابت لكل منها على الافراد والمرضع التي شأنها الارضاع تحمي به ولو في غير حال
المباشرة والمرضة التي هي في حال الارضاع ملقمة ثديها الصبي ذكره صاحب الكشاف وبه اندفع ما قيل
انه لا يجوز ادخال التام فيه كائن وطالق لانه من الصفات الثابتة الا اذا أريد الحدوث فيجوز أن يقال
حائضة الآن أو غدا أو أبو السعود عن النهر (قوله أما كانت أو ظئرا) أما الظئر فلا تارضع واجب عليها
بالعقد ولو كان العقد في رمضان كما في البرجسدي - خلافا لما في صدر الشريعة من تقييد حل الافطار بما
اذا صدر قبل رمضان أبو السعود وأما الامم فلو جوبه عليها ديانة مطلقا وقضاء اذا كان الاب معسرا وكان
الولد لا يرضع من غيرها (فرع) لا يجوز له الافطار اذا أكره به لانه لا يملكه لان العذر في الاكراه جاء من فعل من
ليس له الحق فلا يبعد رخصة نفسه غيره بخلاف الحامل والمرضع بجر (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية (قوله
خافت على نفسها) شامل للحامل والمرضع حلي (قوله بغلبة الظن) أما تجربة أو اخبار طبيب حاذق مسلم كما في
البحر (قوله أو ولدها) ولورضا عاقل الظئر كما في البحر وحذف مفعول الخوف ليشمل نقصان العقل فاذا خافت
نقصان العقل أفطرنا أقاده في الشر ببلالية (قوله بما اذا نعت) قد يقال لا حاجة الى التقييد لان خوفها على
الولد انما يتحقق عند نعتها للارضاع اما لانه قد الظئر أو لا عسار الزوج أو لهدم أخذ الولد ثدي غيرها أبو السعود
(قوله أو مريض) لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر (قوله خاف الزيادة) أو إبطاء
البرء أو فساد عضو بجر أو وجع العين أو جراحة أو صداعا أو غيره ومثله ما اذا كان يمرض المريض فمستأنى
(قوله خاف المرض) المراد بالخوف غلبة الظن كما أرادها المصنف في قوله أو مريض خاف الزيادة (قوله وخادمته)

• (فصل في العوارض) •

المبيحة لعدم الصوم وقد ذكر المصنف منها
خمس وبقي الاكراه وخوف هلاك أو نقصان
عقل ولو عطش أو جوع شديد أو لسعة حية
(المسافر) سفر اشريا ولو عصية (أو حامل
أو مرضع) أما كانت أو ظئرا على الظاهر
(خافت) بغلبة الظن (على نفسها أو ولدها)
وقبلة البنسي - تبع الابن الكمال بما أتوا
فعمدت الارضاع (أو مريض خاف الزيادة)
لمرضه وصحح خاف المرض وخادمة خافت
الضعف

ذكر القهستاني عن الخزانة مناصه ان الخزانة الخادم أو العبد أو الذاهب لسد النهر أو كرمه ما اذا اشتد الخزي وخاف
 الهلاك فلا افطار ركزة أو أمة ضعفت للطبخ أو غسل الثوب اهـ (قوله بغلبة الظن) زعمه خاف الذي في المصنف
 وخاف وخافت اللتان في الشرح (قوله بامارة) ظهرت له باجتهاده والاجتهاد غير مجرد الوهم أقاده في البحر (قوله
 أو تجرية) ولو كانت من غير المريض عند اتحاد المرض أبو السعود (قوله حاذق) أي له معرفة تامة في الطب فلا
 يجوز نقله من له أدنى معرفة فيه (قوله مسلم) أما الكافر فلا يعتمد على قوله لاحتمال أن غرضه افساد العبادة
 كسلم شرع في الصلاة بالتيهم فوعده كإعطاء الماء فانه لا يقطع الصلاة ما قلنا ببحر (قوله مستور) وقيل عدائه
 شرم طويجزم به الزبلي وظاهر ما في البحر والنهر ضعفه (قوله وأفاد في النهر) أخذ من تعليل المسئلة السابقة
 باحتمال أن يكون غرض الكافر افساد العبادة وبعبارة البحر وفيه إشارة إلى أن المريض يجوز له أن يستطب
 بالكافر فيما عدا ابطال العبادة (قوله لا عندهم) أي الكفار والمفهومين من الكافر (قوله نصح المسلم) بطب
 وغيره (قوله نأني يتطبيب بهم) أي فكيف يتداوى بكلامهم وهو استفهام بمعنى الذي أي لا يجوز ذلك قال الحلبي
 وأيد ذلك شيخنا بما نقله عن الدر المنثور للعلامة السبكي من قوله صلى الله عليه وسلم ما خلا كافر عسل الا عزم
 عـ لي قتله اهـ (قوله للامة الخ) وكذا العبد وتعبيره باللام يفيد أن لها النسيان ان شئت امتثلت فاذا ضعفت
 أفطرت ولها أن تمتنع وقد زعمنا يفيد (قوله الفطر) ولو بعد الشروع (قوله الا الاخر) استثناء من عموم العذر
 أي فلا يحل للمسلم الا افطار لان السفر لا يبيح الفطر وانما يبيح عدم الشروع في الصوم لكن اذا افطر لا كفارة
 عليه بخلاف ما لو كان مسافرا اقتد كرسياً قد نسيه في منزله فدخل مصره فأفطر ثم خرج فانه يكفر شريرة لالمة عن
 البحر وتعبيره بقوله ثم خرج يعلم وجوب الكفارة عند عدم خروجه بالاولى أبو السعود (قوله كما سيحى) أي من
 قول المتن كما يجب على مقيم اتمام يوم منه سافر فيه حلبي (قوله وقضوا) أي من تقدم حق الحامل والمرضع
 وغلب الذكور فأنى بضميرهم (قوله ما قدروا) منه قوله الا في فان ما قال في البحر ولم أر من صرح
 بأن الحامل والمرضع اذا ماتا قبل أن يزول خوفهما على الولد أو النفس أنه لا يلزمهما القضاء كالمريض
 والمسافر لكن صرح في البدائع بأن للقضاء شرائط منها القدرة على القضاء وهو بعينه ويتناول الحامل والمرضع
 فعلى هذا اذا زال الخوف أياما لم يبق بعده ولا خصوصية فان كل من أفطر مذكروا مات قبل زواله لا يلزمه شيء
 فيدخل المكره والاقسام الثمانية المتقدمة حلبي (قوله بلا فدية) لانها وردت في الشيخ الفاني بخلاف انقياس
 فقوله عليه لا يقاس حلبي عن المنع (قوله وبلا ولا) بكسر الواو بمعنى المتابعة ومن فسر بانها تنافي فقدها
 لان المتابعة فعل المكلف دون التتابع أبو السعود عن الحلبي (قوله لانه) أي القضاء المفهوم من قضوا (قوله
 على التراخي) لان الامر فيه مطلق وهو على التراخي ومعنى التراخي عدم تعيين الزمن الاول للفعل في أي وقت
 شرع فيه كان ممثلاً ولا اثم له بالتأخير ويتحقق عليه الوجوب في آخر عمره في زمان يتمكن فيه من الاداء
 قبل موته بحر (قوله ولذا) أي لكونه على التراخي (قوله جاز التطوع قبله) ولو كان الوجوب على الفور لمكرهه
 التطوع قبل القضاء لانه يكون تأخير الواجب عن وقته المضيق بحر (قوله بخلاف قضاء الصلاة) أي
 فانه على الفور لقوله صلى الله عليه وسلم من قام عن صلاة ونسيها فليصلها اذا ذكرها لان جزاء الشرط لا يتأخر
 عنه أبو السعود وظاهره أنه يكره التنفل بالصلاة لمن عليه الفوائت ولم أره نهر قلت قد منحه حكمه في قضاء
 الفوائت وهو الكراهة الا في الرواتب والركعات فليراجع (قوله قدم الاداء) أي ينبغي له ذلك والا فلو قدم
 القضاء وقع عن الاداء أبو السعود عن التهر (قوله على القضاء) لان وقته العمر أبو السعود (قوله ولا فدية)
 أطلقه فمـ ما لو كان التأخير لغير عذر أبو السعود (قوله لما مر) أي من قوله لانه على التراخي كما علم به في الهداية
 حلبي (قوله خلافاً لشافعي) ظاهره وجوب الفدية عليه مطلقاً وليس كذلك بل اذا كان لغير عذر أبو السعود
 عن الزبلي فيوجب مع القضاء لكل يوم اطعام مسكين اهـ حلبي (قوله لا ية وأن تصوموا الخ) ولان رمضان
 أفضل الرقبتين فكان الاداء أفضل وأما قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر ورد في مسافر
 فمـ الصوم زبلي (قوله لا أفضل تفضيل) لاقتضائه أن الافطار فيه خير مع أنه مباح وفيه أنه ورد أن الله
 يحب أن تؤتى رخصه كما يجب ان تؤتى عزائمه ومحبة الله ترجع الى الآية فيفيد أن رخصة الافطار فيها
 ثواب لكن العزيمة أكثر وأجود ويمكن حل الحديث على من أبت نفسه الرخصة (قوله ان لم يضرمه) أراد بالضمير

بغلبة الظن بامارة أو تجرية أو اخبار طبيب
 حاذق مسلم مستور وأفاد في النهر تبع البحر
 جواز التطبيب بالكافر فيما ليس فيه ابطال
 عبادة قلت وفيه كلام لان عندهم نصح
 المسلم كرس فأنى يتطبيب بهم وفي البحر عن
 الطهريبة الامة أن تمتنع من امتثال أمر
 المولى اذا كان يجهزها عن إقامة الفرائض
 لانها مبقاة على أصل الحرية في الفرائض
 (الفطر) يوم العذر الا السفر كما سيحى
 (وقضوا) لزوماً (ما قدروا) بلا فدية ولا
 (ولا) لانه على التراخي ولذا جاز التطوع
 قبله بخلاف قضاء الصلاة (ولو جاز رمضان
 الثاني) قدم الاداء على القضاء (ولا فدية لـ)
 من خلافاً لشافعي (ويندب لمساقر الصوم)
 لا ية وأن تصوموا وان لم يضرمه في البر لا أفضل
 تفضيل (ان لم يضرمه)

الضرر الذي ليس فيه خوف هلاك لأن ما فيه خوف الهلاك باب الصوم فالأضطرار في مثله واجب لأنه
أفضل بغيره وكذا يجب الفطر أيضا لو كره المريض أو المسافر على الفطر باقتل قلوب صبر حتى يقتل يأم بخلاف
الصحيح المقيم إذا كره بقتل نفسه فصر حتى يقتل كان مثابا أما إذا كره بقتل ابنه لا يحاح له الفطر كقوله لتشرب
التمر أو لا تقاتن ولدك أو ولدك عن النهر (قوله فاشق عليه الخ) صرح في الخلاصة بكرامة الصوم إذا أجهده
(قوله أو على رفقته) أي بأن لم يكونوا أصنافا حلي (قوله لموافقة الجماعة) عدل إليه عن قول البحر إذا كانت
المنفعة مشتركة فالفطر أفضل لما أن ضرر المال كضرر النفس لما قاله في النهر أن التعليل بموافقة الجماعة
أولى وأما لزوم ضرر المال لضاعه بصومه فمنع اه حلي أي لجواز أن يأخذ نصيبه ويبيع (قوله فان ما توا)
أي المعذرون (قوله بالقدي) اسم من الفداء بمعنى البذل الذي يخلص به عن كبره يتوجه إليه قهستانى
(قوله لعدم ادراكهم الخ) فلم يلزمهم القضاء ووجوب الوصية فرع لزوم القضاء وانما يجب الوصية إذا كان له
مال كافى شرح الملتقى وينبغي أن يفدى قبل الدفن وإن جاز بعده وكيفيته أن يسقط من عمره اثنتى عشرة سنة
ومن عمره تسعة ثم يدفع عن الباقي من العمر إلى مسكين من ملكه دفعة واحدة إن كان الثلث وأقربا بالقدينية
والأفيدع إليه ما يملكه في قبضه ثم يهبه من الدافع في قبضه ثم يدفعه إلى مسكين ثم وثم إلى أن ينهى عمره وإن لم
يملك شيئا استقرض وارثه وينبغي أن يقول الدافع للمسكين كل مرة أدفع لك كذا الفدية صوم فلان بن فلان
ويقول المسكين قبلت قهستانى (فرع) أن تذر صوم شهر معين ثم مات قبل مجي الشهر لا يلزمه شيء ولو صام
بعضه ثم مات يلزمه الأيما بمابق من الشهر وأما المريض إذا تذر ثم مات قبل الصحة لا يلزمه شيء بخلاف
وإن مات بعد ما صام يوما لزمه الأيما بالجميع عندهما وعند محمد بقدر ما صام بغير (تنبيه) ينبغي أن يستثنى الأيام
التي هيبة إذا أقام فيها المسافر أو صرح فيها المريض لما ساقى أن أداء الواجب لا يجوز فيه الكافي النهستانى والجموى
عن البرجندى أبو السعود (قوله فوجوبه عليه بالأولى) لدلالة على الأولوية لا تنافا العذر في حقه ولذا قال
القهستانى وفي الكلام رمز إلى أنه لو فرط في أدائها باطاعة النفس وخداغ الشيطان ثم ندم في آخر عمره وأوصى
بالفداء لم يجز له أن في دياحة المستمنى دلالة على الإبراء اه (قوله وليه) أي ولي ذلك الميت والأولى
كافي الملبى وفدى عنهم وليهم (قوله الذي يتصرف في ماله) أشار به إلى أن المراد بالولي ما يشمل الوصى حلي
عن البحر (قوله قدرا) أشار به إلى أن التشبيه من حيث القدرة فقط والأقالق فطرة لا بد فيها من التملك وهناك
تكنى الإباحة بغير (قوله به قدرته) أي الميت المذنب بغير من الاعتذار الثمانية (قوله بوصيته) فشرط لزوم
على الولي الإيصاء إذا مات قبل أن يزكى العشر فانه يؤخذ من تركه من غير إيصاء أشد تعلق العشر بالعين
اه مخ (قوله وهذا) أي كون الوصية من الثلث (قوله وتبرع وليه) أي بالفداء والوارث والاجنبى في جواز
التبرع سواء كافي امداد الفتاح (قوله ان شاء الله) المشيئة لا ترجع للجواز وانما هي منوطة بالقبول وكذا سائر
الأعمال فان قبولها معاق على المشيئة (قوله لا) أي لا ينوب عن الميت وإن صح فلا للصائم (قوله أو قتل)
المراد به قتل الصيد لا قتل النفس لأنه ليس في كفارة قتل النفس اطعام أبو السعود واعلم أنه في كفارة قتل
الصيد بخيرين أن يشتري بقتله هديا يذبح في الحرم أو طعاما يتصدق به على كل فقير نصف صاع أو بصوم
عن كل نصف صاع يوما فاذا أوصى بالاطعام المذكور وجب على الولي وإن تبرع به جاز (قوله باطعام أو كسوة)
بدل من الكفارة (قوله بلارضاه) لأنه لمة كلمة النسب ولا يحمل نسب شخص على شخص بغير رضاه فكذا
يقال فيما مثله (قوله ولو ترا) لأنه فرض عند الامام بغير عن الغاية (قوله على المذهب) وما روى عن محمد
ابن مقاتل من اعتبار كل صلاة يوم بصومه فرجوع عنه حلي عن النهر (قوله وكذا الفطرة) أي يخرجها الولي
بوصيته حلي (قوله والاعتكاف الواجب) كأن تذر ومات فيطم عنه لكل يوم نصف صاع من حنطة لأنه وقع
البأس من أدائه فوجب القضاء كالصوم والصلاة بغير (قوله كل ما كان عبادة بدنية) قال في البحر وأشار
أي المصنف صاحب الكنز إلى أن سائر حقوقه تعالى كذلك أي كالصوم في الفدية ما لم يكن أو بدنيا عبادة
محضة أو فيه معنى المؤنة كصدقة الفطر أو عكسه كالعشر أو مؤنة محضة كالنفقات أو فيه معنى العقوبة
كالكفارات اه بإيضاح (قوله يطم عنه) وجوبها إذا أوصى ونذ بان لم يوص (قوله كالفطرة) أي من جهة القدر
(قوله يخرج عنه القدر الواجب) من الثلاث أن أوصى (قوله والمركب) الأولى والمركبة أي والعبادة المركبة

فان شق عليه أو على رفقته فالفطر أفضل
لموافقة الجماعة (فان ما توافقه) أي في ذلك
النذر (فلا تجب) عليهم (الوصية بالقدينية)
أعدم ادراكهم عدة من أيام أخر (ولو ما توا)
بعد زوال العذر وجبت (الوصية بقدر
ادراكهم عدة من أيام أخر وأما من أفطر
عدها فوجوبه عليه بالأولى (وفدى) لزوما
(عنه) أي عن الميت (ولي) الذي يتصرف
في ماله (كالفطرة) قدرا (بعد قدرته عليه)
أي على قضاء الصوم (وفونه) أي فوت
القضاء بالموت فلو فاته عشرة أيام فتدبر على
خمس فداها فقط (بوصيته من الثلث)
متعلق بفدى وهذا كله وارث والأقرب
الكل قهستانى (وان لم يوص وتبرع وليه به
جاز) ان شاء الله تعالى ويكون الثواب للولي
اختيار (وان صام أو ولي عنه) الولي (لا)
لحديث النعائى لا يصوم أحد عن أحد
يعلى أحد عن أحد ولكن يطعم (وكذا) يجوز
(لوتبرع عنه) وليه (بكفارة عيني أو قتل)
باطعام أو كسوة (بغير الاعتناق) لما فيه من
إزام الولاء للميت بإرضاه (وفدية كل صلاة
ولو ترا) كما ترى قضاء الفواتى (كصوم
يوم) على المذهب وكذا الفطرة ذكره في
الواجب يطعم عنه لكل يوم كالفطرة ذكره في
الولاء الجنية والحاصل أن كل ما كان عبادة
بدنية فان الوصى يطعم عنه بعده ونه عن كل
واجب كالفطرة والماله كالزكاة يخرج عنه
القدر الواجب والمركب كالحج

من المحدث والمحدث كسبها بحسب الظاهر والا فالحال شرطها (قوله يجمع خبر رجلا) أي إذا أوصى ويخرج
 من المثلث لأنه محل نفاذ الوصية إن كان هناك وارث والاحتجاج من يتيه ولو تبرع بالدفع صح بل لو حج بنفسه
 عنه أو دفع الزكاة من مال نفسه تجزئه بلا خلاف قهستاني (قوله وللشيخ الثاني) وهو الذي كل يوم في نقص
 إلى أن يموت وسمي به إما لأنه قرب من القضاء أو لأنه قنيت قوته وانما لزمته باعتبار شهره الشهر حتى لو نكح
 المشقة وصام مكان مؤذيا وانما أبيع له الفطر لاجل الحرج وعذره ليس يعارض الزوال حتى يصار إلى القضاء
 فوجبت الفدية لكل يوم نصف صاع من بر أو زبيب أو صاع من تمر أو ثوب كصدقة الفطر اه بحر وأقاد
 القهستاني في من الكرماني أن المريض إذا تحقق اليأس من الصحة فعليه الفدية لكل يوم من المرض اه وفي البحر
 لو تدرصوم لا بد فضعف عن الصوم لاشتغاله بالعيشة له أن يطعم ويضطر لأنه استيقن أن لا يقدر على قضاءه وإن لم
 يقدر لشدته المحتر كان له أن يظطر ويقضيه في الشتاء إذا لم يكن ندرا لا بد ولو قدر وما معينا فلم يصم حتى صار قانبا
 نيازت له الفدية اه (قوله العاجز) أما القادر عليه ولو في زمان الشتاء دون الحز فيم يظهره لزمه وأشار به إلى أن
 المدار على العجز خلافا لما قدره القهستاني حيث قال وهو من جاوز الحزيبين والمجوز الكبيرة التي لا ترجى قدرتها
 على الصوم كالشيخ الثاني حوى عن البرجندي قال القهستاني ويلحق بالشيخ الثاني من كان في معناه وأيسر
 من حياته يعني وإن كان شابا والظاهر أن مراده بالحياة التي وقع اليأس منها خصوص الحياة التي يكون معها
 القدرة على الصوم لا مطلق الحياة أبو السعود قد مناه (قوله وبغدي) بفتح الباء أبو السعود (قوله ولو في أول
 الشهر) في البحر إن شاء أعطى الفدية من أول رمضان بكرة وإن شاء أعطى ها في آخره بكرة (قوله وبلا نعتد) أي
 لا نعتد في المدفع إليه العدد ولو دفع أقل من نصف صاع لم يجز به يفق كذا في أي إن الصغرى وانما
 اشترط العدد في كفارة اليمين لا يص عليه في الآية ولو غداهم وأعطى كل واحد مائة درهم روايتان واقتصر في
 البدائع على الجواز لأنه جمع بين شيتين جائزين على الأفراد وان غداهم وأعطاهم قيمة العشاء أو عشاءهم
 وأعطاهم قيمة الغداء يجوز لتكميل أحد هما بالآخر أبو السعود (قوله لوموسرا) شرط في قول المصنف يفدي
 (قوله والا) أي وإن لم يقدر على الإطعام له به بحر (قوله هذا) أي جواز الفدية عن الصوم (قوله أصلا
 بنفسه) مفهومه مصرح به في قوله حتى لزمه الصوم (قوله وخطوب بأدائه) بأن كان مسلما عاقلا بالغام مقبلا
 أما إذا فقد أحد هذه فلا فدية وكذا إذا أخره عن حالة كان يقدر على أدائه فيها فقبول الفدية عن رمضان وقضائه
 والنذر بحر (قوله حتى لزمه الصوم) أي حالا ولم يجد ما يكفر به وهو شيخ كبير عاجز عن الصوم أو ماضيا بأن
 أخره حتى صار شيخا كبيرا (قوله أو قتل) أي خطأ أو شيها به (قوله لم تجز) من الجواز أي لا يجوز إقامة الفدية
 مقامه أو من الأجزاء فلو دعهما كانت نقلا (قوله عن غيره) وهو في اليمين أحد الأشياء الثلاثة التي هي الاعتاق
 والإطعام والكسوة وفي الخطأ العتق وانظر حكمه هل يتوب ويستغفر لكن التوبة إنما تظهر إذا أخر وكان قارا
 أي إذا كان عاجزا أو وجبت حالا وكان عاجزا فلا ثم عليه بترك الصوم (قوله ولو كان مسافرا) أي الشيخ الثاني
 وهو محترز قوله وخطوب بأدائه قال في البحر الشيخ الثاني لو كان مسافرا فبات قبل الإقامة لا يجب عليه
 الإيصاء بالمدينة لأنه يخالف غيره في التفتيش لافي التغلظ اه حلي (قوله ومتى قدر) أي الثاني ومن في حكمه
 على الصوم (قوله لأن استقرار العجز) أي إلى الموت (قوله شرط الخلفية) أي في الصوم أي شرط صحة وقوعها
 الموقوع وانما قيد بالصوم ليجز المتيم إذا قدر على الماء لا تبطل الصلوات المؤداة بالتيمم لأن خلفية التيمم مشروطة
 بعجز العجز عن الماء لا بقيد دوامه وكذا خلفية الأشهر عن الإقراء في الاعتداد مشروطة بانقطاع الدم مع سن
 الإياس لا بشرط دوامه حتى لا تبطل الأنكحة الماضية بعود الدم أقاده صاحب البحر (قوله المشهورين) وانما صحت
 الإباحة في الفدية والكفارات دون الزكاة والعشرون لورود الإطعام في الكفارات والفدية وهو حقيقة في التمكين
 من الطعم وانما جاز التملك باعتبار أنه تمكين أما الواجب في الزكاة الإيتام وفي صدقة الفطر الأداء وهو التملك
 حقيقة فإن قلت هل المباح له الطعام يستهلكه على ملك المبيع أو على ملك نفسه قلت إذا صار مأكولا زال ملك
 المبيع ولا يدخل في ملك أحد بدائع أبو السعود (قوله ولم نقل) أي نقل الصوم على جهة الوجوب حتى لو أفسده
 بعد الشروع فقد ارتكب مكرها وإيس بغيره لأن الدليل ليس قطعي الدلالة بحر (قوله فأفطر) والاحسن
 أن يفته منعه وأما قيد بالنفل لأنه لو شرع في صوم الكفارة ثم أيسر في خلافه فأفطر منه بعد الإقضاء عليه بحر

يجمع عنه رجلا من مال الميت بحر (والشيخ
 الثاني العاجز عن الصوم) الفطر (وبغدي)
 وجوبا ولو في أول الشهر وبلا نعتد فقير كالنطرة
 لوموسرا ولا فيستغفر الله هذا إذا كان
 الصوم أصلا بنفسه وخطوب بأدائه حتى
 لزمه الصوم ككفارة عيّن أو قتل ثم عجز لم
 تجز الفدية لأن الصوم هنا بدل عن غيره ولو
 كان مسافرا فبات قبل الإقامة لم يجب الإيصاء
 ومتى قدر قضى لأن استقرار العجز شرط
 الخلفية وهل تنكح الإباحة في الفدية
 قولان المشهورين واعتده السكال (ولزم
 نقل شرح فيه قصدا) كما متى في الصلاة فلو
 شرع نطاة أفطر أي فورا

وظاهر قوله أفطرا أنه تعاطى مفطرا بالفعل فلو نوى النذر ومكث ساعة يلزمه (قوله خلاصا) يرد عليه من نوى الصوم للقضاء حين لا تصح نية القضاء بصير صائما وان أفطرا يلزمه القضاء كما إذا نوى الصوم ابتداء أفاده في البحر (قوله أما لو مضى ساعة الخ) قال في البحر لأنه لما مضى عليه ساعة صار مكثا نوى في هذه الساعة فإذا كان قبل الزوال صار شارعا في صوم التطوع فيجب عليه اهـ والصواب قبل الضحوة كما مر تطهيره من اراد مفطرا منه أنه إذا كان بعد الزوال أي بعد نصف النهار الشرعي لا يجب عليه القضاء إذا قطعه سواء قطعه حالا أو بعد ساعة اهـ حلبي مع زيادة والمراد بالساعة القطعة من الزمن والمراد أن تعضى تلك اللحظة بعد تذكر أن لا شيء عليه وظاهر التحليل أنه إذا نوى الفطر بعد تذكر أن لا شيء عليه لا يلزمه شيء وهو معارض البحث السابق ويؤيده أن نية الفطر في الصوم من غير تناول مفطرا هو (قوله أي يجب إتمامه) تفسير قوله لازم لقوله أداء (قوله ولو بعروض حيض) فلا فرق في المفسدين كونه اختياريا أولا (قوله وجب القضاء) أي في غير الأيام الخمسة الآتية وهو راجع إلى قوله قضاء اهـ حلبي (قوله وأيام التشريق) وهي الثلاثة التي بعد يوم النحر (قوله فلا يلزم) أي أدائها ولا قضاؤها ان أفسدها (قوله فيصير مرتكبا للنهي) فلا تجب صلاته بل يجب إبطاله ووجوب القضاء ينشئ على وجوب الصيانة فلم يجب قضاء كمال يجب أداء بخلاف ما إذا نذر صيام هذه الأيام فإنه يلزمه ويقضيه في غيرها لأنه لم يصير بنفس النذر مرتكبا للنهي وإنما التزم طاعة الله تعالى والمعصية بالفعل فكانت من ضرورات المباشرة لا من ضرورات إيجاب المباشرة مخ مع زيادة (قوله أما الصلاة) جواب عن سؤال حاصل أنه ينبغي أن لا تجب الصلاة بالشروع في الأوقات المكروهة كما لا يجب الصوم في هذه الأيام وحاصل الجواب أننا لا نسلم هذا القياس فإنه لا يـكون مبائرا للمعصية بمجرد الشروع فيها بل إلى أن يسجد بدليل من حلف أنه لا يصلي فإنه لا يثبت ما لم يسجد بخلاف الصوم في تلك الأيام فيباسب المعصية بمجرد الشروع فيها وروى عن الإمام رضي الله تعالى عنه أنه لا يجب عليه القضاء إذا دخل في الصلاة عند الاستسقاء ثم أفسده لأنه ممنوع من الدخول وما بعده بناء عليه والظاهر الوجوب مخ وفيه أنهم عدوه شارعا فيها بمجرد الإحرام حتى لو أفسده بحد وجب قضاءه فقد تحققت بمجرد الشروع وأما مسألة اليمين فهي مبنية على العرف (قوله بدليل مسألة اليمين) راجع إلى الصوم والصلاة فإنه إذا قال واقعه لا أصوم حنث بمجرد الشروع وإذا قال واقعه لا أصلي لا يثبت ما لم يسجد حلبي بزيادة (قوله ولا يفطر الخ) الأولى في التعبير أن يقول وللمتطوع النذر لا عذر في رواية ليفيد أن أصل المذهب عدم الفطر وهو ظاهر الرواية كما في المنع ووجهها ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم إذا دعى أحدكم إلى الطعام فليجب فإن كان مفطرا فليأكل وإن كان صائما فليصل أي فليدع فلو كان الفطر جائزا لكان الأفضل الفطر لا جابة الدعوة التي هي سنة (قوله بلا عذر) أما بذكر كس ونفاس وخوف هلاك أو نقصان عقل يجوع أو عطش شديد فيجوز لجواز قطع الفرض به فأولى غيره (قوله وفي أخرى يحمل) تقدم عن البحر أنها شاذة ووجهها ما روى عن عائشة قالت دخل صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم شيء فقلنا لا فقال اني صائم ثم أتى يومنا فقلنا يا رسول الله أهدينا حيس فقال أرينيه قلنا أصبحت صائما فأكل رواه مسلم زاد النسائي وله كن أصوم يوما مكانه وصحبت هذه الزيادة والحيس تمر ينزع نواه ويدق مع الاقط ويهجان باليمن ثم يدلك باليد حتى يبق كالزبد وهو في الأصل مصدر يقال حاس الرجل حيسا إذا اتخذ ذلك أبو السعود عن الصباح (قوله بشرط أن يكون من نية القضاء) مفهومه أنه إذا عزم على عدم القضاء أو لم ينو قضاءه ولا عدمه أنه لا يجوز (قوله واختارها الكمال) قال وهي أوجه لأن الأدلة تطافت عليها (قوله ومصدرها) أي صدر الشريعة وقوله في الوقاية وشرحها متعلق باختارها المصطلح على صدرها وهما له وهذا النقل ليس بالواقع فإنه انما حكى الخلاف وعبارة المصنف مع شرحه ولا يفطر بلا عذر في رواية أي إذا شرع في صوم التطوع لا يجوز له الاقطار بلا عذر لأنه إبطال العمل وفي رواية أخرى يجوز لأن القضاء خلفه اهـ ولا يجوز أن يكون صدر فعلا ما ضيأ لأنه لم تصدر هذه الرواية لافي الوقاية ولا في شرحها والشرح تبع صاحب النهار أفاده الحلبي (قوله والضيافة عذر) أي في النقل فقط قال في الهنذية الضيافة ليست بعذر في الصوم الواجب اهـ أي كالتقضاء والنذر والكفارة وروى عن أبي يوسف أنها عذر فيها أيضا والدليل على أنها عذر ما روى أن أبا سعيد الخدري صنع طعاما فدعا النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فلما جى بالطعام تنهى أحدهم فقال

فلا قضاء أما لو مضى ساعة لزمه القضاء لأنه
بعضها صار كأنه نوى المضى عليه في هذه
الساعة فيجيب ويجتبي (أداء وقضاء) أي
يجب إتمامه فان فسد ولو بعروض حيض
في الأصح وجب القضاء (الاف في العبدن وأيام
التشريق) فلا يلزم له سبوره صائما بنفس
الشروع فيصير مرتكبا للنهي أما الصلاة فلا
يكون صلياً ما لم يسجد بدليل مسألة اليمين
(ولا يفطر) الشارع في نقل (بلا عذر في
رواية) وهي الوجهة في أخرى يحمل بشرط
أن يكون من نية القضاء واختارها الكمال
وتابع الشريعة ومصدرها في الوقاية وشرحها
(والضيافة عذر)

صلى الله عليه وسلم قال انى صائم فقال صلى الله عليه وسلم تكلف ان اخوك وصنع طعاما ثم تقول انى
صائم كل وصم يوم ما كانه أبو السعد عن العلامة فوح (قوله للضيف) هو فى الاصل مصدر رخصته قال فى
القاسم من رخصته أضيفه ضيفا وضيفة بالسكس زلت عليه ضيفا ثم أطلق على النازل ضيفا فأخذ بعضه الحلبى
(قوله والمضيف) بفتح الميم أصله مضبوط استقلت الضمة على الباء فحذفت فالتقى ما كان فحذفت الواو
لالتقاء الساكنين ثم كسرت الضاد لمناسبة الباء (قوله بمجرد حضوره) أى بحضوره المجرد عن الاكل (قوله
ويتأذى) عطف به خبر لانه لا يلزم من عدم الرضى التأذى والاولى الاقتصار على الجملة الثانية لانه يلزم من
التأذى عدم الرضى غالبا (قوله هو الصحيح من المذهب) وقيل مذهب طلقا وقيل ليست به مذهب طلقا وقيل عذر
قبل الزوال لا بعده وقيل عذر ان وثق من نفسه بالقضاء فيفطر دفعا للادى عن أخيه المسلم وان كلن لا يثق
لا يفطر وان كان فى ترك الافطار أذى أخيه المسلم قال شمس الأئمة الحلواني وهو أحسن ما قيل فى هذا الباب
بجر (قوله بطلاق امرأته) ظاهره ولورجعا وما صورته فى البحر من الطلاق الثلاث فاتفق وهى العتاق كذلك
حزبه (قوله بطلاق امرأته) أى الرجل الخالف (قوله ان لم يفطر) أى الخلوفاً عليه (قوله أفطر) أى الخلوفاً
عليه نداء للتأذى أخيه المسلم (قوله ولا يحنثه) مشكل بما هو مصرح به من أنه فى الخلاف على ما لا يملك يبر
بمجرد القول فيبر قوله أفطروا ~~ممكن~~ التوفيق بحمل ما هنا بما يقتضى أنه ان لم يفطر يحنث على ما اذا كان
الخالف بطريق التعليق أو يحتمل على ما اذا لم يأمره بالفعل أبو السعد وموضعا (قوله على المعقذ برازية) لم يذكر
الاعتقاد فى البرازية (قوله هذا) أى جواز الفطر وهو يرجع الى مسألة الضيافة والميم كما تلوح اليه عبارة النهر
ويكون جاريا فى الضيافة على أحد الأقوال المتقدمة (قوله قبل الزوال) صوابه قبل زوال النهار الشرعى اهـ
لمى (قوله أما بعده) أى أوفيه للتصريح بالقبلىة فى مقابله (قوله فلا) أى لا تكون الضيافة والميم عذرا
فى الافطار (قوله الا لأحد أبويه) أى لا يفطر الا اذا لزم من تركه عقوق الوالدين أو أحدهما كما فى النهر (قوله دعاه
أحداخوانه) أى اصداقانه كما فى حاشية الاشياء لابي السعد (قوله لا يكره فطره) أى فى النفل قبل الزوال
أبو السعد وفى حاشيتها (قوله لوصا ثم اغتر قضاء رمضان) أما هو فبكره فطره لانه حكم رمضان كما فى الفتاوى
الظهيرية وظاهرا قصره على استثناء قضاء رمضان أنه لا يكرهه الفطر فى صوم الكفارة والنذر بعذر الضيافة
وهو رواية عن أبي يوسف لكنه لم يستثن قضاء رمضان قال العلامة القهستاني عند قول المتن ويفطر فى النفل
بعذر الضيافة وفى الكلام إشارة الى أنه فى غير النفل لا يفطر كما فى المحيط وعن أبي يوسف أنه فى صوم القضاء
والكفارة والنذر يفطر اهـ فأتت تراه لم يستثن قضاء رمضان والظاهر من المصنف أنه جرى على رواية أبي يوسف
فكان ينبغي له أن لا يستثنى قضاء رمضان حوى فى حاشيتها بتصرف (قوله ولا تصوم المرأة فضلا) ظاهره
أنها تصوم القضاء بغير إذنه وهو خلاف ما فى البحر حيث قال وتقضى المرأة اذا أذن لها الزوج أو بات منه
وهو مقتضاء كما قاله أبو السعد أنهم لو شرعوا فى قضاء بغير إذنه ~~ممكن~~ كان له أن يفطرهما مافات محل ذلك فى غير قضاء
رمضان لما فى البحر عن القنية للزوج أن يمنع زوجته عن كل ما كان الا يجاب من جهتها كالتطوع والنذر واليمين
دون ما كان من جهته تعالى كقضاء رمضان وكذا العبد الا اذا ظهر من أمره أنه لا يمنع من كفارة الظهار
بالصوم لخلق حق المرأة به اهـ (قوله لا عذر عدم الضريبة) بأن كان صائما أو مريضا فلهما أن تصوم وليس له
منعه لانه ليس فيه ابطال حقه وفى الظهيرية لم يستثن قال فى البحر والظاهر اطلاق ما فى الظهيرية فى المرأة
والعبد لأن الصوم يضرب بيد المرأة ويهزلها وان لم يكن الزوج الا أن يطوؤها والعبد منافعه للمولى فليس له
الصوم والتطوع مطلقا بغير إذنه ولو كان المولى غائبا خلافا لما فى الثانية فانه لم يكن ببقى على أصل الحرية فى
المبادات الا فى الفرائض وأما فى النوافل فلا اهـ بقليل زيادة تفهم منه (قوله أو بعد اليقونة) أى الصغرى
أو الكبرى ومفهومة أنها لا تقضى فى الرجعى ولو فصل هنا كما فصل فى الحداد من كون الرجعة مرجوة أو لا لكان
حسنا (قوله وما فى حكمه) الاولى ومن لانها لما قل وهو المدبر أو على حد قوله تعالى فما لم يكن بينكما
هو الاظهر وقيل الا اذا كان غائبا ولا ضرر عليه فى ذلك بجر من الثانية (قوله ولو نوى مسافر الفطر) لخاصة
نية الصوم مع ذلك لأن نية الافطار لا عبرة بمبدل ما يأتى أنه لو نوى الصائم الفطر ولم يفطر لا يعتبر أفاده فى البحر
(قوله أو لم ينو) حكم هذا مفهوم بالاولى لأن الصحة اذا تحققت مع نية الفطر فمع عدمها أولى (قوله قبل الزوال)

للضيف والمضيف (ان كان صاحبها من
لا يرضى بمجرد حضوره ويتأذى بتركه
الافطار) فيفطر (والالا) هو الصحيح من
المذهب الظهيرية (ولو حلف) رجل على
الصائم (بطلاق امرأته) ان لم يفطر أفطروا
كان صائما (قضاء) ولا يحنثه (على المعقذ)
برازية وفى النهر عن الذخيرة وغيرها هذا اذا
كان قبل الزوال أما بعده فلا الا لأحد أبويه
الى العصر لا بعده وفى الاشياء دعاه أحد
اخوانه لا يكره فطره لوصا ثم اغتر قضاء
رمضان ولا تصوم المرأة فضلا الا بأذن الزوج
الا عذر عدم الضريبة ولو فطرها وجب
القضاء بأذنه أو بعد اليقونة ولو صام للعبد
وما فى حكمه بلائذن المولى لا جبر لم يجز
وان فطره قضى بأذنه أو بعد العتق (ولو نوى
مسافر الفطر) أو لم ينو (فأما نوى الصوم
فى وقتها) قبل الزوال

صوابه قبل اتصاف التمار الشرعي كما به غيره (قوله صح) لأن السفر لا يتأهل أهلية الوجوب ولا صحة الشروع
 بحر (قوله مطلقا) أي سواء كان نفلا أو نذرا معينا أو أدا رمضان ٨١ حلي وبه علم أن محل ذلك في صوم
 لا يشترط فيه التبييت فلو نوى وقتنما يشترط فيه التبييت وقع فلا كما تقدم ما يفيد (قوله ويجب عليه الصوم)
 أي تحصيله بنيت حيث أقام وقت انشائها (قوله كما يجب على مقيم الخ) ويجب على مسافر نوى الصوم لئلا
 وأصبح من غير أن ينقض عزيمته قبل الفجر فلا يحل فطره في ذلك اليوم ولو أفاطر لا كفارة عليه (قوله أقام صوم
 يوم - نه) انما قيد بقوله منه مع أنه يلزمه أقام أي صوم كان ليكامل قوله ولا كفارة (قوله للشبهة في أوله وآخره)
 لف ونشر مرتب (قوله الا اذا دخل مصره) يعني قبل أن يستحكم سفره بقطع مدة السفر بأن سافر في نهار رمضان
 ثم رجع فيه فأكل في بلدته فانه يكفر لا تنقض سفره برجوعه حلي موضعان عن الضرر وظاهر قواهم اذا دخل
 مصره أنه اذا فطر قبل استحكام السفر في السفر ثم دخل مصره لا تجب عليه الكفارة (قوله كما امرت)
 أي قيل قوله ولا يصام يوم الشك الا تطوعا حلي (قوله وفيه خلاف الشافعي) قال محضه أفول كيف
 يكون تكلمنا عند الشافعي لو نواه ولو لم يتكلم مع أن المنقول عنه أن الصلاة لا تفسد بالكلام ناسيا فليراجع
 ٨١ حلي قلت يمكن الفرق بين الكلام ناسيا وبينية الكلام عدم أو المعتمد من مذهبه عدم الفساد (قوله وقضى أيام
 اغماؤه) اعلم أن الاغذار أربعة أقسام ما لا يمتد غالبا فلا يسقط به جميع العبادات لعدم الحرج وهذا لا يجب
 عليه ولا يلة لا حد يسببه كالنوم وما يمتد خلقه كالصبا فيسقط به جميع العبادات لدفع الحرج عنه وما يمتد وقت
 الصلاة لا وقت الصوم غالبا كالاغماؤه فان امتد في الصلاة بأن زاد على يوم ويلة جعل عذرا دفعا للحرج لكونه
 غالبا ولم يجعل عذرا في الصوم لأن امتداده شهرانادر فلم يكن في ايجابه حرج الدليل على أنه لا يمتد طويلا أنه
 لا يأكل ولا يشرب ولو امتد طويلا لهلك لأن بقاء حياته بدونها نادرا ولا حرج في التوادروا يمتد وقت الصلاة
 والصوم وقد لا يمتد وهو الجنون فان امتد فيه - ما اسقطهما والا لقاله الزيلعي والاغماؤه مرض يضعف القوى
 ولا يزال الجأوه عذرا في التأخير في الاسقاط كسائر الامراض (قوله سوى يوم حدث الاغماؤه فيه) لوجود
 الصوم فيه وهو الامساك المقترب بالنية اذا اظهر وجوده مانسه ويقضى ما بعده لانعدام النية بحر (قوله
 الا اذا علم أنه لم ينو) قال الشافعي عدم القضاء اذا لم يذكر أنه نوى أو لا ما اذا علم أنه نوى فلا شك في الصحة وان علم
 أنه لم ينو فلا شك في عدمها او علم منه أنه لو حدث في شعبان واستغرقه رمضان قضاء كله لعدم النية يقينا
 بحر ولو كان متهاكبا عند الاكل في رمضان أو مسافرا قضاءه لم يرد على وجود النية بحر (قوله
 وفي الجنون الخ) متعلق بقضى الآتي (قوله ان لم يستوعب الشهر) بأن أفاق في وقت يصح انشاء الصوم فيه
 ولو في آخر يوم منه فانه يجب عليه قضاؤه بتمامه فالمراد بالاستيعاب أن لا يفتقر مقدار ما يمكنه انشاء الصوم فيه
 ر قوله وان استوعب جميع ما يمكنه انشاء الصوم الخ) وهو ما بين أول طلوع الفجر الى نصف النهار من كل يوم ٨١
 فالافاق بعد هذا الوقت الى قبيل طلوع الفجر ولو من كل يوم لا تمير (قوله على ما مر) أي عند قوله ويجب صوم
 رمضان شهود جزء من الشهر حلي (قوله لا يقضى مطلقا) أي سواء كان الجنون أصليا بأن بلغ مجنونا أو عارضا
 وجعل محمدا أصلي كالمصا فاذا بلغ مجنونا ثم أفاق قبل مضى شهر رمضان أو قبل تمام يوم ويلة فانه لا يجب
 عليه قضاء ما مضى من شهر رمضان وما فاته من الصلاة عنده بخلاف العارض وفي الشرب لبلالية عن البرهان
 والفتاية أن الأصح قول محمد أبو السعود (قوله ولو نذر صوم الايام المنية) انما أخر الكلام على النذر تأخيرا لما
 أوجبه العبد على نفسه عما أوجبه عليه الحق جل وعلا وشرط لزوم النذر كون النذر ليس بمعصية لنفسه
 كالزنى وشرب الخمر أما المعصية لغيره كتنزيه يوم النحر فانه معصية لما فيه من الاعراض من ضيافة الله تعالى فانه
 صحيح وأن يكون من جنسه واجب ويفهم من هذا الشرط أنه ليس واجبا قبل النذر وكونه مقصودا لنفسه وان
 لا يكون مستحيلا لكونه وان لا يكون ما في يده أقل مما نذر فخرج بالاول النذر بالمعصية وبالثاني فهو عبادة
 المريض وخرج سجود التلاوة وتكفين الميت فلا يصح نذرهما لكون الاول واجبا قبل نذره والثاني فرض كفاية
 وهو أعلى من الواجب وبالثالث ما كان مقصودا لغيره كالوضوء لكل صلاة وبالرابع ما لو نذر صوم أمس
 او اعتكاف شهر مضى فانه لا يصح نذره وبالحامس ما لو نذر أن يتصدق بمائة دينار وليس في يده الا دينار مثلا
 فلا يلزمه الا هو كاسيا في توضيحه في الايمان ونذر المعصية وان كان لا يصح الا أنه ينقذ فيما وجب الكفارة

(صح) مطلقا (ويجب عليه) الصوم (لو) كان
 (في رمضان) لزوال المرحض (كما يجب على
 مقيم اقام) صوم (يوم منه) أي رمضان
 (سافر فيه) أي في ذلك اليوم (و) (لا
 لا كفارة لو أفاطر فيهما) للشبهة في أوله وآخره
 الا اذا دخل مصره لنسي نسيه فافطر فانه
 يكفر (ولو نوى الصائم الفطر لم يكن مفطرا)
 كما مر (كالنوى التكلم في صلاته ولم يتكلم)
 شرح الوهابية قال وفيه خلاف الشافعي
 (وقضى أيام اغماؤه ولو) كان اغماؤه
 (مستغرا للشهر) لندرة امتداده (سوى يوم
 حدث الاغماؤه فيه أو في ليلته) فلا يقضيه
 الا اذا علم أنه لم ينو (وفي الجنون ان لم
 يستوعب) الشهر (قضى) ما مضى (وان
 استوعب) جميع ما يمكنه انشاء الصوم فيه على
 تمام (لا) يقضى مطلقا الحرج (ولو نذر صوم
 الايام المنية)

بالحنث ولو فعل نفس النذر وعصى وانحل النذر كل خلف بالمعصية أفاده في الجبر واعلم أن نذر صوم الايام المنهية
يصح سواء صرح بذكر المنهي عنه أولا كان قال نذرت أن أصوم غدا فإذا هو يوم النحر وهذا معنى قوله الاتي
مطلقا أفاده الحلبي (قوله أو صوم هذه السنة) أشابه الى أنه لا فرق بين أن يذكره أصالة كما قدمناه أو بالتبعية مثل
أن نذر صوم هذه السنة أو سنة متتابعة أو أبدا حلبي عن القهستاني (قوله صح) لأنه نذر بصوم مشروع وانتهى
لغيره وهو ترك اجابة دعوة الله تعالى فيصح نذره لكنه يفطر احترازا عن المعصية المجاورة ثم يقتضي اسقاطا للوجوب
وان ضام فيه يخرج عن العهدة لأنه أداء كما التزم (قوله مطلقا) صرح بذكر المنهي عنه أولا كما قدمناه وسواء قصد
ما تلفظ به أم لا ولهذا ذكر الولوجي في تناواه رجل أراد أن يقول لله على صوم يوم جري على لسانه صوم شهر
كان عليه صوم شهر حلبي عن الجبر (قوله على المختار) هو ظاهر الرواية وروى الثاني عن الامام عدم صحة نذرها
وبه قال زفر وروى الحسن عنه أنه ان عين لا يصح وان قال غدا فوافق يوم النحر صرح حلبي عن النهر (قوله وفرقوا
بين النذر والشروع فيها) حيث قالوا صح نذرها ويقضيها ولو نذر عن فيها وأفسدها لا يقضيها (قوله بأن نفس
الشروع معصية) لأنه به يسمى صائما حتى يحث به الحائظ على الصوم فيصير مرتكباً للمعصية فلا تجب صيأته
بل يجب ابطاله ووجوب القضاء يتنى على وجوب الصيانة ونفس النذر طاعة فتجب صيأته بقضائه (قوله وجوبا)
ومن عبر بالاولوية كصاحب النهاية فقد تساهل (قوله تحاميا عن المعصية) أي المجاورة وهي الاعراض عن اجابة
دعوة الله تعالى (قوله وقضاها) اقتصر على قضائها اشارة الى أنه لا يلزمه قضاء رمضان الذي صامه لأنه لم يصح
التزامه بالنذر لان صومه مستحق عليه بجهة أخرى جبر (قوله خرج عن العهدة) لأنه إذاها كما التزم بجبر (قوله
وهذا) أي قضاء الايام المنهية في صورة نذر صوم السنة المعينة (قوله فلو بعدها) بان وقع النذر منه خامس عشر
ذي الحجة مثلا (قوله لم يقض شيئا) لعدم لزوم شيء عليه من الماضي منها (قوله وانما يلزمه باقي السنة) وهو خمسة
عشر يوما تمام شهر ذي الحجة الحرام (قوله على ما هو الصواب) لأن كل سنة عربية معينة عبارة عن مدة معينة
فاذا قال هذه السنة فاعلم ان قصد الاشارة السنة التي هو فيها حقيقة كلامه أنه نذر المدة الماضية والمستقبله فيلغو
في حق الماضي كما يلغو في قوله تعالى على صوم أميراه وأشار به الشارح الى رد كلام الزيلعي فإنه حكم على صاحب
الغاية بالسوء حيث ذكر أنه يلزمه ما بقي منها وذه السكال بأنه هو الساهي لان المسئلة كما في الغاية والخلاصة
والخاتمة في صورة التعيين كهذه السنة وهذا الشهر الى آخر ما قدمناه أفاده في النهر (قوله وكذا الحكم لو نكر
السنة) فانما كاللعمنة (قوله فيفطرها) بيان لعق كذا وان صامها خرج عن العهدة لأنه إذاها كما التزمها أفاده
الحلبي (قوله لكنه يقضيها هنا متتابعة) أي موصولة بآخر السنة من غير فاصل تحقيقا للتتابع بقدر الامكان
حلبي موضحا عن الجبر (قوله ويعيد لو أفطروا) أي يعيد الايام التي صامها قبل اليوم الذي أفطروا فيه اه حلبي
ولو كان آخر الايام (قوله بخلاف المعينة) أي فانه لا يجب عليه قضاء الايام المنهية فيها متتابعة لان التتابع فيها
يترتبة تعين الوقت حلبي وإذا لو أفطروا ما قبله لا يلزمه الا قضاؤه (قوله يقضي خمسة وثلاثين) هي رمضان والخمسة
المنهية - لبي لان صومه في هذه الخمسة ناقص فلا يجزيه عن الكامل وشهر رمضان لا يكون الا عنه فيجب القضاء
بقدره وينبغي أن يصل ذلك بما مضى وان لم يصل يخرج عن العهدة على الصحيح جبر (قوله ولا يجزيه صوم هذه
الخمسة) لأنه ناقص فلا ينوب عن الكامل (قوله يحتمل اليقين) أي مصاحبا للنذر ومنفردا عنه (قوله كانت ست
صور) انما صارت متتابعة ودة ما اذا لم ينوشيا أصلا وتكون نذرا (قوله بنذره) أي بالصيغة الدالة عليه (قوله فقط)
أي من غير تعرض لليقين نفيًا وإثباتا وهو المراد بقوله دون اليقين بخلاف المسئلة التي بعدها فانه تعرض لليقين بنفيه
(قوله عملا بصيغته) لأنه نذر بالصيغة فتعين النذر في الوجه الاول بلانية لكونه حقيقة كلامه وكذا في الوجه
الثاني بالطريق الاول لأنه قرر النذر بعزمته وفي الثالث أولى وأحرى لكونه مراداً لانه قرر النذر بعزمته ونفى
أن يكون غيره مراداً أبو السعود على الاتفاق (قوله عملا بتعيينه) وذلك لان اليقين محتمل كلامه لان اللام تحي
معنى الباء كقول تعالى آمنتم له أي به وقد عين المحتمل بنيته ونفى غيره فصار المحتمل هو المراد غاية البيان فتقدير
قوله لله على صوم يوم النحر أي بالله أبو السعود (قوله عملا بصوم الجاهل) هذا جواب لصاحب الكفر عما أورد
على مسكون الصيغة اه مامن لزوم الثاني وذلك لان الوجوب الذي يقتضيه اليقين وجوب يلزم بترك متعلقه
الكفاية والوجوب الذي هو موجب النذر لا يلزم بترك متعلقه ذلك وتنا في اللوازم أقل ما يقتضي التناهي فلا بد

(أو) صوم هذه (السنة صح) مطلقا على
المختار وفرقوا بين النذر والشروع فيها بان
نفس الشروع معصية ونفس النذر طاعة
فصح (و) لكنه (أفطر) الايام المنهية (وجوبا)
تحاميا عن المعصية (وقضاها) اسقاطا
للواجب (وان صامها خرج عن العهدة)
مع الكراهة وهذا اذا نذر قبل الايام المنهية
فلو بعدها لم يقض شيئا وانما يلزمه باقي السنة
على ما هو الصواب وكذا الحكم لو نكر السنة
ونشر التتابع فيفطرها لكنه يقضيها هنا
متابعة ويعيد لو أفطروا ما بخلاف المعينة
ولو لم يشترط التتابع يقضي خمسة وثلاثين ولا
يجزيه صوم هذه الخمسة في هذه الصورة
واعلم أن صيغة النذر تحتمل اليقين فلذا كانت
ست صور ذكرها بقوله (فان لم ينو) بنذره
الصوم (شيئا أو نوى النذر فقط) دون اليقين
(أو) نوى (النذر ونوى أن) لا (يكون عينا
كان) في هذه الثلاث صور (نذر فقط) اجابا
عملا بصيغته (وان نوى اليقين وأن لا يكون
عملا بصيغته) في هذه الصورة (عينا) فقط اجابا
نذرا كان (وعليه كفارة) عينا (ان افطر)
عملا بتعيينه (وان نواهها أو) نوى (اليقين) بلا تقي
لحنه (كان) في الصورة (نذر) (نذر وعينا) حتى
لو أفطروا يجب القضاء للنذر والكفارة لليقين
عملا بصوم الجاهل

أن لا يراد باللفظ واحد وأجاب السرخسي بجواب آخر هو أن اليمين أريد بلفظ لله والذبح يعني أن أصوم كذا
 وجواب القسم محذوف مدلول عليه بذكر المذبح فكأنه قال لله لا صوم من وعلى أن أصوم فلم يراد باللفظ واحد
 (قوله خلافاً للثاني) فإنه يوجب في الأولى الذبح فقط وفي الثانية اليمين فقط لترجح الحقيقة في الأولى وتعين الجواز
 بنية في الثانية بجر (قوله ونذبت فريق صوم الست من شوال) قال القهستاني صوم الست من شوال يكره
 مطلقاً عنده ومتتابعاً عند أبي يوسف وعن الحسن لا يكره كما قال المتأخرون إلا أنهم اختلفوا هل المتتابع أفضل
 أم التفريق وقال الحلواني يستحب صومها إذا أكل بعد العيد أياماً كما في المنجرات وذكري التظم أنه يستحب
 التفريق في كل أسبوع يوماً من أهل الكتاب إذا عرفت هذا ففي المتن على قول به من المتأخرين اهـ حلبي
 (قوله على المختار) أي من خلاف المتأخرين (قوله والاتباع المكروه) أي تحريراً للتشبه بأهل الكتاب في
 الزيادة على صومهم وللأعراس في اليوم الأول عن إجابة دعوة الله تعالى (قوله أن يصوم الفطر) أي يوم الفطر
 (قوله ويستحب) أن كان المراد السنة غير المؤكدة فهو عين ما قبله وإن كان المراد المؤكدة فهو مغاير (قوله ولو نذر
 صوم شهر الخ) ويلزمه صومه بالعدد لا بالهلال والشهر المعين هلالاً كما سيجي عن الفتح (قوله متتابعاً) قال في البحر
 لو أوجب على نفسه صوماً متتابعاً فصامه متفرقاً لم يجز وعلى عكسه جازاه وفي المنع لو قال لله على صوم من
 شهر رمضان أن أراد مثله في الوجوب فله أن يفرق وإن أراد مثله في التتابع فعليه أن يتابع وإن لم يمكن له بنية
 فله أن يصوم متفرقاً اهـ حلبي (قوله فافطر) عطف على محذوف أي فصامه فافطر يوماً (قوله لأنه أدخل بالوصف)
 وهو التتابع (قوله مع خلوشهر) هذا يرجع إلى قوله ولو من الأيام المنبهة (قوله بخلاف السنة) أي المنكرة
 المشروطة فيها التتابع فإنه بفطر الأيام المنبهة وبفرضها متصلة كما تقدم لأنه لا يمكن خلوها عنها (قوله في نذر شهر
 معين) أي وإن كان لا يتعين بالتعيين لأنه لا يتعين بالتعيين إلا إذا كان معلقاً كالمكان والفقير والدرهم (قوله لثلاث
 يتبع كله) هذا انما يظهر إذا فطر اليوم الأخير منه أمالو فطر العاشر منه مثلاً فلا تظهر العلة (قوله من اعتكاف)
 بأن قال لله تعالى على أن اعتكف هذا الشهر في هذا المسجد فاعتكف غيره في غيره (قوله أوجب) كقوله لله على أن
 أجمع سنة كذا فخرج قبلها أو بعدها (قوله أو صلاة) كان قال لله على أن أصلي في الحرم المكي ركعتين فصلاهما
 في غيره (قوله أو صيام) كان قال لله على أن أصوم رجب فصام شهره أو بعده جاز وكذا لو نذر صوم الاثنين
 والخميس فله أن يعوضهما بغيرهما (قوله أو غيرها) كاصدقة بأن قال لله على أن أتصدق بهذا الدرهم على هذا
 الفقير فتصدق بغيره على غيره (قوله لا يختص) أي في قول أبي يوسف لأنه إضافة خلافاً لمحمد بجر (قوله فلو نذر
 الصدق) مشال للتعيين في الأربعة على النثر المرتب (قوله فخالف) في بعضها أو كلها (قوله وكذا لو عمل) هو ما
 تحققت فيه المخالفة وعدم الاختصاص (قوله أو صلاة) بالتسوية ويوم منصوب على الظرفية اهـ حلبي ولو أضافه
 لزمه مثل صلاة اليوم غير أنه يتم المغرب والوتر أربعاً وقد تقدمت (قوله لأنه تجزئ بعد وجود السبب) علة للتجزئ
 وإنما يذكر التأخير لأن أمره ظاهر ولا يوصف بكونه قضاء فيما يظهر (قوله فإنه لا يجوز تجزئته) لأن المعلق لا يكون
 مسبباً بل الشرط بجر ويفهم منه أنه يتعين زمانه ومكانه ودرهمه فان خالف في الزمان والدرهم
 وقد ضاع كان قضاء ولا يخرج عن العهدة في المكان والفقير إلا بالاداء فيه وإليه (قوله ولم يصح) أما إذا صامه
 فلا يلزمه شيء حلبي وهذا ينافي إطلاق البحر الآتي وإطلاق النهر أيضاً (قوله على الصحيح) وهو قول الإمام
 وأبي يوسف رضي الله تعالى عنهما وقال محمد لزمه أن يوضي بقدر ما صح كالريض إذا فاته صوم رمضان ثم صح
 من (قوله كالصحيح) أي أن حكم المريض كالصحيح لأن النذر مضاف إلى وقت الصحة معني فكأنه قال بعد الصحة
 لله على أن أصوم شهران ثم مات قال في البحر والحاصل أن الصحيح لو نذر صوم شهر معين ثم مات قبل مجي الشهر
 لا يلزمه شيء ولو صام بعضه ثم مات يلزمه الإصاء بما بقي من الشهر وأما المريض إذا نذر ثم مات قبل الصحة لا يلزمه
 شيء بخلاف وإن مات بعد ما صح يوماً لزمه الإصاء بالجميع عندهما وعند محمد بقدر ما صح اهـ وظاهر قوله وإن
 مات بعد ما صح يوماً لزمه الإصاء وإن صامه (قوله بخلاف القضاء) أي فيما إذا فاته رمضان لعذر ثم أدرك بعض
 العدة ولم يصح لزمه الإصاء بقدر ما فاته اتفاقاً على الصحيح خلافاً لما زعمه الطحاوي أن الخلاف في هذه المسئلة
 حلبي وقد أوضحه في النهر فقوله فان سببه ادراك العدة فيقتدر بقدره كافي المنع (قوله بل إن صام حثت) لأن
 المضارع المثبت لا يكون جواب القسم الأموكداً بالنون فإذا لم توجد وجب تقدير النفي اهـ حلبي قال المقدسي

خلافاً للثاني (ونذبت فريق صوم الست من
 شوال) ولا يكره التتابع على المختار خلافاً
 للثاني حاوي والاتباع المكروه أن يصوم الفطر
 وخمسة بعده فلو أضاف الفطر لا يكره بل يستحب
 ويستحب ابن كمال (ولو نذر صوم شهر غيره من
 متتابعاً فافطر يوماً) ولو من الأيام المنبهة
 (استقبل) لأنه أدخل بالوصف مع خلوشهر
 عن أيام شهر غير بخلاف السنة (لا يستقبل
 في) نذر شهر (معين) لا يقع كله في غير
 الوقت (والنذر) من اعتكاف أوجب أو صلاة
 أو صيام أو غيرها (غير المعلق لا يختص بزمان
 ومكان ودرهم وقيمة) فلو نذر الصدق يوم
 الجمعة بركة بهذا الدرهم على فلان فخالف
 الجاز وكذا لو عمل قبله فلو عين شهر الاعتكاف
 أو الصوم فعمل قبله منه صح وكذا لو نذر أن
 يجمع سنة كذا فخرج سنة قبلها صح أو صلاة يوم
 كذا فصلاها قبله لأنه تجزئ بعد وجود السبب
 وهو النذر فيلغو التعيين شرطاً لآلية فلهذا
 (بخلاف) النذر (المعلق) فإنه لا يجوز تجزئته
 قبل وجود الشرط كما سيجي في الإيمان (ولو
 قال مريض لله على أن أصوم شهران قبل
 أن يصح لاشئ عليه وإن صح) ولو (يوماً) ولم
 يصح لزمه الوصية بجميعه (على الصحيح
 كالصحيح) إذا نذر ذلك ومات قبل تمام الشهر
 لزمه الوصية بالجميع بالإجماع كافي الحلبانية
 بخلاف القضاء فإن سببه ادراك العدة
 وفروع قال واقعه صوم لا صوم عليه بل
 إن صام حثت كما سيجي في الإيمان

على هذا أكثر ما يقع من العوام بالنسبة بالله تعالى لا يكون يميناً على الإثبات لعدم اللام والنون فلا كفارة عليهم
في عدم الفعل ويبنى أن تلزمهم الكفارة أن لم يفعلوا في حق قولهم والله أفعل لتعارفهم الحلف بذلك وقول
بعض الناس أنه يصادم المنقول يجب عنه بأن هذا المنقول كان قبل تغير اللغة وأما الآن فلا يأتون في مثبت
القسم باللام والنون أصلاً وبغير قون بين الإثبات والنفي بوجود لا وعدمها وما اصطلاحهم على هذا إلا كاصطلاح
لغة الفرس ونحوها في الإيمان أفاده المحشى في الإيمان (قوله أفطرو قضي) انما يظهر هذا في النذر المطلق
أما غيره فلا ينعين بالزمان كما مر قريلاً (قوله أو صوم) عطف على صوم رجب حلي (قوله كما مر) أي في
الشيخ الثاني من أنه يطعم نصف صاع من حنطة الخ وهذا إذا كان قادراً ولا فيستهقر الله تعالى والاولى للشارح
أن يعبر بغيره وذلك لأنه لما ينس صار في معنى الثاني وفي التهستان ولو أخر القضاء حتى صار شيئاً قابلاً أو كان
النذر بصيام الأبد فمجزأ بشغاله بالعيشة لكونه طاعة شاقة فله أن يغير ويصوم لكل يوم مسكيناً حلي (قوله
أو الزوال) الصواب بعد نصف النهار الشرعي (قوله خلافاً لثالث) قال في النهر ولو قدم بعد الزوال قال محمد لا نفي
عليه ولا رواية فيه عن غيره قال السرخسي والأظهر التسوية بينهما أي بين التقدم بعد الأكل والتقدم بعد
الزوال فالشارح جرى في الفرع الثاني على ذلك الاستظهار (قوله فلا قضاء اتفاقاً) لأنه تبين أن نذره وقع عن
رمضان ومن نذر رمضان فلا شيء عليه حلي (قوله ولو عني به اليمين) أي وقدم في يوم من رمضان بجر (قوله كفر
فقط) أي من غير قضاء لأنه لم يوجد شرط البر وهو الصوم بنية الشكر بجر (قوله عنه) أي عن نذره (قوله بر) أي في
مينه لوجود شرط البر وهو الصوم بنية الشكر بجر (قوله ووقع عن رمضان) كما لو صام رمضان بنية التطوع ولو
قدم ليلاً لا يجب عليه شيء لأن اليوم إذا قرن به ما يختص بالنهار كالصوم راد به بياض النهار وإذا كان كذلك لم
يوجد الوقت الذي أوجب فيه الصوم وهو النهار ولو قدم قبل الزوال ولم يأكل صامه وإن قدم قبل الزوال وأكل
فيه أو به الزوال ولم يأكل فيه صام ذلك اليوم في المستقبل ولا به يوم يومه ذلك بجر والمراد بالزوال في كلامه
الغصوة الكبرى (قوله لزمه كمالاً) أي يفتحه متى شاء بالعدد لا هلالاً والشهر المعين هلالاً كذا في فتح القدير (قوله
فبقية) لأنه ذكر الشهر معترفاً فيصرف إلى المعهود بالخضوع وإن نوى شهر كاملاً فهو كما نوى لأنه نوى محتمل
كلامه بجر (قوله فالأسبوع) سواء أراد أيام الجمعة أو لم يكن له نية أصلاً ولا يلزمه أن يتدبى يوم الجمعة ولا يحتتم
بها ولو قال جع هذا الشهر فعليه أن يصوم كل يوم جمعة يمر في هذا الشهر على الأصح ولو نذر صوم الاثنين أو الخميس
صام ذلك مرة كفاءه إلا أن ينوي الأبد ولو قال بضعة عشر يلزمه ثلاثة عشر ولو قال إن عوفيت صمت كذا في
الاستحسان يلزم به وفي القياس لا يلزم به ما لم يقل لله ولو قال لله على صوم آخر يوم من أول الشهر وأول يوم من
آخر الشهر لزم الخامس عشر والسادس عشر (قوله صام سبتين) كأنه قال السبت البكائن في ثمانية أيام وهو سبتان
قال في المنع ولا يبنى أن هذا إذا لم يكن له نية أما إذا وجدت لزمه ما نوى (قوله فحمل على العدد) أي عدد
الإسبات بجر (قوله بخلاف الأول) أي فإن السبت يتكرر فيه فأريد المتكرر في العدد المذكور ولو قال لله على
صيام الأيام ولأنه كان عليه صيام عشرة عند الإمام رضي الله تعالى عنه ولو قال على صيام أيام لزمه ثلاثة لأنه
جمع قليل ولو قال صيام الشهر ف عشرة وكذا السنون ولو قال صيام الزمن أو الحين ف عشرة أشهر بجر (قوله واعلم أن
النذر الذي يقع للاموات من أكثر العوام) كان يكون لأنسان منهم غائب أو مريض أو له حاجة ضرورية فيأتي
بعض الصالحين فيجعل ستره على رأسه ويقول يا سيدي فلان إن ردت غائبتي أو عوفي مريضتي أو قضيت حاجتي فلك من
الذهب كذا أو من الفضة كذا أو من الطعام كذا أو من الشع أو الزيت كذا بجر (قوله وما يؤخذ الخ) قال في البحر
ولا يجوز لخدم الشيخ أخذه ولا أكله ولا التصرف فيه بوجه من الوجوه إلا أن يكون فقيراً وله عيال فقراء
عاجزون عن الكسب وهم مضطرون فيأخذونه على سبيل الصدقة المستدأة وأخذها أيضاً مكروه ما لم يتصد النادر
التقرب إلى الله تعالى وصرفه إلى الفقراء ويقطع النظر من نذر الشيخ (قوله باطل وحرام) لوجوه منها أنه نذر
مخلوق ولا يجوز لأنه عبادة والعبادة لا تكون لمخلوق ومنها أن النذرة مبيت والميت لا يعلم ومنها أنه ظن أن الميت
يتصرف في الأمور دون الله تعالى واعتقاد ذلك كفر اللهم إلا أن يقول يا الله اني نذرت لك أن شفيت مريضتي أو
رددت غائبي أو قضيت حاجتي أن أطعم الفقراء الذين يسأل السدة نفيسة أو الفقراء الذين يباب الإمام الشافعي
أو الإمام المبت أو اشتري حصر المساجد أو زيتاً لوقودها أو دراهم لمن يقوم بشعائرها إلى غير ذلك مما يكون

نذر صوم رجب فدخل وهو مريض أفطر
وقضى كرمضان أو صوم الأبد فضعف
لا شغل بالعيشة أفطرو كفر كما مر أو يوم
يقدم فلان فقدم بعد الأكل أو الزوال
أو مضى فاقضى عند الثاني خلافاً لثالث ولو
قدم في رمضان فلا قضاء اتفاقاً ولو عني به
اليمين كفر فقط إلا إذا قدم قبل نية قنائه عنه
بتر بالنية ووقع عن رمضان ولو نذر شهر الزمه
كاملاً أو الشهر فبقية أو جمعة فالأسبوع إلا
أن ينوي اليوم ولو نذر صوم يوم السبت
ثمانيه أيام صام سبتين ولو قال سبعة فسبعة
أسبعت والفرق أن السبت لا يمتد في
السبعة فحمل على العدد بخلاف الأول واء لم
أن النذر الذي يقع للاموات من أكثر
العوام وما يؤخذ من الدراهم والشع
أو الزيت ونحوها إلى شرائح الأولياء الأكرام
تقرباً إليهم فهو وبالاجماع باطل وحرام

فيه نفع للفقراء والنذر لله عز وجل وذكر الشيخ انما هو بيان لمحل صرف النذر لمستحقه القاطنين برباطه أو مسجده
فيجوز بهذا الاعتبار اذ صرف النذر للفقراء وقد وجد ولا يجوز أن يصرف ذلك لغنى غير محتاج اليه ولا لشريف
منصب لانه لا يحمل له الاخذ ما لم يمكن محتاجا فقيرا ولا لذي نسب لاجل نسبه ما لم يكن فقيرا ولا لذي علم
لاجل علمه ما لم يكن فقيرا ولم يثبت في الشرع جواز الصرف للأغنياء للاجماع على حرمة النذر للخلق ولا ينعقد
ولا تشتغل به الذمة وانه حرام بل سحت اه (قوله ما لم يقصد واصرفها للفقراء الا نام) أي وقد صدر النذر بالصيغة
المذكورة عن الجرسابقا (قوله ولا سيما في هذه الاعصار) ولا سيما في مولد سيدي أحمد البدوي رضي الله تعالى
عنه كما في النهر واعلم أن بيان الاحكام الشرعية مما يجب على العلماء وليس في ذلك تنقيص الولي كما يظنه بعض
من لا خلاق له بل هذا مما يرضى الولي ولو كان حيا وسئل عن ذلك لاجاب بالحق وأغضبه نسبة التأثير وتأمل
قوله تعالى في حق السيد عيسى عليه الصلاة والسلام ان هو الا عبد أنعمنا عليه (قوله ولذا قال الخ) التعليل
لما بهم من المقام من أن العوام يفعلون الحرام اجمع عليه ويظنون قربة ومحمد هو ابن الحسن الثيباني تليد
الامام ومدون المذهب (قوله لو كان العوام عبيدي لا اعتقتم) أي فكيف وهم عبيد أكرم الاكرمين ولذا كان
العوام حشوا الجنة (قوله وأسقط ولاي) أشا وبذلك الى عدم المؤاخذه بالكلية والا فالولا لا يسقط بالاستقاط
كالتسبب (قوله لانهم لا يهتدون) أي الى الاحكام الشرعية ولا الى ما فيه نفعهم (قوله فالكمل بهم يعبرون) ذكرت
هذه العبارة في النهر أي كل الخلق ينقصون بهم ويرتكبون عارهم وفيه أن العوام من جمل الكمل وظاهره يقتضي
غير ذلك والكامل منهم لا يعبر بالناقص اذ لا تزور وزارة وزرا أخرى وليست من المعبر فيبعد أن يكون الله تعالى
أو الملائكة اذ هذا التعير من الظلم ولو كان فالكمل بهم يعبرون وهو كون جمع كامل لا يظهره وجه أيضا
الا أن يكون المعنى انما اعتقتم وأسقط ولاي لان الاسياد والموالي الكاملين يعبرون بعبيد هم الضالين ويمكن
ضبطهم بضم الباء الموحدة جمع بهمة وهو الفارس الذي لا يدري من أين يوثق كافي الصحاح يعني أنهم لا يدرون
الضرب يدخل عليهم من أي جهة والمراد بالكل على هذا كل العوام أو يفتح الباب لجمع بهمة بفتحها وهي أولاد
الضأن كافي الصحاح يعني أن الحفارة والمغار لازم لهم والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

• (باب الاعتكاف) •

هو انقطاع من عكف اللازم أي أقبل على الشيء وأقام به من حد طلب ومصدره العكوف ومنه يعكفون
على أمانهم أو المتعدي بمعنى الحبس والمنع من باب ضرب ومصدره العكف ومنه والهدى معكوفاً نهر
وهو من الشرائع القديمة لقوله تعالى أن طهرا يتيقظا تقيين والعاكفين أبو العود (قوله وجه المناسبة) أي
مناسبة الاعتكاف للصوم (قوله والتأخير) بالجر عطف على المناسبة أفاده الحلبي فالمناسبة تقتضي ذكرهما
متتابعين من غير نظر الى تقديم وتأخير (قوله اشتراط الصوم الخ) والشرط يقتضي على المشروط وهذا ينتج
المناسبتين (قوله في بعضه) أي في فرد منه وهو الواجب (قوله والطلب) بالرفع عطف على اشتراط فطلب اعتكاف
العشر الاخير من رمضان طلبا أكيدا على وجه السنة أي فناسب ذكره بعده لانه يقع في آخره وهذا ينتج
المناسبة والتأخير أيضا وسببه النذر ان كان واجبا والنشاط الداعي الى طلب الثواب ان كان تطوعا وحكمه
سقوط الواجب ونيل الثواب ان كان واجبا والثاني فقط ان كان تطوعا ومحاسنه كثيرة لان فيه تفرغ القلب
عن أمور الدنيا وتسليم النفس الى المولى والتحصن بحصن حصين وملازمة بيت كريم فهو كمن احتاج الى عظيم
فلازمه حتى قضى ما ربه فهو يلزم بيت ربه ليغفر له كافي وهو من أشرف الاعمال ان كان عن اخلاص بجر (قوله
اللبث) هذا المعنى يناسب المتعدي واللازم (قوله ذكر) ظاهره أن الاعتكاف في مسجد الجماعة لا يتحقق من
المرأة وليس كذلك بل هي مثل الذكورية ومسجد حيا أفضل من المسجد الاعظم كما ذكره المصنف فالاولى التعبير
بشخص ليعمها (قوله ولو عمزا) أشار به الى أن البلوغ ليس بشرط كما يستفاد من عبارة من لا خسر وفيصم
اعتكاف العبي العاقل ولا يشترط الحرية فيصم من العبد وكذا المرأة باذن الزوج والمولى أفاده المصنف (قوله
في مسجد جماعة) انما شرط لقول حذيفة لا اعتكاف الا في مسجد جماعة منع وأفضله ما كان في المسجد الحرام
ثم في مسجده صلى الله عليه وسلم ثم في المسجد الاقصى ثم في الجامع الاقصى ثم في الجامع قبل اذا كان يصلي فيه
بجماعة فان لم يكن في مسجده أفضل لئلا يحتاج الى الخروج ثم ما كان أهله أكثر نهر واعلم أن المسجد يتعين

ما لم يقصد واصرفها للفقراء الا نام وقد ابي
الناس بذلك ولا سيما في هذه الاعصار وقد
بسطه العلامة طاسم في شرح درر البحار ولذا
قال محمد لو كان العوام عبيدي لا اعتقتم
وأسقط ولاي وذلك لانهم لا يهتدون
فالكمل بهم يعبرون
• (باب الاعتكاف) •
وجه المناسبة والتأخير اشتراط الصوم
في بعضه والطلب الاستد في لغز الأخير (هو)
لغة اللبث وشرا (لبث) بفتح اللام وضم
المكسر (ذكر) ولو عمزا في مسجد جماعة
هو ما له ايام وموذن

بالشروع فيه فليس له أن يقتل إلى مسجد آخر من غير عذر أبو السعود عن الجوى (قوله أدت فيه الخمس
أولا) هذا الإطلاق لم يكن في عبارة النهر والبحر ولا غيرهما مما اطلعت عليه والظاهر أنه أخذ من إطلاق عبارة
الخامسة ونصها في كل مسجد له أذان واقلة هو الصحيح اه قلت المانع أن يكون المراد بالمسجد الذي له أذان
واقلة ما تقام فيه الخمس كما رواه الحسن عن الامام وصححه بعض المشايخ كما قاله الكمال فراجع هذا القول
إلى ما بعده على أنه إذا كان له امام ومؤذن لم يؤد الخمس فيه عادة وان كان بهما فقط (قوله وقال يصح في كل
مسجد) في القهستاني عن الخلاصة وينبغي أن لا يصح في مسجد الحياض ومسجد قوارع الطريق وينبغي
أن لا يصح في معلى العبد والخنزة اه فالمراد بالمسجد عنده ما غير ما ذكر (قوله وصححه السروجي) في الخاية
لاطلاق قوله تعالى ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد نهر (قوله مطلقا) وان لم يصلوا فيه الصلوات كلها
حلي عن البحر وظاهره أن مسجد الجماعة غير الجامع مع أنه أعم (قوله في مسجد بيتها) ولو نذرت هي أو العبد
فلن له الحق المنع وبقيضاته بعد زوال الولاية بالطلاق البات للعتق وأما المكاتب فليس للمولى منه ولو توطعوا
ولو أذن له لم يكن له الرجوع لكونه ملكا مانعا الاستتاع به ما هو من أهل الملك بخلاف المملوك لأنه ليس
من أهله وقد أعاره منافعه وللمعبر الرجوع لكنه يكرهه خلف الوعد بحر عن البدائع وكذا لو أذن لها
في صوم شهر بعينه وصامت فيه متتابعة ليس له منعها لأنه أذن لها في التابع (قوله ويكره في المسجد) إلا أنه جائز
بلا خلاف بين أصحابنا وظاهر ما في النهاية أنها كراهة تنزيه وينبغي على قياس ما مر من أن المختار منعهن
من الخروج في الصلوات كلها أن لا يتردد في منعهن من الاعتكاف في المسجد أبو السعود (قوله كما إذا لم يكن
فيه مسجد) أي محل أعدته لصلاتها وينبغي أن يكون أظلم البيت لأنه أستر (قوله ولا يخرج من بيتها إذا اعتكفت)
فلو خرجت بلا عذر يفد وهذا في الواجب بالنذر أما في النفل فلا يفسد بل ينتهي أبو السعود ولا يأتيها زوجها
ولو حاضرت خرجت ولا يلزمها الاستقبال قهستاني (قوله وهل يصح الخ) البعث صاحب النهر اه حلي (قوله
والظاهر لا) لأنه على تقدير أنوته يصح في المسجد مع الكراهة وعلى تقدير كونه لا يصح في البيت بوجه اه
حلي (قوله بنية) الباء للمصاحبة ولا يشترط استمرارها (قوله فالبث الخ) تفرع على قوله هو لبث الخ (قوله من
مسلم عاقل) قال في النهر ولا خفاء أن حجة النية تنوقف على العقل والاسلام فلا حاجة إلى ذكرهما في الشروط
اه (قوله طاهر من جنابة) قال في مراقي الفلاح ولا يشترط الطهارة من الجنابة لصحة الصوم معها ولو في المنذور اه
بل هي شرط الحل كاتبه عليه صاحب النهر (قوله وجب ونفاس) ينبغي أن يكون هذا على رواية اشتراط
الصوم في نفله أما على عدمه فينبغي أن يكونا من شرائط الحل فقط نهر (قوله بلسانه) متعلق بالنذرة لا يكتفي
لايجابه النية من (قوله وبالشروع) عطف على قوله بالنذر ولكنه ضعيف لما سبق في قريب أن لزوم بالشروع
مذترع على قول ضعيف من (قوله وبالشروع) وهو اشتراط الصوم في النفل أقاده الحلي (قوله وبالتعليق) عطف على قوله بالنذر
وهذا يقتضي أن صورة التعليق ليست بنذرة لأن العطف يقتضي المغايرة مع أنها نذر فالأولى أن يقول واجب
بالنذر منجز أو معلقا كما عبر به في امداد الفتاح اه حلي (قوله وسنة مؤكدة في العشر الاخير) لما ورد أنه عليه
الصلوة والسلام اعتكف العشر الاوسط فلما فرغ أماء جبريل عليه السلام فقال ان الذي تطلب أمامك يعني ليلة
القدر فاعتكف العشر الاخير ومن هذا ذهب الاكثر إلى أنها في العشر الاخير من رمضان فتم من
قال في ليلة احدى وعشرين ومنهم من قال في ليلة سبع وعشرين وقيل غير ذلك وورد أنه صلى الله عليه وسلم قال
القسوها في العشر الاواخر والقسوها في كل وتر وعن الامام رضي الله تعالى عنه أنها في رمضان ومن
علامتها أنها بليلة أي مضيئة مشرقة وساكنة لاحارة ولا قارة تطلع الشمس صبيحتها بلا شعاع كأنها طست
أي في البياض وفي المشهور عن الامام رضي الله تعالى عنه أنها تدور في السنة في رمضان وغيره أبو السعود
عن الشرنبلالية (قوله أي سنة كفاية) إذا قام بها البعض ولو فردا سقطت عن الماقين ولم يتركه صلى الله عليه
وسلم الا لعذر فقد ورد أنه أذن لعائشة فيه فضربت لها قبة فسمعت حفصة ففعلت كذلك ثم زينب فأمر
صلى الله عليه وسلم بنزعها فزمت وتركت الاعتكاف في رمضان ثم اعتكف العشر الاوّل من شوال (قوله
على من لم يفعل) أي الاعتكاف وهذا انما ينفي الوجوب لا السنة المؤكدة (قوله في غيره) أي غير المذكور
من الواجب والمننون (قوله وشروط صوم ليلة الاول) وهو الواجب بالنذر منجز اذ معلقا فلونذرا اعتكاف يوم

أدت فيه الخمس أولا وعن الامام اشتراط
أداء الخمس فيه وصححه بعضهم وقال لا يصح
في كل مسجد وصححه السروجي وأما الجامع
فيصحب فيه مطلقا اتفاقا (أو) لبث (امرأة في
مسجد بيتها) ويكره في المسجد ولا يصح في
غير موضع صلاتهم من بيتها كما إذا لم يكن فيه
مسجد ولا يخرج من بيتها إذا اعتكفت فيه
وهل يصح من الخنثى في بيته لم أره والظاهر
لا احتمال ذكوره (بنية) فالبث هو الركن
والكون في المسجد والنية من مسلم عاقل
طاهر من جنابة وجب ونفاس شرطان
(وهو) ثلاثة أقسام (واجب بالنذر) بلسانه
وبالشروع وبالتعليق ذكره ابن البكال (وسنة
مؤكدة في العشر الاخير من رمضان)
أي سنة كفاية كافي البرهان وغيره لا قدرانها
بعدد الانسكار على من لم يفعله من العداة
(ومستحب في غيره من الايام) يعني غير
المؤكدة (وشروط صوم) ليلة الاول
اتفاقا (فقط)

قد أكل فيه لم يصح ولا يلزمه شيء لأنه لا يصح بدون الصوم ولو قال الله تعالى أن اعتكف شهر ابصر صوم فاعلم به
أن يعتكف ويصوم بجر (قوله على المذهب) راجع إلى قوله فقط أي أن الاعتكاف لا يشترط في غير الواجب على
المذهب لقول محمد إذا دخل المسجد بنية الاعتكاف فهو معتكف ما أقام تاركه إذا خرج بجر وروى الحسن
أن الصوم في التطوع شرطية على أن اعتكاف التطوع مقتوي يوم حلي (قوله فلو نذر الخ) تفريع على اشتراط
الصوم في القسم الأول مخ (قوله صح) فيه أن الليلة صريح في ظلام الليل والصريح لا يعمل فيه النية وفي البحر
عن أبي يوسف أنه إن نوى ليلة يومه الزم (قوله والفرق لا يخفى) هو أنه في الأول لما جعل اليوم تابعاً لليلة
قد بطل نذره في المتبوع وهو الليلة بمال نذره في التابع وهو اليوم وفي الثانية أطلق الليلة وأراد اليوم مجازاً
مراعاة لثبوتين فإنه أطلقها عن ظلام الليل إلى مطلق الزمن ثم أراد بها اليوم الذي هو زمن خاص فكل يوم
مقصوداً حلي موصفاً (قوله فإنه يصح) فيلزمه أن يعتكف ليلة وليلتين بجر (قوله لأنه يدخل الليل تبعاً)
ولا يشترط لتسبع ما يشترط للأصل بجر (قوله مراعاة وجوده) أي وإن لم يقصد الاعتكاف (قوله فلو نذر
اعتكاف شهر رمضان الخ) الظاهر أن مثله ما إذا نذر صوم شهر معين ثم نذر اعتكاف ذلك الشهر ونذر صوم
البدن ثم نذر اعتكافاً حلي (قوله لكن الخ) قال في الفتح ومن التفريعات أنه لو أصبح صائماً متطوعاً أو غير ناز
للصوم ثم قال الله تعالى أن اعتكف هذا اليوم لا يصح وإن كان في وقت نصح منه نية الصوم لعدم استيعاب النهار
وعند أبي يوسف أنه أكثر النهار فإن كان قبل نصف النهار لم يعتكفه قضاء اه وقد ظهر أن عدم
عدم الصحة عدم استيعاب الاعتكاف بالنهار لا تعذر جعل التطوع واجباً وأنه لا محل للاستدراك المفاد بل كن
ل هو مسئلة مستقلة لا تتعلق بما في المتن اه حلي فلو قال الله تعالى أن اعتكف هذا اليوم عند طلوع الفجر
ونوى صوم هذا اليوم تطوعاً جزاء لاستيعاب النهار بالاعتكاف والصوم (قوله لعود شرطه) أي الاعتكاف
وقوله إلى الكمال الأصلي وهو الصوم المقصود (قوله فلم يجز) تفريع على عود شرطه إلى الكمال الأصلي (قوله
سوى قضاء رمضان) لأن الله لا اتصال بصوم الشهر والمقاي ولوقضاء وقد وجد (قوله بتحقيقه في الأصول)
قال ابن الملك في شرح المنار انما وجب القضاء بصوم مئة ودلان النذر كان وجباً للصوم إذا اعتكاف
بدونه وهذا لو نذر أن يعتكف ليلة واحدة لا يصح لعدم شرطه وهو الصوم وان كان سقط الصوم المقصود
انصرف الوقت ولما انفصل الاعتكاف عن صوم الوقت بأن لم يمتد كلف صار ذلك النذر بمنزلة نذر مطلق عن
الوقت فعاد شرطه إلى الكمال بأن وجب الاعتكاف بصوم مئة ودلان المانع وهو رمضان فان قلت على
هذا ينبغي أن لا يتأذى ذلك الاعتكاف في صوم قضاء ذلك الشهر كالأند ومطلقاً قلت العلة الاتصال بصوم
الشهر مطلقاً وهو وجود فان قلت الشرط يراعى وجوده ولا يجب كونه مقصوداً كالأند فوضاً للتباعد تجزئه
الصلاة ورمضان الثاني على هذه المدة قلت حدوث صفة الكمال منع الشرط عن مقتضاه فلا بد أن يكون
مقصوداً اه حلي أقول هذا كله إنما يظهر في الاعتكاف إذا نذر مطلقاً أما إذا لم يتعلق لا يختص بزمان كما مر
لحقه فضاء أن يصح في غير رمضان المعين وقضائه (قوله وهو ظاهر الرواية) مقابلة رواية الحسن السابقة (قوله
على المسامحة) أي المسامحة فلذا جازت صلاته فاعداً أو راجحاً المصريح قدرته على القيام والتزول بجر (قوله
جزء من الزمان) وار قل (قوله لا جزء من أربعة وعشرين) وهي المقدرة بخمس عشرة درجة (قوله فلو شرع)
تفريع على قوله وأقله فلا ساعة (قوله لا يلزم قضاؤه) الأولى في التعبير أن يقول يتم بقضائه (قوله وما في بعض
المعتبرات) من جعلها ما قدمه عن ابن الكمال حلي (قوله فترع على الضعيف) وهو القول بأشراط الصوم
في النقل فيكون أقله يوماً (قوله وحرم عليه الخروج) لحديث عائشة كان صلى الله عليه وسلم لا يخرج من
معتكفه إلا حاجة الإنسان بجر (قوله لأنه منهي) أي لأن الخروج ممتنع للنفل (قوله كما مر) أي من قول المصنف
وأقله فلا ساعة (قوله الخروج) أي من المعتكف ولو مسجد البيت في حق المرأة (قوله الحاجة الإنسان
الخ) لأن هذه الأشياء مستتناة للعلم بوقوعها وعدم الاستغناء عنها ولا يمكنه بدقراغه من الطهور ولا يلزمه
أن يأتي بديقه القربى بواختلاف فيما لو كان له بيتان فألقى البعيد منهما قبله ودقيل لا ويخفى أن يخرج
على الزاوية ما لو نزل بيت الخلا للمسجد القريب وألقى بيته نهر (قوله طبيعية) أي سواء كانت طبيعة أي
بحاجة إليه الإنسان بطبيعته ولو ذهب بعد أن خرج له العبادة المربوض أو صلاة الجنازة من غير أن يكون ذلك

على المذهب (قوله نذر اعتكاف ليلة لم يصح)
وان نوى معها اليوم لم يحسن محنتها بالصوم
أما لو نوى بها اليوم مع والفرق لا يخفى
(قوله فلو قال) في نذره (قوله لا ونهار فإنه
بجلاف ما لو قال) الليل محل للصوم لأنه
يصح (و) أن لم يكن (الشرط) في الصوم
(يَدْخُلُ اللَّيْلُ نِيَامًا) أعلم أن (الشرط) قد
مراعاة (وجوده لا إيجابه) للمشرط قد
(قوله نذر اعتكاف شهر رمضان) لكن
صوم رمضان (عن صوم الاعتكاف) لأن اليوم
قالوا الوصام تطوعاً ثم نذر اعتكاف ذلك اليوم
لم يصح لانهما من أوله تطوعاً فمعه نذر به
واجباً (وان لم يعتكف) رمضان المعين (قضى
بجر) غيره (بصوم مقصود) لعود شرطه إلى
الكمال الأصلي فلم يجز في رمضان آخر ولا في
واجب سوى قضاء رمضان الأول في بحث الأمر
منه وثقة فيه في الأصول في بحث الأمر
(وأقله فلا ساعة) من ليل أو نهار عند محمد
وهو ظاهر الرواية عن الإمام لبناء النفل على
المسامحة وبه يفتي والساعة في عرف الفقهاء
جزء من الزمان لا جزء من أربعة وعشرين كما
يقول المتبحرون كدائ غرر الأذكار وغيره
(قوله شرع في نفل ثم قطع لا يلزمه قضاؤه)
لأنه لا يشترط له الصوم (على الظاهر) من
المذهب وما في بعض المعتبرات أنه يلزم
بالشروع فترع على الضعيف قاله المصنف
وغيره (وحرم عليه) أي على المعتكف اعتكافاً
واجباً أما النفل له الخروج لأنه منهي له
لا مطلق كما مر (الخروج) الحاجة للإنسان
طبيعة كقول وغايط

قد اجاز بخلاف ما اذا خرج لحاجة الانسان ومكث بعد فراغه فانه ينتقض اعتكافه عند الامام بحر (قوله
 وغسل لواحتمل) فيه نظر فان الفصل من الشرعية كما لا يخفى حلي قلت عدهم اياه من الطبيعية باعتبار
 سببه (قوله ولا يمكنه الاعتكاف في المسجد) يقتضي الفـ ادعاء المكان والطاهر ان التقيد بذلك مما يخرج على
 القول بانفساد اذا كان له بيان فاني البعيد منهم ما أبو السعود (قوله أو شرعية) عطف على طبيعية وانما
 أو من المن والواو في قوله والجمعة من الشرح اه حلي (قوله كعبه) لم يذكر الحج وذكر في العرف فقال أما الحج
 لو أحرم العتكاف أو بعمرة أقام في اعتكافه الى أن يفرغ منه ثم يقضى في احرامه لانه أمكنه إقامة الامرين فان
 خاف فوت الحج بع الاعتكاف ويحج ثم يستحب الاعتكاف لان الحج أهم من الاعتكاف لانه يغوت بعضي يوم
 معرفة وادراكه في سنة أخرى موهوم وانما يستقبله لان هذا الخروج وان وجب شرعا فاما وجب بعده
 وإيجابه وعده لم يكن معلوم الوقوع فلا يصير مستحب في الاعتكاف اه (قوله لومؤذنا) هذا قول ضعيف والصحيح
 انه لا فرق بين المؤذن وغيره كافي البحر واما دال الفتح اه حلي (قوله وباب المنارة خارج المسجد) أما اذا كان باب
 المنارة داخل المسجد فكذلك بالاولى قال في البحر ومعهود المأذنة ان كان بابها في المسجد لا يفسد الاعتكاف
 وان كان بابها خارج المسجد فكذلك في ظاهر الرواية اه ولو قال الشارح واذن ولرغيره مؤذن وباب المنارة خارج
 المسجد كان أولى اه حلي (قوله والجمعة وقت الزوال) ان قرب معتكفه بدليل المقابلة لان الخطاب يتوجه بعده
 (قوله أي معتكفه) والاولى التعبير به وقد يقال انما عبر به ليشمل المرأة اذا اعتكفت في منزلها وأرادت الخروج
 الى الجمعة (قوله مع منها) أي الاربع ولا يحتاج الى زيادة فحجة المسجد كما وقع لبعضهم لان فعل السنة به
 أو الدخول بنية الفرض ينوب عنها وبهذا تعلم سقوط ما في النهر عن السكان من قوله أن كون الوقت مما يسع
 وقوع السنة والفرض فيه بعد قطع المسافة مما يعرف تحميها لا قطعاً فقد يدخل قبل الزوال لعدم مطابقة ظنه
 فلا يمكنه أن يبدأ بالسنة بل يبدأ بالجمعة اه فليست اهل (قوله يحكم) من الحكيم أي يعتبر في ذلك اجتهاده (قوله
 على الخلاف) بين الامام وصاحبه فانما قال بالزيادة ركة تميز به الاربع المؤكدة وقد ظهر بذلك أن الاربع
 التي تعلى بعد الجمعة وينوي بها آخر ظهر عليه لأصل اهلها في المذهب والا اعتبروا أداءها مع السنة ولا ينبغي
 الاقتصار بها في زمانها لما أنهم نظروا منها الى التسكاسل عن الجمعة بل ربما وقع عندهم أن الجمعة ليست فرضاً
 وأن الظهر كاف ولا يخفى في كفر من اعتقد ذلك فلذا ثبت عليه مراراً قاله صاحب البحر (قوله ولو مكث أكثر)
 أي أو أمه كافي الحلي عن الهداية (قوله لانه) أي المسجد الثاني محل له أي للاعتكاف (قوله وكره تنزيها)
 فالرجوع الى الاول أفضل لان الاتمام في محل واحد أشق على النفس نهر أي فالتواب فيه أكثر وتبعه الجوى
 وفيه مخالفة لما قدمه عن البرجندي من أن المسجد يتعين بالشروع فيه فليس له أن ينتقل الى مسجد آخر من
 غير عذره اه الا أن يقال خروجه لصلاته بالجمعة هو العذر المبيح الانتقال الى غيره فتدبر أبو السعود (قوله بلا
 ضرورة) منه ان مخالفة قوله الحلي (قوله فلو خرج الخ) اراد بالخروج اتصال قدميه احترازاً عما اذا أخرج
 رأسه الى داره فانه لا يفسد اعتكافه لانه ليس بخروج الا ترى أنه لو حلف لا يخرج من الدار فعل ذلك لا يحنث
 ثم ان الفساد لا يتصور الا في الواجب واذ افسد وجب عليه القضاء بالصوم عند القدرة جبر المافاته بحر (قوله
 ولو ناسيا) أو مكرهاً ولا يندم المسجد أو تفرق أهله أو أخرجه ظالم أو خاف على متاعه أو خرج لجنائز أو ان
 تعينت عليه أو لغيره عام أو لعذر المرض أو لثقة غريب أو حريق أو لاداء شهادة يغوت حق المدعى بعدمها
 وان وجب عليه الخروج في هذه الثلاثة (قوله كما مر) أي عند قوله وأقله فلا ساعة حلي (قوله بلا عذر) المراد
 بالعذر الموضح التي قدمها بحر (قوله فسد) ولو وقع ذلك للمرأة وهو في عتكفها ولو طالقت وهي فيه لها أن
 ترجع الى بيتها وتبقى على اعتكافها اه ويغني أن يكون مفسداً على ما اختاره القاضي لانه لا يغلب وقوعه بحر
 (قوله فيقضي) بالصوم عند القدرة جبر المافاته غير أن المذوران كان اعتكاف شهر بعينه يقتضي قدر مافسد
 لا غير ولا يلزمه الاستقبال كافي صوم رمضان وان كان اعتكاف شهر بغير بعينه يلزمه الاستقبال لانه لزمه
 متتابعاً في رايه فيه صفة التتابع وسواها فسد بفساده بغير عذر كالخروج والجماع والاكل والشرب في النهار
 أو فسد بفساده لعذر كما اذا مرض فاحتاج الى الخروج فخرج أو بغير مرضه رأساً كالحيض والجنون والانغماء
 الطويل بحر (قوله الا اذا افسده بالردة) فانها سابقة ما رجب عليه قبلها بإيجاب الله تعالى أو إيجابه والنذر

وغسل لواحتمل ولا يمكنه الاعتكاف في المسجد
 كذا في النهر (أو) شرعية كعبه ومؤذنا
 وباب المنارة خارج المسجد والجمعة وقت
 الزوال ومن بعده منزه (أي معتكفه) خرج
 في وقت يدركها مع سنتها يحكم في ذلك رايه
 وينت بعد ما أربعاً أو ستاً على الخلاف ولو
 مكث أكثر لم يفسد لانه محل له وكره تنزيها
 لمخالفة ما التزمه بالضرورة (قوله فلو خرج) بلو
 ناسيا (ساعة) زمانية لا رملية كما مر (بلا عذر
 فسد) فيقضي الا اذا افسده بالردة

من إيجابه اه - حلي - (قوله واعتبروا كثر النهار) لأن في القليل ضرورة بحر (قوله وهو الاستحسان) يقتضي
ترجيح قولهما بحر (قوله وبه في السكال) قال في البحر ورجح المحقق في فتح القدير قوله لأن الضرورة التي
ينشأ بها التخصيص اللازمة والقابلة وليس هناك كذلك اه فيكون من المواضع التي أخذ فيها القياس
اه حلي - (قوله وهو ما تر) أي من الحاجة الطبيعية والشرعية اه حلي - (قوله كأنما غريق) أدخلت
الكاف مذكراً سابقاً (قوله فحسب للآثم) بل قد يجب عليه في بعض المسائل كما قدمناه (قوله والالسان
النسيان أولى) لكونه لا اختياراً فيه (قوله خلافاً لما فصله الزيلعي) حيث جعل الخروج لعبادة المريض والخنازة
وصلاتها وانجاء المهرق والغريق والجهد وأداء الشهادة مفسداً بخلاف خروجه إلى مسجد آخر بأنهم دام
المسجد وتفرق أهله لعدم الصلوات الخمس فيه وإخراج ظالم إلى مأوى خوف على نفسه أو ماله من المكابرين اه
حلي - (قوله لكن في النهر) ومضى عليه في نور الإيضاح اه حلي - قال أبو السعود لا وجه لهذا الاستدراك
لأن ما في النهر هو قول الساجين وأما قول الإمام فاعتكافه فاسد إذا خرج ساعة لغير غائط أو يبول أو يجمعه
فلا يستدل على أحد القولين بالآخر بل هو خطأ لا أحد القولين لا آخر كما وقع للزيلعي ومن لا مسكين والشرع لا يلهي
(قوله وصلاة جنازة) أي وإن لم يتعين عليه (قوله وحضور مجلس علم) أي علم كان (قوله جاز ذلك) هذا على قول
الإمام رضي الله تعالى عنه وأما على قولهما فالأمر أوسع (قوله وخص المعتكف بأكل) وله غسل رأسه
في المسجد إذا لم يلوته بالماء المستعمل فإن كان بحيث يتلوث يمنع منه لأن تنظيف المسجد واجب ولو فوضا في
المسجد في أمانه فهو على هذا التفصيل اه بخلاف غير المعتكف فإنه يكره له التوضؤ في المسجد ولو في أمانه إلا أن
يكون موضع اتخذ لذلك لا يصل فيه وفي الفتح خصال لا تقتضي في المسجد لا يتخذ طريقاً ولا ينهر فيه سلاح
ولا ينفض فيه بقوس ولا يترقبه قبل ولا يترقبه بلغمه ولا يضرب فيه حد ولا يتخذ سوقاً وأما من ما جبه في سننه
عليه السلام بحر (قوله فلا تجارة كره) وإن لم يحضر السلعة واختاره فاضل خان ورجحه الزيلعي لأنه منقطع
إلى الله تعالى فلا ينبغي له أن يشتغل بأمر الدنيا بحر (قوله لعدم الضرورة) أي إلى الخروج حيث جازت
في المسجد بحر (قوله لأنها) أي الكراهة التعريرية محل إطلاقهم الكراهة وقيد بعضهم ذلك بالخطر
والإباحة (قوله أحضار بيع فيه) لأن المسجد يجوز من حقوق العباد ولا في شغلها وهذا قالوا لا يجوز غرس
الاشجار فيه ومفهوم تعليلهم أن المبيع لو كان لا يشغل البقعة لا يكره أحضاره كدراهم ودنانير يسيرة أو فهور
كتاب ويبنى عدم كراهة أحضار نحو الطعام قال في النهر ومقتضى التعليل الأول الكراهة وإن لم يشغل (قوله
مطلقاً) أي سواء أحضر المبيع أم لا احتاج إليه أم لا كان للتجارة أم لا كما يفاد من البحر (قوله للنهي) أي
لنهي عليه السلام عن البيع والشراء في المسجد ولذا كره فيه التعليم والكتابة والخطابة بأجر وكل شيء
يكره فيه كره في سطحه بحر (قوله وكذا أكله ونومه) أي غير المعتكف فإنه مكروه (قوله الاغريب أشبه) أفاد
في البحر أنه ضعيف وبعبارة وبكره لغيرة النوم فيه وقيل إذا كان غريباً فلا بأس أن ينام فيه كذا في فتح القدير
(قوله لكن) استدراك على قوله وكذا أكله ونومه (قوله مطلقاً) معتكفاً ولا غريباً ولا حلي - (قوله ونحوه
في المجتبي) قال في المنع عن المجتبي وغير المعتكف أن ينام في المسجد مقبلاً كان أو غريباً مضطجعا أو متكئاً
رجلاه إلى القبلة أو إلى غيرهما فالمعتكف أولى اه لكن قوله رجلاه إلى القبلة أو إلى غيرهما غير مسلم لما نصوا عليه
من كراهة مد الرجل إليها (قوله صحت) عدل عن السكوت لفرق بينهم ما وذلك أن السكوت ضم الشفتين فإن
طال سمى صغراً نهر والمراد به ترك التحدث مع الناس من غير عذر للنهي عنه وصوم الصمت من فعل الجوس
بحر (قوله ان اعتقده قرية) هذا القيد لجيد الدين الضرير وجرم به الشارح وغيره للخبر المذكور نهر (قوله ويجب)
أي يفترض (قوله فغنى) أي حصل غنى وفائدة (قوله وتكلم الابحر) فيه التفريق في الإيجاب الآن يقال
انه نفي معنى حوى (قوله وهو ما لا اثم فيه) فهل المباح في البحر والاولى تفسيره بما فيه ثواب فبكره للمعتكف
أن يتكلم بالمباح وفي التبيين وأما التكلم بغير خير فإنه يكرهه غير المعتكف فذا ظنك بالمعتكف (قوله ومنه)
أي مما لا اثم فيه قلت ربما يكون من الذي يشاب عليه حيث قصد به تحصيل ما لا بد منه (قوله وهو) أي المباح
عند عدم الاحتياج إليه (قوله انه مكروه) ظاهر المقام يدل على كراهة التعرير (قوله يأكل الحسان) قال
في الشريعة لآلية وقد متنا أن محله إذا جلس ابتداء الحديث أبو السعود (قوله كما حققه في النهر) حيث قال

واعتبروا كثر النهار قالوا وهو الاستحسان ان
وبه في السكال (و) ان يخرج (بعد ويطلب
وقوعه) وهو ما تر لا غير (لا) يفسدوا ما مالا
يطلب كقوله غريق وانهم دام مسجد فحسب
لأن لا للطلان والالسان النسيان أولى
الساد كما حققه السكال خلافاً لما فصله الزيلعي
وغيره لكن في النهر وفيه جعل عدم الفساد
لانها منه وبطلان جماعته وإخراج كرها
استحساناً وفي انتاوخانية من الحاجة لو شرط
وقت التذرع أن يخرج لعبادة مريض وصلاة
جنازة وحضور مجلس علم جاز ذلك فليحفظ
(وخص) المعتكف (بأكل وشرب ونوم وجمعة
احتاج إليه) نفسه أو ماله فلا تجارة كره
(كبيع ونسكاح ورجعة) فلا يخرج لاجلها
فعدم الضرورة (وكره) أي تجريم لانها
يجل إطلاقهم بحر (أحضر بيع) فيه كما كره
فيه ما يباعه غير المعتكف مطلقاً للنهي وكذا
أكله ونومه الاغريب أشبهه وقدمناه قبيل
الوتر لا يمكن حال ابن السكال لا يكره الاكل
والشرب والنوم فيه مطلقاً ونحوه في المجتبي
(و) بكره تجرماً (صحت) ان اعتقده قرية
والالا حديث من صحت فنجبا ويجب أي الصمت
كما في غير ذلك كما عر عن شرط حديث رحم
الله امرأتكم فغنى أو صكت فسلم (وتكلم
الابحري) وهو ما لا اثم فيه ومنه المباح عند
الحاجة إليه لا عند عدمها وهو محمل ما في
الفتح انه مكروه في المسجد يأكل الحسان
كما تأكل النار الحطب كما حققه في النهر كثره
قرآن وحديث وعلم

والظاهر أن المباح عند الحاجة إليه خير لا عند عدمها وهو محل ما في القبح قبيل الوتر أنه مكروه في المسجد بأكل
الحسنات كأتا كل النار الحطب وبهذا التفرع اندفع ما في البحر من أن الأولى تفسير الطبر بما فيه نواب يعني أن
المعسكف يذكره التكلم بالمباح بخلاف غيره إذ لا شك في عدم استغنائه عنه فأن يذكره مطلقا ٥١ (قوله)
وتدريس في سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم الذي في البحر وتدريس وسيرة الرسول صلى الله عليه وسلم وهو أولى
لعموم التدريس وسيرة الرسول صلى الله عليه وسلم ما وقع له في مغازبه (قوله وحكايات الصالحين) أي المتعلقة
بذكر أخلاقهم وأفعالهم فخرج بذلك الحكايات الملهية (قوله وكاتبه أمور الدين) كالفقه والتوحيد والحديث
والتفسير وما يتبع ذلك من آياته (قوله وبطل بوطته) ويحرم عليه وكذا دواعيه كافي الحج والابتداء بخلاف
الحض والصوم فلا تحرم الدواعي وانما حرم ذلك لقوله تعالى ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد بحر
فان قلت المعسكف في المسجد لا يتهيأ له الوطء قلت تأويله أن يخرج لحاجته فيطأ لأن اسم المعسكف لا يزول عنه
بذلك الخروج ويحتمل أن تكون الزوجة معسكفة في بيتها لا الزوج فيمكن الوطء في غير المسجد وحيثما فيبطل
اعتكاف الزوجة حوى وفي شرح التأويلات كانوا يخرجون ويقضون حاجتهم في الجامع ثم يغتسلون فيرجعون
إلى معسكفهم فزلت الآية أبو السعود ولعل هذا محمول على الاعتكاف الواجب أو الواقع في شهر رمضان
وأما النفل فينتفع بجروح المعسكف (قوله في فرج) الدبر مثله أبو السعود (قوله في الأصح) وروى ابن جماعة عن
أصحابنا عدم الفساد في التسلل اعتبارا له بالصوم أبو السعود (قوله لأن حاله مذكرة) لكونه في المسجد فهو
كحالة الإحرام والصلاة بخلاف الصوم (قوله وبطل بانزال بقله) لأنه بالانزال صلي في معنى الجامع نهر (قوله)
لم يطل) لعدم معنى الجامع ولأنه يفسد به الصوم نهر (قوله لعدم الحرج) علة للحرمة أي لعدم الحرج في اجتناب
الدواعي ولو من غير انزال والذي في البحر أن حرمة الوطء لما ثبتت بصريح النص قويت فتعدت إلى الدواعي
ثم قال بخلاف الحيض والصوم حيث لا تحرم الدواعي فيها لأن حرمة الوطء لم تثبت بصريح النص وللكثرة
الوقوع فلا حرم الدواعي لزم الحرج وهو مدفوع ٥٢ (قوله لبقاء الصوم) قال في البحر الأصل أن ما كان من
مخظورات الاعتكاف وهو ما منع منه لأجل الاعتكاف لأجل الصوم لا يختلف فيه العمد والسهو والنهار
والليل كالجامع والخروج وما كان من مخظورات الصوم وهو ما منع منه لأجل الصوم يختلف فيه العمد والسهو
والنهار والليل كالأكل والشرب (قوله وردته) فأنها تبطل لأنها تسقط ما وجب عليه ولو بإيجابه (قوله إن داما
أياما) المراد بالأيام أن يفوته صوم بسبب عدم إمكان النية حيثما يقضي في الأغصاء كالجئون (قوله سنة)
المراد به المباعدة حلبي (قوله قضاء) أي بعد الاقامة حلبي قال في المنع فان تناول الجنون سنيق ثم أفاق هل
يجب عليه أن يقضي في القياس لا كافي صوم رمضان وفي الاستحسان يقضي لأن سقوط القضاء في صوم
رمضان إنما كان لدفع الحرج لأن الجنون إذا طال قلما يزول فيستكره عليه صوم رمضان فيخرج في قضائه
وهذا المعنى لا يتحقق في الاعتكاف (قوله ولزمه الليالي الخ) حاصله أن يأتي بلطف المفرد أو المتني أو المجموع
وكل منها إما أن يكون في الأيام أو الليالي فهي ستة وفي كل منها إما أن ينوي الحقيقة أو الجواز أو ينويهما أو لم تكن
له نية فهي أربعة وعشرون وحكم المتني والمجموع مذكور في المصنف وأما المفرد بأن قال الله على اعتكاف يوم
لزمه فقط سواء نواه فقط أو لم تكن له نية ولا تدخل ليلته ويدخل المسجد قبل الفجر ويخرج بعد الغروب فان نوى
الليلة معه لزمه وتعمامه في البحر (قوله بلسانه) أشار به إلى أن نية القلب من غير تلفظ لا توجب شيئا وقد تقدم
(قوله ولزمه) حال من الليالي والأصل أنه متى دخل الليل والنهار في اعتكافه فإنه يلزمه متابعة ولا يجوز له لو فرق
بحر (قوله كهكسه) وهو نذر اعتكاف الليالي فليزله الأيام (قوله العدين) هما الليالي والأيام (قوله بلطف الجمع)
سواء كان صريحا كأيام والليالي أو ضمنا كالأثنين وما أوليله أفاده صاحب البحر (قوله وكذا التنبيه)
فأنه في حكم الجمع من كل وجه (قوله يتناول الآخر) دليله قصة ذكر ياء على نينا وعليه وعلى سائر الأنبياء
الصلاة والسلام فان الله تعالى قال آيتك أن لا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا أو قال في آية أخرى أن لا تكلم
الناس ثلاث ليال سويا وقصة واحدة وازم الإشارة باليد أو بالرأس أو بغيرهما بحر (قوله فلونوى) لا وجه
لتفريق بل هو حكم مستقل قال في البحر مشير إلى أن أول أحد العدين الآخر وهذا عند نيتها أو عدم النية
أما فلونوى في الأيام النهر خاصة صحت نيته لأنه قوي حقيقة كلامه بخلاف ما إذا نوى بالأيام الليالي خاصة حيث

وتدريس في سيرة الرسول عليه السلام وقصص
الأنبياء وحكايات الصالحين وكاتبه أمور الدين
(وبطل بوطته في فرج) أنزل أولا (ولو) كانه
وطء خارج المسجد (لبسلا أو نهارا عاما
أو ناسيا) في الأصح لأن حاله مذكرة (و) بطل
(بانزال بقله أو اس) أو تنهيد ولو لم ينزل
لم يطل وان حرم الكل لعدم الحرج ولا يطل
بانزال بفسكرا أو تطرو لا يسكر ليل ولا ياكل
فامس بالبقاء الصوم بخلاف أكله عند وردته
وهكذا انعموا وجنونه إن داما أياما
فان دام جنونه سنة قضاء انفسا نارا ولزمه
الليالي بذكره بلسانه (اعتكاف أيام ولاه)
أي متتابعة وان لم يشترط التسليم (كهكسه)
لأن ذكر أحد العدين بلطف الجمع وكذا
التنبيه يتناول الآخر (فلونوى في) نذر
(الأيام النهر) خاصة (صحت نيته)

لم تعمل نيته ولزمه الليالي والنهر لانه نوى ما لا يحتمل كلامه اه (قوله لنية الحقيقة) اعترض بأن اللفظ ينصرف
الى الحقيقة بدون قرينة أو نية فواجه قوله لنية الحقيقة قلت كانه اختصار ما ذكره البعض من أن اليوم مشترك
بين ياض النهار ومطلق الوقت وأحد معني المشترك يحتاج الى ذلك لتعيين الدلالة للنفس للدلالة وعلى تقدير
أن يكون مختار ما عليه الا كثر وهو أنه مجاز في مطلق الوقت فجوابه أن ذكر الايام على سبيل الجمع صارفة
عن الحقيقة كما تقدم فحتاج الى النية دفعا للصارف عن الحقيقة للدلالة عليها عناية (قوله لا) أي لا تصح
نيته لانه نوى ما لا يحتمل كلامه بجر (قوله صح) أي لو تذر أن يعتكف شهرا واستثنى الايام لا يجب عليه شيء لان
الباقي الليالي المجردة فلا يصح الاعتكاف المنذور فيها المناقاتها شرطه وهو الصوم ومن ثل ذلك لو تذر ثلاثين ليلة
ونوى الليالي خاصة صح لانه نوى الحقيقة ولا يلزمه شيء لان الليالي ليست محلا للصوم بجر وهذا التعليق هو
المراد بقوله لما مر (قوله واعلم أن الليالي تابعة للايام) فالليلة سابقة على يومها وأما قوله لا الى ولا الليل سابق
النهار فقال الامام غير الدين الرازي تفسيره أن سلطان الليل وهو القمر ليس يسبق الشمس وهي سلطان النهار
وقيل تفسيره ان الليل لا يدخل وقت النهار (قوله الليلة عرفة) أي فانها تابعة ليوم التروية كما في البحر والنهر
فيكون ليوم التروية ليلتان حيث تذهب عبر في البحر ليلة الصر ووجه التبعية صحة الوقوف فيها كما صح في اليوم
الذي قبلها (قوله وليالي النهر) أي الليالي السابقة على أيام النحر في العرف وهي ثلاث تكون تابعة للايام
التي قبلها في الحكم يدل على هذا ما قاله في البحر والنهر واليه الصر تابعة ليوم عرفة فلذلك لم تجز الاضحية بعد
الغروب من ليلة النحر ولو كانت تابعة ليوم الذي بعدها لجازت الاضحية فيها وأما الليلتان الباقيتان لا يضرن
تبعيتهما لليوم للمنفى بعدهما فان كلام من الليلتين واليوم يصح فيها الصر فلا وجه اتبعيتهما لما قبلهما
وتحصل أن يوم الصر ليلة له وما تصح فيه التضحية ليلتان وثلاثة أيام (قوله رة قال الناس) فان فيه توسعة على
الناس بعبادة وقوفهم ليلة النحر وهذا الأيم لا تعليل لاقول ليلة من ليالي النحر فتأمل (قوله دائرة في رمضان
انما قال) فيه أن معنى دورانها تقدمها تارة تأخرها أخرى وهذا قول الامام فقط لا قولها أيضا فالصواب
اسقاط دائرة اه طي ويعلم من البحر (قوله الا أنها تقدم وتأخر) وأجاب الامام رضي الله تعالى عنه عن الأدلة
المقدمة لكونها في العشر الاواخر بأن ذلك كان في رمضان الذي كان صلى الله عليه وسلم يلتمسها فيه والسيقات
تدل عليه لمن تأمل طرق الحديث وألفاظها كقول جبريل ان الذي تطلب إمامك وانما كان يطلب ليلة القدر
من تلك السنة وانما أخفيت ليختم في طلبها فينال بذلك أجرة المجتهد في العبادة كما أخفى سبحانه وتعالى الساعة
ليكونوا على وجل من قيامها بغتة بجر (قوله وغرته) أي الخلاف بين الامام وصاحبيه (قوله في الاقول)
أي في رمضان الاول (قوله ولا خلاف أنه لو قال) أي أنت حر وأنت طالق (قوله والفتوى على قول الامام)
وذ كرفاضى خان أن المشهور عن الامام أنها تدور في السنة وقد تكون في رمضان وقد تكون في غيره (قوله لكن
قيده) أي قيد صاحب المحيط الاقناع بقول الامام (قوله فقها) أي عا وقع في تلك الليلة من الاختلاف هذا
ما ظهر (قوله والا) بأن كان عاميا اه بجر والله سبحانه وتعالى أعلم

• (كتاب الحج) •

لما كان مركبا من المال والبدن وكان واجبا في العمر مرة ومؤخر في حديث بنى الاسلام على خمس آخره
وختم به العبادة لكن في قوله -م انه مركب نظر بل هو عبادة بدنية محضة والمال انما هو شرط في وجوبه لانه
جزء مفهومه أفاده في النهر وتعقبه الجري بأنه لو كان بدنيا محضا لما ساءت فيه النيابة لان البدن في المحض
لا تجوز فيه النيابة اه الآن يقال انما جازت على خلاف القياس لورود النص بها وهو حديث الخنمعية
وغيرها وعنون الكتاب بالحج دون العمرة وان ذكرت فيه لشرفه وفي القهستاني ما يفيد اطلاق الحج على
العمرة فانه قال الحج نوعان الحج الاصغر حج الاسلام والحج الاصغر العمرة فلم يكن العنوان من التخصيص
في شيء الصحيح أنه لم يجب الا على هذه الأمة ديري فكان من قبلنا من الامم يحجرون تبرعا وكان صلى الله عليه وسلم
يحج وهو مكة كل سنة الا أن يمنعه مانع وكانت هجته الفريضة بعد ما حاجر سنة عشر ورج أبو بكر رضي الله تعالى
عنه في السنة التي قبلها سنة تسع وفيها فرض الحج وحج بالناس سنة ثمان وهي عام الفتح عتاب بن أسيد الذي
ولاه النبي صلى الله عليه وسلم أمير مكة بعد الفتح أبو السعود وشرائط وجوبه الاسلام والعقل والبلوغ

لنية الحقيقة (وان نوى بها) أي الايام
(الليالي لا) بل يلزمه كلامهما (كالنذر
اعتكاف شهر ونوى النهر خاصة أو) نوى
(عكسه) أي الليل خاصة فانه لا تصح نيته
لان الله واسم مقتدر يشمل الايام والليالي
فلا يحتمل مادونه الا أن يستثنى الليالي فيقتصر
بالنهر ولو استثنى الايام صح ولا شيء عليه لا تر
والعلم ان الليالي تابعة للايام الالهية عرفة
وليالي النحر وتبع لغيرها من غير فقام الناس
كما في الضحية لولوا ليلية هذا اولى القدر دائرة
في رمضان اتفاقا الا أنها تقدم وتأخر خلافا
لهما وغرته فبين قال بعد ليلة منه انت حر
اوانت خالق ليلية القدر فغره لا يقع حتى
ينال شهر رمضان الا في الجواز كونها في
الاولى في الاولى وفي الاخرى في الاخرى ولا
يقع اذا مضى مثل تلك الليلة في الاخرى ولا
خلاف انه لو قال قبل دخول رمضان وقع
بضيه قال في المحيط والفتوى على قول
الامام لكن قيده بكون الحائض فيها يعرف
الاختلاف والا فهي ليلة السابع والعشرين
• (كتاب الحج) •

والحرية والوقت والقدر على الزاد والراحلة والعلم يكون الحج فرضا وشرايط وجوب أدائه صحة البدن وزوال
 الموانع الحسية عن الذهاب الى الحج وأمن الطريق وعدم قيام العدة في حق المرأة وخروج الزوج أو المحرم
 معها وشرايط صحة الاحرام والوقت المخصوص والمكان المخصوص والاسلام واعلم أن لربنا الحج مهمات
 ينبغي الاعتناء بها وهي البراءة بشروطها من رد المظالم الى أهلها عند الامكان فان لم يمكن رد المظالم الى أهلها
 بأن مات المستحق ولا وارث له فانه يتصدق بقدر ما عليه ليكون ودبعة عند الله تعالى ليوصله الى خصمه يوم
 القيامة ~~كذلك~~ في منية المفتي وقصصا ما قصر في فعله من العبادات والندم على تقربه فيه والعزم على عدم
 العود الى مثله والاستحلال من ذوى الخصومات والماملات ورضى من يكره السفر بغير رضا قال في العيون
 اذا أراد الابن أن يخرج الى الحج وأبوه كاره لذلك اذا كان الابن مستغنيا عن خدمته فلا بأس به وان كان
 محتاجا بكره وكذا الأم وفي السير الكبير اذا لم يحتج عليه الضعف فلا بأس به ~~وكذلك~~ ايكره ان كرهت زوجته
 خروجه ومن عليه نفقته وفي التوازل أن الابن اذا كان أمرا صبيح الوجه فلا بأس أن يمنعه من الخروج ولو من
 بيته ولو كان بالغاً كما لا يخرج بنته لأن البنت يشتهىها الرجال فقط والامرد صبيح الوجه تشتهىه الرجال والنساء معا
 فالنفقة فيه من الجانبين وان كان الطريق مخوفا لا يخرج وان لم يكن أمرد والاجرة والحدائق كالابوين
 عند فقدهما ويكره الخروج للغزو والحج لمديون وان لم يكن له ما لا يقضى به دينه الا أن يأذن الغريم فان كان
 بالدين كفيل ياذنه لا يخرج الا باذنه ما وان كان بغير اذنه فبإذن الطالب وحده وما تقدم في حج الفرض أما حج
 النفل فطاعة الوالدين أولى مطلقا ~~كذلك~~ في الملتقط ويشاور ذارأي ثم يستخيره الله تعالى في أنه هل يشتري
 أو يكتري وهل يسافر برا أو بحرا وهل يرافقه فلانا ولا لأن الاستشارة في الواجب والمكروه والحرام لا محل لها
 خمر ومفاده أن ذلك في حجة الاسلام أما النفل فلا مانع من الاستشارة فيه وكيفيتها أن يصلي ركعتين يقرأ فيهما
 بالكافرون والاخلص ثم يدعو بالدعاء المعروف ويحتمل في تحصيل نفقة حلال فانه لا يقبل بالنفقة الحرام
 كما ورد في الحديث وان سقط الفرض عنه فلا تنافي بين سقوط الفرض وعدم قبوله فلا يثاب لعدم القبول
 ولا يعاقب عقاب تارك الحج ولا بدله من رفيق صالح يذكركه اذا نسى ويصبره اذا جزع ويعينه اذا عجز وكونه
 من الجانب أولى تباعدا من القطيعة ويرى المكاري ما يحمله ولا يحمله اكثر منه الا باذنه وذ كر عن بعض
 السلف أنه دفع اليه بطاقة ليوصلها الى انسان فامتنع من حملها بدون اذن المكاري ورعا ~~كونه~~ لم يشارطه
 على ذلك ~~وكذلك~~ اذا حتمت من تحميل الدابة فوق ما تطيق ومن تقليل علفها المعتاد بلا ضرورة وتجريد السفر
 عن التجارة احسن ولو اتجر لا ينقص ثوابه كالتجاري اذا اتجر وهذا محمول على ما اذا لم تحمله التجارة على السفر
 والتجرد عن الربا والسعة والفخر ظاهرا وباطنا فرض والركوب في الحمل كرهه بعضهم خوفا مما ذكره ولم يكرهه
 بعضهم اذا تجرد عن ذلك في التحقيق لا اختلاف والمنشئ افضل من الركوب لمن يطيقه ولا بأس بمخلقه
 وأما حج النبي صلى الله عليه وسلم راكبا فانه القدوة فكانت الحاجة ماسة لا ظهوره ليراه الناس ولا يما كس
 في شرائه الزاد والادوات ويستحب ان يجعل خروجه يوم الخميس او يوم الاثنين ويفعل ما ذكره العلماء
 من آداب السفر بحرا واداء السجود بتصرف (قوله بفتح الحاء وكسرها) بما قرئ في السبع وقيل الاول الاسم
 والثاني المصدر وقيل قلبه منع ونهر (قوله الى معظم) هذا تقييد من الكمال لا طيلة اقامتهم واستشهد عليه
 بقول الشاعر

واشهد من عوف حو ولا كثرة * يحجون سب الز برقان المزغرا

السب العمامة والز برقان بكسر الزاي والراء وسكون الموحدة كافي لب الباب في الاصل القمر لقب به حسين
 ابن بدر بن جهم والمزغرا المسبوح بالزغران وهو صفة لسب ~~وكذلك~~ كانت سادة العرب تعبج عما بها به وكان
 الز برقان يرفع له بيت من عمام وثياب مصبوغة بالزغران وكانت بنو عوف تخرج ذلك البيت معناه ينه قال
 ابن السكيت هذا معناه الاصل ثم تعرف استعماله في القصد الى مكة للتسكيت تقول حجبت البيت أحجه
 جها فاما حاج نهر واداء السجود (قوله كما ظنه بعضهم) هو الزيلعي تخوله كالتيم كافي البحر وكذا وقع لبعض اهل
 اللغة قال في النهر هو لغة القصد كذا في غير كتاب من اللغة وقيد في القح الى كونه معظم (قوله زيادة الحج) هذا
 التعريف بولي من تعريفه بالقصد لأن القصد شرطه والزيادة فعل فهو بهذا التعريف يوافق بقية العبادات

(هو) بفتح الحاء وكسر هاء لغة القصد الى معظم
 لا مطلق القصد كما ظنه بعضهم وشرعا (راية)

فان الصلاة اسم لافعال مخصوصة والزمك اسم للايتاء المخصوص والصوم اسم للاسما والخاص فليكن
الحج اسما لافعال المخصوصة ولا يراد بالزيارة زيارة البيت فقط فانه عليه يصير الحج اسما للطواف فقط وليس
مكذبا فان ركنه شيان الطواف بالبيت والوقوف بعرفة بالشرط المعلوم وهو الاحرام اقام في البصر
(قوله أي طواف ووقوف) هذا تفسير مراد والا فالزيارة لغة الذهاب (قوله مكان مخصوص) المراد بالبيت
الصادق بمتعد (قوله في الطواف الحج) هذا أولى مما وقع لابي السعود من تفسير الزمن باشهر الحج (قوله الى آخر
العمر) وأما كونه في أيام النحر فواجب (قوله من زوال شمس عرفة الفجر) الا لام يعنى الى والجمع بين جزء من
النهار والليل واجب (قوله بان يكون محرما) تبع فيه صاحب التهرجيبا به مما ورد على تفسير الحج بالفعل
الذى هو الزيارة من أن ذكر الفعل المخصوص عليه يصير حشا والآن المعنى يؤول الى أن الحج فعل بفعل
وفساده لا يخفى وحاصل الجواب أن المراد بالفعل الثاني الاحرام وبه يصير الثاني غير الاول ويلزم عليه ادخال
الشرط في التعريف فلا يبقى الزيارة على معناها اللغوي وفسر الفعل المخصوص بالوقوف والطواف لكان أولى
فليتأمل (قوله بنية الحج) انما اقصر عليه لان الكلام في الحج الاكبر والا فالعمرة لا بد لها من النية (قوله
سابقا) أي على الوقوف والطواف أما كونها من الميقات فواجب (قوله كما سيجي) من أنه شرط ابتداء له حكم
الركن اتهام حتى لم يميز لميقات الحج استدائه ليقضى من قابل بل يتصل بعمرة ويقضى من قابل ولو كان شرطاً
لصح استدائه (قوله من أركان الدين) التي هي الصوم والصلاة والزكاة والحج وكلمة التوحيد حلي (قوله
فرض) أي بقوله تعالى والله على الناس حج البيت الآية والمراد بالناس المؤمنون بقرينة ومن كفر نهر وأما قوله
تعالى وأتموا الحج والعمرة لله فنزل سنة لم تكن لم تثبت به الفرضية بل انما ثبت به وجوب الاقام
بالشروع حلي عن الزيلعي (قوله لعذر) وهو أن آتته نزلت بعد فوات الوقت وأيده الشافعي بما ذكره ابن القيم من
أن الصحيح أن الحج فرض في أواخر سنة تسع بقوله تعالى والله على الناس الآية ونزلت عام الوفود سنة تسع
وانه عليه السلام لم يوتر الحج بعد فرضه عاما وهذا هو الاصح بهديه وحاله صلى الله عليه وسلم وأما ما قاله بعضهم
من أنه صلى الله عليه وسلم علم أنه يدرك الحج قبل موته ليعلم الناس مناسكهم تكملا للتبليغ كما في التهرجيب
قال العيني انه ليس بسديد ويحتمل أن العذر الخوف من المشركين على أهل المدينة أو على نفسه عليه الصلاة
والسلام أو زعم مخالطة المشركين في نسكهم أو كان أهم عهد في ذلك الوقت فآخر الحج حتى بعث أبا بكر وعليه
فنادى أن لا يحج بعد العام مشرك ولا بطواف بالبيت عريان ثم حج بعد (قوله مع علمه) متعلق بمحذوف صفة
لعذر أي هذا العذر مصاحب لعلمه صلى الله عليه وسلم وجمع الشرح بين الاجوبة بذكر العذر والعلم (قوله
ليكمل التبليغ) علمه ببقاء حياته صلى الله عليه وسلم حلي (قوله لان سببه البيت) وقوله صلى الله عليه
وسلم لا اقرع بن حابس لما سأل حين أخبر عليه السلام بفرض الله الحج أفى مكمل عام أم في العمر قال لا
في العمر ولو ظنتم الوجبت اه وانما تجب لو ظننا لانه الشارع وهو له نصب الاسباب نهر (قوله وهو واحد)
اعترض به كثر وجوب الزكاة مع اتحاد المال واجيب بان اختلافه باختلاف النماء ولو تقدير اذا المال مع هذا
النماء غيره مع غناه آخر فهو متعد حكما (قوله والزيادة تطوع) لقوله صلى الله عليه وسلم من زاد فهو تطوع (قوله
كما اذا جاوز الميقات) أو أحرم منه لتعدد دخول الحرم سواء أحرم معينا الحج أو مهيما فانه يتصل بالوجوب
ولا داعي الى العدول عن ذلك الى ما ذكرنا في الهداية ثم الا فاقى اذا انتهى الى المواقف على قصد دخول
مكة عليه أن يحرم قصد الحج او العمرة عندنا ولم يقصد قوله صلى الله عليه وسلم لا يحج اذا جاوز الميقات الا محرما
ولان وجوب الاحرام لتعظيم هذه البقعة الثمينة يستوي فيه التاجر والمعتز وغيرهما فيحصل من هذا ان
الحج والعمرة لا يكونان نفلا من الا فاقى وانما يكونان نفلا من البستاني والحري اه (قوله فان اختار الحج
اتصف بالوجوب) فيكون من قبل الواجب الخيرة أي وان اختار العمرة اتصف بالوجوب وانما لم يذكر لعدم
اقتضاء المقام إياه حلي (قوله ممن يجب استئذانه) كالأب المحتاج لخدمة ابنه وكالزوجة وكل من عليه نفقة
فحرم رانه يكون فرضا واجبا ونفلا وحراما ومكروها واطهارا لا يتصف بالاجابة لانه عبادة فضعاه اه
(قوله فلا بد منه) من الحج بل من الخروج من البيت كما مر (قوله على الفور) هو الاتيان به في اول وقتها
الا مكان من فارت القدر غلت استعير للسرعة ثم اطلق على الحالة التي لا تراخي فيها مجازا من سلا نهر وهو متعلق

أي طواف ووقوف (مكان مخصوص) أي
المكة بعرفة (في زمن مخصوص) في
الطواف من طلوع فجر النحر الى آخر الع-
وفي الوقوف من زوال شمس عرفة لفجر النحر
(بفعل مخصوص) بأن يكون محرما بنية الحج
سابقا كما سيجي لم يقل لاداء ركن من أركان
الدين ليعم حج النفل (فرض) سنة تسع وانما
آخره عليه السلام لعشر أعذار مع علمه ببقاء
حياته ليكمل التبليغ (مرة) لان سببه البيت
وهو واحد والزيادة تطوع وقد يجب كما اذا
جاوز الميقات بلا احرام فانه كما سيجي ويجب
عليه احد التسكين فان اختار الحج اتصف
بالوجوب وقد يتصف بالحرمه كما الحج بمال
يرام وبالكراهية كما الحج بلا إذن ممن يجب
استئذانه وفي التوازل لو كان الابن صبيحا
فلا بد منه حتى يلحق (على الفور)

بمخدوف بعلم من الترح أي ويجب على الفور (قوله في العام الأول) لأن الاستحاط في تعيين أول سنّي الامكان
 لأن الحج له وقت معين في السنة والموت في سنة غير نادر فتأخيره عن وقته بعد التمكن تعريض له على القوان
 فلا يجوز وورد من أراد الحج فليجمل فان الانسان قد يمرض والراحلة قد تضل والحاجة قد تعرض (قوله وأصح
 الروايتين) لا يصلح معطوقا الا على قوله الثاني فيصير التقدير وعند أصح الروايتين وفيه من الركاة ما لا يخفى
 وعبارة البصر هو قول أبي يوسف وأصح الروايتين الحج ولا غبار عليها حلي ويصح جعل الواو داخل على مبتدأ
 مخدوف أي وهو أصح (قوله ومالك وأحمد) عطف على الثاني أي وعند مالك وأحمد وان ثبت ان عن كل منهما
 روايتين صح عطفه على الامام فليراجع حلي وعبارته في شرح المتقي تعين العطف على الامام وعند محمد يجب
 على التراخي والتجمل أفضل (قوله فيفسق) أي عندهما فهو آثم وعند محمد لا واذاج في آخر عمره ارتفع الاثم
 اتقاطا بجر (قوله وترد شهادته) عطف مسبب على سبب (قوله بتأخيره) أي المكلف الحج (قوله أي سنينا) بحث
 لصاحب البحر حيث قال وينبغي أن لا يصير فاسقا من أول سنة على المذهب الصحيح بل لا بد أن يتوالى عليه
 سنون لأن التأخير في هذه الحالة صغيرة لانه مكرره فمما فلا يصير فاسقا بارتكاب امره بل لا بد من الاصرار
 عليه وهو مقتضى قولهم بأن الفور واجب وأجرى الشارح سنينا مجرى حين فتوته وتعبيره بالجمع فيبعد أن
 الاصرار لا بد فيه من ثلاث مرات فأصح حلي قلت قول صاحب البحر آخر انه لا يصير فاسقا بارتكابها
 مرة فيبعد أنه يفسق بالمرتين فيراد بالجمع في قوله أو لا بل لا بد أن يتوالى عليه سنون ما فوق الواحد وهو صريح
 ما في شرح المتقي فانه قال فيفسق وترد شهادته بالتأخير عن العام الأول بلا عذر (قوله وبارتكا به) أي الذنب
 الصغير وانما ذكر الصغير باعتبار أن الصغيرة ذنب ولا يرجع الصغير الى التأخير لأن المقصود الاستدلال بالامر
 الكلي وهو أن كل صغيرة لا يفسق مرتكبها بمرة واحدة (قوله الا بالاصرار) أي لا يمكن بالاصرار فهو واستثناء
 منقطع لعدم دخول الاصرار تحت المرة حلي (قوله ووجهه) أي وجه كون التأخير صغيرة وليس من الكبائر
 (قوله لأن دليل الاحتياط) أي المقتضى للفورية الذي استدلال به عليها طي والكبيرة لا تثبت الا بدليل قطعي
 والدليل هو ما تقدمناه من أن الحج له وقت معين في السنة والموت في سنة غير نادر الخ راستدل محمد على التراخي
 بعدم اقتضاء الامر الفور وان صلى الله عليه وسلم حج سنة عشر وقريضة الله فكانت سنة تسع حلي
 بتصرف (قوله وسعه أن يستقرض) وفي التراخي عن أبي يوسف يلزمه الاستقراض اهدره نتي (قوله
 أن لا يؤاخذ الله تعالى) أي اذا مات قبل قضاءه وقوله بذلك أي الاستقراض أي بذب الاقدام عليه لانه هو
 الذي حق الله تعالى وأما المال فجعله الله تعالى حق العبد ويحتمل أنه لا يؤاخذ بنفس المال أيضا بأن يرضى الحق
 تبارك وتعالى غريمه عنه (قوله أي لو نأوا وفاه) أما اذا لم ينو ذلك كان من المطلق المحرم وورد أن الله
 تعالى مع الدائن حتى يوفى دينه ما لم يكن دينه فيما بكره الله (قوله على مسلم) فلو ملك الكافر ما به الاستطاعة
 ثم أسلم بعد ما افتقر لا يجب عليه نفي تلك الاستطاعة بخلاف ما لو ملكه مسلما فلم يجهج حتى افتقر حيث يتقرر
 وجوبه ديناً في ذمته فتح وهو ظاهر على القول بالفورية لا التراخي نهر (قوله لأن الكافر غير مخاطب الخ) مفهوم
 التقييد بالاداء أنه مكلف باعتقاد الوجوب وهو مذهب البخاريين ومذهب العراقيين وجوب الاعتقاد
 والاداء وهو المذهب كما حزره صاحب البحر في شرح المنار ومذهب أهل سمرقند عدم وجوب واحد منهما
 وهو الذي عليه أكثر الفقهاء (قوله من) فلا حج على عبد ولو مدبراً أو أم ولد أو مكاتباً أو مبهضاً أو ماذوناً في
 الحج ولو كان بمكة لعدم ملكه بخلاف الصلاة والصوم لأن الحج لا يتأق الا بالمال غالباً بخلافهما والقوات حق المولى
 في مدة طويلة وحق العبد مقدم باذن الشرع والمولى وان أذنه فقد أعاره منافعها والحج لا يجب بقدره عارية
 بجر (قوله مكلف) أي بالغ عاقل فلا يجب على صبي ولا مجنون وفي المعتوم خلاف في الاصول فذهب
 غير الاسلام الى أنه يوضع عنه الخطاب كالمصبي فلا يجب عليه شيء من العبادات وذهب الدبوسي في التقوم
 الى أنه مخاطب بالعبادات احتياطاً (قوله اما بالكون في دارنا) سواء علم بالقرضية أم لا نشأ على الاسلام فيها
 أم لا بجر (قوله أو مستورين) أو رجل وامرأتين وعندهما لا تشترط العداة والبلوغ والحزبة فانه صاحب البحر
 (قوله صحيح البدن) خرج به من بدنه غير مسالم من الاوقات المانعة عن القيام بما لا بد منه في السفر فلا يجب
 على مفعد ومفلوج وشيخ كبير لا يثبت على الراحة بنفسه ويطبق بهم الهبوس والخفاف من السلطان الذي يمنع

في العام الأول عند الثاني وأصح الروايتين
 عن الامام ومالك وأحمد فيفسق وترد شهادته
 بتأخيره أي سنينا لأن تأخيره صغيرة
 وبارتكا به مرة لا يفسق الا بالاصرار بجر
 ووجهه أن الفورية ظنية لأن دليل الاحتياط
 طي ولذا أجمعوا أنه لو تراخي سكان اداء
 وان آثم بوجوه قبله وقاؤا ولم يجهج حتى اقام
 ماله وسعه أن يستقرض ويجهج ولو غير قادر
 على وفائه ويرجى أن لا يؤاخذ الله تعالى
 بذلك أي لو نأوا وفاه اذا قدر كما قبله
 في الظهيرة (على مسلم) لأن الكافر غير
 مخاطب بفروع الايمان في حق الاداء وقد
 حققناه فيما علقناه على المنار (حز مكلف)
 عالم بمرضيته اما بالكون في دارنا أو بأخبار
 عدل أو مستورين (صحيح) البدن

الناس من الخروج الى الحج كاذكره الشارح وكذلك لا يجب الاجحاج عنهم وظاهر الرواية عنهم وجوبه
 على هؤلاء اذا ملكوا الزاد والراحلة وموتة من برقعهم وبضعهم ويقودهم الى المناسك واذا وجب الاصل وجب
 البديل وهو الاجحاج ويجزئهم ما استقر العجز فان زال أعادوا واختاره في الصفة والخلاف مبنى على أن الصفة
 من شرائط الوجوب وبه قال أو وجوب الاداء به قالوا واثرا للخلاف يظهر في الاجحاج والابساء ومحل الخلاف
 اذا لم يقدر على الحج وهو صحيح فان قدر عليه ثم زالت القدرة وجب الاجحاج اتفاقا ولا كلام أنهم لو تكفوا الحج
 سقط عنهم لان عدم وجوبه عليهم للعرج فاذا احتملوه وقع عن حجة الاسلام كالتقير اذا حج بغير ونهر (قوله بصير)
 فلا يجب على الاعشى وان وجدته قادرا الى المشهور عن الامام لان القدرة بقدرة الغير لا بعد قادرا (قوله يمنع منه)
 أي من الحج أي الخروج اليه (قوله يصح بدنه) بضم الياء وكسر الصاد المهملة وتشديد الحاء المهملة وضميره الى
 الزاد وفي نسخة يصح به بدنه (قوله وجبن) بضم الباء وتحقيف النون وتشديدها وقد تسكن الباء واعلم أن القدرة
 لا تثبت بالاباحة وهو شرط عام في حق كل أحد حتى أهل مكة (قوله وراحلة) القدرة عليها تثبت بالمال
 أو الاجارة لا بالعارية والاباحة وهي شرط في حق غير المكي ولو قادرا على المشي أما هو فلا ومن حولها كأنها
 لانهم لا يطعمهم مشقة بالمشي اليه فاشبهه المشي الى الجمعة أما اذا كان لا يستطيع المشي أصلا فلا بد منه في حقه
 أيضا بغير (قوله محتمة به) أما ان أمكنه أن يكثرى عقبه بأن يكثرى اثنان راحلة يعتقبان عليها يركب أحدهما
 مرحلة والاخر مرحلة فلا يجب عليه لانه غير قادر على الراحلة في جميع الطريق وهو الشرط سواء كان قادرا
 على المشي أم لا بغير (قوله وهو المشي بالمقرب) بضم الميم اسم مقبول أي ذو القرب وهو كما في القاموس الا كاف
 الصغير حول السنام حلي (قوله والا) أي لا يقدر على ركوب المقرب لكونه مترفها (قوله فشرط القدرة على
 الحمار) هي شبه الهودج حلي عن القاموس قال في البحر والابان كان مترفها فلا بد أن يقدر على شق حمل وهو
 المشي في عرفنا حمار أو مواهية وشق الحمل جانبه لان العمل جانين ويكنى أحدا جانبيه وقد رأيت في كتب
 الشافعية لا بد أن يجرد من يركب في الجانب الآخر وهو المشي بالمعادل فان لم يجد لا يجب عليه الحج ولم أره
 لا تمسوا وعلهم انما لم يذكره لانه ليس بشرط لا مكان أن يضع زاده وقربه وأمنته في الجانب الآخر (قوله
 لم يجب) فيه نظر فان المراد بالراحلة ما يركب وان كانت في الاصل اسما للبعير قال القهستاني وراحلة أي ما تحمله
 وما يحتاج اليه من الطعام وغيره ذهابا وايابا وهي في الاصل البعير القوي على الاسفار والاحمال اه وقال
 في المسلك المتقسط شرح المسلك المتوسط والتمكن من الراحلة من بعير أو خيل أو بغل الا أنه كره ركوب الحمار
 في المسافة البعيدة لعدم تحمل المشقة الشديدة اه حلي (قوله وانما صرحوا بالكراهية) أي التنزيهية
 كما استظهره صاحب الجريد ايل أفضلية مقابله وفي حاشية الاشياء لابي السعد انما كره على الحمار لان الشيطان
 يترأى له كثيرا ومن ثم تندب الاستعاذة من الشيطان عند نهيقه وخص بعضهم الكراهية بحالة الوقوف اه
 (قوله به يفتي) بذلك يعلم مرجوحية ما قدمناه عن البحر من أن الحج ماشيا من يطيقه ولا يسيء خلقه أفضل منه
 را كبا أو هو محمول على من لا يطيقه أو يسيء خلقه وفي الوهبانية وشرحها للشرية لاني ان حج الغني أفضل من حج
 الفقير لان ابتداء فعل الاول فرض بخلاف الثاني (قوله أفضل من الحمار) خوفا من الرياء والفخر ولم يذكره بعضهم
 اذا تجرد عن ذلك بغير وقدمتر (قوله منا) المن رطلان وفي عبارة المن أربعةون استارا والاستار مائة دراهم ونصف
 (قوله وظاهره أن البغل كالحمار) نفع فيه صاحب النهر وفيه ما فيه حلي واستظهره المحوى أن البغل يقدر
 على ضعف ما يحمله الحمار وفيه أنه باعتبار ذلك يز يد حمل البغل على حمل الجمل وفيه ما فيه (قوله ولو وهب الاب
 لانيه) أو عكسه واذا علم الحكم فبين لامة منه يعلم بالطريق الاولى فبين شأنه الاثنان كلاجني ولو قبل المباح
 هل له صرفه الى غير ذلك الوجه لم أره والظاهر أن له ذلك على قول محمد أبو السعود ملخصا (قوله وهذا منها) أي
 القدرة على الزاد والراحلة (قوله خلافا لاصولين) فقالوا انهم من شرط وجوب الاداء وانما لم يوافق الفقهاء
 أهل الاصول في ذلك لانه لا فائدة في جعله من شرائط وجوب الاداء لان الفائدة لزوم الايضائه عند الموت
 وعدمه والفقير لا يتأق فيه ذلك بغير (قوله فضلا عما لا بد منه) كفرسه وسلاحه وشمابه وعبدة خدمته وقضا
 ديونه ولو أصدق نساءه وقيل لا تنع ويغني قصر الخلاف على المؤجل منها اه نهر (قوله كما ترى في الزكاة)
 من بيان ما لا بد منه من الحوائج الاصلية وهو ما يدفع عنه الهلاك تحقيقا أو تقديرا (قوله ومنه) أي بما لا بد منه

(بصير) غير محبوس وخائف من سلطان يمنع
 منه (ذي زاد) يصح بدنه قاله عندنا للحم
 ونحوه اذا قدر على خبز وجبن لا بعد قادرا
 (وراحلة) محتمة به وهو المشي بالمقرب ان
 قدره الا فشرط القدرة على الحمار لا فاق
 لا يمكن يستطيع المشي لشبهه بالمشي لجهة
 وأفاد أنه لو قدر على غير الراحلة من بغل
 أو حمار لم يجب قال في البحر ولم أره صريحا
 وانما صرحوا بالكراهية وفي السراجية الحج
 را كبا أفضل منه ماشيا به يفتي والمقرب أفضل
 من الحمار وفي اجارة الخلاصة من حمل الجمل
 مائتان وأربعون مناسا والحمار ولو وهب الاب
 وظاهره أن البغل كالحمار ولو وهب الاب
 لانيه ما لا يجب به لم يجب قبوله لان شرائط
 الوجوب لا يجب تحصيلها وهذا منها اتفاق
 الفقهاء خلافا لاصولين (قوله فضلا عما لا بد
 منه) كما ترى الزكاة ومنه المسكن ومرتته
 ولو كبير يمكنه الاستغناء ببعضه والحج
 بالقاضل فانه لا يلزمه بيع الزائد

وقوله المسكن أى المحتاج اليه للسكنى أما الدار التى لا يسكنها أو العبد الذى لا يستخدمه فعليه أن يبيعه ويبيع
ومثله التبع الذى لا يمتن بجر وأبو السعود (قوله ثم هو أفضل) أى يبيعه الزائد أو يبيع جميعه وشراء قدر حاجته
أفضل بجر (قوله وعلم به) أى بدد لزوم بيع الزائد (قوله والاكتفاء) بالجر عطف على بيع (قوله لا يلزمه)
لأن هذا المال مشغول بالحاجة الأصلية (قوله وحزرى النهر) حيث قال أما المحترف إذا ملك قدر ما يبيع به
ونفقة عياله وذهابه وإيابه فعليه الحج اتفاقا لأنه غير محتاج إلى رأس مال لتسيار حرقته وينبغي أن يقيد بجرقة
لا تحتاج إلى آلة أما المحتاجة اليه فيشترط أن يبيعه قدر ما تشتري به اه ويشترط أن يفضل أيضا مال بقدر رأس
مال التجارة بمد الحج ان كان تاجر أو كذا الدهقان والمزارع ورأس المال ان كان تاجر يختلف باختلاف الناس
بجر (قوله معه ألف) المراد أن عنده ما يبيع كفى للحج (قوله ولو وقتله لزمه الحج) استشكل بعضهم تقديم الحج
على التزويج بأن المصرح به للزوم الحج شرائط منها أن يملك قدر نفقة الذهاب والإياب فاضله عن حوائجه الأصلية
ومن المعام أن النكاح من الحوائج الأصلية حتى صرحوا بوجوبه عند التوفيق ولو تيقن الزنا إلا به فرض
فكيف يلزمه الحج تلك الألف مع كونها مشغولة بالحاجة النكاح فان قلت يجب بما إذا لم يكن له رغبة في التزويج
قلت هذا الجواب يأباه قول المصنف وهو يخاف العزوبة أبو السعود في حاشية الاشياء وفي البحر لو ملك ما به
الاستطاعة قبل أشهر الحج كان في سعة من صرفها إلى غيره وأفاد هذا قيد في صيرورته دينًا إذا اقتقر هو أن يكون
مالك في أشهر الحج فلم يبحج والاولى أن يقال إذا كان قادرًا وقت خروج أهل بلده ان كانوا يخرجون قبل أشهر
الحج لبعده المسافة أو قادرًا في أشهر الحج ان كانوا يخرجون فيها حتى اقتقر تفردينا وان ملك في غيرها وصرفه
إلى غيره لا شئ عليه قاله في الفتح (قوله ونفلا عن نفقة عياله) دخل تحت نفقتهم ممتلكناهم وكوتهم
فإن النفقة تشمل الطعام والكسوة والسكنى بجر وان لم يكن دارهم محرم منه كافي الاسماف والمراد بالنفقة
الوسط من غير اسراف ولا تقصير وقد يقال اعتبار الوسط في نفقة الزوجة مخالف للمنفق به فيها فان الفتوى على
اعتبار حالهما فالوسط انما يعتبر فيما إذا كان أحدهما غنيا والآخر فقيرا كما يأتي في النفقات بجر والعيال بكسر
العين جمع عيل كما في شرح الملتقى (قوله لتقدم حق العبد) بآذن الشرع لا تقتاره على حق الحق لاستغنائه (قوله إلى
حين عوده) لا بعد العود في ظاهر الرواية بجر (قوله وقبل بعده يوم) روى عن الامام رضى الله تعالى عنه (قوله
وقبل بثور) كذا روى عن أبي يوسف (قوله بغلبة السلامة) أى برأى بجر احبى عن البحر قبل هو شرط لوجوب
الحج وهو مروي عن الامام لأن الاستطاعة منفية بدون الامن وقبل هو شرط لادائه لانه عليه الصلاة والسلام
فسر الاستطاعة بالازدوال راحلة لا غير وفائدة الخلاف تظهر في وجوب الايصاف على القول الاول لا يجب وعلى
الثاني يجب قال الكمال الذى يظهر أن يجمع غلبة السلامة عدم غلبة الخوف حتى لو غلب الخوف على
القلوب من المحاربين لوقوع النيب منهم مرارا أو سمعوا أن طائفة تعزضت للطريق ولهم شوككة والناس
مستضعفون عنهم لا يجب اه واختلاف في سقوط الحج إذا لم يكن بد من ركوب البحر قال الكمال ما فى ان كان
الغالب في البحر السلامة من وضع جرت العادة بركوبه يجب والا وهو الاصح (تبيه) سجون وجعون
والفرات والنيل أنهار لا أبحار كما في الحديث سيمان وجيمان والفرات والنيل كل من أنهار الجنة كذا في البحر
قال عيسى الارمل

يرى بلاد الروم سيمان سائما وبالشام ياني جاريانهر سيجون

ويلقى بأرض البس جيمان جاريا وفي أرض بلخ قد جرى نهر جيجون

وفي الصحاح سيمان نهر بالشام وسيجون نهر بالهند وساجين نهر بالبصرة وقد استفيد أن سيمان وجيمان
المذكورين في الحديث غير سيجون وأبو السعود (قوله ولو بالرشوة على ما حققه الكمال) حيث أفاد
أن الرشوة إذا تحقققت تجب والاثم على الأخذ على ما عرف من تقسيم الرشوة في كتاب القضاء ورد بعض
المأخرين بأن محله فيما إذا كان المعطى مضطرا بأن لزمه الاطعام ضرورة عن نفسه أو ماله أما إذا كان بالالتزام
منه فبالاطعام بأنهم أيضا وما نحن فيه من هذا القبيل نهر ورد بأنه مضطر لا سقاط القرض عن نفسه فلذا جزم
الشراح بما في الفتح أفاده أبو السعود وفي البحر الرشوة في مثل هذا جائزة اه لانها دفع ظلم الظالم عن نفسه
لا لأضرار أحد (قوله ان قتل بعض الججاج) أى في كل عام أو في غالب الاعوام وحينئذ فلا تكون السلامة

ثم هو أفضل وعلم به عدم لزوم بيع الكل
والاكتفاء بسكنى الأجرة بالاولى وكذا
لو كان عنده مال واشترى به مسكنا أو خادما
لا يبيعه ما يملك في الحج لا يلزمه خلاصة
وحزرى النهر أنه يشترط بقائه رأس المال
وحزرى ان اجتاحت لذلك والا لا وفي الاشياء
لحرقته ان يخاف العزوبة ان كان قبل خروج
معه ألف وخاف العزوبة ولو وقتله لزمه الحج
أهل بلده فله التزويج ولو وقتله لزمه نفقته
(و) فضلا عن نفقة عياله من تازمه نفقته
لتقدم حق العبد (الى) حين عوده وقبل
بعده يوم وقبل بشهر (مع أمن الطريق)
بغلبة السلامة ولو بالرشوة على ما حققه
الكمال وسيجى آخر الكتاب أن قبل بعض
الججاج عند

غالبه اه حلي (قوله والخفارة) أي ما يدفع لاجلها وهي الحفظ كالذي يأخذ من يجمعهم من قطاع الطريق
 (قوله وعليه) أي على كون المعتقد عدم كونه عذرا فيسبب الخ اه حلي (قوله أو محرم) هو من لا يجوز له
 منا كبتها على التأيد بقراءة أو رضاع أو مصاهرة ولا يشترط ذلك في - في المهاجرة من بلاد الكفر إلى بلاد الاسلام
 والمأبودة القارة لعدم قصد ههما فرأى المأمون ولا يكتفي في السفر رجوع النساء ومحرم الخلوة بالاجنية وان كان
 معها غيرها من النساء بغير (قوله ولو عبدا) واجمع لكل من الزوج والمحرم وقوله أو ذميا أو برضاع يخص
 بالمحرم كما لا يخفى حلي وفي البرازية لا تسافر بأخيها رضاعا في زمانة ذكره قبيل التاسع في النفقات أبو السعود
 فيصلح تقييد أو في النهر وأدخل في الظهيرة بنت موطأته من الزنا حيث يكون محرما لها وفيه دليل على ثبوت
 المحرمية بالوطء الحرام وبما ثبت به حرمة المصاهرة كذا في الخاتمة (قوله قبلهما) أي للزوج والمحرم (قوله
 كافي النهر بحثا) حيث قال وينبغي أن يشترط في الزوج ما يشترط في المحرم وقد اشترط في المحرم العقل والبلوغ اه
 لكن على الشارح أن يؤخره عن قوله عاقل وهذا البحث نقله القهستاني عن شرح الطحاوي اه حلي وفي البحر
 لم أر من شرط في الزوج شروط المحرم وينبغي أن لا فرق لأن الزوج إذا لم يكن ماء ونا أو كان صبيا أو مجنونا
 لم يوجد منه ما هو المقصود اه فزاد فيه الامن (قوله والمراحم كالج) اعتراض بين النعوت حلي (قوله غير
 مجوسي) مختص بالمحرم اذ لا يتصور في زوج الحاجة أن يكون مجوسا فليس لها المال سفر مع أيها المجوسي
 كما في البرازية لأن المجوسي يعتقدا باحة نكاحها فأفاده صاحب النهر (قوله ولا فاسق) بيم الزوج والمحرم حلي
 (قوله اعدم حفظهما) أي الفاسق والمجوسي وكذا المجنون والعبي الذي لم يراهق (قوله مع وجوب النفقة
 لمحرمها) قال الزبلي اختلفوا في أن الزوج أو المحرم شرط الوجوب أم شرط وجوب الاداء وتظهر الثمرة في
 وجوب الوصية وفي وجوب نفقة المحرم وراحته إذا أبي أن يحج معها الا بالزاد منها والراحلة وفي وجوب التفرج
 عليها الجح بها ان لم تجده محرما فن قال هو شرط الوجوب وصححه في البدائع قال لا يجب عليها شيء لأن شرط
 الوجوب لا يجب تحصيله ومن قال انه شرط وجوب الاداء وصححه في النهاية تعا قاضي خان واختاره في الفتح كما
 في النهر وأوجب عليها جميع ذلك ذكره أبو السعود فالصنف والشارح جريا على أحد القولين (قوله لانه محبوس
 عليها) أي لاجلها ومن حبس لاجل انسان وجب عليه نفقته (قوله لامرأة) هي البالغة لأن الكلام فحين يجب
 عليه الحج أما العيبة التي لم تبلغ حد الشهوة تسافر بلا محرم فان بلغته يحاطب وإياها بأن يمنعها من السفر الا بمحرم
 فان لم يكن لها ولي لا تستحب في السفر بغيره والخلفي المشكل كالمراة في اشتراط المحرم كما أفاده في الاشياء وانظر
 هل هو في الاحرام كالمراة أم كالجلى قال الجوى لم أره ولا يجبر الزوج والمحرم على السفر وفي تخصيص المراة
 اشعار بوجوبه على الامر بالمعروف الوجه بلا شرط كون قريه معه لكن لا بد أن يمنع عنه حتى يلتقي كذا
 في شرح الملتقى (قوله حره) أفاد أن الامة لها أن تخرج بغير زوج ولا محرم اذا قصدت الحج أو سفرات مع اذن
 السيد لها وان كان الحج غير واجب عليها اعدم ما تملكه (قوله ولو عجوزا) لا طلاق النصوص بغير (قوله في سفر)
 وهو ثلاثة أيام وليا لها وقيد به لانه يباح لها الخروج الى ما دون ذلك لحاجة بغير محرم بغير (قوله وليس عبدا بمحرم
 لها) ولو خصيا كما في البرازية أي لا يقوم مقامه فيحرم عليها الخروج معه الى سفر (قوله وليس زوجها منعها) أي
 اذا وجد المحرم فلهما أن تخرج حجة الاسلام من غير اذنه بخلاف حج التطوع والمنذور كما في البحر (قوله مع الكراهة)
 أي التصريحية للنهي الوارد في حديث العيصين لا تسافرا امرأة نالا لا ومعهما محرم زاد مسلم في رواية أو زوج (قوله
 أبة عدة كانت) أي سواء كانت عدة وفاة أو طلاق بائن أو رجعي حلي (قوله المانعة من سفرها) أما الواقعة
 في السفر فان كان الطلاق رجعيا لا يفارقها زوجها أو بائنا فان كان الى كل من بلدها ومكة أقل من مدة السفر
 تخبرت أو الى أحدهما سفر دون الآخر تعين أن تصير الى الآخر أو كل منهما سفر فان كانت في ممر قرت فيه
 الى أن تنقضي عدتها ولا تخرج وان وجدت محرما خلا فلهما وان كانت في قرية أو مفازة لا تأمن على نفسها
 فلهما أن تمضي الى موضع امن ولا تخرج منه حتى تنقضي عدتها وان وجدت محرما عنده خلا فلهما من (قوله
 وقت) ظرف متعلق بمحذوف خبر العبرة أي تامة وقت خروج أهل بلدها ولو قبل أشهر الحج لبعده المسافة (قوله
 وكذا سائر الشروط) أي تعتبر وقت خروج أهل البلد ومن جلتها العقل والحريه (قوله فلو أحرمت) تفرج
 على اشتراط البلوغ والحريه نهر (قوله أو أحرمت عنه أبوه) الظاهر أنه ليس بشيد لأن الرقيو محرم عن رفيقه المقضى

وهل ما يؤخذ في الطريق من المكس والخفارة
 عذرة ولان والمعتقد لا كافي القنية والمعتبي
 وعليه فيسبب في الفاضل مما لا بد منه
 القدرة على المكس ونحوه كافي مناسك
 الطرابلسي (و) مع (زوج أو محرم) ولو عبدا
 أو ذميا أو برضاع (بائع) قبلهما كافي النهر
 بحثا (عاقل والمراحم كالج) جوهرة (غير
 مجوسي ولا فاسق) اعدم حفظهما (مع)
 مجوسي (النفقة) لمحرمها (عليها) لانه
 وجوب (الامراة) حره ولو عجوزا
 محبوس عليها (لا امرأة) حره ولو عجوزا
 (في سفر) وهل يلزمها الزوج قولان وليس
 عبدا بمحرم لها وليس زوجها منعها عن حجة
 الاسلام ولو حجت بلا محرم جاز مع الكراهة
 (و) مع (عدم عدة عليها مطلقا) أبة عدة كانت
 ابن مالك (والعبرة بوجوبها) أي العدة
 المانعة من سفرها (وقت خروج أهل بلدها)
 بغير وكذا سائر الشروط بغير (فلو أحرمت
 صبي عاقل) أو أحرمت عنه أبوه صار محرما

عليه فلهذا أولى ويجوز (قوله وينبغي أن يجزئه قبله) أي قبل إحرامه بنفسه أو إحرامه عنه والظاهر أن الانبعاث
هنا الوجوب على الولي لكون اللبس من محظورات الإحرام (قوله وظاهره) أي ما في المصنوع كافي للنهر (قوله
أن إحرامه) أي الأب عنه أي العبي (قوله قبل الوقوف) راجع إلى كل من بلغ وحقق (قوله فحصى كل) أي
لم يجزئ إحرامه بحجة الإسلام (قوله لانهقاده فلا) أورد أن الإحرام شرط فينبغي أن يجوز أداء الفرض
بإحرام النفل كصبي فوضأ ثم بلغ بالنسب جاز له أن يصلي الفرض بذلك الوضوء وحاصل الجواب أنه شرط يشبه
الركن من حيث اتصال الإحرام به فإذا كان يصلي الفرض فلا يترتب عليه انعقاده للنفل وشرط محض من
حيث أنه لا يلزم اتصال الإحرام به فإعينا الشبهين نهر بقليل زيادة (قوله فلا يوجد المصبي الإحرام) بأن يرجع
إلى صيقات من المواقف ويجزئ التلبية بالتحج كافي شرح الملتقى قلت والظاهر أن الرجوع ليس بلازم لأن انقضاء
الإحرام من الميقات واجب فقط كإبائي (قوله ونوى حجة الإسلام) معطوف تصدير (قوله لم يجزئه) أي عن حجة
الإسلام (قوله لانهقاده) أي إحرام العبد فلا يلزم ما فلا يمكنه الخروج عنه بغير (قوله بخلاف المصبي) أي فإن
إحرامه لم ينقض لا زمني حقه فيمكنه الخروج عنه والتجديد (قوله والكافر) فلا إحرام كافر فأسلم فجدد الإحرام
أجزأه لعدم انعقاد الإحرام الأول لعدم الإحلية كافي البدائع ولا يفسد الكافر بأفعال الحج مسلم وجزمه
في الصبر بالإسلامه إذا أتى بسائر الأفعال ضعيف نهر (قوله والمجنون) أي إذا أحرم عنه وليه ثم أفاق فجدد
الإحرام بحجة الإسلام قال في النهر وظاهره أن مقتضى صحة إحرام الولي عن المصبي الذي لم يعقل صحته عن المجنون
بجماع عدم العقل في كل أه وسبب نقاد ذلك من عبارة البدائع وفيه رد على أخيه في قوله كيف يتم وإحرام
المجنون فإنه لا يتم ومنه إحرام نفسه وكون وليه أحرم عنه يحتاج إلى نقل صريح بقيد أن المجنون البالغ كالمصبي
في هذه أه (قوله فرضه الإحرام الحج) عبر بالفرض ليشمل الشرط والركن (قوله وهو شرط ابتداء) حتى نسخ
نقديه على أشهر الحج وإن كره كإبائي أه حلي (قوله انتهاء) أي بقاء (قوله حتى لم يجز الحج) تفريع على شبهه
بالركن يعني أن فائت الحج لا يجوز له استدامة الإحرام بل عليه التحلل بعمره والقضاء من قابل كإبائي ولو كان
شرطا محضا لجازت الاستدامة حلي (قوله لينقض به من قابل) أي بهذا الإحرام السابق المستدام (قوله في
أوانه) وهو من زوال يوم عرفة إلى قبيل طلوع فجر النحر (قوله سميت بها لأن آدم الحج) أولانها وصفت لآدم فلما
رأها عرفها (قوله تعارفها) أي بعد نزولها من الجنة متفرقين (قوله ومعظم طواف الزيارة) وهو أربعة أشواط
وباقية واجب كإبائي (قوله وهما ركنان) بشكل عليه ما قالوا أن الأمور بالحج إذا مات بعد الوقوف بعرفة قبل
طواف الزيارة يكون مجزئاً إلا أنه يقتضي ركنية الطواف أن لا يجزئه إذا لا وجود للحج الوجودي كونه
ويدل على الركنية أن الأمور لو رجعت قبل الطواف لا يجزئ عن الأمر فينبغي أن لا يجزئ إلا أمر سوامات
المأمور وأرجع أقاده صاحب البحر (قوله ينف وعشرون) أي خمس وعشرون باعتبار زيادة الشارح (قوله
وقوف جمع) بفتح الجيم وسكون الميم (قوله بذلك) أي بجمع ومن دلفة وأفراد اسم الإشارة باعتبار المذكر (قوله
لأن آدم الحج) نثر مرتب (قوله أي دناء) بمعنى قرب قرباتاً كما تدل عليه مادة الاقتعال وهل هو بالجمع أو غيره
يجوز (قوله سمي به الحج) وقيل إن الصفا اسم رجل والمرأة اسم امرأة زينا في الكعبة فسمي به ما الله تعالى مجرب
ووضع هذان الاسمان عليهما الاعتبار بالناس ذكره السهروردي وعلى ما في الشارح اشتق للجمع اسم من مادة
الحال فيه (قوله ولذا) أي لكون الجالس عليهما امرأة لا يبق في التعبير أن يقول في جانب الصفا ولذا ذكر (قوله
وروى الجمار) أن اعتبار الرمي في كل يوم زاد في الواجبات على خمس وعشرين (قوله لكل من حج) سواء كان قارناً
أو متمتعاً أو مفرداً وخرج المعمر (قوله وطواف الصدر) بفتح الدال أي الانتقال من مكة (قوله الأفاقي) أما المكي
والبستاني فلا يطوفاه (قوله غير الحائض) أما الحائض فيحرم عنها طواف الصدر كما سبأ في قبيل القرآن أه حلي
(قوله والخلق أو التقصير) واجب واحد يغير الحرم بين ما والخلق أفضل للرجل (قوله من الميقات) يدخل تحته الحرم
للمكي ومن في حكمه كمنع لم يسق الهدى (قوله إلى الغروب) ليصل بجوار من الليل فإن الجمع بين جز من النهار
وجز من الليل واجب (قوله على الأشبه) أي القول الأشبه بالمتصور رواية والمعقول دراية (قوله ما وظفته
عليه الصلوات والسلام) فيه أنه تقدم أن المواظبة من غير نهى عن التردد لا تفيد الوجوب (قوله لمن ليس له عذر) أما
من به عذر كمنى عليه فيطاف به (قوله زحفا) أي على أليته (قوله زحفا) أي على أليته (قوله زحفا) أي على أليته (قوله زحفا) أي على أليته

وينبغي أن يجزئه قبله ويلبسه إذا أراد رده
بمبسط وظاهره أن إحرامه عنه مع عقله
صحيح فمع عدمه أول (فبلغ أو عيبد فعتق)
قبل الوقوف (فحصى كل) أي على إحرامه
لم يسهط فرضه ما لانهقاده فلا (فلا يوجد
المصبي الإحرام قبل وقوفه بعرفة ونوى حجة
الإسلام أجزأه ولو فعل) العبد (المعتق
ذلك التجديد) الذي كور (لم يجزئه) لانهقاده
لازماً بخلاف المصبي والكافر والمجنون (و)
الحج (فرضه) ثلاثة (الإحرام) وهو شرط
ابتداء له حكم الركن انتهاء حتى لم يجز
لفائت الحج لستدائمه ليقضى به من قابل
(والوقوف بعرفة) فإذ أوانه سميت بها لأن
آدم وحوا وعارفها (و) معظم (طواف
الزيارة) وهما ركنان (وواجبه) ينف
وعشرون (وقوف جمع) وهو المزدلفة
سميت بذلك لأن آدم اجتمع بمحوه وأزدان
الهيأ أي دناء (والسبي) وعند الأئمة الثلاثة
هو ركن (بني الصفا) سمي به لأنه جلس عليه
آدم صفة الله تعالى (والمرأة) لأنه جلس
عليها امرأته وهي حواء ولذا أنت (وروى
الجمار) لكل مرجح (وطواف الصدر)
أي الوداع (الأفاقي) غير الحائض (والحائض
أو النكاح) بروايت الإحرام من الميقات
وهذا الوقوف بعرفة إلى الغروب) أن رقت
نهاراً (والبداء) بالطواف من الجبل
الأسود) على الأشبه لما وظفته عليه الصلاة
والسلام وقبل فرض وقبل سبته (والتيامن
فيه) أي في الطواف في الأصح (والمنى فيه
لمن ليس له عذر) يمنع منه ولو نذر طوافاً
زحفاً فإنه يمشي ولو شيرعاً فلا زحفاً

ففيه أفضل (والطهارة) فيه من النجاسة
الحكمية على اذهب قبل والحقيقة من
توب وبدن ومكان طواف والاكثر على أنه
سنة وكذا كما في شرح باب المناسك (وسر
العورة) فيه ويكشف ريع العضو أكثر كما في
الصلاة يجب الدم (وبداية السعي بين الصفا
والمروة من الصفا) ولو بدأ بالمروة لا يعتد
بالشوط الأول في الأصح (والمتى فيه) في
السعي (لمن ليس له عذر) كما تر (وذيح الشاة
للقارن والمتعم وصلاة ركعتين لكل اسبوع)
من أي طواف كان فلو تركها هل عليه دم قيل
نعم فيوصى به (والترتيب) الآتي بيانه (بين
الرمي والخلق والذبح يوم النحر) وأما الترتيب
بين الطواف وبين الرمي والخلق فسنة فلو طاف
قبل الميقات والخلق لاشئ عليه ويكره لباب
وسيجي أن المفرد لا ذبح عليه وسنذكره
(وفعل طواف الاضحية) أي للزيارة (في)
يوم من (أيام النحر) ومن الواجب أن يكون
الطواف وراء الحطيم وكون السعي بعد
طواف معتد به ووقت الخلق بالمكان
والزمان وترك المخطور كالجاء بعد الوقوف
ولبس الخيط وتغطية الرأس والوجه والضابط
أن كل ما يجب بتركه دم فهو واجب صرح
به في المتن ويستضعف في الجنايات (وغيرها سن
وآداب) كان يتوسع في النفقة ويحافظ على
الطهارة وعلى صون لسانه ويستأذن أبويه
ودائنه وكفيله ويودع المسجد بركعتين
ومعارفه ويستحلهم ويلبس دعاءهم ويتصدق
بشيء عند خروجه ويخرج يوم الخميس ففيه
خرج عليه السلام في حجة الوداع أو الاثنين
أو الجمعة بعد التوبة والاستخارة أي في أنه
هل يشترى أو يكتري وهل يسافر بر أو بحرا
وهل يرافق فلانا أولا لان الاستخارة في
الواجب والمكروه لا محل لها وتامه في النهر
(وأشهره سؤال وذو القعدة) بفتح الصادق
وتكسر (وعشر ذي الحجة) بكسر الحاء
وتفتح وعند الشافعي ليس منها يوم النحر
وعند مالك وذو الحجة كله عملا بالآية قلنا
اسم الجمع يشترط فيه ما وراء الواحد وقائدة
التأنيث أنه لو فعل شيئا من أفعال الحج
خارجها لا يجزيه (و) أنه (يكره الإحرام
له قبلها) وإن أمن

من جنسه واجب بهذا الوصف (قوله ففيه أفضل) والظاهر البناء على ما رآه (قوله من النجاسة الحكمية)
يتسم (قوله على المذهب) وقيل سنة واتفقا على وجوب الكفارة فالخلاف لفظي حلي عن البحر (قوله من
توب) الأولى لتوب أو في توب (قوله وسر العورة فيه) أي في الطواف (قوله كما في الصلاة) فيعتبر ريع أصغر
الأعضاء المنكشفة (قوله لا يعتد بالشوط الأول) فيأتي بشان ومفاده أنها شرط لأن ترك الواجب لا يعدم الماهية
ومقابل الأصح الاعتداد به (قوله كما تر) أي في الطواف (قوله للقارن والمتعم) أن عدا واجبا واحدا كانت
الواجبات أربعة وعشرين (قوله وصلاة ركعتين) وهل تعين المسجد له ما قولان (قوله من أي طواف كان)
ولو نقل (قوله قيل نعم) ليس مراده التضعيف فانه جزم به في شرح الملتقى عند قوله فصل وإذا أراد دخول مكة
حلي (قوله فيوصى به) يعني إذا أدرك الموت قبل الذبح (قوله بين الرمي الخ) كان عليه أن يقدم الذبح على الخلق
في الذكر لوافق ما بينهما من الترتيب في نفس الأمر اه حلي فأنها على ترتيب حروف رذح (قوله وأما الترتيب بين
الطواف وبين الرمي) اعتدله الذبح لعدم وجوبه على المفرد وكلامه فيه والافلا ترتيب بينه وبين الذبح أيضا لانه
إذا لم يكن بينه وبين الرمي المتقدم على الذبح فلا أن لا يكون بينه وبين الذبح ترتيب أولى حلي (قوله ويكره) أي
تفريها لانها في مقابلة السنة (قوله وسنذكره) أي في باب الجنايات عند قوله أو قدم نسكا على آخر اه حلي (قوله
كون الطواف وراء الحطيم) لان فيه بعضا من البيت وقوله وكون السعي بعد طواف معتد به (وهو أن يكون
أربعة أشواط كما سواه طوافه طاهرا أو محدثا أو جنبا وإعادة الطواف بعد السعي فيما إذا فعله كذلك
لغير المتصل لا لانقضاء الأول حلي عن البحر (قوله بالمكان والزمان) الأول الحرم والثاني أيام النحر (قوله
وترك المخطور) شمل جميع الجنايات غير المفردة (قوله بعد الوقوف) أما قبله ففسد (قوله ولبس الخيط) لبسا
معتادا يوما كاملا أو ليلة (قوله وتغطية الرأس) بما يغطي به عادة يوما كاملا أو ليلة (قوله والضابط الخ) انما قال
ذلك لانه لم يستوف الواجبات اذ منها الاضحية من عرفات مع الامام ولم يذكرها (قوله وغيرها سن وآداب)
ظاهر كلامه أنه اتوفي الواجبات ذكر اوليس كذلك فلو قال وغيره لم يجب فيه دم الخ لكان أولى (قوله كان
يتوسع في النفقة) لما ورد أن النفقة فيه كالنفقة في سبيل الله والمراد النفقة من الحلال (قوله ويحافظ على
الطهارة) فان اذمان الوضوء وجب سعة الخلق وسعة الرزق ومحبة الخنطة ودوام البغض للمعاصي والمهلكات
فقد جاء الوضوء وسلاح المؤمن ذكره العارف بالله تعالى سيدي أحمد زروق في النصيحة الكافية وهي مندوبة
مطلقة الا أن ندبها أكد (قوله وعلى صون لسانه) أي بتأكده ذلك في الحج قال الله تعالى فمن فرض فيهن
الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج (قوله ويستأذن أبويه) المحتاجين له في حج الفرض وخدمتهما أفضل
من النفل (قوله ودائنه) أي وان لم يكن له مال يوفى منه (قوله وكفيله) أي يستأذنه ان كفله بامرء والا لا (قوله
ويودع المسجد) أي الذي يصلي فيه (قوله ومعارفه) ليدعوهم بالخير (قوله ويستحلهم) أي يطلب من معارفه
أن يجعلوه في حل بما فرط منه فيهم (قوله ويتصدق بشيء) لانها تدفع البلاء وتدر الرزق (قوله ويخرج يوم الخميس)
أي ان أمكنه والاوافق الناس (قوله ففيه خرج عليه السلام) لتعليل لما قبله (قوله بعد التوبة) متعلق بخروج
(قوله والاستخارة) بصفة السنة المتقدمة في التوافل (قوله في الواجب) مراده ما يمت الفرض كما أن المراد بالمكروه
ما يمت الحرام (قوله سؤال الخ) انما سميت هذه الشهور بهذه الاسماء لانهم لما اتفقاوا الشهور عن اللغة القديمة سموها
بما يوافق تلك الازمنة فهم يحجون ويقعدون عن الحرب وينقلون عن مواضع يقال شال زيد اذا انتقل عن مكانه
فهستاني (قوله رفتح) الأولى الاقتصار على الكسر لعدم سماع الفتح كما في المنع والقهستاني عن المطرزي (قوله
ليس منها يوم النحر) هو قول أبي يوسف وقال الجرجاني والرازي هو منها وظاهر المصنف يحتملها فان المحدث
اذا حذف جاوزت كبر العدد وتأنينه (قوله عملا بالآية) وهي قوله تعالى الحج أشهر معلومات فان الأشهر جمع وأقله
ثلاث (قوله قلنا اسم الجمع) الأولى افظ الجمع (قوله يشترط فيه ما وراء الواحد) أي ما بعد الواحد والاثنتان وبعض
الثالث من جملة ما وراء الواحد ودليله قوله تعالى فقد صغت قلوبكما فان المراد المثني ذكره الزنجشري وهذا
الجواب مبني على ضعف لا يليق بفصاحة القرآن بل هو من باب المجاز حيث أطلق على بعض الشهر شهر قهستاني
(قوله لا يجزيه) الأولى لا يحل له وذلك لان الاحرام قبلها صحيح مع الكراهة وكذا الخلق والرمي والطواف بعدها
ولا حرمة اذا وقعها أيام النحر وعبرة القهستاني ولا يحل شيء من أعمال الحج في غير هذه الأشهر (قوله وان أمن

على نفسه) وعند أبي يوسف لا يكره حينئذ قهستاني (قوله كما ذكر) عند قوله وفرضه الاحرام حلي (قوله يفيد
 التحريم) وبه صرح القهستاني من شرح الطحاوي (قوله والعمرة) اسم من الاعتماد وهي لغة القصد الى مكان
 عام مغرب (قوله في العمرة) في أي بهامزة فقد أظلم السنة غير مقيد بوقت غير ما ثبت النهي عنها فيه الا أنها
 في رمضان أفضل من (قوله على المذهب) وعن أصحابنا أنها فرض كفاية كافي (قوله وصح في الجوهر وجوبها)
 اختاره صاحب البدائع وقال انه مذهب أصحابنا من (قوله قلنا الخ) أفاد ظاهره أن من قال بالوجوب استدل
 بقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله والامر يقتضي الوجوب وفي المنع ما يفيد أن هذا جواب عن سؤال مستأنف
 وعبارتها فان قلت ما جوابك عن قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله فانه أمر وهو يفيد الاقتراض (قوله وذلك
 بعد الشروع) فيه أن الصحابة فسرت الاتمام بأن يحرم بهما من ديرة أهله ومن الاماكن القاصية كما يأتي
 اصحاب البحر فهذا ما يقوى القول بالوجوب (قوله وغيرهما واجب) الاولى زيادة سنن وآداب تاركها سي
 كما قال القهستاني (قوله هو المختار) وقيل السعي ركن فيها قهستاني (قوله ويفعل فيها كفعل الحاج) يعني
 أن كيفية الاحرام والطواف والسعي فيها كافي للحج حلي. ويجنب فيها ما يجنبه في الحج وإذا استلم الحجر بقطع
 التلبية في أصح الروايات وإذا حلق يخرج عن احرامها قهستاني (قوله وجازت في كل السنة) يولي أشهر الحج
 لغيره في هذا بخلاف ما كان عليه الجاهلية من أن العمرة في أشهر الحج من أكبر الكبائر واختار الكمال
 منع المكي من العمرة في أشهر الحج وإن لم يخرج وفي البحر عند قول المصنف ولا تمتع ولا قران لمكي أن الاعتماد
 في أشهر الحج للمكي معصية كافي البدائع لكنه قال وهو محمول على ما إذا حج من عامه أفاد بهضه الحلي (قوله
 وكرهت يوم عرفة وأربعة بعده) أي في حق المحرم للحج أو مريد الحج وهو الاظهر وعن أبي يوسف أنه لا تكره
 في يوم عرفة قبل الزوال فان أهل بيته في الأيام الخمسة رفضها وعليه دم وإن مضى عليها صح ولزمه دم للجمع بينهما
 أما في الاحرام أو الافعال الباقية اه حلي (قوله كفارت) تنظير لا تمثيل حلي قلت ما المانع أن يكون تمثيلا
 فان القارن يعتمر بالاحرام السابق لها (قوله وعليه) أي على ما في السراج من أن المكره الانشاء لا فعلها بالاحرام
 سابق (قوله فاستثناء الخالية القارن) حيث قال فيها تكره العمرة في خمسة أيام لغير القارن اه فالمراد الاستثناء
 الواقع معني لأن مراده الالقارن فلا يكره (قوله منقطع) وجهه أن قوله أو لا تكره العمرة في خمسة أيام معناه
 كما أفاده السراج يكره انشاؤها في تلك الخمسة والقارن المستثنى لم ينسئ بل احرامها سابق (قوله فلا يخصص
 يوم عرفة) تفريع على قوله أي كره انشاؤها بالاحرام الخ (قوله كما توهمه في البحر) حيث قال بعد عبارة الخالية
 مشيرا الى قولها لغير القارن وهو تقييد حسن وينبغي أن يكون راجعا الى يوم عرفة لا الى الخمسة كما لا يخفى
 وإن يلحق المتمتع بالقارن اه (قوله أي الموضع) اطلاق الميقات على الموضع مجاز وليس مشتركا بين الوقت
 والمكان كما توهمه في البحر والعلاقة توقف الفعل على كل من الزمان والمكان أفاده في النهر (قوله مريد مكة)
 أطلق فيه فنحل ما إذا كان قاصدا عند الجوارزة الحج أو العمرة أو التجارة أو القتال أو غير ذلك لأن الاحرام
 لتعظيم هذه البقعة فاستوى فيه الكل بجر (قوله الاحرام) أي بحج أو عمرة قوله ذو الحليفة (مصر وهو أبعد
 المواقيت اما لعظم أمورها أهل المدينة وأما لكونها أقرب الى مكة من سائر الاقاف فبعد موضع احرامها (قوله
 على ستة أميال من المدينة) وقبل سبعة كما ذكره القاضي عياض وقبل أربعة كما في القهستاني (قوله وعشر
 مراحل من مكة) أو تسع كما في البحر وفي القهستاني وعلى مائة ميل من مكة (قوله تسميها العوام) أي تسمى الآبار
 التي بتلك المكان كما في البحر (قوله على مرحلتين من مكة) وفي القهستاني أرض ضخمة على ستة وأربعين ميلا من
 مكة وانما سمي بها لأن فيها جبلا صغيرا يسمى بالعرق (قوله وجحفة) سميت بذلك لأن السبل نزل بها وأجفف أهلها
 أي استأصلهم وهي قرية بين المغرب والشمال من مكة من طريق تبوك لكن قيل ان الجحفة قد ذهبت أعلامها
 ولم يبق لها الا رسوم خفية لا يكاد يعرفها الا بعض سكان تلك البوادي فلذا والله أعلم اختار الناس الاحرام
 من المكان المسمى برباض وبعضهم يجعله بالغين احتياطا لانه قبل الجحفة بنصف مرحلة أو قريب من ذلك بحر
 (قوله وقرن) يسكون الرابضين بين أهل اللغة والفقه وغيرهم نهر (قوله وفتح الراء الخ) وقع ذلك للجوهري
 في محامه (قوله خطأ آخر) بل هو منسوب الى قبيلة يقال لها بنو قرن بطن من مراد (قوله جبل) أي من جبال
 تهامة (قوله والعراقي) نسبة لعراقي بلاد يذ كر وبوت موضع المولد قهستاني وكذا الخراساني وأهل ما وراء

على نفسه من المخطور ان شبهه بالركن
 كما ذكرنا واطلاقها يفيد التحريم (والعمرة) في
 العمرة (سنة مؤكدة) على المذهب وصح
 في الجوهر وجوبها قلنا الأولى وفي الآية
 الا تمام وذلك بعد الشروع وبه تقول
 (وهي) احرام و (طواف وسعي) وحلق
 أو تقصير فالاحرام شرط وعظم الطواف
 ركن وغيرهما واجب هو المختار ويفعل فيها
 كفعل الحاج (وجازت في كل السنة) وتذبت
 في رمضان (وكرهت) تعريفا (يوم عرفة
 وأربعة بعده) أي كره انشاؤها بالاحرام
 حتى يلزمه دم وان رفضها لادائها فيها
 بالاحرام السابق كفارت فانه الحج فاعترف بها
 لم يكره سراج وعابه فاستثناء الخالية القارن
 منقطع فلا يختص يوم عرفة كما توهمه في البحر
 (والمواقيت) أي الموضع التي لا يجاوزها
 مريد مكة الا محرما خمسة (ذو الحليفة) بضم
 ففتح كان على ستة أميال من المدينة وعشر
 مراحل من مكة تسميها العوام أي بار على
 يزعمون أنه قاتل الجن في بعضها وهو كذب
 (وذاق عرق) بكسر فسكون على مرحلتين
 من مكة (وجحفة) على ثلاث مراحل بقرب
 رابغ (وقرن) على مرحلتين وفتح الراء خطأ
 ونسبة أويس البهني خطأ آخر (وبللم) جبل
 على مرحلتين أيضا (للهدي والعراقي)

النهر ووقت صلى الله عليه وسلم ذات عرق لاهل العراق قبل اسلامهم لعلمه وحيا به اه (قوله والشاي) ومبقاته
 للمصري والمغربي ايضا (قوله الغير المأرب المدينة) الاولى حذفه لانه يوهم ان الشاي المأرب لا يحرم الا من ذى
 الحليفة وليس كذلك بل لا يجب عليه ولا على المدنى الاحرام نهسا ولذا قال في البحر فلا يجب على المدنى ان يحرم
 من مبقاته وان كان هو الافضل وانما يجب عليه ان يحرم من آخرها عندنا ويهمل منه ان الشاي اذا مر على ذى
 الحليفة في ذهابه لا يلزمه الاحرام منه بالطريق الاولى وانما عليه ان يحرم من الحليفة كما مصرى اه (قوله
 والتجدي) نسبة الى نجد اسم عشرة مواضع مرتفعة فاصلة بين اليمن وتهامة وهما أعلاها والعراق والشام
 أسفلها وأولها من ناحية الجبال ذات عرق كذا في تقويم البلدان (قوله ويجمعها قوله) أى الشاعر من بحر
 الكامل (قوله وكذا هي لمن مرت بها) لقوله صلى الله عليه وسلم من لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن (قوله وغيره)
 أشار بكراهة الى أنها مثله انفاقية (قوله وبعبارة الباب سقط عنه الدم) هذه أخص مما قبلها فان قوله لاشئ
 عليه أى أصلا أو ما لا يجاوز من الاول يلزمه الدم ثم سقط بالاحرام من الثاني ولا بد في ذلك لوجود نظيره
 وهو من طاف جنبافاه يلزمه دم فان أعاد الطواف طاهرا سقط وعبارة البحر السابقة صريحة في عدم اللزوم
 لانه عبر بعدم وجوب الاحرام من الاول (قوله ولولم يرتبها) سواء كان في بر أو بحر (قوله اذا حاذاه أحدها) انما
 تعتبر الحاذاة المذكورة اذا لم يرتب نفس الميقات فلا يرد ما قيل ان الاحرام لا يلزم من رابع بل من خالص القرية
 المعروفة فانه محاذ لاخر المواقيت وهو قرن المنازل (قوله فان لم يكن بحيث يحاذي الخ) يشاقبه مافي
 القهستانى عن فتح الباري أنه لا يتخلو بقعة من البقاع الا أن يحاذي مبقاتا من المواقيت اه اللهم الا أن يحمل
 مافي الشرح على ما اذا لم يده تحتر به على شئ (قوله أى الاقاي) سبأنى حكم غيره في المصنف (قوله يعنى الحرم)
 وان لم يقصد دخول الابنية (قوله موضعا من الحل) أى وهو داخل الميقات (قوله لم يرد ذلك) أى دخول
 الحرم بلا احرام واعلم أنه يلزمه لكل ما جاوز الميقات فاصدا مكة احراما ما يجزى أو مرة ولو خرج من طامه ذلك
 الى الميقات واحرم بحجة أو عسرة سقط ما وجب عليه لاجل الجاوزة الاخيرة ولا يفتى ما قبلها (قوله الامور
 بالماج) فلا يفتى أن تجوز له هذه الحيلة لانه حينئذ لم يكن سفره للحج ولانه مأمور بحجة آفاقية واذا دخل مكة
 بغير احرام صارت حجة مكبة فكان مخافا هذه المسئلة يكثر وقوعها فمن يسافر من البحر الملح وهو مأمور بالحج
 ويككون ذلك في وسط السنة فعلى ذلك ليس له أن يقصد البندر المعروف بحجة ليدخل مكة بغير احرام
 حتى لا يطول الاحرام عليه لو أحرم بالحج وليس له أن يحرم بالعمرة بل يكون بها مخالفا أفاده في البحر واظن
 لو قصد البندر المعروف بحجة ثم لما قرب الحج خرج الى أحد المواقيت واحرم منها وظاهر التعايل الاول وهو أنه
 لم يكن سفره للحج أن يكون مخالفا وان كانت حجة حينئذ آفاقية (قوله بل هو الافضل) والافضل من دويرة أهله
 بعد الاشهر لان التأخير الى الميقات بطريق الترخيص فما كان فيه المشقة أكثر كان الثواب فيه أكثر بحر
 وقهستانى (قوله ان في أشهر الحج) أما التقديم عليها فأجبهوا أنه مكروه من غير تفصيل بين خوف الوقوع
 في محذور الاحرام أولا كذا في البحر ويشاقبه ما قدمنا عن القهستانى أن أبا يوسف لا يقول بالكراهة ان أم
 (قوله وحل لاهل داخلها) شمل المقيم بمكة والمقيم بالمواقيت حكمه كذلك كما في البحر (قوله للحرج) وذلك لعدم
 استغنائهم عن الدخول كثيرا وواجب الاحرام في كل مرة حرج وهو مدفوع بالنصر (قوله كما لو جاوزها) أى مكة
 فاذا جاوز الحرم للحاجة له أن يدخل مكة بغير احرام بشرط أن لا يكون جاوز الميقات للاقاى فان جاوزه فليس له
 أن يدخل مكة بغير احرام لانه صار آفاقيا اه بحر وفي الحلبي معزى بالشئ زاده أن الضمير راجع الى المواقيت
 والظاهر مافي البحر (قوله فهذا) أى من كان داخلها أو كان ساكنا فيها اذا أراد نسكا (قوله الحل) بكسر الحاء
 الموضع الذى بين المواقيت والحرم وذلك لان خارج الحرم كله مكان واحد في سقه والحرم حدى حقه كالميقات
 للاقاى فلا يدخل الحرم عند قصد النسك الا محرما بحر (قوله والميقات ان بمكة الخ) ولو خالف فيه ما وجب
 عليه دم بحر (قوله يعنى من بداخل الحرم) يعنى سواء كان بمكة أم لا من أهلها أم لا (قوله الحرم) فلهم أن يحرموا
 من دورهم قهستانى (قوله ليتحقق نوع سفر) علة للميقاتين ويبيانه أن الحج بعرفة وهى حل فاسب أن يكون
 الاحرام من الحرم ليتحقق نوع سفر والعمرة في الحرم فاسب أن يكون احرامها من الحل ليتحقق نوع
 سفر بلجى (قوله والتسليم أفضل) هو موضع قريب من مكة عند مسجد عائشة أبو السعود وهو اقرب ووضع

والشاي) الغير المأرب بالمدينة بقرينة ما يأتى
 (والجدي) واليمن) لف وتشر مرتب
 ويجمعها قوله
 عرق العراق بيلم اليمن
 وبذى الحليفة يحرم المدنى
 الشام بحصة ان مرتب بها
 ولا هل نجد قرن فاستبين
 (وكذا هي لمن مرت بها من غير أهلها) كالشاي
 بقرينيات أهل المدينة فهو مبقاته فاه
 النوى الشافعى وغيره وقالوا ولو مر
 بميقاتين فأحرامه من الابدأ أفضل ولو أخره
 الى الثاني لاشئ عليه على المذهب وعبارة
 الباب سقط عنه الدم ولو لم يرتبها تحترى وأحرم
 اذا حاذاه أحدها وأبعدا أفضل فان لم يكن
 بحيث يحاذي فعلى مرحلتين (وسم تأخير
 الاحرام عنها) كلها (ان) أى لاقاى (قصد
 دخول مكة) يعنى الحرم (ولو لم يجزى) غير
 الحج أما لو قصد موضعا من الحل كخليص
 وجدة حل له مجاوزة بلا احرام فاذا حل به
 التحق بأهله فله دخول مكة بلا احرام وهو
 الحيلة لم يرد ذلك الا لما مور بالحج لخالفته (لا)
 يحرم (التقديم) للاحرام (عليها) بل هو
 الافضل ان في أشهر الحج وأمن على نفسه
 (وحل لاهل داخلها) يعنى لكل من وجد في
 داخل المواقيت (دخول مكة غير محرم) مالم
 يرد نسكا للحرج كما لو جاوزها خطا بمكة
 (فهذا مبقات الحل) الذى بين المواقيت
 والحرم (والميقات) لمن بمكة) يعنى من
 بداخل الحرم (الحج الحرم والعمرة الحل)
 ليتحقق نوع سفر والتسليم أفضل وتنظيم حدود
 الحرم ابن الملقين قبال

من الحل قهستاني وانما مكان افضل لاهرم صلى الله عليه وسلم بالاحرام لها منه (قوله وللحرم التعدي الخ)
انما كانت هذه حدوده لما أخرجه الأزرق عن حنين بن القاسم قال سمعت بعض أهل العلم يقول لما خاف آدم
عليه الصلاة والسلام على نفسه من الشيطان استعاذ بالله تعالى فأرسل ملائكة حذوا بمكة من كل جانب
ووقفوا حولها فحرم الله الحرم من حيث وقفت الملائكة اهـ (تذييل) حوالى طرف منصوب باليسار لانه تنبئة
حوال والنون محذوفة لاجل الاضافة وفيه خمس لغات حوال وحول وحوالى وحولى وأحوال وكلها نظروف
عادة التصرف وأحوال جمع حول وحول وحوالى تنبئة حوال وليس المراد حقيقة التنبئة والجمع بل هو على
سورة ذلك مع اتحاد المعنى في الكل ذكره أبو السعود (قوله من أرض طيبة) أى من جهتها (قوله وسبعة
أسيال عراق وطاقف) لو قال ومن بين سبع عراق وطاقف لاستوفى واستغنى عما ذكره صاحب البحر من البيت
لثالث وهو

ومن بين سبع بتقديم بينها • وقد كملت فاشكر لربنا احسانه

أقاده الحلي عن الشرياني (قوله جمراته) بأسكان العربي وتخفيف الراء أفصح من كسر العين مع تثقيب الراء
وان كان المتعين في النظم لانه من الطويل وعليه أكثر المحدثين وجعل الشافعي والخطابي التشديد خطأ كافي
المصباح والجمراته في طريق الطائف على ستة فراسخ من مكة وذكر السهيلي أن هذا الموضع سمي باسم
امرأة كانت تلعب بالجمراته واسمها ربيعة بنت سعد بن زيد وقيل هي من قريش ومن فضائلها أنه اعتمر بها
ثلاثة أي تبي وصلى في مسجد الخيف سبعون نبياً بالجمراته ما شديد العذوبة يقال انه صلى الله عليه وسلم
لخص موضع الماء بيده المباركة فأنبعس فشرب منه عليه الصلاة والسلام وسقى الناس ويقال انه غرز فيه رمح
فنبع الماء من موضعه أبو السعود يتصرف

• (فصل في الاحرام) •

مناسبة ذكره بعد ذكر المواقيت التي لا يجوز للناس أن يجاوزوها الا حرم ما جلبة والاحرام مصدر أحرم
• مشترك بين معان يقال أحرم إذا دخل في حرمة لا تنتهك من ذمة وغيرها وأحرم الحج وأحرم دخول الحرم
أو في الأشهر الحرم وانما سمي به لانه يحرم عليه ما يحل لغيره من الصيد والنساء ونحو ذلك (قوله وصفة المفرد
بالحج) من عطف الخاص على العام وذكره هنا ليناسب ذكر التمتع والقران بعده وقدمه لانه بمنزلة المفرد من
الركب حلي (قوله من شاء الاحرام) هو في الشريعة نية التمسك من حج أو عمره مع الذكر أو سوق الهدى كذا يفاد
من البحر وعرفه الكمال بأنه الدخول في حرمة مخصوصة أي التزامها بغيره أنه لا يتحقق شرعا الا بالنية مع الذكر
أو التمسك بنية فهم شرطان في تحققه لاجراما ماهيته (قوله وهو شرط صحة التمسك) التمسك العبادة ثم غلب على
عبادة الحج والعمرة (قوله ككبيرة الاقتراح) فانها شرط صحة الصلاة والمراد بالكبيرة مطلق الذي ذكر الخالي عن
الحاجة لما علم أن لفظ التمسك بغير غير شرط بل هو واجب (قوله فالصلاة الخ) التمرير بظاهر بالنسبة للتمريم
لالتهيل (قوله أقوى من وجهين) أي من الصلاة انما يقيد بالوجهين لدفع توهم أنه لكثرة مشقته أفضل من
الصلاة مطلقا فانهم نصوا أن أعظم أركان الدين الصلاة ثم الزكاة ثم الصوم كما تقدم نقله عن القهستاني (قوله
ولو مظنوننا) بيان للاطلاق فلا أحرم بالحج على ظن أنه عليه ثم ظهر خلافه وجب المضى فيه والقضاء ان أبطله
بخلاف المظنون في الصلاة فانه لا قضاء لو أفده بحر (قوله انه اذا أتم الاحرام) الاولى اذا شرع في احرام حج أو عمرة
(قوله لا يخرج عنه الا بعمل ما أحرم به) بخلاف الصلاة فانه قد يخرج ببعض ما نواه كما اذا شرع فأدبر أربع ركعات
فانه لو سلم على رأس ركعتين صح ولا شيء عليه (قوله وان أفده) لانه يجب عليه المضى في صحته كفاؤه
بخلاف الصلاة فيحرم عليه المضى بعد افسادها (قوله الا في القوات) استثناء من قوله لا يخرج الى آخره يعني
انه اذا افسد الحج بقوات الوقوف فانه يخرج عنه بعمل غيره لانه يتصل عنه بعمرة وعليه الحج من قابل (قوله
والاحصار) أي والاذا فاته الحج بسبب احصاره بمرض أو ذهاب نفقة فانه يتصل بارسال هدى يذبح
في الحرم فيتصل من الاحرام بهد ذبحه ولا يتأق له المضى في هاتين الصورتين لذهاب الوقت في الاولى ووجود
الاحصار في الثانية (قوله وغله أحب) يعني أن السنة في هذا الباب احدي الطهارتين مع التفاوت بينهما
في الفضيلة حوى عن ابن الكمال (قوله في حق حائض ونفساء) المراد بهما التلبستان بالحوض والنفساء ليصح

والحرم التعدي من أرض طيبة
ثلاثة أسيال اذا ردت انقائه
وسبعة أسيال عراق وطاقف
وجدت عشر ثم تسع جمراته
• (فصل) •
في الاحرام وصفة المفرد بالحج (من شاء
الاحرام) وهو شرط صحة التمسك ككبيرة
الاقتراح فالصلاة والحج لهما تحريم وتماثل
بخلاف الصوم والزكاة ثم الحج أقوى من
وجهين الاول انه يقضى مطلقا ولو مظنوننا
بخلاف الصلاة الثاني انه اذا أتم الاحرام بحج
أو عمرة لا يخرج عنه الا بعمل ما أحرم به وان
أفسده الا في القوات فيعمل العمرة والا
الاحصار فيخرج الهدى (قوله وغله أحب
وهو للتخاف) لا للطهارة (فوجب) جهاء
مؤمل (في حق حائض ونفساء)

التفرغ فان غسلها ما أو وضوء ما حينئذ ليس بطهارة لعدم استحسانها وانظافه أما اللتان انقطع
 منهما الحيض والنفاس فنزل حديثهما بالاعتسال فلا يصح التفرغ حينئذ وورد أنه صلى الله عليه وسلم أمر
 أبابكر بن نفع زوجته أسماء بانه محمد أن يأمرها بالاعتسال وأن يحرم بالحج (قوله وصي) طهفه على ما قبله
 صحيح بالنسبة الى الاعتسال لأن الصبي لا جنابة له أما بالنظر الى الوضوء فبشرطه نظر لعمود الحدث الأصغر
 في الصبي حيث لم تصح صلته معه حلي وأشار الشارح بذكر الصبي الى ما قاله في النهر بحثاً أنه يندب الغسل أيضاً
 لمن أهل عنه رقيقه أو أبوه له صغره لقوله لم أن الاحرام قائم بالمعنى عليه والصغير لا يجزى به وقد استقرئ به لكل
 محرم اه (قوله والتميم له) أي للاحرام وهو عطف على المقتنع اه حلي (قوله لانه ملوث) وانما جعل طهارة
 في نحو الصلاة للضرورة وقد اتفقت هنا (قوله بخلاف جمعة وعيد) حيث شرع فيهما التيمم عند الهجر من
 الاعتسال بالماء حلي موضعاً (قوله لكن سوى في الكافي بينهما) أي في عدم مشروعية التيمم لتحصيل سنة
 الغسل اهمالاً لانه لا ضرورة في استعماله بخلاف ما اذا كان جنباً فيتميم لتحصيل الطهارة ووجه التوبة
 أن مشروعيته في المذكورات للتطيف (قوله ورجحه في النهر) حيث قال وهو التحقيق لأن التراب لا أثر له
 في تحصيل النقا (قوله وشرط انيل السنة) بالبناء للمجهول أو مبتدأ أخبره أن يحرم أو لبناء للفاعل وضعه
 لصاحب النهر أي قل اشتراطه عن البناء ووجه الاشتراط أنه انما شرع لاجله فلا يغتسل فاحدث ثم أحرم
 قسواً لم ينل فضله (قوله ازالة طهره) وتغلبه والسنة في العناية بالخلق ويجوز انتف والقص والتوبة
 والاول أفضل حوى (قوله ان اعتاده) أي أو أراه كافي البصر ويستحب ازالة الشعث والوسخ منه وعن يده
 بالخطمي والاشنان ونحوهما بجر (قوله وجماع زوجته) هو من السنة بجر (قوله ولا مانع) وأراه للعالم (قوله
 وليس ازار) في بعض النسخ بجر ازار فيقرأ ليس مصدر أو في بعضها ينصبه فيقرأ ليس فعلاً ماضياً والازار بذكر
 ويؤنث كافي ضياء الخلووم وهذا اذا وجد والافيشق سراويله ويأزر به أو يقصه ويرتدي به وفيه اشارة الى
 أنه لا يلبس السراويل والسياب والقميص ولا بأس بلبس القباء اذا لم يدخل يديه في كفيه فهستاني (قوله على
 ظهره) أي وكفيه وصدره وشده فوق السرة وان غرز طرفه في ازاره فلا بأس به بجر (قوله ويسن أن يدخله
 الخ) جهله فهستاني خلاف الاولى وفي البحر عند قوله وطاف للقدم مضطجعا أنه لا يطلب منه كشف
 المشكب الا عند الطواف ليكون مضطجعا (قوله أوخله) بنحو ماله كافي البحر (قوله أو عقده) بأن شده على
 نفسه بجبل بجر (قوله جديدين) قدمه اشارة الى أفضليته دفعا لقول بعض السلف بجر اهنه نهر والتجرد
 هذا في حق الرجال (قوله أو غسيلين) وفي ترك غسل الثوب العتيق ترك المستحب بجر (قوله ككفن الكفاية)
 التسمية في العدد والصفة (قوله هو ذا) أي الازار والرداء (قوله وطيب بدنه) قبيل الاحرام سوا كان الطيب
 مما تبقى عنه كالمسك والفضة أو لا تبقى حديث عائشة كنت أطيّب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم لأحرامه
 قبل أن يحرم كافي أنظر الى ويص الطيب في مفرقه عليه الصلاة والسلام والويص البريق واللحمان (قوله ان
 كان عنده) أشار به الى أنه اذا لم يكن عنده لا يطلبه والى أنه من سنن الزوائد الهدى نهر (قوله بما تبقى عنه)
 ويجوز بما لا تبقى عنه وانما منع الاول لأن المقصود من استنائه حصول الارتفاق به حال المنع منه وهو يحصل
 بما في البدن فافق عن تجويزه في الثوب لأن ما في البدن تابع وما في الثوب منفصل فكذا يفاد من
 البحر ويعلق قوله بما تبقى عنه بقوله وطيب بدنه أيضاً واذا جاز به فيه فأرلى بما لا تبقى عنه (قوله هو الاصح)
 وقال محمد لا يجوز في البدن أيضاً بما تبقى عنه وروى عن الشيخين أنه يجوز في الثوب بما تبقى عنه حلي
 (قوله وصلى به بذلك) أشار به الى أن الاولى التعبير بم التي تعين الترتيب واسم الاشارة يرجع الى اللبس
 والتطيب باعتبار المذكور (قوله شفعاً) أي في موضع الاحرام يقرأ فيها ما شاء والا فضل الكافرون
 والا خلاص فهستاني (قوله ونجزيه المكتوبة) فهي تحية المسجد بجر (قوله مطابقاً لجنته) أي لما قبله من
 العزم على الفعل وهذا القول استحب العلماء أن يكون معينا على استحضار القلب (قوله اللهم اني أريد الحج) لم يقيد
 بالعرض اشارة الى أن حجة العرض تصاب بمطلق النية ويضر فيها نية لخيار كالنقل أفاده صاحب البحر (قوله
 لم شقته) لانه اذا في أزممة منفرقة وأما كن متباعدة فتساب سؤال التيسير فيه (قوله لقول ابراهيم واسماعيل)
 فيه أن قولهم اذ لك لبناء الحج (قوله وكذا المعمر) فيطلب الدعاء لوجود المشقة فيها وإن كانت أدنى من مشقة

وهي (والتيمم له عند الهجر) عن الماء (ليس
 بمنزوع) لانه ملوث بخلاف جمعة وعيد ذكره
 الزياهي وغيره لكن سوى في الكافي بينهما وبين
 الاحرام ورجحه في النهر وشرط انيل السنة أن
 يحرم وهو على طهارته (وكذا يستحب) لم يرد
 الاحرام ازالة طهره وشاربه وعاتيه وحلق
 رأسه ان اعتاده والافيشق منه (ككفن
 زوجته أو جاريته لومعه ولا مانع منه) ورداه
 (وابس ازار) من السرة للركبة (ورداه)
 على ظهره ويسن أن يدخله تحت عينه ويلقيه
 على كتفه الا بستر فان زرد أوخله أو عقده
 أساء ولادم عليه (جديدين أو غسيلين
 ظاهرين) أي في كفن الكفاية وهذا بيان
 السنة والافيشق المودة كاف (وطيب بدنه)
 ان كان عنده لا ثوب مما تبقى عنه هو الاصح
 (وه لي ندبا) بعد ذلك شفعاً يعني ركعتين
 في غير وقت مكرره ونجزيه المكتوبة (والله ثم
 المفرد بالحج) بلسانه مطابقاً لجنته (اللهم
 اني أريد الحج فيسره لي) لشقته وطول مدته
 (وتقبله مني) لقول ابراهيم واسماعيل ربنا
 تقبل منا وكذا المعمر

الحج (تتمه) اعتمر صلى الله عليه وسلم أربع مرات اعتمر عام ستة وهي عمرة الحديبية وفيها صفة المشركون عن الحرم وقيل واعتمر سنة سبع واعتمر من الجعرانة حيث قسم غنائم حنين واعتمر مع حجة الوداع لانه كان فارنا وأحرم بالحج في ذي القعدة (قوله والقارن) ويجمع بين الحج والعمرة في الدعاء بالتيسير والقبول بل هو أول لتكرره مشقة وتركه القبح لانه يفرد الاحرام بالعمرة ثم يفرد الاحرام بالحج فهو داخل فيما قبله (قوله لان مدتها بسيرة) وسؤال التيسير انما يكون في السير لا في السير بجر (قوله وقيل يقول هكذا) فائله صاحب التحفة والقنية نقل عن محمد (قوله وما في الهداية أول) من انه لا يقولها في الصلاة وسكت عن عبادة طولها متوسط كالصوم وهكذا الاعتكاف الواجب والظاهر طلبها وفاقا لزيلى (قوله ثم لي دير) بضم الباء وتسكينها (قوله ناويهم الحج) فيه ايماء الى أن النية لا تحصل بالتلبية لان التلفظ أمر آخر وراء الارادة وهي العزم على الشيء كما للبرازي (قوله بيان لا كل) راجع الى قوله لي وقوله دير لانه أيضا وان قصده الشارح على الاول فلو ذكر ذكر آخر غيرها أولى بعد ما استوت به راحته جاز (قوله فيصح الحج بطلق النية) وذلك لان وقت الحج له شبه بالمعيار باعتبار عدم صحة حين فيه وله شبه بالظرف باعتبار أن فعله لا يستغرق أزمنة فبالاعتبار الاول يتأدى فرض الحج بطلق النية وبالاختبار الثاني لا يتأدى بنية النفل بخلاف فرض الظاهر حيث لا يتأدى بواحد منهما لان وقتة ظرف من كل وجه وبخلاف صوم رمضان فانه يتأدى بكل منهما لان وقتة معيار من كل وجه اه حلي (قوله ولو قبله) أشار به الى أن التلفظ بالنية لا يشترط نهر (قوله على المذهب) أي بخلاف الصلاة لان باب الحج أوسع من باب الصلاة حتى قام غير ذلك مقامه كتقليد البدن حلي عن الشريعة لانية وفيه أن الشرع في الصلاة يتحقق بالفارسية ولو مع القدرة على العربية وقتة منه الشارح ونية على ما وقع للشرع لا في وغيره من الاشتباه حيث جعلوا الشرع كالقراءة وهل يشترط الايمان هنا بالحجة ومقتضى ما تقدم عن الامام في صحة الشرع بالمقدور صحة في باب الحج (قوله هو ليك) في مشروعية التلبية تنبيه على كرام الله تعالى لعباده بأن وفودهم انما كان باستدعائه من الله تعالى واختلاف في الداعي فليل هو الله تعالى وقيل هو الرسول صلى الله عليه وسلم والظاهر أنه الخليل لانه لم أتم البيت أمر بدعاء الناس الى الحج فصعد أباقيس ودعاهم فبلغ الله تعالى صوته الناس في أصلاب آياتهم وأرحام أمهاتهم فن أجابه حج على حسب جوابه ان أجاب مرة حج مرة وان أكثر فأكثر وفيه نظر لان الخطاب في آياتك على هذا الخليل والمخاطب بالهم هو الله تعالى وكذا الخطاب في الباقي ولا يجوز الخطاب في كلام واحد مع اثنين بل فظن الآن يقال لما كان دعاء الخليل عليه السلام بأمر الله تعالى فكان الخطاب كله مع الله تعالى وفي غاية البيان روى أن ابراهيم لما أمره الله تعالى ببناء البيت بناء من خمسة أجبل طور سيناء وطور زيتا ولبنان والمودي وأسس من حراء فوقف في الاقام ونادى عباده الله جوايت الله وأجيبوا داعي الله فأبغ صوته أهل المشرق والمغرب حتى أجمع النطق في الاصلاب فأجاب ابراهيم بكل من كتب له الحج ففهم من قال ليك مرة فحج مرة ومنهم من زاد في التلبية فذلك قوله تعالى وأذن في الناس بالحج بأنول رجالا وعلى كل ضامر اه والضاير المهزول وفي مناسك الطبري عن الازرق في صفة تلبية الانبياء عليهم الصلاة والسلام منهم يونس بن متى كان يقول ليك فزاج الكربة وموسى كان يقول ليك أنا عبدك ليك ليك وعيسى كان يقول أنا عبدك ابن امتك وليك أصله لين حذف التون للاضافة والنية للتكرير بر منى لب من الرب وهو الاقامة أريد بها التكرير والمبالغة ملازم الاضافة والتعبير بفعل مضمون من غير لفظه كأنه يقول داومت وأقت ولا يحسن تقدير فعله ألب اذ ليس لهذه المصادر أفعال مستعملة وأما لي فصدره التلبية لا لب ومعناه لم وما لظاعتك بعد لزوم وقيل معناه اتجأهي وقصدى اليك من قولهم دارى بلب دارك أي تواجهها وقيل محبتي لك من قولهم امرأة لبة اذا كانت محبة لزوجها أو عاطفة على ولدها وقيل معناه الاخلاص لك وقيل الخضوع من قولهم أنا لربك بين يديك أي خاضع وقيل لربك وطاعة لان الالباب القرب أبو السجود (قوله ليك) أعاده تأكيده المبالغة (قوله لاشريك لك) في عبادتنا (قوله بكسر الهمزة ورفع) الاول أن يعمل على الاستئناف لان تعليق الاجابة التي لانهاية بالذات أولى منه باعتبار الصفة وهو كون الجد والنعمة له وهو معنى القبح والكسر اختيار الامام والمفتح اختيار الشافعي رضي الله تعالى عنهما كما ذكره صاحب الكشاف أفاده في البصر (قوله والنعمة) بكسر

والقارن بخلاف الصلاة لان مدتها بسيرة
كذا في الهداية وقيل يقول كذلك في الصلاة
وعنه الزبلي في كل عبادة وما في الهداية
أولى (ثم لي دير) لانه ناويهم (بالتلبية
الحج) بيان للاكل والافصح الحج بطلق
النية ولو قبله لكن بشرطه فمقارنتها بذكر
بقصده التعظيم كسبب وتهديل ولو بالفارسية
وان أحسن العربية والتلبية على المذهب
(وهي آياتك اللهم آياتك لا شريك لك ليك ان
الجد) بكسر الهمزة ورفع (والنعمة لك)

اتنوا اسم للنعيم به ومصدر يعنى الانعام وعلى الاول هو كل ما يصل الى الخلق من النفع او كل ملائم فعمد عاقبه فانكافروهم عليه على الاول لا لئلا يوجع بين الحمد والنعمة لان الحمد متعلقها واقر بالملك اشارة الى استقلاله ذكر تحقيق ان النعمة كلها اقله ما انه صاحب الملك (قوله بالفتح) هو المتعبد عنه وجهه والنهي عن لان العطف قبل ان تاخذ ان خبرها واذا جاز بعضهم الرفع وعليه يخرج الاحتمال الثاني افاده ابو العود (قوله والملك) بضم الميم سعة المقدور على ما في النهر او ايجاب الاشياء على ما في الجوى (قوله وزد فيها) الظاهر ان المراد مطلق زيادة مشتقة الى شاء وان لم تكن مأثورة نهر (قوله أى عليها الخ) تبع فيه صاحب النهر وهو ليس بقيد بل تصح الزيادة في اثنا عشر كما نقله صاحب النهر عن ابن عمر (قوله لتولاهم انما مرة شرط) تبع فيه صاحب النهر وفيه تعريض باراد على صاحب البحر حيث قال ونصوص التلبية سنة فاذا تركها أصلا ارتكب كراهة التنزيه فاذا انقصر منها ذلك بالاولى فقول حافظ الدين في الكافي لا يجوز فيه نظر ظاهر وتبع صاحب النهر الكمال حيث قال في الفتح التلبية مرة شرط والزيادة سنة حتى يلزم الاساءة بتركها وأجاب صاحب البحر بقوله وقول من قال ان التلبية شرط مرادة ذكر بقصد به التعظيم لا خصوصها وقد غفل الشارح أيضا عما قد مر قريبا من قوله فيصح الحج بطلاق النية لكن بشرط مقارنتها بكريه تصد به التعظيم كتسليم وتهليل ولو بالذارسية وان أحسن العربية والتلبية على المذهب ومقتضى اشتراط التلبية ان نفعها يخل بالنسك لا الكراهة وبالجمله أن المقام لم يحترزه الشارح (قوله ويكون مسيئا تركها) أى الزيادة وافاد كلامه انها سنة مؤكدة وفي الكافي انها سنة وصرح الحلبي في مناسكها بالاستصحاب (قوله بها) أى بالتلبية وفي العبارة نشئت الضمائر (قوله واذا الى ناويا الخ) الاولى أن يقول واذا نوى مليا لان عبارته تفيد أنه يصير شارعا بالتلبية بشرط النية والواقع عكس ذلك أفاده الجوى وقوله نسكافيه أن نية النسك ابتداء ليس قيدا كما يصرح به المصنف (قوله أرساق الهدى) ولومكنا (قوله أرقلد) ولو المقلد أحد جماعة اشتركو فيها فإنه ان كان بأمرهم وساروا معها صاروا محرمين نهر (قوله أوفى احرام سابق) قيد به لان هذا الاحرام لا يتم شروعه فيه الا بهذا التقليد (قوله كجناية) بارتكاب محظور احرام (قوله والحال انه يريد الحج) انما كفاه ذلك لان النية اذا صادفت التقليد مع التوجه صار شارعا لاتصال النية بفعل هو من خصائص الاحرام لان التقليد مع السوق من أفعال الحج ونقل في البحر عن الاسيحي اني انه لو ساق هديا فاصدا الى مكة صار محرما بالسوق نوى الاحرام أولا (قوله ينبئني نعم) أقول بل هي أولى لانه اذا جاز ما ذكر مع فرض الحج فلا يجوزها وهي غير فرض أولى (قوله أوبه ثمان لحقها) لا يظهر للحاق في المتعة والقران لانه لا يشترط فيها استحصانا كما سباني اللهم الا أن يخص الحاق بغير هديهما (قوله لزمه الاحرام بالتلبية من الميقات) وما بعنه على ملكه والمراد بالتلبية مطلق الذكر ونحوها لانها السنة (قوله والتوجه في أشهره) أشار به الى أن الاولى للمصنف تأخير قوله في أشهره بعد قوله وتوجه بنية الاحرام (قوله والالم يصر الخ) أى بأن لم يوجد البعث والتوجه في الأشهر أو وجد التوجه دون البعث وقوله حتى يلحقها أى قبل الميقات (قوله وتوجه بنية الاحرام) أفاد أن هذه الاشياء انما قامت مقام المذكور دون النية (قوله فقد أحرم) جواب واذا الى ناويا الخ ذكر صاحب البحر ان التلبية والنية عين الاحرام شرعا وذكروا حسام الدين الشهيد أنه يصير شارعا بالنية وحدها قياسا على الصلاة اه وهذا القول هو الموافق لما أسلفنا (قوله لان الاجابة) على لغة الاحرام هذه الافعال ومن اقتصر فيه على التلبية أراد ما يعنى المذكور والقول قاله في البحر (قوله لو أبهم الاحرام) بان لم يعين ما أحرم به وعليه التعيين قبل أن يشرع في الافعال أبو السعود (قوله حتى طاف شوطا واحدا) التقيد به ليفهم حكم ما زاد بالاولى وظاهره أنه لا يصح تعيينه لغير العمرة ولو أحصر قبل الافعال والتعيين فصلل بدم تعين للعمرة حتى يجب عليه قضاءها لاقضاء حجة وكذا اذا جامع فافسد ووجب المضي في الفاسد فاعلم يجب عليه المضي في عمرة أبو السعود (قوله ولو أطلق نية الحج) عن وصف القرصية والنظية (قوله يجرح سنائها) الباء للتصوير وهو مكروه عند الامام لان كل أحد لا يحسنه فيلحق الحيوان به تعذيب كما يأتي (قوله بوضع الجبل) أى على ظهره والجبل بضم الجيم كما في الصحاح (قوله ولم يلحقها كما مر) أى لحوقا كاللحوق الذي مر وهو كونه قبل الميقات وهذا محترز قوله ولحقها (قوله أرقلد شاة)

بالفتح أو مبتدأ وخبر (والملك لا يربك لك وزد) نداء (فيها) أى عليها لا في خلالها (ولا تنص) منها فانه مكروه أى تحريم بالقولهم انها مرة شرط وان زيادة سنة ويكون مسيئا تركها وتترك رفع الصوت بها (واذا الى ناويا) نسكا (أرساق الهدى أرقلد) أى ربط قلادة على عنق (بذئذ نذل أو جزاء صيد) كجناية ونذر ومتعة أوفى احرام سابق (ونحوه) كجناية ونذر ومتعة أوفى احرام سابق (والمحال انه يريد الحج) وقوله (وتوجه بها) والمحال انه يريد الحج (أو بعثها ثم) وهل العمرة كذلك ينبئني نعم (أو بعثها ثم) وقوله (ولحقها) قبل الميقات فلا بعد لزمه فوجه (ولحقها) قبل الميقات (أو بعثها المتعة) الاحرام بالتلبية من الميقات (أو بعثها المتعة) أقران وكان التقليد والتوجه (في أشهره) والالم يصر محرما حتى يلحقها (وتوجه بنية الاحرام وان لم يلحقها) استحصانا (فقد أحرم) لان الاجابة كما تكون بكل ذكر تعظيمي تكون بكل فعل مختص بالاحرام ثم هذه الاحرام لا توقع على نية نسك لانه لو أبهم الاحرام حتى طاف شوطا واحدا صر فبالعمرة ولو أطلق نية للحج صرف للفرض ولو من فضلا فنقل وان لم يكن حج النذر من نية لانية عن الفتح (ولو أشعرها) يجرح سنائها لا المتعة (أو جلالها) بوضع الجبل (أو قل شاة لا) يكون قران (وليلقها) كما مر (أو قل شاة لا) يكون محرما لعدم اختصاصه بالنسك (وبعده) أى الاحرام

معتز قوله بدنة (قوله بلامهله) أخذه من المقام والمناسبات النعير بالقوله كما عبر حافظ الدين في الكفر (قوله يتيق
 الرقت) لقوله صلى الله عليه وسلم من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمته والمراد أن ذلك من
 ابتداء الاحرام لانه لا يسمي حاجبا له أشار إليه صاحب النهر (قوله أي الجماع) وكذا دواعيه كما في القهستاني
 (قوله أود كره بحضرة النساء) وقيل الكلام الفاحش قال في النهر والخلاف في المراد في الآية والأفالك ممنوع
 وظاهر صنيع غير واحد ترجيح ما عن ابن عباس في تفسير الآية وهو الجماع (قوله أي الخروج) أشار به إلى أن
 الفسوق مصدر وهو المناسب لفظا لما قبله ولما بعده ومعنى لأن الجمع ليس مراداً إذ انتهى عنه انما هو إيجاب
 الفسق لا بقيد كونه جماعاً من جعله جماعاً جعل مفردة فسق ككلم وعلم أفاده صاحب النهر وفيه أن ال
 الجنسية تبطل معنى الجمع فلا تظهر المناسبة المعنوية إلا أن يقال أن صورة اللفظ ما زالت توهم الجمع والفسق
 منتهى فنه في الاحرام وغيره إلا أنه في الاحرام أشد كلبس الحرير في الصلاة والتطريب في القراءة (قوله
 والجدال) الخصومة مع الرقاء والخدم والمكارين ومن ذكر من الشارحين أن المراد به مجادلة المشركين بتقديم
 وقت الحج وتأخيرها أو التفارب ذكر الآية حتى أفضى ذلك إلى القتال فأنما يناسب تفسير الجدال في الآية
 لا الجدال في كلام الفقهها فلذا اقتصرنا على الأقل بجر (قوله فانه من الحرم أشنع) أي الجدال لأن الضمير يرجع
 إلى أقرب مذكور والاولى ترجيعه إلى المذكور من الفسوق والجدال والرفث بناء على أن المراد به الكلام
 الفاحش وتطيره قوله تعالى فلا تظلموا أنفسكم أي في الأشهر الحرم فنه سبحانه وتعالى عن الظلم في الأشهر
 الحرم ليس احترازاً بل لأن الظلم فيها أقبح منه في غيرها (قوله وقتل صيد) انما عبر بالقتل لا الذبح لأن المحرم لا يحل
 له القتل بأي وجه كان ومن عبر بذب فقد قصر لأن الصيد لا يشترط فيه الذبح اذ كان ضرورية خلافاً لما
 في التهرثم أن صيد مصدر مراد به اسم المفعول بدليل اسناد القتل إليه ويستثنى منه الفواسق الآية كذا
 في القهستاني (قوله لا البصر) لعله بالآية (قوله والاشارة إليه) والاعانة عليه كما في القهستاني (قوله ومحل
 فخرجهما) أي الاشارة والدلالة (قوله اذالم يعلم المحرم) أي المشار والمذكور أما إذا كان عالماً قبل الاشارة
 والدلالة لا يحرم على المحرم الدال أو المشير وقول الشارح المحرم كصاحب النهر ليس بقيد بل الحلال كذلك
 والظاهر أنه وإن لم يحرم إلا أنه مكروه مراعاة للخلاف لأن فيه نوع اعانة (قوله والتطيب) أي بالطيب وهو ماله
 رائحة طيبة كالزعفران والبنفسج والياسمين والقبالية والورد والورس والمراد به استعماله في التوب والبدن
 حتى لو لبس أزاراً من غير الاشئ عليه لانه ليس يستعمل بجزء من الطيب ومن ثم قال في الخانية لو دخل بيتاً قد بخر
 واتصل بشيء منه لم يكن عليه شيء نهر (قوله وإن لم يقصده) أي ينبغي أن لا يمس الطيب وإن كان لا يقصد
 الطيب بأن مسه لقصد شئ مثلاً (قوله ويكره شئ) وكذا شئ الریحان والثمار الطيبة قهستاني (قوله وقلم الظفر)
 أي قطعه ولو واحد اسواه فله بنفسه أو غيره بأمره أو قلم ظفر غيره الا اذا ~~كسر~~ كسر بحيث لا ينفو فلا بأس به
 حيث قد قهستاني (قوله كله أو بعضه) فلا غطى ربيع رأسه أو وجهه يوماً فعليه دم لأن ما يعلق بالرأس والوجه من
 الجنابة فلربيع منه حكم الكل كالحلق وكذا الوغط المرأة ولم تجاف عن وجهها لأن تغطية الوجه حرام
 عليها كالرجل وفيه نظر لانه عليه السلام لم يشرع للمرأة كشف الوجه في الاحرام خصوصاً عند خوف
 الفتنة وانما ورد التي عن القباب والقفازين كما في البخاري وأما قول ابن عمر احرام المرأة في وجهها لا يدل
 على الكشف اذ المراد باحرام وجهها عدم ستره بالمفصل على قدره كالنقاب والبرقع كما يحرم ستر اليد بالمفصل
 على قدرها وقد ورد أن أسماء بنت أبي بكر كانت تغطي وجهها فاذا علم بالسنة أن وجهها كبد الرجل
 في حرمة المفصل على قدره لا الستر بالكم والمحفة والخمار جوى عن ابن الكمال ولو غطى رأس محرم ناسراً وما
 زمه دم لأن الستر حرام لما فيه من معنى الاتفاق وهو حاصل بفعل الغير أبو السعود (قوله نعم في الخانية) لا وجه
 للاستدلال وأما فلا بأس أن تركه أولى (قوله والرأس) هذا في الذكر خاصة أما المرأة فلا يجوز لها كشفه أفاده
 القهستاني (قوله بخلاف الميت) يعني اذا مات محرم بحيث يغطي رأسه ووجهه لبطان احرامه بموته لقوله
 صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث والاحرام عمل فيكون منقطعاً على من البحر وأما
 حديث الاعرابي الذي وقصته ناقته وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا تحمروا رأسه ولا وجهه فانه يعنى يوم
 القيامة ملبياً خصوصية بالخبر الذي صلى الله عليه وسلم يبقاء احرامه وهو في غيره مفقود اهـ بجزء أعمال

بلامهله (يتي الرقت) أي الجماع أود كره
 بحضرة النساء (والفسوق) أي الخروج عن
 طاعة الله تعالى (والجدال) فانه من الحرم
 أشنع (وقتل صيد البر) لا البصر (والاشارة
 إليه) في الجاضر (والدلالة عليه) في الغائب
 ومحل فخرجهما ما إذا لم يعلم المحرم أما إذا علم
 فلا في الاصح (والتطيب) وإن لم يقصده
 ويكره شئ (وقلم الظفر وستر الوجه) كله
 أو بعضه كقوله وذقنه نعم في الخانية لا بأس
 بوضع يده على أنفه (والرأس) بخلاف الميت

الحديثين أولى من إهمال أحدهما (قوله وبقيّة البدن) فإنه لا شيء بعده ولو لم يرد في هذه المسألة يذكره
 أفاده في النهر (قوله ولو لم يرد على رأسه ثيابا الخ) قال في الخاتمة لو حمل المحرم على رأسه شيئا يلبسه الناس يكون
 لا بأس وان كان لا يلبسه الناس كالأجانة ونحوها لم يكن لا بأس (قوله ما لم يمتد يوما وليله) الواو بمعنى
 أولان ليس المعتاد يوما أولى له موجب للدم فغير المعتاد كذلك موجب للصدقة (قوله كره) ظاهر إطلاقه أنها
 نجس بمسحة (قوله والافلا بأس) أي لا يصب رأسه أو وجهه (قوله بخطمي) بكسر الخاء نبت يغسل به الرأس
 فإن له رائحة طيبة وإن لم تكن ذكية كذا قاله الإمام بحر ونهر (قوله لأنه طيب) أي عند الامام فيجب به دم
 (قوله أو يقتل الهوام) أي ويلين الشعر أي عندهما فيجب به صدقة فأول حكاية الخلاف فيتنق على كلا القولين
 وإن اختلف الواجب والخلاف انما نشأ من الاشتباه فيه ولذا قال بعضهم لا خلاف في خطمي العراق لأنه
 رائحة طيبة أفاده صاحب النهر (قوله ودلول) بفتح الدال قال الحلبي هو دقيق العدم تغسل به الأيدي كالدقاق
 (قوله وأشنان) نبت منطف (قوله وسدر) هو ورق النبق (قوله وهو مشكل) وجه الاشكال ما ذكره
 في المنع بقوله فإن كلاهما أي من الخطمي والسدر يقتل الهوام ويلين الشعر فكان ينبغي وجوب الصدقة
 عندهما (قوله وهذا الاشكال في الصابون أقوى لأنه بهذه الحالة أيضا يزيد بطيب ريحه وظاهر قول الشارح
 بخلاف صابون الخ الاتفاق على عدم وجوب شيء به أضلا والذي في النهر كالأخلاف في عدم وجوب الدم
 فيه لو غسل بالصابون أو بالخرص أو بالاشنان وهذا التعبير لا يتق وجوب الصدقة قليلا قل (قوله وقصها)
 مثلها الشارب (قوله وإزالة شعر بدنه) أي جسده فذكره بعد ما تقدم من ذكر العمامة بعد الخصاص قال
 في البحر والمراد إزالة شعره كيف ما كان حلقا وقصا وتقا وتورا واحرا قاص من أي مكان كان من الرأس والبدن
 مباشرة أو تمكينها (قوله وليس قصص) لو قال وليس محيط لاغناء ذلك عن ذكر السراويل والقباء إلا أنه
 أراد اتباع الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا القمص ولا السراويلات ولا العمامة ولا البرانس
 ولا الاخفاف إلا أن يكون أحدا ليس له إعلان فإلبس الخنثين وليقطع أسفل من الكعبين ولا تلبسوا شيئا من
 زعفران ولا ورس (قوله وسراويل) أجمعية والجمع سراويلات منصرف في أحد استعماليه بذكر وزن
 بحر فسراويل مفرد ويقال بالنون بدل اللام وبالشين المجهة بدل المهملة وما في النهر من أنه جمع سراويل فطريقة
 غير جادة (قوله كل معمول الخ) بحيث يستمسك عليه بنفسه بخياطة أو زرق أو غيره ما نهر (قوله كزردية) هي
 الدرع الحديد (قوله حلي) (قوله وقباء) بالمد المنفرد من أمام (قوله ولو لم يدخل يديه في كبة) قال في الوقاية
 وشرحه القهستاني وليس محيط لبسامعتادا كما إذا أدخل اليد في كم القباء والقميص والجنبه مثلا فلا يرتدي
 بها أو تزر بالسراويل ليس عليه شيء (قوله ويفهم منه أن كل لبس غير معتاد لا يوجب دما) (قوله إلا أن يزوره
 أو يجذله) أي فيلزمه دم على ما يظهر ولأنه من قبيل المعتاد (قوله ويلتصق به) أي بماذا كرم من القمص والجنبه
 (قوله وعمامة وقلنسوة) لا حاجة إلى ذكرهما لما تقدم أن ستر الرأس ممنوع منه ويمكن أن ذكر العمامة إشارة
 إلى أن لبسها يحرم وإن كان وسط الرأس مكشوقا أو بالسعود (قوله وخفين) الممنوع من لبسهما الرجال لا النساء
 أبو السعد وعن الخزانة (قوله إلا أن لا يجد نعلين) أفاده أنه لو وجد همالا يقطعه لما فيه من اتلاف المال بغير حاجة
 أفاده في البحر وإن لبسهما قبل القطع فعليه دم قاله الكرماني (قوله عند معتد الشرائع) وهو المفصل الذي
 في وسط القدم كذا روى هشام عن محمد بخلافه في الوضوء فإنه العظم النسائي أي المرتفع ولم يعين في الحديث
 أحدهما لكن لما كان الكعب بطلق عليه وعلى النسائي حمل عليه احتياطا لأن الاحوط فيما كان أكثر كنفها
 بحر (قوله فيجوز لبس الزمزمة) هي الصرمة المتعارفة وجعل في البحر الزاوي الأولى سينا وفي النهر الزاوي الثانية
 جيبا (قوله وثوب صبيغ) أي وليس ثوب فهو على حذف مضاف (قوله وهو السكرم) تبع فيه العيني وهو غير
 مسلم لما في القاموس الورس نبات كالسهم ليس إلا باليمن يزرع فيبقى نحو عشرين سنة نافع للكاف طلاما ولهوق
 شربا (قوله والسكرم ميدان صفر كعبه) لن الرنجيل يجلب من الهند أو بالسعود (قوله بحيث لا ينفوخ في الأصح)
 وقبل بحيث لا يتناثر وهو غير صحيح لأن العبرة للتطيب لا للتناثر ألا ترى أنه لو كان ثوب مصبوغه رائحة طيبة
 ولا يتناثر منه شيء فإن المحرم يمنع منه كما في المستصحب بحر (قوله لا يتق الاستحمام) المراد أنه لا يحرم دخول الحمام
 والاعتسال بالماء الحار وأما إزالة الوسخ فمكرهه كافي الخزانة والقهستاني ويؤيد ذلك قوله صلى الله عليه

وبقيّة البدن ولو لم يرد على رأسه ثيابا
 تغطية لأجل عدل وطبق ما لم يمتد يوما وليله
 قتلته صدقة وقالوا لو دخل تحت ستر
 الكعبة فأصاب رأسه أو وجهه كره والأفلا
 بأس به (و) غسل رأسه وجليه بخطمي (لأنه
 طيب أو يقتل الهوام بخلاف صابون ودلول
 وأشنان اتفاقا زاد في الجوهر وسدر وهو
 مشكل (وقصها) أي اللحية (وحلق رأسه
 وإزالة شعر بدنه) (إلا الشعر الثابت في العين
 فلا شيء فيه عندنا) (وليس قصص وسراويل)
 فلا شيء فيه عندنا (وليس قصص وسراويل)
 أي كل معمول على قدر بدنه أو بعضه كزردية
 وبرنس (وقباء) ولو لم يدخل يديه في كبة جاز
 عندنا إلا أن يزوره أو يجذله ويجوز أن يرتدي
 بقميص وجبة ويلتصق به في نوم وغيره اتفاقا
 (وعمامة) وقلنسوة (وخفين) (السكرمين)
 نعلين فيقطع همالا أسفل من الكعبين
 عند معتد الشرائع فيجوز لبس الزمزمة
 لا الجوربين (وثوب صبيغ) (عاهه طيب) كورس
 وهو السكرم وعه صفر وهو زهر القرمطم
 (الابعد زواله) بحيث لا ينفوخ في الأصح
 (لا يتق الاستحمام) (لحديث البيهقي أنه
 عليه السلام

وسلم الجراح الشفت التفل اه والشفت بكسر العين من غير الرأس والتفل بكسر الفاء تارك الطيب (قوله دخل الحمام في الخفة) وقال ما يعيا الله بأوساخنا نهر وهو ضعيف جدا لانه صلى الله عليه وسلم لم يدخله أصلا ولم يحدث على عهد في جزيرة العرب كما نص عليه الحفاظ الا أن يحمل فعله على الاعتسال بالماء المسخن لان الحمام يطلق عليه ثم ظاهر هذا الحديث ينافي ما تقدم عن الخزانة والقهستانى ولذا الخزانة وينبغي للمحرم أن لا يزال التفت عن نفسه اه ولذا انظر فيه البرجسدى ونقل الجوى عن الصحاح أن التفت في المناهض ما كان من نحو قص الاظفار والشارب وحلق العانة وحل التفت المذكور في الخزانة على هذا وعليه فإزالة الوسخ غير مكروهة وصريح القهستانى الكراهة فانه قال ولا يتي الحمام أى الاعتسال لكن بحيث لا يزال الوسخ اه (قوله والاستظلال بيت) هو في الاصل الخيمة من الوصف أو الشعر ثم أطلق على المسقف سمي به لانه يات فيه وفي معناه نافع أو ثوب مرفوع على عود بحيث يمكن الاستظلال به جوى الماروى أنه صلى الله عليه وسلم استتر من الحر حتى رعى جرة العفة نهر وكان عمر يلى على شجرة ثوبا يستظل به ونصب لعثمان فسطا ط اه شرح الجمع (قوله ومحمل) يفتح الميم الاولى وكسر الثانية وعكسه بحر (قوله كما مر) أى في شرح قوله والرأس (قوله وشدهميان) ما يعمل فيه الدراهم ويشد على الحقون همى الماء والدمع همى هميا اذا سال سمي به لانه همى ما فيه ولا فرق في ذلك بين نفقته ونفقة غيره نهر (قوله بكسر الهاء) لا غير فالفتح غلط نهر (قوله ومنطقة) بكسر الميم (قوله وسيف) أى وتفلد سيف أو يراد بالشدة طاق الاستعمال فيناسبه على حد وزجج الجواب واليهونا (قوله وتختم) هو ما بعده عطف على شدة وجز المجاورة الجور وأنت ما عطف على ما قبلهما والمعنى عليه لا يتي شدة تختم واكتحال أو يراد بالشدة الاستعمال من ذكر المقيد واردة المطلق مجازا ولو قال وتختما واكتها لا عطف على شدة سلم من هذه التكاليف أفاد بعضه الحلبي (قوله لعدم التغطية) يرجع الى الاستظلال بالمبيت والمحمل (قوله واللبس) راجع الى قوله وشدهميان وما بعده (قوله ولو كثيرا) أى ثلاثا فأكثركا هو مفهوم من المقابلة اه الحلبي (قوله ان خاف سقوط شعر) وان لم يحق ذلك فلا بأس بالملك الشديد بحر (قوله فان في الواحدة) أى من القدم سواء قلها أو ألهاها أو ألقى الثوب في الشمس لقوت أو دل عليها واسم ان تحب الشأن محذوفا (قوله وفي الثلاثة كف) وفي الزائد عليها نصف صاع كما يأتي (قوله وأكثر التلبية) ويستحب أن يكثرها كلما أخذ في ثلاث مرات ولا يقطعها بكلام ولورد السلام في خلالها اجاز وان كره السلام عليه واذا رأى شيئا يعجبه قال ليكن ان العيش عيش الآخرة وبصلى على النبي صلى الله عليه وسلم عقب التلبية سراً ويسأل الله الجنة ويتعوذ من النار (قوله ندبا) بل استئنا كما في شرح المتن (قوله ولو نفلا) ونقصها الطحاوى بالمكتوبات قياسا على كبير النشر بق (قوله أو علا شرفا) بقصتين يعنى مكانا مرتفعاً وضبط بضم السين جمع شرفة والاول أنسب (قوله أو هبط واديا) المراد به المكان المطهر من الارض جوى (قوله جمع راكب) فيه نادر بل هو اسم جمع والركب أصحاب الابل في السفر دون غيرها من الدواب ولا يطلق على مادون العشرة والقيود المأخوذة في مفهومه ليست احترازية كما أفاده الشارح بقوله أو جعها مشاة كذا يؤخذ من أبي السعود (قوله أو أسحر) السحر السدس الاخير من الليل ونحوه لانه محل اجابة الدعاء وهذه المواضع كان صلى الله عليه وسلم يلج فيها قال الزبلي وعند كل ركوب ونزول وكذا لو استعطف دابة وعند استيقاظه من منامه وأخرج الحاكم ما من ملب يلبى الالبى ما عن يمينه وشماله قال الكمال وهذا دليل نذب الاكثر غير مقيد بتغير الحالات أبو السعود (قوله كالتكبير في الصلاة) فكأن التكبير في الصلاة يؤتى به عند الانتقال من حال الى حال كذلك التلبية (قوله رافعا استئنا) لقوله صلى الله عليه وسلم أتاني جبريل فأمرني أن أمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالاهلال والتلبية ولان التلبية في حكم ما يتعلق بالغير لانها اجابة لدعاء الخليل فكانت كالآذان الذي للاعلام والخطبة التي يقصد بها الوعظ والتعليم ويستحب في الدعاء والاذكار الاخفاء الا اذا تعلق باعلامه مقصود شرب لالية (قوله بلا جهد) لا يتضرر أبو السعود (قوله واذا دخل مكة) أى من التلبية العليا وهي تبة كداء من أعلى مكة على درب الاعلى وطريق الابطح وكداء بالمدة والفتح التلبية العليا بأعلى مكة عند المقبرة ولا ينصرف للعلبية والتأنيث وتسمى تلك الجهة المألى ومكة اسم البلد ويقال لها بكة وقبل هي بالبهاء المسجد وبأسم البلد سميت بذلك لانها تلك الذنوب أى تذهبها أولان الناس يتباكون أى يزدحجون فيها عند الطواف نهر وأسماءها نحو

دخل الحمام في الخفة (والاستظلال بيت ومحمل لا يعبأ برأسه أو وجهه فلو أصاب أحدهما كره) كما مر (وشدهميان) بكسر الهاء (في وسطه ومنطقة وسيف واللبس وتختم) زباني لعدم التغطية واللبس (واكتحال بغير مطيب) فلو اكتحل بمطيب مرة أو مرتين فعليه صدقة ولو كثيرا فعليه دم سراجية (ولا يتي) ختنا وفصدا وحجامة وقطع فريسه وجبر كسر وحك رأسه وبدنه لكن يرفق ان خاف سقوط شعر أو قلعة فان في الواحدة تبة تدعى بشي وفي الثلاثة كف من طعام غرر اذ كاد (وأكث) المحرم (التلبية) ندبا (متى صلى) ولو نفلا (أو علا شرفا أو هبط واديا أو لقي ركبا) جمع راكب أو جعها مشاة وكذا الواقع بعضهم ببعض (أو أسحر) كالتكبير في الصلاة رافعا (استئنا) صوته (بلا جهد) كما يفعل العوام (واذا دخل مكة) بأعلى المسجد الحرام

مائة بل أزيد جوى والمسجد في وسط مكة ذرعه مائة ألف وعشرون ذراعا وطاقتها مائة وسبعة وأربعون
 واسطوانته أربعة وعشرون وأربع مائة كلها من حمر مرأور خام قهستاني (قوله بعدما يأتي من الخ) متعلق ببدء
 وذلك بأن يضعها في حوزة نبلاية (قوله من باب السلام) وهو باب بن شيبه أحد الأبواب الأربعة التي على
 الجانب الشرقي تجاه الكعبة (قوله نهارا نديا) وما روى عن ابن عمر أنه كان ينهى عن الدخول ليلا فليس تفسيرها
 للسنة بل شفقة على الحاج من السراق أبو السعود (قوله جلالة البقعة) أي عظمتها (قوله لدخولها) أي مكة
 حلي عن البحر (قوله وهو للظافة) فلا يقوم التيمم مقامه (قوله فيجب) بالحاء المهملة حلي (قوله وحين شاهد
 البيت الحرام) هو علم المكان الشريف الذي في وسط المسجد سقفان وعرض سطحه ثمانية عشر في خمسة عشر
 ذراعا محيطه إلى السماء سبعة وعشرون ذراعا وعرضه ذراعا ومن الركن الشامي إلى العراقي اثنتان
 وعشرون ذراعا ومنه إلى البعاني أربعة وعشرون ومنه إلى الحجر أحد وعشرون وشبر قهستاني (قوله
 ومعناه الله أكبر من الكعبة) تبع في هذا غاية البيان والاول كافي البحر والنهر الله أكبر من كل كبير وحذف
 المفضل عليه للتعميم فيدخل تحت الكعبة المنظمة (قوله لتلايق نوع شرك) فمعناه التبري عن عبادة غيره
 تعالى ويلزمه التبري عن عبادة البيت المشاهد ولم يذكر المصنف ولا غيره من المتون الدعاء عند مشاهدة البيت
 قال في البحر وهي غفلة عما لا يغفل عنه فان الدعاء عندها مستجاب ولم يعين محمد في الاصل لمشاهد الحج شيئا من
 الدعوات لأن التوقيت يذهب بالرقعة وان تبرك بالمقول منها الحسن اه والمأثور اللهم أنت السلام ومنك
 السلام فحينا ربنا بالسلام اللهم زدني ثبوتك هذا تعظيما وتشريفا وتكريما ومهابة وزدني شرفه وعظمه وكرمه
 عن حجة أو اعظمه تشريفا وتكريما وتعظيما وبرأ روى ذلك عن عمرو بن عبد الله وعن عطاء أنه صلى الله
 عليه وسلم كان إذا أيقن بالبيت يقول أعوذ برب البيت من الدين والفقر ومن ضيق الصدر وعذاب القبر ومن
 أهم الادعية طلب الجنة بلا حساب ومن أهم الأذكار الصلاة على النبي المختار وأوصى الامام رجلا بأن يدعو
 عند مشاهدة البيت باستجابة الدعاء بصريح الدعوة (قوله ثم ابتدأ بالطواف) واستلام الركن (قوله
 ما لم يحذف المكتوبة) أي بقوات وقتها وكان الامام في الصلاة فيقدم كل ذلك على الطواف أبو السعود
 زاد في النهر وأدخل في وقت منع الناس فيه من الطواف أو كان عليه فائتة (قوله أو سنة راتبة) كان دخل
 بعد ظهور الفجر بحيث لو طاف لا يسع الوقت الا ركعتي الفرض وان لم يطف أدام سنته (قوله فاستقبل الحجر)
 المرقى منه قدر شبر وأربعة أصابع وكان مضيا ما بين المشرق والمغرب ثم صار أسود ليحجب أهل الدنيا عن
 زينة العقبى قهستاني قال في النهر وهو أسود باعتبار ما هو عليه الآن وقد نزل من الجنة وهو أشد سوادا من
 اللبن فسودته خطايا بني آدم قال العسقلاني وطعن بعض المحدثين بسودته الخطايا ولم يبيحه الطاعات
 أجيب عنه بأن الله تعالى أجرى عادته أن السواد يصبغ ولا يصبغ وبأن في ذلك مظنة ظاهرة هي تأثير الذنوب
 في الجارية بالسواد فالقول أولى (قوله مكبراهللا) يقال فيها ما تقدم (قوله كالصلاة) في محاذاة اسمها
 لادنيه (قوله وقبله بلا صوت) لأنه المروى في السنة فمن عمر أنه كان يقبل الحجر ويقول اني أعلم أنك حجر لا تضر
 ولا تنفع ولولا اني رأيته عليه الصلاة والسلام يقبل ما قبلتك رواء الجماعة زاد الازرقى فقال له علي يا أمير
 المؤمنين هو يضر وينفع قال ولم قلت ذلك قال بكتب الله تعالى قال وأين ذلك في كتاب الله تعالى قال
 قال الله تعالى وإذا خذيتك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى
 قال فلما خلق الله عز وجل آدم عليه السلام مسح على ظهره فأخرج ذريته من ظهره فقررههم أنه الرب وأنهم
 العبيد ثم كتب ميثاقهم في رق وكان لهذا الحجر عينان ولسان وقال افتح فالتقمه ذلك وجعله في هذا الموضع
 وقال اشهد لمن وافى بالموافاة يوم القيامة فقال عمر أعود بالله أن أعيش في قوم لست فيهم يا أبا الحسن وإنما
 قال ذلك عمر لأن الناس كانوا يدينون بعبادة الاصنام فخشي أن يظن الجاهل أن استلام الحجر من ذلك فيمن
 أنه لا يقصد به الاتعاظ بالله تعالى وعلى فلم يحالفه من ذلك الوجه وعمر لم ينكر نفعه من الوجه الذي بينه على
 أبو السعود عن الزيلعي (تقته) قال ابن الملقن في شرح المدة لا يشرع التقبيل إلا للحجر الأسود والمعصية وأيدي
 الصالحين من العلماء وغيرهم والقادمين من سفر بشرط أن لا يكون أعمى ولا امرأة محرمة ولو جوه الموقى
 الصالحين ومن نطق بعلم أو حكمه يتبع به ما وكل ذلك قد ثبت في الأحاديث الصحيحة وفعل السلف فاما تقبيل

بعد ما يأتي من على أمتعته داخلة لا من باب
 السلام نهارا نديا مليا متواضعا خائفا
 ملاحظا لجلالة البقعة ويسن الفصل لدخولها
 وهو للظافة فيجب لها وض ونفساء (وحين
 شاهد البيت) الحرام (كبر) ثلاثا ومعناه الله
 أكبر من الكعبة (وهل) لتلايق نوع شرك
 (ثم) ابتدأ بالطواف لأنه خمسة البيت مالم
 يحذف المكتوبة أو جاعلتها أو الوتر أو سنة
 راتبة (استقبل الحجر مكبرا مهلا رافعا
 يديه) كالصلاة (واسأله) بكفبه وقبله بلا صوت

للاجهار والقبور والحدان والستور وأيدي الظلمة والقسوة واستلام ذلك جميعه فلا يجوز ولو كانت أجهار
الكعبة أو القبر الشريف أو ستورها أو مضرة بيت المقدس فإن التقبيل والاستلام ونحوهما تعظيم والتعظيم
خاص بالله تعالى لا يجوز الا فيما أذن فيه اه شلي وظاهر اقراره كلام ابن الملقن أن مذهبنا لا يأتي ذلك
(قوله قبل ثم) ظاهره ضعفه وفي البحر ما يخالفه ونصه فان أمكن أن يسجد على الحجر فعليه عليه الصلاة
والسلام والقاروق بعد وقول العلامة الكاكي الأولى عندنا أن لا يسجد ضعيف اه (قوله بلا ايذاء) أي
لن يراجه بل يُلطف به ويرجعه لانه ما نزع الرحمة الا من قلب شقي أبو السعود (قوله وترك الايذاء واجب)
أي فلا يهمل لتحصيل السنة وأورد أن كف النظر عن العورة واجب وقد ترك لأقامة سنة الختان وأجيب بأنه من
سنن الهدى وبأنه لا خلاف في الاستلام ولأن وجوب الكف مقيد بغير الضرورة ومنها الختان أبو السعود
(قوله ولا يمكنه ذلك) أي استلام الحجر وتقبيله كما قاله الشارح (قوله عيس) بفتح الميم أو بضم الياء وكسر الميم من
الامساس (قوله يباطن كفيه) وظاهرهما نحو وجهه هكذا المأثور (قوله وطاف بالبيت طواف القدوم)
ولو وراء السورى وزعم من ويقال له طواف القضاء وطواف أول عهد بالبيت وهو تحية المسجد كما أن طواف
الحلال كذلك وان دخل في يوم النحر بعد الوقوف فطواف الفرض يغني عن طواف التحية وكذا طواف العمرة
ولا يستحق في حقه طواف القدوم وأطلق المصنف في الطواف فأفاد أنه لا يكره في الاوقات التي تكره الصلاة فيها
لان الطواف ليس بصلاة حقيقة ولهذا أبيع الكلام فيه كما ورد في الحديث ولا تبطله المحاذاة أفاده صاحب البحر
(قوله ويستحق هذا الطواف) كذا في عامة الكتب وفي خزانه المفتين أنه واجب على الاضغ قهستاني (قوله
للافتاق) فلا يستحق للمكي إذا قدوم له ويستحق لاهل المواقيت ودخلها قهستاني (قوله وأخذ الطائف عن يمينه)
وجوبا بحر وأشار به الى أن اقتناحه من الحجر الاسود وهو واجب لانه صلى الله عليه وسلم لم يترك قط وقيل شرط
ليأمنه عليه الصلاة والسلام وفي الفتح ظاهر الرواية السنية والوجه الوجوب للمواظبة والاقتراض بعيد عن
الاصول للزوم الزيادة على القطعي بخبر الواحد قال القهستاني وباب البيت من الساج مضرب بالفضة عرضه
أربعة أذرع وطوله ستة أذرع وعشرة أصابع (قوله لان الطائف كانوا تم بها) وقيل لان القلب في الجانب
اليسرى فيكون في جهتها وقيل ليكون الباب في أول طوافه لقوله تعالى وأول البيوت من أبوابها (قوله
ولو عكس) محترز قوله عن يمينه (قوله أعاد) وجوبا والاول صحيح مع الاثم بحر (قوله فالورج) الى بلده أي من
غير إعادة (قوله كما تر) أي في عدا الواجبات اه حلي (قوله فالوا) التقصيده التقوى لا التبرى (قوله ويمر بجميع
بدنه) المعنى أنه لا يبدأ طوافه من نصف الحجر أو من آخر جزء منه حتى يكون في صحة طوافه خلاف فان من قال
باشتراط البداء من الحجر قول بعدد صحته وقال في البحر ولما كان الابتداء من الحجر واجبا كان ابتداء الطواف
واجبا من الجهة التي فيها الركن اليماني قرية من الحجر الاسود متعينا ليكون مارة بجميع بدنه على جميع الحجر
الاسود وكثيرا من العوام شاهدناهم يتدثرون الطواف وبعض الحجر خارج عن طوافهم فاحذره (قوله قبل
شروعه) الاولى قبيل شروعه ليفيد القرب قال في البحر وينبغي أن يفعله قبل الشروع في الطواف بقبيل (قوله
تحت ابطه اليمنى) فيكون العضد الايمن مكشوقا (قوله استنانا) ذكره أخيرا ليفيد أن الجعل بهذه الكيفية هو
السنة لقوله عليه الصلاة والسلام ولو تركه كالممل لاشئ عليه بالاجماع (قوله وراء الحطيم) قال الزمخشري
الوراء اسم للجهة التي يوازيها الشخص من خلف أو قدام نهر والحطيم العرصة ومن فسر بالبنا فقد تساج
وله ثلاثة أسماء هذا والحجر والحظيرة وهو اسم لوضع متصل بالبيت من الجانب الغربي بينه وبين البيت فرجة سمي
حطما لانه حطم من البيت أي كسر فعيل بمعنى مفعول أولان من دعا على من ظله فيه حطمه الله كما جاء
في الحديث فهو بمعنى فاعل بحر (قوله وجوبا) فالوتر كدومر بإعادة الطواف من الاصل أو أعادته على الحطيم
مادام بمكة ويدخل من الفرجة في الاعادة ولو لم يدخل بل لما وصل الى الفرجة عاد وراءه من جهة الغرب أجزاء
كما في العسقي ولو رجع الى بلده ولم بعده لزمه دم وانما يمكن الطواف به قرضا لانه انما ثبت كونه من البيت بخبر
الواحد بحر وأبو السعود (قوله لان منه ستة أذرع من البيت) لفظ منه خبر ان مقدم وستة اسمها مؤخر ومن
البيت صفة ستة والتقدير لان ستة أذرع كائنه من البيت ثابتة منه أو منه حال من ستة مقدا عليه ومن البيت
خبر وهو جاز كقوله لمية موشنا طال وقوله مئة أذرع أي وشبرا وكان البيت ثلاثين ذراعا في ثمانية عشر أذرع

وهل يسجد عليه قبل ثم (بلا ايذاء) لانه سنة
وترك الايذاء واجب فان لم يقدر يضعهما ثم
يقبهما أو أحدهما (والا) يمكنه ذلك (عيس)
بالجر (شيئا في يده) ولو عسا (ثم قبله) أي
الشي (وان هجر عنهما) أي الاستلام
والامساس (استقبله) مشبرا اليه ياطن
كفيه كأنه واضعهما عليه (وكبر ومهل وحده
الله صلى على النبي صلى الله عليه وسلم) ثم
يقبل كفيه وفي بقية الرفع في الحج يجعل كفيه
للسماء لا عند الجزين والكعبة (وطاف
بالبيت طواف القدوم ويستحق هذا
الطواف (للافتاق) لانه القادم (وأخذ)
الطائف (عن يمينه مما يلي الباب) فتصير
الكعبة عن يساره لان الطائف كانوا تم بها
والواحد يقف عن يمين الامام ولو عكس أعاد
مادام بمكة فالورج فله دم وكذا لو ابتدأ
من غير الحجر كما تر فالواو يمر بجميع بدنه على
جميع الحجر (جاءه) قبل شروعه (وداه
تحت ابطه اليمنى) مقبضا طرفه على كعقه
اليسرى (استنانا) وراء الحطيم (وجوبا لان
منه ستة أذرع من البيت

قريش الحطيم منه وقت هجرته لعدم قدرتهم على النفقة الطيبة كافي فتح الياري يروي أن عائشة رضي الله عنها
 عنها تدوت أن فتح الله مكة على رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تصلي في البيت ركعتين خفية هاسدة البيت
 أي خدمته فأخذ عليه الصلاة والسلام يدها وأدخلها الحطيم وقال لها صلي هنا فان الحطيم من البيت
 إلا أن قومك قصرت بهم النفقة فأخرجوه من البيت ولولا حدثان قومك بالجاهلية أي قرب عهدهم بها وهو
 بكسر الحاء المهملة لتقصت بناء الكعبة وأظهرت بناء الخليل وأدخلت الحطيم بالبيت وألصقت العتبة بالأرض
 وجعلت له بابا شرقيا وبابا غربيا ولئن عشت إلى قابل لأفعلن ذلك فلم يحسن ولم يتفرغ لذلك أحد من الخلفاء
 الراشدين حتى كان زمن عبد الله بن الزبير وكان مع الحديث منها ففعل ذلك وأظهر قواعده الخليل وبني البيت
 عليها وأدخل الحطيم في البيت فلما قتله الحجاج كره بناء البيت على ما فعله ابن الزبير فنقض بناء الكعبة وأعادها
 على ما كان عليه في الجاهلية وحكى أن الرشيد سأل ما لك أن يهدم الكعبة ويردها إلى بناء الخليل فقال له يا أمير
 المؤمنين أتجعل هذا البيت ملجأ للملوك وتذهب هيئته من صدور الناس قال ابن مالك وفيه دلالة على جوان
 ترك المصلحة خوفا من المفسدة أبو السعود (قوله لم يجر) ظاهره أنه لا يصح بدال قوله كاستقباله وليس الحكم
 كذلك لأن الطواف وراءه واجب حتى لو تركه ولم يعد له مدم كافي البصر وأجاب الحلبي بأن التشبيه في عدم
 الجواز بمعنى عدم الحل وإن كان الطواف من داخل الفريضة يصح والصلاة إلى الحطيم غير مخصصة (قوله
 احتياطا) بيانه أن فرضية التوجه ثبتت بنص الكتاب فلا يتأذى بما ثبت بخبر الواحد (قوله وبه قبر) يحتمل قرأته
 اسماء وعلامينا للجهول (قوله سبعة أشواط) الشوط من الجهر إلى الجهر (قوله فالصحيح أنه يلزمه اتمام الأسبوع)
 وقبل لا يلزمه (قوله للشروع) أنه لقوله يلزمه والاولى حذفه لأن التحليل ليس من وظيفة المتون (قوله أي لانه
 مخرج فيه ملتزما) يؤخذ من هذا التعليق أنه إذا لم يحطريه شيء لا يلزمه اتمامه (قوله بخلاف ما لو ظن) الظاهر
 أن الشك مثله (قوله بخلاف الحج) أي حيث يجب المضي فيه وإن كان مظلوما حلبي وقد خالف ما راى العبادات
 في هذا الحكم شر بلا لية (قوله داخل) بالرفع لأن الخبر عنه ظرف أيضا وكذا قوله لا خارجه قال الحلبي (قوله
 لا بالبيت) لأن حوائط المسجد تحول بينه وبين البيت محيط (قوله ولو خرج منه) أي من الطواف وظاهره ولو
 عن المسجد (قوله إلى جنازة) أي صلاتها وهل تشيعها كذلك الظاهر نعم وظاهره أنه لو خرج لغير هذه الأشياء
 يطلان فلا يفي (قوله ويجازفهم ما أكل ويبيع واقتا) ظاهره أن الحكم متحد في جميع ما ذكره والذي في البصر
 ويكره انشاد الشعر فيه والحديث لغير حاجة والبيع واقتا قرآن فيه فباحة ولا يرفع بها صوته اه وظاهر
 إطلاق الكراهة أنها تحريمية وذكر الكرماني فهو ما في البحر وقال المراد من كراهة الكلام فضوله لا ما يحتاج
 إليه ولا بأس أن يشرب ماء احتاج إليه ولا يلي في الطواف (قوله لكن الذكر أفضل منها) روى أبو هريرة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم من طاف بالبيت سبعا ولا يتكلم إلا سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر
 ولا حول ولا قوة إلا بالله بحيث عنه عشر مائة وكتب له عشر حسنات ورفع له بها عشر درجات بهو
 ومن القريب ما في القوس تاني من النظم أنه لا يدعوفيه لانه صلاة (قوله وفي نسك التووي) أي به لقوله وأما
 غير المأثور فالقراءة أفضل وأما مدوها فمخصوص أهل المذهب (قوله ورمي) فعله صلى الله عليه وسلم في حجة
 الوداع وذلك أنه لما قدم مكة بأصحابه وقد لقوا من الحى شدة أمرهم عليه الصلاة والسلام أن يرموا ثلاثة أشواط
 ليرى المشركون جلدتهم فلما فعلوا قال المشركون هؤلاء الذين زعمتم أن الحى وهنتهم أجلد من كذا وكذا ولما
 زالت تلك العلة يعلم بأنه لتذكير زمة الأمن بعد الخوف ليذكر عليها وقد أمر الله تعالى بذكرها في مواضع من
 كتابه وما أمرنا بذكرها إلا لشكرها ويجوز أن يثبت الحكم بعلم متبادلة كالحق فعله أصالة استكشاف الكافر
 عن العبادة ثم صار علمه حكم الشرع برقه وإن أسلم فن قال في الرمل أن علمه زالت وبقى حكمه مبردة عليه
 بأن الحكم ملزوم لوجود العلة ووجود الملزوم بدون اللازم محال لكن قال الكمال أن ذلك في العلل العقلية
 أما في الأحكام الشرعية فتستغنى عن قيام العلة في بقائها وانما تنقر إليها في ابتدائها (قوله أي مشى بسرعة)
 هذا هو الموافق لما في كتب اللغة قال في ضياء العلوم الرمل الهرولة وقيل هو أن يهرز حشيته المكتفين كالمطوف
 يتجتر بين الصفيين كافي الهداية (قوله وهو كنفه) فعل ماض معطوف على مشى لا على رمي لانه من تمام تفسير
 الرمل أو مصدر مجرور مضافا على تقارب حلبي ولا يرمي إلا في طواف بعده سعي فلا أراد تأخير السعي إلى طواف

فلوطاف من الفريضة لم يجز كاستقباله
 احتياطا وبه قراءته على مهاجر (سبعة
 أشواط) فقط (فلوطاف تاما مع علم به)
 قاله صحيح أنه (يلزمه اتمام الأسبوع للشروع)
 أي لانه شرع فيه ملتزما بخلاف ما لو ظن أنه
 سابع لشروعه مسقطا لا ملتزما بخلاف الحج
 وأعلم أن مكان الطواف داخل المسجد ولو
 وراءه زعيم لا خارجه لصروته طائفا بالمسجد
 لا بالبيت ولو خرج منه أو من السعي إلى
 جنازة أو مكتوبة أو تجديد وضوء ثم عاد إلى
 وجازفهم ما أكل ويبيع واقتا وقراءة لكن
 الذكر أفضل منها وفي نفسك النوى
 الذكر المأثور أفضل وأما في غير المأثور فالقراءة
 أفضل فليراجع (ورمى) أي مشى بسرعة
 مع تقارب الخطأ وهو كنفه (في الثلاثة
 الأولى)

والزيارة لا يرمل في طواف القدوم ولو كان طوافاً لم يرمل في طواف القدوم ان كان رمل في طواف العمرة
 وهل يشترط الطواف التنية قولان ولو طواف طابا بالقرية أو هارباً من عدو لم يجز إلا خلاف لأنه نوى شيئاً آخر
 حالة الموقوف في شرح المتن (قوله استثنائاً) وقيل ليس بسنة كما روى عن ابن عباس (قوله ولو في الثلاثة)
 ولو في الأول لا يرمل إلا في الشوطين بعدهم وأشار بقوله أو نسيه إلى أن تركه في الصورة الأولى كان عدواً وقوله
 لم يرمل وجهه أن تولد الرمل في الأربعة الأخيرة سنة فلو رمل فيها لكان طوافاً كالسنتين وترك أحداهما أهمل
 ولو رمل في الكل ينبغي أن يكره تغزياً مخالفة السنة بجر والرمل بقرب البيت أفضل فإن لم يقدر فهو في البعد
 عن البيت أفضل من الطواف بالرمل مع القرب منه (قوله ولو زجه الناس وقف) وقيل يمشي حتى يجد الرمل
 قهستانى عن شرح الطحاوى (قوله بخلاف الاستلام) أى فإنه لا يقف حتى يحصل له بدلا وهو استقبال
 الجبل والرمل لا بدله (قوله من الجبل إلى الجبل) رديه على من قال إن الرمل ينتهي إلى الركن اليماني (قوله كلما مر
 فعل الخ) وقيل إنما يستل الاستلام في الابتداء والانتها وفيه يلين ذلك أدب كذا في المحيط (قوله واستلم الركن
 اليماني) قال ابن الكمال الاستلام اقتران من السلام وهو التسمية ولهذا يسمونه أهل اليمن الهبالان الناس
 يصوبونه قاله الأزهري وفي ديوان الأدب استلم الجبل إذا لمسه يقبله أو تناوله والاصل في التسمية إلى اليمن والشام
 يعني وشأى ثم حذفوا إحدى ياءى التسمية وعوضوا منها ألفاً فقالوا اليماني والشأى بالتصنيف وبعضهم يشترط
 بجر عن الصحاح (قوله والدلائل تؤيده) فروى ابن عباس أنه كان صلى الله عليه وسلم يقبله وكذا روى البخاري
 في التاريخ وروى مسلم وأبو داود عن ابن عمر يقبل الجبل والركن (رويته النبي صلى الله عليه وسلم يقبلهما) قوله
 ويكره استلام غيرهما من العراق والشأى لأن الركن الذي فيه الجبل فضيلتين يكون الجبل فيه وكونه
 على قواعد الخليل وللشأى الثانية فقط أما الأخيران فلم يكونا على القواعد لأنهما من بناء الجبل ويستثنى
 عتبة الكعبة فيطلب استلامها كافي الشلبي عن الجمع (قوله وختم الطواف) أى طواف كان قهستانى (قوله
 ثم صلى شفعاً) يقرأ في الركعة الأولى قل يا أيها الكافرون وفي الثانية قل هو الله أحد تبركاً بفعل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وإن قرأ غيرهما جاز ثم يدعوه للمؤمنين والمؤمنات وإن وصل طوافاً آخر قبل الصلاة كره
 تحريراً الكراهة وصل الأسابيع عندهما خلافاً لابي يوسف فيما إذا انصرف عن وتر وإطلاق مقيد بغير وقت
 الكراهة فإن كان لم يكره أجماعاً نهى وكره بعض أصحابنا الطواف بعد صلاة الصبح والعصر إذا تجاوز الصلاة
 بعدهما والمشهور عدم الكراهة ويؤخر الصلاة إلى ما بعد الطلوع والغروب برجندى (قوله على الصبح) وقيل
 سنة قهستانى وهي على التراخي ما لم يرد أن يطوف أسبوعاً آخر فتكون على الفور لما قدمه من كراهة وصل
 الأسابيع بجر (قوله بجارة ظهر فيها أثر قدى الخليل) كان يقوم عليها عند نزوله وركوبه حين يأتي إلى زيارة
 اسمعيل وهاجر وقيل هو الموضع الذي كان فيه الجرحين وضع عليه قدميه ودعا الناس إلى الحج وقيل
 هو ما كان يقف عليه لرفع بناء البيت وفي شرح المتن طوله عشرة أشبار وعرضه سبعة وهو موضعه الآن بجر
 ونهر عن البيضاوى وقيل هو الحرم كله (قوله وهل يتعين المسجد قولان) المعتقد أن تعيينه على سبيل
 الفضيلة فهو ملاها به رجوعه إلى أهل أجزائه لأنهما على التراخي وهذا قول الامام وأصحابه وقال أبو طاهر
 إن ترك صلاةهما في المسجد وجب عليه دم وقواء صاحب النهر ولا وجه لأمه ولعن مذهب الامام وأصحابه
 (قوله ثم التزم) بسبغة الماضي أى وقف متشبهاً بالمتزم وهو جدار البيت الذي بين الجبل الأسود والباب ملحقاً
 (قوله وعاد) أى إلى الجبل بجر (قوله إن أراد السبي) فلم يرد له لا يعود بعد ركعتي الطواف بجر (قوله وخرج
 وعليه السكينة من باب الصفات) كذا في السراج والقهستانى عن العدة وفي البصر أنه مخير في الخروج
 من أى باب لأن المقصود يصل به وإنما خرج صلى الله عليه وسلم من باب بني مخزوم المسمى الآن بباب الصفات
 لأنه أقرب الأبواب إليه فكان اتفاقاً لا قصداً فلا يكون سنة وفي كلامه إشارة إلى تراخي السبي عن الطواف
 ظوئى ثم طاف أمهاده لأن السبي تبع ولا يجوز تقدمه التبع على الاصل وصرح في المحيط بأن تقدم الطواف شرط
 أحسن السبي والسبي لا يجب بعد الطواف فوراً بل لو أتى به ولو بعد زمان طويل لاشئ عليه لكن الاتصال سنة
 كما الظاهر فيه فصيح سبي الحائض والجنب والأفضل للمساج أن لا يسبي بعد طواف القدوم لأن السبي واجب
 لا يلحق بأن يكون تبعاً لسنة بل يؤخره إلى طواف الزيارة ليكون تبعاً للقرض لكن العلماء خصوا في الاتيان به

استثنائاً (فقط) فلو تركه أو نسيه ولو في الثلاثة
 لم يرمل في الباقي ولو زجه الناس وقف حتى
 يجد فرجة فيرمل بخلاف الاستلام لأنه
 يدل (من الجبل إلى الجبل) في كل شوط وكل
 متر (بالجبل) فعل مذكر من الاستلام
 واستلم الركن اليماني وهو مندوب لكن
 بلا تقبيل وقال محمد هو سنة ويقبله
 والدلائل تؤيده ويكره استلام غيرهما
 (وختم الطواف باستلام الجبل) استثنائاً (ثم
 صلى شفعاً) في وقت مباح (يجب) بالبيع على
 الصبح (بعد كل أسبوع عند المقام) بجارة
 ظهر فيها أثر قدى الخليل (أو الجبل من
 المسجد) وهل يتعين المسجد قولان (ثم
 التزم المتزم وشرب من ماء زمزم و (عاد)
 إن أراد السبي (واستلم الجبل وكبر وحلل
 وخرج) وعليه السكينة من باب الصفات

مقب طواف القدوم وتحققا على الساس لا شتغال يوم النحر فصرناه ما هو المسمى وهذا يخص الا تفاق فلق
المكي لا يطلب منه طواف القدوم (قوله فصعد الصفا) ويكره أن لا يصعد عليه والمطلوب أن يكتم قدر ما يقرب
سورة من الفصل كما في العدة والصفا في اللغة الطير الالمس وهو المروة جبلان معروفان بمكة قال صاحب
الكشاف كان على الصفا من يدعي اساف وعلى الثاني آخر يدعي ناثه روى أنها كانتا رجلًا وامرأة ذنبا في الكعبة
فمنها حجرين فوضعا عليهما ليحترقهما فلما طالت المدة عبدا (قوله من الباب) أي باب الصفا (قوله وكبروه هل) في
المحيط تقديم حمد الله تعالى والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التهليل والتكبير (قوله ورفع يديه) أي إلى
حذاء منكبيه كما في شرح الملتقى وقوله فهو السماء أي في دعاء الرغبة وأما دعاء الرجة فيجوز ظهوره كمنه فهو
صدره كأنه يدفع البلاء عن نفسه قاله الولوالجي (قوله خلقه العباد) جواب عن سؤال حاصله لم يذكر الدعاء
في الامتلاء وحاصل الجواب أن تلك الحالة ابتداء العباد وهذه حال ختمها وهي محل الدعاء كذا أفاده صاحب
النهر وفيه أن الصعود على الصفا ليس خاتمة عبادة الطواف بل هو من متعلقات السي (قوله بما شاء) متعلق
بدعائه (قوله لم يبين شيئا) لمشاهد الحج وقوله لأنه يذهب بآرقة وجهه أنه يشبه المعتاد في الولوالجية من فصل
القرأة المصلي ينبغي أن يدعو في الصلاة بدعاء محفوظ لا بما يحضره لأنه يخاف أن يجري على لسانه ما يشبه كلام
الناس فتفسد صلاته وأما في غير الصلاة فينبغي أن يدعو بما يحضره ولا يستظهر الدعاء لأن حفظ الدعاء بمنه
عن الرقة (قوله ثم مشى نحو المروة) المشى فيه واجب فلو سعى راكبًا أو محمولا كما أفاده القهستاني من غير عذر
لزمه دم كما إذا ترك أصل السي فانه واجب جبهه فلو ترك أقله صدق (قوله ساعيا بين الميادين الأخضرين) استثناء
بقدر ما يقرأ القارئ خمسًا وعشرين آية من البقرة كما في الزا هدى وهو مطلوب للذكور والنساء والميلان
هما شيان على شكل الميل مضوتان من نفس جدار المسجد الحرام إلا أنهما منفصلان عنه وهما علامتان
أوضح المرولة في عمريط الوادي بين الصفا والمروة مغرب وكسبهما السبول إلا أن همتان في قوله
الأخضرين تغليب فان أحدهما أحمر كما في النهاية أو أصفر كما في المضمرات (قوله التخذين) وفي نسخة التحوين
(قوله وفعل ما فعله على الصفا) من الجملة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والتكبير والتهليل والكل سنة
(قوله ويحتم بالمروة) فيه إشارة إلى أن الذهاب إلى المروة شوط والعود منها إلى الصفا شوط وهو الصحيح وقال
الطحاوي أن الذهاب إلى المروة والرجوع منها إلى الصفا شوط قياسا على الطواف فانه من الجرا إلى الجرح شوط
وتعانه في الحايي (قوله لم يعتد بالاول) لخالفه الامر وهو قوله صلى الله عليه وسلم ابدؤا بما بدأ الله به اه وقد قال
الله تعالى ان الصفا والمروة الآية (تمة) قيل في سبب مشروعية السي أن ابراهيم عليه السلام لما تركها جبر
واسماعيل هناك عطش اسمعيل فصعدت الصفا تنظر هل بالوضع ما فلم تر شيئا فترت فسعت في بطن الوادي حتى
خرجت منه إلى جهة المروة لأنها توارت بالوادي عن ولدها فسعت شفقة عليه فجعل ذلك نسكًا لها اظهار الشرفها
وتفخيها لامرئها ومن ابن عباس أن ابراهيم عليه السلام لما أمر بالناسك عرض له الشيطان عند السي
فسابقه فسبقه ابراهيم عليه السلام وقيل انما سعى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الميادين اظهارا للجلد والقوة
للمشركين الناظرين اليه (قوله كنتم الطواف) تشبيه في مطلق الختم والافصالة الطواف واجبة (تنبيه) من
المستحب دخول البيت ان لم يؤذ أحد أو ينبغي أن يتصد مصلي النبي صلى الله عليه وسلم قبل وجهه وقد جعل
الباب قبل ظهره حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه نحو ثلاثة أذرع فاذا صلى إلى الجدار المذكور يضع
خده عليه ويستغفر الله ويحمد ثم يأتي الأركان فيحمد ويهلل ويسبح ويكبر ويسأل الله تعالى ما شاء ويلزم الأدب
ما استطاع بظاهره وباطنه (قوله ثم سكن بمكة محرما) انما عبر بالسكنى دون الإقامة لإيهامها الإقامة الشرعية
وهي لا تصح لما قال في البحر من باب المسافرين ادخل الحاج مكة في أيام العشر ونوى الإقامة نصف شهر لا يصح
لأنه لا بد له من الخروج إلى عرفات فلا يتحقق اتحاد الموضع الذي هو شرط صحة نية الإقامة (قوله بالحج) انما ذكره
وان كان القارن والمفترق الذي ساق الهدى كذلك لأن الباب معقود للمفرد (قوله ولا يجوز فسخ الحج بالعمرة
عندنا) بأن يقال عن إحرامه بأفعال العمرة وما في العيصين من أنه عليه الصلاة والسلام أمر بذلك أصحابه إلا
من ساق منهم الهدى فهو مخصوص بهم لما في صحيح مسلم عن أبي ذر أن أمة كانت لأصحاب محمد صلى الله عليه
وسلم خاصة وفي بعض الشروح أنها شرعت عموما ثم نسخت كتمة النكاح أو معارض بما في العيصين أيضا أن من

(فصعد الصفا) بحيث يرى الكعبة من الباب
(واستقبل البيت وكبروه هل) وعلى النبي
صلى الله عليه وسلم بصوت مرتفع خاتمة
(ورفع يديه) فهو السماء (ودعا) خلقه العباد
(بما شاء) لأن محمد لم يبين شيئا لأنه يذهب بآرقة
القلب وإن تبرز بالما تورخسن (ثم مشى نحو
المروة ساعيا بين الميادين الأخضرين) التخذين
في - داء - تصيد (وصعد عليها وفعل ما فعله
على الصفا بفعل هكذا سبب ايد بالصفا ويختم
الشوط السابع (بالمروة) فلو بدأ بالمروة لم يعتد
بالاول هو الاصح وندب ختمه برصفتين
في المسجد كنتم الطواف (ثم سكن بمكة محرما)
بالحج ولا يجوز فسخ الحج بالعمرة عندنا

أهل الحج أو بالحج والعمره لم يحلوا إلى يوم النحر بغير وجوز ابن عباس الفسخ (قوله وطاف بالبيت) قريبا منه
 أن يؤذ أحد أو لافضل للمرأة أن تكون في حاشية المطاف ويبنى أن يكون طوافه وراء الشاذروان كيلا
 يكون بعض طوافه باليب بناء على أنه منه وقال الكرماني الشاذروان ليس من البيت عندنا وعند الشافعي
 منه حتى لا يجوز الطواف عليه وهوتلك الزيادة الملتصقة بالبيت من الحجر الأسود إلى فرجة الحجر قبل بني منه حين
 عمرته قريش وضيقت (قوله بلارمل وسى) لأنها لا يتكرر ان وجوبا ولا تنفلا بغير (قوله وقلبه للمكي) نوحه
 للآفاقين (قوله بمن الموسم) وهو زمن إقامة الحاج بمكة وقوله والا فالطواف أفضل مطلقا لما روى الطبراني
 في كبره أن الله تعالى ينزل على أهل هذا المسجد مسجد مكة في كل يوم وليلة عشرين ومائة مرة ستة وستين طائفتين
 وأربعين للمسلمين وعشرين للناظرين (قوله أولى خطب الحج) ثابته بعرفات يوم عرفة وثالثته بمنى في اليوم
 الحادي عشر فيفصل بين كل خطبتين يوم ولا يجلس في وسطها الا خطبة عرفة فانها خطبتان يجلس بينهما
 وكلها بعد الزوال بعد صلاة الظهر الا خطبة عرفة فانها بعد الزوال قبل الصلاة ويبدأ في الجميع بالتكبير
 ثم التلبية ثم التمجيد وهذه الخطبة واجبة قاله أبو السعود وظاهره أن الخطيب الماذن له فيها إذا اختلف عنها
 ولم يستتب كرهه (قوله وكره قبله) لخالفه السنة (قوله وعلم فيها المناسك) وهي الخروج إلى منى والصلاة فيها
 والوقوف والاقامة بغير والمناسك في الأصل جمع منسك مصدر نكثت له تعالى إذا ذبح لوجهه الكريم ثم قيل
 لكل عبادة منسك إطلاقا للناس على العام ثم اشتهر هذا العام في عبادة الحج أبو السعود (قوله فاذا صلى بمكة
 القبر الخ) الأصح كما في البحر أنه يخرج إليها بعد ما طلعت الشمس لما ثبت من فعله صلى الله عليه وسلم (قوله يوم
 التروية) سمي بذلك أمالان الناس كانوا يرونهم فيه استعدادا للوقوف وأمالان رؤيا الخليل عليه السلام
 كانت في ليلته وتروى فيه أي تفكر هل الذي رآمن الله تعالى فيمنته أو لا فيجيبه أو لا أن الامام يروى للناس
 مناسكهم قال القسطلاني في شرح البخاري وما عدا الأول شاذ وعبرة المغرب تعين الثاني حيث قال وأصلها
 الهمز وأخذ من الرواية منظور فيه نهر بصرف (قوله قرية من الحرم) والغالب عليها التدكير والصرف
 وقد تكسب بألف بجر عن المغرب ونقل الجوى عن الجوهري أن الغالب على أسماء البلدان التأنيث وترك
 الصرف (قوله ومكث بها إلى فجر عرفة) فيثبت بها استئنا فلو لم يخرج من مكة الا يوم عرفة أجزأ ولكنه أساء
 بترك السنة ولا فرق في الخروج يوم التروية بين كونه يوم جمعة قبل الزوال لا بعده أو لا ويبنى أن لا يترك التلبية
 في الأحوال كلها حال الإقامة بمكة داخل المسجد الحرام وخارجه الحال الطواف ويلبى عند الخروج إلى منى
 ويدعو بما شاء ويستحب أن ينزل بالقرب من مسجد الخيف (قوله ثم بعد طلوع الشمس راح إلى عرفات) صوابه
 كما هو في متن الكثر ثم بعد ما صلى القبر الخ وهذا بيان الأفضل فاذهب قبل طلوع القبر إليها كما يفعلها الحجاج
 في زماننا فإن أكثرهم لا يبيت بمنى لتوهم الضرر من السراق جاز وعرفات جمع سمي به كاذرات وكسروتن
 مع اجتماع عتين فيه وهما العلية والتأنيث لا تنوين الجمع تنوين مقابلة لا عوض وقال الزمخشري
 أنه مصروف لأن تأنيثه ليست للتأنيث وانما هي والالف للجمع ولا يصح تقديرها لغيرها لأن هذه التأنيث
 لاختصاصها بجميع المؤنث تأتي ذلك وجعت وان كان موضع واحد لأن كل جزء منه يسمى عرفة قاله التوروي
 وسمي بذلك لأن الخليل عليه السلام عرف فيه أن الحلم من الله تعالى أولان جبريل عرفه فيه المناسك
 أولان آدم وحواء تعارفا فيه بعد الهبوط إلى الأرض (قوله على طريق ضب) ويعود على طريق المأزنين
 تنبيه مأزوم وهي الطريق بين الجبلين قال ابن جماعة وما يفعله جهلة العوام من إيقاد الشعوع إلى عرفة فضلالة
 فاحشة وبعدة ظاهرة جمعت أنواعا من القبائح وتشغل عن الذكر والدعاء المطلوبين في ذلك الوقت الشريف
 ويجب على ولي الأمر صانته الله تعالى وعلى كل من تمكن من إزالة البدع انكارها وإزالة الجوى (قوله كلها
 موقف) بكسر القاف أي موضع وقوف نهر (قوله الا بطن عرفة) استثناء منقطع لأن عرفات حل وعرفة حرم
 وهو واد بعد عرفات قال بعضهم لو سقط الجدار الغربي من مسجد عرفة لسهط فيه ولا يجوز الوقوف بها على
 المشهور خلافا لمن أجاز مع الكراهة لقوله صلى الله عليه وسلم عرفة كلها موقف وارتفعوا عن بطن عرفة والمزدلفة
 كلها موقف وارتفعوا عن بطن محسر وشعاب مكة كلها محسر تنبيه • ينبغي في عرفة النزول مع الناس
 وحسب كونه بقرب الجبل أفضل ونزوله وحده أو على الطريق مكروه لأن الانفراد في غير المقام مقام خضوع وخبر

(وطاف بالبيت تقلا ماشاء) بلارمل وسى
 وهو أفضل من الصلاة فافله للآفاق وقلبه
 للمكي وفي البحر ينبغي تقيد بمنى الموسم
 والا فالطواف أفضل من الصلاة مطلقا
 (وخطب الامام) أولى خطب الحج الثلاث
 (ما بعد ذي الحجة بعد الزوال) بعد (صلاة)
 الظهر (ومكة القبر) يوم التروية (فمن الشهر خرج
 صلى بمكة القبر) يوم الحرم على فرسخ من مكة
 إلى منى (قرية من الحرم) بعد طلوع
 (ومكث بها إلى فجر عرفة) بعد طلوع
 الشمس (راح إلى عرفات) على طريق ضب
 (و) عرفات (كلها موقف الا بطن عرفة) بفتح
 الراء وضها وادى من الحرم غربي مسجد

عرفه

أي سرور ويذهب الإمام أن ينزل بحجة لأن نزوله عليه السلام بهما لا نزاع فيه وهو المسجد المعروف بمسجد
 إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام لإبراهيم المضاف إليه باب إبراهيم أحد أبواب الحرم خلافا لمن وهم في ذلك
 قاله ابن حجر (قوله فبعد الزوال قبل الظهر خطب) ولو خطب قبل الزوال جاز بجر (قوله كالجمعة) التشبيه
 في أنه يجلس بين الخطبتين وأن المؤذنين يؤذنون بين يدي المنبر بجر (قوله وعلم فيها الناس) التي هي إلى الخطبة
 الثالثة وهي الوقوف بعرفة والمزدلفة والأفاضة منهم ما ورد في جرة العقبة يوم النحر والذبح والحلق وطواف الزيارة
 بجر وهذه الخطبة ليست شرطاً في صحة الجمع (قوله وصلى بهم الظهر والعصر) أي بالحاجين ولومن أهل مكة
 خلافاً لما نقله بعض الشافعية عن المذهب من عدم جواز الجمع إلا لمن سافر سراً طويلاً وفي معراج الداراية
 ونحوه فقاضى خان في شرح الجامع الصغير أنه يؤخر هذا الجمع إلى آخر وقت الظهر ولا بد فيه من صحة صلاة الظهر
 فلو صلاهما ثم تبين فساد الظهر أعادهما جميعاً لأن التماسه عدم شرطاً (قوله وأقامتين) إقامة العصر لأنها تؤدى
 قبل وقتها المعتاد ففرد بهم اللاعلام بجر (قوله ولم يصل بينهما شيئاً) ولو السنة الراتبة (قوله على المذهب) مقابله
 ما في الذخيرة والهيوط والكافي أنه يأتي بالبعدية نهر ولو أتى بالسنة أو بنقل بينهما كره وأما إذا كان للعصر
 لاقطاع فوره فصار كالاشتغال بينهما بمل آخر بجر والظاهر أن ذلك في حق الإمام أتم فعل المقتدى وحده
 لا يسرى على بقية الجمع (قوله ولا بعد أداء العصر) إكراهة التفضل بهما (قوله وشرط لصحة هذا الجمع)
 احتراز به عن جمع المزدلفة فإنه لا يشترط فيه سوى المكان والأحرار شربلاً في أوقات الصلاة وسياً في ما فيه
 (قوله الإمام الخ) أي والمكان وهو عرفة والزمان وهو ما بعد الزوال ولا يشترط الإمام بجميع أداء الظهر حتى
 لو أدرك جزءاً منه معه جاز الجمع بجر وسواء كان الإمام مقيماً أم مسافراً (قوله أو نائبه) كقاضى قهستانى
 ولا يجوز الجمع مع إمام غيرهما والجماعة شرط الجمع عند الإمام في حق المقتدين أتم في حق الإمام فلا
 حتى لو فرغ الناس بعرفات صلى الإمام الصلاتين جاز ولو مات الخليفة جمع نائبه أو صاحب شرطته لأن التواب
 لا يعززون بموت الخليفة أفاده صاحب البصر في النهر كلام غير هذا فراجع ان شئت وهذا الجمع سنة (قوله
 والأصل واحدانا) تبع في هذا التعبير صاحب النهر وهو يقتضى أمرين الأول صحة صلاتهم العصر في وقت
 الظهر والحالة هذه الثاني أنهم لا يصلون جماعة وكلا الأمرين غير صحيح أما الأول فلقول الزيلعي ولومات الإمام
 وهو الخليفة جمع نائبه أو صاحب شرطته ولو لم يكن له نائب ولا صاحب شرطته صلوا كل واحد منهم ما في وقتها
 وأما الثاني فلأنه لا مانع من الصلاة جماعة فإن هذه الشروط شروط الجمع لا الجماعة اهـ حلي فالأولى أن يقول
 والالم بجمعوا (قوله والأحرار بالجمع فيهما) فلو كان محرماً بالعمرة في الظهر ومحرماً بالجمع في العصر لا يجوز له
 الجمع عندهما كما إذا لم يكن محرماً أصلاً في الظهر وأشار به إلى أن شرط الأحرام حصوله عند أداء الصلاتين
 ولو أحرم بعد الزوال على الصحيح (قوله فلا تجوز العصر) محترزاً لتقييد بالإمام (قوله فلو صلى وحده) أي الظهر
 ومثله إذا صلى الظهر مع الإمام ولم يصل العصر معه لا يصلح الألفي وقتها اهـ حلي (قوله لم يصل العصر مع الإمام)
 بل يليها في وقتها حلي (قوله ولا تجوز العصر) محترزاً لتقييد بالأحرار فيهما (قوله قبل أحرام الحج) صادق
 بعدم الأحرام أصلاً وبالأحرار بالعمرة فقط (قوله ثم أحرم) أي بالجمع قبل أداء العصر (قوله الألفي وقته) أي العصر
 (قوله إلا الأحرام) فلا يشترط الإمام لأن جواز الجمع للحاجة إلى امتداد الوقوف والمنفرد يحتاج إليه قلنا
 المحاطة على الوقت فرض بالنص فلا يجوز تركها إلا فيما ورد النص به ولا نسلم أن جواز التقديم لحاجة امتداد
 الوقوف بل لصيانة الجماعة لأنه يعسر عليهم الاجتماع بعد التفرق في الموقف زيلعي (قوله وهو لا يظهر) لعله
 لما فيه من التخصيف في هذا الوقت لا قوة دليل اقتضت أظهره على قوله وأنى ذلك وأين الثريان يد المتناول
 هذا وفي الهندية عن الزيلعي والبدائع أن قوله هو الصحيح (قوله ثم ذهب) أي الإمام مع الناس قهستانى
 (قوله إلى الموقف) وهو موضع من عرفات على أربعة فراسخ من مكة يسمى بالموقف الأعظم قهستانى وحده
 عرفة ما بين الجبل المشرف على بطن عرنة إلى الجبال المقابلة لها عينا وشمالاً أبو السعود (قوله بفصل) أي
 بفصل للذهاب والجمع قهستانى والفصل أفضل من الوضوء (قوله ووقف الإمام على ناقته) وكذلك غيره
 فإن الأفضل أن يكون راكباً إن أمكنه قريباً من الإمام داعياً بعد الحمد والصلاة والتهلل والتكبير قهستانى
 بقليل زيادة من النهر (قوله بقرب جبل الرحمة) ويقال له الال كهلال (قوله هذه العشرات الكبار) أي السورة

(قوله الزوال قبل) صلاة (الظهر خطب
 الإمام) في المسجد (خطبتين كالجمعة وعلم
 فيها الناس) بعد الخطبة (صلى بهم الظهر
 والعصر بأذان وأقامتين) وقراءة سرية ولم
 يصل بينهما شيئاً على المذهب ولا بد أداء
 العصر في وقت الظهر (وشرط) لصحة هذا
 الجمع (الإمام) الأعظم أو نائبه والا
 صلوا وحدها (والأحرار) بالجمع (فيهما)
 أي الصلاتين (فلا تجوز العصر المنفرد في
 أحدهما) فلو صلى وحده لم يصل العصر مع
 الإمام (ولا) تجوز له عصر (أن صلى الظهر
 بجماعة) قبل أحرام الحج (ثم أحرم الألفي
 وقته) لا لا يشترط لصحة العصر
 الأحرام (فلا تفتي الثلاثة وهو لا يظهر
 شربلاً من البرهان) ثم ذهب إلى الوقف
 بفصل سنين ووقف الإمام على ناقته بقرب
 جبل الرحمة عند العشرات الكبار

قاله موثق رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما ما اشتهر عند العوام من الاعتناء بالوقوف على جبل الرحمة الذي هو بوسط عرفات وترجيحهم له على غيره فخطأ ظاهر ومخالف للسنة ولم يذكر أحد ممن يعتد به في صعود هذا الجبل فضيلة يجتص بها بل له حكم سائر أراض عرفات غير موثق رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه أفضل وأما ما خاله الماوردي والطبري من استحباب قصد هذا الجبل وهو موقف الأنبياء فلا أصل له ولم يرد فيه حديث صحيح ولا ضعيف يجرى عن الروى في شرح المذهب (قوله مستقبلا) بمجال الوقوف عقب صلاة الجمعة مفطر الكونه أعون على الدعاء مسترشدا لانه كمل حاضر القلب فأرغام من الأمور الشاغلة بحتبا طريق القوافل وغيرهم (فائدة) الطواف أفضل من الوقوف لانه عبادة مقصودة ولهذا يتنفل به دون الوقوف بجر وقوله عليه الصلاة والسلام الحج عرفة لا ينافي ذلك لأن المراد أن من أدرك الوقوف فقد أدرك الحج تعين وقته بخلاف الطواف (قوله لأن الشرط الكنيونية فيه) أي التحقق فيه وان لم يتأت فيه دل عليه قوله ووقوف يجتاز (قوله ودعا) لا توبه وأهله وأخوانه وأصحابه ومعارفه وجيرانه ويلج في الدعاء مع قوة الرجاء ويجهت في أن يقطر من عينه قطرات من الدموع فانه دليل القبول شرب ليلية وقوله جهر راينا فيه ما في الهندية عن الجوهرة أن السنة أن يحقض صوته بالدعاء (قوله بجهد) أي باجتهاد ومن السنة أن يكثروا الدعاء والتكبير والتلبية والاستغفار وقرأة القرآن والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وليحذر كل الحذر من التقصير في شيء من هذا فان هذا اليوم لا يمكن تداركه ويكثر من التلطف بالتوبة من جميع الخالفات مع الندم بالقلب وأن يكثروا البكاء مع الذكر فهناك تكب العبرات وتستقال العذرات وترتقي الطلبات وانه لجمع عظيم وموقف جسيم تجتمع فيه خييار عباد الله الصالحين وأوليائه المخلصين وهو أعظم مجامع الدنيا وليحذر كل الحذر من المخاضة والمناسقة والمنافرة والكلام القبيح بل ومن المباح أيضا مثل هذا اليوم بجر (قوله وعلم) أي الامام وهو على فاقته المناسك ذكره في الهندية فهو غير التعليم الذي سبق في الخطبة (قوله بقرية) أي الامام أي ان أمكن من غير اذاء (قوله باكين) أو متباكين (قوله وهو) أي هذا الموقف (قوله وهي بمكة خمسة عشر) الأولى حذف مكة لأن الموقفين ومنى وري الجمار ليست بمكة اللهم إلا أن يقال ما قارب الشيء كالشيء (قوله نظمه صاحب النهر) من بجر الطويل (قوله فقال دعاء البرايا الخ) بعض المذكوورات مقيده بأمر لم يذكر هنا وقد استوفاه النقاش مقيدة بساعاتها وتلهمها الشيخ عبد الملك بن جمال الدين بن منلا زاده العصامي حيث قال

قد ذكر النقاش في المناسك • وهو امرى عدة للمناسك
أن الدعاء في خمسة وعشر • بمكة يقبل من ذكره
وهو المطاف مطلقا والملتزم • بنصف ليل فهو شرط ملتزم
وداخل البيت بوقت العصر • بين يدي جذعية ذافاستقر
وتحت ميزاب له وقت العصر • وهكذا خلف المقام المقصود
وعند شرب زمزم شرب الفحول • إذا دنت شمس النهار للافول
ثم الصفا ومروة والمسعى • بوقت عصر فهو قيد رعى
مكذمانى في ليلة البدر إذا • اتصف الليل فخذ ما يحصى
ثم لى الجمار والمزدلفه • عند طلوع الشمس ثم عرفه
لموقف عند مغيب الشمس قل • ثم لى السدرة ظهر أوكل
وقد روى هذا الوقوف طرا • من غير تقييد بما قدمنا
بجر العلوم الحسن البصرى عن • خير الورى ذاتا ووصفا وسنى
صلى عليه الله ثم سلا • وآله والعقب ما غبت هما

أه حلي عن الشرب ليلية (قوله كذا الجبر) داخل فيما بعده لانه مما يطاف به (قوله مروتين) فيه تغليب المؤنث على المذكر للضرورة (قوله مقام) أي خلقه كما تر (قوله جارك) ظاهره بعم الجمار كلها والذي في النظم السابق انما يظهر عند الجمرة الاولى لتقيده بوقت الطلوع فان بقية الجمار بعد الزوال (قوله زاد في الليل) أي باب المناسك للطرا بلى (قوله وعند السدرة) لم أر من بين محلهما (قوله ليلة البدر) وهي ليلة الرابع عشر من

(مستقبلا) القبلة (والقيام والتسبيح) أي الوقوف (ليست بشرا ولا واجب فلو كان جالساً جازحه) وذلك لأن الشرط الكنيونية فيه (فصح وقوف يجتاز وهارب وطالب غريم) وانهم ومجنون وسكران (ودعا جهر) بجهده (وعلم المناسك ووقف الناس خلفه بقرية) مستقبلي القبلة سامعين لقوله (خاشعين باكين وهو من مواضع الأجابة وهي بمكة خمسة عشر تطلوها صاحب النهر فقال دعاء البرايا استحباب بكمية وملتزم والموقفين كذا الجبر طواف وسعى مروتين وزمزم مقام وميزاب هاركة تغيب زاد في الباب وعند رؤيته الكعبة وعند السدرة والكن الباقى وفي الجبر وفي منى في ذنب ليلة البدر

ذی اظہر التي یفزلون فیہ الا ان (قوله واذا غربت الشمس الخ) هذا بیان الواجب فلو وقع قبل الغروب وجب
حدود معرفة لزمه دم ولو أبطل الامام بالرفع بعد الغروب أفاض الناس لانه لا موافقة فيما خالف السنة ولو مكث
بعد الغروب وقد دفع الامام فان كان قد لا تلوف الزحام فلا بأس به وان كثرا ساء مخالفة السنة وان خاف الزحام
فجعل في الذهاب قبل غروب الشمس فلا بأس به اذا لم يخرج من حدود معرفة قبل غروب الشمس (قوله مزدلفة)
بضم الميم وسكون الای وهي على ثلاثة أميال من مسجد معرفة قهستانى وفي الجوى أن فتح الميم أشهر
والازدلاف الاجتماع سميت بذلك لاجتماع الناس أو آدم وحواء فيها (قوله ويستحب أن يأتيها ماشيا) على هيئة
لما روى أسامة بن زيد أنه صلى الله عليه وسلم حين أفاض من عرفات كان يسيرا عتق وهو يفتحن سيرهم
في سرعة ليس بالشديد فاذا وجد فجوة نزع الفجوة الفرجة والنصر رفع السير ومنه عليه السلام أنه لما أفاض
من عرفات رأى أصحابه يسارعون في الدوق والمشي فقال عليه السلام ليس البر في اینجاف الخيل ولا ابضاع
الابل عليكم بالسكينة والوقار والایجاد نوع من مير الخيل والابل والابضاع الاسراع في السير أبو السعود
(قوله وأن يكبر) ويكثر الاستغفار في طريقها هدي (قوله فساعة) أشار بالقاء الى التقيب من غير مهلة (قوله
الوادي محسر) بضم الميم وفتح المهلة وكسر السين المهلة المشددة وبالرسمي به لأن قبل أصحاب القيل
حسرفه أى عبي وكل بحر أولانه لا يوقف فيه بل عشي منه سر يعافكاته أنعب نفسه والتصير الاتعاب
قهستانى ومزدلفة من الحرم (قوله وهو واد الخ) فليس من المزدلفة فالاستثناء فيه منقطع وهو خمائة وخمس
وأربعون ذراعا بجر (قوله على المنهور) مقابله ما سبق عن البدائع (قوله عند جبل قروح) الاضافة يانية اذ هو
علم على الجبل والظاهر أنه من اضافة المسمى الى الاسم أبو السعود عن الجوى وفي المطالع أنه موقف قريب في
الجاهلية اذ كانت لا تقف بعرفة نهر (قوله والاصح أنه المشعر الحرام) المذكور في الآية وقبل انه جمع المزدلفة
(قوله بمقدة) بكسر الميم وقلب الواو بواو قياسه الفتح والواو لانه واوى الاصل (قوله وصلى المشاءين) في أول
وقت المشاء الاخرة قهستانى وينبغي أن ينسخ جماله ويصلى الفرض قبل حط رحاله (قوله فلم تنحج للاعلام)
أى بأقامة ثمانية (قوله كمالا احتياجا هذا الامام) وفي النهاية لا يشترط لهذا الجمع الاحرام وفي الهندية
ولا يشترط في جمع المزدلفة الخطبة والجماعة والسلطان والاحرام اه وبما ذكره علم سقوط قول صاحب النهر
ينبغي اشتراط الاحرام والمبيت بمكة سنة كما في الهندية فان مرت بها بعد طلوع الفجر من غير أن يبيت بمكة فلا شيء
عليه ويكون مسبأ بترك السنة بدائع (قوله والعشاء) أى قبل المغرب ولا يتكرر هذا مع قول المصنف الا ان
ولو صلى المشاء قبل المغرب بمزدلفة لأن أداء المشاء هنا في الطريق وهذا في المزدلفة (قوله أعاد ما صلى)
مغربا أو عشاء قال في البحر وعبر بالاعادة اشارة الى العصة ولو كانت باطلة لكنت أداء ان كان في الوقت
وقضاء ان كان خارجا (قوله الصلاة أمانك) الجملة في محل جر بدل من الحديث وخاطب به صلى الله عليه
وسلم أسامة لما نزل عليه السلام بالشعب فبال وقوا فقال أسامة الصلاة يا رسول الله ومعنى الحديث وقتها
الجانزا ومكانها نهر (قوله فان ما نيلة النهر) قدم أن هذه الليلة ليوم معرفة لا للنهر الا أنه جرى على التعارف
(قوله لم يصل المغرب) أى لا يجعل له صلاة وان صحت بطولوع الفجر (قوله فتصلح لغزامن وجوه) فيقال أى
عشاء أدت قبل المغرب من صاحب ترتيب وصحت هي عشاء المزدلفة اذا صلاها في وقتها ثم طلع الفجر ولم يدها
وأى صلاة لا يطلب لها اذان ولا اقامة هي عشاء المزدلفة اذا لم ينصل بينها وبين المغرب بفصل وأى صلاة تصل
في غير وقتها المتعارف وهي أداء هي مغرب المزدلفة وأى صلاة اذا صليت في وقتها وجب اعادةتها هي مغرب
المزدلفة وأى صلاة يجب أن تفعل في مكان مخصوص فغرب المزدلفة وعشاؤها حلبي بزيادة (قوله فيعيد)
أى ما صلاه سواء كان مغربا أو عشا قبلها في وقتها (قوله وهذا) أى وجوب الاعادة اذا صلا في الطريق
(قوله صلاها) لانه لو لم يصلها لصار ناقضا بحر (قوله ولو صلى العشاء) أى في وقتها (قوله ثم أعاد العشاء)
فحينئذ تكون الاولى نقلا (قوله أعاد العشاء الى الجواز) لا فرق في هذا بين أن يكون صاحب ترتيب أو لا فتراد
هذه على مسقطات الترتيب أبو السعود (قوله وينوي المغرب أداء) كذا في النهر عن السراج خلافا لما في البحر
من أن المغرب قضاء (قوله ويترك منها) أى المغرب على الصحيح فلو طوع بينهما ولو بها أعاد الاقامة كما واشتغل
بينهما بعمل آخر بحر (قوله ويحييها) أى ليلة معرفة بالصلاة والتلاوة والذكر والتضرع لانها جعت شرف الزمان

(واذا غربت الشمس أى) على طريق
المازمين (مزدلفة) وحدها من مازى معرفة
الى مازى محسر (ويستحب أن يأتيها ماشيا
وأن يكبر ويصل ويصعد ويصلي ساعة فساعة
والمزدلفة) كذا موقف الا وادى محسر
وهو واد بين مقي ومزدلفة فلو وقف به أو
يطن معرفة لم يجز على المنهور (ونزل عند
جبل قروح) بضم قح لا ينصرف للخطبة
والعدل من قروح بمعنى مرتفع والاصح أنه
المشعر الحرام وعليه بمقدة قبل كانون آدم
(وصلى العشاءين بأذان واقامة) لاق العشاء
في وقتها فلم تنحج للاسلام كالا احتياجا هذا
للأمام (ولو صلى) المغرب والعشاء (في
الطريق أو في عرفات أعاد ما صلى) الحديث
الصلاة أمانك فتوقسا بالمان والمكان
والوقت من ليلة النحر والمكان من دلفة
والوقت وقت العشاء حتى لو وصل الى مزدلفة
قبل العشاء لم يصل المغرب حتى يدخل وقت
العشاء فتصلح لغزامن وجوه (مالم يطلع
الفجر) فيعيد الى الطريق فان خافه صلاها
طلوع الفجر في الطريق فان خافه بمزدلفة صلى
(ولو صلى العشاء قبل المغرب بمزدلفة صلى
المغرب ثم أعاد العشاء فان لم يعدها حتى
ظهر الفجر أعاد العشاء الى الجواز) وينوي
المغرب أداء ويترك سنتها ويحييها

والكان أقدمه صاحب البحر أما الزمان فكونها ليلة العيد وأما المكان فكونها بالمرزدة وفي عبارة الشارح
تسمى القمار (قوله فأنها) أي ليلة النحر في حداثتها لا في حق من كان بمزدلفة حلي وقوله أشرف من ليلة
القدر أي وهي ما مورب حياتهم بأفلاك كان أشرف منها أولى بذلك والأشرفية باعتبار أن العمل الذي يقع فيها
المكثرون بأمن العمل الذي يقع في ليلة القدر وقد ورد ما يدل على أن قيام ليلة من هذا العشر كقيام ليلة
القدر وأخرج البزار من رواية جابر بن عبد الله أفضل أيام الدنيا أيام العشر قال الأبياري في شرحه أي لا اجتماع
أتمت العباد فيها وهي الأيام التي أقسم الله بها في قوله وليال عشر ولهذه السن الاكثر من التهليل والتكبير
والتهميد فيها أما أيام الآخرة فأفضلها يوم المزيدي وهو اليوم الذي يتجلى الله فيه لاهل الجنة وبرونه اه وذكر
بعض الشافعية أن أفضل الليالي ليلة مولده صلى الله عليه وسلم ثم ليلة القدر ثم ليلة الاسراء والمعراج ثم ليلة عرفة
ثم ليلة الجمعة ثم ليلة النصف من شعبان ثم ليلة العيد وأفضل الايام يوم عرفة ثم يوم نصف شعبان ثم يوم الجمعة
ذكره الرحمان في حاشية النحر يروى ذكر أهل المذهب ما يفيد أن يوم الجمعة أفضل من يوم النصف فأنهم قالوا ان
يوم الجمعة أفضل من ليلة النصف لانها فاضلة لصلاة الجمعة وهي في اليوم وإذا كانت ليلة الجمعة أفضل من ليلة النصف
فيومها أفضل من يومها (قوله كما أفتى به صاحب النهر وغيره) عبارة النهر وقد وقع السؤال في شرفها على ليلة
الجمعة وكنت ممن مال الى ذلك ثم رأيت في الجوهر أنها أفضل ليالي السنة اه وكلامه كما ترى في تفضيلها على
ليلة الجمعة لا على ليلة القدر نعم ما في الجوهر شاملا ليلة القدر لكن هذا القدر لا يسوغ أن يقال أفتى به
صاحب النهر اه حلي (قوله بأن عشر ذي الحجة أفضل الخ) لما ورد فيه من الاحاديث الدالة على كثرة ثواب
العمل فيه على العشر الاخير من رمضان وذكر المناوي في شرحه المغربي حديث أفضل أيام الدنيا أيام
العشر مانصة لاجتماع أتمت العباد فيه وهي الايام التي أقسم الله تعالى بها بقوله والفجر وليال عشر فهي
أفضل من أيام العشر الاخير من رمضان على ما اقتضاه هذا الخبر وأخذ به بعضهم لكن الجمهور على خلافه
اتهم وقال في الكبير مانصة ولهذا ذهب جمع الى أنه أفضل من العشر الاخير من رمضان لكن خالف آخرون
تمسكاً بأن اختيار الفرض لهذا والنفل لهذا يدل على أفضليته عليه وغرة الخلاف تظهر فيما لو علق نحو طلاق
أو نذر بأفضل الايام قال ابن القيم والصواب أن ليالي العشر الاخير من رمضان أفضل من ليالي
عشر ذي الحجة لانه انما أفضل ليوم النحر وعرفة وعشر رمضان انما أفضل بليلة القدر اه (قوله وصلى الفجر
بفلس) الفلس ظلام آخر الليل والمراد منه طلوع الفجر الثاني من غير تأخير قبل أن يزل الظلام ونية تشر الضوء
أبو السعود عن الحلبي (قوله لاجل الوقوف) أي لحاجة الوقوف بمزدلفة على جبل قزح ان أمكن والا فبقربه
كما هو السنة (قوله ولو ما زنا) في أي جزء منها بجزر (قوله لكن لو تركه بعد الخ) لا يخص هذا الواجب بل
كل واجب اذا تركه لا مذر لاشئ عليه قاله في البحر (قوله كرجة) ولوللرجال مع بعضهم أو كان به ضيف أو علة
(قوله ودعا) رافعا يديه الى السماء هندية (قوله واذا أسفر جدًا) فاعل أسفر اليوم أو الصبح وفاعله مما لا يذكر
ذكره قرا حصارى قال الجوى ولم أفت على ما ذكره من أن فاعل هذا الفعل مما لا يذكر في شئ من كتب النحو
واللغة التي اطلعت عليها اه وفسر الامام رضى الله تعالى عنه الاسفار بحيث لا يبقى الى طلوع الشمس
الا مقدار ما يصل ركعتين وان دفع طلوع الشمس أو قبل أن يصل الناس الفجر فقد أساء ولا شئ عليه هندية
(قوله مهلا) حال من فاعل أي (قوله أسرع) ان كان ما شيا وحركة دابته ان كان راكبا بجر (قوله قدر رمية
بمحجر) مراده التقريب لا التهديد والمراد أنه يسرع قدر خمسمائة ذراع وخمسة وأربعين ذراعا لان ذلك مسافة
يؤدى محسر (قوله لانه موقف النصارى) هم أصحاب القيل حلي عن التبريد ليلية (قوله وري جرة العقبة)
قد يارى لانه لو وضعها وضعا لم يجرى ترك الواجب والجمرة جمعها جارحى بها المواضع التي ترى بالجمرات لما
بينها من الملاسة وقيل تجمع ما هنالك من الحصان من تجمر القوم اذا اجتمعوا وجرشهم به على ققاء بجر
وجرة العقبة ثالث الجمرات على حتم من جهة مكة وليست من منى ويقال لها الجرة الكبرى والجرة الاخيرة
قهيستاني (قوله من بطن الوادي) أي من أسفل الى أعلاه فوق حاجبه الايمن متوجها الى الجمرة جاعلا الكعبة
من يساره ومنى عن يمينه واضع يديه حذاء منكبيه قهيستاني (قوله ويكره تنزيها من فوق) وانما جاز من فوق
لان ما حولها موضع التمسك بطنى (قوله سبعا) أي بسبع حصيات لما روى عن ابن مسعود انه انتهى الى الجمرة

فأنهم أشرف من ليلة القدر كما أفتى به
صاحب النهر وغيره وجزم شراح البخاري
سجدا القسطلاني بأن عشر ذي الحجة أفضل
من العشر الاخير من رمضان (وصلى الفجر
بفلس) لاجل الوقوف (ثم وقف) بمزدلفة
ووقفه من طلوع الفجر الى طلوع الشمس ولو
مارا كما في عرفة لكن لو تركه بعد كرجة لاشئ
عليه (وكبر وهلل ولي وصلى) على المصطفى
صلى الله عليه وسلم (ودعا واذا أسفر) جدًا
(أنى منى) مهلا مهلا فاذا بلغ بطن محسر
أسرع قدر رمية بجر لانه موقف النصارى
(ورى جرة العقبة من بطن الوادي) ويكره
تنزيها من فوق (سبعا خذفا)

الكبرى لجعل البيت عن يساره ومنى من يمنه ورمى بسبع وقال **ههنا** نذاري من أترأت عليه سورة البقرة
 اه وانما نذر سورة البقرة لأن معظم المناسك مذكورها فيها ومقدار الحصة مقدار التواة أو أقل والتقية
 بحصا الخذف لبيان الاكل فلورى بأكبر منه جاز لحصول المقصود غير أنه لا يرى بالكبار من التجارة كإيتاذا في
 به غيره ولورى صح وكره وفي التهرل الحصة مقدار الحصة أو التواة أو الأكلة أقوال (قوله بجنتين) الأولى
 مفتوحة والثانية ساكنة مصدر نوى قهستاني والخذف بالمهملتين يكون بالعصا أبو السعود عن العيني
 (قوله أي برؤس الاصابع) هذا بيان الأفضل أما الجواز فلا يتقدم به شيء دون هيئة بل يجوز كيف كان جوف
 وقبل كفيته أن تضع طرف الإبهام على طرف السبابة وصححه اللؤلؤ الجلي لأنه أكثر اهانة للشيطان (قوله
 ويكون بينهما) أي بين الرمي والجمرة اه حلي (قوله خمسة أذرع) أي فصاعدا حوى وقهستاني وفي البحر عن
 الظهيرية وجوب التقدير بخمسة أذرع وله ما منع الأقل لا الزيادة قال شارح الوقاية لأن ما دون ذلك يكون
 وضعا فلا يجوز وأطر حافض مع الاسماء لخالفه السنة قال وأطلاقه على جواز رميه راحكا وبغير
 راكب (قوله جاز) لأن هذا القدر لا يمكن الاحتراز عنه فجعل القريب عفا أبو السعود مؤنثا (قوله والاولا)
 أي وان لم تقع من فوق ظهره بنفسها بل بتعريك الرجل أو الجمل لا يجوز فيه يدها كما لو وقعت بنفسها بعيدا
 من الجمرة أعاده القهستاني (قوله وثلاثة أذرع) أي بين الحصة والجمرة بعيدا لا يكتفى هذا الرمي وان كان دون
 ذلك لا يضركم فكتفى وهذا بيان لما أجله في قوله ان وقعت بقرب الجمرة جاز والاولا فليأتى (قوله وكبر بكل حصة)
 هذا بيان الأفضل فلورى يذكر الله أصلا أو مسح أو طل أجزأه وانما يذكر الدعاء بعد هذا الرمي لعدم وروده عنه
 صلى الله عليه وسلم ولأنه لو دعا دعا واقفا فنضرت المارون الرمي في هذا الوقت لكثرة الناس فله صاحب البحر
 (قوله أي مع كل) قاله للمصاحبة كما في النهر وجوز ذلك لا سيما كونه للملابسة والمصاحبة لا تخرج
 عنها وما في أبي السعود من أنها للاستعانة فسبق قل (قوله وقطع التلبية بأولها) أي مع أولها خبر الشيعين لم يرل
 صلى الله عليه وسلم يلبى حتى رمى جرة العقيقة وكذا يقطعها لوقد تم طواف الزيارة على الرمي والخلق والذبح
 أو قدم الخلق على الرمي أو قدم الذبح على الرمي وهو متقع أو تارن لا مفرد (تمة) المعنى يقطع التلبية إذا استلم
 الحجر وكذا من فاته الوقوف برفة لأنه يتصل بجمرة فحكمه حكم العمرة ابتداء والمحصر يقطعها إذا ذبح هديه
 والقارن ان فاته الحج يقطع حين يأخذ في الطواف الثاني (قوله كالخبر) والنورة والزرنج والمخ الجبلي والكتيل
 والاحجار النقية كالباقوت والزمرذو والبرجدو والبخنو والقبور وزج والبلور والعقيق زبلي (قوله ولؤلؤ جبار)
 تبع في هذا التعبير صاحب النهر والتقيديها للاحتراز عن الصغار بل لأن الكبار هي التي تأتي الرمي بها فلا فرق
 في عدم الجواز بين الكبار والصغار بدل تعليلهم بأن البيت من أجزاء الأرض أبو السعود (قوله وجواهر)
 هكذا في الزبلي وهو ينافي ما تقدمناه عنه فرياس تجوز به بالاحجار النقية كالباقوت والزمرذو لم يتابعه العيني
 فيه وقول الشارح وقيل يجوز بدل على أن في المسئلة قولين وينبغي أن يكون القولان في الاحجار النقية
 والجواهر والتفرقة بينهما محكم فاه أبو السعود ثم في عطف الجواهر على اللؤلؤ الكبار نظر لما قالوا ان الجواهر
 اللائي الكبار وقد يقال ان المراد بالجواهر ما هو أعم (قوله لانه اعزاز) ولأن الخشب والعنبر ليسا من
 أجزاء الأرض والمقصود منه رغم الشيطان إذا صلى روى الخليل عليه السلام اياه عند الجمار لما عرض له عندها
 بالاعواء للحنافة في ذبح الولد أعاده المصنف (قوله لانه يسمى تارا) أي رمي سحلا ولأنه ليسا من جنس
 الأرض (قوله من جواره بالبر) عليه بأن المقصود اهانة الشيطان واستخفافه ولم يعز ذلك الى أحد (قوله
 خلاف المذهب) بل قاله بعض المتقشفة قال في النهاية وبعض المتقشفة يقولون ان رمي بالبعرة أجزاء لأن
 المقصود اهانة الشيطان وهو بالبعرة يحصل ولما نقول به اه على أن أكثر المحققين على أنها أمور تعبيلية
 لا يشتغل بالمعنى فيها كما في الفتح ولم يبين المصنف الموضع الذي تؤخذ منه الجمرات وقد قالوا أنه يجوز أخذها من
 أي موضع شاء فبأخذها من مزدلفة أو طارعة الطريق وتعين الأخذ من مزدلفة ليس مذهبا فاه الكرماني
 (قوله لانها مردودة) أي فينشأ مأخذها (قوله لحديث من قبلت بجمرة رفعت بجرته) أي دفعها الملائكة
 بأمره تعالى والموجود عند الجمار مع طول مدة الرمي قبل ان يسهة آلاف سنة قد خسة أحمال ورجح المذهب
 قد يقبل لجواز واعليها في الدنيا ويؤيده ما رواه الامام أحمد ومسلم عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم قال لا ترمي

بجنتين أي برؤس الاصابع ويكون بينهما
 خمسة أذرع ولو وقعت على ظهر رجل أو رجل
 ان وقعت بنفسها بقرب الجمرة جاز والاولا
 وثلاثة أذرع بعيدا وما دونه قريب جوهرة
 (وكبر بكل حصة) أي مع كل (منها) أي
 التلبية بأولها فلورى بأكثر منهنها أي
 السبع (جاز لا لورى بالاقول) فالتقييد
 بالسبع لتسع القص لا الزيادة (وجاز الرمي
 بكل ما كان من جنس الأرض كالخبر والماء
 والطين والمقرة (و) كل (ما يجوز التيمم به
 ولو كلف من تراب) فيقوم مقام حصة واحدة
 (لا) (بجانب وعنبر ولؤلؤ) كجبار
 (و) لانه اعزاز لا اهانة وقيل يجوز
 (وذهب وضحة) لانه يسمى تارا لارميا (وبعر)
 لانه ليس من جنس الأرض وما في فروق
 الاشياء من جواره بالبر خلاف الذهب
 (ويكره) أخذها (من عند الجمرة) لانها
 مردودة لحديث من قبلت بجمرة رفعت بجرته

لا ينال المؤمن حسنة يعطى عليها في الدنيا أو شاب عليها في الآخرة وأما الكافر فيعلم بحسناته في الدنيا حتى إذا أنقضى إلى الآخرة لم يكن له حسنة يعطى بها خيرا (قوله ويكره أن يلتقط حجرا واحدا) قال الكل كما يفعله كثير من الناس اليوم (قوله وأن يرى بمتجسدة ييقن) وعند الشك الأصل الطهارة قال القهستاني وينبغي أن يكون الحصى مغسولا (قوله ووقته) أي وقت جواز وقوله من القبر أي فجر النصارى القبر الذي بعده حتى لو رى قبل طلوع فجر النصارى بضح اتفقا قائلوا أخره حتى طلع القبر في اليوم الثاني لزمه دم عند الامام خلافا لهما بصر (قوله ويسن) أي يستحب فإن هذا الوقت وقت الاستحباب كما في البحر (قوله ويباح لغروبها) هو ما عليه الاكثر وجعل في الظهيرة المباح من المكروه فالأوقات عليه ثلاثة (قوله ويكره القبر) أي من القروب إلى القبر وكذا يكره قبل طلوع الشمس من يوم النحر (قوله لانه مفرد) تعليل لما استفيد من التضرع بقوله ان شاء والذبح له أفضل ويجب على القارن والمتعمد وأما الاضحية فإن كان مسافرا فلا أضحية عليه والا فعليه كالملك وثبت في حديث جابر أنه صلى الله عليه وسلم نحر يده ثلاثا وستين بدنة وأمر عليا بنصر ما بقي من المائة وأشركه في هديه قال ابن حبان الحكمة في نحره صلى الله عليه وسلم بيده هذا العدد أنه عاش قدره من السنين فقصر لكل سنة بدنة (قوله ثم قصر) ويستحب قص أظفاره وشاربه واستحداده بعد حلق رأسه ولا يأخذ من لحيته شيئا ولو فعل لا يجب عليه شيء هندية (قوله بان يأخذ من كل شعرة الخ) أي من كل الرأس ندبا أو من الربع وجوبا وفي البدائع قالوا يجب أن يز يد في التقصير على قدر الاغلة حتى يستوفي قدر الاغلة من كل شعرة برأسه لأن أطراف الشعر غير متساوية عادة واستحسنه الحلبي (قوله قدر الاغلة) واحدة الاغلة يفتح الهمزة والميم وضم الميم لغة مشهورة ومن خطاراء بها فقد أخطأ بحر (قوله ويجب اجراء موسى) أي على الأصح وقيل يستحب هندية (قوله على أقرع) مثله اذا جاء وقت الحلق ولم يكن على رأسه شعرا بأن حلق قبل ذلك ولها وجب اجراء موسى لانه يجوز عن الحلق والتقصير يجب عليه التشبه بالخلق كالمفطر في شهر رمضان يجب عليه التشبه بالصائم ولأن الواجب عليه اجراء موسى وأخذ الشعر فاعجز عنه سقط وما لم يعجز عنه يلزمه (قوله ان أمكن) أي اجراء موسى (قوله والاسقط) أي ان لا يمكن اجراء موسى سقط العجز عن الحلق والتقصير والاحسن له أن يؤخر الاحلال إلى آخر الوقت من أيام النحر وان لم يؤخر فلا شيء عليه وان لم يكن به قروح ولكنه خرج إلى بعض البوادي ولا يجد موسى أو من يحلق له فلا يجزيه الا الحلق أو التقصير وليس هذا بعذر هندية (قوله ومتى تعذرا أحدهما) الانسب تأخير هذه الجملة بعد قوله وحلقه أفضل قال في البحر ثم التخيير بين الحلق والتقصير انما هو عند عدم العذر فلو تعذر الحلق لعارض تعين التقصير أو التقصير تعين الحلق (قوله تعين الحلق) ولو كان بحيث لو حلق رمد أو صدع تعين التقصير (قوله وحلقه الكل أفضل) أما الواجب فالربع والتقصير أولى منه لانه يسى به خلق الربع ولا اسامة في التقصير كما في النهر بجمنا وانما كان الحلق أفضل له عليه السلام ولانه دعا صلى الله عليه وسلم للمحلقين بالرحمة فقيل والمقصرون في الرابعة قال والمقصرون (تمة) الحلق في كل جمعة مستحب كما في القنية ويستحب دفن شعره وان رما فلا بأس به وكرهه القنوة في الكنيف بحر ويكره حلقه من وابقاء بعض لقوله صلى الله عليه وسلم احلقه كله أو اتركه كله (الطيفة) قال وكيع قال أبو حنيفة أخطأت في ستة أبواب من المنايا فبني عليها اجام وذلك اني أردت أن أحلق رأسي وقت علي حجام فقلت بكم تحلق رأسي فقال أعراق أنت قتلت نعم قال التسلط لا يشارط عليه اجلس فجلست منفرقا عن القبلة فقال لي حول وجهك إلى القبلة فحولته وأردت أن يحلق رأسي من الجانب الايسر فقال لي أدر الشق الايمن من رأسك فأدرته فجعل يحلق وأنا ساكت فقال لي كبر فجعلت أكبر حتى قلت لا ذهب فقال لي أين تريد فقلت إلى رجلي قال ادفن شعرك ثم صل ركعتين ثم امض فقلت من أين لك ما أمرتني به فقال رأيت عطاء بن أبي رباح يفعل هذا وأما ما ذكره اكرماني من أن مذهب الامام يبدأ بين الحلق ويسار الحلق وذكره في البحر رده صاحب غاية البيان بقوله ذكر ذلك بعض أصحابنا ولم يعزه لاحد واتباع السنة أولى وهو من الأدب فتدروى أنس منه صلى الله عليه وسلم قال للحلاق خذوا شاربا إلى جانبه الايمن ثم الايسر ثم جعل يعطيه الثمن روى عنه مسلم وأبو داود وأحمد وقد كان يجب التيامن في شأنه كله وقد أخذ الامام في ذلك بقول الجليل ولم يشكروه ولو كان مذهبه خلاف ذلك لما وافقه مع كونه عالما قال الكل والبداية بالايمن هي الصواب (قوله

(و) يكره (أن يلتقط حجرا واحدا فيكسره سبعين حجرا صغيرا) وأن يرى بمتجسدة ييقن وقته من القبر إلى القبر ويسن من طلوع ذكاه لزو الهاء ويباح لغروبها ويكره للقبر (ثم) بعد الرمي (ذبح ان شاء) لانه مفرد (ثم قصر) بأن يأخذ من كل شعرة قدر الاغلة وجوبا وتقصر الكل مندوب والربع واجب ويجب اجراء موسى على أقرع وذى قروح ان أمكن والاسقط متى تعذرا أحدهما لعارض تعين الآخر فلو لبده به منع بحيث تعذر التقصير تعين الحلق بحر (وحلقه) الكل (أفضل)

ولو أزاله بصفويرة جاز (ولو أزاله بصفويرة جاز) (ولو أزاله بصفويرة جاز) (ولو أزاله بصفويرة جاز)
 وحل له كل شيء من محظورات الاحرام كبس الثياب وقص الاظفار (قوله الا النساء) أي الجماع لهن وكذا
 لا يحل له دواحي الجماع ولا القربان فيمدون الفرج هندية (قوله قبل والطيب) هو في الخاتمة وحرم في البصر
 بضعه لقول عائشة رضي الله تعالى عنها طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لحرمه حين أحرم ولله حين
 أحل قبل أن يطوف بالبيت (قوله والصيد) قاله أبو الليث وضعفه لا يفتي قاله في النهر (قوله ثم طواف للزيارة)
 وينسب هذا الطواف إليها ويسمى طواف الركن وطواف يوم النحر ويجب أن يكون قائما ماشيا ولو طواف
 ناصبا أنصاف ساقه فقط أو محمولا أو راكبا أو سعي كذلك لزمه دم ويخرج الحامل من طواف عليه كاجزائه
 الكمال وغيره وقيل لا قال في البصر ومنه طيف به محمولا أجزأه ذلك الطواف عن الحامل والمحمول جميعا سواء
 نوى الحامل الطواف عن نفسه وعن المحمول أو لم ينو أو كان للحامل طواف العمرة والمعمول طواف الحج
 أو عكسه أو كان الحامل ليس بمحرم والمحمول عما أوجبه أحرامه اهـ وقال في النهر والخلاف مقيد بأن لا يقصد حمل
 المحمول فان قصده لم يقع عن نفسه انتهى أي قصده فقط أما إذا قصده مع قصد طوافه أجزأه ~~ككاه~~ أدات عليه
 عبارة البصر المذكورة وفي الهندية ولو طواف منكوسا بأن أخذ من يسار الكعبة وطواف كذلك سبعة أشواط
 يعتد بطوافه في حق التحلل وعليه الاعادة مادام بمكة (قوله من أيام النحر الثلاثة) ويقال اليوم الثاني يوم
 النحر والثالث يوم النحر الأول بالسكون والرابع النحر الثاني وهو يوم تشرى فقط فهو ساني (قوله بيان لوقته
 الواجب) لأن الله تعالى قال ويذكر الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بركة الانعام فذكر أمنها
 ما طعموا البائس الفتيير ثم ليقضوا أنفسهم وليوفوا نذرهم وليطوفوا بالبيت العتيق فطفت الطواف على الذبح
 والذبح موقت بأيام النحر فكذا الطواف لأن العطف يقتضي المشاركة في الحكم بين المعطوف والمعطوف عليه
 إذا كان بحرف الواو والمراد من الذكروا لله تعالى أعلم التسمية على ما ينصرف لقوله تعالى على ما رزقهم من بركة
 الانعام وقوله تعالى فكلوا ليس بأمر لازم فمن شاء كل من أضحيت ومن شاء لم يأكل والبائس الذي ناله البؤس
 وهو شدة الفقر يقال بؤس الرجل وبؤس إذا صار ذا بؤس والعتيق القديم لقوله تعالى إن أول بيت وضع للناس
 للذي ببكة مباركا وقيلا لأنه أعنت من الفرق يوم الطوفان أولانه أعنت من الجبارة فلم يغلب عليه جبار
 وقيل لأنه لم يدهه أحد من الناس أبو السعود عن الغاية وفي القول الثاني نظرا لأن كلامهم يدل على أن
 الطوفان عنه فانهم قالوا إن طينته صلى الله عليه وسلم كانت بالكعبة فتوجه الطوفان حتى أتى بها محل
 مدفنه الشريف وأن الجبر الأسود استودعه الله تعالى أباقيس لتلايموجه الطوفان فلما بنى الخليل البيت
 دل عليه (قوله بيان لا كل) هذا التعبير أول من التفسير بقوله بيان الواجب لأنه يفيد أن الكل واجب مع
 أن السبعة احتوت على القرض والواجب بخلاف ما عبر به فانه أليق باعتبار أن الواجب والقرض أكل من
 الاقتصار على القرض فتأمل (قوله بلارمل) في الثلاثة الأول من الطواف (قوله إن كان سعي) قد سبق
 أن الأفضل تأخير السعي ليكون تبعا للقرض (قوله لأن تكرارهما) على لقوله بلارمل وسعي الخ (قوله في يوم
 النحر) انما صرح به ثلاثتهم عود الضمير إلى أول وقته (قوله أفضل) حديث مسلم أنه صلى الله عليه وسلم أقاض
 يوم النحر ثم رجع فعلى الظهر يعني كذا في الدر المنثور وقوله أقاض أي طواف طواف الافاضة (قوله وحل له
 النساء) أي بعد فعل الركن منه وهو أربعة أشواط بجر ولولم يطف أصلا لا يحل له النساء وإن طال ومضت
 سنون باجماع كذا في الهندية (قوله بالخلق السابق) أي لا بالطواف لأن الخلق هو المحلل دون الطواف غير أنه
 آخر عمله في حق النساء إلى ما بعد الطواف فإذا طاف عمل الخلق عمله كالطلاق الرجسي آخر عمله إلى انتضاء
 العدة لما جئته إلى الاستعداد فن قال إن الحج أحلاين أحدهما بالخلق والثاني بالطواف لم يصب (قوله كان
 جنابة) ولو قصد به التحليل (قوله لأنه لا يخرج الخ) الأولى حذفه لأنه الموضوع (قوله فان أخره) لو قال فان
 أخرهما كان أولى ليفيد أن حكم الخلق كالطواف فيما ذكر كذا يفيد من البحر (قوله وليا لهما منها) مبتدأ
 وخبر وليس معطوفا على أيام النحر ضامعا لفظ منها حيثئذ والمراد بلبلة كل يوم من أيام النحر البسلة التي تعقب
 ذلك اليوم في الوجود كما أن ليلة يوم عرفة البسلة التي تعقبه في الوجود اهـ حكي بإيضاح وتقدم ما يتعلق بذلك
 آخر الاعتكاف (قوله ووجب دم) أي عند الامام رضي الله تعالى عنه خلافا لهما أبو السعود (قوله وهذا) أي

ولو أزاله بصفويرة جاز (ولو أزاله بصفويرة جاز) (ولو أزاله بصفويرة جاز) (ولو أزاله بصفويرة جاز)
 (الا النساء) قبل والطيب والصيد (ثم طواف
 للزيارة يوم من أيام النحر) الثلاثة بيان لوقته
 الواجب (سبعة) بيان للآكل والافا لركن
 أربعة (بلارمل) لا سعي إن كان سعي قبل
 هذا الطواف (والا فلهما) لأن تكرارهما لم
 يسرع (و) طواف (الزيارة أول وقته بعد
 طلوع الفجر يوم النحر وهو فيه) أي الطواف
 في يوم النحر الأول (أفضل) ويمتد وقته إلى آخر
 النحر (وحل له النساء) بالخلق السابق حتى
 لو طاف قبل الخلق لم يحل له شيء فلو لم يظنوه
 مثلا (نحوه عنها) أي أيام النحر
 (الابا لهما منها) كره (تصريحاً) (ووجب دم)
 لكون الواجب وهذا عند الامكان

الكراهة وجوب الدم بالتأخير (قوله ان قدر أربعة أشواط) أي ان بقي الى غروب الشمس من اليوم الثالث
 من أيام النحر ما يسع طواف أربعة أشواط والظاهر أنه يشترط مع ذلك زمن يسع قطع ثيابها واعتدالها وبراجع
 أنه حلي على قياس مجته ينبغي أن يشترط زمن قطع المسافة أن لو كانت في بيتها (قوله لزمن دم) مثله
 ما لوحضت بعد ما قدرت على الطواف فلم تطف حتى مضى الوقت فليزمنها دم لانها مفرطة بتقصيرها بحجر
 (قوله والا لا) أي بأن لم تظهر أصلاً أو ظهرت أقل من الأربعة (قوله نسيبت بها) أي استئنا وبكره أن يبيت
 في غير معنى في أيام منى كما في شرح الطحاوي فإن بات في غير ما تمعدا فلا شيء عليه عندنا هندية (قوله وبعد
 الزوال ثاني النحر) هذا وقت الري في ثاني النحر وثالثه حتى لوري قبل الزوال لا يجوز في ظاهر الرواية ويسن
 إلى الغروب كما في الهندية وآخروته الى طلوع الشمس من الغد فلوري ليلا كره كما في البحر (قوله ري الجمار)
 أي بينه بكبر عند كل حصة فيه ول بسم الله والله أكبر غم للشيطان وحربه ويقول اللهم اجعل حجي
 معرودا وسعي مشكورا وذنب مغفورا هندية (قوله يدا استئنا) القول بالسنية في الترتيب هو المختار كما في المحيط
 واعتمده الكمال حتى لو بدأ بحجرة العقبة ثم بالوسطى ثم بالتي تلي المسجد فان أعاده على الوسطى ثم على العقبة
 في يومه فحسن وان لم بعد أجزاء نهر (قوله مسجد الخيف) بفتح الخاء المعجمة وسكون الياء وهو المكان المرتفع
 فهستاني (قوله الوسطى) بدل من ما بينهما ثلثمائة ذراع وخمسة أذرع وبينها وبين جرة العقبة أربع مائة
 وثمانون ذراعا فهستاني (قوله سبع مائة) لو قال سبع مائة من التكرار على مذهب الكوفيين فهستاني (تمة)
 من كان مريضا لا يستطيع الري يوضع في يده ويرى بها أو يرى عنه غيره وكذا المغمى عليه ولوري بمحساتين
 أحدهما لنفسه والآخرى للآخر جاز ويكره بحر (قوله ووقف حامدا) أي في المقام الذي يقوم فيه الناس
 وهو أعلى الوادي وقوله مصليا أي على النبي صلى الله عليه وسلم هندية (قوله قدر قراءة البقرة) فحوى في النهار
 وفي القهستاني عن المضمرات قدر عشرين آية وهو أيسر (قوله فلا يقف بعد الثالثة) أي في الأيام الثلاثة لثلاث
 تضيق الطريق بالمارة (قوله ودعا لنفسه) بقضاء حاجته وغيره فيستغفر لا يوبه وأقاربه ومعارفه لحديث اللهم
 اغفر للعاج ولن استغفر له الحاج أفاده الشيخ زين (قوله أو القبلة) هو ظاهر الرواية كما في النهر والاول مروي
 عن الثاني فأوفي كلامه لحكاية الخلاف لا للتخير (قوله ثم ري غدا كذلك) وهو اليوم الثالث من أيام النحر
 وأول وقت الري فيه صحة وكراهة وآخره مثل اليوم الذي قبله (قوله ان مكث) قيد في قوله ثم بعده كذلك فقط اه
 حلي وأشار به الى التخيير بين المكث وعدمه لقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلاثم عليه الآية نهر (قوله وهو
 أفضل) أي المكث أفضل اقتداء به عليه الصلاة والسلام والتخير بين الفضل والأفضل كالمساخر في رمضان
 بحيث خير بين الصوم والافطار والاول أفضل ان لم يضتره انقطاعا نهر ولو أخر ري الجمار كما الى اليوم الرابع
 رماها على التأليف لأن أيام التشريق كلها وقت الري فيقتضى مرتبا كالسنون وعليه دم واحد عند الامام
 لأن الجنائيات اجتمعت من جنس واحد فتعلق بها ككفارة واحدة ولو تركها حتى غابت الشمس من آخر أيام
 التشريق سقط الري لانقضاء وقته وعليه دم واحد اتفاقا (قوله جاز) أي مع الكراهة عند الامام ولا يجوز
 عندهما بحر (قوله للغروب) اللام بمعنى الى لأن المقصود الانتهاء (قوله فمن الزوال الى طلوع ذكاء) والوقت
 المسنون بعد الزوال الى الغروب ويكره في الباقي فالري هناءه وقتان بخلاف الري في اليوم الاول فله أربعة
 أوقات كما قدمه الشرح وما بعد الفجر من اليوم الرابع وقت ري اليوم الثالث وري اليوم الرابع قاله الحلبي الا
 أنه مع الكراهة (قوله لا بعده) فالأقامة لطلوع الفجر يوم الرابع موجبة للري فيه ولا فرق بين المكي والآفاق
 في هذه الاحكام بحر (قوله وجاز الري كله رابعا) وهو الأفضل عند الامام ومحمد علي ما في الخانية (قوله والوسطى)
 جعلها أولى بالنسبة لما بعده (قوله ماشيا أفضل) هذا التفصيل مروي عن أبي يوسف فانه قد ذكر ابن الجراح
 وهو أكبر تلامذة عطاء بن أبي رباح تلميذ ابن عباس وكان عالما بالناسك أنه قال دخلت على أبي يوسف وقد
 أغنى عليه فأفاق ظمأه قال يا ابراهيم ما تقول في ري الجمار يرميها الحجاج ماشيا أو رابكا فقلت يرميها ماشيا
 فقال أخطأت فقلت يرميها رابكا فقال أخطأت قلت فما يقول الامام فقال كل ري بعده ري يرميها ماشيا
 وكل ري ليس بعده ري يرميها رابكا فخرجت من عنده فسمعت بكاء الناس في داره فقلت لي قضي أبو يوسف
 فتعجبت من حرصه على العلم في مثل هذه الحالة قال الاتقاني فينبغي للانسان أن يكون حريصا في اشتغاله

فلو ظهرت الحائض ان قدر أربعة أشواط ولم
 تفعل لزمن دم والا لا (ثم أي منى) فبيت بها
 للري (وبعد الزوال ثاني النحر ري الجمار
 الزلات يدا) استئنا (بما يلي مسجد الخيف
 ثم بما يليه) الوسطى (ثم بالعقبة سبع مائة
 ووقف) حامدا هلالا كبيرا مصليا قدر قراءة
 البقرة (بعد) تمام كل (ري بعده ري فقط)
 فلا يقف بعد الثالثة و (لا) بعده ري يوم
 النحر (لأنه ليس بعده ري) (ودعا) لنفسه
 وغيره رافعا كصية نحو السماء أو القبلة (ثم)
 ري (غدا كذلك ثم بعده كذلك ان مكث وهو
 أفضل وان قدم الري فيه) أي في اليوم
 الرابع (على الزوال جاز) فان وقت الري
 فيه من الفجر للغروب وآما في الثاني والثالث
 فمن الزوال الى طلوع غدا (قوله النحر) من
 منى (قبل طلوع فجر الرابع لا بعده) (لأنه
 وقت الري (وجاز الري) كله رابعا
 لكنه (في الاوليين) أي الاولى والوسطى
 (ماشيا أفضل)

بالعلوم حتى نال ما نال أبو يوسف ولهذا قيل التجهيل من المهدى إلى المهدى أبو السعود (قوله لأنه يقف) أي
هو وغيره فلو كان راكبا تضرعوا لواقفون (قوله أقدر عليه) أي على الانصراف (قوله وأطلق أفضلية المنى)
أي حتى في الأخيرة ووجه الكمال بأن أدامها مشيا أقرب إلى التواضع والخضوع ونحوه ما في هذا الزمان
فإن عاقبة السليبة مشاة في جميع الرمي فلا يؤمن من الأذى بالركوب بينهم في الأزدحام ووجهه صلى الله عليه وسلم
راكبا أغما هو ليظهره عليه ليقتدي به كطوافه راكبا (قوله يقتضين متاعه) وبكسر التاء مفتوح القاف المصدر
وبسكونها واحد الاثقال نهر (قوله أو ذهب لعرفة) ظاهره أن الكراهة لا تقتضي الإجماع الاقضية
والذهاب وليس كذلك بل الذهاب مسئلة مستقلة أشار إليها في البحر والنهر وعبرة النهر وعلم من كلامه
أن الذهاب إلى عرفات وتركها بمكة مكروه بالاولى لأن شغل القلب ثمة أشد كراهة من غيره اهـ (قوله كره) لأن
فيه شغل القلب عن العبادة وقد كان محسرا عن غيره ويؤذبه عليه وهذا يؤذن بأنها تضرعية إذ لا يؤذبه على
التزيم في البحر من أن الظاهر أنهم ما تزيهية فضية نظر اهـ نهر (قوله إن لم يأمن الخ) بحث صاحب البحر
وتبعه أخوه أخذ من مفهوم التعليل بشغل القلب (قوله وكذا يكره للمصلي) الظاهر أن الكراهة تزيهية
لأن دأبل التحريم هناك التأديب من عروجه ومنه فودعنا وأخذ من قوله وكذا أن محل الكراهة عند عدم
الإيمان لا عند وجوده ويدل عليه التعليل بشغل القلب (قوله فهو فعله) أي فعله وهو من كل ما يشغله (قوله
لشغل قلبه) على الكراهة في المشايخ (قوله استئنا) فيكون مسأبة تركه بلا عذر نهر (قوله ولو ساعة) هو أدنى
السنة والكمال كما ذكره الكمال أن يصلي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويجمع جمعة ثم يدخل مكة (قوله
الابطح) هو فناء مكة وهو الشعب الذي يلي أحد طرفيه وفي طرفه الآخر الابطح وهي محسب لانه في مهبط
ويصل السبل إلى الحصباء فيجتمع فيه حوى وجب مشروعيته أن يبنى كانه حالف فيه فريش على بني
هاشم أن لا ينشأ كرههم ولا يبايعوهم ولا يؤمنهم حتى يسلموا إليهم النبي صلى الله عليه وسلم وتعالى الواعى
مقاطعتهم وكتبوا بينهم العصبة المشهورة وأبنتوا فيها أنواعا من الباطل وقطعة الرحم والكفر وعلقوها
في الكعبة وقالوا ما دامت هذه وجوده فمن على ما نحن عليه فأرسل الله تعالى عليها الأرضة فأكلت كل
ما فيها من كفر وباطل وقطعة رحم وترك ما فيها من ذكر الله تعالى فأخبر جبريل النبي صلى الله عليه وسلم بذلك
فأخبره به أما طالب فجاء إليهم وأخبرهم عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فوجدوه كما أخبر فلما أعز الله الاسلام
نزل به صلى الله عليه وسلم قصد على الصحيح لا تقصا فإرادة اللطيف صنع الله تعالى به فصار سنة حكاية
أبو السعود بزيادة (قوله وايسر المقبرة منه) أي مقبرة مكة المسماة بالبحون وفي القهستاني عن فتح الباري وبخال
له الابطح والبطحاء وحدها بين البليين إلى المقبرة (قوله ثم إذا أراد الخروج الخ) اعلم أن لهذا الطواف وقتين وقت
الماز ووقت الاستصحاب فالاول أقل أثره بعد طواف الزيارة إذا كان على عزم السفر حتى لو طاف كذلك ثم أطال
الاقامة بمكة ولو سنة ولم ينو الاقامة ولم يتخذها دارا جاز طوافه وأما آخره فليس بموقت مادام مقبلا حتى
لو أقام عاملا ينو الاقامة فله أن يطوف ويقع أداءه والثاني أن يوقعه عند إرادة السفر حتى يروى عن الامام
أنه لو طافه ثم أقام إلى العشاء فأحب أن يطوف طوافا آخر لا يركبون نوديع البيت آخر موده كذا في المحيط
ولو نفر ولم يطف يجب عليه أن يرجع فيطوف لكن قالوا ما لم يجاوز المواقيت فان جازها لم يجب الرجوع عينا
بل أما أن يضي وعليه دم وهو الاولى لانه أنفع للفقراء وأيسر عليه لما فيه من دفع ضرر التزام الاحرام ومشقة
الطريق وأما أن يرجع فيحرم باحرام جديد لأن الميقات لا يجاوز بلا احرام فيحرم بعمره ويطوف للعمرة
ثم يطوف لله صدر ولا نبي عليه لتأخره وهذا الطواف خاص بحرم الحج المدرك له أما المعمروقات الحج فليس
عليه طواف الصدر لانه ليس للعمرة طواف قدوم فكذلك طواف الصدر وفات الحج يعود بعد وصرح
في الخاتمة بسقوطه بالاعذار كبعض وتقاس فلو طهرت الحائض قبل أن تخرج من مكة يلزمها طواف الصدر
وان جاوزت بيت مكة مسيرة سفر وطهرت فليس عليها أن تعود (قوله أي الوداع) وبه يسمى أيضا كما يسمى
طواف آخر عهد بالبيت لانه لا طواف بعده وتفسير الشرح تفسير مراد والا فالصدر الرجوع لانه يرجع به
من أفعال المطمح (قوله سبعة أشواجا) الواجب أكثرها وتترك أقله فلهذا صدق نهر (قوله وهو واجب) لما في جميع
مسلم كانوا ينصرفون في كل وجه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينصرفن أحد حتى يكون آخر عهد

لانه يقف (كما في الأخيرة) أي العتبة لانه
ينصرف والراكب أقدر عليه وأطلق أفضلية
المنى في الظهيرة ووجه الكمال وغيره (ولو
قدم ثقله) يقتضين متاعه وخدمه (إلى مكة
وأقام يعني) أو ذهب لعرفة (كره) أن لم يأمن
لا أن آمن وكذا يكره للمصلي جعل نحو نعله
خلقه لشغل قلبه (وإذا نهر) الحاج (إلى مكة
نزل) استئنا (وإذا نهر) الحاج (إلى مكة
فقتضين الابطح وايسر المقبرة منه) (ثم إذا
أراد السفر) طاف الصدر (أي الوداع
سبعة أشواجا) وهو واجب
الاعلى (دبابة)

بالبينة بصر (قوله ومن في حكمهم) كاهل داخل المواقف أو من اتخذ مكة دارا فلا طواف عليها إذا أراد أن يخرج وقال أبو يوسف أحب إلى أن يطوف المكي طواف الصدر لأنه وضع نية أفعال الحج وهذا المعنى هو جود في حكمهم (قوله بل يندب) اضربا انتقال (قوله طواف هاربا الخ) وقد تجرد عن نية الطواف وانظر ما لو فوائدها هل يعتبر معظم النية (قوله لكن يكفي أصلها) أي مجردة عن وصف القرصية أو الوجوب (قوله طواف الخ) المأصل أن كل من طاف طوافا في وقته وقع عنه بعد أن ينوي أصل الطواف فواء بينه أولا أو نوى طوافا آخر لأن النية تعتبر في الأحرام لأنه عقد على الأداء فلا تعتبر في الأداء نهر (قوله بنية التطوع) أو التذرع نهر (قوله شرب من ماء زمزم) تقديم الشرب على التزام الملتزم هو المختار وكيفية الشرب كما في البصر أن يأتي زمزم فيستقي بنفسه الماء ويشرب مستقبل القبلة ويتضاعف منه ويتنفس منه ثلاث ويرفع بصره في كل مرة وينظر إلى البيت ويسمع به وجهه ورأسه وجسده ويصب عليه أن يسرو في البرج حتى أن زمزم معقه اتسع وستون ذراعا وعرض رأسها أربع أذرع بالذراع التي هي أربع وعشرون أصبعًا سميت بها لكثرة ما بها ماء وماؤها أفضل من ماء الكوثر لأنه غسل به صدره الشريف صلى الله عليه وسلم ولا يفصل إلا بأفضل المياه ولا يكره التوضي به والغتسال أبو السعد (قوله على الملتزم) هو ما بين الركن والباب بجر ومسافته كافي القهستاني أربعة أذرع ويرفع يده اليمنى إلى عتبة الباب ويقول السائل يا ربك يسألك من فضلك مغفرتك ويرجو رحمتك ويلتزم ساعة يكي كافي الهندية (قوله وتثبت) بالثلاثة آخره أي تعلق (قوله كالمستشفع بها) أي بالكعبة فإن من يلجئ إلى الله تعالى في حاجته بعد التكبير والتلليل والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ثم يمشي إلى الحجر ويكبر الله تعالى هندية (قوله أو يداكي) أي يتكلم بالكعبة فانه في أجل بقعة هي محل الرحمة والبكاء أو التباكي يستقر به الرحمة (قوله أي إلى خلف) ويجعل وجهه إلى البيت لكن يفعله على وجه لا يحصل منه ضرر أو وطء لأحد وهو بالمتصير على فراق البيت الشريف بجر (قوله وسقط طواف القدوم) لو قال ولم يطف للقدوم من لم يدخل مكة ووقف بعرفة لكان أولى لأن السقوط يستدعي سبق الخطاب بالساقط وهذا ليس كذلك لأن طلب طواف القدوم يتوقف على دخول المسجد لأنه تحيته ولأن السقوط يشعر بدم كراهته وليس كذلك قاله الجوى وأيضًا السقوط إنما يكره فيما هو لازم وطواف القدوم ليس بلام (قوله ولا نسي) عليه بتركه من دم وحرمة وقضاء (قوله وأساء) فهو مكره تنزيح ما وحل ثبوتها إذا لم يكن معذورًا في الترك بأن ضاق الوقت على الوقوف قال في البحر وهذا في حق المفرد أما القارن إذا لم يدخل مكة ووقف بعرفة صار رافضا لعمرته فيلزمه دم لرفضها وقضاؤها (قوله عرفية) أي في متعارف اللغة أما العرف الآن فهي المقدرة بخمس عشرة درجة (قوله من زوال يومها الخ) لأنه عليه الصلاة والسلام وقف بعد الزوال وقال من أدرك عرفة بديل فقد أدرك الحج فكان فعله يما لا أول وقته وقوله بديل يما لا آخره بجر (قوله أو اجتاز مسرعا) لأن المشي السريع لا يخلو عن قليل وقوف نهر (قوله أو نائما) أو سكران أو جنبًا أو حائضًا لأن الوقوف ليس بعبادة مقصودة بديل أنه لا يتنفل به أولاته يؤتى به أثناء الأحرام فأغث النية عند الأحرام عن تجديدها عنه بخلاف الطواف فانه يؤتى به بعد ما فحل بالخلق لكن لما كان محرما من وجهه دون وجه لعدم حل النساء قبله اشترط له أصل انية دون التعيين عملا بالشبهين (قوله وكذا لو أهلكه رفيقه) أي أحرم سواء كان بأمره أم لا عند الإمام فإذا نوى الرفيق ولي صار المغمى عليه محرما لا الرفيق لا تتقال الأحرام إليه ويجوز للرفيق بعده أن يحرم عن نفسه ويصح منه عن المغمى عليه ولو كان محرما لنفسه ولا يلزم النائب التجرد عن الخطب لاجل إحرامه عن المغمى عليه ولو أحرم عن نفسه وعن رفيقه وارتكب محظورا إحرامه لزمه جراح واحد ثم إن علم الرفيق بما قصده المغمى عليه ينوبه فان لم يعلمه ينبغي أن لا يجوز له الأحرام بهما قارنا بل بالعمدة أو الحج فان ضاق وقت الحج بأن غلب على الظن أن دخول مكة من الميقات ليس له الوقوف مثل اثنين الأحرام بالحج منه والابان دخلوا أثناء السنة فبالعمدة مرة لأن الاعانة إنما تكون بما ينفع لا بغيره وعلى هذا فينبغي أنه لو أحرم بالعمدة والوقت الحج أن لا يصح وهذا فقه حسن لم أر من أفصح عنه نهر بحثا مخالف لآخيه في جفته جواز الإطلاق في التنية (قوله وكذا غير رفيقه) وإن لم يكن مسافرا في القافلة على ما يؤخذ من أطراف كلام صاحب البحر وعلم في المقع بأن هذا من باب الاعانة لا الولاية ودلالة الاعانة قائمة عند كل من علم قصده رفيقا كان أولا

ومن في حكمهم فلا يجب بل يندب كن مكث
بعده ثم البينة للطواف شرط فلو طاف هاربا
أو طاف بالتميز لكن يكفي أصلها فلو طاف
بعد إرادة السفر ونوى التطوع أجره عن
الصدر كما لو طاف بنية التطوع في أيام النحر
وقع عن الفرض (ثم) بعد ركعتيه (شرب
من ماء زمزم وقبل الغنيم) تعظيما للكعبة
(ووضع صدره ووجهه على الملتزم وتثبت
بالاستراحة) كالمستشفع بها ولو لم يها
يضع يديه على رأسه بسوطتين على الجدار
فائتين والتحق بالجدار (وودعا مجتهدا ويكي)
أو يتبأكي (ويرجع القهقري) أي إلى
خلف (حتى يخرج من المسجد) وبصره
ملاحظ للبيت (وسقط طواف القدوم عن
وقف بعرفة ساعة قبل دخول مكة ولا شيء
عليه بتركه) لأنه سنة وأساء (ومن وقف بعرفة
ساعة) عرفية وهو اليسير من الزمان وهو
المحل عند الطلاق العقهاء (من زوال يومها)
أي عرفة (إلى طلوع فجر يوم النحر أو جناز)
مسرعا أو (نائما أو مغمى عليه) كذا لو
(أهلكه رفيقه) وكذا غير رفيقه فتح

لجواز النيابة فيه بعد وبودنية اعبادة منه عند خروجه من بلده (تمت) ثبت الاذن دلالة في مسائل منها
 هذه ومنه اذ ينج شاة تصاب شذها للذبح لاضمان عليه لا لولم يشذها ومنه اذ ينج ارضية غيره في أيامها بلا اذنه
 وقد ارضعها ربه للذبح ومنها اذ اوضع القدر على كاهن وفيه اللحم ووضع الحطب فحتمها فأوقد آخر النار وطبخ
 لاضمان عليه ومنها اذ اجعل برء في زورق الطاحون وربط الحمار فاقه رجل حتى طحنه فلا ضمان عليه ومنها
 اذا سقط حمل في الطريق فحمله بلا اذن ربه فتامت الدابة فلا ضمان عليه ومنها اذ ارفع جرة نفسه فأعانه رجل
 على الرفع فانكسرت فلا ضمان عليه ومنها اذ اضره فله لهدم داره فهدم آخر بلا اذنه لم يضمن استحصانا بحر
 (قوله به أي بالبحر) انما خصه لان الكلام فيه والا فاله مرة كذلك (قوله فاذا اتته) أي التائم أو أفاق أي
 المعنى عليه (قوله جاز) لانه تبين أن يحوزه كان في الاحرام فقط فصحت النيابة عنه ثم يجري هو على موجب وقال
 المصنف ان لا بد من الامر لا يجوز فلو لم ير انسا نأ أن يحرم عنه اذا أغشى عليه أو نام فأحرم المأمور عنه صح
 اجماعا حتى لو أفاق أو استيقظ وأقرب بأفعال الحج جاز اجماعا هندية (قوله وان بنى الانعام) انما لم يذكر النوم
 لانه لا يعتد غالبا (قوله طيف به المناسك) لانه هو الفاعل وقد سبققت التبعة منه ويشترط فيهم الطواف اذا حلوه
 كما شرط نيته بصر (قوله اكتفى بما شرعهم) لان هذه العبادة مما تجرى فيها النيابة عند الحجز بحر والاولى أن
 يشهدوا به المشاهدين والظاهر أنهم ان باشر وابتدأ قسم يحتاج الى وقوفين أي الى نية وقوف له وقوف للمهل
 عنه ورمين وسعين وغير ذلك من أفعال الحج ويحذر (قوله ولم أر الخ) هو صاحب النهر (قوله يفيد الجواز)
 انما لم يقل صريح والجواز لان ما في الفتح في الامتوه وعبارته عن المتقى عن محمد أحرم وهو صحيح ثم أصابه عنه
 فقهى به أصحابه المناسك وروى به كذلك فكذلك سنين ثم أفاق أجزأه ذلك عن حجة الاسلام قال في النهر
 وهذا ربما يوصى الى الجواز أي في الجنون وفي البحر قال ودل كلامه أن للاب أن يحرم عن ولده الصبي والجنون
 لو يقتضى به المناسك كلها بالاولى اه ولا فرق بين الاب وغيره فيما يظهر وفي الهندية يغيب عن أحرم عن الصبي
 أن يجزده ويلبسه ثوبين أزارا ووردا ويجنبه ما يجنبه المحرم في احرامه فان فعل شيئا من محظورات الاحرام
 لاشئ عليه ولا على واه لا جله ولو أفسده لا قضاء عليه وكذا اذا أصاب صبيدا في الحرم لاشئ عليه ويجزى عنه
 من كان اليه أقرب فاذا كان مع أبيه وأخيه يحرم عنه الاب كما في الخانية (قوله الحج عرفة) أي معظم ركنيه
 الوقوف بعرفة باعتبار الاثن من البطلان عند فعله لانه كل وجه فلا يشافي أن الطواف أفضل (قوله وتحلل)
 بأفعال العمرة) نماذكره وان أغشاء ما قبله عنه لذكر التحلل والتحليل بها واجب كما في البدائع ولا فوات لها
 لعدم توقيتها بالاجماع وخ وبالفوات لم يتفق الاحرام فلو أحرم بحجة أخرى بعد الفوات وجب رفضها عنده
 لان الجمع بين الاحرامين بدعة فتهتاني (قوله فيما مر) أي من أحكام الحج (قوله لعدم الخطاب) كل مكلف
 وهي مكلفة (قوله ما لم يشهد دليل الخ موص) كما في الجهاد والجمعة ونحوها وجعل الطلاق للرجال (قوله لكنها
 تكشف وجهها) لو قال غير أنها لا تكشف رأسها واقتصر عليه لكان أولى لان المرأة لا تحلق الرجل
 في كشف الوجه فكان ذكره تطويلا لا فائدة فيه أبو السعود قال صلى الله عليه وسلم احرام الرجل في رأسه
 واحرام المرأة في وجهها (قوله ولو سدت) سدل ياتي ثلاثا ويرباعا والسدل واجب كما في التهستانى وذكره
 الكمال والبرجندى وصاحب الهداية والمحيط (قوله وجاقتة عنه) أخذ من ذلك كراهة البرقع لانه
 يماس الوجه ويصير في البصر وقد جعلوا موادا كالقبة توضع على الوجه وتسدل فوقها الثوب ودلت المسئلة
 على أنها منبهة عن ابداء وجهها للجانِب بلا ضرورة أبو السعود (قوله دفعا للفتنة) أي بسماع صوتها والعلة
 تعتبر في الجنس فلا يقال ان صوت بعض النساء كصوت الرجال أو أشد (قوله ولا تزل) لانه مغل بسترة العورة
 ولانه لا يطلب منها اظهار الجلالة لان نيتها غير صالحة للحرب زيلعي (قوله ولا تضطبع) لانه سنة الرمل ولا رمل
 عليها (قوله ولا تسمى بين الميلىن) أي لا تهزل بينهما وفي التهستانى أنها لا تصعد على الصفا والمروة الا أن تجبد
 خلوة (قوله ولا تخلق) لانه في حقها مثله تخلق اللحية بصر (قوله من ربيع شعرها) وتقصيرها الكل أفضل فتهتاني
 (قوله كما مر) عند قوله ثم قصر حلي (قوله وتلبس الخيط) غير المصبوغ بورس أو زعفران الا أن يكون غسبلا
 لان هذين تزين من دواعي الجماع وهي ممنوعة عن ذلك في الاحرام أبو السعود ويجوز لها لبس الحرير هندية
 (قوله ولا تقرب الحجر في الزحام) وان كان يمكنه تقييله من غير ابداء أبو السعود (قوله فيما ذكر) بل في جميع

(به) أي بالحج مع احرامه عن نفسه فاذا
 اتته أن أفاق وأقرب بأفعال الحج جاز وان بقي
 الانعام ان لا انعام بعد احرامه طيف به المناسك
 وان أحرمه واعنه اكتفى بما شرعهم ولم أر ما لو
 جن فأحرمه واعنه وما أقرب به المناسك وكلام
 الفتح يفيد الجواز (أوجهل أنها معرفة صح)
 حجة لان الشرط المكفوف لا التبعة (ومن
 لم يقف فيها فان حجه) لحديث الحج عرفة
 (فطاف وسعى وتحلل) بأفعال العمرة (وقضى)
 ولو حجه نذرا أو تطوعا (من قابل) ولادم
 عليه ر المرأة فيما مر (كالرجل) لعدم
 الخطاب ما لم يقدم دليل الخ موص (اكتفى
 تكشف وجهها لا رأسها ولو سدت نسبا
 عليه وجهه) (باز) بل يسدب (ولا تاتي
 جهرا) بل تاتي خفها دفعا للفتنة وما قبل
 انه عورة خف (ولا تزل) ولا تضطبع
 (ولا تسمى بين الميلىن) ولا تقرب الحجر في الزحام
 من ربيع شعرها (كما مر) وتلبس الخيط
 والخفي والحلي (ولا تقرب الحجر في الزحام)
 لانه من مماسة الرجال (والخشي المشكلى
 كالمرأة فيما ذكر) احتياطا

الاحكام الا في مسائل لا يلبس حريرا ولا ذهبا ولا فضة ولا يزقح ولا يقف في صف النساء أو الرجال ولا حذ بقذفه ولا يخلو بامرأة ولا رجل ولا يقع عتق او طلاق من علقهما على ولادتها أنى أو ذكر افولده ولا يدخل في قوله كل امرأة أم ملكها فهي حرة فلا يفتق وفي الجموى ولا يقصر في الحج بل يحلق لانهم علماء اعدم الحلق في المرأة بكونه مثله كحلق العبد وهذه لا تنافي في الخشني وفيه نظير بل التقصير في حقه أولى ثقلا لا لا نكشاف على أن التقصير جائز للرجال والنساء وهو لا يخلو حاله عن كونه من أحدهما فضعفه عنه يخالف المصوص (قوله لا يمنع نسكا) أي عبادة من عبادات الحج (قوله الا الطواف) أي بأقسامه وأغرب القهستاني حيث زاد السعي (قوله ولا شيء عليها) أي من دم وحرمة (قوله وهو) أي الحيض بعد حصول ركنيه أي ركني الحج في الضمائر تنسبت لحج (قوله يسقط طواف الصدر) لأن الواجبات تسقط بالاعذار (قوله من ابل وبقر) لحديث جابر كان نحر البدن من سبعة فقيل والبقرة فقال وهل هي الامن البدن ذكره مسلم في صحيحه وأما قوله صلى الله عليه وسلم من راح يوم الجمعة في الساعة الاولى فكأنما قرب بدنة ومن راح في الثانية فكأنما قرب بقرة المقيد التغيرات بين ما جواه أنه أريد بالبدنة الواحدة من الابل خاصة من اطلاق العام وإرادة الخاص وعند الامام الشافعي هي من الابل خاصة وثمرة الخلاف فيما اذا التزم بدنة فان نوى شيئا فهو على ما نوى لأن المنوى أن كان من محتملات كلامه فهو كالمصرح به وان لم يكن له نية فعليه بقرة أو جزر ويخبرها حيث شاء ويلزمه الامام الشافعي من الابل (قوله والهدى) يختص بمكة اثنا فاجز

(باب القران)

هو مصدر وقرن من باب نصر وفعال يحي مصدران الثلاثي كلباس وفي لغة من باب ضرب كما في المصباح وأخره عن الافراد وان كان أفضل لتوقف معرفته على معرفة الافراد (قوله هو أفضل) حذف المفضل عليه مع لزومه اذا ذكر أفضل التفضل غير معرف وغير مضاف لكونه معلوما كقوله أكبر وأنا أكثر منك مالا وأعز نفرا وهو اذا كان كذلك جاز حذفه فالعنى أفضل كل نسك وهو أفضل من الحج مفردا ومن الاعتقاد مفردا من غير ضم فعل حج ومن فعلها ما يسفرين لأن فيه جمع بين العبادتين فأشبه الصوم مع الاحتكاف والحراسة في سبيل الله مع صلاة الليل ولأن فيه اراقة الدم وامتداد احرارهما بخلاف التمتع والفرد والسفر غير مقصود والحلق خروج عن العبادة فلا يترجح الافراد بهما عن القران وقال الامام الشافعي افراد كل من الحج والعمرة أفضل من الجمع بينهما لأن فيه زيادة الاحرام والسفر والحلق وأصل الاختلاف هنا الاختلاف في حجه صلى الله عليه وسلم وقد أكثر الناس الكلام فيه وأوسعهم نفسا في ذلك الامام الطحاوي فإنه تكلم في ذلك زيادة على ألف ورقة ورجع علما ونأى أنه كان فارنا لما ذكره الشرح ولأنه بتقديره يمكن الجمع بين الروايات بأن من روى الافراد سمعه يلبى بالحج وحده ومن روى التمتع سمعه يلبى بالعمرة وحدها ومن روى القران سمعه يلبى بهما معا (قوله لحديث أناني آق) هذا الحديث في الصحيح عن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوادى العقيق يقول أناني الليلة أت من ببي عز وجل فقال صل في هذا الوادي المبارك ركعتين وقل حجة في عمرة بحجر ونهر وقوله في عمرة أي مع عمرة كقوله تعالى قال ادخلوا في أمم (قوله وأنا بالعقيق) ليس هذا من الحديث كما رأيت وقد تبع في ذلك صاحب المنح وليست هذه الرواية في أصله (قوله فقال) ظاهرة أن ضميره يرجع الى الآتي وليس كذلك بل هو الى النبي صلى الله عليه وسلم أي أناء وأمره بالقران فقال عليه الصلاة والسلام يا آل محمد الخ كما هو صريح المنح وأما لفظ الحديث فقد علمته (قوله ولأنه أشق) لكونه أدوم احراما وأسرع الى العبادة وفيه جمع بين التمسك بمنع (قوله والصواب الخ) نقله في البحر عن النووي في شرح المذهب (قوله لبيان الجواز) انما قال ذلك لأنه مكروه كما يأتي (قوله ثم التمتع) أي بقسميه أي سواء ساق الهدى أم لا (قوله ثم الافراد) أي بالحج أفضل من العمرة وحدها كذا في النهر (قوله الجمع بين شيئين) أعم من الحج والعمرة وهو ما في الصحاح فإنه قال قرن بين الحج والعمرة قرانا بالكسر وقرنت البعيرين أقرنهما قرنا اذا جمعتهما في جبل واحد وذلك الجبل يسمى القران اه وفي القهستاني عن الاساس أنه لغة مصدر قرن بين الحج والعمرة أي جمع بينهما ومثله في النهر عن المغرب فيجعل ما في الصحاح على أصل اللغة وما في غيره على متعارفها (قوله أي يرفع صوته بالتلبية) أي استصبا باقتطع والافرفع الصوت بها غير محتاج اليه في الاحرام وقيد بالقلبية خروجا من خلاف أبي يوسف فإنه يقول لا يدخل في الاحرام الا بها حاجتها

(وحيضها لا يمنع) نسكا (الا الطواف) ولا شيء عليها بتأخيرها اذا لم تطهر الا بعد أيام النحر فلو طهرت فيها بقدر أكثر الطواف لزمها الدم بتأخيرها لباب (وهو بعد حصول ركنيه يسقط طواف الصدر) ومشله النفاس (والبدن) جمع بدنة (من ابل وبقر والهدى منها ومن الغنم) كما سيجي

(باب القران)

(هو أفضل) لحديث أناني آت من رب وأنا بالعقيق فقال يا آل محمد أهلا واجبة وعمرة معا ولأنه أشق والصواب أنه عليه السلام أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة لبيان الجواز فسارنا (ثم التمتع) ثم الافراد والقران لغة الجمع بين شيئين وتعارف أن يهل أي يرفصونه بالتلبية (بجعية وعمرة معا)

من الثمرات البالية (قوله حقيقة) راجع الى المصيبة ومعنى كونها حقيقة أن يكون زمن الاحرام لهما واحدا بان
يقول ليكن هجعة ومرة وقوله أو حكم أي لأن الاجتماع انما حصل بعد تنزيل منزلة حصول الاحرام لهما في زمن
واحد (قوله قبل أن يطوف لهما أربعة أشواط) فان أحرم بالحج بعد الأربعة كان مقتضا حلي (قوله وان أساءه)
أي بتقديمه احرام الحج على احرام العمرة لانها مقدمة فعلا فكذا احرام اولها تقدم العمرة في الذكر اذا أحرم
بهما أبو السعود ووجه الاساقفة في شرح الوفاية بأن الله تعالى جعل الحج نهاية أي في قوله فمن تمتع بالعمرة الى
الحج فان المراد بالتمتع القران (قوله وان لم يدم) أي لكونه مسببا بمخالفة السنة كما في البحر من باب اضافة
الاحرام الى الاحرام وهذا الدم دم جبر على ما صححه في الهداية ودم شكر على ما اختاره السرخسي والمسكال
وقواه بأن طواف القدوم ليس من سنن الحج بل هو سنة قدوم المسجد الحرام كركعتي التلبية لغيره من المساجد
ولهذا سقط طواف آخر من مشروعات الوقت كما في البحر اه حلي (قوله من الميقات) أراد به غير مكة وما في
حكمها فبعض الميقات حقيقة ودورة أهله فالتقيدي لاخراج من كان داخل المواقيت كما أشار اليه الشرح
فدهوى الزبلي أنه قيد اتفاق لا يسلم لاقتضاها أن القارن قد يكون من أهل داخل الميقات (قوله اذا قلن
لا يكون الا آفقا) أي والا فاقى انما يحرم من الميقات أو قبله ولا يخل بمجاوزه بغير احرام فان فعله لم يدم مالم
يعد اليه محرما اه حلي (قوله أو قبله) هو الافضل لأن العصابة رضوان الله تعالى عليهم فسر وانما الحج في قوله
تعالى وأتموا الحج والعمرة لله بأن يحرم بهما من دورة أهله (قوله أو قبلها) أي قبل أشهر الحج أي مع الكراهة
وان أمن على نفسه لأن احرام الحج له شبه بالركن كما تقدم حلي بقليل زيادة (قوله اما بالنصب) أي عطف على
يحل حلي (قوله والمراد به) أي بالقول المنسب للنبي أي لا التلفظ فيكون من تمام تعريف القران أفاده في البحر
فالمراد بالقول القول النفسي أي يقول في نفسه اللهم اني أريد الحج ونظر فيه صاحب النهر بأن الارادة أي
الكائنة في قوله اللهم اني أريد الحج غير النية فليس من الحديث شي وردة الجوى بأن صاحب البحر لم يدع أن
الارادة هي النية بل المراد منها النية وفرق ما بينهما اه وأنت خير بأن الذي يذكر في الحد اجراء الماهية والنية
من الشروط (قوله والمراد به بيان السنة) أي سنة العلماء لما قدمناه في أول الفصل من عدم ثبوت التلفظ بالنية
في عبادة ما عن النبي صلى الله عليه وسلم اه حلي وفيه أنه تقدم قريبا أنه سمع منه صلى الله عليه وسلم التلفظ
بالتلبية كما تقدم في طريق الجمع (قوله بعد الصلاة) أي صلاة ركعتين بعد الوضوء أو الغسل (قوله ويستحب تقديم
العمرة في الذكر) وبعضهم اختار تقديم الحج لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله ولكل وجهة أبو السعود (قوله
وجوبا) لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج جعل الحج غاية وهو شامل للقران والتمتع بجر (قوله لا يقع الاها)
ونيته لقوله لا يلزمه دم لأن التقديم والتأخير في المناسك لا يوجب الدم أبو السعود وفيه نظر لأن هذا مذهب
الصاحبين بل العلة فيه ما يأتي للشارح من الاصل (قوله سبعة أشواط) بشرط أن يقع أربعة منها في أشهر الحج كما
في المسكاني وهو الحق خلافا لما في المحيط من عدم الاشتراط (قوله ويسعى) أي مهر ولا بين الميادين الأخضرين
أبو السعود (قوله لم يخل من عمرته) لأن أو ان التحلل فيه يوم النحر كما في البحر (قوله ولزمه دمان) لجنايته على
احراميه (قوله فيطوف للقدوم) أي ويرمل وقد ذكره الشرح وصاحب البحر في المتع ولا فرق بينه وبين القارن
أفاده الحلي (قوله ويسعى بعده ان شاء) وان شاء بعد طواف الافاضة وهو أفضل كما تقدم (قوله ثم سعين)
التعبير ثم أولى من تعبیر الكتز بالواو لانها المطلق الجمع فلا تغيد تأخير السعين عن الطوافين به عليه صاحب البحر
(قوله وأساءه) أي لتقديم طواف التلبية وتأخير سعي العمرة اه وقوله لتقديم طواف التلبية أي على سعي العمرة (قوله
ولا دم عليه) أما عندهما فلا ن التقديم والتأخير في المناسك لا يوجب الدم وأما عنده فطواف التلبية سنة وتركه
لا يوجب الدم فتقدم أولى والسعي بتأخير به بالاستغفار بعمل آخر لا يوجب الدم فكذا بالاشتغال بالطواف
بجر (قوله وذبح) أي شاة أو بدنة أو أعطى سبع بدنة ان اشترك سبعة للقرب ايس فيهم من يقصد الصوم والاشترائك
في البقرة أفضل من الشاة ان كان السبع أكثر قيمة من الشاة والجزور أفضل من البقرة وكل دم وجب جبرا لا يكتفى
فيه سبع البدنة بخلاف دم الشكر وهذا الدم واجب لقوله تعالى فما استيسر من الهدى والافضل القارن
أن يسوق الهدى مع نفسه بجر وغيره (قوله وهو دم شكر لله تعالى) حيث وقفه لاداء التسكين (قوله فباكل
منه) بخلاف دم الجناية أفاده صاحب البحر (قوله لوجب الترتيب) أي انما فيه الذبح بكونه بعد البرى لوجوب

مفسقة أو حكم بأن يحرم بالعمرة أو لا ثم
بالحج قبل أن يطوف إياها أربعة أشواط
أو عكسه بأن يدخل إجماع العمرة على الحج
قبل أن يطوف للقدوم وإن أساء أو بعده وإن
لزمه دم (من الميقات) إذ القارن لا يكون
إلا آفاقيا (أو قبل في أنها بالحج أو قبلها
ويقول) أما بالنسب والمراد به بيان السنة إذا التفت
أو مستأنف والمراد به (بعد الصلاة اللهم
بتأنيبه تكفي كالصلاة مجتبي) (بعد الصلاة اللهم
إلى أرد الحج والعمرة في الذكر لتقدمها
في تقديم العمرة) أو لا وجوباً حتى
في العمرة وطاف إياها (سبعة أشواط
لونه الحج لا يقع إلا بها) (سبعة أشواط
يرمل في الثلاثة الأول ويبسح بلا حتى
حتى لم يمسح من عمرته ولزمه دمان (ثم يحج
سكاً) فيطوف للقدوم ويبسح بعده إن شاء
(فإن أتى بطوافين متواليين (ثم سبعين لها
جاء وأساء) ولا دم عليه (وذيح للقرآن) وهو
دم شكرته تعالى فيما سئل منه (بعد رمي يوم
التمر) لوجوب الترتيب

التزيب بينهم ولا يميز الذبح قبله ويذبح قبل الملق لان التزيب ينه على ترتيب سروف رذح الراعي للمري
والذي لا يذبح والحامل الملق فان خلق قبل الذبح لزمه دم عند الامام ويذبح الهدى في يوم من ايام النحر (قوله
وان عجز صام الخ) المراد بالجزء النحر فلا يجب الدم الا على التقى واختلاف اصحابنا في حد التقى قال بعضهم يعتبر
فيه قوت شهر فان كان عنده اقل من قوت شهر جاز له الصوم وقال محمد بن مقاتل من كان عنده قوت يوم لم يجزه
الصوم ان كان الطعام الذي عنده مقدار ما هو واجب عليه وعن الامام اذا كان عنده قدر ما يشتري به دما
وجب عليه وقال بعضهم في العامل يديه يسك قوت يومه ويكفر بالساق ومن لم يعمل يسك قوت شهر لانه بعد
غيبا عرفا أبو السعود عن مختصر الظهيرية وأول وقت الصوم بعد الاحرام بالعمره في أشهر الحج وشرط جوازه
وجود الاحرام وان يكون الصوم في أشهر الحج لان كونه ممتعا شرط بالنص وقيل الاحرام لا ينعقد سببه فلا
يجوز زبلي (قوله آخرها يوم عرفة) فيستثنى عدم كراهة صوم عرفة للحاج العاجز عن الهدى من اطلاق كراهة
صومه للصالح شرب لالية (قوله بعده لا يميز به) أي ان لم يصم حتى فات يوم عرفة ودخل يوم النحر لا يميز به
الصوم أصلا وصار الدم ميمنا لان الصوم بدل والابدال لا تنصب الا شرعا والنص خصه بوقت الحج بمر (قوله
فيه كلام) تبع صاحب النهر في هذا التنظير ولا كلام فيه لانه لو لم يكن لبيان الاصل لزم عدم صحة الصوم قبله
مع أنه جائز مع تركه الاصل وانما كان الاصل تأخيرها الى الثلاثة الاخيرة لرجاء وجود الهدى فتقول المنع كالبحر
يشان للافضل راجع الى تأخير الصوم الى يوم عرفة لانه يكون قبل ايام النحر وأما ذلك صاحب البحر حلبي
بتصرف (قوله بعد تمام ايام حجه) أشار بذلك الى المراد من قوله تعالى وسبعة اذ رجعت فان معناه اذ فرغت
من أعمال الحج فأطلق الرجوع من الحج على الفراغ من عمله لا فسيب للرجوع فذكر المسبب وأريد السبب مجازا
بدليل أنه لو لم يكن له وطن أو استقر على السياحة وجب عليه صومها بهذا النص وفسر الامام الشافعي الرجوع
بالرجوع الى اهل وقوله تعالى ثلاث عشرة فائدة الاخبار به والله تعالى أعلم دفع قوم كون الواو في سبعة بمعنى
أو وقوله كماله أي في الثواب بمر ونحو غيره (قوله وهو) أي تمام ايام حجه (قوله أين شاء) أي سواء صام بمكة
أو غيرها (قوله لكن ايام التشريق لا تجز به) لا يحسن هذا الاستدراك بعد قوله وهو بعض ايام التشريق اه
حلبي وقد يقال انما أتى به لدفع توهم أنه لو صامها فجز به مع الكراهة (قوله لقوله تعالى الخ) أي فانه تعالى
جعل الصوم بعد الفراغ ولا فراغ الا بضيها (قوله فم من وطنه من) تفريع على تفسير الرجوع بالفراغ من
أعماله فلا نظر للامكنة حيث دفع صومها بعد الفراغ من استوطن من وان لم يرجع الى أهله وفيه إشارة الى خلاف
الامام الشافعي (قوله وان فأتت الثلاثة) ذكر هادون السبعة لعدم تقييد السبعة برمن بخلاف الثلاثة فزمنها
من الاحرام الى يوم عرفة (قوله تعين الدم) لان الهدى أصل وعند تعذبه الشرع يصار اليه نهر (قوله وعليه
دمان) دم القران ودم التحلل قبل الذبح زبلي ولادم عليه بترك الصوم أبو السعود (قوله ولو قد راح) نظيره
لو قد راح في خلال الصوم أو بعده قبل يوم النحر فانه يلزمه ويطل الصوم ولو صام مع وجود الهدى ان بقي الى
يوم النحر لم يجز والا جاز أبو السعود (قوله في ايام النحر) أما اذا مضت ايامه ولم يخلق ولم يعمل ثم وجد فصومه
ماض ولا شيء عليه كذا في البحر (قوله قبل الملق) قيد به لانه لو وجد بعد ما خلق وحل قبل أن يصوم السبعة صح
صومه ولا يجب عليه ذبح الهدى بمر (قوله بطل صومه) أي الثلاثة ايام السابقة قوله فان وقف القارن الخ
سواء دخل مكة ولم يطف لها أو لم يدخلها أصلا وقد بالوقوف لانه لا يكون رافضا لها بمجرد التوجه الى عرفات
على الصحيح ولم يقيد الوقوف بكونه بعد الزوال لان الوقوف قبل وقته لا اعتبار به (قوله قبل أكثر طواف العمرة)
صادق بعدم الطواف أصلا وما اذا طاف الاقل ثم وقف فانه كعدمه ويصير رافضا كما في البحر (قوله بطلت عمرته)
لانه تعذر عليه أدائها اذ لو اذها بعد الوقوف صار بايضا أفعال العمرة على أفعال الحج وذلك خلاف المشروع
(قوله فلواتي الخ) مفهوم قوله قبل أكثر طواف العمرة (قوله لم يطل) اذ قد أتى بركنها ولم يبق الا واجباتها
من أقل الطواف والسعي (قوله ورتبها) أي العمرة بأن يتم طوافها وسعي لها وهو قارن على حاله (قوله والاصل
أن المأني به) كطواف القدوم والتطوع هنا وقوله من جنس حال (قوله ما هو متلبس به) أي التلبس الذي
تلبس به بعد الاحرام وهو هنا العمرة لكن لما كان ما تلبس به عام لها والحج لانه قارن أخرج الحج بقوله
في وقت يصلح هو الضمير في يرجع الى التلبس المتلبس به أي حال كون المأني به في وقت يصلح للتلبس الذي تلبس

(وان عجز صام ثلاثة ايام ولو متفرقة) آخرها
يوم عرفة (ذبا رجااء القدرة على الاصل فبعده
لا يميز بقول المنع كالبحر بيان للافضل فيه
كلام) وسبعة بعد تمام ايام حجه (فرضا
أو واجباً وهو بعض ايام التشريق (أين
شاء) لكن ايام التشريق لا تجز به لقوله تعالى
وسبعة اذ رجعت أي فرغت من أفعال الحج
فم من وطنه من أو اتخذها موطناً (بيان
فأتت الثلاثة تعين الدم) فلو لم يقدر تحلل
وعليه دمان ولو قد راح عليه في ايام النحر قبل
الحلق بطل صومه (فان وقف) اذ ان به وقفة
(قبل) أكثر طواف (العمرة بطات) عبرة
فلواتي بأربعة أشواط ولو بقصد القدوم
أو التطوع لم يطل ورتبها يوم النحر والاصل
أن المأني به من جنس ما هو متلبس به في وقت
يصلح

به (قوله ينصرف) خبر أن أي ينصرف المأني به التمسك الذي تلبس بإحرامه وهو العمرة لأنه يجعل له معنى
لوطاف وسمى الحج ثم طاف وسمى للعمرة كان الأول لها والثاني له ولا شيء عليه كافي البصر (قوله بشرعها)
أي بسبب شرعها لأن الشرع ملزم كالنذر (قوله ووجب دم الرض) لأن كل من تحلل بغير طواف يجب
عليه دم بحر (قوله للتسكين) أي للجمع بينهم ما والا فهو يأتي بالعمره قضاها والله تعالى أعلم

• (باب التمتع) •

ذكر عقب القرآن لا قدرانهم في معنى الاتضاع بالتسكين وقدم القرآن أن يذيله نهر (قوله من المتاع) أي
مشتق منه لأن التمتع مصدر من يذو المجزأ أصل المزيدي في الحلبي عن الزبلي التمتع من المتاع أو المتعة وهو
الاتضاع أو التمتع قال الشاعر

وقفت على قبر غريب بفقرة • متاع قليل من حبيب مفارق

جعل الإنسان بالقبر متاعاً والمتعة مصدر مجرد أيضاً (قوله أن يفعل العمرة) أي الطواف وليس لها ركن إلا هو
على الصحيح وقيل السعي أيضاً ولم يقيد أحرامها بأشهر الحج لأنه ليس بشرط ولا يشترط أن يكون التمتع في عام
الأحرام بالعمره بل من عام فعلها حتى لو أحرمت بعمره في رمضان وأقام على إحرامه إلى شوال من العام القابل
ثم حج من عامه ذلك كان مقبلاً (قوله في أشهر الحج) فلو طافه قبلها لم يكن متمتعاً قال في النهر والحيلة لمن دخل
مكة محرماً بعمره قبل أشهر الحج يريد التمتع أنه لا يطوف بل يصبر إلى أن تدخل أشهر الحج ثم يطوف فإنه متى
طاف وقع عن العمرة ثم لو أحرمت بأخرى بعد دخول أشهر الحج وجب من عامه لم يكن متمتعاً في قول الكل
لأنه صار في حكم أهل مكة بدليل أن بقائه بمكة منهم (قوله مثلاً) المراد أنه طاف ذلك قبل أشهر الحج سواء في
ذلك رمضان وغيره (قوله من عامه) أي عام الطواف (قوله فلتغير النسخ) أراد بالنسخ ما وجدته في متن مجرد من
قوله هو أن يحرم بعمره من الميقات في أشهر الحج ويطوف اه فقيده الأحرام بكونه من الميقات وهو ليس بقيد
بل لو قدمه صح وكذا لو أخره وإن لم يدم إذا لم يعد إلى الميقات وأطلق في الميقات مع أنه يشعل الحرم في حق
المكي لأن ميقات كل محرم ما يناسبه كما قاله الشرنبلالي مع أن التمتع لا يكون للمكي وقيد الأحرام بكونه
في أشهر الحج وهو ليس بقيد بل لو قدمه صح من غير كراهة وأطلق الطواف فقتضاه أنه لا بد أن يقع جميعه
في أشهر الحج لأنه شرط أن يكون الأحرام في أشهر الحج والطواف لا يكون إلا بعد الأحرام مع أنه يكفي وجود
أكثر الطواف في أشهر الحج فلذلك أمر المصنف بتغيير النسخ إلى النسخة التي اعتمدها الحلبي بزيادة (قوله إلى
هذا التعريف) وهو قوله أن يفعل العمرة أو أكثر أشواطها في أشهر الحج عن أحرامها فيها أو قبلها ويطوف
الحج هكذا شرح عليها في المنع والشرح أسقط منها قوله عن أحرامها قبلها أو فيها اه حلبي (قوله ويطوف) لا حاجة
إليه للماعات من أن المراد بالعمره الطواف (قوله ويسعى) ظاهره أن السعي ركن من أركانها وهو ما عليه
لما نسبنا التحفة والقيمة والصحيح وجوبه لأنه إذا كان في الحج واجبا فوجوبه في العمرة أولى أبو السعود (قوله
كما مر) أي من أنه يرمل في أشواط ثلاثة من الطواف ويسعى مهراً ولا بين الميادين الأخضرين (قوله ويحلق) انما
ذكر الحلق لبيان تمام العمرة لأنه شرط في التمتع لأنه مخير بينه وبين بقائه محرماً إلى أن يدخل أحرام الحج
وأفاده الشرح بقوله إن شاء (قوله أو يقصر) هذا التحخير إذا لم يكن شعراً ملبداً أو موقوفاً ومضغراً فإن كان
كذلك يتعين الحلق ولا يتخير لأن التقصير لا يتهيأ إلا بالنقص وذلك متعذر كما في المبسوط ووجهه أنه إذا انقضت
تنأثر بعض الشعر فيكون جنابة على إحرامه قبل أن يحل منه (قوله ويقطع التلبية في أول طوافه) لفعله عليه
الصلاة والسلام ولا يست في حقه طواف قدوم لأن المعتمر متمكن من أدائها حين وصل إلى البيت وأما الحاج
فغير متمكن من طواف الزيارة لعدم وقته فيسبغ طواف القدوم إلى أن يجي وقته والطواف ركن عظيم في
العمره فلا يتكرر في العمرة كالوقوف في الحج (قوله وأقام بمكة حلالاً) هذا ليس يلزم في التمتع بل إن أقام به حاج
كأنها بقيت له الحرم وإن أقام بالمواقيت أو داخلها حج كأنها بقيت له الحل وإن أقام خارج المواقيت أحرمتها
كذا في القهستاني فقوله ثم يحرم بالحج يجري على هذا التفصيل (قوله ثم يحرم بالحج) فيه دلالة على أنه يسعى
للحج ويرمل في طوافه والذي أتى به أولاً هو للعمرة بهرواقي ثم ليفيد أن إحرامه عقب الفراغ من أفعالها
غير شرط نهر (قوله في سفر واحد الخ) أتى به ليفيد أنه حج في عام أفعال العمرة (قوله حقيقة) بأن لا يلزم بأهل اختلاف

ينصرف للمتلبس به (وقضيت) بشرع
فيها (ووجب دم الرض) للعمرة (وسقط دم
القرآن) لأنه لم يوفق للتسكين
• (باب التمتع) •

(هو) آفة من المتاع أو المتعة وشرعاً أن يفعل
العمره أو أكثر أشواطها في أشهر الحج (قوله
طاف الأقل في رمضان مثلاً) طاف الباقي
في شوال ثم حج من عامه كان مقبلاً ففتح قال
المصنف فلتغير النسخ إلى هذا التعريف
(ويطوف ويسعى) كما مر (ويحلق أو يقصر)
إن شاء (ويقطع التلبية في أول طوافه)
للعمره وأقام بمكة حلالاً (ثم يحرم بالحج) في
سفر واحد حقيقة أو حكماً

بأن حلقه حلال على (قوله بأن يلم بأهله المأخوذ به صحيح) بأن يكون العود إلى مكة مطلوباً منه أما بسوقه
 الهندي وأما بأن يلم بأهله قبل أن يحلق أتماني الأول ثلاث هديه بنعه من التحلل قبل يوم النحر وأتماني الثاني
 ثلاث العود إلى الحرم مستحق عليه للحلق في الحرم وجوباً عند هدا واستحباً عند أبي يوسف فالإمام الصحيح
 أن يلم بأهله بعد أن حلق في الحرم ولم يكن ساق الهدي لكون العود غير مطلوب منه والأولى للشارح أن يقول
 بأن لا يلم بأهله المأخوذ به ليشمل ما إذا كان كوفياً قبل الاعتكاف بالمبصرة اه وفيه أن هذا الأول يصدق بقدم
 الإمام أصلاً وهو عين السفر الحقيقي فيلزم التكرار في بعض الصور قوله يوم التروية من مكة وكونه من المسجد
 أفضل ومكة أفضل من باقي الحرم (قوله وقبله أفضل) مسارة إلى الخير (قوله لكه يرمي الخ) لما كان قوله
 ويصح كلفه بغيره أنه يطوف للقدم ويرمل فيه والحال أنه لا طواف للقدم فيه أي بهذا الاستدراك (قوله
 أن لم يكن قد تمها بعد الإحرام) بأن تنفل بطواف بعد طواف العمرة وسعى بعده فحينئذ لا يفعله ما ثانياً لعدم
 مشروعية تكرارهما أفاده صاحب النهر (قوله بعد الإحرام) أي بالحج اه حلي (قوله كالتقارن) أشار به
 إلى أنه واجب عليه (قوله ولم تنب الأضحية عنه) لأنه أتى بفقر الواجب إذا الأضحية غير واجبة عليه لسفره سواء
 كان رجلاً أو امرأة ولو قتل بعد ما ضحى يجب عليه دم إن ذبحه أو دم التعليل قبل الذبح زيلعي فهذا الدم
 يحتاج إلى التوبة وفيه أن الطواف مع كونه ركناً لو أذابه التطوع أجزأ فينبغي أن يكون الدم وهو دونه أولى بمحو
 وأجاب الترتيب لأن الطواف لما كان متعيناً في أيام النحر وجوباً كان النظر لا يقاوم مطافه عنه وتلفوئية
 غيره وأما الأضحية فهي متعينة في ذلك الزمن كالأضحية مع تعينها عن غيرها حلي ونحوه للجمهور
 وفيه أن قوله وأما الأضحية فهي متعينة أن أراد أنها متعينة في غير ذلك المتعنى فلم ولا كلام فيه وإن أراد أنها
 متعينة في حقه أيضاً فلا يسلّم أذى غير واجبة عليه لكونه مسافراً أما الأضحية فهي متعينة عليه فساوت الطواف
 من حيث التعيين فزال السؤال وأردوا وليستأمل (قوله بعد إحرامها) لأنه أدام بعد السبب لأن سببه التمتع أي
 الترفق والمرقة هي السبب لانها هي التي تحقق به الترفق ونزل إحرامها منزلة فعلها بخار الصوم بعده ولو بعد
 الإحلال منها قبل إحرام الحج (قوله لكس في أشهر الحج) قيده لأن الصوم قبل أشهر الحج لا يجوز ولو بعد
 ما أحرم للعمرة كما يؤخذ من البحر (قوله وتأخيراً أفضل) بحيث يكون آخرها يوم عرفة كما ترى في القارن (قوله
 وإن أراد التمتع السوق) هذا هو القسم الثاني من التمتع وخص السوق لأنه أفضل من القود (قوله وهو أفضل)
 أي من القسم الأول لما فيه من الموافقة لعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله أحرم) أي بالنية والتلبية
 نهر وهذا هو الأفضل والأفضل السوق يقوم مقام التلبية (قوله معه) أشار به إلى أنه يعاطى ذلك بنفسه تعظيماً
 لعبادة ربه وهذا بيان الأفضل والأفضل معاً ثم لحقه كفي كما يؤخذ ذلك مما تقدم في فصل الإحرام قال في الهندية
 ولو كان ساق الهدي ومن يذبحه التمتع فلما فرغ من العمرة بداه أن لا يتبع كان له ذلك ويفعل بهديه ماشاً (قوله وهو
 أولى من قوده) أي السوق المفهوم من ساق أولى لأنه عليه الصلاة والسلام فعل كذلك بذى الحليفة نهر (قوله
 إذا كانت لا تنساق) لا ذيتها أو صوبتها أو نذرها (قوله وقاد بدته) قيد بالبدته لأن الناة لا يذبح تقليدها
 والتقليد جعل الشيء قلة في العنق ويقلدها بقطعة من نعل أو من أداة وهي قطعة من آدم (قوله وهو أولى من
 التعليل) لأن ذكره في القرآن قال الله تعالى ولا الهدي ولا الفلأندولان التقليد يراد به التقرب والتجليل
 قد يكون لازماً ونحوها (قوله وكه الأشعار) قال الطحطاوي إنما كره الإمام الأشعار المحدث الذي يفعل على
 وجه المبالغة ويخاف منه السراية إلى الموت لا مطلق الأشعار واختاره الاتقاني رحمه وقال الكمال أنه أولى
 من حل قول الإمام على كراهته مطاة لشبوتة بفعله عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع (قوله وهو شق سنامها)
 أي بالحرية حتى يخرج الدم فيطبخ به سنامها نهر وفي اللغة الإعلام بأن البدنة هدى كذا في البحر وفي النهر
 أنه لغة الجرح حتى يسيل منه الدم (قوله أو الأيمن) أو لحكاية الخلاف واختاره هذا القول القوي والأول
 أشبه بالصواب تهر (قوله فلا بأس به) أراد أنه مستحب لما قدمناه (قوله واعقر) أي طاف أكثرها (قوله
 ولا يطل منها) لأن سوقه الهدي بمنه منه ولو حلق رأسه والمسئلة بها الهللازهم بل مقتضاه أن يلزمه
 بوجوب كل جنازة على الإحرام بحر (قوله كما مر) أي يوم التروية وقبله أفضل (قوله حل من إحراميه) حلقه
 على شيء غير النساء حتى يطوف فأحرام العمرة باق بعد الوقوف بجمرة إلى الحلق وقوله على الظاهر أي من عبارة

بأن يلم بأهله المأخوذ به صحيح (يوم التروية وقوله
 أفضل ويصح كالفرد) لكنه يرمي في طواف
 الزيادة ويسعى بعده أن لم يكن قد تمها بعد
 الإحرام (وذج) كالتقارن (ولم تنب
 الأضحية عنه فإن حج من دم) صام كالتقارن
 وجاز صوم الثلاثة بعد إحرامها أي العمرة
 لكن في أشهر الحج (لا قبله) أي الإحرام
 وتأخير أفضل (رباه وجود الهدي كما مر
 وإن أراد) التمتع (السوق) الهدي (وهو
 أفضل) أحرم ثم (ساق هديه) مع (وهو أولى
 من قوده) إذا كانت لا تنساق فيقودها
 وقاد بدته وهو أولى من التعليل وكه
 الأشعار وهو شق سنامها من الأيسر
 أو الأيمن لأن كل واحد لا يحسنه فأتاين
 أحسنه بأن قطع الجلد فقط فلا بأس به (واعقر
 ولا يطل منها) حتى يهر (ثم أحرم بالحج كما مر)
 فحين لم يبق (وحلق يوم النحر) إذا حلق
 حل من إحراميه على الظاهر

المشايع نهر لانه متلبس باحرامه فهو في حكم القارن فاذا جامع بعد الوقوف لزمه بدنة الحج وشاة للعمرة وبعد
الحلق قبل الطواف شاتان كذا ذكره الزبلي في القارن وقال شيخ الاسلام وتبعه صاحب التباين ان احرام
العمرة ينتهي بالوقوف في حق سائر الاحكام وانما يبقى في حق التحلل لا غير كاحرام الحج ينتهي بالحلق يوم النحر
ولا يبقى الا في حق النساء خاصة فلا يجب عليه بالجامع الا بدنة قبل الحلق وشاة بعده كالفرد (قوله ومن في حكمه)
المراد به من كان داخل المواقيت وان كان بينهم وبين مكة مسيرة سفر فانهم في حكم حاضري المسجد الحرام
بحصر (قوله بفرد فقط) لقوله تعالى ذلك أي التمتع ان لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام واسم الإشارة هنا
للبعد و ذكر التمتع سبق من ذكر الهدى وأبعد منه على أنه لو أريد به الهدى لقيل ذلك على من لم يكن أهله
الآية واختلف في قران المكي ونحوه و تمتعه فقيل لا يصحان وقيل لا يحلان مع العصة وبه جزم في غاية البيان
والبحر والنهر قال في البحر متعين أن يكون المراد بالنفي في قولهم لا تمتع ولا قران المكي نفي الحل لا العصة ولا فرق
في عدم حل التمتع بين أن يسوق الهدى أولا واشتراط عدم الالتئام فيما بين حجرة التمتع وجهه انما هو للتمتع الذي
ينتهي سببا للثواب المترتب عليه وجود الدم للشكر ولا بد من رفض أحد هما فان طاف لعمرة ثلثة أشواط
ثم أحرم بالحج رفض الحج عند الامام لانه امتناع وهو أسهل من الابطال وعند ما يرفض العمرة ولو طاف لهما
أربعة أشواط ثم أحرم بالحج أتمها وعليه دم لا نكاح المنهي عنه سواء كان في أشهر الحج أم لا (قوله جازوا ساء)
أراد بجاز صرح والاولى التفسير به لانه حرام مع العصة قال في البحر فاذا جامع قد احتل وزاد وانكسب محظورا
فلزمه دم كفارة وأراد بالاساءة الاثم لا كراهة التنزيه (قوله وعليه دم جبر) ولا يباح له الا كل منه بحجر (قوله ولا
يجزيه الصوم) لان الصوم اقامه الشارع بدلا عن دم الشكر وهذا دم جنابة (قوله ثم بعد عمرته) أي طواف
عمرته بتمامه أو أكثره فلو طاف الاقل لا يطل تمتعه لان العود مستحق عليه (قوله وحلق) قيد به لانه من
واجباتها وبه التحلل فلو عاد بعد طوافها قبل الحلق ثم حج من عامه قبل أن يحلق في أهله فهو متمتع لان العود
مستحق عليه (قوله فقد أم الماما صحيا) لعدم استحقاق العود عليه (قوله فبطل تمتعه) فيه تجوز ظاهر اذ بطلان
الشي فرع وجوده ولا وجوده مع فقد شرطه فلو قال فلم يكن متمتع الكان أولى نهر (قوله تمتع) أي كان له أن يتمتع
اذا أراد فلو بدله بعد العمرة أن لا يجمع من عامه لا يؤخذ بذلك لانه لم يحرم بالحج واذا ذبح الهدى أو امر بذبحه
يكون نطوقا وان أراد أن يصحر هديه ويحل ولا يرجع الى أهله ويحج من عامه ذلك لم يكن له ذلك لانه مقسم
على هزم التمتع فيمنعه الهدى من الاطلاق فلو فعل ذلك قبل أن يرجع الى أهله لزمه دم لتمتع لانه لم يل بأهله بين
النسك وبين وعليه دم آخر لانه حل قبل يوم النحر ولو رجع الى أهله ثم حج لاشي عليه لانه غير متمتع بحجر (قوله
كالقارن) أي أن القارن لا يطل قرانه بعوده نهر (قوله فقد تمتع) مثل المنة القران فيشترط أن يوجد أكثر
طوافها في أشهر الحج كافي المحيط قال في البحر والاصل أن كل ما يتعلق بالاحرام من الافعال في حكم أكثره
حكمه جيفه في الجواز ونع الفساد (قوله ولو طاف أربعة قبلها) ولو جنبا أو محدثا لان طواف المحذور
لا يرفض بالعادة وكذا طواف الجنب على قول الكرخي وهذا مفهوم قوله أول الباب هو أن يفعل العمرة
أو أكثر أشواطها في أشهر الحج واعلم أن الاعتمار في سنة قبل أشهر الحج مانع من التمتع في سنة سواء أتى بعمرة
أخرى في أشهر الحج أم لا كما أوضحه صاحب النهر (قوله اعتبارا للاكثر) على المستثنين (قوله أي آفاق) أشار
به الى أن ذكر الكوفي بحج زمنا (قوله أي الأشهر) قيد به لانه لو اعتمر قبلها لا يكون متمتعاً اتفاقا بحجر (قوله
أو بصره) المراد بها مكان لأهل له به لساكنه التمتع والقران سواء كان البصره أو غيرها سواء في الإقامة
فيها خمسة عشر يوما أم لا والبصره بضم الباء وكسر ها والنسبة اليها بالوجهين أبو السعود والمذكور في كتب
النحو أن الباء منها مثلثة والنسبة اليها بالكسر والفتح لا بالنسبة لاشتباهاه بالنسبة الى بصرى الشام قال
الطحاوي هذا الفرع على قول الامام رضي الله تعالى عنه وقال صاحباه بطل تمتعه لان التمتع حجة مكينة
وفي هذه المسئلة السكان ميقاتيان وكثير من مشايخنا صوب ما قاله الطحاوي وغلطه الحصاص وجعل المسئلة
اتفاقية لحكاية محمد اياها بلا خلاف وصوبه أبو اليسر قال الصغار في كثر ما جاز بنا الطحاوي فلم نجد غاطلا
وكثيرا ما جاز بنا الحصاص فوجدناه غاطلا والحاصل أنه متمتع اما اتفاقا أو على قول صاحب المذهب وأثر
الخلاف بظاهر في وجوب الدم (قوله ولو أنفدها) أي في أشهر الحج بأن جامع قبل أنفادها أو قبل أنفادها قبلها

(والمكي ومن في حكمه بفرد فقط) ولو قرن
أو تمتع جازوا ساء وعليه دم جبر ولا يجزيه الصوم
لو عسر (ومن اعتمر بلا سوق) هدى (ثم)
بعد عمرته (عاد الى بلده) وحلق (فقد أم)
الماما صحيا فبطل تمتعه (ومع سواه تمتع)
سكان القارن (وان طاف لهما أقل من أربعة قبل
أشهر الحج وأتمها فيها ويح فقد تمتع ولو طاف
أربعة قبلها لام اعتبارا للاكثر أي الأشهر
أي آ (حل من عمرته فيها) أي الأشهر
(وسكن ببلده) (وحي) من عامه (متمتع) بقاء
سفره (ولو أنفدها ورجع من البصره) الى مكة

ثم خرج قبل أشهر الحج وقضاها فيها وجع من عامه كان مقعاً انقفاً نهراً (قوله وقضاها وجع لا يكون مقعاً) أي عند الامام لأنه لما أفسد عمره الحق بأهل مكة في وجوب المقام بها يقضى عمره فلا يصير مقعاً إذ لا تقع لهم ولهذا القول يخرج من مكة حتى قضاها وجع من عامه ذلك لم يكن مقعاً انقفاً لأن عمره تكون مكة والواجب في المقع أن تكون عمره ميقاتية وجهته مكة بخلاف ما لو عاد إلى الكوفة بعد افساد العمرة لأنه ألم بأهله وخرج من أن يكون في حكم المكي وقال لا يكون مقعاً لأن السفر الأول بطل بإقامته بالبصرة فلما أنشأ منها سفرًا وجع فيه بين النكس كان مقعاً اهـ شرح المجمع لا ينهك (قوله الا اذا ألم بأهله) بعد ما أفسد ها وحل منها ثم وجع فقضاها وجع من علمه (قوله وأتى بهما) أي بالعمر من الميقات وبالحج من مكة أما لو وجع بينهما من الميقات كان قارناً فيما يظهر (قوله لأنه سفر آخر) لانتهاء السفر الأول وقد اجتمع له نكس كان محيصاً فيه ويحكون مقعاً في قولهم جميعاً هداية (قوله ولا يصير كون العمرة قضاء) أي أن قوى بها القضاء وان ابتدأ عمرة أخرى فلم شوبه قضاء فالامر ظاهر (قوله أتمه) لأنه لا يمكنه الخروج عن هذه الاحرام الا بالافعال بجر (قوله بلادم للمقع) لأنه لم يتفجع بأداء نكس محيص في سفر واحد وهو السبب في وجوبه بجر (قوله يل للفساد) وفساد الحج بالجماع قبل الوقوف والعمرة به قبل طواف الأكثر والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الجنائيات)

لما كانت الجنائيات من العوارض آخرها وعقد ما على القوات والاحصاء لأن الاداء القاصر أفضل من العدم (قوله الجنائيات هنا) وأما الجنائيات في عرف الشرع مطلقاً فهي ما حل بمال أو نفس مما يحرم شرعاً إلا أن الفقههاء خصوا لفظ الجنائيات بالفعل في النفوس والاطراف وخصوها في المال باسم الغصب وأتامنها الفقه فحس ما يجنبه من شرأى يحده وهو عام إلا أنه خص بما يحرم من النعل وأصلها من جنى الثمر وهو أخذ من الشجرة (قوله ما تكون حرمة بسبب الاحرام) أي فعل ثبتت حرمة الخ فهي مصدر وجعت باعتبار أنواعها وحاصل الجنائيات التي تكون بسبب الاحرام أنها الطيب وبس الخيط وتغطية الرأس والوجه وإزالة الشعر من البدن وقص الاظفار والجماع صورة ومعنى أو معنى قطع وترك واجب من واجبات الحج والتعرض للصيد بجر زيادة (قوله أو الحرم) حاصل الجنائيات فيه التي تعرض لصيد الحرم وشجره بجر وخرج بقوله بسبب الاحرام أو الحرم ذكر الجماع بحضرة النساء لأنه منهي عنه مطلقاً أي ولو في غيرهما فلا يوجب الدم حلبي عن البر وفيه أن ذكره انما ينهي عنه مطلقاً بحضرة من لا يجوز قربانه أتماع الحلائل فلا يمنع منه الا المحرم وهو داخل فيما تكون حرمة بسبب الاحرام وان كان لا يجب فيه عليه شيء (قوله وقد يجب دمان) بكتابة القارن والمقع الذي ساق الهدى بعد أن تلبس بأحرام الحج (قوله أودم) كبعض جنائيات المفرد بحد النكس (قوله أو صوم) أو هنا وفيما بعده للتصيير وهو فيما إذا جنى على الصيد فيضرب بين أن يشتري بيمينته هدياً أو طغافاً للمساكين أو صوم عن طعام كل مسكين يوماً (قوله أو صدقة) هي عند الإطلاق برادها نصف صاع من بر إلا أن بعض الجنائيات يوجب مادونه كقتل قلعة أو برادة فيكون أراد بالصدقة ما هو أعم وأن مادون نصف الصاع نادر فاعتبر الاكثر وما في الحلبي من قوله هي عند الإطلاق برادها نصف صاع سبق قلم أو سقط من الناسخ (قوله فقصها الخ) أي فلما اختلفت أنواعها فصلها بقوله الخ (قوله الواجب دم) أي بما وجب كقتل فيه شاة الأفي ووضع طواف الركن جنباً والجماع بعد الوقوف قبل الملق حلبي وأراد بالدم الشاة فقط فان سبع البدنة لا يكفي إلا في الشكر كافي البصر (قوله على محرم) أطلق فيه فم الذكروا لأن هندية (قوله فلا شيء على الصبي) فلأن صبياً أحرم عنه أبوه وجنبه ما يتجنب المحرم فليس الصبي ثوباً وأصاب طيباً أو صيداً فلا شيء عليه لأن احرامه للقرن لا للابواب والصبي لا يجب عليه شيء من العبادات منع (قوله خلافاً للناسخ) حيث أوجب على الصبي مقتضى جنائياته تعظيماً لأن الاحرام كالبايع وثنا ما تقدم (قوله ولوناسيا) لأن حالة الاحرام مذكرة كالأكل فاسيا في الصلاة (قوله أو جاهلاً) بأنه محظور أو وجبه (قوله فيجب) فربيع على ما يفهم من المقام من عدم اشتراط الاختيار الذي أفاده ذكر الناسي والمكره وقد تبع الشارح فيه المصنف وقوله على تأم الخ وجهه أن الارتفاق حمله وعدم الإختيار أسقط الأثم عنه كالتأثم إذا تلف شيئاً مع (قوله ان طيب عضواً) خرج ما إذا طيب قبل الاحرام ثم أتقبل بعده من مكان إلى مكان من بدنه فإنه لا شيء عليه اتفاقاً بجر ولا بأس أن يجلس في سافون صغار

(وقضاها وجع لا يكون مقعاً لأنه كالمكي)
(الا اذا ألم بأهله ثم رجع وأتى بهما) لأنه سفر آخر ولا يصير كون العمرة قضاء
عما أفسده (وأي) النكس (أفسده) المتفجع
(أتمه بلادم) للمقع بل للفساد والله أعلم
(باب الجنائيات)

الجنائيات هنا ما تكون حرمة بسبب الاحرام
أو الحرم وقد يجب دمان أودم أو صوم
أو صدقة فقصها بقوله (الواجب دم على
محرم بالغ) فلا شيء على الصبي خلافاً للناسخ
(ولوناسيا) أو جاهلاً أو مكرهاً فيجب على تأثم
على رأسه (ان طيب عضواً)

أو موضع ينفر فيه إلا أنه يكره إذا كان الجلوس خالاً للاستحمام والنجاسة والطيب كله جسيم له رائحة طيبة مستلذة ويعتد العقل طيباً قال أصحابنا الأشياء التي تستعمل في البدن من ثلاثة أنواع فموضع طيب محض معتد للطيب كالمسك والكافور والعنبر وغير ذلك فيجب به الكفارة على أي وجه استعمل حتى ظنوا أن داوى عنه بطيب يجب عليه الكفارة ونوع ليس بطيب نفسه ولا فيه معنى الطيب ولا يصير طيباً بوجه ما كالشحم فلا يجب به الكفارة سواء أكله أو أدهن به أو جعله في ثقب أو رجل ونوع ليس بطيب بنفسه ولكنه أصل للطيب يستعمل على وجه التطيب وعلى وجه الدواء كالزيت والشحرج ويعتبر فيه الاستعمال فان استعمل استعمال الادهان في البدن يعطى له حكم الطيب وان استعمل في ما كقول أو شقاق رجل لا يعطى له حكم الطيب فتسدية والمراد العضو الكبير كالرأس والساق والعضو واليد أما لو طيب مثل الاذن والاذن والاذن فلا شيء عليه من ريح لالة واعتبار العضو ما جرى عليه بعض المشايخ أخذ من قول محمد بن كنه لا يظهر في الثوب والفرش والاكل وبعضهم اعتبر الكثرة في نفس الطيب أخذ من كلام محمد بن داود وفي بعض المشايخ بين القولين بأن الطيب ان كان قليلاً فالعبارة للعضو لا للطيب فان طيبه عضواً كاملاً لم يزد من دم وإن كان أقل فصدقة وان كان الطيب كثيراً فالعبارة للطيب لا للعضو حتى لو طيب به ربع عضو بلزمه دم وفيما دونه صدقة وصحة في المحيط وغيره قال في فتح القدير ان التوفيق هو التوفيق وقول عليه صاحب النهر أول كلامه وآخره وكذا يؤخذ من أطراف كلام صاحب البصر فليكن هو المعقود وان كان أكثر التفرع على اعتبار العضو والمرجع في الفرق بين القليل والكثير العرف ان كان والا فافترق عند المبتلى كافي البصر وقال الحلبي في مناسكه الكثير ما يعتد به العارف العدل كثيراً القليل ما اعتد به ثم لا فرق بين أن يفرق بثوبه عينه أو رائحته فلذا صرح حواياً أنه لو جرت به بالضرورة طبق به كثير منه فطيه دم وإن كان قليلاً فصدقة لانه اتفعا بالطيب ولو ربط مسكاً أو كافوراً أو عنبراً في طرف ازاره لم يمتد القدية وان ربط العود فلا شيء عليه ولو كان يجرد رائحته ولو اكمل كعمل ليس فيه طيب فلا بأس به وان كان فيه طيب فطيه صدقة إلا أن يكون مرتين فما أكثر فطيه دم (قوله كاملاً) ردلنا اعتبره بعض المشايخ من اعتبار ربع العضو كافي الهندية والمراد أنه طيب عضو نفسه لا غيره فانه لا شيء عليه بالاجاع وكذا إذا ألبسه أو قتل قلا عليه (قوله ولو به باكل طيب كثير) أي ولو كان العضو فانه ان طيبه لم يزد من دم والشارح في هذه العبارة خلط القولين فاعتبر العضو والكثرة والمنصوص عليه في الفهم اعتبار كثرة الطيب وعبارة البصر وهكذا إذا كان طيباً كثيراً وهو ما يلتزم به أكثره فطيه دم قال الكمال وهذا يشهد بعدم اعتبار العضو مطلقاً في لزوم الدم بل ذلك اذا لم يبلغ مبلغ الكثرة في نفسه على ما قدمناه اهـ (قوله أو ما يبلغ عضو) عطف على عضواً أي أو طيب موضع لوجه تبليغ عضواً كاملاً فانه يجب عليه الدم ولا نس ما مر من أن المراد بالعضو الكبير لا مطلق عضو ولعدم عضواً المحض على التقل أطلق في العضو وفي البصر وان داوى قرحة بدواً فيه طيب ثم خرجت قرحة أخرى فداواها مع الأولى فليس عليه الا كفارة واحدة ما لم تدر الأولى (قوله فليكن طيب كفارة) يعني ان شغل عضواً كثيراً كثر سواء كثر للأول عندهما أم لا وقال محمد عليه كفارة واحدة ما لم يكفر للأول اهـ حلبي عن البصر (قوله ولو ذبح ولم يزد الخ) فالذبح لا يبع بقاءه لانه معصية فلا بد من الاقلاع عنها (قوله لم يزد) لان ابتداءه كان محظوراً فيكون لبقائه حكم ابتداءه وهو أطهر القولين واختاره في المحيط (قوله الطيب أكثره) المعتبر في الثوب كثرة الطيب وقتله لعدم اعتبار العضو فيه والمرجع في الفرق بين القليل والكثير ما قدمناه وأما صاحب النهر أن ذلك متفق عليه وأقره في الهندية فالاول للشارح حذف قوله أكثره (قوله لزوم الدم) أي دم التطيب لان المقام فيه وسكت عن دم اللبس للعلم به مما سبق في (قوله دوام لده يوماً) ذكره التقييد به صاحب الجرد (قوله أو خضب رأسه بهناه) انما صرح بالخنا مع أنه طيب بقوله صلى الله عليه وسلم الخنا طيب للاختلاف فيه وانما اقتصر على الرأس ليضد أن خضبه بانفراده كاف في لزوم الدم وكذا لو خضب به لحيته فقط فانه الزيلعي ودعوى صاحب البصر هو فيه وأن الواجب في ذلك صدقة ردده صاحب التهور وقد بان الخنا لانه لو خضب بالوسمة وهي بكسر السين وسكونها شجر يفضى بورقه فليس عليه دم ولكن ان خاف أن يقتل الهوام أطعم شيئاً لانه فيه معنى الجناية من هذا الوجه والخنا ميسر وف لانه فله لا فله لا حتى يمنع مرفه (قوله فقيه دمان) دم ليطيب مطلقاً ودم ليطيبه ان دلم يوماً وليلة وغلى الكل ولو كان التلبيد بغير الجناه كمنع لده دم كافي البصر فان قيل وكيف يجب الدم في تطيبه

كاملاً ولو فقه باكل طيب كثيراً وما يبلغ عضو
لوجع والبدن كله كعضو واحد ان اعتد
الجلوس والافلل طيب كفارة ولو ذبح ولم
يزد من دم آخر له كفارة ولو ذبح ولم
أكثره فيشترط لزوم الدم دوام لده يوماً
(أو خضب رأسه بهناه) رقيق أما التلبيد
ففيه دمان

الحشاش مع قصر قصبهم بأن التغطية بما ليس بعتاد لا فوجب شيئا وبالاعتاد يجب قلت المراد بالاعتاد في التغطية
 ما لا نأكل في فعله فخرض صحيح والحناء والوسمة كذلك لانهم لا يتداوى من نحو صداع وفيه أن التغطية بالجواهر
 والابانة قد تكون اقراض صحيح كدفع الحز والبرد وقد نصوا أنه لا شيء في ذلك (قوله أو اذهن بزيت) مفهومه
 ما صرح به المصنف بقوله قلوا كاه الخ (قوله زيت أو حل) قيد به ما لا يخرج بقية الادهان كالشحم والسمين
 فلا يلزم الجزاء بها نهر (قوله يفتح المهمة) واللام مشددة (قوله الشبرج) هو ذهن السمسم (قوله ولو كانا
 خالصين) أي على قول الامام وقال لا يجب صدقة ر قوله لانها أصل الطيب (باعتبار أنه ياتي فيه ما الانوار كالورد
 والبنفسج فيصيران طيبا ولا يخلوان عن نوع طيب ويقتلان الهوام وبه ما يلبس الشعر ويوزل التفت والشعث
 (قوله أو استعطه) أي استشمه في أنفه وأفراد الضمير لان العطف في قوله زيت أو حل بأو (قوله ولو على وجه
 التداوى) لكنه يتخير بين الدم والصوم والاطعام نهر (قوله فلا شيء فيه) أي على المحرم سواء كان يجدر انحت
 أم لا هندية ولو جعله في ما يشرب فان الطيب غالب الدم والافسدة الا أن يشرب مرارا فيجب دم فان كان
 تداويا خيرا في الكفار بين الدم والصوم والاطعام نهر (قوله وكان مغلوبا) قال الحلبي لم أرهم تعترضوا بما اذا
 تعتبر الغلبة ولم يفصلوا بين القليل والكثير والظاهر أنه ان وجد من الخصال رائحة الطيب كما كانت قبل الخلط
 فهو غالب والافه مغلوب واذا كان غالباً فان كل منه أو شرب كثير اوجب عليه الدم والكثير ما بعده العارف
 العدل كثير والقليل ما عداه ولو كل ما يتخذ من الحلواء المجفزة والمجوه فلا شيء عليه غير أنه ان وجدت الرائحة
 منه كره بخلاف الحلواء المضاف الى اجزائها ماء الورد والمسك فان في كل الكثير دما والقليل صدقة نهر (قوله
 كره اكله) أي اذا وجدت منه الرائحة كما في النهر والهندية والظاهر أنها تنزيهية (قوله كشم طيب) التشبيه
 في الكراهة قال في الهندية ولا يلزمه شيء بشم الريحان والطيب والثمار الطيبة مع كراهة شمه اه (قوله أو ليس
 مخيطا) سواء وجد غيره أم لا حتى اذا لم يجد الا السراويل فلبسه ولم يفتقه يجب الدم وسواء لبس ثوبا واحدا أو
 جمع اللباس كله كانه ميص والعمامة والخفين ولذا لم يقل ثوبا ومجمله ما اذا لم يتعد سبب اللبس فان تعدد كما اذا اضطر
 الى لبس ثوب فلبس ثوبين فان لبسهما على موضع الضرورة فعليه كراهة واحدة يتخير فيها وان لبسهما على
 موضع الضرورة وغيره لم يكره كفارتان يتخير فيهما للضرورة فقط (قوله ولو اتزره) أي الخيط مشددا لو ارتدى
 بالقميص أو اتشح به فلا بأس به لانه لم يلبسه لبس الخيط لعدم الاشتغال بجر (قوله أو وضعه على كتفيه) كالواحد دخل
 منكبيه في القبا ولم يدخل يديه في كفيه ولم يزره لعدم الاشتغال أما اذا أدخل يديه أو زرعه فهو لبس الخيط ولو اتزر
 بالرداء لا ينبغي أن يعقده بجبل أو غيره ومع هذا الوفاء فلا شيء عليه لانه لم يلبسه لبس الخيط لعدم الاشتغال (قوله
 أو ستر رأسه) بين ستر الرأس ولبس الخيط عموم وخصوص فيجتمعا في التغطية بنحو العرقية المخيطة وينفرد
 الستر بوضع نحو الشاش مما ليس مخيطا على الرأس وينفرد لبس الخيط بما اذا كان على البدن وهذا كاف في صحة
 التقدير فلذلك عطفه عليه لان الحكم فيهما واحد من حيث التقدير بالزمان فان قوله يوم يرجع الى اللبس
 والتغطية نهر ويجوز ألا نهما جعل العموم والخصوص مطلقا (قوله بعتاد) كالتسوية والعمامة وأراد بالأس
 عضوا يحرم تغطيته على المحرم فدخل الوجه فلو غطي ربه لم يكره دم رجلا كان أو امرأة وخرج ما لا يحرم
 تغطيته فلو غصب شئ من جسده غير رأسه ولو كثرة فلا شيء عليه لكنه يكره من غير عذر كعقد الازار وتخليل
 الرداء بجر لكن محله في المرأة ما اذا غطته بعتاد كبرقع وخمار أو ما لو جعلت عليه نحو القبة فهو المستحب كما مر
 (قوله فلا شيء عليه) أي من دم وصدقة ولو أدخل المحرم رأسه تحت ستر الكعبة فان كان يصيب رأسه أو وجهه
 فهو مكروه ولا شيء عليه والافلا بأس به بجر (قوله أوليلة كاملة) لان الاتفاق الكامل الحاصل في اليوم
 حاصل في الليلة (قوله وفي الاقل صدقة) أي الاقل من يوم أوليلة ولو بساعة وشمل ما اذا غطي ساعة أو دونها
 خلافا لما في خزانة الاكل أنه في ساعة نصف صاع وفي الاقل من الساعة قبضة من بر (قوله وان نزع ليل الخ)
 مثله عكسه (قوله ولو جميع ما لبس) فهو في حكم جنابة واحدة (قوله تعدد الجزاء) فانه في التركة صار له
 مستأنفا لم يكن في حكم الاول (فرع) لو لبس قميص الوديمة من غير ان المودع فترعه ليس لالتوم فسرق
 ان كان من قصده لبسه من الغد لا يبعد تاركه فيضمن وان قصد أن لا يلبسه من الغد كان عائدا الى الوفاق
 ولا يضمن بجر (قوله كفر الاول أولا) خلافا لمحمد (قوله لانه محظور) أي اللبس بعد الاحرام (قوله كانشائه بعدم)

(أو اذهن بزيت أو حل) يفتح المهمة الشبرج
 (ولو) كانا (خالصين) لانها أصل الطيب
 بخلاف بقية الادهان (قلوا كاه) أو استعطه
 (أو داوى به) جراحة أو شدة وقرب عليه
 أو قطر في أذنه لا يجب دم ولا صدقة (اذا قا
 بخلاف المسك والعنبر والغالية والكافور
 ونحوها) مما هو طيب بنفسه (فانه يلزمه
 الجزاء بالاستعمال) ولو (على وجه
 التداوى) ولو جعل في طعام قد طبخ فلا شيء
 فيه وان لم يطبخ وكان مغلوبا كره أكله كشم
 طيب وتغافح (أو ليس مخيطا) لبس معتادا
 ولو اتزره أو وضعه على كتفيه لا شيء عليه
 (أو ستر رأسه) بعتاد اما بجبل أو عدل
 فلا شيء عليه (يوما كاملا) أوليلة بكامله وفي
 الاقل صدقة (والزائد) على اليوم (كاليوم)
 وان نزع ليل أو أعاده ثم اراد لو جميع ما يلبس
 (ما لم يعزم على التركة) لبسه (عند النزاع فان عزم
 عليه) أي التركة (ثم لبس تعدد الجزاء كفر الاول
 أولا وكذا) يتعدد الجزاء (ولو لبس يوما فأرأت
 دما) لبسه (ثم دام على لبسه يوما آخر فعليه
 الجزاء) أيضا لانه محظور فكان له دوا من
 حكم الازار ودوام اللبس بعد ما أحرم وهو
 لا يسه كانشائه بعده

فإن لبسه يوما كاملا فعليه دم هندية (قوله ولو مكرها أو نائما) مثلها الجاهل كافي البصر (قوله ولو نعمة فبب
 اللبس) كما إذا كان به حتى فاحتاج إلى اللبس لها فزالت وأصابه من غير أن يرى غيرها وليس عليه كفارة
 كفر لا قول أول أو إذا حضره العدو فاحتاج إلى اللبس للقتال أيا ما لبسها إذا خرج إليه ونزعها إذا رجع عليه
 كفارة واحدة ما لم يذهب هذا العدو وفان ذهب وجاء عدو غيره لزمه كفارة أخرى ومقتضى ذلك كما قال الحلبي
 أنه إذا لبس شيئا من الخيط لم ينع برد ثم صار يزع ويلبس كذلك ثم زال ذلك البرد وأصابه برد غير الأقل عرف ذلك
 بوجع من الوجوه المقيدة لعرقه فلبس لذلك أنه يجب عليه كفارة نان بصر وقواه في النهر (قوله فلبس قميصين)
 أفاد بذلك أنه لبسهما على موضع الضرورة أما لو لبسهما على موضعين مستقلين موضع الضرورة وغيره كما إذا
 اضطر إلى لبس العمامة فلبسهما مع القميص أو غير ذلك فعليه كفارة نان كفارة الضرورة ويضربها وكفارة الاختيار
 ولا يضربها والاصل في جنس هذه المسائل أن الزيادة في موضع الضرورة لا تعتبر جنبا مبتدأة بل يجعل الكل
 للضرورة والزيادة في غير موضع الضرورة تعتبر جنبا مبتدأة هندية (قوله وأنم) لأنه لبس الزائد من غير ضرورة
 قال في البصر والحاصل أنه لا ثم إذا كان لعذر أو يأن أن كان لغيره ولم أره من صريحها هل ذبح الدم أو التصديق
 مكفر لهذا الذنب من قبله من غير قوة أو لا بد منها معه وينبغي أن يكون مبني على الاختلاف في الحدود هل هي
 مكفرة أو لا وهل يخرج الحج عن أن يكون مبرورا بارتكاب هذه الجنابة وإن كفر عنها الطاهر بها أنه لا يخرج
 ٥٢ قلت الظاهر أنه لا يكون مبرورا إلا بالبرور هو المكفر للذنوب وهو مقيده بعد دم الرقت ونحوه فحق الحديث
 من حج ولم يرفعه ولم يبق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمته (قوله ولو بطن الخ) أما ما دام في شك من زوال الضرورة
 لا يجب عليه الكفارة الضرورية هندية (قوله كفر أخرى) كفارة اختيار هندية (قوله كالكل) هو الصحيح
 كافي الهندية والراجح رواية فلو عصب رأسه بعصابة فأخذت قدر الريع من الرأس لزمه دم وإن أقل فصدقة بصر
 (قوله ووضع) عطف على قوله بتغطية (قوله بلا ثوب) كذا ذكره في البحر ولم يبين حكم ما إذا كان الوضع بثوب
 وظاهره كراهة التحريم وأما لزوم الدم فلم يتحقق وجبه لأن أقل ما يوجب تغطية ريع الوجه والانب بخصوصه
 لا يصل الريع (قوله أي أزال) أفاد أن حكم النتف والقصر والطلا بالنورة والقلم بالأسنان حكم الملق وهو
 كذلك كافي الهندية (قوله ريع رأسه) سواء بقي بعد ذلك شيء من الرأس أم لا كما صلح لبس على رأسه الامتداد
 الريع ولو لم يزل بل تناثر بمرض أو نافر فلا شيء عليه لأنه ليس للزينة بل هو شين وقيد اعتبار الريع بالأسنان واللبسة
 للإشارة إلى أنه لا يعتبر في غيره فلا يجب الدم إلا بخلق كل الفخذ والساق والصدر لا بربعهما كافي البحر (قوله
 أو حلق محاجه) جمع محجمة بفتح الميم موضع المحجمة من العنق وبالسكسر فارورة الحجام وكذا المحجم بطرح الهاء
 بصر (قوله والافصدقة) أي أن لم يجمع بين الملق والحجامة وهو صادق بما إذا لم يخلق ولم يحجم ولا شيء فيه وبما
 إذا احتجم ولم يخلق ولا شيء فيه أيضا لأن المحرم لا يتقى الحجامة كما مر وبما إذا حلقه ولم يحجم وهي المرادة اه حلبي
 (قوله كافي البحر عن الفتح) قال في النهر لم أر ذلك في نسخة من الفتح (قوله أو حلق إحدى ابطينه) ذكر هنا الملق
 في الأصل النتف وهو لسنة كافي البحر ولو بقي من الابط شيء لا يلزمه الدم وإن كان قليلا ولذا قال الأسجاني
 ولو حلق من أحد الابطين أكثره وجبت الصدقة وما في الهبط والناحية ضئيف كما أوضحه في النهر (قوله أو عاتته)
 أي أو حلق عاتته والمخلق فيها هو السنة ما في الحديث عشر من السنة منها الاستعداد ونفسه حلق العانة بالحديد
 بصر (قوله كافي) ضميره يرجع إلى الثلاثة قبله وإنما قيد به لأن الريع من هذه الأعضاء لا يعتبر بالكل لأن العادة
 لم تجر في هذه الأعضاء بالاقصار على البعض فلا يكون حلق البعض ارتضا كما كاملا بخلاف ريع الرأس واللبسة
 فانه معتاد لبعض الناس بالعراق وأرض العرب (قوله فلو تعدد المجلس) بأن قص في كل مجلس عضو اعتد
 الدم فلهذا أربعة دماء لأن الغالب في هذه الكفارة معنى العبادة فيتعبد الداخل باتحاد المجلس كما في أي
 السجدة سواء كفر للاول أو لا وفي الاول خلاف محمدي عن البحر (قوله إذا اتحد المجلس) أي فيتعبد الجزاء
 وإن اختلف المجلس بصر (قوله حلق ابطينه) لا رواية فيه ولقائل أن يقول يتعد الجزاء نظر إلى تعدد المجلس
 وعمامة في الحلبي (قوله أو رأسه في أربعة) قال في الهندي ولو حلق في مجلس واحد ريع رأسه وفي مجلس آخر
 ريعه ثم وثم يلزمه دم واحد ما لم يكفر للاول (قوله أو يدا أو رجل) فلو قلم يده ذلك يدا أخرى أو رجلان كان
 في مجلس واحد فعليه دم واحد وإن كان في مجلسين فعليه دمان ولو أنكسر ظفر المحرم وتعلق فأخذ من شيء عليه

ولو مكرها أو نائما ولو تعدد سبب اللبس تعدد
 الجزاء ولو اضطر إلى لبس قميصين أو إلى
 قلادة فلبسها مع عمامة لزمه دم وإن لم
 يتيقن زوال الضرورة فاستقر كفر أخرى
 وتغطية ريع الرأس أو الوجه كالكل ولا
 بأس بتغطية أذنيه وقفاه ووضع يده على
 رأسه بلا ثوب (أو حلق) أي أزال (ربع
 رأسه) أو ريع لحته (أو حلق) (محاجه)
 يعني واحتجم والافصدقة كافي البحر من
 الفتح (أو حلق) (أو قص) (أو حلق) (أو حلق)
 أو رقبته (أو حلق) (أو حلق) (أو حلق)
 رجليه (أو حلق) (أو حلق) (أو حلق)
 تعدد المجلس تعدد الدم إذا اتحد المجلس
 كافي ابطينه في مجلسين أو رأسه في أربعة
 (أو يدا أو رجل) إذا ريع كالكل

حندية ولو أخذنا به فالاصح أنه يجب نصف صاع لأن عند الامام ما لا يجب فيه الدم يجب فيه الصدقة نهر
 (قوله أو طواف للقدوم) لخصوصية الطواف للقدوم بل ظاهر كلامهم يقتضي وجوب الشاة فيما إذا
 طاف للتطوع جنباً كما في البصر لوجود العلة المذكورة (قوله لوجوبه بالشروع) جواب سؤال مقدس سبق
 مساق التعليل تقدير السؤال كيف سقوا بين القدوم والصدقة في وجوب الدم بالطواف جنباً مع أن الأول
 سنة والثاني واجب فأجاب بأن الأول واجب بالشروع فساوى الثاني واعتزضه في البصر بقوله وقد يقال إن
 ما وجب ابتداء وهو الصدر أقوى مما وجب بالشروع اهـ وأجيب بأنه إن لم يسا بينهما وجعل الصدر في حكم
 طواف الزيادة يراد السؤال بأن أحدهما فرض والثاني واجب فأحد المظنورين أعني التسوية بين طواف
 الزيادة والقدوم لازم فالتمزأ هو التسوية بين الواجب ابتداء والواجب بعد الشروع نهر وأجيب
 الحلبي بأن العبرة لوجوب الدم حالة تلبسه بالطواف وهو جنب لا لما قبل ذلك فلا تأثير لقوة أحدهما بكونه واجباً
 بإيجابه تعالى والآخر بإيجاب العبداء وفيه أن اللازم من كلامه تساوى الدم في جنس الطواف جنباً وليس
 كذلك لانه إذا طاف للركن جنباً وجب بدنه وأما السعي محدثاً أو جنباً فلا يوجب شيئاً سواء كان سعي حج أو عمرة
 لانه عبادة تؤدى في غير المسجد والاصل أن كل عبادة تؤدى في غير المسجد في أحكام المناسك لا تجب الطهارة لها
 كالسعي والوقوف بعرفة والمزدلفة وري الجمار (قوله أو للفرض محدثاً) وذلك لانه أدخل تقصاً في الركن
 فصار كترك شوط فيه وقيد بالحدث لانه لو طاف وعلى ثوبه أو على بدنه نجاسة أو كثر من قدر الدرهم فإنه
 لا يلزمه شيء لكنه يكره لادخال النجاسة المسجد ولو طاف منكشف العورة قد رما لا تجوز الصلاة معه فإنه يلزمه
 دم لترك الواجب وقيد بالفرض وهو الاكثر لانه لو طاف أقله محدثاً ولم يعد وجب عليه لكل شوط نصف صاع
 من حنطة الا إذا بلغت قيمته دماً فإنه ينقص منه ما شاء بحر (قوله ولو جنباً فبدنه) أي ولو طاف للفرض جنباً
 فالواجب عليه بدنه لأن الجنابة أغلظ فيجب جبرته من البدن بالبدن الظاهر للتفاوت بين الحدثين والحيض والنفاث
 كالجنابة وقيد بالفرض لانه لو طاف الأقل جنباً ولم يعد وجب عليه شاة (قوله ان لم يعد) أي الطواف الشامل
 للقدوم والصدرة والفرض فان أعاده فلا شيء عليه فإنه متى طاف أي طواف مع أي حدث ثم أعاده سقط
 موجه اهـ حلبي قال في البصر الواجب أحد الشيتين أما زوم الدم أو الاعادة والاعادة هي الاصل مادام بمكة
 ليكون الجابر من جنس الجيور فهي أفضل من الدم (قوله والاصح وجوبها) أي وجوب الاعادة المفهومة من
 قوله بعده وهذا أيضاً شال للقدوم والصدرة والفرض قال في البصر لو طاف للقدوم جنباً لزمه الاعادة اهـ وإذا
 وجبت الاعادة في القدوم ففي الصدرة والفرض أولى اهـ حلبي وإذا أعاد طواف الركن بعد أيام الصلوات لزمه دم
 للتأخير عند الامام بحر (قوله ونسبها في الحدث) اقتصور الجنابة فيه (قوله وأن المعتبر الأول) عطف على وجوبها
 وهو قول الكرخي وذهب الرازي إلى أن الثاني هو المعتبر وغرة الخلاف ما ذكره الشارح من اعادة السعي
 وإن قال في البصر لا ثمرة له ومحل الخلاف في الحدث الا كبراً أما الاصغر فاتفقوا على أنه إذا أعاده أن المعتبر هو
 الأول والثاني جابر له وأن كل طواف هو تطوع حكمه حكم طواف القدوم حلبي عن الشربلاية (قوله لو
 طاف للعمرة) أي كله أو أكثره أما لو طاف أقله محدثاً وجب عليه لكل شوط نصف صاع من حنطة الا إذا بلغت
 قيمته دماً فنقص منه ما شاء ولو طاف أقله جنباً وجب عليه دم ونجس الاعادة في الاكبر وتسحب في الاصغر
 والقياس أن لا يكتفى بالشاة فيما إذا طاف لها جنباً لأن حكم الجنابة أغلظ من الحدث لكن اكتفى بها استحصاناً
 (قوله فعليه دم) ما لم يعد فلا أعاد الطواف طاهر الا يلزمه شيء لا ارتفاع النقصان بالاعادة والافضل أن يعيد
 السعي لانه تسع للطواف وان لم يعد فلا شيء عليه وهو الصحيح ومحل اعادة طوافها في غير القارن أما القارن إذا
 دخل يوم النحر فلا أعادة عليه كما أوضحه صاحب البصر (قوله لانه لا مدخل للصدقة في العمرة) فيه أنه إذا طاف
 أقل طوافها محدثاً وجب عليه لكل شوط نصف صاع من حنطة كما مر (قوله ولو نذر بعيره) فلا فرق في وجوب
 الدم بين أن تكون الاقضية باختياره أو لا كأن كانت بتدبيره كما في الهدية والتذبيح التون وتشديد الدال
 المهمة الهروب اهـ حلبي وفيه أن التذبيح لا يحفظ المال واجب كفظ النفس وحكم الواجب سقوط الدم
 فيه للعدو ولم يمتدح به هنا (قوله قبل الامام) أراد بالاقاضة قبله الاضغ من عرفات قبل غروب الشمس سواء كان
 مع الاطام أو وحده وسواء كان الامام أو غيره لأن استدامة الوقوف الى غروب الشمس واجبة وهذا الواجب

(أو طواف للقدوم) لوجوبه بالشروع
 (أو الصدرة جنباً) أو حادثة (أو للفرض محدثاً)
 ولو جنباً فبدنه ان لم يعد والاصح وجوبها
 في الجنابة ونسبها في الحدث وأن المعتبر الأول
 والثاني جابر له فلا يجب اعادة السعي جوهره
 وفي الفتح لو طاف للعمرة جنباً أو محدثاً فله
 دم وكذا لو ترك من طوافها شوطاً
 لانه لا مدخل للصدقة في العمرة أو أفاض
 من مرفة ولو نذر بعيره (قبل الامام)

انما هو في حق من وقف نهارا أما ان وقف ليلا فلا شيء عليه اتفاقا لان الجزء الاول من وقفه اعتبر حراما
والجزء الثاني اعتبر واجبا بحرقه وقوله والغروب قصده ان مراده بالافاضة قبل الامام الافاضة قبل الغروب
لما قدمنا (قوله ويسقط الدم بالعود) لانه استدرك المتروك (قوله ولو بعده في الاصح) أي بعد الغروب والخلاف
جاء فينا اذا عاد قبله أيضا كما في الجهر (قوله سبع الفرض) بفتح السين وادخلته الى الفرض بـتاء أي سبع هي
الفرض أي مسماة بذلك والافاضة فرض منها أربعة حلبي قال الكمال الذي ندين الله به ان لا يجزى أقل من
السبع ولا يجبر بمعه شيء قال صاحب الجهر وهذا من اجتهاده المخالفة لاهل المذهب فاطمة وقال العلامة قاسم
تليد الكمال لا يقول على ما خالف المنقول من اجتهاد شيخنا (قوله ما يكمله) وهو ثلاثة أشواط سواء كان ذلك
في أيام الجهر أو بعده الكلي فيما اذا طاف للصدر بعد هازمه صدقة لتأخير بعض طواف الركن عن أيام النحر
حلبي عن الهندية (قوله ثم ان بقى أقل ٣ الصدر) أي بذمته وهو الذي أخذ للركن فصدقة وقوله والا أي وان بقى
بذمته أكثره بأن طاف ستة أشواط للصدر فاستقلت للركن ثلاثة فالباقى بذمته أربعة أشواط بالشرط المتروك
فدم والحاصل ان عليه في ترك الأقل من طواف الزيارة دم ما وفي تأخير صدقة وفي ترك الأقل من طواف
الصدر دم ما وفي ترك الأقل صدقة (قوله وبترك أكثره بقى محرما) لأن لا كتحكم الكل - كأنه لم يطف أصلا
أو السعوى (قوله في حق النساء) وما عداهن من محظورات الاحرام أبغى بالخلق (قوله حتى بطوف) ولو طاف
الصدر لانه ينقل اليه كما تقدم قال في الدر المنثور ولو ترك كل طواف العمرة بقى محرما كذلك لانه ركن
كأنه اقهرتاني (قوله الا أن يقصد الرضا) أي فيلزمه حينئذ دم واحد قال في الهندية ولو جامع مرة بعد
أخرى على وجه الرضا والاحلال فلا يلزمه ذلك أكثر من دم واحد سواء كان ذلك في مجلس واحد أو بمجلسين
متعددين وقال في الجهر رنية الرضا باطلة لانه لا يخرج من الحج الا بالاحمال لكن لما كانت المحظورات مستندة
الى قصد واحد وهو تحجيل الاحلال كانت هذه فكفاه دم واحد ولهذا نص في ظاهر الرواية أن المحرم اذا
جامع النساء ورفض احرامه وأقام يصنع ما يصنع الحلال من الجماع والطيب وقتل الصيد عليه أن يعود
كما كان حراما ويلزمه دم واحد اه (قوله ولا يتحقق الترك الخ) لانه غير موقت هندية (قوله بلا عذر) راجع الى
قوله أو ترك والى قوله أو ركب فلو تركه لعذر أو ركب كذلك لا شيء عليه ثم في غير حالة العذر انما يلزمه الدم بالركوب
اذا لم يمهده ما شيا أما لو أعاده بعدما حل - وجامع لم يلزمه دم لأن السعي غير موقت في نفسه بل الشرط أن ياتي به
بعد الطواف وقد وجد بحر (قوله أو الوقوف بجميع) أي بغير عذر أو ما اذا تركه به فلا دم عليه بحر (قوله أو الرمي
كله) انما وجب فيه دم واحد لان الجنس متعدد وانما يتحقق الترك بغروب الشمس من آخر أيام الرمي وهو الرابع
لانه لم يعرف قربة الا فيها وما دامت الايام باقية فالعادة ممكنة فيرميها على التأليف ثم تأخيرها يجب دم عند
الامام خلافا لهما (قوله أو في يوم واحد) ولو يوم النحر لانه نسك تام (قوله أو الرمي الاول) تكرار محض لا فائدة
فيه بل فيه ضرر من جهة توهم عود الضمير في قوله أكثره اليه مع أنه عائد الى الرمي في أي يوم حلبي (قوله
أو أكثره) بأن يترك أربعة من الاول أو إحدى عشرة حصاة من أي يوم من الايام الثلاثة بعده لأن لا كتحكم
الكل بحر (قوله أو حلق في حل الخ) وذلك لان الحلق يتوقف بالزمان والمكان عند الامام في حق الضمان بالدم
لا في حق التحليل (قوله فدمان) دم للمكان ودم للزمان (قوله لا اختصاص الحلق) أي لهما بالحرم وللحج بأيام النحر
(قوله ثم قصر) أي أو حلق في الحرم (قوله وكذا الحاج) أشار به الى أن ذكر العمرة في كلامه اتفاق (قوله أو
قبل) أطلق فيها وفي اللبس فم ما لو صدر في اجنبية أو زوجته أو أمته والظاهر أن الامر في حكم الاجنبية وان
وقوفه ما لم يحوى وأخرجهم ما انظر الى فرج امرأة بشهوة فأمنى فانه لا شيء عليه كالتوكل ولو طال النظر أو
تكرر وكذا الاحتلام لا يوجب شيئا هندية (قوله أنزل أولا) هو الموافق لما في الأصل واختاره في الهداية تبعاً
للكرخي وشرط في الجامع الصغير الانزال وصححه فأنشأ في شرحه ليكون جامعاً من وجه فان المحرم هو الجامع
صورة ومعنى أو معنى فقط وهو بالانزال ويجزى هذان القولان فيما اذا جامع فيما دون الفرج وظاهر كلامهم
لزوم الدم سواء وقع ذلك قبل الوقوف أو بعده قبل الحلق أو بعد الحلق قبل الطواف ولا يضر مساواة الدواعي
للجامع حقيقة في الثالثة وان اختلف موجهها في الصورتين الاوليتين فان الجامع في الاولى فسد وفي الثانية
موجب للبدنة قال في البحر وانما لم يفسد الحج بالدواعي كما يفسد بها الصوم لأن فسادهما معلق بالجامع حقيقة

و يسقط الدم بالعود ولو بعده في الاصح غاية
(أو ترك أقل سبع الفرض) يعني ولم يطف
غيره حتى لو طاف للصدر وانتقل الى الفرض
فما يكمله ثم ان بقى أقل الصدر صدقة والا
فدم وبترك أكثره بقى محرماً أي حتى
قدم ويطوف فكلما جامع لزمه دم
النساء (حتى يطوف) فكما جامع لزمه دم
اذا تعدد المجلس الا أن يقصد الرضا (أو
ترك طواف الصدر وأربعة منه) ولا يتحقق
الترك الا بالخروج من مكة (أو ترك السعي)
الترك الا بالخروج من مكة (أو الوقوف
أراد أكثره أو ركب فيه بلا عذر (أو الوقوف
بجميع) يعني من دفعة (أو الرمي كل يوم
بواحد أو الرمي الاول أو أكثره) في أيام النحر
وفي يوم (أو حلق في حل الخ) لا اختصاص
فالوجه هنا فدمان (أو عذر) لا اختصاص
الحلق بالحرم (لا) دم (في معقر) خرج (ثم رجع
من حل الى الحرم) ثم قصر (وكذا الحاج
ان رجع في أيام النحر والافهم للتأخير (أو
قبل) عطف على حلق (أو واجب بشهوة أنزل
أولاً في الاصح.

بالتصريح بالجامع معنى قوله لم يلحق به (قوله وأنزل) قيد للمستثنى فان لم ينزل فيهما فلا شيء عليه ولم يفسد به
 بجامع البنية مع الانزال كما يفاد من البحر (قوله أو أخر الحاج الحلق) هذا عند الامام وعندهما لا يلزم
 بالتأخير في المناسك شيء وقيد بالحاج لان حلق المعمر لا يتوق بالزمان كما مر وكذا طوافه فلا يلزم تأخير شيء
 (قوله أو طواف الفرض) أي بغير عذر فلو كانت حائضا أو نفساء فطهرت بعد أيام النحر فلا شيء عليها وهذا
 اذا حاضت قبلها أما اذا حاضت فيها بعد التمكن من الطواف وجب الدم للتقريب فيما تقدم أبو السعود وانما قيد
 بطواف الفرض لان طواف الصدر والسعي لا يلزم تأخيرهما شيء لعدم توقتهما بالزمان (قوله فيجب) لا وجه
 للتفريع فالاولى جعلها مستقلة كما فعل غيره وهذا الترتيب واجب عندنا وعند مالك وأحمد (قوله الرمي) أي رمي
 بحجر العقبة (قوله لغير المفرد) وهو القارن والمتمتع أما المفرد فادناه ثلاثة الرمي والحلق والطواف وأما ذبحه
 فليس بواجب فلا يضرت تقدمه وتأخيره بحر (قوله قبل الرمي) وكذا لو طاف القارن والمتمتع قبل الذبح لان
 الطواف اذا كان لا يلزم تقدمه على الرمي انتقدت على الفصح شيء فن باب اولي أن لا يلزم في تقدمه على الذبح
 الواجب في القارن والمتمتع وقول الحلبي انما لم يذكر الذبح لان كلامه في المفرد فيه نظرقاه ذكر الاشياء الاربعة
 وهي تصفق في غيره (قوله والحلق) أي ان طواف قبل الحلق لا شيء عليه لكن لا يحل بهذا الطواف بل حتى يحلق
 وانما يلزم الدم ان حلق قبل الرمي مطلقا أو ذبح قبل الرمي وكان قارنا أو متمتعا كما في البحر وغيره (قوله نم بكرة)
 أي كراهة تنزيه كما يفاد مما تقدم (قوله كالأشياء على الحلبي في قوله) من دم وصدقة وهذا مما يرد على الحلبي في قوله
 السابق انما لم يذكر الذبح الخ (قوله على المذهب) وقيل يلزمه ثلاثة دماء كما مضى عليه ما يجب الهداية في بعض
 المواضع (قوله كما حزره المصنف) هو قد اقتطع بعض عبارة صاحب البحر في نسبة التصريح الى المصنف وهو
 ناقلة نظر وأجاب صاحب البحر عن صاحب الهداية بأنه جرى على قول بعض مشايخنا وان كان خلاف المذهب
 وادعى الاتصاف أن في كلامه خطا وتناقضا وقال الكمال انه سبق قلم (قوله وبه اندفع الخ) الضمير راجع
 الى غير مذكور هنا وهو راجع الى نص محمد في الجامع الصغير على أن أحد الدمي للقران والاخر لتأخير النسك
 عن وقته كما نقله في البحر (قوله ما توهمه بعضهم) صاحب الهداية (قوله من جعل الدمين للبناء) وجهه
 صاحب الهداية بأنه يجب عليه دم بالحلق في غير أوانه لان أوانه بعد الذبح ودم لتأخير الذبح عن الحلق (قوله
 أقل من عضو) ولو أكثر كما مر (قوله في الخزنة الى آخره) ضعيف كما أفاده صاحب البحر فالاولى حذفه (قوله
 قبضة) بضم القاف وقصها (قوله وظاهره الخ) لانه قال وفيما دونها لانه لو أراد الزمانية لا يتأني لها دون
 (قوله أو حلق شارب) سمي شارباً مجازاً ووجوب الصدقة فيه هو المذهب لانه عضو صغير سواء حلق بعضه
 أو كله (تم) ورد في الحديث الشريف احفوا الشوارب واعفوا اللحي واحفوا بضم الهمزة والقاف أمر من حفا
 الشارب حفاو ويقصها من أحنى لان حفاوا حتى لغتان قاموس واعفوا بضم الهمزة أمر من حفا الشيء
 يعفوه عفاوا اذا مكثوا بقصها أمر من أعنى الشيء يعفوه اعفاء كثره ووفره فالفعل متعد ولازم والسنة
 في اللحية أن تكون قدر القبضة فما زاد يقطع والمراد باحفاء الشارب قطع ما طال عن الشقين منه حتى تسد
 الشفة العليا ويستحب الابتداء بقص الجهة اليمنى من الشارب لحديث كان يجب التيامن في تطهره وترجله
 وتنعله وفي شأنه كله واختلغوا في كيفية قص الشارب هل يقص طرفاه أيضا وهما المسميان بالسبيلين
 أم يترك كان كما يفعله كثير من الناس قبل لأبأس بتركهما وقيل بتركهما من التشبه بالجهوس وذكر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الجهوس فقال انهم يوفرون سبيلهم ويحلقون لحاهم فقالوا هم أبو السعود عن العلامة
 نوح وظاهره أن تطويل السبيل مكروه فخر بما للتشبه المذكور (قوله أو بعض رقبته) ولو أكثرها (قوله أظافيره)
 جمع ظفر وهو من الانسان وكل حيوان بالظاء وسكون الفاء وتضم ولا تكسر الظاء وحكى أبو علي كسرهما
 مع اسكان الفاء ذكره المنذرى في شرح أبي داود أبو السعود (قوله الى ستة عشر) اغا زاده وان غير معنى المصنف
 لانه يعلم منه صحة صورة المصنف بالاولى (قوله وقد استقر الخ) هذا هو الموافق لما في المختبرات كالهداية
 وشروحها خلافا لما في الوقاية وتبعها في الدرر وايضا صلاح من الاكتفاء بصدقة واحدة للجميع أفاده
 العلامة نوح (قوله فينقص ما شاء) هو المعقول عليه وما في البحر الاخر أنه ينقص نصف صاع فنضعف (قوله
 أو طافا للقدمين) أو تطوعا (قوله أو إحدى الجوار الثلاث) التي فيها يوم النحر (قوله فكما تر) أي ينقص ما شاء

أو استغنى بكفه أو جامع بهوة وأنزل (أو آخر)
 الحاج (الحلق أو طواف الفرض عن أيام
 النحر) لتوقتهما بما (أو قدم نسكا على آخر)
 فيجب في يوم النحر أربعة أشياء الرمي ثم الذبح
 للمفرد ثم الحلق ثم الطواف لكن لا شيء
 على من طاف قبل الرمي والحلق نعم بكرة
 لباب وقد تقدم كالأشياء على المفرد الا اذا
 حلق قبل الرمي لان ذبحه لا يجب (و يجب
 دمان على قارن حلق قبل ذبحه) دم للتأخير
 ودم للتران على المذهب كما حزره المصنف
 قال نوبه اندفع ما توهمه بعضهم من جعل
 الدمين للبناء (وان طيب) جوابه قوله الاتي
 تصفق (أقل من عضو أو سترأه أو ليس
 أقل من يوم) في الخزنة في الساعة نصف
 صاع وفيما دونها قبضة وظاهره أن الساعة
 فلكية (أو حلق) شارب أو (أقل من ربع
 رأسه) أو لحية أو بعض رقبته (أو قص
 أقل من خمسة أظافير أو خفيف) الى ستة
 عشر (منفردة) من كل عضو أربعة وقد
 استقر أن لكل ظفر نصف صاع الا أن يبلغ
 دما فنقص ما شاء (أو طاف للقدم أو لا سدر
 محدثا أو ترك ثلاثة من سبع الأصابع ويجب
 لكل شوط منه ومن السعي نصف صاع
 (أو إحدى الجوار الثلاث) ويجب لكل
 حصة صدقة الا أن يبلغ دما كما مر

سلي (قوله وأخاد الخدادي) هو عين مافي البحر الزاخر وقد تم تضمينه (قوله أوصاف رأس محرم أو حلال) اعلم
 أن المسئلة بالقصة العقلية على أربعة أقسام أحدها أن يكونا محرمين فيجب على الخالق البدقة وعلى المخلوق الدم
 أو الخالق حلالا والمخلوق محرم فكذلك الحكم فيه وانما صار جنسية من الخالق الحلال باعتبار أن شعر المحرم
 استحق الامن وقد أزاله عنه فكان جانيا أو كان الخالق محرم والمخلوق حلالا فيجب على الخالق السد فمؤدى
 غير مقدرة بنصف الصاع أو كانا فلا شيء عليهم - ما وقوله أو حلال ظاهره أنه يلزمه في هذه نصف صاع مع
 أنها غير مقدرة به كما قدمناه في كلامه مخوض أقاده صاحب النهر (قوله بخلاف ما لو طيب عضو غيره) ظاهره
 ولو الغير محرم (قوله كالقطرة) أقاد أن التقيد بنصف الصاع من البرا تطلق فيجوز إخراج الصاع من النهر
 والشعر كذا في القهستاني (قوله أو حلق) أو قصر كافي البحر (قوله لعذر) كذا في الهالك من برد أو من
 أو ليس السلاح لاقتال غانية والظاهر أن المراد بالخوف الظن لا الوهم فيجوز للعذر تقطيع رأسه مثلا أو ستر بدنه
 بالخط لكن بشرط أن لا يعتدى موضع الضرورة فيغطي رأسه باقتسوة فقط ان اندفعت الضرورة به لا وفي
 العمامة عليها حرام غير موجب للدم خلافا لما في البحر من لزومه كتابه عليه الشربلاني (قوله ذبح) أشار به
 الى أنه يخرج عن العهدة بالذبح حتى لو هلك المذبوح أو سرق لشيء عليه بخلاف ما إذا سرق وهو حي فإنه يلزمه
 غيره ويلزم التصديق بجميع لحمه ولا يجوز الاكل منه (قوله في الحرم) فان ذبح في غيره لا يجرى به عن الذبح لكن
 إذا تصدق بلحمه على ستة مساكين على كل واحد منهم قدر قيمة نصف صاع من حنطة فإنه يجوز ذلا عن الاطعام
 ولا يختص بزبان (قوله أو تصدق) أي على وجه التملك على قول الامام ومحمد ورجحه ابن الهمام (قوله أصوع)
 على وزن أرجل جمع صاع (قوله على ستة مساكين) ظاهر كلامهم أنه لا بد من التصديق على ستة مساكين لكل
 مسكين نصف صاع حتى لو تصدق بالثلاثة على أقل من ستة أو أكثر لا يجوز لأن العدد منصوص عليه
 في الحديث (قوله أين شاء) سواء كان في الحرم على أهل أو لا أو في غيره والتصدق على فقراء مكة أفضل
 كما في المحيط (قوله أو صام ثلاثة أيام) في أي موضع شاء لانه عبادة في كل مكان (قوله ووطؤه) ولو بايلاج
 حشفته من غير انزال بحر (قوله في أحد السيلين) السيل يذكر ويؤنث وما اختاره المصنف من الفساد بالجماع
 في البحر هو قوله ما وأصح الروايتين عن الامام (قوله من آدمي) أما وطء الهبة فلا يفسد مطلقا لقصوره بحر
 (قوله أو مكرها) ولا رجوع له على المكروه كما ذكره الاسيحياتي وشمل الحر والعبد لكن العبد يلزم الهدى والحج
 بعد العتق (قوله لكن لادم ولا قضاء عليه) أي على الصبي والمجنون وانما أفرد الصغير لأن العطف بأوقاله الحلي
 وما في القم من أن جماع الصبي والصبية لا يفسد جهما فضعيف (قوله قبل وقوف فرض) بالتسوين فيهما
 فمثل حج الفل بخلافه عند الاضافة وإذا فسد جه فسد الاحرام معه كما صرح حوايه في موضع عديدة فانه
 في البحر واحترز عن وقوف المزدلفة إذا جامع قبله فانه لا يفسد لكنه يجب فيه بدنة (قوله وصككذا
 لو استدخلت الخ) انظر الفرق بين ما إذا وطئ بهيمة حيث لا يفسد جه وبين استدخالها ذكر الجارية الحلي
 أقول الفرق دامي الشهوة فانه في النساء أتم ظم تكن في جانبين فاصرة بخلافه إذا جامع بهيمة (قوله أو ذكرا
 مقطوعا) ولو غير آدمي (قوله كجائزه) حتى انه يجتنب في العاسد ما يجتنب في الجائز خانية (قوله ويذبح) قال
 في البحر ويقوم سبع البدنة مقام الشاة كما صرح به وغاية البيان (قوله ويقتضى) لأن أداء الافعال بوصف
 الفساد لا ينوب عما يلزمه بوصف العصة (قوله هل يجب قضاؤه) أي قضاء القضاء بمعنى غير ما عليه - أي (قوله لم
 أراه) البحث لصاحب النهر قال وتلياس ما ذكره أنه انما شرع مسقطا لا مقترضا لأنه لا يلزمه الا قضاء الاقول (قوله
 والذي يظهر أن المراد بالقضاء الاعادة) فيه أن الاعادة فعل الواجب تطلق غير الفساد اللهم إلا أن يراد بالاعادة
 فعل ما فسد فليس المراد بالاعادة المصطلح عليها والاولى حذف هذه الجملة إذ لا فائدة فيها (قوله ولم يقتضا)
 أي الرجل والمرأة قهستاني وعبر بالمرأة تلياس الملوكة (قوله وجوبا) الحق أن الخلاف في الوجوب
 لا في الاستصحاب خلافا لما قاله الجوى (قوله بل نيبا) أي بل يندب التعرق في القضاء وقت الاحرام بأن يأخذ
 كل منهما طريقا غير طريق الآخر بحيث لا يرى أحدهما صاحبه نهر (قوله ان خاف الوقاع) الذي في القهستاني
 الوجوب عند خوف العود الى الوقاع حيث قال بل هو مستحب لا إذا خاف العود اه والمراد بالخوف الظن
 ولعل في المسئلة روايتين (قوله لم يفسد جه) لقوله صلى الله عليه وسلم من وقف بعرفة فقد تم حجه (قوله ويجب

وأقاد الخدادي أنه ستة من نصف صاع
 (أو حلق رأس) محرم أو حلال (غيره)
 أو رقبته أو قام خلفه بخلاف ما لو طيب عضو
 غيره أو البسه بخطافه لاشي عليه اجساما
 ظهيرة (تصدق بنصف صاع من بر)
 كالقطرة (وان طيب أو حلق) أو ليس
 (لعذر) خير ان شاء (ذبح) في الحرم
 (أو تصدق بثلاثة أصوع طعام على ستة
 مساكين) أين شاء (أو صام ثلاثة أيام) ولو
 مستترقة (ووطؤه في أحد السيلين) من
 آدمي (ولو ناسيا) أو مكرها أو نائمة أو صبيا
 أو مجنون أو كره الخدادي استحسن لادم
 ولا قضاء عليه (قبل وقوف فرض) يفسد جه
 وكذا لو استدخلت ذكر حمار أو ذكرا
 مقطوعا فسد جهما اجامعا (ويقتضى) وجوبا
 في فاسده كجائزه (ويذبح ويقتضى) ولو نذلا
 ولو أفسد القضاء هل يجب قضاؤه (ولم يقتضا)
 يظهر أن المراد بالقضاء الاعادة (ووطؤه
 وجوبا بل نيبا ان خاف الوقاع) (ووطؤه
 بعد وقوفه لم يفسد جه ويجب بدنة وبعد
 الزيارة) أي الطواف (شاة)

بدية) سواء جامع مرة أو مرارا ان تصد المجلس وأما ان اختلف فبدية للاول وشاة للشاني بجر (قوله خلفه
 الجنابة) لوجود الحل الاول بالخلق هذا ما عليه المتون وخالف الكمال جماعة فأوجبوا البدنة مطلقا وأوضح
 وقده في البحر (تقته) حكم القارن اذا جامع أنه ان كان قبل الوقوف بعرفة وطواف العمرة فسد حجه وعمرته
 وزممه دمان وقضاؤه ما وسقط عنه دم القران وان كان بعد طواف العمرة أو أكثره قبل الوقوف فسد الحج
 فقط وزممه دمان أيضا وقضاء الحج فقط وسقط عنه دم القران وان كان بعد الطواف والوقوف قبل طواف
 الزيارة لم يفسد وعليه بدنة الحج وشاة للعمرة وان كان بعد الخلق لزومه شاة للحج وشاة للعمرة على
 ما اختاره الاكثر (قوله ووطؤه في عمرته الخ) مثل كلامه عمره المتعة (قوله وذبح) أي شاة (قوله ووطؤه بعد
 أربعة) اظهار في محل الاضمار (قوله خلافا للشافعي) رضى الله تعالى عنه فانها تصد عند مسوا جامع قبل
 أن يطوف الاكثر أو بعده وعليه بدنة اعتبارا بالحج اذ هي فرض عنده فانه أبو السعود نقلا عن الزياي (قوله
 أي حيوانا) أي غير ما استثنى بعد ذلك من الذئب والغراب والحدأة فانه لا شيء في قتلها أو ما يشبهه القواسق
 فليست بصيود فلا حاجة الى استثنائها وأطلق في القتل فتجمل ما اذا كان مباشرة أو سببا لكن في المباشرة
 لا يشترط التعدي فلو انقلب نائم على صيد فقتله يجب عليه الجزاء أما في التسبب فلا بد من التعدي فلو نصب
 شبكة للصيد أو حفر حفرة فخطب ضمن لانه متعمد ولو نصب فسطاطا لنفسه فتعقل به صيد فمات أو حفر
 خربة للماء أو لحوان يباح قتله كالذئب فعطب فيها صيد لا شيء عليه وكذلك لو أرسل كلبا إلى حيوان مباح
 وأخذ ما يهرم أو أرسل إلى صيد في الحل وهو حلال فجاء وأزال الحرم فقتل صيد الا شيء عليه لانه غير متعمد (قوله
 برأيا) هو ما يكون توالده في البر ولا عبرة بالنوى أي المكان والبحري ما يكون توالده في الماء ولو كان مشوا
 في البر لأن التوالد أصل والكنونة بعده عارض والبحري يجوز صيده بنص الآية سواء كان مأكولا أم لا وطير
 البحر لا يجل قتله لأن مبيضة ومفرخة في الماء ويعيش في البر والبحر فكان صيد البر من وجه فلا يجوز كما في المحيط
 (قوله مستوحشا) أي يمنع نفسه عن قصد ما بقوائمه أو بجناحه فخرج نحو الغنم والبقر من الحيوانات
 الاهلية نهر (قوله بأصل خلقته) دخل فيه الظبي المستأنس وان كان ذكاته بالذبح وخرج البعير والشيعة اذا
 استوحشتا وان كان ذكاته باللقول المتصور واليه في الصيدية أصل الخلقة وفي الذكاة الامكان وعدمه (قوله
 أو دل) أي أو أشار والشروط التي في الدلالة ينبغي أن تكون ثابتة في الإشارة (تبيينه) مما الخلق بالدلالة ما لو رأى
 محرم صيد في موضع لا يقدر عليه فله محرم على الطريق أو رأى صيدا دخل غار فم يعرف بابه فله عليه فانه
 لما دله على الطريق فكأنه دله على الصيد أو رأى صيدا في موضع لا يقدر على أخذه منه إلا أن يرميه فرفع له
 ما يرميه به أو دله عليه أو أعاره سكنيا فقتله كان عليه الجزاء نهر (قوله مصدق الخ) هذه شروط لوجوب
 الجزاء على الدال أما الاثم فتصحيح مطلقا كما في البحر وليس معنى التصديق أن يقول له صدقت بل أن لا يكذبه
 حتى لو أخبر محرم محرما بصيد فلم يره حتى أخبره محرم آخر ولم يصدق الاول ولم يكذبه ثم طلب الصيد فقتله كان
 على كل واحد منهم الجزاء ولو كذب الاول لم يكن عليه (قوله غير عالم) أما لو كان عالما به فلا يلزمه شيء لعدم الفائدة
 (قوله واتصل القتل بالدلالة) لا وجه له هذا شرط لانه منصوص قوله وأخذ قبل أن ينقل عن مكانه فانه
 أبو السعود روي أنه لا يلزم من اتصال القتل بالدلالة عدم الانتحلات فالاولى ما في الحلبي من أن المراد بالاتصال
 ابتعاد القتل ثم لما كان مطلقا بقيد الشرط الا في وهو الاخذ (قوله والدال والمشي) الاولى المعطوف بأولان
 الحكم ثابت لاحدهما وليس قوله بعد باقي واحترز بذلك عما اذا اتصل الدال أو المشي فقتله المدلول لا شيء عليه
 وبأنه هندية (قوله قبل أن ينقل عن مكانه) فلو انقلبت عن مكانه ثم أخذ بعد ذلك فقتله فلا شيء على الدال
 هندية وكذلك لو انقلبت من يده بعد أخذه ثم ظفربه فقتله فانه لا شيء عليه أفاده أبو السعود (قوله بدو الموعودا)
 أي المبتدئ بقتل الصيد والصلواتي قتل آخر والمبتدئ في الحج والعبادة فيمسوا هندية وقال ابن عباس
 لاجراء في غير الاول لقوله تعالى ومن عاد فنتقم الله منه فلم يجعل له كفارة (قوله أو عملوكا) ويلزم فيه قيمة ان قيمة
 المال كجزائه حقا لله تعالى بجر (قوله فعلية جزاؤه) وهذا الجزاء كراهة وبطل عندنا كما كونه كفارة فلو جود
 سببها وهو الجنابة على الاحرام بارتكاب محظوره ولذا قال تعالى أو كفارة طعام مسك كين وأما كونه بدلا
 فلو جوحسبه وهو اتلاف صيد متقوم والجزاء يتعد بتعدد القتل الا اذا قصد به القتل ورفض الاحرام

خلفه الجنابة (و) ووطؤه (في عمرته قبل طوافه
 أربعة بنفسه أو انضى وذبح وقضى) وجوبا
 (و) ووطؤه (بعد أربعة ذبح ولم تصد) خلافا
 للشافعي (فان قتل محرم صيدا) أي حيوانا
 برأيه مستوحشا بأصل خلقته (أو دل عليه
 أو الاشارة والدالة والمشي) أي على احراره
 وأخذ قبل أن ينقل عن مكانه (بدو الموعودا
 سهوا أو عمدا) مباحا أو محرما (فعله جزاؤه
 ولو سببها غير ما دل أو مستأنسا أو جامعا)

فلو أصاب المحرم صيدا كثيرا على قصد الاحلال والرفض لأحرامه عليه لكانت كاهدم لانه قاصد الى فصل
الاسرام لا الى الجناية على الاحرام وتجهيل الاحلال يوجب دما واحدا كما في مبسوط محمد (قوله ولو مسرولا)
انما غايته خلاف الامام مالك فيه فانه يقول انه ألوف مستأنس فصار كالبط فله هو صيد بأصل الخلقة وانما لا يطير
لثقله (قوله وتقدم الميتة على الصيد) لان في كل الصيد مخطور بين الاكل والقتل وفي كل الميتة ارتكاب
مخطور واحد فكان أخف زيل (قوله والصيد على مال الغير) لان الصيد حرام حقا لله تعالى والمال حرام حقا
للغيب فكان الترجيح لحق العبد لا لقاره زيل وعن الكرخي مال المسلم أولى (قوله ولحم الانسان) لان لحم
الانسان حرام لحق الشرع وحق العبد والصيد حرام لحق الشرع لا غير فكان أخف زيل قال في التهر والكلام
فيما هو الاولى حتى لو تناول من لحم الانسان جاز أبو السعود (قوله قيل والخنزير) هذا رواية عن محمد وأما بقيل
ضعفها ومقتضاها أن الخنزير ليس بصيد وهو مذبح زفر أبو السعود (قوله ولو الميت نبي) ظاهر عبارة التهر
وأقرها أبو السعود أن هذا مذهب الامام الشافعي حيث قال والكلام فيما هو الاولى حتى لو تناول لحم الانسان
جاز واستثنى الشافعية ما اذا كان نبييا فليست من أين له هذا الجزم (قوله الصيد المذبح أولى) سواء كان الذابح
له محرما أو الصيد صيد الحرم ولو الذابح له حلالا وبالأول صرح الزيل (قوله الميتة) لأنه بعد ما ذبح تعارض
ما هو حرام ذاتي وهو الميتة وحرام عرضي وهو الصيد (قوله ما أكله) أي قيمة ما أكله بالغة ما بلغت ولا فرق
بين أكله واطعمه كلابه نهر (قوله لو بعد الجزاء) أي لو بعد ما دفع الجزاء وهذا قول الامام وعندهما ليس عليه
الا الاستغفار أما اذا لم يؤد الجزاء دخل ضمان ما أكل في ضمان الجزاء بالاجماع كما في القباية كن تقدير طائر
وأعجزه عن الطير ان ثم قتل قبل أداء الجزاء لا يضمن الا قيمة واحدة كما في المحيط (قوله والجزاء هو ما قومه عدلان)
المقوم هو الصيد وليس مراد اقل الاولى ما قومه به عدلان ثم انما يقوم من حيث الذات لا من حيث الصفة
لأنها امر عارض فلو قتل بزيادة قيمة نجب قيمته على تلك الصفة كما لو قتل حمامة مطوقة أو فاختة مطوقة ونجب قيمة
طير حسن الصوت باعتبار ذاته وصفته على الراجح لان ذلك امر خلقي والمراد بالعدل من له معرفة وبصيرة بقيمة
الصيد لا العدل في باب الشهادة (قوله وقيل الواحد) صحه في الهداية وحل هو ومن تبعه العدد في الآية
على الاولوية لانه أحوط وأبعد من الغلط كما في حقوق العباد وجمع في الدرر اعتبار المتن اعتبار الظاهر النص
وما في الحلبي من أن صاحب الهداية اختار وجوب العدد سبق قلم (قوله ولو القاتل يكني) ظاهر هذا أنه نص
في المذهب مع أنه بحث صاحب البصر وعبارته ينبغي أن يكني بالقاتل اذا كان له معرفة بالقيمة وأن يحصل ذكر
الحكمين على الاولوية على قول من يكني بالواحد لكنه يتوقف على نقل ولم أره اه (قوله في مقتله) أي مكان
قتله أي لا موضع الاصابة خلافا لما تفيد ظاهر عبارة الهداية ولا يضمن اعتبار زمن قتله لاختلاف القسم
 باختلاف الأزمنة كاختلافها باعتبار الامكنة كما أفاده صاحب البصر وغيره (قوله لا للتصير) تأ كيد لما قبله
(قوله في سبع) هو اسم لكل محتطف منه جرح قاتل عادية وقوله أي حيوان قال في البصر وأراد بالسبع
كل حيوان لا يؤكل لحمه مما ليس من القوارض والحشرات سواء كان سباعا أم لا ولو خنزيرا أو قردا أو فيلا اه
(قوله لا يراعى على قيمة شاة) لان زيادة قيمته اتما لما فيه من معنى المحاربة وهو خارج عن معنى الصيدية أو لما فيه
من الايداء وهو لا تقوم له شرعا فبق اعتبار الجلد واللحم على تقدير كونه ما كولا وذلك لا يزيد على قيمة الشاة
غالبا لان لحم الشاة خير من لحم السبع بحر (قوله ليس الا باراقة الدم) أما في ما كول اللحم ففيه فساد اللحم
أيضا فبقيت قيمته بالغة ما بلغت نهر (قوله وكذا لو قتل معلى) الاخصر أن يقول ولو كان معلى ضمنه أيضا
لما له معلى في نسخ ولذا باللام أي لا يجل كون القصاد في غير المأكول ليس الا باراقة الدم (قوله ثم له أن
يشترى الخ) أفاد بذلك أن الخياط بعد التقويم للقاتل لا للعدلين لان التصير بشرع رفقا من عليه فيكون الخياط
اليه كما في كفارة اليمين وعبر بالهدى اشارة الى أنه اذا اختاره لا يذبحه الا بالحكم كما هو حكم كل هدى فلو ذبحه
في الحل لا يجزيه عن الهدى بل عن الاطعام بشرط أن يعطى كل فقير قدر قيمة نصف صاع خبطة أو صاع

قوله الى تجهيل الاحرام اعلم الظاهر أن
يقول الى تجهيل الاحلال أو الى تجهيل رفض
الاحرام كما يدل عليه السياق
والجاءه معجبه

ولو (مسرولا) بفتح الواو ما فيه ريش
كالسر أو بل (أو هو مضطر الى أكله) كما
يلزمه القصاص لو قتل انسانا أو كل لحمه وتقدم
الميتة على الصيد والصيد على مال الغير ولحم
الانسان قبل والخنزير ولو الميت نبي لم يجل
بجبال كما لا يأكل طعام مضطر آخر وفي
الجزايرة الصيد المذبح أولى اتفاقا أنباء
ويضم أيضا ما أكله لو بعد الجزاء (و) الجزاء
(هو ما قومه عدلان) وقيل الواحد ولو
القاتل يكني (في مقتله) أي في مكان منه
ان لم يكن له في مقتله فاعاد للرجوع لا للتصير
(و) الجزاء (في سبع) أي حيوان لا يؤكل
لحمه ولا يذبح (لا يراعى على) قيمة (شاة وان
لو خنزيرا أو فيلا) لان القصاد في غير
سكان (السبع) (أكبر منها) لان القصاد في غير
الأكول ليس الا باراقة الدم فلا يجزيه
الأكول وكذا لو قتل معلى ضمنه لحق الله عليه
معلى وما له معلى (ثم) أي القاتل (أن
يشترى به هديا)

تنجزها والمراد بالهدى ما يجزى في الاضحية حتى لو لم تبلغ قيمة المقتول الاعناق او جلا يقوم بالطعام
 او الفصحى لا بالهدى ولا يتصور التكفير بالهدى الا ان يبلغ قيمته بجزء اعظم من الضمان او قد امن غيره لان مطلق
 الهدى في الشرع يصرف الى ما يبلغ ذلك السن وقول العقهاء لو قال ان فعلت كذا فثوبى هدى وان لم يستمن
 ذلك فهو هدى يجاز عن الصدقة بقرينة التقييد بالتوب والغزل (قوله ويذبحه بمكة) فلو تصدق بالهدى حيا
 لا يجزىه والتصدق بقطعه واجب عند الامكان فلا تأثم بعد الذبح ضمنه فيصدق بقيته ولا ينعدم الا بمراتبه
 ويجوز ان يتصدق بجميع اللحم على مسكين واحد (قوله ولو ذبحا) هذا خلاف ما عليه الفتوى وهو انه لا يجوز
 دفع الواجبات عليه (قوله كالفطرة) حتى في دفع القيمة الا في الاباحة فتكفي هنا ولا تكفي في الفطرة (قوله او اكثر)
 مكرز مع قول المصنف الا في لا الى مسكين واحد قال الحلبي وقد يقال ان هذا اعظم فانه يصدق على ما لو جمع
 مساكين ويزق عليهم الكسرة كل واحد اكثر من نصف صاع (قوله او صام الخ) ولا يشترط في الصوم التتابع
 لا لطلاق النص وحسب ان اختيار الهدى وفضل من القيمة حتى يبلغ الهدى فهو بالخيار في الفضل ان شاء
 صام من كل نصف صاع من بر يوم او ان شاء تصدق به واعطى كل مسكين نصف صاع وان شاء تصدق ببعض
 ويسوم بالبعض وعلى هذا لو بلغت قيمته هديين كان له الخيار ان شاء ذبحهما او تصدق بهما او صام عنهما او ذبح
 أحدهما وادى بالآخر اى الكفارات شاء ارجع بين الثلاث (قوله او كان الواجب ابتداء الخ) بأن قتل يربو ما
 او عصفور فهو غير ايضا (قوله تصدق به) لان الواجب عليه مراعاة المقدار وعدد المساكين وقد عجز عن
 مراعاة المقدار فسقط وقد رعى مراعاة العدد فلم يزد عليه (قوله ولا يجوز الخ) تكرار مع قوله لا اقل منه
 (قوله قال المصنف تعال لبحر) عبارة البحر وقد حققنا في باب صدقة الفطرة انه يجوز ان يفرق نصف الصاع على
 مساكين على المذهب وان القائل بالتمتع الكرخي فينبغي ان يكون كذلك هنا والنصر هنا مطلق فيجوز
 على اطلاقه لكن لا يجوز ان يعطى لمسكين واحد كالفطرة لان العدد منصوص عليه اه وخير قدم لصاحب
 البحر في عبارته ركاكة لانه يقتضى ان صاحب البحر قال وقدم الخ وقد رأيت عبارته (قوله فينبغي كذلك هنا)
 قد يقال لا محل للبحث معهم هنا على عدم الجواز فان الشارح قد قال هكذا ذكره هنا (قوله لا الى مسكين
 واحد) ظاهر التقييد به انه يجوز الدفع الى مسكينين كافهمه ابو السعود من التقييد بالواحد لكن قوله فيما سبق
 لا اكثر الا تطوعا فيضد انه لا يعطى كل مسكين فوق نصف صاع الا تطوعا فيكون العدد بحسب الصيغان وهو
 الذي يفهمه ظاهر البحر (قوله بخلاف الفطرة) فيجوز اعطاء صدقة جاعة الى واحد بخلاف بعثته كما قدمه
 الشارح (قوله لا اله رد) اى الدال عليه لفظ الجمع في الآية (قوله الى من لا تقبل شهادته) مثل الشريك فلا
 يدفع لشريكه وادى الحكم كذلك فالأولى كافي البحر كالا يجوز دفعه الى أصله وان علا وفرعه وان سفل وزوجته
 ونحوها كما هو الحكم في كل صدقة واجبة وهو كذلك في غالب المتون فقوله من لا تقبل شهادته من الشرح
 للأولى حذفها الماعل (قوله كما مر في المصنف) الاولى تقدمة على قوله وهذا هو الحكم الخ لانه لم يسكن على
 ذلك في المصنف وعبارته فيه ولا يدفع الى من بين ما ولد ولو عاى كالفقير والذي في المنع كما هو مقرر في المصنف
 (قوله ووجب جبرحه) افاذ بكرا الجرح بعد ذكر القتل انه لم يمت من هذا الجرح لانه لو مات منه وجب كمال القيمة
 فان غاب ولم يعلم موته ولا حياته يلزمه جميع القيمة استصفاً او يلزم أرض الجرح ولو برئ ولو قطع سن ظبي أو تنف
 ريش صيد قبت أو ضرب عين صيد فايضت ثم ذهب اليها فلا تنف عليه عند الامام وقال ابو يوسف عليه
 صدقة الا لم ولو جرح صيد افكفر ثم قتله كفر أخرى لانها جنايتان ولو لم يكفر حتى قتله لزمه حكمة فارة بالقتل
 ونقصان الجراح ولو ضرب صيد افرض واتقصت قيمته أو ازدادت ثم مات عليه أكثر القيمتين من قيمته وقت
 الجرح أو وقت الموت بحر والمسئلة مقيدة بأن لا يخرج جرحه ونحوه عن حيز الامتناع فان أخرجه ضمن كل
 القيمة أبو السعود (قوله ما نقص) اعتبار البعض بالكل كافي حقوق العباد منع فيقوم محصا ثم ناقصا فيشتري
 بما بين القيمتين هديا أو يصوم قهستاني (قوله بتفريشه) لانه قوت عليه الامن بتقويت آلة الامتناع فصار
 كانه قتله فلم يزد عليه قيمة كاملة بحر (قوله وقطع قوائمه) أى أرجلها واهله مامز (قوله حتى خرج الخ) لامعنى لهذه
 الفاية لانه لا يشك عاقل في أن الصيد اذا تفريشه أو قطعت قوائمه يخرج من حيز الامتناع فالأولى
 الايمان بالتجليل بأن يقول لانه خرج من حيز الامتناع والاضافة في حيز الامتناع من اضافة المشبه به

(ويذبحه بمكة أو طعما ما وينصدق) أين شاء
 (على كل مسكين) ولو ذبحا (نصف صاع من
 بر أو صاعا من تمر أو شعير) كالفطرة (لا) يجزى
 (أقل) أو أكثر (منه) بل يكون ناقصا (أو
 صام عن طعام كل مسكين يوما أو
 طعام مسكين) أو كان الواجب ابتداء أقل
 منه (تصدق به أو صام يوما) بدله (ولا يجوز
 أن يفرق نصف صاع على مساكين) قال
 المصنف تعال لبحر هكذا ذكره هنا وتكفي
 الفطرة ولو أرفق فينبغي كذلك هنا وتكفي
 الاباحة هنا كدفع القيمة (لا) أن يدفع كل
 الطعام الى مسكين واحد هنا بخلاف
 الفطرة لان العدد منصوص عليه (كجما
 لا يجوز دفعه) أى الجزاء (الى من لا تقبل
 شهادته) كما صله وان علا وفرعه وان سفل
 وزوجته وزوجها (هذا هو الحكم في كل
 صدقة واجبة) كما مر في المصنف (ووجب
 جبرحه وتنف شعيره وقطع قوائمه ما نقص)
 ان لم يقصد الاصلاح فان قصده كقتل
 جامة من سنورا وشبكة فلا تنف عليه وان
 مات (و) وجب (بتفريشه وقطع قوائمه)
 حتى خرج من حيز الامتناع

الى المنسبة (قوله وكسر يسه) فيلزمه تحريمه ولو شوي يضاهي وجوب اذ افضنه لا يحرم اكله ولو اكله أو غير مجزأ
 كان أو حراما لا يلزمه شيء واصله في المحيط بأنه لا يقتصر الى الذكوة فلا يصير كالبقرة ولو تفرص صيدا من بيضه قصد
 نفعه احواله لاقتصاد على سبب الظاهر كالأخذ بيضة الصيد فذقتها تحتد باجته قصدت ولو لم تصد وخرج
 منها فرخ فطار فلا شيء عليه ويراجح أكل البيض قبل شيه (قوله غير المذور) بكسر الذال المجهمة قال في القاموس
 مذرت البيضة كقربت فهي مذرة قصدت وقيد به لأن المذور لا شيء فيه لأنه ليس بصيد ولا يعرضية أن يصير صيد
 حلي عن العناية (قوله به أي بالكسر) أما لو علم موته بغير الكسر فلا ضمان عليه للفرخ لانعدام الإامة
 ولا للبيض لعدم العرضية وإذا ضمن الفرخ لا يجب في البيض شيء لأن الذي ضمنه لا بد له قد ضمنه وهو الفرخ
 يحرم وإذا لم يعلم موته بالكسر فالقياس أن يجب عليه قيمة الفرخ حيا حلي عن العناية (قوله وذبح حلال صيد
 الحرم) المراد بصيده ما فيه ولو طار أو يلزمه التصديق به لا يجوز له الصوم ويجزئه أن يشتري به أهديا وقيد
 بالحلال لأن الحرم تلزمه قيمة بخير فيها بين الهدى والأطعام والصوم كافي النهاية وقيد بالذبح لأنه لو دل أناسا
 على صيد الحرم فإنه لا يلزمه شيء وإن كان المذلول محرما كالأبني إذا دل السارق على مال إنسان بخلاف الحرم
 يلزمه بالدلالة كالمذود إذا دل السارق على الوديعة والمراد بالذبح اتلافه حقيقة أو حكما فن أخرج صيدا من
 الحرم فأرسله في الحل ضمنه لأنه أزال عنه بالأخراج فلم يعد إلى ما منه فأرسله في الحرم لا يبرئ من الضمان
 ولا فرق في الاتلاف بين المباشرة والتسبب بشرط أن يكون التسبب عدا وانلوا ووضع يده على صيد الحرم قتل
 باقعة مما يوجب قاته يكون ضامنا فاعلم بهذا أن صيد الحرم يضمن بالمباشرة والتسبب ووضع اليد وحكم بجزء
 صيد الحرم ككبيسه وجوب الضمان لأن الجزم معتبر بالكل والصيد يصير آمنا بثبوت الأشياء باحرام الصائد
 بغير دخول الصيد الحرم وبدخول الصائد الحرم ومن الاتلاف لو نفره فله في حال هروبه أو صاح على صيد
 فلت من صاحبه كما إذا صاح على صبي فلت أو روى إلى صيد ففقد السهم منه إلى صيد آخر فقتلهما أو أمسك
 صيدا في الحل وله فرخ في الحرم فلت الفرخ (قوله وحليه لبنه) يجب قيمة ما حليه لأن اللبن من أجزائه فيكون
 معتبرا بأكله (قوله وقطع خشيشه) هو ما لا ساق له من النبات وكان يابس إذا معناه لغة والمراد هنا ما يعم الرطب
 لأن المصنف قد استثنى الجفاف والاستثناء معيار العموم والشجر هو ما له ساق من النبات رطبا كان أو يابسا
 والقطع كالقطع خلا فالما في البحر والقارن فيه كالفردي أبو السوء (قوله غير مملوك) اعلم أن حبش الحرم وشجره
 على نوعين نوع أئبته الناس ونوع بنت بنفسه وكل منهما على نوعين لأنه إما أن يكون من جنس ما يئبته الناس
 أو لا يكون فالأول بنوعيه لا يوجب الجزاء بل القيمة للمالك والأول من الثاني لا شيء فيه وإنما الجزاء في الثاني
 منه وهو ما يئب بنفسه وليس من جنس ما يئبته الناس ويستوى فيه أن يكون مملوكا أو إنسان بأن يئب في ملكه
 أو لم يئب أقاده المصنف وقد احتوى المصنف على هذه الأربعة صورة منها تفاد بمطوقه وثلاث منه هو
 بقوله غير مملوك معناه ثابت بنفسه ومعنى ولا منبت ليس من جنس ما يئبته الناس فكان أنه قال يجب القيمة
 في حبش الحرم النبات بنفسه وهو من جنس ما لا يئبته الناس وهذه هي الصورة التي يجب فيها الجزاء سواء
 وجب معه القيمة للمالك كأن يئب ذلك في ملك رجل أو لا يخرج بقوله النبات بنفسه صورتان ما أئبته الناس
 وهو من جنس ما يئبته الناس وما أئبته الناس وهو من جنس ما لا يئبونه وفيهما القيمة للمالك ويخرج بقوله ولا
 منبت الذي معناه ليس من جنس ما يئبته الناس ما يئب بنفسه وهو من جنس ما يئبونه فلا شيء فيه لحق الشرع
 وكان الأولى للمصنف أن يأتي بأوضح من هذه العبارة (قوله يعني النبات بنفسه) تفسير لغوي المملوك لا المضاف إليه
 ويخرج به صورتان وهما ما أئبته الناس مطلقا كما تقدم (قوله أم غيلان) هي شجر السمير تضم الميم كافي القاموس
 وهو مصروف لأنه اسم جنس فليس يعلم ولا صفة اه حلي (قوله يئب على قولهما) هذا جواب عن سؤال أورد
 في المتن على قولهم لما ألكها ونفسها وفيه كلام وهو أنه تقر أن أراضى الحرم سوا تب أعنى أو فاطما والاعتلا ما تجبه
 في الألام فكيف يصح قولهم بنت في ملكه ويمكن أن يجاب عنه بأن كونها كذلك إنما هو على قول الإمام الأعظم
 أما على قولهما الميم مملوك وقولهما ما رواه عن الإمام كافي الهداية اه موصفا (قوله فلو من نفسه) أي والحال أنه
 ثابت بنفسه فلا شيء عليه أي للشرع فلو ثبت في ملك إنسان فعليه قيمته لملكه وأصل أنه لا يجوز الصوم من قيمة
 الحبش والتبصر ويجوز الأطعام والهدى كافي القهستاني عن شرح المحامدي (قوله فلا شيء عليه) ظاهره التحريم

(وكسر يسه) غير المذور (وخروج فرخ ميت
 به) أي بالكسر (وذبح حلال صيد الحرم
 وحليه) لبنه (وقطع خشيشه وشجره) حال
 كونه (غير مملوك) يعني النبات بنفسه سواء
 كان مملوكا أو لا حتى قالوا لو ثبت في ملكه أم
 غيلان فقتلها الإنسان فعليه قيمة لما ألكها
 وأخرى لحق الشرع بناء على قولهما الميم
 من تلك أرض الحرم (ولا منبت) أي ليس
 من جنس ما يئبته الناس فلو من جنسه فلا
 شيء عليه

لاخره عليه ويدل عليه ما يأتي (قوله كقطوع) فانه لا شيء فيه لحق الشرع وكذا يقال في الورق (قوله
 وفلان) أي تكون الشجر أو الخشيش الذي هو من جنس ما ينبت للناس لا شيء فيه من جزاء لحق الشرع ولا من
 حرمة (قوله حل قطع الشجر المحترق) أي وإن لم يكن من جنس ما ينبت للناس لكن إن كان له مالك توقف على اجازة
 مالكه والاوجب قيمته كما لا يخفى (قوله الا ما جف) ولو نباتا لم يملك فانه لا يجب عليه شيء فاستأنى أي لحق
 الشرع ويجوز الاستفاد به لانه مطب كافي البحر (قوله أو انكسر) ظاهره وإن لم يتصل أو ذهب بغير كاتون
 أو بالوقود أو بالوطء منع (قوله أو ضرب فسطاط) أي نصب خيمه (قوله اعدم إمكان الاحتراز عنه) أي عما يفسد
 بهذه الاشياء (قوله لانه تباع) الاولى الاتيان بواو العطف لتكون على ثانية والمعنى أن هلاك الشجر بهذه الاشياء
 ليس مقصودا بالاتلاف وانما هلك بطريق التبعية المقصود وهو الوقود وغيره فلا شيء فيه حينئذ (قوله لانه تباع)
 أي لان الفسخ تابع للاصل (قوله وبه ضمه كهو) ولو كان ذلك البعض قبله لاقال المفسهاني وشجر الحرم ما كان
 شيء من أصله في الحرم سواء كان أخصانه فيه أو في الحل فبقطع هذه الاغصان عليه القيمة اه وفي كلامه اذ خال
 الكاف على الضمير وهو شاذ (قوله والعبرة لمكان المطائر) أي من الشجرة لا لاصلها لان الصيد ليس تابعها لها
 (قوله بحيث لو وقع الصيد) فسر الضمير به مع أن مرجعه المطائر قصد التعميم فان هذا الحكم لا يخص الطير اه
 حلي (قوله والا لا) أي لو وقع في الحل فهو من صيد الحل ولو أخذ القصن شيئا من الحل والحرم فالعبرة للحرم
 ترجيحاً للمطائر كما بعد لم من تطايره (قوله القائم) محترمه ما يذكره من النائم ولو قال والعبرة لقوائم الطير لكان
 أخصر وأعم لانه يفيد حكم ما إذا كانت في الحل (قوله وهذا في القائم) لاحاجة اليه مع قوله سابقا
 القائم (قوله ولو نائم فالعبرة لرأسه) قال في الهندية وأما إذا كان مضطجعا على الارض فالعبرة لرأسه لا لقوائمه
 حتى إذا كان رأسه في الحرم وقوائمه في الحل فهو من صيد الحرم ولو كان رأسه في الحل وقوائمه في الحرم فهو
 من صيد الحل كذا في السراج الوهاج اه حلي (قوله فاجتمع المبيع والمحرّم) أي فقلب المحرم لكن هذا يظهر إذا
 كان رأسه في الحل وقوائمه في الحرم (قوله والعبرة طالة الرمي) يعني أن العبرة عند الامام لحالة الرمي حتى لو رمى
 بحوسى إلى صيد فأسلم ثم وصل السهم اليه لا يترك ولو رمى مسلماً فارتد ثم وصل السهم يترك وكذا إذا رمى الحلال
 وهو في الحل صيداً في الحرم فانه لا جبراء عليه قياساً وفي الاستحسان عليه الجزاء اه حلي عن البحر (قوله ويرى
 السهم في الحرم) أي وأصابه فيه أما إذا رمى في الحل وأصاب الصيد في الحل لكن كان مرور السهم في الحرم
 فانه لا شيء عليه كذا في الحلي عن البحر ولو اعتبر ما حلة الرمي لما وجب عليه شيء لانه في الحل (قوله ولو شوى يضا
 الخ) مثله خشيش الحرم كافي شرح المصنف (قوله فضنه) أي بقول العدل وانما قيد بذلك لانه يحرّم أكله قبل
 الضمان لعدم العلم بقيمته كما لا يخفى (قوله ويكره) أي يكره لثلاث طرق الناس إلى ذلك اه حلي والظاهر من
 التعليل كراهة التزويج ويدل له ما في الحاوي من قوله ولا يبيعه أتمافي الشجر المقطوع فقال في البحر يكره الاستفاد
 به بعد القطع بغيره لانه لو أبيع ذلك لتطرق الناس اليه ولم يبق فيه شجر كذا قالوا اه وهو يدل على كراهة
 التحريم (قوله لعدم الذكاة) اه لعدم حرمة أكله ولو جاز يبيع به يعني أنه ليس بميتة لانه لا يذكي اه حلي (قوله
 بخلاف ذبح الحرم) أي صيداً مطلقاً (قوله أو صيد الحرم) ولو ذبحه حلال (قوله ولا يرى خشيشه) أي عندهما
 وجوز أبو يوسف لمكان الخرج في الزايرين والمقيمين وقيد بالخشيش أشار إلى أنه لا بأس باخراج حجارة الحرم
 وتزايده إلى الحل لانه يجوز استعماله في الحرم في الحل أولى وهكذا يجوز نقل ما من زم إلى سائر البلاد لعل
 المذكورة بحر (قوله الا الاذر) يكسر الهمزة وانحاءه وسكون الذا لالمجتعين وهو ما ينبت في السهل والجبل وله
 أصل دقيق وقضبان دقاق يطيب ريحه والذي بمكة أجود منه يقفون به البيوت بين الخشبات ويدعون به الخلل
 في القبور بين اللبانات فاستأنى عن فتح الباري وقد استثناءه صلى الله عليه وسلم بالتماس العباس كافي الصحيح
 اتالان الاستثناء في قلبه عليه الصلوة والسلام الا أن العباس سبّه فأنظر النبي عليه السلام بلسانه ما كان
 في قلبه ويحتمل أن الله تعالى أمره أن يحجر بصره خلاصة الاما يستتبه العباس وذلك غير متع أو أنه عليه
 السلام هم المنع فلم يسأله العباس جاءه جبريل برخصة الاذر فاستثناءه وهو استثناء صورة تخصيصه معنى
 وتعليله في البحر (قوله لانها كالحاف) ولانها ليست من نبات الارض وانما هي مودعة فيها بحر (قوله ويقتل
 بها) لانها حبيس الجزاء فيها لانها شاملة من التفت الذي على البدن والمحرّم عن عرق عن ازالته بمنزلة إزالة الشجر

كقطوع وورق لم يضر بالشجر ولذا حل قطع
 الشجر المحترق لان انما هو أقيم مقام الانبات
 (قوله) في كل ما ذكر (الا ما جف) أو انكسر
 لعدم الغناء أو ذهب بغير كاتون أو ضرب
 فسطاط لعدم إمكان الاحتراز عنه لانه تباع
 (والعبرة للاصل لا الفسخ) لانه تباع (وبه ضمه)
 أي الأصل (كهو) ترجيحاً للعبرة
 لمكان المطائر كان (على غصن بحيث
 (في وقوع) الصيد (وقوع في الحرم فهو صيد
 الحرم والا لو كان قوائم الشجر فالعبرة لقوائم
 (في الحرم ورأسه في الحل فالعبرة لقوائم
 وبه ضمه) كذا في السراج الوهاج اه حلي (قوله فاجتمع المبيع والمحرّم) أي فقلب المحرم لكن هذا يظهر إذا
 كان رأسه في الحل وقوائمه في الحرم (قوله والعبرة طالة الرمي) يعني أن العبرة عند الامام لحالة الرمي حتى لو رمى
 بحوسى إلى صيد فأسلم ثم وصل السهم اليه لا يترك ولو رمى مسلماً فارتد ثم وصل السهم يترك وكذا إذا رمى الحلال
 وهو في الحل صيداً في الحرم فانه لا جبراء عليه قياساً وفي الاستحسان عليه الجزاء اه حلي عن البحر (قوله ويرى
 السهم في الحرم) أي وأصابه فيه أما إذا رمى في الحل وأصاب الصيد في الحل لكن كان مرور السهم في الحرم
 فانه لا شيء عليه كذا في الحلي عن البحر ولو اعتبر ما حلة الرمي لما وجب عليه شيء لانه في الحل (قوله ولو شوى يضا
 الخ) مثله خشيش الحرم كافي شرح المصنف (قوله فضنه) أي بقول العدل وانما قيد بذلك لانه يحرّم أكله قبل
 الضمان لعدم العلم بقيمته كما لا يخفى (قوله ويكره) أي يكره لثلاث طرق الناس إلى ذلك اه حلي والظاهر من
 التعليل كراهة التزويج ويدل له ما في الحاوي من قوله ولا يبيعه أتمافي الشجر المقطوع فقال في البحر يكره الاستفاد
 به بعد القطع بغيره لانه لو أبيع ذلك لتطرق الناس اليه ولم يبق فيه شجر كذا قالوا اه وهو يدل على كراهة
 التحريم (قوله لعدم الذكاة) اه لعدم حرمة أكله ولو جاز يبيع به يعني أنه ليس بميتة لانه لا يذكي اه حلي (قوله
 بخلاف ذبح الحرم) أي صيداً مطلقاً (قوله أو صيد الحرم) ولو ذبحه حلال (قوله ولا يرى خشيشه) أي عندهما
 وجوز أبو يوسف لمكان الخرج في الزايرين والمقيمين وقيد بالخشيش أشار إلى أنه لا بأس باخراج حجارة الحرم
 وتزايده إلى الحل لانه يجوز استعماله في الحرم في الحل أولى وهكذا يجوز نقل ما من زم إلى سائر البلاد لعل
 المذكورة بحر (قوله الا الاذر) يكسر الهمزة وانحاءه وسكون الذا لالمجتعين وهو ما ينبت في السهل والجبل وله
 أصل دقيق وقضبان دقاق يطيب ريحه والذي بمكة أجود منه يقفون به البيوت بين الخشبات ويدعون به الخلل
 في القبور بين اللبانات فاستأنى عن فتح الباري وقد استثناءه صلى الله عليه وسلم بالتماس العباس كافي الصحيح
 اتالان الاستثناء في قلبه عليه الصلوة والسلام الا أن العباس سبّه فأنظر النبي عليه السلام بلسانه ما كان
 في قلبه ويحتمل أن الله تعالى أمره أن يحجر بصره خلاصة الاما يستتبه العباس وذلك غير متع أو أنه عليه
 السلام هم المنع فلم يسأله العباس جاءه جبريل برخصة الاذر فاستثناءه وهو استثناء صورة تخصيصه معنى
 وتعليله في البحر (قوله لانها كالحاف) ولانها ليست من نبات الارض وانما هي مودعة فيها بحر (قوله ويقتل
 بها) لانها حبيس الجزاء فيها لانها شاملة من التفت الذي على البدن والمحرّم عن عرق عن ازالته بمنزلة إزالة الشجر

فكذلك ما قوله منه (قوله من يذبحه) أما لو كانت من يذبحه أو على الأرض فلا شيء عليه فليس عليه المذبح كونه
 كما فاده في البحر (قوله أو القاشا) أشار بذلك إلى أن العلة لا زالت من البدن لا من الحيوان كما صرح به
 الأسعدي وغيره (قوله أو القاشا) أشار بذلك إلى أن المراد بالقتل ما يذبح المباشرة والتسبيل لكن يشترط
 في الثاني قصد كفاؤه الشارح بقوله لموت أما لو لم يقصد ذلك أو غلبت نية غات القتل فلا شيء عليه (قوله
 تصدق بما شاء) روى الحسن عن الإمام أنه يعلم في الواحدة كسرة وفي الاثنين أو الثلاثة قبضة من الطعام
 وفي الأكثر نصف صاع بجر (قوله بجرادة) إنما وجب فيه لأنه من صيد البر (قوله بالدلالة) أي لو دل المحرم أو أشار
 إلى قلة على يده فقتله الحلال وجب الجزاء لأنها من الصيد كما (قوله في البحر) (قوله هو الزائد على ثلاثة)
 وفي كلام قاضي خان أن العشرة فافوقها كثير واقتصر شرآح الهداية على الأول فكان هو المذهب (قوله بجر)
 أي بجناحيه قال ولم أر من نكلم على الفرق بين الجراد القليل والكثير كالقمل والذي ينبغي أن يكون كالقمل
 في الثلاث وما دونها يصدق بما شاء وفي الأربع فأكثر تصدق بنصف صاع وجعل المصنف بجناحيه الدلالة عليه
 كالدلالة على القمل (تبيينه) وجوب الصدقة في ذلك على غير العبد في المحيط بملوك أصاب بجرادة في إحراره
 إن صام يومًا فقد زاد وإن شاء جمعها حتى يصيب عدة برادات فيصوم يومًا واحدًا ويخفى أن يكون القمل كذلك
 في حق العبد لما علم أن العبد لا يكفر إلا بالصوم بجر (قوله إلا العتق) هو طائر أبيض فيه سواد ويبيض بنسبه
 صوته العين والقاف قاموس ومثل العتق في الحكم الزاغ وأنواع الغراب على ما في فتح الباري خمسة العتق
 والابقع وهو الذي في ظهره أبيض والقداف وهو المعروف عند أهل اللغة بالابقع ويقال له غراب البين
 لأنه بان عن فوح عليه الصلاة والسلام واشتغل بحيفة حين أرسله ليأتي به بضرب الأرض والاصم وهو الذي
 في رجليه أوجناحه أبيض وأرجله الزاغ ويقال له غراب الزرع وهو الغراب الصغير الذي يأكل الحب
 حلي عن القهستاني (قوله على الظاهر) أي من الروايتين (قوله وتعميم البحر) حيث قال وأطلق في الغراب
 فنيل الغراب بأنواعه الثلاثة وما في الهداية من قوله والمراد بالغراب الذي يأكل الحيف أو يخلط لأنه يتدلى
 بالاذى أما العتق فغير مستثنى لأنه لا يسمى غراباً ولا يتدلى بالاذى فقيمه نظر لأنه دائماً يقع على دبر الدابة
 غاية البيان حلي (قوله رده في النهر) حيث نقل عن المعراج أنه لا يقع على دبر الدابة في الغالب ثم قال وبه اندفع
 دعوى الدعوى فيه حيث تدعى الظهيرية أنهم روايتان (قوله وحداة) على وزن عنية والجمع حدات محتار
 الصحاح (قوله بكسر) أما بالفتح فمأس يتقر به الجمل قلهار آسان وحكي الحداة بالفتح التاء وبدونها وليست
 للتأنيث بل للوحدة كما في فتح الباري وهي طائر يأخذ القارة فهستاني (قوله وذئب) لأنه يتردى بالاذى غالباً
 والغالب كالحق (قوله وعقرب) يقال للذئب كروالتي ويقال عقرب وعقربة وتقل أن عنيها على ظهرها ولا تضر
 ميتاً ولا نائمًا حتى يفتلك فهستاني عن فتح الباري (قوله وقارة) أطلقها فشملت الأهلية والوحشية وفي السطور
 الجوى روايتان بجر (قوله وكلب عقور) بالفتح من العقور وهو الجرح وهو ما يفرض شره وايدأوه فهستاني وهذه
 السبع المذكورة هي الفواسق المنصوص عليها في صحيح البخاري وسنن أبي داود ورواية الطحاوي ومعنى الفسق
 فيمن خبهن وكثرة الضرر فيهن ولا شيء يقتلها مطلقاً ولو جرح ما في الحرم (قوله أي وحشي) ليس تفسيراً للعقور
 بل تبيده حلي (قوله أما غيره) وهو الكلب الأهلي فليس بصيد أصلاً فلا معنى لاستثنائه لكن يرد عليه أن
 جميع ما ذكره بعده ليس بصيد أصلاً حلي وكذا الحية والعقرب والقارة المذكورة قبله (قوله وبعض) هو صغير
 البق والمراد بها مطلق البق كبيراً أو صغيراً وإنما يجب بقتل البعض وماعطف عليه شيء لأنها ليست من
 الصيد أبو السعود (قوله وغل) أسوداً وأصفر وهو الذي يؤذى بالعن جوى ونحوه فهستاني (قوله أكن)
 لا يحمل الخ) استدرأه على الإطلاق في النمل فإن ظاهره جواز إطلاق قتله بجميع أنواعه مع أن فيه ما لا يؤذى
 وهذا الحكم عام في كل ما لا يؤذى كاصرة حوايه في غير موضع (قوله أي إذا لم يضرب) جواب من صاحب النهر
 عما أورد على القول بنسخ قتل الكلاب من أنه ذكر في الملقط أن الكلاب إذا كثرت في قرية وأضررت بأهل
 القرية أمر أربابها بقتلها فإن أبوا رقع الأمر إلى القاضي حتى يأمر بذلك قال في النهر فيصم ما في القمل
 على ما إذا لم يكن مضرراً (قوله ويرغوث) يضم الباء والفاء جوى (قوله ويرغوث) وهو حيوان يكون على الإبل
 أو السعور (قوله وسلفاة) نوع من حيوان الماعز يعرف وقد يكون في النهر جوى (قوله ويرغوث) وهو حيوان يكون على الإبل

من يذبحه أو القاشا أو القاشا ثوبه في الشمس
 لقوت (تصدق بما شاء بجرادة ويجوز الجزاء
 فيها) أي التملة (بالدلالة كما في الصيد)
 يجب (في الكسرة منه نصف صاع) (الكسرة
 هو الزائد على ثلاثة) والجراد كالقمل بجر
 (ولا شيء يذبح في النهر) (وحداة)
 ظهيرية وتعميم البحر رده في فتح
 بكسر ففتحتين وجوز البجندى فتح
 (وذكنت وعقرب وحداة وقارة) بالفتح وجوز
 البجندى التسميل (وكلب عقور) أي
 وحشي أما غيره فليس بصيد أصلاً وهو
 وحشي لكن لا يجل قتل ما لا يؤذى ولا يضر
 لم يجل قتل الكلب الأهلي إذا لم يؤذى إذا لم
 يقتل الكلاب بنسخ كافي المنع أي إذا لم
 يضرب (ويرغوث ويرغوث وسلفاة) يضم فتفتح
 فسكون

ويقال سطحية أبو السعود (قوله وفرائس) هو الطير الذي يقبل على النار يظنه بابا يذهب منه فيحترق وفي عبارة
 الجلال ما يفيد أن الفرائس الجراد وليس مراداهنا (قوله ووزغ) وهو المسمى بسام أبرص وهو البرص (قوله
 وزبور) أطلقه فحل الحل (قوله وقتفد) وعن أبي يوسف في قتل القنفذ روايتان في رواية جعله نوعا من الفأرة
 وفي أخرى جعله كالبربع فيه الجزاء أبو السعود (قوله وابن عرس) فلا شيء فيه خلافاً لابي يوسف وبعضهم
 أطلق في لزوم الجزاء كافي الشرب لبلابة (قوله وأتم حين) بمهله مضمومة مفتوحة فحسية على وزن زبير
 ذوية تشبه الضب والضب حيوان للذكر منه ذكران وللأنثى فرجان أبو السعود عن الصباح بزيادة من الحلي
 (قوله وأتم أربعة وأربعين) له ما هي الذوية ذات الأرجل الكثيرة حر الساعية (قوله و) هذا جميع هوام
 الأرض) كالخنافس والهوام جمع هامة وهي كل حيوان ذي سم وقد يطلق على مفرد ليس له سم كالقملة
 أما الحشرات فهي جمع حشرة وهي صغار دواب الأرض كافي الديوان أبو السعود (قوله وبيع) هو كل حيوان
 مختلف منتهب عادة بجر (قوله صائل) أي قاهر وحامل على الحر من الصولة أو الصالة بالهمز قهستاني
 قال صاحب البدائع اعتبار الشرط المذكور انما هو في نوع مخصوص من السبع لا في جنسه مطلقاً وذلك النوع
 هو الذي لا يتبدى بالاذى غالباً كالسبع واليكاب ونحوهما وأما النوع الذي يتبدى به غالباً كالأسد والثمر
 والفهد فلم يحرم أن يقتله ابتداء ولا شيء عليه بقتله لثلاثة وعشرين (تنبيه) مثل السبع الصائل العبد اذا مال
 بالسيف على انسان فقتله المول عليه فانه لا يضمنه بخلاف الجمل اذا مال على انسان فقتله وجب عليه قيمته
 بالغة ما بلغت والفرق بين السبع والجمل أن الاذن في السبع بالقتل حاصل من صاحب الجمل وهو الشارع
 وأما في مسئلة الجمل فلم يحصل الاذن من صاحبه وتماه في البحر (قوله لزمه الجزاء) ومز أن الجزاء فيما لا يؤكل
 لا يزيد على شاة قوله كما تليزمه قيمته) أفاد بالتشبيه أن الاذن في قيمة السبع المملوك قيمتان قيمة لا تتجاوز قيمة شاة
 لحق الشرع وقيمة لما لكة بالغة ما بلغت أفاده صاحب البحر (قوله ولو أوجبها ظبياً) أخرج الآم اذا كانت ظبية فإن
 عليه الجزاء لما ذكره الشارح (قوله وبطأه) هو الذي يكون في المساكن والحياض لانه ألوف بأصل الخلقة
 وهو احتراز عن الذي يطير فانه صيد فيجب الجزاء بقتله منع (قوله وأكل ما صاده حلال) لثبوت الحل في الحديث
 الشريف حيث انتفت موانع التحريم من الدلالة والامر (قوله ولو لم يحرم) الاذن للتعليل أي ولو صاده الحلال
 لأجل الحرم حلي عن البحر (قوله في الحل) أما لو ذبحه في الحرم كان ميتة (قوله بلا دالة) متعلق بقوله صاده
 (قوله ولا اعانته عليه) هذا عام في الصيد والذبح حتى لو أعطاه نشاباً للرعي أو سكنياً للذبح حرم كما سبق (قوله على
 المختار) راجع الى قوله لا للحرم وهذا ما رواه الطحاوي وقال الجرجاني لا يحرم وغلظه القدوري واعتقدوا به
 الطحاوي منع (قوله وتجب قيمة بذبح حلال) هذا كز مع قوله سابقاً وذبح حلال صيد الحرم الا أنه أعاده
 ليرتب عليه قوله ولا يجوز به الصوم (قوله ولا يجوز به الصوم) اقتصر على نفي الصوم فأفاد أن الهدي جائز وهو
 ظاهر الرواية لانه فصل مثل ما جرى لان جنابته كانت بالاراقة وقد أتى بمثل ما فصل وفي رواية الحسن لا تجزیه
 الاراقة بجر (قوله لانها غرامة) ظاهره أنها غرامة حقيقة وليس كذلك بل هي كفارة كالغرامة قال في البحر
 ولا يجوز به الصوم لان الضمان فيه باعتبار المحل وهو الصيد فصار كفارة الاموال بخلاف الحرم فان الضمان
 ثمة جزاء الفعل لا جزاء المحل والصوم يصلح له لانه كفارة واقوله تعالى أو عدل ذلك صياماً اه (قوله حتى لو كان
 الخ) مفهوم قوله بذبح حلال (قوله اجزاء الصوم) لانها كفارة محضة في حقه فيضرب بين الهدى والاطعام
 والصيام كذا في النهاية (قوله لانه لا شيء في دلالاته) ولو كان المدلول محرماً والفرق في الدلالة بين الحلال والحرم
 أن الضمان على الحرم جزاء الفعل والدلالة فعل وعلى الحلال في صيد الحرم جزاء المحل وبالدلالة لم يصل بالمحل شيء
 (قوله ولو لا) الاولى أن يقول وهو حلال كما قيده في مجمع الانهر قال وانما قيدها لتظهر فائدة قيد
 الدخول في الحرم فان وجوب الارسال في الحرم لا يتوقف على دخول الحرم لانه بمجرد الاحرام يجب عليه
 كافي الاصلاح وجهه فيظهره ما قبل حلالاً أو محرماً اه وعليه ينبغي أن يقال وهو في الحل بدل قوله
 ولو في الحل اه حلي والمعنى في ذلك أنه لما حرم استحق الطير الا من بسبب هذا الفصل وكذلك لما دخل
 في الحرم وجب التزك لحرمة الحرم اذ هو صار من صيد الحرم فاستحق الا من (قوله أي اطارته) لو قال أي اطلاقه
 لكان أشغل اتناوله الوحش فان هذا الحكم لا يخصص الطير اه حلي والمراد الاطار قوله على وجه مضيق

قول الشارح وصباح ليل الذي في حلية
 الحيوان صراره معصيه

(وفرائس) وذباب ووزغ وذبور وقتفد
 وصبر وصباح ليل وابن عرس وأتم حين
 وأتم أربعة وأربعين وكذا جميع هوام الأرض
 لانها ليست بصيد ولا متولدة من البهائم
 (وسبع) أي حيوان تام (صائل) لا يمكن
 دفعه الا بالقتل ولو أمكن بغيره فقتله لزمه
 الجزاء كما تليزمه قيمته لو علو كما (وله ذبح شاة
 ولو أوجبها ظبياً) لان الآم هي الأصل (وبقر
 وبعبود جاج وبطأه) في الحل (بلا دالة
 حلال) ولو لم يحرم (وذبحه) في الحل (بلا دالة
 محرم) لا (أمر به) ولا اعانته عليه فلو
 وجد أحد هاتين الحلالين لا للحرم على
 المختار (وتجب قيمة بذبح حلال صيد الحرم
 ونصدق به ولا يجوز به الصوم) لانها غرامة
 لا كفارة حتى لو كان الذابح محرماً أجزأه
 الصوم وقيد بالذبح لانه لا شيء في دلالاته الا
 الانم (ومن دخل الحرم) وفي يده حقيقة (يعني
 أحرم) ولو في الحل (وفي يده حقيقة) يعني
 الجارحة (صيد وجب ارساله) أي اطارته

ان ابا حنبلن يأخذ عند الارسال كما يأتي للشارح (قوله أو ارسله للعل وديعة) اعترضه ابن الكمال بأن يد
 المودع كيد المودع وأيضاً الحلال الذي أخذه مستقر في الحرم حال الأخذ فيجب عليه عدم التعرض له فيرسله
 ويضمن قيمته لما لك ويدل على ذلك ما ذكره صاحب النهر بقوله وشمل اطلاقه ما لو غصبه وهو حلال وأحرم
 الغاصب فإنه يلزمه ارسله وعليه قيمته لما لك ولورده له برئ ولزمه الجزاء كما في الدراية اه لأن المودع أخف
 حالاً من الغاصب فيجوز في الغاصب يجري فيه فتعين الارسال مع الاباحة (قوله على وجه غير مضيع) الذي
 يظهر أنه مفرع على القول الضعيف المذكور في الشارح والافعال راتهم تدل على الاطارة مطلقاً في القهستاني
 وجب ارسله واطارته ولا يزول به ملكه حتى اذا حل ثم وجده في يد اجنبي فهو أحق به وفي الهندي ولو أصاب
 الحلال صيداً ثم أحرم مسكاً إياه بيده فعليه ارسله فان لم يرسله حتى ملك في يده يضمن بدائع ولا يزول ملكه
 بالارسال حتى لو أرسله وأخذته انسان يسهته اذا تحلل من احرامه شرح الجمع لابن مالك والمحرم اذا أخذ الصيد
 يجب عليه ارسله سواء كان في يده أو في قفص معه أو في يده فان أرسله محرم من يده فلا شيء على المرسل لأن
 الصائد ما ملك الصيد اه فهذا صريح في الارسال ولو على وجه التضييع واقع سبحانه وتعالى أعلم (قوله
 لأن تسيب الدابة حرام) قد يقال محله في غير صيد الحرم وفي غير الحرم لوجوب الأمن له بالنص والأمن لا ينهق
 الا بالارسال المطلق وما في كراهة جامع الفتاوى لا يفيد تحريم تسيب الصيد المذكور لانه مفروض في غيره
 (قوله شري مصافير الخ) مثل الشراء الصيد ومثل المصافير غيرهما من المتقومات (قوله واعتقها) مجاز عن
 أطلقها والا فلا اعتاق في اصطلاح الفقهاء خاص بالملوك من بني آدم اه حلي وفيه أنه ليس بصدد بيان في
 اصطلاحهم وهو في اللغة لا يخص الملوك من بني آدم فالمراد المعنى اللغوي (قوله جازان قال الخ) أفاد أن
 الساتبة المحترمة في الاسلام أن يسيبها ولا يجعل لاحد يد اعليها ويفيد بفهمه أنه اذا لم يقل ذلك لا يجوز
 وقد علمت أن ذلك في غير الصيد المتقدم فلا ينهض دليلاً لما قبله (قوله ولا تخرج عن ملكه باعتاقه) سواء قال
 من أخذها فهي له أو لم يقل أما اذا لم يقل قطاها وأمان قال فانها لا تدخل في ملك أحد الا اذا أخذها حتى
 اذا وجدها صاحبها قبل أن يأخذها أحد بقيت على ملكه وليس لاحد أخذها منه أما اذا أخذها أحد
 بعد اعتاقها فحكمه مذكور بعد في الشارح (قوله وقيل لا) أي لا يجوز اعتاقها سواء قال من أخذها فهي له
 أو لم يقل اه حلي وظاهر تأخيرها وحكاية بقيل تضعيفه (قوله لانه تضييع للمال) أما اذا لم يقل قطاها
 وأمان قال فربما لا يقدر أحد على أخذها فيفوت انتفاعه وانتفاع الغير بها فيكون تضييعاً اه حلي (قوله
 وحينئذ) أي حين اذ علمت الحكم في اعتاق الطير وهو التفصيل المتقدم (قوله فتقيده الاطارة) أي المذكورة
 في قوله أي اطارته اه حلي (قوله بالاباحة) أي بأن يقول من أخذها فهي له اه حلي أقول لا يلزم تقييد
 مسئلة المصنف من مسئلة جامع الفتاوى لوجوب الارسال في مسئلة المصنف دون الاخرى بل هي مفروضة
 فيما اذا اعتقها من تلقاء نفسه ولا تنس مامر (قوله قبل) ظرف مبني على الضم أي قبل الاطارة والعامل فيه
 الاباحة اه حلي (قوله وفي كراهة مختارات النوازل الخ) ذكر هذه العبارة لبيان حكم الساتبة اذا وضع
 انسان يده عليها (قوله وأصلها) ليس بقيد فيها يظهر لأن المدار في التملك على قول المرسل عند الارسال هي
 لمن أخذها وقد يقال انما قيد به لمنع الأخذ لأن قوله هذا ينزل بهما والاصلاح زيادة يمنع من الرجوع منها وبدونه
 الرجوع اذا لم يمنع ويحترز وفي البصر من كتاب الاقطعة أن هذا قول بعض مشايخنا وذكره أن التملك من
 الجهول لا يصح (قوله فلا سيل للمالك عليها) أي على أخذها (قوله وان قال لا حاجة لي بها) وارتركب محظورا
 بذلك كما يؤخذ من قوله سابقاً جازان قال من أخذها فهي له وانظر ما لو كانت بهيمة لا يرغب أحد في أخذها
 وقد عجز عن الاتفاق عليها هل لا يحرم تسيبها التناكل من نبات الارض (قوله والقول له) أي للمالك أنه لم يصحها
 لاحد لانه ينكر اباحة التملك وان برهن الاخذ أو نكل عن الجبن سلت للاخذ بجر من اللقطة (قوله لا يجب
 الخ) أي الارسال وقيل يجب (قوله لجر بان العادة) أي العادة الجارية أي المستمرة بين الصحابة رضوان الله تعالى
 عليهم أجمعين فانهم كانوا يحرمون وفي بيوتهم صيود ودواجن ولم ينقل عنهم ارسالها والدواجن جمع داجن وهو
 الذي ألق المكنان من صيود وحشيات ومستأنسة حلي عن النهر وفي المصباح دجن بالمكان دجنان من باب
 تنزل ودجنوا قام وأدجن بالالف مثله ومنه قيل لما يالف البيوت من الشاة والحمام ونحوه وداجن وقد قيل

أو ارسله للعل وديعة قهستاني (على وجه
 غير مضيع له) لأن تسيب الدابة حرام وفي
 كراهة تجميع الفتاوى شري مصافير من
 الصياد واعتقها جازان قال من أخذها
 فهي له ولا تخرج عن ملكه باعتاقه وقيل
 لا لانه تضييع للمال انتهى قلت وحينئذ
 فتقيده الاطارة بالاباحة قبل انتهى وفي كراهة
 مختارات النوازل سيب دايمه فأخذها آخر
 وأصلها فلا سيل للمالك عليها ان قال عند
 تسيبها هي لمن أخذها وان قال لا حاجة لي
 بها فله أخذها والقول له بيمينه انتهى (لا يجب
 ان كان) تصدير في بيته لجر بان العادة

باجنة بالتاء أبو السعود وقد علم أن العادة فيمن أحرم وفي نحو بيته الصيد أمان من صاد وهو محرم بتعين عليه
الارسال مطلقا كما تقدم ذكره (قوله الفاشية) أي الظاهرة التي لا منكر لها فهي بمنزلة الإجماع منهم والإجماع حجة
(قوله وهي من إحدى الحجج) وفي نسخة أقوى (قوله بدليل أخذ المصنف) أي حل أخذ المصنف بخلافه للمحدث
وحرمة من غير خلاف فوجود الخلاف تغير الحكم من الحرمة إلى الحل فكذلك بوجود القفص تغير من الحرمة
إلى الحل لأن المصنف أو الطير بوجود الخلاف والقفص بعد منفصلا من اليد قال الحلبي والظاهر أن مغل
القفص ما إذا كان الحبل المشدود في رقبة الصيد في يده (قوله أنه أسا كفي الحل) قد مرنا أن هذا الفرع يفيد
حل الأرسال مطلقا وقوله في الحل قيد به لأنه ما دام في الحرم فهو صيده استحق الأمن بدخوله (قوله أخذه
منه) الأولى حذف منه ليقيد حكم الأخذ مطلقا سواء أخذه من الحل أو الحرم أو كان ودبعة بخلاف ما ذكره
فانه إن رجع ضمير منه إلى الحل وهو المتبادر دل بجهوده على أنه ليس له أخذه من إنسان أخذه من الحرم
وليس كذلك فان حكمه ما إذا لم يخرج عن ملكه وإن رجع إلى المرسل بأن أخذه منه ودبعة
أو غصبا كان حكم إطلاقه مسكوتا عنه حلبي بزيادة (قوله لأنه لم يخرج عن ملكه) الأولى حذفه لأنه عين قول
المصنف ولا يخرج من ملكه فكان الأولى الإقتصار على التعليل الثاني (قوله لأنه ملكه وهو حلال) تعليل لعدم
خروج الصيد عن ملكه ولو قال لأنه أخذه وهو حلال لكان أحسن من قوله لأنه ملكه لأن مفهومه حيث
هكذا وأما إذا ملكه وهو محرم فانه يخرج عن ملكه مع أن المحرم لا يملك الصيد اه حلبي وعميلد على حسن
هذه الأولوية قوله بعد بخلاف ما لو أخذه وهو محرم (قوله لما يأتي) من قوله لأن المحرم لم يملكه ويوجد هذا
في بعض النسخ زيادة ولفظها لأنه لا يرسله عن اختيار اه وفيها نظر لأن هذا التعليل بعينه يجري في الحلال إذا
ملكه ثم أدخله الحرم على أن الأرسال عن اختيار اه وفيها نظر لأن هذا التعليل بعينه يجري في الحلال إذا
تفرعه على ما قبله بل على قول المصنف سابقا وجب إرساله (قوله لفعله ما وجب) أي لأنه فعل ما هو الواجب
عليه من الأرسال فلم يكن متعديا (قوله فلو باعه) تفرع على قوله وجب إرساله وهي مفروضة في حلال أخذ
صيدا ثم أحرم أو دخل به الحرم وانما قلنا ذلك لأن المصنف فيما يأتي ذكر أن من أخذ الصيد وهو محرم وباعه
فبيعه باطل فلو علمنا الكلام هذا لم يحظور الخطافي كلام المصنف لأن البيع المنكور رعا فاسد وأطلق
في بيعه فشمع ما إذا باعه في الحرم أو بعد ما أخرج إلى الحل لأنه صار بالادخال من صيد الحرم فلا يحل إخراج
بعد ذلك كذا في الجرح وهذا التعليل يفيد أنه إذا أودعه وأخرجه إلى الحل وجب إعادته إليه وليس له أسا كفي
في الحل وهو نافي ما تقدم من أنه أرسله ودبعة وأنه لا يخرج عن ملكه بهذا الإرسال وأنه أسا كفي الحل
(قوله رد المبيع) أي ذلك المبيع في يد المشتري حلبي عن القهستاني (قوله والالا) أي وإن لم يبق في يده بأن أتلفه
المشتري أو تلف أو غاب المشتري ولا يمكن ادراكه أبو السعود (قوله فعله الجزاء) وهو قيمته ولا يتخير في صير
الحرم بل يتعين الهدى أو الصدقة (قوله لأن حرمة الحرم) المتبادر منه أن المسئلة موضوعة فيما إذا باعه في
الحرم ويفيد أنه لو أخرجه منه جاز البيع فيكون جازيا على رواية ابن سماعة عن محمد بن أنه إذا أخرج إلى الحل
جاز أكله وبيعه وذبحه لأن حق الله تعالى في العين لا يمنع جواز البيع كبيع مال الزكاة والاضحية ونقل في التهر
تضعيفها (قوله ضمن) مرسله لأنه ملك الصيد ملكا محترما فلا يسلط احترامه باحرامه وقد أتلفه المرسل فيضمنه
بجر (قوله من يده الحكمة) كالقفص والبيت حلبي (قوله خلافا لهما) فقال لا يضمن لأن المرسل أمر بالمعروف
ناه عن المنكر وما على المحسنين من تبديل وتطير الاختلاف في كسر المعازف كذا في الهداية وهو يقتضي أن
يفق بقرائنها لأن الفتوى على قولهما في عدم الضمان بكسر المعازف وهي آلات الله والطنبور بجر وأشار
الشارح إلى ذلك بقوله وقولهما استحسن لأن الفتوى على الاستحسان لا فيما استثنى من مسائل قلبية
(قوله لا يضمن مرسله) مثل إطلاقه الإرسال من اليد الحقيقية والحكمة (قوله لأن المحرم لم يملكه) لأنه محرم
عليه فصار كالحرم والخنزير وصرح في الكنزيطلان بيعه وكذا المصنف فيما يأتي فلا يعقل على ما في الجرح عن
المحيط من فساد البيع (قوله وحيث) أي حين إذ كان المحرم لا يملكه فلا يأخذه عن أخذه ولو كان في الحل
(قوله كثر أهوية) فهوها الوصية والصدقة والاصطبا والاختيارى ما يدخل الملك عليه باختياره والجبوري

الفاشية بذلك وهي من إحدى الحجج
(أو وقصه) ولو القفص في يده بدليل أخذه
المصنف بخلافه للمحدث (ولا يخرج) الصيد
(عن ملكه بهذا الإرسال) لأنه أسا كفي الحل
(وله) (أخذه من إنسان أخذه منه) لأنه لم
يخرج عن ملكه لأنه ملكه وهو حلال
بخلاف ما لو أخذه وهو محرم لما يأتي (قوله
كان جازيا) بجاز (فقتل جسام الحرم فلا يثنى
عليه) لأنه ما وجب (قوله باعه رد البيع) إن
بقي والافعله الجزاء لأن حرمة الحرم
والأحرام تمنع بيع الصيد (ولو أخذ حلال
صيدا فأحرم ضمن مرسله) من يده الحكمة
اتفاقا ومن الحقيقية عنده خلافا لما وقوله ما
استحسن (قوله ما في البرهان) (ولو أخذه
محرم لا) يضمن مرسله اتفاقا لأن المحرم لم
يملكه وحيث فلا يأخذه عن أخذه (والصيد
لا يملكه المحرم بسبب اختيارى) كثر
وهية (بل) بسبب (جبوري)

ما يدخل في ملكه وان لم يقبله (قوله في احدى عشر) الاولى عشرة بالناء لانها توثق للموت والمعدود مؤثبات
لفظا (قوله مبسوطة في الاشياء) حيث قال لا يدخل في ملك أحد شيء غير اختياره الا الارث اتفاقا وصككنا
الوصية في مسئلة وهي ان يموت الموصى له بعد موت الموصى قبل قبوله قال الزيلعي رحمه الله تعالى وكذا اذا
أوصى للبنين يدخل في ملكه من غير قبول استخسانا هدم من يل عليه حتى يقبل عنه اه وزدت ما ذهب للعبد
وقبله العبد من غير اذن السيد بما ملكه السيد بلا اختياره وغلة الوقف بما ملكه الموقوف عليه وان لم يقبل ونصف
الصدوق بالطلاق قبل الدخول يستحقه الزوج ان كان قبل القبض مطلقا وبعد لا يملك الا بقضاء أو رضى
كما في فتح القدير والمعيب اذ رده على البائع به لكن ان كان قبل القبض انفسخ البيع معناه وان كان بعده فلا بد
من القضاء أو الرضى كالموهوب اذ رجع الواهب فيه وأرث الجانيات والشفيع اذا تملك بالشفعة دخل الثمن
في ملك المأخوذ منه جبرا كما يبيع اذا هلك في يد البائع فان الثمن يدخل في ملك المشتري وكذا انما ملكه من
الولد والتمار والماء التابع في ملكه وما كان من ازال بالارض الا الكلا والخشيش والصيد الذي باض في أرضه اه
حلي وانما زاد الشارح قوله والسبب الجبري ولم يقل بل بسبب جبري في احدى عشرة مسئلة ليفيد أن الكلام
في السبب الجبري مطلقا لا يقيد كونه في الصيد (قوله فلذا قال الخ) الاولى أن يقول ومثل الجبري تبع للجبر
بقوله الخ (قوله كالارث) كأن مات مورث المحرم فانه يملك الصيد (قوله لكر في التهر عن السراج) هذا
الاستدراك ليس في محله لان كلام الاشياء فيها رأيت مطلق لا يتقدم هذه المودة ولا شك في الاتفاق على كون
الارث مطلقا بما جبريا وانما لم يكن مبييا في صورة المحرم اذ مات مورثه عن صيد على كلام السراج لقيام المانع
وهو الاحرام كقسيم الموانع الاربعه وهي الرق والكفر والقتل واختلاف المنفعة والملك فكم لا يقدح قيام تلك
الموانع في بنية الارث لا يقدح هدا فيها اه حلي بايضاح وان جعل استدراكا على المصنف كان في محله (قوله
فان قتله محرم آخر ضمنا) أما لو قتله حلال فان كان الصيد في الحرم لزمه الجزاء وان كان من صيد الحلال لا ضمان
عليه بالقتل اسكن يرجع عليه الاخذ بما ضمن فالرجوع لافرق فيه بين الحرم والحلال بجر (قوله بالغ مسلم)
الاولى زيادة عاقل لان المجنون في حكم الصبي والنصراني حوى (قوله لانه قتر عليه ما كان بعرض السقوط)
فانه كان محتمل الارسال قبل قتله وللتقرير حكم الاستدراك في حق التضمين قاله أبو السعود (قوله على ما استاره
الكامل) وجزم به الزيلعي وصرح به في المحيط عن المتقي وظاهر ما في النهاية أن يرجع الاخذ بالقيمة مطلقا حلي
عن البصر (قوله لانه) أي المحرم المكفر بالصوم (قوله لم يرجع على ربه) أي في باب جناية البهيمية أن الركب
والسائق والقائدين من موطئت دابته وما أصابت يدها وأرجلها وأرأسها أو كدت به أو خطته أو صدمته على
تفصيل مذكور هناك فهل يقال هنا اه حلي والظاهر أن الضمان في الاشياء المملوكة إنما هو للصيد فليس
بمملوك بل الجزاء هذا كفارة ولذا لم تجب على الصبي فيكون فعلها كفعل الصبي لاسيما وقد اعتبر القصد في بعض
صورها حتى لو قلع شجر الحرم أو حشيشه بجحر كانوا أو نصب فسطا لا يلزمه شيء والله سبحانه وتعالى أعلم
(قوله ولو صبي أو نصرانيا) النصراني ليس يقيد فيما يظهر فالمراد الكافر وهذا بناء على أن الكفار غير مخاطبين
بالفروع وصحح خطابهم وقدمت وينبغي أن يراهم ما المجنون فان قلت كيف يصح احرام النصراني وهو ليس
أهلا للنية والاحرام يتوقف عليها قلت المراد أنه أحرم صورة بأن أي بأفعال الاحرام وان لم يكن معتبرا شرعا
قال في الفتح والكافرو المجنون كالصبي فلو حج كافر أو مجنون فأفاق وأسلم جدد الاحرام أجزأه ما قال وهذا
دليل على أن الكافر اذا حج لا يحكم بأسلامه بخلاف ما لو صلى بجماعة اه حوى (قوله فلا جزاء عليه) أفرد
الضمير فيه وفيما بعده لان العطف بأو (قوله لانه يلزمه حقوق العباد) فيه أنه لاحق له فيه لانه صاده وهو محرم
الله الآن يقال المراد الحق الذي يلزمه بسبب قتله فانه كان يمكنه الخلاص باطارته (قوله وكل ما على المفرد الخ)
أي وكل جناية على المفرد بسبب هدم الخ وذكر الضمير في به مراعاة للنظ ما وخرج بذلك الحق قبل الذبح فانه
لا يلزم المفرد به شيء لان الذبح ليس بواجب عليه فليس على القارن به الا دم واحد أفاده في البصر (قوله بفعل شيء)
متعلق بجناية والبناء للتصوير والاولى تأخير هذه العبارة بعد قول المصنف فعلى القارن دمان (قوله من
مظوراته) أي محظورات الاحرام كالطبيب وليس الخط وأخذ الصيد (قوله لا مطلقا) أي ليس المراد الجناية
مطلقا وان لم تكن على الاحرام فان ذلك لا يصح مراد المذكرة الشرح (قوله من واجبات الحج) كالسبي والربحي

والسبب الجبري في احدى عشر مسئلة
مبسوطة في الاشياء فلذا قال تبع للجبر عن
المحيط (كالارث) وجعله في الاشياء بالاتفاق
لكن في التهر عن السراج أنه لا يملك بالجزائر
وهو الظاهر (فان قتله محرم آخر) بالغ مسلم
(ضمنا) جزاءه من الاخذ بالاختلاف والعامل
بالقتل (ودرج آخذه على قتله) لانه قتر عليه
ما كان بعرض السقوط وهذا (لأن كثره مال
وان كفر بصوم ملا) على ما اختاره السراج
لانه لم يفرم شيئا (ولو كان القاتل بهيمة لم يرجع
على ربه ولو صبي أو نصراني فلا جزاء عليه)
لانه تعالى (و) لكن (رجع الاخذ عليه
بالقيمة) لانه يلزمه حقوق العباد دون حقوق
الله تعالى وكل ما على المفرد به دم بسبب
جنايته على احرامه يعني بفعل شيء من
محظوراته لا مطلقا اذ لو ترك واجبا من
واجبات الحج أو قطع نبات الحرم لم يمتد

والأخافه بعد القروب (قوله لانه ليس جنابة على الاحرام) بمعنى ما ذكرنا من نقص من أفعال الحج أو جنابة
على الحرم فهي جراه حرة المحل ولا تعتد فيه (قوله فعل القارن دمان) لادخال النقص على العبادتين وسواء
كان قبل الوقوف بفرقة أو بعده الى الخلق لأن المذهب بقاء احرام عمرة القارن بعد الطواف الى الخلق فبالخلق
يتم طوافها حتى في حق النساء حتى لو جامع القارن بعد الخلق لا يلزمه لاجل العمرة شي فان قلت ان احرام
الحج أقوى لكونه فرصادون العمرة فينبغي أن يجعل الاضعف كالهدوم كقتل المحرم صيد المحرم فان جنابة
الحرم تمت جنابة الاحرام فلا يجب لها شي استتة لالقت لانسلم مسكونه أقوى بل مساو للاحرام بادل
أن احرام العمرة يحرم به جميع ما يحرم باحرام الحج (قوله ومنه مقتع ساق الهدى) لانه لا يخرج عن احرام
العمرة الا بالخلق يوم النحر وحك كذا من جمع بين هتين وجنى جنابة قبل الشروع في الاعمال فانه يلزمه دمان
عند الامام لانه محرم باحرامين كالقارن كذا في البحر وكذا المقتع الذي لم يسق الهدى وبقي محرما بعمرته حتى
أدخل عليه احرام حجه ثم جنى لان المدار على الاحرامين كما علمت ووقف فيه الحلبي ثم لافرق في التعتد بين
كسارة الجنابة وكسارة الضرورة فاما أن يهدى هديين أو يصوم صيامين أو يطعم اطعامين فيما اذا بس أو غطي
رأسه للضرورة (قوله لجنابته على احراميه) علمه للعكس بن (قوله فعليه دم واحد) لآخر الاحرام عن الميتات
ولو عاد الى الميتات وأحرم سقط الدم (قوله لانه حيث لا يسبق قارن) لتعليل لوجوب الدم الواحد ولكون
الاستثناء منقطعاً وذلك لان الدم يلزمه سواء أحرم بعد ذلك بجح أو عمرة أو به ما أولم يحرم أصلاً لا دخل لكونه
قارناً وجوب ذلك الدم (قوله لتعد الفعل) وهو الاحرام الذي وقعت فيه الجنابة منها (قوله ولو حلالان
صيد الحرم الخ) ولو اشترك محرم وحلال في قتل صيد الحرم فعلى المحرم جميع القيمة وعلى الحلال نصفها لما أن
الضمان يتبع في حق الحلال (قوله لا) أي لا يمتد الجزء اعليه ما وفي الضمان ان نصيب فان ضربه ضربة
واحدة فبات كان على كل واحد منهما نصف قيمته محمداً وان ضربه كل واحد منهما ضربة فان وقع معا فانه
يجب على كل واحد منهما ما نقصه جراحته ثم يجب على كل واحد منهما نصف قيمته مجروحاً بجراحته لانه
جميع الصيد عند اتحاد فعليهما صار متلفاً بفعليهما فضمن كل نصف الجزاء وعند الاختلاف الجزاء الذي تلف
بضربة كل هو المختص بالافه فعليه جزاؤه والباقي متلف بفعليهما فعليه ضمانه ولو اشترك حلال ومفرد وقارن
في قتل صيد الحرم فعلى الحلال ثلث الجزاء وعلى المفرد جزاء كامل وعلى القارن جزاء آن (قوله لاتحاد المحل)
وهو الصيد فلا يعتد بالجزاء (قوله وبطل بيع محرم صيداً) سواء باعه حياً أو بعد ما قتله لان بيعه حياً تعرض
للصيد بفوات الامن وبيعه بعد ما قتله بيع ميتة ولو هلك في يد المشتري فلا ضمان عليه للبائع وان كان
قد اصطاده البائع وهو حلال ثم أحرم فباعه فان المشتري يضمن له قيمته وأطلق المصنف بطلان البيع والشراء
فتمهل ما اذا كان العاقدان محرمين أو أحدهما فافاد أن بيع المحرم باطل ولو كان المشتري حلالاً وان شراؤه
باطل وان كان البائع حلالاً (قوله وكذا كل تصرف) أي من هبة ووصية وجعله مهراً أو بدل خلع لان العين
خرجت عن كونها محلاً لتصرفات فيكون التصرف فيها عبثاً فيكون قيمته العينية (قوله ان اصطاده وهو
محرم) هذا الشرط انما يناسب بيع المحرم اذا لمعنى لقولك وبطل شراء المحرم ان اصطاده وهو محرم فكان
عليه أن يذكر الشرط بعد الاول اه حلي (قوله والا) أي وان لم يصطده وهو محرم بأن أحرم وهو في ملكه
فالباع فاسد لنته عنه وكذا ان كان المشتري حلالاً فان كان محرم فاشراء باطل كما سيأتي حلي وقوله وكذا اذا
كان المشتري حلالاً أي والبائع محرم فان الشراء فاسد وفيه أن المعتبر حيث البائع المحرم فيكون البيع باطلاً
كما هو صريح قول المصنف وبطل بيع محرم صيداً ولو وجه لوصفه بالبطلان في جانب البائع وبالفساد في جانب
المشتري (قوله فلو قبض المشتري) أي أو الموهوب له وقد عطف فان كانا محرمين لزم كل واحد جزاء وان كان
أحدهما محرم لزمه فقط (تنبيه) لو غصب حلال صيد الحرم ثم أحرم القاصب والصيد في يده لزمه ارساله وضمان
قيمته للمغصوب مده ولو لم يفعل ذلك الا ارسال ودفعه للمغصوب منه حتى يرى من الضمان مكان عليه الجزاء
وقد أساء وتصلح لفراقة قال أي غاصب يجب عليه عدم الرد أي غاصب اذا رد المغصوب ضمه وهذا عمل بديل
على أن المراد بالارسال مطلقه ولو على وجه مضيع (قوله وفي القاصد يضمن قيمته) أي يضمن المشتري قيمة
الصيد للبائع لانه ملكه حلي (قوله أيضاً) أي كما يضمن البائع الجزاء أو ما المشتري فان كان محرم يضمن الجزاء

لانه ليس جنابة على الاحرام (فعل القارن)
ومثله مقتع ساق الهدى (دمان وكذا الحكم
في الصدقة) قتل أيضاً لجنابته على احراميه
(الاجبازة الميتات غير محرم) استثناء
منقطع (فعليه دم واحد) لانه حيث لا يسبق
قارن (ولو قتل محرم صيداً اعتد بالجزاء)
لتعد الفعل (ولو حلالان) صيد الحرم (لا)
لاتحاد المحل (وبطل بيع محرم صيداً) وكذا
كل تصرف (وشراؤه) ان اصطاده وهو
محرم والا فالباع فاسد (فلو قبض) المشتري
(فغصب في يده فعليه وعلى البائع الجزاء)
وفي السادس يضمن قيمته أيضاً

أيضا وان كان حلالا ليس عليه غير القيمة كما هو ظاهر اهـ - حلي - (قوله كما مر) أي في قوله أخذ حلالا حصيدا
 فأحرمت من مرسله - حلي - (قوله أخرجت من الحرم) سواء هلقت في الحرم أو بعد ما أخرجت كما يؤخذ من الزيادة
 المتصلة الآتي يانها (قوله وماتا) علم حكم ذبحهما واثلا فهما بأي وجه بالاولى (قوله غرضهما) لاق الصيد
 بعد الاخراج من الحرم بقى مستحق الامن شرعا ولهذا وجب رده الى مأمنه وهذه صفة شرعية فتسرى الى الولد
 اهـ - حلي - (قوله لم يجزه) بفتح الباء من جراه به وهو ثلاثي معتل الاخر بالياء قاموس وشعر المستتر للخروج
 والبارز للولد وحكم الزيادة المتصلة كالشعر والسمن حكم المنفصلة المذكورة والتظاهر ان علوقها بعد اخراجها
 في حكمها كما سبق (قوله لعدم سراية الامن حيثئذ) يعني ان الام اذا جراه لم تبقى مستحقة للامن فلم يسر الى
 الولد قال في البحر فان أدى جراه ثم ولدت ليس عليه جراه الولد لانه بعد أداء الجزاء لم تبقى آمنة لان وصول
 الخلف كوصول الاصل ولهذا يملكها الذي أخرجها بعد أداء الجزاء فلو ذبحها لم تكن ميتة لكنه مكروه اهـ
 حلي - (قوله التظاهر) أخذه من كلام النهر حيث قال فان أدى الجزاء ملكها ملكا خبيثا ولذا قالوا بكرهه
 أكلها وهي عند الاطلاق تنصرف الى التحريم فدل على أنه يجب ردها بعد أداء الجزاء - حلي - وأصله من البحر
 (قوله آفاق) ترجمه في الكنز يباب مجاوزة الوقت من غير احرام قال الحلي - لو عبر المصنف عن جاوز الميقات كما
 عبر به في الكنز لثمل قوله كسكى يريد الحج ومتنع فرغ من عمرته واستغنى عن ذكره ما بعد ولشغل حرميا أحرم
 عمرته من الحرم وبستانيا أحرم طهه أوله عمرته من الحرم فان كل من لم يحرم من ميقاته المعين له لم يزد ما لم يعد
 اليه سواء كان حرميا أو بستانيا أو آفاة باغاية الامر أنه يشترط لزوم الاحرام في البستانيا والحرمي قصد التسك
 ويكنى في الآفاقى قصد دخول الحرم قصد مع ذلك نسكا أو لا اهـ (قوله مسلم بالغ) فان جاوز وهو صبي أو كافر
 فأسلم وبلغ لاشي عليه ما كافي القح ووجهه أنه ما وقت المجاوزة غير مخاطبين ولم يقيد بالحرز لان هذا الحكم
 يشمل الرقيق فلو تجاوز بلا احرام ثم أذن له مولاه فأحرم من مكة لم يزد ما بعد العتق أو العود (قوله
 يريد الحج) اعلم أنه لا فرق في لزوم الدم بمجاوزة الميقات بغير احرام بين ما لو أراد الحج أو العمرة أو لم يرد شيئا
 ذكره الشارح مثل ما ذكره صدر الشريعة وتبعه ابن كمال باشا وصاحب الدرر من أنه اذا لم يرد الحج أو العمرة
 لا يجب الدم وهم منشؤه قول الهداية وهذا الذي ذكرناه أي من لزوم الدم بالمجاوزة ان كان يريد الحج أو العمرة
 فان دخل البستان لحاجة فلا بد من مكة بغير احرام اهـ فانه يؤهم أن لزوم الدم بالمجاوزة محله اذا قصد التسك
 فان لم يقصده بل قصد التجارة أو السياحة لاشي عليه وليس كذلك بل يجب أن يجعل ما ذكره على أن الغالب
 في قاصدي مكة من الآفاقين قصد التسك كما ذكره الكمال والا فلا احرام يلزم على من قصد مكة سواء قصد التسك
 أم لا (قوله على ما سبأني) أي في قوله وعلى من دخل مكة بلا احرام حجة أو عمرة اهـ حلي - (قوله وجاوز وقته)
 أطلق الوقت على المكان مجازا وفي البحر الميقات مشترك بين الزمان والمكان بخلاف الوقت فانه خاص بالزمان اهـ
 والمراد آخر المواقيت (قوله اعتبار الارادة عند المجاوزة) يعني أن الآفاقى اذا قصد مكانا داخل الميقات
 لحاجة استوصل الى دخول مكة بلا احرام فهل يشترط أن يقصد ذلك المكان معينين خروجه من البيت أولا
 قال في البحر والذي يظهر هو الاول فانه لا شك أن الآفاقى يريد دخول الحل الذي بين الميقات والحرم وليس
 ذلك كافيا فلا بد من وجود قصد مكان مخصوص من الحل حين يخرج من بيته اهـ قال في النهر أقول الظاهر
 أن وجود ذلك القصد عند المجاوزة كاف ويدل على ذلك ما في البدائع بعد أن ذكر حكم المجاوزة بغير احرام
 قال هذا اذا جاوزا هذه المواقيت الخمسة يريد الحج أو العمرة أو دخول مكة أو الحرم بغير احرام فانما اذا لم يرد
 ذلك وانما أراد أن يأتي بستان بني عامر أو غيره لحاجة فلا شئ عليه اهـ فاعتبر الارادة عند المجاوزة كما ترى اهـ
 فظهر من هذا أن معنى قول الشارح اعتبار الارادة عند المجاوزة أي كما تعتبر من بيته أو مما بين بيته والميقات
 وسيصرح به في قوله ولو عند المجاوزة وأما بعد المجاوزة فلا تعتبر قط ما فانه حيثئذ عند المجاوزة كان قاصدا لمكة
 فاذا جاوز بغير احرام لم يزد ما ولا يسقط عنه بقصد مكان من الحل بعد المجاوزة هذا ويجب على الشارح أن يذكر
 هذه المسئلة عند قول المتن دخل كوفي البستان فانه محلها كما فعله في البحر والنهر اهـ حلي - (قوله فان عاد الى
 ميقات) ذكره اشارة الى أنه لا يجب عليه أن يرجع الى الميقات الذي جاوز بل يجوز أن يرجع الى غيره اقرب
 أو أبعد والاولى أن يحرم من وقته أفاده صاحب البحر (قوله ثم أحرم) منه أو بعد ما خرج عنه مجاوزا له وأحرم

كما مر (ولدت غائبة) بعد ما (أخرجت من
 الحرم وماتا غرضهما وان أدى جزمهما) أي
 الاتم (ثم ولدت لم يجزه) أي الولد لعدم سراية
 الامن - حيثئذ (آفاقى) مسلم بالغ (يريد
 الجزاء الظاهر من) (أو العمرة) فلو لم يرد واحدا
 الحج) ولو فلا (أو العمرة) فلو لم يرد واحدا
 منهم لا يجب عليه دم بمجاوزة الميقات أو
 منسما لا يجب عليه دم بمجاوزة مكة أو
 وجب حج أو عمرة ان أراد دخول مكة أو
 الجرم على ما سبأني قريبا (وجاوز وقته)
 ظاهر ما في النهر عن البدائع اعتبار الارادة
 عند المجاوزة (ثم أحرم لم يزد ما) كما اذا لم يحرم
 فان عاد الى مكة (ثم أحرم أو) عاد اليه

ومرتبه لانه موقوف الواجب عليه في تعظيم البيت فانه في البحر (قوله حال كونه محرما) أي بحج أو عمره أبو السعود
والظاهر أنه إذا أجمعت الاحرام كذلك (قوله لم يشرع في ذلك) بم الحج والعمره (قوله كما واف) ولولا القدوم ومثله
الوقوف وطواف العمره (قوله ولو شوطا) مة حتى عبارته أنه لا بد في لزوم الدم وعدم إمكان سقوطه من الشوط
الكامل ومثله في البحر حيث قال فلوعاد إليه بعد ما طاف شوطا لا يسقط عنه الدم اه وقال في الدرر بأن ابتداء
الطواف أو استتم الطواف عطف بأو فاقضى أنه يكفي بالاستسلام نقط كافي الشربة لالية واقتضى الاكتفاء أيضا
بعض شوط حيث قال بأن ابتداء الطواف وابتداء الطواف بالشروع فيه وهو صادق أيضا ببعض الشوط
ويدل عليه أيضا قول الشارح فيما سبأني أو عاد بعد شروعه وقول المصنف لم يشرع في ذلك فان الشروع
لا يتوقف على الشوط الكامل اه حلي (قوله لأن الشرط) أي في سقوط الدم وليس المراد أنه شرط في صحة
التسك لأن تعيين الاحرام من الميقات واجب حتى يجبر من الدم ولو كان شرط السك كان فرضا وتركه يفسد الحج أفاده
الجوى (قوله عند الميقات) أو بعد أن يجاوزه إلى غير جهة الحرم ثم يترده محرما (قوله خلافا لهما) هذا لا يسقط
الدم مطلقا كالأحرار من دورته أهله ومتر بالمواقف ما كافاه لاشئ عليه اتفاقا وجواب الامام أن الاحرام
من دورته أهله والعزيمه وقد أتى به فاذا ترخص بالتأخير إلى الميقات وجب عليه قضاء حقه بإنشاء التلبية بحصر
واعلم أن الناظرين في هذا المقام كافاه الجوى من شراح الكتاب وغيرهم اتفقوا على أن العزيمة في حق
الآفاق أن يحرم من دورته أهله وهو لا يخلو عن اشكال اذ لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحد من
الصحابه رضي الله تعالى عنهم أنه أحرم من دورته أهله فكيف يصح اتفاق الكل على ترك العزيمة وما هو الأفضل
اه (قوله سقط دمه) أما في الأولى فلا أنه أنشأ التلبية الواجبة عليه عند ابتداء الاحرام من الميقات وأما في الثانية
فلا أنه تدارك ما فاته (قوله والأفضل عوده) أي سواء كان محرما بالحج أو بالعمره أو بهما حلي بزيادة (قوله
الاذا خاف فوت الحج) أي فانه لا يعود ويحصى في احرامه لأن الحج فرض والاحرام من الميقات واجب وترك
الواجب أهون من ترك الفرض واستفيد منه أنه لا تفصيل في العمره بل يعود لانها لا تفوت أصلا بجر (قوله
أو عاد بعد شروعه) لأن ما شرع فيه وقع معتد به فلا يعود إلى حكم الابتداء بالعود إلى الميقات أبو السعود
ولم يأت بفهوم قول المصنف ولي والمناسب ذكره بأن يقول أو عاد قبل شروعه ولم يلزم عند الميقات
ذكره الحلي (قوله يريد الحج) أما إذا لم يرد الحج إلا بعد الجاوزة لاشئ عليه كما يأتي (قوله وصار ميكا) بأن أحرم
للعمره ولم يسق الهدى والظاهر أنه إذا ساق الهدى كذلك لأنه يحرم من الحرم ومثل من ذكر لو أحرم أهل
المواقف بحج أو عمره من الحرم لأن ميقاتهم الحل كافي النهر (قوله ميقات المكي) أي حقيقة أو حكما كالمقبح
والميقات لهما الحرم (قوله من الحرم) فان ميقاتهما الله مرة الحل أي وضع منه (قوله وبالعود) أي إلى
الميقات سواء كان ميقات الحج أو العمره وأنشأ الاحرام منهما أو أحرم وعاد إليهما مليا والأفضل العود
إن لم يخف فوات الحج وما ذكرناه هو معنى قول الشارح كما مر (قوله أي آفاق) أفاده أن ذكره اتفاقا وثبته
المراد به من كان خارج المواقف (قوله البستان) أي بستان بن عمرو هي قرية داخل الميقات وخارج الحرم
يسمى الآن نخلة محمود ومنه إلى مكة أربعة وعشرون ميلا حوى (قوله أي مكانا من الحل) أشار به إلى أن ذكر
البستان اتفاقا وأن المراد مكان داخل المواقف ولا بد من تعيينه كما يفهم مما مر (قوله لحاجة قصدها) ليس
بقيد فيما يظهر ويدل على ذلك ما يأتي في الحيلة (قوله ولو عند الجاوزة) أي ولو قصد المكان المخصوص عند
الجاوزة كما يدل عليه ما في النهر وليس المراد ما يعطيه ظاهره من قصد الحاجة عند الجاوزة (قوله كما مر) من
قوله قرية يظهر ما في النهر عن البدائع اعتبار الارادة عند الجاوزة (قوله ونية مدة الإقامة) أي بالبستان
(قوله ليست بشرط) أي في حل دخول مكة بالأحرام (قوله على المذهب) مقابله ما قاله أبو يوسف رحمه الله
تعالى أنه إن نوى إقامة خمسة عشر يوما في البستان فله دخول مكة بالأحرام والأقلا حلي عن البحر (قوله
ووقعه البستان) أي ميقات احرامه لحج أو عمره البستان يعني به الحل الذي بين البستان والحرم فلو دخل مكة ثم
أحرم منها التسك هل يجب عليه الدم ظاهره نعم لأن من جاوز ميقاته بغير احرام وجب عليه وقد يقال لماذا لم يجعل
حكما أهل مكة فيحرم عليه منها لأنه دخوله بغير احرام ويحتمل أن يكون المراد أنه أراد التسك وهو بالبستان
فمنعوا أحرامه بالحل ويدل على قول المصنف مع الشارح وحل لاهل داخلها معنى لكل من وجد في داخل

حال كونه (محرما لم يشرع في ذلك) صفة
محرما كطواف ولو شوطا وانما قال (بابي)
لأن الشرط عند الامام تجديد التلبية عند
الميقات بعد العود إليه خلافا لهما (سقط
دمه) والأفضل عوده الا اذا خاف فوت
الحج (والا) أي وإن لم يعد أو عاد بعد شروعه
(لا) يسقط الدم (سكتي يريد الحج ومقتع
فرغ من عمره) وصار ميكا (ونخرج من الحرم
وأحرما) بالحج من الحل فان عليه سعادا
بجاوزة ميقات المكي بالأحرام وكذا لو أحرم
بعمره من الحرم وبالعود كما ترين سقط الدم
(دخل كوفي) أي آفاق (البستان) أي
مكانا من الحل داخل الميقات (لحاجة)
قصدها ولو عند الجاوزة كما مر ونية مدة
الإقامة ليست بشرط على المذهب
(له دخول مكة غير محرم ووقعه البستان)

المواقيت دخول مكة غير محرم ما لم يرد نسكا وتطهيره ما ذكره في الهندية ان المكي اذا خرج الى الحل وأحرم بجميع
 ووقت بمرفة لا شيء عليه اه وذلك لان ميقاته الحرم غير أنه لم يرد الحج منه فكذا يقال هنا (قوله لانه) أي
 الا فاق الذي قصد البتة ان (قوله كما مر) أي في شرح قول المصنف وحرم تأخير الاحرام عنها لمن قصد دخول
 مكة ولو لم حاجة وعبرة الشارح هناك اما لو قصد موضع من الحل كغلبين وجدة حل له بمجاوزته بلا احرام
 فانما حل به التحق بأهله فله دخول مكة بلا احرام وهو الحيلة لم يرد ذلك الا بالأمور بالحج للمخالفة اه (قوله وهذه
 حيلة الخ) هذا مكرز مع الذي قدمه في المواقيت قال في البصرة قالوا وهذه حيلة الا فاق اذا أراد دخول مكة
 بغير احرام فينوي أن يدخل خليصا مثلا فله مجاوزة قرابغ الذي هو ميقات الشامي والمصري المهادي للبيعة
 اه وهذه العبارة خالية عن اشتراط قصد الحاجة بخليص وهو يدل على ما قلناه سابقا (قوله على من دخل مكة)
 مراده بمكة الحرم مجازا من اطلاق أشرف أجزاء الشيء على كاه كاطلاق الكعبة على الحرم في قوله تعالى
 هديا بالغ الكعبة فلا فرق بين دخول مكة أو الحرم في لزوم الاحرام كما تدل عليه عبارة البدائع أبو السعود عن
 الحوى (قوله حجة أو عمرة) لان الله تعالى أوجب ذلك تعظيها لهذه البقعة فمجاوزة الميقات التزام للاحرام دلالة
 مكانه قال الله على أن أحرم ولو قاله يلزمه حجة أو عمرة كذا اذا فعل ما يدل على الالتزام (قوله فلو عاد) أي
 الى الميقات كما يقيد به في الهداية لكن في البدائع أنه يجوز به ميقات أهل مكة وهو الحرم للحج والحل للعمرة وأقره
 في فتح القدير وأقاده في الشريعة لالوية أن التقيد بالخروج الى الميقات لاجل سقوط الدم لا لاجزاء فيحصل تقيد
 الهداية على هذا حلي موضحا (قوله فأحرم بذلك) أي مطلقا سواء كان حجا أو عمرة اه حلي (قوله وتعممه
 في الفتح) حيث علل ذلك بقوله لان الواجب قبل الاخير صار دينيا في ذمته فلا يسقط الا بالتعيين بالنية حلي
 (قوله عماله من حجة الاسلام) وأما لو أحرم ينقل من الميقات فقدمه قوله فلو عاد فأحرم بنفسك أجزاء فقول
 أبي السعود التقيد بما عليه ظاهر في أن التنفل بالحج أو العمرة لا يجزيه مما وجب عليه بالدخول سهو ظاهر
 (قوله ذلك) أي الذي جاوزه به الميقات بلا احرام (قوله لتداركه التروك في وقته) انما يظهر في الحج لتعين وقته
 لاني العمرة لعدم تعيينها (قوله لصيرورته) أي التروك دينيا في الزمة بسبب تحويل السنة والاولى التعبير
 بالتحويل وفيه أن العمرة لا تصير دينيا لعدم وقتها كما سبق فينبغي أن يسقط الواجب بدخوله بلا احرام بالندوة
 في الثانية كالاولى وأجاب الاكمل بأنه اذا أخرها الى وقت تكره فيه وهو أيام النحر والتشريق صار كانه قوتها
 فصارت دينيا قال بعض المتأخرين ولا يخفى ضعفه قال الكمال ولقاتل أن يقول لا فرق بين سنة المجاوزة وسنة
 أخرى فان مقتضى الدليل أنه اذا دخلها بلا احرام ليس الا وجوب الاحرام بأحد التمكن فقط في أي وقت
 فعل ذلك يقع أداء أي عما فاته بالدخول اذ الدليل لم يوجب ذلك في سنة معينة لصيرورته تأديا بيقيني فهم اه
 أحرم من الميقات بنفسك عليه تأذي هذا الواجب في ضعفه وعلى هذا اذا تكرر الدخول بلا احرام ينبغي أن
 لا يحتاج الى التعيين وان كانت أسبابا متعددة الأشخاص دون النوع كما قلنا فحين عليه يومان من رمضان
 ينوي حجرا قضاء ما عليه ولم يعين الا قول ولا غيره جاز وكذا لو كان من رمضان على الاصح فكذا نقول اذا رجح
 مرارا فأحرم كل مرة بنفسك حتى أتى على عدد خلافه خرج من عهده ما عليه اه (قوله فأحرم بعمرة) الاولى
 فأحرم بنفسك اذا العمرة ليست بقيد قال في الهندية بترجل جاوز الميقات فأحرم بحجة فأفسدها أو فاته الحجة
 فقضاها سقط عنه الدم الذي وجب للوقت اه (قوله مضي) وجوبه لان فاسد النسك كعصيه لا يخرج عنه
 الا بأفعاله (قوله ترك الوقت) أي الاحرام من الميقات (قوله بالاحرام منه) أي من الميقات أي ميقات كان
 من مواقيت الا فاق كما تقدم فلو قضا من ميقات المكي أجزاء ولمسه الدم بمجاوزة الوقت غير محرم كما استفيد
 مما ذكرناه عن الشريعة لالوية (قوله مكي الخ) عنونه في الكنز ياب اضافة الاحرام الى الاحرام وترك المصنف ذلك
 لانه من جهة الجنابات أي في حق المكي دون الا فاق الا في اضافة احرام العمرة الى الحج ثم وصائل هذا
 النوع على أربعة أقسام بالقسم العقلية واستوفاه المصنف أولها أن يدخل احرام حج على احرام مثله ثانيها
 أن يدخل احرام عمرة على احرام مثله ثالثها أن يدخل احرام حجة على احرام حجة رابعها عكسه وقيد بالمكي لان
 الا فاق اذا أحرم بالحج بعد فعل أقل أشرط العمرة كان فارقا بلا سامة كالولم يطف أصلا كما في البحر (قوله
 ومن يحكمه) أشار به الى أن التقيد بالمكي انما هو للاخترا من الا فاق فيقيم المكي حقيقة ومن كان دليخل

ولا ينبغي عليه) لانه التحق بأهله كما مر هذه
 حيلة لا فاق يريد دخول مكة بلا احرام (و)
 يجب (على من دخل مكة بلا احرام) لكل مرة
 (حجة أو عمرة) فلو عاد فأحرم بذلك أجزاء
 عن آخر دخوله وتعممه في الفتح (ومض منه)
 أي أجزاء عماله بالدخول (لو أحرم عما
 عليه) من حجة الاسلام أو ذرا أو عمرة مندورة
 (لكن في عامه ذلك) لتداركه التروك في وقته
 (لا بعده) لصيرورته: بتأجيل السنة ثم أفسدها
 الميقات) بلا احرام (فأحرم بعمرة ثم أفسدها)
 مضي وقضى ولا دم عليه ترك الوقت) لجبره
 بالاحرام منه في التضام (مكي) ومن يحكمه

عليه قاتل كافي المهر وقول بعضهم وهم أهل الحرم فيه قصور (قوله طاف لعمريته) أطلقه فشمع ما إذا كان في أشهر
الحج أو لا كافي المبسوط وخرج ما لو أحرم أو لا بالحج وطاف له شوطاً ثم أحرم بالعمرة فإنه يرضى بها كما لو لم يطف بصر
(قوله أي أقل أشواطها) وهي الثلاثة فمادونها استقر به عما إذا أحرم بالحج بعد إحرام العمرة قبل أن يطوف
تسبياً من العمرة فإنه يرضى بها اتفاقاً وعما إذا أحرم به بعد أن طاف أربعة أشواط فاكتر في الهداية وشروحها
أنه يرضى بالحج بلا خلاف لأن لا أكثر حكم الكل فيتعذر ورضى بها وفي المبسوط أنه لا يرضى واحداً منهما
كما لو فرغ منها وعليه دم لمكان النقص بالجمع بينهما فلا يباح كل منه وجعله الاستيعابي ظاهراً الرواية وقيل من
أبي يوسف أن يرضى بالحج أفضل واختاره الفقيه أبو الليث وقاضي خان في فتاواه ثم قال ويجزى في عمرته ثم يقضى
الحجة من عامه ذلك أن بقي وقتها ولم يذبح في ظاهر الرواية أنه إذا رضى بالحج يلزمه دم وقضاء عمرة مع الحجة
كما أوجبها الإمام في الوطاف الأقل كذا ذكره الاستيعابي حلي عن البهر (قوله رضى) أي تركه وهو من باب
طلب وضرب أي رضى الحج عند الإمام استحبها الأقل إحرام العمرة قدماً كدأء شيء من أعمالها وإحرام الحج
لم يتأكد ورضى غير المتأكد أسير ولا في رضى العمرة وبالحالة هذه إبطال العمل وفي رضى الحج امتناعاً عنه
وقال يرضى العمرة أولى لأنها أدنى حالاً وأقل أعمالاً وأسير قضاء لأنها غير موقوفة وقد ظهر بما قررناه أن رضى
الحج في مسألة الكتاب مستحب حتى إذا رضى العمرة مع حتى عند الإمام ولذا قال في الهداية وعليه دم
بالرضى أيهما رضى لأنه تحلل قبل أو أنه لتعذر المضي فيه فكان في معنى المحصر إلا أنه في رضى العمرة قضاؤها
لا غير وفي رضى الحج عليه قضاؤه وعمرته لأنه في معنى فأتى الحج (قوله وجوبا) الواجب رضى أحدهما
لا يخصصه وما ذكره مخالف لما ذكره صاحب البصر وأخوه وتليده المصنف (قوله بالخلق) متعلق برضيه قال
في البصر ولم يذكر بما إذا يكون راضوا بخفي أن يكون الرضى بالفعل بأن يخلق مثلاً بعد الفراغ من أفعال العمرة
ولا يكتفى بالقول أو بالنية لأنه جعله في الهداية فحلالاً وهو لا يكون إلا بفعل شيء من محظورات الأحرام أه
(قوله انتهى المكي) المراد به من كان داخل المواقيت كما قدمناه (قوله وعليه دم) قبل كان ينبغي لزوم دم من دخول
النقص على الإحرامين وأجيب بأنه غير ممنوع من أحدهما من رضى الله عليه وسلم عائشة رضى
الله تعالى عنها بالدم لما رضى العمرة (قوله لأنه كفأت الحج) وحكمه أن يتحلل بعمرة ثم يأتي بالحج من قابل
(قوله حتى لو حج) غاية على التعليل المقيد أنه قضاء في غير عامه (قوله سقطت العمرة) فإنه يستدل به في معنى
فأتى الحج بل كالمحصر إذا تحلل ثم حج من تلك السنة فإنه لا يجب عليه عمرة بخلاف ما إذا انحوت السنة (قوله
وضاها) أي ولو في ذلك العام لأن تكرار العمرة في سنة واحدة جائز بخلاف الحج أفاده صاحب الهندية
(قوله فقط) أي أكثر عليه عمرة أخرى كافي الحج وليس مراده في الدم لقول الهداية وعليه دم بالرضى أيهما
رضى أه حلي (قوله صح) لأنه أتى أفعالهما كما التزم نهر (قوله وأساء) أي أنه لأن الجمع بينهما في حق المكي
منهيه عنه والنهي يقتضي الإثم لا الإساءة التي مرجعها خلاف الأولى (قوله وذبح) لتكن النقصان في نفسه
بأن كتاب المنهي عنه لأنه قارن أو متعق أن أضاف إحرامه بعد فعل أكثرها في أشهر الحج ولا تمتع ولا قران لمكي
أي لا يجلان وإن حصا (قوله وهو دم جبر) فلا ياكل منه ولا يجزى فيه سبع البدنة بخلاف دم البكر (قوله
ومن أحرم بحج الحج) شروع في الجمع بين الإحرامين جلتين وهو غير مكروه في ظاهر الرواية كما يأتي (قوله وج) أي
وقف بعمرة أمالوا أحرم بالثاني قبل الوقوف بعمرة لئلا أو نهرا رضى الثانية وعليه دم للرضى وعمرة وجبة
من قابل ويرتضى عند الإمام بوقوفه بعمرة وأما إذا أحرم ليلة النحر بعد ما وقف نهرا فينبغي أن يرتضى عند
الإمام بوقوف من دفعة لا بعمرة لأنه سابق بسبب الترتيب أن يكون متأخراً بصر (قوله ثم أحرم يوم النحر) قيد بتأخر
إحرام الثاني عن الأول لأنه أن أحرم بهما معا أو على التعاقب يلزمه وأرتضى أحدهما إذا توجه سائر ولزمه
دم للرضى ويجزى في الآخر ويقضى حجة وعمرة لأجل التي رضىها وإذا جنى قبل الشروع فعليه دمان للجنابة
ولو أحصر قبل أن يسير إلى مكة بعث هديين وإذا لم يحج في تلك السنة لزمه عمرتان وجنات لأنه فاته جنتان
في هذه السنة وهذا كله عند الإمام ونظام بيانه في البصر (قوله لزمه الآخر) لا يمكن إلا أنه لا يلاحق الإحرام الثاني
انتهى برفض لتعذر الأداء ولا تعذرهما في الأداء لأن إحرامه انصرف إلى حجة في السنة القابلة (قوله لاتباه
الاول) أي الإحرام الاول بالخلق (قوله فمع دم) أي فيلزمه الآخر مع دم (قوله قصر) أراد بالتقصير المطلق لأن

(طاف لعمريته) ولو (شوطاً) أي أقل
أشواطها (فأحرم بالحج رضى) وجوبا
بالخلق انتهى المكي عن الجمع بينهما (وعليه
دم) لأجل (الرضى وجب وعمرة) لأنه كذا أتت
الحج حتى لو حج في سنة سقطت العمرة ولو
رضى أحدهما فقط (فلو أتتهما صح) وأساء
(ونج) وهو دم جبر وفي الآخر (يوم النحر
ومن أحرم بحج) وجب (ثم) أحرم (يوم النحر
بأنه كان قد خلق الأول لزمه الآخر)
في العام القابل (بلا دم) لاتباه الأول
(والا) يخلق الأول (فمع دم قصر)

التقصير لادم فيه انما فيه الصدقة لانه ارتفاق ناقص نهر وظاهره انه ناقص حتى في حق المرأة مع انه الافضل
 في حقها ولا يكون افضل مع كونه ناقصا على انه على هذا التفسير لا تدخل المرأة مع انه انما عدل عن الحلق
 اليه ليدخلها (قوله بلنائه على احرامه) أي احرام الحج الثاني وأما احرام الحجة الاولى فقد انتهى فلا جنازة
 عليه أه حلي (قوله أو التأخير) ظاهر كلامه أنه عطف على التقصير فيقتضي أن تأخير الحلق عن أيام النحر
 جنازة على الاحرام وليس كذلك بل هو ترك واجب فالصواب أن يعطف على مدخول اللام فيكون
 التقدير الأول التأخير فلا يفيد التركيب حيث أنه جناية وجعل الشارح العلة في وجوب الدم أحدهما إشارة
 الى أنه لا يلزم دم آخر للجمع بين احرام الحجتين لانه ليس بمكروه أه حلي (قوله ومن أي بعمره الخ) أي بطوافها
 أو أكثره وسى وبدل على أنه سى قوله الا الحلق فانه يدل على أنه أي بجميع أفعالها وسببها في حكم ما دارم
 يسع (قوله الا الحلق) أراد به ما يعم التقصير ما لو كان بعد الحلق فلا يكون جامعا بين احرامها ولا شيء عليه حيث
 (قوله فأحرمت بأخرى) أشار بالفاء الى أن احرام الثانية تأخر عن الاولى أما اذا كانا معا وعلى التعاقب فيلزم
 وترتفع احدهما بالشرع في عمل الاخرى عند الامام ووجب القضاء ودم للرفض وان كان قبل الفراغ بعد
 طواف الاول شوطا رفض الثانية وعليه دم الرفض والقضاء وكذا لو طاف الكل قبل أن يسى (قوله مكروه
 تحريرا) لانه يصير جامعا بينهما في الفعل لانه يؤتيهما في سنة واحدة صككا في المحيط وتعبه الكمال بأنه
 لا يتم لأن كونه يتمكن من أداء العمرة الثانية لا يوجب الجمع فعلا (قوله فيلزم الدم) أشار بتقريبه على الكراهة
 الى أنه لا يلزم دم من جهة الحلق لانه يمكنه أن يؤخر الحلق الى الفراغ منه معا لان الحلق في العمرة غير
 موقت بزمان (قوله لا يجتنب) أي لا يكره الجمع بين احرام الحجتين لانه لا يكون جامعا بينهما في الاداء (قوله
 في ظاهر الرواية) مقابلة ما في غاية لبيان أنه حرام لانه بدعة (قوله ثم أحرم بعمره) أما لو أحرم بعمره ثم حج لزماء
 ولو طاف أقل أشواط العمرة ولا ساء كما ذكره صاحب البحر في أول باب اضافة الاحرام الى الاحرام والمراد
 أنه أحرم بالعمرة قبل فعل أكثر طواف القدوم بقرينة المقابلة بقوله فان طاف له أربعة أشواط أكثر أه حلي
 (قوله ولا بطلت) زاد الشارح ولذا يكون تعلب لا لقوله وصار فارنا لان القرآن يجب فيه أن يرتب أفعال
 الحج على أفعال العمرة كما ذكره الشارح والوقوف قبل أفعالها فالتبطلات أه حلي (قوله لانها) بلة
 لمحذوف تقديره ولا يجوز فعلها بعده الخ (قوله لا بالتوجه) فلو عاد أمكنه أدائها ثم سر (قوله فان طاف له
 طواف القدوم) أي أو أكثره حلي والبيان بالآقل كالأدوم بجر (قوله قضى عليها) وهذا المضي جائزا
 أفاده صاحب البحر (قوله وهو دم جبر) لانه خالف السنة وصحبه في الهداية كذا في البحر فكان مسيئا أكثر من
 الاول كما في النهر واختار شمس الأئمة السرخسي أنه دم شكر فان محمدا قال في الجامع الصغير وأحب الى أن
 يرفض العمرة فدل على أنه دم شكر فانه لم يبين أفعال العمرة على أفعال الحج لان ما أتى به انما هو سنة فيمكنه
 بناء أفعال الحج على أفعال العمرة ولا موجب للجبر واختاره الكمال وقواء بأن طواف القدوم ليس من سنن
 الحج بل هو سنة قدوم المسجد الحرام ككفي التهمة لغيره من المساجد أه ونقله في الترتيب لانه عن قاضي
 خان والامام المحبوبي أيضا أه حلي وأما الخلاف يظهر في جواز الاكل منه (قوله ونذبت رفضها) أي العمرة
 لانه فاته الترتيب في الفعل من وجه لتقديم طواف القدوم على العمرة وفيما سبق لم يفت لانه هناك لم يقدم
 الا احرام ولا ترتيب فيه ولا يلزم الرفض ههنا لأن المؤدى ليس بركن الحج أبو السعود (قوله قضى) أي
 العمرة وقوله لعمدة الشروع أي وهي عما يلزم بالشروع (قوله لرفضها) أي لاجل رفضها (قوله فاهل بعمره يوم
 البحر) أي مطلقا سواء كان قبل الحلق أو بعده قبل طواف الزيادة أو بعده واختاره في الهداية وصحبه الشارح
 لانه بعد الحلق والطواف قد بقي عليه شيء من واجبات الحج كالرمي وطواف الصلوة وسنة البيت وقد كرهت
 العمرة في هذه الايام أيضا فيصير بناء أفعال العمرة على أفعال الحج بلا ريب وهو مكروه حلي بين البحر
 (قوله مع كراهة التحريم) انه عظيم أمور الحج الواقعة في هذه الايام فينبغي تغير بقها لها (قوله بخلصا من الاثم)
 لانه أدى أركان الحج فكان بناء أفعال العمرة على أفعال الحج من كل وجه وان كان خطأ فخصا
 أبو السعود (قوله صح) لان الكراهة مائة في غيرها وهو كونه مشغولا بأداء بقية أفعال الحج في هذه الايام
 وتخصيص الوقت لتعظيم الامر الحج زبلي (قوله لا ارتكاب الكراهة) بالجمع بين الاحرام فيما اذا اهل بعمره

عبر به لعم المرأة (أولا) بلنائه على احرامه
 بالتقصير أو التأخير (ومن أي بعمره الخ) أي بعمره
 فأحرمت بأخرى (الاصول) أن الجمع بين
 احرامين لعمرتين مكروه فيجوز ما يلزم الدم
 لا يجتنب في ظاهر الرواية فلا يلزم آتافي
 أحرم بجمع ثم أحرم (بعمره زما) وصار
 فارنا مسيئا (و) لذا (بطلت) عمره (بالوقوف
 قبل أفعالها) لانهم لم يشرعوا في الحج
 (لأن التوجه) الى معرفة (فان طاف له)
 طواف القدوم (ثم أحرم برفضها) عليها
 نذبت (وهو دم جبر) ونذبت رفضها (لأن كره
 بطلت) (فان رفض قضى) لعمدة الشروع
 فيها (وأراق دما) رفضها (ج فاهل بعمره
 يوم البحر أو في ثلاثة أيام) بعده لزم منه
 بالشروع لكتبت مع كراهة التحريم (ورفضت)
 وجوبا فخلصا من الاثم (وقضيت مع دم)
 للرفض (وان مضى) عليها (صح وعليه دم)
 لا ارتكاب الكراهة

يوم النحر قبل الملقى وفي بقية الافعال عليه اذا اهل فيه بعد الخلق أبو السعود عن سري الدين (قوله وجب
الرفض) أي لما أحرم به من حج أو عمرة (قوله لأن الجمع بين أحرامين مختصين) هذا راجع إلى قوله إذا أحرم به وذلك
لأن أحرام الحج الدائمات باقية وقد أضاف إليه أحرام الحج الثانية اه حلي (قوله أو لعمرتين) راجع إلى قوله
أو بهما وهو يقتضي أنه جامع بين أحرامين لعمرتين وليس كذلك بل هو جامع والحالة هذه بين عمرتين من حيث
الافعال حلي من البصر وجهه أن فائت الحج يتصل بأفعال العمرة من غير أن ينقلب أحرامه أحرام العمرة
فيصير جامعاً بين العمرتين من حيث الافعال فلهذا الرفض كالأحرام بهما (قوله غير مشروع) هذا مسلم
في الجمع بين العمرتين أما بين المختصين فهو مقرر ومنه على ما في غاية البيان من أنه حرام لأنه بدعة وظاهر الرواية
عدم الكراهة (فائدة) المشروع ما أمر الشارع بفعله أو تركه فلا يتناول المكروه وغير المشروع ما نهى الشارع
عن فعله أو تركه ومن جعله المكروه وأما الجواز فمقتضى الحرام فيتناول المكروه حلي عن القهستاني (قوله يني
في أحرامه) أي الحج ولا ينقلب أحراماً للعمرة (قوله ثم بعده) أي التحلل بأفعال العمرة (قوله لعمرتين) (قوله
أي بالأحرام) (قوله بالرفض) أي رفض ما أحرم به فائت وهو متعلق بقوله للتحلل أي والواجب التحلل بالأفعال
وقد منع منها مانع

• (باب الإحصار) •

لما كان التحلل بالإحصار نوع جنابة بدليل أن دمه الذي يلزمه ليس له أن يأكل منه ذكره في الجناسيات وأخره
لأن مبناه على الاضطرار وتلك على الاختيار فهو (قوله المنع) أي بأمر غير حسي وبالحسي يقال له حصر
لا إحصار قال في الكشف يقال أحصر فلان إذا منعه أمر من خوف أو مرض أو عجز وحصره إذا حبسه
عدو عن المشي أو حجب هذا هو الإحصار صاحب الغريب وقال هو المشهور (قوله منع عن ركن) نحل
العمرة بأن منع من طوافها وتشكرك الركن يقتضي أنه إذا منع في الحج عن أحد ركنيه يكون محصراً وسبب أن
أن المقادير على أحد ما لا يكون محصراً (قوله بعدد) سواء كان آدمياً كافراً أو غيره (قوله أو مرض) يزيد عليه
بالذهاب والركوب (قوله أو موت محرم) أي أو زوج في حق المرأة قال في البحر ومن الإحصار ما إذا أحرمت
المرأة بغير زوج أو محرم فلا تحلل إلا بالدم لأن المنع الشرعي أكد من المنع الحسي ومنه ما لو أحرمت العبد والأمة
ولو باذن المولى فله أن يحلها وللزوج أن يحلل الزوجة إذا أحرمت بغير إذنه ولو باعها أو تزوجت المحرمة كان
له شترى والزوج فعل ذلك وانما لم يذكر المصنف ذلك لأن كلامه في محصر يتوقف فحله على الهدى كما سبقت
وتحليل هؤلاء لا يتوقف عليه فقد قالوا إن تحلل الزوج والسيد أن يصنعاً أدنى ما يحظر في الأحرام من قص
ظفر أو شعر أو تطيب أو تقبل وفي كراهته بالجماع قولان وينبغي ترجيح الكراهة وتبع الحرة هدايا والأمة
والعبد لا يلزمهما إلا بعد العتق أفاده صاحب النهر (قوله أو هلاك ثقة) أي ولم يقدر على المشي كما قيد
به في التبيين فان قدر عليه فليس بمحصر وعمله في المبسوط بأنه لا يعد أن لا يلزمه المشي في الابتداء ويلزمه بعد
الشروع كما لا يلزمه حجة التطوع ابتداء ويلزمه الاتمام إذا شرع فيها وجعل صاحب المحيط ما في التبيين قول
محمد وقال أبو يوسف أن قدر على المشي للحال وخاف أن يهجز جازله التحلل اه بحر ولم يذكر قولاً للامام في هذه
المسئلة والظاهر أنه لا خلاف بين صاحبين فان قول محمد محمول على ما إذا لم يحق الهجز والمراد بالخوف غلبة
الظن كما سبق له نظيره في هذا المقدم متفق عليه والله تعالى أعلم بالصواب (قوله حل له التحلل) أفاده أنه لو صبر
ورجع إلى أهله بغير تحلل إلى أن يزول الخوف فانه جائز فان أدرك الحج فيها ولا تحلل بالعمرة فالتحلل بذي الهدي
انما هو للضرورة حتى لا يمتد أحرامه فيشق عليه كما سيح (قوله بعث المفرد) أي بالحج أو العمرة (قوله دما) أي
شاة أو بقر أو بدنة من الإبل أو سبع بدنة ويجوز ما يجوز في الأضحية فاضى خان (قوله أو قيمته) أي فيشترى
بها شاة فتذبح في الحرم بحر (قوله فان لم يجد ذبيح محرماً) أفاده هذا أن التحلل للمحصر لا يكون إلا بالذبيح
ولا يقوم الصوم والإطعام مقامه (قوله أو يتحل بطواف) أي للعمرة ويسعى بين الصفا والمروة ويعطى بحر
عن الخمانية (قوله ومن الثاني) الأولى حذفه لضعفه (قوله والقارن دمين) ومثل القارن لو أحرم به عمرتين
أو بمجتنبين ثم أحصر قبل السير فانه يتحل بذي هدي في الحرم بخلاف ما إذا أحصر بعد السير فانه يصير أفضا
لا يحد بمناه ولا يحتاج إلى تعيين الذي للحج والذي للعمرة وأشار بالاكتماء بالبعث في المفرد والقارن إلى أنه

فهو دم جبر (فائت الحج إذا أحرم به أو بهما
وجب الرفض) لأن الجمع بين أحرامين مختصين
أو لعمرتين غير مشروع (و) لما فاته الحج بغير
في أحرامه فبأنه أن (يتحلل) عن أحرام
الحج (بأفعال العمرة ثم) بعده (يقضى)
ما أحرم به لعمرتين (ويذبح) للتحلل
قبل أو أنه بالرفض

• (باب الإحصار) •

• ولغة المنع وشرعاً يمنع عن ركن (إذا
أحصر بهد أو مرض) أو موت محرم أو
هلاك ثقة حل له التحلل فينبذ (بعث
المفرد دما) أو قيمته فان لم يجد ذبيح محرماً
حق يبدأ ويتحل بطواف وعن الثاني أنه
يقوم الدم بالطعام وينصدق به فان لم يجد
صام عن كل نصف صاع يوماً (والقارن دمين)

ان شاء رجع وان شاء اقام اذ لا فائدة في الاقامة بجر (قوله فلو بعث واحد الخ) في عبارة الشارح ركاكة ولو قال
فلو بعث واحد البطل من أحد هما لم يطل عنه لسلم منها حتى (قوله لم يطل عنه) لان التصل منهما لم يشرع
الا في حالة واحدة فلو يطل عن أحدهما دون الآخر يكون فيه تغيير المشروع ومثل ما ذكر لو بعث بثن هدين
فلم يوجد بكة الا هدى واحد فذبح عنه فانه لا يطل عنهما ولا عن أحدهما بجر (قوله وعن يوم الذبح) المراد
باليوم القطعة المعينة من الزمن له فان التطل لا يكون الا بعده وليس المراد اليوم العرفي وأن كان قبل الذبح
(قوله خلافا لهما) فقالا ان كان محصر بالعمرة فكذلك وان كان محصرا بالحج لم يجره الذبح الا في يوم النحر
منح (قوله ولو لم يفعل) يغني عن قول الشارح سابقا حل له التطل (قوله حتى زال الخوف) الاولى حتى زال
الاحصار (قوله والا) بأن فانه الحج بفوت الوقوف بعرفة (قوله انما هو للضرورة) وهو الاحصار (قوله فيشق)
بالنصب في جواب التقي (قوله وبذبحه) أي بذبح المرسى وهو من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله ولو بلا حلق
وتقصير) سواء احصر في الحل أو في الحرم وان حلق فحسن اه بجر والواو في المستفاد بمعنى أو (قوله هذا فائدة
التعيين) الاشارة الى قوله وبذبحه يحل ولو قدم هذا الجمله على قوله ولو بلا حلق وتقصير لكان أولى (قوله ففعل
كالحلال) أي ارتكب محظورا حرامه (قوله أو ذبح في حل) محترز قول المصنف في الحرم (قوله لزمه جزاء
موجب) ويتعد بتعدد الجنائيات (قوله ويجب عليه الخ) ان كان الاحصار عن حجة الفرض كان الوجوب بمعنى
الاقتراض وان كان عن حجة النفل كان بمعنى الوجوب المصطلح عليه فاذا تعين استعمال الوجوب بمعنى الطلب
ليكون من باب عموم المجاز لامن الجمع بين الحقيقة والمجاز (قوله بالشروع) متعلق يجب والباء للابنية (قوله
وعمره) لانه في معنى فائت الحج يتصل بافعال العمرة فان لم يأت بها قضاها وهذا مروي عن ابن عباس
وان لم يجر (قوله ان لم يحج من عامه) أما لو حج منه كان عليه حجة فقط وهل يحتاج الى نية القضاء ان تحوات السنة
وكان الحج نفلا احتج اليها لان كانت حجة الاسلام نهر وشمل ما اذا قرن في القضاء أو أفرد هما فانه محظور لانه
التمز الاصل لا الوصف بجر (قوله وعلى المعقر) يعني اذا احصر ومثل ذلك ما لو اهل بملك فأحصر قبل التعيين
كان عليه ان يبعث يدي واحد ويقضي عمرة استحصانا نهر (قوله حجة وعمرتان) وله في القضاء القران وافراد
كل من الثلاثة وهذا محله ان لم يحج من عامه فان لم تحوّل السنة وجب من عامه كان عليه عمرة القران وبأى بها
بعده لانه بالشروع التزم أصل القرية لاصفها من القران فلا يقال انه اذا زال الاحصار لا يجب عليه ان يأتي
بالعمرة التي وجبت بالشروع في القران لانه غير قادر على ادائها على الوجه الذي التزمه وهو ان تكون أفعال
الحج منزلة عليها وبفوات الحج بفوت ذلك بجر ونهر (قوله توجه وجوبا) وليس له التطل بالهدى لانه بدل عن
اداء الحج وقد قدر على الاصل قبل حصول المقصود من البدل بجر (قوله والا) تحته صورتان ثلاث الاولى أن
لا يقدر عليه - ما يجيء لا يلزمه التوجه لكن ان توجه ليتطل بأفعال العمرة جاز لانه الاصل في التطل وفيه فائدة
وهو سقوط العمرة في القضاء وان كان قادرا فله ان يأتي بالعمرة لانه مخير بين القران والافراد في القضاء الثانية
أن يدرك الهدى دون الحج فيتصل به الثالثة عكسه فيتطل أيضا صيانة لما له عن الضياع (قوله) لو بعث المحصر
هديا ثم زال الاحصار وحدث آخر ونوى أن يكون عن الثاني جاز وحل به وان لم ينو حتى لم يجر لم يجر كن وكل
في كفارة عين فكفر الموكل ثم حنت في عين أخرى فنوى أن يكون ما في يد الموكل كفارة الثانية فانه يجوز
وان لم ينو حتى تصدق المأمور ولا وصك كذا لو بعث هديا بجر أو صيد ثم أحصر فنوى أن يكون للاحصار بجر (قوله
ولا احصار بعد ما وقف بعرفة الخ) فان دام الاحصار لزمه دم اتركه ككل واجب من الوقوف بعرفة وري
الجوار وكذا تأخير الحلق والطواف وهذا في الاحصار بالهدى ولانه من قبيل العباد ولا يكون عذرا في اسقاط
حق الله تعالى كما قالوه في باب التيمم أن العدو اذا سره حتى صلى بالتيمم فانه يعيد هابا لوضوءه اذا اطلقوه لانه من
قبيل العباد فلا ينافي في قولهم كل واجب تركه لعذر لا يجب فيه دم لان المراد بالعذر فيه العذر السهاوي
كلا احصار بالمرض مثلا في هذه الصورة وكالحيض والنفس كذا بجهته صاحب البحر وأقره أخوه وفي المحشى
أن قول المصنف أولا ولا احصار الخ تنكر ارجح مع قوله آخر أو القادر على أحدهما لا ولا ذلك تركها في الدرر
كاتبه عليه في الشر بلاية اه ويمكن الجواب بأن الاول وقع في مركبه فلا يعترض عليه بالتأخر على أن بينهما
نوع مباينة بالعموم والخصوص فتأمل (قوله للامن من الفوات) أورد على هذا التعليل أن الامن من الفوات

لو بعث واحد لم يطل عنه (وعنه بن يجر
الذبح) لم يعلم متى يطل ويذبحه (في الحرم ولو
قبل يوم النحر) خلافا لهما (ولو لم يفعل
ورجع الى أهله بغير فعل وصبر) محظورا حتى
زال الخوف جاز فان أدرك الحج فيها ونعمت
والا تطل بالعمرة (لان التطل بالذبح انما
هو للضرورة حتى لا يتعد احرامه فيشق
عليه زيلعي) وبذبحه يحل (ولو بلا حلق
وتقصير) هذا فائدة التعيين فلو طعن في حجه
ففعل كالحلال فله طهر أنه لم يذبح أو ذبح
في حل لزمه جزاء ما جنى (و) يجب عليه
ان حل من حجه (ولو نفل حجة) بالشروع
(وعمره) للتصل ان لم يحج من عامه (وعمرتان)
المعتمر عمرة (على) القارن حجة وعمرتان
احداهما لا يتصل (فان بعث ثم زال الاحصار
وقدر على ادائه) الهدى والحج معا
(توجه) وجوبا (والا) بقدر عليهما (لا)
يلزمه التوجه وهي رابعة (ولا احصار
بعد ما وقف بعرفة) للامن من الفوات

ثبت في العمرة مع تحقق الاحصار فيها واجيب بانه انما تحقق الاحصار فيها وان كانت لا تنفوت لزوم
الضرب بامتداد الاحرام فوق ما التزمه بحر (قوله لو بمكة) قيد به لانه محل النزاع كما ترى اما المنوع في غير مكة
فاثبتوا على كونه محصرا اه حلي (قوله على الاصح) أي من الرواية عن أصحابنا جميعا وقيل عن الامام
لا يكون محصرا لان مكة دار الاسلام فلا يتحقق الاحصار فيها وروى عن أبي يوسف أنه ان حبل بينه وبين
البيت فهو محصر حلي عن العناية (قوله والقادر على أحدهما) تصريح بغيره يوم وقوله والمنوع بمكة عن
الركنين محصر حلي (قوله فلهما وجه) الحديث الملح عرقه واختلافوا في تحلل المحصر بعد الوقوف والاظهار
كما قاله الاتقاني أنه يتحلل في مكانه بحر (قوله فلهما وجه) وذلك لان الدم بدل عنه في التحلل فلما قدر على الاصل
لا يعدل عنه الى البدل بقى أن يقال ان هذا الطواف ليس أحد الركنين لان الطواف الركن هو ما يقع بعد
الوقوف ولا وقوف اللهم الا أن يقال أطلق الركن لشمهه في الفعل وظاهر الشارح أنه يقتصر على الطواف
من غير شئ وقوله كما تريد على أنه بطرف ويحيى فان المراء به قول المصنف سابقا ولا يتحلل بالعمرة فليحترز
والله تعالى أعلم بالصواب

باب الحج عن الغير

لما كان الاصل أن عمل الانسان لنفسه لا لغيره وكان عمله لغيره خلاف الاصل كان هذا الباب خذ قابلا خيرا
وفي كلام المصنف ادخال آل على غير ولا مستندة من جهة السماع كما في المنهل وفي الفتح أنه واقع على غير وجه
الصحة بل هو ملزوم الاضافة اه وظهر صاحب التمهيد في كلام الفتح بما لا يليق أن يسمع فضلا عن أن يكتب
جوى (قوله أن كل من أتى بعبادة ما) ولو عبدا فيه ايظهر لانه ليس محجورا عليه في ذلك (قوله بعبادة ما) أي
سواء كانت صلاة أو صوما أو صدقة أو قراءة قرآن أو ذكر أو طوافا أو حجبا أو عمرة أو غير ذلك من زيارة
قبور الانبياء عليهم الصلاة والسلام والشهداء والاولياء والصالحين وتكفين الموتى وجميع أنواع البر
كما في الهندية وظاهر إطلاقهم يقتضي أنه لا فرق بين الفرض والنفل فاذا صلى فريضة وجعل ثوابها لغيره
فانه يسمع لكن لا يعود الفرض في ذمته لان عدم الثواب لا يستلزم عدم السقوط عن ذمته كالوضوء بالماء
المغصوب والصلاة في الارض المنصوبة ولم أره منقولا ولم أر حكم من أخذ شيئا من الدنيا يجعل شيئا من عبادته
لغيره على وجهه أن لا يصح ذلك بحرق قليل زيادة عن العلامة نوح وقوله ينبغي أن لا يصح ذلك أي المعوضة
وان صح إسقاط الثواب والظاهر أن ذلك منتهى على مذهب المتقدمين من عدم جواز الاجارة على الطاعات
ومذهب المتأخرين جوازها وقد رجع بعضهم اقراء الختم خمسة وأربعين درهما (قوله وان نواها عند الفعل لنفسه)
هذا بحث صاحب البحر حيث قال والظاهر أنه لا فرق بين أن ينوي به عند الفعل لغيره أو يجعله لنفسه ثم يعد
ذلك يجعل ثوابه لغيره حلي (قوله لظاهر الأدلة) روى أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال كان لي
أبوان أبرهما حال حياتهما فمات ككفلى ببرهما بعد موتهما فقال صلى الله عليه وسلم ان من البر أن
صلى له ما مع صلواتك وأن تصوم لهم ما مع صيامك رواء الدارقطني وعن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم من مر على المقابر فقرأ قل هو الله أحد إحدى عشرة مرة ثم وهب أجرها للاموات أعطى من الاجر بعدد
الاموات رواء الدارقطني أيضا وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دخل المقابر فقرأ سورة
يس خفف الله عنهم يومئذ وكان له بعد من فيها حسنة وعن أنس أنه سأل رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال يا رسول الله انتما تصدق عن موتانا وندعو لهم فهل يصل ذلك اليهم قال نعم انه يصل ويفرحون به
كما يفرح أحدكم بالطبق اذا أهدى اليه رواء أبو حفص العكبري وعن معقل بن يسار أنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اقرأوا على موتاكم سورة يس رواء أبو داود وعنه صلى الله عليه وسلم أنه ضحى
بكبشين أحمرين أحدهما عن نفسه والاخر عن أمته متفق عليه أي جعل ثوابه لآلته وهذا تعليم منه
عليه الصلاة والسلام ان الانسان يتقعه عمل غيره والاقتداء به هو الاسبق سال بالعمرة الوثني وروى
عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال يموت الرجل ويدع ولدا فترفع له درجة فيقول ما هذا يا رب فيقول الله
سبحانه وتعالى استغفار ولدك ولهذا قال واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وما أمر الله به من الدعاء
للمؤمنين والمؤمنات والاستغفار لهم وما ذكره في كتابه العزيز من استغفار الانبياء واللائكة

(والمنوع لو بمكة عن الركنين محصر) على
الاصح (والقادر على أحدهما لا) اما على
الوقوف فلتخام حجه به واما على الطواف
فاصله به كما
(باب الحج عن الغير)
الاصح أن كل من أتى بعبادة ما له جعل
ثوابه لغيره وان نواها عند الفعل لنفسه
لظاهر الأدلة واما قوله تعالى وان ليس
للانسان الا ملهى

لهم وكل ذلك عمل الغير حلي عن الزبلي ومما يدل على صحة النياية في الحج صريحاً ما رواه ابن عدي في الكامل
والبيهقي في الشعب من قوله صلى الله عليه وسلم إن الله يدخل بالجنة الواحدة ثلاثة نفر الجنة الميت والحاج عنه
والتفذل ذلك ذكره السيوطي في الجامع الصغير (قوله أي إذا وجهه) يعني ليس للإنسان من حصى غيره
يصيب إلا إذا وجهه فحينئذ يكون له حلي من البصر (قوله أو اللام بمعنى على) قال الزبلي وأما قوله تعالى
وإن ليس للإنسان إلا ما سعى فقد قال ابن عباس إنهم من ذنوبهم بقوله تعالى والذين آمنوا وأتبعناهم ذرياتهم
الآية وقيل هي خاصة بقوم موسى وإبراهيم لأنه وقع حكايتهما في صفتهما عليهما الصلاة والسلام بقوله أم لم ينبا
بنا في صف موسى وإبراهيم الذي وفي وقيل أراد بالإنسان الكافر وأما المؤمن فله ما سعى أخوه وقيل ليس له
من طريق العدل وله من طريق الفضل وقيل اللام بمعنى على كقوله تعالى وإن أسأتم فلها أي ضليها وكقوله
تعالى ولهم العنة أي عليهم وعلى هذا الجواب تكرر الآية مع قوله تعالى قبل ذلك ألا تزدروا نذراً أخرى
وقيل ليس له إلا سعيه لكن سعيه يكون مباشرة لنيابته بتكثير الأخوان وأما قوله عليه الصلاة والسلام إذا مات
ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث فلا يدل على انقطاع عمل غيره والكلام فيه وليس فيه شيء مما يستبعد عقلاً
لأنه ليس فيه إلا جعل ما له من الأجر لغيره وواقع تعالى هو المولى إليه والقادر عليه ولا يخص ذلك بعمل
يدون عمل أهـ حلي (قوله ولقد أفصح الزاهدي) أي في المجتبى وغيره كافي المنع أي فانه أنكر اتصال الإنسان
تفعلاً من حج وغيره للأموال وجعله مذهب أهل الحق والعدل وتكلف في الأجوبة عن بعض ما ذكرناه (قوله هنا)
أي في باب الحج عن الغير (قوله والله الموفق) التوفيق خلق الطاعة في العبد أو خلق قدرة الطاعة في العبد
والمراد بالقدرة هنا القدرة المقارنة للفعل فلا يحتاج في التعريف إلى زيادة وتسهيل سبيل الخير إليه وانما ذكر
هذه الجملة إشارة إلى أن ما وقع من الزاهدي مع أنه امام حجة فاضل انما هو من عدم توفيق الله إياه حيث زاع
عن سبيل الرشاد واتبع بدعة أهل الاعتزال والعناد مع إقامه التشبه والتليس والتجمل إلى رد صريح
الاحاديث نسأل الله تعالى أن يوفقنا وأحبائنا وأن يوفق من هذا الإمام فيما وقع منه من الاجتهاد (قوله
العبادة) قال الامام الامشي العبادة عبارة عن الخضوع والتذلل وحسنه فاعل لا يراد به الاتعظيم الله تعالى
بأمره بخلاف القرية والطاعة فان القرية ما يتقرب به إلى الله تعالى أو يراد به تعظيم الله تعالى مع ارادة
ما وضع له الفعل كبناء الرباطات والمساجد ونحوها فانها قريبة براديه واجه الله تعالى مع ارادة الاحسان
للناس وحصول المنفعة لهم والطاعة ما يجوز لغير الله تعالى قال تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى
الامر منكم والعبادة ما لا يجوز لغير الله تعالى وحسن الطاعة موافقة الامر اهـ وحسن العبادة مباركة عن كونها
خالصة عن شائبة الرياء أبو السعود (قوله كزكاة) أدخلت الكاف صدقة الفطر والعشر والتفقات
وسواء كانت المالية عبادة محضة أو عبادة فيها معنى الموتة أو موتة فيها معنى العبادة بجر (قوله وكفارة)
يعمل أنواعها من اعتاق وإطعام وكسوة كافي البصر (قوله تقبل النياية) وذلك لأن المقصود من التكليف
الابتلاء والمشقة وهي في المال بتنقيص المال المحبوب للتقرب بإصالة للتقريب وهو موجود فجعل الثابت بجر
وقوله عن المكلف ليس المراد به البالغ العاقل بل المراد من كسبه ولو صبياً فان العشر والصدقة يجبان في مال
الصبي والمجنون ويصح اخراج وليهما عنهما بطريق النياية (قوله لأن العبرة بالخ) هذا جواب عن سؤال حاصله
كيف يتعاطى العبادة الذي ومن شرطها النية وهي لا تصح من كافر وجاهل الجواب أن المعتبر بنية
من وجبت عليه وهو الموكل (قوله ولو عند دفع الوكيل) أفاد أنه لا تصح النية بعد دفع الوكيل ويدل عليه قوله
في كتاب الزكاة ولو قال أي عند الدفع إلى الوكيل هذا تطوع أو عن كفارة ثم نواه عن الزكاة قبل دفع الوكيل
صح وفي البصر وإذا جازت النياية في المالية مطلقاً فالعبرة بنية الموكل لانية الوكيل وسواء نوى الموكل وقت
الدفع إلى الوكيل أو وقت دفع الوكيل إلى الفقراء أو فيما بينهما اهـ حلي قال ومقتضى عبارة البصر عدم صحة
النية بل الدفع إلى الوكيل أيضاً مع أنه تقدم في كتاب الزكاة صحة مقارنة النية لعزل ما وجب وعلمية الشارح
لا تنافي ذلك اهـ قلت انما ننص في البصر الاحوال التي ذكرها لانه عند الدفع للوكيل لا بد وأن تحضره نية
لانه لا يتعدى الوكيل إلى قصد الموكل إلا بنية وأمره (قوله وصوم) قال في الحواشي التعدية بمعنى كونه بدنياً
أن فيه ترك أعمال البدن نهى (قوله لا تقبلها مطلقاً) لأن الابتلاء فيها باتسباب النفس والجوارح بالافعال

أي إذا وجهه كما حققه الكمال أو اللام
بمعنى على كافي ولهم العنة ولقد أفصح
الزاهدي عن اعتزاله هنا والله الموفق
(العبادة المالية) كزكاة وكفارة (تقبل
النياية) عن المكلف (مطلقاً) عند القدرة
والعجز ولو لا أن يثبت اتصال العبرة بنية الموكل
ولو عند دفع الوكيل (والبدنية) كصلاة
وصوم (لا تقبلها) (مطلقاً)

الخصومة وبغض نائبه لا تحقق المشقة على نفسه فلم تجز النيابة مطلقا لا عند العجز ولا عند القدرة بحر (قوله
 والمركبة منهما) أراد أن المال معتبر في الحج اعتبارا قويا بحيث لا يتأق ولا يتصل إلا به غالبا فكان كالحز
 والافاضة الحج الوقوف والطواف حلي وفي الجوى في قوله هم مركبة منهما نظر لأن الشيء لا يتركب من
 شرطه ويمكن أن يقال كون الشيء لا يتركب من شرطه في المركبات الحقيقية دون الاعتبارية اه وما في الحلبي
 أول (قوله كج الفروض) أطلقه قسما لجهة المندورة كافي البحر وقيد به نظرا لشرط دوام العجز إلى الموت
 لأن الحج النفل يقبل النيابة من غير اشتراط عجز فضلا عن دوامه اه حلي وكان مقتضى القياس أن لا تجزى
 النيابة في الحج لتضمنه المشقتين البدنية والمالية والاولى لا يكتفى فيها بالنائب لكنه تعالى رخص في إسقاطه
 بتصل المشقة الأخرى أعني إخراج المال عند العجز المستقر إلى الموت رخصة وفضلا بأن يدفع نفقة الحج إلى من
 يحج عنه بخلاف حال القدرة فلا يعذر لأن تركه فيها ليس إلا مجرد إثار راحة نفسه على أمر ربه وهو بهذا يستحق
 العقاب لا التخصيف في طريق الإسقاط بحر (قوله تقبل النيابة عند العجز) اعتبارا لجهة المال أبو السعود
 (قوله فقط) أي دون القدرة اعتبارا لجهة البدن عابا بالشبهين بالقدر الممكن أبو السعود (قوله لكن بشرط)
 استدر إلى قوله تقبل النيابة (قوله لأنه فرض العمر) علمه المحذوف هو مفهوم المصنف تقديره أما إذا لم يدم
 العجز بأن صح بعد لاتصع النيابة لأنه فرض العمر فحينئذ قدر عليه وقتا من عمره بعد ما استتاب فيه لعجز
 لحقه فظهر انتفاء شرط الرخصة بحر (تنبيه) محل وجوب الحج على العاجز بالنيابة إذا قدر عليه ثم عجز بعد
 ذلك عند الامام وعنده ما يجب الاحتجاج على العاجز أن كان له مال ولا يشترط أن يجب عليه وهو صحيح
 زياحي واقتضى كلامه أن الصحيح لو أجمعه ثم عجز لا يجزى به وبه صرح غير واحد كما سيأتي وفي البحر المرأة إذا لم تجد
 محرما لا تخرج إلى الحج إلى أن تبلغ الوقت الذي تجزى فيه عن الحج فحينئذ تبعث من يحج عنها أما قبل ذلك
 فلا يجوز لتوهم وجود المحرم فإن بعثت رجلا ندام عدم المحرم إلى أن ماتت فذلك جائز كالريض إذا أجم
 رجلا ودوام المرض إلى أن مات وأطلق في العجز فشم ما إذا كان سماويا أو صنع العباد فلا أجم وهو في السجن فإن
 مات فيه أجزأه وإن خلاص منه لا وإن أجم لعدو بينه وبينه مكان أقام العدو على الطريق حتى مات أجزأه وإن لم
 يتم لا يجزى به (قوله فيقول أحرم من فلان) وبعد صلاة الركعتين يقول اللهم أني أريد الحج فيسر لي وتقبله
 مني ومن فلان اه من شرح المتن (قوله وتكتفي بنية القلب) ولا يحتاج إلى التصريح باللفظ (قوله أي يمكن) أي
 عادة والافضل عجز يمكن زواله عقلا لمعوم قدرة الواجب تعالى اه حلي (قوله كرامة) وهي مرض السلي
 (قوله ولو أجم وهو صحيح ثم عجز) أي بعد فراغ النائب من الحج أن كان وقت الوقوف صحيحا أما لو عجز قبل فراغ
 النائب واستمر أجزأه وقوله لم يجزى أي عن الفرض وإن وقع فلا لا أمر أقاده في البحر قال الجوى ومن هنا
 يؤخذ عدم صحة ما يفعله السلاطين والوزراء من الاستنابة عن أنفسهم في الحج لأن عجزهم لم يكن مستقرا إلى
 الموت اه أول عدم عجزهم أصلا والمراد عدم صحته عن الفرض بل يقع فلا (قوله لفقد شرطه) وهو العجز وقت حج
 النائب (قوله وشرط الأمر به) أي بالحج الفرض أما النفل فيجوز بغير الأمر أقاده أبو السعود (قوله إذا أجم
 أو أجم الحج) دليله حديث الخنسية وهي أسماء بنت عيسى من المهاجرات قالت يا رسول الله إن فريضة الله في الحج
 أدركت أبي شيخا كبيرا لا يثبت على الرحلة أقام عنده قال نعم متفق عليه اه وقولها أقام عنده فيه رواية
 فتح الهمة ونظم الحناء أي أنا أحرم بنفسى عنه وأودى الأفعال وهو المشهور من الرواية وروى بضم الهمة
 وكسر الحاء أي أمر أحدا أن يحج عنه (قوله لوجود الأمر دلالة) لأنه لما استولى على ماله كأنه قال له فم بأداء
 ما علي (قوله أو أكثرها) قال في فتح القدير اعلم أن شرط الأجزاء كون أكثر النفقة من مال الأمر والقياس
 كون الكل من ماله إلا أن في التزام ذلك حرجا علينا لأن الإنسان لا يستحب المال لسلوانه إراق في كل حركة
 وقد يحتاج إلى هزيمة ما وكسرة خبز في بغنة فأما اعتبار القلب استحصانا واعتبارنا لا أكثر إذله حكم الكل
 اه حلي (تنبيه) لو أنفق أكثر أو الكل من مال نفسه وفي المال المأخوذ إليه وفاء طبعه وجع به فيه إذ قد يقتل
 بالاتفاق من مال نفسه لبغته الحاجة ولا يكون المال حاضر الجوز ذلك كالوصي والوكيل يشتري للبيتم
 والموكل وبه طيان الثمن من ماله ما فلهما الرجوع به في مال البيتم والموكل وبه علم أن اشتراطهم كون النفقة
 من مال الأمر للاحتراز عن التبرع لاه مطلقا بحر ومن الشرائط الحج را كبا حتى لو أمره بالحج فحج ماشيا بمن

(والمركبة منهما) كج الفروض (تقبل النيابة
 عند العجز فقط) لكن (بشرط دوام العجز إلى
 الموت) لأنه فرض العمر وحتى تلزم الاعادة
 بزوال العذر (و) بشرط (نية الحج عنه)
 أي عن الأمر فيقول أحرم من فلان
 وليك عن فلان ولونسي اسمه فتوى من
 الأمر مع وتكتفي بنية القلب (هذه) أي
 اشتراط دوام العجز إلى الموت (إذا كان)
 العجز كالسبي (و) المرض يرجى زواله (أي
 يمكن) (وإن لم يكن كذلك) كالحمل (فلا إعادة
 فقط الفرض) صحيح الفيد (عنه) فلا إعادة
 مطلقا سواء (استقر ذلك العذر به أم لا) ولو
 أجم وهو صحيح ثم عجز واستقر لم يجزى لفقد شرطه
 (وشرط الأمر به) أي بالحج عنه (فلا يجوز
 حج الفيد بغيره إذا أجم) أو أجم (الوارث
 عن مورثه) لوجود الأمر دلالة وبقي من
 الشرائط النفقة من مال الأمر كلها أو
 أكثرها

النفقة ويحج عنه را كالان المفروض عليه هو الحج را بكانه منصرف مطلق الامر بالحج اليه فاذا حج ماشيا فقد
 خالف فيضمن هندية (قوله ان عينه) تعينه ليس يذكر اجماعه فقط بل اما بالحصر او بالتصريح بنقي حج غيره (قوله
 يحج عن فلان لا غيره) او لا يحج عن الا فلان فلو مرض المأمور في الطريق فدفع النفقة الى غيره لم يحج عن الميت
 لم يجوز الا ان يكون الامر اذن له في ذلك وينبغي للوصي ان ياذن له في أن يحج غيره اذا مرض هندية (قوله جاز)
 جعله في الهندية رواية عن محمد ولم يذكر غيرها (قوله وأوصلها في الباب) هو منسك العلامة السدي (قوله منها
 عدم اشتراط الاجرة) أي على الصحيح كما في شرح الباب ومنها وجوب الحج بالمال فلو حج فقيرا أو غيره عن لم يجب
 عليه الحج عن الفرض لم يجوز حج غيره عنه وان وجب بعد ذلك ومنها العجز المستدام الى وقت الموت ومنها
 وجود العذر قبل الاجحاج وهذا ليس بشرط مستقل لشمول ما قبله ومنها الامر بالحج فلا يجوز حج غيره بغير
 أمره ان أوصى به وان لم يوص به فبترع عنه الوارث أو من هو من أهل التبرع فحج عنه أو أجاز ومنها أن يحج
 بمال المحجوج عنه فان تبرع الحاج بماله نفسه لم يجوز وفي خرافة الاكل لوج الوارث عن الميت على أن لا يرجع
 في التركة لم يقع عن فرض الميت وان أمره الميت وفي الخاتمة أنه يقع عنه وفيه بحث لا يفتي ومنها أنه يحج را بكا
 ان اتسع ثلث المال فلو حج ماشيا ولو بأمره يضمن النفقة وكذا لو لم يأمره وأمسك مؤنة الكرا لنفسه لان نفقة
 الركوب أكثر فكان الثواب أو فرور ركوب الاكثر ركوب الكل وان ضاقت النفقة عن الركوب فحج عنه ماشيا
 جاز ومنها أن يحج عنه من وطئه ان اتسع الثلث وان لم يبلغ يحج عنه من حيث يبلغ ومنها ما لا يجوز حج عنه
 عند الاحرام أو بعده عند الامام قبل أن يشرع في أفعال الحج ومنها أن يحرم من المقات أي مقات الامر بكا
 أو غيره وبحث فيه بأن المقات ليس بشرط مطلق الحج بل هو من واجباته فكيف يكون شرطاً في النائب ومنها
 أن يحج بالأمور بنفسه فلا يجوز دفع المال الى غيره الا اذا أذن له ومنها أن لا يفسد حج به فلو أفسده لم يقع عنه
 ويضمن المال لانه مخالف ويضمن في ذلك الفاسد والدم من ماله ولو قضاه في القابلة لا يقع عن الميت بل عن نفسه
 لانه لما خالف صار كأن الاحرام الاول عن نفسه فأفسده فلا بد من قضائه ومنها عدم مخالفة فلو قرن وقد أمره
 بالافراد يكون مخالفاً ما عنده لا عندهما ومنها أن يحرم بحجة واحدة فلو أهل بمجتنبين احدهما عن نفسه
 والاخرى عن الآخر لم يجوز فلو رفض التي عن نفسه جاز وهذا الشرط يرجع الى شرط عدم المخالفة ومنها أن
 يفرد الالهلال لواحد وهذا أيضا نوع من المخالفة وليس بشرط على حدة فلو أمره رجلان بالحج فأهل عنه اضمن
 لهما وان عين احدهما وقع له وان لم يعين احدهما فأن يعين أيهما شاء ما لم يشرع في الاعمال ومنها السلام
 الامر ومنها عقل الامر والمأمور ومنها تميز المأمور فلا يصح اجحاج غير مميّز واختلقت العبارات في المراهق فتم
 اجحاجه في الباب وأجازه في الفتاوى السراجية والاحتياط وغيره ومنها عدم الفوات فلو فاته الحج لم يجوز
 احرامه عنه ثم ان فاته لتقصير منه ضمن وان حج من عام قابل من مال نفسه عن الميت جاز وان باقته بما وبه لم يضمن
 ويثبت الحج عن الميت ونفقته في رجوعه من ماله خاصة وعليه من قابل الحج من مال نفسه العشرون أن
 يحج الذي عينه اه من الباب وشرحه بصرف (قوله لم يجوز حج) هذا الكلام يقتضي أنه ليس له الاجرة ولا أجر
 المثل وأن حجّه وقع له وبعبارة الخاتمة نص في وقوع الحج للمستأجر في ظاهر الرواية والاجرة أجر منه فاقضت
 أن الاجارة فاسدة والاستحقاق الاجر المسمى وفي البحر عن الاسيحي أن لا يجوز الاستئجار على الحج ولا على شيء
 من الطاعات فلو استؤجر على الحج ودفع اليه الاجرة وجع عن الميت فانه يجوز عن الميت وله من الاجرة ارفقة
 الطريق في الذهاب والجيء ويرد الفضل على الورثة لانه لا يجوز الاستئجار عليه ولا يحمل أن يأخذ الفضل عليه
 اء فقد وافق الخاتمة في أن الحج وقع عن المستأجر وقول الخاتمة في ظاهر الرواية أفاد أن قول السارح لم يجوز حجّه
 خلاف ظاهر الرواية وقول الاسيحي أن لا يجوز الاستئجار على شيء من الطاعات مبني على مذهب المتقدمين وعلى
 مذهب المتأخرين من الجواز فينبغي أن يصح الاستئجار وأن يستحق الاجر المسمى اه حلي (قوله ولو اتفق
 من مال نفسه) أي وفي المال المدفوع اليه وفاء له كما قد مناه (قوله أو خلط النفقة) أي خلط المأمور بالحج
 النفقة بماله نفسه حلي (قوله ولو اتفق كله أو أكثره) الضمير ان يرجع ان الى مال الامر والعبارة على حذف مضاف
 أي واتفق مقدار كله أو مقداراً كره وهذا يرجع الى مسألة الاتفاق من ماله والى مسألة الخلط والمعنى لو اتفق
 المأمور بالحج من مال نفسه وجع وانفق ماله أو مقداراً كره جاز ويرى من الضمان وكذلك الخلط

وجع المأ - ورث نفسه وتعينه ان عينه فان قال
 يحج عن فلان لا غيره لم يجوز حج غيره ولو لم يقل
 لا غيره جاز وأوصلها في الباب الى منسك
 شرطاً منها عدم اشتراط الاجرة فلو استأجر
 رجلاً بأن قال استأجر فلان على أن يحج عن
 بكذا لم يجوز حجّه وانما يقول أمرت ان يحج
 عن فلان لا جارة ولو اتفق من ماله نفسه
 أو خلط النفقة بماله وجع وانفق كله أو أكثره
 جاز ويرى من الضمان

النفقة بما وجب وأنفق مقدار كل مال الأمر أو أكثره جازو برئ من الضمان اه حلي (تمتة) حج الانسان من غيره أفضل من حجه لنفسه بعد أن أدى حج الفرض لأن نفعه متعد وهو أفضل من القاصر أبو السعود عن العلامة نوح رحمه الله تعالى (قوله لاتساع باب) لأن المقصود منه الثواب فإذا كان له تركه أصلا فلا يحمل مشقة المال بالاولى (قوله وقيل عن الأمور) قالوا وهو رواية عن محمد وهو اختلاف لا غرة له لأنهم قد اتفقوا أن الفرض يسقط عن الأمر ولا يسقط عن المأمور وأنه لا بد أن ينوبه عن الأمر وهو دليل المذهب وأنه يشترط أهلية النائب لصحة الأفعال حتى لو أمر ذميا لا يجوز وهو دليل الضعيف ولم أر من صرح بالتمرة وقد يقال إنها تظهر من خلف لا يحج في المذهب إذا حج عن غيره لا يحجث وعلى الضعيف يحجث إلا أن يقال إن العرف أنه قد حج وان وقع عن غيره فيحجث اتفاقا حلي عن البحر (قوله فلا) أما الفرض فلا يسقط اتفاقا (قوله كج النقل) يعني إذا حج عنه فلا فلا ثواب النفقة ويقع للمأمور فلا وهل له ثواب الظاهر نعم لأنه جعل للأمر ثواب النفقة فقط (قوله لكنه يشترط الحج) استدلال على قوله يجمع عن الأمر فإن مقتضاه صحته ولو من غير الإهل (قوله أهلية المأمور) خرج بها الكافر والمجنون كإذ كره الخارج (قوله لصحة الأفعال) انما عبر بالصحة دون الوجوب ليعلم المراهق فانه أهل للصحة دون الوجوب (قوله ثم فرع عليه) أي على اشتراط الأهلية من غير اشتراط شرط زائد ~~أدائه حجة الاسلام~~ (قوله به حله) أي بصادم حله (قوله من لم يحج) كذا في القاموس وفي الملح وهو الذي لم يحج عن نفسه بدلا أو غيره اه أي عن غيره من الناس قال الحلبي وانظروا أن المراد هنا من عليه حجة الاسلام دليل قول ابن الهمام الذي يقتضيه النظر أن حج الصرورة عن غيره أن كان به مدقق الوجب عليه بما كره الزاد والراحلة والصحة فهو مكروه كراهة تحريم لأنه نفيق عليه والحالة هذه في أول سني الامكان فيأثم بتركه وكذا لو تنقل لنفسه ومع ذلك يصح لأن النهي ليس لعين الحج المفعول بل غيره وهو خشنه ان لا يدرك الفرض اذا مات في سنة غير نادر اه اذا عرفت هذا فبشمل من لم يحج أصلا ومن حج فلا ومن حج مندورا ومن حج حجة الاسلام فاسدة ومن حجها صححة ثم ارتد ثم أسلم اذ تعليل به يشملها اه قال في البحر والحق أن الكراهة تنزيهية على الأمر تحريمية على الصرورة المأمور الذي اجتمعت فيه شروط الحج ولم يحج عن نفسه لأنه آثم بالتأخير (قوله والمرأة) أي مع الكراهة وكذا ما بعده حلي عن البحر ووجه الكراهة كما في المنع أن حج المرأة أنقص فانه ليس عليها حمل ولا سعي ولا رفع صوت بالتياسة ولا الخلق فكان إجماع الرجل أكله (قوله والعبد) قيده في المنع والهندية بالمأذون ومثله الأمة لا فرق فأفاد ذلك التقييد أن غير المأذون لا يصح أصلا ووجه الكراهة فيه كما في النهر أنه ليس أهلا لاداء الفرض عن نفسه فكيف عن غيره ثم قال وهذه العلة تظهر في الصبي ولم أره انقل المصوص أن غيره أولى فاجابه غير أولى وهو مرجع كراهة التنزيه (قوله وغيرهم أولى) نقل صاحب الهندية عن الكرمانى مانصه والافضل أن يكون عالما بطريق الحج وأفعاله ويكون حرا عاقلا بالعلم كذا في غاية السروحي شرح الهداية ولما حج عنه امرأة أو عبدا أو أمة باذن السيد جاز ويكره كذا في محيط السرخسي اه وفي المنع ثم الكراهة هذه تنزيهية والاقوال او يجب إجماع الخ اه اذا علمت ذلك تعلم ما في عبارة المحشى من النظر وانظروا قوله وغيرهم أولى المراد بالاولوية الوجوب لأن مقابلة مكره وتحريم كما علمت والاولوية تنافي الوجوب وان كان خلاف الاصطلاح اه ومراده بقوله كما علمت مذكوره الكمال في الصرورة فنقول له ان ما ذكره الكمال لا يظهر الا في حق المأمور ولا الأمر والكلام هنا في الافضل للأمر وعلى تسليم أن يكون ذلك في حق الأمر أيضا لا يظهر في حق العبد والمراهق وقياسهما على الصرورة لا يظهر لأن الكراهة انما ثبتت هنا لاستطاعتها الحج وقد آخرو ولا يقال ذلك في جانب العبد والمراهق فليست مثل (قوله لعدم الخلاف) أي خلاف الشافعي رضي الله تعالى عنه فانه لا يجوز حجهم اه حلي عن الزيلعي قلت هو هذا ما يدل على كراهة التنزيه لأن مراعاة الخلاف أولى فقط (قوله ولو أمر ذميا الخ) هو من جملة المقترح كما علمت لأنه انما لم يصح فيها لعدم أهليتهم لم (قوله واذا مرض المأمور بالحج) طاهره سواء كان الأمر حيا أو ميتا عينه بالتعيين السابق بأن يكون حصر الإجماع عنه فيه أو نقاه عن غيره أولا (قوله عن الميت) مثله لو كان الأمر حيا ولم يقيد بالميت في البحر الذي اعترف منه المصنف (قوله الا اذا أذن له) يعني أن يقرأ أذن بالبناء للمجهول أي يشمل ما اذا أذن الميت قبل وفاته أو وصيه والاولى الاذن كما مر عن الهندية وقوله بذلك أي بدفع المال الى غيره ليجب (قوله

(وشروط العجز) المذكور (الحج الفرض لا النقل) لاتساع باب (ويقع الحج) المفروض (عن الأمر) حلي الظاهر (من المذهب وقيل عن المأمور) فلا ولا أمر ثواب النفقة كج النقل (لكنه يشترط) ثم فرع عليه بقوله (لكنه يشترط) ثم فرع عليه بقوله (المأمور لصحة الأفعال) ثم فرع عليه بقوله (فخرج الصرورة) بجملة من لم يحج (والمرأة) فخرج الصرورة (والعبد وغيره) كما رافق وغيرهم ولو أمة (والعبد وغيره) ولو أمر ذميا أو مجنونا أو لم يقدم الخلاف (ولو أمر من المأمور) بالحج (في لا يجمع) واذا مرض المأمور (بالحج) في الطريق ليس له دفع المال الى غيره ليجب ذلك الغير (عن الميت الا اذا) أذن له بذلك بان (قبل له وقت الدفع اصنع ما شئت فيجوز) له ذلك (مرض أولا)

مطلقاً) أي مطلقاً له التصرف غير قيد بصفة (قوله خرج المكلف الخ) أما إذا لم يخرج وأوصى ولم يبين مكاناً
ولاً لا يخرج عنه من ثلث ماله لأنه بمنزلة التبرعات فإن بلغ ثلثه أن يخرج عنه من بلده وجب الاحتجاج من بلده لأن
الواجب عليه الحج من بلده الذي يسكنه وكذلك يخرج لغير الحج ومات في الطريق وأوصى بغيره وأخرج بالمكاف
غيره فإنه لا تعتبر وصيته ولا يخرج عنه (قوله اغتصب وصيته) فائدة: يستقله لا تؤخذ من المصنف (قوله فإن
فسر) أي عيز (قوله فالامر عليه) أي الشأن بيني على ما فسره فإن فسر المال يخرج عنه من حيث يبلغ وإن فسر
المكان يخرج عنه منه اهـ (قوله من بلده) فلو مات مكياً بالكوفة وأوصى بحجة حج عنه من مكة وإن أوصى بالقران
قرن من الكوفة لأنه لا يحمل بمكة وإن كان للموصي أو طان حج عنه من أقرب أوطانه إلى مكة لأنه متيقن به وقوله
من بلده محله ما إذا كان له بلد أما إذا لم يكن له وطن فمن حيث مات بغير (قوله قايماً) هو قول الامام ووجهه أن
التدرج الموجود من السفر بطل في حق أحكام الدنيا لقوله عليه الصلاة والسلام كل عمل ابن آدم يتقطع بعمته
الاثلاثة ولذا لم يخرج يدعوه بالخبر وعلم على الناس يتفعون به وصدقة جارية وتنفيذ الوصية من أحكام الدنيا وهو
ليس من الثلاث قبطل ووجب الاستئذان كانه لم يوجد الخروج أو خرج لغير حج كالتجارة وغيره فأوصى بأن
يجح عنه ومات فإنه يخرج عنه من بلده حلي عن الزبلي وأورد على ظاهره الحديث أن الولد ليس من عمله
وأجيب بأنه من كسبه لما أنه هو السبب في وجوده بخلاف الاخ والم والأب ونحوهم فإنه وان كان يتنفع
بديارهم بل بدعاء الاجانب لكنهم ليسوا من كسبه أفاده أبو السعود (قوله لاستحساناً) بل الاستحسان أن يخرج
عنه من حيث مات وهو قولهما لأن خروجهم لم يطل بعمته قال الله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله
ورسوله الآية وقال عليه الصلاة والسلام من مات في طريق الحج كتبت له حجة مبرورة في كل سنة فإذا لم يطل
عمله وجب البقاء حلي عن الزبلي (قوله فليحفظ) فيه تنبيه على أن هذا من المواضع التي يعمل فيها بالقياس
لأب الاستحسان حلي (قوله فلو أخرج عنه الوصي من غيره) أي من غير بلده تفريع على قوله فيجح عنه من بلده اهـ
حلي (قوله لم يصح) ويكون الوصي ضامناً والحج له ويحج عن الميت ثانياً إذا كان المكان الذي أخرج منه قريباً
إلى وطنه من حيث يبلغ إليه ويرجع إلى الوطن قبل الليل فليحفظ لا يكون ضامناً مخافاً أفاده صاحب البحر
(قوله ثلثه) أي الموصي يعني ثلث ماله حلي فإن بلغ الثلث أن يخرج عنه وأكافأ حج عنه ماشياً لم يجز وإن لم يبلغ
الماشياً من بلده قال محمد يخرج عنه من حيث بلغ راكباً وعن الامام أنه خير بين أن يخرج عنه من بلده ماشياً
وراكباً من حيث بلغ (تقريباً) لم يبين ما إذا زاد الثلث على حجة واحدة وحاصله أن الموصي أما أن يبين حجة واحدة
أو يطلق أو يبين في كل سنة حجة في الأول يخرج عنه واحدة وما فضل لورثته وفي الاخيرين خير الوصي ان شاء حج
عنه في كل سنة حجة واحدة وان شاء أخرج عنه في سنة واحدة حجاً وهو الافضل لأنه تعجيل بتنفيذ الوصية لأنه ربما
ذلك المال وتوضيحه في البحر (قوله أن يسترد المال) لأنه أمانة في يده بغير فليس له المنع (قوله مالم يحرم) مفهومه
أنه إذا أخرج لم يمس لأحدهما الاسترداد وهذا في الوصي أما إذا أمرنا بالحج فأخرج من ثلث ماله فلو ارث
استرداد المال كما يأتي في الفروع (قوله لخيانة) متفحفة أولتهم كما يؤخذ مما يأتي والضمير في منه وفي ماله للمأور
قال في البحر ولو دفع الوصي الدراهم إلى رجل ليحج عن الميت فأراد أن يسترد كاره ذلك مالم يحرم لأن أمانة
في يده فإن استرد فنفقته إلى بلده على من ~~تكون~~ أن استرد لخيانة ظهرت منه فالنفقة في ماله خاصة وان استرد
لخيانة ولا تهمه فالنفقة على الوصي في ماله خاصة وان استرد لضعف رأى فيه أو لجهل بالمناسك فأراد الدفع إلى
أصلح منه فنفقته في مال الميت لأنه استرد نفقة الميت اهـ حلي (قوله أوصى بحج) قيد بالوصية لأنه لو تبرع عنه
وارثه بالاحتجاج أو بالحج بنفسه قال الامام يجوز به أن شاء الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم للختمية رأيت
لو كان على أيك دين شبهه بدين العباد وفيه لوقضي الوارث من غير وصية يجوز به فكذا هذا كذا في فتح القدير قال
الولواحي أن المشيئة على القبول لا على الجواز لأنه شبهه بقضاء الدين ومن تبرع بقضاء دين رجل كان صاحب
الدين بالخيار ان شاء قبل وان شاء لم يقبل فكذا في باب الحج اهـ (فائدة) حج الولد عن والده ووالده مندوب
للاحاديث بغير عن الكمال (قوله قسوطع عنه رجل) أطلق الرجل المتطوع فشم الوارث وبه صرح قاضي خان
بقوله الميت إذا أوصى بأن يخرج عنه بماله قبرع عنه الوارث أو الاجنبي لا يجوز اهـ حلي (قوله لم يجزه) أي الميت
عن فرضه والا فلا فواب ذلك الحج حلي عن الشر بلابة (قوله وان أمره الميت) أي لو أمر رجلاً بأن يخرج عنه حجة

لأنه ما روي كلاً معاً (خرج) المكلف إلى
الحج ومات في الطريق وأوصى بالحج عنه
فما يجب وصيته به إذا أخرجه بعد وجوبه أما
لو حج من عامه فلا (فإن فسر) المال أو المكان
فالأمر عليه أي على ما فسره (والأصح)
عنه (من بلده) قياساً لاستحساناً فليحفظ فلو
أخرج عنه الوصي من غيره لم يصح (ان وفيه)
أي بالحج من بلده (ثلثه) وان لم يف به فن
حيث يبلغ استحساناً ولو وصى الميت أو وارثه أن
يسترد المال من المأمور مالم يحرم ثم ان رده
تخيانة منه فنفقته الرجوع في ماله والا فقي
مال الميت (أوصى بحج) قسوطع عنه رجل لم
زه وان أمره الميت

الاسلام فتوى المأمور تطوعا لا يجزيه أما إذا لم يتوفر ضا ولا تنفلا فانه يجوز عن حجة الاسلام كافي البحر وهذه
المسئلة لا تقيد بالتبرع بل ولو كان المال مال الاثم كما هو ظاهر اطلاق صاحب البحر (قوله لانه لم يحصل
مقصوده) أى الاثم وعلى هذا الزكاة والكفارة فلو أوصى باخراجهما من ماله لا يجزيه التبرع بهما كذا في البحر
(قوله لكن لو جع عنه ابنه) أى في صورة المتن وهى ما إذا أوصى بحج قال في البحر رجل أوصى بأن يحج عنه فحج
عنه ابنه ليرجع في التوكفة فانه يجوز كالدين اذا اقضاء من مال نفسه اهـ حليـ وهل الابن قد أوالمراد مطلق وارث
(قوله ليرجع) أما لو جع لا ليرجع فانه لا يجوز عن الميت لانه لم يحصل مقصود الميت وهو ثواب الاتفاق حليـ
عن البحر (قوله ان لم يقل) أى الموصى من مالى قال في العمدة فلو أوصى بأن يحج عنه بالالف من ماله فأجج الموصى
من مال نفسه ليرجع ليس له ذلك لان الوصية باللفظ فيعتبر لفظ الموصى وهو اضاف المال الى نفسه فلا يتدل
اهـ (قوله وكذا الواج) الضمير فى أجج يرجع الى الوارث كما يظهر لانه لا لابن وهو يدل على أن الابن فى كلام
الشارح ليس بقيد وصورته أوصى بأن يحج عنه فأجج الوارث من مال نفسه ليرجع عليه جاز للميت عن حجة
الاسلام كافي الخاتمة ويفرق بين هذه وبين ما إذا أجج الوارث بنفسه لا ليرجع حيث لا يجوز بأن هذه حصل فيها
ثواب المال لا لامرأه لأن الوارث دفعه عنه بخلاف الثانية فان الوارث لم يدفع مالا وانما أتى بالاعمال (قوله
لا ليرجع) نص على المتوهم أما إذا أجج ليرجع فالحكم كذلك بالاولى وله أن يرجع فى مال الميت وأما فى الاجنبى
فلا يجوز أى عن حجة الاسلام كافي الهندية قال الحليـ واستفيد من قول الخاتمة وله أن يرجع فى مال الميت أن
له أن يرجع أيضا فى مال الميت فيما إذا أجج بنفسه ليرجع وينبغى أن تقيده مسئلتا الخاتمة بما إذا أوصى الموصى من
مالى اهـ وهو مقتضى التعديل السابق فتأمل (قوله كالدين اذا اقضاء) أى الوارث من مال نفسه ليرجع أولا
ليرجع فانه يجوز فهو تشبيه فى المسئلة من مطلق الشارح ومفهومه أفاده الحليـ (قوله ومن حج) الاولى أن
يقول ومن أهل فانه ليفيد أنه مخالف بمجرد الاهلال ولو أبقينه على ظاهره لا فاد أنه لا يكون مخالفا لالافراغ
من الحج وهو يناقض قول الشارح بعد وينبغى صحة التعيين أى قبل الطواف والوقوف وقوله فان عين أحدهما
قبل الطواف والوقوف وفى التعبير بالاهلال فائدة أيضا وهى شموله للعمرة والقران فان هذا الحكم لا يخص المفرد
بالحج الا أن يقال أطلق الحج وأراد الاهلال من اطلاق السكـ وإرادة الجزء نظر الى أن الاحرام له شبهة بالركن
أو بعلاقة المجاورة نظر الى أن له شبهة بالشرط اهـ حليـ (قوله عن أمره) لافرق بين الابوين وغيرهما فى الأمر
وعدمه حتى لو أمر رجلان رجلا أن يحج عن كل واحد منهما حجة فأحرم عنهما لم يقع احرامه عنهما بل عن نفسه
سواء كان الاثم ان أبويه أو غيرهما وضمن مالهما ان أنفق منه ولو أحرم رجل عن رجلين بغير أمرهما جاز له أن
يجعل احرامه عن أيهما شاء سواء كانا أبويه أو غيرهما أبو السعود عن العلامة نوح (قوله وقع عنه) أى وقع عن
المأمور فلا ولا يجزيه عن حجة الاسلام كافي البحر وذلك لأن كل واحد منهما أمره بأن يخلص النية له من غير
اشتراك أبو السعود (قوله وضمن مالهما) ان أنفق منه بحر (قوله لانه خالفهما) حيث شرب مع كل غيره فكانه
أنفق نفقة كل الى حج نفسه (قوله وينبغى صحة التعيين) قال الزيلعيـ وان أطلق بأن سكت عن ذكر المحجوج عنه
معينا ومبهما قال فى الكافي لانه نص فيه وينبغى أن يصح التعيين هنا اجماعا لعدم المخالفة اهـ وقوله ينبغى ان يصح
التعيين أى تعيين أحد أمره قبل الطواف والوقوف كفى مسئلة الابهام وقوله اجماعا قال شيخنا ينبغى أن
يجرى فيها أيضا خلاف أبي يوسف الا فى مسئلة الابهام ليرى ان علة الاتية هنا أيضا حليـ (قوله ولو أبوهما)
بأن قال ليسك بحجة عن أحد أمرى ولو أبوهما أحرم به وعين الاثم أو أبوهما لا يكون مخالفا قال فى البحر
وصور الابهام أربعة فى واحدة يكون مخالفا وهى مسئلة الكتاب منطوقا وفى الثلاثة لا يكون مخالفا وهى
أن يكون الابهام فى الأمر وفى النسك أو فيهما ولو أهل المأمور بالحج بمجتبر احدهما عن نفسه والاخرى عن
الاثم ثم رفض التى أهل بهما عن نفسه تكون السابقة عن الاثم كأنه أهل بهما واحدا ومن صور المخالفة ما إذا
أمره بالحج فاعتمر ثم حج من مكة لانه مأمور بحج ميثاقى وما أتى به مكى اهـ وظاهر التقييد بقوله ثم حج من مكة أنه
لو خرج الى الميقات وأحرم منه لا يكون مخالفا مع أن قصد الاثم أن يكون نفقة السفر له وله ثوابهما (قوله قبل
الطواف) المراد به طواف القدوم كما قال الامام رضى الله تعالى عنه لو حج بين احرامين ليجتنب ثم شرع فى طواف
القدوم أو نفقت احدهما فان قلت ذكر الوقوف مستدركا قلت يمكن أن لا يطوف للقدم فيكون الوقوف

لانه لم يحصل مقصوده وهو ثواب الاتفاق
لكن لو حج عنه ابنه ليرجع فى التركة جازان
لم يقل من مالى وكذا الواج لا ليرجع كالدين
اذا اقضاء من مال نفسه (ومن حج عن) كل
من (أمره) وقع عنه وضمن مالهما لانه
خالفهما (ولا يقدر على جعله عن أحدهما)
لعدم الاولوية وينبغى صحة التعيين لو أطلق
الاحرام ولو أبوهما فان من أحدهما قبل
الطواف والوقوف

حيث هو المعتبر **حلي** (قوله جاز) أي عندهما وقال أبو يوسف لا يجوز بل وقع ذلك عن نفسه بلا توقف
 وضمن نفسهما وهو القياس لأن كل واحد منهما أمره بتعيين الحج له فإذا لم يعين فقد خالف وجه قولهما وهو
 الاستحسان أن هذا إيهام في الأحرام والأحرام ليس بمقصود وإنما هو وسيلة إلى الأفعال والمبهم يصلح وسيلة
 بواسطة التعيين فاكتمل به شرطا **حلي** عن التبيين (قوله بخلاف ما لو أهل حجج) الأولى إسقاط قوله بحجج ليشمل
 العمرة والقران كما تقدم **حلي** (قوله عن أبيه) والآخر **حلي** كالوارث في هذا فإن من تبرع عن أجنبي بالحج فهو
 كالولد عن الأبوين لأن المفعول إنما هو الثواب فله أن يجعله لمن شاء بغير وأخذ من التعبير بالوارث أن الولد ليس
 بقيد بل كل وارث كذلك وإلى ذلك كله أشار المنصف بقوله أو غيرهما (قوله فبرأخ) التعيين ليس بشرط وإنما
 ذكره ليعلم منه حكم عدم التعيين بالأولى لأنه إذا كان بعد أن جعله لهما يملك صرفه عن أحدهما فلا ينقيه لهما
 أولى كما في البصر وإلى هذا أشار الشارح بقوله جعله لأحدهما أولهما (قوله جاز) الذي يقتضيه التركيب
 أن يقول حيث يجوز بدل قوله جاز كما لا يخفى **حلي** (قوله لأنه متبرع بالثواب) أي وأما الحج فيقع عن
 الفاعل قال في الفتح ومبناه على أن النية لهما تلغو بسبب أنه غير مأثور من قبلهما أو أحدهما فهو متبرع
 فتقع الأعمال عنه البتة وإنما يحصل لهما الثواب وينتد ذلك الاتحاد التي رواها السكاك بقوله اعلم أن فعل
 بالولد ذلك مندوب إليه جد المأخر ج الدارقطني عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عنه صلى الله عليه وسلم
 من حج عن أبيه أو قضى عنهما غراما بعث يوم القيامة مع الأبرار وأخرج أيضا عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم
 قال من حج عن أبيه أو أمه فقد قضى عنه حجه وكان له فضل عشر حجج وأخرج أيضا عن زيد بن أرقم قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حج الرجل عن والديه تقبل منه ومنهما أو استبشرت أو أحدهما وكتب
 له عنه برأ **حلي** عن الشربلاية (قوله وفي الحديث الخ) أراد جنس الحديث الصادق بالتمهيد فان عجز كلامه
 من حديث الدارقطني من رواية ابن عباس السابقة وصدره من تخريج أيضا عن جابر فهما حديثان وجرى
 الشارح في ذلك على الصحيح من جواز رواية الحديث بالمعنى لا مارك كذا **حلي** (قوله لا غير) أي من دم
 القران والتمتع والجناية (قوله على الآخر) أي عندهما وقال أبو يوسف على الحاج لأنه وجب للفصل دفع الضرر
 اجتداد الأحرام وهذا الضرر راجع إليه فيكون الدم عليه وإهمال الآخر هو الذي أدخله في هذه العهدة
 فعليه بخلافه **حلي** عن الهداية (قوله ولو ميتا) أشار به إلى أن لا تمسح به في الحجج عنه فيشمل الميت كما في البحر
حلي (قوله قبل من التلث) أي لأنه صله أي أداما مال لا يكون في مقابلته عوض مالي كالزكاة وغيرها يعني
 التذوق والكفارات **حلي** عن العناية (قوله وقيل من الكل) لأنه وجب حنثا للمأثور بادخال الآخر إياه في هذه
 الهدية فصارت ديناً على الميت والدين محله جميع المان **حلي** عن العناية ونقدتهم الأول يستمر باعتقاده وهو الذي
 يظهر لأن أصل المال المنجوح به من التلث فليكن هذا كذلك (قوله ثم إن فاته الخ) هذا عام في القوات بسبب
 الإحصار وغيره فيأتي فيه التفصيل المذكور فان قلت أن المحصر لا يحصى كون إحصاره بتقصيره فكيف يصح
 التفصيل فيه قلت قد يكون إحصاره باختياره وفعله كما إذا كل شيأ مضر مع ما يضره قاله **حلي** بمنا (قوله
 لتقصيره منه) كان تشاغل بجوائج نفسه حتى فاته الحج كما في الهندية (قوله ضمن) أي المال وإن حج من قابل من
 الميت بما نفسه أجزأه كما في الهندية (قوله وإن باقته مماوية لا) في النسب فاته الحج لرض أو حبس أو موت
 دابة أو فرار مكارى فاته لا يضمن إن كان يتفق من مال الميت حتى يعود إلى أهله وعن محمده نفقة ذهابه لا غير كما
 في الاختيارات انتهى ومن المعلوم أن المعتد الأول في السراج والبحر الآخر من أن نفقة الرجوع في مال الأمور
 خاصة جرى على رواية محمد وبسائط الحج عن الميت من قابل **حلي** كما في منبك السندى وفي البصر الآخر أنه
 يحج من نفسه من قابل وقد علمت مما تقدم أن المحصر وفاته الحج حكمهما واحد فانما إذا جهما من قابل عن
 الميت سو كان القوات بتقصيره أم لا على ما في منبك السندى أجزأه فان دفع به توقف صاحب البحر في
 أن الحج من قابل هل يكون عن الآخر أو يقع للمأثور نقل في المحصر وفاته الحج أن عليه ما الحج من قابل بمال
 انفسهما وفي أبي السعود ويحج على المأثور قضاء حجة وعمره كما إذا أحرم بحجة عن نفسه ثم أحصر وتخلل وهذا
 منه يقتضي أنه يحج عن نفسه وهو الذي في البحر الزخري يصح أن يكون هو المفعول بماية (قوله ودم القران)
 أطلق فيه ففعل ما إذا أمره واحد بالقران فقرن أو أمره واحد بالحج وآخر بالعمرة وأذناه في القران بغير (قوله

جاز (بخلاف ما لو أهل حجج عن أبيه
 أو غيرهما) من الجانب حال كونه (متبرعا
 فميتا) بعد ذلك جاز لأنه متبرع بالثواب فله
 جعله لأحدهما أو لهما وفي الحديث من حج
 عن أبيه فقد قضى عنه حجه وكما في فتن
 من أبيه أو قضى عنه حجه مع الأبرار (ودم الإحصار)
 عشر حجج وبعث من الأبرار (ولو ميتا) قبل من
 لا غير (على الآخر) ثم إن فاته نفسه بمرضه
 الذات وقيل من الكل ثم إن فاته نفسه بمرضه
 ضمن ولأن باقته مماوية لا (ودم القران)
 والتمتع

والجناية) أطلق فيها فعل جناية الجماع وقتل الصيد والخلق وليس الخط والطيب وبجائزة المظنات بغير حرام
 كما جاز من البحر وقوله على الحاج أي لا على الأمر أماد القرآن والتمتع فباعتبار أنه وجب شكر المأونة (الله
 تعالى من الحج بين التسيك والمأمور هو المختص بهذه النعمة لأن حقيقة الفعل منه وإن كان الحج يقع على الأمر
 ولجامد الجناية فاعلم وجب عليه لأنه هو الجاني فيه لقوله (قوله إن أذن له الأمر) أي جنس الأمر الصادق
 بالواحد والمتعدد فهو مطبق على ما قدمناه من الصورتين (قوله والا) أي وإن لم ياذن له الأمر ونحوه صورتان
 أحدهما ما إذا لم ياذن له بالقرآن فمقرن عنهما الثانية ما إذا لم يذنه بغيره (قوله فيصير مخالفا) أي ما في
 الأولى فظاهر وأما في الثانية فليس الوجه فيها أن الأفراد أفضل من القرآن بل لأنه أمره بغيره وقد خالف
 به (قوله فيضمن) أي في الصورتين وفي الثانية خلافا لما يقولان هو خلاف إلى خبره وهو يقول أنه لم يأمره
 بالعمرة ولا ولاية لاحد في إيقاع نسك عن غيره بغير أمره فصار كالو أمره بالأفراد فتنتج فانه يكون مخالفا لثالثا
 وفي الدليل نظرا لأن الحج تبرع عن الغير صحيح وفيه إيقاع التمسك من غيره بغير أمره وفيه أن هذا جعل الثواب
 لا إيقاع التمسك وأما التمتع فاعلم مخالفا لأنه أمره بجعل سفره إلى ج مبقا وقد جعل سفره للعمرة وج
 مكيا (قوله وضمن النفقة الخ) انما فصل في النفقة لأن الدم على المأمور على كل حال كافي بالعمرة وما في منها
 كافي الهندي (قوله فيجوز ما لنفسه) أي ويجب عليه حجة وعمرته من قابل كافي الهندي (قوله وإن بعده فلا) أي
 وإن جامع بعد الوقوف فلا يضمن النفقة لما قاله الشارح ثم إن مكان الجماع قبل الخلق فعليه بدنة والاقضية
 كأمريته (فرع) لو أتم الحج الاطواف الزبارة فرجع ولم يعطه فهو حرام على التسامع بغير نفقة نفسه ويتقضى
 ما في عليه من الجان في هذه الصورة بغير (قوله قبل وقوفه) أما الوصية بعد الوقوف قبل الطولف جاز عن الأمر
 لأنه أدى الركن الأعظم كذا قالوا وأعظمية الوقوف للامن من الفساد به لانه يكفى فيجب على الأمر
 الإرسال على الظاهر للطواف وفائدة الجواز عن الأمر أن المأمور لا يضمن النفقة ويحرم (قوله من منزل أمره)
 هذا عنده أما عند ما في حيث مات وقد قدمنا الخلاف والدليل عند قوله خرج إلى الحج ومات في الطريق فإن
 الخلاف هنا مبني على الخلاف هناك كما صرح به الزيلعي حلي وانما ينعين المنزل حيث وجد فان لم يكن في منزل
 فن حيث مات ولو تعددت منازل فن أقربها إلى مكة نهر (قوله بثلث ما في) هذا عند الامام وعند أبي يوسف
 بالباقي من الثلث وعند محمد بالباقي من المال الذي مع المأمور كما فصله الزيلعي حلي (قوله بعدها) تباع في هذا
 التعبير صاحب النهر والاولى أن يعبر عن الغير أي الباقي من التركة ويحل ذلك ما إذا أطلق الوصية وماذا بين
 من أي مكان يصح عنه حج من ذلك المكان بالاجماع أبو السعود (قوله من ثلثه) أي ثلث مال الموصي (قوله
 قبطل الوصية) كما إذا كان الثلث من الاقل لا يبلغ الحج (قوله وظاهره) أي ظاهر قوله بثلث ما في فانه يدل
 بظاهره على عدم الرجوع في تركه المأمور حيث اقتصر وأعليه ولم يقولوا بثلث ما في من ماله الذي عنده والذي
 عند المأمور وانما كان هذا ظاهرا ولم يكن نصا لاحتمال أن يراد بقوله من ماله ما في الأمرين اه حلي (قوله
 فله راجع) قلت راجع فرأيت أنه الرجوع قال القهستاني بثلث ما في من المال الذي في أيدي الورثة
 والمأور فانه قد بقي في يده شيء لا محالة اه حلي قلت كلامه فيما أنفقه لا فيما بقي لأن الباقي يجب رده ولو بعد تمام
 الحج (قوله وقوله ما استعسان) أي وقول الامام قياس وقد تقدم أن العمل بقول الامام وأن هذه المسئلة مما
 قدم فيه القياس على الاستعسان (قوله كما مر) أي في قوله والا فيصير مخالفا فيضمن اه حلي (قوله لا التقيد)
 لأن الحج لا يستلزم باختلاف السنين في أي سنة حله فيها وقع عنه ولا يخفى أن الأولى إيقاعه في السنة
 المعينة خوفا من ذهاب النفقة أو تعطل الحج (قوله والافضل أن يعود إليه) أي إلى بلده وفيه عود الضمير على
 غيره مذكور قد بينه في البحر (قوله وعليه رد ما فضل الخ) قال في البحر اعلم أن النفقة ما تكفيه لذهابه وإياه وأنه
 لا يخلو ما أن يكون المجموع عنه حيا أو ميتا فان كان حيا فانه يعطيه بقدر ما يكفيه كما ذكرنا فان أعطاه
 زاد على كفايته فلا يحمل المأمور ما زاد بل يجب عليه رده إلى صاحبه الا إذا قال وكلت أن تم ببالفضل من
 نفسك وتفضله لنفسك فان كان على موت قال والباقي لك وصية وإن كان قد أوصى بأن يصح عنه ثم مات فاما أن
 يعين قدره أو لا فان عين قدره اتبع ما عينه حتى لا يجوز النقص عنه اذا كان يخرج من الثلث وإن لم يدره من قدره
 فان الورثة يحجبون عنه من الثلث بقدر الكفاية ثم قال فالخاص أن المأمور لا يكون مالكا لما أخذه من النفقة بل

(والجناية على الحاج) إن أذن له الأمر
 بالقرآن والتمتع والا فيصير مخالفا فيضمن
 (ومن النفقة أن جامع قبل وقوفه) فيجوز
 بماله نفسه (وإن بعده فلا) للحصول المقصود
 (وإن مات) المأمور (أو سرق نفقته في الطريق)
 قبل وقوفه (حج من منزل أمره بثلث ما في)
 من ماله فان لم ينفق من ثلث ما في حيث يبلغ فان مات
 أو سرق ما في من ثلث ما في بعدها هكذا
 مرة بعد أخرى إلى أن لا يبقى من ثلثه ما يبلغ
 الحج قبطل الوصية قلت وظاهره أن لا رجوع
 في تركه ا.أ.م. وظهر راجع (لا من حيث مات)
 خلافا لما وقوله ما استعسان وفروع به بغير
 مخالفا بالقرآن أو التمتع كما مر لا بالتأخير عن
 السنة الأولى وإن عنت لانه لا يستجالي
 لا التقيد والافضل أن يعود إليه وعليه رد
 ما فضل من النفقة

يتصرف فيه على ذلك المخرج منه كما كان أو ميتا معينا كان القدر أو غير معين ولا يهل له الفضل الا بالشرط
 المتقدم سواء كان الفضل كثيرا أو يسيرا كيسير من الزاد كما صرح به في الفتاوى الظهيرية اه والذي يظهر أن هذا
 منفرع على قول المتقدمين بعدم جواز الاجارة على الطاعات التي منها الحج أما على قول المتأخرين من جواز
 الاجارة عليها فالمراد بعد عقد الاجارة لسكن يعكر عليه اشتراط الاتفاق بقدر مال الأمر مقتضى الاجارة
 المحضة عدم الاشتراط وأما صاحب النقاية والقهستاني في كتاب الاجارة أن الحج مما جرى فيه الخلاف بين
 المتقدمين والمتأخرين وفي رسالة بلوغ الأرب لذوى القربى للشيخ نبلاي لا يجوز الاستئجار على الطاعات كتعليم
 القرآن والفقه والاذان والتذكير والحج والغزو يعني لا يجب الاجر وعند أهل المدينة يجوز به أخذ الشافعي
 رحمه الله تعالى ونصير وعصام وأبو نصر والفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى قوله من الخلاصة والعجب بعد ذكره
 قال لم يذكر أحد من مشايخنا جواز الاستئجار على الحج ويجوز راعى باقي القربى لانه لا ضرورة في الاستئجار
 عليه لانه يحصل بالاستئجار اه (قوله وان شرط له) أي وان شرط المأمور أن ما غل من النفقة فهو شرط باطل
 لانه حق الغير فلا وجه لآخذه بهذا الشرط (قوله الا أن يركله بهبه الفضل) أي ويقبضه لنفسه كما تقدم (قوله
 أو يوصى الميت) أي من كان على شرف الموت به أي بذلك الفاضل لمعين سواء كان المأمور هو الذي يخص
 المقام أو غيره (قوله ولو ارثه أن يسترد المال) هذه المسئلة تقدمت عند قوله ان وفي به ثلثه وتقدم التفصيل
 في النفقة وحاصله أنه ان رده بخاتمة منه فنفقة الرجوع في ماله والا ففى مال الميت فليراجع (قوله وكذا ان
 أحرم الخ) قال في النهر وقيد نأبكون الأمر أوصى بالحج عنه لما في المحيط لودفع الى رجل ما لا يلج به عنه فأهل
 بحجة ثم مات الأمر فلا ورثه أن يأخذ وما بقي من المال معه ويصونه ما أتفق منه بعد موته ولا يشبه الورثة
 في هذا الأمر لان نفقة الحج كنفقة ذوى الأرحام قبطل بالموت ويرجع المال الى الورثة انتهى بزيادة من البحر
 فالولى للشارح حذف قوله وصيه فأحرم فإن الموضوع أنه أمر لاموص ويكون تركيب العبارة هكذا وكذا ان
 أحرم وقد دفع اليه الحج عنه ثم مات الأمر (قوله والوصى أن يحج بنفسه) أي اذا أطلق الأمر كالوصى أن يحج
 عنه ولم يزد على ذلك كما في الفتح (قوله الا أن يأمره بالدفع) بأمره بالدفع المال الى من يحج عنه فانه لا يجوز أن
 يحج بنفسه مطلقا بغير أي ولو باجازه الورثة (قوله أو يكون وارثا لم تجز البقية) قل في البحر وان دفعه أي الوصى
 الى وارث ليحج عنه فانه لا يجوز الا أن يجيز الورثة وهم كبار لان هذا كالتبرع بالمال فلا يصح للوارث الاجازة
 الباقي اه بایضاح ونحوه في الهندية ومفهوم التقييد بالكبار أنهم اذا كانوا من غير الأوصياء لان الصغير ليس
 من أهل التبرع (قوله ولو قال) أي المأمور بالحج منع من الحج وكذبوه أي الورثة أو كذب الوصى حلي (قوله
 لم يصدق) أي ويضمن اذا أتفق من مال الميت لان سبب الضمان قد ظهر فلا يصدق الا بظاهر يدل على صدقه أقاده
 صاحب البحر (قوله الا أن يكون أمرا ظاهرا) أي يشهد به على صدقه كنع الأعراب الحاج بالحجارة أو نزول مطر كثير
 مانع (قوله صدق بيمينه) لانه يدعى الخروج عن ههنا ما هو أمانة في يده بجر (قوله الا اذا كان مدبون الميت) أي
 فانه لا يصدق الا بيمينه على المعول عليه لانه يدعى قضاء الدين بجر (قوله وقد أمر بالاتفاق) أي بماعليه من الدين
 (قوله ولا تقبل بينتهم الخ) لانها شهادة على التي بجر وذلك لان مقصودهم نفي حجه وان كانت صورة شهادتهم
 اثباتا حلي (قوله الا اذا برهننا على اقراره) أي لان اقراره هو من تلقه بهذه الجملة اثباتا حلي والاولى أن يقول
 الا اذا شهد ابدل قوله برهننا (تق) للمأمور بالحج أن يتفق على نفسه بالمعروف ذاهبا وآيما من غير تبذير
 ولا تقيرى طعامه وشرا به وثيابه وورقه وما لا بد منه وليس له أن يدعو أحدا الى طعامه ولا يتصدق به
 ولا يقترض أحدا ولا يصرف الدراهم بالذنان ولا يشتري به الوضوء ولا يدخل بها الحمام ولا يشتري بها دهن
 السراج ولا يدهن بها ولا يتداوى بشئ منها ولا يحجم ولا يهطى أجرة الحلاق الا أن يوسع له الميت أو الوارث ولا
 يتفق على من يخدمه منه الا اذا كان ممن لا يخدم نفسه ولونوى الإقامة بمكة خمسة عشر يوما سقطت نفقته من
 مال الميت ثم اذا عاد نعود نفقته عند محمد وهو الظاهر وعند أبي يوسف لا تعود ولو خرج من مكة مسير قسطنطين
 لحاجة نفسه سقطت نفقته من مال الميت في رجوعه ولو نزل من مكة سقطت نفقته قل أو كثر ثم اذا عاد لا يعود
 بالاتفاق وان كانت الإقامة بها قد راعى العادة حتى يخرج القافلة لانه لا ضرورة وكذا اذا دخل في الطريق بلسان
 فان أقام بها القدر المعتاد نفقته لانه قفا والاسقاط حتى يخرج منها وقامه في الزيل في الهندية أن المأمور

وان شرط له فالشرط باطل الا أن يركله بهبه
 الفضل من نفسه أو يوصى الميت به لمعين
 ولو ارثه أن يسترد المال من المأمور ما لم يحرم
 وكذا ان أحرم وقد دفع اليه الحج عنه وصيه
 فأحرم ثم مات الأمر والوصى أن يحج بنفسه
 الا أن يأمره بالدفع أو يكون وارثا لم تجز
 البقية ولو قال منع وكذبوه لم يصدق الا أن
 يكون أمرا ظاهرا ولو قال حجبت وكذبوه
 صدق بيمينه الا اذا كان مدبون الميت وقد أمر
 بالانفاق ولا تقبل بينتهم أنه كان يوم العصر
 بالباد الا اذا برهننا على اقراره أنه لم يحج

الحج له أن يذبح الحنظل ويعطى أجر الحنظل وغير ذلك مما يفضله الحاج والنظر إلى المدة المعتادة وغيرها كان
 من مآثرهم وأما في زماننا فلا يمكن الخروج للأفراد والأحاديث لجماعة قليلة من مكة إلا مع القافلة فإدام منتظرا
 خروج القافلة فنفتحه في مال المحجوج عنه وكذا في أقامته ببغداد والتعويل في الذهاب والإياب على ذهاب
 القافلة وإياهم ولهم في التهر وفي الواقعات المأمور بالحج إذا خرج قبل أيام الحج كان له أن يتفق من مال الميت
 إلى بغداد وإلى الكوفة وإلى المدينة وإلى مكة وإذا أقام ببغداد يتفق من مال نفسه حتى يجيء أو أن الحج ثم يرحل
 وهو محمول على ما إذا لم يكن ينتظر القافلة ليوافق ما في الهندية وفي الأشباه والمأمور بسلط الدراهم من الرقعة
 والإيداع وإن ضاع المال بمكة أو يقرب منه فأتفق من مال نفسه رجع به وإن كان بغير قضاء لا إذن دلالة ولو أمره
 بالعمرة فاعتمر أولا ثم حج عن نفسه لم يمسك بخالفوا من حج أولا ثم اعتمر فأنفق في قولهم جميعا ومن عليه الحج
 إذا مات قبل أدائه من غير وصية بأثم بلا خلاف الحاج عن الميت إذا لم يرض فأنفق المال كله ليس على الوصي
 أن يبعث بالنفقة ليرجع ولو قال الوصي الحاج أن في المال فاستقرض وعلى قضاء الدين فهو جائز وفي حواشي
 الأشباه لا يلزم من عدم صحة الجارة على الحج عدم وقوع الحج من المستأجر بل يقع له لأنه لما لم تصح الجارة بقي
 الإذن بالحج فيصح عنه واستحق النائب نفقة مثله من تلك الأجوة بحسب الحال فتكون الجارة للحج إناية
 باعتبار المعنى لصحة الحج عن المستأجر وقد أطل الكلام في ذلك العلامة أبو السعود فراجعها إن شئت

(باب الهدى)

لما كان هدى المتعة والقران والاحصار وجرأ الصيد والجماعة ففرع معرفتها آخر ما فيها أسباب الهدى
 مسبب والسبب بعقب السبب والهدى بأسكان الدار وكسر هاء مع تخفيف الياء في الأولى وتشديد هاء في
 الثانية اقتتان فصيحتان والواحد من النعم يكون هديا بالنسبة وسوق البدنة إلى مكة بعد التقليد وإن لم ينزل
 سوق البدنة إلى مكة في العرف يكون للهدى لا للركوب والتجارة كذا في البحر وغيره (قوله ما يهدى إلى الحرم)
 ما خوذ من الهدية التي هي أعم من الهدى لأم الهدى والالزم ذكر المعرف في التعريف فيلزم تعريف الشيء
 بنفسه حلي قلت لو أخذ من الهدى يكون تعريفها لفظيا وهو ما نفع وخرج ما يهدى إلى غير الحرم نعم كان أو غيره
 وقوله من النعم خرج به ما يهدى إلى الحرم من غير النعم ولو نذر هديا إن عين شيئا رزقه فان كان مما يراق دمه
 ففي رواية ابن سماعة لا يجوز أن يهدى قيمته لأنه أوجب شيئين الأمانة والتصدق ولا يجوز الاقتصار على التصديق
 يفت القيمة وإن كان المنذور شيئا لا يراق دمه فان كان منقولا تصدق بعينه أو قيمته وإن كان عقارا تصدق بقيمته
 ولا يتعين التصديق في الحرم ولا على فقراء مكة لأن الهدى فيه مجاز عن التصديق به علم أن إطلاق الهدى على
 غير الأنواع الثلاثة في كلام الفقهاء في باب الإيمان والنذور مجاز بغير (قوله ليتقرب به فيه) أي الحرم يعق باراقة
 الدم خرج ما يهدى من النعم إلى الحرم هديا لرجل أهلي (قوله أدناه شاة) أفاد أن له أعلى وهو الأبل وهو أخله
 وأوسط وهو البقر ولو نذر هديا ولا يسهل له رزقه أدناه ومن نذر الأدنى وأهدى الأعلى فقد أحسن ولو نذر هديا
 شيئين فاهدى شاة تساوي شيئين قيمة لا يجوز (قوله ابن خمس) ويسمى ثيبا كما أن ابن سبتين من البقر
 وابن سنة من الغنم يسمى ثيبا وظاهره أنه لا يجوز فيه الجذع وهو غير ما صرح به المصنف فانه قال في الشرح
 ولا يجوز الجذع إلا من الضأن زاد صاحب الترميز واختلف فيه بخزم في المبسوط أنه ابن سبعة أشهر عند
 الفقهاء وستة في اللغة وفي غاية البيان مائة ثمانية أشهر ويستقر أن يكون عظيم الحنة أما أن كل صغيرا
 فلا بد من تمام السنة اه نهر وقد يقال إن الشارح ترك الجذع لعلمه من قول المصنف ولا يجوز في الهدايا
 إلا ما جاز في الضحايا (قوله ولا يجب تعريفه) أي الذهاب به إلى عرفات أو شهرته بالتقليد والأشعار حلي
 من البحر (قوله بل يندب) أي التعريف بعينه اه حلي (قوله في دم الشكر) قال في الهندية يقلد هدى
 التطيق والقران والمتعة وهكذا الهدى الذي أوجب به على نفسه بالنذور ولا يقلد دم الاحصار ولا دم
 الجنائيات فلا يقلد دم الاحصار ودم الجنائيات جاز ولا بأس به ولا يسن تقليد الشاة عندنا اه (قوله ولا يجوز
 في الهدايا إلا ما جاز في الضحايا) هو أولى من قول الكثر وما جاز في الضحايا جاز في الهدايا لأنه ينبغي أن يكون
 في عنوان المسئلة مما الكلام فيه كذا في التهر أقره الجوى إلا أنها غير مطردة لأنه لو نذر هديا أجرته القيمة بالاتفاق
 فيما إذا لم يبين وكذا إن عرفت في رواية مع أن القيمة لا تجزئ في الأضحية أبو السعود فقول الحلي تبعا لبحر إن عبارة

(باب الهدى)
 (هو) في اللغة والنسب (ما يهدى إلى الحرم)
 من النعم (لينة ربه) فيه (أدناه شاة وهو أبل)
 ابن خمس سنين (ويقر) ابن سبتين (وقسم) ابن
 سنة (ولا يجب تعريفه) بل يندب في دم الشكر
 (ولا يجوز في الهدايا إلا ما جاز في الضحايا)
 كما سيجيء

المصنف مطردة منعكسة غير مسلم وهذا لا يراد توجهه على عكس عبارة الكفر وهو باجاز في الهدايا باجاز
في الغصبا باعبارة المصنف فائدة الطرد وعبارة الكفر فائدة العكس الآن يقال ان هذا الضابط فيما يراق دمه
من الهدايا فلا يجوز فيه الا ما صح اراقة في الغصبا وفي الوقاية وشرحه للمفتي ستاني ولا يجوز الهدى سواء
كان دم نسل أو جبر الاحصار أو غيرهما الا باجزاء الشخصية مقدار السن سالم العيوب وهذا عند الشيعين وأما
عند محمد فيجوز الصغار اذ مختصرا (قوله فصاع اشتر الستة) صدر الرابي مضاف الى مفعولة أي اشتراك واحد
ستة قال في اخصية الدرر ومع لواحد اشتراك ستة وقال في البحر بشرط ارادة الكل القرية وان اختلفت
أجناسها من دم متعة واحصار وجرأ صيد وغير ذلك ولو كان الكل من جنس واحد كان أحب بأن اشترى بدنة
لمتعة مثلا ناريا أن يشرك فيها ستة أو يشترى بها بغيرة الهدى ثم يشرك فيها ستة وينور الهدى أو يشترىها معا
في الابتداء وهو الأفضل وأما اذا اشترى الهدى من غيرية الشربة ليس له الا اشترائه قيمه لانه يصير بيعا
لانها كلها صارت واجبة بعضها بايجاب الشرع وما زاد بايجابه انتهى اذا عرفت هذا فنقول الشارح شربت
لقرية بمقتضى لمعنيين أحدهما أن يشترى بها النسبة مضافا وهو صحيح الثاني أن يشترى بها واحد لقرية ثم يشرك
فيها ستة وهو لا يصح على اطلاقه بل يشترط أن ينوي الاشتراك عند الشراء كما علمت من عبارة البحر انتهى
والذي في الدرر أن تقديم نية الاشتراك عند الشراء مستحب فقط فاذا لم يقدمها عنده صح له الاشتراك بعد ذلك
استحسانا وقال زفر لا يجوز وجه القياس أنه أعدها للقرية فلا يجوز بيعها ووجه الاستحسان أنه قد لا يجد
الشريك وقت الشراء فست الحاجة اليه ومن الشروط أن لا يكون لأحد الشركاء السبعة أقل من سبع
كافي الدرر وانما يصح الاشتراك في الاخصية اذا كان غنيا لا اذا كان فقيرا لغيره عليه (تمة) النقي أفضل
من الجذعة والآخر من الأبل أفضل من الذكر وكذا من البقرة اذا استويا في القيمة والعم لان لهما أطيب
والذكر من المعز أفضل وكذا من الضأن اذا كان موجوا أي خصباء والشاة أفضل من سبع البقرة اذا استويا
في القيمة والعم لان لحم الشاة أطيب فان كان سبع البقرة أكثر لحاف سبع البقرة أفضل والبقرة أفضل من ست
شياه اذا استويا في القيمة وسبع شياه أفضل من بقرة كذا في الحاشية وأفضل الشياه أن يكون كبش ألمع أقرون موجوا
والأقرن العظيم القرن والألمع الأبيض شر بلابية وقبل هو الذي فيه بياض وسواد والبياض أحسن أكثر
أبو السجود (قوله في الحج) أي في كل شيء وجب فيه الدم في الحج فلا يراد أن من نذر بدنة لا يجوز به الشاة نهر
(قوله الا في طواف الركن جنب الخ) وذلك لان الجنابة أغلظ فيجب جبر نكسها بالبدنة اظهار التفاضل
بين الأصغر والأكبر بجر (قوله أو حائضا) ومنها ما انفاء كافي البحر (قوله ووطء بعد الوقوف) لانه أعلى أنواع
الارتفاعات فيغلظ موجهه وخرج الوطء قبل الوقوف فانه مفرد (قوله قبل الحلق) أما بعد فمضى وجوبها
خلاف والراجح وجوب الشاة بجر (قوله كما تر) أي في الجنابات انتهى حلي (قوله بل يندب) لقوله تعالى فكلوا
منا نهر (قوله كالاخصية) أشار به الى أن المستحب أن يتصدق بالثلث ويطعم الاغنياء الثلث وبأكل ويتذر
الثلث حلي عن البحر (قوله اذ بلغ الحرم) أما اذا لم يبلغ الحرم بأن ذبحه قبل بلوغه فلا يأكل منه
والفرق بينهما أنه اذا بلغ الحرم فالقرية بقيه بالاراقة وقد حصلت فلا كل بعد حصولها واذا لم يبلغ فهي
بالتصدق والاكل يتأق بهجر وهذا التقيد فيه نظر لانه لا يسمى هديا الا بعد بلوغه الحرم ولو قال ونهر ج بخره
هدى ما اذا ذبحه قبل بلوغه الحرم وهو ما منه في البحر لكان أولى اشار اليه المحشي ولو هلك بعد الذبح
لا ضمان عليه أما ان استأسكه فان كان مما يجب عليه التصدق به ضمن قيمته والا لا نهر (تنبيه) كل دم يجوز
أن يأكل منه لا يجب عليه التصدق بله بعد الذبح لانه لو وجب عليه التصدق به لما جاز له أكله لما فيه من
ابطال حق الفقراء وكل دم لا يجوز له الاكل منه يجب عليه التصدق به الذبح لانه اذا لم يجز أكله ولا يتصدق به
يؤدى الى اضاحة المال بجر (قوله من غيرها) أي هذه الثلاثة (قوله ضمن مأكل) أي قيمته (قوله أي وقته)
اشار به الى أن المراد باليوم مطلق الوقت فم أوقات النحر أو هو مفرد مضاف فم (قوله لا ذبح المتعة والقران)
أما هدى التطوع اذ يبلغ الحرم لا يتقيد بزمان وهو الصحيح وان كان فخر يوم النحر أفضل بجر واظم أن الذم على
أربعة أقسام ما يختص بالزمان والمكان وهو دم المتعة والقران وما يختص بالمكان دون الزمان وهو دم الجنابات
والاحصار وما يختص بالزمان دون المكان وهو الاخصية وما لا يختص بالزمان ولا المكان كان لا هو دم النذور

فصاع اشتراك ستة في بدنة شربت لقرية وان
اختلفت أجناسها (ونجوز الشاة) في الحج
(في كل شيء الا في طواف الركن جنباً)
أو حائضاً (وطء بعد الوقوف) قبل الحلق
(كما تر ويجوز كلاً) بل يندب كالاخصية
(من هدى التطوع) اذ يبلغ الحرم (بها المتعة)
ولا قران فقط ولو أكل من غيرها من ما أكل
أو تبين يوم النحر أي وقته وهو الايام
الثلاثة (لا ذبح المتعة والقران)

أبو السعود مختصرا (قوله قط) أي لا يتعين تغيرهما فيها وهو دم الجنائيات وهذا التطوع ولا حصار وليس
للمراد ما يشمل الاضحية فانها مخصوصة بهذه الايام أيضا (قوله فلم يجز) أي ذبحهما قبله أي قبل يوم النحر بالمعنى
المتقدم اجاعا (قوله بل بعده) أي بل يجزى بعده الا أنه نازله للواجب فيصير بالدم كآب عليه بقوله وعليه دم
وهذا عنده لا عندهما وقول الحلبي أي بل يجوز بعده فيه نظرا لما علمت أن فيه ترك الواجب (قوله لا منى) أي
على الصحيح ومن الناس من طالب بتعيينها نهر (قوله لا لغيره) المعطوف محذوف تعلق بالجرور به والتقدير
لا التصديق لغيره واللام بمعنى على وهذا أولى من جعله خطأ والصواب لا لغيره بالرفع عطفا على الحرم كما قاله
الحلبي (قوله بجلاله) الضمير يرجع الى الهدى وهو جمع جل ما يطرح على ظهر الهدى من كساء ونحوه فهستانى
والمراد بالهدى الجنس الصادق بالاعتدال انساب الجلال الذي هو جمع وفي أبي السعود ظاهر تفسير الضمير
بالهدى أن الشاة تقبل (قوله وخطامه) بالكسر وهو جبل يجعل في عنق البعير ويثنى في أنفسه فهستانى والزم
ما يجعل في أنفسه فقط كما في البحر تفسير الشرح الخطام بالزمام مساهله (قوله ولم يعط أجر الجزار منه) ط-ب-ث
الضاري من فوعا أن عليا رضي الله تعالى عنه أمره صلى الله عليه وسلم أن يقوم على بدنه وأن يقسم بدنه كلها
لحمها وجلودها وجلالها ولا يعطى في جزائها شيئا وهي بضم الجيم كرمه عمل الجزار (قوله نمنه) لانه معاوضة
(قوله جاز) لانه أهل للتصدق بجز (قوله مطلقا) أي سواء جاز الأكل منه أو لم يجز انتهى حلبي وصرح في المحيط
بحرمة ركوبه لانه جعله لله خالصا فلا ينبغي أن يصرف شيئا من عينه أو منافعه الى نفسه ولأن الركوب
أهانة فلا يركبه تعظيما لشعائره قال الله تعالى ومن يعظم شعائره فانها من تقوى القلوب أبو السعود
وفي القهستانى تعظيم الهدى واجب (قوله بلا ضرورة) أما للضرورة فيجوز ركوبه لما ورد في الحديث الشريف
أركبها بالمعروف اذا أبلت اليها (قوله نمن مائقص) وبالأولى اذا ركبها بلا ضرورة ففقه مش (قوله شربا ليلية)
ونحوه للمقدسى وهذا خلاف ما وقع في البحر والنهر من أن ظاهرا كلاهما أنهما ان نقصت من ركوبه لضرورة
فانه لا ضمان عليه (قوله فان أطعم منه) أي مائقص من هدى التمتع والقران والتطوع (قوله ضمن قيمته) لأن
جوازا لا تنفع بها الا غنما معلق بيلوغ المحل كما في البحر أما هدى غير ما ذكر فلا يجوز للاغنيا ولو داغ (قوله
ولا يحلبه) أي الهدى لانه جزؤه فلا يجوز له ولا لغيره من الاغنيا فان حلبه واتسع به أو دفعه الى الفنى ضمنه
لوجود التعدي منه كما لو فعل ذلك بوبره أو صوفه ولو ولدت يتصدق به أو يذبحه معها فان استهلكه ضمن قيمته
وان باعه تصدق بغيره واذا اشترى به هديا فحسن بحر (قوله وينضح) أي يرش وفي ضاده الفتح والكسر لانه من بابي
ضرب ونضح كافي المصباح (قوله ضرعها) بكسر الصاد كما في العناية وتفتح كهلس وقلوس وهولذات الطلق
كالهدى للبراءة (قوله بالماء البارد) هو أعم من كونه عذبا أو ملحاً والذي في الكنز بالفتح بضم النون وبالفتحاف
وانحاء المجهمة الماء البارد العذب كافي البحر وغيره (قوله لو المذبح قريبا) الظاهر أن المراد بالقرب هنا ما لا يتضرر
الهدى بإبقاء لبنه الى بلوغه ومذبح مفعول مراد به الزمان أو المكان (قوله والا حلبة) دفع الضرر عنه فهستانى
(قوله وتصديق به) أي أو بقيته واذا استهلكه فانه يتصدق بقيته فهستانى (قوله ويقسم بدل هدى واجب)
هل يدخل في الواجب هنا ما لو نذر شاة معينة فهاكت فيلزمه غيرها أو لا لكون الواجبة في العين لا في النية بحر
(قوله عطب) هو من باب علم والعطب الهلاك وانما كان له إقامة غيره لأن الواجب في الذمة فلا يسقط عنه
حتى يذبح في محله والمعيب لا يصلح لذلك وهذا اذا كان موسرا أما اذا كان معسرا جزاء ذلك المعيب أبو السعود
عن الجوهرية (قوله بما يمنع الاضحية) كالعرج والعوى فهستانى (قوله وصنع بالمعيب ماشاء) لانه عينه الى جهة
وقد بطلت فبقى على ملكه بحر (قوله ولو كان المعيب) ولو كان عيبه قريبا من العطب بحر (قوله صفحة سناسه)
أي جهة منها وتقدم أن الاشبه الجهة اليسرى (قوله ولا يطعم) بفتح السين من باب علم أي لا ياكل انتهى حلبي
(قوله لعدم بلوغه) أي والاذن في تناوله معلق بشرط بلوغه المحل فينبغي أن لا يحل قبل ذلك أصلا الا أن التصديق
على الفقراء أفضل من أن يتركه لحال السباع وفيه نوع تقرب والتقرب هو المقصود بحر (قوله ومنه النذر) لانه
ليس بتأجيل الشرع ابتداء (قوله والستر بغيرها أحق) وهو الحناية بها الحق بها من دم الاحصار (قوله) الدماء
الواردة من العقيقة للمولود والحرس للولادة والمأدية للفتيان والكبرة للبناء والقبعة للقادم والوضيعة للتعزية
كلها ليست بمنى وأما طعام العرس فانه سنة اقوله صلى الله عليه وسلم أولم ولو شاءة فينبغي أن يدعو الجيران

قطعة فلم يجز قبله بل بعده وعليه دم (و) بمعنى
(الحرم) لا منى (للكل لا لغيره) استكنه
أنفـلـ (و) يتصدق بجلاله وخطامه (أي الذابح
زمامه) (ولم يعط أجر الجزار) أي الذابح
(منه) فان أعطاه ضمنه أمالوا تصديق عليه جاز
(ولا يركبه) مطلقا (بلا ضرورة) فأي اضطر
(ولا يركبه) ضمن مائقص بركوبه وحمل
الى الركوب ضمن على الفقراء شربا ليلية فان
متابعه وتصديق به على الفقراء شربا ليلية فان
أطعم منه غنما ضمن قيمته ميسوط (و) لا يحلبه
(وينضح) ضرعها بالماء البارد (و) يقسم بدل هدى
والاحلبة وتصديق به (و) ما يمنع الاضحية
(واجب عطب ماشاء ولو) كان المعيب
(وصنع بالمعيب ماشاء) ولا ذمة بدمه وضرب به
(ولو كان المعيب ماشاء) ولا ذمة بدمه وضرب به
صفحة سناسه (لعل أنه هدى للفقراء) (ولا)
ببهم ولا (يطعم منه غنما) لعدم بلوغه بحاله
(ويقلد) ندبا (بذبة التطوع) ومنه الاستدلال
(والتمعة والقران فتسقط) لأن الاشتار
بالعبادة البني والستر بغيرها أحق

والأقرباء والأصدقاء ما يصنع لهم طعاما يذبح لهم وينبغي للرجل أن يجيب وأن لم يفعل فهو آثم وإن جعله
صائغا أجاب ودعا وإن لم يكن صائغا كل كذا في المتن وذكر محمد في العقيقة من ثمانية ومن شاء لم يفعل وصريح
فاشي خان بأنها غير مكروهة وعلمه في أبي السعود (قوله لا تقبل شهادتهم) الحاصل أنه في كل موضع لو قبلت
الشهادة لفلت الحج عن الكل لا يقبل إلا ما شهد به وان كثرة الشهود وفي كل موضع لو قبلت الشهادة لفلت
الحج على البعض دون البعض قبلت الشهادة هندية قال في البحر ولا يسمع إلا ما شهد به هذه الشهادة لأن صاحبها
يشهرها بين الناس من أهل الموقف فكثر القيل والقال وتشور الفتن وتكثر قلوب المسلمين بالشك في صحة حجهم
بعد طول غيبتهم فإذا جاءوا يشهدون يقول لهم انصرفوا لا تسمع هذه الشهادة قد تخرج الناس انتهى (قوله
استحسانا) والقياس قبولها لأن الوقوف عرف عبادة محتمة بزمان فلا يكون عبادة بدنية انتهى حلي (قوله
حتى الشهود) ولو وقفوا وحدهم لم يجزهم وعليهم إعادة الوقوف مع الإمام للعديش وهو ما روي عنه عليه
الصلوة والسلام من قوله وهو تركهم يوم تعرفون أي وقت الوقوف بعرفة عند الله تعالى اليوم الذي يقف فيه
الناس عن اجتهدوا رأي أنه يوم عرفة (قوله للخرج الشديد) وهو من شئ شرعا (قوله أن أمكن التدارك ليلا مع
أكثرهم) قال في البحر وقد بنى هناك ستة ثالثة وهي ما إذا شهدوا يوم التروية والناس يعني أن هذا اليوم يوم عرفة
يظن أن أمكن الإمام أن يقف مع الناس أو أكثرهم منها را قبلت شهادتهم قياسا واستحسانا فيمكن من الوقوف
فإن لم يقفوا عشية فاتهم الحج وإن أمكنه أن يقف معهم ليلا لأنهارا فذلك استحسانا وإن لم يمكنه أن يقف
ليلا مع أكثرهم لا تقبل شهادتهم ويؤمرون أن يقفوا من الغدا استحسانا والشهود في هذا كفرهم وفي الظهيرة
لا ينبغي للإمام أن يقبل في هذا شهادة الواحد ولا اثنين ونحو ذلك انتهى (قوله والالا) أي لا تقبل ويأمرهم أن
يقفوا من الغدا استحسانا كما مر (قوله ولم يرم الأولى) أي عامدا أو ناسيا كما في النهر (قوله إن رمى الكل فحسن)
ولاشئ عليه لأنه تلافى التروك في وقته ولم يترك غير الترتيب نه فقول الحلي وعليه دم بالتأخير عند الإمام لا وجه
له ولا يخفى بعد غروب شمس اليوم الرابع كما في جناسات البحر (قوله لسنية الترتيب) لأن كل جمرة قريبة قائمة
بنفسها لا تعلق لها بغيرها وليس بعضها تابعا لبعض بحر (قوله نذر المكاف جها ماشيا) سواء كان مخيرا أو معلقا
واعلم أن الحج المنذور بسقط بحجة الإسلام عند أبي يوسف خلافا لمحمد فاذا نذر الحج ولم يكن حج شرع وأطلق كان
عن حجة الإسلام وسقط عنه ما التزمه بالنذر لأن نذره منصرف إليه وإن كان قد حج ثم نذر ثم حج فلا بد من تعيين
الحج عن النذور والواقع تطوعا ومن نذر أن يحج في سنة كذا حج قبلها جاز عند أبي يوسف خلافا لمحمد وقول أبي
يوسف أقبس بحر (قوله في الأصح) هو المعول عليه ويدل عليه ما روي عن الإمام لو أن بقدا ديا قال إن كنت
فلا فاعلى أن أجد ماشيا فلقبه بالكوفة فحكمه عليه أن يمشي من بغداد ومقابل الأصح أنه يمشي من الميقات وقبل
من موضع أحرامه وصحيح ومحل انطلاق ما لم يحرم من يته فان أحرم منه فالإتفاق على أن يمشي من يته وقبل
يخبر قبل الركوب أفضل وهو ما قبلان للقول بالوجوب فقوله في الأصح يرجع إلى قوله من منزله وإلى قوله
وجوبا (تنبيه) انما لازم النذر بالحج ماشيا لأن من جنسه واجبا وهو حج المكي المقادير على المشي وكذا الطواف
والسعي إلى البعثة نهر (قوله لا تهاء الأركان) وطواف الصدر للتوديع وليس بأصل في الحج حتى لا يجب على
من لا يودع بحر (قوله وفي أقله بحسابه) أي يلزمه التصديق بقدره من قيمة الشاة الوسط (قوله إلى المسجد الحرام)
مثله إلى الحرم أو الصفا أو المروة أو مقام إبراهيم أو إلى أستار الكعبة أو بابها أو مزارها أو عرفت أو المزدلفة وكذا
لو ذكر مكان المشي الذهاب أو الخروج أو ما لو قال على المشي إلى بيت الله أو مكة أو الكعبة فإن لم يذكر بها ولا جمرة
لزمه أحد التسعين استسنا فان جعله عمرة مشى حتى يحلق (قوله أو غيرهما) أي من المساجد (قوله
لا شئ عليه) لعدم العرف بالتزام التكليف حلي عن البحر (قوله اشترى محرمة) انما أنت لياق قوله وهو أولى من
الجماع والاختلاف المحرم كذلك (قوله لعدم خلفه) أي وعد المشتري فإنه ما وعد به بخلاف البائع لو أذن لها
فانه يكرهه أن يصليها بحر (قوله حص شعرها) انما ذكره لأنه لا يثبت التحليل بقول الزوج حلتك بل يفعل بها ما هو
من محظورات الأسرام هندية واستشكله الشريعة لاني بقواهم فيمن أخذ حجه أنه يلزمه التحلل بالاضطرار ولا يخرج
من الأسرام إلا بها ويجوز أن يجاب بأن ذلك فيمن يملك أحمره ولم يتعلق به حتى أحد بخلاف ما هنا فانما لو فصلت
بالأفعال لتضرر المولى أو الزوج في الزوجية المحرمة فيفعل بغير إذنه والله تعالى أعلم بحاله الحلي (قوله وهو أطع من

(شهودا) بعد الوقوف (بوقوفهم بعد وقته
لا تقبل) شهادتهم والحج صحيح استحسانا حتى
النسب والخرج الشديد (وقيله) أي قبل وقته
(قوله أن أمكن التدارك ليلا مع أكثرهم
والالا) روى في البحر (الثاني) أو الثالث
أو الرابع (الوسطى والثالثة) بالترتيب (بحسن
فصل القضاء إن رمى الكل) بالترتيب (نذر)
وان قضى الأولى (بأن) نسبة الترتيب (بحسن
المكاف) جها ماشيا (من منزله وجوبا
الأصح) حتى يطوف الفرض (لا تهاء
الأركان ولو ركب في كله أو أكثره لم يضره وفي
أقله بحسابه ولو نذر المشي إلى المسجد الحرام
أو مسجد المدينة أو غيرها لا يثبت عليه
اشترى محرمة (ولو) بالأذن أنه أن يحلها
بكره لعدم خلفه وعدم (حص شعرها) وهو
بقل شعرها (أو حبس طيب) ثم بحسابه وهو
أولى من التحليل (بجهاج)

ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه ومنها ما رواه مسلم في صحيحه من فروعان الاسلام بهدم ما كان قبله
وان الهجرة تهدم ما كان قبلها وان الحج بهدم ما كان قبله ومنها ما رواه مالك في الموطأ من فروعا ما روى الشيطان
بوما هو أصغر ولا أدحر ولا أغبط منه في يوم عرفة وما ذاك الا لما يرى من تنزل الرحمة وتجاوزاته فتعالى
عن الذنوب العظام الا ما رأى يوم بدر فانه رأى جبريل يزع الملائكة فانه يقتضي تكفير الصغائر والكبائر
ولو كانت من حقوق العباد لكن ذكر الا كما في شرح المشرك في حديث ان الاسلام بهدم ما كان قبله ان
المقصود ان الذنوب السالفة تحبط بالاسلام والهجرة والحج صغيرة كانت أو كبيرة ويتناول حقوق الله تعالى
وحقوق العباد بالنسبة الى الحرب فانه اذا أسلم لا يطالب بشئ منها حتى لو قتل وأخذ المال وأحرز به دار الحرب
ثم أسلم لم يؤخذ بشئ من ذلك وعلى هذا كان الاسلام كفيا في تحصيل مراده ولا يمكن ذكر صلى الله عليه وسلم
الهجرة والحج تأكيديا في بشاير وترغيبا في مبايعته فان الحج والهجرة لا يكفران المظالم ولا يقطع فيهما بحج
الكبائر وانما يكفران الصغائر ويجوز ان يقال والكبائر التي ليست من حقوق العباد أيضا كالاسلام من أهلي
الذمة وحيث لا شك ان ذكرهما كان لتأكيدهما وهكذا ذكر الامام الطيبي في شرح هذا الحديث وقال
ان الشارحين اتفقوا عليه وهكذا ذكر الامام النووي والقرطبي في شرح مسلم وقال القاضي عياض ان أهلي
السنة أجمعوا على ان الكبائر لا يكفرها الا التوبة فالحاصل ان المسئلة ظنية وان الحج لا يقطع فيه بتكفير الكبائر
من حقوق الله تعالى فضلا عن حقوق العباد وان قلنا بالتكفير لكل فليس معناه كما يتوهم كثير من الناس
ان الدين يسقط عنه وكذا قضاء الصلوات والصيام والزكاة لم يقل أحد بذلك وانما المراد ان أهمل الدين
وتأخيره يسقط ثم بعد الوقوف بعرفة اذا مطلق صار آمنا الآن وكذا ان تأخير الصلاة من وقتها يرتفع بالحج
لا القضاء ثم بعد الوقوف بعرفة يطالب بالقضاء فان لم يفعل كان آثما على القول بفوريته وكذا البقية على هذا
القياس وبالجملة لم يقل أحد بمقتضى عموم الاحاديث الواردة في الحج كالايجب ان انتهى كلام الجرجاني المنسوي
في شرح الجامع الصغير في قوله صلى الله عليه وسلم من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه أي
في خلوه عن الذنوب وهو يشمل الكبائر والتبعا والبسه ذهب القرطبي وقال عياض هو محمول بالنسبة
الى المظالم على من تاب ويحزم عن وفائها وقال الترمذي هو مخصوص بالمعاصي المتعلقة بحق الله تعالى لا العباد
ولا يسقط الحق نفسه بل من عليه صلاة يسقط عنه ان تأخيرها لانفسها فلا أثر لها بعد تجدد دائم آخر انتهى
ذا عرفت هذا فقول الشارح قبل ثم كربي أسلم يقتضي ان هناك قول لبعض العلماء ان الحج يكفر الصغائر
والكبائر ويسقط حقوق العباد كما اقتضاء التشبيه بالحرب وقد علمت من كلام الاكل ان هذا الحكم يخص
الحرب وعلمت من كلام الجرجاني ان هذا التعميم لبعض الناس وان لم يقل به أحد فحكاية الشارح له بغير
عملا ينبغي كيف وهو أيضا يقول ولا قائل باسقاط الدين انتهى حلي (قوله كذمتي أسلم) هذا مبني على ان الكفار
محاطون بفروع الشريعة وهو الاصح كما تقدم (قوله ان الكبائر الخ) أي كالزنا وشرب الخمر لا نحو ان المظالم
وتأخير الصلاة فانه قبل تكفيرها كما ذكره بعد (قوله كدين صلاة وزكاة) وعشرو وكبارة وصدة فطر (قوله ثم
المطل) أي الاثم المترتب على مطلق الغنى ورد في الحديث مطلق الغنى ظلم (قوله ونحوها) كذا غير الزكاة والحج
على القول بوجوب فوريتهما يسقط أي بالحج (قوله ضعيف) بالعباس بن مرداس فانه منكر الحديث ساقط
الاحتجاج كما مر (قوله يندب دخول البيت) أي الكعبة لانه صلى الله عليه وسلم دخلها وصلى فيها فالادب
في الدخول لا في عدمه (قوله من العروة الوثقى) ملققة هناك (قوله انه سرقة الدنيا) وبعض العوام يضع سرقة
عليه (قوله ولا يجوز شراء الكسوة الخ) قال في البحر وما ثياب الكعبة فقال لا يجوز بيعها ولا شرائها
كن الواقع الا ان الامام اذن في اعطائها لغير شعبة هذا التصديق والامام ذلك فاعتنا انما منعوا من بيعها لانه
مال بيت المال ولا شك ان التصرف فيه للامام بحيث جعله مالا لمقوم مخصوصين فان البيع جائز وهكذا اختاره
الامام النووي في شرح المذهب وقال ان الامر فيها الى الامام بصرفها في بعض مصارف بيت المال يعاونه
لما رواه الازرقى ان عمر رضي الله تعالى عنه كان يرفع كسوة البيت كل سنة فيقسمها الى الحاج ولا يفسد ولو لم يكن
التصرف في كسوتها تلفت بطول الزمان وقال ابن عباس وعائشة تباع كسوتهم ما يجعل منها في سبيل الله
والمساكين وابن السبيل ولا بأس ان يلبس كسوتهم من صارت اليه من حائض وجنب وغيرهما ثم قال النووي

كربي أسلم وقبل غير المتعلقة بالادب كفتى
أسلم وقال عياض أجمع أهل السنة ان الكبائر
لا يكفرها الا التوبة ولا قائل يسقط
الدين ولو حقه تعالى كدين صلاة ونحوها يسقط
ثم اثم المطل وتأخير الصلاة والقول به وحديث
وهذا معنى التكفير على القول بوجوب
ابن ماجه انه عليه الصلاة والسلام استجيب
له حق في الدماء والمظالم ضعيف يندب
دخول البيت اذا لم يشغل على اذنه نفسه أو
غيره وما يقوله العوام من العروة الوثقى
والسجدة الذي في وسطه أنه سرقة الدنيا لا أصل
له ولا يجوز شراء الكسوة من يتشبه به بل من
الامام أو نائبه

لا يجوز أخذ شيء من طيب الكعبة لا للبر ولا للغيره ومن أخذ شيئا منه رده اليه فان أراد التبر لئلا يبطب من
عنده فمعه ما ثم أخذته انتهى (قوله لا يقتل في الحرم الخ) ولا يذبح ولا يواكل الى أن يخرج من الحرم
فيقتل منه وان كانت جنايته فيما دون النفس في غير الحرم ثم دخل الحرم اقتصر منه ولا يقطع يد السارق
في الحرم عنده خلافا له اولو دخل الحرم لا يتعرض له وينع عن الطعام والشراب في قول الامام منخ (قوله
الاذا قتل فيه) قال المصنف في شرحه قال أبو بكر لم يختلف السلف ومن بعدهم من الفقهاء أنه اذا جنى في الحرم
مساكن ما خوردا بجنايته بعام عليه ما يستحقه من قتل أو غيره (قوله في البيت) أي داخل الكعبة (قوله
لا الاعتسال) قال في المنع لا بأس باخراج بجارة الحرم وتراب البيت الى الحل كما ذكر من هذا اذا أخرج
قد راسير التبر لا يجب لا يفوت عمارة المكان اما اذا فعل ما هو خارج عن العادة وعمق في الحفر فذلك من باب
التحريم ولا بالاعتسال والتوضي بما ذكر من (قوله لا حرم للمدينة عندنا) قال في البحر اختلف العلماء في أن مكة
مع حرما هل صارت حرما أمنا بسؤال الخليل عليه الصلاة والسلام أم كانت قبله كذلك والاصح أنها ما زالت
محترمة من حين خلق الله السموات والأرض وما علم أنه ليس للمدينة حرمة عندنا فيجوز الاصطياد فيها وقطع
أشجارها وقدرت أحاديث كثيرة في الصحيحين وغيرهما في تحريم المدينة مكة وأولها ما رواه
بأن المراد بالتحريم التعظيم ويرد ما ثبت في صحيح مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اني حرمت المدينة
ما بين لابتيها لا يقطع أغصانها ولا يصاد صيدها فصرح في أن لها حرما مكة فسلما يجوز قطع شجرها
ولا الاصطياد فيها والاحسن الاستدلال بحديث أنس الثابت في الصحيحين أن كان له أخ صغير يقال له أبو عبد
وكان له تغير يلعب به فمات الغيرة فكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول يا أبا عبد ما فعل الغيرة ولو كان للمدينة حرمة
لكان إرساله واجبا عليه ولا تكرر رسول الله صلى الله عليه وسلم على أمساكه ولا يمازحه وأجاب في المحيط
عن الأحاديث الصريحة في أن لها حرما أن من أخبار الأتباع في أتم به البلوى لأن الشجر في المدينة أمرته به
البلوى وخبر الواحد اذا ورد فيما نعت به البلوى لا يقبل اذ لو كان صحيحا لاشتهر نقله فيما نعت به البلوى انتهى (قوله
على الرابع) وهو قول علماءنا والشافعي وأحد خلافا لما لا في ما يروى عنه رضى الله تعالى عنهم أجمعين حلي
عن المنع (قوله فانه أفضل مطلقا) لا لماسة جسده الشريف صلى الله عليه وسلم وشرف وكبر ما ماسته في حياته
أمكنة وثيابا ورجالا ونساء ودواب وغير ذلك ولو كانت هي العلة لانعدمت خصوصية ما ضم أعضاء الشريعة
هذا خلف بل العلة أن ما ضم أعضاء صلى الله عليه وسلم بعض ما خلق منه ذاته المشرفة انتهى حلي (قوله
مندوبة) لما ورد فيها من الأحاديث منها من زار قبري وجبت له شفاعتي ومنها ما روى عنه عليه الصلاة والسلام
أنه قال من حج وزار قبري بعد موتي كان كمن زارني في حياتي وهي من أعظم القرب وأرجى الطاعات وأنجح
المساعي فاذا توجه الى الزيارة أكثر من الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم واذا وقع قطره على بناء المدينة
أو أشجارها زاد في الصلاة والسلام عليه وسأل الله تعالى أن ينفعه بزيارته في الدارين ويفتسل قبل دخوله
أو يتوضأ ويلبس أنظف ثيابه والجسد أفضل وما يفعله الناس من النزول عن الرواحل عند رؤيتهم المدينة
ومشيهم لا بأس به ويدخل المدينة ويقول عند الدخول وقل رب أدخلي مدخل صدق الى نصيرا وليكن خاشعا
خاضعا وليحضر نفسه شرف البقعة وأنها الدار التي اختارها الله تعالى دار هجرة لنبيه صلى الله عليه وسلم
ويكمل في نفسه اذا مشى مواضع أقدامه النبوية فله يعيش في مواضع قدميه الكريمتين ثم يدخل المسجد فيصلي
عند منبره عليه الصلاة والسلام ركعتين يقف بحيث يكون عمود المنبر محذا منكبه الايمن فهو موقفه صلى الله
عليه وسلم وهو ما بين قبره ومنبره الذي هو رخصة من ربا عن الجنة ويسجد شكرا على ما وفق ويدعو بما يجب
ثم ينهض فيتوجه الى قبره عليه الصلاة والسلام فيقف عند رأسه مستقبلا القبلة يدنو منه قدر لانه أذرع
أو أربعة ولا يدنو أكثر من ذلك ولا يضع يده على جدار التربة فهو أهيأ وأعظم ويمثل صورته الكريمة البهية
صلى الله عليه وسلم كأنه قائم في حله يسمع كلامه ويصلي الله عليه ويقول قدر ذراع يحاذي رأس الصديق
رضي الله تعالى عنه ويقول السلام عليك يا خليفة رسول الله ويدعو ثم يقول حتى يحاذي قبر عمر رضي الله تعالى
عنه فيقول السلام عليك يا مظهر الاسلام الى غير ذلك مما ذكره المصنف في شرحه ثم يدعو لنفسه
ولو ادبه ولحق أو صاه بالدعاء لجميع المسلمين ثم يقف عند رأسه عليه الصلاة والسلام كالقول ويقول اللهم اذكر

وله لا بأس بالوجع أو سائر الأذى لا يقتل في الحرم
الا اذا قتل فيه ولو قتل في البيت لا يقتل
فيه بذكر الاستحباب بما ذكر من لا الاعتسال
لا حرم للمدينة عندنا ومكة أفضل منها على
الرابع الا ما ضم أعضاء عليه الصلاة والسلام
فانه أفضل مطلقا حتى من الكعبة والعرش
والكرسي وزيارة قبره مندوبة

قلت وقول الحق ولو أنهم اذ ظلموا أنفسهم الآية وقد جئناك سامعين قولنا طائعين أمرنا مستشفعين بنبينا
 اليك اللهم ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ربنا آتتنا في الدنيا حسنة الخ سبحانه يتركب العزة
 الخ ويدعو بما شاء ثم يأتي اسطوانة أبي لبابة ويصلي ركعتين ويتوب الى الله تعالى وهي بين القبر والمنبر ويدعو بما
 شاء ثم يأتي الروضة فيصلي ويدعو بما تيسر ثم يأتي المنبر فيضع يده على الرمانة ويدعو ثم يأتي الاسطوانة التي فيها
 بقية المذبح ويستحب أن يخرج بعد ذلك الى البقيع فيأتي للمشاهد والمزارات (قوله بل قبل واجبة) الذي
 في المنح تقرب من درجة الواجبات وفي مناسك الطرايطي أنهم اقرب الى الواجب في حق من كان له سعة
 (قوله ويدأ بالحج لو فرضا) لأن الحج فرض والزياره فلتخرج ولو بدأ بالمدينة جازمخ (قوله ويخرج) في البداية
 بالحج او الزياره (قوله ما لم يخرجه) راجع الى القرض والنفل (قوله ولينومه الخ) قال ابن الهمام والاولى فيما يقع
 عند العبد الضعيف تجريد النية لزيارة قبره عليه الصلاة والسلام ثم يحصل له اذا قدم زيارة المسجد أو يسأل فضل
 الله تعالى في مرة أخرى بنوبها فيها لأن في ذلك زيادة تعظيمه صلى الله عليه وسلم واجلاله وواقفه ظاهر ما ذكرنا
 من قوله صلى الله عليه وسلم من جاءني زائرا ليعلم حاجته الا يبارقني كان حقا على أن أكون له شفيعا يوم
 القيامة انتهى حلي (قوله فقد أخبر الخ) وأبنا ورد في الحديث لا تشد الرحال الا لثلاثة مساجد مسجد
 الحرام ومسجدى هذا والمسجد الأقصى حلي عن الفتح (قوله بقية القرب) مثل الاعتكاف وكنسه (قوله لمن
 يتوب بنفسه) أي يعلم منها عدم الوقوع في المخالفات فان المعاصي تتضاعف فيها على ما روى عن ابن مسعود ولا شك
 أنها في حرم الله أغلظ وأخشى فتنتها من سب الغلط الموجب وهو العقاب ويمكن كون هذا هو محل المروي من
 التضاعف كما لا يعارض قوله تعالى ومن جاء بالسيئة فلا يجزى الا مثلهما أي أن السيئة تكون فيه سيما المقدار
 من العقاب هو أكبر من مقدار منه في غير الحرم الى أن يصل الى مقدار عقاب سيئات منها في غيره كذا في فتح
 القدير ثم قال بعد ما ذكر فضل المجاورة لكن الفائز به ذامع السلامة أقل الظليل فلا ينفى الفقه باعتباره
 ولا يترك حالهم قيد في جواز بلوار لان شأن النفوس الدعوى الكاذبة والمبادرة الى دعوى الملك وقدره على
 ما يشترط فيما توجه اليه وتطلبه وانها لا كذب ما تكون اذا حلفت فكيف اذا ادعت وعلى هذا فيجب كون
 الجوار في المدينة المشرفة كذلك فان تضاعف السيئات أو تعاطفها ان فقد فيها فخافة السامة وقلة الادب
 المفضي الى الاخلال بواجب التوقير والاحلال قائم انتهى وهو وجه فكان ينبغي للشارح أن ينص على
 الكراهة ويترك التقييد بالتوقير انتهى حلي والله تعالى أعلم هذا آخر ما يسر الله تعالى من الريح الاول وهو
 ربيع العبادات من حاشية الدر المختار قد سال الله تعالى التوفيق والقبول متوسلين اليه بمحمد صلى الله عليه وسلم
 أصيكم رسول الله على ما يشاء قدبر وبالأجابة جدير

بل قبل واجبة لمن له سعة ويدأ بالحج لو فرضا
 ويخير لو تظلا ما لم يخرجه فبعد أن يزاره لا محالة
 ولينومه زيارة مسجده فقد أخبر أن
 صلاة فيه خير من ألف في غيره الا المسجد
 الحرام وكذا بقية القرب ولا تنكره المجاورة
 بالمدينة وكذا يمكن أن يتق نفسه

هذا آخر الجزء الاول ويليه الجزء الثاني أوله كتاب النكاح

٦٢٢

